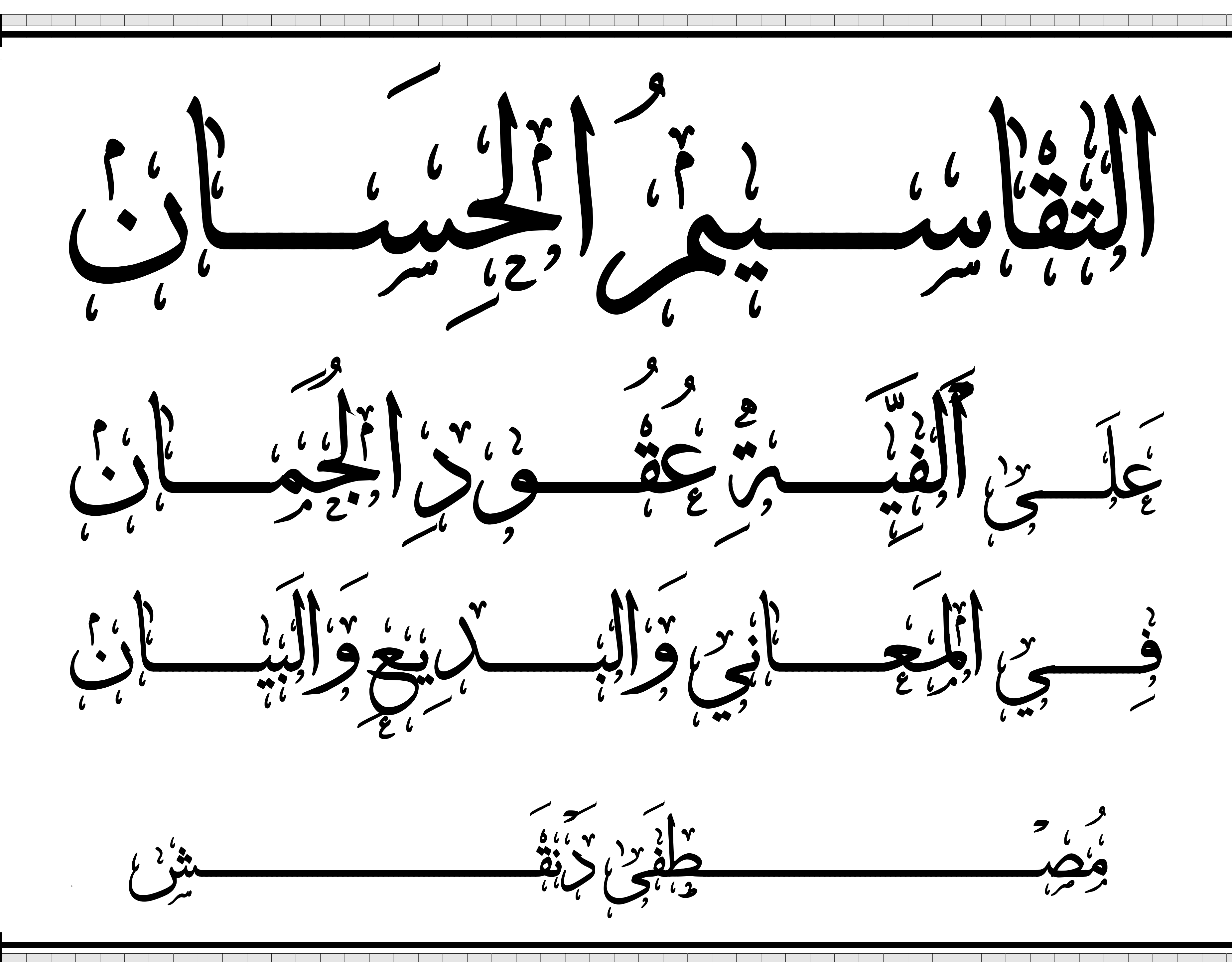


التَّقَاسِيمُ الحِسَانُ

عَلَى أَلْفِيَّةِ عُقُودِ الجُمَانِ

فِي المَعَانِي وَالبَدِيعِ وَالبَيَانِ

مُصْطَفَى دَنْقَش

أَلْفِيَّةُ عُقُودِ الجُمَانِ

فِي عُلُومِ البَلَاغَةِ

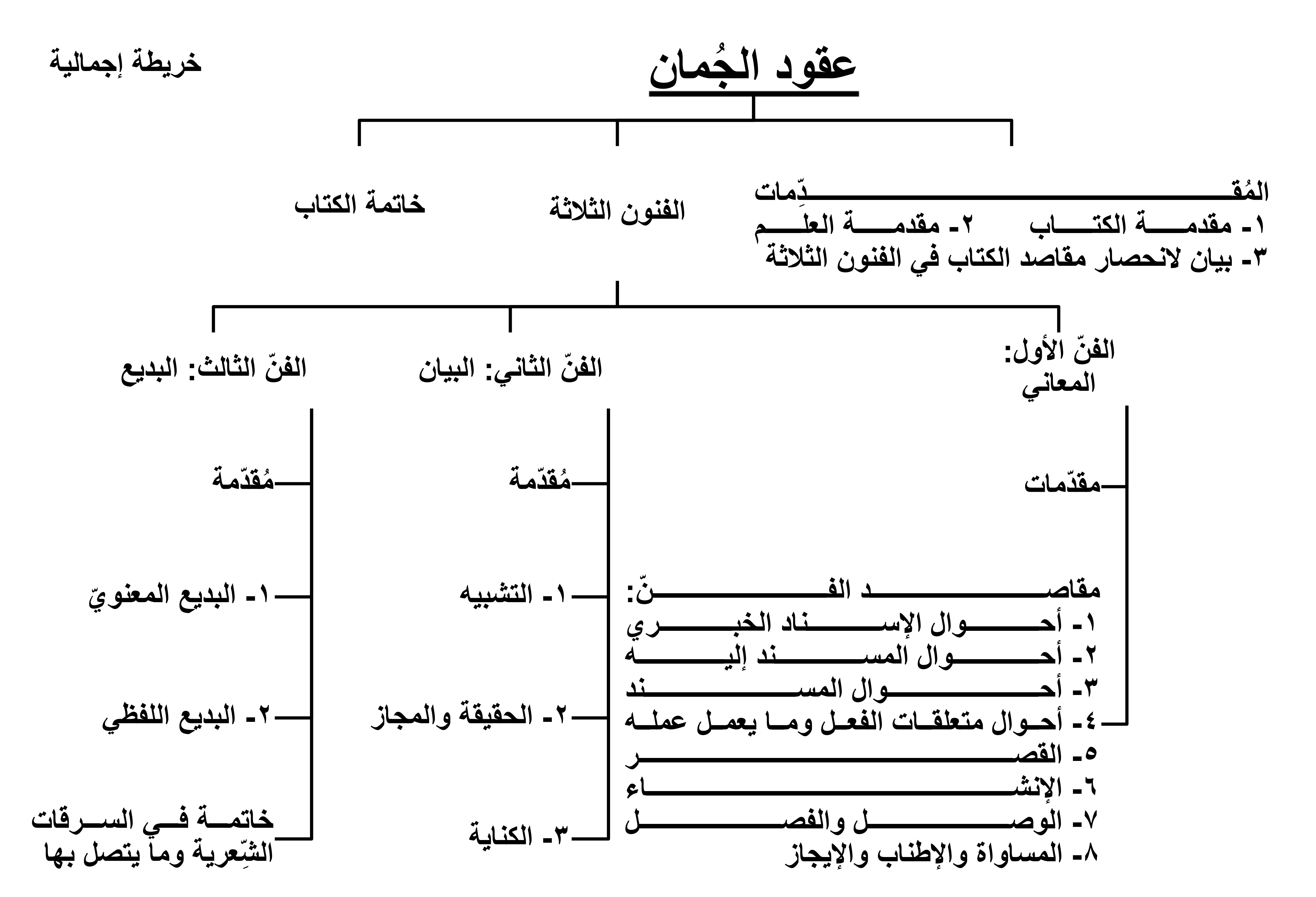
وَخُلَاصَةُ

شَرحِ النَّاظِمِ جَلَالِ الدِّينِ السِّيُوطِيِّ

وَشَرْحِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ المُرْشِدِيِّ

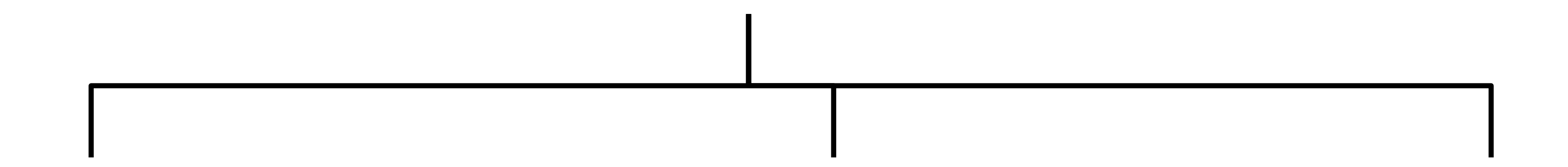
مَعَ فَوَائِدَ أُخَرَ

عُنِيَ بِهِ مُصْطَفَى دَنْقَش


خريطة إجمالية
عقود الجُمان
المُقدِّمات
١- مقدمة الكتاب ٢- مقدمة العلم
٣- بيان لانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة
الفنون الثلاثة
خاتمة الكتاب
الفنّ الأول: المعاني
الفنّ الثاني: البيان
الفنّ الثالث: البديع
مقدّمات
مقاصد الفنّ:
١- أحوال الإسناد الخبري
٢- أحوال المسند إليه
٣- أحوال المسند
٤- أحوال متعلقات الفعل وما يعمل عمله
٥- القصر
٦- الإنشاء
٧- الوصل والفصل
٨- المساواة والإطناب والإيجاز
مُقدّمة
١- التشبيه
٢- الحقيقة والمجاز
٣- الكناية
مُقدّمة
١- البديع المعنويّ
٢- البديع اللفظي
خاتمة في السرقات الشِّعرية وما يتصل بها


المُقَدِّمَات

المُقَدِّمات



مُقدِّمة الكتاب

مُقدّمة العلم

بيان لانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة

مُقَدِّمَةُ الْكِتَابِ

قَالَ الْفَقِيرُ عَابِدُ الرَّحْمَنِ..الحَمْدُ للهِ عَلَى الْبَيَانِ

(قال) الإتيان به بصيغة الماضي مما كثر تداول الإيراد عليه والجواب عنه

وفيه عدولٌ عن مقتفى الظاهر وتعبير عن معنى المستقبل بلفظ الماضي تفاؤلا وإشعارا بتحقق المحكي ؛ وذلك يعد من الاستعارة؛ إذ قد شبه غير الحاصل بالحاصل في تحقق الوقوع ثم استعار لفظ أحدهما للآخر

← فالمعنى المصدري أي (القول) موجود في كل واحد من المشبه والمشبه به لكن قيد في كل منهما بقيد مغاير لقيد الآخر

السيد السند: (على هذا ففيه أيضا استعارة تبعية حيث شبه القول الاستقبالي بالقول الماضوي في تحقق الوقوع واستعار له اسمه ثم اشتق منه (قال) بمعنى يقول، فسرتِ الاستعارةُ من المصدر اليه فصارت فيه تبعية)

وناقشه بعض الفضلاء بأنه ليس هنا استعارة للمصدر ؛ لأن كلا من القول في المستقبل والقول في الماضي مدلول المصدر حقيقة فكيف تتحقق استعارته من أحدهما للآخر حتى تكون الاستعارة في الفعل - إلا أن يكتفى في تبعية الاستعارة بالتبعية في التشبيه)

الفقير

له استعمالات - منها -وهو اللائق هنا -: المحتاج إلى الله في كل شئونه، وهو الغني في الحقيقةِ

و**فقير** *(فعيل) بمعنى مُفتعِل، وحذف المتعلق للعلم بهِ*

(عَابِدُ)

إدخالُ الألف فيه غيرُ مخرج للكلمة عن أصل معناها وهو جائز واستعمله الناس كثيرا

ولكن فيه: أن الأعلام لا تغير

وعبد في الأصل وصف غلبت عليه الاسمية - وله عشرون جمعا

ابن مالك: (عباد عبيد جمع عبد وأعبد..أعابد معبوداء معبدة عبد كذلك عبّدان وعبدان اثبتا..كذا العبد وامدد إن شئت أن تمد)

واستدركت عليه الباقي: (وقد زيد أعباد عبود عبدة..وخفف بفتح والعبدان إن تشد وأعبدة عبدون ثمة بعدها..عبيدون معبودا بقصر فخذ تسد)

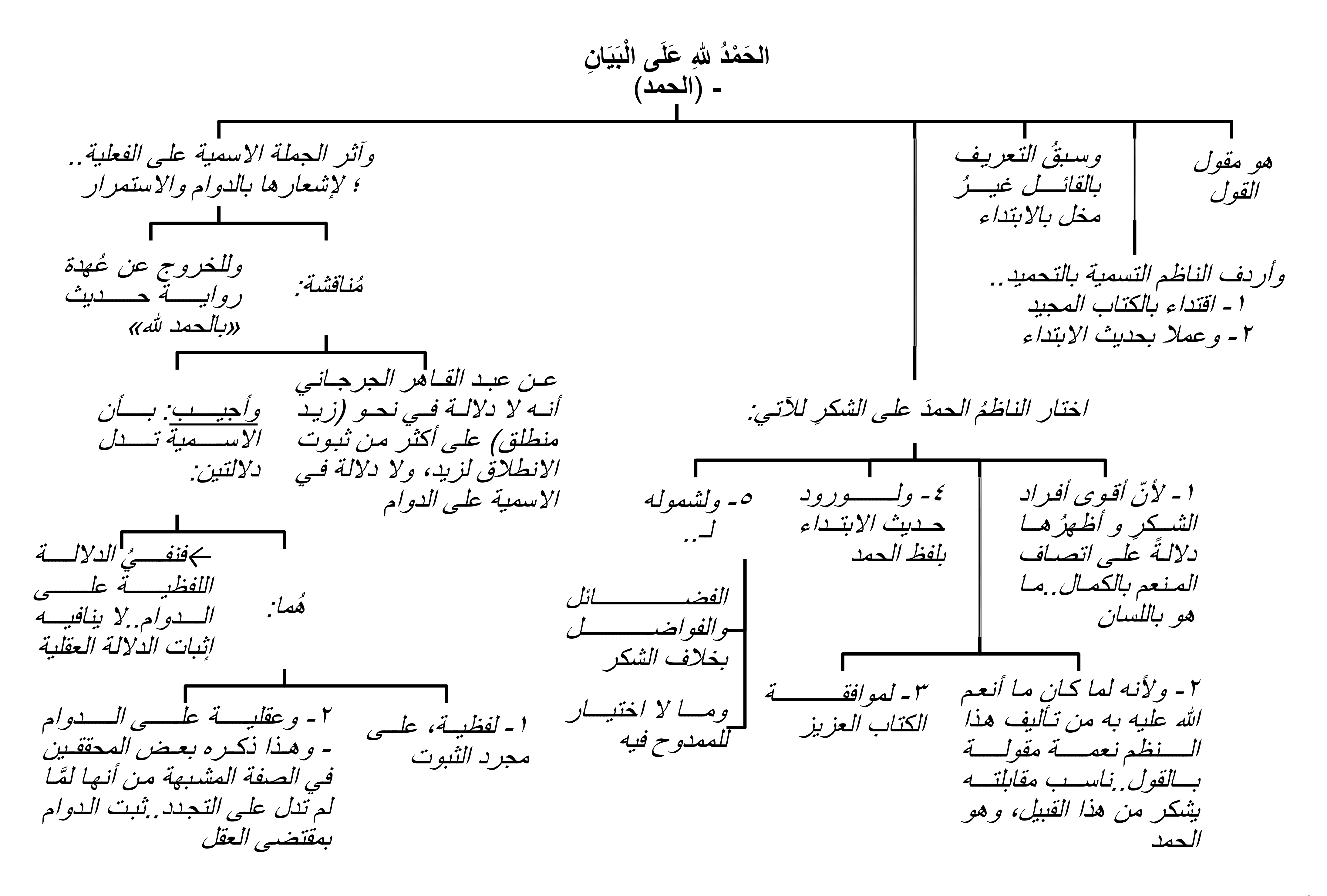
الرحمن

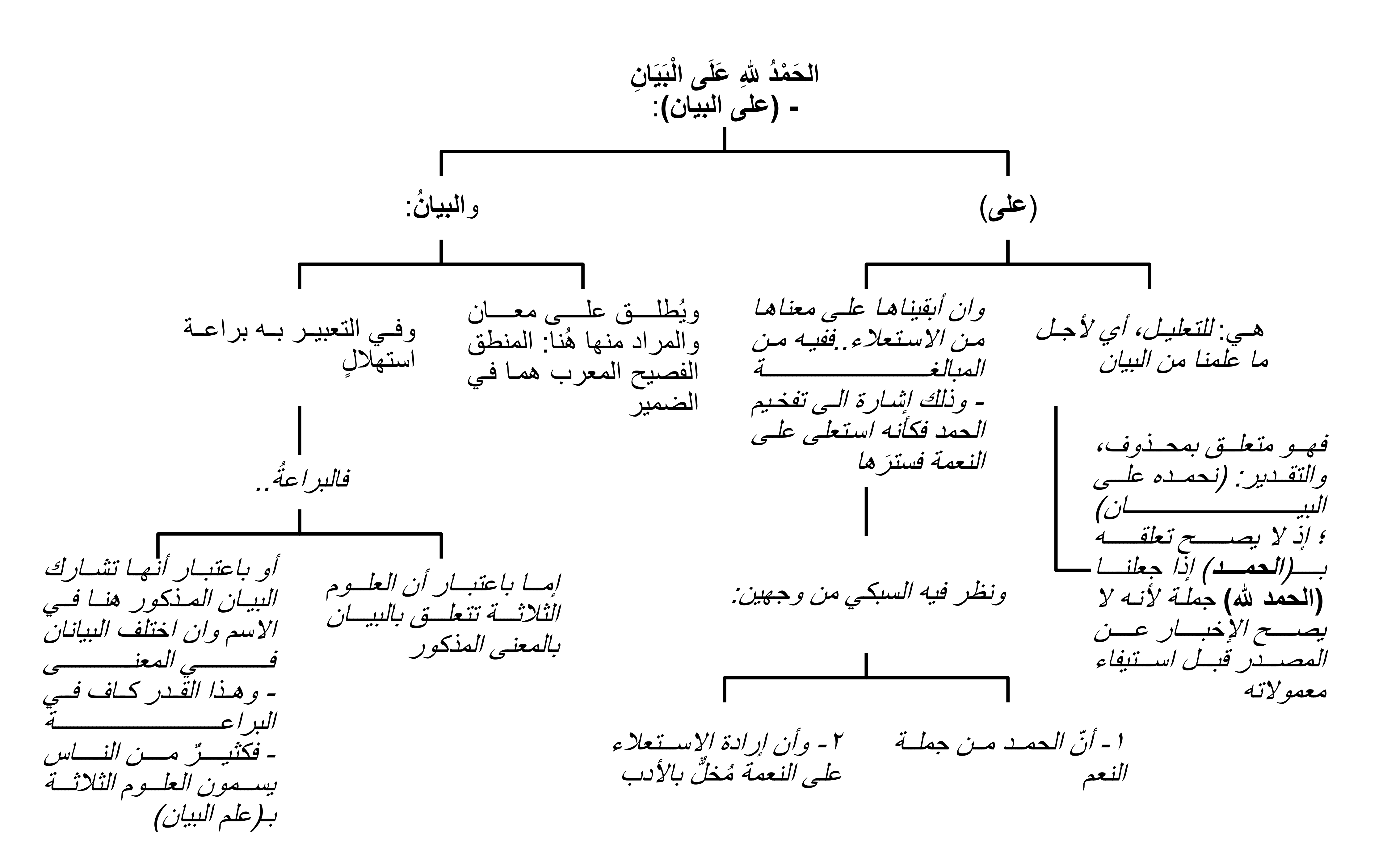
صيغة مبالغة من الرحمة - وأصلها رقة القلب واستعمالها في الباري بمعنى إرادة الخير مجاز لاستحالة الحقيقة عليه

وهذا الاسم من خواص الله، لم يُستعمل في غيره

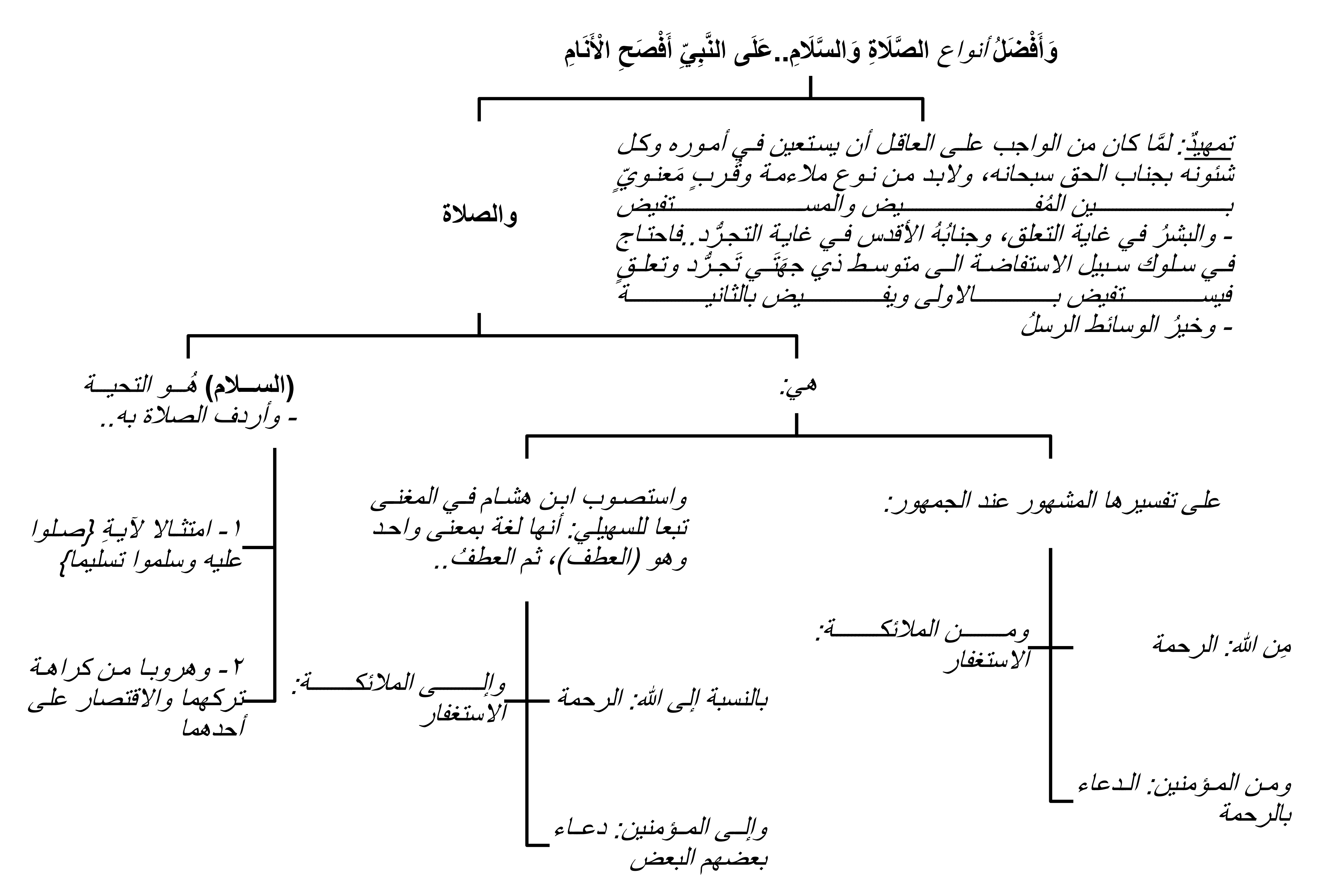
والأصح أنه عربي - وقيل معرب

مُصْطفَى دَنْقَش


الحَمْدُ للهِ عَلَى الْبَيَانِ
- (الحمد)
هو مقول القول
وسبقُ التعريف بالقائل غيرُ مخل بالابتداء
وأردف الناظم التسمية بالتحميد..
١ - اقتداء بالكتاب المجيد
٢ - وعملا بحديث الابتداء
وآثر الجملة الاسمية على الفعلية.. ؛ لإشعارها بالدوام والاستمرار
مُناقشة:
وللخروج عن عُهدة رواية حديث «بالحمد لله»
عن عبد القاهر الجرجاني أنه لا دلالة في نحو (زيد منطلق) على أكثر من ثبوت الانطلاق لزيد، ولا دلالة في الاسمية على الدوام
وأجيب: بأن الاسمية تدل دلالتين:
هُما:
فنفيُ الدلالة اللفظية على الدوام..لا ينافيه إثبات الدلالة العقلية
١ - لفظية، على مجرد الثبوت
٢ - وعقلية على الدوام
- وهذا ذكره بعض المحققين في الصفة المشبهة من أنها لمَّا لم تدل على التجدد..ثبت الدوام بمقتضى العقل
اختار الناظمُ الحمدَ على الشكرِ للآتي:
١ - لأنّ أقوى أفراد الشكرِ و أظهرُها دلالةً على اتصاف المنعم بالكمال..ما هو باللسان
٤- ولورود حديث الابتداء بلفظ الحمد
٥- ولشموله لـ..
الفضائل والفواضل بخلاف الشكر
وما لا اختيار للممدوح فيه
٢ - ولأنه لما كان ما أنعم الله عليه به من تأليف هذا النظم نعمة مقولة بالقول..ناسب مقابلته بشكر من هذا القبيل، وهو الحمد
٣- لموافقة الكتاب العزيز



الحَمْدُ للهِ عَلَى الْبَيَانِ
- (على البيان):
(على)
والبيانُ:
هـي: للتعليل، أي لأجل ما علمنا من البيان
وان أبقيناها على معناها من الاستعلاء..ففيه من المبالغة
- وذلك إشارة الى تفخيم الحمد فكأنه استعلى على النعمة فسترَها
ويُطلق على معان والمراد منها هُنا: المنطق الفصيح المعرب هما في الضمير
وفي التعبير به براعة استهلالٍ
فهو متعلق بمحذوف، والتقدير: (نحمده على البيان) ؛ إذ لا يصح تعلقه بـ(الحمد) إذا جعلنا (الحمد لله) جملة لأنه لا يصح الإخبار عن المصدر قبل استيفاء معمولاته
ونظر فيه السبكي من وجهين:
١ - أنّ الحمد من جملة النعم
٢ - وأن إرادة الاستعلاء على النعمة مُخلٌّ بالأدب
فالبراعةُ..
إما باعتبار أن العلوم الثلاثة تتعلق بالبيان بالمعنى المذكور
أو باعتبار أنها تشارك البيان المذكور هنا في الاسم وان اختلف البيانان في المعنى
- وهذا القدر كاف في البراعة
- فكثيرٌ من الناس يسمون العلوم الثلاثة بـ(علم البيان)


وَأَفْضَلُ أنواع الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ..عَلَى النَّبِيِّ أَفْصَحِ الْأَنَامِ
تمهيدٌ: لمَّا كان من الواجب على العاقل أن يستعين في أموره وكل شئونه بجناب الحق سبحانه، ولابد من نوع ملاءمة وقُربٍ مَعنويٍّ بين المُفيض والمستفيض
- والبشرُ في غاية التعلق، وجنابُهُ الأقدس في غاية التجرُّد..فاحتاج في سلوك سبيل الاستفاضة الى متوسط ذي جهَتَي تَجرُّد وتعلقٍ فيستفيض بالاولى ويفيض بالثانية
- وخيرُ الوسائط الرسلُ
والصلاة
هي:
على تفسيرها المشهور عند الجمهور:
مِن الله: الرحمة
ومن الملائكة: الاستغفار
ومن المؤمنين: الدعاء بالرحمة
واستصوب ابن هشام في المغنى تبعا للسهيلي: أنها لغة بمعنى واحد وهو (العطف)، ثم العطفُ..
بالنسبة إلى الله: الرحمة
وإلى الملائكة: الاستغفار
وإلى المؤمنين: دعاء بعضهم البعض
(السلام) هُو التحية
- وأردف الصلاة به..
١- امتثالا لآيةِ {صلوا عليه وسلموا تسليما}
٢- وهروبا من كراهة تركهما والاقتصار على أحدهما

وَأَفْضَلُ *أنواع* **الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ.. عَلَى النَّبِيِّ أَفْصَحِ الْأَنَامِ**
- (على النَّبِيّ)

هو متعلق بالسلام، على اختيار البصريين
- ومتعلق الصلاة محذوف دل عليه المذكور

ولا يجوز أن يتعلق المذكور بالصلاة ؛ لأنه كان يجب ذكر المتعلق بالسلام على الأصح لما تقرر في باب التنازع من أنه إذا عمل الأول.. وجب أن يُضمر في الثاني المهملِ جميعُ ما يحتاج إليه من مرفوع ومنصوب ومجرور

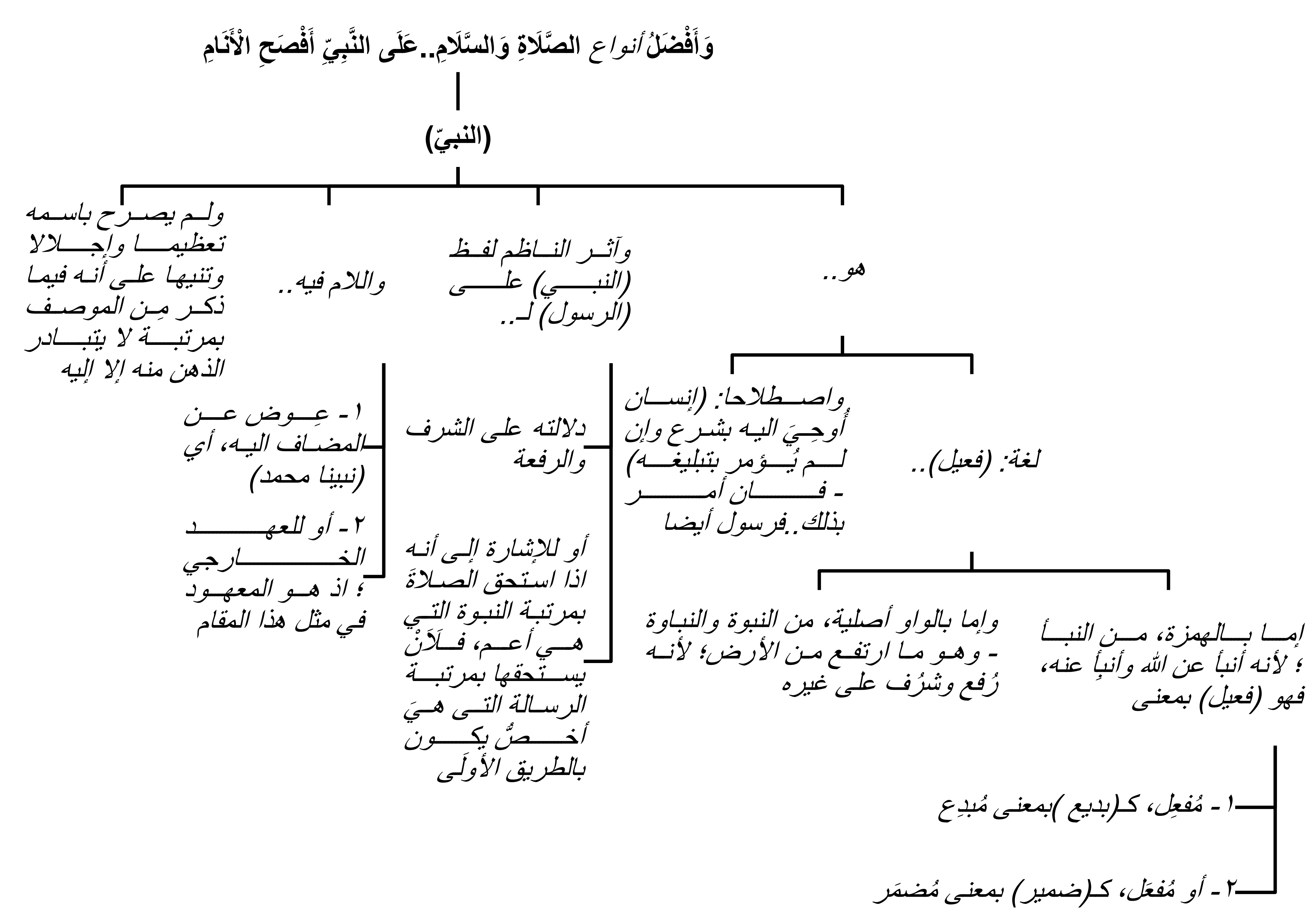
ولا اشكال في تعدية الصلاة بـ(على) وإن كانت الصلاةُ بمعنى الدعاء و(على) في الدعاءِ للإضرار.. للآتي:

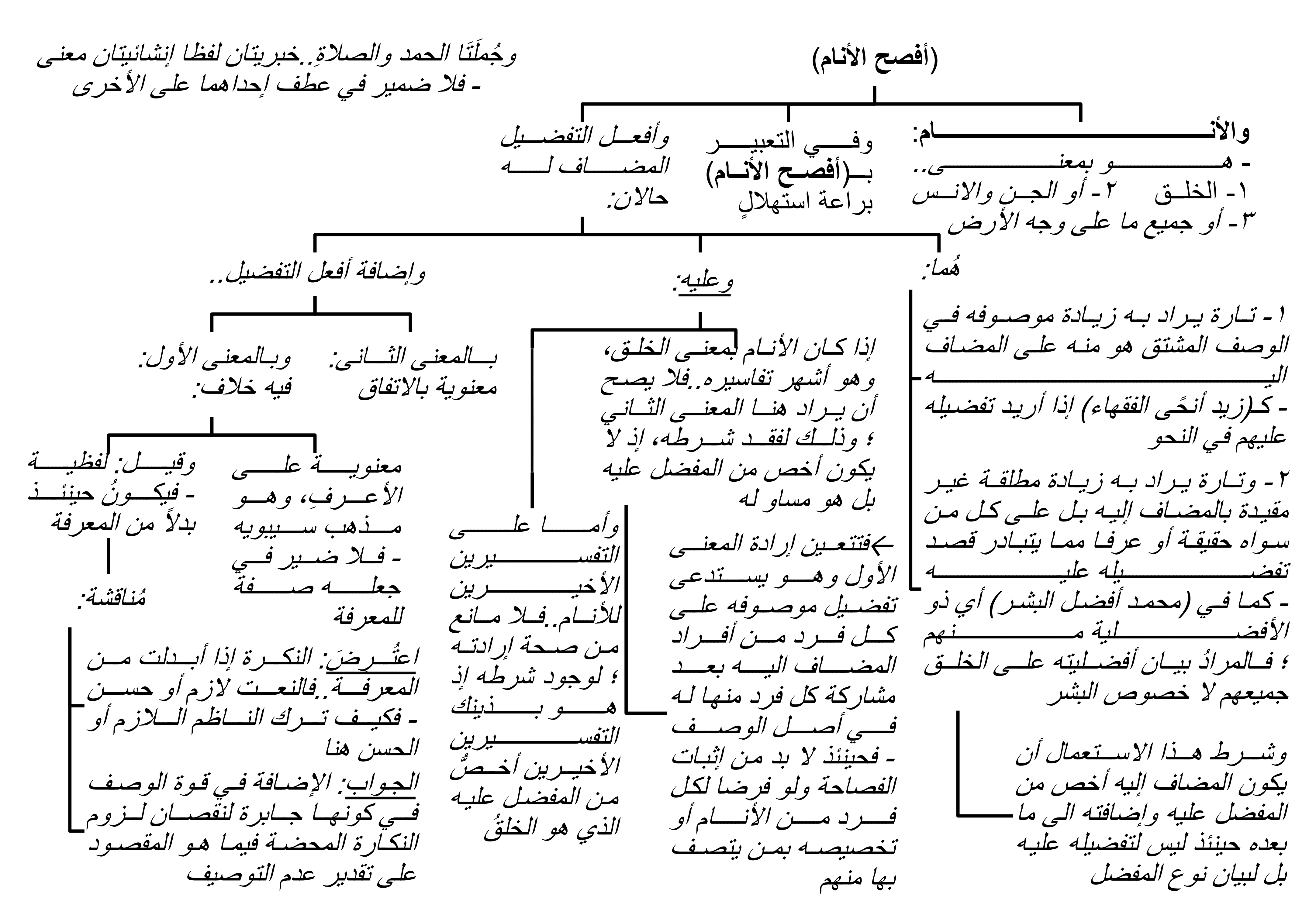
١- إما لاعتبار تضمين معنى النزول فيها

٢- أو لأنَّ كونَ (على) للإضرار في الدعاء.. لا يستلزم كونها له في الصلاة وإن كانت الصلاةُ بمعنى الدعاء ؛ وذلك لجواز اختصاص أحد المترادفين بخصوصية لا توجد في الآخر

٣- أو لأن كونها للضرر مخصوصٌ بما إذا قوبلت بالسلام

٤- أو لأن القاعدة أكثرية


وَأَفْضَلُ أنواع الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ..عَلَى النَّبِيِّ أَفْصَحِ الْأَنَامِ
(النبيّ)
ولم يصرح باسمه تعظيما وإجلالا وتنيها على أنه فيما ذكر مِن الموصف بمرتبة لا يتبادر الذهن منه إلا إليه
واللام فيه..
وآثر الناظم لفظ (النبي) على (الرسول) لـ..
هو..
١ - عِوض عن المضاف اليه، أي (نبينا محمد)
٢ - أو للعهد الخارجي ؛ اذ هو المعهود في مثل هذا المقام
دلالته على الشرف والرفعة
أو للإشارة إلى أنه اذا استحق الصلاةَ بمرتبة النبوة التي هي أعم، فلَأَنْ يستحقها بمرتبة الرسالة التى هيَ أخصّ يكون بالطريق الأولَى
واصطلاحا: (إنسان أُوحِيَ اليه بشرع وإن لم يُؤمر بتبليغه) - فان أمر بذلك..فرسول أيضا
لغة: (فعيل)..
وإما بالواو أصلية، من النبوة والنباوة - وهو ما ارتفع من الأرض؛ لأنه رُفع وشرُف على غيره
إما بالهمزة، من النبأ ؛ لأنه أنبأ عن الله وأنبِأ عنه، فهو (فعيل) بمعنى
١ - مُفعِل، كـ(بديع)بمعنى مُبدِع
٢ - أو مُفعَل، كـ(ضمير) بمعنى مُضمَر



(أفصح الأنام)

وجُملَتَا الحمد والصلاةِ..خبريتان لفظا إنشائيتان معنى
- فلا ضمير في عطف إحداهما على الأخرى

والأنام:
- هو بمعنى..
١- الخلق ٢- أو الجن والانس
٣- أو جميع ما على وجه الأرض

وفي التعبير بـ**(أفصح الأنام)** براعة استهلالٍ

وأفعل التفضيل المضاف له حالان:

هُما:
١- تارة يراد به زيادة موصوفه في الوصف المشتق هو منه على المضاف اليه
- كـ(زيد أنحَى الفقهاء) إذا أريد تفضيله عليهم في النحو

٢- وتارة يراد به زيادة مطلقة غير مقيدة بالمضاف إليه بل على كل من سواه حقيقة أو عرفا مما يتبادر قصد تفضيله عليه
- كما في (محمد أفضل البشر) أي ذو الأفضلية منهم ؛ فالمرادُ بيان أفضليته على الخلق جميعهم لا خصوص البشر

وشرط هذا الاستعمال أن يكون المضاف إليه أخص من المفضل عليه وإضافته الى ما بعده حينئذ ليس لتفضيله عليه بل لبيان نوع المفضل

وعليه:
إذا كان الأنام بمعنى الخلق، وهو أشهر تفاسيره..فلا يصح أن يراد هنا المعنى الثاني ؛ وذلك لفقد شرطه، إذ لا يكون أخص من المفضل عليه بل هو مساو له

← فتتعين إرادة المعنى الأول وهو يستدعى تفضيل موصوفه على كل فرد من أفراد المضاف اليه بعد مشاركة كل فرد منها له في أصل الوصف
- فحينئذ لا بد من إثبات الفصاحة ولو فرضا لكل فرد من الأنام أو تخصيصه بمن يتصف بها منهم

وأما على التفسيرين الأخيرين للأنام..فلا مانع من صحة إرادته ؛ لوجود شرطه إذ هو بذينك التفسيرين الأخيرين أخصُّ من المفضل عليه الذي هو الخلقُ

وإضافة أفعل التفضيل..

بالمعنى الثاني: معنوية بالاتفاق

وبالمعنى الأول: فيه خلاف:

معنوية على الأعرفِ، وهو مذهب سيبويه
- فلا ضير في جعله صفة للمعرفة

وقيل: لفظية
- فيكونُ حينئذ بدلاً من المعرفة

مُناقشة:

اعتُرِضَ: النكرة إذا أبدلت من المعرفة..فالنعت لازم أو حسن
- فكيف ترك الناظم اللازم أو الحسن هنا

الجواب: الإضافة في قوة الوصف في كونها جابرة لنقصان لزوم النكارة المحضة فيما هو المقصود على تقدير عدم التوصيف

وَهَذِهِ أُرْجُوزَةٌ مِثْلُ الْجُمَانْ..ضَمَّنْتُهَا عِلْمَ الْمَعَانِي وَالْبَيَانْ

- (وَهَذِهِ):

الواو استئنافية ولا يصح كونها عاطفة؛ لأن الجملة بعدها خبرية لفظا ومعنى والجلمتان قبلها إنشائيتان معنى، ولا يجوز التخالف بين الجمل المتعاطفات خبرا وإنشاء

والإشارة

إلى المرتب الحاضر في الذهن من المعاني المخصوصة المُعَبّر عنها بالألفاظ المخصوصة

وذلك سواءٌ كان وضع الديباجة قبل التصنيف أو بعده

وذلك لأنه لا وجود للمعاني في الخارج أصلا ولا للألفاظ المُرتّبة حين الإشارة

أما المعاني.. فظاهر

وأما الألفاظ..فلأنّ الألفاظ أعراضٌ، وهي لا تبقى زمانين

وتخصيص الإشارة إلى الحاضر في الذهن بكون الديباجة قبل التصنيف..لا يصِحُّ

- نعم لو قيل بإلحاق الخطبة وأريد بالمتحقق في الخارج ما اتصف بنوع تحقق فيه قبل الإشارة وإن لم تكن أجزاؤه مجتمعة في الوجود ولا موجودة حال الإشارة..لصحت الإشارة بهذه إلى الموجود في الخارج على تقدير كون الأرجوزة عبارة عن الألفاظ

مُناقشة:

اعتُرِض: إن أريد بحضور المشار إليه في الذهن حضورُه فيه..

تفصيلا بأن يُتصور ذلك الحاضر مفصلا وقت الاشارة إليه..فممنوع سيما إن كانت الخطبة ابتدائية

أو تدريجياً، بأن يُتصور شيئا فشيئا..فلا يتم به التقريبُ

أو بطريق الاجمال..فيرد عليه أنّ الأمر المجمل الحاضر في الذهن لا يوصف بالصفات المذكورة

الجواب: نختار الأخير، ويكفي في توصيف الشيء بوصف ملاحظتُه بوجه به ممتاز عن غيره

- ولا يقدح في ذلك تزايد بعض الصفات؛ لأنه بمنزلة بعض الأركان الزائدة في الشخص من السن وغيرها

ألا ترى أنّ العلوم مسماة بأسماء مع تزايد بعض المسائل بحسب تلاحق الافكار

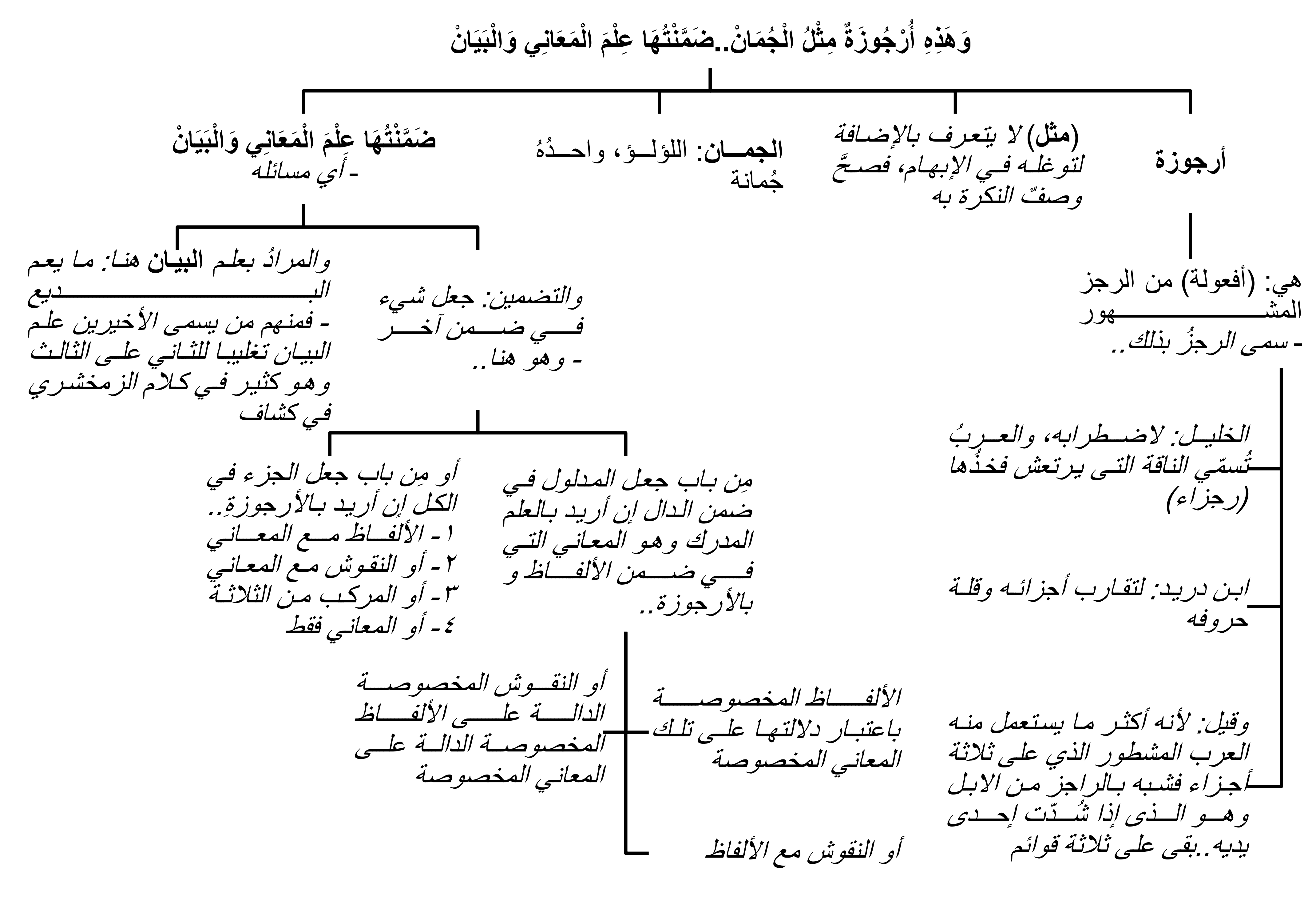
- وقد صح وضع الآباء الأسماء للأبناء قبل رؤيتهم مع تفاوت المشخصات زيادة ونقصانا بحسب الأزمنة

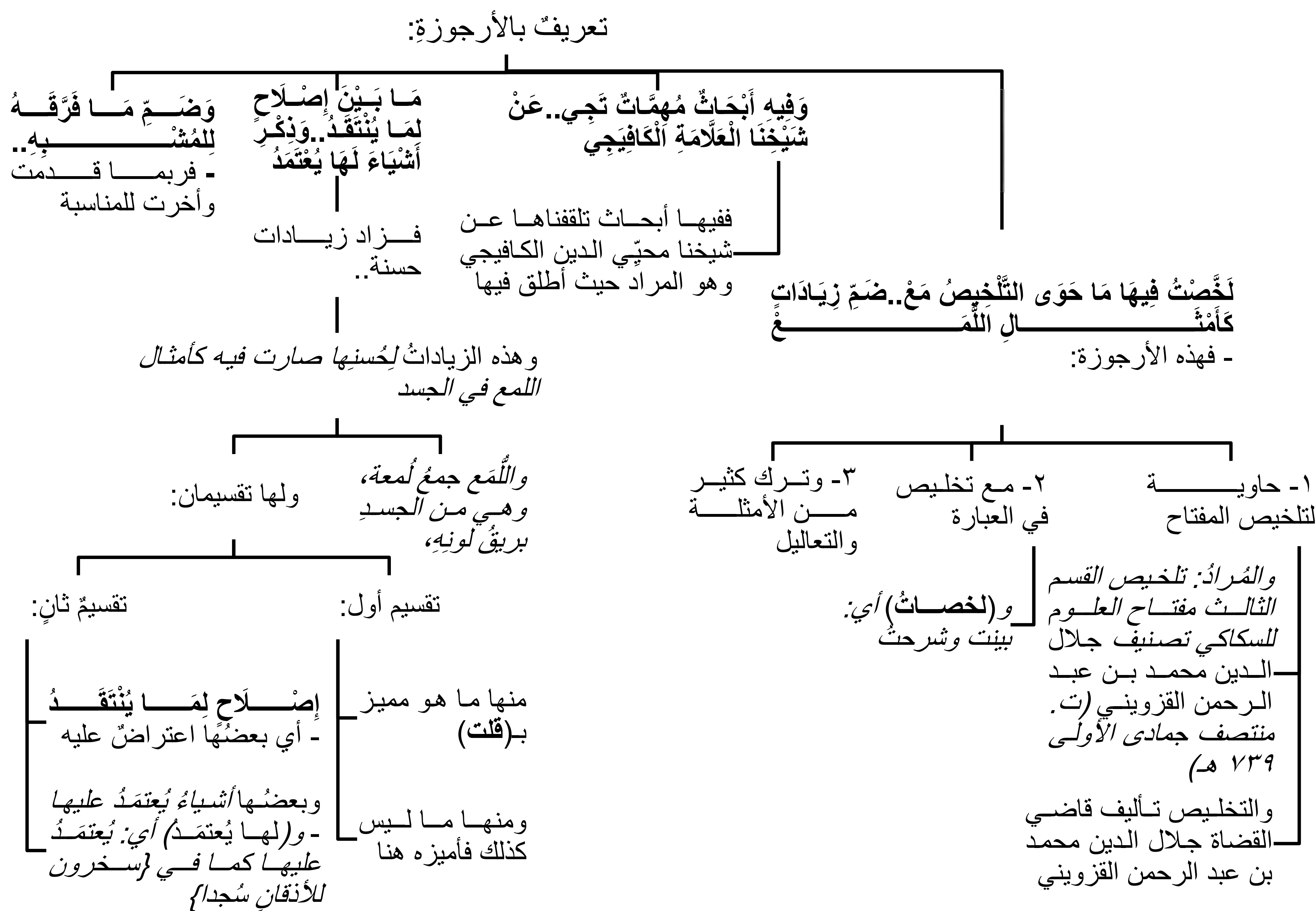
أو إلى تلك الألفاظ الدالة على المعاني المخصوصة، ويُرَجِّحُه الإخبارُ عنه بـ(أرجوزة) ؛ إذ هي من صفات الألفاظ لا المعاني ولا النقوش والاشارة

أو الى النقوش الكائنة الدالة على الألفاظ المخصوصة

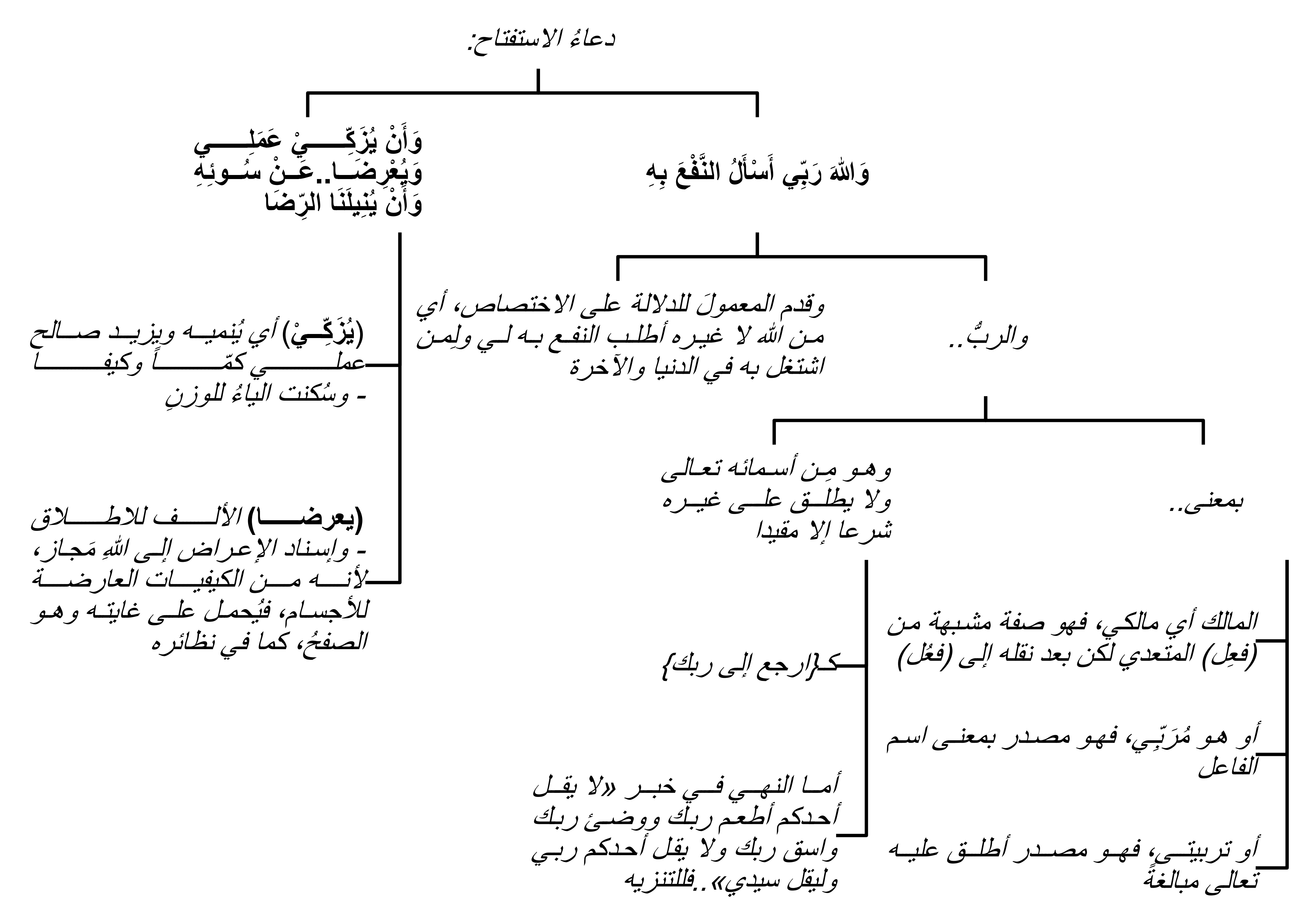
وذلك لأنّ الموجود في الخارج منها يكون شخصا، ولا شك أنه ليس المراد الإخبار عن ذلك الشخص بأنه كذا وكذا، بل المقصود وصفُ نَوع النقش الكتابي الدالّ على الألفاظ المخصوصة الموضوعة بإزاء المعاني المخصوصة، سواء كان متحقق في ضمن هذا الشخص وغيره

- ولا شبهة في أنه لا حضور لهذا الكلي في الخارج

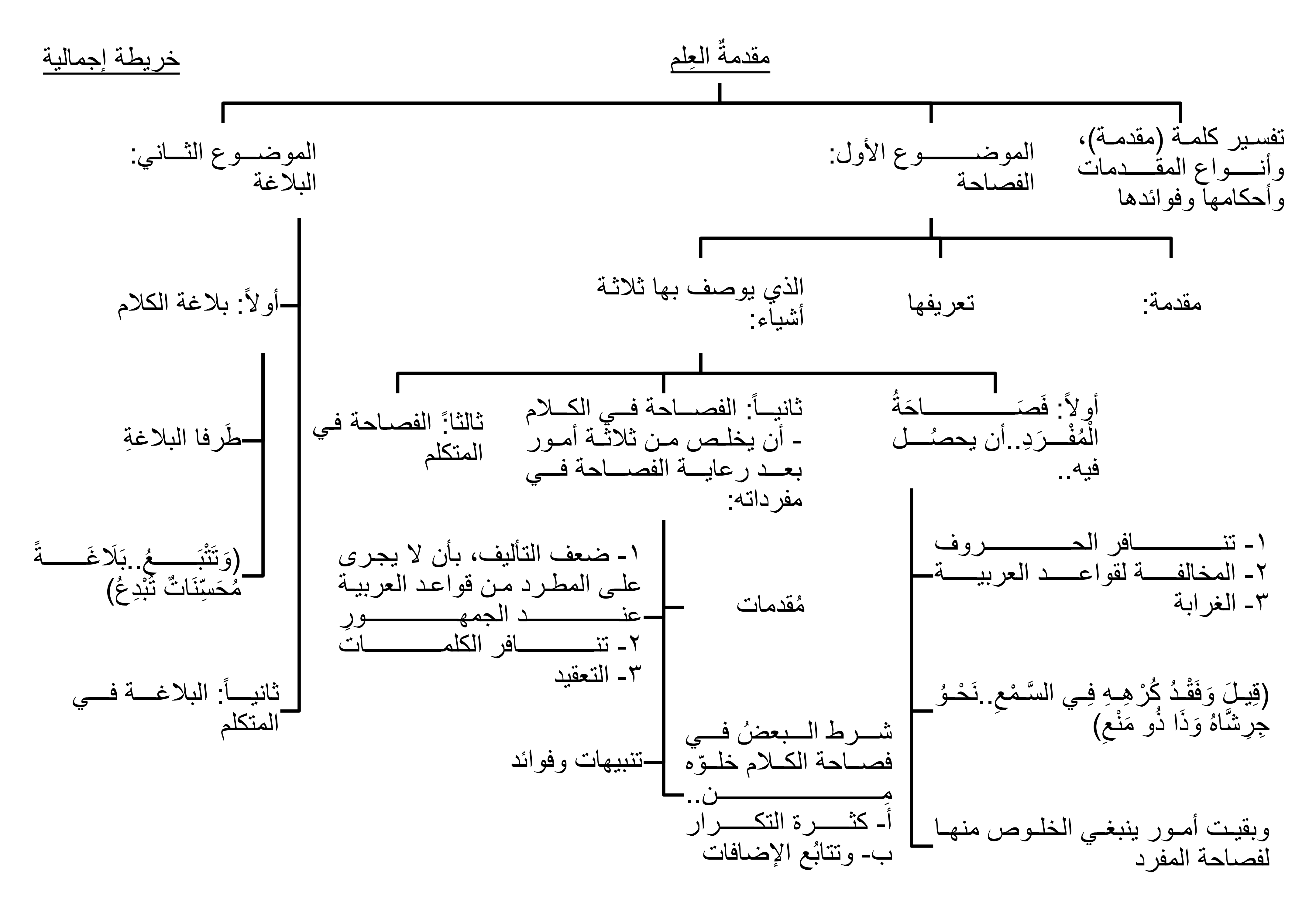

وَهَذِهِ أُرْجُوزَةٌ مِثْلُ الْجُمَانْ..ضَمَّنْتُهَا عِلْمَ الْمَعَانِي وَالْبَيَانْ
أرجوزة
(مثل) لا يتعرف بالإضافة لتوغله في الإبهام، فصحَّ وصفُ النكرة به
الجمـان: اللؤلؤ، واحدُهُ جُمانة
ضَمَّنْتُهَا عِلْمَ الْمَعَانِي وَالْبَيَانْ
- أي مسائله
هي: (أفعولة) من الرجز المشهور
- سمى الرجزُ بذلك..
الخليل: لاضطرابه، والعربُ تُسمّي الناقة التى يرتعش فخذُها (رجزاء)
ابن دريد: لتقارب أجزائه وقلة حروفه
وقيل: لأنه أكثر ما يستعمل منه العرب المشطور الذي على ثلاثة أجزاء فشبه بالراجز من الابل وهو الذى إذا شُدّت إحدى يديه..بقى على ثلاثة قوائم
والتضمين: جعل شيء في ضمن آخر
- وهو هنا..
والمرادُ بعلم البيان هنا: ما يعم البديع
- فمنهم من يسمى الأخيرين علم البيان تغليبا للثاني على الثالث وهو كثير في كلام الزمخشري في كشاف
مِن باب جعل المدلول في ضمن الدال إن أريد بالعلم المدرك وهو المعاني التي في ضمن الألفاظ و بالأرجوزة..
أو مِن باب جعل الجزء في الكل إن أريد بالأرجوزةِ..
١ - الألفاظ مع المعاني
٢ - أو النقوش مع المعاني
٣ - أو المركب من الثلاثة
٤ - أو المعاني فقط
الألفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على تلك المعاني المخصوصة
أو النقوش المخصوصة الدالة على الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة
أو النقوش مع الألفاظ

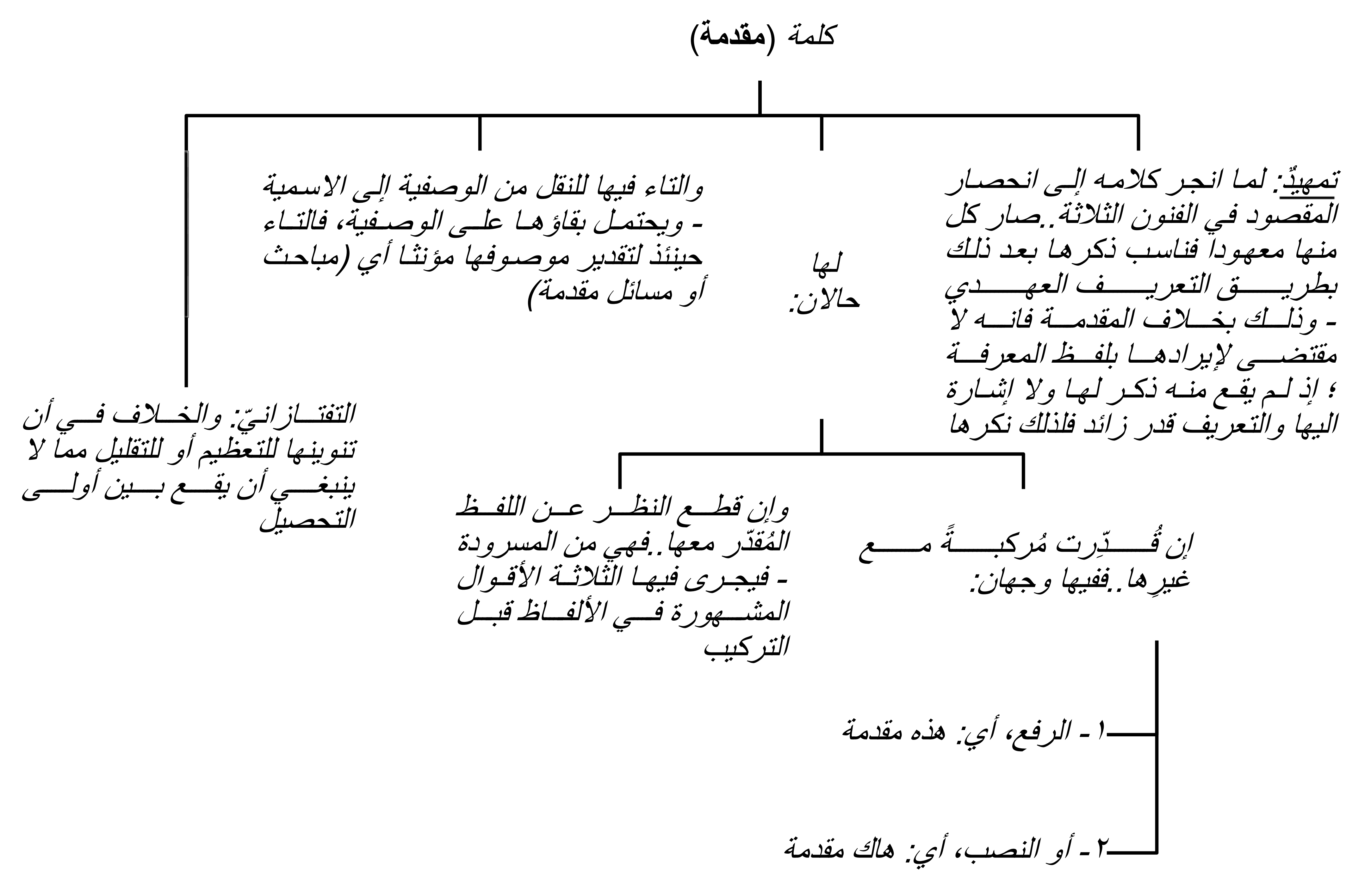


تعريفٌ بالأرجوزةِ:
وَفِيهِ أَبْحَاثٌ مُهِمَّاتٌ تَجِي..عَنْ شَيْخِنَا الْعَلَّامَةِ الْكَافِيَجِي
ففيها أبحاث تلقفناها عن شيخنا محيِّي الدين الكافيجي وهو المراد حيث أطلق فيها
مَا بَيْنَ إِصْلَاحٍ لِمَا يُنْتَقَدُ..وَذِكْرِ أَشْيَاءَ لَهَا يُعْتَمَدُ
فزاد زيادات حسنة..
وَضَمِّ مَا فَرَّقَهُ لِلْمُشْبِهِ..
- فربما قدمت وأخرت للمناسبة
لَخَّصْتُ فِيهَا مَا حَوَى التَّلْخِيصُ مَعْ..ضَمِّ زِيَادَاتٍ كَأَمْثَالِ اللُّمَعْ
- فهذه الأرجوزة:
١- حاوية لتلخيص المفتاح
والمُرادُ: تلخيص القسم الثالث مفتاح العلوم للسكاكي تصنيف جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني (ت. منتصف جمادى الأولى ٧٣٩ هـ)
والتخليص تأليف قاضي القضاة جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني
٢- مع تخليص في العبارة
و(لخصتُ) أي: بينت وشرحتُ
٣- وترك كثير من الأمثلة والتعاليل
وهذه الزياداتُ لِحُسنِها صارت فيه كأمثال اللمع في الجسد
واللُّمَع جمعُ لُمعة، وهي من الجسدِ بريقُ لونِه،
ولها تقسيمان:
تقسيم أول:
منها ما هو مميز بـ(قلت)
ومنها ما ليس كذلك فأميزه هنا
تقسيمٌ ثانٍ:
إِصْلَاحٍ لِمَا يُنْتَقَدُ
- أي بعضُها اعتراضٌ عليه
وبعضُها أشياءُ يُعتمَدُ عليها
- و(لها يُعتمَدُ) أي: يُعتمَدُ عليها كما في {يخرون للأذقانِ سُجدا}

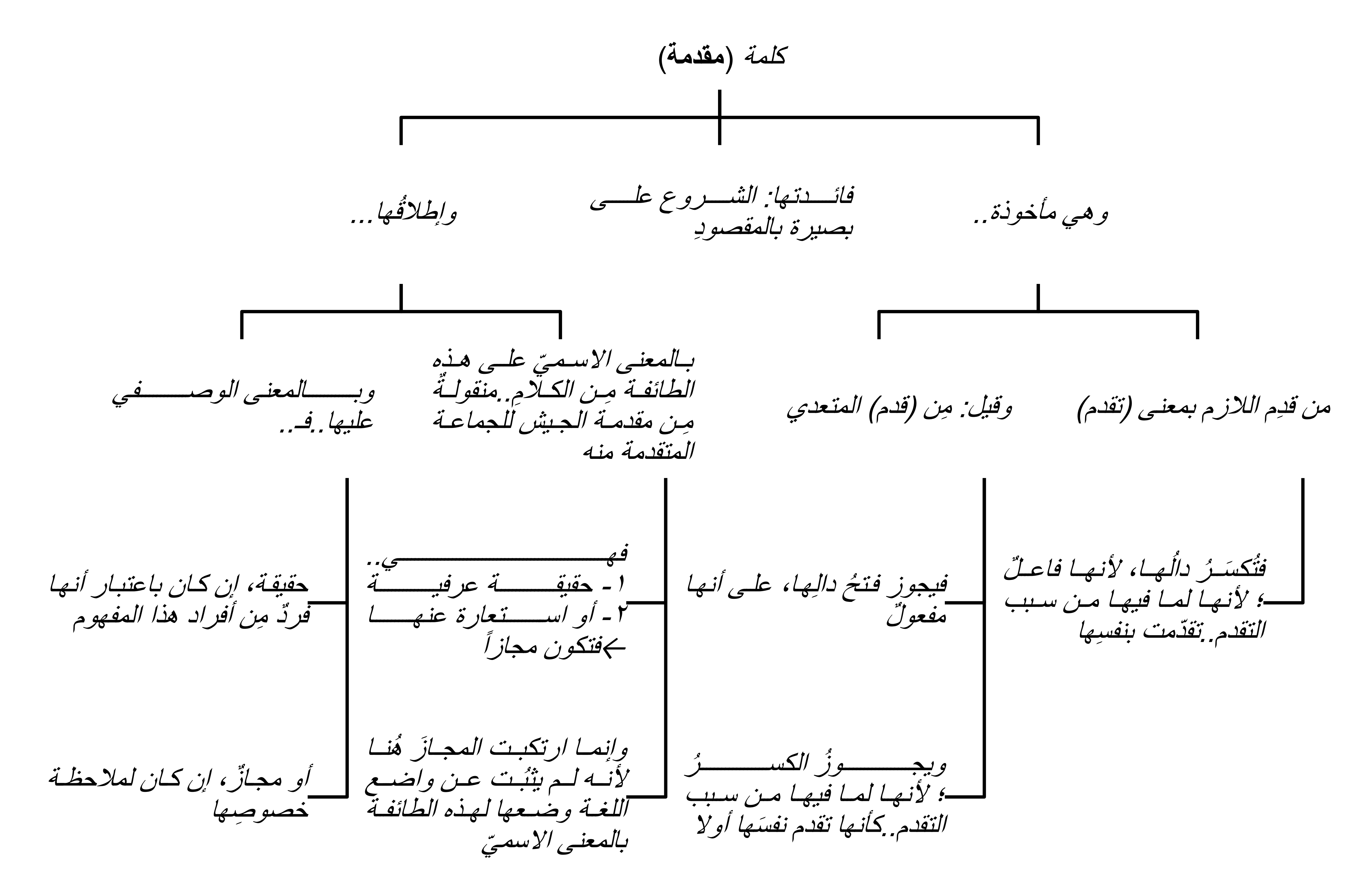

دعاءُ الاستفتاح:
وَاللهَ رَبِّي أَسْأَلُ النَّفْعَ بِهِ
وَأَنْ يُزَكِّيْ عَمَلِي
وَيُعْرِضَا..عَنْ سُوئِهِ
وَأَنْ يُنِيلَنَا الرِّضَا
والربُّ..
وقدم المعمولَ للدلالة على الاختصاص، أي من الله لا غيره أطلب النفع به لي ولِمن اشتغل به في الدنيا والآخرة
(يُزَكِّيْ) أي يُنميه ويزيد صالح عملي كمّاً وكيفا - وسُكنت الياءُ للوزنِ
(يعرضا) الألف للاطلاق - وإسناد الإعراض إلى اللهِ مَجاز، لأنه من الكيفيات العارضة للأجسام، فيُحمل على غايته وهو الصفحُ، كما في نظائره
بمعنى..
وهو مِن أسمائه تعالى ولا يطلق على غيره شرعا إلا مقيدا
المالك أي مالكي، فهو صفة مشبهة من (فعِل) المتعدي لكن بعد نقله إلى (فعُل)
أو هو مُرَبِّي، فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل
أو تربيتي، فهو مصدر أطلق عليه تعالى مبالغةً
كـ{ارجع إلى ربك}
أما النهي في خبر «لا يقل أحدكم أطعم ربك ووضئ ربك واسق ربك ولا يقل أحدكم ربي وليقل سيدي»..فللتنزيه

مقدمة العِلْم


خريطة إجمالية
مقدمةُ العِلم
تفسير كلمة (مقدمة)، وأنواع المقدمات وأحكامها وفوائدها
الموضوع الأول: الفصاحة
الموضوع الثاني: البلاغة
مقدمة:
تعريفها
الذي يوصف بها ثلاثة أشياء:
أولاً: فَصَاحَةُ الْمُفْرَدِ..أن يحصُل فيه..
١- تنافر الحروف
٢- المخالفة لقواعد العربية
٣- الغرابة
(قِيلَ وَفَقْدُ كُرْهِهِ فِي السَّمْعِ..نَحْوُ جِرِشَّاهُ وَذَا ذُو مَنْعِ)
وبقيت أمور ينبغي الخلوص منها لفصاحة المفرد
ثانياً: الفصاحة في الكلام - أن يخلص من ثلاثة أمور بعد رعاية الفصاحة في مفرداته:
مُقدمات
١- ضعف التأليف، بأن لا يجرى على المطرد من قواعد العربية عند الجمهورِ
٢- تنافر الكلمات
٣- التعقيد
شرط البعضُ في فصاحة الكلام خلوّه من..
أ- كثرة التكرار
ب- وتتابُع الإضافات
تنبيهات وفوائد
ثالثاً: الفصاحة في المتكلم
أولاً: بلاغة الكلام
طَرفا البلاغةِ
(وَتَتْبَعُ..بَلَاغَةً مُحَسِّنَاتٌ تُبْدِعُ)
ثانياً: البلاغة في المتكلم



كلمة **(مقدمة)**
تمهيدٌ: لما انجر كلامه إلى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة..صار كل منها معهودا فناسب ذكرها بعد ذلك بطريق التعريف العهدي - وذلك بخلاف المقدمة فانه لا مقتضى لإيرادها بلفظ المعرفة ؛ إذ لم يقع منه ذكر لها ولا إشارة اليها والتعريف قدر زائد فلذلك نكرها
لها حالان:
والتاء فيها للنقل من الوصفية إلى الاسمية - ويحتمل بقاؤها على الوصفية، فالتاء حينئذ لتقدير موصوفها مؤنثا أي (مباحث أو مسائل مقدمة)
التفتازانيّ: والخلاف في أن تنوينها للتعظيم أو للتقليل مما لا ينبغي أن يقع بين أولى التحصيل
إن قُدِّرت مُركبةً مع غيرِها..ففيها وجهان:
وإن قطع النظر عن اللفظ المُقدّر معها..فهي من المسرودة - فيجرى فيها الثلاثة الأقوال المشهورة في الألفاظ قبل التركيب
١ - الرفع، أي: هذه مقدمة
٢ - أو النصب، أي: هاك مقدمة



كلمة (**مقدمة**)
وهي مأخوذة..
فائـــدتها: الشـــروع علـــى بصيرة بالمقصودِ
وإطلاقُها...
من قدِم اللازم بمعنى (تقدم)
وقيل: مِن (قدم) المتعدي
بـالمعنى الاسـميّ علـى هـذه الطائفـة مِـن الكـلامِ..منقولـةٌ مِـن مقدمـة الجـيش للجماعـة المتقدمة منه
وبـــــالمعنى الوصـــــفي عليها..فـ..
فتُكسَـرُ دالُهـا، لأنهـا فاعـلٌ؛ لأنهـا لمـا فيهـا مـن سـبب التقدم..تقدّمت بنفسِها
فيجوز فتحُ دالِهـا، علـى أنهـا مفعولٌ
ويجـــــوزُ الكســـــرُ؛ لأنهـا لمـا فيهـا مـن سـبب التقدم..كأنها تقدم نفسَها أولا
فهــــــــــــــــي..
١ـ حقيقـــــة عرفيـــــة
٢ـ أو اســـتعارة عنهـــا فتكون مجازاً
وإنمـا ارتكبـت المجـازَ هُنـا لأنــه لـم يثبُـت عـن واضـع اللغـة وضـعها لهـذه الطائفـة بالمعنـى الاسميّ
حقيقـة، إن كـان باعتبـار أنهـا فردٌ مِن أفراد هذا المفهوم
أو مجازٌ، إن كـان لملاحظـة خصوصِها

الفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب

بيانُهما:

١ - مقدمة العلم:

تقال لما يتوقف عليه الشروع في مسائله، وهو المعاني المخصوصة ؛ لأنّ الشروع في العلم..إنما يتوقف عليها حقيقة

ولا تُقالُ على الألفاظ الدالة على هذه المعاني - وما يتراءى من التوقف عليها..فإنما هو بحكم العادة، لا بحسب الحقيقة، حتى لو تيسر فهم المعاني دُون ألفاظٍ..لم يحتج إليها أصلا

٢ - مقدمة الكتاب: طائفة من الكلام تذكر أمام المقصود لارتباطٍ له بها وانتفاع بها فيه

العلاقة بينهما:

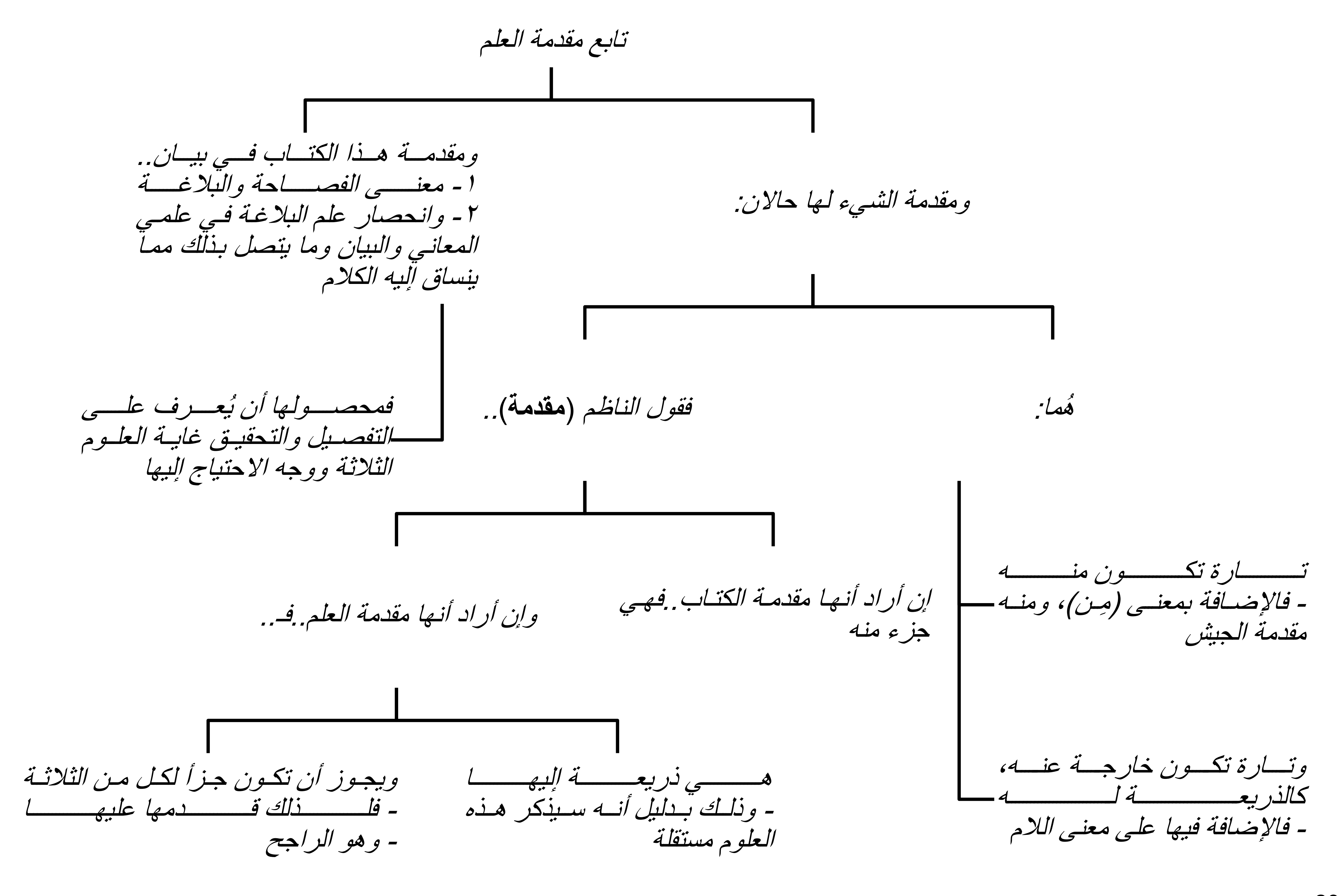
المقدمتان متباينتان لا تصدق إحداهُما على الأخرى

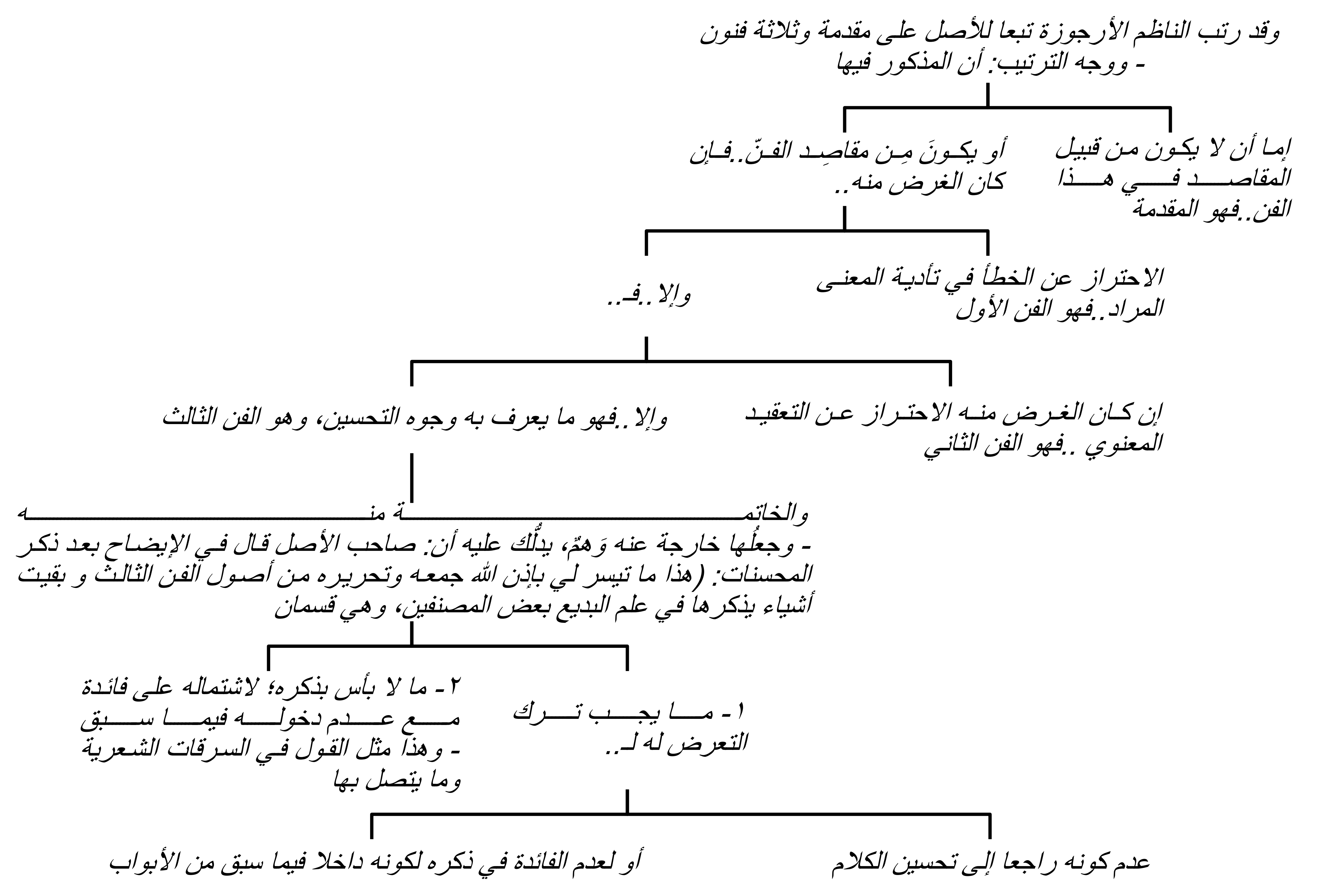
وما يتوهم من قول التفتازانيّ في المطول في تعريف مقدمة الكتاب: (سواء توقف عليها المقصود أو لا) أن النسبة بينهما العموم والخصوص المطلق..توهم ساقط ؛ فإنَّهُ لما عرّف مقدمة الكتاب بالألفاظ - ومعلوم أنها ليست موقوفا عليها بالحقيقة- ..علم أن المراد بالتوقف فيه التوقف العادي أو التوقف على معانيها

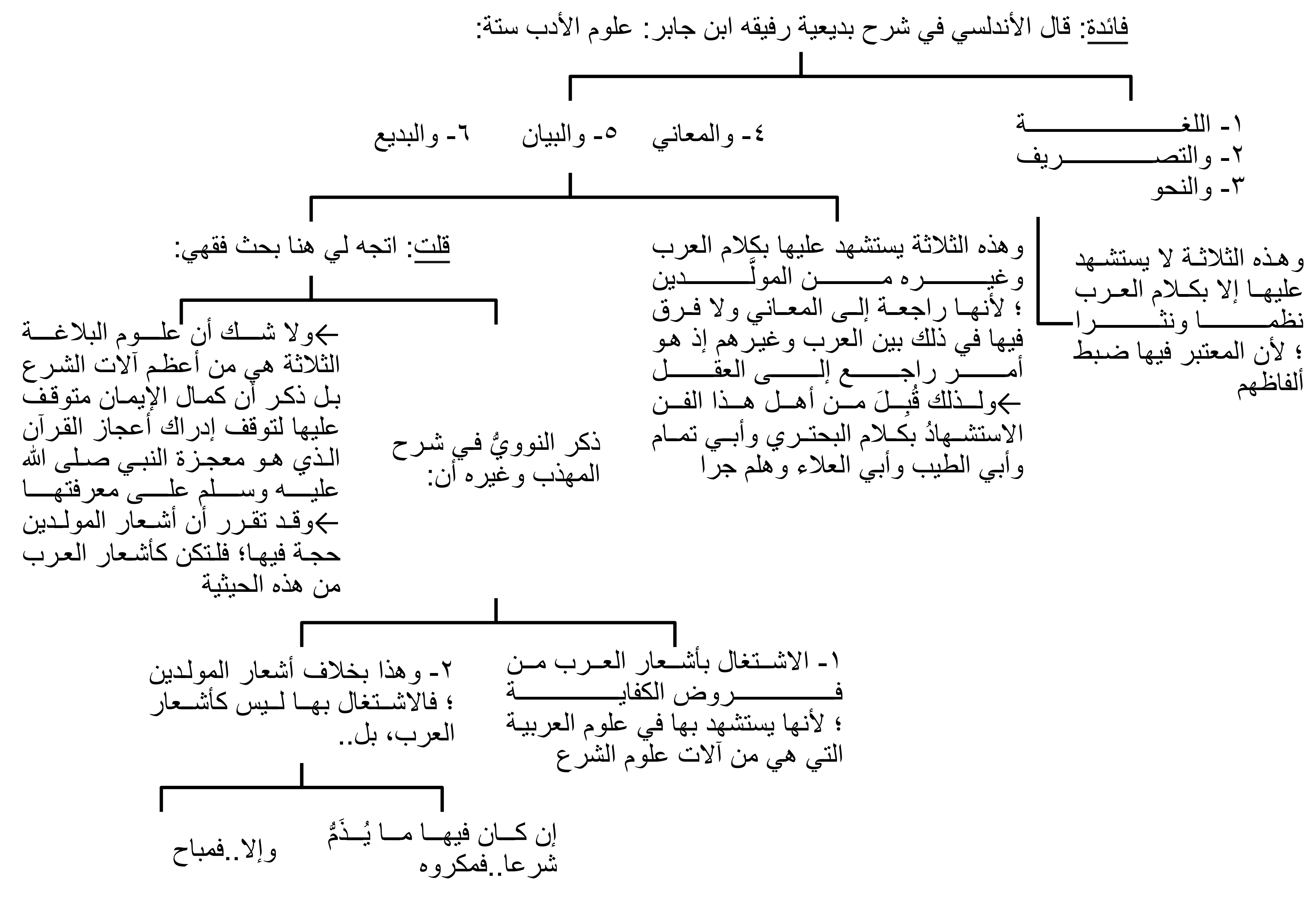
نعم لو ارتُكب أن مقدمة العلم هي الألفاظ الدالة على المعاني التي يتوقف عليها الشروع، وحُمِلَ التوقفُ المذكورُ في تعريفها على التوقف العادي..كانت مقدمة الكتاب أعم منها من وجه

فمقدمة الكتاب إذا جعلت الألفاظ التي في بداية الكتاب..فإما أن..

- تشتمل على مقدمة العلم..فتكون مقدمة الكتاب أعمّ مِن مقدمة العلم
- أو تكون فقط مقدمة العلم..فيصدُقان على شيءٍ واحدٍ
- أو لا تشتمل على مقدمة العلم..فتصدق مقدمة الكتاب بدون مقدمة العلم

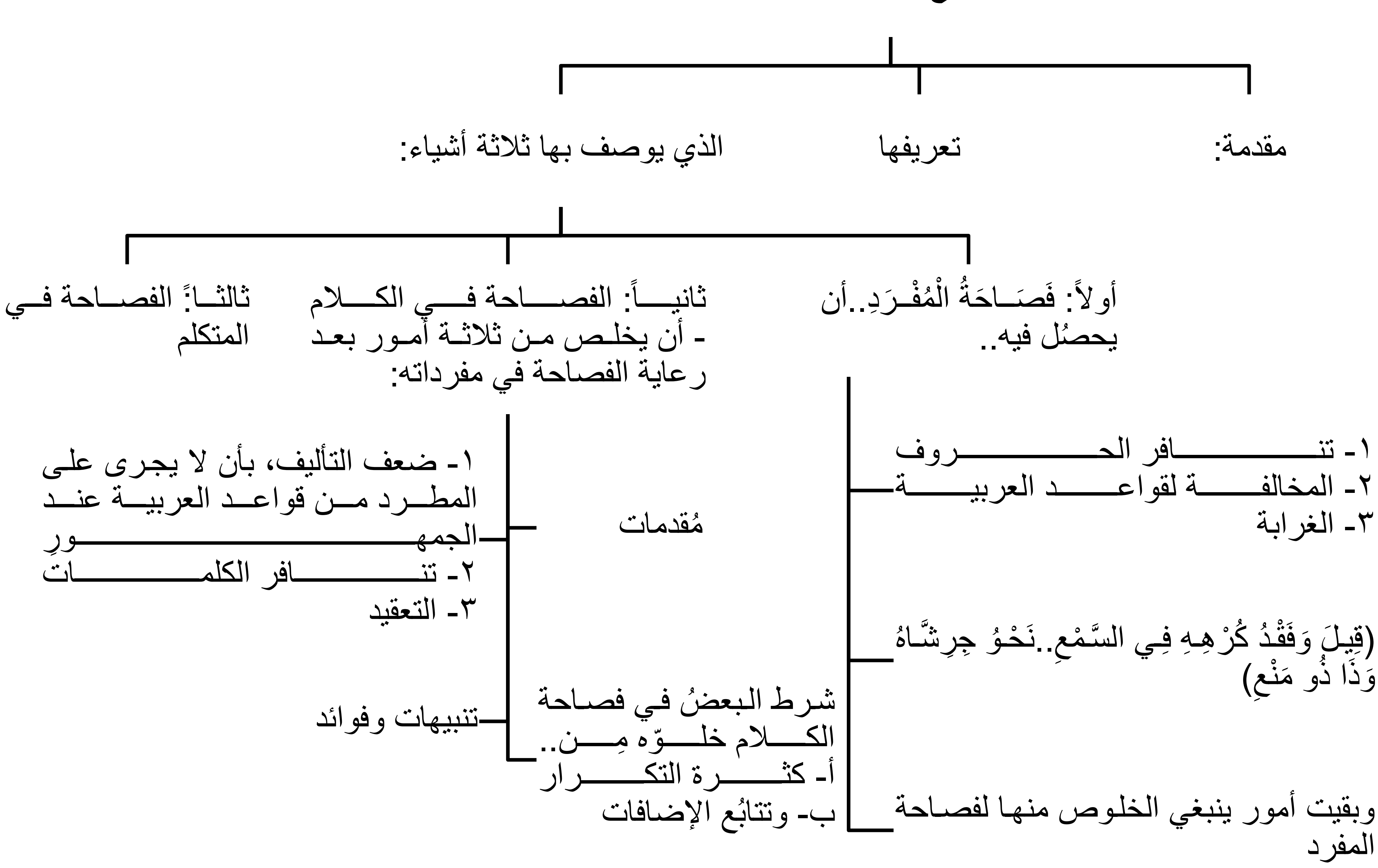

تابع مقدمة العلم
ومقدمة الشيء لها حالان:
ومقدمة هذا الكتاب في بيان..
١ - معنى الفصاحة والبلاغة
٢ - وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما ينساق إليه الكلام
هُما:
فقول الناظم (**مقدمة**)..
فمحصولها أن يُعرف على التفصيل والتحقيق غاية العلوم الثلاثة ووجه الاحتياج إليها
تارة تكون منه - فالإضافة بمعنى (مِن)، ومنه مقدمة الجيش
إن أراد أنها مقدمة الكتاب..فهي جزء منه
وإن أراد أنها مقدمة العلم..فـ..
وتارة تكون خارجة عنه، كالذريعة له - فالإضافة فيها على معنى اللام
هي ذريعة إليها - وذلك بدليل أنه سيذكر هذه العلوم مستقلة
ويجوز أن تكون جزأ لكل من الثلاثة - فلذلك قدمها عليها - وهو الراجح

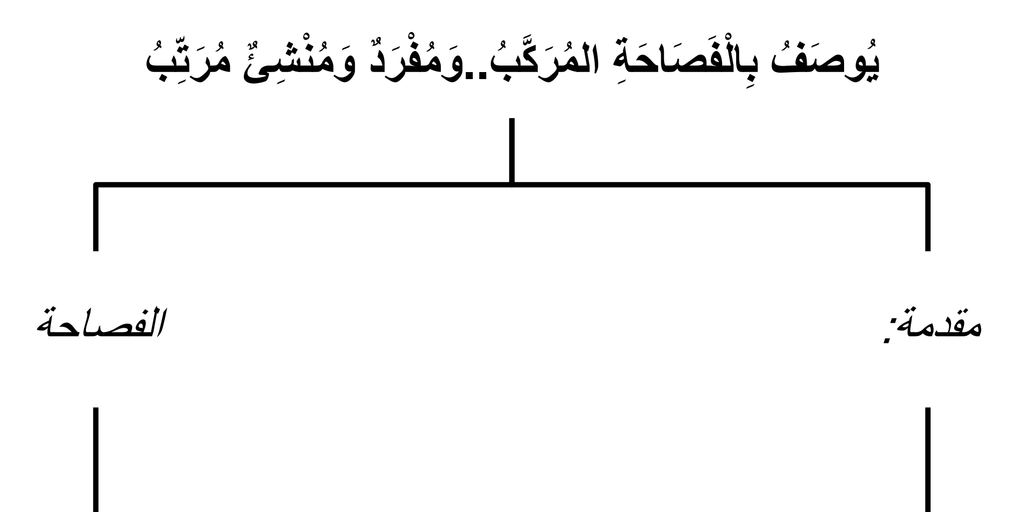

وقد رتب الناظم الأرجوزة تبعا للأصل على مقدمة وثلاثة فنون
- ووجه الترتيب: أن المذكور فيها
إما أن لا يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن..فهو المقدمة
أو يكونَ مِن مقاصِد الفنّ..فإن كان الغرض منه..
الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد..فهو الفن الأول
وإلا..فـ..
إن كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي ..فهو الفن الثاني
وإلا..فهو ما يعرف به وجوه التحسين، وهو الفن الثالث
والخاتمة منه
- وجعلُها خارجة عنه وَهمٌ، يدلُّك عليه أن: صاحب الأصل قال في الإيضاح بعد ذكر المحسنات: (هذا ما تيسر لي بإذن الله جمعه وتحريره من أصول الفن الثالث و بقيت أشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين، وهي قسمان
١- ما يجب ترك التعرض له لـ..
٢- ما لا بأس بذكره؛ لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق
- وهذا مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها
عدم كونه راجعا إلى تحسين الكلام
أو لعدم الفائدة في ذكره لكونه داخلا فيما سبق من الأبواب


فائدة: قال الأندلسي في شرح بديعية رفيقه ابن جابر: علوم الأدب ستة:
١- اللغة
٢- والتصريف
٣- والنحو
وهذه الثلاثة لا يستشهد عليها إلا بكلام العرب نظما ونثرا ؛ لأن المعتبر فيها ضبط ألفاظهم
٤- والمعاني
٥- والبيان
٦- والبديع
وهذه الثلاثة يستشهد عليها بكلام العرب وغيره من المولَّدين ؛ لأنها راجعة إلى المعاني ولا فرق فيها في ذلك بين العرب وغيرهم إذ هو أمر راجع إلى العقل ←ولذلك قُبِلَ من أهل هذا الفن الاستشهادُ بكلام البحتري وأبي تمام وأبي الطيب وأبي العلاء وهلم جرا
قلت: اتجه لي هنا بحث فقهي:
ذكر النوويُّ في شرح المهذب وغيره أن:
١- الاشتغال بأشعار العرب من فروض الكفاية ؛ لأنها يستشهد بها في علوم العربية التي هي من آلات علوم الشرع
٢- وهذا بخلاف أشعار المولدين ؛ فالاشتغال بها ليس كأشعار العرب، بل..
إن كان فيها ما يُذَمُّ شرعا..فمكروه
وإلا..فمباح
←ولا شك أن علوم البلاغة الثلاثة هي من أعظم آلات الشرع بل ذكر أن كمال الإيمان متوقف عليها لتوقف إدراك أعجاز القرآن الذي هو معجزة النبي صلى الله عليه وسلم على معرفتها ←وقد تقرر أن أشعار المولدين حجة فيها؛ فلتكن كأشعار العرب من هذه الحيثية

مُصْطفَى دَنْقَش

خريطة إجمالية





اختلف العلماء في تعريف الفصاحة والبلاغة وبيان النسبة بينهما

وقد ذكروا لها حدودا كادت أن لا تُحصر، وليس شيء منها صالحاً لتعريفهما ؛ إذ ليس معنى الفصاحة في المفرد والكلام والمتكلم واحداً ولا معنى البلاغة في الأخيرين واحداً حتى يمكن أن يُحَدّا على وجه ينطبق على جميع الأقسام - ولا يوجد قدر مشترك بينها حتى يجعل مناط التعريف

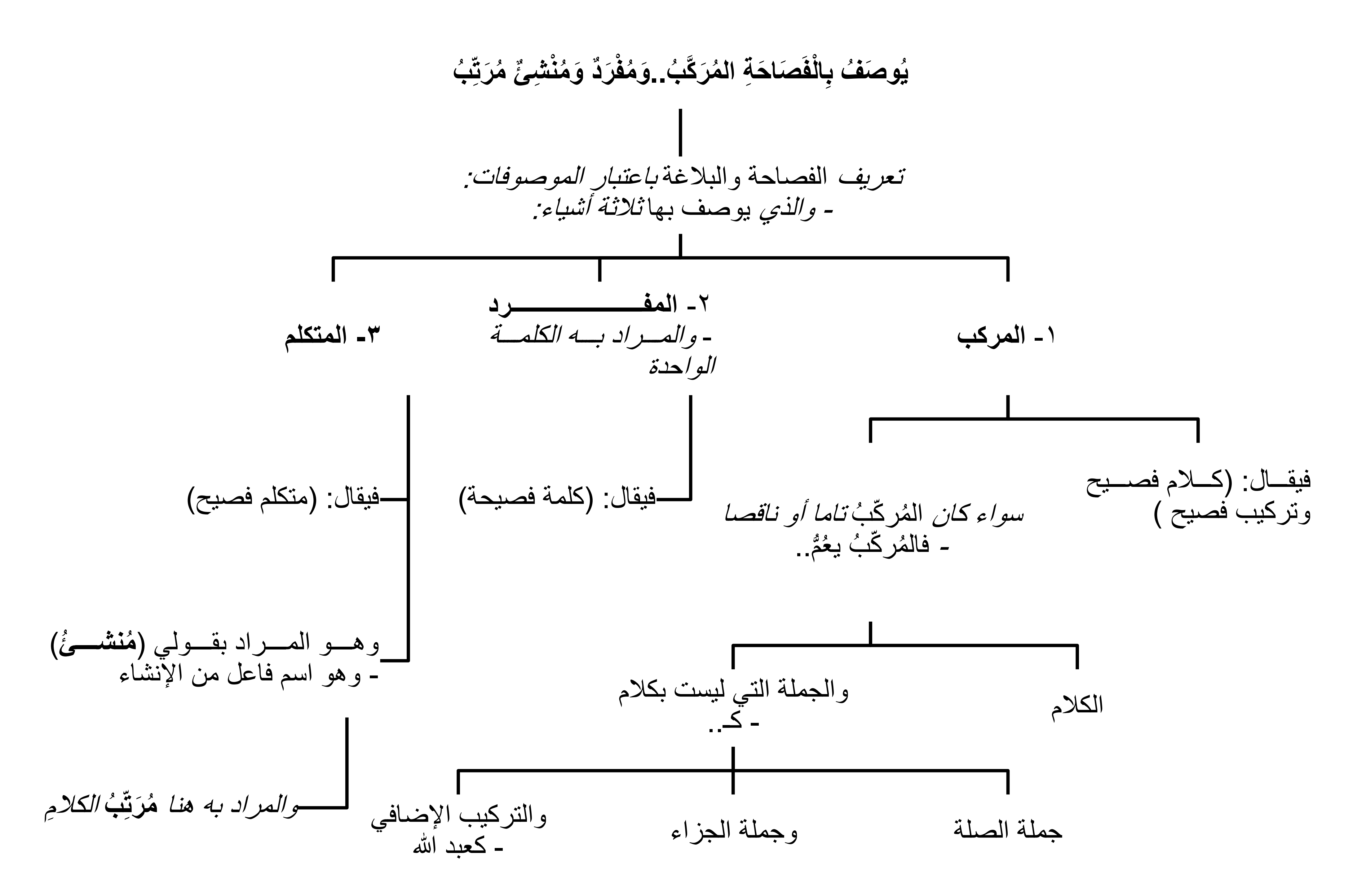
←ولِذا..عدل الناظم كأصله عن تعريفهما باعتبار المعنى الأعم إلى بيان موصوفاتهما

هي في الأصل صفة اللبن الذى أخذت رغوته

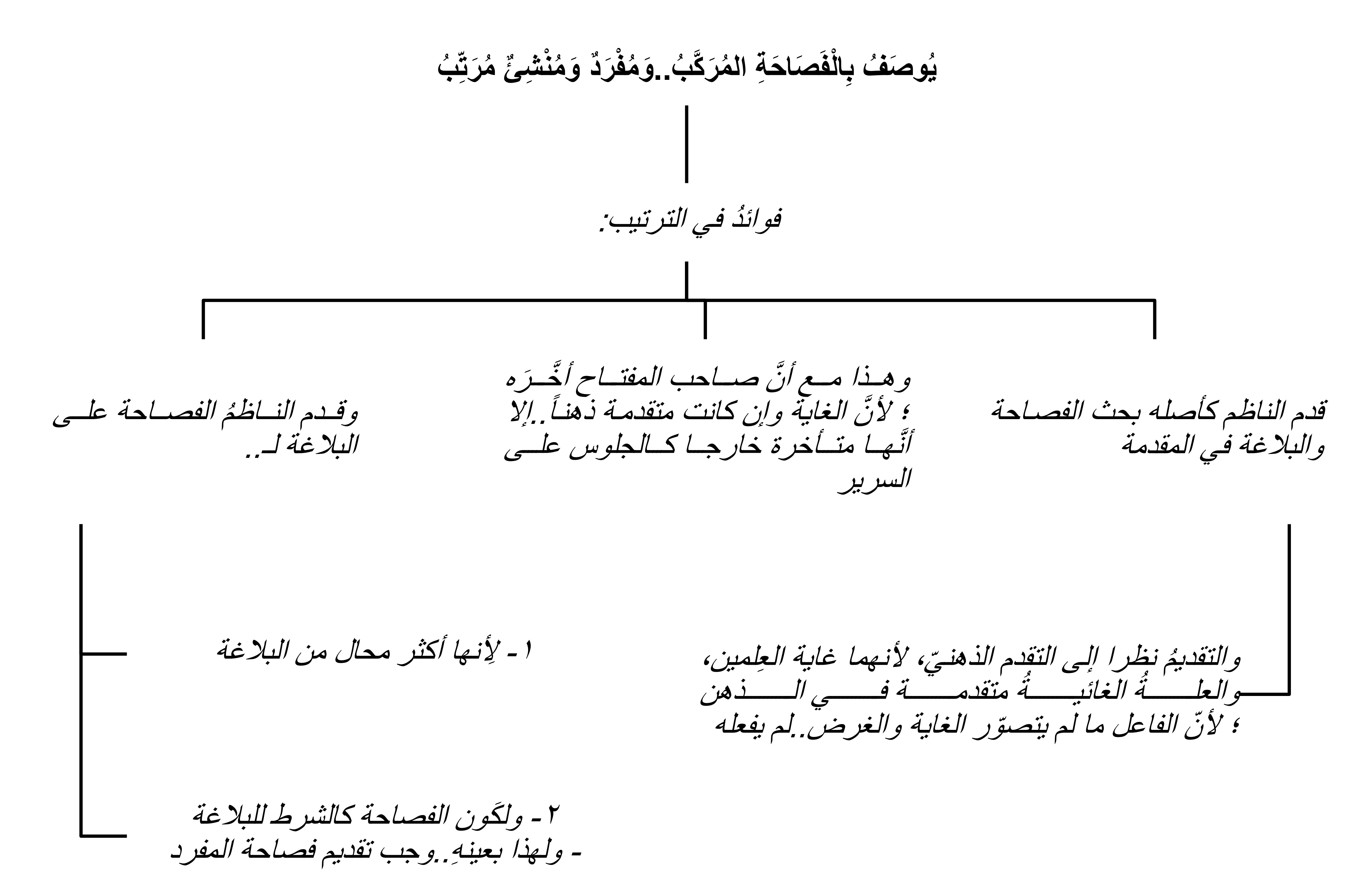
والفصيح هو هذا اللبن، وفصح إذا أخذت رغوته - قال الشاعر: (وتحت الرغوة اللبن الفصيح)

فهي باعتبار الأصل تُنبِئُ عن الظهور والابانة يقال: أفصح إذا ظهر، وفي الآية: {هو أفصح مني لسانا} أي أبين مني قولا

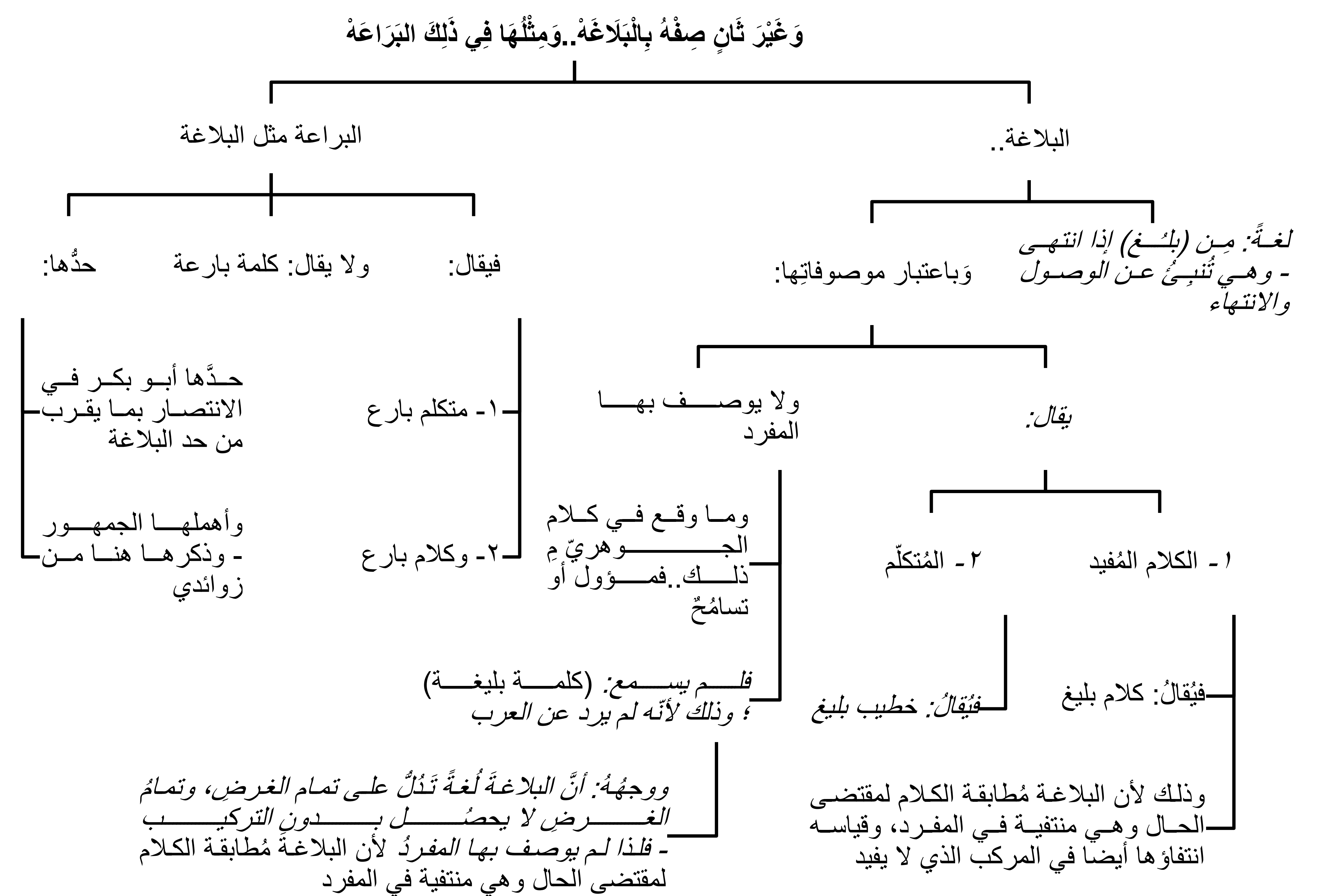
مُصْطفَى دَنْقَش

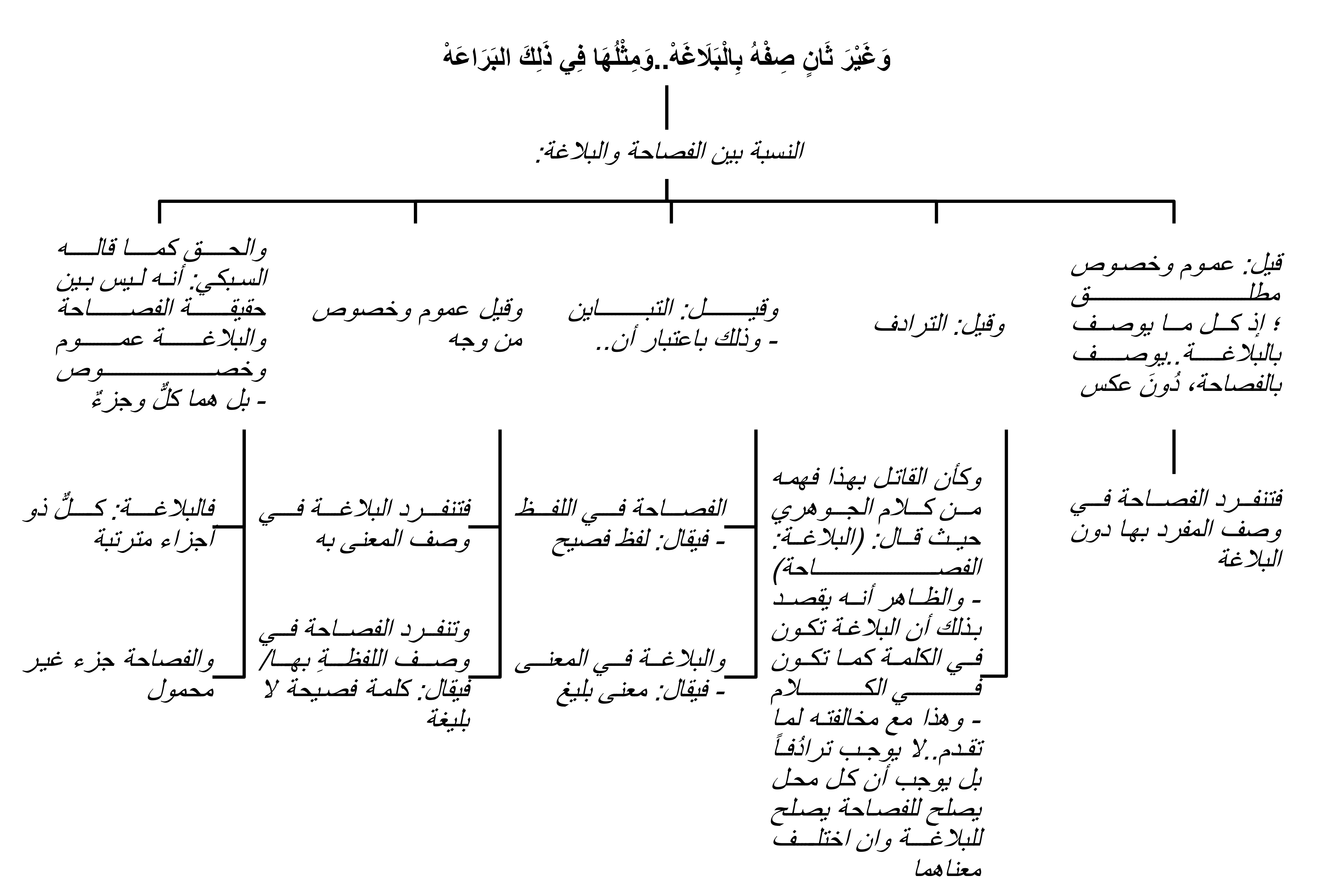


يُوصَفُ بِالْفَصَاحَةِ المُرَكَّبُ..وَمُفْرَدٌ وَمُنْشِئٌ مُرَتِّبُ
تعريف الفصاحة والبلاغة باعتبار الموصوفات:
- والذي يوصف بها ثلاثة أشياء:
١- المركب
٢- المفـــــــــرد
- والمـــراد بـــه الكلمـــة الواحدة
٣- المتكلم
فيقـــال: (كـــلام فصـــيح وتركيب فصيح)
سواء كان المُركّبُ تاما أو ناقصا
- فالمُركّبُ يعُمُّ..
فيقال: (كلمة فصيحة)
فيقال: (متكلم فصيح)
وهـــو المـــراد بقـــولي (مُنشـــئُ)
- وهو اسم فاعل من الإنشاء
الكلام
والجملة التي ليست بكلام
- كـ..
والمراد به هنا مُرَتِّبُ الكلامِ
جملة الصلة
وجملة الجزاء
والتركيب الإضافي
- كعبد الله



يُوصَفُ بِالْفَصَاحَةِ المُرَكَّبُ..وَمُفْرَدٌ وَمُنْشِئٌ مُرَتِّبُ
فوائدُ في الترتيب:
قدم الناظم كأصله بحث الفصاحة والبلاغة في المقدمة
وهذا مع أنَّ صاحب المفتاح أخَّرَه ؛ لأنَّ الغاية وإن كانت متقدمة ذهناً..إلا أنَّها متأخرة خارجا كالجلوس على السرير
وقدم الناظمُ الفصاحة على البلاغة لـ..
والتقديمُ نظرا إلى التقدم الذهنيّ، لأنهما غاية العِلمين، والعلةُ الغائيةُ متقدمة في الذهن ؛ لأنّ الفاعل ما لم يتصوّر الغاية والغرض..لم يفعله
١ - لِأنها أكثر محال من البلاغة
٢ - ولكَون الفصاحة كالشرط للبلاغة - ولهذا بعينهِ..وجب تقديم فصاحة المفرد


وَغَيْرَ ثَانٍ صِفَهُ بِالْبَلَاغَهْ..وَمِثْلُهَا فِي ذَلِكَ البَرَاعَهْ
البلاغة..
لغـةً: مِـن (بلـَـغ) إذا انتهـى - وهــي تُنبِئُ عـن الوصـول والانتهاء
وَباعتبار موصوفاتِها:
يقال:
١- الكلام المُفيد
فيُقالُ: كلام بليغ
وذلك لأن البلاغة مُطابقة الكلام لمقتضى الحال وهي منتفية في المفرد، وقياسه انتفاؤها أيضا في المركب الذي لا يفيد
٢- المُتكلّم
فيُقالُ: خطيب بليغ
ولا يوصف بها المفرد
وما وقع في كلام الجوهريّ مِ ذلك..فمؤول أو تسامُحٌ
فلم يسمع: (كلمة بليغة)؛ وذلك لأنّه لم يرد عن العرب
ووجهُهُ: أنَّ البلاغةَ لُغةً تَدُلُّ على تمام الغرضِ، وتمامُ الغرضِ لا يحصُل بدونِ التركيب - فلذا لم يوصف بها المفردُ لأن البلاغة مُطابقة الكلام لمقتضى الحال وهي منتفية في المفرد
البراعة مثل البلاغة
فيقال:
١- متكلم بارع
٢- وكلام بارع
ولا يقال: كلمة بارعة
حدُّها:
حدَّها أبو بكر في الانتصار بما يقرب من حد البلاغة
وأهملها الجمهور - وذكرها هنا من زوائدي


وَغَيْرَ ثَانٍ صِفْهُ بِالْبَلَاغَهْ..وَمِثْلُهَا فِي ذَلِكَ البَرَاعَهْ
النسبة بين الفصاحة والبلاغة:
قيل: عموم وخصوص مطلق ؛ إذ كل ما يوصف بالبلاغة..يوصف بالفصاحة، دُونَ عكس
فتنفرد الفصاحة في وصف المفرد بها دون البلاغة
وقيل: الترادف
وكأن القائل بهذا فهمه من كلام الجوهري حيث قال: (البلاغة: الفصاحة)
- والظاهر أنه يقصد بذلك أن البلاغة تكون في الكلمة كما تكون في الكلام
- وهذا مع مخالفته لما تقدم..لا يوجب ترادُفاً بل يوجب أن كل محل يصلح للفصاحة يصلح للبلاغة وان اختلف معناهما
وقيل: التباين - وذلك باعتبار أن..
الفصاحة في اللفظ - فيقال: لفظ فصيح
والبلاغة في المعنى - فيقال: معنى بليغ
وقيل عموم وخصوص من وجه
فتنفرد البلاغة في وصف المعنى به
وتنفرد الفصاحة في وصف اللفظةِ بها/ فيقال: كلمة فصيحة لا بليغة
والحق كما قاله السبكي: أنه ليس بين حقيقة الفصاحة والبلاغة عموم وخصوص - بل هما كلٌّ وجزءٌ
فالبلاغة: كلٌّ ذو أجزاء مترتبة
والفصاحة جزء غير محمول

أولاً: فَصَاحَةُ الْمُفْرَدِ..

- الفصاحة في *اللفظِ* المفرد أن يخلص من ثلاثة أمور.

(أَلَّا تَنْفُرَا..حُرُوفُهُ كَهُعْخُع وَاسْتَشْزَرَاً)
١- تنافر الحروف

(وَعَدَمُ الخُلْفِ لِقَانُونٍ جَلِي..كَـ(الْحَمْدُ للهِ العَلِيِّ الأَجْلَلِ)
٢- المخالفة لقواعد العربية

(وَفَقْدُهُ غَرَابَةً قَدْ أُرْتِجَا..كَـ(فَاحِمًا وَمَرْسِنًا مُسَرَّجَا))
٣- الغرابة

أولاً: فَصَاحَةُ الْمُفْرَدِ:

(أَلَّا تَنْفُرَا..حُرُوفُهُ كَهُعْخُعِ وَاسْتَشْزَرَا)

١- تنافر الحروف

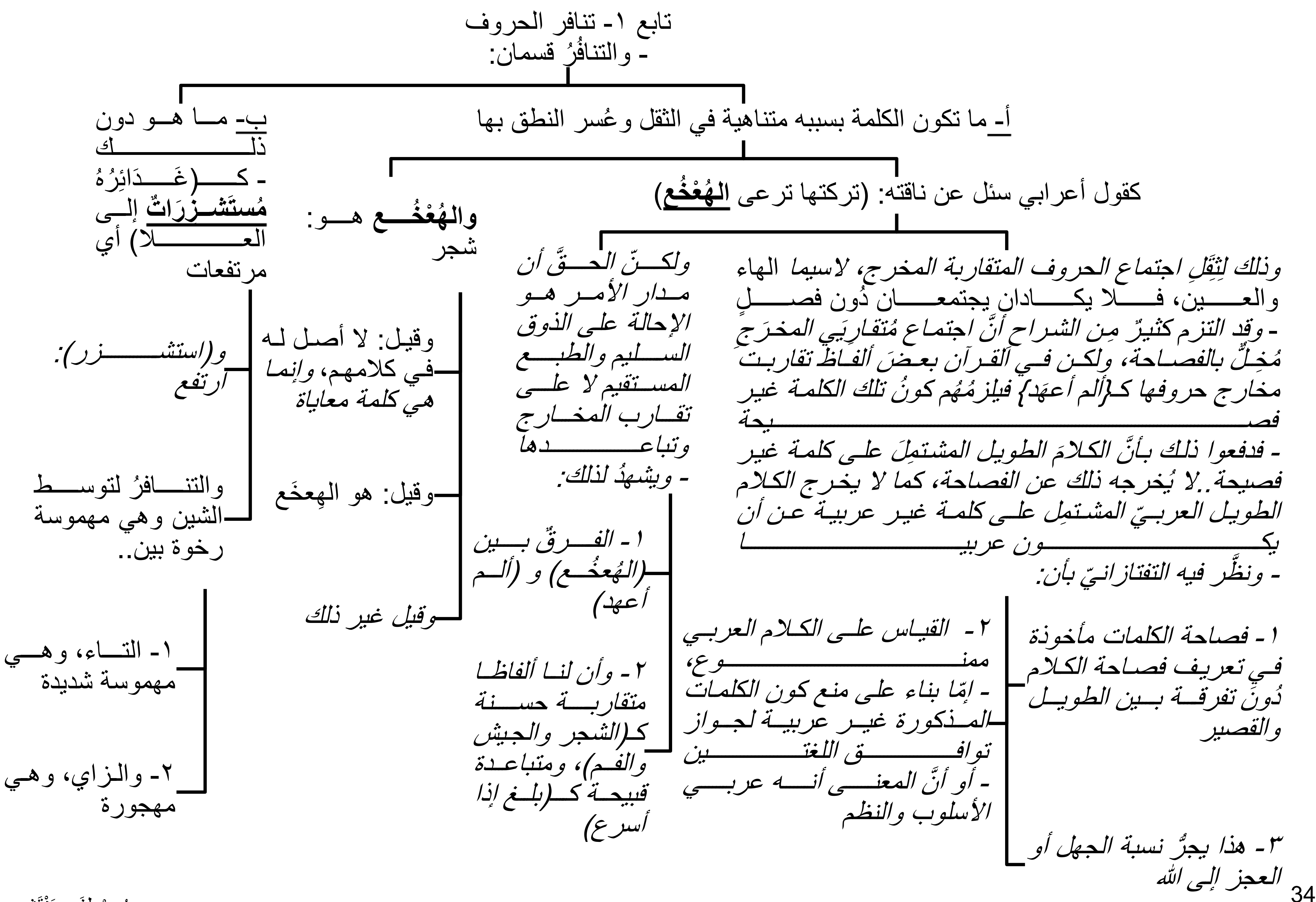
وهذا الشرطُ قضيةٌ سالبة، وهي لا تقتضي وجود موضوعِها، فيصدُقُ عدمُ التنافُرُ على..

١- المفرد المركب من أكثر مِن حرفٍ

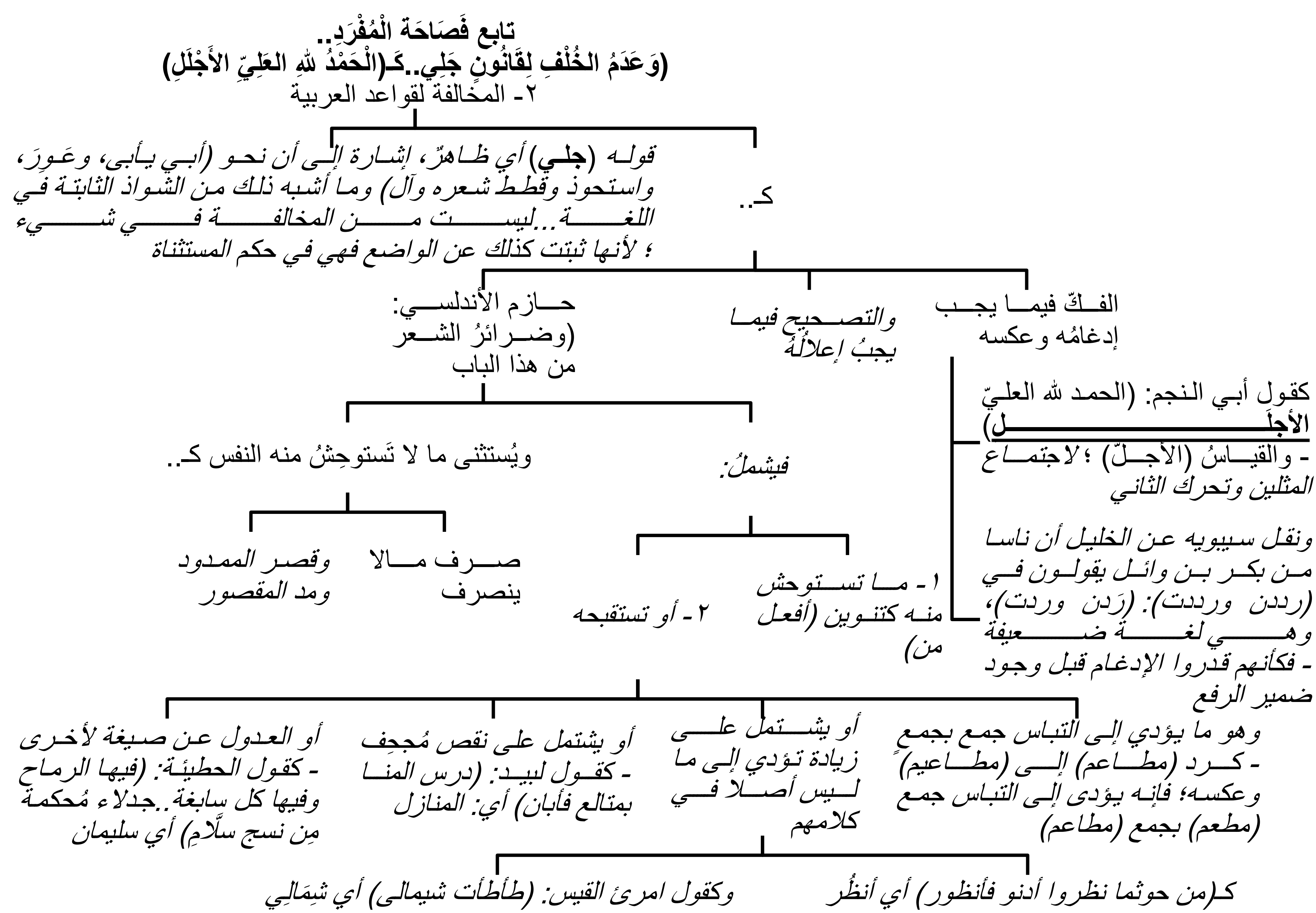
٢- المفرد البسيط الذي على حرف واحد كبعض الضمائر و بعض حروف المعاني

(والتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها وهو أمر ذوقيّ فكل ما عدَّهُ الذوقُ الصحيح ثقيلا متعسِّرَ النطق به..فهو متنافر - سواء كان مِن قُرب المخارج أو بُعدها أو غير ذلك) ابن الأثير

فلذا اكتفى الناظمُ بالتمثيل، وهو من التعريف الرسمي ؛ إذ لا يصح إلا عند اختصاص تلك المشابهة بين الممثل والممثل به وحينئذ يصير بالحقيقة من التعريف بالخاصّة - وهو رسم ناقصٌ، وإنما لم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لِتَعسُّرِ ضبطهِ



تابع ١- تنافر الحروف
- والتنافُرُ قسمان:
أ- ما تكون الكلمة بسببه متناهية في الثقل وعُسر النطق بها
كقول أعرابي سئل عن ناقته: (تركتها ترعى **الهُعْخُع**)
وذلك لِثِقَلِ اجتماع الحروف المتقاربة المخرج، لاسيما الهاء والعين، فلا يكادان يجتمعان دُون فصلٍ
- وقد التزم كثيرٌ مِن الشراح أنَّ اجتماع مُتقارِبَي المخرَجِ مُخِلٌّ بالفصاحة، ولكن في القرآن بعضَ ألفاظ تقاربت مخارج حروفها كـ{ألم أعهَد} فيلزمُهُم كونُ تلك الكلمة غير فصيحة
- فدفعوا ذلك بأنَّ الكلامَ الطويل المشتمِلَ على كلمة غير فصيحة.. لا يُخرجه ذلك عن الفصاحة، كما لا يخرج الكلام الطويل العربيّ المشتمِل على كلمة غير عربية عن أن يكون عربيا
- ونظَّر فيه التفتازانيّ بأن:
١- فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام دُون تفرقة بين الطويل والقصير
٢- القياس على الكلام العربي ممنوع،
- إمّا بناء على منع كون الكلمات المذكورة غير عربية لجواز توافق اللغتين
- أو أنَّ المعنى أنه عربي الأسلوب والنظم
٣- هذا يجرُّ نسبة الجهل أو العجز إلى الله
ولكنّ الحقَّ أن مدار الأمر هو الإحالة على الذوق السليم والطبع المستقيم لا على تقارب المخارج وتباعدها
- ويشهدُ لذلك:
١- الفرقُ بين (الهُعخُع) و (ألم أعهد)
٢- وأن لنا ألفاظا متقاربة حسنة كـ(الشجر والجيش والفم)، ومتباعدة قبيحة كـ(بلغ إذا أسرع)
والهُعْخُع هو: شجر
وقيل: لا أصل له في كلامهم، وإنما هي كلمة معاياة
وقيل: هو الهِعخَع
وقيل غير ذلك
ب- ما هو دون ذلك
- كـ(غَدَائِرُهُ **مُستَشزِرَاتٌ** إلى العلا) أي مرتفعات
و(استشزر): ارتفع
والتنافرُ لتوسط الشين وهي مهموسة رخوة بين..
١- التاء، وهي مهموسة شديدة
٢- والزاي، وهي مهجورة



تابع فَصَاحَة الْمُفْرَد..
(وَعَدَمُ الخُلْفِ لِقَانُونٍ جَلِي..كَـ(الْحَمْدُ للهِ العَلِيِّ الأَجْلَلِ)
٢- المخالفة لقواعد العربية
قوله (جلي) أي ظاهرٌ، إشارة إلى أن نحو (أبي يأبى، وعَورَ، واستحوذ وقطط شعره وآل) وما أشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة...ليست من المخالفة في شيء ؛ لأنها ثبتت كذلك عن الواضع فهي في حكم المستثناة
كـ..
الفكّ فيما يجب إدغامُه وعكسه
والتصحيح فيما يجبُ إعلالُهُ
حازم الأندلسي: (وضرائرُ الشعر من هذا الباب
كقول أبي النجم: (الحمد لله العليّ الأجلَل)
- والقياسُ (الأجلّ) ؛ لاجتماع المثلين وتحرك الثاني
ونقل سيبويه عن الخليل أن ناسا من بكر بن وائل يقولون في (رددن ورددت): (رَدن وردت)، وهي لغة ضعيفة
- فكأنهم قدروا الإدغام قبل وجود ضمير الرفع
فيشملُ:
ويُستثنى ما لا تَستوحِشُ منه النفس كـ..
١- ما تستوحش منه كتنوين (أفعل من)
٢- أو تستقبحه
صرف ما لا ينصرف
وقصر الممدود ومد المقصور
وهو ما يؤدي إلى التباس جمع بجمعٍ - كرد (مطاعم) إلى (مطاعيم) وعكسه؛ فإنه يؤدى إلى التباس جمع (مطعم) بجمع (مطاعم)
أو يشتمل على زيادة تؤدي إلى ما ليس أصلا في كلامهم
أو يشتمل على نقص مُجحِف - كقول لبيد: (درس المنا بمتالع فأبان) أي: المنازل
أو العدول عن صيغة لأخرى - كقول الحطيئة: (فيها الرماح وفيها كل سابغة..جدلاء مُحكمة مِن نسج سلَّامِ) أي سليمان
كـ(من حوثما نظروا أدنو فأنظور) أي أنظُر
وكقول امرئ القيس: (طأطأت شيمالى) أي شِمَالِي

تابع فَصَاحَة الْمُفْرَدِ..
(وَفَقْدُهُ غَرَابَةً قَدْ أُرْتِجَا..كَـ(فَاحِمًا وَمَرْسِنًا مُسَرَّجَا))
٣- الغرابة

وهي كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال

أي بالنسبة إلى العرب العرباء لا بالنسبة إلى استعمال الناس

قولي قد أرتجا أي أغلف فلا يدري معناه وهو فعل لازم ضميره راجع إلى المفرد لا إلى الغرابة وإلا لأنث والمعنى وفقده غرابة يرتج بسببها فلا يفهم

فلو أريد الثاني..لَكان ما فى كتب الغريب غيرَ فصيح، مع القطع بخلافه

ولِذا قال: **(قد أُرتِجَا)** *أي أغلق بسببِها، فلا يُدرى معناه*

- وضميره راجع إلى المفرد لا إلى الغرابة

- والألفُ للإطلاق

وهذا الغريبُ..

١- مِنه ما يحتاج في معرفته إلى تنقير وبحث في كتب اللغة

- كـ(تكأكأتم) و(افرنقعوا)

٢- ومنه ما يحتاج إلى أن يخرج له وجه بعيد

- كقول رؤبة: (وَمُقلةً وَحَاجِباً مُزجَّجا..**وفاحِماً <u>ومَرسَناً مُسَرَّجا</u>**)

فـ**(مسرجا)** صفة لمرسن، وهو الأنف

و**الفاحم**: الشعر الأسود

- و**المَرسِن**: قال الجوهري هو بكسر الميم ووهموه

ولغرابته لا يُدري هل معناه..

كالسراج في البريق واللمعان

أو كالسيف السريجي في الدقة والاستواء

<u>تنبيهٌ</u>: الغريب قسمان:

١- حسن، وهو الذى لا يُعاب استعماله على العرب لأنه لم يكن وحشيا عندهم

- ولا يجوز استعماله بالنسبةِ لنا

كـ(شرنبث) للأسد والغليظ الكفين

ومنه غريب القرآن والحديث

وهو في النظم أحسن منه في النثر

٢- قبيح، وهو ما يعاب استعماله مطلقاً، أي في النظم والنثر

- ويسمى الوحشيّ الغليظ

وهو أن يكون مع كونه غريب الاستعمال..ثقيلا على السمع كريها في الذوق

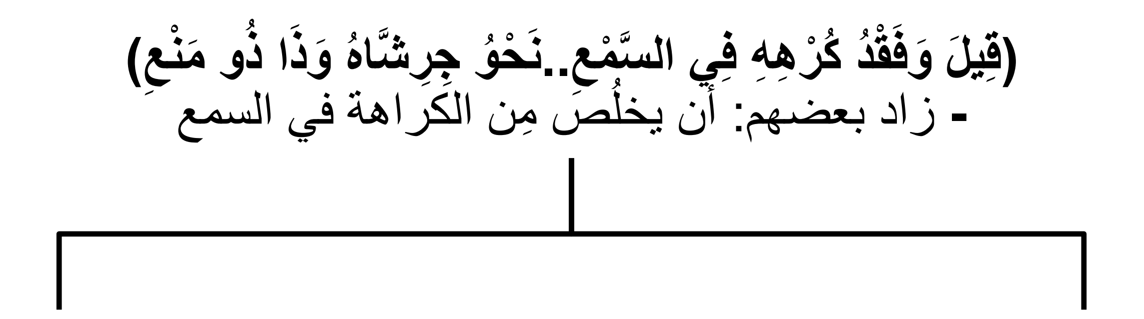
- ويسمى المتوعر

كـ(حَجِيْش) لِلمنفرد في شيء

- فيقال: (حجيش عصره) أي فريده

<u>والحاصل</u>: أن الغريب يعاب استعماله بالنسبة إلى كل من كان غريبا عنده

(قِيلَ وَفَقْدُ كُرْهِهِ فِي السَّمْعِ..نَحْوُ جِرِشَّاهُ وَذَا ذُو مَنْعِ)
- زاد بعضهم: أن يخلُصَ مِن الكراهة في السمع



وذلك كقول المتنبي(كَريمِ **الجرشَّى** شريفِ النسبِ)

فالسمع يمج لفظ **الجرشى**، *قيل لتتابع الكسرات وتماثل الحروف وكونها*

والمراد بها: النفس

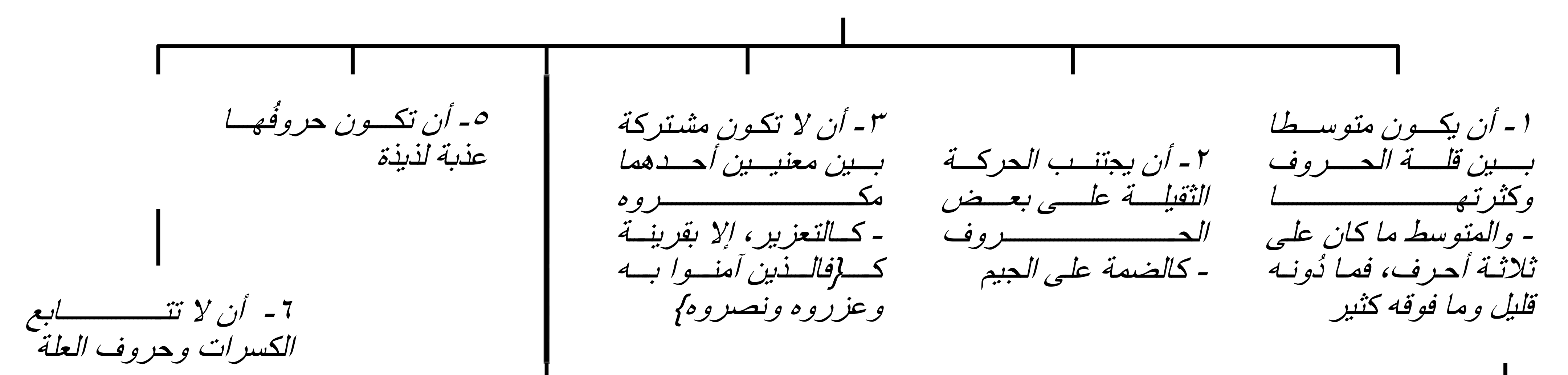
وفي هذا نظرٍ ؛ لأن الكراهةَ..

إن كانت لاستغرابه..فقد دخلت في الغرابة

أو من جهة الصوت..فلا تعلق لها بالفصاحة ؛ لأن السمع قد يستلذّ بغير الفصيح لحُسن الصوت وبالعكسِ

وبقيت أمور ينبغي الخلوص منها لفصاحة المفرد:

- وبعضها لا يمكن ادعاء ذلك فيه لوروده في القرآن، وغالبُها راجعٌ إلى التنافُر



ومعناه أن تكون كلمتان بمعنى واحد إحداهما ثلاثية والأخرى ثنائية أو رباعية مثلا، ولا يكون ثم مرجح لاحداهما على الأخرى، فيكون العدول إلى الثنائية أو الرباعية عدولا عن الأفصح

أما اشتمال القرآن على كثير من الثنائيّ والرباعي والخماسي.فلمُرجِّحاتٍ، ولا يلزم منه أن يكون غيره غير فصيح

٤ - أن لا تكون الكلمة مبتذلة

إما لتغيير العامة لها إلى غير أصل الوضع
- كالصرم للقطع، جعلته العامة لطرف المعيّ المستقيم

وإما لسخافتها في أصل الوضع
- كاللقالق

ثانياً: الفصاحة في الكلام

- أن يخلص من ثلاثة أمور بعد رعاية الفصاحة في مفرداته:

مُقدمات:

يَرِدُ عليه أنّ التعبير بالخلوصِ والعدمِ والفقدِ..يوهم الانفكاك عن الشيء بعد الكون فيه، وليس الأمر هنا كذلك

هذا تعريفٌ بالأمور العدمية، وإنما يكون التعريف بالذاتيات أو الخواص الوجودية

- فكان ينبغي أن يقال: (الفصاحةُ التئام الحروف وكثرة الاستعمال وموافقة القياس) إلا أن هذا عدم مضاف فالأمر فيه سهل

عدمُ هذه الأشياءِ..في قوة القضية السالبة وقد تقرر عدم اقتضائها وجود الموضوع

المُرادُ هُنا: الكلامُ..

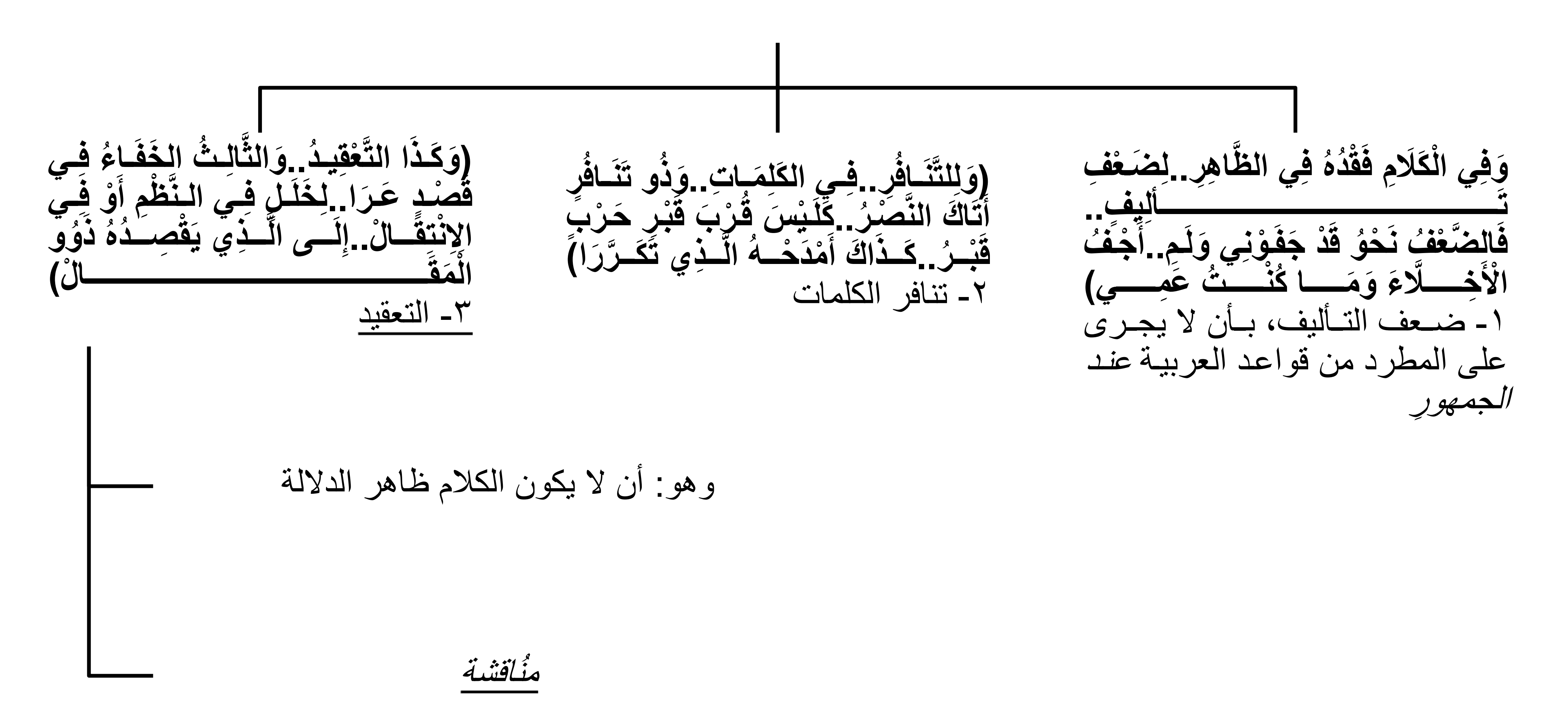
١ - بالمعنى النحويّ ، وهو ما تضمن كلمتين بالإسناد

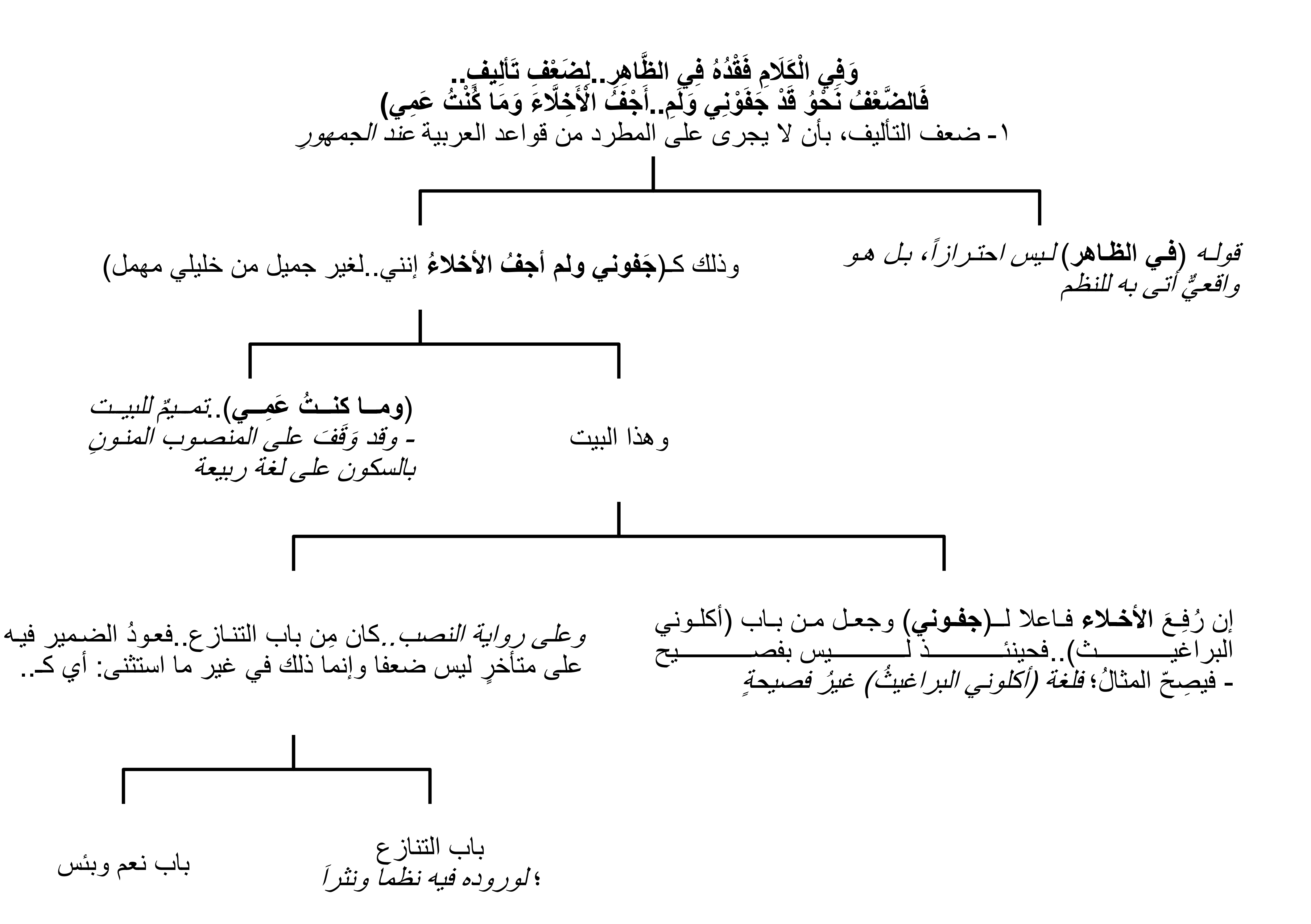
٢ - وبالمعنى اللغويّ، فيشمل المركب غير التام؛ لأنه يوصف بالفصاحة

تنبيهٌ: ولا يصح إطلاق الكلام على المركب الناقص إلا بالمعنى اللغويّ

ثانياً: الفصاحة في الكلام

- أن يخلص من ثلاثة أمور بعد رعاية الفصاحة في مفرداته:




وَفِي الْكَلَامِ فَقْدُهُ فِي الظَّاهِرِ..لِضَعْفِ تَأْلِيف..
فَالضَّعْفُ نَحْوُ قَدْ جَفَوْنِي وَلَمِ..أَجْفُ الْأَخِلَّاءَ وَمَا كُنْتُ عَمِي)
١- ضعف التأليف، بأن لا يجرى على المطرد من قواعد العربية عند الجمهورِ
قوله (في الظاهر) ليس احترازاً، بل هو واقعيٌّ أتى به للنظم
وذلك كـ(جَفوني ولم أجفُ الأخلاءُ إنني..لغير جميل من خليلي مهمل)
وهذا البيت
(وما كنتُ عَمِي).تميمٌ للبيت
- وقد وَقَفَ على المنصوب المنونِ بالسكون على لغة ربيعة
إن رُفِعَ الأخلاء فاعلا لـ(جفوني) وجعل من باب (أكلوني البراغيث)..فحينئذ ليس بفصيح
- فيصِحّ المثالُ؛ فلغة (أكلوني البراغيثُ) غيرُ فصيحةٍ
وعلى رواية النصب..كان مِن باب التنازع..فعودُ الضمير فيه على متأخرٍ ليس ضعفا وإنما ذلك في غير ما استثنى: أي كـ..
باب التنازع
؛لوروده فيه نظما ونثراَ
باب نعم وبئس

تابع ١- ضعف التأليف

؛ وذلك أيضاً كالإضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما

- كمثال التلخيص: (ضربَ غلامه زيداً)

فهو غيرُ فصيح، وإن أجازه بعض النحاة

والمُجيزون هُم الأخفش والطرار وابن جني وابن مالك

- واحتجُّوا بـ..

١- شدة اقتضاء الفعل للمفعول به كالفاعل

٢- وبـ(جزى ربَّهُ عني عديّ بن حاتم..جزاء الكلاب العاويات وقد فعل)

وأجيب بأنّ الضمير..

لِمصدَر (جزى) كما في {اعدلوا هو أقرب}

ويحتمل أن يكون لِمُتَقَدِّمٍ في بيت سابقٍ

٣- (جزى بنوه أبا الغيلان عَن كبر..وحُسن فعلٍ كَما يُجزَى سِنِمَّارُ)

٤- (ألا ليت شعري هل يلومنَّ قومه..زُهيرا على ما جرّ مِن كُلِّ جانبِ)

- وأجيب: هذا شاذٌّ؛ فلا يُقاس عليه

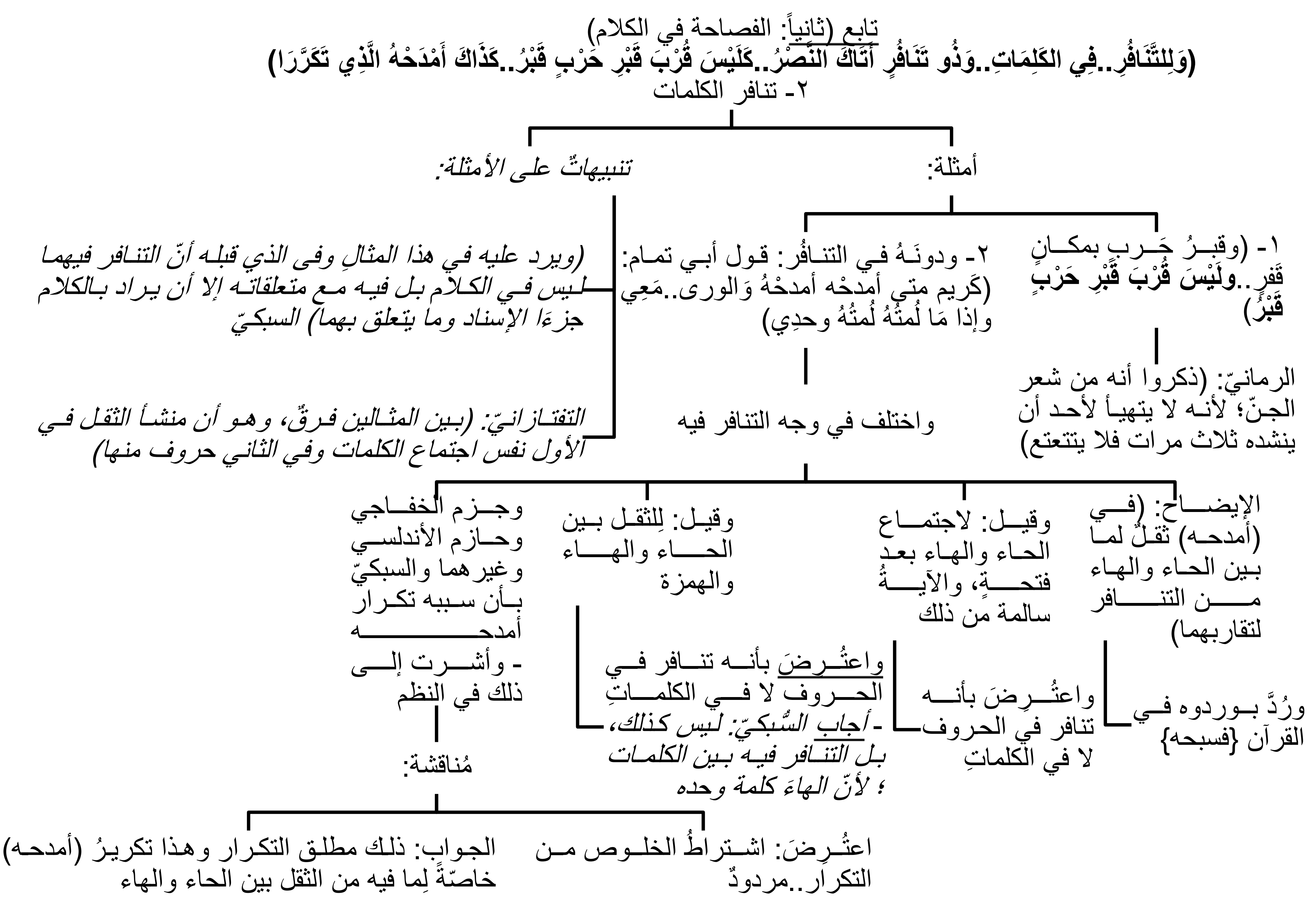
نظرٌ: لا يلزمَ مِن مُخالفةِ الجمهورِ القولُ بضعفِهِ ؛ إذ ربما ذهب ذاهب إلى جواز شيء وفصاحته مع ذهاب غيره إلى امتناعه، اللهم إلا أن يقال أنّ غاية ما اقتضته أدلةُ المُجَوّزين الجوازَ، وهو لا يدفع الضعف لقلة استعمال الفصحاء إياه مع مخالفة القياس المطرد فلا يورث الكلام رونقا وحسنا، فكم من جائز هو بمنزلة نعيق الغراب عند البلغاء؟

تنبيهٌ: (الضعيف المذكور يكونُ في النثر دون الشعر ؛ لأنّ ضرورة الشعر كما تجيز ما ليس بجائز..فقد تقوّى ما هو ضعيف←فعلى البيانيّ أن يعتبر ذلك فربما كان الشيء فصيحاً في الشعر غير فصيح في النثر

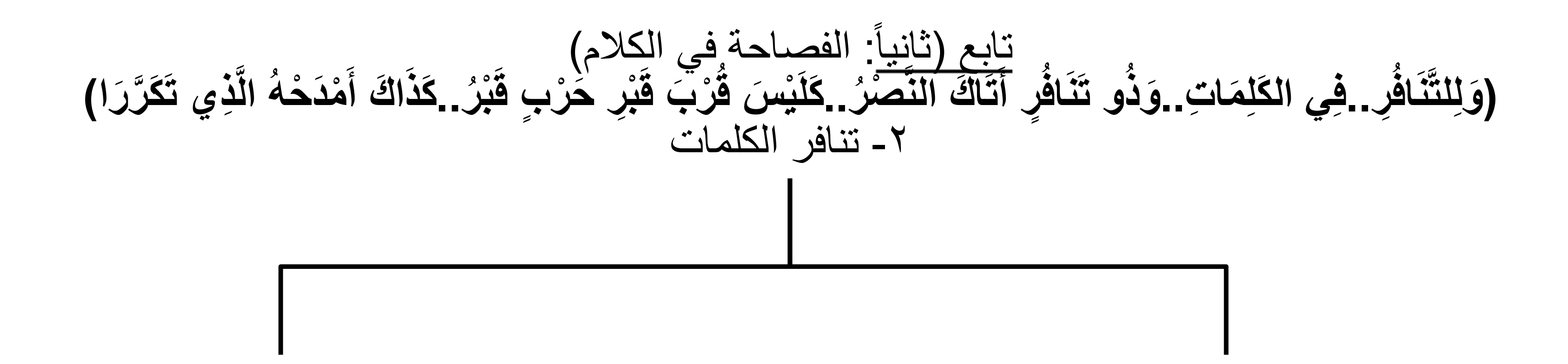
ولذا جوّز جماعة (ضرب غلامه زيدا) في الشعر فقط) السبكيّ - وابنُ مالك أجازهُ في النثر، فيجوزُ في الشعرِ مِن باب أولى

ولكنَّ الضعف فيه ليس في الكلام، بل في ضمير المفعولِ وما أضيف إليه أو في *استعمال هذا الضمير، فهو مخل بفصاحة الكلمة لا الكلام*

ولذا قال السبكي: (لو مَثّل بأمر دائر بين مسند ومسند إليه..لصح)، وهو البيتُ الذي مثلثُ به



تابع (ثانياً: الفصاحة في الكلام)
(وَلِلتَّنَافُرِ..فِي الكَلِمَاتِ..وَذُو تَنَافُرٍ أَتَاكَ النَّصْرُ..كَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ..كَذَاكَ أَمْدَحْهُ الَّذِي تَكَرَّرَا)
٢- تنافر الكلمات
أمثلة:
تنبيهاتٌ على الأمثلة:
١- (وقبرُ حَرْبٍ بمكانٍ قَفرٍ..ولَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ)
الرمانيّ: (ذكروا أنه من شعر الجنّ؛ لأنه لا يتهيأ لأحد أن ينشده ثلاث مرات فلا يتتعتع)
٢- ودونَهُ في التنافُر: قول أبي تمام: (كَريم متى أمدحْه أمدحْهُ وَالورى..مَعِي وإذا مَا لُمتُهُ لُمتُهُ وحدِي)
واختلف في وجه التنافر فيه
(ويرد عليه في هذا المثالِ وفي الذي قبله أنّ التنافر فيهما ليس في الكلام بل فيه مع متعلقاته إلا أن يراد بالكلام جزءَا الإسناد وما يتعلق بهما) السبكيّ
التفتازانيّ: (بين المثالين فرقٌ، وهو أن منشأ الثقل في الأول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها)
الإيضاح: (في (أمدحه) ثقلٌ لما بين الحاء والهاء من التنافر لتقاربهما)
ورُدَّ بوروده في القرآن {فسبحه}
وقيل: لاجتماع الحاء والهاء بعد فتحةٍ، والآيةُ سالمة من ذلك
واعتُرِضَ بأنه تنافر في الحروف لا في الكلماتِ
وقيل: لِلثقل بين الحاء والهاء والهمزة
واعتُرِضَ بأنه تنافر في الحروف لا في الكلماتِ
- أجاب السُّبكيّ: ليس كذلك، بل التنافر فيه بين الكلمات ؛ لأنّ الهاءَ كلمة وحده
وجزم الخفاجي وحازم الأندلسي وغيرهما والسبكيّ بأن سببه تكرار أمدحه
- وأشرت إلى ذلك في النظم
مُناقشة:
اعتُرِضَ: اشتراطُ الخلوص من التكرار..مردودٌ
الجواب: ذلك مطلق التكرار وهذا تكريرُ (أمدحه) خاصّةً لِما فيه من الثقل بين الحاء والهاء



والمُرادُ: منافرة كل كلمةٍ لِلأخرى لا منافرة أجزاء كلمة واحدة؛ فان ذلك من فصاحة الكلمة

(أَتَاكَ النَّصْرُ) *جملة دعائية معترضة*

وجعله بعضهم من تنافر الحروف، وليس كذلك؛ لأنّ كل كلمة على انفرادها لا تنافر فيها

تابع (ثانياً: الفصاحة في الكلام)

(وَكَذَا التَّعْقِيدُ..وَالثَّالِثُ الخَفَاءُ فِي قَصْدٍ عَرَا..لِخَلَلٍ فِي النَّظْمِ أَوْ فِي الِانْتِقَالْ..إِلَى الَّذِي يَقْصِدُهُ ذَوُو الْمَقَالْ)

٣- التعقيد

وهو: أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة

- وعدم الظهور..إما..

أ- لخلل في النظم: أي التركيب

- فلا يدري كيف يصل إلى معناه لِما فيه التقديم والتأخير والإضمار، *وإن كان الكلامُ جارياً على القوانين*

- *سواءٌ كان شعراً أو نثراً*

كقول الفرزدق: (ومَا مِثْلُهُ في الناس إلا مُمَلَّكاً..أبُو أمِّهِ حَيٌّ أبوهُ يُقاربُه)

- فالمعنى: وما مثل الممدوح في الناس حيٌّ يُقاربه إلا مُملكاً أبو أمّه أبُو الممدوح، أي ابن أخته

ففصل بين (أبو أمه) وهو مبتدأ و(أبوه) وهو خبر بـ(حي) وهو أجنبي

وقدم المستثنى (مُمَلّكاً) على المستثنى منه (حيّ)

- *وتقديمُ المُستثنى جائزٌ، لكنَّهُ هُنا أوجب زيادةً في التعقيد*

ب- أو أن يكون الخلل معنويا

- بيانُهُ في الصفحة التالية

تابع ٣- التعقيد

ب- أو أن يكون الخلل معنويا

- بأن لا يكون انتقال الذهن من المعنى الذي هو ظاهر اللفظ إلى الذي يقصِدُهُ المُتكلم

وذلك يكونُ لإيراد اللوازم البعيدة المفتقرة إلى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود

وذلك كقول العباس بن الأحنف: (سأطلب بُعدَ الدار عنكم لتقربوا..وتسكب عيناي الدموع لتجمدا)

ومعنى البيت:

١- أنَّ عادة الدهر الإتيان بنقيض المطلوب، والمطلوب الأصليُّ له قُرب الدار والسرورُ بملاقاة أحبابه، فلو طلبه ابتداءً..لعاكَسَهُ الدهرُ، فَعَدَلَ إلى طلب البُعد والحُزن ليعاكسَهُ الدهرُ في مطلبه الظاهريّ بإنالةِ ضدّهِ وهو المطلب الحقيقيّ

وذلك كقول المُتنبيّ: (وأحسِب أني لو هويت فراقكم..لفارقته والدهر أخبث صاحب)

٢- التفتازانيّ: أراد بِطلب الفراق أن تطيب النفسُ به وتتوطن عليه حتى كأنه أمر مطلوب لها

- والمعنى: أطيبُ نفسا بالبعد والفراق وأوطنُها على مقاساته، لِأتَسَبَّبَ بذلك إلى وصلٍ يدوم ومسرة لا تنقطع

وذلك كقول الآخر: (تقولُ سُلَيمى لو أقمتَ بأرضِنا..ولم تدر أني للمقام أطوف)

وعليه فالسين في (سأطلُبُ) لِمُجرد التأكيد، كما في {سنكتب ما قالوا}

وقد كنَّى بسكب الدموع عما يوجبه الفراق من الحزن وأصابَ؛ لأن البكاء يكنى به عنه كقول الحماسي: (أبكاني الدهر ويا ربما..أضحكني الدهر بما يرضي)

وأراد أن يكني عمّا يُوجبه التلاقي من السرور بجمود العين لظنه أن الجمود خُلو العين من البكاء مطلقا، وأخطأ

؛ وذلك إذ الجمود خلوها منه حال إرادته فلا يكون كناية عن السُّرور، بل عن البخل كقول أبي عطاء: (ألا إن عينا لم تجُد يوم واسط..عليكَ بِجارِي دَمعِها لَجُمُودُ)

مُناقشة:

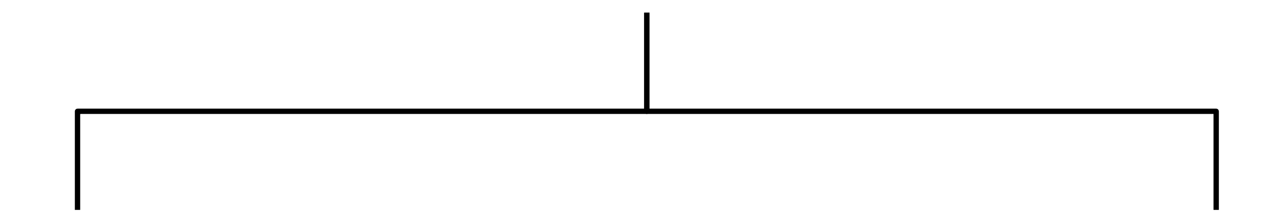
اعتُرِضَ: استعمل الجمودَ في مُطلق خلوِّ العين مِن الدموعِ مَجازاً مِن بابِ استعمال المقيد في المطلقِ، ثُمَّ كنى به عن المسرةِ لكونه لازماً لها عادة

الجواب: هذا يكفي لصحة الكلام واستقامته، ولا يُخرجُهُ عن التعقيد المعنويّ

مُصْطفَى دَنْقَش

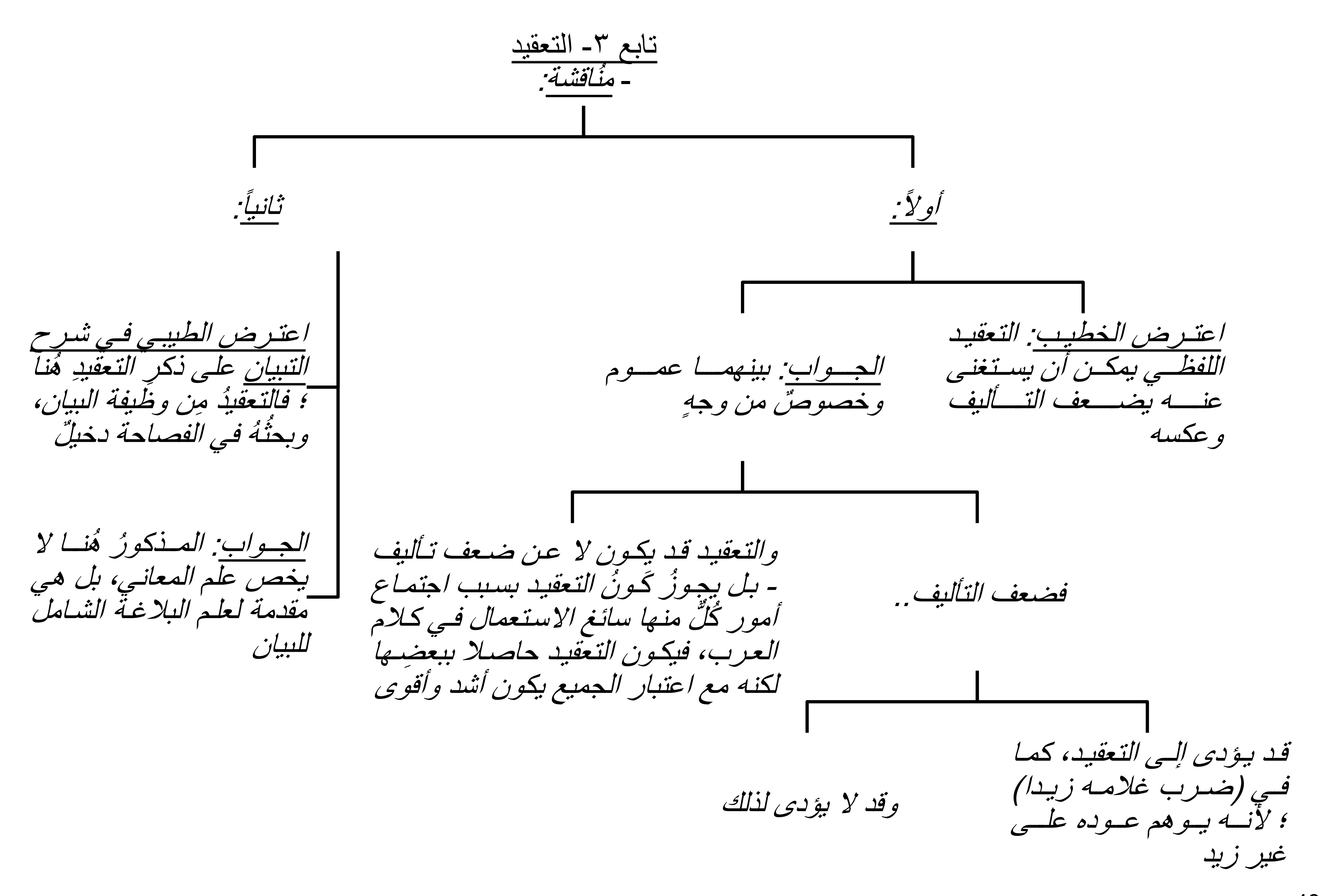
تابع ٣- التعقيد

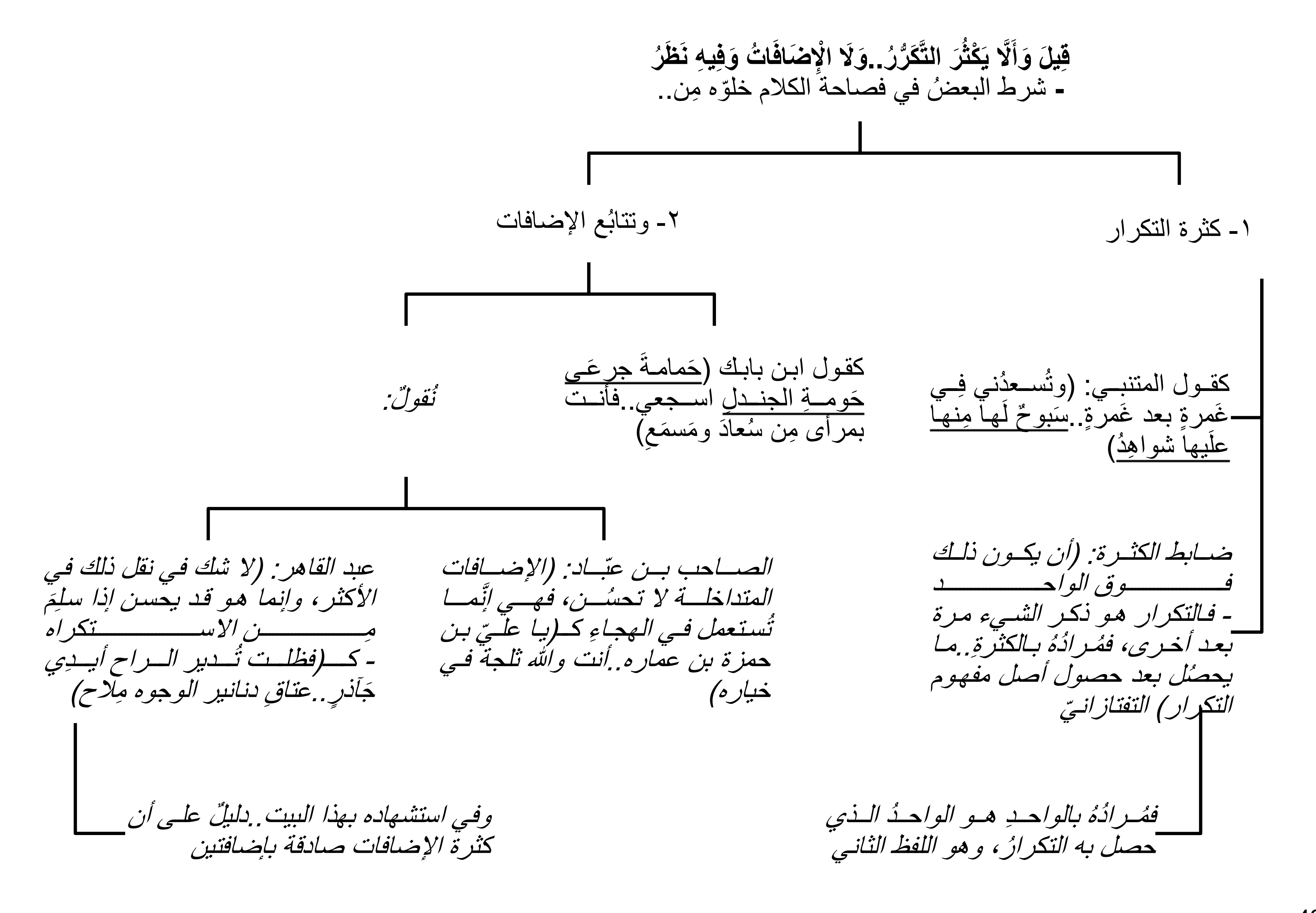
وإنما جعل القسم الأول لفظيا والثاني معنويا مع رجوع كل منهما إلى المعنى..



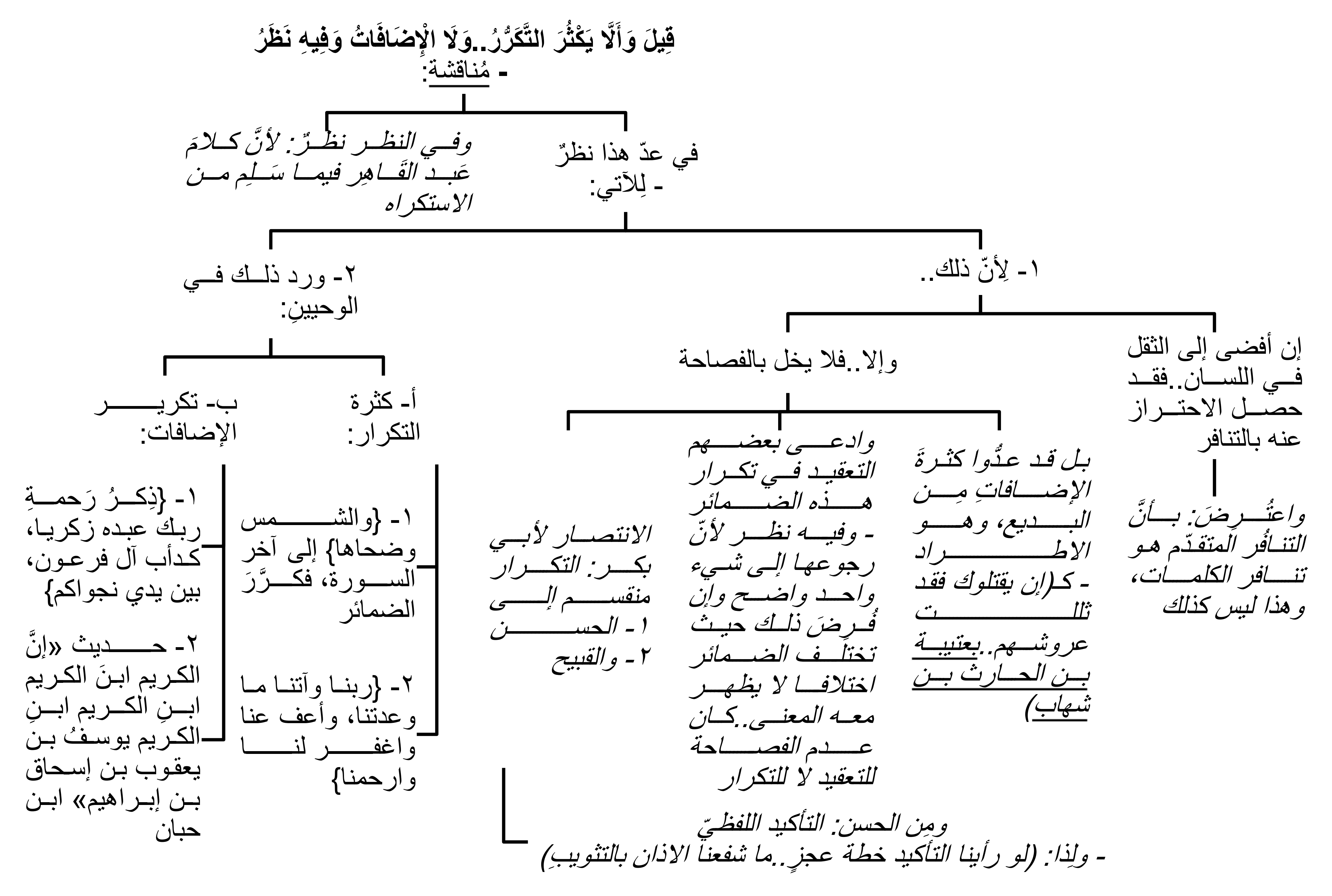
لأنّ الأول أوقع في الجهل البسيط، وهو عدم الفهم، ومَرجِعُهُ اللفظُ

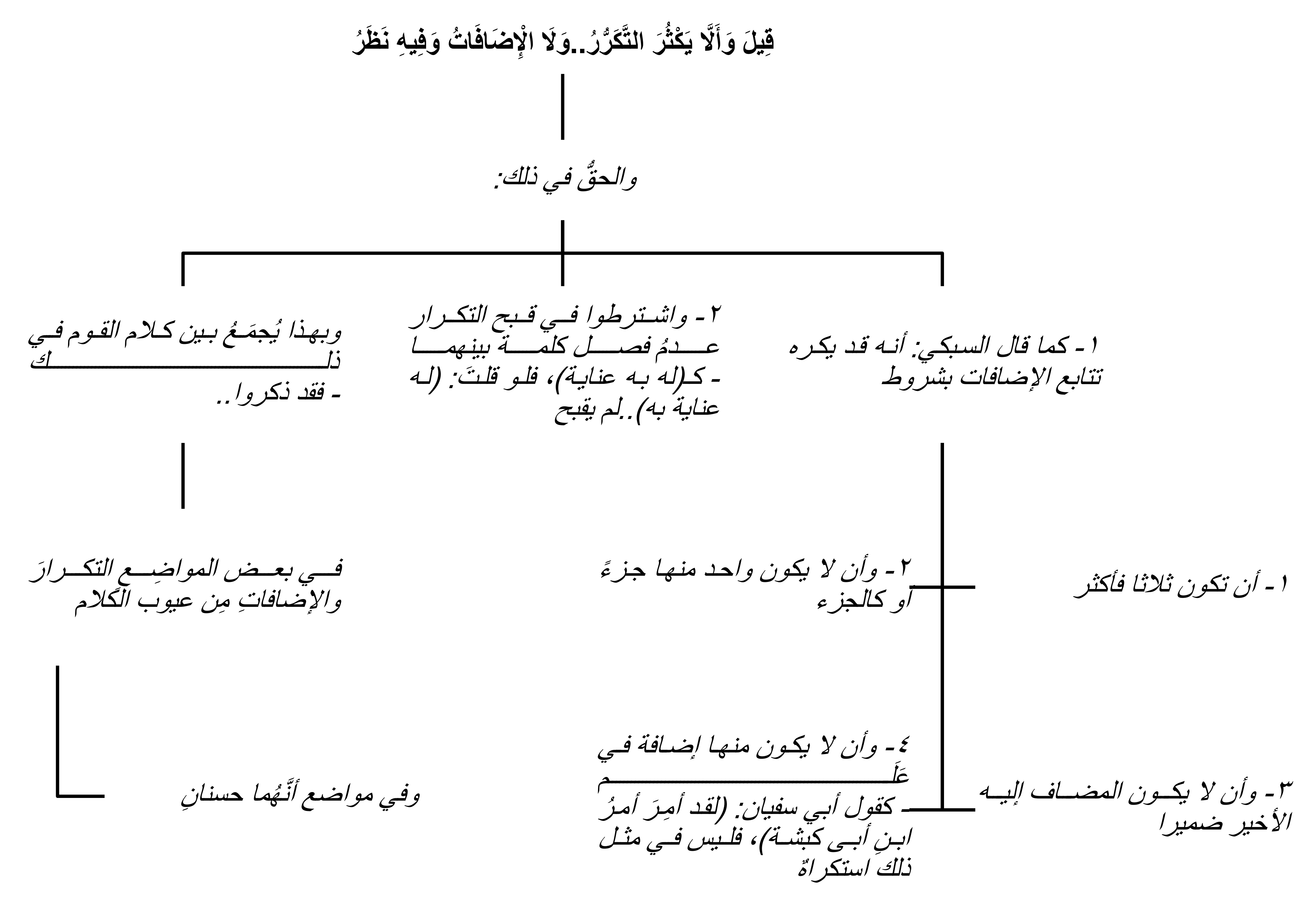
والثاني أوقع في الجهل المركب، وهو فهم الشيء على غير ما هو عليه، ومرجعه المعنى


تابع ٣- التعقيد
- مُناقشة:
أولاً:
ثانياً:
اعترض الخطيب: التعقيد اللفظي يمكن أن يستغنى عنه يضعف التأليف وعكسه
الجواب: بينهما عموم وخصوصٌ من وجهٍ
اعترض الطيبي في شرح التبيان على ذكرِ التعقيدِ هُنا ؛ فالتعقيدُ مِن وظيفة البيان، وبحثُهُ في الفصاحة دخيلٌ
الجواب: المذكورُ هُنا لا يخص علم المعاني، بل هي مقدمة لعلم البلاغة الشامل للبيان
فضعف التأليف..
والتعقيد قد يكون لا عن ضعف تأليف - بل يجوزُ كَونُ التعقيد بسبب اجتماع أمور كُلٌّ منها سائغ الاستعمال في كلام العرب، فيكون التعقيد حاصلا ببعضِها لكنه مع اعتبار الجميع يكون أشد وأقوى
قد يؤدى إلى التعقيد، كما في (ضرب غلامه زيدا) ؛ لأنه يوهم عوده على غير زيد
وقد لا يؤدى لذلك

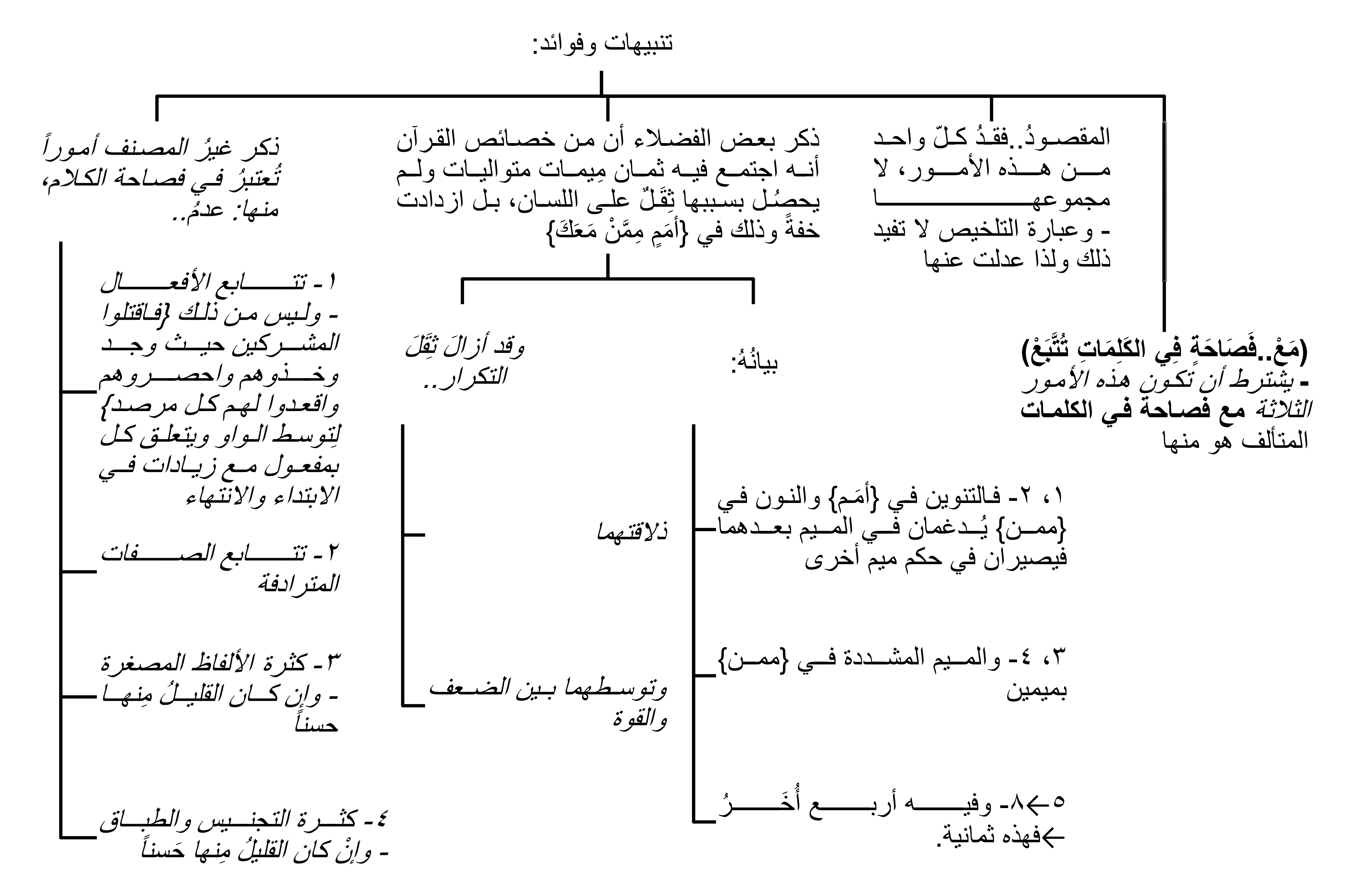


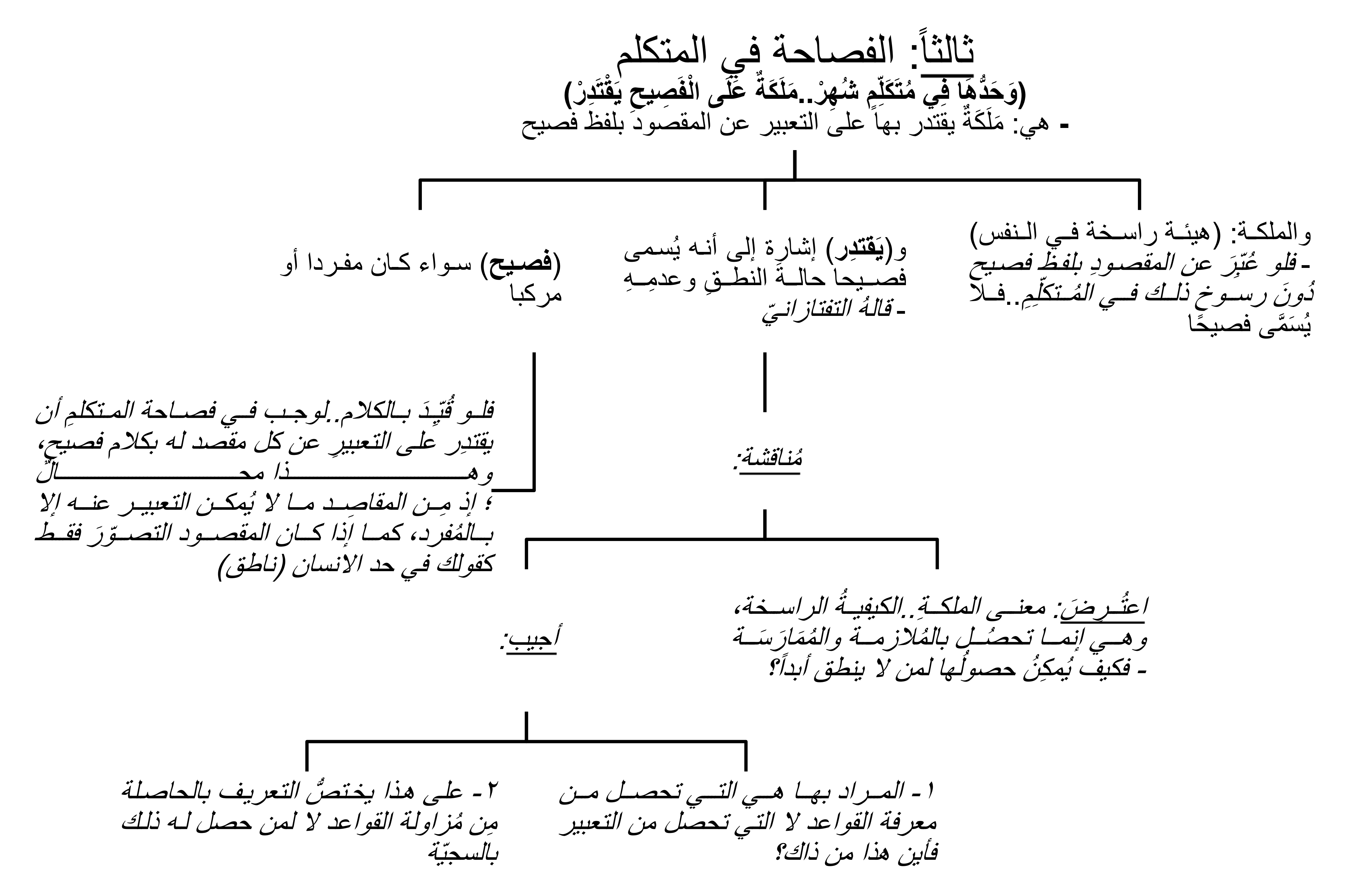
قِيلَ وَأَلَّا يَكْثُرَ التَّكَرُّرُ..وَلَا الْإِضَافَاتُ وَفِيهِ نَظَرُ
- شرط البعضُ في فصاحة الكلام خلوّه مِن..
١- كثرة التكرار
٢- وتتابُع الإضافات
كقول المتنبي: (وتُسعدُني فِي غَمرةٍ بعد غَمرةٍ..سَبوحٌ لَها مِنها علَيها شواهِدُ)
كقول ابن بابك (حَمامةَ جرعَى حَومةِ الجندلِ اسجعي..فأنت بمرأى مِن سُعادَ ومَسمَعِ)
نُقولٌ:
ضابط الكثرة: (أن يكون ذلك فوق الواحد
- فالتكرار هو ذكر الشيء مرة بعد أخرى، فمُرادُهُ بالكثرة..ما يحصُل بعد حصول أصل مفهوم التكرار) التفتازانيّ
الصاحب بن عبّاد: (الإضافات المتداخلة لا تحسُن، فهي إنَّما تُستعمل في الهجاءِ كـ(يا عليّ بن حمزة بن عماره..أنت والله ثلجة في خياره)
عبد القاهر: (لا شك في نقل ذلك في الأكثر، وإنما هو قد يحسن إذا سلِمَ مِن الاستكراه
- كـ(فظلت تُدير الراح أيدِي جَآذرٍ..عتاقِ دنانير الوجوه مِلاح)
فمُرادُهُ بالواحدِ هو الواحدُ الذي حصل به التكرارُ، وهو اللفظ الثاني
وفي استشهاده بهذا البيت..دليلٌ على أن كثرة الإضافات صادقة بإضافتين


قِيلَ وَأَلَّا يَكْثُرَ التَّكَرُّرُ..وَلَا الْإِضَافَاتُ وَفِيهِ نَظَرُ
- مُناقشة:
في عدّ هذا نظرٌ
- لِلآتي:
وفي النظر نظرٌ: لأنَّ كلامَ عَبد القَاهِر فيما سَلِم من الاستكراه
١- لِأنّ ذلك..
إن أفضى إلى الثقل في اللسان..فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر
واعتُرِضَ: بأنَّ التنافُر المتقدّم هو تنافر الكلمات، وهذا ليس كذلك
وإلا..فلا يخل بالفصاحة
بل قد عدُّوا كثرةَ الإضافاتِ من البديع، وهو الاطراد
- كـ(إن يقتلوك فقد ثللت عروشهم..بعتيبة بن الحارث بن شهاب)
وادعى بعضهم التعقيد في تكرار هذه الضمائر
- وفيه نظر لأنّ رجوعها إلى شيء واحد واضح وإن فُرِضَ ذلك حيث تختلف الضمائر اختلافا لا يظهر معه المعنى..كان عدم الفصاحة للتعقيد لا للتكرار
الانتصار لأبي بكر: التكرار منقسم إلى
١ - الحسن
٢ - والقبيح
ومن الحسن: التأكيد اللفظيّ
- ولِذا: (لو رأينا التأكيد خطة عجزٍ..ما شفعنا الاذان بالتثويبِ)
٢- ورد ذلك في الوحيينِ:
أ- كثرة التكرار:
١- {والشمس وضحاها} إلى آخر السورة، فكـرَّرَ الضمائر
٢- {ربنا وآتنا ما وعدتنا، وأعف عنا واغفر لنا وارحمنا}
ب- تكرير الإضافات:
١- {ذِكرُ رَحمةِ ربك عبده زكريا، كدأب آل فرعون، بين يدي نجواكم}
٢- حديث «إنَّ الكريم ابنَ الكريم ابنِ الكريم ابنِ الكريم يوسفُ بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم» ابن حبان



قِيلَ وَأَلَّا يَكْثُرَ التَّكَرُّرُ..وَلَا الْإِضَافَاتُ وَفِيهِ نَظَرُ
والحقُّ في ذلك:
١ - كما قال السبكي: أنه قد يكره تتابع الإضافات بشروط
٢ - واشترطوا في قبح التكرار عدمُ فصل كلمة بينهما - كـ(له به عناية)، فلو قلتَ: (له عناية به)..لم يقبح
وبهذا يُجمَعُ بين كلام القوم في ذلك - فقد ذكروا..
١ - أن تكون ثلاثا فأكثر
٢ - وأن لا يكون واحد منها جزءً او كالجزء
٣- وأن لا يكون المضاف إليه الأخير ضميرا
٤ - وأن لا يكون منها إضافة في عَلَم كقول أبي سفيان: (لقد أمِرَ أمرُ ابنِ أبي كبشة)، فليس في مثل ذلك استكراهٌ
في بعض المواضِع التكرارَ والإضافاتِ مِن عيوب الكلام
وفي مواضع أنَّهما حسنانِ


تنبيهات وفوائد:
(مَعْ..فَصَاحَةٍ فِي الكَلِمَاتِ تُتَّبَعْ)
- يشترط أن تكون هذه الأمور الثلاثة مع فصاحة في الكلمات المتألف هو منها
المقصودُ..فقدُ كلّ واحد من هذه الأمور، لا مجموعها
- وعبارة التلخيص لا تفيد ذلك ولذا عدلت عنها
ذكر بعض الفضلاء أن من خصائص القرآن أنه اجتمع فيه ثمان مِيمات متواليات ولم يحصُل بسببها ثِقَلٌ على اللسان، بل ازدادت خفةً وذلك في {أمَمٍ مِمَّنْ مَعَكَ}
بيانُهُ:
١، ٢- فالتنوين في {أمَم} والنون في {ممن} يُدغمان في الميم بعدهما فيصيران في حكم ميم أخرى
٣، ٤- والميم المشددة في {ممن} بميمين
٥←٨- وفيه أربع أُخَرُ
←فهذه ثمانية.
وقد أزالَ ثِقَلَ التكرار..
ذلاقتهما
وتوسطهما بين الضعف والقوة
ذكر غيرُ المصنف أموراً تُعتبرُ في فصاحة الكلام، منها: عدمُ..
١- تتابع الأفعال
- وليس من ذلك {فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد} لِتوسط الواو ويتعلق كل بمفعول مع زيادات في الابتداء والانتهاء
٢- تتابع الصفات المترادفة
٣- كثرة الألفاظ المصغرة
- وإن كان القليلُ مِنها حسناً
٤- كثرة التجنيس والطباق
- وإنْ كان القليلُ مِنها حَسَناً

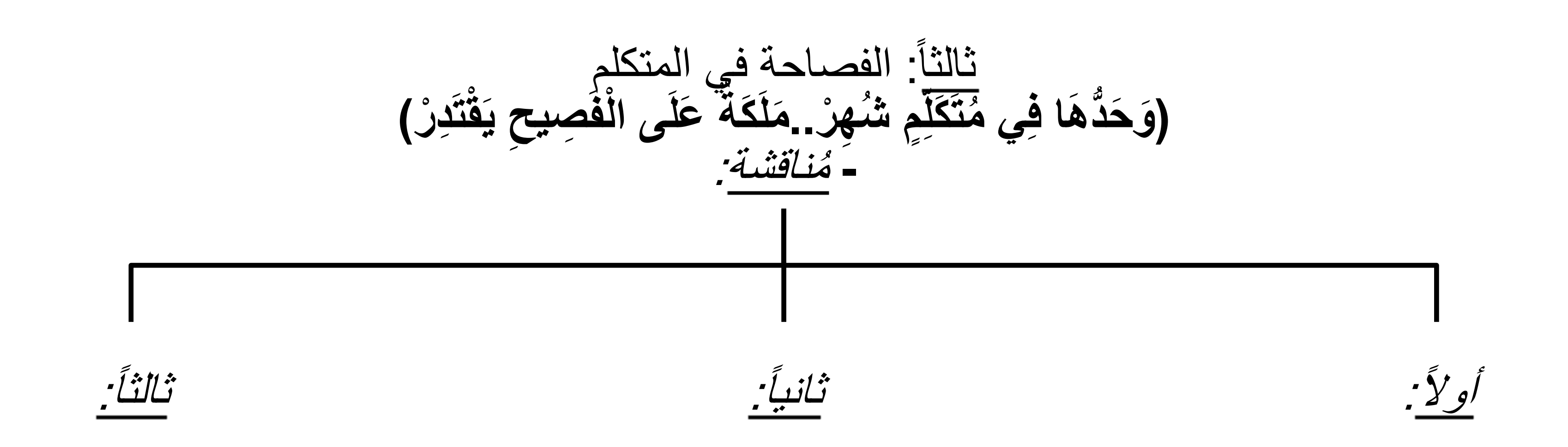

ثالثاً: الفصاحة في المتكلم
(وَحَدُّهَا فِي مُتَكَلِّمٍ شُهِرْ..مَلَكَةٌ عَلَى الْفَصِيحِ يَقْتَدِرْ)
- هي: مَلَكَةٌ يقتدر بهاً على التعبير عن المقصودَ بلفظ فصيح
والملكة: (هيئة راسخة في النفس)
- فلو عُبِّرَ عن المقصودِ بلفظ فصيح دُونَ رسوخ ذلك في المُتكلِّمِ..فلا يُسَمَّى فصيحًا
و(يَقتدِر) إشارة إلى أنه يُسمى فصيحا حالةَ النطقِ وعدمِهِ
- قالهُ التفتازانيّ
(فصيح) سواء كان مفردا أو مركبا
فلو قُيِّدَ بالكلام..لوجب في فصاحة المتكلمِ أن يقتدِر على التعبيرِ عن كل مقصد له بكلام فصيح، وهذا محالٌ؛ إذ مِن المقاصد ما لا يُمكن التعبير عنه إلا بالمُفرد، كما إذا كان المقصود التصوّرَ فقط كقولك في حد الانسان (ناطق)
مُناقشة:
اعتُرضَ: معنى الملكةِ..الكيفيةُ الراسخة، وهي إنما تحصُل بالمُلازمة والمُمَارَسَة
- فكيف يُمكِنُ حصولُها لمن لا ينطق أبداً؟
أجيب:
١- المراد بها هي التي تحصل من معرفة القواعد لا التي تحصل من التعبير فأين هذا من ذاك؟
٢- على هذا يختصُّ التعريف بالحاصلة مِن مُزاولة القواعد لا لمن حصل له ذلك بالسجيّة

مُصْطفَى دَنْقَش

ثالثاً: الفصاحة في المتكلم

(وَحَدُّهَا فِي مُتَكَلِّمٍ شُهِرْ..مَلَكَةٌ عَلَى الْفَصِيحِ يَقْتَدِرْ)

- *مُناقشة:*



اعتُرِضَ: أخذ الناظم لفظ (فصيح) في حدّ فصاحةِ المتكلّم، والحدُّ لا يُذكرُ فيه شيءٌ مُشتقٌّ مِن المحدود

الجواب: الفصيحُ المذكور في حدِّ فصاحة المتكلم مشتق من فصاحة اللفظ التي قد عرفت، لا من فصاحة المتكلم الذى هو بحدِّهَا

اعتُرِضَ: تعريفه غيرُ مانعٍ ؛ لصدقِه على الإدراك والحياة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور

الجواب: هذه ونحوُهما ليست أسبابا بل شروط ولو سُلِّمَ.فالمُراد السببُ القريب لأنه السبب الحقيقيّ المتبادر إلى الفهم

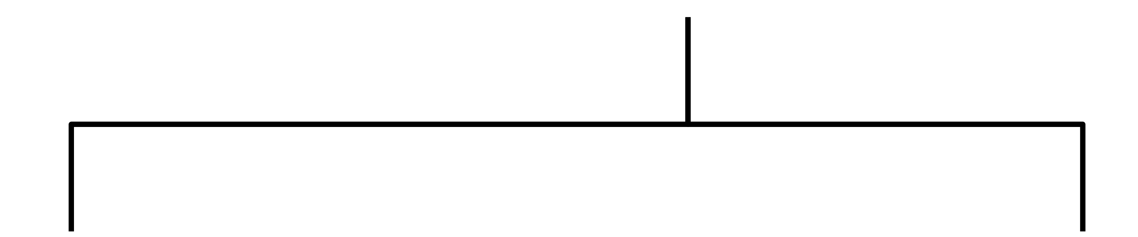
اعتُرِضَ: ذِكرُ فصاحتَيِ الكلام والكلمة يُغني عَن ذِكر فصاحة المتكلم كإغناءِ حدِّ العلم عن حدِّ العالِم

الجواب: لم يحُدّ الناظمُ الفصيحَ، بل حدَّ فصاحتَهُ وفصاحتُهُ غير فصاحةِ الكلامِ وَكلمتِهِ

مُصْطفَى دَنْقَش

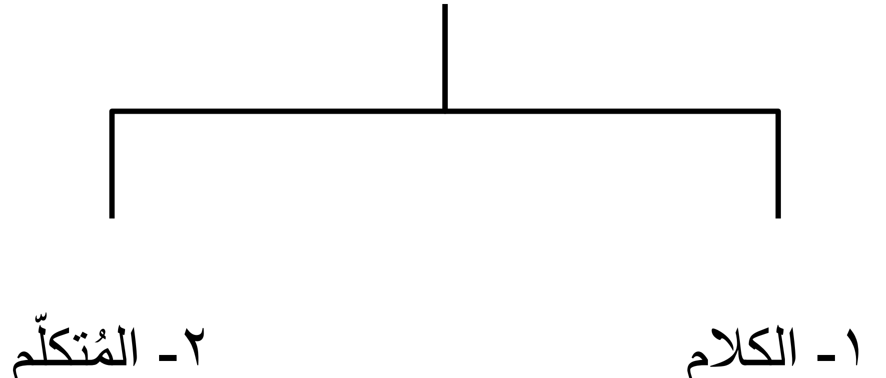
خريطة إجمالية

الموضوع الثاني: البلاغة



أخرَّ البلاغةَ عن الفصاحةِ لكونِ الفصاحة جزءً للبلاغةِ، والجزءُ مُقَدَّمٌ على الكلّ

يُوصفُ بالبلاغة شيئان:



١- الكلام

٢- المُتكلّم

أولاً: بلاغة الكلام

بَلَاغَةُ الْكَلَامِ أَنْ يُطَابِقَا..لِمُقْتَضَى الْحَالِ وَقَدْ تَوَافَقَا..فَصَاحَةً)

- هي: مُطابقتُه لمقتضَى الحال مع فصاحتِهِ

والحال هو: الأمر الداعي إلى التكلم على وجه مخصوصٍ

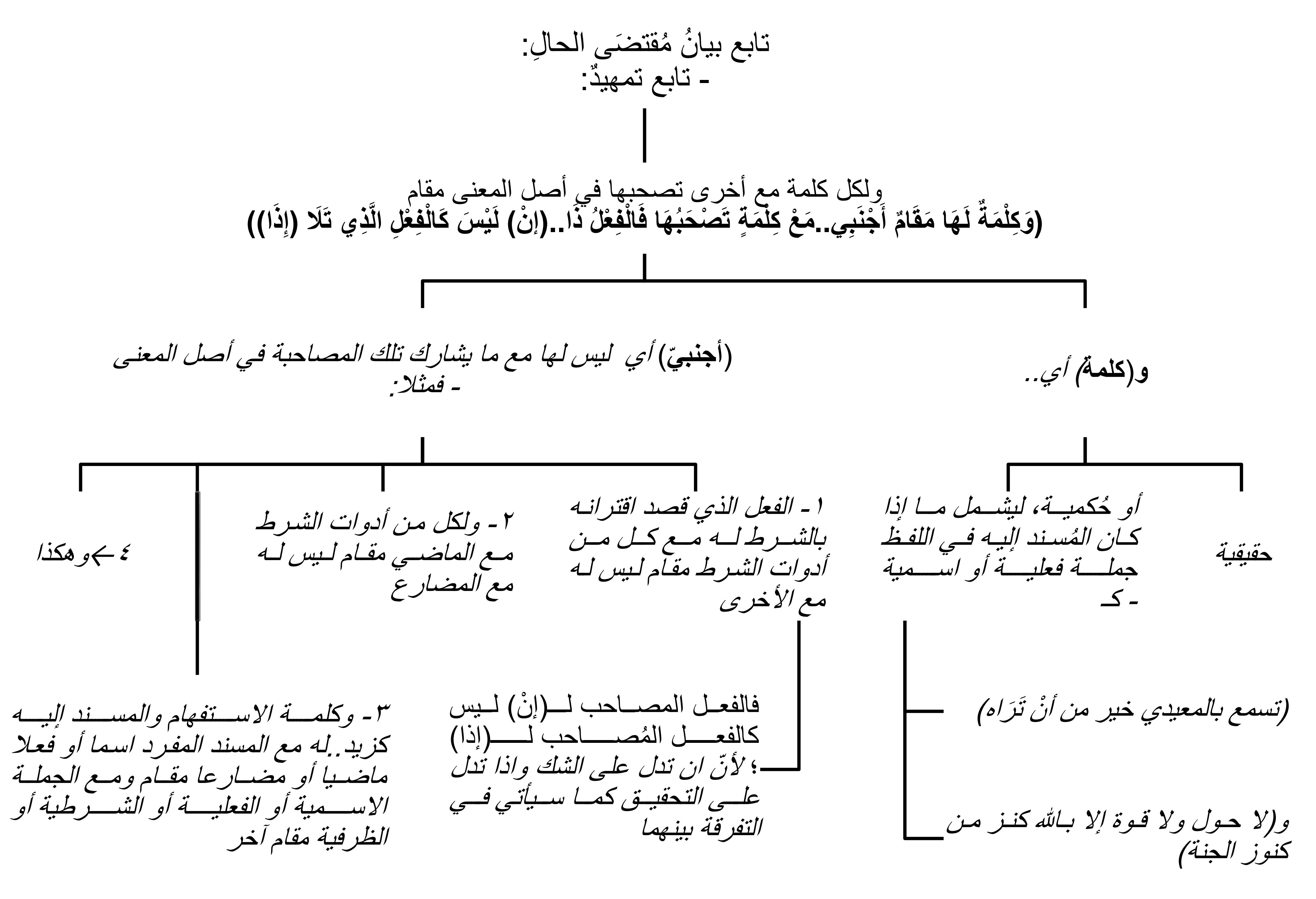
بيانُ مُقتضَى الحالِ:

تمهيدٌ: المُقتضِي يَختلِفُ بحسب اختلاف مقامات الكلام

(وَالْمُقْتَضَي مُخْتَلِفُ..حَسْبَ مَقَامَاتِ الْكَلَامِ يُؤْلَفُ
- فَمُقْتَضَي تَنْكِيرِهِ وَذِكْرِهِ..وَالْفَصْلِ الِايجَازِ خِلَافُ غَيْرِهِ
- كَذَا خِطَابٌ لِلذَّكِيِّ وَالْغَبِي..)

- فمقام **تنكير** *أجزاءِهِ* يخالف مقام **تعريفها**
- ومقام **فصل** *الجُملتَينِ* يخالف مقام الوصل
- ومقام **الإيجاز** يخالف مقام الإطناب والمساواة
- ومقام التأخير يخالف مقام التقديم
- وخطاب **الذكي** يخالف خطاب **الغبي**
- ومقام **ذكر** *المسند إليه أو المسند* يخالف مقام الحذف

وكان الأنسَبُ أن يذكر مع ***الغبيّ*** *الفطِن؛ لأنّ الذكاء: شدة قوة للنفس مُعدّة لاكتساب الآراء - وتسمى هذه القوة..الذهنُ، وجودة تهيؤها لتصوّر ما يَرِدُ عليها من الغير..الفطنة، والغباوةُ عدمُ الفطنة عما من شأنه الفطنةُ ←فقابل الغبيّ الفطِن لا الذكيّ*


تابع بيانُ مُقتضَى الحالِ:
- تابع تمهيدٌ:
ولكل كلمة مع أخرى تصحبها في أصل المعنى مقام
(وَكِلْمَةٌ لَهَا مَقَامٌ أَجْنَبِي..مَعْ كِلْمَةٍ تَصْحَبُهَا فَالْفِعْلُ ذَا..(إنْ) لَيْسَ كَالْفِعْلِ الَّذِي تَلَا (إِذَا))
و(كلمة) أي..
(أجنبيّ) أي ليس لها مع ما يشارك تلك المصاحبة في أصل المعنى - فمثلا:
حقيقية
أو حُكمية، ليشمل ما إذا كان المُسند إليه في اللفظ جملة فعلية أو اسمية - كـ
(تسمع بالمعيدي خير من أنْ تَرَاه)
و(لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة)
١- الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط له مع كل من أدوات الشرط مقام ليس له مع الأخرى
فالفعل المصاحب لـ(إنْ) ليس كالفعل المُصاحب لـ(إذا) ؛ لأنّ ان تدل على الشك واذا تدل على التحقيق كما سيأتي في التفرقة بينهما
٢- ولكل من أدوات الشرط مع الماضي مقام ليس له مع المضارع
٣- وكلمة الاستفهام والمسند إليه كزيد..له مع المسند المفرد اسما أو فعلا ماضيا أو مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية أو الفعلية أو الشرطية أو الظرفية مقام آخر
٤ ← وهكذا

تابع بيانُ مُقتضَى الحالِ:

- تابع تمهيدٌ:

وإنما يُقضى على الكلام بالارتفاع في الحسن والانحطاطِ بمطابقته للاعتبار المناسب *للحال* وعدمه **(وَالِارْتِفَاعُ فِي الْكَلَامِ وَجَبَا..بِأَنْ يُطَابِقَ اعْتِبَارًا نَاسَبَا - وَفَقْدُهَا انْحِطَاطُهُ فَالْمُقْتَضَى..مُنَاسِبٌ مِنِ اعْتِبَارٍ مُرْتَضَى)**

المُرادُ بالكلامِ هُنا..الكلامُ الفصيح ؛ إذ لا ارتفاع لغير الفصيح

والمراد بالحسن..الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج ؛ لأنّ الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية أو المعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة

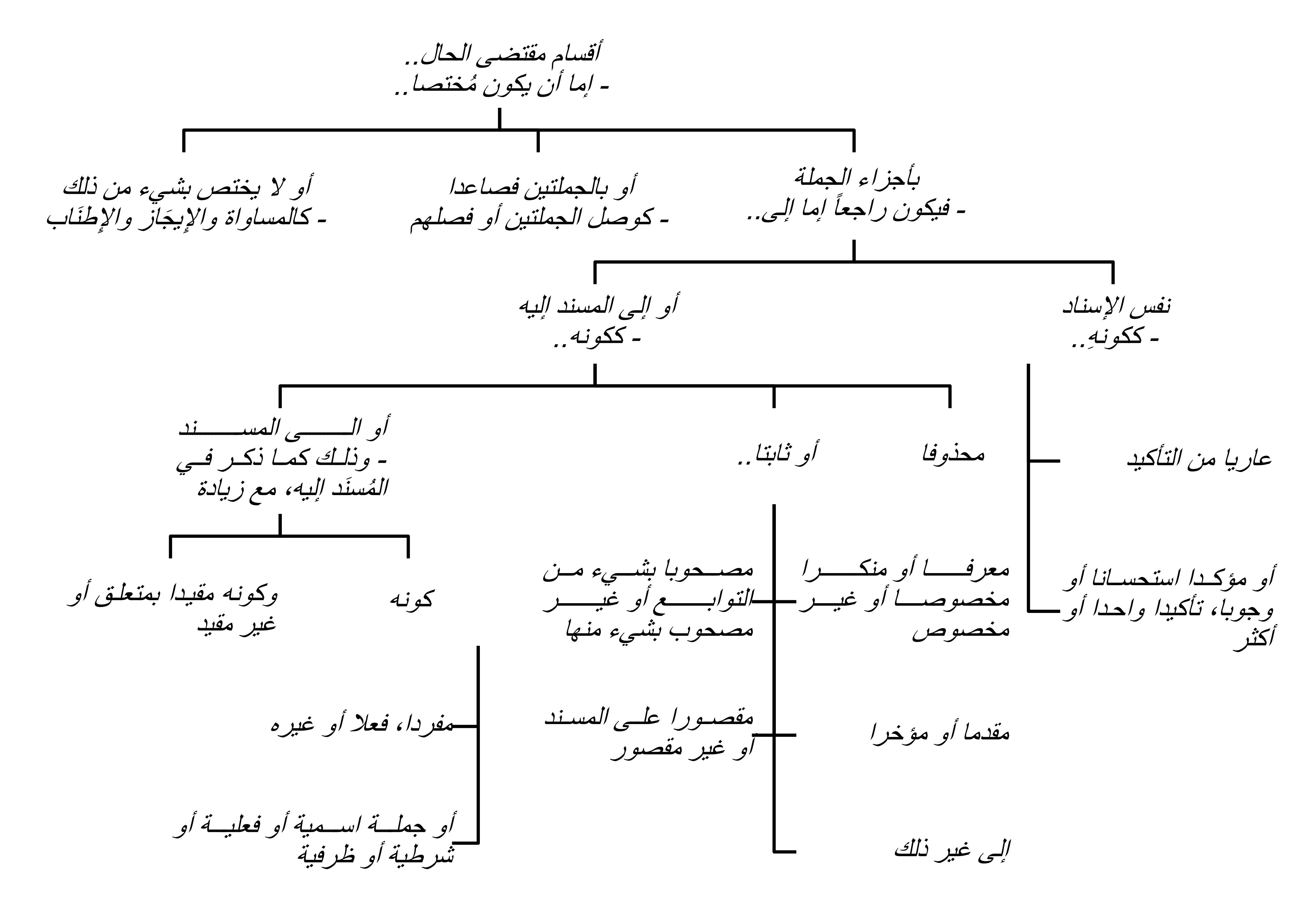
ومًطابقةُ الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسميه عَبد القَاهِر بالنظم - فقال: (ليس النظم إلا أن تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه، كأن تختار في التعبير عن الحال بين (جاء زيد مسرعا، أو يسرع، أو وهو مُسرِعُ، أو وهو يُسرع، أو قد أسرع) إلى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به على حسب ما ينبغي له - وتنظر في الحروف التي تشترك في معنى وينفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى، نحو أن تأتى بـ(ما) في نفي الحال وبـ(لن) في نفي الاستقبال وبـ(إن) فيما يتردد بين أن يكون وبين أن لا يكون وبـ(إذا) فيما علم أنه كائن - وكذا في الوصل والفصل بين الجُمل، والتعريف والتنكير وغير ذلك ، وتستعمله على الصحةِ - فالتعريف والتنكير والتقديم والتأخير وغيرُها ليست راجعة إلى الألفاظ أنفسها ومن حيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني والأغراض التي يصاغ لها الكلام - بل رُبَّ لفظة تحسُن في تركيب وهي في تركيب آخرَ في غاية القُبح).

←فمقتضى الحال هو: الاعتبارُ المناسب *الذي يدعو إليه الحال* - أيْ الأمرُ الذي اعتُبِرَ مُناسِباً بحسب تتبُّع تراكيب البلغاءِ

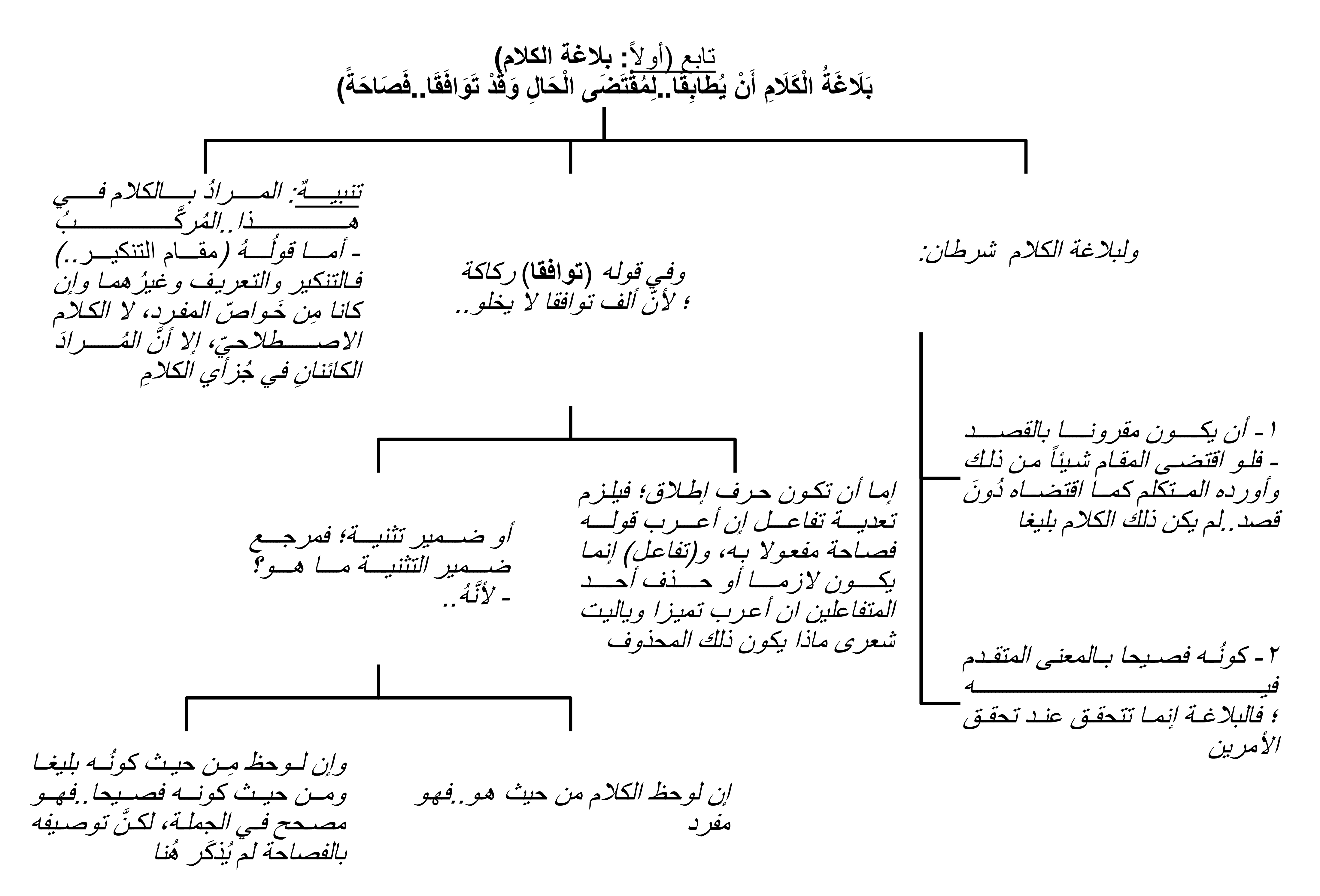
الحال والمقام متقاربا المفهوم، والتغايرُ بينهما اعتباريّ - فالأمرُ الداعي..

يسمى مقاما باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما

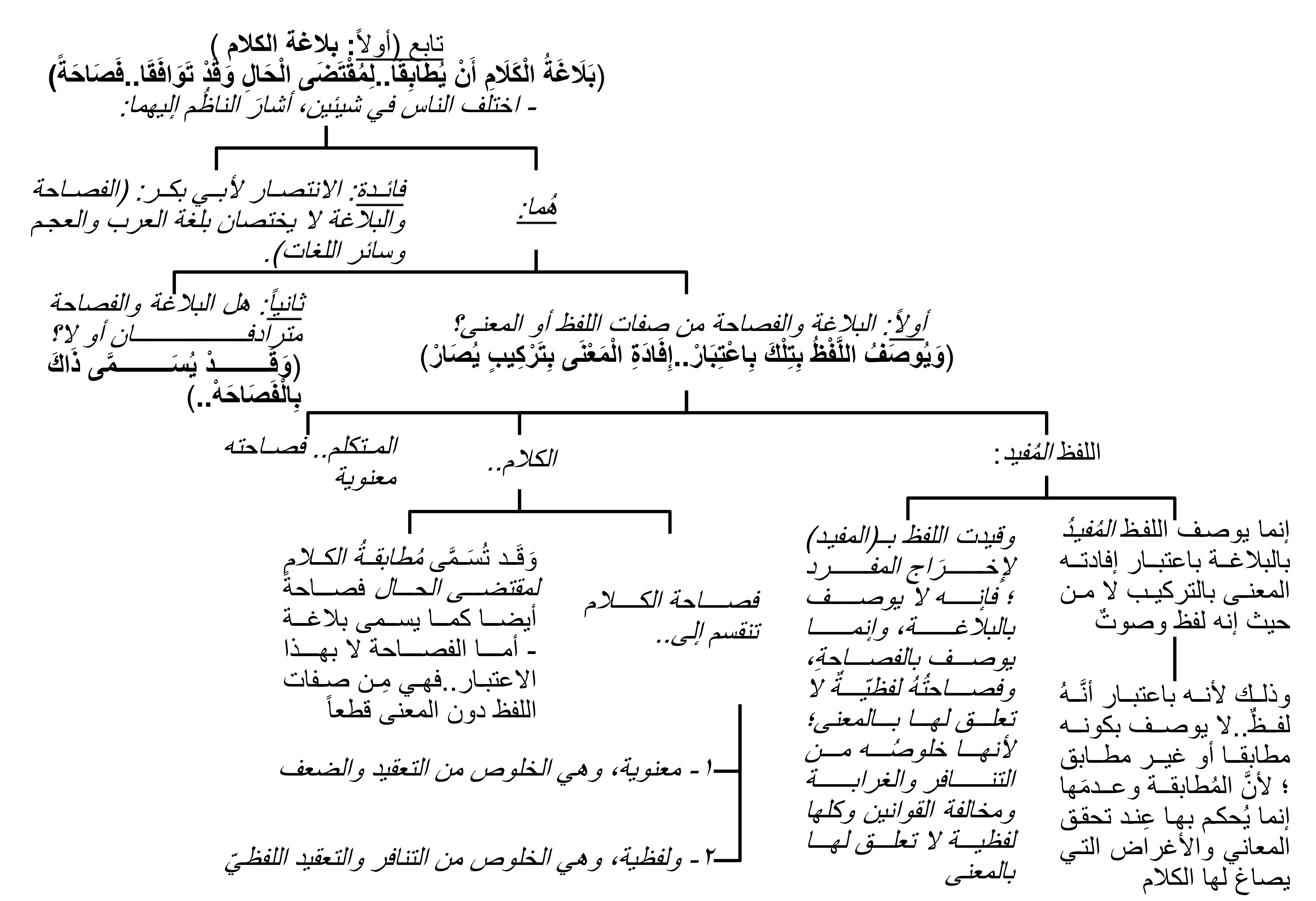
ويُسمّى حالاً باعتبار توهم كونه بمعنى الوصف



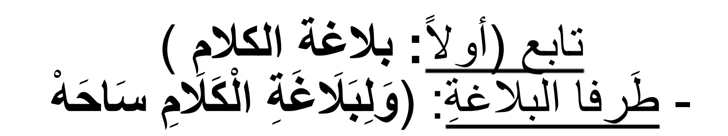
أقسام مقتضى الحال..
- إما أن يكون مُختصا..
بأجزاء الجملة
- فيكون راجعاً إما إلى..
أو بالجملتين فصاعدا
- كوصل الجملتين أو فصلهم
أو لا يختص بشيء من ذلك
- كالمساواة والإيجَاز والإطنَاب
نفس الإسناد
- ككونه..
أو إلى المسند إليه
- ككونه..
عاريا من التأكيد
أو مؤكدا استحسانا أو وجوبا، تأكيدا واحدا أو أكثر
محذوفا
أو ثابتا..
معرفا أو منكرا مخصوصا أو غير مخصوص
مقدما أو مؤخرا
إلى غير ذلك
مصحوبا بشيء من التوابع أو غير مصحوب بشيء منها
مقصورا على المسند أو غير مقصور
أو إلى المسند
- وذلك كما ذكر في المُسنَد إليه، مع زيادة
كونه
وكونه مقيدا بمتعلق أو غير مقيد
مفردا، فعلا أو غيره
أو جملة اسمية أو فعلية أو شرطية أو ظرفية



تابع (أولاً: بلاغة الكلام)
بَلاَغَةُ الْكَلاَمِ أَنْ يُطَابِقَا..لِمُقْتَضَى الْحَالِ وَقَدْ تَوَافَقَا..فَصَاحَةً)
ولبلاغة الكلام شرطان:
١ - أن يكون مقرونا بالقصد - فلو اقتضى المقام شيئاً من ذلك وأورده المتكلم كما اقتضاه دُونَ قصد..لم يكن ذلك الكلام بليغا
٢ - كونُه فصيحا بالمعنى المتقدم فيه ؛ فالبلاغة إنما تتحقق عند تحقق الأمرين
وفي قوله (توافقا) ركاكة ؛ لأنّ ألف توافقا لا يخلو..
إما أن تكون حرف إطلاق؛ فيلزم تعدية تفاعل إن أعرب قوله فصاحة مفعولا به، و(تفاعل) إنما يكون لازما أو حذف أحد المتفاعلين ان أعرب تميزا وياليت شعرى ماذا يكون ذلك المحذوف
أو ضمير تثنية؛ فمرجع ضمير التثنية ما هو؟ - لأنَّهُ..
إن لوحظ الكلام من حيث هو..فهو مفرد
وإن لوحظ مِن حيث كونُه بليغا ومن حيث كونه فصيحا..فهو مصحح في الجملة، لكنَّ توصيفه بالفصاحة لم يُذكَر هُنا
تنبيهٌ: المرادُ بالكلام في هذا..المُركَّبُ - أما قولُهُ (مقام التنكير..) فالتنكير والتعريف وغيرُهما وإن كانا مِن خَواصّ المفرد، لا الكلام الاصطلاحيّ، إلا أنَّ المُرادَ الكائنانِ في جُزأي الكلامِ


تابع (أولاً: بلاغة الكلام)
(بَلَاغَةُ الْكَلَامِ أَنْ يُطَابِقَا..لِمُقْتَضَى الْحَالِ وَقَدْ تَوَافَقَا..فَصَاحَةً)
- اختلف الناس في شيئين، أشارَ الناظُم إليهما:
هُما:
فائدة: الانتصار لأبي بكر: (الفصاحة والبلاغة لا يختصان بلغة العرب والعجم وسائر اللغات).
أولاً: البلاغة والفصاحة من صفات اللفظ أو المعنى؟
(وَيُوصَفُ اللَّفْظُ بِتِلْكَ بِاعْتِبَارْ..إِفَادَةِ الْمَعْنَى بِتَرْكِيبٍ يُصَارْ)
ثانياً: هل البلاغة والفصاحة مترادفان أو لا؟
(وَقَدْ يُسَمَّى ذَاكَ بِالْفَصَاحَهْ..)
اللفظ المُفيد:
الكلام..
المتكلم.. فصاحته معنوية
إنما يوصف اللفظ المُفيدُ بالبلاغة باعتبار إفادته المعنى بالتركيب لا من حيث إنه لفظ وصوتٌ
وذلك لأنه باعتبار أنَّهُ لفظٌ..لا يوصف بكونه مطابقا أو غير مطابق ؛ لأنَّ المُطابقة وعدمَها إنما يُحكم بها عِند تحقق المعاني والأغراض التي يصاغ لها الكلام
وقيدت اللفظ بـ(المفيد) لإخراج المفرد ؛ فإنه لا يوصف بالبلاغة، وإنما يوصف بالفصاحةِ، وفصاحتُهُ لفظيّةٌ لا تعلق لها بالمعنى؛ لأنها خلوصُه من التنافر والغرابة ومخالفة القوانين وكلها لفظية لا تعلق لها بالمعنى
فصاحة الكلام تنقسم إلى..
١ - معنوية، وهي الخلوص من التعقيد والضعف
٢ - ولفظية، وهي الخلوص من التنافر والتعقيد اللفظيّ
وَقَد تُسَمَّى مُطابقةُ الكلامِ لمقتضى الحال فصاحة أيضا كما يسمى بلاغة
- أما الفصاحة لا بهذا الاعتبار..فهي مِن صفات اللفظ دون المعنى قطعاً

خريطة إجمالية



١- الأعلـــــــــــــــــــــى
(بِطَرَفَيْنِ حَدُّ الِاعْجَازِ عَلُو..وَمَا لَـهُ مُقَـــــــــــــارِبٌ)
- وهو:

١- حدّ الإعجاز

٢- وما يقرُب مِنهُ..

٢- الأســـــــــــــــــفل
(وَالْأَسْـفَلُ..هُـوَ الَّـذِي إِذَا لِدُونِــهِ نَزَلْ..فَهْوَ كَصَوْتِ الْحَيْوَانِ مُسْتَفَلْ)

(بَيْنَهُمَـــــــا مَرَاتِـــــــبٌ)
- وبــين الطــرفين مراتــب كثيــرة متفاوتة بعضُها أعلى من بعضٍ

١- الأعلى
(بِطَرَفَيْنِ حَدُّ الإعْجَازِ عَلُو..وَمَا لَهُ مُقَارِبٌ)، فهو:

١- حدّ الإعجاز

وذلك بأن يرتقي الكلام في بلاغته إلى أن يخرُج عن طَوق البشر ويُعجزَهم عن معارضته

مُناقشة:

- المُطَوَّل:

اعتُرِضَ: ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة، وعلمُ البلاغة كافل بإتمام هذين الأمرين - فمَن أتقنه وأحاط به..لِم لا يجوز أن يراعيها حق الرعاية فيأتي بكلام هو في الطرف الأعلى مِن البلاغة، ولو بمقدار أقصر سورة

الجواب: لا يُعرف بهذا العلم الا أن هذه الحال تقتضي ذلك الاعتبار مثلا، وأما الاطلاع على كميَّة الأَحوَال وكيفيتها ورعاية الاعتبار بحسب المقامات..فأمرٌ آخرُ، ولو سلم..فإمكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب..ممنوعٌ، وكثيرٌ من مهرة هذا الفن تراه لا يقدر على تأليف كلام بليغ فضلاً عمَّا هو في الطرف الأعلَى)

٢- وما يقرُب مِنهُ:
- واختلفوا في هذه العبارة:

القولان:

أ- السعد: ما يقرُبُ مِن الأعلى
- فكلاهما حد الإعجاز

ب- وقِيل: ما يقرُبُ مِن الإعجاز
- فكلاهُما مِن الأعلى

السَّعد: وفيه نظر؛ لأن القريب من حد الإعجاز لا يكون من الطرف الأعلى

الجمع بينهما: يُمكن القولُ أنَّ الأعلى..

هُما:

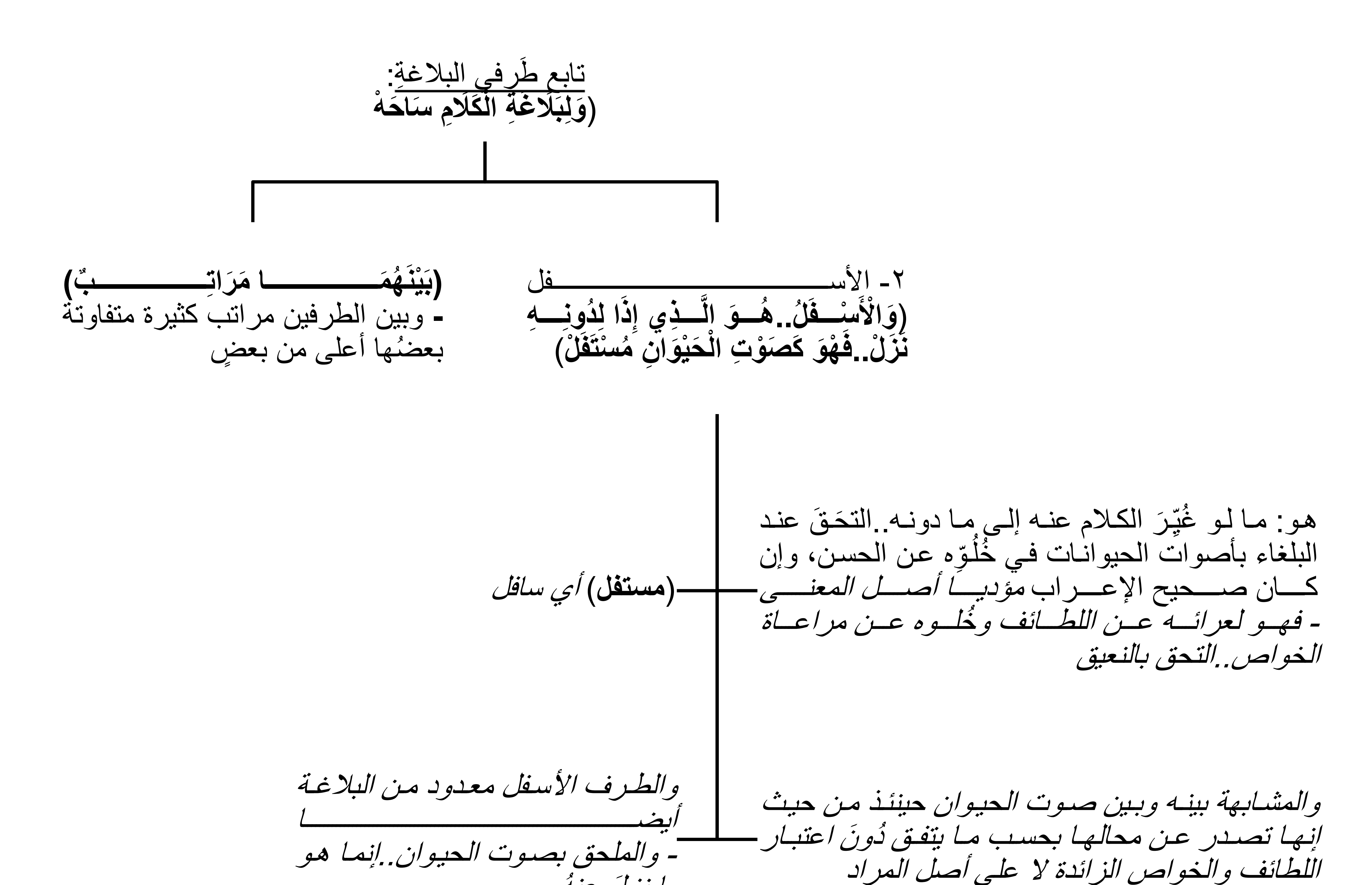
١- حقيقي، وهو حد الإعجاز
- وهذا خارجٌ عن طوق البشر

٢- ونسبيٌّ، بِالنسبة لما يقدِرُ عليه البشرُ، وهو ما يقرُب منه

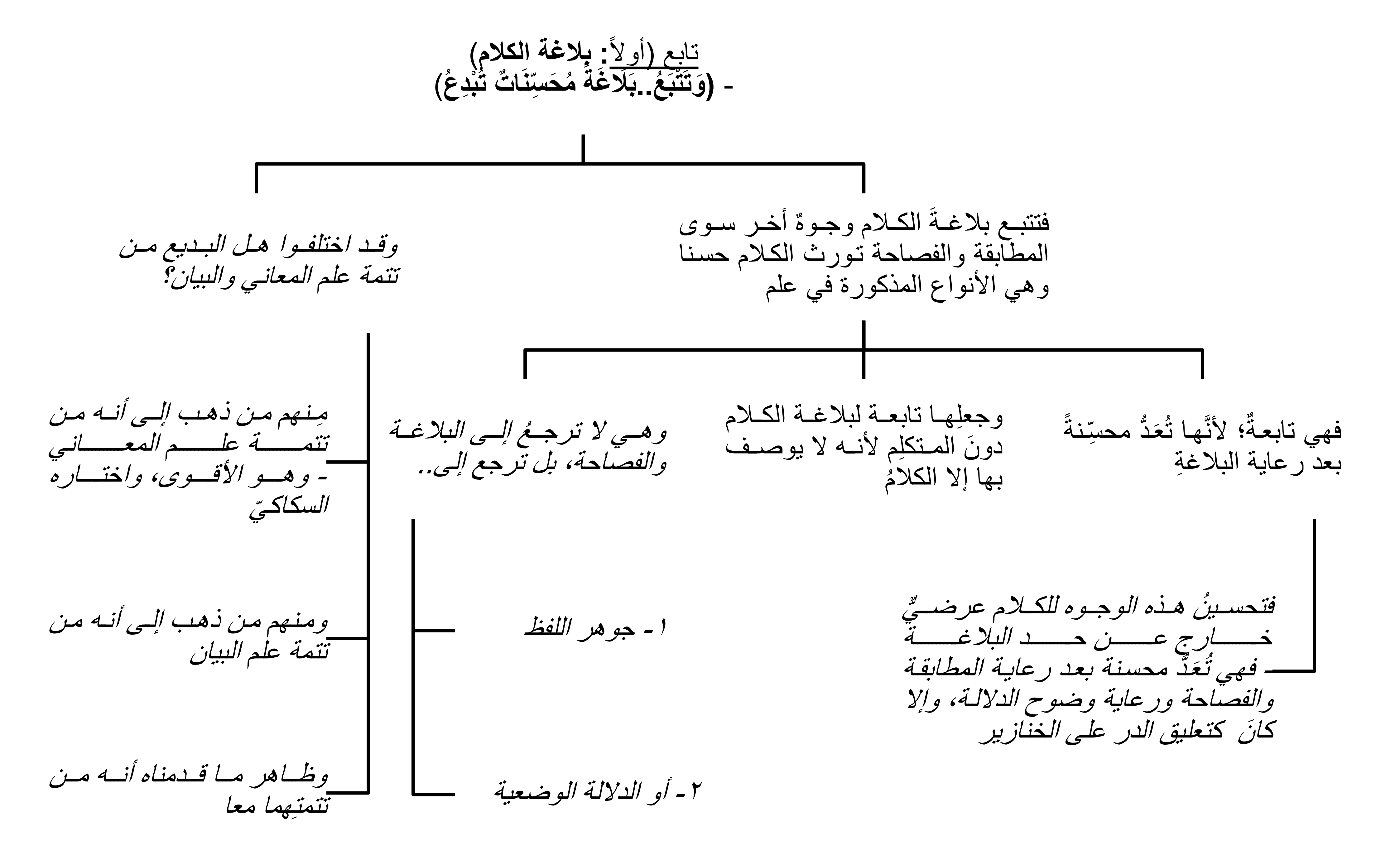
وهذا ما ظهر لي، وقد وجدُتهُ في (المعاني لعلم المعاني) لعبد الباقي اليمنيّ، *بل وقالَهُ التفتازانيّ*
- قال اليمنيّ: (للبلاغة طرفان، فالأعلى: و منصبٌ على..

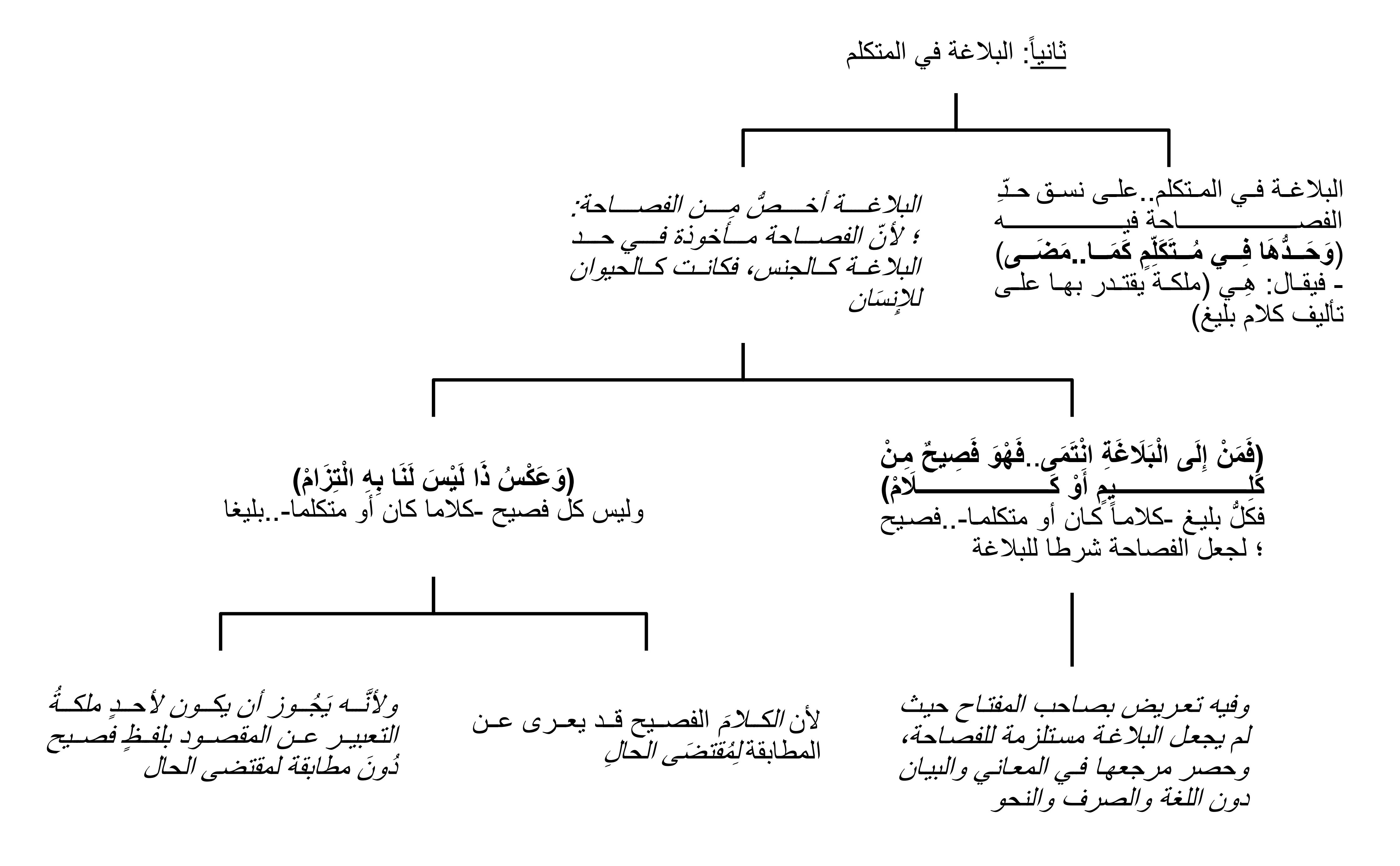
أ- كلام الله المُعجِز
- *التفتازانيُّ: (وهو نهايةُ الإعجاز، ولا يخفى أن بعض الآيات أعلى طبقة من البعض وإن كان الجميع مشتركا في امتناع معارضته).*

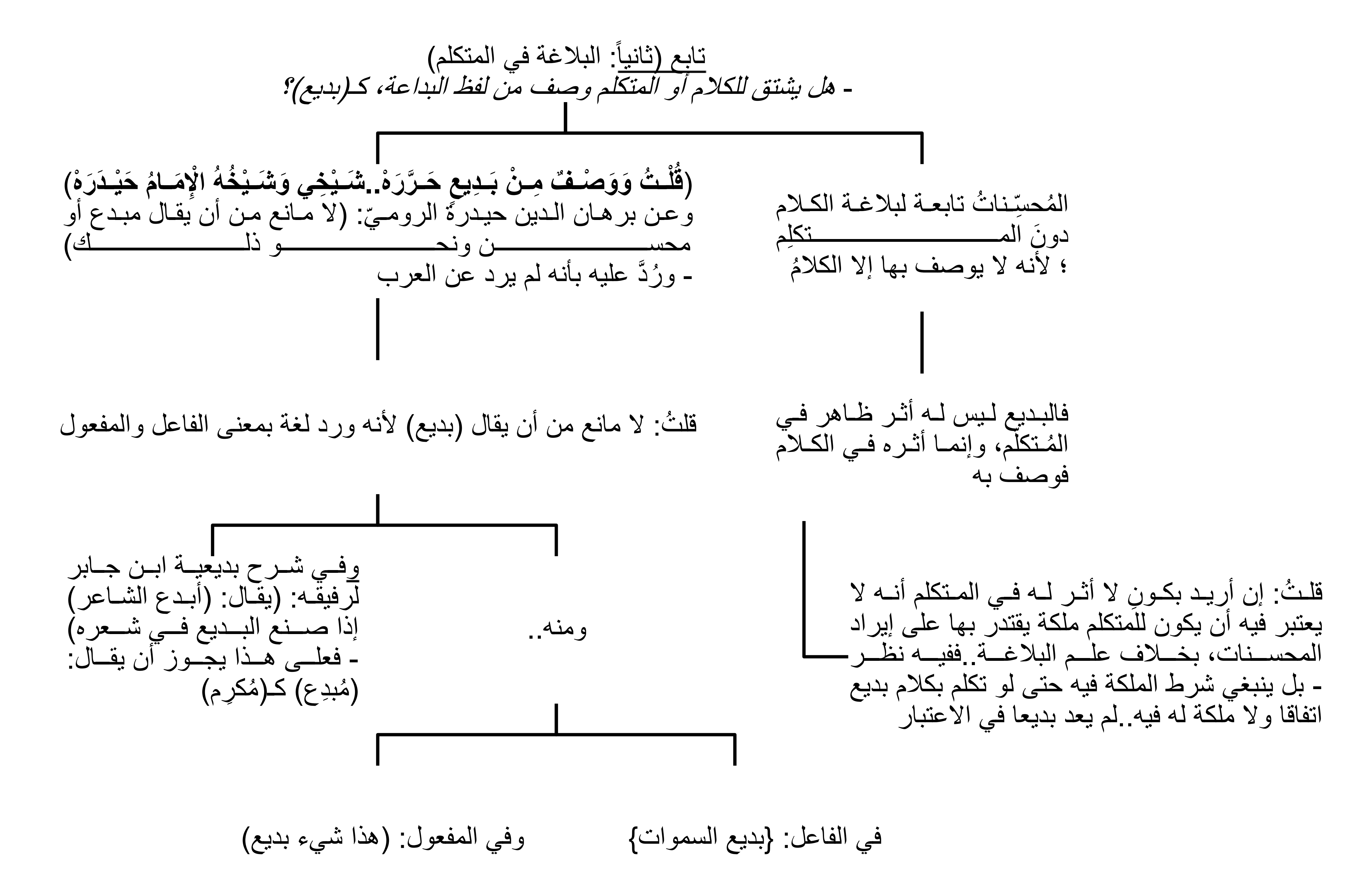
ب- وما يقرُب من الطرف الأعلى، وهوُ كلام نبيه صلى الله عليه وسلم
- وذلك لقوله «أوتيت جوامع الكلم»
- *التفتازانيُّ: (وهو يقرُبُ من نهاية الإعجاز، وهو إعجازٌ أيضاً)*



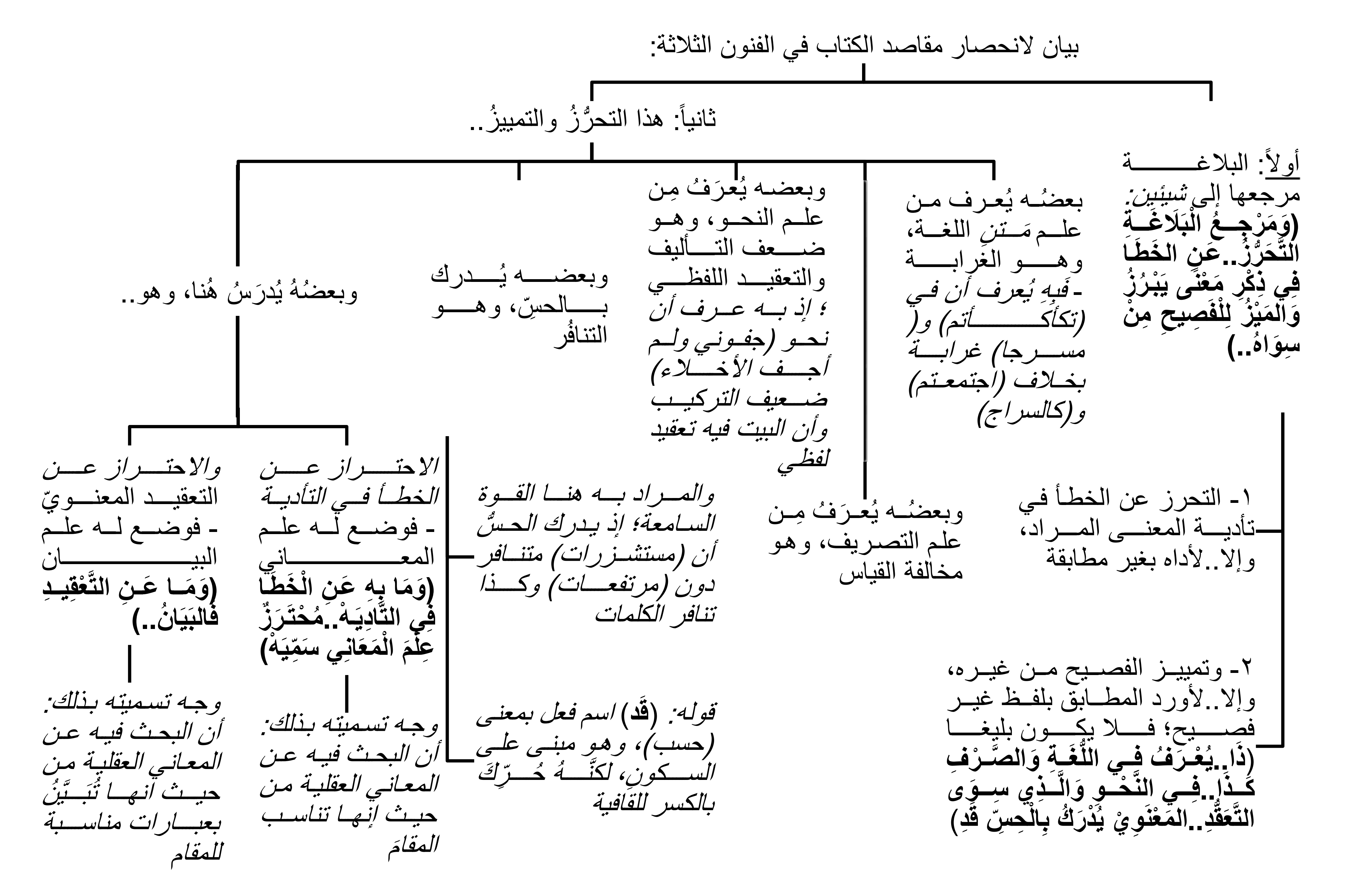
تابع طَرفي البلاغةِ:
(وَلِبَلَاغَةِ الْكَلَامِ سَاحَهْ
٢- الأســـــــــــــــــــــفل
(وَالْأَسْــفَلُ..هُــوَ الَّــذِي إِذَا لِدُونِـــهِ نَزَلْ..فَهْوَ كَصَوْتِ الْحَيْوَانِ مُسْتَفَلْ)
(بَيْنَهُمَـــــــــا مَرَاتِـــــــبٌ)
- وبين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضُها أعلى من بعضٍ
هو: ما لو غُيِّرَ الكلام عنه إلى ما دونه..التحَقَ عند البلغاء بأصوات الحيوانات في خُلُوِّه عن الحسن، وإن كـــان صـــحيح الإعـــراب مؤديـــا أصـــل المعنـــى
- فهـو لعرائــه عــن اللطــائف وخُلــوه عــن مراعــاة الخواص..التحق بالنعيق
(مستفل) أي سافل
والمشابهة بينه وبين صوت الحيوان حينئذ من حيث إنها تصدر عن محالها بحسب ما يتفق دُونَ اعتبار اللطائف والخواص الزائدة لا على أصل المراد
والطرف الأسفل معدود من البلاغة أيضـــــــــــــــــــــــــا
- والملحق بصوت الحيوان..إنما هو ما نزلَ عنهُ


تابع (أولاً: بلاغة الكلام)
- (وَتَتْبَعُ..بَلَاغَةَ مُحَسِّنَاتٌ تُبْدِعُ)
فتتبع بلاغةَ الكلام وجوهٌ أخر سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا وهي الأنواع المذكورة في علم
وقد اختلفوا هل البديع من تتمة علم المعاني والبيان؟
فهي تابعةٌ؛ لأنَّها تُعَدُّ محسِّنةً بعد رعاية البلاغةِ
وجعلِها تابعة لبلاغة الكلام دونَ المتكلِم لأنه لا يوصف بها إلا الكلامُ
وهي لا ترجعُ إلى البلاغة والفصاحة، بل ترجع إلى..
مِنهم من ذهب إلى أنه من تتمة علم المعاني - وهو الأقوى، واختاره السكاكيّ
فتحسينُ هذه الوجوه للكلام عرضيٌّ خارج عن حد البلاغة - فهي تُعَدُّ محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة ورعاية وضوح الدلالة، وإلا كانَ كتعليق الدر على الخنازير
١ - جوهر اللفظ
٢ - أو الدلالة الوضعية
ومنهم من ذهب إلى أنه من تتمة علم البيان
وظاهر ما قدمناه أنه من تتمتِهما معا


ثانياً: البلاغة في المتكلم
البلاغة في المتكلم..على نسق حدّ الفصاحة فيه
(وَحَدُّهَا فِي مُتَكَلِّمٍ كَمَا..مَضَى)
- فيقال: هِي (ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ)
البلاغة أخصُّ من الفصاحة: ؛ لأنّ الفصاحة مأخوذة في حد البلاغة كالجنس، فكانت كالحيوان للإنسان
(فَمَنْ إِلَى الْبَلَاغَةِ انْتَمَى..فَهْوَ فَصِيحٌ مِنْ كَلِيمٍ أَوْ كَلَامْ)
فكلُّ بليغ -كلاماً كان أو متكلما-..فصيح ؛ لجعل الفصاحة شرطا للبلاغة
(وَعَكْسُ ذَا لَيْسَ لَنَا بِهِ الْتِزَامْ)
وليس كل فصيح -كلاما كان أو متكلما-..بليغا
وفيه تعريض بصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة، وحصر مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة والصرف والنحو
لأن الكلامَ الفصيح قد يعرى عن المطابقة لِمُقتضَى الحالِ
ولأنَّه يَجُوز أن يكون لأحدٍ ملكةُ التعبير عن المقصود بلفظٍ فصيح دُونَ مطابقة لمقتضى الحال


- *هل يشتق للكلام أو المتكلم وصف من لفظ البداعة، كـ(بديع)؟*
المُحسِّناتُ تابعة لبلاغة الكلام دونَ المتكلِم ؛ لأنه لا يوصف بها إلا الكلامُ
فالبديع ليس له أثر ظاهر في المُتكلم، وإنما أثره في الكلام فوصف به
قلتُ: إن أريد بكونِ لا أثر له في المتكلم أنه لا يعتبر فيه أن يكون للمتكلم ملكة يقتدر بها على إيراد المحسنات، بخلاف علم البلاغة..ففيه نظر
- بل ينبغي شرط الملكة فيه حتى لو تكلم بكلام بديع اتفاقا ولا ملكة له فيه..لم يعد بديعا في الاعتبار
(قُلْتُ وَوَصْفٌ مِنْ بَدِيعِ حَرَّرَهْ..شَيْخِي وَشَيْخُهُ الْإِمَامُ حَيْدَرَهْ)
وعن برهان الدين حيدرةَ الروميّ: (لا مانع من أن يقال مبدع أو محسن ونحو ذلك)
- ورُدَّ عليه بأنه لم يرد عن العرب
قلتُ: لا مانع من أن يقال (بديع) لأنه ورد لغة بمعنى الفاعل والمفعول
ومنه..
وفي شرح بديعية ابن جابر لرفيقه: (يقال: (أبدع الشاعر) إذا صنع البديع في شعره)
- فعلى هذا يجوز أن يقال: (مُبدِع) كـ(مُكرِم)
في الفاعل: {بديع السموات}
وفي المفعول: (هذا شيء بديع)

بيانُ انحصارِ مقاصدِ الكتابِ في الفنون الثلاثةِ



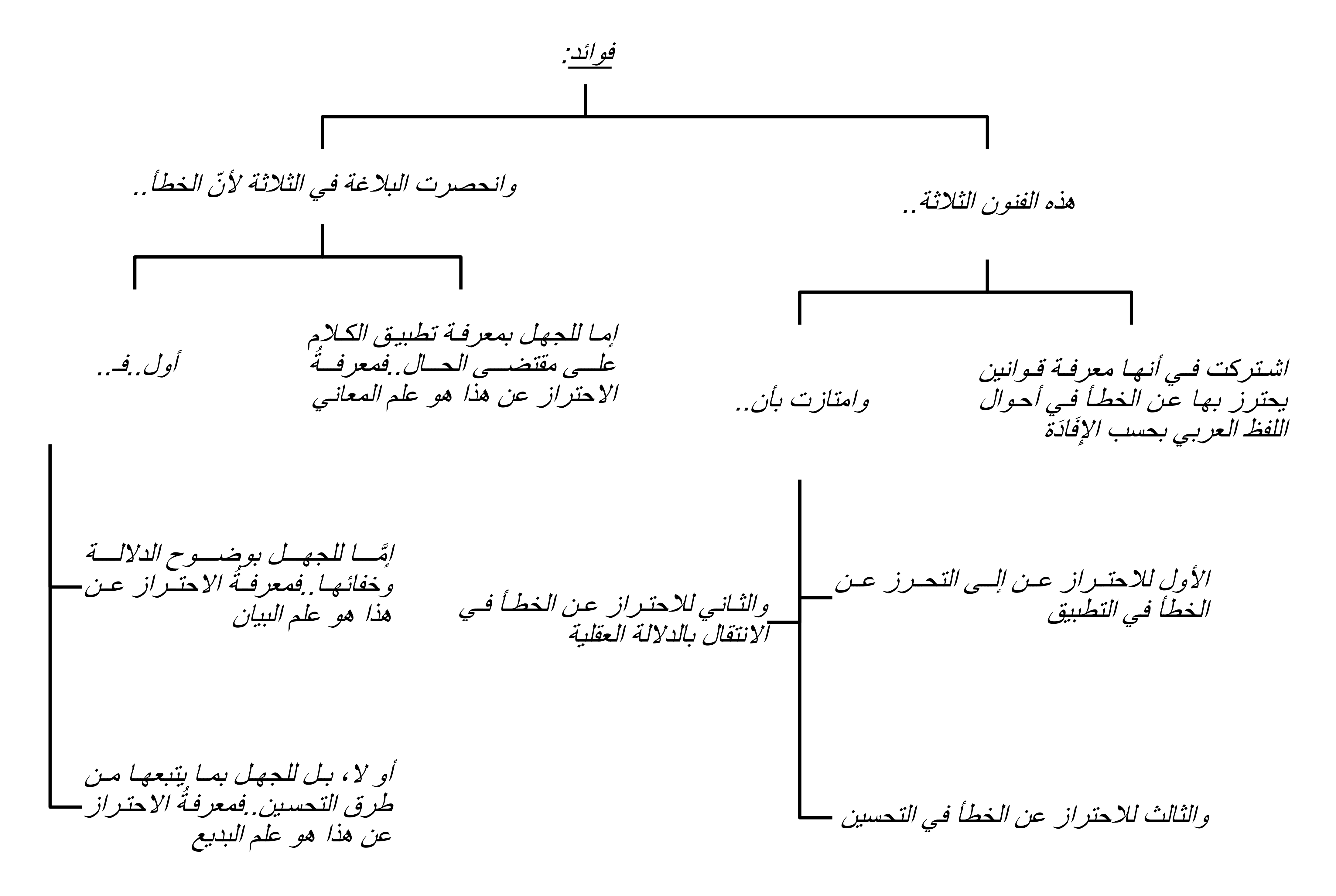
بيان لانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة:
أولاً: البلاغة مرجعها إلى شيئين: **(وَمَرْجِعُ الْبَلاَغَةِ التَّحَرُّزُ..عَنِ الخَطَا فِي ذِكْرِ مَعْنًى يَبْرُزُ وَالمَيْزُ لِلْفَصِيحِ مِنْ سِوَاهُ..)**
١- التحرز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، وإلا..لأداه بغير مطابقة
٢- وتمييز الفصيح من غيره، وإلا..لأورد المطابق بلفظ غير فصيح؛ فلا يكون بليغا **(ذَا..يُعْرَفُ فِي اللُّغَةِ وَالصَّرْفِ كَذَا..فِي النَّحْوِ وَالَّذِي سِوَى التَّعَقُّدِ..المَعْنَوِيْ يُدْرَكُ بِالْحِسِّ قَدِ)**
ثانياً: هذا التحرُّزُ والتمييزُ..
بعضُه يُعرف من علم مَتنِ اللغة، وهو الغرابة *-فيه يُعرف أن في (تكأكأتم) و(مسرجا) غرابة بخلاف (اجتمعتم) و(كالسراج)*
وبعضُه يُعرَفُ مِن علم التصريف، وهو مخالفة القياس
وبعضه يُعرَفُ مِن علم النحو، وهو ضعف التأليف والتعقيد اللفظي *؛ إذ به عرف أن نحو (جفوني ولم أجف الأخلاء) ضعيف التركيب وأن البيت فيه تعقيد لفظي*
وبعضه يُدرك بالحسِّ، وهو التنافُر
والمراد به هنا القوة السامعة؛ إذ يدرك الحسُّ أن (مستشزرات) متنافر دون (مرتفعات) وكذا تنافر الكلمات
قوله: (قَد) اسم فعل بمعنى (حسب)، وهو مبني على السكون، لكنَّهُ حُرِّكَ بالكسر للقافية
وبعضُهُ يُدرَسُ هُنا، وهو..
الاحتراز عن الخطأ في التأدية - فوضع له علم المعاني **(وَمَا بِهِ عَنِ الْخَطَا فِي التَّأدِيَهْ..مُحْتَرَزٌ عِلْمَ الْمَعَانِي سَمِّيَهْ)**
وجه تسميته بذلك: أن البحث فيه عن المعاني العقلية من حيث إنها تناسب المقامَ
والاحتراز عن التعقيد المعنويّ - فوضع له علم البيان **(وَمَا عَنِ التَّعْقِيدِ فَالبَيَانُ..)**
وجه تسميته بذلك: أن البحث فيه عن المعاني العقلية من حيث أنها تُبَيَّنُ بعبارات مناسبة للمقام

تابع بيان لانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة:

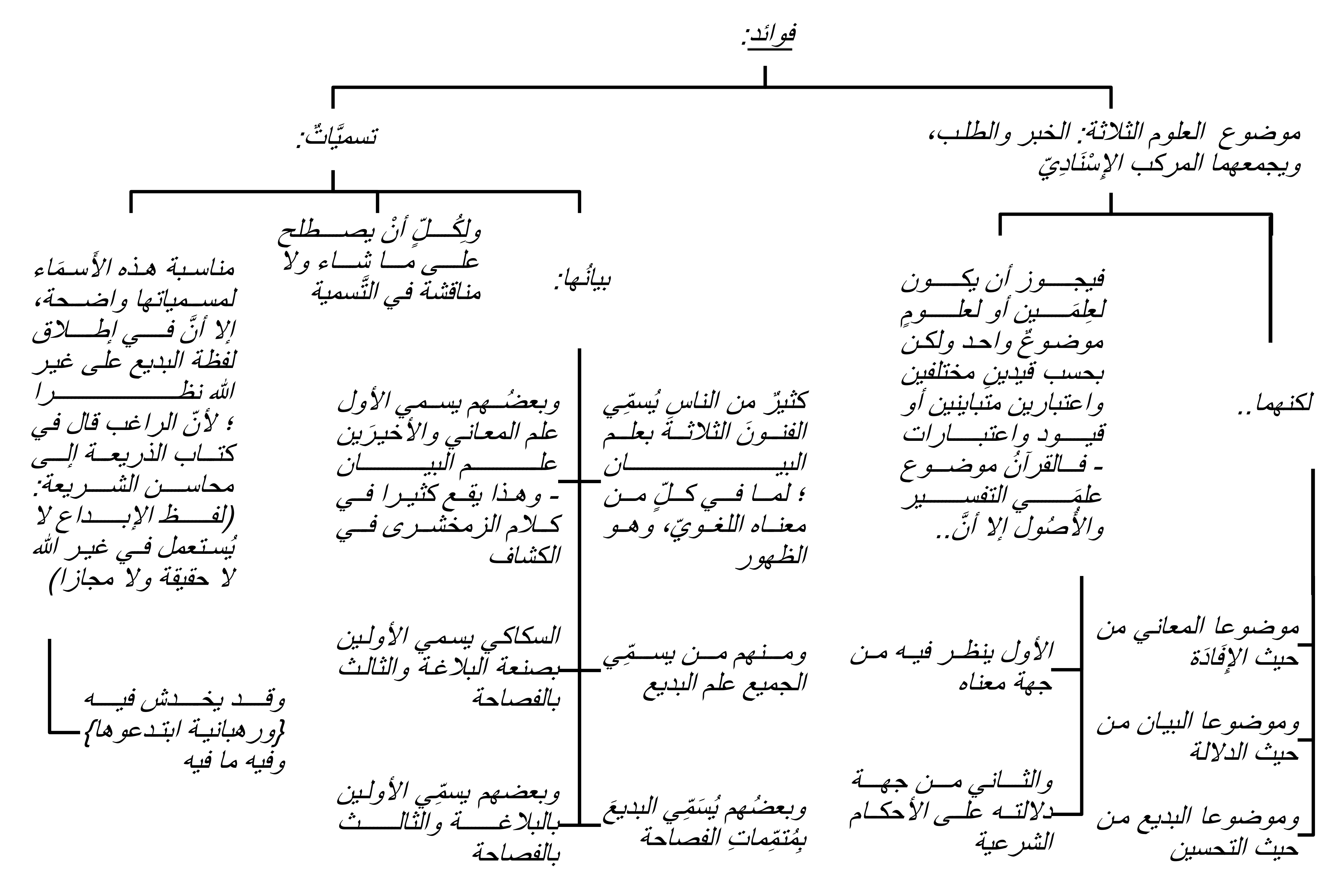
ثالثاً: *سَمَّوا العِلمَين بعلم البلاغة؛ لمكان مزيد اختصاصها بهما، وإن كانت البلاغه ترجع إلى غيرهما من العلوم كما تقدَّمَ*

رابعاً: ثم احتاجوا إلى معرفة توابع البلاغةِ، فوُضِعَ عِلمُ البديعِ **(ثُمَّ الْبَدِيعُ مَا بِهِ اسْتِحْسَانُ)**

وجه تسميته بذلك: أنه يبحث فيه عن المعاني العقلية من حيث إنها إبداعات غريبة ووجوهٌ لطيفة عجيبةٌ

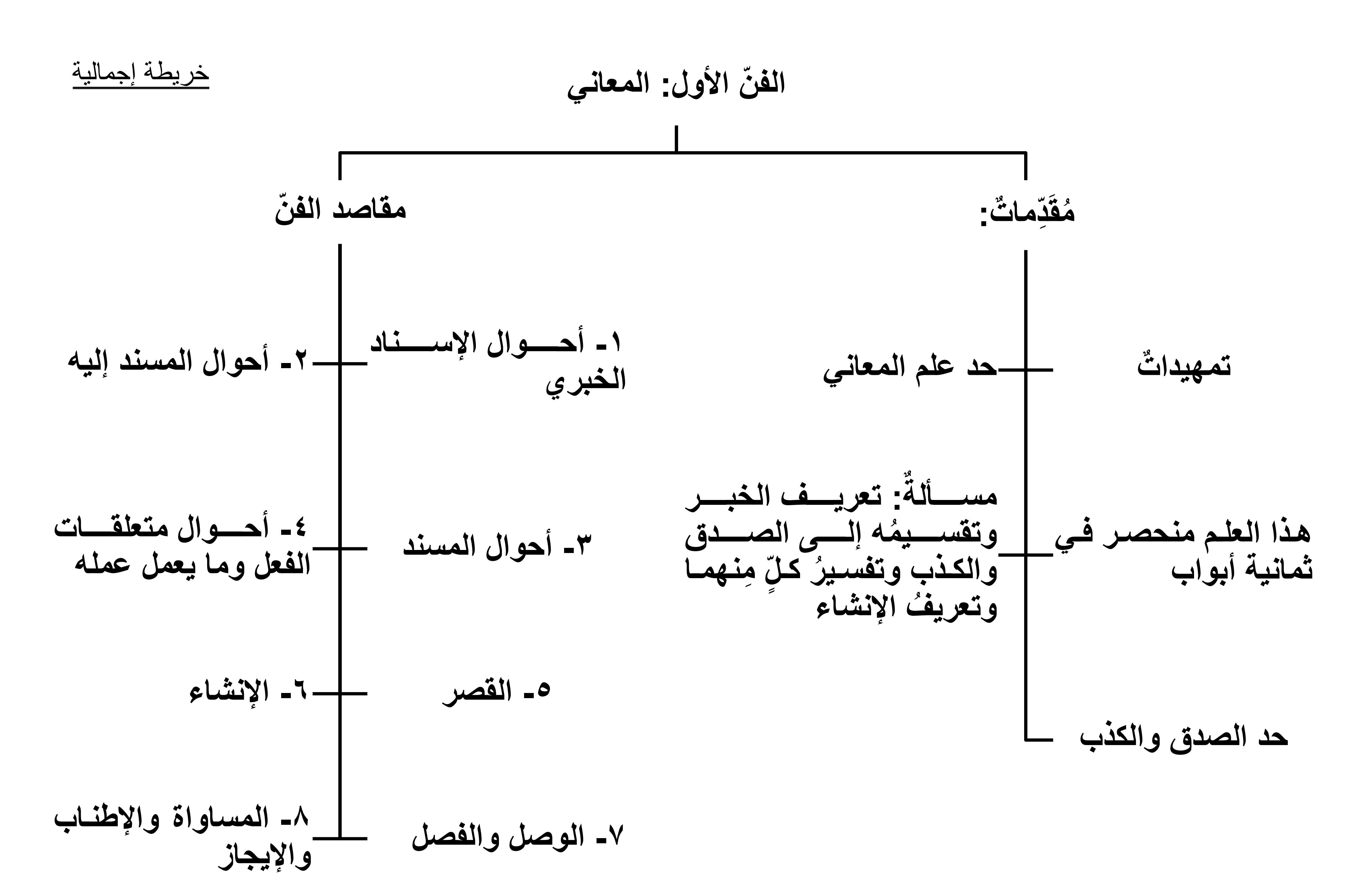


فوائد:
هذه الفنون الثلاثة..
اشتركت في أنها معرفة قوانين يحترز بها عن الخطأ في أحوال اللفظ العربي بحسب الإِفَادَة
وامتازت بأن..
الأول للاحتراز عن إلى التحرز عن الخطأ في التطبيق
والثاني للاحتراز عن الخطأ في الانتقال بالدلالة العقلية
والثالث للاحتراز عن الخطأ في التحسين
وانحصرت البلاغة في الثلاثة لأنّ الخطأ..
إما للجهل بمعرفة تطبيق الكلام على مقتضى الحال..فمعرفةُ الاحتراز عن هذا هو علم المعاني
أول..ف..
إمَّا للجهل بوضوح الدلالة وخفائها..فمعرفةُ الاحتراز عن هذا هو علم البيان
أو لا، بل للجهل بما يتبعها من طرق التحسين..فمعرفةُ الاحتراز عن هذا هو علم البديع



فوائد:
موضوع العلوم الثلاثة: الخبر والطلب، ويجمعهما المركب الإِسْنَادِيّ
فيجوز أن يكون لعِلمَين أو لعلومٍ موضوعٌ واحد ولكن بحسب قيدينِ مختلفين واعتبارين متباينين أو قيود واعتبارات - فالقرآنُ موضوع علمَي التفسير والأُصُول إلا أنَّ..
لكنهما..
موضوعا المعاني من حيث الإِفَادَة
وموضوعا البيان من حيث الدلالة
وموضوعا البديع من حيث التحسين
الأول ينظر فيه من جهة معناه
والثاني من جهة دلالته على الأحكام الشرعية
تسميَّاتٌ:
بيانُها:
ولِكُلٍّ أنْ يصطلح على ما شاء ولا مناقشة في التَّسمية
مناسبة هذه الأَسمَاء لمسمياتها واضحة، إلا أنَّ في إطلاق لفظة البديع على غير الله نظرا ؛ لأنّ الراغب قال في كتاب الذريعة إلى محاسن الشريعة: (لفظ الإبداع لا يُستعمل في غير الله لا حقيقة ولا مجازا)
وقد يخدش فيه {ورهبانية ابتدعوها} وفيه ما فيه
كثيرٌ من الناسِ يُسمِّي الفنونَ الثلاثةَ بعلم البيان ؛ لما في كلٍّ من معناه اللغويّ، وهو الظهور
وبعضُهم يسمي الأول علم المعاني والأخيرَين علم البيان - وهذا يقع كثيرا في كلام الزمخشرى في الكشاف
ومنهم من يسمِّي الجميع علم البديع
السكاكي يسمي الأولين بصنعة البلاغة والثالث بالفصاحة
وبعضُهم يُسَمِّي البديعَ بِمُتمِّماتِ الفصاحة
وبعضهم يسمِّي الأولين بالبلاغة والثالث بالفصاحة

الفن الأول:
علم المعاني


الفنّ الأول: المعاني
مُقَدِّماتٌ:
مقاصد الفنّ
تمهيداتٌ
حد علم المعاني
هذا العلم منحصر في ثمانية أبواب
مسألةٌ: تعريف الخبر وتقسيمُه إلى الصدق والكذب وتفسيرُ كلٍّ مِنهما وتعريفُ الإنشاء
حد الصدق والكذب
١- أحوال الإسناد الخبري
٢- أحوال المسند إليه
٣- أحوال المسند
٤- أحوال متعلقات الفعل وما يعمل عمله
٥- القصر
٦- الإنشاء
٧- الوصل والفصل
٨- المساواة والإطناب والإيجاز


مُقَدِّماتٌ

أولاً: تمهيداتٌ:

إن أريد بالفن الأول..

الألفاظُ والعباراتُ..احتيج إلى تقدير مضاف..

وان أريد به المعاني وبعلم المعاني الألفاظ تسمية للمدلول باسم الدال أو عكسه..فالأمر ظاهر

إما في الأولِ
- أي: (معاني الفن الأول علم المعاني)

أو في الثاني
- أي: (الفن الأول ألفاظُ علم المعاني)

وإنما جعل المقصود فنونا لا أقساما لأنّ الفن في العُرف الخاص لا يستعمل إلا في العلوم، بخلاف القِسم فيستعمل فيها وفي غيرها
- وقيل المراد من الفن هنا: ما يكون مقولا على ما يكون مشتملا على موضوع وغرض فيهِ

والأَنسَبُ بلفظ العلم هنا: نفس الأُصُول والقواعد كما يشهد له قولُه بعدُ **(يُحصر في أحوال الإسناد..)** ؛ فالمنحصرُ..المعلوم لا العلم بمعنى الملكة أو الإدراك فيما سيأتي في الحدّ

قدَّمَ المعاني على البيان لكونِ المعاني مِن البيانِ بمنزلة المفرد من المركب

؛ وذلك لأنّ البيان عِلمٌ يعرف به إيرَاد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال التي هي من متعلقات علم المعاني
- ففيه زيادة اعتبار ليست في علم المعاني، والمفردُ مقدم على المركب طبعا) الخطيبيّ وتبعه التفتازانيّ وغيره

ونظر فيه السبكي: (بجواز أن يكون العلم اسماً لذلك الجُزء وتطبيق الكلام شرطاً له).

ومرادُهُ: أن علم البيانِ موضوع لما يعرف به إِيرَاد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة، وهذا هو الذي عبر عنه السبكيًّ بالجزء، وتطبيقُ الكلام الذى هو غاية علم المعاني شرط للاعتداد به لا لتحقق حقيقته فلا يكون جزءً منها كما ذهب إليه الخطيبي ومن تابعه

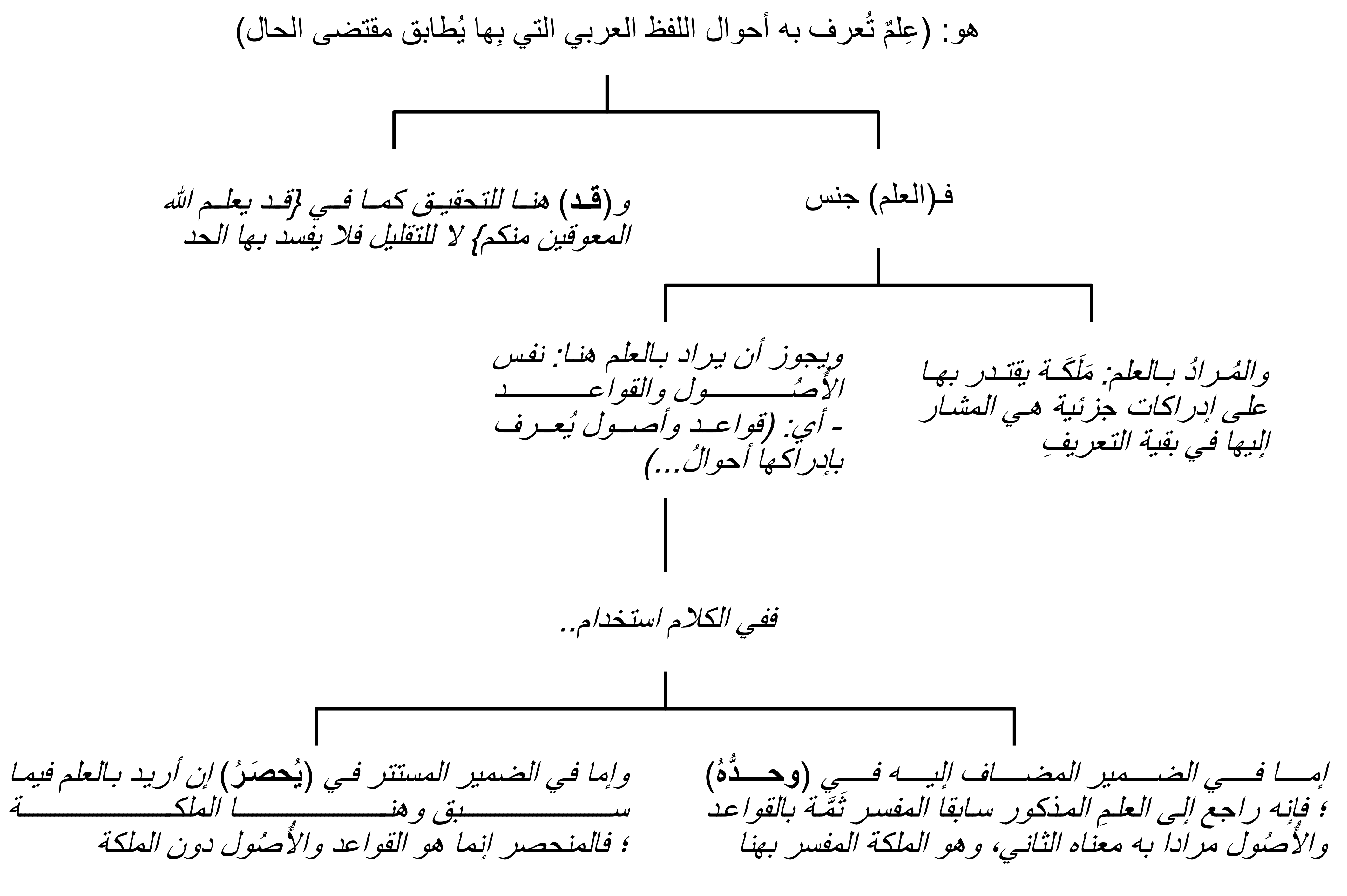
وهو بهذا الاعتبار أيضا يقتضى تقدم علم المعاني عليه اقتضاء تقدم الشرط على الشروط

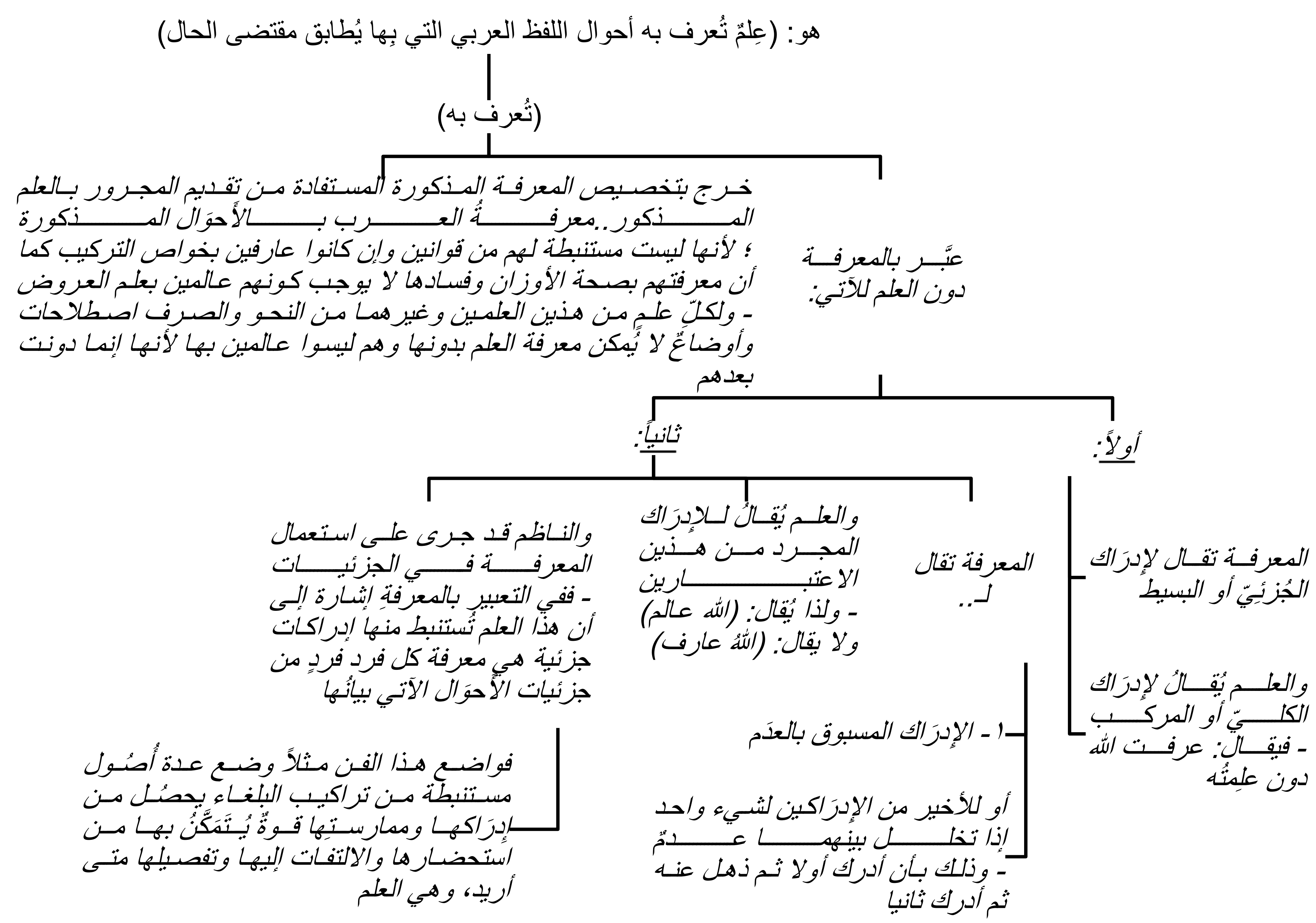
ثانياً: حد علم المعاني

(وَحَدُّهُ عِلْمٌ بِهِ قَدْ تُعْرَفُ..أَحْوَالُ لَفْظٍ عَرَبِيِّ يُؤْلَفُ
مِمَّا بِهَا تَطَابُقٌ لِمُقْتَضَى..حَالٍ وَحَدِّي سَالِمٌ وَمُرْتَضَى)

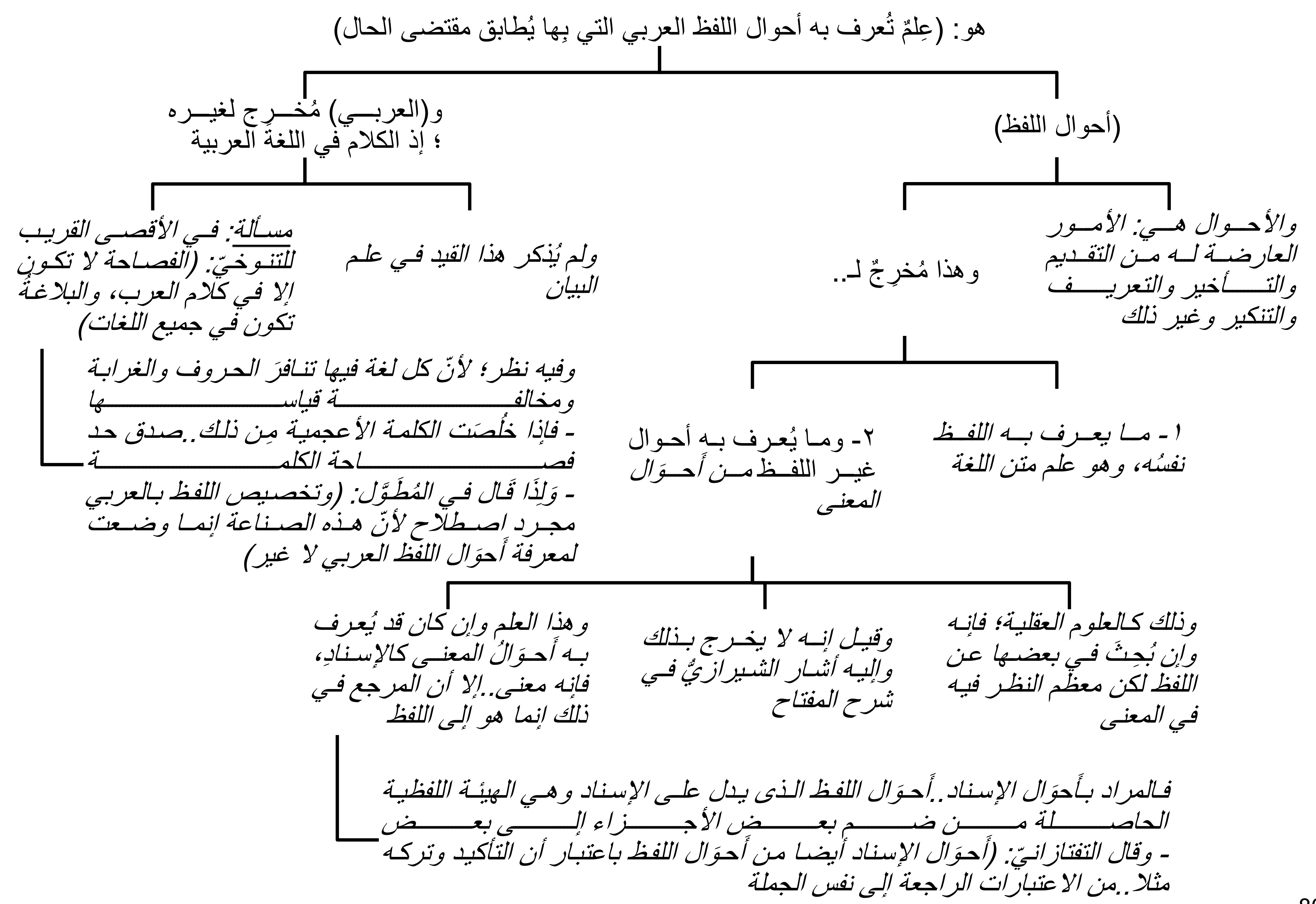
فائدةُ حدِّ العِلم: ليكون للطالب زيادة بصيرة لأن كل علم فيه مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة باعتبارها تعد علما واحدا يفرد بالتدوين ومن حاول تحصيل كثرة تضبطها جهة واحدة فعليه أن يعرفها بتلك الجهة؛ لئلا يفوته ما يعنيه

هو: (عِلمٌ تُعرف به أحوال اللفظ العربي التي بِها يُطابق مقتضى الحال)
-بيانُ التعريف في الصفحة التالية


هو: (عِلمٌ تُعرف به أحوال اللفظ العربي التي بِها يُطابق مقتضى الحال)
فـ(العلم) جنس
و(قـد) هنـا للتحقيـق كمـا فـي {قـد يعلـم الله المعوقين منكم} لا للتقليل فلا يفسد بها الحد
والمُـرادُ بـالعلم: مَلَكَـة يقتـدر بهـا على إدراكات جزئية هـي المشـار إليها في بقية التعريفِ
ويجوز أن يراد بـالعلم هنـا: نفس الأُصُـول والقواعـد - أي: (قواعـد وأصـول يُعـرف بإدراكها أحوالُ...)
ففي الكلام استخدام..
إمـا فـي الضـمير المضـاف إليـه فـي (وحـدُّهُ)؛ فإنه راجع إلى العلمِ المذكور سابقا المفسر ثَمَّة بالقواعد والأُصُول مرادا به معناه الثاني، وهو الملكة المفسر بهنا
وإما في الضمير المستتر في (يُحصَرُ) إن أريد بالعلم فيما سـبق وهنـا الملكـة؛ فالمنحصر إنما هو القواعد والأُصُول دون الملكة



هو: (عِلمٌ تُعرف به أحوال اللفظ العربي التي بِها يُطابق مقتضى الحال)
(تُعرف به)
عبَّر بالمعرفة دون العلم للآتي:
خرج بتخصيص المعرفة المذكورة المستفادة من تقديم المجرور بالعلم المذكور..معرفةُ العرب بالأَحوَال المذكورة ؛ لأنها ليست مستنبطة لهم من قوانين وإن كانوا عارفين بخواص التركيب كما أن معرفتهم بصحة الأوزان وفسادها لا يوجب كونهم عالمين بعلم العروض - ولكلِّ علم من هذين العلمين وغيرهما من النحو والصرف اصطلاحات وأوضاعٌ لا يُمكن معرفة العلم بدونها وهم ليسوا عالمين بها لأنها إنما دونت بعدهم
أولاً:
المعرفة تقال لإدرَاك الجُزئِيّ أو البسيط
والعلم يُقالُ لإدرَاك الكليّ أو المركب - فيقال: عرفت الله دون علِمتُه
ثانياً:
المعرفة تقال لـ..
١ - الإدرَاك المسبوق بالعدَم
أو للأخير من الإدرَاكين لشيء واحد إذا تخلل بينهما عدمٌ - وذلك بأن أدرك أولا ثم ذهل عنه ثم أدرك ثانيا
والعلم يُقالُ للإدرَاك المجرد من هذين الاعتبارين - ولذا يُقال: (الله عالم) ولا يقال: (اللهُ عارف)
والناظم قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات - ففي التعبير بالمعرفةِ إشارة إلى أن هذا العلم تُستنبط منها إدراكات جزئية هي معرفة كل فرد فردٍ من جزئيات الأَحوَال الآتي بيانُها
فواضع هذا الفن مثلاً وضع عدة أُصُول مستنبطة من تراكيب البلغاء يحصُل من إدرَاكها وممارستِها قوةٌ يُتَمَكَّنُ بها من استحضارها والالتفات إليها وتفصيلها متى أريد، وهي العلم


هو: (عِلمٌ تُعرف به أحوال اللفظ العربي التي بِها يُطابق مقتضى الحال)
(أحوال اللفظ)
و(العربي) مُخرِج لغيره ؛ إذ الكلام في اللغة العربية
والأحوال هي: الأمور العارضة له من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير وغير ذلك
وهذا مُخرِجٌ لـ..
ولم يُذكر هذا القيد في علم البيان
مسألة: في الأقصى القريب للتنوخيّ: (الفصاحة لا تكون إلا في كلام العرب، والبلاغةُ تكون في جميع اللغات)
وفيه نظر؛ لأنّ كل لغة فيها تنافرَ الحروف والغرابة ومخالفة قياسها
- فإذا خلُصَت الكلمة الأعجمية مِن ذلك..صدق حد فصاحة الكلمة
- وَلِذَا قَال في المُطَوَّل: (وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لأنّ هذه الصناعة إنما وضعت لمعرفة أَحوَال اللفظ العربي لا غير)
١- ما يعرف به اللفظ نفسُه، وهو علم متن اللغة
٢- وما يُعرف به أحوال غير اللفظ من أَحوَال المعنى
وذلك كالعلوم العقلية؛ فإنه وإن بُحِثَ في بعضها عن اللفظ لكن معظم النظر فيه في المعنى
وقيل إنه لا يخرج بذلك وإليه أشار الشيرازيُّ في شرح المفتاح
وهذا العلم وإن كان قد يُعرف به أَحوَالُ المعنى كالإسنادِ، فإنه معنى..إلا أن المرجع في ذلك إنما هو إلى اللفظ
فالمراد بأَحوَال الإسناد..أَحوَال اللفظ الذى يدل على الإسناد وهي الهيئة اللفظية الحاصلة من ضم بعض الأجزاء إلى بعض
- وقال التفتازانيّ: (أَحوَال الإسناد أيضا من أَحوَال اللفظ باعتبار أن التأكيد وتركه مثلا..من الاعتبارات الراجعة إلى نفس الجملة

مُصْطفَى دَنْقَش

هو: (عِلمٌ تُعرف به أحوال اللفظ العربي التي بِها يُطابق مقتضى الحال)

وبقية الحدِّ مُخرِج بقية علوم العربية

؛ وذلك لأنّ غير علم المعاني من العلوم لا يُبحث فيها عن أَحوَال اللفظ من حيث إن اللفظ يطابق مقتضى الحال بل من حيثية غيرها - فمثلاً:

فالصرف يُعرف به أَحوَال أبنية الكلم التي ليست بإعراب

والنحو يُعرف به الأَحوَال التي يؤدى بها أصل المعنى

والبيان يُعرف به أَحوَال اللفظ من حيث كيفية الدلالة

والبديع يُعرف به أَحوَال اللفظ من حيث التحسينُ والتزيينُ

والعروض يُعرف به أَحوَال اللفظ من حيث صحة الوزن وفساده

تنبيهٌ: علمُ البيان وإن أطلق عليه أيضا المطابقة لمقتضى الحال بناء على تفسيره بأنه الاعتبار المناسب وذلك شامل للعلوم الثلاثة..لكن التقديم للمجرور في قوله (**بها يُطابق**) يفيد الاختصاص أي الأحوال التي لا يطابق مقتضى الحال إلا بها هي التي في علم المعاني - أما ما في العِلمَين بعده..فتحصُل المطابقة به وبدونهِ

بيانُهُ:

فكون اللفظ حقيقة أو مجازا أو كناية مثلا وإن كانت أَحوَالاً لِلفظ وقد يقتضيها الحالُ، لكن لا يبحث عنها في علم البيان من جهة أنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال ؛ إذ ليس فيه أن الحال الفلاني يقتضي إيرَاد تشبيه أو استعارة أو كناية أو نحو ذلك

وكذلك المحسنات اللفظية والمعنوية ؛ لأنها وإن لحقت التركيب البليغ، لكنه لا يلاحظ فيها كونها مقتضى الحال

تنبيهان:

الوجوه المذكورة مِن التشبيه ونحوه والتحسينِ بوجوهِهِ إذا اقتضاها الحال..كانت من الاعتبار المناسب؛ فتدخل في الحدِّ فلا يصير مانعاً - إلَّا أن يلتزم ذلك وتكون الوجوه المذكورة من هذه الحيثية من علم المعاني ومن حيث الحيثيتين الأخريين من علم البيان والبديع ولا مانع من صحة ذلك عند اختلاف الاعتبارات

المراد أنه علم به تعرف هذه الأَحوَال من حيث إنها يطابق بها اللفظ لمقتضى الحال ؛ وذلك لظهور أنه ليس علم المعاني عبارة عن تصور معاني التعريف والتنكير والتقديم والتأخير ونحوها مطلقا بل من الحيثية المذكورة فقيد الحَيثِيَّة مُلاحَظ وَإنْ لَم يذكره الناظم

هو: (عِلمٌ تُعرف به أحوال اللفظ العربي التي بِها يُطابق مقتضى الحال)

وهذا الحد من أحسنُ الحدودِ، *تبعاً للأصلِ*

وهو يُشير بذلك إلى تعريف صاحب المفتاح وهو: (تتبع خواص تراكيب الكلام في الإِفَادَة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره)

وهذا مع طوله غيرُ سالم من انتقادات ذكرها السبكي وغيره من شراح التلخيص إيرادا وجوابا

مُناقشة:

اعتُرِضَ: أَحوَال اللفظ وهِي التقديم والتأخير والتعريف والتنكير ونحوها، وهي بعينها الاعتبار المناسب الذى هو مقتضى الحال - فكيف يصح قوله (يعرف به الأَحوَال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال إلى تلك الأَحوَال) فيلزم حينئذ اتحاد المطابق والمطابق

أجيب: مُقتضى الحال في التحقيق هو الكلام الكليّ المكيف بكيفية مخصوصة لا نفس الكيفيات من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير ونحوها - لكنهم تسامحوا في القول بأن مقتضى الحال هو التقديم والتأخير والتعريف والتنكير مثلا بناء على أنها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال فأُطلِقَت عليه إطلاقَ اسم المسبب على السبب - فمقتضى الحال عند التحقيق: كلام قُدِّمَ فيه المسند على المُسْنَد إِلَيهِ أو أخر فيه وهكذا

بيانُهُ: معنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال أن الكلام الذي يورده المتكلم يكون من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجُزئِيّ فيكون ما يورده المتكلم من كلامه الجزئي مقدما فيه المسند على المُسْنَد إِلَيهِ جزئيا من جزئيات قولهم (مقتضى الحال) عند إرادة حصر المسند في المسند إليه تقديم عليه

←وبذلك حصلت حينئذ المغايرة بين المطابق والمطابق واندفع الانتقاد

فهذا الكلام الكليّ هو مقتضى الحال

وكلام المتكلم الجُزئِيّ هو المطابق له

ثالثـاً: هــذا العلــم منحصــر فــي ثمانيــة أبــواب **يُحْصَرُ فِي أَحْوَالِ الاِسْنَادِ وَفِي..أَحْوَالِ مُسْنَدٍ إِلَيْهِ فَاعْرِفْ وَمُسْنَدٍ تَعَلُّقَاتِ الْفِعْلِ..وَالْقَصْرِ وَالْإِنْشَاءِ ثُمَّ الْوَصْلِ وَالْفَصْلِ وَالْإِيجَازِ وَالْإِطْنَابِ..وَنَحْوِهِ تَاتِيكَ فِي أَبْوَابِ)**

وهذا الانحصارُ مِن انحصار الكلِّ في أجزائه لا الكليّ في جزئياته

- وَإِنْ لَا .لَزِمَ صدق علم المعاني على كل باب، واللازمُ باطل

وهي:

١ - أحوال الإسناد الخبريّ

- أما الإسنادُ الإنشائي، فسيأتي، وما يُذكَرُ مِنه هُنا .فاستطرادٌ

٢ - أَحوَال مسند إليه من حيث كونه مسندا إليه

وقدَّم المسند إليه على المسند تقديما للموضوع على المحمول

٣ - أَحوَال المُسند من حيث هو مسند

وقيدت المسند إليه والمسند بالحيثية المذكورة لأنّ كل ما سيأتي في علم البيان من استعارة وكناية وغيرهما من أَحوَال المسند إليه والمسند ولكنها ليست من أَحوالهما من حيث كونهما كذلك بل دُونَ تلك الحيثية

ولم أقيد المسند إليه ولا المسند بكونه خبريا كما قيدت الإسناد؛ لأنّ أَحوَال كل منهما في الإنشاء كأَحوَالهما في الخبر غالبا بخلاف الإسناد نفسه، فأَحوَالُه إذا كان خبريا يغلب فيها المخالفة لأَحوالِه إذا كان إنشائيا

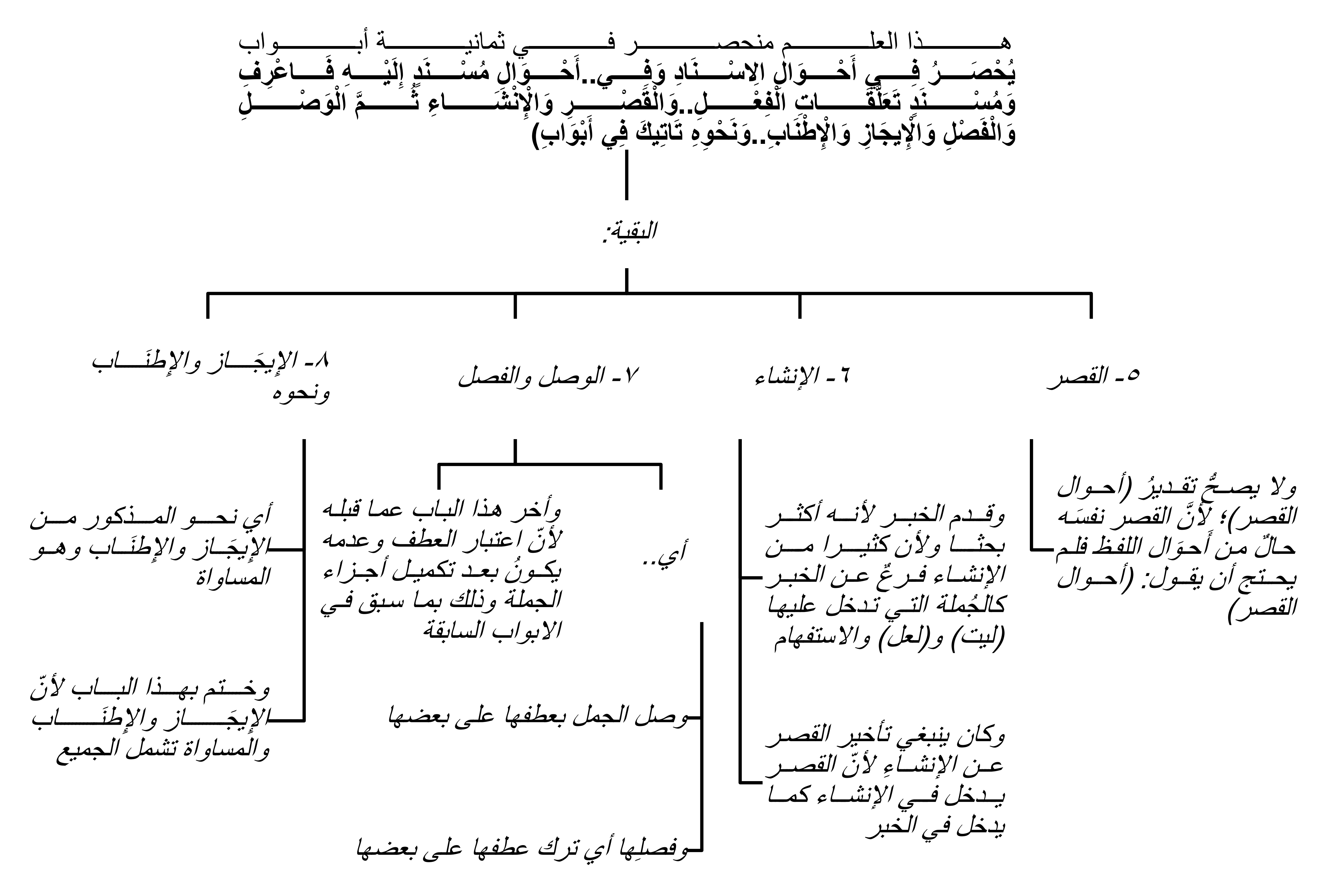
وأما المُسند والمُسند إليه دون إضافتِهما لـ(أحوال) ولا تقدير إضافتها .فذلك وظيفة النحو

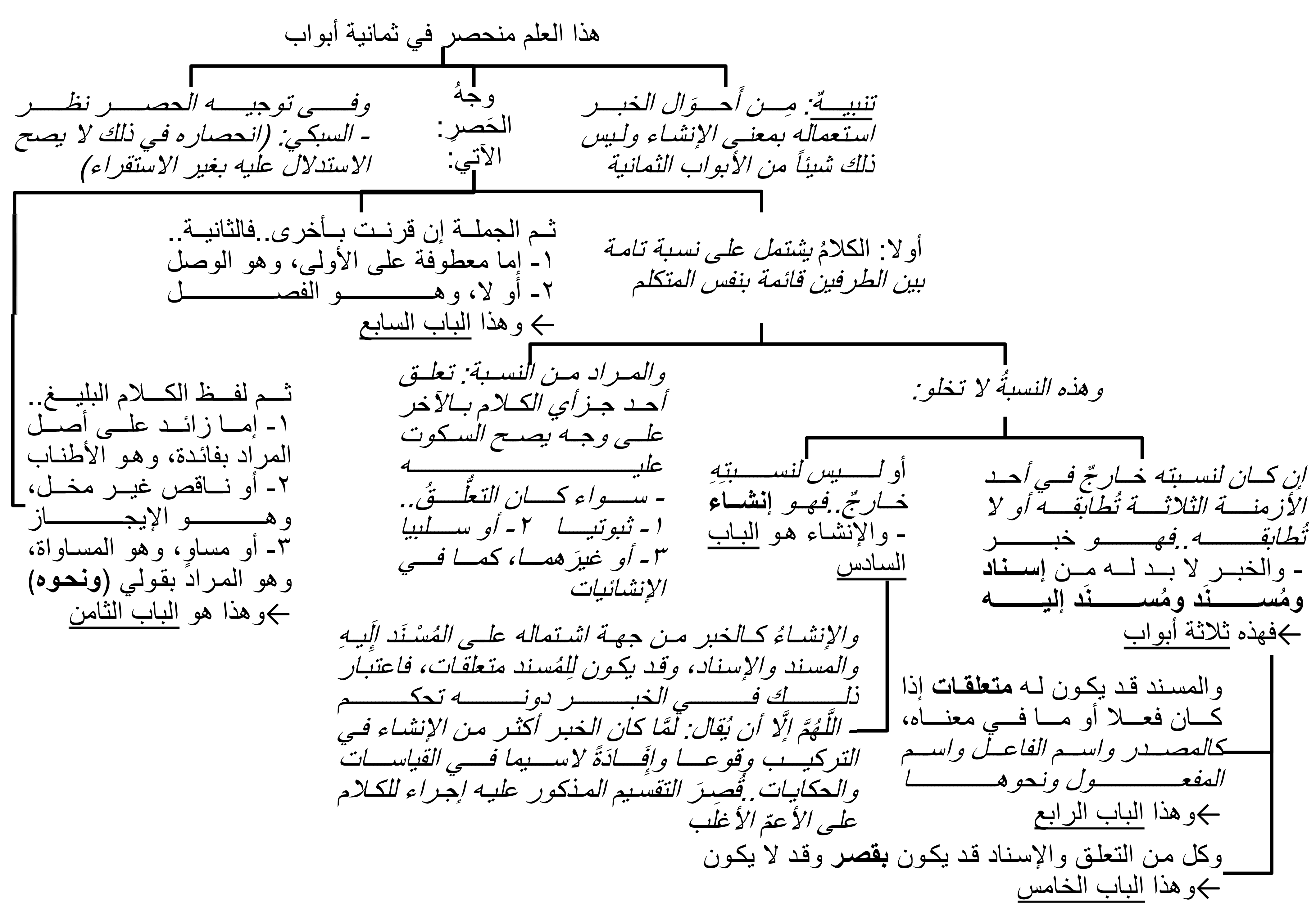
٤ - أَحوَال تعلقات أي متعلِقات الفعل وما في معناه كاسم الفاعل

ولا يصحُّ تقديرُ (أحوال تعلقات الفعل)؛ لأنَّ تعلقات الفعل نفسَها من أَحوَال اللفظ فلم يحتج أن يقول: (أحوال تعلقات الفعل)

البقية:

- في الصفحة التالية


هـذا العلـم منحصـر فـي ثمانيـة أبـواب
يُحْصَرُ فِي أَحْوَالِ الاِسْنَادِ وَفِي..أَحْوَالِ مُسْنَدٍ إِلَيْهِ فَاعْرِفِ
وَمُسْنَدٍ تَعَلُّقَاتِ الْفِعْلِ..وَالْقَصْرِ وَالْإِنْشَاءِ ثُمَّ الْوَصْلِ
وَالْفَصْلِ وَالْإِيجَازِ وَالْإِطْنَابِ..وَنَحْوِهِ تَاتِيكَ فِي أَبْوَابِ)
البقية:
٥- القصر
٦- الإنشاء
٧- الوصل والفصل
٨- الإيجَاز والإطنَاب ونحوه
ولا يصحُّ تقديرُ (أحوال القصر)؛ لأنَّ القصر نفسَه حالٌ من أحوال اللفظ فلم يحتج أن يقول: (أحوال القصر)
وقدم الخبر لأنه أكثر بحثا ولأن كثيرا من الإنشاء فرعٌ عن الخبر كالجُملة التي تدخل عليها (ليت) و(لعل) والاستفهام
وكان ينبغي تأخير القصر عن الإنشاءِ لأنّ القصر يدخل في الإنشاء كما يدخل في الخبر
أي..
وأخر هذا الباب عما قبله لأنّ اعتبار العطف وعدمه يكونُ بعد تكميل أجزاء الجملة وذلك بما سبق في الابواب السابقة
وصل الجمل بعطفها على بعضها
وفصلِها أي ترك عطفها على بعضها
أي نحو المذكور من الإيجَاز والإطنَاب وهو المساواة
وختم بهذا الباب لأنّ الإيجَاز والإطنَاب والمساواة تشمل الجميع


هذا العلم منحصر في ثمانية أبواب
تنبيهٌ: مِن أَحوَال الخبر استعماله بمعنى الإنشاء وليس ذلك شيئاً من الأبواب الثمانية
وجهُ الحَصرِ الآتي:
وفي توجيه الحصر نظر - السبكي: (انحصاره في ذلك لا يصح الاستدلال عليه بغير الاستقراء)
أولا: الكلامُ *يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم*
ثم الجملة إن قرنت بأخرى..فالثانية..
١- إما معطوفة على الأولى، وهو الوصل
٢- أو لا، وهو الفصل
← وهذا الباب السابع
وهذه النسبةُ لا تخلو:
والمراد من النسبة: تعلق أحد جزأي الكلام بالآخر على وجه يصح السكوت عليه
- سواء كان التعلُّقُ..
١- ثبوتيا ٢- أو سلبيا ٣- أو غيرَهما، كما في الإنشائيات
ثم لفظ الكلام البليغ..
١- إما زائد على أصل المراد بفائدة، وهو الأطناب
٢- أو ناقص غير مخل، وهو الإيجاز
٣- أو مساوٍ، وهو المساواة، وهو المراد بقولي **(ونحوه)**
←وهذا هو الباب الثامن
إن كان لنسبته خارجٌ في أحد الأزمنة الثلاثة تُطابقه أو لا تُطابقه..فهو خبر
- والخبر لا بد له من **إسناد ومُسنَد ومُسنَد إليه**
←فهذه ثلاثة أبواب
أو *ليس لنسبتِهِ خارجٌ..فهو* **إنشاء**
- والإنشاء هو الباب السادس
والإنشاءُ كالخبر من جهة اشتماله على المُسْنَد إِلَيهِ والمسند والإسناد، وقد يكون لِلمُسند متعلقات، فاعتبار ذلك في الخبر دونه تحكم اللَّهُمَّ إلَّا أن يُقال: لَمَّا كان الخبر أكثر من الإنشاء في التركيب وقوعا وإِفَادَةً لاسيما في القياسات والحكايات..قُصِرَ التقسيم المذكور عليه إجراء للكلام على الأعمّ الأغلب
والمسند قد يكون له **متعلقات** إذا كان فعلا أو ما في معناه، *كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول ونحوها*
←وهذا الباب الرابع
وكل من التعلق والإسناد قد يكون **بقصر** وقد لا يكون
←وهذا الباب الخامس

رابعاً: مسألةٌ: *تعريف الخبر وتقسيمُه إلى الصدق والكذب وتفسيرُ كلٍّ منهما وتعريفُ الإنشاء*

(مُحْتَمِلٌ لِلصّدْقِ وَالْكِذْبِ الْخَبَرْ..وَغَيْرُهُ الْإِنْشَا وَلا ثَالِثَ قَرْ)

- اَلكلامُ إما خبرٌ أو إنشاءٌ، ولا ثالث لهما

؛ وذلك لأنه..

إما أن يحتمل الصدق والكذب *على وجه البدلِ*، فهو الخبر

أو لا، فهو الإنشاء

- والأولى أن يقول: (وضده الإنشاء)..ليتحصَّل تعريفُ الإنشاءِ مِن البيتِ

أي الكلام الخَبَرِيّ من حيث هو..

وذلك مع *قطع النظر..*

عن خصوص قائله ولو كان مقطوعا بصدقه أو كذبه

وعن القرائن وخصوص المادة

فيتناول التعريفُ الأخبار اليقينية الصوادق والكواذب بالضرورة - كـ(السماء فوقنا) و(اجتماع القيضين واقع)

وفسَّرتُ الخبرَ بالكلام الخَبَرِيّ لأنه قد يرد بمعنى الإخبار كما في قولهم (الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به) بدليل تعديته بـ(عن)

وبهذا التفسيرِ يُدَفعُ إيرادُ لزومِ الدورِ بأَنَّهُ أخذ الصدق في تعريف الخبر وبالعكس

- وأيضا فالصدق المذكور في تعريف الخبر..صفةٌ للكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمِها، والصدقُ المحدودُ بقولنا (الخبر عن الشيء على ما هو به) صفة المتكلم؛ فلا دورَ

قيدُ (يحتملُ..لِذاتِهِ)

بعضهم يقيدهُ بـ(لذاته) ليخرج الخبر المقطوع بصدقه كخبر الله ورسوله

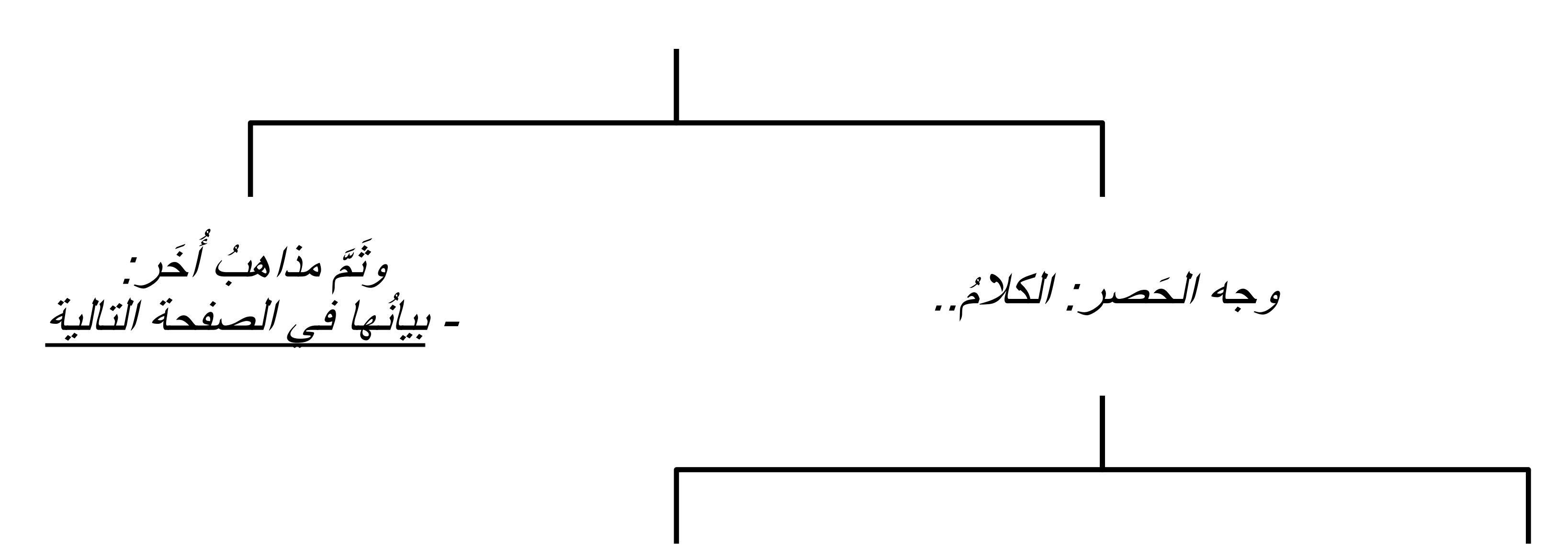
ومن سكت عن هذا القيد قال: الخبر من حيث هُو يحتمِلُهما وإن خرج بعض أفراده لأمر خارج عنه

- فقول الإنسان مثلا: (زيد قائم) يحتملهما وإن كان السامع يقطع بصدقه لمشاهدته له قائما

المُطَوَّل لِلتفتازانيّ: (الحق مَا ذَكَرَهُ بعض المحققين من أن جميع الأخبار مِن حيث اللفظ لا تدلّ إلا علَى الصدق، وأما الكذب..فليس بمدلوله بل هو نقيضُ مَدلولِهِ

- أمَّا قولهم (يحتمل الكذب)..لا يريدون به أن الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق، بل المراد أنه يحتمله من حيث هو أي لا يمتنع عقلا أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتا

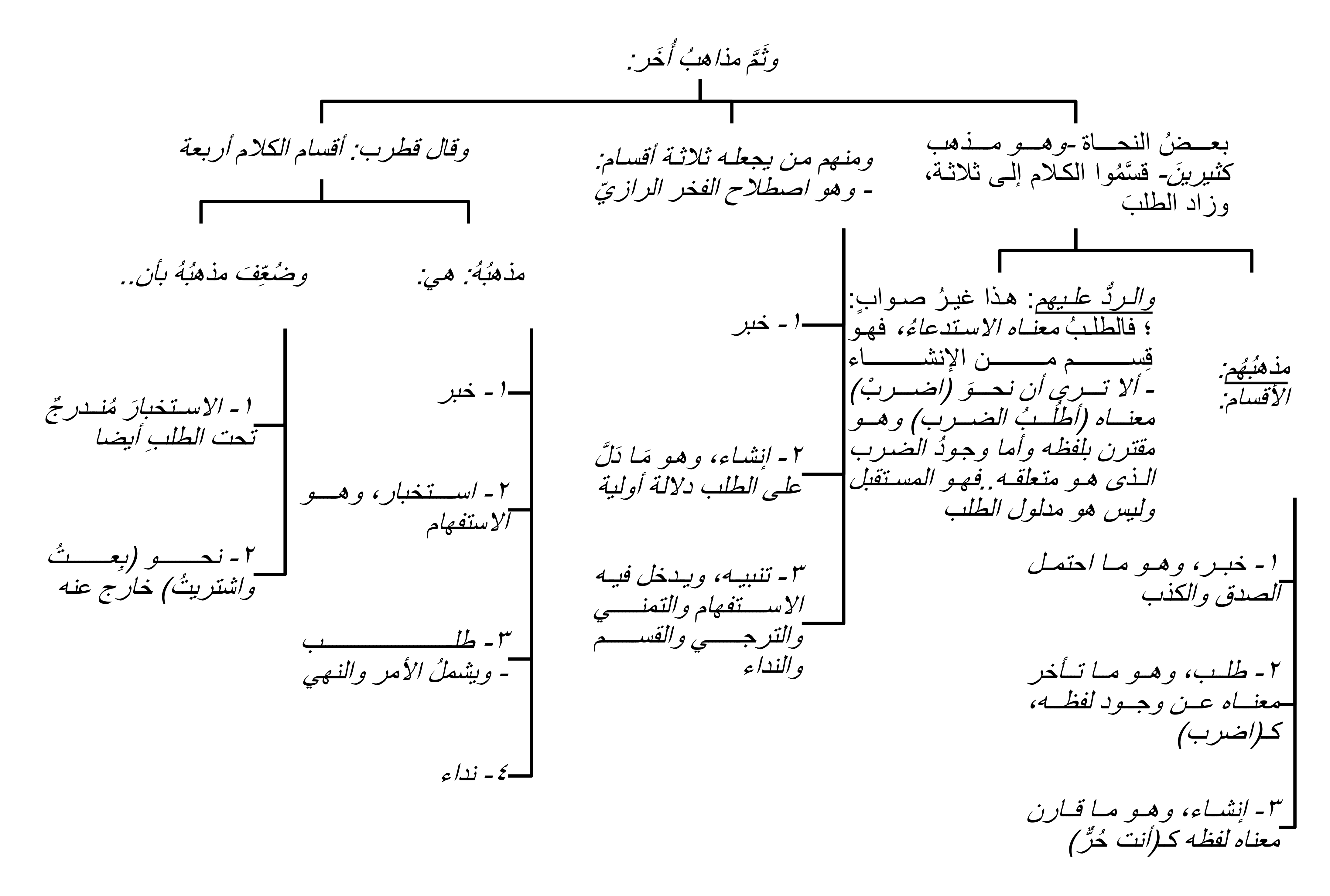
همع الهوامع لِلناظم: (هذا ما عليه أهل البيان قاطبة والحذاق من النحويين).



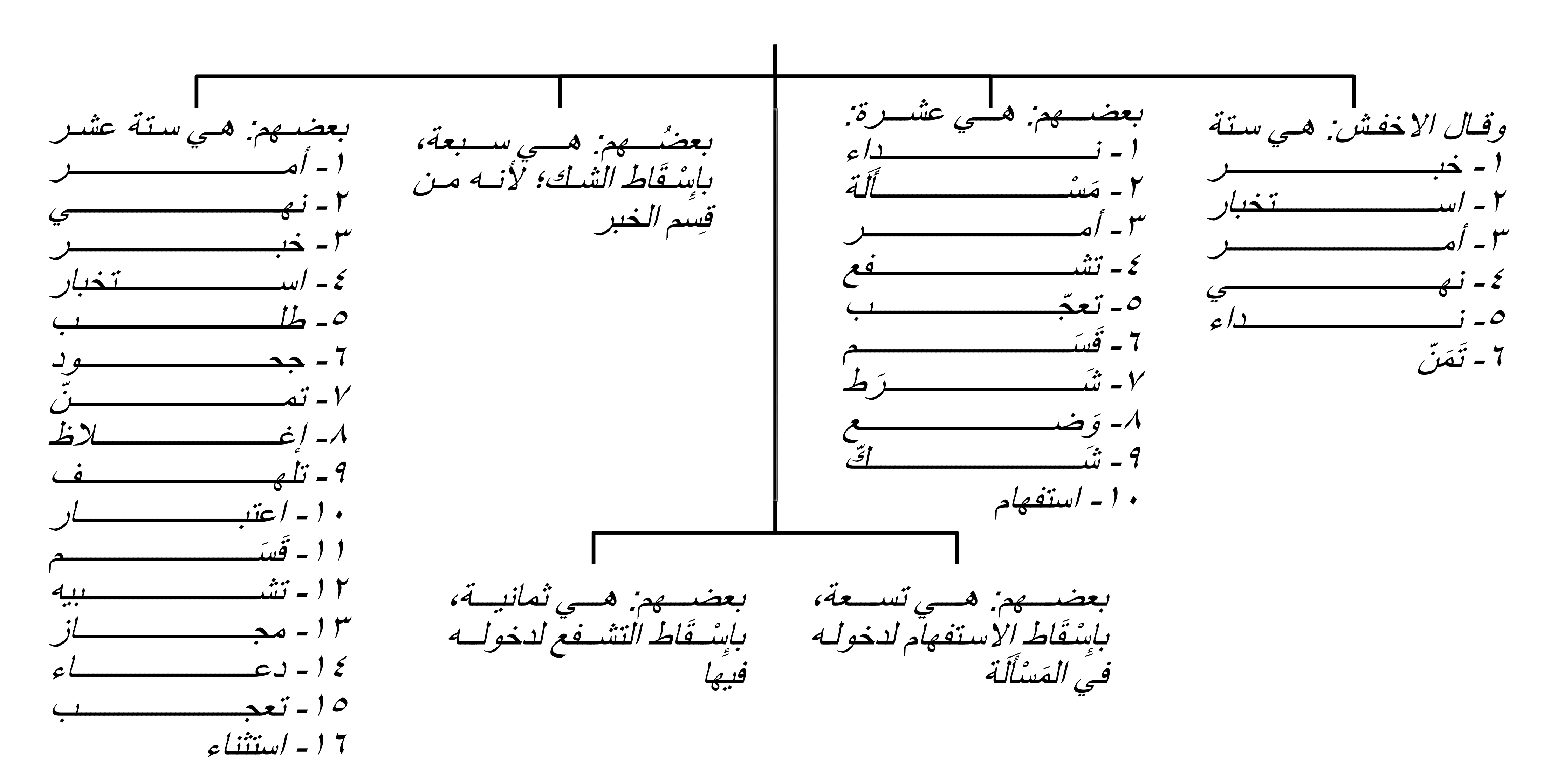
إما أن يكون لنسبته خارج بالقوة أو الفعل تطابقه أو لا تطابقه
- فهذا بأقسامه..الخبر

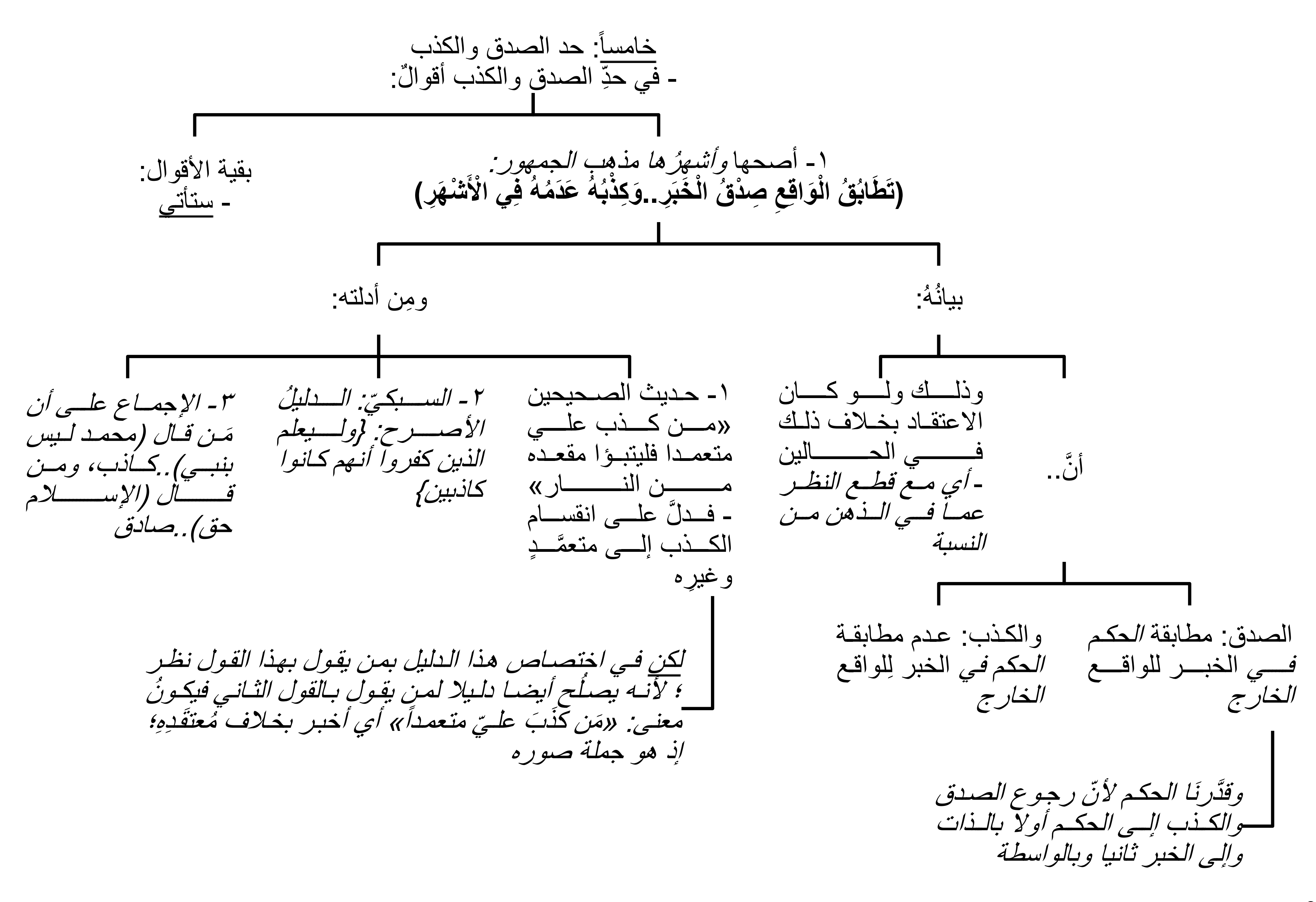
أو لا يكون له خارج كذلك
- فهذا..الإنشاءُ

وقلنا: (بالقوة أو الفعل)؛ لئلا يرد الإخبار عن المستقبلات كـ(سيقوم زيد)، فإنه عند النطق به ليس له خارج يطابقه أو لا يطابقه
- ومع ذلك فهو يوصف بالصدق والكذب


وثَمَّ مذاهبُ أُخَر:
بعضُ النحاة -وهو مذهب كثيرينَ- قسَّمُوا الكلام إلى ثلاثة، وزاد الطلبَ
مذهبُهم: الأقسام:
١ - خبر، وهو ما احتمل الصدق والكذب
٢ - طلب، وهو ما تأخر معناه عن وجود لفظه، كـ(اضرب)
٣ - إنشاء، وهو ما قارن معناه لفظه كـ(أنت حُرٌّ)
والردُّ عليهم: هذا غيرُ صوابٍ: ؛ فالطلبُ معناه الاستدعاءُ، فهو قِسم من الإنشاء - ألا ترى أن نحوَ (اضربْ) معناه (أطلُبُ الضرب) وهو مقترن بلفظه وأما وجودُ الضرب الذى هو متعلقه..فهو المستقبل وليس هو مدلول الطلب
ومنهم من يجعله ثلاثة أقسام: - وهو اصطلاح الفخر الرازيّ
١ - خبر
٢ - إنشاء، وهو مَا دَلَّ على الطلب دلالة أولية
٣ - تنبيه، ويدخل فيه الاستفهام والتمني والترجي والقسم والنداء
وقال قطرب: أقسام الكلام أربعة
مذهبُهُ: هي:
١ - خبر
٢ - استخبار، وهو الاستفهام
٣ - طلب - ويشملُ الأمر والنهي
٤ - نداء
وضُعِّفَ مذهبُهُ بأن..
١ - الاستخبارَ مُندرجٌ تحت الطلبِ أيضا
٢ - نحو (بِعتُ واشتريتُ) خارج عنه

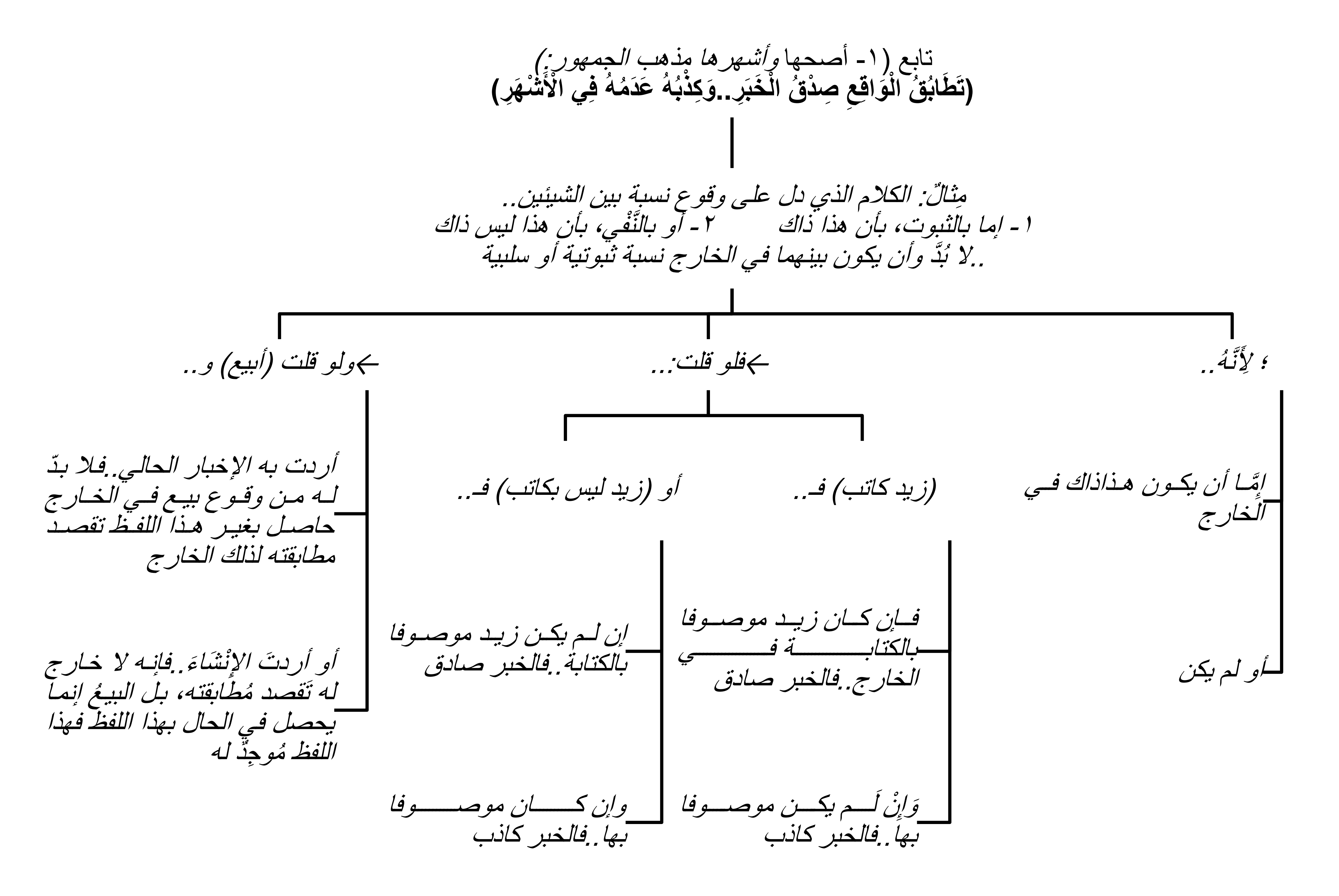
وثَمَّ مذاهبُ أُخَر:

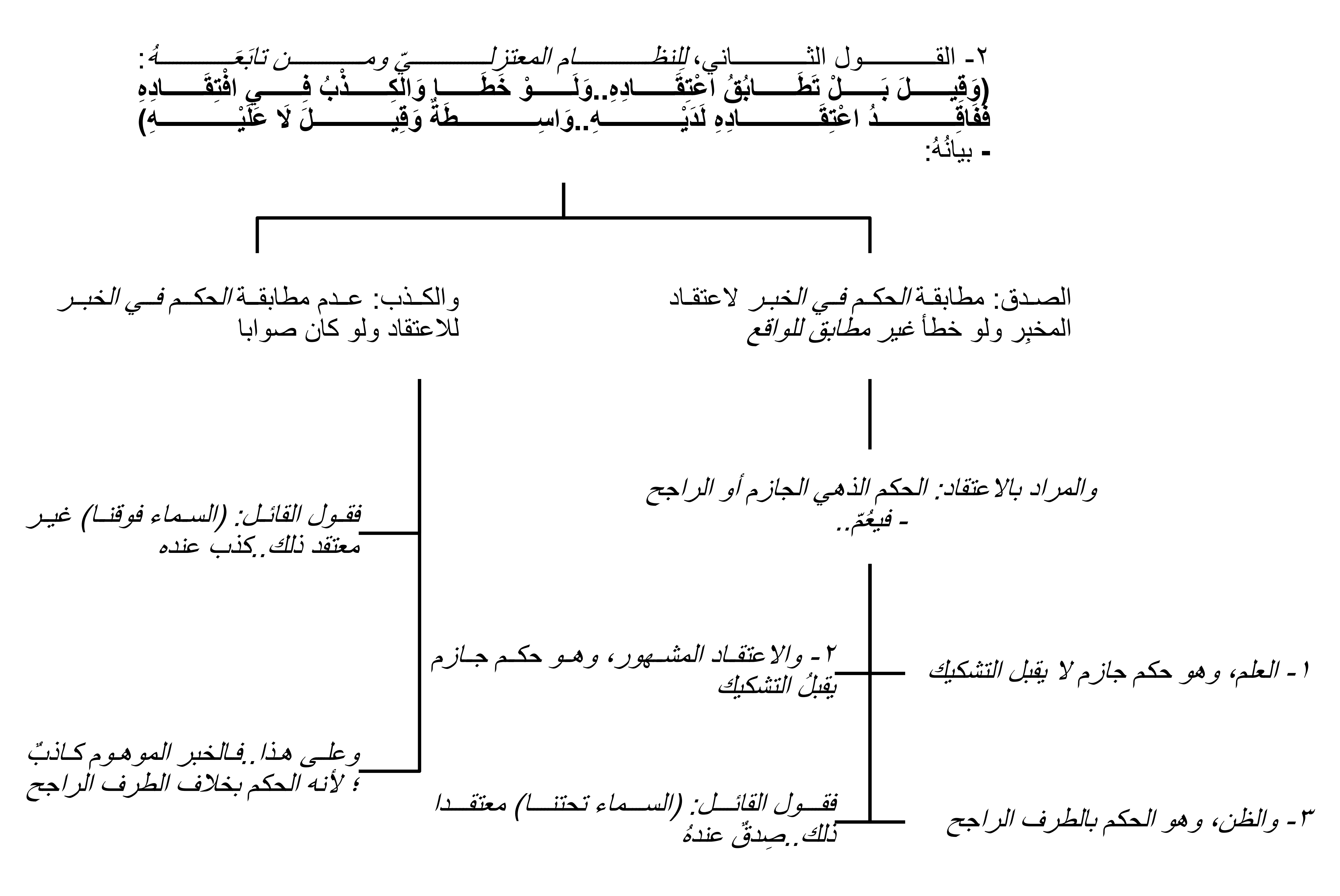




خامساً: حد الصدق والكذب
- في حدِّ الصدق والكذب أقوالٌ:
١- أصحها وأشهرُها مذهب الجمهور:
(تَطَابُقُ الْوَاقِعِ صِدْقُ الْخَبَرِ..وَكِذْبُهُ عَدَمُهُ فِي الْأَشْهَرِ)
بقية الأقوال:
- ستأتي
بيانُهُ:
ومِن أدلته:
أنَّ..
وذلك ولو كان الاعتقاد بخلاف ذلك في الحالين
- أي مع قطع النظر عما في الذهن من النسبة
الصدق: مطابقة الحكم في الخبر للواقع الخارج
والكذب: عدم مطابقة الحكم في الخبر لِلواقع الخارج
وقدَّرنَا الحكم لأنّ رجوع الصدق والكذب إلى الحكم أولا بالذات وإلى الخبر ثانيا وبالواسطة
١- حديث الصحيحين «من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»
- فدلَّ على انقسام الكذب إلى متعمَّدٍ وغيرِه
لكن في اختصاص هذا الدليل بمن يقول بهذا القول نظر ؛ لأنه يصلُح أيضا دليلا لمن يقول بالقول الثاني فيكونُ معنى: «مَن كذَبَ عليّ متعمداً» أي أخبر بخلاف مُعتقَدِهِ؛ إذ هو جملة صوره
٢- السبكيّ: الدليلُ الأصرح: {وليعلم الذين كفروا أنهم كانوا كاذبين}
٣- الإجماع على أن مَن قال (محمد ليس بنبي)..كاذب، ومن قال (الإسلام حق)..صادق

مُصْطفَى دَنْقَش


تابع (١- أصحها وأشهرها مذهب الجمهور:)
(تَطَابُقُ الْوَاقِعِ صِدْقُ الْخَبَرِ..وَكِذْبُهُ عَدَمُهُ فِي الْأَشْهَرِ)
مِثالٌ: الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين الشيئين..
١ - إما بالثبوت، بأن هذا ذاك
٢ - أو بالنَّفْي، بأن هذا ليس ذاك
..لا بُدَّ وأن يكون بينهما في الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية
؛ لِأَنَّهُ..
إِمَّا أن يكون هذاذاك في الخارج
أو لم يكن
فلو قلت:...
(زيد كاتب) فـ..
فإن كان زيد موصوفا بالكتابة في الخارج..فالخبر صادق
وَإِنْ لَم يكن موصوفا بها..فالخبر كاذب
أو (زيد ليس بكاتب) فـ..
إن لم يكن زيد موصوفا بالكتابة..فالخبر صادق
وإن كان موصوفا بها..فالخبر كاذب
ولو قلت (أبيع) و..
أردت به الإخبار الحالي..فلا بدّ له من وقوع بيع في الخارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد مطابقته لذلك الخارج
أو أردتَ الإِنْشَاءَ..فإنه لا خارج له تَقصد مُطابقته، بل البيعُ إنما يحصل في الحال بهذا اللفظ فهذا اللفظ مُوجِدٌ له



٢- القـــــول الثـــــاني، *للنظـــــام المعتزلـــــيّ ومـــــن تابَعَـــــهُ*:
(وَقِيـــلَ بَـــلْ تَطَـــابُقُ اعْتِقَـــادِهِ..وَلَـــوْ خَطَـــا وَالْكِـــذْبُ فِـــي افْتِقَـــادِهِ فَفَاقِـــدُ اعْتِقَـــادِهِ لَدَيْـــهِ..وَاسِـــطَةٌ وَقِيـــلَ لَا عَلَيْـــهِ)
- بيانُهُ:
الصـدق: مطابقـة *الحكـم فـي الخبـر* لاعتقـاد المخبِر ولو خطأ غير *مطابق للواقع*
والكـذب: عـدم مطابقـة *الحكـم فـي الخبـر* للاعتقاد ولو كان صوابا
والمراد بالاعتقاد: الحكم الذهي الجازم أو الراجح
- فيعُمّ..
١- العلم، وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك
٢- والاعتقـاد المشـهور، وهـو حكـم جـازم يقبلُ التشكيك
٣- والظن، وهو الحكم بالطرف الراجح
فقـول القائـل: (السـماء تحتنـا) معتقـدا ذلك..صِدقٌ عندهُ
فقـول القائـل: (السماء فوقنـا) غيـر معتقد ذلك..كذب عنده
وعلـى هذا..فالخبر الموهوم كـاذبٌ؛ لأنه الحكم بخلاف الطرف الراجح

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع (٢- القول الثاني، لِلنظام المعتزليّ ومن تابَعهُ:)

- دليلُهُ: {والله يشهد إن المنافقين لكاذبون}، فاللهُ كذَّبهم في قولهم: (إنَّك لرسولُ الله) لعدم مطابقته لاعتقادهم وإن كان مطابقا للواقع، فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لكانوا صادقين فلم يصح تكذيبُهم

- وأوردَ على هذا الاستدلال أربعةُ أمور:

١- المعنى:(لكاذبون في الشهادة: لأنها تتضمن التصديق بالقلب، فهي اخبار عن اعتقادهم وهو غير موجود فهو تكذيب لقولهم (نشهد) باعتبار تضمنه خبرا كاذبا هو أن شهادتنا هذه من صميم القلب، وهذا غير مطابق للواقع، فالمنافقون يقولون ما ليس في قلوبهم

اعتُرِضَ عليه: (نشهدُ) ليس خبراً، وإنما هو إنشاء ؛ إذ ليست في الخارج شهادة حاصلة بغير هذا اللفظ تُقصد مطابقته لذلك الخارج

- فهو إنشاءُ يمينٍ ودليلُهُ: بعد ذلك {اتخذوا أيمانهم جنة}

٢- التكذيبُ عائد إلى تسمية ذلك شهادة ؛ لأنّ الإخبار إذا خلا عن المواطأة القلبية..لم يكن ذلك شهادة حقيقية لأنّ المواطأة مشروطة فيها

ونَظَّر فيه التفتازانيّ: مِثلُ هذا يكون غلطا في إطلاق اللفظ لا كذبا ؛ لأنّ تسمية شيء بشيء ليس من باب الإخبار، ولوسُلِّمَ..فاشتراط المواطأة في مطلق الشهادة ممنوع

بيانُهُ: التسمية لا توصف بالكذب، إذ لا يُقالُ تسمية كاذبة، وإنما يُقالُ تسمية غير مناسبة ؛ لأنّ التسمية لا تحتاج إلى أن تكون مطابقة للواقع أو الاعتقاد حتى يسمى خلافُها كاذباً

وقال السبكيّ: إن كان ذلك بالنسبة إلى التسمية..فقد تجوزوا بقولهم (نشهد) والمجاز ليس بكذب - وإنما تكون مجازا حيث قصد إطلاق الشهادة على القول وهم لم يطلقوا ذلك إنما أرادوا حقيقة الشهادة على سبيل الكذب

٣- الكذب بالنسبة إلى زعمهم أي هذا الخبر وإن كان صادقا في نفس الأمر لمطابقته للواقع..لكنه عندهم كاذب؛ لعدم مطابقته الواقع في اعتقادهم الباطل

ويخدشُ هذا أمران:

١- فيه تجوّزٌ لا يخفى

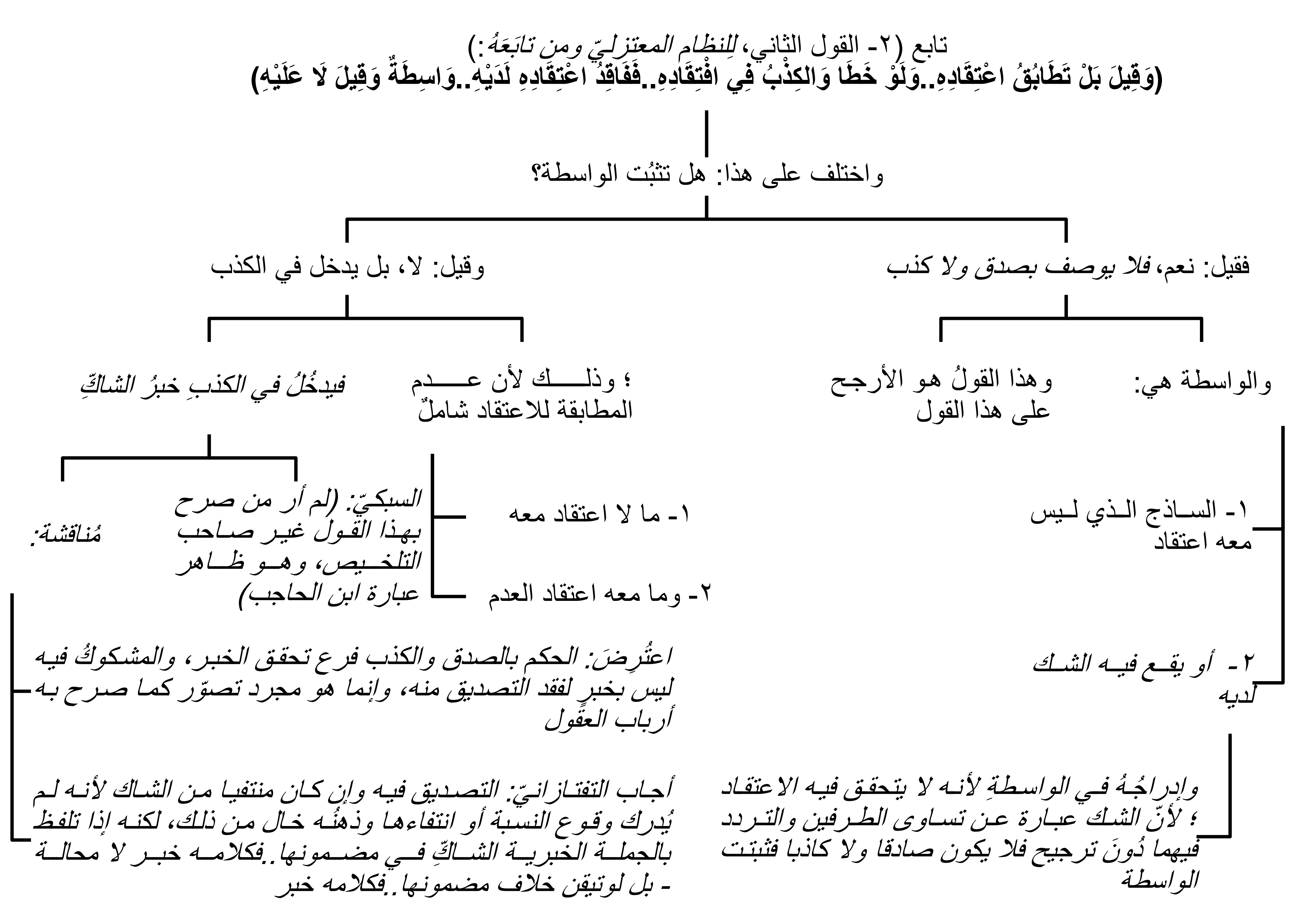
٢- أن المنافقين كانوا يعلمون نبوّة النبيّ، وإنما يذكرونها بألسِنتهم إذا خلوا إلى شياطينهم

- وهذا وارد على الأمورِ الثلاثة

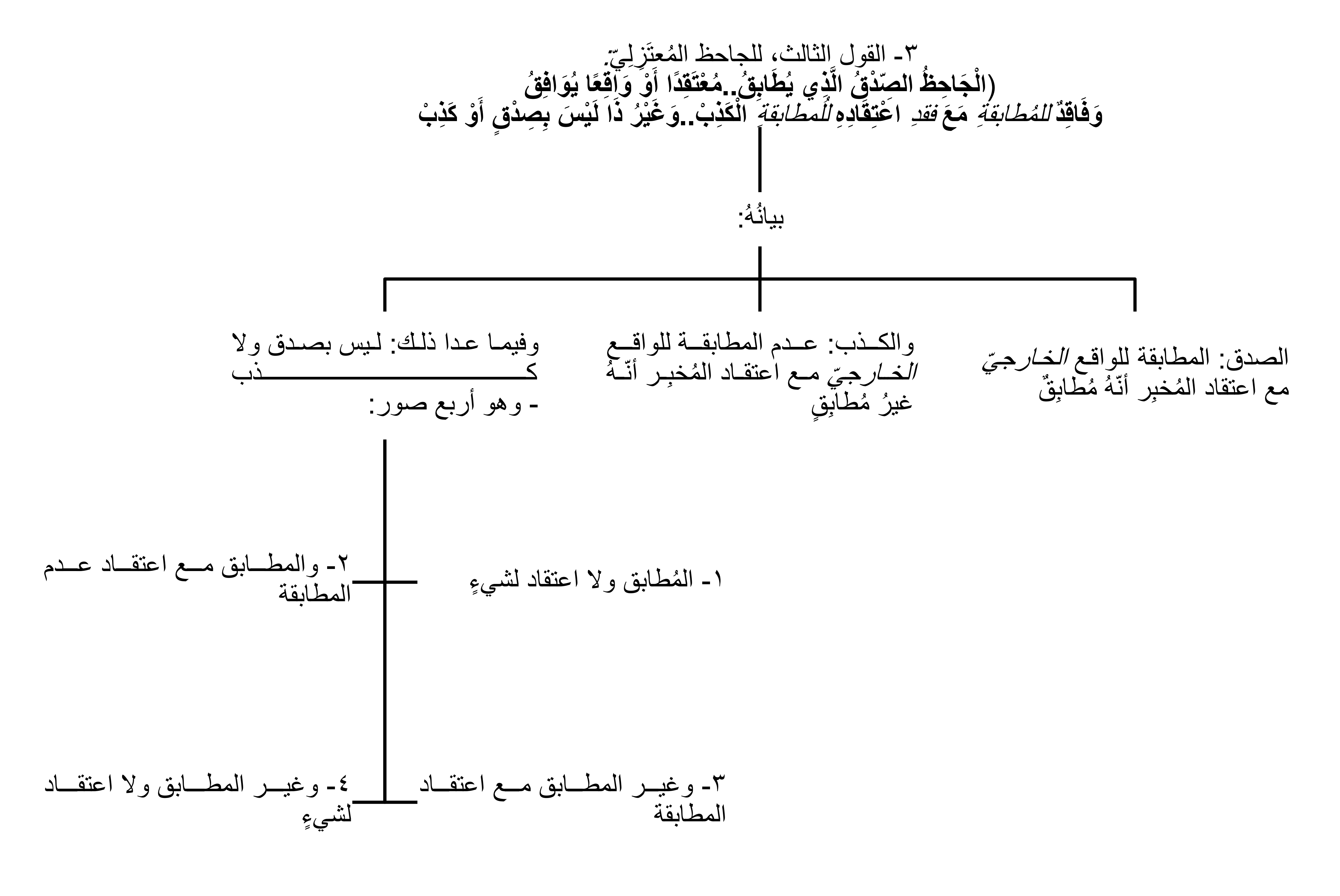
ورُدَّ هذا بأنّ الذى يعلم بقلبه وينكر بلسانه إنما هو الكافر المعاند لا المنافق

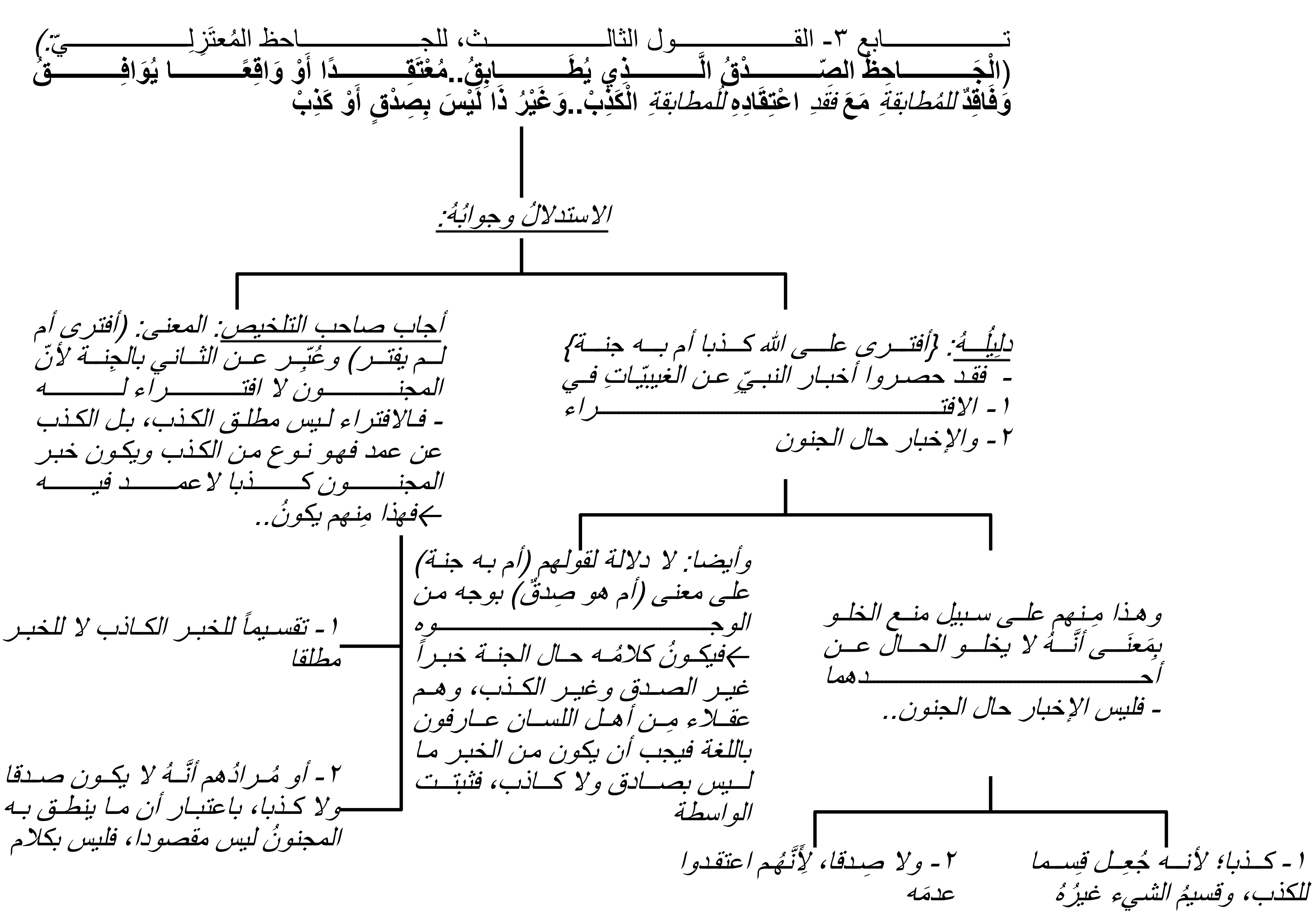
- فالمُنافق على العكس من هذا أي: يقول بلسانه وينكر بقلبه

٤- التكذيب راجع إلى حلف المنافقين وزعمِهم أنهم لم يقولوا (لا تنفقوا على من عند رسول الله..) و (لإن رجعنا إلى المدينة..) ؛ فإنه لما بلغ ذلك رسول الله..حلفوا عنده أنهم ما قالوه فأنزل الله هذه السورة، والقصةُ في البخاريّ



تابع (٢- القول الثاني، *للنظام المعتزليّ ومن تابَعَهُ*:)
(وَقِيلَ بَلْ تَطَابُقُ اعْتِقَادِهِ..وَلَوْ خَطَا وَالكِذْبُ فِي افْتِقَادِهِ..فَفَاقِدُ اعْتِقَادِهِ لَدَيْهِ..وَاسِطَةٌ وَقِيلَ لَا عَلَيْهِ)
واختلف على هذا: هل تثبُت الواسطة؟
فقيل: نعم، *فلا يوصف بصدق ولا كذب*
وقيل: لا، بل يدخل في الكذب
والواسطة هي:
وهذا القولُ هو الأرجح على هذا القول
١- الساذج الذي ليس معه اعتقاد
٢- *أو يقع فيه الشك لديه*
وإدراجُهُ في الواسطةِ لأنه لا يتحقق فيه الاعتقاد ؛ لأنّ الشك عبارة عن تساوى الطرفين والتردد فيهما دُونَ ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا فثبتت الواسطة
؛ وذلك لأن عدم المطابقة للاعتقاد شاملٌ
١- ما لا اعتقاد معه
٢- وما معه اعتقاد العدم
فيدخُلُ في الكذبِ خبرُ الشاكِّ
السبكيّ: (لم أر من صرح بهذا القول غير صاحب التلخيص، وهو ظاهر عبارة ابن الحاجب)
مُناقشة:
اعتُرِضَ: الحكم بالصدق والكذب فرع تحقق الخبر، والمشكوكُ فيه ليس بخبرٍ لفقد التصديق منه، وإنما هو مجرد تصوّر كما صرح به أرباب العقول
أجاب التفتازانيّ: التصديق فيه وإن كان منتفيا من الشاك لأنه لم يُدرك وقوع النسبة أو انتفاءها وذهنُه خال من ذلك، لكنه إذا تلفظ بالجملة الخبرية الشاكِّ في مضمونها..فكلامه خبر لا محالة - بل لو تيقن خلاف مضمونها..فكلامه خبر


٣- القول الثالث، للجاحظ المُعتَزِلِيّ:
(الْجَاحِظُ الصّدْقُ الَّذِي يُطَابِقُ..مُعْتَقِدًا أَوْ وَاقِعًا يُوَافِقُ
وَفَاقِدٌ لِلمُطَابقَةِ مَعَ فقدِ اعْتِقَادِهِ لِلمطَابقَةِ الْكَذِبْ..وَغَيْرُ ذَا لَيْسَ بِصِدْقٍ أَوْ كَذِبْ
بيانُهُ:
الصدق: المطابقة للواقع الخارجيّ مع اعتقاد المُخبِر أنّهُ مُطابِقٌ
والكذب: عدم المطابقة للواقع الخارجيّ مع اعتقاد المُخبِر أنّهُ غيرُ مُطابِقٍ
وفيما عدا ذلك: ليس بصدق ولا كذب
- وهو أربع صور:
١- المُطابق ولا اعتقاد لشيءٍ
٢- والمطابق مع اعتقاد عدم المطابقة
٣- وغير المطابق مع اعتقاد المطابقة
٤- وغير المطابق ولا اعتقاد لشيءٍ


تابع ٣- القول الثالث، للجاحظ المُعتَزِليّ:
(الْجَاحِظُ الصّدْقُ الَّذِي يُطَابِقْ..مُعْتَقِدًا أَوْ وَاقِعًا يُوَافِقُ
وَفَاقِدٌ لِلمُطابَقةِ مَعَ فَقدِ اعْتِقَادِهِ لِلمطابَقةِ الْكَذِبْ..وَغَيْرُ ذَا لَيْسَ بِصِدْقٍ أَوْ كَذِبْ
الاستدلالُ وجوابُهُ:
دلِيلُهُ: {أفترى على الله كذبا أم به جنة}
- فقد حصروا أخبار النبيّ عن الغيبيّاتِ في
١- الافتراء
٢- والإخبار حال الجنون
وهذا مِنهم على سبيل منع الخلو بِمَعنَى أنَّهُ لا يخلو الحال عن أحدهما
- فليس الإخبار حال الجنون..
١- كذبا؛ لأنه جُعِل قِسما للكذب، وقسيمُ الشيء غيرُهُ
٢- ولا صِدقا، لِأَنَّهم اعتقدوا عدمَه
وأيضا: لا دلالة لقولهم (أم به جنة) على معنى (أم هو صِدقٌ) بوجه من الوجوه
فيكونُ كلامُه حال الجنة خبراً غير الصدق وغير الكذب، وهم عقلاء مِن أهل اللسان عارفون باللغة فيجب أن يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب، فثبتت الواسطة
أجاب صاحب التلخيص: المعنى: (أفترى أم لم يفتر) وعُبِّر عن الثاني بالجِنة لأنّ المجنون لا افتراء له
- فالافتراء ليس مطلق الكذب، بل الكذب عن عمد فهو نوع من الكذب ويكون خبر المجنون كذبا لاعمد فيه
فهذا مِنهم يكونُ..
١- تقسيماً للخبر الكاذب لا للخبر مطلقا
٢- أو مُرادُهم أنَّهُ لا يكون صدقا ولا كذبا، باعتبار أن ما ينطق به المجنونُ ليس مقصودا، فليس بكلام

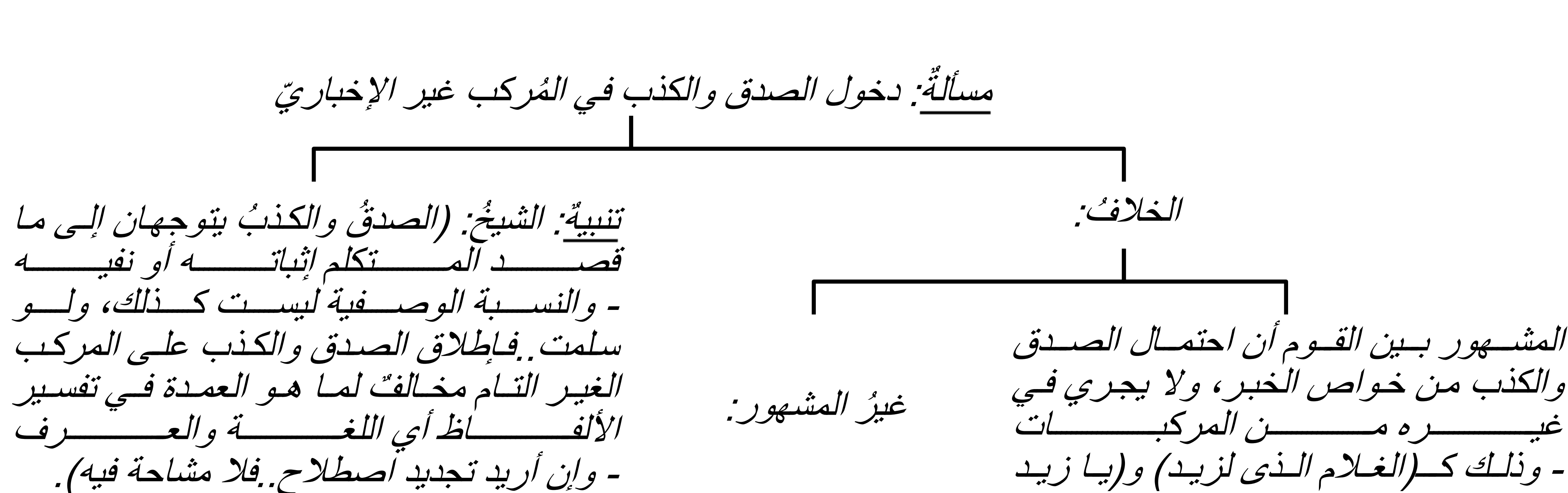
٤- القول الرابع، للراغب

(وَوَافَقَ الرَّاغِبُ فِي الْقِسْمَيْنِ..وَوَصَفَ الثَّالِثَ بِالْوَصْفَيْنِ)

- بيانُهُ: هو كقول الجاحظ في الصدق والكذب، إلا أنه قال في الصور الأربع الواسطة: توصف بالصدق والكذب بجهتين:

١- بالصدق من حيث مطابقته للخارج أو للاعتقاد

٢- وبالكذب من حيث انتفاء المطابقة للخارج أو للاعتقاد



ذكر بعضُهم: انه لا فرق بين النسبة في المركب الإخبارى وغيره إلا أنَّهُ..
١ - إن عُبرعنها بكلام تام..يسمى خبرا وتصديقا كـ(زيد إنسَان) أو (زيدٌ فرس)
٢ - وإلَّا..سُمِّيَ مُركبا تقييديا وتصوّرا

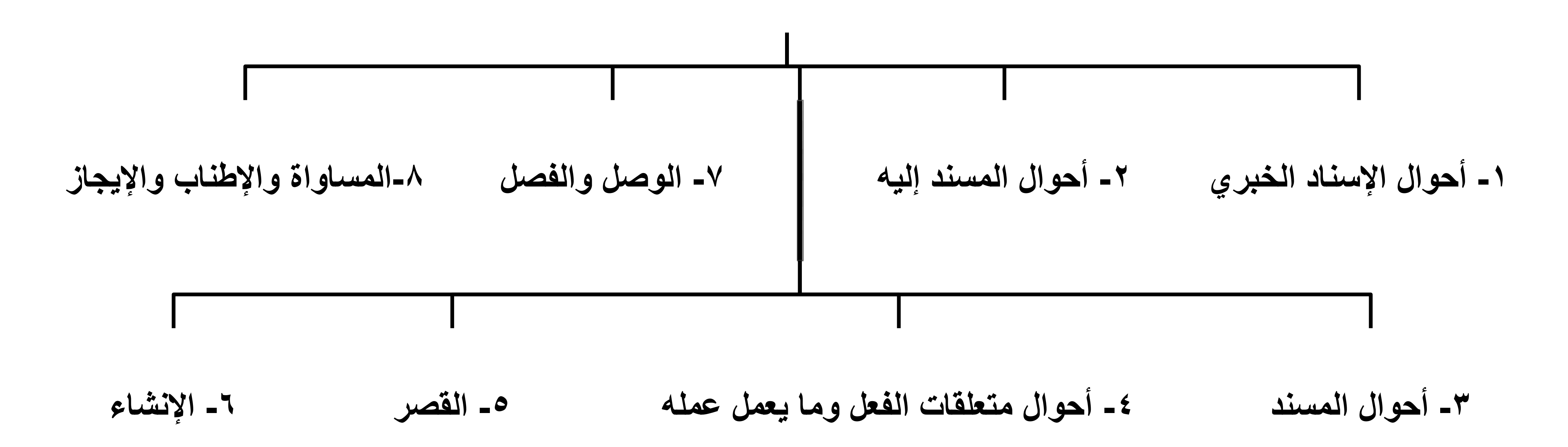
وذلك كما في (يا زيد الإنسَان) و (يا زيدُ الفرس)..فهو..

إما مطابق؛ فيكون صادقا
- كـ(يا زيد الإنسَان)

أو غير مطابق؛ فيكون كاذبا
- كـ(يا زيدُ الفرس)

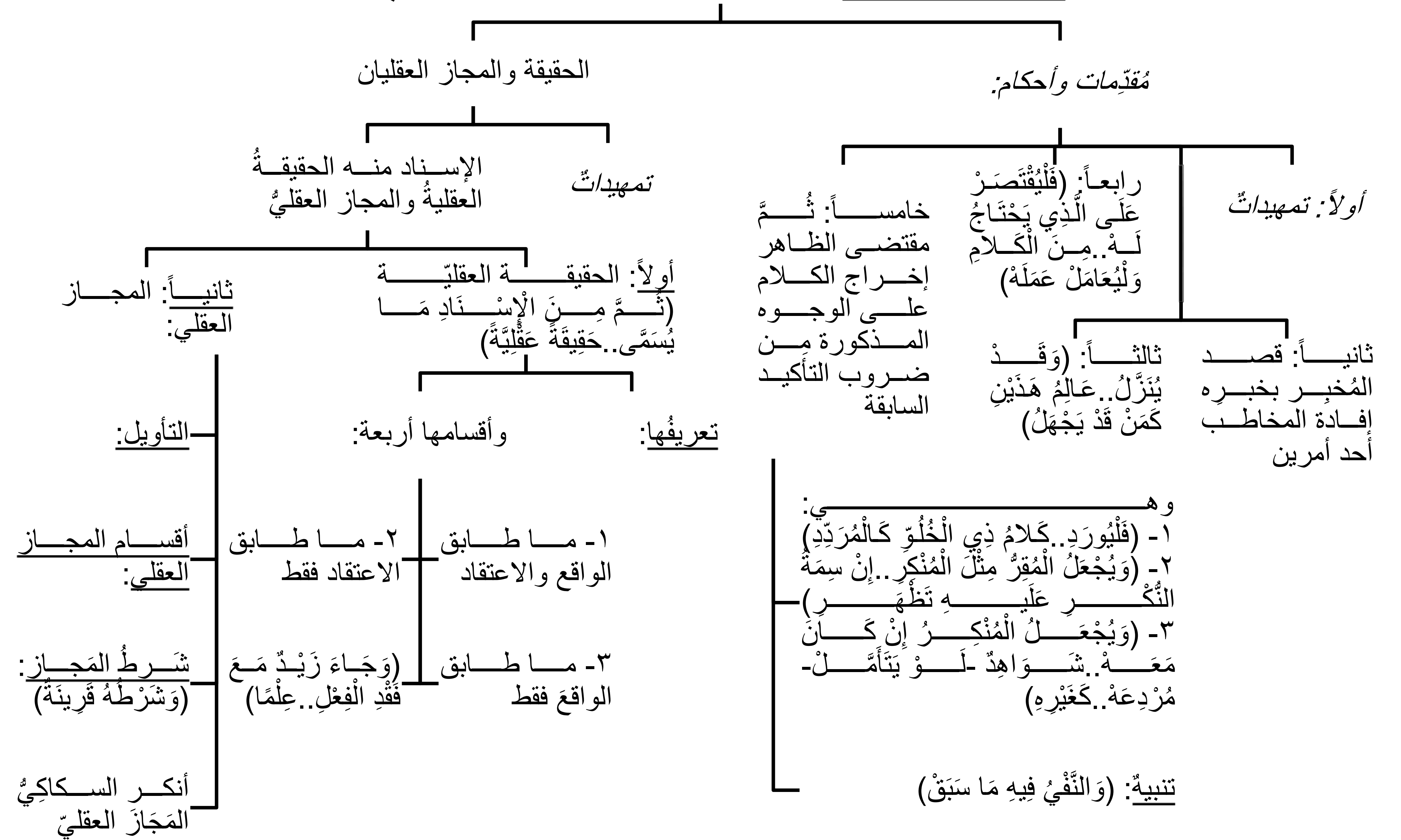
وفيه نظرٌ: يجبُ عِلم المُخاطب بالنسبة في المركب التقييديّ دون الإخباري حتى قالوا أن الأوصَاف قبل العلم بها أخبار كما أن الأخبار بعد العلم بها أوصاف
- فهذا ظاهرٌ أن النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتمل الصدق والكذب وجهلُ المخاطب بالنسبة في بعض الأَوصَاف لا يخرجه عن عدم الاحتمال من حيث هو هو كما أن علمه بها في بعض الأخبار لا يخرجه من الاحتمال من حيث هو هو

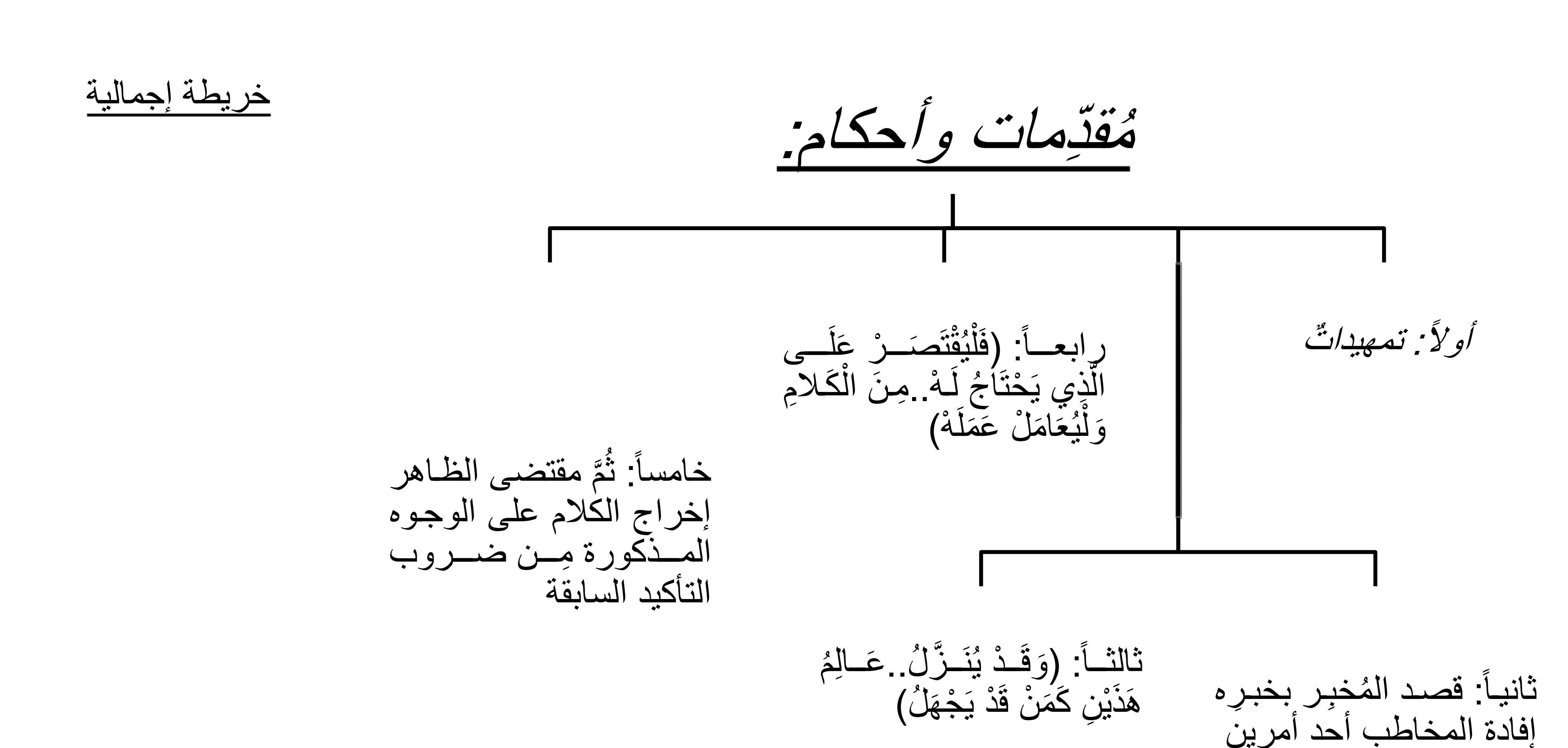
مقاصد الفنّ الأول: المعاني



الباب الأول:
أحوال الإسناد الخبري

الباب الأول: أحوال الإسناد الخبري





وهي:

١- (فَلْيُورَدِ..كَلامُ ذِي الْخُلُوِّ كَالْمُرَدِّدِ)
٢- (وَيُجْعَلُ الْمُقِرُّ مِثْلَ الْمُنْكِرِ..إنْ سِمَةُ النُّكْرِ عَلَيهِ تَظْهَرِ)
٣- (وَيُجْعَلُ الْمُنْكِرُ إنْ كَانَ مَعَهْ..شَوَاهِدٌ -لَوْ يَتَأَمَّلْ- مُرْدِعَهْ..كَغَيْرِهِ)

تنبيهٌ: (وَالنَّفْيُ فِيهِ مَا سَبَقْ)

أولاً: تمهيداتٌ:

الإسناد هو: ضمّ كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم أحداهما ثابتٌ لمفهوم الأخرى أو منتف عنها

قَدَّم بحثَ الخبر لِعظَمِ شأنه وعُموم فائدته ؛ لأنه..

١ - هو الذي يتصوّر بالصور الكثيرة وفيه يقع الصياغات العجيبة

٢ - وبه يقع غالب المزايا التي بها التفاضل

٣ - ولأنه الأصلُ مِن حيث إنَّ المطالب التصديقية إنما تحصُل مِن الحجج والبراهين المتألفة من الخبر لا من الإنشاء

-ويدل على أنه الأصل: أن الإنشاء إنما يحصُل بـ..

١ - اشتقاقٍ مِن الخبر، كالأمر والنهي

أو نقل كـ(نِعم، وبِئس) و(بِعتُ واشتريتُ)

أو زيادة أداة، كالاستفهام والتمنِّي وما أشبه ذلك

٤ - ولأن الخبر يتعلق به مباحث كثيرة ودقائق غريبة كما ستقف عليها

- والإنشاء وإن شاركه في كثير منها لكنه ليس مثله في جميعها

قدَّم بحث أَحوَال الإسناد على أَحوَال المسند والمُسْنَد إِليهِ

- فيه وجهِهِ خلافٌ

(وهذا مع أنه نسبةٌ بينهما، والنسبةُ تستدعي تقدم المنتسبين

- فالتقديمُ لأنّ البحث عن أَحوَال اللفظ الموصوف بكونه مسندا أو مسندا إليه وهذا الوصفُ إنما يتحقق بعد تحقق الإسناد، والمتقدِمُ على النسبة إنما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها) التفتازانيّ

السُّبْكِيّ: طرفا الإسناد من حيث هما طرفاه..لا يتصوّر تقدمهما عليه ولا تأخرهما عنه

- فلما كانا معه في زمن واحد..كان الإسناد أجدر بالتقديم لأنه محل الفائدة ولأن مدار الصدق والكذب عليه ولأنهما مشتقان من الإسناد

وقولهم أن النسبة تستدعي تقدم منشأها..صحيح باعتبار تقدم ذاتيهما لا أنهما يتقدمان من حيث النسبة

- فحقيقة الضارب والمضروب لا تتقدم على الضرب ولا تتأخر عنه

أولاً: تمهيداتٌ:

قدَّم بحث أَحوَال الإسناد على أَحوَال المسند والمُسْنَد إِلَيهِ
- فيه وجهِهِ خلافٌ

(وهذا مع أنه نسبة بينهما، والنسبةُ تستدعي تقدم المنتسبين
- فالتقديمُ لأنّ البحث عن أَحوَال اللفظ الموصوف بكونه مسندا أو مسندا إليه وهذا الوصفُ إنما يتحقق بعد تحقق الإسناد، والمتقدِمُ على النسبة إنما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها) التفتازانيّ

السُّبْكِيّ: طرفا الإسناد من حيث هما طرفاه..لا يتصوّر تقدمهما عليه ولا تأخرهما عنه
- فلما كانا معه في زمن واحد..كان الإسناد أجدر بالتقديم لأنه محل الفائدة ولأن مدار الصدق والكذب عليه ولأنهما مشتقان من الإسناد

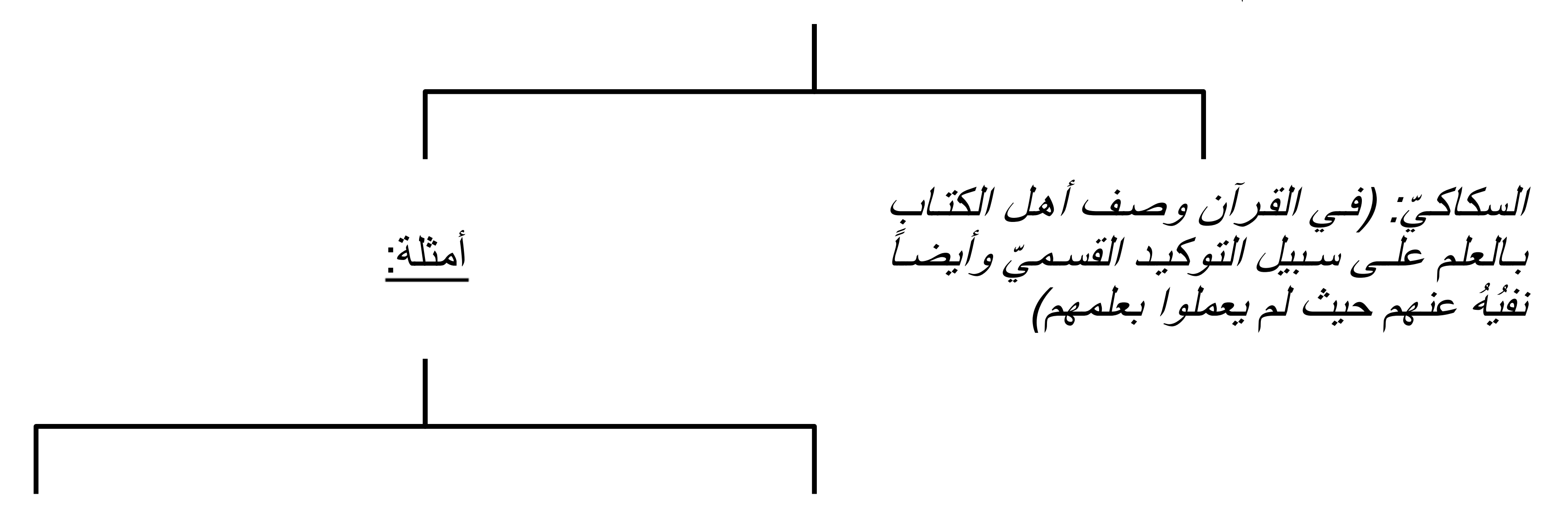
وقولهم أن النسبة تستدعى تقدم منشأها..صحيح باعتبار تقدم ذاتيهما لا أنهما يتقدمان من حيث النسبة
- فحقيقة الضارب والمضروب لا تتقدم على الضرب ولا تتأخر عنه


ثانيـــاً: قصـــد المُخبِـــر بخبـــره إفـــادة المخاطـــب أحـــد أمـــرين:
(الْقَصْـــدُ بِالْإِخْبَـــارِ أَنْ يُفَـــادَا..مُخَاطَـــبٌ حُكْمًـــا لَـــهُ أَفَـــادَا
أَوْ كَوْنُهُ قَدْ عَلِمَهْ وَالْأَوَّلا..فَائِدَةَ الْإِخْبَارِ سَمِّ وَاجْعَلا..لَازِمَهَا الثَّانِيْ)
المُرادُ: مَن يكون بصدد الإخبار والإعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية
- فقد تورد لأغراض أخرَ غير إفَادَة الحكم أولازمه،
كالتحسُّر والتحزُّن، كـ{رب انى وضعتها أنثى}
وكـ{ربِّ اني وهن العظم مني} إظهارا للضعف والتخشع
وكـان ينبغـي أن يقـول (سامع) بدلا مِن (مُخاطَب) ؛ لأن السامعَ أعمٌّ، اللّهُمَّ إلَّا أن يكون المقصود بالخبر أولا وبالذات هو المخاطب وثانيا وبالعرض السامع فاقتصر عليه
والأمران هُما:
- أن يستفيد السامعُ..
١- إما المحكوم به ، وهو النسبة المحكوم بها
- وهذا يسمى فائدة الخبر
٢- أو كون المُخبر عالما بالحكم
مِثالٌ: قولك لمن زيدٌ عنده وهو لا يعلم أنك تعلم ذلك: (زيد عندك)
وهـذا يُسَـمَّى لازمَ فائـدة الخبـر ؛ لأنـه يلـزم مـن استفادة الجاهل الحكم من المُخبر أن يستفيد علمَ المخبِر به
فيلزم من استفادة الجاهل الحكم من المخبِر..أن يستفيد علمَ المُخبر به
- وليس كلُّ أفاد أنه عالم بالحكم..أفاد نفس الحكم؛ لجواز أن يكون الحكم معلوما قبل الإخبار كقولنا لمن حفظ التوراة: (قد حفظتَ التوراة)
(عَلِمَه) أي عَلِمَ الحُكم المذكور
- والمراد بالعلم هُنَا حصول صورة هذا الحكم في ذهنه، سواء كان..
١- اعتقادا جازما
٢- أو ظنا
٣- أو شكا
٤- أو وهما
٥- أو كذبا محضا
والإخبار بثبوت شيء أو نفيه..لا يلزم فيه ثبوته في نفس الأمر الواقع أو نفيه فيه، وإلا لما حصَلَ كَذِبٌ
- وإنما يستلزم العلم بذلك الشيء ثبوتا أو نفيا

مُصْطفَى دَنْقَش

ثالثاً: (وَقَدْ يُنَزَّلُ..عَالِمُ هَذَيْنِ كَمَنْ قَدْ يَجْهَلُ لِعَدَمِ الْجَرْيِ عَلَى مُوجَبِهِ..وَمَا أَتَى لِغَيْرِ ذَا أَوّلْ بِهِ)

- قد يُراد الخبرُ لغير الأمرين السابقين، فيرجع إلى قاعدةٍ وهي أن العالم قد يُنَزَّلُ منزلة الجاهل لعدم جريه على مُوجَب العلم بالعمل به



كقولك لِمَن يعُقّ أباه وهو *يعلم أنه أبوه وأنَّكَ تعلمُ أنَّهُ أبوه*: (زيدٌ أبوك؛ فأحسن إليه)

كلام العباد مع الله؛ فإنه لا يقبل شيئاً من الفائدتين السابقتين؛ لأنه عالم بجميع الكائنات

كـ{رب إني ظلمت نفسي} و{قالت رب إني وضعتها أنثى}

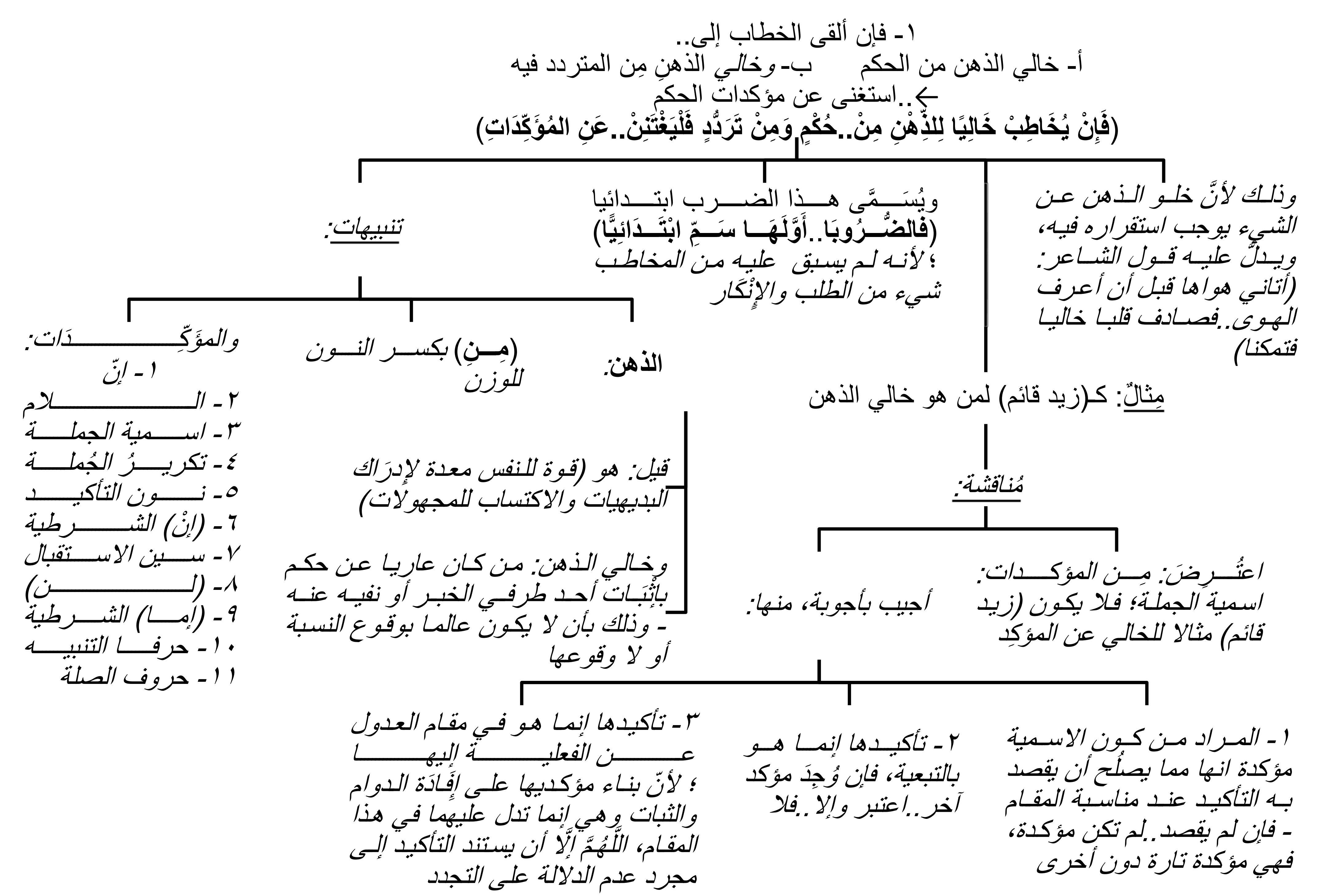
خريطة إجمالية

رابعا: **(فَلْيُقْتَصَرْ عَلَى الَّذِي يَحْتَاجُ لَهْ..مِنَ الْكَلامِ وَلْيُعَامَلْ عَمَلَهْ)**
إذا تقرَّرَ ما سبق..فينبغي للمتكلم أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة *؛ ليطابق كلامه مقتضى الحال، ولأنه لا داعي إلى الزائدِ*

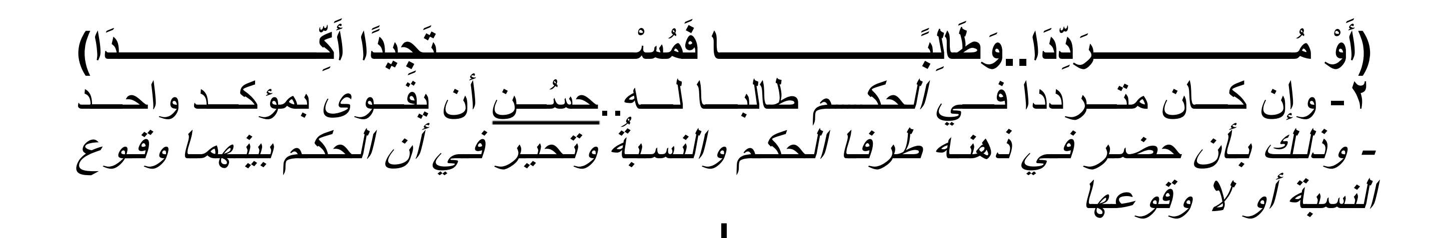
١- فإن ألقى الخطاب إلى..
أ- خالي الذهن من الحكم
ب- و*خالي* الذهنِ مِن المتردد فيه
←..استغنى عن مؤكدات الحكم **(فَإِنْ يُخَاطِبْ خَالِيًا لِلذِّهْنِ مِنْ..حُكْمٍ وَمِنْ تَرَدُّدٍ فَلْيَغْتَنِنْ..عَنِ الْمُؤَكِّدَاتِ)**

٢- وإن كان مترددا في *الحكم* طالبا له..حسُن أن يقوى بمؤكد واحد **(أَوْ مُرَدِّدَا..وَطَالِبًا فَمُسْتَجِيدًا أَكِّدَا)**

٣- وإن كان مُنكرا *ل*لحكم..وجب تأكيده بِقَدرِ قوة الإنكار وضعفهِ **(أَوْ مُنْكِرًا فَأَكِّدَنْ وُجُوبَا..بِحَسَبِ الْإِنْكَارِ)**



١- فإن ألقى الخطاب إلى..
أ- خالي الذهن من الحكم ب- وخالي الذهنِ مِن المتردد فيه
..استغنى عن مؤكدات الحكم →
(فَإِنْ يُخَاطِبْ خَالِيًا لِلذِّهْنِ مِنْ..حُكْمٍ وَمِنْ تَرَدُّدٍ فَلْيَغْتَنِنْ..عَنِ المُؤَكِّدَاتِ)
وذلك لأنَّ خلو الذهن عن الشيء يوجب استقراره فيه، ويدلُّ عليه قول الشاعر: (أتاني هواها قبل أن أعرف الهوى..فصادف قلبا خاليا فتمكنا)
مِثالٌ: كـ(زيد قائم) لمن هو خالي الذهن
مُناقشة:
اعتُرِضَ: مِن المؤكدات: اسمية الجملة؛ فلا يكون (زيد قائم) مثالا للخالي عن المؤكِد
أجيب بأجوبة، منها:
١- المراد من كون الاسمية مؤكدة انها مما يصلُح أن يقصد به التأكيد عند مناسبة المقام - فإن لم يقصد..لم تكن مؤكدة، فهي مؤكدة تارة دون أخرى
٢- تأكيدها إنما هو بالتبعية، فإن وُجِدَ مؤكد آخر..اعتبر وإلا..فلا
٣- تأكيدها إنما هو في مقام العدول عن الفعلية إليها ؛ لأنّ بناء مؤكديها على إِفَادَة الدوام والثبات وهي إنما تدل عليهما في هذا المقام، اللَّهُمَّ إِلَّا أن يستند التأكيد إلى مجرد عدم الدلالة على التجدد
ويُسَمَّى هذا الضرب ابتدائيا (فالضُّرُوبَا..أَوَّلَهَا سَمِّ ابْتَدَائِيًّا) ؛ لأنه لم يسبق عليه من المخاطب شيء من الطلب والإِنْكار
تنبيهات:
الذهن: قيل: هو (قوة للنفس معدة لإدرَاك البديهيات والاكتساب للمجهولات)
وخالي الذهن: من كان عاريا عن حكم بإِثْبَات أحد طرفي الخبر أو نفيه عنه - وذلك بأن لا يكون عالما بوقوع النسبة أو لا وقوعها
(مِنِ) بكسر النون للوزن
والمؤَكِّدَات:
١- إنّ
٢- اللام
٣- اسمية الجملة
٤- تكريرُ الجُملة
٥- نون التأكيد
٦- (إنْ) الشرطية
٧- سين الاستقبال
٨- (لن)
٩- (إما) الشرطية
١٠- حرفا التنبيه
١١- حروف الصلة



(أَوْ مُـــــــــرَدِّدًا..وَطَالِبًـــــــا فَمُسْـــــــــــــتَجِيدًا أَكِّـــــــدًا)

٢- وإن كــان متــرددا فــي *الحكــم* طالبــا لـــه..<u>حسُــن</u> أن يقْــوى بمؤكــد واحــد

- وذلك بأن حضر في ذهنه طرفا الحكم والنسبةُ وتحير في أن الحكم بينهما وقوع النسبة أو لا وقوعها

<u>مِثالٌ</u>: كـ(لَزَيدٌ قائم) أو (إنه قائم) *لمن يتردد في قيام زيد*

ويُسَـــمَّى هـــذا الضـــرب طلبيـــا

(وَمَـــا..تَـــلاَهُ فَهْـــوَ الطَّلَبِـــيُّ)

؛ إذ هـو مسـبوق بطلـب المخاطـب بلسان الحال أو المقال

تنبيهات:

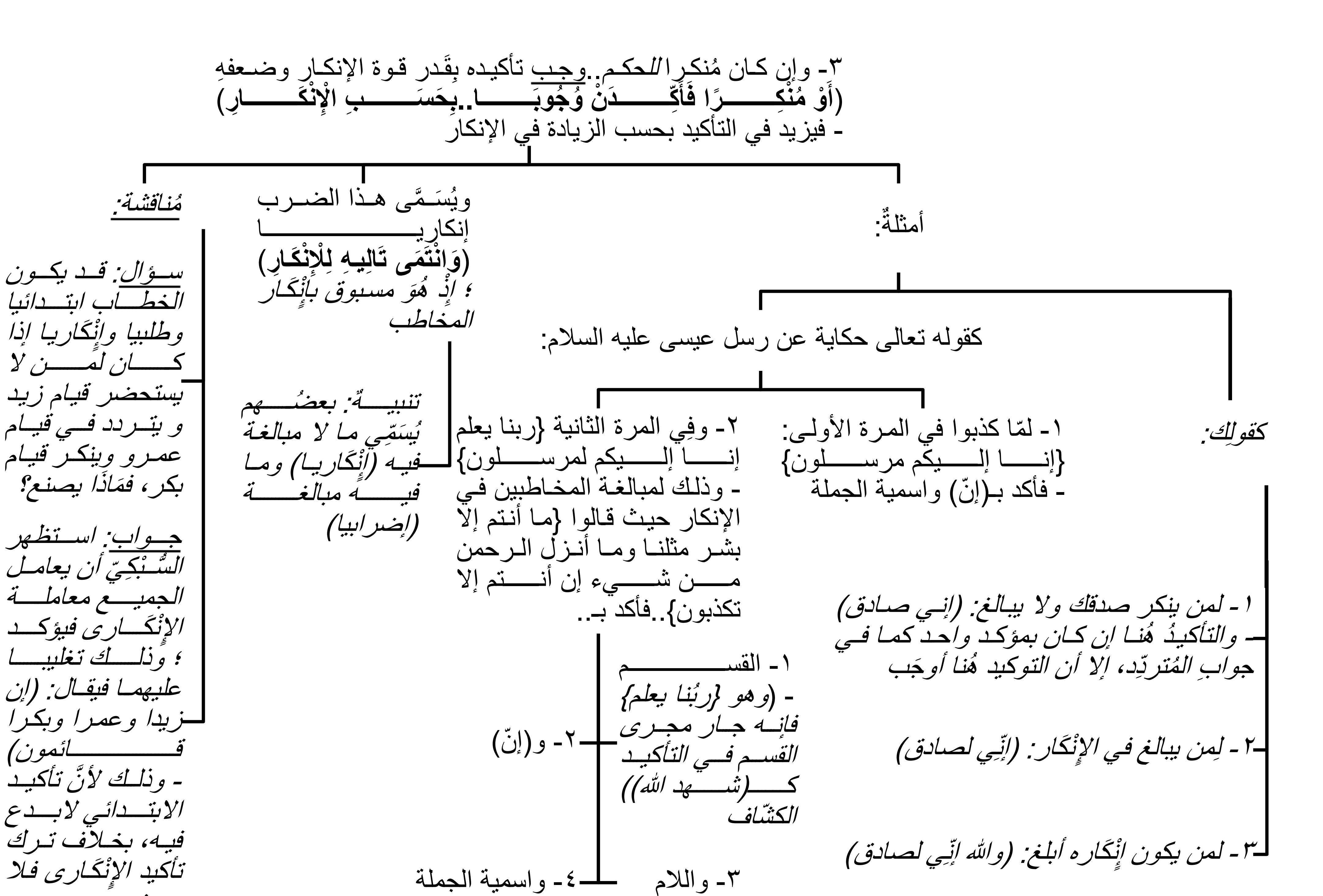
كـلامُ النـاظم وأصـلِهِ أنَّ التأكيـدَ فـي هـذه الحالـة حسـن ولـيس بواجـب - والأمر ليس كذلك اللَّهُمَّ إلَّا أن يقال: (الحُسن شامل للوجوب وغيرِهِ فلا يدل على غير الوجوب بخصوصه، فعبر عنه بالحُسن تنبيها على أن هذا الوجوب ليس في القوة كوجوبه مع المنكر)

دلائل الإعجاز: (أكثر مواقع (إنّ) بحكم الاستقراء هو الجواب، لكن يشترط فيه أن يكون للسائل ظنٌّ على خلاف ما أنت تجيبه به - وأما أن تجعل مجرد الجواب أصلا فيها..فلا؛ لأنه يؤدى إلى أن لا يستقيم لنا أن نقول (صالح) في جواب (كيف زيد؟) و(فى الدار) في جواب (أين زيد) حتى تقول (إنه صالح) و(إنه في الدار)

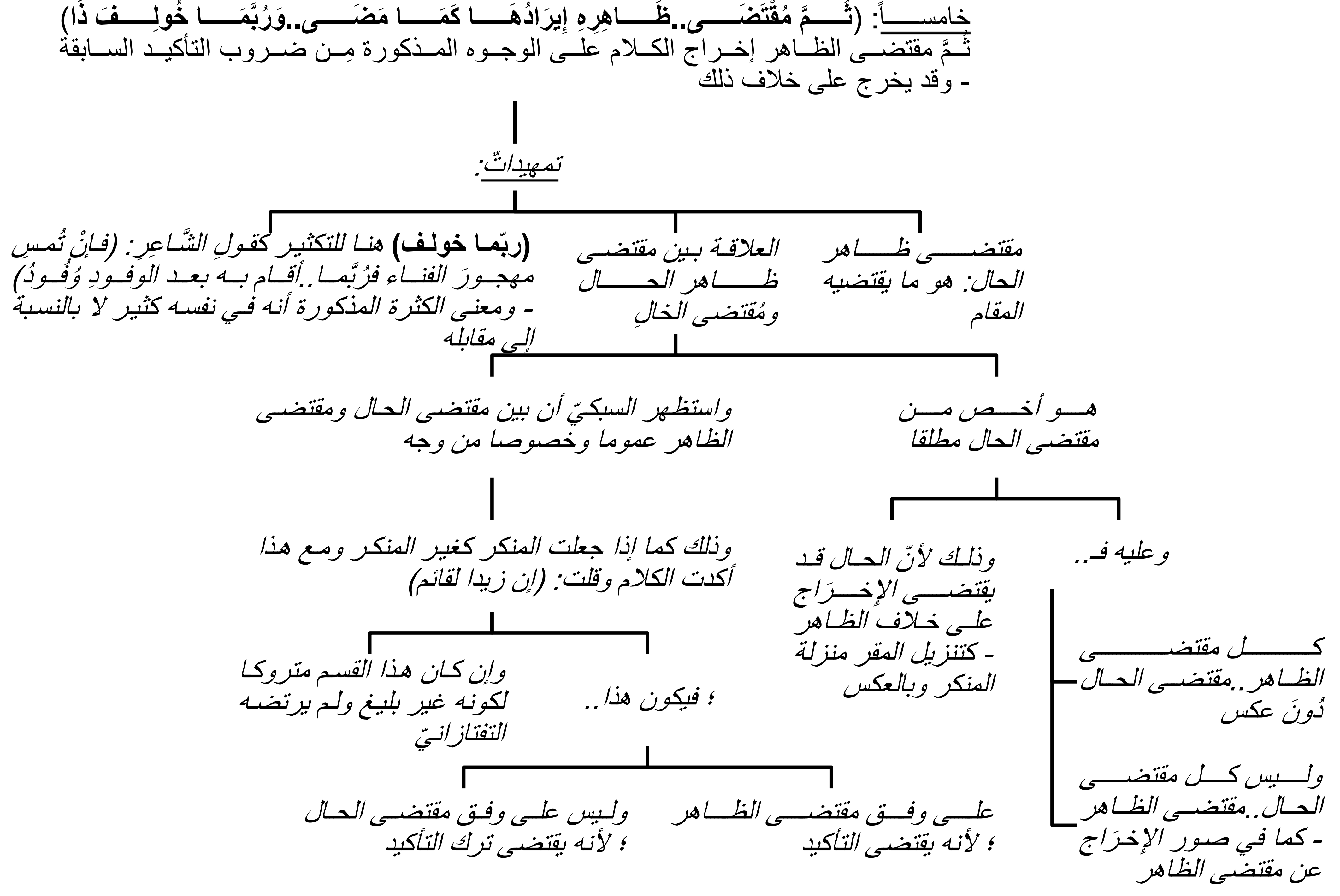
قيدنا تأكيده بـ(إنّ) أو نحوها من المؤكدات المذكورة احترازا عما يوجب الحصر كالتقديم والأداة الموضوعة له كـ(إنما) و(ما وإلا) والعطف بـ(بل ولا) وتعريف الخبر باللام وتوسط ضمير الفصل وغيرها ؛ لأنّ الحصر يقتضى القصر بأحد أوجهه الثلاثة القلب والإفراد والتعيين فيكون مشتملا على إسنادين لأنّ معنى (إنما زيد قائم) أنَّ زيدا قائم لا قاعد، فهو خطاب لمن ينكر قيامه ويثبت قعوده

- فمواقع المؤكدات السابقة..هو إسناد واحد

ليس من شرطِ الخبر الطلبيّ سبقُ السؤالِ



٣- وإن كان مُنكرا للحكم..وجب تأكيده بِقَدر قوة الإنكار وضعفهِ
(أَوْ مُنْكِـــرًا فَأَكِّـــدَنْ وُجُوبَـــا..بِحَسَـــبِ الْإِنْكَـــارِ)
- فيزيد في التأكيد بحسب الزيادة في الإنكار
أمثلةٌ:
كقولِك:
١- لمن ينكر صدقك ولا يبالغ: (إنـي صادق)
- والتأكيدُ هُنا إن كان بمؤكد واحد كما في جوابِ المُتردّد، إلا أن التوكيد هُنا أوجَب
٢- لِمن يبالغ في الإِنْكَار: (إنِّي لصادق)
٣- لمن يكون إِنْكَاره أبلغ: (والله إنِّي لصادق)
كقوله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام:
١- لمّا كذبوا في المرة الأولى: {إنا إليكم مرسلون}
- فأكد بـ(إنّ) واسمية الجملة
٢- وفِي المرة الثانية {ربنا يعلم إنا إليكم لمرسلون}
- وذلك لمبالغة المخاطبين في الإنكار حيث قالوا {ما أنتم إلا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء إن أنتم إلا تكذبون}..فأكد بـ..
١- القسم
- (وهو {ربُنا يعلم} فإنه جار مجرى القسم في التأكيد كـ(شهد الله)) الكشّاف
٢- و(إنّ)
٣- واللام
٤- واسمية الجملة
ويُسَمَّى هذا الضرب إنكاريا
(وَانْتَمَى تَالِيهِ لِلْإِنْكَارِ)
؛ إذْ هُوَ مسبوق بإِنْكَار المخاطب
تنبيهٌ: بعضُهم يُسَمِّي ما لا مبالغة فيه (إنْكاريا) وما فيه مبالغة (إضرابيا)
مُناقشة:
سؤال: قد يكون الخطاب ابتدائيا وطلبيا وإِنْكاريا إذا كان لمن لا يستحضر قيام زيد و يتردد في قيام عمرو وينكر قيام بكر، فمَاذَا يصنع؟
جواب: استظهر السُّبْكِيّ أن يعامل الجميع معاملة الإِنْكَارى فيؤكد ؛ وذلك تغليبا عليهما فيقال: (إن زيدا وعمرا وبكرا قائمون)
- وذلك لأنَّ تأكيد الابتدائي لابدع فيه، بخلاف ترك تأكيد الإِنْكَارى فلا يجوز

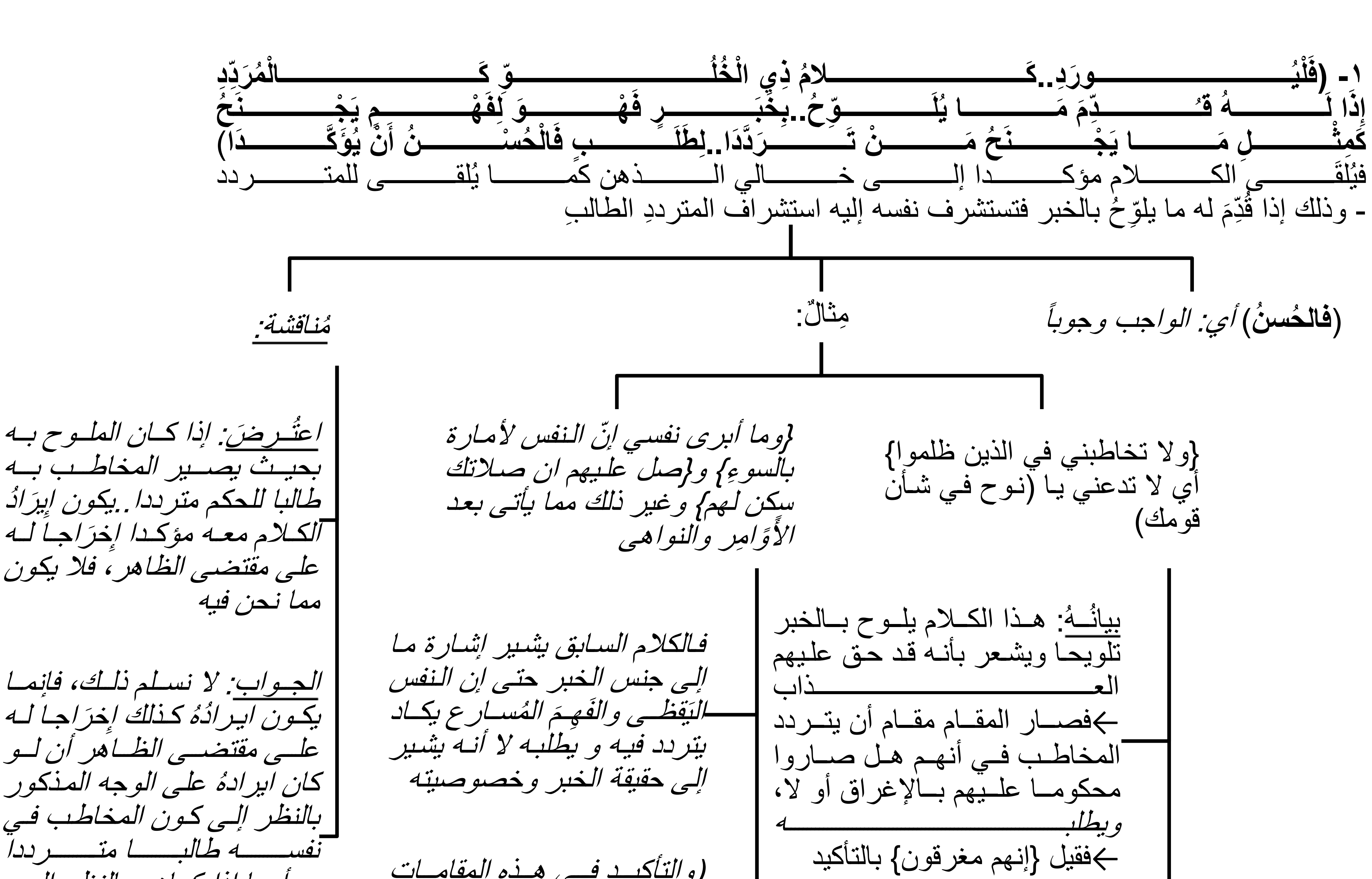

خامساً: (ثُمَّ مُقْتَضَى..ظَاهِرِهِ إِيرَادُهَا كَمَا مَضَى..وَرُبَّمَا خُولِفَ ذَا)
ثُمَّ مقتضى الظاهر إخراج الكلام على الوجوه المذكورة مِن ضروب التأكيد السابقة
- وقد يخرج على خلاف ذلك
تمهيداتٌ:
مقتضى ظاهر الحال: هو ما يقتضيه المقام
العلاقة بين مقتضى ظاهر الحال ومُقتضى الحالِ
(ربّما خولف) هنا للتكثير كقولِ الشَّاعِرِ: (فإنْ تُمسِ مهجورَ الفناء فرُبَّما..أقام به بعد الوفودِ وُفُودُ)
- ومعنى الكثرة المذكورة أنه في نفسه كثير لا بالنسبة إلى مقابله
هو أخص من مقتضى الحال مطلقا
واستظهر السبكيّ أن بين مقتضى الحال ومقتضى الظاهر عموما وخصوصا من وجه
وعليه فـ..
كل مقتضى الظاهر..مقتضى الحال دُونَ عكس
وليس كل مقتضى الحال..مقتضى الظاهر
- كما في صور الإخرَاج عن مقتضى الظاهر
وذلك لأنّ الحال قد يقتضي الإخرَاج على خلاف الظاهر
- كتنزيل المقر منزلة المنكر وبالعكس
وذلك كما إذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا أكدت الكلام وقلت: (إن زيدا لقائم)
؛ فيكون هذا..
وإن كان هذا القسم متروكا لكونه غير بليغ ولم يرتضه التفتازانيّ
على وفق مقتضى الظاهر ؛ لأنه يقتضى التأكيد
وليس على وفق مقتضى الحال ؛ لأنه يقتضى ترك التأكيد

خامساً: **(ثُمَّ مُقْتَضَى..ظَاهِرِهِ إِيرَادُهَا كَمَا مَضَى..وَرُبَّمَا خُولِفَ ذَا)**

١- (فَلْيُورَدِ..كَلامُ ذِي الْخُلُوّ كَالْمُرَدِّدِ إِذَا لَهُ قُدِّمَ مَا يُلَوِّحُ..بِخَبَرٍ فَهْوَ لِفَهْمٍ يَجْنَحُ كَمِثْلِ مَا يَجْنَحُ مَنْ تَرَدَّدَا..لِطَلَبٍ فَالْحُسْنُ أَنْ يُؤَكَّدَا)
فيُلقَى الكلام مؤكدا إلى خالي الذهن كما يُلقى للمتردد - وذلك إذا قُدِّمَ له ما يلوِّحُ بالخبر فتستشرف نفسه إليه استشراف المترددِ الطالبِ

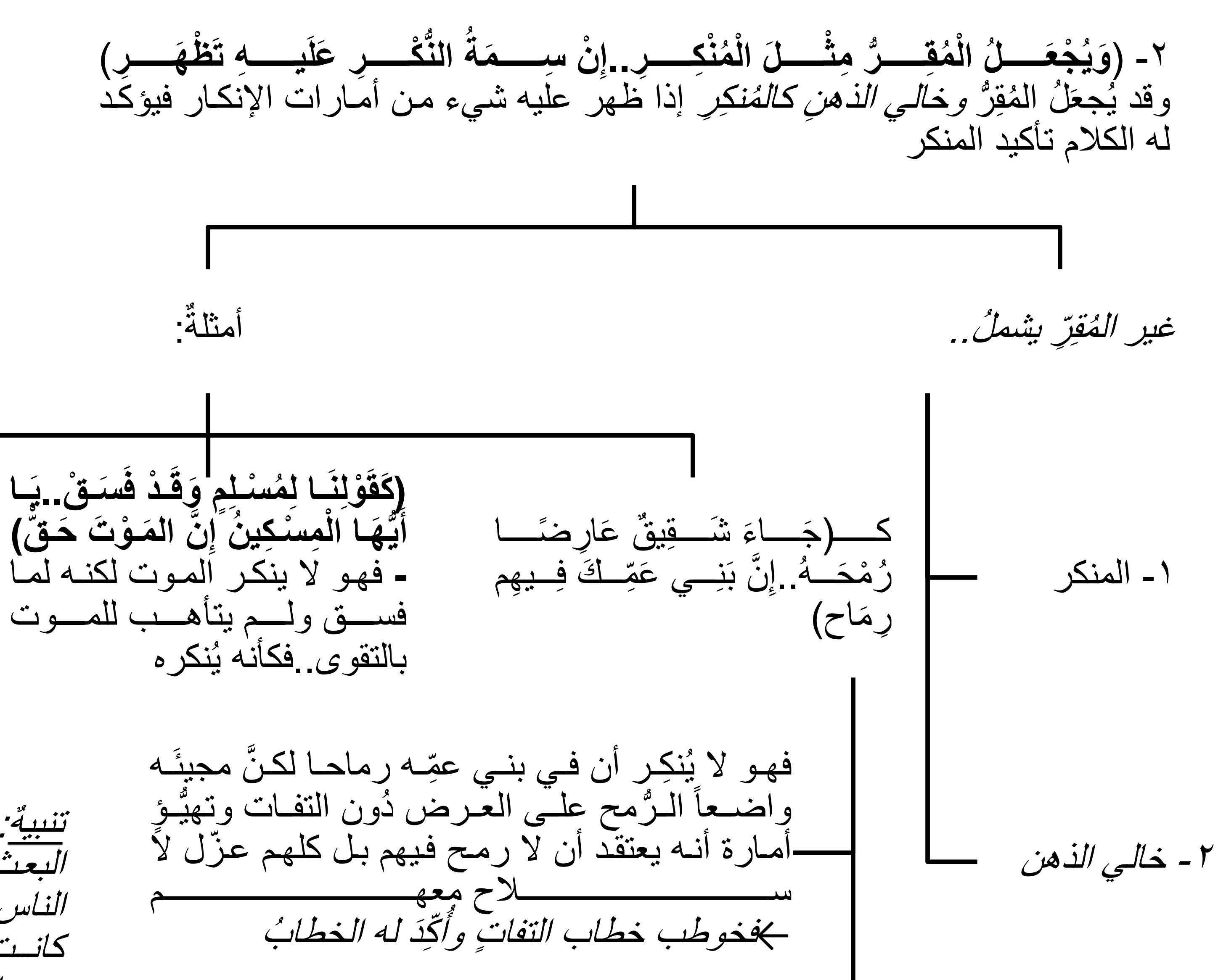
٢- (وَيُجْعَلُ الْمُقِرُّ مِثْلَ الْمُنْكِرِ..إِنْ سِمَةُ النُّكْرِ عَلَيْهِ تَظْهَرِ)
وقد يُجعَلُ المُقِرُّ *وخالي الذهن كالمُنكِرِ* إذا ظهر عليه شيء من أمارات الإنكار فيؤكد له الكلام تأكيد المنكر

٣- (وَيُجْعَلُ الْمُنْكِرُ إِنْ كَانَ مَعَهْ..شَوَاهِدٌ -لَوْ يَتَأَمَّلْ- مُرْدِعَهْ..كَغَيْرِهِ)
وقد يُجعَلُ المُنكر كغيرِ المُنكر إذا كان معه دلائلُ وشواهد لو تأمّلها ارتدع عن إنكاره؛ فلا يؤكد له



١- (فَلْيُورَدِ..كَلامُ ذِي الْخُلُوّ كَالْمُرَدِّدِ
إِذَا لَهُ قُدِّمَ مَا يُلَوِّحُ..بِخَبَرٍ فَهْوَ لِفَهْمٍ يَجْنَحُ
كَمِثْلِ مَا يَجْنَحُ مَنْ تَرَدَّدَا..لِطَلَبٍ فَالْحُسْنُ أَنْ يُؤَكَّدَا)
فيُلَقَى الكلام مؤكدا إلى خالي الذهن كما يُلقى للمتردد
- وذلك إذا قُدِّمَ له ما يلوِّحُ بالخبر فتستشرف نفسه إليه استشراف المترددِ الطالبِ
(فالحُسنُ) أي: الواجب وجوباً
مِثالٌ:
مُناقشة:
{ولا تخاطبني في الذين ظلموا} أي لا تدعني يا (نوح في شأن قومك)
{وما أبرى نفسي إنّ النفس لأمارة بالسوءِ} و{صل عليهم ان صلاتك سكن لهم} وغير ذلك مما يأتى بعد الأوَامِر والنواهى
بيانُهُ: هذا الكلام يلوح بالخبر تلويحا ويشعر بأنه قد حق عليهم العذاب ←فصار المقام مقام أن يتردد المخاطب في أنهم هل صاروا محكوما عليهم بالإغراق أو لا، ويطلبه ←فقيل {إنهم مغرقون} بالتأكيد
وجهُ التمثيل: لأنّ الانبياء لا يترددون في خبر الله المدلول علميه ولو بالتلويح
فالكلام السابق يشير إشارة ما إلى جنس الخبر حتى إن النفس اليَقظى والفَهِمَ المُسارع يكاد يتردد فيه و يطلبه لا أنه يشير إلى حقيقة الخبر وخصوصيته
(والتأكيد في هذه المقامات لتصحيح الكلام السابق والاحتجاج له و بيان وجه الفائدة فيه - ويغنى غناء الفاء) عَبد القَاهِر
اعتُرِضَ: إذا كان الملوح به بحيث يصير المخاطب به طالبا للحكم مترددا..يكون إيرَادُ الكلام معه مؤكدا إخراجا له على مقتضى الظاهر، فلا يكون مما نحن فيه
الجواب: لا نسلم ذلك، فإنما يكون ايرادُهُ كذلك إخراجا له على مقتضى الظاهر أن لو كان ايرادهُ على الوجه المذكور بالنظر إلى كون المخاطب في نفسه طالبا مترددا - وأما إذا كان بالنظر إلى الملوح الذي من شأنه أن يَصِيرَ المخاطب بسببه طالبا مترددا..فلا يكون كذلك

٢- (وَيُجْعَلُ الْمُقِرُّ مِثْلَ الْمُنْكِرِ..إنْ سِمَةُ النُّكْرِ عَلَيهِ تَظْهَرِ)
وقد يُجعَلُ المُقِرُّ و*خالي الذهنِ كالمُنكرِ* إذا ظهر عليه شيء من أمارات الإنكار فيؤكد له الكلام تأكيد المنكر



٣- (وَيُجْعَلُ الْمُنْكِرُ إِنْ كَانَ مَعَهُ..شَوَاهِدُ -لَوْ يَتَأَمَّلْ- مُرْدِعَهْ..كَغَيْرِهِ)
وقد يُجعَلُ المُنكر كغيرِ المُنكر إذا كان معه دلائلُ وشواهد لو تأمّلها ارتدع عن إنكاره؛ فلا يؤكد لَه

تنبيهات على العبارة:

والشواهِدُ *قد تكون معلومة له أو محسوسة*

*(**مردعه**) صفة لـ(**شَوَاهِد**)، أي: رادعة له عن إِنْكَاره*

المراد بالتأمُّل..أن يستنبط مقدمات صحيحة بوجه صحيح توصله إلى الارتداع

أمثلةٌ:

<u>مِثـالُ السَّـعد</u>: (**كَقَوْلِـكَ: الإِسْـلامُ حَـقٌ..لِمُنْكِـرٍ**)
- كقولك لمُنكر الإسلام: (الإسلام حق) بلا تأكيد؛ لأن مع المنكر دلائلَ دالة على حقيّة الإسلامِ

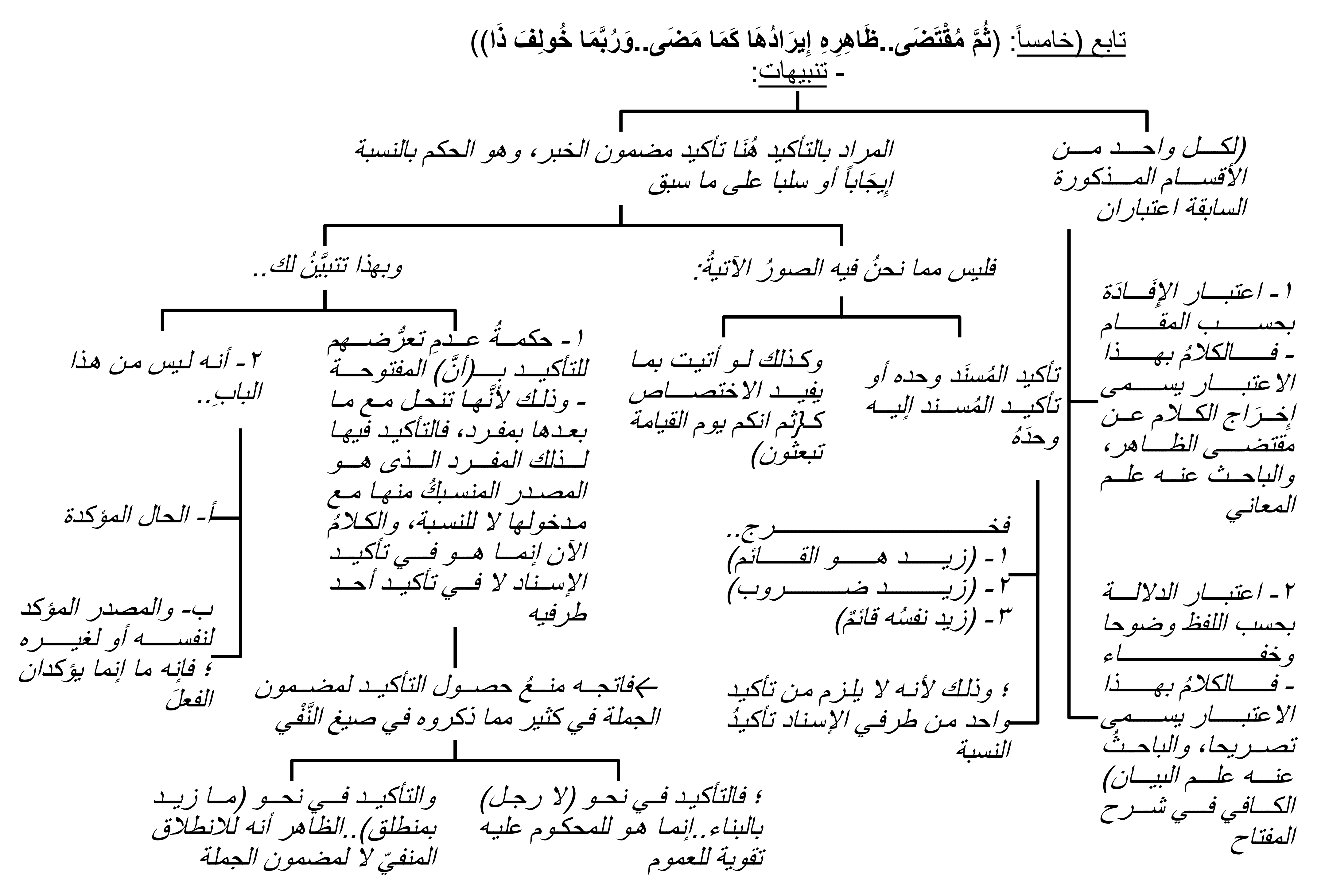
<u>مِثالُ التلخيص</u>: {لا ريب فيه}
- وهذا المِثالُ فيه وجهان:

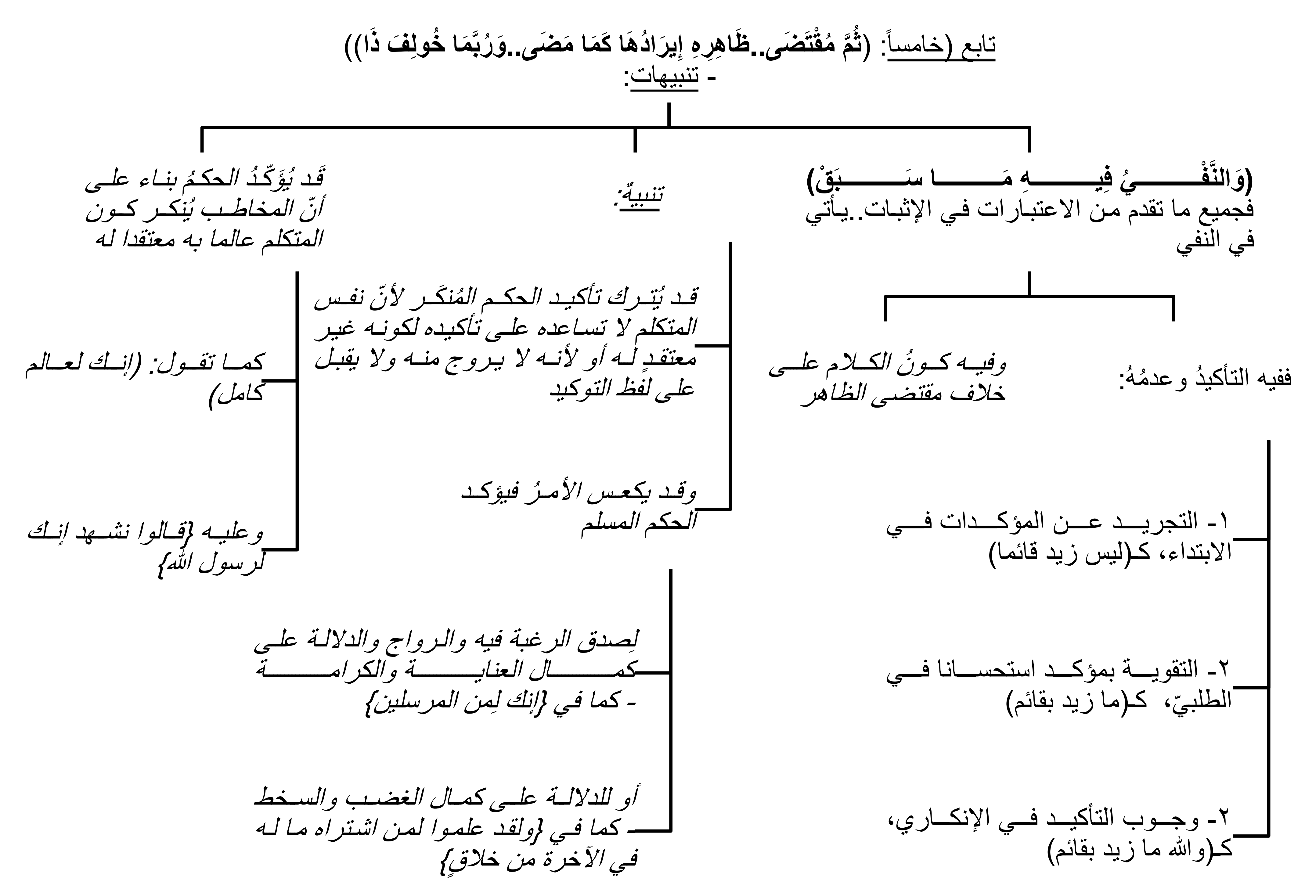
١- (في الآيةِ تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه بناء على وجود ما يزيله؛ فإنه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه تعويلا على ما يزيله حتى صحَّ نفيُ الريب على سبيل الاستغراق كما نزل الإنكار منزلة عدمه لذلك حتى صح ترك التأكيد) السَّعد
- فعلي هذا فالآية تنظير للمسألة ولا تصلُحُ مِثالاً

(الآية لم تنفِ الريبَ عنه بمعنى أن أحدا لايرتاب فيه، بل بِمَعنَى أَنَّهُ ليس محلا لوقوع الارتياب فيه؛ لأنه من وضوح الدلالة بحيث لا ينبغي لأحد أن يرتاب في أنه من عند الله، وهذا حكم صحيح لكن يُنكره كثير من الأشقياء؛ فينبغي أن يؤكد، لكن تُرك تأكيده لِأَنَّهُم جُعِلُوا كغير المُنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الإِنْكَار لو تأملوها) الكشاف
- فعلى هذا تصلح الآيةُ مِثالاً

تابع (خامساً: (ثُمَّ مُقْتَضَى..ظَاهِرِهِ إِيرَادُهَا كَمَا مَضَى..وَرُبَّمَا خُولِفَ ذَا))

- تنبيهات:

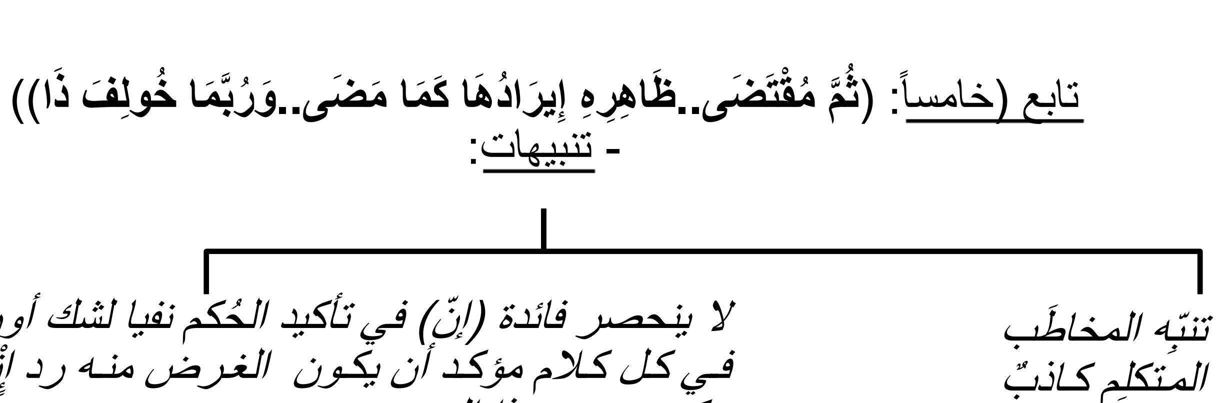



تابع (خامساً: (ثُمَّ مُقْتَضَى..ظَاهِرِهِ إِيرَادُهَا كَمَا مَضَى..وَرُبَّمَا خُولِفَ ذَا))
- تنبيهات:
(وَالنَّفْيُ فِيهِ مَا سَبَقْ)
فجميع ما تقدم من الاعتبارات في الإثبات..يأتي في النفي
ففيه التأكيدُ وعدمُهُ:
١- التجريد عن المؤكدات في الابتداء، كـ(ليس زيد قائما)
٢- التقوية بمؤكد استحسانا في الطلبيّ، كـ(ما زيد بقائم)
٢- وجوب التأكيد في الإنكاري، كـ(والله ما زيد بقائم)
وفيه كونُ الكلام على خلاف مقتضى الظاهر
تنبيهٌ:
قد يُترك تأكيد الحكم المُنكَر لأنّ نفس المتكلم لا تساعده على تأكيده لكونه غير معتقدٍ له أو لأنه لا يروج منه ولا يقبل على لفظ التوكيد
وقد يكعس الأمرُ فيؤكد الحكم المسلم
لِصدق الرغبة فيه والرواج والدلالة على كمال العناية والكرامة - كما في {إنك لِمن المرسلين}
أو للدلالة على كمال الغضب والسخط كما في {ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاقٍ}
قَد يُؤَكّدُ الحكمُ بناء على أنّ المخاطب يُنكر كون المتكلم عالما به معتقدا له
كما تقول: (إنك لعالم كامل)
وعليه {قالوا نشهد إنك لرسول الله}

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع (خامساً: (ثُمَّ مُقْتَضَى..ظَاهِرِهِ إِيرَادُهَا كَمَا مَضَى..وَرُبَّمَا خُولِفَ ذَا))

- تنبيهات:



إذا أردت أن تنبِّه المخاطَب على أنَّ هذا المتكلِم كاذبٌ في ادعاء أن هذا الخبر على وفق اعتقاده..فتؤكد الحكم وإن لم يكن مخاطَبُك منكِرا لمطابقة ما ادعاه

- وعليه {والله يعلم إن المنافقين لكاذبون}
- وأما {والله يعلم انك لرسوله}..فأكد لأنه مما يجب أن يبالغ في تحقيقه لأنه لدفع الإبهامِ، وإلا فالمخاطَبُ عالم به وبلازمِه

لا ينحصر فائدة (إنّ) في تأكيد الحُكم نفيا لشك أورد الإنْكَار ولا يجب في كل كلام مؤكد أن يكون الغرض منه رد إنْكَار محقق أو مقدر وكذا المجرد عن التأكيد

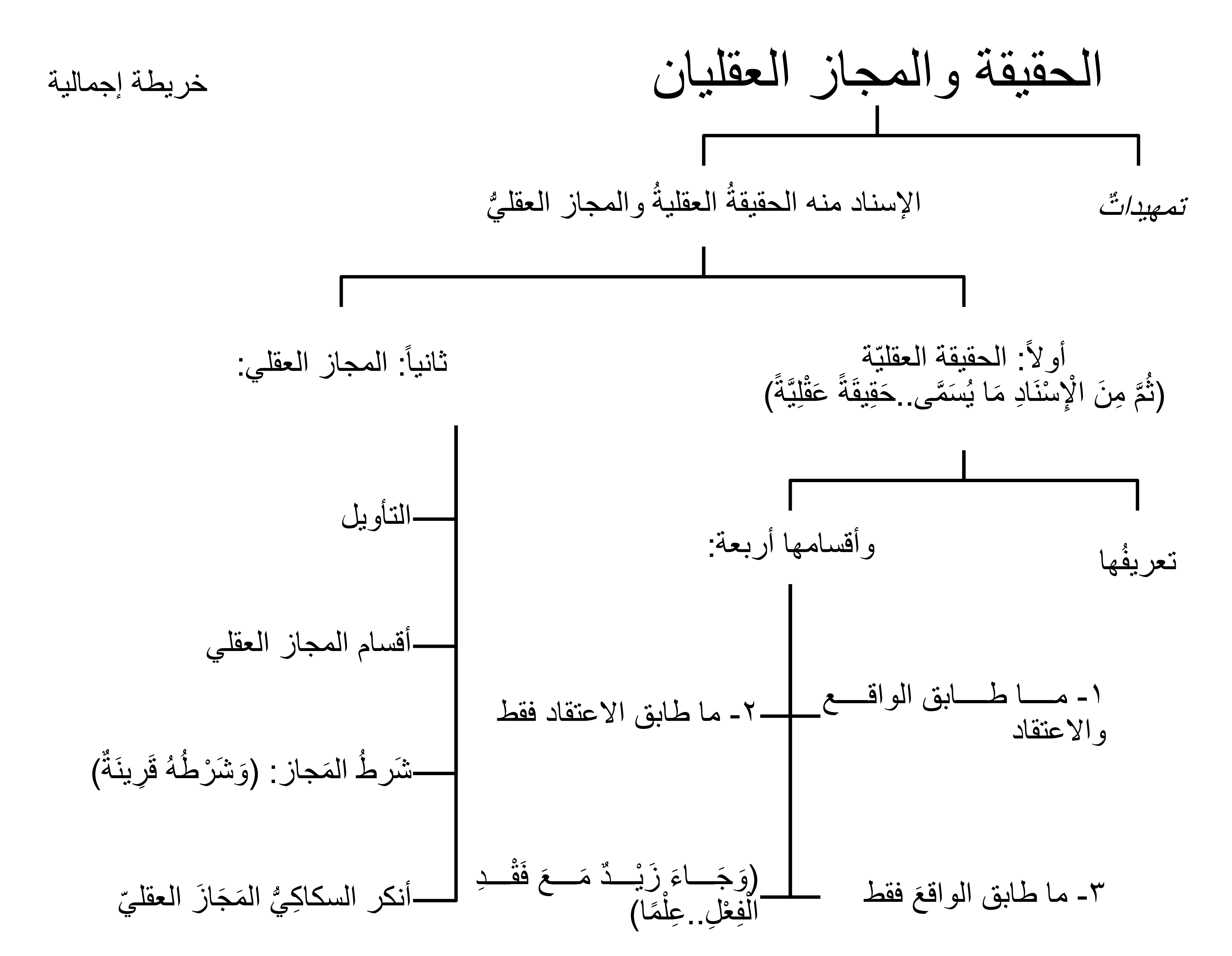
- عَبد القَاهِر: (

قد تدخُل للدلالة على أن الظن كان من المُتكلِم على خِلافِ الحاصِلِ

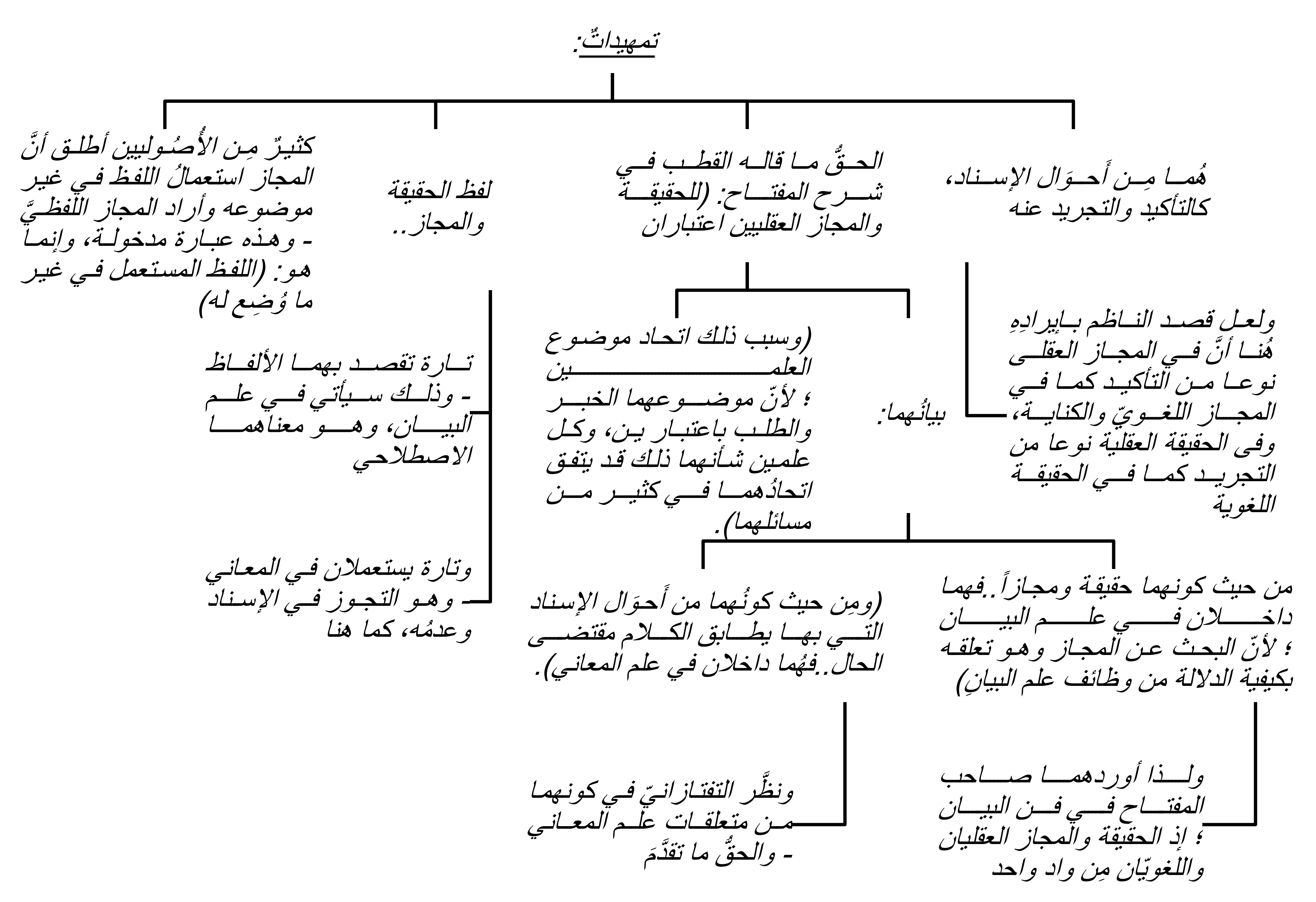
- كقوله للشيء وهو بمرأى من المخاطب: (إنه كان من الأمر ما ترى)
- وكـ(أحسنتَ إلى فلان، ثم إنَّهُ فعل جراءً لي ما ترى)
- وعليه {رب إني وضعتها أنثى} و{رب إنّ قومي كذبون}

ومن خصائصها..

- أن لضمير الشان معها حسنا ليس بدونها بل لا يصح بدونها
  - كـ(إنه من يتق ويصبر..} و{إنَّهُ لا يفلح الكافرون)
- وتهيئة النكرة لأنّ تصلح مبتدأ
  - كـ(إنَّ شواء ونشوة وخبب..البازل الأهون)
- وإنْ كَانت النكرة موصوفة تراها مع (إنَّ) أحسن
  - كـ(إنَّ دهراً يلف شملي بسُعدى..لزمان يهم بالإحسان)
- حذف الخبر
  - كـ(إنَّ مالاً وإنَّ ولدا وإنَّ زيدا وإنَّ عمرا)).



الحقيقة والمجاز العقليان
خريطة إجمالية
تمهيداتٌ
الإسناد منه الحقيقةُ العقليةُ والمجاز العقليُّ
أولاً: الحقيقة العقليّة
(ثُمَّ مِنَ الْإِسْنَادِ مَا يُسَمَّى..حَقِيقَةً عَقْلِيَّةً)
ثانياً: المجاز العقلي:
تعريفُها
وأقسامها أربعة:
١- ما طابق الواقع والاعتقاد
٢- ما طابق الاعتقاد فقط
٣- ما طابق الواقعَ فقط
(وَجَاءَ زَيْدٌ مَعَ فَقْدِ الْفِعْلِ..عِلْمًا)
التأويل
أقسام المجاز العقلي
شَرطُ المَجاز: (وَشَرْطُهُ قَرِينَةٌ)
أنكر السكاكِيُّ المَجَازَ العقليّ


تمهيداتٌ:
هُما مِن أَحوَال الإسناد، كالتأكيد والتجريد عنه
الحقُّ ما قاله القطب في شرح المفتاح: (للحقيقة والمجاز العقليين اعتباران
لفظ الحقيقة والمجاز..
كثيرٌ مِن الأُصُوليين أطلق أنَّ المجاز استعمالُ اللفظ في غير موضوعه وأراد المجاز اللفظيَّ - وهذه عبارة مدخولة، وإنما هو: (اللفظ المستعمل في غير ما وُضِع له)
ولعل قصد الناظم بإيرادِهِ هُنا أنَّ في المجاز العقلى نوعا من التأكيد كما في المجاز اللغويّ والكناية، وفى الحقيقة العقلية نوعا من التجريد كما في الحقيقة اللغوية
بيانُهما:
(وسبب ذلك اتحاد موضوع العلمين ؛ لأنّ موضوعهما الخبر والطلب باعتبار ين، وكل علمين شأنهما ذلك قد يتفق اتحادُهما في كثير من مسائلهما).
تارة تقصد بهما الألفاظ - وذلك سيأتي في علم البيان، وهو معناهما الاصطلاحي
وتارة يستعملان في المعاني - وهو التجوز في الإسناد وعدمُه، كما هنا
من حيث كونهما حقيقة ومجازاً..فهما داخلان في علم البيان ؛ لأنّ البحث عن المجاز وهو تعلقه بكيفية الدلالة من وظائف علم البيانِ)
(ومِن حيث كونُهما من أَحوَال الإسناد التي بها يطابق الكلام مقتضى الحال..فهُما داخلان في علم المعاني).
ولذا أوردهما صاحب المفتاح في فن البيان ؛ إذ الحقيقة والمجاز العقليان واللغويّان مِن واد واحد
ونظَّر التفتازانيّ في كونهما من متعلقات علم المعاني - والحقُّ ما تقدَّمَ

الإسناد منه الحقيقةُ العقليةُ والمجاز العقليُّ:

وثَـمَّ خـلافٌ لفظـيٌّ لا معنـويٌّ فـي كـونِ الحقيقـة والمجـاز صـفتين للإسـناد أو لِلكلام

المُـرادُ: الإسـناد مطلقـا، سـواء كـان خبريـا أو إنشـائيا - ولـذا ذكـره بالاسـم الظـاهر دون الضـمير لـئلا يعود إلى الإسناد الخَبَرِيّ

المراد بالإسناد هنا: الحكم الـدائر بـين المسـند إليـه والمسند

*أتـى النـاظم بــ(**مِن**) الدالـة علـى التبعـيض ولـم يقـل (الإسـنادُ إمـا حقيقـة وإمـا مجاز)*

وذلـك لأنّ مـن الإسـناد مـا لـيس بحقيقـة ولا مجـاز عنـده، كمـا إذا لـم يكـن المُسـنَد فعـلا أو معنـاه - كقولنـا: (الحيوان جسمٌ) ←فالقسـمة عنـده غيـرُ حاصرة

ولكنْ لَـم يشـترط صـاحبُ المفتـاح كـونُ المُسنَدِ فعـلاً أو معنـاه، فالقسـمة عنـده حاصـرة - وهو الظاهر

وذلك لأنّ من أثبت الحقيقة والمجاز العقليين..فتقسيمه الإسناد اليهما. منفصلة حقيقية مانعة الجمع والخلو

أمَّـا نحـو (الحيـوان جسـم)..ففيـه معنـى الفعـل باعتبـار رجوعــه إلــى الإسـناد المعنـويّ - فقد أوّلوا (زيد أسد) بمعنى (جريء)، وكذلك يؤولـون فـي الجميـع - ولا يلـزم مـن ذلـك أن يتحمـل ضـميرا بـل هـذا تأويـل مَعنَوِيّ لا لَفظِيّ، ولَوْ لَم نقل بتأويله بمشتق..فلاشك في حصول الإسناد، كماهو ظاهر عَبد القَاهِر والسكاكيّ

صـفتين للإسـناد كمـا هـو مقتضـى صـنيع الزمخشـرى ؛ لأنّ نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة أو مجازا إلى العقل بلا واسطة؛ لأنّ إسناد كلمة إلى كلمة..شيءٌ يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة، وهذا مَبْنِيّ عَلَى المختار عند المحققين من أن المركبـات ليسـت موضـوعة وأن دلالتهـا علـى معانيهـا التركيبيــة عقليــة لا مــدخل للوضــع فيهـا ←المفتاح: (الحاصل من المَجَاز العَقْلِيّ يرجع إلى إيقاع نسبة في غير موضعها عند المُوقِع لا من حيث اللغة، لضرب من التأويل مثل النسبة في (أنبت الربيع البقل)

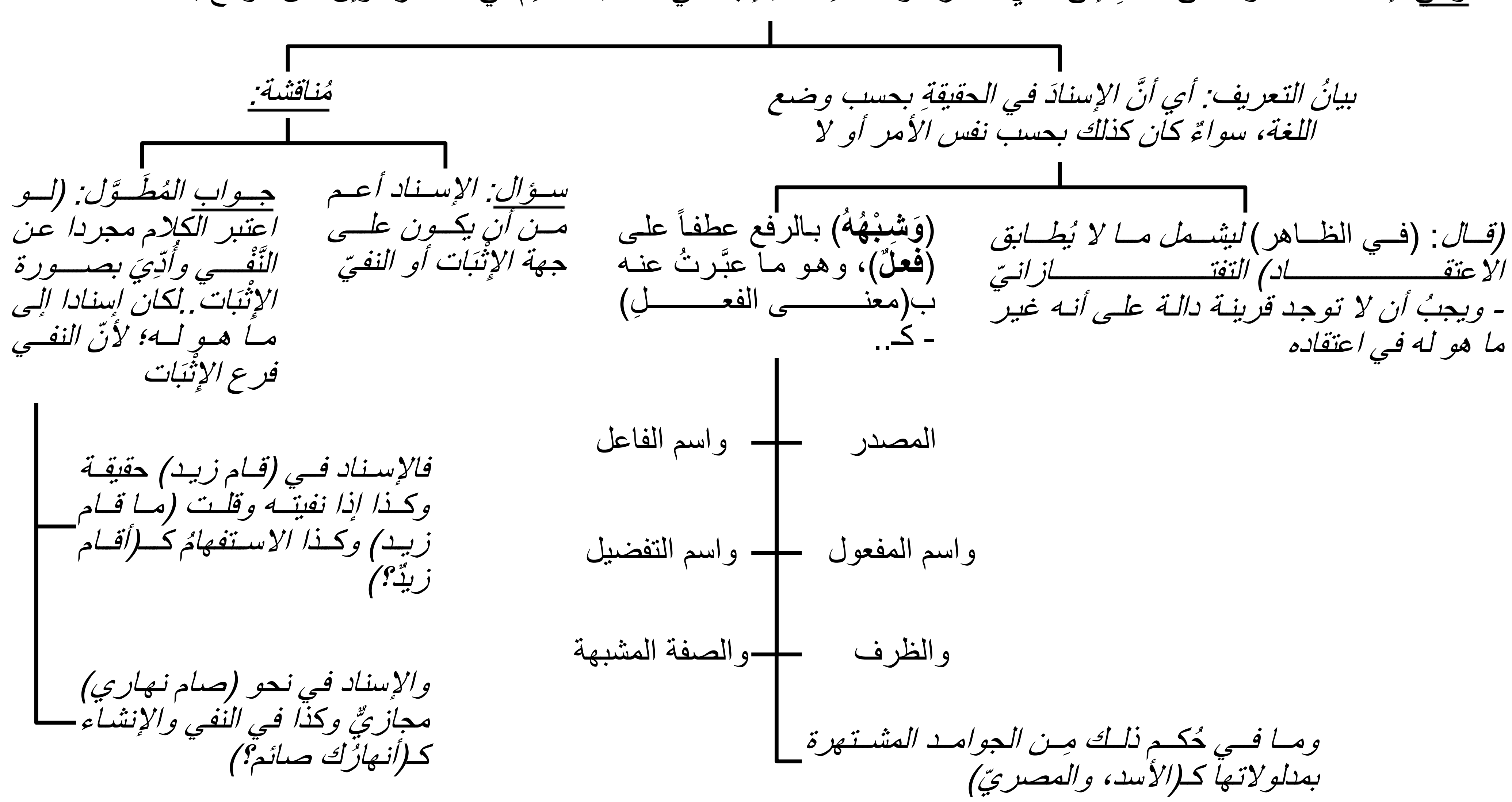
صـفتين لِلكـلام كمـا هـو صـنيع عَبـد القَـاهِر والسـكاكيّ ؛ لأنّ نسـبة الشـيء الـذي يسـمى حقيقـة أو مجـازا إلـى العقـل بواسطة أنهما وصفين للكلام لاشتماله على الإسناد

أولاً: الحقيقة العقليّة

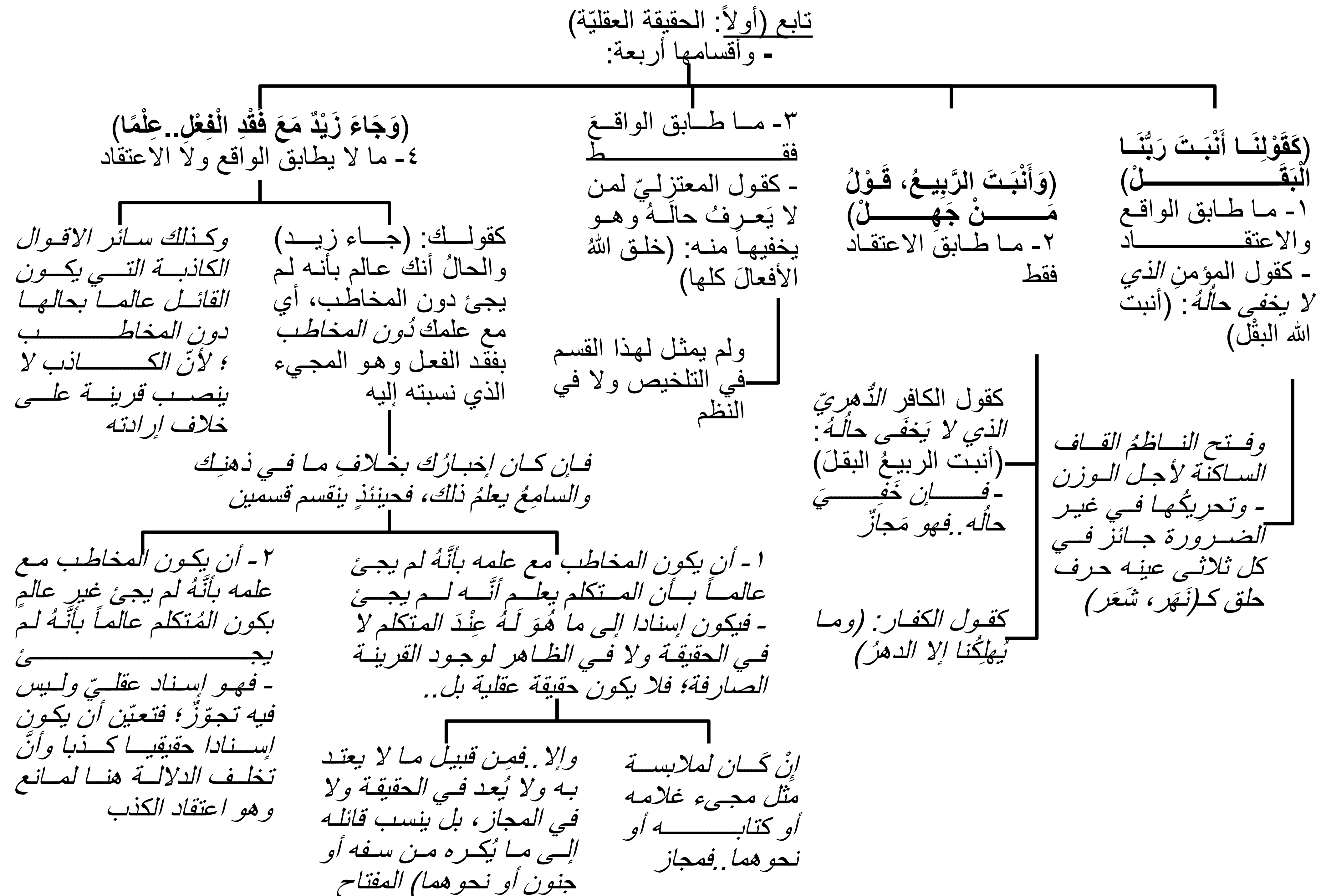
(ثَمَّ مِنَ الإِسْنَادِ مَا يُسَمَّى..حَقِيقَةً عَقْلِيَّةً)

تعريفُها: **(كَأَنْ مَا..يُسْنَدُ فِعْلٌ لِلَّذِي لَهُ لَدَى..مُخَاطِبِ وَشِبْهُهُ فِيمَا بَدَا)**

وهي: إسنادُ الفعل أو معنَى الفعلِ إلى *الذي استقرَّ* هو له -*لِلمُسنَدِ إليه- في اعتقادِ* المتكلِّمِ في الظاهر، وإن كان الواقع بخلاف ذلك



مُصْطفَى دَنْقَش



تابع (أولاً: الحقيقة العقليّة)
- وأقسامها أربعة:
(كَقَوْلِنَا أَنْبَتَ رَبُّنَا الْبَقَلْ)
١- ما طابق الواقع والاعتقاد
- كقول المؤمنِ الذي لا يخفى حالُهُ: (أنبت الله البقْل)
وفتح الناظمُ القاف الساكنة لأجل الوزن
- وتحريكُها في غير الضرورة جائز في كل ثلاثي عينه حرف حلق كـ(نَهر، شَعَر)
(وَأَنْبَتَ الرَّبِيعُ، قَوْلُ مَنْ جَهِلْ)
٢- ما طابقَ الاعتقاد فقط
كقول الكافر الدُّهريّ الذي لا يَخفَى حالُهُ: (أنبت الربيعُ البقلَ)
- فإن خَفِيَ حالُه..فهو مَجازٌ
كقول الكفار: (وما يُهلِكُنا إلا الدهرُ)
٣- ما طابق الواقعَ فقط
- كقول المعتزليّ لمن لا يَعرفُ حالَهُ وهو يخفيها منه: (خلق اللهُ الأفعالَ كلها)
ولم يمثل لهذا القسم في التلخيص ولا في النظم
(وَجَاءَ زَيْدٌ مَعَ فَقْدِ الْفِعْلِ..عِلْمًا)
٤- ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد
كقولك: (جاء زيد) والحالُ أنك عالم بأنه لم يجئ دون المخاطب، أي مع علمك دُون المخاطب بفقد الفعل وهو المجيء الذي نسبته إليه
وكذلك سائر الأقوال الكاذبة التي يكون القائل عالما بحالها دون المخاطب؛ لأنّ الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف إرادته
فإن كان إخبارُك بخلافِ ما في ذهنِك والسامعُ يعلمُ ذلك، فحينئذٍ ينقسم قسمين
١- أن يكون المخاطب مع علمه بأنَّهُ لم يجئ عالماً بأن المتكلم يعلم أنَّه لم يجئ
- فيكون إسنادا إلى ما هُوَ لَهُ عِنْدَ المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة؛ فلا يكون حقيقة عقلية بل..
إنْ كان لملابسة مثل مجيء غلامه أو كتابه أو نحوهما..فمجاز
وإلا..فمِن قبيل ما لا يعتد به ولا يُعد في الحقيقة ولا في المجاز، بل ينسب قائله إلى ما يُكره من سفه أو جنون أو نحوهما) المفتاح
٢- أن يكون المخاطب مع علمه بأنَّهُ لم يجئ غير عالمٍ بكون المُتكلم عالماً بأنَّهُ لم يجئ
- فهو إسناد عقليّ وليس فيه تجوّزٌ؛ فتعيّن أن يكون إسنادا حقيقيا كذبا وأنَّ تخلف الدلالة هنا لمانع وهو اعتقاد الكذب

مُصْطفَى دَنْقَش

ثانياً: المجاز العقلي:

(وَمَا يُدْعَى الْمَجَازَ العَقْلِي)

يُسمَّى..

(المجاز العقلي)

و(المَجاز الحُكميّ) لتعلقه بالحُكم، وهو الإسناد

و(مجازا في الإِثْبَات) لتعلقه بإِثْبَات الفعل وإسناده إلى غير ما هو له لكون مداره عليه

(إسناداً مجازيًّا)

مُصْطَفَى دَنْقَش

ثانياً: المجاز العقلي: **(إِسْنَادُهُ إِلَى الَّذِي لَيْسَ لَهُ..بَلْ لِمُلابَسٍ وَقَدْ أَوَّلَهُ)**

هو: (إسناد الفعل وشبهِهِ إلى ما ليس له عند المتكلم في الظاهر، بل لملابَسِهِ، بِتأويلٍ)

- وذلك بأن تنصب قرينة صارفة عن كَون الإسناد إلى ما هو له

(ملابَسِهِ) *أي: مُتَعَلَّقٍ لَهُ*

(غير ما هو له) سواء *كان ذلك الغيرُ غيراً..*
١- في الواقع
٢- أو عند المتكلم في الظاهر
- وبهذا سقط ما اعتُرِضَ به أنَّهُ: (

إن أُريدَ غيرُ ما هُوَ لَهُ عِنْدَ المتكلم في الظاهر..فلاحاجة إلى التقييد بقوله **(وقد أوَّلَهُ)**، *وهو ظاهر*

وإن أريد غيرُ مَا هُوَ لَهُ في الواقع..كانَ نحوُ قول الجاهل: (أنبت الله البقل) مجازا باعتبار الإسناد إلى السبب

التأويل:

معنى التأويل:

لُغةً: مِن المآل، وهو المَرجِع

المُرادُ هُنا: نصب قرينة صارفة عن أن يكون الإسناد إلى ما هُوَ لَهُ

خرَج باشتراط التأويل..

١- قولُ الجاهل: (أنبت الربيع البقل) **(وَقَائِلٍ..أَوَّلَهُ يُخْرِجُ قَوْلَ الجَاهِلْ)**؛ فأنه وإن كان إسنادا إلى ما ليس له في الواقع لكن لا تأوُّلَ فيه لأنهُ هُو مُرادُهُ وَمُعتَقَدُهُ

قولُ: (أشاب الصغيرَ وأفنى الكبيـ..ـرَ كرُّ الغَداةِ ومَرُّ العَشِيّ)

- فقد أسند (أشابَ) و(أفنى) إلى (الكرّ) و(المَرّ)

وهذا..إذا **لم يُعلم** أو يُظَنّ أن قائله لم يعتقد ظاهرَهُ

- فإن كان مُعتقدا له..فهو حقيقةٌ كقول الجاهلِ

(مِنْ ثَمَّ لَمْ يُحْمَلْ عَلَى ذَا الحُكْمِ..أَشَابَ كَرُّ الدَّهْرِ دُونَ عِلْمِ)

تنبيهٌ: وقفت على القصيدةِ، ومن جملة أبياتها: (فَمِلّتُنا أنّنا المسلمو..ن على دين صدّيقِنا والنّبيّ)

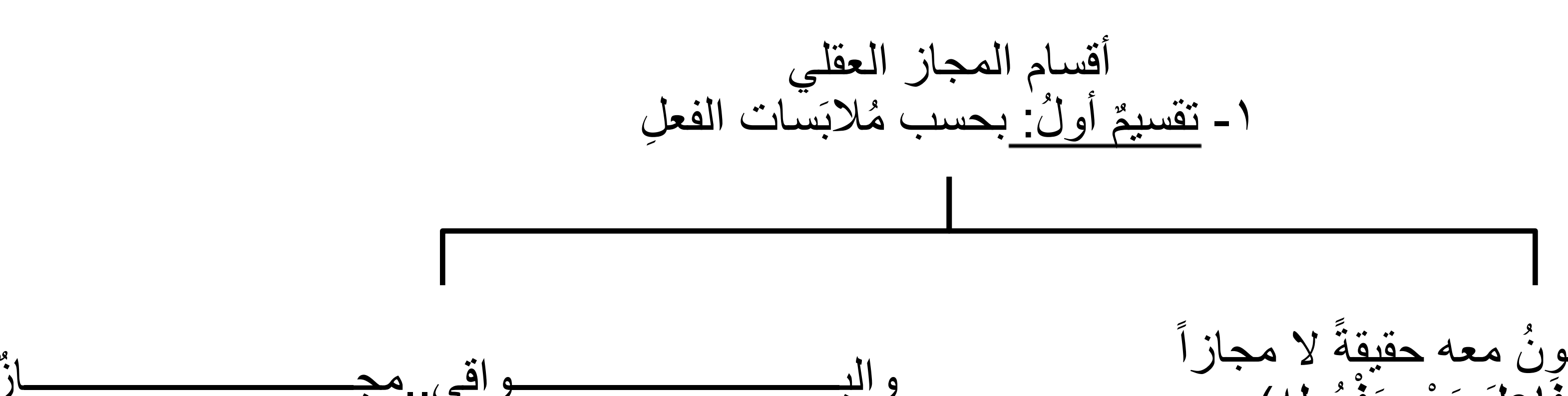
ولوجود التأويل حَكَمْنا **بالمجاز** على **قول** أبي النجم واسمه **فضل** *العجليّ* **الأَلْمَعِي: (مَيَّزَ عَنْهُ قُنْزُعًا عَنْ قُنْزُعِ..جَذْبُ الليالِي أَبْطِئِي أَوْ أَسْرِعِي)**

- فأسند (**ميّز**) المكنيّ به عن الشيب في الرأس إلى (**جَذب الليالي**) أي مُضيّها

- فلمّا قال عقيبَ هذا المَطْلَع: (أَفْنَاهُ قِيلُ اللهِ للشَّمسِ: اطْلُعِي..حتَّى إذا واراكِ أُفقٌ فارجعي)..دَلَّ على أنه يعتقد أنَّهُ فعلُ اللهِ؛ فكان الإسنادُ هناك على تأويل أنه زمانٌ أو سببٌ

أقسام المجاز العقلي

١- تقسيمٌ أولُ: بحسب مُلابَسات الفعلِ



مِن المُلابَسات ما يكونُ معه حقيقةً لا مجازاً **(وَأَنَّهُ يُلابِسُ الْفَاعِلَ مَعْ..مَفْعُولِهِ)**

١- الفاعل *الاصطلاحيّ*

٢- *نائب الفاعل أي:* المفعول به إذا كان مبنيا للمفعول حقيقة **(فَهْوَ إِلَى الْمَفْعُولِ غَيْرُ مَا انْتَصَبْ..أصلٌ)** أي الذي ارتفع

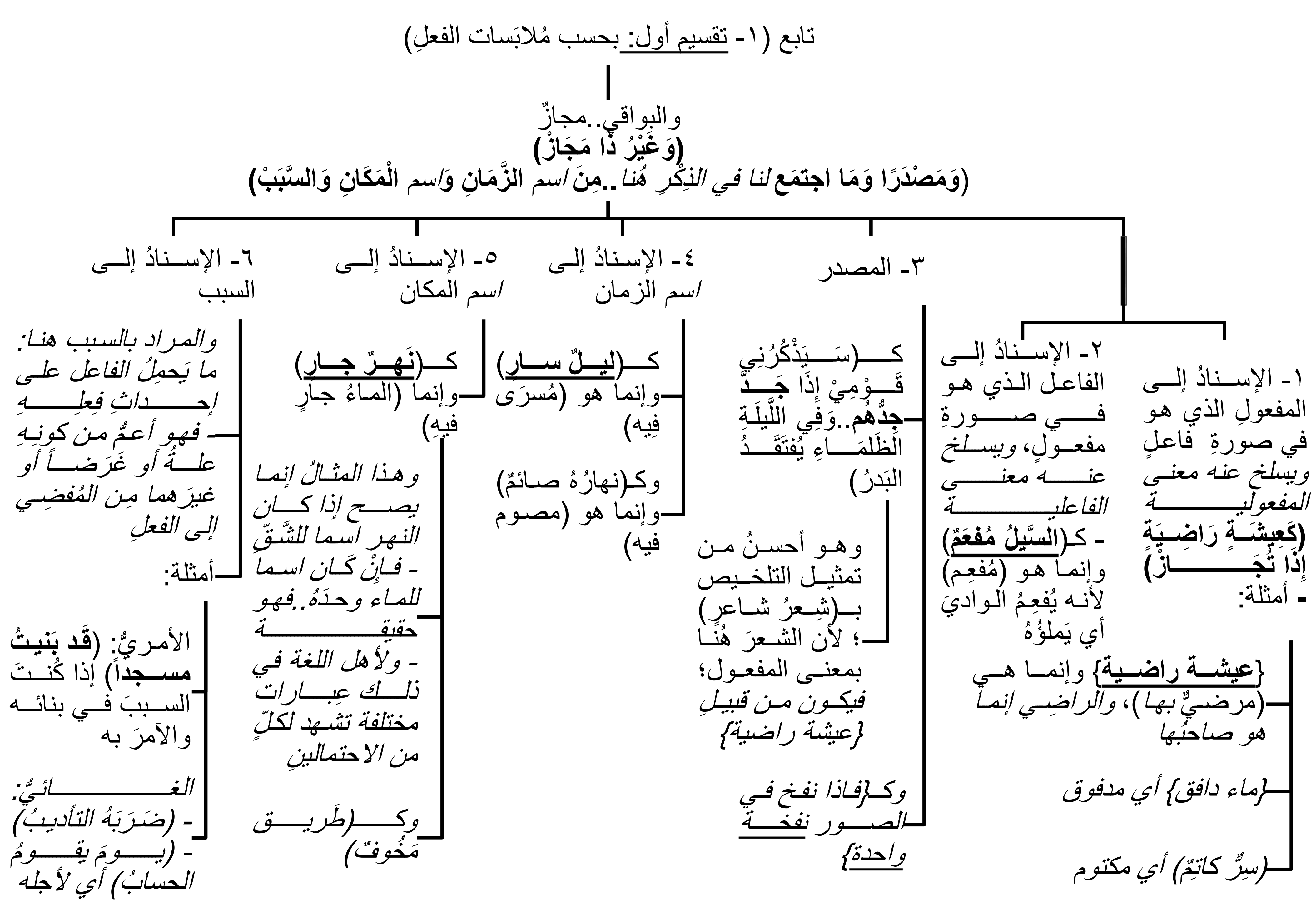
والبواقي..مجازٌ **(وَغَيْرُ ذَا مَجَازْ)** **(وَمَصْدَرًا وَمَا اجتمَع** *لنا في الذِكْرِ هُنا* **..مِنَ** *اسم* **الزَّمَانِ** *وَاسم* **الْمَكَانِ وَالسَّبَبْ)**

- **<u>بيانُها في الصفحة التالية</u>**

أما الفاعل اللغويّ، كالمبتدإ في الحال أو في الأصل كاسمَي (كان) و(إنّ)..فالإسناد إلى ذلك لا يوصف بأنه حقيقة ولا مجاز عند الناظم وأصلِه

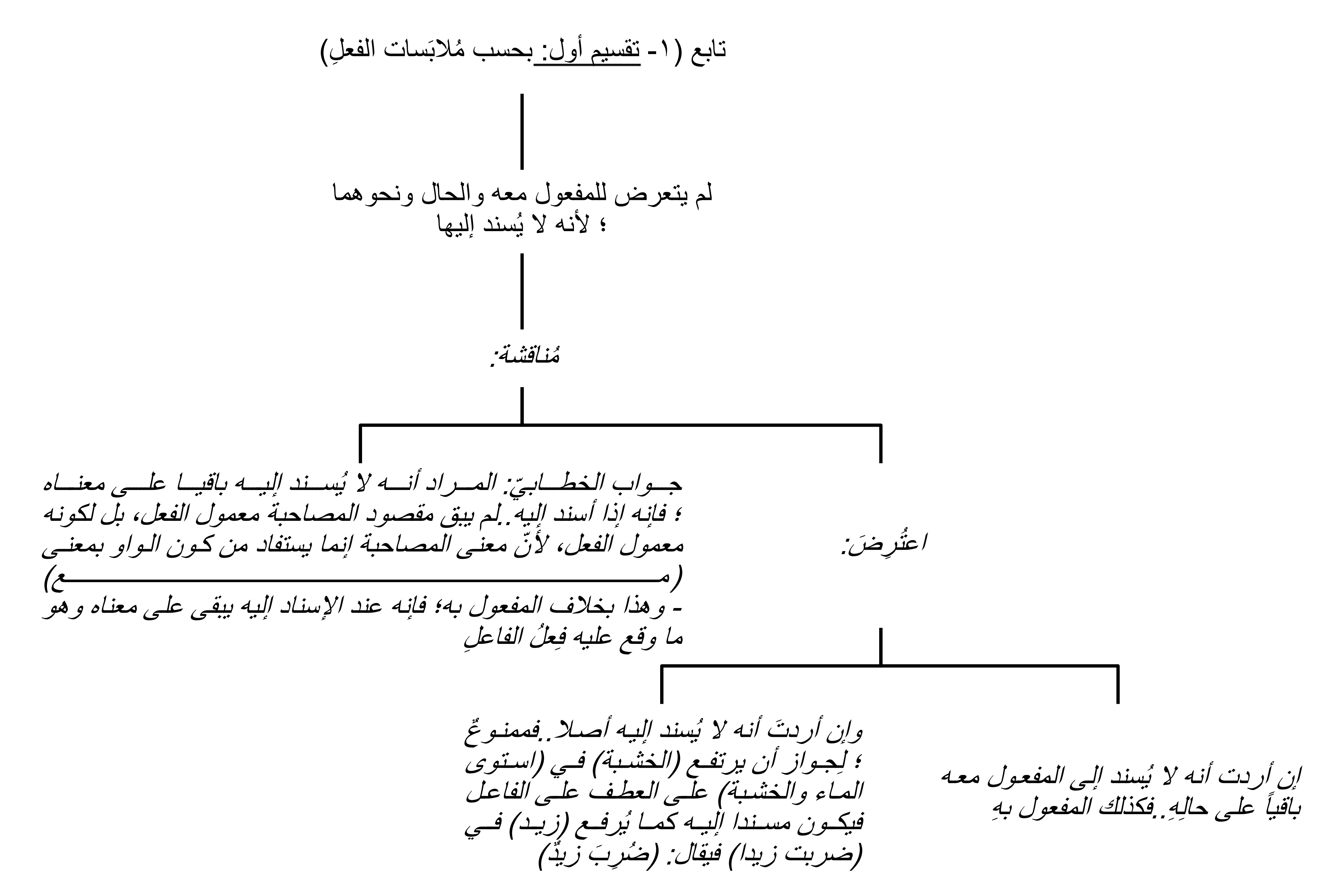
فهذا الإسناد لا يكونُ إلا حقيقة **(فَهْوَ إِلَى..فَاعِلٍ أَصْلٌ)** أي حقيقة

- ونعني بفاعله فاعله الذي هو له بحسب وضع اللغة كـ(قام زيد)؛ فقد أُسند الفعل لفظا ومعنى إلى فاعله

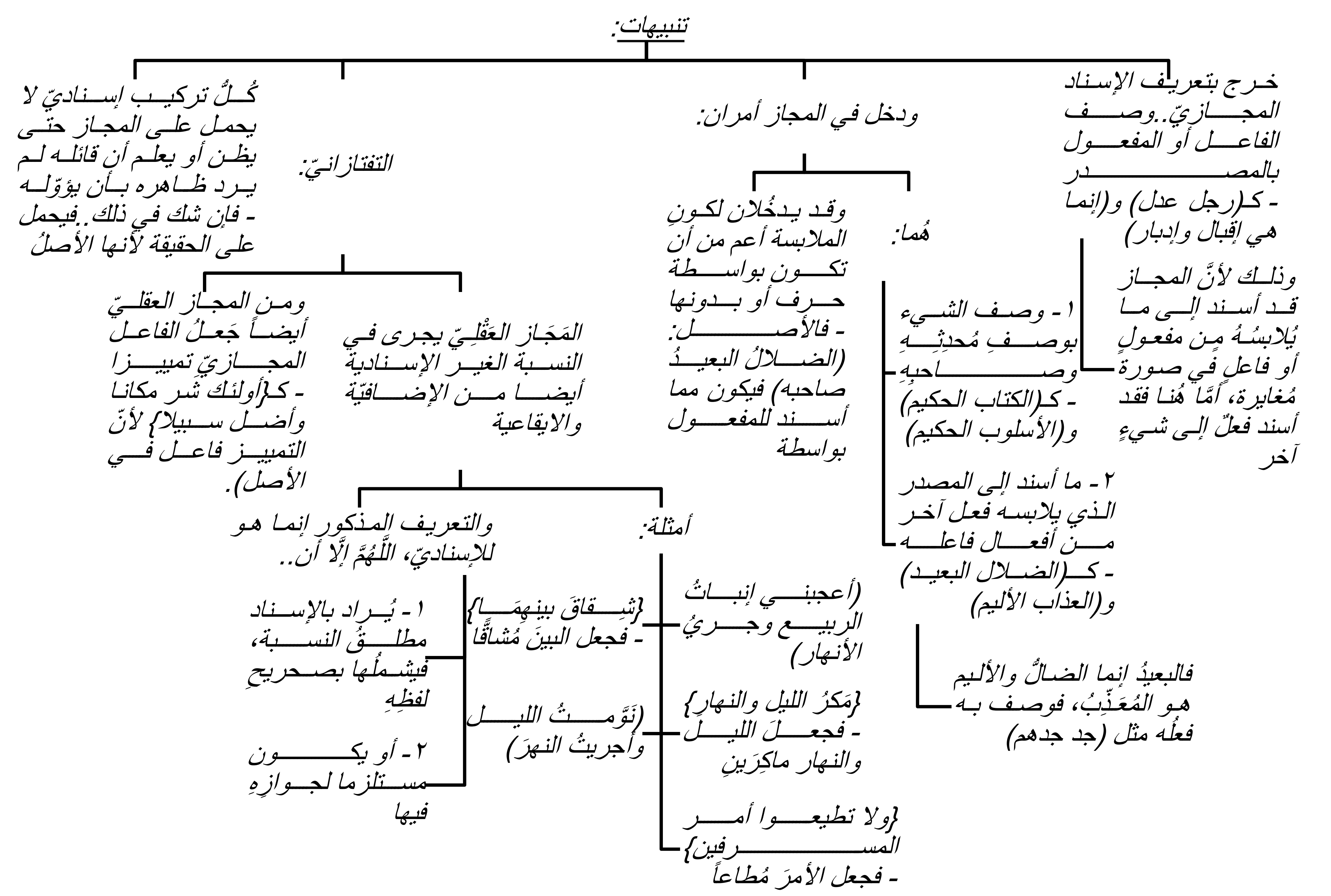


تابع (١- تقسيم أول: بحسب مُلابَسات الفعلِ)
والبواقي..مجازٌ
(وَغَيْرُ ذَا مَجَازْ)
(وَمَصْدَرًا وَمَا اجتمَعَ لنا في الذِكْرِ هُنا ..مِنَ اسم الزَّمَانِ وَاسم الْمَكَانِ وَالسَّبَبْ)
١- الإسنادُ إلى المفعولِ الذي هو في صورةِ فاعلٍ ويسلخ عنه معنى المفعولية
(كَعِيشَةٍ رَاضِيَةٍ إِذَا تُجَازْ)
- أمثلة:
{عيشة راضية} وإنما هي (مرضيٌّ بها)، والراضِي إنما هو صاحبُها
{ماء دافق} أي مدفوق
(سِرٌّ كاتِمٌ) أي مكتوم
٢- الإسنادُ إلى الفاعل الذي هو في صورةِ مفعولٍ، ويسلخ عنه معنى الفاعلية
- كـ(السَّيلُ مُفعَمٌ) وإنما هو (مُفعِم) لأنه يُفعِمُ الواديَ أي يَملؤُهُ
٣- المصدر
كـ(سَيَذْكُرُنِي قَوْمِيْ إِذَا جَدَّ جِدُّهُم..وَفِي اللَّيلَةِ الظَّلْمَاءِ يُفْتَقَدُ البَدرُ)
وهو أحسنُ من تمثيل التلخيص بـ(شِعرُ شاعرٍ)؛ لأن الشعرَ هُنا بمعنى المفعول؛ فيكون من قبيلِ {عيشة راضية}
وكـ{فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة}
٤- الإسنادُ إلى اسم الزمان
كـ(ليلٌ سارٍ) وإنما هو (مُسرَى فِيه)
وكـ(نهارُهُ صائمٌ) وإنما هو (مصوم فيه)
٥- الإسنادُ إلى اسم المكان
كـ(نَهرٌ جارٍ) وإنما (الماءُ جارٍ فيهِ)
وهذا المثالُ إنما يصح إذا كان النهر اسما للشَّقِّ
- فإنْ كان اسما للماء وحدَهُ..فهو حقيقة
- ولأهل اللغة في ذلك عِبارات مختلفة تشهد لكلٍّ من الاحتمالينِ
وكـ(طَريق مَخُوفٌ)
٦- الإسنادُ إلى السبب
والمراد بالسبب هنا: ما يَحمِلُ الفاعل على إحداثِ فِعلِهِ
- فهو أعمُّ من كونِهِ علةً أو غَرَضاً أو غيرَهما مِن المُفضِي إلى الفعلِ
أمثلة:
الأمريُّ: (قَد بَنيتُ مسجداً) إذا كُنتَ السببَ في بنائه والآمرَ به
الغائيُّ:
- (ضَرَبَهُ التأديبُ)
- (يومَ يقومُ الحسابُ) أي لأجله

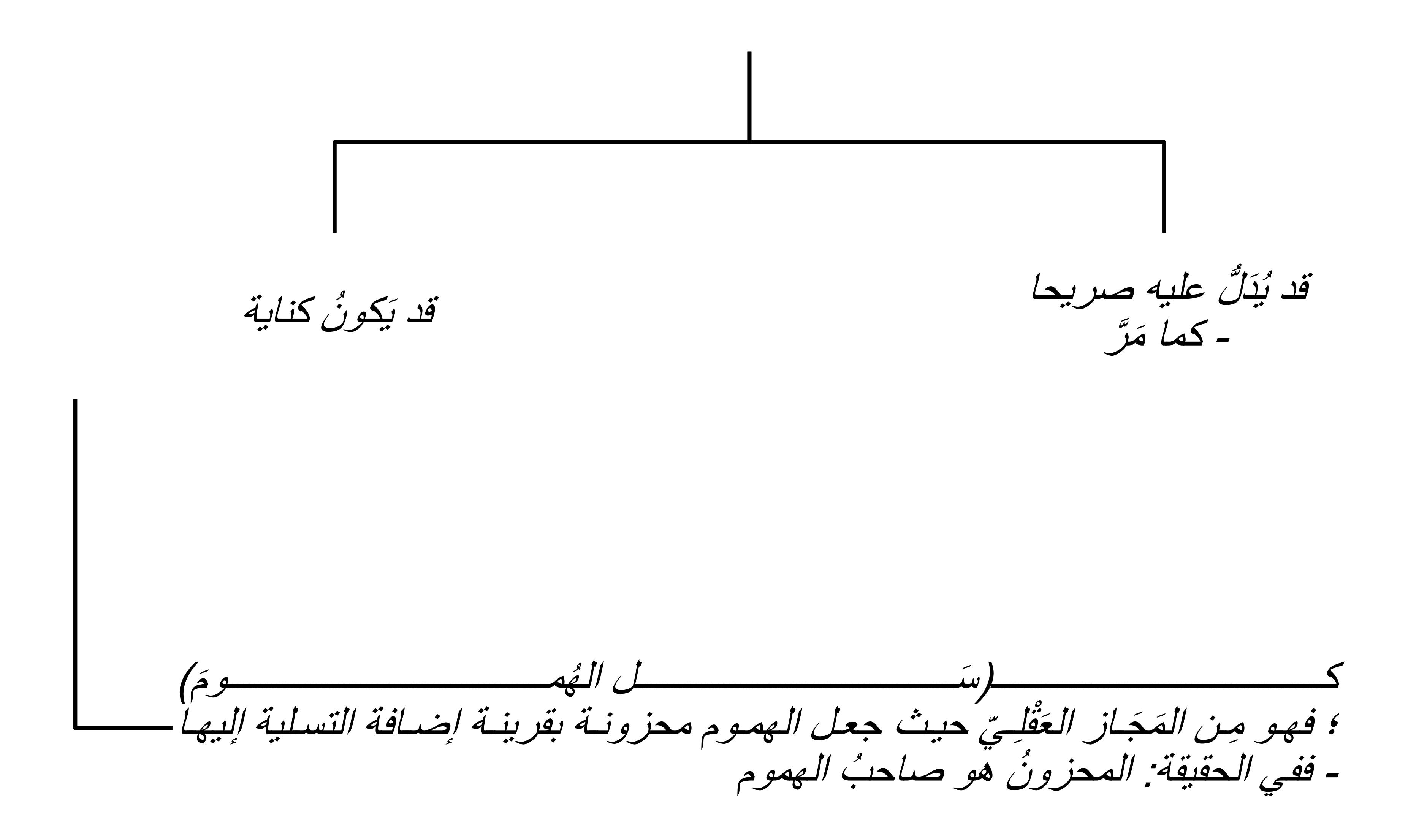
مُصْطفَى دَنْقَش



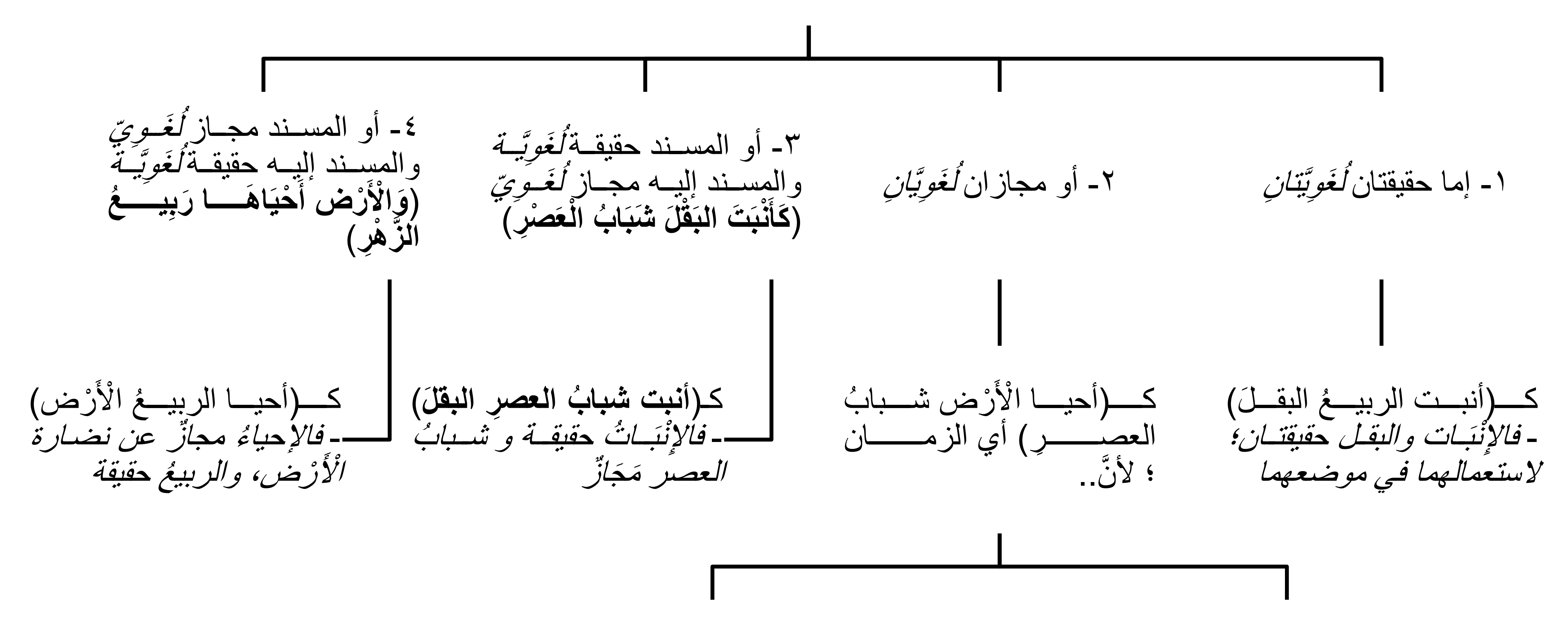
تابع (١- تقسيم أول: بحسب مُلابَسات الفعلِ)
لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما ؛ لأنه لا يُسند إليها
مُناقشة:
جواب الخطابيّ: المراد أنه لا يُسند إليه باقيا على معناه ؛ فإنه إذا أسند إليه..لم يبق مقصود المصاحبة معمول الفعل، بل لكونه معمول الفعل، لأنّ معنى المصاحبة إنما يستفاد من كون الواو بمعنى (مع)
- وهذا بخلاف المفعول به؛ فإنه عند الإسناد إليه يبقى على معناه وهو ما وقع عليه فِعلُ الفاعلِ
اعتُرِضَ:
وإن أردتَ أنه لا يُسند إليه أصلا..فممنوعٌ ؛ لِجواز أن يرتفع (الخشبة) في (استوى الماء والخشبة) على العطف على الفاعل فيكون مسندا إليه كما يُرفع (زيد) في (ضربت زيدا) فيقال: (ضُرِبَ زيدٌ)
إن أردت أنه لا يُسند إلى المفعول معه باقياً على حالِهِ..فكذلك المفعول بهِ


تنبيهات:
خرج بتعريف الإسناد المجازيّ..وصف الفاعل أو المفعول بالمصدر - كـ(رجل عدل) و(إنما هي إقبال وإدبار)
وذلك لأنَّ المجاز قد أسند إلى ما يُلابسُهُ مِن مفعولٍ أو فاعلٍ في صورة مُغايرة، أمَّا هُنا فقد أسند فعلٌ إلى شيءٍ آخر
ودخل في المجاز أمران:
هُما:
١ - وصف الشيء بوصفِ مُحدِثِهِ وصاحبِهِ - كـ(الكتاب الحكيم) و(الأسلوب الحكيم)
٢ - ما أسند إلى المصدر الذي يلابسه فعل آخر من أفعال فاعله - كـ(الضلال البعيد) و(العذاب الأليم)
فالبعيدُ إنما الضالُّ والأليم هو المُعَذِّبُ، فوصف به فعلُه مثل (جد جدهم)
وقد يدخُلان لكونِ الملابسة أعم من أن تكون بواسطة حرف أو بدونها - فالأصل: (الضلالُ البعيدُ صاحبه) فيكون مما أسند للمفعول بواسطة
التفتازانيّ:
المَجَاز العَقْلِيّ يجرى في النسبة الغير الإسنادية أيضا من الإضافيّة والايقاعية
ومن المجاز العقليّ أيضاً جَعلُ الفاعل المجازيِّ تمييزا - كـ{أولئك شر مكانا وأضل سبيلا} لأنّ التمييز فاعل في الأصل).
أمثلة:
(أعجبني إنباتُ الربيع وجريُ الأنهار)
{مَكرُ الليل والنهارِ} - فجعلَ الليل والنهار ماكِرَينِ
{ولا تطيعوا أمر المسرفين} - فجعل الأمرَ مُطاعاً
{شِقاقَ بينِهِمَا} - فجعل البينَ مُشاقًّا
(نَوَّمتُ الليل وأجريتُ النهرَ)
والتعريف المذكور إنما هو للإسناديّ، اللَّهُمَّ إلَّا أن..
١ - يُراد بالإسناد مطلقُ النسبة، فيشملُها بصحريحِ لفظِهِ
٢ - أو يكون مستلزما لجوازِهِ فيها
كُلُّ تركيب إسناديّ لا يحمل على المجاز حتى يظن أو يعلم أن قائله لم يرد ظاهره بأن يؤوّله - فإن شك في ذلك..فيحمل على الحقيقة لأنها الأصلُ

٢- تقسيمٌ ثانٍ للمجازِ العقليّ: مِن حيثُ *الدلالة عليه*



٣- تقسيمٌ ثالث للمجاز العقلي: باعتبار الطرفين أي المسند والمسند إليه:
- الأقسام أربعة: (**أَقْسَامُهُ حَقِيقَتَانِ الطَّرَفَانْ..أَوْ فَمَجَازَانِ كَذَا مُخْتَلِفَانْ**) ؛ لأنهما



تابع (٣- تقسيم ثالث للمجاز العقلي: باعتبار الطرفين أي المسند والمسند إليه:)

- تنبيهاتٌ:

هذا التقسيم للطرفين أولا وبالذات والإسناد ثانيا وبالعرض

ففيه تنبيه على أن الإسناد المجازيّ لا يُخرج الطرف عما هو عليه، بل حالُه كما لسائر الألفاظ المستعملة في أنه إما حقيقة أو مجاز

وفيه أيضاً إزالة لما عسى أن يستبعد من اجتماع مجازين أو حقيقة ومجاز في كلام واحدٍ

وجه الانحصار في الأَربَعَة:

إن اشترطنا في المسند كونَهُ فعلا أو ما في معناه..فيكون مفردا وكل مفرد مستعملٌ إما حقيقةً أو مجازاً

فالمجاز في نحو (زيد نهارُه صائم) إنما هو إسنادُ (صائم) إلى ضمير (النهار) وكذا في (الحبيب أحياني وَصلُه) المجاز إسناد (أحياني) إلى (وصله) لا إسناد الجملة الواقعة خبرا إلى المبتدا

أما على ما ذهب إليه السكاكِيّ من عدم اشتراط كون المسند فعلا أو ما فى معناه..فغير ظاهر

؛ وذلك لأنه يُجَوّزُ كَونَ المسند جملةً، ففِي وصفها بالحقيقة والمجاز اللغويين تردّدٌ لأنهما مُفسَّرَان بالكلمة؛ فيقتضي أن لا توصف الجملة بالحقيقةِ والمجازِ اللغويين وإنما يتصوّر فيها الحقيقة والمجاز العقليان باعتبار الإسناد ←فلا تنحصر الأقسامُ في كون المسند والمسند إليه حقيقتين لغويتين أو مجازين لغويين أو مختلفين

اللَّهُمَّ إلَّا أن يلحظ في صحة وصفها بهما كونهما وصفين لأجزائها إذ هي مُفردات يصح وصفها بهما والشيء قد يطلق عليه وصف أجزائه كـ(نُطفة أمشاج)

- وقد يشهد لذلك إيرَادهم الاستعارةَ التمثيلية التي هي مركبة قطعا في قسم الاستعارة التي هي من المجاز اللغويّ

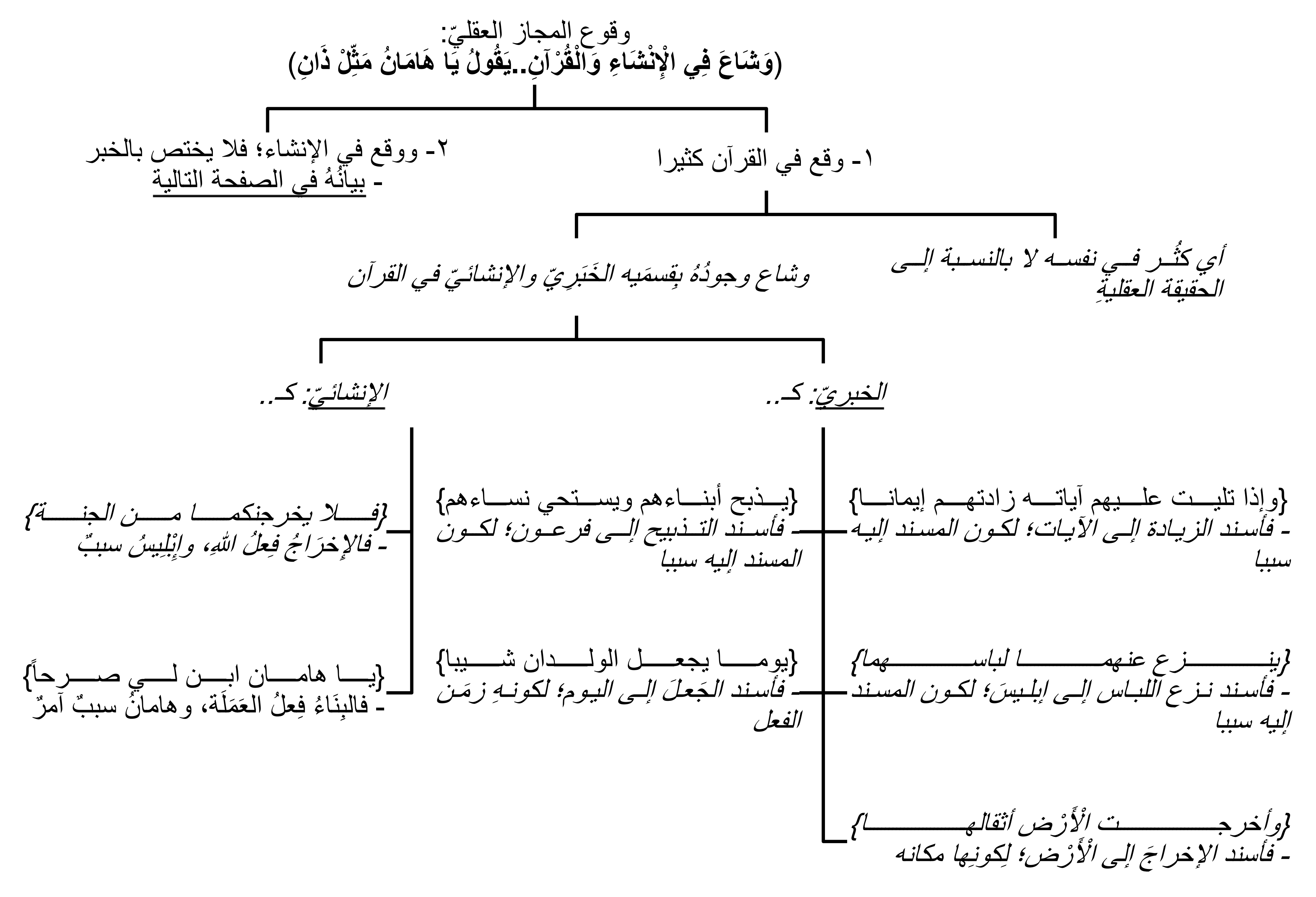
هذه الأقسام الأربعة جارية في الإسناد الحقيقيّ أيضا

١- فقد يكون طرفاه حقيقتين
- كـ(خَلَق الاله زيدا)

٢- وقد يكونان مجازين كـ(أحيا البحرُ زيدا) تريد: أعطى الكريمُ زيدا

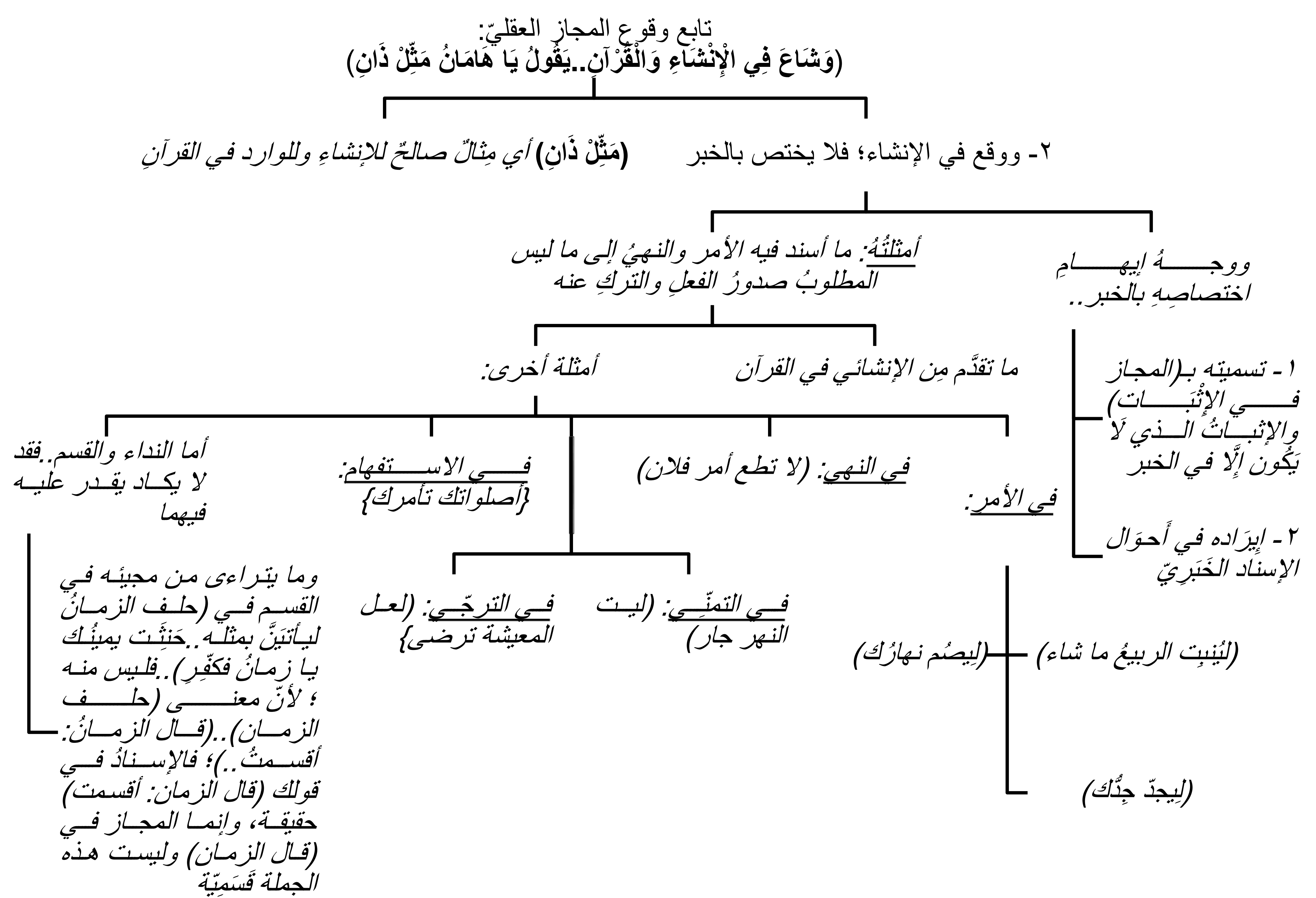
٣- وقد يكون المسند مجازا والمُسْنَد إلَيهِ حقيقة
- كـ(أحيا الإله البقلَ)

٤- وقد يكونُ المُسنَد حقيقةً والمُسنَد إليه مجازاً
كـ(جاء فلانٌ) تريدُ غلامَهُ
- وإنما يجوز ذلك بقرينة ترشد إلى المعنى

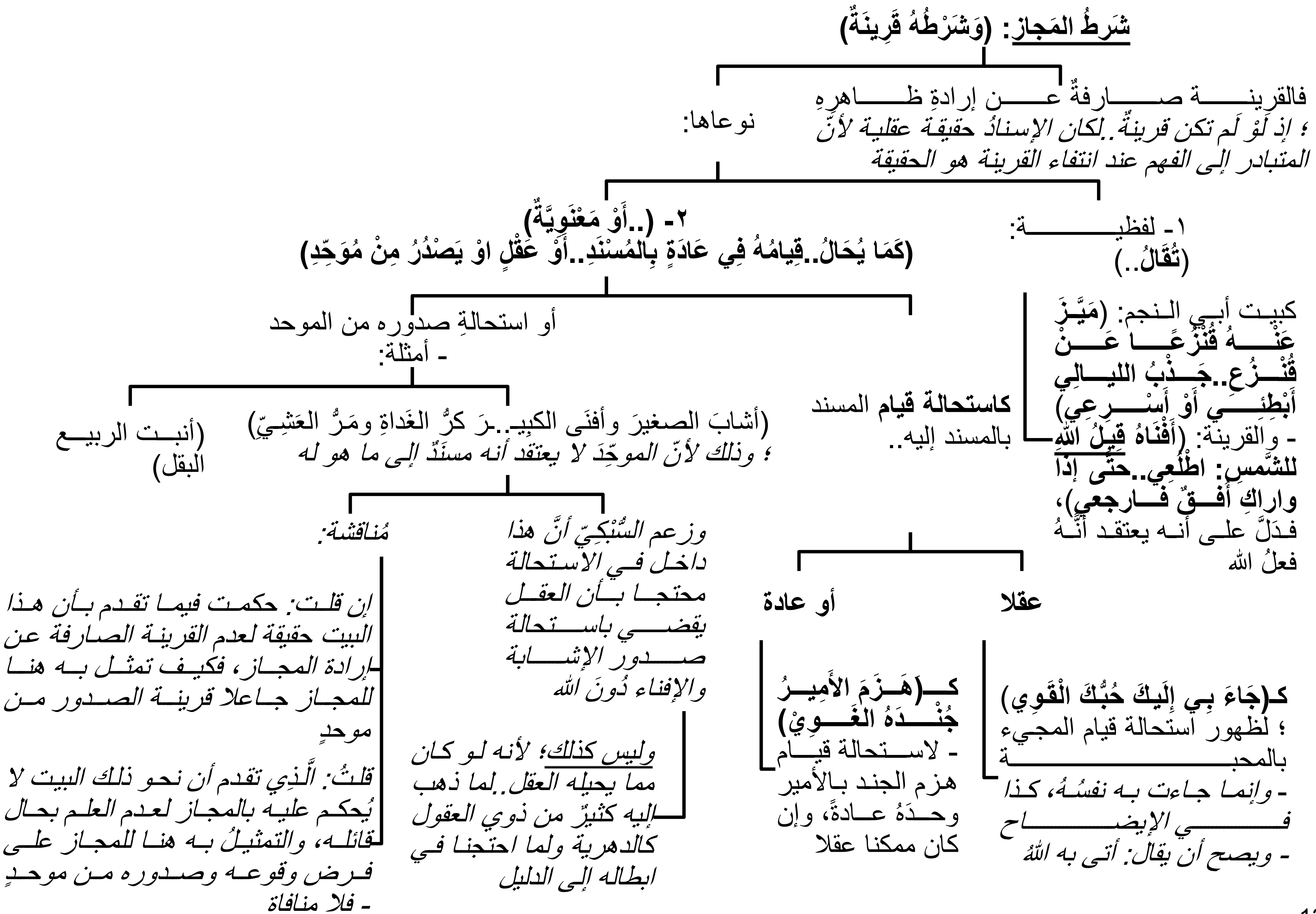


وقوع المجاز العقليّ:
(وَشَاعَ فِي الْإِنْشَاءِ وَالْقُرْآنِ..يَقُولُ يَا هَامَانُ مَثِّلْ ذَانِ)
١- وقع في القرآن كثيرا
٢- ووقع في الإنشاء؛ فلا يختص بالخبر
- بيانُهُ في الصفحة التالية
أي كثُر في نفسه لا بالنسبة إلى الحقيقة العقليةِ
وشاع وجودُهُ بِقسمَيه الخَبَرِيّ والإنشائيّ في القرآن
الخبريّ: كـ..
الإنشائيّ: كـ..
{وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا}
- فأسند الزيادة إلى الآيات؛ لكون المسند إليه سببا
{ينزع عنهما لباسهما}
- فأسند نزع اللباس إلى إبليسَ؛ لكون المسند إليه سببا
{وأخرجت الْأَرْض أثقالها}
- فأسند الإخراجَ إلى الْأَرْض؛ لِكونِها مكانه
{يذبح أبناءهم ويستحي نساءهم}
- فأسند التذبيح إلى فرعون؛ لكون المسند إليه سببا
{يوما يجعل الولدان شيبا}
- فأسند الجَعلَ إلى اليوم؛ لكونـهِ زمَن الفعل
{فلا يخرجنكما من الجنة}
- فالإخرَاجُ فِعلُ اللهِ، وإِبْلِيسُ سببٌ
{يا هامان ابن لي صرحاً}
- فالبِنَاءُ فِعلُ العَمَلَة، وهامانُ سببٌ آمرٌ

مُصْطفَى دَنْقَش


تابع وقوع المجاز العقليّ:
(وَشَاعَ فِي الْإِنْشَاءِ وَالْقُرْآنِ..يَقُولُ يَا هَامَانُ مَثِّلْ ذَانِ)
٢- ووقع في الإنشاء؛ فلا يختص بالخبر
(مَثِّلْ ذَانِ) أي مِثالٌ صالحٌ للإنشاءِ وللوارد في القرآنِ
ووجـــهُ إيهـــامِ اختصاصِهِ بالخبر..
أمثلتُهُ: ما أسند فيه الأمر والنهيُ إلى ما ليس المطلوبُ صدورُ الفعلِ والتركِ عنه
١- تسميته بـ(المجاز فـــي الإِثْبَـــات) والإثبــاتُ الــذي لَا يَكُون إِلَّا في الخبر
٢- إيرَاده في أَحوَال الإسناد الخَبَرِيّ
ما تقدَّم مِن الإنشائي في القرآن
أمثلة أخرى:
في الأمر:
(لِيُنبِتِ الربيعُ ما شاء)
(لِيصُم نهارُك)
(لِيجدّ جِدُّك)
في النهي: (لا تطع أمر فلان)
فـــي التمنِّـــي: (ليـت النهر جار)
فـــي الترجّـــي: (لعـل المعيشة ترضى}
فـــي الاســـتفهام: {أصلواتك تأمرك}
أما النداء والقسم..فقد لا يكـاد يقـدر عليـه فيهما
وما يتـراءى من مجيئه في القسم فـي (حلف الزمـانُ ليأتيَنَّ بمثلـه..حَنِثَت يمينُك يا زمانُ فكفِّرِ)..فليس منه ؛ لأنّ معنـــى (حلـــف الزمـــان)..(قـال الزمـــانُ: أقســمتُ..)؛ فالإســنادُ فــي قولك (قال الزمان: أقسمت) حقيقـة، وإنمـا المجاز فـي (قـال الزمان) وليست هذه الجملة قَسَمِيّة

مُصْطفَى دَنْقَش


شَرطُ المَجاز: (وَشَرْطُهُ قَرِينَةٌ)
فالقرينة صارفةٌ عن إرادةِ ظاهرِهِ ؛ إذ لَوْ لَم تكن قرينةٌ..لكان الإسنادُ حقيقة عقلية لأنَّ المتبادر إلى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة
نوعاها:
١- لفظية: (تُقَالُ..)
كبيت أبي النجم: (مَيَّزَ عَنْهُ قُنْزُعًا عَنْ قُنْزُعِ..جَذْبُ الليالِي أَبْطِئِي أَوْ أَسْرِعِي)
- والقرينة: (أَفْنَاهُ قِيلُ اللهِ للشَّمسِ: اطْلُعِي..حتَّى إذا واراكِ أُفْقٌ فارجعي)، فدَلَّ على أنه يعتقد أنَّهُ فعلُ الله
٢- (..أَوْ مَعْنَوِيَّةٌ) (كَمَا يُحَالُ..قِيامُهُ فِي عَادَةٍ بِالمُسْنَدِ..أَوْ عَقْلٍ اوْ يَصْدُرُ مِنْ مُوَحِّدِ)
كاستحالة قيام المسند بالمسند إليه..
عقلا
كـ(جَاءَ بِي إِلَيكَ حُبُّكَ الْقَوِي) ؛ لظهور استحالة قيام المجيء بالمحبة
- وإنما جاءت به نفسُهُ، كذا في الإيضاح
- ويصح أن يقال: أتى به اللهُ
أو عادة
كـ(هَزَمَ الأَمِيرُ جُنْدَهُ الغَوِيْ)
- لاستحالة قيام هزم الجند بالأمير وحدَهُ عادةً، وإن كان ممكنا عقلا
أو استحالةِ صدوره من الموحد
- أمثلة:
(أشابَ الصغيرَ وأفنَى الكبيـ..ـرَ كرُّ الغَداةِ ومَرُّ العَشِيّ) ؛ وذلك لأنّ الموحِّدَ لا يعتقد أنه مسنَدٌ إلى ما هو له
(أنبت الربيع البقل)
وزعم السُّبْكِيّ أنَّ هذا داخل في الاستحالة محتجا بأن العقل يقضي باستحالة صدور الإشابة والإفناء دُونَ الله
وليس كذلك؛ لأنه لو كان مما يحيله العقل..لما ذهب إليه كثيرٌ من ذوي العقول كالدهرية ولما احتجنا في ابطاله إلى الدليل
مُناقشة:
إن قلت: حكمت فيما تقدم بأن هذا البيت حقيقة لعدم القرينة الصارفة عن إرادة المجاز، فكيف تمثل به هنا للمجاز جاعلا قرينة الصدور من موحدٍ
قلتُ: الَّذِي تقدم أن نحو ذلك البيت لا يُحكم عليه بالمجاز لعدم العلم بحال قائله، والتمثيلُ به هنا للمجاز على فرض وقوعه وصدوره من موحدٍ - فلا منافاة

والفعل في المجاز العقلي يجب أن يكون له فاعل أو مفعول به إذا أسند إليه يكون حقيقة
؛ وذلك لِأنه عبارة عن إسناده إلى غير مَا هُوَ لَهُ؛ فما هو له هو الفاعل الحقيقي

ولكن لا يلزم أن يكون له حقيقة ؛ لجواز أن لا يسند إلى مَا هُوَ لَهُ أصلا، كما أن المجاز الوضعيّ لا بد له من موضوع له إذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب أن يكون له حقيقة لجواز أن لا يستعمل فيه أصلا

ومعرفةُ حقيقةِ *المَجَاز العَقْلِيّ..*

قد تكون ظاهرة **(وَفَهْمُ أَصْلِهِ يَكُونُ وَاضِحَا..كَرَبِحَتْ تِجَارَةٌ أَيْ رَبِحَا)**
- كـ{فما ربحت تجارتهم} أي فما ربِحُوا في تجارتهم

وقد تكون خفية لا تظهر إلا بعد نظر وتأمل
(وَذَا خَفَا كَسَرَّنِي مَنْظَرُكا..أَيْ سَرَّنِي اللهُ لَدَى رُؤْيَتِكَا)

وفي هذا تعريض بعَبد القَاهِر وردٌّ عليه

كـ(سرتني رؤيتُك) أي: سرني اللهُ وقتَ رؤيتِكَ
- وهو من الإسناد إلى الظرف المَجَازِيّ أي من الإسناد بملابسة السبب لأنّ الرؤية سبب السرور

فقد زعم عبد القاهر أنه لا يجب في المَجَاز العَقْلِيّ أن يكون له فاعل حقيقة فليس في نحو (سرتنِي رؤيتُك) فاعل يكون الإسناد إليه حقيقة - فالاعتبار أن يكون المعنى الَّذِي يرجع إليه الفعل موجودا في الكلام على حقيقته؛ فالسرور موجودٌ، وَإِذَا كان معنى اللفظ موجودا على حقيقته..لم يكن مجازٌ فيه نفسه، فيكون في الإسناد وهو المَجَاز العَقْلِيّ

واعترض عليه الفخر الرازيّ بأن الفعل لَا بُدَّ أن يكون له فاعل حقيقة

؛ وذلك لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل، فهو..
١ - إنْ كَان ما أسند إليه الفعل..فلا مجاز
٢ - وإلا ..فيمكن تقديره

وزعم صاحب المفتاح أن اعتراض الفخر حق وأن فاعل هذه الأفعال هو الله وأن عبد القاهر لم يعرف حقيقتها لخفائها وتبعه الناظم تَبَعاً لِأصلِهِ لكن إسنادها إلى الله ليس باعتبار اتصافه بها بل باعتبار الخلق والإيجاد حتى لا يلزم من الإسناد إليه أن يكون الكلام حقيقة عقلية

وأجاب عنه التفتازانيّ: ظني أن هذا تكلف، والحق ما ذكره عبد القاهر).

أنكر يوسف السكاكِيُّ المَجَازَ العقليّ

(وَيُوسُفٌ أَنْكَرَ هَذَا جَاعِلَهْ..كِنَايَةً بِأَنْ أَرَادَ فَاعِلَهْ..حَقِيقَةً وَنِسْبَةُ الإِنْبَاتِ لَهْ..قَرِينَةٌ)

<u>مذهبُهُ</u>: قال: (عندي نظمُهُ في سلك الاستعارة بالكناية

وذلك بجعل (الربيع) مثلا استعارة عن الفاعل الحقيقي -الله- بواسطة المبالغة في التشبيه - وجعل نسبة (الإنبات) إليه الذي هو من لوازم الفاعل الحقيقي -*وهو الله*- قرينة للاستعارة

فهذا مثل أن تشبه (المنية) بـ(السبع) في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة دُونَ فرق بين نفاع وضرار - ثم تفرد (المنية) بالذكر وتضيف إليها شيئاً من لوازم (السبع) فتقول: (مخالب المنية نشبت بفلان)

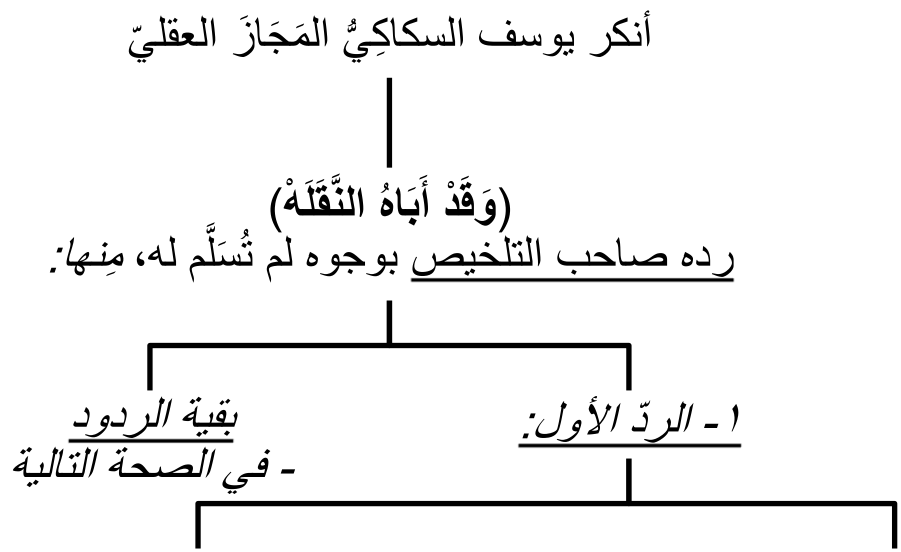
وهنا شبه الفاعل المَجَازِيّ بالفاعل الحقيقيّ في تعلق وجود الفعل به وأفرد الفاعل المَجَازِيّ بالذكر ونسب إليه شيئاً من لوازم الفاعل الحقيقيّ وهو الإِنْبَات

←*فعلى هذا يكون المجاز كُلُّهُ لُغَوِيًّا - وهو أولى من جعله قسمين تقليلا للاعتبار وتسهيلا للأمر على الطلاب*

أنكر يوسف السكاكِيُّ المَجَازَ العقليّ

(وَقَدْ أَبَاهُ النَّقَلَهْ)

ردّه صاحب التلخيص بوجوه لم تُسَلَّم له، مِنها:



١ - الردّ الأول:

بيانُهُ: استلزام أن يكون المراد بـ(عيشة) في {فهو في عيشة راضية} صاحبَها ؛ لأن مذهب السكاكيّ في الاستعارة بالكناية..إطلاقُ المشبّه وإرادَة المشبه به بقرينة، فهُنَا شبّه (العيشة) بصاحبها وأراد بها الصاحب بقرينة نسبة الرضا المختص بالصاحب إليها

- لكن اللازم باطل لأنّ هو في {فهو في عيشة} عبارة عن صاحب العيشة، فلو أريد بالعيشة أيضا صاحبها..لكان تقدير الكلام (فصاحب عيشة في صاحب عيشة) وليس كذلك؛ إذ لا معنى له

وهذا وَإِنْ لَم يره صاحب الأصل؛ لأنّ مذهبه في الاستعارة بالكناية غير ذلك..إلّا أنه ذكره على وجه الْإِلْزَام للسكاكيّ

أجاب السبكي: (الجواب عنه بطريقين:

١ - {راضية} في معنى الصفة الجارية على غير من هي له في المعنى لا من حيث الصناعة، فكأنه قال: (راضٍ صاحبها)

- لا على حدّ التقادير السابقة فإن ذلك تقدير لَفْظِيّ وهذا مَعنَوِيّ

- فـ(راضية) صفة جارية في اللفظ على العيشة وفى المعنى على صاحبها والمعنى: (في عيشة رضِيَ صاحبُها)

- وإنما لم يُجعل الإسناد إلى صاحبها الحقيقيّ كما هو أحد التقادير السابقة لفوات المبالغة المقصودة

٢ - السليم بأنَّهُ يستلزم أنَّ المراد بـ(عيشة) صاحبها

- ولكن لا يلزم أن يكون الشيء في نفسه، يُجعل العيشة وضميرها المستتر في راضية أريد بهما صاحب العيشة

- فتكون العيشة استعارة بالكناية والمسند في راضية استعارة تخييلية ولا بدع أن يكون صاحب العيشة الحقيقيّ في صاحبها المجازي على سبيل الاستعارة للمبالغة).

بقية الردود

- في الصحة التالية

أنكر يوسف السكاكِيُّ المَجَازَ العقليّ

(وَقَدْ أَبَاهُ النَّقَلَهْ)

رده صاحب التلخيص بوجوه لم تُسَلَّم له، *مِنها:*

٢ - الردّ الثاني:

بيانُهُ: استلزام أن لا تصح الإضافة في نحو (نهاره صائم) و {فما ربحت تجارتهم} مِن كل ما أضيف فيه الفاعل المَجَازِيّ إلى الفاعل الحقيقي؛ وذلك لبطلان إضافة الشيء إلى نفسه

أجاب السبكي: هذا ممنوع ولا نسلم انه يلزم التجوز في نهاره بل في صائم على ما سبق بيانُهُ في {عيشة راضية}

٣ - الردّ الثالث:

بيانُهُ: يلزمُ أن لا يكون الأمر بالبناء في {يا هامان ابن لي صرحا}؛ لِأنّ المُراد حينئذ العَمَلَة أنفسُهم واللازم باطل؛ لأنّ النداء له والخطاب معه

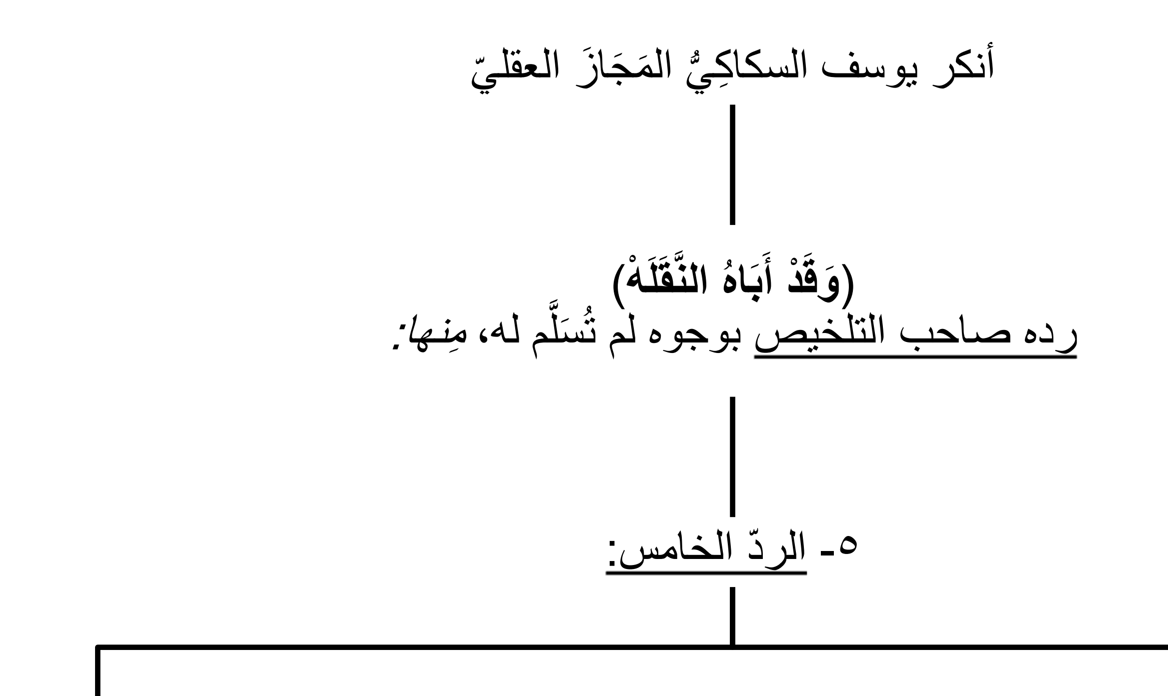
أجاب السبكي: اعتقاد دخول هامان في زمرة من يبني بنفسه مجازاً

٤ - الردّ الرابع:

بيانُهُ: أنه ينتقض بنحو نهاره صائم وليله قائم وما أشبه ذلك؛ لاشتمالِهِ على ذِكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به السكاكيّ نفسُه - قال السكاكيّ: (نحو (رأيت بفلان أسداً) من باب التشبيه لا من باب الاستعارة).

أجاب السُّبكيُّ: مَنعُ ذِكر طرفي التشبيه عن حمل الكلام على الاستعارة..إنما يكون لو كان ذِكرُهما على جهة التشبيه، سواء كان..
١ - على وجه الحمل كـ(زيد أسد)
٢ - أو لا كـ(لجين الماء)
- وذلك بدليل أنه جعل قولَ (لاَ تَعْجَبُوا مِن بِلَى غِلاَلَته..قد زرَّ أَزْرَاره على القمَر) مِن باب الاستعارة مع ذكر الطرفين حيث لم يُذكَرَا على جهة التشبيه).

اعتراضٌ على هذا الجواب: لكنَّ صاحب الأصل في باب الاستعارة بالكناية..جعلهما جميعهما مجازا لغويا - وذلك مناقض لما ذكره هنا من إِثْبَات المَجَاز العَقْلِيّ في هذه الامثلة وإِنْكَار أن يكون استعارة بالكناية وتصريحه بتغايرهما



أنكر يوسف السكاكِيُّ المَجَازَ العقليّ

(وَقَدْ أَبَاهُ النَّقَلَهْ)

رده صاحب التلخيص بوجوه لم تُسَلَّم له، *مِنها:*

٥- الردّ الخامس:

بيانُهُ: مِن أحسن ما رد به: أنَّهُ يلزم عليه أن يتوقف (أنبت الربيعُ البقلَ) و(شفى الطبيبُ المريضَ) و(سرتني رؤيتك) ونحوُه مما يكون الفاعل الحقيقيُّ هو الله على وروده مِن الشارع ؛ لأنَّ أسماء الله توقيفية، واللازمُ باطلٌ؛ لأن مثل هذا التركيب صحيحٌ شائع عند القائلين بأنّ أسماء الله توقيفية وغيرِهم سُمِع من الشارع أم لا؟

وهذا ردٌّ لا يمكن الجواب عنه

أجاب السُّبكيُّ:

لم يُرِد أن الربيع أطلق على الله، إنما أراد أن الإسناد إلى هذه الأشْيَاء جعلت كناية عن الإسناد إلى الفاعل - فأسند إلى الربيع ليُعلَم أنّ المقصود منه الإسناد إلى الله كما يعلم من قولك (زيد كثير الرماد) أن المقصود الكرم

وأما قول الخطيبيّ أنّ السكاكيّ لا يرى أنّ أسمَاء الله توقيفية وأخذ ذلك من كلامه على نحو أنبت الربيع البقل..فضعيف ؛ لأنّ مثل ذلك كلام مستطرد لا يؤخذ منه قاعدة كلية تقضي بأن مذهبه أن أسمَاء الله اصطلاحية لكونه معتزليا، والظاهر أن المعتزلة يرون ذلك ولو ذهب إليه..فهو مذهب فاسد مردود

مُصْطفَى دَنْقَش

أنكر يوسف السكاكيُّ المَجَازَ العقليّ

(وَيُوسُفٌ أَنْكَرَ هَذَا جَاعِلَهْ..كِنَايَةً بِأَنْ أَرَادَ فَاعِلَهْ..حَقِيقَةً وَنِسْبَةُ الإِثْبَاتِ لَهْ..قَرِينَةٌ)

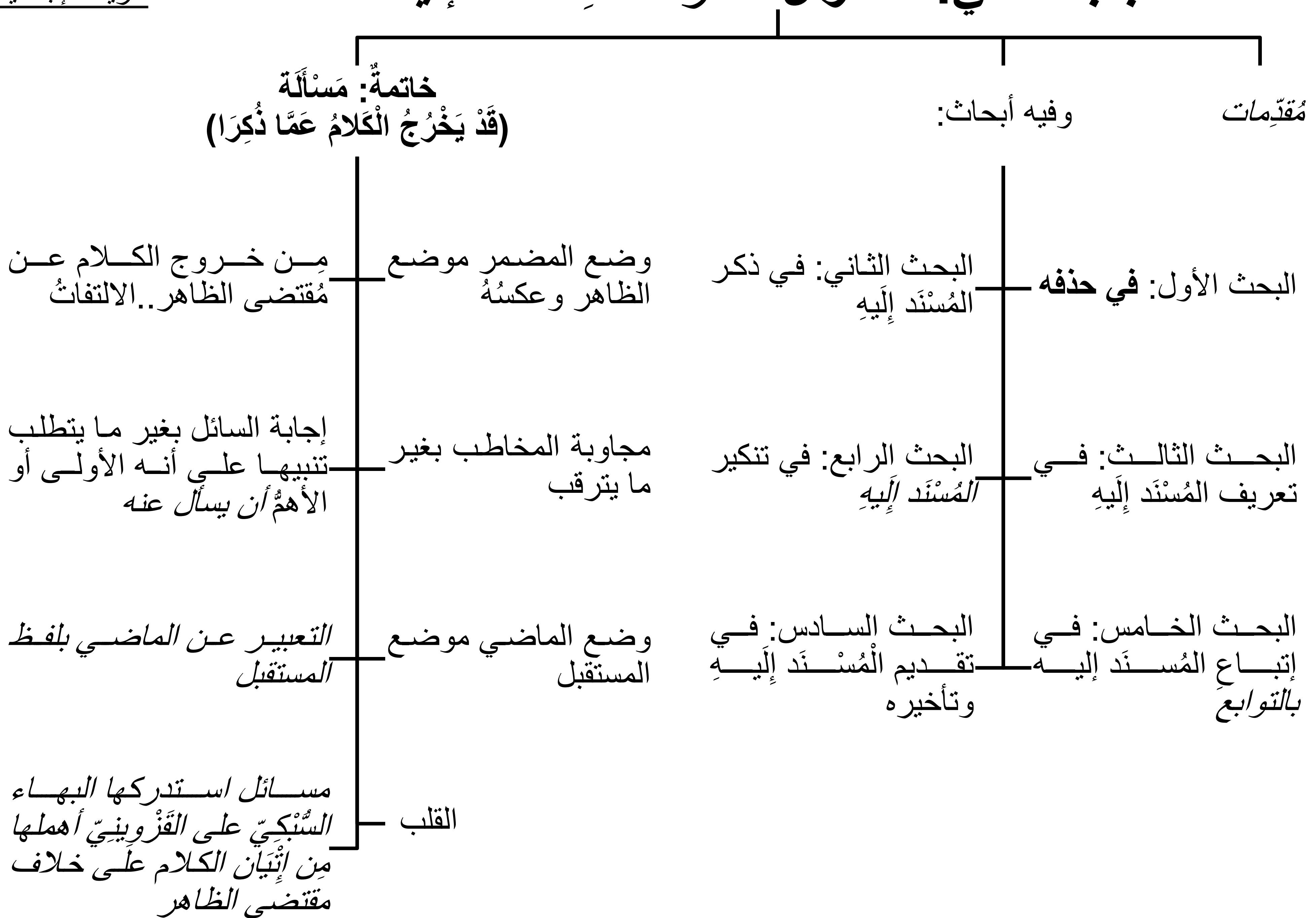
(وَقَدْ أَبَاهُ النَّقَلَهْ)

رده صاحب التلخيص بوجوه لم تُسَلَّم له، *مِنها:*

وأجاب التَّفْتَازَانِيّ على هذه الردودِ جواباً عامًّا: (مبنى هذه الاعتراضات على أن مذهبه في الاستعارة بالكناية أن يذكر المشبّه به ويُراد المشبه به حقيقة، وليس كذلك - بل أرادَ المُشبه به ادعاء مبالغةً لِظهور أن ليس المراد بالمنية في قولنا (مخالب المنية نشبت بفلان) هو السبع حقيقة، بل المراد المشبه به وهو (الموت) لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاءً

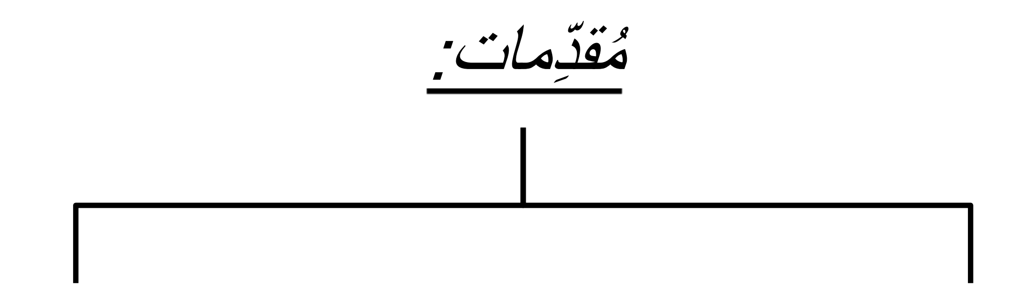
والسكاكيّ مصرح بذلك في كتابه في باب الاستعارة بالكناية

الباب الثاني:
الأحوال العارضة لِلمسند إليه



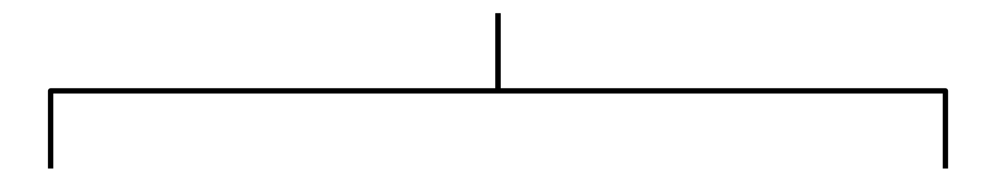
خريطة إجمالية
الباب الثاني: الأحوال العارضة لِلمسند إليه
مُقدِّمات
وفيه أبحاث:
خاتمةٌ: مَسْأَلَة (قَدْ يَخْرُجُ الْكَلامُ عَمَّا ذُكِرَا)
البحث الأول: في حذفه
البحث الثاني: في ذكر المُسْنَد إِلَيهِ
البحث الثالث: في تعريف المُسْنَد إِلَيهِ
البحث الرابع: في تنكير المُسْنَد إِلَيهِ
البحث الخامس: في إتباعِ المُسنَد إليه بالتوابع
البحث السادس: في تقديم الْمُسْنَد إِلَيهِ وتأخيره
وضع المضمر موضع الظاهر وعكسُهُ
مِن خروج الكلام عن مُقتضى الظاهر..الالتفاتُ
مجاوبة المخاطب بغير ما يترقب
إجابة السائل بغير ما يتطلب تنبيها على أنه الأولى أو الأهمُّ أن يسأل عنه
وضع الماضي موضع المستقبل
التعبير عن الماضي بلفظ المستقبل
القلب
مسائل استدركها البهاء السُّبْكِيّ على القَزْوِينِيّ أهملها مِن إِتْيَان الكلام على خلاف مقتضى الظاهر

مُقدِّمات:



قدمه على المسند لأنّ المسند إليه كالوصوف والمسند كالصفة، والموصوف أجدر بالتقديم لأَنَّهُ الموضوع، والصفة هي المحمولُ

المـراد بأَحوَالـه: الأمـور العارضـة لـه مـن حيث هو مُسند إليه، من الاعتبارات الراجعة إليه لذاته لا بواسطة..



الحكـم، ككونــه مسـندا إليـه لحكـم مؤكـد أو متروك التأكيد

أو المسند، ككونه مسندا إليه لمسند مقدم أو مؤخر معرف أو منكر

البحث الأول: **في حذفه**

ويكون لِنُكَتٍ، أي أنَّ الاعتبار المناسب يكون حذفَهُ عند وجود واحد من هذه الأمور - فإن حُذف لا لِواحد منها..كان حذفا على غير الوجه المناسب

وحذف يفتقر إلى أمرين:

١ - قابلية المقام - وهو أن يكون السامع عارفا بالمسند إليه المحذوف لوجود القرائن

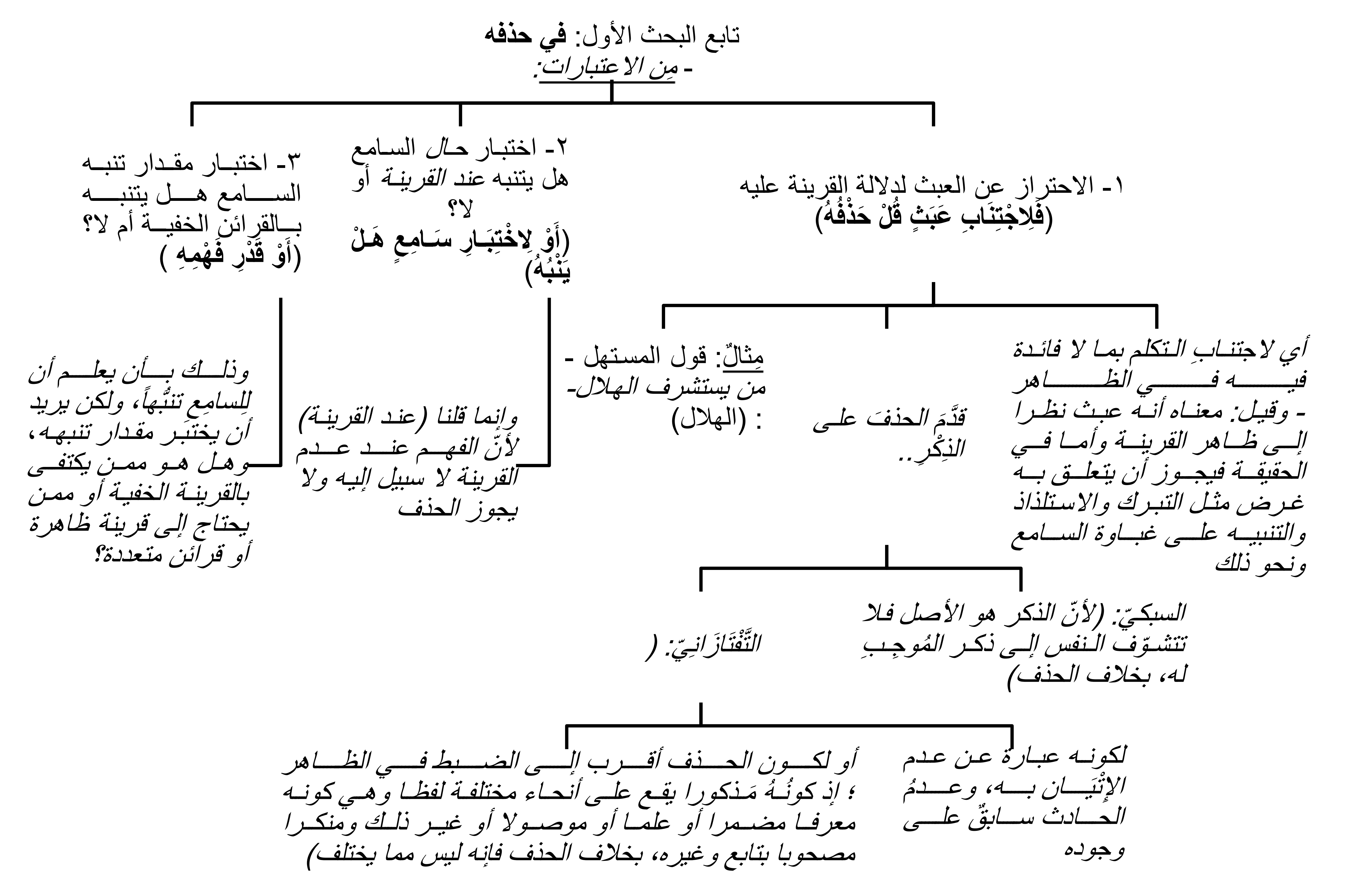
وهذا معلومٌ مقررٌ في النحو

٢ - الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر

وهذاهو المَقصودُ هُنا، مع إشارة ضِمْنِيّةٍ إلى الأمر الأول

تابع البحث الأول: **في حذفه**

- *من الاعتبارات:*



تابع البحث الأول: **في حذفه**

- *مِن الاعتبارات:*

٤- العدول إلى أقوى الدليلين العقل واللفظ **(وَجُنْحٍ لِدَلِيلْ..أَقْوَى هُوَ العَقْلُ لَهُ قُلْتُ عَلِيلْ)**

والأقوى هو العقل ؛ لأن دلالته قطعية وغير مُفتقرة إلى اللفظ، *بخلاف اللفظ فإنه يحتاج فيها إلى العقل*

كما أنَّهُ إذا حذف..فقد خيل للسامع بأن المسند إليه مدلول عليه بالعقل فلا يحتاج إلى ذِكرٍ

وقد يدخُلُ هذا تحت اجتناب العبث ؛ فسلوك أضعف الدليلين عبثٌ

مثله الطيبي بـ{وما أدراك ما هيه * نار حامية}

مِثالٌ: (قَال لِي: كَيْفَ أَنْتَ؟ قُلْتُ: **عَلِيلٌ**..سَهَرٌ دَائِمٌ وحُزْنٌ طَويلُ)

- فلم يقل: (أنا عليل)

- *وهذا يصلح أن يكون مثالا لهذا ولِلذي قبله وللحذف لضيق المقام*

٥- صونُه عن ذكرك له بلسانك تعظيما له **(أَوْ صَوْنِهِ عَنْ ذِكْرِهِ)**

وفي معنى هذا قولُ يزيد: (وإياك واسم العامرية إنني..أغار عليها من فَم المتكلم)

مِثالٌ: (أضاءَتْ لهُمْ أحْسابُهُم وَوُجوهُهِمْ..دُجَى اللَّيلِ حتّى نَظّمَ الْجَزْعَ ثَاقِبُهْ

نجومُ سماءٍ كلَّما انقضّ كوكبٌ..بدا كوكب تأوي إليه كواكبُه)

- *أي: (هم نجوم سماء)*

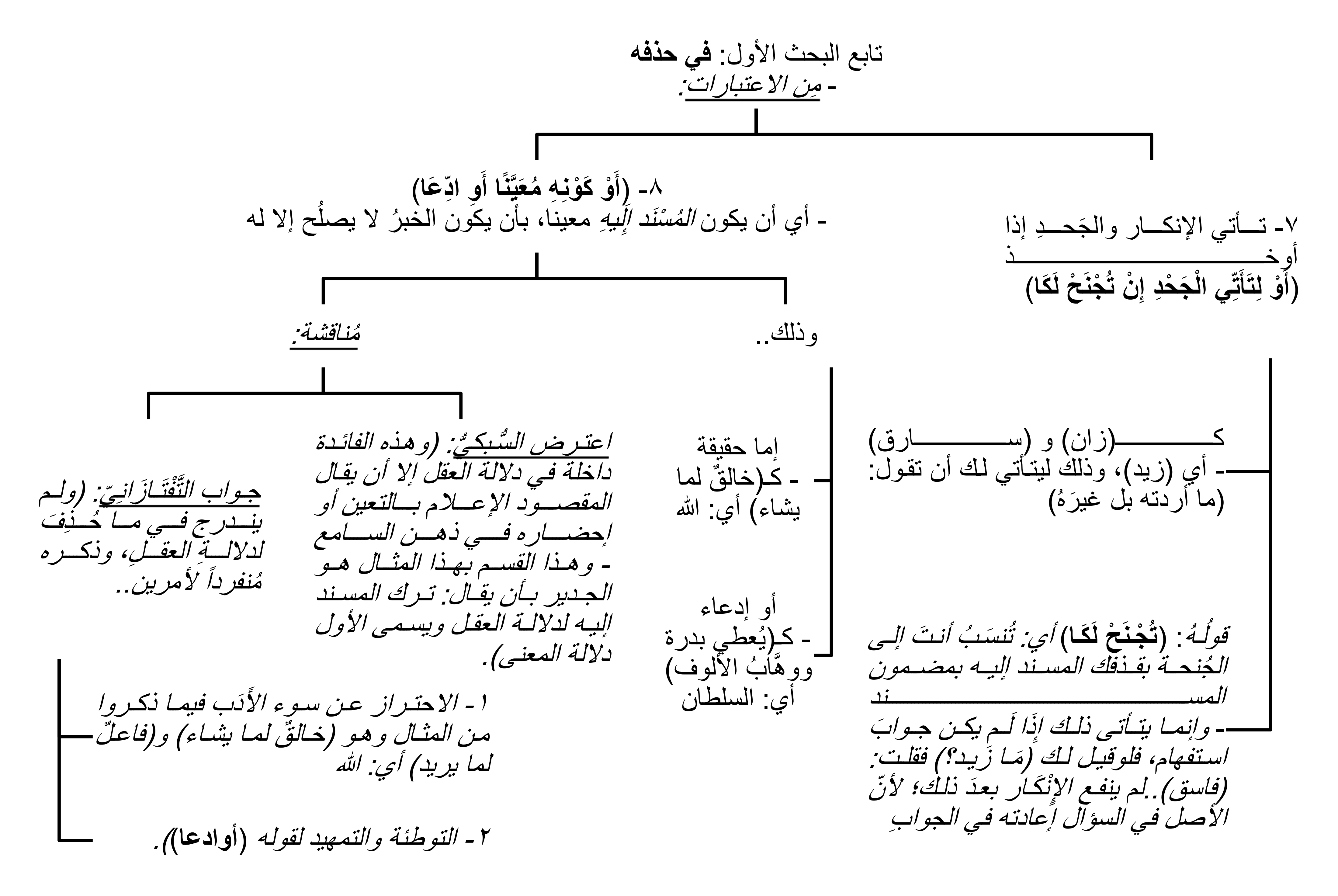
٦- صون لسانك عن ذكره تحقيرا له **(أَوْ صَوْنِكا)**

وفي معناه قول القائل: (ولقد علمت بأنهم نجسُ..فإذ ذكرتكم غسلت فمِي)

مِثالٌ: (قوم إذا أكلوا أخفَوُا كلامهم..واستوثقوا من رتاج الباب والدارِ)

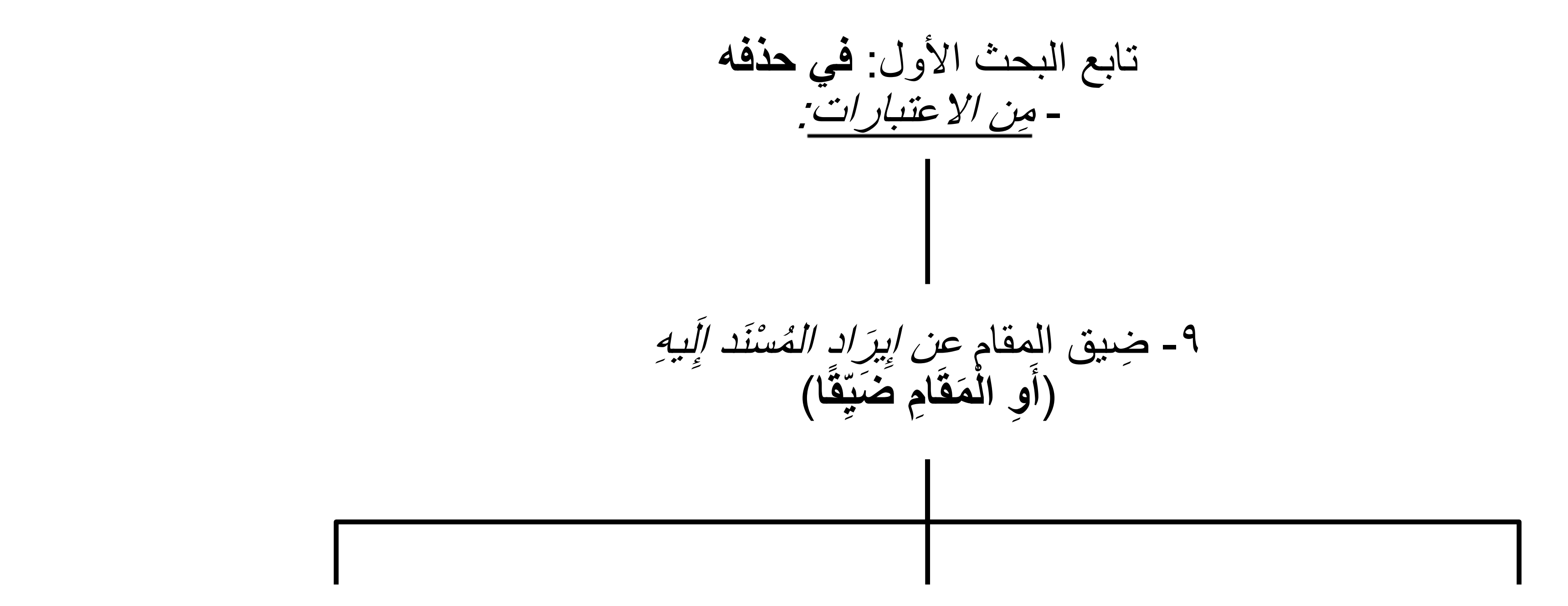
ونظر السبكي فيما ذكرناه من الشواهد لهذا والذي قبله لجواز أن يراد إيْهام التعين أو الاختصار أو غير ذلك

- ونظره صحيح لو كان إيرادها على وجه الشاهد لا المثال، وهو محتمل



تابع البحث الأول: **في حذفه**
- *مِن الاعتبارات:*
٧- تـأتي الإنكـار والجَحـدِ إذا أوخـذ
(أَوْ لِتَأَتِّي الْجَحْدِ إِنْ تُجْنَحْ لَكَا)
كـ(زان) و (سارق)
- أي (زيد)، وذلك ليتأتي لك أن تقول: (ما أردته بل غيرَهُ)
*قولُهُ: (**تُجْنَحْ لَكَا**) أي: تُنسَبُ أنتَ إلى الجُنحة بقذفك المسند إليه بمضمون المسند*
- وإنما يتأتى ذلك إذا لَمِ يكن جوابَ استفهام، فلوقيل لك (مَا زَيد؟) فقلت: (فاسق).لم ينفع الإنْكَار بعدَ ذلك؛ لأنّ الأصل في السؤال إعادته في الجوابِ
٨- **(أَوْ كَوْنِهِ مُعَيَّنًا أَوِ ادِّعَا)**
- أي أن يكون *المُسْنَد إِلَيهِ* معينا، بأن يكون الخبرُ لا يصلُح إلا له
وذلك..
إما حقيقة
- كـ(خالقٌ لما يشاء) أي: الله
أو إدعاء
- كـ(يُعطي بدرة ووهَّابُ الألوف) أي: السلطان
مُناقشة:
اعترض السُّبكيُّ: (وهذه الفائدة داخلة في دلالة العقل إلا أن يقال المقصود الإعلام بالتعين أو إحضاره في ذهن السامع
- وهذا القسم بهذا المثال هو الجدير بأن يقال: ترك المسند إليه لدلالة العقل ويسمى الأول دلالة المعنى).
جواب التَّفْتَازَانِيّ: (ولم يندرج في ما حُذِفَ لدلالةِ العقلِ، وذكره مُنفرداً لأمرين..
١- الاحتراز عن سوء الأَدَب فيما ذكروا من المثال وهو (خالقٌ لما يشاء) و(فاعلٌ لما يريد) أي: الله
٢- التوطئة والتمهيد لقوله **(أوادعا)**).

مُصْطفَى دَنْقَش



والضِّيقُ بسبب ضجر أو سآمة أو فوات فُرصة أو محافظة على وزن أوسجع أوقافية أو ما أشبه ذلك

أمثلة:

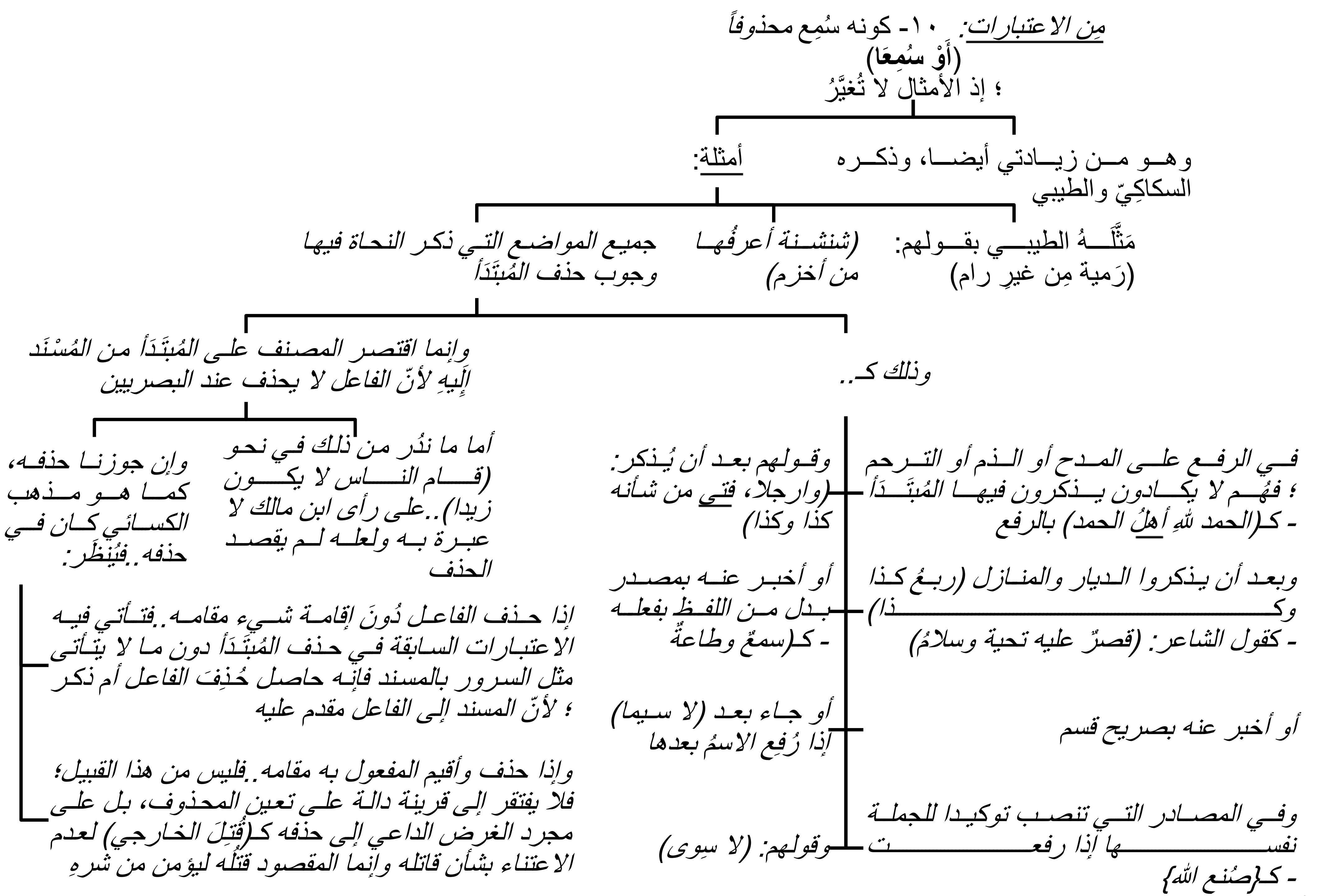
وهذا مِن زيادتي، وذكره في الإيضاح

كقول الصياد: *(غزال)*

- فالمقام لا يسع أن يقال: (هذا غزال)

مَثله الطيبي في التبيان بـ(قلتُ عليلُ)

- وقال: لما رأى الشاعرُ السائل سأله عن حاله ولم يكن لِما به من الكآبة والحُزن مجالٌ لأنّ يُطنب..اقتصر على (عليلٍ)، وحين فهم من السائل أن هذا الجواب لم يشف غليله لكونِ السائلِ لم يرَ فيه أثراً مِن المرض..فكأنَّهُ استأنف سؤالا وقال: (ما علتك؟) فقال الشاعرُ: (سهرٌ..) وأطنب في هذا الجواب لأنه مقامُ الشكوى)



مِن الاعتبارات: ١٠- كونه سُمِع محذوفاً
(أَوْ سُمِعَا)
؛ إذ الأمثال لا تُغيَّرُ
وهو من زيادتي أيضا، وذكره السكاكِيّ والطيبي
أمثلة:
مَثَّلَهُ الطيبي بقولهم: (رَمية مِن غيرِ رام)
(شنشنة أعرفُها من أخزم)
جميع المواضع التي ذكر النحاة فيها وجوب حذف المُبتَدَأ
وذلك كـ..
وإنما اقتصر المصنف على المُبتَدَأ من المُسْنَد إِلَيهِ لأنّ الفاعل لا يحذف عند البصريين
في الرفع على المدح أو الذم أو الترحم ؛ فهُم لا يكادون يذكرون فيها المُبتَدَأ - كـ(الحمد للهِ أهلُ الحمد) بالرفع
وقولهم بعد أن يُذكر: (وارجلا، فتي من شأنه كذا وكذا)
وبعد أن يذكروا الديار والمنازل (ربعُ كذا وكذا)
- كقول الشاعر: (قصرٌ عليه تحية وسلامُ)
أو أخبر عنه بمصدر بدل من اللفظ بفعله - كـ(سمعٌ وطاعةٌ)
أو أخبر عنه بصريح قسم
أو جاء بعد (لا سيما) إذا رُفِع الاسمُ بعدها
وفي المصادر التي تنصب توكيدا للجملة نفسها إذا رفعت - كـ{صُنع الله}
وقولهم: (لا سِوى)
أما ما ندُر من ذلك في نحو (قام الناس لا يكون زيدا)..على رأى ابن مالك لا عبرة به ولعله لم يقصد الحذف
وإن جوزنا حذفه، كما هو مذهب الكسائي كان في حذفه..فيُنظَر:
إذا حذف الفاعل دُونَ إقامة شيء مقامه..فتأتي فيه الاعتبارات السابقة في حذف المُبتَدَأ دون ما لا يتأتى مثل السرور بالمسند فإنه حاصل حُذِفَ الفاعل أم ذكر ؛ لأنّ المسند إلى الفاعل مقدم عليه
وإذا حذف وأقيم المفعول به مقامه..فليس من هذا القبيل؛ فلا يفتقر إلى قرينة دالة على تعين المحذوف، بل على مجرد الغرض الداعي إلى حذفه كـ(قُتِلَ الخارجي) لعدم الاعتناء بشأن قاتله وإنما المقصود قتلُه ليؤمن من شرهِ

البحث الثاني: في ذكر المُسْنَد إِلَيهِ:

- ويكون لِنُكَتٍ، منها:

١- كونُه الأصل مَعَ عدمِ مقتضى العدول عنه من قرينة أو غيرها **(وَذِكْرُهُ لِلأَصْلِ)**

وكان الذكر أصلا لأنّ الأَوْلَى أن يُورَد الكلامُ بجميع أجزائه وأنْ لا يُحالَ فَهمُ جُزءٍ مِنها على العقلِ

٢- الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مع *إرادةِ إحضاره في ذهن المخاطبِ*
(أَوْ يَحْتَاطُ إِذْ..تَعْوِيلُهُ عَلَى الْقَرِينَةِ انْتُبِذْ)

وضعفُ التعويلِ..

- إما لضعف القرينةِ
- أو ضعف فهم المخاطب

مُناقشة:

اعترضَ السبكيّ:

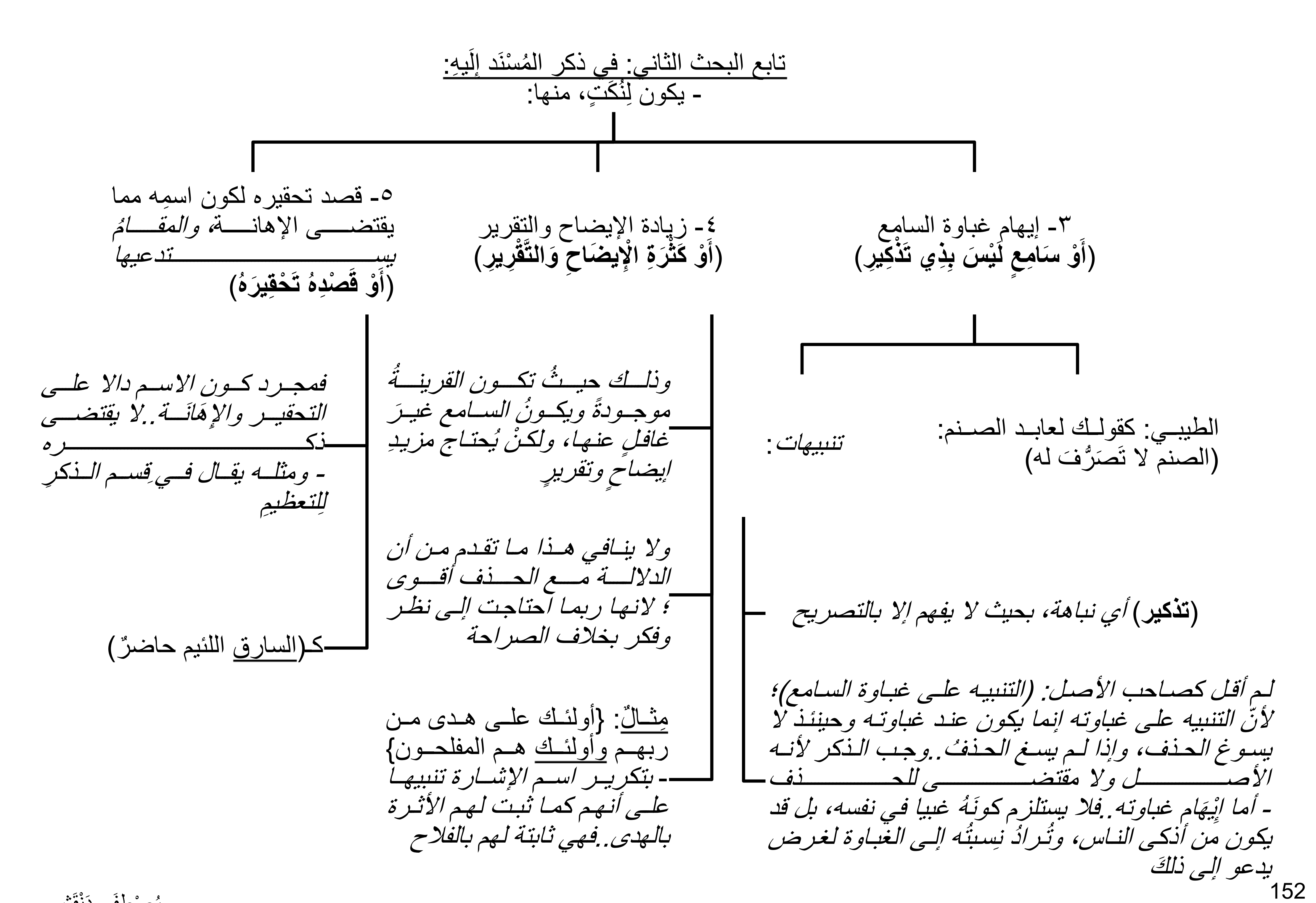
١- إنْ كَان المُرَاد أن القرينة ضعيفة في نفسها لا يغلب على الظن إفادتها للمقصود فلا تقتضي للحذف..فالقرينة الدالة على المحذوف شرط للحذف، فيكونُ ذكرهُ لكونِهِ الأصلَ

٢- وإنْ كَان المراد ضعف اعتماد السامع عليها لعدم تنبهه..فكذلك لا يسوغ الحذف أصلاً، فيكونُ ذكرهُ لكونِهِ الأصلَ

٣- وإنْ كَان المراد ضعف تعويل المتكلم عليها..فذلك عبارة عن عدم الحذف، فيكونُ ذكرهُ لكونِهِ الأصلَ

٤- وإنْ كَان المُرَاد أن الاعتماد على القرينة في نفسه ضعيف أو أنَّ المتكلم يفرضه ضعيفا..كان منافيا لقوله فيما سبق يحذف للاعتماد على أقوى الدليلين العقل والنقل وفرض المتكلم القويّ ضعيف لا موجب له).

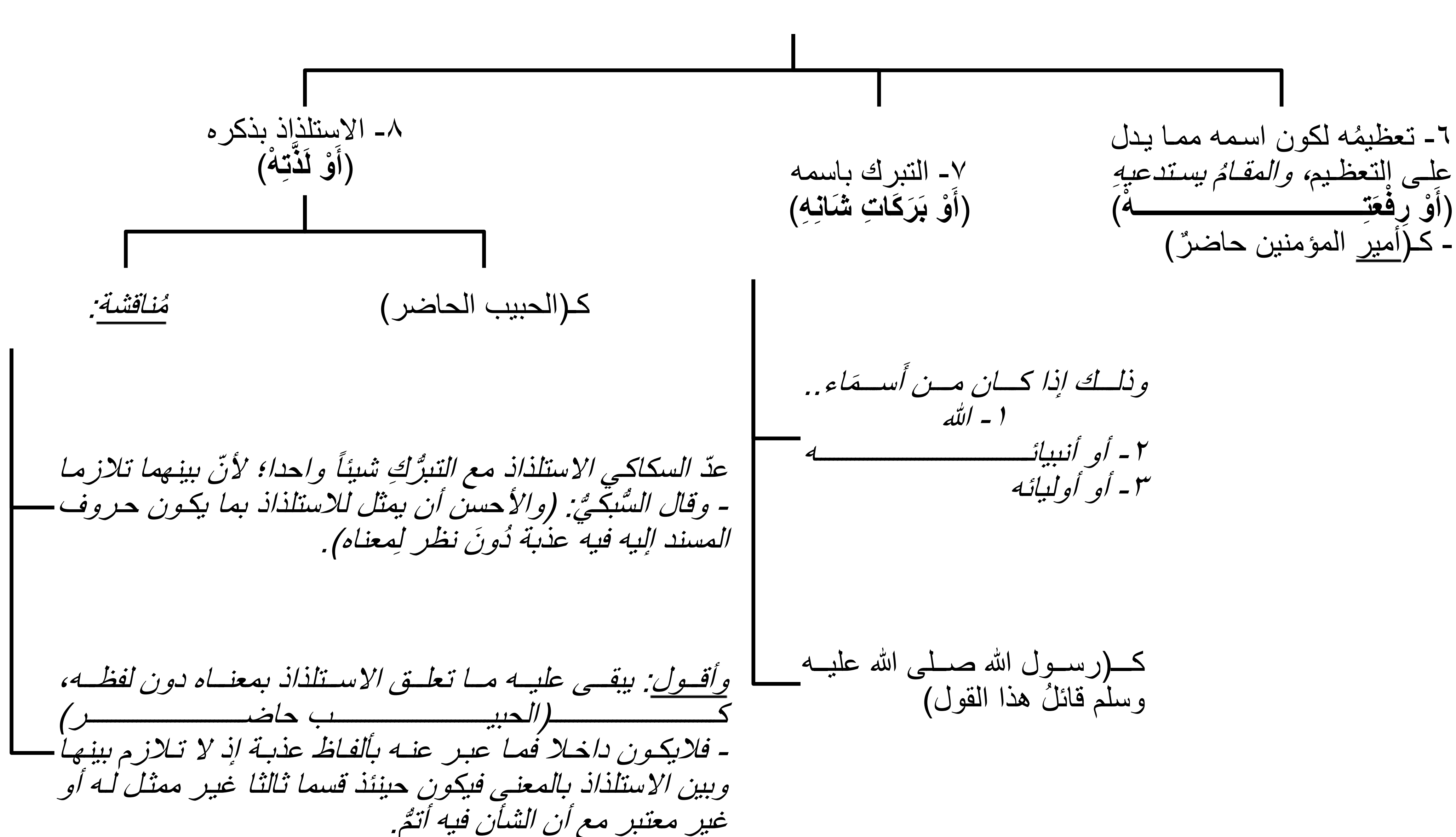
الجواب: نختار الثالث وهو ضعف تعويل المتكلم عليها، وقوله: (فذلك عبارة عن عدم الحذف)..ممنوع؛ لأنّ ضعف التعويل المذكور سبب لعدم الحذف لا عينه



تابع البحث الثاني: في ذكر المُسْنَد إِلَيهِ:
- يكون لِنُكَتٍ، منها:
٣- إيهام غباوة السامع
(أَوْ سَامِعٍ لَيْسَ بِذِي تَذْكِيرِ)
٤- زيادة الإيضاح والتقرير
(أَوْ كَثْرَةِ الْإِيضَاحِ وَالتَّقْرِيرِ)
٥- قصد تحقيره لكون اسمِه مما يقتضى الإهانة، والمقامُ يستدعيها
(أَوْ قَصْدِهُ تَحْقِيرَهُ)
الطيبي: كقولك لعابد الصنم: (الصنم لا تَصَرُّفَ له)
تنبيهات :
(تذكير) أي نباهة، بحيث لا يفهم إلا بالتصريح
لم أقل كصاحب الأصل: (التنبيه على غباوة السامع)؛ لأنّ التنبيه على غباوته إنما يكون عند غباوته وحينئذ لا يسوغ الحذف، وإذا لم يسغ الحذفُ..وجب الذكر لأنه الأصل ولا مقتضى للحذف
- أما إِيْهَام غباوته..فلا يستلزم كونَهُ غبيا في نفسه، بل قد يكون من أذكى الناس، وتُرادُ نِسبتُه إلى الغباوة لغرض يدعو إلى ذلكَ
وذلك حيثُ تكون القرينةُ موجودةً ويكونُ السامع غيرَ غافلٍ عنها، ولكنْ يُحتاج مزيدِ إيضاحٍ وتقريرٍ
ولا ينافي هذا ما تقدم من أن الدلالة مع الحذف أقوى ؛ لانها ربما احتاجت إلى نظر وفكر بخلاف الصراحة
مِثالٌ: {أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون}
- بتكرير اسم الإشارة تنبيها على أنهم كما ثبت لهم الأثرة بالهدى..فهي ثابتة لهم بالفلاح
فمجرد كون الاسم دالا على التحقير والإِهَانَة..لا يقتضى ذكره
- ومثله يقال في قِسم الذكرِ للتعظيمِ
ك(السارق اللئيم حاضرٌ)

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع البحث الثاني: في ذكر المُسْنَد إِلَيهِ:
- يكون لِنُكَتٍ، منها:



تابع البحث الثاني: في ذكر المُسْنَد إِلَيهِ:

- يكون لِنُكَتٍ، منها:

٩- بسط الكلام حيث يطلُب طولُ المقام *ذلك*، *لِشرفِ المُخاطَب والافتخار بمكالمته؛ فيصير المتكلم كالذي* يستعذبُ ذلك

(أَوْ بَسْطِهِ الْكَلامَ حَيْثُ يُطْلَبُ..طُولُ الْمَقَامِ كَالَّذِي يَسْتَعْذِبُ)

كـ{هي عصاي}ولذا زاد على الجواب بقوله {أتوكأ عليها..) وما بعده

- *وإنما أجمل المآربَ لأنّ تفصيلها يطولُ*

(وقول التلخيص: (كغيره حيث الإصغاء مطلوب)..فيه نظر ؛ لأن المطلوب هو الكلام المستدعى من موسى لا الإصغاء وإنما أخذ ذلك الإصغاء من جانبه تعالى؛ فلذلك لا يسمى إصغاء ولو سمى فإنما المقصود كلام الله له وأن يصغى هو له وذلك لا يحصل ببسط الجواب إلا أن يقال قصد تطويل المكالمة والمراجعة) ابن السبكي

تنبيهٌ: قد يكون بسطُ الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك مِن الاعتبارات المناسبة

- كما يقال لك: (من نبيك) فتقول: (نبينا حبيب الله أبو القاسم محمد ابن عبد الله) إلى غير ذلك من الأوصَافِ

تنبيهاتٌ:

قد يكون الذكر لغير ذلك، كـ..

١- التهويل

٢- والتعجب

٣- والاشهاد في قصة

٤- والتسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل إلى الإِنْكَار

ما تقدّم..كلُّه مع قيام القرينة

البحث الثالث: في تعريفِ المُسْنَد إِلَيهِ

(وَكَوْنُهُ مَعْرِفةً)

مُقدِّماتٌ:

المعرفةُ هِيَ: ما وُضِع ليُستعمل في شيء بعينه

ويكونُ التعريفُ لِنكت تظهر من جهة التعريف؛ *فالتعريفُ يكونُ لإِفَادَةِ المخاطب أتم فائدة ؛ لأنّ الغرضَ مِن الإخبار إفادةُ الحُكم أو لازمِهِ، وهُو أيضاً حُكمٌ لأنّ المتكلم كما يحكُم في الأول بوقوع النسبة بين الطرفين..يحكُمُ هُنَا بأنه عالم بوقوعها - واحتمالُ تحقق الحكم متى كان أبعد..كانت الفائدة في الإعلام به أقوى وكلما ازداد المسند والمسند إليه تخصيصا..ازداد الحكم قُوَّةً*

قدم الكلام على تعريف المسند إليه على الكلام على تنكيره عكس ماصنعه في باب المسند ؛ (وذلك لأنّ الأصل في المسند إليه التعريف وفى المسند التنكير، فراعى في كل باب تقديم ما هو الأصلُ فيه) التفتازانيّ

والتعريف يُفيدُ كمالَ التخصيصِ، والنكرةُ وإن أمكن أن تُخَصَّصَ بالوصف بحيث لا يشاركه غيره كـ(كقولك أعبد إلها خلَقَ السماء والأَرْض)..لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لأنه وضعيٌّ بخلاف تخصيص النكرة

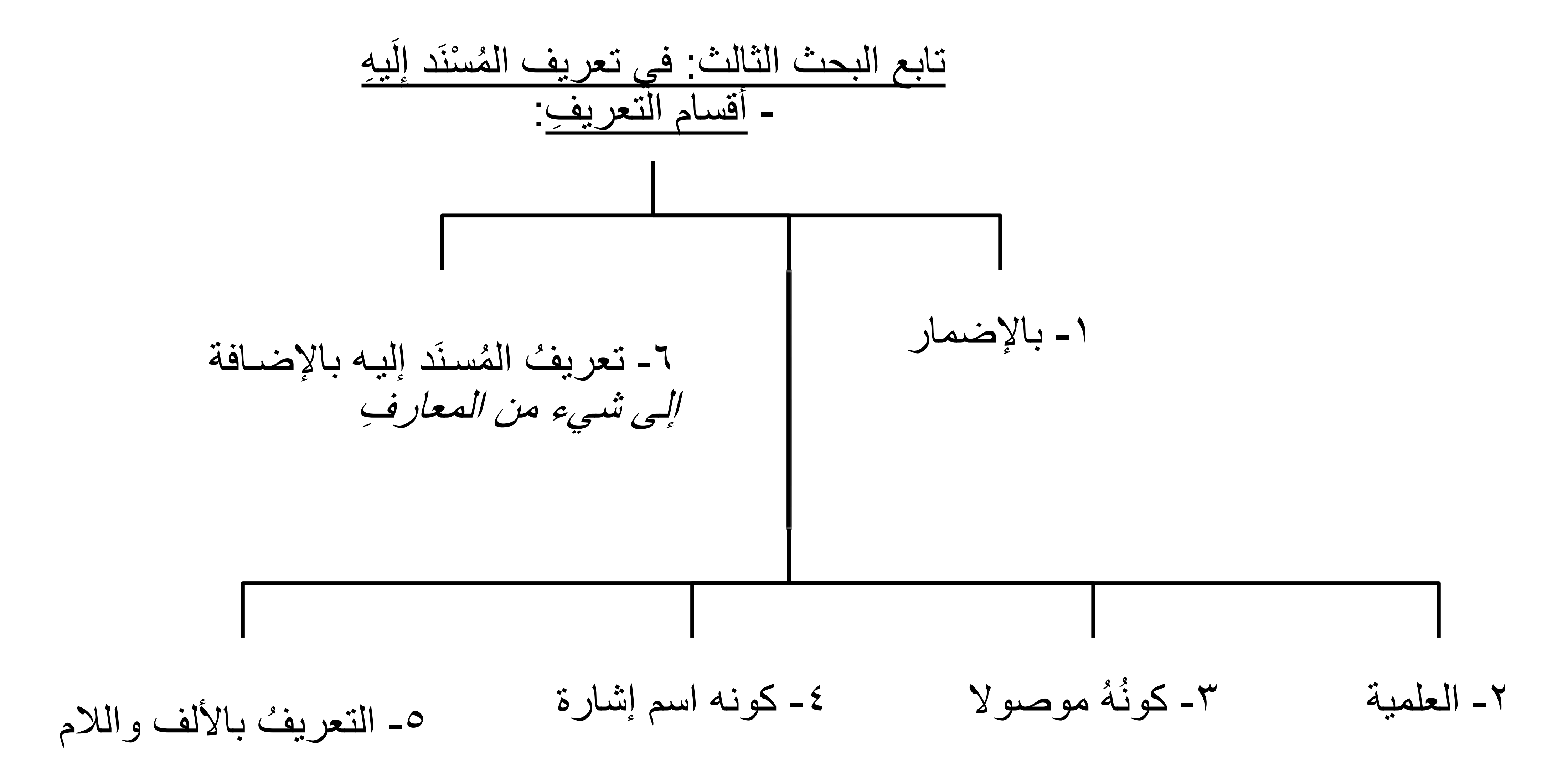
أمثلة:

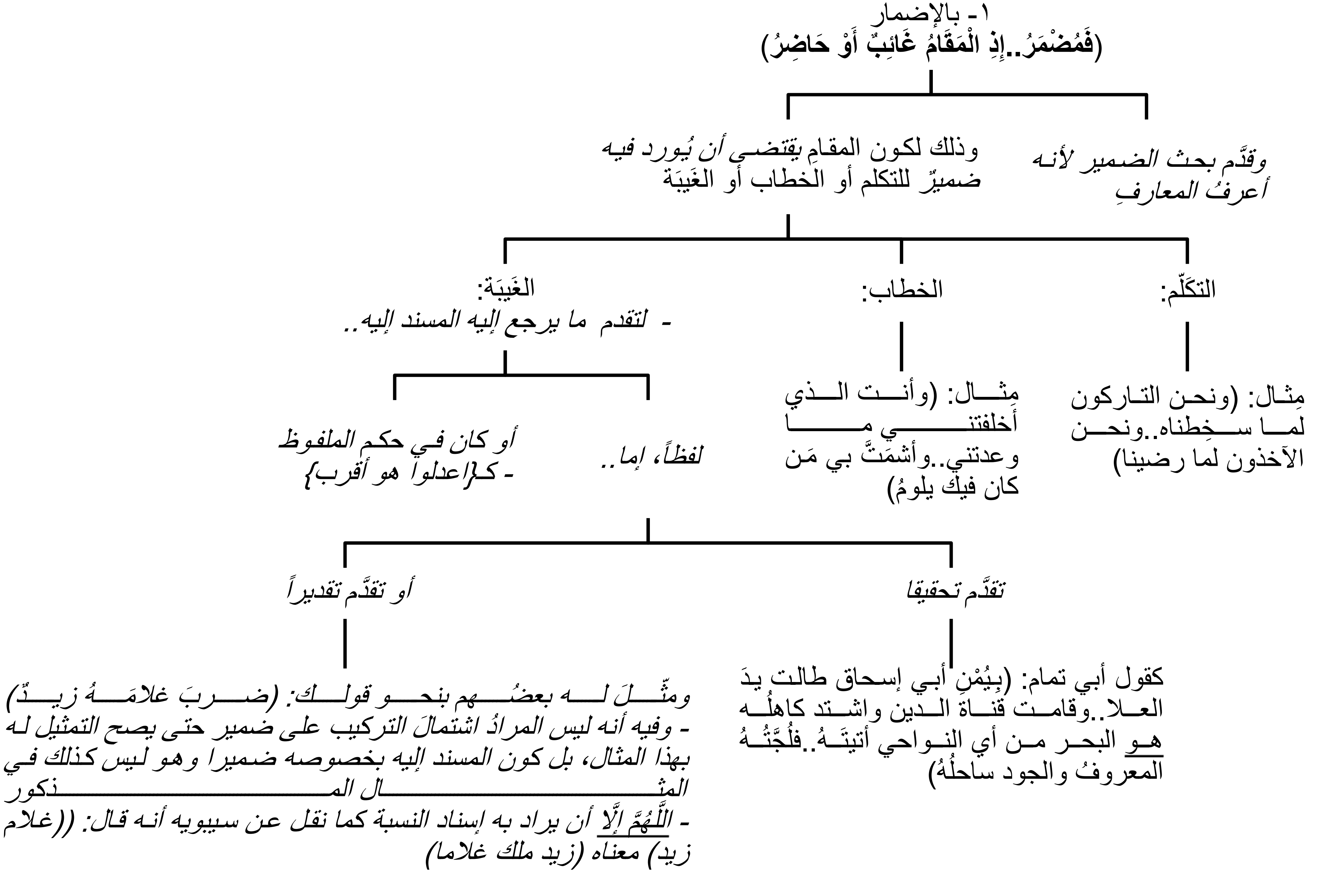
قولك: (شيء ما موجود)..في أعلى مراتب العموم ؛ لِأَنَّ طرفيه الشيء والموجودَ مِن أعم الأَشْيَاء وأكثرها وقوعاً

وقولك: (زيدٌ حافظٌ لِلتوراة)..في أقصى مراتب الخصوص ؛ لِأَنَّ طرفيه من الأَشْيَاء الخاصة النادرة الوقوع

وبين المثالينِ مراتب - فلكل تخصيص فائدة بحسب المقام

خريطة إجمالية




١- بالإضمار
(فَمُضْمَرُ..إِذِ الْمَقَامُ غَائِبٌ أَوْ حَاضِرُ)
وقدَّم بحث الضمير لأنه أعرفُ المعارفِ
وذلك لكون المقامِ يقتضي أن يُورد فيه ضميرٌ للتكلم أو الخطاب أو الغَيبَة
التكلّم:
الخطاب:
الغَيبَة:
- لتقدم ما يرجع إليه المسند إليه..
مِثال: (ونحن التاركون لما سخِطناه..ونحن الآخذون لما رضينا)
مِثال: (وأنت الذي أخلفتني ما وعدتني..وأشمَتَّ بي مَن كان فيك يلومُ)
لفظاً، إما..
أو كان في حكم الملفوظ
- كـ{اعدلوا هو أقرب}
تقدَّم تحقيقا
أو تقدَّم تقديراً
كقول أبي تمام: (بِيُمْنِ أبي إسحاق طالت يدَ العلا..وقامت قناة الدين واشتد كاهلُه
هو البحر من أي النواحي أتيتَهُ..فلُجَّتُهُ المعروفُ والجود ساحلُهُ)
ومثَّلَ له بعضُهم بنحو قولك: (ضربَ غلامَهُ زيدٌ)
- وفيه أنه ليس المرادُ اشتمالَ التركيب على ضمير حتى يصح التمثيل له بهذا المثال، بل كون المسند إليه بخصوصه ضميرا وهو ليس كذلك في المثال المذكور
- اللَّهُمَّ إلَّا أن يراد به إسناد النسبة كما نقل عن سيبويه أنه قال: ((غلام زيد) معناه (زيد ملك غلاما)

١- بالإضمار **(فَمُضْمَرُ..إِذِ الْمَقَامُ غَائِبٌ أَوْ حَاضِرُ)**
- والأصل في مقام الخطاب أن يكون لمعين مفردا أو مثنى أو جمعا
(وَالْأَصْلُ فِي الْخِطَابِ أَنْ يُعَيَّنَا..مُخَاطَبٌ)

والمُرادُ بالأصلِ هُنا: الحقُّ الواجب له بحسب وضع اللغة؛ لأنّ أصل وضع المعارف أن تستعمل لمعين مع أنَّ الخطابَ هو توجيه الكلام إلى حاضر فيكون معينا

وقد لا يُقصد به معينٌ، *فيُترك الخطاب مع معين إلى غيره على سبيلِ المجاز بأن يجعل غير الحاضر كالحاضر* **(وَفَقْدُ ذَاكَ يُعْتَنَى..كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَلَوْ تَرَى..لِكَيْ يَعُمَّ كُلَّ شَخْصٍ قَدْ يَرَى)**

وذلك ليعُمّ كُلَّ مخاطب
- *وهل عمومُهُ عمومُ الصلاحية أو عموم الاستغراق؟*

يحتمل عموم الصلاحية
- *فيكون الخطاب مع شخص على سبيل البدل، لا بعينه*

لكنه يشكل من جهة أنه يزيل اختصاص الضمير ويجعله شائعاً، وذلك في معنى التنكير، وضمائرُ المخاطب لا تكون إلا معرفةً
- *فلو جعلنا ذلك لشخص لا بعينه..لضاهى تنكير الأعلام، والمضمراتُ لا تنكر كما يُنكر العَلَمُ*

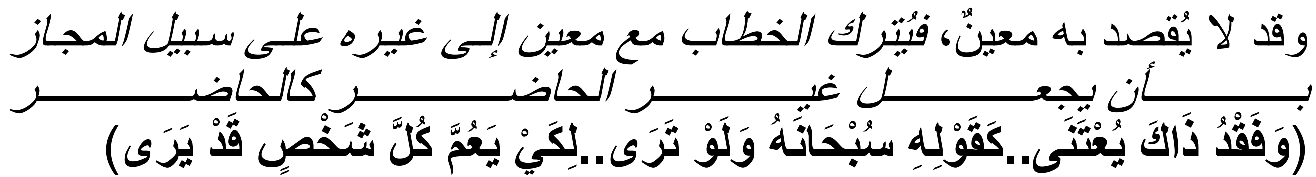
ويحتمل عموم الشمول
- *فهو خطابٌ مع كل من يقبل أن يخاطب؛ فـ..*

يحتمل أنَّهُ استعمل ضمير المفرد مرادا به الجمع، فيكون مجازاً
- *هذا إن جوزنا التجوّز في المضمرات، وفيه بحثٌ*

ويحتمل أنه جُمع بين الحقيقة والمجاز على معنى أنه خوطب الجميعُ ليكون لواحد منهم حقيقة ولغيره مجازاً
- *فأيهما فُرِضَ فيه حقيقة..كان في غيره مجازا، ولكنه لا يتعين في الخارج فلم يقع حينئذ إلا علَى معين بقيد التعيين المطلق الذي لا يتميز في الخارج*

ويحتمل أنَّهُ حقيقة تدلُّ على كل فرد بالمطابقة، كدلالة العام على أفراده انطباقا واحدا
- *كذا حققه السبكي واستظهَرَ*

أمثلة:
- في الصفحة التالية


وقد لا يُقصد به معينٌ، *فيُترك الخطاب مع معين إلى غيره على سبيل المجاز بأن يجعل غير الحاضر كالحاضر*

(وَفَقْدُ ذَاكَ يُعْتَنَى..كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَلَوْ تَرَى..لِكَيْ يَعُمَّ كُلَّ شَخْصٍ قَدْ يَرَى)

أمثلة:

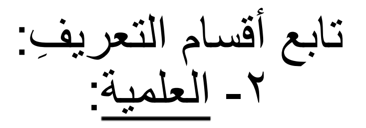
(فلان لئيمٌ، إن أكرمته أهانك وإن أحسنت إليه أساء إليك) - فلا تريد به مخاطبا بعينه، بل تريد أنَّهُ (إنْ أُكرِمَ أو أُحسِنَ إليه..) فمعاملته *السيئة* لا تختص بواحد دون آخرَ

{ولو ترى إذ وقفوا على النار} ونحوه من الآيات أخرج في صورة الخطاب ليعُمَّ

حديث «بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة» رواه ابن ماجه ونحوه

؛ لأنَّ المراد أن حالهم تناهت في الظهور بحيث لا يختص براء دون آخر، فلا يختص بالخطاب مخاطب دون مخاطبٍ، بل كل من تتأتي منه الرؤية فله مدخل فيه

فإذَا لَم يكن صالحا لذلك..فلا يكون من هذا الباب كـ{كذلك يوحى اليك}

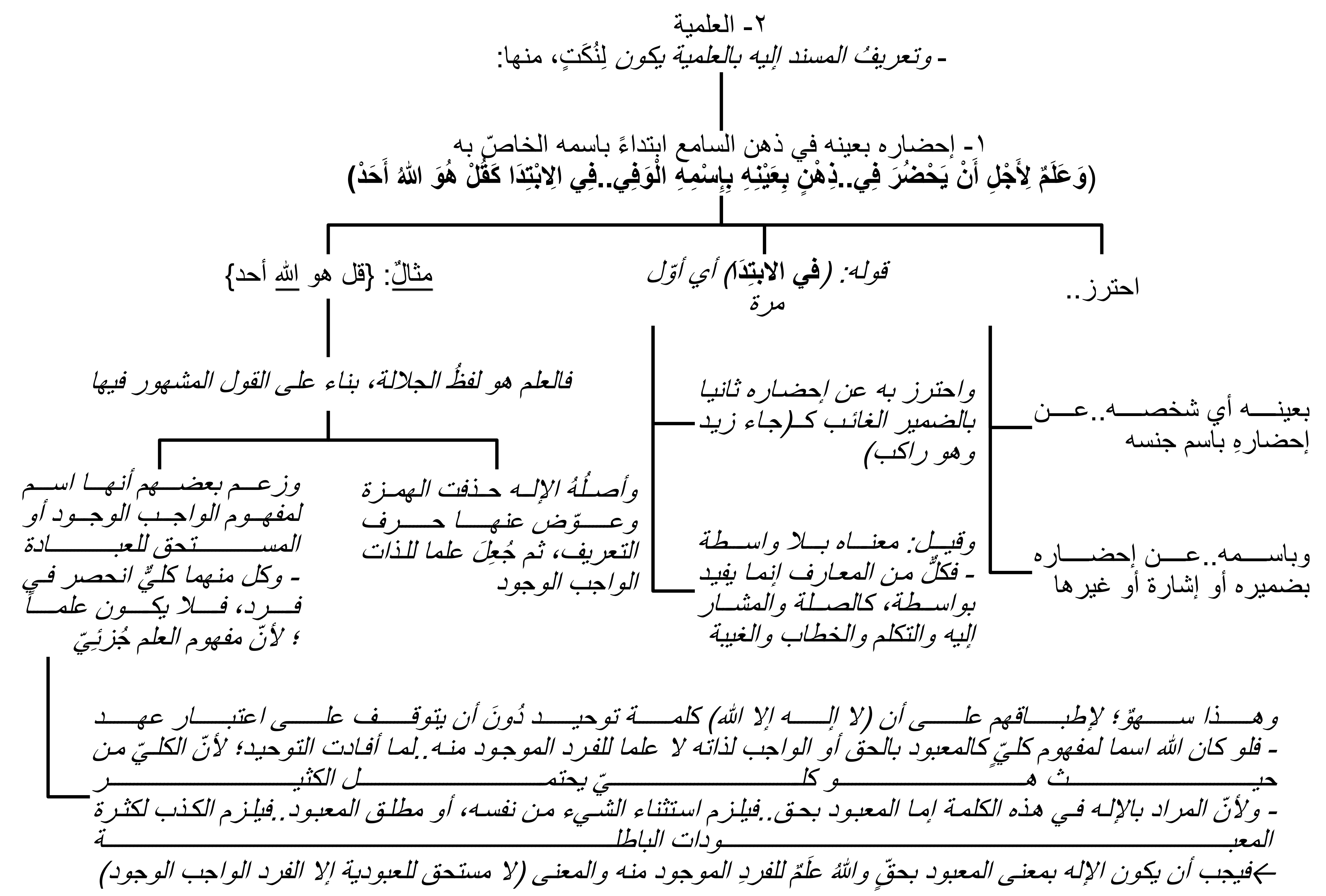


مُقَدِّماتُ:

والعَلَمُ هو: ما وُضِعَ لشيء بعينه لا يتناول غيره - والمراد به العلمُ الشَّخْصِيّ؛ لأنّ ما ذكر لا ينطبق على العلم الجِنْسِيّ

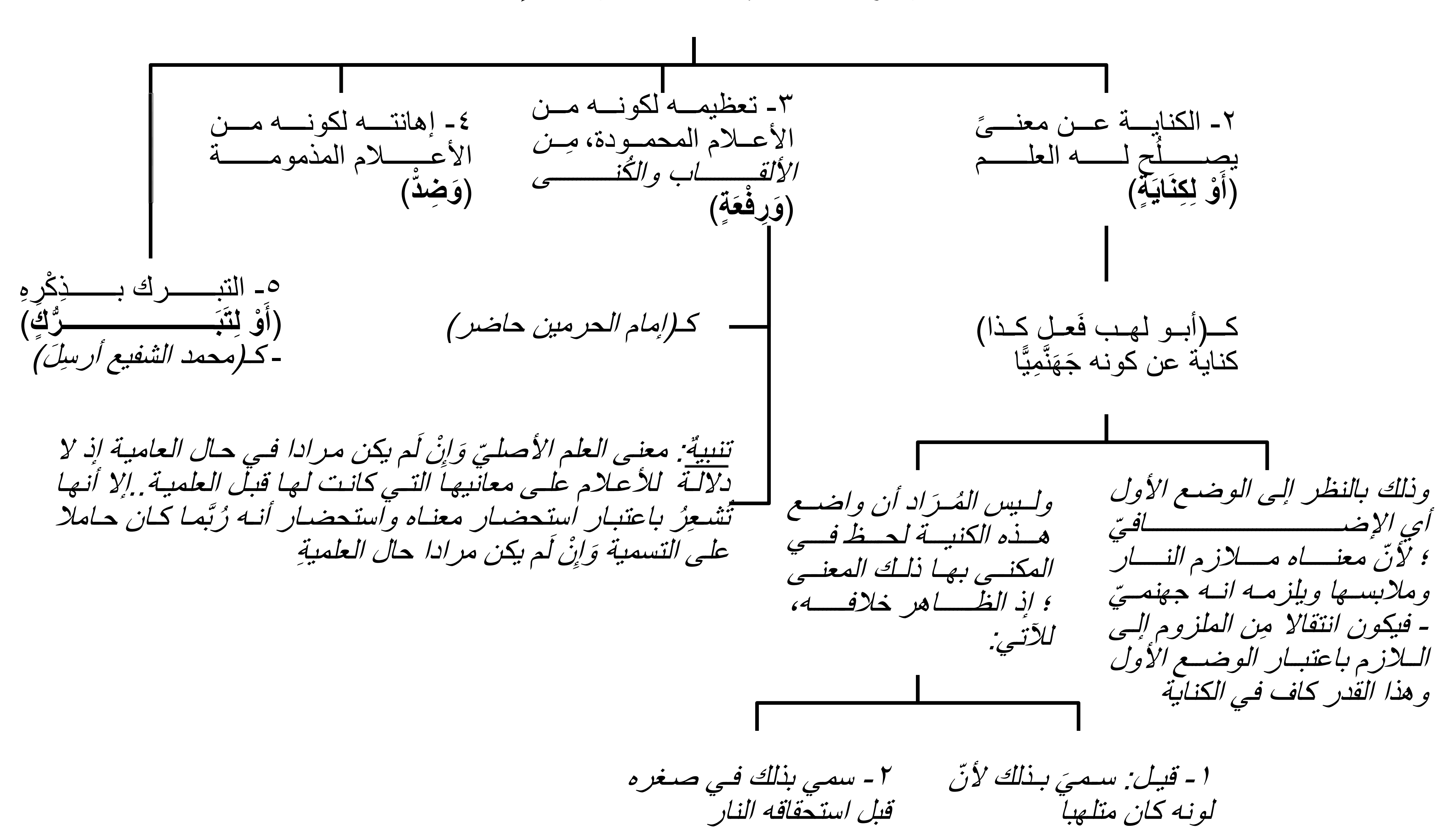
وقال الموفق: (بوجه لا يذهب فيه الوهم إلا إلى ذلك المُسْنَد إِلَيهِ سواء كان بعينه نوعيا أو شخصيا - فيشمل علم الجنس والشخص)

وقدَّمَ العلمَ على بقية المعارف لأنه يلي الضميرَ في الأعرفيّة


٢- العلمية
- وتعريفُ المسند إليه بالعلمية يكون لِنُكَتٍ، منها:
١- إحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداءً باسمه الخاصّ به
(وَعَلَمٌ لِأَجْلِ أَنْ يَحْضُرَ فِي..ذِهْنٍ بِعَيْنِهِ بِإِسْمِهِ الْوَفِي..فِي الِابْتِدَا كَقُلْ هُوَ اللهُ أَحَدْ)
احترز..
قوله: (في الابتِدَا) أي أوّل مرة
مثالٌ: {قل هو الله أحد}
بعينه أي شخصه..عن إحضارهِ باسم جنسه
وباسمه..عن إحضاره بضميره أو إشارة أو غيرها
واحترز به عن إحضاره ثانيا بالضمير الغائب كـ(جاء زيد وهو راكب)
وقيل: معناه بلا واسطة - فكلٌّ من المعارف إنما يفيد بواسطة، كالصلة والمشار إليه والتكلم والخطاب والغيبة
فالعلم هو لفظُ الجلالة، بناء على القول المشهور فيها
وأصلُهُ الإلـه حذفت الهمزة وعوّض عنها حرف التعريف، ثم جُعِلَ علما للذات الواجب الوجود
وزعم بعضهم أنها اسم لمفهوم الواجب الوجود أو المستحق للعبادة - وكل منهما كليٌّ انحصر في فرد، فلا يكون علماً ؛ لأنّ مفهوم العلم جُزئِيّ
وهذا سهوٌ؛ لإطباقهم على أن (لا إله إلا الله) كلمة توحيد دُونَ أن يتوقف على اعتبار عهد
- فلو كان الله اسما لمفهوم كليٍّ كالمعبود بالحق أو الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود منه..لما أفادت التوحيد؛ لأنّ الكليّ من حيث هو كليّ يحتمل الكثير
- ولأنّ المراد بالإله في هذه الكلمة إما المعبود بحق..فيلزم استثناء الشيء من نفسه، أو مطلق المعبود..فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة
←فيجب أن يكون الإله بمعنى المعبود بحقٍ واللهُ علَمٌ للفردِ الموجود منه والمعنى (لا مستحق للعبودية إلا الفرد الواجب الوجود)

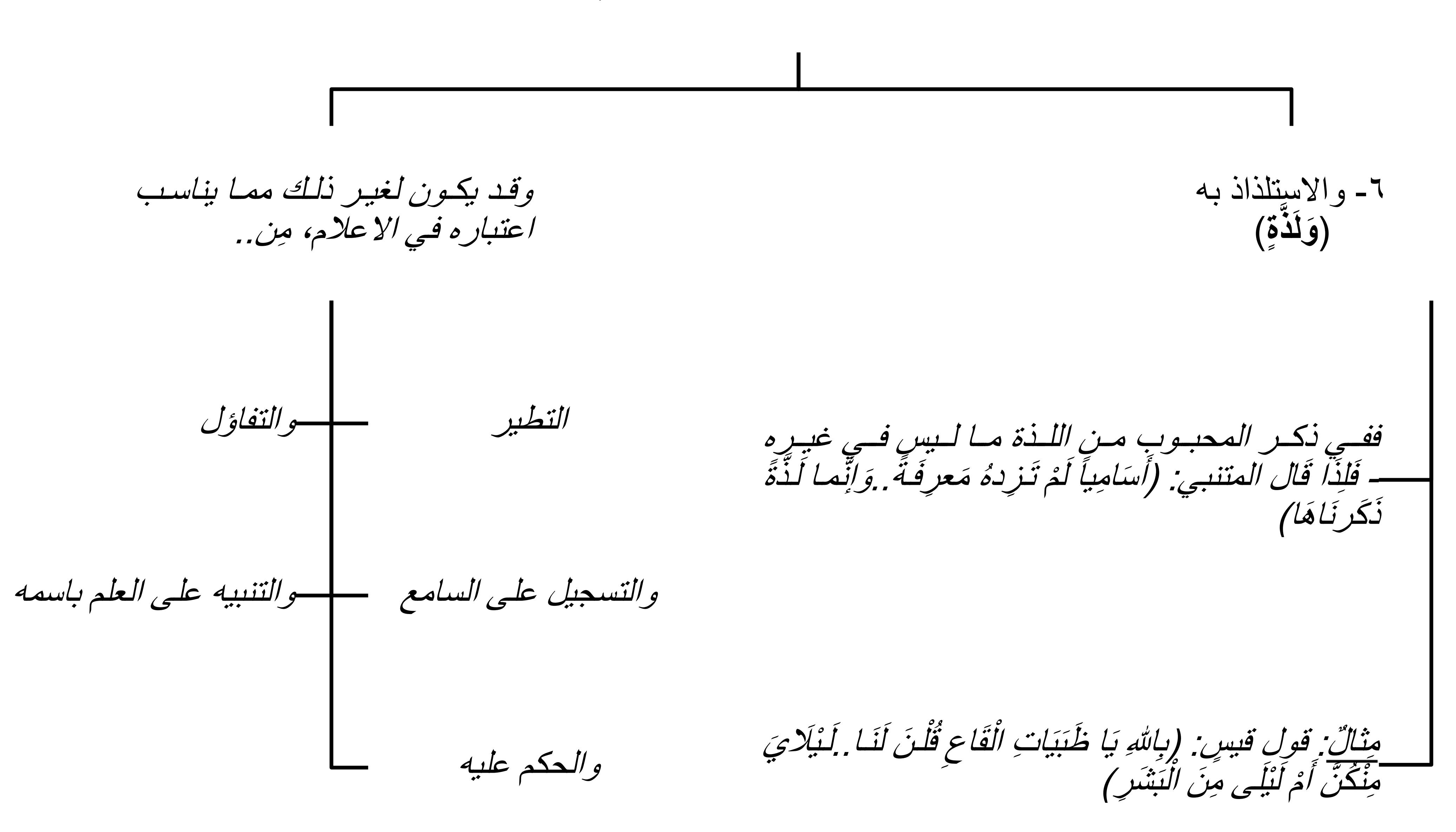
٢- العلمية

- *وتعريفُ المسند إليه بالعلمية يكون لِنُكَتٍ*، منها:



٢- العلمية

- وتعريفُ المسند إليه بالعلمية يكون لِنُكَتٍ، منها:



٣- كونُهُ المُسنَد إليه موصولا

مُقدّمة:

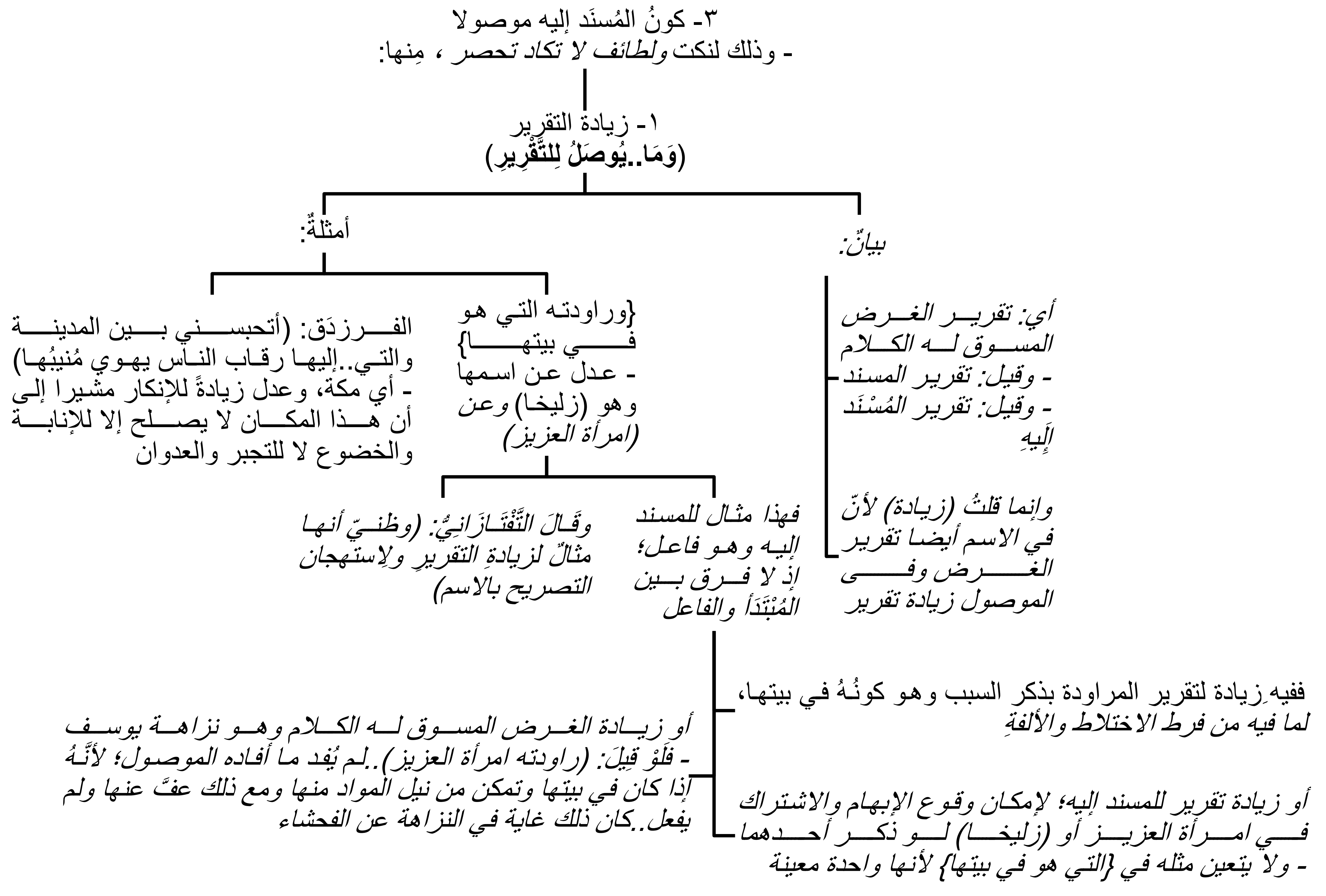
كان مقتضى ما سلكه من تقديم الأعرف فالأعرف أن يقدم اسم الإشارة على الموصولِ؛ إذْ هُوَ أعرف من الموصولِ، كما هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور، ولم يقل أحد بأن الموصول أعرف من اسم الإشارة - ولا يظهر وجه لما صنعه الناظم تَبَعاً لِأصلِهِ، فليتأمل

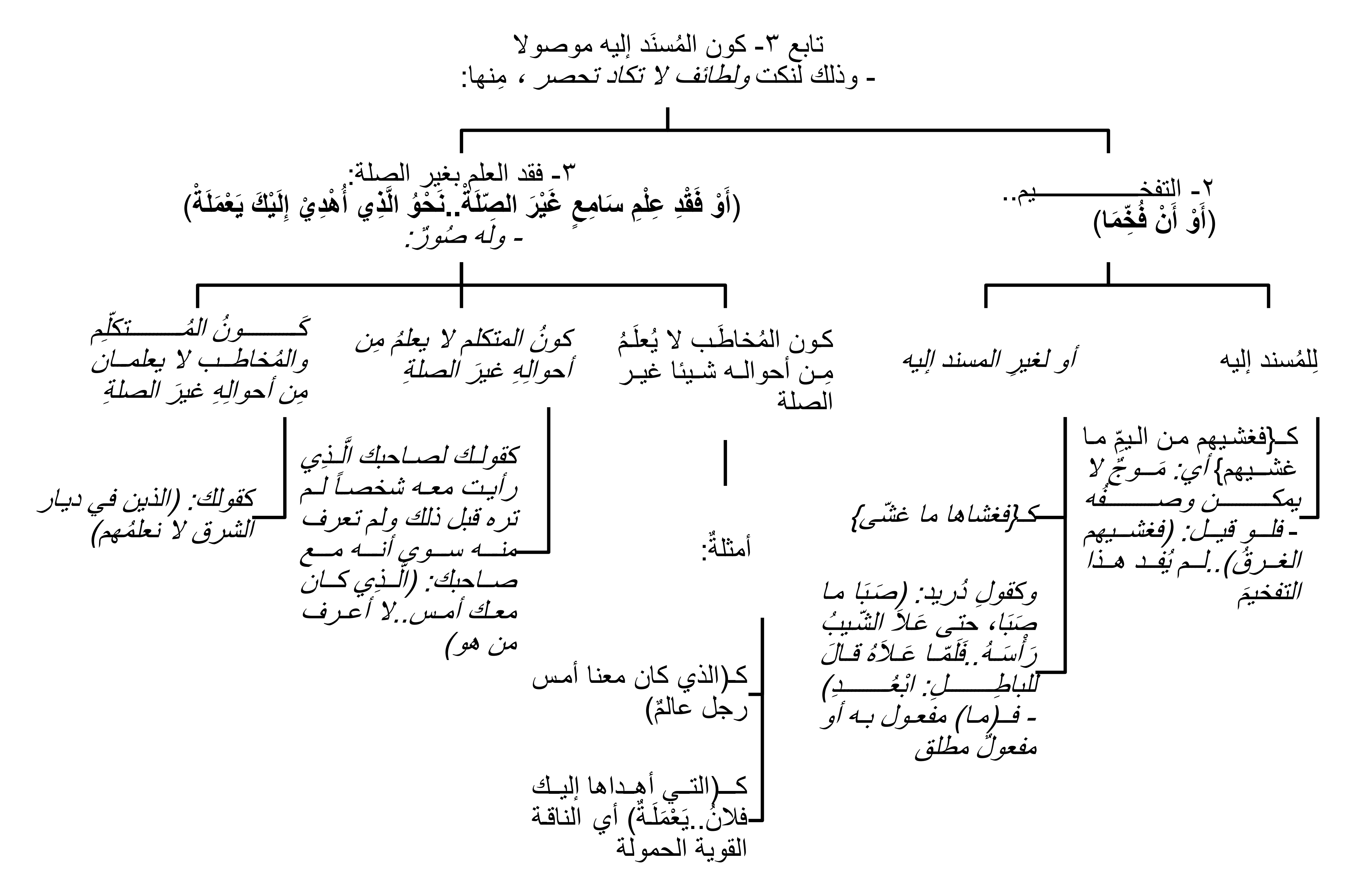
المقام الصالح الموصولية..هو أن يصح احضار الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب إلى مشار إليه بحسب الذهن

مُناقشة:

اعتُرِضَ: في العدول عن التصريح بالاسم إلى الموصول مع صلته تطويل للكلام مع إمكان اختصاره، وهو مُخِلٌّ بالبلاغة

الجواب: لا نسلم ذلك، وإنما يكون مخلا بها أن لَوْ لَم يكن العدول عن التصريح بالاسم من مقتضيات المقام، فأما إذا كان كذلك..فيُصارُ إليه وان أدى إلى التطويلِ


٣- كونُ المُسنَد إليه موصولا
- وذلك لنكت ولطائف لا تكاد تحصر ، مِنها:
١- زيادة التقرير
(وَمَا..يُوصَلُ لِلتَّقْرِيرِ)
بيانٌ:
أي: تقرير الغرض المسوق له الكلام
- وقيل: تقرير المسند
- وقيل: تقرير المُسْنَد إِلَيهِ
وإنما قلتُ (زيادة) لأنّ في الاسم أيضا تقرير الغرض وفى الموصول زيادة تقرير
أمثلةٌ:
{وراودته التي هو في بيتها}
- عدل عن اسمها وهو (زليخا) وعن (امرأة العزيز)
فهذا مثال للمسند إليه وهو فاعل؛ إذ لا فرق بين المُبْتَدَأ والفاعل
وقَالَ التَّفْتَازَانِيُّ: (وظنيّ أنها مثالٌ لزيادةِ التقريرِ ولِاستهجان التصريح بالاسم)
الفرزدَق: (أتحبسني بين المدينة والتي..إليها رقاب الناس يهوي مُنيبُها)
- أي مكة، وعدل زيادةً للإنكار مشيرا إلى أن هذا المكان لا يصلح إلا للإنابة والخضوع لا للتجبر والعدوان
ففيهِ زيادة لتقرير المراودة بذكر السبب وهو كونُهُ في بيتها، لما فيه من فرط الاختلاط والألفةِ
أو زيادة تقرير للمسند إليه؛ لإمكان وقوع الإبهام والاشتراك في امرأة العزيز أو (زليخا) لو ذكر أحدهما
- ولا يتعين مثله في {التي هو في بيتها} لأنها واحدة معينة
أو زيادة الغرض المسوق له الكلام وهو نزاهة يوسف
- فَلَوْ قِيلَ: (راودته امرأة العزيز)..لم يُفد ما أفاده الموصول؛ لأنَّهُ إذا كان في بيتها وتمكن من نيل المواد منها ومع ذلك عفَّ عنها ولم يفعل..كان ذلك غاية في النزاهة عن الفحشاء



تابع ٣- كون المُسنَد إليه موصولا
- وذلك لنكت ولطائف لا تكاد تحصر ، مِنها:
٢- التفخـــــــــيم..
(أَوْ أَنْ فُخِّمَا)
لِلمُسند إليه
كـ{فغشيهم من اليمِّ ما غشــيهم} أي: مَــوجٌ لا يمكـــــن وصـــــفُه
- فلـو قيـل: (فغشـيهم الغـرقُ)..لـم يُفـد هـذا التفخيمَ
أو لغيرِ المسند إليه
كـ{فغشاها ما غشّى}
وكقولِ دُريد: (صَبَا ما صَبَا، حتى عَلاَ الشّيبُ رَأْسَـهُ..فَلَمّـا عَـلاَهُ قـالَ للباطِـــــلِ: ابْعُــــدِ)
- فـ(ما) مفعول بـه أو مفعولٌ مطلق
٣- فقد العلم بغير الصلة:
(أَوْ فَقْدِ عِلْمِ سَامِعٍ غَيْرَ الصّلَةْ..نَحْوُ الَّذِي أُهْدِيْ إِلَيْكَ يَعْمَلَةْ)
- ولَه صُورٌ:
كون المُخاطَب لا يُعلَمُ مِـن أحوالـه شـيئا غيـر الصلة
أمثلةٌ:
كـ(الذي كان معنا أمس رجل عالمٌ)
كـــ(التــي أهـداها إليـك فلانٌ..يَعْمَلَـةٌ) أي الناقة القوية الحمولة
كونُ المتكلم لا يعلمُ مِن أحوالِهِ غيرَ الصلةِ
كقولـك لصـاحبك الَّـذِي رأيـت معـه شخصـاً لـم تره قبل ذلك ولم تعرف منــه ســوى أنـــه مــع صـاحبك: (الَّـذِي كـان معك أمس..لا أعـرف من هو)
كَـــــونُ المُـــــتكلِّمِ والمُخاطــب لا يعلمــان مِن أحوالِهِ غيرَ الصلةِ
كقولك: (الذين في ديار الشرق لا نعلمُهم)

تابع ٣- كون المُسنَد إليه موصولا
- وذلك لنكت *ولطائف لا تكاد تحصر* ، مِنها:

٤- استهجان ذكر الاسم **(أَوْ هُجْنَةِ التَّصْرِيحِ بِالْإِسْمِ)**
- *فتطوي ذِكرَهُ تنزيها للسانك أو لسَمع المخاطب عنهُ*

وله صُورٌ:

إذا كان مما يُستهجن وله صفة كمال
- كـ(الذي يُعَلِّمُ الفقه رجلٌ نبيهٌ)

(الَّذِي يخرج من السبيلين..ناقضٌ لِلوضوء) استهجانا لأنّ تقول: (النجس)

أن يكون في ذكره إساءة أدب
- كـ(الذي يكون سببا للتوالد والتناسل..حلال، والذي لا يكون سببا لهما..حرام) في مقام قولك (الجماع في الفرج حلال والجماع في الدبر حرام)

أن يكون مما يُتَشَاءَمُ به
- كـ(الذي في الفلك السابع ناظر إلى طالعك) في مقام قولك: (زحل)

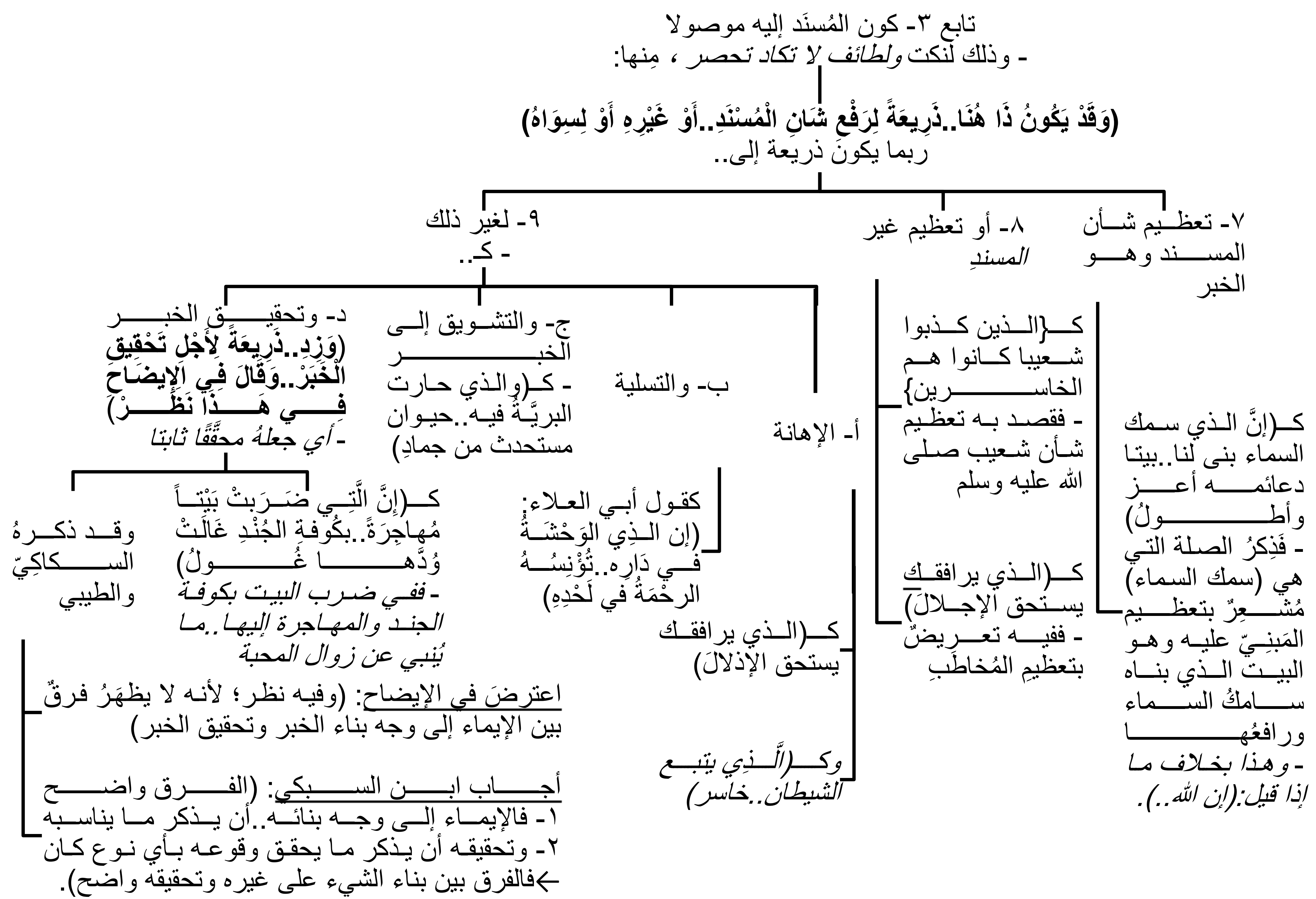
٥- تنبيه المخاطب على خطئه *في اعتقاده* **(كَذَا..تَنْبِيهُهُ عَلَى الْخَطَا وَنَحْوُ ذَا)**

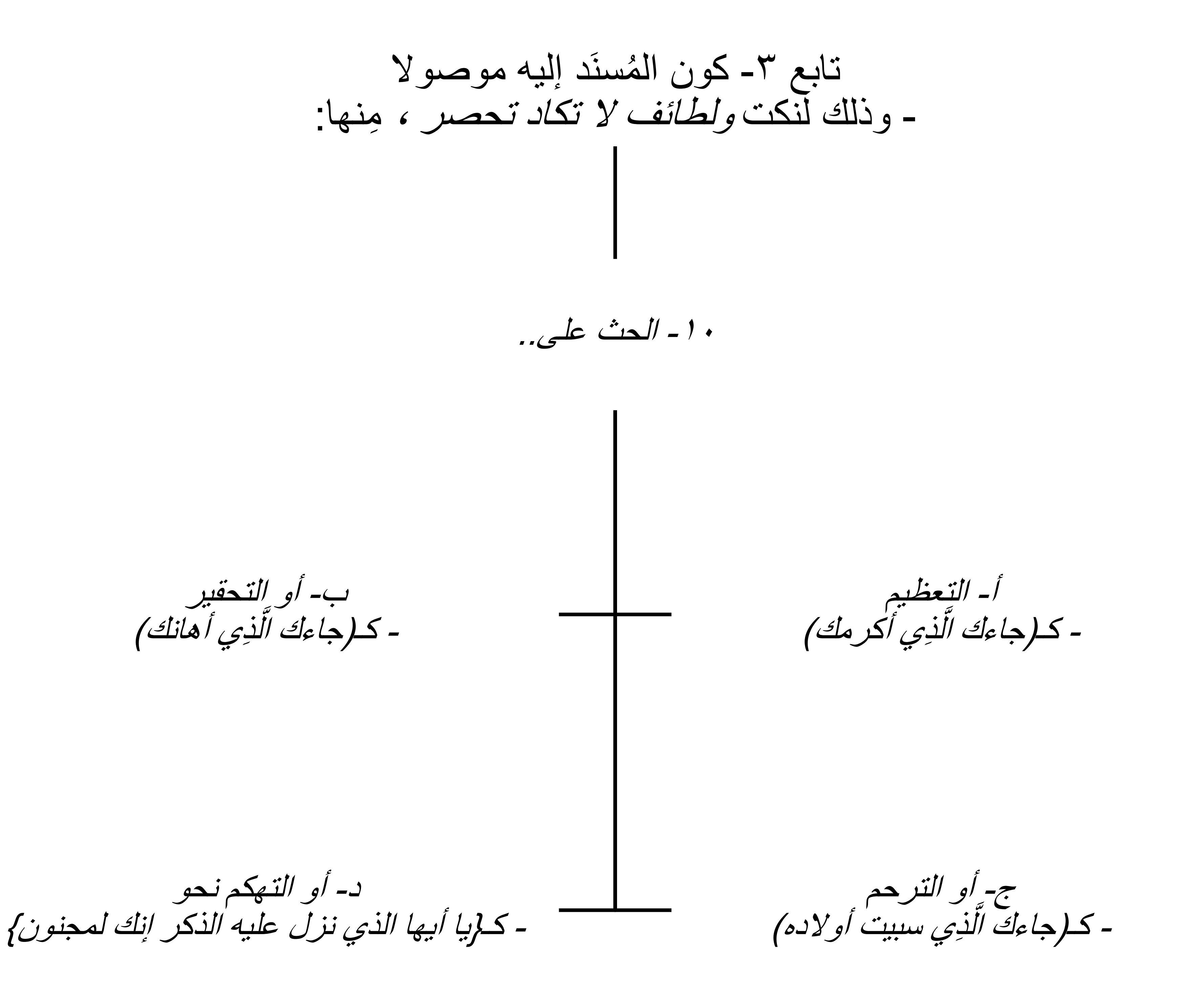
كـ(إن الذين ترونهم إخوانكم..يشفي غليل صدروهم أن تُصرَعوا)
- فالصِّلَةُ هي المنبّهة على أن المخاطب أخطأ في اعتقاده وفيها من التنبيه ما ليس في قولك: (إن القوم الفلانيّ كذا)

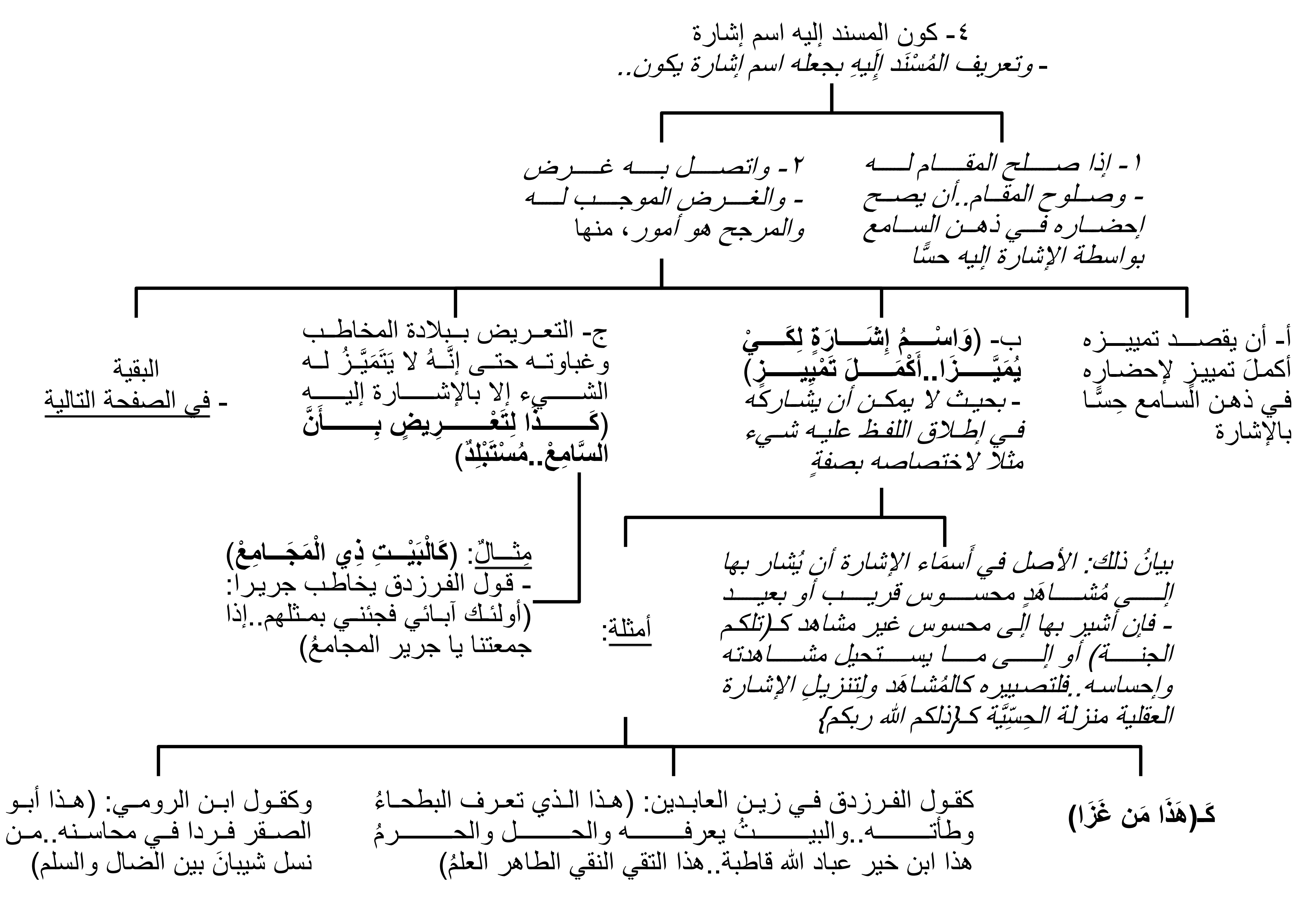
٦- الإشارة إلى وجه بناء المُسند على المسند إليه **(أَوْ لِإِشَارَةٍ إِلَى وَجْهِ الْبِنَا..لِخَبَرٍ)**
- وذلك بأن يُذكَرَ في صِلةِ المُسنَد إليه ما يناسبُ بناء المُسنَد عليهِ

كـ{إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين}
- فالاستكبارُ الذي تضمنته الصلة..مُناسبٌ لإسنادِ {سيدخلون جهنم داخرين} أي ذليلين إلى الموصول
- وهذا بخلافِ ما لو ذكرت أسماؤهم الأعلامُ

قال السُّبكيُّ: (لك أن تقول: (هذا كالقسم الذي مثله بقوله {وراودته التي هو في بيتها}، بل هو هو).


تابع ٣- كون المُسنَد إليه موصولا
- وذلك لنكت ولطائف لا تكاد تحصر ، مِنها:
(وَقَدْ يَكُونُ ذَا هُنَا..ذَرِيعَةً لِرَفْعِ شَانِ الْمُسْنَدِ..أَوْ غَيْرِهِ أَوْ لِسِوَاهُ)
ربما يكونَ ذريعة إلى..
٧- تعظيم شأن المسند وهو الخبر
كـ(إنَّ الذي سمك السماء بنى لنا..بيتا دعائمه أعز وأطولُ)
- فَذِكرُ الصلة التي هي (سمك السماء) مُشعِرٌ بتعظيم المَبنِيّ عليه وهو البيت الذي بناه سامكُ السماء ورافعُها
- وهذا بخلاف ما إذا قيل:(إن الله..).
٨- أو تعظيم غير المسندِ
كـ{الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين}
- فقصد به تعظيم شأن شعيب صلى الله عليه وسلم
كـ(الذي يرافقك يستحق الإجلالَ)
- ففيه تعريضٌ بتعظيمِ المُخاطَبِ
٩- لغير ذلك
- كـ..
أ- الإهانة
كـ(الذي يرافقك يستحق الإذلالَ)
وكـ(الَّذِي يتبع الشيطان..خاسر)
ب- والتسلية
كقول أبي العلاء:
(إن الذِي الوَحْشَةُ فِي دَارِه..تُؤْنِسُهُ الرحْمَةُ في لَحْدِهِ)
ج- والتشويق إلى الخبر
- كـ(والذي حارت البريَّةُ فيه..حيوان مستحدث من جمادِ)
د- وتحقيق الخبر
(وَزِدِ..ذَرِيعَةً لِأَجْلِ تَحْقِيقِ الْخَبَرْ..وَقَالَ فِي الإِيضَاحِ فِي هَذَا نَظَرْ)
- أي جعلهُ محقَّقًا ثابتا
كـ(إنَّ الَّتِي ضَرَبتْ بَيْتاً مُهاجِرَةً..بكُوفةِ الجُنْدِ غَالَتْ وُدَّها غُولُ)
- ففي ضرب البيت بكوفة الجند والمهاجرة إليها..ما يُنبي عن زوال المحبة
وقد ذكره السكاكِيّ والطيبي
اعترضَ في الإيضاح: (وفيه نظر؛ لأنه لا يظهَرُ فرقٌ بين الإيماء إلى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر)
أجاب ابن السبكي: (الفرق واضح
١- فالإيماء إلى وجه بنائه..أن يذكر ما يناسبه
٢- وتحقيقه أن يذكر ما يحقق وقوعه بأي نوع كان
←فالفرق بين بناء الشيء على غيره وتحقيقه واضح).

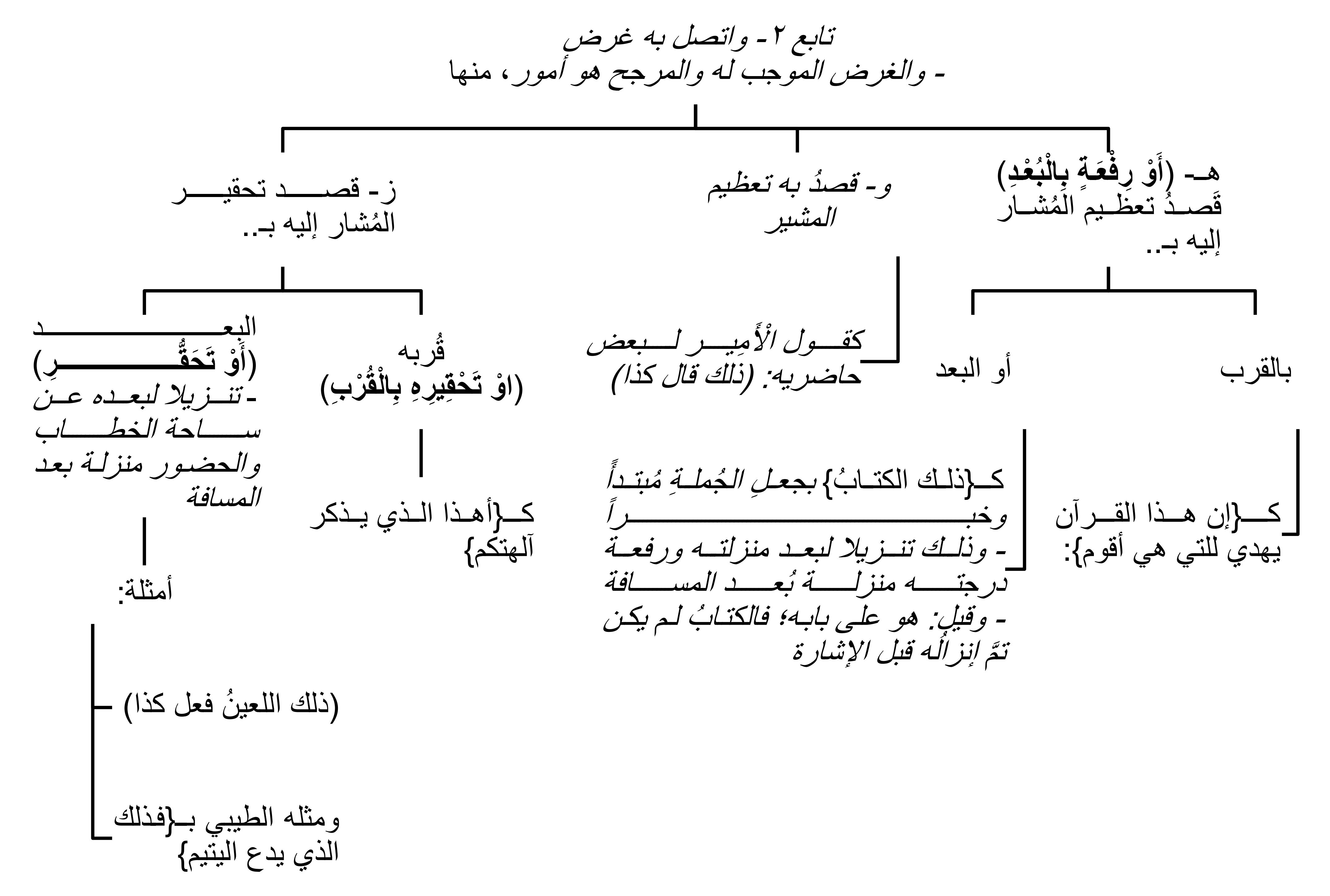

تابع ٣- كون المُسنَد إليه موصولا
- وذلك لنكت ولطائف لا تكاد تحصر ، مِنها:
١٠- الحث على..
أ- التعظيم
- كـ(جاءك الَّذِي أكرمك)
ب- أو التحقير
- كـ(جاءك الَّذِي أهانك)
ج- أو الترحم
- كـ(جاءك الَّذِي سبيت أولاده)
د- أو التهكم نحو
- كـ{يا أيها الذي نزل عليه الذكر إنك لمجنون}



٤- كون المسند إليه اسم إشارة
- وتعريف المُسْنَد إِلَيهِ بجعله اسم إشارة يكون..
١- إذا صلح المقام له
- وصلوح المقام..أن يصح إحضاره في ذهن السامع بواسطة الإشارة إليه حسًّا
٢- واتصل به غرض
- والغرض الموجب له والمرجح هو أمور، منها
أ- أن يقصد تمييزه أكملَ تمييزٍ لإحضاره في ذهن السامع حِسًّا بالإشارة
ب- (وَاسْمُ إِشَارَةٍ لِكَيْ يُمَيَّزَا..أَكْمَلَ تَمْيِيزٍ)
- بحيث لا يمكن أن يشاركه في إطلاق اللفظ عليه شيء مثلا لاختصاصه بصفةٍ
ج- التعريض ببلادة المخاطب وغباوته حتى إنَّهُ لا يَتَمَيَّزُ له الشيء إلا بالإشارة إليه
(كَذَا لِتَعْرِيضٍ بِأَنَّ السَّامِعْ..مُسْتَبْلِدٌ)
البقية
- في الصفحة التالية
بيانُ ذلك: الأصل في أَسمَاء الإشارة أن يُشار بها إلى مُشاهَدٍ محسوس قريب أو بعيد
- فإن أشير بها إلى محسوس غير مشاهد كـ(تلكم الجنة) أو إلى ما يستحيل مشاهدته وإحساسه..فلتصييره كالمُشاهَد ولِتنزيلِ الإشارة العقلية منزلة الحِسِّيَّة كـ{ذلكم الله ربكم}
أمثلة:
مِثـالٌ: (كَالْبَيْتِ ذِي الْمَجَامِعْ)
- قول الفرزدق يخاطب جريرا:
(أولئك آبائي فجئني بمثلهم..إذا جمعتنا يا جرير المجامعُ)
كـ(هَذَا مَن غَزَا)
كقول الفرزدق في زين العابدين: (هذا الذي تعرف البطحاءُ وطأته..والبيتُ يعرفه والحلُ والحرمُ هذا ابن خير عباد الله قاطبة..هذا التقي النقي الطاهر العلمُ)
وكقول ابن الرومي: (هذا أبو الصقر فردا في محاسنه..من نسل شيبانَ بين الضال والسلم)



تابع ٢ - واتصل به غرض
د- بيان حال المشار إليه من قرب أو بعد
(أَوْ لِبَيَانِ حَالِهِ مِنْ قُرْبٍ..أَوْ بُعْدٍ)
كقولك للقريب: (هذا زيد)
الخلاف في المتوسط
وللبعيد: (ذلك زيد)
ذكر في التلخيص وغيره التوسط - وهو مذهب كثير من النحاة، وصححه ابن الحاجب ؛ لأنّ للإشارة ثلاث مراتب
١ - قربى، ولها المجرد
٢ - وسطى، ولها ذو الكاف
٣ - وبعدى ولها ذو الكاف واللام
وتركتُهُ لأن المختار عندي تبعا لسيبويه وابن مالك أنه ليس لاسم الإشارة إلا مرتبتان
همع الهوامع للناظم: (احتج له ابن مالك..
وإن مشينا على طريق أهل البيان أمكن دخوله في العبارة - فيكونُ المتوسط بعيداً بالنظر إلى القريب، وقريباً بالنظر إلى البعيد؛ إذْ هُوَ نسبة بينهما
١ - بأن المشار شبيه بالمنادي، والنحويون مجمعون على أنه ليس للمنادى إلا مرتبتان؛ فلحق بنظيره).
المُرشديّ: الجواب عنه: دعوى الإجْمَاع مردودة ؛ فالمُنادى له مراتب ثلاث أيضا
١ - قُربى، ولها الهمزة
٢ - وسطى، ولها (أي)
٣ - بُعدى، ولها (أيا) و(هيا)
(٢ - وبأن الفراء نقل عن بني تميم أنه ليس من لغتهم استعمال اللام مع الكاف، والحجازيون ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام ←فلزم من هذا أنّ اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان
٣ - وبأن القرآن لم يرد فيه المجرد من اللام دون الكاف ولو كان ثم مرتبة أخرى..لكان في القرآن لأنه جامعٌ لوجوه الإشارة
٤ - وبأنَّهُ لو كانت المراتب ثلاثا..لم يكتف في التنبيه والجمع بلفظين).
تنبيهٌ: إنما يُبحث..
عن كون (ذا) للقريب و(ذلك) للبعيد..في علم المعاني، مع أنه إنما يبحث فيه عن الزائد على أصل المراد
وعن كون كل واحد من أسماء الإشارة موضوعا بإزاء ما ذكر من المعاني..في علم اللغة
- فلا ينبغي أن يتعلق به نظر صاحب علم المعاني؛ لأنّ نظر أهل اللغة فيه من حيث القرب والبعد فقط ونظر أهل المعاني من حيث إنه إذا أريد بيان قُرب المسند إليه أو بُعدُهُ
- ومثله كثير في هذا العلم كأكثر مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك



تابع ٢ - واتصل به غرض
- والغرض الموجب له والمرجح هو أمور، منها
هـ- (أَوْ رِفْعَةٍ بِالْبُعْدِ) قَصدُ تعظيم المُشار إليه بـ..
بالقرب
كـ{إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم}:
أو البعد
كـ{ذلك الكتابُ} بجعلِ الجُملةِ مُبتدأً وخبراً
- وذلك تنزيلا لبعد منزلته ورفعة درجته منزلة بُعد المسافة
- وقيل: هو على بابه؛ فالكتابُ لم يكن تمَّ إنزالُه قبل الإشارة
و- قصدُ به تعظيم المشير
كقول الأَمِير لبعض حاضريه: (ذلك قال كذا)
ز- قصد تحقير المُشار إليه بـ..
قُربه (اوْ تَحْقِيرِهِ بِالْقُرْبِ)
كـ{أهذا الذي يذكر آلهتكم}
البعد (أَوْ تَحَقُّرِ)
- تنزيلا لبعده عن ساحة الخطاب والحضور منزلة بعد المسافة
أمثلة:
(ذلك اللعينُ فعل كذا)
ومثله الطيبي بـ{فذلك الذي يدع اليتيم}

تابع ٢ - واتصل به غرض

- والغرض الموجب له والمرجح هو أمور ، منها

ح- *تقريب حصوله وحضوره*

كـ *(هذه القيامة قد قامت)*

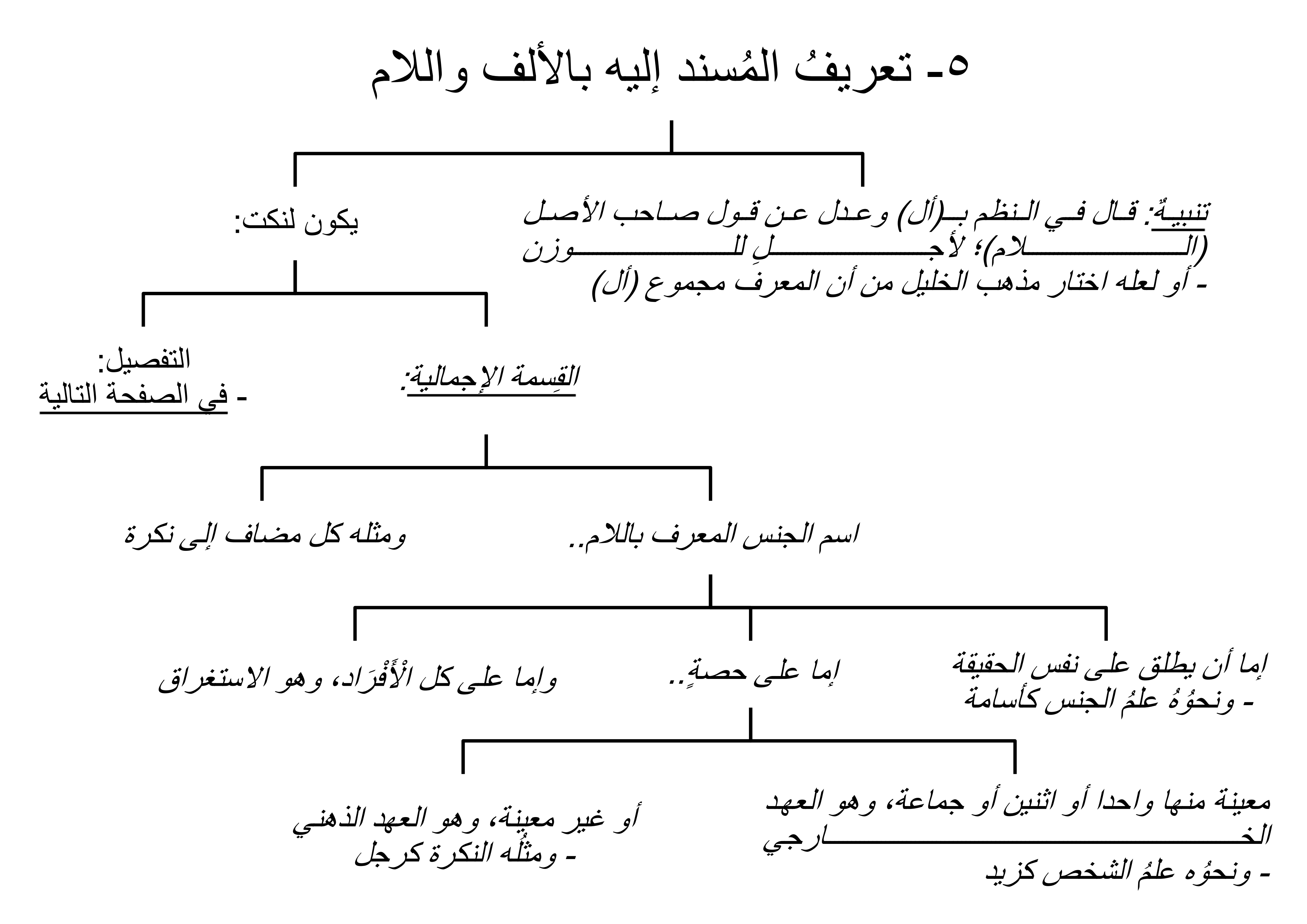
ط- التنبيه بعد ذكر المشار إليه بأوصاف قبله على أنه جدير بما يَرد بعده مِن أجلها **(أَوْ كَوْنِهِ بِالْوَصْفِ بَعْدَهُ حَرِي)**

كـ{أولئك على هدى} الآية
- فذكر الأوصاف بعد {الذين} ونبّه باسم الإشارة على أن المشار إليه وهو {الذين} جديرٌ بذلك

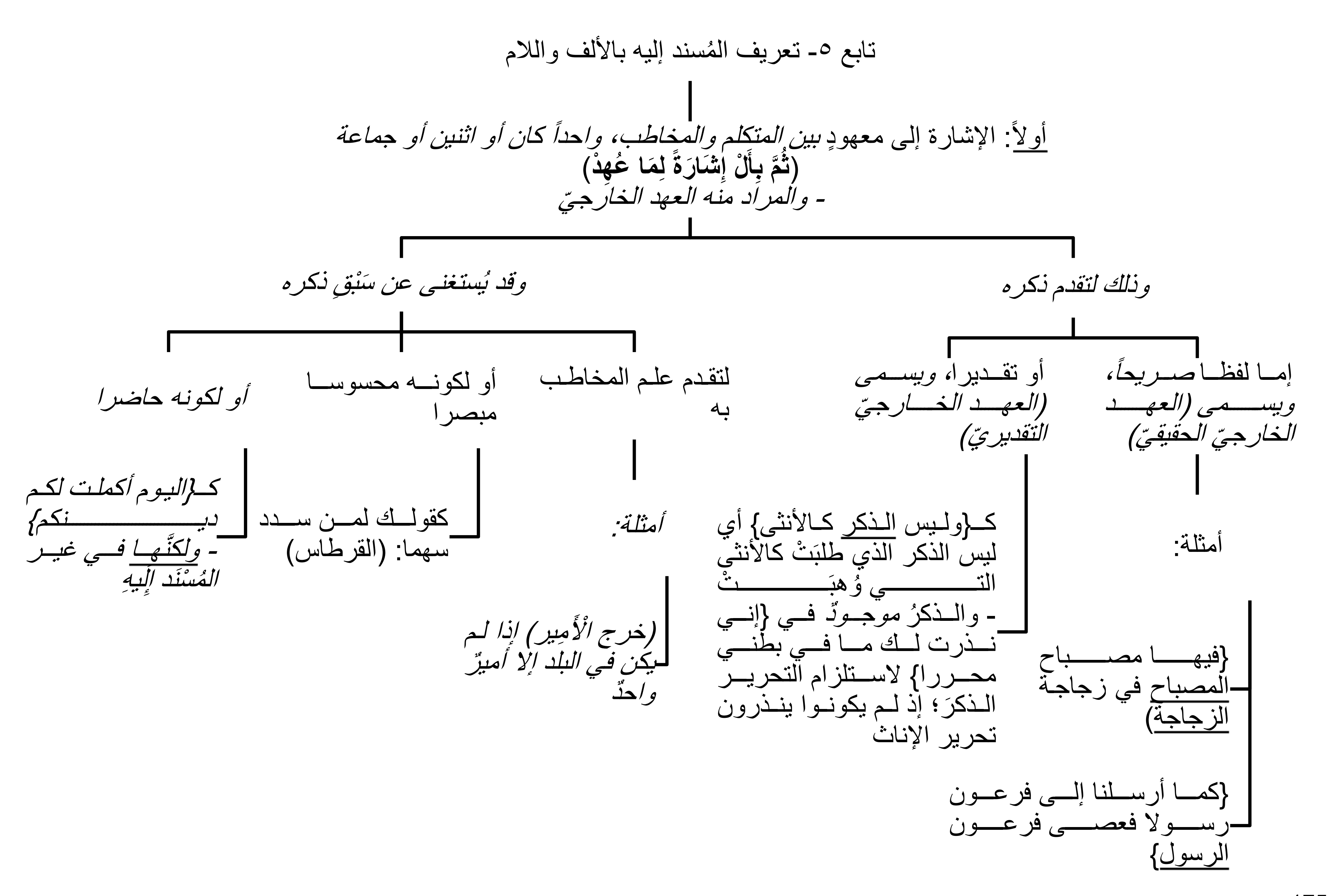
ي- أن لا يُوجَدَ طريقٌ إلى معرفة المسند إليه إلا باسم الإشارة **(أَوْ لَمْ يَكُنْ بِغَيْرِ ذَاكَ يُعْرَفُ..قَدْ زَادَهُ عَلَى التَّرَاضِي يُوسُفُ)**

وهذا من زيادتي، وقد ذكره السكاكِيّ في المفتاح
- وأهمله صاحب التلخيص

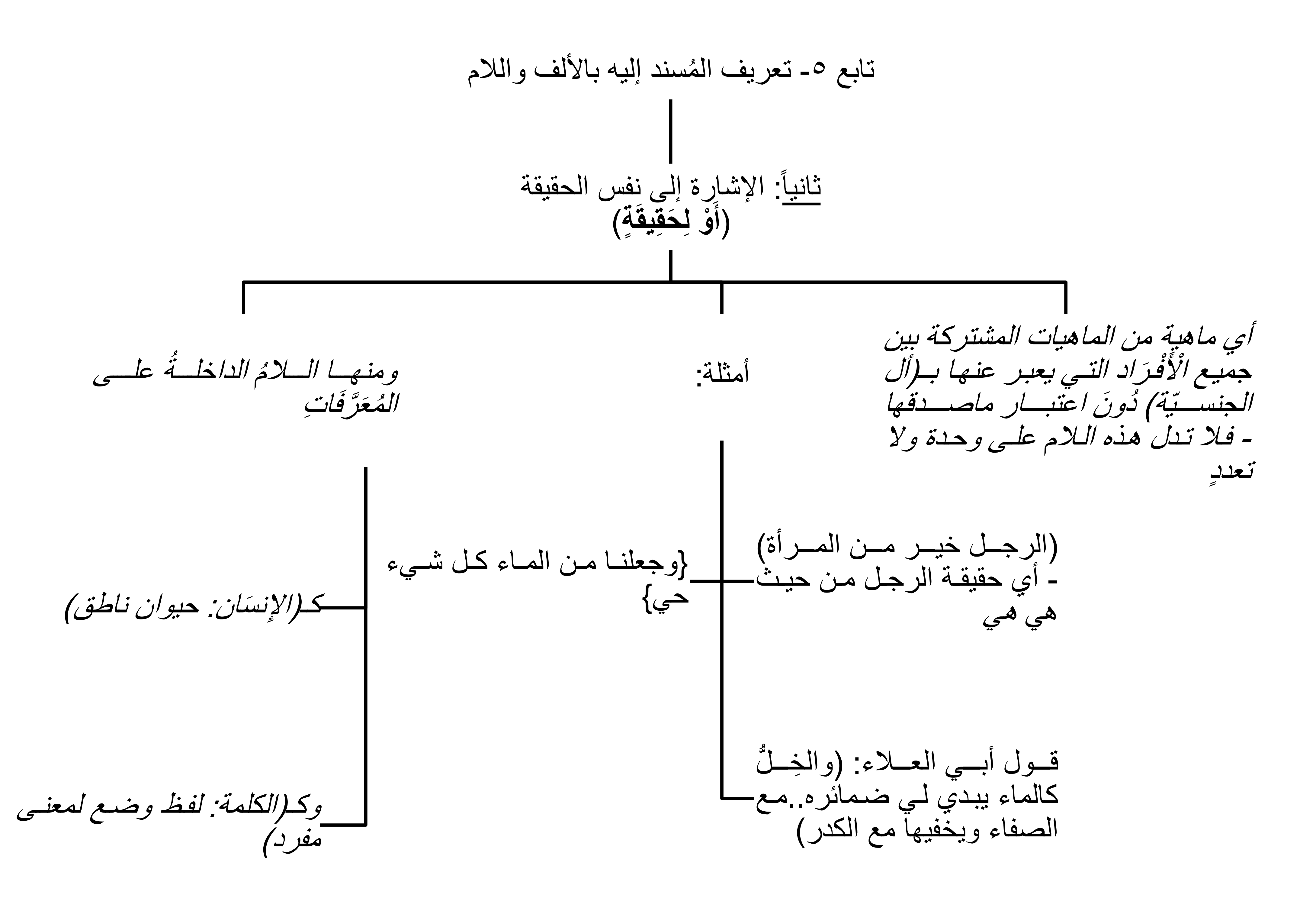
كقول مادح حاتم الطائي: (وإذا تأمل شخصَ ضيفٍ مُقبلٍ..متسربلٍ سربالَ ليل أغبرِ أومأ إلى الكوماءِ هذا طارقٌ..نَحرتنيَ الأعداءُ إن لم تُنحَرِ)



٥- تعريفُ المُسند إليه بالألف واللام
تنبيهٌ: قال في النظم بـ(أل) وعدل عن قول صاحب الأصل (اللام)؛ لأجلِ للوزن
- أو لعله اختار مذهب الخليل من أن المعرف مجموع (أل)
يكون لنكت:
القِسمة الإجمالية:
التفصيل:
- في الصفحة التالية
اسم الجنس المعرف باللام..
ومثله كل مضاف إلى نكرة
إما أن يطلق على نفس الحقيقة
- ونحوُهُ علمُ الجنس كأسامة
إما على حصةٍ..
وإما على كل الْأَفْرَاد، وهو الاستغراق
معينة منها واحدا أو اثنين أو جماعة، وهو العهد الخارجي
- ونحوُه علمُ الشخص كزيد
أو غير معينة، وهو العهد الذهني
- ومثلُه النكرة كرجل



تابع ٥- تعريف المُسند إليه بالألف واللام
أولاً: الإشارة إلى معهودٍ بين المتكلم والمخاطب، واحداً كان أو اثنين أو جماعة
(ثُمَّ بِأَلْ إِشَارَةً لِمَا عُهِدْ)
- والمراد منه العهد الخارجيّ
وذلك لتقدم ذكره
إما لفظا صريحاً، ويسمى (العهد الخارجيّ الحقيقيّ)
أمثلة:
{فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة}
{كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول}
أو تقديرا، ويسمى (العهد الخارجيّ التقديريّ)
كـ{وليس الذكر كالأنثى} أي ليس الذكر الذي طلبَتْ كالأنثى التي وُهبَتْ
- والذكرُ موجودٌ في {إني نذرت لك ما في بطني محررا} لاستلزام التحرير الذكرَ؛ إذ لم يكونوا ينذرون تحرير الإناث
وقد يُستغنى عن سَبْقِ ذكره
لتقدم علم المخاطب به
أمثلة:
(خرج الأَمِير) إذا لم يكن في البلد إلا أميرٌ واحدٌ
أو لكونه محسوسا مبصرا
كقولك لمن سدد سهما: (القرطاس)
أو لكونه حاضرا
كـ{اليوم أكملت لكم دينكم}
- ولكنَّها في غير المُسْنَد إِليهِ


تابع ٥- تعريف المُسند إليه بالألف واللام
ثانياً: الإشارة إلى نفس الحقيقة
(أَوْ لِحَقِيقَةٍ)
أي ماهية من الماهيات المشتركة بين جميع الْأَفْرَاد التي يعبر عنها بـ(أل الجنسيّة) دُونَ اعتبار ماصدقها - فلا تدل هذه اللام على وحدة ولا تعددٍ
أمثلة:
ومنها اللامُ الداخلةُ على المُعَرَّفَاتِ
(الرجل خير من المرأة) - أي حقيقة الرجل من حيث هي هي
{وجعلنا من الماء كل شيء حي}
كـ(الإنسَان: حيوان ناطق)
قول أبي العلاء: (والخِلُّ كالماء يبدي لي ضمائره..مع الصفاء ويخفيها مع الكدر)
وكـ(الكلمة: لفظ وضع لمعنى مفرد)

تابع ٥- تعريف المُسند إليه بالألف واللام

ثالثاً: وقد يراد بهذه المعرفة للجنس لا مطلق اللام الإشارةُ إلى واحد من أفراد الجنس غير معين عند السامع وذلك لِعهديته في الذهن
(وَرُبَّمَا تَرِدْ..لِوَاحِدٍ لِعَهْدِهِ فِي الذِّهْنِ..نَحْوُ ادْخُلِ السُّوقَ وَلا عَهْدَ عُنِي)
- (أي: أيّ ذهن كان لا ذهن المتكلم فقط) الزوزنيّ

بيانُ المُراد: قد يُطلق المعرّفُ بلام الحقيقة الَّذِي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن لمطابقة ذلك الواحد للحقيقة لكونه من جزئياتها - فكأنَّ الفرد المبهم باعتبار مطابقته للماهية المعلومة..صار معهودا أي معلوما فله عهدية بهذا الاعتبار فسُمِّيَ معهودا ذهنيا

ويكونُ ذلك عند قيام قرينة على أنْ ليس القصد إلى نفس الحقيقةِ..

من حيث هي هي، بل من حيث الوجودُ

ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الأَفْرَاد، بل في ضمن بعضها

أمثلة:

(كُلّ الخُبز واشرب الماءَ) والحال أنه لا عهد في الخارج

قولك: (ادخل السوق) حيث لا عهدَ - فالدخول إنما يكون في سوق واحد

قولك ابتداءً (دخلت السوقَ في بلد كذا)

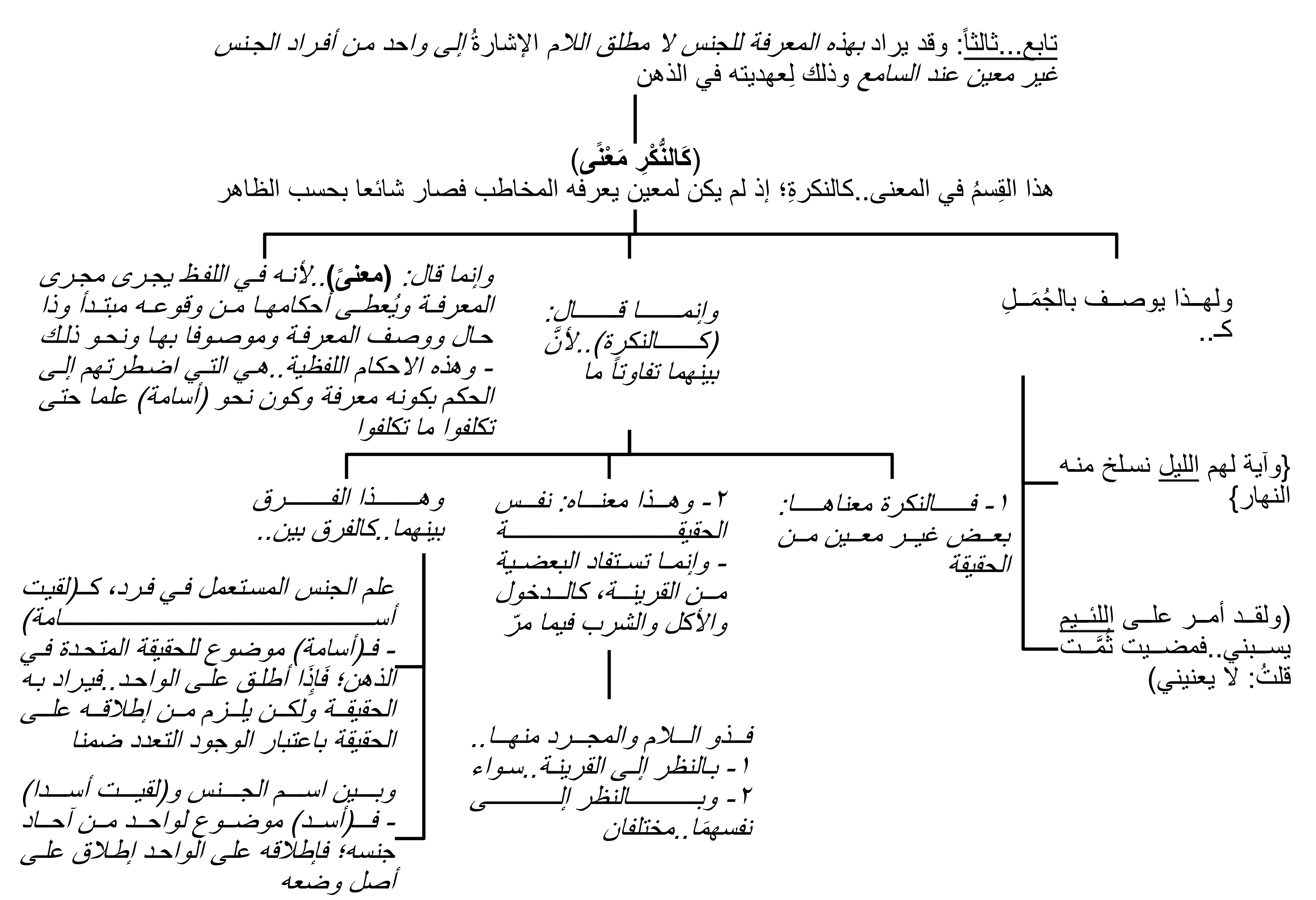
توجيه الأمثلة:

ليست اللام في هذه الأمثلةِ لامَ الحقيقة المشتركة بين جميع الأَفْرَاد بقرينة قولك: (ادخل) و(كل) و(اشرب)؛ لأنّ الحقيقة ليست مما يُدخَلُ فيها أو تُؤكل أو تُشرَبُ

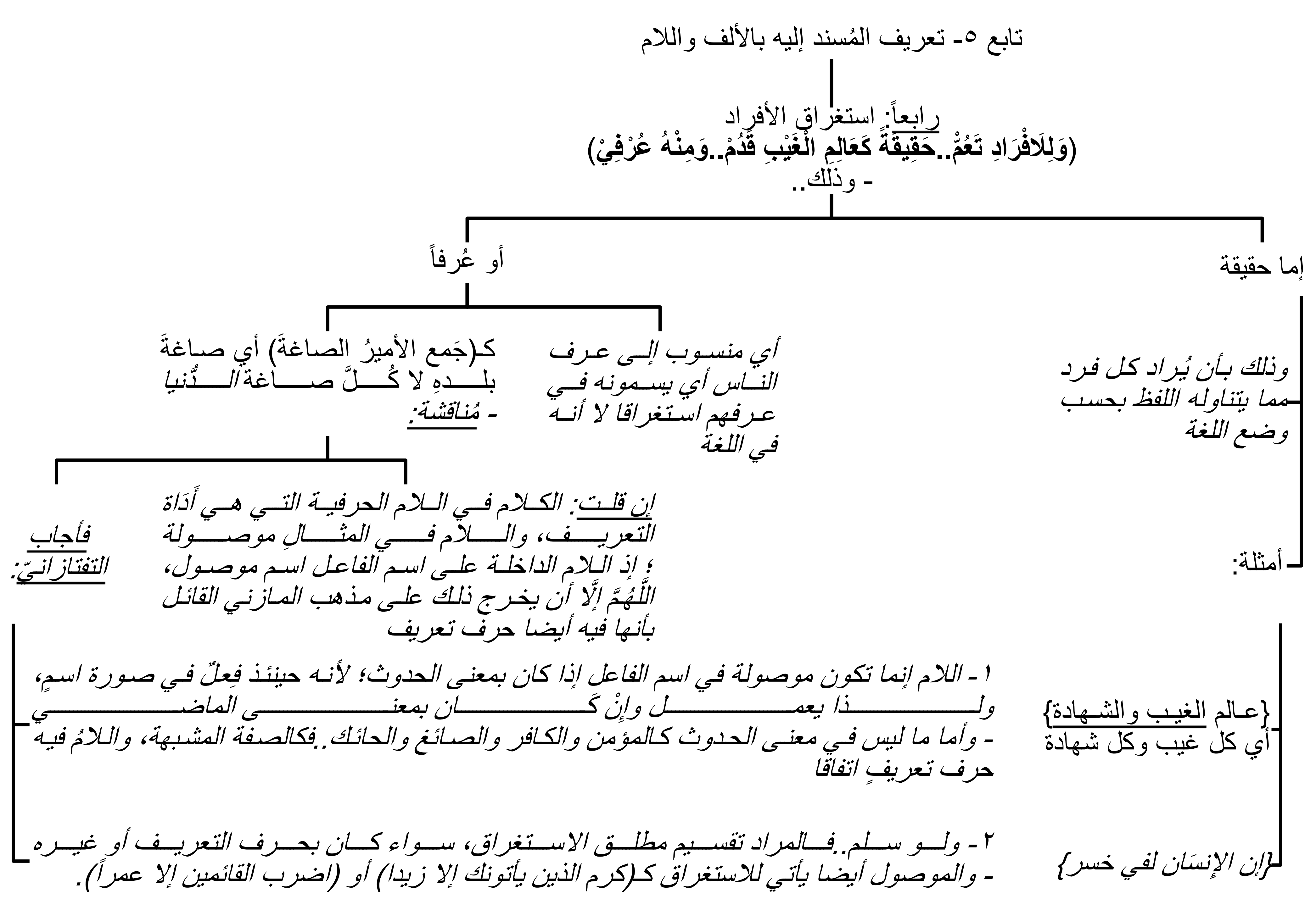
وليست لام الاستغراق؛ لامتناع الاستغراقِ؛ إذ لا يمكن دخول جميع الأسواق وأكلُّ جميع الخبز

فتعين أن يراد به واحد منها غير معين - وتحقيقه أنه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن، وإنما أطلق على الفرد الموجود باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه؛ فجاء باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع

ومنه {أخاف أن يأكله الذئب}



تابع...ثالثاً: وقد يراد بهذه المعرفة للجنس لا مطلق اللام الإشارةُ إلى واحد من أفراد الجنس غير معين عند السامع وذلك لِعهديته في الذهن
(كَالنُّكْرِ مَعْنًى)
هذا القِسمُ في المعنى..كالنكرةِ؛ إذ لم يكن لمعين يعرفه المخاطب فصار شائعا بحسب الظاهر
ولهذا يوصف بالجُمَلِ كـ..
{وآية لهم الليل نسلخ منه النهار}
(ولقد أمر على اللئيم يسبني..فمضيت ثُمَّت قلتُ: لا يعنيني)
وإنما قال: (كالنكرة)..لأنَّ بينهما تفاوتاً ما
١ - فالنكرة معناها: بعض غير معين من الحقيقة
٢ - وهذا معناه: نفس الحقيقة
- وإنما تستفاد البعضية من القرينة، كالدخول والأكل والشرب فيما مرّ
فذو اللام والمجرد منها..
١ - بالنظر إلى القرينة..سواء
٢ - وبالنظر إلى نفسهمَا..مختلفان
وهذا الفرق بينهما..كالفرق بين..
علم الجنس المستعمل في فرد، كـ(لقيت أسامة)
- فـ(أسامة) موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن؛ فَإِذَا أطلق على الواحد..فيراد به الحقيقة ولكن يلزم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا
وبين اسم الجنس و(لقيت أسدا)
- فـ(أسد) موضوع لواحد من آحاد جنسه؛ فإطلاقه على الواحد إطلاق على أصل وضعه
وإنما قال: (معنىً)..لأنه في اللفظ يجرى مجرى المعرفة ويُعطى أحكامها من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصف المعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك
- وهذه الاحكام اللفظية..هي التي اضطرتهم إلى الحكم بكونه معرفة وكون نحو (أسامة) علما حتى تكلفوا ما تكلفوا



تابع ٥- تعريف المُسند إليه بالألف واللام
رابعاً: استغراق الأفراد
(وَلِلَافْرَادِ تَعُمّْ..حَقِيقَةً كَعَالِمِ الْغَيْبِ قَدُمْ..وَمِنْهُ عُرْفِيْ)
- وذَلك..
إما حقيقة
أو عُرفاً
وذلك بأن يُراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب وضع اللغة
أي منسوب إلى عرف الناس أي يسمونه في عرفهم استغراقا لا أنه في اللغة
كـ(جَمع الأميرُ الصاغةَ) أي صاغة بلدِهِ لا كُلَّ صاغة الدُّنيا
- مُناقشة:
إن قلت: الكلام في اللام الحرفية التي هي أَدَاة التعريف، واللام في المثالِ موصولة ؛ إذ اللام الداخلة على اسم الفاعل اسم موصول، اللَّهُمَّ إلَّا أن يخرج ذلك على مذهب المازني القائل بأنها فيه أيضا حرف تعريف
فأجاب التفتازانيّ:
أمثلة:
{عالم الغيب والشهادة} أي كل غيب وكل شهادة
{إن الإنسَان لفي خسر}
١- اللام إنما تكون موصولة في اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحدوث؛ لأنه حينئذ فِعلٌ في صورة اسمٍ، ولذا يعمل وإنْ كَان بمعنى الماضي
- وأما ما ليس في معنى الحدوث كالمؤمن والكافر والصائغ والحائك..فكالصفة المشبهة، واللامُ فيه حرف تعريفٍ اتفاقا
٢- ولو سلم..فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق، سواء كان بحرف التعريف أو غيره
- والموصول أيضا يأتي للاستغراق كـ(كرم الذين يأتونك إلا زيدا) أو (اضرب القائمين إلا عمراً).

تابع..رابعاً: استغراق الأفراد
(وَلِلاَفْرَادِ تَعُمّ..حَقِيقَةٌ كَعَالِمِ الْغَيْبِ قَدُمْ..وَمِنْهُ عُرْفِيْ)

ومع هذا فمعنى الجنسية لا يفارقها - فقد أشير باللام إلى الحقيقة، لكنْ لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الْأَفْرَاد، بل في ضمن الجميع، بدليل صحة الاستثناء الذي شرطُه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره ←فاللام التي لتعريف العهد الذهني أو الاستغراق..هي لام الحقيقة تُحمَلانِ على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة

ثُمَّ الاستغراقُ في المفرد - سواء كان *بحرف التعريف أو بغيره-* أشمل *من استغراق المثنى والجمع*
(وَعُمُومُ الْمُفْرَدِ..أَشْمَلُ إِذْ صَحَّ وُجُودُ مُفْرَدِ وَرَجُلَيْنِ مَعَ قَوْلٍ لا رِجَالْ..فِي الدَّارِ دُونَ مَا إِذَا فَرْدٌ يُقَالْ)

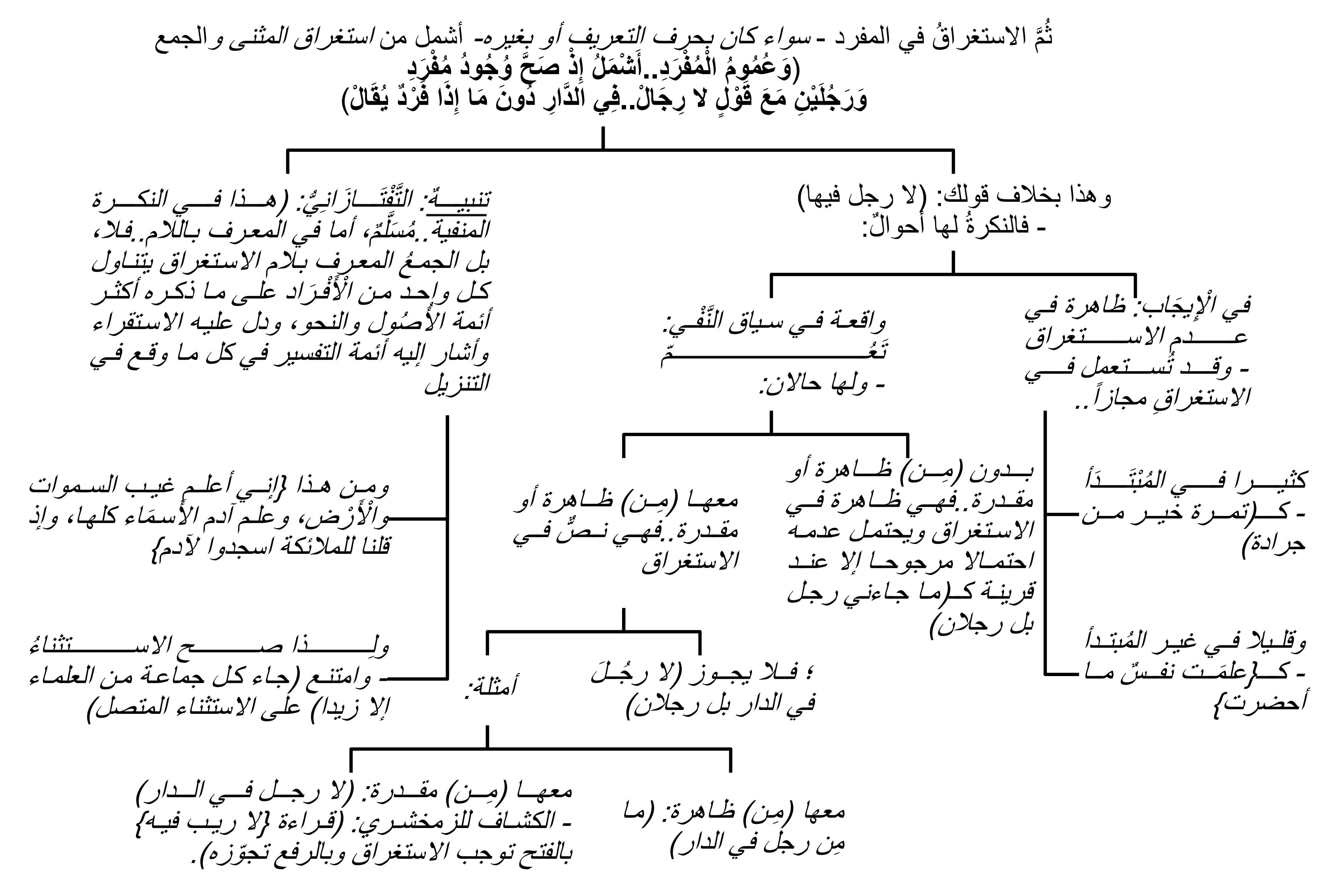
لأنّ استغرق المُفردِ يتناول كل واحد واحدٍ من الْأَفْرَاد، واستغراقُ المثنى إنما يتناول كل اثنين اثنين، واستغراقُ المجموع إنما يتناول كل جماعة جماعة ولا يُنافِي المُثنى خروج الواحد ولا المجموع خروج الواحد والاثنين

ولذا كان قولُك (لا رجال في الدار)..يصدُق إذا كان فيها رجل أو رجلان *؛لأنّ رفع الايجاب الكليّ صادق بالسلب الكليّ والسلب الجُزئيّ*

وفي هذا بقية بيانٍ في الصفحة التالية

ثُمَّ الاستغراقُ في المفرد - سواء كان بحرف التعريف أو بغيره- أشمل من استغراق المثنى والجمع

(وَعُمُومُ الْمُفْرَدِ..أَشْمَلُ إِذْ صَحَّ وُجُودُ مُفْرَدِ
وَرَجُلَيْنِ مَعَ قَوْلٍ لا رِجَالْ..فِي الدَّارِ دُونَ مَا إِذَا فَرْدٌ يُقَالْ)



مُصْطفَى دَنْقَش

(وَلا تَنَافِيْ بَيْنَ الِاسْتِغْرَاقِ..وَبَيْنَ الِإفْرَادِ بِالِاتِّفَاقِ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ مَعْ قَطْعِ النَّظَرْ..عَنْ وَحْدَةٍ)

- مُناقشة:

فإن قيل: إفراد الاسم يدل على الوحدةِ، والاستغراقُ على التعددِ؛ فيتنافيان

الجواب: أن الحرف (أل) إنما يدخل عليه عند إرادة الاستغراق مجردا مقطوع النظر..

١- عن الوحدة *المفهومة من الاسم المفرد*

٢- وعن التعدد المفهومِ *مِن الاسم المجموعِ*

فاستغراقُ الاسمِ المُفرد مع (أل)..بمعنى كل فرد فرد على طريق البدل، لا بمعنى مجموع الْأَفْرَاد

- فمعنى قولنا: (الرجل) إذا كان للاستغراق: (كل فرد فرد من أفراد هذا الجنس) لا مجموع الرجال، والذي ينافي الْأَفْرَاد والوحدة هو الثاني دون الأول؛ إذ لا تنافيَ بين إِرَادَة واحد مع إِرَادَة كل واحد واحد على طريق البدل

تنبيهٌ:

وإنما امتنع وصفُ المُفرد المُحلّى بـ(أل) بنعت الجمع في هذه الحالة عند الجمهور، فلا يقال: (الرجل الطِوَال)..

لأنّ (الرجل) لا يكون في معنى الرجال حتى يستقيم وصفه بالجمع

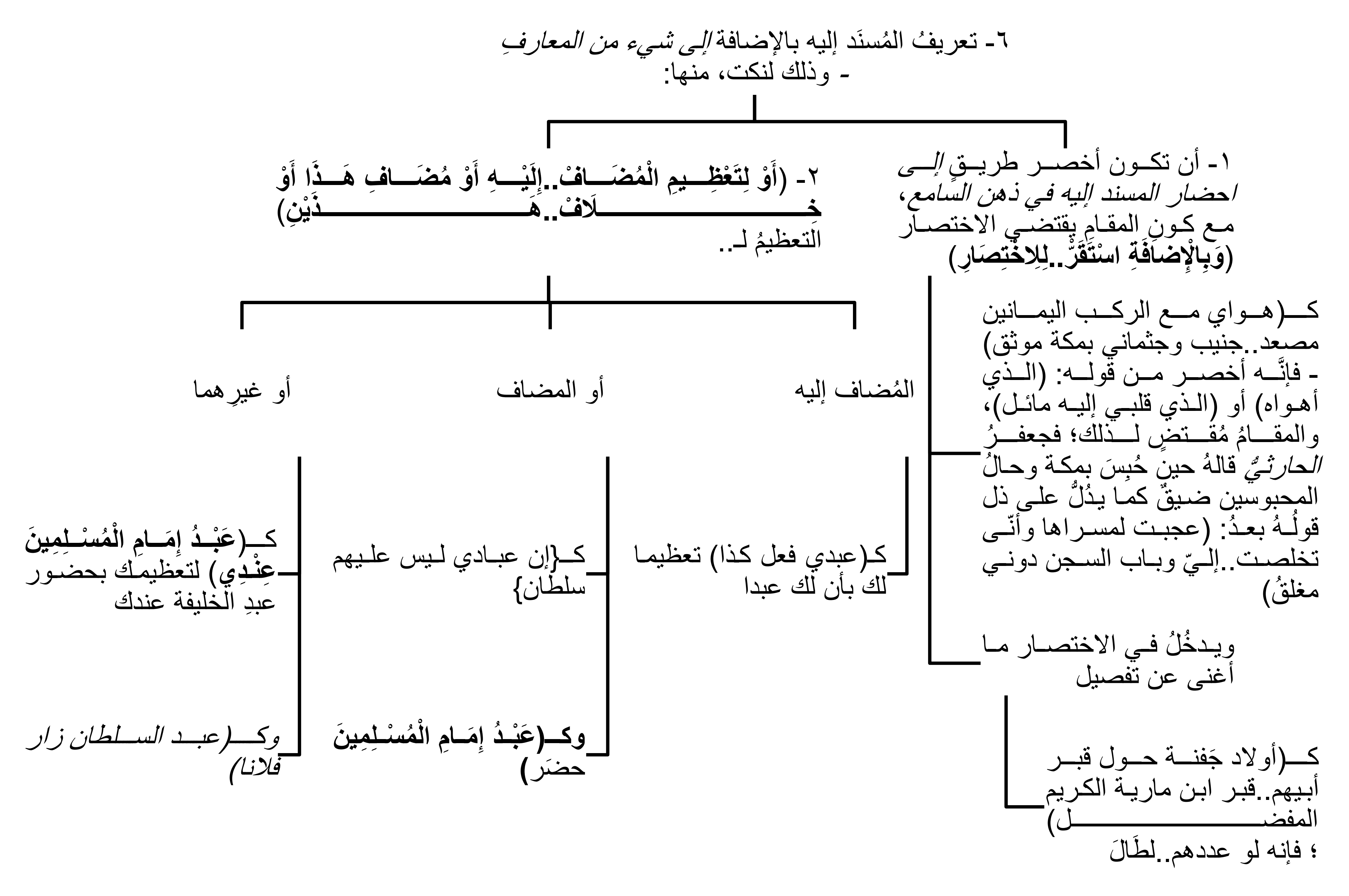
أو للمحافظة على صورته اللفظية والتشاكُلِ بين الصفة والموصوف

أو لِأَنَّ (الطويل) أيضا حينئذٍ يدل على الاستغراق؛ فاستغنى به عن (الطِوال)

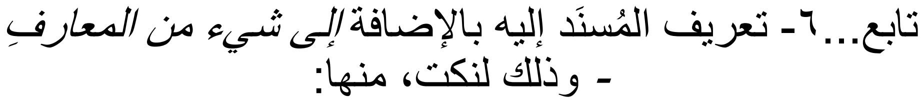
وقد حكى الأخفشُ نحو (الدينار الصُّفرُ والدرهمُ البيضُ)

- وعليه {أو الطفل الذين لم يظهروا} أي الاطفال بدليل وصفه بـ{الذين}

وأما (ثوب أسمال) و{نطفة أمشاج}..فلأنَّ الثوب مؤلف من قطع كانها سمل والنطفة مركبة من أَشْيَاء كلها مشج فوُصِفَ المؤلفُ بوصف مجموع الْأَجْزَاء لأنه هو بعينِه



٦- تعريفُ المُسنَد إليه بالإضافة *إلى شيء من المعارفِ*
- وذلك لنكت، منها:
١- أن تكون أخصر طريقٍ *إلى احضار المسند إليه في ذهن السامع*، مع كونِ المقامِ يقتضي الاختصار **(وَبِالْإِضَافَةِ اسْتَقَرّْ..لِلاخْتِصَارِ)**
٢- **(أَوْ لِتَعْظِيمِ الْمُضَافْ..إِلَيْهِ أَوْ مُضَافِ هَذَا أَوْ خِلَافْ..هَذَيْنِ)**
التعظيمُ لـ..
المُضاف إليه
أو المضاف
أو غيرِهما
كـ(هواي مع الركب اليمانين مصعد..جنيب وجثماني بمكة موثق)
- فإنَّه أخصر من قوله: (الذي أهواه) أو (الذي قلبي إليه مائل)، والمقامُ مُقتضٍ لذلك؛ فجعفرُ *الحارثيُّ* قالهُ حين حُبِسَ بمكة وحالُ المحبوسين ضيقٌ كما يدُلُّ على ذل قولُهُ بعدُ: (عجبت لمسراها وأنّى تخلصت..إليّ وباب السجن دوني مغلقُ)
ويدخُلُ في الاختصار ما أغنى عن تفصيل
كـ(أولاد جَفنة حول قبر أبيهم..قبر ابن مارية الكريم المفضل)
؛ فإنه لو عددهم..لطَالَ
كـ(عبدي فعل كذا) تعظيما لك بأن لك عبدا
كـ{إن عبادي ليس عليهم سلطان}
وكـ(عَبْدُ إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ حضَر)
كـ(**عَبْدُ إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ عِنْدِي**) لتعظيمك بحضور عبدِ الخليفة عندك
وكـ(عبد السلطان زار فلانا)



تابع...٦- تعريف المُسنَد إليه بالإضافة *إلى شيء من المعارفِ*
- وذلك لنكت، منها:

٣- (أَوْ إِهَانَةٍ)
التحقير لـ..

المضاف إليه
- كـ(*ضاربُ زيد حاضر*)

المضاف
- كـ(عبدُ الحجّام حضرَ)

غيرهما
- كـ(*ولد الحجّام جليسُ فلانٍ*)

٤- الاستغراق
(قُلْتُ وَالِاسْتِغْرَاقُ لَكِنْ سَكَتُوا..عَنْهُ وَمِنْ (أَلْ) ذَا بِهَذِي أَثْبَتُ)

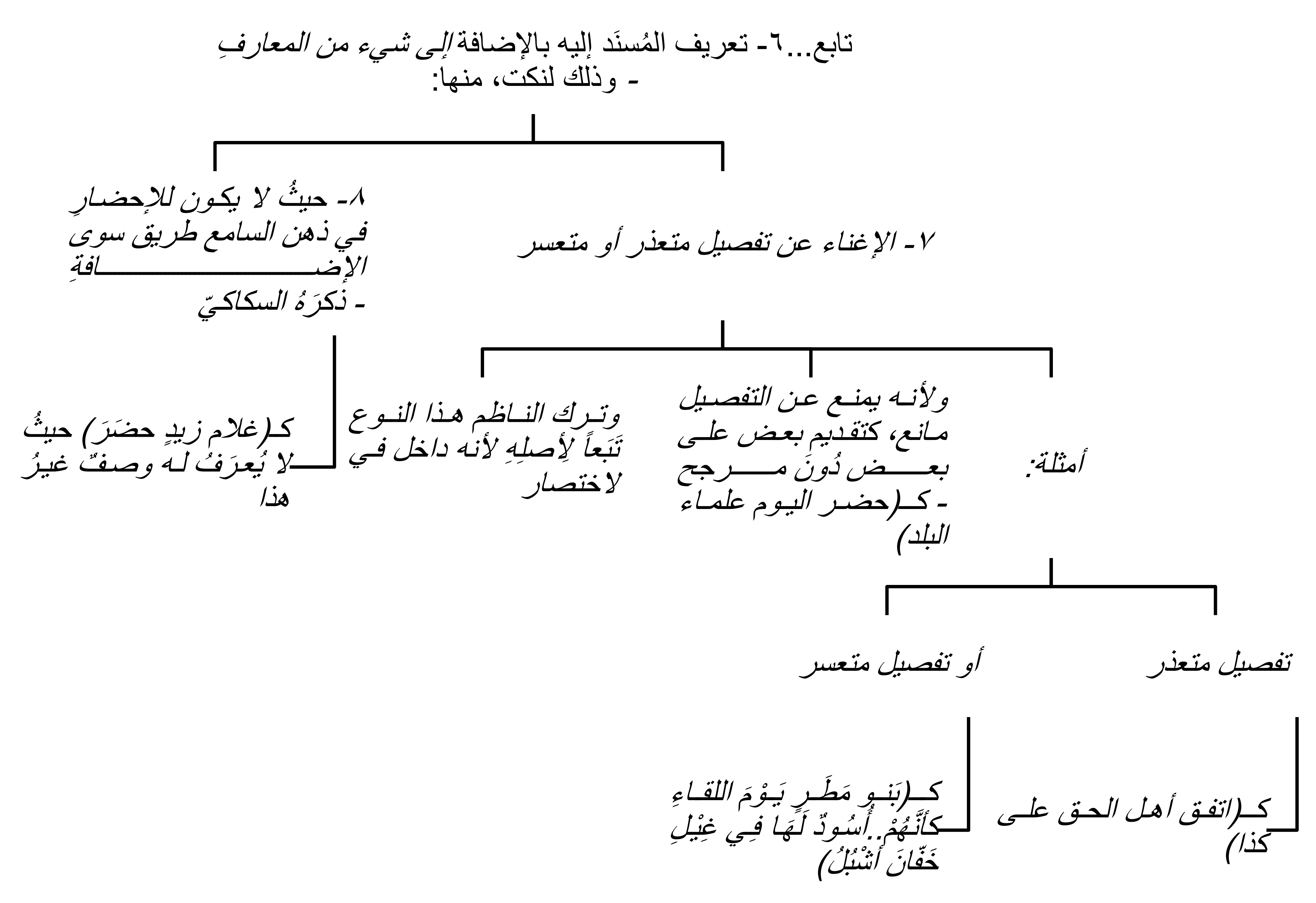
ولم يذكروه
- ابن السبكي: (عجبت من أهل هذا الشأن كيف لم يذكروا إرادة الاستغراق من الإضافة وهي من أدوات العموم كما أن أداة التعريف كذلك بل عموم الإضافة أبلغ).

٥- الإشارة إلى مجاز لطيف، *وهو الإضافة بأدنى ملابسة دُونَ تملك واختصاص*
(وَيُوسُفٌ: وَلِإِشَارَةٍ إِلَى..نَوْعِ مَجَازٍ)
- ذكره السكاكيّ

كـ(إِذَا كَوْكَبُ الخَرْقَاءِ لاحَ بِسُحْرَةٍ..سُهَيْلٌ أَذَاعَتْ غَزْلَها فِي القَرَائِبِ)
- فأضاف (الكوكب) إلى (الخرقاء) *ليفيد اعتبارا لفظياً*، يعني أن *الحمقاءَ لا تستعد في الصيف للشتاء، بل تتهاون في تدبير أمرها حتى يطلع سهيل وقت الصبح وهو أوّل البرد، فعند ذلك تشتغل بالبرد فتفرق غزلها في الأقارب وتستعينُ بهن في تدبير ثوبٍ يقيها البردَ*

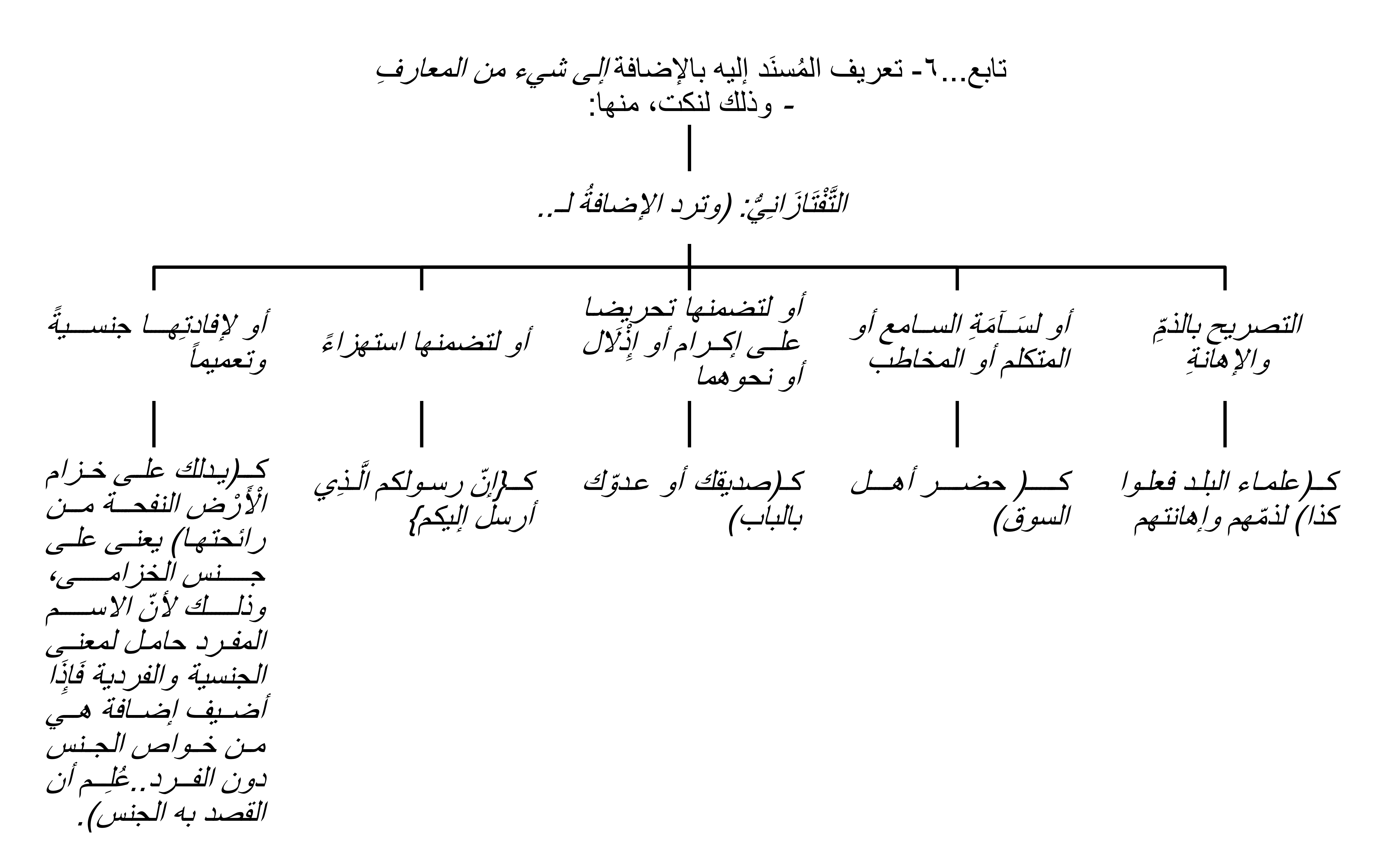
٦- الترقّق
(وَتَرَقُّقِ جَلا)
- ذكره السكاكِيِّ

كـ(مُحِبُّك على الباب)
- *فتُرَقِّقُهُ للإذن في الدخولِ*

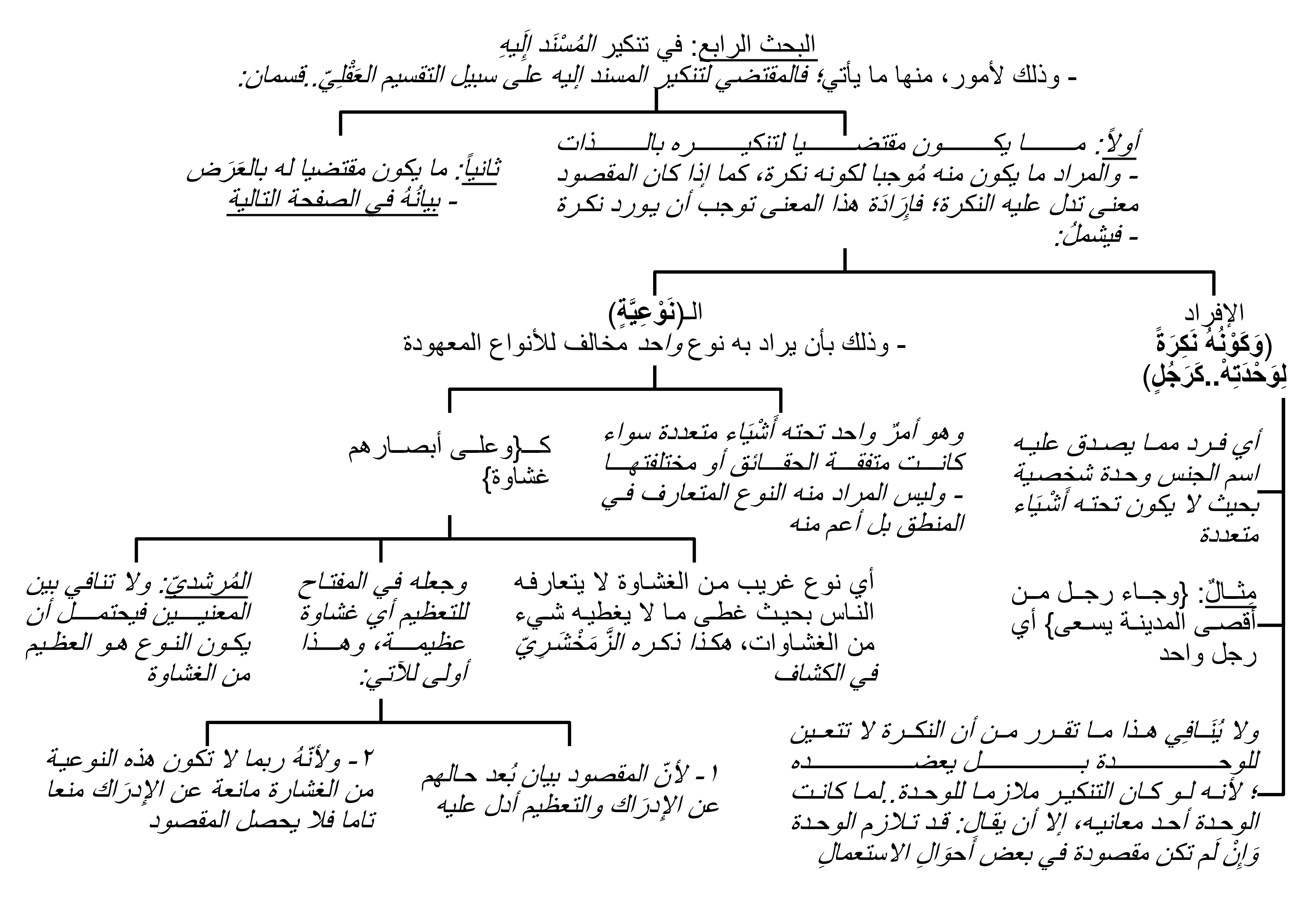


تابع...٦- تعريف المُسنَد إليه بالإضافة إلى شيء من المعارفِ
- وذلك لنكت، منها:
٨- حيثُ لا يكون للإحضارِ في ذهن السامع طريق سوى الإضافةِ
- ذكرَهُ السكاكيّ
٧- الإغناء عن تفصيل متعذر أو متعسر
كـ(غلام زيدٍ حضَرَ) حيثُ لا يُعرَفُ له وصفٌ غيرُ هذا
وترك الناظم هذا النوع تَبَعاً لِأصلِهِ لأنه داخل في الاختصار
ولأنه يمنع عن التفصيل مانع، كتقديم بعض على بعض دُونَ مرجح
- كـ(حضر اليوم علماء البلد)
أمثلة:
أو تفصيل متعسر
تفصيل متعذر
كـ(بَنو مَطَرٍ يَوْمَ اللقاءِ كأنَّهُمْ.. أُسُودٌ لَهَا فِي غِيْلِ خَفّانَ أشْبُلُ)
كـ(اتفق أهل الحق على كذا)

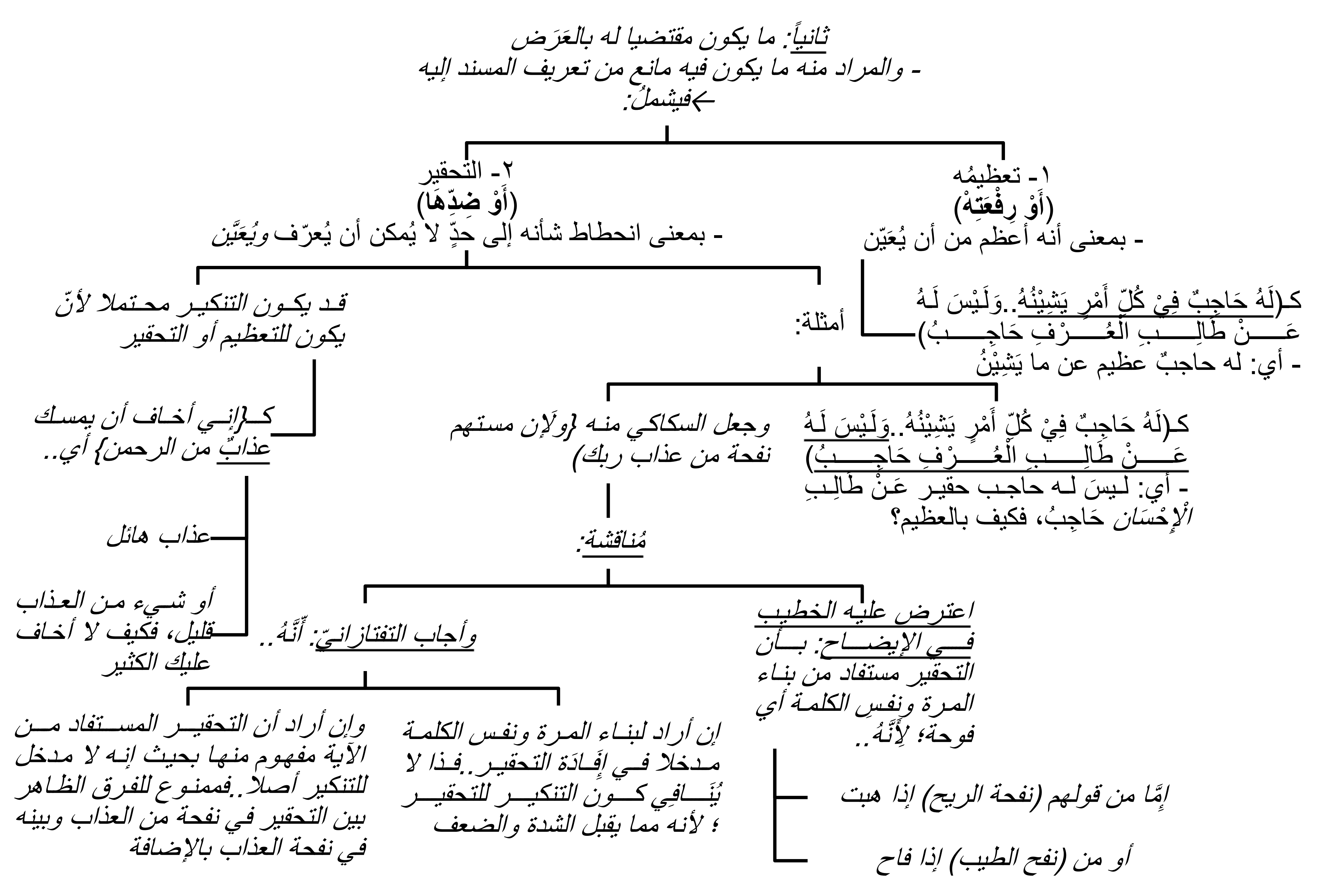
تابع...٦- تعريف المُسنَد إليه بالإضافة *إلى شيء من المعارفِ*
- وذلك لنكت، منها:

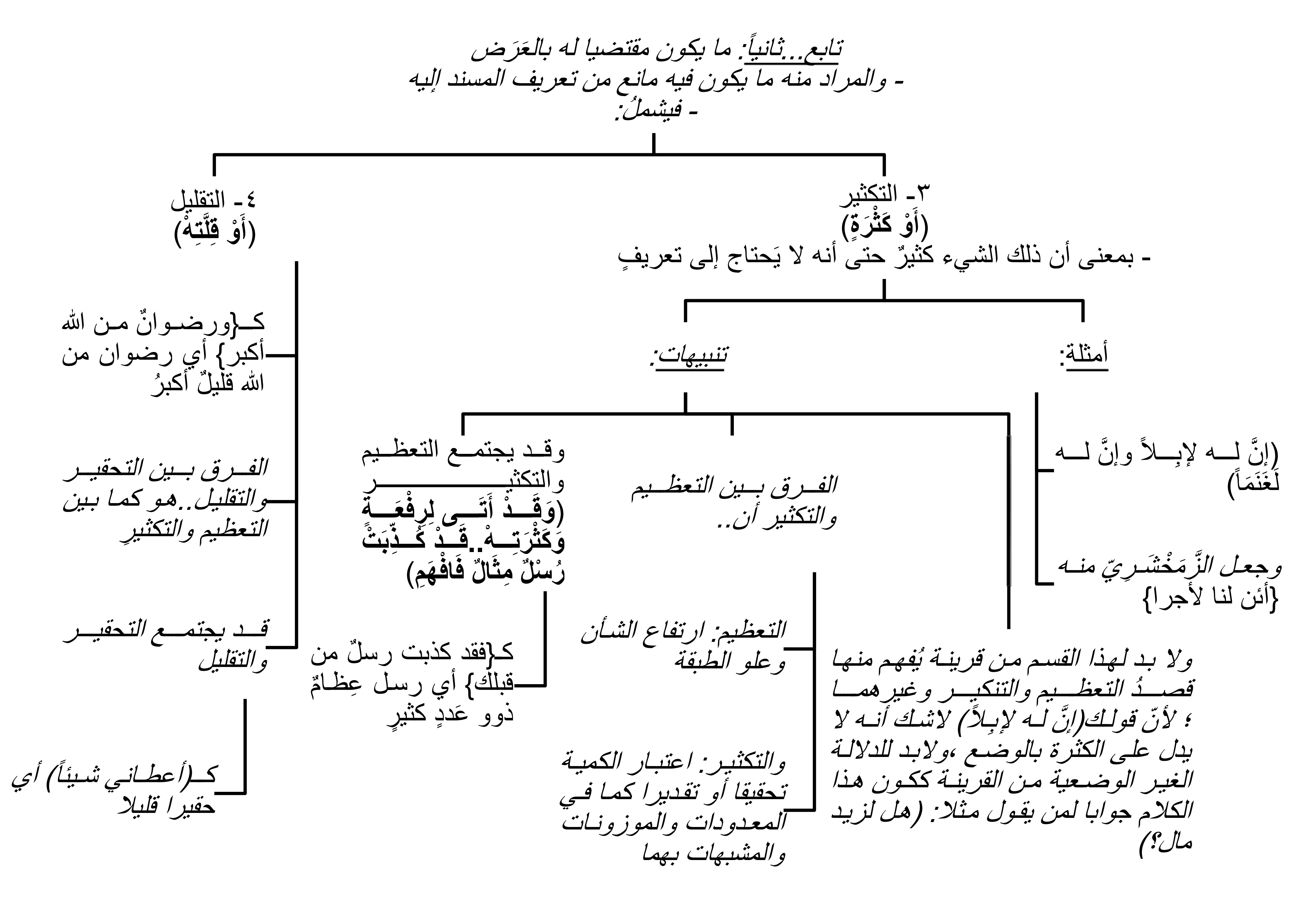


البحث الرابع:
في تنكير المُسْنَد إِلَيهِ



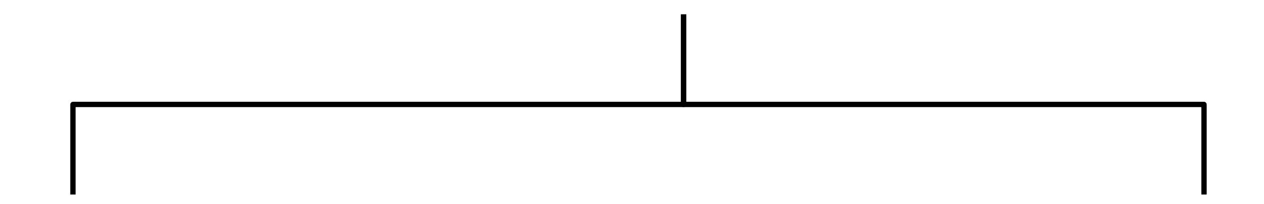
البحث الرابع: في تنكير المُسْنَد إِلَيهِ
- وذلك لأمور، منها ما يأتي؛ فالمقتضي لتنكير المسند إليه على سبيل التقسيم العَقْلِيّ..قسمان:
أولاً: ما يكون مقتضيا لتنكيره بالذات
- والمراد ما يكون منه مُوجبا لكونه نكرة، كما إذا كان المقصود معنى تدل عليه النكرة؛ فإِرَادَة هذا المعنى توجب أن يورد نكرة
- فيشملُ:
ثانياً: ما يكون مقتضيا له بالعَرَض
- بيانُهُ في الصفحة التالية
الإفراد (وَكَوْنُهُ نَكِرَةً لِوَحْدَتِهْ..كَرَجُلٍ)
أي فرد مما يصدق عليه اسم الجنس وحدة شخصية بحيث لا يكون تحته أَشْيَاء متعددة
مِثَالٌ: {وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى} أي رجل واحد
ولا يُنَافِي هذا ما تقرر من أن النكرة لا تتعين للوحدة بل يعضده؛ لأنه لو كان التنكير ملازما للوحدة..لما كانت الوحدة أحد معانيه، إلا أن يقال: قد تلازم الوحدة وَإِنْ لَم تكن مقصودة في بعض أَحوَالِ الاستعمالِ
الـ(نَوْعِيَّةِ)
- وذلك بأن يراد به نوع واحد مخالف للأنواع المعهودة
وهو أمرٌ واحد تحته أَشْيَاء متعددة سواء كانت متفقة الحقائق أو مختلفتها
- وليس المراد منه النوع المتعارف في المنطق بل أعم منه
كـ{وعلى أبصارهم غشاوة}
أي نوع غريب من الغشاوة لا يتعارفه الناس بحيث غطى ما لا يغطيه شيء من الغشاوات، هكذا ذكره الزَّمَخْشَرِيّ في الكشاف
وجعله في المفتاح للتعظيم أي غشاوة عظيمة، وهذا أولى للآتي:
المُرشديّ: ولا تنافي بين المعنيين فيحتمل أن يكون النوع هو العظيم من الغشاوة
١ - لأنّ المقصود بيان بُعد حالهم عن الإدرَاك والتعظيم أدل عليه
٢ - ولأنّهُ ربما لا تكون هذه النوعية من الغشارة مانعة عن الإدرَاك منعا تاما فلا يحصل المقصود


ثانياً: ما يكون مقتضيا له بالعَرَض
- والمراد منه ما يكون فيه مانع من تعريف المسند إليه
فيشملُ:
١- تعظيمُه
(أَوْ رِفْعَتِهْ)
- بمعنى أنه أعظم من أن يُعَيّن
كـ(لَهُ حَاجِبٌ فِيْ كُلِّ أَمْرٍ يَشِيْنُهُ..وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبُ)
- أي: له حاجبٌ عظيم عن ما يَشِيْنُ
٢- التحقير
(أَوْ ضِدِّهَا)
- بمعنى انحطاط شأنه إلى حدٍّ لا يُمكن أن يُعرّف ويُعَيَّن
أمثلة:
كـ(لَهُ حَاجِبٌ فِيْ كُلِّ أَمْرٍ يَشِيْنُهُ..وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبُ)
- أي: ليسَ له حاجب حقير عَنْ طَالِبِ الْإِحْسَان حَاجِبُ، فكيف بالعظيم؟
وجعل السكاكي منه {ولَإِن مستهم نفحة من عذاب ربك}
مُناقشة:
اعترض عليه الخطيب في الإيضاح: بأن التحقير مستفاد من بناء المرة ونفسِ الكلمة أي فوحة؛ لِأَنَّهُ..
إِمَّا من قولهم (نفحة الريح) إذا هبت
أو من (نفح الطيب) إذا فاح
وأجاب التفتازانيّ: أَنَّهُ..
إن أراد لبناء المرة ونفس الكلمة مدخلا في إِفَادَة التحقير..فذا لا يُنَافِي كون التنكير للتحقير ؛ لأنه مما يقبل الشدة والضعف
وإن أراد أن التحقير المستفاد من الآية مفهوم منها بحيث إنه لا مدخل للتنكير أصلا..فممنوع للفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من العذاب وبينه في نفحة العذاب بالإضافة
قد يكون التنكير محتملا لأنّ يكون للتعظيم أو التحقير
كـ{إني أخاف أن يمسك عذابٌ من الرحمن} أي..
عذاب هائل
أو شيء من العذاب قليل، فكيف لا أخاف عليك الكثير


تابع..ثانياً: ما يكون مقتضيا له بالعَرَض
- والمراد منه ما يكون فيه مانع من تعريف المسند إليه
- فيشملُ:
٣- التكثير
(أَوْ كَثْرَةٍ)
- بمعنى أن ذلك الشيء كثيرٌ حتى أنه لا يَحتاج إلى تعريفٍ
أمثلة:
(إنَّ لــه لإبِلاً وإنَّ لــه لَغَنَماً)
وجعل الزَّمَخْشَرِيّ منه {أئن لنا لأجرا}
تنبيهات:
ولا بد لهذا القسم من قرينة يُفهم منها قصدُ التعظيم والتنكير وغيرهما ؛ لأنّ قولك(إنَّ له لإبِلاً) لاشك أنه لا يدل على الكثرة بالوضع ،ولابد للدلالة الغير الوضعية من القرينة ككون هذا الكلام جوابا لمن يقول مثلا: (هل لزيد مال؟)
الفرق بين التعظيم والتكثير أن..
التعظيم: ارتفاع الشأن وعلو الطبقة
والتكثير: اعتبار الكمية تحقيقا أو تقديرا كما في المعدودات والموزونات والمشبهات بهما
وقد يجتمع التعظيم والتكثير **(وَقَدْ أَتَى لِرِفْعَةٍ وَكَثْرَتِهْ..قَدْ كُذِّبَتْ رُسْلٌ مِثَالٌ فَافْهَمِ)**
كـ{فقد كذبت رسلٌ من قبلك} أي رسل عِظامٌ ذوو عَددٍ كثيرٍ
٤- التقليل
(أَوْ قِلَّتِهْ)
كـ{ورضوانٌ من الله أكبر} أي رضوان من الله قليلٌ أكبرُ
الفرق بين التحقير والتقليل..هو كما بين التعظيم والتكثيرِ
قد يجتمع التحقير والتقليل
كـ*(أعطاني شيئاً) أي حقيرا قليلا*

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع...ثانياً: ما يكون مقتضيا له بالعَرَض
- والمراد منه ما يكون فيه مانع من تعريف المسند إليه
- فيشملُ:



٥- لعدم علم المتكلم بجهة من جهات تعريفه حقيقة أو تجاهلا

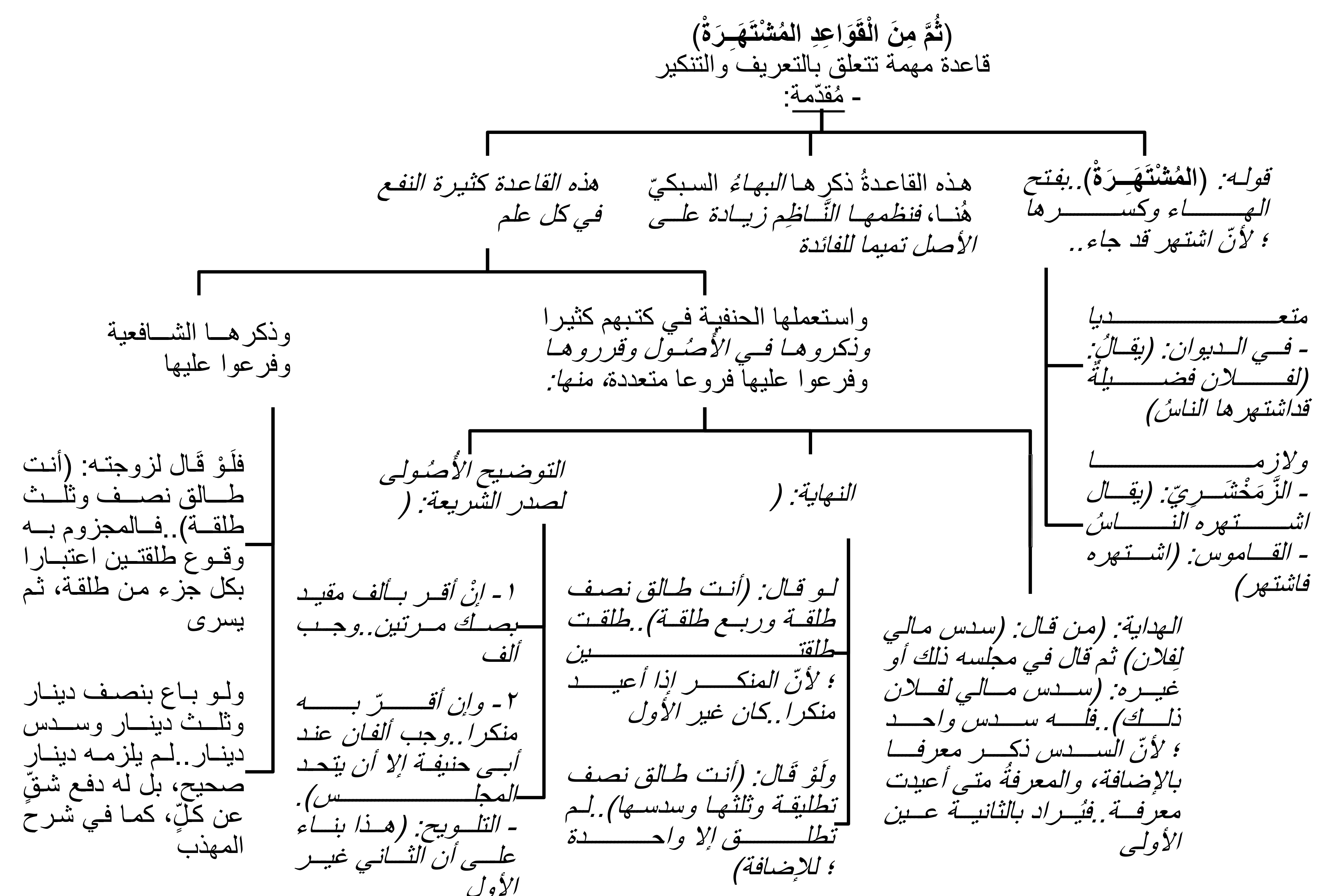
٦- لأنه يمنع من التعريف مانع

كـ(إذا سَئِمَتْ مُهَنَّدَهُ يَمِيْنٌ..لِطُوْلِ الْحَمْلِ بَدَّلَـهُ شِمَالَا)
- فلم يقل (يمينُه) احترازا عن التصريح بنسبة السآمَة إلى يمين الممدوح

تابع البحث الرابع: في تنكير *المُسْنَد إِلَيهِ*

تنبيه: ما تقدم من تنكير الوحدة والتقليل والتعظيم والتحقير..ليس معناه أن مع كل نكرة صفة محذوفة - فَإِذَا قلتَ (أكرم رجلا) تريد واحدا فقد أطلقت الرجل وأردت تقييده بالوحدة وليس في اللفظ صفة (واحدا) محذوفة ولا تغترّ بقول النحاة في تسويغ الابتداء بالنكرة في نحو قولهم: (شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ): (أنّ تقديره (شرٌّ عظيم) فالمسوغ الصفة المحذوفة) ، فليس الأمر كما زعموا

(ثُمَّ مِنَ الْقَوَاعِدِ المُشْتَهِـرَةْ..إِذَا أَتَتْ نَكِرَةٌ مُكَرَّرَهْ)
قاعدة مهمة تتعلق بالتعريف والتنكير
- بيانُها في الصفحة التالية


(ثُمَّ مِنَ الْقَوَاعِدِ المُشْتَهَـرَةْ)
قاعدة مهمة تتعلق بالتعريف والتنكير
- مُقدّمة:
قولـه: (المُشْتَهَـرَةْ)..بفتح الهـاء وكسـرها ؛ لأنّ اشتهر قد جاء..
هذه القاعدةُ ذكرها البهاءُ السبكيّ هُنا، فنظمها النَّاظِمِ زيادة على الأصل تميما للفائدة
هذه القاعدة كثيرة النفع في كل علم
متعديا
- في الديوان: (يقالُ: (لفلان فضيلةٌ قداشتهرها الناسُ)
ولازما
- الزَّمَخْشَرِيّ: (يقال اشتهره الناسُ
- القاموس: (اشتهره فاشتهر)
واستعملها الحنفية في كتبهم كثيرا وذكروها في الأُصُول وقرروها وفرعوا عليها فروعا متعددة، منها:
وذكرها الشافعية وفرعوا عليها
الهداية: (من قال: (سدس مالي لِفلان) ثم قال في مجلسه ذلك أو غيره: (سدس مالي لفلان ذلك)..فله سدس واحد ؛ لأنّ السدس ذكر معرفا بالإضافة، والمعرفةُ متى أعيدت معرفة..فيُراد بالثانية عين الأولى
النهاية: (
لو قال: (أنت طالق نصف طلقة وربع طلقة)..طلقت طلقتين ؛ لأنّ المنكر إذا أعيد منكرا..كان غير الأول
ولَوْ قَال: (أنت طالق نصف تطليقة وثلثها وسدسها)..لم تطلق إلا واحدة ؛ للإضافة)
التوضيح الأُصُولى لصدر الشريعة: (
١ - إنْ أقر بألف مقيد بصك مرتين..وجب ألف
٢ - وإن أقرّ به منكرا..وجب ألفان عند أبي حنيفة إلا أن يتحد المجلس).
- التلويح: (هذا بناء على أن الثاني غير الأول
فلَوْ قَال لزوجته: (أنت طالق نصف وثلث طلقة)..فالمجزوم به وقوع طلقتين اعتبارا بكل جزء من طلقة، ثم يسرى
ولو باع بنصف دينار وثلث دينار وسدس دينار..لم يلزمه دينار صحيح، بل له دفع شقٍّ عن كلٍّ، كما في شرح المهذب

خريطة إجمالية

بيـــــــانُ **القاعـــــــدة**: الاســــــــم إذا كُـــــــرِّرَ مــــــــرتين..
١- فـــــــــــــي كـــــــــــلام واحـــــــــــــد
٢- أو كلامين بينهما تواصل، بأن يكون أحدُهما معطوفا على الآخر، أو له به تعلـق ظـاهر وتناسُـبٌ واضـح مـع *قطـع النظـر* عـن *دليـل خـارجيٍّ*
فإن..←

١- كانا نكرتين..فـ*مدلول* الثـاني **غيـرُ** *مـدلول* الأول فـــي *الظـــاهر* **(إِذَا أَتَــــتْ نَكِــــرَةٌ مُكَرَّرَهْ..تَغَايَرَا)**

مِثالٌ: كاليسر في {فإن مع العسر يسرا إن مع العسر يسرا}

٢- أو الثــاني فقــط معرفـة..فهـو عينُـه **(وَإِنْ يُعَرَّفْ ثَانِي..تَوَافَقَا)**

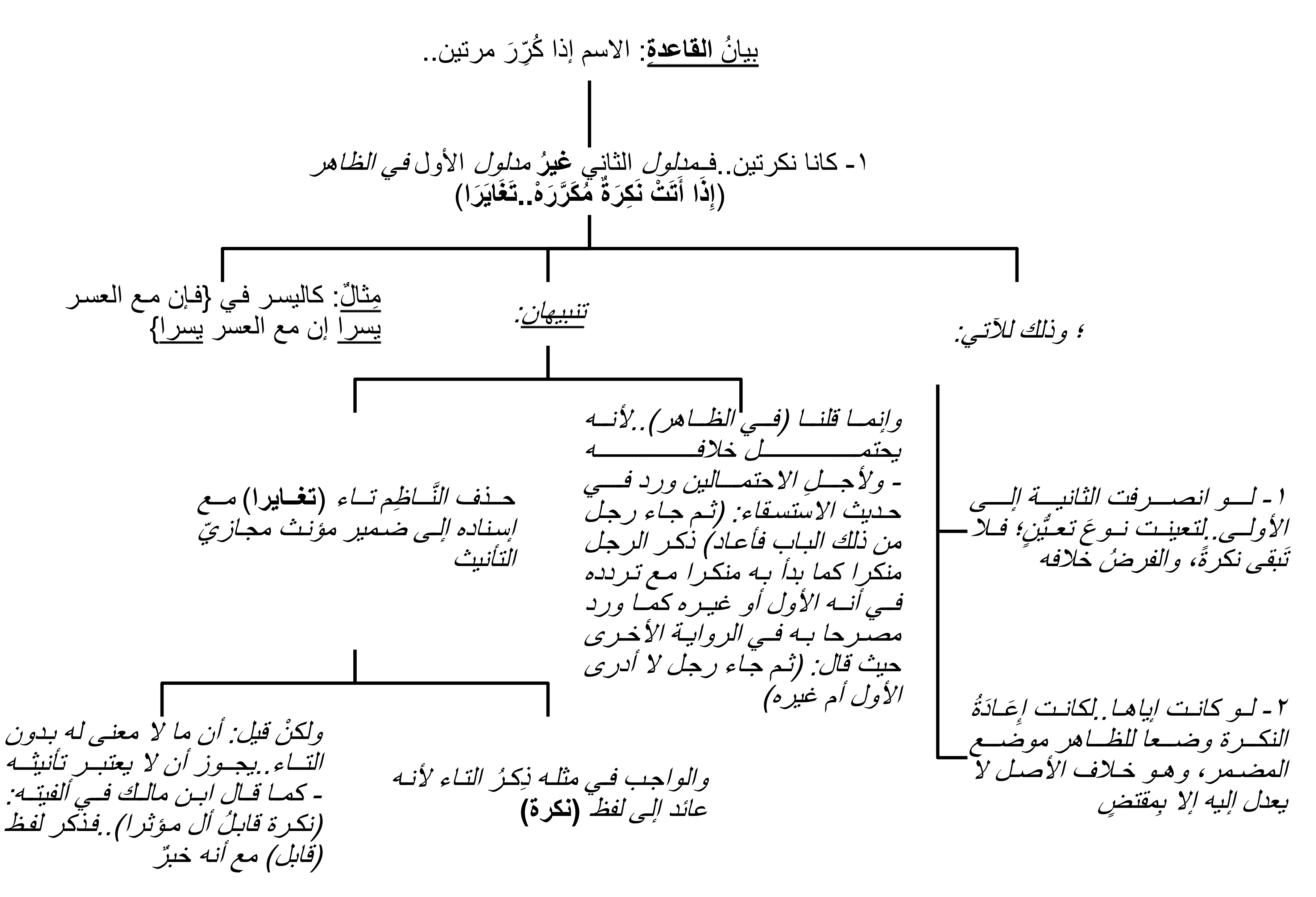
كـ{فيها مصباح المصباح}

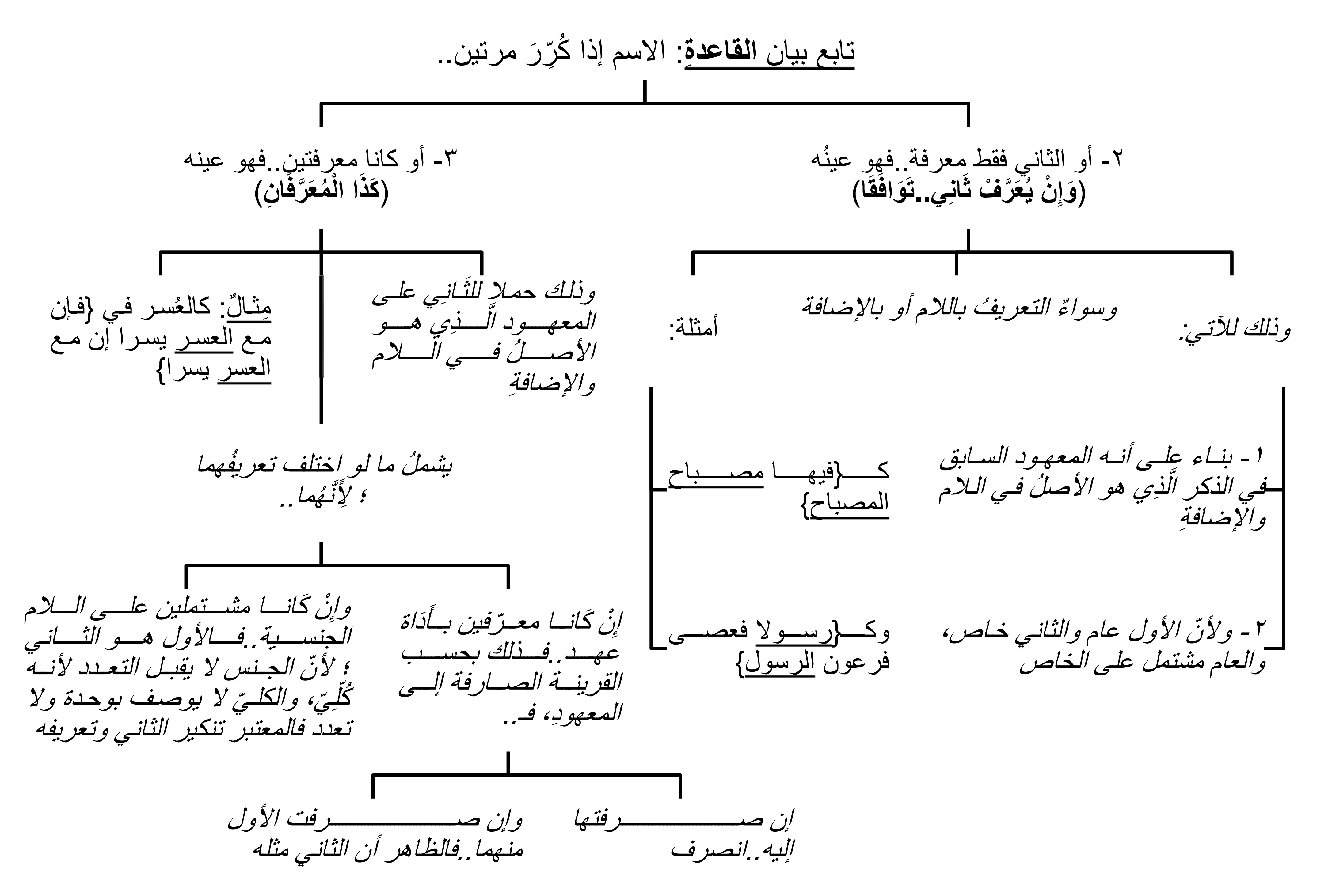
٣- أو كانـا معـرفتين..فهـو عينـــه **(كَذَا الْمُعَرَّفَانِ)**

مِثالٌ: كالعُسر في {فإن مع العسر يسرا إن مع العسر يسرا}

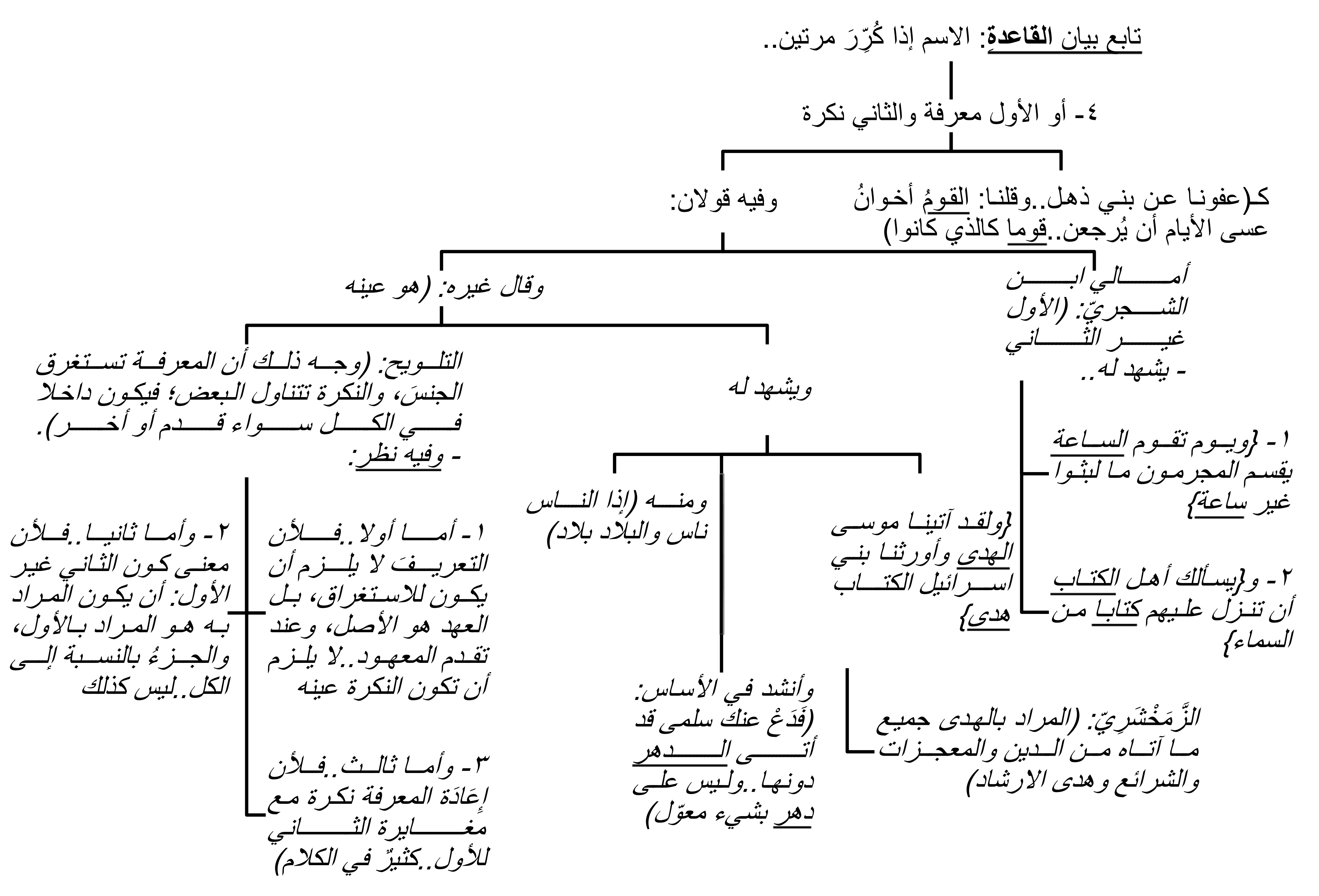
٤- أو الأول معرفــة والثاني نكرة

كـ(عفونا عـن بنـي ذهل..وقلنا: القومُ أخوانُ عســى الأيــام أن يُرجعن..قوما كالذي كانوا)


بيانُ **القاعدةِ**: الاسم إذا كُرِّرَ مرتين..
١- كانا نكرتين..فمدلول الثاني **غيرُ** مدلول الأول في الظاهر
(إِذَا أَتَتْ نَكِرَةٌ مُكَرَّرَهْ..تَغَايَرَا)
؛ وذلك للآتي:
١- لو انصرفت الثانية إلى الأولى..لتعينت نوعَ تعيُّنٍ؛ فلا تَبقى نكرةً، والفرضُ خلافه
٢- لو كانت إياها..لكانت إعَادَةُ النكرة وضعا للظاهر موضع المضمر، وهو خلاف الأصل لا يعدل إليه إلا بِمقتضٍ
تنبيهان:
وإنما قلنا (في الظاهر)..لأنه يحتمل خلافه
- ولأجلِ الاحتمالين ورد في حديث الاستسقاء: (ثم جاء رجل من ذلك الباب فأعاد) ذكر الرجل منكرا كما بدأ به منكرا مع تردده في أنه الأول أو غيره كما ورد مصرحا به في الرواية الأخرى حيث قال: (ثم جاء رجل لا أدرى الأول أم غيره)
حذف النَّاظِم تاء (**تغايرا**) مع إسناده إلى ضمير مؤنث مجازيّ التأنيث
والواجب في مثله ذِكرُ التاء لأنه عائد إلى لفظ (**نكرة**)
ولكنْ قيل: أن ما لا معنى له بدون التاء..يجوز أن لا يعتبر تأنيثه - كما قال ابن مالك في ألفيته: (نكرة قابلُ أل مؤثرا)..فذكر لفظ (قابل) مع أنه خبرٌ
مِثالٌ: كاليسر في {فإن مع العسر يسرا إن مع العسر يسرا}



تابع بيان القاعدةِ: الاسم إذا كُرِّرَ مرتين..
٢- أو الثاني فقط معرفة..فهو عينُه
(وَإِنْ يُعَرَّفْ ثَانِي..تَوَافَقَا)
٣- أو كانا معرفتينِ..فهو عينه
(كَذَا الْمُعَرَّفَانِ)
وذلك للآتي:
وسواءٌ التعريفُ باللام أو بالإضافة
أمثلة:
١- بناء على أنه المعهود السابق في الذكر الَّذِي هو الأصلُ في اللام والإضافةِ
كـ{فيها مصباح المصباح}
٢- ولأنّ الأول عام والثاني خاص، والعام مشتمل على الخاص
وكـ{رسولا فعصى فرعون الرسول}
وذلك حملا للثَانِي على المعهود الَّذِي هو الأصلُ في اللام والإضافةِ
مِثالٌ: كالعُسر في {فإن مع العسر يسرا إن مع العسر يسرا}
يشملُ ما لو اختلف تعريفُهما ؛ لِأَنَّهما..
إنْ كَانا معرّفين بأَدَاة عهد..فذلك بحسب القرينة الصارفة إلى المعهودِ، فـ..
وإنْ كَانا مشتملين على اللام الجنسية..فالأول هو الثاني ؛ لأنّ الجنس لا يقبل التعدد لأنه كُلِّيّ، والكليّ لا يوصف بوحدة ولا تعدد فالمعتبر تنكير الثاني وتعريفه
إن صرفتها إليه..انصرف
وإن صرفت الأول منهما..فالظاهر أن الثاني مثله


تابع بيان **القاعدةِ**: الاسم إذا كُرِّرَ مرتين..
٤- أو الأول معرفة والثاني نكرة
كـ(عفونا عن بني ذهل..وقلنا: القومُ أخوانُ عسى الأيام أن يُرجعن..قوما كالذي كانوا)
وفيه قولان:
أمالي ابن الشجريّ: (الأول غير الثاني
- يشهد له..
١- {ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة}
٢- و{يسألك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا من السماء}
وقال غيره: (هو عينه
ويشهد له
{ولقد آتينا موسى الهدى وأورثنا بني اسرائيل الكتاب هدى}
الزَّمَخْشَرِيّ: (المراد بالهدى جميع ما آتاه من الدين والمعجزات والشرائع وهدى الارشاد)
ومنه (إذا الناس ناس والبلاد بلاد)
وأنشد في الأساس: (فَدَعْ عنك سلمى قد أتى الدهر دونها..وليس على دهر بشيء معوّل)
التلويح: (وجه ذلك أن المعرفة تستغرق الجنسَ، والنكرة تتناول البعض؛ فيكون داخلا في الكل سواء قدم أو أخر).
- وفيه نظر:
١- أما أولا..فلأن التعريفَ لا يلزم أن يكون للاستغراق، بل العهد هو الأصل، وعند تقدم المعهود..لا يلزم أن تكون النكرة عينه
٢- وأما ثانيا..فلأن معنى كون الثاني غير الأول: أن يكون المراد به هو المراد بالأول، والجزءُ بالنسبة إلى الكل..ليس كذلك
٣- وأما ثالث..فلأن إِعَادَة المعرفة نكرة مع مغايرة الثاني للأول..كثيرٌ في الكلام)

تابع قاعدة النكرة المُكررة:

- (شَاهِدُهَا الَّذِي رَوَيْنَا مُسْنَدَا..لَنْ يَغْلِبَ الْيُسْرَيْنِ عُسْرٌ أَبَدَا)

أَصل هذه القاعدة: حديثُ رُوِيَ مرفوعا وموقوفا

أخرجه الحاكم من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن الحسن قال: (خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا مَسْرُورًا فَرِحًا، وَهُوَ يَضْحَكُ، وَهُوَ يَقُولُ: لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ: {فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا}.

وهذا مرسل، وإسناده صحيح إلا أن مراسيل الحسن اختلف فيها فبعضهم صححها، وبعضهم قال: (هي شبه الريح؛ لأخذه عن كل أحد)

ولكن يعتضد هذا بشواهد يقوى بعضها بعضا فـ..

قال الحاكم: صحت الرواية بذلك عن عمر بن الخطاب وعن عليٍّ

وأخرج عبد الرزاق في تفسيره عن جعفر بن سليمان عن ميمون بن أبي حمزة عن إبراهيم النخعي عن ابن مسعود قال (لو كان العسر في جحر ضب لتبعه اليسر حتى يستخرجه لن يغلب عسر يسرين لن يغلب عسر يسرين)

وأخرجه سعيد بن منصور في سننته عن أبي شهاب عبد ربه عن نافع عن ميمون الأعور عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن ابن مسعود

وروى الطبراني في الكبير عن ابن مسعود: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لَوْ كَانَ الْعُسْرُ فِي جُحْرٍ لَدَخَلَ عَلَيْهِ الْيُسْرُ حَتَّى يُخْرِجَهُ» ، ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ {إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا}

وفي إسناده أبو مالك النخعي ضعيف

وروى في الأوسط من حديث أنس قال (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسًا، فَنَظَرَ إِلَى جُحْرٍ، فَقَالَ: «لو جَاءَ الْعُسْرُ حَتَّى يَدْخُلَ هَذَا الْجُحْرِ، لَجَاءَ الْيُسْرُ حَتَّى يُخْرِجُهُ» ثُمَّ قَالَ: " {إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا})

والحديثُ شاهدٌ لصورتين:

١- تنكيرُهما المقتضي لتغايرهما

٢- وتعريفهما المقتضي لتوافقهما

تابع قاعدة النكرة المُكررة:

- مُناقشة في القاعدة: **(وَنَقَضَ السُّبْكِيُّ ذِي بِأَمْثِلَهْ..وَقَالَ ذِي قَاعِدَةٌ مُسْتَشْكِلَهْ)**

أولاً: نقضُ القاعدة: قال البَهَاء السُّبْكِيّ: (الظاهر أن هذه القاعدة غيرُ محررة لانتقاضها بأمثلة كثيرة، منها:

١- في المعرفتين:

النواقض:

- {هل جزاء الإحسان إلا الإحسان} - فهُما معرفتان مُتغايِرتانِ ؛ فالأولُ العملُ، والثاني الثوابُ
- {وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس} - أي المقتولة بالقاتلة
- {الحرّ بالحرِ...} الآية).
- {وكذلك أنزلنا إليك الكتاب فالذين آتيناهم الكتاب يؤمنون} - وهُما مُتغايرانِ

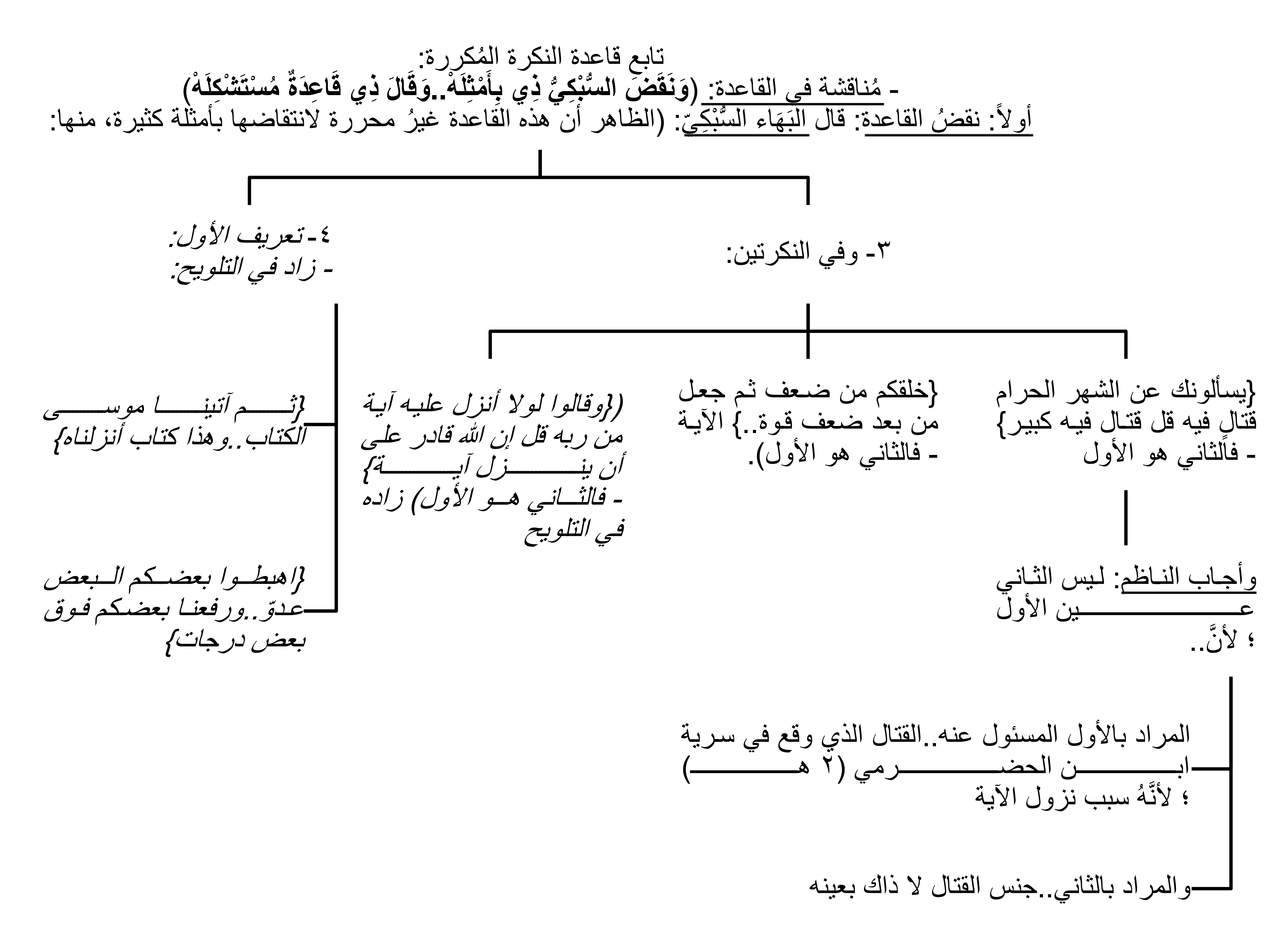
وأجاب الناظم:

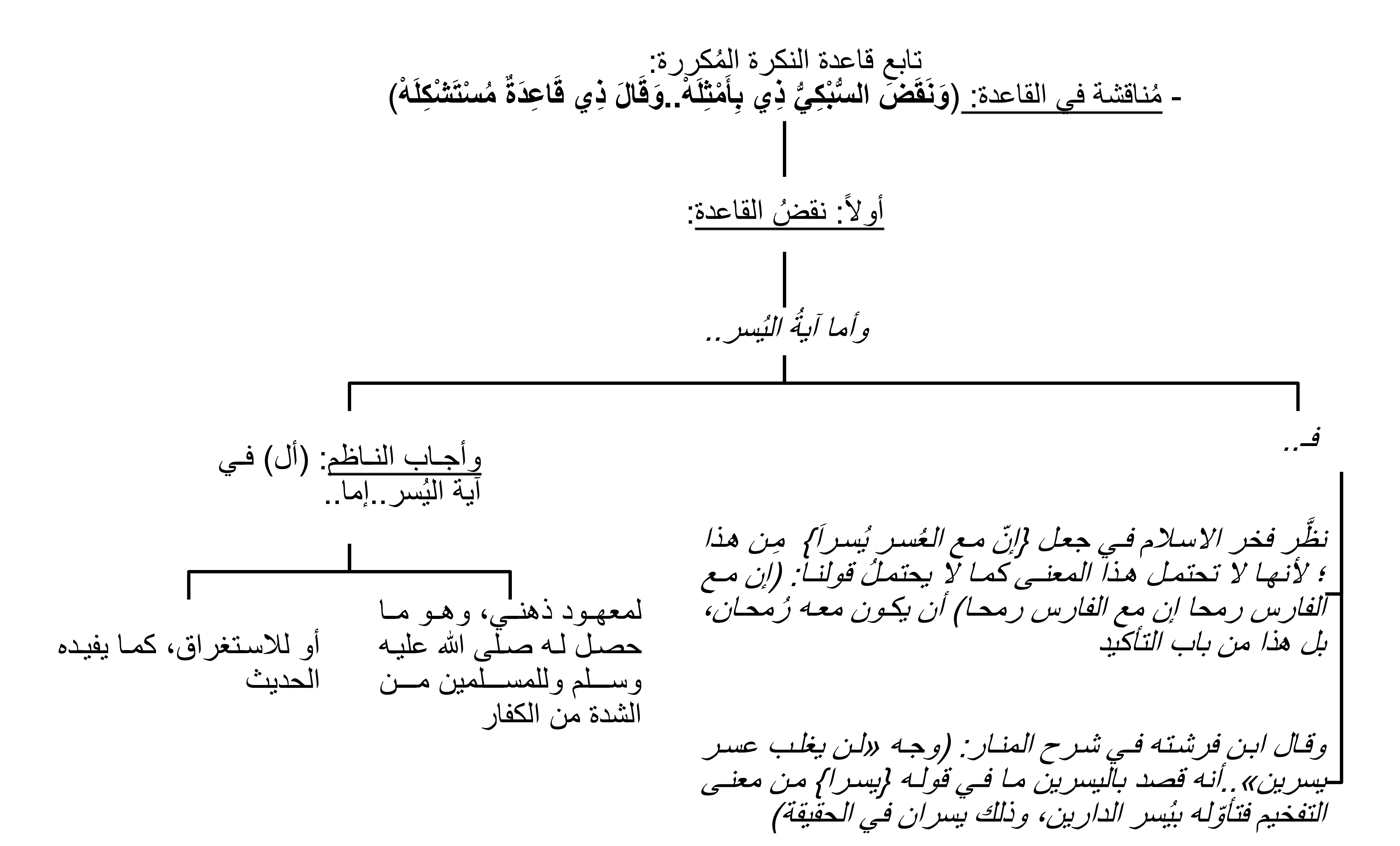
- اللام في آياتِ {الإحسان} و{النفس} و{الحرّ} فيما يظهر للجنس لا للعهد - وحينئذ يكون في المعنى كالنكرة
- آية {وكذلك أنزلنا إليك الكتاب فالذين آتيناهم الكتاب يؤمنون}..اللام في الأول للعهد، وهو القرآن، وفي الثاني للجنس فيكون الثاني في حكم النكرة معنىً

٢- في تعريف الثاني:

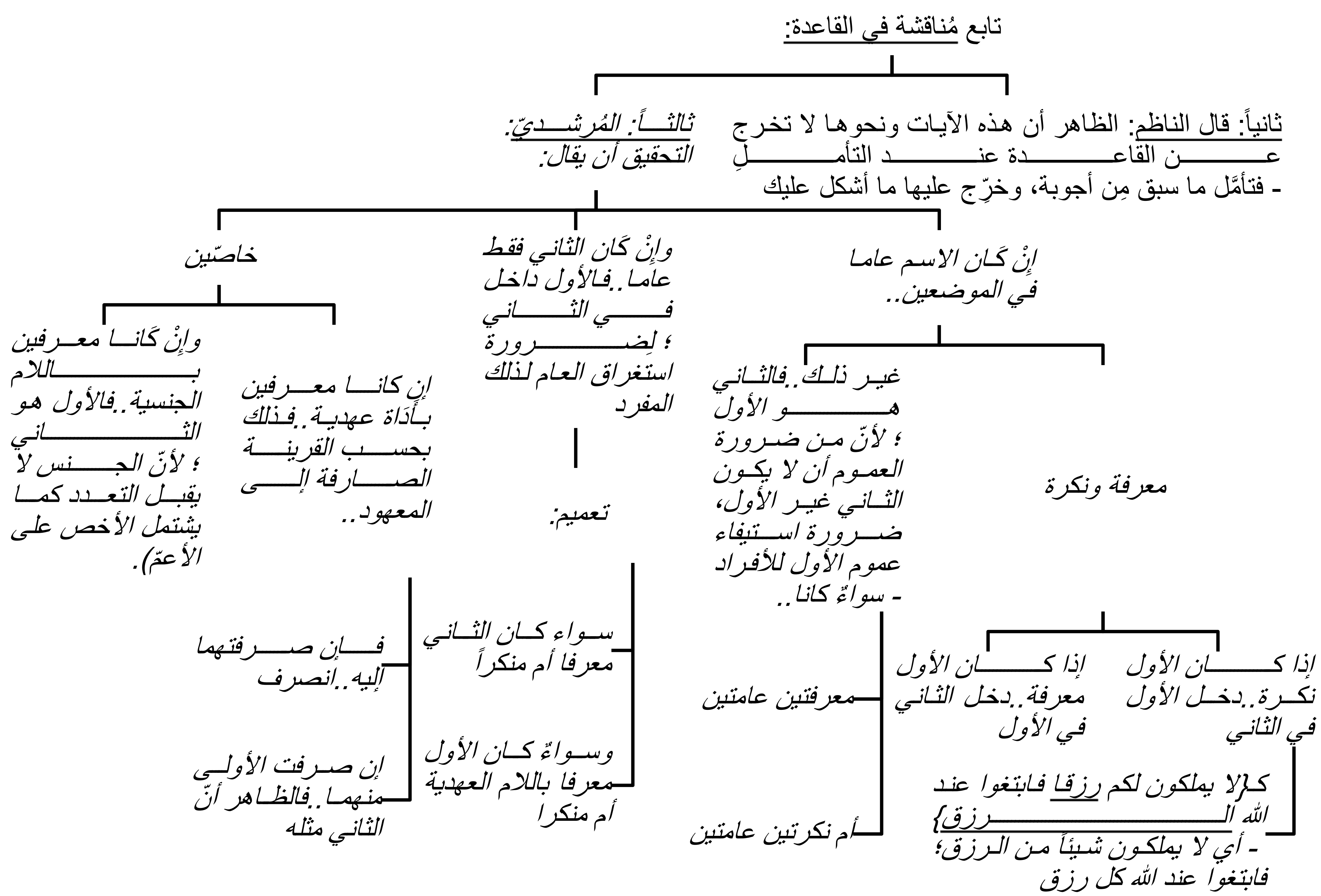
- {وما يتبع أكثرهم إلا ظنا * إن الظن لا يغني} - فالثاني غير الأول؛ *فقد استُدِلّ بالأولى على إلغاء الظن مطلقا*
  - وأجاب الناظم: لا نسلم فيها أن الثاني غير الأول، بل هو عين الأول قطعا؛ إذ ليس كل ظن مذموما، كيف وأحكام الشريعة ظنية
- {أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير} - فالثاني غير الأول، *فقد استُدِلّ بالثانية على استحباب كل صلحٍ*
  - وأجاب الناظم: لا مانع من أن يكون المرادُ الصلحَ المذكور، وهو الذي بين الزوجين - واستحبابُ الصلح في سائر الأمور يكون مأخوذا من السنة أو من الآية بطريق القياس - بل لا يجوز القول بعموم الآية وأن كل صلح خير..لأن ما أحل حراما من الصلح أو حرم حلالا فممنوع

مُصْطفَى دَنْقَش


تابع قاعدة النكرة المُكررة:
- مُناقشة في القاعدة: (وَنَقَضَ السُّبْكِيُّ ذِي بِأَمْثِلَهْ..وَقَالَ ذِي قَاعِدَةٌ مُسْتَشْكِلَهْ)
أولاً: نقضُ القاعدة: قال البَهَاء السُّبْكِيّ: (الظاهر أن هذه القاعدة غيرُ محررة لانتقاضها بأمثلة كثيرة، منها:
٣- وفي النكرتين:
٤- تعريف الأول:
- زاد في التلويح:
{يسألونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه قل قتال فيه كبير}
- فالثاني هو الأول
{خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة..} الآية
- فالثاني هو الأول).
({وقالوا لولا أنزل عليه آية من ربه قل إن الله قادر على أن ينزل آية}
- فالثاني هو الأول) زاده في التلويح
{ثم آتينا موسى الكتاب..وهذا كتاب أنزلناه}
{اهبطوا بعضكم لبعض عدوّ..ورفعنا بعضكم فوق بعض درجات}
وأجاب الناظم: ليس الثاني عين الأول
؛ لأنَّ..
المراد بالأول المسئول عنه..القتال الذي وقع في سرية ابن الحضرمي (٢ هـ)
؛ لأنَّهُ سبب نزول الآية
والمراد بالثاني..جنس القتال لا ذاك بعينه



تابع قاعدة النكرة المُكررة:
- مُناقشة في القاعدة: **(وَنَقَضَ السُّبْكِيُّ ذِي بِأَمْثِلَهْ..وَقَالَ ذِي قَاعِدَةٌ مُسْتَشْكِلَهْ)**
أولاً: نقضُ القاعدة:
وأما آيةُ اليُسر..
فـ..
نظَّر فخر الاسلام في جعل {إنّ مع العُسر يُسراَ} مِن هذا ؛ لأنها لا تحتمل هذا المعنى كما لا يحتملُ قولنا: (إن مع الفارس رمحا إن مع الفارس رمحا) أن يكون معه رُمحان، بل هذا من باب التأكيد
وقال ابن فرشته في شرح المنار: (وجه «لن يغلب عسر يسرين»..أنه قصد باليسرين ما في قوله {يسرا} من معنى التفخيم فتأوّله بيُسر الدارين، وذلك يسران في الحقيقة)
وأجاب الناظم: (أل) في آية اليُسر..إما..
لمعهود ذهني، وهو ما حصل له صلى الله عليه وسلم وللمسلمين من الشدة من الكفار
أو للاستغراق، كما يفيده الحديث



تابع مُناقشة في القاعدة:
ثانياً: قال الناظم: الظاهر أن هذه الآيات ونحوها لا تخرج عن القاعدة عند التأملِ - فتأمَّل ما سبق مِن أجوبة، وخرِّج عليها ما أشكل عليك
ثالثاً: المُرشديّ: التحقيق أن يقال:
إنْ كَان الاسم عاما في الموضعين..
معرفة ونكرة
إذا كان الأول نكرة..دخل الأول في الثاني
إذا كان الأول معرفة..دخل الثاني في الأول
ك{لا يملكون لكم رزقا فابتغوا عند الله الرزق} - أي لا يملكون شيئاً من الرزق؛ فابتغوا عند الله كل رزق
غير ذلك..فالثاني هو الأول ؛ لأنّ من ضرورة العموم أن لا يكون الثاني غير الأول، ضرورة استيفاء عموم الأول للأفراد - سواءٌ كانا..
معرفتين عامتين
أم نكرتين عامتين
وإنْ كَان الثاني فقط عاما..فالأول داخل في الثاني ؛ لِضرورة استغراق العام لذلك المفرد
تعميم:
سواء كان الثاني معرفا أم منكراً
وسواءٌ كان الأول معرفا باللام العهدية أم منكرا
خاصّين
إن كانا معرفين بأَدَاة عهدية..فذلك بحسب القرينة الصارفة إلى المعهود..
فإن صرفتهما إليه..انصرف
إن صرفت الأولى منهما..فالظاهر أنّ الثاني مثله
وإنْ كَانا معرفين باللام الجنسية..فالأول هو الثاني ؛ لأنّ الجنس لا يقبل التعدد كما يشتمل الأخص على الأعمّ).

تابع قاعدة النكرة المُكررة:

تنبيه:

شرط الطيب في هذه القاعدة أن لا يقصد التكرير - وجعل من قصد التكرير {وهو الَّذِي في السماء إِلـه وفي الْأَرْض إِلـه} فالثاني هو الأول

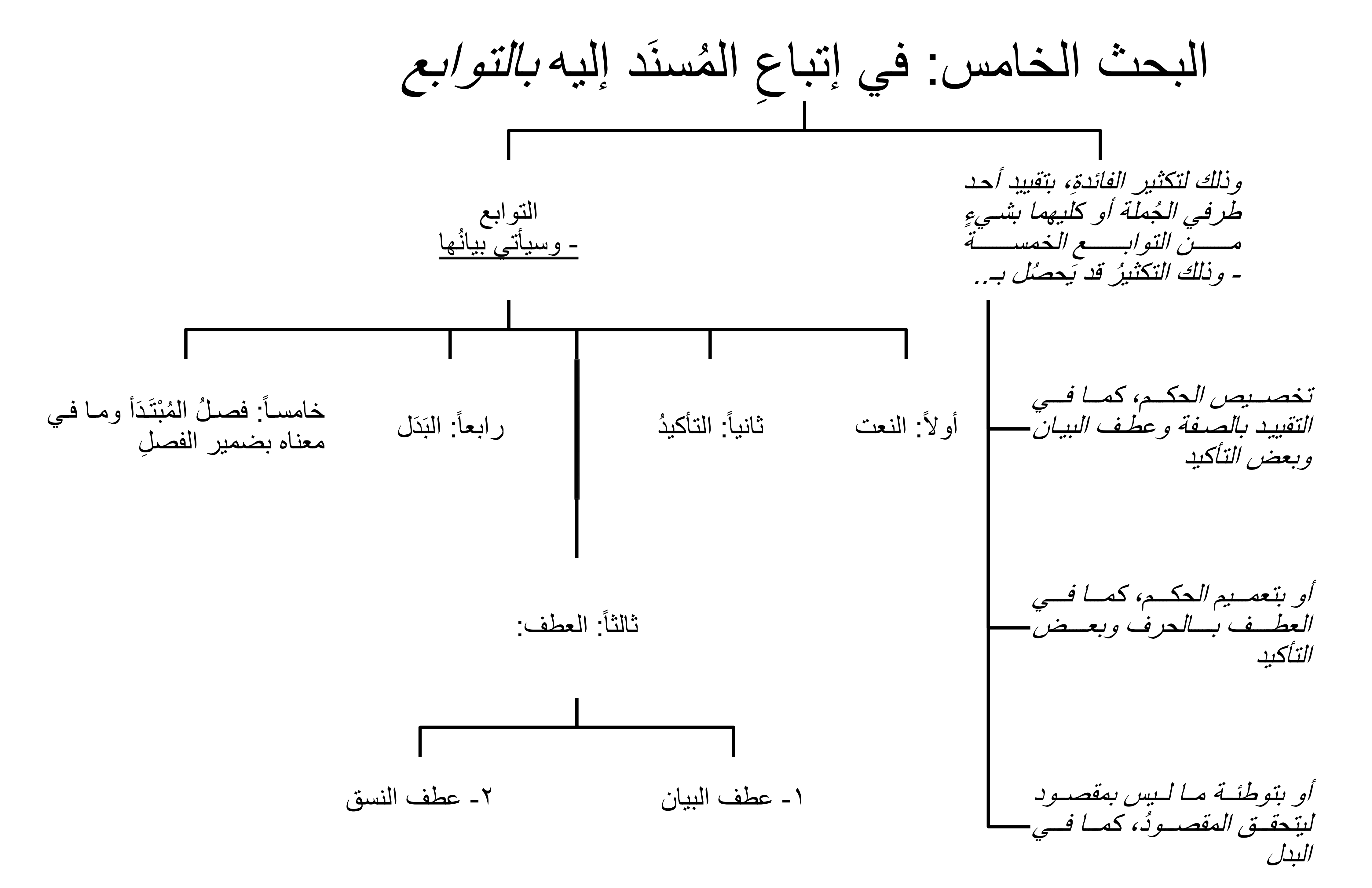
فهو من بابِ {سبحان رب السموات ورب الْأَرْض رب العالمين}

والذي استدعى التكرير..مقامُ التنزيه

وردّ السبكيُّ هذا بأن {إِلـه} في الآية بمعنى (معبود)

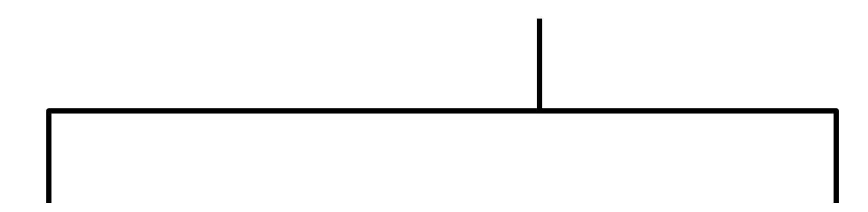
وذلك لأنَّ فالاسم المشتق إنما يُقصَدُ به ما تضمنه من الصفة؛ فإذا قلت: (زيد ضارب عمرا وضارب بكرا)..فالذاتُ واحدة، ولكنَّ المذكور بالحقيقة ضربان مختلفان).

←أي: فالآيـةُ جاريـةٌ علـى القاعـدة؛ فُهمـا مُتغيِـرانِ - فلاحاجة إلى إِخرَاجه باشتراط عدم قصد التكرير


البحث الخامس: في إتباعِ المُسنَد إليه بالتوابع
وذلك لتكثير الفائدةِ، بتقييد أحد طرفي الجُملة أو كليهما بشيءٍ من التوابع الخمسة
- وذلك التكثيرُ قد يَحصُل بـ..
تخصيص الحكم، كما في التقييد بالصفة وعطف البيان وبعض التأكيد
أو بتعميم الحكم، كما في العطف بالحرف وبعض التأكيد
أو بتوطئة ما ليس بمقصود ليتحقق المقصودُ، كما في البدل
التوابع
- وسيأتي بيانُها
أولاً: النعت
ثانياً: التأكيدُ
ثالثاً: العطف:
رابعاً: البَدَل
خامساً: فصلُ المُبْتَدَأ وما في معناه بضمير الفصلِ
١- عطف البيان
٢- عطف النسق

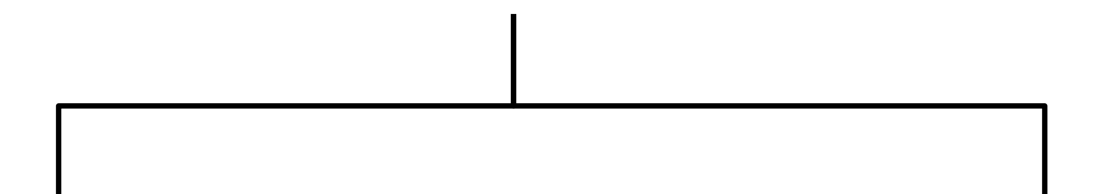
مُصْطفَى دَنْقَش

أولاً: النعت



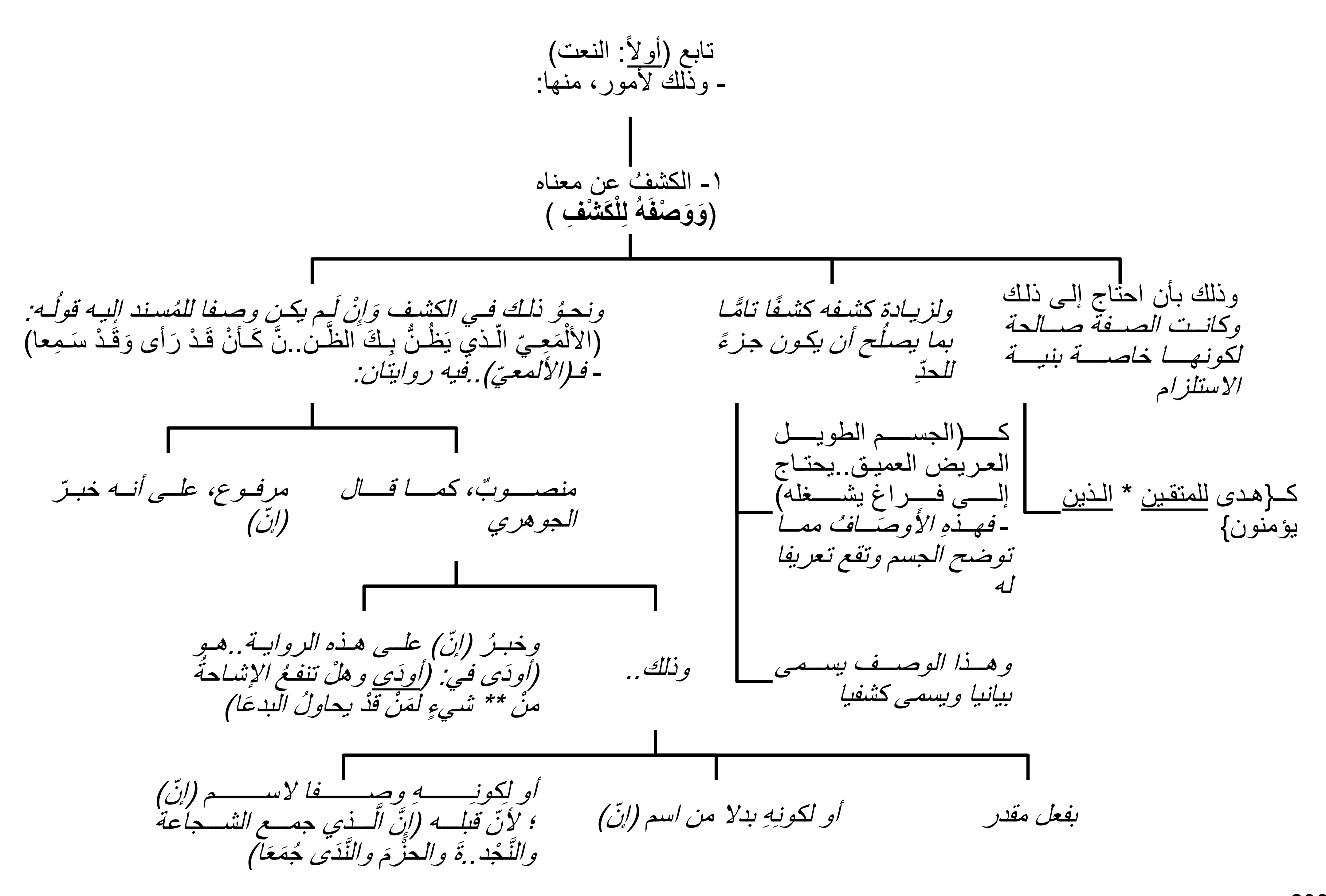
قدَّم الكلام على الوصف لكثرة اعتباراتهِ

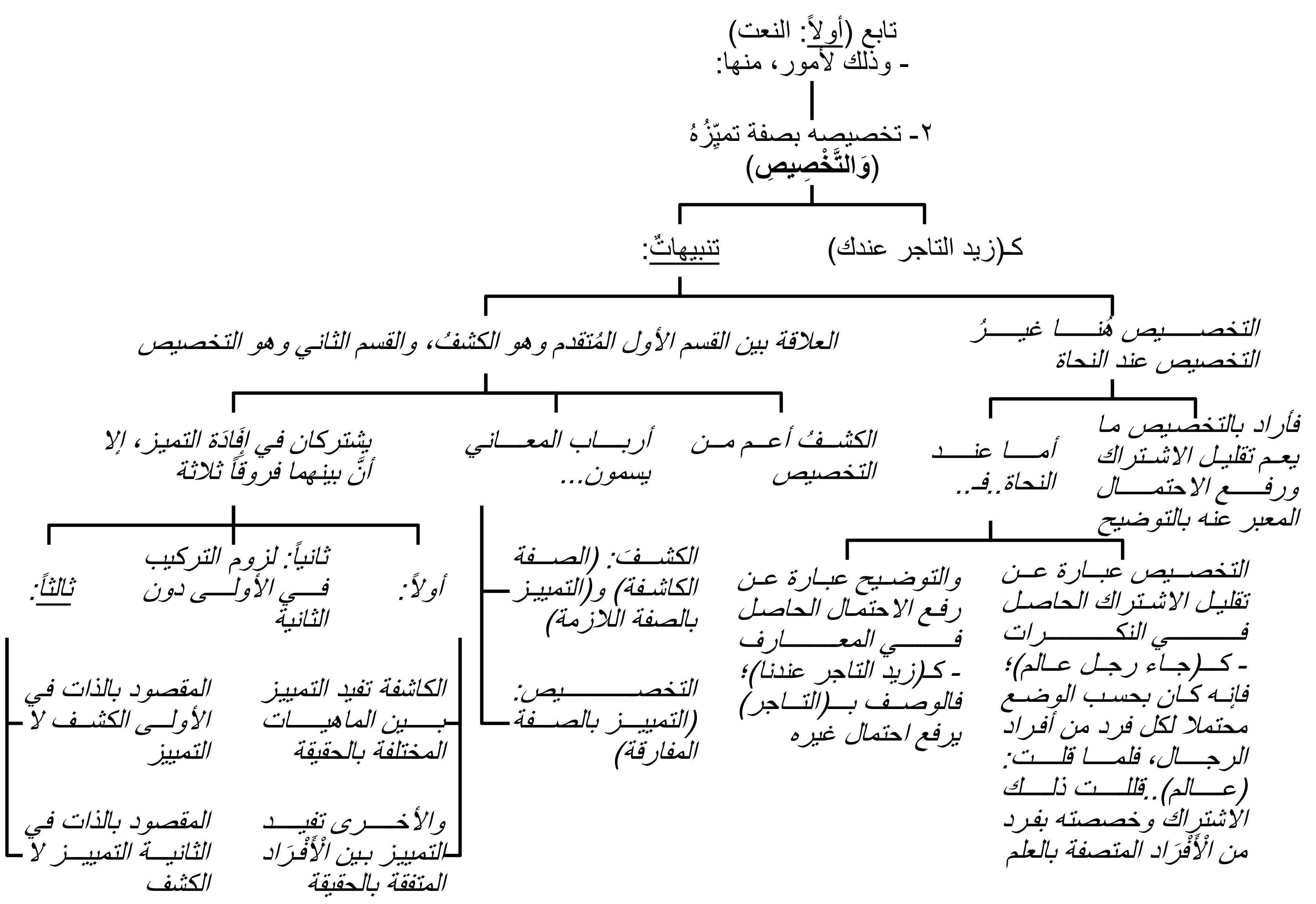
والوصفُ..

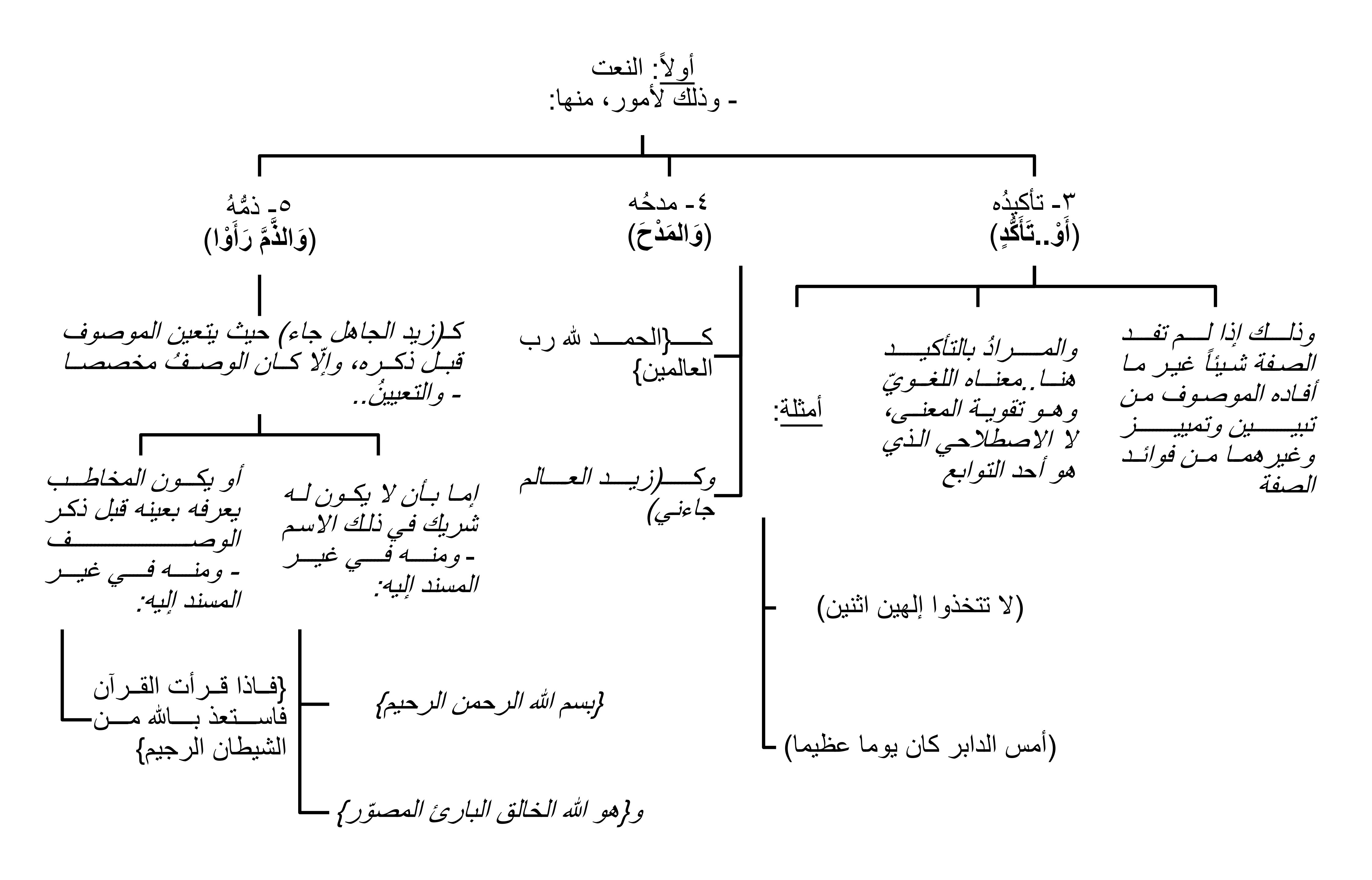


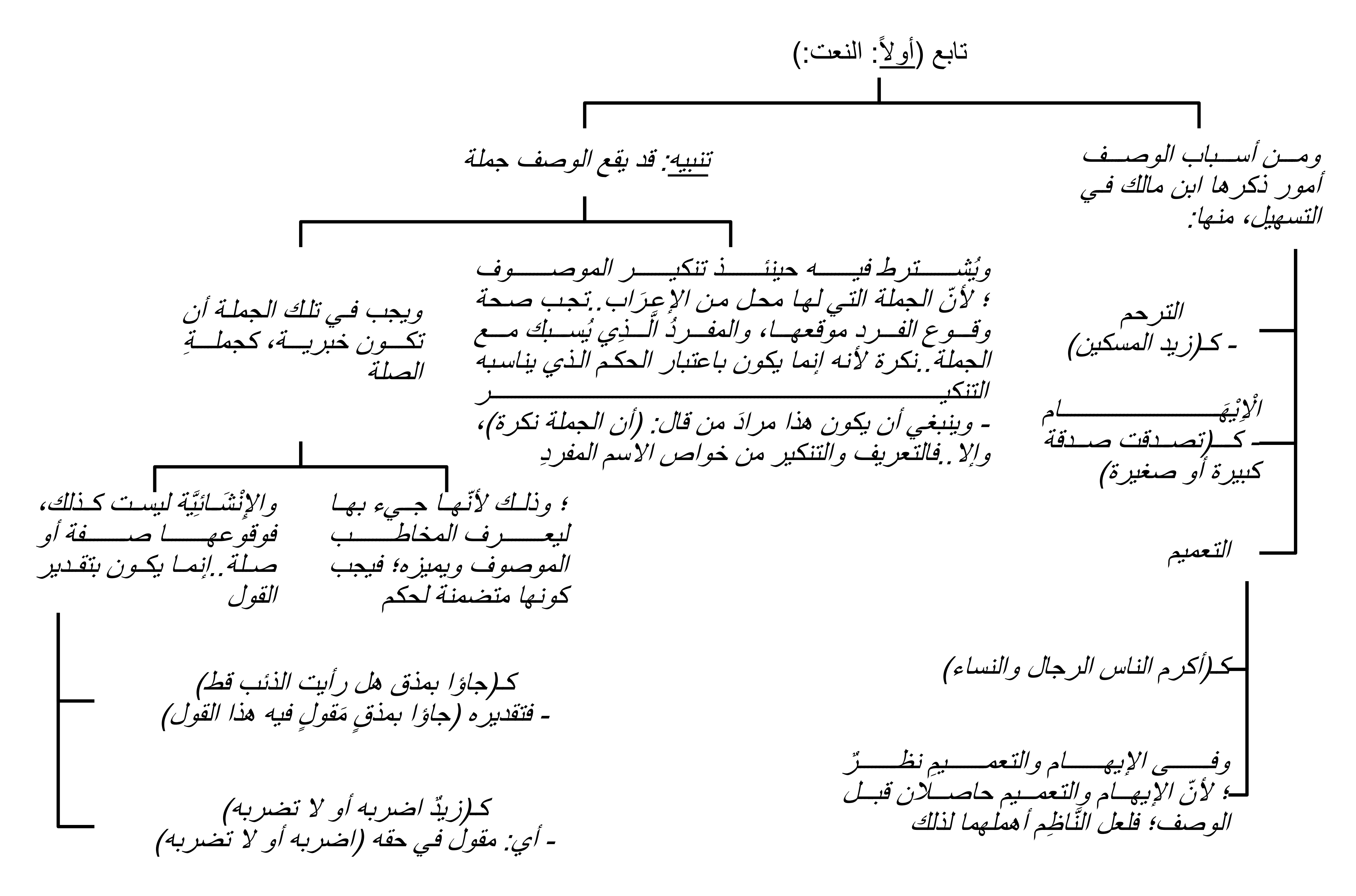
قد يطلق على نفس التابع المخصوص

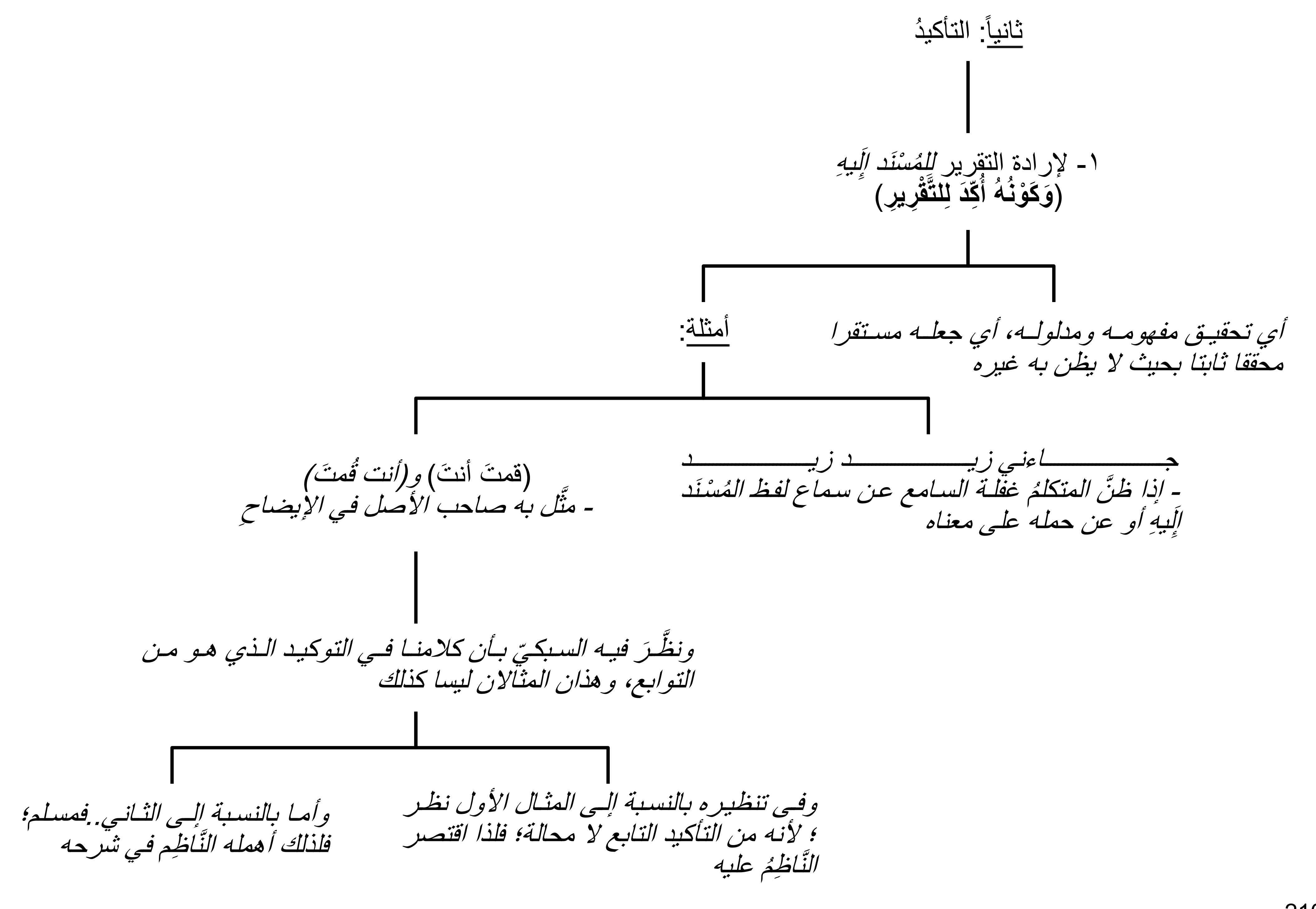
وقد يطلق على المعنى المصدري، وهو الأَنسَب هُنَا ليوافق قوله فيما بعدُ: **(وكونه أَكِّدَ)**

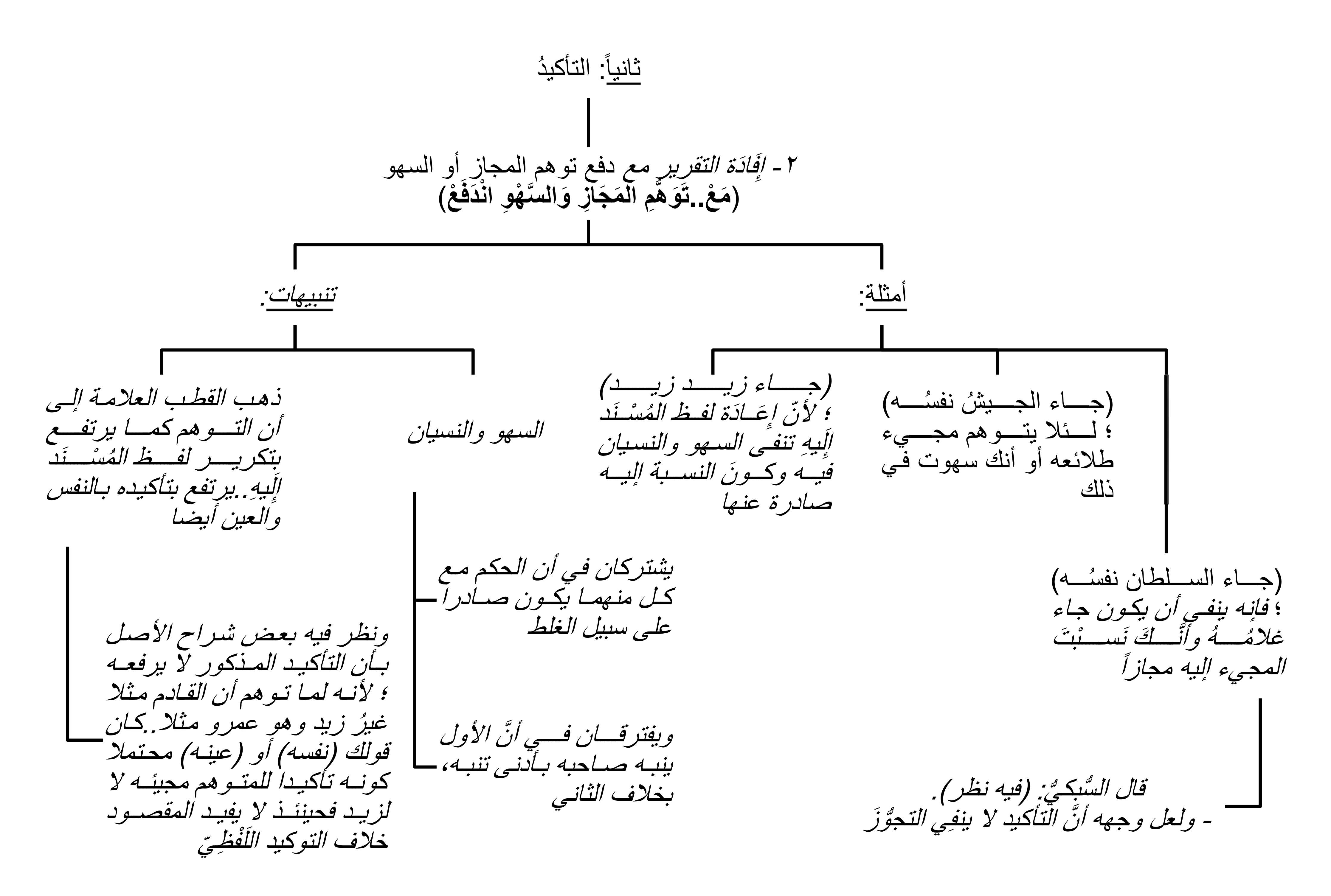

تابع (أولاً: النعت)
- وذلك لأمور، منها:
١- الكشفُ عن معناه
(وَوَصْفَهُ لِلْكَشْفِ)
وذلك بأن احتاج إلى ذلك وكانت الصفة صالحة لكونها خاصة بنية الاستلزام
كـ{هدى للمتقين * الذين يؤمنون}
ولزيادة كشفه كشفًا تامًّا بما يصلُح أن يكون جزءً للحدِّ
كـ(الجسم الطويل العريض العميق..يحتاج إلى فراغ يشغله)
- فهذهِ الأوصافُ مما توضح الجسم وتقع تعريفا له
وهذا الوصف يسمى بيانيا ويسمى كشفيا
ونحوُ ذلك في الكشف وإنْ لم يكن وصفا للمُسند إليه قولُه:
(الألْمَعِيّ الّذي يَظُنُّ بِكَ الظَّن..نَّ كَأنْ قَدْ رَأى وَقَدْ سَمِعا)
- فـ(الألمعيّ)..فيه روايتان:
منصوبٌ، كما قال الجوهري
مرفوع، على أنه خبرّ (إنّ)
وذلك..
وخبرُ (إنّ) على هذه الرواية..هو (أودَى في: (أودَى وهلْ تنفعُ الإشاحةُ منْ ** شيءٍ لِمَنْ قدْ يحاولُ البدعَا)
بفعل مقدر
أو لكونهِ بدلا من اسم (إنّ)
أو لِكونِهِ وصفا لاسم (إنّ) ؛ لأنّ قبله (إنَّ الّذي جمع الشجاعة والنَّجْد..ةَ والحزْمَ والنَّدَى جُمَعَا)

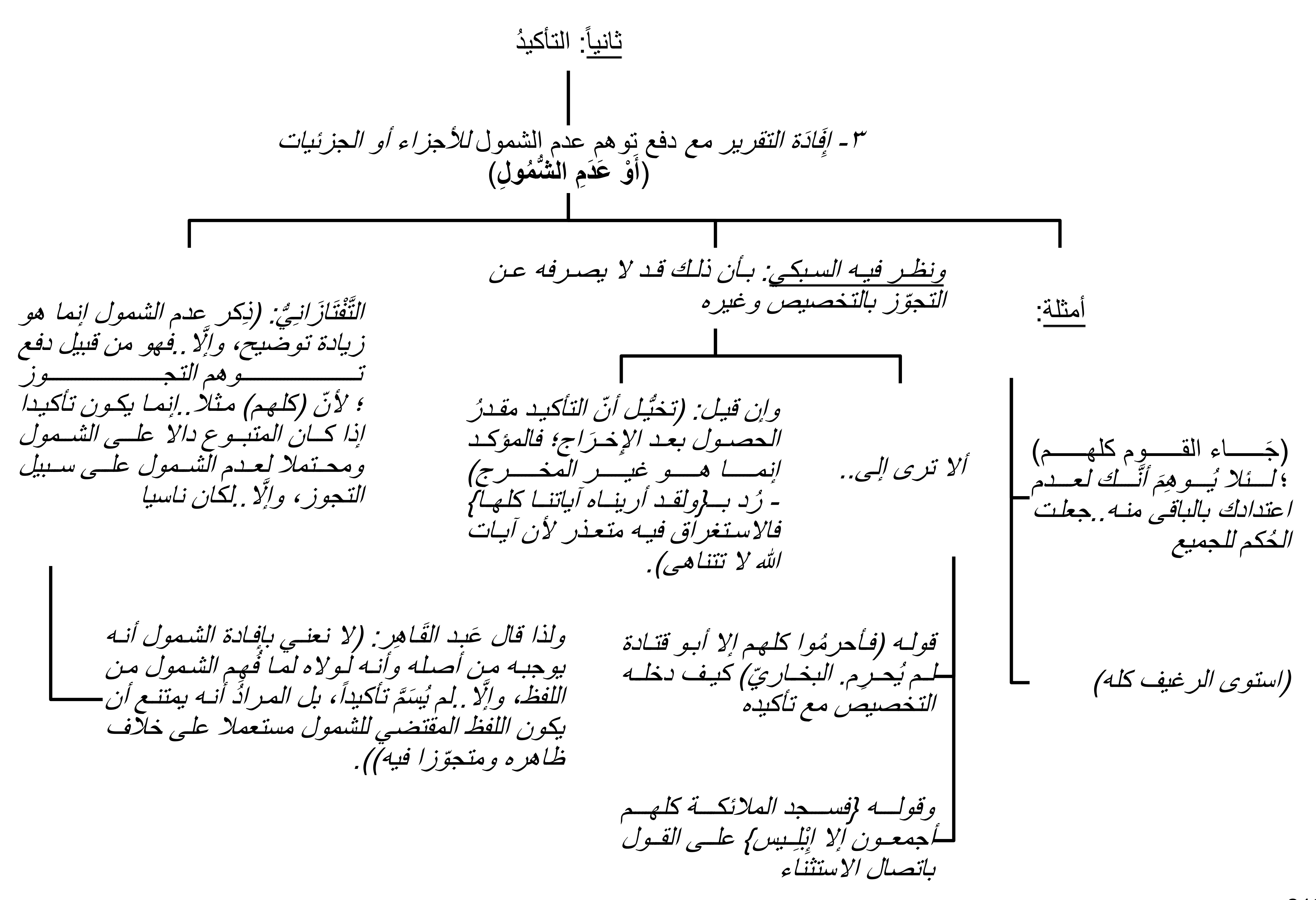

تابع (أولاً: النعت)
- وذلك لأمور، منها:
٢- تخصيصه بصفة تميِّزُهُ
(وَالتَّخْصِيصِ)
كـ(زيد التاجر عندك)
تنبيهاتٌ:
التخصيص هُنا غيرُ التخصيص عند النحاة
العلاقة بين القسم الأول المُتقدم وهو الكشفُ، والقسم الثاني وهو التخصيص
فأراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال المعبر عنه بالتوضيح
أما عند النحاة..فـ..
التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات - كـ(جاء رجل عالم)؛ فإنه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من أفراد الرجال، فلما قلت: (عالم)..قللت ذلك الاشتراك وخصصته بفرد من الأَفْرَاد المتصفة بالعلم
والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف - كـ(زيد التاجر عندنا)؛ فالوصف بـ(التاجر) يرفع احتمال غيره
الكشفُ أعم من التخصيص
أرباب المعاني يسمون...
الكشفَ: (الصفة الكاشفة) و(التمييز بالصفة اللازمة)
التخصيص: (التمييز بالصفة المفارقة)
يشتركان في إفَادَة التميز، إلا أنَّ بينهما فروقاً ثلاثة
أولاً:
ثانياً: لزوم التركيب في الأولى دون الثانية
ثالثاً:
الكاشفة تفيد التمييز بين الماهيات المختلفة بالحقيقة
والأخرى تفيد التمييز بين الأَفْرَاد المتفقة بالحقيقة
المقصود بالذات في الأولى الكشف لا التمييز
المقصود بالذات في الثانية التمييز لا الكشف

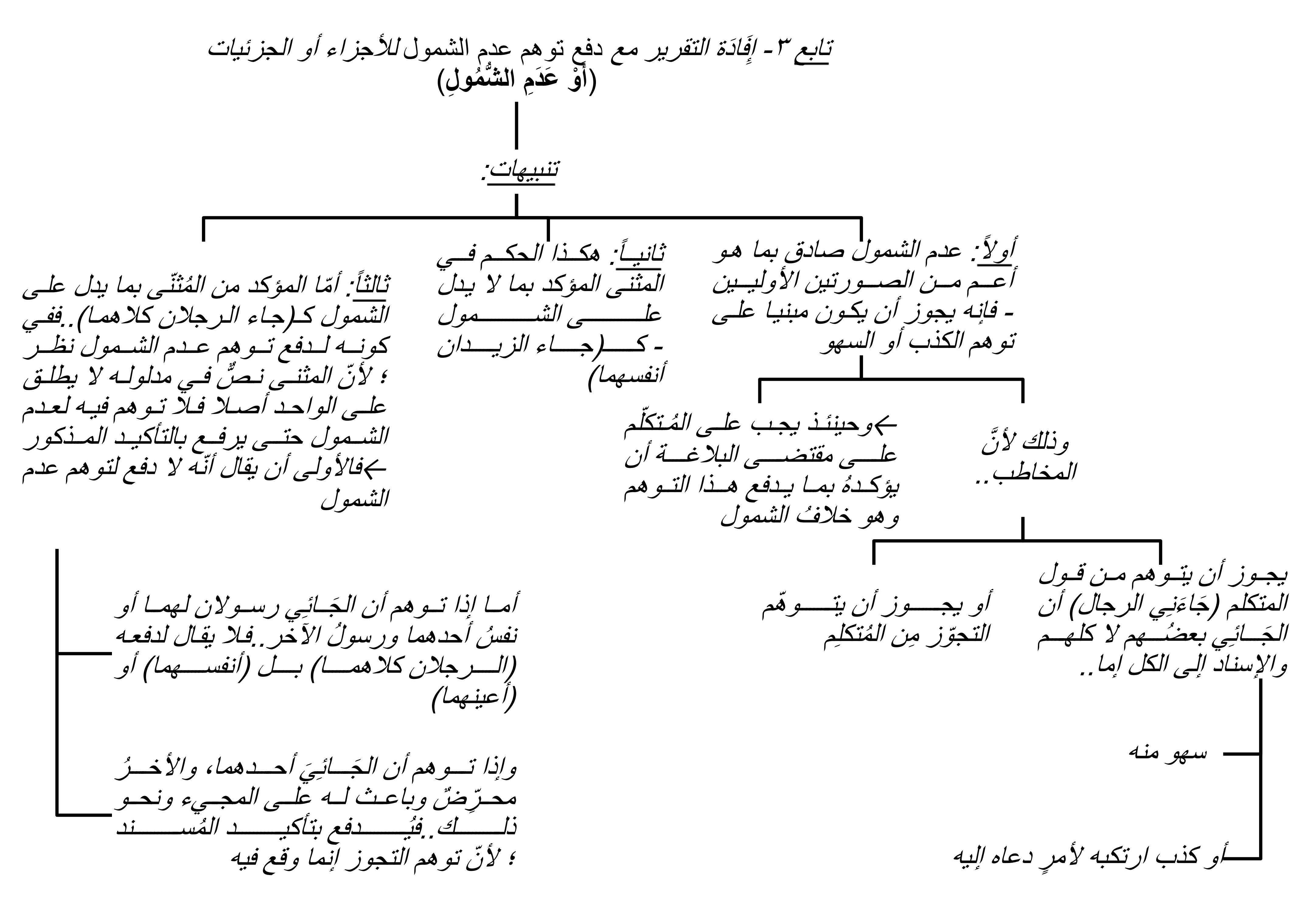

أولاً: النعت
- وذلك لأمور، منها:
٣- تأكيدُه
(أَوْ..تَأَكُّدٍ)
٤- مدحُه
(وَالمَدْحَ)
٥- ذمُّهُ
(وَالذَّمَّ رَأَوْا)
وذلك إذا لم تفد الصفة شيئاً غير ما أفاده الموصوف من تبيين وتمييز وغيرهما من فوائد الصفة
والمرادُ بالتأكيد هنا..معناه اللغويّ وهو تقوية المعنى، لا الاصطلاحي الذي هو أحد التوابع
أمثلة:
(لا تتخذوا إلهين اثنين)
(أمس الدابر كان يوما عظيما)
كـ{الحمد لله رب العالمين}
وكـ(زيد العالم جاءني)
كـ(زيد الجاهل جاء) حيث يتعين الموصوف قبل ذكره، وإلّا كان الوصفُ مخصصا - والتعيينُ..
إما بأن لا يكون له شريك في ذلك الاسم - ومنه في غير المسند إليه:
أو يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف - ومنه في غير المسند إليه:
{بسم الله الرحمن الرحيم}
و{هو الله الخالق البارئ المصوّر}
{فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم}


تابع (أولاً: النعت:)
ومن أسباب الوصف أمور ذكرها ابن مالك في التسهيل، منها:
التَّرحم
- كـ(زيد المسكين)
الْإِبْهَام
- كـ(تصدقت صدقة كبيرة أو صغيرة)
التعميم
كـ(أكرم الناس الرجال والنساء)
وفي الإيهام والتعميم نظرٌ؛ لأنّ الإيهام والتعميم حاصلان قبل الوصف؛ فلعل النَّاظِمِ أهملهما لذلك
تنبيه: قد يقع الوصف جملة
ويُشترط فيه حينئذ تنكير الموصوف؛ لأنّ الجملة التي لها محل من الإعرَاب..تجب صحة وقوع الفرد موقعها، والمفردُ الَّذِي يُسبك مع الجملة..نكرة لأنه إنما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير
- وينبغي أن يكون هذا مرادَ من قال: (أن الجملة نكرة)، وإلا..فالتعريف والتنكير من خواص الاسم المفردِ
ويجب في تلك الجملة أن تكون خبرية، كجملةِ الصلة
؛ وذلك لأنّها جيء بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه؛ فيجب كونها متضمنة لحكم
والإِنْشَائِيَّة ليست كذلك، فوقوعها صفة أو صلة..إنما يكون بتقدير القول
كـ(جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط)
- فتقديره (جاؤا بمذقٍ مَقولٍ فيه هذا القول)
كـ(زيدٌ اضربه أو لا تضربه)
- أي: مقول في حقه (اضربه أو لا تضربه)


ثانياً: التأكيدُ
١- لإرادة التقرير للمُسْنَد إِلَيهِ
(وَكَوْنُهُ أُكِّدَ لِلتَّقْرِيرِ)
أي تحقيق مفهومه ومدلوله، أي جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره
أمثلة:
جاءني زيد زيد
- إذا ظنَّ المتكلمُ غفلة السامع عن سماع لفظ المُسْنَد إِلَيهِ أو عن حمله على معناه
(قمتَ أنتَ) و(أنت قُمتَ)
- مثَّل به صاحب الأصل في الإيضاحِ
ونظَّرَ فيه السبكيّ بأن كلامنا في التوكيد الذي هو من التوابع، وهذان المثالان ليسا كذلك
وفي تنظيره بالنسبة إلى المثال الأول نظر ؛ لأنه من التأكيد التابع لا محالة؛ فلذا اقتصر النَّاظِمُ عليه
وأما بالنسبة إلى الثاني..فمسلم؛ فلذلك أهمله النَّاظِمِ في شرحه


ثانياً: التأكيدُ
٢ - إِفَادَة التقرير مع دفع توهم المجاز أو السهو
(مَعْ..تَوَهُّمِ الْمَجَازِ وَالسَّهْوِ انْدَفَعْ)
أمثلة:
(جاء الجيشُ نفسُه) ؛ لئلا يتوهم مجيء طلائعه أو أنك سهوت في ذلك
(جاء زيد زيد) ؛ لأنّ إِعَادَة لفظ المُسْنَد إِلَيهِ تنفى السهو والنسيان فيه وكونَ النسبة إليه صادرة عنها
(جاء السلطان نفسُه) ؛ فإنه ينفي أن يكون جاء غلامُهُ وأنَّكَ نَسَبْتَ المجيء إليه مجازاً
قال السُّبكيُّ: (فيه نظر).
- ولعل وجهه أنَّ التأكيد لا ينفِي التجوُّزَ
تنبيهات:
السهو والنسيان
يشتركان في أن الحكم مع كل منهما يكون صادرا على سبيل الغلط
ويفترقان في أنَّ الأول ينبه صاحبه بأدنى تنبه، بخلاف الثاني
ذهب القطب العلامة إلى أن التوهم كما يرتفع بتكرير لفظ المُسْنَد إِلَيهِ..يرتفع بتأكيده بالنفس والعين أيضا
ونظر فيه بعض شراح الأصل بأن التأكيد المذكور لا يرفعه ؛ لأنه لما توهم أن القادم مثلا غيرُ زيد وهو عمرو مثلا..كان قولك (نفسه) أو (عينه) محتملا كونه تأكيدا للمتوهم مجيئه لا لزيد فحينئذ لا يفيد المقصود خلاف التوكيد اللَّفْظِيّ


ثانياً: التأكيدُ
٣- إِفَادَة التقرير مع دفع توهم عدم الشمول للأجزاء أو الجزئيات
(أَوْ عَدَمِ الشُّمُولِ)
أمثلة:
(جَـاء القـوم كلهـم) ؛لـئلا يُـوهِمَ أنَّـك لعـدم اعتدادك بالباقى منـه..جعلت الحُكم للجميع
(استوى الرغيف كله)
ونظر فيه السبكي: بأن ذلك قد لا يصرفه عن التجوّز بالتخصيص وغيره
ألا ترى إلى..
قوله (فأحرمُوا كلهم إلا أبو قتادة لـم يُحرِم. البخاريّ) كيف دخلـه التخصيص مع تأكيده
وقولــه {فسـجد الملائكـة كلهـم أجمعـون إلا إبْلِيس} علـى القـول باتصال الاستثناء
وإن قيل: (تخيُّل أنّ التأكيد مقدرُ الحصول بعد الإخرَاج؛ فالمؤكد إنمـا هـو غيـر المخـرج) - رُد بـ{ولقد أريناه آياتنا كلها} فالاستغراق فيه متعذر لأن آيات الله لا تتناهى).
التَّفْتَازانِيُّ: (ذِكر عدم الشمول إنما هو زيادة توضيح، وإلَّا..فهو من قبيل دفع تـوهم التجـوز ؛ لأنّ (كلهم) مثلا..إنما يكون تأكيدا إذا كـان المتبـوع دالا علـى الشـمول ومحتملا لعدم الشمول علـى سبيل التجوز، وإلَّا..لكان ناسيا
ولذا قال عَبد القَاهِر: (لا نعني بإفادة الشمول أنه يوجبه من أصله وأنه لولاه لما فُهِم الشمول من اللفظ، وإلَّا..لم يُسَمَّ تأكيداً، بل المرادُ أنه يمتنع أن يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوّزا فيه)).



تابع ٣ - إِفَادَة التقرير مع دفع توهم عدم الشمول للأجزاء أو الجزئيات
(أَوْ عَدَمِ الشُّمُولِ)
تنبيهات:
أولاً: عدم الشمول صادق بما هو أعم من الصورتين الأوليين - فإنه يجوز أن يكون مبنيا على توهم الكذب أو السهو
وذلك لأنَّ المخاطب..
يجوز أن يتوهم من قول المتكلم (جَاءَنِي الرجال) أن الجَائِي بعضُهم لا كلهم والإسناد إلى الكل إما..
سهو منه
أو كذب ارتكبه لأمرٍ دعاه إليه
أو يجوز أن يتوهّم التجوّز مِن المُتكلِم
وحينئذ يجب على المُتكلّم على مقتضى البلاغة أن يؤكدهُ بما يدفع هذا التوهم وهو خلافُ الشمول
ثانياً: هكذا الحكم في المثنى المؤكد بما لا يدل على الشمول - كـ(جاء الزيدان أنفسهما)
ثالثاً: أمّا المؤكد من المُثنّى بما يدل على الشمول كـ(جاء الرجلان كلاهما)..ففي كونه لدفع توهم عدم الشمول نظر ؛ لأنّ المثنى نصٌّ في مدلوله لا يطلق على الواحد أصلا فلا توهم فيه لعدم الشمول حتى يرفع بالتأكيد المذكور فالأولى أن يقال أنّه لا دفع لتوهم عدم الشمول
أما إذا توهم أن الجَائِي رسولان لهما أو نفسُ أحدهما ورسولُ الآخر..فلا يقال لدفعه (الرجلان كلاهما) بل (أنفسهما) أو (أعينهما)
وإذا توهم أن الجَائِيَ أحدهما، والآخرُ محرّضٌ وباعث له على المجيء ونحو ذلك..فيُدفع بتأكيد المُسند ؛ لأنّ توهم التجوز إنما وقع فيه

ثالثاً: العطف:

مُقدِّمة: العطف

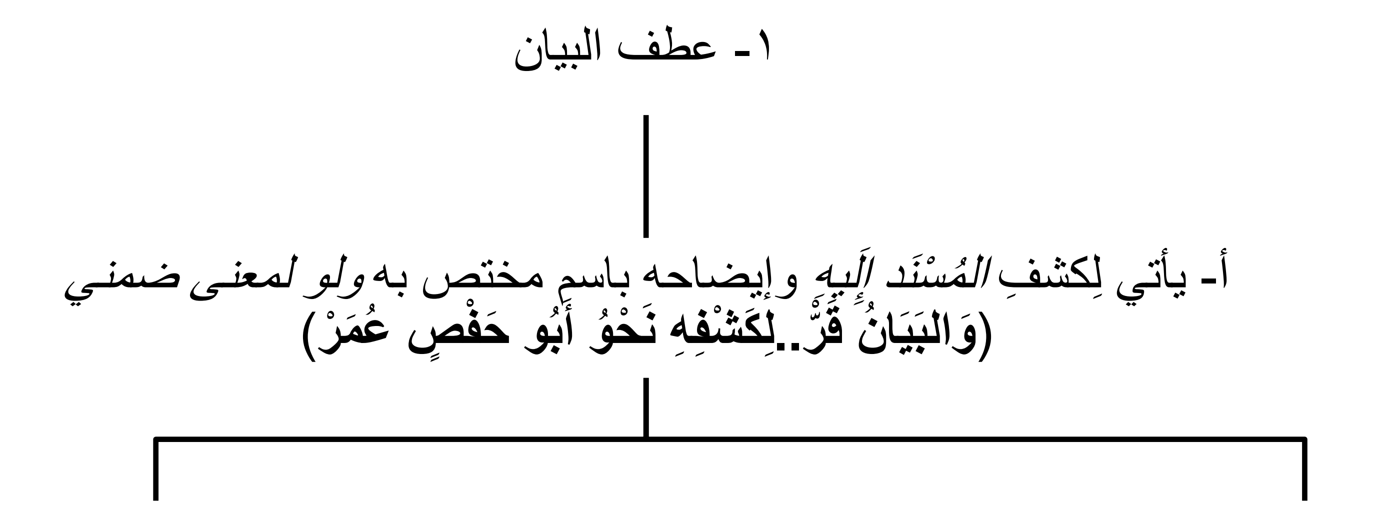
يصح إطلاقه على التابع نفسه

أو المعنى المصدريّ
- وهو المراد به هنا

نوعاه:
- وسيأتي بيانُهما

١- عطف البيان

٢- عطف النسق



أمثلة:

(قدم صديقك خالد)

- *فيجوز أن يكون للمخاطب أكثر من صديق؛ فلا يتبادر إلى ذهنه من لفظ (صديقك) ما هو مراد المتكلم*

(أقسَمَ باللهِ أبو حفصٍ عُمَر.. ما مسَّها مِنْ نَقَبٍ ولا دَبَر)

والفرق بين عطف البيان وبين الصفة الموضحة:

عطف البيان وُضِع ليَدُلّ على الإيضاح

الصفة الموضحة وضعت لتدل على معنى في موصوفها

تابع أ- يأتي لِكشفِ *المُسْنَد إِلَيهِ* وإيضاحه باسم مختص به *ولو لمعنى ضمني*

(وَالبَيَانُ قَرّْ..لِكَشْفِهِ نَحْوُ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ)

وقلتُ: (ولو لمعنى ضمنيّ)..لأنّ الإيضاحَ..

قد يكون لما هو مُصرَّح به

*وقد يكون لمعنى ضِمْنِيّ أي مفهوم من اللفظ المتقدم ضمنا - كما في {لا تتخذوا إلهين اثنين * إنما هو إله واحد}؛ فـ{اثنين} بيانٌ لِما يفهم من {إلهين} ضِمناً وهو الاثنينيّة، كما أنَّ {واحد} بيانٌ لِما يُفهَم من {إله} ضِمناً، وهو الوَحدة*

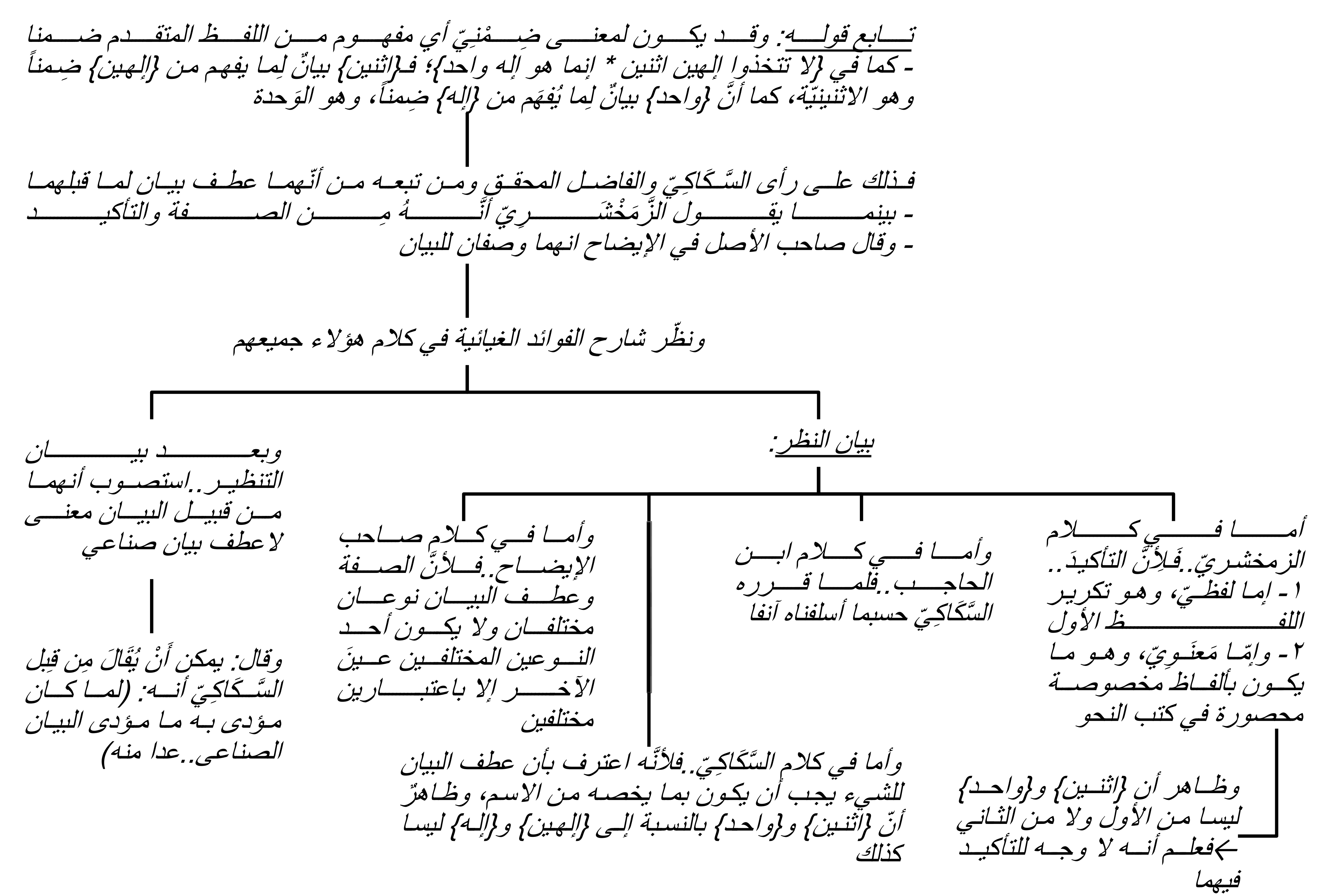
وإنما قلنا أنّ الاثنينية في الأول والوحدة في الثاني مفهومتان ضمناً..لأنّ لفظ {إلهين} يَحمل معنى الجنسية ومعنى التثنية وكذا لفظ {إله} يَحمل معنى الجنسية والوحدة

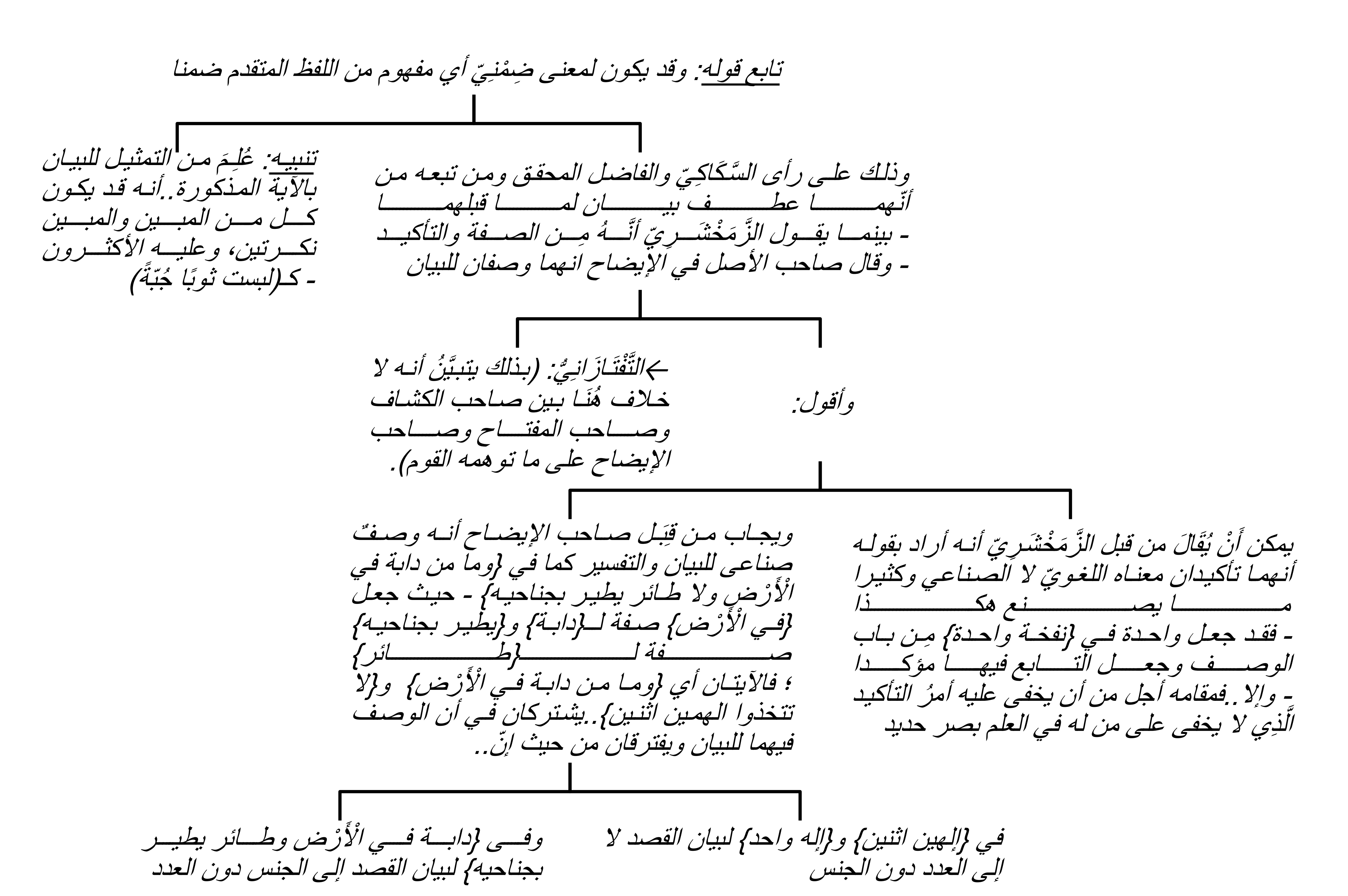
ولما كان الكلامُ..

← *شفع {إلهين} بـ{اثنين} و{إله} بـ{واحد} بيانا لما هو الأصل في الغرض وهو أن النهي في الأول والإثْبَات في الثاني وردا على التثنية والوحدة لا على الجنس مبهما*

في الأول مسوقا لنفي الاثنينية، لا لنَّفْي الجنسية، وإنْ كَان له أيضا مدخل؛ إذ ليس النهيُ عن اتخاذ اثنين مطلقا بل عن اتخاذ اثنين من هذا الجنس

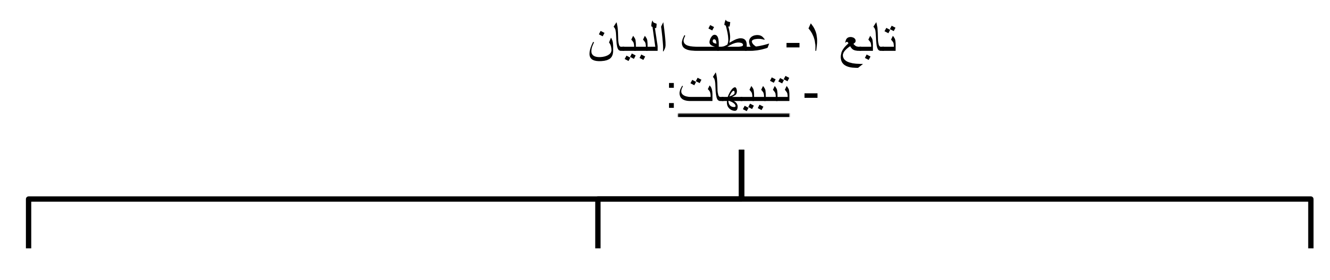
وفي الثاني لإثْبَات الوحدة، لا لإثْبَات الجنسية في، وإنْ كَان له أيضا مدخل؛ إذ ليس المرادُ إثْبَاتَ واحدٍ مُطلقاً، بل واحد من هذا الجنس


تابع قوله: وقد يكون لمعنى ضِمْنِيّ أي مفهوم من اللفظ المتقدم ضمنا
- كما في {لا تتخذوا إلهين اثنين * إنما هو إله واحد}؛ فـ{اثنين} بيانٌ لِما يفهم من {إلهين} ضِمناً
وهو الاثنينيّة، كما أنَّ {واحد} بيانٌ لِما يُفهَم من {إله} ضِمناً، وهو الوَحدة
فذلك على رأى السَّكَاكِيّ والفاضل المحقق ومن تبعه من أنّهما عطف بيان لما قبلهما
- بينما يقول الزَّمَخْشَرِيّ أنَّهُ مِن الصفة والتأكيد
- وقال صاحب الأصل في الإيضاح انهما وصفان للبيان
ونظّر شارح الفوائد الغيائية في كلام هؤلاء جميعهم
بيان النظر:
أما في كلام الزمخشريّ..فَلِأَنَّ التأكيدَ..
١- إما لفظيّ، وهو تكرير اللفظ الأول
٢- وإمّا مَعنَوِيّ، وهو ما يكون بألفاظ مخصوصة محصورة في كتب النحو
وظاهر أن {اثنين} و{واحد} ليسا من الأول ولا من الثاني
فعلم أنه لا وجه للتأكيد فيهما
وأما في كلام ابن الحاجب..فلما قرره السَّكَاكِيّ حسبما أسلفناه آنفا
وأما في كلام السَّكَاكِيّ..فلأنَّه اعترف بأن عطف البيان للشيء يجب أن يكون بما يخصه من الاسم، وظاهرٌ أنّ {اثنين} و{واحد} بالنسبة إلى {إلهين} و{إله} ليسا كذلك
وأما في كلام صاحب الإيضاح..فلأنَّ الصفة وعطف البيان نوعان مختلفان ولا يكون أحد النوعين المختلفين عينَ الآخر إلا باعتبارين مختلفين
وبعد بيان التنظير..استصوب أنهما من قبيل البيان معنى لاعطف بيان صناعي
وقال: يمكن أَنْ يُقَالَ مِن قِبل السَّكَاكِيّ أنه: (لما كان مؤدى به ما مؤدى البيان الصناعى..عدا منه)


تابع قوله: وقد يكون لمعنى ضِمْنِيّ أي مفهوم من اللفظ المتقدم ضمنا
وذلك على رأى السَّكَاكِيّ والفاضل المحقق ومن تبعه من أنّهما عطف بيان لما قبلهما
- بينما يقول الزَّمَخْشَرِيّ أَنَّهُ مِن الصفة والتأكيد
- وقال صاحب الأصل في الإيضاح انهما وصفان للبيان
تنبيه: عُلِمَ من التمثيل للبيان بالآية المذكورة..أنه قد يكون كل من المبين والمبين نكرتين، وعليه الأكثرون
- كـ(لبست ثوبًا جُبّةً)
وأقول:
←التَّفْتَازَانِيُّ: (بذلك يتبيَّنُ أنه لا خلاف هُنَا بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح وصاحب الإيضاح على ما توهمه القوم).
يمكن أَنْ يُقَالَ من قبل الزَّمَخْشَرِيّ أنه أراد بقوله أنهما تأكيدان معناه اللغويّ لا الصناعي وكثيرا ما يصنع هكذا
- فقد جعل واحدة في {نفخة واحدة} مِن باب الوصف وجعل التابع فيها مؤكدا
- وإلا..فمقامه أجل من أن يخفى عليه أمرُ التأكيد الَّذِي لا يخفى على من له في العلم بصر حديد
ويجاب من قِبَل صاحب الإيضاح أنه وصفٌ صناعى للبيان والتفسير كما في {وما من دابة في الْأَرْضِ ولا طائر يطير بجناحيه} - حيث جعل {في الْأَرْض} صفة لـ{دابة} و{يطير بجناحيه} صفة لـ{طائر}
؛ فالآيتان أي {وما من دابة في الْأَرْض} و{لا تتخذوا الهين اثنين}..يشتركان في أن الوصف فيهما للبيان ويفترقان من حيث إنّ..
في {إلهين اثنين} و{إله واحد} لبيان القصد لا إلى العدد دون الجنس
وفى {دابة في الْأَرْض وطائر يطير بجناحيه} لبيان القصد إلى الجنس دون العدد

تابع ١- عطف البيان

- <u>تنبيهات</u>:



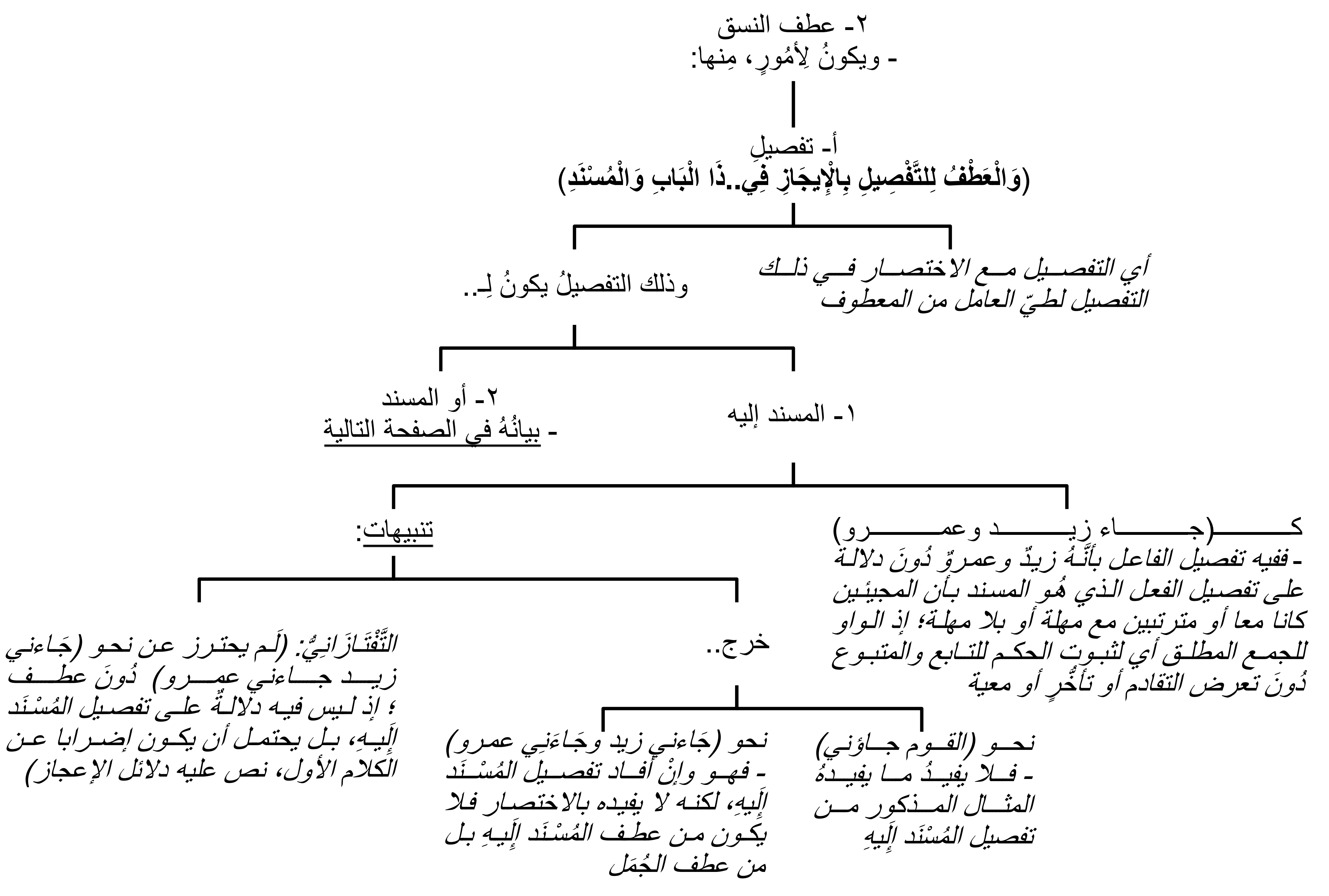
- *القطب العلامة: (لا يلزم أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه، كما بحثه الزَّمَخْشَرِيّ).*
  - وعلى هذا المحققون
  - *<u>البناءُ عليه</u>: علم من هذا أن ما ذكره الكسائيّ مِن أن عطف البيان يجب أن يكون أعرف وأوضح من المبين..جار على المذهب الغير الصحيح*
  - *<u>الاستدلالُ له</u>:*
    - *؛ وذلك لجواز أن يحصل الإيضاح من اجتماعهما كـ(أقسم بالله أبو حفص عمر) مَعَ أنَّ الكُنية أشهرُ وأوضحُ مِن الاسم*
      - وذلك لجواز تعدد كل واحد منهما مُنفردا فيكون فيه خفاء ويرتفع عنه ذلك الخفاء بذكر الثاني مع الأول
    - *ويؤيد ذلك جعل سيبويه (ذا الجمّة) في (يا هذا ذا الجمّة) عطف بيان مع أنّ اسم الإشارة أخصُّ وأعرف من المضاف إلى ذي اللام*
- *قد يكون عطف البيان بغير اسم يخصه*
  - *كـ(وَالمُؤْمِنِ العَائِذَاتِ الطَّيْرَ يَمْسَحُهَا..رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الغَيْلِ وَالسَّنَدِ)*
    - فـ(الطير) عطف بيان لـ(العائدات) مع أنَّه ليس اسما مختصا بها
- *وقد يجيء عطف البيان لغير الإيضاح*
  - *كـ{جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس}*
    - الزَّمَخْشَرِيّ: ({البيت الحرام} عطف بيان لـ{الكعبة} جيء به للمدح لا للإيضاح كما تجيء الصفة كذلك).

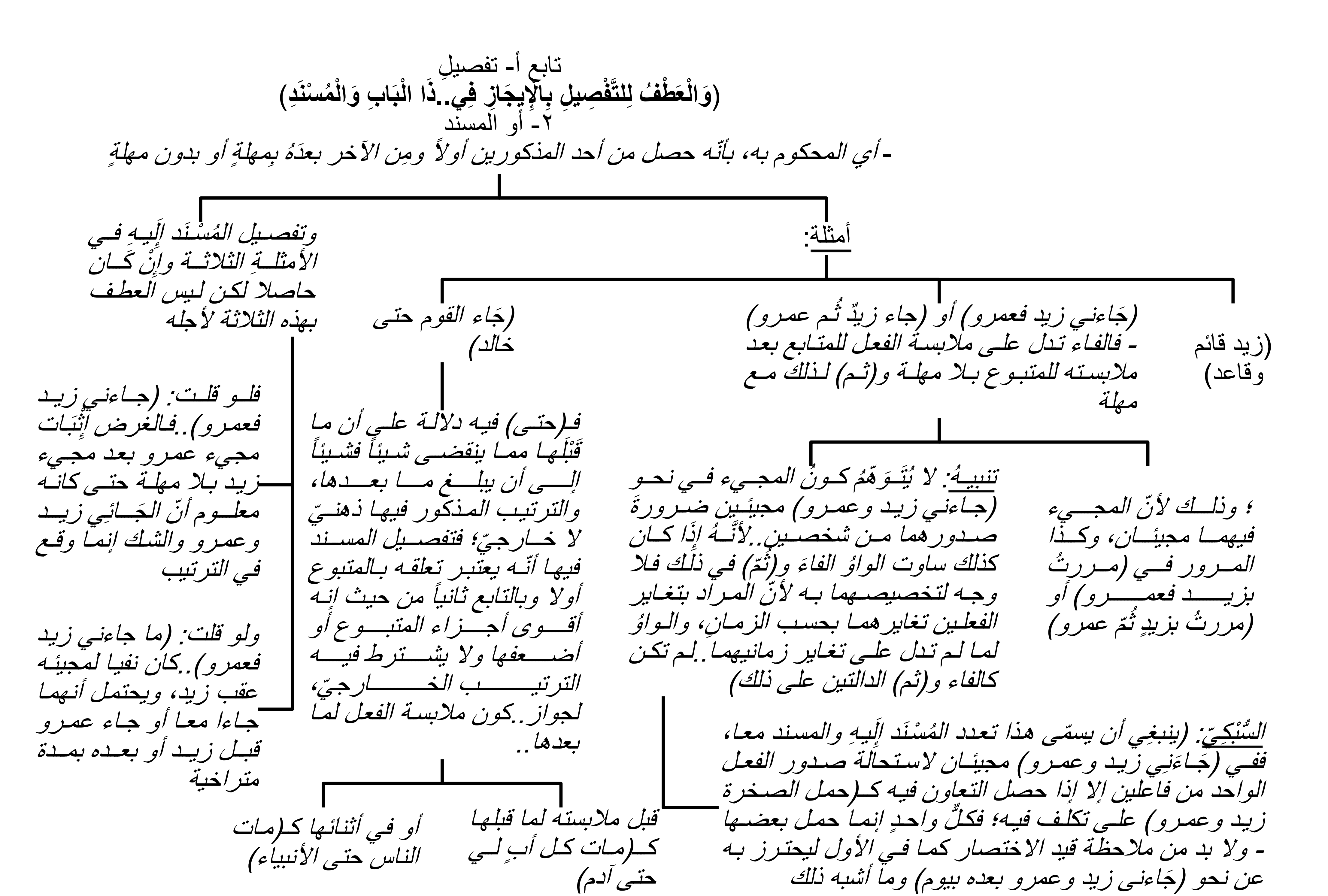
٢- عطف النسق

مُقدِّمة:

المراد به هنا المعنى المصدريّ، أي جعل المُسْنَد إِلَيهِ معطوفا عليه غيره بأحد الحروف العشرة المقررة في النحو

خالف النَّاظِم أصلَه في الترتيب في هذا الموضع حيث أعقب عطف البيان بالنسق، وصاحبُ الأصل أعقبه بالبدل
- وصنيع النَّاظِم أحسن لما بين البيان والنسق من التآخي؛ فلذلك يجمعهما اسم العطف


٢- عطف النسق
- ويكونُ لِأمُورٍ، مِنها:
أ- تفصيلِ
(وَالْعَطْفُ لِلتَّفْصِيلِ بِالْإِيجَازِ فِي..ذَا الْبَابِ وَالْمُسْنَدِ)
أي التفصيل مع الاختصار في ذلك التفصيل لطيّ العامل من المعطوف
وذلك التفصيلُ يكونُ لِـ..
١- المسند إليه
٢- أو المسند
- بيانُهُ في الصفحة التالية
كـ(جاء زيد وعمرو)
- ففيه تفصيل الفاعل بأنَّهُ زيدٌ وعمروٌ دُونَ دلالة على تفصيل الفعل الذي هُو المسند بأن المجيئين كانا معا أو مترتبين مع مهلة أو بلا مهلة؛ إذ الواو للجمع المطلق أي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع دُونَ تعرض التقادم أو تأخُّرٍ أو معية
تنبيهات:
خرج..
نحو (القوم جاؤني)
- فلا يفيدُ ما يفيدهُ المثال المذكور من تفصيل المُسْنَد إِلَيهِ
نحو (جَاءني زيد وجَاءَنِي عمرو)
- فهو وإنْ أفاد تفصيل المُسْنَد إِلَيهِ، لكنه لا يفيده بالاختصار فلا يكون من عطف المُسْنَد إِلَيهِ بل من عطف الجُمَل
التَّفْتَازانِيُّ: (لَم يحترز عن نحو (جَاءني زيد جاءني عمرو) دُونَ عطف؛ إذ ليس فيه دلالةٌ على تفصيل المُسْنَد إِلَيهِ، بل يحتمل أن يكون إضرابا عن الكلام الأول، نص عليه دلائل الإعجاز)



تابع أ- تفصيلِ
(وَالْعَطْفُ لِلتَّفْصِيلِ بِالْإِيجَازِ فِي..ذَا الْبَابِ وَالْمُسْنَدِ)
٢- أو المسند
- أي المحكوم به، بأنّه حصل من أحد المذكورين أولاً ومِن الآخر بعدَهُ بِمهلةٍ أو بدون مهلةٍ
أمثلة:
(زيد قائم وقاعد)
(جَاءني زيد فعمرو) أو (جاء زيدٌ ثُم عمرو) - فالفاء تدل على ملابسة الفعل للمتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة و(ثم) لذلك مع مهلة
؛ وذلك لأنّ المجيء فيهما مجيئان، وكذا المرور في (مررتُ بزيد فعمرو) أو (مررتُ بزيدٍ ثُمّ عمرو)
تنبيهٌ: لا يُتَوَهّمُ كونُ المجيء في نحو (جاءني زيد وعمرو) مجيئين ضرورةَ صدورهما من شخصين..لأنَّهُ إذَا كان كذلك ساوت الواوُ الفاءَ و(ثُمّ) في ذلك فلا وجه لتخصيصهما به لأنّ المراد بتغاير الفعلين تغايرهما بحسب الزمانِ، والواوُ لما لم تدل على تغاير زمانيهما..لم تكن كالفاء و(ثم) الدالتين على ذلك)
السُّبْكِيّ: (ينبغِي أن يسمّى هذا تعدد المُسْنَد إِلَيهِ والمسند معا، ففي (جَاءَنِي زيد وعمرو) مجيئان لاستحالة صدور الفعل الواحد من فاعلين إلا إذا حصل التعاون فيه كـ(حمل الصخرة زيد وعمرو) على تكلف فيه؛ فكلٌّ واحدٍ إنما حمل بعضها - ولا بد من ملاحظة قيد الاختصار كما في الأول ليحترز به عن نحو (جَاءني زيد وعمرو بعده بيوم) وما أشبه ذلك
(جَاء القوم حتى خالد)
فـ(حتى) فيه دلالة علي أن ما قَبْلَها مما ينقضي شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ ما بعدها، والترتيب المذكور فيها ذهنيّ لا خارجيّ؛ فتفصيل المسند فيها أنّه يعتبر تعلقه بالمتبوع أولا وبالتابع ثانياً من حيث إنه أقوى أجزاء المتبوع أو أضعفها ولا يشترط فيه الترتيب الخارجيّ، لجواز..كون ملابسة الفعل لما بعدها..
قبل ملابسته لما قبلها كـ(مات كل أبٍ لي حتى آدم)
أو في أثنائها كـ(مات الناس حتى الأنبياء)
وتفصيل المُسْنَد إِلَيهِ في الأمثلةِ الثلاثة وإنْ كَان حاصلا لكن ليس العطف بهذه الثلاثة لأجله
فلو قلت: (جاءني زيد فعمرو)..فالغرض إِثْبَات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم أنّ الجَائِي زيد وعمرو والشك إنما وقع في الترتيب
ولو قلت: (ما جاءني زيد فعمرو)..كان نفيا لمجيئه عقب زيد، ويحتمل أنهما جاءا معا أو جاء عمرو قبل زيد أو بعده بمدة متراخية

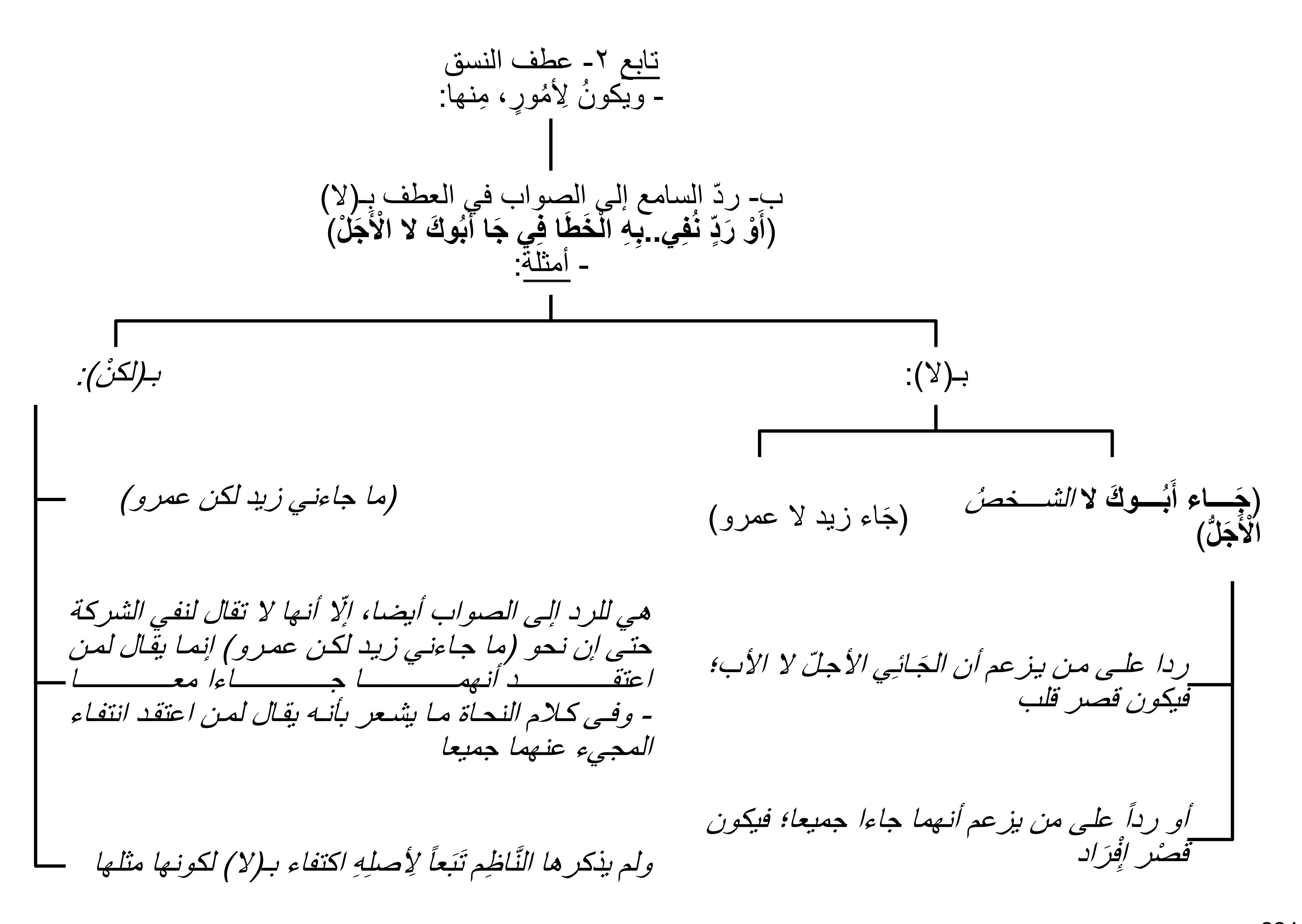
تابع أ- التفصيلِ

(وَالْعَطْفُ لِلتَّفْصِيلِ بِالْإِيجَازِ فِي..ذَا الْبَابِ وَالْمُسْنَدِ)

←*فالحاصل: أنه إذا كان المرادُ..*

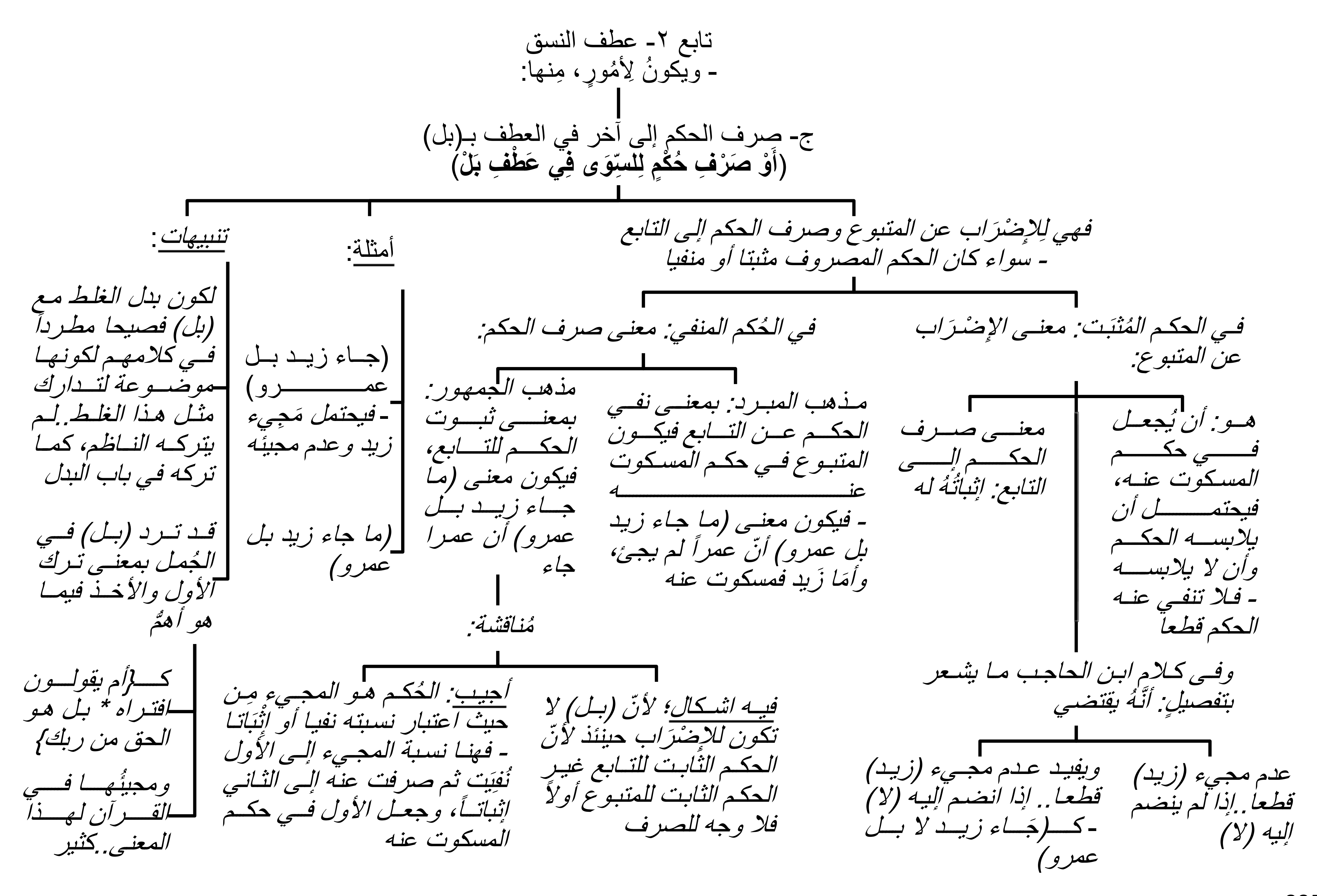
تفصيل المُسْنَد إِلَيهِ مع اختصار..عطفت بما يدل على الجمعية فقط، وهو الواو

أو تفصيل المسند مع اختصار..عطفت بما يدل على ترتيب، كالفاء و(ثم) و(حتى) - بخلاف الواو فلا تدل على تفصيل المسند بل على تفصيل المُسْنَد إِلَيهِ دُونَ التفات إلى المسند أنّه مفصل أم لا؛ لاحتماله كلاً منهما



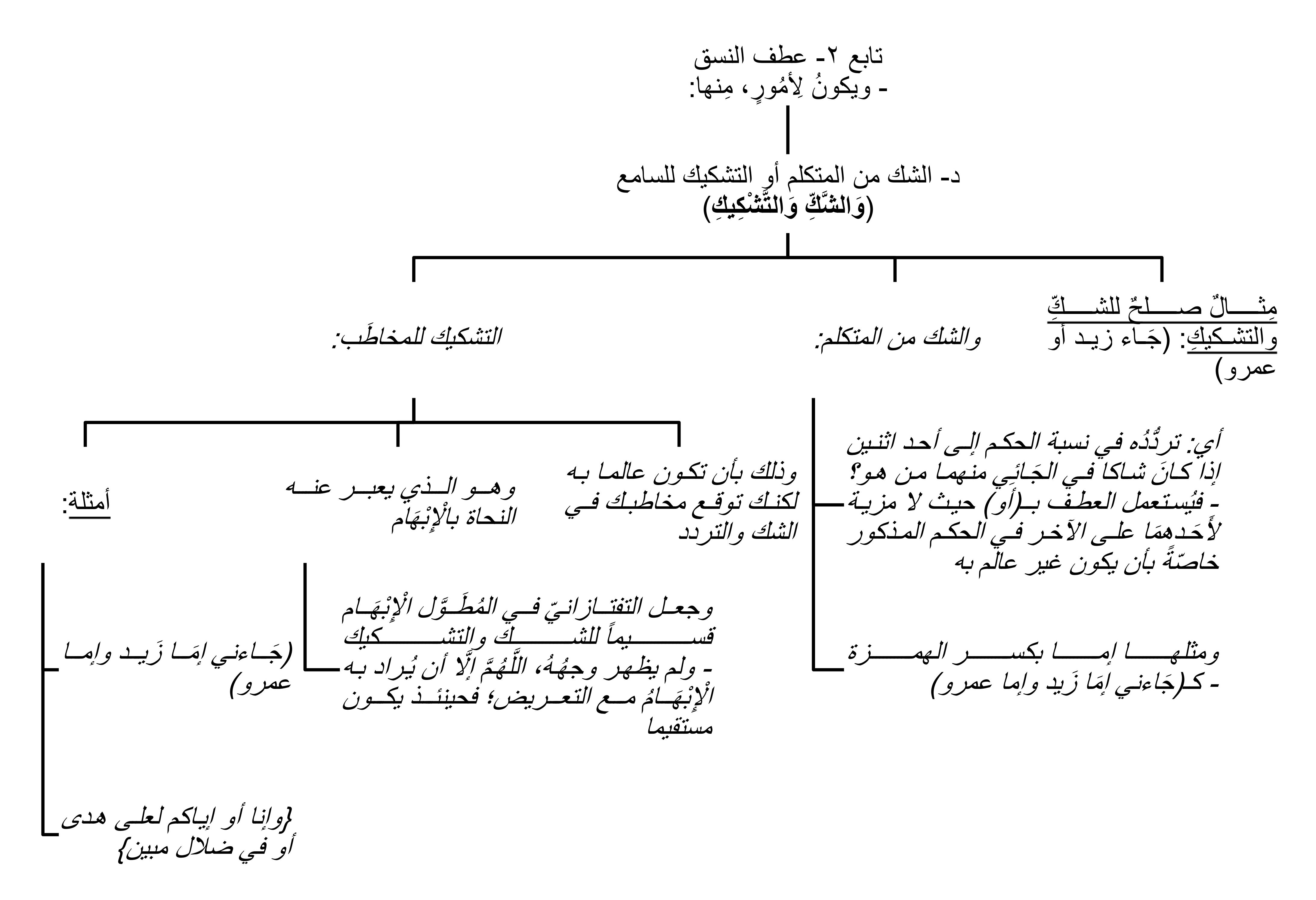
تابع ٢- عطف النسق
- ويكونُ لِأمُورٍ، مِنها:
ب- ردّ السامع إلى الصواب في العطف بـ(لا)
(أَوْ رَدِّ نُفِي..بِهِ الْخَطَا فِي جَا أَبُوكَ لا الْأَجَلْ)
- أمثلة:
بـ(لا):
(جَــاء أَبُــوكَ لا الشــخصُ الْأَجَلُّ)
(جَاء زيد لا عمرو)
ردا على من يزعم أن الجَائِي الأجلّ لا الأب؛ فيكون قصر قلب
أو رداً على من يزعم أنهما جاءا جميعا؛ فيكون قصْر إِفْرَاد
بـ(لكنْ):
(ما جاءني زيد لكن عمرو)
هي للرد إلى الصواب أيضا، إلّا أنها لا تقال لنفي الشركة حتى إن نحو (ما جاءني زيد لكن عمرو) إنما يقال لمن اعتقد أنهما جاءا معا
- وفى كلام النحاة ما يشعر بأنه يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعا
ولم يذكرها النَّاظِم تَبَعاً لِأصلِهِ اكتفاء بـ(لا) لكونها مثلها

مُصْطفَى دَنْقَش

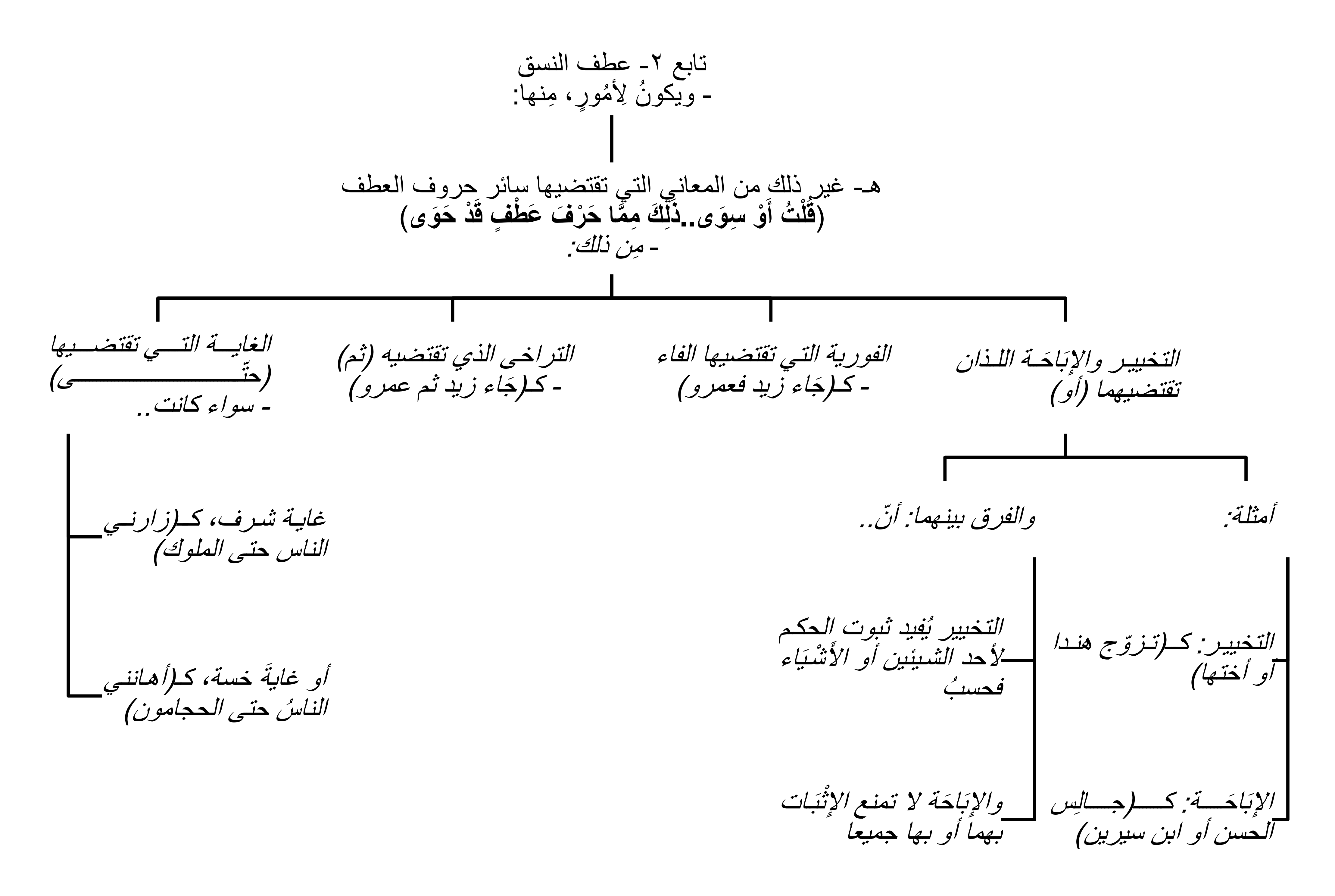


تابع ٢- عطف النسق
- ويكونُ لِأمُورٍ، مِنها:
ج- صرف الحكم إلى آخر في العطف بـ(بل)
(أَوْ صَرْفِ حُكْمٍ لِلسِّوَى فِي عَطْفِ بَلْ)
فهي لِلاِضْرَاب عن المتبوع وصرف الحكم إلى التابع - سواء كان الحكم المصروف مثبتا أو منفيا
في الحكم المُثبَت: معنى الإِضْرَاب عن المتبوع:
هو: أن يُجعل في حكم المسكوت عنه، فيحتمل أن يلابسه الحكم وأن لا يلابسه - فلا تنفي عنه الحكم قطعاً
معنى صرف الحكم إلى التابع: إثباتُهُ له
وفي كلام ابن الحاجب ما يشعر بتفصيلٍ: أنَّهُ يقتضي
عدم مجيء (زيد) قطعاً ..إذا لم ينضم إليه (لا)
ويفيد عدم مجيء (زيد) قطعاً .. إذا انضم إليه (لا) - كـ(جَاء زيد لا بل عمرو)
في الحُكم المنفي: معنى صرف الحكم:
مذهب المبرد: بمعنى نفي الحكم عن التابع فيكون المتبوع في حكم المسكوت عنه - فيكون معنى (ما جاء زيد بل عمرو) أنّ عمراً لم يجئ، وأمَا زَيد فمسكوت عنه
مذهب الجمهور: بمعنى ثبوت الحكم للتابع، فيكون معنى (ما جاء زيد بل عمرو) أن عمرا جاء
مُناقشة:
فيه اشكال؛ لأنّ (بل) لا تكون للاِضْرَاب حينئذ لأنّ الحكم الثابت للتابع غير الحكم الثابت للمتبوع أولاً فلا وجه للصرف
أجيب: الحُكم هو المجيء مِن حيث اعتبار نسبته نفيا أو إِثْبَاتا - فهنا نسبة المجيء إلى الأول نُفِيَت ثم صرفت عنه إلى الثاني إثباتاً، وجعل الأول في حكم المسكوت عنه
أمثلة:
(جاء زيد بل عمرو) - فيحتمل مَجِيء زيد وعدم مجيئه
(ما جاء زيد بل عمرو)
تنبيهات:
لكون بدل الغلط مع (بل) فصيحا مطرداً في كلامهم لكونها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط..لم يتركه الناظم، كما تركه في باب البدل
قد ترد (بل) في الجُمل بمعنى ترك الأول والأخذ فيما هو أهمُّ
كـ{أم يقولون افتراه * بل هو الحق من ربك}
ومجيئُها في القرآن لهذا المعنى..كثير

مُصْطفَى دَنْقَش

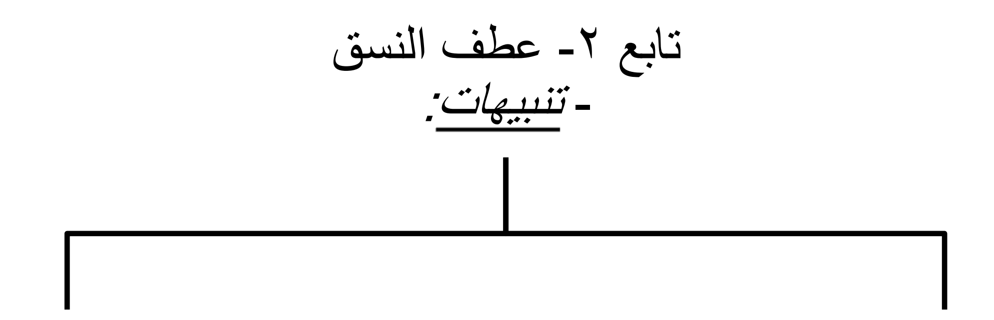


تابع ٢- عطف النسق
- ويكونُ لِأمُورٍ، مِنها:
د- الشك من المتكلم أو التشكيك للسامع
(وَالشَّكِّ وَالتَّشْكِيكِ)
مِثالٌ صالحٌ للشكِّ والتشكيكِ: (جَاء زيد أو عمرو)
والشك من المتكلم:
أي: تردُّدُه في نسبة الحكم إلى أحد اثنين إذا كانَ شاكا في الجَائِي منهما من هو؟
- فيُستعمل العطف بـ(أو) حيث لا مزية لأَحَدِهِمَا على الآخر في الحكم المذكور خاصّةً بأن يكون غير عالم به
ومثلها إما بكسر الهمزة
- كـ(جَاءني إمَا زَيد وإما عمرو)
التشكيك للمخاطَب:
وذلك بأن تكون عالما به لكنك توقع مخاطبك في الشك والتردد
وهو الذي يعبر عنه النحاة بالإِبْهَام
وجعل التفتازانيّ في المُطَوَّل الإِبْهَام قسيماً للشك والتشكيك
- ولم يظهر وجهُهُ، اللَّهُمَّ إلَّا أن يُراد به الإِبْهَامُ مع التعريض؛ فحينئذ يكون مستقيما
أمثلة:
(جَاءني إمَا زَيد وإما عمرو)
{وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين}


تابع ٢- عطف النسق
- ويكونُ لِأمُورٍ، مِنها:
هـ- غير ذلك من المعاني التي تقتضيها سائر حروف العطف
(قُلْتُ أَوْ سِوَى..ذَلِكَ مِمَّا حَرْفَ عَطْفٍ قَدْ حَوَى)
- مِن ذلك:
التخيير والإبَاحَة اللذان تقتضيهما (أو)
الفورية التي تقتضيها الفاء
- كـ(جَاء زيد فعمرو)
التراخى الذي تقتضيه (ثم)
- كـ(جَاء زيد ثم عمرو)
الغاية التي تقتضيها (حتّى)
- سواء كانت..
أمثلة:
والفرق بينهما: أنّ..
التخيير: كـ(تزوّج هندا أو أختها)
الإبَاحَة: كـ(جالِس الحسن أو ابن سيرين)
التخيير يُفيد ثبوت الحكم لأحد الشيئين أو الأشْيَاء فحسبُ
والإبَاحَة لا تمنع الإثْبَات بهما أو بها جميعا
غاية شرف، كـ(زارني الناس حتى الملوك)
أو غايةَ خسة، كـ(أهانني الناسُ حتى الحجامون)

تابع ٢- عطف النسق

- *تنبيهات:*



ذهب السَّكَاكِيّ إلى أن العطف قد يكون للتفسير ولذا عد (أيْ) من حروف العطف - كـ(جاءني أخوك أي زيد)

وإنما ذهب إليه لأنه رأى المفسِر موافقا للمفسَر في الإعرَاب مع توسط حرف كسائر صور العطف

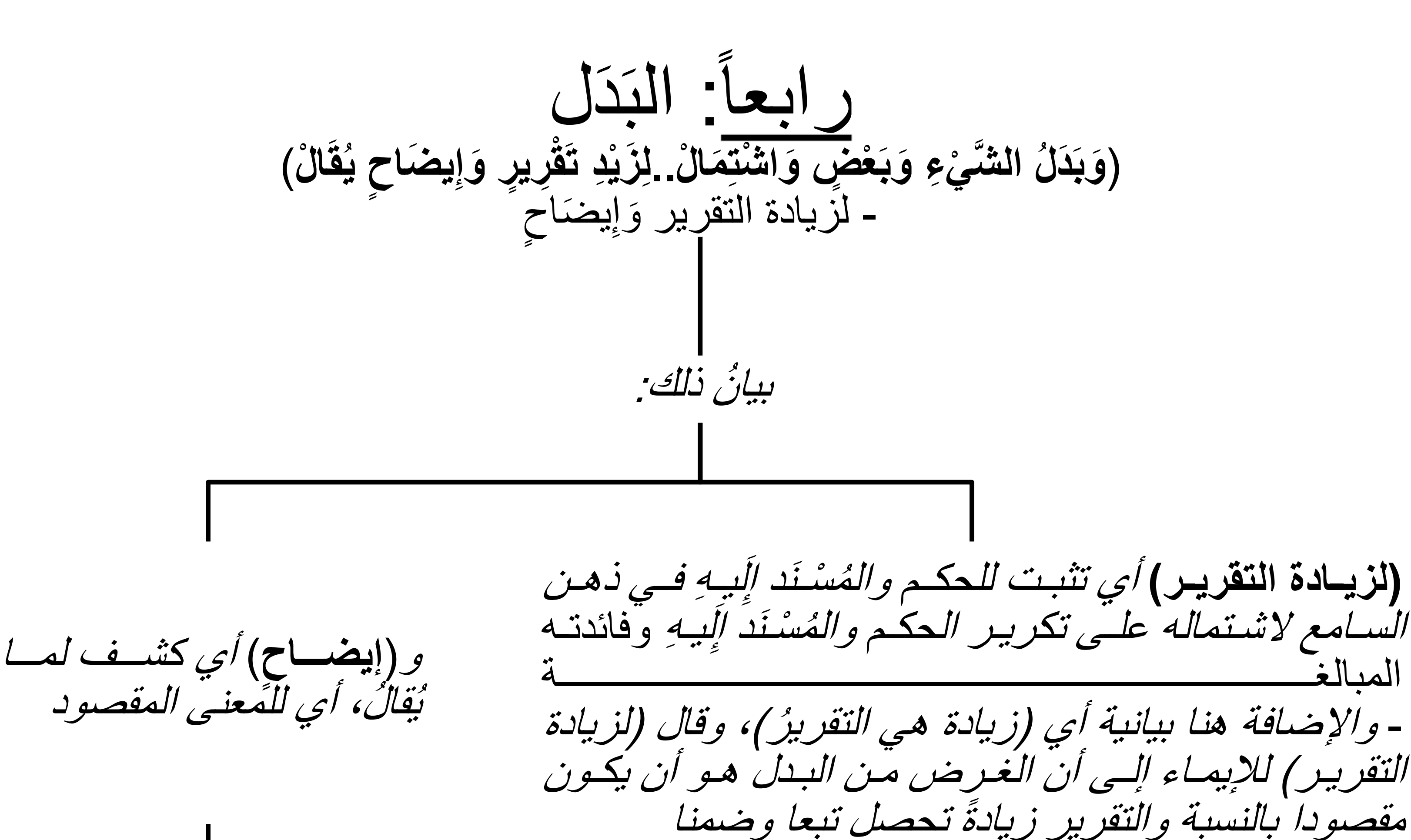
ولم يتابعه على ذلك القَزْوِينِيّ ؛ لأنه لا يكفي في المعطوف مُجرَّدُ الموافقة في الإعرَاب مع توسط حرف، بل اشترط فيه مغايرة المعطوفين والمفسِر ليس بمغاير للمفسَر ←فَلا يستقيم، اللّهُمَّ إلَّا أن يصطلح على أن المعطوف هو التابع في النسبة والإعرَاب سواء كان مغايرا أو لا، ولكلٍّ أن يصطلح على ما شاء فلا مشاحة في الاصطلاح

لم يتعرضوا لـ(أمْ) وإنْ كَانت من جملة حروف العطف ؛ لأنّ البحث هُنا في أَحوَال الجُمل الخبرية، و(أمْ) لا تقع إلا في الاستفهام وهو طلبيٌّ

رابعاً: البَدَل

(وَبَدَلُ الشَّيْءِ وَبَعْضٍ وَاشْتِمَالْ..لِزَيْدِ تَقْرِيرٍ وَإِيضَاحٍ يُقَالْ)

- لِزيادة التقرير وَإِيضَاحٍ



بيانُ ذلك:

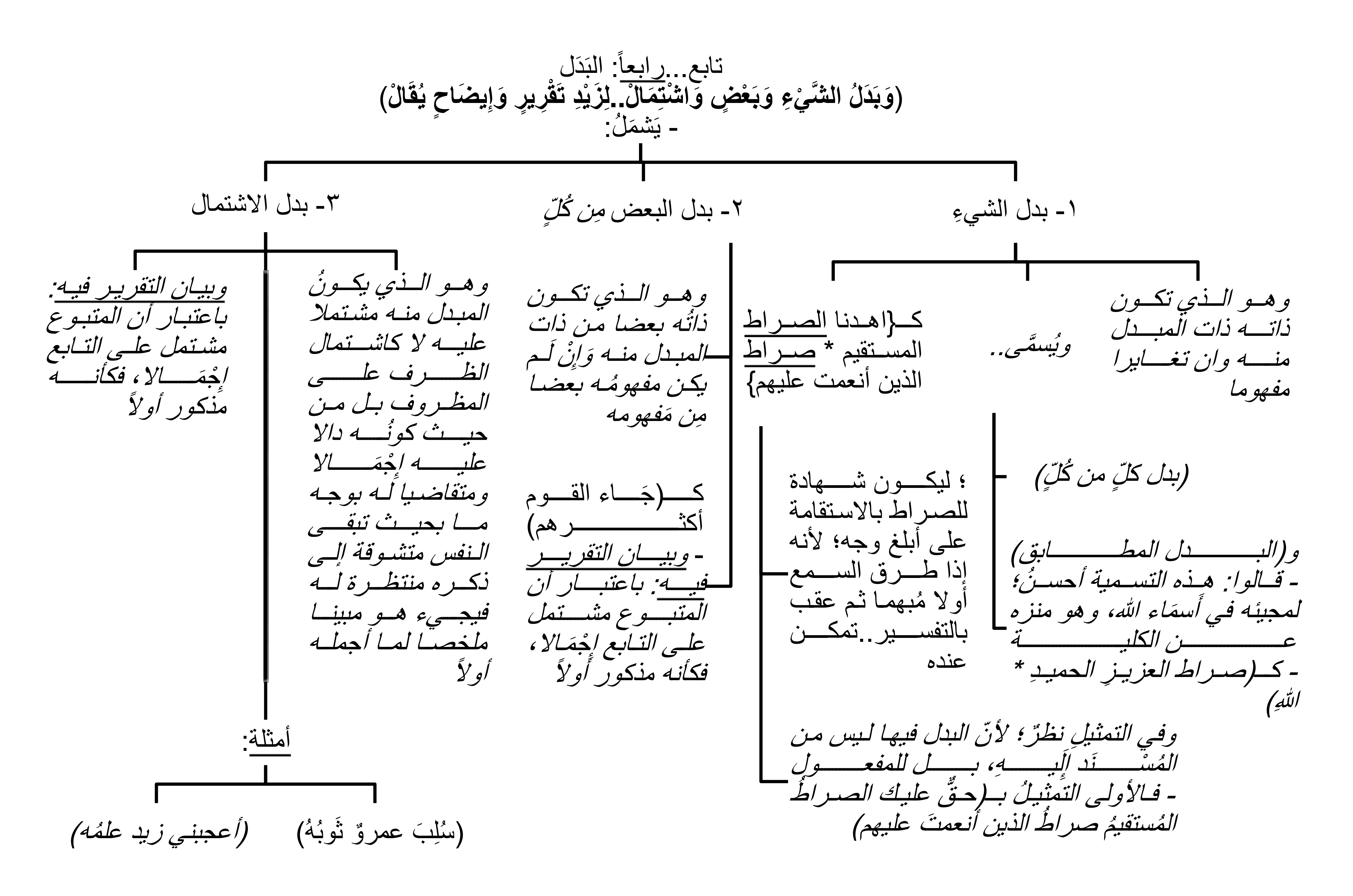
(لزيـادة التقريـر) *أي تثبت للحكم والمُسْنَد إِلَيـهِ فـي ذهـن السـامع لاشتماله علـى تكرير الحكم والمُسْنَد إِلَيـهِ* وفائدتـه المبالغـة

- والإضافة هنا بيانية أي (زيادة هي التقريرُ)، وقال (لزيادة التقرير) للإيماء إلـى أن الغرض من البدل هو أن يكون مقصودا بالنسبة والتقرير زيادةً تحصل تبعا وضمنا

و **(إيضــاح)** *أي كشــف لمــا يُقالُ، أي للمعنى المقصود*

وهـذا ممـا زاده النَّـاظِم علـى أصله تبعا للمفتاح؛ لأَنَّ بدل الكلّ والـبعض والاشتمال لا يخلو عن إيضاح وتفسيرٍ

وتركه القَزْوِينِيّ؛ لأنّ المقصود من الذكر إنما هو البدل، وإنَّما ذ كر المبدل منه تبعا، وحيث كان كذلك..لم يحسن جعلُ البدل للإيضاح لأنـه يكـون حينئـذ لإيضـاح المبـدل منـه؛ فتكـون مصلحة ذلك عائدة إليه وهو مطروحُ الاعتبار عند ذكر البدل ولا يتعلق بـه قصدٌ؛ فيُنـافي ذلك إيضاحه به



تابع...رابعاً: البَدَل
(وَبَدَلُ الشَّيْءِ وَبَعْضٍ وَاشْتِمَالْ..لِزَيْدِ تَقْرِيرٍ وَإِيضَاحٍ يُقَالْ)
- يَشمَلُ:
١- بدل الشيءِ
٢- بدل البعض مِن كُلِّ
٣- بدل الاشتمال
وهو الذي تكون ذاته ذات المبدل منه وان تغايرا مفهوما
ويُسمَّى..
(بدل كلٍ من كُلِّ)
و(البدل المطابق)
- قالوا: هذه التسمية أحسنُ؛ لمجيئه في أسمَاء الله، وهو منزه عن الكلية
- كـ(صراط العزيزِ الحميدِ * اللهِ)
كـ{اهدنا الصراط المستقيم * صراط الذين أنعمت عليهم}
؛ ليكون شهادة للصراط بالاستقامة على أبلغ وجه؛ لأنه إذا طرق السمع أولا مُبهما ثم عقب بالتفسير..تمكن عنده
وفي التمثيلِ نظرٌ؛ لأنّ البدل فيها ليس من المُسْنَد إِلَيهِ، بل للمفعول
- فالأولى التمثيلُ بـ(حقٌّ عليك الصراطُ المُستقيمُ صراطُ الذين أنعمتَ عليهم)
وهو الذي تكون ذاتُه بعضا من ذات المبدل منه وَإِنْ لَم يكن مفهومُه بعضا مِن مَفهومه
كـ(جَاء القوم أكثرهم)
- وبيان التقرير فيه: باعتبار أن المتبوع مشتمل على التابع إجْمَالا، فكأنه مذكور أولاً
وهو الذي يكونُ المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونُه دالا عليه إجْمَالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس متشوقة إلى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبينا ملخصا لما أجمله أولاً
وبيان التقرير فيه: باعتبار أن المتبوع مشتمل على التابع إجْمَالا، فكأنه مذكور أولاً
أمثلة:
(سُلِبَ عمروٌ ثَوبُهُ)
(أعجبني زيد علمُه)

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع...رابعاً: البَدَل

- أمَّا بدل الغلط..فلا يرد هنا

- وذلك لأنه خارج عن الفصاحة؛ *لأنه لا يقع عن روية وفطانة وإنما يكون في بديهِ الكلامِ*

؛ فإذا قلت: (مررتُ برجلٍ حمارٍ)..لم يكُن مرادُك أن تقول: (رجلا) بل سبقك لسانُك إليه ثم تداركته بـ(حمار)

وعليه؛ فلا يكون ذِكرُهُ لزيادة التقرير حيث لم يكن هناك توطئة لذكر المقصود فلا يقع في فصيح الكلام لأنه لَا بُدَّ وأن يكون صادرا عن قصد وهو ليس كذلك



تابع...رابعاً: البَدَل
- وأمَّا بدل الكل من البعض
لم يتعرض أهل الفنِّ لهُ
- وكأنَّهُ لإنكار الجمهور منَ النحاة له
وأجازه البعضُ
- وهو المُختَارُ عِندِي، ودليلُهُ:
استدلّ بـ(رَحِمَ اللهُ أعظماً دفنوها..بِسِجِسْتَانَ طلحةَ الطلحاتَ)
- فـ(طلحة) بدل من (أعظُماً)، وهي بعضُهُ
المُرشديّ: (وفيه نظر؛ لجواز..
١- أن يُراد بالأعظمِ ذاتُه مجازاً، إطلاقا لاسم الجزء على الكل
٢- أو يكون هناك حذف مضاف، أي (أعظُم طلحة)
وعلى التقديرين يكون بدل كل من كل فلا استدلال به على ذلك للاحتمال المذكور
وفِي القُرآن ما يدُلُّ لَهُ {فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئاً جنات عدن}
- فـ{جنات} أعربت بدلا من {الجنة} ولا شك أنه بدلُ كل من بعضٍ
وعليه: فنكتته البيانية: التقرير
- ففي الآية: تقرير..
١- خلودهم وإقامتهم بكونها عَدْناً
٢- وأنَّها مِن موعود الرحمن الذي لا يُخلَفُ وعده
٣- وأنها جنات كثيرة لا جنة واحدة
- كما رواه البخاريّ من حديث أنسٍ: (أُصِيبَ حَارِثَةُ يَوْمَ بَدْرٍ وَهُوَ غُلاَمٌ، فَجَاءَتْ أُمُّهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ عَرَفْتَ مَنْزِلَةَ حَارِثَةَ مِنِّي، فَإِنْ يَكُنْ فِي الجَنَّةِ أَصْبِرْ وَأَحْتَسِبْ، وَإِنْ تَكُ الأُخْرَى تَرَى مَا أَصْنَعُ، فَقَالَ: «وَيْحَكِ، أَوَهَبِلْتِ، أَوَجَنَّةٌ وَاحِدَةٌ هِيَ، إِنَّهَا جِنَانٌ كَثِيرَةٌ، وَإِنَّهُ فِي جَنَّةِ الفِرْدَوْسِ»
وقال المُرشديّ: (وفيه نظر؛ للآتي:
أولاً: لاحتمال..
١- كون {جنات عدن} بدلا من {جنة} بدل بعض من كلٍّ، فيكون المراد من الجنة ما يطلق على الكل
٢- أو كون {جنات عدن} بدل كل من كل، فيكون المُراد بالجنةِ تلك الجنَّات
ثانياً: فى الآية إعراب آخرُ، وهو النصب على المدح، صرح به البيضاوى وغيرُه

خامساً: فصلُ المُبْتَدَأ وما في معناه بضمير الفصلِ

(وَالْفَصْلُ)

- مُقدِّماتٌ:

وهو تعقيبُه بما صورتُهُ صورةُ ضميرٍ مرفوعٍ منفصلٍ يُؤتى به بين المُبْتَدَأ والخبر، وهما أصله

- وذلك عند اشتباه الخبر بالصفة، وذلك إذا كان الخبرُ..

١- معرفةً كـ(زيد هو العالم)

- وذلك ليُفيد أن ما بعده خبرٌ لا نعت؛ إذ لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت، فلما وقع الفصلُ..عُلم أن ما بعده خبرٌ لا نعت

٢- أو اسم تفضيل مستعملا بـ(من)، كـ(زيد هو أفضل من عمرو)

؛ لأنّ اسم التفضيل يُشبه المعرفة شبها قوياً من حيث المعنى، فمعنى (أفضل منك) أي الأفضلُ باعتبار أفضلية معهودة

٣- أو فعلا ماضيا أو مضارعاً

- أمثلة:

ماضيا: كـ(زيد هو قام)

أو مضارعاً: كـ(زيد هو يقوم)

- وألحق الفعل بالمعرفة وَإِنْ لَم تنعت به؛ لكونه مما ينعت به في الجملة

وتسميتهُ..

عند النُحاة:

- عند البصريين: (فصل)
- عند الكوفيين: (عِماد) أو (دعامة)
- عند المنطقيين: (رابطة)

جَعَلَهُ من أَحوَال المُسْنَد إِلَيهِ دون المسند مع أنه واسطة

- التحقيق أن فائدته ترجع إلى المُسنَد إليه والمُسنَد جميعا؛ لأنه يجعل أَحَدهمَا مخصصا ومقصورا والآخر مخصصا به ومقصورا عليه
- وذلك للآتي:
  ١- اقترانه أولا بالمُسْنَد إِلَيهِ
  ٢- أو لأنّه في المعنى عبارة عن المُسْنَد إِلَيهِ
  ٢- أنَّهُ فِي اللفظ مطابق لِلمُبتدا إفرادا وتثنية وجمعاً، وتذكيرا وتأنيثا، وتكلما وخطابا وغيبة

تابع...خامساً: فصلُ المُبْتَدَأ وما في معناه بضمير الفصلِ

- والإتيانُ به يكون لنكتٍ، مِنها:

١- أن يقصد تخصيص المُسْنَد إِلَيهِ بالمسند (وَالْفَصْلُ تَخْصِيصًا لَهُ بِالْمُسْنَدِ)

أي: قصر المسند على المُسْنَد إِلَيهِ ؛ فالباء هُنا داخلة على المَقصُود، كما هو الاستعمالُ العربيُّ، كما في قولهم: (خصصت فلانا بالذكر) أي ذكرته دون غير، كَأَنَّكَ جعلته من بين الأشخاص مختصا بالذكر أي منفردا به

←*فالمعنى هنا: جعلُ المُسْنَد إِلَيهِ من بين ما يصح كونه مسندا إليه مُختصا بأن يثبُت له المسندُ، كما في {إياك نعبد} أي: (نخصُّك بالعبادة)*

أمثلة:

١- {وأولئك هم المفلحون} أي لا غيرهم

٢- {إن ربك هو أعلم بمن ضلّ عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين} أي لا غيره

٣- - {فالله هو الوليُّ} أي لا غيره

٤- *(زيدٌ هو يذهب)* ٥- *(زيدٌ هو ذهب)*

٦- *(الزيدان هما القائمان)* ٧- *الزيدان هما أفضل من عمرو)*

٨- *(الزيدان هما يذهبان)* ٩- *(الزيدان هما ذهبا)*

١٠- *(الزيدون هم القائمون)* ١١- *(الزيدون هم أفضل من عمرٍو)*

١٢- *(الزيدون هم يذهبون)* ١٣- *(الزيدون هم ذهبوا)*

وعلى هذا اقتصر في التلخيصِ وزِدتُ عليهِ النُكتتين التاليتين، وذكرَ الثلاثةَ في الكشافِ عند {وأولئك هم المفلحون}

٢- الدلالة على أن ما بعده خبر لما قبله لا صفة (وَالْمَيْزُ مِنْ نَعْتٍ)

- *وهو الغرضُ الأصليُّ لِوضعه*

كـ{فالله هو الوليُّ} أي لا غيره

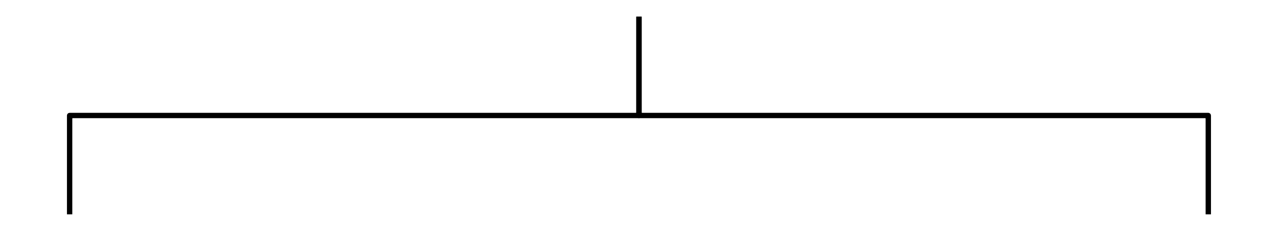
- *فلولا الضميرُ..لتوهم كونُ الْوَلِيّ وصفا، والخبر لم يأت بعدُ*

٣- التأكيد (وَلِلتَّأَكُّدِ)

وذلك إذا كان التخصيص حاصلا بدونه كـ{إن الله هو الرزاق}

- *فتعريف الجزأين يفيد الحصر، أي لا رزاقَ إلا هو*

البحث السادس: في تقديم الْمُسْنَد إِلَيهِ وتأخيره

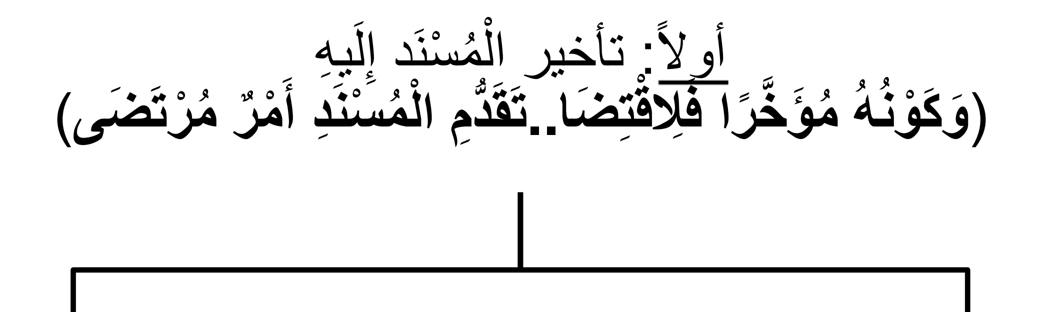


أولاً: تأخير الْمُسْنَد إِلَيهِ

ثانياً: تقديم الْمُسْنَد إِلَيهِ

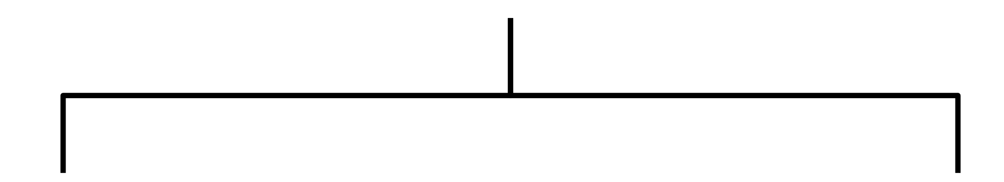
أولاً: تأخير الْمُسْنَد إلَيهِ

(وَكَوْنُهُ مُؤَخَّرًا فَلِاقْتِضَا..تَقَدُّمِ الْمُسْنَدِ أَمْرٌ مُرْتَضَى)



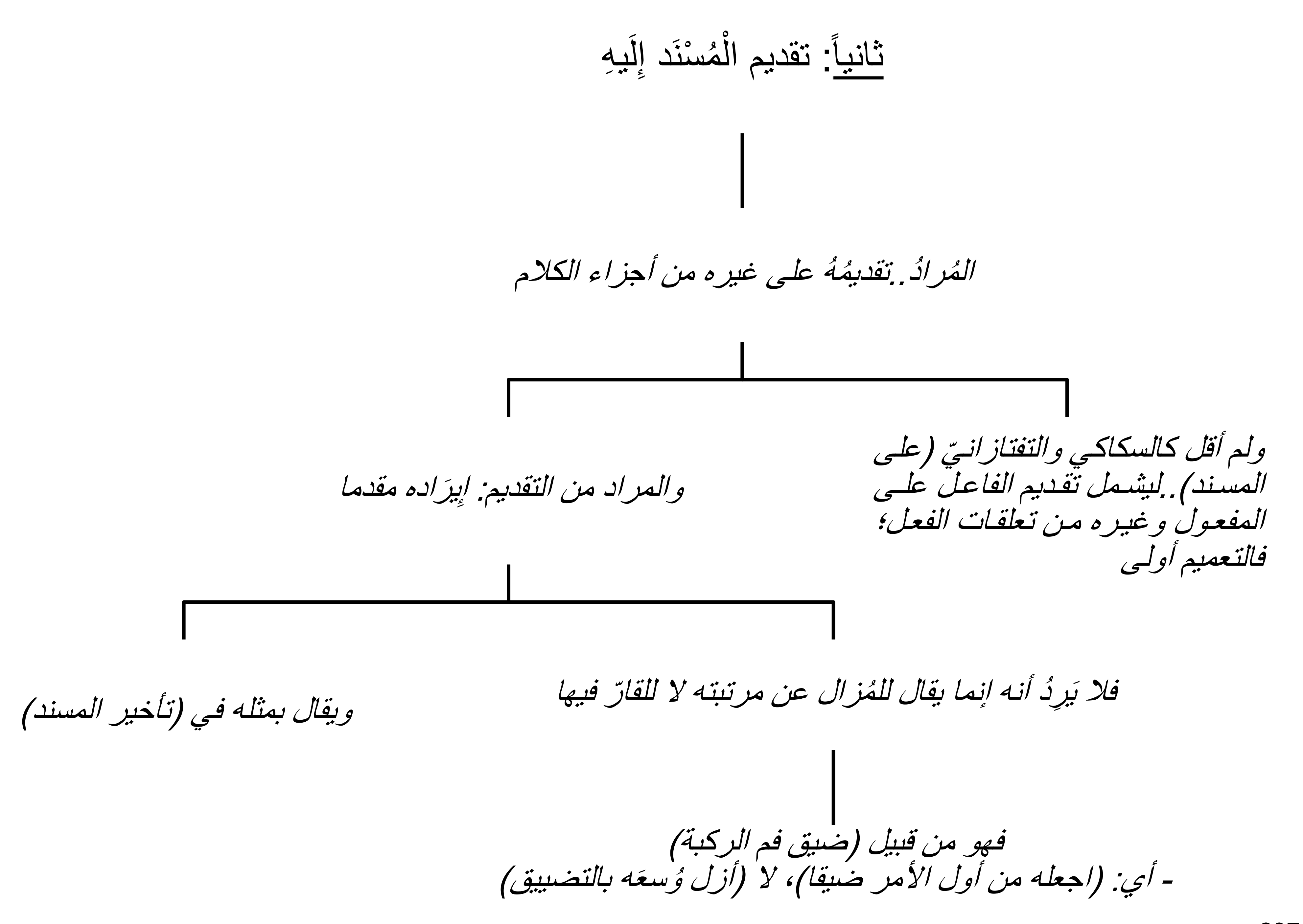
أي: *وذلك بأن يُوجد أمرٌ مُرتَضَى مِن الأمور الآتية في بابه* المُقتضية لِتقديمَ المُسندِ

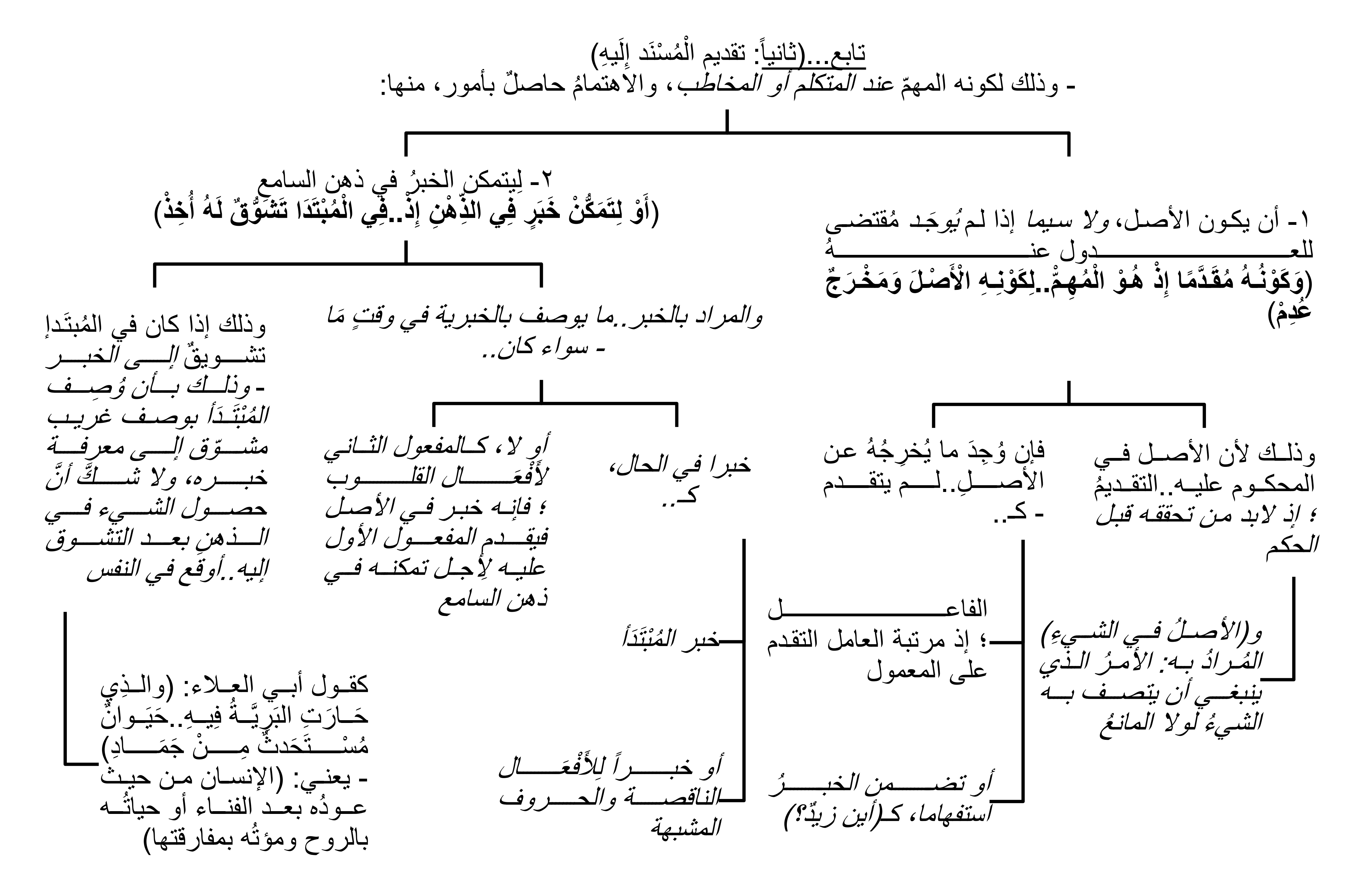
وقدمت في النظم التأخير على التقديم عكس التلخيص ؛ وذلك للآتي:



١- التقديمُ يطول ويستبع أَشْيَاء تتعلق به

٢- القياس على تقديم الحذف على الذكر ؛ لأنَّ كلا منهما خلافُ الأصل؛ فالنكتة فيه أشد من الأصل


ثانياً: تقديم الْمُسْنَد إِلَيهِ
المُرادُ..تقديمُهُ على غيره من أجزاء الكلام
ولم أقل كالسكاكي والتفتازانيّ (على المسند)..ليشمل تقديم الفاعل على المفعول وغيره من تعلقات الفعل؛ فالتعميم أولى
والمراد من التقديم: إِيرَاده مقدما
فلا يَرِدُ أنه إنما يقال للمُزال عن مرتبته لا للقارّ فيها
ويقال بمثله في (تأخير المسند)
فهو من قبيل (ضيق فم الركبة)
- أي: (اجعله من أول الأمر ضيقا)، لا (أزل وُسعَه بالتضييق)


تابع...(ثانياً: تقديم الْمُسْنَد إِلَيهِ)
- وذلك لكونه المهمّ عند المتكلم أو المخاطب، والاهتمامُ حاصلٌ بأمور، منها:
١- أن يكون الأصل، ولا سيما إذا لم يُوجَد مُقتضى للعدول عنهُ
(وَكَوْنُهُ مُقَدَّمًا إِذْ هُوْ الْمُهِمّْ..لِكَوْنِهِ الْأَصْلَ وَمَخْرَجٌ عُدِمْ)
وذلك لأن الأصل في المحكوم عليه..التقديمُ؛ إذ لابد من تحققه قبل الحكم
و(الأصلُ في الشيءِ) المُرادُ به: الأمرُ الذي ينبغي أن يتصف به الشيءُ لولا المانعُ
فإن وُجِدَ ما يُخرِجُهُ عن الأصلِ..لم يتقدم - كـ..
الفاعل؛ إذ مرتبة العامل التقدم على المعمول
أو تضمن الخبرُ استفهاما، كـ(أين زيدٌ؟)
٢- لِيتمكن الخبرُ في ذهن السامع
(أَوْ لِتَمَكُّنْ خَبَرٍ فِي الذِّهْنِ إِذْ..فِي الْمُبْتَدَا تَشَوُّقٌ لَهُ أُخِذْ)
والمراد بالخبر..ما يوصف بالخبرية في وقتٍ مَا - سواء كان..
خبرا في الحال، كـ..
خبر المُبْتَدَأ
أو خبراً لِلأَفْعَال الناقصة والحروف المشبهة
أو لا، كالمفعول الثاني لأَفْعَال القلوب؛ فإنه خبر في الأصل فيقدم المفعول الأول عليه لأجل تمكنه في ذهن السامع
وذلك إذا كان في المُبتَدإِ تشويقٌ إلى الخبر - وذلك بأن وُصِفَ المُبْتَدَأ بوصف غريب مشوّق إلى معرفة خبره، ولا شكّ أنَّ حصول الشيء في الذهن بعد التشوق إليه..أوقع في النفس
كقول أبي العلاء: (والذِي حَارَتِ البَرِيَّةُ فِيهِ..حَيَوانٌ مُسْتَحَدثٌ مِنْ جَمَادِ)
- يعني: (الإنسان من حيث عودُه بعد الفناء أو حياتُه بالروح ومؤتُه بمفارقتها)

تابع...(ثانياً: تقديم الْمُسْنَد إِلَيهِ)

- وذلك لكونه المهمّ عند *المتكلم أو المخاطب*، والاهتمامُ حاصلٌ بأمور، منها:

٣- تعجيل المسرة لكون الْمُسْنَد إِلَيهِ فيه تفاؤل **(أَوْ سُرْعَةِ السُّرُورِ لِلتَّفَاؤُلِ)**

كـ(سعدٌ في دارك)

٤- تعجيل المساءة لكون الْمُسْنَد إِلَيهِ فيه تطيُّرٌ **(أَوْ لِمَسَاءَةِ الْعَدُوّ الْعَاذِلِ)**

كـ(السفَّاح في دارك)

٥- **(أَوْ كَوْنِهِ يُوهِمُ الِاسْتِلْذَاذَ بِهْ..أَوْ لازِمَ الخَاطِرِ)** إيهام أنَّهُ..

أ- يُستلذُّ بذكره لكونه محبوبا، فلا يقدم غيرُه عليه

ب- أو أنه ملازم للخاطر لا يزول عنه لكونه مطلوبا

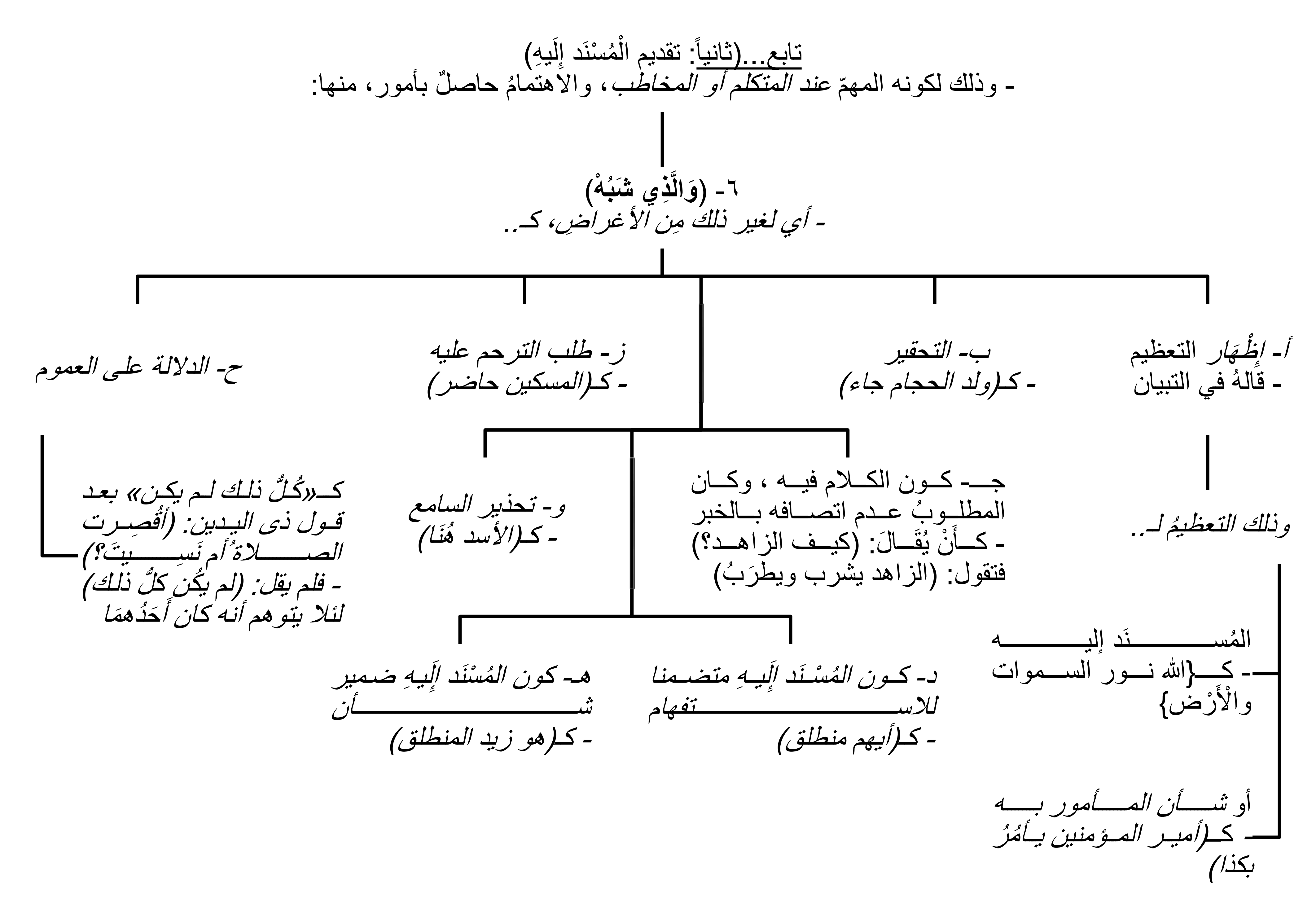
وإنمَّا دلّ تقدُمه على ذلك لإشعاره بأنّه مِن المتكلم بمكانٍ ينتهز الفرصة لذكره متى وجدَها

أمثلة:

(الله ربي)

(ليلى يَسُرُّ القلبَ ذِكرُ صفاتِها)

(وعزةُ ممْطولٌ مُعَنًّى غريمُها)



تابع...(ثانياً: تقديم الْمُسْنَد إِلَيهِ)
- وذلك لكونه المهمّ عند *المتكلم أو المخاطب*، والاهتمامُ حاصلٌ بأمور، منها:
٦- (**وَالَّذِي شَبُهْ**)
- أي لغير ذلك مِن الأغراضِ، كـ..
أ- إظْهَار التعظيم
- قالهُ في التبيان
وذلك التعظيمُ لـ..
المُسنَد إليه
- كـ{الله نور السموات والأَرْض}
أو شأن *المأمور به*
- كـ*(أمير المؤمنين يأمُرُ بكذا)*
ب- التحقير
- كـ*(ولد الحجام جاء)*
جـ- كون الكلام فيه، وكان المطلوبُ عدم اتصافه بالخبر
- كـأَنْ يُقَالَ: (كيف الزاهد؟)
فتقول: (الزاهد يشرب ويطرَبُ)
د- كون المُسْنَد إِلَيهِ متضمنا للاستفهام
- كـ*(أيهم منطلق)*
هـ- كون المُسْنَد إِلَيهِ ضمير شأن
- كـ*(هو زيد المنطلق)*
و- تحذير السامع
- كـ*(الأسد هُنَا)*
ز- طلب الترحم عليه
- كـ(المسكين حاضر)
ح- الدلالة على العموم
كـ«كُلُّ ذلك لم يكن» بعد قول ذي اليدين: (أَقُصِرت الصلاةُ أم نَسِيتَ؟)
- فلم يقل: (لم يكُن كلُّ ذلك) لئلا يتوهم أنه كان أَحَدُهمَا

تابع...(ثانياً: تقديم الْمُسْنَد إِلَيهِ)
- وذلك لكونه المهمّ *عند المتكلم أو المخاطب*،
والاهتمامُ حاصلٌ بأمور، منها:

٧- لِيُفيدَ تخصيصه *بالفعل الواقع في مقام الخبر*
- وفيه خلافٌ وتفصيلٌ:

الخلافُ:

التفصيل:
- في الصفحات التاليات

أولاً: مذهب عبد القاهِرِ الجرجانيّ:

إذا ولي حرف النفي كان للتخصيص قطعا

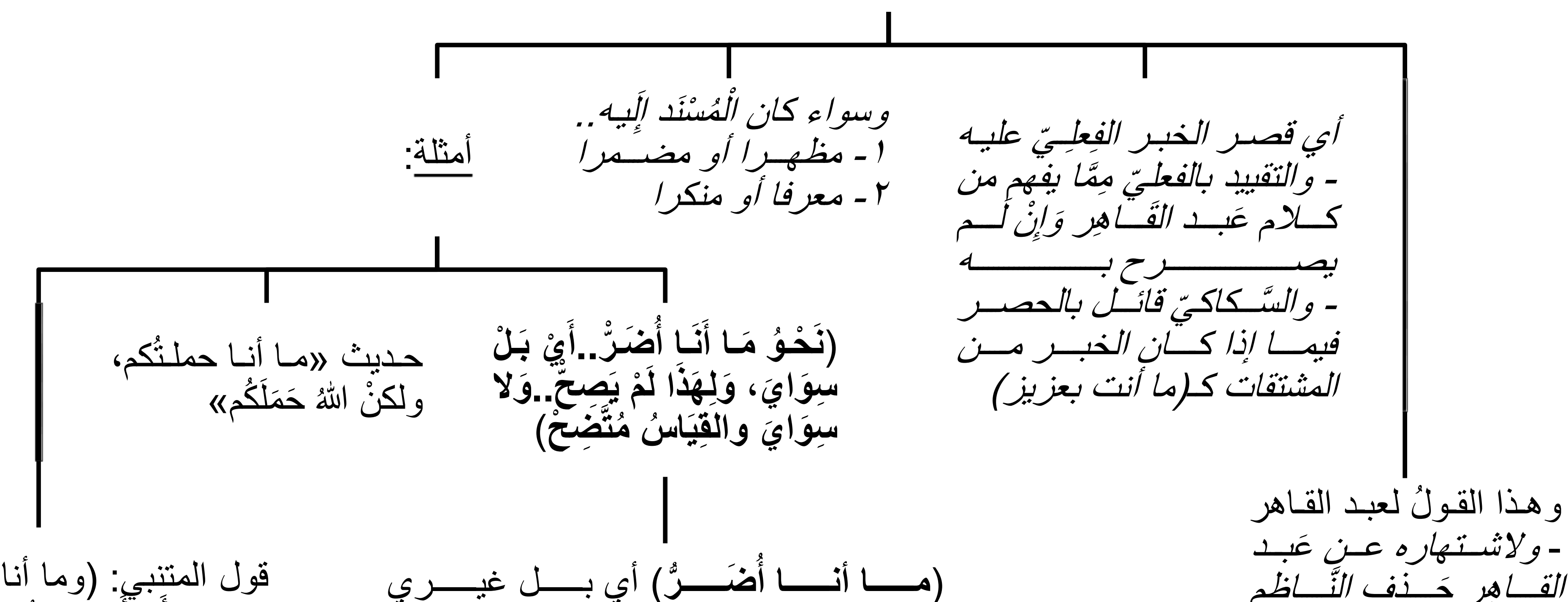
وإلا ..فقد يكون بحسب المقام، ..
١- للتخصيص ٢- أو للتقوّي
- سواءٌ كانَ مضمرا أو مظهرا، معرفا أو منكرا، مثبتا كان الفعل أو منفيا

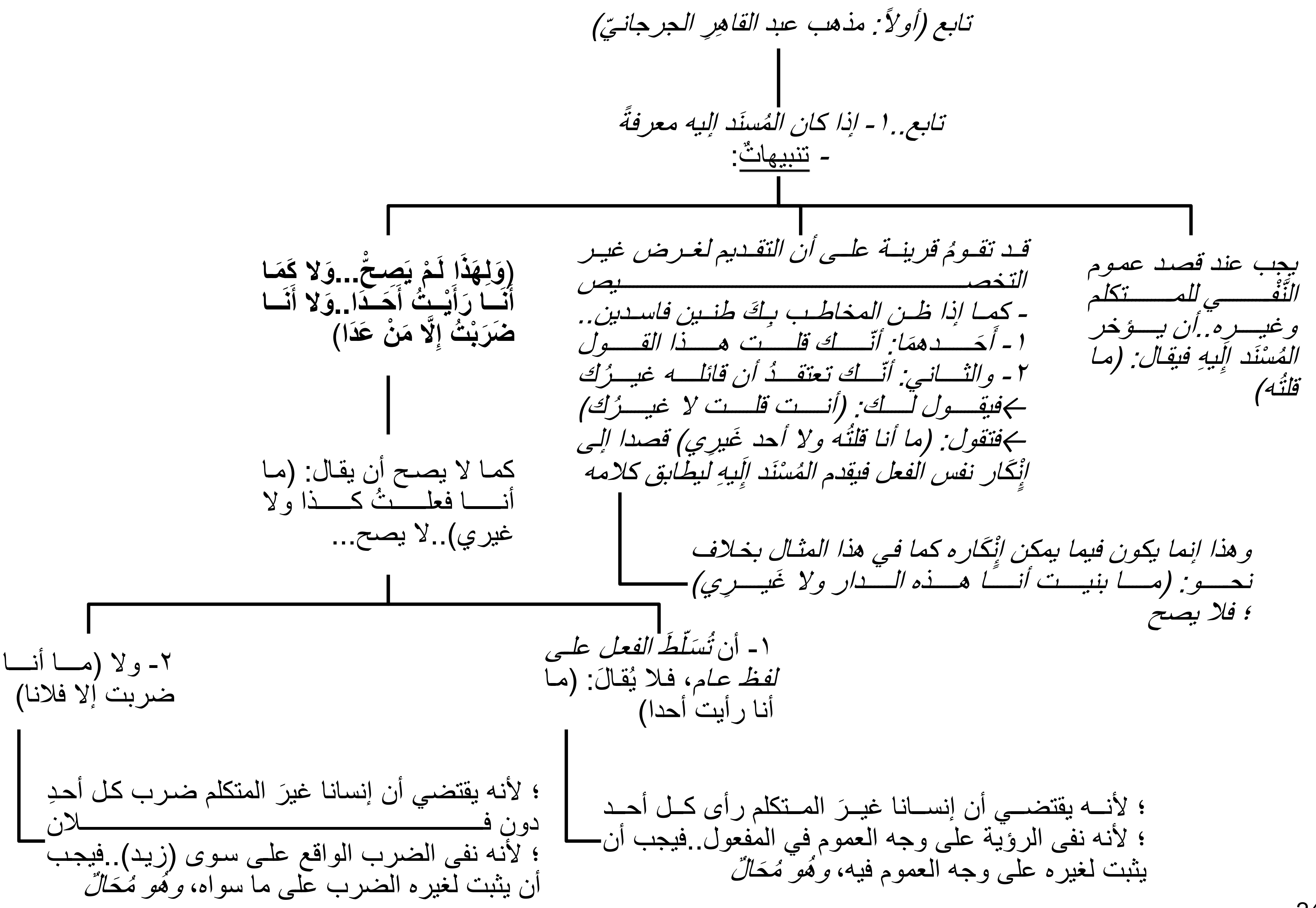
ثانياً: مذهب يوسف السّكاكيّ
(وَقَالَ يُوسُفٌ كَذَا إِنْ قُدِّرَا ..فَاعِلُهُ مَعْنًى فَقَطْ مُؤَخَّرَا
وَإِنْ يَجُزْ وَلَمْ يُقَدَّرْ أَوْ مُنِعْ..لَمْ يُسْتَفَدْ غَيْرُ التَّقَوِّي فَاسْتَمِعْ)

أولاً: مذهب عبد القاهِرِ الجرجانيّ: إن وقع الْمُسْنَد إِلَيهِ بعد أداةُ نفي، بلا فصل
(قِيلَ وَلِلتَّخْصِيصِ بِالْفِعْلِ الْخَبَرْ..تَالِيَ نَفْيٍ)

١ - هذا إذا كان المُسنَد إليه معرفةً

٢- فإن بُنِي الفعلُ المُتأخر على *مُبتدإٍ* نكرةٍ *ذات مسوغ* - <u>سيأتي بيانُهُ</u>




تابع (أولاً: مذهب عبد القاهرِ الجرجانيّ)
تابع..١ - إذا كان المُسنَد إليه معرفةً
- تنبيهاتٌ:
يجب عند قصد عموم النَّفْي للمتكلم وغيره..أن يؤخر المُسْنَد إِلَيهِ فيقال: (ما قلتُه)
قد تقومُ قرينة على أن التقديم لغرض غير التخصيص
- كما إذا ظن المخاطب بِكَ ظنين فاسدين..
١ - أَحَدهمَا: أنّك قلت هذا القول
٢ - والثاني: أنّك تعتقدُ أن قائله غيرُك
فيقول لك: (أنت قلت لا غيرُك)
فتقول: (ما أنا قلتُه ولا أحد غَيرِي) قصدا إلى إِنْكَار نفس الفعل فيقدم المُسْنَد إِلَيهِ ليطابق كلامه
وهذا إنما يكون فيما يمكن إِنْكَاره كما في هذا المثال بخلاف نحو: (ما بنيت أنا هذه الدار ولا غَيرِي) ؛ فلا يصح
(وَلِهَذَا لَمْ يَصِحّْ..وَلا كَمَا أَنَا رَأَيْتُ أَحَدًا..وَلا أَنَا ضَرَبْتُ إِلَّا مَنْ عَدَا)
كما لا يصح أن يقال: (ما أنا فعلتُ كذا ولا غيري)..لا يصح...
١ - أن تُسَلّطَ الفعل على لفظ عام، فلا يُقالَ: (ما أنا رأيت أحدا)
٢- ولا (ما أنا ضربت إلا فلانا)
؛ لأنه يقتضي أن إنسانا غيرَ المتكلم رأى كل أحد
؛ لأنه نفى الرؤية على وجه العموم في المفعول..فيجب أن يثبت لغيره على وجه العموم فيه، وهُو مُحَالٌ
؛ لأنه يقتضي أن إنسانا غيرَ المتكلم ضرب كل أحدِ دون فلان
؛ لأنه نفى الضرب الواقع على سوى (زيد)..فيجب أن يثبت لغيره الضرب على ما سواه، وهُو مُحَالٌ
مُصْطفَى دَنْقَش

خريطة إجمالية

تابع (أولاً: مذهب عبد القاهرِ الجرجانيّ)
تابع..١ - إذا كان المُسنَد إليه معرفةً:

إن لم يتقدّم النفيُ بأن..
١- يتأخر حرفُ النفي
٢- أو يُفقد النفيُ مِن الكلام أصلاً
- *وكان المُسْنَد إلَيهِ فيهما معرفةً*

(وَلَوْ نَفَى الْفِعْلَ كَأَنْتَ لا تَذُمّْ..فَذَا عَلا عَنْ لا تَذُمّْ وَلَوْ تَضُمّْ أَنْتَ إِذِ التَّاكِيدُ لِلمَحْكُومِ لا..لِلحُكْمِ)

فله حالان:

(وَمَا سِوَى التَّالِي لِتَخْصِيصٍ وَرَدّْ..عَلَى الَّذِي يَزْعُمُ غَيْرُهُ انْفَرَدْ أَوْ شَارَكُوا نَحْوُ أَنَا الَّذِي عَلا..بِنَحْوِ لا غَيْرِيَ أَكِّدْ أَوَّلا..وَنَحْوِ وَحْدِي ثَانِيًا)
١- تارةً يكونُ تقديم المُسْنَد إلَيهِ لتخصيص المُسْنَد إِلَيهِ بالمسند *بالمسند الذي هو الخبر الفِعلِيّ*، والردِّ على من زعم انفراد غير الْمُسْنَد إِلَيهِ بالفعل أو زعمَ مشاركته له

(وَوَرَدَا..تَقْوِيَةُ الْحُكْمِ كَذَا يُولِي النَّدَا)
٢- وتارة يرد لتقوية الحكم وتقريره عند السامع دون التخصيص
- فيقصد أن يقوي في ذهن السامع أنه يفعل ذلك لا أن غيره لا يفعله

إن لم يتقدّم النفيُ بأن..

١- يتأخر حرفُ النفي ٢- أو يُفقد النفيُ مِن الكلام أصلاً

- وكان المُسْنَد إِلَيهِ فيهما معرفةً

(وَمَا سِوَى التَّالِي لِتَخْصِيصٍ وَرَدّْ..عَلَى الَّذِي يَزْعُمُ غَيْرُهُ انْفَرَدْ أَوْ شَارَكُوا نَحْوُ أَنَا الَّذِي عَلا..بِنَحْوِ لا غَيْرِيَ أَكِّدْ أَوَّلا..وَنَحْوِ وَحْدِي ثَانِيًا)

١- تارةً يكونُ تقديم المُسْنَد إِلَيهِ لتخصيص المُسْنَد إِلَيهِ بالمسند *بالمسند الذي هو الخبر الفعلِيّ*، والردِّ على من زعم انفراد غير المُسْنَد إِلَيهِ بالفعل أو زعمَ مشاركته له

- أمثلة:

(أَنَا الَّذِي عَلا)

ردا على من زعم *انفراد غيرك بالعلو*

- فيكون قصر قلب

- فَإِذَا أردت التأكيد..فبنحو (لا غيري) و (لا سواي)، كـ

(أنا الذي علا لا غَيرِي)

(أنا الذي علا لا زيد) مثلاً

أو رداً على من زعم مشاركة غيرك لك في العلو

- فيكون قَصْر إِفْرَاد

- فَإِذَا أردت التأكيد..فبنحو (وَحْدِي) و(مُنفرِدًا) و(مُتَوَحِّداً) و(غَيرَ مُشارَكٍ)

(أنا سعيت في حاجتك)

أي: لا غيري، إن قصد الرد على من زعم انفراد غيره

- فَإِذَا أردت التأكيد..فبنحو (لا غيري) و (لا سواي)

أي: وحدي، إن ردّ على من زعم المشاركة

- فَإِذَا أردت التأكيد..فبنحو (وَحْدِي) و(مُنفرِدًا) و(مُتَوَحِّداً) و(غيرَ مُشارَكٍ)

(وَوَرَدَا..تَقْوِيَةُ الْحُكْمِ كَذَا يُولِي النَّدَا)

٢- وتارة يرد لتقوية الحكم وتقريره عند السامع دون التخصيص

- فيقصد أن يقوي في ذهن السامع أنه يفعل ذلك لا أن غيره لا يفعله

والمراد من تقوية الحكم..تقريره في ذهن السامع وتأكيده

- وأفادَنا الكافيجيّ فَرقا بين التقوية والتأكيد، هو أنَّ..

التقوية: أعمُّ، وهي ترجع إلى الألفاظ غالبا

والتأكيد: أخصُّ، وهي ترجعُ إلى المعاني

أمثلة:

(هو يعطي الجزيل)

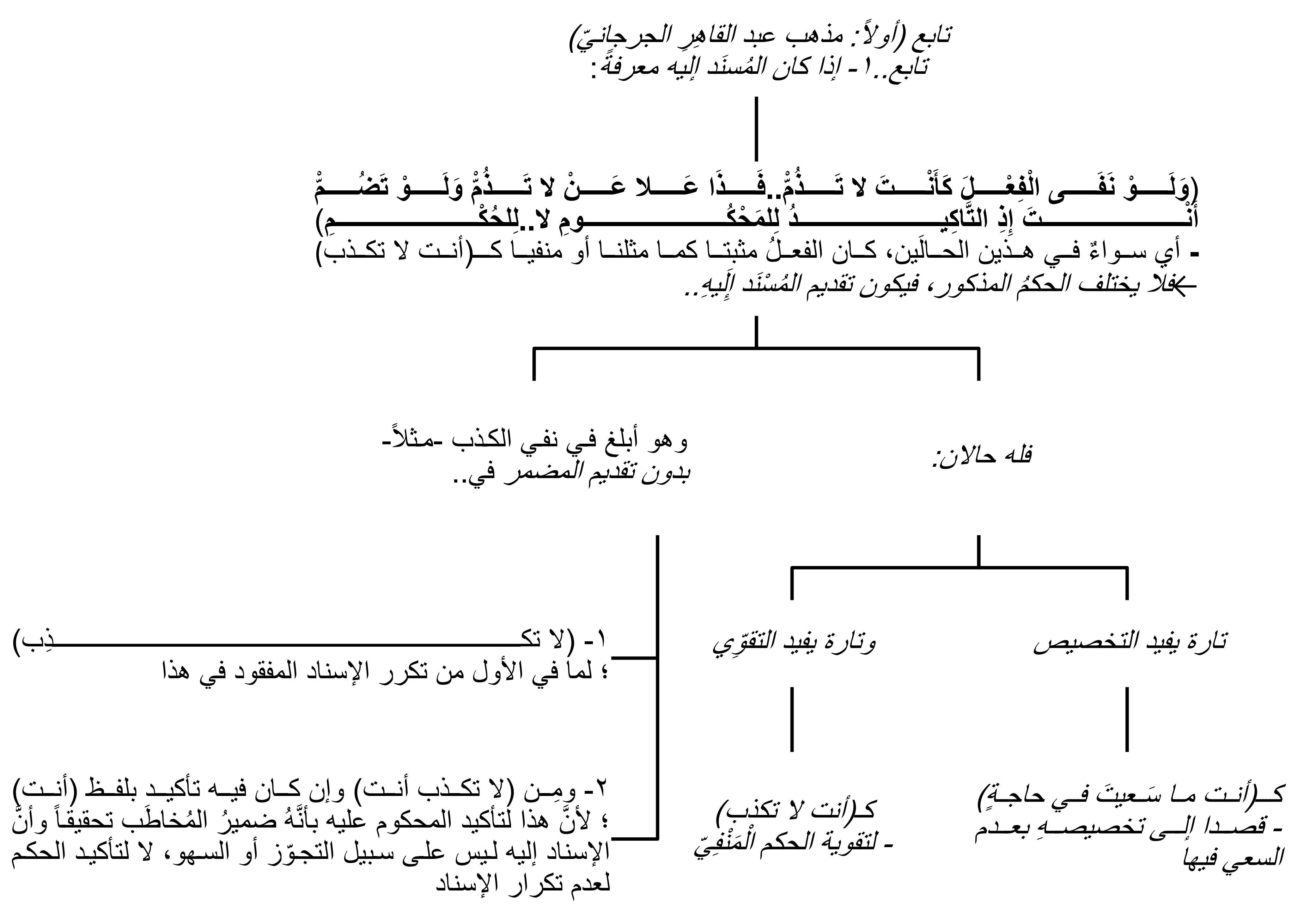
- أي أنَّهُ يفعل ذلك لا أن غيره لا يفعل

(ذا يولي الجميل)

وجهُ التأكيد

١- فالمُسنَد إليه مبتدأ يستدعي أن يُسند إليه شيء فَإِذَا جاء بعده ما يصلح أن يُسند إليه صرفه إلى نفسه

٢- ثم إذا كان المُسند متضمنا لضمير المُسنَد إليه انصرف إليه ←فيكتسب الحكم قوةً


(وَلَـوْ نَفَـى الْفِعْـلَ كَأَنْـتَ لا تَـذُمّْ..فَـذَا عَـلا عَـنْ لا تَـذُمّْ وَلَـوْ تَضُـمّْ أَنْـتَ إِذِ التَّأكِيـدُ لِلمَحْكُـومِ لا..لِلحُكْـمِ)
- أي سواءٌ في هذين الحالَين، كان الفعلُ مثبتا كما مثلنا أو منفيا كـ(أنت لا تكذب)
←*فلا يختلف الحكمُ المذكور، فيكون تقديم المُسْنَد إِلَيهِ..*
فله حالان:
تارة يفيد التخصيص
كـ(أنت ما سَعيتَ في حاجةٍ)
- قصدا إلى تخصيصهِ بعدم السعي فيها
وتارة يفيد التقوِي
كـ(أنت لا تكذب)
- لتقوية الحكم الْمَنْفِيّ
وهو أبلغ في نفي الكذب -مثلاً- *بدون تقديم المضمر* في..
١- (لا تكذِب)
؛ لما في الأول من تكرر الإسناد المفقود في هذا
٢- ومِن (لا تكذب أنت) وإن كان فيه تأكيد بلفظ (أنت)
؛ لأنَّ هذا لتأكيد المحكوم عليه بأنَّهُ ضميرُ المُخاطَب تحقيقاً وأنَّ الإسناد إليه ليس على سبيل التجوّز أو السهو، لا لتأكيد الحكم لعدم تكرار الإسناد

تابع (أولاً: مذهب عبد القاهرِ الجرجانيّ)

٢- فإن بُنِي الفعلُ المُتأخر على *مُبتدإٍ* نكرةٍ *ذات* مسوغ

(وَالفِعْلُ إِذِ النُّكْرَ تَلا..فَهْوَ لِفَرْدٍ أَوْ لِجِنْسٍ حَصَرَهْ..كَرَجُلٍ جَا لا رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ)

فالتقديمُ يُفيدُ تخصيص الجنس أو الواحد بالفعل

بينما يشير كلام الجرجانيّ في الدَّلائِلِ إلى أنَّهُ لا فرق بين المعرفة والنكرة في أنّ البناء قَد يَكُون للتخصيص وقد يكون المتقوى - لكن بشرط أن يُقصد به الجنسُ أو الواحد كما في التخصيص

كـ(رجلٌ جاءني) أي..

١- (واحدٌ لا أكثر) إذا عرَف المخاطبُ أنَّ الآتي مِن جنس الرجالِ ولم يَدرِ وَحدَته ←فيكون لتخصيص الواحدِ

٢- أو (لا امرأة) إذا عرَف المُخاطَبُ أنَّهُ أتاك آتٍ ولا يدري جِنسَه ←فيكون لتخصيص الجنس

وذلك لأنّ اسم الجنس حامل لمعنيين
١- الجنسية
٢- والعدد المعيّن، أي الواحد إنْ كَان مفردا والاثنين إنْ كَان مثنى والزائد عليه إنْ كَان جمعا
- فأصل النكرة المفردة ان تكون لواحد من الجنس وقد يقصد به الجنس وقد يقصد الواحد فقط

مُصْطفَى دَنْقَش

ثانياً: مذهب يوسف السّكاكِيّ

(وَقَالَ يُوسُفٌ كَذَا إِنْ قُدِّرَا..فَاعِلُهُ مَعْنًى فَقَطْ مُؤَخَّرَا..
وَإِنْ يَجُزْ وَلَمْ يُقَدَّرْ أَوْ مُنِعْ..لَمْ يُسْتَفَدْ غَيْرُ التَّقَوِّي فَاسْتَمِعْ))

- بيانُهُ: هو كقول الجرجانيّ لكن خالفه في شروط وتفاصيل

إجمالُ مذهبه: إِفَادَة التقديم للتخصيص مشروطة بشرطين

هُما:

١ - جواز تقديره فاعلا لو أخر

٢ - اعتبار ذلك

فاذا لم يوجد الشرطان..لم يفد إلا التقوِي

سواء..

١ - جاز تقدير التأخير ولا يؤخر، كـ(أنا قمتُ)، اي لا يعتقدُ المُتكلم ذلك

٢ - أو لم يجز تقدير التأخير أصلا، كـ(زيد قام) ؛ فإنه لا يجوز أن يقدر ان اصله (قام زيد) لأنَّ زيدا حينئذ مرفوع لفاعلية قام لا بالبدلية من الضمير المستتر في (قام) لمنع إبدال المظهر من المضمر في هذا الاستعمال، فارتفاع الفاعل بالفعل هُنا أكثر؛ فالحمل على الفاعلية أولى، فضعُفَ احتمال التقديم

فهو لا يُفيدُ التخصيص لأنَّهُ لا تقديم فيه ولا تأخير

وعليه: لا يُفيدُ نحو (رجل جاءني) تخصيصاً ؛ لأنه إذا أخر..كان فاعلاً لفظا لا معنى فقط

ولكنَّ السكاكيّ استثناهُ وجعله مُفيداً للتخصيص بأويلٍ له

فأصلُ (شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ) هو: (نوعٌ غريبٌ من أنواع الشّرِّ أهرَّ)

وإنما جعلهُ مُفيداً لتلخصيص..لأنَّ التخصيص شرطٌ للابتداء بالنكرةِ فلو لم نقُل أنَّ (رجلٌ جاءني) أصلُهُ (جاءني رجلٌ)..فُقِدِ التخصيصُ المشروطُ في الابتداء بالنكرةِ

ثانياً: مذهب يوسف السّكاكيّ

(وَقَالَ يُوسُفٌ كَذَا إِنْ قُدِّرَا..فَاعِلُهُ مَعْنًى فَقَطْ مُؤَخَّرَا
وَإِنْ يَجُزْ وَلَمْ يُقَدَّرْ أَوْ مُنِعْ..لَمْ يُسْتَفَدْ غَيْرُ التَّقَوِّي فَاسْتَمِعْ))

تفصيلُ مذهبِهِ: التقديم يفيد -*فقطْ*- التخصيصَ بالخبر الفعليّ بشرط أن يُقَدَّرَ المُسنَد إليهِ مؤخرا معنىً فقط لا لفظاً

أمثلة:

(أنا قُمتُ)
- فيجوزُ أن يُقدَّر أصلُه (قُمتُ أنا)؛ فيكون (أنا) فاعلا معنى لأنَّهُ تأكيدٌ للفاعِلِ لفظا، *فلما قُدِّمَ..أفاد القصر لأنه تأكيد على تأكيد*

(ما أنا قُمتُ)
- فيجوزُ أن يُقدَّر أصلُه (ما قُمتُ أنا)

بيانُ وجه إفادته التخصيص لا التقوية

إفادته التخصيص لأنه تأكيد على تأكيد ؛ فمتى تردد المخاطب بين مجيء زيدٍ وعمرو..لإقُلتَ: (زيدٌ جاء لا عمرو)..أفاد (زيد جاء) مجيئاً لزيدٍ صريحا وأفاد (لا عمرو) إثْبَاتا ثانيا لمجيء زيدٍ ضِمنا

وعدمُ إفادتِهِ تقوّي الحُكم لأنَّ (أنا قمتُ) لا يُذكَر على سبيل القصر إلَّا لِمن علِم وقوعَ القيام فلا يحتاج تأكيداً
- كذا قيل

وهذا الشرطُ في مقام شرطينِ
١- جواز تأخيره ٢- تقديرُ ذلك التأخير
- فخرج عن ذلك صورتان يُفيد التقديمُ فيهما التقوّي دون التخصيص

١- أنْ يجوز تقديرُهُ فاعلاً معنىً، ولكن لا يعتقد المُتكلِّمُ ذلك

مِثالُهُ كما تقدّم: (أنا قمتُ)

٢- أن لا يجوز تقديرُه فاعلا مؤخرا معنىً لا لفظا
- بيانُه هذه الصورة..في الصفحة التالية

٢- أن لا يجوز تقديرُه فاعلا مؤخرا معنىً لا لفظا

كـ(زيد قام)
- فلو قُدِّرَ تأخُّرُه..كان فاعلاً لفظا

نعم، إن كان المُسنَد إليه في هذه الصورة نكرةً..أفاد التخصيص
(إِلَّا مُنَكَّرًا وَلَوْ إِنْ أُخِّرَا..فَفَاعِلاً فِي اللَّفْظِ أَيْضًا قُدِّرَا بِجَعْلِهِ مِنَ الضَّمِيرِ مُبْدَلا..خَشْيَةَ فَقْدِ لِلْخُصُوصِ إِذْ خَلا مِنْ سَبَبٍ سِوَاهُ فَالمَنْعُ لَزِمْ..مَنِ ابْتَدَاهُ لا مُعَرِّفٍ وُسِمْ)
- كـ(رجلٌ جاءني)

وإفادتُهُ التخصيصَ..لا على تقدير كونه لو أخر فاعلا، بل على تقدير أنه بدل من الضمير في جاء على حدِّ (وأسروا النجوى الذين ظلموا)

وإنَّما لم يُقَدَّر ذلك في المعرفةِ مثل (زيد جاء)..لعدم المُوجِب

؛ لأنَّهُ في النكرة: اضطر إلى تقديره متأخرا ليُفيد التخصيصَ ليكون مسوغا للابتداء بالنكرة إذ لا سبب له سواه ولا حاجة إليه في (زيد قام)

وشرطُ ذلك في المنكر: أن لا يمنع من التخصيص مانعٌ
(بِشَرْطِ فَقْدِ مَانِعِ التَّخْصِيصِ لا..(شَرٌّ أَهَرَّ ذَا أَذًى) أَمَّا عَلَى جِنْسٍ فَلامْتِنَاعِ أَنْ يُرَادَ مَا..أَهَرَّ شَرٌّ غَيْرُ خَيْرٍ وَأَمَا عَلَى انْفِرَادٍ فَهْوَ لَيْسَ يَجْنَحُ..لِقَصْدِهِمْ)
- فإن منع..لم يجز، كـ*قول العرب:* (شَرٌّ أهرَّ ذا نابٍ)

؛ إذ لا يُمكن أن يكون هنا للتخصيص؛ لأنه إما..

للجنس
- وهو غيرُ جائزٍ؛ إذ يَصيرُ تقديرُهُ (ما أهرَّ ذا ناب إلا شرٌّ لا خيرٌ)، لِأن المُهِرَّ لا يكون إلا شرا فلا فائدة في نفيه عنه إذ لا يصح نفي الشيء حتى يصح اتصافُهُ به

أو لِلوَحدَة
- وهو غيرُ جائزٍ؛ إذ يَصيرُ تقديرُهُ (ما أهرَّ إلا شَرٌّ واحدٌ لا أكثرَ)؛ فهو غيرُ مقصودٍ

(وَإِذْ هُمُ قَدْ صَرَّحُوا تَخْصِيصَهُ إِذْ أَوَّلُوا بِمَا أَهَرّْ..إلاّ فَبِالتَّنْكِيرِ فَظِّعْ شَانَ شَرّْ)
- أيِ: لكنَّ الأئمة لما صرحوا بتخصيصه حيث أولوه بـ(ما أهرَّ ذا نابٍ إلا شرٌّ).فالجمع بين الكلامين أن يفظَّعَ شأنُ الشرِّ بتنكيره
←فيصير المعنى: (نوعٌ عظيم من أنواع الشرِّ أهرَّ ذا نَابٍ)
فيصح حينئذ؛ *فيكون تخصيصا نوعيا وهو كونه فظيعاً؛ لأنَّ المانع إنما يكون من..*

تخصيص الجنس، وهو كونه شرا لا خيراً

وتخصيص الفرد، وهو كونه واحد الا اثنين أو أكثر

تابع (ثانياً: مذهب يوسف السّكاكِيّ)

نظَّرَ القَزْوِينِيّ في مذهب السكاكيّ: **(وَفِي جَمِيعِ قَوْلِهِ هَذَا نَظَرٌ)**

وظاهر كلام الزَّمَخْشَرِيّ في الكشاف موافقة عَبد القَاهِر ؛ لأنه قائل بالحصر في نحو {إن الله يبسط الرزق، الله يستهزئ بهم} وأمثالهما مما المُسْنَد إِلَيهِ فيه مُظهَرٌ مُعَرَّفٌ

١- لأنّ الفاعل اللفظي والمعنويّ..سواءٌ في امتناع التقديم ما داما على حالهما ؛ لأن كلا من الفاعل والتابع لا يجوز تقديمُه فتجويز تقديم المعنويّ دون اللفظي تحكم

٢- قوله في المنكر: (لا سببَ للتخصيص سوى تقدير التقديم، وهو المسوغ للابتداء)..ممنوعٌ ؛ لجواز أن يكون المسوغ التقوية أو ما يُفهِمُه من التهويل والتحقير ونحو ذلك

٣- قوله: (لا يقال المُهرُّ شرٌّ لا خير)..ممنوع - كيف وقد قال عبد القاهر: (قُدِّم (شرٌّ) لأن المعنى: (الذي أهره من جنسُ الشرِّ) لا (من جنس الخير)

مســــــألة أولــــــى تابعــــــة لبحــــــث التقــــــديم: **(قَـــــالَ وَ(زَيْـــــدٌ قَـــــائِمٌ) إِذَا اسْـــــتَتَرْ. فِيـــــهِ ضَـــــمِيرٌ فِـــــي التَّقَـــــوِّي يَقْـــــرُبُ..مِـــــنْ (قَـــــامَ) لا كَمِثْلِـــــهِ إِذْ يُنْسَـــــبُ لِشِـــــبْهِ خَـــــالٍ صِـــــفَةً وَمِـــــنْ هُنَـــــا..لَـــــمْ يَـــــكُ جُمْلَـــــةً وَلاَ كَهِـــــيْ بِنَـــــا)**

- ثم قال السكاكِيّ: ((زَيدٌ قائمٌ)..

يقرُب مِن (زيد قام) في إفــادة التقــوّي؛ لِتضمنه الضمير كما في (قام)، *فيتكرر الإسناد فيها فيتقوى الحكمُ*

وليس مثلَهُ في *الحقيقة*؛ لأنه يشبه الخالي من الضمير من جهة أنه لا يتغير بالخطاب والتكلم والغيبة، تقول (أنت قائم، وأنا قائم، وهو قائم) كما تقول: (أنت رجل، وأنا رجل، وهو رجل) ←فصارت التقوية الحاصلة بالضمير الذي لا يتصرف ضعيفة ←ولذا..

لا يُحكم بأنَّ اسمَ الفاعل مَع ضميره جملةٌ، بل قضوا بأنه مفرد

- قال الناظم: نعم استثنيَ صورتان يكون فيهما جملةً، نص عليهما جماعة:

١- إذا وقع صلة لـ(أل)

المُطَوَّل لِلتفتازانيّ: (وجه ذلك كونُهُ فيها فعلا عدل به إلى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل)

٢- أو وقع مبتدأ وله فاعل يغني عن الخبر

- كـ{*أراغب أنت*}

ولم يُعامَل مُعامَلَةَ الجُملةِ في البناء، بل هو مُعرَبٌ

- تقول: (رجلٌ قائمٌ، رجلاً قائماً، رجلٍ قائمٍ)

ابن الحاجب: لا خلاف بينهم في ذلك

مسألة ثانية تابعة لبحث التقديم: **(مِمَّا يُرَى تَقْدِيمُهُ كَاللَّازِمِ..مِثْلُكَ لا يَبْخَلُ يَا بْنَ العَالِمِ وَمِثْلُهُ غَيْرُكَ لا يَجُودُ أَيْ..أَنْتَ إِذَا لَمْ يَكُ تَعْرِيضٌ بِشَيْ)**

- من الْمُسْنَد إِلَيهِ الذي يُرى تقديمه على المسند كاللازم: لفظ (مثل) و(غير) إذا استعمل على سبيل الكناية دُون تعريض بأحد

فليس المراد بهذا اللفظ إلا إفادة الحكم لِلمُضاف إليه

فالمُرادُ: أنَّ مَن كان مثلَهُ في الحَالِ والصفةِ..كان مُقتضى القياس ومُوجب العرف والعادة أن يفعل مَا ذَكَرَهُ أو ان لا يفعله

ووجهُ الكنايةِ أنه: إذا أثبت الوصفُ لِمَن كانَ على صفته أو نُفيَ عنه..لزم إثباتُهُ أو نفيُه عنه

فالتحقيق كما قاله السُّبْكِيّ: ((مثل في هذا لا يُرَاد به الذات بل حقيقة المِثل، فيكون نفيا عن الذات بطريق البرهان كسائر الكنايات)

- فلا يُشترط على هذا أن يكون لتلك الذات الممدوحة مِثلٌ في الخارج حصل النَّفْي عنه بل هو من باب التخييل الذي يأتي في الاستعارة

ولا يتعارض هذا مع قول المتنبي (وَلَمْ أَقُلْ "مِثْلُكَ" أَعْنِي بِهِ..سِوَاكَ يَا فَرْداً بِلاَ مُشْبِهِ)

- فمعناه: (عنيت إِفَادَة الحكم عليك مريدا للاستعمال في سواك)

أمثلة:

(مِثلُ الْأَمِيرِ يَحمَلُ على الأدهَمِ والأشهَبِ)

(مِثُلُكَ يَثنِي الحُزْنَ عَنْ صَوبِهِ..وَيَستَرِدُّ الدَّمعَ عَنْ غَربِهِ)

(مِثْلُكَ لا يبخَلُ) أي: أنت لا تبخل

(غيرُك لا يجُودُ) أي: أنت تجُود

المتنبي: (غَيْرِي بِأَكْثَرِ هَذَا النَّاسِ يَنْخَدِعُ..إِنْ قَاتَلُوا جَبُنُوا وَحَدَّثُوا شَجعُوا)

- لم يُرد أن يعرِّض بواحد يصفُه بأنه ينخدع، بل أراد أنه ليس ممن ينخدع

تـابع مسـألة ثانيـة تابعـة لبحـث التقـديم: **(مِمَّـا يُـرَى تَقْدِيمُـهُ كَـالَّلازِمِ..مِثْلُـكَ لا يَبْخَـلُ يَـا بْـنَ العَـالِمِ وَمِثْلُهُ غَيْرُكَ لا يَجُودُ أَيْ..أَنْتَ إِذَا لَمْ يَكُ تَعْرِيضٌ بِشَيْ)**

أمـا إذا أريـد بهمـا إنسَـان مماثـلٌ للمُخاطَـب أو مغـاير لـه..فالتقديم فيه ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى

كــ(غَيـرِي جنــى وأنــا المعاتــب فيكمُ..فكأنَّنِي سبابةُ المتندمِ)

تنبيهات:

القَزْوِينِيّ: (استعمال (مثل) و(غير) هكـذا..مركـوز فـي الطبـاع - والسر في التقديم أنه يفيد التقوى وهو أعون على إثبات الحكم المقصود بطريق الكناية التي هي أبلغ)

فالكنايـةُ أبلـغ مـن التصـريح، إلا أنَّ هـذه التقويـة مشـتركة بـين التقـديم والتأخير لكون الكناية مفيدة لها وهي لا تتغير فيهما، فَإذَا قدم أعان على تلك التقوية لأنَّ تقديم المُسْنَد إِلَيهِ على الخبر الفعل يفيد تقوّي الحكم

التَّفْتَـازَانِيُّ: (لـيس معنـى (كـاللازم) أنه قد يقدم وقد لا يقدم، بل المراد أنه كان مقتضى القياس أنه يجوز التأخير، لكن لم يرد الاستعمال إلا على التقديم، نص عليه في دلائل الإعجاز

(وَرُبَّمَا قُدِّمَ إِذْ عَمَّ كَـ(كُلّْ..لَمْ يَاتِ))

قال كثيرون من أهل هذا الفن: قد يكون تقديم الْمُسْنَد إِلَيهِ لإفادة العموم

البدر ابن مالك في المصباح: (وذلك إذا كان..

المُسنَد إليه مُسَوَّراً بـ(كُلّ)

وَكَان المُسنَد الفِعلِيّ مقروناً بحرف النفي

مِثالٌ: كـ(كُلُّ إنسان لم يأت)

- فيفيد نفي الحكم عن كل واحد؛ *فالتقديم يفيد عموم السلبِ وشمولَ النَّفْي*

أمَّا إذا أخِّرَ كـ(لم يأت كل إنسان)..أفاد نفيَ الحُكم عن مجموع الأفراد لا عن كل فردٍ، وهو يصدُق *ولو* بنفي فردٍ واحدٍ **(إِذْ تَاخِيرُهُ هُنَا يَدُلّْ..عَلَى انْتِفَا الْحُكْمِ عَنِ الْمَجْمُوعِ لا..عَنْ كُلِّ فَرْدٍ)**

فالتأخير يفيدُ سلب العموم ونفيَ الشمولِ

(وَهْوَ حُكْمٌ قُبِلا)

وهو حكم واضح يقضي به للذوق واستعمالات العرب

- وبيانُهُ في الصفحة التالية

(وَهْوَ حُكْمٌ قُبِلا)

وهو حكم واضح يقضي به للذوق واستعمالات العرب

عللهُ القَزْوِينِيّ في التلخيص على طريقة المناطقة ورَدَّه

- عبد القاهر: (إنما ردَّ الدليل لا المدلولَ)

أولاً: بيانُ تعليل القزوينيّ

ثانياً: الردُّ:

- في الصفحة التالية

التفصيل: قال: (لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس، مع أن التأسيس راجح لأنّ الإِفَادَة خير من الإِعَادَة بير وبيان ذلك

في صورة التقديم:

أولا: لأن قولنا (إنسَانٌ لم يقم) موجبة مهملة فيكون معناه نفيَ القيام عن جملة الأَفْرَاد لا عن كل فرد؛ لأنّ الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع المستلزمة نفيَ الحكم عن الجملة دون كل فرد، فيجوزُ أن يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض

ثانياً: فَإذَا كان معنى (إنسَان لم يقم) بدون (كل) نفيَ القيام عن جملة الأَفْرَاد لا عن كل فرد وكان بعد دخول (كل) معناه كذلك..كان (كلّ) لتأكيد المعنى الأول ←فيجب أن يُحمل (كل) على نفي الحُكم عن كل فرد ليكونَ (كل) لِتأسيس معنى آخر ترجيحا للتأسيس على التأكيد، وذلك يكون بتقديم المُسْنَد إِلَيهِ وتأخير المسند

وفي صورة التأخير: لأنَّ قولنا: (لم يقم إنسَان)..سالبة مهملة أي لا سور فيها، والسالبةُ المهملةُ في قوة السالبة الكلية المقتضية لنفي الحكم عن كل فرد لورود موضوعها في سياق النفي كـ(لا شيء من الإنسَان بقائم) - وإذا كان (لم يقم إنسَان) بدون (كل) معناه نفي القيام عن كل فرد..فلو كان بعد دخول (كلّ) أيضا كذلك كان (كل) للتأكيد ←فيجب حملُها على نفي القيام من جملة الأَفْرَاد ليكون (كلّ) للتأسيس

والحاصل أن..

بدون (كل)

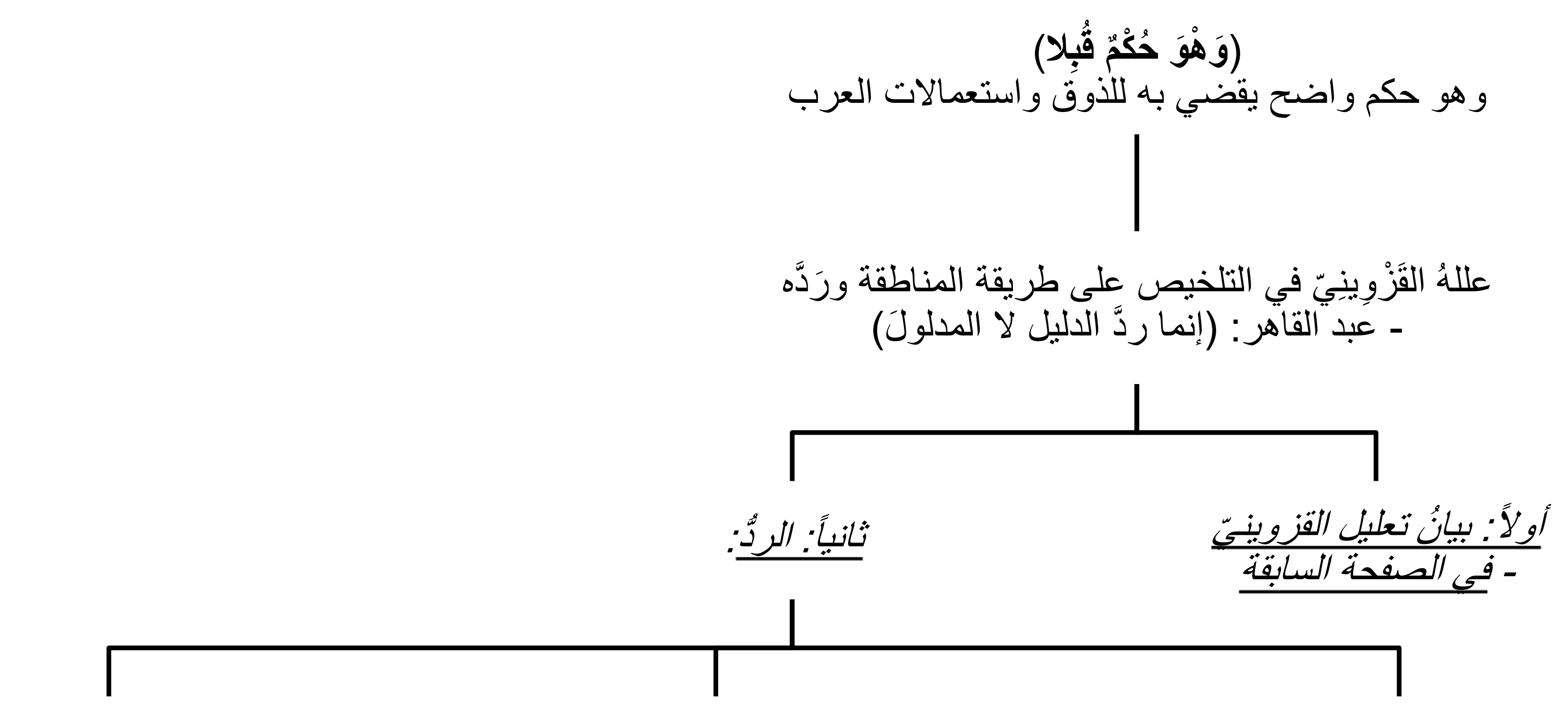
١ - التقديم لسلب العموم ونفي الشمول

٢ - والتأخير لعموم السلب وشمول النفي

وبعد دخول (كل)..بالعكس

١ - التقديم لعموم السلب وشمول النفي

٢ - والتأخير لسلب العموم ونفي الشمول



١- لأنّ النفي عن الجملة في صورة التقديم وعن كل فرد في صورة التأخير إنما أفاده الإسناد فيما أضيف إليه (كل) وقد زال ذلك بالإسناد إلى (كلّ) ←فيكون تأسيسا لا تأكيدا

وحاصله: منع كون (كل) للتأكيد لو حمل الكلام بعد (كلّ) على المعنى الذي حل عليه قبل (كل)

٢- ولأن صورة التأخير إذا أفادت النَّفْي عن كل فردٍ..فقد أفادت النَّفْي عن الجملة - فَإذَا حُملت على الثاني لا يكون (كل) تأسيسا بل تأكيدا، لأنّ هذا المعنى كان حاصلا بدونه ←فلو جعلنا (لم يقم كل إنسَان) لعموم السلب مثل (لم يقم إنسَان)..لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس إذْ لا تأسيس أصلا بل إنما يلزم ترجيح أحد التأكيدين على الآخر

٣- ولأنّ النكرة المنفيّة إذا عمت..كان قولنا: (لم يقم إنسَان) سالبة كلية لامهملة، فكيف يسميها مهملة ويورد عليها ما يُورد؟

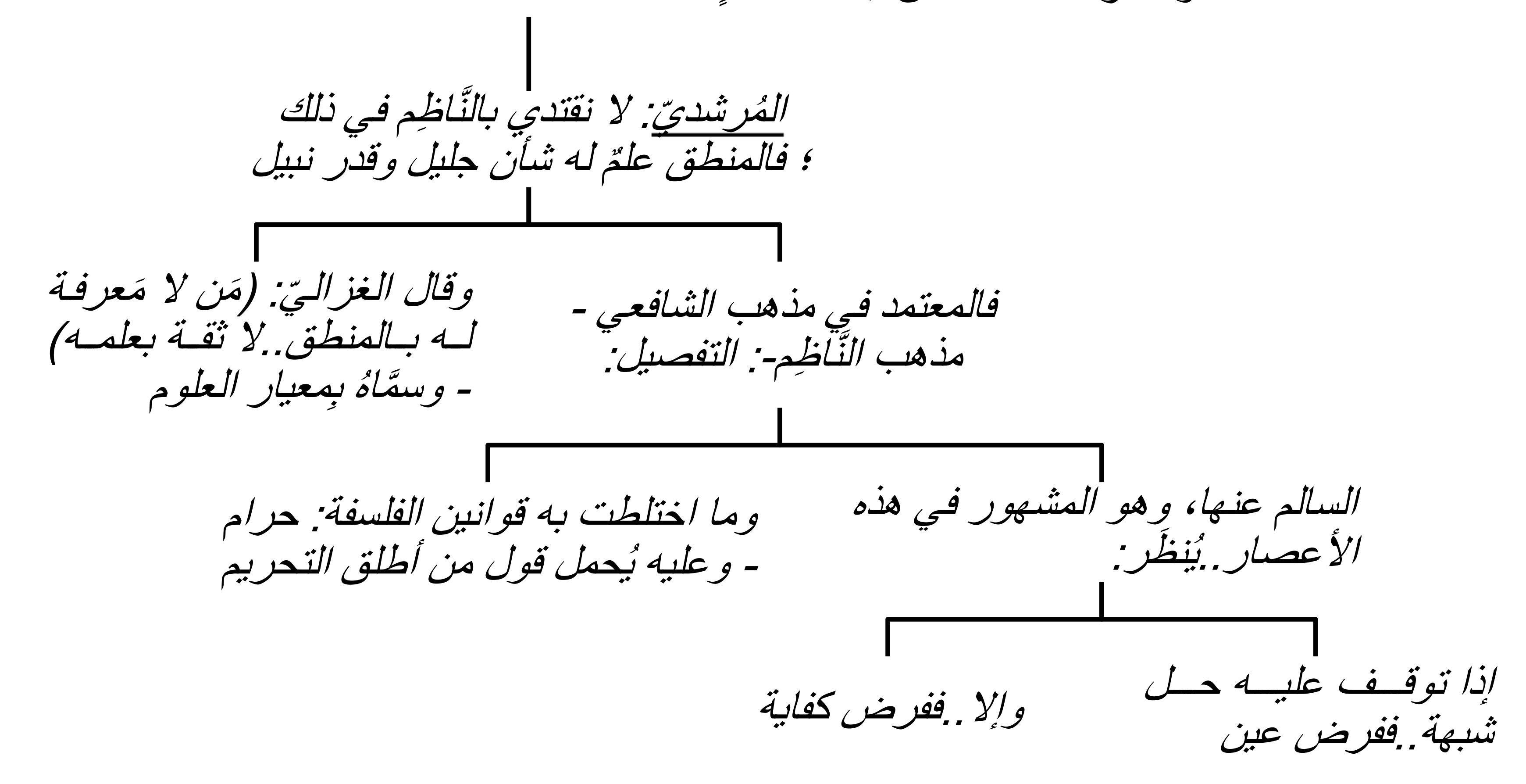
تابع (**وَهْوَ حُكْمٌ قُبِلا**)

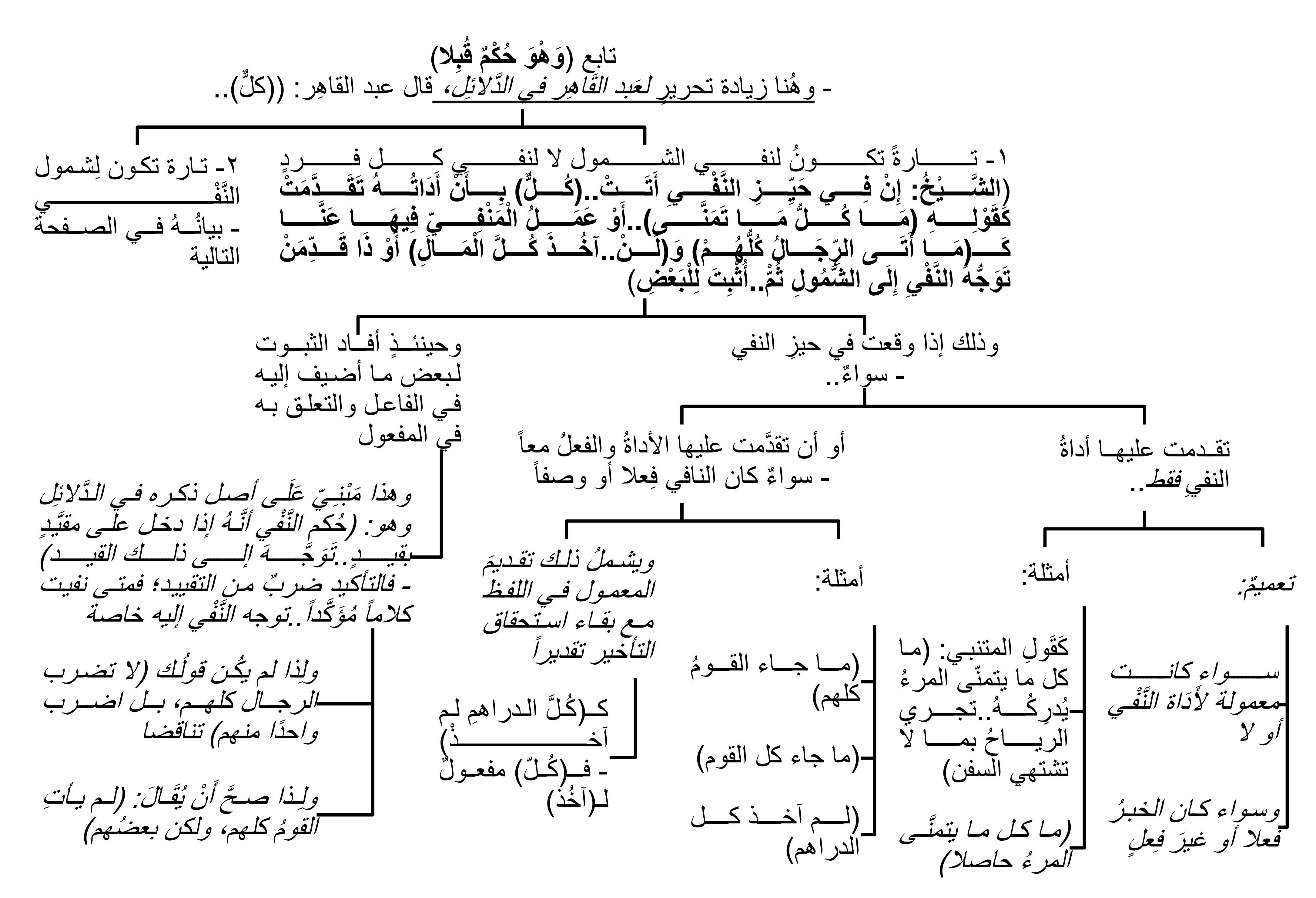
- وقال الناظم:

يقضي بهذا الحكم الذوق واستعمالات العرب

وأسقطنا التعليل المنطقيَّ وردّهُ لأنا -معاشر أهل السنة- لا ننجس تصانيفنا بقذر المنطق الذي اتفق أكثر المعتبرين خصوصاً المحدثين والفقهاء من كل المذاهب خصوصا الشافعية وأهل المغرب على تحريمه والتغليظ على المشتغلين به وإهانتهم وعقوبتهم

- وقد جمعت في ذلك تأليفا نقلت فيه كلام الأئمة في الحط عليه
- وقد نص أئمة الحديث كالسِّلَفِيّ والذهبي وابن رشيد على عدم قبول رواية المشتغل بهِ
- وقد تركت الأخذ عن جماعة لذلكٍ




تابع (وَهْوَ حُكْمٌ قُبِلا)
- وهُنا زيادة تحريرٍ لعَبد القَاهِر في الدَّلائِل، قال عبد القاهِر: ((كلٌّ)..
١- تـــارةً تكـــونُ لنفـــي الشـــمول لا لنفـــي كـــل فـــردٍ
(الشَّـيْخُ: إِنْ فِـي حَيِّـزِ النَّفْـيِ أَتَـتْ..(كُـلٌّ) بِـأَنْ أَدَاتُــهُ تَقَــدَّمَتْ
كَقَوْلِــهِ (مَــا كُــلُّ مَــا تَمَنَّــى)..أَوْ عَمَــلُ الْمَنْفــيِّ فِيهَــا عَنَّــا
كَــ(مَــا أَتَــى الرِّجَــالُ كُلُّهُــمْ) وَ(لَــنْ..آخُــذَ كُــلَّ الْمَــالِ) أَوْ ذَا قَــدِّمَنْ
تَوَجُّهُ النَّفْيِ إِلَى الشُّمُولِ ثُمْ..أُثْبِتَ لِلْبَعْضِ)
٢- تارة تكون لِشمول النَّفْـــــــــــــــي
- بيانُـهُ فـي الصـفحة التالية
وذلك إذا وقعت في حيزِ النفي
- سواءٌ..
وحينئـذٍ أفـاد الثبـوت لبعض ما أضيف إليه في الفاعل والتعلق بـه في المفعول
تقـدمت عليهـا أداةُ النفيِ فقط..
أو أن تقدَّمت عليها الأداةُ والفعلُ معاً
- سواءٌ كان النافي فِعلا أو وصفاً
تعميمٌ:
ســـواء كانـــت معمولة لأدَاة النَّفْي أو لا
وسواء كان الخبرُ فعلا أو غيرَ فِعلٍ
أمثلة:
كَقَولِ المتنبي: (ما كل ما يتمنّى المرءُ يُدرِكُــهُ..تجـري الريــاحُ بمــا لا تشتهي السفن)
(ما كـل مـا يتمنَّـى المرءُ حاصلا)
أمثلة:
(مــا جــاء القــومُ كلهم)
(ما جاء كل القوم)
(لــم آخــذ كــل الدراهم)
ويشملُ ذلك تقديمَ المعمول في اللفظ مع بقـاء استحقاق التأخير تقديراً
كـ(كُلَّ الدراهِمِ لم آخــــــذْ)
- فـ(كُلّ) مفعولٌ لـ(آخُذ)
وهذا مَبْنِيّ عَلَى أصل ذكره في الدَّلائِل وهو: (حُكم النَّفي أنَّهُ إذا دخل على مقيَّدٍ بقيـدٍ..تَوَجَّـهَ إلــى ذلــك القيــد)
- فالتأكيد ضربٌ من التقييد؛ فمتى نفيت كلاماً مُؤَكّداً..توجه النَّفي إليه خاصة
ولِذا لم يكُن قولُك (لا تضرب الرجال كلهم، بل اضرب واحدًا منهم) تناقضا
ولِذا صحَّ أَنْ يُقَالَ: (لم يأتِ القومُ كلهم، ولكن بعضُهم)

تابع **(وَهْوَ حُكْمٌ قُبِلا)**

- تابع زيادة تحريرٍ *لعَبد القَاهِر في الدَّلائِل*:

قال عبد القاهِر: ((كلٌّ))..

٢- تارة تكون لِشمولِ النَّفْي

(وَإلَّا فَلْيَعُمّْ..كَأَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي..عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ) أي لنفيٍ كل فرد

- وذلك بأن لم تكن داخلة في حيّز النفي، بأن قدمت على النفي، ولم تقع معمولةً للعامِلِ المَنفِيّ

أمثلة:

كقول أبي النجم: (قَد أصبَحت أمُّ الخِيار تدَّعِي..عليَّ ذَنباً كلُّه لم أصنَعِ) برفع (كلّ)

- أي: (لم أصنع شيئا مما تدعيه)

حديث الصحيحين لما قال صلى الله عليه وسلم ذو اليدين أقصرت الصلاة أم نسيت؟ قال: «كُلُّ ذلك لم يكن»

- أي لم يقع قصرٌ ولا نسيانٌ كما في الحديث الآخر: «لم أنس ولم تُقصَر»

تابع (**وَهْوَ حُكْمٌ قُبِلا**)

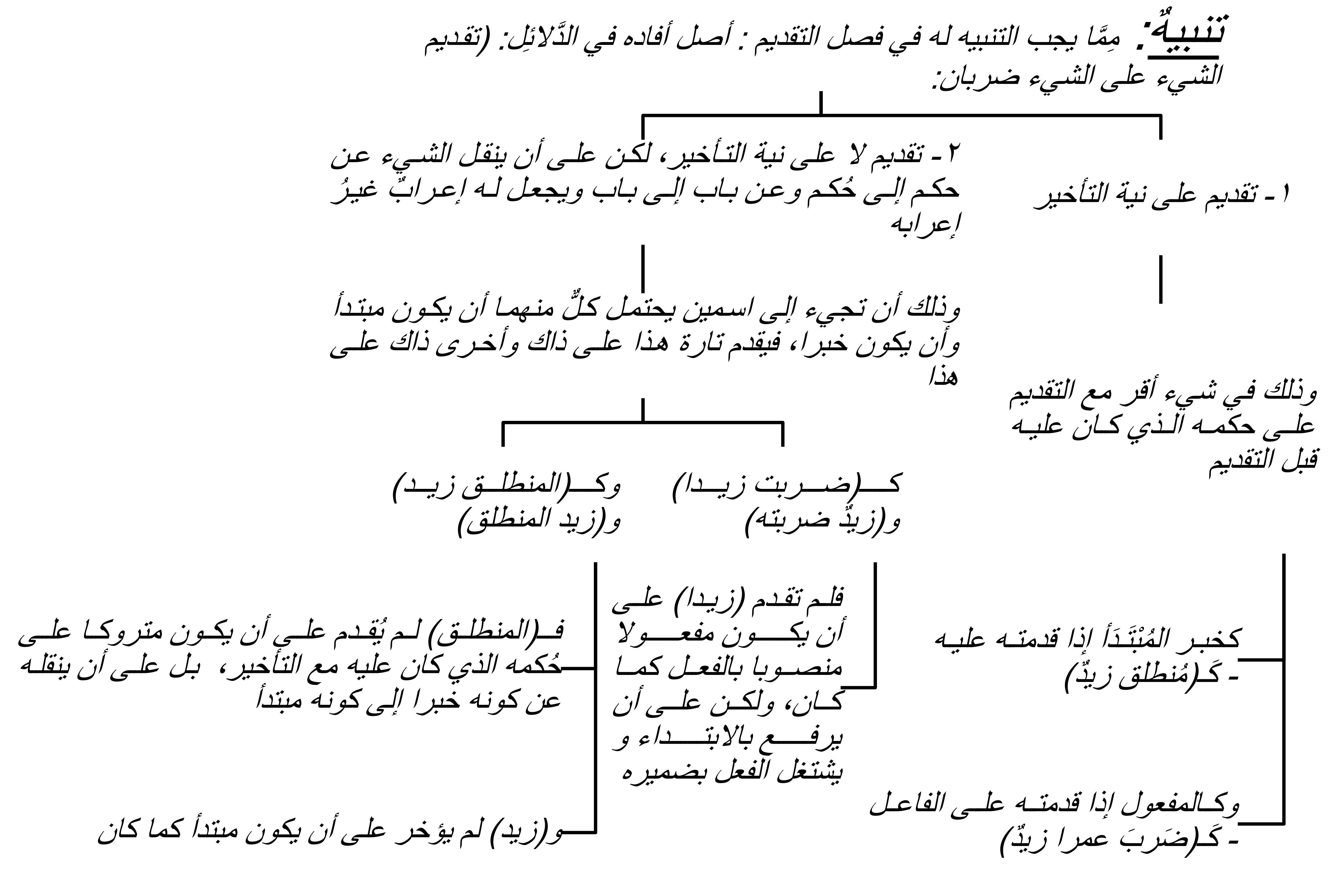
- تابع زيادة تحريرٍ لعَبد القَاهِر في الدَّلائِلِ:

مُناقشة:

نَظَّرَ فِي ذلك التفتازانيّ، فقال: (الحقُّ أن هذا الحكم أكثريٌّ لا كُلِّيّ

؛ وذلك لانا نجده حيث لا يصلح أن يتعلق الفعل ببعض كـ{والله لا يحب كل مختال فخور، والله لا يحب كل كفار أثيم، ولا تطع كل حلاف مهين}

يؤخذ جواب ذلك مِمَا ذَكَرَهُ السُّبْكِيّ، فإنه قال: (السلب من المجموع أعم من السلب عن كل فرد - فلا يتحتم عند وقوع (كلّ) في سياق النَّفْي..إِرَادَةُ رفع الْإِيجَاب الكليّ الصادق بالسلب الجُزئِيّ، بل قد يُراد السلب الكليّ بأن يقوم دليل خارجيّ على عموم السلب، خلافا لعبد القاهر)


تنبيهٌ: مِمَّا يجب التنبيه له في فصل التقديم : أصل أفاده في الدَّلائِل: (تقديم الشيء على الشيء ضربان:
١ - تقديم على نية التأخير
وذلك في شيء أقر مع التقديم على حكمه الذي كان عليه قبل التقديم
كخبر المُبْتَدَأ إذا قدمته عليه - كَـ(مُنطلق زيدٌ)
وكالمفعول إذا قدمته على الفاعل - كَـ(ضَربَ عمرا زيدٌ)
٢ - تقديم لا على نية التأخير، لكن على أن ينقل الشيء عن حكم إلى حُكم وعن باب إلى باب ويجعل له إعرابٌ غيرُ إعرابه
وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كلٌّ منهما أن يكون مبتدأ وأن يكون خبرا، فيقدم تارة هذا على ذاك وأخرى ذاك على هذا
كـ(ضربت زيدا) و(زيدٌ ضربته)
فلم تقدم (زيدا) على أن يكون مفعولا منصوبا بالفعل كما كان، ولكن على أن يرفع بالابتداء و يشتغل الفعل بضميره
وكـ(المنطلق زيد) و(زيد المنطلق)
فـ(المنطلق) لم يُقدم على أن يكون متروكا على حُكمه الذي كان عليه مع التأخير، بل على أن ينقله عن كونه خبرا إلى كونه مبتدأ
و(زيد) لم يؤخر على أن يكون مبتدأ كما كان

خاتمةٌ في الباب الثاني الأحوال العارضة لِلمسند إليه
- وهي مسألة خروج الكلام عن مُقتضى الظاهر

خريطة إجمالية

خاتمةٌ: مَسْأَلَة
(قَدْ يَخْرُجُ الْكَلامُ عَمَّا ذُكِرَا)

مُقدّمة: جميع ما تقدم في هذا الباب من الحذف والذكر وما بعدهما..هو مقتضى الظاهر *من الحال*، *أي القياس الوصفيّ*
- وقد يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر من *الحال* لِنكتةٍ

مضمون المسألة:

أولاً: وضع المضمر موضع الظاهر وعكسُهُ

ثانياً: مِن خروج الكلام عن مُقتضى الظاهر..الالتفاتُ

ثالثا: مجاوبة المخاطب بغير ما يترقب

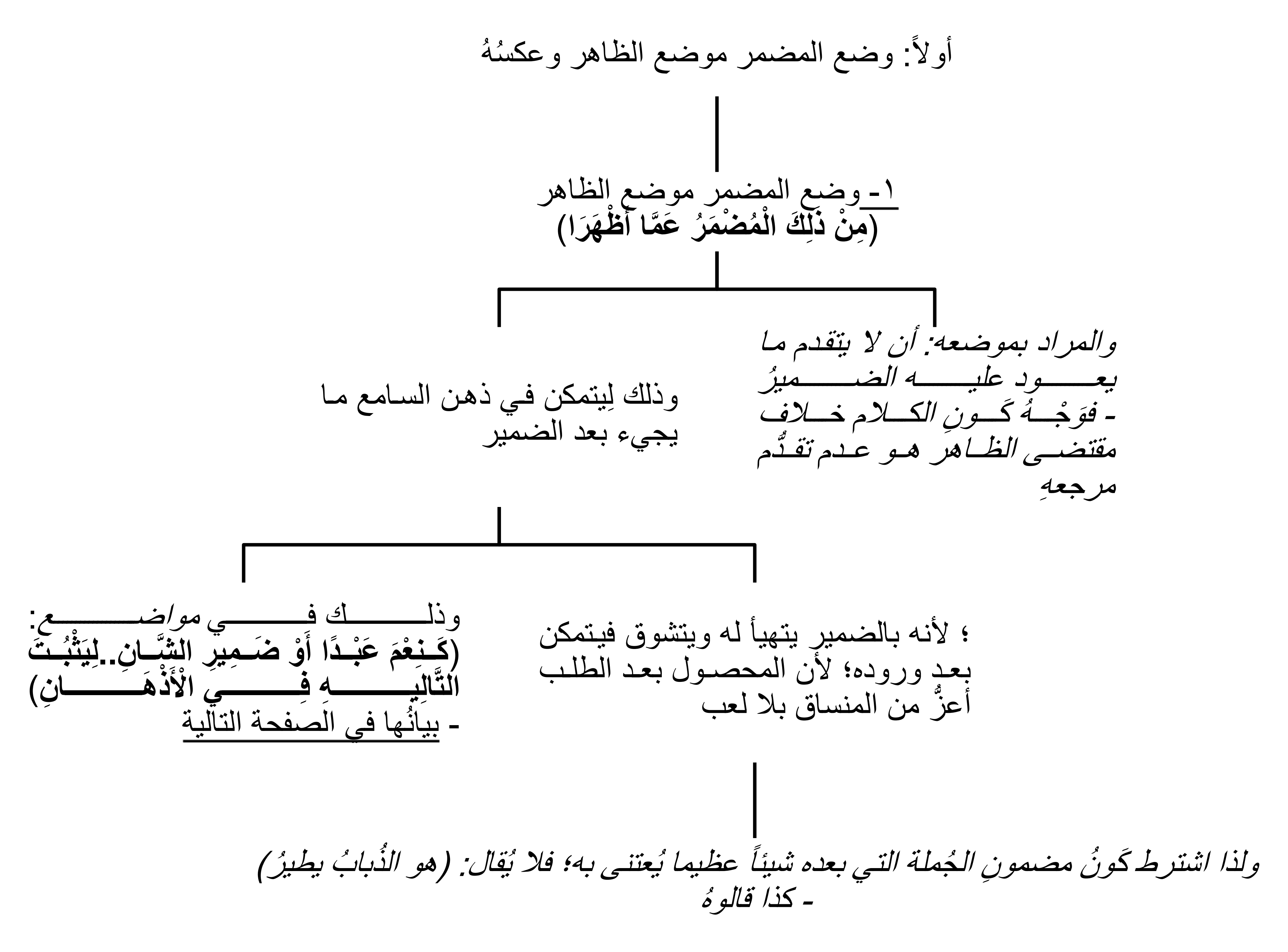
رابعا: إجابة السائل بغير ما يتطلب تنبيها على أنه الأولى أو الأهمُّ *أن يسأل عنه*

خامسا: وضع الماضي موضع المستقبل

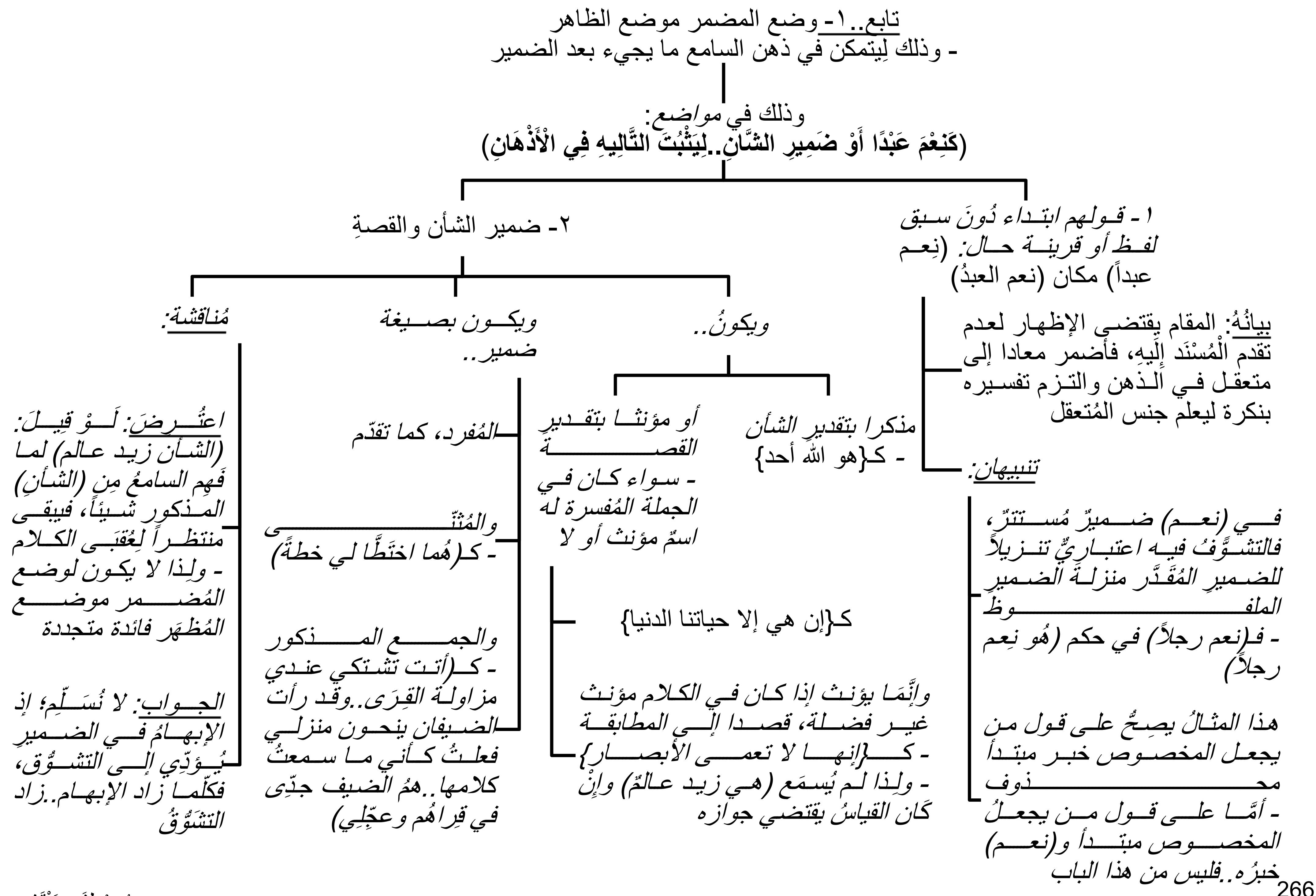
سادسا: التعبير عن الماضي بلفظ المستقبل

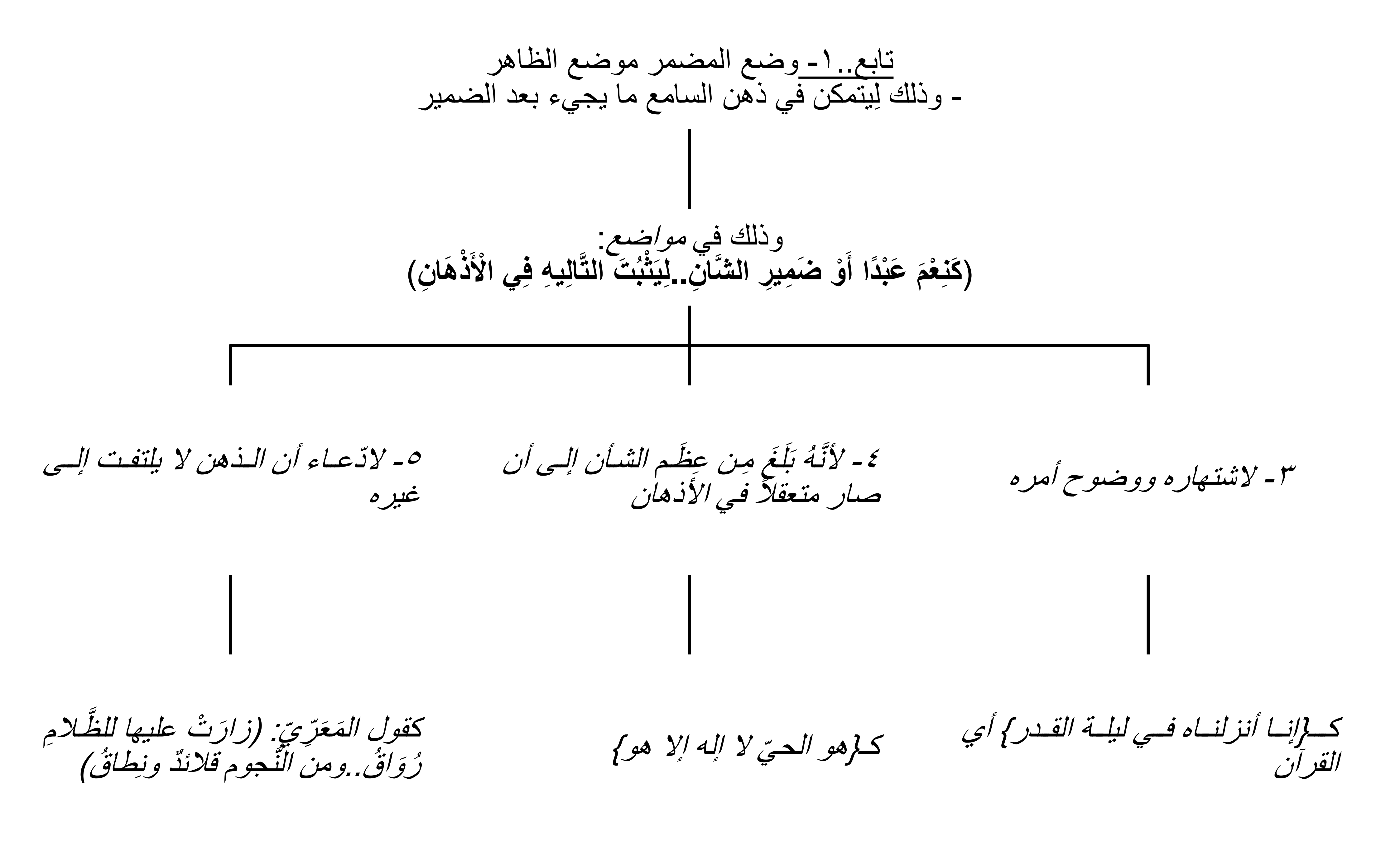
سابعا: القلب

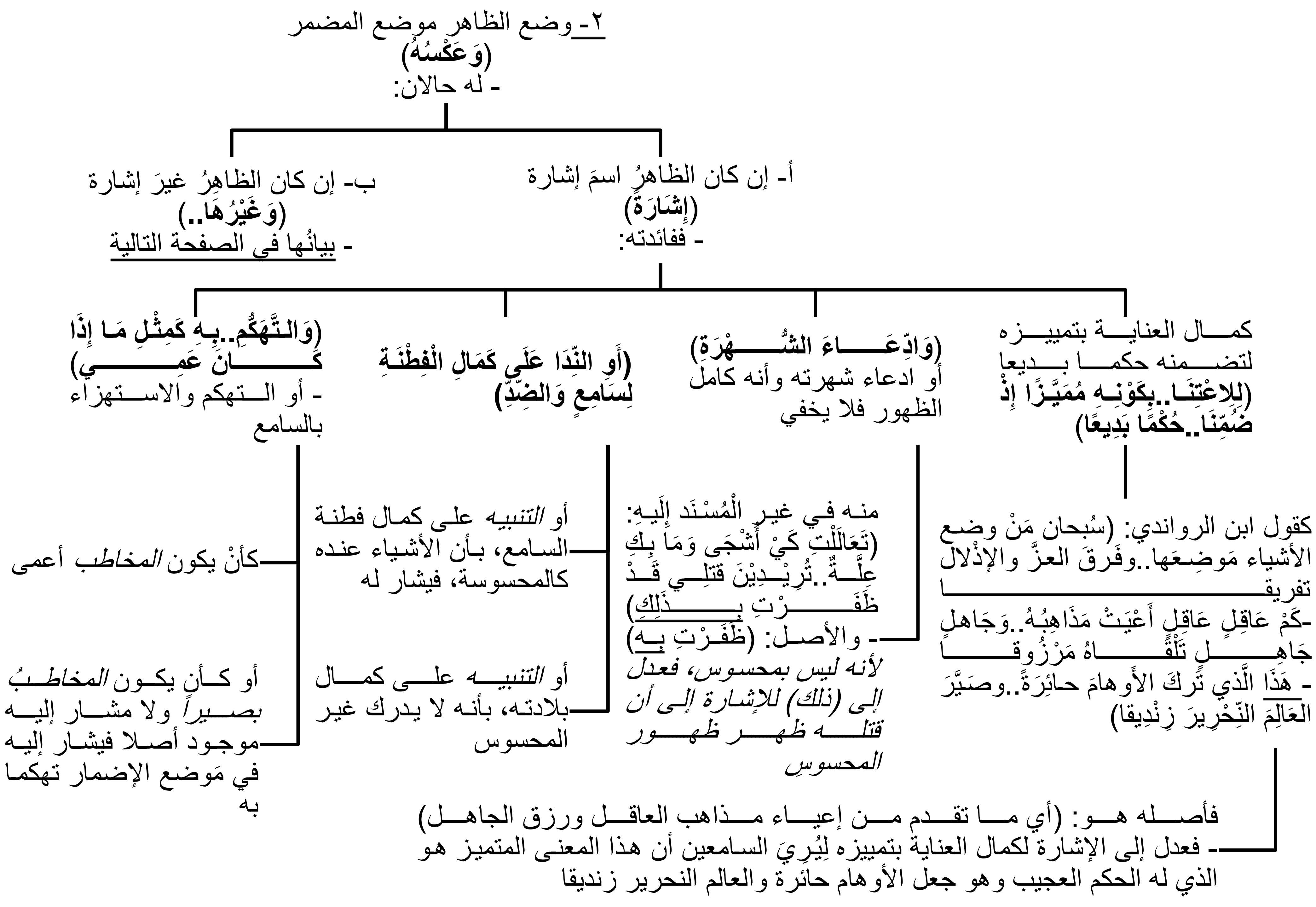
ثامنا: مسائل استدركها البهاء السُّبْكِيّ على القَزْوِينِيّ أهملها مِن إتْيَان الكلام على خلاف مقتضى الظاهر



أولاً: وضع المضمر موضع الظاهر وعكسُهُ
١- وضع المضمر موضع الظاهر
(مِنْ ذَلِكَ الْمُضْمَرُ عَمَّا أَظْهَرَا)
والمراد بموضعه: أن لا يتقدم ما يعود عليه الضميرُ - فوَجْهُ كَونِ الكلام خلاف مقتضى الظاهر هو عدم تقدُّم مرجعهِ
وذلك لِيتمكن في ذهن السامع ما يجيء بعد الضمير
؛ لأنه بالضمير يتهيأ له ويتشوق فيتمكن بعد وروده؛ لأن المحصول بعد الطلب أعزُّ من المنساق بلا لعب
وذلك في مواضع: (كَـنِعْمَ عَبْدًا أَوْ ضَمِيرِ الشَّانِ..لِيَثْبُتَ التَّالِيهِ فِي الْأَذْهَانِ) - بيانُها في الصفحة التالية
ولذا اشترط كَونُ مضمونِ الجُملة التي بعده شيئاً عظيما يُعتنى به؛ فلا يُقال: (هو الذُبابُ يطيرُ) - كذا قالوهُ


تابع..١- وضع المضمر موضع الظاهر
- وذلك لِيتمكن في ذهن السامع ما يجيء بعد الضمير
وذلك في مواضع:
(كَنِعْمَ عَبْدًا أَوْ ضَمِيرِ الشَّانِ..لِيَثْبُتَ التَّالِيهِ فِي الْأَذْهَانِ)
١- قولهم ابتداء دُونَ سبق لفظ أو قرينة حال: (نِعم عبداً) مكان (نعم العبدُ)
بيانُهُ: المقام يقتضي الإظهار لعدم تقدم الْمُسْنَد إِلَيهِ، فأضمر معادا إلى متعقل في الذهن والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المُتعقل
تنبيهان:
في (نعم) ضميرٌ مُستترٌ، فالتشوُّفُ فيه اعتبارِيٌّ تنزيلاً للضميرِ المُقَدَّر منزلةَ الضميرِ الملفوظ
- فـ(نعم رجلاً) في حكم (هُو نِعم رجلاً)
هذا المثالُ يصِحُّ على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف
- أمَّا على قول من يجعلُ المخصوص مبتدأ و(نعم) خبرُه..فليس من هذا الباب
٢- ضمير الشأن والقصةِ
ويكونُ..
مذكرا بتقدير الشأن
- كـ{هو الله أحد}
أو مؤنثا بتقدير القصة
- سواء كان في الجملة المُفسرة له اسمٌ مؤنث أو لا
كـ{إن هي إلا حياتنا الدنيا}
وإنَّمَا يؤنث إذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة، قصدا إلى المطابقة
- كـ{إنها لا تعمى الأبصار}
- ولِذا لم يُسمَع (هي زيد عالمٌ) وإنْ كَان القياسُ يقتضي جوازه
ويكون بصيغة ضمير..
المُفرد، كما تقدّم
والمُثنّى
- كـ(هُما اختَطَّا لي خطةً)
والجمع المذكور
- كـ(أتت تشتكي عندي مزاولةَ القِرَى..وقد رأت الضيفان ينحون منزلي فعلتُ كأني ما سمعتُ كلامها..هُمُ الضيف جدِّي في قِراهُم وعجّلِي)
مُناقشة:
اعتُرِضَ: لَوْ قِيلَ: (الشأن زيد عالم) لما فَهِم السامعُ مِن (الشأنِ) المذكور شيئاً، فيبقى منتظراً لِعُقبَى الكلام
- ولِذا لا يكون لوضع المُضمر موضع المُظهَر فائدة متجددة
الجواب: لا نُسَلِّم؛ إذ الإبهامُ في الضميرِ يُؤدِّي إلى التشوُّق، فكلّما زاد الإبهام..زاد التشوُّقُ


تابع..١- وضع المضمر موضع الظاهر
- وذلك لِيتمكن في ذهن السامع ما يجيء بعد الضمير
وذلك في مواضع:
(كَنِعْمَ عَبْدًا أَوْ ضَمِيرِ الشَّانِ..لِيَثْبُتَ التَّالِيهِ فِي الْأَذْهَانِ)
٣- لاشتهاره ووضوح أمره
٤- لأنَّهُ بَلَغَ مِن عِظَم الشأن إلى أن صار متعقلاً في الأذهان
٥- لادّعاء أن الذهن لا يلتفت إلى غيره
كـ{إنا أنزلناه في ليلة القدر} أي القرآن
كـ{هو الحيّ لا إله إلا هو}
كقول المَعَرِّيّ: (زارَتْ عليها للظَّلامِ رُوَاقُ..ومن النُّجوم قلائدٌ ونِطاقُ)


٢- وضع الظاهر موضع المضمر
(وَعَكْسُهُ)
- له حالان:
أ- إن كان الظاهرُ اسمَ إشارة
(إِشَارَةً)
- ففائدته:
ب- إن كان الظاهرُ غيرَ إشارة
(وَغَيْرُهَا..)
- بيانُها في الصفحة التالية
كمال العناية بتمييزه لتضمنه حكما بديعا
(لِلاعْتِنَا..بِكَوْنِهِ مُمَيَّزًا إِذْ ضُمِّنَا..حُكْمًا بَدِيعًا)
(وَادِّعَاءَ الشُّهْرَةِ)
أو ادعاء شهرته وأنه كامل الظهور فلا يخفي
(أَوِ النِّدَا عَلَى كَمَالِ الْفِطْنَةِ لِسَامِعٍ وَالضِّدِّ)
(وَالتَّهَكُّمِ..بِهِ كَمِثْلِ مَا إِذَا كَانَ عَمِي)
- أو التهكم والاستهزاء بالسامع
كقول ابن الراوندي: (سُبحان مَنْ وضع الأشياء مَوضِعَها..وفَرقَ العزَّ والإذْلال تفريقا
-كَمْ عَاقِلٍ عَاقِلٍ أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ..وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلْقَاهُ مَرْزُوقَا
- هَذَا الَّذِي تَرَكَ الأَوهامَ حائِرَةً..وصَيَّرَ العَالِمَ النِّحْرِيرَ زِنْدِيقا)
منه في غير الْمُسْنَدِ إِلَيهِ: (تَعَالَلْتِ كَيْ أَشْجَى وَمَا بِكِ عِلَّةٌ..تُرِيْدِيْنَ قتلِي قَدْ ظَفَرْتِ بِذَلِكِ)
- والأصل: (ظَفَرْتِ بِهِ)
لأنه ليس بمحسوس، فعدل إلى (ذلك) للإشارة إلى أن قتله ظهر ظهور المحسوس
أو التنبيه على كمال فطنة السامع، بأن الأشياء عنده كالمحسوسة، فيشار له
أو التنبيه على كمال بلادته، بأنه لا يدرك غير المحسوس
كأنْ يكون المخاطب أعمى
أو كأن يكون المخاطبُ بصيراً ولا مشار إليه موجود أصلا فيشار إليه في مَوضع الإضمار تهكما به
فأصله هو: (أي ما تقدم من إعياء مذاهب العاقل ورزق الجاهل)
- فعدل إلى الإشارة لكمال العناية بتمييزه لِيُرِيَ السامعين أن هذا المعنى المتميز هو الذي له الحكم العجيب وهو جعل الأوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا

تابع ٢- وضع الظاهر موضع المضمر

ب- الحال الثانية: إن كان الظاهرُ غيرَ إشارة
(وَغَيْرُهَا..)
- فله نكت، منها:

١- زيادة التمكين عند السامع، حتى يكون مستحضرا *لا يزول عن البال*
(زِيَادَةُ التَّمْكِينِ قَدْ..مَثَّلَهُ بِقَوْلِهِ اللهُ الصَّمَدْ)

كـ{قل هو الله أحد * اللهُ الصمد} أي: الذي يُصمَدُ إليه ويُقصَدُ في الحوائج
- ولم يقل (هو الصمد) لزيادة التمكين

ومنه في غير المُسْنَد إليهِ: {وبالحق أنزلناه وبالحق نزل}
- فلم يقُل: (وبه نزل)

٢- **(أَوْ لِيُقَوِّيْ دَاعِيَ الْمَامُورِ..أَوْ يُدْخِلَ الرَّوْعَ عَلَى الضَّمِيرِ أَوِ الْمَهَابَةْ)**
- تقوية داعي المأمور وإدخال الروع -أي الفزع- أو المهابة -أي الإجلال- على قلب السامع

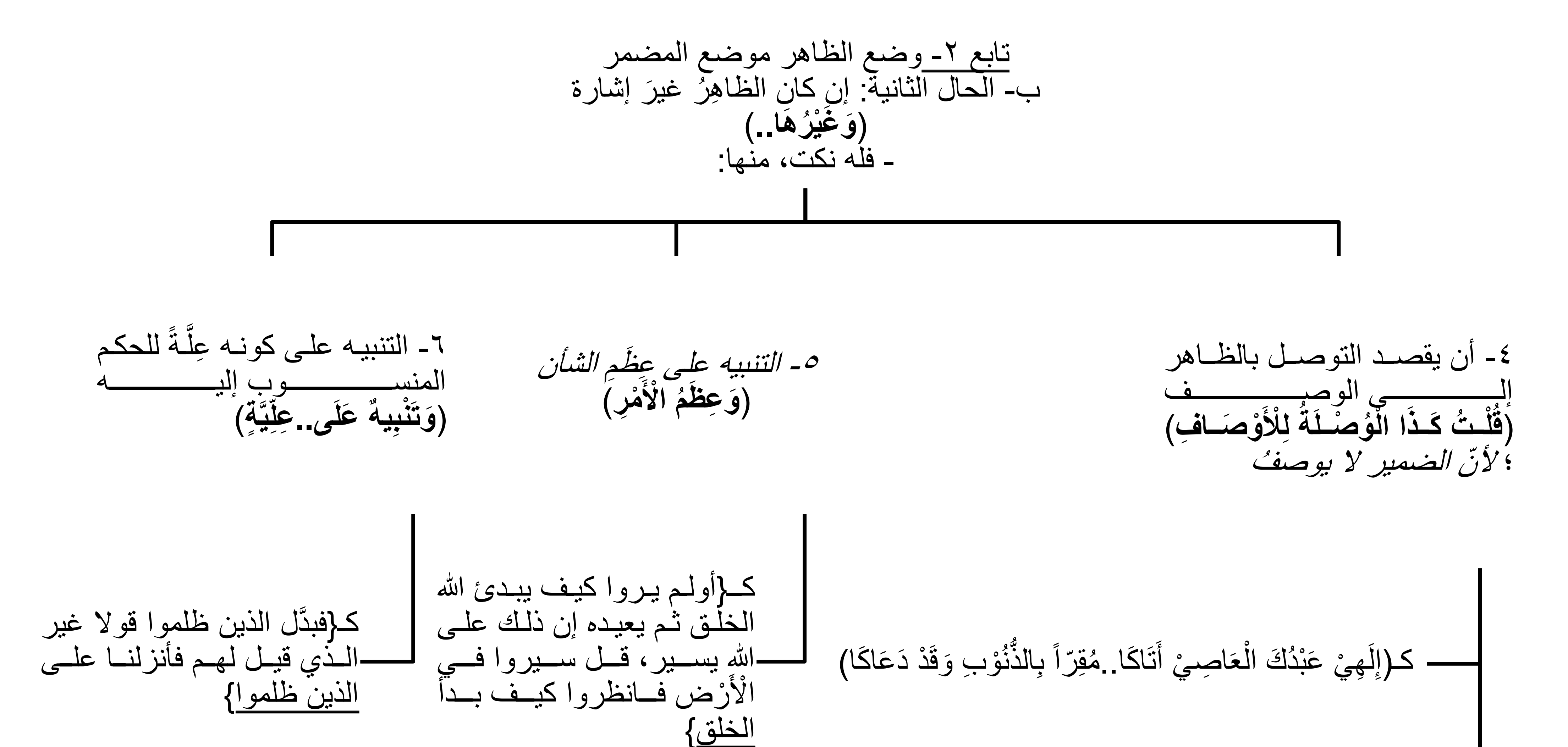
كقول الخليفة: (أمير المؤمنين يأمُرُك بكذا) مكان (أنا آمرُك)

ومنه في غير المُسْنَد إليهِ: {فإذا عزمت فتوكل على الله}
- فلم يقل: (عليَّ) لما في لفظ (الله) من تقوية الداعي على التوكل لدلالته على ذات موصوفة بالأوصاف الكاملة من القدرة وغيرِها

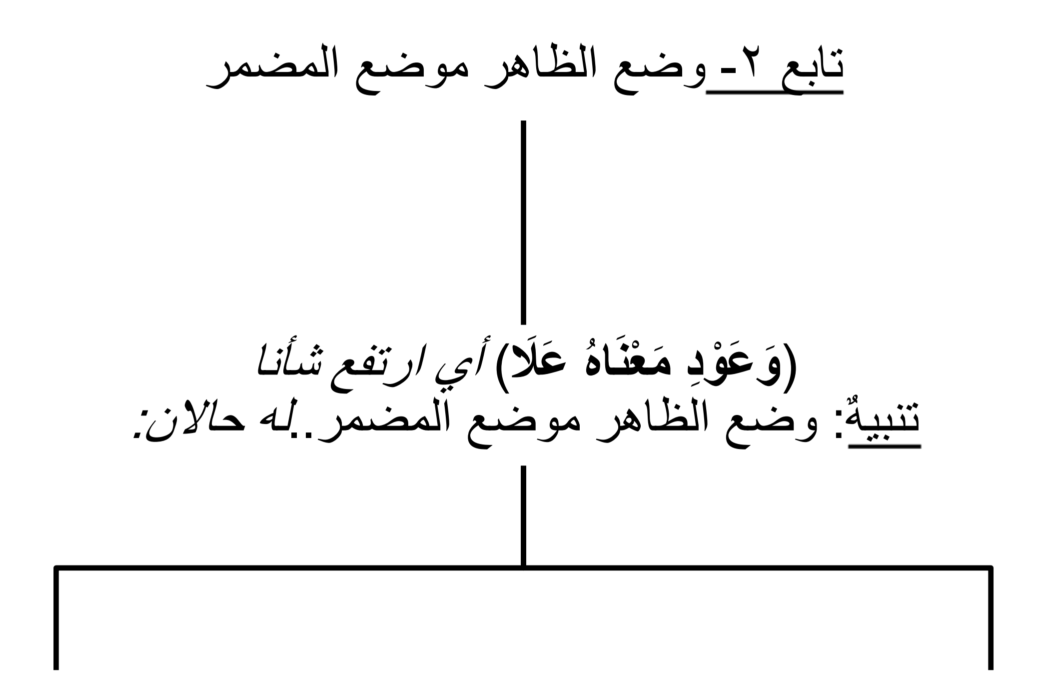
٣- الاستعطاف
(وَالِاسْتِعْطَافِ)

كـ(إِلَهِيْ عَبْدُكَ الْعَاصِيْ أَتَاكَا..مُقِرّاً بِالذُّنُوْبِ وَقَدْ دَعَاكَا)
- فالأصل: (أنا أتيتك) فعدل عنه لما في لفظ (عبدك) من التخضع واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة

تابع ٢- وضع الظاهر موضع المضمر
ب- الحال الثانية: إن كان الظاهرُ غيرَ إشارة
(وَغَيْرُهَا..)
- فله نكت، منها:



تابع ٢- وضع الظاهر موضع المضمر



(**وَعَوْدِ مَعْنَاهُ عَلَا**) *أي ارتفع شأنا*

تنبيهٌ: وضع الظاهر موضع المضمر..*له حالان:*

١- *بإعادته بلفظه الأول*

- وذلك كالأمثلة السابقةِ

٢- إذا كان بمعنى الأول لا بلفظه

- وهو أحسن

كـ{الحمد لله الذي خلق السموات والْأَرْض}ثم قال: {ثم الذين كفروا بربهم يعدلون}

- ووجه الأحسنية هنا: علق الكفر بلفظ الرب المأخوذ من التربية

ثانياً: مِن خروج الكلام عن مُقتضى الظاهر..الالتفاتُ

تسميتُهُ: مأخوذ من التفات الإنسَان من يمينه إلى شماله وبالعكس
- ووجه التسمية فيه ظاهر
- ابن الأثير في كنز البلاغة: (يسمى شجاعة العرب).

المذاهب فيه:

(وَقَالَ فِي الْمِفْتَاحِ كُلُّ مَا ذُكِرْ..لَيْسَ بِمُخْتَصٍّ بِذَا الَّذِي قُدِرْ بَلْ غَيْبَةٌ وَأَخَوَاهَا قَدْ نُقِلْ..كُلٌّ لِآخَرَ الْتِفَاتٌ مُسْتَقِلّ)
أولاً: مذهب السكاكيّ: الالتفاتُ هُو نقلُ الكلام عن الحكاية إلى الغيبة ليس مختصا بالمسند إليه ولا بكونِهِ عن الحكاية إلى الغيبة
- بلِ يكونُ في الغيبة والخطاب والتكلم بالنقلِ مِن أحدِها إلى آخر

سواءٌ في الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ وغيرِهِ

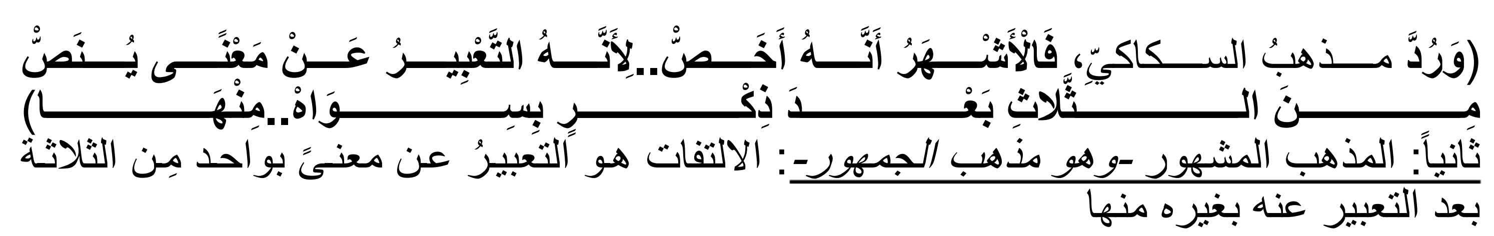
وسواء كان واحدٌ منها واردا في الكلام بالفعل ثُم عدل عنه إلى الآخر أو لم يرد ولكن كان مقتضى الظاهر إيرَاده وَإنْ لم يورد كذلك

فمنه في غير المُسند إليه: {فتوكل على الله} في مقام (فتوكل عليّ)

(وَرُدَّ مذهبُ السكاكيّ، **فَالْأَشْهَرُ أَنَّهُ أَخَصٌّ..لِأَنَّهُ التَّعْبِيرُ عَنْ مَعْنًى يُنَصّ مِنَ الثَّلاثِ بَعْدَ ذِكْرٍ بِسِوَاهْ..مِنْهَا)**
ثانياً: المذهب المشهور -وهو مذهب الجمهور-: الالتفات هو التعبيرُ عن معنىً بواحد مِن الثلاثة بعد التعبير عنه بغيره منها

- بيانُ مذهبِهم..في الصفحة التالية

ثالثاً: مذاهب أخرى
- سيأتي بيانُها لاحقاً



(وَرُدَّ مذهبُ السكاكيّ، فَالْأَشْهَرُ أَنَّهُ أَخَصُّ..لِأَنَّهُ التَّعْبِيرُ عَنْ مَعْنًى يُنَصُّ مِنَ الثَّلَاثِ بَعْدَ ذِكْرٍ بِسِوَاهُ..مِنْهَا)

ثانياً: المذهب المشهور -وهو مذهب *الجمهور*-: الالتفات هو التعبيرُ عن معنىً بواحد مِن الثلاثة بعد التعبير عنه بغيره منها

تنبيهان:

هذا أخص من قول السكاكِيّ ؛ فقول الخليفة: (أمير المؤمنين يأمرك بكذا)..

- التفات على رأي السَّكاكيّ ؛ لأنه منقول عن (أنا)، *فهو منقول عن التكلم لكونه مقتضى الظاهر إلى الغيبة؛ لأنّ الأسمَاء الظاهرة من قبيل الغائب*
- وليس التفاتاً علي المشهور ؛ لعدم تقدم خلافه

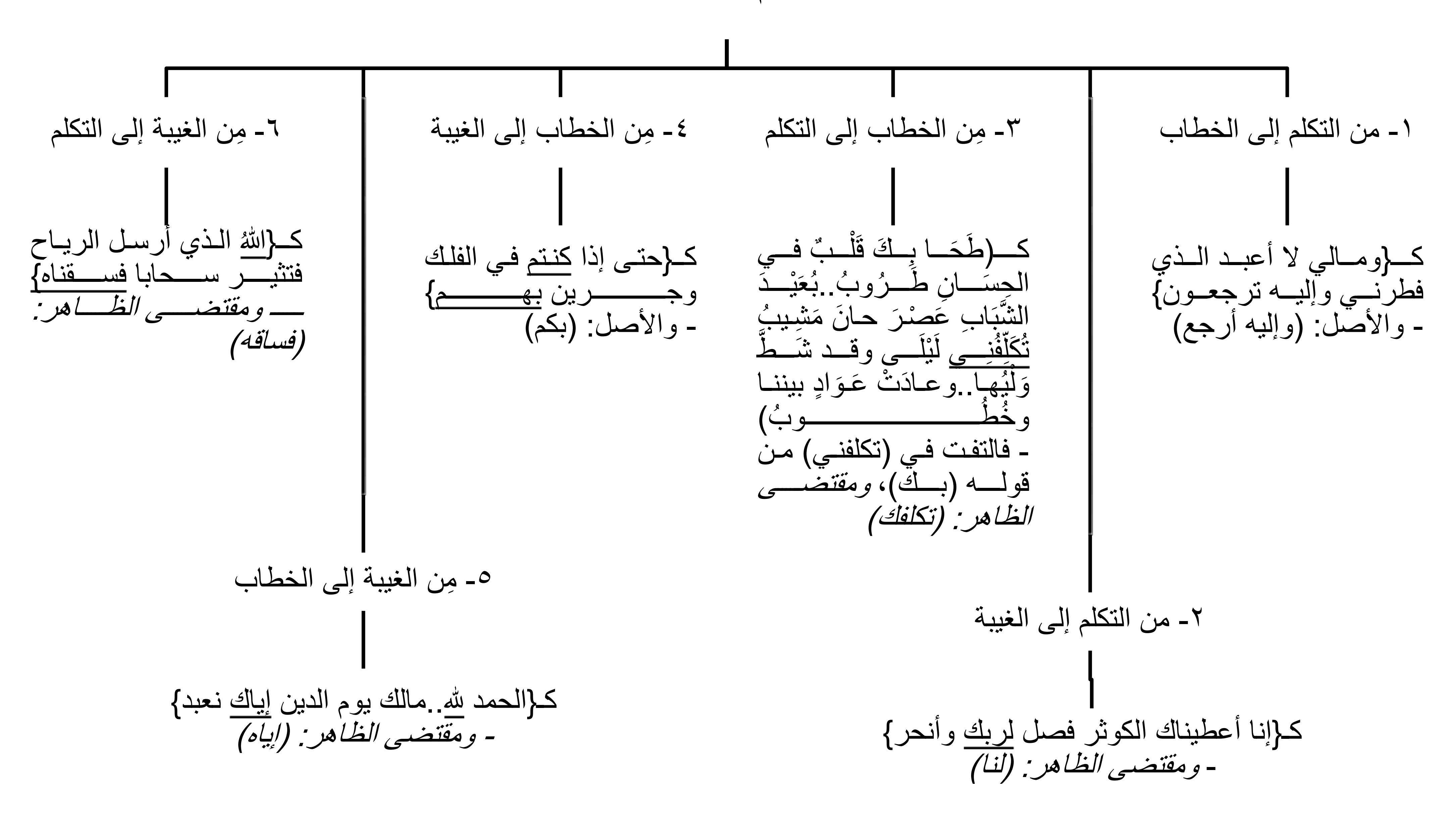
التَّفْتَازَانِيُّ: (يشترط كونُ التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر وخلاف ما يترقبه السامع) - ولا بد من هذا القيد لتخرُجَ صُوَرٌ -وإن صدق عليها أنها تعبير عن معنىً بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر- نحو..

- *(أنا زيد وأنت عمرو)*
- *و(نحن اللذون صبحوا الصباحا) ؛ لِأنّ حق العائد إلى الموصول أن يكون بلفظ الغيبة*
- *(يا من هو عالمٌ حقِّق لي هذه المَسْأَلَة فأنت الَّذِي لا نظير له في هذا الفن) ؛ لِأنّ حقّ الكلام بعد تمام المنادى أن يكون بطريق الخطاب*
  - *؛ فمَن زعم أن في مثل {يا أيها الذين آمنوا} التفات والقياسُ (آمنتم)..فقد سها على ما تشهد به كتب النحو*
- *تكرير الطريق الملتفت إليه - كـ{إياك نستعين} و{اهدنا وأنعمت}؛ فالالتفات إنما هو في {إياك نعبد} والباقى جار على أسلوبه*

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع ثانياً: المذهب المشهور -وهو مذهب *الجمهور*-: الالتفات هو التعبيرُ عن معنىً بواحد مِن الثلاثة بعد التعبير عنه بغيره منها

- فأقسام الالتفات ستة:



تابع..(ثانياً: المذهب المشهور -*وهو مذهب الجمهور)*

-_ ثم النكتة في الالتفات:

(لِيَرْفُلَ الْكَلامُ فِي حُلاهْ..لِأَنَّ نَقْلَ الْقَوْلِ فِي الْمَهَايِعِ..أَنْشَطُ لِلْإِصْغَاءِ وَالْمَسَامِعِ)

أولاً: عموماً: أن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى آخر..كان أحسن وأشهى للقلب وألذ للسمع وأكثر إصغاءً ؛ لما فيه من التنقل؛ لما جُبلت عليه النفوس من الضجر

(وَقَدْ يَخُصُّ كُلَّ مَوْضِعٍ نُكَتْ..كَمِثْلِ مَا أُمُّ الكِتَابِ قَدْ حَوَتْ فَالْعَبْدُ إِذْ يَحْمَدُ مَنْ يَحِقُّ لَهْ..ثُمَّ يَجِيءُ بِالسَّمَى المُبَجَّلَهْ فَكُلُّهَا مُحَرِّكُ الْإِقْبَالِ..لِمَالِكِ الْأُمُورِ فِي الْمَآلِ فَيُوجِبُ الْإِقْبَالَ وَالْخِطَابَا..بِغَايَةِ الْخُضُوعِ وَالتَّطْلابَا لِلْعَوْنِ فِي كُلِّ مُهِمٍّ يُقْصَدُ..وَقِسْ عَلَيْهِ كُلَّ مَا قَدْ يَرِدُ)

ثانياً: خصوصاً: وربما اختص كل موقع منه بلطائف ونكت

كالفاتحة؛ فالعبدُ إذا ذكر الله وحَمِدَهُ، ثم ذَكَرَ صفاتِه التي كُلُّ صفة منها تبعث على شدة الإقبال، وآخرها {مالك يوم الدين} المفيد أنه مالكُ الأمر كله في يوم الجزاء ←فحينئذ يوجب الإقبال عليه والخطاب بغاية الخضوع والاستعانة في المهماتِ

تابع..(ثانياً: المذهب المشهور -وهو مذهب الجمهور)

-(وَلَمْ يَكُنْ فِي جُمْلَةٍ كَمَا فِي..عَرُوسِ الأَفْرَاحِ وَفِي الكَشَّافِ)

نقل السبكيُّ في عروس الأفراح: (قالوا: الالتفات..

لا يكون في جملة

- صرح به الزمخشري في الكشّاف

وإلَّا..لزم أن يكون في نحو (أنت صديقي) التفاتٌ، وليس كذلك

أمَّا (أأنتَ الهِلاليُّ الذي كنتَ مرَّةً..سَمِعنا بِهِ والأرحبِيُّ المعلَّفُ)..فليس منه ؛ لأنّ الضميرين أَحَدهمَا على اللفظ والآخر على المعنى

بل يكونُ في جملتين

- والظاهرُ أنهم يريدون بالجملتين الكلامين المستقلين حتى يمتنع الالتفات بين الشرط وجوابه مثلا

وكلام البيانيين في إيجَاز الحذف وغيره يبين أَنَّهم يريدون بالجملة..الكلامُ المستقلّ بنفسه

وهذا مردودٌ

فقد قال السبكيّ بعدها: وقد ظفرت في القرآن الكريم بمواضع قد يقال أنّ الالتفات فيها وقع في كلام واحد وَإنْ لَم يكن بين جزأي الجملة منها {والذين كفروا بآيات الله ولقائه أولئك يئسوا من رحمتي}

- وذكر السبكيّ عشرة مواضع ورد فيها الالتفات في جملة واحدة

ورَدَّهُ التفتازانيّ أيضاً في المُطَوَّل: (هذا غلط؛ لأنّ {باركنا حوله لنريه من آياتنا} على قراءة من قرأ (لِيُرِيَه) فيه التفات من التكلم إلى الغيبة ثم من الغيبة إلى التكلم ، أن قوله {آياتنا} ليس بكلام آخر بل هو من متعلقات {لنريه ومتمّماتِهِ}.

ثالثاً: مذاهب أخرى:

بعضُهم جعلَ منه الانتقال من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع لغيره منها - وهو أقربُ شيءٍ للالتفات المشهور لِمشابهته له في الانتقال من أحد أساليب ثلاثة لآخَرَ منها

ذكر صدرُ الأفاضل أنَّ مِن شرط الالتفات أن يكون المخاطب بالكلام في الحالتين واحدا

بعضُهم يجعل الالتفات نقلَ الكلام من حالة إلى أخرى مطلقا

ابن النفيس في (طريق الفصاحة) جعل من الالتفاتِ التعبير عن المضارع بالماضي وعكسه

ومنه {إياك نعبد} - فما قبل هذا الكلام وَإنْ لَم يخاطب به الله من حيث الظاهر..فهو بمنزلة المخاطب لأنّ ذلك يجري من العبد مع الله لا مع غيره

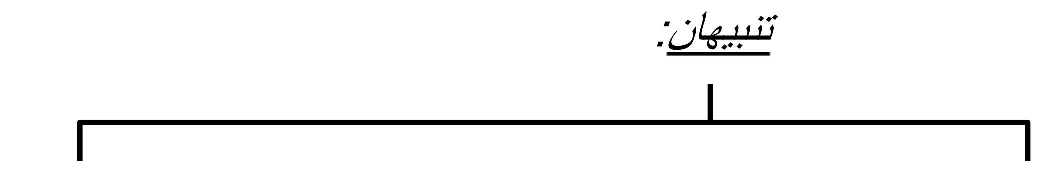
وهذا أخص من تفسير الجمهور - فقول أبى العلاء: (هل تزجرنَّكُم رسالةُ مرسِلٍ..أم ليس ينفع في أولاك ألوكُ)

فخرج قول جرير: (ثِقِيْ بِاللهِ لَيْسَ لَهُ شَرِيْكٌ..وَمِنْ عِنْدِ الْخَلِيْفَةِ بِالنَّجَاحِ أَغِثْنِيْ يَا فِدَاكَ أَبِيْ وَأُمِّي..بِسَيْبٍ مِنْكَ إِنَّك ذُو ارْتِيَاحِ) - فليس من الالتفات؛ لأنّ المخاطب بالبيت الأول امرأته وبالثاني الخليفة

فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في (تزجرنَّكُم) إلى الغيبة في (أولاك) بمعنى أولئك

وقال صدر الأفاضل: ليس مِن الالتفات ؛ لأنّ المخاطب بـ(هل تزجرنّكم) بنو كنانة وبـ(أولاك) أنت

تنبيهان:



قد يطلق الالتفات على معنيين آخرين غير ما ذكرنا

١ - تعقيب الكلام بجملة مستقلة ملاقية له في المعنى على طريق المَثَل والدعاء أو نحوهما

أمثلة:

{وزهق الباطل إنّ الباطل كان زهوقا}

{ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم}

(مَتى كَانَ الخَيَامُ بذي طُلُوح..سُقِيتِ الغَيْثَ أيّتُهَا الخِيَامُ
تنكرَ منْ معارفها ومالتُ..دعائمها وقدْ بليَ الثمام)

٢ - أن تذكُر معنى فتُوهِمَ أن السامع اختلجه شيءٌ فتلتفتَ إلى كلام يُزِيلُ اختلاجه ثم ترجع إلى مقصودك

كقول ابن ميادة: (فلا صرمُه يَبدُو، وفي اليأسِ راحةٌ..ولا وُدُّه يصفو لنا فنكارِمَه)

- فكأنه لما قال: (فلا صرمُه يَبدُو) وقيل له: (ما تصنع به؟) فأجاب بقوله: (وفي اليأس راحةٌ)

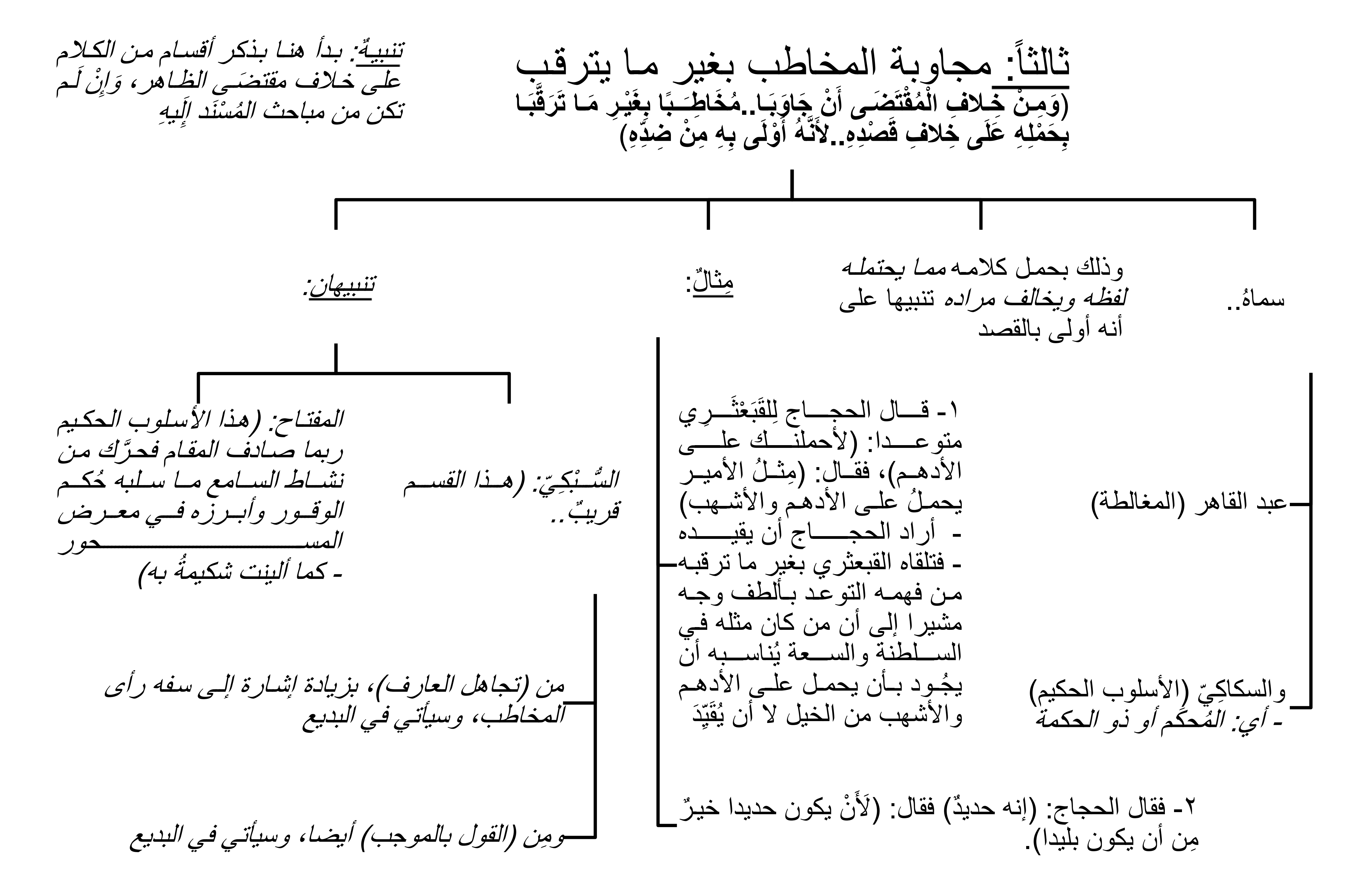
موضع ذكر مبحث الالتفات

ذِكرُ الالتفات هُنا في علم المعاني مَبْنِيٌّ عَلَى أنه من إجراء الكلام لا على مقتضى الظاهر

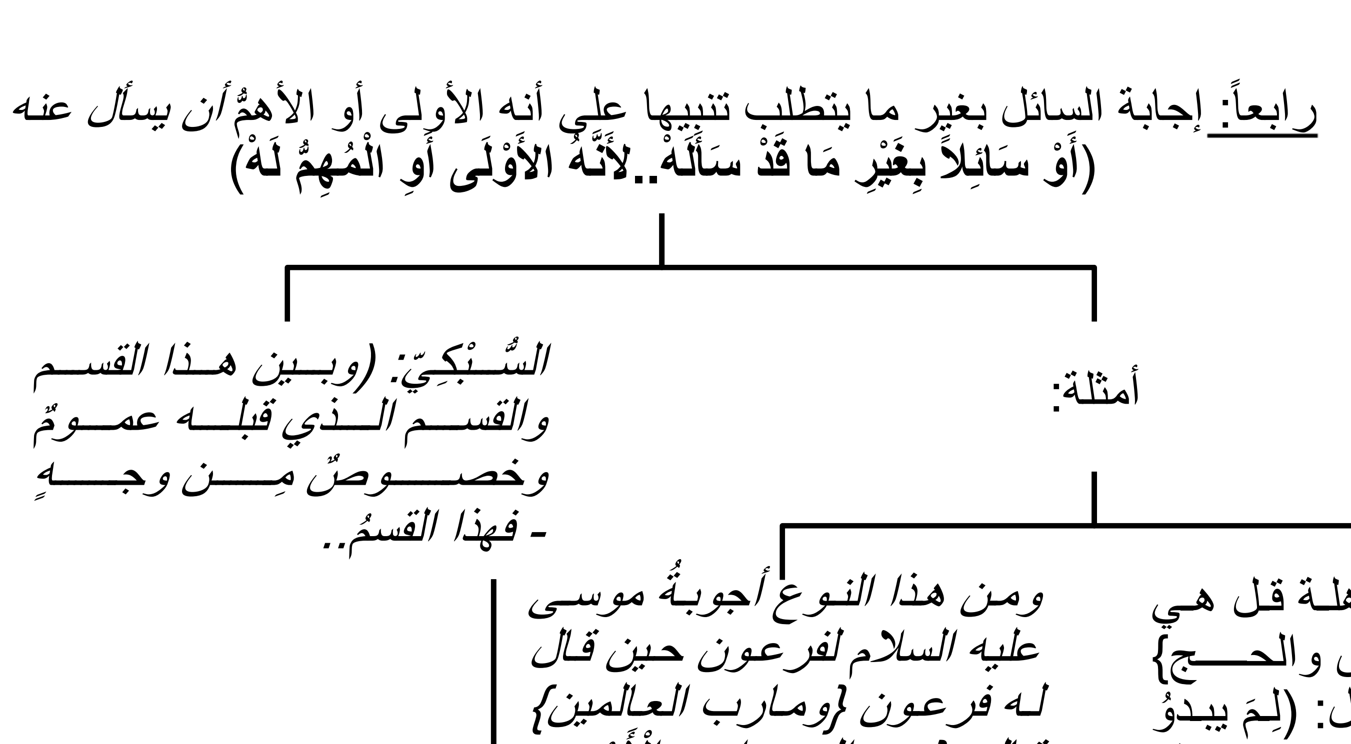
وقول الزَّمَخْشَرِيّ في الكشاف: (هذا يُسمى التفاتا في علم البيان)..مَبْنِيّ عَلَى أنه من الكنايةِ، فهو تجريدٌ، وهي من مباحث علم البيان، لأنَّ كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلاثة

وإِيرَاد صاحب التبيان لهذا البحث في علم البديع..مَبْنِيّ عَلَى أنه من المحسنات العرضية اللاحقة للتراكيب البليغة

وأورده السكاكيّ في فني المعاني والبديع؛ لمناسبته بكل منهما به


ثالثاً: مجاوبة المخاطب بغير ما يترقب
(وَمِنْ خِلافِ الْمُقْتَضَى أَنْ جَاوَبَا..مُخَاطِـبًا بِغَيْرِ مَا تَرَقَّبَا
بِحَمْلِهِ عَلَى خِلافِ قَصْدِهِ..لأَنَّهُ أَوْلَى بِهِ مِنْ ضِدِّهِ)
تنبيهٌ: بدأ هنا بذكر أقسام من الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، وَإِنْ لَم تكن من مباحث المُسْنَد إِلَيهِ
سماهُ..
وذلك بحمل كلامه مما يحتمله لفظه ويخالف مراده تنبيها على أنه أولى بالقصد
مِثالٌ:
تنبيهان:
عبد القاهر (المغالطة)
والسكاكِيّ (الأسلوب الحكيم)
- أي: المُحكَم أو ذو الحكمة
١- قال الحجاج لِلقَبَعْثَرِي متوعدا: (لأحملنك على الأدهم)، فقال: (مِثلُ الأمير يحملُ على الأدهم والأشهب)
- أراد الحجاج أن يقيده
- فتلقاه القبعثري بغير ما ترقبه من فهمه التوعد بألطف وجه مشيرا إلى أن من كان مثله في السلطنة والسعة يُناسبه أن يجُود بأن يحمل على الأدهم والأشهب من الخيل لا أن يُقَيِّدَ
٢- فقال الحجاج: (إنه حديدٌ) فقال: (لَأَنْ يكون حديدا خيرٌ مِن أن يكون بليدا).
السَّبْكِيّ: (هذا القسم قريبٌ..
من (تجاهل العارف)، بزيادة إشارة إلى سفه رأى المخاطب، وسيأتي في البديع
ومِن (القول بالموجب) أيضا، وسيأتي في البديع
المفتاح: (هذا الأسلوب الحكيم ربما صادف المقام فحرَّك من نشاط السامع ما سلبه حُكم الوقور وأبرزه في معرض المسحور
- كما ألينت شكيمةُ به)

رابعاً: إجابة السائل بغير ما يتطلب تنبيها على أنه الأولى أو الأهمُّ *أن يسأل عنه*
(أَوْ سَائِلاً بِغَيْرِ مَا قَدْ سَأَلَهْ..لأَنَّهُ الأَوْلَى أَوِ الْمُهِمُّ لَهْ)



أمثلة:

{يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج}
- سألوا عن الهلال: (لِمَ يبدوُ دقيقا ثم يتزايد حتى يستوي ثم ينقص حتى يعود كما بدأ، فأي فائدة تحت ذلك؟)
- فأجيبوا ببيان حكمة ذلك وهي أنه معرفة المواقيت والحلال والآجال

وجازف بعضهم في العبارة حتى تعدى إلى أن قال: (لأنهم ليسوا ممن يطلع على دقائق الهيئة بسهولة)
- وهذه قلة أدب منه وجهل بمقدار الصحابة

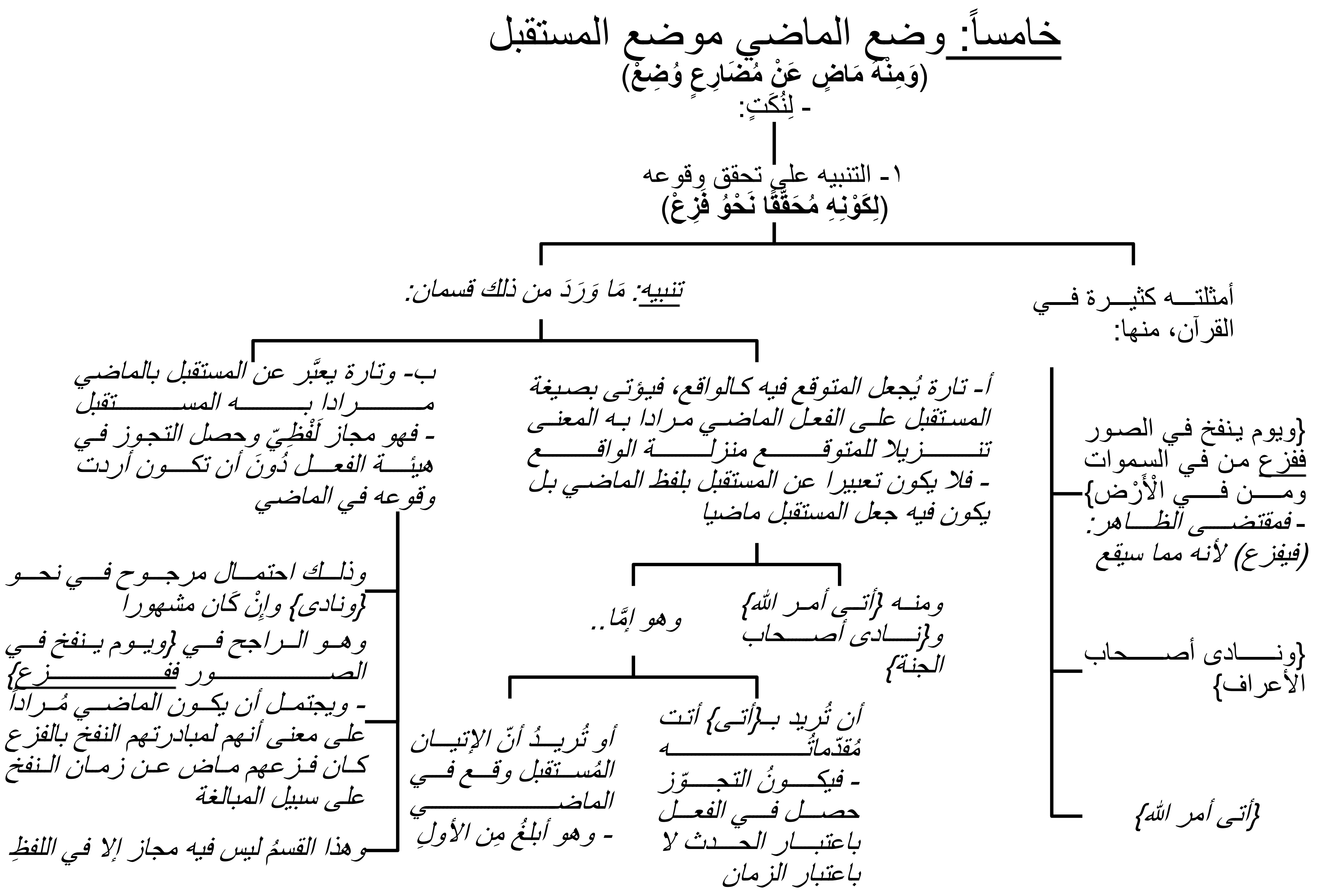
وقد رُوِيَ ما يقتضي أنهم لم يسألوا عن سبب زيادة الهلال ونقصانه، بل عن سبب خلق الأهلة

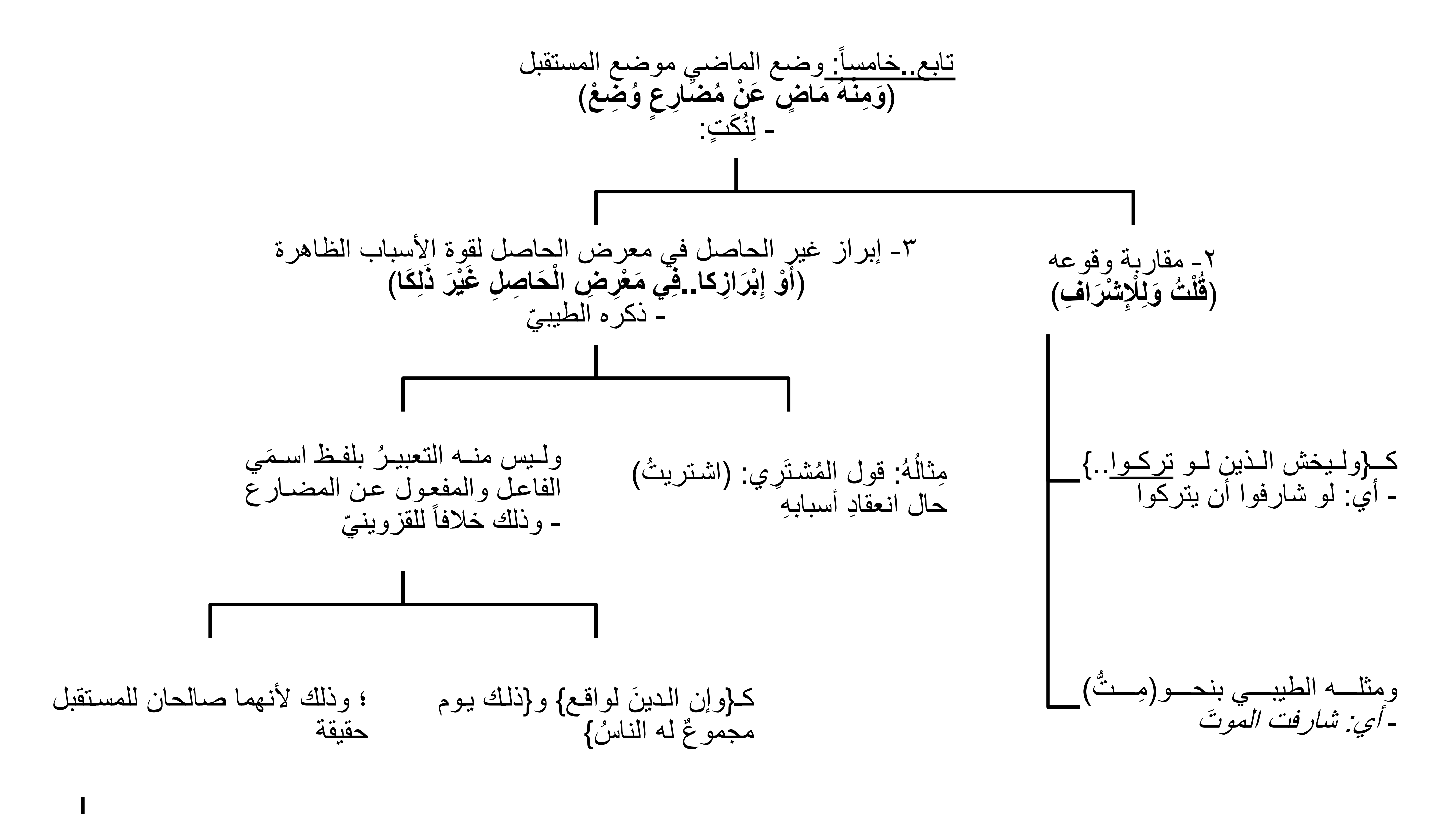
ومن هذا النوع أجوبةُ موسى عليه السلام لفرعون حين قال له فرعون {ومارب العالمين} قال: {رب السموات والْأَرْض وما بينهما إن كنتم موقنين}

السُّبْكِيّ: (وبين هذا القسم والقسم الذي قبله عمومٌ وخصوصٌ مِن وجهٍ
- فهذا القسمُ..

فيه سؤالٌ؛ فهو أخصُّ من هذا الوجه

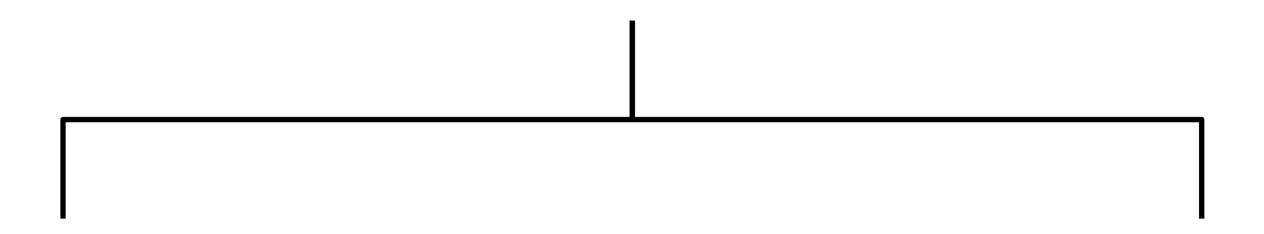
وهو أعم باعتبار أنَّه ليس فيه حمل الكلام على غيره


خامساً: وضع الماضي موضع المستقبل
(وَمِنْهُ مَاضٍ عَنْ مُضَارِعٍ وُضِعْ)
- لِنُكَتٍ:
١- التنبيه على تحقق وقوعه
(لِكَوْنِهِ مُحَقَّقًا نَحْوُ فَزِعْ)
أمثلته كثيرة في القرآن، منها:
{ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الأَرْض}
- فمقتضى الظاهر: (فيفزع) لأنه مما سيقع
{ونادى أصحاب الأعراف}
{أتى أمر الله}
تنبيه: مَا وَرَدَ من ذلك قسمان:
أ- تارة يُجعل المتوقع فيه كالواقع، فيؤتى بصيغة المستقبل على الفعل الماضي مرادا به المعنى تنزيلا للمتوقع منزلة الواقع
- فلا يكون تعبيرا عن المستقبل بلفظ الماضي بل يكون فيه جعل المستقبل ماضيا
ومنه {أتى أمر الله} و{نادى أصحاب الجنة}
وهو إمَّا..
أن تُريد بـ{أتى} أتت مُقدّماتُه
- فيكونُ التجوّز حصل في الفعل باعتبار الحدث لا باعتبار الزمان
أو تُريدُ أنّ الإتيان المُستقبل وقع في الماضي
- وهو أبلغُ مِن الأولِ
ب- وتارة يعبَّر عن المستقبل بالماضي مرادا به المستقبل
- فهو مجاز لَفْظِيّ وحصل التجوز في هيئة الفعل دُونَ أن تكون أردت وقوعه في الماضي
وذلك احتمال مرجوح في نحو {ونادى} وإنْ كَان مشهورا
وهو الراجح في {ويوم ينفخ في الصور ففزع}
- ويحتمل أن يكون الماضي مُراداً على معنى أنهم لمبادرتهم النفخ بالفزع كان فزعهم ماض عن زمان النفخ على سبيل المبالغة
وهذا القسمُ ليس فيه مجاز إلا في اللفظِ



وأجيب عنه: بأن كلا منهما حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف، وقد استعمل هُنَا فيما لم يتحقق مجازا تنبيها على تحقق وقوعه

سادساً: *التعبير عن الماضي بلفظ المستقبل*



وإنما يكون في كل فعل له خصوصية تستغرب أو تهُم المخاطب أو غيره

كـ{ومن يشرك بالله فكأنما خرَّ من السماء فتخطفه الطير أو تهوى به الريح في مكان سحيق} - فعدلَ فيه عن لفظ الماضي إلى لفظ المستقبل لاستحضار صورة تخطُّف الطير إيَّاهُ وهَوِيّ الريح به

سابعاً: القلب

(وَمِنْهُ قَلْبٌ كَعَرَضْتُ الْإِبِلا..عَلَى الْحِيَاضِ)

- وهو تقديمُ المُؤَخَّر وعكسُه متصفا كل منهما بصفة الآخر وحكمه لا مجرد الوضع موضعه

فليس منه مُجَرَّدُ وضعِ المقدّم وضع المؤخّر والعكسُ مع بقاء حكمه الأصليّ..(في الدار زيد) و(ضرب عمراً زيدٌ) ؛ إذ تقديمُ الخبر في الأول والمفعول في الثاني..لم يُخرجْهما عن كون الأول خبرا والثاني مفعولا

ولابد في الحكم بالقلب من داعٍ،

تنبيه: القسم الذي مر من خلاف المقتضى في المفرد
- وهذا القسم من خلاف المقتضى في المركب

إمَّا لَفْظِيّ، كجعل النكرة مُسنداً إليه والمعرفة مسنداً ؛ فإنه إذا وقع هذا..حُكِم بالقلبِ

كـ{إن أولَ بيت وضع للناس للذي ببكة}

وكـ(قِفِي قبلَ التفرُّق يا ضياعا..ولا يكُ مَوقفٌ مِنك الوداعا)

وإمّا مَعنَوِيّ تدعو لِرعاية جانب المعنى لِكَون الجزأين في الأصل على خلاف
- وهو يقعُ..

تارة بين الفاعل والمفعول
- كـ(قطع الثوبُ المسمارَ)

وتارة بين المفعولين
- كـ(جعلتُ الخزفَ طيناً)

وتارة بين المُبْتَدَأ وخبره
- كـ(الأسدُ كزيدٍ)

وتارة بين الشرط وجوابه
- كـ{فاذا قرأت القرآن فاستعذ}

وتارةً بين مفعول صريح وغيرهِ

كـ(عرضْتُ الإبلَ على الحياض) جمع حوض، والأصل: (عرضت الحياض على الابل)

فالأصل: المعروض عليه ما يكون له إدراك يميل به إلى المعروض أو يرغب عنه
- وقلِبَ لأنَّ المناسب أن يؤتى بالمعروض نحو المعروض عليه فكان الأمرُ هنا بالعكسِ

وكـ(أدخلتُ القلنسوة في رأسي) و (أدخلت الخاتم في أُصبُعِي)
- والأصل: (أدخلت رأسي في القلنسوة) و (أدخلت أُصبُعِي في الخاتم)

فالقلنسوة والخاتمُ ظرفٌ، والرأسُ والإصبعُ مظروفٌ
- والأصلُ أن يُؤتى بالمظروف إلى الظرف، ولكنْ كان الأمرُ هنا بالعكسِ

خريطة إجمالية

تابع..سابعاً: القلب

(وَمِنْهُ قَلْبٌ كَعَرَضْتُ الإِبِلا..عَلَى الْحِيَاضِ)

- واختُلف في قبوله:

أولاً: مذاهبُ البيانيّين: على ثلاثةِ أقوالٍ:

(ثُمَّ هَلْ ذَا قُبِلا..ثَالِثُهَا الأَصَحُّ إِنْ لَمْ يَقْتَضِ..مَعْنًى لَطِيفًا لا وَإِلَّا فَارْتُضِي)

١- السكاكِيّ: يقبل ؛ لِأنه يُورث الكلامَ ملاحةً

وفُهم قبوله إياه مطلقا مِن استشهاده له بقول القطاميّ (طينت بالفَدَنِ السَّياعا) المردود عندَ غيره

٢- وردَّهُ غيرُه مطلقاً ؛ لأنه عكس المطلوب ونقيضُ المقصود

٢- والحقُّ -كما قال القَزْوِينِيّ -: *التفصيل*: أنه..

إنْ تضمن معنى لطيفا..قُبِلَ

وإلَّا..فلا

- بأنْ لم يتضمن معنى لطيفا غير الملاحة التي أورثها نفسُ القلبِ

ثانياً: مذاهب النُّحاة:

١- يجوز في الكلام والشعر اتساعا

٢- لا يجوز إلا لمجرد الضرورة

٣- لا يجوز إلا لضرورة وتضمنِ الكلام معنى يصحُّ معه القلب

٤- يجوز في غير القرآن ولا يجوز أن يُحمَل القرآنُ عليه

تابع..سابعاً: القلب

أولاً: مذاهبُ البيانيّين: على ثلاثةِ أقوالٍ:

(ثُمَّ هَلْ ذَا قُبِلا..ثَالِثُهَا الْأَصَحُّ إِنْ لَمْ يَقْتَضِ..مَعْنًى لَطِيفًا لا وَإِلَّا فَارْتُضِي)

١- السكاكِيّ: يقبل ؛ لِأنه يُورث الكلامَ ملاحةً

وفُهم قبوله إياه مطلقا مِن استشهاده له بقول القطاميّ (طينت بالفَدَنِ السَّياعا) المردود عندَ غيره

٢- والحقُّ -كما قال القَزْوِينِيّ -: *التفصيل*: أنه..

إنْ تضمن معنى لطيفا..قُبِلَ

مِنهُ: {ويوم يعرض الذين كفروا على النار}

- وهو من باب عرضت الإبل على الحوض

والنكتة: الإشارة إلى أنهم مقهورون ومجبورون فكأنهم لا اختيار لهم والنار متصرفة فيهم وهم كالمتاع الذي يتصرف فيه من يُعرَضُ عليه

والمهمهة: المفازة

- والمغبرَّة: المملوءة غبارا

- والأرجاء: النواحي جمع رجا بالقصر

والأصلُ: (كأنَّ لونَ سمائهِ لِغَبرتِها أرضُه) أي كَلَونِها

- والنكتة فيها: المبالغة في وصف لون السماء بالغبرة حتى صار بحيث يشبه الْأَرْض في ذلك مع أن الْأَرْض أصل فيه

ونظيره في القرآن {إنما البيع مثل الربا}

- والأصل: (إنما الربا مثل البيع) فقلب مبالغة إلا أن هذا من باب قلب التشبيه وهو متفق عليه إنما الخلاف في غيره

وإلَّا..فلا

- بأنْ لم يتضمن معنى لطيفا غير الملاحة التي أورثها نفسُ القلبِ

وعدمُ قبولِ هذا النوع..لأنَّهُ خروج عن مقتضى تطبيق الكلام بمقتضى الحال

أمثلة:

(فَلَمَّا أَنْ جَرَى سِمَنٌ عليها.. كما بَطَّنْتَ بالفَدَنِ السِّيَاعا)

فهو يصف ناقته بـ..

السِّمَن

والفَدَن: القصر

- والسياعُ: الطين *المخلوط بالتين*

والأصل: (كما طينت بالسِّياع الفدن)

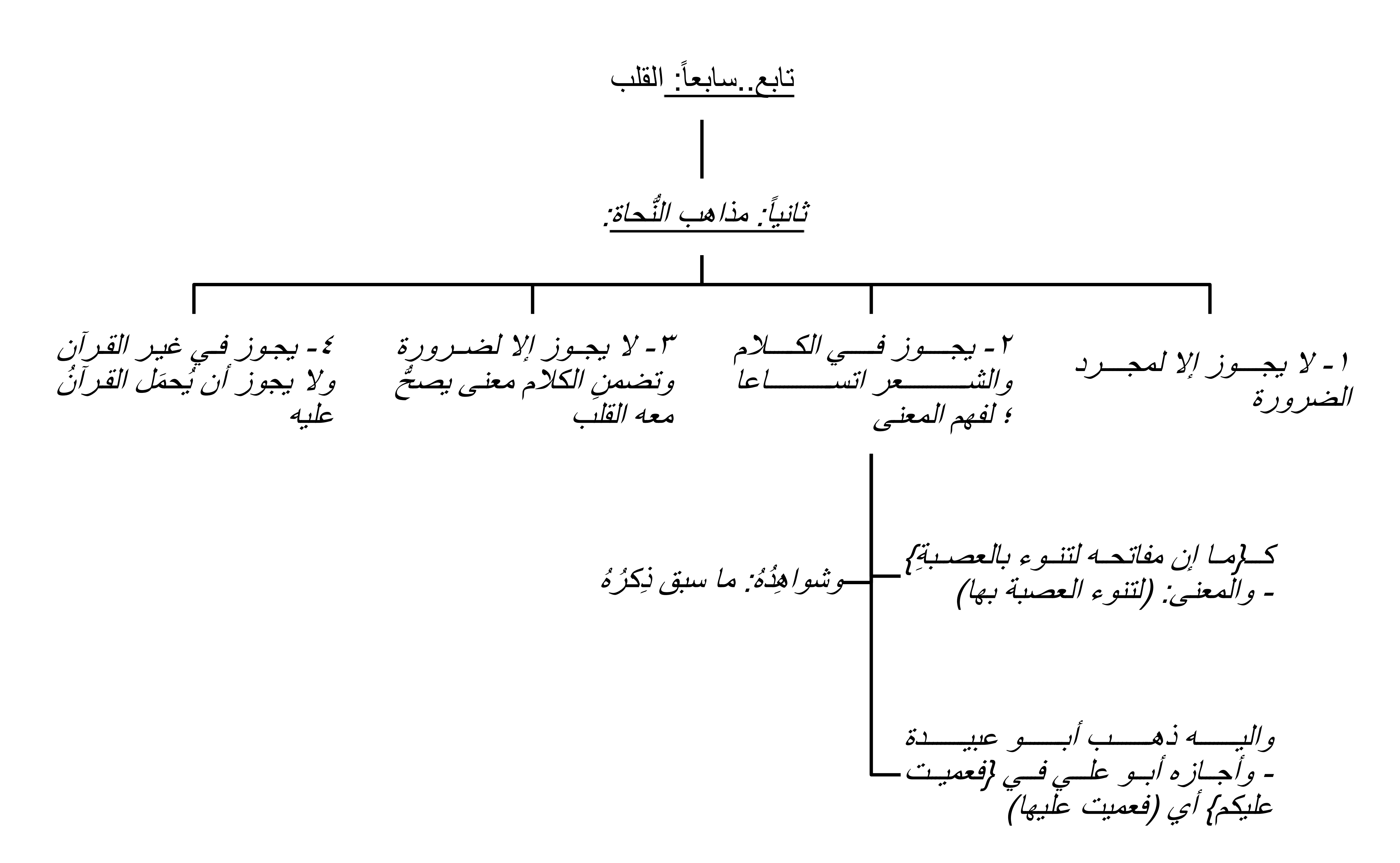
- وليس في هذا القلب اعتبار لطيف

أجاب التَّفْتَازَانِيُّ: (لقائل أن يقول: إنه يتضمن المبالغة في وصف الناقة بالسِّمن ما لا يتضمنه قولنا: (كما طينت الفدن بالسياع) ؛ لايهامه أن السياع قد بلغ من العِظَم والكَثرة إلى أن صار بمنزلة الأصل والفدن بالنسبة إليه كالسياع بالنسبة إلى الفدن).

عروة بن الورد: (فَدَيْتُ بِنَفْسِهِ نَفْسِي وَمَالي..ولا آلوك إِلَّا ما أُطيقُ)

٣- وردَّهُ البعضُ مطلقاً ؛ لأنه عكس المطلوب ونقيضُ المقصود

مُصْطفَى دَنْقَش


تابع..سابعاً: القلب
ثانياً: مذاهب النُّحاة:
١- لا يجوز إلا لمجرد الضرورة
٢- يجوز في الكلام والشعر اتساعا ؛ لفهم المعنى
٣- لا يجوز إلا لضرورة وتضمنِ الكلام معنى يصحُّ معه القلب
٤- يجوز في غير القرآن ولا يجوز أن يُحمَل القرآنُ عليه
كـ{ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبةِ}
- والمعنى: (لتنوء العصبة بها)
وشواهِدُهُ: ما سبق ذِكرُهُ
واليه ذهب أبو عبيدة
- وأجازه أبو علي في {فعميت عليكم} أي (فعميت عليها)

تابع..سابعاً: القلب

تنبيهات حول الخلاف فيه:

السُّبْكِيّ: (يظهر أن الخلاف..

إنْ كَان في القلب اللفظيّ..فهذا يتعلق بالنحاة لا بالبيانيّين - والظاهر حينئذ أنه ضرورة، بل لا ينبغي حكاية الخلاف فيه بل لا يكاد تجد له دليلا ؛ لأنه ما من محل يدعى فيه ذلك الإجاز أن يكون القلب فيه معنويا

وإنْ كَان الخلاف في القلب المعنوي..فينبغي القطع بجوازه - ولا شبهة لمنعه ومن يمنع المجاز مع العلاقة العلاقة الواضحة الامن شذَّ).

ظاهرُ كلام النحاة..

جريان قولين بالمنع والجواز مطلقين

وأنّ القول الثالث السابق مفصِّلٌ بين اللفظيّ فيمتنع والمعنوي فيجوز - والظاهر أنه لا تحقيق له وأنّ الخلاف منزل على حالتين

الأقوال التي حكاها المصنف..فيها نظر ؛ فلا يكاد أحدٌ يمنع ذلك مطلقا، وكيف يُنكَرُ قلبُ التشبيه وقد جزم به هو وقد وقع في غير ما موضع من الكتاب والسنة والشعر؟

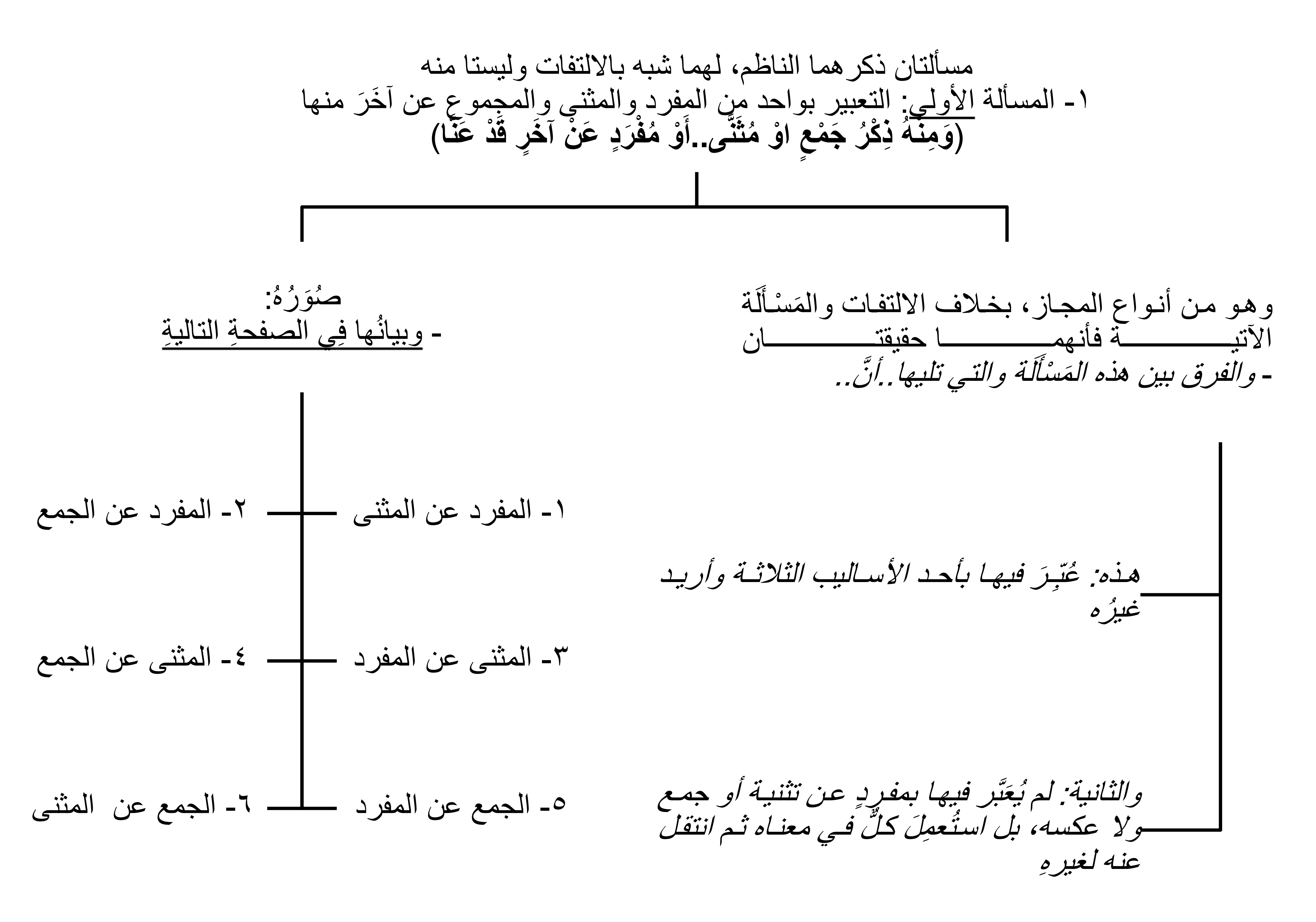
سادساً: *مسائل استدركها البهاء السُّبْكِيّ على القَزْوِينِيّ من إِتْيَان الكلام على خلاف مقتضى الظاهر*

مسألتان ذكرهما الناظم، لهما شبه بالالتفات وليستا منه

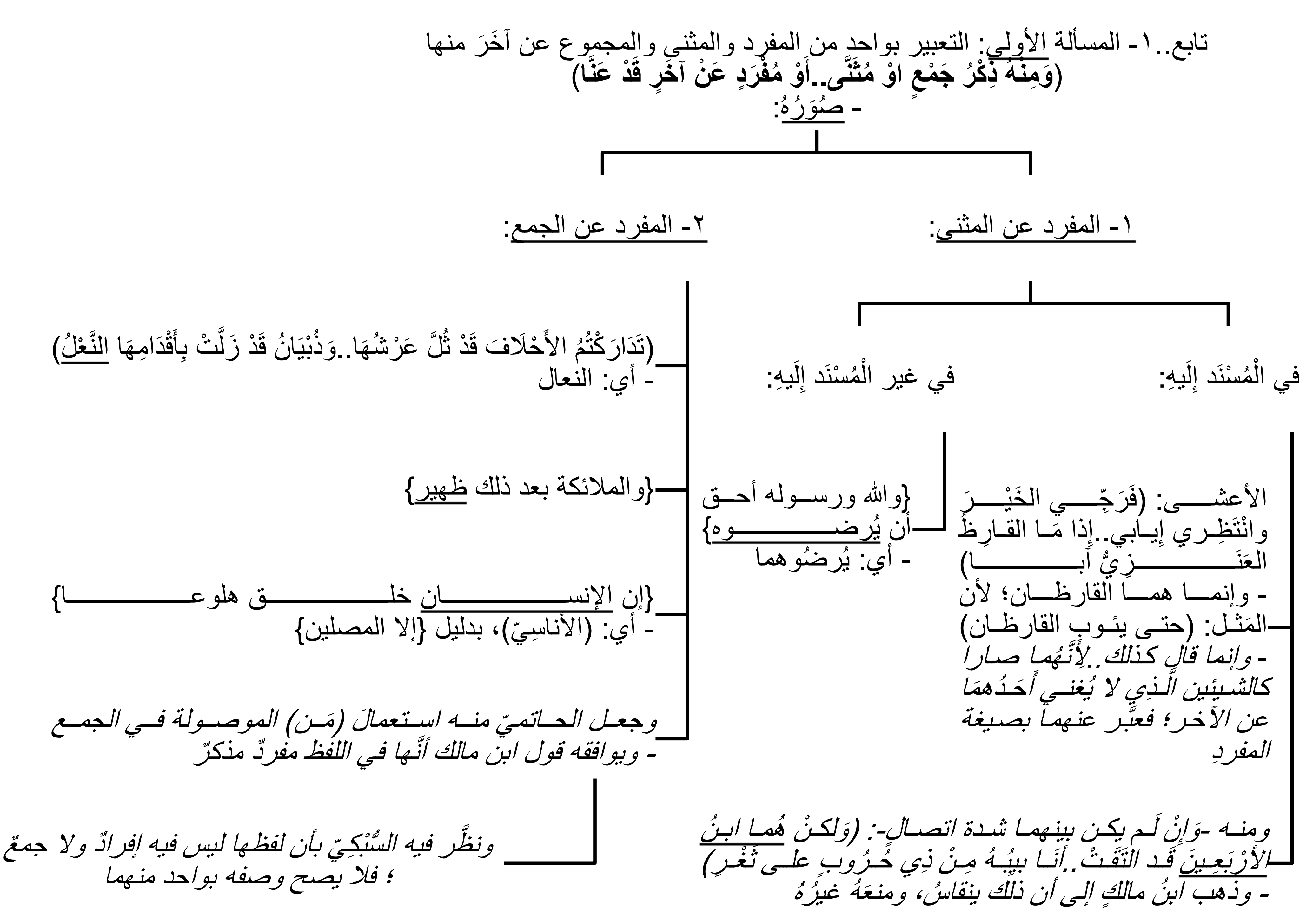
- الأولى: التعبير بواحد من المفرد والمثنى والمجموع عن آخَرَ منها **(وَمِنْهُ ذِكْرُ جَمْعٍ اوْ مُثَنَّى..أَوْ مُفْرَدٍ عَنْ آخَرٍ قَدْ عَنَّا)**
- الثانية: الانتقال من خطاب واحد من الثلاثة إلى آخر منها **(وَالِانْتِقَالُ مِنْ خِطَابِ بَعْضِ ذِي..إِلَى خِطَابِ آخَرٍ نَوْعٌ شَذِي)**

ومسائل أهملها الناظم

- *تذكير المؤنث وعكسُه*
- *نفيّ الأخصّ مع إرادةِ نَفيِ الْأَعَمّ وعكسُه*

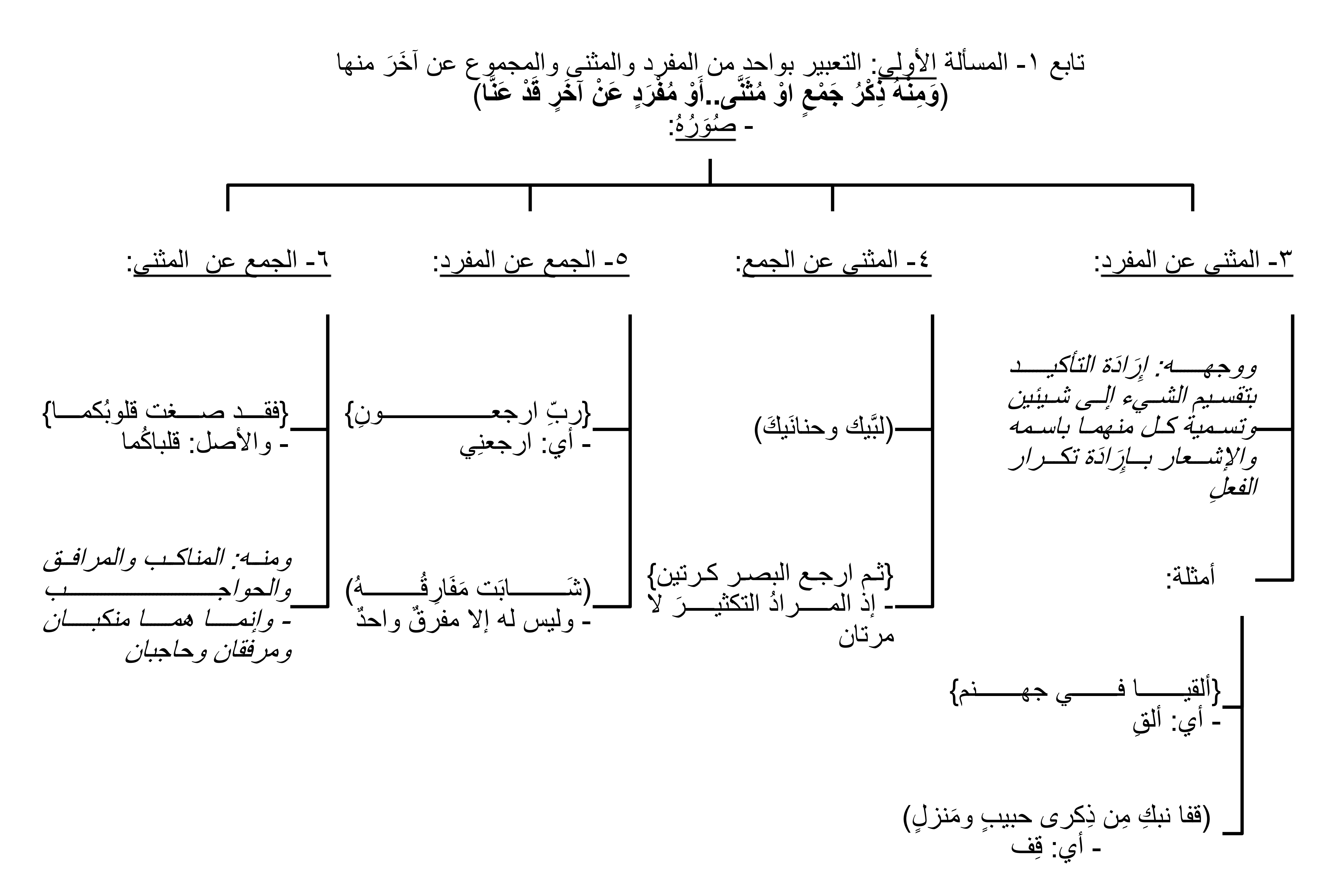


مسألتان ذكرهما الناظم، لهما شبه بالالتفات وليستا منه
١- المسألة الأولى: التعبير بواحد من المفرد والمثنى والمجموع عن آخَرَ منها
(وَمِنْهُ ذِكْرُ جَمْعٍ اوْ مُثَنَّى..أَوْ مُفْرَدٍ عَنْ آخَرٍ قَدْ عَنَّا)
وهو من أنواع المجاز، بخلاف الالتفات والمَسْأَلَة الآتية فأنهما حقيقتان
- والفرق بين هذه المَسْأَلَة والتي تليها..أنَّ..
هذه: عُبِّرَ فيها بأحد الأساليب الثلاثة وأريد غيرُه
والثانية: لم يُعَبَّر فيها بمفردٍ عن تثنية أو جمع ولا عكسه، بل استُعمِلَ كلٌّ في معناه ثم انتقل عنه لغيرِهِ
صُوَرُهُ:
- وبيانُها فِي الصفحةِ التاليةِ
١- المفرد عن المثنى
٢- المفرد عن الجمع
٣- المثنى عن المفرد
٤- المثنى عن الجمع
٥- الجمع عن المفرد
٦- الجمع عن المثنى



تابع..١- المسألة الأولى: التعبير بواحد من المفرد والمثنى والمجموع عن آخَرَ منها
(وَمِنْهُ ذِكْرُ جَمْعٍ اوْ مُثَنَّى..أَوْ مُفْرَدٍ عَنْ آخَرٍ قَدْ عَنَّا)
- صُوَرُهُ:
١- المفرد عن المثنى:
٢- المفرد عن الجمع:
في الْمُسْنَدِ إِلَيهِ:
في غير الْمُسْنَدِ إِلَيهِ:
الأعشى: (فَرَجِّي الخَيْرَ وانْتَظِري إِيابي..إذا مَا القارِظُ العَنَزِيُّ آبا)
- وإنما هما القارظان؛ لأن المَثَل: (حتى يئوب القارظان)
- وإنما قال كذلك..لأَنَّهما صارا كالشيئين الَّذِي لا يُغني أَحَدُهمَا عن الآخر؛ فعبَّر عنهما بصيغة المفردِ
ومنه -وَإِنْ لَم يكن بينهما شدة اتصال-: (وَلكنْ هُما ابنُ الأَرْبَعِينَ قَد التَقَتْ..أَنَا بيُهُ مِنْ ذِي حُرُوبٍ على ثَغْرِ)
- وذهب ابنُ مالكٍ إلى أن ذلك ينقاسُ، ومنعَهُ غيرُهُ
{والله ورسوله أحق أن يُرضوه}
- أي: يُرضُوهما
(تَدَارَكْتُمُ الأَحْلَافَ قَدْ ثُلَّ عَرْشُهَا..وَذُبْيَانُ قَدْ زَلَّتْ بِأَقْدَامِهَا النَّعْلُ)
- أي: النعال
{والملائكة بعد ذلك ظهير}
{إن الإنسان خلق هلوعا}
- أي: (الأناسِيّ)، بدليل {إلا المصلين}
وجعل الحاتميّ منه استعمالَ (مَن) الموصولة في الجمع
- ويوافقه قول ابن مالك أنَّها في اللفظ مفردٌ مذكرٌ
ونظَّر فيه السُّبْكِيّ بأن لفظها ليس فيه إفرادٌ ولا جمعٌ ؛ فلا يصح وصفه بواحد منهما

مُصْطفَى دَنْقَش

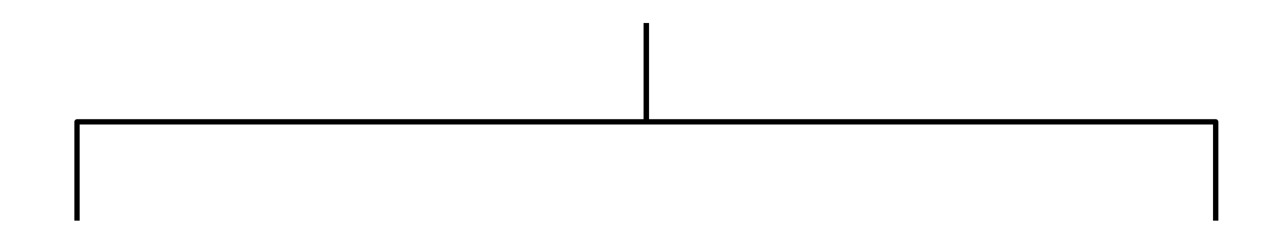

تابع ١- المسألة الأولى: التعبير بواحد من المفرد والمثنى والمجموع عن آخَرَ منها
(وَمِنْهُ ذِكْرُ جَمْعٍ اوْ مُثَنَّى..أَوْ مُفْرَدٍ عَنْ آخَرٍ قَدْ عَنَّا)
- صُوَرُهُ:
٣- المثنى عن المفرد:
ووجهه: إرَادَة التأكيد بتقسيم الشيء إلى شيئين وتسمية كل منهما باسمه والإشعار بإرَادَة تكرار الفعلِ
أمثلة:
{ألقيا في جهنم}
- أي: ألقِ
(قفا نبكِ مِن ذِكرى حبيبٍ ومَنزلِ)
- أي: قِف
٤- المثنى عن الجمع:
(لبَّيك وحنانَيكَ)
{ثم ارجع البصر كرتين}
- إذ المرادُ التكثيرَ لا مرتان
٥- الجمع عن المفرد:
{ربِّ ارجعونِ}
- أي: ارجعنِي
(شَابَت مَفَارِقُهُ)
- وليس له إلا مفرقٌ واحدٌ
٦- الجمع عن المثنى:
{فقد صغت قلوبُكما}
- والأصل: قلباكُما
ومنه: المناكب والمرافق والحواجب
- وإنما هما منكبان ومرفقان وحاجبان

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع ١- المسألة الأولى: التعبير بواحد من المفرد والمثنى والمجموع عن آخَرَ منها

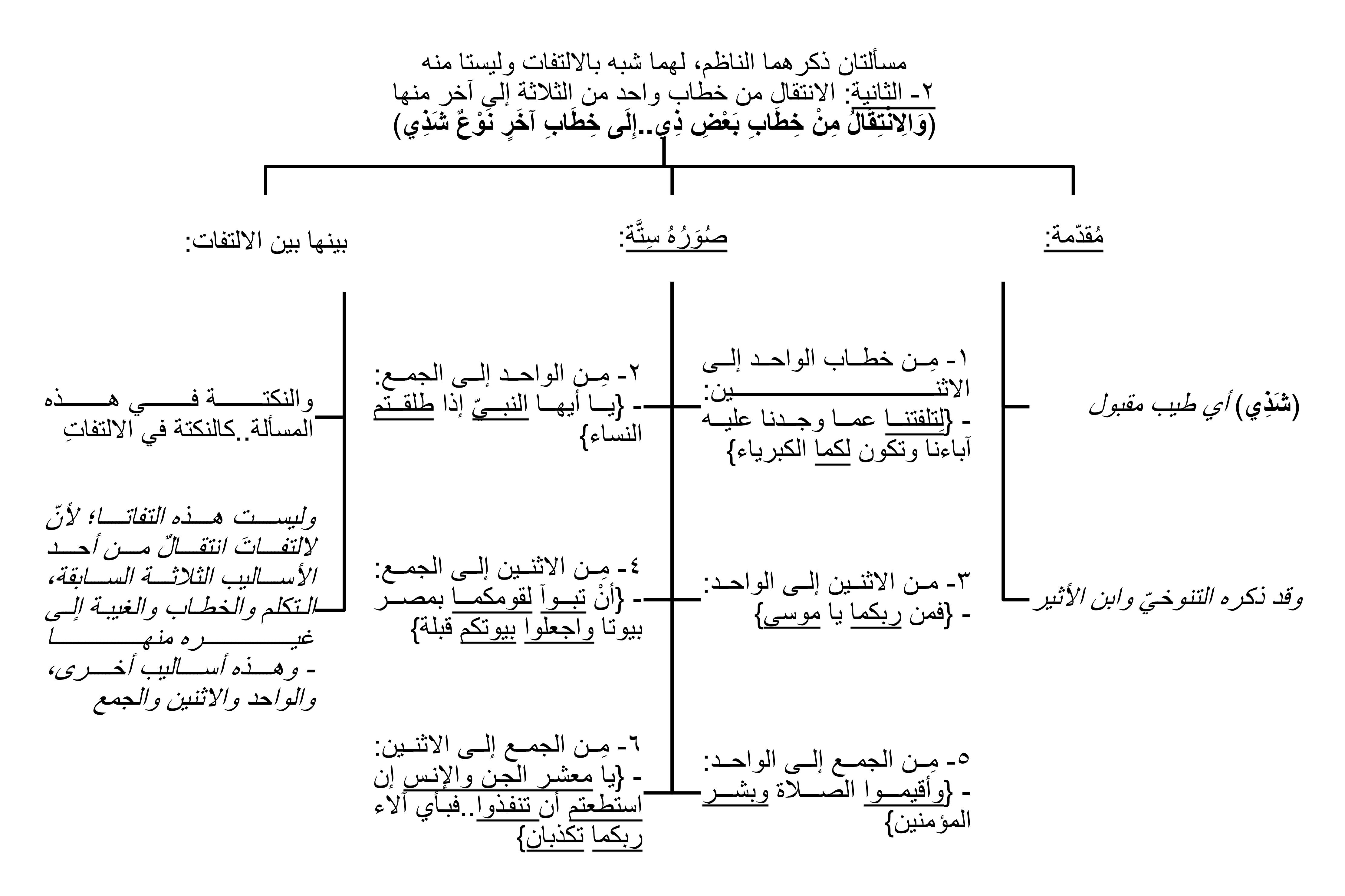
(وَمِنْهُ ذِكْرُ جَمْعٍ اوْ مُثَنَّى..أَوْ مُفْرَدٍ عَنْ آخَرٍ قَدْ عَنَّا)

- *تنبيهان:*

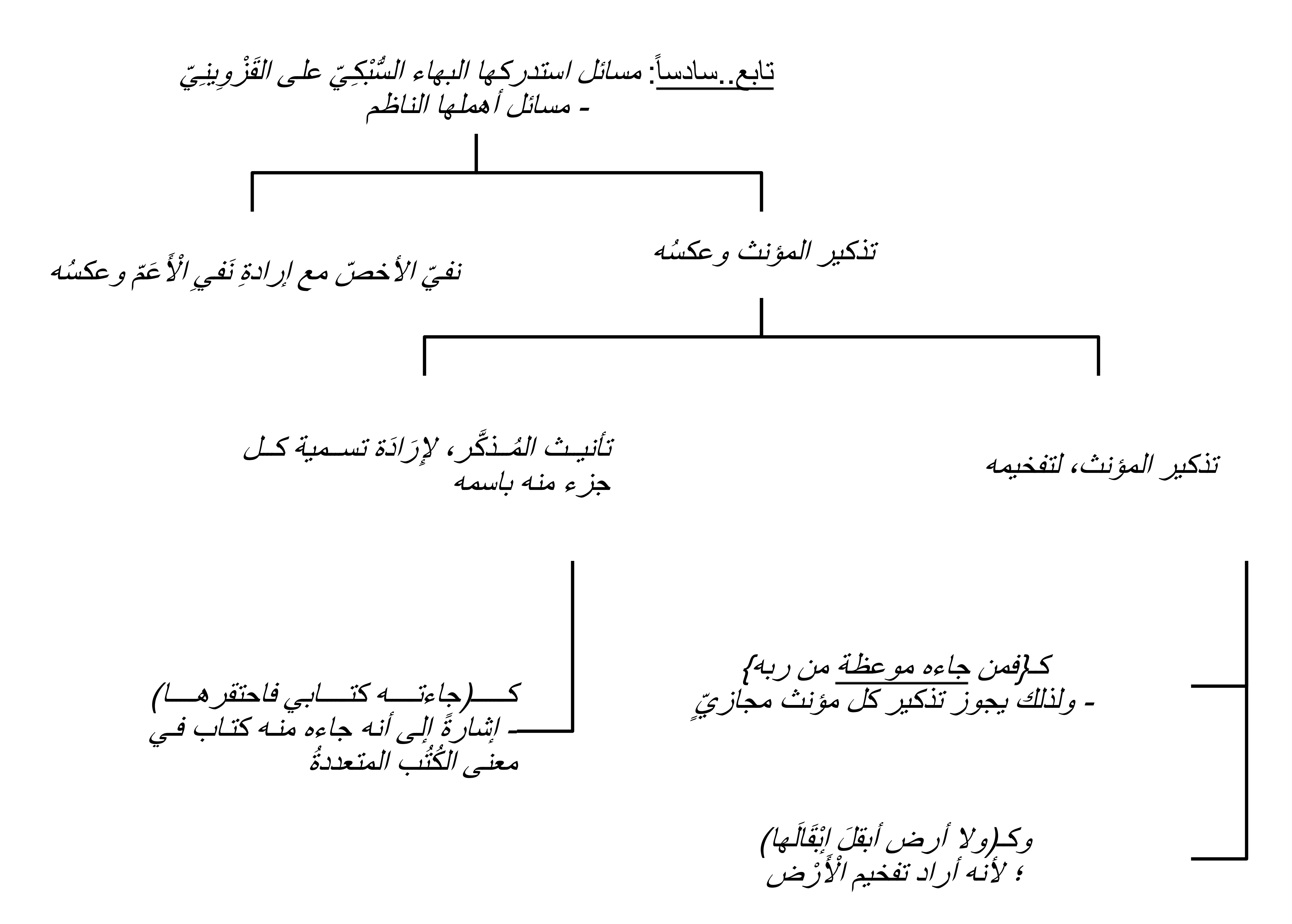


السُّبْكِيُّ: (ذهبت طائفة إلى أن الجمع يطلق على الاثنين حقيقة، بل قيل وعلى الواحد - ولا تفريع عليهما)

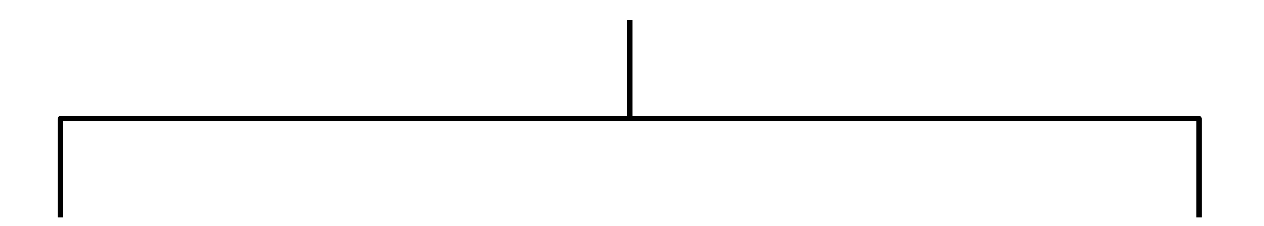
غالب مَا سَبَقَ من الشواهد يُمكن تأويلُه بما لا يكاد يخفى



مسألتان ذكرهما الناظم، لهما شبه بالالتفات وليستا منه
٢- الثانية: الانتقال من خطاب واحد من الثلاثة إلى آخر منها
(وَالاِنْتِقَالُ مِنْ خِطَابِ بَعْضِ ذِي..إِلَى خِطَابِ آخَرٍ نَوْعٌ شَذِي)
مُقدّمة:
صُوَرُهُ سِتَّة:
بينها بين الالتفات:
(شَذِي) أي طيب مقبول
وقد ذكره التنوخيّ وابن الأثير
١- مِن خطاب الواحد إلى الاثنين:
- {لِتلفتنا عما وجدنا عليه آباءنا وتكون لكما الكبرياء}
٢- مِن الواحد إلى الجمع:
- {يا أيها النبيّ إذا طلقتم النساء}
٣- من الاثنين إلى الواحد:
- {فمن ربكما يا موسى}
٤- مِن الاثنين إلى الجمع:
- {أنْ تبوآ لقومكما بمصر بيوتا واجعلوا بيوتكم قبلة}
٥- مِن الجمع إلى الواحد:
- {وأقيموا الصلاة وبشر المؤمنين}
٦- مِن الجمع إلى الاثنين:
- {يا معشر الجن والإنس إن استطعتم أن تنفذوا..فبأي آلاء ربكما تكذبان}
والنكتة في هذه المسألة..كالنكتة في الالتفاتِ
وليست هذه التفاتا؛ لأنّ لالتفاتَ انتقالٌ من أحد الأساليب الثلاثة السابقة، التكلم والخطاب والغيبة إلى غيره منها
- وهذه أساليب أخرى، والواحد والاثنين والجمع


تابع..سادساً: مسائل استدركها البهاء السُّبْكِيّ على القَزْوِينِيّ
- مسائل أهملها الناظم
تذكير المؤنث وعكسُه
نفيّ الأخصّ مع إرادةِ نَفيِ الْأَعَمّ وعكسُه
تذكير المؤنث، لتفخيمه
تأنيث المُذكَّر، لإِرَادَة تسمية كل جزء منه باسمه
كـ{فمن جاءه موعظة من ربه}
- ولذلك يجوز تذكير كل مؤنث مجازيٍّ
وكـ(ولا أرض أبقلَ إبْقَالَها)
؛ لأنه أراد تفخيم الْأَرْض
كـ(جاءته كتابي فاحتقرها)
- إشارةً إلى أنه جاءه منه كتاب في معنى الكُتُب المتعددةُ

مُناقشة خِتامية:



سؤالٌ: غالبُ ما سبق أو كلُّه..هو مِن أنواع المجاز ومحلُّه علمُ البيان، كما سيأتى

الجواب: الأمر كذلك، لكن جرت عادة أكثرهم بذكر هذه الأنواع في هذا العلم؛ فتبعهم النَّاظِم وتبعناه - والتداخُل بين المعاني والبيان..كثيرٌ

الباب الثالث:
الأحوال العارضة للمُسنَدِ

تمهيدٌ:

المسند أي: المحكوم به
- وهو المحمول فعلا كان أو اسما

المراد بالأحوال: الأمورُ العارضة له من حيث هو مُسندٌ
- وأَحوَاله على ما ذكر هنا خمسة عشر، وأبحاثُهُ بحسبِها:

١ - الترك
٢ - والذكر
٣ - والتعريف
٤ - والتنكير
٥ - والإطلاق
٦ - والتقييد
٧ - والْأَفْرَاد
٨ - وكونه جملة
٩، ١٠ - وكونه فعلا أو اسمها
١١، ١٢، ١٣ - والتخصيص بالإضافة أو الوصف وعدمه
١٤، ١٥ - التأخير والتقديم

مضمون الباب

فصلٌ: حذفُ الفاعلِ وبِنَاء المُسْنَد إذا كان فِعلاً للمفعولِ

مباحثُ:

البحث الأول: في ترك (حذف) المُسنَد

البحث الثاني: في ذِكر المُسنَد

البحث الثالث: في إفراد المُسنَد

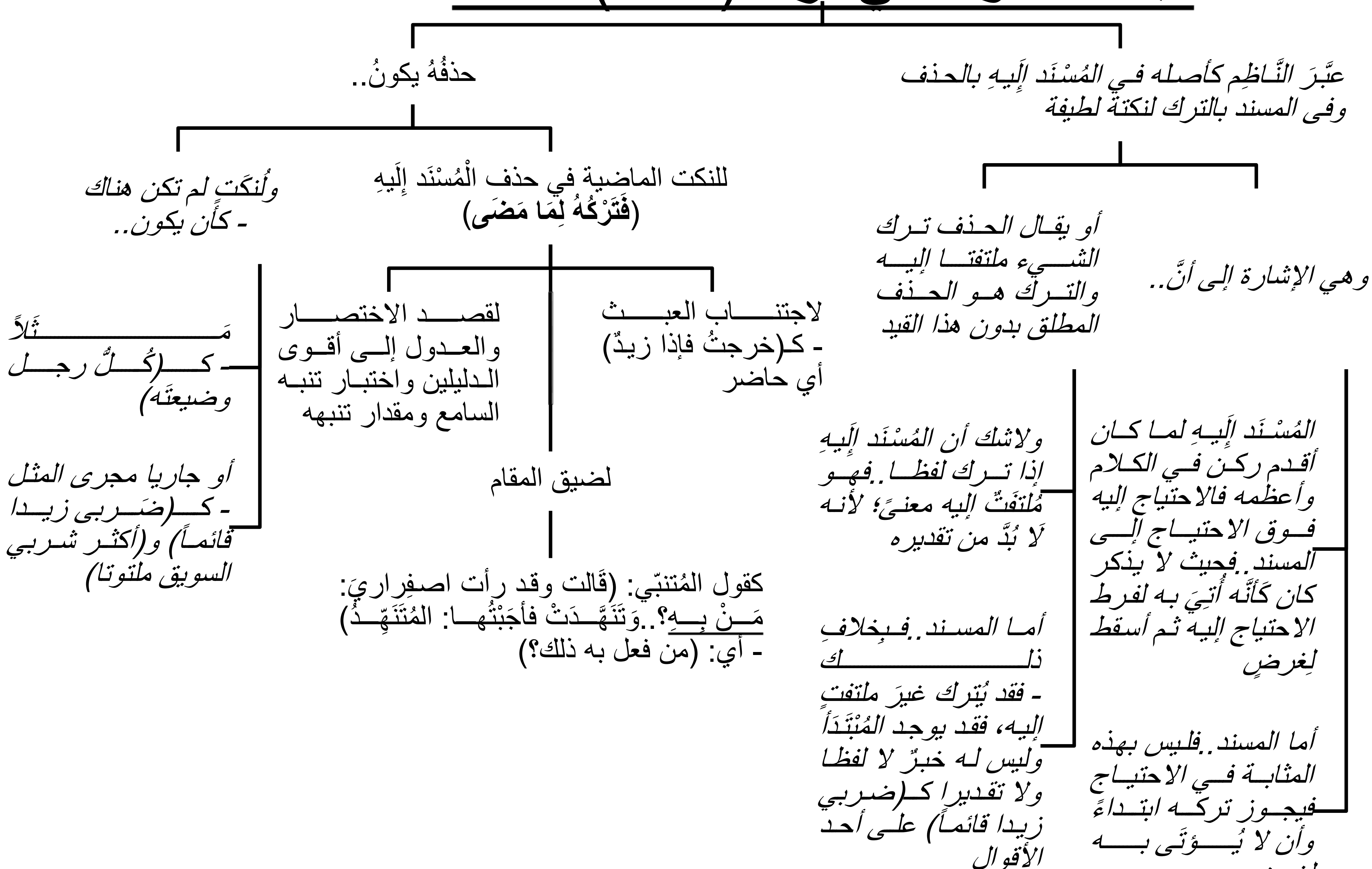
البحث الرابع: في تقييد المُسند *وعدمِ تقييدِهِ*

البحث الخامس: في تنكير المُسنَد وتخصيصِهِ وتعريفِهِ

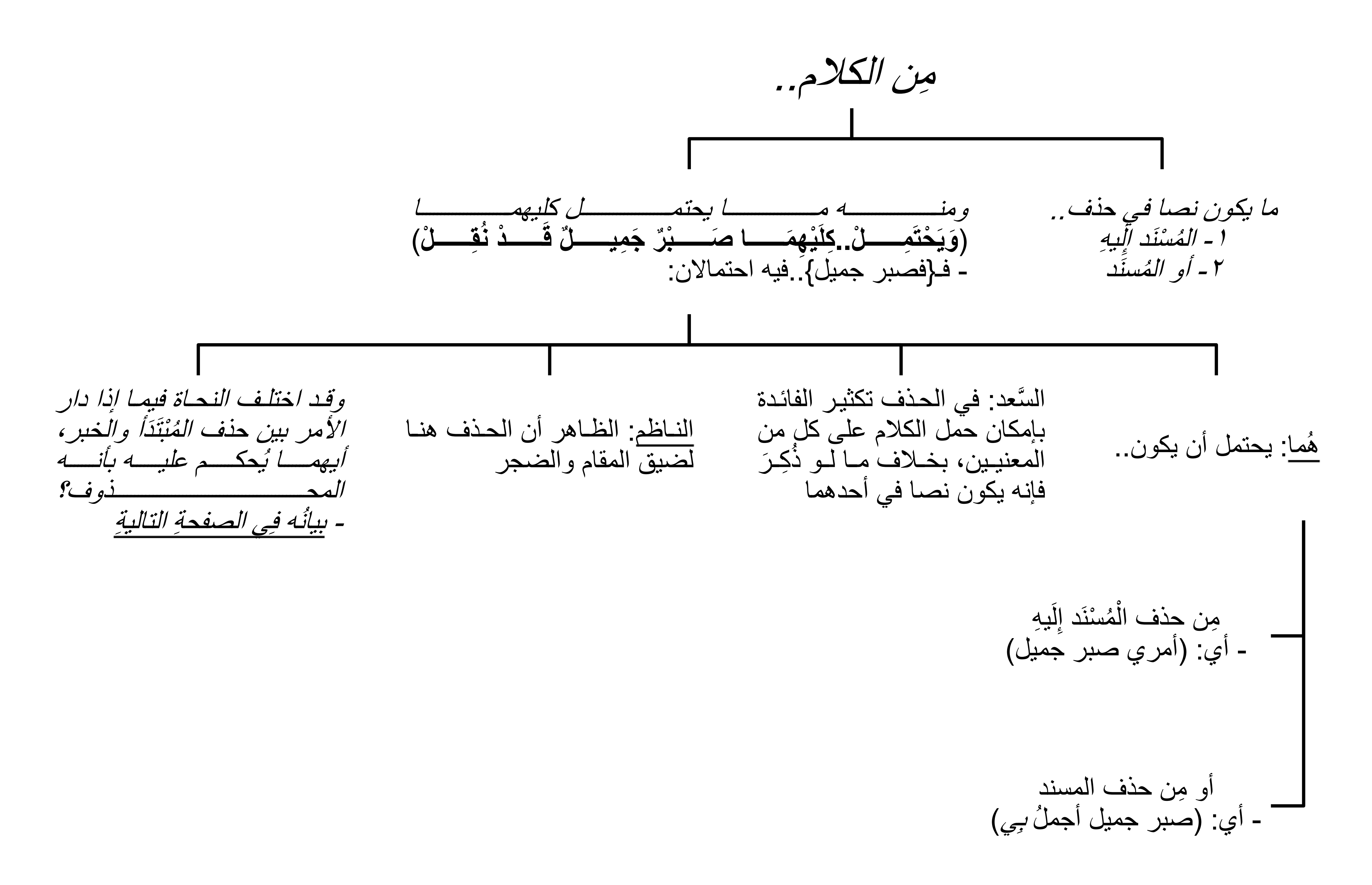
البحث السادس: في كون المُسنَد جُملةً *فعلية أو اسميةً*

البحث السابع: في تأخير المُسْنَد وتقديمه

البحث الأول: في ترك (حذف) المُسنَد



مُصْطفَى دَنْقَش


مِن الكلام..
ما يكون نصا في حذف..
١ - المُسْنَد إِلَيهِ
٢ - أو المُسنَد
ومنه ما يحتمل كليهما
(وَيَحْتَمِلْ..كِلَيْهِمَا صَبْرٌ جَمِيلٌ قَدْ نُقِلْ)
- فـ{فصبر جميل}..فيه احتمالان:
هُما: يحتمل أن يكون..
السَّعد: في الحذف تكثير الفائدة بإمكان حمل الكلام على كل من المعنيين، بخلاف ما لو ذُكِرَ فإنه يكون نصا في أحدهما
الناظم: الظاهر أن الحذف هنا لضيق المقام والضجر
وقد اختلف النحاة فيما إذا دار الأمر بين حذف المُبْتَدَأ والخبر، أيهما يُحكم عليه بأنه المحذوف؟
- بيانُه فِي الصفحةِ التاليةِ
مِن حذف الْمُسْنَد إِلَيهِ
- أي: (أمري صبر جميل)
أو مِن حذف المسند
- أي: (صبر جميل أجملُ بِي)



وقد اختلف النحاة فيما إذا دار الأمر بين حذف المُبْتَدَأ والخبر، أيهما يُحكم عليه بأنه المحذوف؟

فعموماً: حكى ابن اياز القولين:

فقيل: الخبر أولى بالذكر ؛ لأنه محط الفائدة

وقيل المُبْتَدَأ ؛ لأنه العامل ولأَنَّ الحذف من الأواخر أولى

وأما خصوص هذه الآية..فالمعنى فيها على نسبة الصبر إليه - فالأحقُّ تقدير (أمري صبر جميل) فيكون من حذف المُسْنَد إِلَيهِ ؛ وذلك للآتي:

لأَنَّهُ الموافق للمدح ؛لأَنَّ سياق الكلام للتمدح بحصول الصبر له

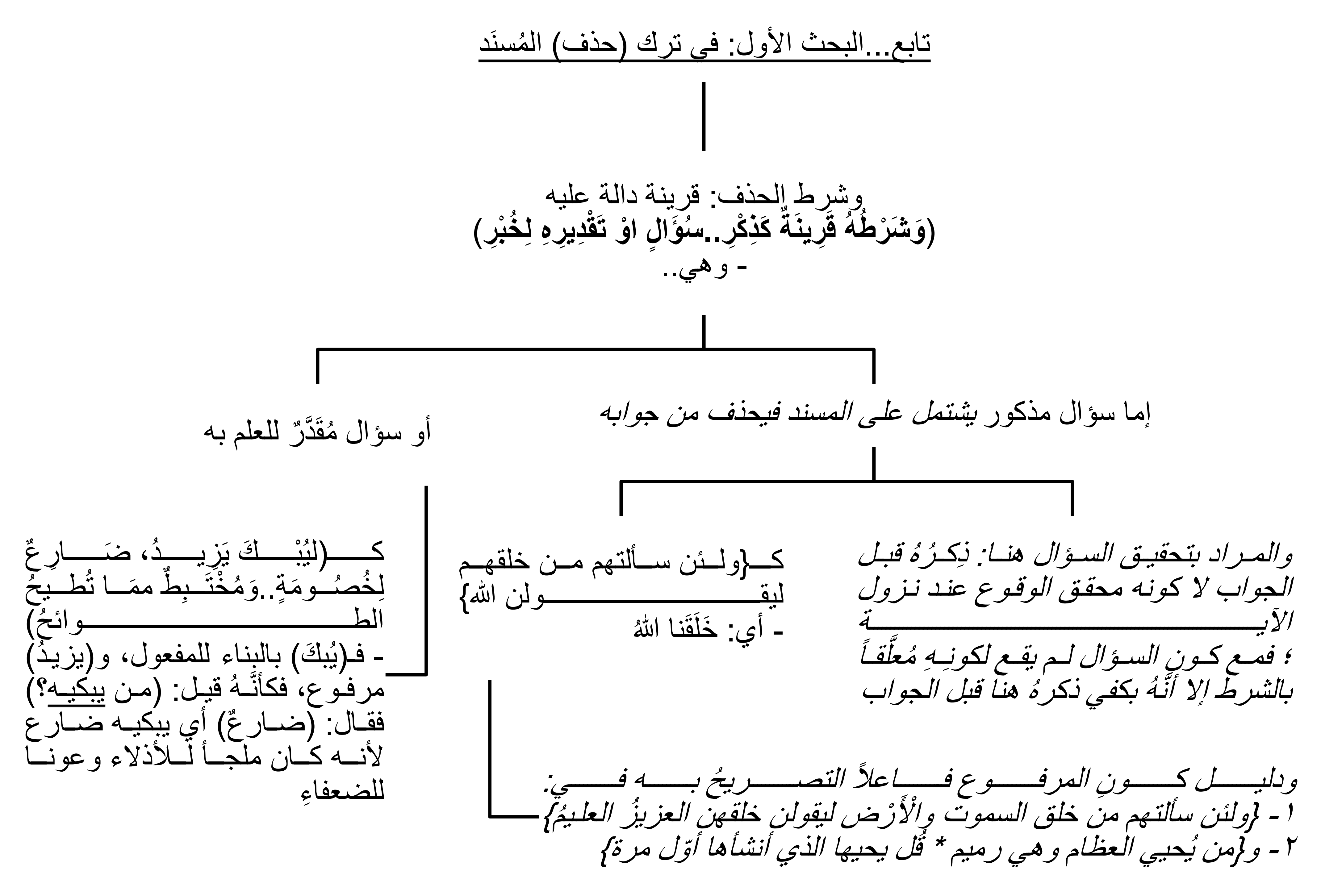
أمَّا الإخبار بأن الصبر الجميل أجملُ..فلا يدل على حصوله له

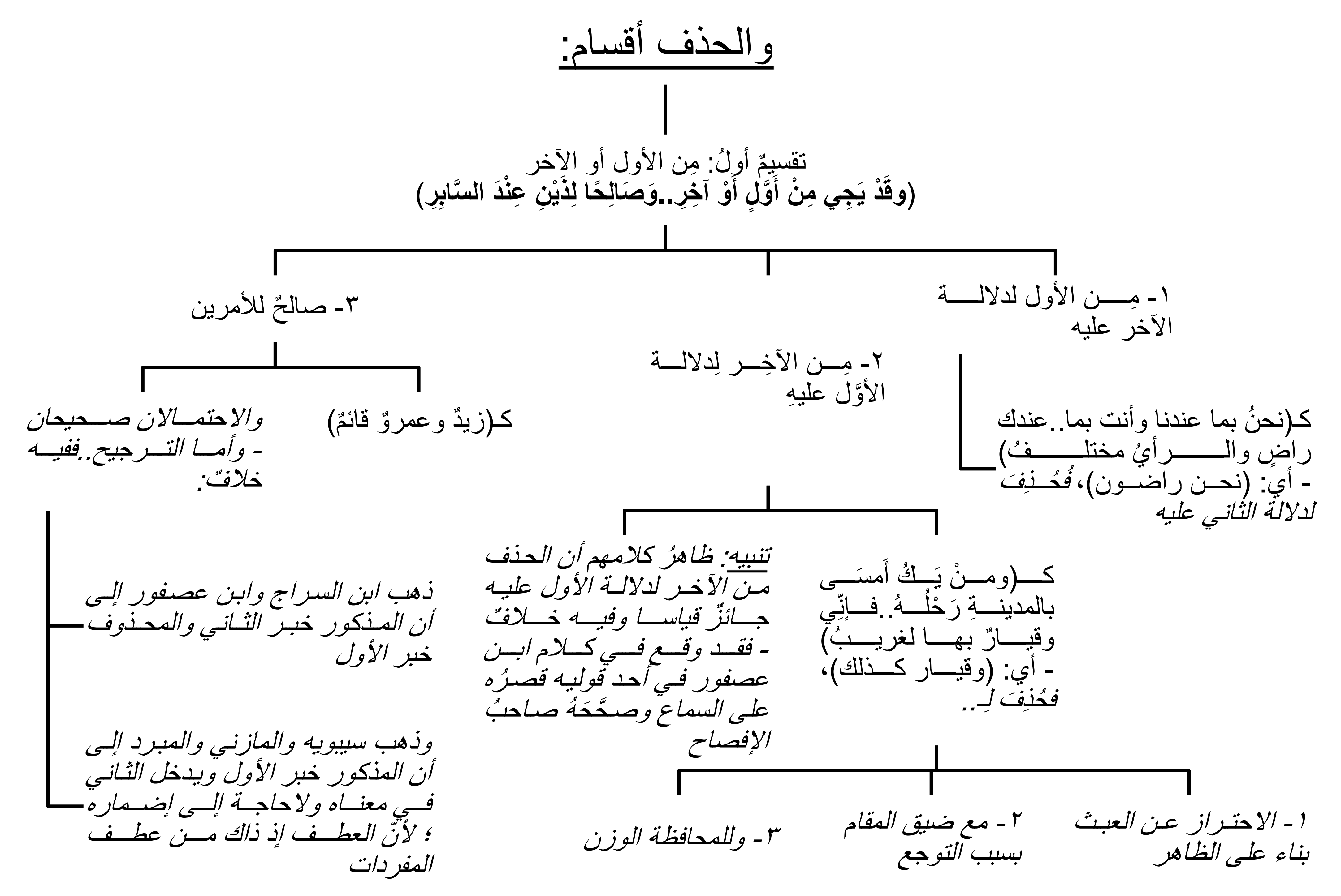
ولأن المصادر المنصوبة إذا ارتفعت..تكون على معناها في النصب، وفى النصب إذا قلت (صبرت صبرا جميلا)..فأنت مخبرٌ بحصول الصبر لك ←فحذفُ المُبْتَدَأ يوافق معنى النصب). الخطيبيّ

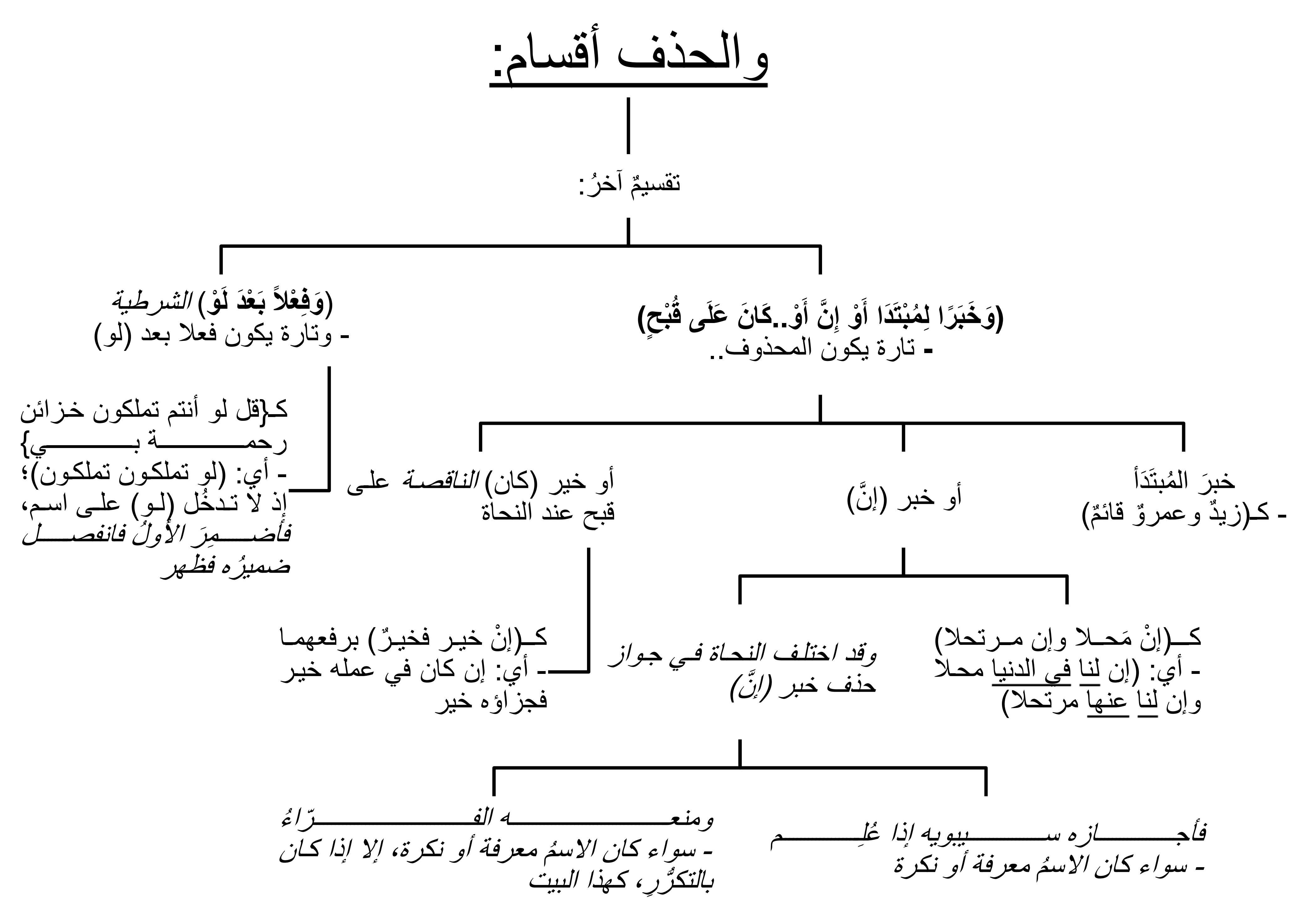
وَنَظَّرَ فِيه السُّبْكِيّ: بأنه ان أراد به ما قبله فقد سبق وان أراد غيره فهو ضعيف لأنّ المصدر المنصوب لا يدل على نسبة للمتكلم فإنه قَد يَكُون عن صبرت وعن أصبر وليس اخبارا بحصول الصبر بل وعد به).

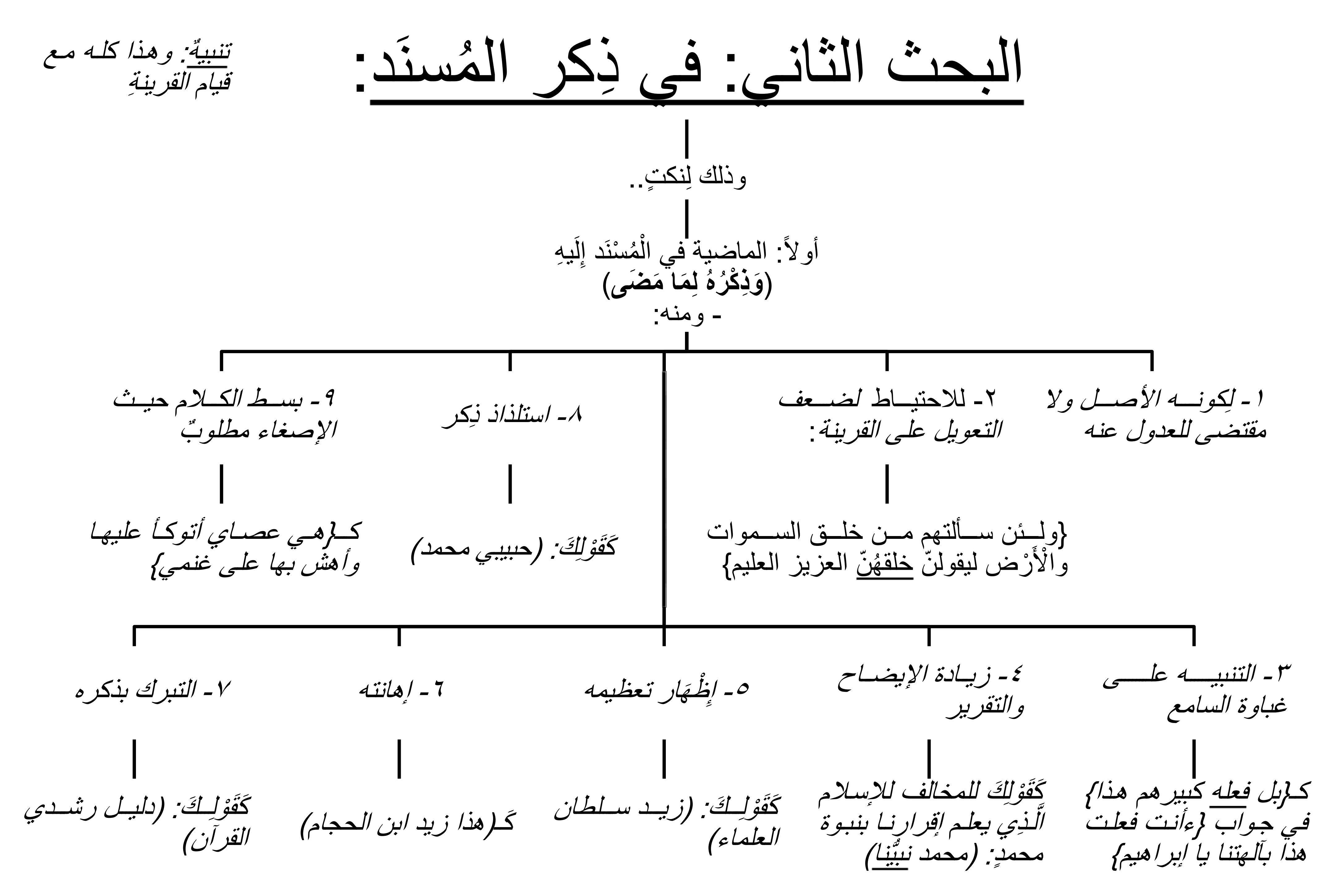
ولأَنَّ حذف المسند إليه أكثرُ مِن حذف المسند؛ فالحملُ عليه أولى

ولأَنَّ الأصل في المُبْتَدَأ التعريف؛ فحملُ الكلام على وجه يكون المُبْتَدَأ فيه معرفة أولى مِن حَملِه على وجهٍ يكون فيه نكرةً موصوفةً


تابع...البحث الأول: في ترك (حذف) المُسنَد
وشرط الحذف: قرينة دالة عليه
(وَشَرْطُهُ قَرِينَةٌ كَذِكْرِ..سُؤَالٍ اوْ تَقْدِيرِهِ لِخُبْرِ)
- وهي..
إما سؤال مذكور يشتمل على المسند فيحذف من جوابه
أو سؤال مُقَدَّرٌ للعلم به
والمراد بتحقيق السؤال هنا: ذِكرُهُ قبل الجواب لا كونه محقق الوقوع عند نزول الآية
؛ فمع كونِ السؤال لم يقع لكونِهِ مُعلَّقاً بالشرط إلا أنَّهُ يكفي ذكرهُ هنا قبل الجواب
كـ{ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله}
- أي: خَلَقَنا اللهُ
كـ(لِيُبْكَ يَزِيدُ، ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ..وَمُخْتَبِطٌ ممَا تُطِيحُ الطَوائحُ)
- فـ(يُبكَ) بالبناء للمفعول، و(يزيدُ) مرفوع، فكأنَّهُ قيل: (من يبكيه؟) فقال: (ضارعٌ) أي يبكيه ضارع لأنه كان ملجأ للأذلاء وعونا للضعفاءِ
ودليل كونِ المرفوع فاعلاً التصريحُ به في:
١ - {ولئن سألتهم من خلق السموت والْأَرْض ليقولن خلقهن العزيزُ العليمُ}
٢ - و{من يُحيي العظام وهي رميم * قُل يحيها الذي أنشأها أوّل مرة}


والحذف أقسام:
تقسيمٌ أولُ: مِن الأول أو الآخر
(وقَدْ يَجِي مِنْ أَوَّلٍ أَوْ آخِرٍ..وَصَالِحًا لِذَيْنِ عِنْدَ السَّابِرِ)
١- مِن الأول لدلالة الآخر عليه
٢- مِن الآخِر لِدلالة الأوَّل عليهِ
٣- صالحٌ للأمرين
كـ(نحنُ بما عندنا وأنت بما..عندك راضٍ والرأيُ مختلفُ) - أي: (نحن راضون)، فَحُذِفَ لدلالة الثاني عليه
كـ(ومنْ يَكُ أَمسَى بالمدينةِ رَحْلُهُ..فإنِّي وقيارٌ بها لغريبُ) - أي: (وقيار كذلك)، فحُذِفَ لِـ..
تنبيه: ظاهرُ كلامهم أن الحذف من الآخر لدلالة الأول عليه جائزٌ قياسا وفيه خلافٌ - فقد وقع في كلام ابن عصفور في أحد قوليه قصرُه على السماع وصحَّحَهُ صاحبُ الإفصاح
١- الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر
٢- مع ضيق المقام بسبب التوجع
٣- وللمحافظة الوزن
كـ(زيدٌ وعمروٌ قائمٌ)
والاحتمالان صحيحان - وأما الترجيح..ففيه خلافٌ:
ذهب ابن السراج وابن عصفور إلى أن المذكور خبر الثاني والمحذوف خبر الأول
وذهب سيبويه والمازني والمبرد إلى أن المذكور خبر الأول ويدخل الثاني في معناه ولاحاجة إلى إضماره ؛ لأنَّ العطف إذ ذاك من عطف المفردات


والحذف أقسام:
تقسيمٌ آخرُ:
(وَخَبَرًا لِمُبْتَدَا أَوْ إِنَّ أَوْ..كَانَ عَلَى قُبْحٍ)
- تارة يكون المحذوف..
(وَفِعْلاً بَعْدَ لَوْ) الشرطية
- وتارة يكون فعلا بعد (لو)
كـ{قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي}
- أي: (لو تملكون تملكون)؛ إذ لا تدخُل (لو) على اسم، فأضمِرَ الأولُ فانفصل ضميرُه فظهر
خبرَ المُبتَدَأ
- كـ(زيدٌ وعمروٌ قائمٌ)
أو خبر (إنَّ)
أو خبر (كان) الناقصة على قبح عند النحاة
كـ(إنْ خير فخيرٌ) برفعهما
- أي: إن كان في عمله خير فجزاؤه خير
كـ(إنْ مَحلا وإن مرتحلا)
- أي: (إن لنا في الدنيا محلا وإن لنا عنها مرتحلا)
وقد اختلف النحاة في جواز حذف خبر (إنَّ)
فأجازه سيبويه إذا عُلِم
- سواء كان الاسمُ معرفة أو نكرة
ومنعه الفرّاءُ
- سواء كان الاسمُ معرفة أو نكرة، إلا إذا كان بالتكرُّرِ، كهذا البيت



تنبيهٌ: وهذا كله مع قيام القرينةِ
البحث الثاني: في ذِكر المُسنَد:
وذلك لِنكتٍ..
أولاً: الماضية في الْمُسْنَد إِلَيهِ
(وَذِكْرُهُ لِمَا مَضَى)
- ومنه:
١- لِكونه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه
٢- للاحتياط لضعف التعويل على القرينة:
{ولئن سألتهم من خلق السموات والْأَرْض ليقولنّ خلقهُنّ العزيز العليم}
٨- استلذاذ ذِكر
كَقَوْلِكَ: (حبيبي محمد)
٩- بسط الكلام حيث الإصغاء مطلوبٌ
كـ{هي عصاي أتوكأ عليها وأهش بها على غنمي}
٣- التنبيه على غباوة السامع
كـ{بل فعله كبيرهم هذا} في جواب {ءأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم}
٤- زيادة الإيضاح والتقرير
كَقَوْلِكَ للمخالف للإسلام الَّذِي يعلم إقرارنا بنبوة محمدٍ: (محمد نبيُّنا)
٥- إِظْهَار تعظيمه
كَقَوْلِكَ: (زيد سلطان العلماء)
٦- إهانته
كَـ(هذا زيد ابن الحجام)
٧- التبرك بذكره
كَقَوْلِكَ: (دليل رشدي القرآن)

ثانياً: ويزاد هنا:

تنبيهٌ: وهذا كله مع قيام القرينةِ

١- (أَوْ حَتْمِ..مَجِيئِهِ بِالفِعْلِ أَوْ بِالِاسْمِ)
أن يتعين كونه فعلا ليفيد التجدد أو اسما ليفيد الثبوت ولا يدري لو حذف هل هو اسم أو فعلٌ؟

- والفعل يفيد التجدد؛ *لأنّ الفعل يدل على أَحوَال الذات المتعلقة بالأزمنة فيتغير بتغيرها*
- والاسم يفيد الثبوت؛ *لأنَّ الاسمَ يدل على الذات وهي لا تتغير*
- *ولم يذكُر الناظم الدلالةَ على كونه ظرفا عند إرَادَة الدلالة على احتمالهما فيورث احتمال التجدّد والثبوت بحسب ما يقدر من متعلقه..لأنّ الظرف لا يكون مسندا على الحقيقة وإنما المسند عامله من فعل أو اسم*
  - *←فليس لهذا القسم وجود؛ لأنه راجع في الحقيقة إلى أَحَدهمَا*
  - *- نعم يُمكن وجوده على القول بأن الظرف نفسه هو المسندوهو ضعيف*
- *وتقدير أَحَدهمَا بعينه لا يمنع صحة تقدير الآخر*
  - ففي ذكره إذا كان ظرفا فائدة أخرى هي صحة تقدير أيهما شئت ابتداء
  ١- فإن أردت الدلالة على الثبوت..قدرته اسما
  ٢- أو أردتَ الدلالةَ على الحدوث..قدرته فعلا
  - *وهذا شيء لم يحصل بتقدير الاسم أو الفعل ابتداء*

٢- (قُلْتُ وَلِلتَّعْجِيبِ فِي الْمِفْتَاحِ قَدْ..زَادَ وَفِي الْإِيضَاحِ رَدَّ..)
أو يراد به التعجيب *والتهويل من حاله*

- ذكره السكاكِيّ والطيبيّ
  - كـ(زيد يقاوم الأسد)
  - *- فَلَوْ لَم يُذكر..لفات ذلك الغرض*
- وقال في الإيضاح: (فيه نظر ؛ لأنّ *التعجيب* يحصُل بالحذف مع القرينة)
  - *المُرشديّ: (في نظره نظر من وجهين:*
    - *١- قَصد التعجيب يورث الاهتمام به وهو يقتضي التصريح بذكره ليكون نصا على المقصودِ، والاكتفاءُ بالقرينة لا يفيد التنصيصِ*
    - *٢- هذا النظر يأتي في سائر وجوه ترك المسند لقيام القرينة فيها كما اعترف به حيث قال: (ولابد من قرينة..)).*

٣- إِرَادَة الإِشهاد في قضية أو التسجيل على السامع بها حتى لا يكون له سبيل إلى الإِنْكَار
- كَقَوْلِكَ: (مائة دينار عندك)



البحث الثالث: في إفراد المُسنَد:

والمُرادُ بالإفراد هُنا: ما يقابل الجملة لا ما يقابل المثنى والمجموع ولا ما يقابل المضاف وشبهه ولا ما يقابل المركب

(وَانْفَرَدْ..لِكَوْنِهِ لا سَبَبِيًّا مَعْ عَدَمْ..إِفَادَةِ القُوَّةِ لِلحُكْمِ المُتَمّْ)
وذلك لكونه غير سببيّ *(أي لِكونِهِ فعليا أي صادرا من نفس المُسْنَد)* مع *إِرَادَة الدلالة على* عدم إفادة *نفس التركيب* لِقوة الحكم

وذلك كـ(زيد قائم) - فـ(قائم)..

ليس سببيا
؛ لِصدورِهِ عن نفسِ المُسنَد إليه

ولا يفيد التقويّ
؛ إذ لا تكرير للإسناد فيه ظاهرا لكون اسم الفاعل مع مرفوعه في حكم الاسم المفرد

لكنّه قريبٌ *مما يفيدُه* كـ(زيدٌ قام)

(وَالسَّبَبِيُّ مَا جَرَى لِغَيْرِ مَا..يَسْبِقُهُ كَـ"هِنْدُ عَبْدُهَا انْتَمَى")

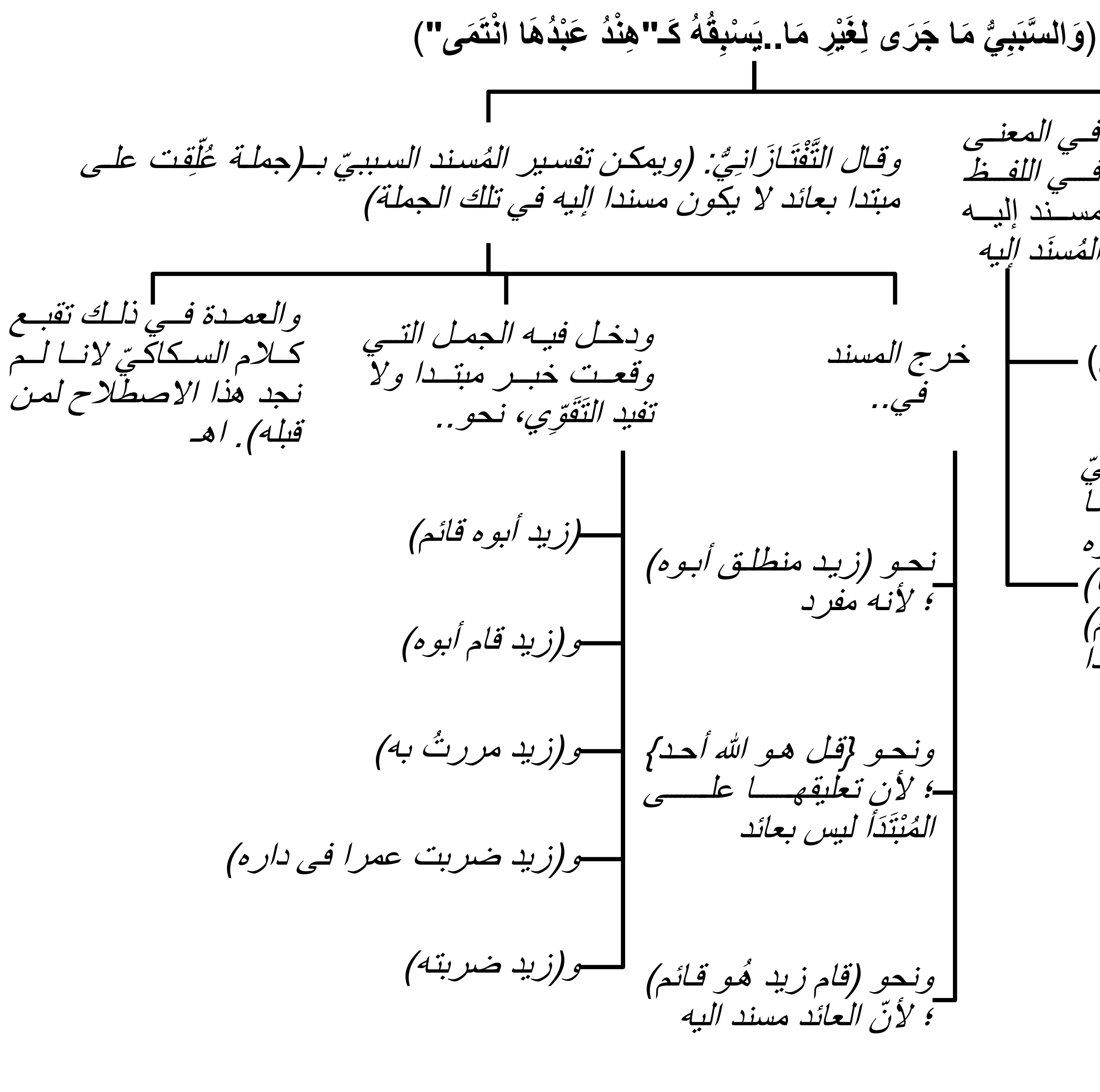
فالمراد بالسببي: ما جرى *في المعنى* على غير من هو له *في اللفظ*
- فيكون إثبات المسند للمسند إليه لمتعلق *بالمُسنَد إليه* لا لنفسِ *المُسنَد إليه*

فالسببيُّ كـ(زيد أبوه منطلق) و(**هندٌ عبدُها** قائم)

ويقابله الفِعلِيّ، وهو من اصطلاحات السَّكاكيّ
- فقد سَمَّى في النحو الوصفُ بحال الشيء (ما هو من به) ووصفُ متعلقه كـ(رجل كريم أبوه (وصفاً سببيًّا)
- وسَمَّى في علم المعاني المسند في (زيد قام) مسنداً فعلياً وفي نحو (زيد قام أبوه) مُسندا سببيا، وفسرهما بما لا يخلو عن صعوبة

فَلِذَا..اكتفى القَزْوِينِيّ في بيان المسند السببيّ بالمثال
- والتصريحُ بتفسيره هنا من زيادات النَّاظِمِ

والذى سماه السكاكيّ فعليا..يسميه النحاة حقيقيا
- وأما السبى فمتفقون على التسمية به



فإن أريد التقوية أو كان سببيا..أتى به جُملةً

وذلك لإفَادَة التقويّ للحكم باستناد المسند إلى المُسْنَد إلَيهِ مرتين كـ(زيد قام)

١- مرّة بالاستناد لفظ (زيد)

٢- ومرّة بالاستناد إلى ضمير زيد

تنبيهات:

*توصيفُ الناظمِ الحُكمَ بـ(**المُتَمَّ**) بصيغة اسم المفعول..تميمٌ لِلبيت*

خَصصت الإفَادَة للتَقوِّي بكونها من نفس التركيب..ليخرج ما يفيده بـ..
١- حسب التكرير كـ(عرفتُ عرفتُ)
٢- أو بحرف التأكيد كـ(إنّ زيدا عارفٌ)
- على أنَّ تقوّي الحكم في الاصطلاح هو تأكيده بالطريق المخصوص كـ(زيد قام)

مجيءُ المُسنَد جُملةً غيرَ سببيٍّ مع كونِهِ ليس مُفيداً للتَقوِّي، كـ(رجلٌ جَاءَنِي)..ممنوعٌ؛ لِضرورة حُصول تكرار الإسناد الموجب للتقوّي
- ولو سُلِّمَ..فالمُرَاد أن إفراد المسند يكون لأجل هذا المعنى المذكور ولا يلزم فيه تحقق الإفْرَاد في جميع صور تحقق هذا المعنى

خريطة إجمالية

تابع البحث الثالث: في إفراد المُسنَد:

- والمفرد قد يكونُ..

١- فعـــــــــــــــلا

(وَكَوْنُــهُ فِعْلاً لأَنْ يُقَيَّـدَا..بِوَقْتِـهِ وَيُفْهِـمُ التَّجَــــــــــــــــــدُّدَا)

- وهو لـ..

أ- *التخصـيص* بأحـد الأزمنــة الثلاثــة الماضــي والحاضــر والاســتقبال علــى أخصر وجه

ب- أو إفادة التجدّدِ والحدوث، بمعنى أن من شأنه أن يتكرر ويقع مرة بعد أخرى

٢- أو اســـــــــــــــــــــــــــــما

(وَاسْــمًا لِفَقْــدِ قَيْــدِهِ مَــا ذُكِــرَا..)

- وهـو لعـدم إفـادة مـا ذكـر مـن التقييـد والتجدد، أي لإفادة الدوام والثبوت

١- فعلا

(وَكَوْنُهُ فِعْلاً لأَنْ يُقَيِّدَا..بِوَقْتِهِ وَيُفْهِمُ التَّجَدُّدَا)

- وهو لـ..

أ- التخصيص بأحد الأزمنة الثلاثة الماضي والحاضر والاستقبال على أخصر وجه

- وإنما كان الفعلُ مفيدا للتقييد بالزمان لأنه دال بصيغته على إحداها

- فَإِذَا أريد الدلالة على أحدها على وجه أخصر..جيء به لدلالته عليه دُونَ احتياج إلى قرينة تدل على ذلك، فأحد الأزمنة جزء مفهومهِ

تنبيهٌ: (كَونُ كل فعل من الأَفْعَال الثلاثة يدل على زمن معين..

ظَاهِرٌ في الماضي الصِرف والأمرِ

فالماضي الصِرفُ لا يحتمل غير المضى

والأمر لا يحتمل غير الاستقبال

وغيرُ ظَاهِرٍ في..

الماضي الواقع صلة أوصفة لنكرة عامة أو في شرط

- فهو يحتمل الأزمنة الثلاثة

والمضارع مطلقاً

- فهو يحتمل الأزمنة الثلاثةَ إذا وقع صلة أو صفة لنكرة ويحتمل الحال والاستقبال فقط إذا لم يكن كذلك) الكشّاف لِلزمخشريّ

ولا يتأتى ذلك في الاسم إلا بقيد (أمس) أو (الآن) أو (غد)

كـ(زيد يُصَلّي) والحالُ أنه قد مضى بعض من صلاته وبعض منها مشغول به وبعض منها مستقبل له

- فجعلوا الصلاة الواقعة في الآنات المختلفة المتعاقبة واقعة في الحال وهذا أمرٌ عرفيّ

١- فعلا

(وَكَوْنُهُ فِعْلاً لأَنْ يُقَيَّدَا..بِوَقْتِهِ وَيُفْهِمُ التَّجَدُّدَا)

- وهو لـ..

ب- أو إفادة التجدّدِ والحدوث، بمعنى أن من شأنه أن يتكرر ويقع مرة بعد أخرى

فالتجدّد لما كان لازما للزمان لكونه غير قارٍّ أي لا يجتمع أجزاؤه في الوجودِ، وكان الزمان جزءَ من مفهوم الفعل..كان الفعلُ مع إفادَة التقييد بأحد الأزمنة يفهم التجددَ أي الحدوث شيئاً فشيئاً بمعنى أنّ مِن شأنه أن يقع مرة بعد أخرَى

أمثلة:

(أَوَ كُلَّما وَرَدَتْ عُكَاظَ قَبِيلَةٌ..بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُم يَتَوَسَّمُ)

أي يصدُر عنه توسُّمٌ أي تفرُّس الوجوه وتأمُّلها شيئاً فشيئاً ولحظة فلحظة

- فلو أبرزه في صورة الاسم وقال: (متوسما)..لأفاد أنه ثابت على تفرُّسه ولم يدل على حدوث توسم ثان وثالث؛ فلا يشعر كلامه بمقصوده لأنه في معرض الافتخار بنفسه

مُناقشة:

أولاً:

اعتراض: قد يقال: (التجددُ في هذا البيت فُهِم مِن (كلّما) لدلالتها على التكرار الذي هو ملزوم التجدد

- فإنْ كَان المُرَاد أن معنى (يتوسم) أنه في كل مرة يتكرر التوسُّم..فقد يُمنع

الجواب: هذا البيت ذكروه مثالا لا شاهدا؛ فالمناقشة فيه ليست من دأب المحصلين

ثانياً:

اعتراض: (يتوسم) ليس مسنداً بل حالٌ فلا يصح ايراده مثالاً

الجواب:

قد يُقَالَ أنّ الحالَ مُسند في المعنى

وقد يُقَالُ: هو مِثَالٌ لِدلالة الفعل على التجدد مع قطع النظر عن كونه مسندا أو غيره

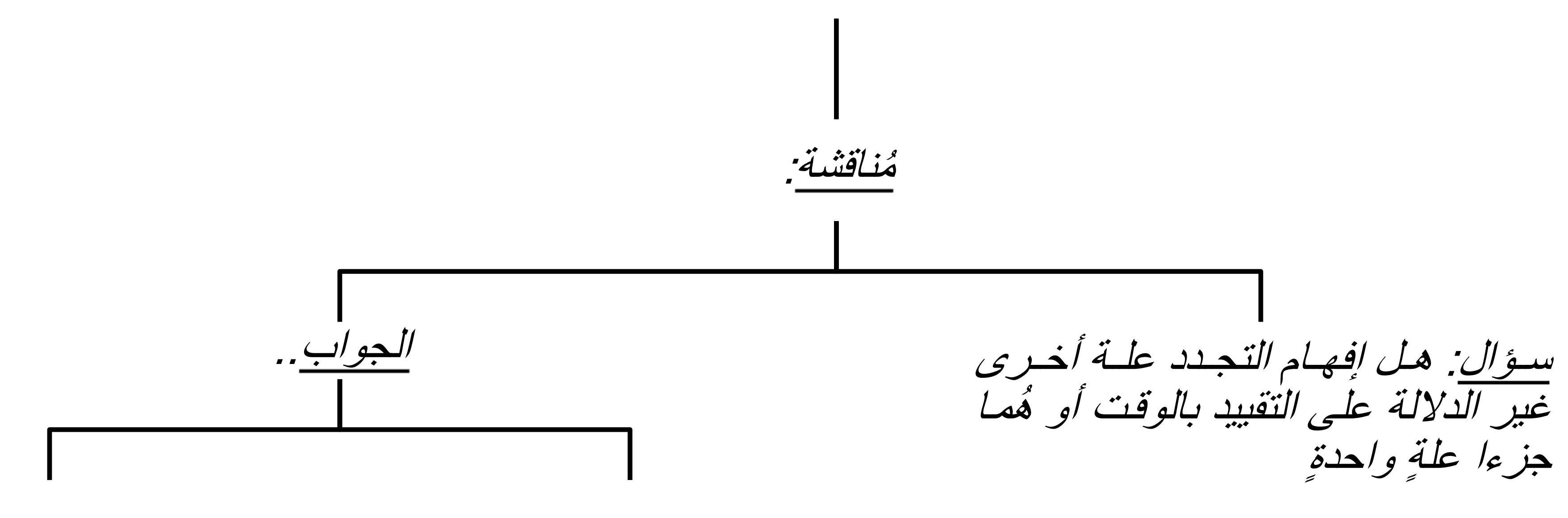
{فريقا كذبتم وفريقا تقتلون}

- أي فريقا فرغتم من تكذيبهم وفريقا فرغتم من قتلهم، وها أنتم تسعون في قتل محمد صلى الله عليه وسلم

تابع... ١- فعلا

(وَكَوْنُهُ فِعْلاً لأَنْ يُقَيِّدَا..بِوَقْتِهِ وَيُفْهِمُ التَّجَدُّدَا)

- وهو لـ..



أجاب السُّبْكِيّ: (كلاهما محتمل)

وأجاب المُرشديّ: (الأَولَى أن يكون كل منهما جزءَ علةٍ والعلَّةُ مجموعهُما)

تنظير المُرشديّ فيه: (يلزم على اعتبار كل منهما علة مستقلة توارد علتين على معلول واحد وذلك غير جائز)

٢- أو كان المُفرَدُ اسما
(وَاسْمًا لِفَقْدِ قَيْدِهِ مَا ذُكِرَا..)
- وهو لعدم إفادة ما ذكر من التقييد والتجدد، أي لإفادة الدوام والثبوت

كـ(لَا يـأْلَفُ الـدرْهَمُ المَضْرُوبُ صُرّتَنا..لكنِ يمُرُّ عَليها وَهْوَ مُنْطَلِقُ)

فالانطلاق من الصرة ثابت لِلدرهم دائما لا *يتقيد بزمان دون زمان*

ولَوْ قَال: (وهو ينطلق)..لدلَّ على أنه استقر في صرته ثم حدث له الانطلاقِ ؛ إذ الفعل يدل على الحدوث وحدوث الشيء مسبوق بعدمه

وَلِذَا قَال الجرجانيّ: (لا تعرَّض في (زيد منطلق) لأكثر من إِثْبَات الانطلاق فعلاً لهُ كما في (زيد طويل)

(قُلْتُ: وَقَالَ بَعْضُ مَنْ تَأَخَّرَا:..(إِفَادَةُ الثُّبُوتِ لِلْاِسْمِ فُقِدْ..إِنْ كَانَ مَا يَتْلُوهُ فِعْلاً وَانْتُقِدْ))
مُناقشة:

قال الكاشي في شرح المفتاح:

(أولاً: ما تقرر من كون الاسم دالا على الثبوت وأنّ الفعل دالٌ على الحدوث..يقتضى ظاهرُه التناقض في نحو (زيد قام) ؛ لأنّ هذه الجملة حينئذ تقتضي..

ثبوت القيام لزيد من حيث كونها اسمية الصدر

وحدوثَهُ له من حيث كونها فعلية العجُز ؛ لأنّ القيام مذكور فيها بصيغة الفعل

ثانياً: (وعليه فَلا تكون الجملة الاسمية للثبوت إلا إن كان في حيِّزِها اسمٌ، فإن كان فعلٌ..فلا لئلا يقع التناقض في مثل (زيد قام) ؛ فإنها تقتضي الثبوت من حيث صدرُها والتجدد من حيث عجزهُا

جواب ابن السبكي في العروس: (وفيه نظرٌ بل ما قالوه على عمومه ولا تناقضَ ؛ لأن (زيد قامَ) دل على ثبوت نسبة القيام المتجدد
- فالقيام تجدد
- وحصولُ القيامِ لزيدٍ ووصفُه به..ثابت مستقر

ولا بِدع في ذلك فربما كان الفعل المتجدد لشدة لزومِه ودوامه أو شرفه في نفسه يجعل لفاعله صفة ثابتة مستقرة

البحث الرابع: في تقييد المُسند وعدمِ تقييدِهِ:

أولاً: تقييد المُسند:
(وَكَوْنُهُ مُقَيَّدًا بِقَيْدِ..كَنَحْوِ مَفْعُولٍ لِزَيْدِ الفَيْدِ)

رابعاً: تقييد المسند بحرف النفي

ثانياً: ترك تقييدِ المُسنَد:
(وَالتَّرْكُ لِلمَانِعِ كَانْتِهَازِ..لِفُرْصَةٍ تُغْنَمُ وَالْإِيجَازِ)

(وَكَوْنُهُ قُيِّدَ بِالشَّرْطِ لأَنْ..يُفِيدَ مَعْنَى الْأَدَوَاتِ كَيْفَ عَنّْ)
ثالثاً: تقييدُ *الفعل* المُسند *بأداة من أدوات* الشرطِ..يكون لإفادة معنى الأداة المقيد بها فيختلف باختلاف معاني الأدوات *والاعتبارات والحالات التي تقتضي تقييده به*

أولاً: تقييد المُسند:

(وَكَوْنُهُ مُقَيَّدًا بِقَيْدٍ..كَنَحْوِ مَفعُولٍ لِزَيْدِ الفَيْدِ)

المُرادُ..

بالمُسنَدُ، سواءٌ كان فعلا أو اسما يعمل عملهُ

- ولِذا عدلت عن قول التلخيص: (تقييد الفعل)

وبالقيد أي مِن..

مَفعُولٍ مطلقٍ

- كـ(ضَرَبْتُ ضرباً شديداً)

أو مَفعُولٍ به

- كـ(ضَرَبْتُ زيدًا)

أو مَفعُولٍ له

- كـ(ضَرَبْتُ تأديباً)

أو مَفعُولٍ فيه

- كـ(ضَرَبْتُ يومَ الجمعة) أو (ضَرَبتُ أمامَك)

أو مَفعُولٍ معه

- كـ(جَلستُ والساريةُ)

أو حالٍ

- كـ(جاء زيد راكبا)

أو تمييز

- كـ(طاب محمد نفساً)

أو استثناء

- كـ(ما ضربتُ إلا زيدا)

وذلك لزيادة الفائدة

- فبالتقييدات يزدادُ الحكم غرابة وكلما ازداد غرابة ازداد إفادةً

فتقييدُ المُسند بقيدٍ..زيادةُ تخصيصٍ لهُ، وكلما ازداد تخصيصا..ازداد الحكم غرابةً فتكونُ الفائدةُ أقوى

- كما يظهر لك ذلك مِن قول: (شيءٌ مَا موجودٌ) وقول: (فلان بن فلان حفظ التوراة سنة كذا في بلد كذا)

(وَنَحْوُ (كُنْتُ قَائِمًا) (كَانَ) الَّذِي..قَيَّدَتِ الْمَنْصُوبَ لا العَكْس، احْتَذِي)

مِن مسائل التقييد الغريبة..نحو (كنتُ قائما)

- فرُبَّمَا تُوهم أن التقييد حصل لـ(كان) بالخبر؛ لأنه بمنزلة المفعول واسمُها بمنزلة الفاعل وقد يكمل الإسناد بها

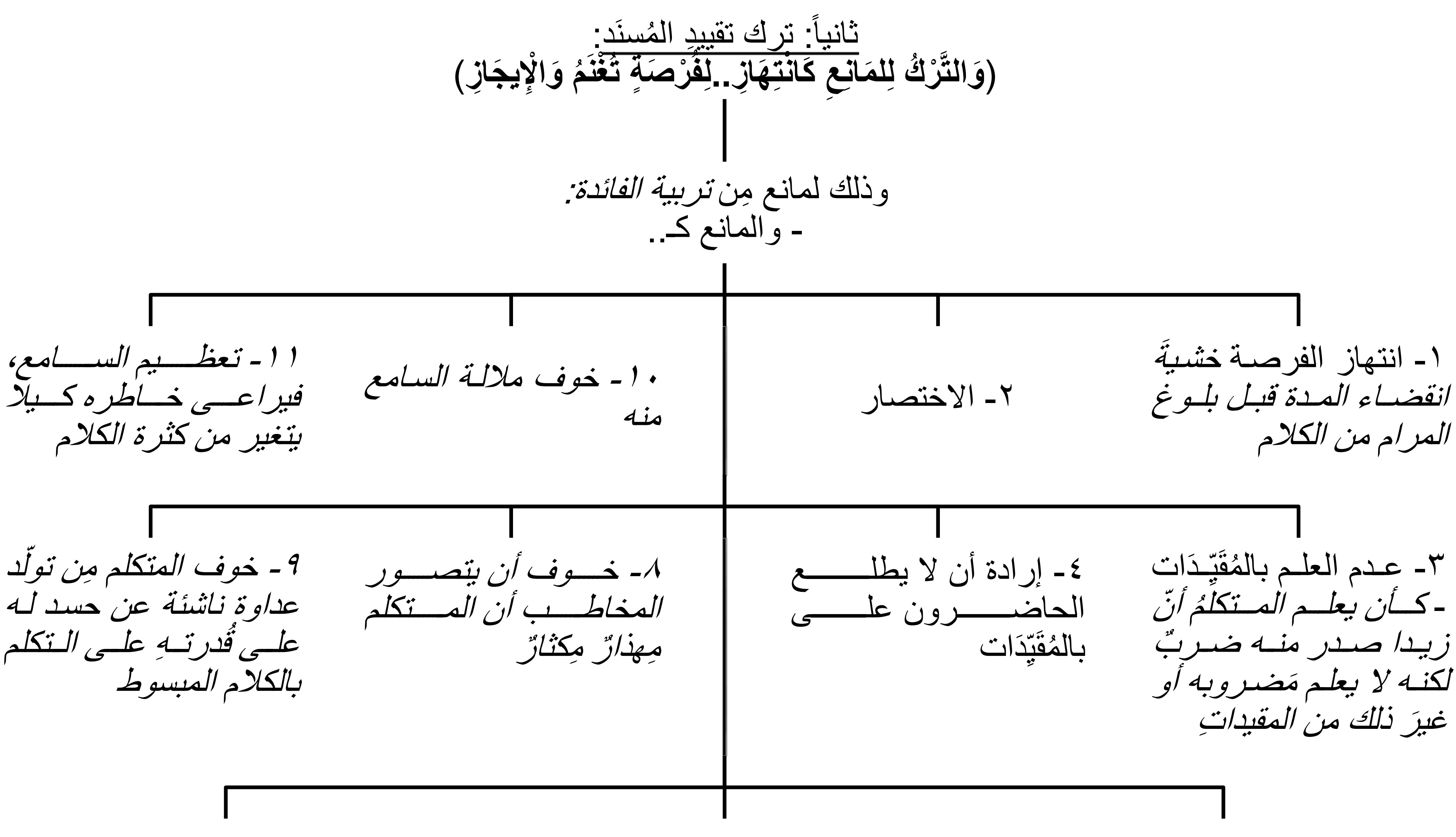
وليس كذلك، *فالأصل: (زيد قائم) فـ(قائم) مُسنَدٌ ثُمَّ قُيِّدَ القيامُ بـ(كان)*

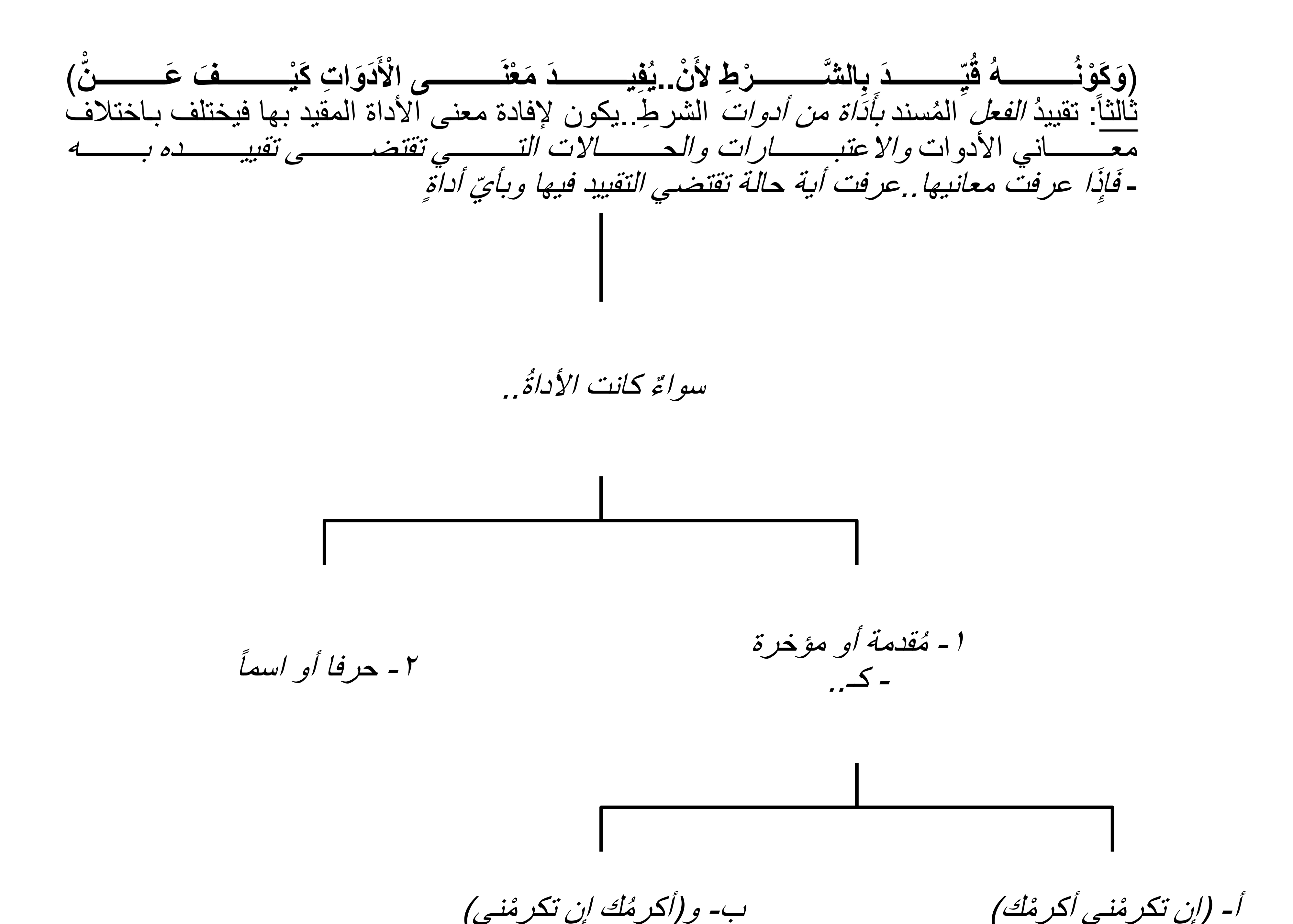
←فالخبر في هذا الباب هو نفسُ المسنَدُ، وصَار مُقَيَّداً بـ(كان) للدلالة على زمن النسبة، فهي تفيد ما يفيده قولك زيد قائم في الزمن الماضي

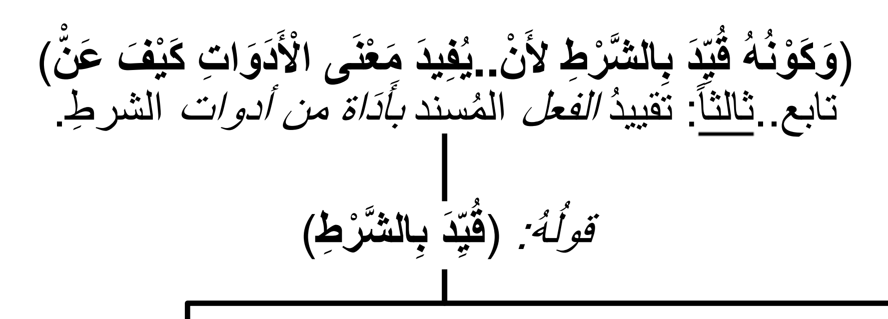
وليس القيامُ قيداً لـ(كان) *؛ لأنّ الشيء لا يُقَيِّدُ نفسَهُ*

وهذا معنى قولهم أنَّ (كان) تُعطي الخبر حُكم معناها

- وكذا أخوات (كان)؛ فَمعنى (صار زيد غنيا) أنه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة أي الحصول بعد أن لم يكن في الماضي


ثانياً: ترك تقييدِ المُسنَد:
(وَالتَّرْكُ لِلمَانِعِ كَانْتِهَازِ..لِفُرْصَةٍ تُغْنَمُ وَالْإِيجَازِ)
وذلك لمانع مِن تربية الفائدة:
- والمانع كـ..
١- انتهاز الفرصة خشيةَ انقضاء المدة قبل بلوغ المرام من الكلام
٢- الاختصار
١٠- خوف ملالة السامع منه
١١- تعظيم السامع، فيراعى خاطره كيلا يتغير من كثرة الكلام
٣- عدم العلم بالمُقَيِّدَات -كأن يعلم المتكلمُ أنّ زيدا صدر منه ضربٌ لكنه لا يعلم مَضروبه أو غيرَ ذلك من المقيداتِ
٤- إرادة أن لا يطلع الحاضرون على بالمُقَيِّدَات
٨- خوف أن يتصور المخاطب أن المتكلم مِهذارٌ مِكثارٌ
٩- خوف المتكلم مِن تولّد عداوة ناشئة عن حسد له على قُدرتهِ على التكلم بالكلام المبسوط
٥- كونها غير محتاج إلى ذكرها لأنها معلومة ظاهرة
٦- التعريض بذكاء المخاطب أو أنَّهُ يعلم تلك القيود الخفية وَإنْ لَم تُذكَر
٧- التعريض بغباوةِ المُخاطَب أو أنَّهُ لا يَفهم الكلامَ المُطنَب


(وَكَوْنُـــــهُ قُيِّـــــدَ بِالشَّــــرْطِ لأَنْ..يُفِيــــدَ مَعْنَــــى الْأَدَوَاتِ كَيْـــفَ عَــــنّْ)
ثالثاً: تقييدُ الفعل المُسند بأَدَاة من أدوات الشرطِ..يكون لإفادة معنى الأداة المقيد بها فيختلف باختلاف معـــاني الأدوات والاعتبـــارات والحـــالات التـــي تقتضـــى تقييـــده بـــه
- فَإِذَا عرفت معانيها..عرفت أية حالة تقتضي التقييد فيها وبأيّ أداةٍ
سواءٌ كانت الأداةُ..
١- مُقدمة أو مؤخرة
- كـ..
٢- حرفا أو اسماً
أ- (إن تكرمْني أكرمْك)
ب- و(أكرمُك إن تكرمْني)



(وَكَوْنُهُ قُيِّدَ بِالشَّرْطِ لأَنْ..يُفِيدَ مَعْنَى الْأَدَوَاتِ كَيْفَ عَنّْ)

تابع..ثالثاً: تقييدُ *الفعل* المُسند *بأداة من أدوات* الشرطِ.

قولُهُ: **(قُيِّدَ بِالشَّرْطِ)**

لمّا كان معنى التقييد الحاصل للمركب حاصلا لأجزائه..صح إسناد التقييد بالشرط إلى الفعل وإنْ كَان المقيد به إنما هو الجملة الشرطية كلّها

- فاندفع إيراد السُّبْكِيّ بأن المقيد به ليس الفعل المسند بل الجملة كاملة

التَّفْتَازَانِيُّ: (الشرط في عُرف أهل العربية قيدٌ لِحكمِ الجزاءِ كالمفعول ونحوه

- فـ(إن جئتني أكرمْك) بمنزلة (أكرمُك وقتَ مجيئكَ اياي)

ولا يخرُج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والإِنْشَائِيَّة بل..

إنْ كَان الجزاء خبرا..فالجملة الشرطية خبرية كـ(إن جئتني أكرمك) بمعنى (أكرمك وقت مجيئك إياي)

وإنْ كَان إنشاء..فإنْشَائِيَّة كـ(إنْ جاء زيدٌ فأكرِمْه) أي (أكرِمْه وقتَ مجيئه)

وأما نفسُ الشرط بدون الجزاء..فقد أخرجته الأداة عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وصار إنشاء، كالاستفهام

ولذا لا يتقدم عليه ما في خبره؛ فلا يصح (زيدًا إنْ تضرِب أضربْك)

أما ما قاله بعضُ الأفاضل من أن كُلًّا مِن الشرط والجزاء خارجٌ عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وإنما الخبر هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم الثاني للأوّل..فهو باعتبار المنطقيين

- فمفهوم القضية الشرطية في قولنا (كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) باعتبار المنطقيين: الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس

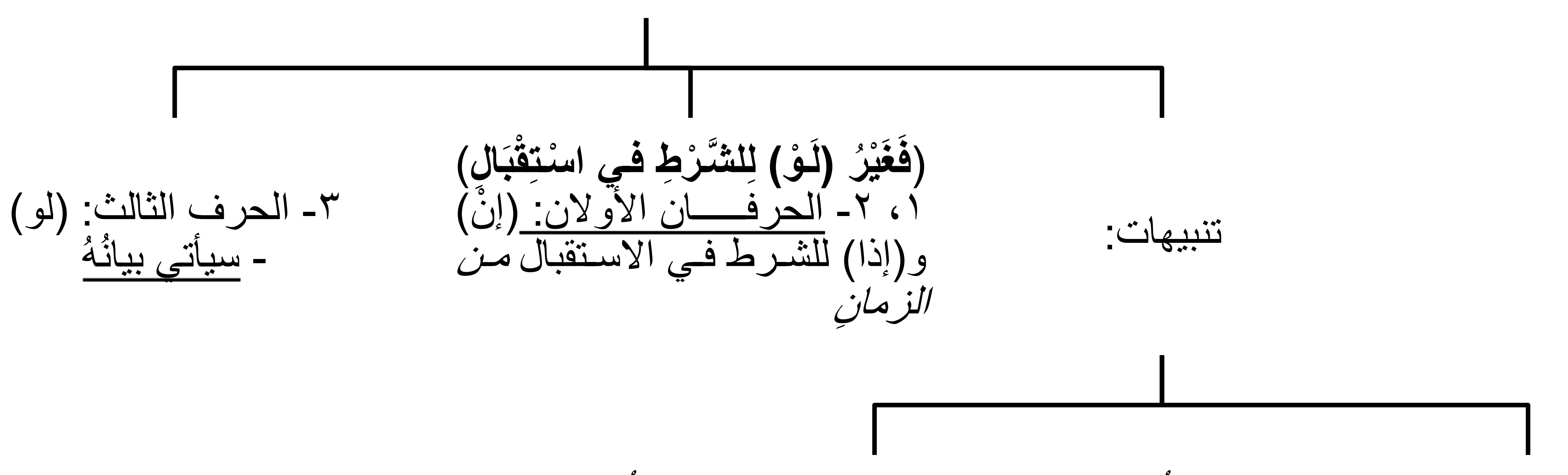
١- فالمحكوم عليه هو الشرط وهو طلوع الشمس

٢- والمحكوم به هو الجزاء وهو وجود النهار

وصدقُها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها

(وَكَوْنُهُ قُيِّدَ بِالشَّرْطِ لأَنْ..يُفِيدَ مَعْنَى الْأَدَوَاتِ كَيْفَ عَنّْ)
تابع....(ثالثاً: تقييدُ *الفعل* المُسند *بأَدَاة من أدوات* الشرطِ)

(وَكُلُّهَا مَبْسُوطَةٌ فِي النَّحْوِ..وَابْحَثْ هُنَا فِي إِنْ إِذَا وَلَوِّ)
وذلك مقرر في علم النحو ولا بد من البحث هنا في (إِنْ) و(إِذا) و(لو)؛



(فَغَيْرُ (لَوْ) لِلشَّرْطِ في اسْتِقْبَالِ)

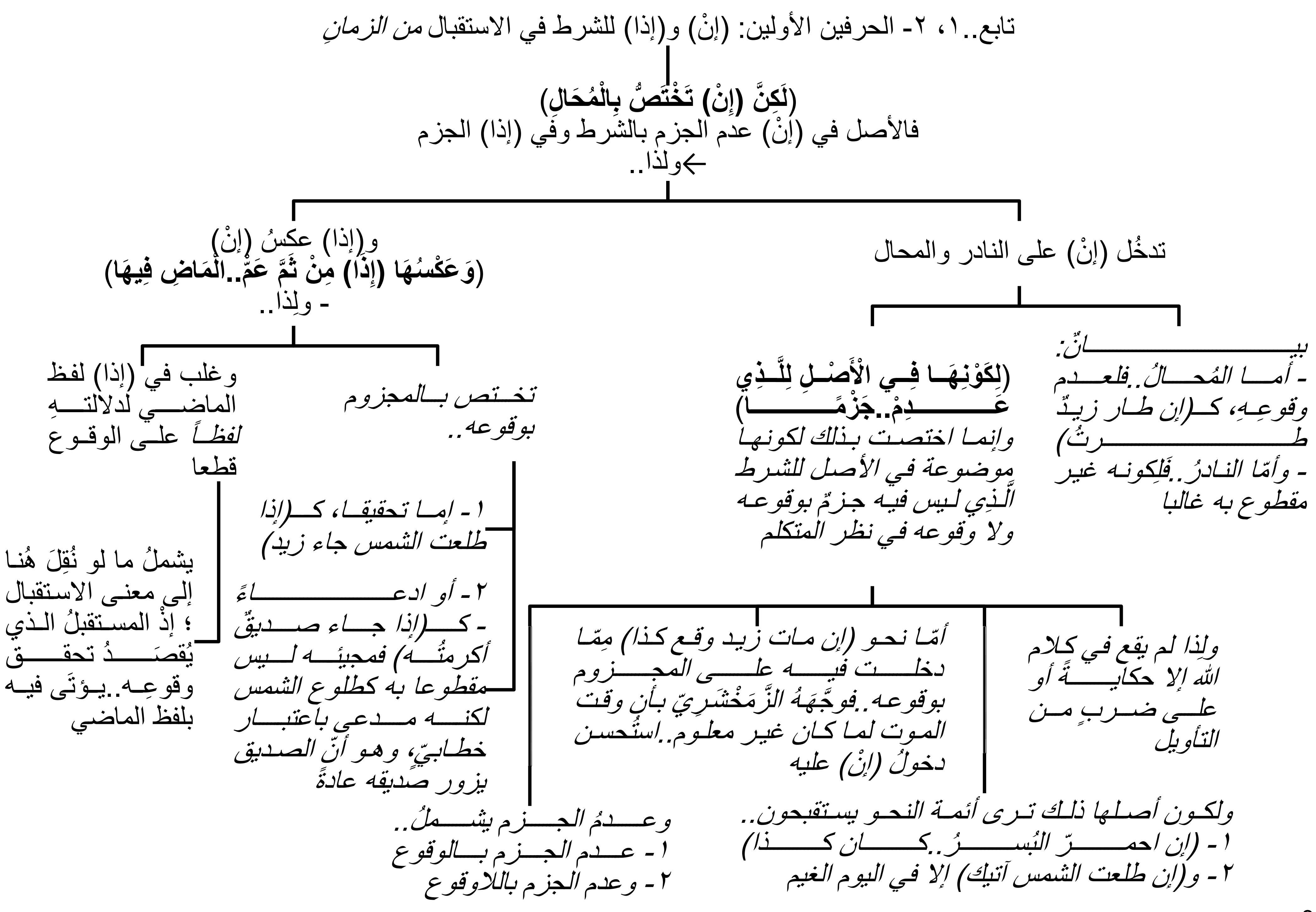
١، ٢- الحرفان الأولان: (إنْ) و(إذا) للشرط في الاستقبال *من الزمانِ*

وهذا متفق عليه

سواء كان مدخولهما ماضيَ اللفظ أو مضارعاً

ولا يقدح فيه قولُ بعضهم: ((إذا) قد تكون للحال ومنه {والنجم إذا هوى})..لأنّ ذلك إن ثبت فهو في (إذا) المجردة للظرفية لا في المتضمنة معنى الشرط

نعم قال بعضهم: ((إذا) لا تدلُّ على الشرط والارتباط وإنما حصول الفعلين معها بحسب الاتفاق ؛ إذ لو لوحظ فيها معنى الشرط جيء بالفاء في نحو {وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم} إذ لا يجوز (إن يقُم زيدٌ ما ضربته)


تابع..١، ٢- الحرفين الأولين: (إنْ) و(إذا) للشرط في الاستقبال من الزمانِ
(لَكِنَّ (إِنْ) تَخْتَصُّ بِالْمُحَالِ)
فالأصل في (إنْ) عدم الجزم بالشرط وفي (إذا) الجزم
ولذا..←
تدخُل (إنْ) على النادر والمحال
بيـــــــانٌ:
- أمـــا المُحـــالُ..فلعـــدم وقوعـهِ، كـــ(إن طـار زيدٌ طـــــــــــــرتُ)
- وأمّا النادرُ..فَلِكونـه غير مقطوع به غالبا
(لِكَوْنِـهَـا فِـي الْأَصْـلِ لِلَّـذِي عَـــــدِمْ..جَزْمًـــــــا)
وإنما اختصت بذلك لكونها موضوعة في الأصل للشرط الَّذِي ليس فيه جزمٌ بوقوعه ولا وقوعه في نظر المتكلم
ولِذا لم يقع في كلام الله إلا حكايـــــةً أو علـى ضـربٍ مـن التأويل
أمّـا نحـو (إن مـات زيـد وقـع كـذا) مِمّـا دخلـــت فيـــه علـــى المجــــزوم بوقوعه..فوجَّهَهُ الزَّمَخْشَرِيّ بأن وقت الموت لما كان غير معلوم..استُحسن دخولُ (إنْ) عليه
ولكـون أصلها ذلـك تـرى أئمـة النحـو يستقبحون..
١- (إن احمـــــرّ البُســـرُ..كــــان كـــذا)
٢- و(إن طلعت الشمس آتيك) إلا في اليوم الغيم
و(إذا) عكسُ (إنْ)
(وَعَكْسُهَا (إِذَا) مِنْ ثَمَّ عَمّْ..الْمَاضِ فِيهَا)
- ولِذا..
تخـتص بـالمجزوم بوقوعه..
١- إمــا تحقيقـا، كــ(إذا طلعت الشمس جاء زيد)
٢- أو ادعـــــــــــاءً
- كـــ(إذا جـاء صـديقٌ أكرمتُــه) فمجيئـــه لـــيس مقطوعا به كطلوع الشمس لكنـــه مـــدعى باعتبـــار خطابيٍّ، وهو أنّ الصديق يزور صديقه عادةً
وعـــدمُ الجــــزم يشـــملُ..
١- عـــدم الجـــزم بـــالوقوع
٢- وعدم الجزم باللاوقوع
وغلب في (إذا) لفظ الماضـــي لدلالتـــهِ لفظـاً علـى الوقـوع قطعا
يشملُ ما لو نُقِلَ هُنا إلى معنى الاستقبال ؛ إذْ المستقبلُ الذي يُقصَـــدُ تحقـــق وقوعِـه..يـؤتَى فيـه بلفظ الماضي

تابع..١، ٢- الحرفين الأولين: (إنْ) و(إذا) للشرط في الاستقبال *من الزمانِ*

(لَكِنَّ (إِنْ) تَخْتَصُّ بِالْمُحَالِ)

- فالأصل في (إنْ) عدم الجزم بالشرط وفي (إذا) الجزم

مِثالٌ لـ(إذا) و (إنْ): {فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وإن تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه}

١- فأتى في {الحسنة} بـ{إذا} ولفظ الماض؛ لأن وقوعها مجزومٌ به لأن المراد بها النعمُ، ونِعَمُ الله لا تنفك عن الخلق

٢- وأتى في {السيئة} بـ{إنْ} والمضارع إشارة إلى ندورها، وهي ما يسوء الإنسان

- ولهذا نُكِّرَت إشارة إلى التقليل بخلاف الحَسنَة *التي عُرِّفت تعريف الجِنس أي الحقيقة؛ لأنّ وقوع الجنس كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع*

الزَّمَخْشَرِيّ: (الجهل بموقع (إن) و(إذا) يُزيغُ كثيراً مِن الخاصة عن الصواب؛ فيغلطون

- ألا ترى إلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت كيف أخطأ بهما الموقعَ في قوله يخاطب بعض الولاة وقد سأله حاجة فلم يقضِها له ثم شفع له فيها فقضاها له:

(ذُمِمْتَ وَلم تُحمَدْ وأدركتُ حَاجَتي..تولَّى سَوَاكُمْ أَجْرَهَا واصطناعَها

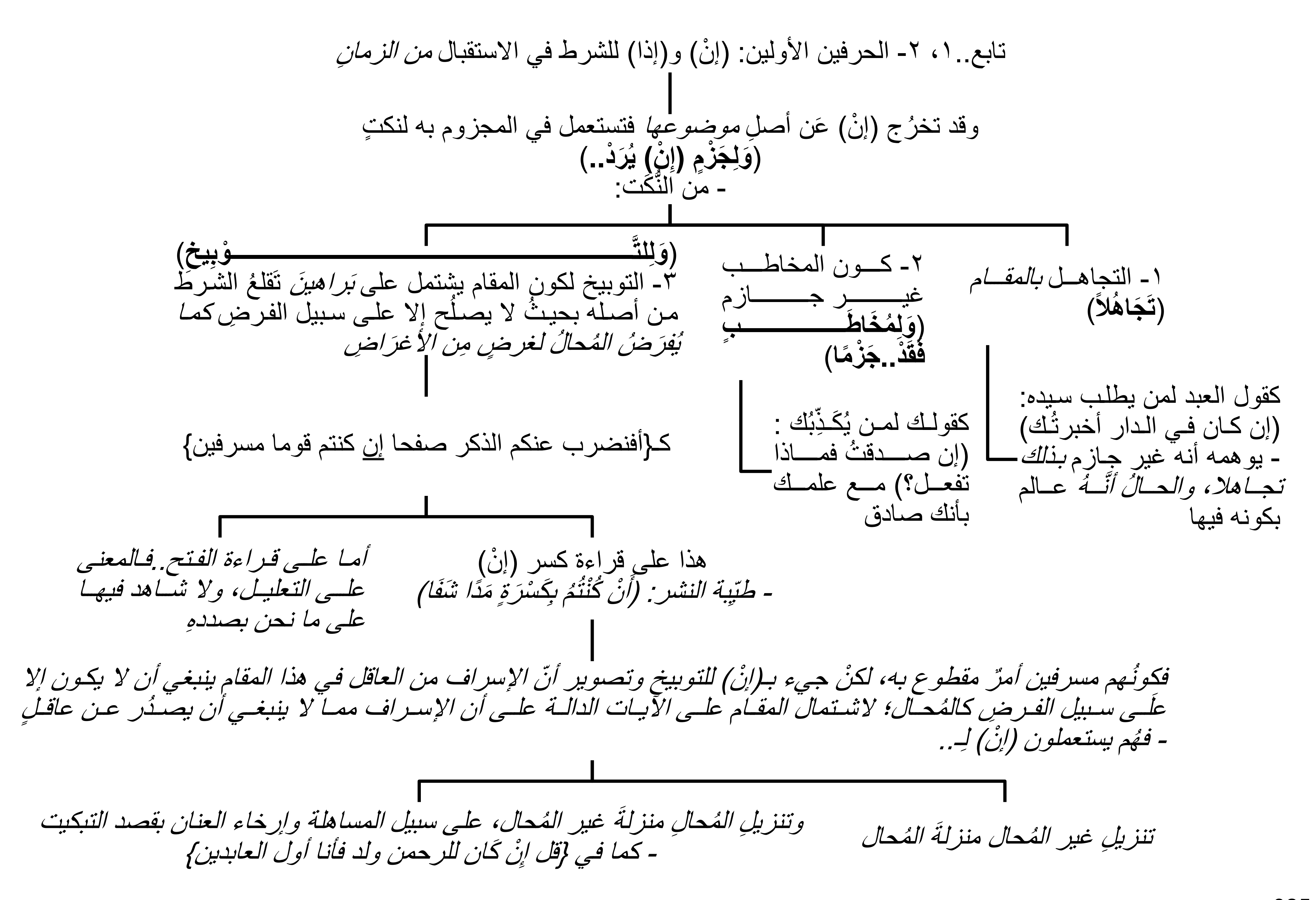
أَبَى لَكَ كَسْبَ الحمدِ رأيٌ مقصّرٌ..ونَفْسٌ أضاق الله بِالْخَيرِ بَاعَها

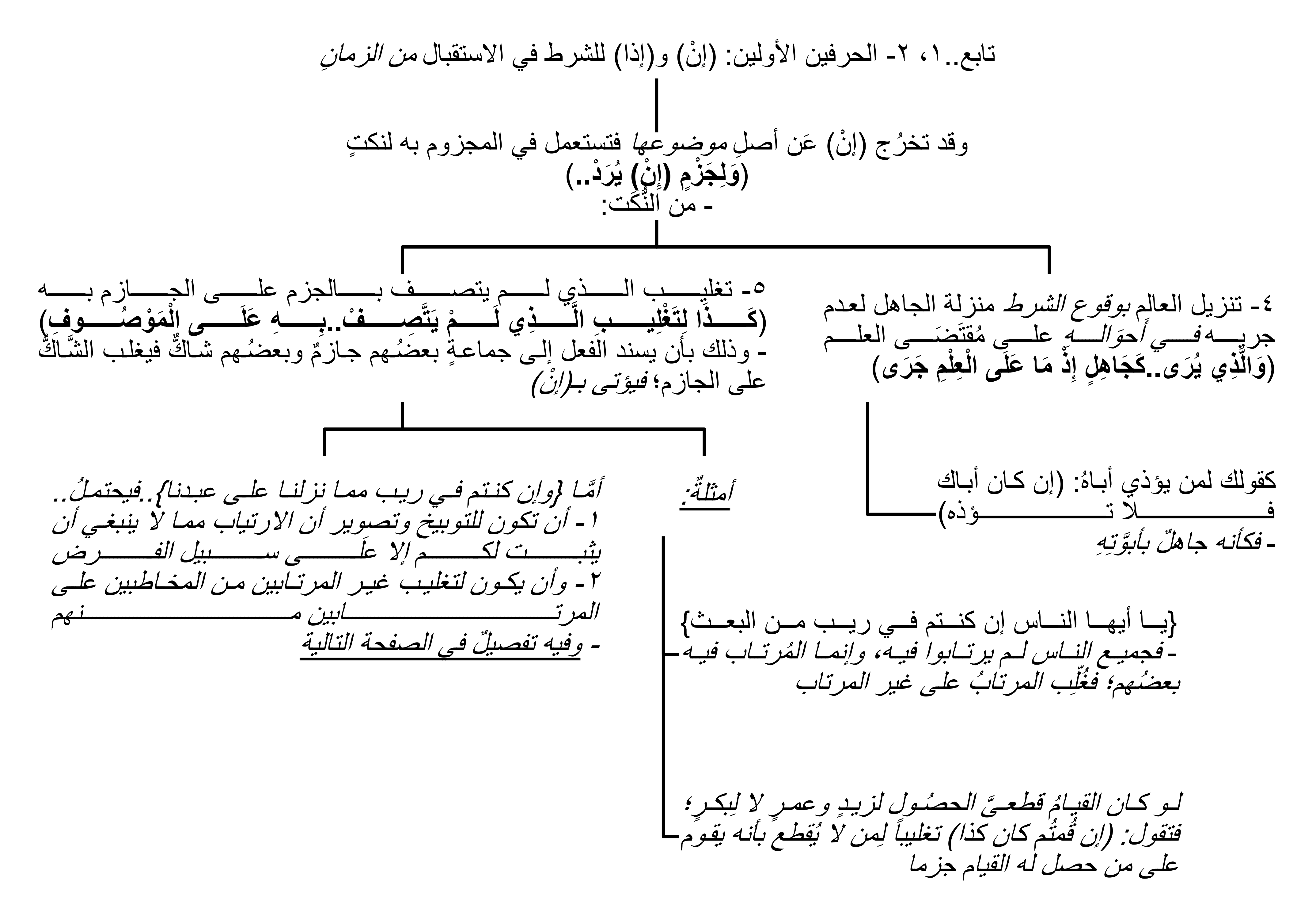
إذا هِيَ حَثَّتهُ على الْخَيْرِ مَرَّةً..عَصَاهَا وَإن هَمَّت بشَرِّ أطَاعَها)

←فلو عكس..لأصابَ).

أجاب السُّبْكِيّ: (القصدُ إِثْبَات حث نفسه له على الخير ومع ذلك يعصيها فهو أبلع في الذمّ).

مُصْطفَى دَنْقَش


تابع..١، ٢- الحرفين الأولين: (إنْ) و(إذا) للشرط في الاستقبال من الزمانِ
وقد تخرُج (إنْ) عَن أصلِ موضوعِها فتستعمل في المجزوم به لنكتٍ
(وَلِجَزْمٍ (إِنْ) يُرَدْ..)
- من النُّكت:
١- التجاهـل بالمقـام (تَجَاهُلاً)
كقول العبد لمن يطلب سيده: (إن كـان فـي الـدار أخبرتُـك) - يوهمه أنه غير جازم بذلك تجـاهلا، والحـالُ أنَّـهُ عـالم بكونه فيها
٢- كــون المخاطــب غيـــــر جــــازم (وَلِمُخَاطَـــــــبٍ فَقَدْ..جَزْمًا)
كقولـك لمـن يُكَـذِّبُك : (إن صـــدقتُ فمـــاذا تفعـل؟) مـع علمـك بأنك صادق
(وَلِلتَّـــــــوْبِيخ)
٣- التوبيخ لكون المقام يشتمل على بَراهِينَ تَقلعُ الشرطَ من أصله بحيثُ لا يصلُح إلا على سبيل الفرضِ كما يُفرَضُ المُحالُ لغرضٍ مِن الأَغراضِ
كـ{أفنضرب عنكم الذكر صفحا إِن كنتم قوما مسرفين}
هذا على قراءة كسر (إنْ)
- طَيِّبة النشر: (أَنْ كُنْتُمْ بِكَسْرَةٍ مَدًا ثَنَفَا)
أما علـى قـراءة الفتح..فـالمعنى علــى التعليـل، ولا شـاهد فيهـا على ما نحن بصدده
فكونُهم مسرفين أمرٌ مقطوع به، لكنْ جيء بـ(إنْ) للتوبيخ وتصوير أنّ الإسراف من العاقل في هذا المقام ينبغي أن لا يكون إلا علَـى سبيل الفـرضِ كالمُحـال؛ لاشـتمال المقـام علـى الآيات الدالـة علـى أن الإسـراف ممـا لا ينبغـي أن يصـدُر عـن عاقـلٍ
- فهُم يستعملون (إنْ) لـ..
تنزيلِ غير المُحال منزلةَ المُحال
وتنزيلِ المُحالِ منزلةَ غير المُحال، على سبيل المساهلة وإرخاء العنان بقصد التبكيت
- كما في {قل إنْ كَان للرحمن ولد فأنا أول العابدين}



تابع..١، ٢- الحرفين الأولين: (إنْ) و(إذا) للشرط في الاستقبال *من الزمانِ*
وقد تخرُج (إنْ) عَن أصلِ *موضوعها* فتستعمل في المجزوم به لنكتٍ
(وَلِجَزْمِ (إِنْ) يُرَدْ..)
- من النُّكَت:
٤- تنزيل العالم *بوقوع الشرط* منزلة الجاهل لعدم جريه *في أَحوالـه* على *مُقتَضَى* العلم
(وَالَّذِي يُرَى..كَجَاهِلٍ إِذْ مَا عَلَى الْعِلْمِ جَرَى)
كقولك لمن يؤذي أباهُ: (إن كان أباك فلا تؤذه)
- *فكأنه جاهلٌ بأبوَّتِهِ*
٥- تغليب الذي لم يتصف بالجزم على الجازم به
(كَذَا لتَغْلِيب الَّذِي لَمْ يَتَّصِفْ..بِهِ عَلَى الْمَوْصُوف)
- وذلك بأن يسند الفعل إلى جماعةٍ بعضُهم جازمٌ وبعضُهم شاكٌّ فيغلب الشَّاكُّ على الجازم؛ *فيؤتى بـ(إنْ)*
أمثلةٌ:
{يا أيها الناس إن كنتم في ريب من البعث}
- *فجميع الناس لم يرتابوا فيه، وإنما المُرتاب فيه بعضُهم؛ فغُلِّب المرتابُ على غير المرتاب*
لو كان القيامُ قطعيَّ الحصُول لزيدٍ وعمرٍ لا لِبكرٍ؛ فتقول: (إن قُمتُم كان كذا) تغليباً لِمن لا يُقطع بأنه يقوم على من حصل له القيام جزما
أمَّا {وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا}..فيحتملُ..
١- أن تكون للتوبيخ وتصوير أن الارتياب مما لا ينبغي أن يثبت لكم إلا على سبيل الفرض
٢- وأن يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم
- *وفيه تفصيلٌ في الصفحة التالية*

أمَّا {وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا}..فيحتملُ..

١ - أن تكون للتوبيخ وتصوير أن الارتياب مما لا ينبغي أن يثبت لكم إلا علَى سبيل الفرض ؛ لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه من أصله من الآيات الدالة على أنَّه منزل من عند الله

٢ - وأن يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم ؛ لأنه كان في المخاطبين منهم من يعرف الحق وإنما يُنكره عنادا

استطرادٌ: التغليبُ بابٌ واسعٌ يجري في فنون كثيرة من الكلام - بيانُه فِي الصفحةِ التاليةِ

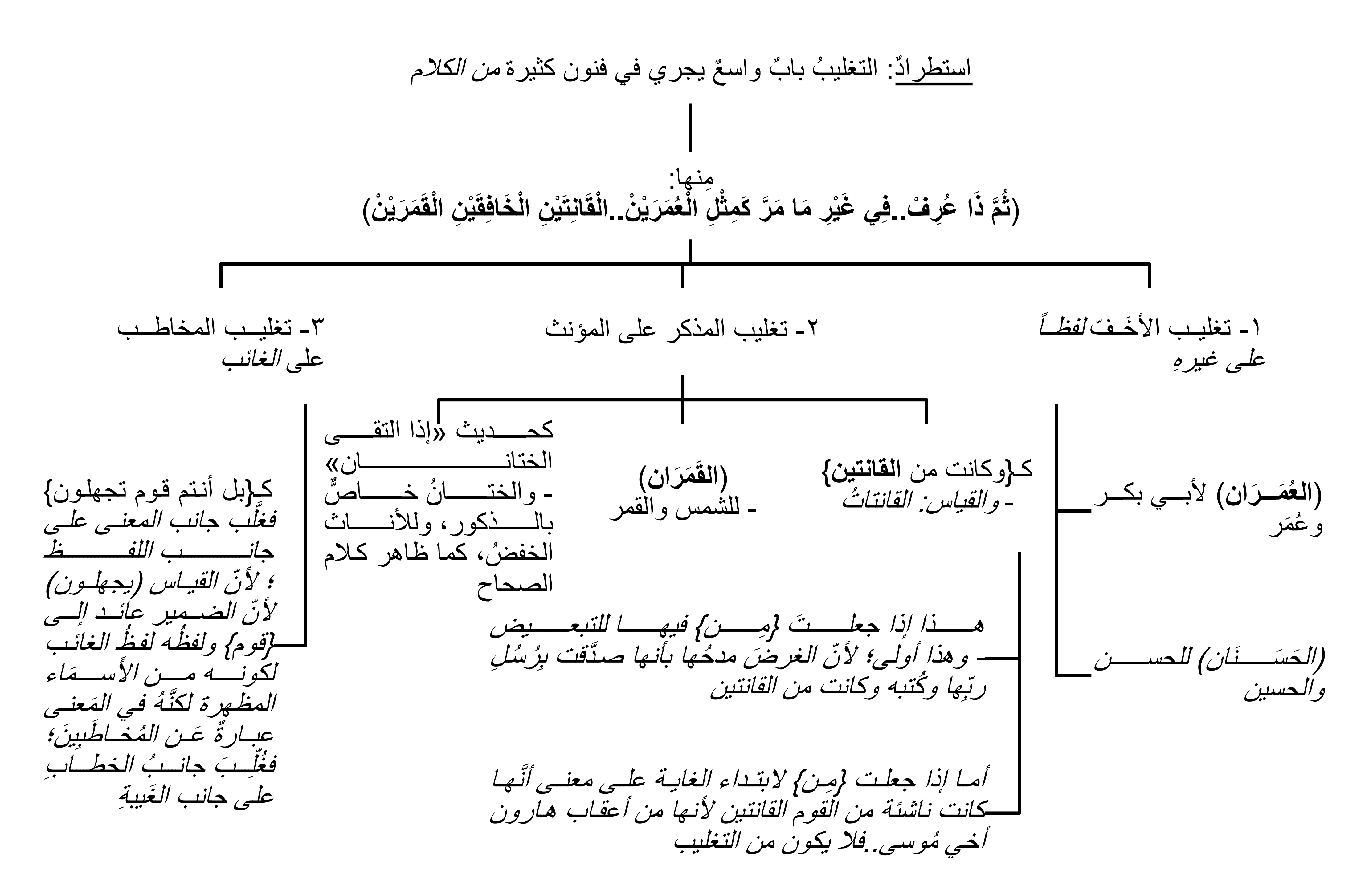
مُناقشة:

اعتراضٌ: إذا جُعل الجميع بمنزلة غير المرتابين..كان الشرط قطعيّ اللاوقوع؛ فلا يصلح استعمالُ (إنْ) فيه كما إذا كان قطعيّ الوقوع ؛ لأنها إنما تُستعمل في المعاني المحتملة والمشكوكة

أجاب المُرشديُّ: كونُ الشرط قطعيّ اللاوقوع من الجميع على تقدير التغليب..إنما هو في الحال دون الاستقبال - وأما في الاستقبال..فمشكوك فيه وهو المُعتَبَرُ في استعمال (إنْ)

نظرٌ في الجواب: ليس المعنى هُنَا على حدوث الارتياب في المستقبل - ولذا زعم الكوفيون أنَّ (إنْ) هُنَا بمعنى (إذ) ونص المبرد والزجاج على أنّ (إنْ) لا تقلب (كان) إلى معنى الاستقبال لقوة دلالته على المُضِيّ فمُجرَّدُ التغليب لا يصحح استعمالَ (إن) هُنَا

جوابُ النَّظَر: لمَّا غلّب..صار الجميع بمنزلة غير المرتابين؛ فاستُعمل (إنْ) فيه على سبيل الفرض والتقدير للتبكيت والإلْزَام - كـ{فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا}



استطرادٌ: التغليبُ بابٌ واسعٌ يجري في فنون كثيرة من الكلام
مِنها:
(ثُمَّ ذَا عُرِفْ..فِي غَيْرِ مَا مَرَّ كَمِثْلِ الْعُمَرَيْنْ..الْقَانِتَيْنِ الْخَافِقَيْنِ الْقَمَرَيْنْ)
١- تغليب الأخَفّ لفظاً على غيرِهِ
٢- تغليب المذكر على المؤنث
٣- تغليب المخاطب على الغائب
(العُمَرَان) لأبي بكر وعُمَر
(الحَسَنَان) للحسن والحسين
كـ{وكانت من القانتين}
- والقياس: القانتاتُ
هذا إذا جعلتَ {مِن} فيها للتبعيض وهذا أولى؛ لأنّ الغرضَ مدحُها بأنها صدَّقت برُسُلِ ربِّها وكُتبه وكانت من القانتين
أما إذا جعلت {مِن} لابتداء الغاية على معنى أنَّها كانت ناشئة من القوم القانتين لأنها من أعقاب هارون أخي مُوسى..فلا يكون من التغليب
(القَمَرَان)
- للشمس والقمر
كحديث «إذا التقى الختانان» - والختانُ خاصٌّ بالذكور، وللأناث الخفضُ، كما ظاهر كلام الصحاح
كـ{بل أنتم قوم تجهلون} فغَلَّب جانب المعنى على جانب اللفظ؛ لأنّ القياس (يجهلون) لأنّ الضمير عائد إلى {قوم} ولفظُه لفظُ الغائب لكونه من الأَسمَاء المظهرة لكنَّهُ في المَعنى عبارةٌ عَن المُخاطَبِينَ؛ فغُلِّبَ جانبُ الخطابِ على جانب الغَيبةِ

استطرادٌ: التغليبُ بابٌ واسعٌ يجري في فنون كثيرة من الكلام

مِنها:

(ثُمَّ ذَا عُرِفْ..فِي غَيْرِ مَا مَرَّ كَمِثْلِ الْعُمَرَيْنْ..الْقَانِتَيْنِ الْخَافِقَيْنِ الْقَمَرَيْنْ)

٤- تغليب الجنس الكثير الْأَفْرَاد على فرد دُونَ هذا الجنس مغمور فيما بينهم - بأن يُطلق اسمُ ذلك الجنس على الجميع

كـ{وإذقلنا لملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبْلِيس} - فعدَّ إبْلِيس من الملائكة لكونِه جنسا واحدا فيما بينهم

٥- تغليب الأكثر على الأقلّ بين جنس واحدٍ بأن ينسب إلى الجميع وصف مختص بالأكثر

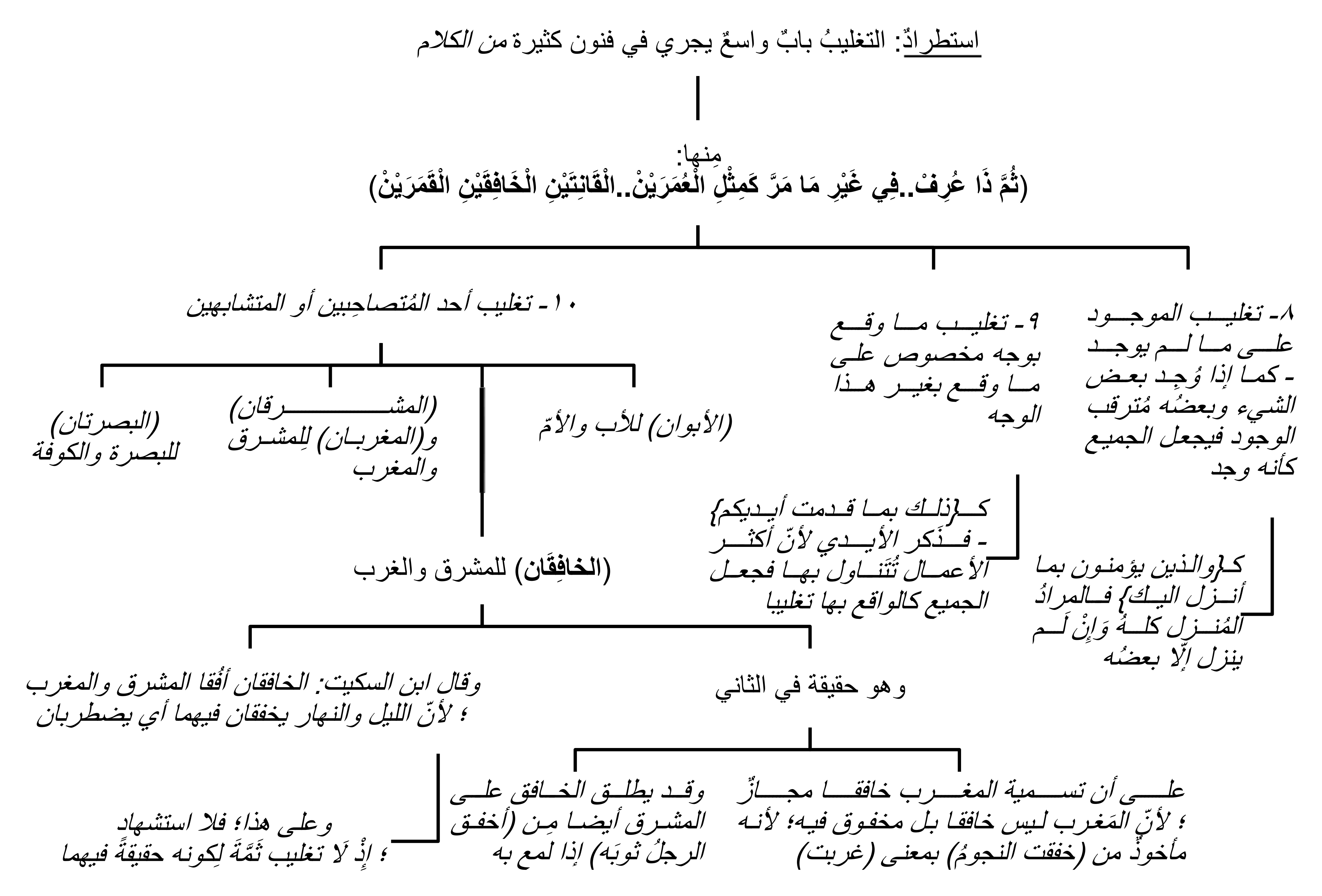
كـ{لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا أو لتعودُنَّ في ملتنا} - فأدخل شعيباً بِحُكم التغليبِ في العَودِ إلى مِلَّتِهم مع أنه لم يكن في ملتِهم قطُّ حتى يعود إليها، وإنما كان في ملتهم مَن آمن به

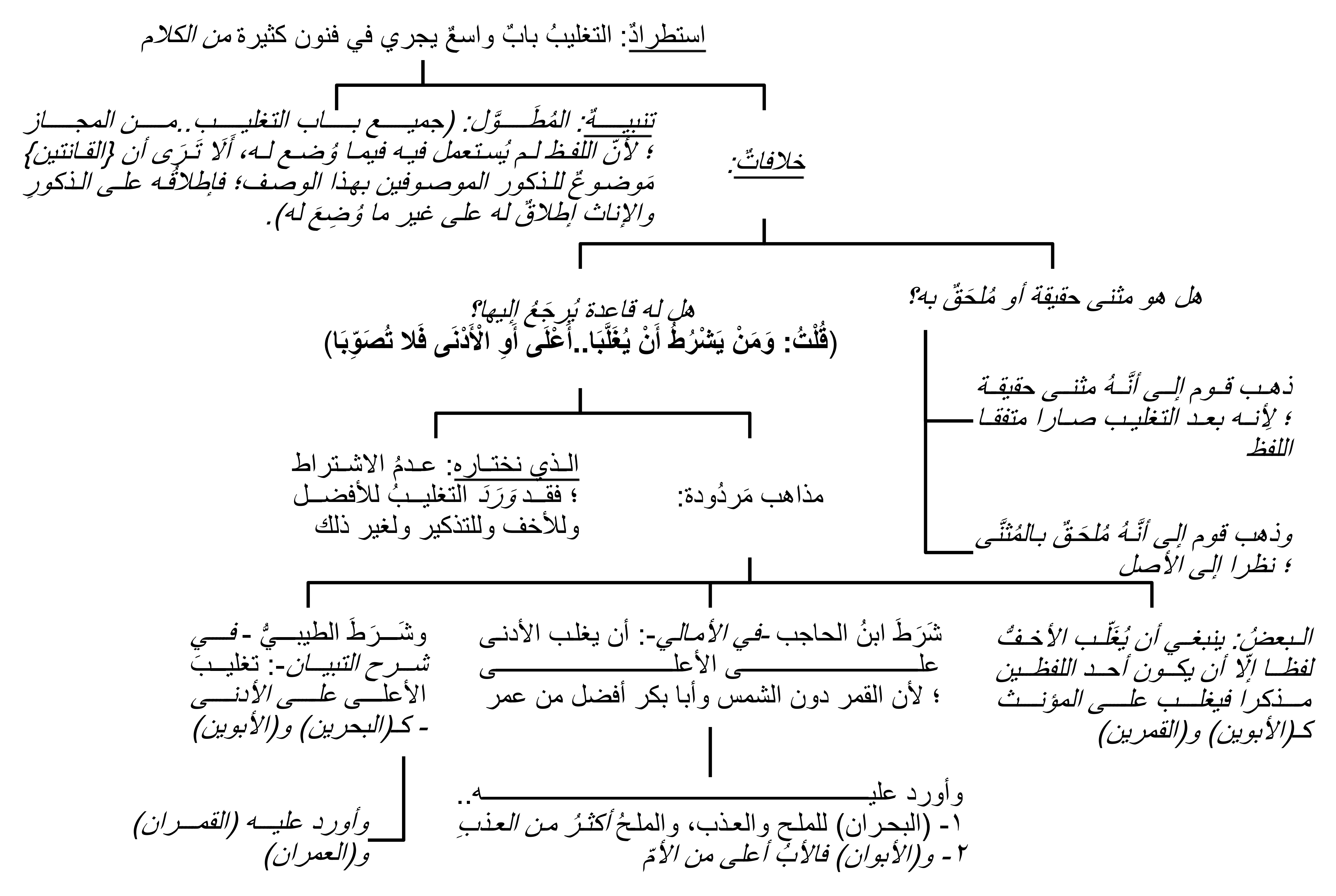
٦- تغليب المتكلم على المخاطب أو الغائب

كَقَوْلِكَ: (أنا وأنت فَعلْنا) أو (أنا وزيدٌ فعلنا)

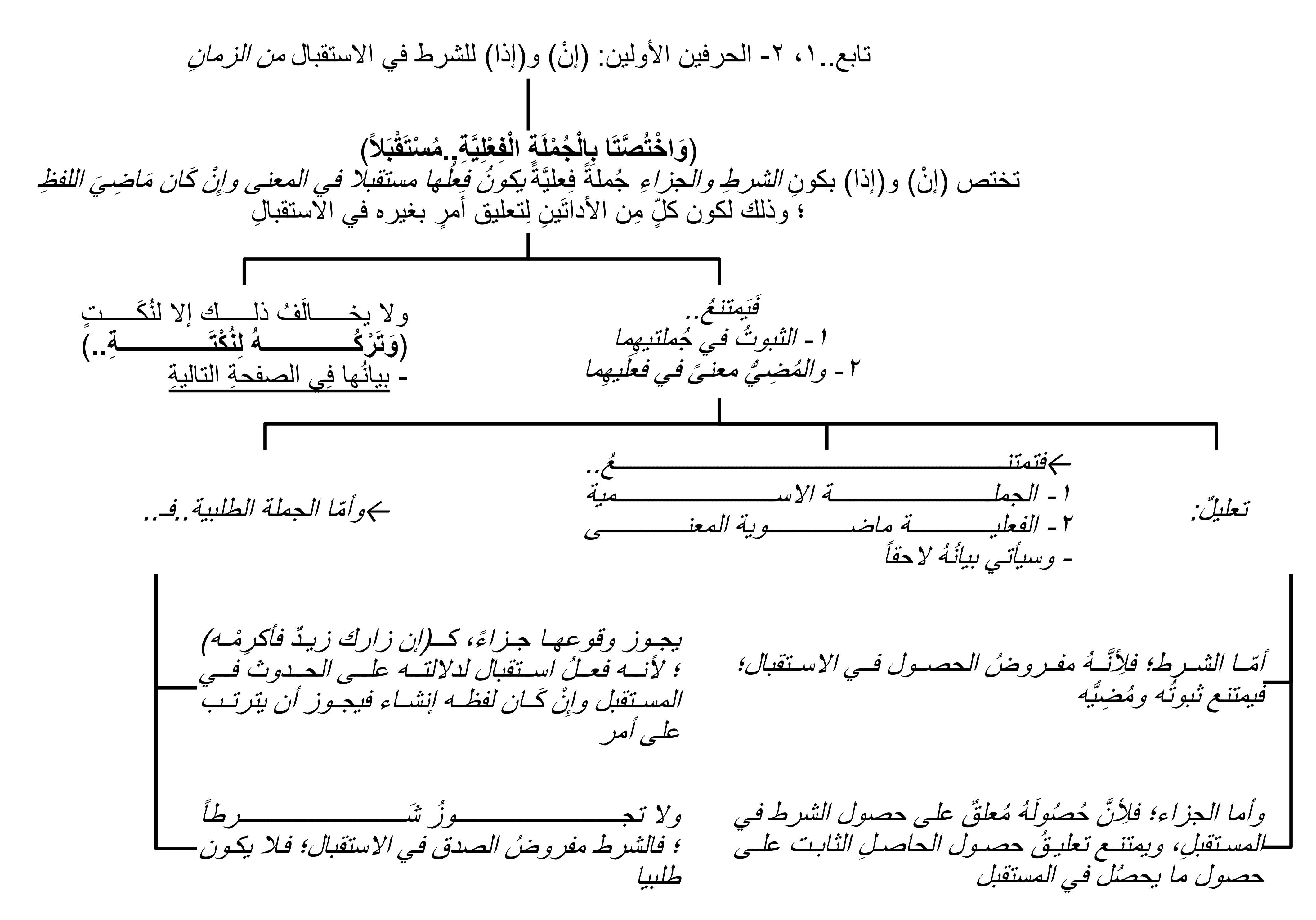
٧- تغليب المخاطب أو الغائب

كـ(أنت وزيدٌ فعلتَما) أو (أنت والقومُ فعلتُم)


استطرادٌ: التغليبُ بابٌ واسعٌ يجري في فنون كثيرة من الكلام
مِنها:
(ثُمَّ ذَا عُرِفْ..فِي غَيْرِ مَا مَرَّ كَمِثْلِ الْعُمَرَيْنْ..الْقَانِتَيْنِ الْخَافِقَيْنِ الْقَمَرَيْنْ)
٨- تغليب الموجود على ما لم يوجد - كما إذا وُجِد بعض الشيء وبعضُه مُترقب الوجود فيجعل الجميع كأنه وجد
٩- تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه
١٠- تغليب أحد المُتصاحِبين أو المتشابهين
كـ{والذين يؤمنون بما أنزل اليك} فالمرادُ المُنزل كلهُ وَإنْ لَم ينزل إلّا بعضُه
كـ{ذلك بما قدمت أيديكم} - فذكر الأيدي لأنّ أكثر الأعمال تُتَناول بها فجعل الجميع كالواقع بها تغليبا
(الأبوان) للأب والأمّ
(المشرقان) و(المغربان) لِلمشرق والمغرب
(البصرتان) للبصرة والكوفة
(الخافِقَان) للمشرق والغرب
وهو حقيقة في الثاني
وقال ابن السكيت: الخافقان أُفُقا المشرق والمغرب ؛ لأنّ الليل والنهار يخفقان فيهما أي يضطربان
على أن تسمية المغرب خافقا مجازٌ ؛ لأنّ المَغرب ليس خافقا بل مخفوق فيه؛ لأنه مأخوذٌ من (خفقت النجومُ) بمعنى (غربت)
وقد يطلق الخافق على المشرق أيضا مِن (أخفق الرجلُ ثوبَه) إذا لمع به
وعلى هذا؛ فلا استشهاد ؛ إذْ لَا تغليب ثَمَّةَ لِكونه حقيقةً فيهما



استطرادٌ: التغليبُ بابٌ واسعٌ يجري في فنون كثيرة من الكلام
تنبيهٌ: المُطَوَّل: (جميع باب التغليب..من المجاز ؛ لأنّ اللفظ لم يُستعمل فيه فيما وُضع له، أَلَا تَرَى أن {القانتين} مَوضوعٌ للذكور الموصوفين بهذا الوصف؛ فإطلاقُه على الذكورِ والإناث إطلاقٌ له على غير ما وُضِعَ له).
خلافاتٌ:
هل هو مثنى حقيقة أو مُلحَقٌ به؟
ذهب قوم إلى أنَّهُ مثنى حقيقة ؛ لأنه بعد التغليب صارا متفقا اللفظ
وذهب قوم إلى أنَّهُ مُلحَقٌ بالمُثنَّى ؛ نظرا إلى الأصل
هل له قاعدة يُرجَعُ إليها؟
(قُلْتُ: وَمَنْ يَشْرُطْ أَنْ يُغَلَّبَا..أَعْلَى أَوِ الأَدْنَى فَلا تُصَوِّبَا)
الذي نختاره: عدمُ الاشتراط ؛ فقد وَرَدَ التغليبُ للأفضل وللأخف وللتذكير ولغير ذلك
مذاهب مَردُودة:
البعضُ: ينبغي أن يُغَلَّب الأخفُّ لفظا إلّا أن يكون أحد اللفظين مذكرا فيغلب على المؤنث كـ(الأبوين) و(القمرين)
شَرَطَ ابنُ الحاجب -في الأمالي-: أن يغلب الأدنى على الأعلى ؛ لأن القمر دون الشمس وأبا بكر أفضل من عمر
وأورد عليه..
١- (البحران) للملح والعذب، والملحُ أكثرُ من العذبِ
٢- و(الأبوان) فالأبُ أعلى من الأمّ
وشَرَطَ الطيبيُّ -في شرح التبيان-: تغليبَ الأعلى على الأدنى - كـ(البحرين) و(الأبوين)
وأورد عليه (القمران) و(العمران)

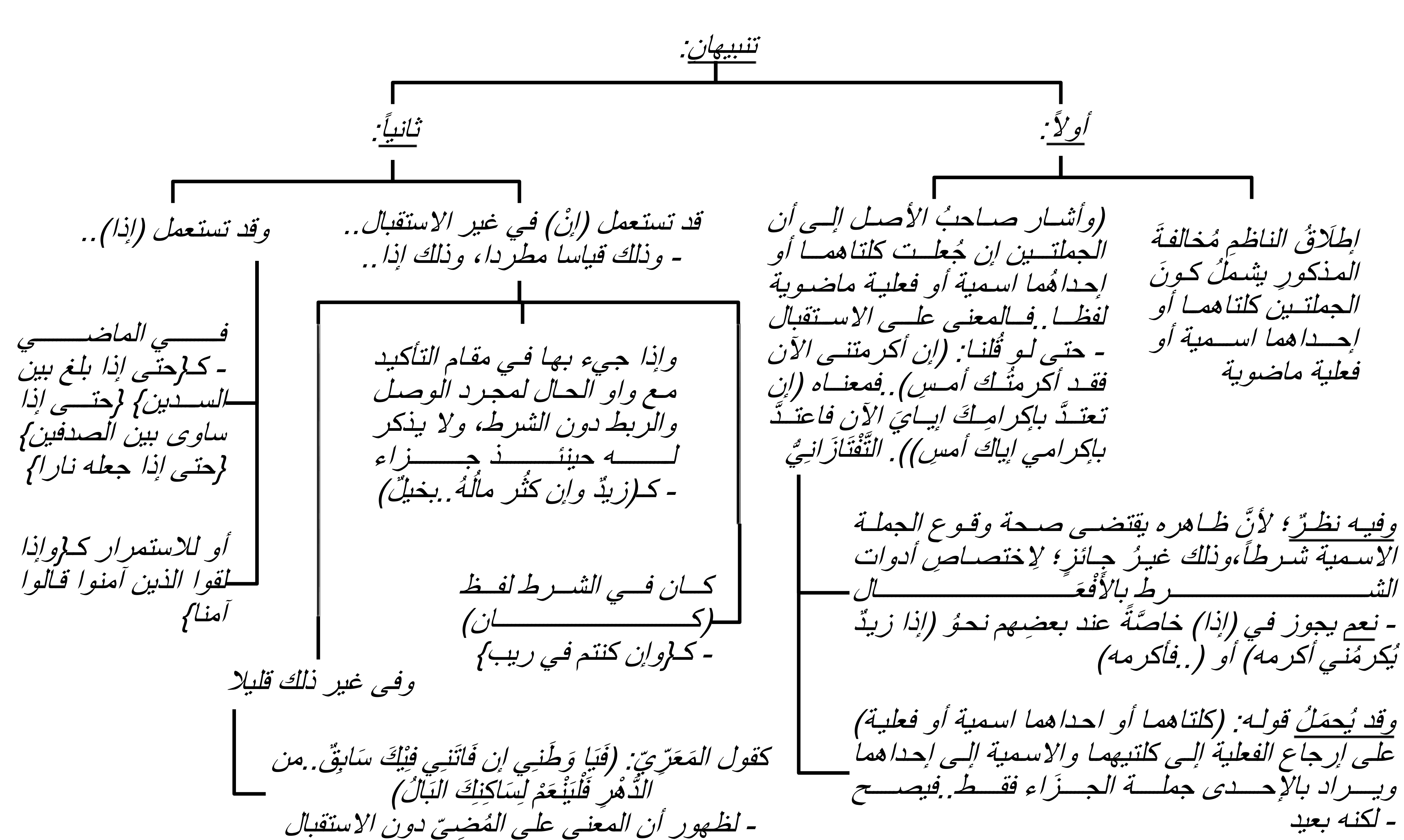


تابع..١، ٢- الحرفين الأولين: (إنْ) و(إذا) للشرط في الاستقبال من الزمانِ
(وَاخْتُصَّتَا بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ..مُسْتَقْبلاً)
تختص (إنْ) و(إذا) بكونِ الشرطِ والجزاءِ جُملةً فِعليَّةً يكونُ فِعلُها مستقبلا في المعنى وإنْ كَان مَاضِيَ اللفظِ
؛ وذلك لكون كلٍّ مِن الأداتَينِ لِتعليق أمرٍ بغيره في الاستقبالِ
فَيَمتنعُ..
١ - الثبوتُ في جُملتيهِما
٢ - والمُضِيُّ معنىً في فعلَيهِما
ولا يخالَفُ ذلك إلا لنُكَتٍ
(وَتَرْكُهُ لِنُكْتَةٍ..)
- بيانُها فِي الصفحةِ التاليةِ
تعليلٌ:
فتمتنعُ..
١ - الجملة الاسمية
٢ - الفعلية ماضوية المعنى
- وسيأتي بيانُهُ لاحقاً
وأمّا الجملة الطلبية..فـ..
أمّا الشرط؛ فلِأنَّهُ مفروضُ الحصول في الاستقبال؛ فيمتنع ثبوتُه ومُضِيُّه
يجوز وقوعها جزاءً، كـ(إن زارك زيدٌ فأكرِمْه) ؛ لأنه فعلُ استقبال لدلالته على الحدوث في المستقبل وإنْ كَان لفظه إنشاء فيجوز أن يترتب على أمر
وأما الجزاء؛ فلِأنَّ حُصُولَهُ مُعلقٌ على حصول الشرط في المستقبلِ، ويمتنع تعليقُ حصول الحاصلِ الثابت على حصول ما يحصُل في المستقبل
ولا تجوزُ شَرطاً ؛ فالشرط مفروضُ الصدق في الاستقبال؛ فلا يكون طلبيا

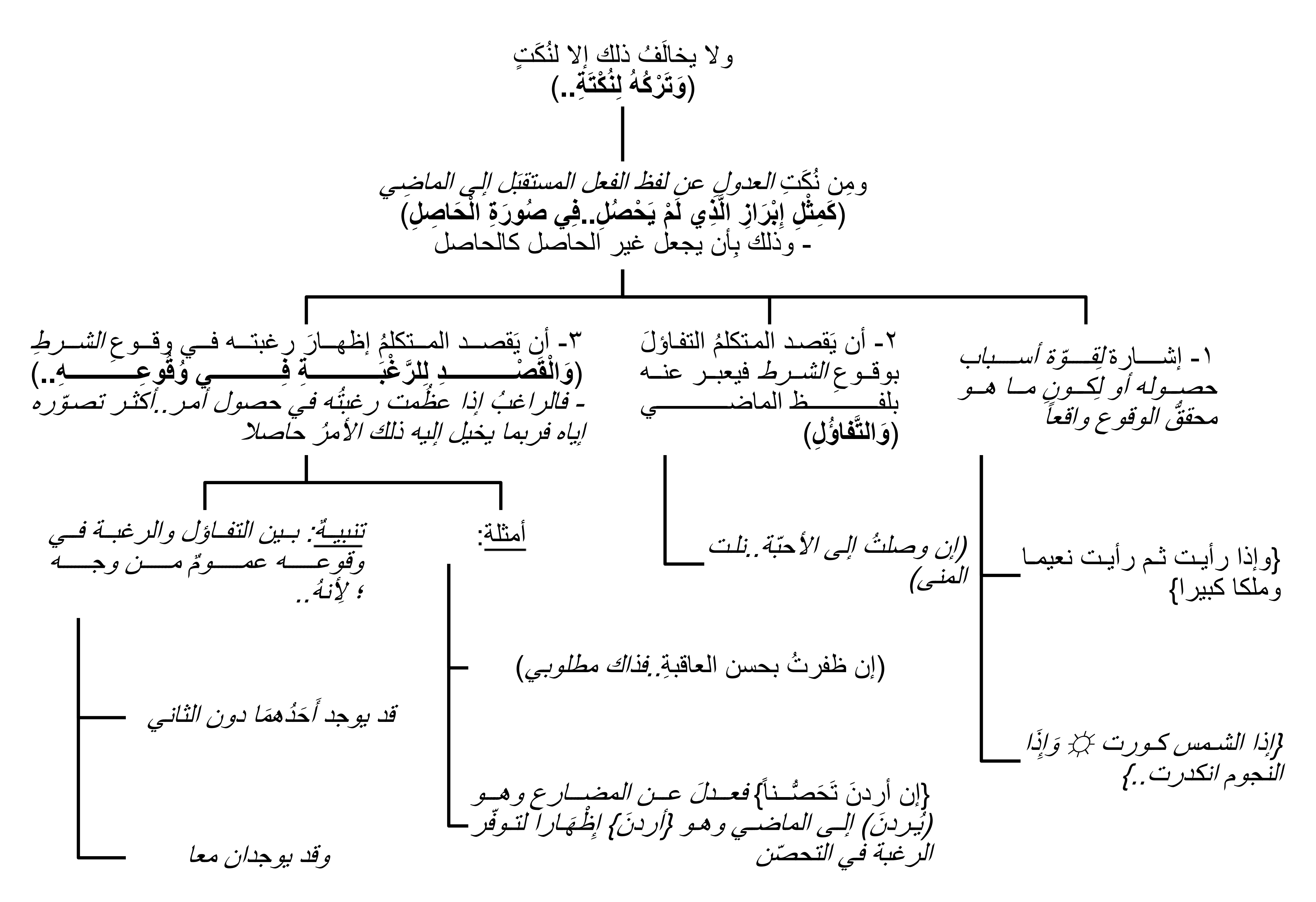
تابع..١، ٢- الحرفين الأولين: (إنْ) و(إذا) للشرط في الاستقبال *من الزمانِ*

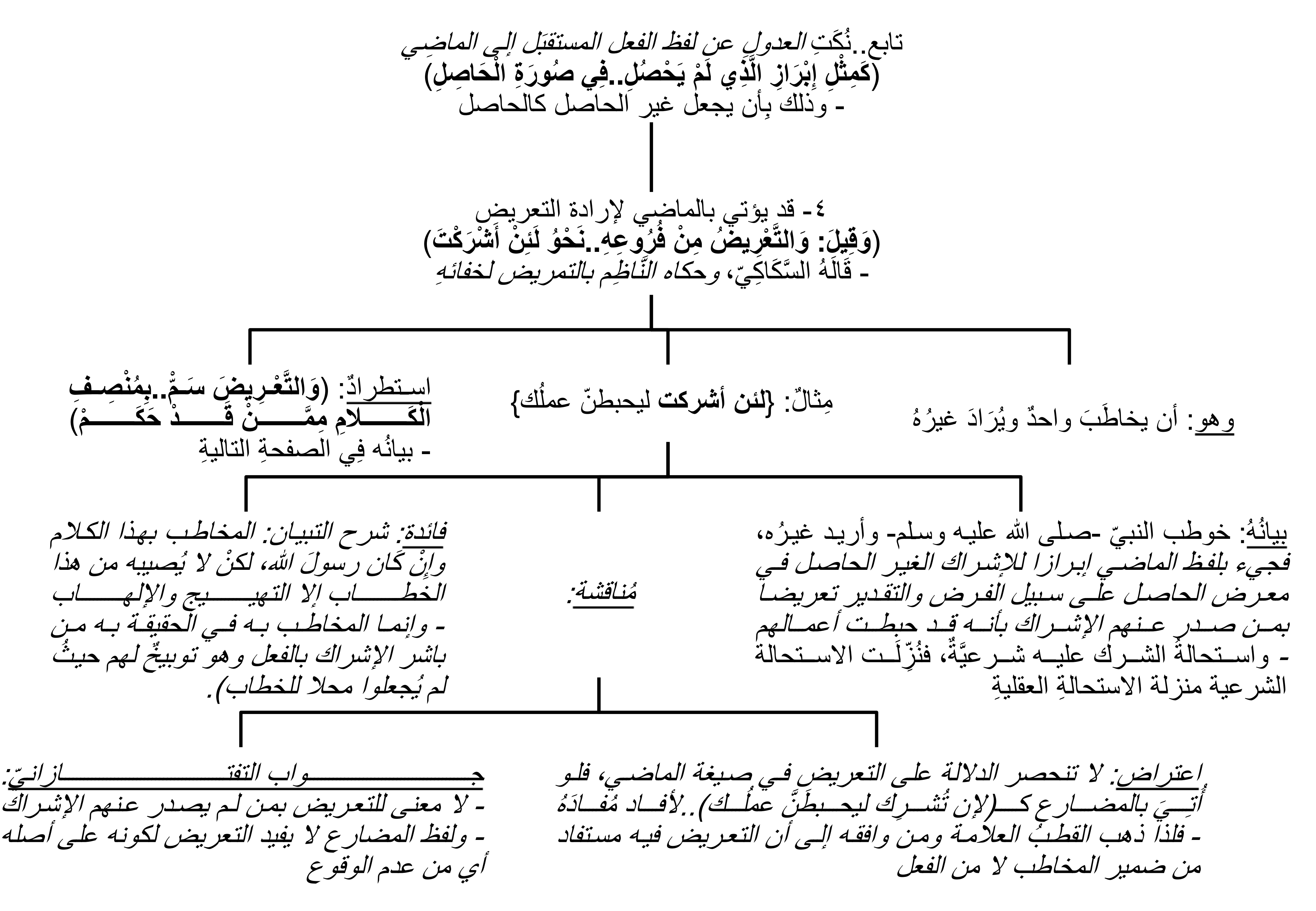
- (وَاخْتُصَّتَا بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ..مُسْتَقْبَلاً)

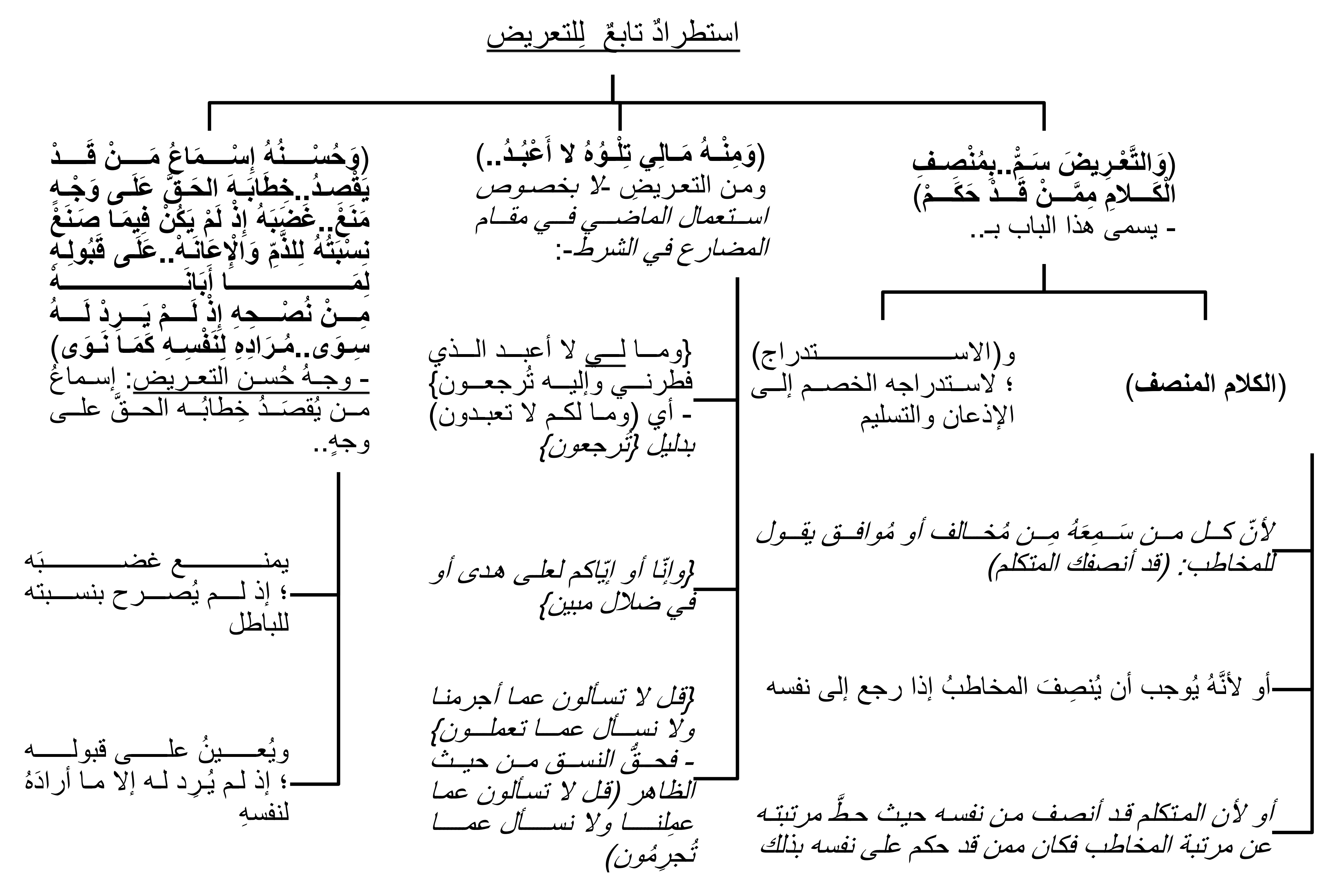
- ولا يخالَفُ ذلك إلا لنُكَتٍ **(وَتَرْكُهُ لِنُكْتَةٍ..)**



مُصْطفَى دَنْقَش


ولا يخالَفُ ذلك إلا لنُكَتٍ
(وَتَرْكُهُ لِنُكْتَةٍ..)
ومِن نُكَتِ العدولِ عن لفظ الفعل المستقبَل إلى الماضِي
(كَمِثْلِ إِبْرَازِ الَّذِي لَمْ يَحْصُلِ..فِي صُورَةِ الْحَاصِلِ)
- وذلك بأن يجعل غير الحاصل كالحاصل
١- إشارة لِقوّة أسباب حصوله أو لِكونِ ما هو محققُّ الوقوع واقعاً
٢- أن يَقصد المتكلمُ التفاؤلَ بوقوعِ الشرط فيعبر عنه بلفظ الماضي
(وَالتَّفاؤُلِ)
٣- أن يَقصد المتكلمُ إظهارَ رغبته في وقوعِ الشرطِ
(وَالْقَصْدِ لِلرَّغْبَةِ فِي وُقُوعِهِ..)
- فالراغبُ إذا عظُمت رغبتُه في حصول أمر..أكثر تصوّره إياه فربما يخيل إليه ذلك الأمرُ حاصلا
{وإذا رأيت ثم رأيت نعيما وملكا كبيرا}
{إذا الشمس كورت ☼ وَإِذَا النجوم انكدرت..}
(إن وصلتُ إلى الأحبّة..نلت المنى)
أمثلة:
(إن ظفرتُ بحسن العاقبةِ..فذاك مطلوبي)
{إن أردنَ تَحَصُّناً} فعدلَ عن المضارع وهو (يُردنَ) إلى الماضي وهو {أردنَ} إظْهَارا لتوفّر الرغبة في التحصّن
تنبيهٌ: بين التفاؤل والرغبة في وقوعه عمومٌ من وجه ؛ لأنهُ..
قد يوجد أَحَدُهمَا دون الثاني
وقد يوجدان معا


تابع..نُكَتِ العدولِ عن لفظ الفعل المستقبَل إلى الماضِي
(كَمِثْلِ إِبْرَازِ الَّذِي لَمْ يَحْصُلِ..فِي صُورَةِ الْحَاصِلِ)
- وذلك بِأن يجعل غير الحاصل كالحاصل
٤- قد يؤتي بالماضي لإرادة التعريض
(وَقِيلَ: وَالتَّعْرِيضُ مِنْ فُرُوعِهِ..نَحْوُ لَئِنْ أَشْرَكْتَ)
- قَالَهُ السَّكَاكِيّ، وحكاه النَّاظِم بالتمريض لخفائهِ
وهو: أن يخاطَبَ واحدٌ ويُرَادَ غيرُهُ
مِثالٌ: {لئن أشركت ليحبطنّ عملُك}
استطرادٌ: (وَالتَّعْرِيضَ سَمٌّ..بِمُنْصِفِ الْكَلامِ مِمَّنْ قَدْ حَكَمْ)
- بيانُه فِي الصفحةِ التاليةِ
بيانُهُ: خوطب النبيّ -صلى الله عليه وسلم- وأريد غيرُه، فجيء بلفظ الماضي إبرازا للإشراك الغير الحاصل في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا بمن صدر عنهم الإشراك بأنه قد حبطت أعمالهم
- واستحالةُ الشرك عليه شرعيَّةٌ، فنُزِّلت الاستحالة الشرعية منزلة الاستحالةِ العقليةِ
مُناقشة:
فائدة: شرح التبيان: المخاطب بهذا الكلام وإنْ كان رسولَ الله، لكنْ لا يُصيبه من هذا الخطاب إلا التهييج والإلهاب
- وإنما المخاطب به في الحقيقة به من باشر الإشراك بالفعل وهو توبيخٌ لهم حيثُ لم يُجعلوا محلا للخطاب).
اعتراض: لا تنحصر الدلالة على التعريض في صيغة الماضي، فلو أُتِيَ بالمضارع كـ(لإن تُشرِك ليحبطَنَّ عملُك)..لأفاد مُفادَهُ
- فلذا ذهب القطبُ العلامة ومن وافقه إلى أن التعريض فيه مستفاد من ضمير المخاطب لا من الفعل
جواب التفتازانيّ:
- لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الإشراك
- ولفظ المضارع لا يفيد التعريض لكونه على أصله أي من عدم الوقوع


استطرادٌ تابعٌ لِلتعريض
(وَالتَّعْرِيضَ سَمِّ..بِمُنْصِفِ الْكَلامِ مِمَّنْ قَدْ حَكَمْ)
- يسمى هذا الباب بـ..
(الكلام المنصف)
و(الاستدراج) ؛ لاستدراجه الخصم إلى الإذعان والتسليم
لأنّ كل من سَمِعَهُ مِن مُخالف أو مُوافق يقول للمخاطب: (قد أنصفك المتكلم)
أو لأنَّهُ يُوجب أن يُنصِفَ المخاطبُ إذا رجع إلى نفسه
أو لأن المتكلم قد أنصف من نفسه حيث حطَّ مرتبته عن مرتبة المخاطب فكان ممن قد حكم على نفسه بذلك
(وَمِنْهُ مَالِي تِلْوُهُ لا أَعْبُدُ..)
ومن التعريض -لا بخصوص استعمال الماضي في مقام المضارع في الشرط-:
{وما لِي لا أعبد الذي فطرني وإليه تُرجعون}
- أي (وما لكم لا تعبدون) بدليل {تُرجعون}
{وإنّا أو إيّاكم لعلى هدى أو في ضلال مبين}
{قل لا تسألون عما أجرمنا ولا نسأل عما تعملون}
- فحقُّ النسق من حيث الظاهر (قل لا تسألون عما عمِلنا ولا نسأل عما تُجرِمُون)
(وَحُسْنُهُ إِسْمَاعُ مَنْ قَدْ يَقْصِدُ..خِطَابَهُ الحَقَّ عَلَى وَجْهِ مَنَعْ..غَضَبَهُ إِذْ لَمْ يَكُنْ فِيمَا صَنَعْ نِسْبَتُهُ لِلذَّمِّ وَالإِعَانَهْ..عَلَى قَبُولِهِ لِمَا أَبَانَهْ مِنْ نُصْحِهِ إِذْ لَمْ يَرِدْ لَهُ سِوَى..مُرَادِهِ لِنَفْسِهِ كَمَا نَوَى)
- وجهُ حُسنِ التعريضِ: إسماعُ من يُقصَدُ خِطابُه الحقَّ على وجهٍ..
يمنع غضبَه ؛ إذ لم يُصرح بنسبته للباطل
ويُعينُ على قبوله ؛ إذ لم يُرِد له إلا ما أرادَهُ لنفسهِ

٣- الحرف الثالث: (لو)

- اختلفت عبارات النحاة في معناها، واستوفينا أقوالهم فيها في (جمع الجوامع)

أولاً: جمهور النحاة على أنَّها حَرف امتناع
- واختلفوا:

١- فسرّها الأكثر: المراد امتناع الثاني لامتناع الأول
- فـ(لو جاء زيدٌ أكرمتك) يُفهِمُ امتناع الإكرام لامتناع مجيء زيد

(وَلَوْ لِشَرْطِ الْمَاضِ وَانْتِفَائِهِ..لَا لِانْتِفَا المَشْرُوطِ أَوْ بَقَائِهِ فَذَاكَ بِاللَّازِمِ هَكَذَا ذَكَرْ..جَمَاعَةٌ وَشَيْخُنَا لَهُ نَصَرْ)

٢- وخالف جماعة
- منهم *الجزوليّ* وابن مالك القَزْوِينِيّ والكافيجيّ والناظم *وابن هشام*

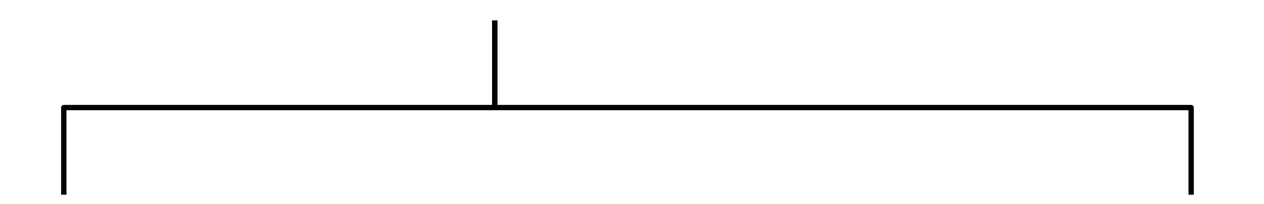
ثانياً: قال السُّبْكِيّ: (التحقيق أنها ليست شرطا؛ فالشرطُ يستحيل أن يكون ماضياً)

ثالثاً: ذهب الشلوبين إلى أنها لا تدل على امتناع أصلا، لا على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب

<u>خَرِيطَة إجْمَالِيّة</u>

<u>أولاً</u>: جمهور النحاة على أنَّ (لو) حَرف امتناع

- واختلفوا:



١- فسرّها الأكثر: المراد امتناع الثاني لامتناع الأول

- فـ(لو جاء زيدٌ أكرمتك) يُفهِمُ امتناع الإكرام لامتناع مجيء زيد

(وَلَوْ لِشَرْطِ الْمَاضِ وَانْتِفَائِهِ..لَا لِانْتِفَا المَشْرُوطِ أَوْ بَقَائِهِ فَذَاكَ بِاللَّازِمِ هَكَذَا ذَكَرْ..جَمَاعَةٌ وَشَيْخُنَا لَهُ نَصَرْ)

٢- وخالف جماعة

- منهم *الجزوليّ* وابن مالك القَزْوِينِيّ والكافيجيّ والناظم *وابن هشام*

أولاً: جمهور النحاة على أنَّها حَرف امتناع

١- فسرّها الأكثر: المراد امتناع الثاني لامتناع الأول

- فـ(لو جاء زيدٌ أكرمتك) يُفهِمُ امتناع الإكرام لامتناع مجيء زيد

مُناقشة:

أ- اعترض عليه ابن الحاجب: بأن الأول سبب والثاني مسبب وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب ؛ لجواز أن يكون للشيء أسباب متعدّدة بل الأمر بالعكس لأنّ انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع أسبابه

←فهي لامتناع الأول لامتناع الثاني

- ألا ترى أنّ {لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا} سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس؟

واستحسن المتأخرون رأى ابن الحاجب حتى كادوا يجمعون على أنها لامتناع الأول لامتناع الثاني إمَّا..

١- لما ذكره

٢- وإما لأنّ الأول ملزوم والثاني لازم، وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم دُونَ عكس لجواز أن يكون اللازم أعم

ب- أجاب التَّفْتَازَانِيُّ: (منشأ هذا الاعتراض..قلةُ التأمل

فليس معنى قولهم: ((لو) لامتناع الثاني لامتناع الأول)..أنَّه يستدل بامتناع الأول على امتناع الثاني حتى يرد عليه أن انتفاء السبب أو الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب أو اللازم، بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج انتفاء الأول

فمعنى {لو شاء لهداكم} أن انتفاء الهداية إنما هو السبب لانتفاء المشيئة

←يعنى أنها تستعمل للدلالة على أنّ عِلّة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هو انتفاء مضمون الشرط دُونَ التفات إلى أن علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي؟

- ألا ترى أن قولهم: ((لولا) لامتناع الثاني لوجود الأول كـ(لولا عليٌّ هلك عُمَر))..معناه أن وجود عليّ سببٌ لعدم هلاك عُمر لا أن وجودَ عليٍّ دليلٌ على أنّ عُمَر لم يهلك

←ولذا صحَّ نحو (لو جئتنى لأكرمتك ولكنك لم تجئ) أي عدم الإكرام بسبب عدم المجيء

أمَّا المنطقيون..فجعلوا (إنْ) و(لو) أَدَاة للزوم وإنما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج

- فهي عندهم للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الأول ضرورةَ انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم دُونَ التفات إلى أن علة انتفاء الجزاء في الخارج ماهى

و{لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا} واردٌ على هذه القاعدة لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض).

تابع..(أولاً: جمهور النحاة على أنَّها حَرف امتناع):
١- فسرّها الأكثر: المراد امتناع الثاني لامتناع الأول

وأُوْرِدَ على عبارة الأكثرِ أشياءُ، منها:

أ- {ولو أن ما في الْأَرْض من شجرة أقلامٌ والبحرُ يمدُّهُ..}
- فإنه يلزم عليها أن يكون النفاد موجودا عند عدم كون ما في الْأَرْض من شجرة أقلاما والبحرِ مدادا

ب- حديث «نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه»
- فإنه يستلزم أنه إذا خاف عصى، ولا شك أن ذلك غير مراد

فائدة: حديث «لو لم يخف الله لم يعصه»

العروس لِلبَهَاء السُّبْكِيّ:

نسب الخطيبي هذا الكلام إلى النبي صلى الله عليه وسلم
- ونسبه ابن مالك في شرح الكافية وغيرُه إلى عمر رضي الله عنه

ولم أر هذا الكلام في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا ولا موقوفا).
- ونقله عن البدر الدماميني في شرح المغني والجلال المحليّ في شرح جمع الجوامع واقتصر عليه

وقد رأيته لكنَّهُ في سالم لا في صهيبٍ

أخرجه أبو نعيم في الحلية بإسنادِهِ عن عمر بن الخطاب مرفوعاً: «إن سالما شديدُ الحُبّ للهِ، لو لم يخف اللهَ ما عصاه»

وأخرجه الديلميّ في الفردوس بإسنادِهِ عن عمر بن الخطاب مرفوعاً: «إن معاذ بن جبل إمامُ العلماء يوم القيامة لا يحجبه من الله إلا المرسلون، وإنَّ سالما مولى أبي حذيفة شديدُ الحب لله لولا يخف الله ما عصاه».

تابع..(أولاً: جمهور النحاة على أنَّها حَرف امتناع):

(وَلَوْ لِشَرْطِ الْمَاضِ وَانْتِفَائِهِ..لَا لِانْتِفَا المَشْرُوطِ أَوْ بَقَائِهِ فَذَاكَ بِاللَّازِمِ هَكَذَا ذَكَرْ..جَمَاعَةٌ وَشَيْخُنَا لَهُ نَصَرْ)

٢- وخالف جماعةٌ

- منهم *الجزوليّ* وابن مالك القَزْوِينِيّ والكافيجيّ والناظم *وابن هشام*

بيانُهُ: (لو) للشرط في الزمن الماضي

- *لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي وبانتفاء الشرط يلزم انتفاء الجزاء*

فتفيدُ..

ولا دلالة لها وضعية على انتفاءِ المشروط ولا ثبوته

انتفاء مضمون الشرط *(المجيء)* بالوضع

وانتفاء مضمون المشروط *(الإكرام)* باللازم والعقل

تابع..(أولاً: جمهور النحاة على أنَّها حَرف امتناع):

٢- وخالف جماعةٌ

- منهم *الجزولـيّ* وابن مالك القَزْوِينِيّ والكافيجيّ والناظم *وابن هشام*

عباراتٌ قريبة من ذلك:

ابن مالك: (هي: حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه دُون تعرض لنفي التالي)
- فقولك (لو قام زيد قام عمرو) فيه:

قيام زيد محكوم بانتفائه وكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام من عمرو

وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم من قيام زيد أو ليس له؟
- لا تعرض لذلك).

وقال ابن هشام: فيه تفصيل: إن ناسب الثاني الأولَ..نظِر:

لم يخلف الأولَ غيرُهُ..انتفى الثاني أيضا
- كـ{لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا}

إن خلفَ الأولَ غيرُهُ..لم ينتف الثاني
- كـ(لو كان إنسانا لكان حيوانا)، فلم يكُن إنساناً وكان أسَداً
- وله أحوال:

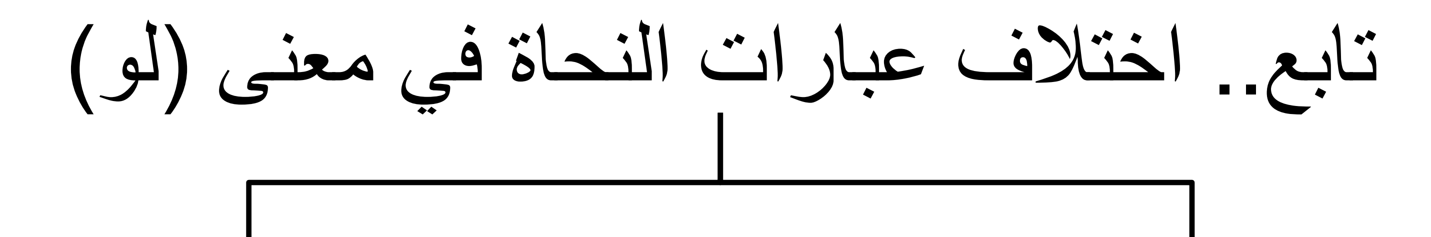
ناسب الأولَ بالأولى
- كـ(لو لم يخف الله لم يعصه) فعدمُ المعصيةِ مع الخشيةِ أولَى

ساوى الأوّلَ
- كحديث الصحيحين «لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي إنها لإبنة أخي من الرضاعة» لحُرمتِها على كُلّ حالٍ

كان أدوَن مِن الأول
- كقولِك (لو انتفت الرضاعةُ ما حلّت لِحُرمةِ النسبِ)

المرادي: (الأكثرُ كون الأول والثاني غير واقعين)

تابع.. اختلاف عبارات النحاة في معنى (لو)



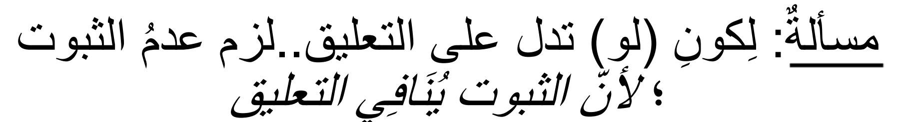
ثانياً: وقال السُّبْكِيّ: (التحقيق أنها ليست شرطا؛ فالشرطُ يستحيل أن يكون ماضياً)

ثالثاً: ذهب الشلوبين إلى أنها لا تدل على امتناع أصلا، لا على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب

ورُدّ بأنّه..

إن أراد بعدم دلالتها على الامتناع أنها لا تدل عليه بحسب الوضع..فمُسلّمٌ

وإن أراد أنها لا تدل عليه لا بحسب الوضع ولا حسب التضمن والالتزام..فممنوعٌ ؛ فالتعليق بالوجه المذكور يقتضى ذلك فتدل عليه بالالتزام



فامتنع إيلاؤها الجملة الاسمية
(مِنْ ثَمَّ غَالِبًا تَلِي الْفِعْلِيَّهْ..)
- فلا تكون جملة شرطها وجوابها إلا فعلية

وما ورد بخلافه..فنادرٌ أو مؤولٌ على إضمار فعلٍ يُفسِّره ما بعدَهُ
- كـ..

{لو أنتم تملكون}

قولهم: (لو ذاتُ سِوار لطمتني)

(أخِلاَّيَ لَوْ غَيْرُ الحَمامِ أصابَكُمْ..عَتَبْتُ وَلكِنْ ما عَلَى المَوْتِ مَعْتَبُ)


تابع؟؟مسألةٌ: لِكونِ (لو) تدل على التعليق..لزم عدمُ الثبوت
ويلزم كونُ فِعلَي الشرط والجزاءِ مَاضيين لفظا ومعنى
(وَفِعْلُ جُزْأَيْهَا الْزَمَنْ مُضِيَّهْ)
؛ *لأنَّها للتعليق في الماضي؛* وذلك لما تقدم من أنها للتعليق في الماضي
وقد يجيء مضارعا لنكت
(وَلِانْحِتَامِ كَوْنِ ذَاكَ وَاقِعَا..وَقَصْدِ الِاسْتِمْرَارِ جَا مُضَارِعَا)
- منها:
١- كونُه مُحقَّقَ الوقوعِ
كـ{ولو ترى إذ وقفوا}
- وهو مستقبل قطعاً وعُبِّر فيه بـ(لو) و(إذ) وهُما للماضي..لتحقق وقوعه
هكذا قررَّه القزوينيّ، فالتجوز حينئذ في (لو)، لا في الفعل
وقرره البَهاء السُّبْكِيّ بأن المعنى: (لو رأيت) في الماضي
- وإنما أخبر عنه ماضيا وإن كان مستقبلا لأنَّ مَن لا يُخلَفُ خبرُه يَجعَلُ المُخبَر بِه كالذي وقع
؛ فلذا أتى بـ(رأيت) ثم عبّر بـ(نرى) رعاية للأصل
٢- قصدُ استمرار عدم وقع فعل المعلق عليه فيما مضى وقتا بعد ذلك
كـ{لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم}
- يعني أنَّ عدم طاعة الرسولِ لهم مستمر في الأزمنة الماضية؛ فالمضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت فكذا المنفي
- فالداخل عليه (لو) يُفيد استمرار النفي والامتناع
٣- قَصد استحضار الصورة
كـ{ولو ترى..}
- لقصد استحضار صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار؛ لأن المضارع مما يدلُّ على الحال الحاضر الذي من شأنه أن يُشاهَد
ولا يُفعل ذلك إلا بأمر يهتم بمشاهدته لغرابته أو فظاعته
- وقد أتي ذلك في غير بابِ (لو)
كما في {أرسل الرياح فتثير سحابا}
- فأتي بالمُضارع بعد الماضي لقصد استحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة
استطرادٌ:
(وَقَصْدِ الِاسْتِحْضَارِ مِثْلُ مَا أَتَى..فِي غَيْرِ ذَا)
يأتي المُضارِعُ في غير باب (لو) لإفادةِ الاستمرار
كحديث «إن الرجل ليصدق حتى يكتب عند الله صديقا»
- أي: ليعتاد ذلك ويستمر عليه
(وَقَدْ تَقَضَّى ضِدُّ تَا)
قد تقدم وقوع الماضي موقع المضارع وعكسه في آخر باب المسند إليه

<u>تنبيهٌ</u>: ذهب المبرد إلى أنّ (لو) تستعمل في المستقبل استعمال (إنْ) فيه، وهو مع قِلَّتِهِ ثابتٌ - كـ..

«اطلبوا العام ولو بالصين) أي ولو يكون في وقت طلبكم في الصينِ

«إنِّي أباهي بكم الأمم يوم القيامة ولو بالسقط» أي ولو تكون المباهاة بالسقط

المَعَرِّيِّ: (وَلَوْ وَضَعَتْ فِي دِجْلَةَ الْهَامَ لَمْ تُفِقْ..مِنَ الْجَرْعِ إِلاَّ وَالْقُلُوبُ خَوَالِ)
- يصف تأسفه على مفارقة بغداد وشوق ركائبه إلى ماء دجلة والمعنى: (إنْ وضعت..)

رابعاً: تقييد المسند بحرف النفي

ولم يذكره في التلخيص ولا بدّ منه لبيان ما بين الأحرف من الفرق وما يختص به من اللطائف - وتعرض الكمال ابن الزَّمْلَكَانِيّ في التبيان لذلك

أحرف النفي ستة: **(قُلْتُ وَأَمَّا نَفْيُهُ فَالْأَحْرُفُ..سِتٌّ لِمَعْنًى كُلُّ حَرْفٍ يُؤْلَفُ)**

تقسيماتُها:

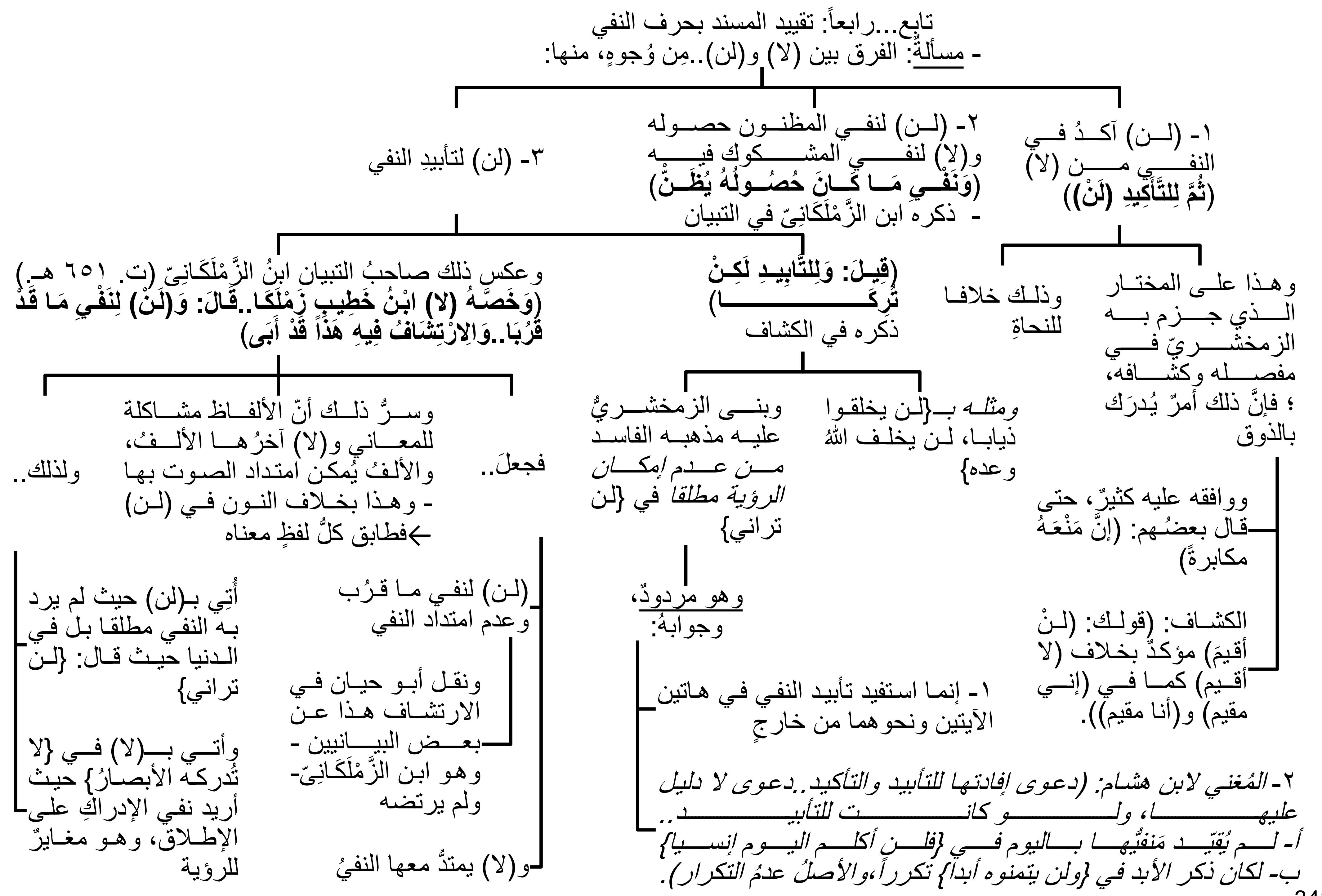
ونفيُ (إن)..أبلغ من نفي (ما) **(فَـ(إِنْ) أَدَقُّ)**

مِن حيثُ مدخولُها:

- التي لِنفي الاسم والفعل: (ما) و(إن) و(لا)
- التي تختص بالفعل: (لن) و(لم) و(لمّا)

مِن حيثُ الزمنُ:

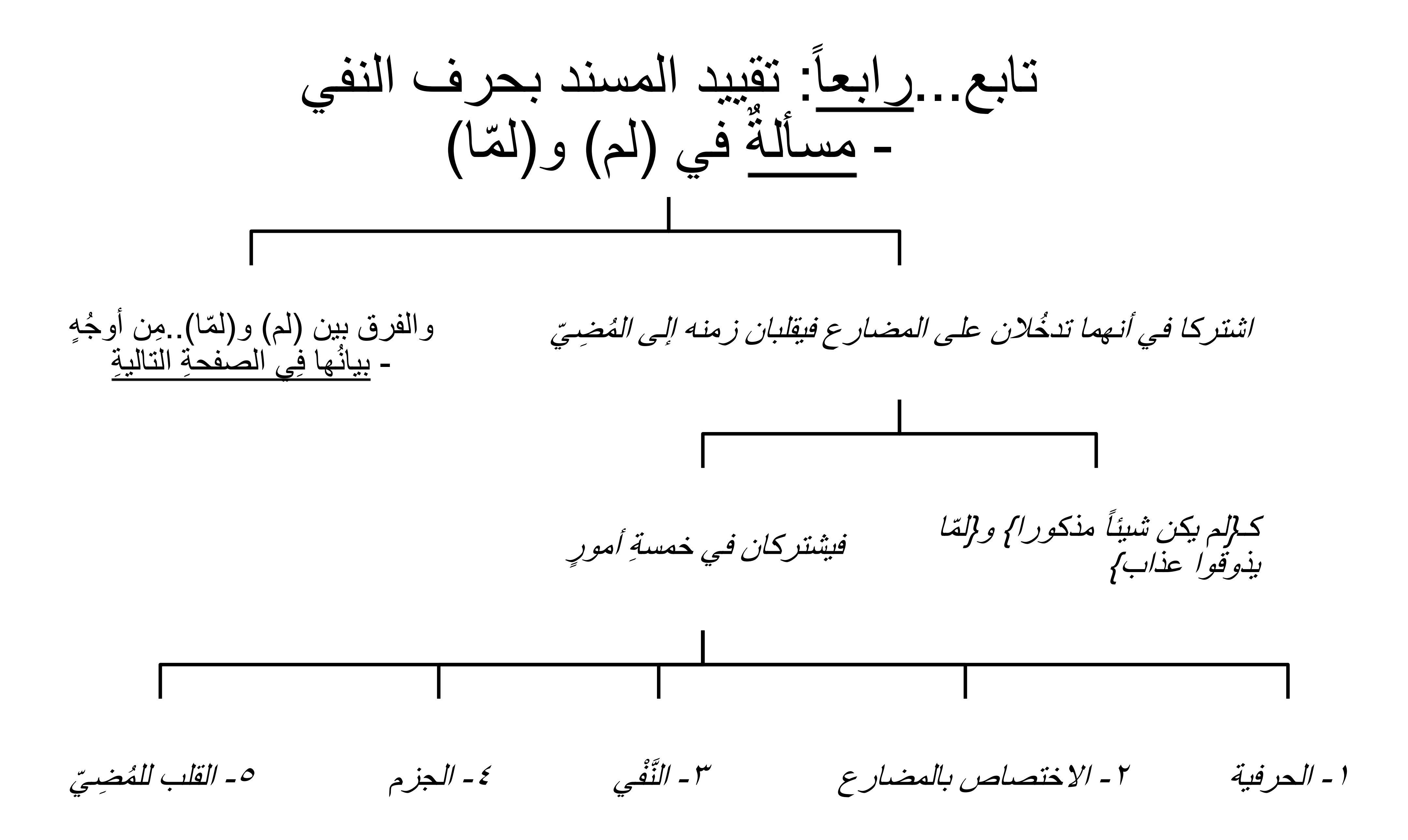
- لنفي الماضي: (لم) و(لما) **(وَ(لَمْ) وَ(لَمَّا) نَفْيُ مَاضٍ)**
- لنفي الحال، كـ(ليس): (ما) و (إنْ) **(فَـ(مَا) وَ(إِنْ) كَـ(لَيْسَ) نَفْيُ الْحَالِ)**
  - *هذا عند الجمهور، وردَّ عليهم ابنُ مالك في (ما) بنحو {قل ما يكون لي أن أبدله}*
  - *- وأجيب: بأنّ شرط كونه للحال انتفاءُ قرينة خلافه*
- لنفي الاستقبال: (لا) و(لن) **(و(لا) وَ(لَنْ) لِنَفْيِ الِاسْتِقْبَالِ)**
  - *هذا عند الأكثرين، وخالف ابن مالك في (لا) لصحة قولك: (جاء زيدٌ لا يتكلمُ) بالاتفاق مع الاتفاق على أن الجملة الحالية لا تُصَدَّرُ بدليلِ استقبالٍ*

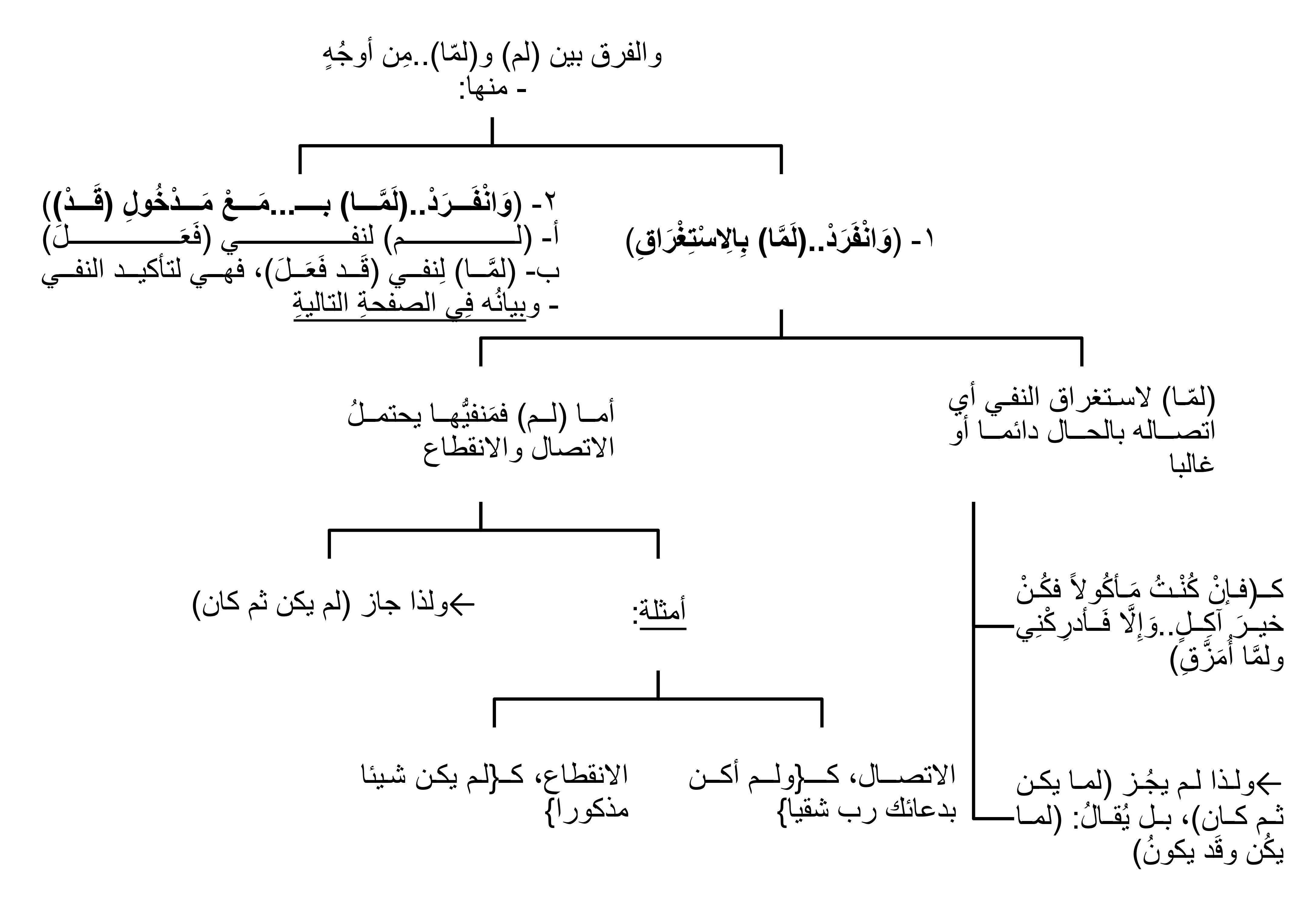


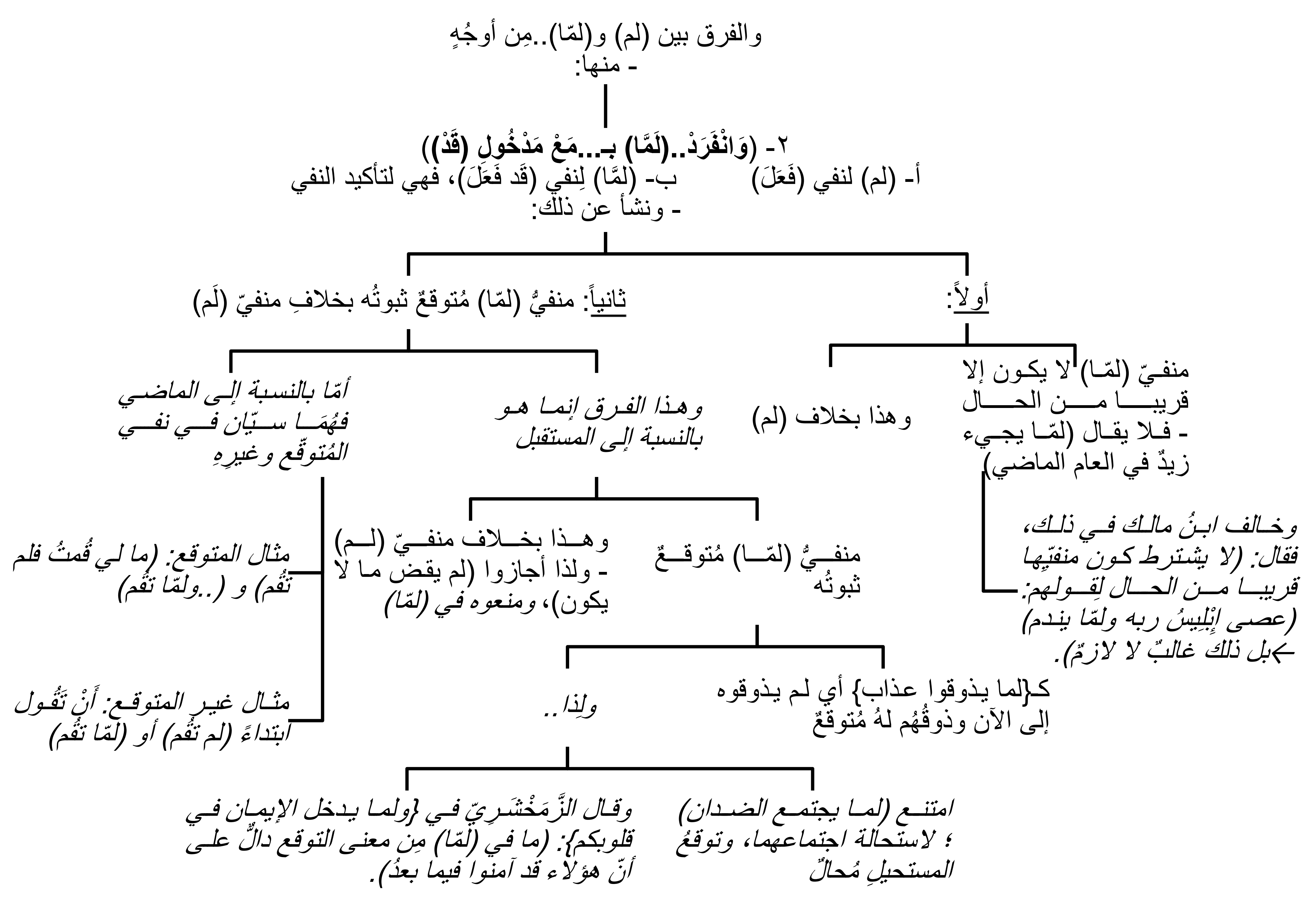
تابع...رابعاً: تقييد المسند بحرف النفي
- مسألةٌ: الفرق بين (لا) و(لن)..مِن وُجوهٍ، منها:
١- (لـن) آكـدُ فـي النفـي مـن (لا) **(ثُمَّ لِلتَّأكِيدِ (لَنْ))**
٢- (لـن) لنفـي المظنـون حصـوله و(لا) لنفـي المشـكوك فيـه **(وَنَفْـيِ مَـا كَـانَ حُصُـولُهُ يُظَـنّْ)**
- ذكره ابن الزَّمْلَكَانِيّ في التبيان
٣- (لن) لتأبيدِ النفي
وهـذا علـى المختـار الـذي جـزم بـه الزمخشـريّ فـي مفصـله وكشـافه، ؛ فإنَّ ذلك أمرٌ يُدرَك بالذوق
وذلـك خلافـا للنحاةِ
ووافقه عليه كثيرٌ، حتى قال بعضُهم: (إنَّ مَنْعَهُ مكابرةً)
الكشـاف: (قولـك: (لـنْ أقيمَ) مؤكدٌ بخلاف (لا أقـيم) كمـا فـي (إنـي مقيم) و(أنا مقيم)).
(قِيلَ: وَلِلتَّأبِيدِ لَكِنْ تُرِكَـا)
ذكره في الكشاف
ومثله بـ{لـن يخلقـوا ذبابا، لـن يخلـف اللهُ وعده}
وبنـى الزمخشـريُّ عليـه مذهبـه الفاسـد مـن عـدم *إمكـان الرؤية مطلقا* في {لن تراني}
وهو مردودٌ، وجوابهُ:
١- إنما استفيد تأبيد النفي في هاتين الآيتين ونحوهما من خارجٍ
٢- *المُغني لابن هشام: (دعوى إفادتها للتأبيد والتأكيد..دعوى لا دليل عليها، ولو كانت للتأبيد..*
أ- لم يُقيّد مَنفيُّها باليوم في {فلن أكلم اليوم إنسيا}
ب- لكان ذكر الأبد في {ولن يتمنوه أبداً} تكرراً، والأصلُ عدمُ التكرار).
وعكس ذلك صاحبُ التبيان ابنُ الزَّمْلَكَانِيّ (ت. ٦٥١ هـ.) **(وَخَصَّهُ (لا) ابْنُ خَطِيبِ زَمْلَكَا..قَالَ: وَ(لَنْ) لِنَفْيِ مَا قَدْ قَرُبَا..وَالِارْتِشَافُ فِيهِ هَذَا قَدْ أَبَى)**
فجعلَ..
(لـن) لنفـي مـا قـرُب وعدم امتداد النفي
و(لا) يمتدُّ معها النفيُ
ونقل أبو حيان في الارتشاف هذا عن بعض البيانيين -وهو ابن الزَّمْلَكَانِيّ- ولم يرتضه
وسـرُّ ذلـك أنّ الألفـاظ مشـاكلة للمعـاني و(لا) آخرُهـا الألـفُ، والألفُ يُمكن امتداد الصوت بها
- وهذا بخلاف النون في (لـن)
فطابق كلُّ لفظٍ معناه
ولذلك..
أُتِي بـ(لن) حيث لم يرد به النفي مطلقا بل في الدنيا حيث قال: {لن تراني}
وأتـي بـ(لا) فـي {لا تُدركه الأبصارُ} حيث أريد نفي الإدراكِ على الإطلاق، وهو مغايرٌ للرؤية

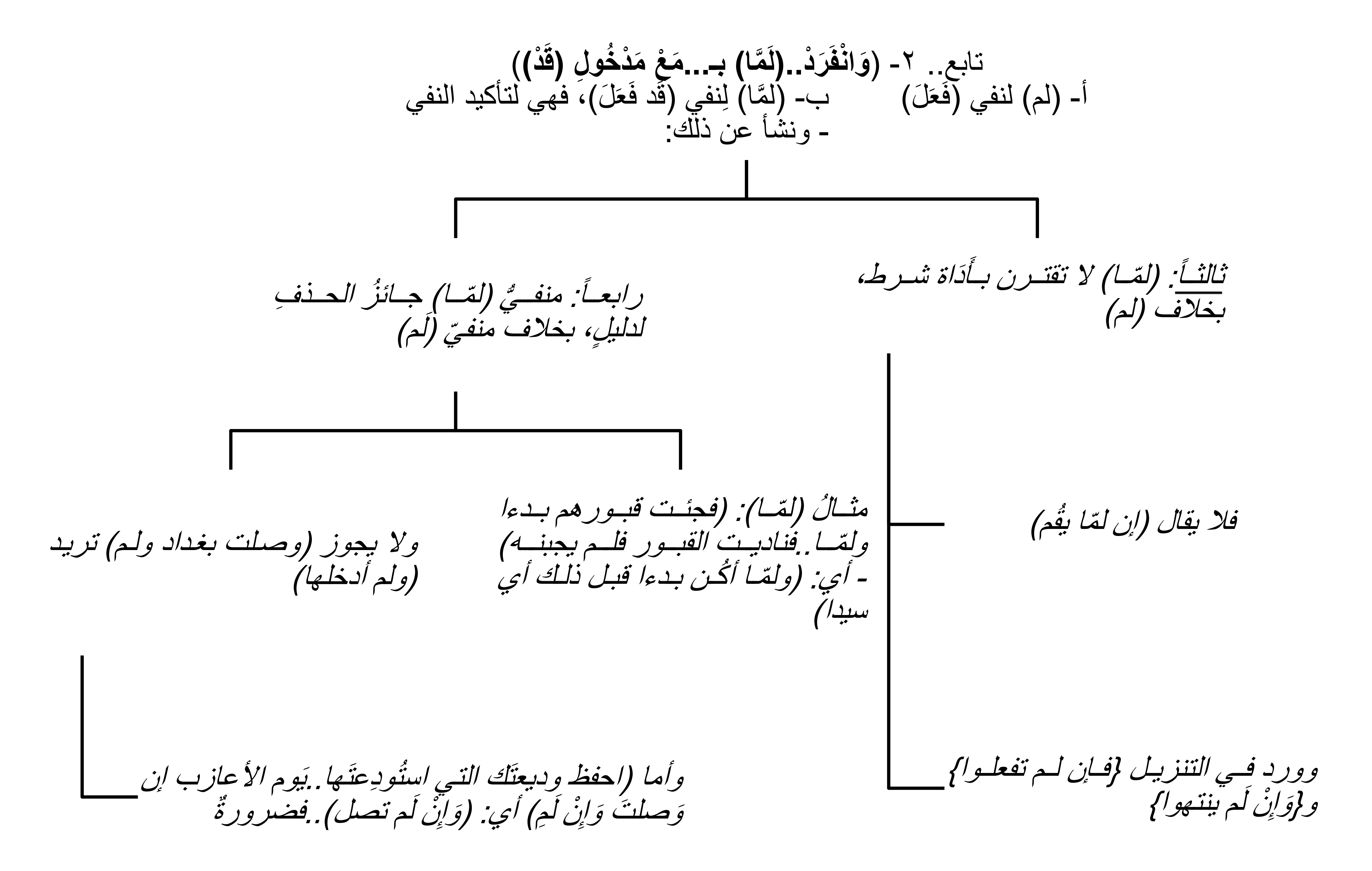
مُصْطفَى دَنْقَش

تابع...رابعاً: تقييد المسند بحرف النفي
- مسألةٌ في (لم) و(لمّا)




والفرق بين (لم) و(لمّا)..مِن أوجُهٍ
- منها:
٢- (وَانْفَــرَدْ..(لَمَّــا) بـــ...مَــعْ مَــدْخُولِ (قَــدْ))
أ- (لـــــم) لنفـــــي (فَعَـــــلَ)
ب- (لمَّـا) لِنفـي (قَـد فَعَـلَ)، فهـي لتأكيـد النفـي
- وبيانُه فِي الصفحةِ التاليةِ
١- (وَانْفَرَدْ..(لَمَّا) بِالِاسْتِغْرَاقِ)
أمـا (لـم) فمَنفيُّهـا يحتمـلُ الاتصال والانقطاع
(لمّـا) لاسـتغراق النفـي أي اتصـاله بالحـال دائمـا أو غالبا
ولذا جاز (لم يكن ثم كان)
أمثلة:
كـ(فإنْ كُنْتُ مَـأكُولاً فكُنْ خيـرَ آكِـلٍ..وَإلَّا فَـأدرِكْنِي ولمَّا أُمَزَّقِ)
الانقطاع، كـ{لم يكن شيئا مذكورا}
الاتصــال، كــ{ولــم أكــن بدعائك رب شقيا}
ولـذا لـم يجُـز (لمـا يكـن ثـم كـان)، بـل يُقـالُ: (لمـا يكُن وقَد يكونُ)


والفرق بين (لم) و(لمّا)..مِن أوجُهٍ
- منها:
٢- (وَانْفَرَدْ..(لَمَّا) بِـ...مَعْ مَدْخُولِ (قَدْ))
أ- (لم) لنفي (فَعَلَ)
ب- (لمَّا) لِنفي (قَد فَعَلَ)، فهي لتأكيد النفي
- ونشأ عن ذلك:
أولاً:
منفيّ (لمّا) لا يكون إلا قريبا من الحال
- فلا يقال (لمّا يجيء زيدٌ في العام الماضي)
وهذا بخلاف (لم)
وخالف ابنُ مالك في ذلك، فقال: (لا يشترط كون منفيّها قريبا من الحال لِقولهم: (عصى إبْلِيسُ ربه ولمّا يندم) بل ذلك غالبٌ لا لازمٌ).
ثانياً: منفيُّ (لمّا) مُتوقعٌ ثبوتُه بخلافِ منفيّ (لَم)
وهذا الفرق إنما هو بالنسبة إلى المستقبل
أمّا بالنسبة إلى الماضي فهُمَا سيّان في نفي المُتوقّع وغيرِهِ
منفيُّ (لمّا) مُتوقعٌ ثبوتُه
وهذا بخلاف منفيّ (لم)
- ولذا أجازوا (لم يقض ما لا يكون)، ومنعوه في (لمّا)
مثال المتوقع: (ما لي قُمتُ فلم تقُم) و (..ولمّا تقُم)
مثال غير المتوقع: أَنْ تَقُول ابتداءً (لم تقُم) أو (لمّا تقُم)
كـ{لما يذوقوا عذاب} أي لم يذوقوه إلى الآن وذوقُهُم لهُ مُتوقعٌ
ولِذا..
امتنع (لما يجتمع الضدان)؛ لاستحالة اجتماعهما، وتوقعُ المستحيلِ مُحالٌ
وقال الزَّمَخْشَرِيّ في {ولما يدخل الإيمان في قلوبكم}: (ما في (لمّا) مِن معنى التوقع دالٌّ على أنّ هؤلاء قد آمنوا فيما بعدُ).



تابع.. ٢- (وَانْفَرَدْ..(لَمَّا) بـ...مَعْ مَدْخُولِ (قَدْ))
أ- (لم) لنفي (فَعَلَ) ب- (لَمَّا) لِنفي (قد فَعَلَ)، فهي لتأكيد النفي
- ونشأ عن ذلك:
ثالثاً: (لمّا) لا تقترن بأَدَاة شرط، بخلاف (لم)
رابعاً: منفيُّ (لمّا) جائزُ الحذفِ لدليلٍ، بخلاف منفيّ (لَم)
فلا يقال (إن لمّا يقُم)
وورد في التنزيل {فإن لم تفعلوا} و{وَإِنْ لَم ينتهوا}
مثالُ (لمّا): (فجئت قبورهم بدءا ولمّا..فناديت القبور فلم يجبنه) - أي: (ولمّا أكُن بدءا قبل ذلك أي سيدا)
ولا يجوز (وصلت بغداد ولم) تريد (ولم أدخلها)
وأما (احفظ وديعتَك التي استُودِعتَها..يَوم الأعازب إن وَصلتَ وَإِنْ لَمِ) أي: (وَإِنْ لَم تصل)..فضرورةٌ

البحث الخامس:
في تنكير المُسنَد وتخصيصِهِ وتعريفِهِ

أولاً: تنكير المُسنَد

ثانياً: تخصيصُ المُسنَد بالوصف أو بالإضافة

ثالثاً: تعريف المُسنَد يكون لإفادة المخاطَب حُكماً أو لازمَ حُكمٍ على شيء معلومٍ له بإحدى طُرق التّعريف بأمرٍ آخرَ

أولاً: تنكير المُسنَد

- يكونُ لـ..

١- إرادة عدم العهد وعدم الحصر الدال عليهما التعريف **(وَكَوْنُ مَا أُسْنِدَ ذَا تَنَكُّرٍ..لِقَصْدِ أَنْ لا عَهْدَ أَوْ لَمْ يُحْصَرِ)**

كقولك: (زيدٌ كاتب وعمرو شاعر) - *فكأنك لا تريد أن الكاتب والشاعر منحصران في زيد وعمروٍ*

التَّفْتَازَانِيُّ: (ويدخل في هذا القسم ما إذا قصد حكاية المُنَكَّر كما إذا قال لك قائلٌ: (عِندِي رجل) فتقول له تصديقا له: (الذي عندك رجلٌ) وإن كنت تعلم أنه زيدٌ

٢- تفخيم *شأن المسند* **(كَذَاكَ لِلتَّفْخِيمِ)**

كـ{هدى للمتقين} على أنه خبرٌ لِمحذوف - *أي: هُدىً لا يُدرَكُ كُنهُه مِن غاية ارتفاع شأنهِ*

٣- التحقير *إلى غاية لا يُمكِنُ فيها أن يُعرَف* **(أَوْ لِلضَّعْفِ)**

كـ(مَا زيدٌ شيئاً) *أي شيئاً يُعبأ به*

٤- كون *المُسْنَد إِلَيهِ* نكرة

زادهُ في المفتاح

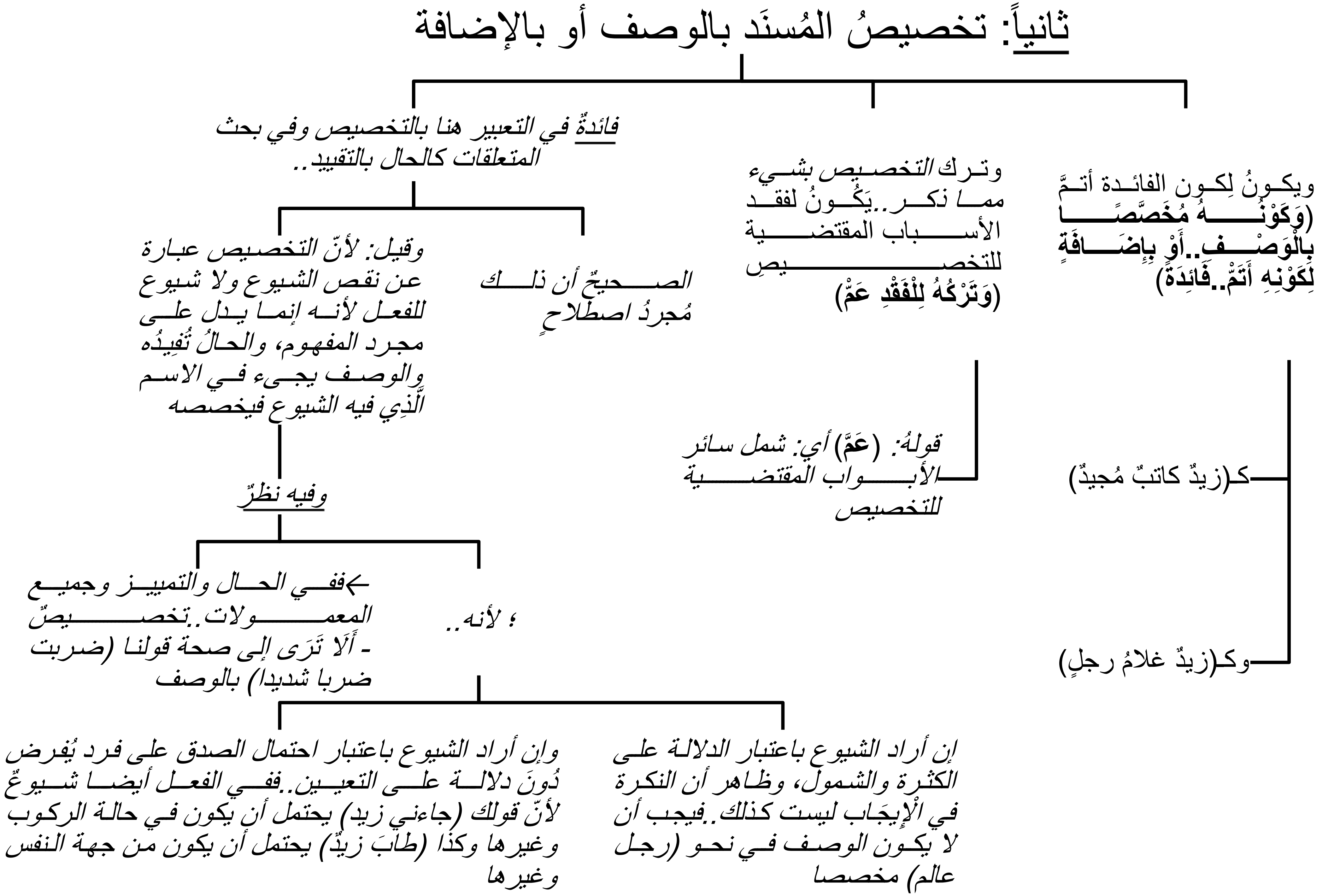
فيجب حينئذ تنكير المسند؛ فإنه لا يصح الاخبار بالمعرفة عن النكرة ولو مخصصة

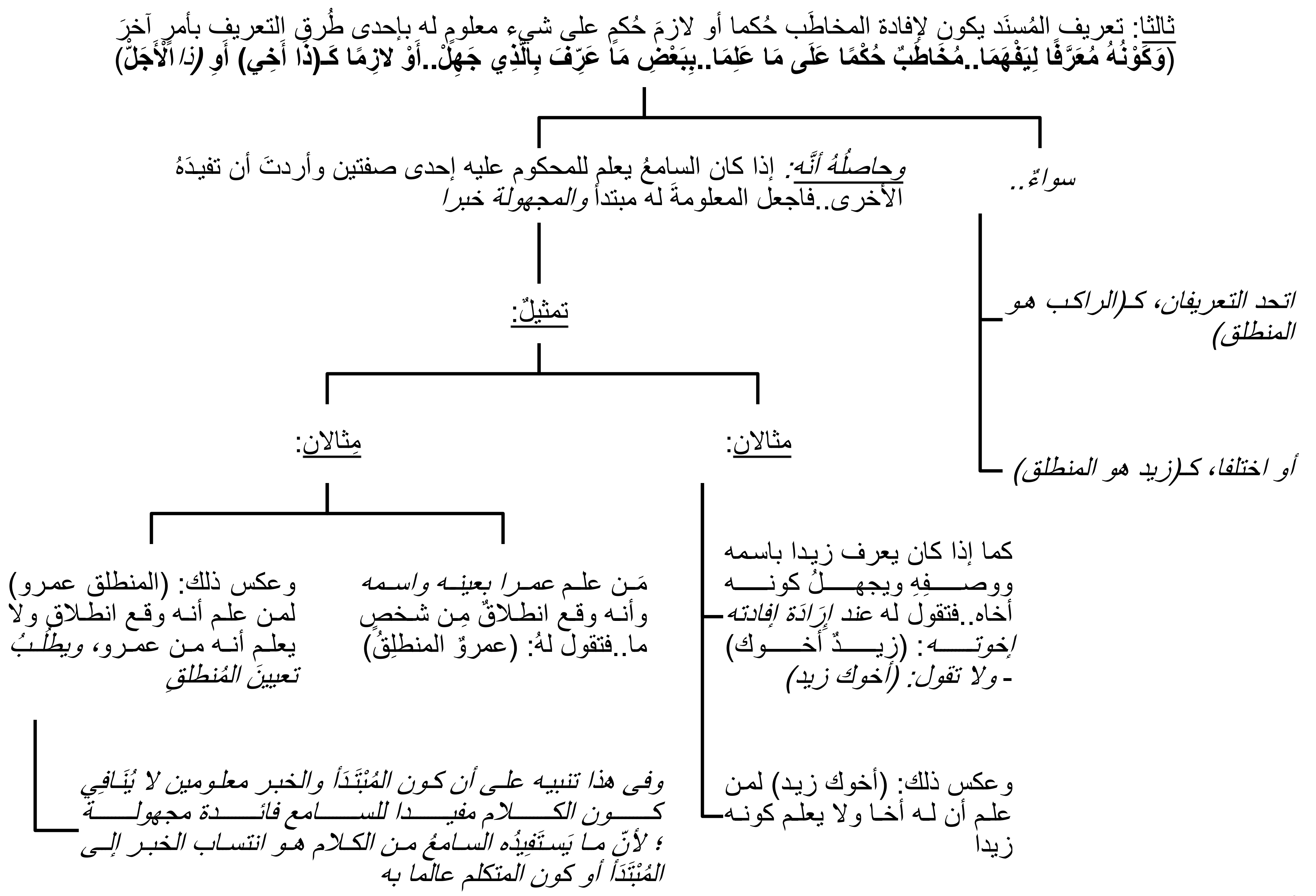
مِثالٌ: (رجلٌ من قبيلةِ كذا حاضرٌ)

أمّا نحو (فلا يك موقفٌ منكِ الوداعا) و(يكون مزاجها عسلٌ وماءُ)..فمن باب القلب

ولكنْ في المُطَوَّل لِلتفتازانيّ: وهذا يعنى عدم صحة الإخبار بالمعرفة عن النكرة على إطلاقه - وليس بصحيح

؛ لِأَنَّهُم يجوّزون كون المُبْتَدَأ نكرة اسم استفهام والخبر معرفة كـ(مَن أبوك) و(كم دِرهَمًا مالُك) - وقد صرحوا في جميع ذلك أنّ الاستفهام مبتدأ والمعرفة بعده خبرُه).


ثانياً: تخصيصُ المُسنَد بالوصف أو بالإضافة
ويكونُ لِكون الفائدة أتمَّ (وَكَوْنُهُ مُخَصَّصًا بِالْوَصْفِ..أَوْ بِإِضَافَةٍ لِكَوْنِهِ أَتَمّ..فَائِدَةً)
كـ(زيدٌ كاتبٌ مُجيدٌ)
وكـ(زيدٌ غلامُ رجلٍ)
وترك التخصيص بشيء مما ذكر..يَكُونُ لفقد الأسباب المقتضية للتخصيصِ (وَتَرْكُهُ لِلْفَقْدِ عَمّ)
قولهُ: (عَمَّ) أي: شمل سائر الأبواب المقتضية للتخصيص
فائدةٌ في التعبير هنا بالتخصيص وفي بحث المتعلقات كالحال بالتقييد..
الصحيحُ أن ذلك مُجردُ اصطلاحٍ
وقيل: لأنّ التخصيص عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لأنه إنما يدل على مجرد المفهوم، والحالُ تُفِيدُه والوصف يجيء في الاسم الَّذِي فيه الشيوع فيخصصه
وفيه نظرٌ
؛ لأنه..
←ففي الحال والتمييز وجميع المعمولات..تخصيصٌ - أَلَا تَرَى إلى صحة قولنا (ضربت ضربا شديدا) بالوصف
إن أراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول، وظاهر أن النكرة في الْإِيجَاب ليست كذلك..فيجب أن لا يكون الوصف في نحو (رجل عالم) مخصصا
وإن أراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على فرد يُفرض دُونَ دلالة على التعيين..ففي الفعل أيضا شيوعٌ لأنّ قولك (جاءني زيد) يحتمل أن يكون في حالة الركوب وغيرها وكذا (طابَ زيدٌ) يحتمل أن يكون من جهة النفس وغيرها


ثالثا: تعريف المُسنَد يكون لإفادة المخاطَب حُكما أو لازمَ حُكمٍ على شيءٍ معلومٍ له بإحدى طُرقِ التعريف بأمرٍ آخرَ
(وَكَوْنُهُ مُعَرَّفًا لِيَفْهَمَا..مُخَاطَبٌ حُكْمًا عَلَى مَا عَلِمَا..بِبَعْضِ مَا عَرَّفَ بِالَّذِي جَهِلْ..أَوْ لازِمًا كَـ(ذَا أَخِي) أَوِ (ذَا الأَجَلّْ)
سواءٌ..
اتحد التعريفان، كـ(الراكب هو المنطلق)
أو اختلفا، كـ(زيد هو المنطلق)
وحاصلُهُ أنَّه: إذا كان السامعُ يعلم للمحكوم عليه إحدى صفتين وأردتَ أن تفيدَهُ الأخرى..فاجعل المعلومةَ له مبتدأ والمجهولة خبرا
تمثيلٌ:
مثالان:
كما إذا كان يعرف زيدا باسمه ووصفِهِ ويجهلُ كونه أخاه..فتقول له عند إرادة إفادته إخوته: (زيدٌ أخوك) - ولا تقول: (أخوك زيد)
وعكس ذلك: (أخوك زيد) لمن علم أن له أخا ولا يعلم كونه زيدا
مِثالان:
مَن علم عمرا بعينه واسمه وأنه وقع انطلاقٌ مِن شخصٍ ما..فتقول لهُ: (عمروٌ المنطلِقُ)
وعكس ذلك: (المنطلق عمرو) لمن علم أنه وقع انطلاق ولا يعلم أنه من عمرو، ويطلُبُ تعيينَ المُنطلقِ
وفي هذا تنبيه على أن كون المُبْتَدَأ والخبر معلومين لا يُنَافِي كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة؛ لأنّ ما يَستَفِيدُه السامعُ من الكلام هو انتساب الخبر إلى المُبْتَدَأ أو كون المتكلم عالما به

تابع..(*أنّه*: إذا كان السامعُ يعلم للمحكوم عليه إحدى صفتين وأردتَ أن تفيدَهُ الأخرى..فاجعل المعلومةَ له مبتدأ *والمجهولة خبرا*

تنبيهٌ: تجب المغايرة بين المُسْنَد إِليهِ والمُسنَد بحسب المفهوم لِيكون الكلام مفيدا

أمّا نحو (أنا أبو النجم وشِعري شِعرِي)..فمُتأوّل بحذف المضاف باعتبار حالين، أي: (شِعرى الآن مثلُ شِعري فيما مضى) أي المعروف المشهود له بالبلاغة

وليس هذا التأويل بلازم في كل ما اتحد فيه لفظ المُبْتَدَأ والخبر على ما توهمه بعضُهم ؛ إذ لاحاجة إليه في مَن سَمِع شخصاً يُقاوِمُ الأسَدَ، فقيل له بعد ذلك: (زَيدٌ شُجاعٌ، فمَن سمِعته يقاومُ الأَسَد فهو هو) أي: أحد الضميرين لمن سمعته والآخر لزيدٍ - فهذا يفيد دُونَ تأويلٍ

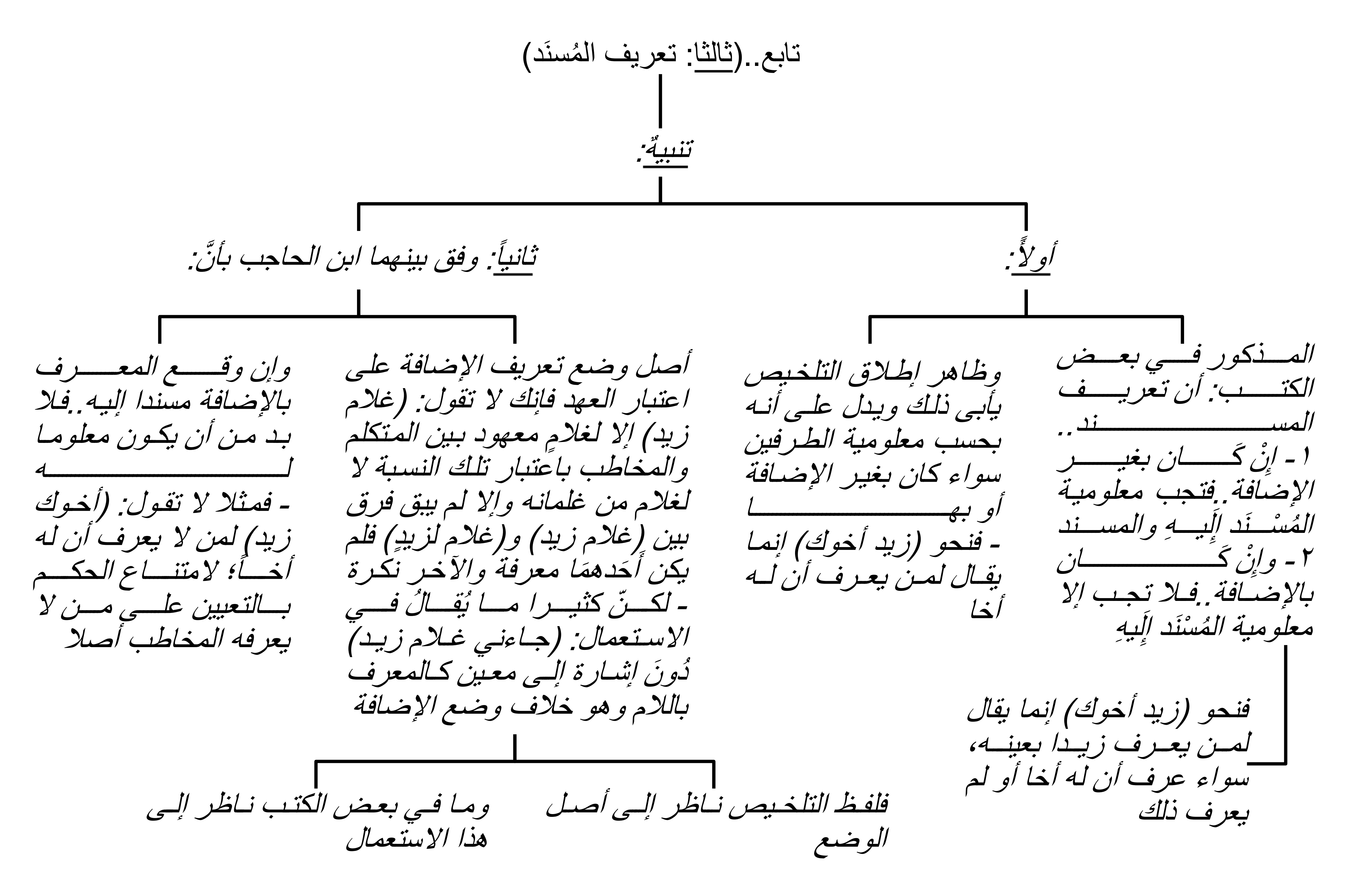
(عَهْدًا أَوِ الجِنْسَ أَرِدْ كَعَكْسِ..ذَيْنِ)
وسواء كانت اللامُ..

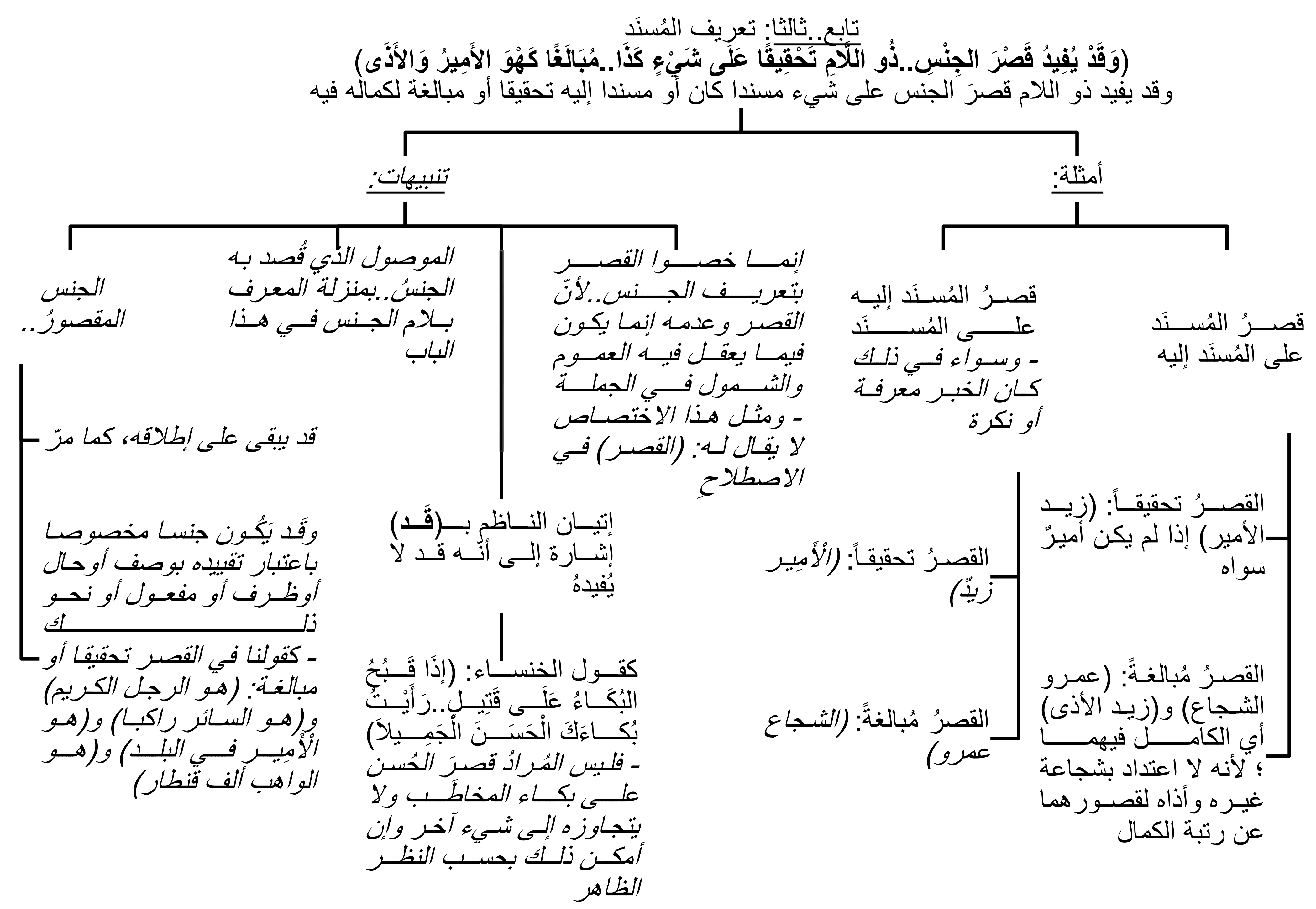
للعهد *الذهنيّ*
- بأن يكون المخاطب عالما بحصول انطلاق من شخص ويعلم زيدا بعينه مثلا؛ فإنك تقول له: (زيدٌ المنطلقُ)

أو للجنس

كما إذا عرف السامع إنسانا بعينِه ووصفِه وهو يعلمُ جنسَ المُنطلق وأردت أن تعرّفَهُ اتصاف عمروٍ به فتقول: (عمروٌ المنطلِقُ)

وإن أردت أن تعين عنده جنس المنطلق..قلت: (المنطلق عمرو)


تابع..(ثالثا: تعريف المُسنَد)
تنبيهٌ:
أولاً:
المذكور في بعض الكتب: أن تعريف المسند..
١ - إنْ كان بغير الإضافة..فتجب معلومية المُسْنَد إِلَيهِ والمسند
٢ - وإنْ كان بالإضافة..فلا تجب إلا معلومية المُسْنَد إِلَيهِ
فنحو (زيد أخوك) إنما يقال لمن يعرف زيدا بعينه، سواء عرف أن له أخا أو لم يعرف ذلك
وظاهر إطلاق التلخيص يأبى ذلك ويدل على أنه بحسب معلومية الطرفين سواء كان بغير الإضافة أو بها
- فنحو (زيد أخوك) إنما يقال لمن يعرف أن له أخا
ثانياً: وفق بينهما ابن الحاجب بأنَّ:
أصل وضع تعريف الإضافة على اعتبار العهد فإنك لا تقول: (غلام زيد) إلا لغلامٍ معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة لا لغلام من غلمانه وإلا لم يبق فرق بين (غلام زيد) و(غلام لزيدٍ) فلم يكن أَحَدهمَا معرفة والآخر نكرة
- لكنّ كثيرا ما يُقالُ في الاستعمال: (جاءني غلام زيد) دُونَ إشارة إلى معين كالمعرف باللام وهو خلاف وضع الإضافة
فلفظ التلخيص ناظر إلى أصل الوضع
وما في بعض الكتب ناظر إلى هذا الاستعمال
وإن وقع المعرف بالإضافة مسندا إليه..فلا بد من أن يكون معلوما له
- فمثلا لا تقول: (أخوك زيد) لمن لا يعرف أن له أخاً؛ لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب أصلا


تابع..ثالثا: تعريف المُسنَد
(وَقَدْ يُفِيدُ قَصْرَ الجِنْسِ..ذُو اللَّامِ تَحْقِيقًا عَلَى شَيْءٍ كَذَا..مُبَالَغًا كَهْوَ الأَمِيرُ وَالأَذَى)
وقد يفيد ذو اللام قصرَ الجنس على شيء مسندا كان أو مسندا إليه تحقيقا أو مبالغة لكماله فيه
أمثلة:
قصرُ المُسنَد على المُسنَد إليه
القصرُ تحقيقاً: (زيد الأمير) إذا لم يكن أميرٌ سواه
القصرُ مُبالغةً: (عمرو الشجاع) و(زيد الأذى) أي الكامل فيهما ؛ لأنه لا اعتداد بشجاعة غيره وأذاه لقصورهما عن رتبة الكمال
قصرُ المُسنَد إليه على المُسنَد - وسواء في ذلك كان الخبر معرفة أو نكرة
القصرُ تحقيقاً: (الأَمِير زيدٌ)
القصرُ مُبالغةً: (الشجاع عمرو)
تنبيهات:
إنما خصوا القصر بتعريف الجنس..لأنّ القصر وعدمه إنما يكون فيما يعقل فيه العموم والشمول في الجملة - ومثل هذا الاختصاص لا يقال له: (القصر) في الاصطلاحِ
إتيان الناظم بـ(قَد) إشارة إلى أنّه قد لا يُفيدهُ
كقول الخنساء: (إذَا قَبُحَ البُكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ..رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الْحَسَنَ الْجَمِيلاَ) - فليس المُرادُ قصرَ الحُسن على بكاء المخاطَب ولا يتجاوزه إلى شيء آخر وإن أمكن ذلك بحسب النظر الظاهر
الموصول الذي قُصد به الجنسُ..بمنزلة المعرف بلام الجنس في هذا الباب
الجنس المقصورُ..
قد يبقى على إطلاقه، كما مرّ
وقَد يَكُون جنسا مخصوصا باعتبار تقييده بوصف أوحال أوظرف أو مفعول أو نحو ذلك
- كقولنا في القصر تحقيقا أو مبالغة: (هو الرجل الكريم) و(هو السائر راكبا) و(هو الأَمِير في البلد) و(هو الواهب ألف قنطار)

مُصْطفَى دَنْقَش

(وَمَنْ يَقُلْ مُعَيَّنٌ لِلِابْتِدَا..اسْمٌ وَلِلْإِخْبَارِ وَصْفٌ فَارْدُدَا)

تنبيهٌ: قال بعضُهم في نحو (عمرو المنطلق) و(المنطلق عمرو):

١- الاسم متعيّنٌ للابتدائية تقدمَ أو تأخرَ؛ لدلالته على الذاتِ ٢- والصفة متعينة للخبرية كذلك؛ لدلالتها على أمر نسبيٍّ

- وعليه الرازيّ

وهو مردود بأنّ..

(المنطلق) لا يُجعل مبتدأ إلا بمعنى (الشخص الذي له الانطلاق) وهو بهذا المعنى لا يكون خبراً؛ لأنه دال على الذات

و(عمرو) لا يُجعل خبرا إلا بمعنى (صاحب اسم عمرو)، وهو بهذا المعنى لا يحسُنُ مبتداً؛ لدلالته على أمر نسبيٍّ

بينما قال العلامة في شرح المفتاح: النزاع لفظيٌّ

لأنّ..

(المنطلق) بهذا المعنى صار كالاسم في دلالته على الشخص والذات

و(زيدا) بالمعنى المذكور صار كالصفة في الدلالة على معنى قائم بغيره

فالمُبْتَدَأ دائما هو الاسم وما في تأويله والخبر هو الصفه أو ما في تأويلها - وهذا هو مراد الرازيّ؛ لامتناع كون (المنطلق) ونحوه مبتدأً وامتناع كون (زيد) ونحوه خبراً مُطلقا

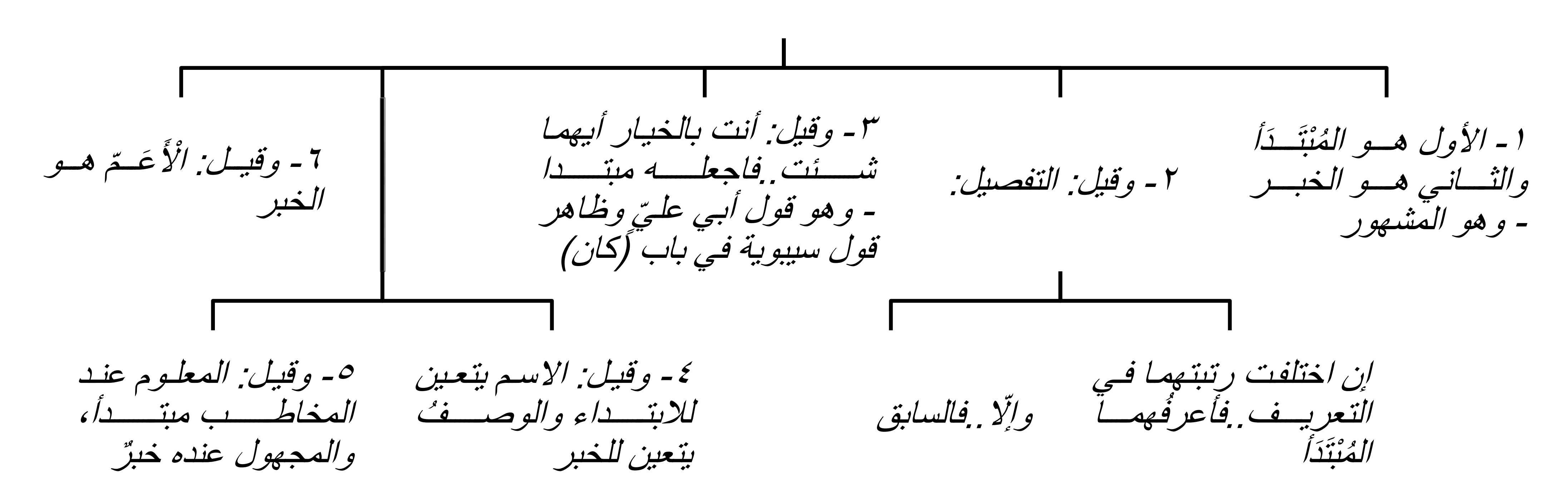
تنبيهٌ: قد يسبق إلى الوهم أنّ تأويل (زيد) بـ(صاحب هذا الاسم) مما لا حاجة إليه عند من لا يشترط في الخبر أن يكون مشتقا، وهو الصحيح من مذهب البصريين

وجوابه:

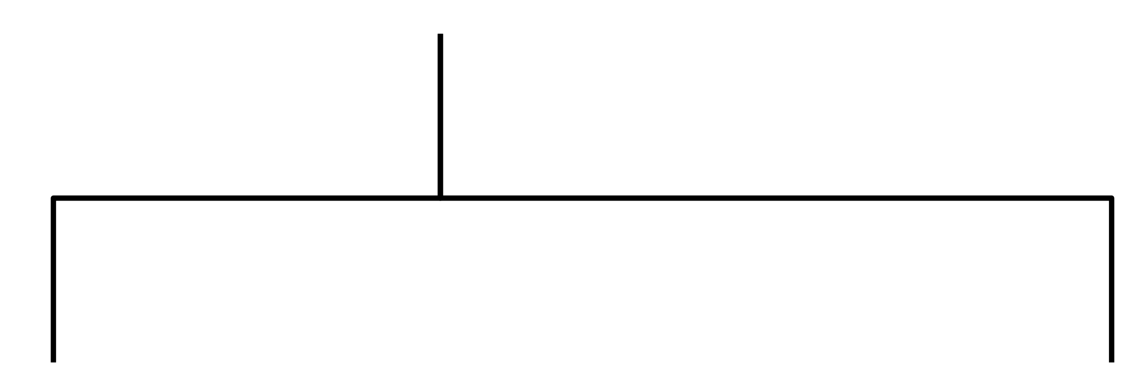
الاحتياج إلى التأويل إنما هو من جهة أن السامع قد عرف ذلك مع الشخص بعينه وإنما المجهول عنده اتصافُه بكونه صاحب اسم زيد، وسوق هذا الكلام إنما هو لإِفَادَة ذلك المعنى

وأما عند المنطقيين..فهذا التأويل واجب قطعا؛ لأنّ الجُزئِيّ الحقيقيّ لا يكون محمولا عندهم ألبتة؛ فَلَا بُدَّ من تأويله بكليٍّ وإنْ كَان في الواقع منحصرا في شخص

تابع..(وَمَنْ يَقُلْ مُعَيَّنٌ لِلابْتِدَا..اسْمٌ وَلِلْإِخْبَارِ وَصْفٌ فَارْدُدَا)

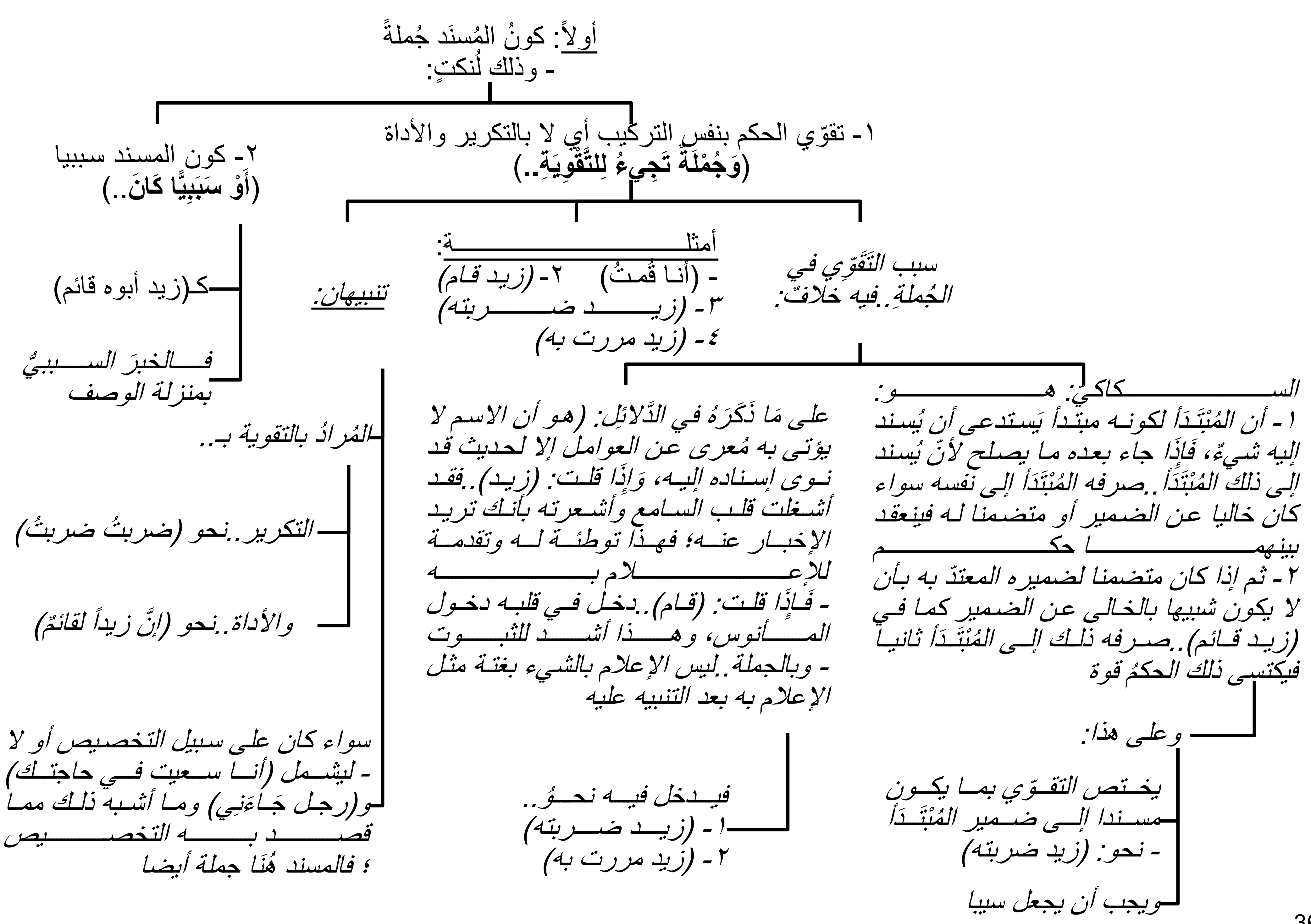


البحث السادس:
في كون المُسنَد جُملةً *فعلية أو اسميةً*



أولاً: كونُ المُسنَد جُملةً

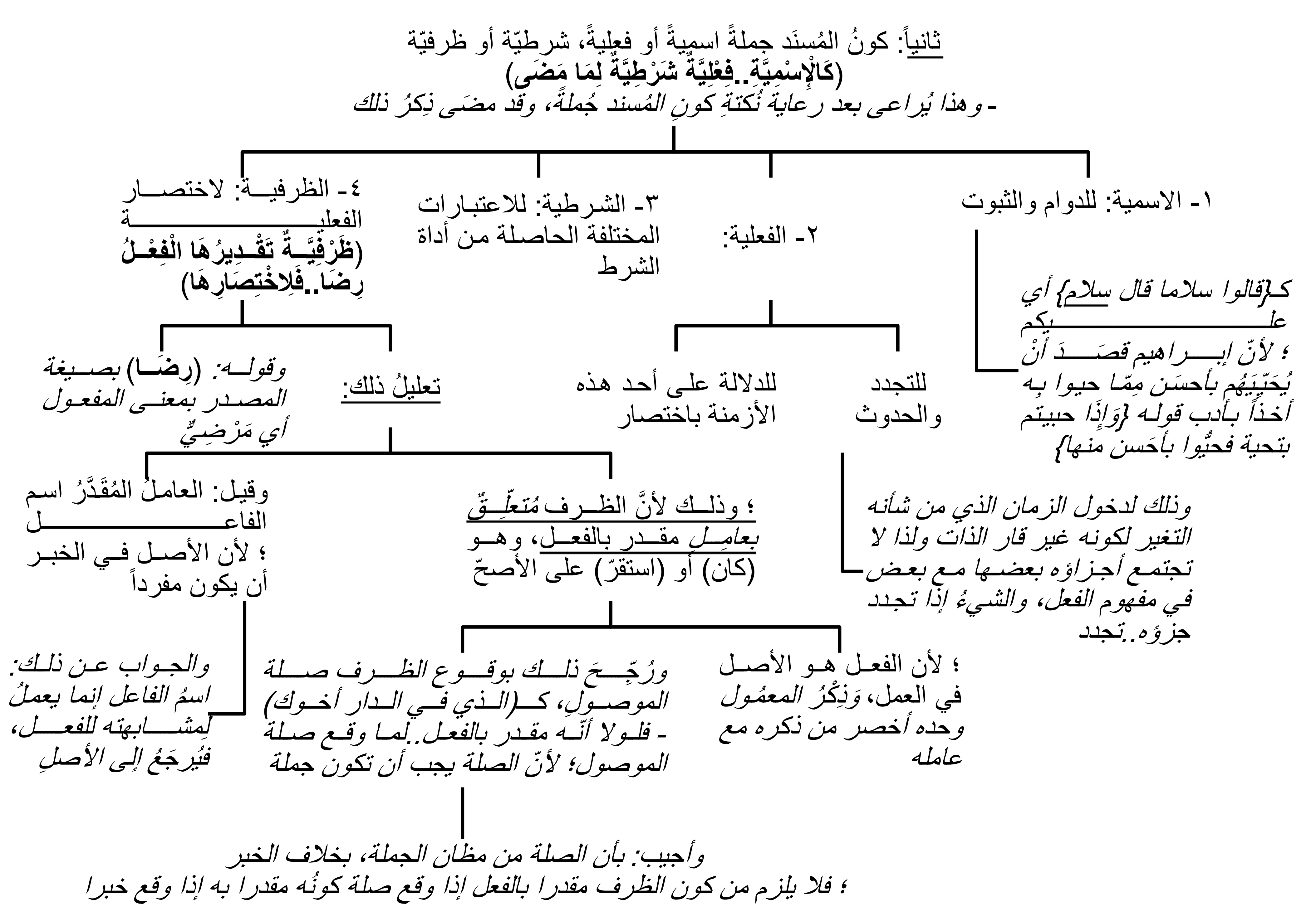
ثانياً: كونُ المُسنَد جملةً اسميةً أو فعليةً، شرطيّة أو ظرفيّة
(كَالْإسْمِيَّةِ..فِعْلِيَّةٌ شَرْطِيَّةٌ لِمَا مَضَى)
- *وهذا يُراعى بعد رعاية نُكتةِ كونِ المُسند جُملةً*

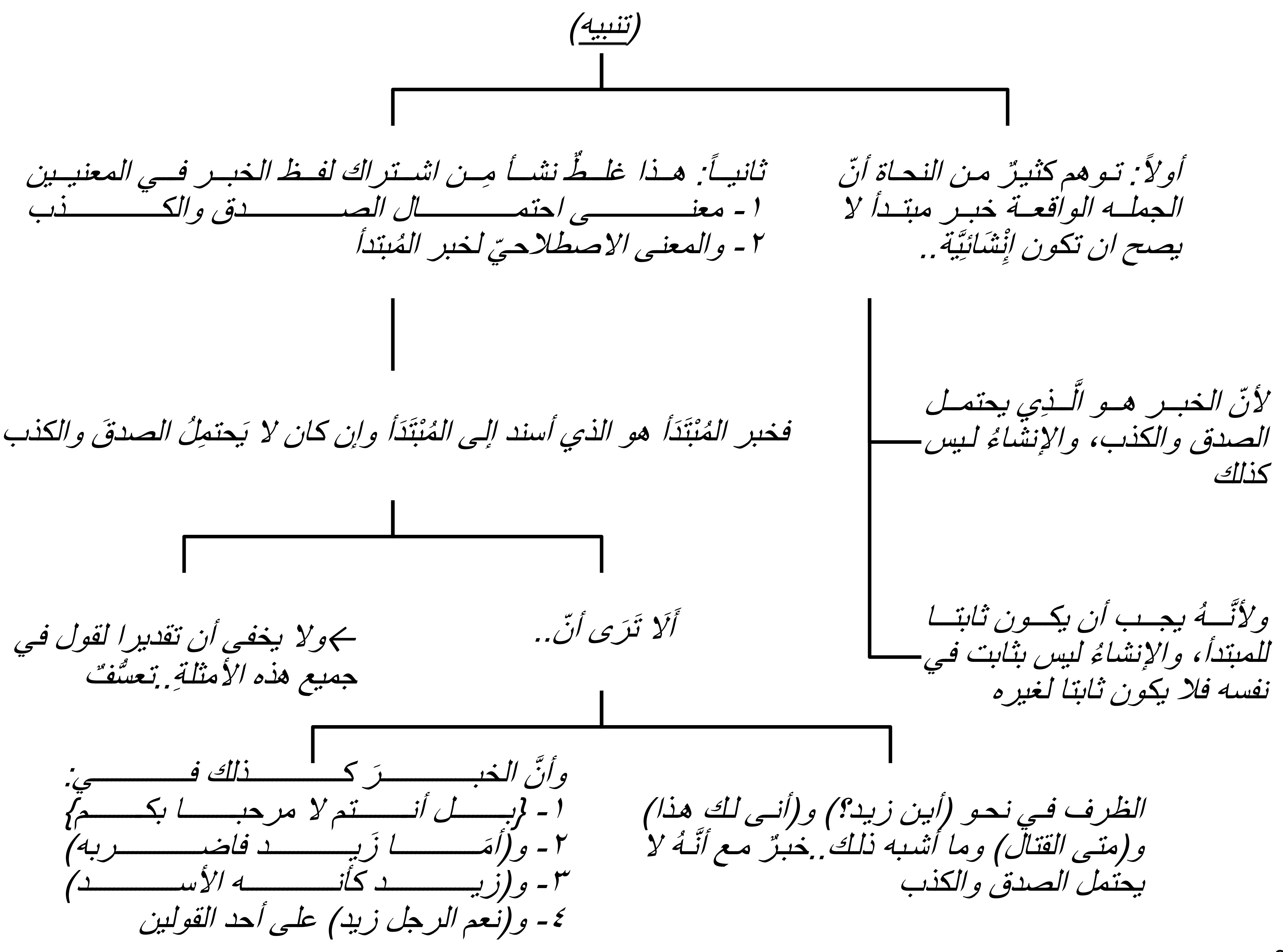

أولاً: كونُ المُسنَد جُملةً
- وذلك لُنكتٍ:
١- تقوّي الحكم بنفس التركيب أي لا بالتكرير والأداة
(وَجُمْلَةٌ تَجِيءُ لِلتَّقْوِيَةِ..)
٢- كون المسند سببيا
(أَوْ سَبَبِيًّا كَانَ..)
سبب التَقَوِّي في الجُملةِ..فيه خلافٌ:
أمثلـــــــــــــــــة:
- (أنا قُمتُ) ٢- (زيد قام)
٣- (زيـــــد ضـــــربته)
٤- (زيد مررت به)
تنبيهان:
كـ(زيد أبوه قائم)
فـــالخبرَ الســـببيٌّ بمنزلة الوصف
السكاكيّ: هو:
١- أن المُبْتَدَأ لكونه مبتدأ يَستدعى أن يُسند إليه شيءٌ، فَإِذَا جاء بعده ما يصلح لأنّ يُسند إلى ذلك المُبْتَدَأ..صرفه المُبْتَدَأ إلى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير أو متضمنا له فينعقد بينهما حكم
٢- ثم إذا كان متضمنا لضميره المعتدّ به بأن لا يكون شبيها بالخالى عن الضمير كما في (زيد قائم)..صرفه ذلك إلى المُبْتَدَأ ثانيا فيكتسى ذلك الحكمُ قوة
على مَا ذَكَرَهُ في الدَّلائِلِ: (هو أن الاسم لا يؤتى به مُعرى عن العوامل إلا لحديث قد نوى إسناده إليه، وَإِذَا قلت: (زيد)..فقد أشغلت قلب السامع وأشعرته بأنك تريد الإخبار عنه؛ فهذا توطئة له وتقدمة للإعلام به
- فَإِذَا قلت: (قام)..دخل في قلبه دخول المأنوس، وهذا أشد للثبوت
- وبالجملة..ليس الإعلام بالشيء بغتة مثل الإعلام به بعد التنبيه عليه
المُرادُ بالتقوية بـ..
التكرير..نحو (ضربتُ ضربتُ)
والأداة..نحو (إنَّ زيداً لقائمٌ)
سواء كان على سبيل التخصيص أو لا
- ليشمل (أنا سعيت في حاجتك) و(رجل جَاءَنِي) وما أشبه ذلك مما قصد به التخصيص ؛ فالمسند هُنَا جملة أيضا
فيدخل فيه نحوُ..
١- (زيد ضربته)
٢- (زيد مررت به)
وعلى هذا:
يختص التقوّي بما يكون مسندا إلى ضمير المُبْتَدَأ
- نحو: (زيد ضربته)
ويجب أن يجعل سببيا

تابع..(أولاً: كونُ المُسنَد جُملةً)

لم يتعرض النَّاظِم كاصله للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن، مَعَ أنَّهَا من المواضع التي يجب فيها كون المسند جملة - وهي ليست داخلة في الصورتين المذكورتين لأنها ليست للتَقَوّي ولا للسببية

وعدمُ التعرض..لِشُهرة أمرها وكونِها معلومة مما سبق


ثانياً: كونُ المُسنَد جملةً اسميةً أو فعليةً، شرطيّة أو ظرفيّة
(كَالْإِسْمِيَّةِ..فِعْلِيَّةٌ شَرْطِيَّةٌ لِمَا مَضَى)
- وهذا يُراعى بعد رعايةِ نُكتةِ كونِ المُسند جُملةً، وقد مضَى ذِكرُ ذلك
١- الاسمية: للدوام والثبوت
٢- الفعلية:
٣- الشرطية: للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أداة الشرط
٤- الظرفية: لاختصار الفعلية
(ظَرْفِيَّةٌ تَقْدِيرُهَا الْفِعْلُ رِضَا..فَلِاخْتِصَارِهَا)
كـ{قالوا سلاما قال سلام} أي عليكم
؛ لأنّ إبراهيم قصَدَ أنْ يُحَيِّيَهُم بأحسَن مِمّا حيوا به أخذاً بأدب قوله {وَإِذَا حبيتم بتحية فحيُّوا بأحَسن منها}
للتجدد والحدوث
للدلالة على أحد هذه الأزمنة باختصار
تعليلُ ذلك:
وقوله: (رِضَا) بصيغة المصدر بمعنى المفعول أي مَرْضِيٌّ
وذلك لدخول الزمان الذي من شأنه التغير لكونه غير قار الذات ولذا لا تجتمع أجزاؤه بعضها مع بعض في مفهوم الفعل، والشيءُ إذا تجدد جزؤه..تجدد
؛ وذلك لأنَّ الظرف مُتعلِّقٌ بعامِلٍ مقدر بالفعل، وهو (كان) أو (استقرّ) على الأصحّ
وقيل: العاملُ المُقدَّرُ اسم الفاعل
؛ لأن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً
؛ لأن الفعل هو الأصل في العمل، وَذِكْرُ المعمُول وحده أخصر من ذكره مع عامله
ورُجِّحَ ذلك بوقوع الظرف صلة الموصولِ، كـ(الذي في الدار أخوك) - فلولا أنّه مقدر بالفعل..لما وقع صلة الموصول؛ لأنّ الصلة يجب أن تكون جملة
والجواب عن ذلك: اسمُ الفاعل إنما يعملُ لِمشابهته للفعل، فيُرجَعُ إلى الأصلِ
وأجيب: بأن الصلة من مظان الجملة، بخلاف الخبر
؛ فلا يلزم من كون الظرف مقدرا بالفعل إذا وقع صلة كونُه مقدرا به إذا وقع خبرا


(تنبيه)
أولاً: توهم كثيرٌ من النحاة أنّ الجمله الواقعة خبر مبتدأ لا يصح ان تكون إِنْشَائِيَّة..
ثانياً: هذا غلطٌ نشأ مِن اشتراك لفظ الخبر في المعنيين
١ - معنى احتمال الصدق والكذب
٢ - والمعنى الاصطلاحيّ لخبر المُبتدأ
لأنّ الخبر هو الَّذِي يحتمل الصدق والكذب، والإنشاءُ ليس كذلك
فخبر المُبْتَدَأ هو الذي أسند إلى المُبْتَدَأ وإن كان لا يَحتمِلُ الصدقَ والكذب
ولأنَّهُ يجب أن يكون ثابتا للمبتدأ، والإنشاءُ ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره
أَلَا تَرَى أنّ..
ولا يخفى أن تقديرا لقول في جميع هذه الأمثلةِ..تعسُّفٌ
الظرف في نحو (أين زيد؟) و(أنى لك هذا) و(متى القتال) وما أشبه ذلك..خبرٌ مع أنَّهُ لا يحتمل الصدق والكذب
وأنَّ الخبرَ كذلك في:
١ - {بل أنتم لا مرحبا بكم}
٢ - و(أمَا زَيد فاضربه)
٣ - و(زيد كأنه الأسد)
٤ - و(نعم الرجل زيد) على أحد القولين

البحث السابع: في تأخير المُسْنَد وتقديمه

أولاً: تأخير المُسْنَد:
(وَفِي تَاخِيرِهِ..النُّكْتَةُ اهْتِمَامُ شَانِ غَيْرِهِ)

ثانياً: تقديم المُسْنَد:

١- لتخصيصِ *المُسْنَد* بالمُسْنَد إليه
(وَعَكْسُهُ لِكَوْنِهِ بِالمُسْنَد..إِلَيْهِ مَخْصُوصًا كَمَا فِيهَا عَدِي)

٢- لإفادة أنه خبرٌ من أول وهلة لا نعتٌ
(أَوْ فُهْمِ الاَخْبَارِ بِهِ مِنْ أَوَّلِ)

(أَوْ لِتَشَوُّقِ)
٣- للتشوق إلى الْمُسْنَد إِلَيهِ، بأن يكون في المُسْنَد المتقدم طولٌ يُشَوِّقُ النفس إلى ذكرِ المُسنَد إليه، فليكون له وَقْعٌ *في النفسِ*

٤- للتفاؤل
(أَوِ التَّفَاؤُلِ)

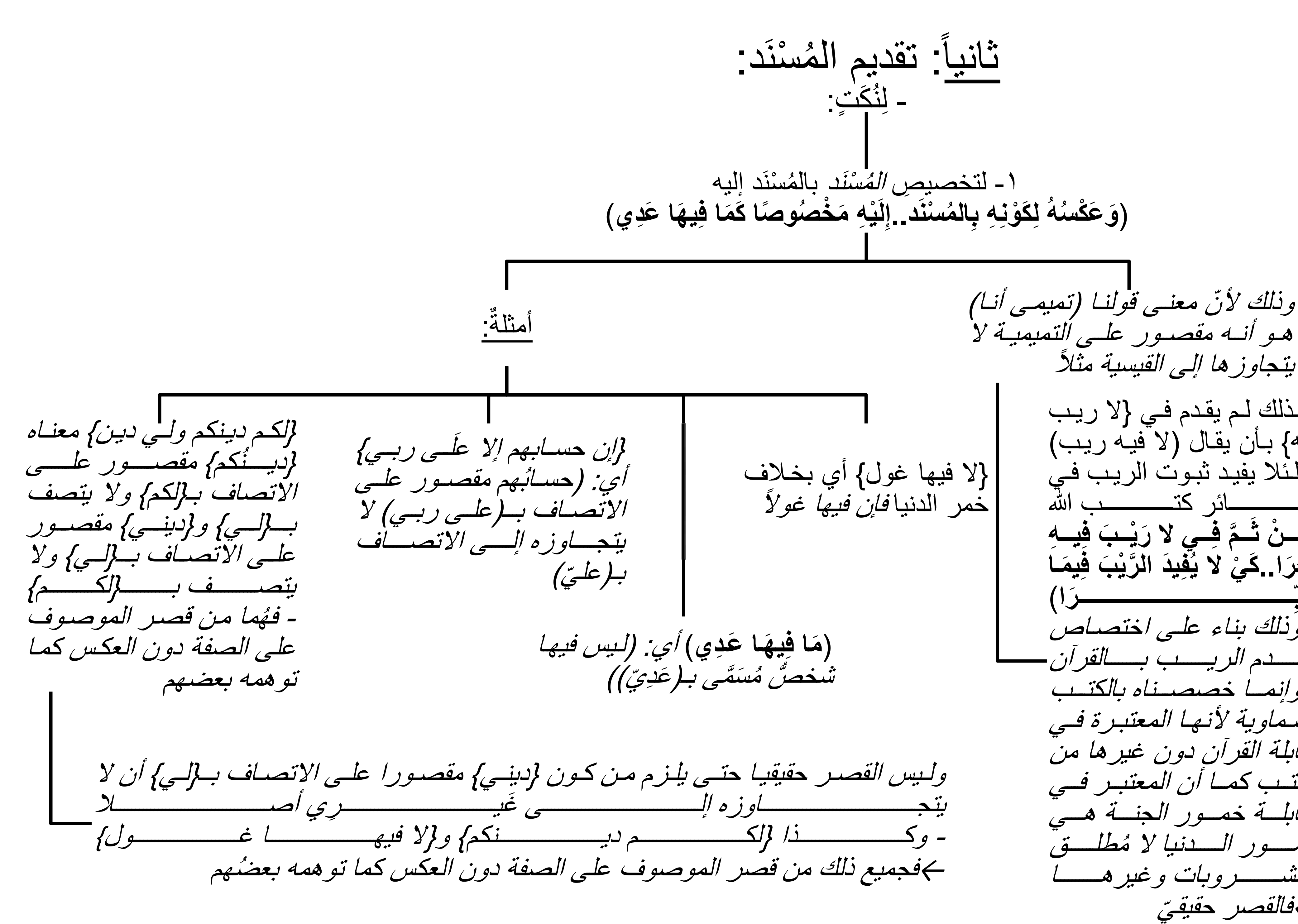
٥- *كونه المُسْنَد متضمنا للاستفهام*

٦- *كون المُسْنَد أَهَمَّ عند المُتكلم*

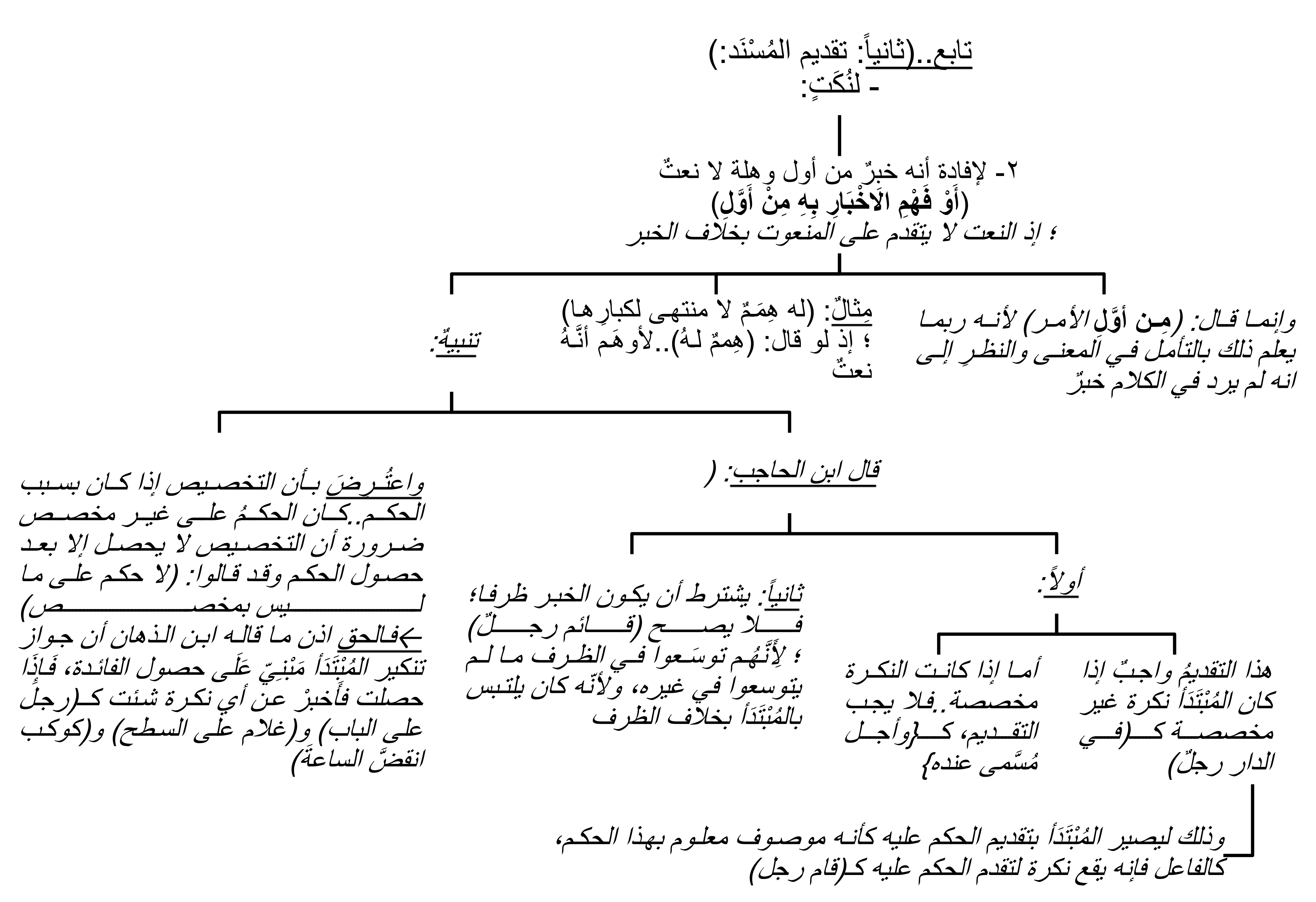
أولاً: تأخير المُسْنَد:

(وَفِي تَاخِيرِهِ..النُّكْتَةُ اهْتِمَامُ شَانِ غَيْرِهِ)

لِكونِ التأخيرِ هو الأصل مع اهتمام المتكلم واعتناءِه بشأن المُسْنَد إِلَيهِ

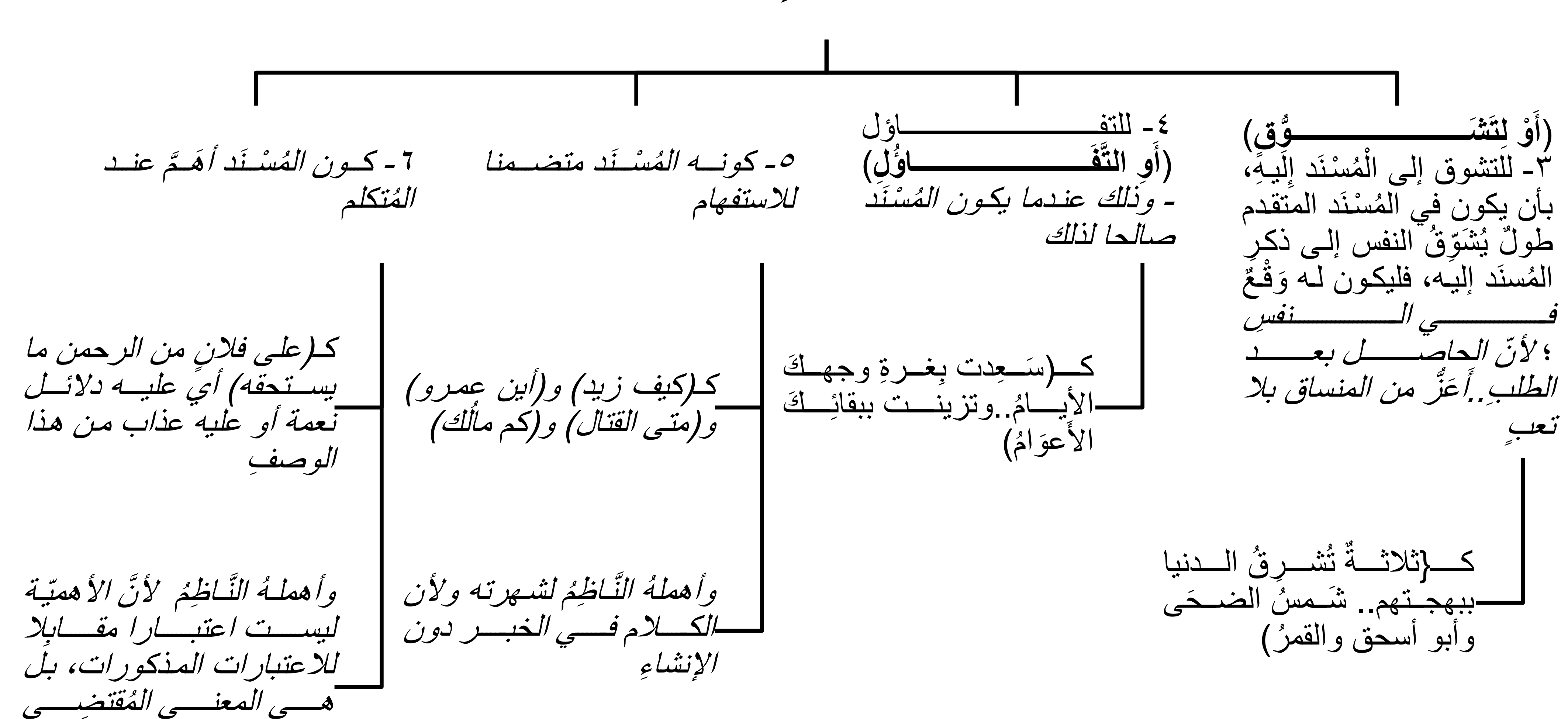


ثانياً: تقديم المُسْنَد:
- لِنُكَتٍ:
١- لتخصيصِ المُسْنَد بالمُسْنَد إليه
(وَعَكْسُهُ لِكَوْنِهِ بِالمُسْنَد..إِلَيْهِ مَخْصُوصًا كَمَا فِيهَا عَدِي)
وذلك لأنّ معنى قولنا (تميمى أنا) هو أنه مقصور على التميمية لا يتجاوزها إلى القيسية مثلاً
ولذلك لم يقدم في {لا ريب فيه} بأن يقال (لا فيه ريب)؛ لئلا يفيد ثبوت الريب في سائر كتب الله
(مِنْ ثَمَّ فِي لا رَيْبَ فِيهِ أُخِّرَا..كَيْ لا يُفِيدَ الرَّيْبَ فِيمَا غُبِّرَا)
- وذلك بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن
- وإنما خصصناه بالكتب السماوية لأنها المعتبرة في مقابلة القرآن دون غيرها من الكتب كما أن المعتبر في مقابلة خمور الجنة هي خمور الدنيا لا مُطلق المشروبات وغيرها
←فالقصر حقيقيّ
أمثلةٌ:
{لا فيها غول} أي بخلاف خمر الدنيا فإن فيها غولاً
(مَا فِيهَا عَدِي) أي: (ليس فيها شخصٌ مُسَمَّى بـ(عَدِيّ))
{إن حسابهم إلا علَى ربي} أي: (حسابُهم مقصور على الاتصاف بـ(على ربي) لا يتجاوزه إلى الاتصاف بـ(عليّ)
{لكم دينكم ولي دين} معناه {دينُكم} مقصور على الاتصاف بـ{لكم} ولا يتصف بـ{لي} و{ديني} مقصور على الاتصاف بـ{لي} ولا يتصف بـ{لكم}
- فهُما من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه بعضهم
وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من كون {ديني} مقصورا على الاتصاف بـ{لي} أن لا يتجاوزه إلى غَيرِي أصلا
- وكذا {لكم دينكم} و{لا فيها غول}
←فجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه بعضُهم


تابع..(ثانياً: تقديم المُسْنَد:)
- لِنُكَتٍ:
٢- لإفادة أنه خبرٌ من أول وهلة لا نعتٌ
(أَوْ فَهْمِ الاَخْبَارِ بِهِ مِنْ أَوَّلِ)
؛ إذ النعت لا يتقدم على المنعوت بخلاف الخبر
وإنما قال: (مِن أوَّلِ الأمر) لأنه ربما يعلم ذلك بالتأمل في المعنى والنظرِ إلى انه لم يرد في الكلام خبرٌ
مِثالٌ: (له هِمَمٌ لا منتهى لكبارِها) ؛ إذ لو قال: (هِممٌ لهُ)..لأوهَم أنَّهُ نعتٌ
تنبيهٌ:
قال ابن الحاجب: (
أولاً:
هذا التقديمُ واجبٌ إذا كان المُبْتَدَأ نكرة غير مخصصة كـ(في الدار رجلٌ)
أما إذا كانت النكرة مخصصة..فلا يجب التقديم، كـ{وأجل مُسَّمى عنده}
ثانياً: يشترط أن يكون الخبر ظرفا؛ فلا يصح (قائم رجلٌ) ؛ لِأَنَّهُم توسَعوا في الظرف ما لم يتوسعوا في غيره، ولأنّه كان يلتبس بالمُبْتَدَأ بخلاف الظرف
وذلك ليصير المُبْتَدَأ بتقديم الحكم عليه كأنه موصوف معلوم بهذا الحكم، كالفاعل فإنه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه كـ(قام رجل)
واعتُرِضَ بأن التخصيص إذا كان بسبب الحكم..كان الحكمُ على غير مخصص ضرورة أن التخصيص لا يحصل إلا بعد حصول الحكم وقد قالوا: (لا حكم على ما ليس بمخصص)
←فالحق اذن ما قاله ابن الذهان أن جواز تنكير المُبْتَدَأ مَبْنِيّ عَلَى حصول الفائدة، فَإِذَا حصلت فأَخبرْ عن أي نكرة شئت كـ(رجلٍ على الباب) و(غلام على السطح) و(كوكب انقضَّ الساعةَ)

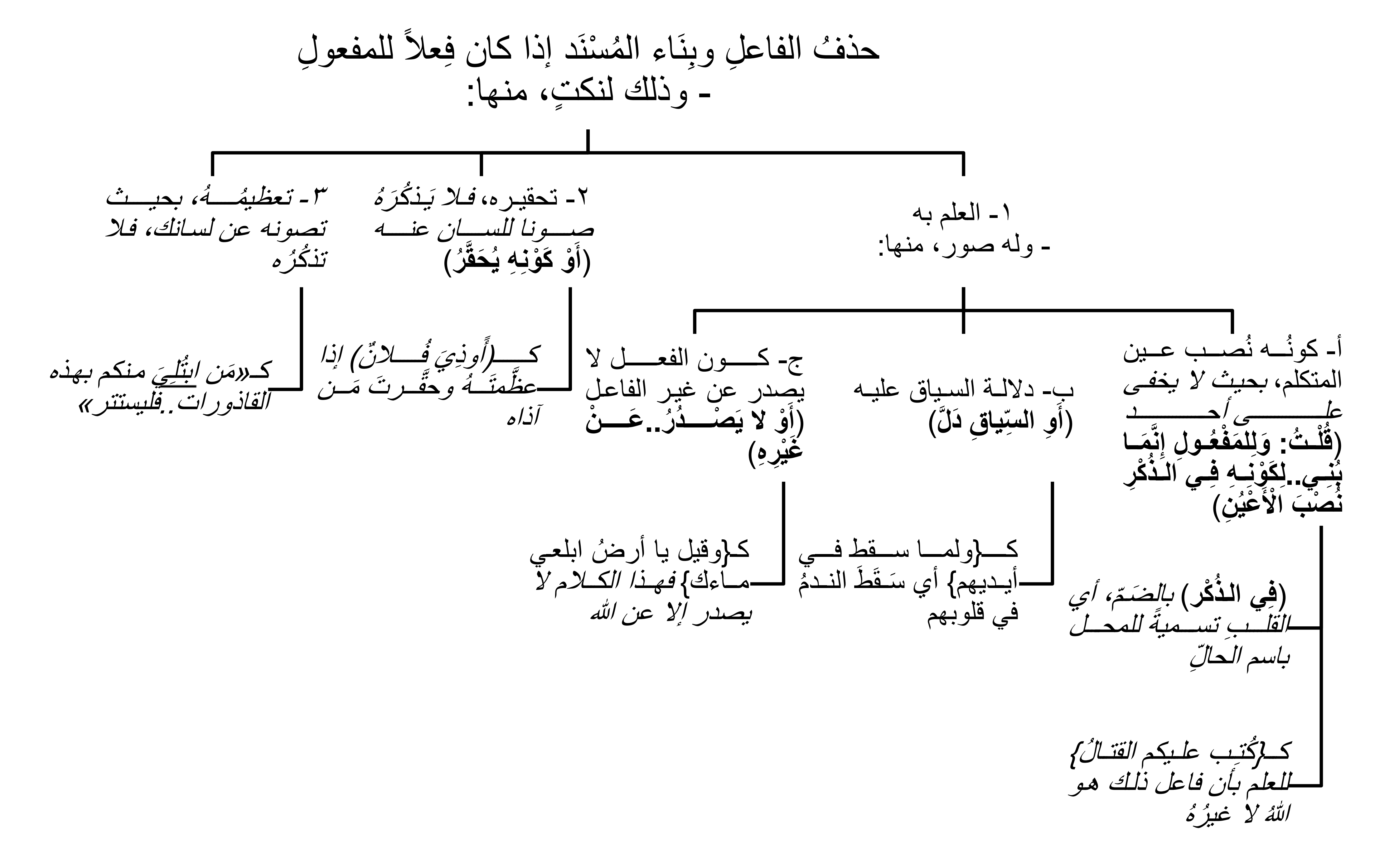
مُصْطفَى دَنْقَش

تابع..(ثانياً: تقديم المُسْنَد:)
- لنُكَتٍ:



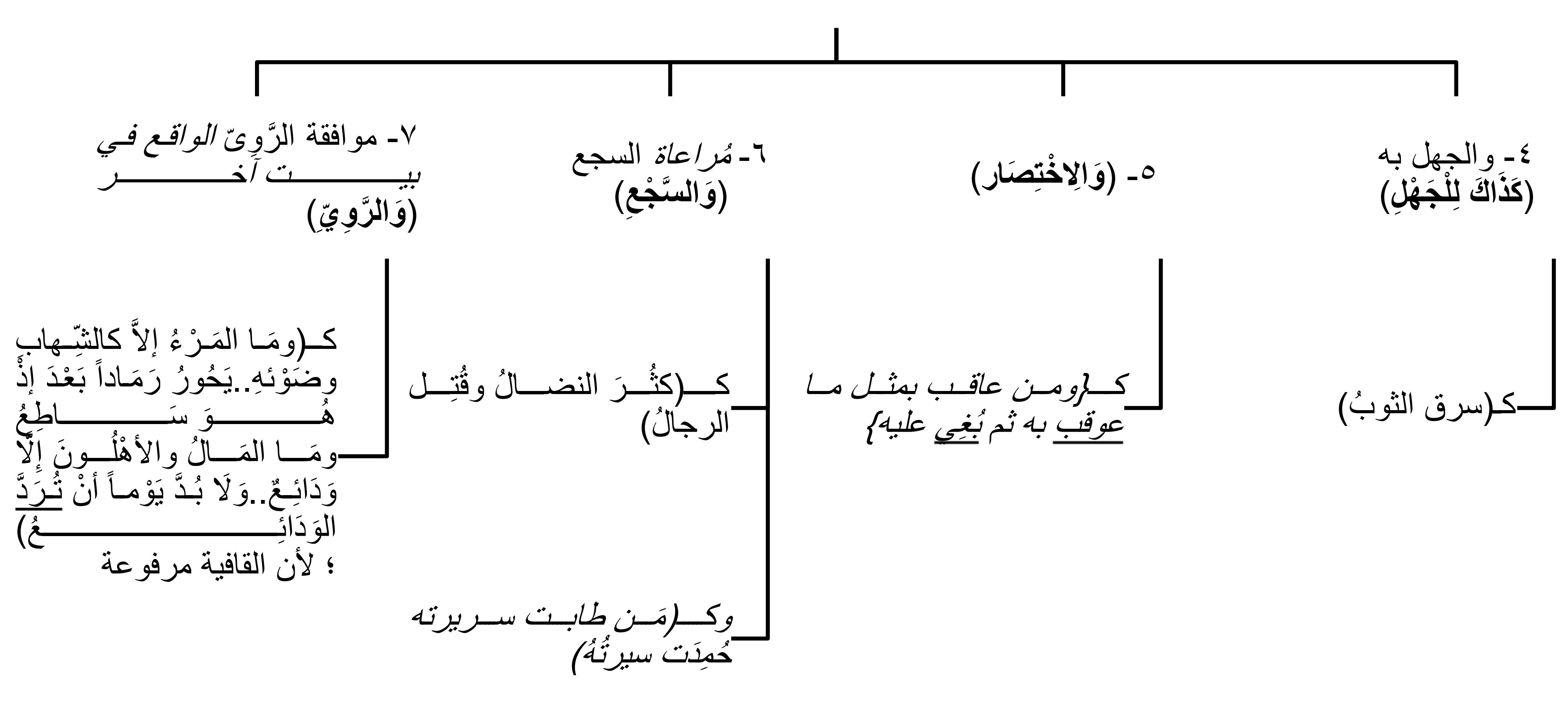
فصلٌ: حذفُ الفاعلِ وبِنَاء المُسْنَد إذا كان فِعلاً للمفعولِ

وهذا مِن زيادة الناظم، وهو في التبيان دون التخليص

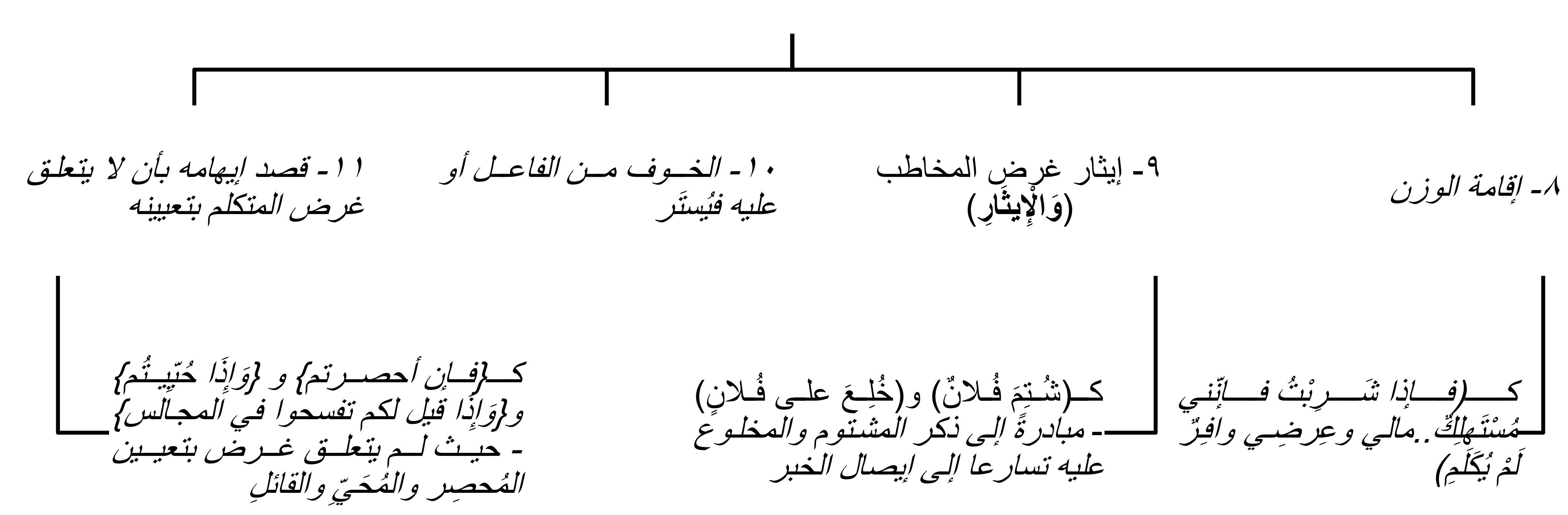


حذفُ الفاعلِ وبِنَاء المُسْنَد إذا كان فِعلاً للمفعولِ
- وذلك لنكتٍ، منها:
١- العلم به
- وله صور، منها:
أ- كونُه نُصب عين المتكلم، بحيث لا يخفى على أحد (قُلْتُ: وَلِلمَفْعُولِ إِنَّمَا بُنِي..لِكَوْنِهِ فِي الذُّكْرِ نُصْبَ الأَعْيُنِ)
(فِي الذُّكْر) بالضَمّ، أي القلب تسميةً للمحل باسم الحالّ
كـ{كُتِب عليكم القتالُ} للعلم بأن فاعل ذلك هو اللهُ لا غيرُهُ
ب- دلالة السياق عليه (أَوِ السِّياقِ دَلَّ)
كـ{ولما سقط في أيديهم} أي سَقَطَ الندمُ في قلوبهم
ج- كون الفعل لا يصدر عن غير الفاعل (أَوْ لا يَصْدُرُ..عَنْ غَيْرِهِ)
كـ{وقيل يا أرضُ ابلعي ماءك} فهذا الكلام لا يصدر إلا عن الله
٢- تحقيره، فلا يَذكُرَهُ صونا للسان عنه (أَوْ كَوْنِهِ يُحَقَّرُ)
كـ(أُوذِيَ فُلانٌ) إذا عظَّمتَهُ وحقَّرتَ مَن آذاه
٣- تعظيمُهُ، بحيث تصونه عن لسانك، فلا تذكُرُه
كـ«مَن ابتُلِيَ منكم بهذه القاذورات..فليستتر»

تابع..حذف الفاعلِ وبِنَاء المُسْنَد إذا كان فِعلاً للمفعولِ
- وذلك لنكتٍ، منها:



تابع..حذف الفاعلِ وبِنَاء المُسْنَد إذا كان فِعلاً للمفعولِ
- وذلك لنكتٍ، منها:



تنبيهٌ على باب الْمُسْنَد إِلَيهِ والمُسْنَد

(غَالِبُ هَذَا البَابِ وَالَّذِي خَلا..يَجِيءُ فِي سِوَاهُمَا، تَأَمَّلا)

أي غالبُ ما ذُكِرَ في باب الْمُسْنَد إِلَيهِ وباب المُسْنَد من الذكر والحذف والتقديم والتأخير وغير ذلك من الأبحاث لا يختص بهما بل يأتي في غيرهما من المفاعيل والملحق بها وغير ذلك

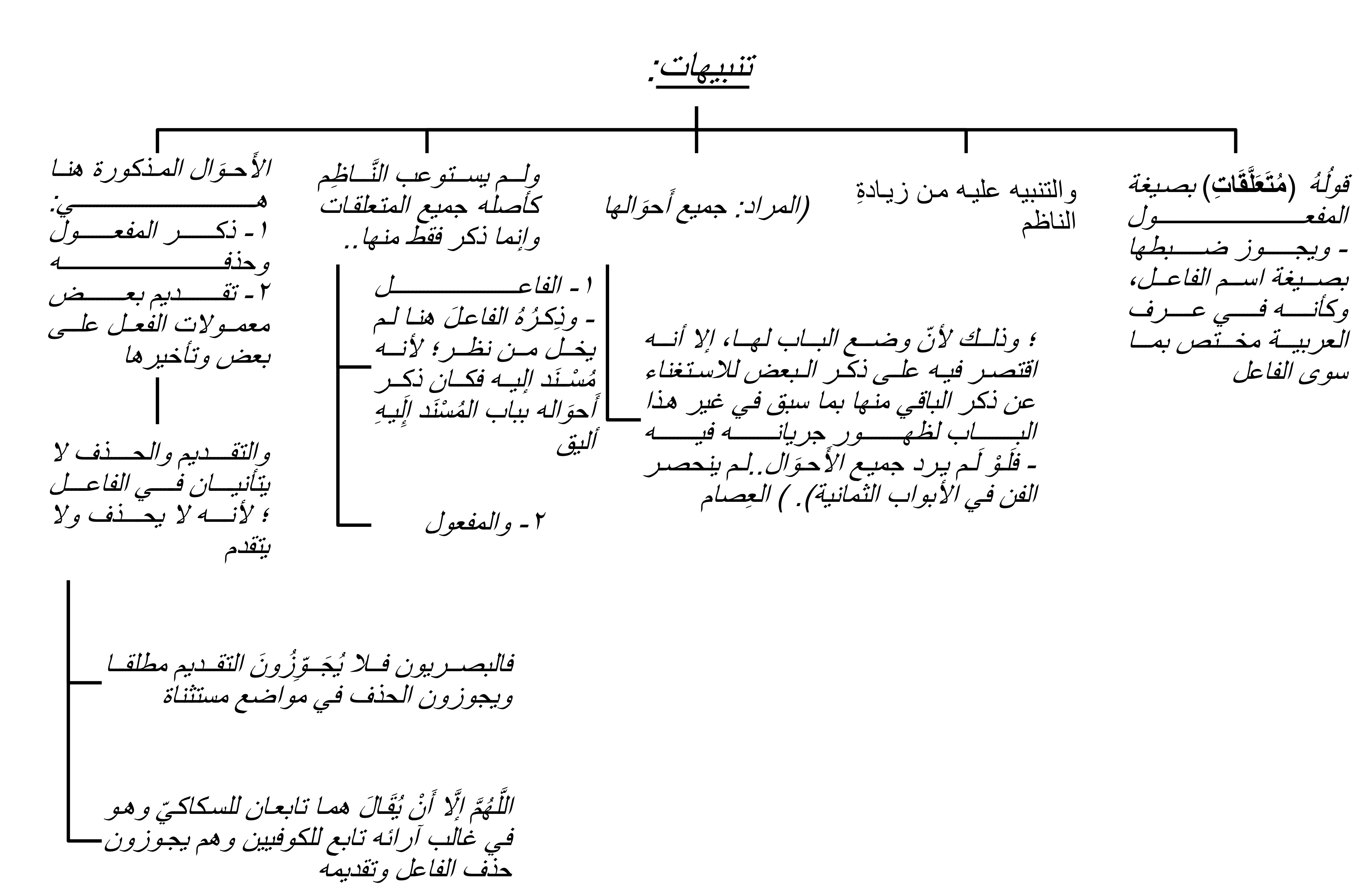
بيانُهُ:

- *فقد قد يُحذف المفعولُ في بعض الصور لـ..*
  - *الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر*
  - *وتخييل العدول إلى أقوى الدليلين من العقل والنقل*
  - *واختبار تنبّه السامع*
  - *إلى غير ذلك*
- *وقد يذكر المفعولُ لـ..*
  - *كونه الأصلَ ولا مقتضى للعدول عنه*
  - *أو الاحتياط لضعف التعويل على القرينة*
  - *إلى غير ذلك*

تنبيهان:

- قولنا: **(غالب)** لأن منه ما يختص بالبابين
  - كضمير الفصل؛ فأنه مختص بباب الْمُسْنَد إِلَيهِ والمُسْنَد؛ *فلا يصح أن يكون غير المُسْنَد فعلا، نعم يصح أن يكون جملة فعلية*
  - وككون المُسْنَد المفرد فعلا؛ فأنه مختص بالمُسْنَد؛ إذ كل فِعلٍ مُسْنَد دائماً
- *قولُهُ:* **(تَأَمَّلا)** *بصيغة الأمر المفرد المؤكـ بالنون المنقلبة ألفا في الوقف*

الباب الرابع:
أحوالُ مُتَعَلَّقَاتِ الفعلِ والعواملِ التي تَعمَلُ عمَلَهُ مِن اسم الفاعل ونحوه



تنبيهات:
قولُهُ (مُتَعَلَّقَاتِ) بصيغة المفعول
- ويجوز ضبطها بصيغة اسم الفاعل، وكأنه في عرف العربية مختص بما سوى الفاعل
والتنبيه عليه من زيادةِ الناظم
(المراد: جميع أَحوَالها
؛ وذلك لأنّ وضع الباب لها، إلا أنه اقتصر فيه على ذكر البعض للاستغناء عن ذكر الباقي منها بما سبق في غير هذا الباب لظهور جريانه فيه
- فلَوْ لَم يرد جميع الأَحوَال..لم ينحصر الفن في الأبواب الثمانية).) العِصام
ولم يستوعب النَّاظِم كأصله جميع المتعلقات وإنما ذكر فقط منها..
١ - الفاعل
- وذِكرُهُ الفاعلَ هنا لم يخل من نظر؛ لأنه مُسْنَد إليه فكان ذكر أَحوَاله بباب المُسْنَد إِلَيهِ أليق
٢ - والمفعول
الأَحوَال المذكورة هنا هي:
١ - ذكر المفعول وحذفه
٢ - تقديم بعض معمولات الفعل على بعض وتأخيرها
والتقديم والحذف لا يتأنيان في الفاعل ؛ لأنه لا يحذف ولا يتقدم
فالبصريون فلا يُجَوِّزُونَ التقديم مطلقا ويجوزون الحذف في مواضع مستثناة
اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ هما تابعان للسكاكيّ وهو في غالب آرائه تابع للكوفيين وهم يجوزون حذف الفاعل وتقديمه

الباب الرابع:
حوالُ مُتَعَلَّقَاتِ الفعلِ *والعواملِ* التي تَعمَلُ عمَلَهُ مِن اسم الفاعل ونحوه

البحث الأول: ذكرُ المفعول وحذفُهُ

البحث الثاني: تقديم المفعول على الفعل

البحث الثالث: تقديم بعض معمولات الفعل على بعض

البحث الأول: ذكرُ المفعولِ وحذفُهُ

(الفِعْلُ أَوْ بَقِيَّةُ العَوَامِلِ..مَعَ اسْمِهَا المَنْصُوبِ مِثْلُ الفَاعِلِ)

حلُّ عبارة البيتِ: **الفِعلُ** *الاصطلاحيُّ أو بقيةُ العواملِ التي تعمل عملَهُ من اسم الفاعل ونحوه..شأنُها مع اسمها المنصوب -أي مفعولِها-..مِثلُ شأنِها مَع الفاعِل في أن الغرض من ذِكْرِ كُلٍّ مِن الفاعل والمفعول مع الفعل أو ذكر الفعل مع كل منهما لِيُفهِم الذِكرُ التعلقَ -أي التلبس- بكل منهما*

بيانُ ذلك: لا شك أن الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل من أن الغرض من كل منهما إفادة التلبس به لا إفادة وجوده فقط

١- فعملُ الرفعِ في الفاعل ليفيد وقوعه منه

٢- وعملُ النصبِ في المفعول ليفيد وقوعه عليه

←فالمتكلمُ..

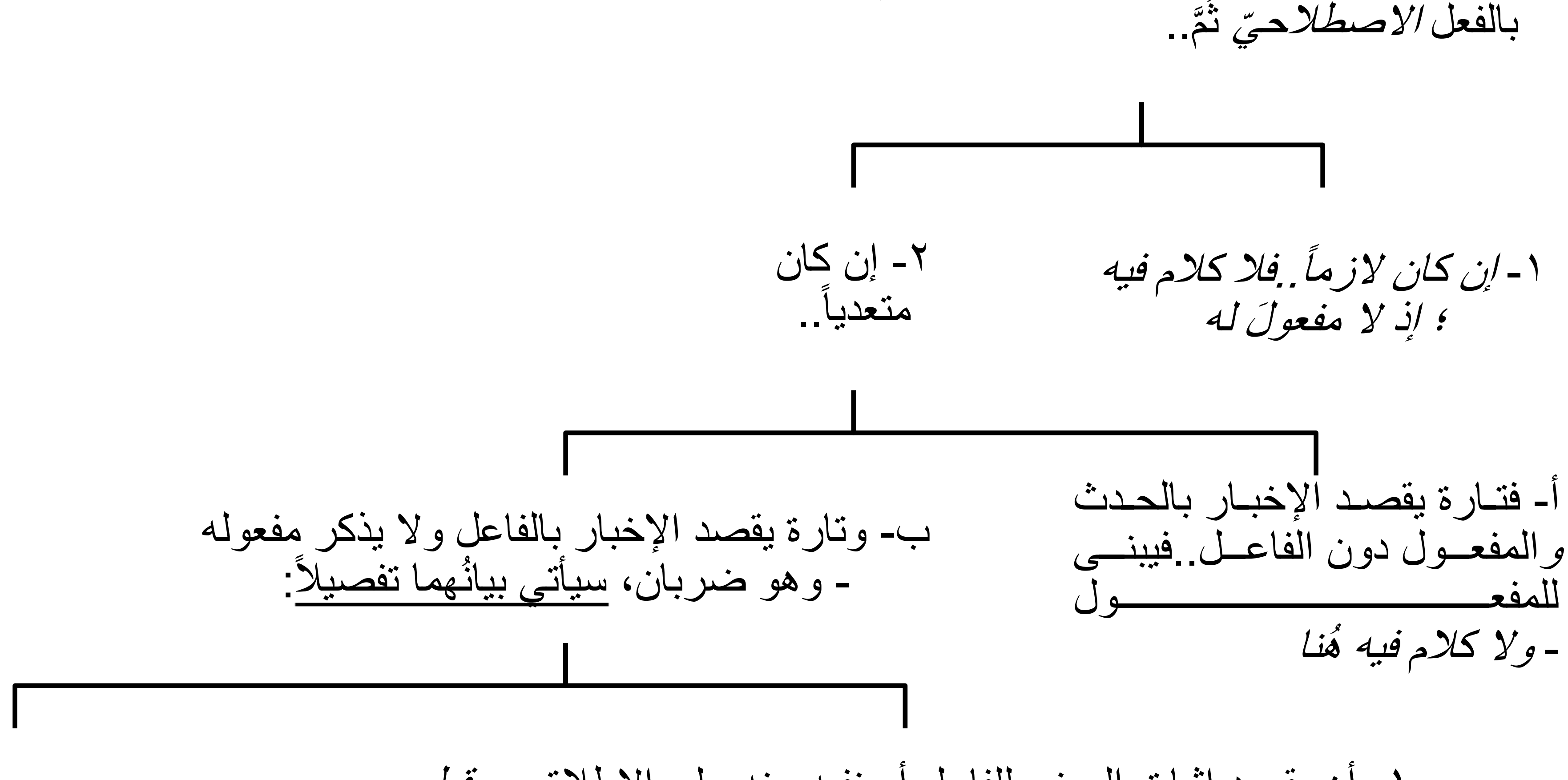
أولاً: تارة يريد الإخبار عن الفعل أي الحدث *من غير مُلاحظة من يوقع وعلى من وقع*، فيقول: (وقع ضربٌ) ونحوه

ثانياً: وتارة يُريد *بيان صدوره من فاعلٍ*

- فيأتي بالفعل *الاصطلاحيّ كـ(ضربَ)*

- بيانُه فِي الصفحةِ التاليةِ

ثانياً: وتارة يُريد *بيان صدوره من فاعلٍ*، فيأتي بالفعل *الاصطلاحيّ* ثُمَّ..



١- أن يقصد إثبات المعنى للفاعل أو نفيه عنه على الإطلاق مع *قطع النظر عن المفعول، فلا اعتبارَ فيه لِعموم ولا خصوص ولا تعلق لمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه*

←فالمتعدي حينئذ كاللازم في *أن لا يجعل متعلقا بمفعول به*

عَبد القَاهِر: (متى كان الغرض بيان حال الفاعل فقط..لا يعدى الفعل؛ فإن تعديته تنقض الغرضَ)

وحينئذٍ:

- فلا يذكر مفعوله؛ لئلا يتوهم السامع أن الغرض الإخبار بتعلقه بالمفعول
- ولا يقدر مفعولُهُ؛ لأن المقدر كالمذكور

ثم هذا ضربان: ؛ لأنَّهُ..

١- إما أن يجعل إطلاق الفعل كناية عن فعلٍ متعلقٍ بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة *حالية أو مقالية*

(فَأَمَّا جُعِلا..الفِعْلُ كَانِيًا عَنِ الفِعْلِ يُخَصّْ..مَعْمُولُهُ دَلَّ عَلَيْهِ نَوْعُ نَصّْ كَشَجْوِ حُسَّادِكَ أَنْ يَرَى بَصَرْ..أَيْ أَنْ يَكُونَ مُبْصِرًا لِمَا ظَهَرْ)

كقول البحتري: (شَجوُ حُسَّادِهِ وغَيْظُ عِدَاهُ..أَنْ يَرى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعَ واعِي)

أي: ليس في الوجود ما يُرى وما يُسمع إلا آثاره المحمودة، فإذا أبصر مبصِرٌ..فلا يرى إلا محاسنه، وإذا سمع سامع..كذلك

←فغيظ عداه أن يقع إبصار أو سمع، فكيف وقع..لا يقع إلا على محاسنه

- وهذا بخلاف ما لو قال: (أن يرى مبصر محاسنه) فليس فيه حينئذ ما يقتضي أنه ليس في الوجود ما يُبصَرُ غير محاسنِه

وجه الكناية:

- *كنَّى بـ(يرى) عن (يصدُرَ منه الرؤية)*
- *وكنَّى بـ(يَسمَع) عن (يصدُر مِنهُ سماعٌ)*

٢- أو لا يكون *الفعلُ المتعدّي المُنزَّلُ منزلة اللازم كانياً عن فعلٍ مُتعلّقٍ بمفعول مخصوص*

(أَوْ لا يَكُونُ مِثْلَ مَا تَلَوْنَا..هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَا)

ك{**هل يستوى الذين يعلمُون** والذين لا يعلمون} أي من له صفة العلم ومن ليست له

- *والمعنى: (لا يستوى من يوجد منه حقيقة العلم ومن لا يوجدُ) ومع هذا لم يُجعَلْ (يعلم) في الموضعين كناية عن (يعلم) آخَرَ مُتعلقٍ بمعلومٍ مَخصوصٍ تدُلُّ عليه القرينةُ*

وك{وأنه أضحك وأبكى وأنه هو أمات وأحيا} و{أنه هو أغنى وأقنى}

- أي هو الذي منه الإضحاكُ والإبكاءُ والإماتةُ والإحياءُ والإغناءُ والإقناءُ

٢- أن لا يقطع النظر عن المفعول، بل يُقصَد ولكنْ لا يُذكر لفظا، ويقدر بحسب القرائن
(أَمَّا الَّذِي يُحْذَفُ مفعوُلهُ **وَهْوَ** -*أي المفعول*- **مَا رُفِضْ** -*أي تُرِكَ* -..**فَلائِقًا قَدِّرْ وَفِي هَذَا الغَرَضْ)**
- والغرض في ذلك الحذف أمورٌ، منها:

١- قصد البيان بعد الإبهام *بالحذف*
(مِنْ بَعْدِ الِابْهَامِ البَيَانُ مِثْلُ شَا..مَا لَمْ يَكُ الْتِبَاسُهُ مُسْتَوْحَشَا)

أمثلة:

كما في فعل المشيئة كـ{فلو شاء لهداكم}
- أي (شاء هدايتكم) فإنه إذا سمع السامع {فلو شاء}..تعلقت نفسُه بمشيءِ انبهم عليه لا يدري ما هو، فلما ذكر الجواب استبان المُبهَم، *وكانَ أوقع في النفس من ذِكرِه ابتداءً*

{إن يشأ الله يختمْ على قلبِك}

{من يشأ اللهُ يضللهُ}

طَرفة: (وإنْ شِئتُ لم تُرْقِلْ وإن شئتُ أرقَلتْ..مَخافةَ مَلْويٍّ مِنَ القَدِّ مُحصَدِ)

وأكثر ما يقع ذلك:

بعد (لو)؛ لأنّ مفعول المشيئة مذكور في جوابها

وكذلك غيرها من أدوات الشرط

وقد يكون مع غير أدوات الشرط استدلالا بعين الجواب كـ{ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء}

فيُحذفُ المفعولُ من جميع ذلك إلا أن يكون تعلقُ *فِعلِ المَشيئةِ* به غريبا؛ فلا بد من ذكره، *ولا يُحذَفُ وإن فُسِّرَ بعد ذلك*

كـ(فَلَو شِئْتُ أَن أبكي دَما لبكَيْتُه..عليكَ وَلَكِن ساحةُ الصَّبرِ أوسعُ)
- *ولو حذفه وقال: (لو شئت لبكيت)..لدل المفسِّرُ على أن المرادَ (لو شئتُ بكاءَ الدمِ لبكيتُهُ)*
- *وذكَرَهُ لأنّ تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريبٌ، فذكره ليتقرر في نفس السامع ويأنس به*

الدَّلائِل للجرجانيّ: (وليس مِنه (وَلمْ يُبْقِ مِنِّي الشوق غير تفكري..فَلَو شِئْتُ أَن أبْكِي بَكَيْتُ تَفكُرا) إذ المُفسِّرُ والمُفسَّرُ مُتغايِران؛ فهو كما لو قال: (لو شئت أن أعطي دِرهَمًا أعطيتُ درهمين)
- *فهو لم يُرِد (لوشئت أن أبكي تفكرا بكيت تفكرا)، بل المُرادُ بالبكاء الأول البكاءُ الحقيقيّ المعروف لا البكاء التفكريّ، فأرادَ قول: (لو شئت البكاء فعصَرتُ عيوني ليسيل منها دمعٌ..لم أجده لفناء الرطوبات كلها من حرارة الشوق ويخرج منها بدل الدمع التفكرُ)*

تَنْبيهٌ: إنما اطرد وكثر حذف مفعول المشيئة وما في معناها دون غيره من الأفعَال..لأنّ المشيئة تستلزم وجود المشاء، وَإذا كان كذلك..فالمشيئة المستلزمة لمضمون الجواب لا يمكن أن تكون إلا مشيئة الجواب
- *ولذلك كانت الإِرَادَة مثلها في ذلك*

البقية
- ستأتي

تابع..٢- أن لا يقطع النظر عن المفعول، بل يُقصَد *ولكنْ* لا يُذكر لفظا، ويقدر بحسب القرائن
- والغرض في ذلك الحذف أمورٌ، منها:

٢- دفع ابتدار الذهن إلى غير المراد
(أَوْ دَفْعِ أَنْ يَبْتَدِرَ الذِّهْنُ إِلَى..غَيْرِ المُرَادِ)

كقول البحتري: (وَكَمْ ذُدْتَ عَنِّي من تحامل حَادثٍ..وَسورَة أَيَّامٍ حَزَزْنَ إِلَى الْعَظْمِ)
- فإنَّهُ لم يفهم المَحزُوزَ هُو اللحمُ حتى علم أن الحزَّ وصل إلى العظم
- فلو قال: (حززن اللحمَ)..تُوُهِّم أولا أن المقصود الإخبار بحز اللحم دُون نظر إلى انتهائه إلى العظمِ

٣- إرادة ذكره ثانيا على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه إظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه
(وَاعْتِنَاءٍ كَمُلا..بِذِكْرِ الِايقاعِ لَهُ بَعْدُ عَلَى..صَرِيحِهِ)

وذلك إذا كان في الكلام فعلان متوجهان إلى مفعول واحد حُذِف المفعولُ من الفعل الأول لإيقاع الثاني على صريح لفظهِ ؛ لأنه لو ذكر مع الفعل الأول..لكان الواجب أن يذكر مع الفعل الثاني ضميره لتقدم ذكره؛ فيفوت ايقاع الفعل الثاني على صريح لفظهِ

وَنَظَّرَ فِي ذلك بعض الأَفَاضِل بأن ما ذكر من الغرض لا ينحصر في حذفه أولاً ؛ لأنه يجوز أن يذكر ثانيا باللفظ الصريح مع ذكره أولا أيضا كذلك غاية ما فيه أنه يكون من ايقاع الظاهر موقع الضمير وهو من إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر؛ لأنّ الظاهر يقتضي ذكره بالضمير لا بالظاهر لتقدم ذكره وإخرَاج الكلام لا على مقتضى الظاهر إذا كان لنكتة من مقاصد البلغاء
- فلذلك لم يستحسن السُّبْكِيّ هذه النكتة بل اختار النكتة التي أشار إليها النَّاظِم بالتَأَدُّبِ

مِثَالٌ: (قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّؤْ..دُدِ وَالْمَجْدِ وَالْمَكَارِمِ مِثْلَا)

أراد إيقاع نفي الوجدان على المِثل صريحاً، *فخذف مثلا من الأولِ*

وهذا بخلاف ما لو قال: (قد طلبنا لك مثلا فلم نجد)

تابع..٢- أن لا يقطع النظر عن المفعول، بل يُقصَد *ولكنْ* لا يُذكر لفظا، ويقدر بحسب القرائن
- والغرض في ذلك الحذف أمورٌ، منها:

٤- التأدب مع المخاطب
(أَوْ أَدَبٍ مَعَ *أولِي* **العُلا)**

كما في: (قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّؤْ..دُدِ وَالْمَجْدِ وَالْمَكَارِمِ مِثْلَا)
- وذلك بأن لا يصرح له بأنه طلب له مثلا، *فكأنَّهُ لا يجوز وجودُ مِثلٍ له لِيطلبَهُ*

وأبلغُ مِن ذلك ما قُلتهُ مادحاً لشيخنا الشمنيّ: (مَا طلبنا لعلمِنا أنَّهُ ما..لكَ في المجد والمكارم مِثْلا)

والأحسنُ: *(وَلم أمْدَحْ لأُرْضِيَهُ بِشِعْرِي..لَئِيما أنْ يَكُونَ أصَابَ مَالا)*
فأعمل الفعل الأول (أمدح) في لفظ اللئيم، وأعمل الثاني (أرضى) في ضميره، فكان غرضُه إيقاع نفي المدح على اللئيم صريحاً دون الإرْضاء

٥- الاختصار مع قيام قرينة دالة على قصده، *دُون اعتبار فائدة أخرى*
(أَوِ اخْتِصَارٍ مَعْ دَلِيلٍ قَامَ لَهْ..)

أمثلة:

(أصغيتُ إليه) أي (أذني)
- *وقرينة الحذف: أن الإصغاء لا يستعمل إلا في الأذن*

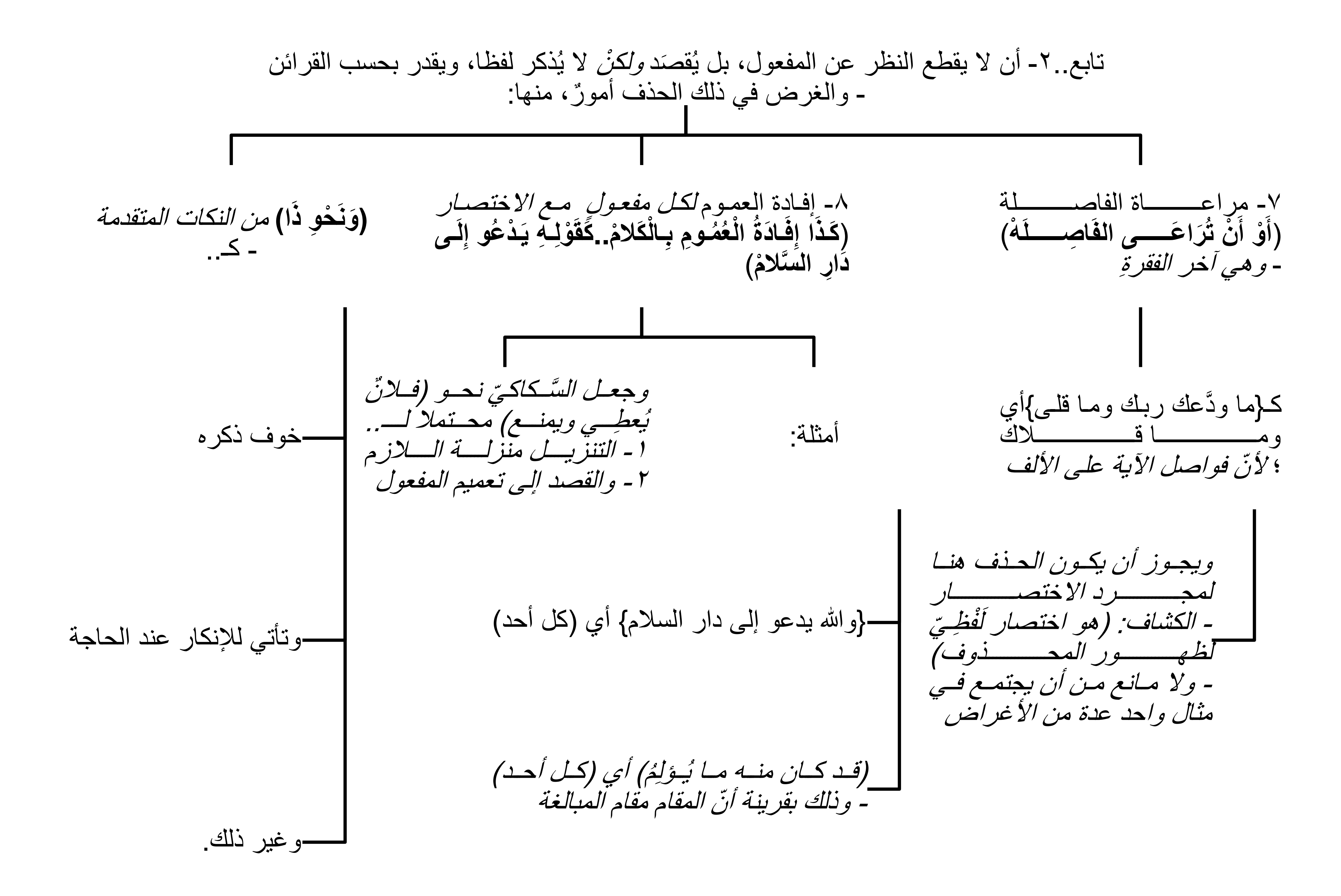
(بَنَى على امرأته) أي (قُبَّةً)

{أرنِي أنظر إليك} أي (أرني ذاتك)

٦- تجنب الهُجنة في ذكرهِ
(أَوْ هُجْنَةٍ)

كقول عائشة رضي الله عنها: (ما رأيت منه ولا رأى منّي) أي العورة
- *وقرينة الحذف: اقتران هذا الكلام بذكرها أحوالَه عليه السلام وقتَ مباشرة نسائِه*

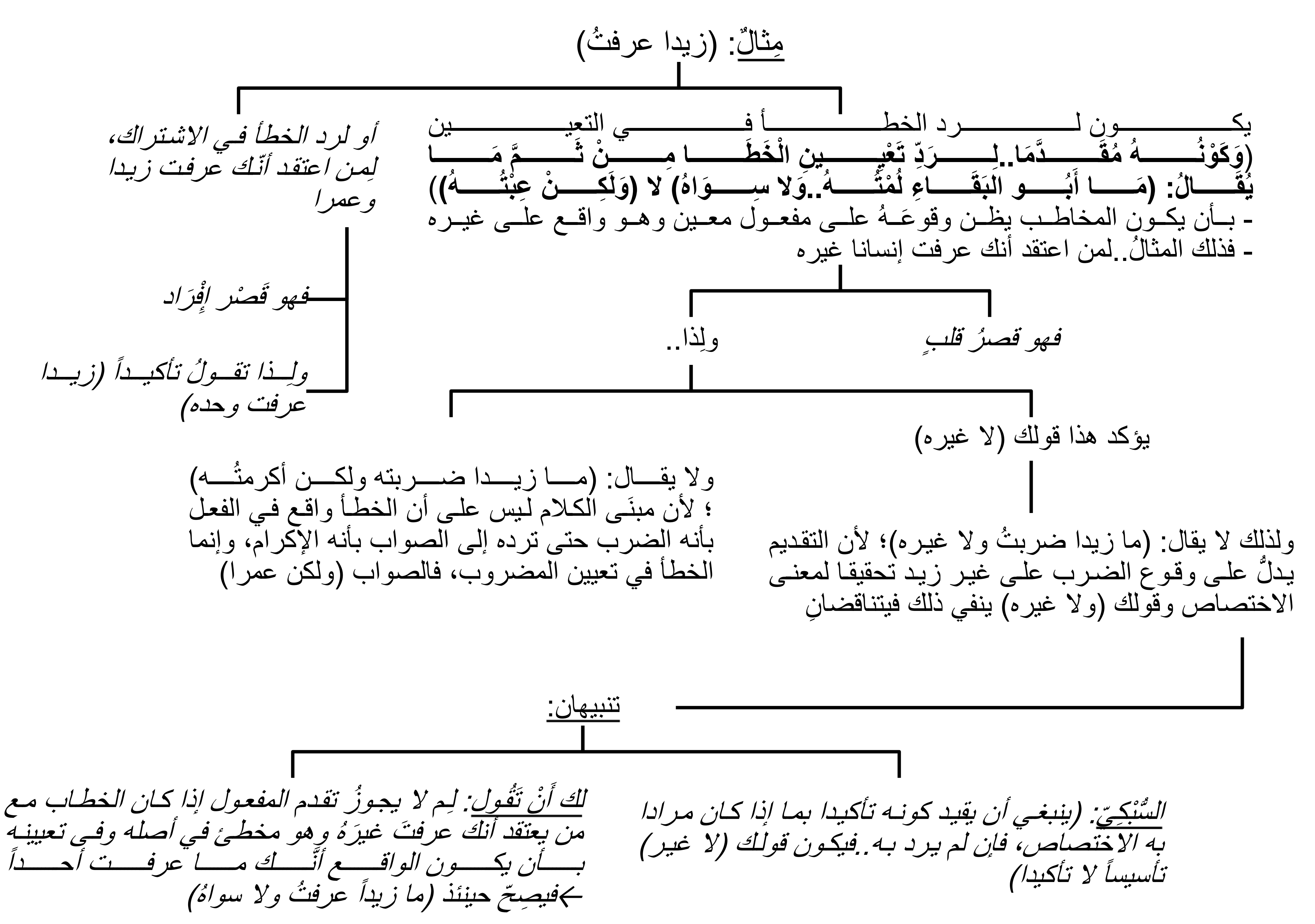
تابع..٢- أن لا يقطع النظر عن المفعول، بل يُقصَد *ولكنْ* لا يُذكر لفظا، ويقدر بحسب القرائن
- والغرض في ذلك الحذف أمورٌ، منها:

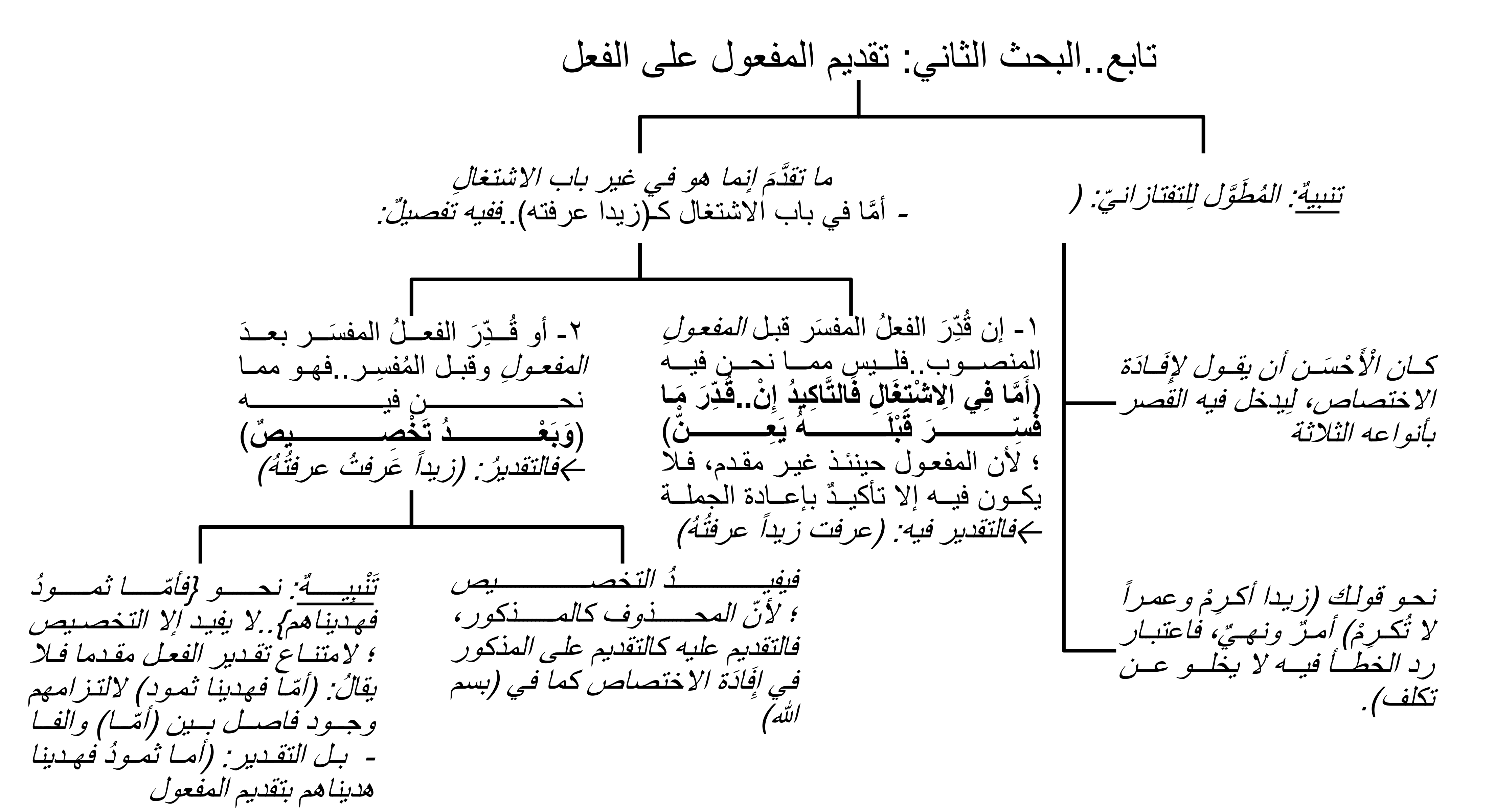


البحث الثاني:
تقديم المفعول على الفعل

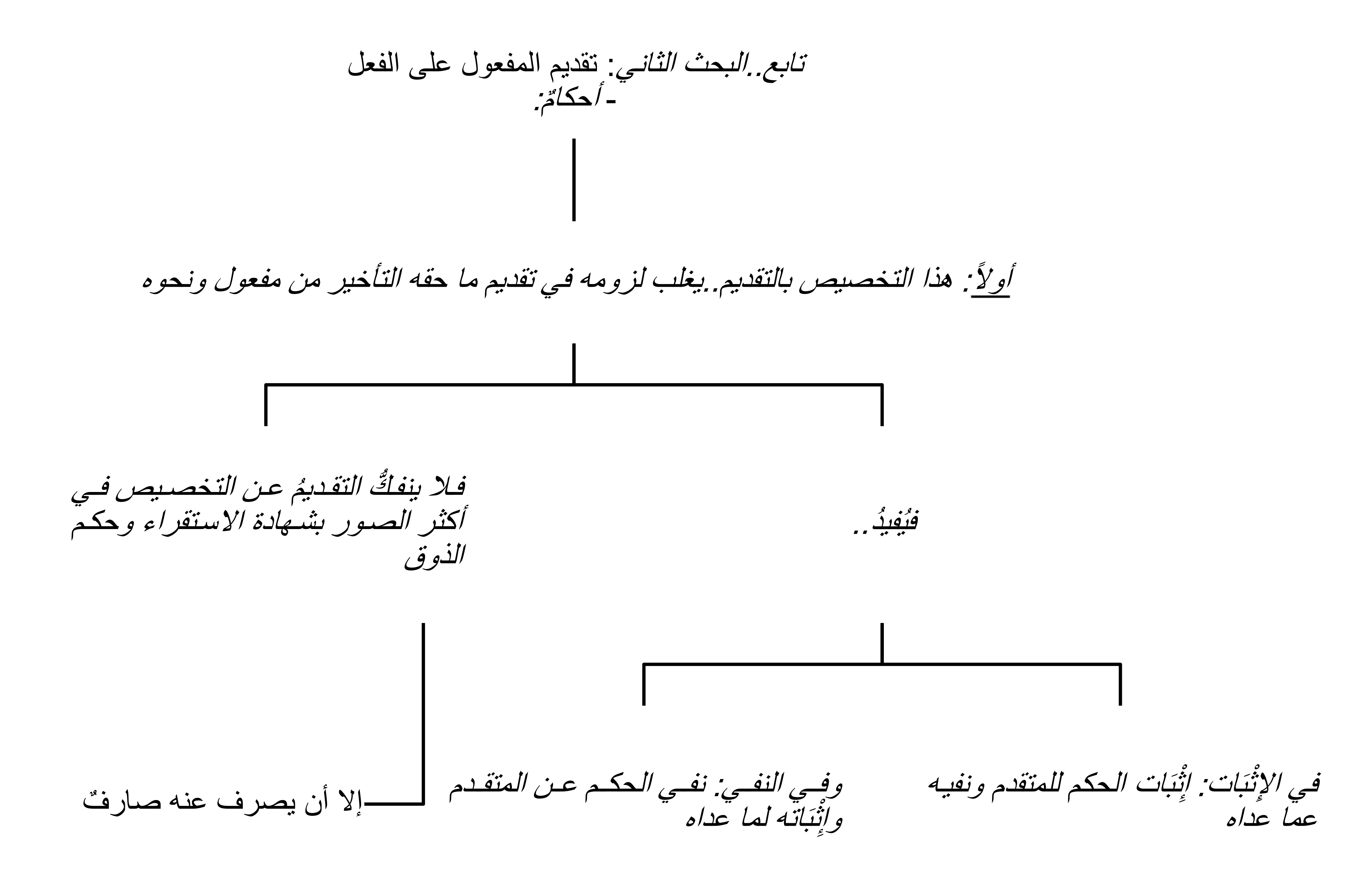
مِثالٌ: (زيدا عرفتُ)
- بيانُه فِي الصفحةِ التاليةِ

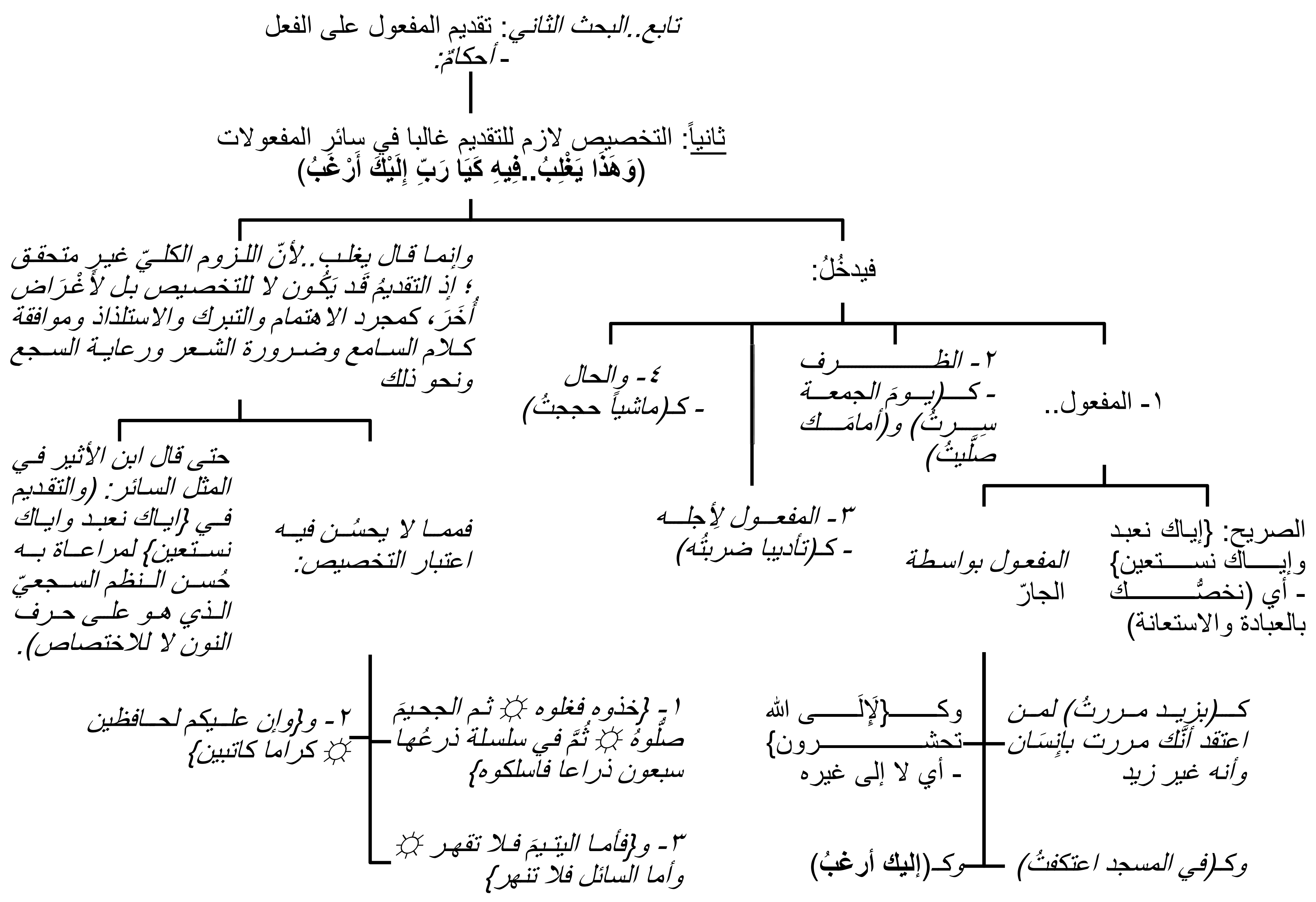
ومثل المفعولِ به..ما في معناه مما ألحق به من الجار والمجرور والظرف والحال وما أشبه ذلكَ


مِثالٌ: (زيدا عرفتُ)
يكــون لـــرد الخطــأ فــي التعيــين
(وَكَوْنُــهُ مُقَــدَّمَا..لِـــرَدِّ تَعْيِــينِ الْخَطَــا مِـــنْ ثَــمَّ مَــا يُقَــالُ: (مَــا أَبُــو البَقَــاءِ لُمْتُــهُ..وَلا سِــوَاهُ) لا (وَلَكِــنْ عِبْتُــهُ))
- بأن يكون المخاطب يظن وقوعَهُ على مفعول معين وهو واقع على غيره
- فذلك المثالُ..لمن اعتقد أنك عرفت إنسانا غيره
فهو قصرُ قلبٍ
ولِذا..
يؤكد هذا قولك (لا غيره)
ولذلك لا يقال: (ما زيدا ضربتُ ولا غيره)؛ لأن التقديم يدلُّ على وقوع الضرب على غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك (ولا غيره) ينفي ذلك فيتناقضانِ
ولا يقال: (ما زيدا ضربته ولكن أكرمتُه) ؛ لأن مبنَى الكلام ليس على أن الخطأ واقع في الفعل بأنه الضرب حتى ترده إلى الصواب بأنه الإكرام، وإنما الخطأ في تعيين المضروب، فالصواب (ولكن عمرا)
أو لرد الخطأ في الاشتراك، لِمن اعتقد أنّك عرفت زيدا وعمرا
فهو قَصْر إِفْرَاد
ولِذا تقولُ تأكيداً (زيدا عرفت وحده)
تنبيهان:
السُّبْكِيّ: (ينبغي أن يقيد كونه تأكيدا بما إذا كان مرادا به الاختصاص، فإن لم يرد به..فيكون قولك (لا غير) تأسيساً لا تأكيدا)
لك أَنْ تَقُول: لِم لا يجوزُ تقدم المفعول إذا كان الخطاب مع من يعتقد أنك عرفتَ غيرَهُ وهو مخطئ في أصله وفي تعيينه بأن يكون الواقع أنَّك ما عرفت أحداً ←فيصِحّ حينئذ (ما زيداً عرفتُ ولا سواهُ)



التَّفْتَازَانِيُّ: (في كون هذا التقديم للتخصيص نظرٌ ؛ لأنه يكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل كما إذا جاءك زيد وعمرو، ثم سألك سائلٌ ما فعلت بهما فتقول: (أما زيدا فضربتُه وأما عمرا فأكرمتُه)


تابع..البحث الثاني: تقديم المفعول على الفعل
- أحكامٌ:
أولاً: هذا التخصيص بالتقديم..يغلب لزومه في تقديم ما حقه التأخير من مفعول ونحوه
فيُفيدُ..
فلا ينفكُّ التقديمُ عن التخصيص في أكثر الصور بشهادة الاستقراء وحكم الذوق
في الإثْبَات: إثْبَات الحكم للمتقدم ونفيه عما عداه
وفي النفي: نفي الحكم عن المتقدم وإثْبَاته لما عداه
إلا أن يصرف عنه صارفٌ


تابع..البحث الثاني: تقديم المفعول على الفعل
- أحكامٌ:
ثانياً: التخصيص لازم للتقديم غالبا في سائر المفعولات
(وَهَذَا يَغْلِبُ..فِيهِ كَيَا رَبِّ إِلَيْكَ أَرْغَبُ)
فيدخُلُ:
١- المفعول..
الصريح: {إياك نعبد وإياك نستعين}
- أي (نخصُّك بالعبادة والاستعانة)
المفعول بواسطة الجارّ
كـ(بزيد مررتُ) لمن اعتقد أنَّك مررت بإنسان وأنه غير زيد
وكـ(في المسجد اعتكفتُ)
وكـ{لَإِلَى الله تحشرون}
- أي لا إلى غيره
وكـ(إليك أرغبُ)
٢- الظرف
- كـ(يومَ الجمعة سرتُ) و(أمامَك صلَّيتُ)
٣- المفعول لِأجله
- كـ(تأديبا ضربتُه)
٤- والحال
- كـ(ماشياً حججتُ)
وإنما قال يغلب..لأنّ اللزوم الكليّ غير متحقق ؛ إذ التقديمُ قد يَكُون لا للتخصيص بل لأغْرَاض أُخَرَ، كمجرد الاهتمام والتبرك والاستلذاذ وموافقة كلام السامع وضرورة الشعر ورعاية السجع ونحو ذلك
فمما لا يحسُن فيه اعتبار التخصيص:
١- {خذوه فغلوه ☼ ثم الجحيمَ صلُّوهُ ☼ ثُمَّ في سلسلة ذرعُها سبعون ذراعا فاسلكوه}
٢- و{وإن عليكم لحافظين ☼ كراما كاتبين}
٣- و{فأما اليتيمَ فلا تقهر ☼ وأما السائل فلا تنهر}
حتى قال ابن الأثير في المثل السائر: (والتقديم في {إياك نعبد وإياك نستعين} لمراعاة به حُسن النظم السجعيّ الذي هو على حرف النون لا للاختصاص).

تابع..(أحكام)

ثالثاً: قد يُفيدُ التقديمُ شيئا آخر وراء التخصيص وهو الاهتمام بالمَعمول المقدم

(وَقَدْ يُفِيدُ فِي الجَمِيعِ الِاهْتِمَامْ..بِهِ)

الـدَّلائِل لعَبـد القَـاهِر: (لـم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئاً يجرى مجرى الأصل غير العناية والاهتمام)

ولذلك كان الأولى عند الجمهور تقديرُ العامل في {بسم الله} متأخرا فيقدر مثلا (اقرأ)

(وَمِنْ ثَمَّ الصَّوَابُ فِي الْمَقَامْ..تَقْدِيرُ مَا عُلِّقَ بِاسْمِ اللهِ بِهْ..مُؤَخَّرًا)

تنبيـهٌ: ينبغـي تفسـير وجـه العنايـة بشـيء ويعـرف لـه معنـى -ولا يكفـي القـول أنّـهُ قُـدِّمَ للعنايـة،كما ظـن كثيـرون ←فيجبُ ذِكرِ مِن أين كانت العناية وبما كان أهَمَّ

مُناقشة:

(فَإِنْ يَرِدْ بِسَبَبِهْ..تَقْدِيمُهُ فِي سُورَةِ اقْرَا فَهُنَا..كَانَ الْقِرَاءَةُ الأَهَمَّ الْمُعْتَنَى)

- اعتُرِضَ: قد ذُكِرَ العاملُ مقدما في نحو {اقرأ باسم ربك}

١- جواب الكشّاف: الأهـمُّ هُنـا ذِكـرُ القـراءة؛ لأنهـا أول سورة نزلـتَ، فقُـدِّمَ العامِـلُ

- فـالقراءةُ أهـمُّ باعتبـار هـذا العـارض، وإنْ كـان اسم الله في نفسِهِ أهمَّ

٢- جواب مفتاح السكاكيّ: قوله: {باسم ربك} متعلق باقرأ الثاني لا بالأول - فمعنى {اقرأ} الأول: (أوجِد القِرَاءَة) دُونَ اعتبار تعديته إلى مقروء بِهِ، كما في قول: (فُلانٌ يُعطِي ويَمنَعُ)، فهو بمنزلة اللازم

نظرٌ في هذا الجواب: على هذا يكون {اقرأ} الثاني مؤكدا للأوّل؛ فيلزم الفصلُ بين المؤكد والمؤكد وهو غير جائز

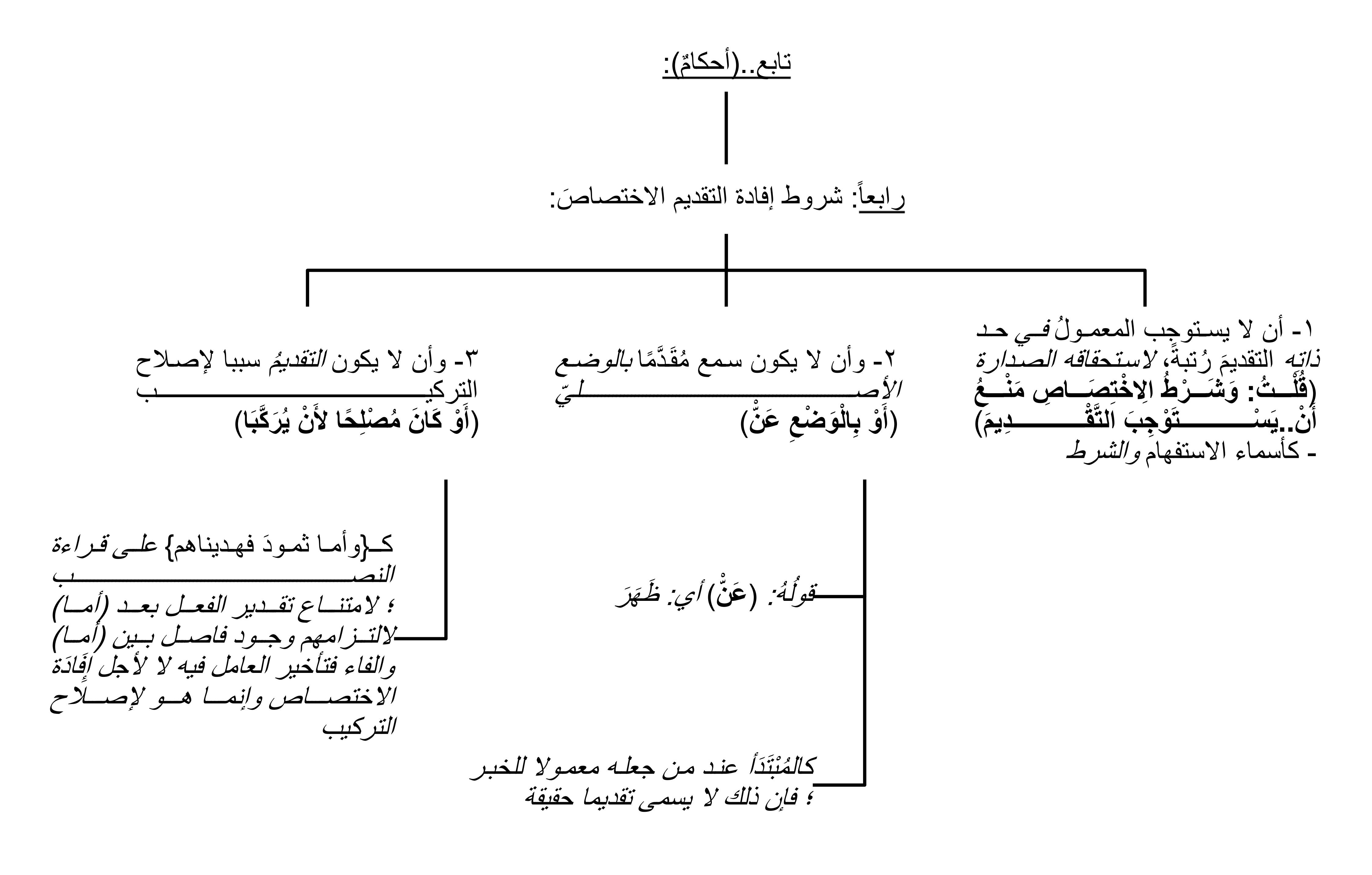
جوابان للنظر:

١- لا نُسَلِّم ان الثـاني منهما تأكيد للأوّل حينئذ ؛ لأنّ الأول منزل منزلة اللازم والثاني أخصّ، والأخَصُّ لا يكون تأكيدا للأعمّ

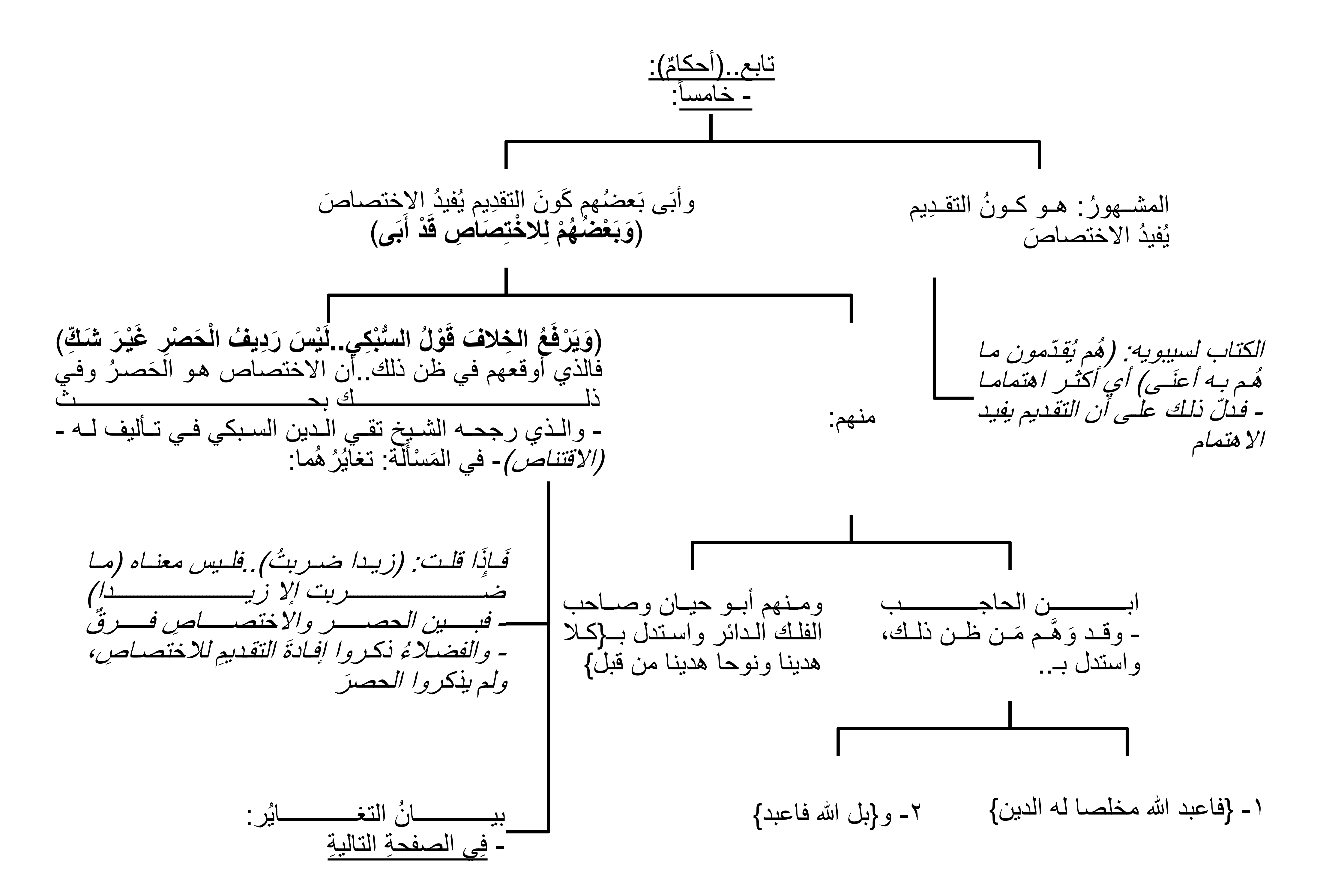
٢- الممتنع إنما هو الفصل في التأكيد الاصطلاحيّ، وهذا تأكيدٌ لغويّ بيانيٌّ؛ فلا يَمتنِعُ فيه الفَصْلُ

نظرٌ آخرُ فيه لِلمُطَوَّل لِلتفتازانيّ: (هذا مَبْنِيّ عَلَى أنّ تعلق {باسم ربك} بـ{اقرأ} تعلقَ المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كـ(أخذت الخطام) و(أخذت بالخطام) - ولكنَّ الأَحْسَن ان {اقرأ} الأول والثاني كلاهما مُنزّلٌ منزلة اللازم أي (افعل القراءة وأوجِدها) والمفعول محذوفٌ في كليهما أي (اقرأ القرآن) والباء للاستعانة أو الملابسة، أي (مستعينا باسم ربك) أو (متبركا به) أو (مبتدئا به)

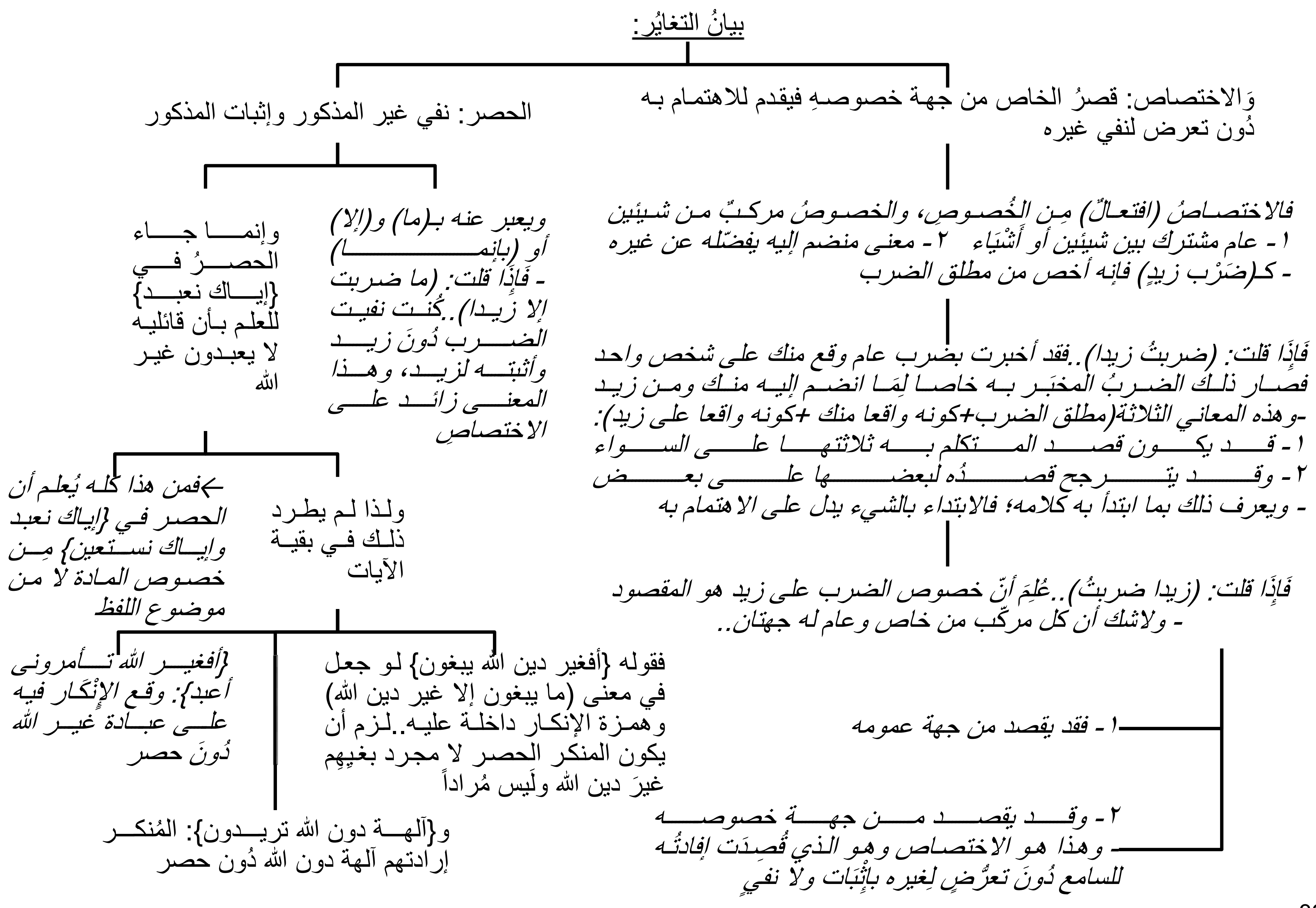
٣جواب المُطَوَّل لِلتفتازانيّ: (لا يبعد على كونِ البسملةِ من السورة -وهو المذهبُ الصحيحُ-..جعلُ {باسم ربك} متعلقا باقرأ الثاني ويكون متعلق الأول هو التسمية التي هي جُزءُ بسملةِ السورة).


تابع..(أحكامٌ):
رابعاً: شروط إفادة التقديم الاختصاصَ:
١- أن لا يستوجب المعمولُ في حد ذاته التقديمَ رُتبةً، لاستحقاقه الصدارة
(قُلْتُ: وَشَرْطُ الِاخْتِصَاصِ مَنْعُ أَنْ..يَسْتَوْجِبَ التَّقْدِيمَ)
- كأسماء الاستفهام والشرط
٢- وأن لا يكون سمع مُقَدَّمًا بالوضع الأصلِيّ
(أَوْ بِالْوَضْعِ عَنّْ)
قولُهُ: (عَنّْ) أي: ظَهَرَ
كالمُبْتَدَأ عند من جعله معمولا للخبر ؛ فإن ذلك لا يسمى تقديما حقيقة
٣- وأن لا يكون التقديمُ سببا لإصلاح التركيب
(أَوْ كَانَ مُصْلِحًا لأَنْ يُرَكَّبَا)
كـ{وأما ثمودَ فهديناهم} على قراءة النصب ؛ لامتناع تقدير الفعل بعد (أما) لالتزامهم وجود فاصل بين (أما) والفاء فتأخير العامل فيه لا لأجل إِفَادَة الاختصاص وإنما هو لإصلاح التركيب

مُصْطفَى دَنْقَش



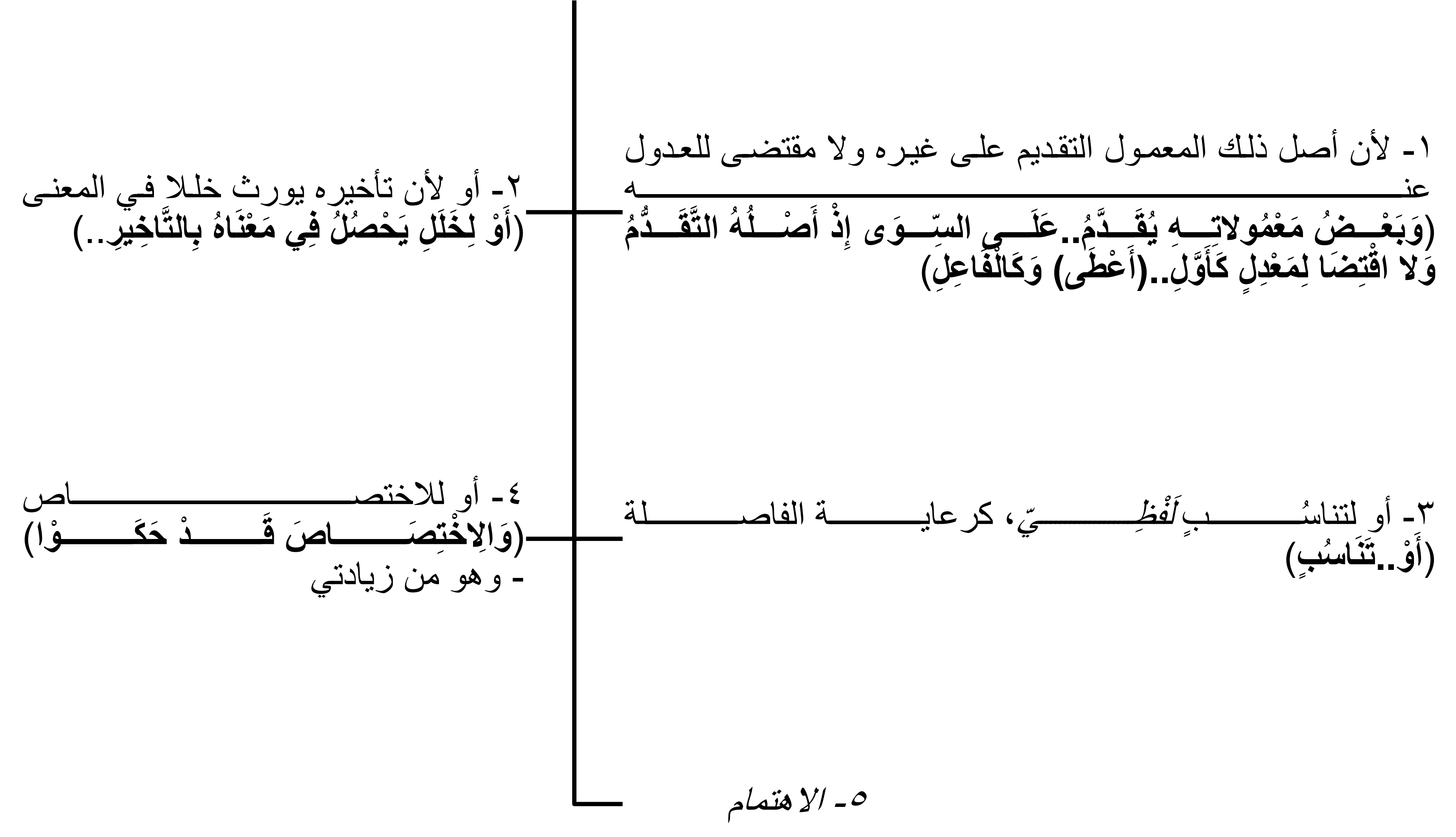
تابع..(أحكامٌ):
- خامساً:
المشهورُ: هو كونُ التقدِيم يُفيدُ الاختصاصَ
وأبَى بَعضُهم كَونَ التقدِيم يُفيدُ الاختصاصَ
(وَبَعْضُهُمْ لِلاخْتِصَاصِ قَدْ أَبَى)
الكتاب لسيبويه: (هُم يُقدّمون ما هُم به أعنَى) أي أكثر اهتماما
- فدلّ ذلك على أن التقديم يفيد الاهتمام
منهم:
(وَيَرْفَعُ الخِلافَ قَوْلُ السُّبْكِي..لَيْسَ رَدِيفُ الْحَصْرِ غَيْرَ شَكِّ)
فالذي أوقعهم في ظن ذلك..أن الاختصاص هو الحَصرُ وفي ذلك بحث
- والذي رجحه الشيخ تقي الدين السبكي في تأليف له - (الاقتناص)- في المَسْألة: تغايُرُهُما:
ابن الحاجب
- وقد وَهَّم مَن ظن ذلك، واستدل بـ..
ومنهم أبو حيان وصاحب الفلك الدائر واستدل بـ{كلا هدينا ونوحا هدينا من قبل}
فَإِذَا قلت: (زيدا ضربتُ)..فليس معناه (ما ضربت إلا زيدا)
- فبين الحصر والاختصاصِ فرقٌ
- والفضلاءُ ذكروا إفادةَ التقديمِ للاختصاصِ، ولم يذكروا الحصرَ
١- {فاعبد الله مخلصا له الدين}
٢- و{بل الله فاعبد}
بيانُ التغايُر:
- فِي الصفحةِ التاليةِ



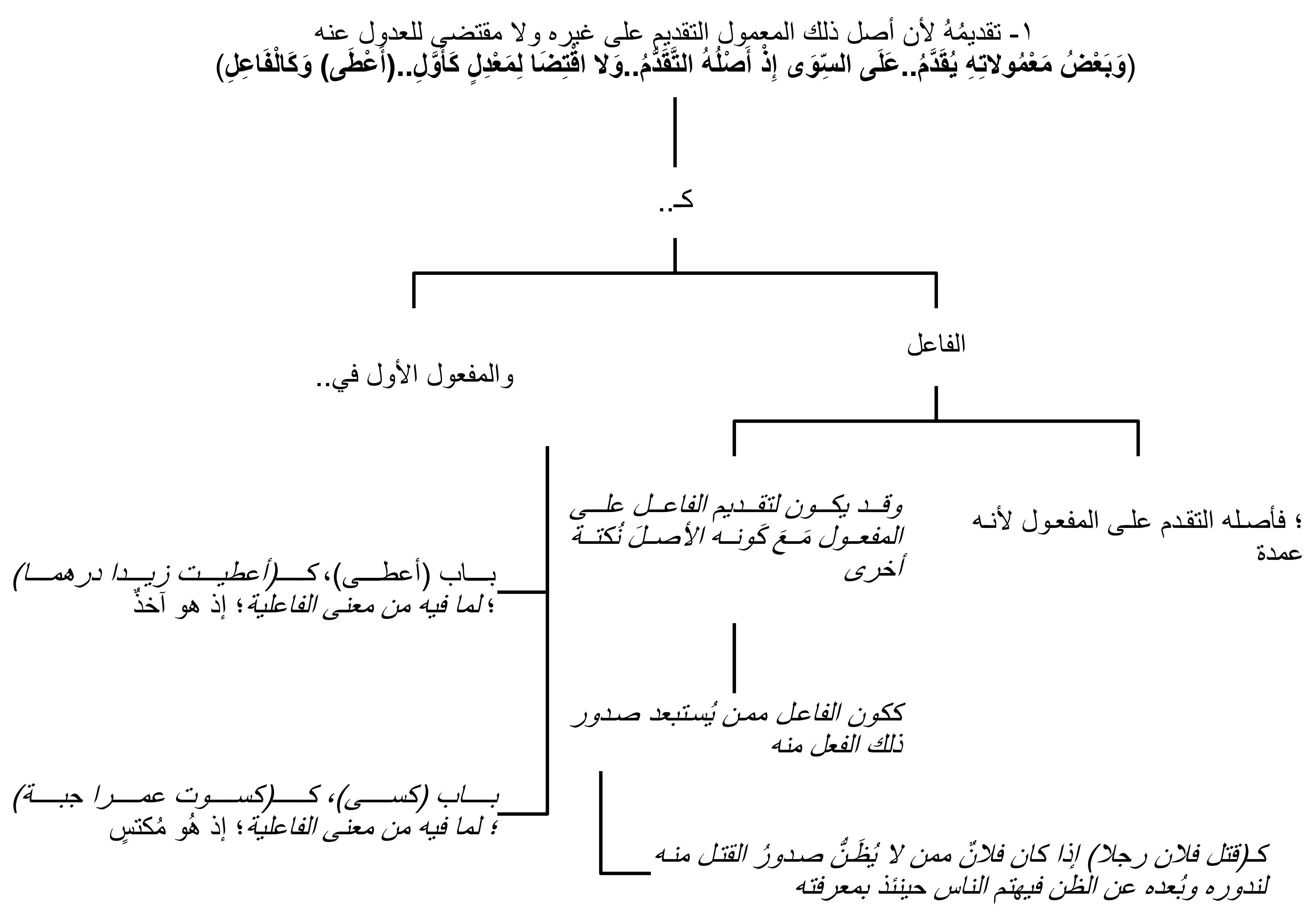
بيانُ التغايُر:
وَالاختصاص: قصرُ الخاص من جهة خصوصهِ فيقدم للاهتمام به دُون تعرض لنفي غيره
الحصر: نفي غير المذكور وإثبات المذكور
فالاختصاصُ (افتعالٌ) مِن الخُصوصِ، والخصوصُ مركبٌ من شيئين
١- عام مشترك بين شيئين أو أَشْيَاء ٢- معنى منضم إليه يفضّله عن غيره
- كـ(ضَرْب زيدٍ) فإنه أخص من مطلق الضرب
ويعبر عنه بـ(ما) و(إلا) أو (بإنما) - فَإِذَا قلت: (ما ضربت إلا زيدا)..كُنت نفيت الضرب دُونَ زيد وأثبته لزيد، وهذا المعنى زائد على الاختصاصِ
وإنما جاء الحصرُ في {إياك نعبد} للعلم بأن قائليه لا يعبدون غير الله
فَإِذَا قلت: (ضربتُ زيدا)..فقد أخبرت بضرب عام وقع منك على شخص واحد فصار ذلك الضربُ المخبَر به خاصا لِمَا انضم إليه منك ومن زيد
-وهذه المعاني الثلاثة(مطلق الضرب+كونه واقعا منك +كونه واقعا على زيد):
١- قد يكون قصد المتكلم به ثلاثتها على السواء
٢- وقد يترجح قصدُه لبعضها على بعض
- ويعرف ذلك بما ابتدأ به كلامه؛ فالابتداء بالشيء يدل على الاهتمام به
فمن هذا كله يُعلم أن الحصر في {إياك نعبد وإياك نستعين} مِن خصوص المادة لا من موضوع اللفظ
ولذا لم يطرد ذلك في بقية الآيات
فَإِذَا قلت: (زيدا ضربتُ)..عُلِمَ أنّ خصوص الضرب على زيد هو المقصود
- ولاشك أن كل مركّب من خاص وعام له جهتان..
{أفغير الله تأمروني أعبد}: وقع الإِنْكَار فيه على عبادة غير الله دُونَ حصر
فقوله {أفغير دين الله يبغون} لو جعل في معنى (ما يبغون إلا غير دين الله) وهمزة الإنكار داخلة عليه..لزم أن يكون المنكر الحصر لا مجرد بغيهِم غيرَ دين الله ولَيس مُراداً
١- فقد يقصد من جهة عمومه
و{آلهة دون الله تريدون}: المُنكر إرادتهم آلهة دون الله دُون حصر
٢- وقد يقصد من جهة خصوصه وهذا هو الاختصاص وهو الذي قُصِدَت إفادتُه للسامع دُونَ تعرُّضٍ لِغيره بإِثْبَات ولا نفيٍ

خَرِيطَة إجْمَالِيّة

البحث الثالث: تقديم بعض معمولات الفعل على بعض



مُصْطفَى دَنْقَش



١- تقديمُهُ لأن أصل ذلك المعمول التقديم على غيره ولا مقتضي للعدول عنه
(وَبَعْضُ مَعْمُولاتِهِ يُقَدَّمُ..عَلَى السِّوَى إِذْ أَصْلُهُ التَّقَدُّمُ..وَلا اقْتِضَا لِمَعْدِلٍ كَأَوَّلِ..(أَعْطَى) وَكَالْفَاعِلِ)
كـ..
الفاعل
والمفعول الأول في..
؛ فأصله التقدم على المفعول لأنه عمدة
وقد يكون لتقديم الفاعل على المفعول مَعَ كَونه الأصلَ نُكتة أخرى
ككون الفاعل ممن يُستبعد صدور ذلك الفعل منه
كـ(قتل فلان رجلا) إذا كان فلانٌ ممن لا يُظَنُّ صدورُ القتل منه لندوره وبُعده عن الظن فيهتم الناس حينئذ بمعرفته
باب (أعطى)، كـ(أعطيت زيدا درهما) ؛لما فيه من معنى الفاعلية؛ إذ هو آخذٌ
باب (كسى)، كـ(كسوت عمرا جبة) ؛ لما فيه من معنى الفاعلية؛ إذ هُو مُكتسٍ

تابع..١- تقديمه لأن أصل ذلك المعمول التقديم على غيره ولا مقتضى للعدول عنه

قواعد في الترتيب: المفاعيلُ وما بمعناها من الفضلات وإن اشتركت في كونها فضلة..لكنها مترتبة فما بينها عند اجتماعها

فَإِذَا اجتمعت.. يقدمُ

- ١- المفعول المطلق
- ٢- ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر
- ٣- ثم ثم المفعول به الَّذِي بواسطة
- ٤، ٥- ثم المفعول فيه الزماني ثم المكاني
- ٦- ثم المفعول له
- ٧- ثم المفعول معه

والأصلُ أن يُذكرَ الحالُ عقيب ذى الحال والتابع عقيب المتبوع

- *وعند اجتماع التابع والحالِ..يقدمُ التابع على الحال*
- *وعند اجتماع التوابع: الأصلُ تقديم..*
  - ١- النعت
  - ٢- ثم التأكيد
  - ٣- ثم البدل أو عطف البيان
- *وعند اجتماع التأكيد مع المفعول به..يقدم التأكيد*
- *- وقيل: عند اجتماع تابع من التوابع مع المفعول به يقدم التابع*

والفاعل مع بقية معمولات الفعل: الأصل تقديمه عليها

؛ وذلك للآتي:

- *١- لأنه عمدة يفتقر إليه في الكلام، والمفعول به ونحوه فضلة مستغنى عنه فيهِ، والعمدةُ أحقُّ بالتقديم*
- *٢- ولأنه كالجزء من الفعل على ما قرر في موضعهِ؛ فينبغي أن لا يُفصل بينهما بشيء*

أما نحو (ضرب زيداً غُلامُه)..فمُقتضَى العدول عن الأصل فيه: تلبُّس الفاعل بضمير المفعول فاقتضى تأخيره كيلا يعود الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة فيقع الإضمار قبل الذكر

٢- تقديمُهُ لأن تأخيره يورث خللا في المعنى
(أَوْ لِخَلَلٍ يَحْصُلُ فِي مَعْنَاهُ بِالتَّأخِيرِ..)
- كـ{قال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانَهُ}

بيانُهُ: ذكر لـ{رجل} ثلاثةَ أوصاف:

الأصلُ في ترتيبِها:

فالأصلُ أن يُقالَ: (رجل مؤمن يكتُم إيمانه من آل فرعون)
- فلو أخر قوله {من آل فرعون}..لتوهم أنه متعلق بـ{يكتُمُ} فلم يفهم أنه منهم

١- وصفا مفردا وهو {مؤمن}، وقدمه لشرفه ولجريانه على ما هو الأصل في الصفات وهو الإفْرَاد

٢- الوصف بالجملة الفعلية وهو {يكتم إيمانه}
- وكان ينبغي مجيئه ثانياً لِظهور العامل فيها

٣- الوصف بالظرف أي الجار والمجرور وهو {من آل فرعون}
- وكان ينبغي تأخيرُهُ لكون عاملها محذوفا

ولكن نظّر البهاء السُّبْكِيّ في ذلك من وجهين:

١- الوصف بالجملة أصلُه التأخير عن الوصف بالجارّ والمجرور لا كما زَعَم هذا القائل
- فالآيةُ على الأصل فلا حاجة لتعليله، وما كان بالوضع والذات لا يعلل بالغير، ثم لا يسمى ذلك تقديما فالتقديمُ يكون لشيءٍ نُقِل عن محلّه إلى ما قبله كما صرّح به الزَّمَخْشَرِيّ

٢- هذا التوهّم إنما كان يصح لو كان {يكتم} يتعدى بـ(مِن) وليس كذلك ؛ فإنه يتعدى بنفسه فهذا الوهم ليس له مجالٌ، وما يقع في كلام الناس من تعدية (يكتم) بـ(مِن)..فالظاهر أنّه ليس له أصلٌ



تابع..جواز تقديم بعض معمولات الفعل على بعض :

٣- أو لتناسُبٍ *لَفْظِيّ*، كرعاية الفاصلة **(أَوْ..تَنَاسُبٍ)**

كـ{فأوجس في نفسه خيفة موسى} بتقديم المجرور والمفعول على الفاعل

٤- أو للاختصاص **(وَالِاخْتِصَاصَ قَدْ حَكَوْا)** - وهو من زيادتي

كـ{إن إلينا إيابهم}

وكـ(جاء راكبا زيدٌ) كما قد حكوا ذلك عنابن الأثير على ما تقدم لكنه مخالف لكلام الجمهور

٥- الاهتمام

كَقَوْلِكَ: (قتل الخارجيَ فلانٌ) بتقديم المفعول لأنّ الاهم في تعلق القتل هو الخارجيّ المقتولُ ليتخلص الناس من شرّه لا خصوص القاتلِ

فائدتان تتعلقان بالمصدر والتمييز:

- وهذه مِن زيادات الناظم

المصدر:

(وَقَدْ يَجِي عَنْ مَصْدَرٍ سِوَاهُ..لِنُكْتَةٍ يُدْرَكُ مَنْ حَوَاهُ)

- نتكلم فيه مِن جهة النيابة عنه بمصدر *لِفعلٍ آخَر من مادَّتِهِ*

قولُهُ: **(حَوَاهُ)** *أي: حوى الإدراكَ*

ولذلك نُكَتٌ كثيرة تُدرَكُ في مَحالِّهَا، *منها:*

١ - التنبيه على تحتم القدرة وسرعة نفاذ حكمها

كـ{والله أنبتكم من الْأَرْض نباتا}

- والأصل (إنباتا)، وفائدته التنبيه على تحتم القدرة وسرعة نفاذ حكمها كأنّ إنبات الله نفسُ النبات

٢ - المُبالغة

كـ(وإنْ هي أعْطَتْكَ اللَّيَانَ فإنّها..لِآخَرَ مِنْ خُلاَّنِها سَتَلِينُ)

- أي: غرتك باللين ومنحتك المحبة منحا بالغا

- *فاستعمل (اللِيان) الذي هو مصدر (لاين) في محل (اللين)*

التمييز

(وَنُكْتَةُ التَّمْيِيزِ حِينَ حُوِّلا..فَخَامَةٌ تُدْرَكُ حِينَ يُجْتَلَى)

فائدته البيان

- ابن الزَّمْلَكَانِيّ: (له من الفخامة في الجمل ما لا يُدفَعُ)

وأحسنُ ما يكونُ حين يُحَوَّلُ..

عن الفاعل

كـ{واشتعل الرأس شيبا}

- *فالأصل: (اشتعل شيب الرأس)*

أسند الفعل فيه إلى {الرأس} والأصلُ أنه لشيبه؛ فحصل فيه من الفوائد ما لا يحصل في قولِ (اشتعل الرأسُ) أو (اشتعل الشيبُ في الرأس) مِن إفادة لمعان الشيب في الرأس المشمول به وأنه قد شاع فيه واستولى عليه وأخذه من نواحيه وجوانبه حتى لم يبق من السواد شيء وإن بقى شيء لا يعتد به

وكـ(اشتعل البيت نارا)

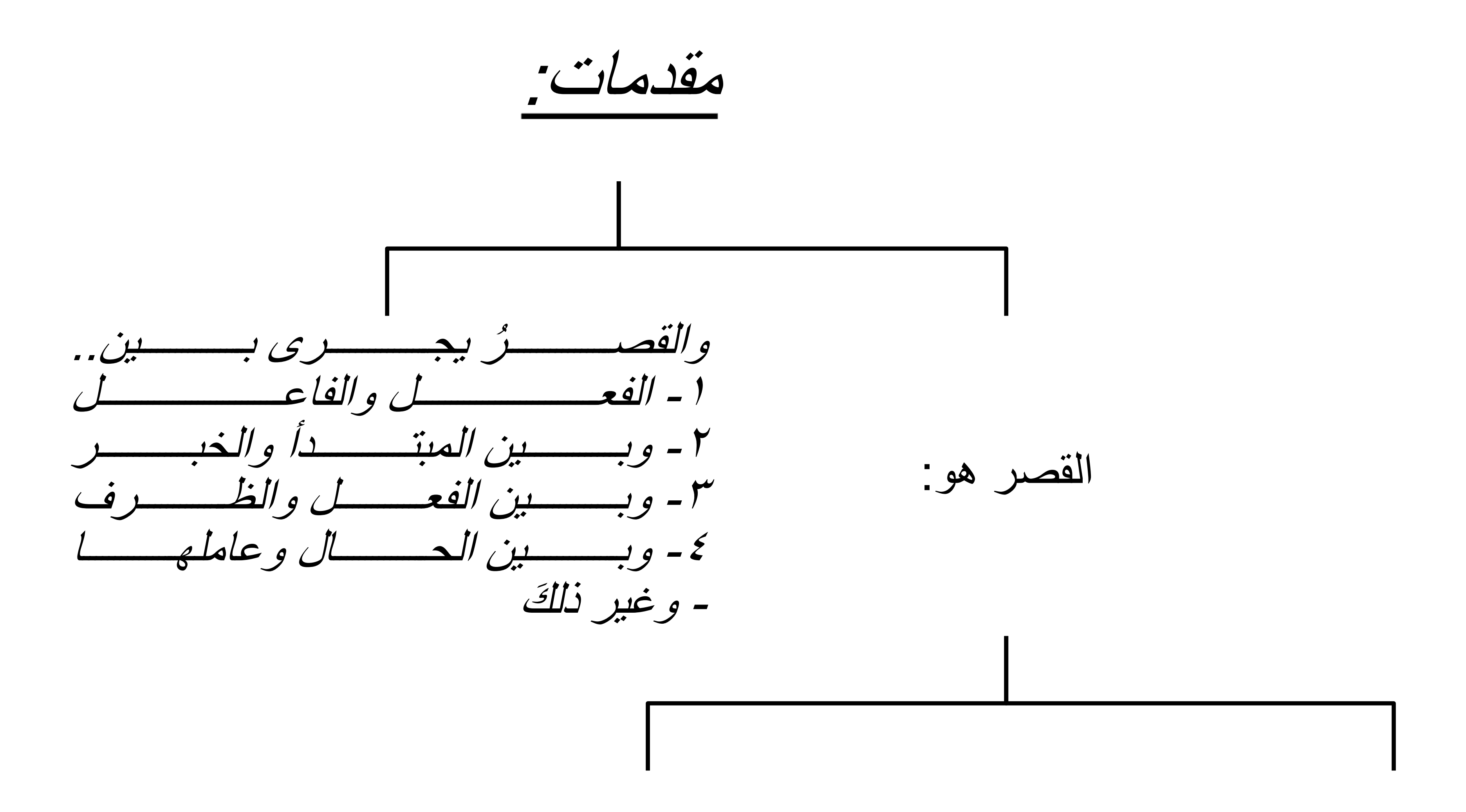
- فيُفيد استيلاء النار عليه وشمولَها له، بخلاف قولك (اشتعلت النار في البيت) فأنه لا يفيد أكثر من وقوعها فيه

وعن المفعول

كـ{وفجرنا الْأَرْض عيونا} *والأصل: (فجرنا عيون الْأَرْض)*

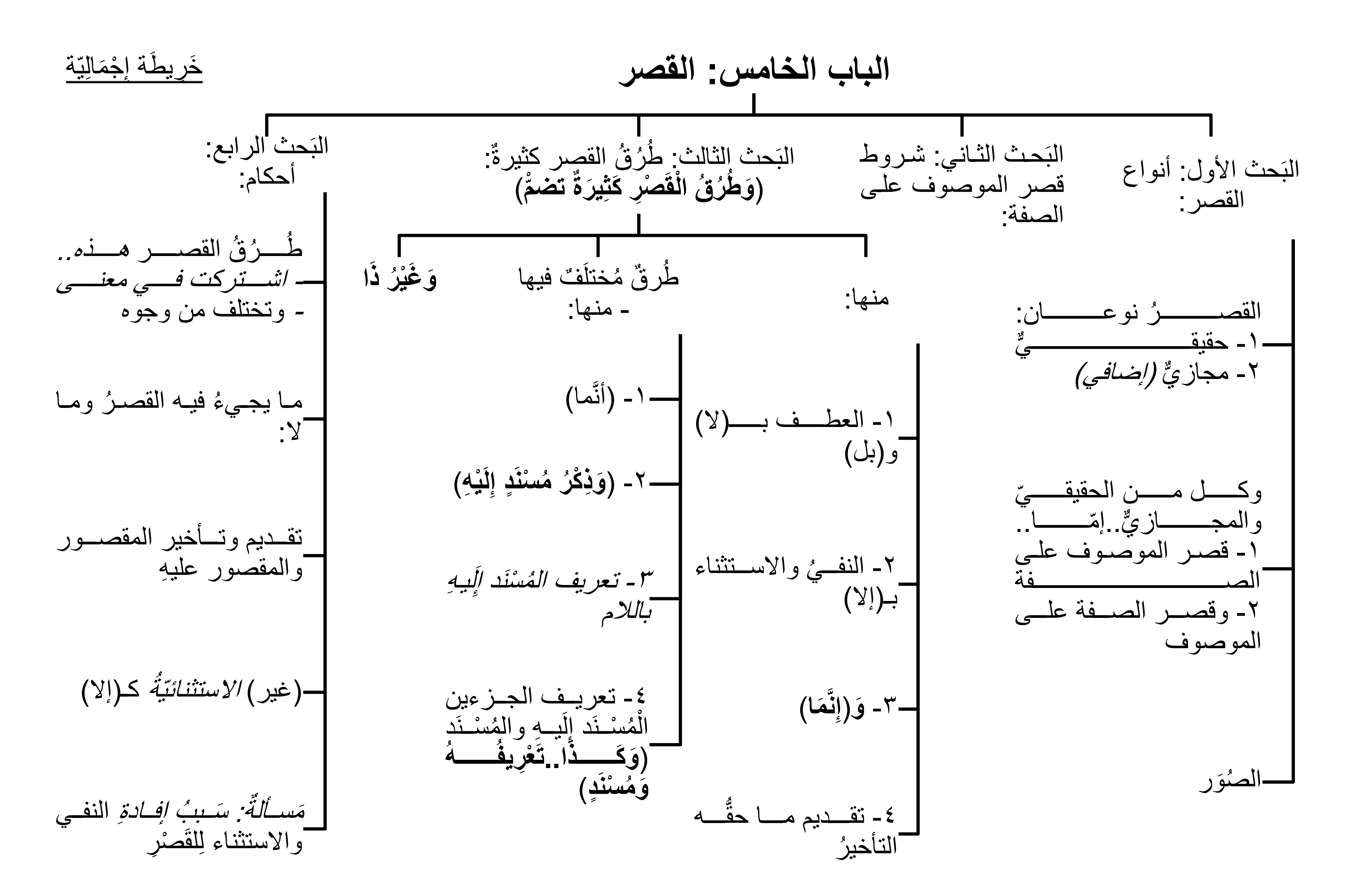
- أفاد أن الْأَرْض صارت عيونا كلها وأن الماء يفور من كل مكان

الباب الخامس:
القصر



لغة: الحبس
- ومنه {حور مقصورات في الخيام}

واصطلاحا: (تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص من الطرق الآتي بيانها)


الباب الخامس: القصر
البَحث الأول: أنواع القصر:
البَحث الثاني: شروط قصر الموصوف على الصفة:
البَحث الثالث: طُرُقُ القصر كثيرةٌ: (وَطُرُقُ الْقَصْرِ كَثِيرَةٌ تضمّ)
البَحث الرابع: أحكام:
القصرُ نوعان:
١- حقيقيٌّ
٢- مجازيٌّ (إضافي)
وكل من الحقيقيّ والمجازيِّ..إمّا..
١- قصر الموصوف على الصفة
٢- وقصر الصفة على الموصوف
الصُوَر
منها:
١- العطف بـ(لا) و(بل)
٢- النفيُ والاستثناء بـ(إلا)
٣- وَ(إِنَّمَا)
٤- تقديم ما حقُّه التأخيرُ
طُرقٌ مُختلَفٌ فيها - منها:
١- (أنّما)
٢- (وَذِكْرُ مُسْنَدٍ إِلَيْهِ)
٣- تعريف المُسْنَد إليهِ باللام
٤- تعريف الجزءين الْمُسْنَد إليه والمُسْنَد (وَكَذَا..تَعْرِيفُهُ وَمُسْنَدٍ)
وَغَيْرُ ذَا
طُرُقُ القصر هذه.. - اشتركت في معنى - وتختلف من وجوه
ما يجيءُ فيه القصرُ وما لا:
تقديم وتأخير المقصور والمقصور عليهِ
(غير) الاستثنائيّةُ كـ(إلا)
مَسألةٌ: سَببُ إفادةِ النفي والاستثناء لِلقَصْرِ

البحث الأول:
أنواع القصر

أنواع القصر:

(إِمَّا حَقِيقِيٌّ وَإِمَّا غَيْرُ ذَا فَالْقَصْرُ لِلْمَوْصُوفِ وَالْوَصْفِ اللَّذَا..أَعَمُّ مَعْنًى)

القصرُ نوعان:

١- حقيقيٌّ

٢- مجازيٌّ *(إضافي)*

وجـه القِسـمة: لِأنّ تخصيص الشيء بالشيء..

إمَّا أَنْ يَكُونَ بحسب الحقيقة ونفس الأمر - بأن لا يتجاوزه إلى غيره أصلا ←وهو الحقيقيّ

أو بحسب الإضافة والنسبة إلى شيء آخر - بأن لا يتجاوزه إلى ذلك الشيء وإن أمكن أن يتجاوزه إلى شيء آخر ←وهو الإضافي

كَقَوْلِكَ: (مَا زَيد إلا قائم) بِمَعَنى أَنَّهُ لا يتجاوز القيام إلى القعود لا بمعني أنه لا يتجاوزه إلى صفة أخرى أصلاً

وانقسامُهُ إليهما بهذا المعنى..لا يُنَافِي كونَ التخصيصِ مُطلقاً من قبيل الإضافاتِ

والمراد بالوصف الَّذِي ذُكِرَ هنا: الوصف المعنوي الذي هو معنى قائم بالغير، كالجود والكرم - وليس النعت النحويّ، وهو التابع الَّذِي يدل على معنى في متبوعه غير الشمول ←فبينهما عموم وخصوص من وجه

فالوصفُ المعنويّ هُنا أعم معنى من النعت النحويّ؛ لـ..

١- تصادُقِهما على العِلم في نحو (أعجبني هذا العِلمُ)

٢- وصدقِ الوصف المعنوي بدون النعت النحويّ على العلم في (العلمُ حسنٌ)

٣- وصدقِ النعت النحويّ بدون الوصف المعنويّ على الرجل في قولنا (مررتُ بهذا الرجل)

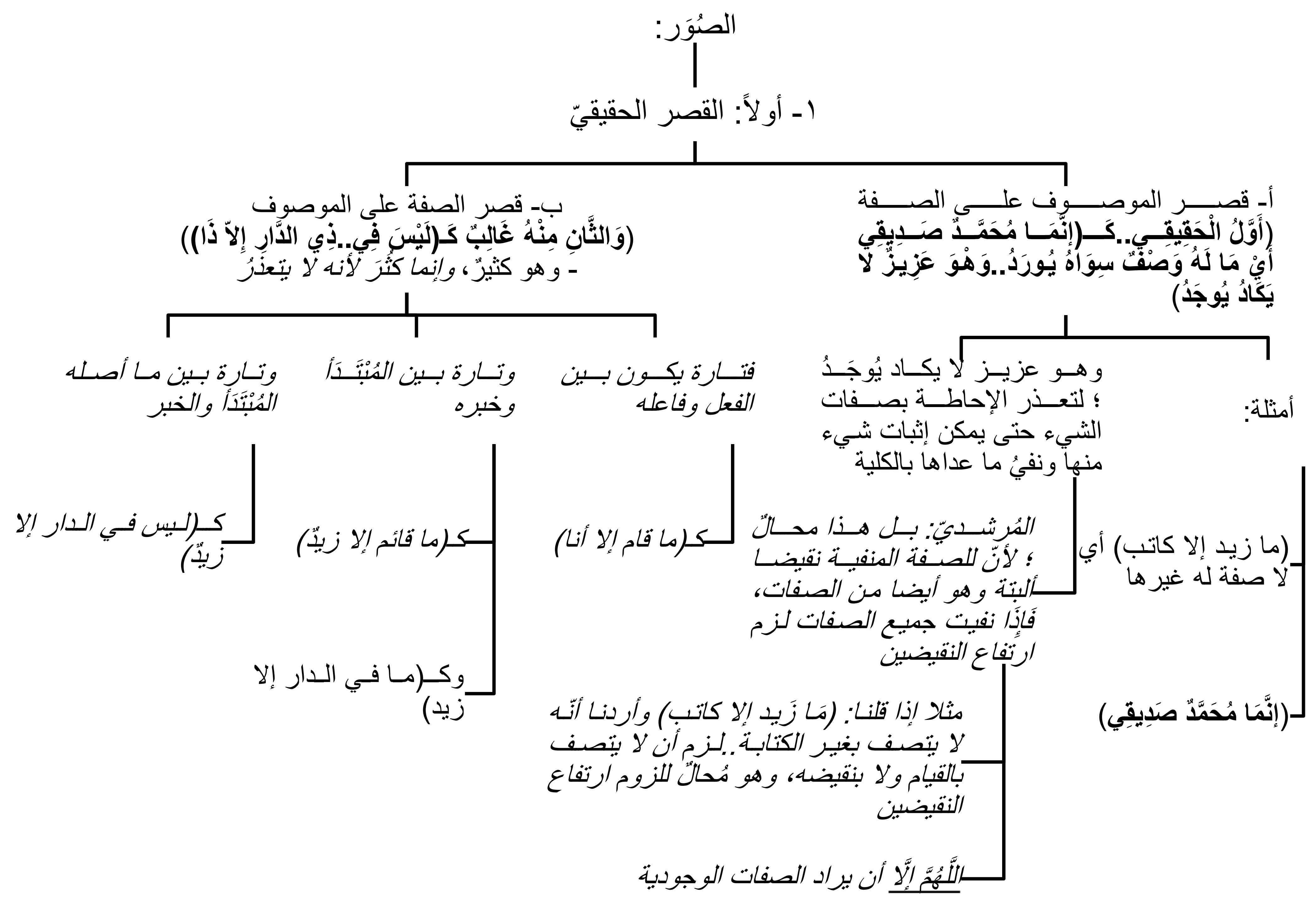
وكل من الحقيقيّ والمجازيٌّ..إمّا..

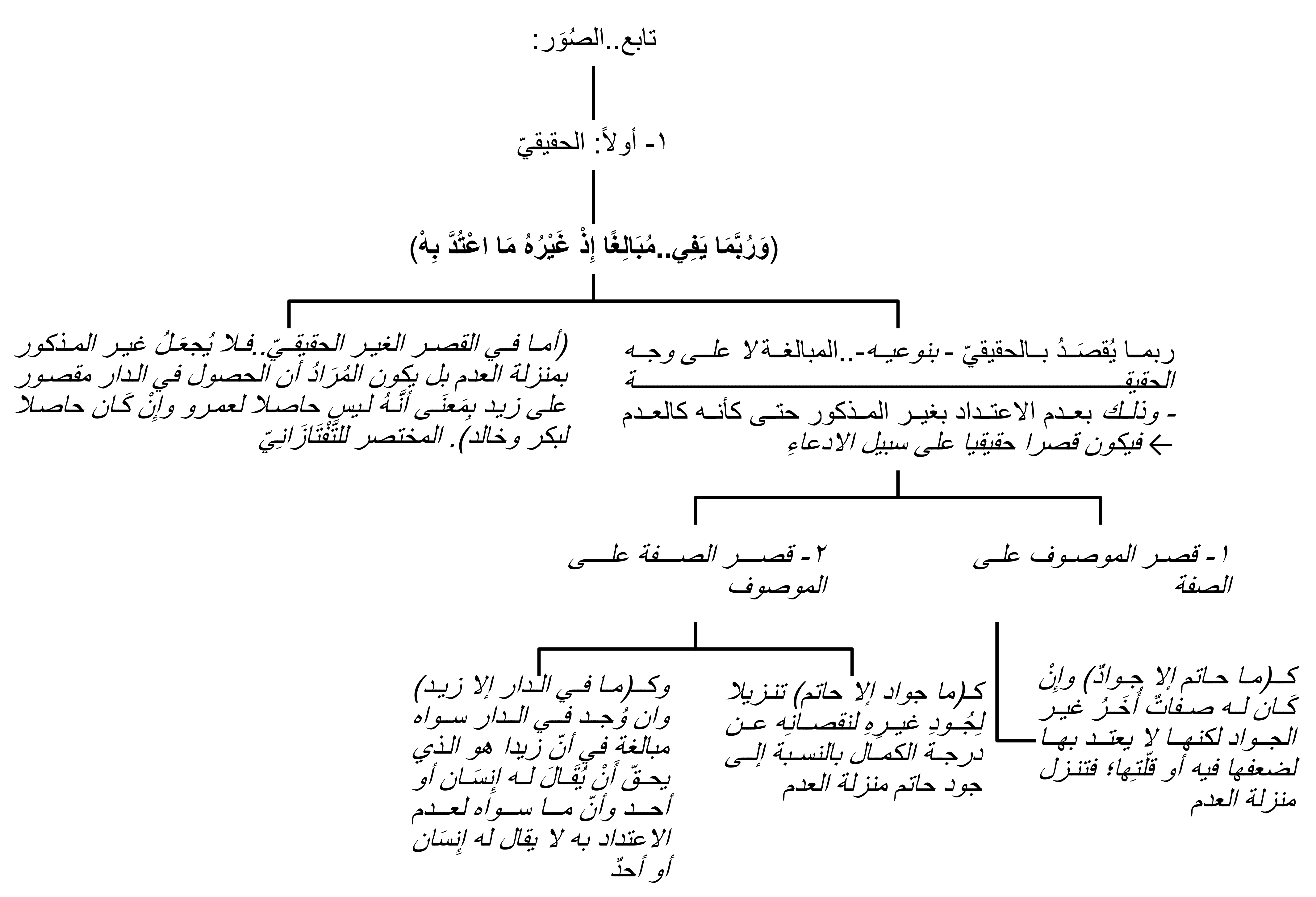
١- قصر الموصوف على الصفة - بأن لا يتجاوز *الموصوفُ تلك الصفة* إلى صفة أخرى، لكنْ يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر

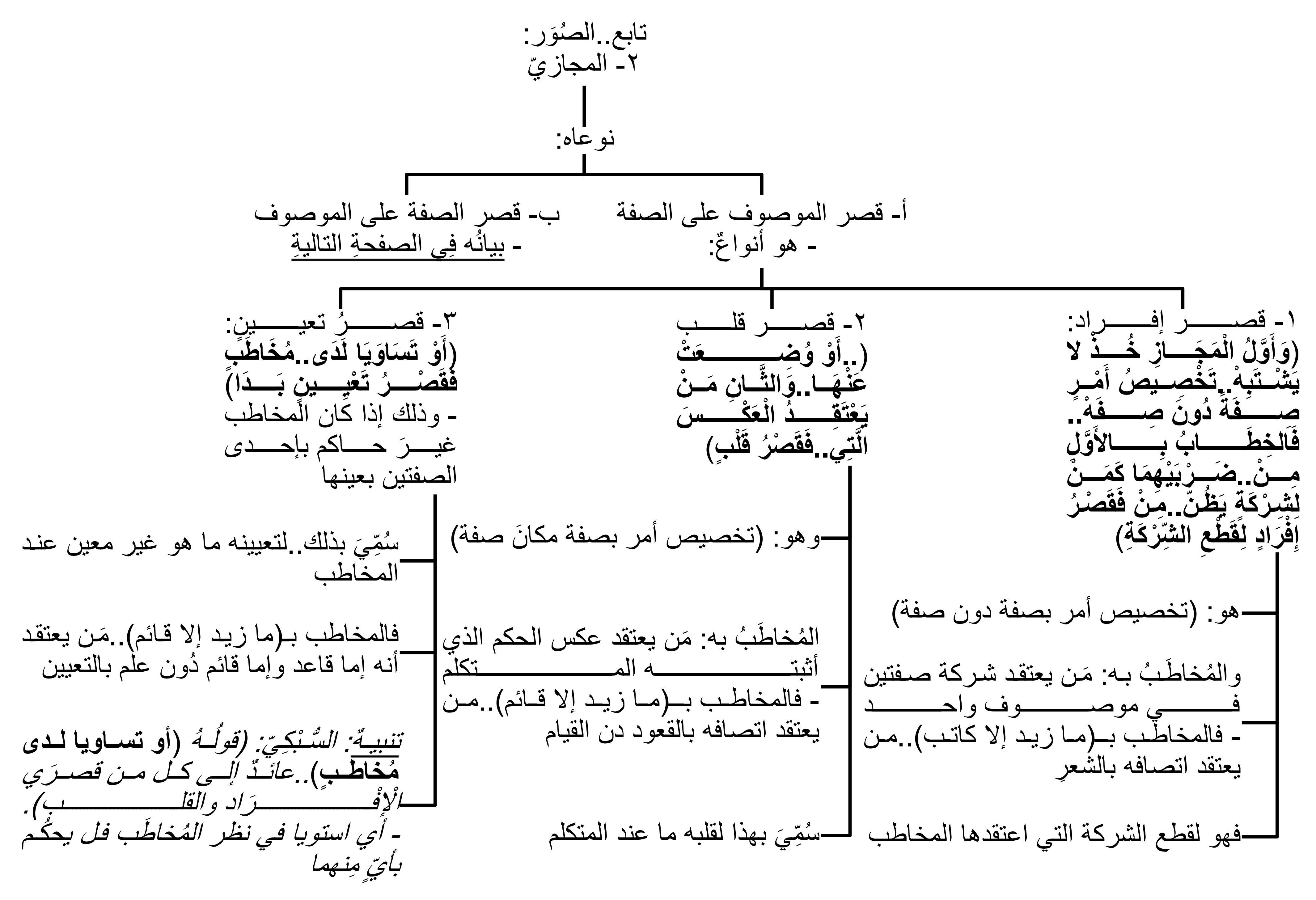
وقولك (ما زيد إلّا أخوك) و(ما الباب إلا ساج) و(ما هذا إلا زيد) وغير ذلك مما وقع فيه الخبرُ جامدا..فمن قصر الموصوف على الصفة تقديرا؛ إذ المعنى أنَّهُ مقصور على الاتصاف بكونه أخا أو ساجاً أو زيداً

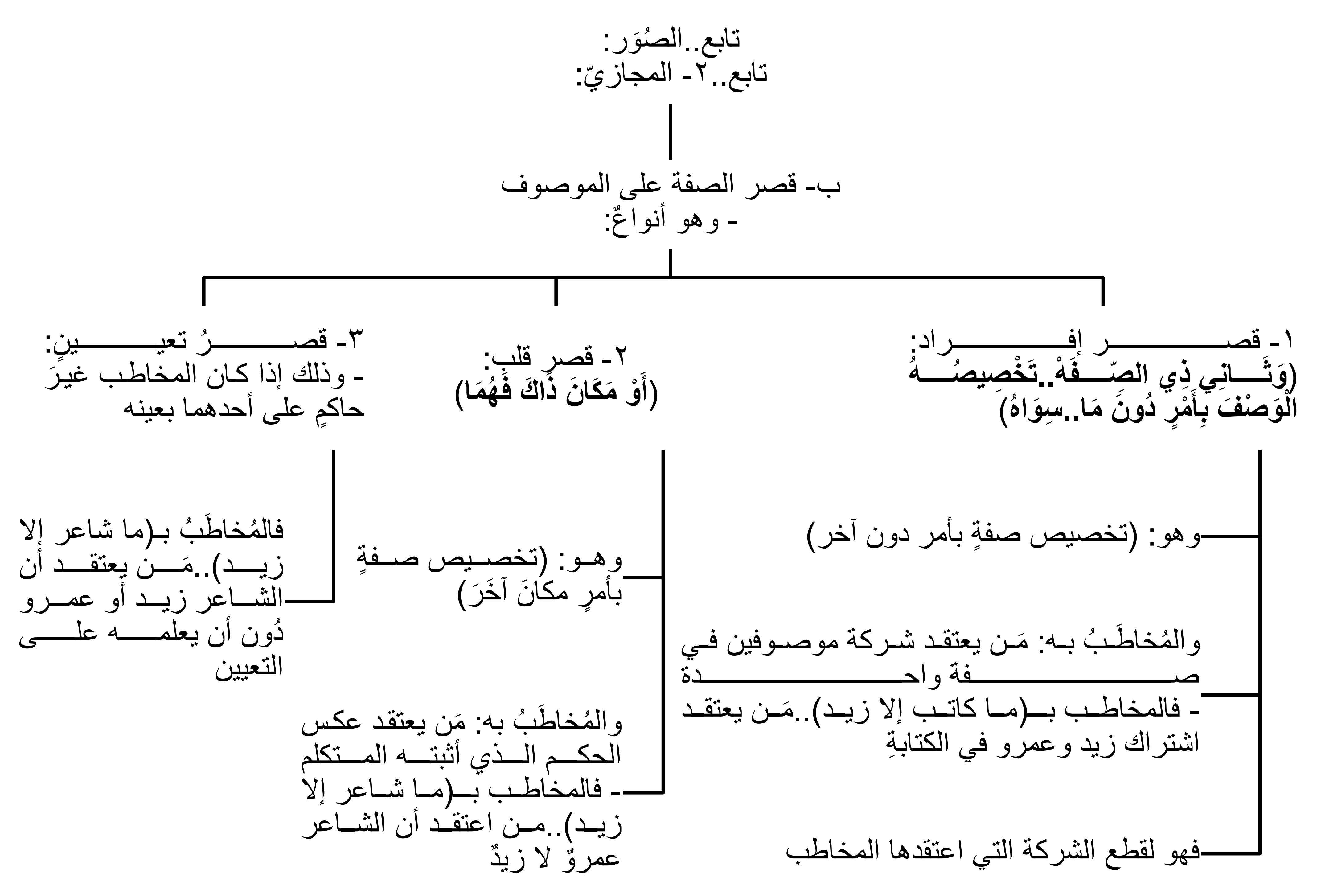
٢- وقصر الصفة على الموصوف - بأن لا *تتجاوزَ الصفةُ ذلك الموصوف* إلى موصوف آخر، لكنْ يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفاتٌ أُخَرَ

مُصْطفَى دَنْقَش

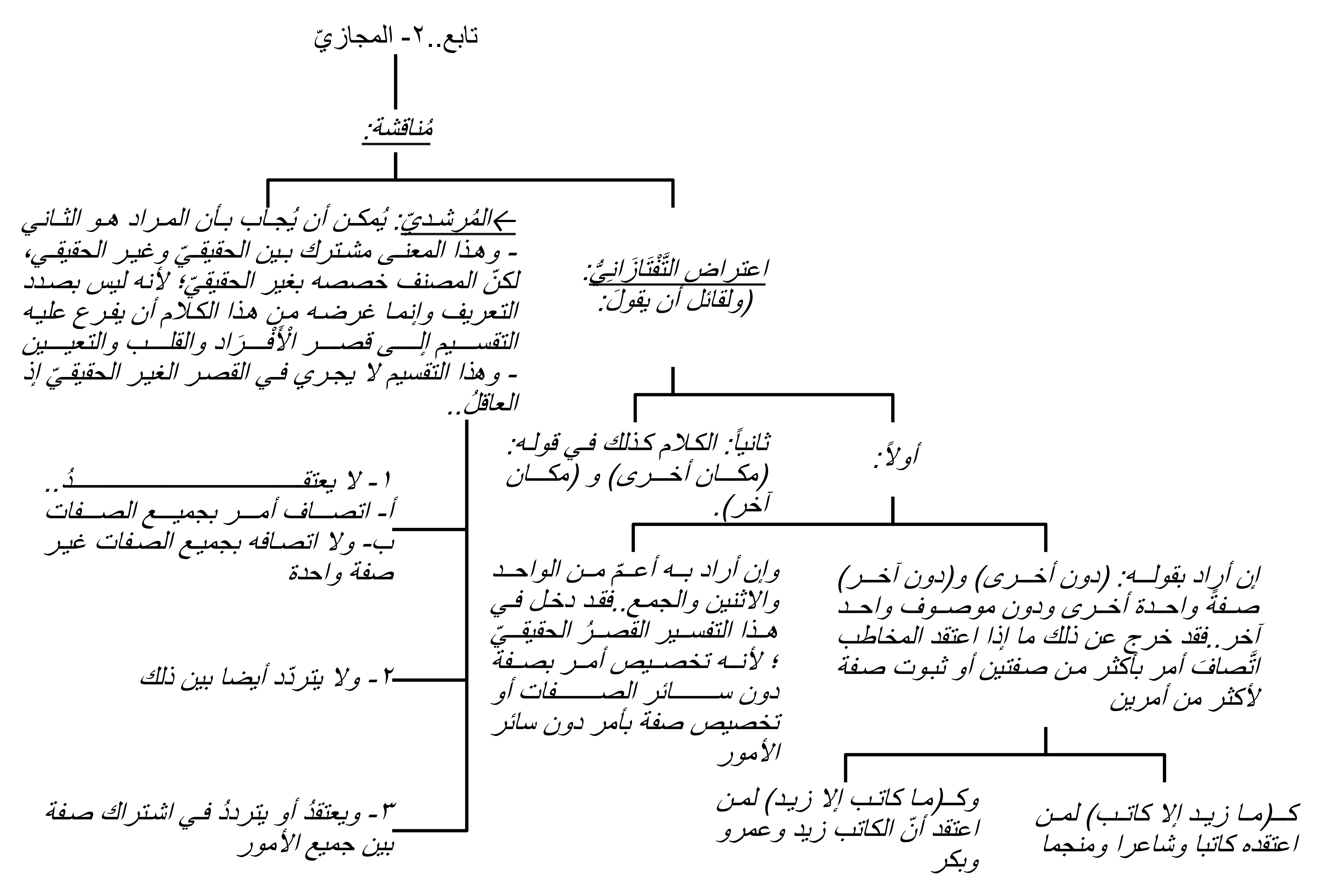

الصُوَر:
١- أولاً: القصر الحقيقيّ
أ- قصر الموصوف على الصفة
(أَوَّلُ الْحَقِيقِي..كَـ(إِنَّمَا مُحَمَّدٌ صَدِيقِي أَيْ مَا لَهُ وَصْفٌ سِوَاهُ يُورَدُ..وَهْوَ عَزِيزٌ لا يَكَادُ يُوجَدُ)
ب- قصر الصفة على الموصوف
(وَالثَّانِ مِنْهُ غَالِبٌ كَـ(لَيْسَ فِي..ذِي الدَّارِ إِلاّ ذَا))
- وهو كثيرٌ، وإنما كثُرَ لأنه لا يتعذرُ
أمثلة:
(ما زيد إلا كاتب) أي لا صفة له غيرها
(إنَّمَا مُحَمَّدٌ صَدِيقِي)
وهو عزيز لا يكاد يُوجَدُ ؛ لتعذر الإحاطة بصفات الشيء حتى يمكن إثبات شيء منها ونفيُ ما عداها بالكلية
المُرشديّ: بل هذا محالٌ ؛ لأنّ للصفة المنفية نقيضا ألبتة وهو أيضا من الصفات، فَإِذَا نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين
مثلا إذا قلنا: (مَا زَيد إلا كاتب) وأردنا أنّه لا يتصف بغير الكتابة..لزم أن لا يتصف بالقيام ولا بنقيضه، وهو مُحالٌ للزوم ارتفاع النقيضين
اللَّهُمَّ إِلَّا أن يراد الصفات الوجودية
فتارة يكون بين الفعل وفاعله
كـ(ما قام إلا أنا)
وتارة بين المُبْتَدَأ وخبره
كـ(ما قائم إلا زيدٌ)
وكـ(ما في الدار إلا زيد)
وتارة بين ما أصله المُبْتَدَأ والخبر
كـ(ليس في الدار إلا زيدٌ)


تابع..الصُوَر:
١- أولاً: الحقيقيّ
(وَرُبَّمَا يَفِي..مُبَالِغًا إِذْ غَيْرُهُ مَا اعْتُدَّ بِهْ)
ربما يُقصَدُ بالحقيقيّ -بنوعيه-..المبالغة لا على وجه الحقيقة
- وذلك بعدم الاعتداد بغير المذكور حتى كأنه كالعدم
← فيكون قصرا حقيقيا على سبيل الادعاءِ
(أما في القصر الغير الحقيقيّ..فلا يُجعَلُ غير المذكور بمنزلة العدم بل يكون المُرَادُ أن الحصول في الدار مقصور على زيد بِمَعنَى أَنَّهُ ليس حاصلا لعمرو وإِنْ كَان حاصلا لبكر وخالد). المختصر للتَّفْتَازَانِيّ
١- قصر الموصوف على الصفة
٢- قصر الصفة على الموصوف
كـ(ما حاتم إلا جوادٌ) وإِنْ كَان له صفاتٌ أُخَرُ غير الجواد لكنها لا يعتد بها لضعفها فيه أو قلّتِها؛ فتنزل منزلة العدم
كـ(ما جواد إلا حاتم) تنزيلا لِجُودِ غيرِهِ لنقصانه عن درجة الكمال بالنسبةِ إلى جود حاتم منزلة العدم
وكـ(ما في الدار إلا زيد) وان وُجد في الدار سواه مبالغة في أنّ زيدا هو الذي يحقّ أَنْ يُقَالَ له إِنسَان أو أحد وأنّ ما سواه لعدم الاعتداد به لا يقال له إِنسَان أو أحدٌ


تابع..الصُوَر:
٢- المجازيّ
نوعاه:
أ- قصر الموصوف على الصفة
- هو أنواعٌ:
ب- قصر الصفة على الموصوف
- بيانُه فِي الصفحةِ التاليةِ
١- قصر إفراد:
(وَأَوَّلُ الْمَجَازِ خُذْ لا يَشْتَبِهْ..تَخْصِيصُ أَمْرٍ صِفَةً دُونَ صِفَهْ..فَالخِطَابُ بِالأَوَّلِ مِنْ..ضَرْبَيْهِمَا كَمَنْ لِشَرْكَةٍ يَظُنّ..مِنْ فَقَصْرُ إِفْرَادٍ لِقَطْعِ الشَّرْكَةِ)
هو: (تخصيص أمر بصفة دون صفة)
والمُخاطَبُ به: مَن يعتقد شركة صفتين في موصوف واحد
- فالمخاطب بـ(ما زيد إلا كاتب)..من يعتقد اتصافه بالشعرِ
فهو لقطع الشركة التي اعتقدها المخاطب
٢- قصر قلب
(..أَوْ وُضِعَتْ عَنْهَا..وَالثَّانِ مَنْ يَعْتَقِدُ الْعَكْسَ الَّتِي..فَقَصْرُ قَلْبٍ)
وهو: (تخصيص أمر بصفة مكانَ صفة)
المُخاطَبُ به: مَن يعتقد عكس الحكم الذي أثبته المتكلم
- فالمخاطب بـ(ما زيد إلا قائم)..من يعتقد اتصافه بالقعود دن القيام
سُمِّيَ بهذا لقلبه ما عند المتكلم
٣- قصرُ تعيين:
(أَوْ تَسَاوَيَا لَدَى..مُخَاطَبٍ فَقَصْرُ تَعْيِينٍ بَدَا)
- وذلك إذا كان المخاطب غيرَ حاكم بإحدى الصفتين بعينها
سُمِّيَ بذلك..لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب
فالمخاطب بـ(ما زيد إلا قائم)..مَن يعتقد أنه إما قاعد وإما قائم دُون علم بالتعيين
تنبيهٌ: السُّبْكِيّ: (قولُهُ (أو تساويا لدى مُخاطبٍ)..عائدٌ إلى كل من قصرَي الإفْرَاد والقلب).
- أي استويا في نظر المُخاطَب فل يحكُم بأيٍّ منهما



تابع..الصُوَر:
تابع..٢- المجازيّ:
ب- قصر الصفة على الموصوف
- وهو أنواعٌ:
١- قصر إفراد:
(وَثَانِي ذِي الصّفَهْ..تَخْصِيصُهُ الْوَصْفَ بِأَمْرٍ دُونَ مَا..سِوَاهُ)
وهو: (تخصيص صفةٍ بأمر دون آخر)
والمُخاطَبُ به: مَن يعتقد شركة موصوفين في صفة واحدة
- فالمخاطب بـ(ما كاتب إلا زيد)..مَن يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابةِ
فهو لقطع الشركة التي اعتقدها المخاطب
٢- قصر قلب:
(أَوْ مَكَانَ ذَاكَ فَهُمَا)
وهو: (تخصيص صفةٍ بأمرٍ مكانَ آخَرَ)
والمُخاطَبُ به: مَن يعتقد عكس الحكم الذي أثبته المتكلم
- فالمخاطب بـ(ما شاعر إلا زيد)..من اعتقد أن الشاعر عمروٌ لا زيدٌ
٣- قصرُ تعيينٍ:
- وذلك إذا كان المخاطب غيرَ حاكمٍ على أحدهما بعينه
فالمُخاطَبُ بـ(ما شاعر إلا زيد)..مَن يعتقد أن الشاعر زيد أو عمرو دُون أن يعلمه على التعيين



تابع..٢- المجازيّ
مُناقشة:
المُرشديّ: يُمكن أن يُجاب بأن المراد هو الثاني - وهذا المعنى مشترك بين الحقيقيّ وغير الحقيقي، لكنّ المصنف خصصه بغير الحقيقيّ؛ لأنه ليس بصدد التعريف وإنما غرضه من هذا الكلام أن يفرع عليه التقسيم إلى قصر الْأَفْرَاد والقلب والتعيين - وهذا التقسيم لا يجري في القصر الغير الحقيقيّ إذ العاقلُ..
١- لا يعتقدُ..
أ- اتصاف أمر بجميع الصفات
ب- ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة
٢- ولا يتردّد أيضا بين ذلك
٣- ويعتقدُ أو يترددُ في اشتراك صفة بين جميع الأمور
اعتراض التَّفْتَازَانِيُّ: (ولقائل أن يقولَ:
ثانياً: الكلام كذلك في قوله: (مكان أخرى) و (مكان آخر).
أولاً:
إن أراد بقوله: (دون أخرى) و(دون آخر) صفةً واحدة أخرى ودون موصوف واحد آخر..فقد خرج عن ذلك ما إذا اعتقد المخاطب اتِّصافَ أمر بأكثر من صفتين أو ثبوت صفة لأكثر من أمرين
وإن أراد به أعمّ من الواحد والاثنين والجمع..فقد دخل في هذا التفسير القصرُ الحقيقيّ ؛ لأنه تخصيص أمر بصفة دون سائر الصفات أو تخصيص صفة بأمر دون سائر الأمور
كـ(ما زيد إلا كاتب) لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما
وكـ(ما كاتب إلا زيد) لمن اعتقد أنّ الكاتب زيد وعمرو وبكر

تابع..٢- المجازيّ

نظَّرَ التفتازانيّ في كلام صاحب الأصل هنا فقال: (لو سلمنا أن في قصر التعيين تخصيصَ شيء بشيءٍ مكان آخر..فلا يخفى أن فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر

بيانُهُ:

١ - ألا ترى أنّك إذا قلت: (مَا زَيد إلا قائم) لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود على التساوى..فقد خصصته بالقيام متجاوزا القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود ؛ لأنّ المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى توقع القيام مكانه

٢ - وكذا الكلام في قصر الصفة

←ولذا فالسَّكاكيّ..

جعل تخصيص شيء بشيء دون آخر مشتركاً بين..

١ - قصر الإفْرَاد

٢ - والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين

وجعل تخصيصه مكان آخر..قصر قلب فقط

البحــــــث الثـــــــاني: شــروط قصــر الموصــوف علـــــــى الصـــــــفة:

١- شَـرط قصـر إفـراد: عـدم تنـافي الوصـفين *إثْبَاتـا ونفيـا* (**وَالشَّرْطُ فِي الْمَوْصُوفِ إِذْ مَا يُفْرَدُ..أَنْ لا تُنَافِيْ فِي الصِّفَاتِ يُوجَدُ**)

٢- شرط قصر القلب: أن يُوجَد تنـــافي الوصـــفين (**وَالْقَلْبُ أَنْ يُوجَدَ..**)

٣- قصـر التعيين أعـم من أن يكـون الوصـفان فيـه متنافيـــان أو لا (**وَالتَّعْيِينُ عَمّ**)

١- شَرط قصر إفراد: عدم تنافي الوصفين *إثْبَاتا ونفيا*

(وَالشَّرْطُ فِي الْمَوْصُوفِ إِذْ مَا يُفْرَدُ..أَنْ لا تَنَافِيْ فِي الصِّفَاتِ يُوجَدُ)

؛ *وذلك* ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف

ولهذا فالصفة المنفية في (ما زيد إلا شاعر)..كونُه كاتبا أو مُنَجِّماً أو نحو *ذلك*، لا كونه مُفحَماً أي عاجزا عن الشعر ؛ لأن *الإفحام* ينفيه قولنا (هو شاعر) بلا قصر والسامع لا يمكن أن يتخيل اجتماعهما في ذهنه - وهذا بخلاف ما لا ينافي الشِعر وهو الكتابة والتنجيم

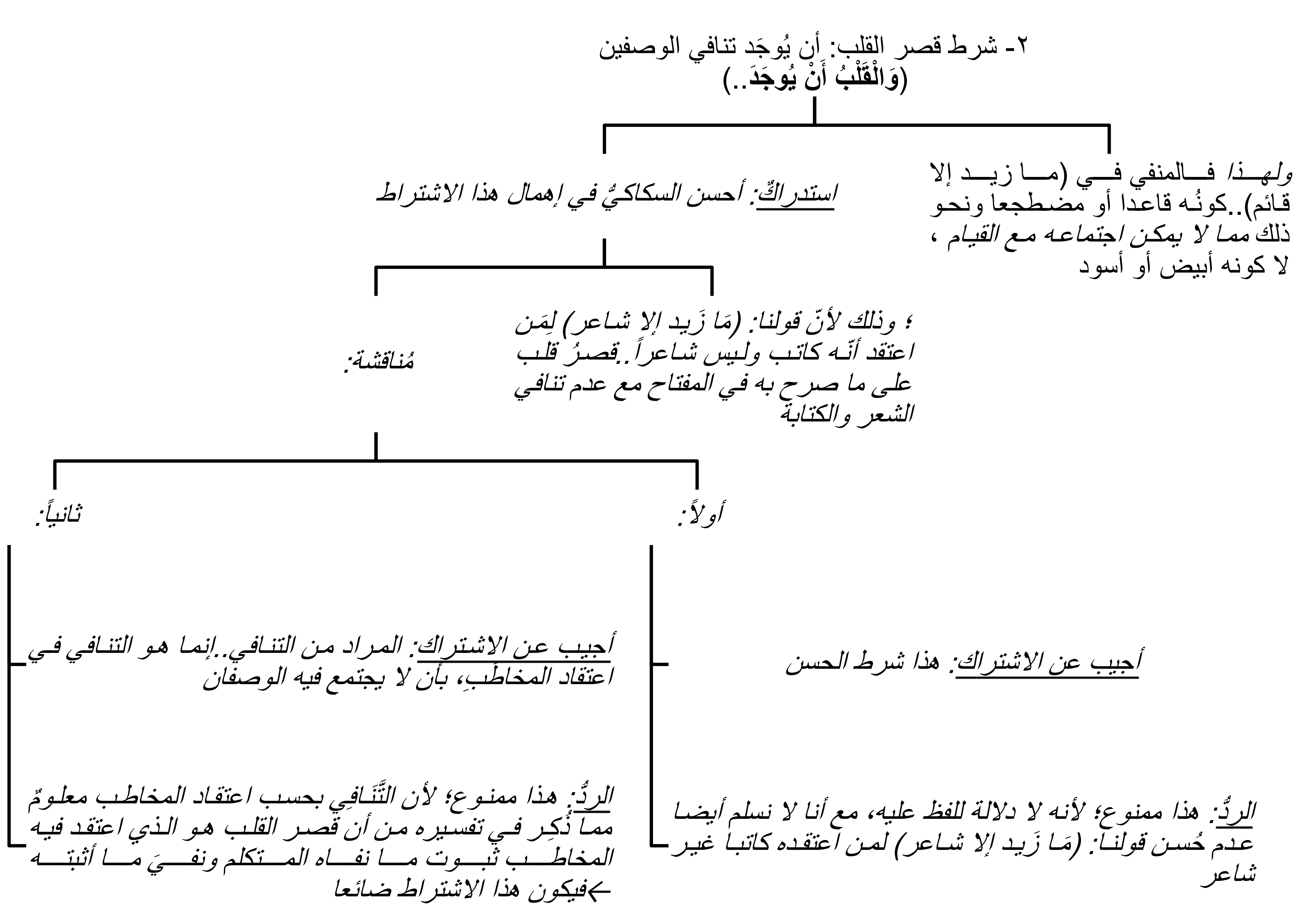
مُناقشة:

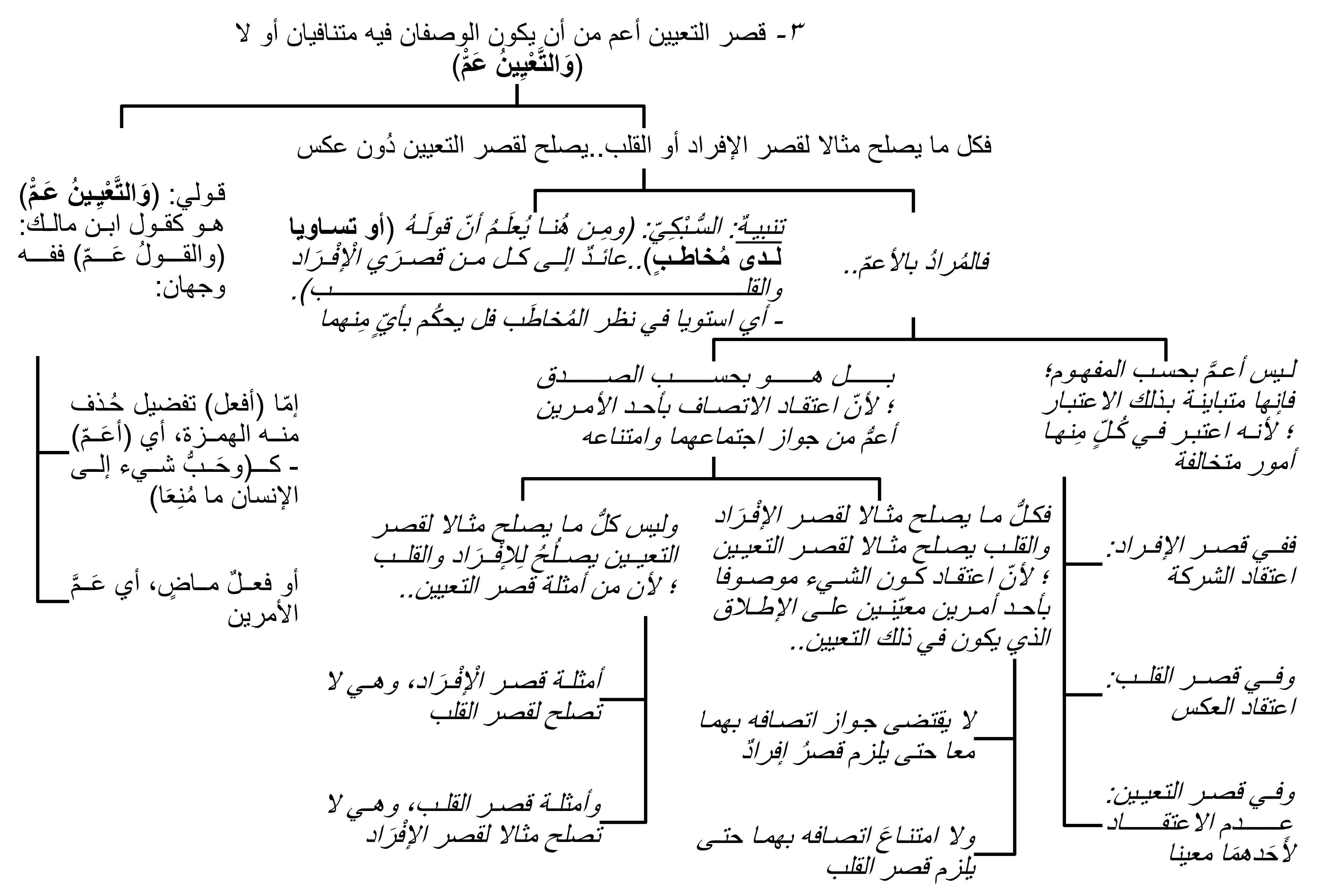
إن قلت: تخصيص الاشتراط المذكور بقصر الموصوف على الصفة إفراداً ..يقتضى ظاهرُه عدم اشتراطه في قصر الصفة على الموصوف إفراداً

قلت: إنما خصص به الجريانه في جميع *صُوَرِهِ، بخلاف الثاني*

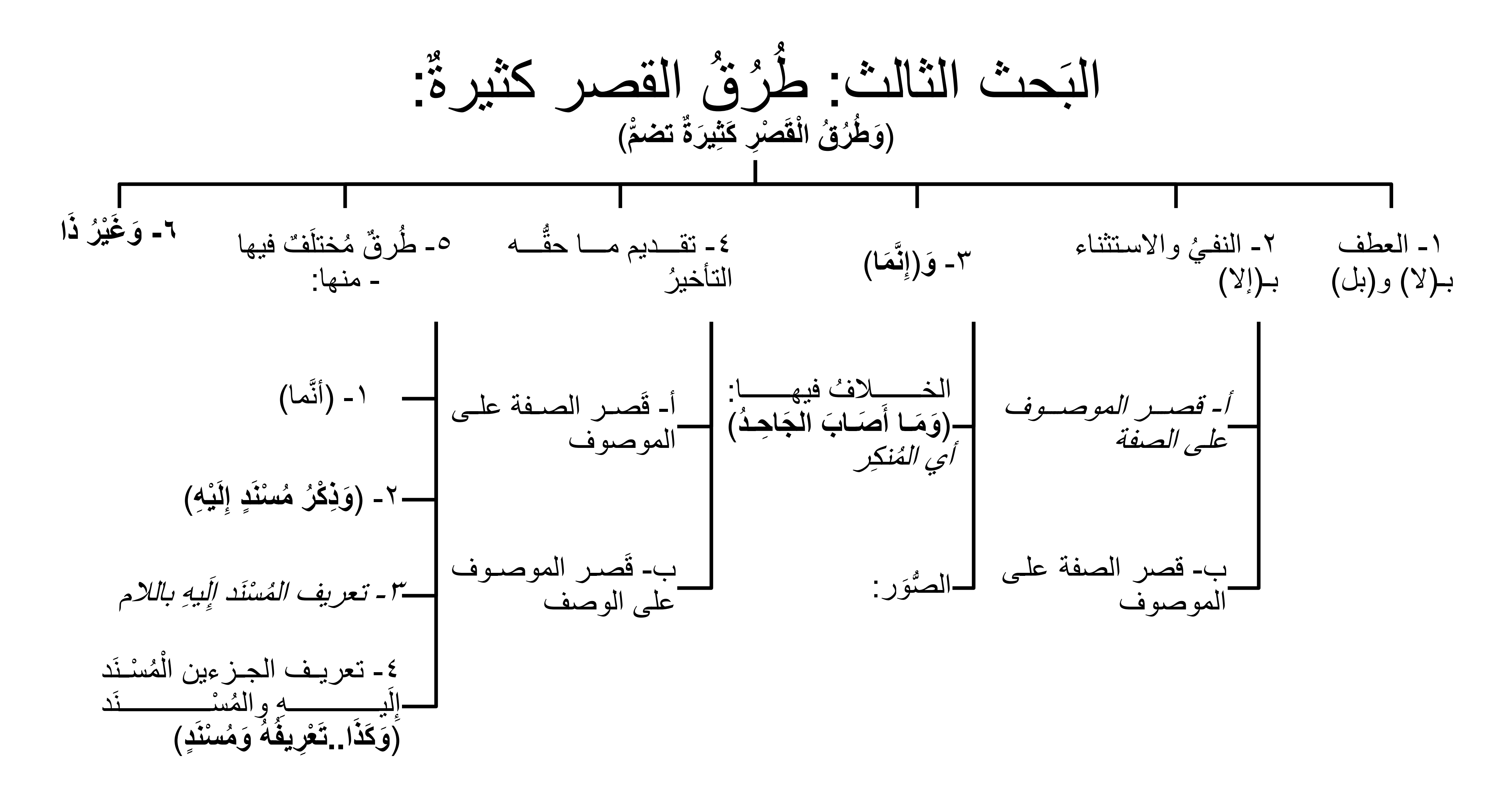
فالثاني إنما يصحُّ حيث يمكن اتّصاف اثنين وأكثر بصفة واحدة - كما في قَوْلِكَ: (لا جواد إلا حاتمٌ) في قصر الْأَفْرَاد

والثاني لا يصِحُّ إذا لم يمكن اشتراك اثنين أو أكثر فيها - كَقَوْلِكَ: (لا أب لزيد إلا عمرو) فلا يتأتى فيه قصر الإِفْرَاد؛ لأنّ اشتراك اثنين في أبوة زيد إذا لم يُرَد بها الأب الأَعلى غيرُ ممكن


٢- شرط قصر القلب: أن يُوجَد تنافي الوصفين
(وَالْقَلْبُ أَنْ يُوجَدَ..)
ولهذا فالمنفي في (ما زيد إلا قائم)..كونُه قاعدا أو مضطجعا ونحو ذلك مما لا يمكن اجتماعه مع القيام ، لا كونه أبيض أو أسود
استدراكٌ: أحسن السكاكيُّ في إهمال هذا الاشتراط
؛ وذلك لأنّ قولنا: (مَا زَيد إلا شاعر) لِمَن اعتقد أنّه كاتب وليس شاعراً..قصرُ قلب على ما صرح به في المفتاح مع عدم تنافي الشعر والكتابة
مُناقشة:
أولاً:
ثانياً:
أجيب عن الاشتراك: هذا شرط الحسن
الردُّ: هذا ممنوع؛ لأنه لا دلالة للفظ عليه، مع أنا لا نسلم أيضا عدم حُسن قولنا: (مَا زَيد إلا شاعر) لمن اعتقده كاتبا غير شاعر
أجيب عن الاشتراك: المراد من التنافي..إنما هو التنافي في اعتقاد المخاطَبِ، بأن لا يجتمع فيه الوصفان
الردُّ: هذا ممنوع؛ لأن التَّنَافِي بحسب اعتقاد المخاطب معلومٌ مما ذُكِر في تفسيره من أن قصر القلب هو الذي اعتقد فيه المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم ونفيَ ما أثبته ←فيكون هذا الاشتراط ضائعا



٣- قصر التعيين أعم من أن يكون الوصفان فيه متنافيان أو لا
(وَالتَّعْيِينُ عَمّْ)
فكل ما يصلح مثالا لقصر الإفراد أو القلب..يصلح لقصر التعيين دُون عكس
قولي: (وَالتَّعْيِينُ عَمّْ) هو كقول ابن مالك: (والقولُ عَمّ) ففه وجهان:
تنبيهٌ: السُّبْكِيّ: (ومِن هُنا يُعلَمُ أنّ قولَهُ (أو تساويا لدى مُخاطبٍ)..عائدٌ إلى كل من قصرَي الْإِفْرَاد والقلب).
- أي استويا في نظر المُخاطَب فل يحكُم بأيٍّ مِنهما
فالمُرادُ بالأعمّ..
بل هو بحسب الصدق ؛ لأنّ اعتقاد الاتصاف بأحد الأمرين أعمُّ من جواز اجتماعهما وامتناعه
ليس أعمَّ بحسب المفهوم؛ فإنها متباينة بذلك الاعتبار ؛ لأنه اعتبر في كُلٍّ مِنها أمور متخالفة
إمّا (أفعل) تفضيل حُذف منه الهمزة، أي (أعَمّ) - كـ(وحَبٌّ شيء إلى الإنسان ما مُنِعَا)
أو فعلٌ ماضٍ، أي عَمَّ الأمرين
وليس كلُّ ما يصلح مثالا لقصر التعيين يصلُحُ لِلإِفْرَاد والقلب ؛ لأن من أمثلة قصر التعيين..
فكلُّ ما يصلح مثالا لقصر الإِفْرَاد والقلب يصلح مثالا لقصر التعيين ؛ لأنّ اعتقاد كون الشيء موصوفا بأحد أمرين معيّنين على الإطلاق الذي يكون في ذلك التعيين..
ففي قصر الإفراد: اعتقاد الشركة
وفي قصر القلب: اعتقاد العكس
وفي قصر التعيين: عدم الاعتقاد لأَحَدهمَا معينا
أمثلة قصر الْإِفْرَاد، وهي لا تصلح لقصر القلب
وأمثلة قصر القلب، وهي لا تصلح مثالا لقصر الْإِفْرَاد
لا يقتضى جواز اتصافه بهما معا حتى يلزم قصرُ إفرادٌ
ولا امتناعَ اتصافه بهما حتى يلزم قصر القلب

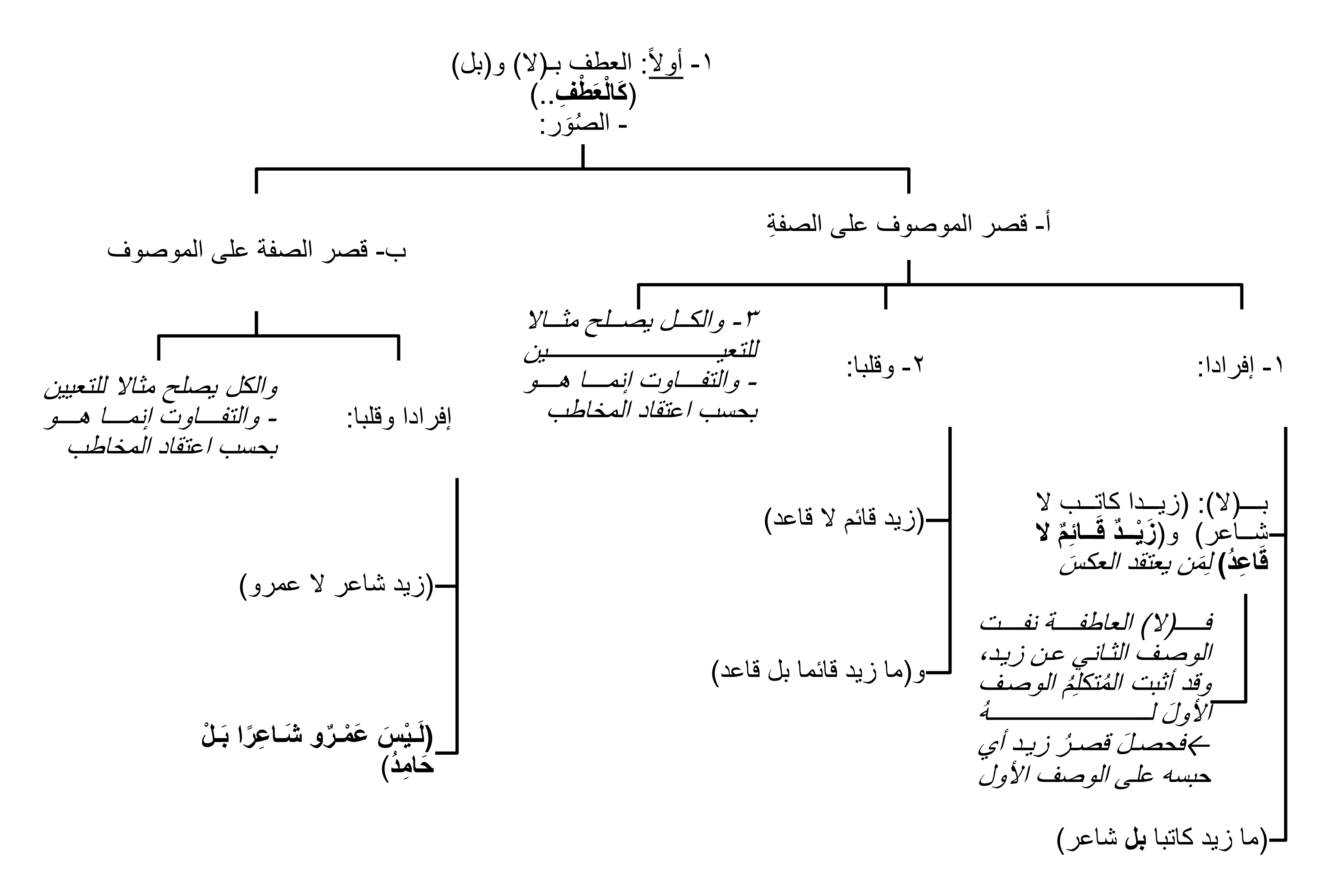

البَحث الثالث: طُرُقُ القصر كثيرةٌ:
(وَطُرُقُ الْقَصْرِ كَثِيرَةٌ تضمّْ)
١- العطف بـ(لا) و(بل)
٢- النفيُ والاستثناء بـ(إلا)
أ- قصر الموصوف على الصفة
ب- قصر الصفة على الموصوف
٣- وَ(إِنَّمَا)
الخلافُ فيها: (وَمَا أَصَابَ الْجَاحِدُ) أي المُنكِر
الصُّوَر:
٤- تقديم ما حقُّه التأخيرُ
أ- قَصر الصفة على الموصوف
ب- قَصر الموصوف على الوصف
٥- طُرقٌ مُختلَفٌ فيها - منها:
١- (أَنَّما)
٢- (وَذِكْرُ مُسْنَدٍ إِلَيْهِ)
٣- تعريف المُسْنَد إِلَيهِ باللام
٤- تعريف الجزءين الْمُسْنَد إِلَيه والمُسْنَد (وَكَذَا..تَعْرِيفُهُ وَمُسْنَدٍ)
٦- وَغَيْرُ ذَا

تنبيهٌ: ما ذكره الناظم منها هُنَا أَربَعَة وليست محصورة فيها، وسيأتي غيرُها، ومِن ذلك:

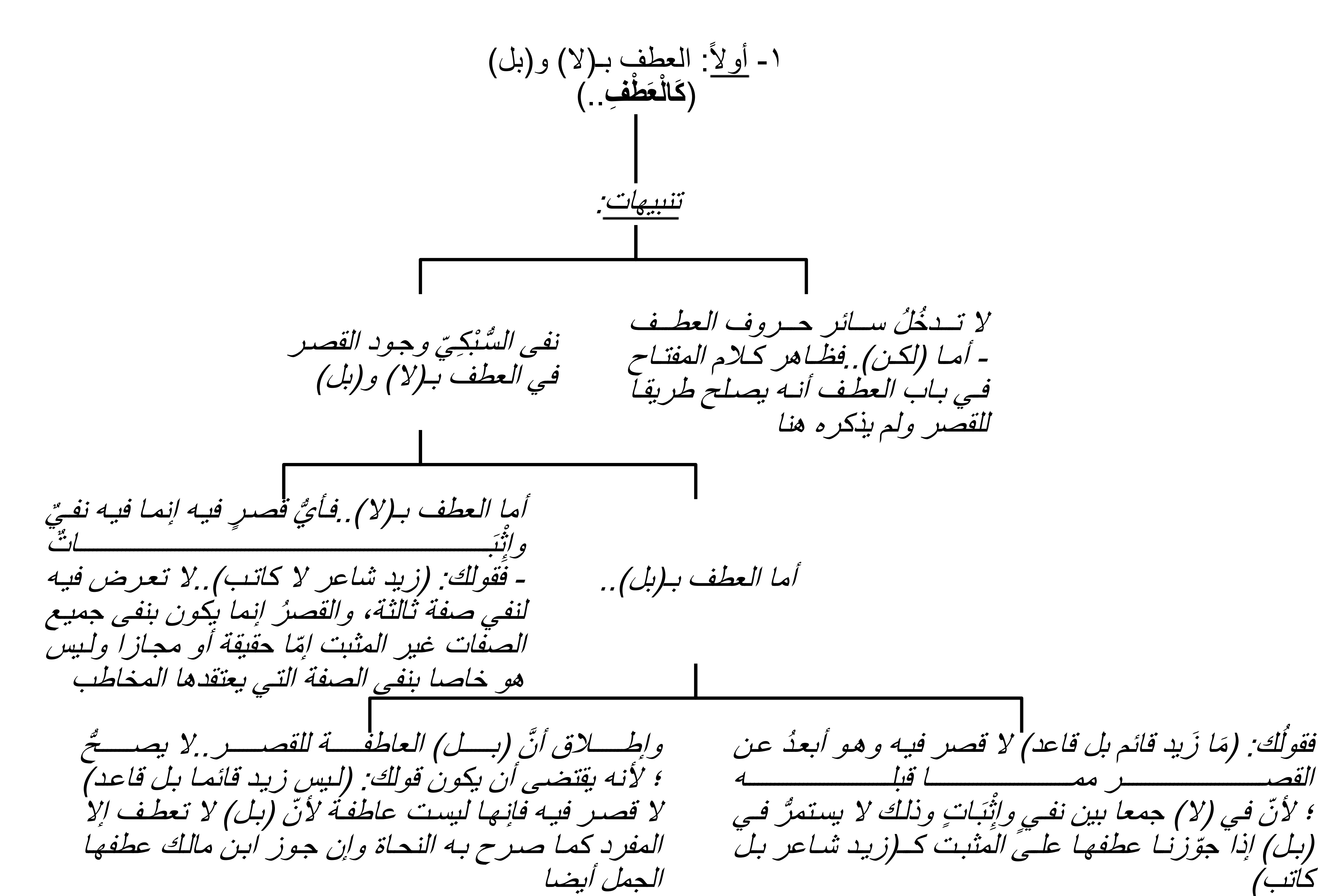
فمن طرق القصر: القصرُ بـ..
١ - تعريف المُسْنَد
٢ - وبتوسط ضمير الفصل بين المُسْنَد والمُسْنَد إِلَيهِ

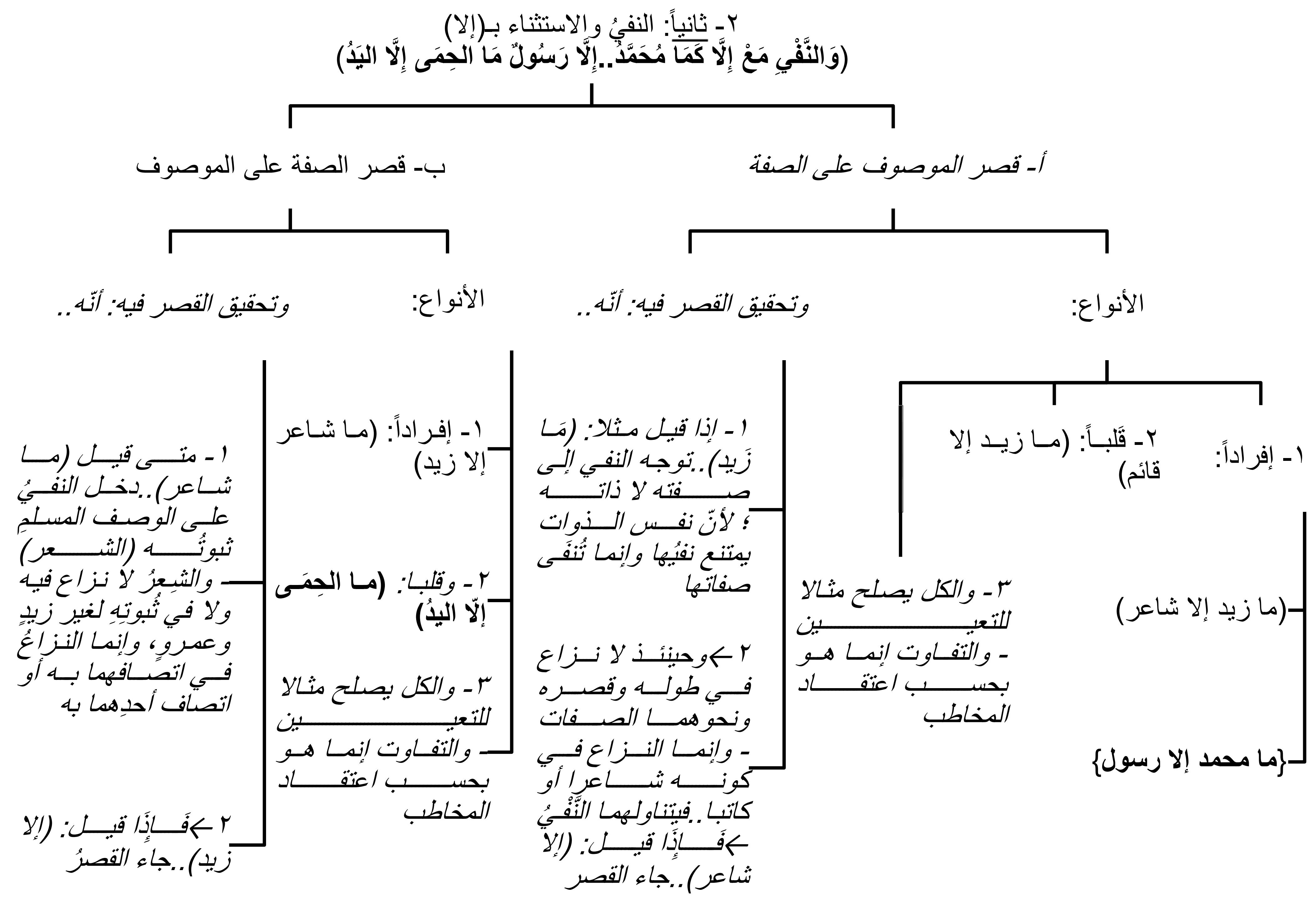
ومن طرق القصر: التصريح بلفظ الخصوص والقصر
- كَقَوْلِكَ: (زيد مخصوص بالقيام) و(زيدٌ مقصور على القيام) ونحو ذلك

وتركهما لاختصاصهما بما بين المُسْنَد إِلَيهِ والمُسْنَد مع التعرض لهما فيما سبق
- أما المذكورة هُنا فتعُمُّ المُسْنَد إِلَيهِ والمُسْنَد وغيرهما



١- أولاً: العطف بـ(لا) و(بل)
(كَالْعَطْفِ..)
- الصُوَر:
أ- قصر الموصوف على الصفةِ
ب- قصر الصفة على الموصوف
١- إفرادا:
٢- وقلبا:
٣- والكل يصلح مثالا للتعيين
- والتفاوت إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب
إفرادا وقلبا:
والكل يصلح مثالا للتعيين
- والتفاوت إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب
بـ(لا): (زيدا كاتب لا شاعر) و(**زَيْدٌ قَائِمٌ لا قَاعِدُ**) لِمَن يعتقد العكسَ
فـ(لا) العاطفة نفت الوصف الثاني عن زيد، وقد أثبت المُتكلِمُ الوصف الأولَ لهُ
←فحصلَ قصرُ زيد أي حبسه على الوصف الأول
(ما زيد كاتبا **بل** شاعر)
(زيد قائم لا قاعد)
و(ما زيد قائما بل قاعد)
(زيد شاعر لا عمرو)
(**لَيْسَ عَمْرٌو شَاعِرًا بَلْ حَامِدُ**)

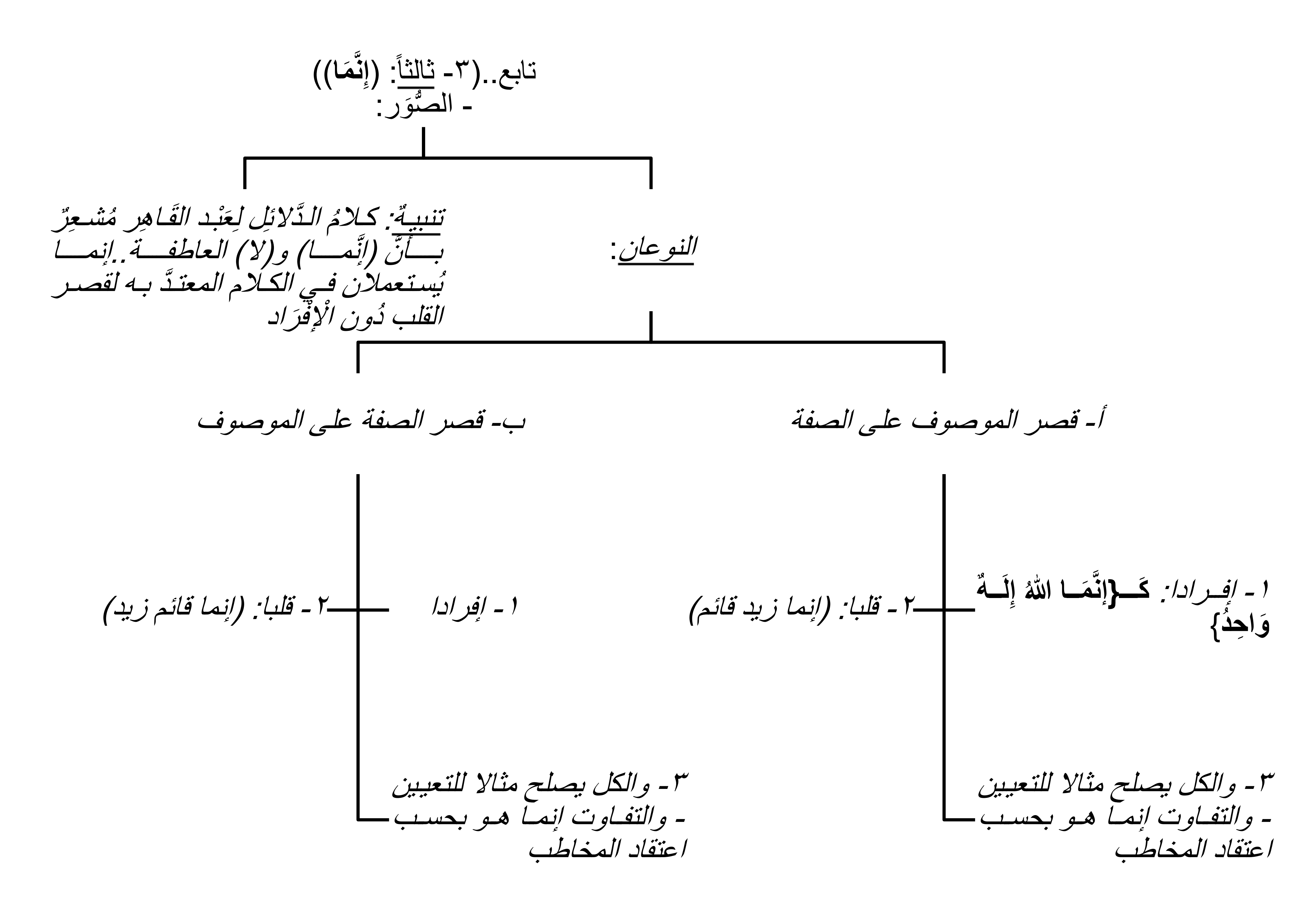

١- أولاً: العطف بـ(لا) و(بل)
(كَالْعَطْفِ..)
تنبيهات:
لا تدخُلُ سائر حروف العطف - أما (لكن)..فظاهر كلام المفتاح في باب العطف أنه يصلح طريقا للقصر ولم يذكره هنا
نفى السُّبْكِيّ وجود القصر في العطف بـ(لا) و(بل)
أما العطف بـ(بل)..
أما العطف بـ(لا)..فأيُّ قصرٍ فيه إنما فيه نفيٌ وإِثْبَاتٌ
- فقولك: (زيد شاعر لا كاتب)..لا تعرض فيه لنفي صفة ثالثة، والقصرُ إنما يكون بنفى جميع الصفات غير المثبت إمّا حقيقة أو مجازا وليس هو خاصا بنفى الصفة التي يعتقدها المخاطب
فقولُك: (مَا زَيد قائم بل قاعد) لا قصر فيه وهو أبعدُ عن القصر مما قبله ؛ لأنّ في (لا) جمعا بين نفيٍ وإِثْبَاتٍ وذلك لا يستمرُّ في (بل) إذا جوّزنا عطفها على المثبت كـ(زيد شاعر بل كاتب)
وإطلاق أنَّ (بل) العاطفة للقصر..لا يصحُّ ؛ لأنه يقتضى أن يكون قولك: (ليس زيد قائما بل قاعد) لا قصر فيه فإنها ليست عاطفة لأنّ (بل) لا تعطف إلا المفرد كما صرح به النحاة وإن جوز ابن مالك عطفها الجمل أيضا

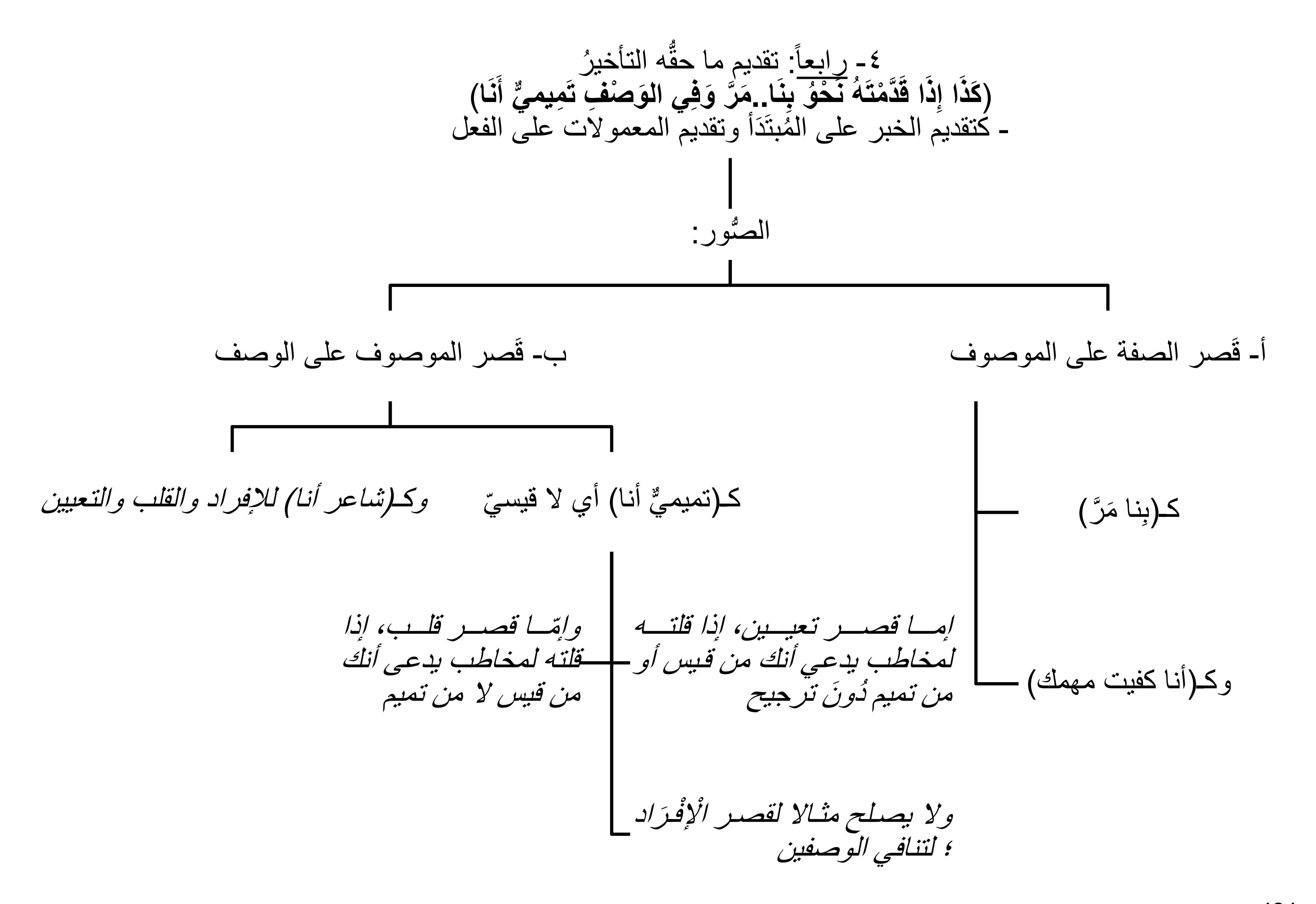

٢- ثانياً: النفيُ والاستثناء بـ(إلا)
(وَالنَّفْيِ مَعْ إِلَّا كَمَا مُحَمَّدُ..إِلَّا رَسُولٌ مَا الحِمَى إِلَّا اليَدُ)
أ- قصر الموصوف على الصفة
ب- قصر الصفة على الموصوف
الأنواع:
وتحقيق القصر فيه: أنّه..
الأنواع:
وتحقيق القصر فيه: أنّه..
١- إفراداً:
٢- قَلباً: (ما زيد إلا قائم)
(ما زيد إلا شاعر)
{ما محمد إلا رسول}
٣- والكل يصلح مثالا للتعيين
- والتفاوت إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب
١- إذا قيل مثلا: (مَا زَيد)..توجه النفي إلى صفته لا ذاته ؛ لأنّ نفس الذوات يمتنع نفيُها وإنما تُنفَى صفاتها
٢ ←وحينئذ لا نزاع في طوله وقصره ونحوهما الصفات
- وإنما النزاع في كونه شاعرا أو كاتبا ..فيتناولهما النَّفْيُ
←فَإِذَا قيل: (إلا شاعر)..جاء القصر
١- إفراداً: (ما شاعر إلا زيد)
٢- وقلبا: (ما الحِمَى إلّا اليدُ)
٣- والكل يصلح مثالا للتعيين
- والتفاوت إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب
١- متى قيل (ما شاعر)..دخل النفيُ على الوصف المسلمِ ثبوتُه (الشعر)
- والشِعرُ لا نزاع فيه ولا في ثُبوتِهِ لغير زيدٍ وعمروٍ، وإنما النزاعُ في اتصافهما به أو اتصاف أحدِهما به
٢ ←فَإِذَا قيل: (إلا زيد)..جاء القصرُ

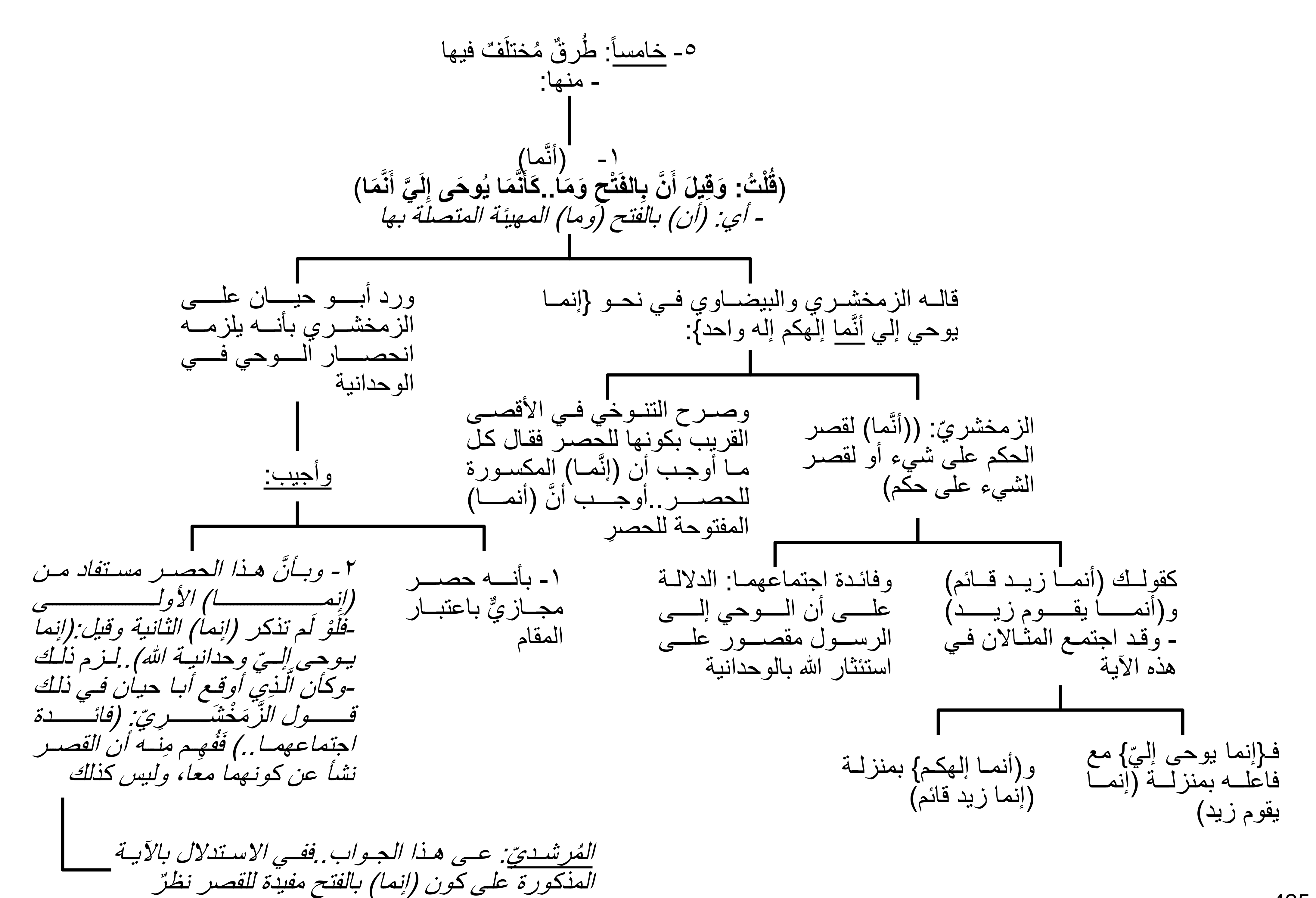
مُصْطفَى دَنْقَش



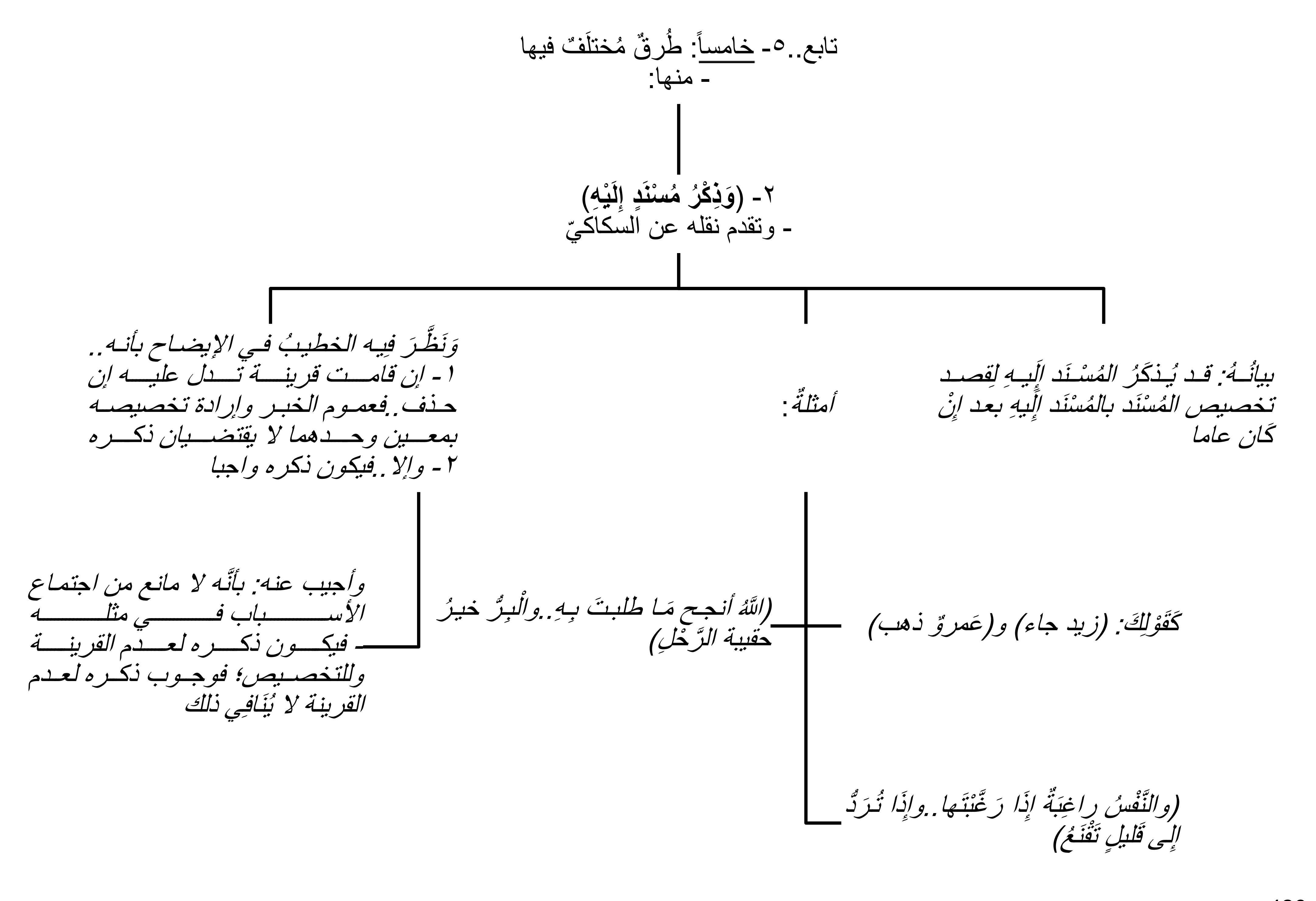
٣- ثالثاً: (إِنَّمَا)
- الخلافُ فيها: (وَمَا أَصَابَ الجَاحِدُ) أي المُنكِر
أنكر قومٌ كثيرون كونها للحصر
وأثبتَها الجُمهور
- واختلفوا في طريق إفادتها إيَّاهُ
فقيل: تفيدُهُ بالمنطوق
وقيل: لتضمنها معنى (ما) و(إلا)
- واستدلُّوا بوجوهٍ، منها:
أولاً: {إنما حرم عليكم الميتةَ} بالنصب، ففي الآيةِ ثلاث قراءات:
١- {حرَّم} بالبناءِ للفاعل، والميتةُ بالرفع
- فـ(ما) موصولة وهي اسم (إنّ) و(الميتة) خبرُها
والمعنى: (إنَّ الَّذِي حرم اللهُ عليكم هو الميتةُ)
- وهذا يفيد القصر كما في نحو (المنطلق زيد) من إفادتهما قصر الانطلاق على زيد
٢- القراءة المشهورة: {حَرَّم} بالبناء للفاعل، و{الميتةَ} بالنصب مفعولاً
فـ(ما) كافّة؛ إذ لو كانت موصولة..لبقيت (إنّ) بلا خبر، ولَبَقِيَ الموصولُ بلا عائد، بل لم يبق للكلام معنى
فمعناه (ما حرم عليكم إلا الميتة) وهو المُطابق لقراءة الرفع، فإنها للقصر فكذا قراءة النصب
- والأصلُ استواء القراءتين
٣- {حُرِّم} بالبناء للمفعول، و{الميتةَ} بالرفع
- فيحتمل:
(ما) كافة، أي: (ما حرم عليكم إلا الميتةَ)
(ما) موصولة، أي: (إنّ الذي حرم عليكم هو الميتة)
ثانياً: بقول النحاة: ((إنما لإثبَات ما يُذكَرُ بعده ونفي ما سواه).
- وهذا معنى (ما) و(إلا)
أما في قصر الموصوف على الصفة كـ(إنما زيد قائم)..فلإثْبَات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه
وأما في قصر الصفة على الموصوف كـ(إنما يقومُ زيدٌ)..فلإثْبَات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكرٍ وغيرِهما
ثالثاً: بصحة انفصال الضمير مع (إنَّما) كانفصاله مع (ما) و(إلا)
- كـ(إنما يقوم أنا) كما تقول: (ما يقوم إلا أنا)
؛ فالانفصال إنما يجوز عند تعذر الاتصال ولا تعذر هُنَا إلا بأن يكون المعنى (ما يقوم إلا أنا) فيقع بين الضمير وعامله فصلٌ لغرضٍ
ومما يشهد لوقوع الانفصال بعد (إنما):
١- قول الفرزدق: (أَنَا الذَّائِدُ الحَامِي الذِّمارَ وإِنَّما..يُدافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي)
٢- قول عمرو بن معديكرب: (قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَاتُها..مَا قَطَّرَ الفارِسَ إِلاَّ أَنَا)

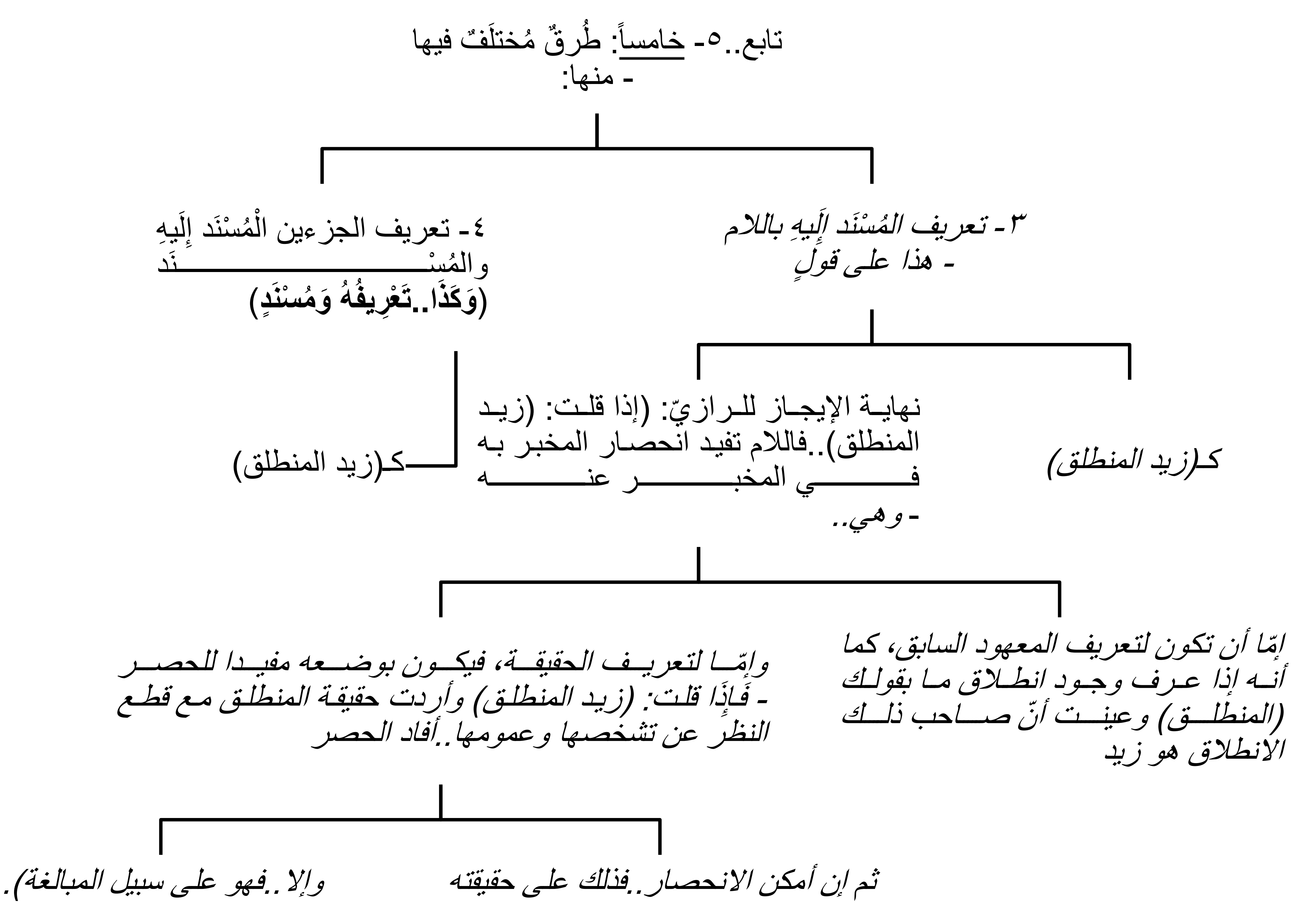

تابع..(٣- ثالثاً: (إِنَّمَا))
- الصُّوَر:
تنبيهٌ: كلامُ الدَّلائِلِ لِعَبْد القَاهِرِ مُشعِرٌ بأَنَّ (إنَّما) و(لا) العاطفة..إنما يُستعملان في الكلام المعتدَّ به لقصر القلب دُون الإِفْرَاد
النوعان:
أ- قصر الموصوف على الصفة
ب- قصر الصفة على الموصوف
١ - إفرادا: كَـ{إِنَّمَا اللهُ إِلَـهٌ وَاحِدٌ}
٢ - قلبا: (إنما زيد قائم)
٣ - والكل يصلح مثالا للتعيين - والتفاوت إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب
١ - إفرادا
٢ - قلبا: (إنما قائم زيد)
٣ - والكل يصلح مثالا للتعيين - والتفاوت إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب


٤- رابعاً: تقديم ما حقُّه التأخيرُ
(كَذَا إِذَا قَدَّمْتَهُ نَحْوُ بِنَا..مَرَّ وَفِي الوَصْفِ تَمِيمِيٌّ أَنَا)
- كتقديم الخبر على المُبتَدَأ وتقديم المعمولات على الفعل
الصُّور:
أ- قَصر الصفة على الموصوف
ب- قَصر الموصوف على الوصف
كـ(بِنا مَرَّ)
وكـ(أنا كفيت مهمك)
كـ(تميميٌّ أنا) أي لا قيسيّ
وكـ(شاعر أنا) للإفراد والقلب والتعيين
إما قصر تعيين، إذا قلته لمخاطب يدعي أنك من قيس أو من تميم دُونَ ترجيح
وإمّا قصر قلب، إذا قلته لمخاطب يدعى أنك من قيس لا من تميم
ولا يصلح مثالا لقصر الإِفْرَاد ؛ لتنافي الوصفين



٥- خامساً: طُرقٌ مُختلَفٌ فيها
- منها:
١- (أنَّما)
(قُلْتُ: وَقِيلَ أَنَّ بِالفَتْحِ وَمَا..كَأَنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا)
- أي: (أن) بالفتح (وما) المهيئة المتصلة بها
قاله الزمخشري والبيضاوي في نحو {إنما يوحي إلي أنَّما إلهكم إله واحد}:
ورد أبو حيان على الزمخشري بأنه يلزمه انحصار الوحي في الوحدانية
الزمخشريّ: ((أنَّما) لقصر الحكم على شيء أو لقصر الشيء على حكم)
وصرح التنوخي في الأقصى القريب بكونها للحصر فقال كل ما أوجب أن (إنَّما) المكسورة للحصر..أوجب أنَّ (أنما) المفتوحة للحصرِ
وأجيب:
كقولك (أنما زيد قائم) و(أنما يقوم زيد)
- وقد اجتمع المثالان في هذه الآية
وفائدة اجتماعهما: الدلالة على أن الوحي إلى الرسول مقصور على استئثار الله بالوحدانية
١- بأنه حصر مجازيٌّ باعتبار المقام
٢- وبأنَّ هذا الحصر مستفاد من (إنما) الأولى
-فلَوْ لَم تذكر (إنما) الثانية وقيل:(إنما يوحى إليّ وحدانية الله)..لزم ذلك
-وكأن الَّذِي أوقع أبا حيان في ذلك قول الزَّمَخْشَرِيّ: (فائدة اجتماعهما..) فَفُهِم مِنه أن القصر نشأ عن كونهما معا، وليس كذلك
فـ{إنما يوحى إليّ} مع فاعله بمنزلة (إنما يقوم زيد)
و(أنما إلهكم} بمنزلة (إنما زيد قائم)
المُرشديّ: عى هذا الجواب..ففي الاستدلال بالآية المذكورة على كون (إنما) بالفتح مفيدة للقصر نظرٌ

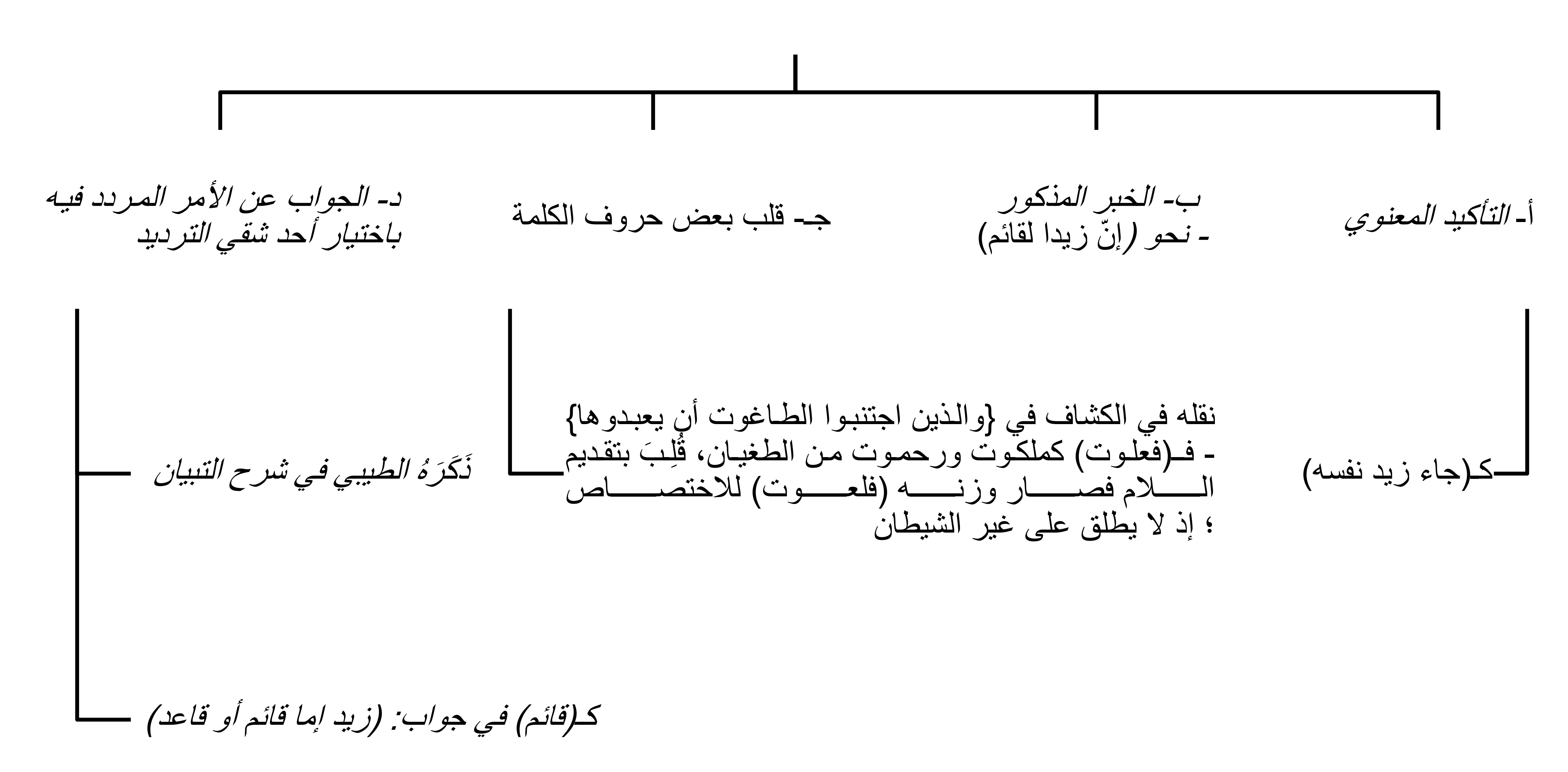

تابع..٥- خامساً: طُرقٌ مُختلَفٌ فيها
- منها:
٢- (وَذِكْرُ مُسْنَدٍ إِلَيْهِ)
- وتقدم نقله عن السكاكيّ
بيانُـهُ: قـد يُـذكَرُ المُسْـنَد إِلَيـهِ لِقصـد تخصيص المُسْنَد بالمُسْنَد إِلَيهِ بعد إنْ كَان عاما
أمثلةٌ:
كَقَوْلِكَ: (زيد جاء) و(عَمروٌ ذهب)
(اللَّهُ أنجح مَا طلبتَ بِهِ..والْبِرٌ خيرُ حقيبة الرَّحْلِ)
(والنَّفسُ راغِبَةٌ إِذَا رَغَّبْتَها..وإِذَا تُـرَدٌّ إِلى قَليلٍ تَقْنَعُ)
وَنَظَّرَ فِيه الخطيبُ فـي الإيضاح بأنـه..
١- إن قامـت قرينـة تـدل عليـه إن حذف..فعموم الخبر وإرادة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره
٢- وإلا..فيكون ذكره واجبا
وأجيب عنه: بأنَّه لا مانع من اجتماع الأسباب في مثله فيكون ذكره لعدم القرينة وللتخصيص؛ فوجوب ذكره لعدم القرينة لا يُنَافِي ذلك

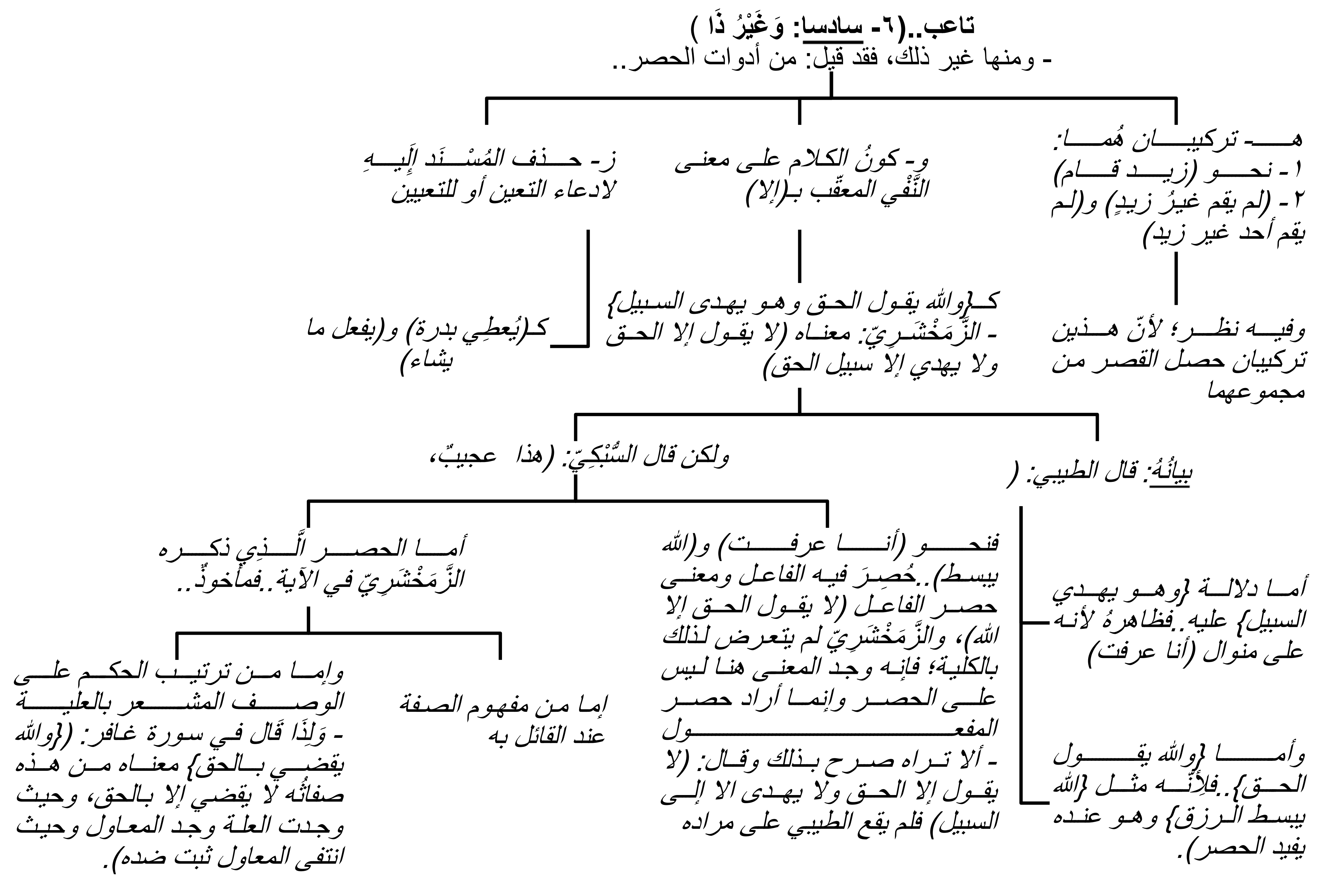


تابع..٥- خامساً: طُرقٌ مُختلَفٌ فيها
- منها:
٣- تعريف المُسْنَد إِلَيهِ باللام
- هذا على قولٍ
٤- تعريف الجزءين الْمُسْنَد إِلَيهِ والمُسْنَد
(وَكَذَا..تَعْرِيفُهُ وَمُسْنَدٍ)
كـ(زيد المنطلق)
نهاية الإيجاز للرازيّ: (إذا قلت: (زيد المنطلق)..فاللام تفيد انحصار المخبر به في المخبر عنه
- وهي..
كـ(زيد المنطلق)
إمّا أن تكون لتعريف المعهود السابق، كما أنه إذا عرف وجود انطلاق ما بقولك (المنطلق) وعينت أنّ صاحب ذلك الانطلاق هو زيد
وإمّا لتعريف الحقيقة، فيكون بوضعه مفيدا للحصر - فَإِذَا قلت: (زيد المنطلق) وأردت حقيقة المنطلق مع قطع النظر عن تشخصها وعمومها..أفاد الحصر
ثم إن أمكن الانحصار..فذلك على حقيقته
وإلا ..فهو على سبيل المبالغة).

٦- سادسا: وَغَيْرُ ذَا

- ومنها غير ذلك، فقد قيل: من أدوات الحصر..

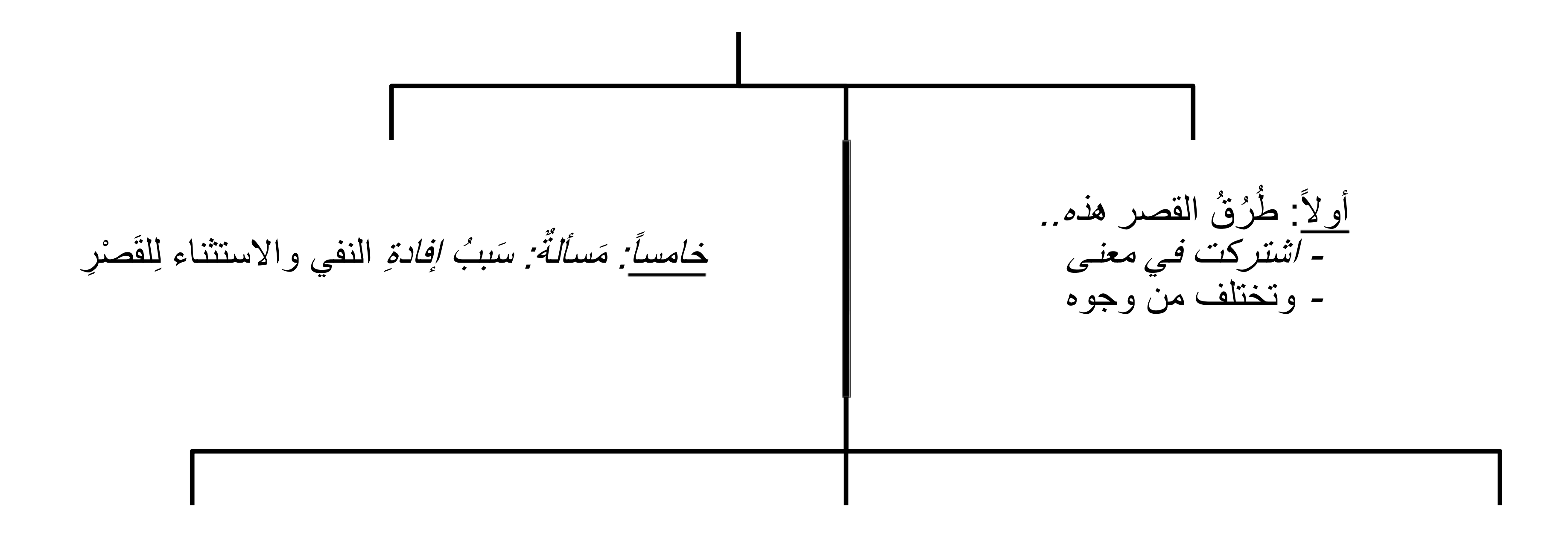




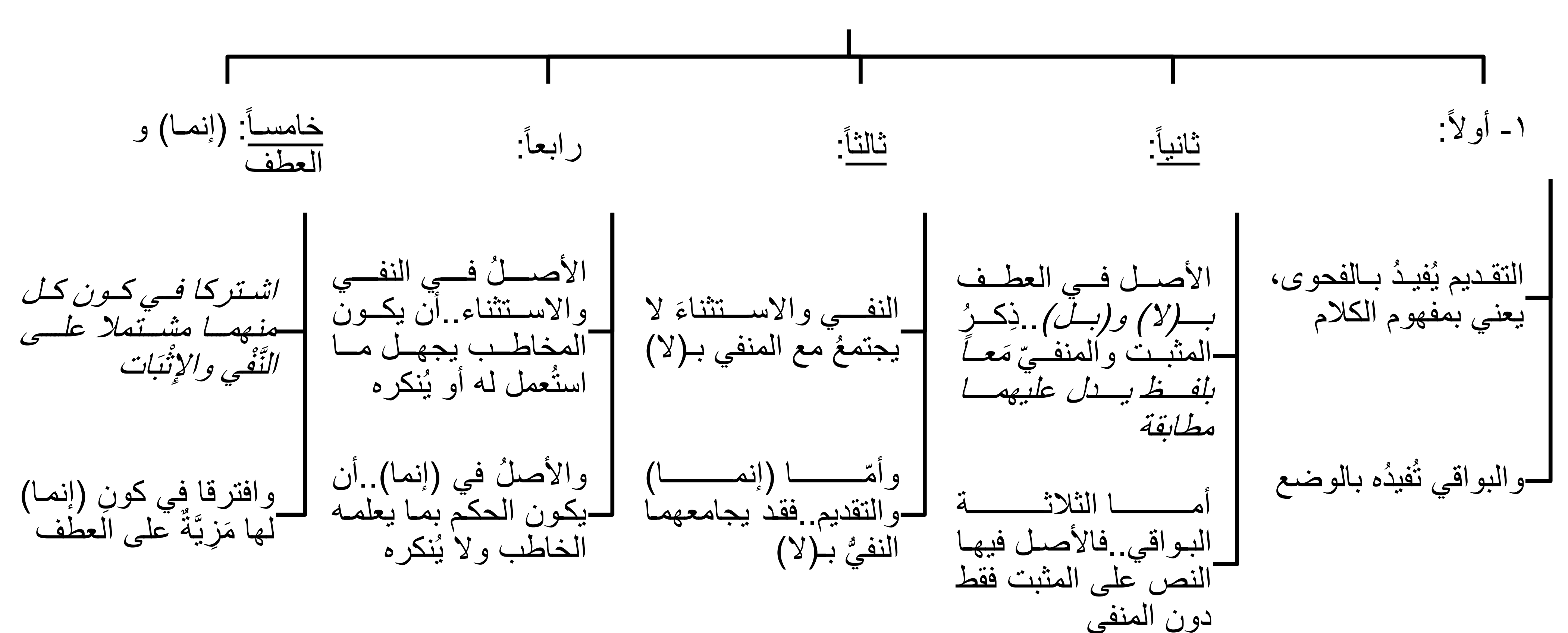
تاعب..(٦- سادسا: وَغَيْرُ ذَا)
- ومنها غير ذلك، فقد قيل: من أدوات الحصر..
هـ- تركيبان هُما:
١- نحو (زيد قام)
٢- (لم يقم غيرُ زيدٍ) و(لم يقم أحد غير زيد)
وفيه نظر؛ لأنّ هذين تركيبان حصل القصر من مجموعهما
و- كونُ الكلام على معنى النَّفْي المعقّب بـ(إلا)
كـ{والله يقول الحق وهو يهدى السبيل}
- الزَّمَخْشَرِيّ: معناه (لا يقول إلا الحق ولا يهدي إلا سبيل الحق)
ز- حذف المُسْنَد إِلَيهِ لادعاء التعين أو للتعيين
كـ(يُعطِي بدرة) و(يفعل ما يشاء)
بيانُهُ: قال الطيبي: (
أما دلالة {وهو يهدي السبيل} عليه..فظاهرهُ لأنه على منوال (أنا عرفت)
وأما {والله يقول الحق}..فلأنّه مثل {الله يبسط الرزق} وهو عنده يفيد الحصر).
ولكن قال السُّبْكِيّ: (هذا عجيبٌ،
فنحو (أنا عرفت) و(الله يبسط)..حُصِرَ فيه الفاعل ومعنى حصر الفاعل (لا يقول الحق إلا الله)، والزَّمَخْشَرِيّ لم يتعرض لذلك بالكلية؛ فإنه وجد المعنى هنا ليس على الحصر وإنما أراد حصر المفعول
- ألا تراه صرح بذلك وقال: (لا يقول إلا الحق ولا يهدى الا إلى السبيل) فلم يقع الطيبي على مراده
أما الحصر الَّذِي ذكره الزَّمَخْشَرِيّ في الآية..فمأخوذٌ..
إما من مفهوم الصفة عند القائل به
وإما من ترتيب الحكم على الوصف المشعر بالعلية
- وَلِذَا قَال في سورة غافر: {والله يقضي بالحق} معناه من هذه صفاتُه لا يقضي إلا بالحق، وحيث وجدت العلة وجد المعاول وحيث انتفى المعاول ثبت ضده).

البَحث الرابع:
أحكام القصر

البَحث الرابع: أحكام:



أولاً: طُرُقُ القصر هذه..

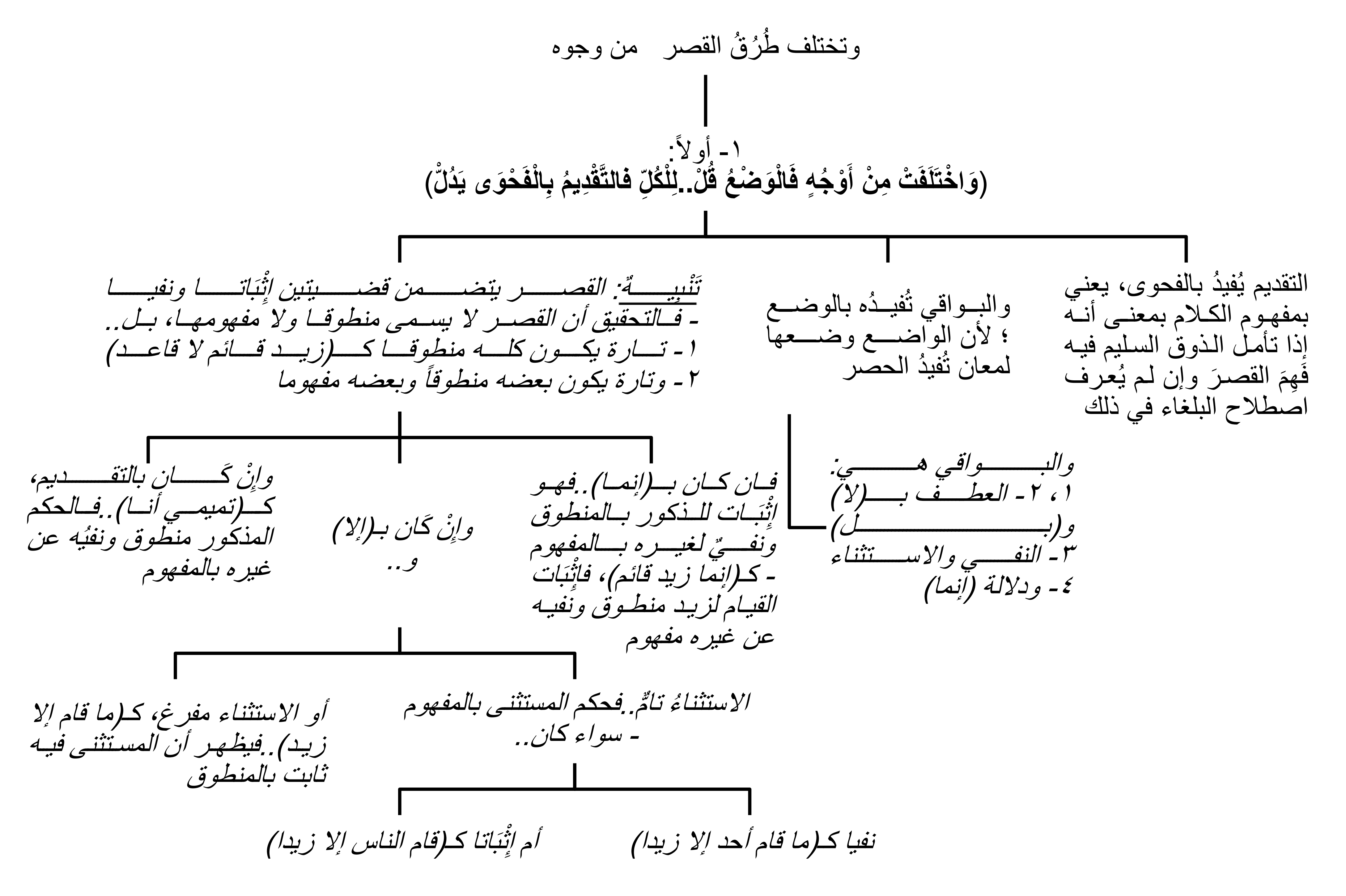


اشتركت طُرُقُ القصر في معنى، هو كونُ المخاطب في جميعها حاكماً حُكما مشوباً بصواب وخطأ، وأنت تريد بتلك الطرق إِثْبَات صوابه ونفيَ خطئه

١ - ففي قصر الإِفْرَاد: حكمه صواب في بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطأ في بعض وهو ما ينفيه المُتكلم

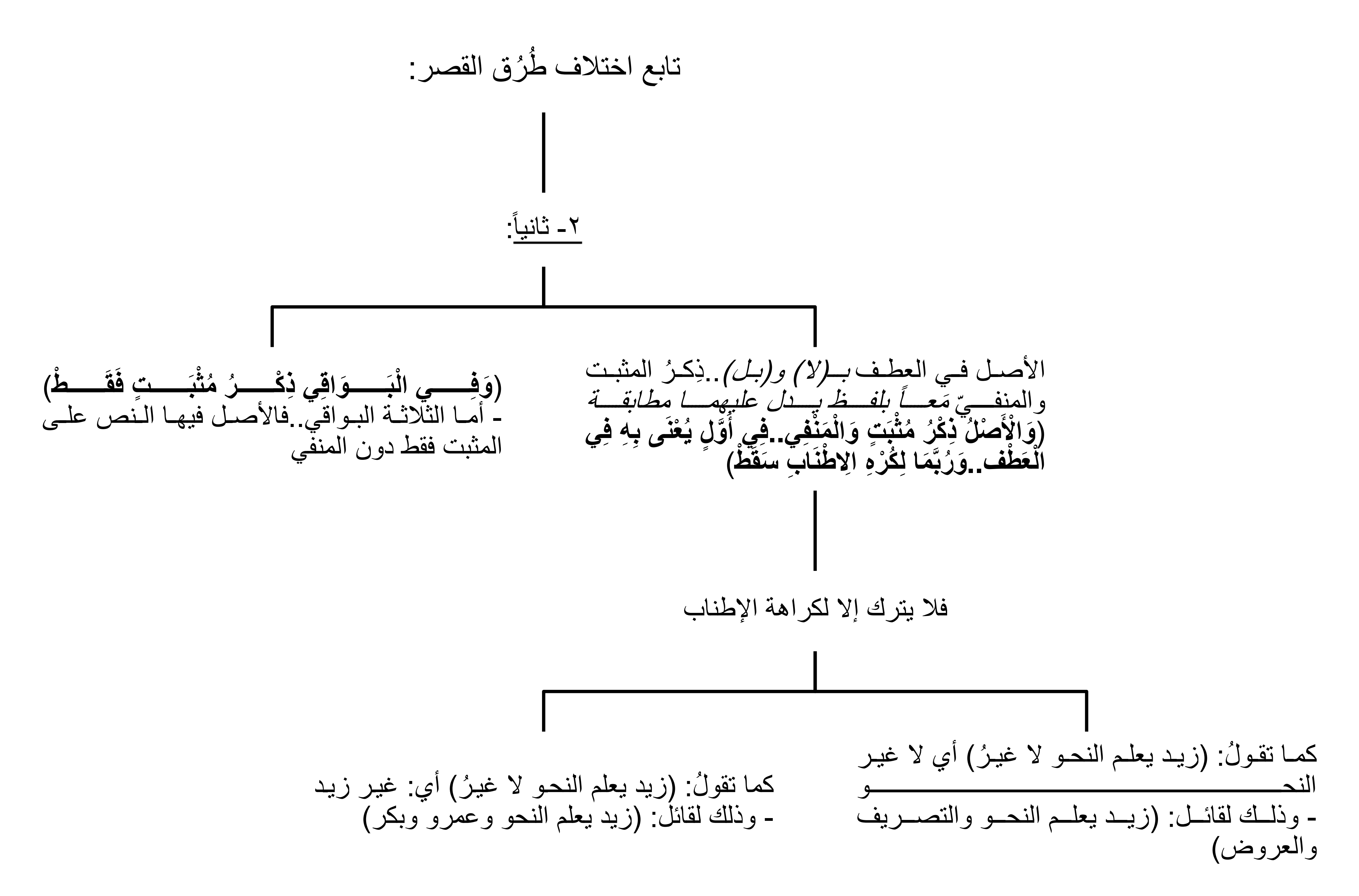
٢ - وفي قصر القلب: الصواب كون الموصوف على أحد الوصفين أو كون الوصف لأحدِ الموصوفَينِ، وإنما الخطأ في تعيينه

٣ - وفي قصر التعيين: الصواب كونُه لأَحَدهمَا والخطأ تجويز كل منهما على التساوي



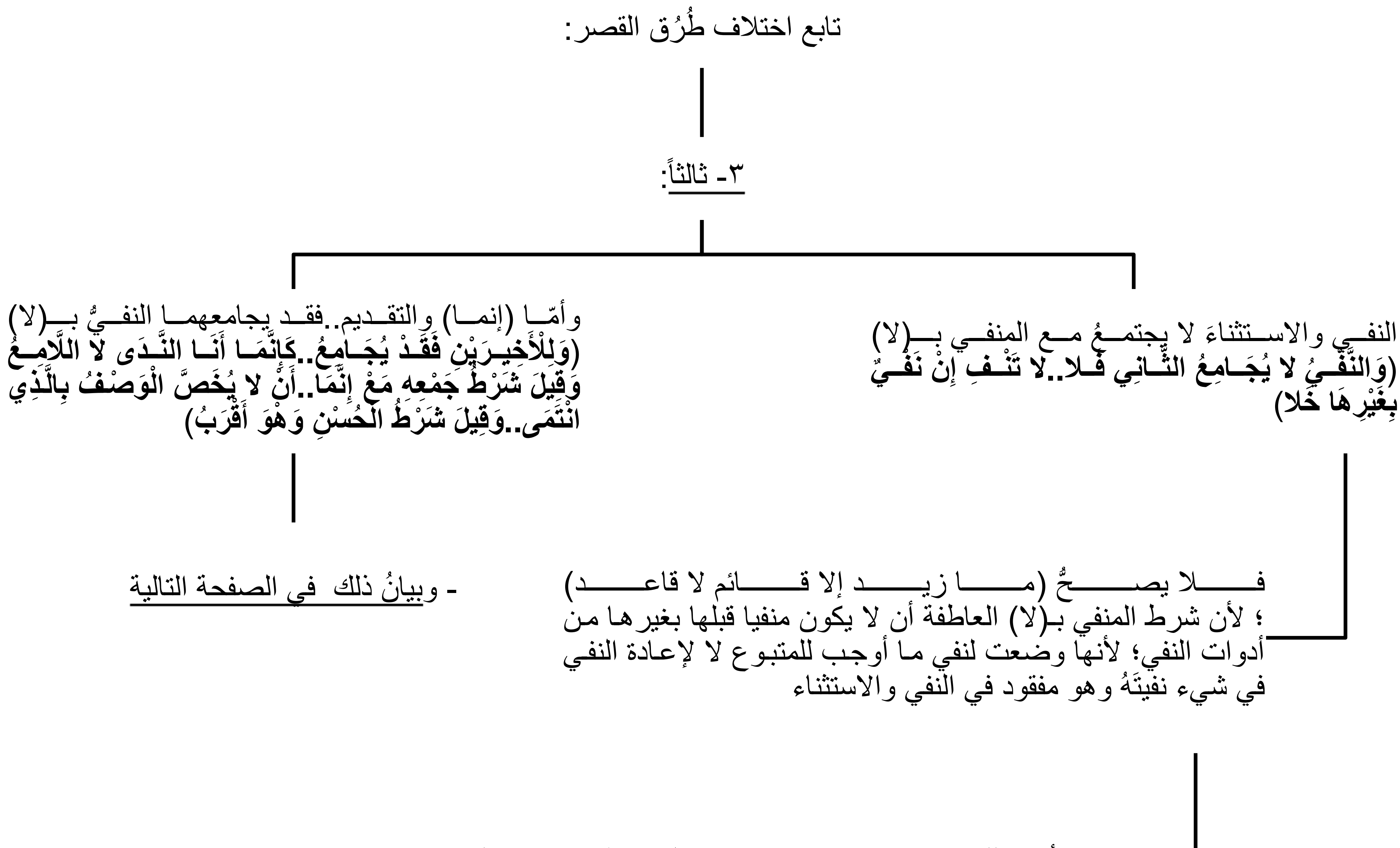
وتختلف طُرُقُ القصر من وجوه
١- أولاً:
(وَاخْتَلَفَتْ مِنْ أَوْجُهٍ فَالْوَضْعُ قُلْ..لِلْكُلِّ فالتَّقْدِيمُ بِالْفَحْوَى يَدُلّْ)
التقديم يُفيدُ بالفحوى، يعني بمفهوم الكلام بمعنى أنه إذا تأمل الذوق السليم فيه فَهِمَ القصرَ وإن لم يُعرف اصطلاح البلغاء في ذلك
والبواقي تُفيدُه بالوضع ؛ لأن الواضع وضعها لمعان تُفيدُ الحصر
والبواقي هي:
١، ٢- العطف بـ(لا) و(بل)
٣- النفي والاستثناء
٤- ودلالة (إنما)
تَنْبِيهٌ: القصر يتضمن قضيتين إِثْبَاتا ونفيا - فالتحقيق أن القصر لا يسمى منطوقا ولا مفهومها، بل..
١- تارة يكون كله منطوقا كـ(زيد قائم لا قاعد)
٢- وتارة يكون بعضه منطوقاً وبعضه مفهوما
فان كان بـ(إنما)..فهو إِثْبَات للمذكور بالمنطوق ونفيٌ لغيره بالمفهوم - كـ(إنما زيد قائم)، فإِثْبَات القيام لزيد منطوق ونفيه عن غيره مفهوم
وإنْ كَان بـ(إلا) و..
وإنْ كَان بالتقديم، كـ(تميمي أنا)..فالحكم المذكور منطوق ونفيُه عن غيره بالمفهوم
الاستثناءُ تامٌّ..فحكم المستثنى بالمفهوم - سواء كان..
أو الاستثناء مفرغ، كـ(ما قام إلا زيد)..فيظهر أن المستثنى فيه ثابت بالمنطوق
نفيا كـ(ما قام أحد إلا زيدا)
أم إِثْبَاتا كـ(قام الناس إلا زيدا)

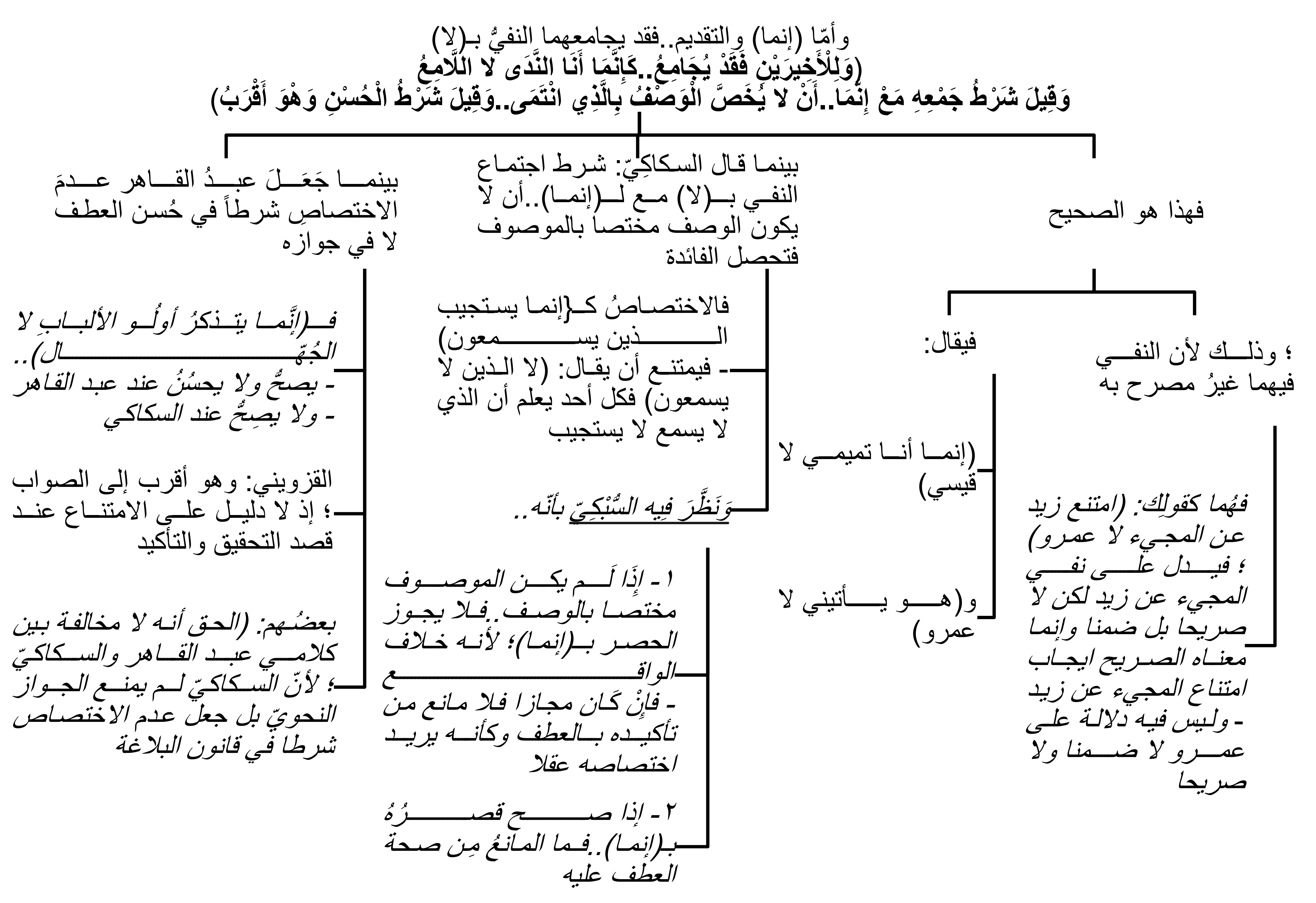
مُصْطفَى دَنْقَش



تابع اختلاف طُرُق القصر:
٢- ثانياً:
الأصل في العطف بـ(لا) و(بل)..ذِكرُ المثبت والمنفيّ مَعاً بلفظ يدل عليهما مطابقة
(وَالْأَصْلُ ذِكْرُ مُثْبَتٍ وَالْمَنْفِي..فِي أَوَّلٍ يُعْنَى بِهِ فِي الْعَطْف..وَرُبَّمَا لِكُرْهِ الِاطْنَابِ سَقَطْ)
(وَفِي الْبَوَاقِي ذِكْرُ مُثْبَتٍ فَقَطْ)
- أما الثلاثة البواقي..فالأصل فيها النص على المثبت فقط دون المنفي
فلا يترك إلا لكراهة الإطناب
كما تقولُ: (زيد يعلم النحو لا غيرُ) أي لا غير النحو
- وذلك لقائل: (زيد يعلم النحو والتصريف والعروض)
كما تقولُ: (زيد يعلم النحو لا غيرُ) أي: غير زيد
- وذلك لقائل: (زيد يعلم النحو وعمرو وبكر)

تابع اختلاف طُرُق القصر:




وأمّا (إنما) والتقديم..فقد يجامعهما النفيُّ بـ(لا)
(وَلِلْأَخِيرَيْنِ فَقَدْ يُجَامِعُ..كَإِنَّمَا أَنَا النَّدَى لا اللَّامِعُ
وَقِيلَ شَرْطُ جَمْعِهِ مَعْ إِنَّمَا..أَنْ لا يَخُصَّ الْوَصْفُ بِالَّذِي انْتَمَى..وَقِيلَ شَرْطُ الْحُسْنِ وَهْوَ أَقْرَبُ)
فهذا هو الصحيح
؛ وذلك لأن النفي فيهما غيرُ مصرح به
فهُما كقولِك: (امتنع زيد عن المجيء لا عمرو) ؛ فيدل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وإنما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء عن زيد
- وليس فيه دلالة على عمرو لا ضمنا ولا صريحا
فيقال:
(إنما أنا تميمي لا قيسي)
و(هو يأتيني لا عمرو)
بينما قال السكاكِيّ: شرط اجتماع النفي بـ(لا) مع لـ(إنما)..أن لا يكون الوصف مختصا بالموصوف فتحصل الفائدة
فالاختصاصُ كـ{إنما يستجيب الذين يسمعون}
- فيمتنع أن يقال: (لا الذين لا يسمعون) فكل أحد يعلم أن الذي لا يسمع لا يستجيب
وَنَظَّرَ فِيه السُّبْكِيّ بأنّه..
١ - إذَا لَم يكن الموصوف مختصا بالوصف..فلا يجوز الحصر بـ(إنما)؛ لأنه خلاف الواقع
- فإنْ كان مجازا فلا مانع من تأكيده بالعطف وكأنه يريد اختصاصه عقلا
٢ - إذا صح قصرُهُ بـ(إنما)..فما المانعُ مِن صحة العطف عليه
بينما جَعَلَ عبدُ القاهر عدمَ الاختصاصِ شرطاً في حُسن العطف لا في جوازه
فـ(إنَّما يتذكرُ أولُو الألبابِ لا الجُهّال)..
- يصحُّ ولا يحسُنُ عند عبد القاهر
- ولا يصِحُّ عند السكاكي
القزويني: وهو أقرب إلى الصواب ؛ إذ لا دليل على الامتناع عند قصد التحقيق والتأكيد
بعضُهم: (الحق أنه لا مخالفة بين كلامي عبد القاهر والسكاكيّ ؛ لأنّ السكاكيّ لم يمنع الجواز النحويّ بل جعل عدم الاختصاص شرطا في قانون البلاغة

تابع اختلاف طُرُق القصر:
٤- رابعاً:

الأصلُ في النفي والاستثناء..أن يكون المخاطب يجهل ما استُعمل له أو يُنكره
(وَأَصْلُ ثَانٍ جَهْلُ مَنْ يُخَاطَبُ..وَجَحْدُهُ لِمَا لَهُ يُسْتَعْمَلُ)

فالمُستعمَلُ له الحكمُ هو إثبات الحكم المذكور إن كان قصر إفراد أو نفيه إن كان قصر قلبٍ

وقد يخرج عن ذلك فينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له القصر بـ(ما) و(إلا) إفرادا وقلبا
(وَيُجْعَلُ الْمَعْلُومُ كَاللَّذْ يُجْهَلُ..فَخُذْ لَهُ الثَّانِيْ لِأَمْرٍ نَاسَبَا..وَاسْتَعْمِلَنْهُ مُفْرِدًا أَوْ قَالِبَا)

مثال الإفراد: {وما محمد إلا رسول}
(كَمِثْلِ مَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولْ..إِذْ أَعْظَمُوا مَمَاتَهُ مِثْلَ الْجَهُولْ أَيْ هُوَ مَقْصُورٌ عَلَيْهَا مَا عَدَا..إِلَى التَّبَرِّي مِنْ هَلَاكٍ وَرَدَى)

مثال القلب: {إن أنتم إلا بشر مثلنا}
(وَقَوْلِهِ إِنْ أَنْتُمُ إِلَّا بَشَرْ..لِزَاعِمِ الرُّسْلِ سِوَاهُ وَأَصَرّْ مُخَاطَبٌ عَلَى ادِّعَا الرِّسَالَهْ)

والأصلُ في (إنما)..أن يكون الحكم بما يعلمه الخاطب ولا يُنكره
(وَإِنَّمَا بِعَكْسِهِ كَإِنَّمَا..هَذَا أَخُوكَ أَيْ فَرُقَّ وَارْحَمَا)

كـ(إنما زيد أخوك) لمن يعلم ذلك ويقرُّ به
- وذلك ترقيقا عليه

وقد يكونُ الكلامُ *على خلاف مقتضى الظاهر*، فيُنزّل المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره فيستعمل له (إنما)
(وَرُبَّمَا يُنَزَّلُ الْمَجْهُولُ فِي..دَعْوَى الظُّهُورِ كَسِوَاهُ فَيَفِي)

الأصلُ في النفي والاستثناء..أن يكون المخاطب يجهل ما استُعمل له أو يُنكره
(وَأَصْلُ ثَانٍ جَهْلُ مَنْ يُخَاطَبُ..وَجَحْدُهُ لِمَا لَهُ يُسْتَعْمَلُ)

فالمُستعمَلُ له الحكمُ هو إثبات الحكم المذكور إن كان قصر إفراد أو نفيه إن كان قصر قلبٍ

كـ(ما من إله إلا اللهُ)

وكَقَوْلِكَ لصاحبك وقد رأيت شبحا من مكان بعيد: (ما هو إلا زيدٌ) إذا اعتقد غيرَهُ مصرًّا على هذا الاعتقادِ

وقد يخرج عن ذلك فينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له القصر بـ(ما) و(إلا) إفرادا وقلبا
(وَيُجْعَلُ الْمَعْلُومُ كَاللَّذْ يُجْهَلُ..فَخُذْ لَهُ الثَّانِيْ لِأَمْرٍ نَاسَبَا..وَاسْتَعْمِلَنْهُ مُفْرِدًا أَوْ قَالِبَا)

مثال الإفراد: {وما محمد إلا رسول}
(كَمِثْلِ مَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولْ..إِذْ أَعْظَمُوا مَمَاتَهُ مِثْلَ الْجَهُولْ أَيْ هُوَ مَقْصُورٌ عَلَيْهَا مَا عَدَا..إِلَى التَّبَرِّي مِنْ هَلَاكٍ وَرَدَى)

بَيَانُهُ -كما قال غالبُ الشُّرّاحِ-:
أي هو مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبري من الهلاك ؛ فإنه خطاب للصحابة وهم عالمون بأنه غير جامع للرسالة والتبري من الهلاك لكنهم لما استعظموا مماته..نزل منزلة إنكارهم إياه فاستعمل له النفي و(إلا)

ولكن قال السُّبْكِيّ: (نزل استعظامهم له عن الموت منزلة من يجهل رسالته ؛ لأنّ كل رسول لا بُدَّ من موته فمن استبعد موته فكانما استبعد رسالته
←وبهذا يظهر أن هذا قصرُ قلب لا قَصْر إِفْرَاد، فاعتقادُ الرسالة وعدم الموت لا يجتمعان حتى يكون قَصْر إِفْرَاد

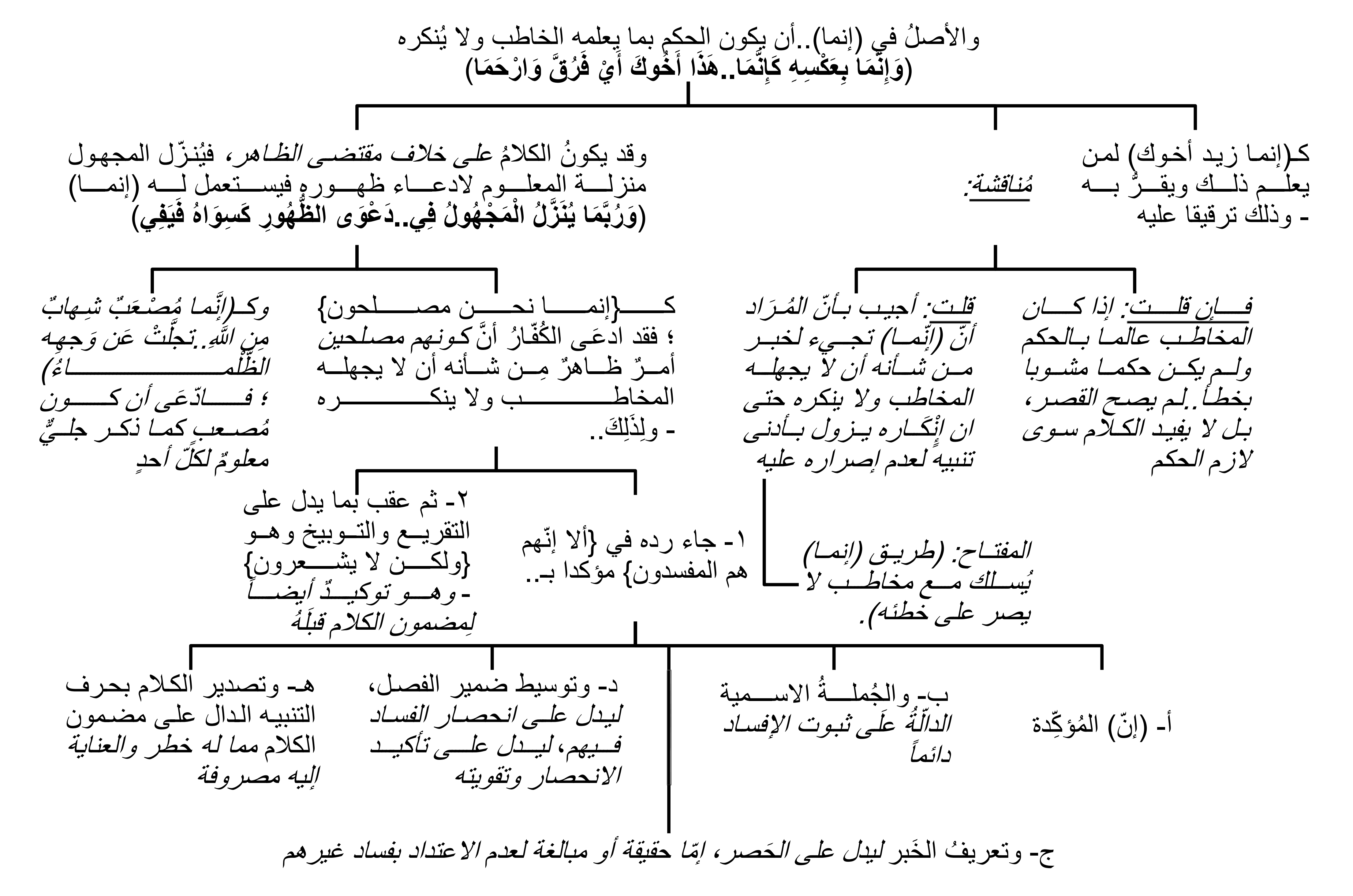
مثال القلب: {إن أنتم إلا بشر مثلنا}
(وَقَوْلِهِ إِنْ أَنْتُمُ إِلَّا بَشَرْ..لِزَاعِمِ الرُّسْلِ سِوَاهُ وَأَصَرّ مُخَاطَبٌ عَلَى ادِّعَا الرِّسَالَهْ)

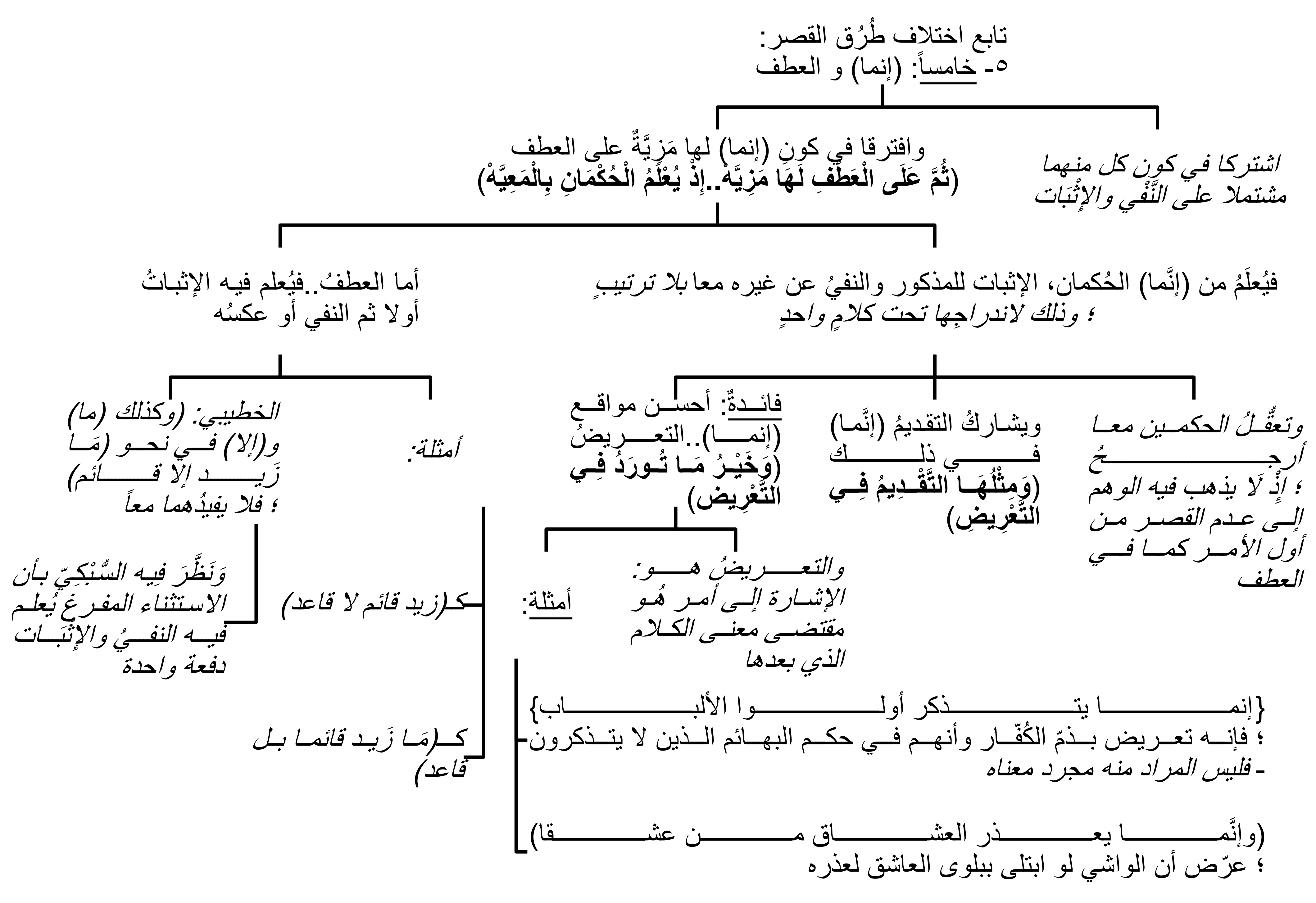
بيانُهُ: المُخاطبُون وهُم الرسُل ليسوا جاهلينَ بأنهم بشرٌ ولا منكرين، لكنَّهم نُزّلوا منزلة المُنكرين لاعتقادِ المُتكلم الكافر أنّ الرسول لا يكون بشرا، فقلبوا الحكم وقالوا: {إن أنتم إلا بشر مثلنا}: أي مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها

مُناقشة:
(وَقَوْلُهُمْ إِنْ نَحْنُ مِثْلَ الْقَالَهْ مِنَ الْمُجَارَاةِ لِخَصْمٍ كَيْ عَثَرْ..إِرَادَةَ التَّبْكِيتِ لَا الْمَنْفِيُّ قَرّ)

إن قيل: اعترف المخاطبون بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا: {إن نحن إلا بشر مثلكم} ؛ فكأنهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم

جوابه: قولهم ذلك من باب مجاراة الخصم بتسليم بعض مقدماته ليعثر حيث يراد تبكيته -*أي الإسكات والإِلْزَام*- لا لتسليم انتفاء الرسالة - فكأنهم قالوا: (ما ادعيتم من كوننا بشرا حق لا ننكره، ولكن هذا لا ينافي أن يَمُنّ اللهُ علينا بالرسالة)


والأصلُ في (إنما)..أن يكون الحكم بما يعلمه الخاطب ولا يُنكره
(وَإِنَّمَا بِعَكْسِهِ كَإِنَّمَا..هَذَا أَخُوكَ أَيْ فَرُقَّ وَارْحَمَا)
كـ(إنما زيد أخوك) لمن يعلم ذلك ويقرُّ به
- وذلك ترقيقا عليه
مُناقشة:
وقد يكونُ الكلامُ *على خلاف مقتضى الظاهر*، فيُنزّل المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره فيستعمل له (إنما)
(وَرُبَّمَا يُنَزَّلُ الْمَجْهُولُ فِي..دَعْوَى الظُّهُورِ كَسِوَاهُ فَيَفِي)
فإن قلت: إذا كان المخاطب عالما بالحكم ولم يكن حكما مشوبا بخطأ..لم يصح القصر، بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم
قلت: أجيب بأنّ المُرَاد أنّ (إنّما) تجيء لخبر من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان إنْكاره يزول بأدنى تنبيه لعدم إصراره عليه
المفتاح: (طريق (إنما) يُسلك مع مخاطب لا يصر على خطئه).
كـ{إنما نحن مصلحون}؛ فقد ادعَى الكُفّارُ أنَّ كونهم مصلحين أمرٌ ظاهرٌ مِن شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره
- ولِذَلِكَ..
وكـ*(إنَّما مُصْعَبٌ شِهابٌ مِن اللَّهِ..تجلَّتْ عَن وَجهِهِ الظَّلْماءُ)؛ فادّعَى أن كون مُصعب كما ذكر جليٌّ معلومٌ لكلّ أحدٍ*
١- جاء رده في {ألا إنّهم هم المفسدون} مؤكدا بـ..
٢- ثم عقب بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو {ولكن لا يشعرون}
- *وهو توكيدٌ أيضاً لِمضمون الكلام قبلَهُ*
أ- (إنّ) المُؤكّدة
ب- والجُملةُ الاسمية *الدالّةُ علَى ثبوت الإفساد دائماً*
ج- وتعريفُ الخَبر *ليدل على الحَصر، إمّا حقيقة أو مبالغة لعدم الاعتداد بفساد غيرهم*
د- وتوسيط ضمير الفصل، *ليدل على انحصار الفساد فيهم، ليدل على تأكيد الانحصار وتقويته*
هـ- وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على مضمون الكلام مما له خطر *والعناية إليه مصروفة*


تابع اختلاف طُرُق القصر:
٥- خامساً: (إنما) و العطف
اشتركا في كون كل منهما مشتملا على النَّفْي والإِثْبَات
وافترقا في كونِ (إنما) لها مَزِيَّةٌ على العطف
(ثُمَّ عَلَى الْعَطْفِ لَهَا مَزِيَّهْ..إِذْ يُعْلَمُ الْحُكْمَانِ بِالْمَعِيَّهْ)
فيُعلَمُ من (إنَّما) الحُكمان، الإثبات للمذكور والنفيُ عن غيره معا بلا ترتيبٍ ؛ وذلك لاندراجِها تحت كلامٍ واحدٍ
أما العطفُ..فيُعلم فيه الإثباتُ أولا ثم النفي أو عكسُه
وتعقُّلُ الحكمين معا أرجحُ ؛ إذْ لَا يذهب فيه الوهم إلى عدم القصر من أول الأمر كما في العطف
ويشاركُ التقديمُ (إنَّما) في ذلك (وَمِثْلُهَا التَّقْدِيمُ فِي التَّعْرِيضِ)
فائدةٌ: أحسن مواقع (إنما)..التعريضُ (وَخَيْرُ مَا تُورَدُ فِي التَّعْرِيض)
والتعريضُ هو: الإشارة إلى أمر هُو مقتضى معنى الكلام الذي بعدها
أمثلة:
{إنما يتذكر أولوا الألباب} ؛ فإنه تعريض بذمّ الكُفّار وأنهم في حكم البهائم الذين لا يتذكرون - فليس المراد منه مجرد معناه
(وإنَّما يعذر العشاق من عشقا) ؛ عرّض أن الواشي لو ابتلى ببلوى العاشق لعذره
أمثلة:
كـ(زيد قائم لا قاعد)
كـ(مَا زَيد قائما بل قاعد)
الخطيبي: (وكذلك (ما) و(إلا) في نحو (مَا زَيد إلا قائم) ؛ فلا يفيدُهما معاً
وَنَظَّرَ فِيه السُّبْكِيّ بأن الاستثناء المفرغ يُعلم فيه النفيُ والإِثْبَات دفعة واحدة

ثانياً: ما يجيءُ فيه القصرُ وما لا:

(يَجِيءُ بَيْنَ مُبْتَدَا وَخَبَرِ..وَالْفِعْلِ مَعْ تَعَلُّقٍ لا الْمَصْدَر)

- **يقعُ..**

١- بين المُبتَدَأ والخبر
- كما تقدم

٢- بين الفعل والفاعل
- كـ(ما قام إلا زيد)

٣- بين الفاعل والمفعول
- وهو يرجع *إلى قصر الصفة على الموصوف أو قصر الموصوف على الصفةِ*

أ- قصر الفاعلِ على المفعول:
- أي: قصر الفعل المُسْنَد إلى الفاعل على المفعولِ
- كـ(ما ضرب زيدٌ إلا عمرا)

ب- قصر المفعول على الفاعلِ
- كـ(ما ضرب عمرا إلا زيدٌ)

٤- بين المفعولين:
- كـ(ما أعطيت زيدا إلا درهما)

٥- بين الفعل و سائر *المُتعلّقات*
- كالحال وكالظروفِ

أمثلة:

أ- {وأرسلناك للناس رسولا} فقدم المجرور
- واللامُ هُنا..
- للاستغراق، مريدا به قصر القلب ردا لزعم اليهود اختصاص بعثه بالعرب
- وليست..
  - لِلعهد؛ لئلا يختص بهم
  - ولا الجنس؛ لئلا يخرج الجنّ

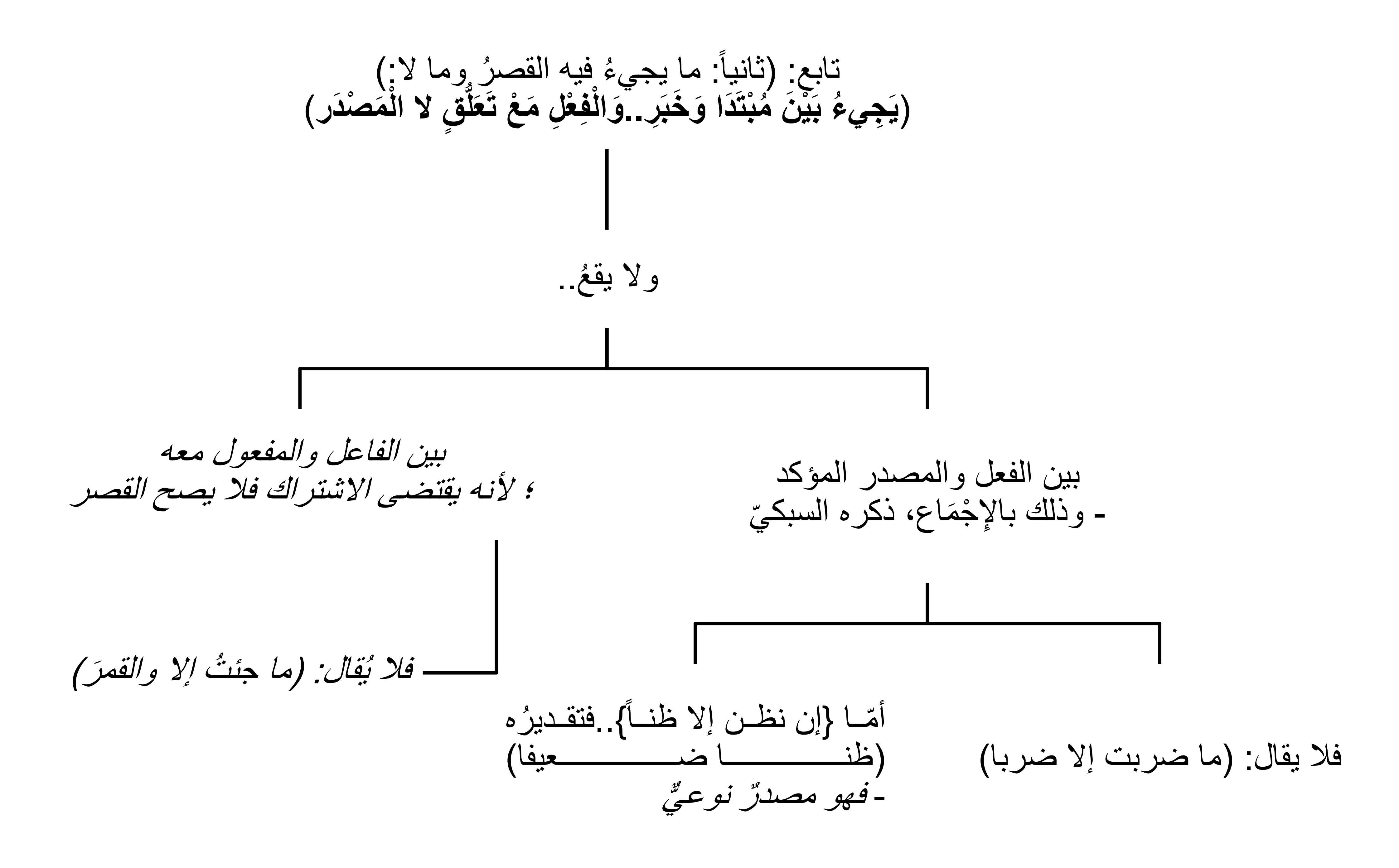
ب- (ما سار زيدٌ إلا يوم الجمعةِ)
جـ- (ما صلّى زيدٌ إلا خلف الإمام)
د- (ما جاء زيد إلا راكبا)
هـ- (ماجاء راكبا إلا زيدٌ)
و- (ما طاب زيدٌ إلا نفسا)
ز- (ما طاب نفسا إلا زيد)
ح- (ما صلي زيد إلا في المسجد)
ط- (ما ضرب إلا تأديبا)

٦- *بين الصفة والموصوف*
- كـ(ما جاءني رجلٌ إلا فَاضِل)

٧- *بين البدل بأنواعه والمبدل منه*

أمثلة:

أ- (ما جاءني أحدٌ إلا أخوك)
ب- (ما ضربت زيدا إلا رأسه)
جـ- (ما سُلب زيدٌ إلا ثوبُه)


تابع: (ثانياً: ما يجيءُ فيه القصرُ وما لا:)
(يَجِيءُ بَيْنَ مُبْتَدَا وَخَبَرِ..وَالْفِعْلِ مَعْ تَعَلُّقٍ لا الْمَصْدَر)
ولا يقعُ..
بين الفعل والمصدر المؤكد
- وذلك بالإجْمَاع، ذكره السبكيّ
بين الفاعل والمفعول معه
؛ لأنه يقتضى الاشتراك فلا يصح القصر
فلا يُقال: (ما جئتُ إلا والقمرَ)
فلا يقال: (ما ضربت إلا ضربا)
أمّـا {إن نظـن إلا ظنـاً}..فتقـديرُه (ظنـــــا ضـــــــعيفا)
- فهو مصدرٌ نوعيٌّ

ثالثا: تقديم وتأخير المقصور والمقصور عليهِ

النفي والاستثناء

الأصلُ: تأخيرُ المقصور عليه مع كلمة الاستثناء عن المقصور فاعلا كان أو مفعولا أم غيرهما (**وَأَخِّرَنَّ مَا عَلَيْهِ قَدْ قُصِرْ..مُسْتَثْنِيًا مَعَ الْأَدَاةِ..**)

والسِرُّ في ذلك أن القصرَ هُو أثرُ الأَدَاةِ، ويمتنع ظهورُ أثر الشيءِ قبل وجوده

كقول لبيد: (لَوْ خيّرَ المِنْبَرُ فُرْسَانَهُ..مَا اختارَ إلّا مِنْكُمُ فَارِسًا) ؛ فلو أخر (منكم)..صار الاختصاصُ في (فارس) وليس المرادَ

فتقول في..

القصر على الفاعل: (ماضرب عمرا إلا زيدٌ)

القصر على المفعول: (ما ضرب زيدٌ إلا عمراً)

وندر تقديم المقصور عليه والأداة على المقصورِ (**وَنَدَرْ..تَقْدِيمُ هَذَيْنِ**)

كـ(فَلَمْ يَدْرِ إلاَّ اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا..عَشِيّةَ لاقينا جذاما وحميرا)

وإنما كان ذاك نادرا لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها - كالضرب الصادر من زيد في (ما ضرب زيد إلا عمرا) والواقع على عمرو في (ما ضرب عمرا إلا زيد)

تنبيهٌ: قولُ النَّاظِمِ: (**لِئَلَّا يَلْزَمَا قَصْرُ الصّفَاتِ قَبْلَ أَنْ تُتَمَّمَا**) *منطوقُهُ عِلَّةٌ لكثرة التقديم ومفهومُهُ علة لقلته*

فالضابط أنّ: المقصور عليه يجب أن يلي أَدَاة الاستثناء سواء كانا متأخرين عن المقصور كما هو الشائع أو متقدمين عليه كما هو القليل

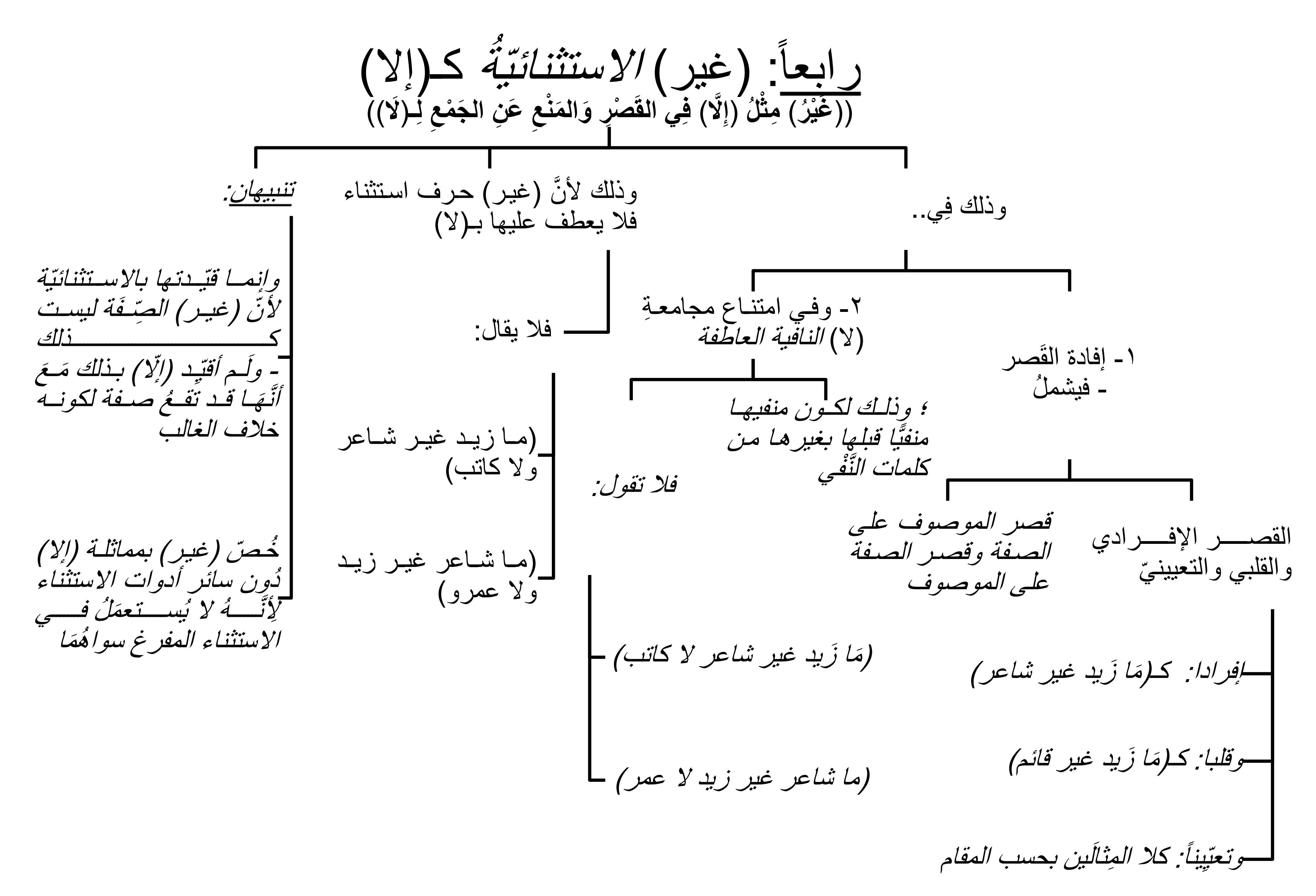
(إنما): لا يجوزُ تقديم المقصور عليه على غيره (**وَأَخِّرَنْ فِي إِنَّمَا لِئَلَّا..يَعْرِضَ لَبْسٌ**) *- سواء كان فاعلا أو مفعولا أو مصدرا أو فعلا أو غير ذلك*

وذلك لئلا يحصُل لَبسٌ - كما إذا قلنا في (إنما ضرب زيدٌ عمراً): (إنما ضرب عمرا زيدٌ)

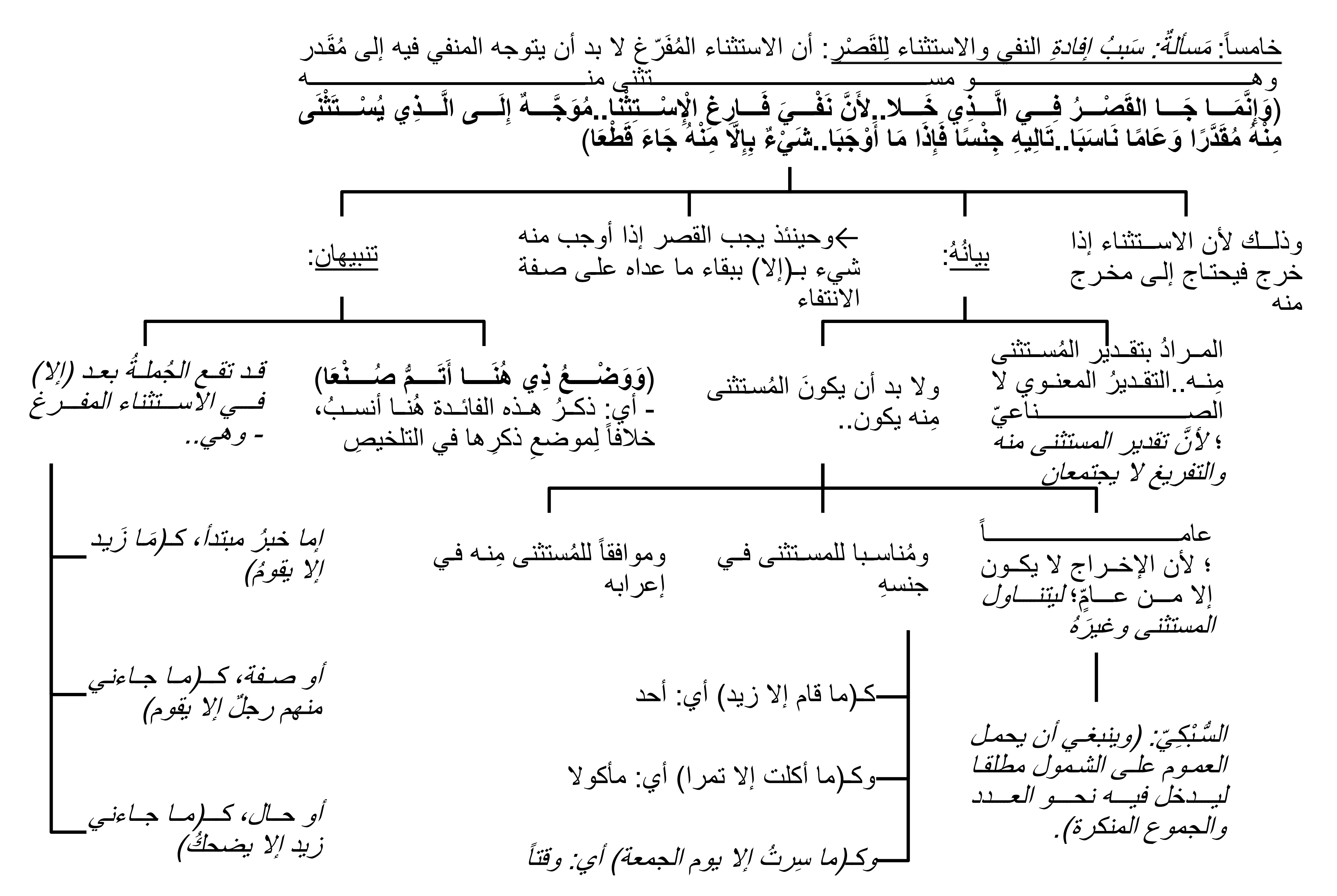
فتقولُ في:

قصر الفاعل على المفعول: (إنما ضرب زيد عمرا)

وقصر الفعل على الظرف: (إنما ضرب زيد عمرا يوم الجمعة)


رابعاً: (غير) الاستثنائيّةُ كـ(إلا)
((غَيْرُ) مِثْلُ (إِلَّا) فِي القَصْرِ وَالمَنْعِ عَنِ الجَمْعِ لِـ(لَا))
وذلك فِي..
١- إفادة القَصر
- فيشملُ
القصــــر الإفــــرادي والقلبي والتعيينيّ
إفرادا: كـ(مَا زَيد غير شاعر)
وقلبا: كـ(مَا زَيد غير قائم)
وتعيِّيناً: كلا المِثالَين بحسب المقام
قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
٢- وفـي امتنـاع مجامعـةِ (لا) النافية العاطفة
؛ وذلـك لكـون منفيهـا منفيًّا قبلها بغيرها من كلمات النَّفْي
فلا تقول:
(مَا زَيد غير شاعر لا كاتب)
(ما شاعر غير زيد لا عمر)
وذلك لأنَّ (غير) حرف استثناء فلا يعطف عليها بـ(لا)
فلا يقال:
(مـا زيـد غيـر شـاعر ولا كاتب)
(مـا شـاعر غيـر زيـد ولا عمرو)
تنبيهان:
وإنمـا قيّـدتها بالاسـتثنائيّة لأنّ (غيـر) الصِّـفَة ليسـت كـذلك
- ولَـم أقيِّـد (إلّا) بـذلك مَـعَ أنَّهـا قـد تقـعُ صـفة لكونـه خلاف الغالب
خُصّ (غير) بمماثلـة (إلا) دُون سائر أدوات الاستثناء لِأَنَّـهُ لا يُسـتعمَلُ فـي الاستثناء المفرغ سواهُمَا

مُصْطفَى دَنْقَش



خامساً: مَسألةٌ: سَببُ إفادةِ النفي والاستثناء لِلقَصْرِ: أن الاستثناء المُفرّغ لا بد أن يتوجه المنفي فيه إلى مُقَدر وهو مستثنى منه
(وَإِنَّمَا جَا القَصْرُ فِي الَّذِي خَلا..لأَنَّ نَفْيَ فَارِغِ الْإِسْتِثْنا..مُوَجَّهٌ إِلَى الَّذِي يُسْتَثْنَى مِنْهُ مُقَدَّرًا وَعَامًا نَاسَبَا..تَالِيهِ جِنْسًا فَإِذَا مَا أَوْجَبَا..شَيْءٌ بِإِلَّا مِنْهُ جَاءَ قَطْعَا)
وذلك لأن الاستثناء إذا خرج فيحتاج إلى مخرج منه
بيانُهُ:
وحينئذ يجب القصر إذا أوجب منه شيء بـ(إلا) ببقاء ما عداه على صفة الانتفاء
تنبيهان:
المرادُ بتقدير المُستثنى منه..التقديرُ المعنوي لا الصناعيّ؛ لأنَّ تقدير المستثنى منه والتفريغ لا يجتمعان
ولا بد أن يكونَ المُستثنى مِنه يكون..
(وَوَضْعُ ذِي هُنَا أَتَمُّ صُنْعَا) - أي: ذكرُ هذه الفائدة هُنا أنسبُ، خلافاً لِموضعِ ذكرِها في التلخيصِ
قد تقع الجُملةُ بعد (إلا) في الاستثناء المفرغ - وهي..
عاماً؛ لأن الإخراج لا يكون إلا من عامٍّ؛ ليتناول المستثنى وغيرَهُ
ومُناسبا للمستثنى في جنسِهِ
وموافقاً للمُستثنى مِنه في إعرابه
السُّبْكِيّ: (وينبغي أن يحمل العموم على الشمول مطلقا ليدخل فيه نحو العدد والجموع المنكرة).
كـ(ما قام إلا زيد) أي: أحد
وكـ(ما أكلت إلا تمرا) أي: مأكولا
وكـ(ما سِرتُ إلا يوم الجمعة) أي: وقتاً
إما خبرُ مبتدأ، كـ(مَا زَيد إلا يقومُ)
أو صفة، كـ(ما جاءني منهم رجلٌ إلا يقوم)
أو حال، كـ(ما جاءني زيد إلا يضحكُ)

الباب السادس:
الإنشاء

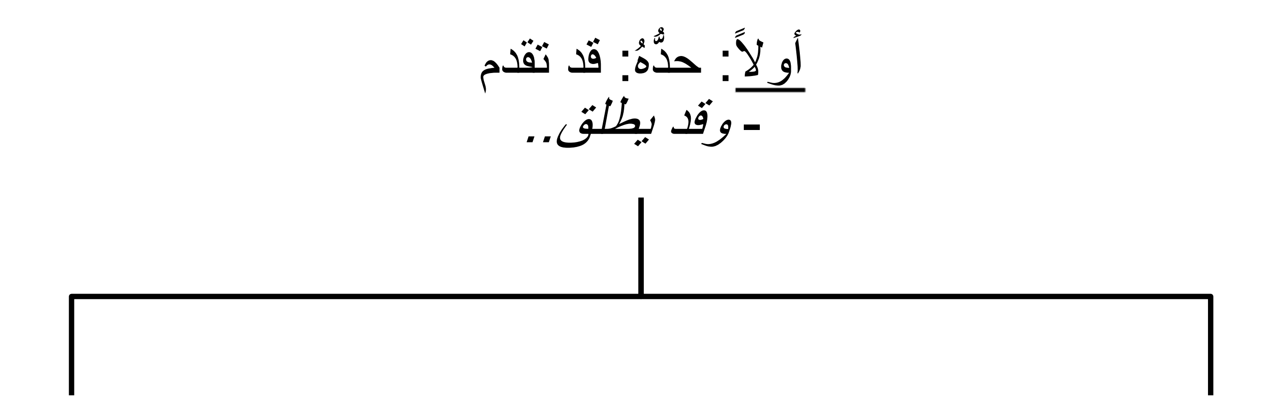
الباب السادس: الإنشاء

المبحث الأول:
حدُّ الإنشاء وأقسامُه

المبحث الثاني:
أنواعُ الطلبيّ كثيرة:

المبحث الثالث:
تنبيهات

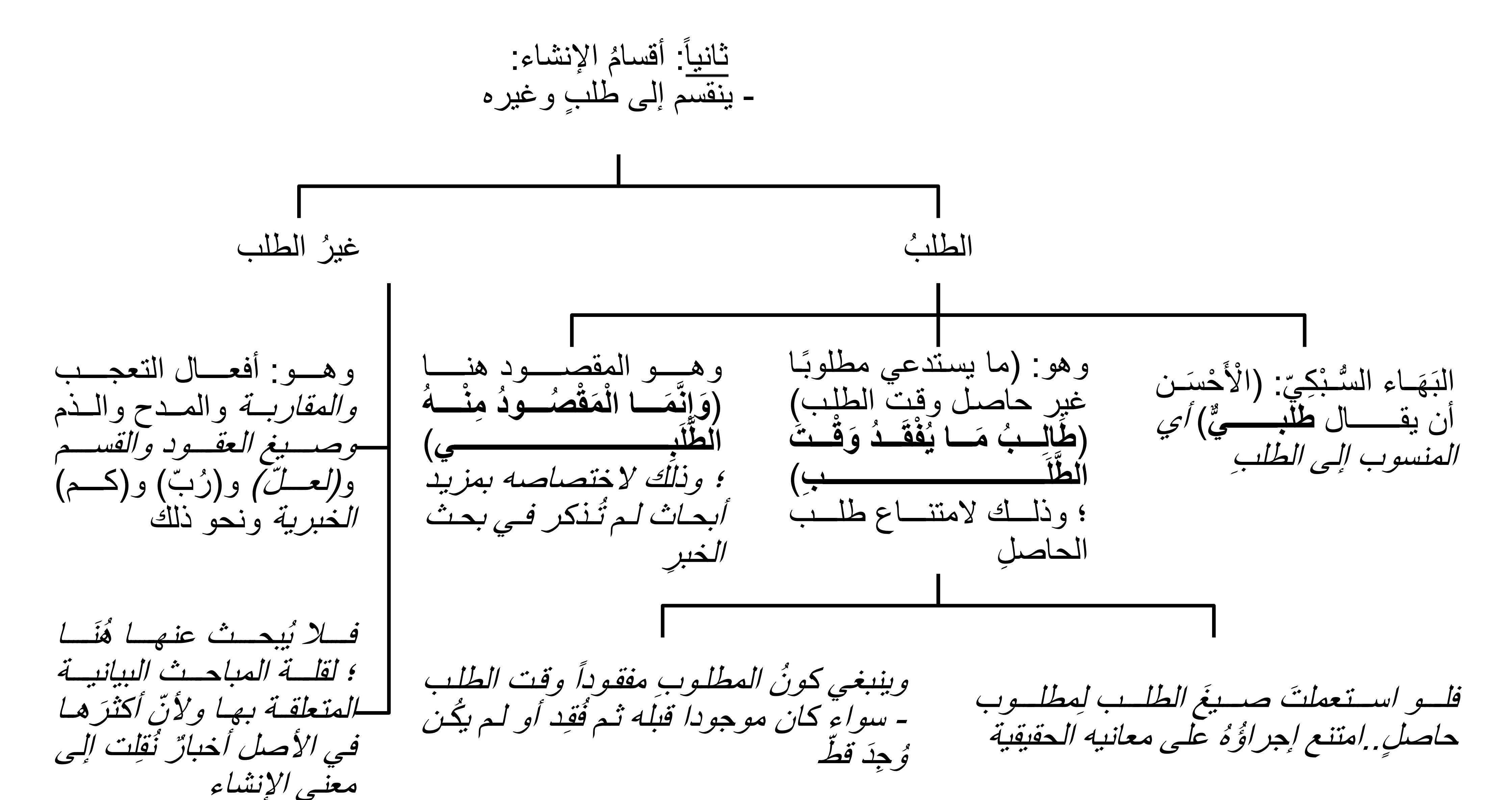
المبحث الأول:
حدُّ الإنشاء وأقسامُه



على نفس الكلام الَّذِي لا يكون لنسبته خارج تطابقه
- وهو المراد هُنَا

وعلى ما هو فعل المتكلم أي إلقاء الكلام الإِنْشَائِيّ

واستظهر التفتازانيّ أن يكون هذا هو المراد هُنَا
- وذلك بقرينة تقسيمه إلى الطلب وغيره

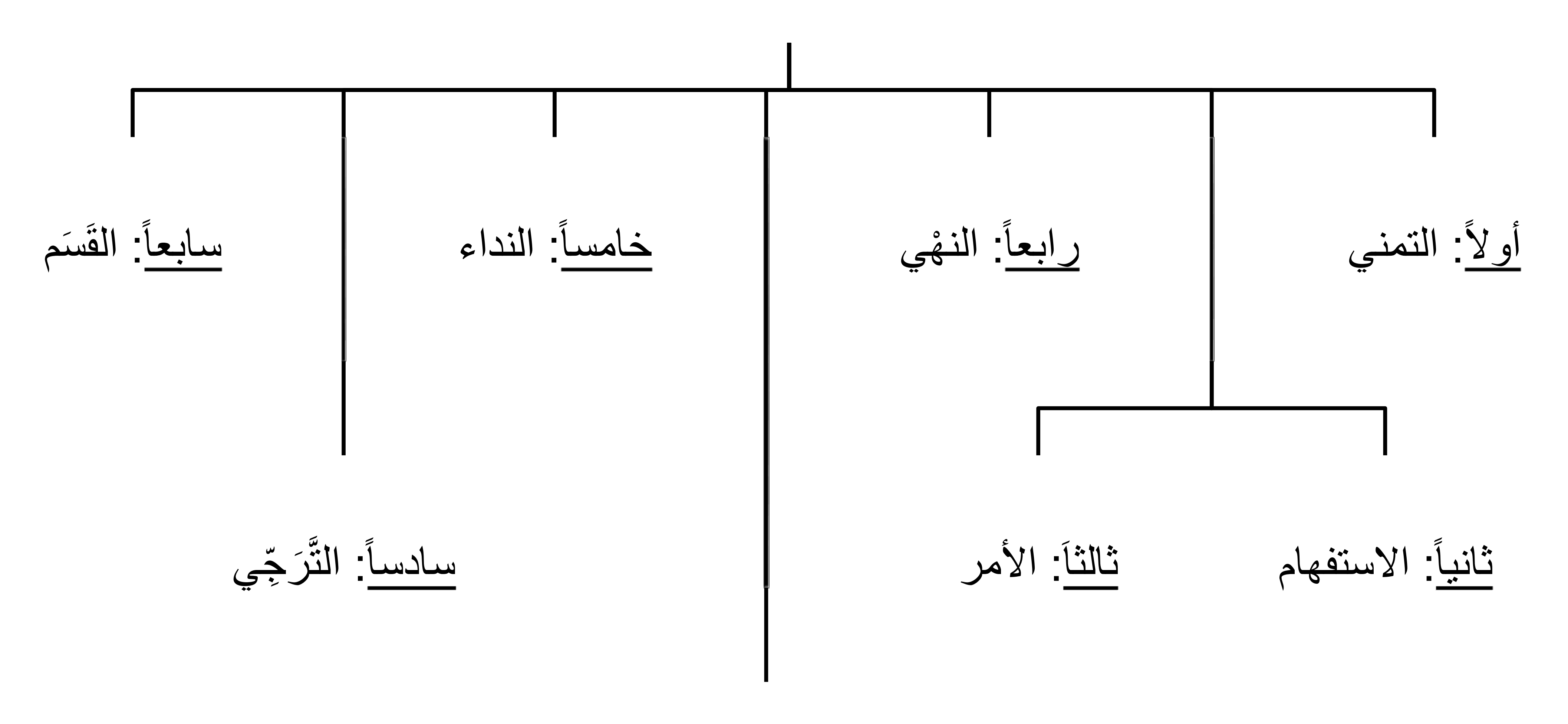


ثانياً: أقسامُ الإنشاء:
- ينقسم إلى طلبٍ وغيره
الطلبُ
غيرُ الطلب
البَهَاء السُّبْكِيّ: (الْأَحْسَن أن يقال **طَلَبِيٌّ**) *أي المنسوب إلى الطلبِ*
وهو: (ما يستدعي مطلوبًا غير حاصل وقت الطلب) (**طَلَبُ مَا يُفْقَدُ وَقْتَ الطَّلَبِ**)؛ وذلك لامتناع طلب الحاصلِ
وهو المقصود هنا (**وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ مِنْهُ الطَّلَبِي**)؛ *وذلك لاختصاصه بمزيد أبحاث لم تُذكر في بحث الخبرِ*
وهو: أفعال التعجب *والمقاربة* والمدح والذم وصيغ *العقود والقسم* و(*لعلّ*) و(رُبّ) و(كم) *الخبرية* ونحو ذلك
فلو استعملتَ صيغَ الطلب لِمطلوب حاصلٍ..امتنع إجراؤُهُ على معانيه الحقيقية
وينبغي كونُ المطلوبِ مفقوداً وقت الطلب - سواء كان موجودا قبله ثم فُقِدَ أو لم يكُن وُجِدَ قطّ
فلا يُبحث عنها هُنَا؛ لقلة المباحث البيانية المتعلقة بها ولأنّ أكثرَها في الأصل أخبارٌ نُقلت إلى معنى الإنشاء

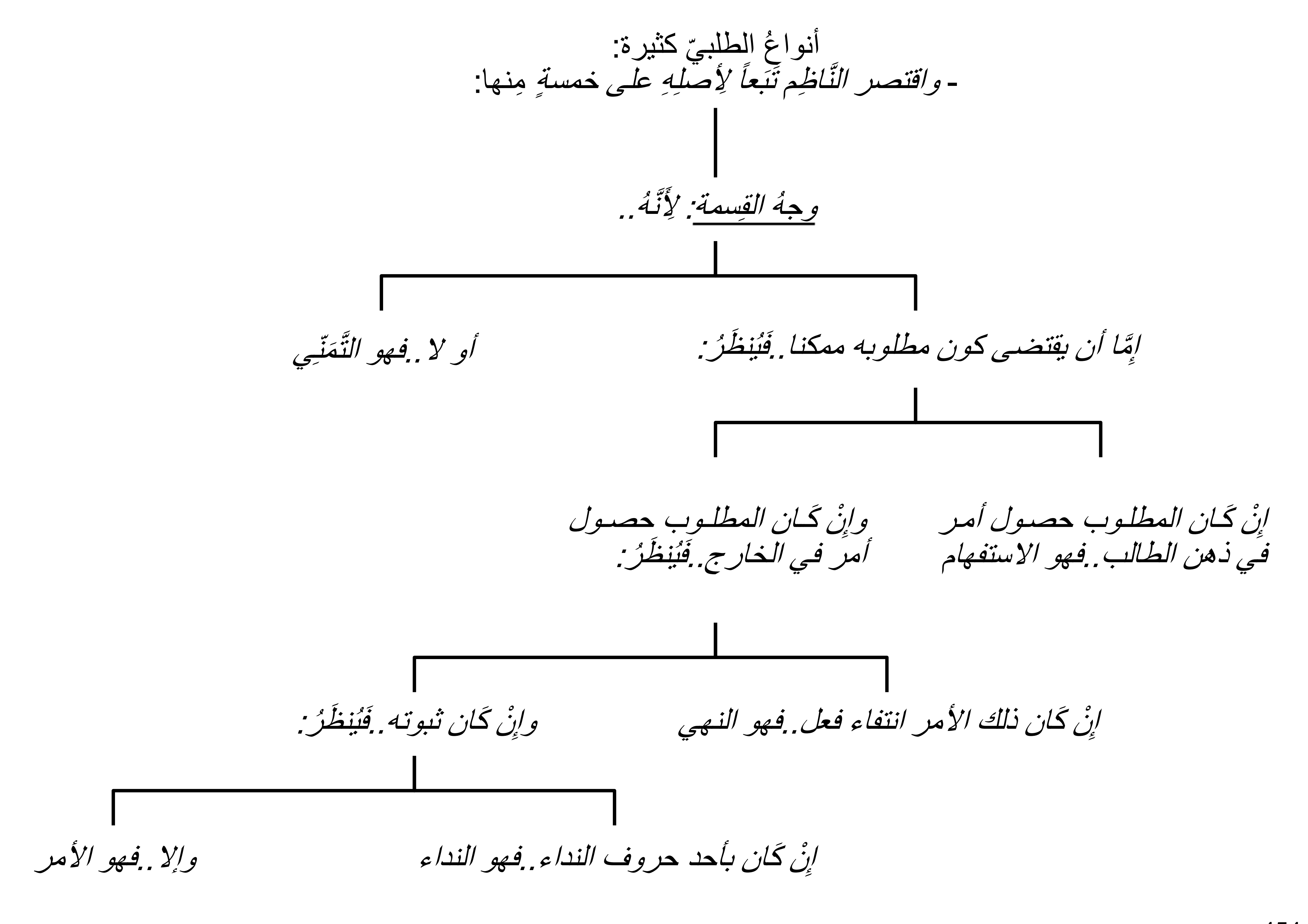
المبحث الثاني:
أنواعُ الطلبيّ

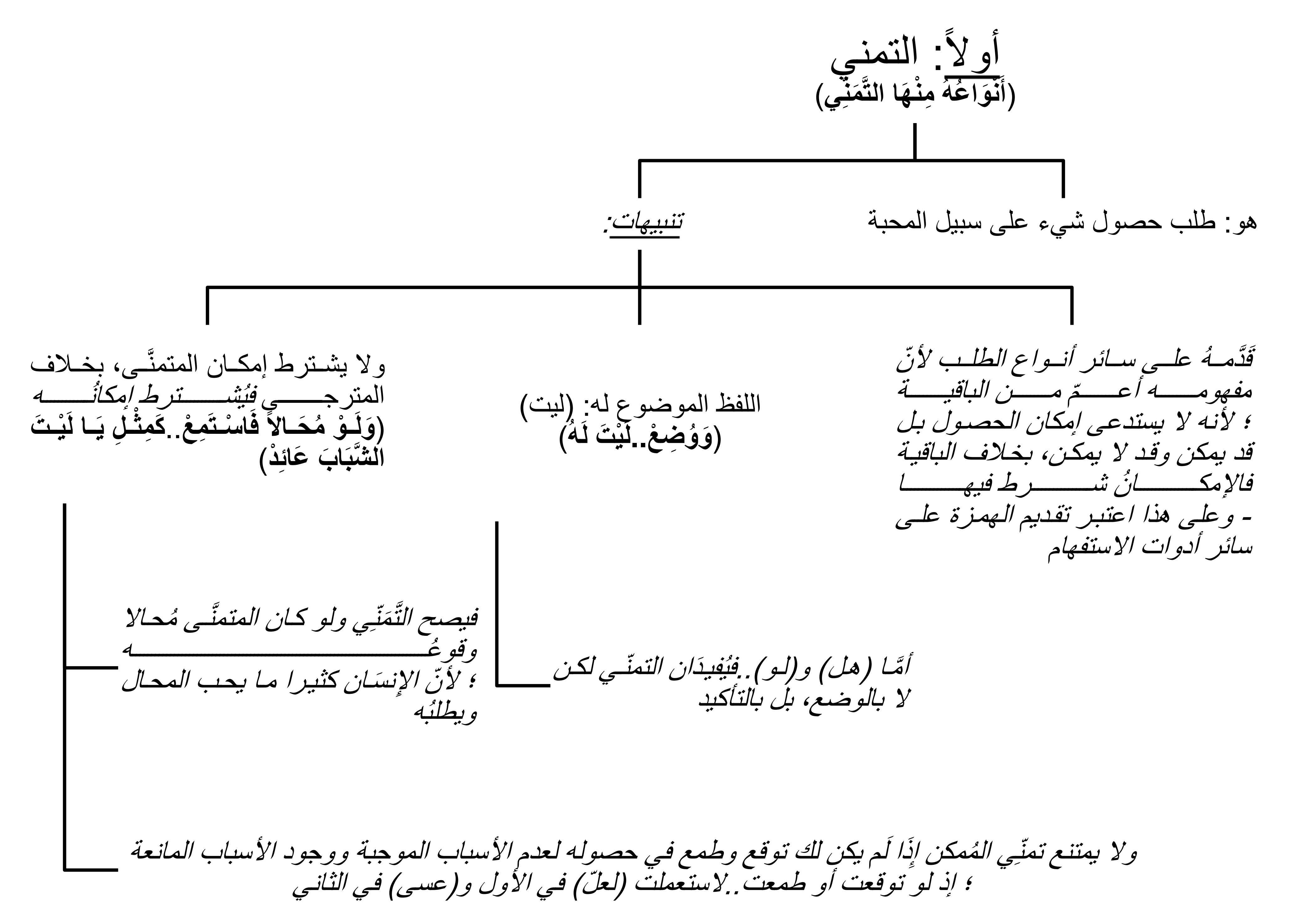
خريطة إجماليّة

المبحث الثاني: أنواعُ الطلبيّ كثيرة:

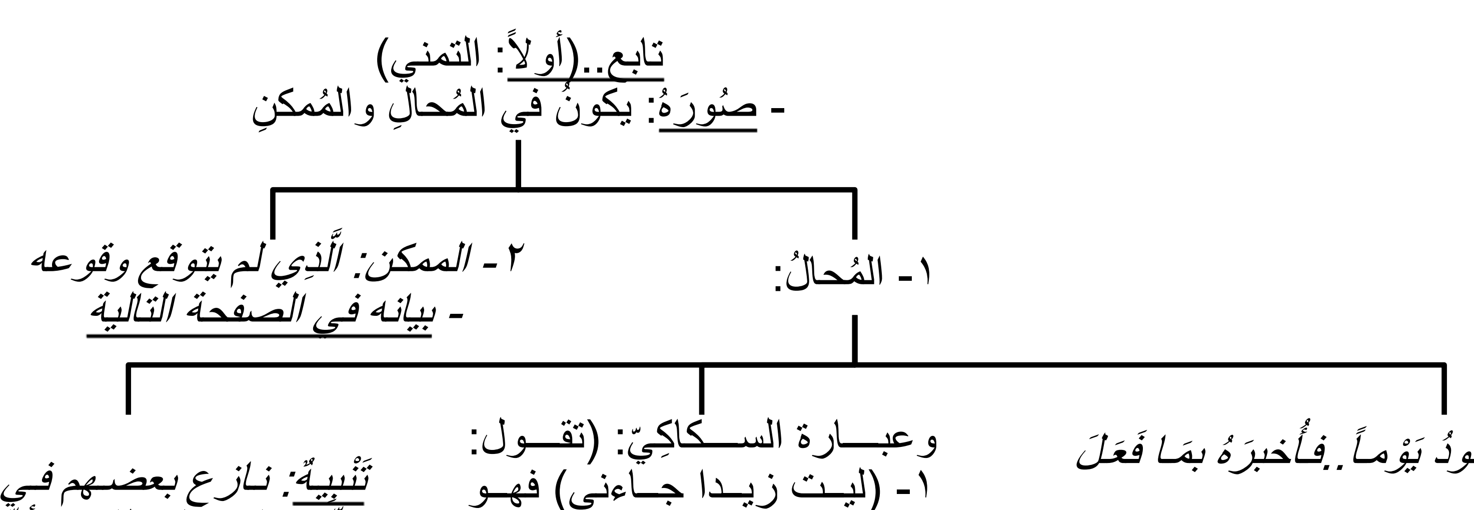


أحكام للأربعة أنواع الماضية


أنواعُ الطلبيّ كثيرة:
- واقتصر النَّاظِمِ تَبَعاً لِأصلِهِ على خمسةٍ مِنها:
وجهُ القِسمة: لِأنَّهُ..
إمَّا أن يقتضى كون مطلوبه ممكنا..فَيُنظَرُ:
أو لا..فهو التَّمَنِّي
إنْ كَان المطلوب حصول أمر في ذهن الطالب..فهو الاستفهام
وإنْ كَان المطلوب حصول أمر في الخارج..فَيُنظَرُ:
إنْ كَان ذلك الأمر انتفاء فعل..فهو النهي
وإنْ كَان ثبوته..فَيُنظَرُ:
إنْ كَان بأحد حروف النداء..فهو النداء
وإلا..فهو الأمر



أولاً: التمني
(أَنْوَاعُهُ مِنْهَا التَّمَنِّي)
هو: طلب حصول شيء على سبيل المحبة
تنبيهات:
قَدَّمهُ على سائر أنواع الطلب لأنّ مفهومه أعمّ من الباقية ؛ لأنه لا يستدعى إمكان الحصول بل قد يمكن وقد لا يمكن، بخلاف الباقية فالإمكانُ شرط فيها - وعلى هذا اعتبر تقديم الهمزة على سائر أدوات الاستفهام
اللفظ الموضوع له: (ليت)
(وَوُضِعْ..لَيْتَ لَهُ)
ولا يشترط إمكان المتمنَّى، بخلاف المترجي فيُشترط إمكانُه
(وَلَوْ مُحَالاً فَاسْتَمِعْ..كَمِثْلِ يَا لَيْتَ الشَّبَابَ عَائِدْ)
أمَّا (هل) و(لو)..فيُفيدان التمنّي لكن لا بالوضع، بل بالتأكيد
فيصح التَّمَنِّي ولو كان المتمنَّى مُحالا وقوعُه ؛ لأنّ الإنسَان كثيرا ما يحب المحال ويطلبُه
ولا يمتنع تمنِّي المُمكن إذَا لَم يكن لك توقع وطمع في حصوله لعدم الأسباب الموجبة ووجود الأسباب المانعة ؛ إذ لو توقعت أو طمعت..لاستعملت (لعلّ) في الأول و(عسى) في الثاني



تابع..(أولاً: التمني)

- صُورَةُ: يكونُ في المُحالِ والمُمكنِ

١- المُحالُ:

٢- الممكن: الَّذِي لم يتوقع وقوعه

- بيانه في الصفحة التالية

كـ(*فَيَا لَيتَ الشّبابَ يَعُودُ يَوْماً. فأُخبرَهُ بمَا فَعَلَ المَشيبُ)*

اعترضَ التقيّ السبكيّ التمثيلَ: (عودُ الشباب ممكن عقلا وإن امتنَعَ عادةً)

- وأجاب البهاء السُّبكيّ: يمكن أن يقال: (عود الشباب..

إن فُسِّر بالسنّ الذي لم يتجاوز الثلاثين، وكونُه لم يتجاوز ذلك بعد أن جاوزه..جمعٌ بين النقيضين فهو مستحيل عقلاً ←فهو مُستحيلٌ عقلا

وإن فسر بعود تلك القوة والنشاط الحاصل قبل الشيخوخة..جاء ما ذكره الوالد

- وقد يقال باستحالته أيضا؛ فنفسُ تلك القوة يستحيل عودُها، وإنَّمَا المُمكِنُ عقلاً عودُ مِثْلِها لكنّ القطع حاصل بأن المراد من قولنا ليت الشباب يعود عوده بالجنس أو بالنوع لا بالشخصِ).

وعبارة السكاكِيّ: (تقول:

١- (ليت زيدا جاءني) فهو طلبُ غيرِ الواقع في الماضِي واقعا فيه مع حكم العقل بامتناعه

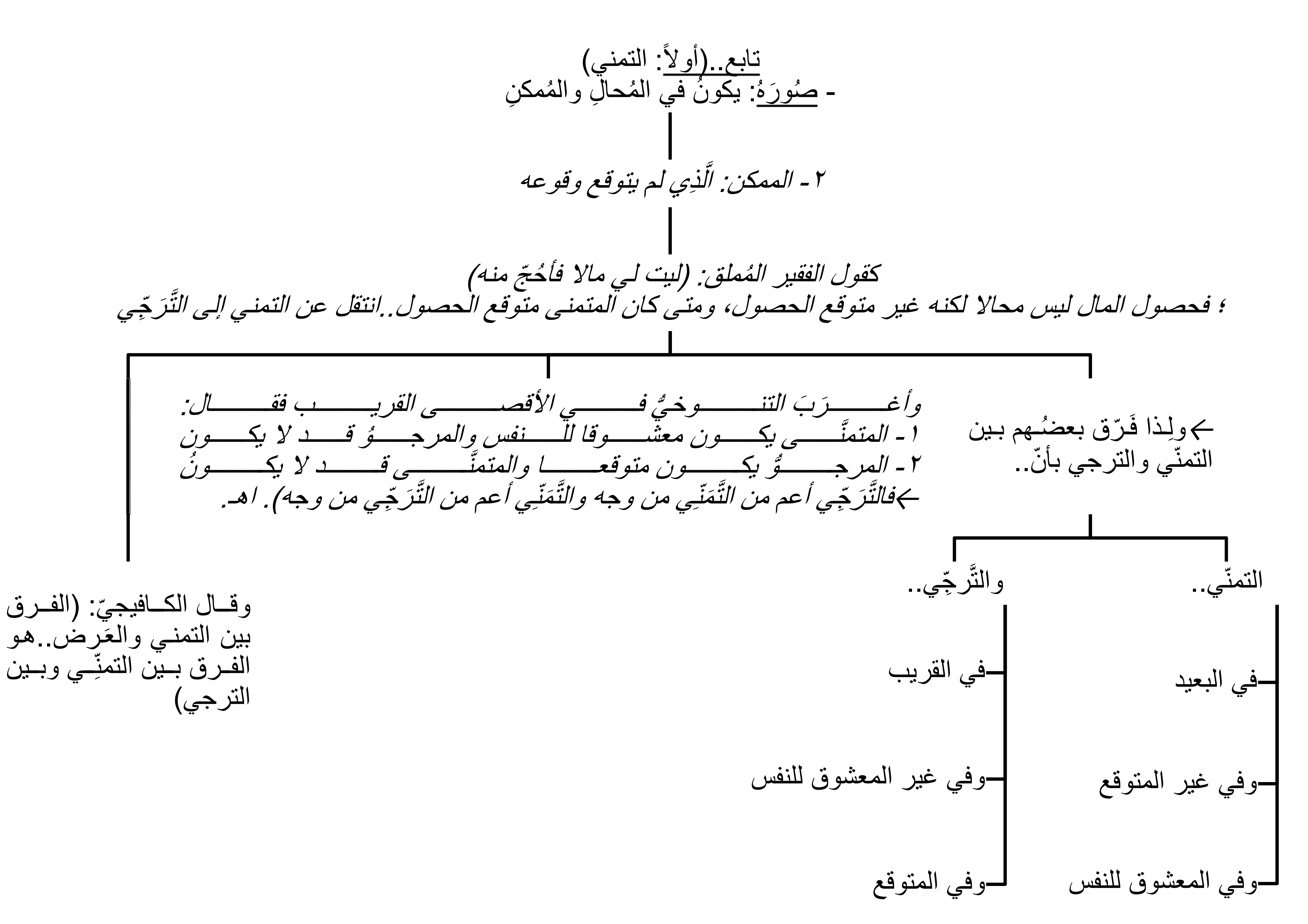
٢- (ليت الشباب يعود) مع جزمك بأنه لا يعود

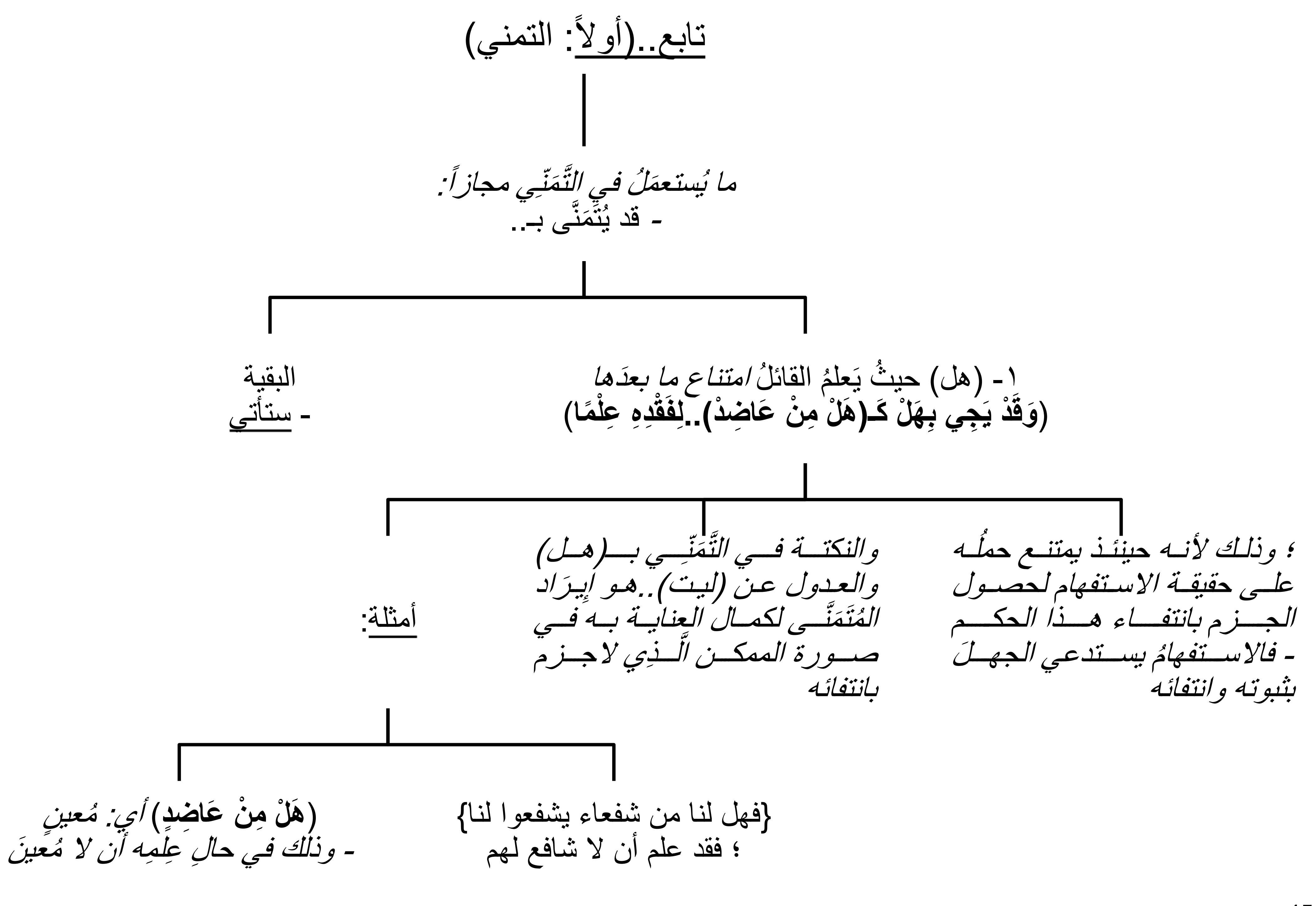
٣- (ليت زيدا يأتيني فيحدثني) في حال لا تتوقعها ولا مطمع لك فيها

فالقدرُ المشترك بين هذه العبارات الثلاثة..عدم التوقع

تَنْبِيهٌ: نازع بعضهم في تسمية تمنِّي المُحال طلبا بأنّ ما لا يتوقع كيف يُطلب؟

السُّبْكِيّ: (الأصوبُ ما ذكره اليمني وأتباعه من أن: التَّمَنِّي والتَّرَجِّي ليس فيهما طلب بل هو تنبيهٌ، ولا بدع في تسميتهما إنشاءً).


تابع..(أولاً: التمني)
- صُورَهُ: يكونُ في المُحالِ والمُمكنِ
٢ - الممكن: الَّذِي لم يتوقع وقوعه
كقول الفقير المُملق: (ليت لي مالا فأحُجّ منه)
؛ فحصول المال ليس محالا لكنه غير متوقع الحصول، ومتى كان المتمنى متوقع الحصول..انتقل عن التمني إلى التَّرَجِّي
ولِذا فَرّق بعضُهم بين التمنّي والترجي بأنّ..
التمنّي..
في البعيد
وفي غير المتوقع
وفي المعشوق للنفس
والتَّرجِّي..
في القريب
وفي غير المعشوق للنفس
وفي المتوقع
وأغرَبَ التنوخيُّ في الأقصى القريب فقال:
١ - المتمنَّى يكون معشوقا للنفس والمرجوُ قد لا يكون
٢ - المرجوُّ يكون متوقعا والمتمنَّى قد لا يكونُ
فالتَّرَجِّي أعم من التَّمَنِّي من وجه والتَّمَنِّي أعم من التَّرَجِّي من وجه). اهـ.
وقال الكافيجيّ: (الفرق بين التمني والعَرض..هو الفرق بين التمنِّي وبين الترجي)


تابع..(أولاً: التمني)
ما يُستعمَلُ في التَّمَنّـِي مجازاً:
- قد يُتَمَنَّى بـ..
١- (هل) حيثُ يَعلمُ القائلُ *امتناع ما بعدَها*
(وَقَدْ يَجِي بِهَلْ كَـ(هَلْ مِنْ عَاضِدْ)..لِفَقْدِهِ عِلْمًا)
البقية
- ستأتي
؛ وذلك لأنه حينئذ يمتنع حملُه على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم
- فالاستفهامُ يستدعي الجهلَ بثبوته وانتفائه
والنكتة في التَّمَنّـِي بـ(هل) والعدول عن (ليت)..هو إيرَاد المُتَمَنَّى لكمال العناية به في صورة الممكن الَّذِي لاجزم بانتفائه
أمثلة:
{فهل لنا من شفعاء يشفعوا لنا}
؛ فقد علم أن لا شافع لهم
(هَلْ مِنْ عَاضِدٍ) *أي: مُعينٍ*
- وذلك في حالِ عِلمِه أن لا مُعينَ

تابع..ما يُستعمَلُ في التَّمَنِّي مجازاً:

٢- (لو) إذا نُصِبَ جوابُها
(وَهَكَذَا بِـ(لَوْ))

أمثلة:

(لــو تــأتيني فتحــدثَنِي) - فأنــت تطلــبُ مــن المخاطــب إتيانــاً يعقُبُــه تحديثٌ

{فلو أنّ لنا كرة فنكون من المؤمنين}

فالنصبُ قرينة على أنّ (لو) ليست على أصلها ؛ إذْ يُنصَبُ المضارع بإضمار (أنْ) بعد الأَشْيَاء الستة المذكورة في النحو والمناسب هنا..هو التَّمَنِّي

وإنما اختصت (لو) من بين سائر أدوات الشرط باستعمالها في التَّمَنِّي لأنّ ما تدخُل عليه كلمة (لو) غيرُ واقع ؛ لأنها لامتناع الشيء لامتناع غيره، لكنها تفيد فرض ذلك الشيء غير الواقع واقعا على طريق فرض المحالات، والتَّمَنِّي يشاركها في هذا المعنى الذي تفيده (لو) مِن فرض غير الواقع واقعا

←فكأنك قلتَ: (ليتَ الإتْيَانَ منكَ والحديثَ اللذين هما غير واقعين كانا واقعين)

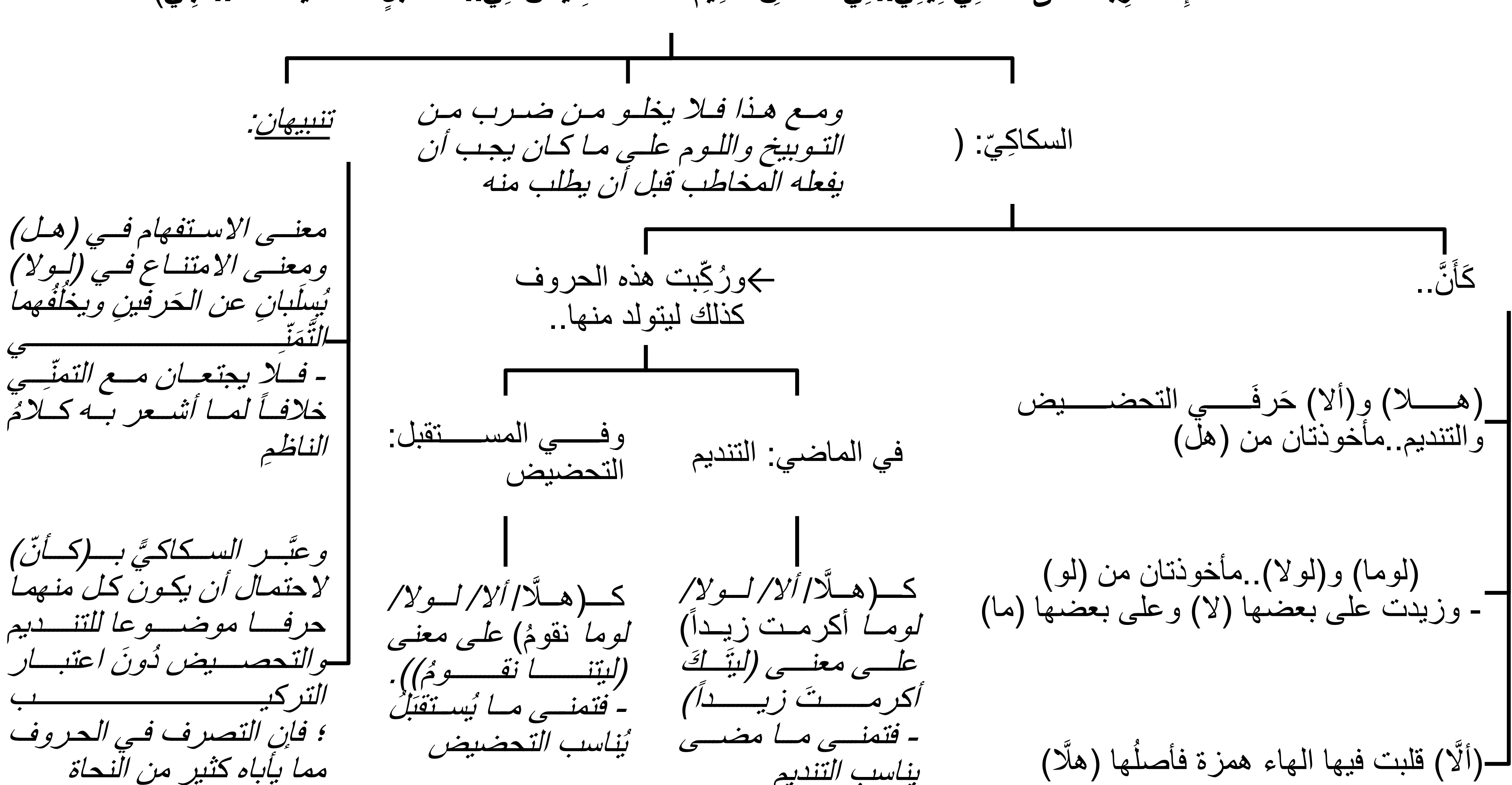
الخلافُ فيها:

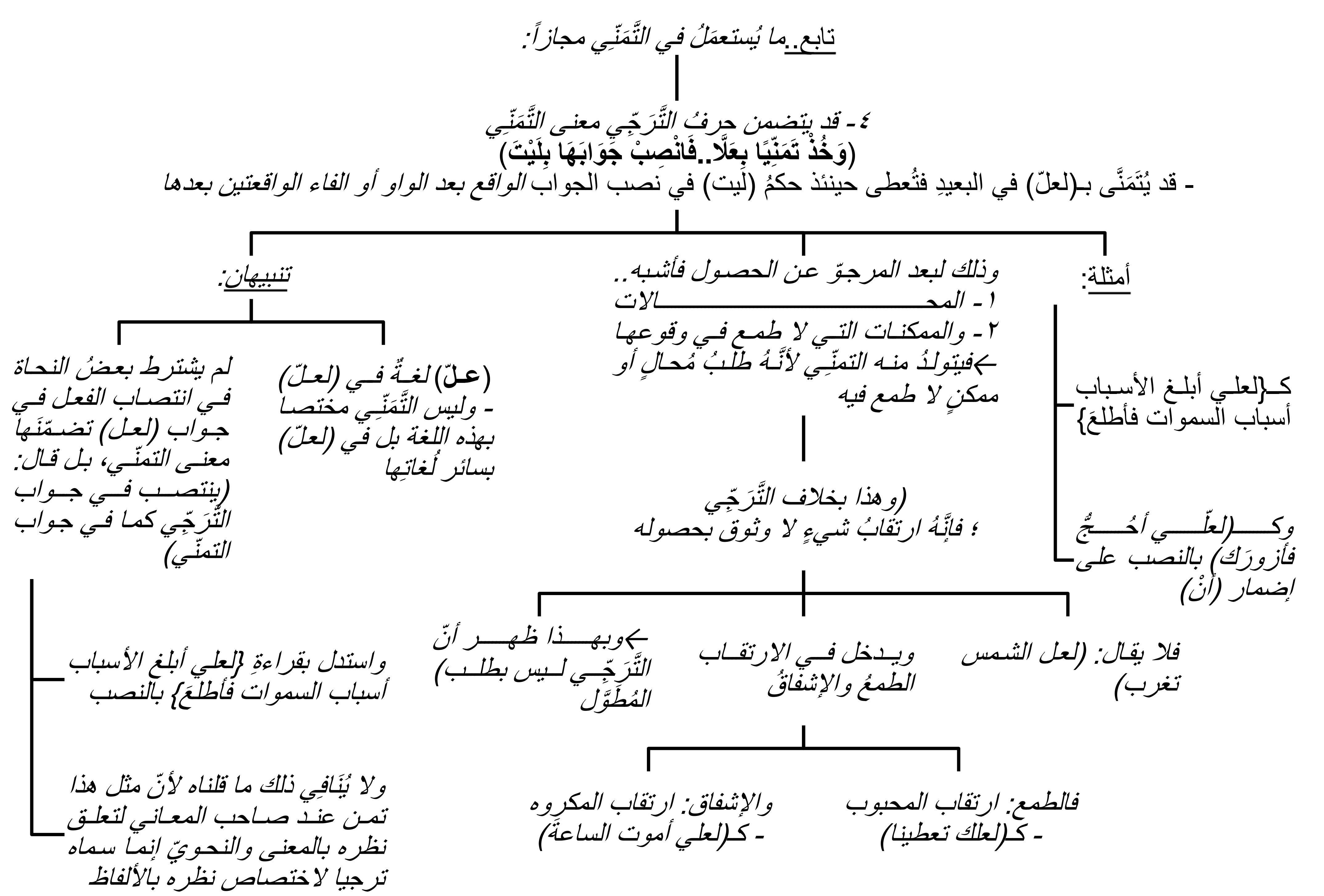
مجيءُ (لو) للتمني مذهبُ سيبويه

وأنكره كثيرٌ من النحاة ونظَّرُوا في الاستدلال على ذلك بالآية المذكورة - قالوا: يجوزُ كونُ الفعلِ المنصوب معطوفا على {كرة} كقول ميسون: (وَلُبْسُ عَبَاءةٍ وتقرَّ عيني..أَحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوْف)

تابع..ما يُستعمَلُ في التَّمَنِّي مجازاً:

٣- ((وَيُوسُفٌ: كَأَنَّ مِنْهُمَا حَذَوْا..هَلَّا وَأَلَّا بِانْقِلابِ الْهَاءِ مَعْ..لَوْلا وَلَوْمَا بِمَزِيدِ مَا وَقَعْ
إِذْ أُشْرِبَا مَعْنَى التَّمَنِّي لِيَفِي..فِي الْمَاضِ تَقْدِيمٌ كَذَا التَّحْضِيضُ فِي..مُسْتَقْبَلٍ هَلَّا أَتَيْتَ هَلَّا..تَجِي))



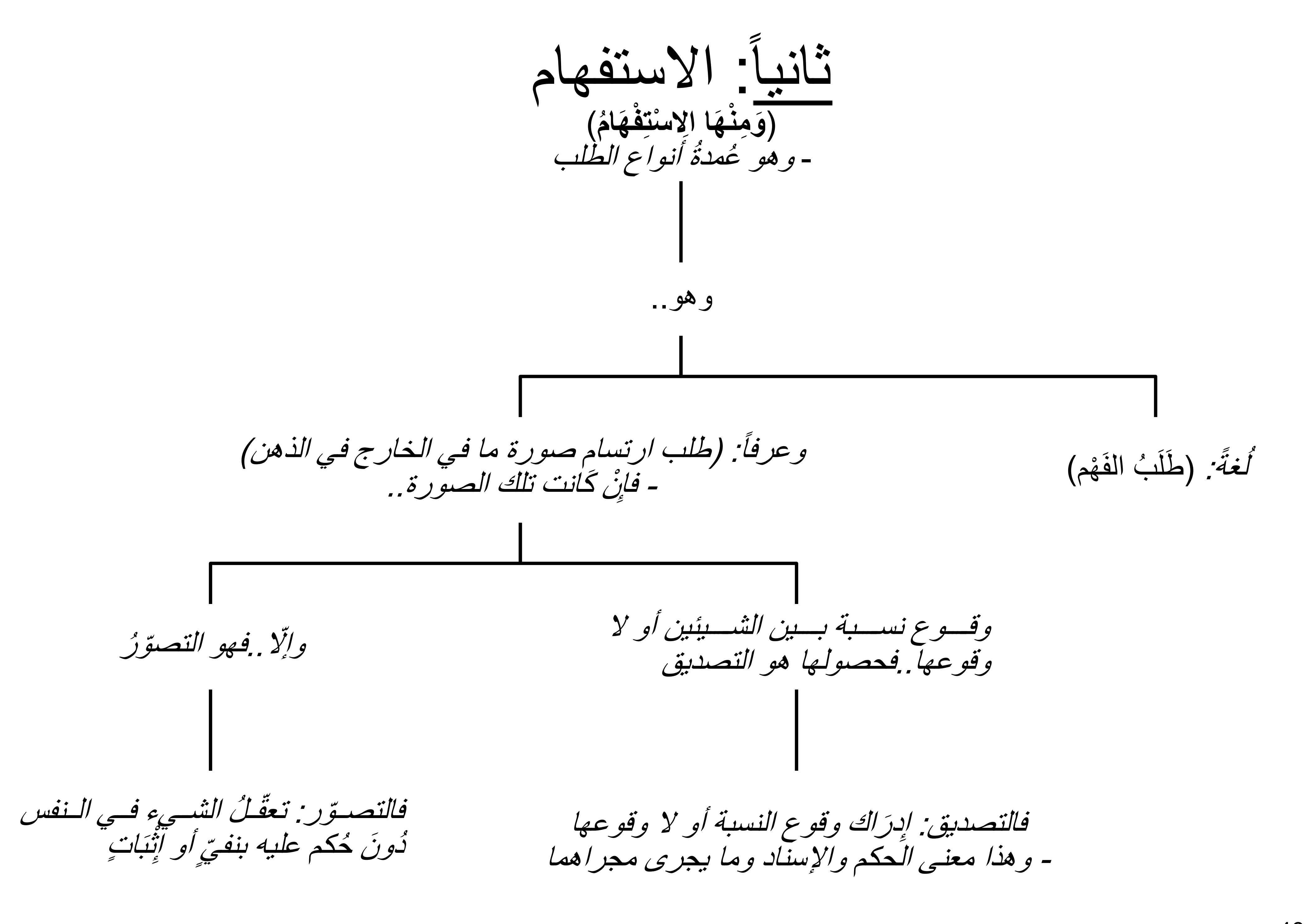

تابع..ما يُستعمَلُ في التَّمَنِّي مجازاً:
٤- قد يتضمن حرفُ التَّرَجِّي معنى التَّمَنِّي
(وَخُذْ تَمَنِّيًا بِعَلَّا..فَانْصِبْ جَوَابَهَا بِلَيْتَ)
- قد يُتَمَنَّى بـ(لعلّ) في البعيدِ فتُعطى حينئذ حكمُ (لَيت) في نصب الجواب الواقع بعد الواو أو الفاء الواقعتين بعدها
أمثلة:
كـ{لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلعَ}
وكـ(لعلّي أحُجُّ فأزورَك) بالنصب على إضمار (أنْ)
وذلك لبعد المرجوّ عن الحصول فأشبه..
١- المحالات
٢- والممكنات التي لا طمع في وقوعها
فيتولدُ منه التمنِّي لأنَّهُ طلبُ مُحالٍ أو ممكنٍ لا طمع فيه
(وهذا بخلاف التَّرَجِّي
؛ فإنَّهُ ارتقابُ شيءٍ لا وثوق بحصوله
فلا يقال: (لعل الشمس تغرب)
ويدخل في الارتقاب الطمعُ والإشفاقُ
فالطمع: ارتقاب المحبوب
- كـ(لعلك تعطينا)
والإشفاق: ارتقاب المكروه
- كـ(لعلي أموت الساعةَ)
وبهذا ظهر أنّ التَّرَجِّي ليس بطلب المُطَوَّل
تنبيهان:
(علّ) لغةٌ في (لعلّ)
- وليس التَّمَنِّي مختصا بهذه اللغة بل في (لعلّ) بسائر لُغاتِها
لم يشترط بعضُ النحاة في انتصاب الفعل في جواب (لعل) تضمّنَها معنى التمنّي، بل قال: (ينتصب في جواب التَّرَجِّي كما في جواب التمنّي)
واستدل بقراءةِ {لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلعَ} بالنصب
ولا يُنَافِي ذلك ما قلناه لأنّ مثل هذا تمن عند صاحب المعاني لتعلق نظره بالمعنى والنحويّ إنما سماه ترجيا لاختصاص نظره بالألفاظ

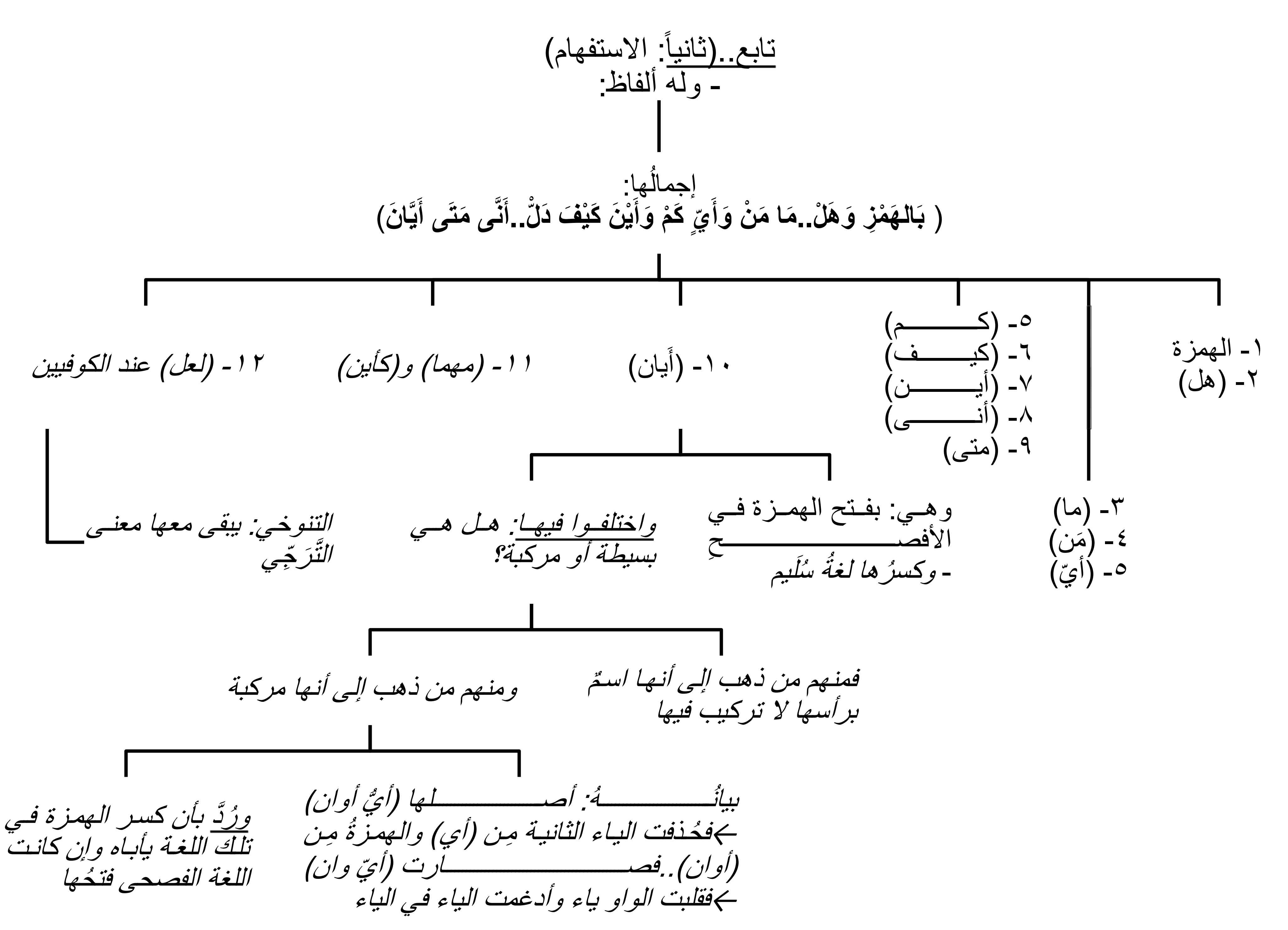
(وَالخَبَرْ..تَضْمِينُهُ لَفْظَ التَّمَنِّي مُسْتَطَرْ)

تنبيهٌ: قد يتضمَّنُ حرفُ التمنِي معنى الخبر

الكشاف: في {ولو ترى إذ وقفوا على النار فقالوا يا ليتنا نرد ولا نكذب} يجوز أن يكون {ولا نكذب}..
١- معطوفا على {نرد}
٢- أو حالاً

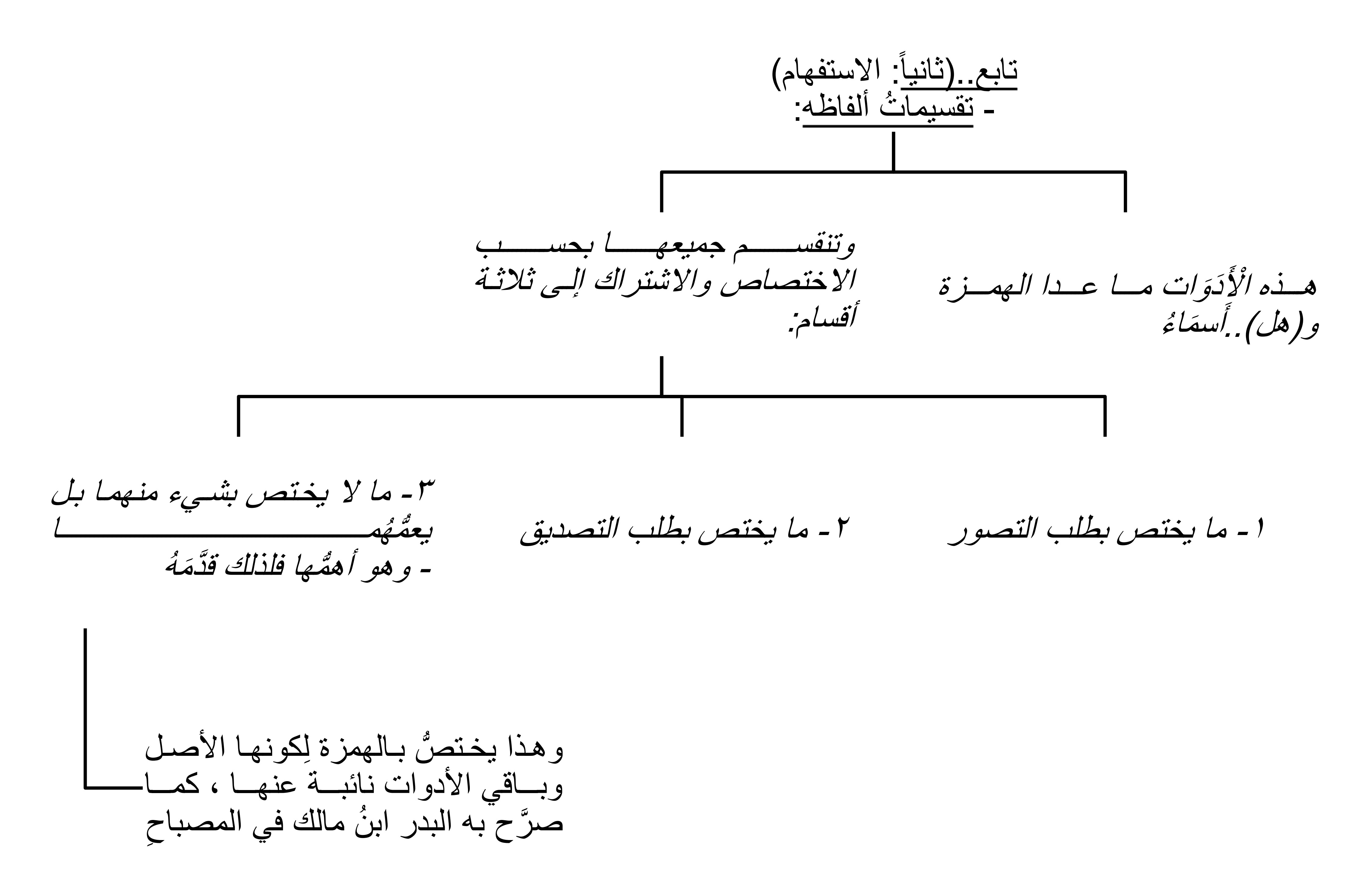
ولا يدفعه {وإنهم لكاذبون}
؛ لأنه تمنٍّ قد تضمن معنى العِدَةَ فتعلق به التكذيبُ


ثانياً: الاستفهام
(وَمِنْهَا الاسْتِفْهَامُ)
- وهو عُمدةُ أنواع الطلب
وهو..
لُغةً: (طَلَبُ الفَهْم)
وعرفاً: (طلب ارتسام صورة ما في الخارج في الذهن)
- فإنْ كانت تلك الصورة..
وقوع نسبة بين الشيئين أو لا وقوعها..فحصولها هو التصديق
وإلا..فهو التصوّرُ
فالتصديق: إدرَاك وقوع النسبة أو لا وقوعها
- وهذا معنى الحكم والإسناد وما يجرى مجراهما
فالتصوّر: تعقّلُ الشيء في النفس دُونَ حُكم عليه بنفيٍ أو إثْبَاتٍ

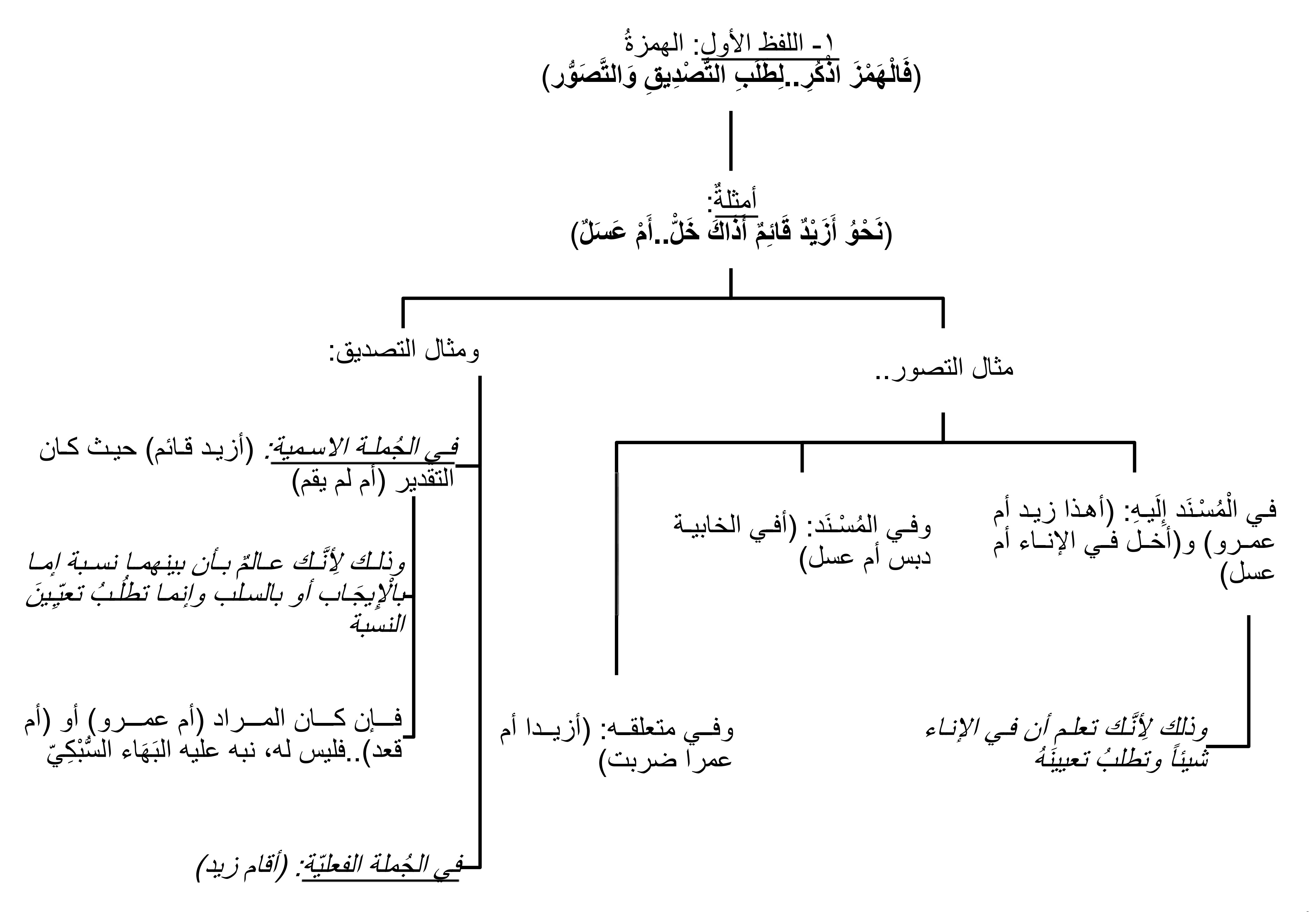


تابع..(ثانياً: الاستفهام)
- وله ألفاظ:
إجمالُها:
(بَالهَمْزِ وَهَلْ..مَا مَنْ وَأَيٍّ كَمْ وَأَيْنَ كَيْفَ دَلّ..أَنَّى مَتَى أَيَّانَ)
١- الهمزة
٢- (هل)
٣- (ما)
٤- (مَن)
٥- (أيّ)
٥- (كم)
٦- (كيف)
٧- (أين)
٨- (أنى)
٩- (متى)
١٠- (أَيان)
١١- (مهما) و(كأين)
١٢- (لعل) عند الكوفيين
وهي: بفتح الهمزة في الأفصح
- وكسرُها لغةُ سُلَيم
واختلفوا فيها: هل هي بسيطة أو مركبة؟
التنوخي: يبقى معها معنى التَّرَجِّي
فمنهم من ذهب إلى أنها اسمٌ برأسها لا تركيب فيها
ومنهم من ذهب إلى أنها مركبة
بيانُهُ: أصلها (أيُّ أوان) ←فحُذفت الياء الثانية مِن (أي) والهمزةُ مِن (أوان)..فصارت (أيّ وان) ←فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء
ورُدَّ بأن كسر الهمزة في تلك اللغة يأباه وإن كانت اللغة الفصحى فتحُها

مُصْطفَى دَنْقَش



تابع..(ثانياً: الاستفهام)
- تقسيماتُ ألفاظه:
هــذه الأَدَوَات مــا عــدا الهمــزة و(هل)..أَسمَاءُ
وتنقســـم جميعهـــا بحســـب الاختصاص والاشتراك إلـى ثلاثـة أقسام:
١ - ما يختص بطلب التصور
٢ - ما يختص بطلب التصديق
٣ - ما لا يختص بشـيء منهما بل يعمُّهُمـــــــا
- وهو أهمُّها فلذلك قدَّمَهُ
وهذا يختصُّ بالهمزة لِكونها الأصل وباقي الأدوات نائبة عنها ، كما صرَّح به البدر ابنُ مالك في المصباحِ


١ـ اللفظ الأول: الهمزةُ
(فَالْهَمْزَ اذْكُرِ..لِطَلَبِ التَّصْدِيقِ وَالتَّصَوُّرِ)
أمثِلةٌ:
(نَحْوُ أَزَيْدٌ قَائِمٌ أَذَاكَ خَلٌّ..أَمْ عَسَلٌ)
مثال التصور..
ومثال التصديق:
في الْمُسْنَد إِلَيـهِ: (أهذا زيد أم عمـرو) و(أخـل فـي الإنـاء أم عسل)
وفـي المُسْنَد: (أفـي الخابيـة دبس أم عسل)
وفــي متعلقــه: (أزيــدا أم عمرا ضربت)
وذلك لِأَنَّك تعلم أن في الإناء شيئاً وتطلبُ تعيينَهُ
في الجُملـة الاسمية: (أزيد قـائم) حيث كـان التقدير (أم لم يقم)
وذلـك لِأَنَّـك عـالمٌ بـأن بينهمـا نسـبة إمـا بالْإيجَاب أو بالسلب وإنما تطْلُبُ تعيِّينَ النسبة
فــإن كـــان المـــراد (أم عمـــرو) أو (أم قعد)..فليس له، نبه عليه البَهَاء السُّبْكِيّ
في الجُملة الفعليّة: (أقام زيد)

تابع..١- اللفظ الأول: الهمزة

(قُلْتُ: وَذُو التَّصْدِيقِ حَلّْ..تَالِيهِ أَمْ مُنْقَطِعًا وَالثَّانِي..مُتَّصِلاً)

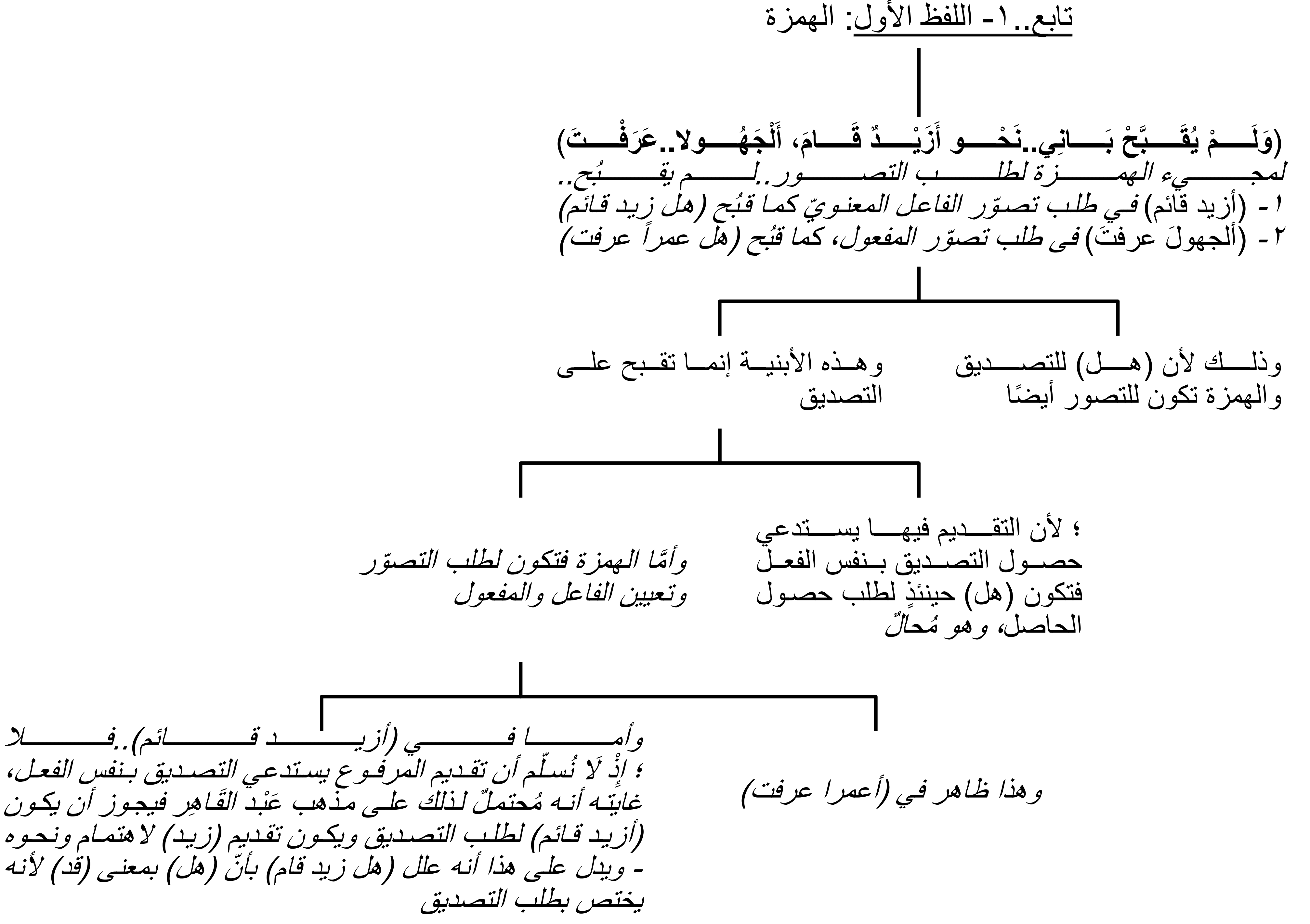
البدرُ ابن مالكٍ في المصباح: ضابط *ما يُعرف به* الاستفهامُ عن التصور وعن التصديق..مِن وجهينِ:

الوجه الأول:

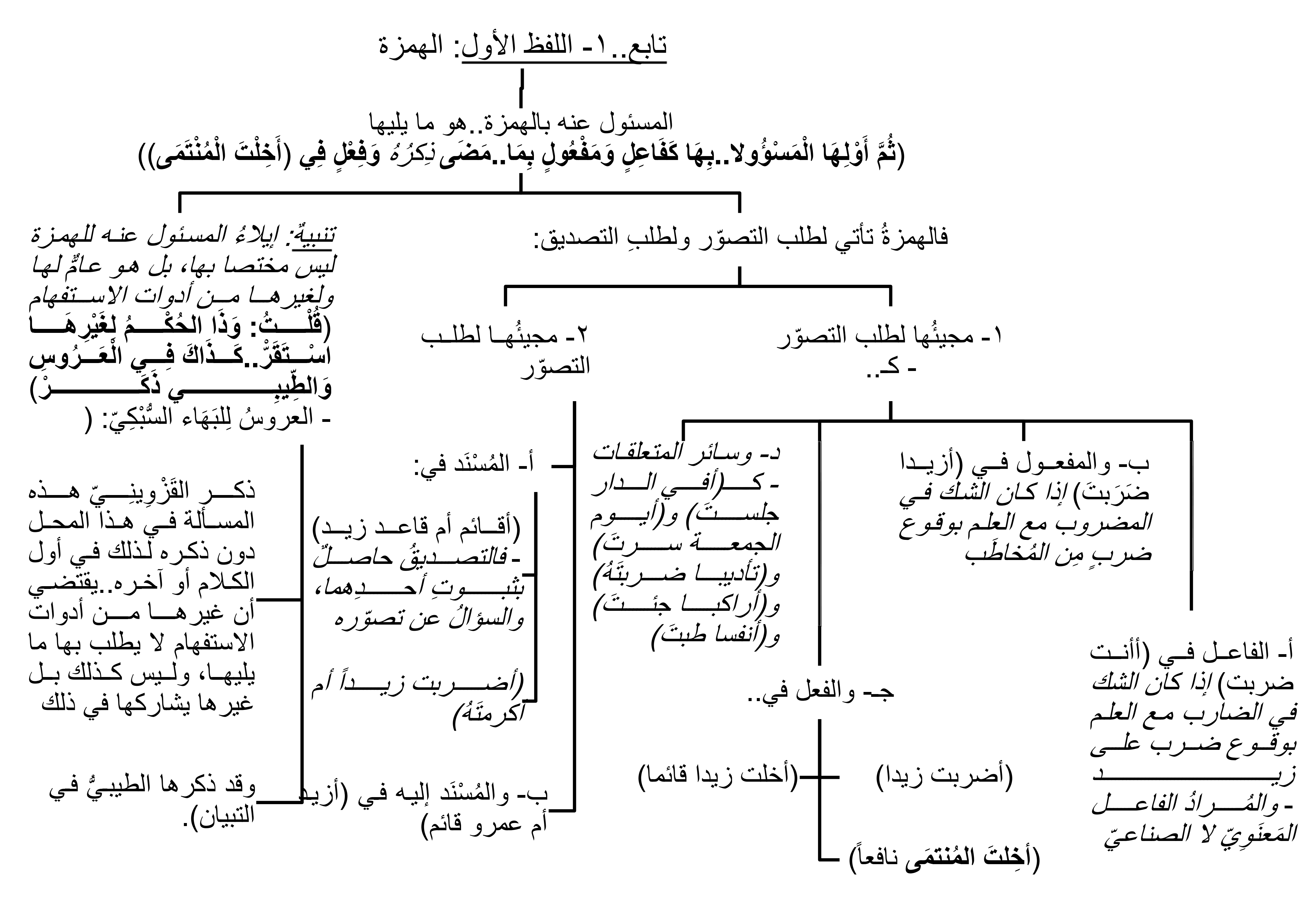
- التصور يصلح أن يأتي بعده (أم) المتصلة دون المنقطعة - *وهي الواقعة بعد همزة التسوية أو همزة يطلب بها وبـ(أم) التعيينُ*
- والتصديق عكسُه

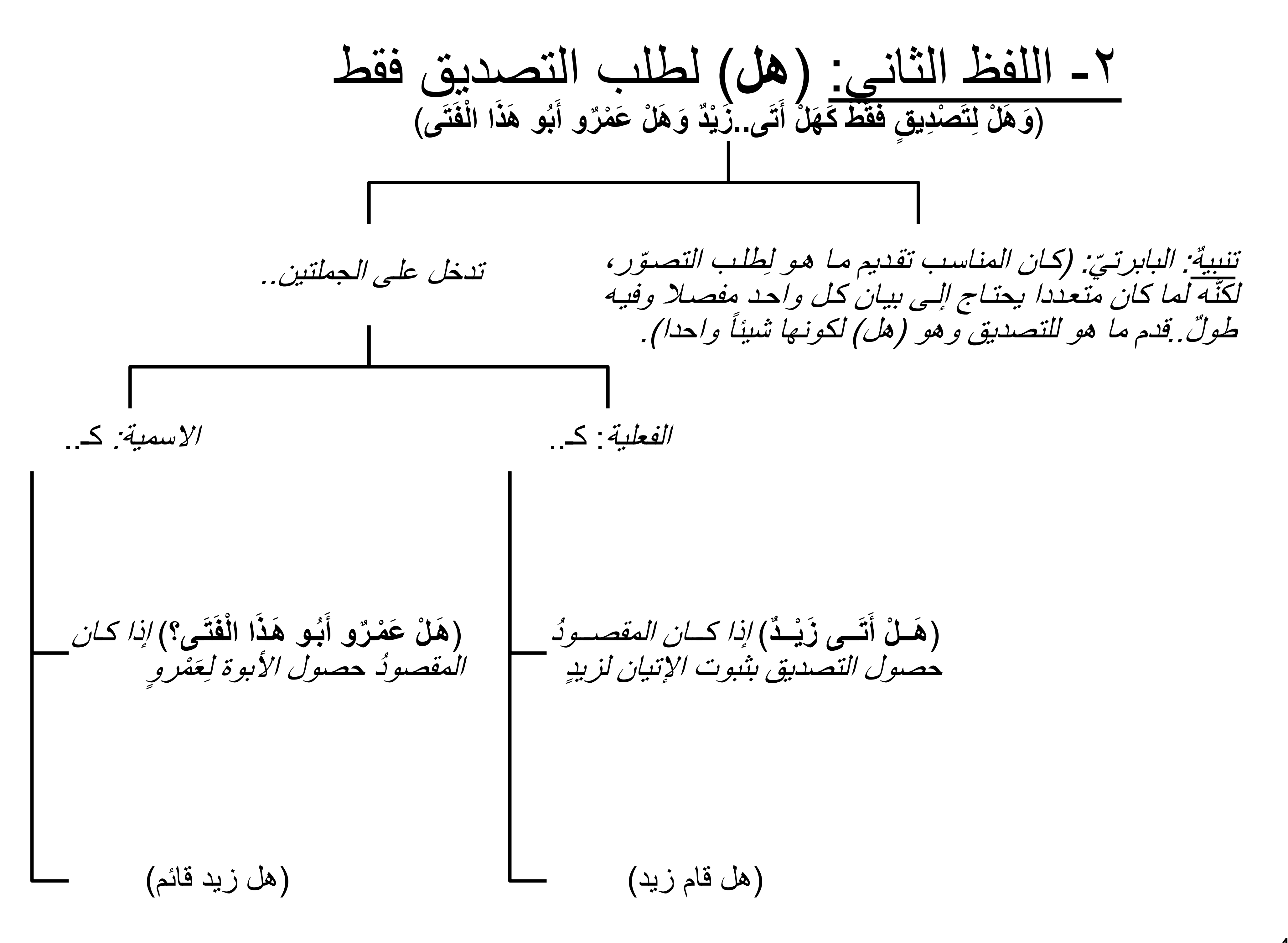
الوجه الثاني:

- التصور يكون عند التردد في تعيين أحد شيئين أحاط العلم بأحدهما لا بعينه
- والثاني يكون عن نسبة تردد الذهن بين ثبوتها ونفيها) البَهَاء السُّبْكِيّ

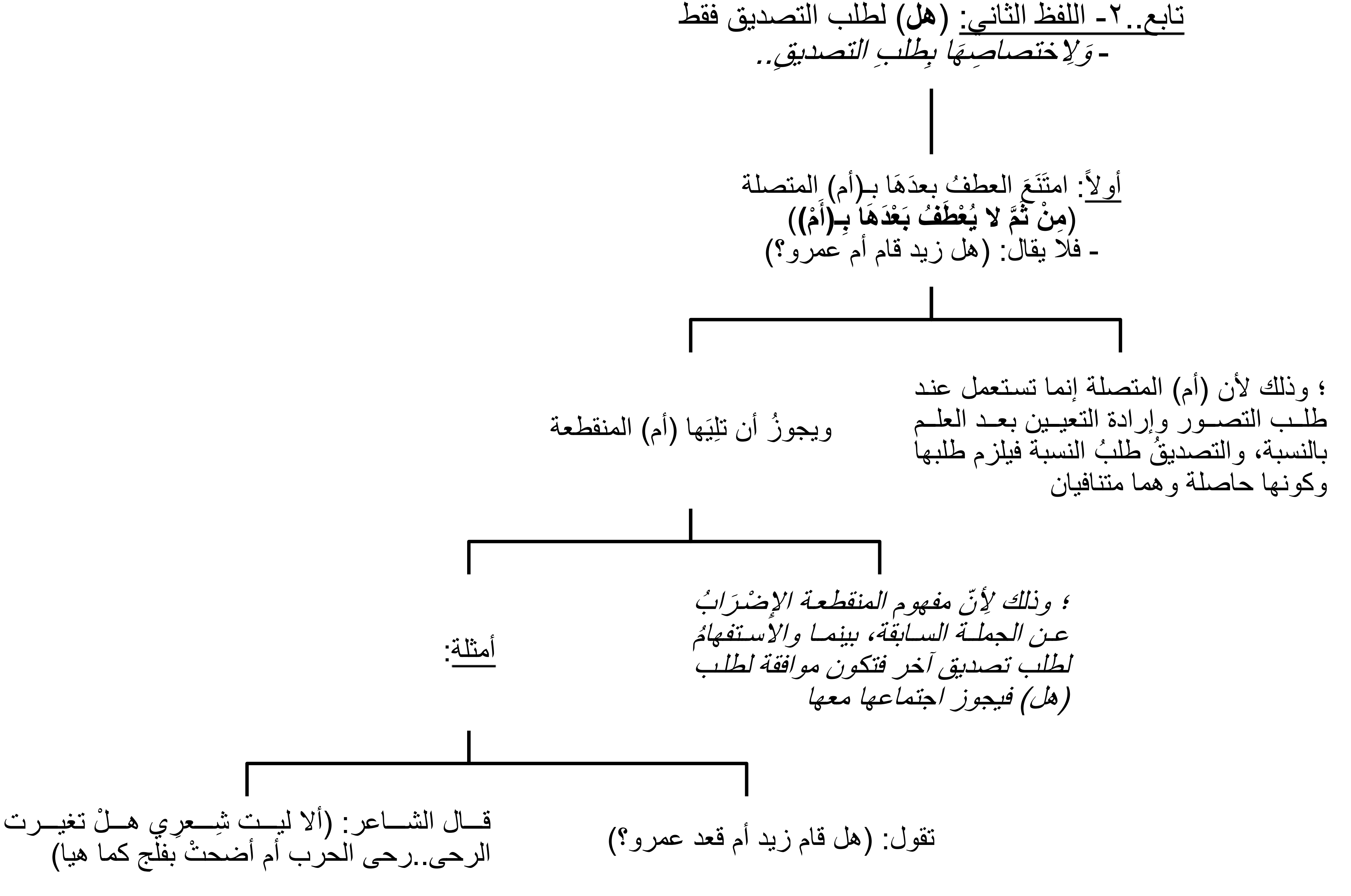

تابع..١- اللفظ الأول: الهمزة
(وَلَـــمْ يُقَـــبَّحْ بَـــانِي..نَحْـــو أَزَيْـــدٌ قَـــامَ، أَلْجَهُـــولا..عَرَفْـــتَ)
لمجـــيء الهمـــزة لطلـــب التصـــور..لـــم يقـــبُح..
١- (أزيد قائم) فـي طلب تصوّر الفاعل المعنويّ كما قبُح (هل زيد قائم)
٢- (ألجهولَ عرفتَ) في طلب تصوّر المفعول، كما قبُح (هل عمراً عرفت)
وذلـــك لأن (هـــل) للتصـــديق والهمزة تكون للتصور أيضًا
وهـذه الأبنيـة إنمـا تقـبح علـى التصديق
؛ لأن التقـــديم فيهـــا يســـتدعي حصـول التصـديق بـنفس الفعـل فتكون (هل) حينئذٍ لطلب حصول الحاصل، وهو مُحالٌ
وأمَّا الهمزة فتكون لطلب التصوّر وتعيين الفاعل والمفعول
وهذا ظاهر في (أعمرا عرفت)
وأمـــا فـــي (أزيـــد قـــائم)..فـــلا ؛ إذْ لَا نُسلّم أن تقديم المرفوع يستدعي التصديق بنفس الفعل، غايتـه أنـه مُحتملٌ لذلك على مذهب عَبْد القَاهِر فيجوز أن يكون (أزيد قائم) لطلب التصديق ويكون تقديم (زيد) لاهتمام ونحوه - ويدل على هذا أنه علل (هل زيد قام) بأنّ (هل) بمعنى (قد) لأنه يختص بطلب التصديق

مُصْطفَى دَنْقَش


تابع..١ـ اللفظ الأول: الهمزة
المسئول عنه بالهمزة..هو ما يليها
(ثُمَّ أَوْلِهَا الْمَسْؤُولا..بِهَا كَفَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ بِمَا..مَضَى ذِكْرُهُ وَفِعْلٍ فِي (أَخِلْتَ الْمُنْتَمَى))
فالهمزةُ تأتي لطلب التصوّر ولطلبِ التصديق:
١ـ مجيئُها لطلب التصوّر ـ كـ..
٢ـ مجيئُها لطلب التصوّر
تنبيهٌ: إيلاءُ المسئول عنه للهمزة ليس مختصا بها، بل هو عامٌّ لها ولغيرها من أدوات الاستفهام
(قُلْتُ: وَذَا الحُكْمُ لِغَيْرِهَا اسْتَقَرّْ..كَذَاكَ فِي الْعَرُوسِ وَالطِّيبِي ذَكَرْ)
ـ العروسُ لِلبَهَاء السُّبْكِيّ: (
أ- الفاعل في (أأنت ضربت) إذا كان الشك في الضارب مع العلم بوقوع ضرب على زيد
ـ والمُرادُ الفاعل المَعنَوِيّ لا الصناعيّ
ب- والمفعول في (أزيدا ضَرَبتَ) إذا كان الشك في المضروب مع العلم بوقوع ضربٍ مِن المُخاطَب
جـ- والفعل في..
(أضربت زيدا)
(أخلت زيدا قائما)
(أخِلتَ المُنتمَى نافعاً)
د- وسائر المتعلقات ـ كـ(أفي الدار جلستَ) و(أيوم الجمعة سرتَ) و(تأديبا ضربتَهُ) و(أراكبا جئتَ) و(أنفسا طبتَ)
أ- المُسْنَد في:
(أقائم أم قاعد زيد) ـ فالتصديقُ حاصلٌ بثبوتِ أحدِهما، والسؤالُ عن تصوّره
(أضربت زيداً أم أكرمتَهُ)
ب- والمُسْنَد إليه في (أزيد قائم أم عمرو قائم)
ذكر القَزْوِينِيّ هذه المسألة في هذا المحل دون ذكره لذلك في أول الكلام أو آخره..يقتضي أن غيرها من أدوات الاستفهام لا يطلب بها ما يليها، وليس كذلك بل غيرها يشاركها في ذلك
وقد ذكرها الطيبيُّ في (التبيان).


٢- اللفظ الثاني: (هل) لطلب التصديق فقط
(وَهَلْ لِتَصْدِيقٍ فقط كَهَلْ أَتَى..زَيْدٌ وَهَلْ عَمْرٌو أَبُو هَذَا الْفَتَى)
تنبيهٌ: البابرتيّ: (كان المناسب تقديم ما هو لِطلب التصوّر، لكنّه لما كان متعددا يحتاج إلى بيان كل واحد مفصلا وفيه طولٌ..قدم ما هو للتصديق وهو (هل) لكونها شيئاً واحدا).
تدخل على الجملتين..
الفعلية: كـ..
الاسمية: كـ..
(هَلْ أَتَى زَيْدٌ) إذا كان المقصودُ حصول التصديق بثبوت الإتيان لزيدٍ
(هَلْ عَمْرٌو أَبُو هَذَا الْفَتَى؟) إذا كان المقصودُ حصول الأبوة لِعَمْروٍ
(هل قام زيد)
(هل زيد قائم)

مُصْطفَى دَنْقَش



تابع..٢- اللفظ الثاني: (**هل**) لطلب التصديق فقط
- *وَلِاختصاصِهَا بِطلبِ التصديقِ..*
أولاً: امتَنَعَ العطفُ بعدَهَا بـ(أم) المتصلة
(مِنْ ثَمَّ لا يُعْطَفُ بَعْدَهَا بِـ(أَمْ))
- فلا يقال: (هل زيد قام أم عمرو؟)
؛ وذلك لأن (أم) المتصلة إنما تستعمل عند طلب التصور وإرادة التعيين بعد العلم بالنسبة، والتصديقُ طلبُ النسبة فيلزم طلبها وكونها حاصلة وهما متنافيان
ويجوزُ أن تلِيَها (أم) المنقطعة
؛ وذلك لِأنّ مفهوم المنقطعة الإِضْرَابُ عن الجملة السابقة، بينما والاستفهامُ لطلب تصديق آخر فتكون موافقة لطلب (هل) فيجوز اجتماعها معها
أمثلة:
تقول: (هل قام زيد أم قعد عمرو؟)
قال الشاعر: (ألا ليت شِعرِي هلْ تغيرت الرحى..رحى الحرب أم أضحتْ بفلْج كما هيا)

تابع..٢- اللفظ الثاني: (**هل**) لطلب التصديق فقط

- *وَلِاخْتِصَاصِهَا بِطَلَبِ التَّصْدِيقِ..*

ثانياً: قبُح (هل زيدا ضربتَ) حيثُ *كان المسئول عنه معرفةً*

(وَنَحْوُ (هَلْ زَيْدًا ضَرَبْتَ) الْقُبْحُ أَمِّ..إِذْ أَفْهَمَ التَّقْدِيمُ تَصْدِيقًا حَصَلْ..بِالْفِعْلِ نَفْسِهِ)

؛ وذلك لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعلِ، والمستفهَمُ عنه لا بُدَّ أن يكون غير حاصل وقتَ الطلب

←فقولك (هل زيدا ضربتَ)..

لا يكون استفهامًا عن التصديق ؛ لأنه تحصيل للحاصلِ

ولا عن التصور ؛ لأنّ (هل) لم تُوضَع لَهُ

وإنما لم يمتنع..لاحتمالِ..

١- أن يكون (زيداً) مفعول فعل محذوف، *لا تقديمَ*

٢- (أو يكون التقديمُ لا للتخصيصِ) التفتازانيّ

تابع..٢- اللفظ الثاني: (**هل**) لطلب التصديق فقط

- *وَلِاختصاصِهَا بِطلبِ التصديقِ..*

ثانياً: قبُح (هل زيدا ضربتَ) حيثُ كان المسئول عنه معرفةً

(وَنَحْوُ (هَلْ زَيْدًا ضَرَبْتَ) الْقُبْحُ أَمّْ..إِذْ أَفْهَمَ التَّقْدِيمُ تَصْدِيقًا حَصَلْ..بِالْفِعْلِ نَفْسِهِ)

وهذا بخلاف باب الاشتغال كـ(هل زيداً ضربتَهُ)..فلا يَقْبُحُ

(خِلافَ مَا اشْتَغَلْ)

؛ وذلك لأن..

القبح في (هلْ زَيدا ضربتَ) لتحقق التقديم المقتضِي للاختصاص المقتضِي لحصول التصديقِ المُنافِي للاستفهام

وأمَّا (هل زيدا ضربتَهُ)..فيجوز كونُ العاملِ في (زيدا) مُقدمًا عليه والتقديرُ (هل ضربت زيدا ضربته) فلا يكون فيه تقديم فلا اختصاصَ مُقتضِي للتصديق

←فصحّ الاستفهام بـ(هل) عن التصديق هُنا

مُناقشة:

إن قلت: يصح أن يكون التقديرُ (هل زيدا ضربتَ ضربته) فيكون من باب التخصيص فيلزم الفسادُ المذكورُ

قلت: التقدير الأول راجح لأنّ تقديم العامل على المعمول هو الأصل والمرجوح في مقابل الراجح كالمعدوم

فائدةٌ: ذكر بعضُ النحاة أنها مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وإنْ كان منصوبا بمضمر يفسره المذكورُ - فلا يجوز (هل زيدا ضربته)

فائدةٌ: وإنَّما لَمْ يقبُح (أزيداً ضَربتَ) لِأنَّ التقديمَ وإن استدعى حُصول التصديق بنفس الفعل لكنّ الهمزة لا تستدعِي عَدمَ حصول التصوّر لأنها قد يطلب بها التصور أيضا فتحمّل على تصوّر المفعول أي طلب تعيينه حتى يكون الاستفهام عن الاسم المقدم لا عن التصديق فلا يُنَافِي التقديم فيستقيمُ

أمَّا (هل رجلٌ عرف؟) حيثُ كان المسئول عنه نكرةً

السَّكَاكِيّ: (هو قبيحٌ لأجل التقديم)
(وَقَالَ فِي الْمِفْتَاحِ هَلْ عَبْدٌ عُرِفْ..قُبْحٌ لَهُ)
؛ لأنَّ الأصل عنده (هل عرف رجل)، فـ(رجل) بدل من الضمير فيه قُدِّمَ للتخصيص
←فيكون (هل) لطلب حصول الحاصلِ وهو ممتنعٌ

وإنما لم يحكم بالامتناع لاحتمال كونِ (رجل) فاعلَ فعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُهُ الظاهرُ وإنْ كَانَ مرجوحاً
- أي: (هل عرف رجلٌ عرف)

اعترضَ القَزْوِينِيّ: (يلزم على السَّكاكيّ جوازُ (هل زيدٌ عرف) بدون قبحٍ
(وَلازِمٌ عَمَّا وُصِفْ..جَوَازُ هَلْ زَيْدٌ)
؛ لأنّ تقديم المظهر والمعرفة..ليس للتخصيص عند السَّكاكيّ مع أنه قبيح بإجماع النحاةِ

فائدةٌ: لم يقبُح (أعبد عُرف) لأنّ التقديم وإن استدعى حصول التصديق بنفس الفعل لكنّ الهمزة لا تستدعي عدمَ حصولِ التصديق بنفس الفعل فيتنافى الجمعُ بينهما كما بين التقديم و(هل) ؛ لأنّ الهمزة لا تختص بطلب التصديق مثل (هل) لأنّ الهمزةَ قد يطلب بها التصوّر فتُحمل هُنَا على طلب تصوّر الفاعل أو المفعول أي طلب تعيينهما حتى يكون الاستفهام عن الاسم المقدم لا عن التصديق ولا يُنَافِي مدلول التقديم فيستقيمَ

وَنَظَّرَ فِيه التفتازانيّ بأنّ: مَا ذَكَرَهُ من اللزومِ ممنوعٌ ؛ لجواز أن يقبح بعلة أخرى، فانتفاءُ علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما في الباب أنه لا يلزم على مَا ذَكَرَهُ السكاكي قبح (هل عبد عرف) لا أنه يلزم عدمُ قبحه

انتقد الموفق حكاية الإجْمَاع على قبحه بأن الزَّمَخْشَرِيّ قال في المفصل: (المرفوعُ في (هل زيد خرج) فاعل فعل يفسّره الظاهرُ).
- فجعَلَهُ مِن جُملة ما يجب فيه حذف الفعل وذكره مع الْأَمْثِلَة التي لا شذوذ فيها

جواب التفتازانيّ في المُطَوَّل: أمَّا ما ذكره الزمخشريُّ في المفصل من أن نحو (هل زيد خرج) على تقدير الفعل..فتصحيح للوجه القبيح البعيد لا أنه شائع حسن
- أي فلا يقدح ذلك في حكاية الإجْمَاع التي نقلها

(وَبَعْضٌ عَلَّلا..قُبْحَهُمَا بِأَنَّ هَلْ تَأَصَّلا..رَدِيفَ (قَدْ) وَالهَمْزُ قَبْلُ حُذِفَا..لِكَثْرَةِ الْوُقُوعِ)
عَلَّلَ بعضُهم قبح القسمين النكرة والمعرفة *(هل عبد عرف)* و*(هل زيد عرف)*..بأن (هل) في الأصل بمعنى (قد) كـ{هل أتى على الإنسان حين}
- فإذا استعملت بمعنى الاستفهام..فعلى تقدير الهمزة قبلها حُذفت لكثرة الوقوع
←فكما قبُح (قد زيد عرف)..يقبح (هل زيد عرف)

ورُدَّ هذا بالمنع، بل اختلف *النحاةُ* في إفادةِ (هل) لِمعنى (قد) على سبيلِ المجاز فضلاً عن كونها موضوعة له وضعاً *أصليًّا*
(قُلْتُ: اخْتُلِفَا..فِي كَوْنِهَا تُفِيدُ ذَاكَ فَضْلا..عَنْ كَوْنِهَا لِذَاكَ وَضْعًا أَصْلا وَإِنَّمَا الزَّمَخْشَرِيُّ قَالَهْ..وَكَمْ إِمَامٍ رَدَّ ذِي الْمَقَالَهْ)

←والذي وقع قائل هذا القول في ذلك قولُ الزمخشري في المفصل: (وعند سيبويه أنَّ (هل) بمعنى (قد) إلا أنهم تركوا الألف قبلها لأنها لا تقع إلا في استفهام وقد جاء دخولها عليه في (سائل فوارسَ يربوع بشدتنا..أهَل رأونا بسفحِ القاع ذي الأكَمِ)
←والذي أوقع الزمخشري في ذلك قولُ سيبويه: ((هل) إنما هي بمنزلة (قد) إلا أنهم تركوا الألف قبلها؛ إذ كانت لا تقع إلا في استفهام).

١- وقد أول السيرافيّ كلام سيبويه قائلاً: (المرادُ أنَّ (هل) يُستقبَلُ بها الاستفهامُ كما أن (قد) يُستقبل بها الخبرُ
- والراوية في البيت: (أم هل رأونا)

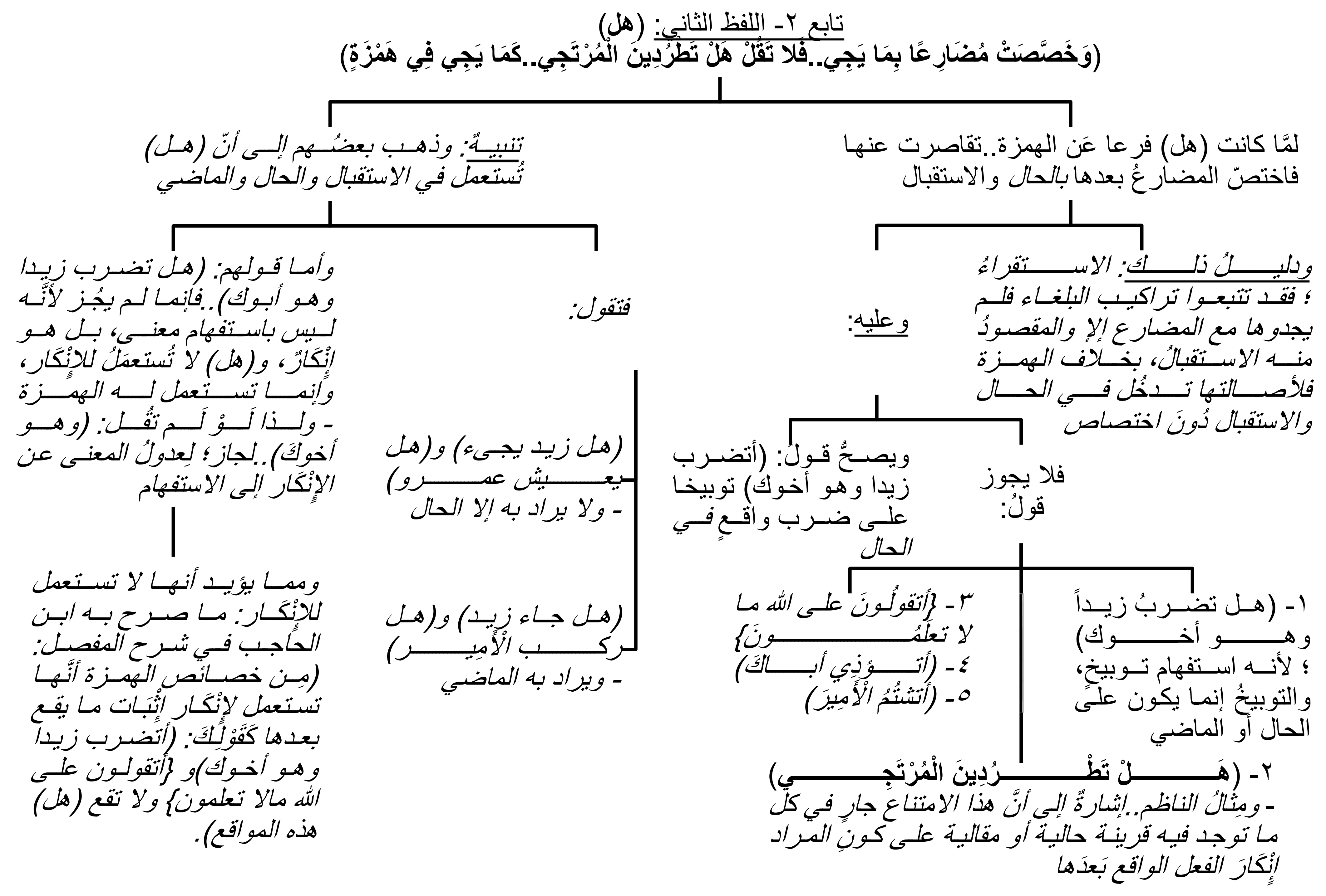
٢- وقال ابن مالك: ((هل) يتعين مرادفتها لـ(قد) مع الهمزة)

←وبالجملة فأكثر النحاة متفقون على أنها عند إرادة الاستفهام ليست بمعنى (قد)

ورده أبو حيان بأنها لا تقع مرادفة لها أصلاً، وخرج البيت على الزيادة

ونظّر السُّبْكِيّ في أنَّ ترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام: بأنَّهُ ليس كل شيء كان متعينا لشيء يلتزم فيه ترك أَدَاة ذلك الشيء
- فترك الهمزة قبلها إنما هو لئلا يُجمع بين حرفي استفهام لا لكثرة وقوعها في الاستفهام

جمع الجوامع وشرحه لِلنَّاظِمِ: (مَجِيءُ (هل) بمعنى (قد)..لم يقم عليه دليلٌ واضحٌ، وإنما هو شيءٌ قاله المفسرون في الآية، وهذا تفسيرُ معنى لا تفسير إعرابٍ، ولا يُرجَعُ إليهم في مثل هذا وإنما يرجع فيه إلى أئمة اللغة والنحو).


تابع ٢- اللفظ الثاني: (هل)
(وَخَصَّصَتْ مُضَارِعًا بِمَا يَجِي..فَلا تَقُلْ هَلْ تَطْرُدِينَ الْمُرْتَجِي..كَمَا يَجِي فِي هَمْزَةٍ)
لمَّا كانت (هل) فرعا عَن الهمزة..تقاصرت عنها فاختصّ المضارعُ بعدها بالحال والاستقبال
ودليلُ ذلك: الاستقراءُ ؛ فقد تتبعوا تراكيب البلغاء فلم يجدوها مع المضارع إلا والمقصودُ منه الاستقبالُ، بخلاف الهمزة فلأصالتها تدخُل في الحال والاستقبال دُونَ اختصاص
وعليه:
فلا يجوز قولُ:
١- (هل تضربُ زيداً وهو أخوك) ؛ لأنه استفهام توبيخٍ، والتوبيخُ إنما يكون علَى الحال أو الماضي
٢- (هَلْ تَطْرُدِينَ الْمُرْتَجِي)
- ومِثالُ الناظم..إشارةٌ إلى أنَّ هذا الامتناعَ جارٍ في كل ما توجد فيه قرينة حالية أو مقالية علَى كونِ المراد إنْكَارَ الفعل الواقع بَعدَها
٣- {أتقولُونَ علَى اللهِ ما لا تعلَمُونَ}
٤- (أتؤذِي أباكَ)
٥- (أتشتُمُ الأَمِيرَ)
ويصحُّ قولُ: (أتضرب زيدا وهو أخوك) توبيخا علَى ضرب واقعٍ في الحال
تنبيهٌ: وذهب بعضُهم إلى أنّ (هل) تُستعمل في الاستقبال والحال والماضي
فتقول:
(هل زيد يجيء) و(هل يعيش عمرو) - ولا يراد به إلا الحال
(هل جاء زيد) و(هل ركب الأَمِير) - ويراد به الماضي
وأما قولهم: (هل تضرب زيدا وهو أبوك)..فإنما لم يجُز لأَنَّه ليس باستفهام معنى، بل هو إنْكَارٌ، و(هل) لا تُستعمَلُ للإنْكَار، وإنما تستعمل له الهمزة - ولذا لَوْ لَم تقُل: (وهو أخوكَ)..لجاز؛ لِعدولُ المعنى عن الإنْكَار إلى الاستفهام
ومما يؤيد أنها لا تستعمل للإنْكَار: ما صرح به ابن الحاجب في شرح المفصل: (مِن خصائص الهمزة أنَّها تستعمل لإنْكَار إثْبَات ما يقع بعدها كَقَوْلِكَ: (أتضرب زيدا وهو أخوك)و {أتقولون على الله مالا تعلمون} ولا تقع (هل) هذه المواقع).

تابع..٢- اللفظ الثاني: (**هل**)

ولأجل كونها للتصديق ولِتخصيص المضارع بالاستقبال..كان لها مزيد *أَوْلَوِيَّة* بالفعل *دون الاسم*

(لأَجْلِ..ذَيْنِ لَهَا تَخَصُّصٌ بِالْفِعْلِ)

- فهي كالهمزة في الدخول على الاسم والفعل، لكنَّ الفعل بها أولى

وعبارة الناظم أوضحُ من قول التلخيص: (بما كونه زمانيا أظهر كالفعل) ؛ لأن مقتضى الكاف أن لنا شيئا آخر غير الفعل أظهر في الدلالة على الزمان من غيره

السُّبْكِيّ: (اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ ان اسم الفعل يدل على الزمان دلالة متوسطة بين دلالتي الفعل وسائر الأَسمَاء).

توجيهُهُ:

أما اقتضاء كونها لطلب التصديق واختصاصها بالفعل..فلأنّ التصديق هو الحكم بالثبوت أو الانتفاءِ، والإِثْبَاتُ والنَّفْيُ إنما يتوجهان إلى المعاني والأحداث التي هي مدلولات الأَفْعَال لأنها التي توجد تارة وتنتفي تارة أخرى لا إلى الذوات التي هي مَدلولات الأَسمَاء لأنّ الذوات ثابتة مستمرة

وأما اقتضاء تخصيصها بالمضارع..فظاهر لأنها إذا خصصته بالاستقبال صار لها تأثير في مطلق الفعل ضرورة أن الزمان جزء من مفهومه، بخلاف الاسم فإنما يدل عليه حيث يدل لعروضه

ولأجل مزيد اختصاص **(هل)** بالفعل..كان *مَا دخلت فيه (هل) على الجملة الاسمية الصرفة* ..أدلَّ على الطلَبِ من..
١- ما دخلت فيه (هل) على الجملة الفعلية الصّرفَة
٢- ما دخلت فيه (هل) على الاسم الذي خبرُهُ فعلٌ، مع كونِها مُكرَّرَةَ الإسنادِ
٣- ما دخلت عليه الهمزةُ
←{فهل أنتم شاكرون} أدلُّ على الطلبِ..

من (فهل تشكرون) ومن (فهل أنتم تشكرون) **(مِنْ ثَمَّ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ بَعْدَ هَلْ..مِنْ تَشْكُرُوا لِطَلَبِ الشُّكْرِ أَدَلُّ لِأَنَّ إِبْرَازَ الَّذِي جُدِّدَ فِي..مَعْرِضِ ثَابِتٍ أَدَلُّ إِذْ يَفِي عَلَى كَمَالِ الِاعْتِنَا بِأَنْ حَصَلْ)**

؛ لأن إبراز ما يتجددُ -وهو الفعلُ- فِي قالَب الثابت المستقِرّ أي الجُملة الاسمية، بحيثُ تكون الجملة الاسمية والمُبتَدأ والخبر فيها اسمًا أدلّ على كمال العناية بحصوله من إبقائه على أصله من الإثبات بالفعل

ومِن (أفأنتم شاكرون) وإن كان للثبوت أيضًا **(وَمِنْ أَأَنْتُمْ وَعَلَى الثُّبُوتِ دَلّ..لِأَنَّ هَلْ لِلْفِعْلِ أَدْعَى مِنْهَا..فَتَرْكُهُ مَعْهَا أَدَلُّ كُنْهَا)**
؛ وذلك لأنّ (هل) والهمزة وإن اشتركتا في الدخول على الفعل..لكنَّ (هل) للفعل أدعى من الهمزةِ

بيانُهُ: أن ترك الفعل من أصله أدلّ على كمال العناية لتحويله عن أصله - وهذا بخلاف الهمزة؛ إذ (هل) أدعى له منها

ولأجل كون (هل) أدعى للفعل من الهمزة..لا يحسن إيرَادُ الجملة الاسمية الصرفة مع (هل) إلا من المتكلم الفصيح
(مِنْ ثَمَّ لا يَحْسُنُ هَلْ مَلِيحِي..مُنطَلِقٌ إِلَّا مِنَ الْفَصِيحِ)

فلا يحسُن (هل زيد منطلق؟) إلا من البليغ *العارف بخواص التراكيب*
؛ لأنه الذي يقصد به الدلالة على الثبوت وإبراز ما يتجدد في معرض الثابت بخلاف غير *البليغ فلا يُفرِّقُ بينه وبين (هل ينطلق مليحي)*

أمَّا الخطاب مع الهمزة في نحو (أزيد منطلق)..فأهونُ
؛ إذْ لَا يُشترط لحسنه كونُه صادراً من البليغ
لأنّ الهمزة وإنْ كَان دخولها في الجملة الفعلية كثيرا..لكنَّها لا تستدعى الفعل مثل (هل) فلا يكون إيرَاد الاسمية معها من باب إخرَاج الكلام لا على مقتضى الظاهر

(هل) قسمان:

(وَهَلْ بَسِيطٌ لِلْوُجُودِ يُطْلَبُ..وَمَا وُجُودُهُ لِشَيْ مُرَكَّبُ
فَأَوَّلٌ كَهَلْ سُكُونُهُ وُجِدْ..وَالثَّانِ هَلْ سُكُونُهُ دَوْمٌ عُهِدْ)

هُما:

١- بسيطة:

وهي: (التي يُطلب بها مُطلق وجود الشيء)
- *أي: يطلب المتكلم بها نسبة الوجود إلى الماهية أو نفيها عنها*

كقولنا: (هل الحركة موجودة)
- *فقد اعتبر في هذه شيءٌ واحدٌ فكانت بسيطةً*

٢- مُركبّة:

وهي: (التي يُطلب بها وجودُ شيءٍ لشيءٍ)
- *أي التي يطلب المتكلمُ بها نسبة وجود شيء إلى الماهية ونفيه عنها*

كقولنا: (هَل الحركةُ دائمَةٌ)
- *فقد اعتبر في هذه شيئان غير الوجود فكانت مركبة*

مُناقشة:

إن قلت: الوجودُ لا يقومُ بنفسه وإنما يقوم بغيره، فعلَى كل حال تكون مركبة لأنها تكون لطلب شيء لشيء

قلت: المراد بالأولِ وجودُ الصفة نفسِها وإنْ كانت لَا بُدَّ لها من موصوف وبالثاني حال تعرض للصفة
- *فلذلك افترقا*

تنبيهات:

ذلك لا يخص (هل)، بل تشاركُها الهمزةُ فيه

البساطة والتركيب ليسا في (هل)، بل في متعلقها

قد يطلب بها العدمُ
- *ولِذا قال السُّبْكِيّ: (التحقيقُ أنَّهُ لا يُطلَبُ بها إلا النسبةُ، سواء كانت وجودية أو عدمية ←فليُحمَلْ قولُهم: (الوجودُ) على تحقق النسبة من وجودها وعدمها*

(ذكر بعضُهم أن الهمزة لا يُستفهم بها حتى يهجس في النفس إِثْبَاتُ ما يستفهم عنه بخلاف (هل) فلا يترجح عنده نفيٌّ ولا إِثْبَات) نقله أبو حيان

مسألة مهمة:

(مُسْتَفْهَمُ التَّصْدِيقِ يُوسُفٌ وَفى..لِلْحُكْمِ بِالثُّبُوتِ أَوْ بِالِانْتِفَا
وَمَنْ يَفِي مُسْتَفْهَمَ النَّفْيِ بِهَلْ..كَصَاحِبِ الْمِصْبَاحِ وَالمُغْنِي وَهَلْ)

السكاكيّ: (جاء الاستفهام بـ(هل) للحكم بالثبوت أو الحكم بالانتفاء - فيُقَالُ فِي جَوَابِ (هَلْ قَامَ زَيْدٌ مَثَلًا): (نَعَمْ) أَوْ (لَا)

ووَهِمَ بدرُ الدين ابنُ مالك فقال في المصباح: (الاستفهام طلبُ ما في الخارج أنْ يحصُل في الذهن من تصوُّرٍ أو تصديقٍ موجب أو منفيّ) - فحكى قولين في أن استفهام التصديق يستفهم به عن النفي وأشار إلى تضعيفهِ

وتابعه المغني لِابن هشام: ((هل) لطلب التصديق الإيجابيّ لا للتصور ولا للتصديق السلبي)

وكذا قاله التاج السبكيّ في جمع الجوامع

المحليّ في شرح جمع الجوامع: (التَّقْيِيدُ بِالْإِيجَابِيّ وَنَفْيُ السَّلْبِيّ أَخْذًا مِنْ ابْنِ هِشَامٍ..وَهمٌ سَرَى مِن أنَّ (هَلْ) لَا تَدْخُلُ عَلَى مَنْفِيٍّ، بل هِيَ لِطَلَبِ التَّصْدِيقِ أَيْ الْحُكْمِ بِالثُّبُوتِ أَوْ الِانْتِفَاءِ كَمَا قَالَهُ السَّكَّاكِيُّ وَغَيْرُهُ فيُقَالُ فِي جَوَابِ (هَلْ قَامَ زَيْدٌ مَثَلًا): (نَعَمْ) أَوْ (لَا)

٣- ثالثاً: بقية ألفاظ الاستفهام..يُطلب بها التصور فقط



(بِالْبَاقِيَاتِ يُطْلَبُ التَّصَوُّرُ)

- وتختلف من جهة أن المطلوب بكل منها تصور شيءٍ غير *ما يُطلبُ بالأخرَى*

والمُرادُ: بقية الأدوات التي ذُكِرتْ هُنا، فلا تَرِدُ (أم) المنقطعة

؛ فهي لا تكون إلا للتصديق، بخلاف المتصلة فهي لا تكون إلا لتصور

ولا شكَّ أنها مِن أدوات الاستفهام، وقد عدَّها السكاكيّ معها في المفتاح

إجمالُها:

١- فَـ(مَا) يُطلبُ بها أحد الأمرين

٢- و(مَـنْ) يُطلَـبُ بهـا تعيينُ الشـخص العالم

٣- (أيّ) يسـألُ بهـا عمَّـا يميـز أحـد المتشاركين في أمر يعمُّهُمَا

٤- (كَـم) *الاسـتفهامية* يُسـأل بهـا عـن العدد

٥- (كيـف) *الاستفهامية* يُسـألُ بهـا عـن الحال

٦- (أين) يُسألُ بها عن المكان

٧- (متى) يُسألُ بها عن الزمان ماضيا كان أو مستقبلا

٨- (أيَّـان) يُسـألُ بهـا عـن الزمـان المستقبل

١- فَـ(مَا) يُطلبُ بها أحد الأمرين..

١- إما شرح مدلولِ الاسم وما وُضِعَ له لغةً
(فَمَا لِشَرْحِ الِاسْمِ قَبْلُ تُذْكَرُ)

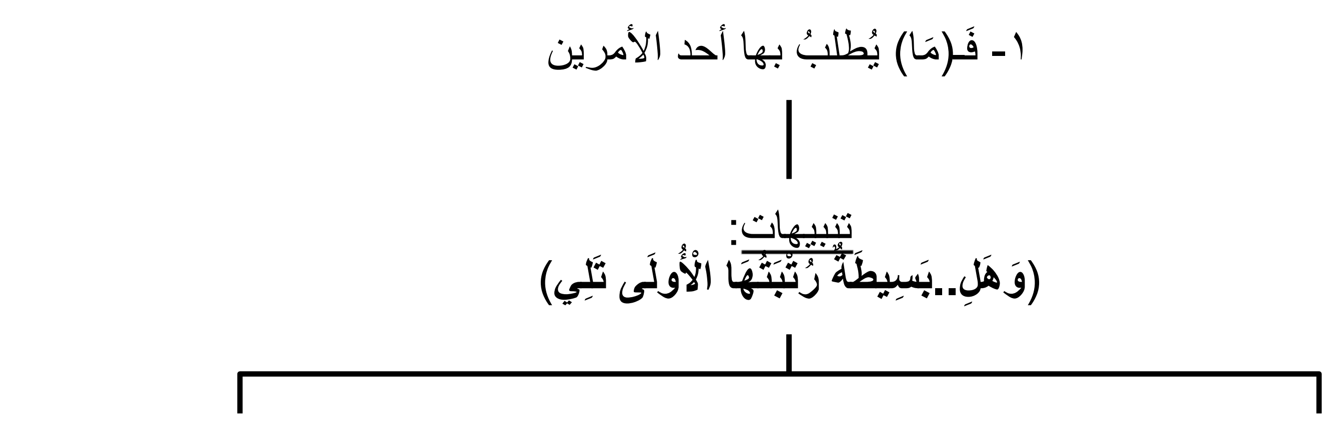
كقولك: (مَا العَنْقَاءِ؟) طالبا شرح هذا الاسم وبيان مدلوله
←فتجاب بإيراد لفظ أشهر

تنبيهٌ: الاستفهام عن الفعل والحرف..يرجع إلى الاستفهام عن الاسم؛ لأنَّكَ إذا قلت: (ما (ضَرَبَ)؟) و(ما (مِن)؟)..فحقيقته ما مدلول لفظ ضرب وما مدلول لفظ من
- واللفظُ إذا أريد به نفسُه...صار علَماً لنفسه، سواء كان اسماً في الأصل أم فعلا أم حرفا، كـ((زيدٌ) ثلاثيٌّ) و((ضَرَبَ) فعلٌ ماضٍ) و((مِنْ) حرفُ جَرٍّ)

٢- أو حقيقة المسمى التي هو بها هو
(أَوْ لِحَقِيقَةِ الْمُسَمَّى)
- وعبَّر في التلخيص بـ(الماهية) وهي بمعنى الحقيقةِ

كقولك: (ما الإنسان؟) طالباً شَرح حقيقته الإنسانية
- فالشخصُ قد يظن أنَّ الإنسَان اسمٌ لرجل مِن بني آدم

←وتُجابُ بإيراد ذاتيَّاتِه من الجنس والفصل، ورُبَّما تذكُر الرسوم في مقام الحدود توسعا عند الاضطرار



١- فَـ(مَا) يُطلبُ بها أحد الأمرين

تنبيهات:

(وَهَلِ..بَسِيطَةٌ رُتْبَتُهَا الْأُولَى تَلِي)

أول هذين القسمين وهو السؤال عن الاسم..يكون متقدمًا في الزمان على (هل) البسيطة ؛ لأن شرح الاسم سابق على *بيان وجود مفهومه؛* لأنّ الاستفهام عن ثبوت شيء فرعٌ عَن معرفةِ معنَى اسم ذلك الشيء ←فتقول:

١- أولاً: (ما العنقاء؟)

٢- ثم تقول: (هل هي موجودة؟)

القسم الثاني *وهو السؤال عن الحقيقة..*مُتقدم على (هل) المركبة ؛ لأن طلب وجود شيء لشيء مسبوق بالعلم بحقيقة ذلك الشيء

←تقول:

١- (ما هي، وما حقيقتها) *فتطلُبُ شرح الاسم*

٢- فإذا عرفت مدلولها لغة..تقول: (هل هي موجودة) *فتسأل عن وجودِهِ في نفسِهِ - فَمن لا يعرف مفهوم اللفظ..استحال منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم المطلوب*

٣- فإذا عرفت أنها موجودة..تقول: (ما هي وما حقيقتها) *فتطلب بيان ماهيته وحقيقته - فَمَن لا يعرف أنه موجود..استحال منه أن يطلب حقيقته وماهيته؛ إذْ لَا حقيقة للمعدوم ولا ماهية له، لأنّ الماهية: (ما به يكونُ الشيءُ هو هُو)، والمعدومُ لا هُوية له*

٤- فإذا عرفتها..تقول: (هل هي دائمة) *فتطلُبُ بيان وصفه - فَمن لا يعرف حقيقةَ الشيءِ..استحال منه أن يطلب وصفه*

←فهذا ترتيبُ الأقسام الأربعة من قسمي (ما) وقسمي (هل)

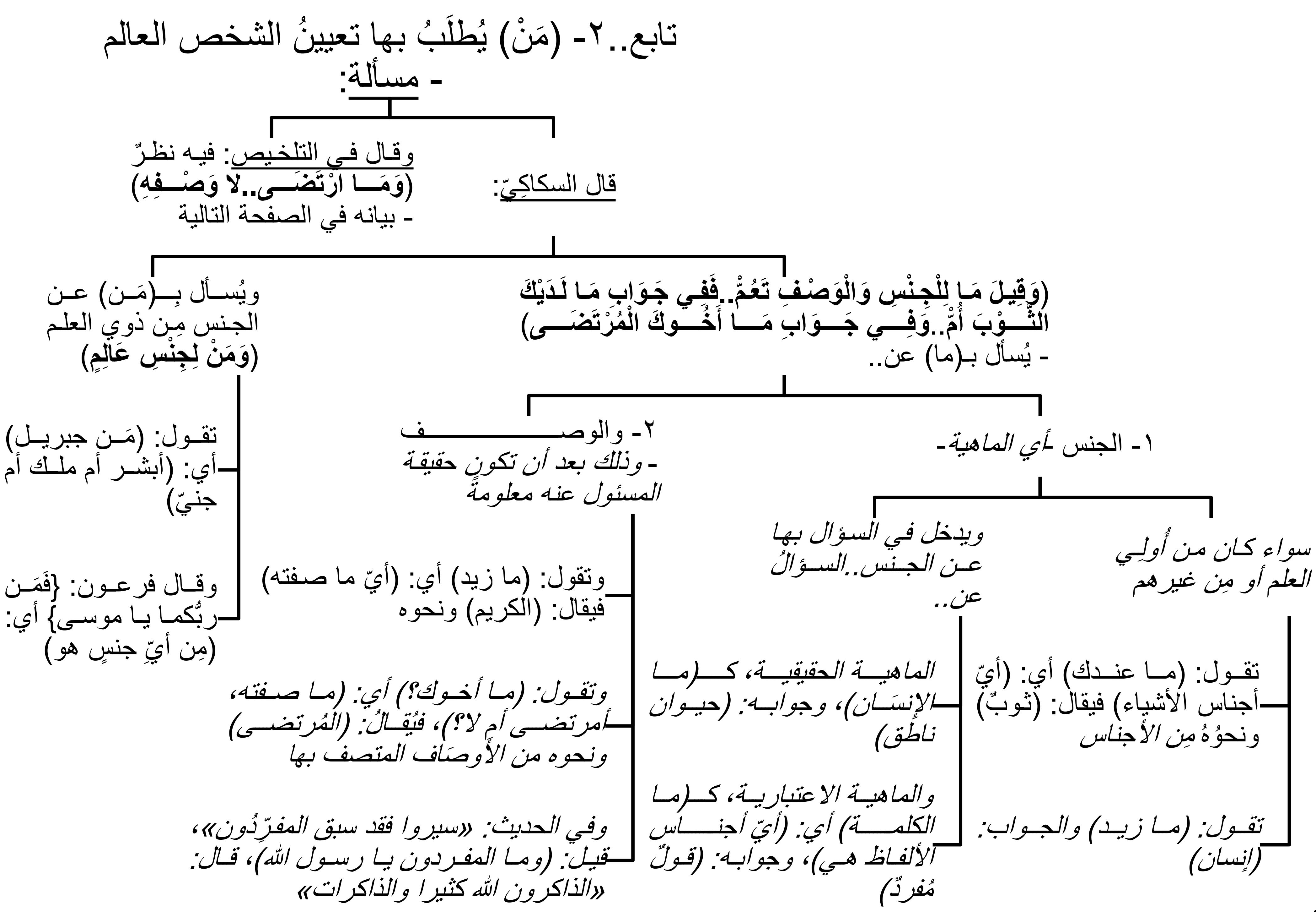
٢- و(مَنْ) يُطلَبُ بها تعيينُ الشخص العالم

(وَمَنْ بِهَا يَطْلُبُ أَنْ يُعَيَّنَا..مُشَخِّصٌ يَعْلَمُ نَحْوُ (مَنْ هُنَا؟))

كقولك: (مَن هنا) فيقال: (زيد) ونحوه مما يفيد تشخيصه

*وقال: (**يَعلَم**) ولم يقل: (يعقل)؛ ليتناول الباري -تعالى- كـ(مَن ربُّك)*

وأمَّا الجوابُ بنحو (رجل فاضلٌ من قبيلة كذا) ونحو (ابن فلان) و(أخو فلان) وما أشبه ذلك..فإنَّما يصح من حيث المخاطب يفهم منه التشخيصَ باعتبار انحصار الأَوصَاف المذكورة في الخارج في شخص معين وإنْ كَانت تلك الأَوصَاف بالنظر إلى مفهوماتها كلياتٍ


تابع..٢- (مَنْ) يُطلَبُ بها تعيينُ الشخص العالم
- مسألة:
قال السكاكِيّ:
وقال في التلخيص: فيه نظرٌ (وَمَا ارْتَضَى..لا وَصْفِهِ)
- بيانه في الصفحة التالية
(وَقِيلَ مَا لِلْجِنْسِ وَالْوَصْفِ تَعُمّْ..فَفِي جَوَابِ مَا لَدَيْكَ الثَّوْبَ أُمّْ..وَفِي جَوَابِ مَا أَخُوكَ الْمُرْتَضَى)
- يُسأل بـ(ما) عن..
ويُسأل بـ(مَن) عن الجنس مِن ذوي العلم (وَمَنْ لِجِنْسٍ عَالِمٍ)
١- الجنس -أي الماهية-
٢- والوصف
- وذلك بعد أن تكون حقيقة المسئول عنه معلومة
سواء كان من أُولِي العلم أو مِن غيرهم
ويدخل في السؤال بها عن الجنس..السؤالُ عن..
تقول: (ما عندك) أي: (أيّ أجناس الأشياء) فيقال: (ثوبٌ) ونحوُهُ مِن الأجناس
تقول: (ما زيد) والجواب: (إنسان)
الماهية الحقيقية، كـ(ما الإنسَان)، وجوابه: (حيوان ناطق)
والماهية الاعتبارية، كـ(ما الكلمة) أي: (أيّ أجناس الألفاظ هي)، وجوابه: (قولٌ مُفردٌ)
وتقول: (ما زيد) أي: (أيّ ما صفته) فيقال: (الكريم) ونحوه
وتقول: (ما أخوك؟) أي: (ما صفته، أمرتضى أم لا؟)، فيُقالُ: (المُرتضى) ونحوه من الأوصاف المتصف بها
وفي الحديث: «سيروا فقد سبق المفرِّدُون»، قيل: (وما المفردون يا رسول الله)، قال: «الذاكرون الله كثيرا والذاكرات»
تقول: (مَن جبريل) أي: (أبشر أم ملك أم جنيّ)
وقال فرعون: {فَمَن ربُّكما يا موسى} أي: (مِن أيِّ جنسٍ هو)

(وَمَا ارْتَضَى..لا وَصْفِهِ)

قال في التلخيص: فيه نظرٌ
- أمَّا (مَن)..فلأنَّهُ لا يُسَلَّم أنَّهُ للسؤال عن الجنس

فلا يصح في جواب (مَن جبريل): (ملكٌ)، بل جوابه: (ملك يأتي بالوحي وكذا وكذا) مما يفيد تشخيصه وتعيينه

وأما {فمن ربُّكما يا موسى} أنَّ معناه (أبشر هو أم ملك أم جنيّ؟)..ففسادُه يظهر من جواب موسى {ربُّنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى} ؛ فإنه قد أجاب بتعيينه وتشخيصه

وأما السؤال بها عن الوصف..فلم يذكره في التلخيص
- ولكنْ قال بعض الشارحين: (يُسأل بها عن الوصف كما يسأل بـ(ما) ؛ إذ لا فرق بينهما إلا أنَّ (ما) لما لا يعقل)

واعترضَهُ البَهَاء السُّبْكِيّ بأنَّ هذا الفرق بينهما يُلجئُ إلى أنه لا يسأل بـ(مَن) عن الوصف ؛ لأن الوصف ليس بعاقل، فلا يسأل عنه بـ(مَن) التي هي للعاقل

٣- (أيّ) يسألُ بها عمَّا يميز أحد المتشاركين في أمر يعمُّهُمَا

(وَاسْأَلْ بِأَيِّ عَمَّا..يُمَيِّزُ الشِّرْكَةَ فِيمَا عَمَّا)

- سواءٌ كانَ الأمر الَّذِي اشتركا فيه ذاتيًّا لهما أو عرضيًّا

كـ{أيّ الفريقين خيرٌ مقامًا}
- أي: (أنحن أم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم)، فالمؤمنون والكفار قد اشتركا في الفريقية وسألوا عن وصفٍ يُمَيِّزُ أحدَهما عَن الآخرِ، والأمرُ الذي يقع به التمييزُ هو الخيريّة

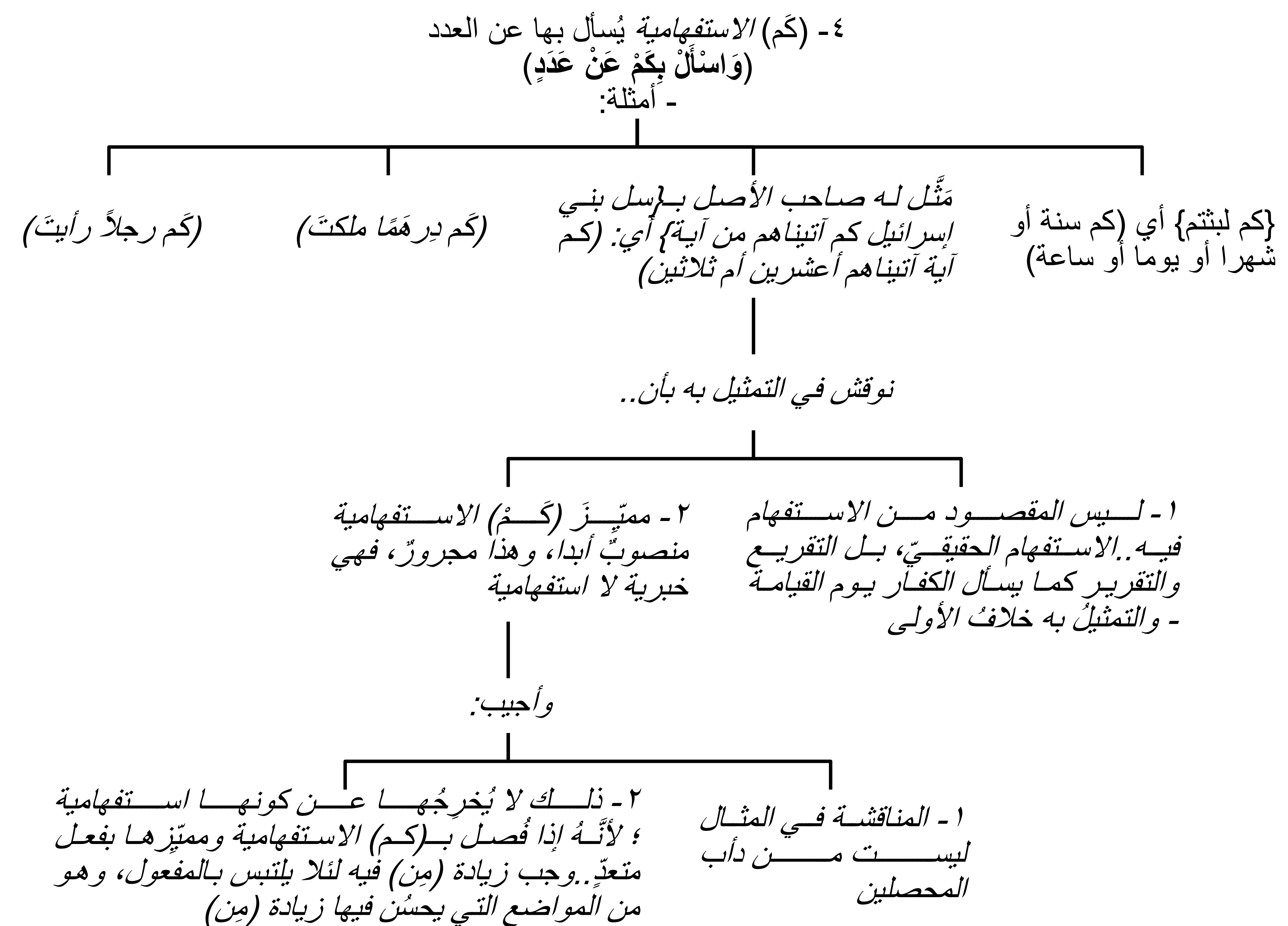
والجواب: بالتعيين

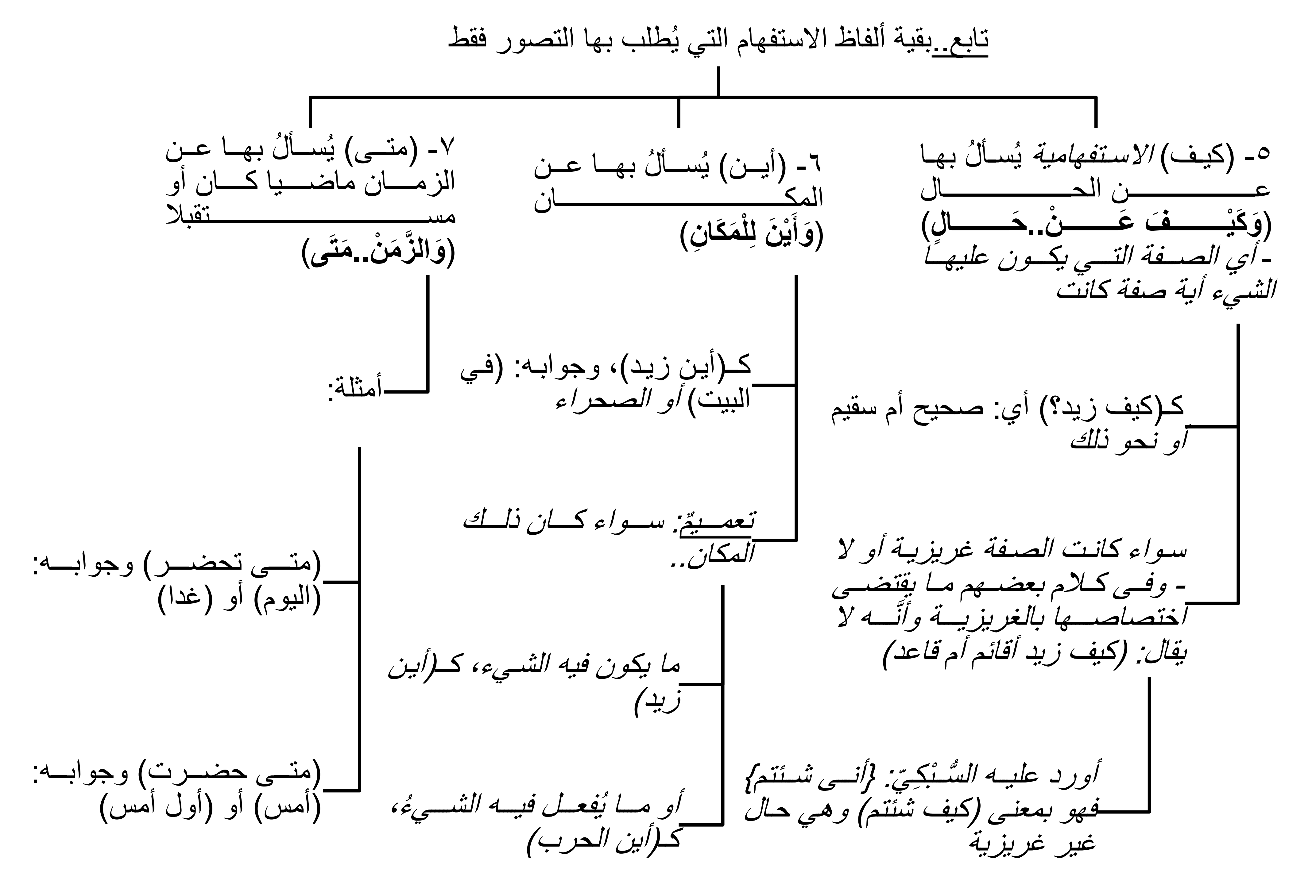
؛ لأنّ (أيًّا) إذا أضيفت..

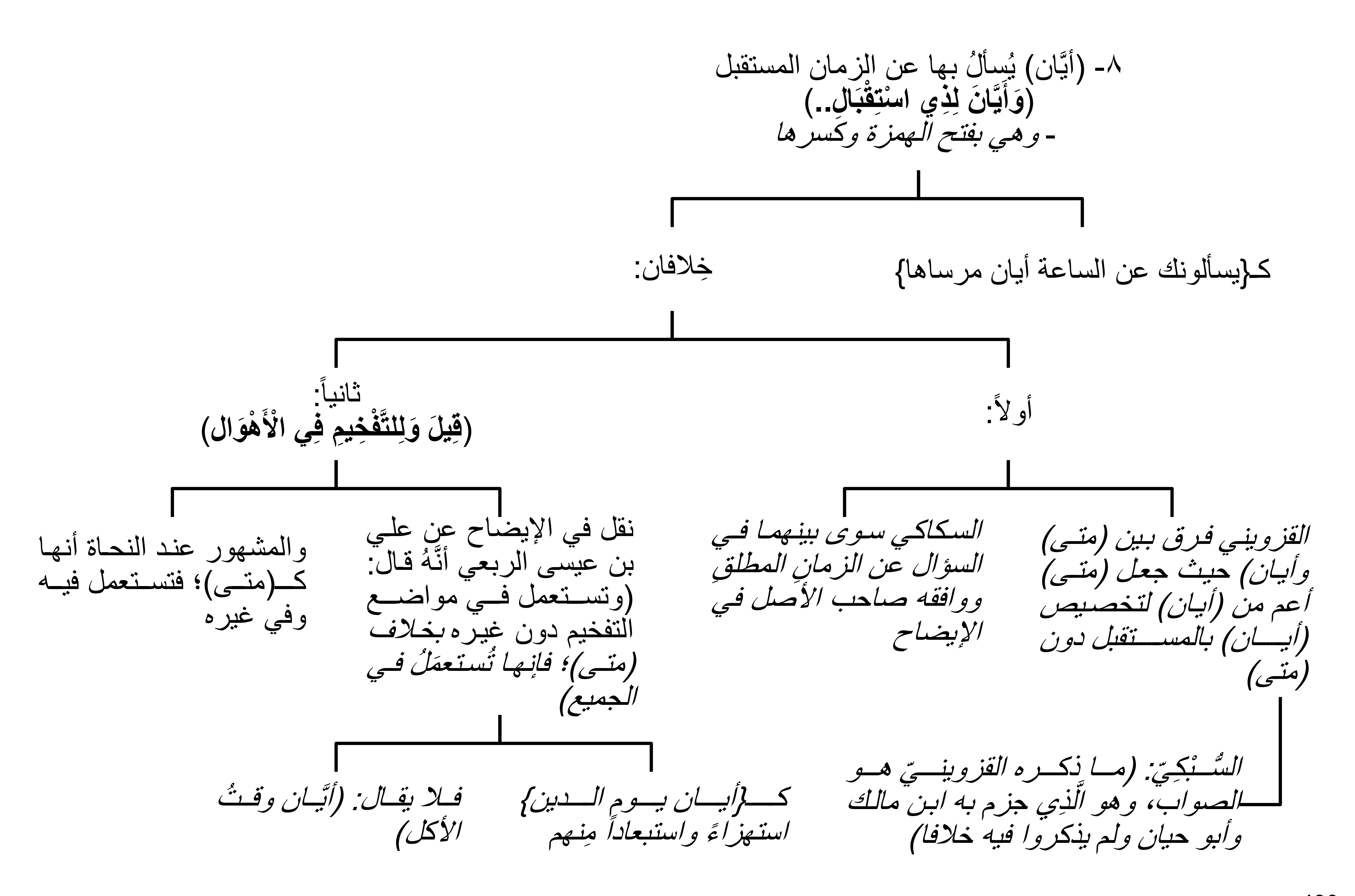
تَنْبِيهٌ: إطلاق البيانيين هنا يقتضي أن (أيا) يُسأل بها عن المتشارك في أي شيء كان
- وهو مُخالفٌ لكلام المنطقيِّينَ، فجعلوا السؤالَ عن الجنس والنوع بـ(ما هو) والسؤال عن الفصل بـ(أي شيء هو) وهو يقتضي أن لا يقال (أي شيء زيد) وتريد السؤال عن جنسه أو نوعه

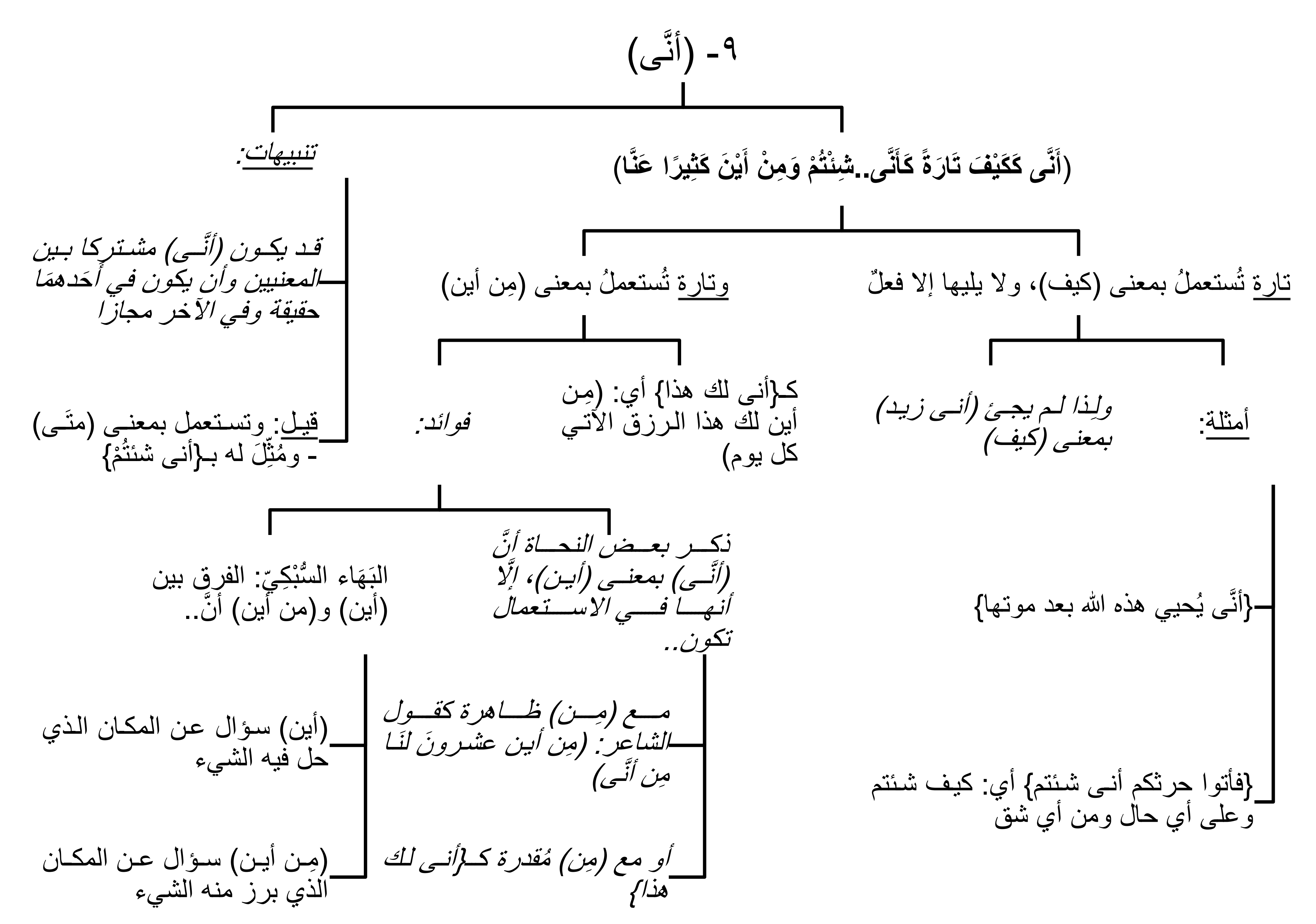
إلى مُشار إليه كـ(أيُّهم يفعل كذا؟)..فجوابها اسمٌ متضمن للإشارة الحِسِّيَّة كـ(هذا) ونحوه أو اسمٌ علمٌ كـ(زيد)

أو إلى كُلِّيّ..فجوابها اسمٌ كُلِّيّ مميز لا غيرُ
- كـ(أيُّ الحيوان ناطق؟) فجوابُه: (الإنسَانُ)

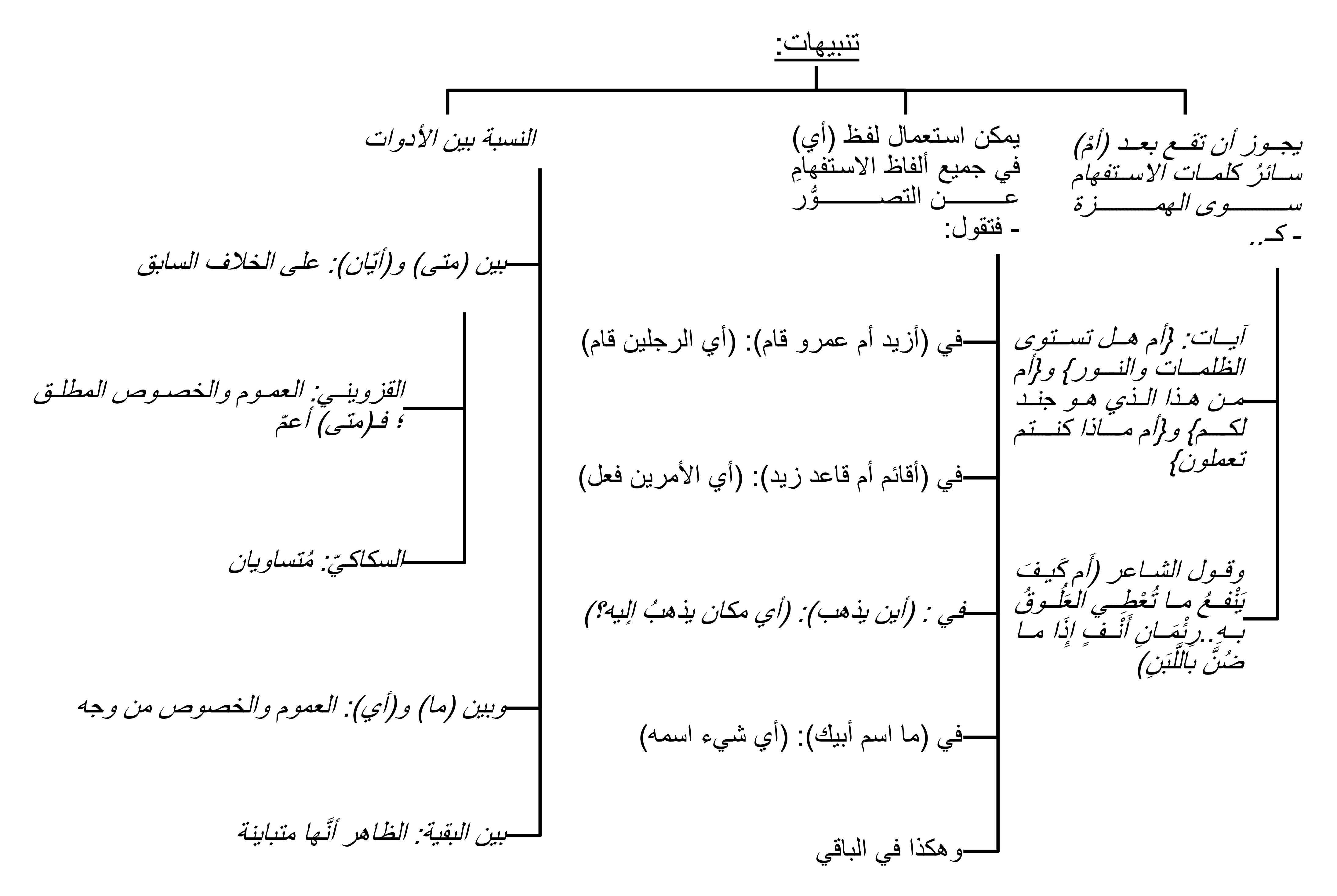

٤- (كَم) *الاستفهامية* يُسأل بها عن العدد
(وَاسْأَلْ بِكَمْ عَنْ عَدَدٍ)
- أمثلة:
{كم لبثتم} أي (كم سنة أو شهرا أو يوما أو ساعة)
مَثَّل له صاحب الأصل بـ{سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية} أي: (كم آية آتيناهم أعشرين أم ثلاثين)
(كَم دِرهَمًا ملكتَ)
(كَم رجلاً رأيتَ)
نوقش في التمثيل به بأن..
١- ليس المقصود من الاستفهام فيه..الاستفهام الحقيقيّ، بل التقريع والتقرير كما يسأل الكفار يوم القيامة - والتمثيلُ به خلافُ الأولى
٢- مميِّزَ (كَمْ) الاستفهامية منصوبٌ أبدا، وهذا مجرورٌ، فهي خبرية لا استفهامية
وأجيب:
١- المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين
٢- ذلك لا يُخرِجُها عن كونها استفهامية ؛ لأنَّهُ إذا فُصل بـ(كم) الاستفهامية ومميِّزها بفعل متعدٍّ..وجب زيادة (مِن) فيه لئلا يلتبس بالمفعول، وهو من المواضع التي يحسُن فيها زيادة (مِن)


تابع..بقية ألفاظ الاستفهام التي يُطلب بها التصور فقط
٥- (كيف) الاستفهامية يُسألُ بها عن الحال (وَكَيْفَ عَنْ..حَالٍ)
- أي الصفة التي يكون عليها الشيء أية صفة كانت
كـ(كيف زيد؟) أي: صحيح أم سقيم أو نحو ذلك
سواء كانت الصفة غريزية أو لا
- وفي كلام بعضهم ما يقتضي اختصاصها بالغريزية وأنَّه لا يقال: (كيف زيد أقائم أم قاعد)
أورد عليه السُّبْكِيّ: {أنى شئتم} فهو بمعنى (كيف شئتم) وهي حال غير غريزية
٦- (أين) يُسألُ بها عن المكان (وَأَيْنَ لِلْمَكَانِ)
كـ(أين زيد)، وجوابه: (في البيت) أو الصحراء
تعميمٌ: سواء كان ذلك المكان..
ما يكون فيه الشيء، كـ(أين زيد)
أو ما يُفعل فيه الشيءُ، كـ(أين الحرب)
٧- (متى) يُسألُ بها عن الزمان ماضيا كان أو مستقبلا (وَالزَّمَنْ..مَتَى)
أمثلة:
(متى تحضر) وجوابه: (اليوم) أو (غدا)
(متى حضرت) وجوابه: (أمس) أو (أول أمس)

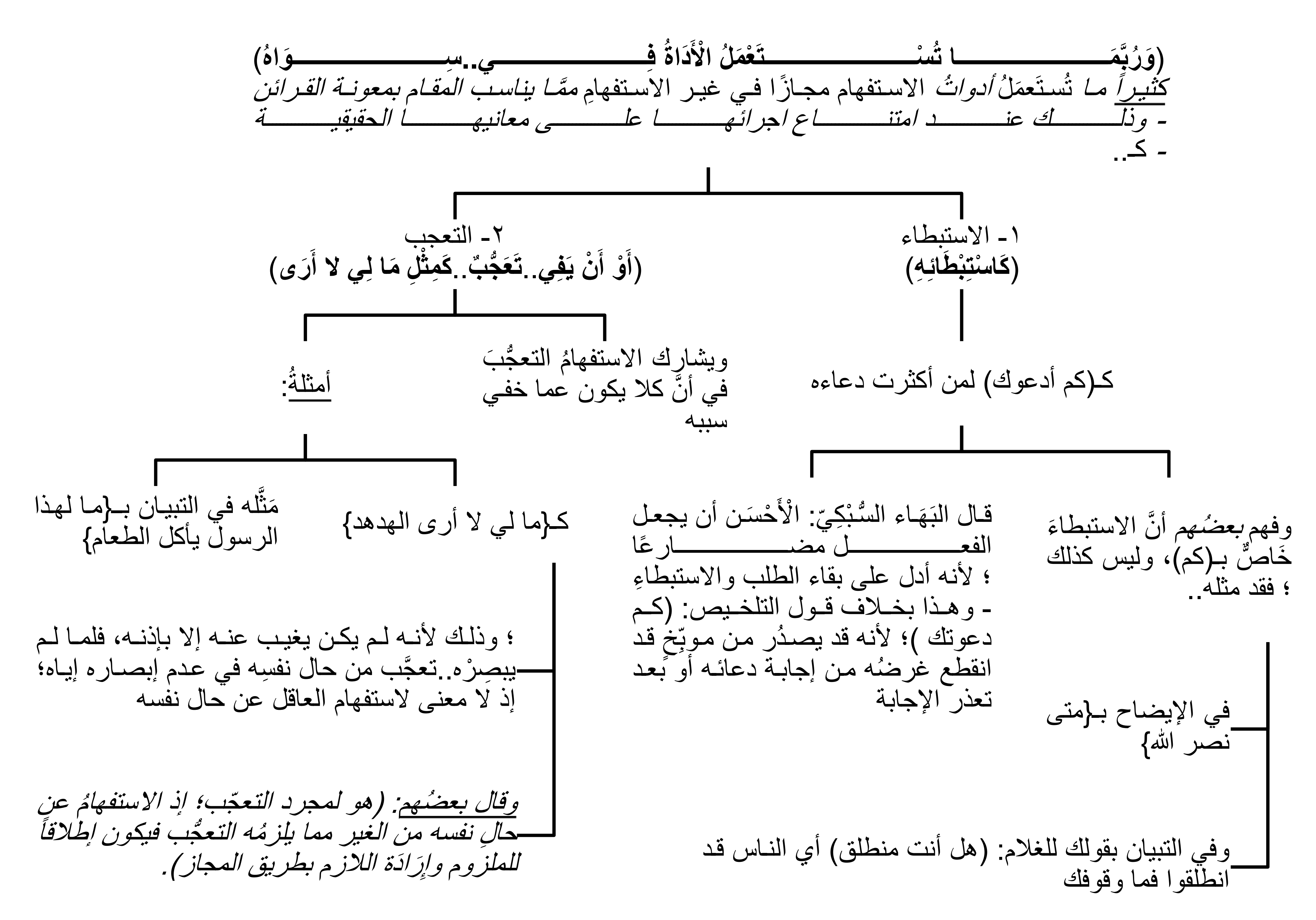

٨- (أيَّان) يُسألُ بها عن الزمان المستقبل
(وَأَيَّانَ لِذِي اسْتِقْبَالِ..)
- وهي بفتح الهمزة وكسرها
كـ{يسألونك عن الساعة أيان مرساها}
خِلافان:
أولاً:
القزويني فرق بين (متى وأيان) حيث جعل (متى) أعم من (أيان) لتخصيص (أيان) بالمستقبل دون (متى)
السُّبْكِيّ: (ما ذكره القزوينيّ هو الصواب، وهو الَّذِي جزم به ابن مالك وأبو حيان ولم يذكروا فيه خلافا)
السكاكي سوى بينهما في السؤال عن الزمانِ المطلقِ ووافقه صاحب الأصل في الإيضاح
ثانياً:
(قِيلَ وَلِلتَّفْخِيمِ فِي الْأَهْوَال)
نقل في الإيضاح عن علي بن عيسى الربعي أنَّهُ قال: (وتستعمل في مواضع التفخيم دون غيره بخلاف *(متى)؛ فإنها تُستعمَلُ في الجميع)*
كـ*{أيان يومِ الدين} استهزاءً واستبعاداً مِنهم*
فلا يقال: (أيَّان وقتُ الأكل)
والمشهور عند النحاة أنها كـ(متى)؛ فتستعمل فيه وفي غيره

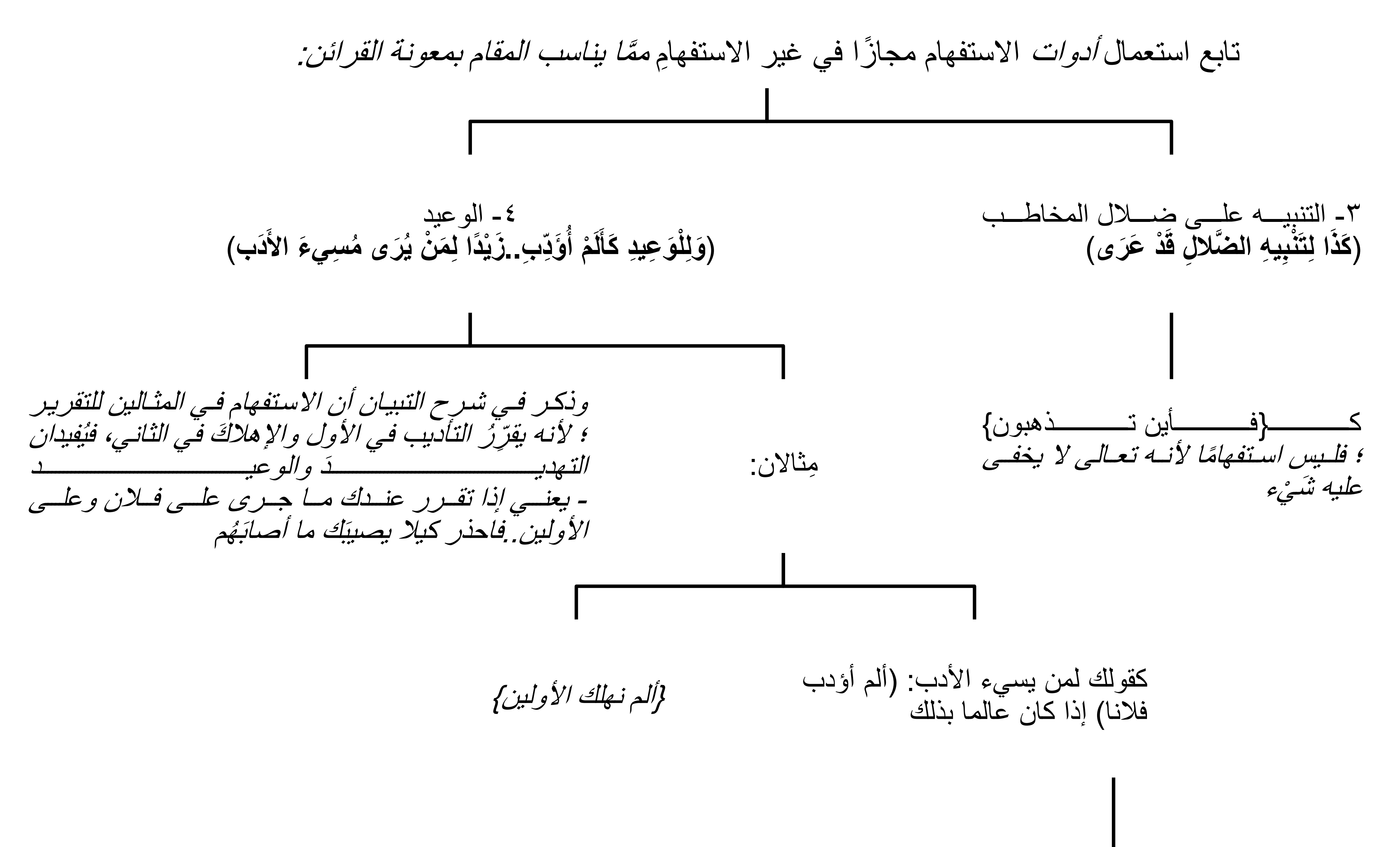


٩- (أنَّى)
(أَنَّى كَكَيْفَ تَارَةً كَأَنَّى..شِئْتُمْ وَمِنْ أَيْنَ كَثِيرًا عَنَّا)
تنبيهات:
تارة تُستعملُ بمعنى (كيف)، ولا يليها إلا فعلٌ
وتارة تُستعملُ بمعنى (مِن أين)
أمثلة:
ولِذا لم يجئ (أنى زيد) بمعنى (كيف)
{أنَّى يُحيي هذه الله بعد موتها}
{فأتوا حرثكم أنى شئتم} أي: كيف شئتم وعلى أي حال ومن أي شق
كـ{أنى لك هذا} أي: (مِن أين لك هذا الرزق الآتي كل يوم)
فوائد:
ذكر بعض النحاة أنَّ (أنَّى) بمعنى (أين)، إلَّا أنها في الاستعمال تكون..
مع (مِن) ظاهرة كقول الشاعر: (مِن أين عشرونَ لنَا مِن أنَّى)
أو مع (مِن) مُقدرة كـ{أنى لك هذا}
البَهَاء السُّبْكِيّ: الفرق بين (أين) و(من أين) أنَّ..
(أين) سؤال عن المكان الذي حل فيه الشيء
(مِن أين) سؤال عن المكان الذي برز منه الشيء
قد يكون (أنَّى) مشتركا بين المعنيين وأن يكون في أَحَدهمَا حقيقة وفي الآخر مجازا
قيل: وتستعمل بمعنى (متَى) - ومُثِّلَ له بـ{أنى شئتُمْ}



تنبيهات:
يجوز أن تقع بعد (أمْ) سائرُ كلمات الاستفهام سوى الهمزة - كـ..
آيات: {أم هل تستوى الظلمات والنور} و{أم من هذا الذي هو جند لكم} و{أم ماذا كنتم تعملون}
وقول الشاعر (أَم كَيفَ يَنْفَعُ ما تُعْطِي العَلُوقُ بِهِ.. رِئْمَانِ أَنْفٍ إِذَا ما ضُنَّ بِاللَّبَنِ)
يمكن استعمال لفظ (أي) في جميع ألفاظ الاستفهامِ عن التصوُّر - فتقول:
في (أزيد أم عمرو قام): (أي الرجلين قام)
في (أقائم أم قاعد زيد): (أي الأمرين فعل)
في : (أين يذهب): (أي مكان يذهبُ إليه؟)
في (ما اسم أبيك): (أي شيء اسمه)
وهكذا في الباقي
النسبة بين الأدوات
بين (متى) و(أيّان): على الخلاف السابق
القزويني: العموم والخصوص المطلق ؛ فـ(متى) أعمّ
السكاكيّ: مُتساويان
وبين (ما) و(أي): العموم والخصوص من وجه
بين البقية: الظاهر أنّها متباينة

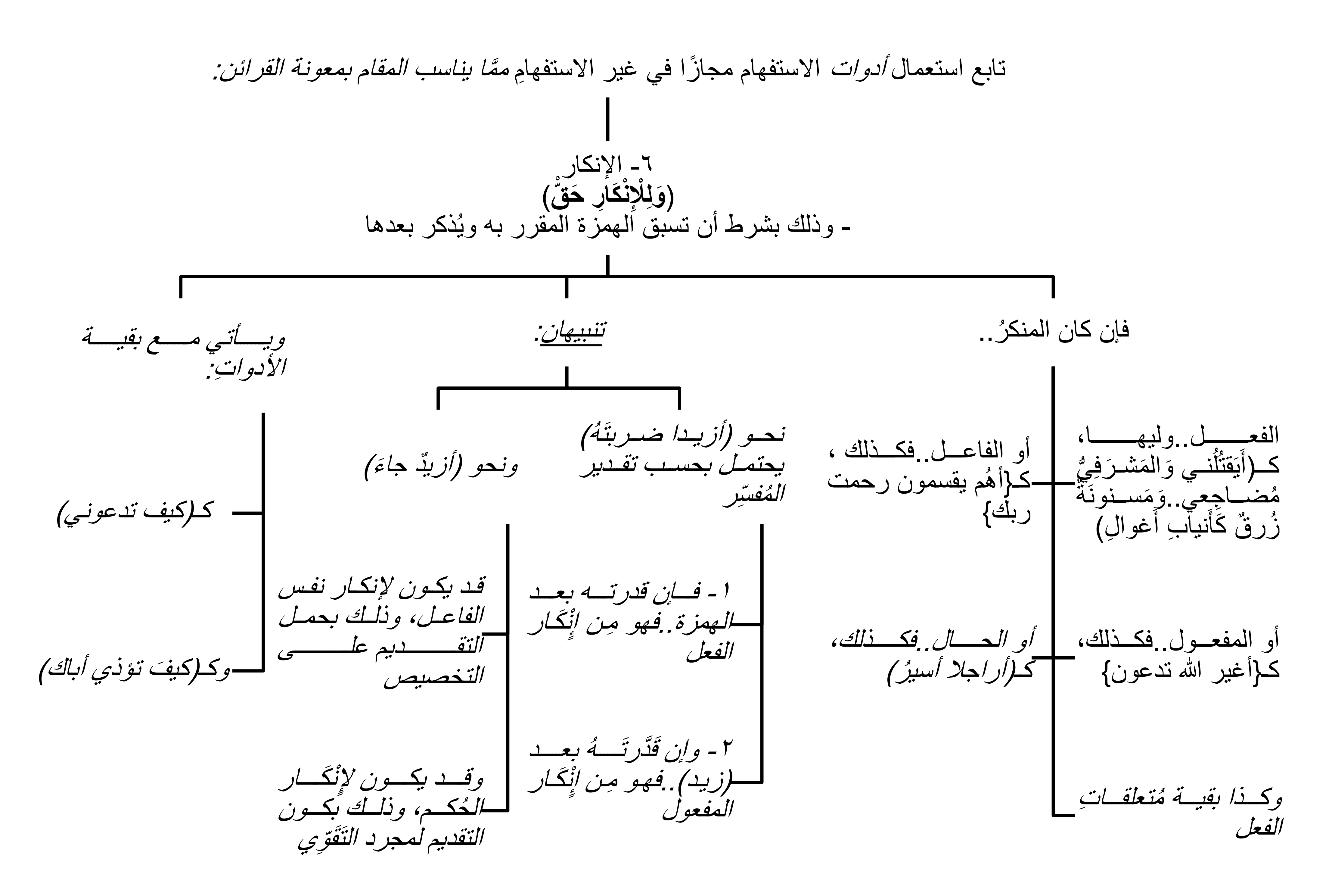

(وَرُبَّمَــــــــا تُسْـــــــــــتَعْمَلُ الْأَدَاةُ فِـــــــــــي..سِـــــــــوَاهُ)
كثيراً ما تُستَعمَلُ أدواتُ الاستفهام مجازًا في غير الاستفهامِ ممَّا يناسب المقام بمعونة القرائن
- وذلـــــك عنـــــد امتنـــــاع اجرائهـــــا علـــــى معانيهـــــا الحقيقيـــــة
- كـ..
١- الاستبطاء
(كَاسْتِبْطَائِهِ)
٢- التعجب
(أَوْ أَنْ يَفِي..تَعَجُّبٌ..كَمِثْلِ مَا لِي لا أَرَى)
كـ(كم أدعوك) لمن أكثرت دعاءه
ويشارك الاستفهامُ التعجُّبَ في أنَّ كلا يكون عما خفي سببه
أمثلةُ:
وفهم بعضُهم أنَّ الاستبطاءَ خَاصٌّ بـ(كم)، وليس كذلك ؛ فقد مثله..
قال البَهاء السُّبْكِيّ: الْأَحْسَن أن يجعل الفعـــــل مضـــــارعًا ؛ لأنه أدل على بقاء الطلب والاستبطاءِ - وهذا بخلاف قول التلخيص: (كم دعوتك)؛ لأنه قد يصدُر من موبّخٍ قد انقطع غرضُه من إجابة دعائه أو بعد تعذر الإجابة
كـ{ما لي لا أرى الهدهد}
مَثَّله في التبيان بـ{ما لهذا الرسول يأكل الطعام}
في الإيضاح بـ{متى نصر الله}
وفي التبيان بقولك للغلام: (هل أنت منطلق) أي الناس قد انطلقوا فما وقوفك
؛ وذلك لأنه لم يكن يغيب عنه إلا بإذنه، فلما لم يبصِرْه..تعجَّب من حال نفسِه في عدم إبصاره إياه؛ إذ لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه
وقال بعضُهم: (هو لمجرد التعجّب؛ إذ الاستفهامُ عن حالِ نفسه من الغير مما يلزمُه التعجُّب فيكون إطلاقاً للملزوم وإرَادَة اللازم بطريق المجاز).



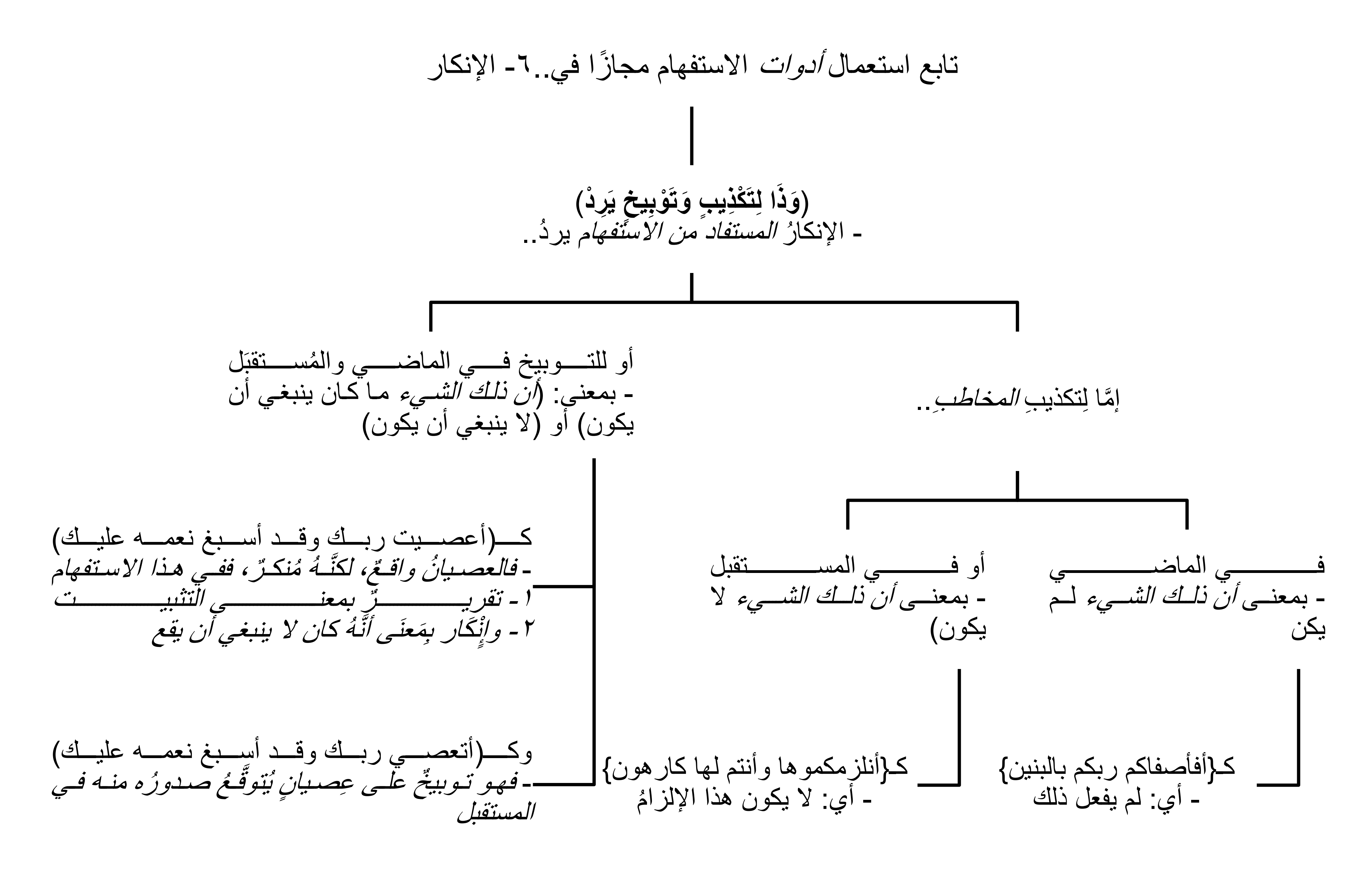
تابع استعمال *أدوات* الاستفهام مجازًا في غير الاستفهامِ *ممَّا يناسب المقام* بمعونة *القرائن:*
٣- التنبيه على ضلال المخاطب
(كَذَا لِتَنْبِيهِ الضَّلَالِ قَدْ عَرَى)
٤- الوعيد
(وَلِلْوَعِيدِ كَأَلَمْ أُوَدِّبِ..زَيْدًا لِمَنْ يُرَى مُسِيءَ الأَدَبِ)
ك{فأين تذهبون}
؛ فليس استفهامًا لأنه تعالى لا يخفى عليه شَيْء
مِثالان:
وذكر في شرح التبيان أن الاستفهام في المثالين للتقرير ؛ لأنه يقرِّرُ التأديب في الأول والإهلاكَ في الثاني، فيُفيدان التهديدَ والوعيد
- يعني إذا تقرر عندك ما جرى على فلان وعلى الأولين..فاحذر كيلا يصيبَك ما أصابَهُم
كقولك لمن يسيء الأدب: (ألم أؤدب فلانا) إذا كان عالما بذلك
{ألم نهلك الأولين}
أما إِذَا لَم يعلم المخاطب تأديبك زيدا..فلا يكون وعيدا بل يكون محمولا على أصله وهو الاستفهام ما لم يصرف عنه صارف من قرينة حالية أو مقالية



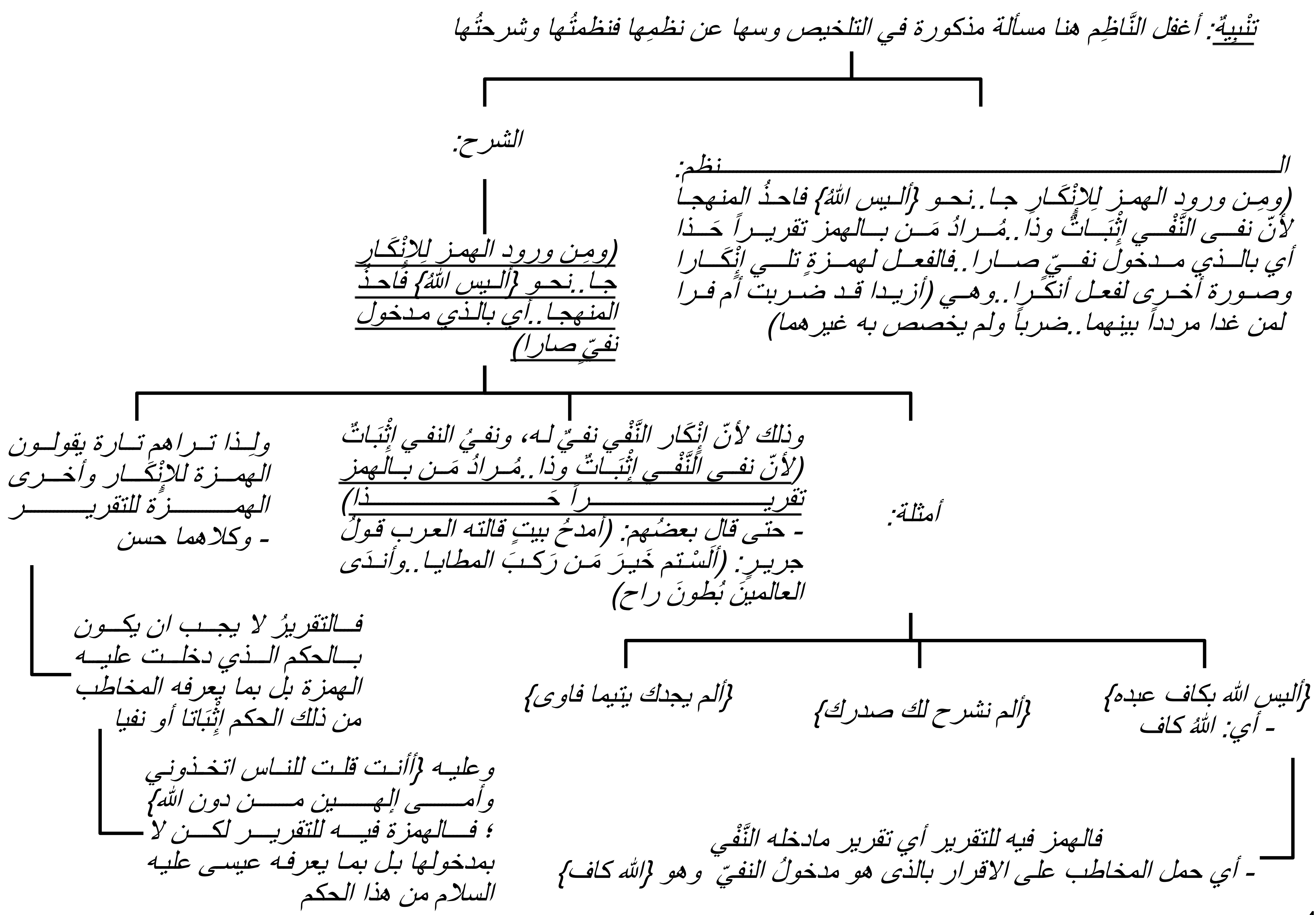
تابع استعمال *أدوات* الاستفهام مجازًا في غير الاستفهامِ *ممَّا يناسب المقام بمعونة القرائن:*
٥- التقرير
(كَذَا لِتَقْرِيرٍ بِهَمْزٍ قَدْ سَبَقْ..مُقَرَّرًا بِهِ)
- وهُو: حَملُ المخاطَب على الإقرار بما يعرفه وإلجاؤه إليه
وذلك بشرط أن تسبق الهمزة المقرر به ويُذكر بعدها
؛كما مرَّ في حقيقة *الاستفهام من إيلاء المسئول عنه الهمزة*
- فإن أردت التقريرَ..
بالجملة..قلت: (أفعلت)
أو بالمفعول..قلت: (أزيدا ضربتَ) و(*أبزيدٍ* مررت)
أو بالفاعل..قلت: (أنت فعلتَ)
أو بالحال..قلتَ: (أراكبا سرتَ
وعلى هذا القياس
وخُصِّصَ ذلك بالهمزةِ لأنها التي تجيء للتقرير بالفعل وبالفاعل وبالمفعول وغيرهما
- وهذا بِخلاف البواقي
فـ(هل) تكون للتقرير بنفس الحكم
- كـ{هل ثُوِّبَ الكفارُ}
وبقية أدواتِ الاستفهام..فتأتي للتقرير بما يُسأل بها عنه
- كـ..
{كم آتيناهم من آية}
و(ماذا فعلت بفلان)
(مَن ذا الَّذِي ضربته)


تابع استعمال أدوات الاستفهام مجازًا في غير الاستفهامِ ممَّا يناسب المقام بمعونة القرائن:
٦- الإنكار
(وَلِلْإِنْكَارِ حَقٌّ)
- وذلك بشرط أن تسبق الهمزة المقرر به ويُذكر بعدها
فإن كان المنكرُ..
الفعل..وليها، كـ(أَيَقتُلُني وَالمَشرَفِيُّ مُضاجِعي..وَمَسنونَةٌ زُرقٌ كَأَنيابِ أَغوالِ)
أو الفاعل..فكذلك، كـ{أهُم يقسمون رحمت ربك}
أو المفعول..فكذلك، كـ{أغير الله تدعون}
أو الحال..فكذلك، كـ(أراجلا أسيرُ)
وكذا بقية مُتعلقاتِ الفعل
تنبيهان:
نحو (أزيدا ضربتَهُ) يحتمل بحسب تقدير المُفسِّر
١- فإن قدرته بعد الهمزة..فهو مِن إِنْكَار الفعل
٢- وإن قَدَّرتَهُ بعد (زيد)..فهو مِن إِنْكَار المفعول
ونحو (أزيدٌ جاءَ)
قد يكون لإنكار نفس الفاعل، وذلك بحمل التقديم على التخصيص
وقد يكون لإِنْكَار الحُكم، وذلك بكون التقديم لمجرد التَقَوِّي
ويأتي مع بقية الأدوات:
كـ(كيف تدعوني)
وكـ(كيفَ تؤذي أباك)

مُصْطفَى دَنْقَش



تابع استعمال *أدوات* الاستفهام مجازًا في..٦- الإنكار
(وَذَا لِتَكْذِيبٍ وَتَوْبِيخٍ يَرِدْ)
- الإنكارُ *المستفاد من الاستفهام* يردُ..
إمَّا لِتكذيبِ *المخاطبِ*..
أو للتوبيخ في الماضي والمُستقبَل
- بمعنى: (*أن ذلك الشيء* ما كان ينبغي أن يكون) أو (لا ينبغي أن يكون)
في الماضي
- بمعنى *أن ذلك الشيء* لم يكن
أو في المستقبل
- بمعنى *أن ذلك الشيء* لا يكون)
كـ{أفأصفاكم ربكم بالبنين}
- أي: لم يفعل ذلك
كـ{أنلزمكموها وأنتم لها كارهون}
- أي: لا يكون هذا الإلزامُ
كـ(أعصيت ربك وقد أسبغ نعمه عليك)
- *فالعصيانُ واقعٌ، لكنَّهُ مُنكرٌ، ففي هذا الاستفهام*
١ - تقريرٌ بمعنى التثبيت
٢ - وإِنْكَار بِمَعنَى أنَّهُ كان لا ينبغي أن يقع
وكـ(أتعصي ربك وقد أسبغ نعمه عليك)
-*فهو توبيخٌ على عِصيانٍ يُتوقَّعُ صدورُه منه في المستقبل*



تنْبِيهٌ: أغفل النَّاظِم هنا مسألة مذكورة في التلخيص وسها عن نظمِها فنظمتُها وشرحتُها
النظم:
(ومِن ورود الهمز لِلإنْكَارِ جا..نحو {أليس اللهُ} فاحذُ المنهجا
لأنّ نفي النَّفْي إثْبَاتٌ وذا..مُرادُ مَن بالهمز تقريراً حَذا
أي بالذي مدخول نفيٍّ صارا..فالفعل لهمزةٍ تلي إنْكَارا
وصورة أخرى لفعل أنكرا..وهي (أزيدا قد ضربت أم فرا
لمن غدا مردداً بينهما..ضرباً ولم يخصص به غيرهما)
الشرح:
(ومِن ورود الهمز لِلإنْكَارِ جا..نحو {أليس اللهُ} فاحذُ المنهجا..أي بالذي مدخول نفيٍّ صارا)
وذلك لأنّ إنْكَار النَّفْي نفيٌ له، ونفيُ النفي إثْبَاتٌ (لأنّ نفي النَّفْي إثْبَاتٌ وذا..مُرادُ مَن بالهمز تقريراً حَذا)
- حتى قال بعضُهم: (أمدحُ بيتٍ قالته العرب قولُ جريرٍ: (ألَسْتم خَيرَ مَن رَكبَ المطايا..وأندَى العالمينَ بُطونَ راح)
ولِذا تراهم تارة يقولون الهمزة للإنْكَار وأخرى الهمزة للتقرير
- وكلاهما حسن
فالتقريرُ لا يجب ان يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم إثْبَاتا أو نفيا
وعليه {أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله} ؛ فالهمزة فيه للتقرير لكن لا بمدخولها بل بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم
أمثلة:
{أليس الله بكاف عبده}
- أي: اللهُ كاف
{ألم نشرح لك صدرك}
{ألم يجدك يتيما فاوى}
فالهمز فيه للتقرير أي تقرير مادخله النَّفْي
- أي حمل المخاطب على الاقرار بالذى هو مدخولُ النفيّ وهو {الله كافٍ}

تنْبِيهٌ: أغفل النَّاظِم هنا مسألة مذكورة في التلخيص وسها عن نظمِها فنظمتُها وشرحتُها

تابع الشرح: وله صورة أخرى يكون فيها للجحد لِفعلٍ
(وصورة أخرى لفعل أنكرا ..وهي (أزيدا قد ضربت أم فرا)
لمن غدا مردداً بينهما ..ضرباً ولم يخصص به غيرهما

وهي أن لا يلي الهمزةَ فعلٌ، بل يليها اسمٌ في الظاهر، ويكون المُنكَر هو الفعلُ

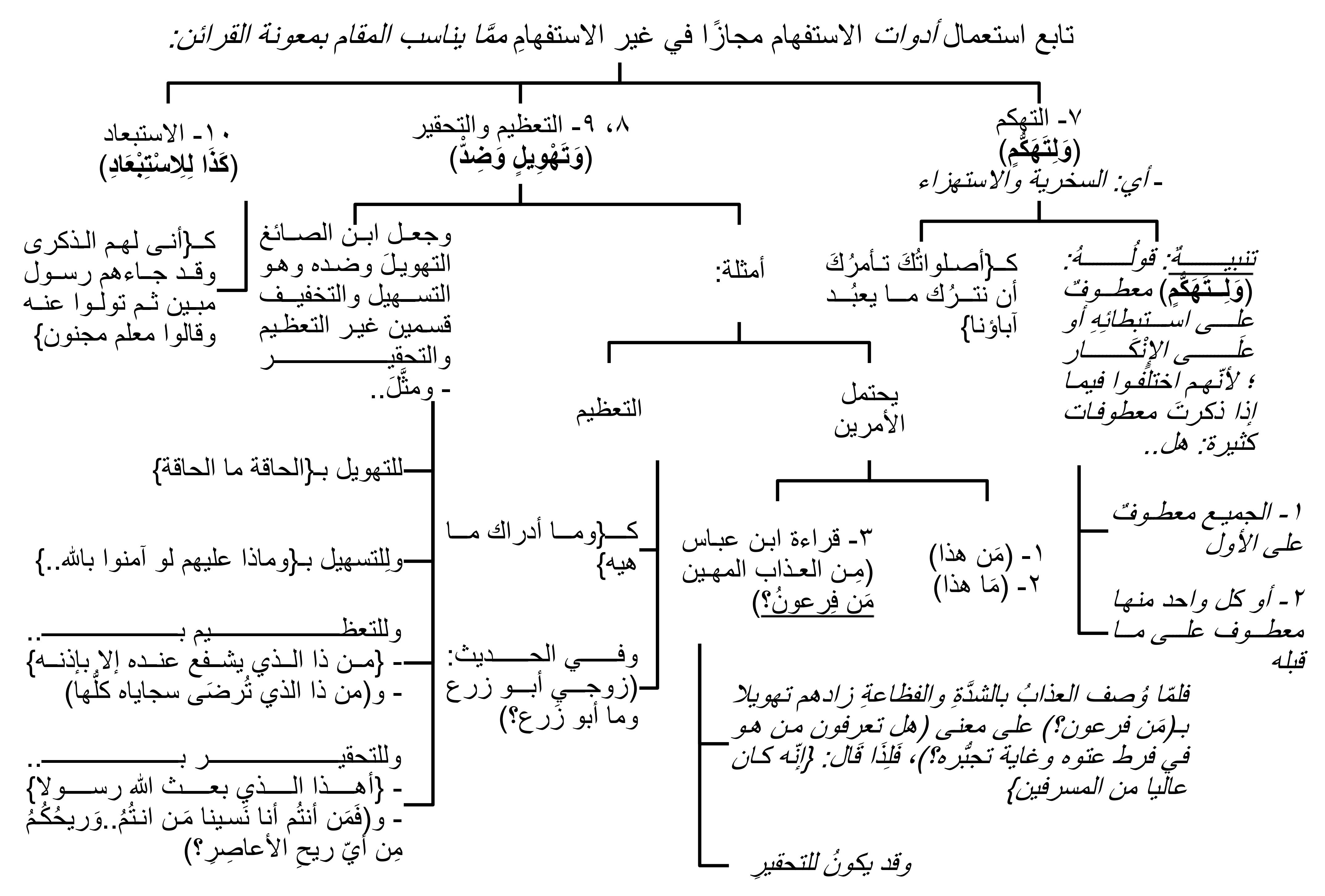
وذلك بأن يكون الفعل دائرا بين اسمين لا يتجاوزهما فَإِذَا أنكر وقوعه من أَحَدهمَا أو على أَحَدهمَا ..لزم منه إِنْكَار الفعلِ

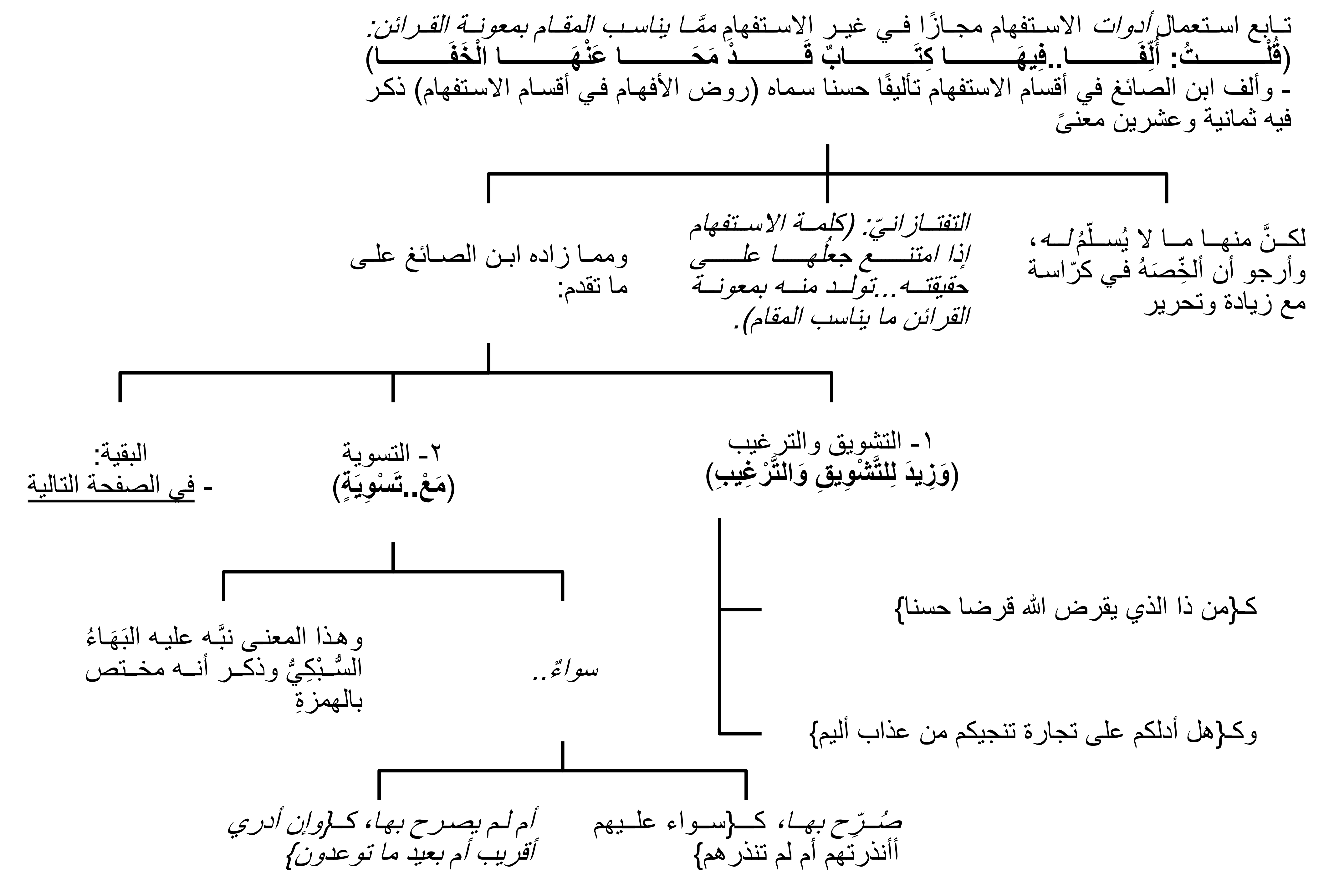
كَقَوْلِكَ: (أزيدا قد ضربت أم فَرَاءً) أي حمار الوحش - فَإِذَا أنكرت تعلقه بهما ..نفيته من أصله؛ لأنه لابُدَّ له من محل يتعلق به وقد نفيت المحل؛ إذ التقديرُ أنَّهُ لم يتعلق بغيرهما، فقد نفيت اللازم وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم

وكـ{قل آلذكرين حرم أم الانثيين أم اشتملت عليه أرحام الانثيين} - فالغرض إِنْكَار التحريم من أصله، فنفاه بنفي المفاعيل الثلاثة التي يتعلق بها التحريم وهي ذكر الضأن والمعز وأنثياهُما وما يوجد في أرحام الانثيين ←فانتفى التحريم بوجه برهانيٍّ

كذا إذا وليها الفاعل - كـ(أزيدٌ ضربك أم عمر) لمَن يرددُ الضرب بينهما

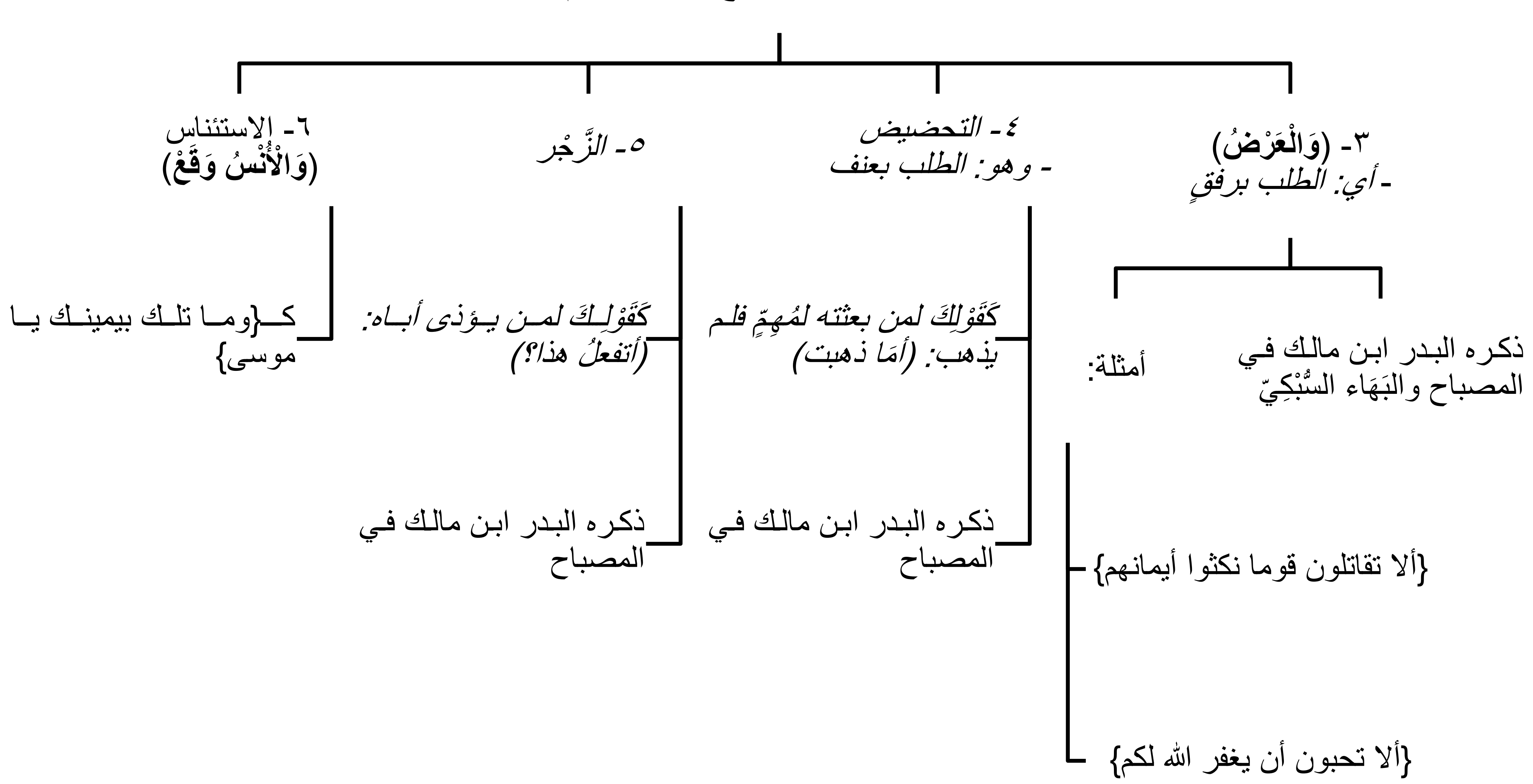
ووكذا إذا وليها غيرُ الفاعل - كـ(أفي الليلِ كان هذا أم فِي النهارِ) و(أفي المسجد كان أم في السوق)؛ فإن تقديره: لو كان هذا ..لكان في أحدها، فلما لم يُوجَد فيها ..لم يوجد أصلا، وذلك أبلغ في النَّفْي

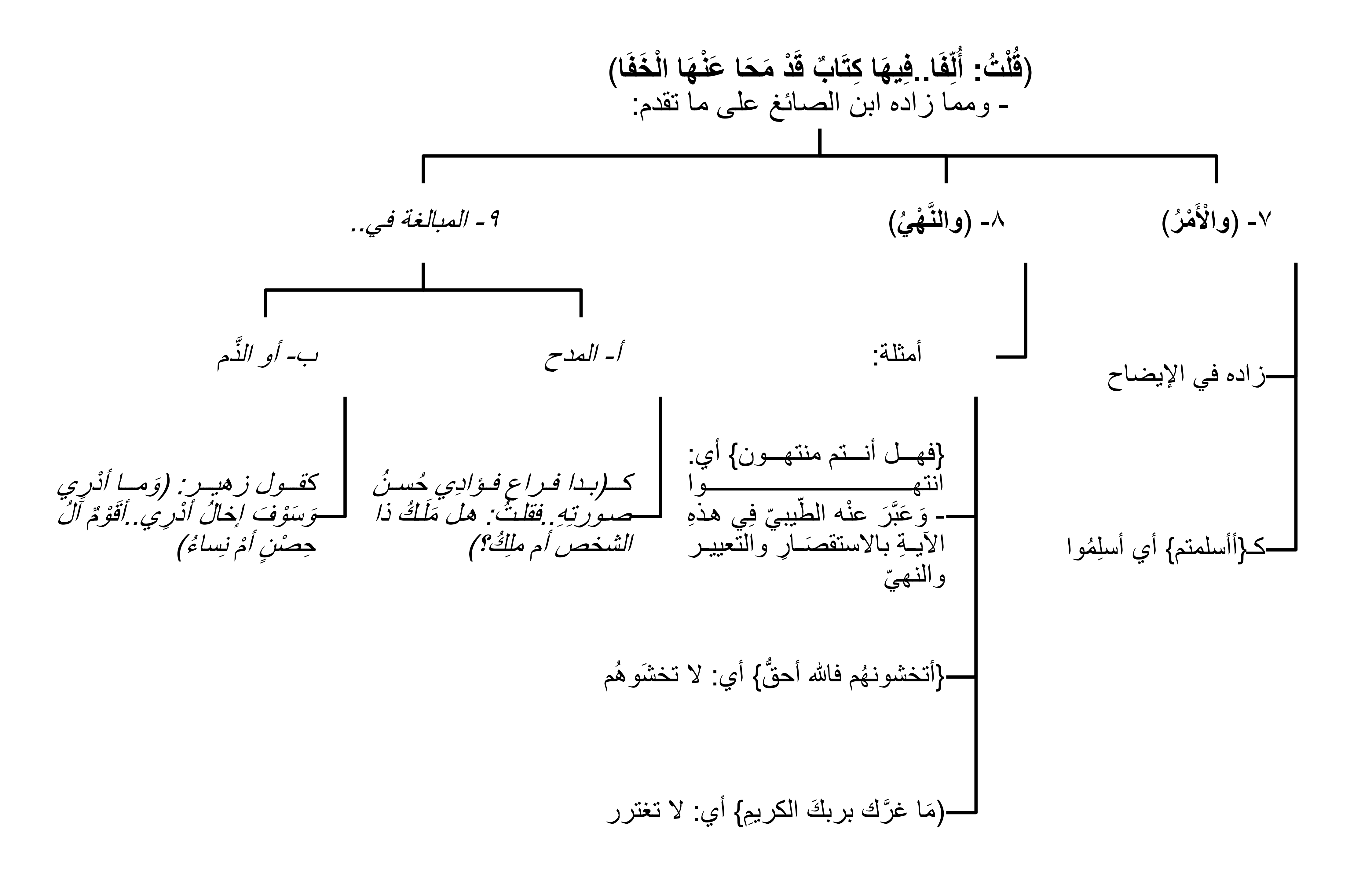

تابع استعمال أدوات الاستفهام مجازًا في غير الاستفهامِ ممَّا يناسب المقام بمعونة القرائن:
٧- التهكم
(وَلِتَهَكُّمٍ)
- أي: السخرية والاستهزاء
تنبيـــهٌ: قولُـــهُ: (وَلِـتَهَكُّمٍ) معطـوفٌ علـى استبطائِهِ أو علَـى الإنْكَـار ؛ لأنّهم اختلفوا فيما إذا ذكرتَ معطوفات كثيرة: هل..
١- الجميع معطوفٌ على الأول
٢- أو كل واحد منها معطوف علـى ما قبله
كـ{أصلواتُكَ تـأمرُكَ أن نتـرُك مـا يعبُـد آباؤنا}
٨، ٩- التعظيم والتحقير
(وَتَهْوِيلٍ وَضِدٌّ)
أمثلة:
يحتمل الأمرين
١- (مَن هذا)
٢- (مَا هذا)
٣- قراءة ابن عباس (مِن العذاب المهين مَن فِرعونُ؟)
فلمّا وُصف العذابُ بالشدَّةِ والفظاعةِ زادهم تهويلا بـ(مَن فرعون؟) على معنى (هل تعرفون من هو في فرط عتوه وغاية تجبُّره؟)، فَلِذَا قَالَ: {إنّه كان عاليا من المسرفين}
وقد يكونُ للتحقيرِ
التعظيم
كـ{وما أدراك ما هيه}
وفي الحديث: (زوجي أبو زرع وما أبو زرع؟)
وجعل ابن الصائغ التهويلَ وضده وهو التسهيل والتخفيف قسمين غير التعظيم والتحقير - ومثَّلَ..
للتهويل بـ{الحاقة ما الحاقة}
ولِلتسهيل بـ{وماذا عليهم لو آمنوا بالله..}
وللتعظيم بـ..
- {من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه}
- و(من ذا الذي تُرضَى سجاياه كلُّها)
وللتحقير بـ..
- {أهذا الذي بعث الله رسولا}
- و(فَمَن أنتُم أنا نَسينا مَن انتُم..وَريحُكُمُ مِن أيّ ريحِ الأعاصِرِ؟)
١٠- الاستبعاد
(كَذَا لِلاسْتِبْعَادِ)
كـ{أنى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه وقالوا معلم مجنون}


تابع استعمال *أدوات* الاستفهام مجازًا في غير الاستفهام *ممَّا يناسب المقام بمعونة القرائن:*
(قُلْتُ: أُلِّفَا..فِيهَا كِتَابٌ قَدْ مَحَا عَنْهَا الْخَفَا)
- وألف ابن الصائغ في أقسام الاستفهام تأليفًا حسنا سماه (روض الأفهام في أقسام الاستفهام) ذكر فيه ثمانية وعشرين معنىً
لكنَّ منها ما لا يُسلِّمُ *له*، وأرجو أن ألخِّصَهُ في كرّاسة مع زيادة وتحرير
التفتازانيّ: (كلمة الاستفهام إذا امتنع جعلُها على حقيقته..تولد منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام).
ومما زاده ابن الصائغ على ما تقدم:
١- التشويق والترغيب
(وَزِيدَ لِلتَّشْوِيقِ وَالتَّرْغِيبِ)
كـ{من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا}
وكـ{هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم}
٢- التسوية
(مَعْ..تَسْوِيَةٍ)
سواءٌ..
وهذا المعنى نبَّه عليه البَهَاءُ السُّبْكِيُّ وذكر أنه مختص بالهمزةِ
صُرِّح بها، كـ{سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم}
أم لم يصرح بها، كـ*{وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون}*
البقية:
- في الصفحة التالية

(قُلْتُ: أُلِّفَا..فِيهَا كِتَابٌ قَدْ مَحَا عَنْهَا الْخَفَا)

- ومما زاده ابن الصائغ على ما تقدم:




(قُلْتُ: أُلّفَا..فِيهَا كِتَابٌ قَدْ مَحَا عَنْهَا الْخَفَا)
- ومما زاده ابن الصائغ على ما تقدم:
٧- (والْأَمْرُ)
زاده في الإيضاح
كـ{أأسلمتم} أي أسلِمُوا
٨- (والنَّهْيُ)
أمثلة:
{فهل أنتم منتهون} أي: انتهوا
- وَعَبَّرَ عنْه الطِّيبيّ فِي هذهِ الآيةِ بالاستقصَارِ والتعيير والنهيّ
{أتخشونهُم فالله أحقُّ} أي: لا تخشَوهُم
{مَا غرَّك بربكَ الكريمِ} أي: لا تغترر
٩- المبالغة في..
أ- المدح
كـ(بدا فراع فؤادِي حُسنُ صورتِهِ..فقلتُ: هل مَلَكٌ ذا الشخص أم ملِكٌ؟)
ب- أو الذَّم
كقول زهير: (وَما أدْرِي وَسَوْفَ إخالُ أدْرِي..أقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أمْ نِساءُ)

مَسَائِل تابعة للاستفهام:

قد يجتمعُ *اثنان مِن المعاني السابقةِ في أَداة الاستفهام* **(وَقَدْ يَجْتَمِعَا..مِثْلَ تَعَجُّبٍ وَتَوْبِيخٍ مَعًا)**

كالتعجب والتوبيخ معا
- ذكره في الإيضاح
- وذلك كـ{كيف تكفرون بالله}

(وَهَلْ يَرَى المَعْنَى الأَصِيلَ يُسْبَرُ - *أي يُختَبَرُ وُجودُه* - **..مَعْ هَذِهِ أَوْ زَالَ، فِيهِ نَظَرُ)**
- هل معنى الاستفهام في هذه الأشياء موجود وانضم إليه معنى آخر أو تجرد عن الاستفهام بالكلية؟
- البَهَاء السُّبْكِيّ: هذا محل نظر، والذي يظهر الأول

وأما التعجب..فالاستفهام معه مستمرٌ؛ لأن مَن تعجَّبَ مِن شيءٍ..فهو بلسان الحالِ سائلٌ عن سببه ففي {ما لي لا أرى الهُدهُد} كأنه يقول: (أيُّ شيء عَرَضَ لي حال رؤية الهدهد)

وقد صرح في الكشاف ببقاء الاستفهام في هذه الآية.

ويساعدُهُ قول التنوخيّ في الأقصى القريب: ((لعل تكون للاستفهام مع بقاء الترجِّي))
- ويُرَجِّحُهُ أنَّ الاستبطاء في قولِك (كم أدعوك).. معناه أن الدعاء وصل إلى حدٍّ لا أعلمُ عدده، فأنا أطلبُ أن أعلم عددَهُ
- وفي طلب فهم عددِهِ إشعارٌ بالاستبطاء

وأمَّا التنبيه على الضلال..فالاستفهام فيه حقيقيٌّ؛ لأن معنى (أين تذهبُ): (أخبرني إلى أي مكان تذهب فإني لا أعرف ذلك) وغاية الضلال لا يشعر بها إلى أين تنتهي

وبهذا تنحل إشكالات كثيرة في مواضع الاستفهام ويظهر بقاء معنى الاستفهام مع كل أمر من الأمور المذكورة) انتهى ملخصًا

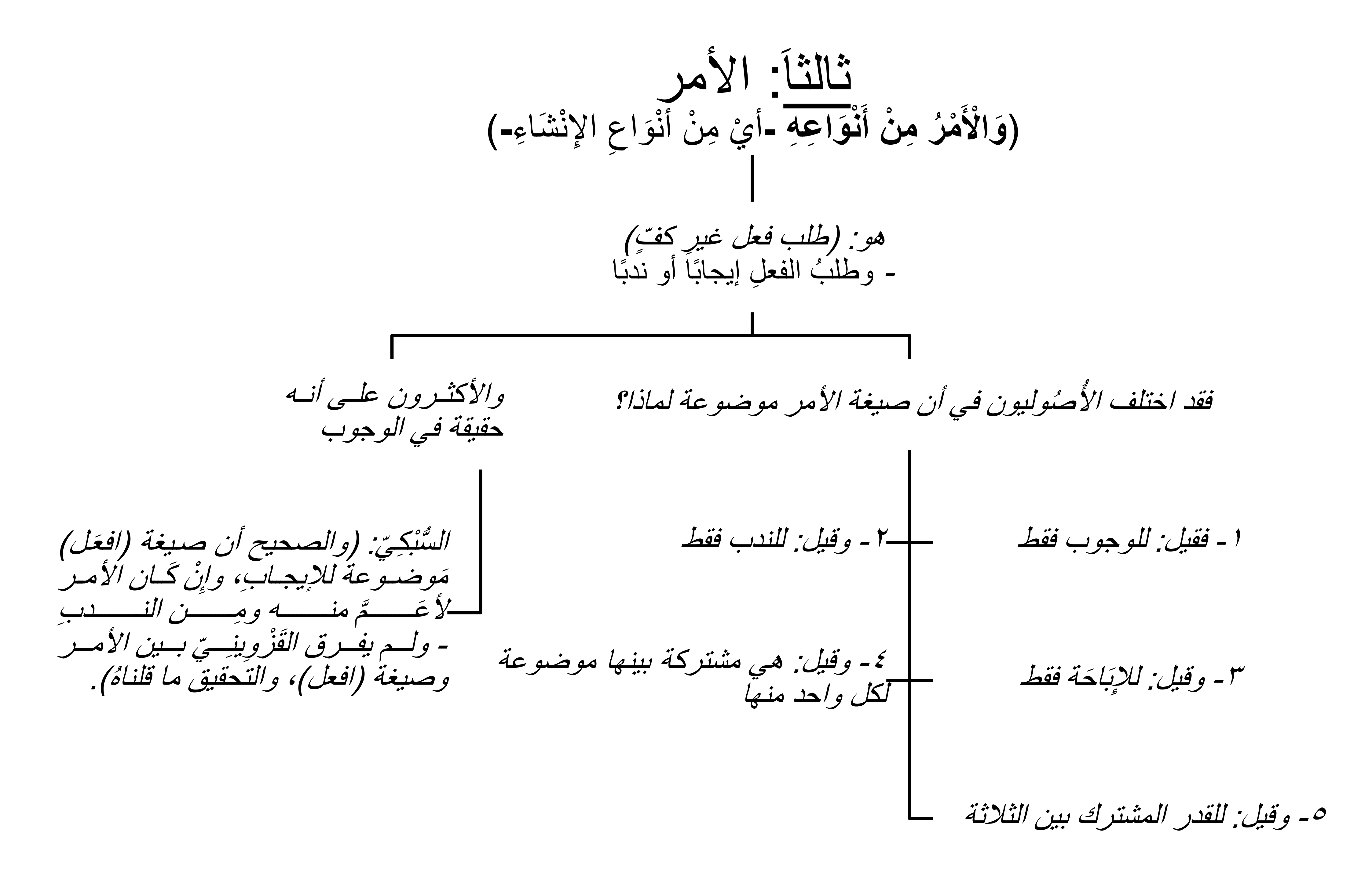
وأما التقرير..ففيه احتمالان:

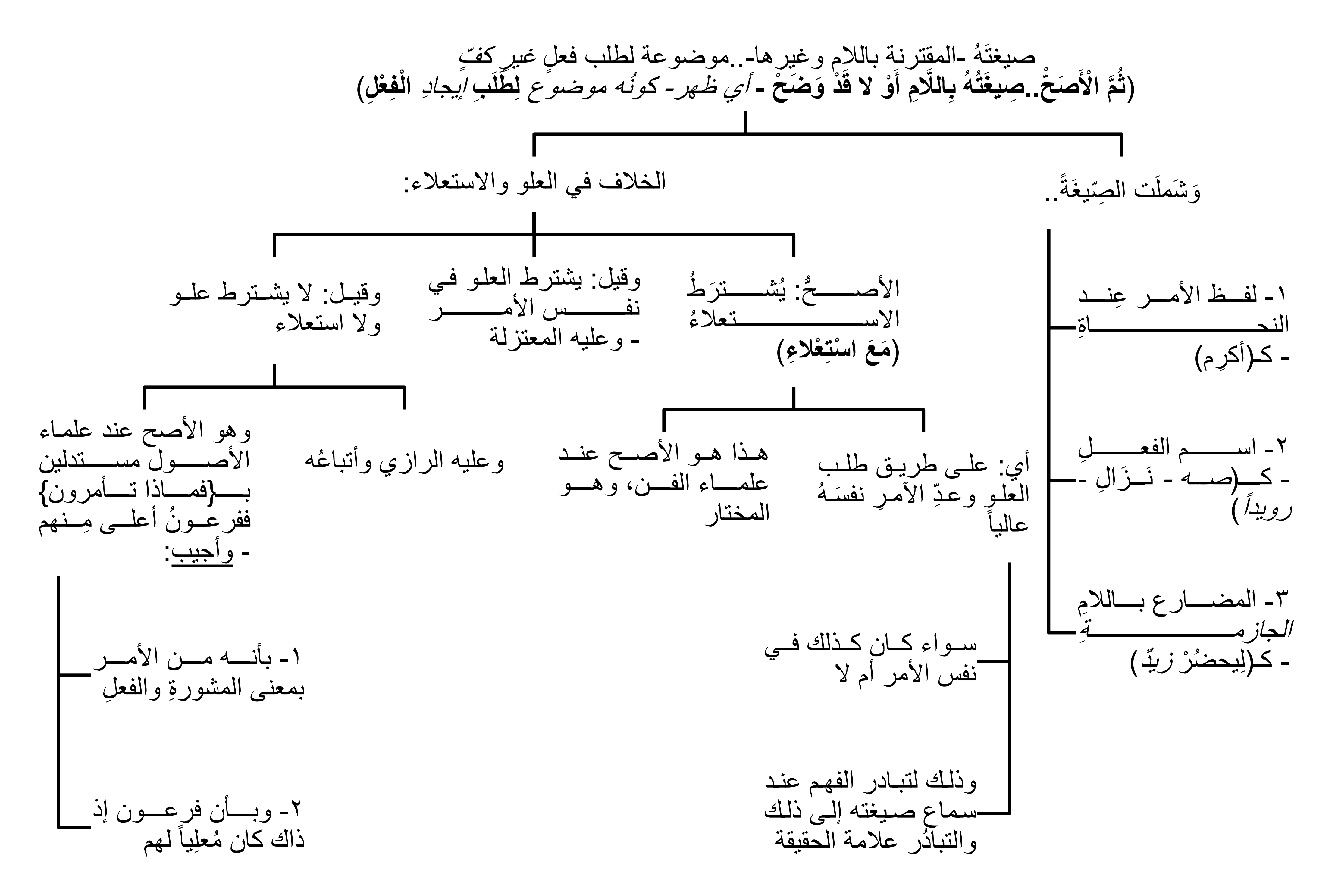
وفي كلام أهل الفن ما يقتضِي الاحتمالَين، والثاني أظهر، وفي الإيضاح تصريح به
- ولا بدع في صدور الاستفهام ممن يعلم المستفهَم عنه لأنه طلب الفهم، فهو طلب وقوع فهم لمن يفهَمُ كائنا من كان

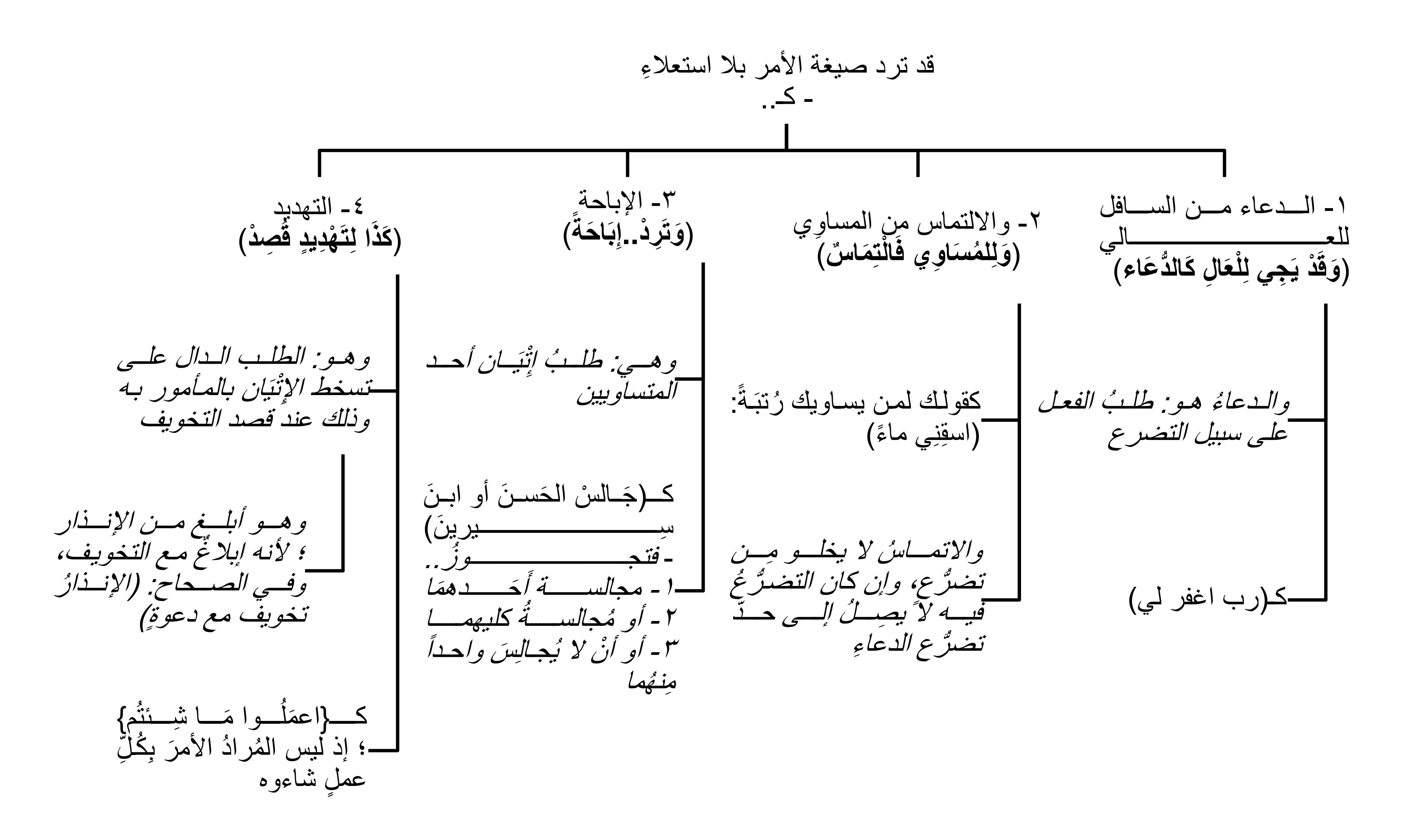
هُما:

إن قلنا: (المراد به الحكم بثبوته)..فهو خبر بأن المذكور عقب الأداة واقع

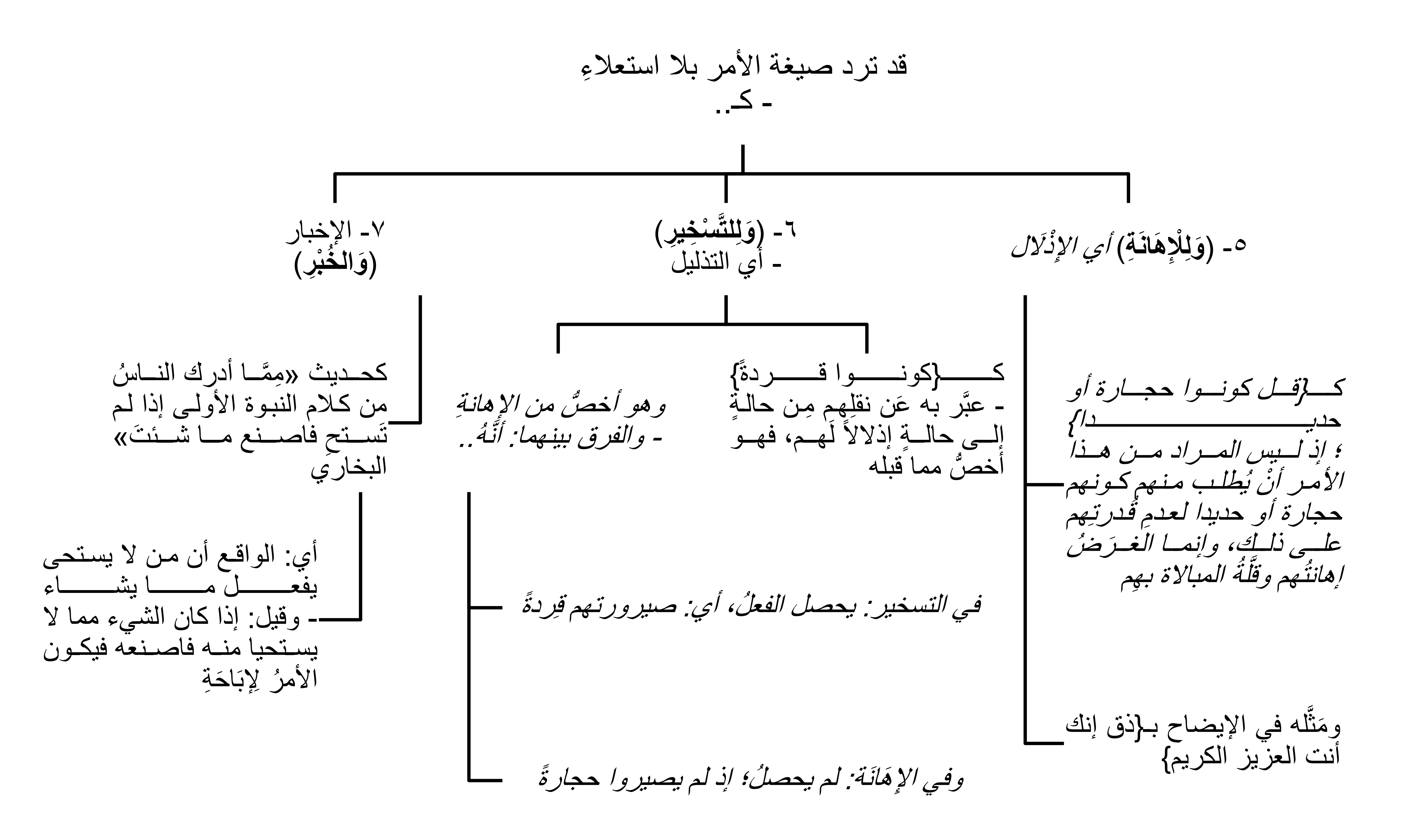
أو قلنا: (هو طلب إقرار المخاطب به مع كون السائل يعلمه)..فهو استفهامٌ يُطلَبُ مِن المُخاطَبِ الإقرارُ به

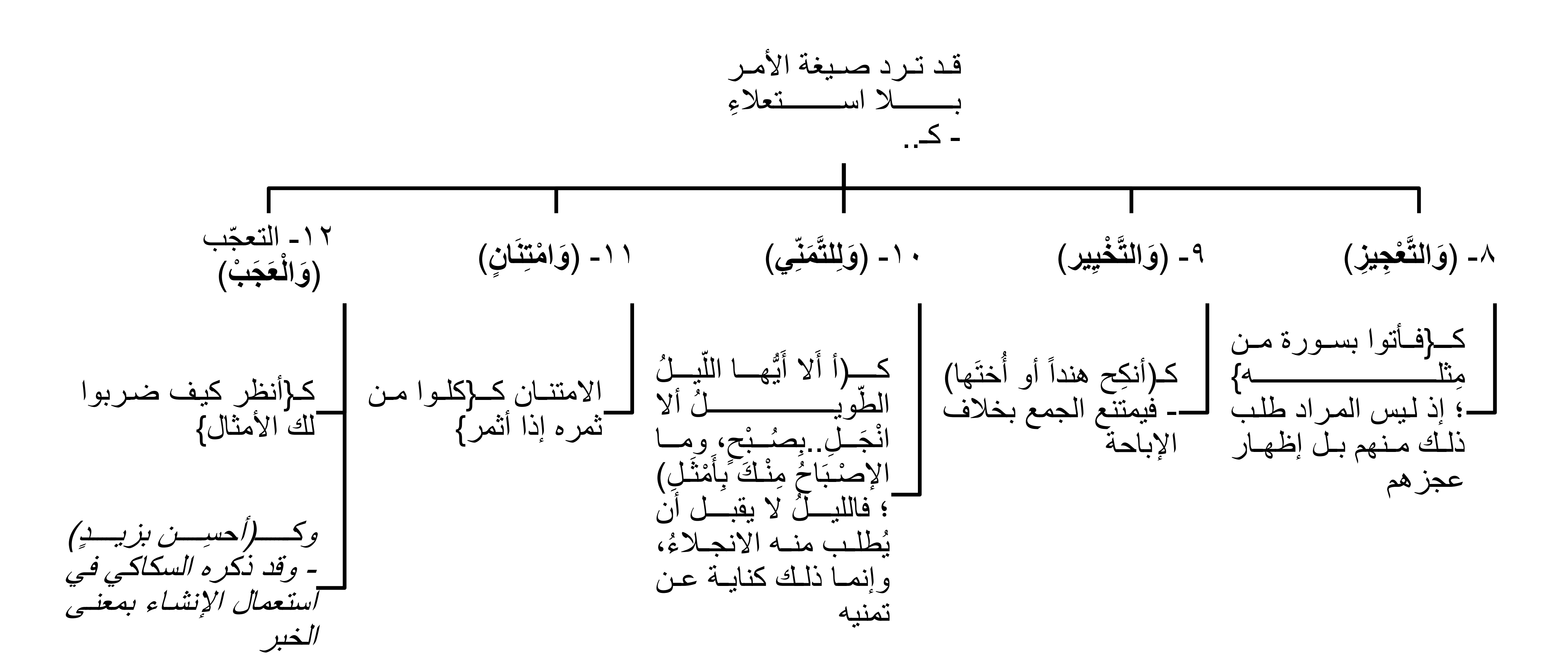

ثالثاَ: الأمر
(وَالْأَمْرُ مِنْ أَنْوَاعِهِ -أيْ مِنْ أَنْوَاعِ الإِنْشَاءِ-)
هو: (طلب فعل غيرِ كفٍّ)
- وطلبُ الفعلِ إيجابًا أو ندبًا
فقد اختلف الأُصُوليون في أن صيغة الأمر موضوعة لماذا؟
والأكثرون على أنه حقيقة في الوجوب
١ - فقيل: للوجوب فقط
٢ - وقيل: للندب فقط
٣ - وقيل: للإِبَاحَة فقط
٤ - وقيل: هي مشتركة بينها موضوعة لكل واحد منها
٥ - وقيل: للقدر المشترك بين الثلاثة
السُّبْكِيّ: (والصحيح أن صيغة (افعَل) مَوضوعة للإيجابِ، وإنْ كَان الأمر لأعَمَّ منه ومِن الندبِ
- ولم يفرق القَزْوِينِيّ بين الأمر وصيغة (افعل)، والتحقيق ما قلناهُ).


صيغتَهُ -المقترنة باللامِ وغيرها-..موضوعة لطلب فعلٍ غيرِ كفٍّ
(ثُمَّ الْأَصَحّْ..صِيغَتُهُ بِاللَّامِ أَوْ لا قَدْ وَضَحْ - *أي ظهر- كونُه موضوع* **لِطَلَبِ** *إيجادِ* **الْفِعْلِ)**
وَشَملَت الصِّيغَةَ..
١- لفظ الأمر عِند النحاةِ
- كـ(أكرِم)
٢- اسم الفعلِ
- كـ(صه - نَزَالِ - *رويداً*)
٣- المضارع باللامِ *الجازمةِ*
- كـ(لِيحضُرْ زيدٌ)
الخلاف في العلو والاستعلاء:
الأصحُّ: يُشترَطُ الاستعلاءُ **(مَعَ اسْتِعْلاءِ)**
أي: على طريق طلب العلو وعدِّ الآمرِ نفسَهُ عالياً
سواء كان كذلك في نفس الأمر أم لا
وذلك لتبادر الفهم عند سماع صيغته إلى ذلك والتبادُر علامة الحقيقة
هذا هو الأصح عند علماء الفن، وهو المختار
وقيل: يشترط العلو في نفس الأمر - وعليه المعتزلة
وقيل: لا يشترط علو ولا استعلاء
وعليه الرازي وأتباعُه
وهو الأصح عند علماء الأصول مستدلين بـ{فماذا تأمرون} ففرعونُ أعلى مِنهم - وأجيب:
١- بأنه من الأمر بمعنى المشورةِ والفعلِ
٢- وبأن فرعون إذ ذاك كان مُعلِياً لهم

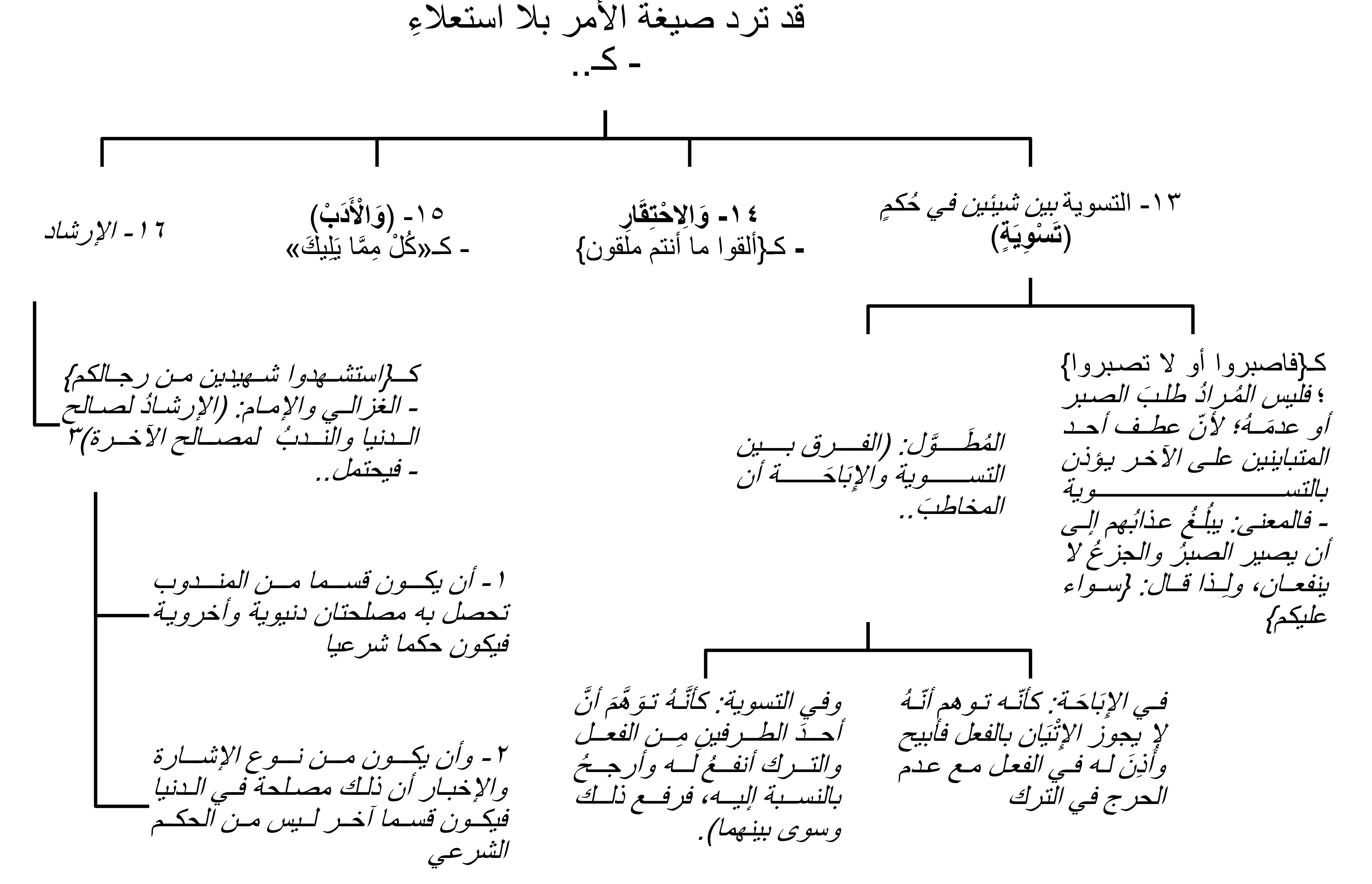


قد ترد صيغة الأمر بلا استعلاءِ
- كـ..
١- الـدعاء مـن السـافل للعـالي
(وَقَدْ يَجِي لِلْعَالِ كَالدُّعَاء)
والـدعاءُ هـو: طلـبُ الفعل على سبيل التضرع
كـ(رب اغفر لي)
٢- والالتماس من المساوِي
(وَلِلمُسَاوِي فَالْتِمَاسٌ)
كقولك لمن يساويك رُتبَةً: (اسقِنِي ماءً)
والالتماسُ لا يخلو من تضرُّع، وإن كان التضرُّعُ فيه لا يصِلُ إلى حدّ تضرُّع الدعاءِ
٣- الإباحة
(وَتَرِدْ..إِبَاحَةً)
وهي: طلبُ إِتْيَان أحد المتساويين
كـ(جَالسْ الحَسنَ أو ابنَ سِيرينَ) - فتجوزُ..
١- مجالسة أَحَدهمَا
٢- أو مُجالسةُ كليهما
٣- أو أنْ لا يُجالِسَ واحداً منهُما
٤- التهديد
(كَذَا لِتَهْدِيدٍ قُصِدْ)
وهو: الطلب الدال على تسخط الإِتْيَان بالمأمور به وذلك عند قصد التخويف
وهو أبلغ من الإنذار؛ لأنه إبلاغٌ مع التخويف، وفي الصحاح: (الإنذارُ تخويف مع دعوةٍ)
كـ{اعمَلُوا مَا شِئتُم}؛ إذ ليس المُرادُ الأمرَ بِكُلِّ عملٍ شاءوه

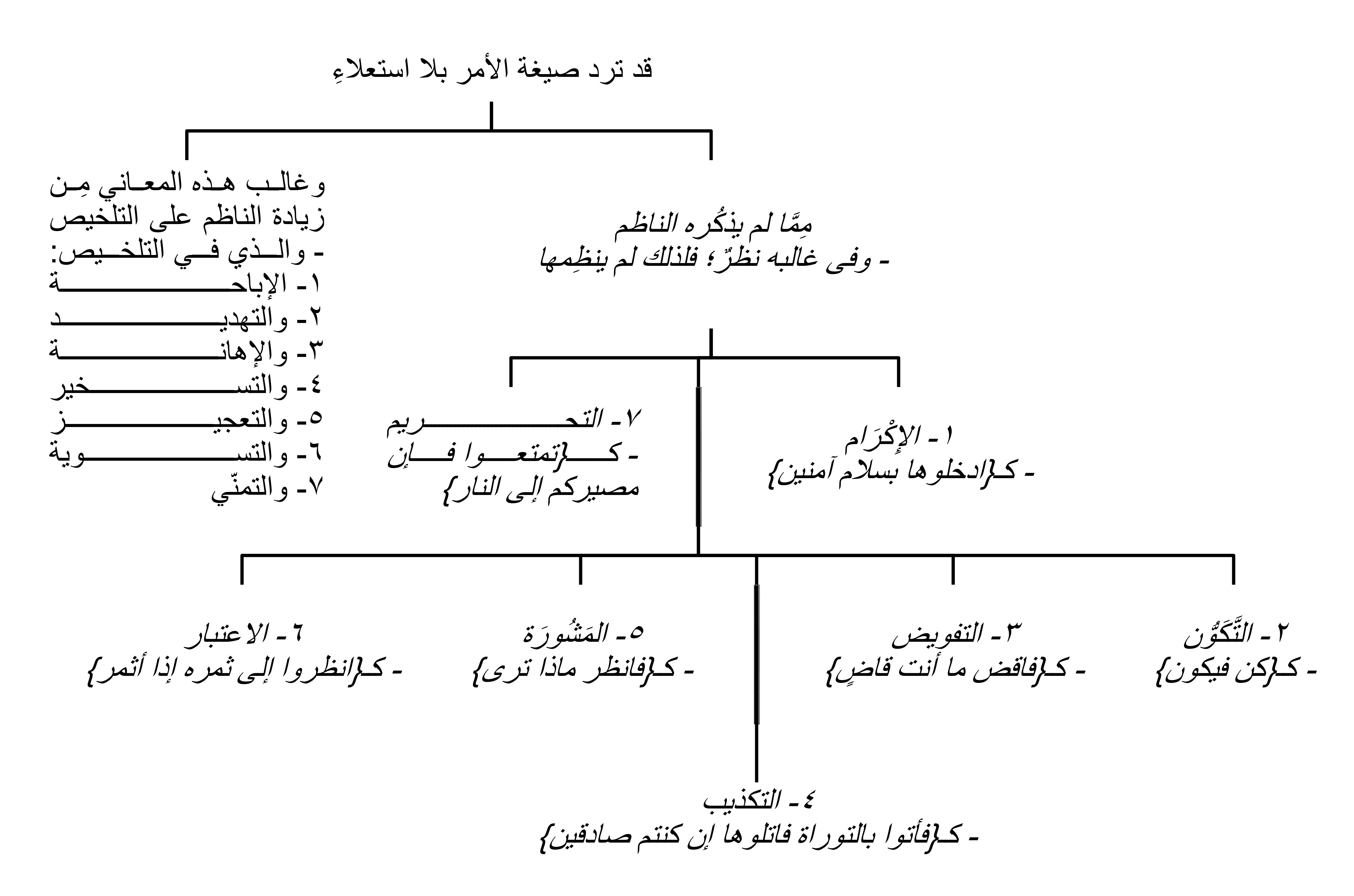

قد ترد صيغة الأمر بلا استعلاءِ
- كـ..
٥- (**وَلِلْإِهَانَةِ**) *أي الإِذْلَال*
٦- (**وَلِلتَّسْخِيرِ**)
- أي التذليل
٧- الإخبار
(**وَالْخُبْرِ**)
كـ{قل كونوا حجارة أو حديدا}؛ إذ ليس المراد من هذا الأمر أنْ يُطلب منهم كونهم حجارة أو حديدا لعدمِ قُدرتِهم على ذلك، وإنما الغرَضُ إهانتُهم وقلَّةُ المبالاة بهِم
ومَثَّله في الإيضاح بـ{ذق إنك أنت العزيز الكريم}
كـ{كونوا قردةً}
- عبَّر به عَن نقلِهم مِن حالةٍ إلى حالةٍ إذلالاً لَهم، فهو أخصُّ مما قبله
وهو أخصُّ من الإهانةِ
- والفرق بينهما: أنَّهُ..
في التسخير: يحصل الفعلُ، أي: صيرورتهم قِردةً
وفي الإِهَانَة: لم يحصلُ؛ إذ لم يصيروا حجارةً
كحديث «مِمَّا أدرك الناسُ من كلام النبوة الأولى إذا لم تَستحِ فاصنع ما شئتَ» البخاري
أي: الواقع أن من لا يستحى يفعل ما يشاء
- وقيل: إذا كان الشيء مما لا يستحيا منه فاصنعه فيكون الأمرُ لِإبَاحَةِ



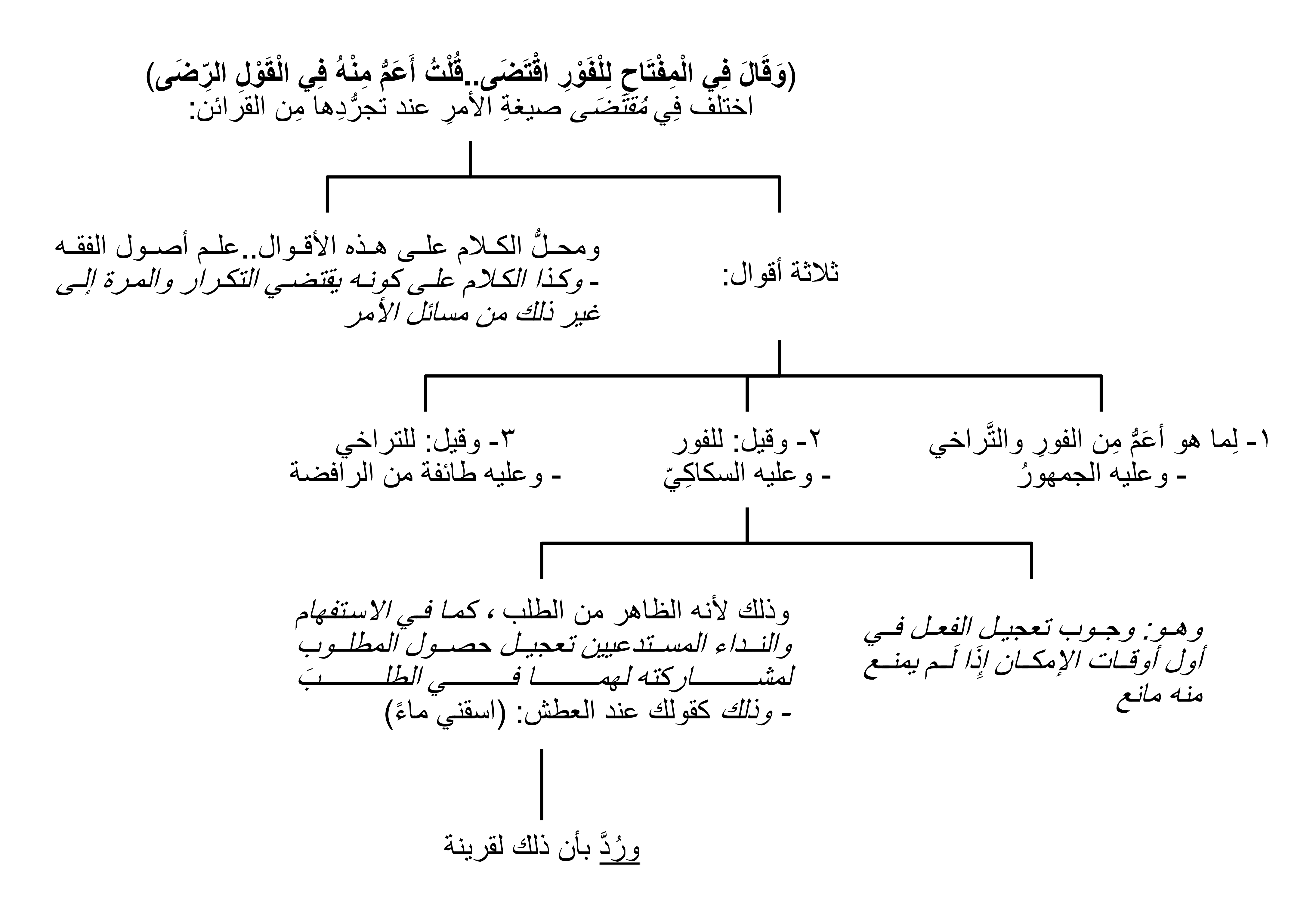
قد ترد صيغة الأمر بلا استعلاءِ - كـ..
٨- (وَالتَّعْجِيزِ)
كـ{فأتوا بسورة من مِثله} ؛ إذ ليس المراد طلب ذلك منهم بل إظهار عجزهم
٩- (وَالتَّخْيِير)
كـ(أنكِح هنداً أو أُختَها) - فيمتنع الجمع بخلاف الإباحة
١٠- (وَلِلتَّمَنِّي)
كـ(أ أَلا أَيُّها اللّيلُ الطّويلُ ألا انْجَلِ..بِصُبْحٍ، وما الإصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ) ؛ فالليلُ لا يقبل أن يُطلب منه الانجلاءُ، وإنما ذلك كناية عن تمنيه
١١- (وَامْتِنَانٍ)
الامتنان كـ{كلوا من ثمره إذا أثمر}
١٢- التعجّب (وَالْعَجَبْ)
كـ{أنظر كيف ضربوا لك الأمثال}
وكـ(أحسِن بزيدٍ) - وقد ذكره السكاكي في استعمال الإنشاء بمعنى الخبر


قد ترد صيغة الأمر بلا استعلاءِ
- كـ..
١٣- التسوية بين شيئين في حُكمٍ (تَسْوِيَةٍ)
١٤- وَالِاحْتِقَارِ
- كـ{ألقوا ما أنتم ملقون}
١٥- (وَالْأَدَبْ)
- كـ«كُلْ مِمَّا يَلِيكَ»
١٦- الإرشاد
كـ{فاصبروا أو لا تصبروا}
؛ فليس المُرادُ طلبَ الصبر أو عدمَـهُ؛ لأنّ عطـف أحـد المتباينين على الآخر يؤذن بالتسـوية
- فالمعنى: يبلُغ عذابُهم إلى أن يصير الصبرُ والجزعُ لا ينفعان، ولِذا قال: {سواء عليكم}
المُطَوَّل: (الفرق بين التسوية والإبَاحَة أن المخاطبَ..
في الإبَاحَة: كأنّه توهم أنّهُ لا يجوز الإتْيَان بالفعل فأبيح وأُذِنَ له في الفعل مع عدم الحرج في الترك
وفي التسوية: كأنَّهُ توَهَّمَ أنَّ أحدَ الطرفينِ مِن الفعل والترك أنفعُ له وأرجحُ بالنسبة إليه، فرفع ذلك وسوى بينهما).
كـ{استشهدوا شهيدين من رجالكم}
- الغزالي والإمام: (الإرشادُ لصالح الدنيا والندبُ لمصالح الآخرة)٣
- فيحتمل..
١- أن يكون قسما من المندوب تحصل به مصلحتان دنيوية وأخروية فيكون حكما شرعيا
٢- وأن يكون من نوع الإشارة والإخبار أن ذلك مصلحة في الدنيا فيكون قسما آخر ليس من الحكم الشرعي

مُصْطفَى دَنْقَش



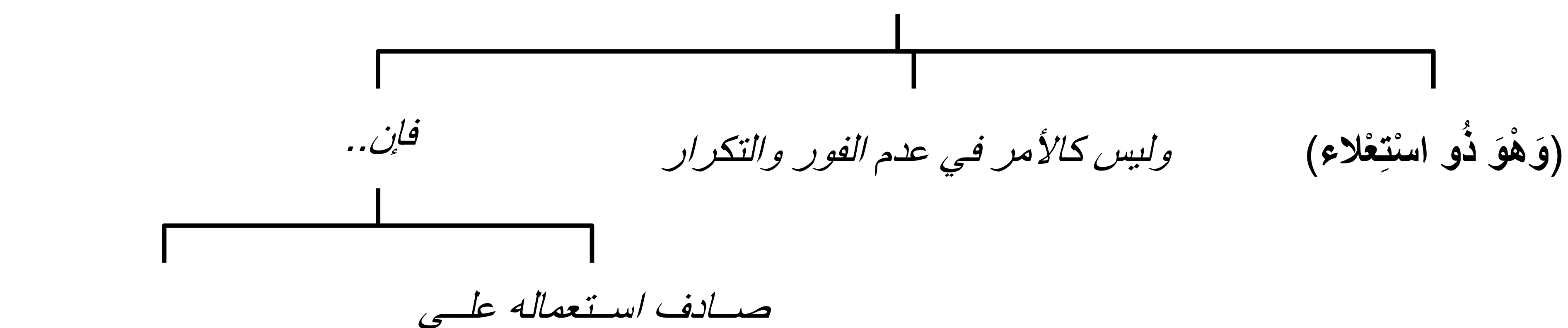
قد ترد صيغة الأمر بلا استعلاءِ
وغالب هذه المعاني مِن زيادة الناظم على التلخيص
- والذي في التلخيص:
١- الإباحة
٢- والتهديد
٣- والإهانة
٤- والتسخير
٥- والتعجيز
٦- والتسوية
٧- والتمنّي
مِمَّا لم يذكُره الناظم
- وفي غالبه نظرٌ؛ فلذلك لم ينظِمها
١ - الإِكْرَام
- كـ{ادخلوها بسلام آمنين}
٧- التحريم
- كـ{تمتعوا فإن مصيركم إلى النار}
٢ - التَّكَوُّن
- كـ{كن فيكون}
٣- التفويض
- كـ{فاقض ما أنت قاضٍ}
٥- المَشُورَة
- كـ{فانظر ماذا ترى}
٦ - الاعتبار
- كـ{انظروا إلى ثمره إذا أثمر}
٤ - التكذيب
- كـ{فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين}


(وَقَالَ فِي الْمِفْتَاحِ لِلْفَوْرِ اقْتَضَى..قُلْتُ أَعَمُّ مِنْهُ فِي الْقَوْلِ الرِّضَى)
اختلف فِي مُقتَضَى صيغةِ الأمرِ عند تجرُّدِها مِن القرائن:
ثلاثة أقوال:
ومحلُّ الكلام على هذه الأقوال..علم أصول الفقه
- *وكذا الكلام على كونه يقتضي التكرار والمرة إلى غير ذلك من مسائل الأمر*
١- لِما هو أعَمُّ مِن الفورِ والتَّراخي
- وعليه الجمهورُ
٢- وقيل: للفور
- وعليه السكاكِيّ
٣- وقيل: للتراخي
- وعليه طائفة من الرافضة
وهو: *وجوب تعجيل الفعل في أول أوقات الإمكان إذَا لَم يمنع منه مانع*
وذلك لأنه الظاهر من الطلب ، *كما في الاستفهام والنداء المستدعيين تعجيل حصول المطلوب لمشاركته لهما في الطلبَ*
- *وذلك* كقولك عند العطش: (اسقني ماءً)
ورُدَّ بأن ذلك لقرينة

رابعاً: النهْي

(وَالنّهْيُ فَاعْدُدْهُ مِنَ الْإِنْشَاءِ)

هو: طَلَبُ الكفّ عن الفعل تحريما أو كراهةً على جهة الاستعلاءِ على حد ما سبق في الأمر



(وَهْوَ ذُو اسْتِعْلاء)

وليس كالأمر في عدم الفور والتكرار

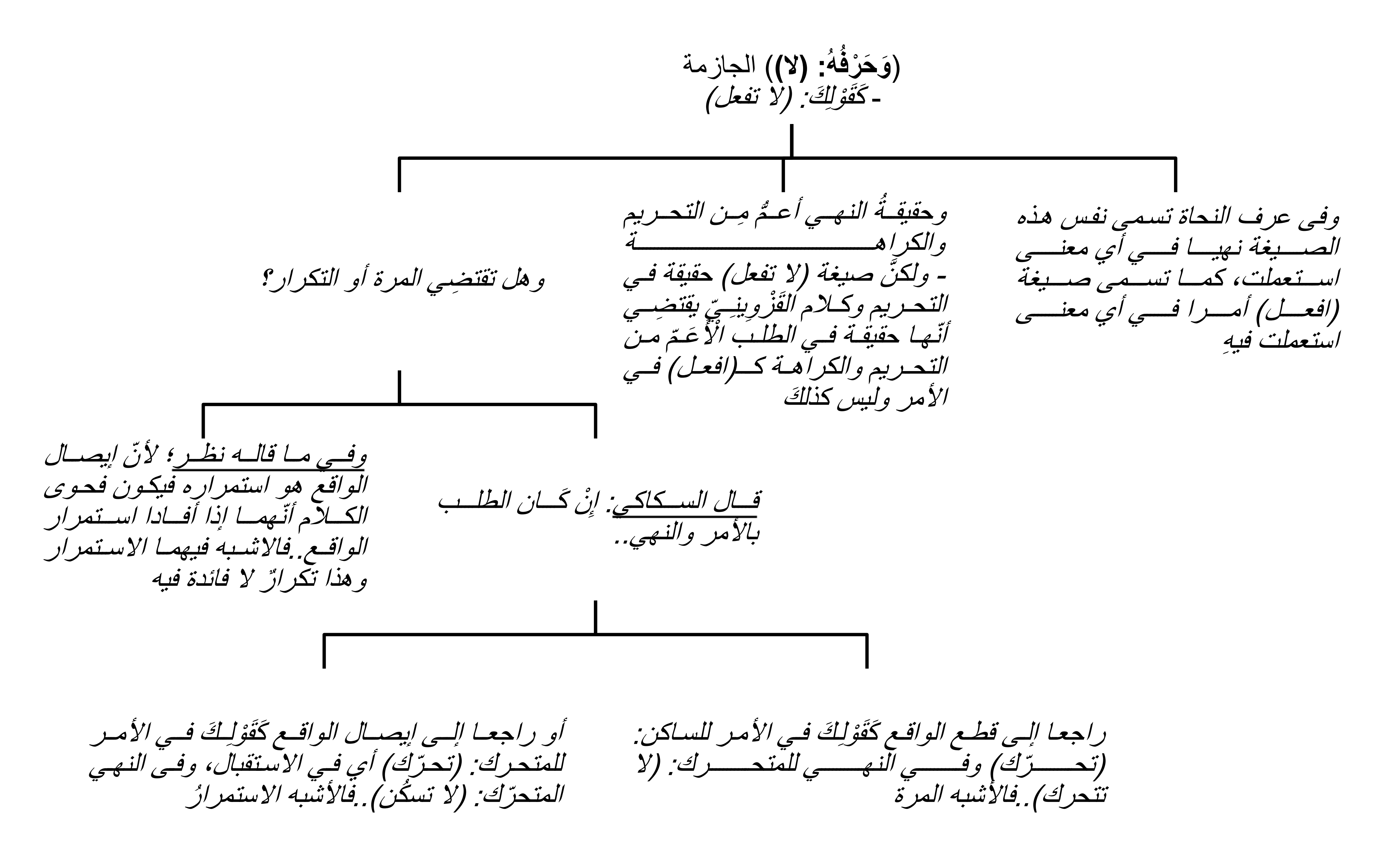
فإن..

صادف استعماله على سبيل الاستعلاء ممن هو أعلى..أفاد وجوب الترك المُعَبَّر عنه بالتحريم

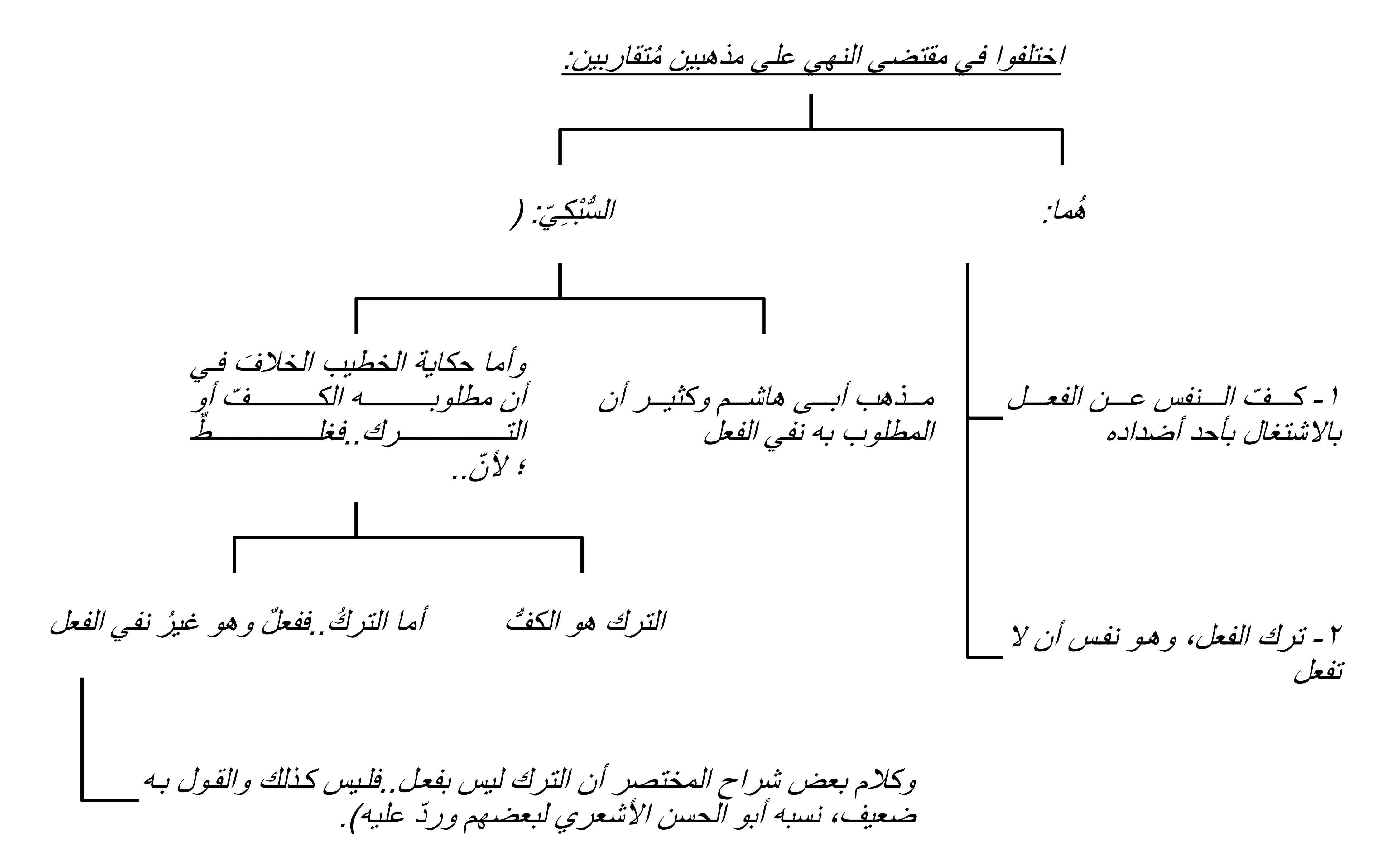
وإلا ..أفاد طلب الترك فحسبُ

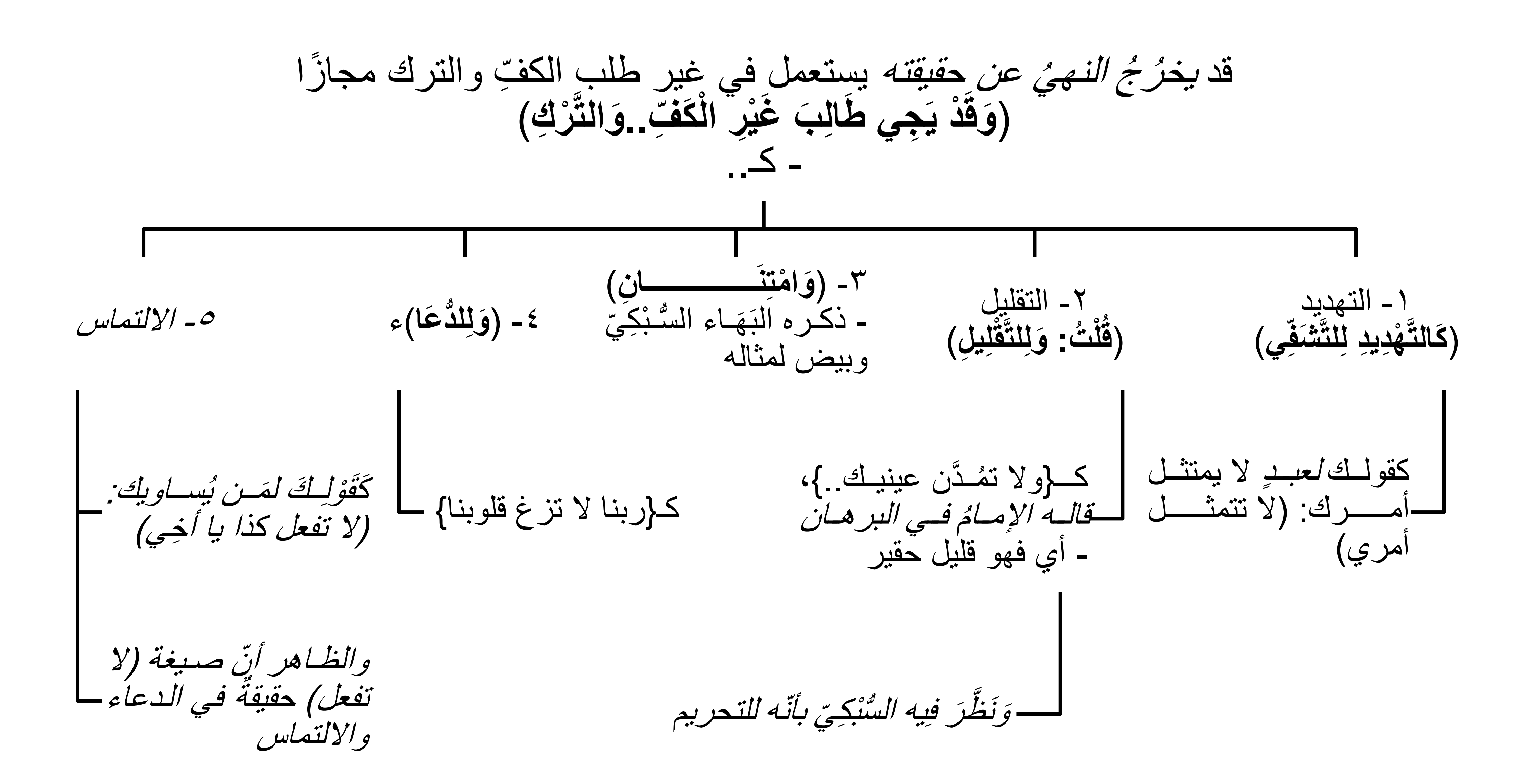
فإن استُعمل على سبيل التضرُّع..فدُعاءٌ

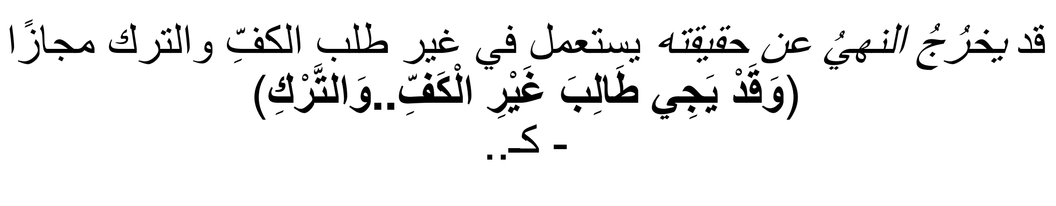
وإن استُعمل من المساوي..فالتماسٌ



(وَحَرْفُهُ: (لا)) الجازمة
- كَقَوْلِكَ: (لا تفعل)
وفى عرف النحاة تسمى نفس هذه الصيغة نهيا في أي معنى استعملت، كما تسمى صيغة (افعل) أمرا في أي معنى استعملت فيهِ
وحقيقةُ النهي أعمُّ مِن التحريم والكراهة
- ولكنَّ صيغة (لا تفعل) حقيقة في التحريم وكلام القَزْوينِيّ يقتضِي أنّها حقيقة في الطلب الْأعَمّ من التحريم والكراهة كـ(افعل) في الأمر وليس كذلكَ
وهل تقتضِي المرة أو التكرار؟
قال السكاكي: إنْ كَان الطلب بالأمر والنهي..
وفي ما قاله نظر؛ لأنّ إيصال الواقع هو استمراره فيكون فحوى الكلام أنّهما إذا أفادا استمرار الواقع..فالاشبه فيهما الاستمرار وهذا تكرارٌ لا فائدة فيه
راجعا إلى قطع الواقع كَقَوْلِكَ في الأمر للساكن: (تحرّك) وفي النهي للمتحرك: (لا تتحرك)..فالأشبه المرة
أو راجعا إلى إيصال الواقع كَقَوْلِكَ في الأمر للمتحرك: (تحرّك) أي في الاستقبال، وفى النهي المتحرّك: (لا تسكُن)..فالأشبه الاستمرارُ


اختلفوا في مقتضى النهي على مذهبين مُتقاربين:
هُما:
السُّبْكِيّ: (
١ ـ كفّ النفس عن الفعل بالاشتغال بأحد أضداده
٢ ـ ترك الفعل، وهو نفس أن لا تفعل
مذهب أبى هاشم وكثير أن المطلوب به نفي الفعل
وأما حكاية الخطيب الخلافَ في أن مطلوبه الكفّ أو الترك..فغلطٌ ؛ لأنّ..
الترك هو الكفُّ
أما التركُ..ففعلٌ وهو غيرُ نفي الفعل
وكلام بعض شراح المختصر أن الترك ليس بفعل..فليس كذلك والقول به ضعيف، نسبه أبو الحسن الأشعري لبعضهم وردّ عليه).


قد يخرُجُ النهيُ عن حقيقته يستعمل في غير طلب الكفِّ والترك مجازًا
(وَقَدْ يَجِي طَالِبَ غَيْرِ الْكَفِّ..وَالتَّرْكِ)
- كـ..
١- التهديد
(كَالتَّهْدِيدِ لِلتَّشَفِّي)
٢- التقليل
(قُلْتُ: وَلِلتَّقْلِيلِ)
٣- (وَامْتِنَانِ)
- ذكره البَهاء السُّبْكِيّ وبيض لمثاله
٤- (وَلِلدُّعَا)ء
٥- الالتماس
كقولك لعبدٍ لا يمتثل أمرك: (لا تتمثل أمري)
كـ{ولا تمُدَّن عينيك..}، قاله الإمامُ في البرهان
- أي فهو قليل حقير
كـ{ربنا لا تزغ قلوبنا}
كَقَوْلِكَ لمَن يُساويك: (لا تفعل كذا يا أخِي)
وَنَظَّرَ فيه السُّبْكِيّ بأنّه للتحريم
والظاهر أنّ صيغة (لا تفعل) حقيقةٌ في الدعاء والالتماس



٦- (الْإِرْشَادِ)

كـ{لا تسألوا عن أشياء..}

قالـه في البرهـان

- وفيه نظر، بل هو للتحريم

وينبغي أن يمثل له بـ{ولا يأب كاتبٌ أن يكتب كما علمه الله}

٧- (وَالْبَيَان) للعاقبة

كـ{ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله..}

- أي: عاقبة الجهادِ الحياةُ لا الموتُ

٨- الكراهة، وهو كثير

٩- الإبَاحَة

- وذلك في النهي بعد الْإِيجَاب، فإنه لإِبَاحَة الترك

١٠- اليأس

كـ{لا تعتذروا قد كفرتم}

- ولا يخفى ما فيه

١١- التسوية

- كـ{اصبروا أو لا تصبروا}

١٢- الإِهَانَة

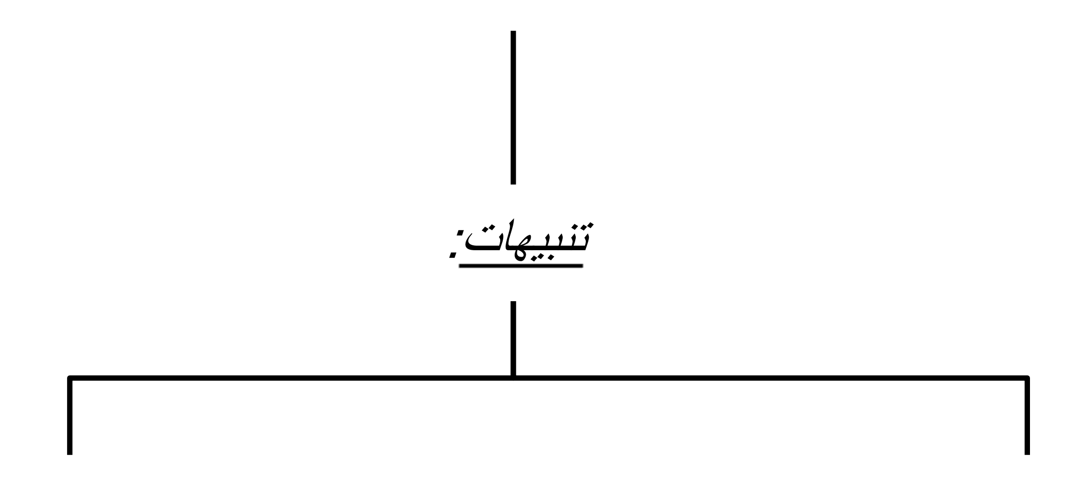
- كـ{اخسوا فيها ولا تكلمون}

١٣- التمنّي

- كـ(لا ترحل أيها الشبابُ)

مُصْطفَى دَنْقَش

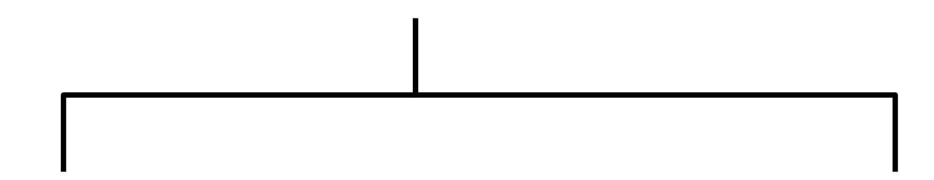
قد يخرُجُ *النهيُ* عن حقيقته يستعمل في غير طلب الكفِّ والترك مجازًا
(وَقَدْ يَجِي طَالِبَ غَيْرِ الْكَفِّ..وَالتَّرْكِ)



تنبيهات:

غالبُ ما تقدم من المعاني التي استعملت فيها صيغة (افعل)..يمكن ورودُها هنا

قد يُستعمَلُ الأمرُ والنهيُ لطلب الدوام والثباتِ على ما عليه المخاطب من الفعل والترك - أي: (دُم واثبُت على ذلك)



كـ{اهدنا الصراط المستقيم}

وكـ{ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون}

تنبيهٌ حول الأنواع الأربعة الماضية (التمني والاستفهام والأمر والنهي)

(وَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ قَدْ تُقَدَّرُ..شَرْطٌ يَلِيهَا جَازِمٌ مَا يُذْكَرُ)

- هذه الأنواع الأربعة *مِن الطلب* (التمني والاستفهام والأمر والنهي)..يجوز أن يُجزَم بعدها المضارعُ بتقدير شرطٍ بعدها

الخلافُ في الجازم

١- كون الجزم بأَدَاة شرط مقدرة حُذفت هي وفعلُ الشرطِ..هو ما اختاره النَّاظِم تَبَعاً لِأصلِهِ
- وهو مختار أبي حيان وهو أحد أقوال أَربَعَة في المَسْأَلَة

٢- كُلٌّ مِنها ضُمِّنتْ معنى حرف الشرط وفعلِه

فمعنى (أسلِم تسلَم): إن تُسلِم

ونسب هذا القولُ للخليل وسيبويه واختاره ابن مالك

٣- جملة الشرط حُذِفت ونابت هذه الأَشْيَاءُ عنها في العمل

وهذا مذهب الفارسي والسيرافي، وصححه ابن عصفور

٤- الجزمُ بـ(لا) مُقَدَّرة

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع..(وَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ قَدْ تُقَدَّرُ..شَرْطٌ يَلِيهَا جَازِمٌ مَا يُذْكَرُ)

أمثلة:

(كَـ(لَيْتَ لِي مَالاً أَصَدَّقْ) أَيْ إِنِ..أُرْزَقْهُ (زُرْنِي أُشْفَ) أَيْ إِنْ زُرْتَنِي)

١ ـ *التَّمَنِّي:* (ليت لي مالا أنفقْه) أي: (إن أُرزَقْه..أُنفِقْهُ)

٢ ـ *الاستفهام:* (أين بيتُك أَزُرْكَ) أي: (إن تُعَرِّفْنِيه.. أزُرْك)

٣ ـ *الأمر:*

- (أسلِم تسلَم) أي: إن تُسلِم
- {قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة}

٤ـ *النهي:* (لا تشتُم يكُن خيراً لك)

السر في ذلك ما ذكره العلامة في شرح المفتاح: (هذه الأربَعَة فيها معنى الطلبِ، والطلبُ لا ينفكُّ عن سبب حامل للطالب عليه

بيانُهُ بمثالٍ: (أسلِم تدخُلْ الجنة)

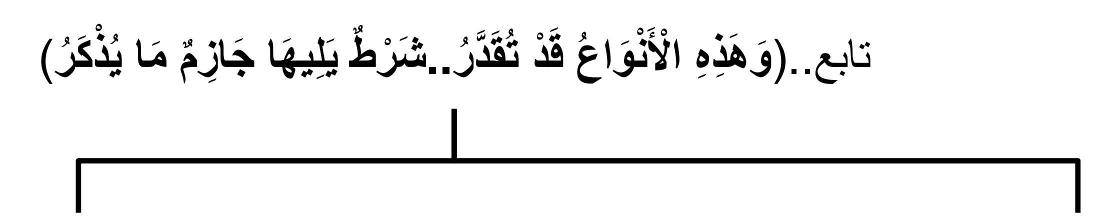
فوجود الشرط، وهو (إن تُسلِم) سببٌ لـ(دخول الجنة)

- وذِكرُ (أسلِم) أغنى عن (إن تُسلِم)

ولذلك لم يقع الجزمُ في النفي؛ لأنه خبرٌ محضٌ، والإخبارُ لا يلزم أن يكون لتحصيل مسبَّبٍ، بل قد يكون لغرضِ إطلاع المخاطَبِ

وأما النداءُ، فهو وإنْ كان طلبا أيضا..لكنه لم يقع الجزمُ بعده لِأَنَّهُم يراعون في الطلب الَّذِي يُجزم جوابُه أن يكون قُصِد منه فائدةُ سبب تترتب عليها

- والنداءُ ليس فيه طلبٌ غيرُ إقبالِ المُخَاطَبِ



ومِن مُشكِلِه: {فهب لي من لدنك وليا يرثُني} أي: (إن تهب لي يرثْني)

- فقد مات يحيَى قبل أبيه عليهما السلام، فيلزم عدمُ استجابة دعائه وهو ابنٌ موصوفٌ بالإرثِ

- أجاب الطيبي: بأن الأنبياء وإن كانوا مستجابي الدعوة لكن ليس كل ما دعَوْهُ أستجيب ألا ترى إلى سيدهم صلى الله عليه وسلم كيف قال: «سألت الله ثلاثا فأعطاني اثنتين ومنعني واحدة، وهي أن لا يذيق بعض أمتي بأس بعض»

- وأجاب البَهاء السُّبْكِيّ: بأن المرادَ..إرثُ النبوة والعلمِ، وقد حصل في حياته

الجزمُ بعد هذه الأمور الأَربَعَة..مُقَيَّدٌ بما إذا كان ما بعدها صالحا لأنّ يكون خبرا من مفهومها وقصدت السببية

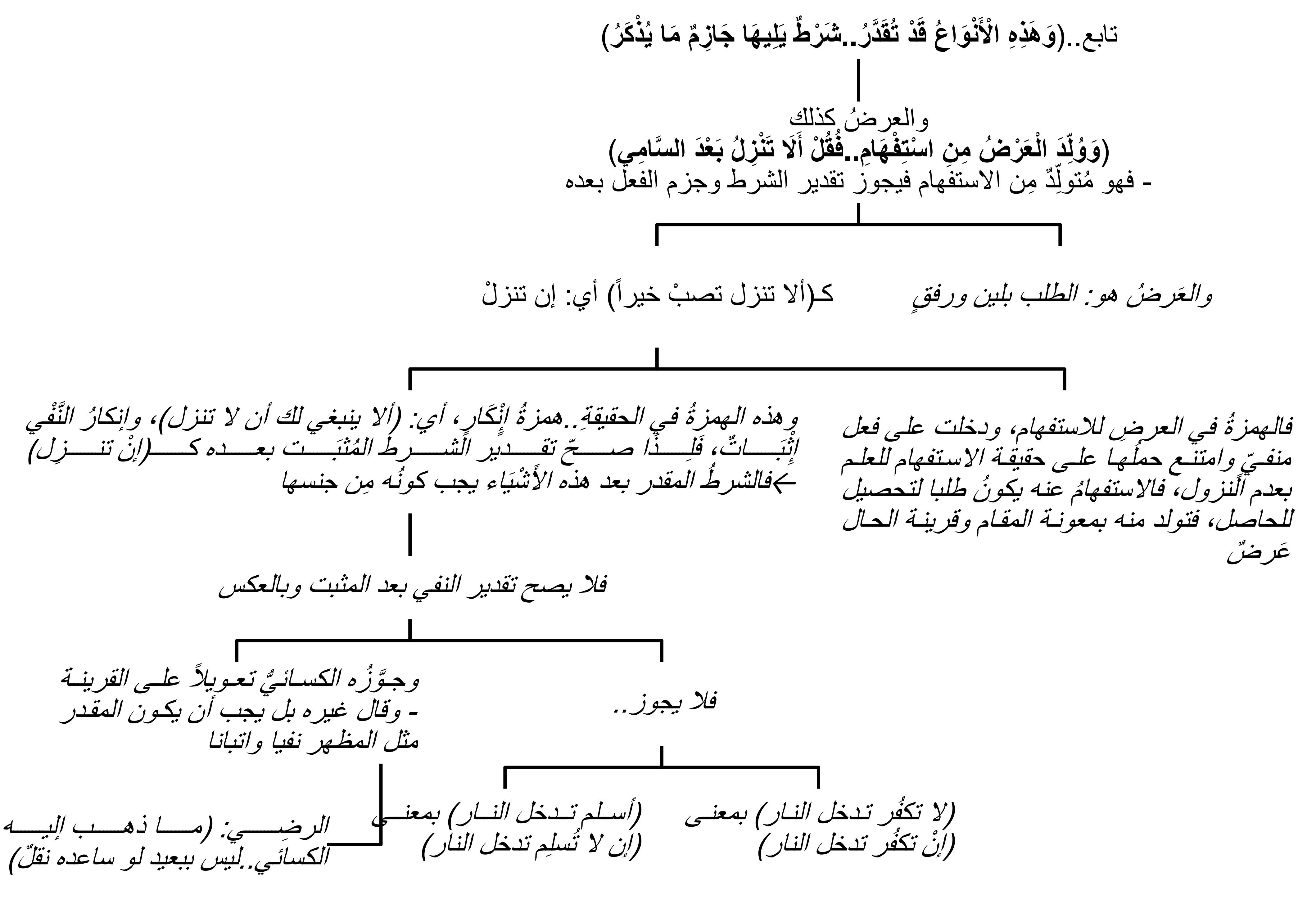
وهذا بخلاف قولك (أين بيتُك أضرِب عمراً في السوق) ؛ إذ لا معنى لقولنا (إنْ تُعَرِّفْنيه..أضرِب عمراً في السوق)

←فَإذَا لَم تُقصد السببية..بقِيَ المضارع على رفعِهِ..

إمَّا حالا
- كـ{ذرْهم في خوضِهم يلعبون}

أو وصفا
- كـ(أكرِم رجلا يجيئُك)

أو استئنافا، أي جوابا عن سؤال تضمنه ما قبله
- كـ(قُم يدعونَك)


تابع..(وَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ قَدْ تُقَدَّرُ..شَرْطٌ يَلِيهَا جَازِمٌ مَا يُذْكَرُ)
والعرضُ كذلك
(وَوُلِّدَ الْعَرْضُ مِنِ اسْتِفْهَامِ..فَقُلْ أَلَا تَنْزِلُ بَعْدَ السَّامِي)
- فهو مُتولِّدٌ مِن الاستفهام فيجوز تقدير الشرط وجزم الفعل بعده
والعَرضُ هو: الطلب بلين ورفقٍ
كـ(ألا تنزل تصبْ خيراً) أي: إن تنزلْ
فالهمزةُ في العرضِ للاستفهام، ودخلت على فعل منفيّ وامتنع حملُها على حقيقة الاستفهام للعلم بعدم النزول، فالاستفهامُ عنه يكونُ طلبا لتحصيل للحاصل، فتولد منه بمعونة المقام وقرينة الحال عَرضٌ
وهذه الهمزةُ في الحقيقةِ..همزةُ إِنْكَارٍ، أي: (ألا ينبغي لك أن لا تنزل)، وإنكارُ النَّفْي إِثْبَاتٌ، فَلِذَا صحّ تقدير الشرط المُثبَت بعده كـ(إنْ تنزِل)
←فالشرطُ المقدر بعد هذه الأَشْيَاء يجب كونُه مِن جنسها
فلا يصح تقدير النفي بعد المثبت وبالعكس
فلا يجوز..
(لا تكفُر تدخل النار) بمعنى (إنْ تكفُر تدخل النار)
(أسلم تدخل النار) بمعنى (إن لا تُسلِم تدخل النار)
وجوَّزُه الكسائيُّ تعويلاً على القرينة
- وقال غيره بل يجب أن يكون المقدر مثل المظهر نفيا واثباتا
الرضِي: (ما ذهب إليه الكسائي..ليس ببعيد لو ساعده نقلٌ)

تابع..**(وَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ قَدْ تُقَدَّرُ..شَرْطٌ يَلِيهَا جَازِمٌ مَا يُذْكَرُ)**

(وَلِدَلِيلٍ جَازَ أَنْ يُقَدَّرَا..فِي غَيْرِهَا فَـ{اللهُ هُوْ} لِمَنْ قَرَا)
- ويجوز ذلك في غير هذه المواضع لقرينةٍ تدُلُّ عليه

كـ{فالله هو الوليُّ} أي: (إن أرادوا أولياء بحق فالله هو الولي)
- والقرينةُ: الفاء، *فـ{أم اتخذوا..} إنْكَارٌ لكل وليٍّ سواه،*

وكـ{إذا لذهب كل إله بما خلق}
- والقرنية (إذا)

مُناقشة:

إن قيل: هلا يجوز أن تكون الفاء سببية بلا تقدير شرط؛ ففي الكشاف: (معنى الهمزة في {أم اتخذوا} للإنْكَار). والإنْكَارُ المستفادُ من الهمزة قد يَكُون للتوبيخ فالمعنى هنا (ما كان ينبغي أن يتخذوا من دون الله أولياء بسبب أنّ الله هو الْوَلِيّ) يعنى يجوز حينئذ أن يترتب عليه قوله {فالله هو الْوَلِيّ} دُونَ تقدير الشرط
- فذلك لو قيل: (لا ينبغي أن يُعبد غيرُ الله، فَاللهُ المستحِقُّ للعبادة)

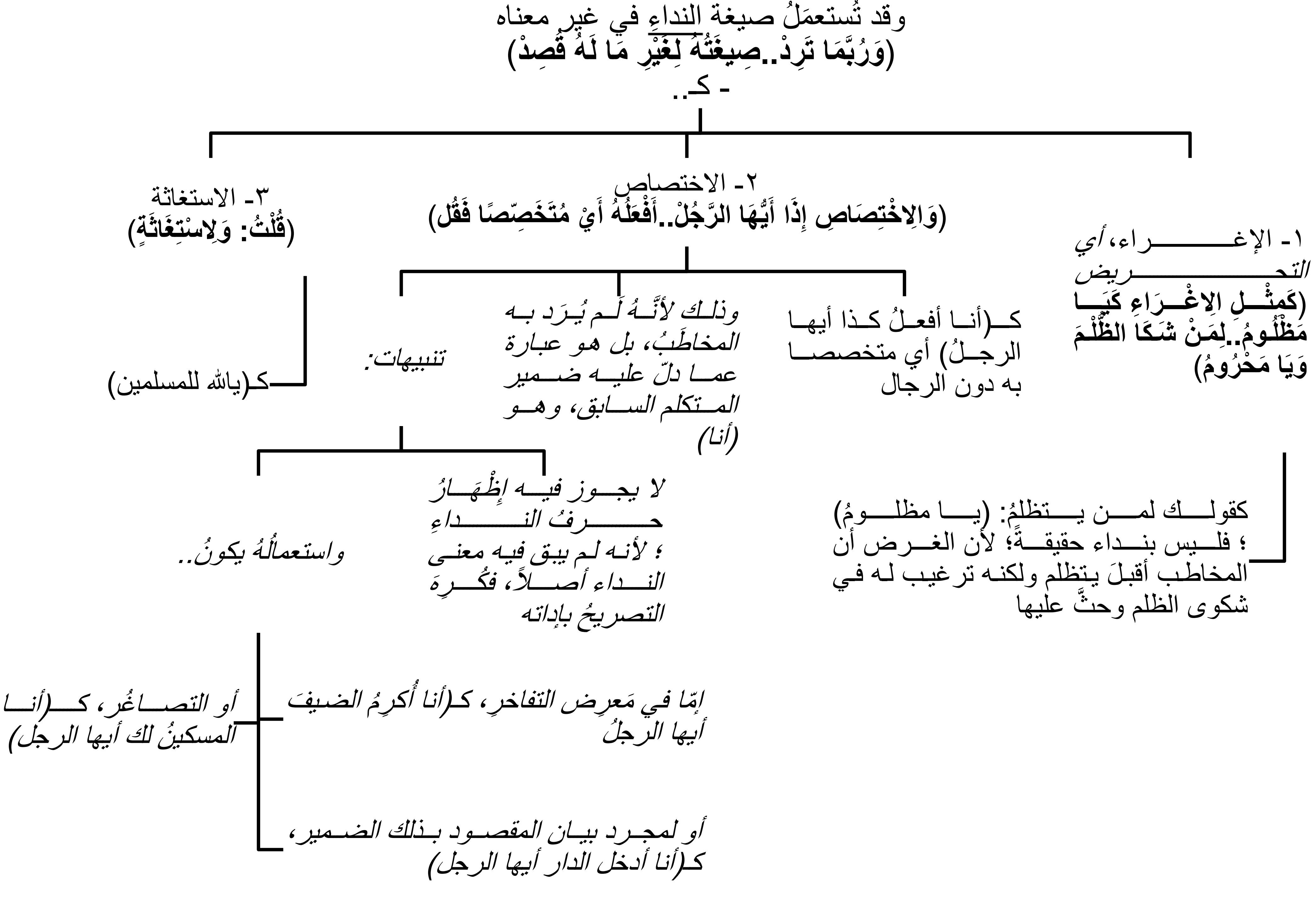
أجيب: ليس كلُّ ما فيه معنى الشيءِ..حُكمُه حكمُ ذلك الشيءِ، والطبعُ المستقيمُ شاهدُ صدقٍ صحة (لا تضُرَّ زيدا فهو أخوك) بالفاء بخلاف (أتضرب زيدا فهو أخوك) على سبيل استفهام الإنْكَار فلا يصح إلا بالواو الحالية

وذلك لِأَنَّهم وإن جعلوا استفهام الإنْكَار بمعنى النَّفْي..إلا أنَّهم لَم يقصِدُوا أنه لا فرق بينهما أصلا؛ لأنّ كل ذي ذوق سليم يجدُ من نفسه التفاوت بينهما وأنَّهُ يصح وقوع أَحدهمَا حيث لا يصِحُّ وقوعُ الآخر

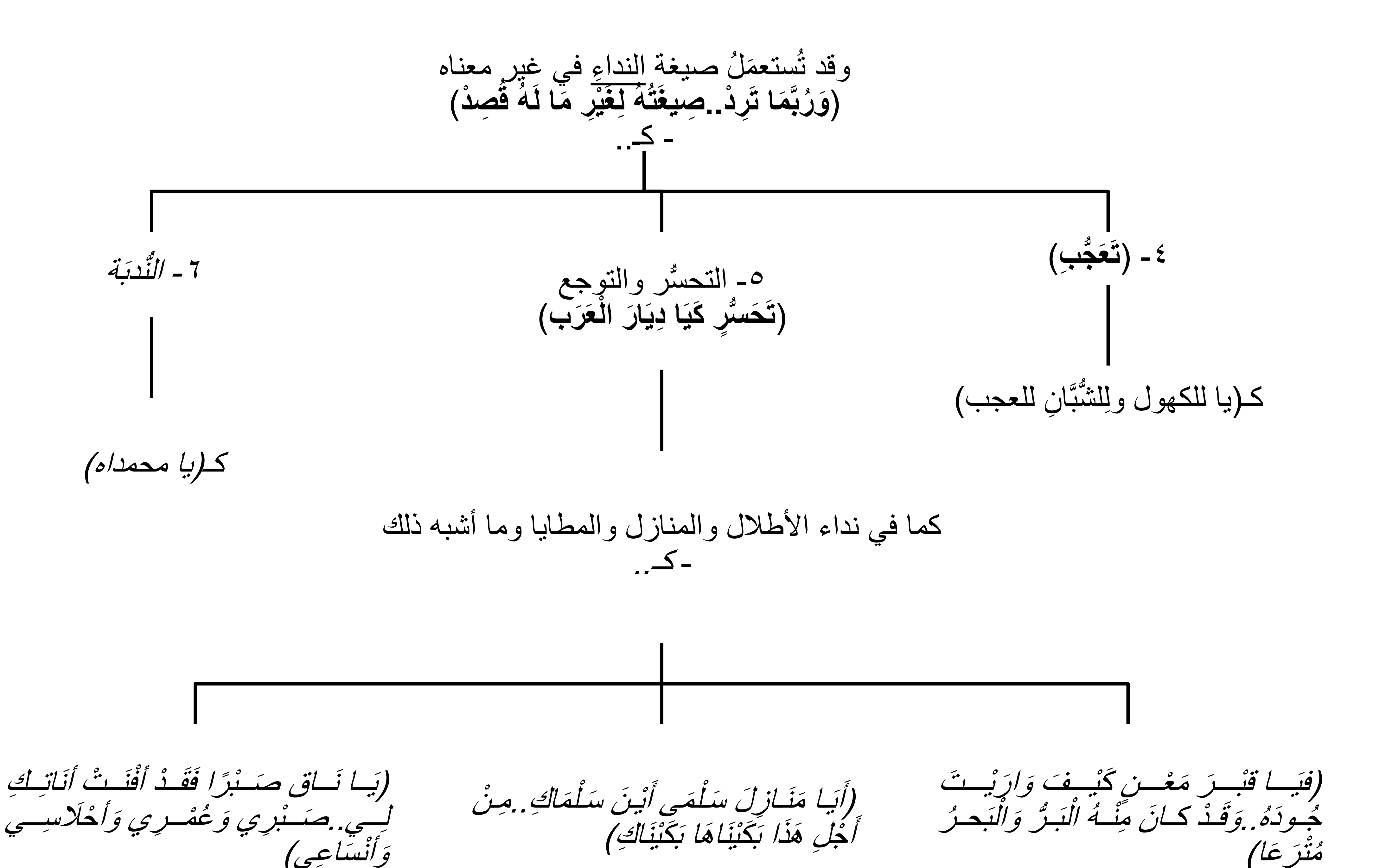
خامساً: النداء

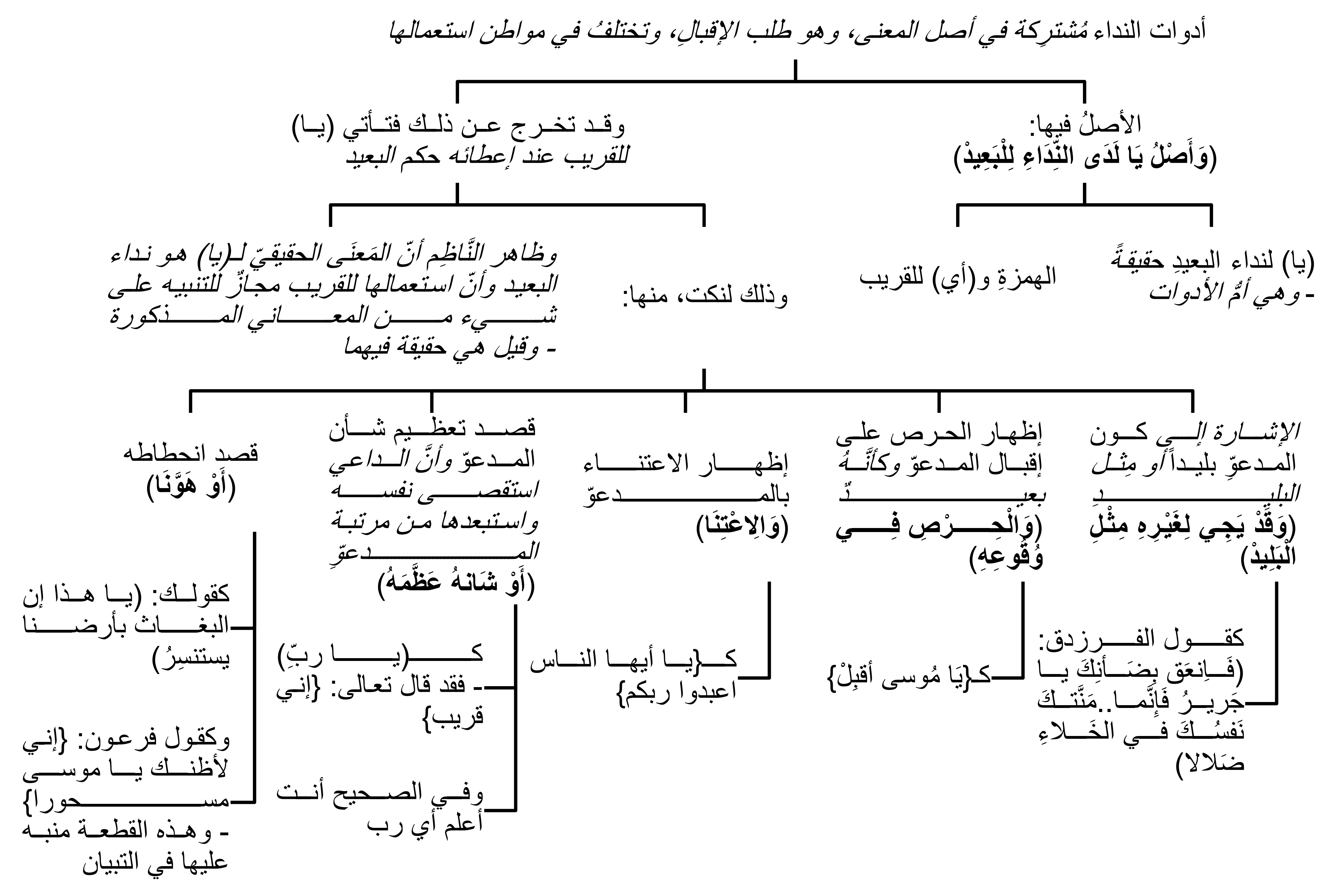
(ثُمَّ النِّدَا مِنْهَا)

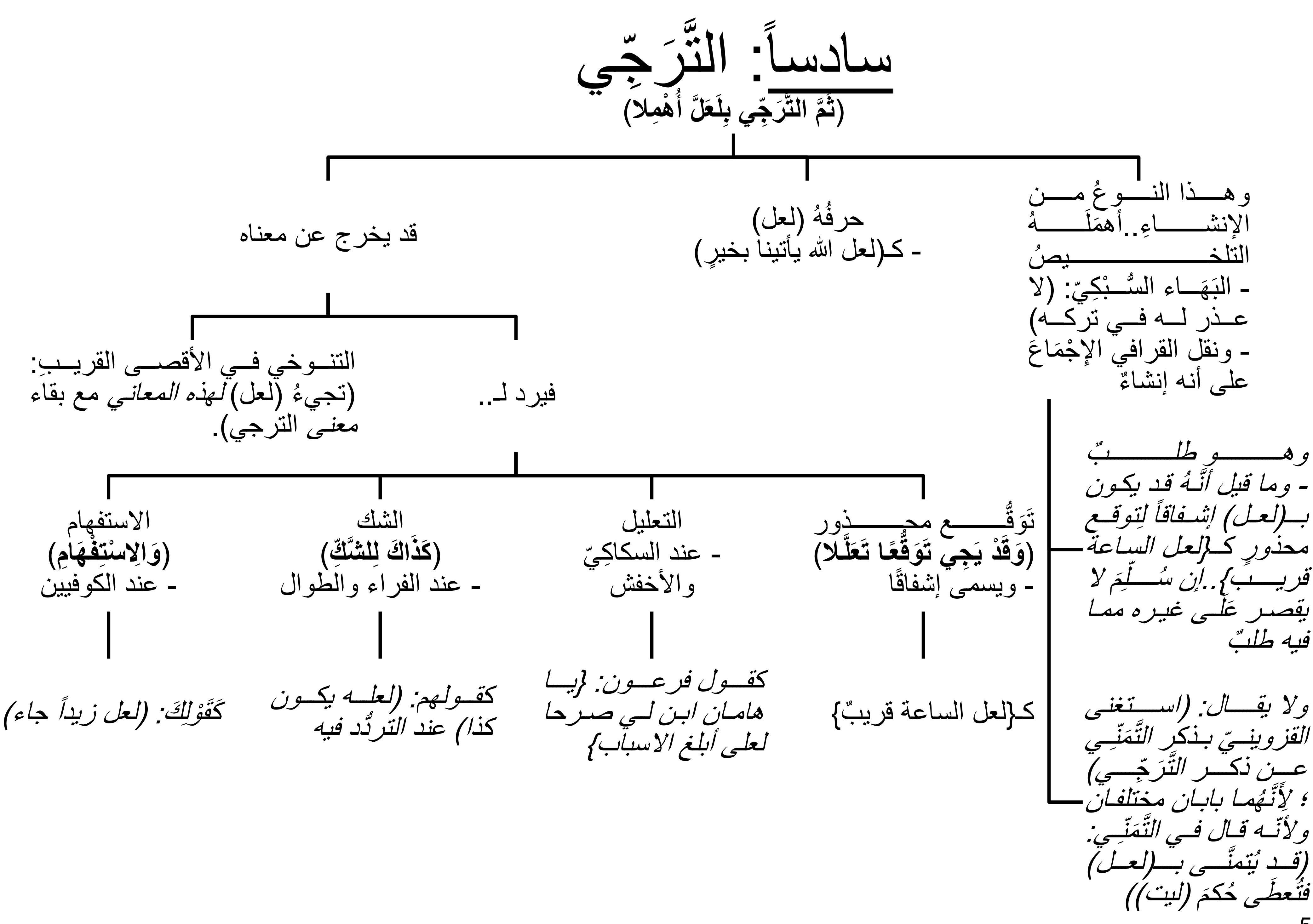
وهو: طلب الإقبال بحرفٍ نائبٍ مَنابَ (أدعُو) لفظا أو تقديرا


وقد تُستعمَلُ صيغة النداءِ في غيرِ معناه
(وَرُبَّمَا تَرِدْ..صِيغَتُهُ لِغَيْرِ مَا لَهُ قَصِدْ)
- كـ..
١- الإغـــــراء، أي التحـــــريض
(كَمِثْــلِ الإغْــرَاءِ كَيَــا مَظْلُومُ..لِمَنْ شَكَا الظُّلْمَ وَيَا مَحْرُومُ)
كقولـــك لمـــن يـــتظلمُ: (يـــا مظلـــومُ)؛ فلـــيس بنـــداء حقيقـــةً؛ لأن الغـــرض أن المخاطـب أقبلَ يتظلم ولكنـه ترغيب لـه في شكوى الظلم وحثَّ عليها
٢- الاختصاص
(وَالاِخْتِصَاصِ إِذَا أَيُّهَا الرَّجُلْ..أَفْعَلُهُ أَيْ مُتَخَصِّصًا فَقُلْ)
كـــ(أنـــا أفعـــلُ كـــذا أيهـــا الرجـــلُ) أي متخصصـــا بـه دون الرجال
وذلـك لأنَّـهُ لَـم يُـرَد بـه المخاطَبُ، بل هو عبارة عمـا دلّ عليـه ضـمير المـتكلم السـابق، وهـو (أنا)
تنبيهات:
لا يجـوز فيـه إظْهَـارُ حـــرفُ النـــداءِ؛ لأنـه لـم يبق فيـه معنـى النـــداء أصـــلاً، فكُـــرِهَ التصريحُ بإداته
واستعمالُهُ يكونُ..
إمّا في مَعرِض التفاخرِ، كـ(أنا أُكرِمُ الضيفَ أيها الرجلُ
أو التصــاغُر، كـــ(أنــا المسكينُ لك أيها الرجل)
أو لمجـرد بيـان المقصـود بـذلك الضـمير، كـ(أنا أدخل الدار أيها الرجل)
٣- الاستغاثة
(قُلْتُ: وَلِاسْتِغَاثَةٍ)
كـ(ياالله للمسلمين)

مُصْطفَى دَنْقَش


وقد تُستعمَلُ صيغة النداءِ في غير معناه
(وَرُبَّمَا تَرِدْ..صِيغَتُهُ لِغَيْرِ مَا لَهُ قُصِدْ)
- كـ..
٤- (تَعَجُّبِ)
كـ(يا للكهول ولِلشُّبَّانِ للعجب)
٥- التحسُّر والتوجع
(تَحَسُّرٍ كَيَا دِيَارَ الْعَرَب)
٦- النُّدبَة
كـ(يا محمداه)
كما في نداء الأطلال والمنازل والمطايا وما أشبه ذلك
-كـ..
(فَيَا قبْرَ مَعْنٍ كَيْفَ وَارَيْتَ جُودَهُ..وَقَدْ كانَ مِنْهُ الْبَرُّ وَالْبَحرُ مُتْرَعَا)
(أَيَا مَنَازِلَ سَلْمَى أَيْنَ سَلْمَاكِ..مِنْ أَجْلِ هَذَا بَكَيْنَاهَا بَكَيْنَاكِ)
(يَا نَاق صَبْرًا فَقَدْ أَفْنَتْ أَنَاتِكِ لِي..صَبْرِي وَعُمْرِي وَأَحْلَاسِي وَأَنْسَاعِي)


أدوات النداء مُشترِكة في أصل المعنى، وهو طلب الإقبالِ، وتختلفُ في مواطن استعمالها
الأصلُ فيها:
(وَأَصْلُ يَا لَدَى النِّدَاءِ لِلْبَعِيدْ)
وقد تخرج عن ذلك فتأتي (يا) للقريب عند إعطائه حكم البعيد
(يا) لنداء البعيدِ حقيقةً
- وهي أمُّ الأدوات
الهمزةِ و(أي) للقريب
وذلك لنكت، منها:
وظاهر النَّاظِمِ أنّ المَعنَى الحقيقيّ لـ(يا) هو نداء البعيد وأنّ استعمالها للقريب مجازٌ للتنبيه على شيء من المعاني المذكورة
- وقيل هي حقيقة فيهما
الإشارة إلى كون المدعوّ بليداً أو مِثل البليد
(وَقَدْ يَجِي لِغَيْرِهِ مِثْلِ الْبَلِيدْ)
إظهار الحرص على إقبال المدعوّ وكأنَّهُ بعيدٌ
(وَالْحِرْصِ فِي وُقُوعِهِ)
إظهار الاعتناء بالمدعوّ
(وَالِاعْتِنَا)
قصد تعظيم شأن المدعوّ وأنَّ الداعي استقصى نفسه واستبعدها من مرتبة المدعوِّ
(أَوْ شَأنُهُ عَظَّمَهُ)
قصد انحطاطه
(أَوْ هَوَّنَا)
كقول الفرزدق: (فَانعَق بِضَأنِكَ يا جَريرُ فَإِنَّما.. مَنَّتكَ نَفسُكَ في الخَلاءِ ضَلالا)
كـ{يَا مُوسى أقبِلْ}
كـ{يا أيها الناس اعبدوا ربكم}
كـ(يا ربِّ)
- فقد قال تعالى: {إني قريب}
وفي الصحيح أنت أعلم أي رب
كقولك: (يا هذا إن البغاث بأرضنا يستنسِرُ)
وكقول فرعون: {إني لأظنك يا موسى مسحورا}
- وهذه القطعة منبه عليها في التبيان


سادساً: التَّرَجِّي
(ثُمَّ التَّرَجِّي بِلَعَلَّ أُهْمِلا)
وهذا النوعُ من الإنشاءِ..أهمَلَهُ التلخيصُ
- البَهَاء السُّبْكِيّ: (لا عذر له في تركه)
- ونقل القرافي الإجْمَاعَ على أنه إنشاءٌ
حرفُهُ (لعل)
- كـ(لعل الله يأتينا بخيرٍ)
قد يخرج عن معناه
فيرد لـ..
التنوخي في الأقصى القريبِ: (تجيءُ (لعل) لهذه المعاني مع بقاء معنى الترجي).
تَوَقُّع محذور
(وَقَدْ يَجِي تَوَقُّعًا تَعَلَّلا)
- ويسمى إشفاقًا
كـ{لعل الساعة قريبٌ}
التعليل
- عند السكاكِيّ والأخفش
كقول فرعون: {يا هامان ابن لي صرحا لعلى أبلغ الاسباب}
الشك
(كَذَاكَ لِلشَّكِّ)
- عند الفراء والطوال
كقولهم: (لعله يكون كذا) عند التردُّد فيه
الاستفهام
(وَالِاسْتِفْهَامِ)
- عند الكوفيين
كَقَوْلِكَ: (لعل زيداً جاء)
وهو طلبٌ
- وما قيل أنَّهُ قد يكون بـ(لعل) إشفاقاً لِتوقع محذورٍ كـ{لعل الساعة قريب}..إن سُلِّمَ لا يقصر على غيره مما فيه طلبٌ
ولا يقال: (استغنى القزوينيّ بذكر التَّمَنِّي عن ذكر التَّرَجِّي) ؛ لِأَنَّهُما بابان مختلفان ولأنّه قال في التَّمَنِّي: (قد يُتمنَّى بـ(لعل) فتُعطَى حُكمَ (ليت))

سابعاً: القَسَم

(وَيَطْلُبُ الْإِعْطَافَ بِالْإِقْسَامِ)

لم يذكره لأنه ليس طلبا وإن كان إنشاءً *اجماعاً كما نقله القرافيّ*
- فإنما هو لتأكيد الخبر

نعم يرد للطلب على سبيل الاستعطاف
- كـ(بِحياتِكَ أخبرني)

وَنَظَّرَ فِيه السُّبْكِيّ بأن تأكيد الطلب طلبٌ

السُّبْكِيّ: (لا ينحصر ذلك في الاستعطاف ؛ فإنك تقول: (بالله اضرِب زيدا).

المبحث الثالث:
تنبيهات على ما سبق

أولاً: وقوع الخبر مُراداً به الطلبُ

- فقد تقع صيغة الخبر ويراد بها الإنشاء، *والجهاتُ المحسنة لاستعمال الخبر في موضع الطلب كثيرة إلا أن النَّاظِم اقتصر على أربَعَة*

١- تأدبًا لتحرز عن صورة الأمر
(وَقَدْ يَجِي الْإِخْبَارُ مَوْضِعَ الطَّلَبْ..تَحَرُّزًا عَنْ صُورَةِ الْأَمْرِ أَدَبْ)

كقول العبد لمولاه إذا حوَّل المولى وجهَهُ: (ينظرُ المولى إليّ ساعةً)؛ فإنه أكثر أدبا مِن (انظُر إليّ)

السكاكيّ: (وجهُ حُسنِهِ..

١- إمّا نفس الكناية؛ وذلك لأنّ (انظُر) مِن لوازمه أنْ ينظُر المولى؛ فيكون من باب إطلاق اللازم وإرَادَة الملزوم

ونظَّرَ السُّبْكِيّ فِي جعلِهِ كناية بأنَّهُ يُصرّح به خبرا لفظا ومعنىً، وكان حقيقة وهو قد جعله إنشاءً بصيغة الخبر وأفهم كلامه أنه مجازٌ

٢- وإمّا ما تقدم مِن الاحتراز

٣- وإمّا هُما معاً).

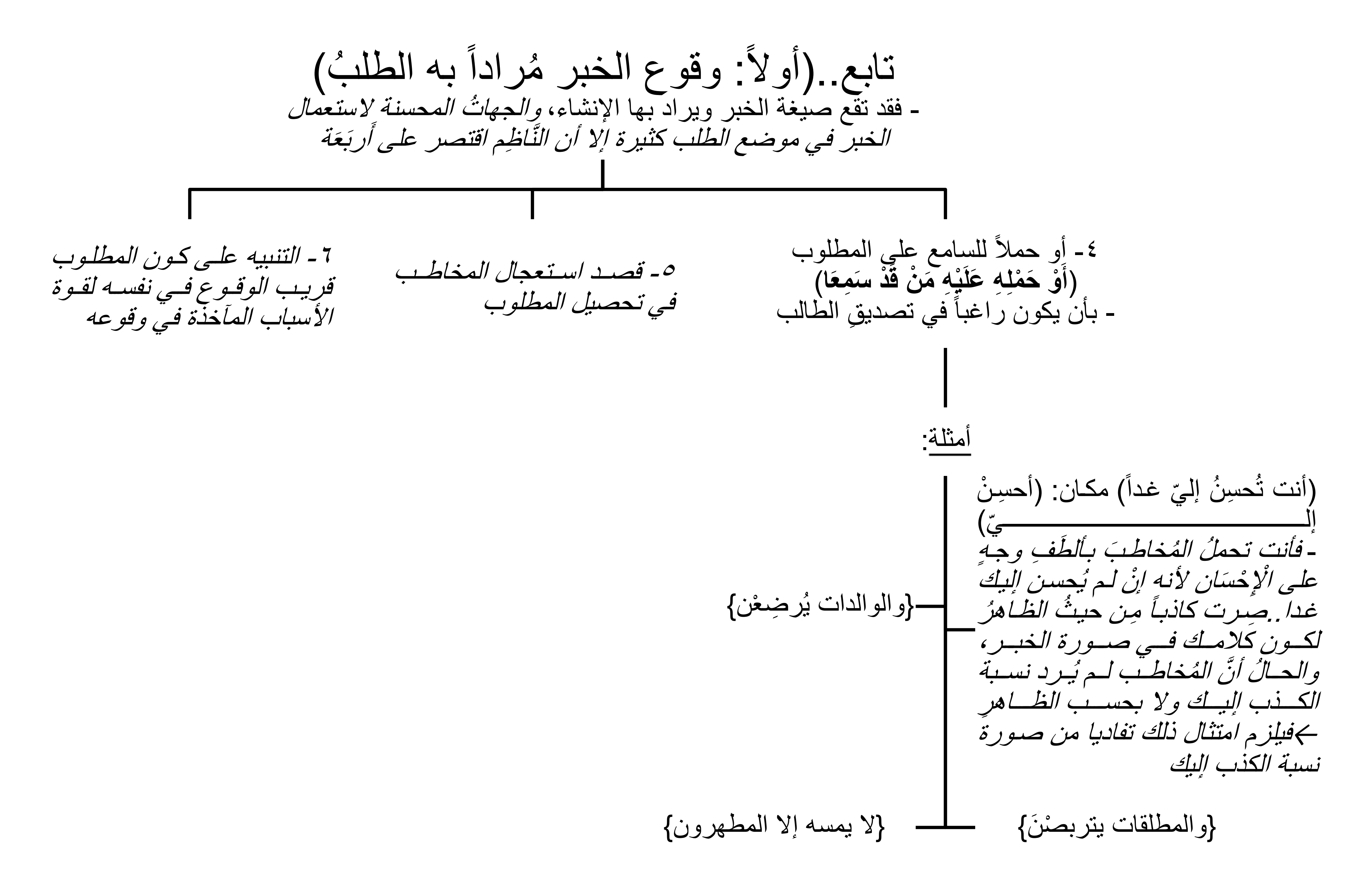
٢- أو تفاؤلاً
(وَلِلتَّفَاؤُلِ)

كـ(غفَر اللهُ لكَ)؛ فإنه أبلغ من (رَبِّ اغْفِرْ لَهُ) حيث أتى بصيغة الماضِي حتَّى كَأَنَّهُ وَقَعَ

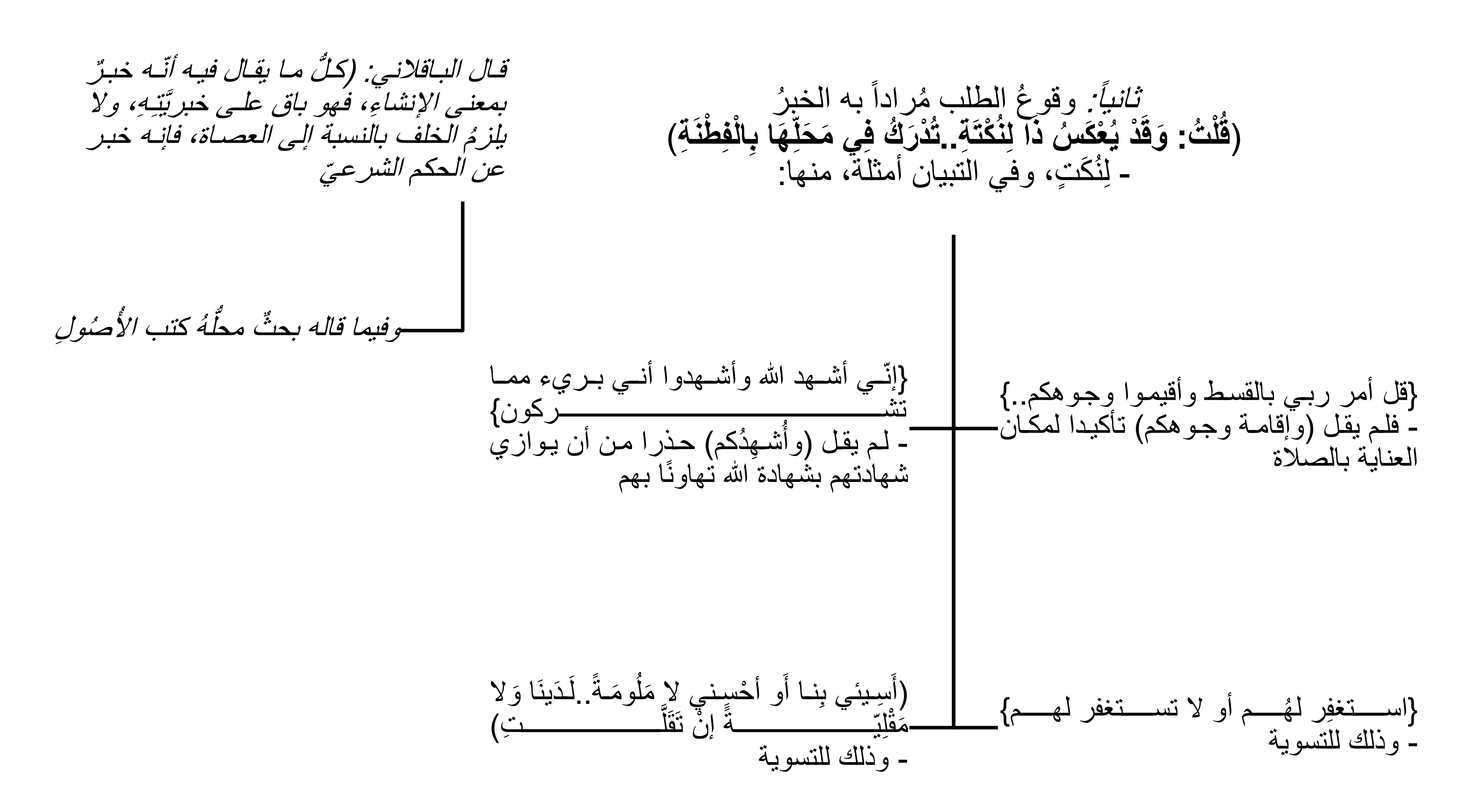
٣- أو إظهارَ الحِرص في وقوعه
(وَقَصْدِ الْحِرْصِ فِي..وُقُوعِهِ)

كَـ(أحيا الله السنة)
(وَاحْتَمَلَا إِذَا يَفِي..مِنَ الْبَلِيغِ صِيغَةَ الْمَاضِي دُعَا)
- فالدعاء بصيغة المَاضِي إذا صدر من البليغ يحتملُ..
١- أن يكونَ إظهاراً للحرصِ في وقوعِهِ
٢- والتفاؤلَ

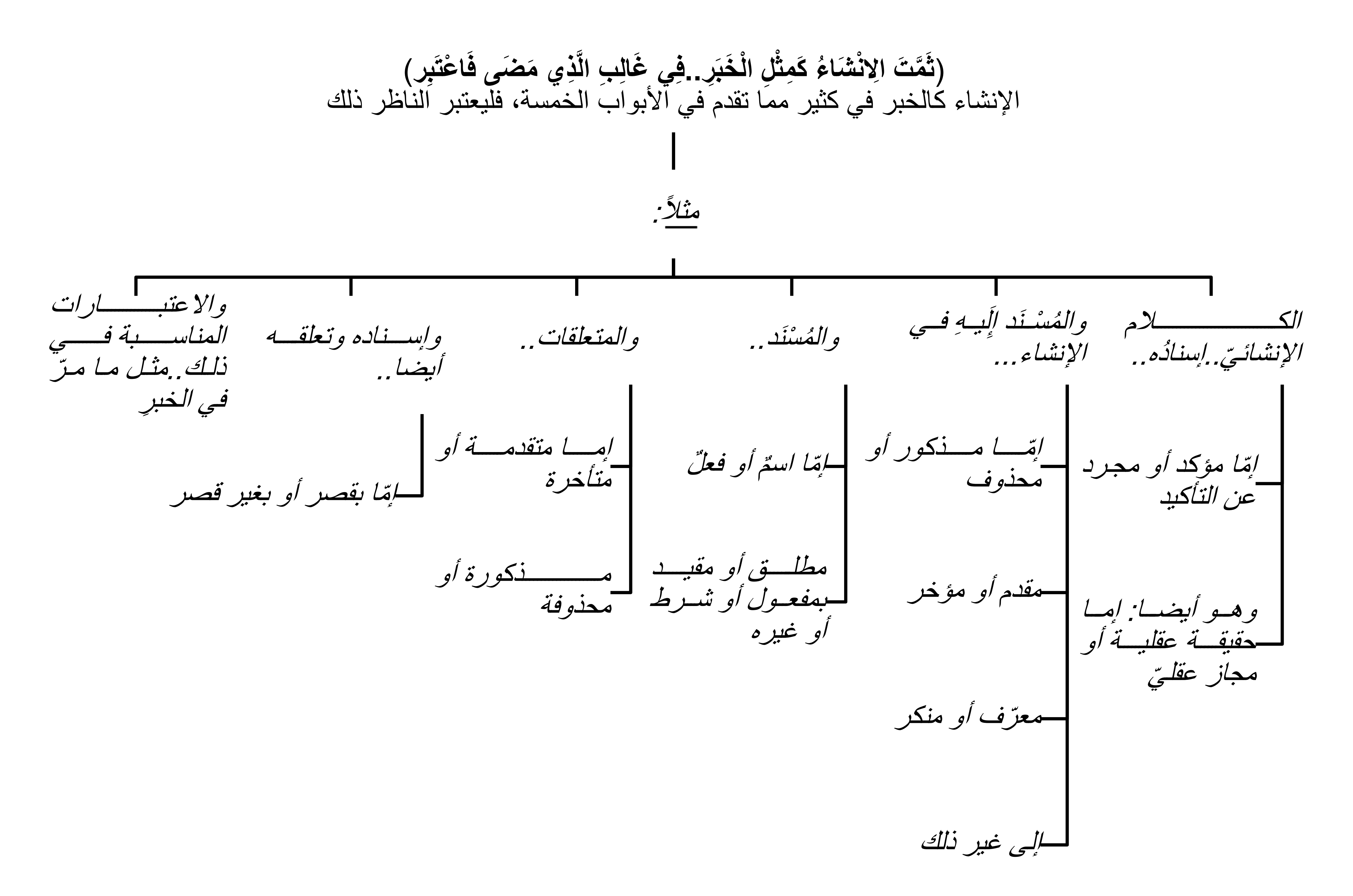
فقد يُريدُهما معا لإمكان اجتماعهما


تابع..(أولاً: وقوع الخبر مُراداً به الطلبُ)
- فقد تقع صيغة الخبر ويراد بها الإنشاء، والجهاتُ المحسنة لاستعمال الخبر في موضع الطلب كثيرة إلا أن النَّاظِم اقتصر على أَربَعَة
٤- أو حملاً للسامع علي المطلوب
(أَوْ حَمْلِهِ عَلَيْهِ مَنْ قَدْ سَمِعَا)
- بأن يكون راغباً في تصديقِ الطالب
٥- قصد استعجال المخاطب في تحصيل المطلوب
٦- التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه لقوة الأسباب المآخذة في وقوعه
أمثلة:
(أنت تُحسِنُ إليّ غداً) مكان: (أحسِنْ إلـــــــــــيّ)
- فأنت تحملُ المُخاطبَ بألطَفِ وجهٍ على الْإِحْسَان لأنه إنْ لم يُحسن إليكَ غدا..صِرت كاذباً مِن حيثُ الظاهرُ لكون كلامك في صورة الخبر، والحالُ أنَّ المُخاطب لم يُرد نسبةَ الكذب إليك ولا بحسب الظاهرِ
←فيلزم امتثال ذلك تفاديا من صورة نسبة الكذب إليك
{والوالدات يُرضِعْن}
{والمطلقات يتربصْنَ}
{لا يمسه إلا المطهرون}

مُصْطفَى دَنْقَش



ثانياً: وقوعُ الطلب مُراداً به الخبرُ
(قُلْتُ: وَقَدْ يُعْكَسُ ذَا لِنُكْتَةِ..تُدْرَكُ فِي مَحَلِّهَا بِالْفِطْنَةِ)
- لِنُكَتٍ، وفي التبيان أمثلة، منها:
قال الباقلاني: (كلُّ ما يقال فيه أنّه خبرٌ بمعنى الإنشاءِ، فهو باق على خبريَّتِهِ، ولا يلزمُ الخلف بالنسبة إلى العصاة، فإنه خبر عن الحكم الشرعيّ
وفيما قاله بحثٌ محلُّهُ كتب الأُصُولِ
{قل أمر ربي بالقسط وأقيموا وجوهكم..}
- فلم يقل (وإقامة وجوهكم) تأكيدا لمكان العناية بالصلاة
{إنّي أشهد الله وأشهدوا أني بريء مما تشركون}
- لم يقل (وأُشهِدُكم) حذرا من أن يوازي شهادتهم بشهادة الله تهاونًا بهم
{استغفِر لهُم أو لا تستغفر لهم}
- وذلك للتسوية
(أَسِيئي بِنا أَو أحْسِني لا مَلُومَةً..لَدَينَا وَلا مَقْلِيّةً إنْ تَقَلَّتِ)
- وذلك للتسوية


(ثَمَّتَ الإنْشَاءُ كَمِثْلِ الْخَبَرِ..فِي غَالِبِ الَّذِي مَضَى فَاعْتَبِرِ)
الإنشاء كالخبر في كثير مما تقدم في الأبواب الخمسة، فليعتبر الناظر ذلك
مثلاً:
الكلام الإنشائيّ..إسنادُه..
إمّا مؤكد أو مجرد عن التأكيد
وهو أيضا: إما حقيقة عقلية أو مجاز عقليّ
والمُسْنَد إِلَيهِ في الإنشاء...
إمّا مذكور أو محذوف
مقدم أو مؤخر
معرّف أو منكر
إلى غير ذلك
والمُسْنَد..
إمّا اسمٌ أو فعلٌ
مطلق أو مقيد بمفعول أو شرط أو غيره
والمتعلقات..
إما متقدمة أو متأخرة
مذكورة أو محذوفة
وإسناده وتعلقه أيضا..
إمّا بقصر أو بغير قصر
والاعتبارات المناسبة في ذلك..مثل ما مرّ في الخبرِ

تابع..(**ثَمَّتَ الِانْشَاءُ كَمِثْلِ الْخَبَرِ..فِي غَالِبِ الَّذِي مَضَى فَاعْتَبِرِ**)

تَنْبِيهٌ: لم يُفَصِّل النَّاظِمُ وأصلُه أَحوَال الإسناد الإِنْشَائِيّ كما فصل أَحوَال الإسناد الخَبَرِيّ، بل اقتصرا على تشبيهه به كما رأيت؛ لأنّ حقيقة الإسناد في الإنشاء كالفرع للإسناد في الخبر - بل الإسناد في الإنشاء لا يتحقق إلا بتوسعٍ

فالطلبُ كـ(اضرِب)..المُسْنَد فيه هو الضرب والمُسْنَد إِلَيهِ المخاطب والمتحقق إنما هو طلبُ هذا المُسْنَد

أمّا إسناد الضرب حقيقة..فلم يُوجد، فالمتحقِق هو طلبُ المُسْنَد، وكلامنا إنما هو في الإسناد المعنوي

وأمّا الإسنادُ الذي اصطلح عليه النحاة..فهو تعلقُ خبرٍ بمُخبَر عنه أو طلبٍ مطلوبٍ منه - فهو منطبق على ما نحن فيه

وأما غير الطلب من التَّرَجِّي والتمني كَـ(لعل زيدا قائم)..فالمُسْنَد فيه هو (قائم)، والكلامُ فيه كالكلام فيما قبله

والاستفهام كذلك

وأما نحو (أقسمتُ) و(أنادِي) المقدرين مع (والله) و(يازيد) و(طلقتُ) مثلا..فالإسناد فيها وقع من المتكلمِ - ومِن شرط الإسنادِ..تحقّقُ المنسبين، والطلاقُ أو القسم أو النداء المُسْنَد مثلا لم يكن له تحققٌ قبل نطقك، وإنما صح إسناده لتقدم طرفي الإسناد في التعقل، والإسناد الحقيقيّ لابدّ له من خارج حقيقيّ يستعقب الإسنادَ

البابِ السابع:
الوَصل والفَصل

الباب السابع: الوَصل والفَصل



المبحث الأول:
مُقدِّمات

تمهيدٌ:

هو أعظم أبواب هذا العلم خطرًا وأصعبه مسلكًا وأدقُّه مأخذًا حتى قصر الفارسيُّ البلاغة على معرفة الوصل والفصل، نقله غير واحد

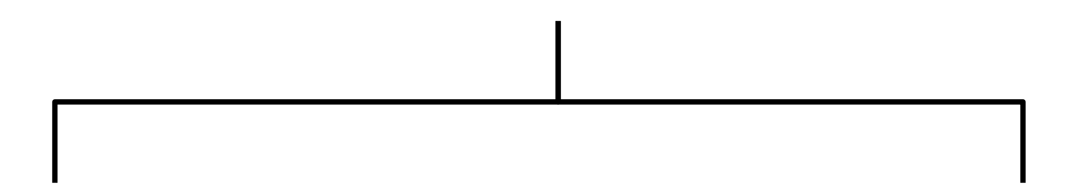
خالف النَّاظِمُ في الترجمة صاحبَ الأصل، فقدم الوصل على الفصل لكون الوصل بمنزلة المَلكة والفصلِ بمنزلةِ العدَمِ، والأعدامُ إنَّما تُعرَفُ بملكاتِها - لكنه وافقه على تقديم الوصل في التعريف ليوافق الترجمة

قالوا: القصرُ هُنا مُبالغةً ؛ لِأنَّ مَن كمُل فيه..لَا بُدَّ أن يكون كمُل في غيره

والتحقيق: أنّ قصر البلاغة عليه ليس مبالغةً، بل هو حقيقيّ ؛ لِأن علم الفصل والوصل يتوقف على معرفة ما يجب لكل واحدة من الجملتين، وذلك يتوقف على جميع الأبواب الماضية

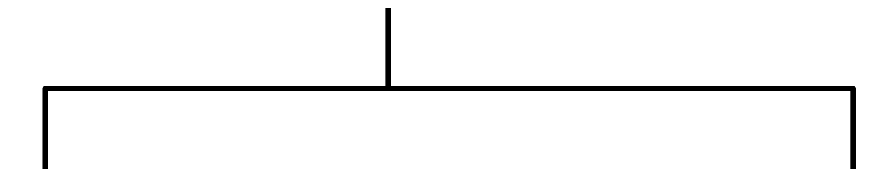
(تَعَاطُفُ الْجُمَلِ يُدْعَى الْوَصْلا..وَتَرْكُهُ الْفَصْلُ فَأَمَّا الأُولَى)

- المرادُ بـ..



الوصل: (عطف الجمل بعضها على بعضٍ)

والفصل: (ترك التعاطفِ بين الجملِ)



الجُمَل، أي جُملتين أو أكثَر

عبّر بالجملة دون الكلام لعمومها وخصوصِه

المبحث الثاني:
إجمال أحوال الجُملتين

خريطة إجماليّة

أحوالُ الجُملتين

- الأحوال: إذا أتت جملة بعد جملة..فالأولى..

أولاً: إما أن يكون لها محل من الإعراب..

١- إن قصد تشريك الثانية لها في حكم الإعراب الذي لها مثل الخبرية والحالية والوصفية..عطفت *الثانية على الأولى*

٢- أو فُقِدَ قصد التشريك المذكور..تُرِكَ العطفُ

ثانياً: وإن لم يكن لها محل..

١- إن قُصِد ربط الثانية بالأولى بمعنى حرف عاطف غير الواو..وجب عطفها بذلك الحرف

٢- وإن لم يقصد الربط المذكور..فـ..

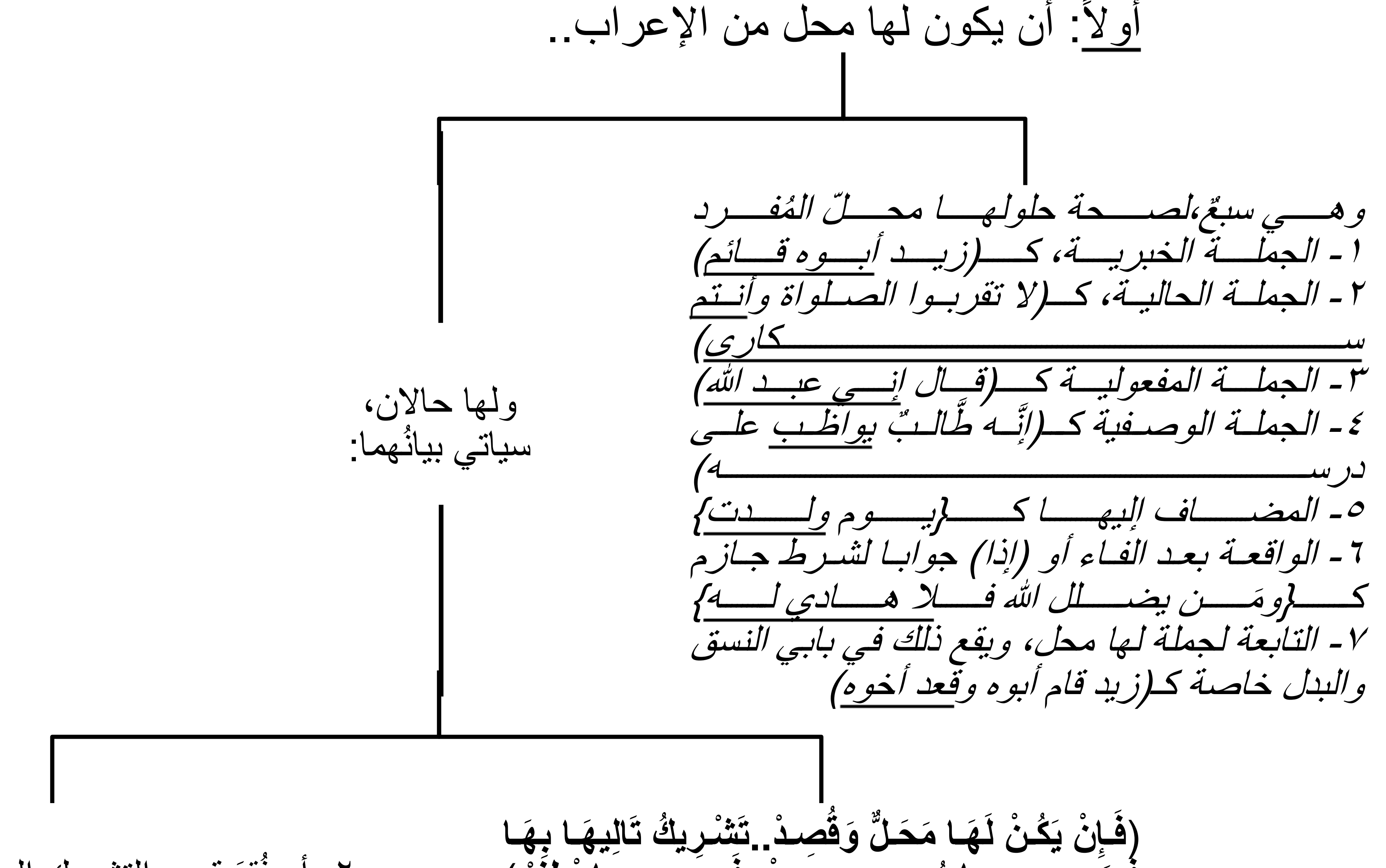
أ- إن كان للأولى حكم -غير *الإِثْبَات والنَّفْي*- لم يقصد إعطاؤه للثانية..وجب الفصل

ب- وإن لم يكن للأولى حكم لا يقصد إعطاؤه للثانية - وذلك بأن..
١- لم يكن لها حكم زائد على مفهوم الجملة
٢- أو كان ولكن قصد إعطاؤه للثانية أيضًا
←فـ..

إن كان بين الجملتين..
١- كمال الانقطاع *بينهما* بدون إيهام خلاف المقصود
٢- أو كمال الاتصال *بينهما*
٣- أو شبه كمال الانقطاع
٤- أو شبه كمال الاتصال
←وجب الفصلُ أيضًا

وإلا، بأن كان بينهما..
١- كمال الانقطاع مع الإيهام
٢- أو التوسط بين الكمالين
←وجب الوصل

تنبيهٌ: والكلام في كل جملة بعدها أخرى كالثانية مع الثالثة والثالثة مع الرابعة - اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ أن كل واحدة منها أولى بالنسبة إلى ما بعدها



(فَإِنْ يَكُنْ لَهَا مَحَلٌّ وَقُصِدْ..تَشْرِيكُ تَالِيهَا بِهَا فِيمَا وُجِدْ..فَاعْطِفْ)

١- قصد تشريك الثانية لها في حكم الإعراب الذي لها مثل الخبرية والحالية والوصفية..عطفت *الثانية على الأولى*، كما يعطف المفرد إذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم إعرابه

٢- أو فُقِدَ قصد التشريك المذكور..تُرِكَ العطفُ **(للفَقدِ جِئْ مَفْصُولا)**

(أولاً: أن يكون لها محل من الإعراب)

(فَــإِنْ يَكُــنْ لَهَــا مَحَــلٌّ وَقُصِــدْ..تَشْــرِيكُ تَالِيهَــا بِهَــا فِيمَــا وُجِــدْ..فَــاعْطِفْ)
١- قصد تشريك الثانية لها في حكم الإعراب الذي لها مثل الخبرية والحالية والوصفية..عطفت *الثانية على الأولى*، كما يعطف المفرد إذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم إعرابه

السُّبْكِيّ: (وهذا مَبْنِيّ عَلَى توهم أنّه فرع كون الأولى لها محل
- وهذا لا يختص بذلك

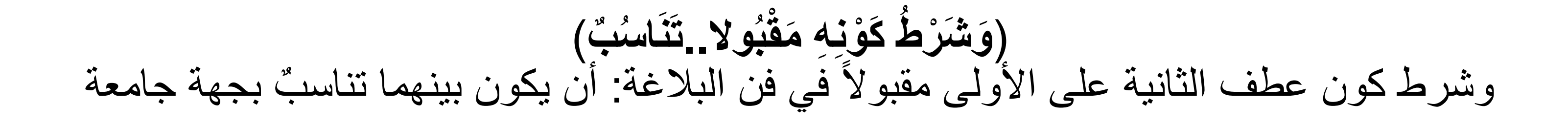
بل لو لم يكن للأولى محلٌّ..فإمَّا أن يقصد ربط الثانية بالأولى أو لا يقصد، غيرَ أنّه..

١- إذا كان للأولى محل..فيعبّر بقصد التّشريك في حكم الإعرَاب

٢- وَإِذَا لَم يكن لها محل..فيُعبّر بقصد الربط بجهة جامعة؛ إذ لا إعراب إِذَا لَم يكن محلٌ

←فلو جعل مورد التقسيم في الأول..لكان أحسن
- وعلى كل تقدير: لا فائدة فيه لأنّ من المعلوم أن من قصد التشريك عطف وهذا لا يتعلق بعلم المعاني بل هو من قواعد النحو).

(وَشَرْطُ كَوْنِهِ مَقْبُولا..تَنَاسُبٌ)
- بيانه في الصفحة التالية



(وَشَرْطُ كَوْنِهِ مَقْبُولا..تَنَاسُبٌ)

وشرط كون عطف الثانية على الأولى مقبولاً في فن البلاغة: أن يكون بينهما تناسبٌ بجهة جامعة

كـ..

(زيد يكتب ويشعر) ؛ لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر

(عمرو يعطي ويمنع) ؛ لما بين الإعطاء والمنع من التضادّ

وهذا بخلاف (زيد يكتب ويمنع) أو (يعطي ويشعر)

- فهو قبيحٌ عند أرباب البلاغةِ، إنْ كان سائغا بحسب اللغةِ

ولهذا عيب على أبي تمام قولُه: (لَا والَّذى هُوَ عالمٌ أنَّ النَّوَى..صَبِرٌ وأنَّ أَبَا الحَسَيْن كريمُ) ؛ لأنَّهُ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى

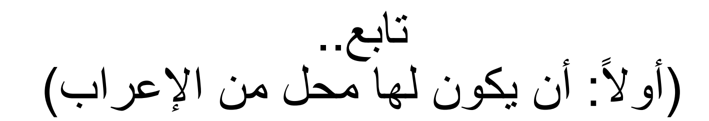
سواء جُعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر أو عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعول (عالم)؛ لأنّ وجود الجامع شرط في الصورتينِ

وتكلف الموفق لتحصيل المناسبة بين المتعاطفين بأنّهما مشتركان في المعلومية لله، فلا يكون معيبا

وهذا الشرطُ مخصوصٌ بما إذا كان العاطف الواو ؛ لان لكل مِن الفاء و(ثم) و(حتى) معنى غير التشريك والجمعية فإنْ تحقق هذا المعنى..كان العطف مقبولا، سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة أو لا

كـ(زيد يكتب فيعطي) أو (يكتُبُ ثم يعطي) إذا كان يصدر منه الإعطاء بعد الكتابة

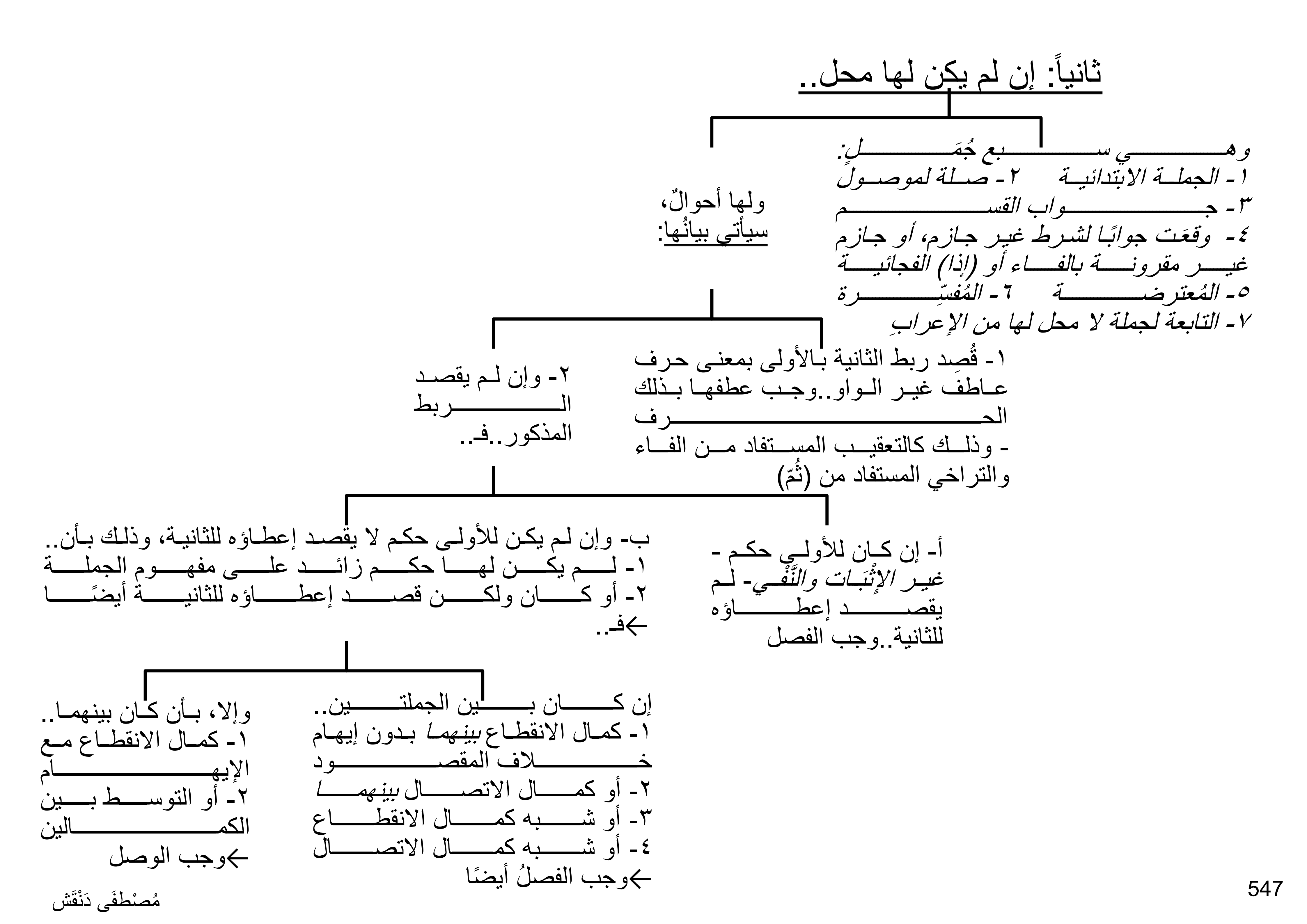
- وهذا بخلاف الواو؛ فليس لها هذا المعنى



٢- أو فُقِدَ قصد التشريك المذكور..تُرِكَ العطفُ
(للفَقدِ جِئْ مَفْصُولا)

كـ{وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزءون الله يستهزئ بهم}

؛ فلم يعطف {الله يستهزئ بهم} على {إنا معكم} ؛ لأنه ليس من مَقولِهم، فلو عطف..لفهم تشريكه له في المفعولية فيلزم كونه مقول المنافقين، وليس كذلك


ثانياً: إن لم يكن لها محل..
وهي سبع جُمَلٍ:
١- الجملة الابتدائية ٢- صلة لموصول
٣- جواب القسم
٤- وقعَت جوابًا لشرط غير جازم، أو جازم غير مقرونة بالفاء أو (إذا) الفجائية
٥- المُعترضة ٦- المُفسِّرة
٧- التابعة لجملة لا محل لها من الإعرابِ
ولها أحوالٌ، سيأتي بيانُها:
١- قُصِد ربط الثانية بالأولى بمعنى حرف عاطف غير الواو..وجب عطفها بذلك الحرف
- وذلك كالتعقيب المستفاد من الفاء والتراخي المستفاد من (ثُمّ)
٢- وإن لم يقصد الربط المذكور..فـ..
أ- إن كان للأولى حكم -غير الإِثْبَات والنَّفي- لم يقصد إعطاؤه للثانية..وجب الفصل
ب- وإن لم يكن للأولى حكم لا يقصد إعطاؤه للثانية، وذلك بأن..
١- لم يكن لها حكم زائد على مفهوم الجملة
٢- أو كان ولكن قصد إعطاؤه للثانية أيضًا
←فـ..
إن كان بين الجملتين..
١- كمال الانقطاع بينهما بدون إيهام خلاف المقصود
٢- أو كمال الاتصال بينهما
٣- أو شبه كمال الانقطاع
٤- أو شبه كمال الاتصال
←وجب الفصلُ أيضًا
وإلا، بأن كان بينهما..
١- كمال الانقطاع مع الإيهام
٢- أو التوسط بين الكمالين
←وجب الوصل
مُصْطفَى دَنْقَش

(ثانياً: إن لم يكن لها محل:)

١- إن قُصِد ربط الثانية بالأولى بمعنى حرف عاطف غير الواو..وجب عطفها بذلك الحرف
(أَوْ لا مَحَلَّ وَارْتِبَاطٌ يُحْتَذَى..بِعَاطِفٍ لا الْوَاوِ فَاعْطِفْهَا بِذَا)
- أي: معنى زائد على مطلق التشريك في الحكم المستفاد من أصل العطف

وذلك كالتعقيب المستفاد من الفاء والتراخي المستفاد من (ثُمّ)

(كَرَاحَ زَيْدٌ ثُمَّ جَاءَ أَوْ فَجَا..عَمْرٌو لِمُهْلَةٍ وَفَـــــوْرٌ نُهِجَـــــا)
- كـ(دخل زيد فخرج) أو (دخل زيد ثم خرج عمرو)

وذلك لأنَّك إذا عطفت الثانية على الأولى بذلك العاطف..ظهرت الفائدة، بخلاف الواو فلا تفيد إلا مجرد الاشتراك

وهذا إنما يظهر في ما لهُ حُكم إعرابيٌّ، وأمّا في غيره..ففيه خفاء وإشكال يؤيده مَا ذَكَرَهُ عبد القاهر حيث قال: (

إذا كان للجملة المعطوف عليها موضع من الإعرَاب..كان العطف عليها كعطف المفرد، كما مر وكان وجه الحاجة إلى الواو ظاهراً لاشتراكهما في الحكم وكان أمر العطف عليها سهلا

والذى يشكل أمره إنما هو أن يعطف على الجملة التي لا موضع لها من الإعرَاب جملة أخرى كـ(زيد قائم وعمرو قاعد) ولا سبيل إلى أن يدعى أنّ الواو شركت الثانية في إعراب قد وجب للأولى
- وهذا هو السبب في صعوبة باب الفصل والوصل حتى حصر بعضهم البلاغة في معرفتهما).

تابع..(ثانياً: إن لم يكن لها محل:)

٢- وإن لم يقصد الربط المذكور..فـ..

أ- إن كان للأولى حكم -غير *الإِثْبَات والنَّفْي*- لم يقصد إعطاؤه للثانية..وجب الفصل **(أَوْ لا وَلَمْ تُعْطِ الَّذِي لِلْأُولَى..لَهَا وَفَصْلٌ)**

؛ وذلك لئلا يلزم من الوصل تشريك الثانية للأولى في ذلك الحكم الَّذِي لا يُراد إعطاؤه

كـ{وإذا خلوا إلى شياطينهم..}؛ لأنه لم يعطف {الله يستهزئ بهم} على {قالوا} لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف ؛ لما تقدم من أن تقديم المفعول ونحوه يفيد *التخصيص غالبا؛* فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم مختصًا بحال خلوهم إلى شياطينهم، وليس كذلك

ب- وإن لم يكن للأولى حكم لا يقصد إعطاؤه للثانية - وذلك بأن..

١- لم يكن لها حكم زائد على مفهوم الجملة

٢- أو كان ولكن قصد إعطاؤه للثانية أيضًا

←فـ..

إن كان بين الجملتين..

١- كمال الانقطاع *بينهما* بدون إيهام خلاف المقصود

٢- أو كمال الاتصال *بينهما*

٣- أو شبه كمال الانقطاع

٤- أو شبه كمال الاتصال

←وجب الفصلُ أيضًا

(وَكَذَا إِنْ تُولَى..مَعَ كَمَالِ الِاتِّصَالِ أَوْ سِوَاهْ..مِنْ غَيْرِ إِيهَامٍ كِلاهُمَا حَوَاهْ..أَوْ شِبْهِ هَذَيْنِ وَإِلَّا فَصِلِ)

وإلا، بأن كان بينهما..

١- كمال الانقطاع مع الإيهام

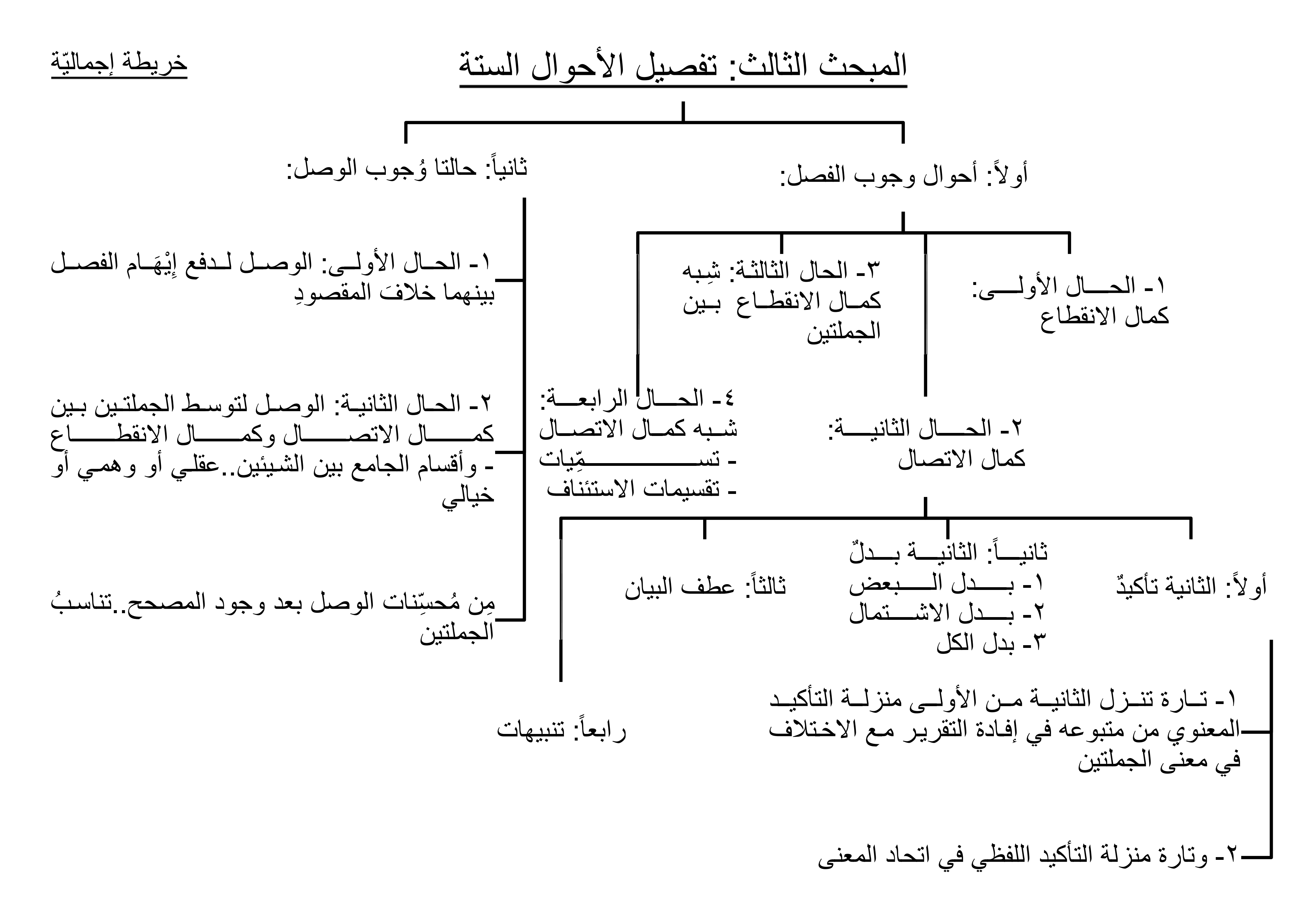
٢- أو التوسط بين الكمالين

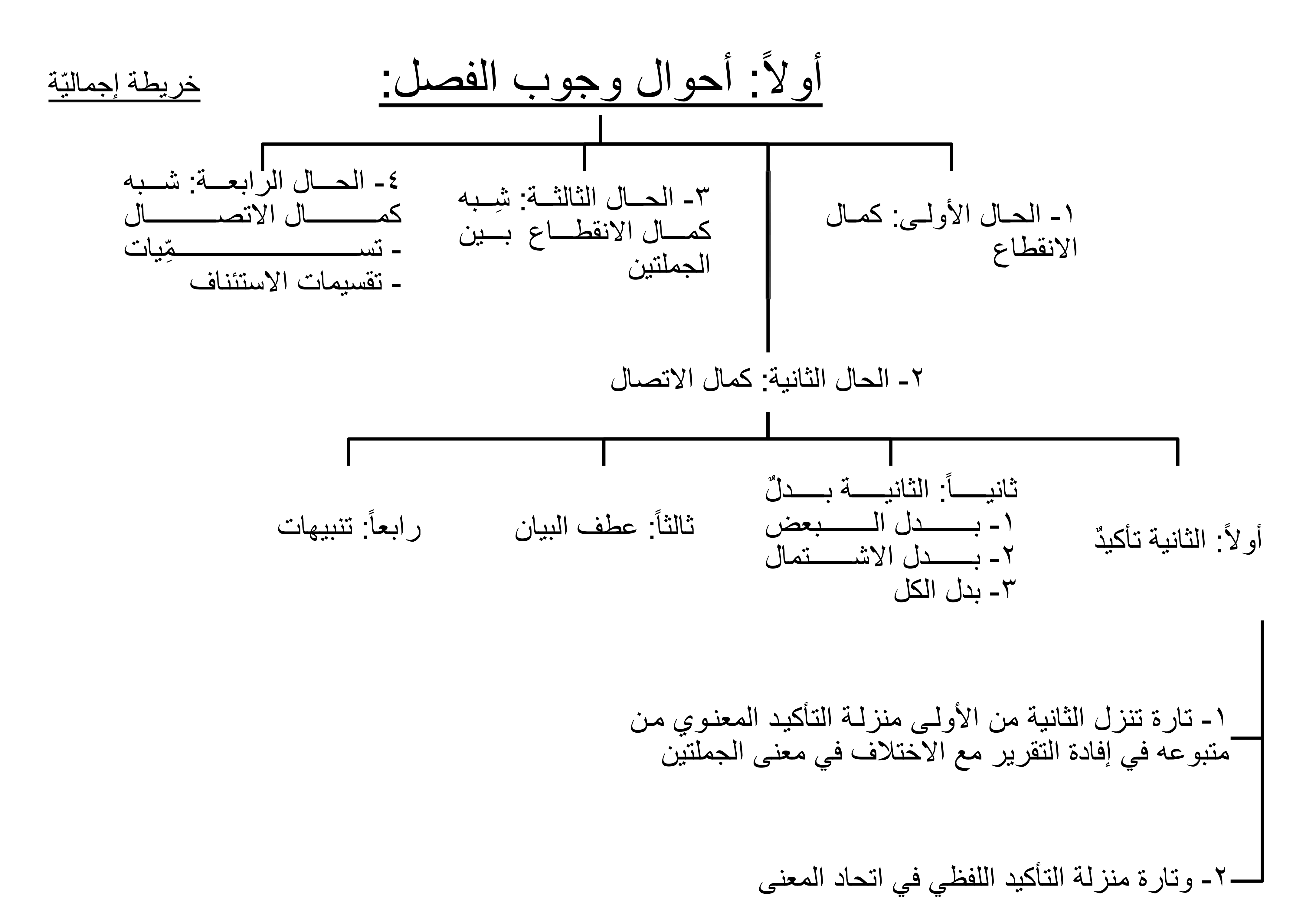
←وجب الوصل

؛ لوجود الداعي وعدم المانع

المبحث الثالث:
تفصيل الأحوال الستة

المبحث الثالث: تفصيل الأحوال الستة




خريطة إجماليّة
أولاً: أحوال وجوب الفصل:
١- الحال الأولى: كمال الانقطاع
٢- الحال الثانية: كمال الاتصال
٣- الحال الثالثة: شِبه كمال الانقطاع بين الجملتين
٤- الحال الرابعة: شبه كمال الاتصال
- تسمِّيات
- تقسيمات الاستئناف
أولاً: الثانية تأكيدٌ
ثانياً: الثانية بدلٌ
١- بدل البعض
٢- بدل الاشتمال
٣- بدل الكل
ثالثاً: عطف البيان
رابعاً: تنبيهات
١- تارة تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد المعنوي من متبوعه في إفادة التقرير مع الاختلاف في معنى الجملتين
٢- وتارة منزلة التأكيد اللفظي في اتحاد المعنى

١- الحال الأولى لوجوب الفصلِ: كمال الانقطاع

- بأن..

أ- *اختلاف الجملتين بالنوع والماهية*، بأن تختلف الجملتان خبرا وإنشاء لفظًا ومعنى أو معنى فقط **(أَمَّا كَمَالُ الِانْقِطَاعِ الْمُكْمِلِ..فَلا اخْتِلافَ بَيْنَ إِنْشَا وَخَبَرْ..لَفْظًا وَمَعْنًى أَوْ بِمَعْنًى مُسْتَقِرّْ..كَمَاتَ زَيْدٌ غَفَرَ الرَّحْمَنُ لَهْ)**

ب- *اتفاق الجُملتين في النوع والماهية* مع فقد الجامع بينهما **(أَوْ فَقْدِ جَامِعٍ هُنَاكَ شَمِلَهْ)**
- سيأتي بيانه

وَنَظَّرَ فِيه السُّبْكِيّ بأن مدلول هذه العبارة أنّ كُلَّ واحدة منهما تخالف الأخرى في اللفظ والمعنى معاً، وذلك بأن تكون..
١- الأولى خبرية اللفظ إنشائية المعنى والثانية إِنْشَائِيَّة اللفظ خبرية المعنى
٢- الأولى إِنْشَائِيَّة اللفظ خبرية المعنى والأخرى خبرية اللفظ إنشائية المعنى
٣- الأولى إِنْشَائِيَّة اللفظ والمعنى والأخرى خبرية اللفظ والمعنى
٤- الأولى خبرية اللفظ والمعنى والأخرى إنشائية اللفظ والمعنى
← *فلا معنى لِتخصيصه باثنتين منها).*

تابع..أ- *اختلاف الجملتين بالنوع والماهية*، بأن تختلف الجملتان خبرا وإنشاء لفظًا ومعنى أو معنى فقط

- أمثلة:

الأخطل: (وَقَالَ رَائِدُهم أرْسُوا نُزَاوِلُهَا..فكلُّ حَتْفِ امرِئٍ يجْرِي بمقدارِ)

- فصَل (نزاولها) عن (أرسوا) لأنه خبر لفظا ومعنى و(أرسوا) إنشاءٌ لفظا ومعنى

← *فقد اختلفا بالماهية*

مُناقشة:

إن قلت: البحث هنا في جملتين لا محل لهما من الإعرَاب وقوله (أرسوا) منصوب المحل مقولاً، فهو إما مفعول به أو مفعول مطلق على الاختلاف المشهور في مقول القولِ ← فالتمثيلُ به غيرُ صَحيح وإنما امثال الصحيح لذلك قولهم (لا تدنُ من الأسد يأكلُكَ) و(هل تخيط لي ثوبا أدفعُ إلَيْك الأجرة) بالرفع فيهما

ولم يجزمه الشاعرُ جوابا للأمر لأنّ الفرض تعليل الأمر بالإرساء بالمزاولة، والأمرُ في صورة الجزم بالعكس أي تصيير الإرساء علة للمزاولة كما في (أسلِم تدخل الجنة)

- ولا يستقيم أن يكون حالا لئلا يفوت معنى التعليل المذكور

أجوبة:

١- جواب التفتازانيّ: (لما ذكر المصنف أنَّه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل لهما من الإعرَاب كمال الانقطاع أو كمال الاتصال أو نحوهما..أشار إلى تحقيق هذه المعاني دُونَ نظر إلى كونها بين الجملتين اللتين يكون لهما محل من الإعرَاب أو لا يكون ← فهذا مثال لمجرد كمال الانقطاع بين الجملتين).

٢- جواب المُطَوَّل: (المقصود من التمثيل هو ما وقع في كلام الرائد، والجملتان في كلامه ليس لهما محل من الإعرَاب)

واعترض: فيه تعسُّفٌ؛ لأنّ المثال إنما هو هذا المصراع والجملتان فيه مما له إعراب

٣- جواب المُرشديّ: المقول هو مجموع الجملتين، فالجملة الأولى منهما جزءُ المقول وليس للجزء محلٌّ مِن الإعرَاب

- وكذا الكلام في نظيره ← فعُلِمَ من هذا أن التفتازانيّ تساهل في الجواب عن هذا السؤال

تابع..أ- *اختلاف الجملتين بالنوع والماهية،* بأن تختلف الجملتان خبرا وإنشاء لفظًا ومعنى أو معنى فقط
- أمثلة:

اليزيدي: (ملَّكتُه حبلي ولكنَّه..ألقاه من زهد على غاربي
وقال: (إنِّي في الهوى كاذبٌ)..انتقمَ الله من الكاذبِ)

(مات فلانٌ رحمه الله)
- أي (يرحمه الله) فهو إنشاء معنى فلا يصح عطفه على (مات فلان) لأنه خبر لفظا ومعنى، *وإنْ كَانا جميعا خبرين لفظا*

فعلى ما ذهب إليه الكسائي: فصل (انتقم) لأنه إنشاء معنى؛إذ هو دعاء، وإن كان لفظه خبرًا؛ إذ لفظ الفعل الخالي عن لفظ الطلب خبرٌ

بينما حملَهُ عبد القاهر على الاستئناف بتقدير (قُلتُ)

تابع..١- الحال الأولى لوجوب الفصلِ: كمال الانقطاع

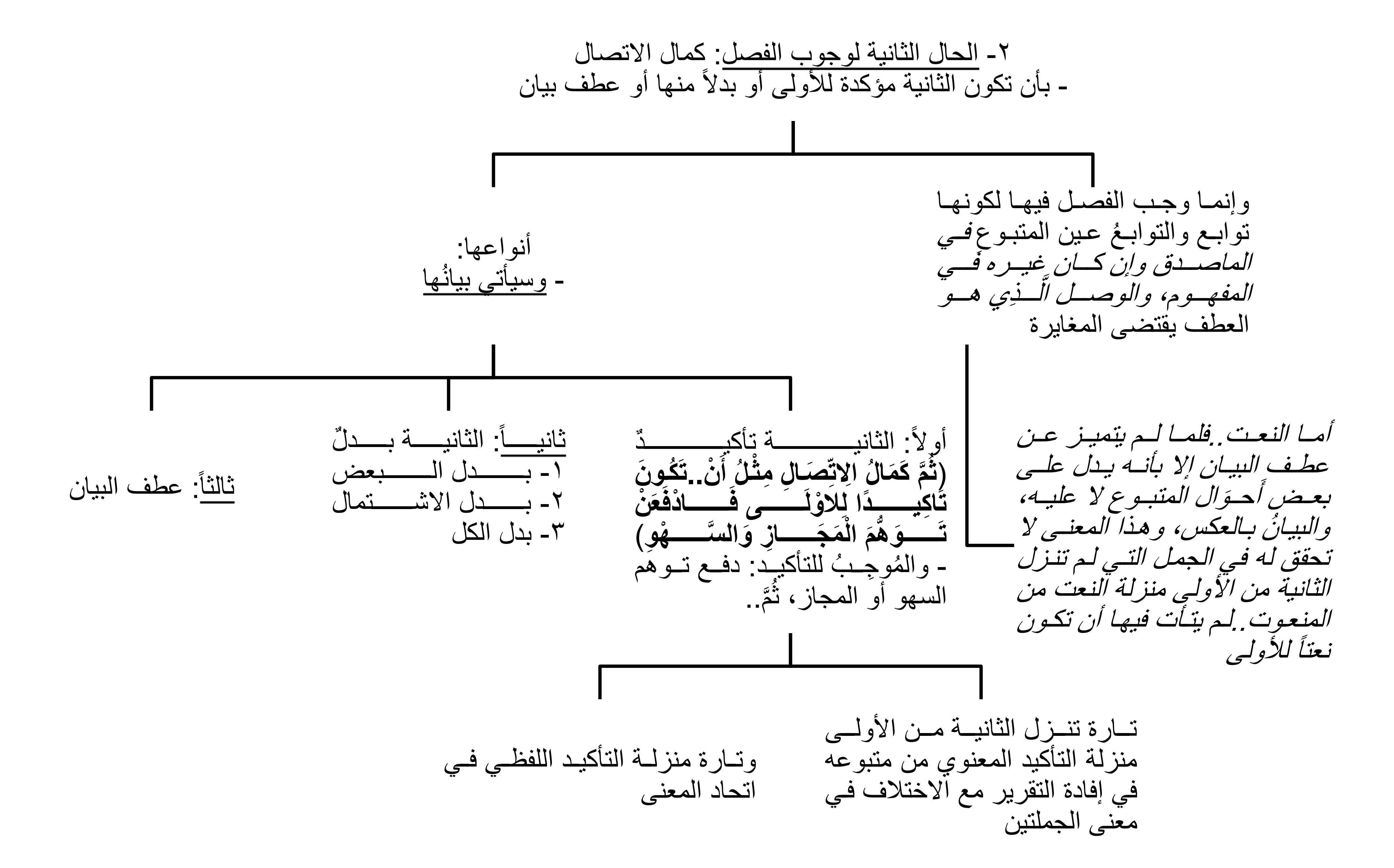
ب- *اتفاق الجُملتين في النوع والماهية* مع فقد الجامع *بينهما*

(أَوْ فَقْدِ جَامِعٍ هُنَاكَ شَمِلَهْ)

- *وإنْ كَانتا خبريتين لفظاً ومعنى أو إنشائيتين كذلك*

كـ(زيد قائم) و(عمرٌ شاعر)

وكـ(هل زيدٌ في الدار) و(أكرِم عمراً)


٢- الحال الثانية لوجوب الفصل: كمال الاتصال
- بأن تكون الثانية مؤكدة للأولى أو بدلاً منها أو عطف بيان
وإنما وجب الفصل فيها لكونها توابع والتوابعُ عين المتبوع في الماصدق وإن كان غيره في المفهوم، والوصل الَّذِي هو العطف يقتضى المغايرة
أنواعها:
- وسيأتي بيانُها
أما النعت..فلما لم يتميز عن عطف البيان إلا بأنه يدل على بعض أحوال المتبوع لا عليه، والبيانُ بالعكس، وهذا المعنى لا تحقق له في الجمل التي لم تنزل الثانية من الأولى منزلة النعت من المنعوت..لم يتأت فيها أن تكون نعتاً للأولى
أولاً: الثانية تأكيدٌ
(ثُمَّ كَمَالُ الِاتِّصَالِ مِثْلُ أَنْ..تَكُونَ تَأكِيدًا لِلاوْلَى فَادْفَعَنْ تَوَهُّمَ الْمَجَازِ وَالسَّهْوِ)
- والمُوجِبُ للتأكيد: دفع توهم السهو أو المجاز، ثُمَّ..
ثانياً: الثانية بدلٌ
١- بدل البعض
٢- بدل الاشتمال
٣- بدل الكل
ثالثاً: عطف البيان
تارة تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد المعنوي من متبوعه في إفادة التقرير مع الاختلاف في معنى الجملتين
وتارة منزلة التأكيد اللفظي في اتحاد المعنى

أولاً: الثانية تأكيدٌ

(ثُمَّ كَمَالُ الاِتِّصَالِ مِثْلُ أَنْ..تَكُونَ تَاكِيدًا لِلاوْلَى فَادْفَعَنْ..تَوَهُّمَ الْمَجَازِ وَالسَّهْوِ)

- والمُوجِبُ للتأكيد: دفع توهم السهو أو المجاز، ثُمَّ..

١- تارة تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد المعنوي من متبوعه في إفادة التقرير مع الاختلاف في معنى الجملتين

(وَلا..رَيْبَ فَلَمَّا بِنِهَايَةِ الْعُلا..بُولِغَ فِي وَصْفِ الْكِتَابِ إِذْ جُعِلْ..الْمُبْتَدَا ذَلِكَ وَاللَّامُ دَخَلْ فِي خَبَرٍ جَازَ تَوَهُّمُ الْمَجَازْ..قَبْلَ تَأَمُّلٍ فَدَفْعُهُ يُجَازْ فَهْوَ وِزَانُ نَفْسِهِ مُؤَكِّدَا..زَيْدًا)

كـ{ذلك الكتاب لا ريب فيه}؛ فلمَّا بولغ في وصف الكتاب ببلوغه الدرجة القصوى في الكمال حيثُ..

١- جعل المُبتَدَأ {ذلك} الدال على كمال العناية بتمييزه والتوسل ببُعدِه إلى التعظيم وعلوِّ الدرجة

٢- وتعريفِ الخبر باللام الدالة على الانحصار، فمعنى {ذلك الكتاب}: أنه الكتاب الكامل الذي يستحق أن يسمى كتابًا حتى كأن ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص بل ليس بكتاب

←جاز أن يتوهم السامع قبل التأمل أن في ذلك مجازًا أي بسبب المبالغة، فأتبع بـ{لا ريب فيه} دفعا لهذا التوهم، فهو وزان (نفسُه) في (جاء زيد <u>نفسُه</u>)

<u>السُّبْكِيّ</u>: (لا يخفى أن هذا التفريع على أنّ {لاريب} ليس نهيا

- وقد قيل أنّه نهيٌ معناه (لا ترتابوا) فراراً ممَّا يُوهِمُه الخبرُ مِن نفي وقوع الريب من أحدٍ).

تنظيرٌ:

نَظَّرَ فِيه السُّبْكِيّ بأن أقصى ما يمكن أَنْ يُقَالَ فيه أنّ دلالة {ذلك الكتاب} على نفي الريب باللازم، أما بالمطابقة حتى يكون مثل (جاء زيد نفسه)..فبعيد

وذكر عَبد القَاهِر في الدَّلائِل: ({لا ريب فيه} بيانٌ وتوكيدٌ وتحقيقٌ لـ{ذلك الكتاب} فقيده مرة ثانية لتثبيته أي فيكون توكيدا لفظيًا لا معنويا).

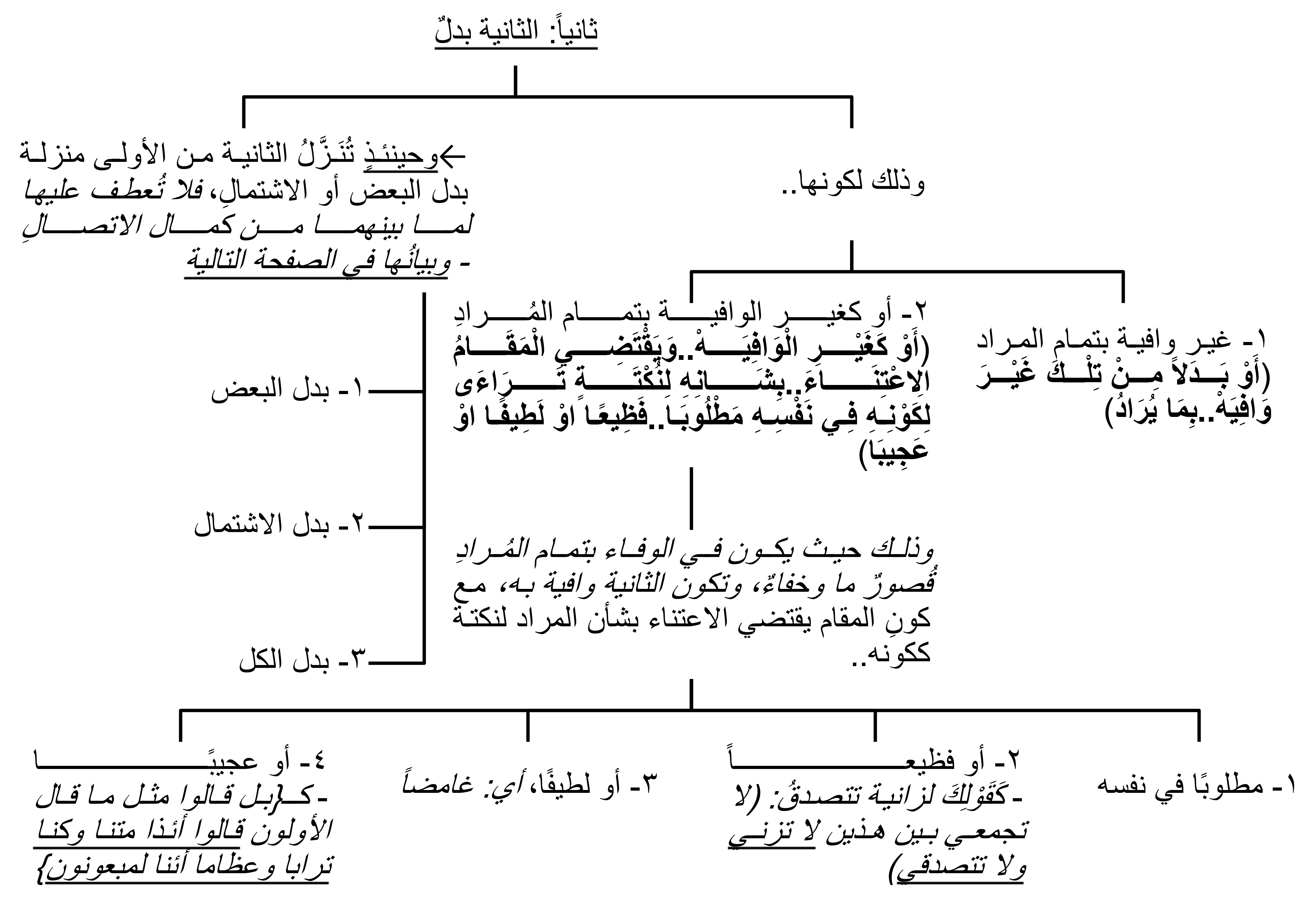
٢- وتارة منزلة التأكيد اللفظي في اتحاد المعنى

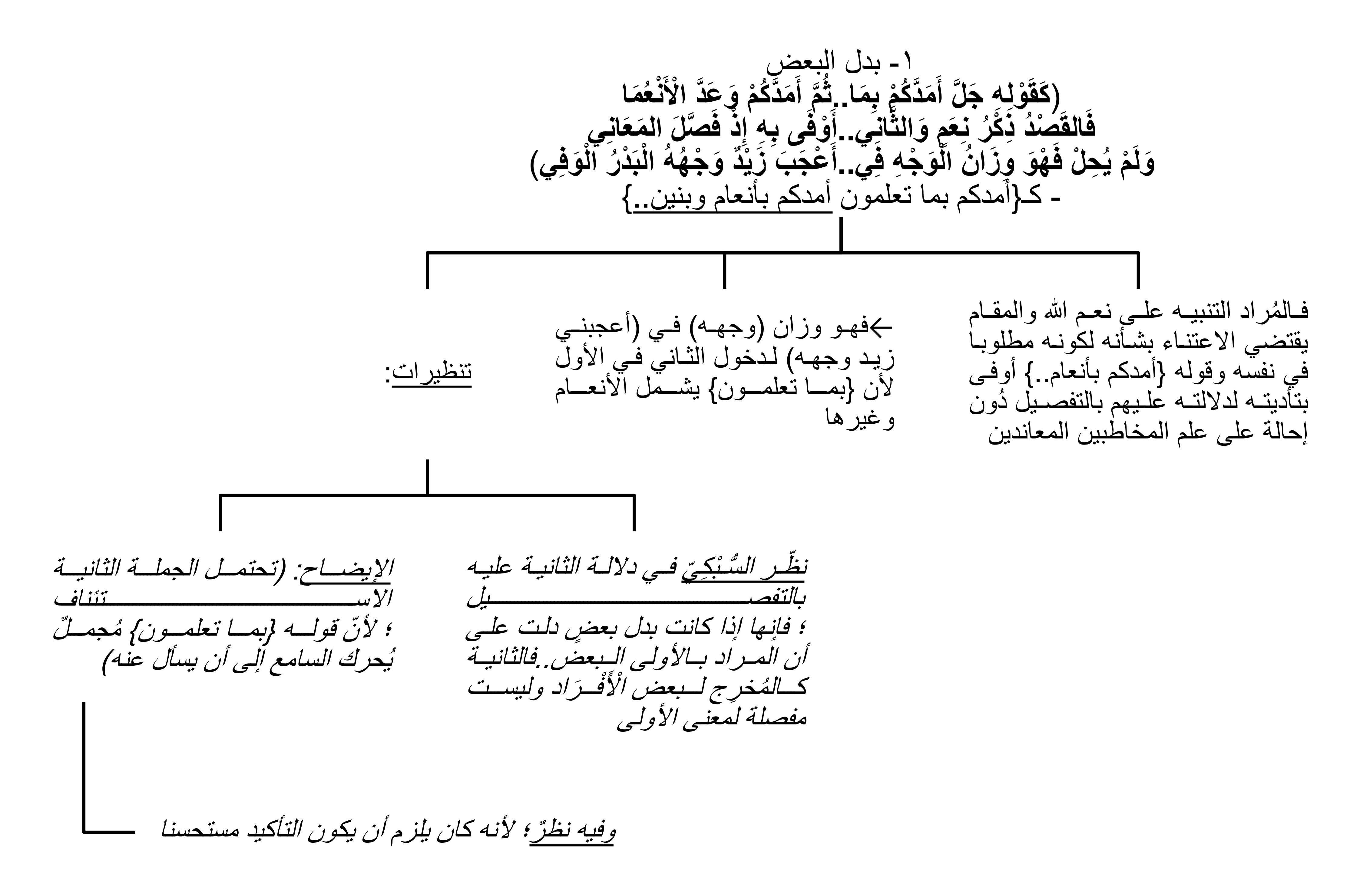
- <u>بيانه في الصفحة التالية</u>

٢- وتـــــــارة منزلـــــــة التأكيـــــد اللفظـــــــي فـــــــي اتحـــــــاد المعنـــــــى **(كَـــذَاكَ قَوْلُـــهُ بَعْـــدُ هُـــدَى..فَـــإِنَّ مَعْنَـــاهُ بُلُوغُـــهُ إِلَـــى..دَرَجَـــةً نَحْـــوَ الهُـــدَى لَـــنْ تُوصَـــلا حَتَّـــى كَأَنَّـــهُ هُـــدًى مَحْـــضٌ وَذَا..مِـــنْ ذَلِـــكَ الْكِتَـــابُ قَطْعًـــا أُخِـــذَا لأَنَّ مَعْنَـــاهُ الْكِتَـــابُ الْكَامِـــلُ..أَيْ فِـــي الهُـــدَى إِذْ لا سِـــوَاهُ حَامِـــلُ فَهْوَ وِزَانُ زَيْدٍ الثَّانِي إِذَا..كَرَّرْتَهُ فَقِسْ عَلَيْهِ وَخُذَا)**

كـ{هدى للمتقين} فمعناه أنه في الهداية بالغ درجة لا يُدرك كُنهَهَا لما في تنكير {هدى} من الإبهام والتفخيم وللإتيان به دون (هاد) حتى كأنه هداية محضة
- وهذا معنى {ذلك الكتابِ} لأن معناه الكتاب الكامل أي في الهداية إذ هي المقصود من الإنزال
فهو وزان (زيد) الثاني في (جاء زيد زيد)

تَنْبِيهٌ: السُّبْكِيّ: (مِن الغريب أنَّ أهل هذا الفن لم يعُدُّوا من أقسام كمال الاتصال أن تكون الثانية صريحة في توكيد الأولى بإعادتها بلفظها كـ(قام زيد قام زيد)، فهي تأكيد بنفسها فهي أجدرُ أن يُحكم عليها بكمال الاتصال مما هو فرع عنها
- ولعلهم تركوا ذلك لأنّ المؤكد الصريح هو نفس المؤكد، فكأنَّهما جُملةٌ واحدةٌ فَلَا تعدُّدَ).


ثانياً: الثانية بدلٌ
وذلك لكونها..
←وحينئذٍ تُنَزَّلُ الثانية من الأولى منزلة بدل البعض أو الاشتمالِ، فلا تُعطف عليها لما بينهما من كمال الاتصالِ - وبيانُها في الصفحة التالية
١- غير وافية بتمام المراد (أَوْ بَدَلاً مِنْ تِلْكَ غَيْرَ وَافِيَهْ..بِمَا يُرَادُ)
٢- أو كغير الوافية بتمام المُرادِ (أَوْ كَغَيْرِ الْوَافِيَهْ..وَيَقْتَضِي الْمَقَامُ الِاعْتِنَاءَ..بِشَانِهِ لِنُكْتَةٍ تُرَاءَى لِكَوْنِهِ فِي نَفْسِهِ مَطْلُوبَا..فَظِيعًا اوْ لَطِيفًا اوْ عَجِيبَا)
١- بدل البعض
٢- بدل الاشتمال
٣- بدل الكل
وذلك حيث يكون في الوفاء بتمام المُرادِ قُصورٌ ما وخفاءٌ، وتكون الثانية وافية به، مع كونِ المقام يقتضي الاعتناء بشأن المراد لنكتة ككونه..
١- مطلوبًا في نفسه
٢- أو فظيعاً -كَقَوْلِكَ لزانية تتصدقُ: (لا تجمعي بين هذين لا تزني ولا تتصدقي)
٣- أو لطيفًا، أي: غامضاً
٤- أو عجيباً -ك{بل قالوا مثل ما قال الأولون قالوا أئذا متنا وكنا ترابا وعظاما أئنا لمبعوثون}



١- بدل البعض
(كَقَوْلِه جَلَّ أَمَدَّكُمْ بِمَا..ثُمَّ أَمَدَّكُمْ وَعَدَّ الْأَنْعُمَا
فَالقَصْدُ ذِكْرُ نِعَمِ وَالثَّانِي..أَوْفَى بِهِ إِذْ فَصَّلَ المَعَانِي
وَلَمْ يُحِلْ فَهْوَ وِزَانُ الْوَجْهِ فِي..أَعْجَبَ زَيْدٌ وَجْهُهُ الْبَدْرُ الْوَفِي)
- كـ{أَمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين..}
فـالمُراد التنبيـه علـى نعـم الله والمقـام يقتضي الاعتنـاء بشـأنه لكونـه مطلوبـا في نفسه وقوله {أمدكم بأنعام..} أوفـى بتأديتـه لدلالتـه علـيهم بالتفصـيل دُون إحالة على علم المخاطبين المعاندين
←فهـو وزان (وجهـه) فـي (أعجبنـي زيـد وجهـه) لـدخول الثـاني فـي الأول لأن {بمـا تعلمـون} يشـمل الأنعـام وغيرها
تنظيرات:
نظّـر السُّبْكِيّ فـي دلالـة الثانيـة عليـه بالتفصـيل؛ فإنها إذا كانت بدل بعضٍ دلت علـى أن المـراد بـالأولى الـبعض..فالثانيـة كـالمُخرِج لـبعض الأَفْـرَاد وليسـت مفصلة لمعنى الأولى
الإيضـاح: (تحتمـل الجملـة الثانيـة الاسـتئناف؛ لأنّ قولـه {بمـا تعلمـون} مُجمـلٌ يُحرك السامع إلى أن يسأل عنه)
وفيه نظرٌ؛ لأنه كان يلزم أن يكون التأكيد مستحسنا

٢- بـــــــــــــــدل الاشـــــــــــتمال

(كَذَلِكَ ارْحَلْ لا تُقِيمَنْ عِنْدَنَا..فَقَصْدُهُ إِظْهَارُ كُرْهٍ وَاعْتِنَا
وَلا تُقِمْ أَوْفَى بِهِ إِذْ دَلَّا..مُطَابِقًا وَأَكَّدَ الْمَحَلَّا
فَهْوَ وِزَانُ الْحُسْنِ فِي أَعْجَبَنَا..وَجْهُ حَبِيبٍ حُسْنُهُ حِينَ دَنَا)

قول الناظم: **(أَوْفَى)** أي: الأولى وافية مع ما تقدم من أنها غير وافية ؛ لأن الأَوْلَى وافية مع ضرب من القصور باعتبار الإجمال وعدم مطابقة الدلالة فصارت كغير الوافية

أمثِلَة:

(أقول له ارحل لا تقيمن عندنا)
- فالمُرادُ كمالُ إظهار كراهة الإقامة، وقوله (لا تقيمن عندنا) أوفى بتأديته لدلالته عليه بالمطابقة مع التأكيد بالنون بخلاف (ارحل) فدلالته عليه بالتضمن ←فهو وزان (حسنُها) في (أعجبتني الدارُ حسنها) لأن عدم الإقامة مغاير للارتحال فلا يكون تأكيدا وغير داخل فيه فلا يكون بدل بعض مع ما بينهما من الملابسة *اللزومية* فيكون بدل اشتمال

{اتبعوا المرسلين اتبعوا..}
- فالمرادُ حملُ المخاطبين على اتباع الرسل وقوله {اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون} أوفى بتأديته وهو مشتمَلٌ عليه

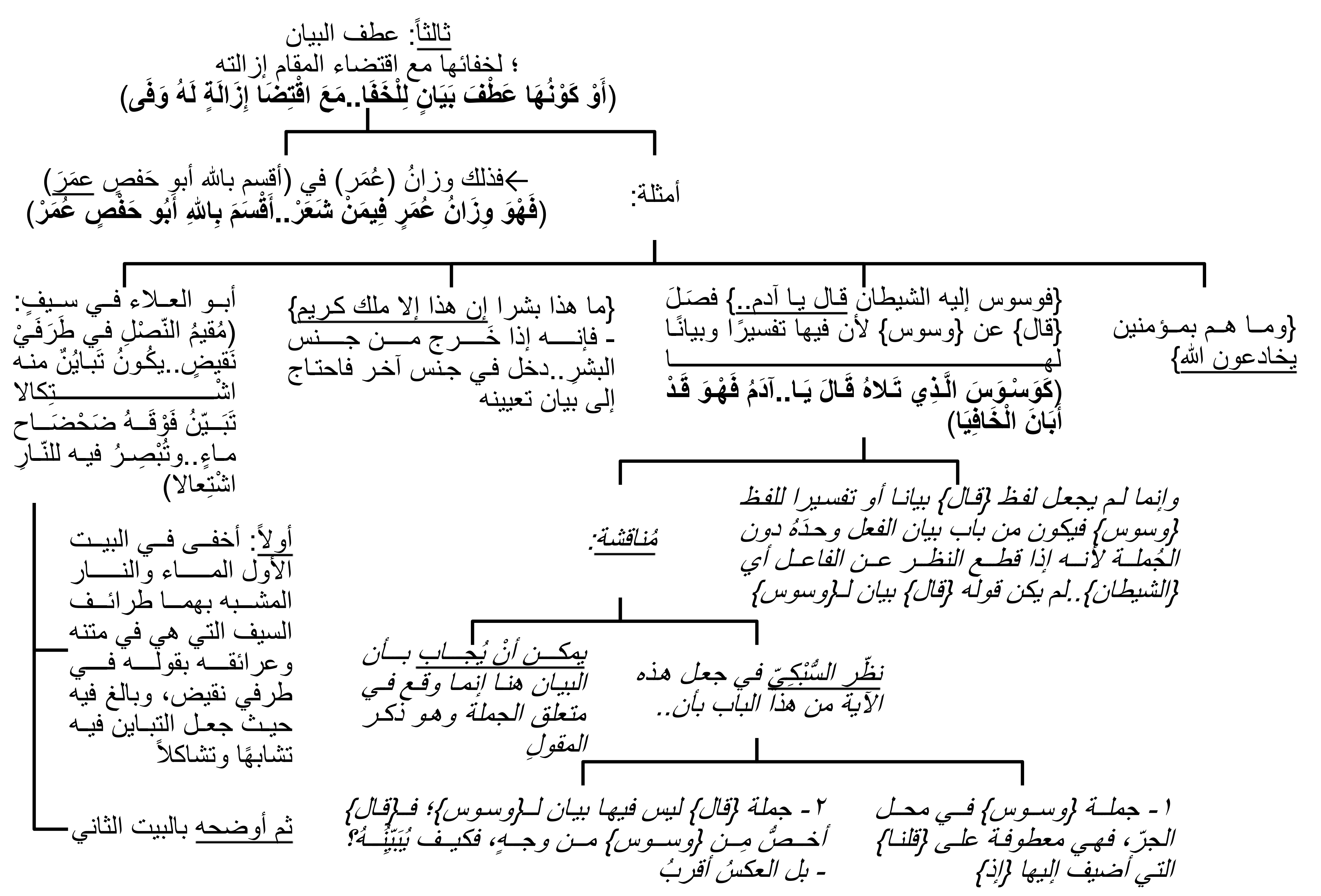
٣- بدل الكل:

الناظم: لا يتأتى هنا استغناء بعطف البيان ؛ لأنه قريب منه

ولكن حَمل المؤَفَّقُ غيرَ الوافيةِ على المُنزلة مَنزلة البعضِ والاشتمالِ، والتي كغير الوافية على المُنزلة منزلة بدل الكلّ

المُطَوَّل: (لم يعتبر بدل الكل هنا؛ لأنه لا يتميز عن التأكيد إلا بأنّ لفظه غير لفظ متبوعه لأنّهُ المقصود بالنسبة دونه، بخلاف التأكيد، وهذا المعنى مما لا يتحقق في الجمل سيما التي لا محل لها من الإعرَاب).

في الإيضاح: لأنه تأكيد في المعنى ولأنه مقصود دون متبوعه والمقصود في البيان ونحوه الأول والثاني توضيح له


ثالثاً: عطف البيان
؛ لخفائها مع اقتضاء المقام إزالته
(أَوْ كَوْنُهَا عَطْفَ بَيَانٍ لِلْخَفَا..مَعَ اقْتِضَا إِزَالَةٍ لَهُ وَفَى)
أمثلة:
فذلك وزانُ (عُمَر) في (أقسم بالله أبو حَفصٍ عمَرَ)
(فَهْوَ وِزَانُ عُمَرٍ فِيمَنْ شَعَرْ..أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ)
{وما هم بمؤمنين يخادعون الله}
{فوسوس إليه الشيطان قال يا آدم..} فصَلَ {قال} عن {وسوس} لأن فيها تفسيرًا وبيانًا له
(كَوَسْوَسَ الَّذِي تَلاهُ قَالَ يَا..آدَمُ فَهْوَ قَدْ أَبَانَ الْخَافِيَا)
{ما هذا بشرا إن هذا إلا ملك كريم}
- فإنه إذا خرج من جنس البشر..دخل في جنس آخر فاحتاج إلى بيان تعيينه
أبو العلاء في سيفٍ: (مُقيمُ النّصْلِ في طَرَفَيْ نَقيضٍ..يكُونُ تَبايُنٌ منه اشْتِكالا تَبَيّنُ فَوْقَهُ ضَحْضَاحُ ماءٍ..وتُبْصِرُ فيه للنّارِ اشْتِعالا)
أولاً: أخفى في البيت الأول الماء والنار المشبه بهما طرائف السيف التي هي في متنه وعرائقه بقوله في طرفي نقيض، وبالغ فيه حيث جعل التباين فيه تشابهًا وتشاكلاً
ثم أوضحه بالبيت الثاني
وإنما لم يجعل لفظ {قال} بيانا أو تفسيرا للفظ {وسوس} فيكون من باب بيان الفعل وحدَهُ دون الجُملة لأنه إذا قطع النظر عن الفاعل أي {الشيطان}..لم يكن قوله {قال} بيان لـ{وسوس}
مُناقشة:
نظّر السُّبْكِيّ في جعل هذه الآية من هذا الباب بأن..
يمكن أنْ يُجاب بأن البيان هنا إنما وقع في متعلق الجملة وهو ذكر المقولِ
١- جملة {وسوس} في محل الجرّ، فهي معطوفة على {قلنا} التي أضيف إليها {إذ}
٢- جملة {قال} ليس فيها بيان لـ{وسوس}؛ فـ{قال} أخصُّ مِن {وسوس} من وجهٍ، فكيف يُبَيِّنُهُ؟
- بل العكسُ أقربُ

تنبيهات على الحال الثانية لوجوب الفصل: كمال الاتصال

الشبهُ والفرقُ بين البدل والبيان:

وجه الشبه: الكلام السابق فيهما..فيه نوعُ خفاء وغيرُ وفاءٍ

وجه الفرق:

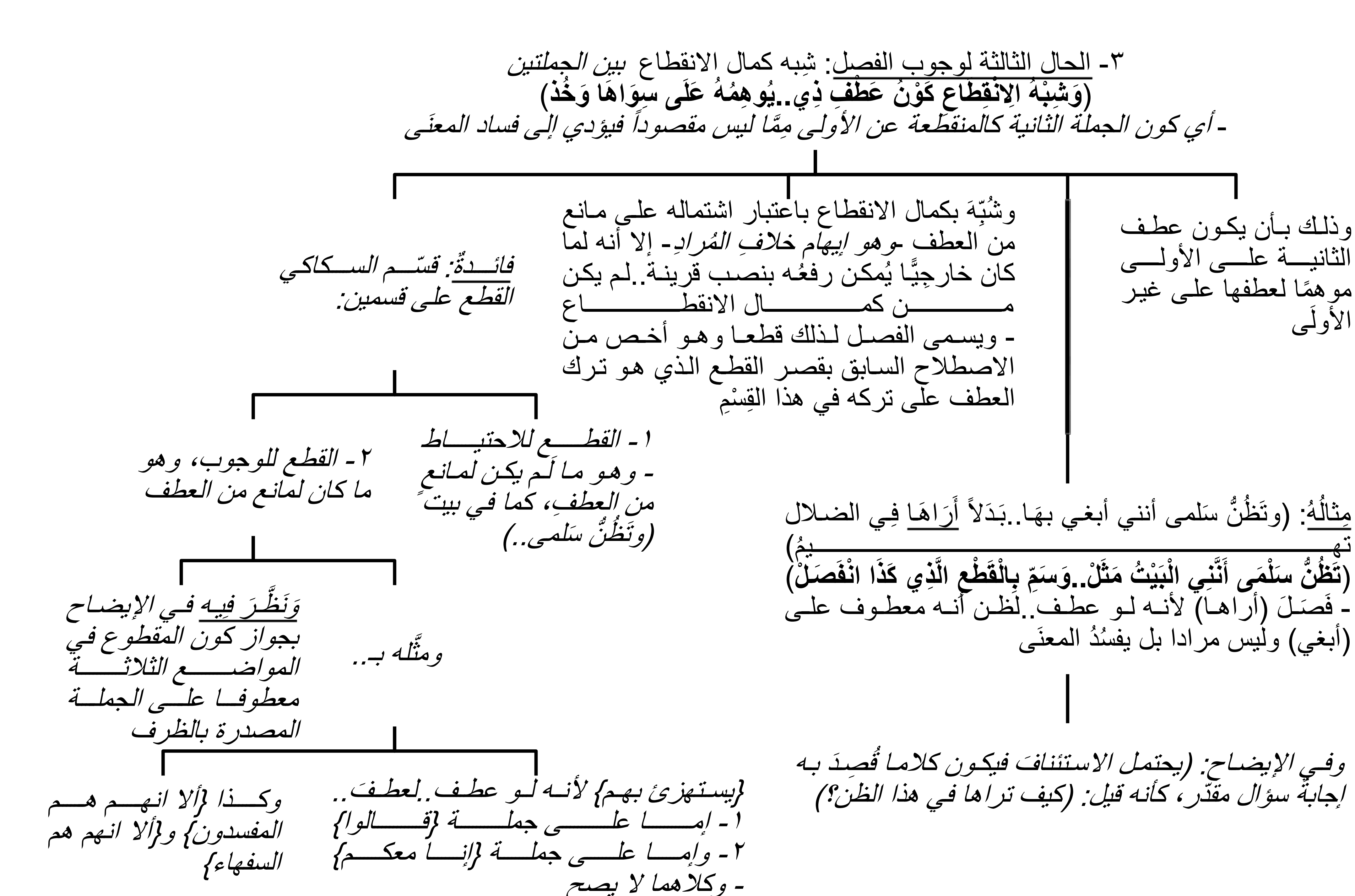
في البدل: فيه إعادة الثاني بنظمٍ أوفى على سبيل استئناف القصد إلى الثانية حتى يكون المقصود بالذات إنما هو الثانية دون الأولى

في البيان: المقصود بالذات إنما هو الأولى دُون الثانية

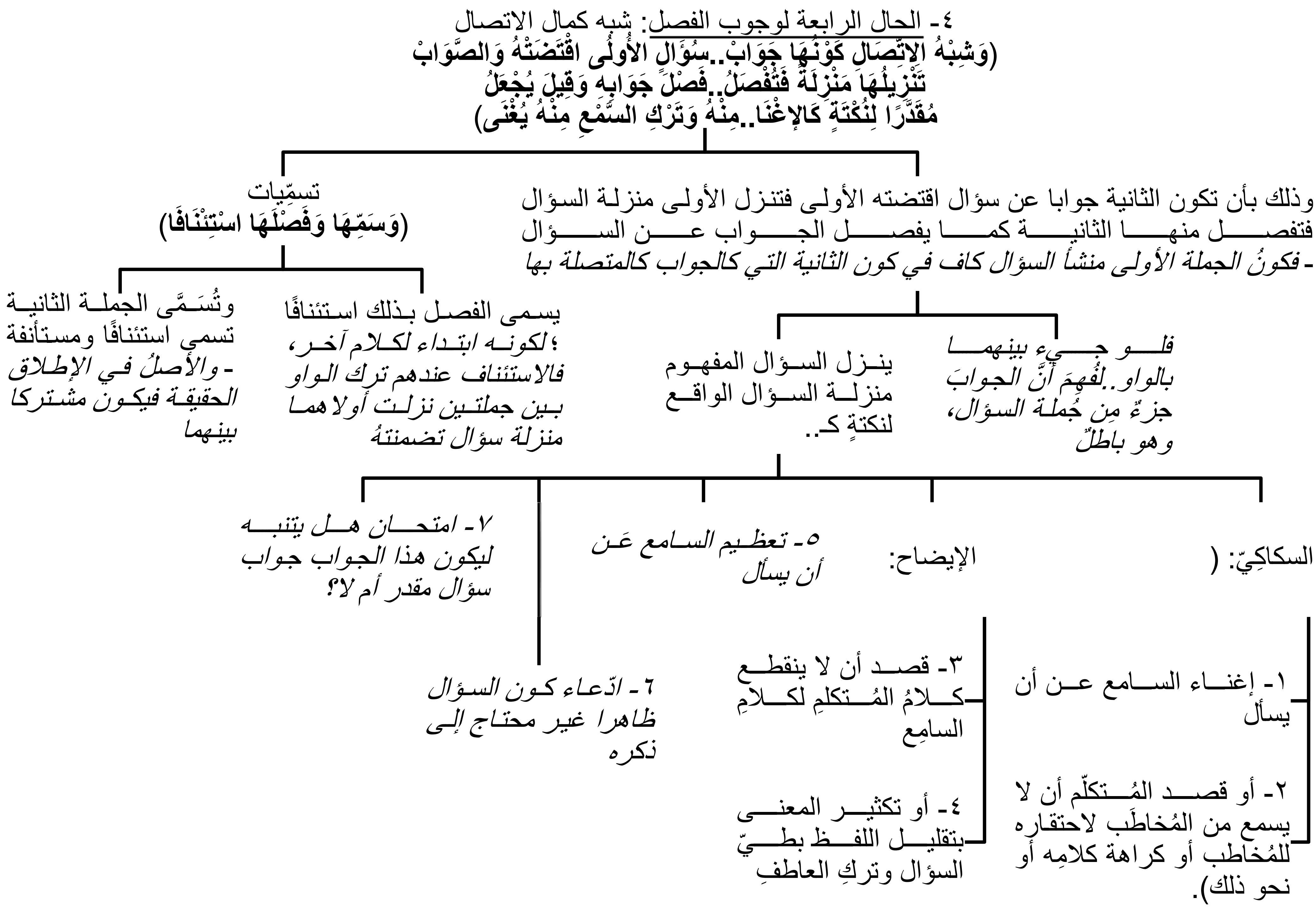
قد تعطف الجملة التي تصلح بيانا للأولى عليها تنبيها على استقلالها ومغايرتها اللاولى

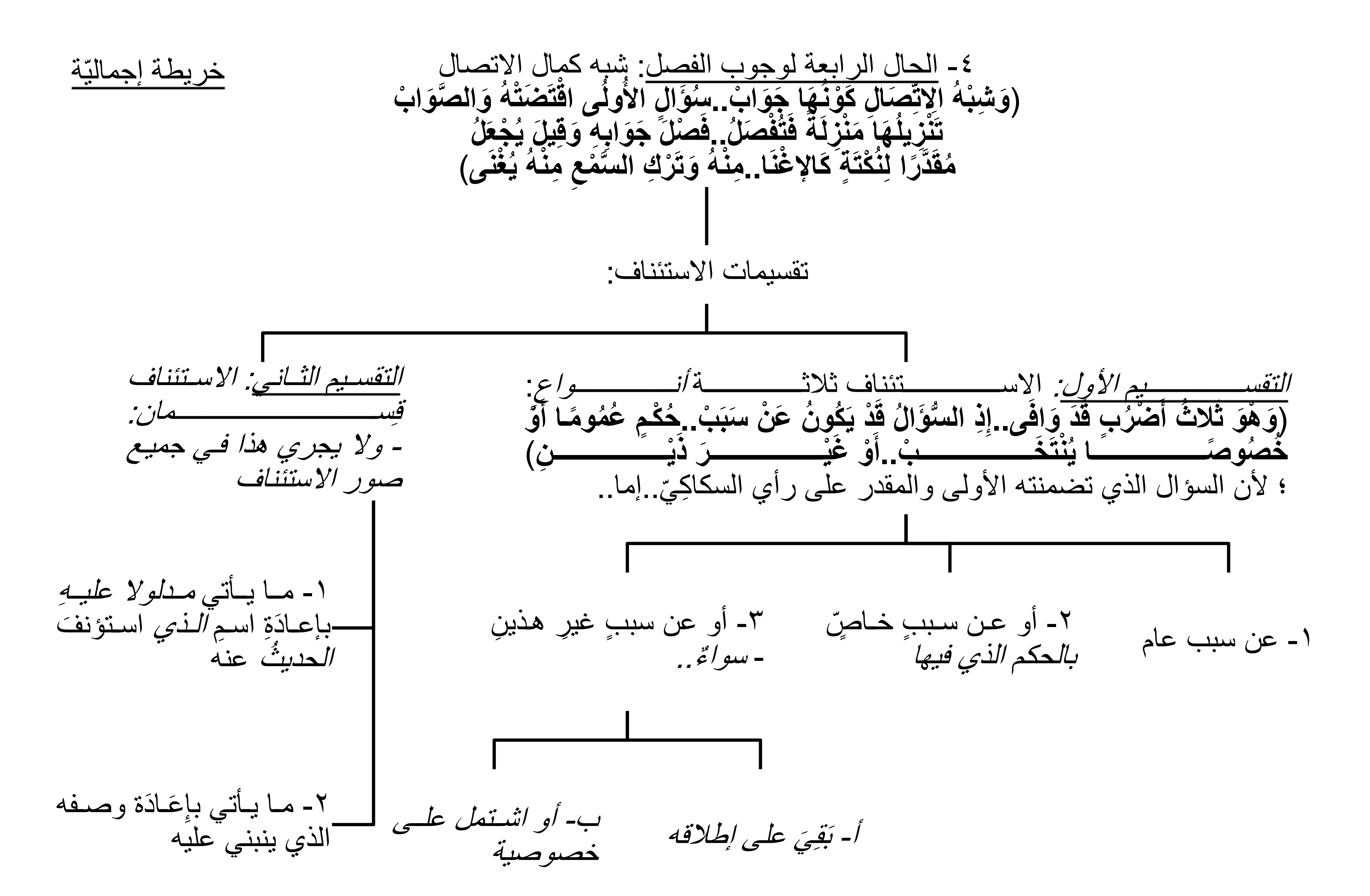
كـ{يسومونَكُم سوءَ العذاب ويذبحون أبناء كم} وفي سورة البقرة {يَـذَبِّحُونَ} بدون واو - فالعطفُ لجعلِ التذبيح جنساً آخر لكونه أربى على جنس العذاب وزاد عليه زيادة ظاهرة

قد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونِها بيانا وتفسيرا لمفرد من مفرداتها كـ{عذاب يوم كبير إلى الله مرجعكم} فهو يُبين عذاب اليوم الكبير بأن مرجعكم إلى من هو قادر على كل شيء فكان قادرا على أشد ما أراد من عذابكم

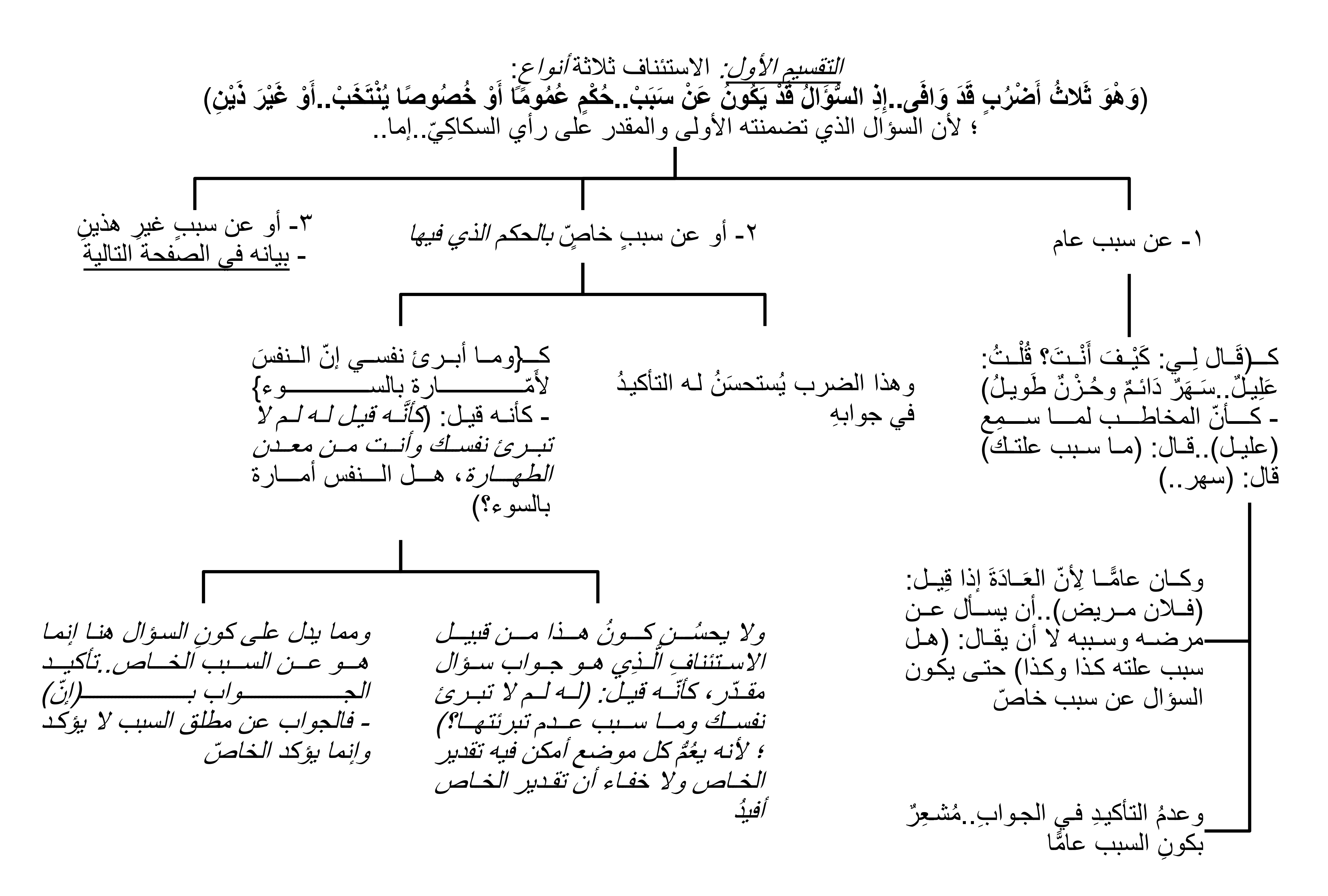


٣- الحال الثالثة لوجوب الفصل: شِبه كمال الانقطاع بين الجملتين
(وَشِبْهُ الِانْقِطَاعِ كَوْنُ عَطْفِ ذِي..يُوهِمُهُ عَلَى سِوَاهَا وَخُذْ)
- أي كون الجملة الثانية كالمنقطعة عن الأولى مِمَّا ليس مقصوداً فيؤدي إلى فساد المعنَى
وذلك بأن يكون عطف الثانية على الأولى موهمًا لعطفها على غير الأولَى
وشُبِّهَ بكمال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من العطف -وهو إيهام خلافِ المُرادِ- إلا أنه لما كان خارجيًّا يُمكن رفعُه بنصب قرينة..لم يكن من كمال الانقطاع
- ويسمى الفصل لذلك قطعا وهو أخص من الاصطلاح السابق بقصر القطع الذي هو ترك العطف على تركه في هذا القِسْمِ
فائدةٌ: قسّم السكاكي القطع على قسمين:
١- القطع للاحتياط - وهو ما لَم يكن لمانع من العطفِ، كما في بيتِ (وتَظُنُّ سَلمى..)
٢- القطع للوجوب، وهو ما كان لمانع من العطف
ومثّله بـ..
وَنَظَّرَ فِيه في الإيضاح بجواز كون المقطوع في المواضع الثلاثة معطوفا على الجملة المصدرة بالظرف
{يستهزئ بهم} لأنه لو عطف..لعطفَ..
١- إما على جملة {قالوا}
٢- وإما على جملة {إنا معكم}
- وكلاهما لا يصح
وكذا {ألا انهم هم المفسدون} و{ألا انهم هم السفهاء}
مِثالُهُ: (وتَظُنُّ سَلمى أنني أبغي بهَا..بَدَلاً أَرَاهَا فِي الضلال تهِيمُ)
(تَظُنُّ سَلْمَى أَنَّنِي الْبَيْتُ مَثَلْ..وَسَمِّ بِالْقَطْعِ الَّذِي كَذَا انْفَصَلْ)
- فَصَلَ (أراها) لأنه لو عطف..لظن أنه معطوف على (أبغي) وليس مرادا بل يفسدُ المعنَى
وفي الإيضاح: (يحتمل الاستئناف فيكون كلاما قُصِدَ به إجابة سؤال مقدّر، كأنه قيل: (كيف تراها في هذا الظن؟)

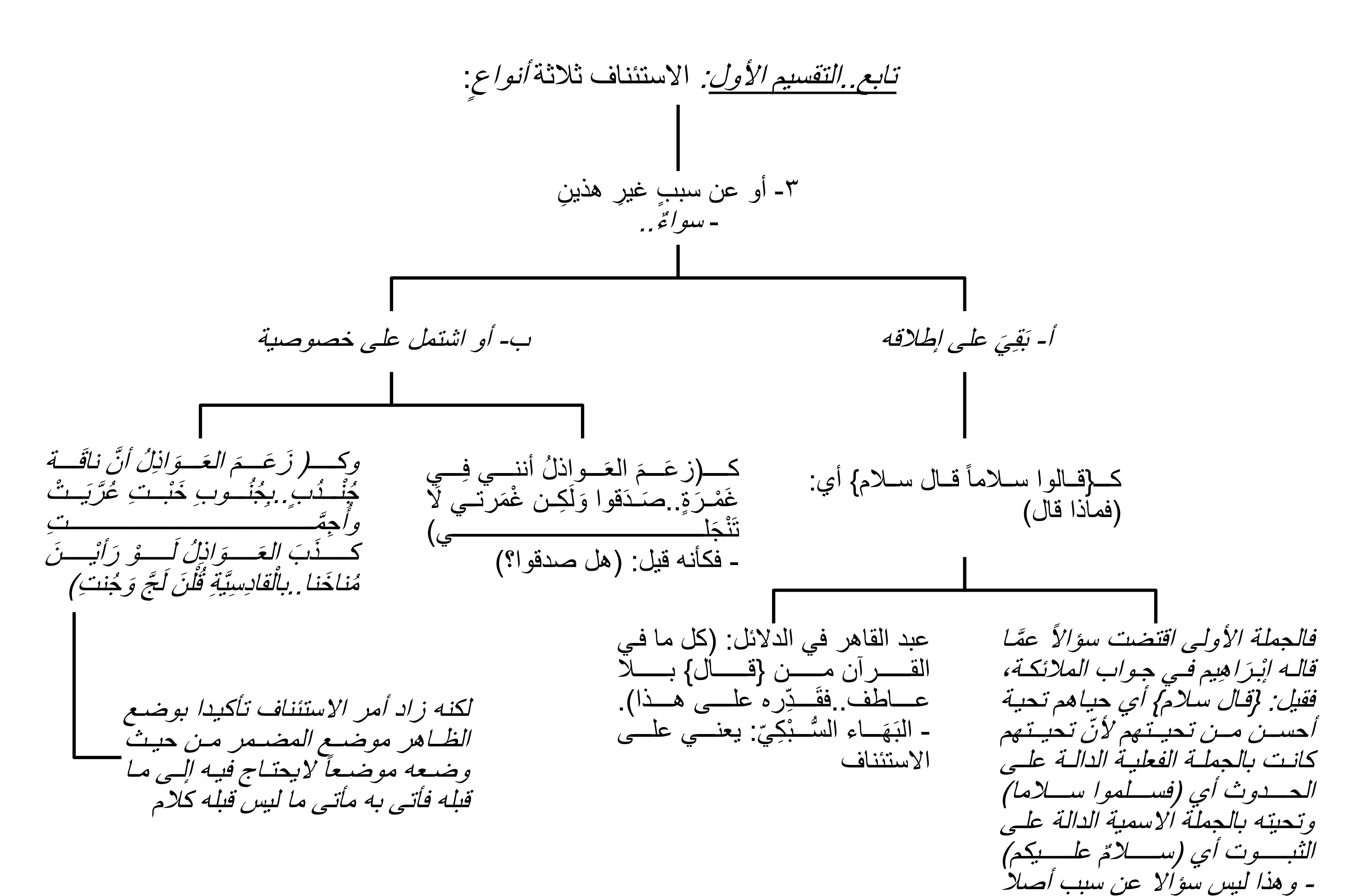

٤- الحال الرابعة لوجوب الفصل: شبه كمال الاتصال
(وَشِبْهُ الاتِّصَالِ كَوْنُهَا جَوَابْ..سُؤَالِ الأُولَى اقْتَضَتْهُ وَالصَّوَابْ
تَنْزِيلُهَا مَنْزِلَةً فَتُفْصَلُ..فَصْلَ جَوَابِهِ وَقِيلَ يُجْعَلُ
مُقَدَّرًا لِنُكْتَةٍ كَالإِغْنَا..مِنْهُ وَتَرْكِ السَّمْعِ مِنْهُ يُغْنَى)
وذلك بأن تكون الثانية جوابا عن سؤال اقتضته الأولى فتنزل الأولى منزلة السؤال فتفصل منها الثانية كما يفصل الجواب عن السؤال
- فكونُ الجملة الأولى منشأ السؤال كاف في كون الثانية التي كالجواب كالمتصلة بها
فلو جيء بينهما بالواو..لفُهِمَ أنَّ الجوابَ جزءٌ مِن جُملة السؤال، وهو باطلٌ
ينزل السؤال المفهوم منزلة السؤال الواقع لنكتةٍ كـ..
السكاكِيّ: (
١- إغناء السامع عن أن يسأل
٢- أو قصد المُتكلّم أن لا يسمع من المُخاطَب لاحتقاره للمُخاطب أو كراهة كلامِه أو نحو ذلك).
الإيضاح:
٣- قصد أن لا ينقطع كلامُ المُتكلمِ لكلامِ السامِع
٤- أو تكثير المعنى بتقليل اللفظ بطيّ السؤال وتركِ العاطفِ
٥- تعظيم السامع عَن أن يسأل
٦- ادّعاء كون السؤال ظاهرا غير محتاج إلى ذكره
٧- امتحان هل يتنبه ليكون هذا الجواب جواب سؤال مقدر أم لا؟
تسمّيات
(وَسَمِّهَا وَفَصْلَهَا اسْتِئْنَافَا)
يسمى الفصل بذلك استئنافًا ؛لكونه ابتداء لكلام آخر، فالاستئناف عندهم ترك الواو بين جملتين نزلت أولاهما منزلة سؤال تضمنتهُ
وتُسَمَّى الجملة الثانية تسمي استئنافًا ومستأنفة
- والأصلُ في الإطلاق الحقيقة فيكون مشتركا بينهما


خريطة إجماليّة
٤- الحال الرابعة لوجوب الفصل: شبه كمال الاتصال
(وَشِبْهُ الاتِّصَالِ كَوْنُهَا جَوَابْ..سُؤَالِ الأُولَى اقْتَضَتْهُ وَالصَّوَابْ
تَنْزِيلُهَا مَنْزِلَةً فَتُفْصَلُ..فَصْلَ جَوَابِهِ وَقِيلَ يُجْعَلُ
مُقَدَّرًا لِنُكْتَةٍ كَالإِغْنَا..مِنْهُ وَتَرْكِ السَّمْعِ مِنْهُ يُغْنَى)
تقسيمات الاستئناف:
التقسيم الأول: الاستئناف ثلاثة أنواع:
(وَهْوَ ثَلاثُ أَضْرُبٍ قَدْ وَافَى..إِذِ السُّؤَالُ قَدْ يَكُونُ عَنْ سَبَبْ..حُكْمٍ عُمُومًا أَوْ خُصُوصًا يُنْتَخَبْ..أَوْ غَيْرَ ذَيْنِ)
؛ لأن السؤال الذي تضمنته الأولى والمقدر على رأي السكاكِيّ..إما..
١- عن سبب عام
٢- أو عن سببٍ خاصٍّ بالحكم الذي فيها
٣- أو عن سببٍ غيرِ هذينِ - سواءٌ..
أ- بَقِيَ على إطلاقه
ب- أو اشتمل على خصوصية
التقسيم الثاني: الاستئناف قِسمان:
- ولا يجري هذا في جميع صور الاستئناف
١- ما يأتي مدلولا عليهِ بإعادَةِ اسمِ الذي استؤنفَ الحديثُ عنه
٢- ما يأتي بإعَادَة وصفه الذي ينبني عليه

مُصْطفَى دَنْقَش



التقسيم الأول: الاستئناف ثلاثة *أنواع:*
(وَهْوَ ثَلاثُ أَضْرُبٍ قَدَ وَافَى..إِذِ السُّؤَالُ قَدْ يَكُونُ عَنْ سَبَبْ..حُكْمٍ عُمُومًا أَوْ خُصُوصًا يُنْتَخَبْ..أَوْ غَيْرَ ذَيْنِ)
؛ لأن السؤال الذي تضمنته الأولى والمقدر على رأي السكاكِيّ..إما..
١- عن سبب عام
٢- أو عن سببٍ خاصٍّ *بالحكم الذي فيها*
٣- أو عن سببٍ غيرِ هذينِ
- بيانه في الصفحة التالية
كـ(قَال لِي: كَيْفَ أَنْتَ؟ قُلْتُ: عَلِيلٌ..سَهَرٌ دَائمٌ وحُزْنٌ طَويلُ)
- كأنّ المخاطب لما سمِع (عليل)..قال: (ما سبب علتك) قال: (سهر..)
وكان عامًّا لِأنّ العَادَةَ إذا قِيل: (فلان مريض)..أن يسأل عن مرضه وسببه لا أن يقال: (هل سبب علته كذا وكذا) حتى يكون السؤال عن سبب خاصّ
وعدمُ التأكيدِ في الجوابِ..مُشعِرٌ بكونِ السبب عامًّا
وهذا الضرب يُستحسَنُ له التأكيدُ في جوابِهِ
كـ{وما أبرئ نفسي إنّ النفسَ لأَمّارة بالسوء}
- كأنه قيل: (*كأنّه قيل له لم لا تبرئ نفسك وأنت من معدن الطهارة، هل النفس أمارة بالسوء؟*)
ولا يحسُن كونُ هذا من قبيل الاستئنافِ الّذِي هو جواب سؤال مقدّر، كأنّه قيل: (له لم لا تبرئ نفسك وما سبب عدم تبرئتها؟) ؛ لأنه يعُمُّ كل موضع أمكن فيه تقدير الخاص ولا خفاء أن تقدير الخاص أفيدُ
ومما يدل على كونِ السؤال هنا إنما هو عن السبب الخاص..تأكيد الجواب بـ(إنّ)
- فالجواب عن مطلق السبب لا يؤكد وإنما يؤكد الخاصّ


تابع..التقسيم الأول: الاستئناف ثلاثة أنواعٍ:
٣- أو عن سببٍ غيرِ هذينِ
- سواءٌ..
أ- بَقِيَ على إطلاقه
ب- أو اشتمل على خصوصية
كـ{قالوا سلاماً قال سلام} أي: (فماذا قال)
فالجملة الأولى اقتضت سؤالاً عمَّا قاله إبْرَاهِيم في جواب الملائكة، فقيل: {قال سلام} أي حياهم تحية أحسن من تحيتهم لأنّ تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث أي (فسلموا سلاما) وتحيته بالجملة الاسمية الدالة على الثبوت أي (سلامٌ عليكم)
- وهذا ليس سؤالا عن سبب أصلا
عبد القاهر في الدلائل: (كل ما في القرآن من {قال} بلا عاطف..فقَدِّره على هذا).
- البَهَاء السُّبْكِيّ: يعني على الاستئناف
كـ(زعَمَ العَواذلُ أنني فِي غَمْرَةٍ..صَدَقوا وَلَكِن غمْرتي لا تَنْجَلي)
- فكأنه قيل: (هل صدقوا؟)
وكـ(زَعَمَ العَوَاذِلُ أنَّ نَاقَةَ جُنْدُبٍ..بِجُنُوبِ خَبْتٍ عُرِّيَتْ وأُجِمَّتِ
كَذَبَ العَوَاذِلُ لَوْ رَأيْنَ مُناخَنا..بِالْقادِسِيَّةِ قُلْنَ لَجَّ وَجُنتِ)
لكنه زاد أمر الاستئناف تأكيدا بوضع الظاهر موضع المضمر من حيث وضعه موضعاً لايحتاج فيه إلى ما قبله فأتى به مأتى ما ليس قبله كلام

التقسيم الثاني: الاستئناف قِسمان:

- ولا يجري هذا في جميع صور الاستئناف

١- ما يأتي مدلولا عليه باعادَةِ اسمِ *الذي* استؤنفَ *الحديثُ عنه* **(ثُمَّ مِنْهُ مَا أَتَى..بِاسْمِ الَّذِي اسْتُؤْنِفَ عَنْهُ كَالفَتَى..أَحْسِنْ إِلَيْهِ أَلْفَتَى بِهِ حَرِي)**

أمثلة:

(أحسِن إلى زيدٍ زيدٌ حقيق بالإحسان)

- فالسؤالُ: لِماذَا أحسن إليه، وهل هو حقيق بالْإِحْسَان

أبو تمام: (سَلَبْنَا غِطاءَ الحُسْن عن حُر أَوْجُهٍ..تظلُّ للبِّ السَّالبيها سوالبا
وجوهٌ لوَ انّ الأرض فيها كواكب..توقّدُ للسَّاري لكنَّ كواكبا)

- فكأنَّه استشعر سؤال (لماذا تسلبُها) فأجابَهُ

٢- ما يأتي بإعَادَة وصفه الذي ينبني عليه **(أَوْ وَصْفِهِ وَهْوَ أَشَدُّ** *في المُبالغة*..**وَاذْكُر..نَحْوُ صَدِيقُكَ الْقَدِيمُ قَدْ أَهِلْ)** *أي صار أهلاً*

- وهو أبلغُ؛ لأنّ فيه ذكرَ السبب بخلاف الأول

فالمُسْنَدُ في الجملة الاستئنافية صِفةٌ مِن صفات مَن قُصِد استئناف الحديث عنه

- أي: صفة تصلح لترتُّبِ الحديث عليها وجعلِها علة له

كـ(أحسِن إلى زيدٍ صديقُك القديمُ أهلٌ لذلك)

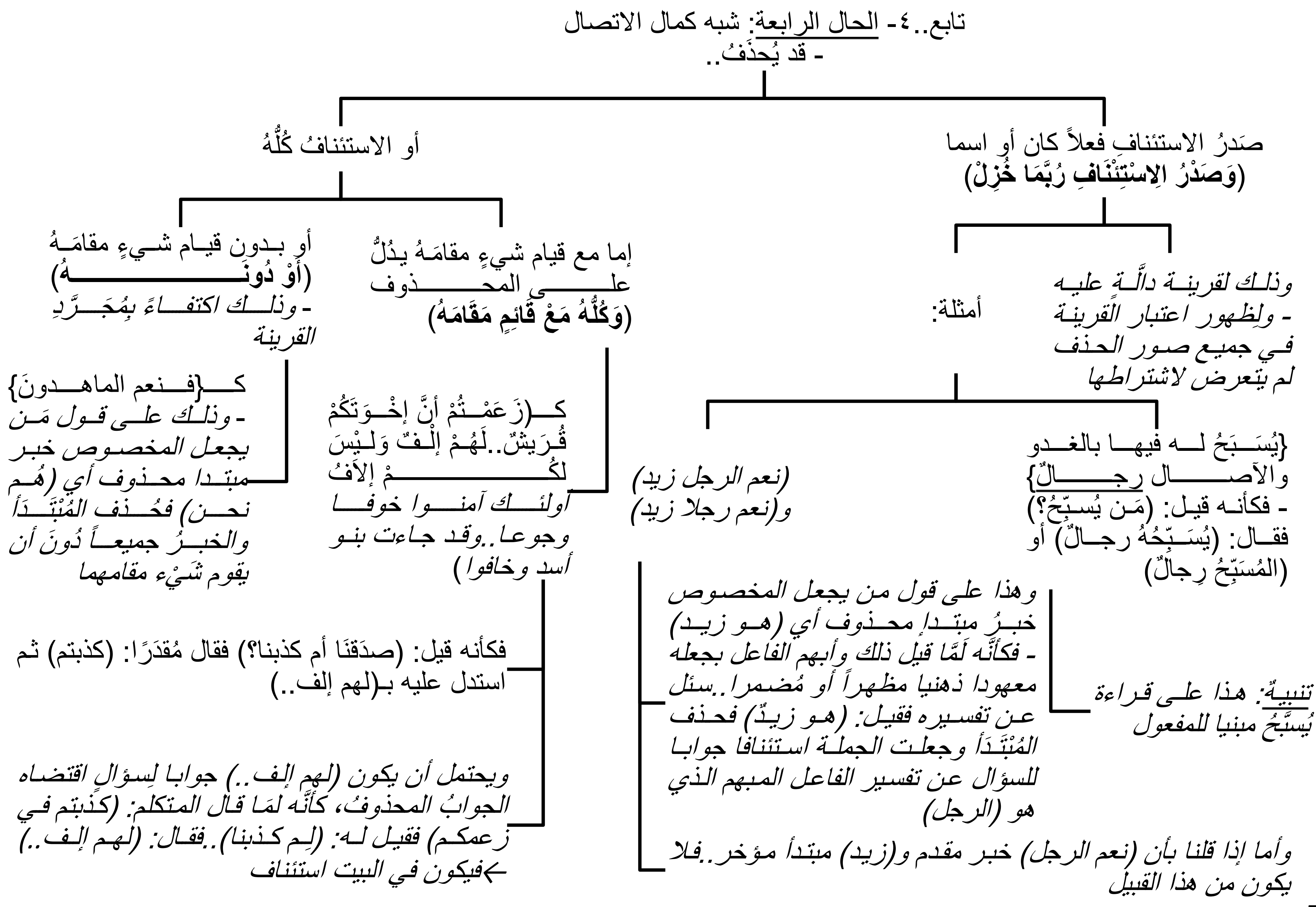
- فكأنَّه استشعر سؤال (لماذا أحسن إليه) فأجابَهُ

وَمِنْهُ: تعقيب المستأنف عنه في الكلام السابق بصفات ثم ذكرُه في الاستئناف بلفظ اسم الإشارة

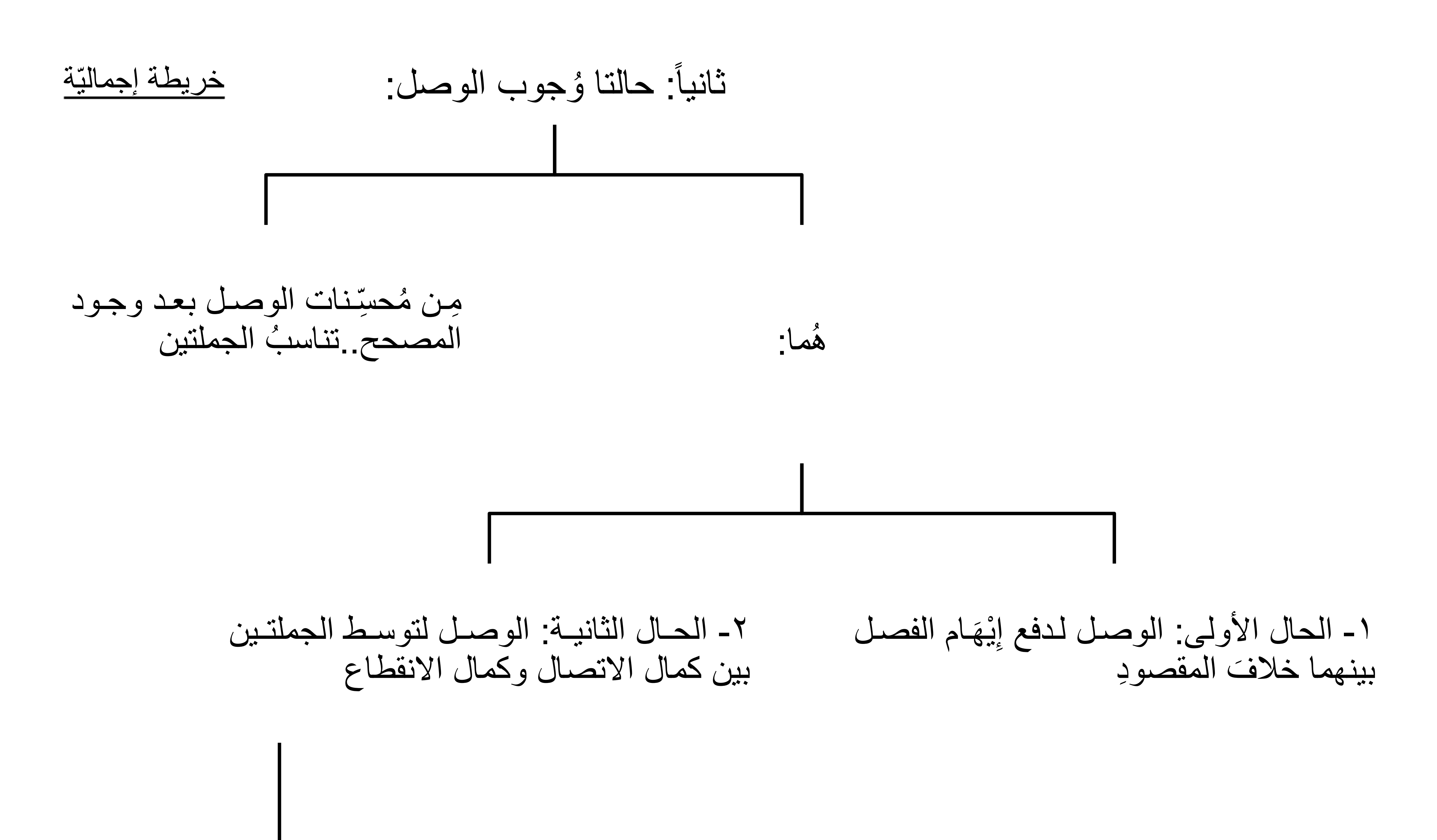
كَقَوْلِكَ: (قد أحسنتُ إلى زيدٍ الكريم الفاضل العالم ذلك حقيق بالْإِحْسَان).

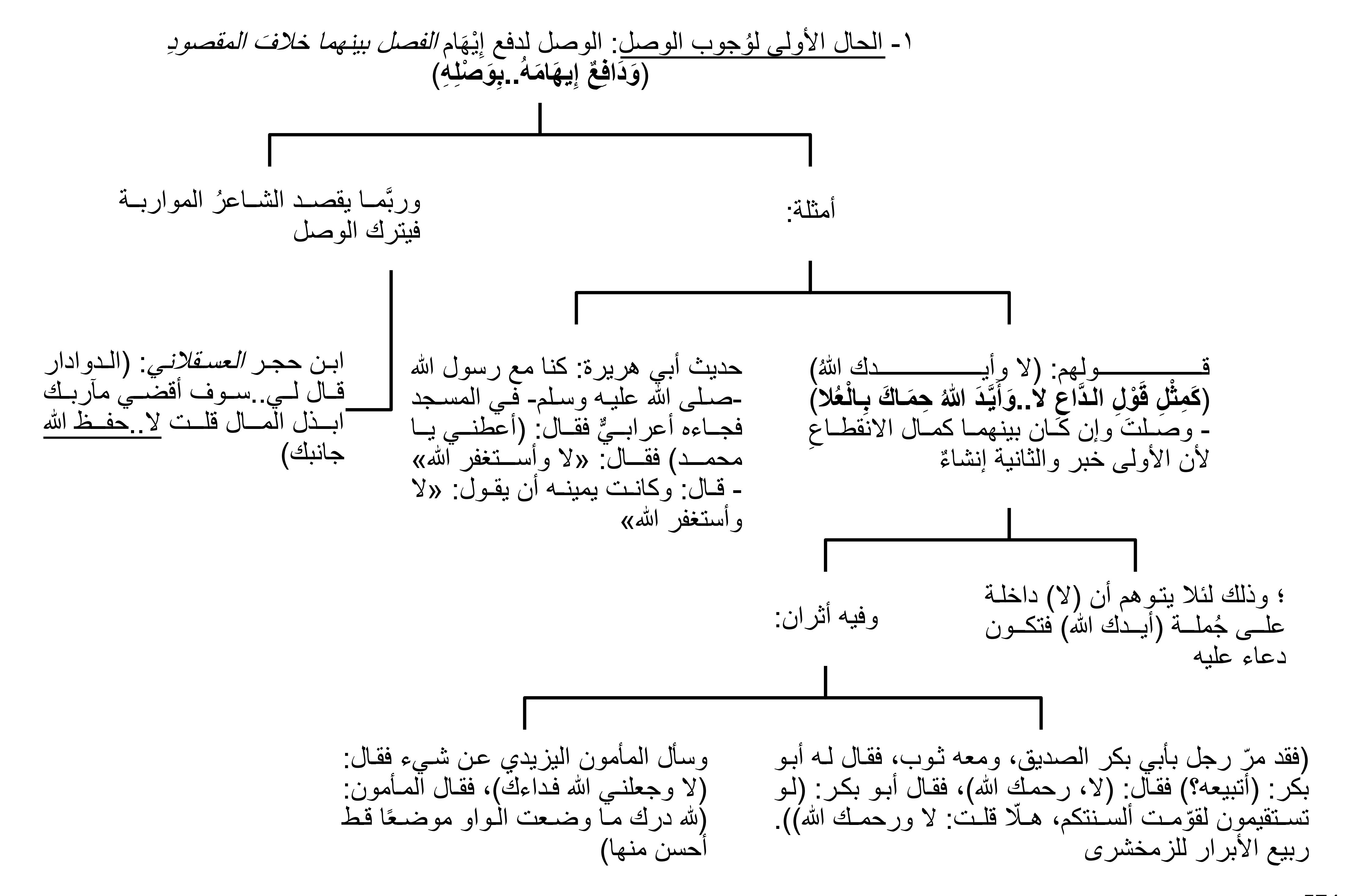
وكقول أبي العلاء: (وقدْ عَرّضْتُ عنِ الدُّنيا فهَل زمني..مُعْطِ حياتي لغير بعد مَا عَرَضا
جربتُ دهري وأهلِيه فما ترَكت..لِيَ التجاربُ في وُدِّ امرئٍ غَرَضَا)

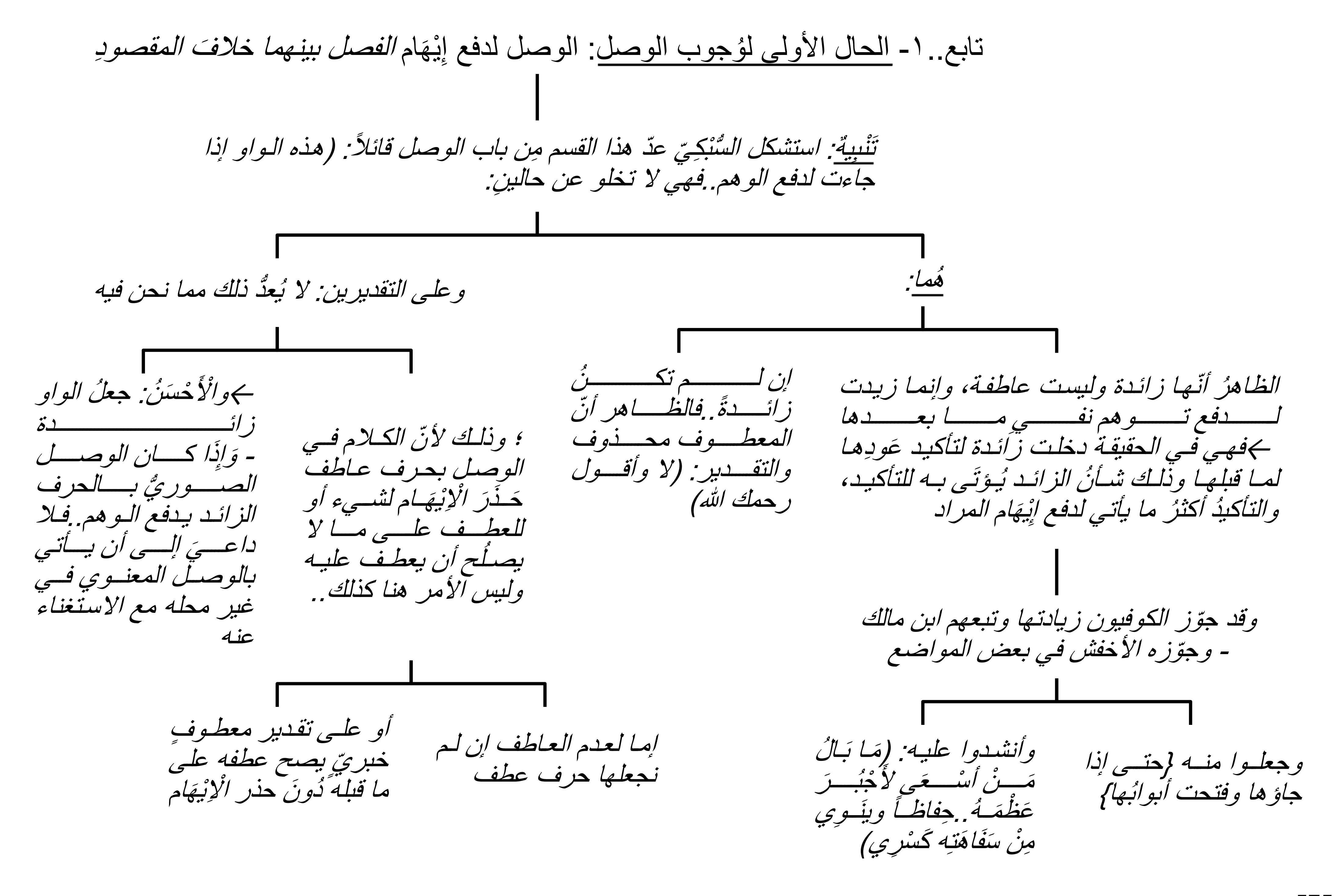
- فكأنّ السامعَ سأل: (عن مَاذا يشكُو مِنها ولِماذا استحق دهرُه المعاتبة؟)، فقال: (جربتُ..)



تابع..٤- الحال الرابعة: شبه كمال الاتصال
- قد يُحذَفُ..
صَدرُ الاستئناف فعلاً كان أو اسما
(وَصَدْرُ الِاسْتِئْنَافِ رُبَّمَا خُزِلْ)
وذلك لقرينة دالَّةٍ عليه
- ولِظهور اعتبار القرينة في جميع صور الحذف لم يتعرض لاشتراطها
أمثلة:
{يُسَبَحُ لـه فيها بالغدو والآصال رجالٌ}
- فكأنه قيل: (مَن يُسبِّحُ؟) فقال: (يُسَبِّحُهُ رجالٌ) أو (المُسَبِّحُ رِجالٌ)
تنبيهٌ: هذا على قراءة يُسبَّحُ مبنيا للمفعول
(نعم الرجل زيد) و(نعم رجلا زيد)
وهذا على قول من يجعل المخصوص خبرُ مبتدإ محذوف أي (هو زيد)
- فكأنَّه لَمَّا قيل ذلك وأبهم الفاعل بجعله معهودا ذهنيا مظهراً أو مُضمرا..سئل عن تفسيره فقيل: (هو زيدٌ) فحذف المُبْتَدَأ وجعلت الجملة استئنافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم الذي هو (الرجل)
وأما إذا قلنا بأن (نعم الرجل) خبر مقدم و(زيد) مبتدأ مؤخر..فلا يكون من هذا القبيل
أو الاستئنافُ كُلُّهُ
إما مع قيام شيءٍ مقامَهُ يدُلُّ على المحذوف
(وَكُلُّهُ مَعْ قَائِمٍ مَقَامَهُ)
كـ(زَعَمْتُمْ أَنَّ إِخْوَتَكُمْ قُرَيشٌ..لَهُمْ إِلْفٌ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَافُ
أولئك آمنوا خوفا وجوعا..وقد جاءت بنو أسد وخافوا)
فكأنه قيل: (صدَقنَا أم كذبنا؟) فقال مُقدَرًا: (كذبتم) ثم استدل عليه بـ(لهم إلف..)
ويحتمل أن يكون (لهم إلف..) جوابا لِسؤالٍ اقتضاه الجوابُ المحذوفُ، كأنَّه لمَا قال المتكلم: (كذبتم في زعمكم) فقيل لـه: (لِم كذبنا)..فقال: (لهم إلف..) ←فيكون في البيت استئناف
أو بدون قيام شيءٍ مقامَهُ
(أَوْ دُونَهُ)
- وذلك اكتفاءً بِمُجَرَّدِ القرينة
كـ{فنعم الماهدونَ}
- وذلك على قول مَن يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف أي (هُم نحن) فحُذف المُبْتَدَأ والخبرُ جميعاً دُونَ أن يقوم شَيْء مقامهما


خريطة إجماليّة
ثانياً: حالتا وُجوب الوصل:
مِن مُحسِّنات الوصل بعد وجود المصحح..تناسبُ الجملتين
هُما:
١- الحال الأولى: الوصل لدفع إِيْهَام الفصل بينهما خلافَ المقصودِ
٢- الحال الثانية: الوصل لتوسط الجملتين بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع
أقسام الجامع بين الشيئين عقلي أو وهمي أو خيالي


١- الحال الأولى لوُجوب الوصل: الوصل لدفع إِيْهَام الفصل بينهما خلافَ المقصودِ
(وَدَافِعٌ إِيهَامَهُ..بِوَصْلِهِ)
أمثلة:
وربَّما يقصد الشاعرُ المواربة فيترك الوصل
قولهم: (لا وأيدك اللهُ) (كَمِثْلِ قَوْلِ الدَّاعِ لا..وَأَيَّدَ اللهُ حِمَاكَ بِالْعُلا) - وصلتَ وإن كان بينهما كمال الانقطاعِ لأن الأولى خبر والثانية إنشاءٌ
حديث أبي هريرة: كنا مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في المسجد فجاءه أعرابيٌّ فقال: (أعطني يا محمد) فقال: «لا وأستغفر الله» - قال: وكانت يمينه أن يقول: «لا وأستغفر الله»
ابن حجر العسقلاني: (الدوادار قال لي..سوف أقضي مآربك ابذل المال قلت لا..حفظ الله جانبك)
؛ وذلك لئلا يتوهم أن (لا) داخلة على جُملة (أيدك الله) فتكون دعاء عليه
وفيه أثران:
(فقد مرّ رجل بأبي بكر الصديق، ومعه ثوب، فقال له أبو بكر: (أتبيعه؟) فقال: (لا، رحمك الله)، فقال أبو بكر: (لو تستقيمون لقوّمت ألسنتكم، هلّا قلت: لا ورحمك الله)). ربيع الأبرار للزمخشري
وسأل المأمون اليزيدي عن شيء فقال: (لا وجعلني الله فداءك)، فقال المأمون: (لله درك ما وضعت الواو موضعًا قط أحسن منها)



تابع..١- الحال الأولى لوُجوب الوصل: الوصل لدفع إِيْهَام الفصل بينهما خلافَ المقصودِ
تَنْبِيهٌ: استشكل السُّبْكِيّ عدّ هذا القسم مِن باب الوصل قائلاً: (هذه الواو إذا جاءت لدفع الوهم..فهي لا تخلو عن حالينِ:
هُما:
الظاهرُ أنّها زائدة وليست عاطفة، وإنما زيدت لدفع توهم نفي ما بعدها ←فهي في الحقيقة دخلت زائدة لتأكيد عَودِها لما قبلها وذلك شأنُ الزائد يُؤتَى به للتأكيد، والتأكيدُ أكثرُ ما يأتي لدفع إِيْهَام المراد
وقد جوّز الكوفيون زيادتها وتبعهم ابن مالك - وجوّزه الأخفش في بعض المواضع
وجعلوا منه {حتى إذا جاؤها وفتحت أبوابُها}
وأنشدوا عليه: (مَا بَالُ مَنْ أسْعَى لأَجْبُرَ عَظْمَهُ..حِفاظاً وينَوِي مِنْ سَفَاهَتِه كَسْرِي)
إن لم تكنْ زائدةً..فالظاهر أنّ المعطوف محذوف والتقدير: (لا وأقول رحمك الله)
وعلى التقديرين: لا يُعدُّ ذلك مما نحن فيه
؛ وذلك لأنّ الكلام في الوصل بحرف عاطف حَذَرَ الْإِيْهَام لشيء أو للعطف على ما لا يصلُح أن يعطف عليه وليس الأمر هنا كذلك..
إما لعدم العاطف إن لم نجعلها حرف عطف
أو على تقدير معطوفٍ خبريٍّ يصح عطفه على ما قبله دُونَ حذر الْإِيْهَام
←والْأَحْسَنُ: جعلُ الواو زائدة - وَإِذَا كان الوصل الصوريُّ بالحرف الزائد يدفع الوهم..فلا داعيَ إلى أن يأتي بالوصل المعنوي في غير محله مع الاستغناء عنه

مُصْطفَى دَنْقَش

٢- <u>الحال الثانية لوُجوب الوصل:</u> الوصل لتوسط الجملتين بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع
(وَصْلٌ إِذَا تَوَسُّطٌ بَيْنَهُمَا..يَكُونُ فِيهِمَا)

وذلك بأن تتفق الجملتان في الخبرية أو الإنشائية لفظًا ومعنى أو معنى فقط
(كَأَنْ تُلْفِيهِمَا..تَوَافَقَا إِنْشَاءً اوْ فَخَبَرَا..فِي لَفْظٍ اوْ مَعْنًى)
- وتحت ذلك ثمانية أقسام: أن تكونا..

١- خبريتين لفظًا ومعنى

أمثلة:

الاتفاق في الاسمية: {إن الأبرار لفي نعيم وإن الفجار لفي جحيم} - والجامع التضادِ

الاتفاق في الفعلية: {يخرج الحيّ من الميت ويخرج الميت من الحي} مع ما اشتملت عليه من المقابلة

الاختلاف بالاسمية والفعلية: {يخادعون الله وهو خادعهم} مع ما اشتملت عليه من المشاكلة

٢- إنشائيتين لفظًا ومعنى

ك{وكلوا واشربوا ولا تسرفوا} *(مع ما اشتملت عليه من المماثلة بين الأولى والثانية وملازمة النهي عن السرف في الثانية) كذا قالَهُ السُّبْكِيّ*

إنشائيتين معنىً..

٣- والأولُ خبرٌ لفظاً

٤- والأولُ إنشاءٌ لفظاً

ك{لا تعبدون إلا الله وبالوالدين إحسانا} - أي (لا تعبدوا) وبتقدير (أحسنوا)

ويؤيده قراءة أبيّ وابن مسعودٍ (لا تعبدوا)

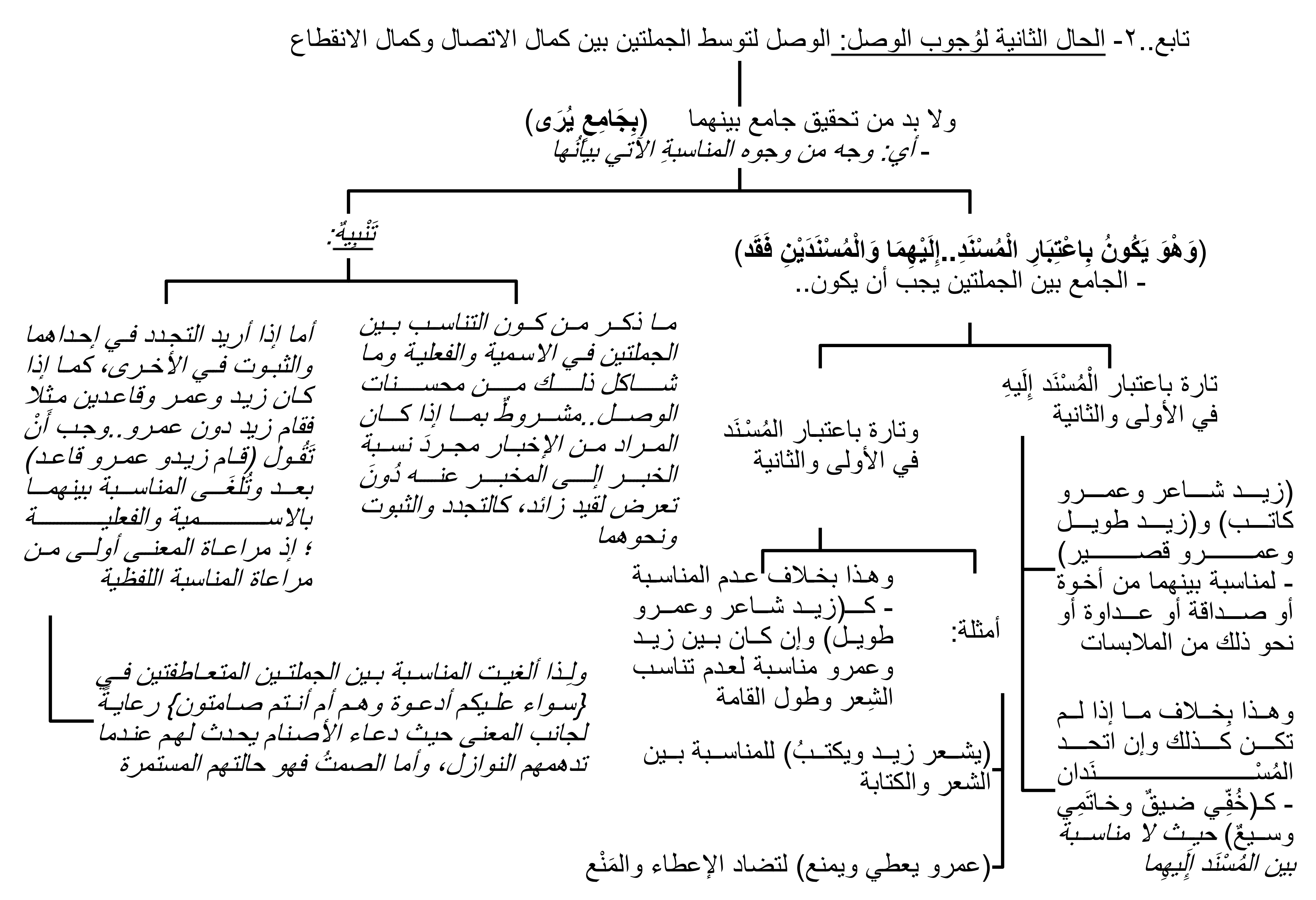
ونُكتَةُ الإتيان بلفظ الخبر ملاءمة الجملة قبله {أخذنا} مع ما فيه من المبالغة في الامتثال كأنه وقع

خبريتين معنىً
٥- والأولُ إنشاء
٦- والأولُ خبرٌ

٧- إنشائيتين معنىً وهما خبران لفظاً

ك{لا تعبدون إلا الله وبالوالدين إحسانا} - بتقدير (وتحسنون) بمعنى أحسِنوا

٨- خبريتين معنى إنشائين لفظا



تابع..٢- الحال الثانية لوُجوب الوصل: الوصل لتوسط الجملتين بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع
ولا بد من تحقيق جامع بينهما (بِجَامِعٍ يُرَى)
- أي: وجه من وجوه المناسبةِ الآتي بيانُها
(وَهْوَ يَكُونُ بِاعْتِبَارِ الْمُسْنَدِ..إِلَيْهِمَا وَالْمُسْنَدَيْنِ فَقَدْ)
- الجامع بين الجملتين يجب أن يكون..
تارة باعتبار الْمُسْنَد إِلَيهِ في الأولى والثانية
(زيد شاعر وعمرو كاتب) و(زيد طويل وعمرو قصير)
- لمناسبة بينهما من أخوة أو صداقة أو عداوة أو نحو ذلك من الملابسات
وهذا بِخلاف ما إذا لم تكن كذلك وإن اتحد المُسْنَدان
- كـ(خُفِّي ضيقٌ وخاتَمِي وسيعٌ) حيث لا مناسبة بين المُسْنَد إِلَيهِما
وتارة باعتبار المُسْنَد في الأولى والثانية
أمثلة:
(يشعر زيد ويكتبُ) للمناسبة بين الشعر والكتابة
(عمرو يعطي ويمنع) لتضاد الإعطاء والمَنْع
وهذا بخلاف عدم المناسبة
- كـ(زيد شاعر وعمرو طويل) وإن كان بين زيد وعمرو مناسبة لعدم تناسب الشِعر وطول القامة
تَنْبِيهٌ:
ما ذكر من كون التناسب بين الجملتين في الاسمية والفعلية وما شاكل ذلك من محسنات الوصل..مشروطٌ بما إذا كان المراد من الإخبار مجردَ نسبة الخبر إلى المخبر عنه دُونَ تعرض لقيد زائد، كالتجدد والثبوت ونحوهما
أما إذا أريد التجدد في إحداهما والثبوت في الأخرى، كما إذا كان زيد وعمر وقاعدين مثلا فقام زيد دون عمرو..وجب أَنْ تَقُول (قام زيدو عمرو قاعد) بعد وتُلْغَى المناسبة بينهما بالاسمية والفعلية ؛ إذ مراعاة المعنى أولى من مراعاة المناسبة اللفظية
ولِذا ألغيت المناسبة بين الجملتين المتعاطفتين في {سواء عليكم أدعوة وهم أم أنتم صامتون} رعاية لجانب المعنى حيث دعاء الأصنام يحدث لهم عندما تدهمهم النوازل، وأما الصمتُ فهو حالتهم المستمرة

تابع..٢- الحال الثانية لوُجوب الوصل: الوصل لتوسط الجملتين بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع

أقسام الجامع بين الشيئين عقلي أو وهمي أو خيالي

أولاً: العقلي

ثانياً: الوهمي

ثالثا: الخيالي

أولاً: الجامع العقلي

(فَمِنْهُ عَقْلِيٌّ بِأَنْ يَكُونَ فِي..تَصَوُّرٍ بَيْنَهُمَا إِذَا يَفِي تَمَاثُلٌ أَوِ اتِّحَادٌ أَوْ يُرَى..تَضَايُفٌ كَأَصْغَرَ وَأَكْبَرَا)

- الجامع العقلي هو: علاقة تجمع الشيئين في القوة المفكرة

تعريفٌ:

والقوة المفكرة هي: القوة التي من شأنِها التفصيلُ والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض

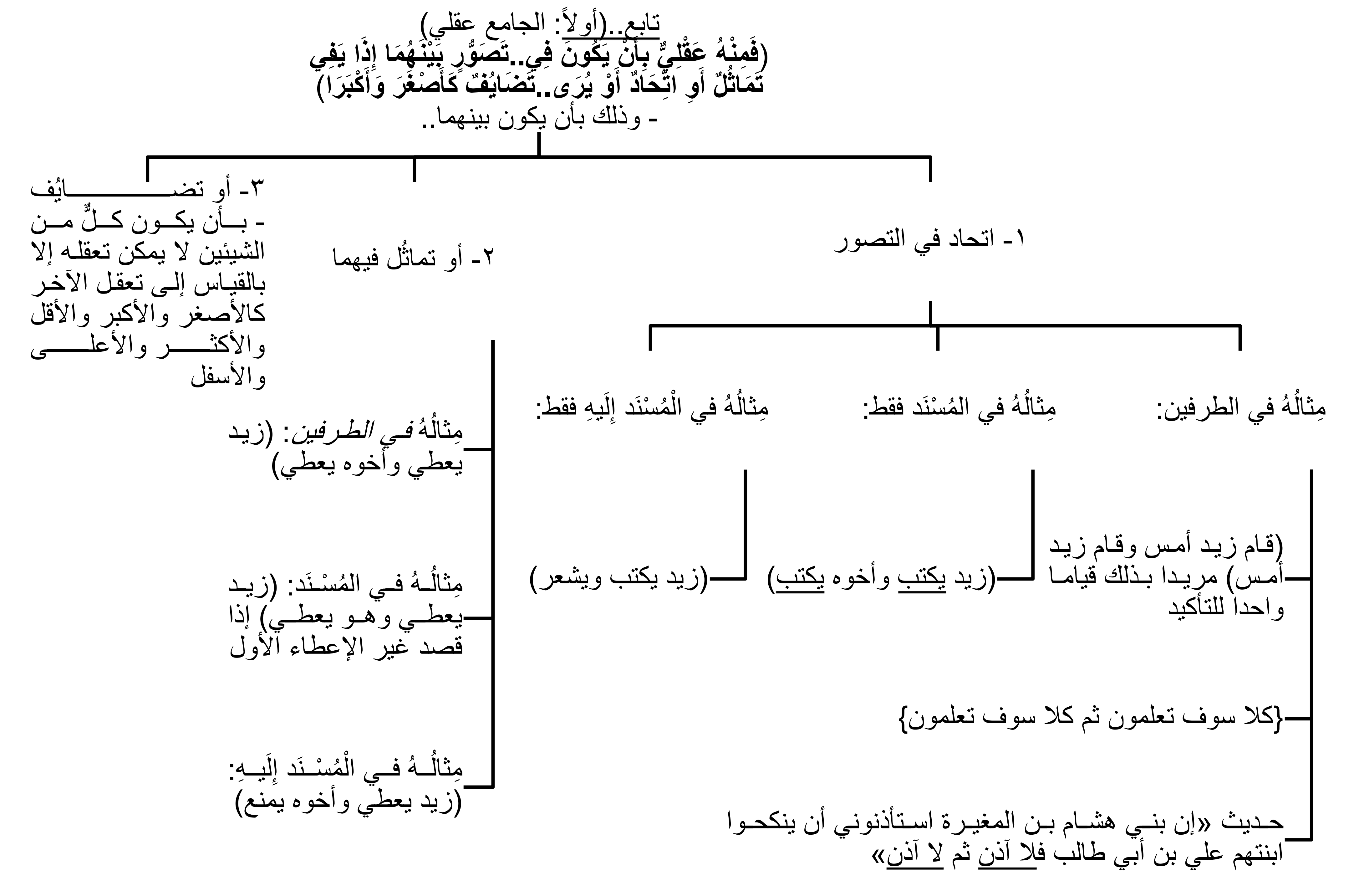
العقل هو: القوة المدركة للكليات

بيانُ ذلك أنَّهُ: أمرٌ يقتضى العقلُ اجتماعَهُما في القوة المفكرة

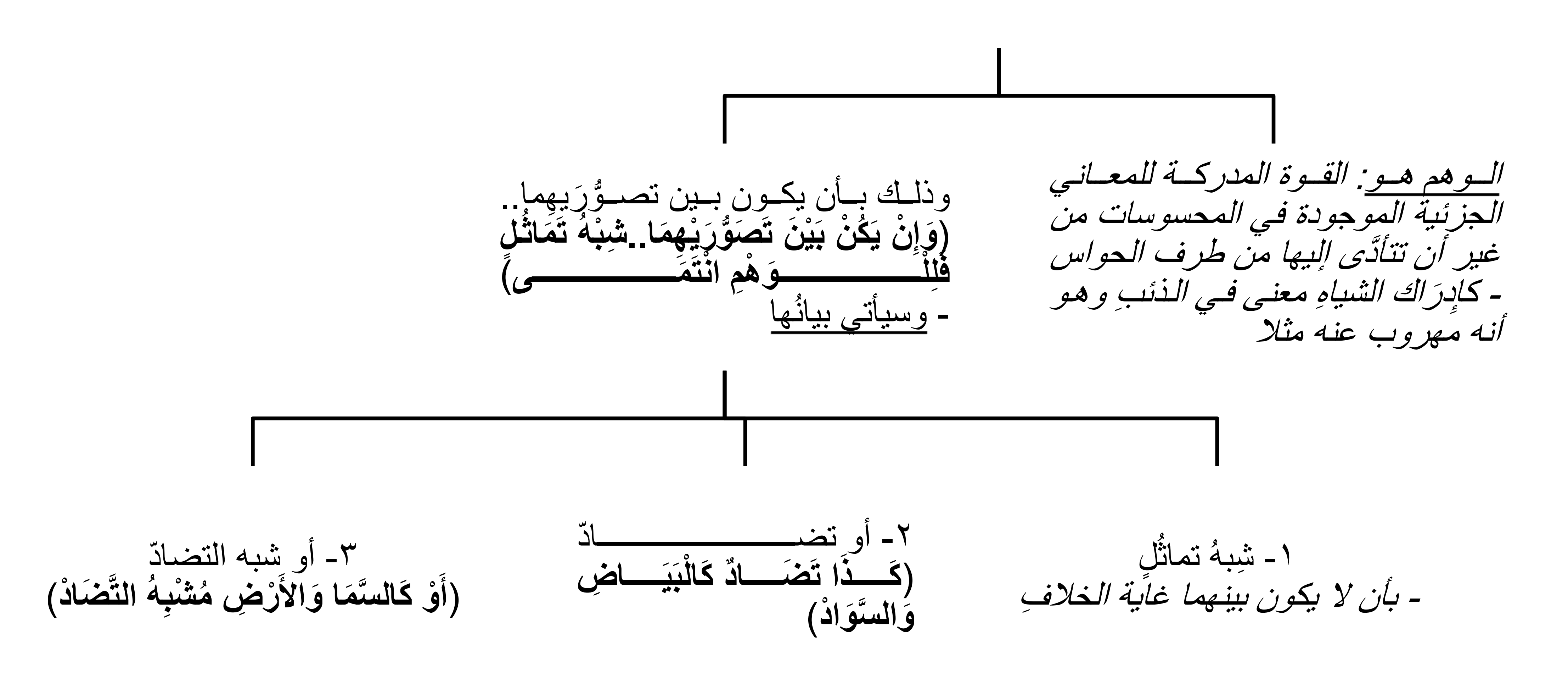
- وذلك بأن يكون في تصوّر حاصل بين الشيئين المجتمعين في أمر

←فالعقل بتجريده المثلين عن المشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما

؛ لأنه مجرد لا يدركه بذاته الجُزئِيّ من حيث هو جُزئِيّ بل يجرده من المشخصات الخارجية وينزع منه المعنى الكليّ فيدركه


تابع..(أولاً: الجامع عقلي)
(**فَمِنْهُ عَقْلِيٌّ بِأَنْ يَكُونَ فِي..تَصَوُّرٍ بَيْنَهُمَا إِذَا يَفِي تَمَاثُلٌ أَوِ اتِّحَادٌ أَوْ يُرَى..تَضَايُفٌ كَأَصْغَرَ وَأَكْبَرَا**)
- وذلك بأن يكون بينهما..
١- اتحاد في التصور
مِثالُهُ في الطرفين:
(قام زيد أمس وقام زيد أمس) مريدا بذلك قياما واحدا للتأكيد
{كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون}
حديث «إن بني هشام بن المغيرة استأذنوني أن ينكحوا ابنتهم علي بن أبي طالب فلا آذن ثم لا آذن»
مِثالُهُ في المُسْنَد فقط:
(زيد يكتب وأخوه يكتب)
مِثالُهُ في الْمُسْنَد إِلَيهِ فقط:
(زيد يكتب ويشعر)
٢- أو تماثُل فيهما
مِثالُهُ في الطرفين: (زيد يعطي وأخوه يعطي)
مِثالُهُ في المُسْنَد: (زيد يعطي وهو يعطي) إذا قصد غير الإعطاء الأول
مِثالُهُ في الْمُسْنَد إِلَيهِ: (زيد يعطي وأخوه يمنع)
٣- أو تضايُف
- بأن يكون كلٌّ من الشيئين لا يمكن تعقله إلا بالقياس إلى تعقل الآخر كالأصغر والأكبر والأقل والأكثر والأعلى والأسفل

ثانياً: الجامع الوهميّ



تابع..(ثانياً: الجامع الوهميّ)

١- شِبهُ تماثُلٍ

- بأن لا يكون بينهما غاية الخلافِ

كلَوني البياض والصفرة **(كَلَوْنَي الْبَيَاضِ وَالصُّفْرَةِ إِذْ..يُبْرِزُهُمَا كَالمِثْلِ وَهْمٌ مَا انْتَبَذْ)**

فالوهم يبرزهما في معرض المثلين لتقاربهما فيسبق إليه أنهما نوع واحد زِيد في أحدهما عارضٌ

- وهذا بخلاف العقل فإنه يعرف أنهما نوعان متباينان *داخلان تحت جنس هو اللون*

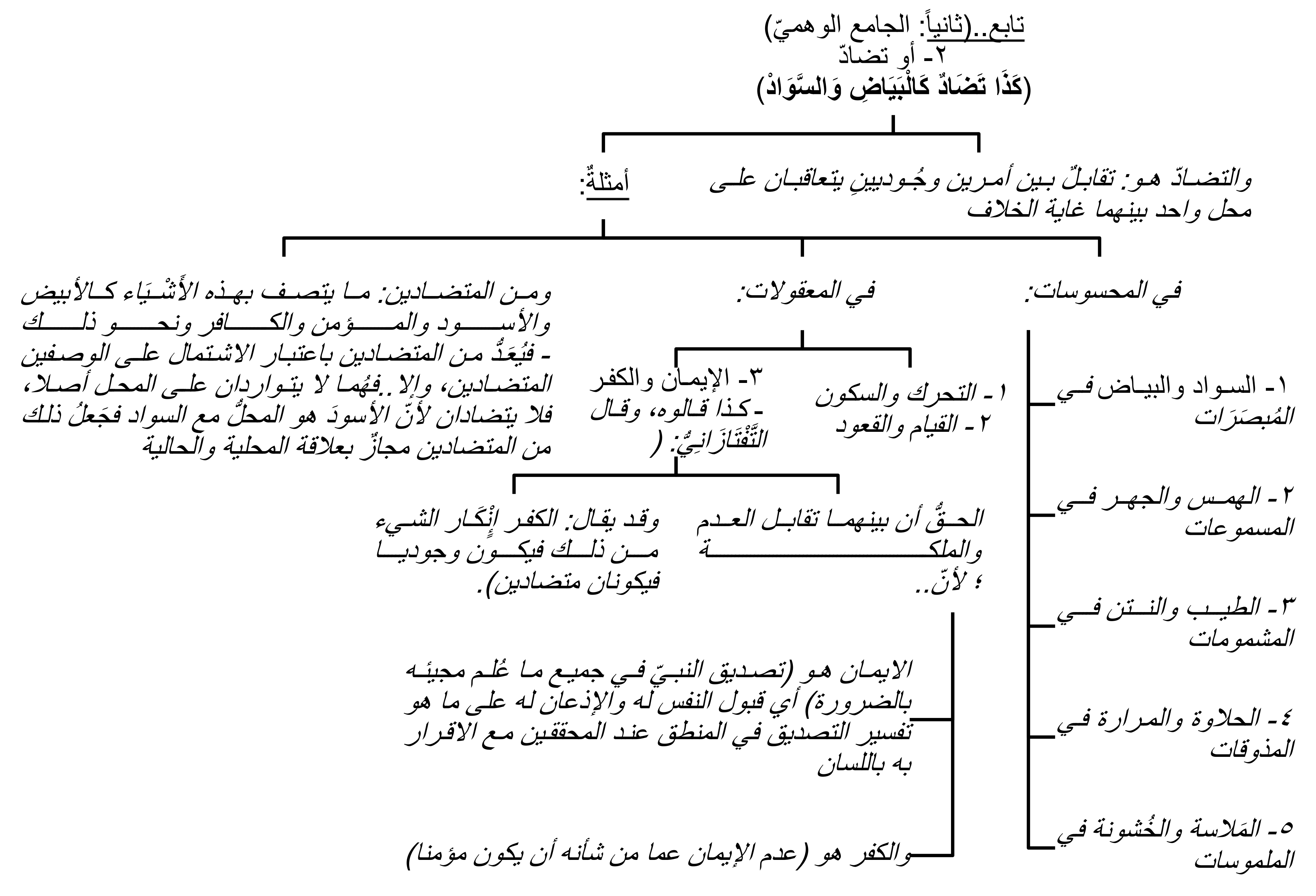
فلذلك ساغ عطف أَحَدهمَا على الآخر

- كقولك: (بياض الفضة يفضُّ الهمّ وصُفرةُ الذهب تُذهِبُ الغَمّ)

وكقول أبي تمام: *(ثَلَاثَـةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا..شَمْسُ الضُّحَى، وَأَبُوْ إِسْحَاقَ، وَالْقَمَرُ)*

؛ فالوهمُ يُبرِزُها في معرض الأمثال لما وجد بينهما مِن شِبه التماثُل المُوهِمِ لكون هذه الثلاثة من نوع واحد وإن اختلفت العوارض والمشخّصات

أما العقل..فيَعرِفُ أنّ كُلا منهما نوع آخر فتكون أمورا متباينة وإنما اشتركت في وصف عارض وهو إشراق الدنيا بهجتها، على أن ذلك في أبِي اسحق مجازٌ


تابع..(ثانياً: الجامع الوهميّ)
٢- أو تضادّ
(كَذَا تَضَادٌ كَالْبَيَاضِ وَالسَّوَادْ)
والتضادّ هو: تقابلٌ بين أمرين وجُوديينِ يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف
أمثلةٌ:
في المحسوسات:
١- السواد والبياض في المُبصَرَات
٢- الهمس والجهر في المسموعات
٣- الطيب والنتن في المشمومات
٤- الحلاوة والمرارة في المذوقات
٥- المَلاسة والخُشونة في الملموسات
في المعقولات:
١- التحرك والسكون
٢- القيام والقعود
٣- الإيمان والكفر -كذا قالوه، وقال التَّفْتَازانِيُّ: (
الحقُّ أن بينهما تقابل العدم والملكة ؛ لأنّ..
الايمان هو (تصديق النبيّ في جميع ما عُلم مجيئه بالضرورة) أي قبول النفس له والإذعان له على ما هو تفسير التصديق في المنطق عند المحققين مع الاقرار به باللسان
والكفر هو (عدم الإيمان عما من شأنه أن يكون مؤمنا)
وقد يقال: الكفر إنْكَار الشيء من ذلك فيكون وجوديا فيكونان متضادين).
ومن المتضادين: ما يتصف بهذه الأَشْيَاء كالأبيض والأسود والمؤمن والكافر ونحو ذلك - فيُعَدُّ من المتضادين باعتبار الاشتمال على الوصفين المتضادين، وإلا ..فهُما لا يتواردان على المحل أصلا، فلا يتضادان لأنّ الأسودَ هو المحلُّ مع السواد فجَعلُ ذلك من المتضادين مجازٌ بعلاقة المحلية والحالية

تابع..(ثانياً: الجامع الوهميّ)

٣- أو شبه التضادّ

(أَوْ كَالسَّمَا وَالأَرْضِ مُشْبِهُ التَّضَادْ)

كالسماء والْأَرْض

؛ لأنهُما *أمرانِ وجوديان* أحدهُما في غاية الارتفاع والثاني في غاية الانحطاط

وليسا مِن..

المُتضادات لأنهما لم يتعاقبا على محلٍّ واحدٍ *لكونهما من الأجسام دون الأعراض*

ولا مِن قبيل الأسود والأبيض ؛ لأنّ الوصفين المتضادين هُنَا (الارتفاع والانحطاط) ليسا بداخلين في مفهومي السماء والْأَرْض، بل هُما خارجان لازمان لهما بخلاف الأسود والأبيض فإنهما داخلان في مفهوميهما

وأشبهَا المتضادَّين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما - ولم يُجعلا متضادّين كالأسود والأبيض لأنه قد اشترط في المتضادّين أن يكون بينهما غاية الخلافِ

المسبوق بواحد فقط والوهم ينزل التضاد وشبهه منزلة التضايف في أنه لا يحضره أحد المتضادين أو شبهه إلا ويحضره الآخر ولذلك تجد الضد أقرب خطورًا بالبال مع الضد من سواه من المغايرات

ثالثاً: الجامع الخياليّ

**(وَإِنْ يَكُنْ يَسْبِقُ فِي الْخَيَالِ..تَقَارُنٌ فَجَامِعٌ خَيَالِي
وَاخْتَلَفَتْ أَسْبَابُهُ فَاخْتَلَفَتْ..صُوَرُهُ فَوَضَحَتْ أَوْ فَخَفَتْ)**

والخيال هو: القوة التي تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتِها عن الحسّ المشترك

والحسّ المشترك هو: القوة التي تتأدى إليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة

وذلك بأن يكون بين تصوُّرَيهِما تقارنٌ في الخيال سابقٌ على *التلفظ بهما وجَعلِ أَحَدهمَا معطوفا على الآخر* - وذلك التقارُنُ لأسباب مؤدية إلى ذلك، وهِي مختلفة؛ فلذا..

اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحًا

ورُبَّ شيئين يجتمعان في خيال زيدٍ دون خيال عمرو لملابسة لهما دون غيره ونحو ذلك وربما كان بين الأمرين جامع خيالي عند قوم دون قوم

مِثالٌ: {أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت..}

بيانُ ذلك:

فهذه الأمورُ مجتمعة في خيال أهل البوادي

١- فأكثرُ انتفاعهم بالإبل وانتفاعهم بها بالمرعى الناشئ عن المطر النازل من السماء المقتضِي لِتقلّبِ وُجوهِهم إليها

٢- ولا بُدّ لهم من مأوى وحصن فكثُر نظرهم إلى الجبال

٣- ولا بُدَّ لهم من التنقل من أرض إلى أرض فذكرت الأَرْض

←فصُوَرُ هذه الأمور حاضرة في ذهنهم على الترتيب المذكور

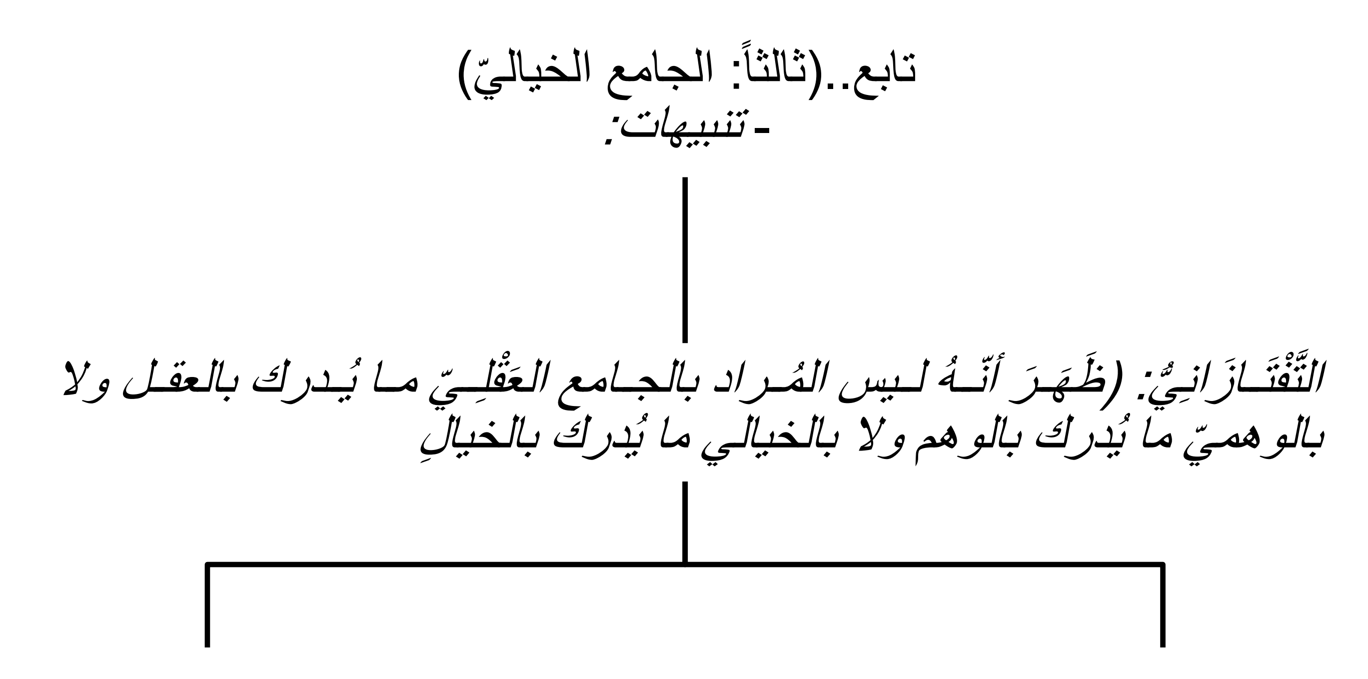
وهذا بخلاف أهل الحواضر

وهذه الآية وإن لم تكن مما نحن فيه لأنها من عطف المفردات..لكن نعلم به حُكم الجمل على هذا الأسلوب بل أولى ؛ لأنّ الاتصال بين المفردات أوضح منه بين الجمل

←فعُلِمَ أنك لو قلت: (انظر إلى السماء كيف رفعت وانظر إلى البرغوث كيف تأكُلُ)..كان ممتنعا

تابع..(ثالثاً: الجامع الخياليّ)

- تنبيهات:



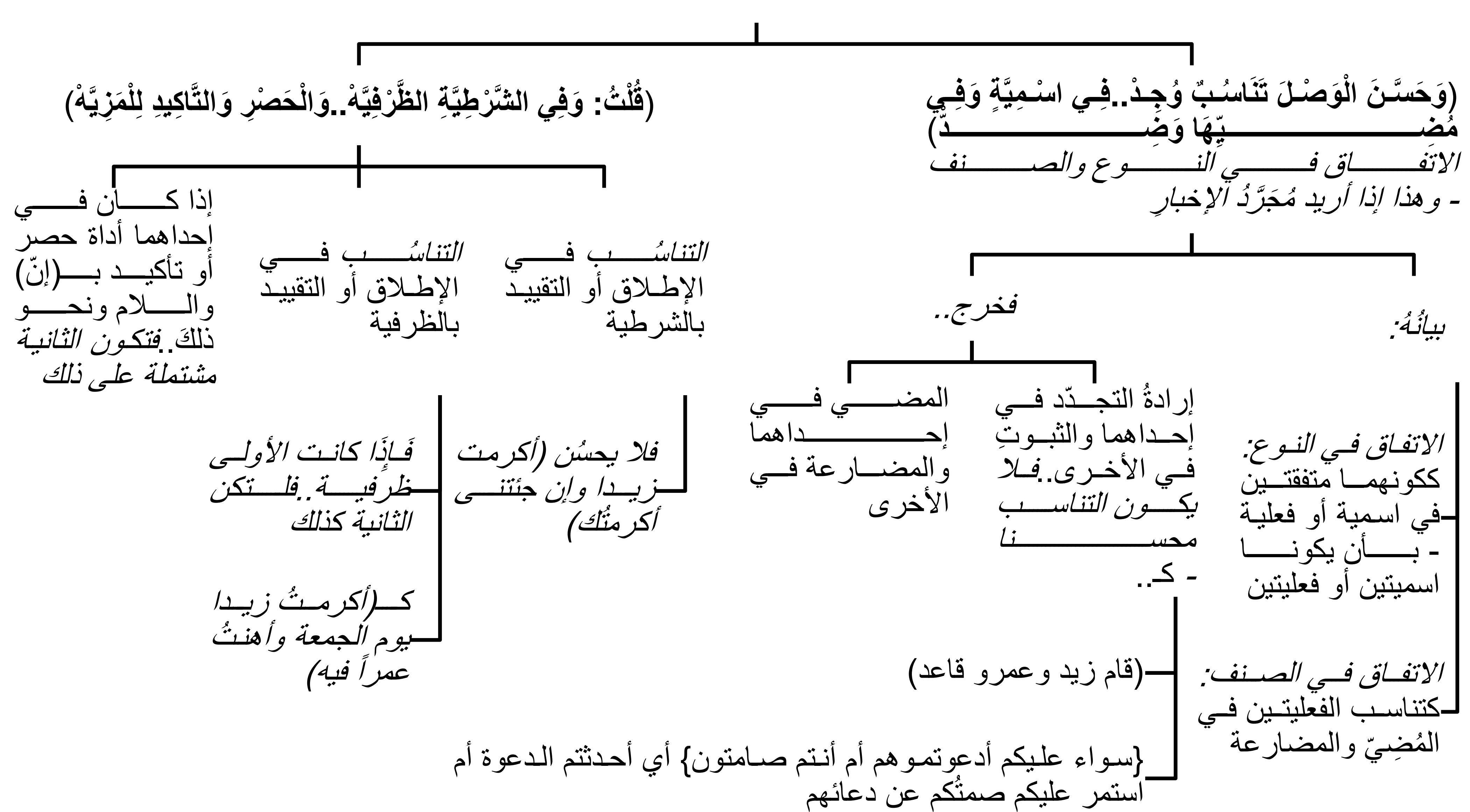
التَّفْتَازَانِيُّ: (ظَهَرَ أَنَّهُ ليس المُراد بالجامع العَقْلِيّ ما يُدرك بالعقل ولا بالوهميّ ما يُدرك بالوهم ولا بالخيالي ما يُدرك بالخيالِ

؛ وذلك لأنّ التضاد وشبهَه ليس من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال، بل جميع ذلك معان معقولةٌ

وقد خفى هذا على كثير من الناس فاعترضوا بأن السواد والبياض مثلا من المحسوسات دون الوهميات، وأجابوا بأن الجامع كون كل منهما مضاد اللآخر وهذا معنى جُزئِيّ لا يدركه الا الوهم

<u>وفيه نظر</u>*: لأنّا لا نُسلّم ان تضادّ السواد والبياض معنى جزئي وإن أرادوا ان تضاد هذا السواد وهذا البياض مثلا معنى جُزئِيّ. فتماثل هذا مع هذا وتضايُفه معه أيضا معنى جُزئِيّ ←فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبههما في أنها إذا أضيفت إلى الكليات كانت كليات وإن أضيفت إلى الجزئيات كانت جزئيات فكيف جعل بعضها على الإطلاق عقليا وبعضها وهميا).*

تابع..(ثانياً: حالتي وُجوب الوصل:)



المبحث الرابع:
تذنيبٌ لمسائل العطف وتركهِ

مُقدّمة:

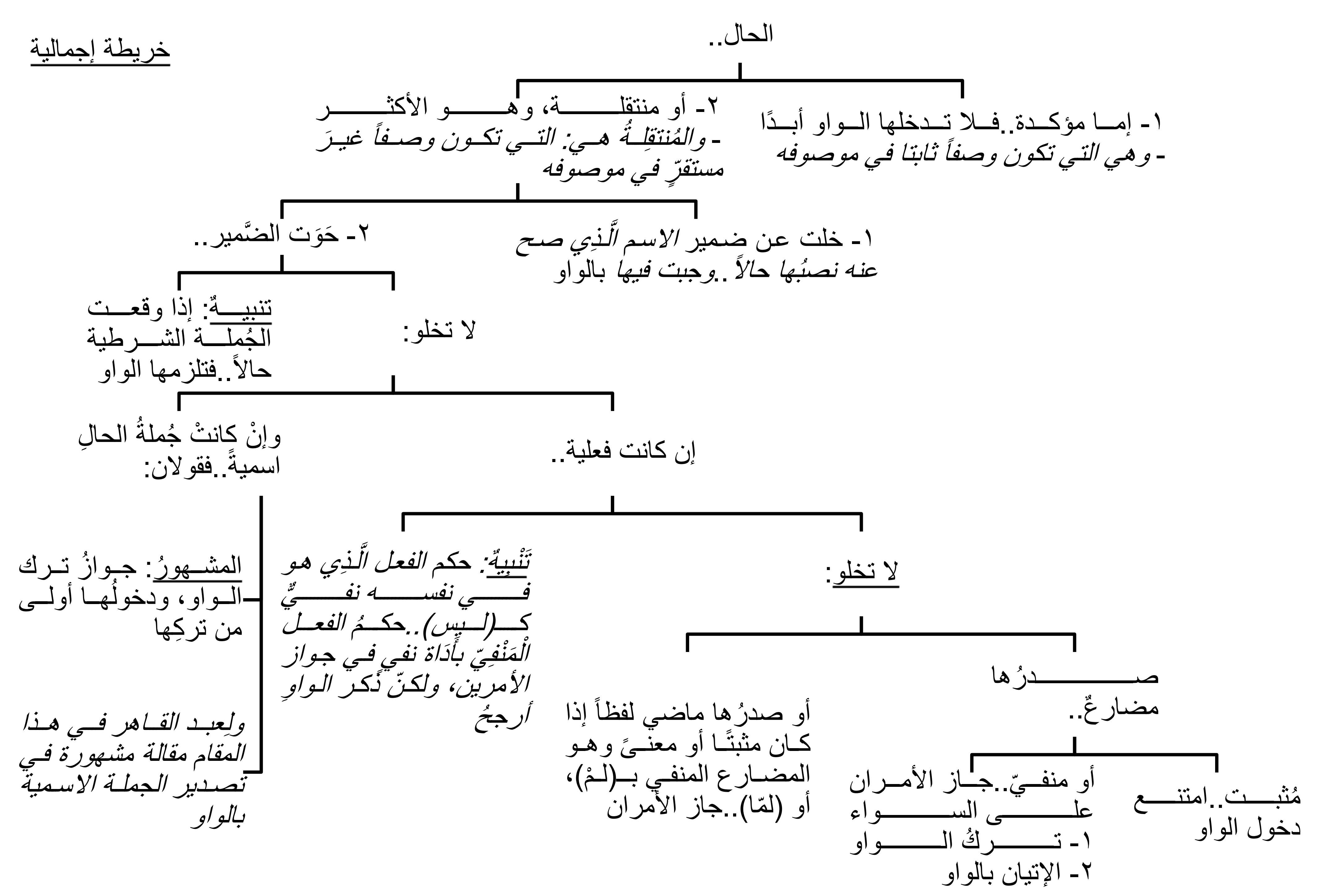
التذنيب في اللغة: جعلُ الشـيء ذنابـةً لغيره، أي تابعا ومتمِّما له

العلاقة بينه وبين التنبيه في عُرف المصنفين

وجه ذكر هذا التذنيب هنا: أنَّـهُ لمّا كانـت الحـال الواقعـة جملـة تـارة تدخلها الواو وتـارة لا تدخلها..صـار لها في الصورة حالتا وصلٍ وفصلٍ، فناسـب ذكـر ذلـك فـي بابـه وجعـل كالذنابة لما قبله

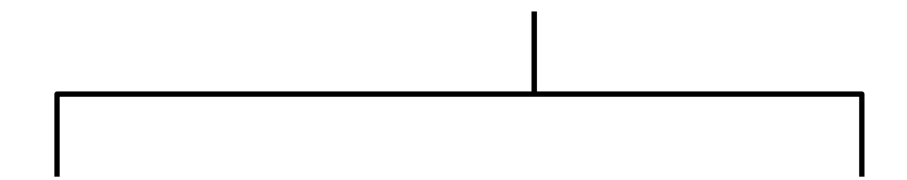
يشتركان في كون كل واحد منهما يتعلقُ بالمباحث السابقة

الفرق بينهما: لو تأمّل المتأمِّلُ في المباحث السابقه فهم ما تضمنه التنبيهُ


خريطة إجمالية
الحال..
١- إما مؤكدة..فلا تدخلها الواو أبدًا
- وهي التي تكون وصفاً ثابتا في موصوفه
٢- أو منتقلة، وهو الأكثر
- والمُنتقِلةُ هي: التي تكون وصفاً غيرَ مستقرٍّ في موصوفه
١- خلت عن ضمير الاسم الَّذِي صح عنه نصبُها حالاً..وجبت فيها بالواو
٢- حَوَت الضَّمير..
لا تخلو:
تنبيهٌ: إذا وقعت الجُملة الشرطية حالاً..فتلزمها الواو
إن كانت فعلية..
وإنْ كانتْ جُملةُ الحالِ اسميةً..فقولان:
لا تخلو:
تَنْبِيهٌ: حكم الفعل الَّذِي هو في نفسه نفيٌّ كـ(ليس)..حكمُ الفعل الْمَنْفِيّ بأداة نفي في جواز الأمرين، ولكنّ ذكر الواوِ أرجحُ
المشهورُ: جوازُ ترك الواو، ودخولُها أولى من تركِها
ولِعبد القاهر في هذا المقام مقالة مشهورة في تصدير الجملة الاسمية بالواو
صدرُها مضارعٌ..
أو صدرُها ماضي لفظاً إذا كان مثبتًا أو معنىً وهو المضارع المنفي بـ(لمْ)، أو (لمّا)..جاز الأمران
مُثبت..امتنع دخول الواو
أو منفيّ..جاز الأمران على السواء
١- تركُ الواو
٢- الإتيان بالواو

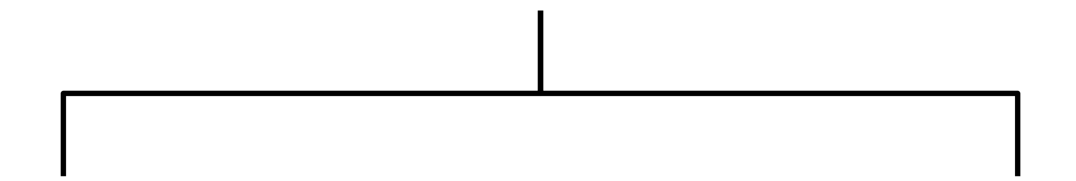
١- أولاً: الحال المؤكدة

- وهي التي تكون وصفاً ثابتا في موصوفه



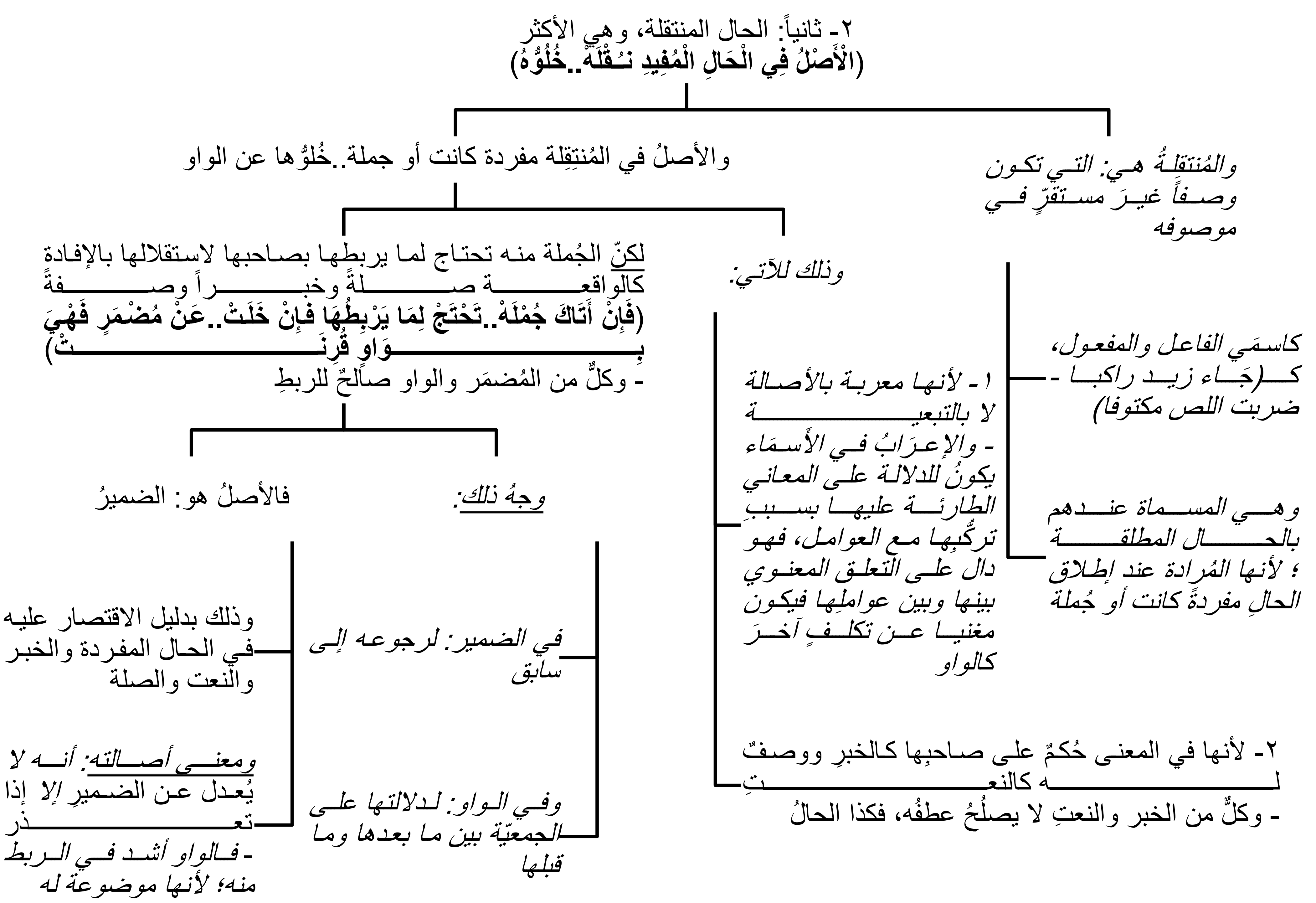
حكمُها: لا تدخلها الواو أبدًا ؛ وذلك لأنها في معنى ما قبلها، *فلشدة ارتباطها بما قبلها لم يحتج فيها إلى الوا*

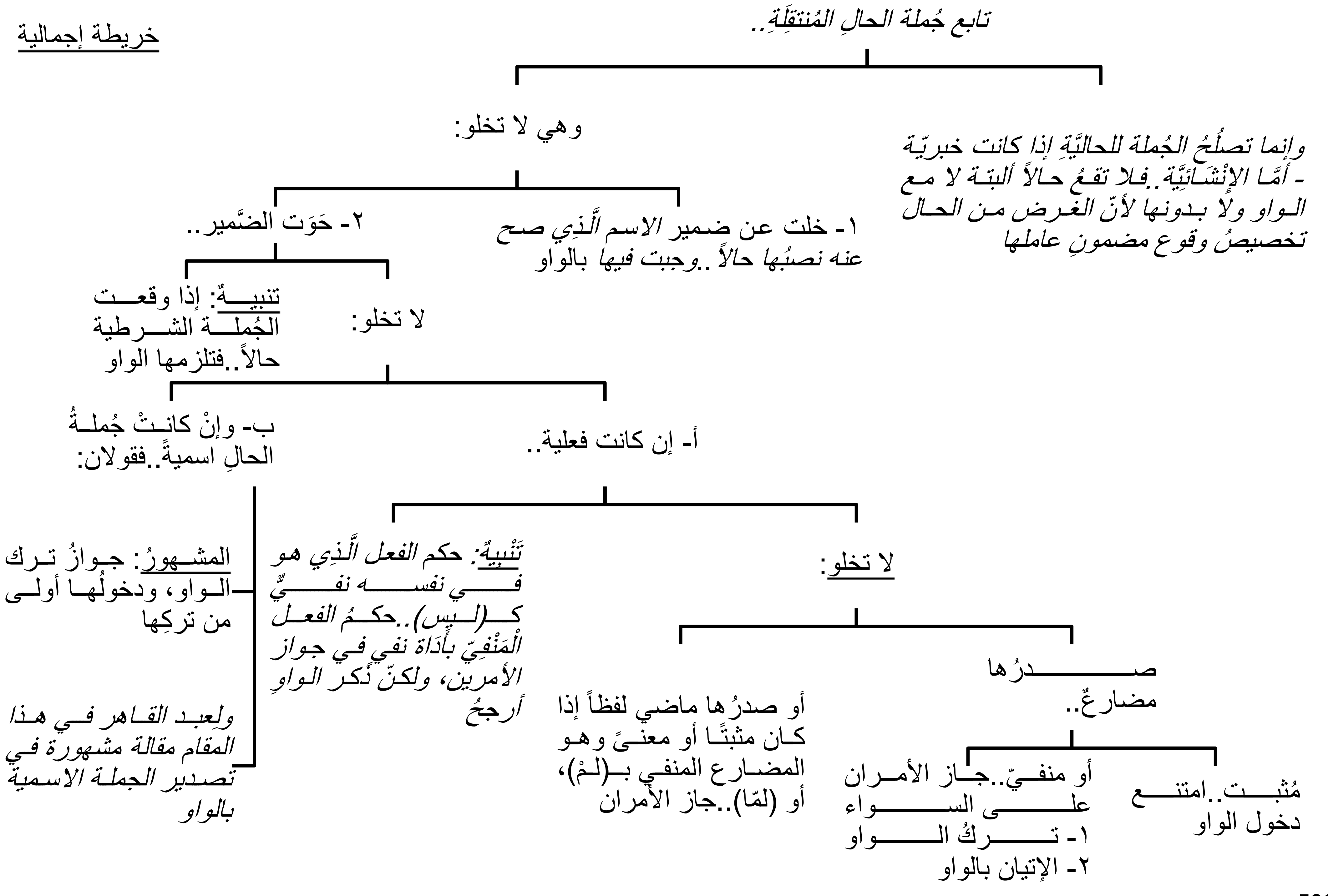
أمثلة:



تبيُّن الحق في {هو الحق مصدقا}

شفقة الأب في (زيد أبوك شفوقا)


٢- ثانياً: الحال المنتقلة، وهي الأكثر
(الْأَصْلُ فِي الْحَالِ الْمُفِيدِ نُقْلَهْ..خُلُوُّهُ)
والمُنتقِلةُ هي: التي تكون وصفاً غيرَ مستقرٍّ في موصوفه
كاسمَي الفاعل والمفعول، كـ(جَاء زيد راكبا - ضربت اللص مكتوفا)
وهي المسماة عندهم بالحال المطلقة؛ لأنها المُرادة عند إطلاق الحالِ مفردةً كانت أو جُملة
والأصلُ في المُنتقِلة مفردة كانت أو جملة..خُلوُّها عن الواو
وذلك للآتي:
١- لأنها معربة بالأصالة لا بالتبعية
- والإعرَابُ في الأسمَاء يكونُ للدلالة على المعاني الطارئة عليها بسببِ تركُّبِها مع العوامل، فهو دال على التعلق المعنوي بينها وبين عواملِها فيكون مغنيا عن تكلفٍ آخرَ كالواو
٢- لأنها في المعنى حُكمٌ على صاحبِها كالخبرِ ووصفٌ له كالنعتِ
- وكلٌّ من الخبر والنعتِ لا يصلُحُ عطفُه، فكذا الحالُ
لكنّ الجُملة منه تحتاج لما يربطها بصاحبها لاستقلالها بالإفادة كالواقعة صلةً وخبراً وصفةً
(فَإِنْ أَتَاكَ جُمْلَهْ..تَحْتَجْ لِمَا يَرْبِطُهَا فَإِنْ خَلَتْ..عَنْ مُضْمَرٍ فَهْيَ بِوَاوٍ قُرِنَتْ)
- وكلٌّ من المُضمَر والواو صالحٌ للربطِ
وجهُ ذلك:
في الضمير: لرجوعه إلى سابق
وفي الواو: لدلالتها على الجمعيّة بين ما بعدها وما قبلها
فالأصلُ هو: الضميرُ
وذلك بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت والصلة
ومعنى أصالته: أنه لا يُعدل عن الضميرِ إلا إذا تعذر
- فالواو أشد في الربط منه؛ لأنها موضوعة له



خريطة إجمالية
تابع جُملة الحالِ المُنتقِلَةِ..
وإنما تصلُحُ الجُملة للحاليَّةِ إذا كانت خبريّة - أمَّا الإنْشَائيَّة..فلا تقعُ حالاً ألبتة لا مع الواو ولا بدونها لأنّ الغرض من الحال تخصيصُ وقوع مضمونِ عاملها
وهي لا تخلو:
١- خلت عن ضمير الاسم الَّذِي صح عنه نصبُها حالاً..وجبت فيها بالواو
٢- حَوَت الضَّمير..
لا تخلو:
تنبيهٌ: إذا وقعت الجُملة الشرطية حالاً..فتلزمها الواو
أ- إن كانت فعلية..
ب- وإنْ كانتْ جُملةُ الحالِ اسميةً..فقولان:
لا تخلو:
تَنْبِيهٌ: حكم الفعل الَّذِي هو في نفسه نفيٌّ كـ(ليس)..حكمُ الفعل الْمَنْفِيّ بأَدَاة نفي في جواز الأمرين، ولكنّ ذكر الواوِ أرجحُ
المشهورُ: جوازُ ترك الواو، ودخولُها أولى من تركِها
ولِعبد القاهر في هذا المقام مقالة مشهورة في تصدير الجملة الاسمية بالواو
صدرُها مضارعٌ..
أو صدرُها ماضي لفظاً إذا كان مثبتًا أو معنىً وهو المضارع المنفي بـ(لمْ)، أو (لمّا)..جاز الأمران
مُثبت..امتنع دخول الواو
أو منفيّ..جاز الأمران على السواء
١- تركُ الواو
٢- الإتيان بالواو

١- خلت عن ضمير *الاسم الَّذِي صح عنه نصبُها* حالاً ..وجبت *فيها* بالواو

(وَكُلُّ جُمْلَةٍ تُرَى عَنْ مُضْمَرِ..مَا صَحَّ عَنْهُ نَصْبُهَا حَالاً عَرِي
يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ حَالاً عَنهُ..بِالْوَاوِ)

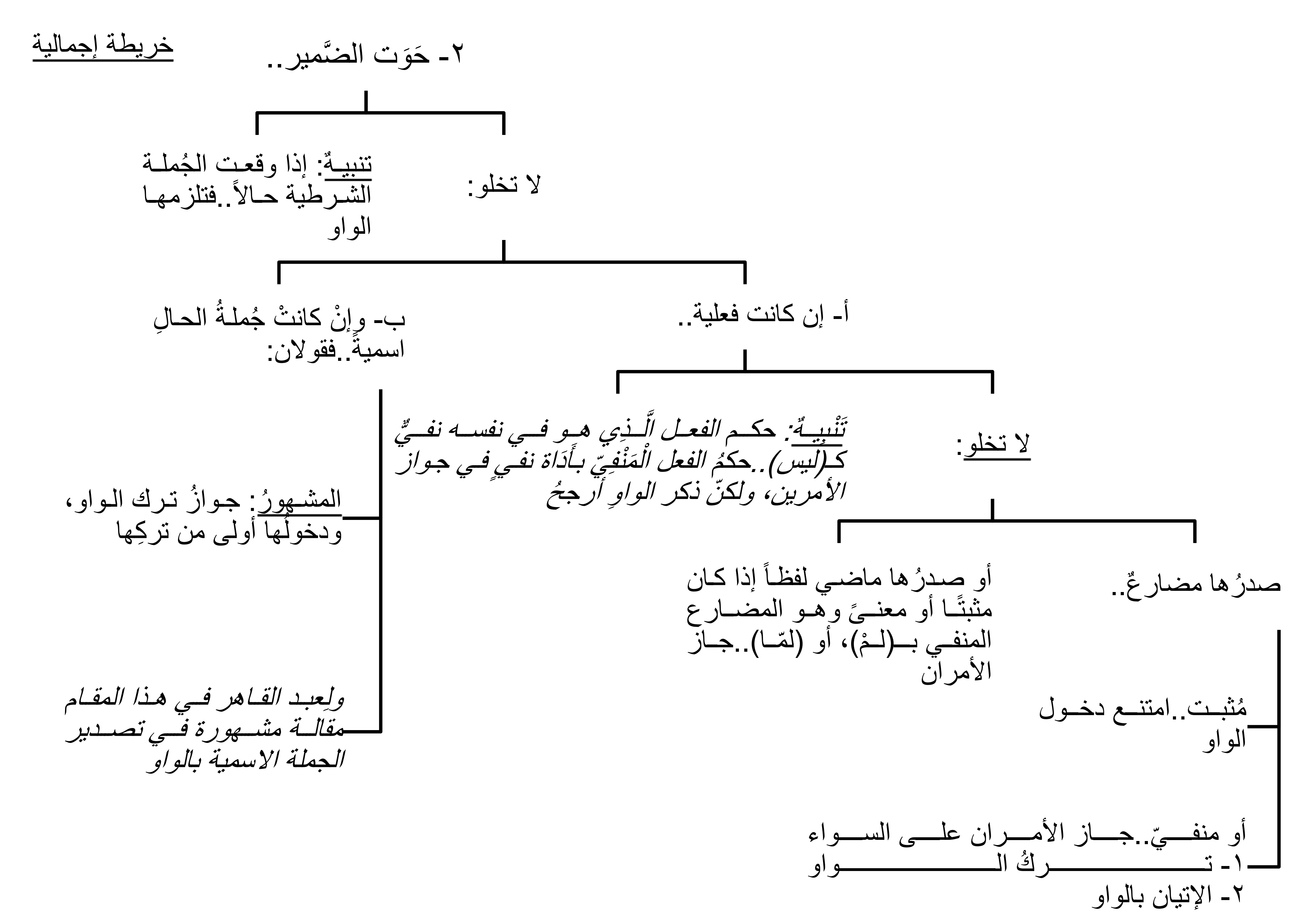
؛ وذلك ليحصُل ربطُها بصاحبِها

وذلكَ بأنّ يكونَ الاسمُ فاعلا أو مفعولا معرّفا أو منكرا مخصّصا

- فخرج المبتدأ والخبر والنكرة المحضة، فلا يجوز مَجِيء الحال عنها على الأصحّ

فلا يجوز (خرجتُ زيدٌ قائمٌ)

- ويجب فيه: (خرجتُ وزيدٌ قائمٌ)


٢- حَوَت الضَّمير..
تنبيهٌ: إذا وقعت الجُملة الشرطية حالاً..فتلزمها الواو
لا تخلو:
ب- وإنْ كانتْ جُملةُ الحالِ اسميةً..فقولان:
أ- إن كانت فعلية..
تَنْبِيهٌ: حكم الفعل الَّذِي هو في نفسه نفيٌّ كـ(ليس)..حكمُ الفعل الْمَنْفِيّ بأَدَاة نفيٍ في جواز الأمرين، ولكنّ ذكر الواوِ أرجحُ
لا تخلو:
المشهورُ: جوازُ ترك الواو، ودخولُها أولى من تركِها
أو صدرُها ماضي لفظاً إذا كان مثبتًا أو معنىً وهو المضارع المنفي بـ(لمْ)، أو (لمّا)..جاز الأمران
صدرُها مضارعٌ..
ولِعبد القاهر في هذا المقام مقالة مشهورة في تصدير الجملة الاسمية بالواو
مُثبت..امتنع دخول الواو
أو منفيّ..جاز الأمران على السواء
١- تركُ الواو
٢- الإتيان بالواو



خريطة إجمالية

أ- إن كانت فعلية..



لا تخلو:

صدرُها مضارعٌ..

مُثبت..امتنع دخول الواو

أو منفـــــيّ..جـــــاز الأمــــران علـــــى الســــواء

١- تــــــــــــــــرك الــــــــــــــــواو

٢- الإتيان بالواو

أو صدرُها ماضي لفظاً إذا كان مثبتًا أو معنـىً وهو المضـارع المنفـي بـ(لمْ)، أو (لمّـا)..جـاز الأمران

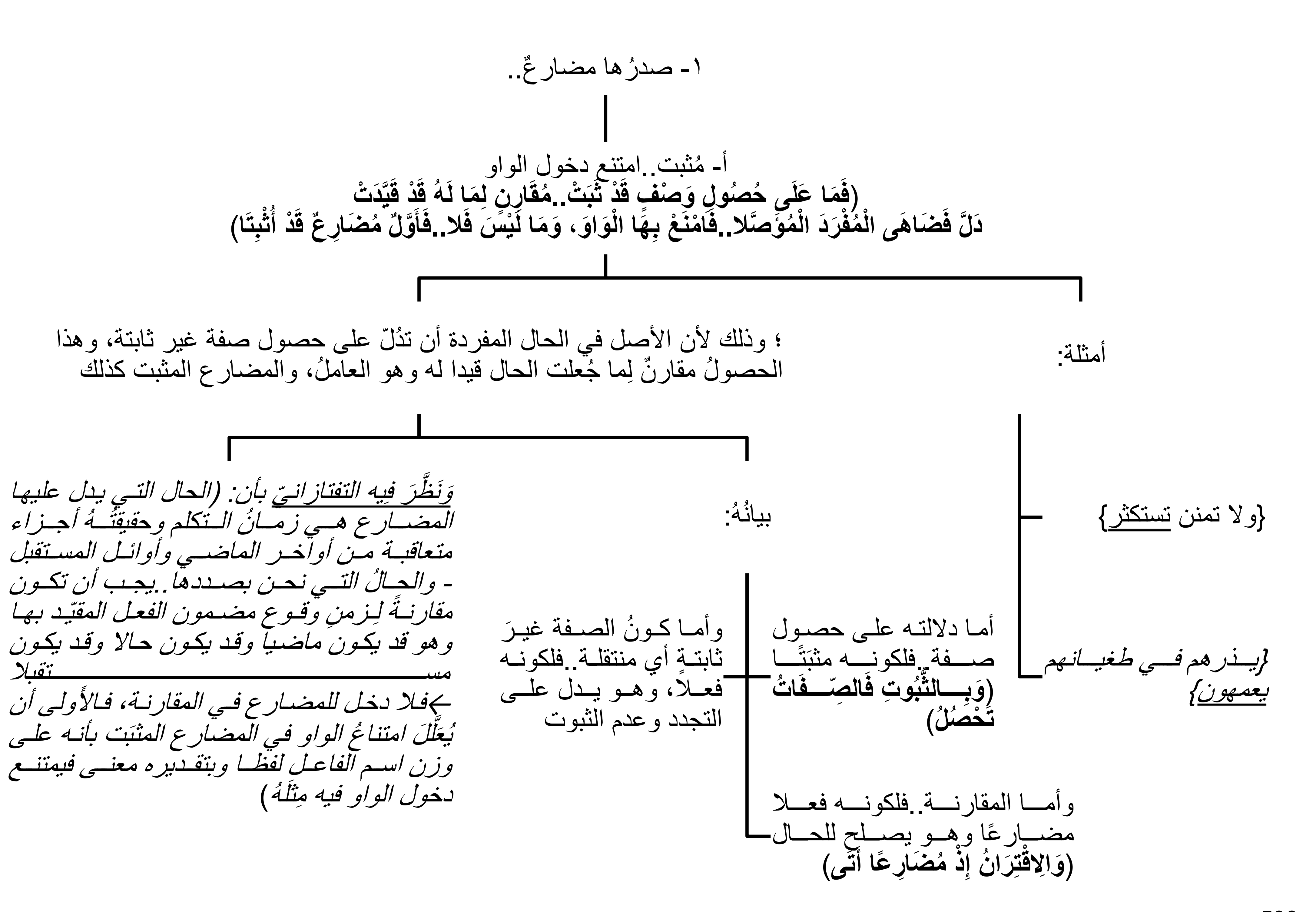
تَنْبيهٌ: حكم الفعل الَّذِي هو في نفسه نفيٌّ كـ(ليس)..حكمُ الفعل الْمَنْفِـيّ بأَدَاة نفيٍ في جواز الأمرين، ولكنّ ذكر الواوِ أرجحُ

<u>خريطة إجمالية</u>

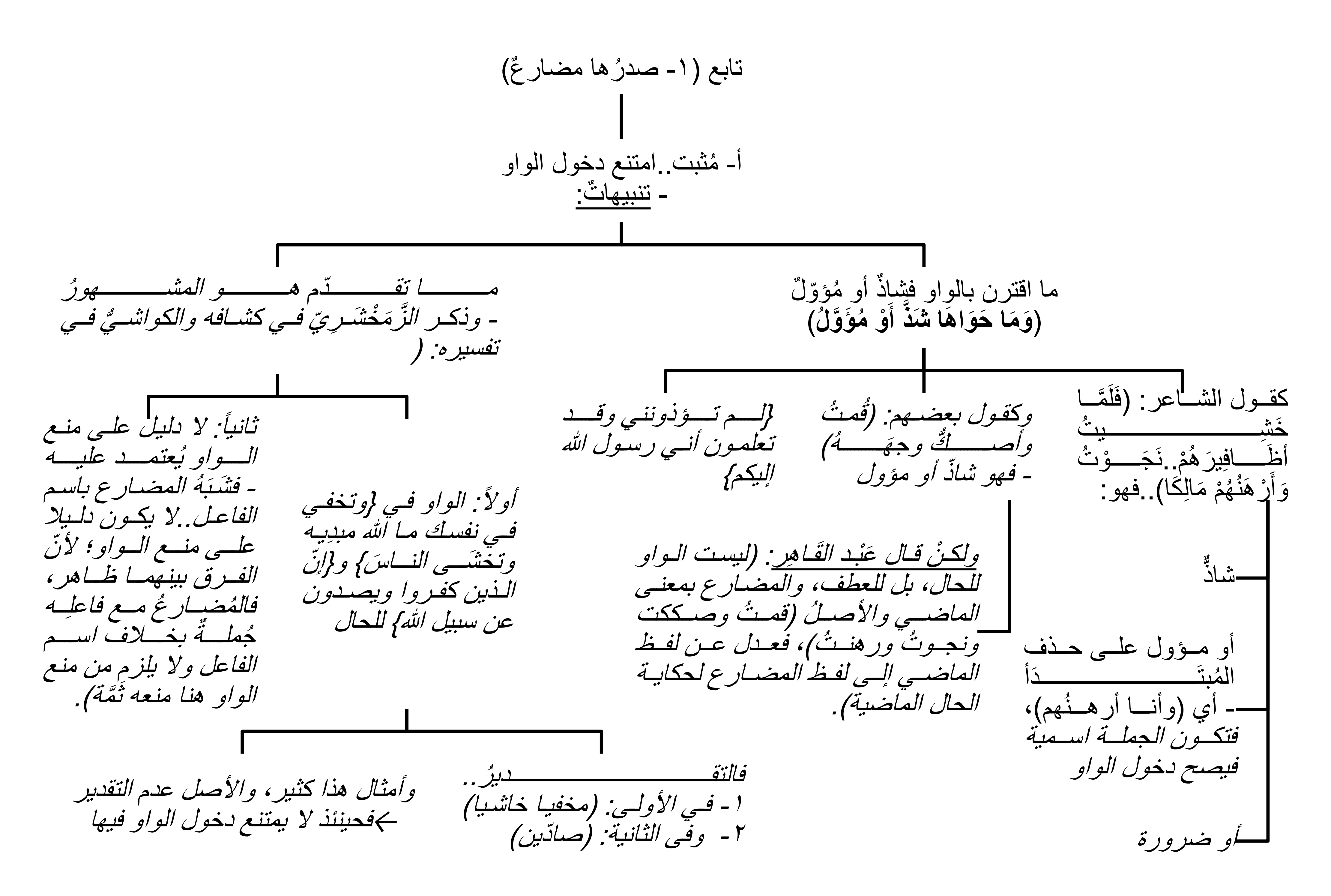
١- صدرُها مضارعٌ..

مُثبت..امتنع دخول الواو

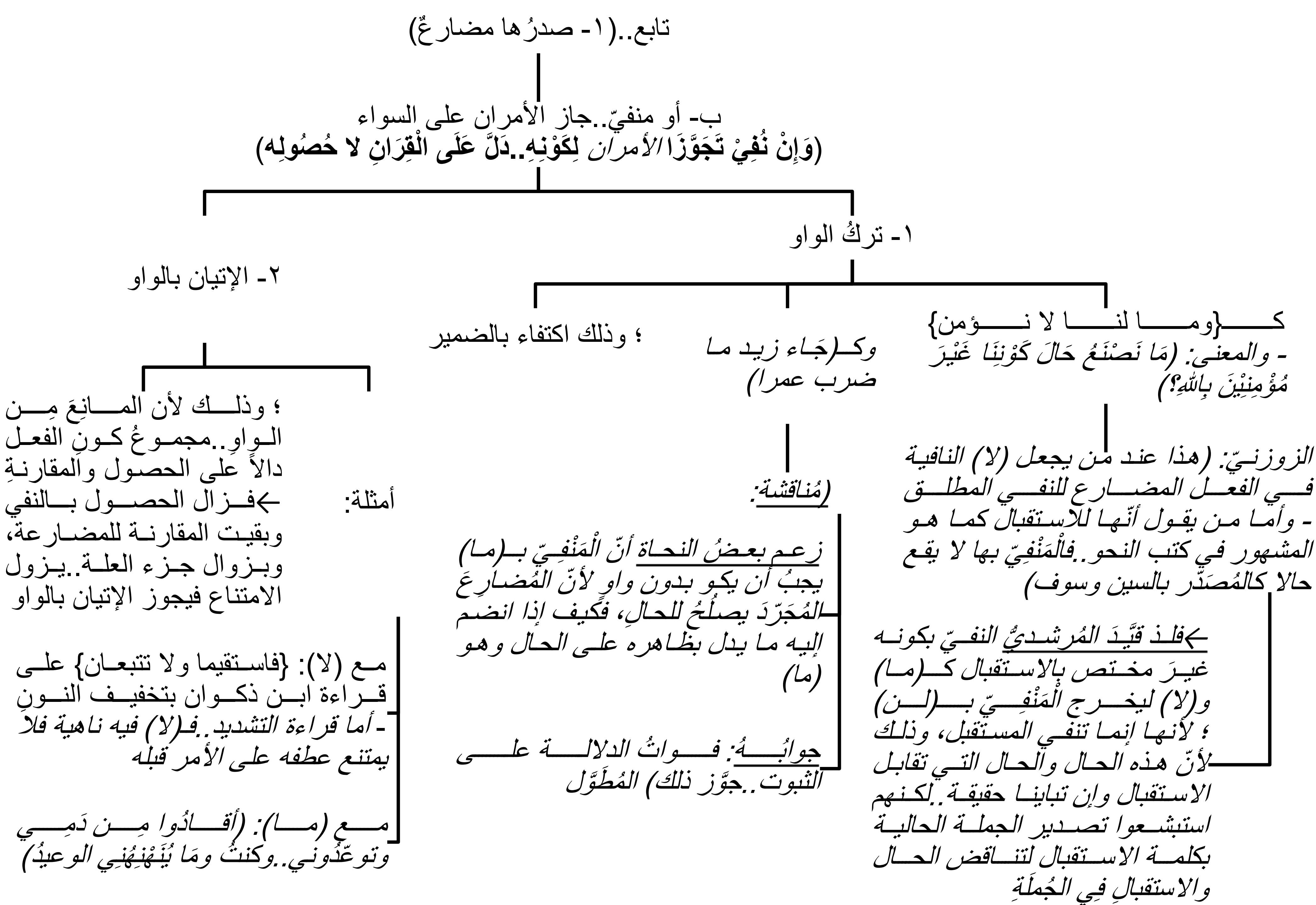
أو منفيّ..جاز الأمران على السواء
١- تركُ الواو
٢- الإتيان بالواو



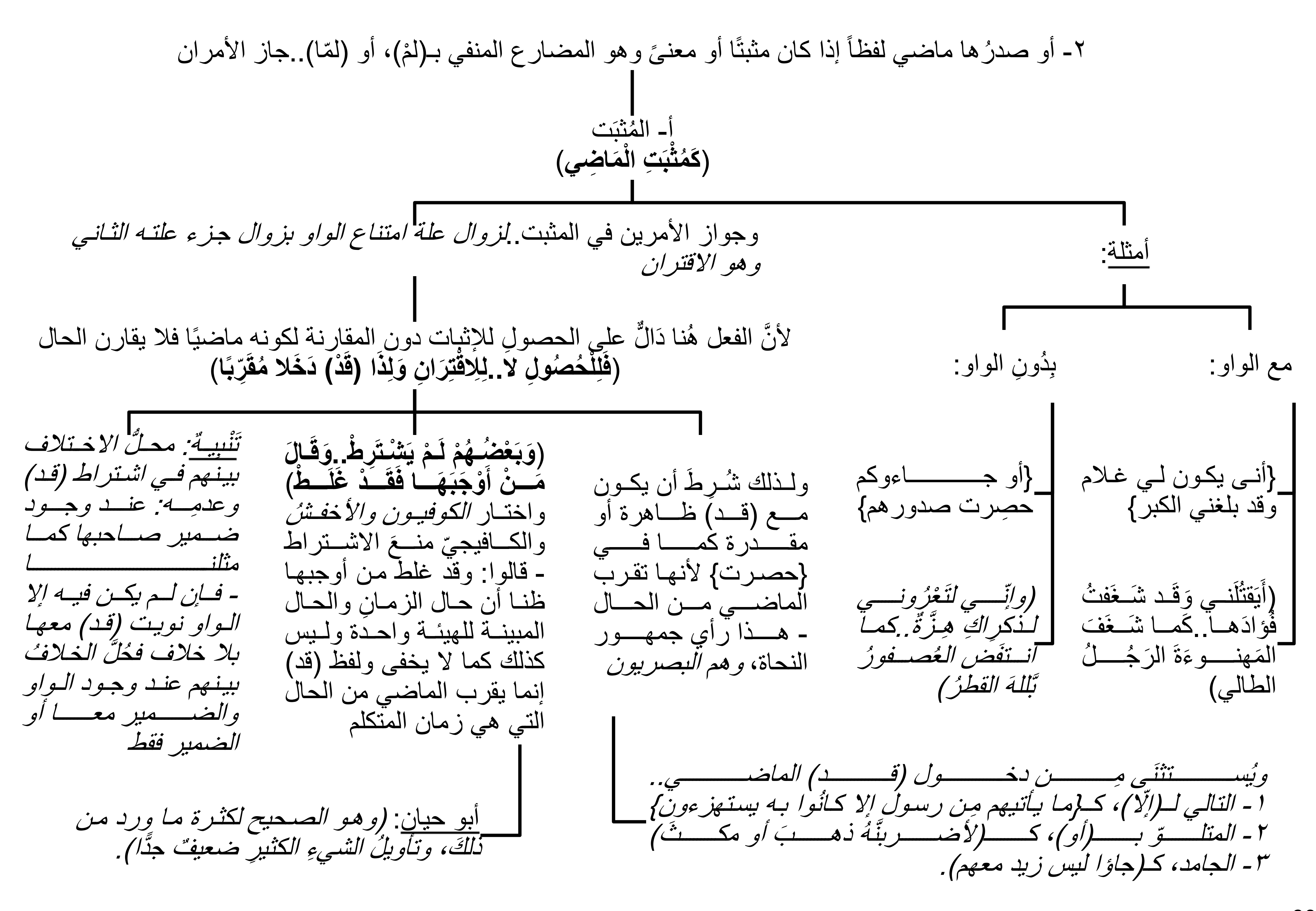
١- صدرُها مضارعٌ..
أ- مُثبت..امتنع دخول الواو
(فَمَا عَلَى حُصُولِ وَصْفٍ قَدْ ثَبَتْ..مُقَارِنٍ لِمَا لَهُ قَدْ قَيَّدَتْ
دَلَّ فَضَاهَى الْمُفْرَدَ الْمُوَصَّلا..فَامْنَعْ بِهَا الْوَاوَ، وَمَا لَيْسَ فَلا..فَأَوَّلٌ مُضَارِعٌ قَدْ أُثْبِتَا)
أمثلة:
{ولا تمنن تستكثر}
{يذرهم في طغيانهم يعمهون}
؛ وذلك لأن الأصل في الحال المفردة أن تدُلّ على حصول صفة غير ثابتة، وهذا الحصولُ مقارنٌ لِما جُعلت الحال قيدا له وهو العاملُ، والمضارع المثبت كذلك
بيانُهُ:
أما دلالته على حصول صفة..فلكونه مثبَتًا (وَبِالثُّبُوتِ فَالصِّفَاتُ تَحْصُلُ)
وأما كونُ الصفة غيرَ ثابتةٍ أي منتقلة..فلكونه فعلاً، وهو يدل على التجدد وعدم الثبوت
وأما المقارنة..فلكونه فعلا مضارعًا وهو يصلح للحال (وَالِاقْتِرَانُ إِذْ مُضَارِعًا أَتَى)
وَنَظَّرَ فِيهِ التفتازانيّ بأن: (الحال التي يدل عليها المضارع هي زمانُ التكلم وحقيقتُهُ أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل - والحالُ التي نحن بصددها..يجب أن تكون مقارنةً لِزمنِ وقوع مضمون الفعل المقيّد بها وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون مستقبلا ←فلا دخل للمضارع في المقارنة، فالأَولى أن يُعَلَّلَ امتناعُ الواو في المضارع المثبَت بأنه على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه مِثْلَهُ)

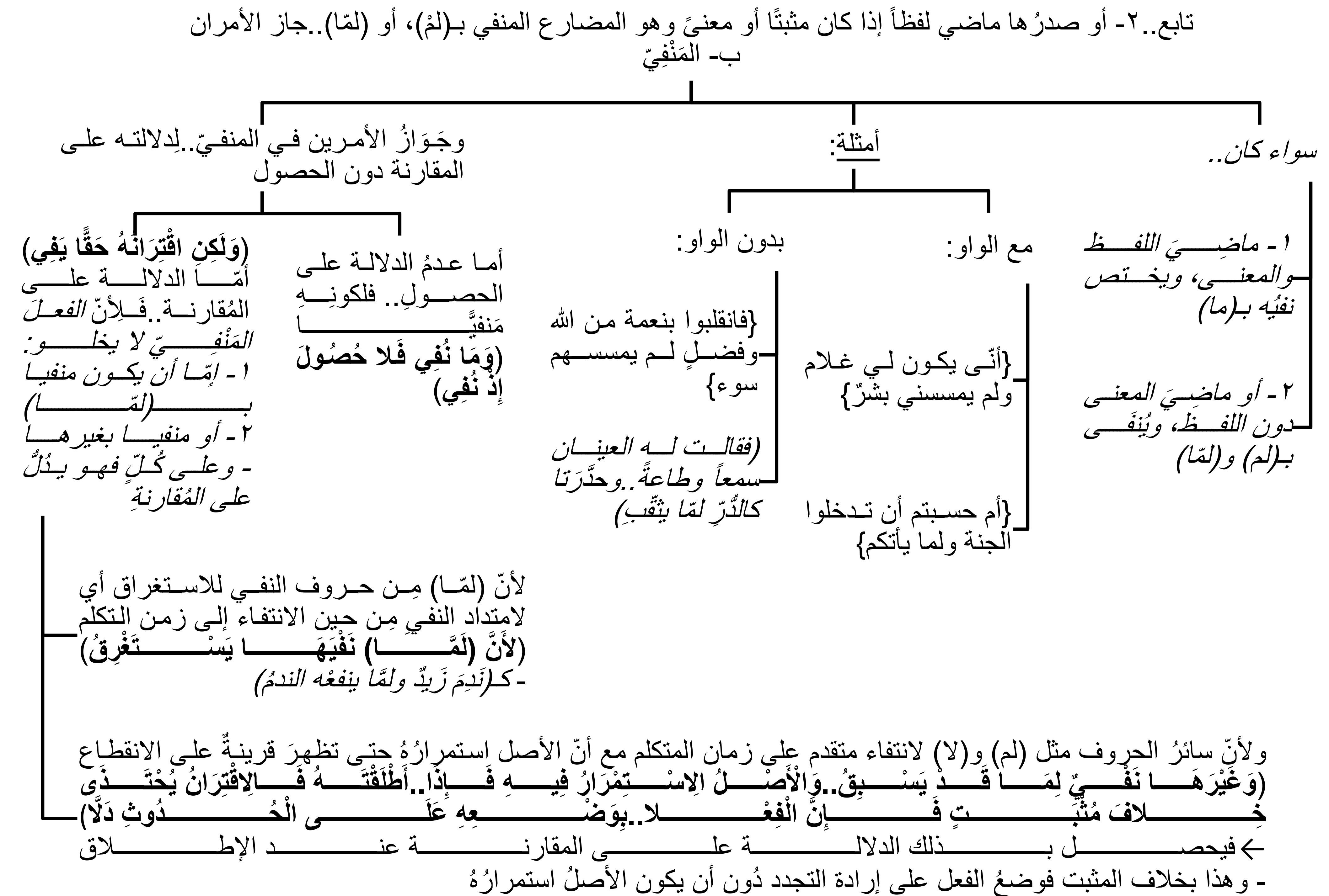


تابع (١- صدرُها مضارعٌ)
أ- مُثبت..امتنع دخول الواو
- تنبيهاتٌ:
ما اقترن بالواو فشاذٌ أو مُؤوّلٌ
(وَمَا حَوَاهَا شَذَّ أَوْ مُؤَوَّلُ)
كقول الشاعر: (فَلَمَّا خَشِيتُ أظَافِيرَهُمْ..نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا)..فهو:
شاذٌّ
أو مؤول على حذف المُبتَدَأ
- أي (وأنا أرهنُهم)، فتكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو
أو ضرورة
وكقول بعضهم: (قُمتُ وأصكُّ وجهَهُ)
- فهو شاذّ أو مؤول
ولكنْ قال عَبْد القَاهِر: (ليست الواو للحال، بل للعطف، والمضارع بمعنى الماضي والأصلُ (قمتُ وصككت ونجوتُ ورهنتُ)، فعدل عن لفظ الماضي إلى لفظ المضارع لحكاية الحال الماضية).
{لم تؤذونني وقد تعلمون أني رسول الله إليكم}
ما تقدّم هو المشهورُ
- وذكر الزَّمَخْشَرِيّ في كشافه والكواشيُّ في تفسيره: (
أولاً: الواو في {وتخفي في نفسك ما الله مبدِيه وتخشَى الناسَ} و{إنّ الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله} للحال
ثانياً: لا دليل على منع الواو يُعتمد عليه
- فشَبَهُ المضارع باسم الفاعل..لا يكون دليلا على منع الواو؛ لأنّ الفرق بينهما ظاهر، فالمُضارعُ مع فاعلِه جُملةٌ بخلاف اسم الفاعل ولا يلزم من منع الواو هنا منعه ثَمَّة).
فالتقديرُ..
١- في الأولى: (مخفيا خاشيا)
٢- وفي الثانية: (صادّين)
وأمثال هذا كثير، والأصل عدم التقدير
فحينئذ لا يمتنع دخول الواو فيها



تابع..(١- صدرُها مضارعٌ)
ب- أو منفيّ..جاز الأمران على السواء
(وَإِنْ نُفِيْ تَجَوَّزَا الأمران لِكَوْنِهِ..دَلَّ عَلَى الْقِرَانِ لا حُصُولِه)
١- تركُ الواو
٢- الإتيان بالواو
كـ{ومـا لنـا لا نـؤمن}
- والمعنى: (مَا نَصْنَعُ حَالَ كَوْنِنَا غَيْرَ مُؤْمِنِيْنَ بِاللهِ؟)
وكـ(جَاء زيد ما ضرب عمرا)
؛ وذلك اكتفاء بالضمير
الزوزنيّ: (هذا عند من يجعل (لا) النافية في الفعل المضارع للنفي المطلق - وأما من يقول أنّها للاستقبال كما هو المشهور في كتب النحو..فالْمَنْفِيّ بها لا يقع حالا كالمُصَدّر بالسين وسوف)
←فلذ قيَّدَ المُرشديُّ النفيّ بكونه غيرَ مختص بالاستقبال كـ(ما) و(لا) ليخرج الْمَنْفِيّ بـ(لن) ؛ لأنها إنما تنفي المستقبل، وذلك لأنّ هذه الحال والحال التي تقابل الاستقبال وإن تباينا حقيقة..لكنهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية بكلمة الاستقبال لتناقض الحال والاستقبالِ فِي الْجُملَةِ
(مُناقشة:
زعم بعضُ النحاة أنّ الْمَنْفِيّ بـ(ما) يجبُ أن يكو بدون واو لأنّ المُضارِعَ المُجَرّدَ يصلُحُ للحالِ، فكيف إذا انضم إليه ما يدل بظاهره على الحال وهو (ما)
جوابُهُ: فواتُ الدلالة على الثبوت..جوَّز ذلك) المُطَوَّل
؛ وذلك لأن المانعَ مِن الواوِ..مجموعُ كونِ الفعل دالاً على الحصول والمقارنةِ ←فزال الحصول بالنفي وبقيت المقارنة للمضارعة، وبزوال جزء العلة..يزول الامتناع فيجوز الإتيان بالواو
أمثلة:
مع (لا): {فاستقيما ولا تتبعان} على قراءة ابن ذكوان بتخفيف النونِ - أما قراءة التشديد..فـ(لا) فيه ناهية فلا يمتنع عطفه على الأمر قبله
مع (ما): (أقادُوا مِن دَمِي وتوعّدُوني..وكنتُ ومَا يُنَهْنِهُنِي الوعيدُ)


٢- أو صدرُها ماضي لفظاً إذا كان مثبتًا أو معنىً وهو المضارع المنفي بـ(لمْ)، أو (لمّا)..جاز الأمران
أ- المُثبَت
(كَمُثْبَتِ الْمَاضِي)
أمثلة:
مع الواو:
{أنى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر}
(أَيَقتُلَني وَقَد شَغَفتُ فُؤادَها..كَما شَغَفَ المَهنوءَةَ الرَجُلُ الطالي)
بِدُونِ الواو:
{أو جاءوكم حصِرت صدورهم}
(وإنّي لتَعْروني لذكراكِ هِزَّةٌ..كما انتفَض العُصفورُ بَلّلهَ القطرُ)
وجواز الأمرين في المثبت..لزوال علة امتناع الواو بزوال جزء علته الثاني وهو الاقتران
لأنَّ الفعل هُنا دَالٌّ على الحصولِ للإثبات دون المقارنة لكونه ماضيًا فلا يقارن الحال
(فَلِلْحُصُولِ لا..لِلِاقْتِرَانِ وَلِذَا (قَدْ) دَخَلا مُقَرِّبًا)
ولذلك شُرِطَ أن يكون مع (قد) ظاهرة أو مقدرة كما في {حصرت} لأنها تقرب الماضي من الحال - هذا رأي جمهور النحاة، وهم البصريون
ويُستثنَى مِن دخول (قد) الماضي..
١- التالي لـ(إلّا)، كـ{ما يأتيهم مِن رسول إلا كانُوا به يستهزءون}
٢- المتلوّ بـ(أو)، كـ(لأضربنَّهُ ذهبَ أو مكثَ)
٣- الجامد، كـ(جاؤا ليس زيد معهم).
(وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَشْتَرِطْ..وَقَالَ مَنْ أَوْجَبَهَا فَقَدْ غَلَطْ) واختار الكوفيون والأخفشُ والكافيجيّ منعَ الاشتراط - قالوا: وقد غلط من أوجبها ظنا أن حال الزمانِ والحال المبينة للهيئة واحدة وليس كذلك كما لا يخفى ولفظ (قد) إنما يقرب الماضي من الحال التي هي زمان المتكلم
أبو حيان: (وهو الصحيح لكثرة ما ورد من ذلكَ، وتأويلُ الشيءِ الكثيرِ ضعيفٌ جدًّا).
تَنْبِيهٌ: محلُّ الاختلاف بينهم في اشتراط (قد) وعدمِه: عند وجود ضمير صاحبها كما مثلنا - فإن لم يكن فيه إلا الواو نويت (قد) معها بلا خلاف فحُلُّ الخلافُ بينهم عند وجود الواو والضمير معا أو الضمير فقط



تابع..٢- أو صدرُها ماضي لفظاً إذا كان مثبتًا أو معنىً وهو المضارع المنفي بـ(لمْ)، أو (لمّا)..جاز الأمران
ب- المَنْفِيّ
سواء كان..
١ - ماضِيَ اللفظ والمعنى، ويختص نفيُه بـ(ما)
٢ - أو ماضِيَ المعنى دون اللفظ، ويُنفَى بـ(لم) و(لمّا)
أمثلة:
مع الواو:
{أنّى يكون لي غلام ولم يمسسني بشرٌ}
{أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم}
بدون الواو:
{فانقلبوا بنعمة من الله وفضلٍ لم يمسسهم سوء}
(فقالت له العينان سمعاً وطاعةً..وحدَّرَتا كالدُّرِّ لمّا يثَقّبِ)
وجَوَازُ الأمرين في المنفيّ..لِدلالته على المقارنة دون الحصول
أما عدمُ الدلالة على الحصولِ.. فلكونِهِ مَنفيًّا
(وَمَا نُفِي فَلا حُصُولَ إِذْ نُفِي)
(وَلَكِنِ اقْتِرَانُهُ حَقًّا يَفِي)
أمّا الدلالة على المُقارنة..فَلِأنّ الفعلَ المَنْفِيّ لا يخلو:
١ - إمّا أن يكون منفيا بـ(لمّا)
٢ - أو منفيا بغيرها
- وعلى كُلٍّ فهو يدُلُّ على المُقارنةِ
لأنّ (لمّا) مِن حروف النفي للاستغراق أي لامتداد النفي مِن حين الانتفاء إلى زمن التكلم
(لأَنَّ (لَمَّا) نَفْيَهَا يَسْتَغْرِقُ)
- كـ(نَدِمَ زَيدٌ ولَمَّا ينفعْه الندمُ)
ولأنّ سائرُ الحروف مثل (لم) و(لا) لانتفاء متقدم على زمان المتكلم مع أنّ الأصل استمرارُهُ حتى تظهرَ قرينةٌ على الانقطاع
(وَغَيْرَهَا نَفْيٌ لِمَا قَدْ يَسْبِقُ..وَالْأَصْلُ الِاسْتِمْرَارُ فِيهِ فَإِذَا..أَطْلَقْتَهُ فَالِاقْتِرَانُ يُحْتَذَى خِلافَ مُثْبَتٍ فَإِنَّ الْفِعْلا..بِوَضْعِهِ عَلَى الْحُدُوثِ دَلَّا)
← فيحصل بذلك الدلالة على المقارنة عند الإطلاق
- وهذا بخلاف المثبت فوضعُ الفعل على إرادة التجدد دُون أن يكون الأصلُ استمرارُهُ

تابع..(أ- إن كانت فعلية)

تَنْبِيهٌ: حكم الفعل الَّذِي هو في نفسه نفيٌّ كـ(ليس)..حكمُ الفعل الْمَنْفِيّ بأَدَاة نفيٍ في جواز الأمرين، ولكنّ ذكر الواوِ أرجحُ

توجيهٌ:

جواز الأمرين: لأنه لما قام مع خبره مقام الفعل الْمَنْفِيّ..أعطِيَ حكمَهُ فقولنا: (ليس زيد قائماً) في قوة قولنا: (ما قام زيد)، فكما جاز في هذه الوجهان..فكذا يجوزان فيما هو فِي قُوَّتِهِ

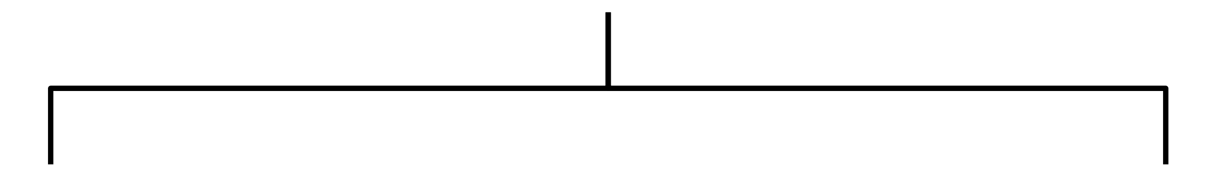
ترجيح الواو: لأنّ في حكم ما يلازمه لفظا وهو الجملة الاسمية وما يشابه معنى وهو ما كان ذكر الواو، فأُعطِيَ حُكمَها في ذكر الواو وحكمَ ما كان فقط في ترك الواو ←فَلِذَا ترجح ذكر الواو على تركها

أمثلة:

ورد: (أتاني وليس معه غيرُه) و (أتاني ليس معه غيرُه)

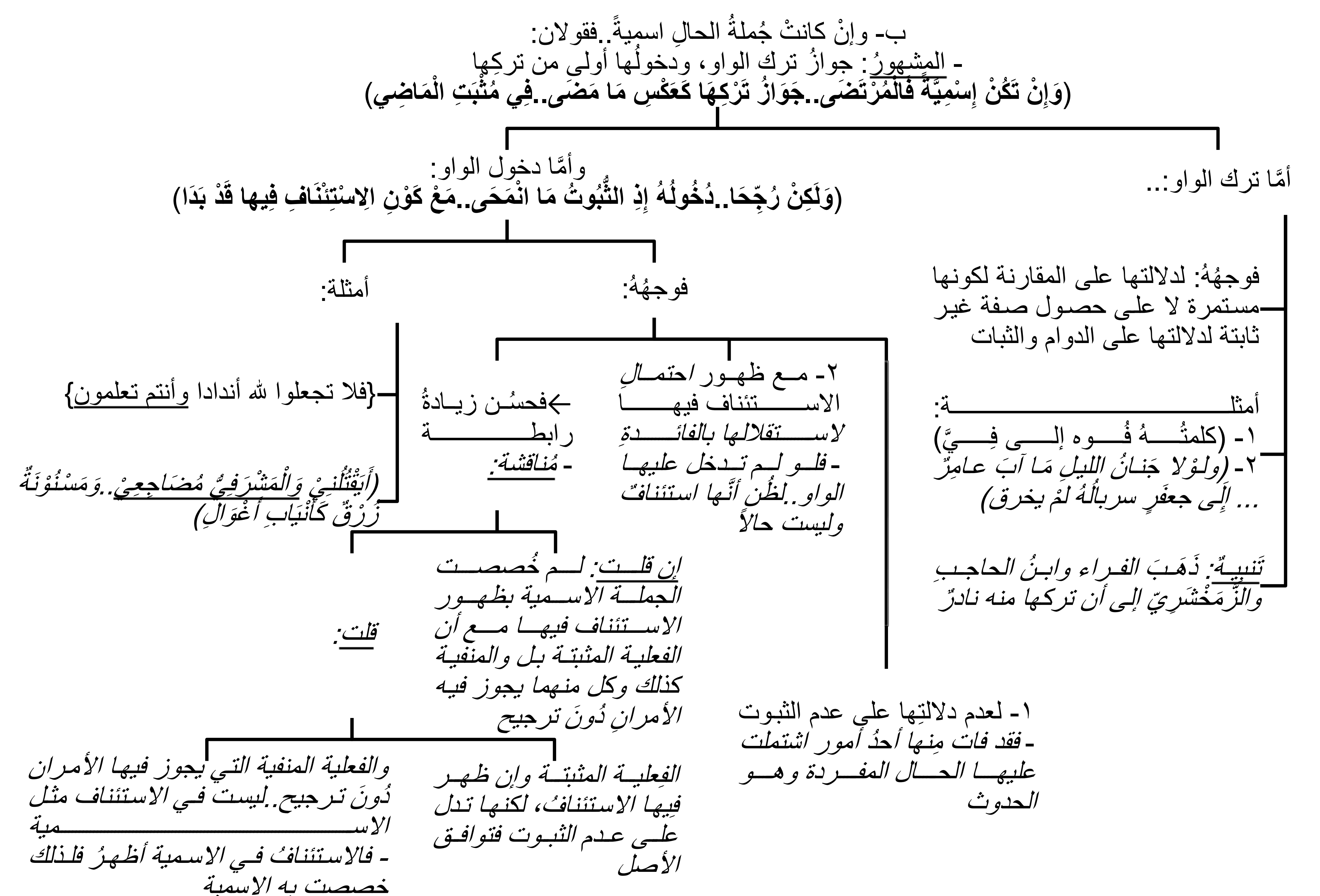
(إذا جرى في كفّه الرشاءُ..خلَّى القليبَ ليس فيه ماءُ)

ب- وإنْ كانتْ جُملةُ الحالِ اسميةً..فقولان:



المشهورُ: جوازُ ترك الواو، ودخولُها أولى من تركِها

ولِعبد القاهر في هذا المقام مقالة مشهورة في تصدير الجملة الاسمية بالواو



ب- وإنْ كانتْ جُملةُ الحالِ اسميةً..فقولان:
- المشهورُ: جوازُ ترك الواو، ودخولُها أولى من تركِها
(وَإِنْ تَكُنْ إِسْمِيَّةً فَالْمُرْتَضَى..جَوَازُ تَرْكِهَا كَعَكْسِ مَا مَضَى..فِي مُثْبَتِ الْمَاضِي)
أمَّا ترك الواو:..
فوجهُهُ: لدلالتها على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات
أمثلة:
١- (كلمتُهُ فُوه إلى فِيَّ)
٢- (ولوْلا جَنانُ الليلِ مَا آبَ عامِرٌ ... إِلَى جعفرٍ سربالُهُ لمْ يخرق)
تَنبيهٌ: ذَهَبَ الفراء وابنُ الحاجبِ والزَّمَخْشَرِيّ إلى أن تركها منه نادرٌ
وأمَّا دخول الواو:
(وَلَكِنْ رُجِّحَا..دُخُولُهُ إِذِ الثُّبُوتُ مَا انْمَحَى..مَعْ كَوْنِ الِاسْتِئْنَافِ فِيها قَدْ بَدَا)
فوجهُهُ:
١- لعدم دلالتِها على عدم الثبوت
- فقد فات مِنها أحدُ أمور اشتملت عليها الحال المفردة وهو الحدوث
٢- مع ظهور احتمالِ الاستئناف فيها لاستقلالها بالفائدةِ
- فلو لم تدخل عليها الواو..لظُن أنَّها استئنافٌ وليست حالاً
فحسُن زيادةُ رابطة
- مُناقشة:
إن قلت: لم خُصصت الجملة الاسمية بظهور الاستئناف فيها مع أن الفعلية المثبتة بل والمنفية كذلك وكل منهما يجوز فيه الأمرانِ دُونَ ترجيح
قلت:
الفِعلية المثبتة وإن ظهر فِيها الاستئنافُ، لكنها تدل على عدم الثبوت فتوافق الأصل
والفعلية المنفية التي يجوز فيها الأمران دُونَ ترجيح..ليست في الاستئناف مثل الاسمية
- فالاستئنافُ في الاسمية أظهرُ فلذلك خصصت به الاسميةِ
أمثلة:
{فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون}
(أَيَقْتُلُنِيْ وَالْمَشْرَفِيُّ مُضَاجِعِيْ..وَمَسْنُوْنَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيَابِ أَغْوَالِ)

تابع..(ب- وإنْ كانتْ جُملةُ الحالِ اسميةً..فقولان:)

☼ *ولِعبد القاهر في هذا المقام مقالة مشهورة في تصدير الجملة الاسمية بالواو*

- ولاشتهارها عنه حذف النَّاظِمُ الفاعل للعلم به

١- إن كان المُبتَدَأ فيها ضمير صاحب الحال..وجبت

(وَقِيلَ إِلْزَمْ إِذْ يَكُونُ الْمُبْتَدَا..ضَمِيرَ ذِي الْحَالِ)

- سواء كان خبره فعلاً أم اسمًا

كـ(جَاء زيدٌ وهو يُسرِع) أو (جَاء زيدٌ وهو مُسرع)

وذلك لأن الفائدة كانت حاصلة بدون الضمير، فالإتيان بالضميرِ يُشعر بقصد الاستئناف المُنافي للاتصال، فلا يصلحُ أن يستقل بالربط فتجب الواوُ

الدَّلائِل: (الجملة لا يُترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضمّ إليه في الإِثْبَات وتقدَّر تقديرَ المفرد في أن لا يُستأنف لها الإِثْبَاتُ

- وهذا يمتنع في نحو (جَاء زيد وهو مسرع) أو (وهو يسرع)؛ لأنّك إذا أعدت ذُكر (زيد) وجئت بضميره المنفصل المرفوع..كان بمنزلة إِعَادَة اسمه صريحا في أنك لا تجد سبيلا إلى أن تدخل (يسرع) في صلة المجيء وتضمّه إليه في الإِثْبَات لأنّ إِعَادَة ذكره لا يكون حتى يقصد استئناف الخبر عنه بأنّه يسرع وإلا لكنت تركت المُبْتَدَأ بمضيه وجعلته لغوا في البين ثم تزعم أنك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للسرعة إِثْبَاتا

←فعلى هذا..فالأصلُ والقياسُ: أن لا تجيء الجملة الاسمية إلا مع الواو

وما جاء بدونه..فسبيلُه سبيل الشيء الخارج عن قياسه وأصله بضرب من التأويل ونوع من التشبيه بالمفرد ؛ وذلك لأنّ معنى (فُوه إلى فِيّ): مُشافِها، وهكذا

وأمَّا (إذا أتيتَ أبا مروانَ تسألهُ..وجَدْتَهُ حاضِرَاهُ الجودُ والحسَبُ)..فلِأنه بسبب تقديم الخبر قرُب في المعنى مِن (وجدته حاضراه) أي: (حاضرا عنده الجود والكرم)

- وتنزيل الشيء منزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم

- ويجوز أن يكون جميع ذلك على إِرَادَة الواو كما جاء الماضي على إِرَادَة (قد)

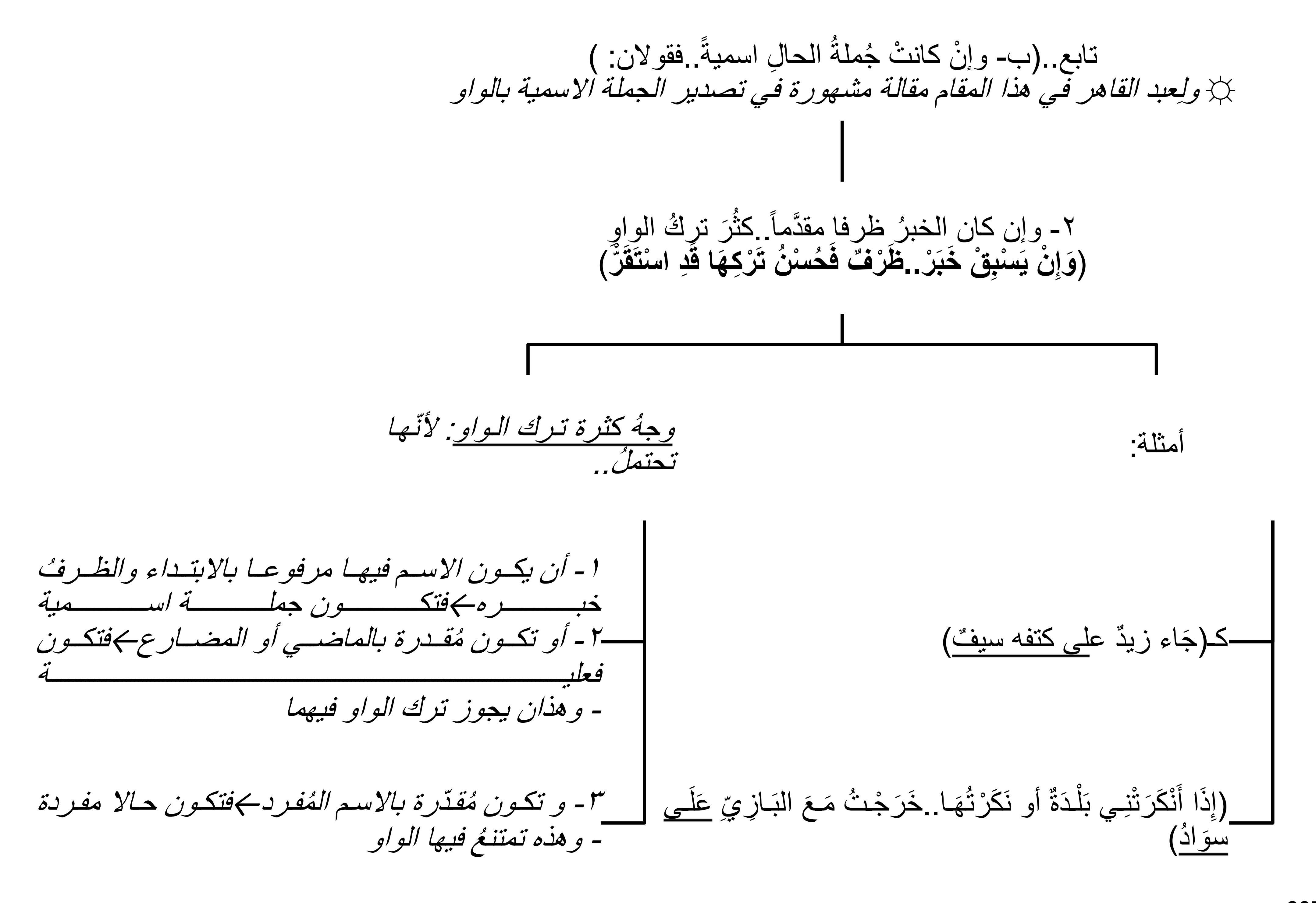
التَّفْتَازَانِيُّ: (الذى يلوح من كلام عبد القاهر أنّ وجوب الواو في نحو (جَاءَنِي زيد وزيدٌ يُسرع) أو (مسرع) و(جائني عمرو وزيد يسرع أمامه) أو (مسرع)...أولى منه في نحو (جاءني وهو يُسرع) أو (وهو مسرع)

٢- وإن كان الخبرُ ظرفا مقدَّماً..كثُرَ تركُ الواو

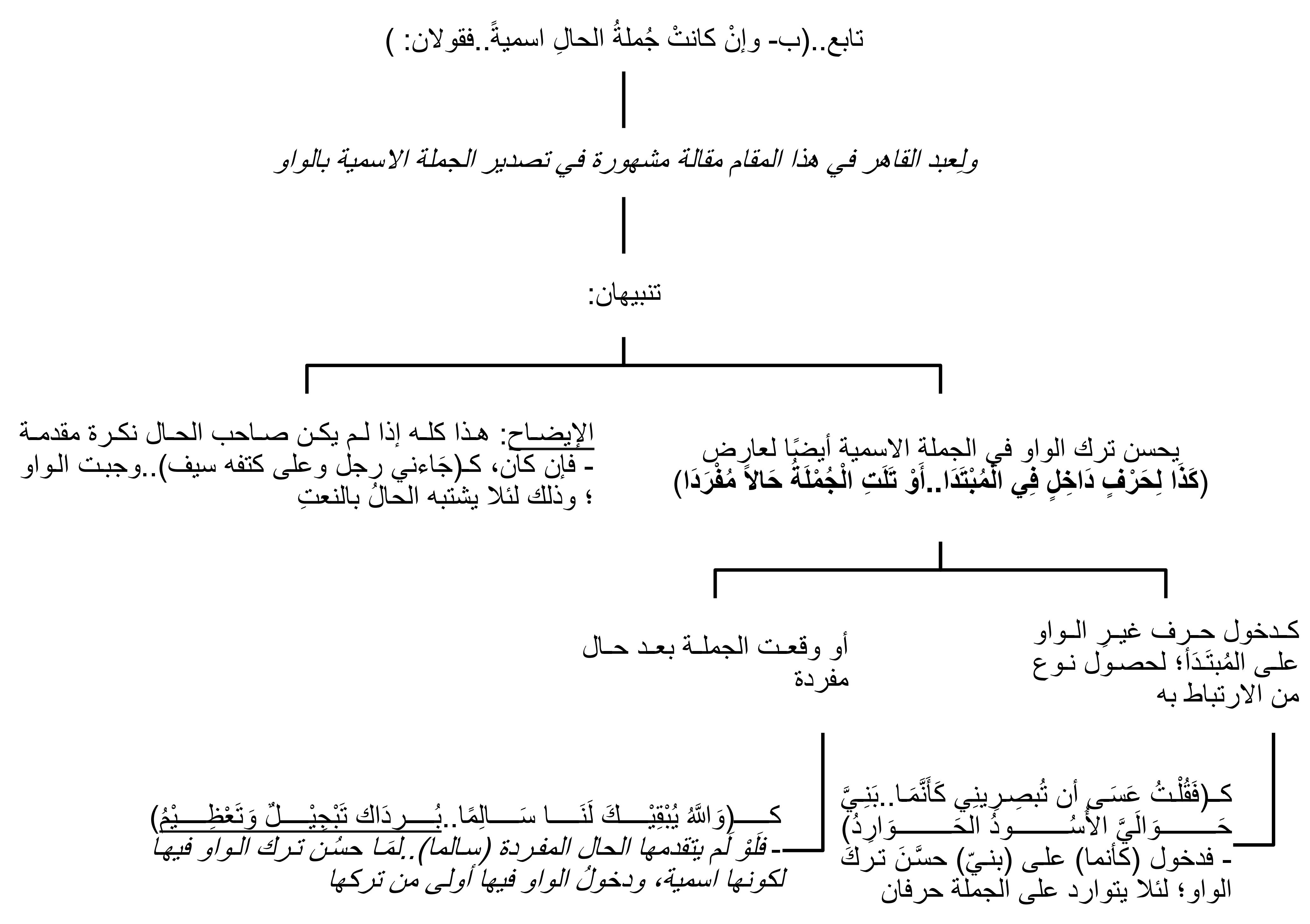
(وَإِنْ يَسْبِقْ خَبَرْ..ظَرْفٌ فَحُسْنُ تَرْكِهَا قَدِ اسْتَقَرّْ)

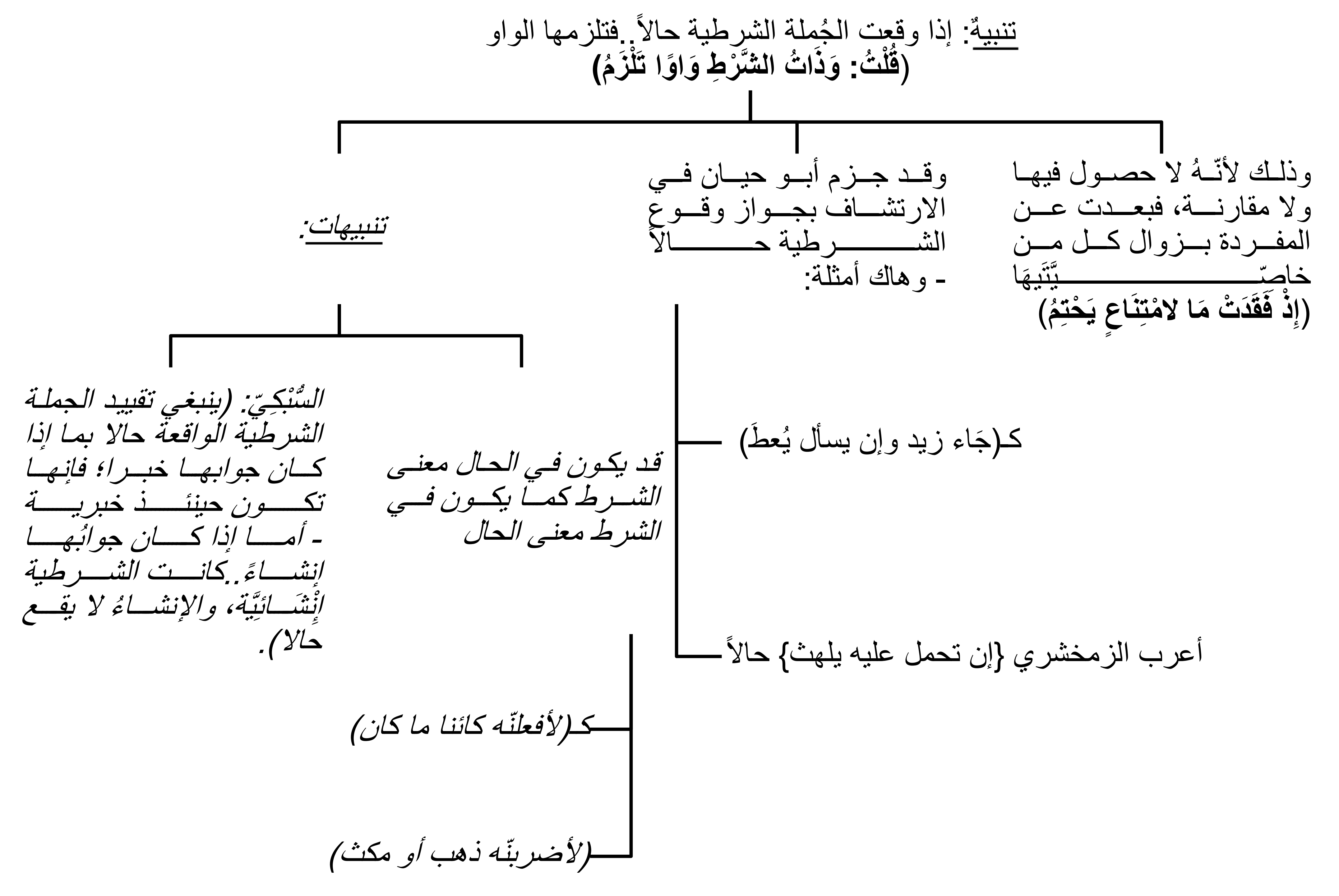
- بيانُه في الصفحة التالية

مُصْطفَى دَنْقَش



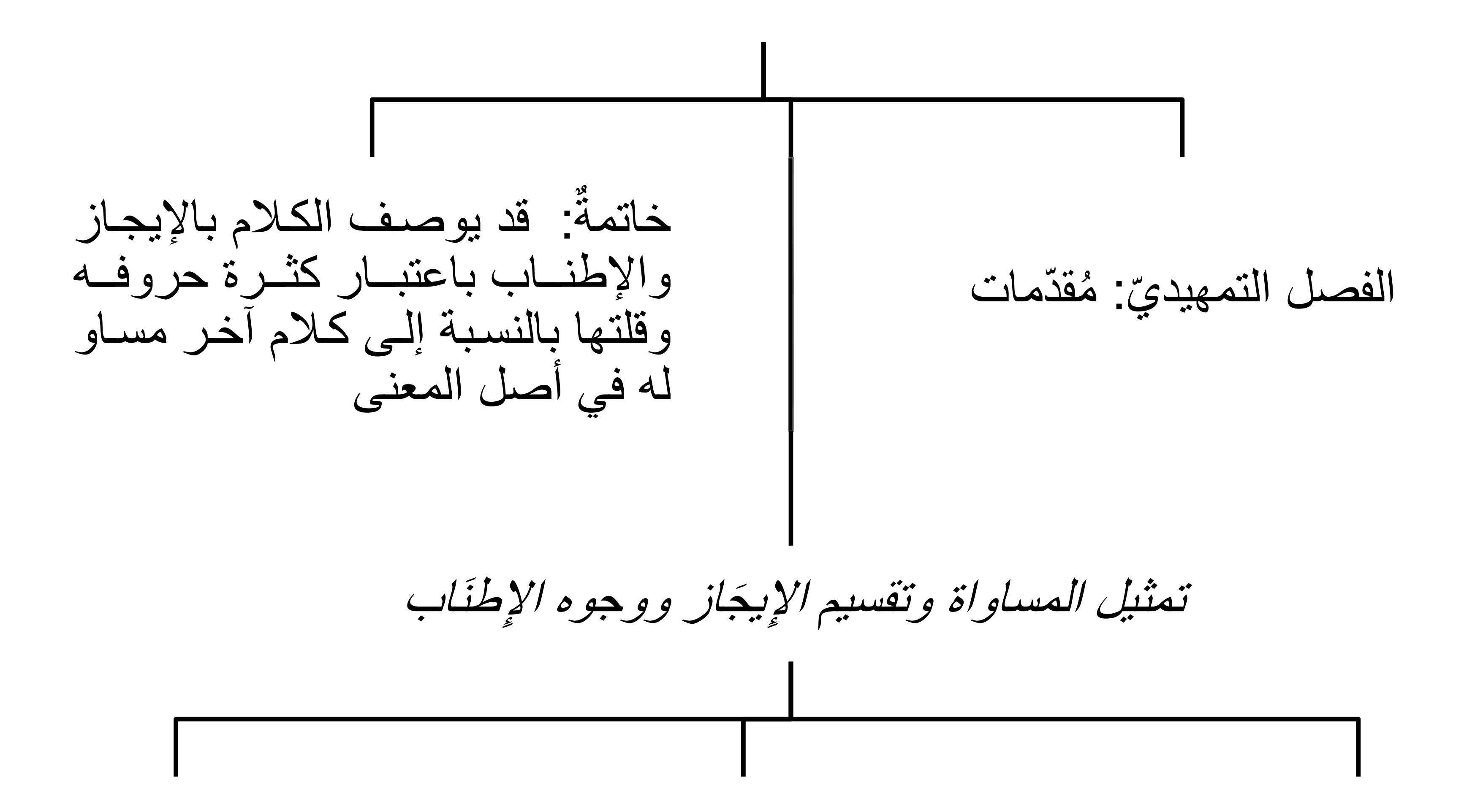
تابع..(ب- وإنْ كانتْ جُملةُ الحالِ اسميةً..فقولان:)
☼ ولِعبد القاهر في هذا المقام مقالة مشهورة في تصدير الجملة الاسمية بالواو
٢- وإن كان الخبرُ ظرفا مقدَّماً..كثُرَ تركُ الواو
(وَإِنْ يَسْبِقْ خَبَرْ..ظَرْفٌ فَحُسْنُ تَرْكِهَا قَدِ اسْتَقَرّْ)
أمثلة:
ك(جَاء زيدٌ على كتفه سيفٌ)
(إِذَا أَنْكَرَتْنِي بَلْدَةٌ أو نَكَرْتُهَا..خَرَجْتُ مَعَ البَازِيِّ عَلَي سَوَادُ)
وجهُ كثرة ترك الواو: لأنّها تحتملُ..
١- أن يكون الاسم فيها مرفوعا بالابتداء والظرفُ خبره←فتكون جملة اسمية
٢- أو تكون مُقدرة بالماضي أو المضارع←فتكون فعلية
- وهذان يجوز ترك الواو فيهما
٣- و تكون مُقدّرة بالاسم المُفرد←فتكون حالا مفردة
- وهذه تمتنعُ فيها الواو


تابع..(ب- وإنْ كانتْ جُملةُ الحالِ اسميةً..فقولان:)
ولِعبد القاهر في هذا المقام مقالة مشهورة في تصدير الجملة الاسمية بالواو
تنبيهان:
يحسن ترك الواو في الجملة الاسمية أيضًا لعارض
(كَذَا لِحَرْفٍ دَاخِلٍ فِي الْمُبْتَدَا..أَوْ تَلَتِ الْجُمْلَةُ حَالاً مُفْرَدَا)
الإيضاح: هذا كله إذا لم يكن صاحب الحال نكرة مقدمة - فإن كان، كـ(جَاءني رجل وعلى كتفه سيف)..وجبت الواو ؛ وذلك لئلا يشتبه الحالُ بالنعتِ
كدخول حرف غيرِ الواو على المُبتَدَأ؛ لحصول نوع من الارتباط به
أو وقعت الجملة بعد حال مفردة
كـ(فَقُلْتُ عَسَى أن تُبصِرينِي كَأَنَّمَا..بَنِيَّ حَوَالَيَّ الأُسُودُ الحَوَارِدُ)
- فدخول (كأنما) على (بنيّ) حسَّنَ تركَ الواو؛ لئلا يتوارد على الجملة حرفان
كـ(وَاللَّهُ يُبْقِيْكَ لَنَا سَالِمًا..بُرِدَاك تَبْجِيْلٌ وَتَعْظِيْمُ)
- فَلَوْ لَم يتقدمها الحال المفردة (سالما)..لمَا حسُن ترك الواو فيها لكونها اسمية، ودخولُ الواو فيها أولى من تركها


تنبيهٌ: إذا وقعت الجُملة الشرطية حالاً..فتلزمها الواو
(قُلْتُ: وَذَاتُ الشَّرْطِ وَاوًا تَلْزَمُ)
وذلك لأنّهُ لا حصول فيها ولا مقارنة، فبعدت عن المفردة بزوال كل من خاصّيَّتَيهَا
(إذْ فَقَدَتْ مَا لامْتِنَاعٍ يَحْتِمُ)
وقد جزم أبو حيان في الارتشاف بجواز وقوع الشرطية حالاً
- وهاك أمثلة:
كـ(جَاء زيد وإن يسأل يُعطَ)
أعرب الزمخشري {إن تحمل عليه يلهث} حالاً
تنبيهات:
قد يكون في الحال معنى الشرط كما يكون في الشرط معنى الحال
كـ(لأفعلنّه كائنا ما كان)
(لأضربنّه ذهب أو مكث)
السُّبْكِيّ: (ينبغي تقييد الجملة الشرطية الواقعة حالا بما إذا كان جوابها خبرا؛ فإنها تكون حينئذ خبرية
- أما إذا كان جوابُها إنشاءً..كانت الشرطية إنْشَائِيَّة، والإنشاءُ لا يقع حالا).

الباب الثامن:
المساواة والإطناب والإيجاز

الباب الثامن: المساواة والإطناب والإيجاز



الفصل التمهيديّ:
مُقدّمات

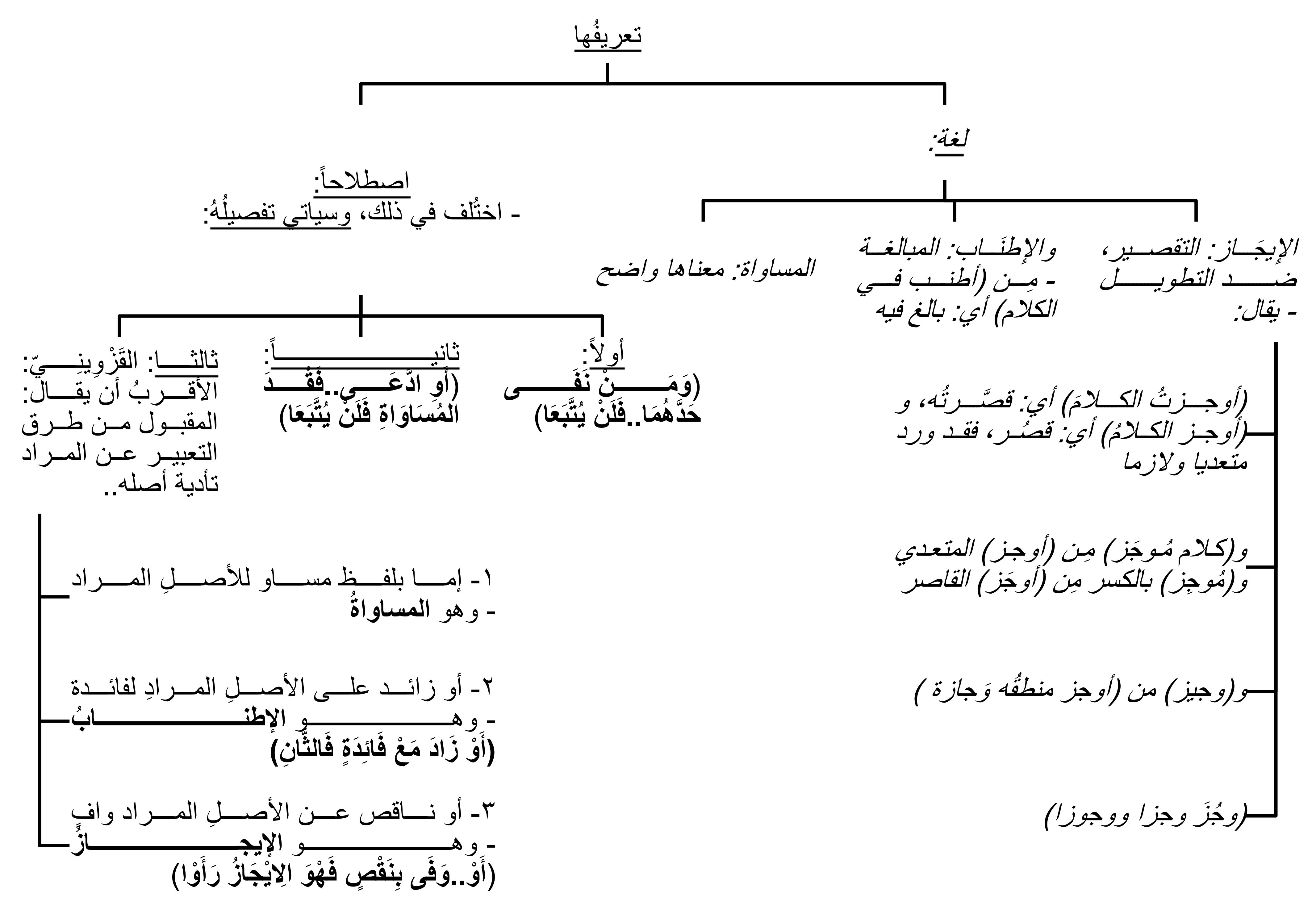
مُقدّمة:

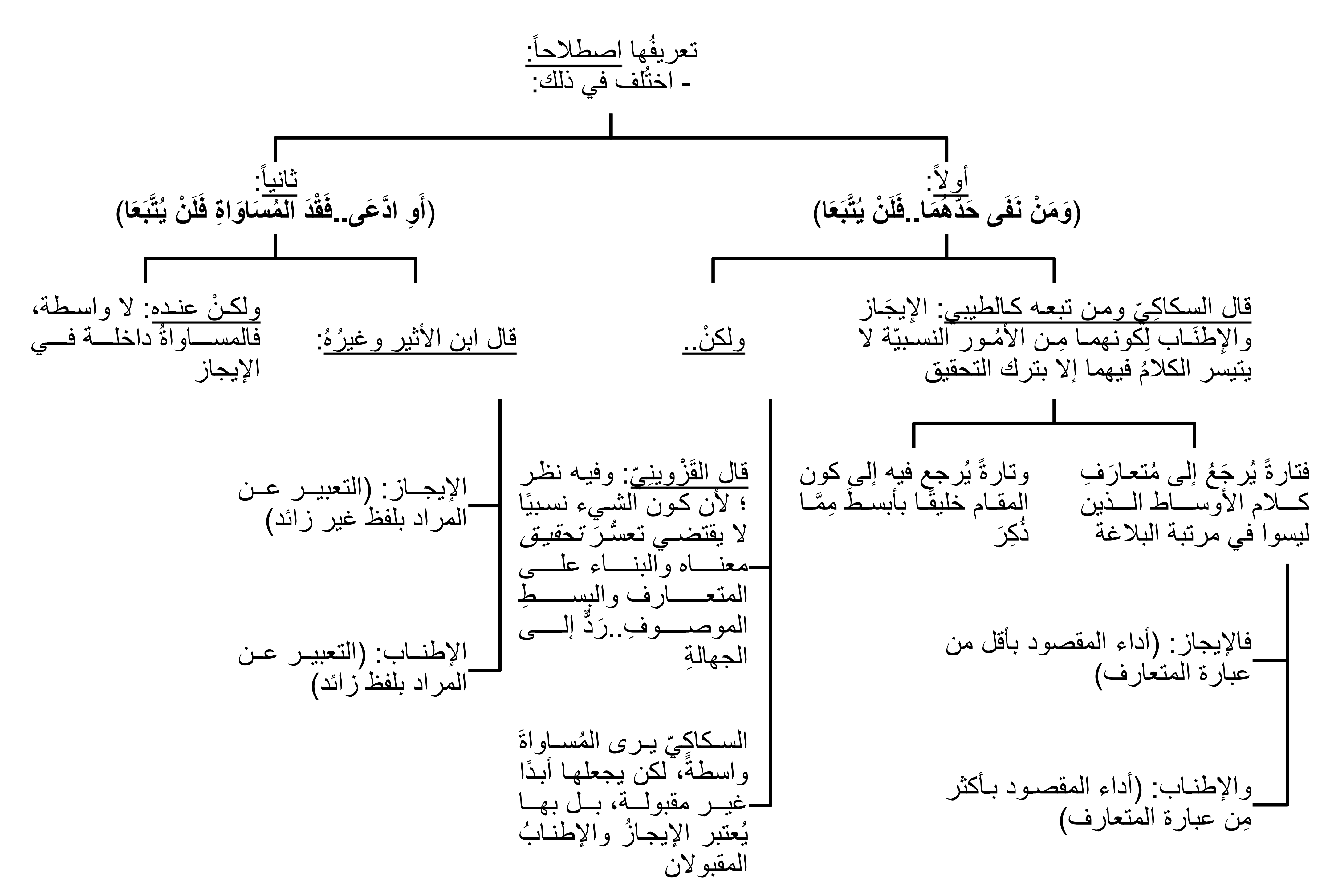
هو باب عظيمٌ، حتى نقل صاحب سر الفصاحة عن بعضهم أن البلاغة هي الإيجاز والإطناب

خالف النَّاظِمُ أصله في الترجمة، فقدّم المساواة على أخويها - والأصل قدّمهما في الترجمة عليها

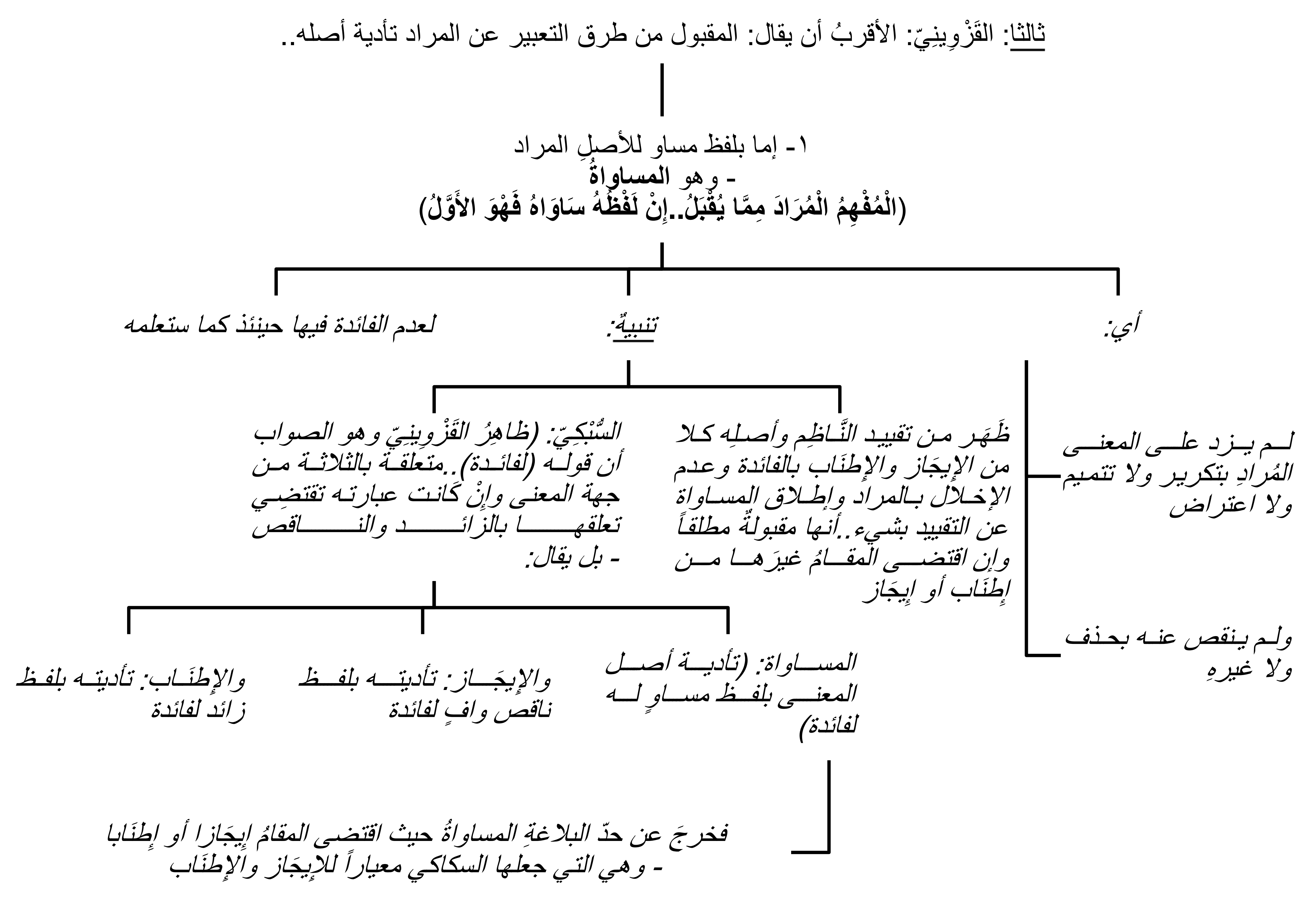
ووَجهُ تقديم المساواة: الترديدُ الذي ذكره الناظم وصاحبُ الأصل عند بيان حصر الكلام، فقال: (الأقرب أَنْ يُقَالَ المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله بلفظ مساوله أو ناقص عنه واف أوزائد عليه لفائدة ١ - فالأولُ: المساواة ٢ - والثاني: الإِيجَاز ٣ - والثالثُ: الإِطْنَاب). - فالمساواة فيه متقدمة

ووجهُ تأخير المُساواة: هو توقف معرفتها على معرفتهما ؛ لأنه ما لم تُعرَف الزيادةُ والنقصُ..لم تُعرف المساواة

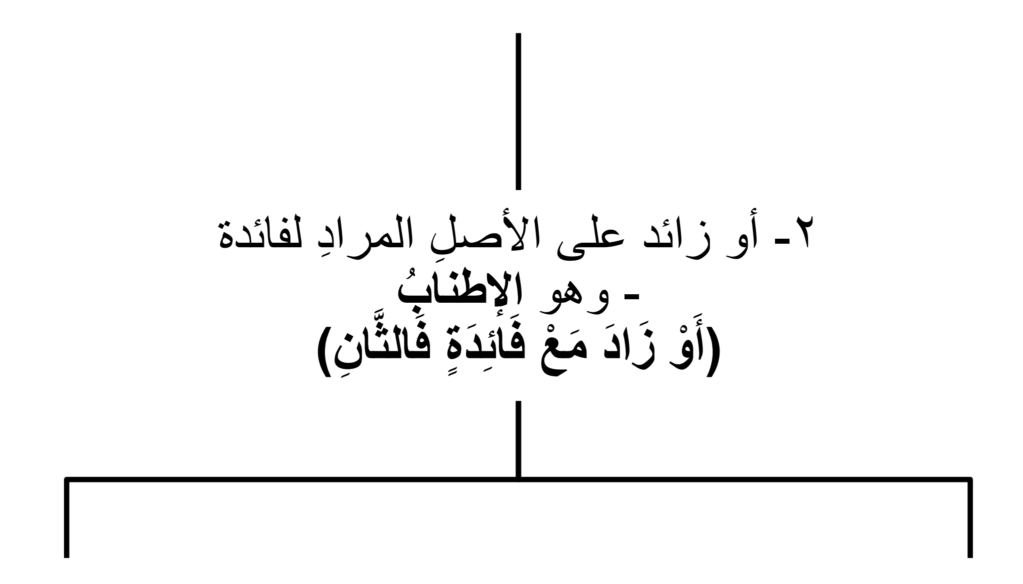

تعريفُها
لغة:
اصطلاحاً:
- اختُلف في ذلك، وسياتي تفصيلُهُ:
الإيجاز: التقصير، ضد التطويل
- يقال:
والإطناب: المبالغة
- من (أطنب في الكلام) أي: بالغ فيه
المساواة: معناها واضح
أولاً:
(وَمَنْ نَفَى حَدَّهُمَا..فَلَنْ يُتَّبَعَا)
ثانياً:
(أَوِ ادَّعَى..فَقَدَ المُسَاوَاةِ فَلَنْ يُتَّبَعَا)
ثالثاً: القَزْوِينِيّ:
الأقربُ أن يقال: المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله..
(أوجزتُ الكلامَ) أي: قصَّرتُه، و (أوجز الكلامُ) أي: قصُر، فقد ورد متعديا ولازما
و(كلام مُوجَز) مِن (أوجز) المتعدي و(مُوجِز) بالكسر مِن (أوجَز) القاصر
و(وجيز) من (أوجز منطقُه وَجازة)
(وجُزَ وجزا ووجوزا)
١- إما بلفظ مساو للأصلِ المراد
- وهو **المساواةُ**
٢- أو زائد على الأصلِ المرادِ لفائدة
- وهو **الإطنابُ**
(أَوْ زَادَ مَعْ فَائِدَةٍ فَالثَّانِ)
٣- أو ناقص عن الأصلِ المراد واف
- وهو **الإيجازُ**
(أَوْ..وَفَى بِنَقْصٍ فَهْوَ الِايْجَازُ رَأَوْا)



تعريفُها اصطلاحاً:
- اختُلف في ذلك:
أولاً:
(وَمَنْ نَفَى حَدَّهُمَا..فَلَنْ يُتَّبَعَا)
ثانياً:
(أَوِ ادَّعَى..فَقْدَ المُسَاوَاةِ فَلَنْ يُتَّبَعَا)
قال السكاكِيّ ومن تبعه كالطيبي: الإيجَاز والإطنَاب لِكونهما مِن الأمُور النسبيّة لا يتيسر الكلامُ فيهما إلا بترك التحقيق
ولكنْ..
قال ابن الأثير وغيرُهُ:
ولكنْ عنده: لا واسطة، فالمساواةُ داخلة في الإيجاز
فتارةً يُرجَعُ إلى مُتعارَفِ كلام الأوساط الذين ليسوا في مرتبة البلاغة
وتارةً يُرجع فيه إلى كون المقام خليقًا بأبسطَ مِمَّا ذُكِرَ
فالإيجاز: (أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف)
والإطناب: (أداء المقصود بأكثر مِن عبارة المتعارف)
قال القَزْوِينِيّ: وفيه نظر ؛ لأن كون الشيء نسبيًا لا يقتضي تعسُّرَ تحقيق معناه والبناء على المتعارف والبسطِ الموصوفِ..رَدٌّ إلى الجهالةِ
السكاكِيّ يرى المُساواةَ واسطةً، لكن يجعلها أبدًا غير مقبولة، بل بها يُعتبر الإيجازُ والإطنابُ المقبولان
الإيجاز: (التعبير عن المراد بلفظ غير زائد)
الإطناب: (التعبير عن المراد بلفظ زائد)


ثالثا: القَزْوِينِيّ: الأقربُ أن يقال: المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله..
١- إما بلفظ مساو للأصلِ المراد
- وهو المساواةُ
(الْمُفْهِمُ الْمُرَادَ مِمَّا يُقْبَلُ..إِنْ لَفْظُهُ سَاوَاهُ فَهْوَ الأَوَّلُ)
أي:
لم يزد على المعنى المُرادِ بتكرير ولا تتميم ولا اعتراض
ولم ينقص عنه بحذف ولا غيرِهِ
تنبيهٌ:
ظَهَر من تقييد النَّاظِم وأصلِه كلا من الإِيجَاز والإِطنَاب بالفائدة وعدم الإخلال بالمراد وإطلاق المساواة عن التقييد بشيء..أنها مقبولةٌ مطلقاً وإن اقتضى المقامُ غيرَها من إطنَاب أو إيجَاز
السُّبْكِيّ: (ظاهِرُ القَزْوِينِيّ وهو الصواب أن قوله (لفائدة)..متعلقة بالثلاثة من جهة المعنى وإنْ كانت عبارته تقتضي تعلقها بالزائد والناقص
- بل يقال:
المساواة: (تأدية أصل المعنى بلفظ مساوٍ له لفائدة)
والإِيجَاز: تأديته بلفظ ناقص وافٍ لفائدة
والإِطنَاب: تأديته بلفظ زائد لفائدة
فخرجَ عن حدّ البلاغةِ المساواةُ حيث اقتضى المقامُ إيجَازا أو إِطنَابا
- وهي التي جعلها السكاكي معياراً للإِيجَاز والإِطنَاب
لعدم الفائدة فيها حينئذ كما ستعلمه

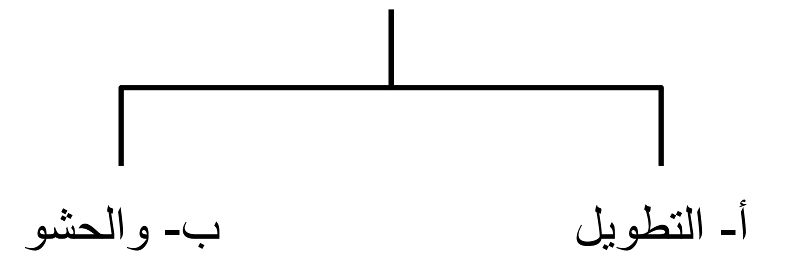
تابع..(ثالثا: القَزْوِينِيّ: الأقربُ أن يقال: المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله..)



٢- أو زائد على الأصلِ المرادِ لفائدة
- وهو **الإطنابُ**
(أَوْ زَادَ مَعْ فَائِدَةٍ فَالثَّانِ)

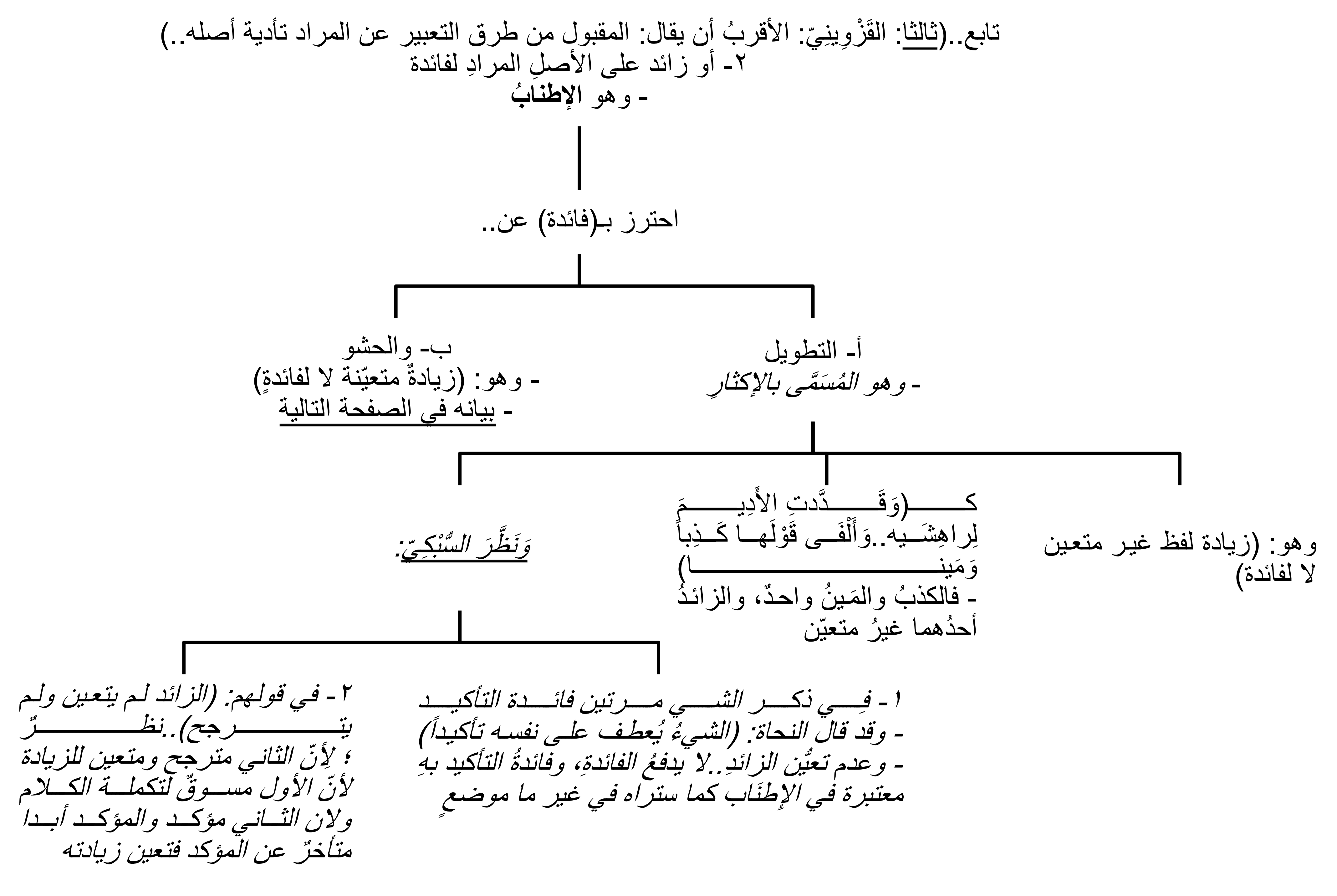
(والإطنَــــاب أخــــص مــــن الإســــهاب
- فالإسـهابُ التطويـلُ لفائـدةٍ أو لغيـر فائـدةٍ)
ذكره *التنوخي* وغيرُهُ

(فَخَرَجَ التَّطْوِيلُ وَالحَشْوُ كَمَعْ..فَائِدَةٍ)
- احترز بـ(فائدة) عن..



أ- التطويل

ب- والحشو


تابع..(ثالثا: القَزْوِينِيّ: الأقربُ أن يقال: المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله..)
٢- أو زائد على الأصلِ المرادِ لفائدة
- وهو **الإطنابُ**
احترز بـ(فائدة) عن..
أ- التطويل
- *وهو المُسَمَّى بالإكثارِ*
ب- والحشو
- وهو: (زيادةٌ متعيّنة لا لفائدةٍ)
- بيانه في الصفحة التالية
وهو: (زيادة لفظ غير متعين لا لفائدة)
كـ(وَقَدَّدتِ الأَدِيمَ لِراهِشَيه..وَأَلْفَى قَوْلَها كَذِباً وَمَينا)
- فالكذبُ والمَينُ واحدٌ، والزائدُ أحدُهما غيرُ متعيّن
وَنَظَّرَ السُّبْكِيّ:
١- في ذكر الشي مرتين فائدة التأكيد
- وقد قال النحاة: (الشيءُ يُعطف على نفسه تأكيداً)
- وعدم تعيُّن الزائدِ..لا يدفعُ الفائدةِ، وفائدةُ التأكيد بهِ معتبرة في الإطنَاب كما ستراه في غير ما موضعٍ
٢- في قولهم: (الزائد لم يتعين ولم يترجح)..نظرٌ ؛ لِأَنّ الثاني مترجح ومتعين للزيادة لأنّ الأول مسوقٌ لتكملة الكلام ولان الثاني مؤكد والمؤكد أبدا متأخرٌ عن المؤكد فتعين زيادته

تابع..(ثالثا: القَزْوِينِيّ: الأقربُ أن يقال: المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله..)
٢- أو زائد على الأصلِ المرادِ لفائدة
- وهو **الإطنابُ**

احترز بـ(فائدة) عن..
ب- والحشو
- وهو: (زيادةٌ متعيّنة لا لفائدةٍ) سواءٌ كانَ الحشوُ..

١- مُفسداً للمعنى

كالندى في (ولا فَضْلَ فيها للشَّجاعة والنَّدَى..وصَبْرِ الفَتَى لَوْلاَ لِقاءُ شَعُوبِ)

بيانُ ذلك: مفهومُ البيتِ أنه لا فضل للشجاعة والندى لولا الموتُ

وهو مستقيم في الشجاعة؛ لأن المِقدام إذا تيقن الموت ثم أقدم عليه..حُمِد

وغيرُ مُستقيمٍ في البذل؛ لأن مَن تيقّن الموت وتركَ المالِ..لم يحمد على البذل وإنما يُحمَد عليه من يرجو الحياة والحاجةَ

ونظّرَ السُّبْكِيُّ في جعلِهِ مِن الحشوِ؛ لأن لفظ (الندى) أفاد معنى زائدا أراده المتكلم قطعا؛ لأنّ الحشو تأدية المعنى بلفظ زائد عن المراد وهذا إنما يكون الوكان لفظ الندى أفاده لفظ الشجاعة

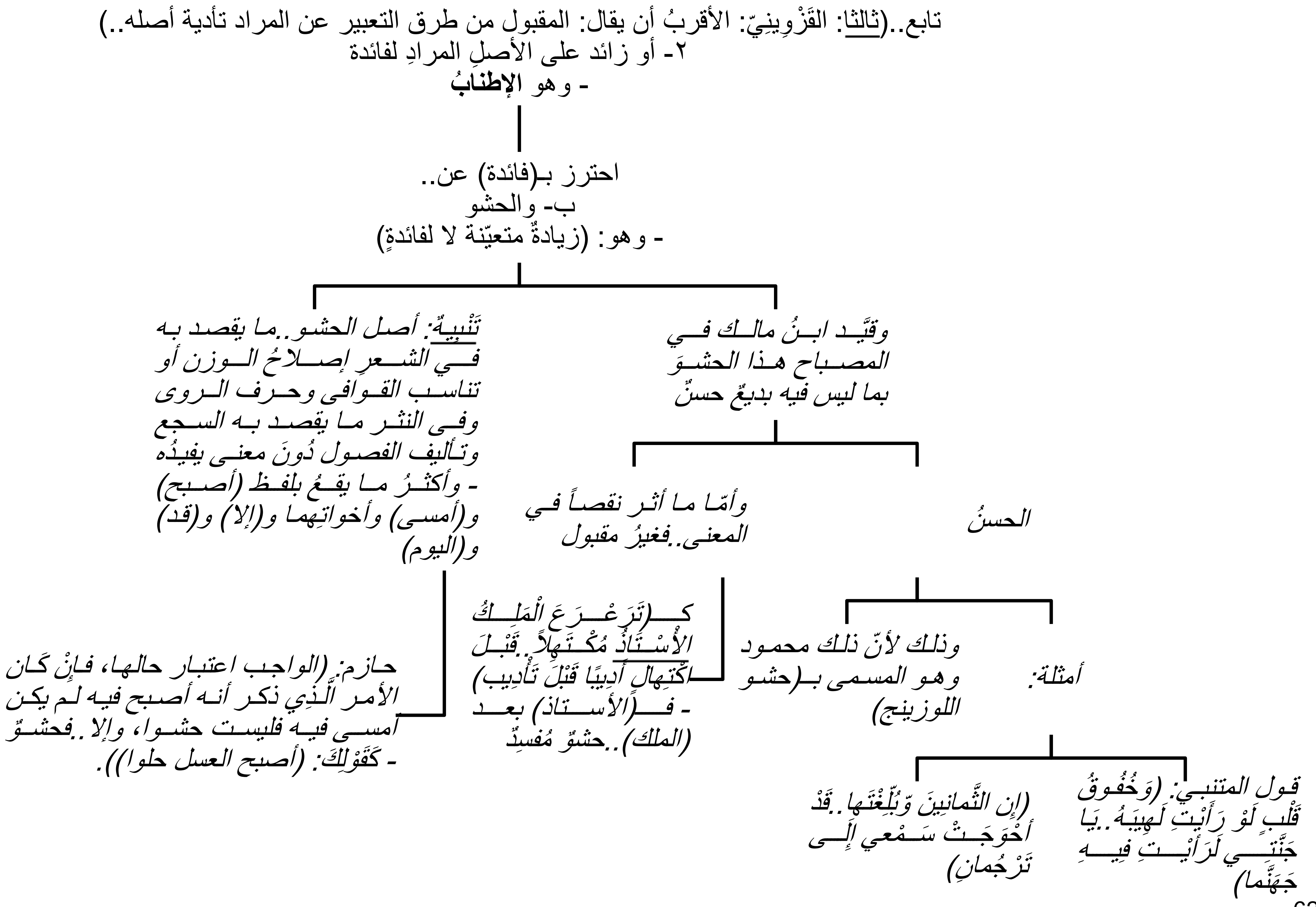
- وكونُه لم يكن ينبغي له أن يزيد هذا المعنى..أمر آخر يُلحقُ نقصا بالكلام فلا يكون زائدا

٢- أو غير مفسدٍ للمعنى

كـ(وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ)
- فـ(قبله) حشوٌ لكنه غيرُ مفسدٍ

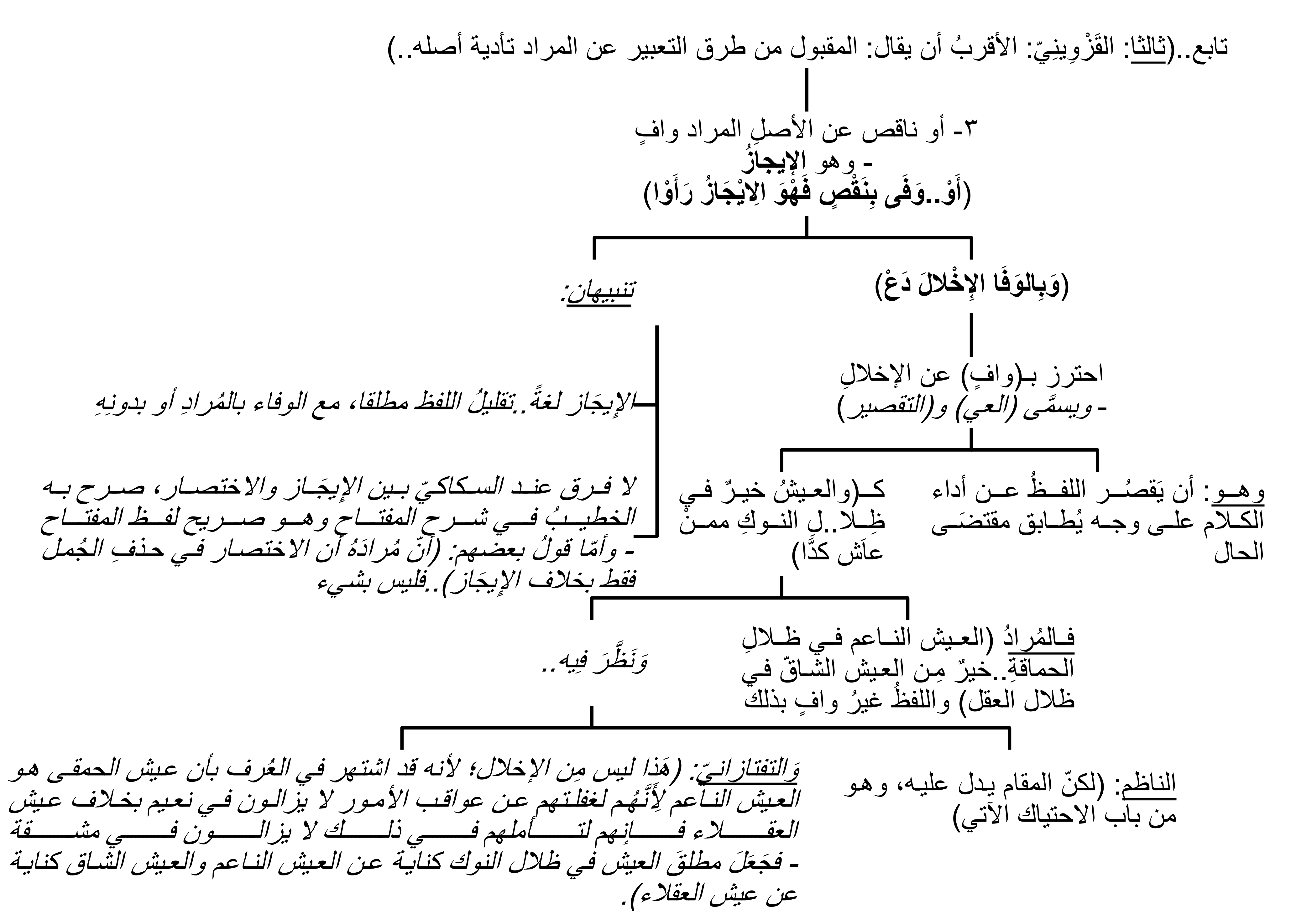
وَنَظَّرَ فِيه السُّبْكِيّ من وجوهٍ، أحسنُها أنّ (قبله) تأكيدٌ مَعنَوِيّ، والوصف التأكيديُّ جائز وليس حشوا بل هو كقولهم: (أمس الدابر)

ومثّل له في الإيضاح بـ(ذَكَرْتُ أخِي فَعَاوَدنِي..صُداعُ الرّأسِ والوَصَبُ)
- فالصداعُ لَا يَكُون إِلَّا في الرأس، وهذا بخلاف قولهم: (أبصرتُهُ بعيني وسمعته بأذني وكتبته بيدي وقلته بلساني) لأمر يعظُمُ مِثالُه ويعزُّ الوصول إليه كما تقول لمن ينكر معرفة ما كتبه: (يا هذا لقد كتبته بيمينِك هذه)



تابع..(ثالثا: القَزْوِينِيّ: الأقربُ أن يقال: المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله..)
٢- أو زائد على الأصلِ المرادِ لفائدة
- وهو **الإطنابُ**
احترز بـ(فائدة) عن..
ب- والحشو
- وهو: (زيادةٌ متعيّنة لا لفائدةٍ)
وقيَّد ابنُ مالك في المصباح هذا الحشوَ بما ليس فيه بديعٌ حسنٌ
تَنْبِيهٌ: أصل الحشو..ما يقصد به في الشعرِ إصلاحُ الوزن أو تناسب القوافى وحرف الروى وفى النثر ما يقصد به السجع وتأليف الفصول دُونَ معنى يفيدُه
- وأكثرُ ما يقعُ بلفظ (أصبح) و(أمسى) وأخواتِهما و(إلا) و(قد) و(اليوم)
الحسنُ
وأمّا ما أثر نقصاً في المعنى..فغيرُ مقبول
أمثلة:
وذلك لأنّ ذلك محمود وهو المسمى بـ(حشو اللوزينج)
كـ(تَرَعْرَعَ الْمَلِكُ الْأُسْتَاذُ مُكْتَهِلاً..قَبْلَ اكْتِهَالٍ أَدِيبًا قَبْلَ تَأْدِيب)
- فـ(الأستاذ) بعد (الملك)..حشوٌ مُفسِدٌ
حازم: (الواجب اعتبار حالها، فإنْ كَان الأمر الَّذِي ذكر أنه أصبح فيه لم يكن أمسى فيه فليست حشوا، وإلا..فحشوٌ
- كَقَوْلِكَ: (أصبح العسل حلوا)).
قول المتنبي: (وَخُفُوقُ قَلْبٍ لَوْ رَأَيْتِ لَهِيبَهُ..يَا جَنَّتِي لَرَأَيْتِ فِيهِ جَهَنَّما)
(إِن الثَّمانِينَ وَبُلِّغْتَها..قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعي إِلَى تَرْجُمانِ)

مُصْطفَى دَنْقَش

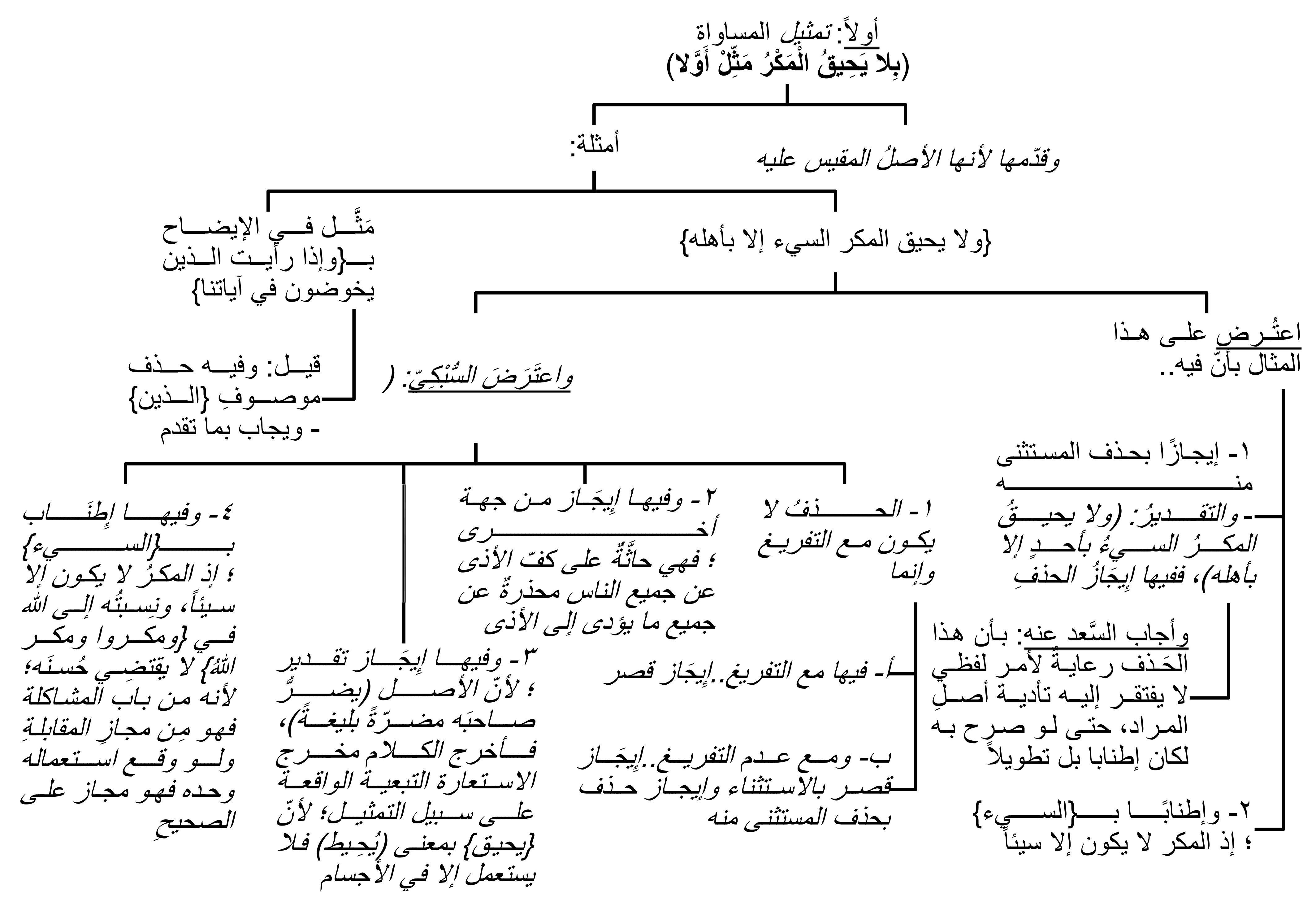


تابع..(ثالثا: القَزْوِينِيّ: الأقربُ أن يقال: المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله..)
٣- أو ناقص عن الأصلِ المراد وافٍ
- وهو **الإيجازُ**
(أَوْ..وَفَى بِنَقْصٍ فَهْوَ الِايْجَازُ رَأَوْا)
(وَبِالوَفَا الإِخْلالَ دَعْ)
احترز بـ(وافٍ) عن الإخلالِ
- ويسمَّى *(العي)* و*(التقصير)*
وهو: أن يَقصُر اللفظُ عن أداء الكلام على وجه يُطابق مقتضَى الحال
كـ(والعيشُ خيرٌ في ظِلال..لِ النوكِ ممنْ عاشَ كدًّا)
فالمُرادُ (العيش الناعم في ظلالِ الحماقةِ..خيرٌ مِن العيش الشاقّ في ظلال العقل) واللفظُ غيرُ وافٍ بذلك
وَنَظَّرَ فيه..
الناظم: (لكنّ المقام يدل عليه، وهو من باب الاحتياك الآتي)
وَالتفتازانيّ: (هَذا ليس مِن الإخلال؛ لأنه قد اشتهر في العُرف بأن عيش الحمقى هو العيش الناعم لِأَنَّهُم لغفلتهم عن عواقب الأمور لا يزالون في نعيم بخلاف عيش العقلاء فإنهم لتأملهم في ذلك لا يزالون في مشقة
- فجَعَلَ مطلقَ العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء).
تنبيهان:
الإيجاز لغةً: تقليلُ اللفظ مطلقا، مع الوفاء بالمُرادِ أو بدونِهِ
لا فرق عند السكاكيّ بين الإيجَاز والاختصار، صرح به الخطيبُ في شرح المفتاح وهو صريح لفظ المفتاح
- وأمّا قولُ بعضهم: (أنّ مُرادَهُ أن الاختصار في حذفِ الجُمل فقط بخلاف الإيجَاز)..فليس بشيء

مُصْطفَى دَنْقَش

تمثيل المساواة وتقسيم الإيجَاز ووجوه الإطنَاب

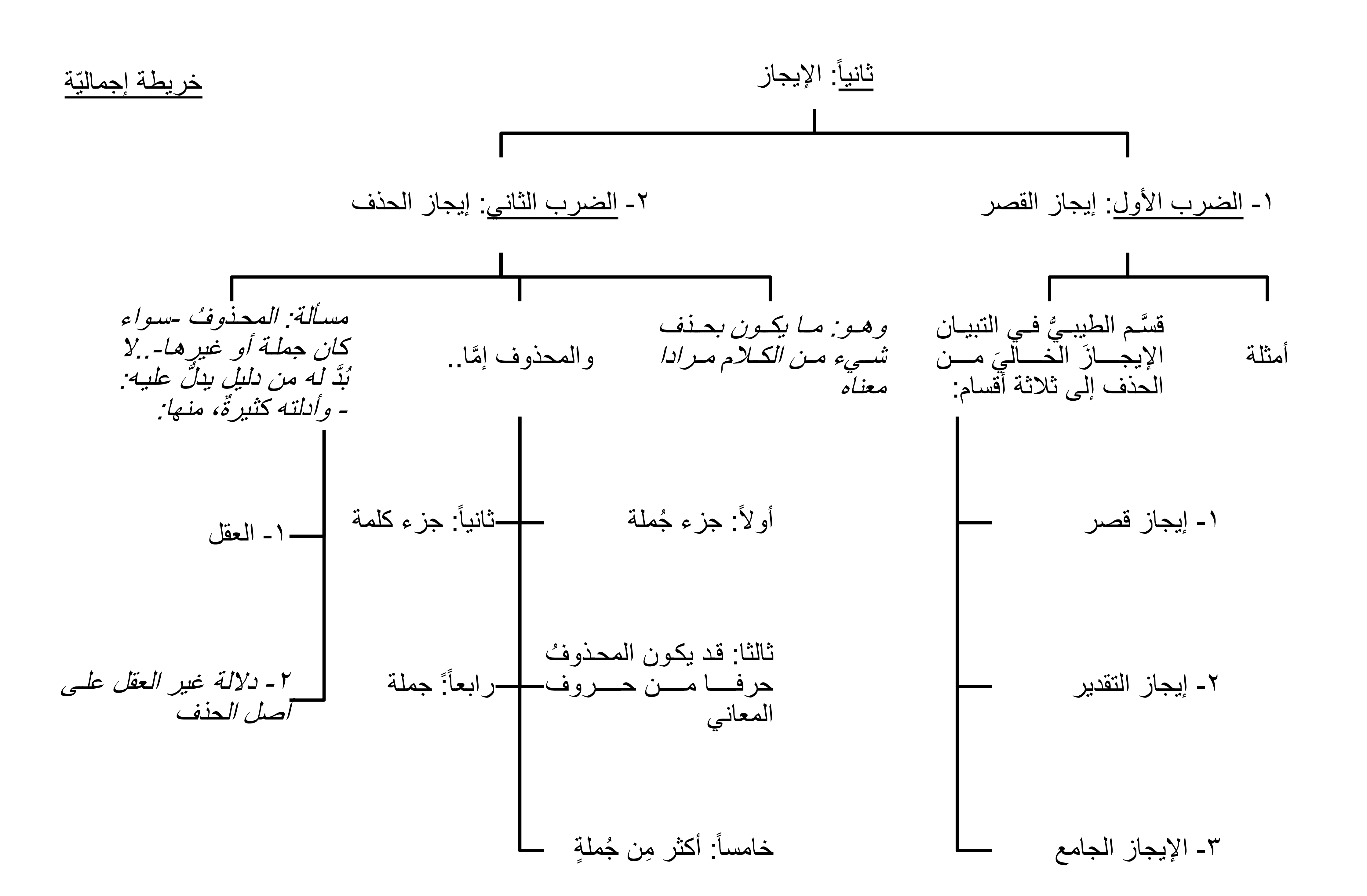
الفصل الأول:
المساواة

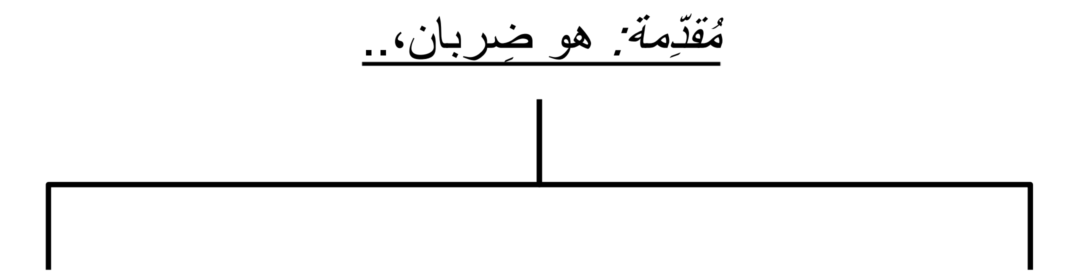


أولاً: تمثيل المساواة
(بِلا يَحِيقُ الْمَكْرُ مَثِّلْ أَوَّلا)
وقدّمها لأنها الأصلُ المقيس عليه
أمثلة:
{ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله}
مَثَّل في الإيضاح بـ{وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا}
قيل: وفيه حذف موصوفِ {الذين} - ويجاب بما تقدم
اعتُرِض على هذا المثال بأنّ فيه..
واعتَرَضَ السُّبْكِيّ: (
١- إيجازًا بحذف المستثنى منه
- والتقديرُ: (ولا يحيقُ المكرُ السيءُ بأحدٍ إلا بأهله)، ففيها إيجازُ الحذفِ
وأجاب السَّعد عنه: بأن هذا الحَذف رعايةٌ لأمر لفظي لا يفتقر إليه تأدية أصلِ المراد، حتى لو صرح به لكان إطنابا بل تطويلاً
٢- وإطنابًا بـ{السيء} ؛ إذ المكر لا يكون إلا سيئاً
١- الحذفُ لا يكون مع التفريغ وإنما
أ- فيها مع التفريغ..إيجَاز قصر
ب- ومع عدم التفريغ..إيجَاز قصر بالاستثناء وإيجاز حذف بحذف المستثنى منه
٢- وفيها إيجَاز من جهة أخرى ؛ فهي حاثَّةٌ على كفّ الأذى عن جميع الناس محذرةٌ عن جميع ما يؤدى إلى الأذى
٣- وفيها إيجَاز تقدير ؛ لأنّ الأصل (يضرُّ صاحبَه مضرّةً بليغةً)، فأخرج الكلام مخرج الاستعارة التبعية الواقعة على سبيل التمثيل؛ لأنّ {يحيق} بمعنى (يُحِيط) فلا يستعمل إلا في الأجسام
٤- وفيها إطنَاب بـ{السيء} ؛ إذ المكرُ لا يكون إلا سيئاً، ونِسبتُه إلى الله في {ومكروا ومكر اللهُ} لا يقتضي حُسنَه؛ لأنه من باب المشاكلة فهو مِن مجازِ المقابلةِ ولو وقع استعماله وحده فهو مجاز على الصحيحِ

الفصل الثاني:
الإيجاز

خريطة إجماليّة





الفرق بينهما أن الكلام القليل..

قد يجتمعان في نحو (فلانٌ يُعطِي ويمنعُ)

إنْ كَان بعضا من كلام كثير..فهو إيجَاز الحذف

فَإِذَا جعلت الفعل قاصرا..فهو إيجَاز قصر

وإنْ كَان كاملا يُعطِي معنىً أطول منه..فهو إيجَاز القصر

وَإِذَا جعلته متعديا وحذفت المفعول لإِرَادَة العموم..فهو إيجَاز حذف

١- الضرب الأول: إيجاز القصر
(ضَرْبَانِ لِلإِيجَازِ)

وهو: ما ليس فيه حذفُ شيءٍ *مما يؤدى به أصلُ المُراد كمبتدإ أو خبر أو مضاف أو نحوها*
(قَصْرٌ: قَدْ خَلا مِنْ حَذْفِ شَيْءٍ)

كـ{ولكم في القصاص حياة}
؛ فمعناه كثير ولفظه يسير، *ولا حذف فيه*

؛ لأنّ معناه أن الإنسان إذا علم أنه متى قتل قتل..كان ذلك داعيًا إلى أن لا يُقدِمَ على القتل، فارتفع بالقتل الذي هو القصاصُ كثيرٌ من قتل الناس بعضِهم البعضَ، وكان ارتفاع القتل حياةً لهُم
- وليس فيه حذف شيء

(آيَةُ الْقِصَاصِ..فَقَدْ حَوَتْ فَوائِدَ اخْتِصَاص عَلَى الَّذِي أَوْجَزَ مَا فِيهِ شُهِرْ..(الْقَتْلُ أَنْفَى) بَعْدُ (لِلْقَتْلِ) ذُكِرْ)
وفضلت هذه الجملة على أوجز ما كان عند العرب في هذا المعنى وهو قولهم: (القتلُ أنفى للقتلِ) بأوجُهٍ، بيانها في الصفحة التالية

(آيَةُ الْقِصَاصِ..فَقَدْ حَوَتْ فَوائِدَ اخْتِصَاص..عَلَى الَّذِي أَوْجَزَ مَا فِيهِ شُهِرْ..(القَتْلُ أَنْفَى) بَعْدُ (لِلقَتْلِ) ذُكِرْ)

وفضلت هذه الجملة على أوجز ما كان عند العرب في هذا المعنى وهو قولهم: (القتلُ أنفى للقتلِ) بـ..

١- قلة حروف ما يقابله منه وهو (القصاص حياة) **(بِقِلَّةِ الحُرُوفِ)** ؛ فإنها عشرة وتلك أربعة عشر حرفا

أما الفعل الَّذِي هو متعلق الجار والمجرور {لكم}..فلما ناب عنه معموله..وجب تركه لعدم احتياج تأدية أصل المراد إليه - فقولهُ {لكم} لَا مدخل له في المناظرة، وإنما جيء به لِلامتنان به على الأمّة خاصة

٢- وبالنص على المطلوب الذي هو الحياة **(وَالنَّصِّ عَلَى..مَطْلُوبِهِ)** - فيكون أزجَر عن القتل العدوان

٣- وبما يُفيدُه تنكير {حياة} مِن التعظيم **(وَالنُّكْرِ تَعْظِيمًا جَلا)**

فيفيد أنه تحصُلُ بالقصاصِ حياةٌ عظيمةٌ، وهي حياة نفوسٍ كثيرةٍ لم تُباشَر القتل بغير حقٍّ لمنعه إيَّاهم عما كانوا عليه في الجاهليةِ من قتل جماعة بواحدٍ متى اقتُدِرَ على ذلك

ويحتملُ التنكيرُ إفادةَ النوعية، فنوعُ الحياةِ الحاصلةِ هي حياة المقتول والقاتل بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص

٤- **(وَبِالطِّبَاقِ)** ، وهي الجمع بين متقابلين في الجملة كـ{القصاص} و{الحياة}

البقية - في الصفحة التالية

تابع..(آيَةُ الْقِصَاصِ..فَقَدْ حَوَتْ فَوائِدَ اخْتِصَاص)

٥- وباستغنائه عن تقدير محذوف، بخلاف قولهم، فتقديرُه (القتل أنفَى للقتل من تركه) **(وَعَنِ التَّقْدِيرِ..غِنَى)**

٦- وبخلوه عن التكرير،ولا شك أن الخالي عنه أفضل من المشتملِ عليه، وإن لم يكن مخلا بالفصاحة **(وَأَنْ خَلا عَنِ التَّكْرِير)**

ولذا قيل في قول الشاعر: (وكأنَّ العذار في صفحةِ الخد..دِ على حُسنِ خدِّك المنعوتِ صولجانٌ من الزبرجد معطو..ف على أكرة من الياقوت): (إنَّهُ أحسن ما وصف به العذار لولا ما فيه من تكرير (الخدّ)).

٧- ولفضله بالاطراد؛ إذ القصاصُ مطلقًا سبب الحياة بخلاف القتل، فإنه قد يكون أنفى للقتل وقد يكون أدعى له كالقتل ظلما

٨- ما فيها من الغرابة

- وهو أنّ القصاص قتلٌ وتفويت للحياة وقد جُعل مكانا وظرفاً للحياة

٩- سلامتها من توالى الأسباب الخفيفة التي تنقص سلامته الكلام

- بخلاف قولهم فإنه لم يجمع فيه بين حرفين متحركين متلاصقين إلا في موضع واحد

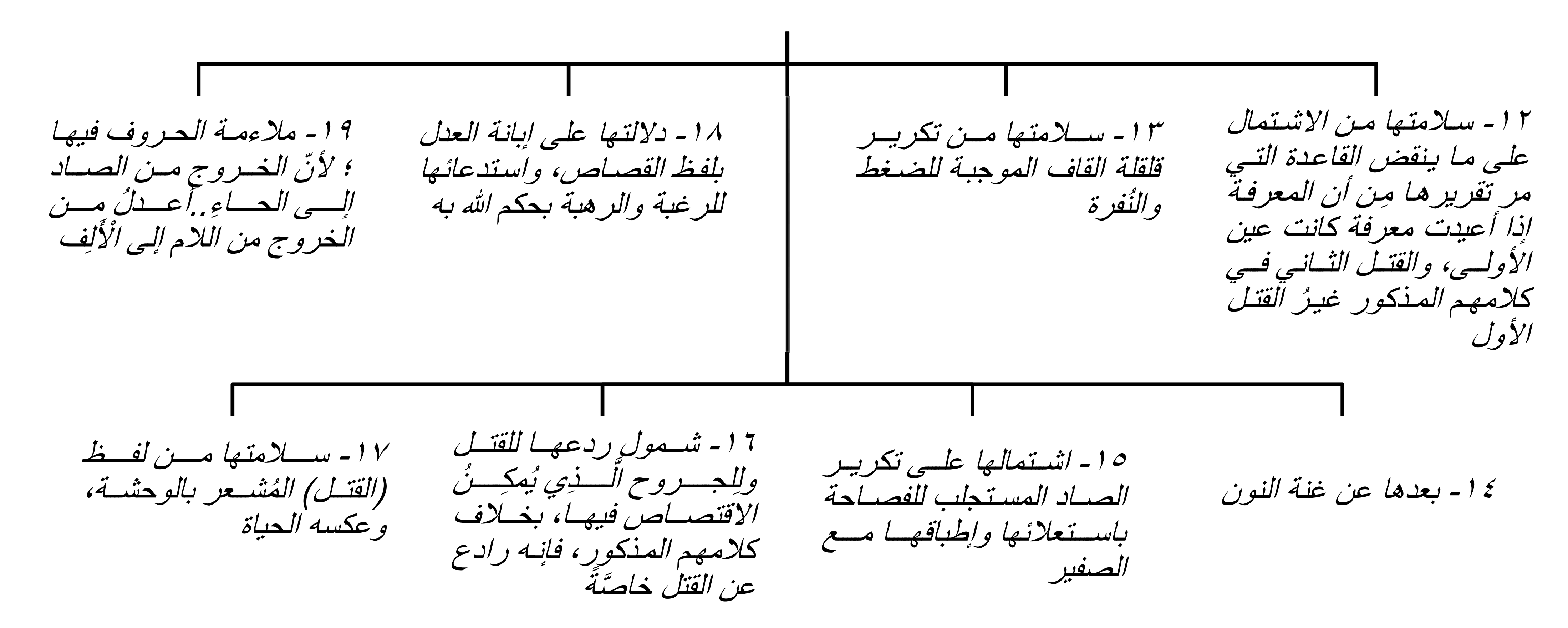
١٠- خلوها عمَّا اشتمل عليه قولُهم من التناقض بحسب الظاهر، وهو أنَّ الشيء ينفِي نفسه

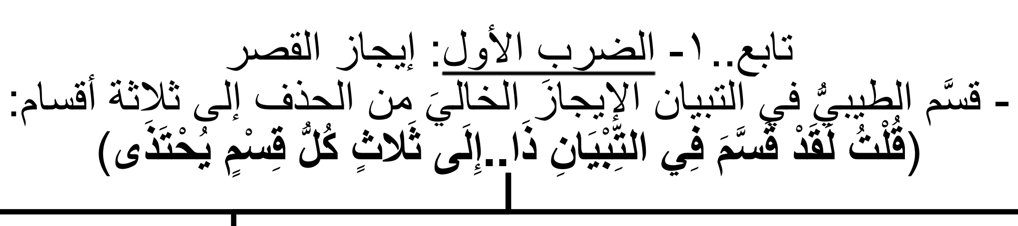
١١- ما فيها من الاختصاص المستفاد من تقديم الخبر الظرفيّ على المُبْتَدَأ

البقية

- في الصفحة التالية

تـابع..(آيَـةُ الْقِصَـاصِ..فَقَـدْ حَوَتْ فَوائِدَ اخْتِصَاص)





١- إيجاز قصر
(أَنْ يَقْصُرَ اللَّفْظُ عَلَى مَعْنَاهُ..قَصْرًا يَرَى فَقْدَ الَّذِي سَاوَاهُ)

وهو: أن يُقصر اللفظ على معناه
- بحيث *لا يزيد عليه ولا ينقص عنهُ*

قلت: وهذا رأي من يدخل المساواة في الإيجاز

كـ{إنه من سليمان} إلى {وأتوني مسلمين}

فقد جمع في أحرُفٍ..
١- عنوان الكتاب
٢- والحاجة *التي كُتِبَ لأجلِها الكتابُ*
- *وذلك* في وصف بليغ ، فألفاظه قوالب معناه

٢- إيجاز التقدير
(وَزَائِدُ الْمَعْنَى عَلَى الْمَنْطُوقِ..إِيجَازُ تَقْدِيرٍ مَعَ التَّضْيِيقِ)

وهو: أن يُقَدَّر معنىً زائدٌ على المنطوق

ويسمى أيضًا بـ(إيجاز التضييق) ، وسماه به *ابنُ مالكٍ* في المصباح ؛ لأنه نقص من الكلام ما صار لفظه به أضيق من معناهُ

أمثلة:

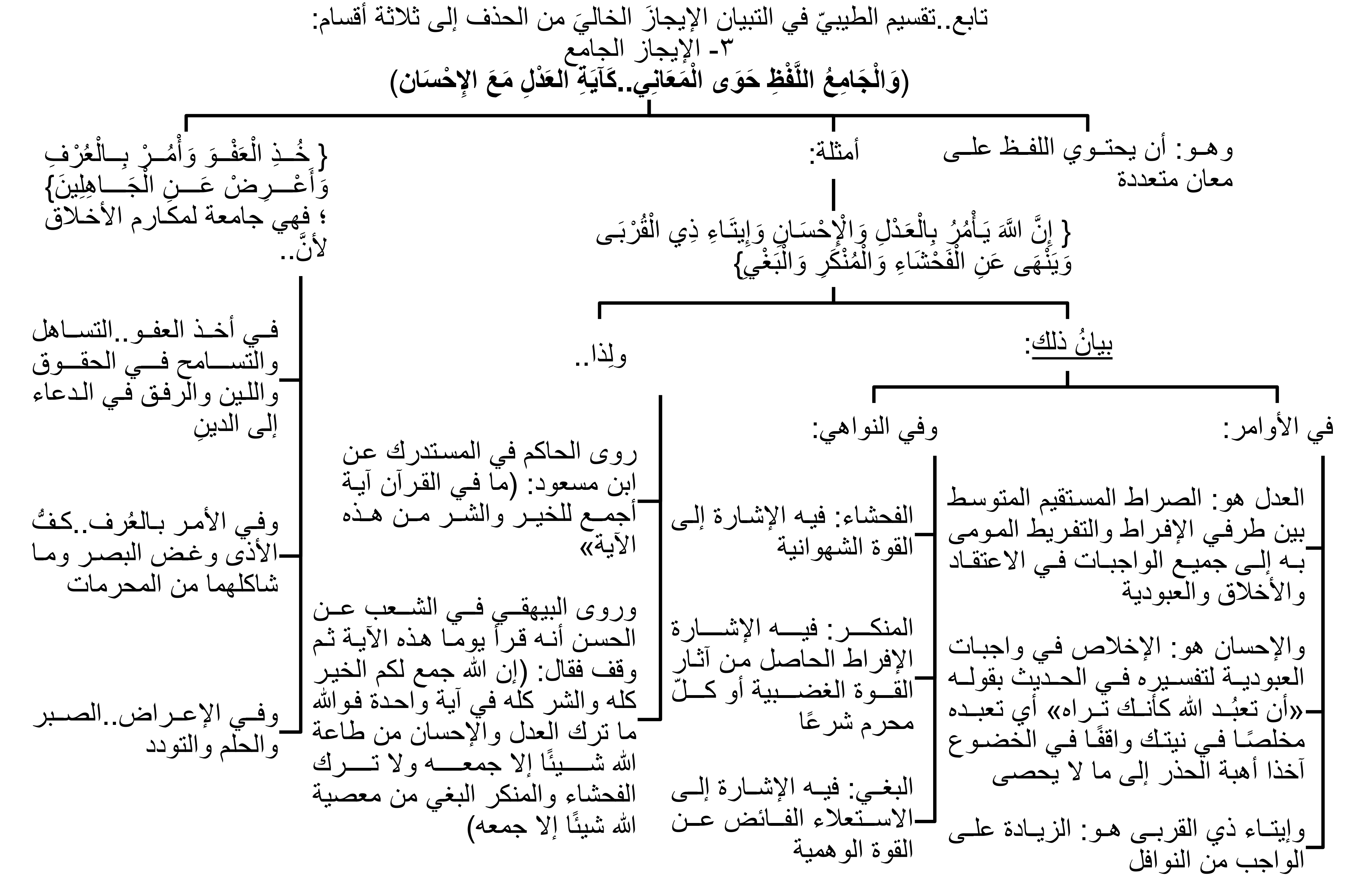
{فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف}
- أي خطاياه غفرت، فهي له لا عليه

{هدى للمتقين}
- أي: للضالين الصائرين بعد الضلال إلى التقوى

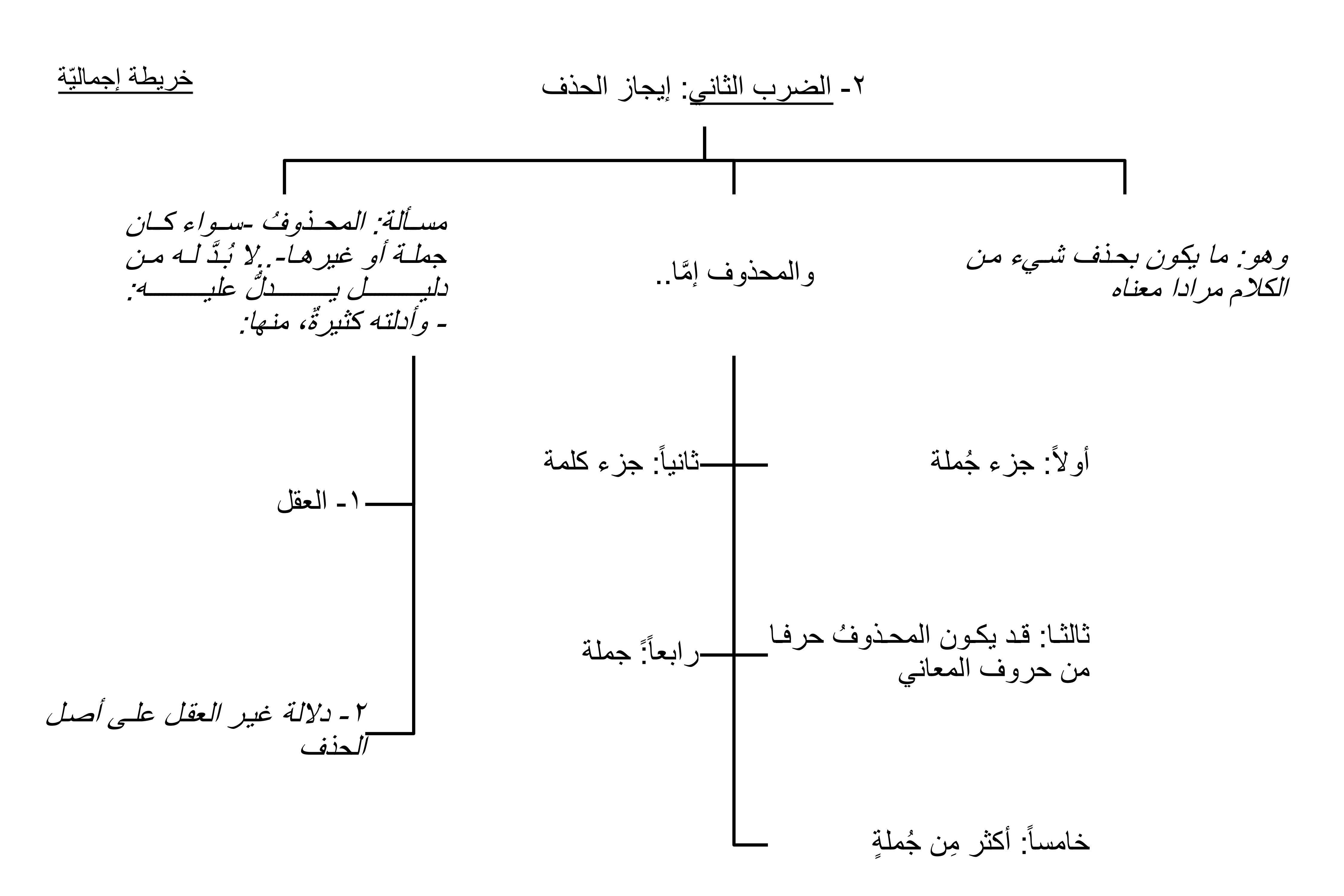
قال بعضهم في رجل بلغه عنه كلام قبيح: (الحمد لله الذي أحوجه إلى الكذبِ عليَّ ونزهني عن قول الحق فيه)
- أي: جعلني محسودا له فكَذَبَ عليَّ ومع هذا نزهني أن أقول ما فيه

٣- الإيجاز الجامع
(وَالْجَامِعُ اللَّفْظِ حَوَى الْمَعَانِي..كَآيَةِ العَدْلِ مَعَ الإِحْسَانِ)
- <u>بيانه في الصفحة التالية</u>

مُصْطفَى دَنْقَش

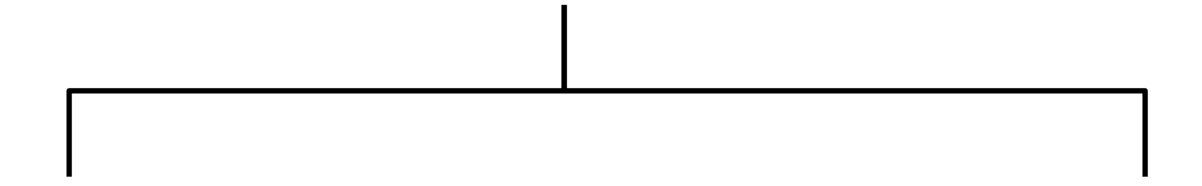


تابع..تقسيم الطيبيّ في التبيان الإيجازَ الخاليَ من الحذف إلى ثلاثة أقسام:
٣- الإيجاز الجامع
(وَالْجَامِعُ اللَّفْظِ حَوَى الْمَعَانِي..كَآيَةِ العَدْلِ مَعَ الإِحْسَانِ)
وهو: أن يحتوي اللفظ على معان متعددة
أمثلة:
{ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ}
بيانُ ذلك:
في الأوامر:
العدل هو: الصراط المستقيم المتوسط بين طرفي الإفراط والتفريط المومى به إلى جميع الواجبات في الاعتقاد والأخلاق والعبودية
والإحسان هو: الإخلاص في واجبات العبودية لتفسيره في الحديث بقوله «أن تعبُد الله كأنك تراه» أي تعبده مخلصًا في نيتك واقفًا في الخضوع آخذا أهبة الحذر إلى ما لا يحصى
وإيتاء ذي القربى هو: الزيادة على الواجب من النوافل
وفي النواهي:
الفحشاء: فيه الإشارة إلى القوة الشهوانية
المنكر: فيه الإشارة الإفراط الحاصل من آثار القوة الغضبية أو كلّ محرم شرعًا
البغي: فيه الإشارة إلى الاستعلاء الفائض عن القوة الوهمية
ولِذا..
روى الحاكم في المستدرك عن ابن مسعود: (ما في القرآن آية أجمع للخير والشر من هذه الآية»
وروى البيهقي في الشعب عن الحسن أنه قرأ يوما هذه الآية ثم وقف فقال: (إن الله جمع لكم الخير كله والشر كله في آية واحدة فوالله ما ترك العدل والإحسان من طاعة الله شيئًا إلا جمعه ولا ترك الفحشاء والمنكر البغي من معصية الله شيئًا إلا جمعه)
{ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ} ؛ فهي جامعة لمكارم الأخلاق لأنَّ..
في أخذ العفو..التساهل والتسامح في الحقوق واللين والرفق في الدعاء إلى الدينِ
وفي الأمر بالعُرف..كفُّ الأذى وغض البصر وما شاكلهما من المحرمات
وفي الإعراض..الصبر والحلم والتودد


٢- الضرب الثاني: إيجاز الحذف
وهو: ما يكون بحذف شيء من الكلام مرادا معناه
والمحذوف إمّا..
مسألة: المحذوفُ -سواء كان جملة أو غيرها- لا بُدَّ له من دليل يدلُّ عليه:
- وأدلته كثيرةٌ، منها:
أولاً: جزء جُملة
ثانياً: جزء كلمة
ثالثا: قد يكون المحذوفُ حرفا من حروف المعاني
رابعاً: جملة
خامساً: أكثر مِن جُملةٍ
١- العقل
٢- دلالة غير العقل على أصل الحذف

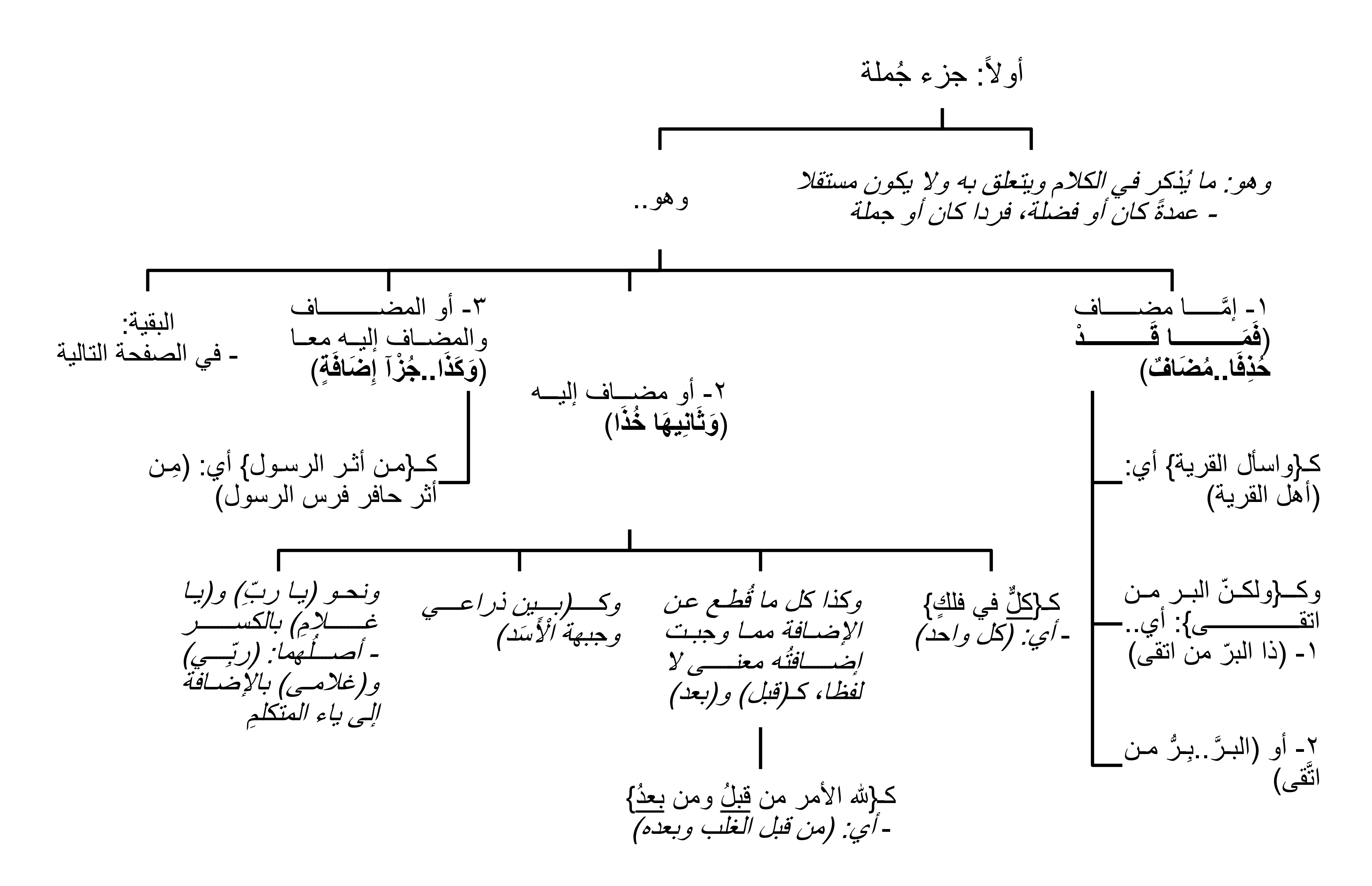
وهو: ما يكون بحذف شيء من الكلام مرادا معناه

(*والفرق بينه وبين إِيجَاز القصر مع أنَّ* إيجاز القصر فيه أيضًا حذف لكلام كثير..

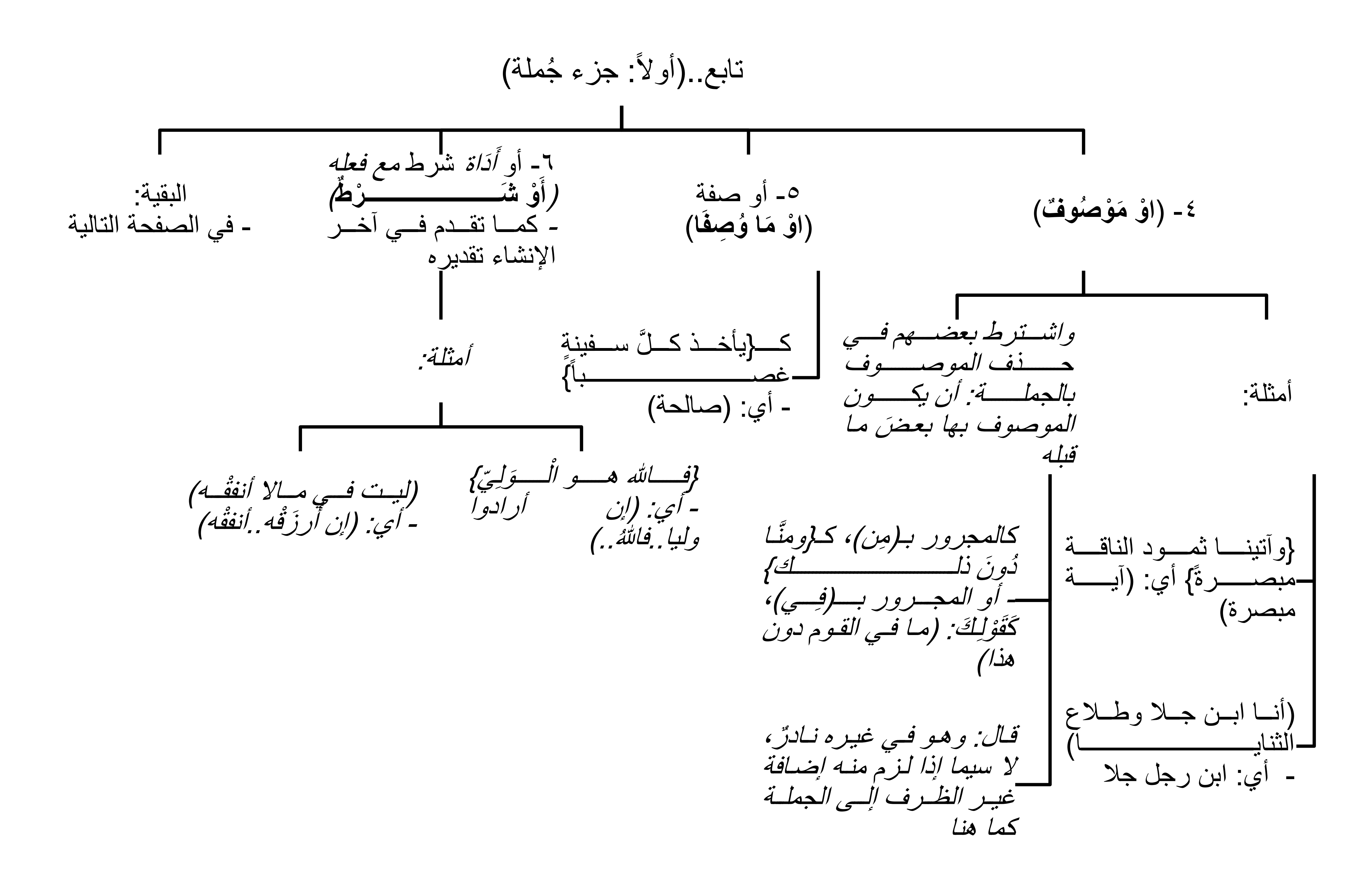


أنَّ إيجاز القصر يؤتى فيه بلفظ قليل يؤدي معنى لفظ كثير

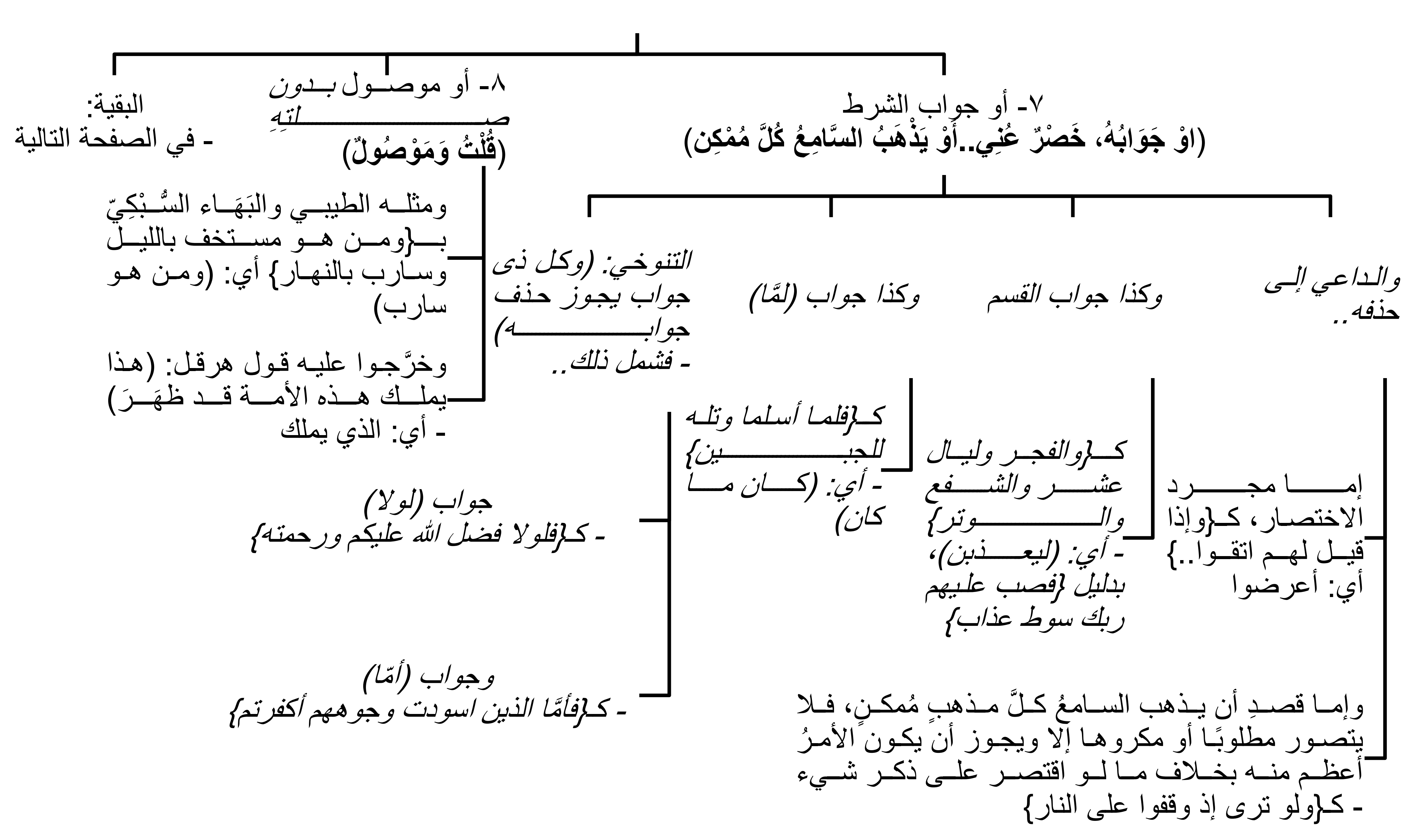
وإيجاز الحذف يترك فيه شيء من ألفاظ التركيب الواحد مع إبقاء غيرهِ بحالهِ) البَهَاء السُّبْكِيّ

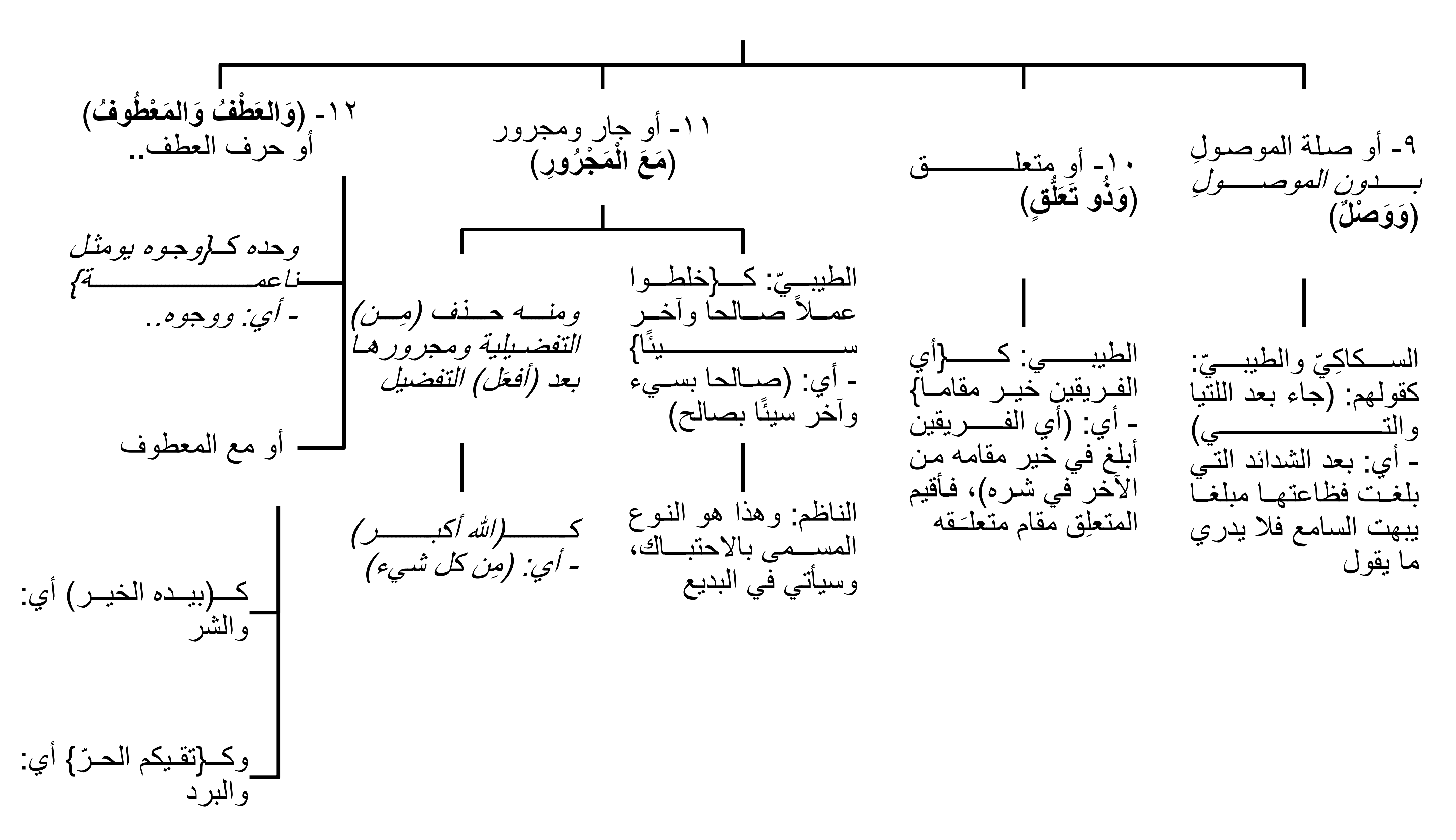


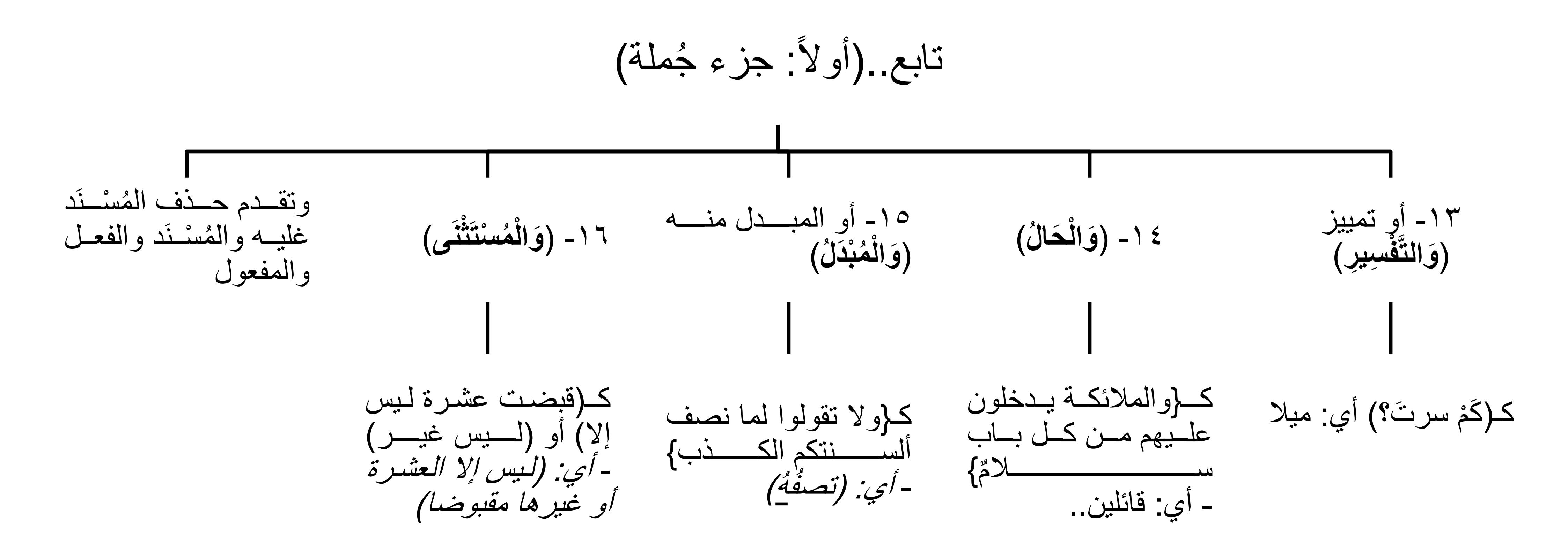
أولاً: جزء جُملة
وهو: ما يُذكر في الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا
- عمدةً كان أو فضلة، فردا كان أو جملة
وهو..
١- إمَّا مضاف
(فَمَا قَدْ حُذِفَا..مُضَافٌ)
كـ{واسأل القرية} أي: (أهل القرية)
وكـ{ولكنّ البر من اتقى}: أي.. ١- (ذا البرّ من اتقى)
٢- أو (البرَّ..بِرُّ من اتَّقى)
٢- أو مضاف إليه
(وَثَانِيهَا خُذَا)
كـ{كلٌّ في فلكٍ}
- أي: (كل واحد)
وكذا كل ما قُطع عن الإضافة مما وجبت إضافتُه معنى لا لفظا، كـ(قبل) و(بعد)
كـ{لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ}
- أي: (من قبل الغلب وبعده)
وكـ(بين ذراعي وجبهة الأَسَد)
ونحو (يا ربِّ) و(يا غلامِ) بالكسر
- أصلُهما: (ربِّي) و(غلامى) بالإضافة إلى ياء المتكلمِ
٣- أو المضاف والمضاف إليه معا
(وَكَذَا..جُزْآ إِضَافَةٍ)
كـ{من أثر الرسول} أي: (مِن أثر حافر فرس الرسول)
البقية:
- في الصفحة التالية



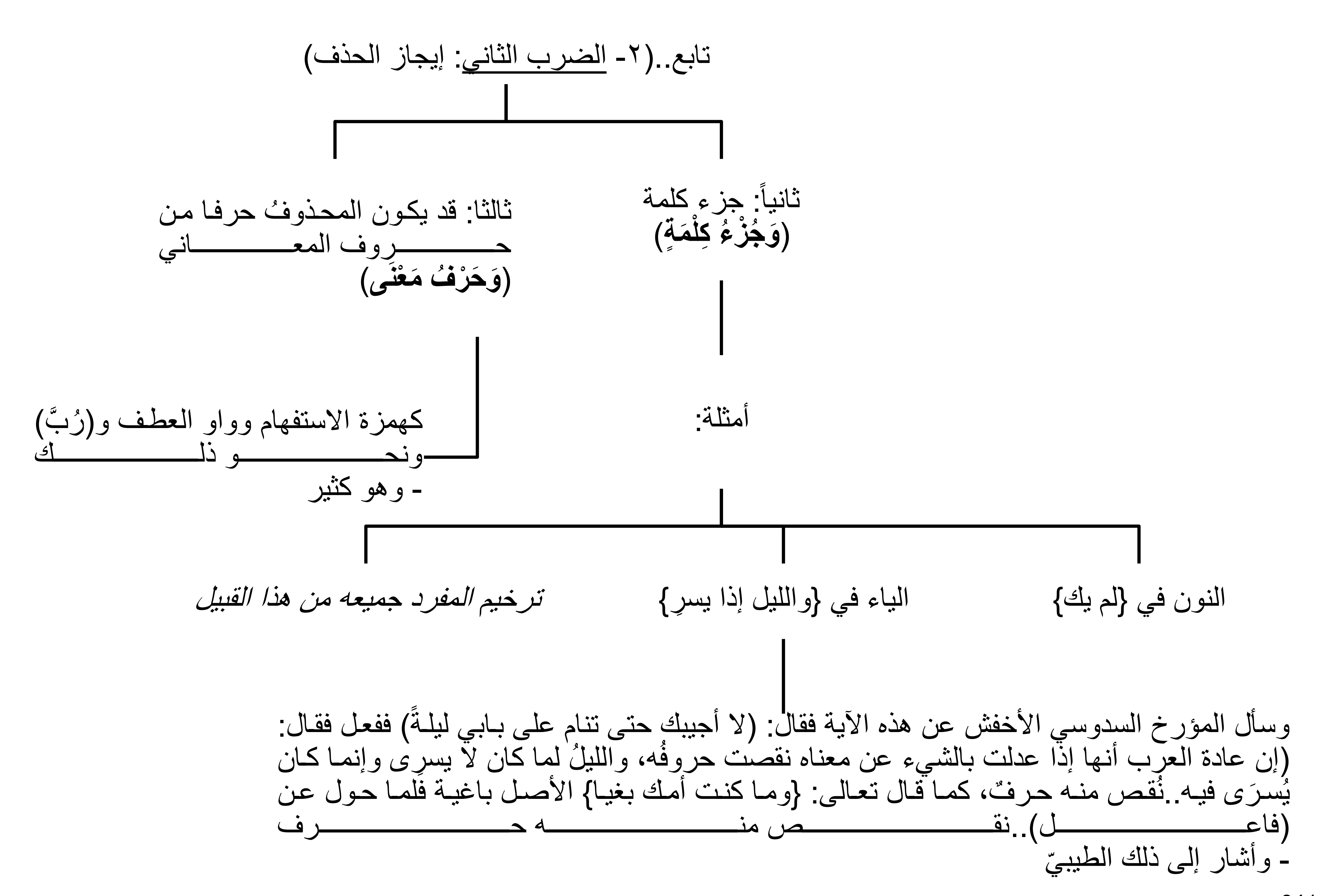
تابع..(أولاً: جزء جُملة)
٤- (اوْ مَوْصُوفٌ)
أمثلة:
{وآتينا ثمود الناقة مبصرةً} أي: (آية مبصرة)
(أنا ابن جلا وطلاع الثنايا)
- أي: ابن رجل جلا
واشترط بعضهم في حذف الموصوف بالجملة: أن يكون الموصوف بها بعضَ ما قبله
كالمجرور بـ(مِن)، كـ{ومِنَّا دُونَ ذلك}
- أو المجرور بـ(فِي)، كَقَوْلِكَ: (ما في القوم دون هذا)
قال: وهو في غيره نادرٌ، لا سيما إذا لزم منه إضافة غير الظرف إلى الجملة كما هنا
٥- أو صفة
(اوْ مَا وُصِفَا)
كـ{يأخذ كلَّ سفينة غصباً}
- أي: (صالحة)
٦- أو أَدَاة شرط مع فعله
(أَوْ شَرْطٌ)
- كما تقدم في آخر الإنشاء تقديره
أمثلة:
{فالله هو الْوَلِيّ}
- أي: (إن أرادوا وليا..فالله..)
(ليت في مالا أنفقه)
- أي: (إن أرزقه..أنفقه)
البقية:
- في الصفحة التالية


تابع..(أولاً: جزء جُملة)
٧- أو جواب الشرط
(اوْ جَوَابُهُ، خَصْرٌ عُنِي..أَوْ يَذْهَبُ السَّامِعُ كُلَّ مُمْكِن)
والداعي إلى حذفه..
إما مجرد الاختصار، كـ{وإذا قيل لهم اتقوا..} أي: أعرضوا
وإما قصدِ أن يذهب السامعُ كلَّ مذهبٍ مُمكنٍ، فلا يتصور مطلوبًا أو مكروها إلا ويجوز أنْ يكون الأمرُ أعظم منه بخلاف ما لو اقتصر على ذكر شيء
- كـ{ولو ترى إذ وقفوا على النار}
وكذا جواب القسم
كـ{والفجر وليال عشر والشفع والوتر}
- أي: (ليعذبن)، بدليل {فصب عليهم ربك سوط عذاب}
وكذا جواب (لمَّا)
كـ{فلما أسلما وتله للجبين}
- أي: (كان ما كان)
جواب (لولا)
- كـ{فلولا فضل الله عليكم ورحمته}
وجواب (أمّا)
- كـ{فأمَّا الذين اسودت وجوههم أكفرتم}
التنوخي: (وكل ذى جواب يجوز حذف جوابه)
- فشمل ذلك..
٨- أو موصول بدون صلتِهِ
(قُلْتُ وَمَوْصُولٌ)
ومثله الطيبي والبَهَاء السُّبْكِيّ بـ{ومن هو مستخف بالليل وسارب بالنهار} أي: (ومن هو سارب)
وخرَّجوا عليه قول هرقل: (هذا يملك هذه الأمة قد ظهَرَ)
- أي: الذي يملك
البقية:
- في الصفحة التالية

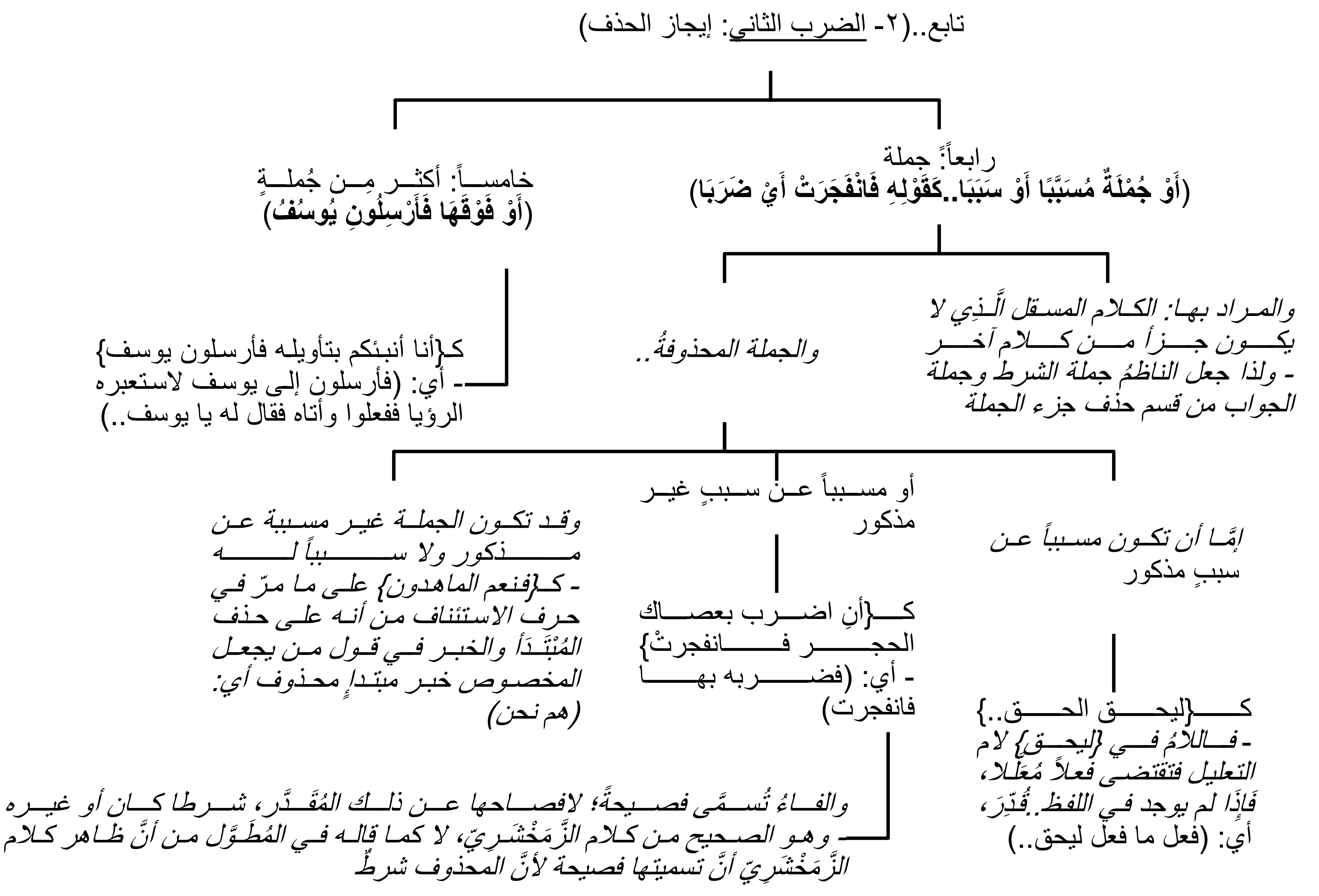

تابع..(أولاً: جزء جُملة)
٩- أو صلة الموصولِ بدون الموصولِ (وَوَصْلٌ)
السكاكِيّ والطيبيّ: كقولهم: (جاء بعد اللتيا والتي)
- أي: بعد الشدائد التي بلغت فظاعتها مبلغا يبهت السامع فلا يدري ما يقول
١٠- أو متعلق (وَذُو تَعَلُّقٍ)
الطيبي: كـ{أي الفريقين خير مقاما}
- أي: (أي الفريقين أبلغ في خير مقامه من الآخر في شره)، فأقيم المتعلِق مقام متعلَقه
١١- أو جار ومجرور (مَعَ الْمَجْرُورِ)
الطيبيّ: كـ{خلطوا عملاً صالحا وآخر سيئًا}
- أي: (صالحا بسيء وآخر سيئًا بصالح)
الناظم: وهذا هو النوع المسمى بالاحتباك، وسيأتي في البديع
ومنه حذف (مِن) التفضيلية ومجرورها بعد (أفعَل) التفضيل
كـ(الله أكبر)
- أي: (مِن كل شيء)
١٢- (وَالعَطْفُ وَالمَعْطُوفُ)
أو حرف العطف..
وحده كـ{وجوه يومئذ ناعمة}
- أي: ووجوه..
أو مع المعطوف
كـ(بيده الخير) أي: والشر
وكـ{تقيكم الحرّ} أي: والبرد



تابع..(أولاً: جزء جُملة)
١٣- أو تمييز (وَالتَّفْسِيرِ)
١٤- (وَالْحَالُ)
١٥- أو المبدل منه (وَالْمُبْدَلُ)
١٦- (وَالْمُسْتَثْنَى)
وتقدم حذف المُسْنَد غليه والمُسْنَد والفعل والمفعول
كـ(كَمْ سرتَ؟) أي: ميلا
كـ{والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلامٌ}
- أي: قائلين..
كـ{ولا تقولوا لما نصف ألسنتكم الكذب}
- أي: (تصفُهُ)
كـ(قبضت عشرة ليس إلا) أو (ليس غير)
- أي: (ليس إلا العشرة أو غيرها مقبوضا)

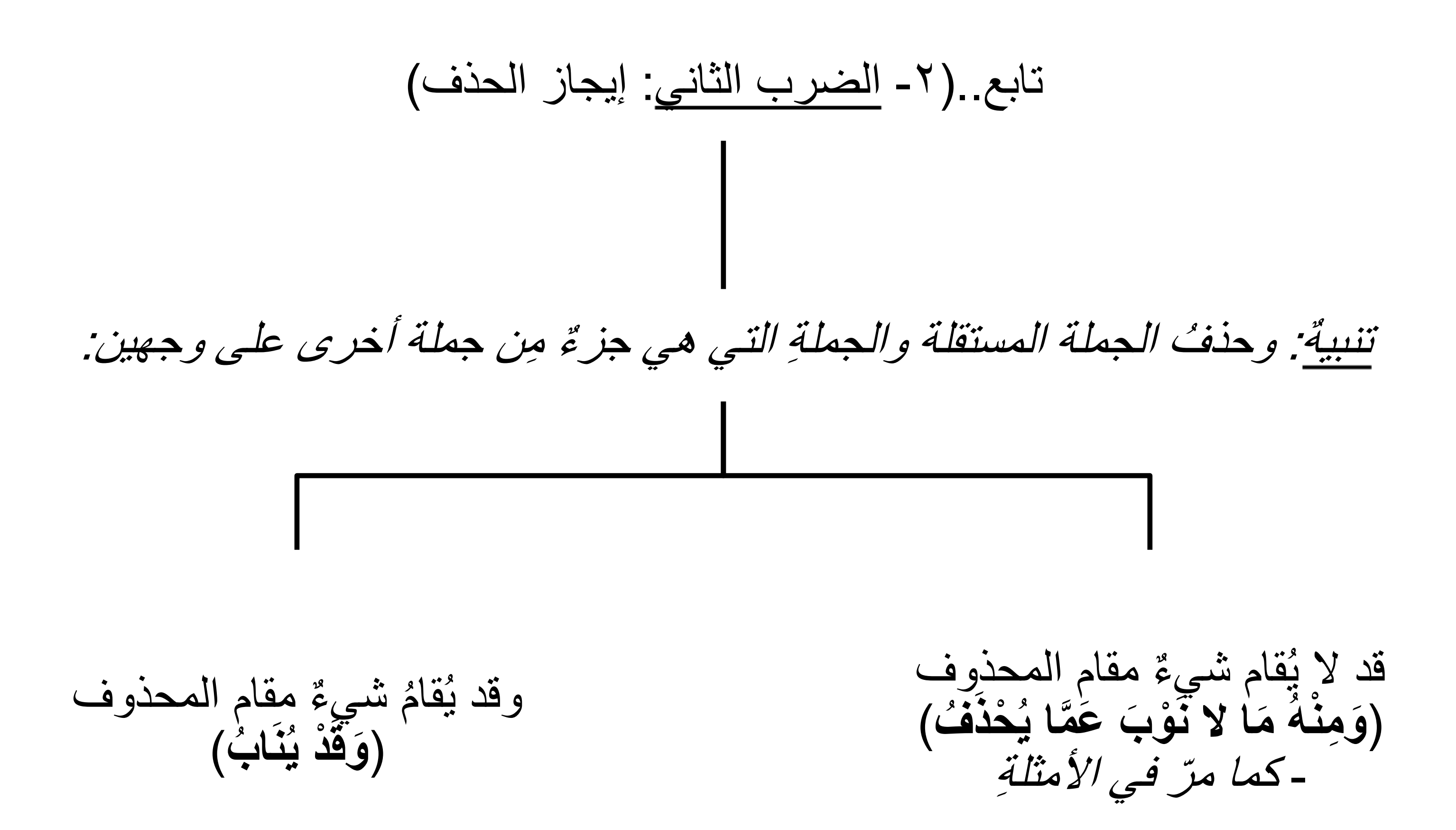

تابع..(٢- الضرب الثاني: إيجاز الحذف)
ثانياً: جزء كلمة
(وَجُزْءُ كِلْمَةٍ)
ثالثا: قد يكون المحذوفُ حرفا من حروف المعاني
(وَحَرْفُ مَعْنَى)
أمثلة:
كهمزة الاستفهام وواو العطف و(رُبَّ) ونحو ذلك
- وهو كثير
النون في {لم يك}
الياء في {والليل إذا يسرِ}
ترخيم المفرد جميعه من هذا القبيل
وسأل المؤرخ السدوسي الأخفش عن هذه الآية فقال: (لا أجيبك حتى تنام على بابي ليلةً) ففعل فقال:
(إن عادة العرب أنها إذا عدلت بالشيء عن معناه نقصت حروفُه، والليلُ لما كان لا يسرِى وإنما كان يُسرَى فيه..نُقص منه حرفٌ، كما قال تعالى: {وما كنت أمك بغيا} الأصل باغية فلما حول عن (فاعل)..نقص منه حرف
- وأشار إلى ذلك الطيبيّ

تابع..(٢- الضرب الثاني: إيجاز الحذف)



مُصْطفَى دَنْقَش

تابع..(٢- الضرب الثاني: إيجاز الحذف)



تنبيهٌ: وحذفُ الجملة المستقلة والجملةِ التي هي جزءٌ مِن جملة أخرى على وجهين:

قد لا يُقام شيءٌ مقامِ المحذوف
(وَمِنْهُ مَا لا نَوْبَ عَمَّا يُحْذَفُ)
- كما مرّ في الأمثلةِ

وقد يُقامُ شيءٌ مقام المحذوف
(وَقَدْ يُنَابُ)

كـ{وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك}
- أي: (إن يكذبوك فلا تحزن واصبر فقد كذبت..}، فـ{فقد كذبت} ليس جزاء للشرط لأنّ تكذيب الرسل متقدم على تكذيبه، فلا يصح وقوعه جزاءً له، بل هو سبب لمضمون الجواب المحذوف، أقيم مقامَهُ استغناءً بالسبب عن المسبَّبِ

تابع..(٢- الضرب الثاني: إيجاز الحذف)

تنبيهٌ: *والمحذوف -سواء كان جملة أو غيرها-..لا بُدَّ له من دليل يدلُّ عليه.*

- وأدلته كثيرةٌ، منها:

١- العقل

(ثُمَّ عَقْلٌ قَدْ يَدُلّْ..عَلَيْهِ وَالتَّعْيِينُ مَقْصُودٌ يَحِلّْ..أَوْ عَادَةٌ)

- بيانُ دلالتِهِ:

قد يدل العقلُ على المحذوفِ لاقتضائه إيَّاهُ، لكن دلالته عليه إنما هي على جهة العموم لا الخصوص بأن تقتضى أنَّ في الكلام حذفا

وأمَّا التعيين لخصوص المحذوف..فلا دلالة للعقل عليه

وإنما يدل عليه مقصودٌ ظاهرٌ من الكلام في كل مقام بحسبِهِ مما يقتضيه..

١- العرفُ ٢- أو المقامُ

٣- أو سياق الكلامُ

فدلالة مقصود الكلام..كـ{حرمت عليكم الميتة والدمُ..}

فالعقل دلَّ على أن هنا حذفًا إذ الأحكام الشرعية إنما تتعلق بالأفعال دون الأعيان

والمقصود الأظهر من هذه الأشياء تناولها الشامل للأكل وشرب الألبان، فدل على تعيين المحذوف

ودليلةُ العادة..كـ{فذلكن الذي لمتتنني فيه}

فيحتمل أن يقدر (لمتتنني في حبه) لقوله {قد شغفها حبا}

ويحتمل (في مراودته) لقوله {تراود فتاها عن نفسه}

- والعادة دلت على هذا لأن الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه لأنه ليس اختياريًا

وقد يدلُّ العقلُ أيضاً على التعيين العقل

- كـ{وجاء ربك} أي: أمرُه أو عذابه

٢- دلالة غير العقل على أصل الحذف **(أَوِ اقْتِرَانٌ أَوْ شُرُوعْ..فِي الفِعْلِ بِسْمِ اللهِ مِثْلُ** *أنت* **بِالفُرُوعْ** *الباقية من أنواع الأفعَال)*

- كالقانون النحويّ المقتضِي لكون الجار والمجرور مثلا لَا بُدَّ وأن يتعلق بشيء، ويدل اقتران بين المذكور وبين فعل صدر من المخاطب على خصوص ذلك المحذوف

دلالة الاقتران..كقولهم للعرس: (بالرفاء والبنين)

- أي: أعرست بالملائمة والاتفاق

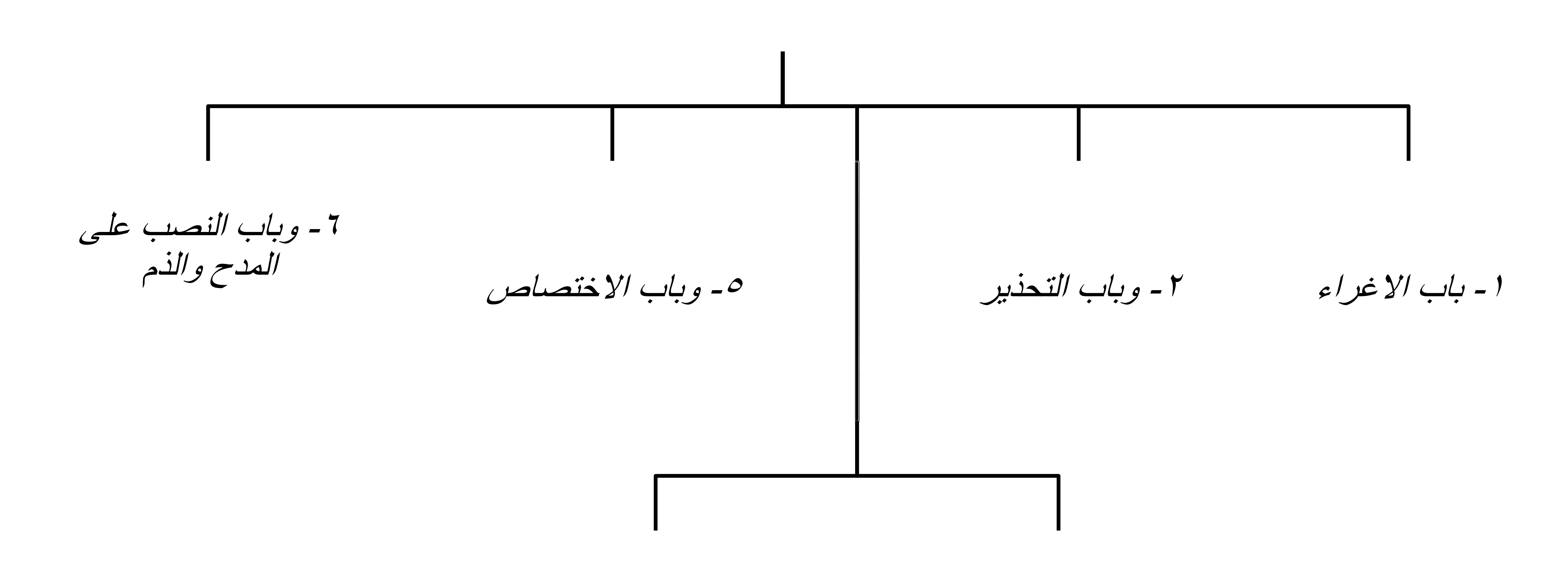
ودلالة الشروع في الفعل..كـ(بسم الله)

- فيقدر ما جعلت مبدأ له ففي القراءة (أقرأُ) وفي السفر (ارتحِلُ) ونحو ذلك

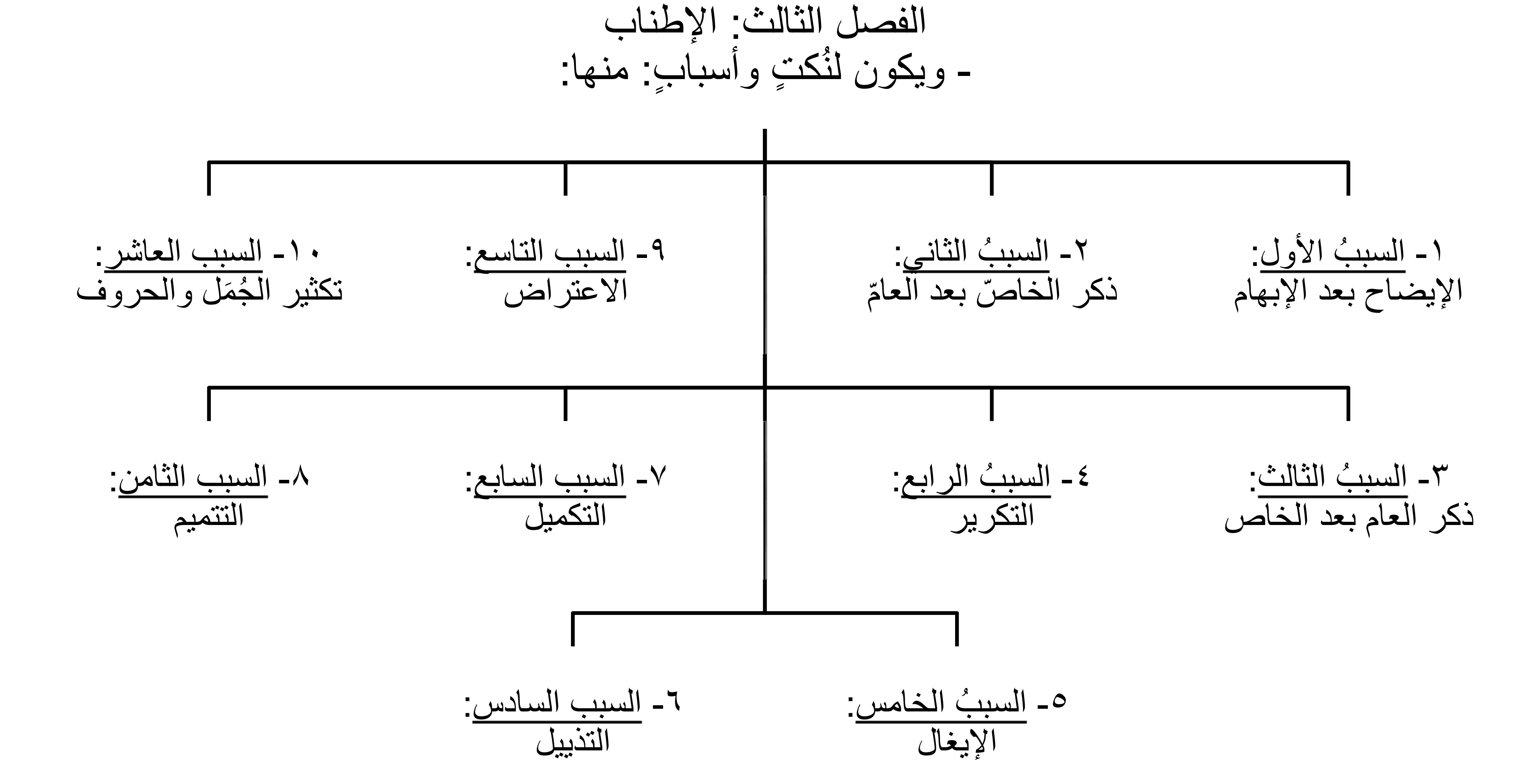
- والدليل على اعتبار ذلك..التصريح به في حديث الصحيحين في الذكر عند النوم «باسمك ربي وضعت جنبي»

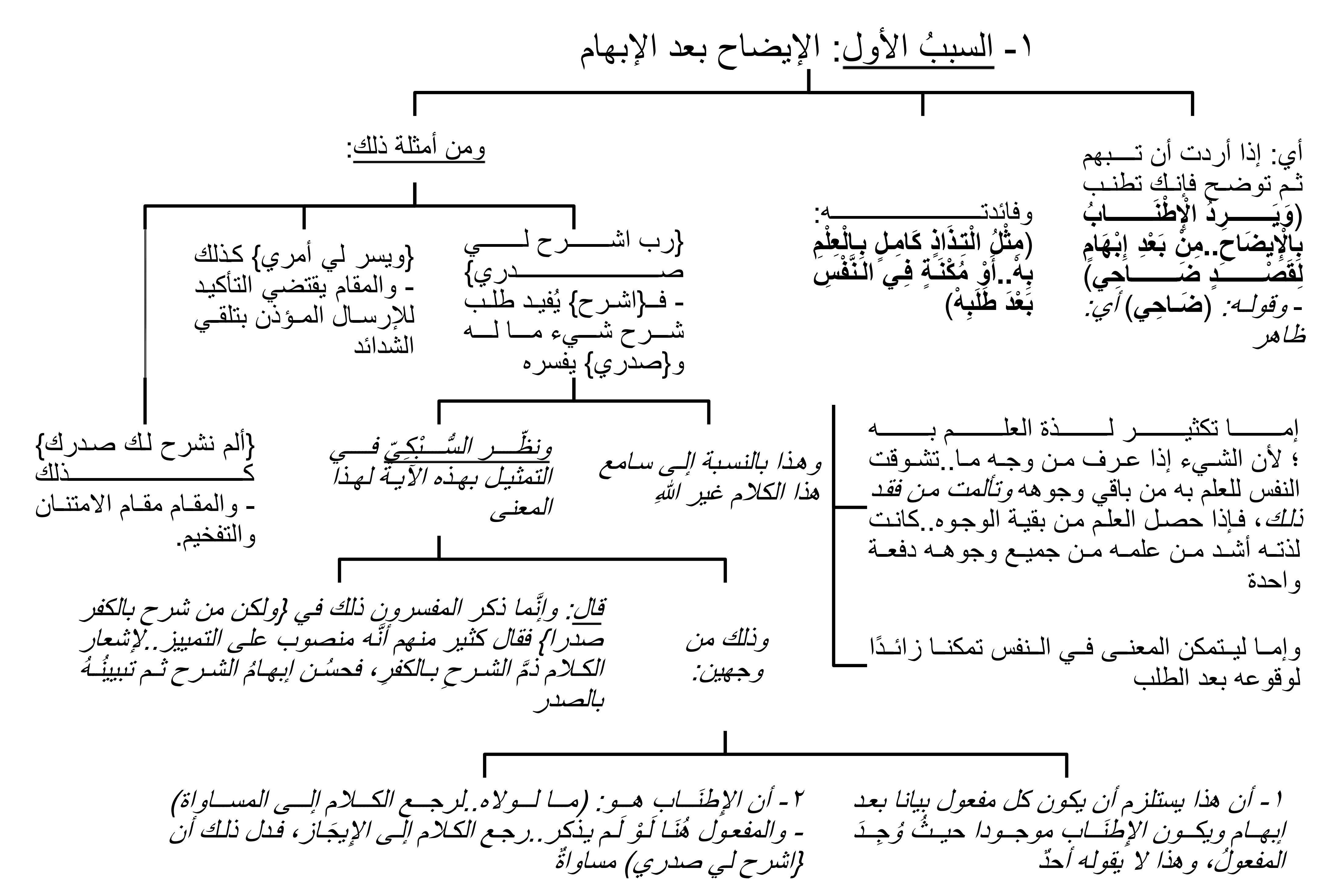
تابع..(٢- الضرب الثاني: إيجاز الحذف)

- تَنْبِيهٌ: من إيجَاز الحذف..

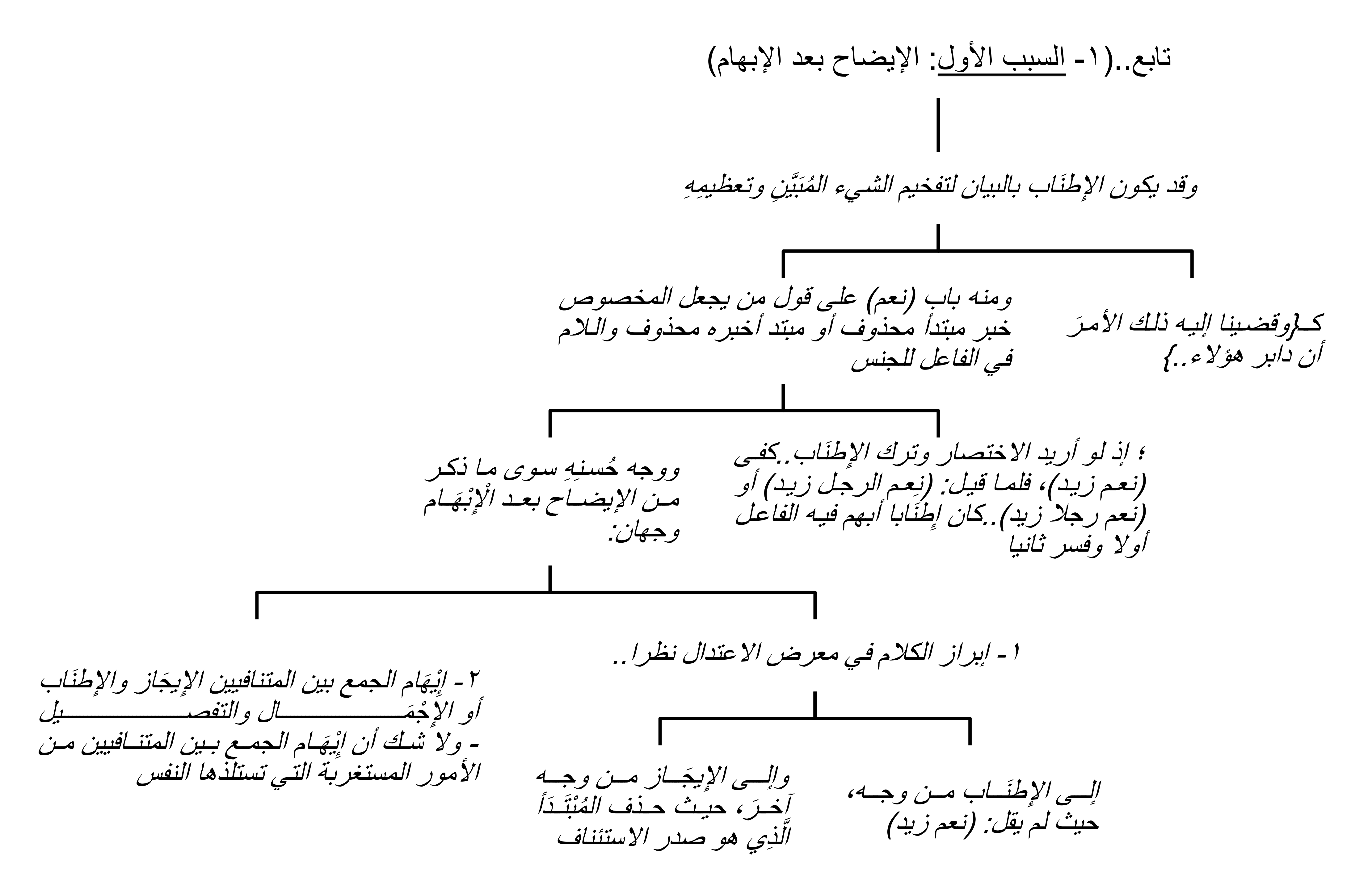


الفصل الثالث:
الإطناب


الفصل الثالث: الإطناب
- ويكون لنُكتٍ وأسبابٍ: منها:
١- السببُ الأول:
الإيضاح بعد الإبهام
٢- السببُ الثاني:
ذكر الخاصّ بعد العامّ
٩- السبب التاسع:
الاعتراض
١٠- السبب العاشر:
تكثير الجُمَل والحروف
٣- السببُ الثالث:
ذكر العام بعد الخاص
٤- السببُ الرابع:
التكرير
٧- السبب السابع:
التكميل
٨- السبب الثامن:
التتميم
٥- السببُ الخامس:
الإيغال
٦- السبب السادس:
التذييل


١- السببُ الأول: الإيضاح بعد الإبهام
أي: إذا أردت أن تبهم ثم توضح فإنك تطنب
(وَيَرِدُ الْإِطْنَابُ بِالْإِيضَاحِ..مِنْ بَعْدِ إِبْهَامٍ لِقَصْدٍ ضَاحِي)
- وقوله: (ضَاحِي) أي: ظاهر
وفائدته: (مِثْلُ الْتذَاذٍ كَامِلٍ بِالْعِلْمِ بِهْ..أَوْ مُكْنَةٍ فِي النَّفْسِ بَعْدَ طَلَبِهْ)
إما تكثير لذة العلم به؛ لأن الشيء إذا عرف من وجه ما..تشوقت النفس للعلم به من باقي وجوهه وتألمت من فقد ذلك، فإذا حصل العلم من بقية الوجوه..كانت لذته أشد من علمه من جميع وجوهه دفعة واحدة
وإما ليتمكن المعنى في النفس تمكنا زائدًا لوقوعه بعد الطلب
ومن أمثلة ذلك:
{رب اشرح لي صدري}
- فـ{اشرح} يُفيد طلب شرح شيء ما له و{صدري} يفسره
وهذا بالنسبة إلى سامع هذا الكلام غير الله
ونظّر السُّبْكِيّ في التمثيل بهذه الآية لهذا المعنى
وذلك من وجهين:
قال: وإنَّما ذكر المفسرون ذلك في {ولكن من شرح بالكفر صدرا} فقال كثير منهم أنَّه منصوب على التمييز..لإشعار الكلام ذمَّ الشرحِ بالكفرِ، فحسُن إبهامُ الشرح ثم تبيينُهُ بالصدر
١- أن هذا يستلزم أن يكون كل مفعول بيانا بعد إبهام ويكون الإطنَاب موجودا حيثُ وُجِدَ المفعولُ، وهذا لا يقوله أحدٌ
٢- أن الإطنَاب هو: (ما لولاه..لرجع الكلام إلى المساواة)
- والمفعول هُنَا لَوْ لَم يذكر..رجع الكلام إلى الإيجَاز، فدل ذلك أن {اشرح لي صدري} مساواةٌ
{ويسر لي أمري} كذلك
- والمقام يقتضي التأكيد للإرسال المؤذن بتلقي الشدائد
{ألم نشرح لك صدرك} كذلك
- والمقام مقام الامتنان والتفخيم.

مُصْطفَى دَنْقَش


تابع..(١- السبب الأول: الإيضاح بعد الإبهام)
وقد يكون الإطنَاب بالبيان لتفخيم الشيء المُبَيَّنِ وتعظيمِهِ
كـ{وقضينا إليه ذلك الأمرَ أن دابر هؤلاء..}
ومنه باب (نعم) على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف أو مبتد أخبره محذوف واللام في الفاعل للجنس
؛ إذ لو أريد الاختصار وترك الإطنَاب..كفى (نعم زيد)، فلما قيل: (نِعم الرجل زيد) أو (نعم رجلا زيد)..كان إطنَابا أبهم فيه الفاعل أولا وفسر ثانيا
ووجه حُسنِهِ سوى ما ذكر من الإيضاح بعد الإبْهَام وجهان:
١ - إبراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا..
٢ - إيْهَام الجمع بين المتنافيين الإيجَاز والإطنَاب أو الإجْمَال والتفصيل
- ولا شك أن إيْهَام الجمع بين المتنافيين من الأمور المستغربة التي تستلذها النفس
إلى الإطنَاب من وجه، حيث لم يقل: (نعم زيد)
وإلى الإيجَاز من وجه آخرَ، حيث حذف المُبْتَدَأ الَّذِي هو صدر الاستئناف

مُصْطفَى دَنْقَش

ومن الإيضاح بعد الإبهام..التوشيع

(وَمِنْهُ تَوْشِيعٌ بِآخِرٍ تَرِدْ..تَثْنِيَةٌ مَضْمُونُهَا بَعْدَ فَرِدْ)

وهو..

لغة: لفُّ القطن المندوف، *أي: بعدَ ضربِهِ بالمِنْدَف*

واصطلاحًا: أن يؤتى في آخر الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الأول

المصباح: هو مأخوذ من الوشيعة، وهي الطريقة في البرد

أمثلة:

وهو كثير في الاحاديث النبوية

- كـ..

حديث «يكبُر ابن آدم ويكبر معه اثنتان الحرص وطول الأمل» البخاري عن أنس

- *ولو أريد الإيجَاز والاختصار..لقيل: (ويكبُرُ معه الحرص وطول الأمل) لكنه أبهم ثم أوضَحَ*

حديث « عليكم بالشفاءين العسل والقرآن» ابن ماجه عن ابن مسعود

حديث «اقتدوا باللذَينِ من بعدي أبي بكر وعُمَر» الترمذي عن حذيفة

الشاعر: (*- أُمسِي وأُصبِحُ مِن تذكارِكم وَصِباً..يرثِي لِيَ <u>المُشفقانِ الأهلُ والولَدُ</u>

*- قد خدد الدمعُ خدي من تذكُّرِكم..واعتادني <u>المُضنيانِ الوَجدُ والكَمَدُ</u>

*- وغاب عن مقلتي نومي لِغَيبتِكم..وخانني <u>المُسْعِدَانِ الصبرُ والجَلَدُ</u>

*- لا غرو للدمع أن تجرى غوار به..وتحته <u>المُظلِمَانِ القلبُ والكَبِدُ</u>

*- كأنما مهجتي شِلوٌ بمسبعةٍ..ينتابُها <u>الضاريانِ الذئب - والأَسَدُ</u>

*- لم يبق غير خفي الروح في جسدي..فذلك <u>الباقيانِ الروح والجسدُ</u>)

ومن الإيضاح بعد الإبهام..التوشيع

(وَمِنْهُ تَوْشِيعٌ بِآخِرٍ تَرِدْ..تَثْنِيَةٌ مَضْمُونُهَا بَعْدَ فُرِدْ)

قال عبد الباقي اليمني:

وقد يجيء في آخر العجز والصدر معا

كـ(فما زلت في ليلين شعر وظلمة..وشمسين من خمر ووجه حبيب)

وقد يجيء بدل المثنى بمعطوفين بعدهما معطوفان

كـ(لله ليلتنا إذ صاحباي بها..بدر وبدر سماوي وأرضيٌّ)

وقد يُفَسَّرُ المثنى بمفرد مضافٍ متعدد

كقول البحتري: (ومتى تساهمنا الوصال ودوننا..يومان يوم نوى ويوم صدود)

وقد يُؤتي بِمُثنى ومثنى ثم بأربع مفردات اثنين للأولين واثنين للآخرين

كحديثِ «تعوذوا بالله من عذابين وفتنتين عذاب جهنم وعذاب القبر وفتنة الدجال وفتنة المحيا والممات»

وكحديث «أحلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال» رواه الحاكم:

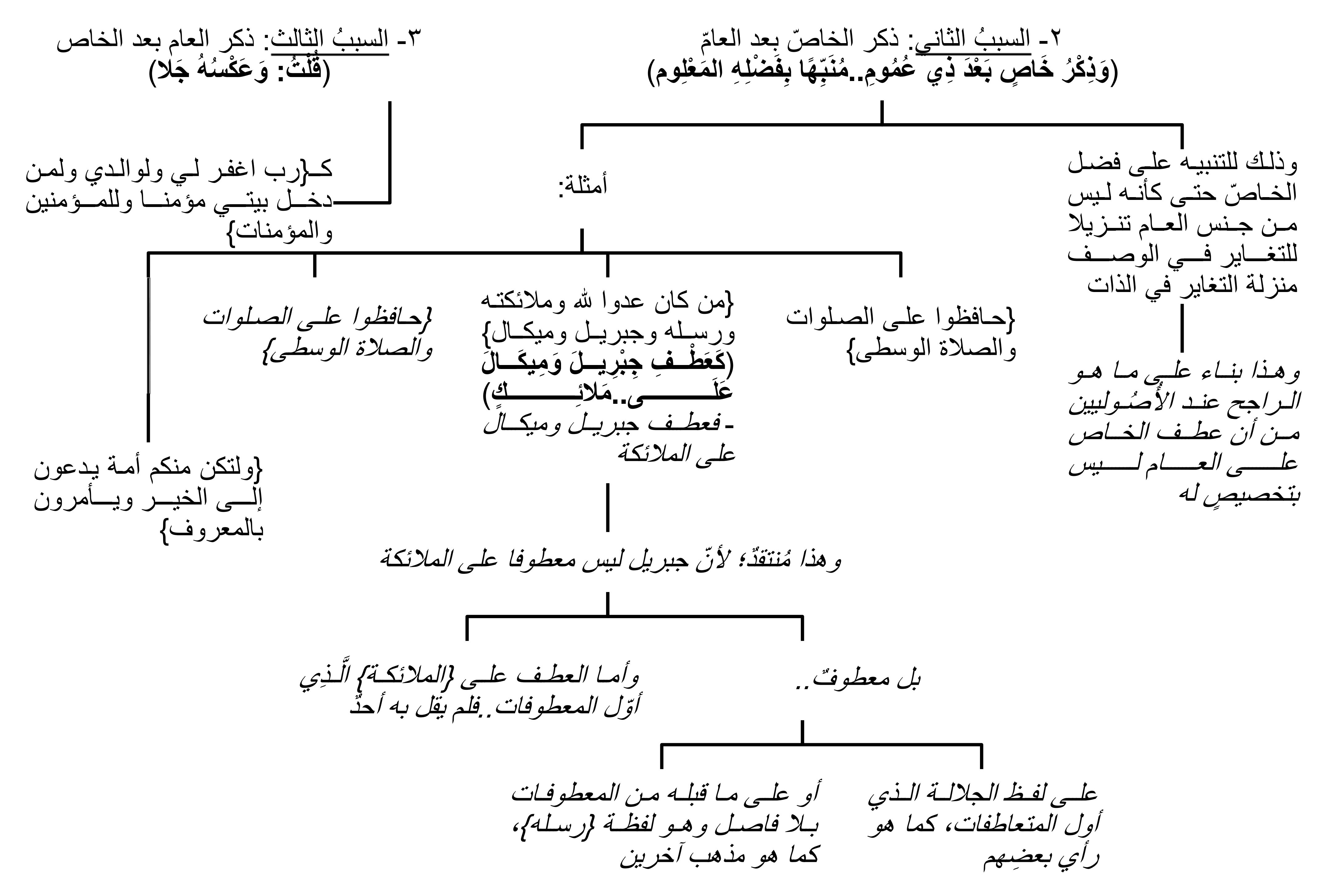
تابع..(١- السبب الأول: الإيضاح بعد الإبهام)

قال السُّبْكِيّ: (لك أَنْ تَقُول: كل مثنى أو جمع ذُكِرَ ثم فُصِّلَ سواء كان في أول الكلام أو في آخره..يحصل به الإيضاح بعد الْإِبْهَام

فما الذي خص في آخر الكلام دون أوله ووسطه؟

وما الذي خصّ المثنى دون المجموع؟

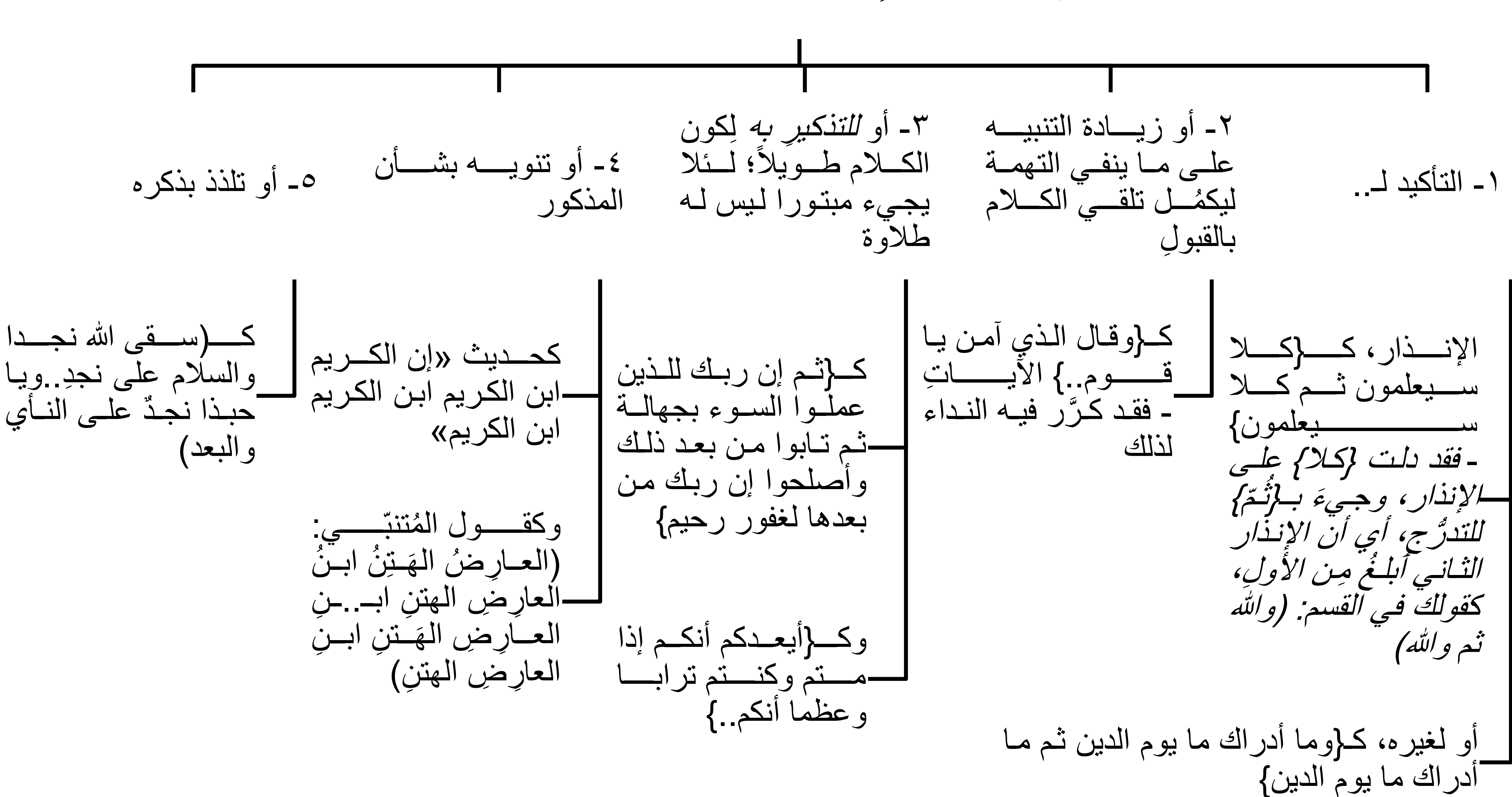
وهل هذا غير اللف والنشر الآتي في البديع؟


٢- السببُ الثاني: ذكر الخاصّ بعد العامّ
(وَذِكْرُ خَاصٍ بَعْدَ ذِي عُمُومِ..مُنَبِّهًا بِفَضْلِهِ المَعْلُوم)
وذلك للتنبيه على فضل الخاصّ حتى كأنه ليس من جنس العام تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات
وهذا بناء على ما هو الراجح عند الأُصُوليين من أن عطف الخاص على العام ليس بتخصيصٍ له
أمثلة:
{حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى}
{من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال}
(كَعَطْفِ جِبْرِيلَ وَمِيكَالَ عَلَى..مَلائِكٍ)
- فعطف جبريل وميكال على الملائكة
{حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى}
{ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف}
وهذا مُنتقدٌ؛ لأنّ جبريل ليس معطوفا على الملائكة
بل معطوفٌ..
وأما العطف على {الملائكة} الَّذِي أوّل المعطوفات..فلم يقل به أحدٌ
على لفظ الجلالة الذي أول المتعاطفات، كما هو رأي بعضِهم
أو على ما قبله من المعطوفات بلا فاصل وهو لفظة {رسله}، كما هو مذهب آخرين
٣- السببُ الثالث: ذكر العام بعد الخاص
(قُلْتُ: وَعَكْسُهُ جَلا)
كـ{رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات}

٤- السببُ الرابع: التكرير

وذلك لنكتة، كـ..

(وَمِنْهُ تَكْرَارٌ لأَجْلِ نُكْتَةِ..مِثْلُ تَأَكُّدٍ وَنَفْيِ التُّهْمَة..أَوْ طُولٍ اوْ تَنْوِيهٍ اوْ تَلَذُّذِ..أَوِ الجَزَاءِ نَفْسُ شَرْطِهِ احْتُذِي..أَوْ قَصْدِ الِاسْتِيعَابِ)



تابع..٤- السبب الرابع: التكرير

وذلك لنكتة، كـ...

(وَمِنْهُ تَكْرَارٌ لأَجْلِ نُكْتَةِ..مِثْلُ تَأَكُّدٍ وَنَفْيِ التُّهْمَةِ..أَوْ طُولٍ اوْ تَنْوِيهٍ اوْ تَلَذُّذِ..أَوِ الجَزَاءِ نَفْسُ شَرْطِهِ احْتُذِي..أَوْ قَصْدِ الِاسْتِيعَابِ)

٦- أو إيقاع الجزاء نفس الشرط

أمثلة:

قولهم: (من أدرك الصميماء فقد أدرك) أي أدرك مرعىً ليس بعده مرعىً

{وإن لم تفعل فما بلغت}
- أي: فقد ارتكبت أمرا عظيما

حديث «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسولهِ»

٧- أو بقصد الاستيعاب

ابن الحاجب: (العرب تكرر الشيء مرتين لتستوعب تفصيل جميعَ جنسهِ باعتبار المعنى الذي دل عليه اللفظ المذكور)

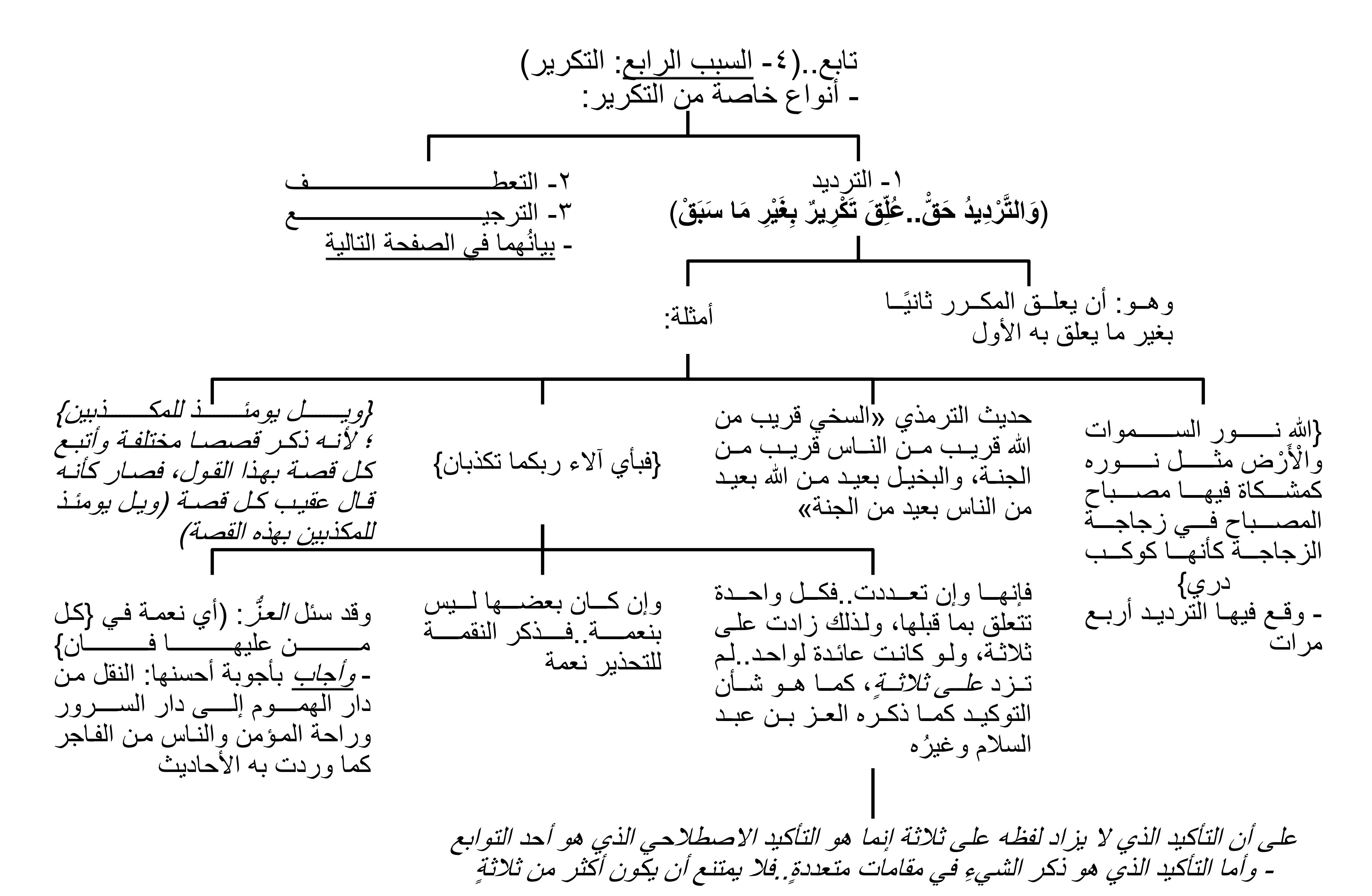
أمثلة:

(بينتُ له الكتاب كلمةً كلمةً)
- أي: مفصَّلاً باعتبار كلماته

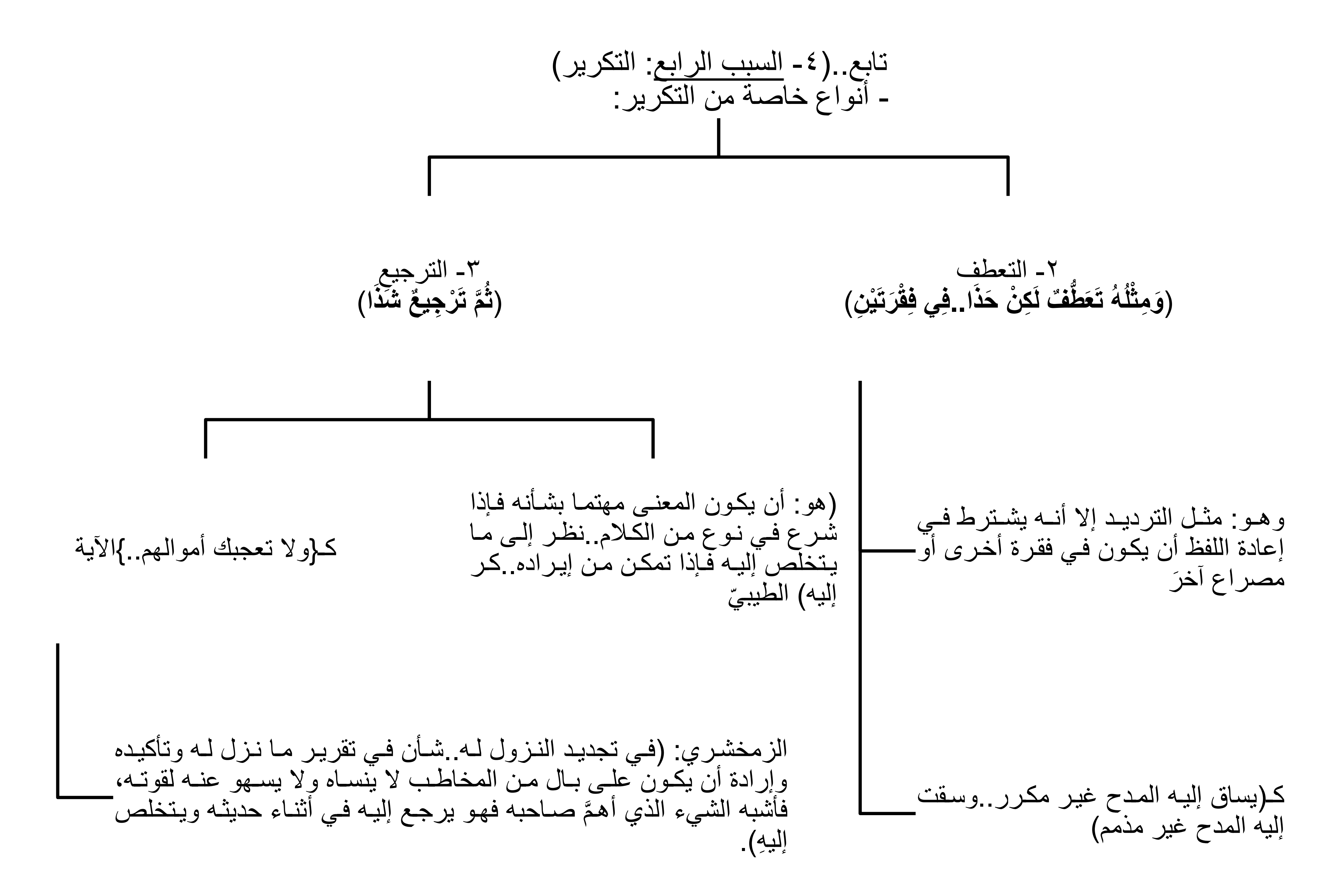
ثم ارجع البصر كرتين}
- أي: مرة بعد مرة

٨- أو زيادة التوجع والتحسر

كـ(فَيا قَبْرَ مَعْنٍ أنْتَ أوَّلُ حُفْرَةٍ..مِنَ الأرْضِ خُطَّتْ لِلسَّماحَةِ مَضْجَعا
وَيا قبْرَ مَعْنٍ كَيْفَ وَارَيْتَ جُودَهُ..وَقَدْ كَانَ مِنْهُ الْبَرُّ وَالْبَحرُ مُتْرَعَا)



تابع..(٤- السبب الرابع: التكرير)
- أنواع خاصة من التكرير:
١- الترديد
(وَالتَّرْدِيدُ حَقٌّ..عُلِّقَ تَكْرِيرٌ بِغَيْرِ مَا سَبَقْ)
٢- التعطف
٣- الترجيع
- بيانُهما في الصفحة التالية
وهو: أن يعلق المكرر ثانيًا بغير ما يعلق به الأول
أمثلة:
{الله نور السموات والأَرْض مثل نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كأنها كوكب دري}
- وقع فيها الترديد أربع مرات
حديث الترمذي «السخي قريب من الله قريب من الناس قريب من الجنة، والبخيل بعيد من الله بعيد من الناس بعيد من الجنة»
{فبأي آلاء ربكما تكذبان}
{ويل يومئذ للمكذبين} ؛ لأنه ذكر قصصا مختلفة وأتبع كل قصة بهذا القول، فصار كأنه قال عقيب كل قصة (ويل يومئذ للمكذبين بهذه القصة)
فإنها وإن تعددت..فكل واحدة تتعلق بما قبلها، ولذلك زادت على ثلاثة، ولو كانت عائدة لواحد..لم تزد على ثلاثةٍ، كما هو شأن التوكيد كما ذكره العز بن عبد السلام وغيرُه
وإن كان بعضها ليس بنعمة..فذكر النقمة للتحذير نعمة
وقد سئل العزُّ: (أي نعمة في {كل من عليها فان} - وأجاب بأجوبة أحسنها: النقل من دار الهموم إلى دار السرور وراحة المؤمن والناس من الفاجر كما وردت به الأحاديث
على أن التأكيد الذي لا يزاد لفظه على ثلاثة إنما هو التأكيد الاصطلاحي الذي هو أحد التوابع
- وأما التأكيد الذي هو ذكر الشيءِ في مقامات متعددةٍ..فلا يمتنع أن يكون أكثر من ثلاثةٍ


تابع..(٤- السبب الرابع: التكرير)
- أنواع خاصة من التكرير:
٢- التعطف
(وَمِثْلُهُ تَعَطُّفٌ لَكِنْ حَذَا..فِي فِقْرَتَيْنِ)
٣- الترجيع
(ثُمَّ تَرْجِيعٌ شَذَا)
وهو: مثل الترديد إلا أنه يشترط في إعادة اللفظ أن يكون في فقرة أخرى أو مصراع آخرَ
كـ(يساق إليه المدح غير مكرر..وسقت إليه المدح غير مذمم)
(هو: أن يكون المعنى مهتما بشأنه فإذا شرع في نوع من الكلام..نظر إلى ما يتخلص إليه فإذا تمكن من إيراده..كر إليه) الطيبيّ
كـ{ولا تعجبك أموالهم..}الآية
الزمخشري: (في تجديد النزول له..شأن في تقرير ما نزل له وتأكيده وإرادة أن يكون على بال من المخاطب لا ينساه ولا يسهو عنه لقوته، فأشبه الشيء الذي أهمَّ صاحبه فهو يرجع إليه في أثناء حديثه ويتخلص إليهِ).

٥- السببُ الخامس: الإيغال

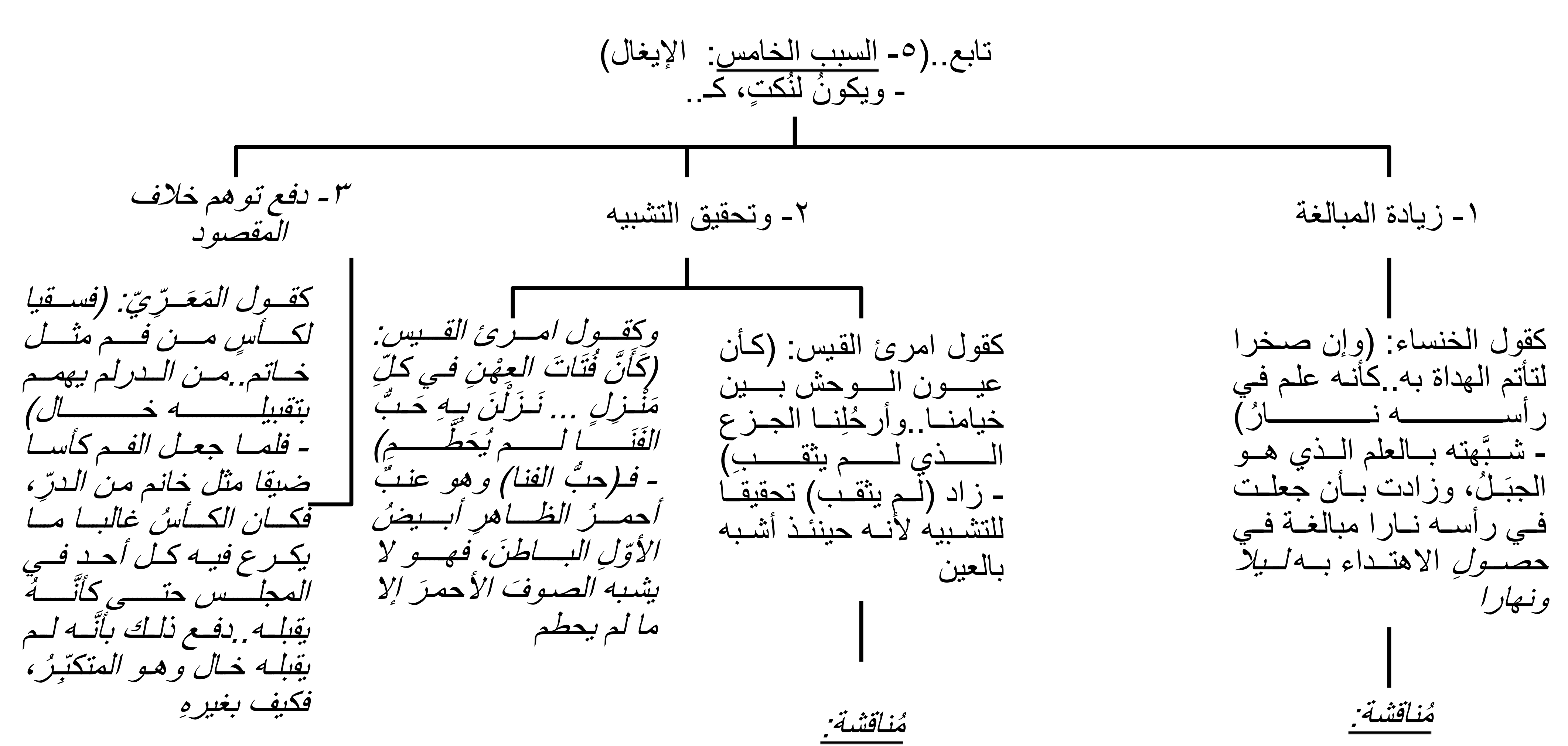
وهو..

لُغةً: الإمعان *والبعد*

- فهو مِن (أوغل في البلاد) إذا أمعن فيها

واصطلاحاً: ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها

(وَمِنْهُ إِيغَالُ كَلامٍ قَدْ خُتِمْ..بِمَا يُفِيدُ مَا بِدُونِهِ يَتِمّْ)



مُناقشة:

نظَّر السُّبْكِيّ في التمثيل به للإيغال الذي هو قسم من الإطنَاب
- بأن الإطنَاب تادية المراد بزيادة لفظ، والمرادُ من التشبيه بـ(علم فوقه نار)..غيرُ المراد من التشبيه بـ(العَلَم) فقط
←فلم يحصل بقولها (في رأسه نار) إطنَابٌ

والجواب عنه: بأنه لم ترد به إلا مطلق الهداية

مُناقشة:

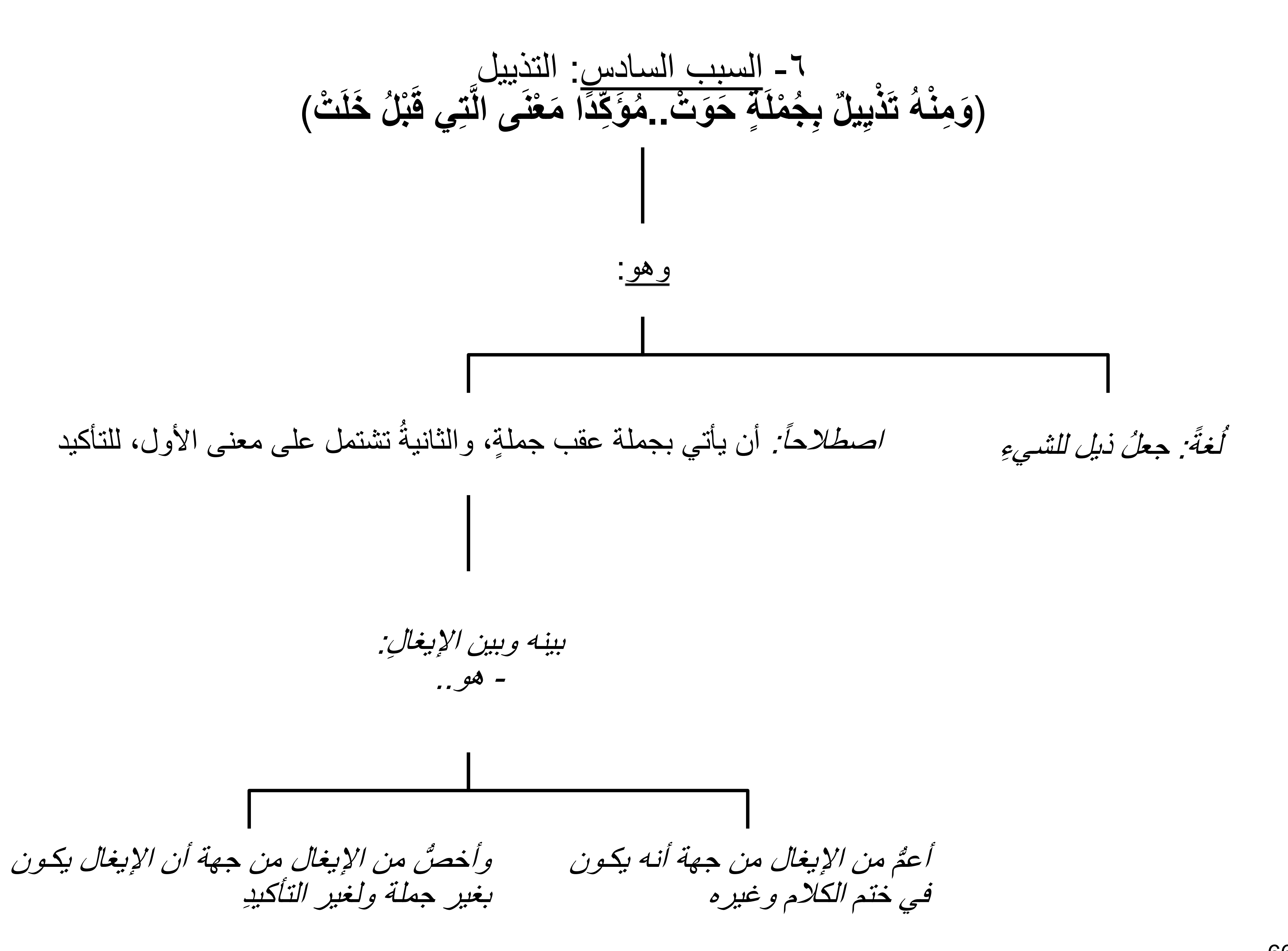
نظَّر السُّبْكِيّ في التمثيل به للإيغال الذي هو قسم من الإطنَاب
- بأن الإطنَاب تادية المراد بزيادة لفظ، والمرادُ..تشبيه عيون الوحش بالجزع الَّذِي لم يثقب؛ لأنه الَّذِي يشبه العيون
←فالمعنى لا يتم بدونه لأنه مقصود في التشبيه، فلو كان مثل هذا إطنابًا..لكان ذكر الصفة المجردة في قولك (أكرِم رجلا عالماً) إطنَابا

تابع..(٥- السبب الخامس: الإيغال)

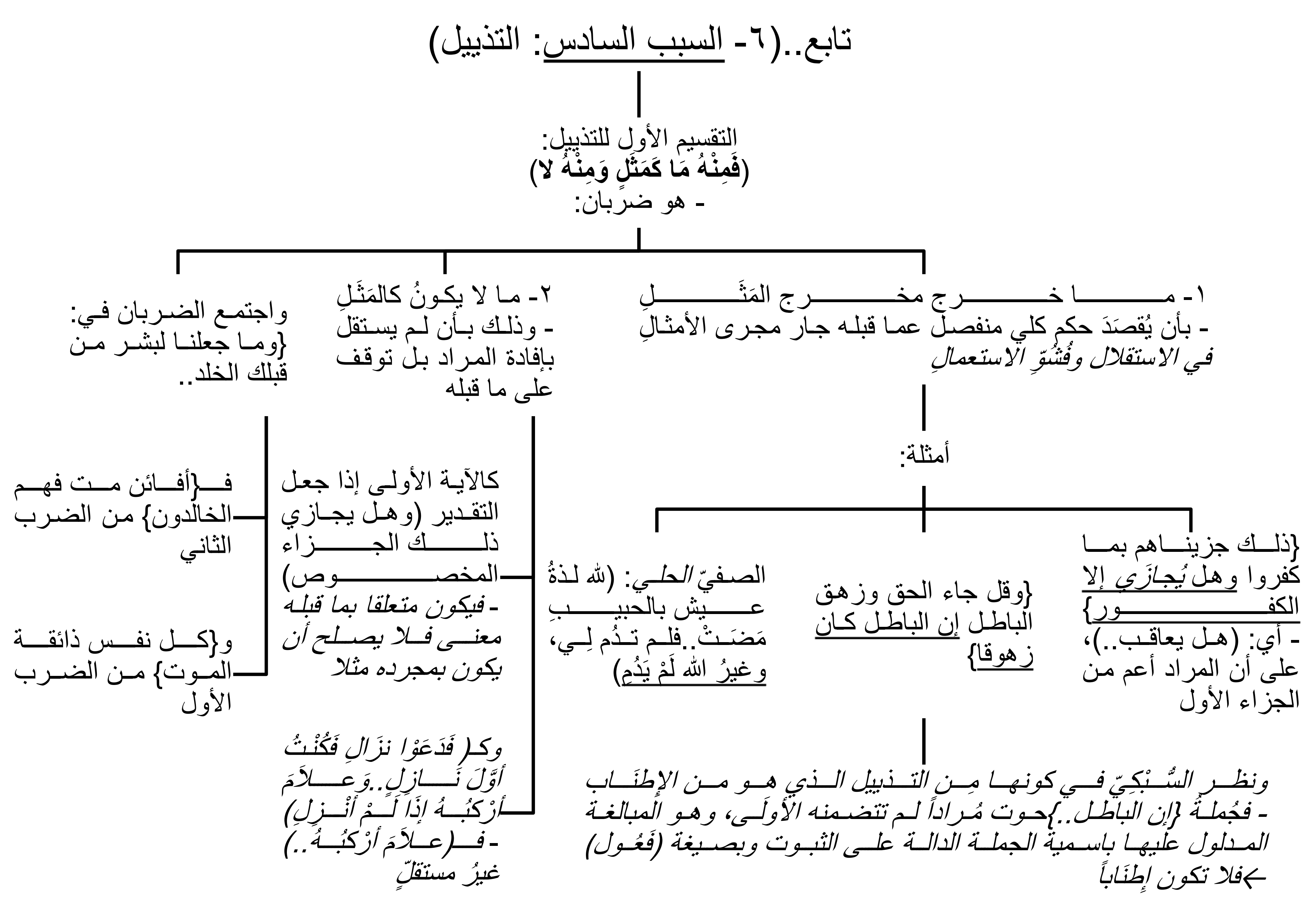
والأصحُّ أنه لا يختص بالشعر فقد جاء في القرآن
(ثُمَّ الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَيْسَ يُخَصّْ..بِالشِّعْرِ فَالقُرْآنُ فِيهِ جَاءَ نَصّْ)

قال تعالى: {اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون}
- فـ{وهم مهتدون} يَتِمُّ المعنى بدونه لأن الرسول مهتدٍ لا محالة، إلا أن فيه زيادة حثٍّ على الاتباع وترغيبٌ في الرسل

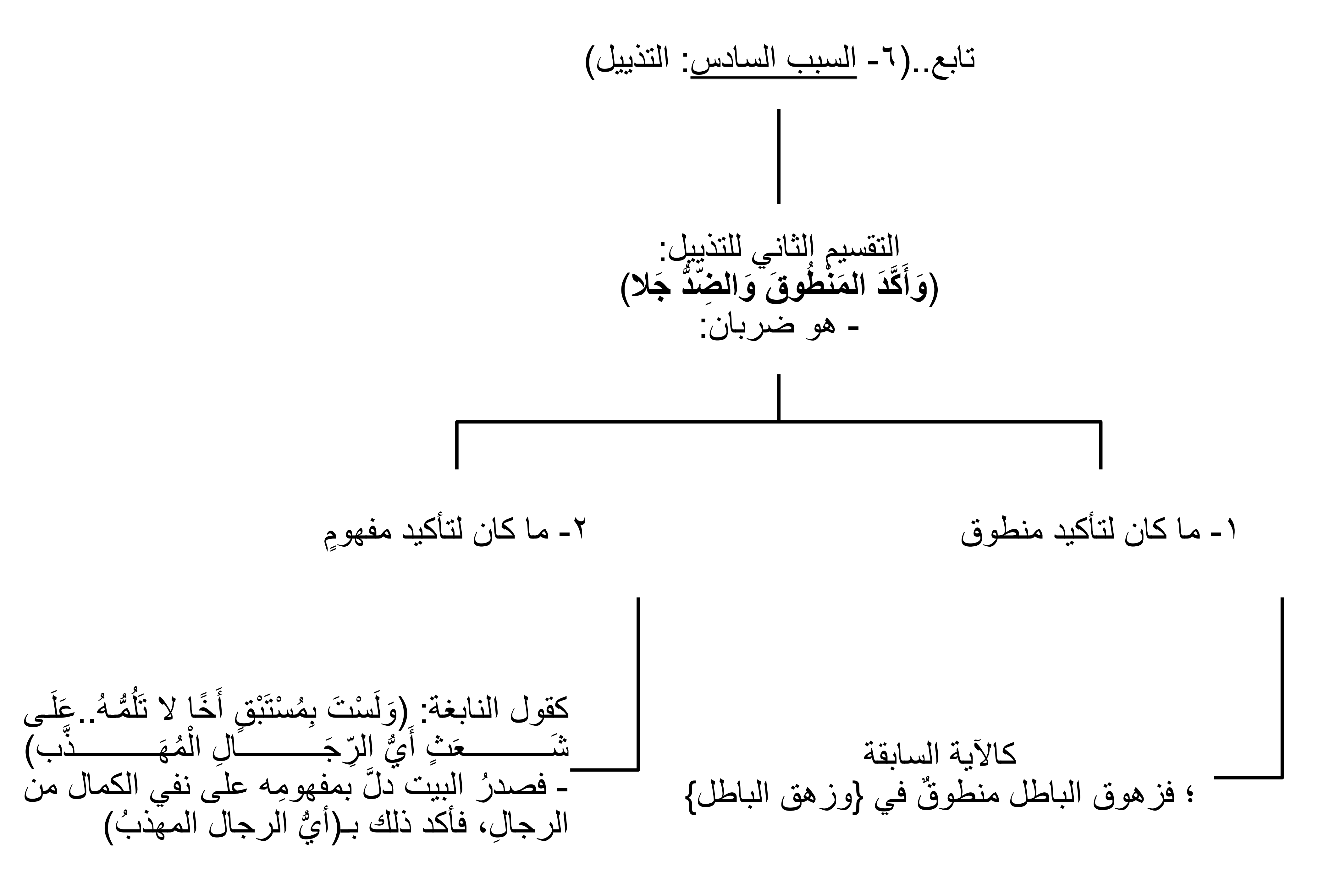
ومن قال بتخصيصه بالشعر..قال في حدِّهِ: (ختمُ البيتِ...)



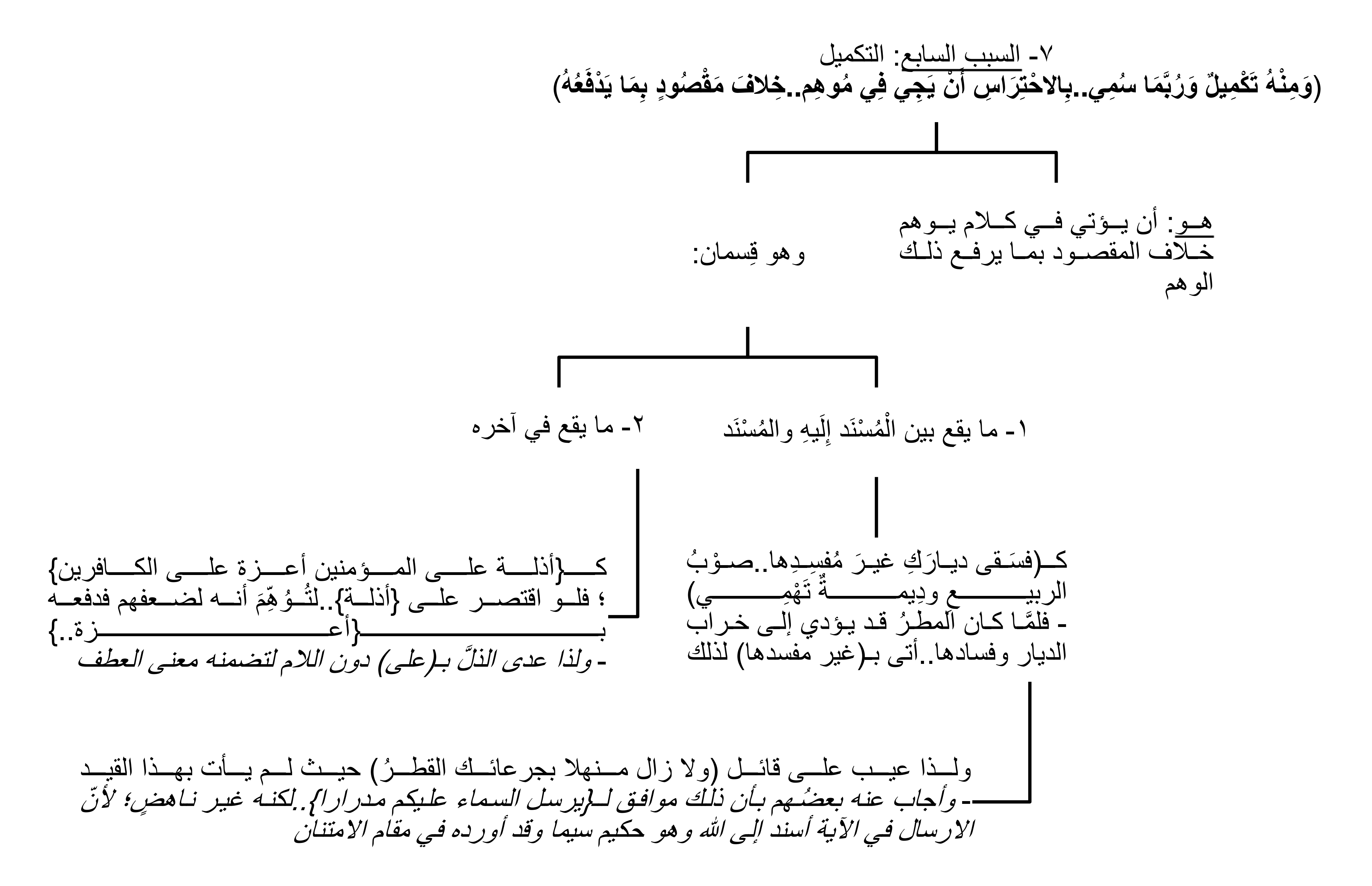
٦- السبب السادس: التذييل
(وَمِنْهُ تَذْيِيلٌ بِجُمْلَةٍ حَوَتْ..مُؤَكِّدًا مَعْنَى الَّتِي قَبْلُ خَلَتْ)
وهو:
لُغةً: جعلُ ذيل للشيءِ
اصطلاحاً: أن يأتي بجملة عقب جملةٍ، والثانيةُ تشتمل على معنى الأول، للتأكيد
بينه وبين الإيغالِ:
- هو..
أعمُّ من الإيغال من جهة أنه يكون في ختم الكلام وغيره
وأخصُّ من الإيغال من جهة أن الإيغال يكون بغير جملة ولغير التأكيدِ

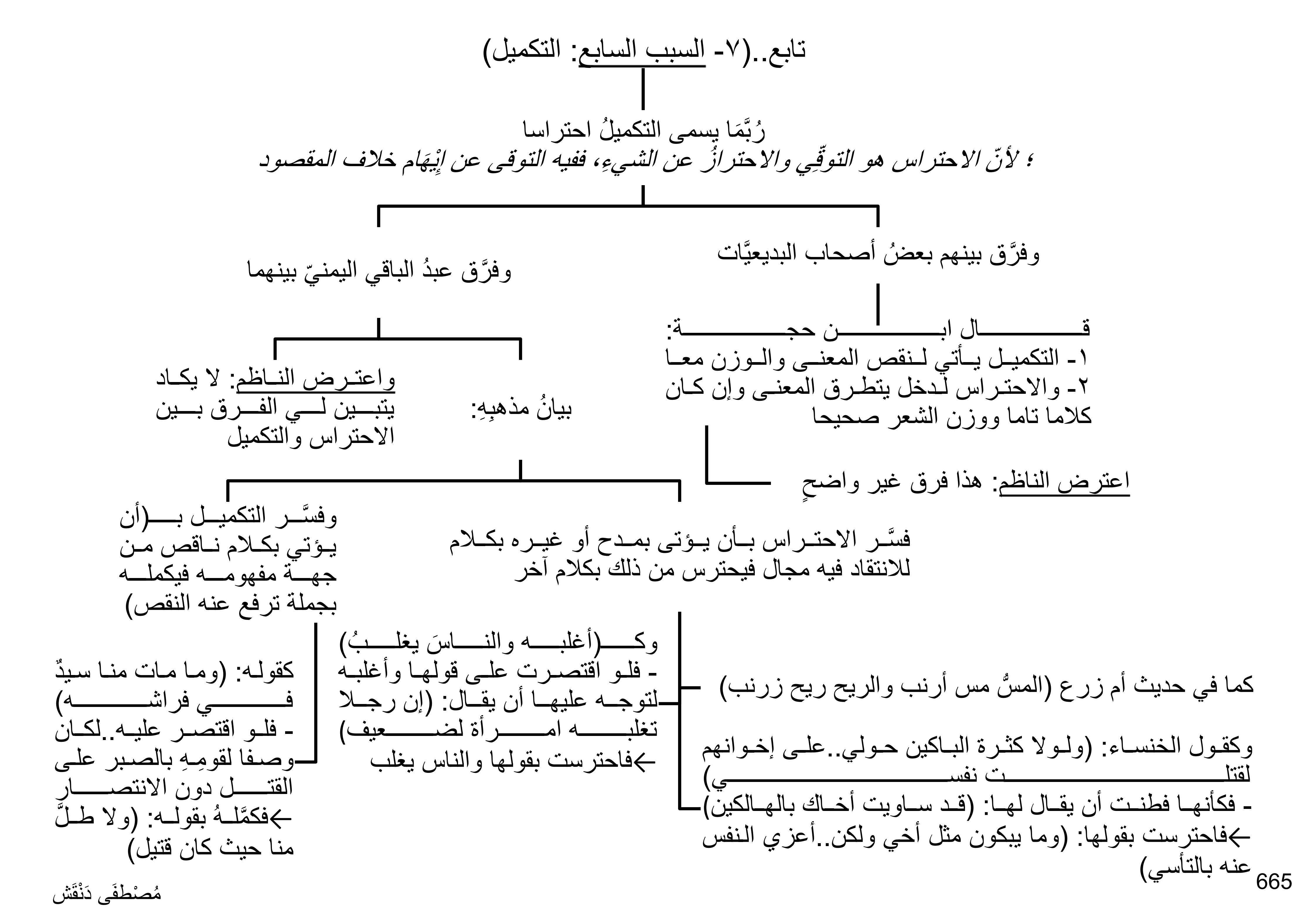


تابع..(٦- السبب السادس: التذييل)
التقسيم الأول للتذييل:
(فَمِنْهُ مَا كَمَثَلٍ وَمِنْهُ لا)
- هو ضربان:
١- ما خرج مخرج المَثَلِ
- بأن يُقصَدَ حكم كلي منفصل عما قبله جار مجرى الأمثالِ في الاستقلال وفُشُوِّ الاستعمالِ
٢- ما لا يكونُ كالمَثَلِ
- وذلك بأن لم يستقل بإفادة المراد بل توقف على ما قبله
واجتمع الضربان في: {وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد..
أمثلة:
{ذلك جزيناهم بما كفروا وهل يُجازَي إلا الكفور}
- أي: (هل يعاقب..)، على أن المراد أعم من الجزاء الأول
{وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا}
الصفيّ الحلي: (لله لذةُ عيش بالحبيبِ مَضَتْ..فلم تدُم لِي، وغيرُ الله لَمْ يَدُمِ)
ونظر السُّبْكِيّ في كونها مِن التذييل الذي هو من الإطناب
- فجُملةُ {إن الباطل..}حوت مُراداً لم تتضمنه الأولَى، وهو المبالغة المدلول عليها باسمية الجملة الدالة على الثبوت وبصيغة (فَعُول) ←فلا تكون إطنَاباً
كالآية الأولى إذا جعل التقدير (وهل يجازي ذلك الجزاء المخصوص)
- فيكون متعلقا بما قبله معنى فلا يصلح أن يكون بمجرده مثلا
وكـ(فَدَعَوْا نزَالِ فَكُنْتُ أوَّلَ نَازِلٍ..وَعلاَمَ أرْكَبُهُ إذَا لَمْ أنْزِلِ)
- فـ(علاَمَ أرْكَبُهُ..) غيرُ مستقلٍّ
فـ{أفائن مت فهم الخالدون} من الضرب الثاني
و{كل نفس ذائقة الموت} من الضرب الأول



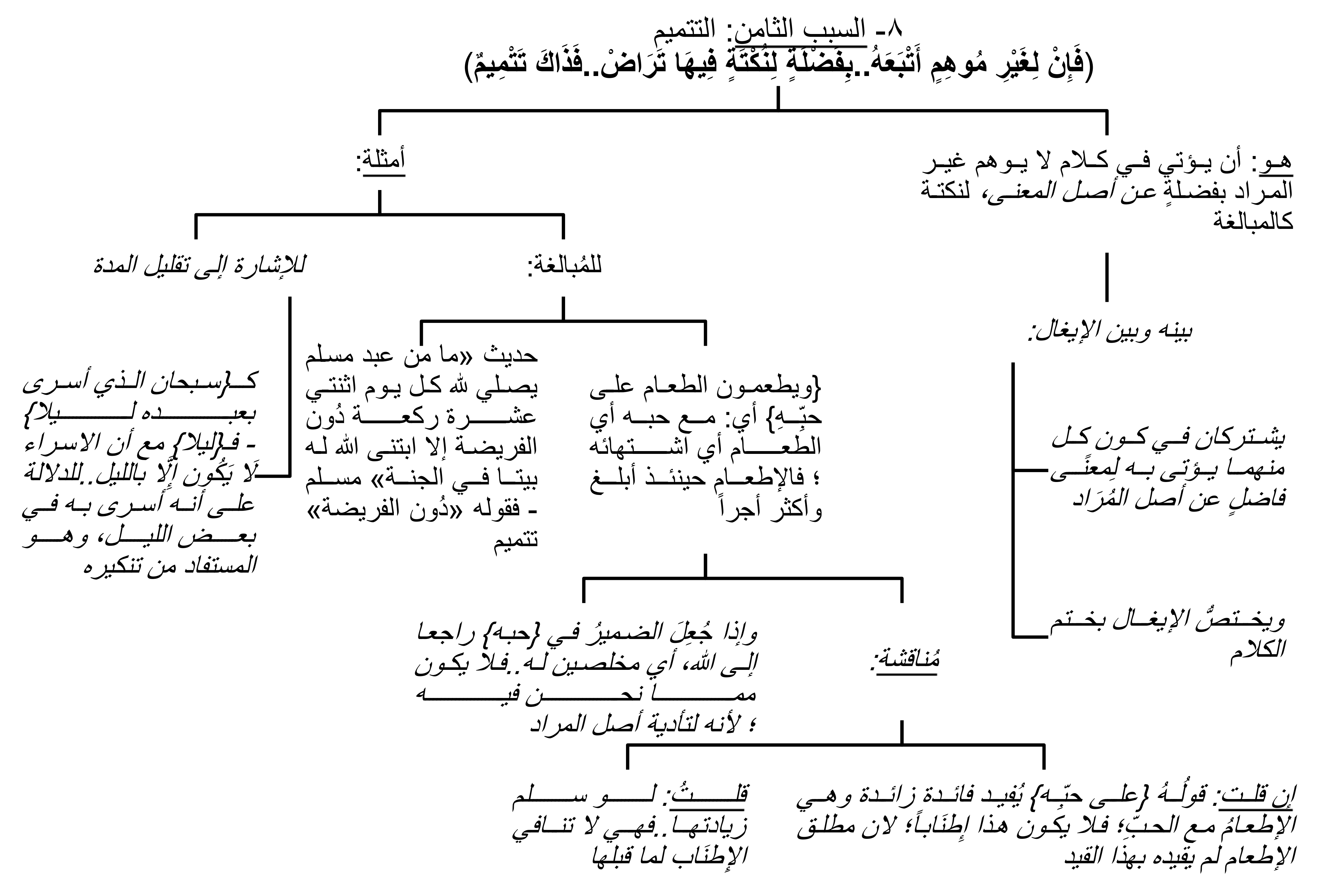
تابع..(٦- السبب السادس: التذييل)
التقسيم الثاني للتذييل:
(وَأَكَّدَ المَنْطُوقَ وَالضِّدُّ جَلا)
- هو ضربان:
١- ما كان لتأكيد منطوق
٢- ما كان لتأكيد مفهومٍ
كالآية السابقة
؛ فزهوق الباطل منطوقٌ في {وزهق الباطل}
كقول النابغة: (وَلَسْتَ بِمُسْتَبْقٍ أَخًا لا تَلُمُّهُ..عَلَى شَعَثٍ أَيُّ الرِّجَالِ الْمُهَذَّب)
- فصدرُ البيت دلَّ بمفهومِه على نفي الكمال من الرجالِ، فأكد ذلك بـ(أيُّ الرجال المهذبُ)


٧- السبب السابع: التكميل
(وَمِنْهُ تَكْمِيلٌ وَرُبَّمَا سُمِي..بِالاحْتِرَاسِ أَنْ يَجِي فِي مُوهِمِ..خِلافَ مَقْصُودٍ بِمَا يَدْفَعُهُ)
هو: أن يؤتي في كلام يوهم خلاف المقصود بما يرفع ذلك الوهم
وهو قِسمان:
١- ما يقع بين الْمُسْنَد إِلَيهِ والمُسْنَد
٢- ما يقع في آخره
كـ(فسَقى ديارَكِ غيرَ مُفسِدِها..صوْبُ الربيع ودِيمةٌ تَهْمِي)
- فلمَّا كان المطرُ قد يؤدي إلى خراب الديار وفسادها..أتى بـ(غير مفسدها) لذلك
كـ{أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين}؛ فلو اقتصر على {أذلة}..لتُوُهِّمَ أنه لضعفهم فدفعه بـ{أعزة..}
- ولذا عدى الذلَّ بـ(على) دون اللام لتضمنه معنى العطف
ولذا عيب على قائل (ولا زال منهلا بجرعائك القطرُ) حيث لم يأت بهذا القيد
- وأجاب عنه بعضُهم بأن ذلك موافق لـ{يرسل السماء عليكم مدرارا}..لكنه غير ناهضٍ؛ لأنّ الارسال في الآية أسند إلى الله وهو حكيم سيما وقد أورده في مقام الامتنان

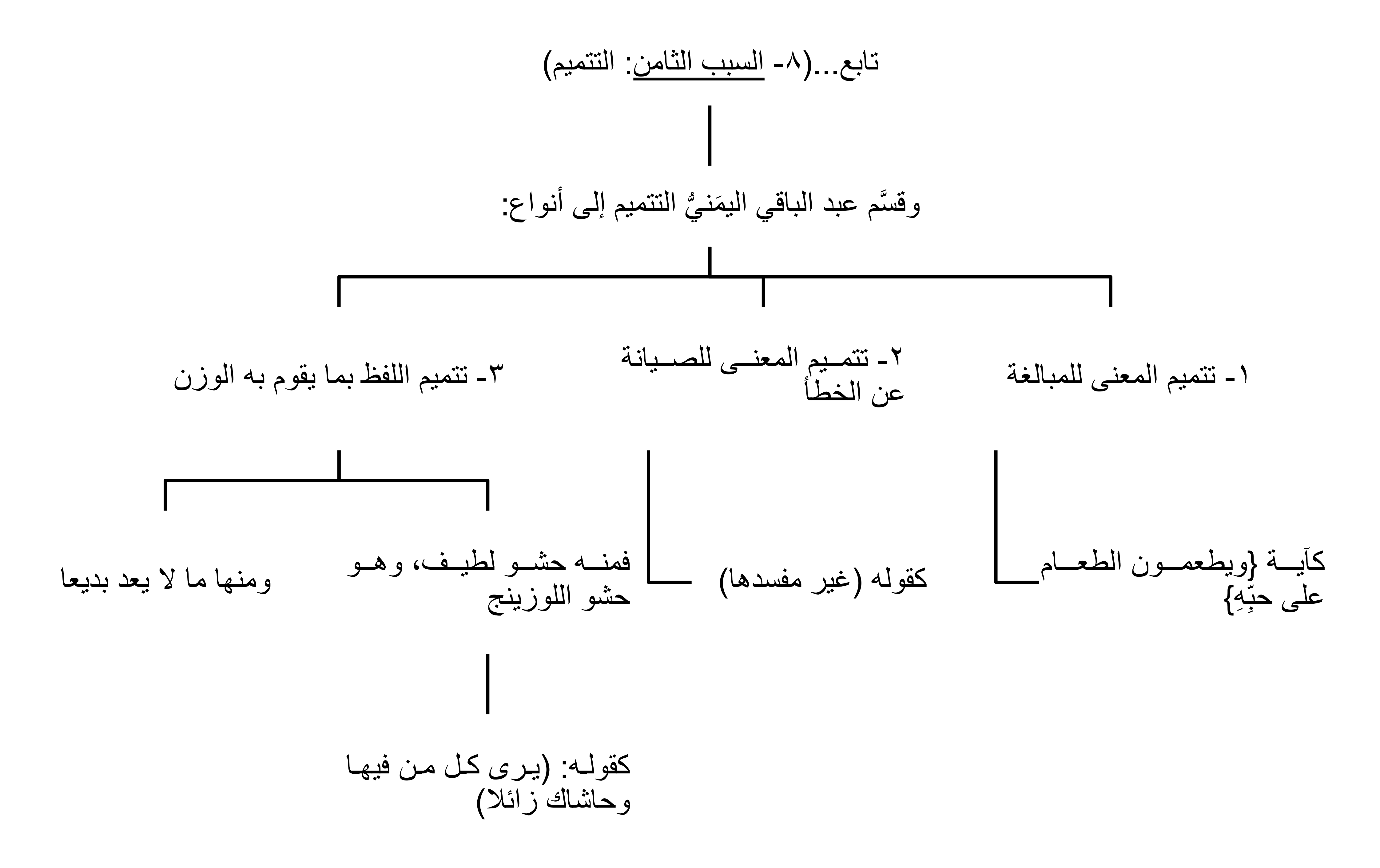


تابع..(٧- السبب السابع: التكميل)
رُبَّمَا يسمى التكميلُ احتراسا
؛ لأنّ الاحتراس هو التوقِّي والاحترازُ عن الشيءِ، ففيه التوقى عن إِيْهَام خلاف المقصود
وفرَّق بينهم بعضُ أصحاب البديعيَّات
وفرَّق عبدُ الباقي اليمنيّ بينهما
قال ابن حجة:
١- التكميل يأتي لنقص المعنى والوزن معا
٢- والاحتراس لدخل يتطرق المعنى وإن كان كلاما تاما ووزن الشعر صحيحا
اعترض الناظم: هذا فرق غير واضحٍ
بيانُ مذهبِهِ:
واعترض الناظم: لا يكاد يتبين لي الفرق بين الاحتراس والتكميل
فسَّر الاحتراس بأن يؤتى بمدح أو غيره بكلام للانتقاد فيه مجال فيحترس من ذلك بكلام آخر
وفسَّر التكميل بـ(أن يؤتي بكلام ناقص من جهة مفهومه فيكمله بجملة ترفع عنه النقص)
كما في حديث أم زرع (المسُّ مس أرنب والريح ريح زرنب)
وكـ(أغلبه والناسَ يغلبُ) - فلو اقتصرت على قولها وأغلبه لتوجه عليها أن يقال: (إن رجلا تغلبه امرأة لضعيف) ←فاحترست بقولها والناس يغلب
كقوله: (وما مات منا سيدٌ في فراشه) - فلو اقتصر عليه..لكان وصفا لقومِهِ بالصبر على القتل دون الانتصار ←فكمَّلهُ بقوله: (ولا طلَّ منا حيث كان قتيل)
وكقول الخنساء: (ولولا كثرة الباكين حولي..على إخوانهم لقتلت نفسي) - فكأنها فطنت أن يقال لها: (قد ساويت أخاك بالهالكين) ←فاحترست بقولها: (وما يبكون مثل أخي ولكن..أعزي النفس عنه بالتأسي)

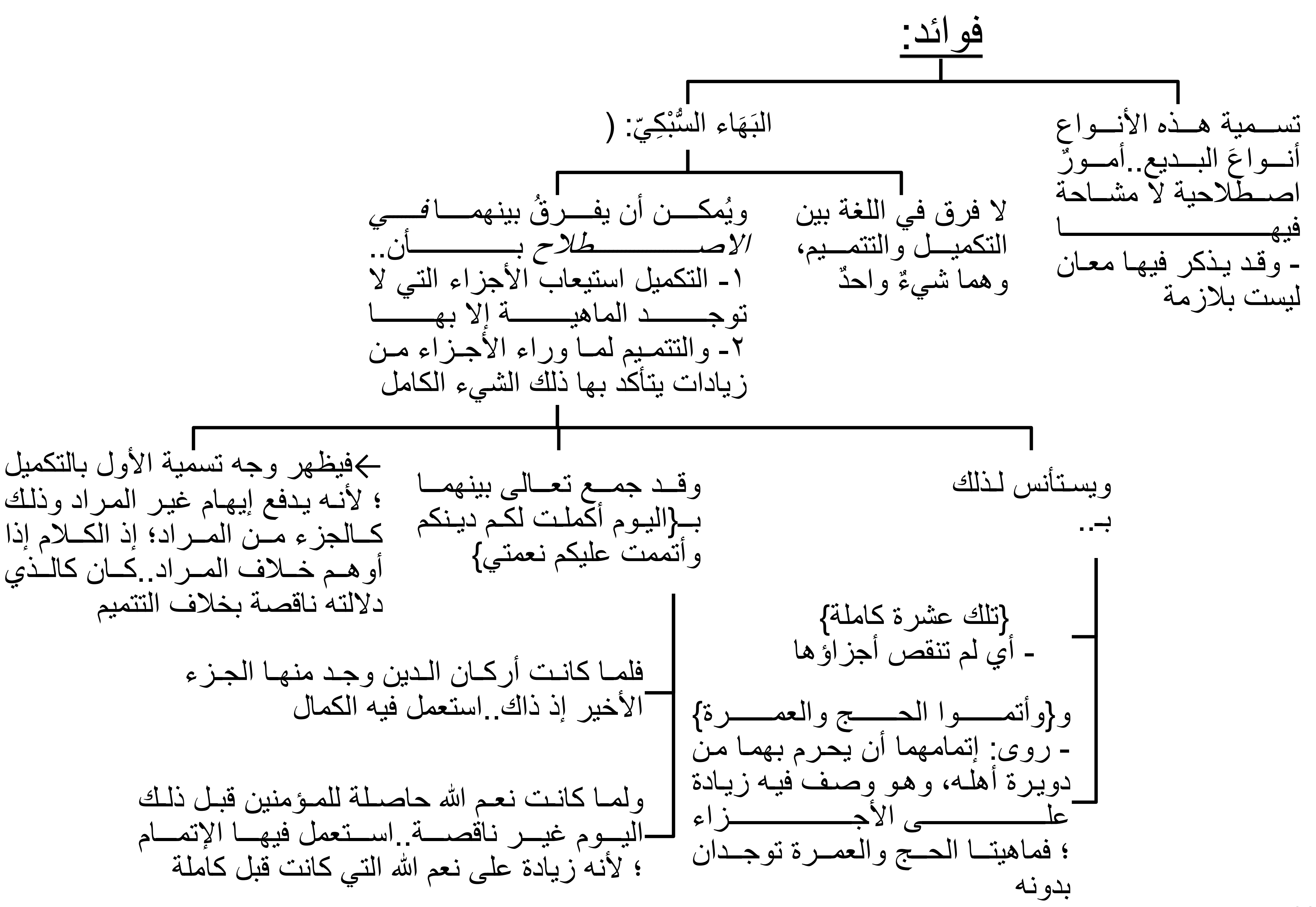
مُصْطفَى دَنْقَش


٨- السبب الثامن: التتميم
(فَإنْ لِغَيْرِ مُوهِمٍ أَتْبَعَهُ..بِفضْلَةٍ لِنُكْتَةٍ فِيهَا تَرَاضْ..فَذَاكَ تَتْمِيمٌ)
هو: أن يؤتي في كلام لا يوهم غير المراد بفضلةٍ عن أصل المعنى، لنكتة كالمبالغة
بينه وبين الإيغال:
يشتركان في كون كل منهما يؤتى به لِمعنًى فاضلٍ عن أصل المُرَاد
ويختصُّ الإيغال بختم الكلام
أمثلة:
للمُبالغة:
{ويطعمون الطعام على حبِّهِ} أي: مع حبه أي الطعام أي اشتهائه ؛ فالإطعام حينئذ أبلغ وأكثر أجراً
حديث «ما من عبد مسلم يصلي لله كل يوم اثنتي عشرة ركعة دُون الفريضة إلا ابتنى الله له بيتا في الجنة» مسلم - فقوله «دُون الفريضة» تتميم
للإشارة إلى تقليل المدة
كـ{سبحان الذي أسرى بعبده ليلا} - فـ{ليلا} مع أن الاسراء لَا يَكُون إِلَّا بالليل..للدلالة على أنه أسرى به في بعض الليل، وهو المستفاد من تنكيره
مُناقشة:
وإذا جُعِلَ الضميرُ في {حبه} راجعا إلى الله، أي مخلصين له..فلا يكون مما نحن فيه ؛ لأنه لتأدية أصل المراد
إن قلت: قولُهُ {على حبّه} يُفيد فائدة زائدة وهي الإطعامُ مع الحبِّ؛ فلا يكون هذا إطنَاباً؛ لان مطلق الإطعام لم يقيده بهذا القيد
قلتُ: لو سلم زيادتها..فهي لا تنافي الإطنَاب لما قبلها

مُصْطفَى دَنْقَش


تابع...(٨- السبب الثامن: التتميم)
وقسَّم عبد الباقي اليمَنيُّ التتميم إلى أنواع:
١- تتميم المعنى للمبالغة
٢- تتميم المعنى للصيانة عن الخطأ
٣- تتميم اللفظ بما يقوم به الوزن
كآية {ويطعمون الطعام على حبِّهِ}
كقوله (غير مفسدها)
فمنه حشو لطيف، وهو حشو اللوزينج
ومنها ما لا يعد بديعا
كقوله: (يرى كل من فيها وحاشاك زائلا)

مُصْطفَى دَنْقَش


فوائد:
تسمية هذه الأنواع أنواعَ البديع..أمورٌ اصطلاحية لا مشاحة فيها
- وقد يذكر فيها معان ليست بلازمة
البَهَاء السُّبْكِيّ: (
لا فرق في اللغة بين التكميل والتتميم، وهما شيءٌ واحدٌ
ويُمكن أن يفرقُ بينهما في الاصطلاح بأن..
١- التكميل استيعاب الأجزاء التي لا توجد الماهية إلا بها
٢- والتتميم لما وراء الأجزاء من زيادات يتأكد بها ذلك الشيء الكامل
ويستأنس لذلك بـ..
{تلك عشرة كاملة}
- أي لم تنقص أجزاؤها
و{وأتموا الحج والعمرة}
- روى: إتمامهما أن يحرم بهما من دويرة أهله، وهو وصف فيه زيادة على الأجزاء ؛ فماهيتا الحج والعمرة توجدان بدونه
وقد جمع تعالى بينهما بـ{اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي}
فلما كانت أركان الدين وجد منها الجزء الأخير إذ ذاك..استعمل فيه الكمال
ولما كانت نعم الله حاصلة للمؤمنين قبل ذلك اليوم غير ناقصة..استعمل فيها الإتمام ؛ لأنه زيادة على نعم الله التي كانت قبل كاملة
فيظهر وجه تسمية الأول بالتكميل ؛ لأنه يدفع إيهام غير المراد وذلك كالجزء من المراد؛ إذ الكلام إذا أوهم خلاف المراد..كان كالذي دلالته ناقصة بخلاف التتميم

٩- السبب التاسع: الاعتراض

وهو: الإتيان بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب في أثناء كلام أو كلامين اتصلا معنىً، لنكتة غير دفع الإيهام **(وَمِنْهُ الاعْتِرَاضْ..بِجُمْلَةٍ أَوْ فَوْقَ مَا لَهَا مَحَلّْ..بَيْنَ كَلامٍ أَوْ كَلامَيْنِ اتَّصَلْ لِنُكْتَةٍ تُقْصَدُ كَالتَّنْزِيهِ..لا دَفْعِ الايْهَامِ وَكَالتَّنْبِيه)**

في الاعتراض بأكثر مِن جُملةٍ خلافٌ:

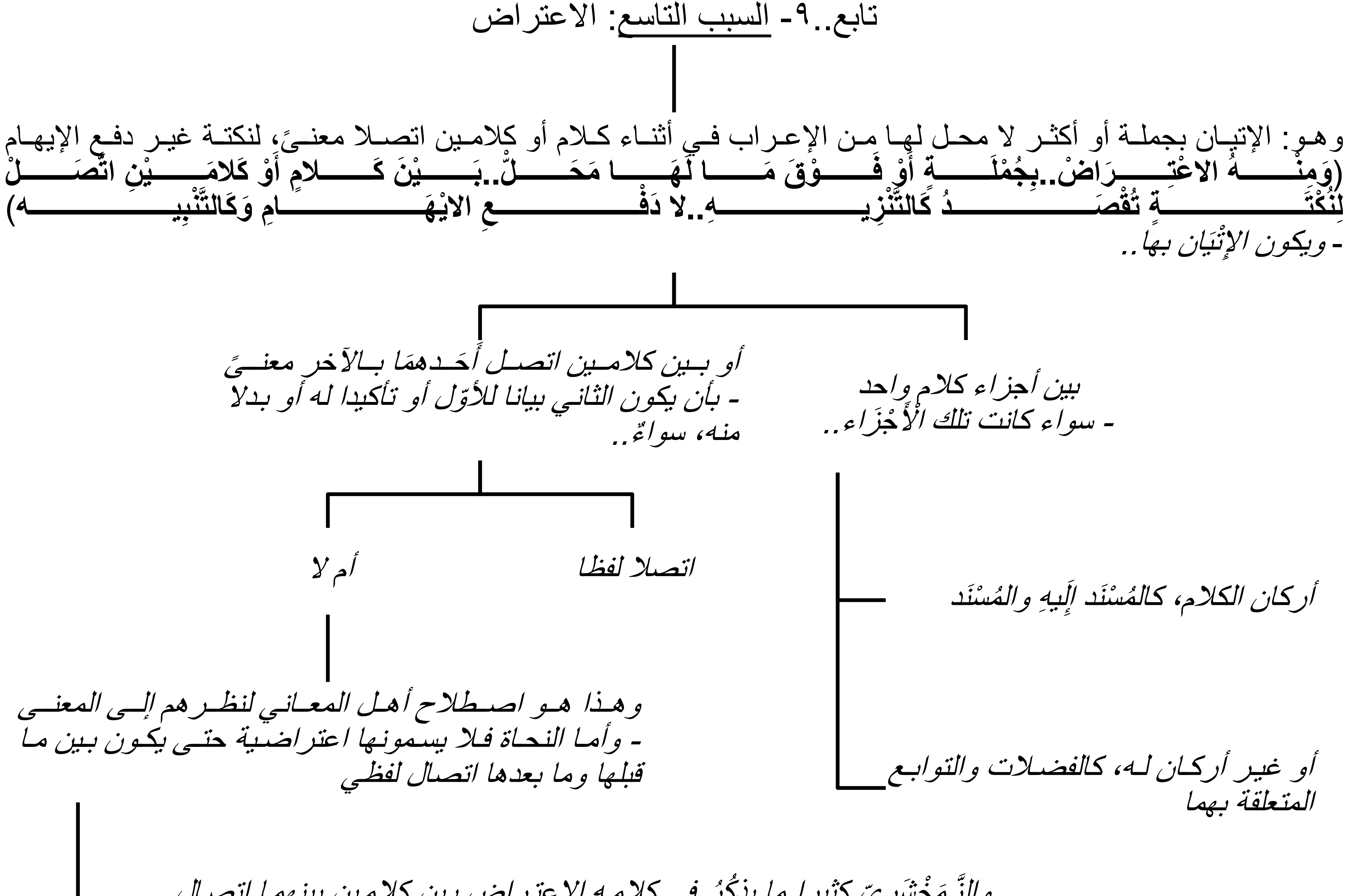
فلو كانت الجُمَلُ لها محلٌّ..فلا تسمى اعتراضاً

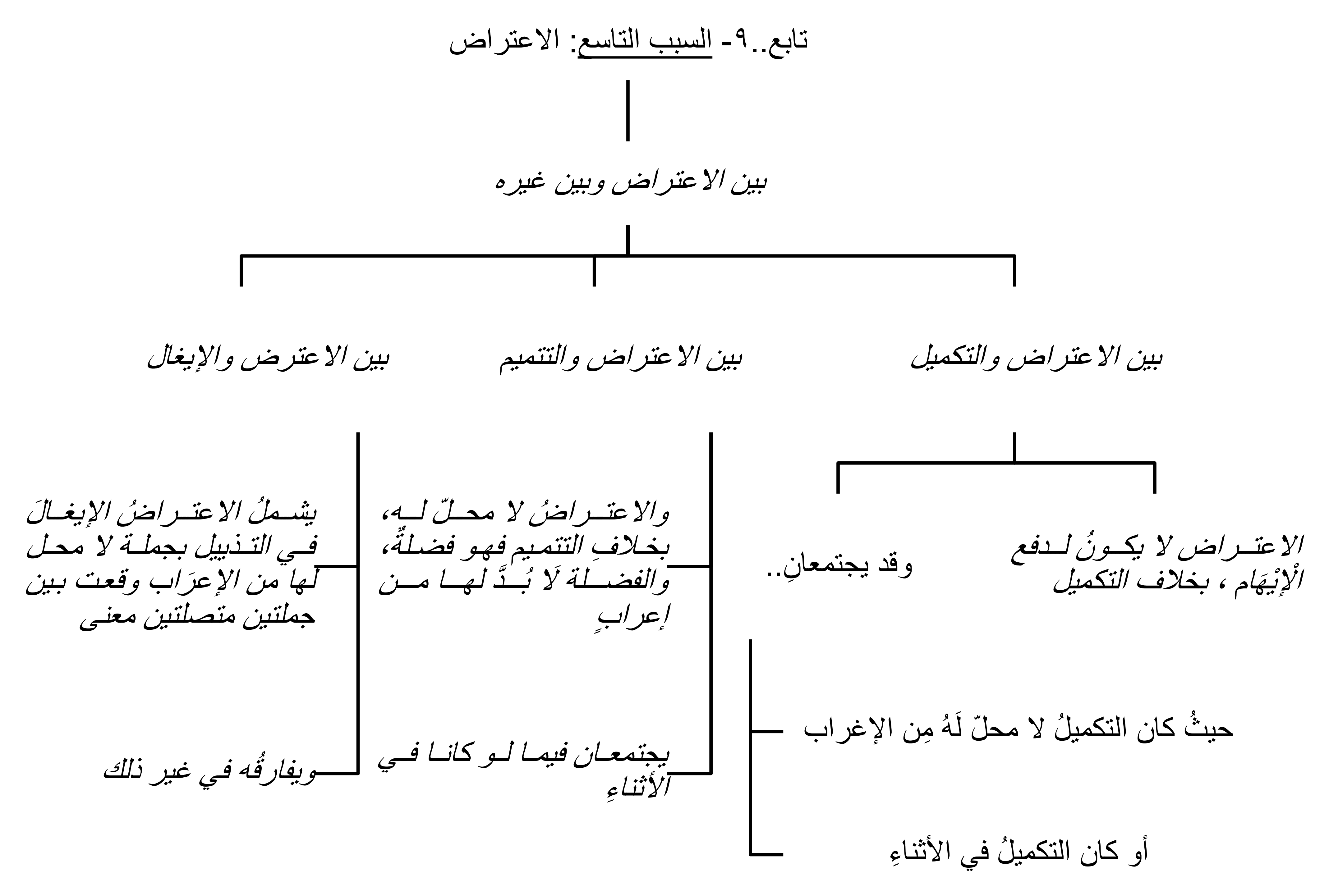
الجواز، وهو مذهب البيانيين وجمهور النحاة
- ودليل الجواز

وذلك خلافاً لأبي عليّ الفارسي فإنه لم يُجَوّز الاعتراض بأكثرَ من جملة - فكل مقام يرى فيه الاعتراض بأكثر من جملة..فهو يتكلف تأويله، والأصلُ عدمُه عند تمام المقصود

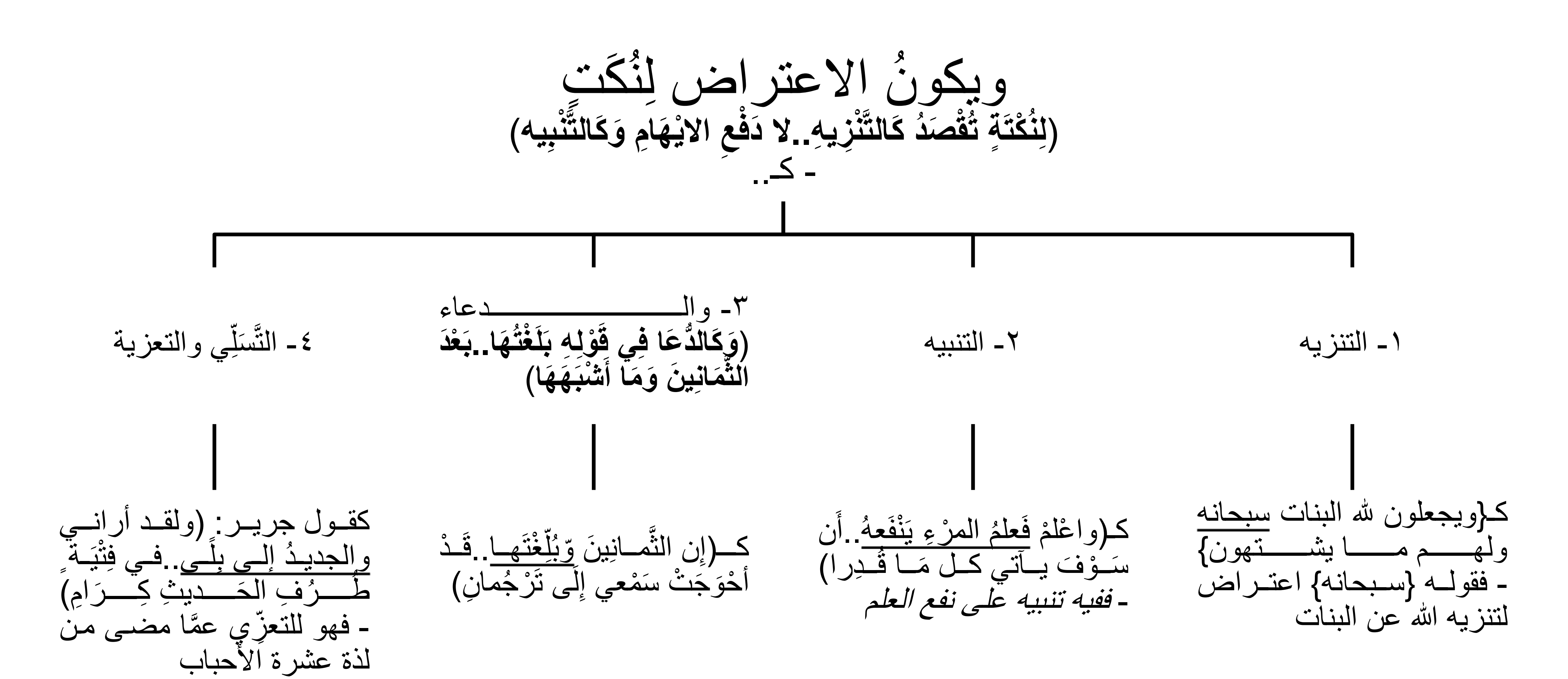
١- {والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأُنْثَى}

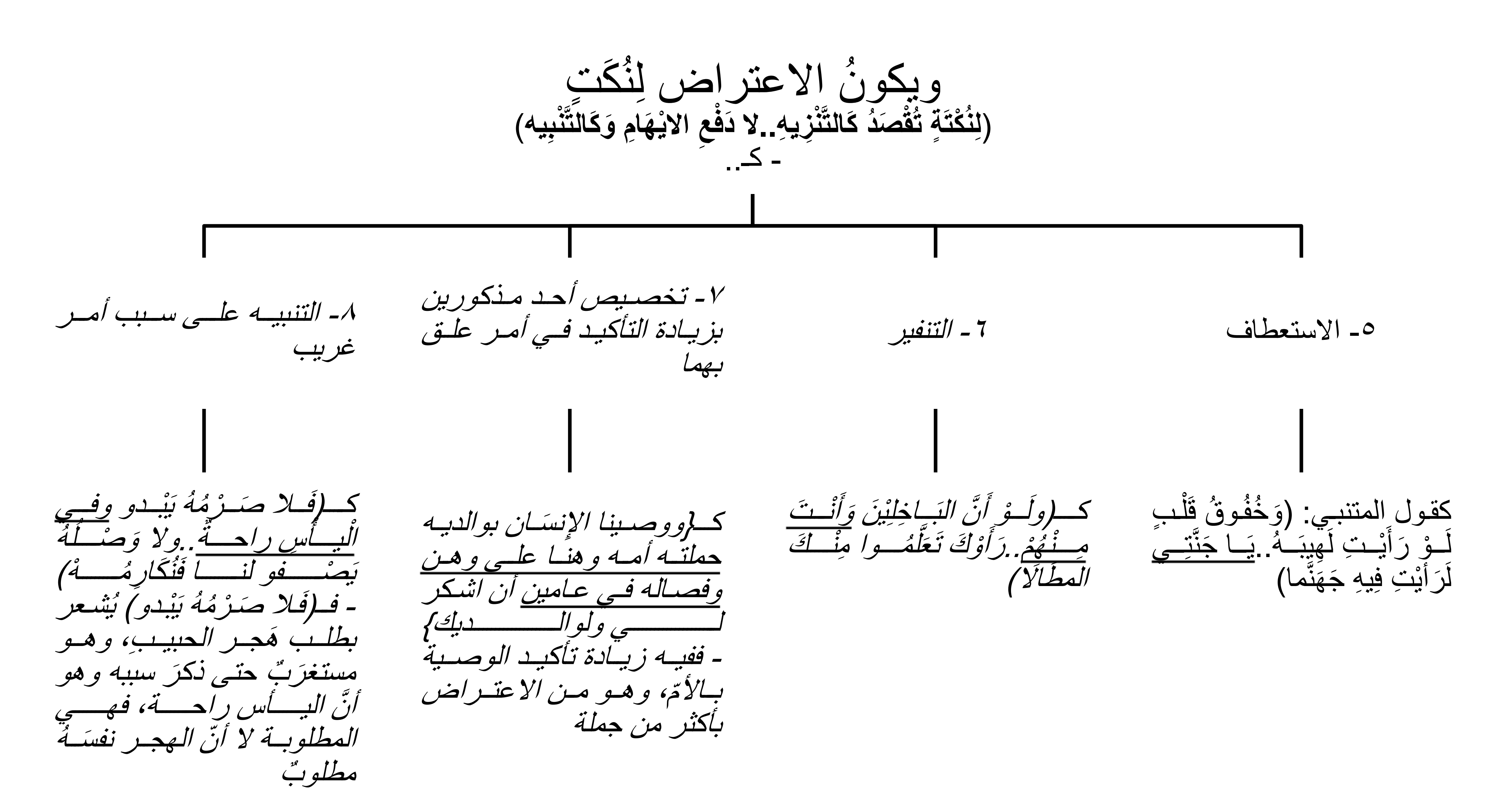
٢- (لعمركَ، والخطوبُ مغيراتٌ..وَفي طُولِ المُعاشَرَةِ التَّقَالي
لَقَدْ بالَيْتُ مَظْعَنَ أمّ أوْفَى..ولكِنْ أمّ أوْفَى لا تُبالي)

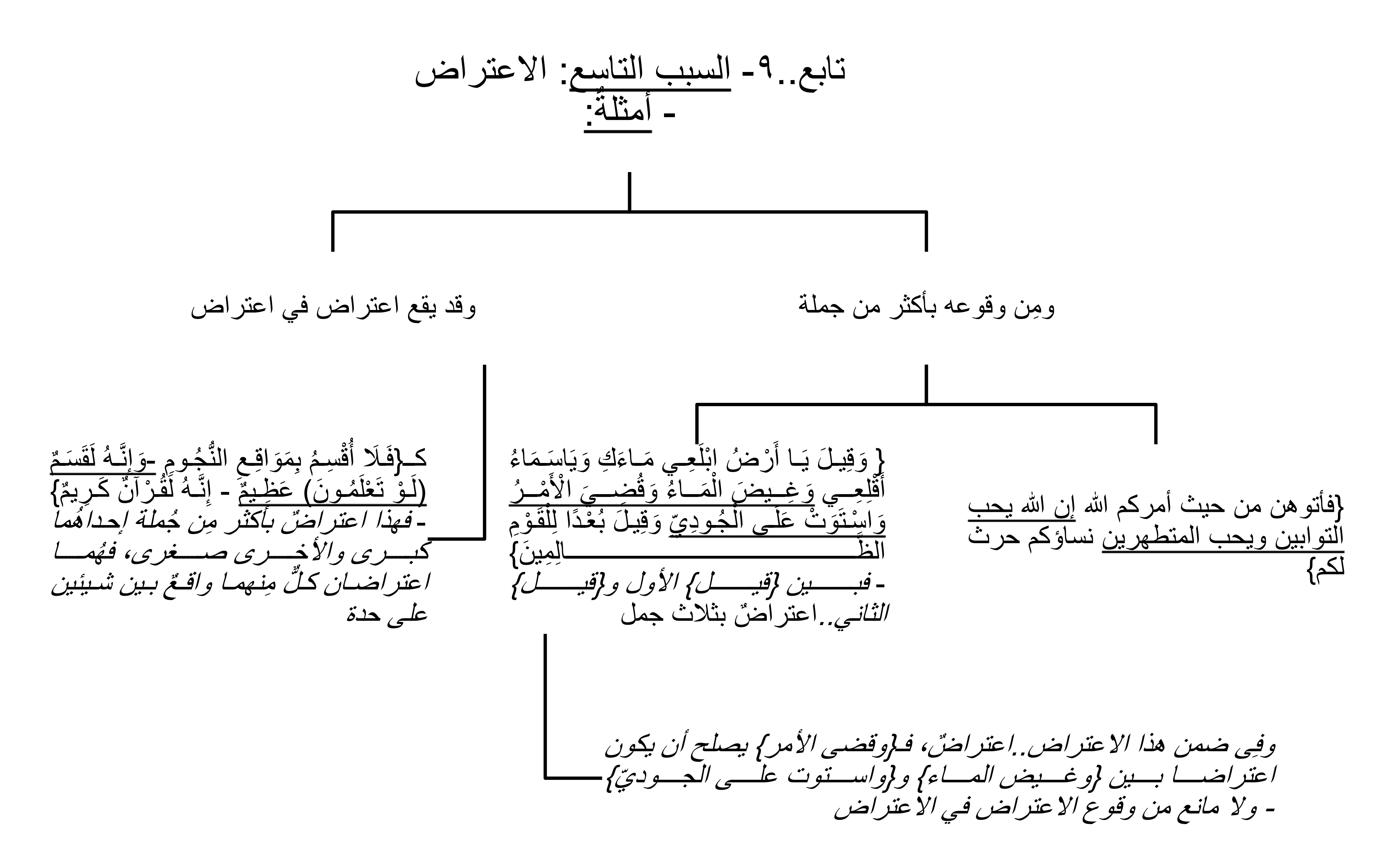

تابع..٩- السبب التاسع: الاعتراض
وهو: الإتيان بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب في أثناء كلام أو كلامين اتصلا معنىً، لنكتة غير دفع الإيهام
(وَمِنْهُ الاعْتِرَاضْ..بِجُمْلَةٍ أَوْ فَوْقَ مَا لَهَا مَحَلٌّ..بَيْنَ كَلامٍ أَوْ كَلامَيْنِ اتَّصَلْ لِنُكْتَةٍ تُقْصَدُ كَالتَّنْزِيهِ..لا دَفْعِ الايْهَامِ وَكَالتَّنْبِيه)
- ويكون الإِتْيَان بها..
بين أجزاء كلام واحد
- سواء كانت تلك الأَجْزَاء..
أركان الكلام، كالمُسْنَد إِلَيهِ والمُسْنَد
أو غير أركان له، كالفضلات والتوابع المتعلقة بهما
أو بين كلامين اتصل أَحَدهمَا بالآخر معنىً
- بأن يكون الثاني بيانا للأوّل أو تأكيدا له أو بدلا منه، سواءٌ..
اتصلا لفظا
أم لا
وهذا هو اصطلاح أهل المعاني لنظرهم إلى المعنى
- وأما النحاة فلا يسمونها اعتراضية حتى يكون بين ما قبلها وما بعدها اتصال لفظي
والزَّمَخْشَرِيّ كثيرا ما يذكُرُ في كلامه الاعتراض بين كلامين بينهما اتصال مَعنَوِيّ فيعترض عليه النحاة بأن ذلك ليس باعتراض
- فلا اعتراض عليه لأنه يمشى على اصطلاح هذا الفن غالبا

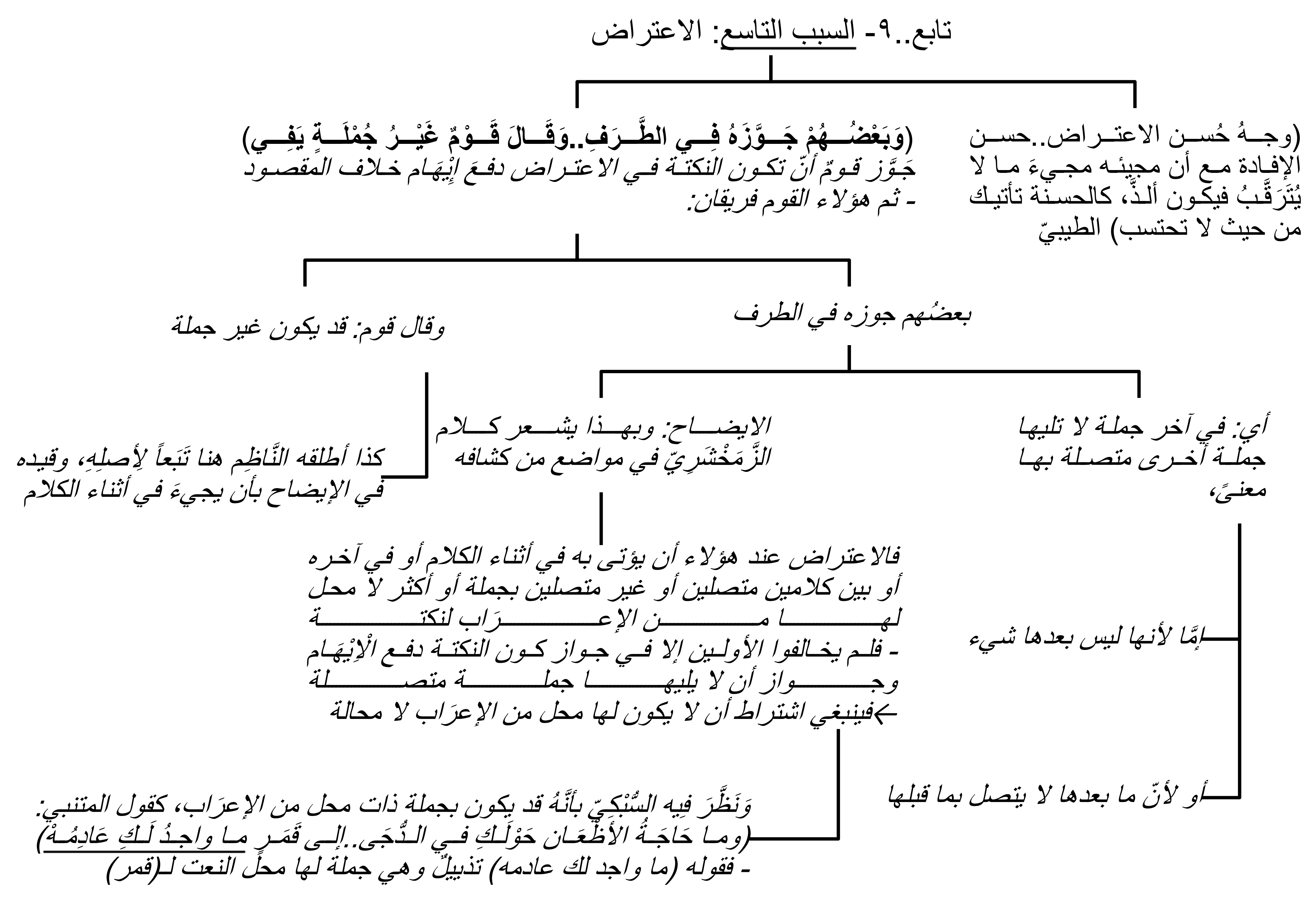


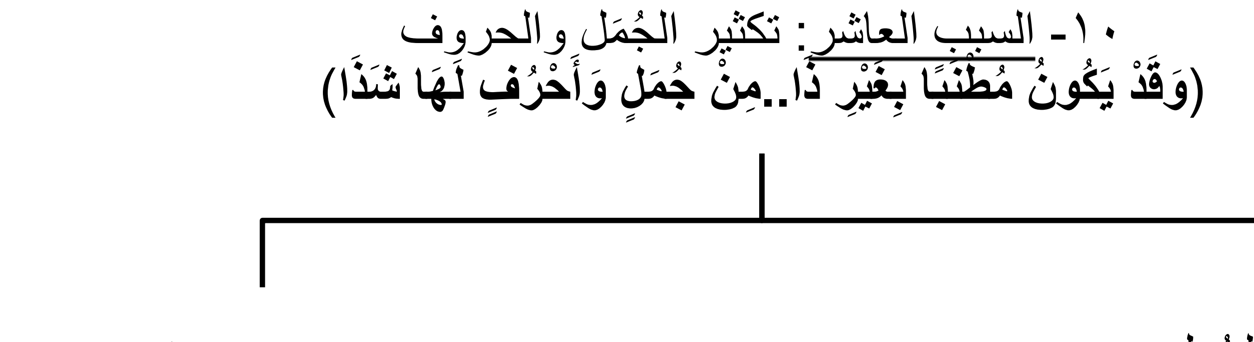
تابع..٩- السبب التاسع: الاعتراض
بين الاعتراض وبين غيره
بين الاعتراض والتكميل
بين الاعتراض والتتميم
بين الاعترض والإيغال
الاعتراض لا يكونُ لدفع الإِيْهَام ، بخلاف التكميل
وقد يجتمعانِ..
حيثُ كان التكميلُ لا محلّ لَهُ مِن الإغراب
أو كان التكميلُ في الأثناءِ
والاعتراضُ لا محلّ له، بخلافِ التتميم فهو فضلةٌ، والفضلة لَا بُدَّ لها من إعرابٍ
يجتمعان فيما لو كانا في الأثناءِ
يشملُ الاعتراضُ الإيغالَ في التذييل بجملة لا محل لها من الإعرَاب وقعت بين جملتين متصلتين معنى
ويفارقُه في غير ذلك


ويكونُ الاعتراض لِنُكَت
(لِنُكْتَةٍ تُقْصَدُ كَالتَّنْزِيهِ..لا دَفْعِ الايْهَامِ وَكَالتَّنْبِيه)
- كـ..
١- التنزيه
كـ{ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون}
- فقوله {سبحانه} اعتراض لتنزيه الله عن البنات
٢- التنبيه
كـ(واعْلَمْ فَعلمُ المرْءِ يَنْفَعهُ..أَن سَوْفَ يأتي كل مَا قُدِرا)
- ففيه تنبيه على نفع العلم
٣- والدعاء
(وَكَالدُّعَا فِي قَوْلِهِ بَلَغْتُهَا..بَعْدَ الثَّمَانِينَ وَمَا أَشْبَهَهَا)
كـ(إن الثَّمانِينَ وَبُلِّغْتَهَا..قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمانِ)
٤- التَّسَلِّي والتعزية
كقول جرير: (ولقد أراني والجديدُ إلى بِلًى..في فِتْيَةٍ طُرُفِ الحَديثِ كِرَامِ)
- فهو للتعزِّي عمَّا مضى من لذة عشرة الأحباب


ويكونُ الاعتراض لِنُكَتٍ
(لِنُكْتَةٍ تُقْصَدُ كَالتَّنْزِيهِ..لا دَفْعِ الايْهَامِ وَكَالتَّنْبِيه)
- كـ..
٥- الاستعطاف
كقول المتنبي: (وَخُفُوقُ قَلْبٍ لَـوْ رَأَيْـتِ لَهِيبَـهُ..يَـا جَنَّتِـي لَرَأَيْتِ فِيهِ جَهَنَّما)
٦- التنفير
كـــ(وَلَــوْ أَنَّ البَـاخِلِيْنَ وَأَنْـتَ مِـنْهُمْ..رَأَوْكَ تَعَلَّمُـوا مِنْـكَ المِطَالَا)
٧- تخصيص أحد مذكورين بزيادة التأكيد في أمر علق بهما
كـــ{ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين أن اشكر لي ولوالديك}
- ففيه زيادة تأكيد الوصية بالأمّ، وهو من الاعتراض بأكثر من جملة
٨- التنبيه على سبب أمر غريب
كـــ(فَلا صَرْمُهُ يَبْدو وفي الْيأسِ راحةٌ..ولا وَصْلُهُ يَصْفو لنا فَنُكَارِمُهْ)
- فـ(فَلا صَرْمُهُ يَبْدو) يُشعر بطلب هَجر الحبيبِ، وهو مستغرَبٌ حتى ذكرَ سببه وهو أنَّ اليأس راحة، فهي المطلوبة لا أنّ الهجر نفسَهُ مطلوبٌ


تابع..٩- السبب التاسع: الاعتراض
- أمثلةٌ:
ومِن وقوعه بأكثر من جملة
وقد يقع اعتراض في اعتراض
{فأتوهن من حيث أمركم الله إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم}
{ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَاسَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ}
- فبين {قيل} الأول و{قيل} الثاني..اعتراضٌ بثلاث جمل
كـ{فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ -وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ (لَوْ تَعْلَمُونَ) عَظِيمٌ - إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ}
- فهذا اعتراضٌ بأكثر مِن جُملة إحداهُما كبرى والأخرى صغرى، فهُما اعتراضان كلٌّ مِنهما واقعٌ بين شيئين على حدة
وفِي ضمن هذا الاعتراض..اعتراضٌ، فـ{وقضى الأمر} يصلح أن يكون اعتراضا بين {وغيض الماء} و{واستوت على الجوديّ}
- ولا مانع من وقوع الاعتراض في الاعتراض


(وجهُ حُسن الاعتراض..حسن الإفادة مع أن مجيئه مجيءَ ما لا يُتَرَقَّبُ فيكون ألذَّ، كالحسنة تأتيك من حيث لا تحتسب) الطيبيّ
(وَبَعْضُهُمْ جَوَّزَهُ فِي الطَّرَفِ..وَقَالَ قَوْمٌ غَيْرُ جُمْلَةٍ يَفِي)
جَوَّز قومٌ أنّ تكون النكتة في الاعتراض دفعَ إِيْهَام خلاف المقصود - ثم هؤلاء القوم فريقان:
بعضُهم جوزه في الطرف
وقال قوم: قد يكون غير جملة
أي: في آخر جملة لا تليها جملة أخرى متصلة بها معنىً،
الايضاح: وبهذا يشعر كلام الزَّمَخْشَرِيّ في مواضع من كشافه
كذا أطلقه النَّاظِم هنا تَبَعاً لِأَصلِهِ، وقيده في الإيضاح بأن يجيءَ في أثناء الكلام
فالاعتراض عند هؤلاء أن يؤتى به في أثناء الكلام أو في آخره أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعرَاب لنكتة - فلم يخالفوا الأولين إلا في جواز كون النكتة دفع الْإِيْهَام وجواز أن لا يليها جملة متصلة ←فينبغي اشتراط أن لا يكون لها محل من الإعرَاب لا محالة
إمَّا لأنها ليس بعدها شيء
أو لأنّ ما بعدها لا يتصل بما قبلها
وَنَظَّرَ فِيه السُّبْكِيّ بأنَّهُ قد يكون بجملة ذات محل من الإعرَاب، كقول المتنبي: (وما حَاجَةُ الأَظْعَان حَوْلَكِ في الدُّجَى..إلى قَمَرٍ ما واجِدُ لَكِ عَادِمُهْ) - فقوله (ما واجد لك عادمه) تذييلٌ وهي جملة لها محل النعت لـ(قمر)



١٠- السبب العاشر: تكثير الجُمَل والحروف

(وَقَدْ يَكُونُ مُطْنَبًا بِغَيْرِ ذَا..مِنْ جُمَلٍ وَأَحْرُفٍ لَهَا شَذَا)

تكثير الجُمل:

- كـ..

{إن فـي خلـق السـموات والْأَرْض..} الآيـــــــــــــــة

- أُطنِـبَ فيهـا أبلـغَ إطنــابٍ لكــون الخطـاب مـع الثقلين وفـي كل عصرٍ، لِلعالم منهم والجاهل، الموافق والمنافق

{فويـل للمشـركين الـذين لا يؤتـون الزكـــــــــــاة}

- فلـــيس فـــي المشـــركين مـــزك

- والنكتـة: الحث للمؤمنين علـى أدائهـا والتحـذير مـن المنـع حيـث جعـل مـن أوصاف المشركين

{الـذين يحملـون العـرش ومـن حولـه يسـبحون بحمـد ربهـم ويؤمنـون بـه}

- فـ{ويؤمنـون بـه}..إطنـابٌ لأن إيمـان حملـــــــة العـــــرش معلــــــوم

- وحُســنهُ: إظهــار شــرف الإيمــان ترغيبًا فيه

{حم والكتـاب المبين إنـا جعلنـاه قرآنـا عربيــــــــــــــــــا}

- لتناسب القسم والمقسم عليه

الإتيان بحروف المعاني

- كحروف التنبيه والصلاتِ، كَـ..

{لا أقسم}

{فبما رحمة}

خاتمـــــــــــــــــــــــــــــــةٌ:

قـد يوصـف الكـلام بالإيجـاز والإطنـاب باعتبـار كثرة حروفـه وقلتهـا بالنسـبة إلـى كلام آخر مساو له في أصل المعنـى

(وَبِهِمَا كَلامُهُمْ مَوْصُوفُ..إِنْ كَثُرَتْ أَوْ قَلَّتِ الحُرُوفُ بِنِسْبَةٍ إِلَى كَلامٍ آخَرَا..سَاوَاهُ فِي المَعْنَى إِذَا مَا نُظِرَا)

قد يوصف الكلام بالإيجاز والإطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة إلى كلام آخر مساو له في أصل المعنى ←فيقال للأكثر حروفًا: (إنه مُطنَبٌ) وللأقل: (إنه مُوجز)

فالمعيار..

- فيما تقدم-: باعتبار كلام الأوساط أو أصل المراد، على اختلاف الرأيين

- وهنا: باعتبار كلام البلغاء بعضهم مع بعض

والفرقُ بين الاعتبارين..بالعموم والخصوص من وجه

- فالإيجازُ بالمعيار السابق..قد يكون مساواة أو إطنَابا بالنظر إلى كلامٍ آخر، وكذا العكسُ

أمثلةٌ:

(إذا ما رايةٌ رفِعتْ لمجدٍ..تلقاها عرابةُ باليمينِ)

- فهو أوجز من (إِذَا مَا المَكْرُمَاتُ رُفِعْنَ يَوْمًا ...وَقَصَّرَ مُبْتَغُوْهَا عَنْ مَدَاهَا وَضَاقَتْ أَذْرُعُ المُثْرِيْنَ عَنْهَا ..سَمَا أَوْسٌ إِلَيْهَا فَاحْتَوَاهَا)

(يصدّ عن الدنيا إذا عَنَّ سُؤددُ)

- فهو بمعنى (ولستُ بنظَّارٍ إلى جانب الغنى..إذا كانت العلياءُ في جانب الفقر)

- والأول أقل حروفًا

ويقرُبُ منه: {لا يُسألُ عمَّا يفعلُ وهُم يُسألونَ}

- فهو أوجَزُ مِن قول الحماسيّ: (وننكر إن شئنا على الناس قولَهُم..ولا ينكرون القول حين نقول)

وإنما قال الناظم: (يقرب)..

لأنّ ما في الآية يشمل كل فعلٍ، والبيتُ مختصٌّ بالقول وإنْ كَان يلزم منه عموم الأَفْعَال أيضا

- فالكلامان لا يتساويان في أصل المعنى، بل كلامُ الله أجلُّ

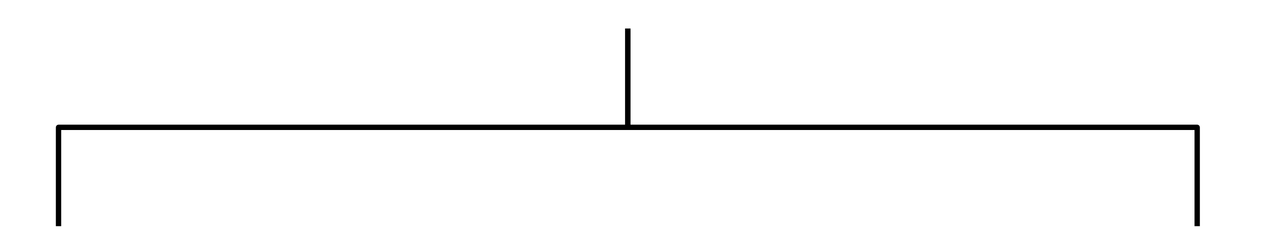
ولأنّ الآية نافية لِمُجرّدِ السؤال عن أفعال الله، والبيتَ نافي للإنكارِ

- ولكنْ لكون السؤال يتضمن الإِنْكَار..تقاربا

الفن الثاني: علم البيان

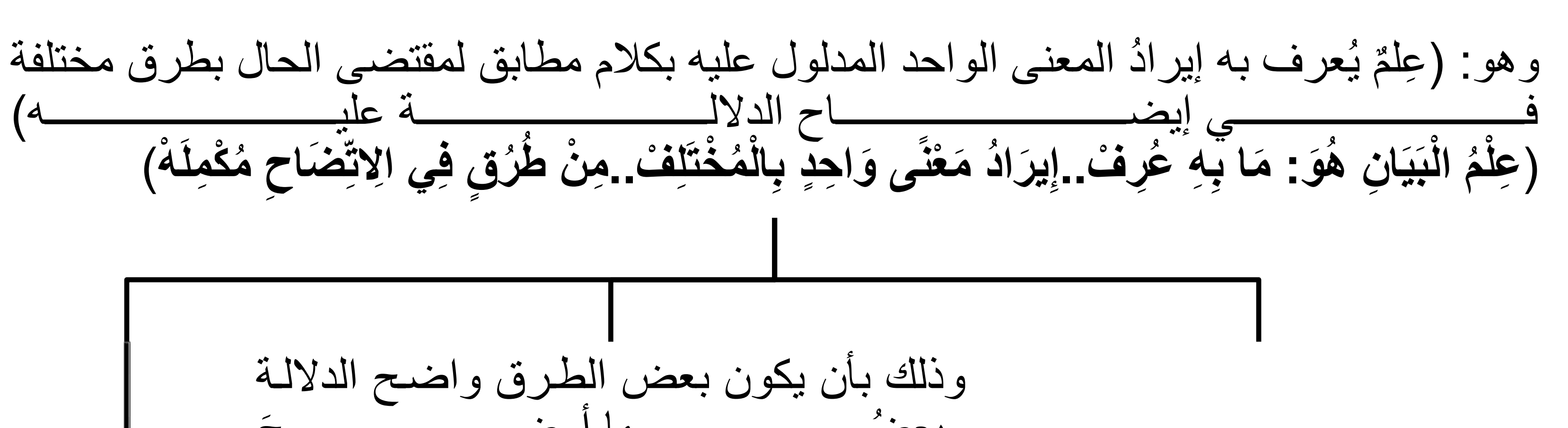
تمهيدٌ

ترتيبُ ذِكرِهِ



أخَّرَ الكلامَ على علم البيان لكونِهِ أخصَّ من علم المعاني ؛ *إذ المعاني..كالمفرد، والبيانُ كالمرَكَّب فهو متأخر عنه طبعا ولذلك أخره عنه وضعا*

وقدمه على علم البديع لِشِدَّةِ الاحتياج إليه ؛ لكونه جزأ من علم البلاغة ومحتاجا إليه في تحصيل بلاغة الكلام، بخلاف البديع فإنه من المحسنات، وهذا العلم من شروط تحسينه، والشرط مقدم على المشروط



وهو: (عِلمٌ يُعرف به إيرادُ المعنى الواحد المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال بطرق مختلفة في إيضاح الدلالة عليه)

(عِلْمُ الْبَيَانِ هُوَ: مَا بِهِ عُرِفْ..إِيرَادُ مَعْنًى وَاحِدٍ بِالْمُخْتَلِفْ..مِنْ طُرُقٍ فِي الاِتِّضَاحِ مُكْمِلَهْ)

فالمُرادُ بالعلم هُنا..

المَلَكَة التي يقتدر بها على إدرَاكات جزئية

أو نفس الأُصُول والقواعد المُراعاة في إيراد معنى واحد من المعاني التي يدل عليها الكلام المراعَى فيه مطابقته لمقتضى الحال

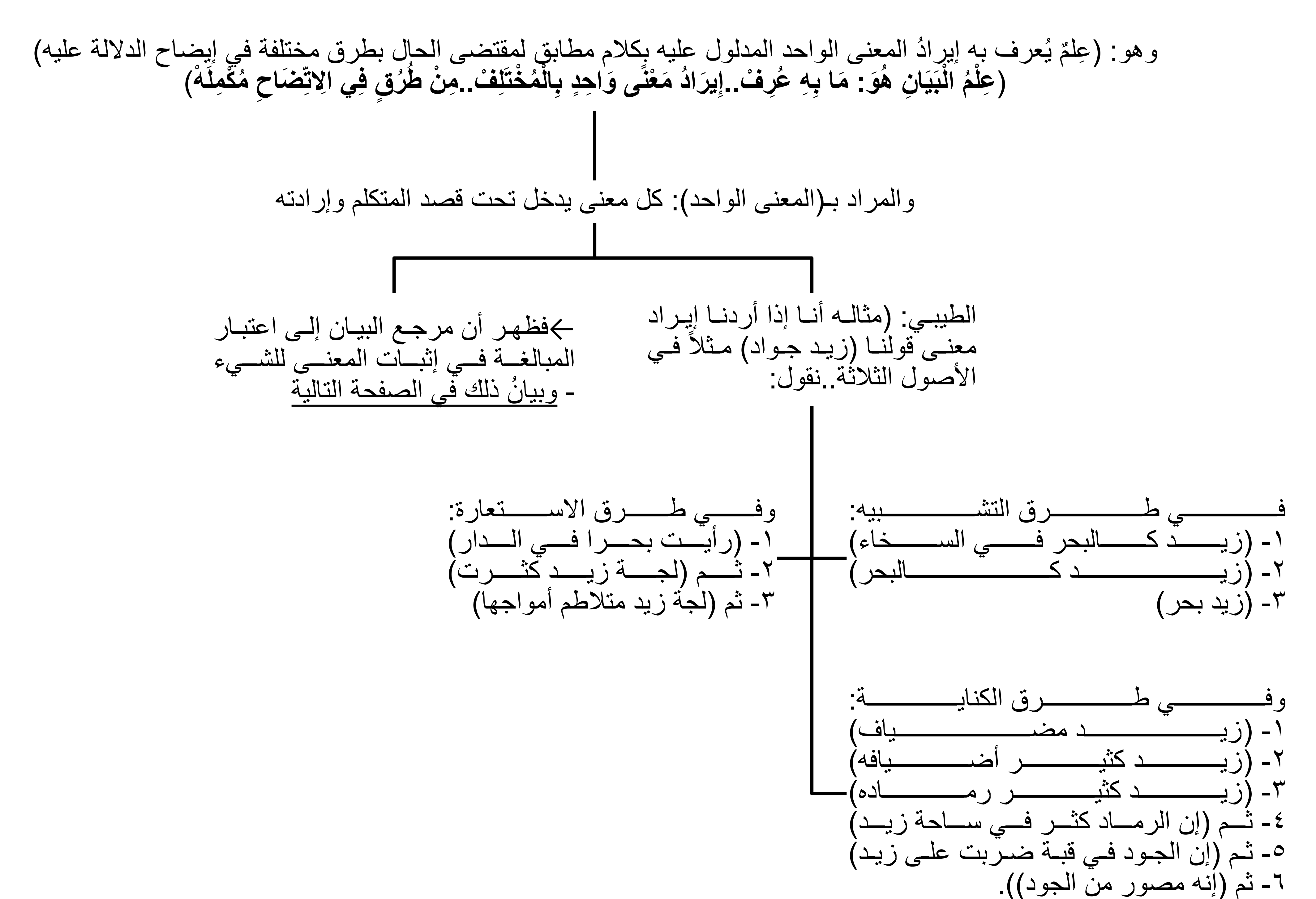
فلو عرَف أحد إيراد معنى قولنا (زيد جواد) بطرق مختلفة..لم يكن بمجرد ذلك عالمًا بالبيان وبالطرق التراكيب

وذلك بأن يكون بعض الطرق واضح الدلالة وبعضُها أوضحَ

- أمَّا مَا ليس بواضح أصلا..فليس طريقا لطيفا، فلا يكون مقاما بيانيا ولا فصيحا، فليس إيرَاد المعنى الركيك بلفظ ركيك من مسائل هذا العلم ، وإنما الكلام في طرق واضحة بعضها أوضح من بعض

فخرج معرفةُ إيراده بطرق مختلفة في اللفظ والعبارة فقط

- بأن يُورده بألفاظ مترادفة مثلا، فلا يكون ذلك من علم البيان


وهو: (عِلمٌ يُعرف به إيرادُ المعنى الواحد المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال بطرق مختلفة في إيضاح الدلالة عليه)
(عِلْمُ الْبَيَانِ هُوَ: مَا بِهِ عُرِفْ..إِيرَادُ مَعْنًى وَاحِدٍ بِالْمُخْتَلِفْ..مِنْ طُرُقٍ فِي الِاتِّضَاحِ مُكْمِلَهْ)
والمراد بـ(المعنى الواحد): كل معنى يدخل تحت قصد المتكلم وإرادته
الطيبي: (مثاله أنا إذا أردنا إيراد معنى قولنا (زيد جواد) مثلاً في الأصول الثلاثة..نقول:
فظهر أن مرجع البيان إلى اعتبار المبالغة في إثبات المعنى للشيء - وبيانُ ذلك في الصفحة التالية
في طرق التشبيه:
١- (زيد كالبحر في السخاء)
٢- (زيد كالبحر)
٣- (زيد بحر)
وفي طرق الاستعارة:
١- (رأيت بحرا في الدار)
٢- ثم (لجة زيد كثرت)
٣- ثم (لجة زيد متلاطم أمواجها)
وفي طرق الكناية:
١- (زيد مضياف)
٢- (زيد كثير أضيافه)
٣- (زيد كثير رماده)
٤- ثم (إن الرماد كثر في ساحة زيد)
٥- ثم (إن الجود في قبة ضربت على زيد)
٦- ثم (إنه مصور من الجود)).

←فظهر أن مرجع البيان إلى اعتبار المبالغة في إثبات المعنى للشيء
- ولما لم تكن كل دلالة قابلة للوضوح والخفاء..احتيج إلى تقسيمها وتعيين المقصود منها
←*فنقولُ: الدلالة هي: كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر*

والأول: الدال

الثاني: المدلول

- والدالُّ..

١ - إنْ كَان لفظا..فالدلالة لفظية

٢ - وإلا..فغير لفظية

وكل منهما عند غير أهل هذا الفن..ينقسم إلى أقسام ثلاثة ؛ لأنه..

إنْ كَان لِلوضع فيها مدخل..فهي وضعية، كالخط والقول

وإن لم يكن للوضع فيها مدخل..فـ..

إنْ كَانت من دلالة الأثر على المؤثر، كالدخان على النار واللفظ المسموع من وراء الجدار على حياة اللافظ..فهي عقلية

وإنْ كَانت باقتضاء الطبع..فهي طبيعية - كحمرة الخجل وصفرة الوجل، وكـ(أح) الدال على وجع الصدر

وأما أهل هذا الفن..فقالوا المقصود بالنظر هنا: إنما هو اللفظية العقلية

- وهي: التي يكون للوضع فيها مدخل، أي: وضع في الجملة

- وهي: التضمنية والالتزامية

وإنما خصوهم بذلك من بين الدلالات..لعدم انضباط الطبيعية والعقلية الصرفة

؛ لاختلافهما باختلاف الطبائع والأفهام

ولعدم حصول التفاوت في المطابقية

وما عساه يُتَوَهَّمُ من أنَّ العقلية بعرف هذا الفن متفاوتة أيضا تختلف باختلاف الطبائع..مدفوعٌ بأن الموضوع له الحقيقيّ متعين بحسب اللغة والمعاني المجازية مضبوطة بضبط أنواع العلاقة ونصب القرينة غير مشتبه

←*إذا تقرر ما سبقَ*..فدلالة اللفظ ثلاثة أقسام:

(فَـاللَّفْظُ إِنْ دَلَّ عَلَـى الْمَوْضُـوعِ لَـهُ..فَسَمِّهَا دَلالَـةً وَضْـعِيَّهْ..أَوْ جُزْئِـهِ أَوْ خَـارِجٍ عَقْلِيَّـهْ)

هي:

دلالـة اللفظ على تمـام مـا وضـع لـه..وضـعية - كدلالـــة (الإنســـان) علـى (الحيوان الناطق)

؛ وذلك لأنَّ الواضع إنما وضـع اللفظ للدلالـة علـى تمـام الموضـوع لـه فهـي الدلالـة المنسـوبة إلـى الوضـع

- وإنمـا اختصت بالنسبة إلــى الوضــع مــع أنَّ للوضــع مــدخلا فـــي الأخـريين أيضـا..لأنّ هذ موضــعية محضـــة بخلافهما

ودلالـــة اللفـــظ علـــى..

١- جزئـه كدلالـة (الإنسـان) علـى (الحيـوان) فقـط أو (النـاطق) فقـط

٢- والخـارج عنـه *اللازم لـه ذهنـا* كدلالـة (الإنسـان) علـى (الضـاحك)

←..دلالــــةٌ عقليــــة ؛ لأن ذلك من جهة حكم العقل بـأن حصـول الكـل أو الملـزوم مستلزم لحصول الجزء أو اللازم

وشـروط الالتـزام أن يكـون الملـزوم ذهنيـا ولـو باعتقـاد المخاطـب، كعُرف عـام أو خـاصّ كالشـرع واصطلاحات أربـــاب الصـــناعات

- ولا يشترط أن يمنـع العقـل انفكاكـه كمـا اشترطه أرباب المعقول وإلا..لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات عـن أن تكـون مـدلولات التزاميـة ولَمَـا تـأتّى الاخـتلافُ بالوضوح في دلالة الالتزام أيضا

وتقييدُ اللـزوم بالـذهني إشـارةٌ إلـى أنـه لا يُشـترط اللـزومُ الخـــارجيُّ

- كالعمَى فإنه يدل على البصر التزاما لأنه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا مع التنافي بينهما في الخارج

وثَمَّ تنبيهاتٌ للحصرِ هُنا:

ذكـروا للحصـر أوجهـا، أصـحُّها الاستقراءُ

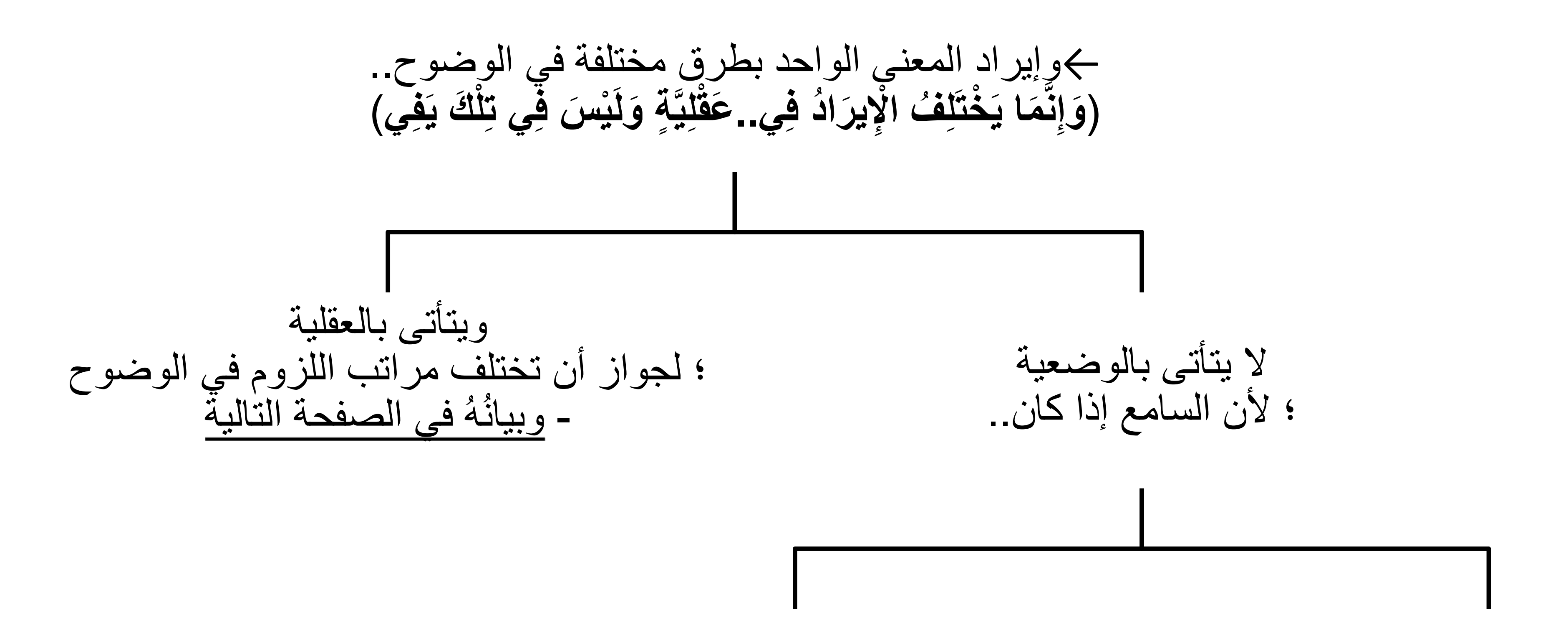
هذا التقسيم يعم المفرد والمركـب إذا قلنـا بوضع المركبات

المنطقيـون يسـمون الثلاثـة وضعية، بمعنـى أن لِلوضـع فيهـا مـدخلا ويخصـون العقلية بما يقابل الوضـعية والطبيعية كما ذكرناه آنفا - وبعضهم يُسَمِّي..

الأولى بالمطابقية ؛ لتطابق اللفظ والمعنى

والثانيــة بالتضمـن ؛ لكـون الجـزء فـي ضـمن الموضوع له

والثالثــة بـــالالتزام ؛ لكــون الخــارج لازمــا للموضوع له



عالما بوضع الألفاظ لذلك المعنى..لم يكن بعضُها عنده أوضح من بعض

أو لم يكن عالمًا بذلك..لم يكن كل واحدًا من الألفاظ دالاً عليه ؛ لتوقف الفهم على العلم بالوضع

وسرعةُ حضورِ بعض المعاني في العقل وبطؤُهُ إنما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطئه - ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والأوقاتِ

←وإيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح...يتأتى بالعقلية
(وَإِنَّمَا يَخْتَلِفُ الْإِيرَادُ فِي..عَقْلِيَّةٍ وَلَيْسَ فِي تِلْكَ يَفِي)
؛ لجواز أن تختلف مراتب اللزوم في الوضوح

وتفاوتُ مراتب اللزوم إنما يكونُ بحسب كثرة الوسائط وقلتِها
- وأما في التضمن..فيجوز أن يكون المعنى جزأ من شيء وجزأ الجزء من شيء آخر، فدلالة الشيء الَّذِي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة ذلك الشيء الَّذِي ذلك المعنى جزء من جزئه عليه

(وَمَا بِهِ أُرِيدَ لازِمٌ وَقَدْ..قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَى أَنْ لَمْ يَرِدْ مَجَازٌ اَوْ لَا فَكِنَايَةٌ وَقَدْ..يُبْنَى عَلَى التَّشْبِيهِ أَوَّلٌ وَرَدْ)
←ثم اللفظ المراد به لازمُ ما وضع له سواء كان..
١- جزءًا، كما *في التضمن*
٢- أم خارجا، كما *في الالتزام*
← ..

أ- إن قامت قرينة على عدم إرادة ما وضع له..<u>فمجاز</u>
- ك*(رأيت أسدا يرمي)*
- ثُمَّ..

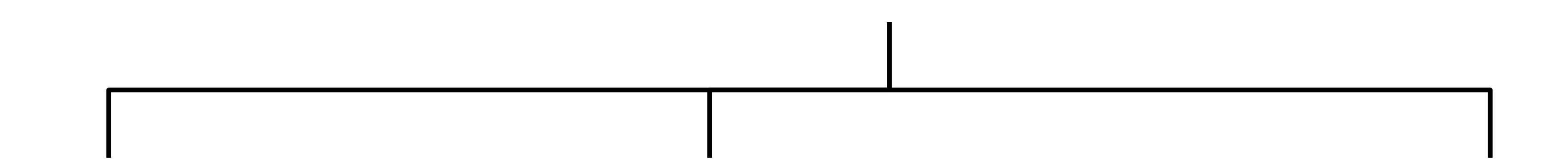
مِن المجاز ما يُبنى على <u>التشبيه</u>..فتعين التعرض له
- *فلما فيه مِن مباحث شريفة وفوائد لطيفة..جُعِلَ مقصدا برأسه*

ب- وإن لم تقُم قرينةٌ على عدم إرَادَة ما وضع له..<u>فكناية</u>
- *ك(زيد كثير الرماد) يجوز ارادته وإِرَادَة لازمه وهو الكرمُ*

فالانتقال في المجاز والكناية..كأنهما من الملزوم إلى اللازم دون العكس
- وإنما فرق النَّاظِم تَبَعاً لِأصلِهِ بين الكتابة والمجاز بوجود القرينة، وليس كما ذكره السكاكي من أن الانتقال من الملزوم إلى اللازم في المجاز وبعكسه في الكناية؛ لأنّ هذا لا يصلح للفرق لأنّ الانتقال من اللازم إلى الملزوم إنما يصح إذا نزل اللازم منزلة اللمزوم فيرجع أخيراً إلى ما ينتقل فيه من الملزوم إلى اللازم

← فبناءً على ما سبق..انحصر المقصود من البيان في هذه الثلاثة

- *ورتبها في الذكر كالآتـي:*



١ - فقدم التشبيه

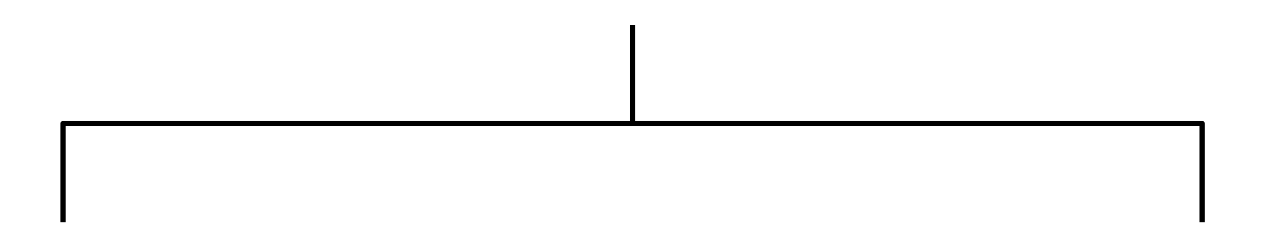
؛ لكونه مقدمة الاستعارة التي هي نوع من المجاز

٢ - ثم المجاز

؛ لكون معناه كالجزء من معنى الكِنَايَة

٣ - ثم الكناية

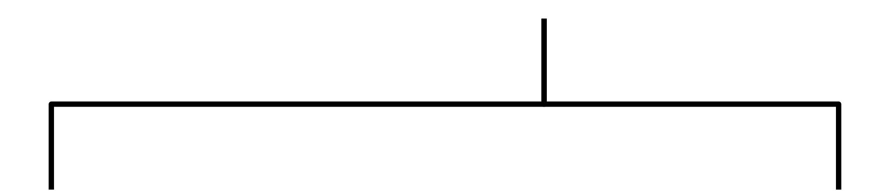
مُناقشة:



إن قلت: ما بالك تكلمت على تقسيم الدلالة وذلك من علم المنطق؟.

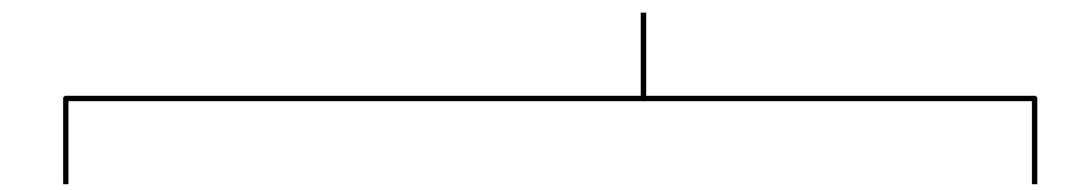
قلتُ: ليس منه، بل هو أمر لغوي وهم مصرحون بأنه ليس من علمهم وأنهم إنما يذكرونه في كتبهم لاحتياجهم إليهِ

وعبَّرَ الطيبيُّ بطريقة أخرى في وجه الحصر فقال: اعتبار المبالغة في إثبات أصل المعنى للشيء..



إما على طريقة الإلحاق، فهو مبحثُ التشبيه

أو الإطلاق
- وهذا..



إما إطلاق الملزوم على اللازم، فهو مبحثُ المجاز

أو عكسه، فهو مبحثُ الكناية

الباب الأول: التشبيه

أي التشبيه الاصطلاحيّ المبنـيّ عليه الاستعارة

باب التشبيه

المبحث الأول:
تعريف التشبيه

المبحث الثاني:
أركان التشبيه

المبحث الثالث:
غرضِ التشبيهِ

المبحث الرابع:
أقسام التشبيه

المبحث الأول:
تعريف التشبيه

هو: (الدلالة من *المتكلم للمخاطَبِ بالكاف ونحوِهَا لفظا أو تقديرا* على مشاركة أمر لأمر *آخرَ* في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية ولا على وجه الاستعارة بالكناية ولا على وجه التجريد)

(هُوَ الدَّلالَةُ عَلَى اشْتِرَاكِ..أَمْرٍ لآخَرَ بِمَعْنًى زَاكِي لا كَاسْتِعَارَةٍ بِتَحْقِيقٍ وَلا..كِنَايَةٍ وَلا كَتَجْرِيدٍ جَلا)

بيانُ التعريف:

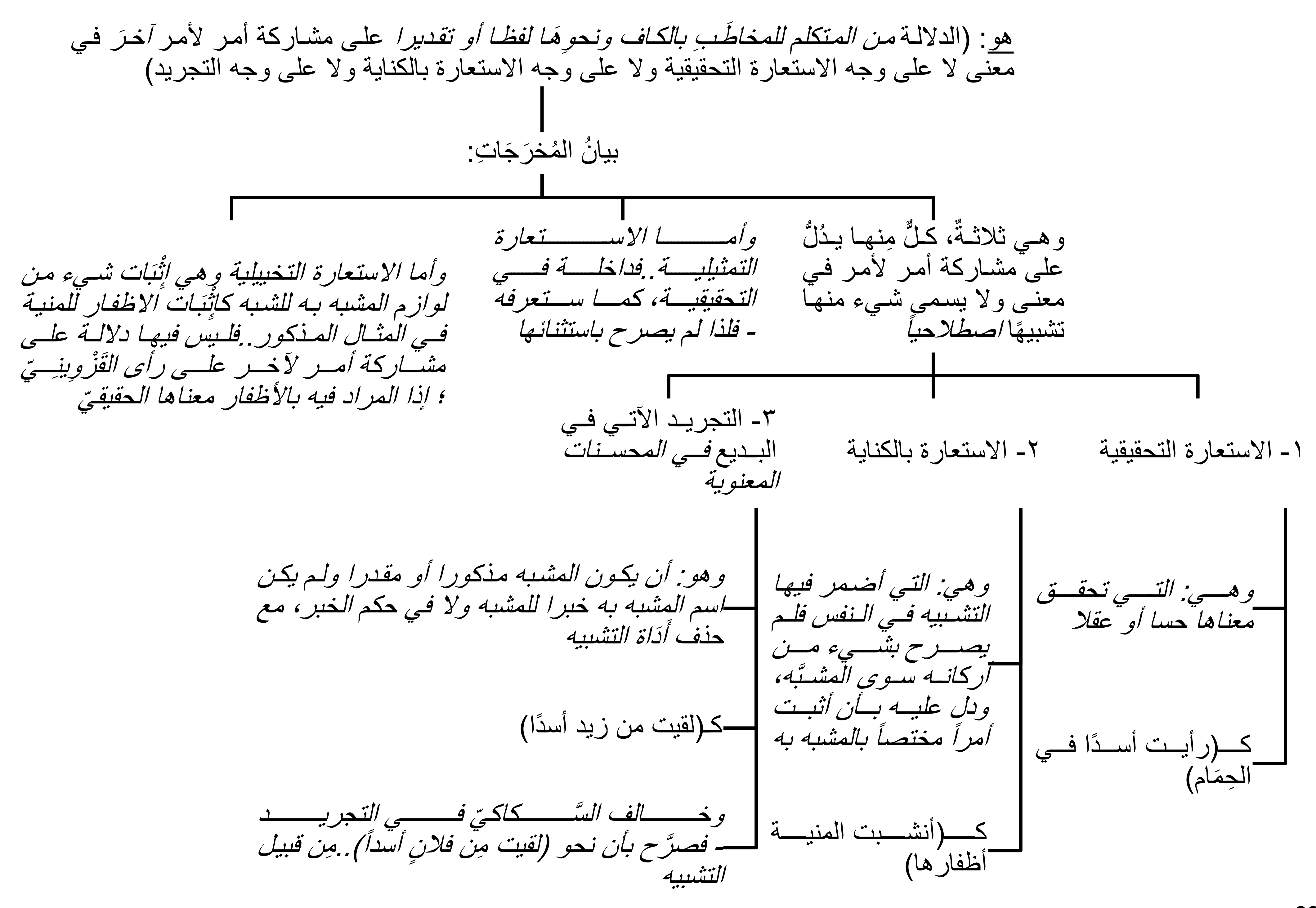
الأمرُ الأول هو المُشَبَّه

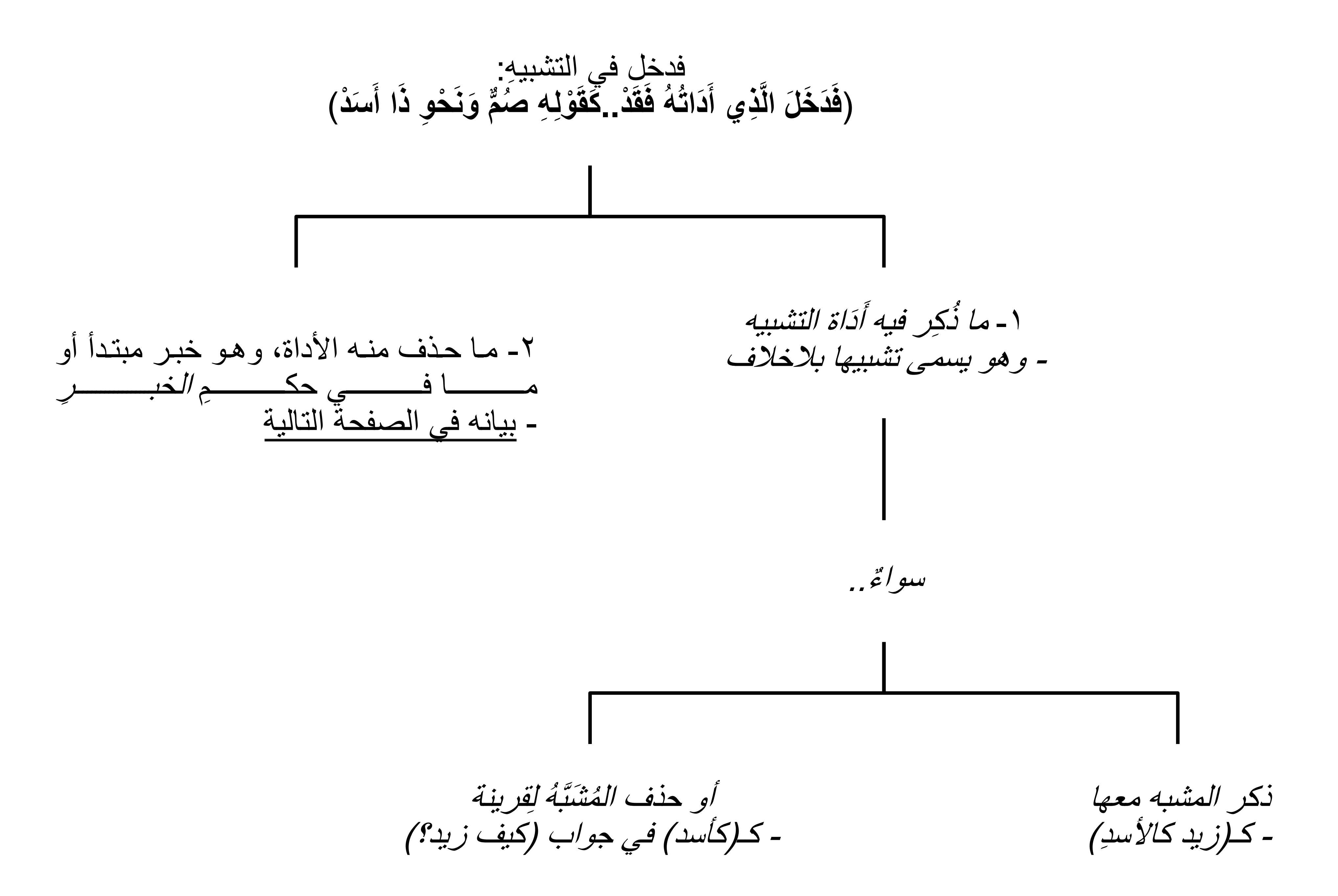
الأمرُ الآخَرُ هو المُشَبَّهُ به

والمعنى هو وجه الشبه - والمراد: وصف مِن أوصاف أحَدهمَا في نفسه، كالشجاعة في الْأَسَد والنور في الشمس

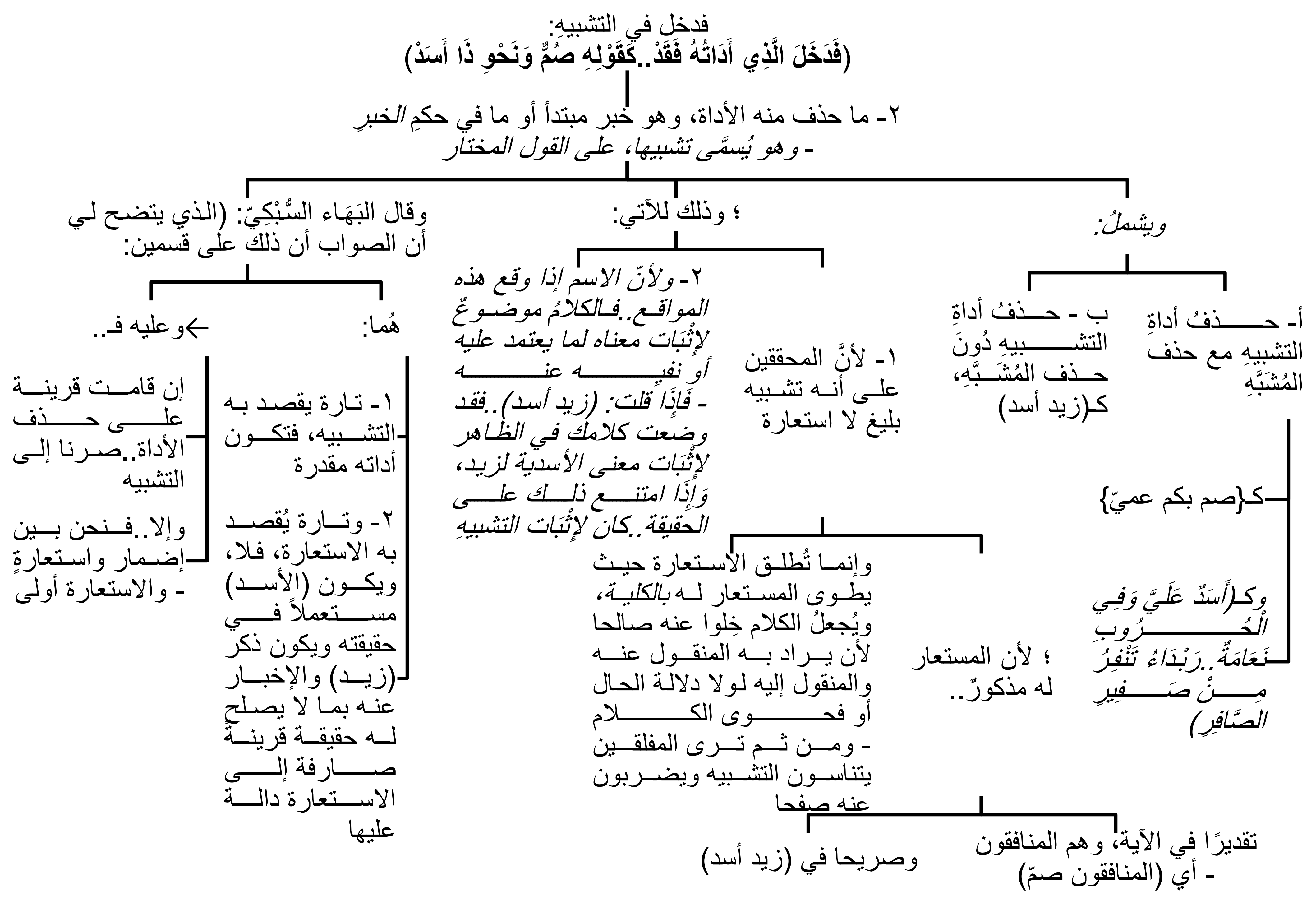
قوله: **(زَاكِي)**.*.تميم للبيت مع الإشارة إلى أن وجه الشبه ينبغي أن يكون في نفسه مما يصح أن يقاس به غيرُه لبلوغه الكمال في بابه - كـ(زيد كالأسد) فالمتكلمُ دل بهذا الكلام على مشاركة (زيد) لـ(الْأَسَد) في الشجاعة فدلالته على هذه المشاركة هي التشبيه*

فخرج نحو (قاتل زيدٌ عمراً) و (جَاءَنِي زيد وعمرو) و(زيد أفضل من عمرو) و(تشابه زيدٌ وعمروٌ) و(زيد مشاركٌ لعمرو)


هو: (الدلالة من المتكلم للمخاطَبِ بالكاف ونحوِهَا لفظا أو تقديرا على مشاركة أمر لأمر آخرَ في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية ولا على وجه الاستعارة بالكناية ولا على وجه التجريد)
بيانُ المُخرَجَاتِ:
وهي ثلاثةٌ، كلٌّ مِنها يدُلُّ على مشاركة أمر لأمر في معنى ولا يسمى شيء منها تشبيهًا اصطلاحيًا
وأما الاستعارة التمثيلية..فداخلة في التحقيقية، كما ستعرفه - فلذا لم يصرح باستثنائها
وأما الاستعارة التخييلية وهي إِثْبَات شيء من لوازم المشبه به للشبه كإِثْبَات الاظفار للمنية في المثال المذكور..فليس فيها دلالة على مشاركة أمر لآخر على رأى القَزْوِينِيّ ؛ إذا المراد فيه بالأظفار معناها الحقيقيّ
١- الاستعارة التحقيقية
٢- الاستعارة بالكناية
٣- التجريد الآتي في البديع في المحسنات المعنوية
وهي: التي تحقق معناها حسا أو عقلا
كـ(رأيت أسدًا في الحِمَام)
وهي: التي أضمر فيها التشبيه في النفس فلم يصرح بشيء من أركانه سوى المشبَّه، ودل عليه بأن أثبت أمراً مختصاً بالمشبه به
كـ(أنشبت المنية أظفارها)
وهو: أن يكون المشبه مذكورا أو مقدرا ولم يكن اسم المشبه به خبرا للمشبه ولا في حكم الخبر، مع حذف أَدَاة التشبيه
كـ(لقيت من زيد أسدًا)
وخالف السَّكاكيّ في التجريد فصرَّح بأن نحو (لقيت مِن فلانٍ أسداً)..مِن قبيل التشبيه



فدخل في التشبيهِ:
(فَدَخَلَ الَّذِي أَدَاتُهُ فَقَدْ..كَقَوْلِهِ صُمٌّ وَنَحْوِ ذَا أَسَدْ)
١- ما ذُكِر فيه أَدَاة التشبيه
- وهو يسمى تشبيها بلاخلاف
٢- ما حذف منه الأداة، وهو خبر مبتدأ أو ما في حكم الخبرِ
- بيانه في الصفحة التالية
سواءٌ..
ذكر المشبه معها
- كـ(زيد كالأسدِ)
أو حذف المُشَبَّهُ لِقرينة
- كـ(كأسد) في جواب (كيف زيد؟)


فدخل في التشبيهِ:
(فَدَخَلَ الَّذِي أَدَاتُهُ فَقَدْ..كَقَوْلِهِ صُمٌّ وَنَحْوِ ذَا أَسَدْ)
٢- ما حذف منه الأداة، وهو خبر مبتدأ أو ما في حكمِ *الخبرِ*
- وهو يُسمَّى تشبيها، على القول المختار
ويشملُ:
أ- حذفُ أداةِ التشبيهِ مع حذف المُشَبَّهِ
ك{صم بكم عميٌ}
وك*(أَسَدٌ عَلَيَّ وَفِي الْحُرُوبِ نَعَامَةٌ..رَبْدَاءُ تَنْفِرُ مِنْ صَفِيرِ الصَّافِرِ)*
ب - حذفُ أداةِ التشبيهِ دُونَ حذف المُشَبَّهِ، ك(زيد أسد)
تقديرًا في الآية، وهم المنافقون
- أي (المنافقون صمٌ)
وصريحا في (زيد أسد)
؛ وذلك للآتي:
١- لأنَّ المحققين على أنه تشبيه بليغ لا استعارة
؛ لأن المستعار له مذكورٌ..
وإنما تُطلق الاستعارة حيث يطوى المستعار له *بالكلية*، ويُجعلُ الكلام خِلوا عنه صالحا لأن يراد به المنقول عنه والمنقول إليه لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام
- ومن ثم ترى المفلقين يتناسون التشبيه ويضربون عنه صفحا
٢- ولأنّ الاسم إذا وقع هذه المواقع..فالكلامُ موضوعٌ لإِثْبَات معناه لما يعتمد عليه أو نفيه عنه
- فَإِذَا قلت: (زيد أسد)..فقد وضعت كلامك في الظاهر لإِثْبَات معنى الأسدية لزيد، وَإِذَا امتنع ذلك على الحقيقة..كان لإِثْبَات التشبيهِ
وقال البَهَاء السُّبْكِيّ: (الذي يتضح لي أن الصواب أن ذلك على قسمين:
هُما:
١- تارة يقصد به التشبيه، فتكون أداته مقدرة
٢- وتارة يُقصد به الاستعارة، فلا، ويكون (الأسد) مستعملاً في حقيقته ويكون ذكر (زيد) والإخبار عنه بما لا يصلح له حقيقة قرينة صارفة إلى الاستعارة دالة عليها
وعليه فـ..
إن قامت قرينة على حذف الأداة..صرنا إلى التشبيه
وإلا..فنحن بين إضمار واستعارةٍ
- والاستعارة أولى

المبحث الثاني:
أركان التشبيه

أركان التشبيه أربعة:

(أَرْكَانُهُ أَرْبَعَةٌ أَدَاتُهُ..وَوَجْهُهُ وَالطَّرَفَانِ ذَاتُهُ
وَهَهُنَا يُنْظَرُ فِي هَذِي وَفِي..أَقْسَامِهِ وَغَرَضٍ مِنْهُ وَفِي)
- وهو بهذا الاعتبار شبيه بالقياس

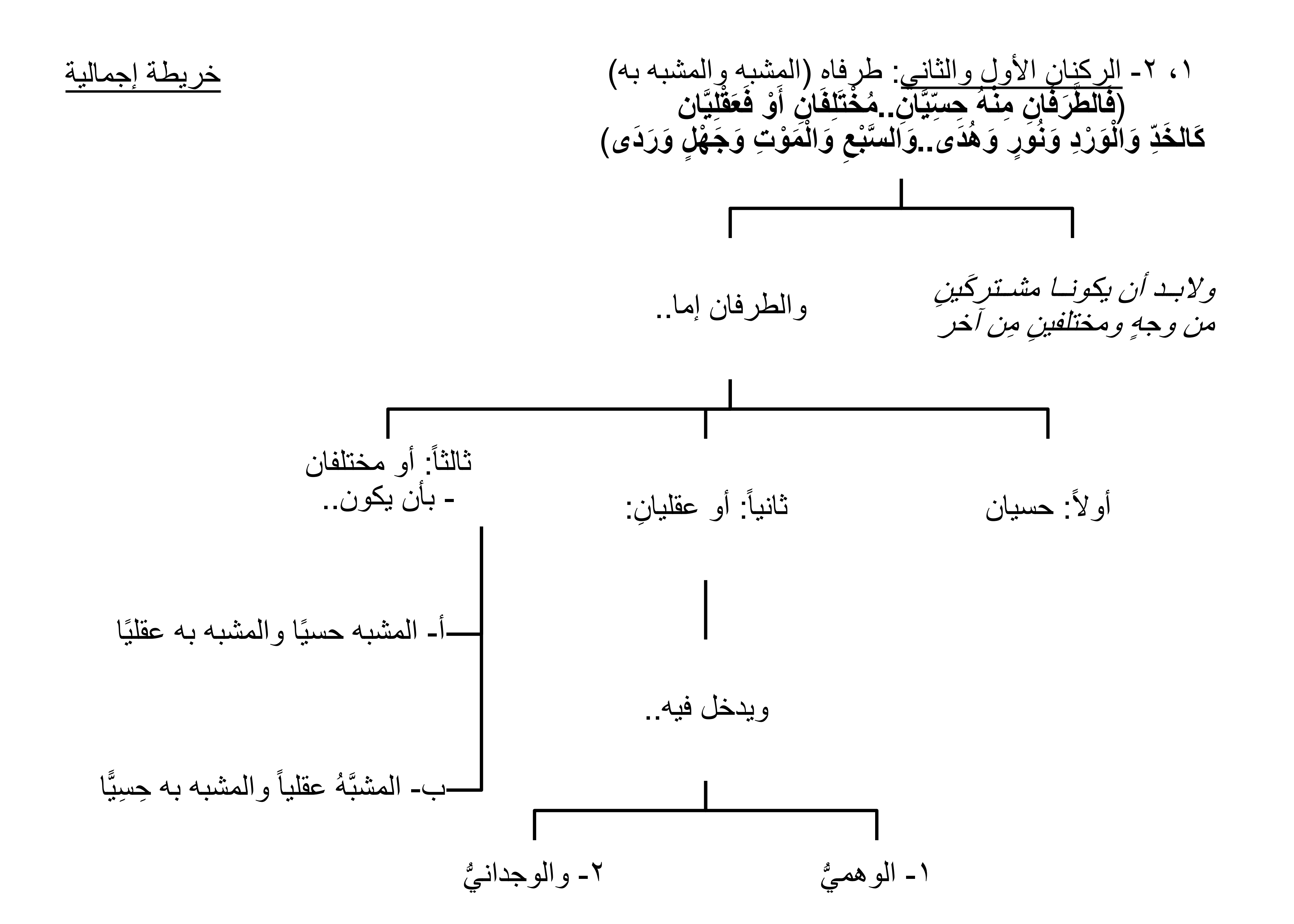
<u>إجمالُها:</u>

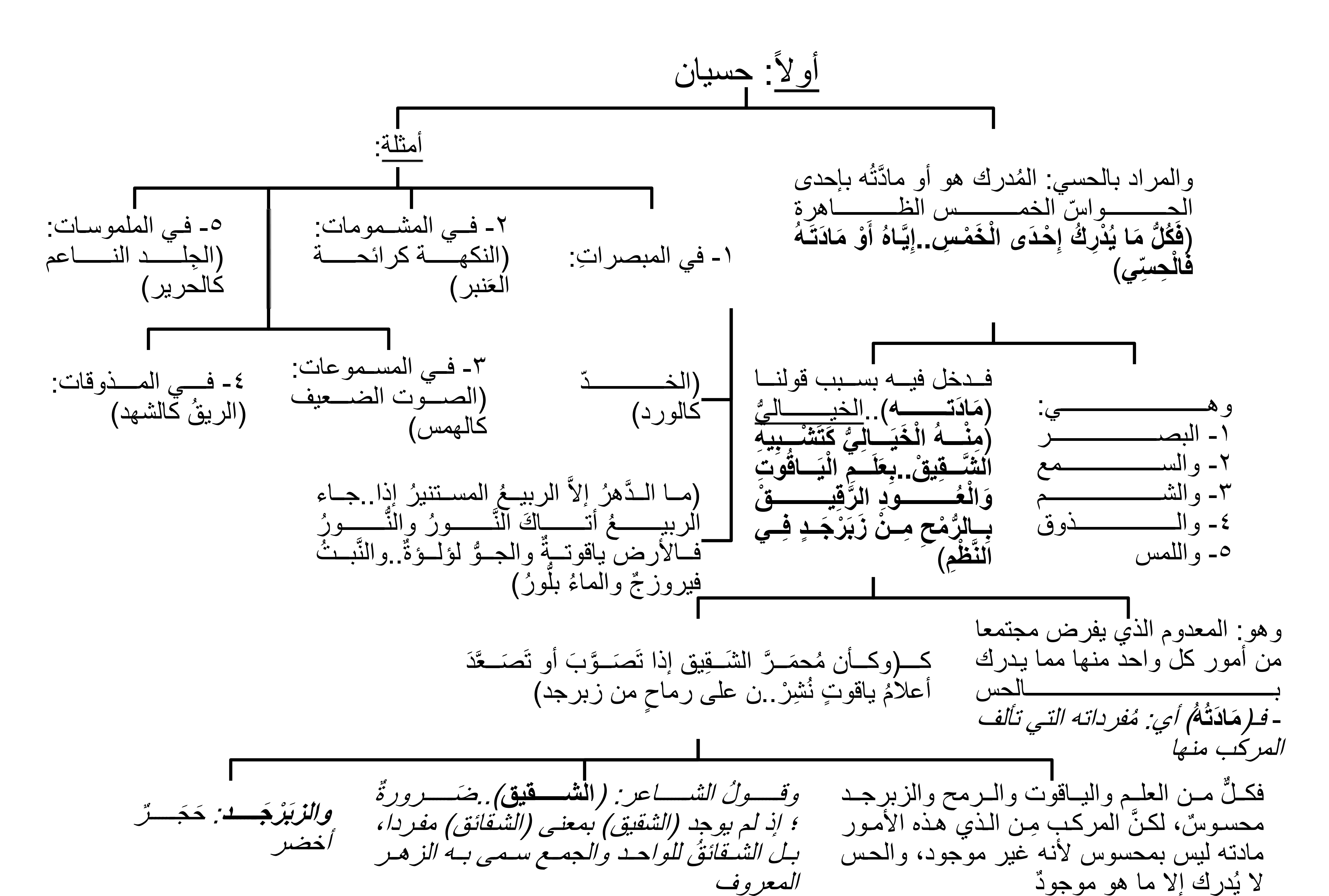
١، ٢- طرفاه (المشبه والمشبه به)

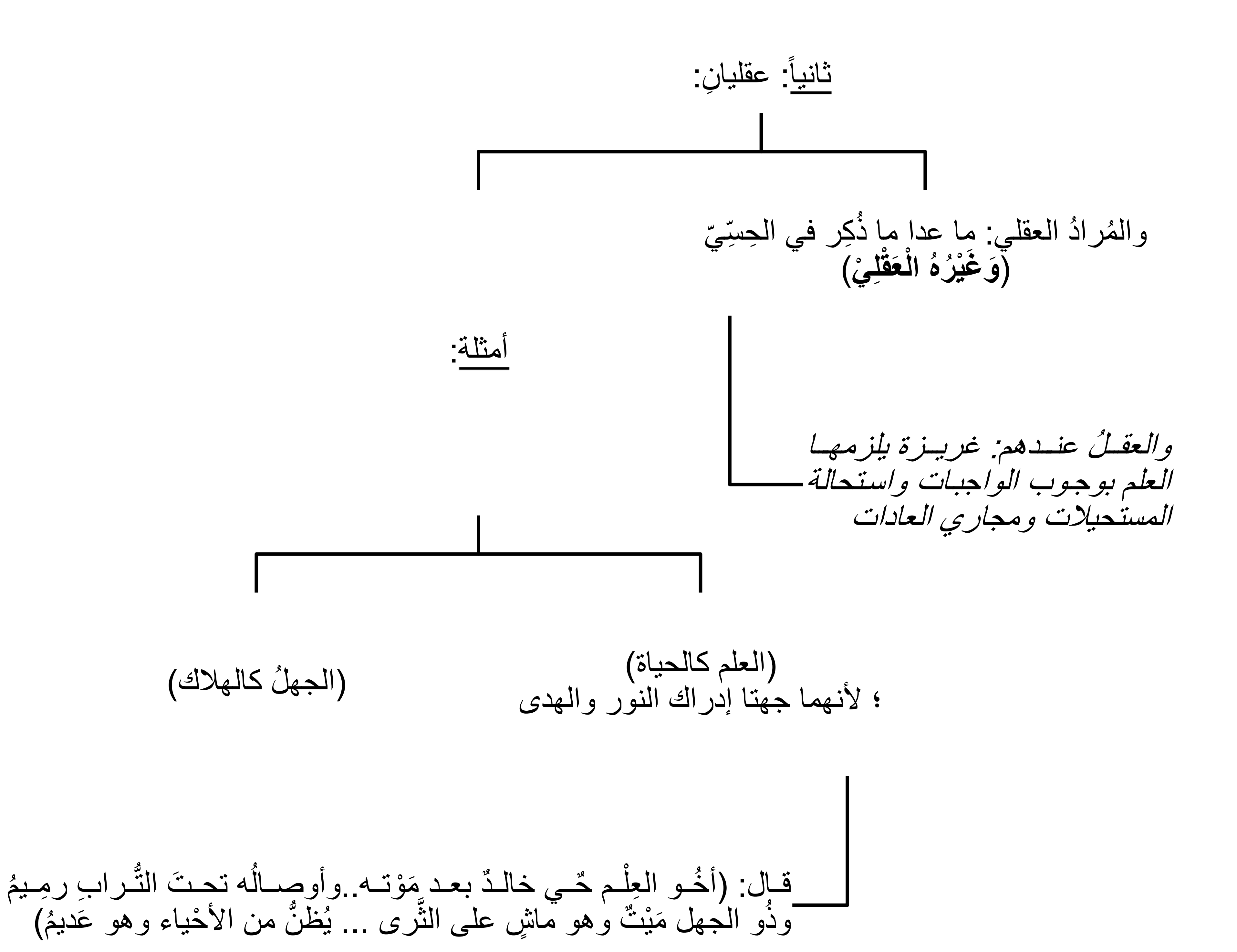
٣- الوجه

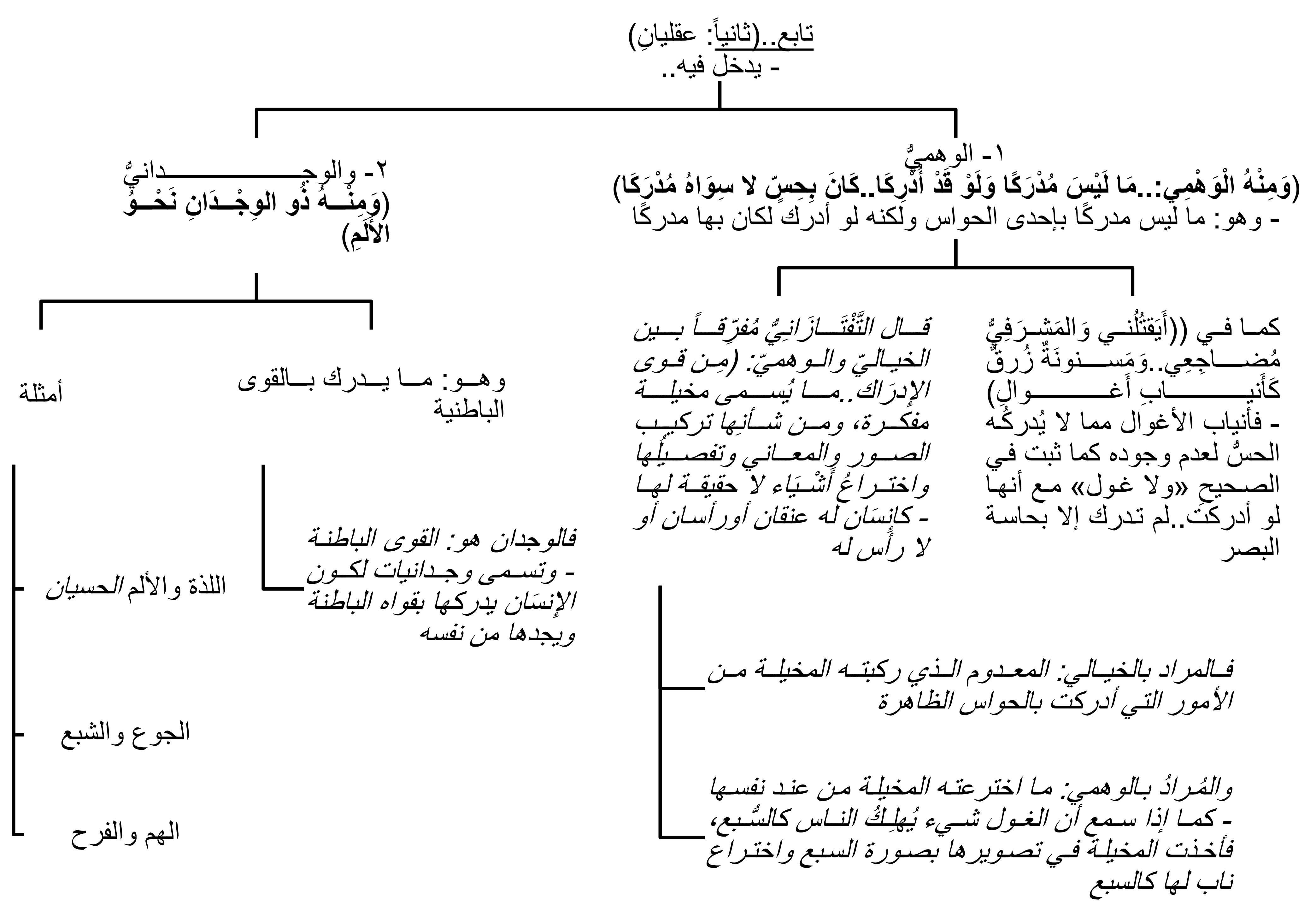
٤- والأداة

قوله: (**ذَاتُهُ**) *أي: مِمَّا يُبحث فيه أيضا..الحالُ التي معروضُها ذاتُه ككونه قريبا أوغريبا مقبولا أو مردودا*


خريطة إجمالية
١، ٢- الركنان الأول والثاني: طرفاه (المشبه والمشبه به)
(فَالطَّرَفَانِ مِنْهُ حِسِّيَّانِ..مُخْتَلِفَانِ أَوْ فَعَقْلِيَّان
كَالخَدِّ وَالْوَرْدِ وَنُورٍ وَهُدَى..وَالسَّبْعِ وَالْمَوْتِ وَجَهْلٍ وَرَدَى)
ولابد أن يكونا مشتركَينِ من وجهٍ ومختلفينِ مِن آخر
والطرفان إما..
أولاً: حسيان
ثانياً: أو عقليانِ:
ثالثاً: أو مختلفان
- بأن يكون..
أ- المشبه حسيًا والمشبه به عقليًا
ب- المشبَّهُ عقلياً والمشبه به حِسِيًّا
ويدخل فيه..
١- الوهميُّ
٢- والوجدانيُّ

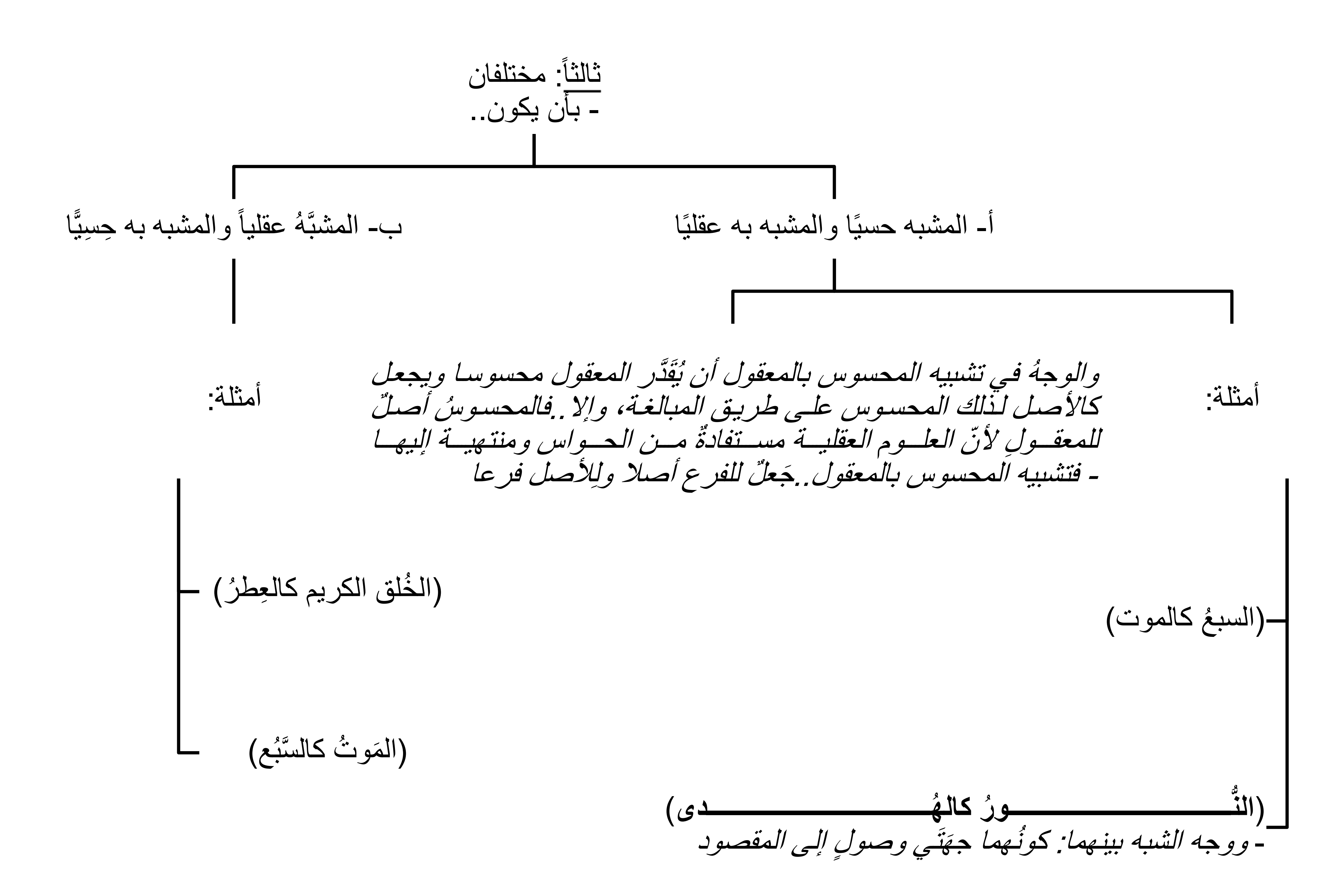

أولاً: حسيان
والمراد بالحسي: المُدرك هو أو مادَّتُه بإحدى الحواسّ الخمس الظاهرة (فَكُلُّ مَا يُدْرِكُ إِحْدَى الْخَمْسِ..إِيَّاهُ أَوْ مَادَتَهُ فَالْحِسِّي)
وهي:
١- البصر
٢- والسمع
٣- والشم
٤- والذوق
٥- واللمس
فدخل فيه بسبب قولنا (مَادَتَه)..الخياليُّ (منْهُ الْخَيَالِيُّ كَتَشْبِيهِ الشَّقِيقْ..بِعَلَمِ الْيَاقُوتَ وَالْعُودِ الرَّقِيقَ بِالرُّمْحِ مِنْ زَبَرْجَدٍ فِي النَّظْمِ)
وهو: المعدوم الذي يفرض مجتمعا من أمور كل واحد منها مما يدرك بالحس
- فـ(مَادَتُهُ) أي: مُفرداته التي تألف المركب منها
كـ(وكـأن مُحمَرَّ الشَقِيق إذا تَصَوَّبَ أو تَصَعَّدَ أعلامُ ياقوتٍ نُشِرْ..ن على رماحٍ من زبرجد)
فكلٌّ من العلم والياقوت والرمح والزبرجد محسوسٌ، لكنَّ المركب مِن الذي هذه الأمور مادته ليس بمحسوس لأنه غير موجود، والحس لا يُدرك إلا ما هو موجودٌ
وقولُ الشاعر: (الشقيق)..ضرورةٌ ؛ إذ لم يوجد (الشقيق) بمعنى (الشقائق) مفردا، بل الشقائقُ للواحد والجمع سمى به الزهر المعروف
والزبَرْجَد: حَجَرٌ أخضر
أمثلة:
١- في المبصراتِ: (الخدّ كالورد)
(ما الدَّهرُ إلاَّ الربيعُ المستنيرُ إذا..جاء الربيعُ أتاكَ النَّورُ والنُّورُ فالأرض ياقوتةٌ والجوُّ لؤلؤةٌ..والنَّبتُ فيروزجٌ والماءُ بلُّورُ)
٢- في المشمومات: (النكهة كرائحة العَنبر)
٣- في المسموعات: (الصوت الضعيف كالهمس)
٤- في المذوقات: (الريقُ كالشهد)
٥- في الملموسات: (الجِلد الناعم كالحرير)

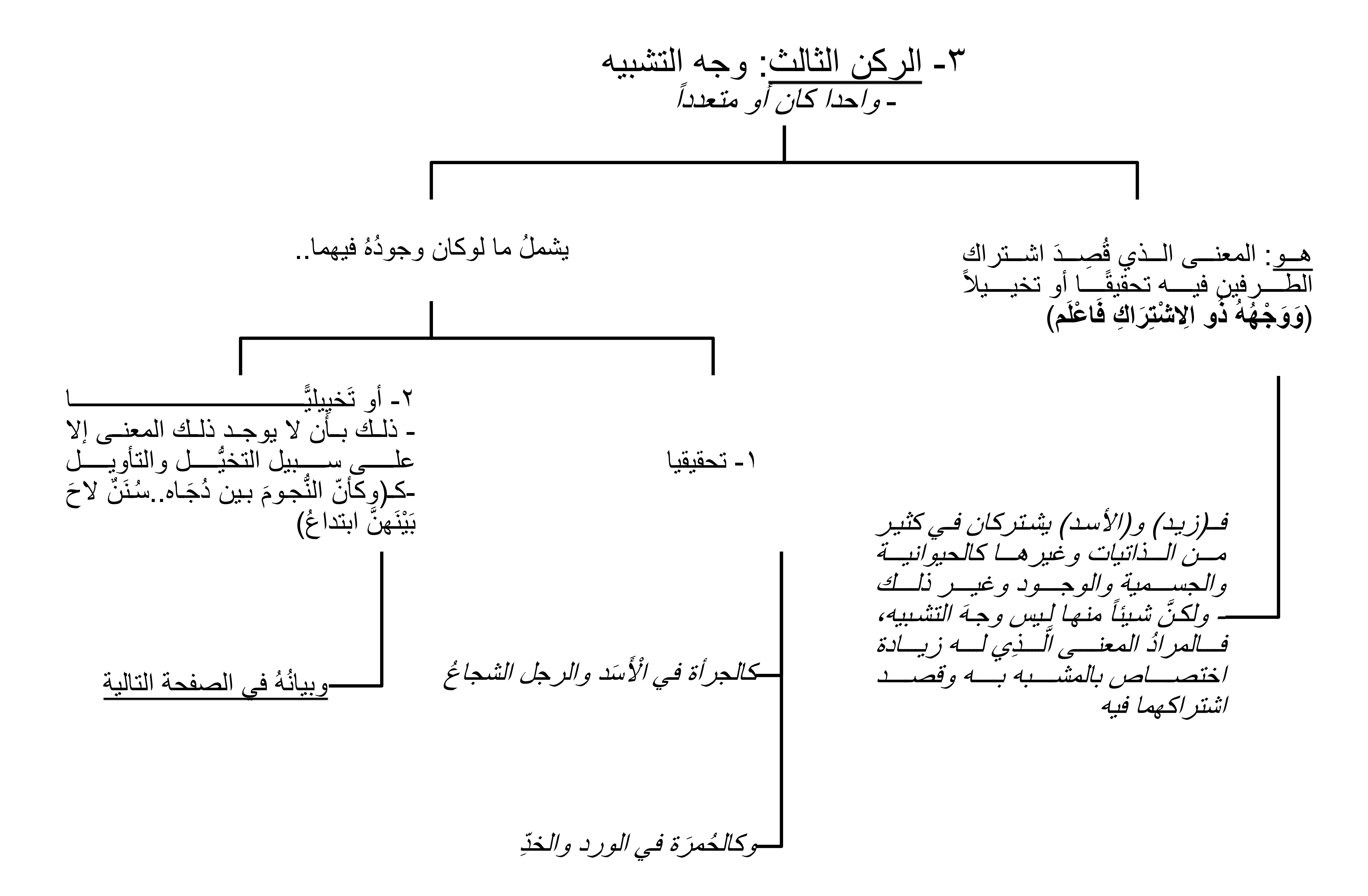

ثانياً: عقليانِ:
والمُرادُ العقلي: ما عدا ما ذُكِر في الحِسِّيّ
(وَغَيْرُهُ الْعَقْلِيْ)
أمثلة:
والعقلُ عندهم: غريزة يلزمها العلم بوجوب الواجبات واستحالة المستحيلات ومجاري العادات
(العلم كالحياة)
؛ لأنهما جهتا إدراك النور والهدى
(الجهلُ كالهلاك)
قال: (أخُو العِلْم حٌي خالدٌ بعد مَوْته..وأوصالُه تحتَ التُّرابِ رمِيمُ
وذُو الجهل مَيْتٌ وهو ماشٍ على الثَّرى ... يُظنُّ من الأحْياء وهو عَديمُ)



تابع..(ثانياً: عقليانِ)
- يدخل فيه..
١- الوهميُّ
(وَمِنْهُ الْوَهْمِي:..مَا لَيْسَ مُدْرَكًا وَلَوْ قَدْ أُدْرِكَا..كَانَ بِحِسٍّ لا سِوَاهُ مُدْرَكَا)
- وهو: ما ليس مدركًا بإحدى الحواس ولكنه لو أدرك لكان بها مدركًا
كما في ((أَيَقتُلُني وَالمَشرَفِيُّ مُضاجِعِي..وَمَسنونَةٌ زُرقٌ كَأَنيابِ أَغوالِ)
- فأنياب الأغوال مما لا يُدركُه الحسُّ لعدم وجوده كما ثبت في الصحيح «ولا غول» مع أنها لو أدركت..لم تدرك إلا بحاسة البصر
قال التَّفْتَازَانِيُّ مُفرّقاً بين الخياليّ والوهميّ: (مِن قوى الإدراك..ما يُسمى مخيلة مفكرة، ومن شأنِها تركيب الصور والمعاني وتفصيلُها واختراعُ أشْيَاء لا حقيقة لها
- كانسَان له عنقان أوراسان أو لا رأس له
فالمراد بالخيالي: المعدوم الذي ركبته المخيلة من الأمور التي أدركت بالحواس الظاهرة
والمُرادُ بالوهمي: ما اخترعته المخيلة من عند نفسها
- كما إذا سمع أن الغول شيء يُهلِكُ الناس كالسَّبع، فأخذت المخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كالسبع
٢- والوجـداني
(وَمِنْـهُ ذُو الوِجْـدَانِ نَحْـوُ الأَلَمِ)
وهو: ما يدرك بالقوى الباطنية
فالوجدان هو: القوى الباطنة
- وتسمى وجدانيات لكون الإنسَان يدركها بقواه الباطنة ويجدها من نفسه
أمثلة
اللذة والألم الحسيان
الجوع والشبع
الهم والفرح

مُصْطفَى دَنْقَش


ثالثاً: مختلفان
- بأن يكون..
أ- المشبه حسيًا والمشبه به عقليًا
ب- المشبَّهُ عقلياً والمشبه به حِسِيًّا
أمثلة:
والوجهُ في تشبيه المحسوس بالمعقول أن يُقَدَّر المعقول محسوسا ويجعل كالأصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة، وإلا ..فالمحسوسُ أصلٌ للمعقولِ لأنّ العلوم العقلية مستفادةٌ من الحواس ومنتهية إليها - فتشبيه المحسوس بالمعقول..جَعلٌ للفرع أصلا ولِلأصل فرعا
أمثلة:
(الخُلق الكريم كالعِطرُ)
(السبعُ كالموت)
(المَوتُ كالسَّبُع)
(النُّورُ كالهُدى)
- ووجه الشبه بينهما: كونُهما جهَتَي وصولٍ إلى المقصود


٣- الركن الثالث: وجه التشبيه
- واحدا كان أو متعدداً
هو: المعنى الذي قُصِدَ اشتراك الطرفين فيه تحقيقًا أو تخييلاً (وَوَجْهُهُ ذُو الِاشْتِرَاكِ فَاعْلَم)
يشملُ ما لوكان وجودُهُ فيهما..
فـ(زيد) و(الأسد) يشتركان في كثير من الذاتيات وغيرها كالحيوانية والجسمية والوجود وغير ذلك ولكنَّ شيئاً منها ليس وجهَ التشبيه، فالمرادُ المعنى الَّذِي له زيادة اختصاص بالمشبه به وقصد اشتراكهما فيه
١- تحقيقيا
كالجرأة في الأَسَد والرجل الشجاعُ
وكالحُمرَة في الورد والخدِّ
٢- أو تَخيِيليًّا
- ذلك بأن لا يوجد ذلك المعنى إلا على سبيل التخيُّل والتأويل
-كـ(وكأنّ النُّجومَ بين دُجَاه..سُنَنٌ لاحَ بَيْنَهنَّ ابتداعُ)
وبيانُهُ في الصفحة التالية

مُصْطفَى دَنْقَش

يشــــــملُ مــــــا لوكـــــــان وجــــــودُهُ فيهمـــــا..   ٢- أو تَخيِيليًّـــــا

- ذلــــك بــــأن لا يوجــــد ذلــــك المعنــــى إلا علــــى ســــبيل التخيُّــــل والتأويــــل

(وَلَــــوْ تَخَــــيُّلاً كَتَشْــــبِيهِ الــــنَّجْمِ..بِسُــــنَنٍ بَــــيْنَ ابْتِــــدَاعٍ فِــــي الظُّلَــــمْ
وَوَجْهُــــهُ حُصُــــولُ شَــــيْءٍ أَزْهَــــرَا..أَبْــــيَضَ فِــــي جَنْــــبِ ظَــــلامٍ أَغْبَــــرَا
وَذَاكَ فِــــي السُّــــنَّةِ لَــــيْسَ يُوجَــــدُ..إِلَّا عَلَــــى التَّخْيِيــــلِ فِيمَــــا يَــــرِدُ
لأَنَّ الابْتِــــدَاعَ يَجْعَــــلُ الــــرَّدِي..كَالْمَــــاشِ فِــــي الظُّلْمَــــةِ لَــــيْسَ يَهْتَــــدِي
وَعَكْسُــــهُ السُّــــنَّةُ فَهْــــيَ وَالْهُــــدَى..كَــــالنُّورِ ثُــــمَّ شَــــاعَ هَــــذَا وَغَــــدَا
يَطْــــرُقُ فِــــي الْخَيَــــالِ أَنَّ الثَّــــانِي..مِمَّــــا لَــــهُ الْبَيَــــاضُ كَاللَّمْعَــــانِ
وَأَوَّلٌ خِلافُــــهُ فَهْــــوَ كَمَــــنْ..تَشْــــبِيهُهُ بِالشَّــــيْبِ فِــــي الشَّــــبَابِ عَــــنّ)

- كـ(وكأنّ النُّجومَ بين دُجَاه..سُنَنٌ لاحَ بَيْنَهنَّ ابتداعُ)

وهذا من تشبيه مركب بمركب

ووجه الشبه هو: الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مُشرقة بيض في جانب شيء مظلم أسودَ

وتلك الهيئة غيرُ موجودة في المشبَّه به وهو السُّنن بــين الابتــداع إلا علــى طريــق التخييــل ؛ لأنه لما كانت البدعة تجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة ولا يهتدي..شُبِّهت بها، ولزم بطريق العكس أن تشبه السنة بالنور لأن السنة تُقابل البدعة كما أن النور يقابل الظلمة

←فالبيــاض والإشــراق والظلمــة مــن صــفات الاجسام، فلا يُوصَفُ بها المعاني كالسُّنة والبدعة حقيقــــة بــــل تخيــــيلا

- وليس المراد بالتخييلي ما اشتمل على الخيال كما توهمه العبارة

وشاع ذلك حتى تخيل أن السُّنَّة مما له بيــــاض وإشــــراق

- كـ«تركتكم على الحنيفية البيضاء» وتخيل أن الأول وهو البدعة ونحوها على خلاف ذلك أي مما له ظلام وسواد كقولك: (شاهدتُ سوادَ الكُفر من جبين فــــلان)

←فصار بسبب ذلك تشبيهُ النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها ببياض الشيب في سواد الشباب

مُناقشة:

إن قلت: بين صدر بيت الشاعر وعجُزِهِ مُنابذة في التشبيه ؛ لأنّ صدره يقتضي أن يكون الدجا ظرفا والنجوم مظروفة له، وعجُزه يقتضي العكس حيث جعل السُّنن المشبه بها النجوم ظرفا والابتداع المشبه به الدجا مظروفا

قلت: هو كذلك باعتبار الظاهر، لكنَّــهُ محمــول علــى القلــب و - فالمعنى: (سننٌ لاحت بين الابتداع)، وكأن النكتة فيه: بيانُ كثرة السنن حتى كأن البدعة هي التي تلمع بينها

تابع..(٣- الركن الثالث: وجه التشبيه)

(مِنْ ثَمَّ وَجْهُ النَّحْوِ فِي الْكَلامِ..كَالْمِلْحِ إِذْ يَكُونُ فِي الطَّعَامْ هُوَ الصَّلاحُ بِالْوُجُودِ وَالْفَسَادْ..بِالْفَقْدِ لا مَا قَالَهُ بَعْضُ الْعِبَادْ كَوْنُ الْقَلِيلِ مُصْلِحًا وَيُفْسِدُ..كَثْرَتُهُ فَالنَّحْوُ حَقًّا يَفْقِدُ..تَفَاوُتًا)

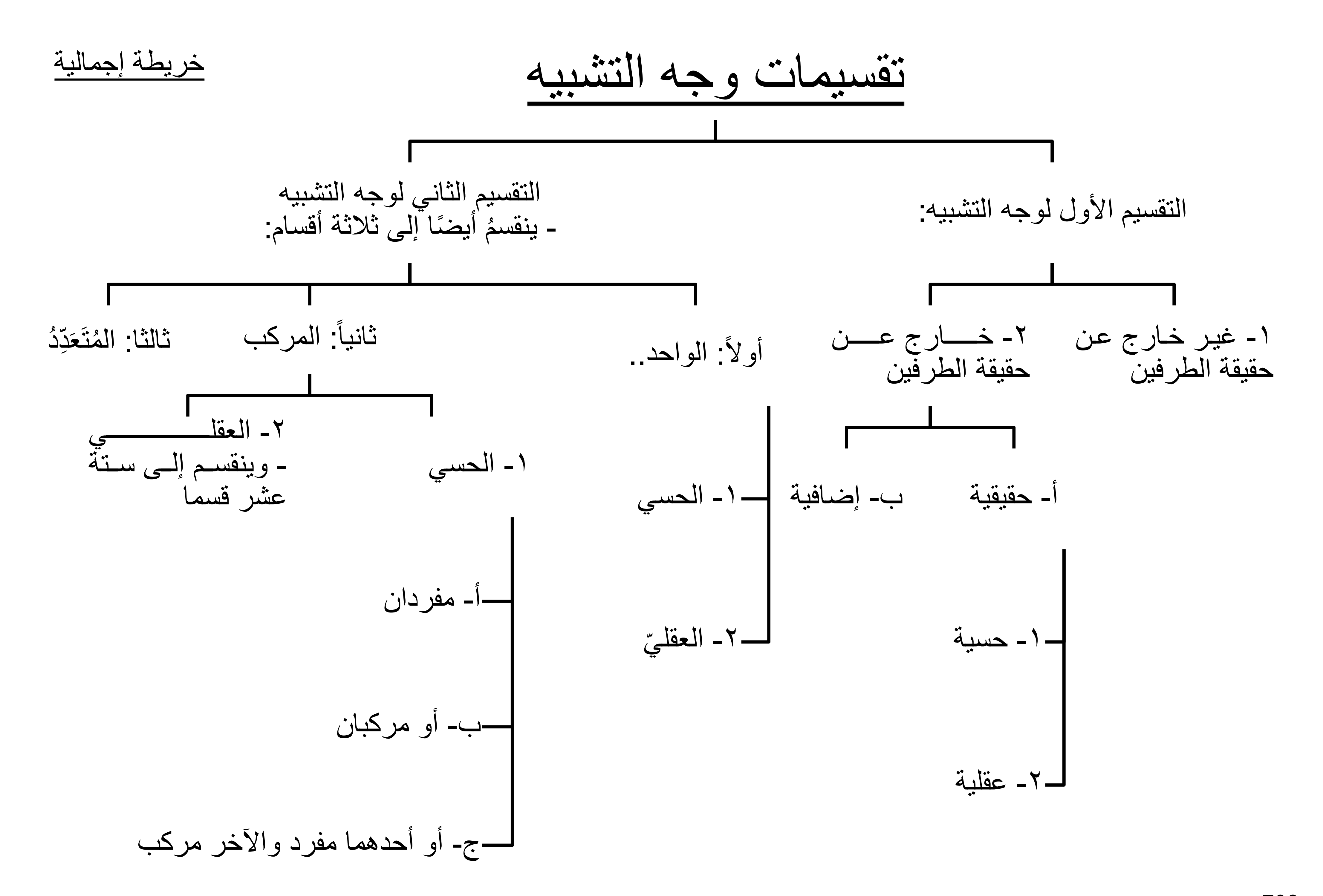
←فلِأجل وجوب اشتراك الطرفين في وجه التشبيه..كان وجه الشبه في قولهم: (النحو في الكلام كالملح في الطعام)..

هو الصلاح بوجوده والفساد بعدمه
- فوجودُهُ يُصلِحُ الكلامَ، عدمُهُ يُفسِدُهُ

وليس ما قيل: (كون القليل مصلحا والكثير مفسدا)

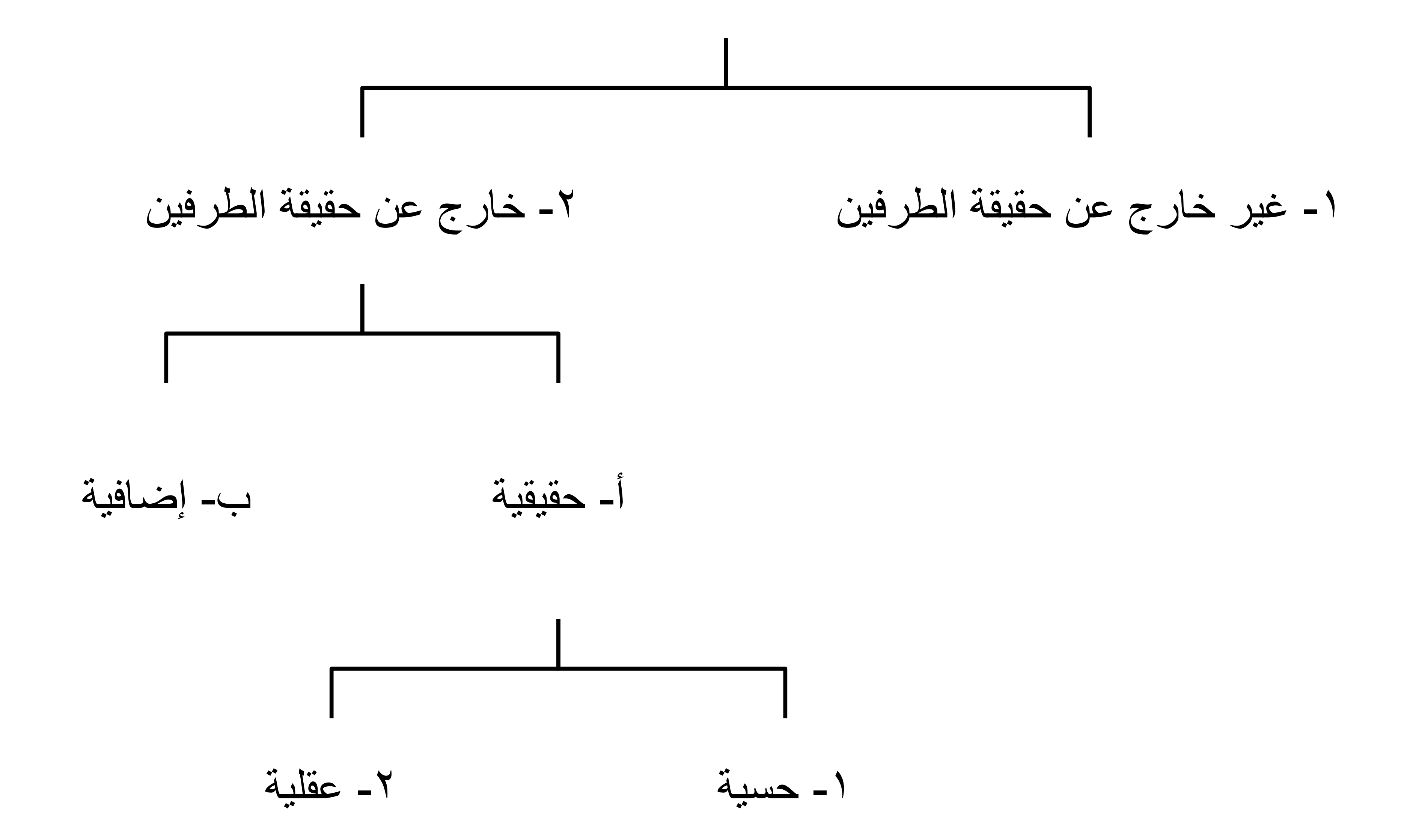
؛ وذلك لأن المشبه وهو النحو لا يشترك في هذا المعنى إذ لا يقبل التفاوت بالقلة والكثرة؛ لأن المراد رعاية قواعده كلها واستعمال أحكامه في الكلام بكمالهِ
- *أما وجودُ الملح في الطعام..فيحتمل القلة والكثرة*

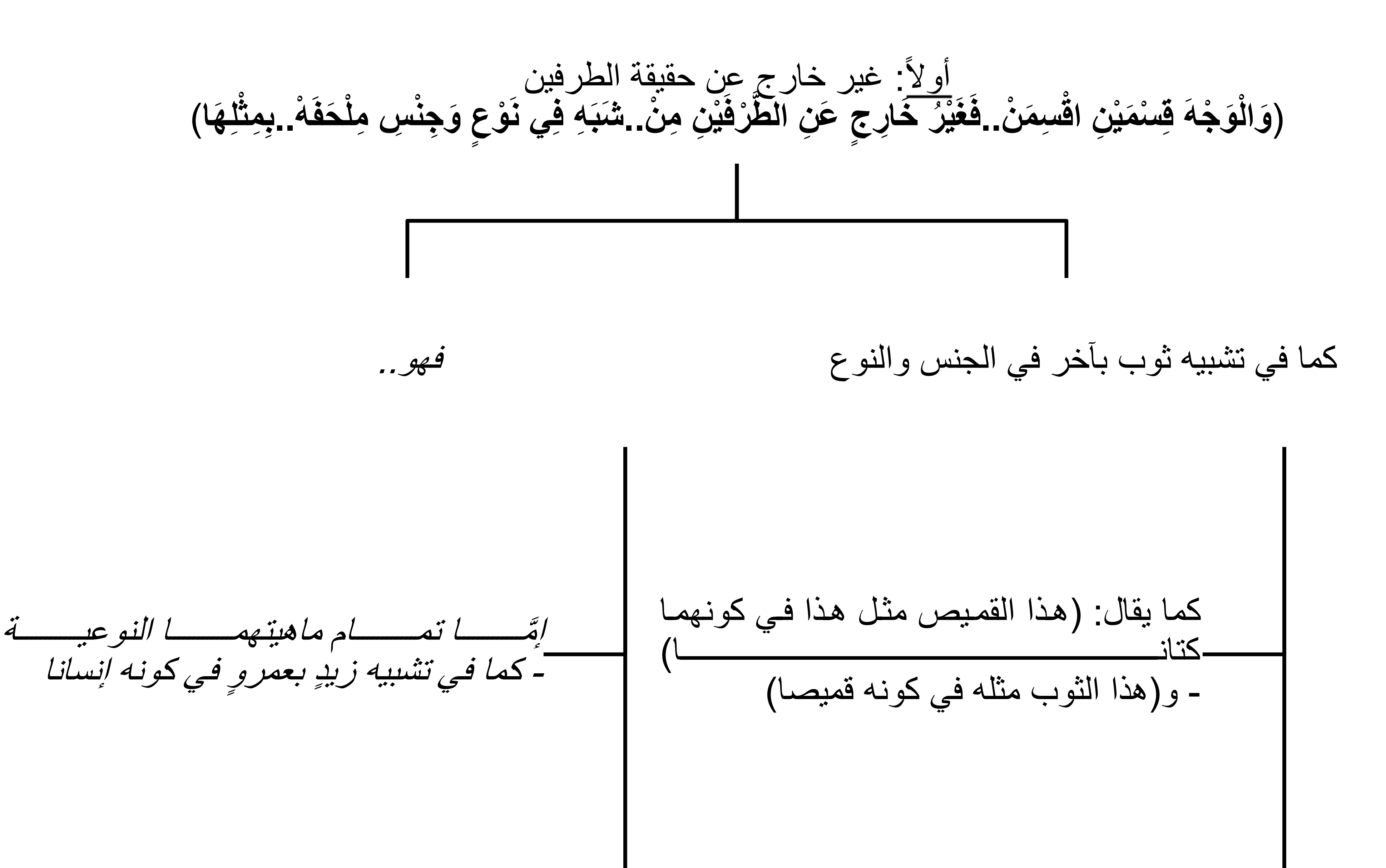
ولعل ذلك البعض أراد بكثرة النحو المفسدة..استعمالَ الوجوه الغريبة والأقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام


خريطة إجمالية
تقسيمات وجه التشبيه
التقسيم الأول لوجه التشبيه:
التقسيم الثاني لوجه التشبيه
- ينقسمُ أيضًا إلى ثلاثة أقسام:
١- غير خارج عن حقيقة الطرفين
٢- خارج عن حقيقة الطرفين
أ- حقيقية
ب- إضافية
١- حسية
٢- عقلية
أولاً: الواحد..
١- الحسي
٢- العقليّ
ثانياً: المركب
١- الحسي
أ- مفردان
ب- أو مركبان
ج- أو أحدهما مفرد والآخر مركب
٢- العقلي
- وينقسم إلى ستة عشر قسما
ثالثا: المُتَعَدِّدُ

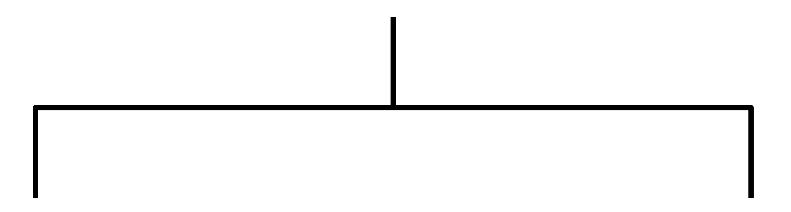
خريطة إجمالية

التقسيم الأول:



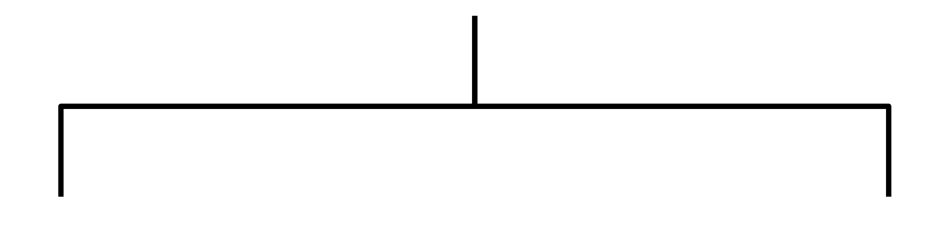

أولاً: غير خارج عن حقيقة الطرفين
(وَالْوَجْهَ قِسْمَيْنِ اقْسِمَنْ..فَغَيْرُ خَارِجٍ عَنِ الطَّرْفَيْنِ مِنْ..شَبَهِ فِي نَوْعٍ وَجِنْسِ مِلْحَفَهْ..بِمِثْلِهَا)
كما في تشبيه ثوب بآخر في الجنس والنوع
فهو..
كما يقال: (هذا القميص مثل هذا في كونهما كتانا)
- و(هذا الثوب مثله في كونه قميصا)
وكـ(هذه **المِلْحَفة** -الملاءة- مِثل تلك **المِلحفة** في كونهما كتانا)
إمَّا تمام ماهيتهما النوعية - كما في تشبيه زيدٍ بعمروٍ في كونه إنسانا
أو جزءٌ مِن ماهيتهما النوعية مشتركٌ بينهما وبين ماهية أخرى أو مميزا لها عن غيرها - كما في تشبيه الحصان بالإنسان في كونِهِ حيواناً

٢- ثانياً: خارج عن حقيقة الطرفين
- وهو صفةٌ -أي معنىً- قائمةٌ بها
- وهي قسمان:



أ- حقيقية

ب- إضافية



١- حسية

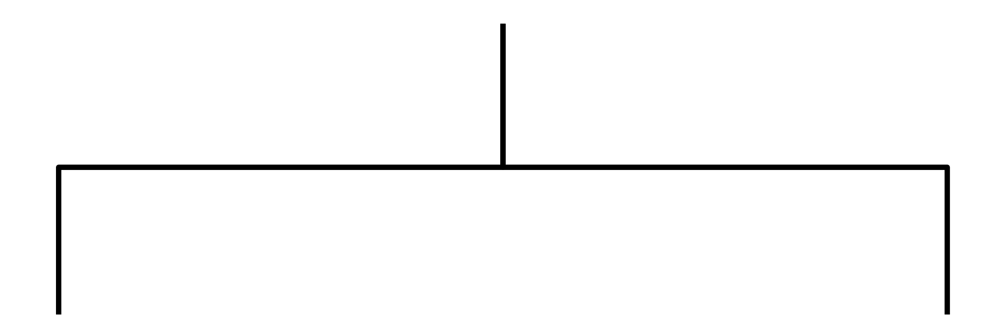
٢- عقلية

أ- الحقيقية، الخارجة عن حقيقة الطرفين

(وَخَارِجٌ وَهْوَ صِفَهْ..مِنْهَا الحَقِيقِيَّةُ كَالحِسِّيِّهْ..كَيْفِيَّةٌ تَخْتَصُّ بِالجِسْمِيَّهْ)

- أي: هيئة متمكنة في ذات *الموصوف، كالعلم والقدرة*

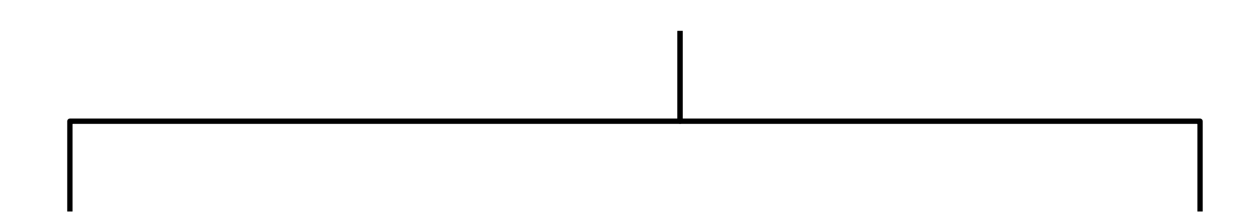
- وهي نوعان:



١- حسية

٢- عقلية

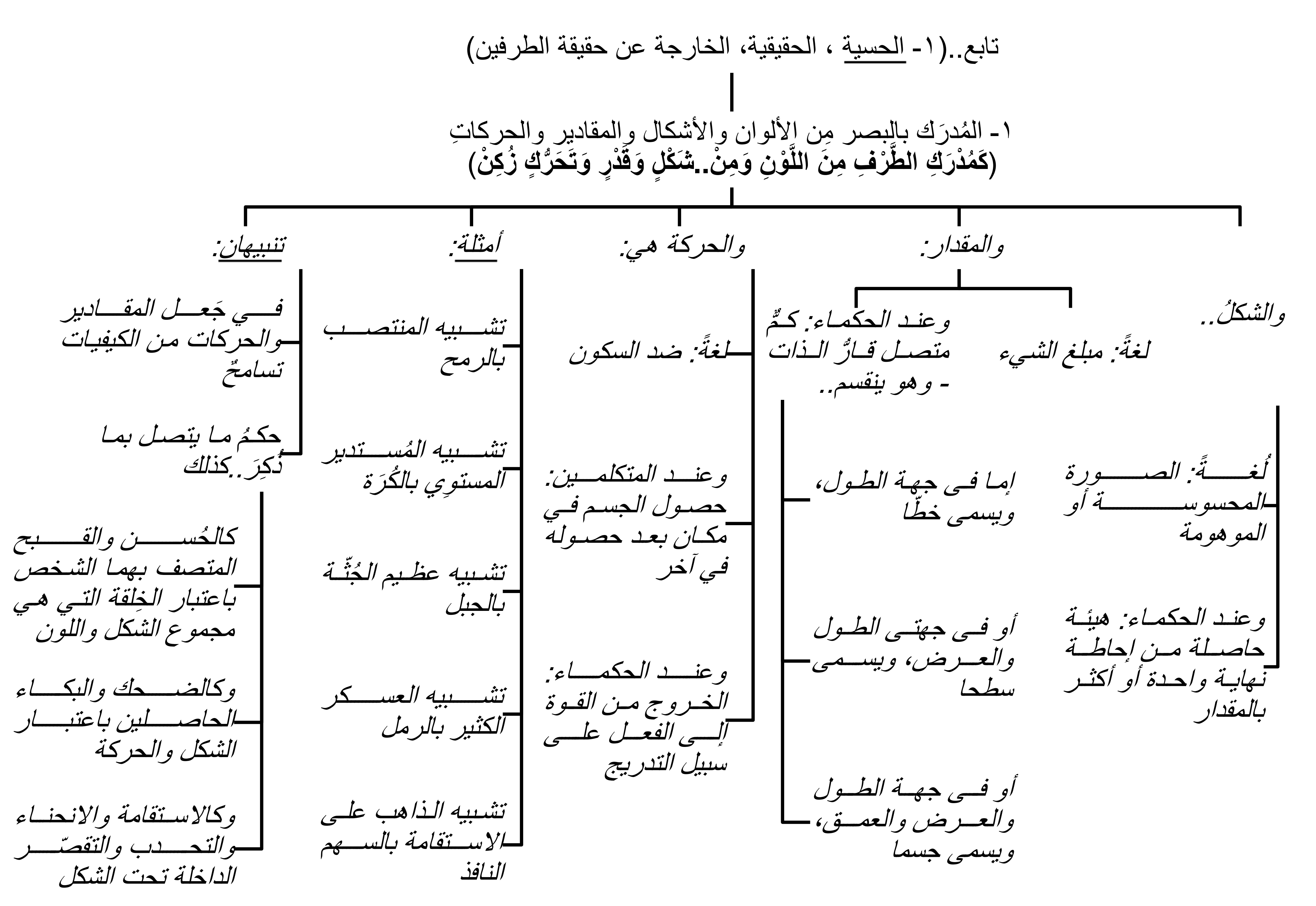
١- الحسية ، الحقيقية، الخارجة عن حقيقة الطرفين



وهي: كيفيةٌ مُختصَّة بالأجسام *الطبيعية* مما يدرك بإحدى الحواس *الخمس*

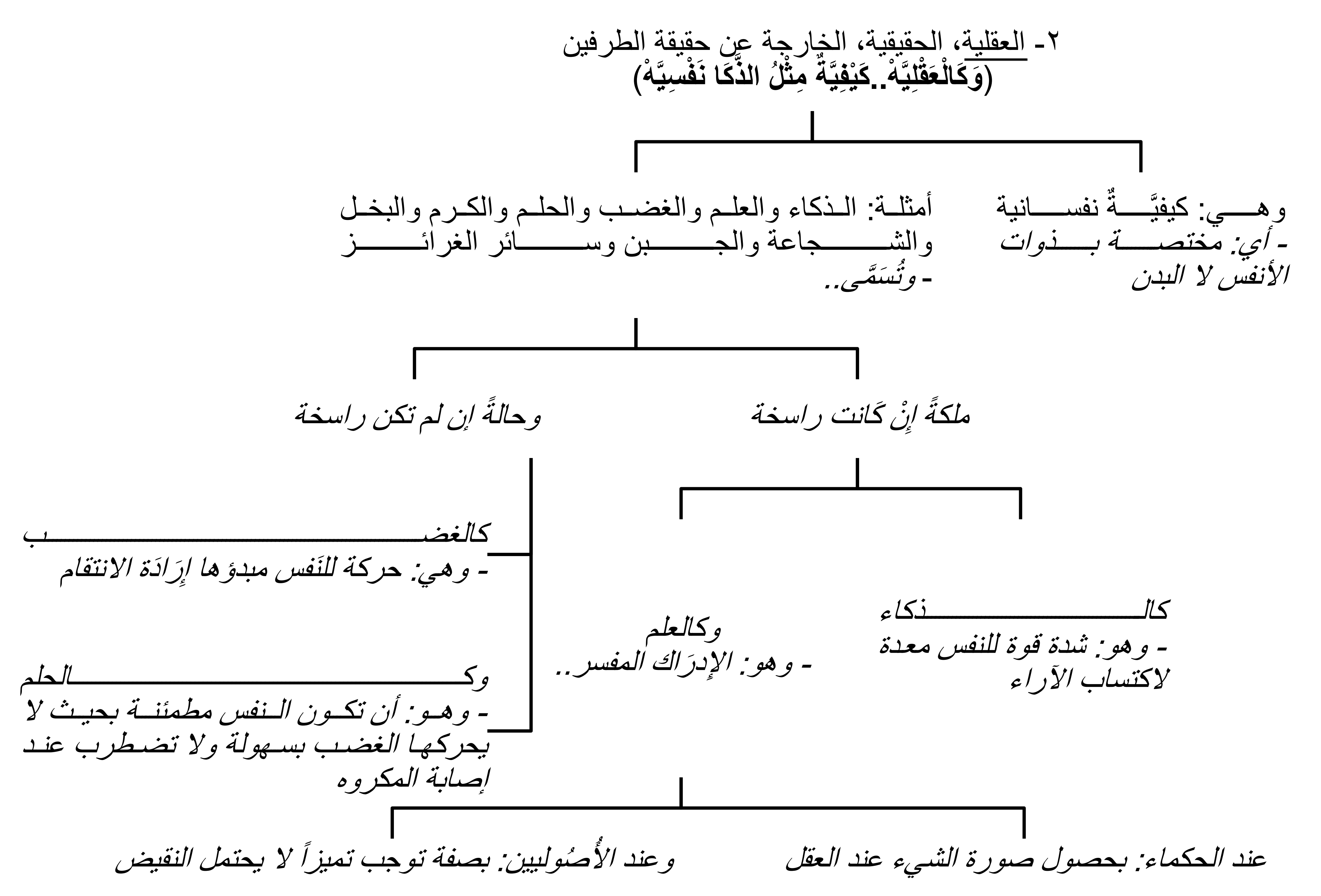
بيانُهُ:
- في الصفحات التاليات

والكيفية هي: العَرَض الذي لا يُتوقف تصوّره على تصوّر غيره ولا يقتضى القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء أوليا


تابع..(١- الحسية ، الحقيقية، الخارجة عن حقيقة الطرفين)
١- المُدرَك بالبصر مِن الألوان والأشكال والمقادير والحركاتِ
(كَمُدْرَكِ الطَّرْفِ مِنَ اللَّوْنِ وَمِنْ..شَكْلٍ وَقَدْرٍ وَتَحَرُّكٍ زُكِنْ)
والشكلُ..
لُغةً: الصورة المحسوسة أو الموهومة
وعند الحكماء: هيئة حاصلة من إحاطة نهاية واحدة أو أكثر بالمقدار
والمقدار:
لغةً: مبلغ الشيء
وعند الحكماء: كمٌّ متصل قارٌّ الذات - وهو ينقسم..
إما في جهة الطول، ويسمى خطّا
أو في جهتي الطول والعرض، ويسمى سطحا
أو في جهة الطول والعرض والعمق، ويسمى جسما
والحركة هي:
لغةً: ضد السكون
وعند المتكلمين: حصول الجسم في مكان بعد حصوله في آخر
وعند الحكماء: الخروج من القوة إلى الفعل على سبيل التدريج
أمثلة:
تشبيه المنتصب بالرمح
تشبيه المُستدير المستوِي بالكُرَة
تشبيه عظيم الجُثّة بالجبل
تشبيه العسكر الكثير بالرمل
تشبيه الذاهب على الاستقامة بالسهم النافذ
تنبيهان:
في جَعل المقادير والحركات من الكيفيات تسامحٌ
حكمُ ما يتصل بما ذُكِرَ..كذلك
كالحُسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخِلقة التي هي مجموع الشكل واللون
وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة
وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقصّر الداخلة تحت الشكل

تابع..(١- الحسية ، الحقيقية، الخارجة عن حقيقة الطرفين)





٢- العقلية، الحقيقية، الخارجة عن حقيقة الطرفين
(وَكَالْعَقْلِيَّهْ..كَيْفِيَّةٌ مِثْلُ الذَّكَا نَفْسِيَّهْ)
وهي: كيفيَّةٌ نفسانية
- أي: مختصة بذوات الأنفس لا البدن
أمثلة: الذكاء والعلم والغضب والحلم والكرم والبخل والشجاعة والجبن وسائر الغرائز
- وتُسَمَّى..
ملكةً إنْ كَانت راسخة
وحالةً إن لم تكن راسخة
كالذكاء
- وهو: شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء
وكالعلم
- وهو: الإدرَاك المفسر..
كالغضب
- وهي: حركة للنَفس مبدؤها إرَادَة الانتقام
وكالحلم
- وهو: أن تكون النفس مطمئنة بحيث لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند إصابة المكروه
عند الحكماء: بحصول صورة الشيء عند العقل
وعند الأُصُوليين: بصفة توجب تميزاً لا يحتمل النقيض

مُصْطفَى دَنْقَش

تابع..(ثانياً: خارج عن حقيقة الطرفين)

ب- الإضافية، الخارجة عن حقيقة الطرفين

(ثُمَّ الْإِضَافِيَّةُ كَالْإِزَالَةِ..لِلْحَجْبِ فِي الشَّمْسِ شَبَهِ الْحُجَّة)

- ونعني بها ما لا تكون هيئةً متقررة في الذات، بل تكون معنى متعلقا بشيئين

كإزالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس ؛ فالإزالةُ ليست هيئة متقررة في ذات الحجة ولا ذات الشمسِ ولا ذات الحجابِ

فائدةٌ: قد يقال الحقيقيُّ على ما يقابل الاعتباري الّذِي لا تحقق له إلا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب أو الناب للمنية

تَنْبِيهٌ: تبع النَّاظِم وأصله السَّكاكيّ في ذكر هذه التقسيمات التي لا تتفرع على أقسامها أحكامٌ متفاوتة، فهي قليلة الجدوى في هذا الفن

وفي المفتاح إشارة إلى أنه مراد هُنَا

- حيث قال: الوصف العَقْلِيّ منحصر بين..

هُما:

١ - حقيقي

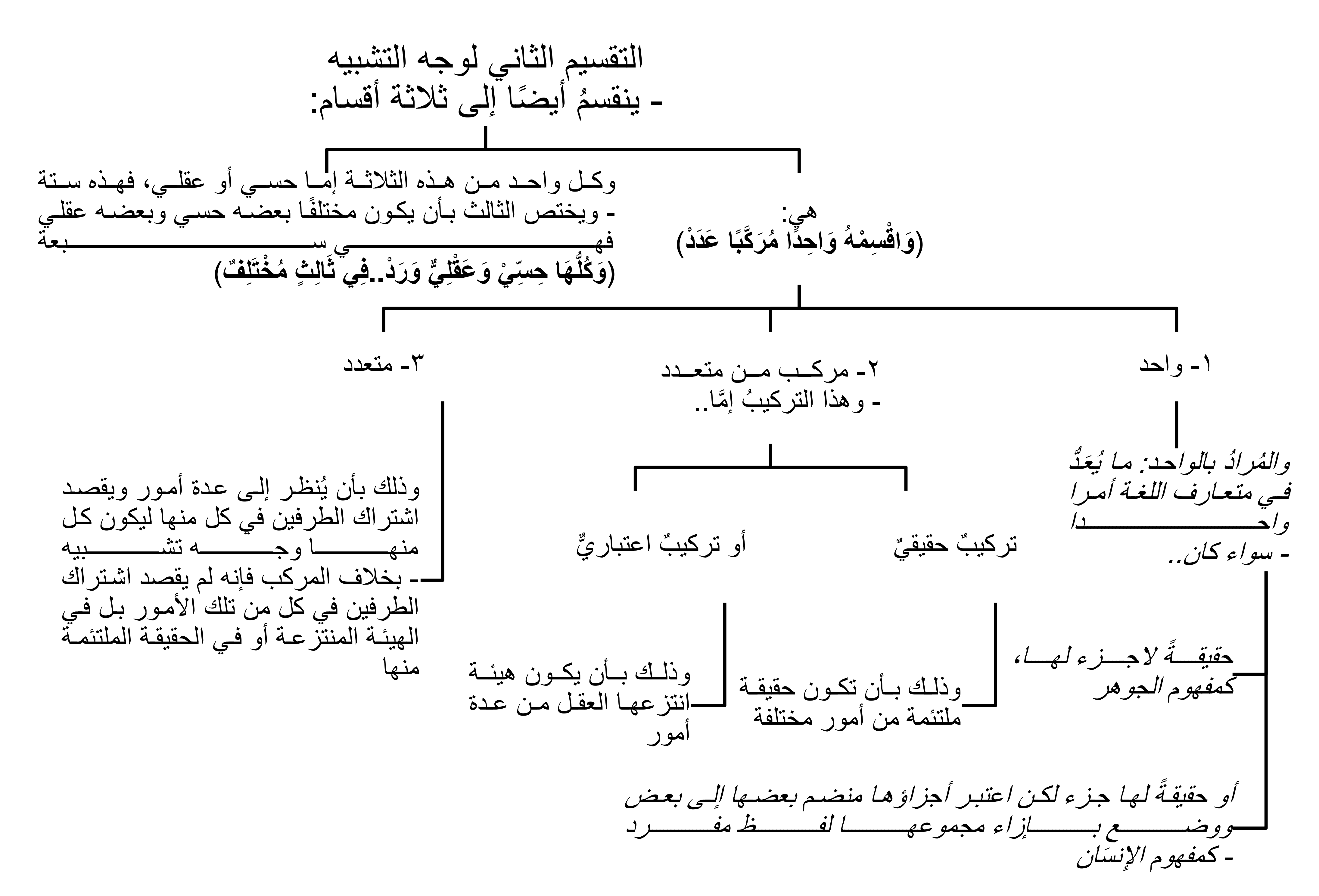
- كالكيفيات النفسانية

٢ - واعتباريّ ونسبيّ

- كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود أو العدم عند النفس أو كاتصافه بشيء تصوّرى وهميّ محض

وبيانه: أنَّ إزالة الحجاب حقيقتُها رفع سُترة بين المرئى وبصر الرائي، وهذا الرفعُ غيرُ ثابت في ذات الشمس ولا في ذات الحجة بل هو أمر يعتبره العقلُ بينهما، ونفرِضُ أن الظُلمة حِجاب حائل بين البصر والمبصرات والشبهة حائلة بين البصيرة والمطلوب

مُصْطفَى دَنْقَش



التقسيم الثاني لوجه التشبيه
- ينقسمُ أيضًا إلى ثلاثة أقسام:
هي:
(وَاقْسِمْهُ وَاحِدًا مُرَكَّبًا عَدَدْ)
وكل واحد من هذه الثلاثة إما حسي أو عقلي، فهذه ستة
- ويختص الثالث بأن يكون مختلفًا بعضه حسي وبعضه عقلي فهي سبعة
(وَكُلُّهَا حِسِّيْ وَعَقْلِيٌّ وَرَدْ..فِي ثَالِثٍ مُخْتَلِفٌ)
١- واحد
والمُرادُ بالواحد: ما يُعَدُّ في متعارف اللغة أمرا واحدا
- سواء كان..
حقيقةً لاجزء لها، كمفهوم الجوهر
أو حقيقةً لها جزء لكن اعتبر أجزاؤها منضم بعضها إلى بعض ووضع بإزاء مجموعها لفظ مفرد
- كمفهوم الإنسَان
٢- مركب من متعدد
- وهذا التركيبُ إمَّا..
تركيبٌ حقيقيٌ
وذلك بأن تكون حقيقة ملتئمة من أمور مختلفة
أو تركيبٌ اعتباريٌّ
وذلك بأن يكون هيئة انتزعها العقل من عدة أمور
٣- متعدد
وذلك بأن يُنظر إلى عدة أمور ويقصد اشتراك الطرفين في كل منها ليكون كل منها وجه تشبيه
- بخلاف المركب فإنه لم يقصد اشتراك الطرفين في كل من تلك الأمور بل في الهيئة المنتزعة أو في الحقيقة الملتئمة منها

تابع التقسيم الثاني لوجه التشبيه

- كل واحد من هذه الثلاثة إما حسي أو عقلي، فهذه ستة

←ويختص الثالث بأن يكون مختلفًا بعضه حسي وبعضه عقلي فهي سبعة

(وَكُلُّهَا حِسِّيْ وَعَقْلِيٌّ وَرَدْ..فِي ثَالِثٍ مُخْتَلِفٌ)

والحسيُّ من وجه الشبه..لا يجوز أن يكون طرفاه كلاهما أو أَحَدُهمَا عقليا

(وَالْحِسُّ ثَمّْ..طَرْفَاهُ حِسِّيَّانِ)

؛ وذلك لامتناع أن يُدرَك بالحسّ مِن غير الحِسّيّ شيءٌ

؛ فوجهُ الشبه أمر مأخوذ من الطرفين موجودٌ فيهما، والموجودُ في العَقْلِيّ إنما يدرك بالعقل دون الحس إذ المُدرَكُ بالحِسّ لا يكون الاجسما أو قائما بالجسم

←فَإِذَا كان وجه الشبه حسيا..امتنع أن يكون طرفاه أو أَحَدُهمَا عقليا وَإِنْ لَا..لَزِمَ قيام المحسوس بالمعقول وهو محالٌ

مُناقشة:

(وَوَضَحْ..مُرَادُهُمْ بِالْحِسِّ مَا أَفْرَادُهُ..تُدْرَكُ بِالْحِسِّ)

إن قيل: اشتراكُ الطرفين في وجه الشبه يقتضي كليته ؛ لأنّ الجُزئِيّ يمتنع تصوّره من وقوع الشركة فيه ←فإذن كل وجه شبه..كُلِّيٌّ، والحسيُّ ليس بكليٍّ لوجوده في المادة فهو حاضر عند المُدرك ومثل هذا لا يكون إلا مرئياً

← فوجه الشبه لا يكون حسيا

قُلنا: هو كذلك، لكنَّ الَّذِي ظهر ووضح من كلامهم في هذا المقام أنّ مُرادهم بالحسِّيّ مِن وجه التشبيه: ما جُزئيَّاتُه تُدرَكُ بالحسّ الظاهر - كالحُمرة في تشبيه الوجه بالوردِ، فأفرادُ الحُمرة وجزئياتها الحاصلة في المواد مدركة بالبصر وإنْ كانت الحمرة الكليّة المشتركةُ لا تُدرَكُ إلا بالعقل

وإنما لم يعتبر الاختلاف في..

القسم الأول ؛ لكونِهِ واحداً

ولا القسم الثاني مع أنّهُ مُرَكّبٌ، ومع تأتيه فيه ؛ لكون وجه الشبه فيه إنما هو المجموع المركب، أي الهيئة الحاصلة منه، وهي واحدة لا تعدّد فيها

تابع التقسيم الثاني لوجه التشبيه

- كل واحد من هذه الثلاثة إما حسي أو عقلي، فهذه ستة

←ويختص الثالث بأن يكون مختلفًا بعضه حسي وبعضه عقلي فهي سبعة

(وَكُلُّهَا حِسِّيْ وَعَقْلِيٌّ وَرَدْ..فِي ثَالِثٍ مُخْتَلِفُ)

والعقليُّ أعمُّ *مِن الحِسّيِّ*

- أي يجوز أن يكون طرفاه حسيين أو عقليين أو أحدهمَا حسيا والآخر عقلياً

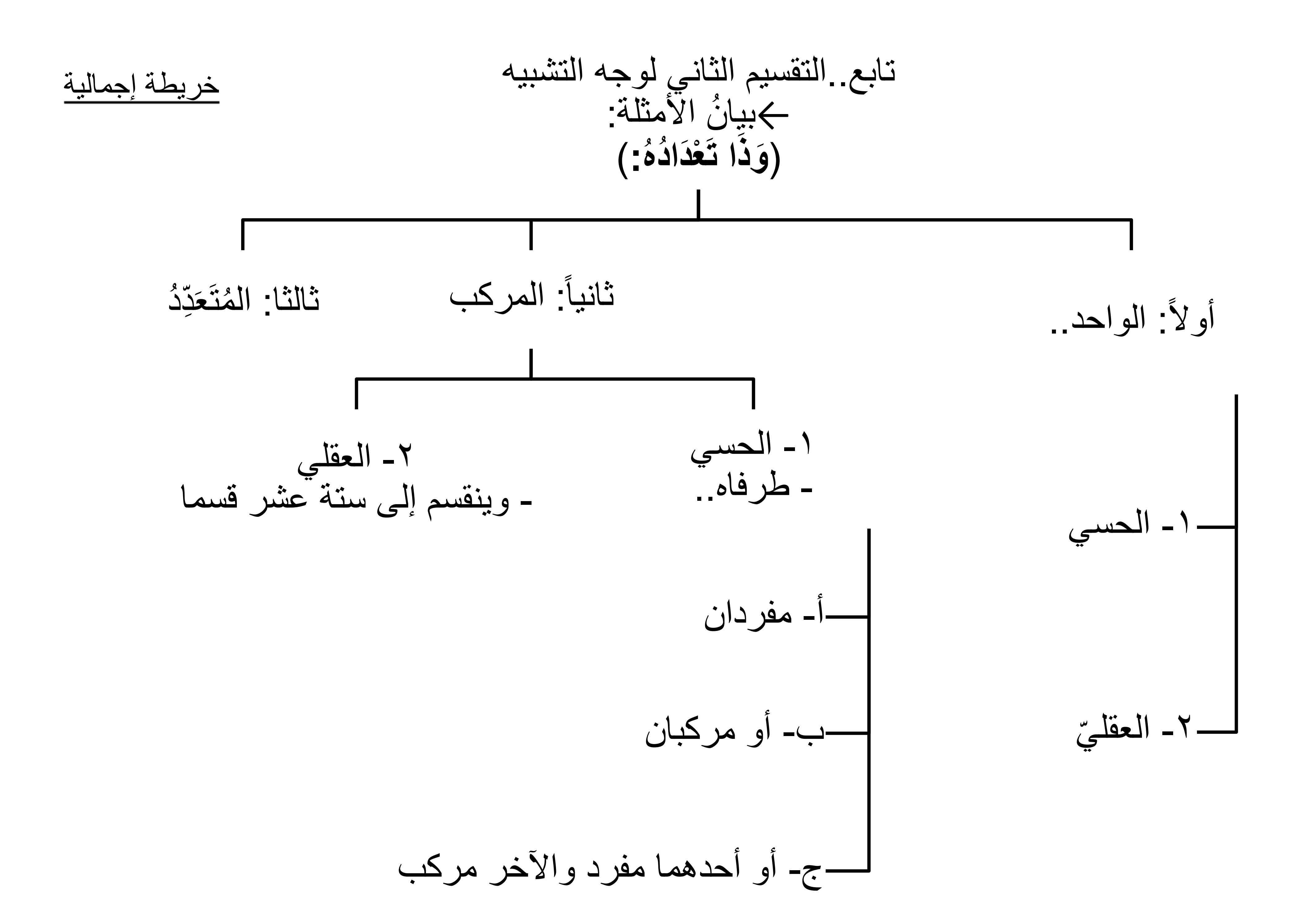
(وَالْغَيْرُ أَعَمّْ..فَكُلُّ مَا شُبِّهَ بِالْحِسِّيِّ صَحّْ..بِغَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ)

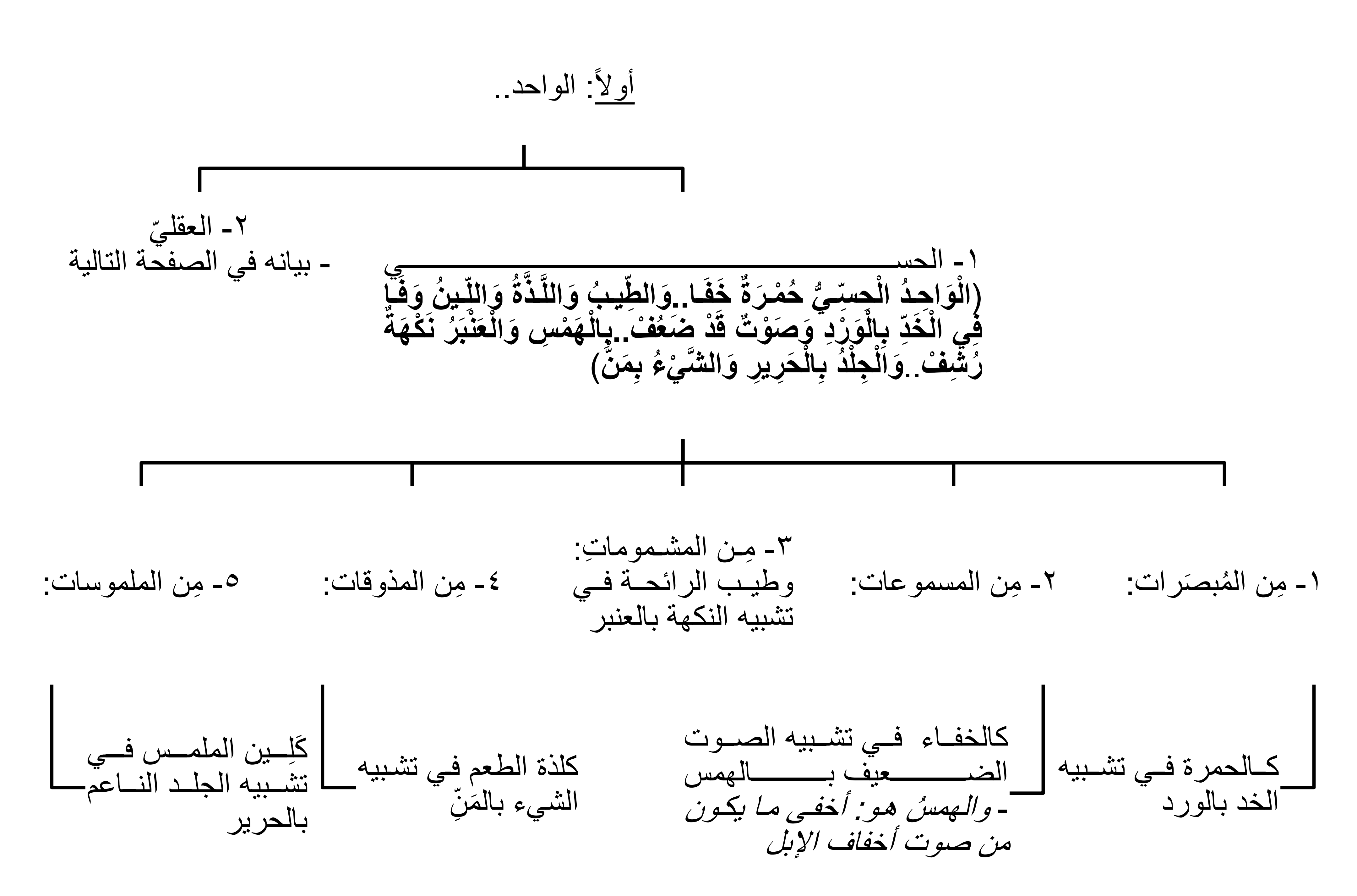
؛ وذلك لجواز أن يدرك بالعقل من المحسوس شيء

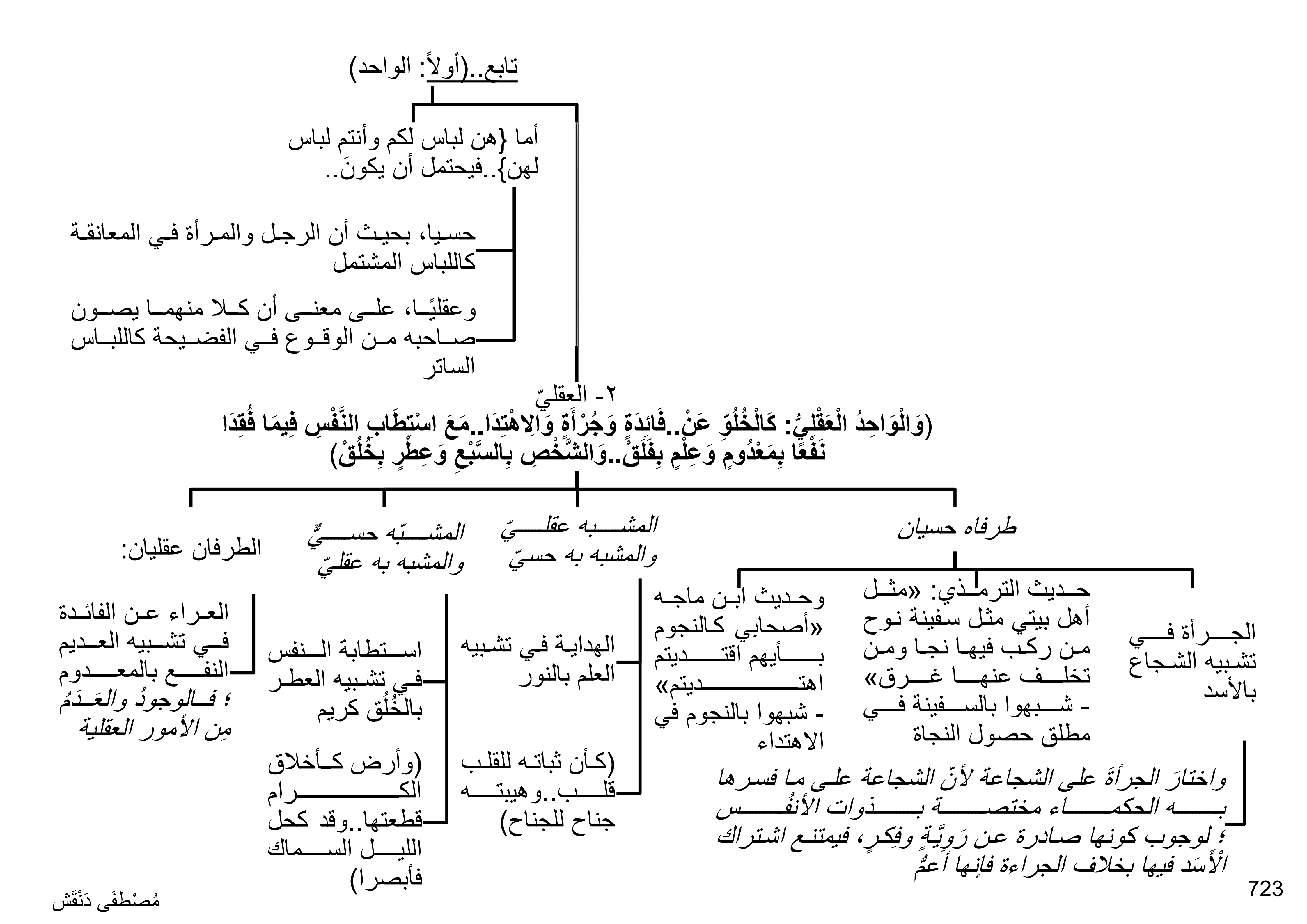
؛ إذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس وإدرَاك العقول من المحسوس شيئاً

؛ فأكثرُ العلوم العقلية مستفادةٌ من الحواس ومنتهية إليها

←فكل ما صح فيه التشبيه بالوجه الحسي..صح بالوجه العقلي ولا عكس


تابع..التقسيم الثاني لوجه التشبيه
←بيانُ الأمثلة:
(وَذَا تَعْدَادُهُ:)
أولاً: الواحد..
ثانياً: المركب
ثالثا: المُتَعَدِّدُ
١- الحسي
٢- العقليّ
١- الحسي
- طرفاه..
أ- مفردان
ب- أو مركبان
ج- أو أحدهما مفرد والآخر مركب
٢- العقلي
- وينقسم إلى ستة عشر قسما


أولاً: الواحد..
٢- العقليّ
- بيانه في الصفحة التالية
١- الحسي
(الْوَاحِدُ الْحِسّيُّ حُمْرَةٌ خَفَا..وَالطِّيبُ وَاللَّذَّةُ وَاللِّينُ وَفَا
فِي الْخَدِّ بِالْوَرْدِ وَصَوْتٌ قَدْ ضَعُفْ..بِالْهَمْسِ وَالْعَنْبَرُ نَكْهَةٌ
رُشِفْ..وَالْجِلْدُ بِالْحَرِيرِ وَالشَّيْءُ بِمَنٍّ)
١- مِن المُبصَرات:
٢- مِن المسموعات:
٣- مِن المشمومات:
وطيب الرائحة في تشبيه النكهة بالعنبر
٤- مِن المذوقات:
٥- مِن الملموسات:
كالحمرة في تشبيه الخد بالورد
كالخفاء في تشبيه الصوت الضعيف بالهمس
- والهمسُ هو: أخفى ما يكون من صوت أخفاف الإبل
كلذة الطعم في تشبيه الشيء بالمَنِّ
كَلِين الملمس في تشبيه الجلد الناعم بالحرير



تابع..(أولاً: الواحد)
أما {هن لباس لكم وأنتم لباس لهن}..فيحتمل أن يكونَ..
حسيا، بحيث أن الرجل والمرأة في المعانقة كاللباس المشتمل
وعقليًا، على معنى أن كلا منهما يصون صاحبه من الوقوع في الفضيحة كاللباس الساتر
٢- العقليّ
(وَالْوَاحِدُ الْعَقْلِيُّ: كَالْخُلُوِّ عَنْ..فَائِدَةٍ وَجُرْأَةٍ وَالِاهْتِدَا..مَعَ اسْتِطَابِ النَّفْسِ فِيمَا فُقِدَا نَفْعًا بِمَعْدُومٍ وَعِلْمٍ بِفَلَقْ..وَالشَّخْصِ بِالسَّبْعِ وَعِطْرٍ بِخُلُقْ)
طرفاه حسيان
المشبه عقليّ والمشبه به حسيّ
المشبه حسيٌّ والمشبه به عقليّ
الطرفان عقليان:
الجراة في تشبيه الشجاع بالأسد
حديث الترمذي: «مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركب فيها نجا ومن تخلف عنها غرق» - شبهوا بالسفينة في مطلق حصول النجاة
وحديث ابن ماجه «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم» - شبهوا بالنجوم في الاهتداء
واختارَ الجراةَ على الشجاعة لأنّ الشجاعة على ما فسرها به الحكماء مختصة بذوات الأنفس ؛ لوجوب كونها صادرة عن رَوِيَّةٍ وفِكرٍ، فيمتنع اشتراك الْأَسَد فيها بخلاف الجراءة فإنها أعمّ
الهداية في تشبيه العلم بالنور
(كأن ثباته للقلب قلب..وهيبته جناح للجناح)
استطابة النفس في تشبيه العطر بالخُلُق كريم
(وأرض كأخلاق الكرام قطعتها..وقد كحل الليل السماك فأبصرا)
العراء عن الفائدة في تشبيه العديم النفع بالمعدوم ؛ فالوجودُ والعَدَمُ مِن الأمور العقلية

خريطة إجمالية

ثانياً: المركب

١- الحسي
- طرفاه..

أ- مفردان

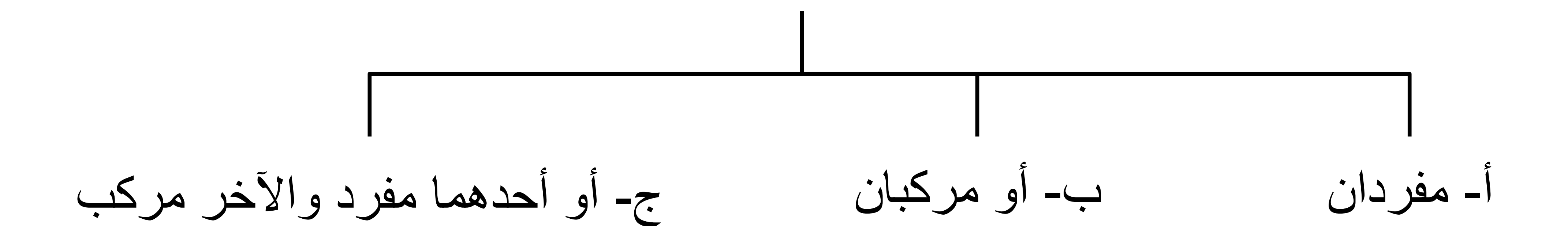
ب- أو مركبان

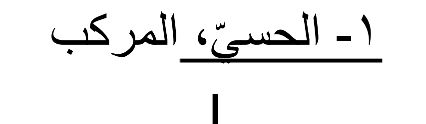
ج- أو أحدهما مفرد والآخر مركب

٢- العقلي
- وينقسم إلى ستة عشر قسما

خريطة إجمالية

١- الحسيّ، المُرَكّب
- طرفاه..





أ- طرفـــــــــــــاه مفـــــــــــــــردان

(وَذُو تَرَكُّــبِ غَــدَا حِسّــِيًّا..فِــي مُفْــرَدٍ طَرْفَــاهُ كَالثُّرَيَّــا شُبِّهَ بِـالْعُنْقُودِ مِـنْ كَـرْمٍ لِمَـا..حَوَتْـهُ مِـنْ صُـورَتِهِ إِذْ نُظِّمَـا وَحَبُّهُ أَبْيَضُ وَاسْتَدَارَا..وَقَارَبَ الرُّؤْيَةَ وَالْمِقْدَارَا)

كـ(وَقَدْ لاحَ فِي الصُّبْحِ الثُّرَيَّا كَمَا تَرَى..كَعُنْقُودِ مُلّاحِيَّةٍ حِينَ نَوَّرَا)

- شبّه الثريا بعنقود عنب

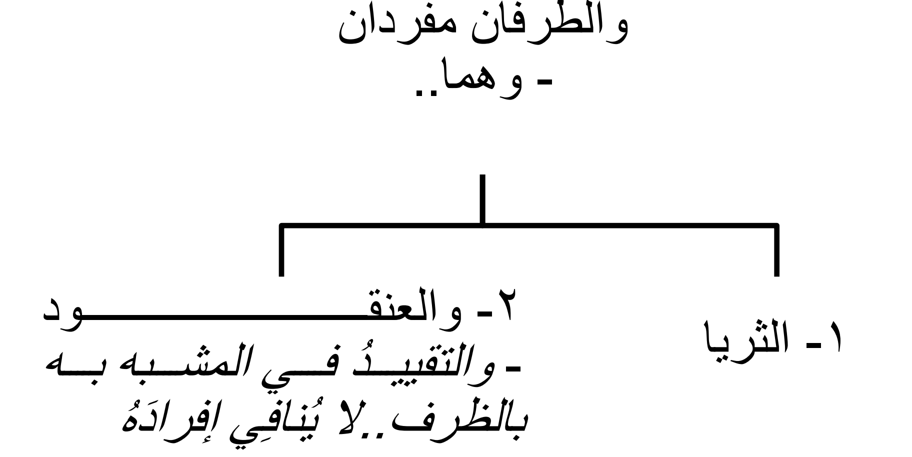
فالوجــــــــــــهُ حِسِّـــــــــــيٌّ مُركَّــــــــــبٌ

؛ لما حواه من الهيئة الحاصلة من تقارب الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرائي على الكيفية المخصوصة لا شديدة الافتراق ولا الانضمام إلى المقدار المخصوص من الطول والعرض

←فنظر إلى عدة أشياء وقصد إلى هيئة حاصلة منها

والطرفان مفردان

- وهما..



ب- أو طرفاه مركبان

- بأن يقصد إلى عدة أشياء مختلفة فينتزع منها هيئة ويجعلها مشبها ومشبها به

(وَمَا تَرَكَّبَا كَقَوْلِي أَخْذًا..مِنْ قَوْلِ بَشَّارٍ مُمَاثِلاً لِذَا
وَالنَّقْعُ فَوْقَ رَاسِنَا وَالأَسْيُفُ..لَيْلٌ تَهَاوَى شُهْبُهُ وَتُخْطَفُ
بِجَامِعِ السُّقُوطِ فِي أَجْرَامِ..مُشْرِقَةٍ طَوِيلَةِ الأَجْسَامِ
تَنَاسَبَتْ أَقْدَارُهَا مُفَرَّقَهْ..فِي جَنْبِ شَيْءٍ مُظْلِمٍ مُتَّسِقَهْ)

(كأنَّ مُثارَ النَّقع فوقَ رُؤوسنا..وَأَسيافنا لَيلَ تهاوى كَواكِبهُ)

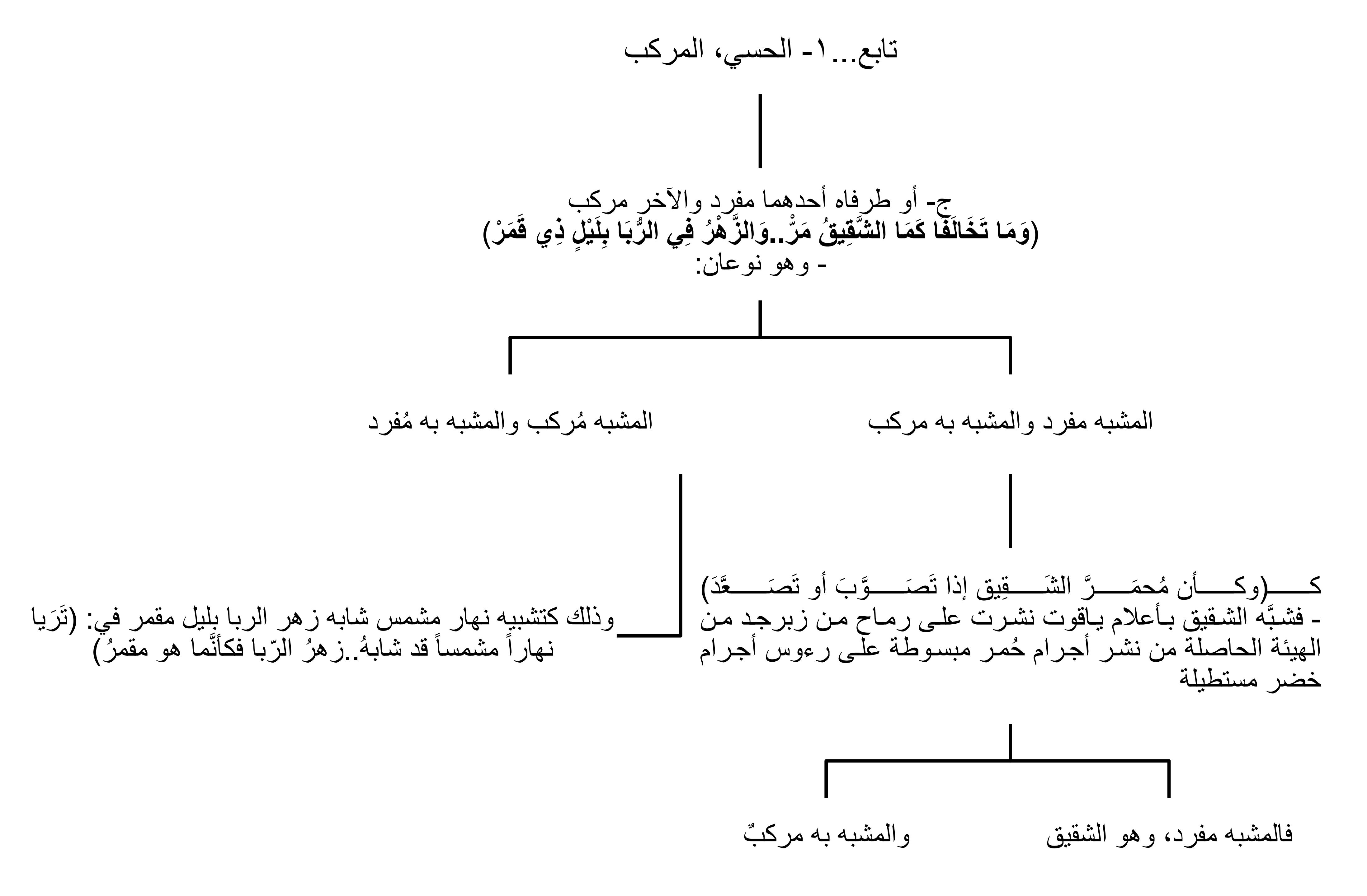
فالوجهُ حِسِّيٌّ مُركَّبٌ ؛ وذلك لما فيه من الهيئة الحاصلة مِن سقوط أجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم

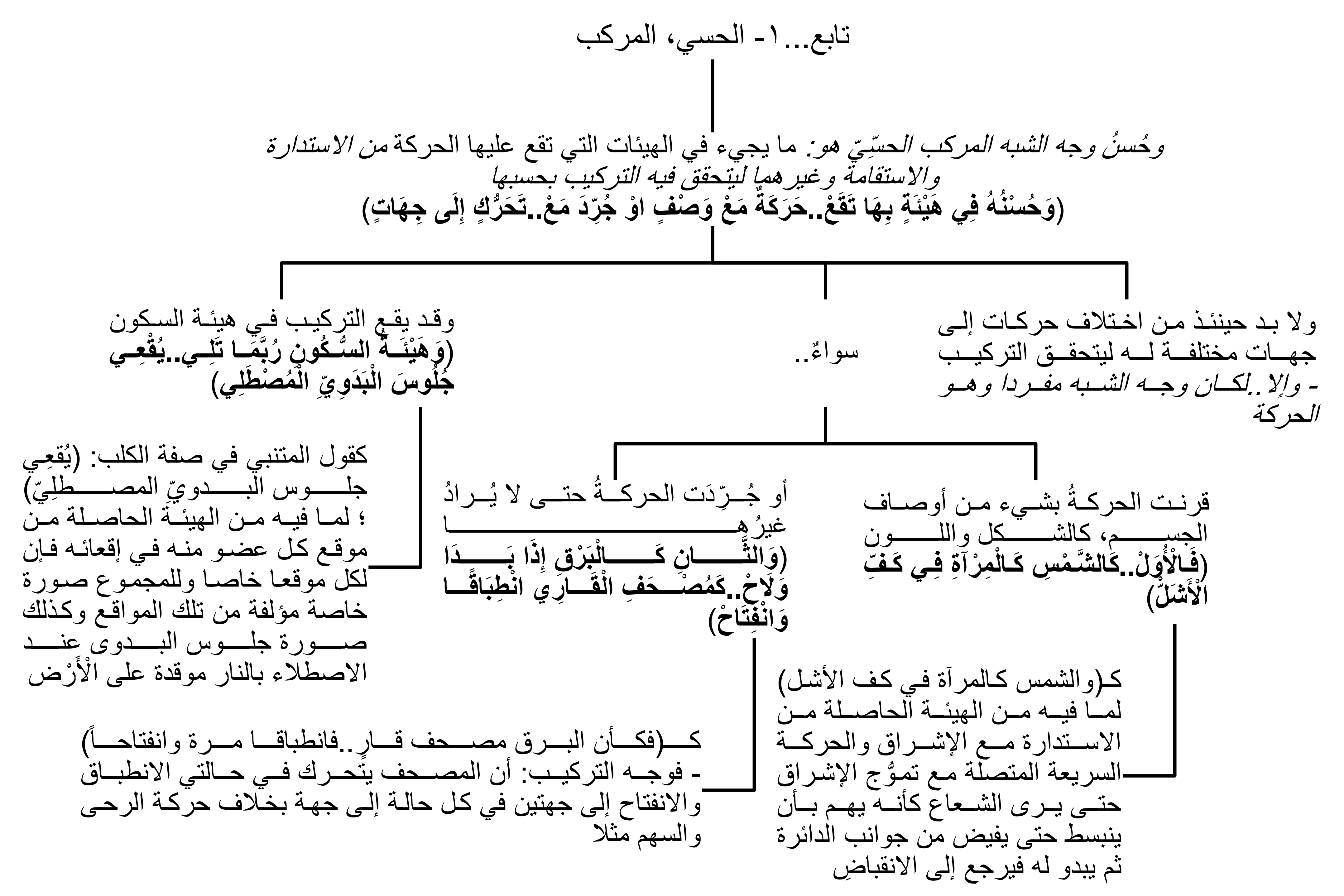
والطرفان مُركبان ؛ لأنه لم يقصد تشبيه الليل بالنقع والكواكب بالسيوف بل عمد إلى..

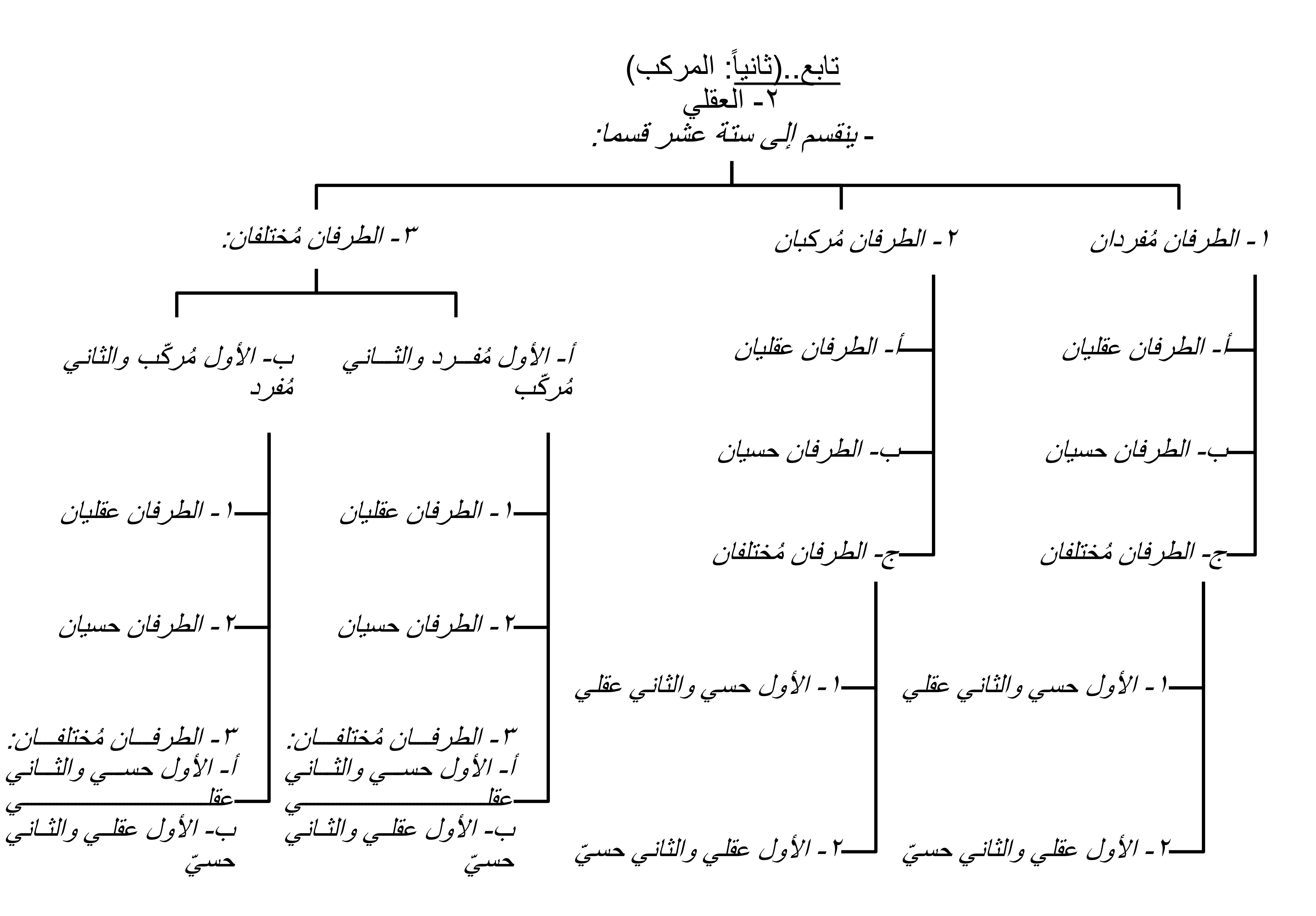
تشبيه هيئة السيوف وقد سُلَّت من أغمادها وهي تعلو وترسُب وتجيء وتذهب وتضطرب اضطرابًا شديدًا وتتحرك بسرعة إلى جهات مختلفة وعلى أحوال تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض مع التلاقي والتداخل والتصادم والتلاحق

وكذا في جانب المشبه به ؛ فإن للكواكب في تهاويها تواقعا وتداخلاً واستطالة لأشكالها

قال العلامة في شرح المفتاح: (هذا القسم يُسَمَّى بالتمثيل
- كـ{مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا}
فالتشبيهُ حصلَ مِن الحمل وتعديته إلى الأسفار واقتران الجهل


تابع...١- الحسي، المركب
ج- أو طرفاه أحدهما مفرد والآخر مركب
(وَمَا تَخَالَفَا كَمَا الشَّقِيقُ مَرّْ..وَالزَّهْرُ فِي الرُّبَا بِلَيْلٍ ذِي قَمَرْ)
- وهو نوعان:
المشبه مفرد والمشبه به مركب
المشبه مُركب والمشبه به مُفرد
كـــــ(وكـــــأن مُحمَـــــرَّ الشَـــقِيق إذا تَصَــــوَّبَ أو تَصَــــعَّدَ)
- فشبَّه الشقيق بأعلام ياقوت نشرت على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر أجرام حُمر مبسوطة على رءوس أجرام خضر مستطيلة
وذلك كتشبيه نهار مشمس شابه زهر الربا بليل مقمر في: (تَرَيا نهاراً مشمساً قد شابهُ..زهرُ الرّبا فكأنَّما هو مقمرُ)
فالمشبه مفرد، وهو الشقيق
والمشبه به مركبٌ


تابع...١- الحسي، المركب
وحُسنُ وجه الشبه المركب الحسّيّ هو: ما يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ليتحقق فيه التركيب بحسبها
(وَحُسْنُهُ فِي هَيْئَةٍ بِهَا تَقَعْ..حَرَكَةٌ مَعْ وَصْفٍ اوْ جُرِّدَ مَعْ..تَحَرُّكٍ إِلَى جِهَاتٍ)
ولا بد حينئذ من اختلاف حركات إلى جهات مختلفة له ليتحقق التركيب - وإلا ..لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة
سواءٌ..
وقد يقع التركيب في هيئة السكون (وَهَيْئَةُ السُّكُونِ رُبَّمَا تَلِي..يُقْعِي جُلُوسَ الْبَدَوِيِّ الْمُصْطَلِي)
قرنت الحركةُ بشيء من أوصاف الجسم، كالشكل واللون (فَالْأَوَّلْ..كَالشَّمْسِ كَالْمِرْآةِ فِي كَفِّ الْأَشَلِّ)
أو جُرِّدَت الحركةُ حتى لا يُرادُ غيرُها (وَالثَّانِ كَالْبَرْقِ إِذَا بَدَا وَلَاحْ..كَمُصْحَفِ الْقَارِي انْطِبَاقًا وَانْفِتَاحْ)
كقول المتنبي في صفة الكلب: (يُقعِي جلوس البدويّ المصطلِيّ) ؛ لما فيه من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه في إقعائه فإن لكل موقعا خاصا وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوى عند الاصطلاء بالنار موقدة على الْأَرْض
كـ(والشمس كالمرآة في كف الأشل) لما فيه من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الإشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموُّج الإشراق حتى يرى الشعاع كأنه يهم بأن ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له فيرجع إلى الانقباضِ
كـ(فكأن البرق مصحف قارٍ..فانطباقا مرة وانفتاحاً) - فوجه التركيب: أن المصحف يتحرك في حالتي الانطباق والانفتاح إلى جهتين في كل حالة إلى جهة بخلاف حركة الرحى والسهم مثلا


تابع..(ثانياً: المركب)
٢- العقلي
- ينقسم إلى ستة عشر قسما:
١ - الطرفان مُفردان
٢ - الطرفان مُركبان
٣ - الطرفان مُختلفان:
أ- الطرفان عقليان
ب- الطرفان حسيان
ج- الطرفان مُختلفان
أ- الطرفان عقليان
ب- الطرفان حسيان
ج- الطرفان مُختلفان
أ- الأول مُفرد والثاني مُركّب
ب- الأول مُركّب والثاني مُفرد
١ - الأول حسي والثاني عقلي
٢ - الأول عقلي والثاني حسيّ
١ - الأول حسي والثاني عقلي
٢ - الأول عقلي والثاني حسيّ
١ - الطرفان عقليان
٢ - الطرفان حسيان
٣ - الطرفان مُختلفان:
أ- الأول حسي والثاني عقلي
ب- الأول عقلي والثاني حسيّ
١ - الطرفان عقليان
٢ - الطرفان حسيان
٣ - الطرفان مُختلفان:
أ- الأول حسي والثاني عقلي
ب- الأول عقلي والثاني حسيّ

تابع..(ثانياً: المركب)

٢- العقلي

مِثالٌ: حِرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في {مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا}

(وَذُو تَرَكُّبٍ إِلَى الْعَقْلِ انْتَسَبْ..كَمِثْلِ حِرْمَانِ انْتِفَاعٍ مَعْ تَعَبْ فِي مَثَلِ الْيَهُودِ بِالْحِمَارِ..وَالْحَمْلِ لِلتَّوْرَاةِ وَالأَسْفَارِ)

؛ *فوجهُ الشبه فيها: أمرٌ عقليٌّ مُنتَزَعٌ مِن عِدَّةِ أمُورٍ قُرن بعضُها إلى بعض وهو الحمل للتوراة والأسفارِ*

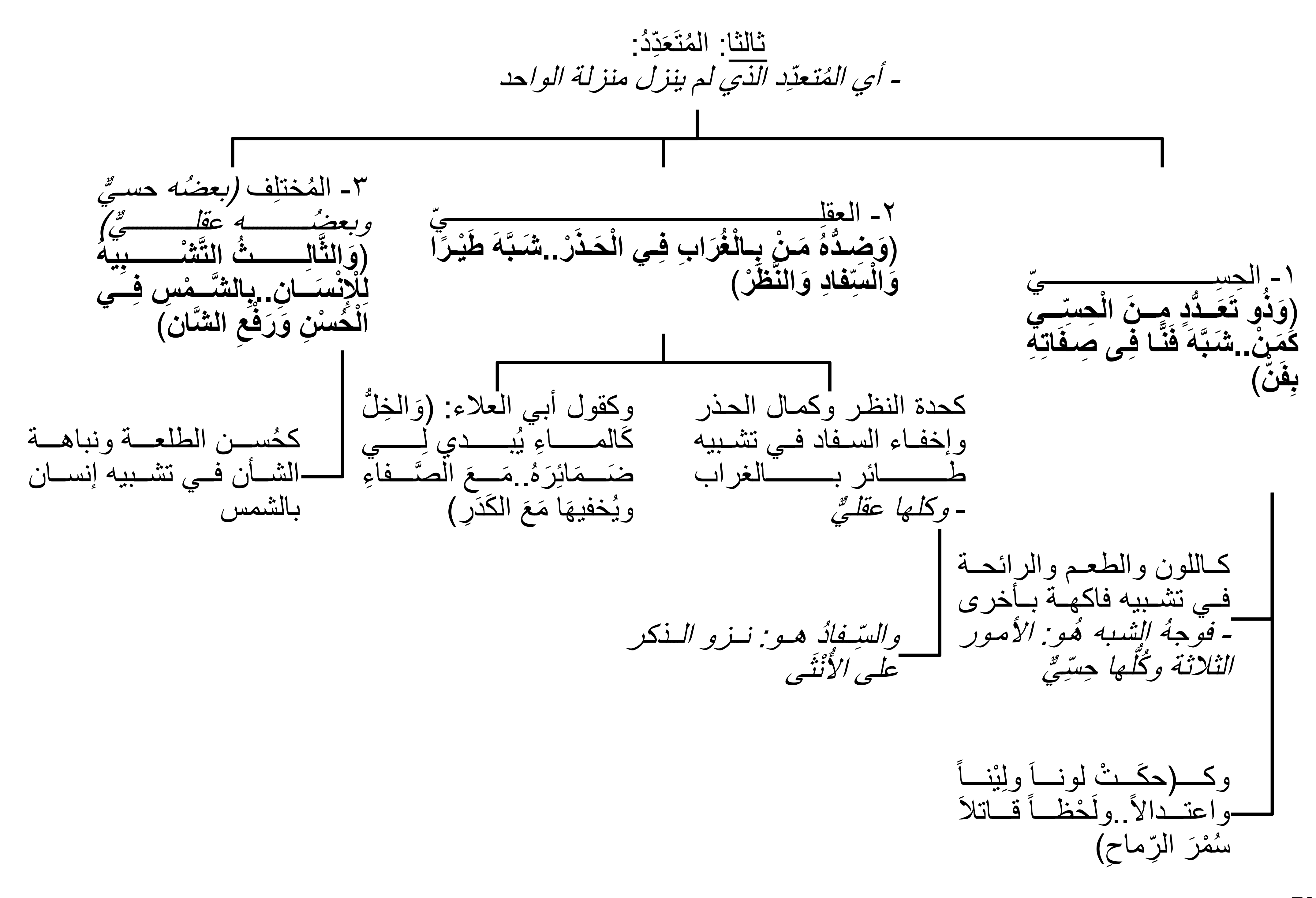
؛ *لأنه رُوعِيَ فيه مِن الحمار فعلٌ مخصوص وهو الحملُ وأن يكون المحمولُ شيئاً مخصوصاً، وهو الأسفار التي هي أوعية العلم وأنّ الحمارَ جاهل بما فيها*

وكذا في جانب المشبه وأنهم حيث حملوا التوراة بمعنى كلفوا العمل بما فيها .لم يعملوا بها كمثل الحمار يحمل الاسفار بجامعية عدم انتفاع كل منهما بما حمله

تنبيهٌ: رُبَّمَا ينزع وجه الشبه من متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر من *ذلك المتعدد*

(وَرَاعِ فِي تَعَدُّدٍ مَا يَحْصُلُ..بِهِ إِذَا أُسْقِطَ مِنْهُ خَلَلُ)

وذلك كما انتزع من الشطر الأول من: (كما أَبْرَقَتْ قوماً عِطَاشَاً غمامةٌ..فلما رَجَوها أَقْشَعَتْ وتَجَلَّتِ) ؛ لوجوب انتزاعه من جميع البيتِ؛ فالمرادُ التشبيه باتصال ابتداء مُطْمِعٍ بانتهاء مُؤيِسٍ، *وَالمِصراعُ الأولُ مُطمِعٌ فقط*



ثالثا: المُتَعَدِّدُ:
- أي المُتعدِّد الذي لم ينزل منزلة الواحد
١- الحِسيّ
(وَذُو تَعَدُّدٍ مِنَ الْحِسّي كَمَنْ..شَبَّهَ فَنًّا فِى صِفَاتِهِ بِفَنّ)
كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة بأخرى
- فوجهُ الشبه هُو: الأمور الثلاثة وكُلُّها حِسِّيٌّ
وكـ(حكَتْ لوناً ولِيْناً واعتدالاً..ولَحْظاً قاتلاً سُمْرَ الرِّماحِ)
٢- العقليّ
(وَضِدُّهُ مَنْ بِالْغُرَابِ فِي الْحَذَرْ..شَبَّهَ طَيْرًا وَالْسِّفادِ وَالنَّظَرْ)
كحدة النظر وكمال الحذر وإخفاء السفاد في تشبيه طائر بالغراب
- وكلها عقليٌّ
والسِّفادُ هو: نزو الذكر على الأُنْثَى
وكقول أبي العلاء: (وَالخِلُّ كَالماءِ يُبدي لِي ضَمَائِرَهُ..مَعَ الصَّفاءِ ويُخفيهَا مَعَ الكَدَرِ)
٣- المُختلِف (بعضُه حسيٌّ وبعضُه عقليٌّ)
(وَالثَّالِثُ التَّشْبِيهُ لِلْإنْسَانِ..بِالشَّمْسِ فِي الْحُسْنِ وَرَفْعِ الشَّان)
كحُسن الطلعة ونباهة الشأن في تشبيه إنسان بالشمس

خاتمةٌ: قد يُنتزَعُ وجهُ الشبهِ من نفس التضادِّ لاشتراك الضدين فيه ثم ينزل منزلة التناسب
(وَرُبَّمَا يُؤْخَذُ وَجْهٌ للتَّشْبِيهْ..مِنَ التَّضَادِ لاشْتِرَاكِ الضِّدِّ فِيهْ..بِقَصْدِ تَمْلِيحٍ أَوِ التَّهَكُّمِ..كَوَصْفِهِ مُبَخَّلاً بِحَاتِمِ)

وذلك لِقصدِ..
١- تمليح، أي: تحسين
٢- أو تهكُّم، أي: سخرية واستهزاء

أمثلة:
١- يقال للجبان: (ما أشبهه بالأسد)
٢- ويُقالُ للبخيل: (إنه حاتمٌ)

سواء كان تضادا وتناقضا أو شِبهَ تضادٍّ

وكُلٌّ من هذين المثالين صالح ان يكون مثالا للتمليح والتهكم ؛ وإنما يفرق بينهما بحسب المقام

فإنْ كَان الغرض مجرد الملاحة والظرافة دُونَ قصد إلى استهزاء أو سخرية..فتمليح

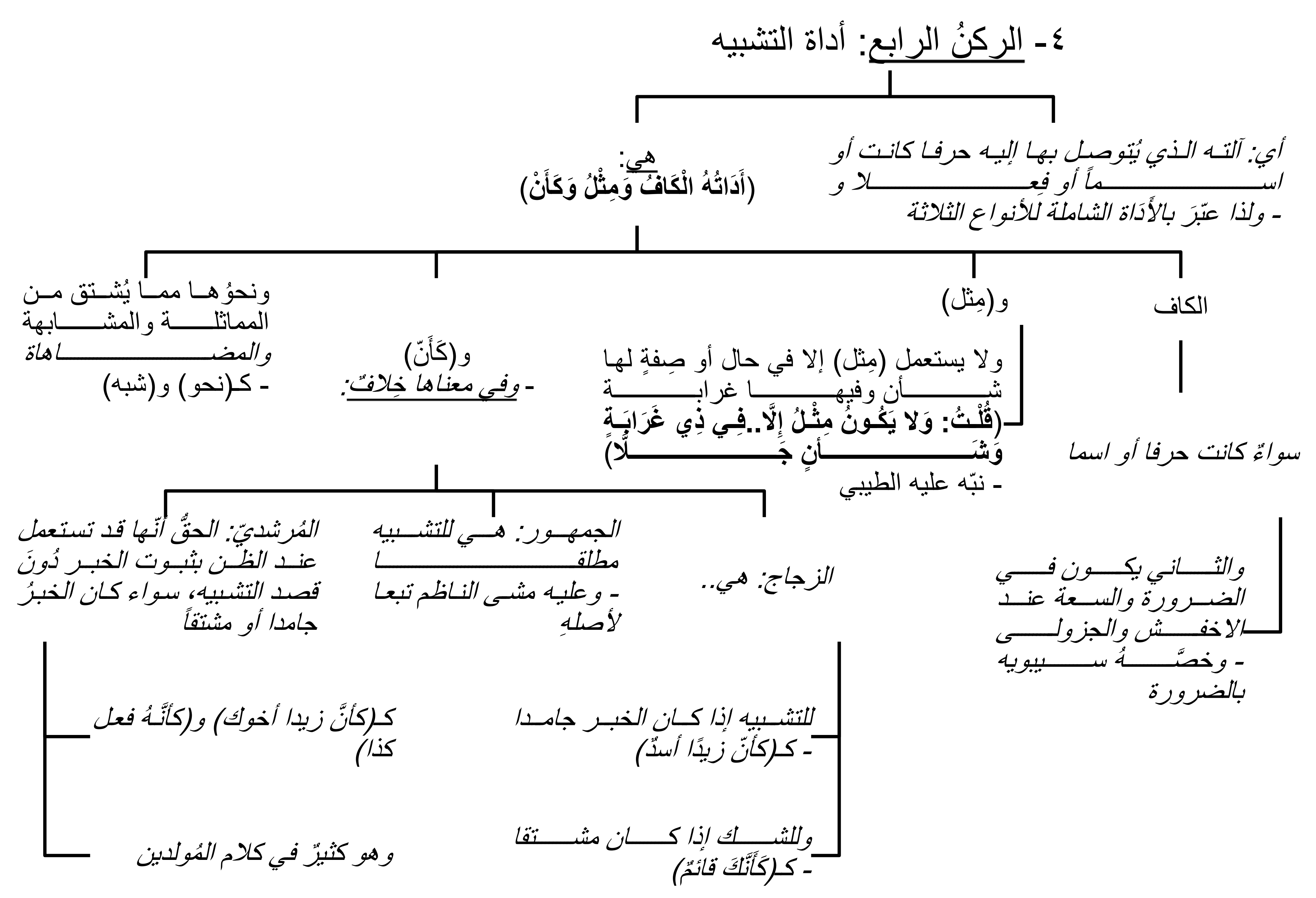
وإلا..فتهكم

التَّفْتَازَانِيُّ: (إذا قلنا: (الجبان كالأسد في التضادّ)..لم يكن هذا من التمليح والتهكم في شيء، كما إذا قلنا: (السواد كالبياض في اللون أو في التقابل) - ومعلوم انا إذا أردنا التصريح بوجه الشبه في قولنا (الجبان هو أسدٌ) تمليحا أو تهكماً..لم يتأت لنا إلا أنْ نقول (في الشجاعة)، لكنَّ الحاصل في الجبان إنما هو ضد الشجاعةِ ←فنزلنا تضادَّهما منزلة التناسب وجعلنا الجُبنَ بمنزلة الشجاعة على سبيل التمليح والتهكم).

الركنُ الرابع:
أداة التشبيه

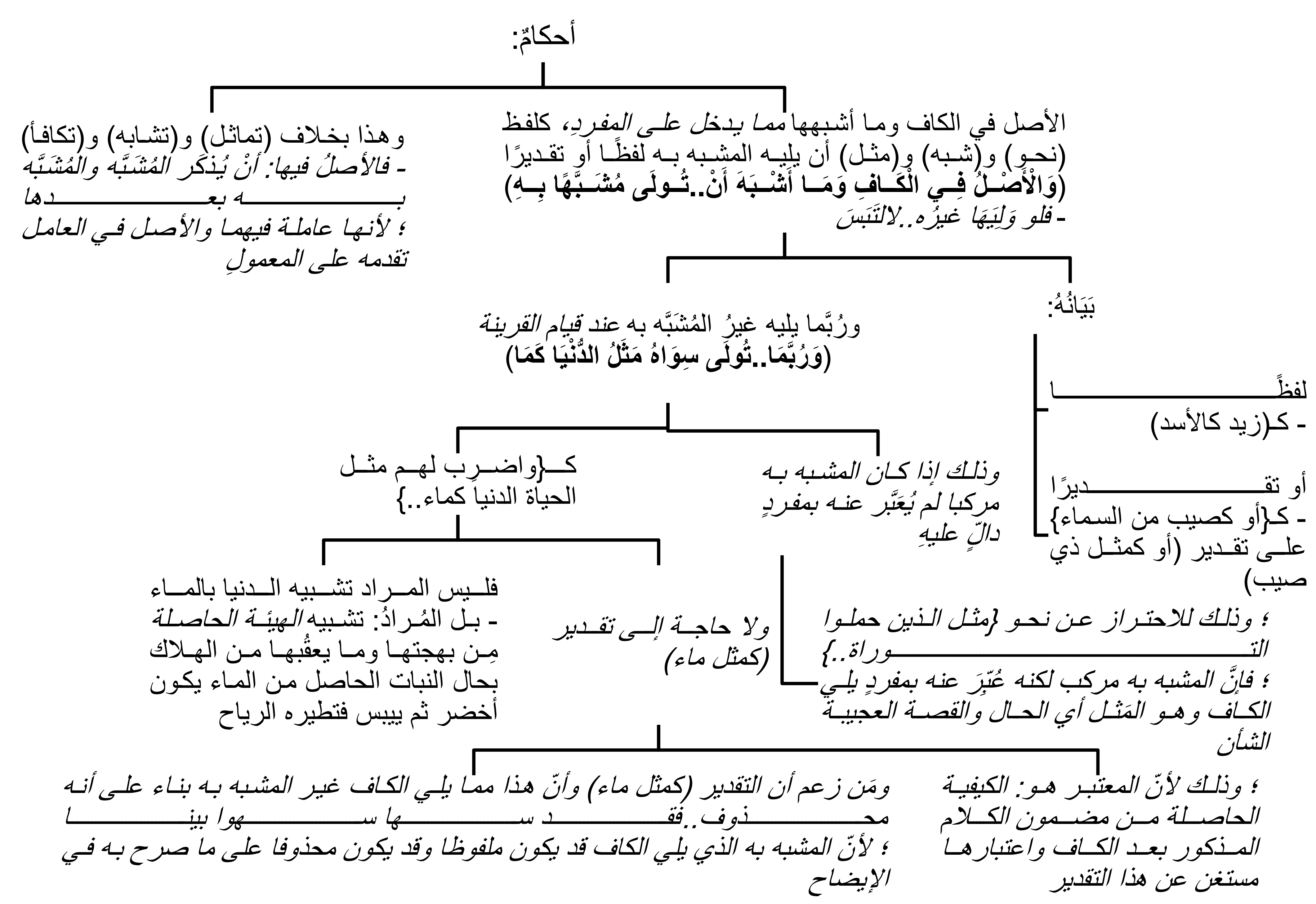
تعريفها

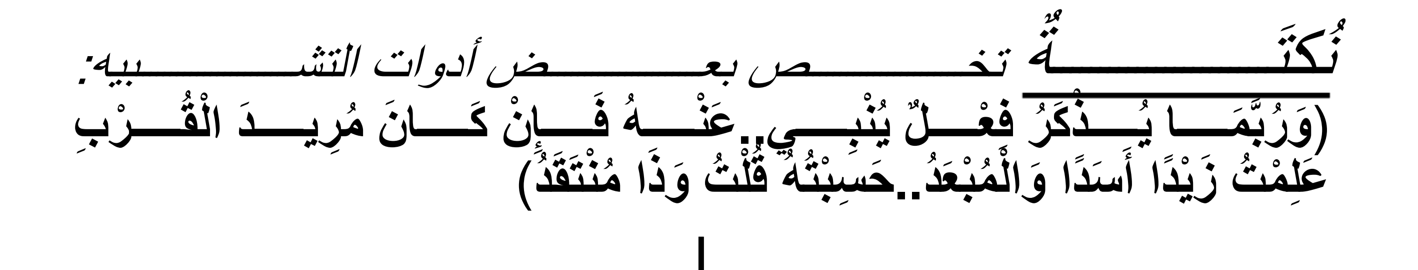
أحكامٌ



٤- الركنُ الرابع: أداة التشبيه
أي: آلته الذي يُتوصل بها إليه حرفا كانت أو اسماً أو فِعلا و
- ولذا عبّرَ بالأَدَاة الشاملة للأنواع الثلاثة
هي:
(أَدَاتُهُ الْكَافُ وَمِثْلُ وَكَأَنْ)
الكاف
سواءٌ كانت حرفا أو اسما
والثاني يكون في الضرورة والسعة عند الاخفش والجزولي
- وخصَّهُ سيبويه بالضرورة
و(مِثل)
ولا يستعمل (مِثل) إلا في حال أو صِفةٍ لها شأن وفيها غرابة
(قُلْتُ: وَلا يَكُونُ مِثْلُ إِلَّا..فِي ذِي غَرَابَةٍ وَشَأنٍ جَلَّا)
- نبّه عليه الطيبي
و(كَأَنّ)
- وفي معناها خِلافٌ:
الزجاج: هي..
للتشبيه إذا كان الخبر جامدا
- كـ(كأنّ زيدًا أسدٌ)
وللشك إذا كان مشتقا
- كـ(كَأَنَّكَ قائمٌ)
الجمهور: هي للتشبيه مطلقا
- وعليه مشى الناظم تبعا لأصلِهِ
المُرشديّ: الحقُّ أنّها قد تستعمل عند الظن بثبوت الخبر دُونَ قصد التشبيه، سواء كان الخبرُ جامدا أو مشتقاً
كـ(كأنَّ زيدا أخوك) و(كأنَّهُ فعل كذا)
وهو كثيرٌ في كلام المُولدين
ونحوُها مما يُشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة
- كـ(نحو) و(شبه)

مُصْطفَى دَنْقَش


أحكامٌ:
الأصل في الكاف وما أشبهها مما يدخل على المفردِ، كلفظ (نحو) و(شبه) و(مثل) أن يليه المشبه به لفظًا أو تقديرًا
(وَالْأَصْلُ فِي الْكَافِ وَمَا أَشْبَهَ أَنْ..تُولَى مُشَبَّهًا بِهِ)
- فلو وَلِيَهَا غيرُه..لالتَبَسَ
وهذا بخلاف (تماثل) و(تشابه) و(تكافأ)
- فالأصلُ فيها: أنْ يُذكر المُشَبَّه والمُشَبَّه به بعدها
؛ لأنها عاملة فيهما والأصل في العامل تقدمه على المعمولِ
بَيَانُهُ:
لفظًا
- كـ(زيد كالأسد)
أو تقديرًا
- كـ{أو كصيب من السماء} على تقدير (أو كمثل ذي صيب)
ورُبَّما يليه غيرُ المُشَبَّه به عند قيام القرينة
(وَرُبَّمَا..تُولَى سِوَاهُ مَثَلُ الدُّنْيَا كَمَا)
وذلك إذا كان المشبه به مركبا لم يُعَبَّر عنه بمفردٍ دالٍّ عليهِ
؛ وذلك للاحتراز عن نحو {مثل الذين حملوا التوراة..}
؛ فإنَّ المشبه به مركب لكنه عُبِّرَ عنه بمفردٍ يلي الكاف وهو المَثَل أي الحال والقصة العجيبة الشأن
كـ{واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء..}
ولا حاجة إلى تقدير (كمثل ماء)
فليس المراد تشبيه الدنيا بالماء
- بل المُرادُ: تشبيه الهيئة الحاصلة مِن بهجتها وما يعقُبها من الهلاك بحال النبات الحاصل من الماء يكون أخضر ثم ييبس فتطيره الرياح
؛ وذلك لأنّ المعتبر هو: الكيفية الحاصلة من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف واعتبارها مستغن عن هذا التقدير
ومَن زعم أن التقدير (كمثل ماء) وأنّ هذا مما يلي الكاف غير المشبه به بناء على أنه محذوف..فقد سها بينا
؛ لأنّ المشبه به الذي يلي الكاف قد يكون ملفوظا وقد يكون محذوفا على ما صرح به في الإيضاح



نُكتَةٌ تخص بعض أدوات التشبيه:

(وَرُبَّمَا يُذْكَرُ فعْلٌ يُنْبِي.. عَنْهُ فَإِنْ كَانَ مُرِيدَ الْقُرْبِ
عَلِمْتُ زَيْدًا أَسَدًا وَالْمُبْعَدُ.. حَسِبْتُهُ قُلْتُ وَذَا مُنْتَقَدُ)

التلخيص: (رُبَّما يُذكَرُ فعلٌ يُنبئُ عَن التشبيه، *فيُستَغْنَى به عن الأَدَاة* *- لكنْ تختلف مادَّتُهُ بحسب قُرب الشبه وبُعدِه*

ونظَّر فيه التفتازانيّ وغيرُه: بأن في مِثْلِ كون هذه الأفعال مُنبئةً عن التشبيه نوعُ خفاءٍ - والأظهرُ أن الفعل يُنبئ عن حال التشبيه في القرب والبعدِ وأن الأداة محذوفة مقدرة لعدم استقامة المعنى بدونه نحو (زيد أسد) لا أن (علمت) منبئ عنه

فيؤتي في التشبيه القريب بنحو (علمتُ زيدا أسدا) الدال على التحقيق

ويُؤتَى في البعيد بنحو (حَسِبتُ زيدا أسداً) الدال على الظن وعدم التحقيق).

المبحث الثالث: غَرَضِ التشبيهِ

الغرض من التشبيه..هو ما يَقصِدُه المتكلم في إيرادهِ

المبحث الثالث:
غَرَضِ التشبيـهِ:

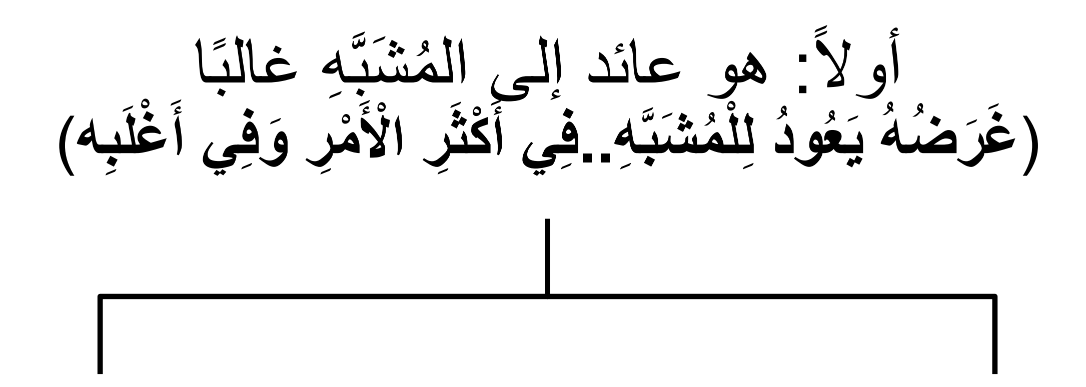
وهو عائد إلى المُشَبَّهِ غالبًا

وقد يعود إلى المشبه بهِ

خاتمةٌ لِغرض التشبيه

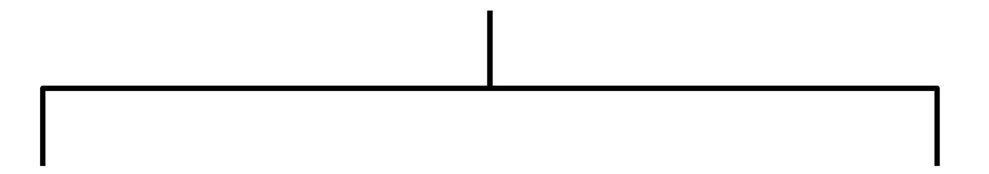
أولاً: هو عائد إلى المُشَبَّهِ غالبًا

(غَرَضُهُ يَعُودُ لِلْمُشَبَّهِ..فِي أَكْثَرِ الْأَمْرِ وَفِي أَغْلَبِه)



وإنما كان عَودُه إلى المشبه هو الأغلب..

وهو على وجوه:
- بيانها في الصفحة التالية



١ - لأنّ التشبيه بمنزلة القياس في ابتناء شيء على آخر
- فالوجه أن يكون الغرضُ منه عائدا إلى المشبه الذي هو كالمقيس

٢ - ولأنَّ المشبه محكوم عليه، وسوق الكلام في كل حكم لبيان أمر المحكوم عليه

أولاً: هو عائد إلى المُشَبَّهِ غالبًا

- وهو على وجوه:

(بَيَانُ إِمْكَانٍ وَحَالٍ وَكَذَا..قَدْرٌ وَتَقْرِيرٌ لَهَا وَكُلٌّ ذَا..يَقْضِي بِأَنَّ الْوَجْهَ فِي الْمُشَبَّهِ..بِهِ أَتَمُّ وَهْوَ أَشْهَرُ بِه..وَفِيهِ نَقْدٌ)

١- بيان إمكان وجوده

- بأن يكون أمرًا غريبًا يُمكن أن يخالَفَ فِيه ويُدَّعَى امتناعُه فيستشهد له بالتشبيه

كقول المتنبي: (فإن تَفُقِ الأَنَامَ وأنتَ منهُمْ..فإن المِسْكَ بَعْضُ دَمِ الغزَالِ)

؛ فلما ادَّعى أن الممدوح فاق الناس حتى صار أصلا برأسه وجِنسا بنفسه وكان هذا في الظاهر كالممتنع..احتج لهذه الدعوى وبيَّن إمكانَها بأن شبَّه هذه الحال بحال المِسك الذي هو من الدماء ثم إنه لا يعد من الدماء لما فيه من الأوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم

وهذا التشبيه فيه ضمنيٌّ لا صريحٌ

؛ *لأنّ المعنى إن تفق الانام مع أنّك واحدٌ منهم فلا استبعاد في ذلك لأنّ المسك بعض دم الغزال وقد فاقَهُ حتى لا يعد منها*

٢- بيان حال المُشَبَّه، بأنه على أي وصف من الأوصاف

كما في تشبيه ثوب بآخر في السواد إذا علم السامع لون المشبه به دون المشبه

السُّبْكِيّ: (يدخل في الحال بيانُ الجنس أو النوع أو الفصلِ

- كما إذا قيل: (ما عندك؟) فتقول: (شيءٌ كَزيدٍ حيوانيةً أو إنسانيةً أو نُطقاً)

٣- بيان قدر حال المُشَبَّه في القوة والضعف والزيادة والنقصان

- بأن تكون له كيفية معلومة، لكن لا يُعلم مقدارُ تلك الكيفية في القوة والضعف

كما في تشبيه الثوب الأسود بالغراب في شدة السواد

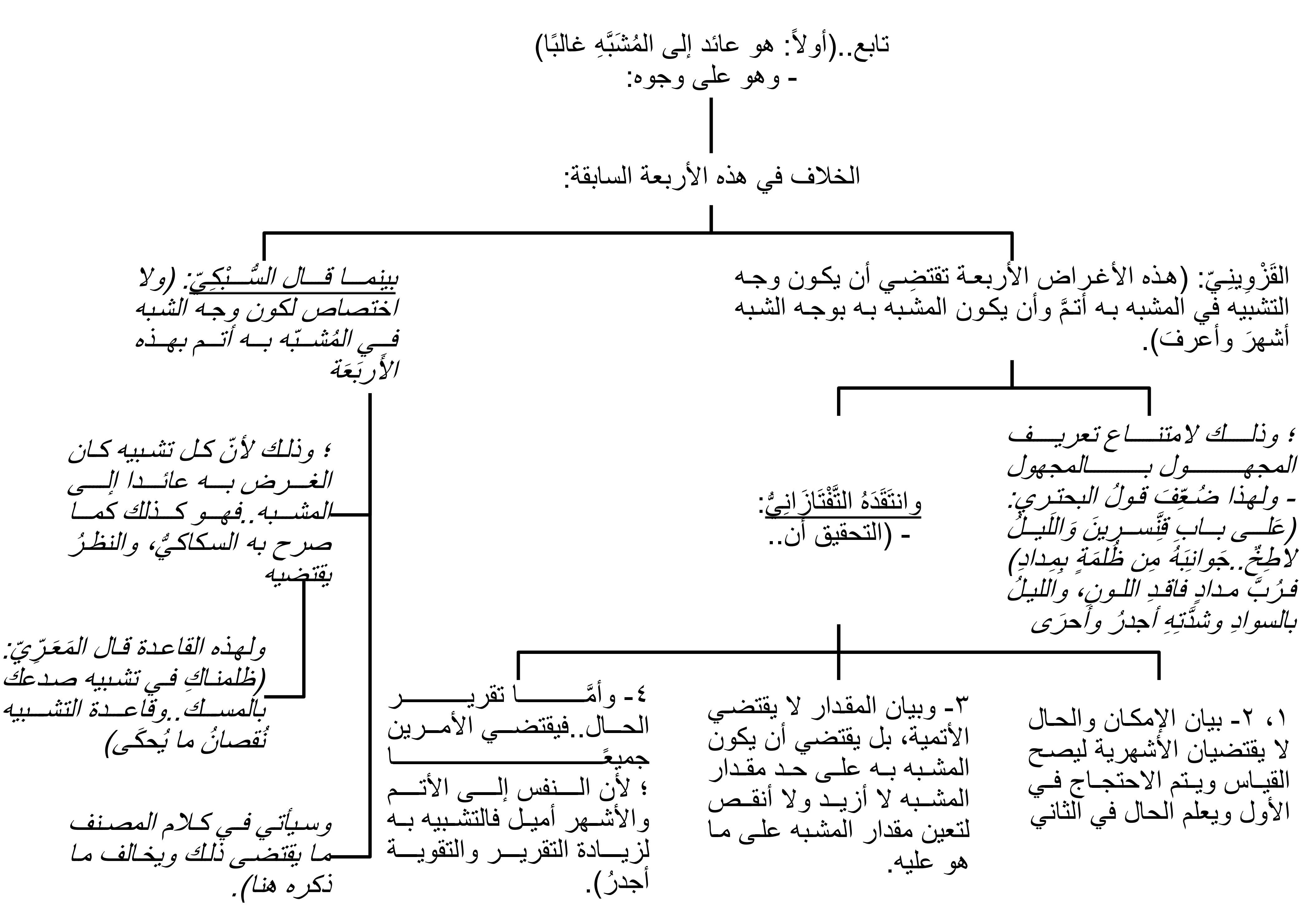
وكـ(فَأَصْبَحْتُ مِنْ لَيْلَى الغَدَاةَ كَنَاظِرٍ..مَعَ الصُّبْحِ فِي أَعْقَابِ نَجْمٍ مُغَرِّبِ)

٤- تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شأنِه

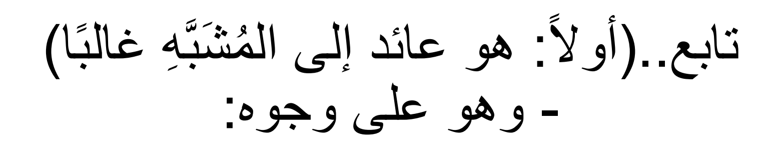
كما في تشبيه مَن لا يحصُل من سعيه على طائلٍ بمن يرقم على الماء

والتقويةُ لكونِ الإلفِ بالحسيات أتمَّ منه بالعقليات لتقدم الحسياتِ

وكحديث «مثل الذي يتعلم العلم في صغره كالنقش على الحجر ومثل الذي يتعلم العلم في كبره كالذي يكتب على الماء» الطبراني من حديث أبي الدرداء

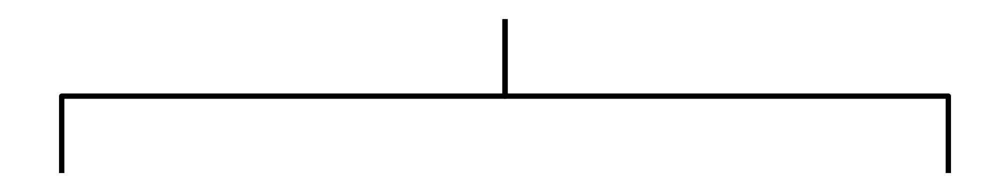


تابع..(أولاً: هو عائد إلى المُشَبَّهِ غالبًا)
- وهو على وجوه:
الخلاف في هذه الأربعة السابقة:
القَزْوِينِيّ: (هذه الأغراض الأربعة تقتضِي أن يكون وجه التشبيه في المشبه به أتمَّ وأن يكون المشبه به بوجه الشبه أشهرَ وأعرفَ).
بينما قال السُّبْكِيّ: (ولا اختصاص لكون وجه الشبه في المُشبّه به أتم بهذه الأَربَعَة
؛ وذلك لامتناع تعريف المجهول بالمجهول
- ولهذا ضُعّفَ قولُ البحتري: (عَلى بابِ قِنّسرينَ وَاللَيلُ لاطِخٌ..جَوانِبَهُ مِن ظُلمَةٍ بِمِدادِ) فرُبَّ مدادٍ فاقدِ اللونِ، والليلُ بالسوادِ وشدَّتِهِ أجدرُ وأحرَى
وانتَقَدَهُ التَّفْتَازَانِيُّ:
- (التحقيق أن..
١، ٢- بيان الإمكان والحال لا يقتضيان الأشهرية ليصح القياس ويتم الاحتجاج في الأول ويعلم الحال في الثاني
٣- وبيان المقدار لا يقتضي الأتمية، بل يقتضي أن يكون المشبه به على حد مقدار المشبه لا أزيد ولا أنقص لتعين مقدار المشبه على ما هو عليه.
٤- وأمَّا تقرير الحال..فيقتضي الأمرين جميعًا؛ لأن النفس إلى الأتم والأشهر أميل فالتشبيه به لزيادة التقرير والتقوية أجدرُ).
؛ وذلك لأنّ كل تشبيه كان الغرض به عائدا إلى المشبه..فهو كذلك كما صرح به السكاكيُّ، والنظرُ يقتضيه
ولهذه القاعدة قال المَعَرّيّ: (ظلمناكِ في تشبيه صدعك بالمسك..وقاعدة التشبيه نُقصانُ ما يُحكَى)
وسيأتي في كلام المصنف ما يقتضى ذلك ويخالف ما ذكره هنا).



تابع..(أولاً: هو عائد إلى المُشَبَّهِ غالبًا)

- وهو على وجوه:

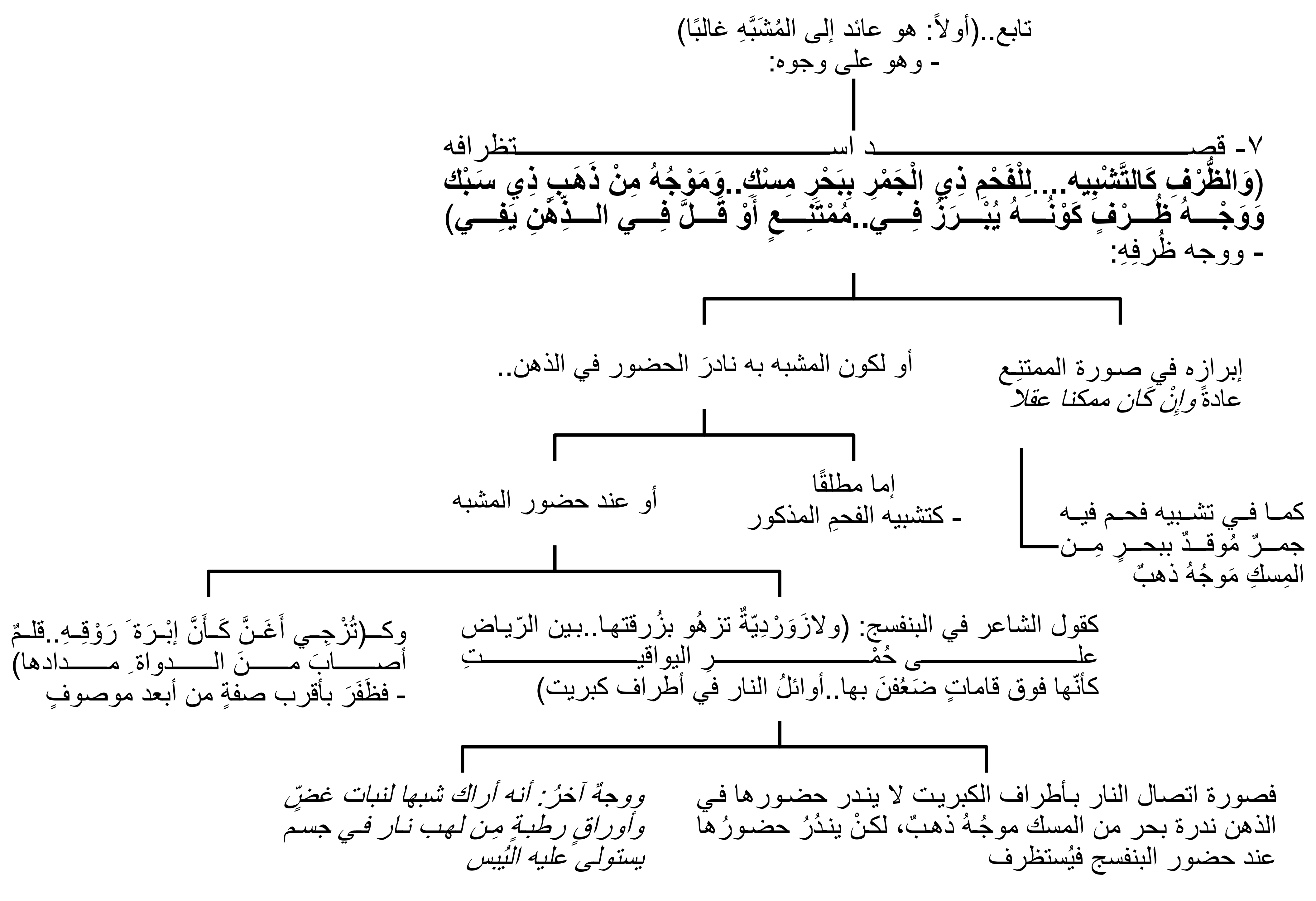


٥- قصد تشويه المشبه وتقبيحُه في عين السامع ليُنَفِّرَهُ عنه **(ثُمَّ لِلتَّشْوِيهِ)**

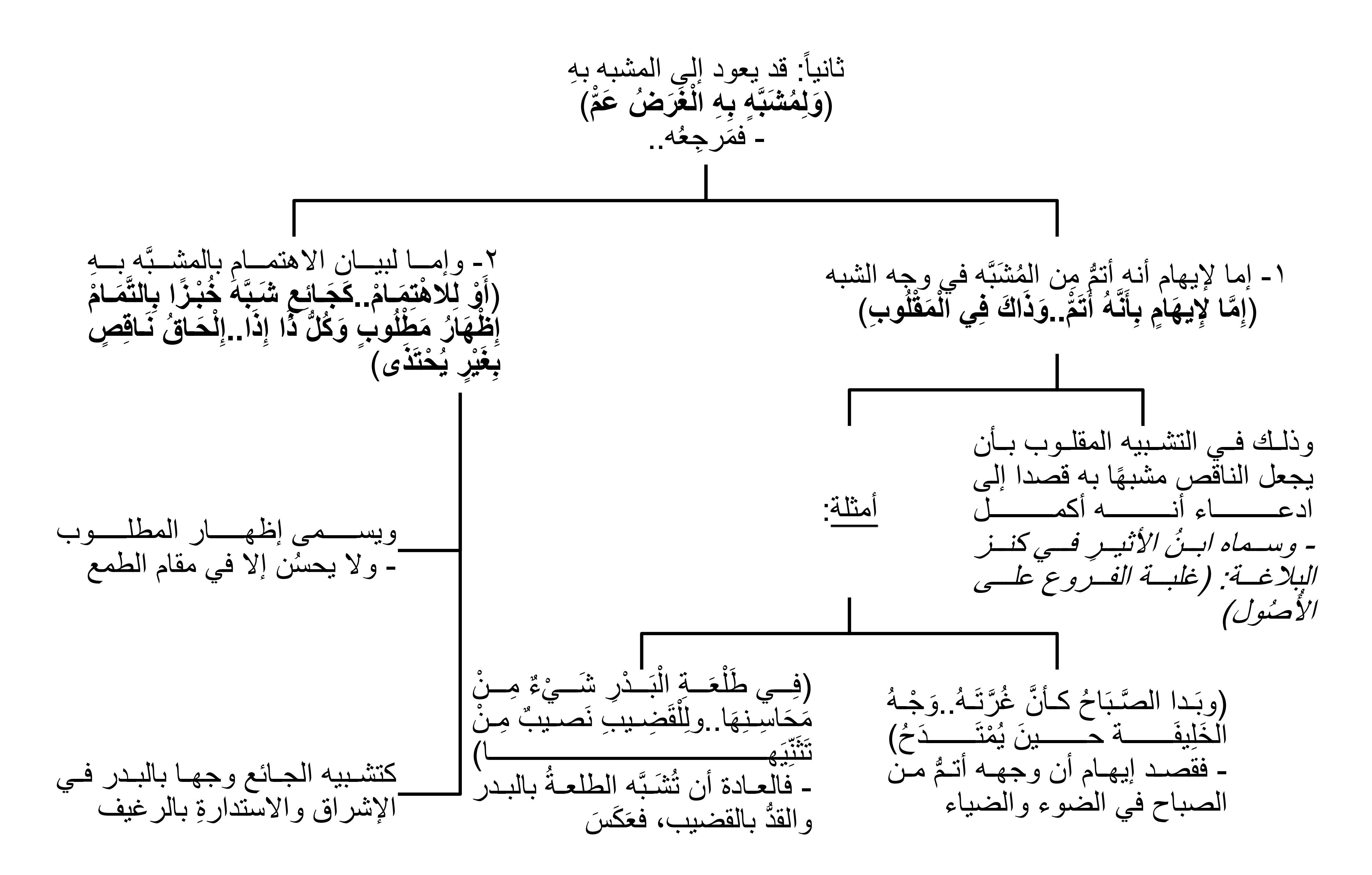
- كتشبيه وجهٍ مَجدورٍ بسلحة جامدة قد نقرتها الدِّيَكَةُ
- ابن الرومي: (تَقولُ هَذَا مُجاجُ النَّحلِ تَمدَحُهُ..وَإِن ذَمَمتَ تَقُل قَيءُ الزَّنابيرِ)

٦- تزيين المُشبَّه لترغيب السامع فيه **(وَزِينَةٍ)**

- كتشبيه وجه أسود بمقلة الظبي



تابع..(أولاً: هو عائد إلى المُشَبَّهِ غالبًا)
- وهو على وجوه:
٧- قصد استظرافه
(وَالظُّرْفِ كَالتَّشْبِيه...لِلْفَحْمِ ذِي الْجَمْرِ بِبَحْرِ مِسْك..وَمَوْجُهُ مِنْ ذَهَبٍ ذِي سَبْك
وَوَجْهُ ظُرْفٍ كَوْنُهُ يُبْرَزُ فِي..مُمْتَنِعٍ أَوْ قَلَّ فِي الذِّهْنِ يَفِي)
- ووجه ظُرفِهِ:
إبرازه في صورة الممتنِع عادةً وإنْ كان ممكنا عقلا
كما في تشبيه فحم فيه جمرٌ مُوقدٌ ببحرٍ مِن المِسكِ مَوجُهُ ذهبٌ
أو لكون المشبه به نادرَ الحضور في الذهن..
إما مطلقًا
- كتشبيه الفحمِ المذكور
أو عند حضور المشبه
كقول الشاعر في البنفسج: (ولازَوَرْدِيّةٌ تزهُو بزُرقتها..بين الرّياض على حُمْرِ اليواقيتِ
كأنّها فوق قاماتٍ ضَعُفنَ بها..أوائلُ النار في أطراف كبريت)
وكـ(تُزْجِي أَغَنَّ كَأَنَّ إِبْرَةَ رَوْقِهِ..قلمٌ أصابَ مِنَ الدواةِ مدادها)
- فظَفَرَ بأقرب صفةٍ من أبعد موصوفٍ
فصورة اتصال النار بأطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجُهُ ذهبٌ، لكنْ يندُرُ حضورُها عند حضور البنفسج فيُستظرف
ووجهٌ آخرُ: أنه أراك شبها لنبات غضٍّ وأوراقٍ رطبةٍ مِن لهب نار في جسم يستولى عليه اليُبس


ثانياً: قد يعود إلى المشبه بهِ
(وَلِمُشَبَّهٍ بِهِ الْغَرَضُ عَمّْ)
- فمَرجِعُه..
١- إما لإيهام أنه أتمُّ من المُشَبَّه في وجه الشبه
(إِمَّا لإِيهَامٍ بِأَنَّهُ أَتَمّْ..وَذَاكَ فِي الْمَقْلُوبِ)
وذلك في التشبيه المقلوب بأن يجعل الناقص مشبهًا به قصدا إلى ادعاء أنه أكمل
- وسماه ابنُ الأثيرِ في كنز البلاغة: (غلبة الفروع على الأصول)
أمثلة:
(وبَدا الصَّبَاحُ كأَنَّ غُرَّتَهُ..وَجْهُ الخَلِيفَةِ حينَ يُمْتَدَحُ)
- فقصد إيهام أن وجهه أتمُّ من الصباح في الضوء والضياء
(فِي طَلْعَةِ الْبَدْرِ شَيْءٌ مِنْ مَحَاسِنِهَا..ولِلْقَضِيبِ نَصيبٌ مِنْ تَثَنِّيهَا)
- فالعادة أن تُشَبَّه الطلعةُ بالبدر والقدُّ بالقضيب، فعَكَسَ
٢- وإما لبيان الاهتمامِ بالمشبَّه بهِ
(أَوْ لِلاهْتِمَامْ..كَجَائِعٍ شَبَّهَ خُبْزًا بِالتَّمَامْ إِظْهَارُ مَطْلُوبٍ وَكُلُّ ذَا إِذَا..إِلْحَاقُ نَاقِصٍ بِغَيْرٍ يُحْتَذَى)
ويسمى إظهار المطلوب
- ولا يحسُن إلا في مقام الطمع
كتشبيه الجائع وجها بالبدر في الإشراق والاستدارةِ بالرغيف

خاتمةٌ في غرض التشبيه:

(وَقَدْ يُرَادُ الْجَمْعُ فِي الشَّيْئَيْنِ فِي..أَمْرٍ وَلَمْ يُنْظَرْ لِنَقْصٍ أَوْ وُفِي فَالْأَحْسَنُ الْعُدُولُ لِلتَّشَابُهِ..وَذِكْرُهُ التَّشْبِيهَ مِنْ صَوَابِهِ)

جعلُ أحد الشيئين مشبها والآخر مشبهًا به..إنما يكون إذا أريد إلحاق الناقص بالزائد حقيقة أو ادعاء

والمُرادُ بالناقِصِ..الناقصُ في الجُملة ولو في الأعرَفيّة أو الأتمّيّة لا الناقص في وجه الشبه فقط

- نعم يُشبه أن بيان الاهتمام غرضٌ عائد إلى المشبّه به ولا حاجة فيه إلى ادعاء الكمال قطعا، ولا يلزم الكمالُ حقيقةً

أمّا إن أريد الجمع بين شيئين في أمر من الأمور دُون قصد إلى كون أحدهما ناقصًا والآخر زائدًا سواء وجد أم لا..فالأَحْسَن تَركُ التشبيه إلى الحكم بالتشابهِ؛ ليكون كل من الشيئين مشبهًا ومُشبهًا به احترازًا من ترجيح أحد المتساويين

أمثلة:

(تَشَابَهَ دَمْعِي إِذْ جَرَى وَمُدَامَتِي..فَمِنْ مِثْلِ مَا فِي الكَأْسِ عَيْنَي تَسْكبُ فَوَاللَّه مَا أَدْرِي أَبِالخمرِ أسْبَلَتْ ... جُفُونيَ أمْ مِن عَبْرَتي كُنْتُ أشْرَبُ)

- فلمَّا اعتقد التساوي بين الدمع والخمر..ترك التشبيه إلى التشابُهِ

(رقَّ الزّجاج وراقتِ الخمرُ..وتَشَابَهَا فتشاكلَ الأمرُ فكأنَّما خمرٌ ولا قَدَحٌ..وكأنَّما قدَحٌ ولا خمرُ)

وهذا الأسلوبُ..

دُون عكس التشبيه في المبالغة

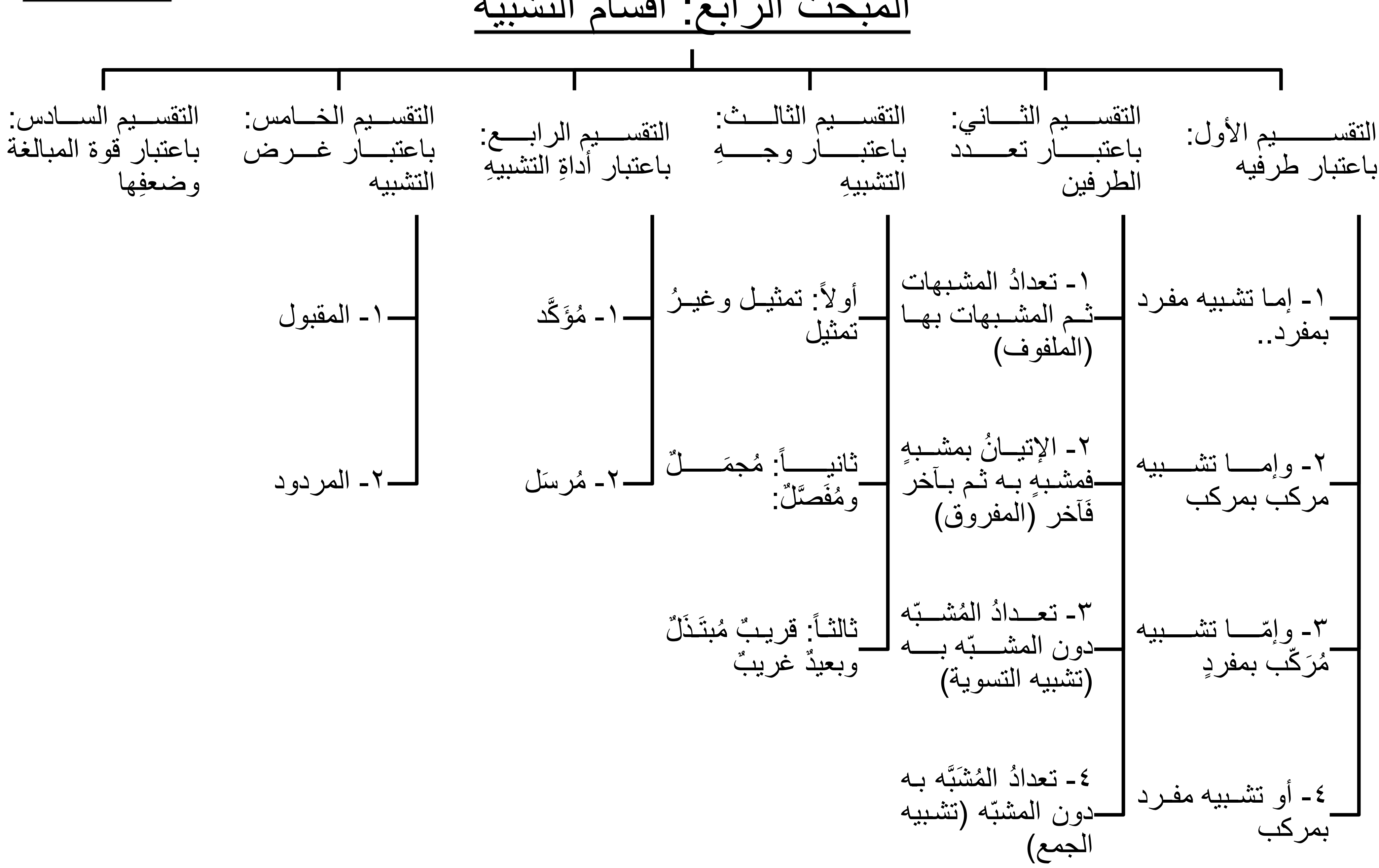
وفوقَ التشبيه المتعارف؛ لأنّ في المتعارف اعترافا بالنقصان ولا كذلك في التشابه

ويُشترط في التشابُه شرطٌ آخرُ، وهو عدم شهرة أَحَدهِمَا عن الآخر وإلا..فقد تقدَّم أن وجه الشبه لا بد أن يكون في المشبه به أشهر حقيقةً أو ادعاءً

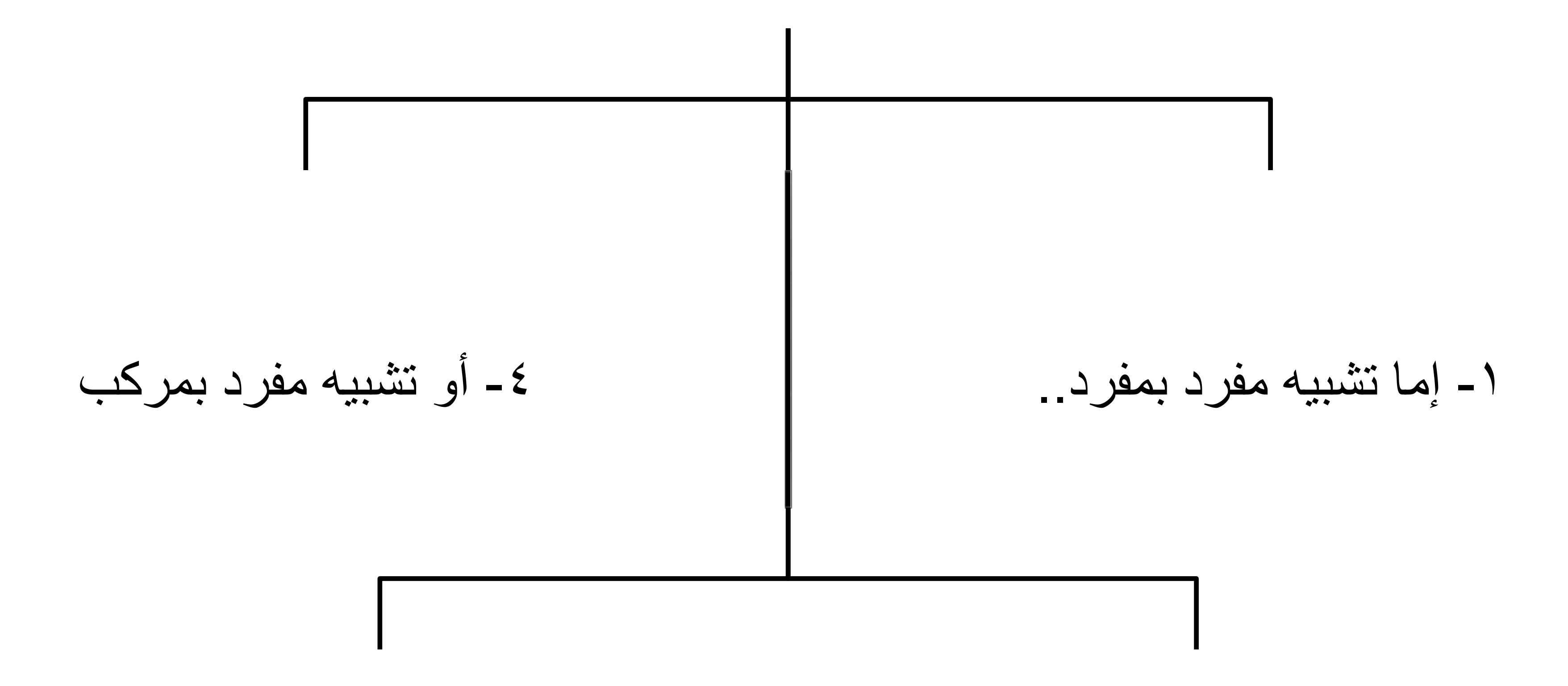
المبحث الرابع:
أقسام التشبيه

خريطة إجماليّة

المبحث الرابع: أقسام التشبيه

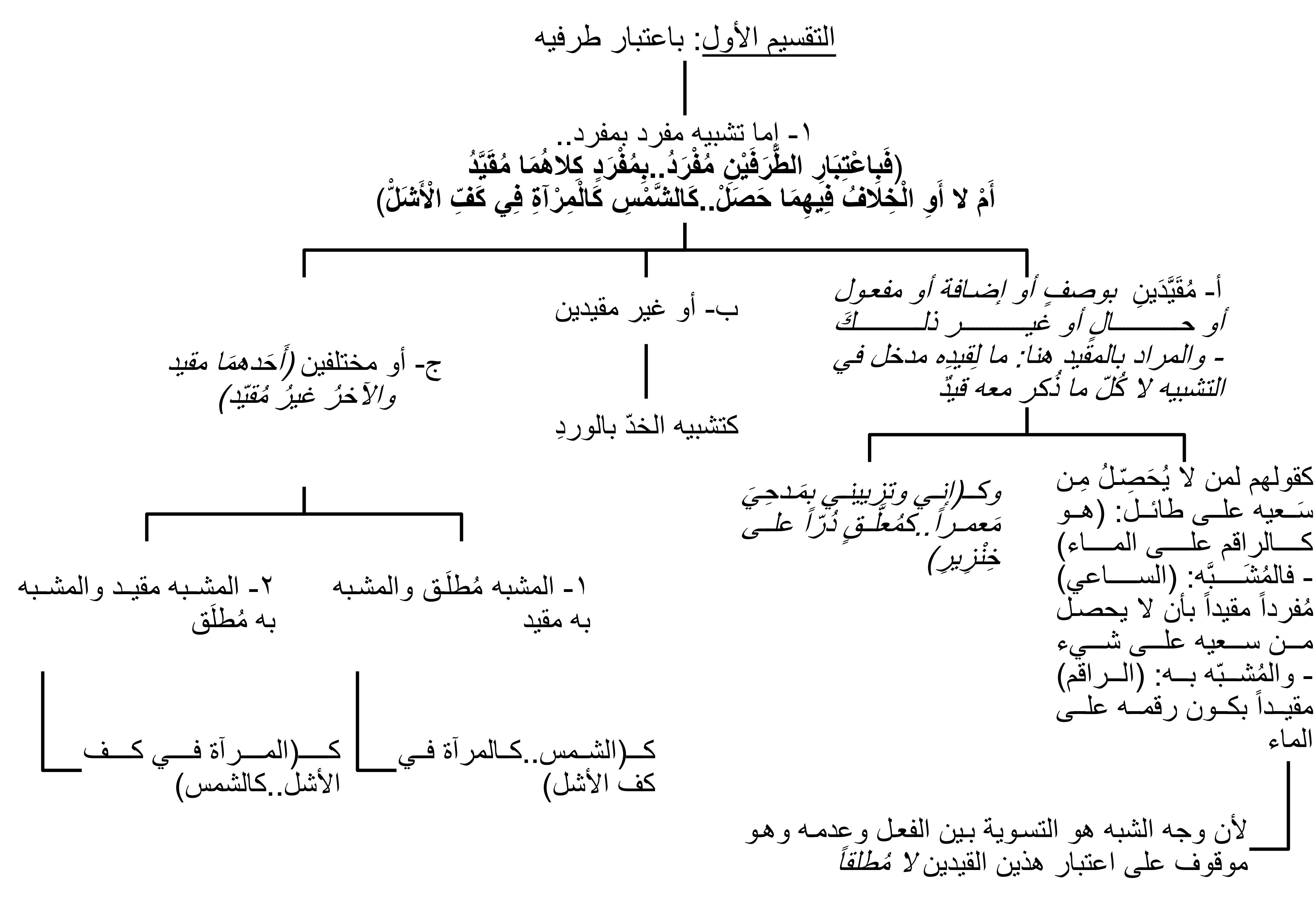


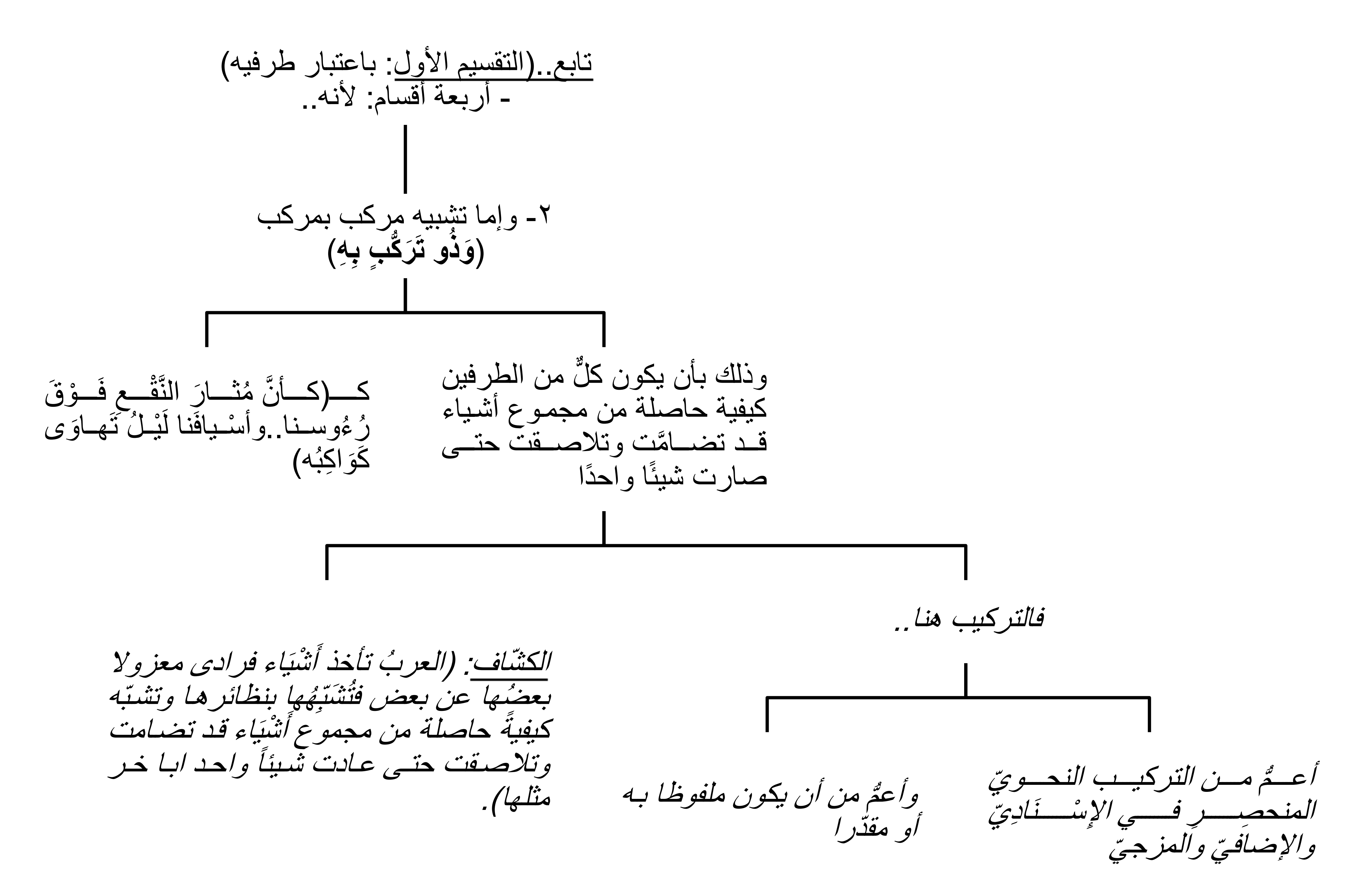
التقسيم الأول: باعتبار طرفيه



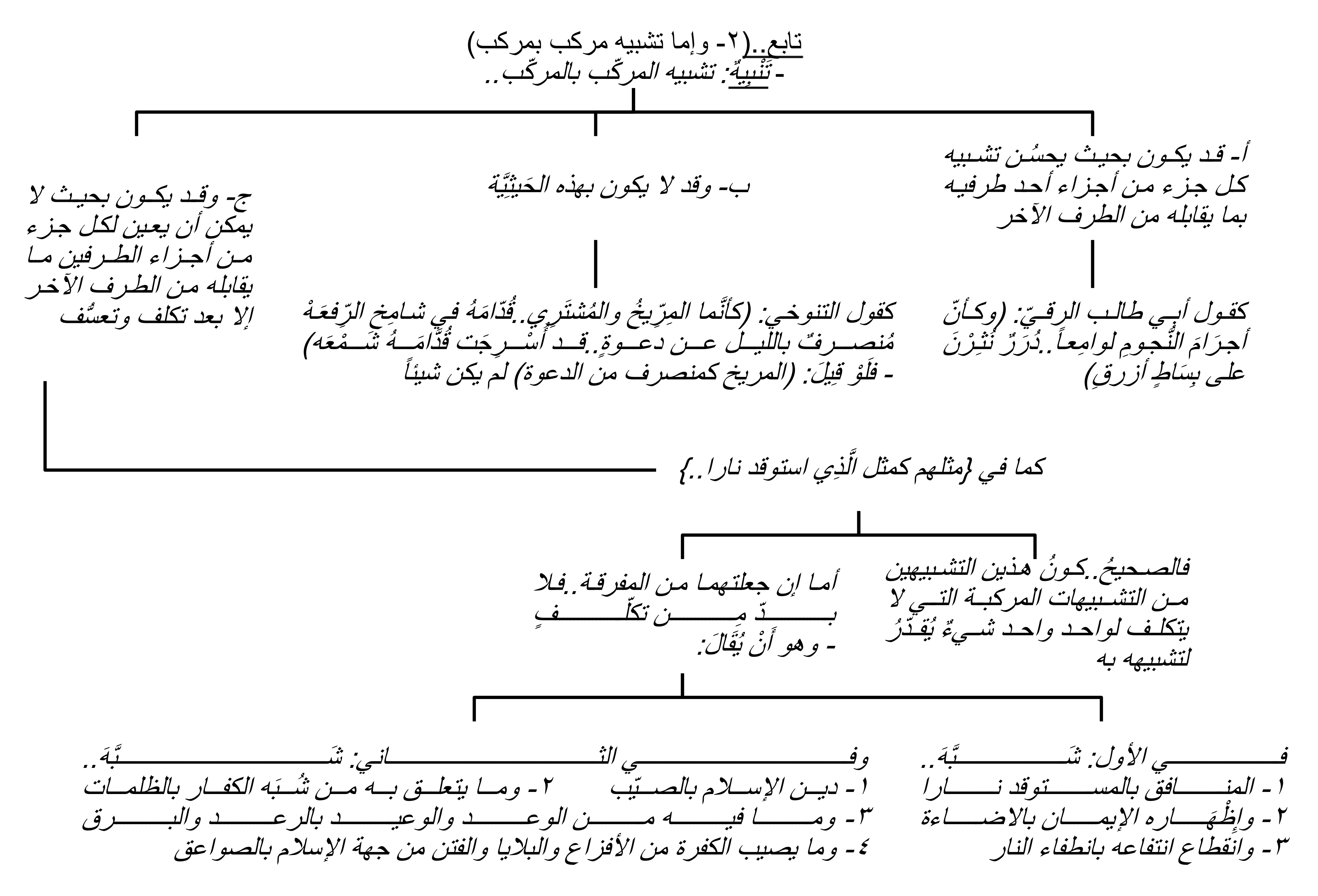
٢- وإما تشبيه مركب بمركب

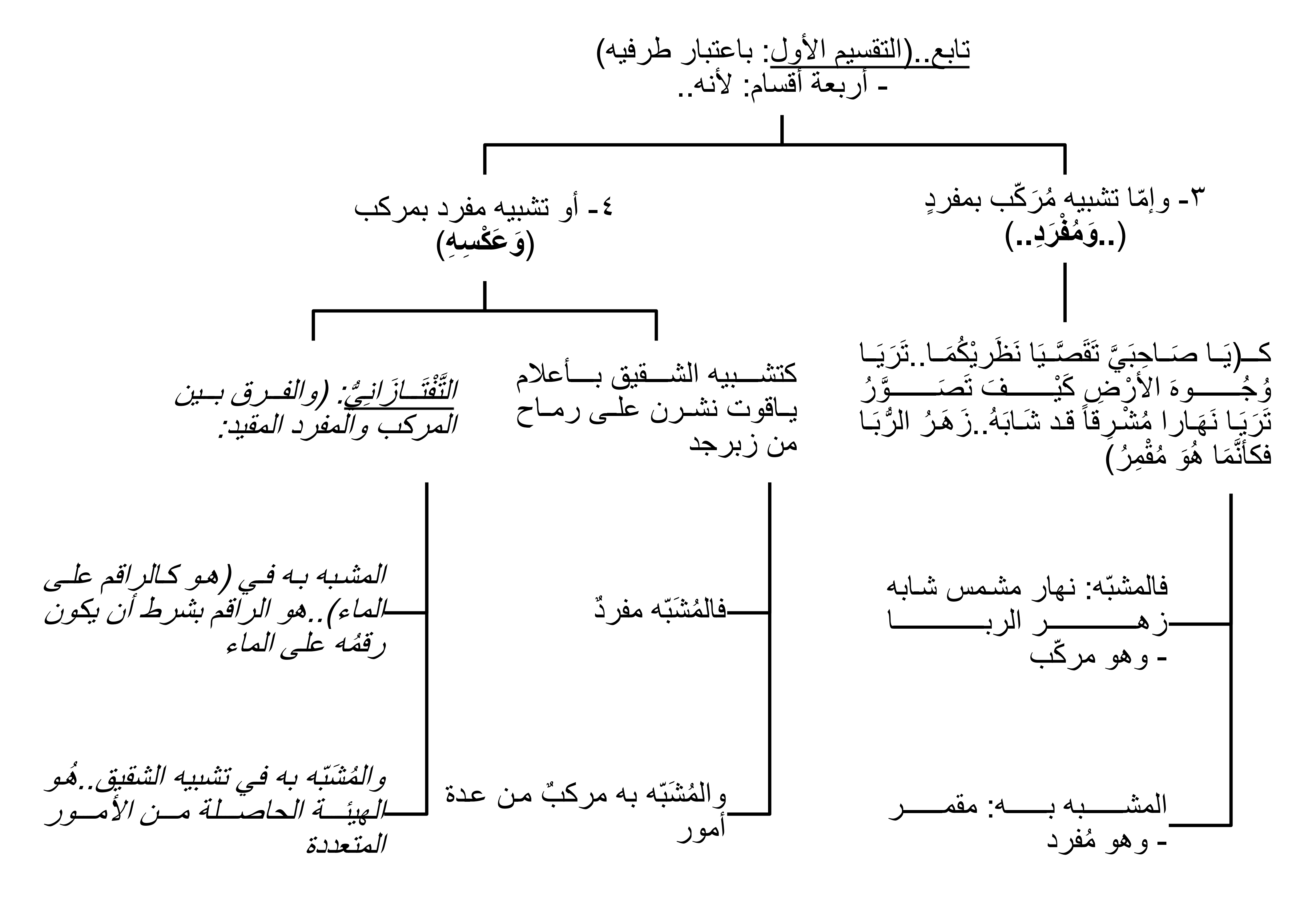
٣- وإمّا تشبيه مُرَكّب بمفردٍ


التقسيم الأول: باعتبار طرفيه
١- إما تشبيه مفرد بمفرد..
(فَبِاعْتِبَارِ الطَّرَفَيْنِ مُفْرَدُ..بِمُفْرَدٍ كِلاهُمَا مُقَيَّدُ
أَمْ لا أَوِ الْخِلافُ فِيهِمَا حَصَلْ..كَالشَّمْسِ كَالْمِرْآةِ فِي كَفِّ الْأَشَلّْ)
أ- مُقَيَّدَينِ بوصفٍ أو إضافة أو مفعول أو حالٍ أو غير ذلكَ
- والمراد بالمقيد هنا: ما لِقيدِهِ مدخل في التشبيه لا كُلّ ما ذُكر معه قيدٌ
ب- أو غير مقيدين
كتشبيه الخدّ بالوردِ
ج- أو مختلفين (أَحَدهمَا مقيد والآخرُ غيرُ مُقيّد)
كقولهم لمن لا يُحَصِّلُ مِن سَعيه على طائل: (هو كالراقم على الماء)
- فالمُشَبَّه: (الساعي) مُفرداً مقيداً بأن لا يحصل من سعيه على شيء
- والمُشبّه به: (الراقم) مقيداً بكون رقمه على الماء
لأن وجه الشبه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين لا مُطلقاً
وكـ(إني وتزييني بِمَدحِيَ مَعمراً..كمُعلّقٍ دُرّاً على خِنْزِيرِ)
١- المشبه مُطلَق والمشبه به مقيد
كـ(الشمس..كالمرآة في كف الأشل)
٢- المشبه مقيد والمشبه به مُطلَق
كـ(المرآة في كف الأشل..كالشمس)


تابع..(التقسيم الأول: باعتبار طرفيه)
- أربعة أقسام: لأنه..
٢- وإما تشبيه مركب بمركب
(وَذُو تَرَكُّبٍ بِهِ)
وذلك بأن يكون كلٌّ من الطرفين كيفية حاصلة من مجموع أشياء قد تضامَّت وتلاصقت حتى صارت شيئًا واحدًا
كـ(كأنَّ مُثارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُءُوسنا..وأسْيافَنا لَيْلُ تَهاوَى كَوَاكِبُه)
فالتركيب هنا..
الكشّاف: (العربُ تأخذ أَشْيَاء فرادى معزولا بعضُها عن بعض فتُشَبِّهُها بنظائرها وتشبّه كيفيةً حاصلة من مجموع أَشْيَاء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئاً واحد ابا خر مثلها).
أعمُّ من التركيب النحويّ المنحصِر في الإسْنَادِيّ والإضافيّ والمزجيّ
وأعمّ من أن يكون ملفوظا به أو مقدّرا

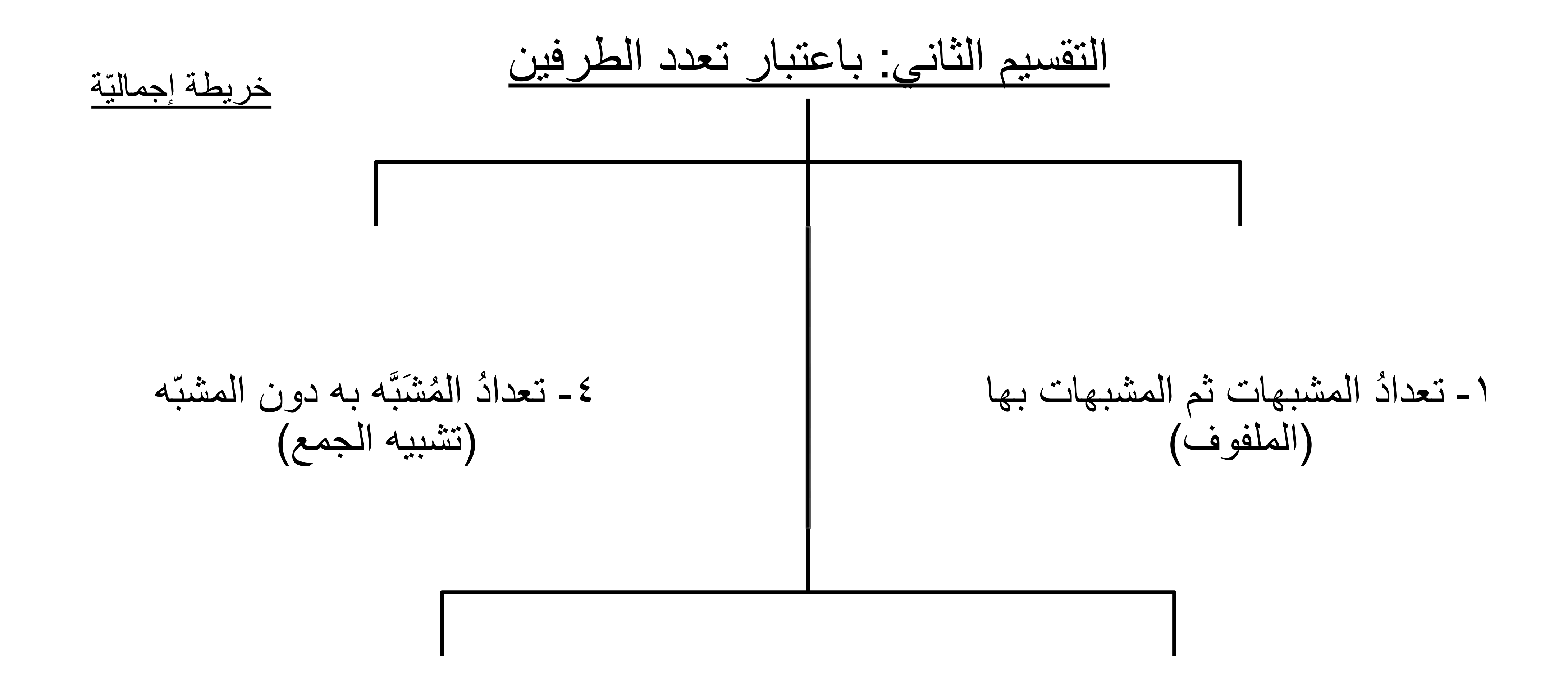
مُصْطفَى دَنْقَش


تابع..(٢- وإما تشبيه مركب بمركب)
- تَنْبِيهٌ: تشبيه المركّب بالمركّب..
أ- قد يكون بحيث يحسُن تشبيه كل جزء من أجزاء أحد طرفيه بما يقابله من الطرف الآخر
ب- وقد لا يكون بهذه الحَيثِيَّة
ج- وقد يكون بحيث لا يمكن أن يعين لكل جزء من أجزاء الطرفين ما يقابله من الطرف الآخر إلا بعد تكلف وتعسُّف
كقول أبي طالب الرقيّ: (وكأنّ أجرَامَ النُّجومِ لوامِعاً..دُرَرٌ نُثِرْنَ على بِسَاطٍ أزرقِ)
كقول التنوخي: (كأنَّما المِرِّيخُ والمُشتَرِي..قُدّامَهُ في شامِخِ الرِّفعَهْ مُنصرِفٌ باللّيل عن دعوةٍ..قد أَسْرِجَت قُدَّامَهُ شَمْعَه)
- فَلَوْ قِيلَ: (المريخ كمنصرف من الدعوة) لم يكن شيئاً
كما في {مثلهم كمثل الَّذِي استوقد نارا..}
فالصحيحُ..كونُ هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد واحد شيءٌ يُقدّرُ لتشبيهه به
أما إن جعلتهما من المفرقة..فلا بدّ من تكلّفٍ
- وهو أَنْ يُقَالَ:
في الأول: شَبَّهَ..
١- المنافق بالمستوقد نارا
٢- وإظْهَاره الإيمان بالاضاءة
٣- وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار
وفي الثاني: شَبَّهَ..
١- دين الإسلام بالصيّب
٢- وما يتعلق به من شُبَه الكفار بالظلمات
٣- وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق
٤- وما يصيب الكفرة من الأفزاع والبلايا والفتن من جهة الإسلام بالصواعق



تابع..(التقسيم الأول: باعتبار طرفيه)
- أربعة أقسام: لأنه..
٣- وإمّا تشبيه مُرَكّب بمفردٍ
(..وَمُفْرَدِ..)
٤- أو تشبيه مفرد بمركب
(وَعَكْسِهِ)
كـ(يَا صَاحِبَيَّ تَقَصَّيَا نَظَرَيْكُمَا..تَرَيَا وُجُوهَ الأَرْضِ كَيْفَ تَصَوَّرُ تَرَيَا نَهَارا مُشْرِقاً قد شَابَهُ..زَهَرُ الرُّبَا فكأنَّمَا هُوَ مُقْمِرُ)
كتشبيه الشقيق بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد
التَّفْتَازَانِيُّ: (والفرق بين المركب والمفرد المقيد:
فالمشبّه: نهار مشمس شابه زهر الربا
- وهو مركّب
فالمُشَبّه مفردٌ
المشبه به في (هو كالراقم على الماء)..هو الراقم بشرط أن يكون رقمُه على الماء
المشبه به: مقمر
- وهو مُفرد
والمُشَبّه به مركبٌ من عدة أمور
والمُشَبّه به في تشبيه الشقيق..هُو الهيئة الحاصلة من الأمور المتعددة

خريطة إجماليّة



٢- الإتيانُ بمشبهٍ فمشبهٍ به ثم بآخر فَآخر
(المفروق)

٣- تعدادُ المُشبّه دون المشبّه به
(تشبيه التسوية)

التقسيم الثاني: باعتبار تعدد الطرفين

(وَالطَّرَفَيْنِ فَاعْدُد..بِالمُشْبَهاتِ فَابْدَأَنْ أَوْ لا تَحِقّ..وَالأَوَّلُ المَلْفُوفُ وَالثَّانِي فَرَقْ..وَإِنْ تُعَدِّدْ أَوَّلاً فَالتَّسْوِيَهْ..أَوْ ثَانِيًا تَشْبِيهَ جَمْعٍ سَمِّيَهْ)

- هو أربعة أقسام

١- تعدادُ المشبهات ثم المشبهات بها (الملفوف)

- أمثلة:

تشبيه اثنين باثنين: (كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْباً وَيَابِساً..لدَىَ وَكْرِهَا العُنَّابُ والحشَفُ البَالِي)

- *وليس لاجتماعها هيئة مخصوصة يُقصد تشبيهُها إلا أنه ذكر أولا المشبهين ثم المشبه بهما على الترتيب*

تشبيه ثلاثة بثلاثة: (ليلٌ وبدرٌ وغصنٌ..شعرٌ ووجهٌ وَقَدٌّ خمرٌ ودرٌّ ووَرْدٌ..ريقٌ وثغرٌ وخَدٌّ)

تشبيه ثمانية بثمانية: (خدُودٌ وأصداغ وقدٌّ ومقلةٌ..وثغرٌ وأرياقٌ ولحنٌ ومعربُ وُرُودٌ وسوسانٌ وبانٌ ونرجسٌ..وكأسٌ وجِرْيَالٌ وجَنكٌ ومطربُ)

تشبيه عشرة بعشرة: (فرعٌ جبينٌ محيا مِعطفٌ كفل..صدغ فم وَجَنَاتٌ ناظرٌ ثغرُ ليلٌ هلالٌ صباحٌ بانةٌ كثبٌ..آس إقاحٌ شقيقٌ نرجسٌ دُرُّ)

تشبيه أربعة بأربعة: (ثغْرٌ وخدٌّ ونهدٌ واحمرَارُ يدٍ..كالطلعِ والوَرد والرّمان والبلَحِ)

تشبيه خمسة بخمسة: (فأمطَرَتْ لؤلؤاً من نرْجِسٍ وسقَتْ..وِرْداً وعضّتْ على العُنّابِ بالبَرَدِ)

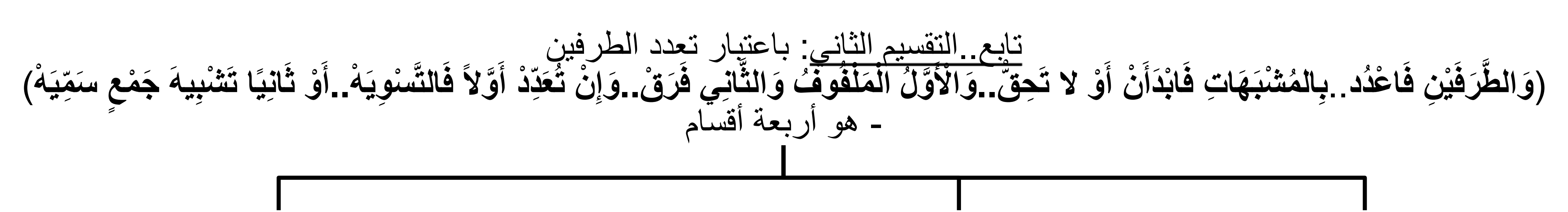
تشبيه ستة بستة: (إن شئتَ ظَبْيًا أَو هلالاً أَو دُجى..أَو زهرَ غُصْن فِي الْكَثِيب الأملدِ فللَحظهَا ولِوَجههَا ولشَعْرهَا..ولخدّها والقدّ والردفِ اقصُد)

تشبيه سبعة بسبعة: (يُقَطِّعُ بالسكين بطيخةً ضحى..على طبقٍ فِي مجلسٍ لأصَاحِبهْ كبدرٍ ببرقٍ قَدَّ شمْساً أهِلَّةً..لَدَى هَالَةٍ فِي الْأُفق بَين كواكبه)

تابع..التقسيم الثاني: باعتبار تعدد الطرفين

(وَالطَّرَفَيْنِ فَاعْدُد..بِالمُشْبَهَاتِ فَابْدَأَنْ أَوْ لا تَحِقّ..وَالأَوَّلُ المَلْفُوفُ وَالثَّانِي فَرَق..وَإِنْ تُعَدِّدْ أَوَّلاً فَالتَّسْوِيَهْ..أَوْ ثَانِيًا تَشْبِيهَ جَمْعٍ سَمِّيَهْ)

- هو أربعة أقسام



٢- الإتيانُ بمشبهٍ فمشبهٍ به ثم بآخر فآخر (المفروق) *؛ لأنه فُرِقَ فيه بين المشبه والمشبه الآخر بما شبه به المشبه الأول*

كـ(النَّشْرُ مِسْكٌ/ والوُجُوهُ دَنَا..نِيرٌ/ وأَطْرَافُ البَنَانِ عَنَمْ)

(كَالنَّشْرِ مِسْكٌ وَالْوُجُوهُ أَنْجُمُ..وَالرِّيقُ خَمْرٌ وَالْبَنَانُ عَنْدَمُ)

فوائد:

والقسم الأول (الملفوف) أفضل من القسم الثاني (المفروق)

- الأسرار لِعَبد القَاهِر: (وإنما استحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحُسن الترتيب)

العصام: (هذا ليس من وظائف البيان، بل هو من أفراد اللف والنشر الذي هو من الصنائع البديعة، وكان وجهُ التعرُّض له أن الملفوفَ ربّما يلتبس بتشبيه مركّب بمركّب، وتبعيتُه تعرض للمفروق وإنْ كَان لا التباس فيه).

٣- تعدادُ المُشبّه دون المشبّه به (تشبيه التسوية) *؛ لأنّك سوّيتَ بين المُشَبَّهينِ أو أكثر في التشبيه*

كـ(صُدغُ الحبيبِ وحالي..كِلَاهُمَا كالليالي
وثَغْرُه فِي صفَاءٍ..وأدْمُعِيَ كاللآلي)

٤- تعدادُ المُشَبَّه به دون المشبّه (تشبيه الجمع) *؛ للجمع فيه بين الأمور المشبه بها أو جمعه بين وجوه الشبهِ*

أمثلة:

البحتريّ: (كَأَنَّما يَبْسِمُ عَنْ لُؤْلُؤ..مُنَضَّدٍ أَوْ بَرَدٍ أَوْ أَقَاحْ)

الحريريّ: (يفترُّ عن لُؤلُؤٍ رطْبٍ وعن بَرَدٍ..وعن أقاحٍ وعن طَلْعٍ وعن حبَبِ)

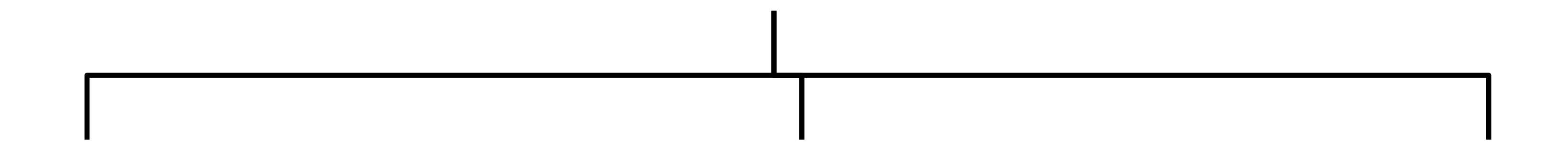
ونظّر التفتازانيّ في كون هذين البيتين من باب التشبيه ؛ لأنّ المُشَبه أي الثغر غيرُ مذكور لفظا ولا تقديراً، إلا أن لفظ (كأنّما) في بيت البحتري تدلُّ على أنه تشبيه لا استعارة

الجواب: وإنْ كَان استعارة، لكن تقرر أنّ الاستعارة مبنية على التشبيه، فصحَّ التمثيلُ به باعتبار أصله

- وخرّج على هذا الجواب جميع ما مثلنا به فيما سبق مما هو من هذا القبيلِ

التقسيم الثالث: باعتبار وجهِ التشبيهِ

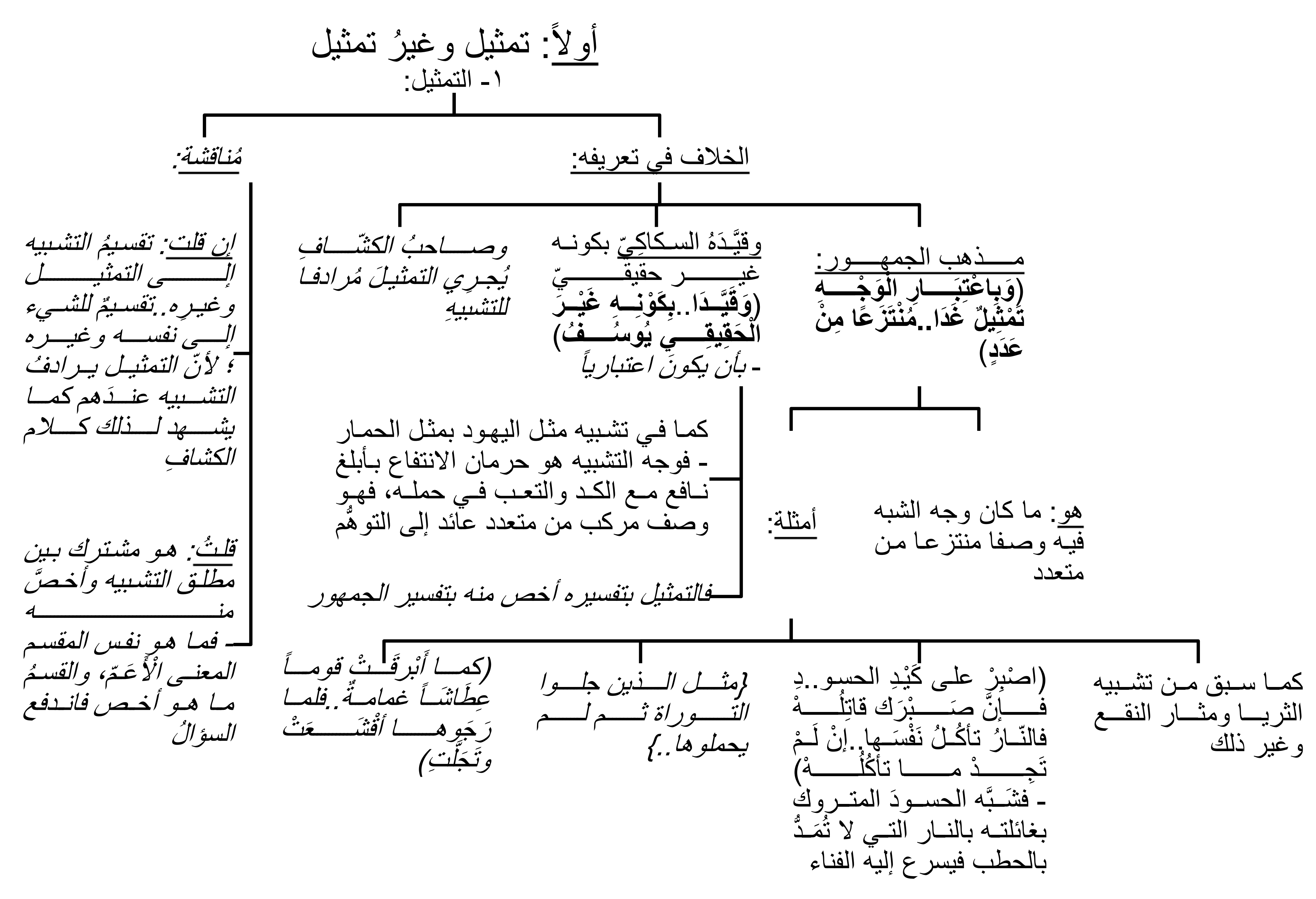
- تحته ثلاثة تقسيمات:

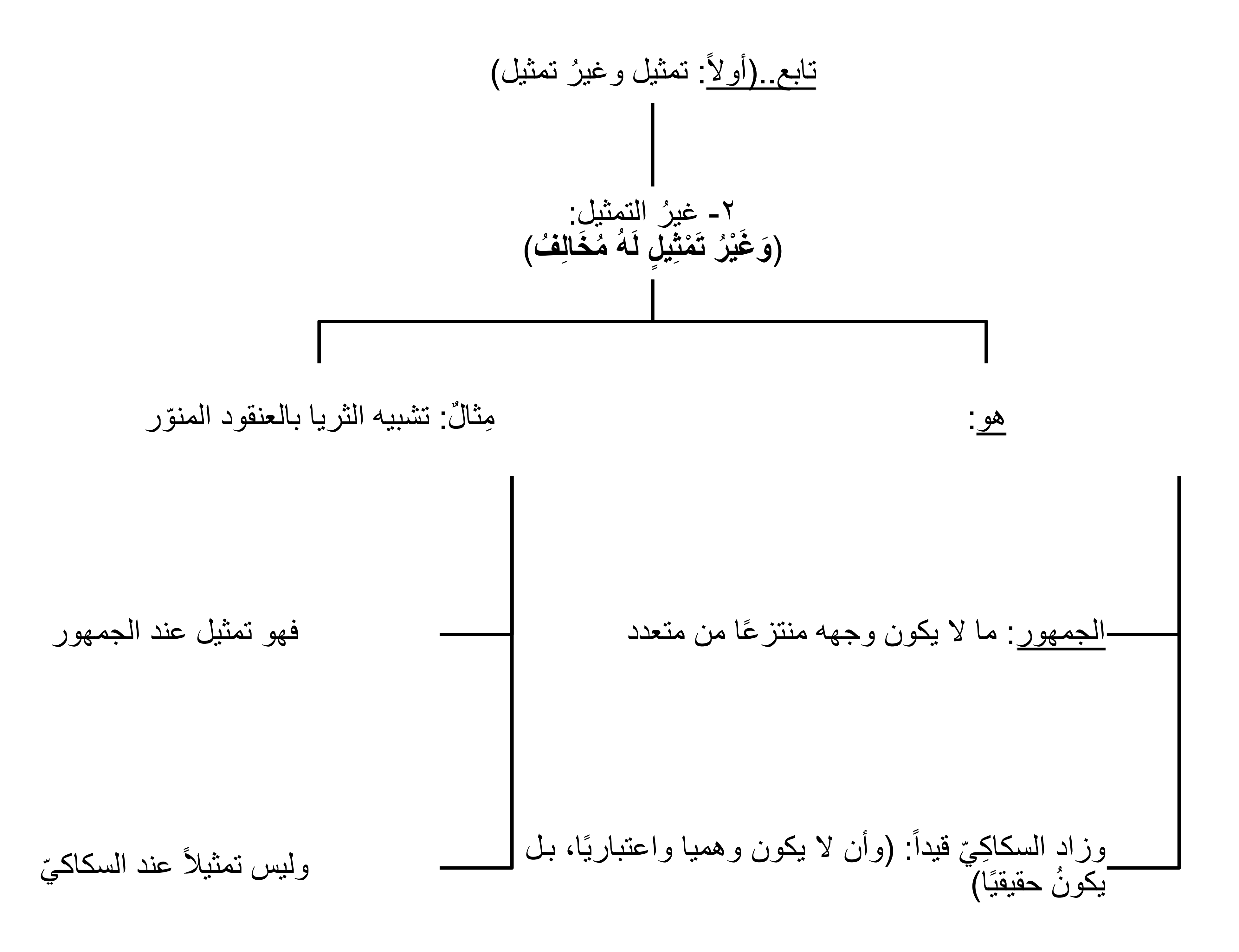


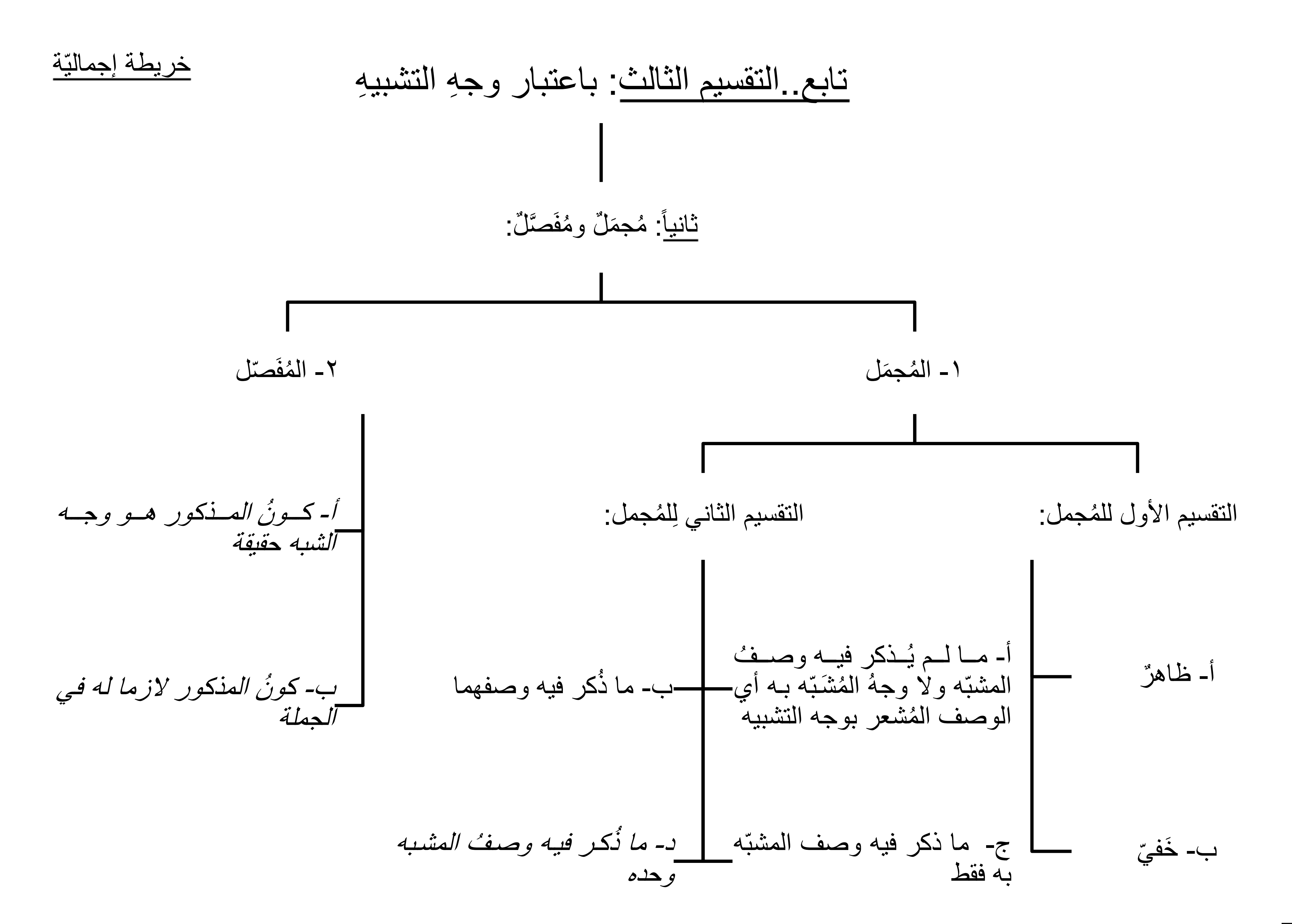
أولاً: تمثيل وغيرُ تمثيل

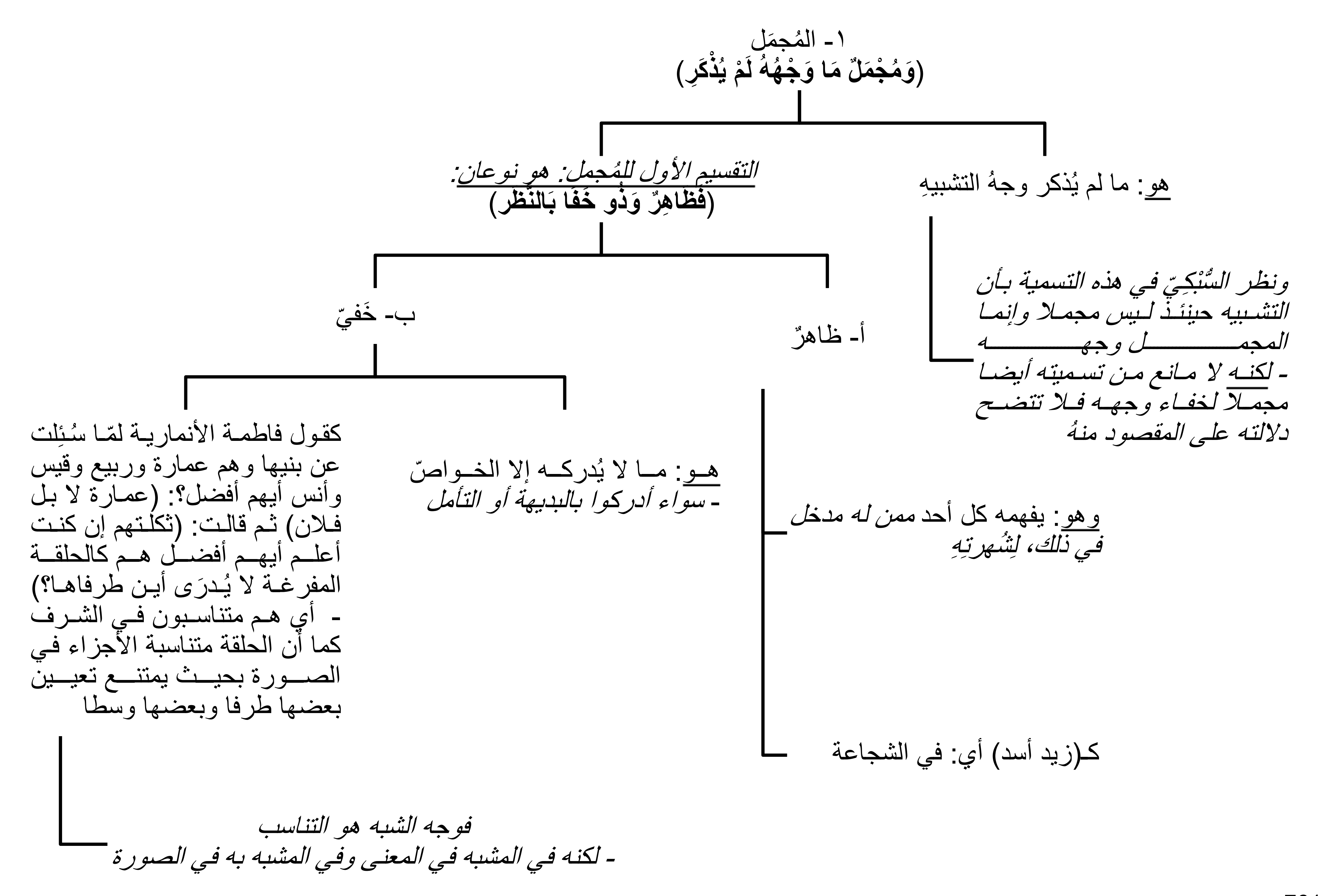
ثانياً: مُجمَلٌ ومُفَصَّلٌ:

ثالثاً: قريبٌ مُبتَذَلٌ وبعيدٌ غريبٌ


أولاً: تمثيل وغيرُ تمثيل
١- التمثيل:
الخلاف في تعريفه:
مُناقشة:
مـــذهب الجمهـــور: (وَباعْتبَـــارِ الْوَجْـــه تَمْثِيلٌ غَدَا..مُنْتزَعًا مِنْ عَدَدٍ)
وقيَّدَهُ السكاكِيّ بكونـه غيـــر حقيقـــيّ (وَقَيَّـدَا..بِكَوْنِـهِ غَيْـرَ الْحَقِيقِـــي يُوسُـــفُ) - بأن يكونَ اعتبارياً
وصـــاحبُ الكشّـــافِ يُجرِي التمثيلَ مُرادفا للتشبيهِ
إن قلت: تقسيمُ التشبيه إلـــى التمثيـــل وغيـرِه..تقسيمٌ للشـيء إلـى نفسـه وغيـره ؛ لأنّ التمثيـل يـرادفُ التشبيه عنـدَهم كمـا يشـهد لـذلك كـلام الكشافِ
قلتُ: هو مشترك بين مطلق التشبيه وأخصَّ منـــــــه - فما هو نفس المقسم المعنى الْأَعَمّ، والقسمُ ما هو أخص فاندفع السؤالُ
هو: ما كان وجه الشبه فيه وصفا منتزعا من متعدد
أمثلة:
كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار - فوجه التشبيه هو حرمان الانتفاع بأبلغ نـافع مـع الكد والتعب فـي حملـه، فهـو وصف مركب من متعدد عائد إلى التوهُّم
فالتمثيل بتفسيره أخص منه بتفسير الجمهور
كما سبق من تشبيه الثريا ومثار النقع وغير ذلك
(اصْبِرْ على كَيْدِ الحسو..دِ فـــإنَّ صَـــبْرَك قاتِلُـــهْ فالنّـارُ تأكُلُ نَفْسَـها..إنْ لَـمْ تَجِـــدْ مـــا تأكُلُـــهْ) - فشَـبَّه الحسـودَ المتـروك بغائلتـه بالنـار التـي لا تُمَدُّ بالحطب فيسرع إليه الفناء
{مثـل الـذين جلـوا التـوراة ثـم لـم يحملوها..}
(كمـا أَبْرَقَـتْ قومـاً عِطَاشَـاً غمامـةٌ..فلمـا رَجَوهـا أَقْشَـعَتْ وتَجَلَّتِ)


تابع..(أولاً: تمثيل وغيرُ تمثيل)
٢- غيرُ التمثيل:
(وَغَيْرُ تَمْثِيلٍ لَهُ مُخَالِفُ)
هو:
مِثالٌ: تشبيه الثريا بالعنقود المنوّر
الجمهور: ما لا يكون وجهه منتزعًا من متعدد
فهو تمثيل عند الجمهور
وزاد السكاكِيّ قيداً: (وأن لا يكون وهميا واعتباريًا، بل يكونُ حقيقيًا)
وليس تمثيلاً عند السكاكيّ


تابع..التقسيم الثالث: باعتبار وجهِ التشبيهِ
ثانياً: مُجمَلٌ ومُفَصَّلٌ:
١- المُجمَل
٢- المُفَصّل
التقسيم الأول للمُجمل:
التقسيم الثاني لِلمُجمل:
أ- ظاهرٌ
ب- خَفيّ
أ- ما لم يُذكر فيه وصفُ المشبّه ولا وجهُ المُشَبّه به أي الوصف المُشعر بوجه التشبيه
ب- ما ذُكر فيه وصفهما
ج- ما ذكر فيه وصف المشبّه به فقط
د- ما ذُكر فيه وصفُ المشبه وحده
أ- كونُ المذكور هو وجه الشبه حقيقة
ب- كونُ المذكور لازما له في الجملة



١- المُجمَل
(وَمُجْمَلٌ مَا وَجْهُهُ لَمْ يُذْكَرِ)
هو: ما لم يُذكر وجهُ التشبيهِ
ونظر السُّبْكِيّ في هذه التسمية بأن التشبيه حينئذ ليس مجملا وإنما المجمل وجهه
- لكنه لا مانع من تسميته أيضا مجملا لخفاء وجهه فلا تتضح دلالته على المقصود منهُ
التقسيم الأول للمُجمل: هو نوعان:
(فظاهِرٌ وَذُو خَفًا بَالنَّظَر)
أ- ظاهرٌ
وهو: يفهمه كل أحد ممن له مدخل في ذلك، لِشُهرتِهِ
كـ(زيد أسد) أي: في الشجاعة
ب- خَفيّ
هو: ما لا يُدركه إلا الخواصّ
- سواء أدركوا بالبديهة أو التأمل
كقول فاطمة الأنمارية لمّا سُئِلت عن بنيها وهم عمارة وربيع وقيس وأنس أيهم أفضل؟: (عمارة لا بل فلان) ثم قالت: (ثكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل هم كالحلقة المفرغة لا يُدرَى أين طرفاها؟)
- أي هم متناسبون في الشرف كما أن الحلقة متناسبة الأجزاء في الصورة بحيث يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا
فوجه الشبه هو التناسب
- لكنه في المشبه في المعنى وفي المشبه به في الصورة

تابع..١- المُجمَل

التقسيم الثاني للمُجمل:

(فَمِنْهُ مَا مِنْ وَصْفِ طَرْفَيْهِ عَرَا..أَوْ مُشْبَهٍ أَوْ وَصْفُ كُلٍّ ذُكِرَا)

أ- ما لم يُذكر فيه وصفُ المشبّه ولا وجهُ المُشَبّه به أي الوصف المُشعر بوجه التشبيه

- *والمراد: لا مطلق الوصف، بل الوصف المُومِئُ لوجه التشبيه*

كـ(زيد أسد)

وكـ*(زيد الفاضلُ أسدٌ)؛ لأنَّ (الفاضل) ليس فيه إيماءٌ إلى وجه الشبه، فلا يشعر بالشجاعةِ*

ب- ما ذُكر فيه وصفهما

كـ(صدفتْ عنه فلم تصدفْ مواهبهُ ..عنّي وعاودهُ ظنّي فلم يخبِ كالغيثِ إن جئتهُ وافاكَ ريّقهُ..وإن ترَّحلتَ عنه جدَّ في الطلبِ)

- فوَصَفَ..

١- المشبه به وهو الغيثُ بأنه يصيبك إذا جئته أو ترحلت عنه

والمشبه وهو الممدوح بالإعطاء حال الطلب وعدمه والإقبال والإعراض

ج- ما ذكر فيه وصف المشبّه به فقط

كقولها: (هُم كالحلقة المفرغة لا يدري أني طرفاها؟)

وكـ*(فإنكَ شمسٌ والملوكُ كواكبٌ..إذا طلعتْ لم يبدُ منهنّ كوكبُ)*

د- ما ذُكر فيه وصفُ المشبه وحده

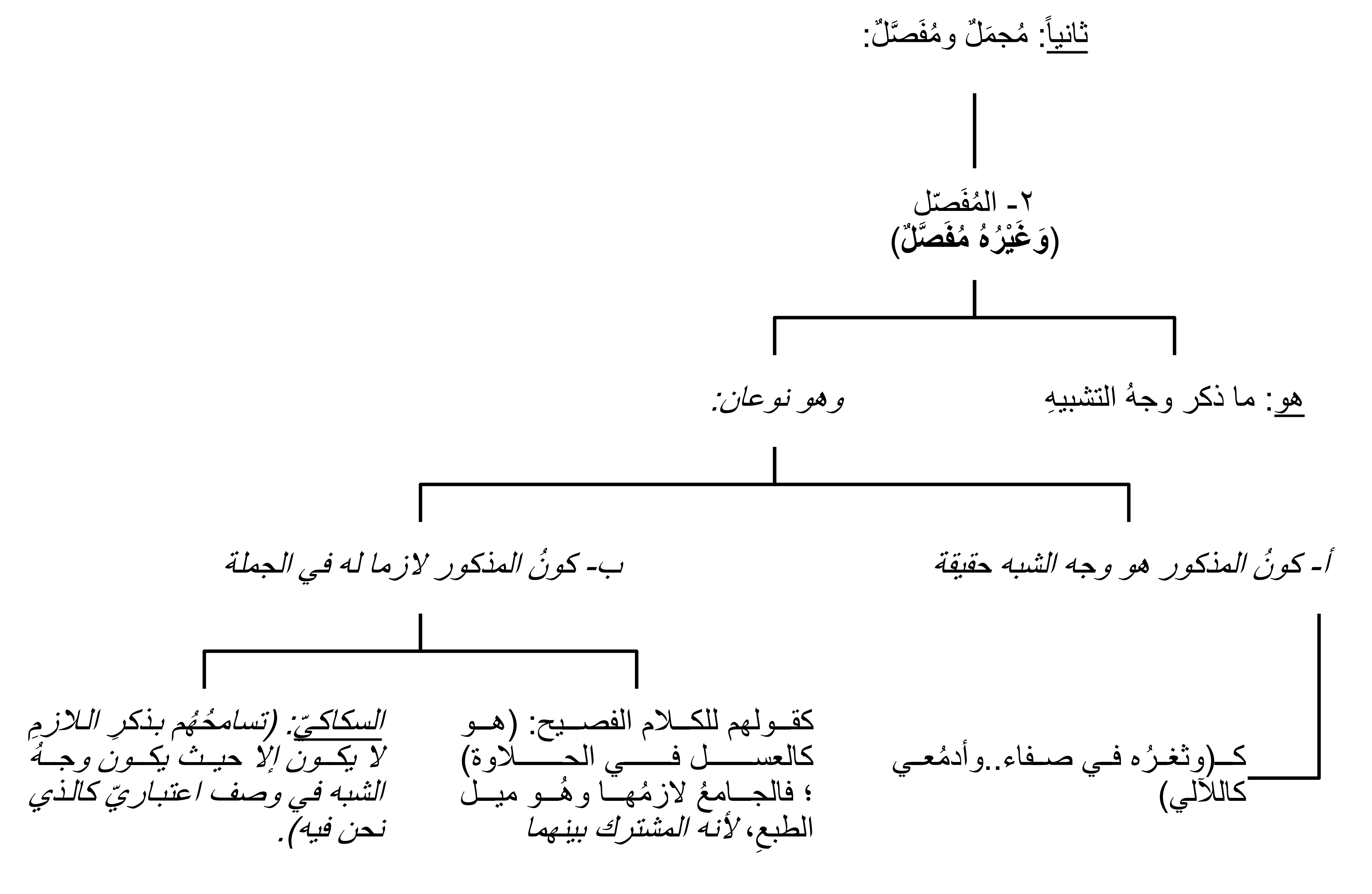
كَقَوْلِكَ: (فلان كثُرت أياديه لديّ ووصلت مواهبُه إليّ، طلبتُ منه أو لم أطلبْ كالغيث).

وتركوا ذِكرَ هذا القِسم..

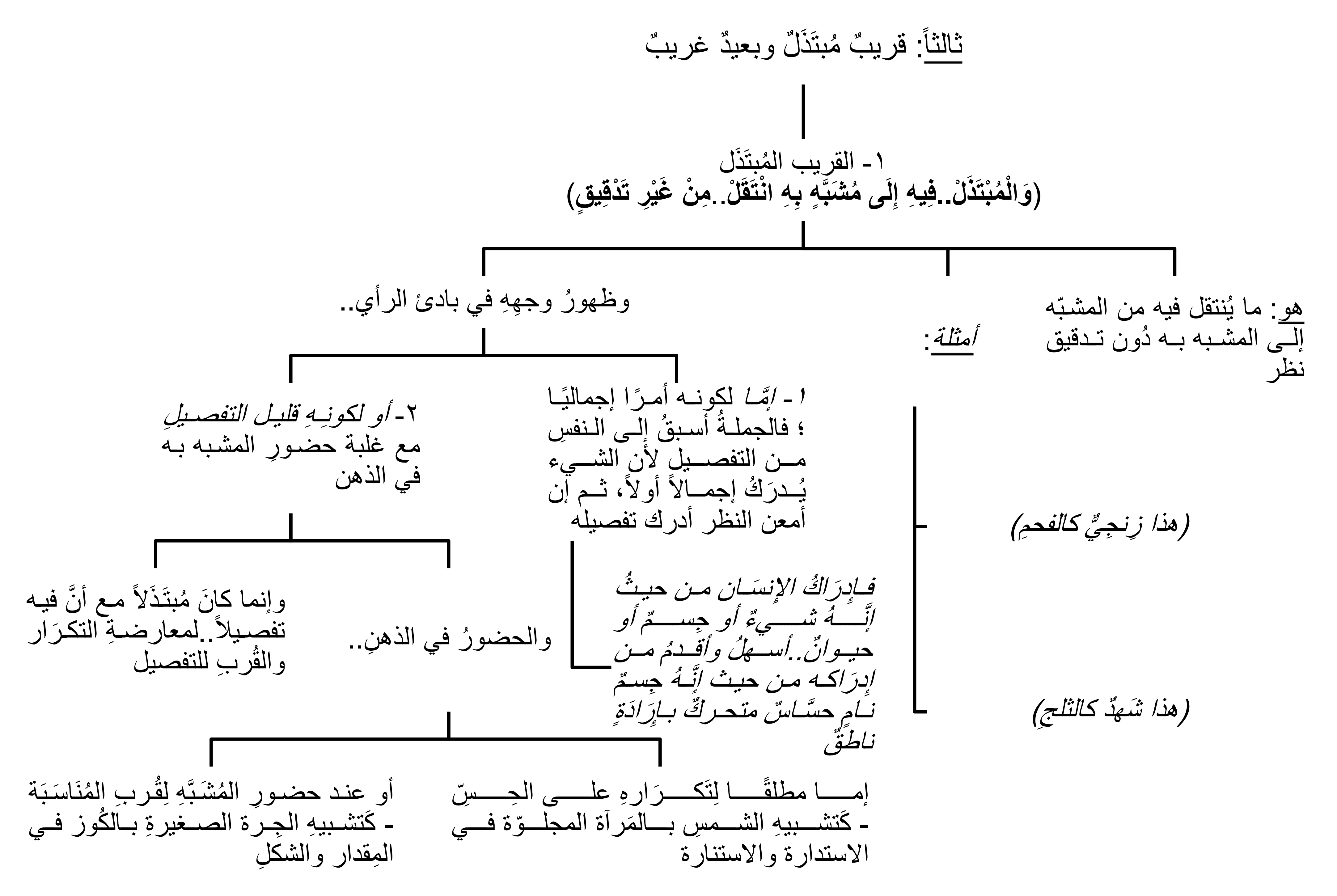
وذلك لعدم الظفر بمثال له من كلامهم

وقيل: لعدم إمكانه؛ لأنّ وصف المُشبه يقتضي أن يكون وجه المشبه فيه أتمَّ منه في المشبّه به والمعروف في ذلك إنما هو العكسُ

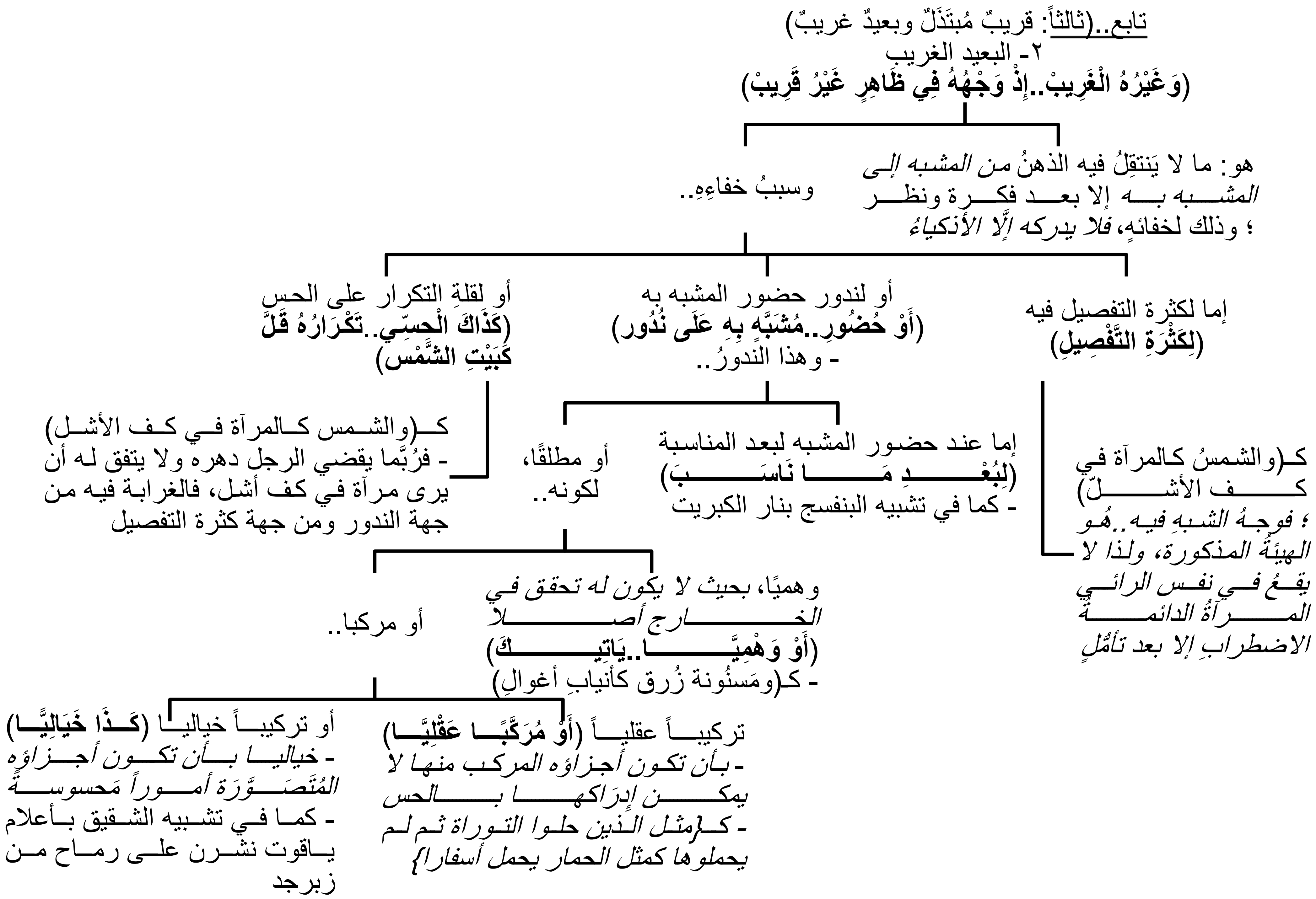
وهذا ممنوع؛ لأنّ ذكر وصف المشبه لا يستدعِي أن يكون أتمَّ، فقد يُطوَى ذِكرُه في المشبّه به لأنه فيه أشهر وأتم



ثانياً: مُجمَلٌ ومُفَصَّلٌ:
٢- المُفَصّل
(وَغَيْرُهُ مُفَصَّلٌ)
هو: ما ذكر وجهُ التشبيهِ
وهو نوعان:
أ- كونُ المذكور هو وجه الشبه حقيقة
ب- كونُ المذكور لازما له في الجملة
كـ(وثغرُه في صفاء..وأدمُعي كاللآلي)
كقولهم للكلام الفصيح: (هو كالعسل في الحلاوة) ؛ فالجامعُ لازمُها وهُو ميل الطبعِ، لأنه المشترك بينهما
السكاكيّ: (تسامحُهُم بذكرِ اللازمِ لا يكون إلا حيث يكون وجهُ الشبه في وصف اعتباريّ كالذي نحن فيه).



ثالثاً: قريبٌ مُبتَذَلٌ وبعيدٌ غريبٌ
١- القريب المُبتَذَل
(وَالْمُبْتَذَلُ..فِيهِ إِلَى مُشَبَّهٍ بِهِ انْتَقَلْ..مِنْ غَيْرِ تَدْقِيقٍ)
هو: ما يُنتقل فيه من المشبّه إلـى المشبه بـه دُون تـدقيق نظر
أمثلة:
(هذا زِنجِيٌّ كالفحمِ)
(هذا شَهدٌ كالثلجِ)
وظهورُ وجهِهِ في بادئ الرأي..
١- إمَّا لكونـه أمـرًا إجماليًـا ؛ فالجملـةُ أسبقُ إلـى النفسِ مـن التفصـيلِ لأن الشـيء يُـدرَكُ إجمـالاً أولاً، ثـم إن أمعن النظر أدرك تفصيله
فـإدرَاكُ الإنسَان مـن حيـثُ إنَّـهُ شـيءٌ أو جِسـمٌ أو حيـوانٌ..أسـهلُ وأقـدمُ مـن إدرَاكـه من حيث إنَّـهُ جِسمٌ نـامٍ حسَّاسٌ متحـركٌ بـإِرَادَةٍ ناطقٌ
٢- أو لكونـهِ قليل التفصيلِ مع غلبة حضورِ المشبه به في الذهن
والحضورُ في الذهنِ..
وإنما كانَ مُبتَذَلاً مع أنَّ فيه تفصيلاً..لمعارضةِ التكرَار والقُربِ للتفصيل
إمـا مطلقًـا لِتَكـرَارهِ علـى الحِـسِّ - كَتشـبيهِ الشـمسِ بـالمَرآة المجلـوّة فـي الاستدارة والاستنارة
أو عند حضورِ المُشَبَّهِ لِقُربِ المُنَاسَبَة - كَتشبيهِ الجِرة الصغيرةِ بالكُوز في المِقدار والشكلِ



تابع..(ثالثاً: قريبٌ مُبتَذَلٌ وبعيدٌ غريبٌ)
٢- البعيد الغريب
(وَغَيْرُهُ الْغَرِيبْ..إِذْ وَجْهُهُ فِي ظَاهِرٍ غَيْرُ قَرِيبْ)
هو: ما لا يَنتقِلُ فيه الذهنُ من المشبه إلى المشبه به إلا بعد فكرة ونظر؛ وذلك لخفائهِ، فلا يدركه إِلّا الأذكياءُ
وسببُ خفاءِهِ..
إما لكثرة التفصيل فيه
(لِكَثْرَةِ التَّفْصِيلِ)
كـ(والشمسُ كالمرآة في كف الأشلّ)؛ فوجهُ الشبهِ فيه..هُو الهيئةُ المذكورة، ولذا لا يقعُ في نفس الرائي المرآةُ الدائمةُ الاضطرابِ إلا بعد تأمُّلٍ
أو لندور حضور المشبه به
(أَوْ حُضُورِ..مُشَبَّهٍ بِهِ عَلَى نُدُور)
- وهذا الندورُ..
إما عند حضور المشبه لبعد المناسبة
(لِبُعْدِ مَا نَاسَبَ)
- كما في تشبيه البنفسج بنار الكبريت
أو مطلقًا، لكونه..
وهميًا، بحيث لا يكون له تحقق في الخارج أصلا
(أَوْ وَهْمِيًّا..يَاتِيكَ)
- كـ(ومَسنُونة زُرق كأنيابِ أغوالِ)
أو مركبا..
تركيباً عقلياً (أَوْ مُرَكَّبًا عَقْلِيًّا)
- بأن تكون أجزاؤه المركب منها لا يمكن إدراكها بالحس
- كـ{مثل الذين حلوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا}
أو تركيباً خيالياً (كَذَا خَيَالِيًّا)
- خياليا بأن تكون أجزاؤه المُتَصَوَّرَة أموراً مَحسوسةً
- كما في تشبيه الشقيق بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد
أو لقلةِ التكرار على الحس
(كَذَاكَ الْحِسِّي..تَكْرَارُهُ قَلَّ كَبَيْتِ الشَّمْس)
كـ(والشمس كالمرآة في كف الأشل)
- فرُبَّما يقضي الرجل دهره ولا يتفق له أن يرى مرآة في كف أشل، فالغرابة فيه من جهة الندور ومن جهة كثرة التفصيل

تابع..(ثالثاً: قريبٌ مُبتَذَلٌ وبعيدٌ غريبٌ)

تنبيهٌ: المراد بالتفصيل: أن ينظر في أكثر من وصف أي اثنين فصاعدا

- والمرادُ بالوصفِ..وجودُها أو عدمُها أو وجود البعضِ وعدمُ البعضِ، وكل ذلك في أمر أو أمرين أو أكثر

(وَكَثْرَةُ التَّفْصِيلِ أَنْ يَنْظُرَ فِي..أَكْثَرَ مِنْ وَصْفٍ وَأَوْجُهًا يَفِي)

ولهذا النظرِ أوجُهٌ، وأعرفُها وجهان:

١- أن تأخذ بعض الأوصاف وتدع بعضا لا *بمعنى تسقطه عن النظر بل بمعنى تعتبر عدمه وتجعله داخلا في وجه الشبه أي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها فيكون وجه الشبه هيئة منتزعة من الوجود والعدم*

(أَعْرَفُهَا أَخْذُكَ بَعْضًا وَتَدَعْ..بَعْضًا)

كقوله في الرمح: (جَمَعْتُ رُدَيْنِيّاً كَأَنّ سِنَانَهُ..سَنا لَهَبٍ لَمْ يَتّصِلْ بِدُخَانِ)

- فاعتبَرَ في اللهبِ الشكلَ واللونَ واللمعانَ وتركَ الاتصال بالدخان ونفاه

٢- وأن تعتبر الجميع

(وَإِنْ تَعْتَبِرِ الْكُلَّ)

كما تقدم في تشبيه الثريا بالعنقود

- فاعتبر اللونَ والشكلَ وغيرَ ذلكَ

وكُلَّمَا كان التركيبُ مِن أمور أكثر..كَان التشبيه أبعد من الذهن وأبلغ لغرابته *وأكثر قبولاً*؛ لأن نيل الشيء بعد طلبه ألذ

(وَمَعْ..كَثْرَتِهِ فَهْوَ الْبَلِيغُ وَالْغَرِيبْ..لِبُعْدِهِ)

وليس عدمُ الظهور هنا..من التعقيد المذموم

- فالمذمومُ يكونُ إما لسوء ترتيب الألفاظ وإما لاختلاف الانتقال من المعنى الأول إلى الثاني الذي هو المراد

أمثلة:

{إنما مثل الحياة الدنيا...كأن لم تغن بالأمس}؛ فإنها عشر جمل وقع التركيب من مجموعِها بحيث لو سقط منها شيء..اختل التشبيه إذ المقصود تشبيه حال الدنيا في سرعة تقضيها وانقراض نعيمها واغترار الناس بها بحال ماء نزل من السماء وأنبت أنواع العشب وزيَّن بزخرفها وجه الأَرْض، فأتاها بأسُ الله فجأةً فكأنَّها لَم تكُن بالأمس

قول ابن المعتز: (كَأَنَّا وَضَوْءُ الصُّبْحِ يَسْتَعْجِلُ الدُّجَى..نُطيرُ غُراباً ذا قَوادِمَ جُونِ)

- فشَبَّهَ ظلام الليل عند انفجار الصبح بغربانٍ لها قوادمُ بِيضٌ ثُمَّ جَعَلَ قوّة ظهور الضوء ودفعه الظلام كأنه يستعجلُهُ، ثم راعى معنى الاستعجال في قوله (نُطير غرابا) لأن الطائر إذا أزعج كان أسرع منه في الطيران إذا كان على اختيار منه

تابع..(ثالثاً: قريبٌ مُبتَذَلٌ وبعيدٌ غريبٌ)

تنبيهٌ: **(وَقَدْ يُجَاءُ فِي الْقَرِيبْ..بِنُكْتَةٍ تُغْرِبُهُ)**

- قد يُتَصَرَّفُ في التشبيه القريب بما يجعله غريبا ويُخرجُه عن الابتذال، *وذلك بأن يُقَيَّد بقيدٍ وجوديٍّ أوعدميٍّ*

كذكر شرطٍ، ويسمى (التشبيه المشروط)

(كَذِكْرِ..شَرْطٍ)

كـ(عَزَماتُهُ مِثْلُ النُّجُوم ثَوَاقِبَاً..لَو لم يكن للثَّاقِبَاتِ أُفُولُ)

- فتشبيهُ العَزم بالنجم..مُبتذلٌ إلا أن اشتراط عدم الأفولِ أخرجه إلى الغرابة

وكـ(يكَادُ يَحْكِيكَ صَوابُ الغَيْثِ مُنْسَكِبًا..لَوْ كَانَ طَلْقُ المُحَيَّا يُمْطِرُ الذَّهَبَا والدهرُ لَو لم يخُن وَالشَّمْسُ لَو نطقت..وَاللَّيْثُ لَو لم يصِد وَالْبَحْرُ لَو عذُبا)

أو ذِكرِ غَيرِ شرطٍ

(وَمَا مُحَسِّنٌ *للتشبيه* **ذُو حَصْر)**

كـ(لم تلق هَذَا الْوَجْه شمس نهارنا ... إِلَّا بِوَجْه لَيْسَ فيهِ حياءُ)

- فتشبيهُ الوجه بالشمس..مبتذلٌ إلا أن حديث الحياء وما فيه من الدقة والخفاء أخرجه إلى الغرابة، *كما يَستحيي الصانعُ من إظْهَار عملِهِ عند من هُو أمهرُ منه في ذلك العملِ، لكنَّ الشمسَ لعدم حيائِها تطلعُ عليه*

وكـ(فوالله ما أدرِي أزهرُ خميلةٍ..بطرسك أم درٌّ يلوح على نحر فإنْ كَان زهرا فهو صنعُ سحابةٍ..وإنْ كَان دُرًّا فهو من لجةِ البحرِ)

وكـ(إنَّ كان خطُّك دُرًّا..فليس ذلك نُكرا لأنّ كفك بحرٌ..والبحرُ يقذِفُ دُرًّا)

وكـ(وملتفتات في النقاب كأنما..هززن سيوفا وانتضين خناجرا سفرن بدورا وانتقين أهلة..ومسن غصونا والتفتن جآذرا)

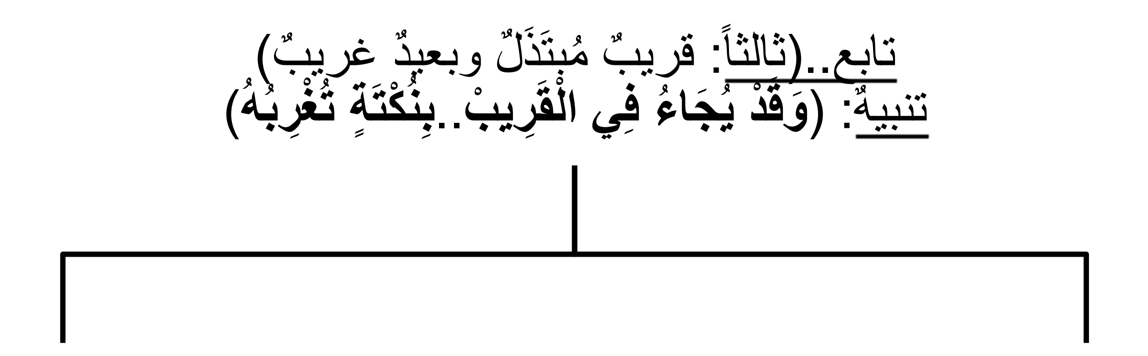
- فإذا أخذ مع التشبيه معنى كل قيد من القيود..زاد حسنا وكمالاً

فتشبيهُ الحطِّ الحسن بالزهر والدُّرِّ مبتذلٌ، لكن لما قيد الزهر بـ(خميلة) وبـ(يلوح على نحر)

- ثُمَّ ضمّ إليه التعليل بـ(صُنع سحابة) و(لجة البحر)

←فَخَرَجَ إلى الغرابة والحُسنِ

تابع..(ثالثاً: قريبٌ مُبتَذَلٌ وبعيدٌ غريبٌ)
تنبيهٌ: (وَقَدْ يُجَاءُ فِي الْقَرِيبْ..بِنُكْتَةٍ تُغْرِبُهُ)



ومِمَّا يخرجُ من الابتذالِ إلى الغرابةِ والحُسن..الجمعُ بين عدة تشبيهاتٍ

كـ(أنا من خَدّه وَعَيْنَيْهِ والثغر..وَمن رِيقه الْبعيد المرام
بَين وردٍ ونرجس وتلالي..أقحوان وبابلي مدام)

وكذا إذا اتحد المشبّه وتعدَّدَ المشبّه بهِ

كـ(كَأَنَّما يَبْسِمُ عَنْ لُؤْلُؤ..مُتَضَّدٍ أَوْ بَرَدٍ أَوْ أَقَاحْ)

التقسيم الرابع: باعتبار أداةِ التشبيهِ

(وَبِاعْتِبَارٍ فِي الأَدَاةِ يُخْزَلُ..مُؤَكّدٌ وَمَا عَدَاهُ مُرْسَلُ)

- ينقسِمُ لى..

١- مُؤَكَّد

- وهو: (ما حُذِفَت فيه الـأداة)، بحيث لا تكون ملفوظةً ولا مقدرةً

أمثلة:

- {وهـي تمـر مـر السـحاب} أي مثـل مر السحاب
- (هُمُ الْبُحـورُ عَطـاءً حِـينَ تَسْـأَلَهُمْ..وَفـي اللِّقاءِ إذا تَلْقاهمُ بُهمُ)

تنبيهات وفوائد:

- *وسُمِّي بذلك لأنه يدل على أن المشبه لكثرةِ ما مَاثل المشبه به..صار بحسب الظاهر واحدا من أفراده - فكما يقال: (هذا السبُعُ أسدٌ)..يُقالُ أيضا: (زيدٌ أسدٌ)*
- *ليس مِن المُؤَكَّدِ نحو (زيد) في جواب سؤال (مَن شبه الشمس؟)؛ لأنَّ التقدير (يُشبِهُهَا زيدٌ)*
- *مِن المُؤَكَّد: ما أضيف فيه المُشبه به إلى المشبه بعد حذف الأَدَاة*
  - كـ(والـريحُ تعبـثُ بالغصـون وقـد جـرى..ذهـب الأصـيل علـى لُجَـينِ المـاءِ)
  - *فالأصلُ (جرى الأصيلُ الذي هو كالذهب على الماء الذي هو كاللجين) فحُذفت الأَدَاةُ ثم أضيف المشبه به إلى المشبه للمبالغة*

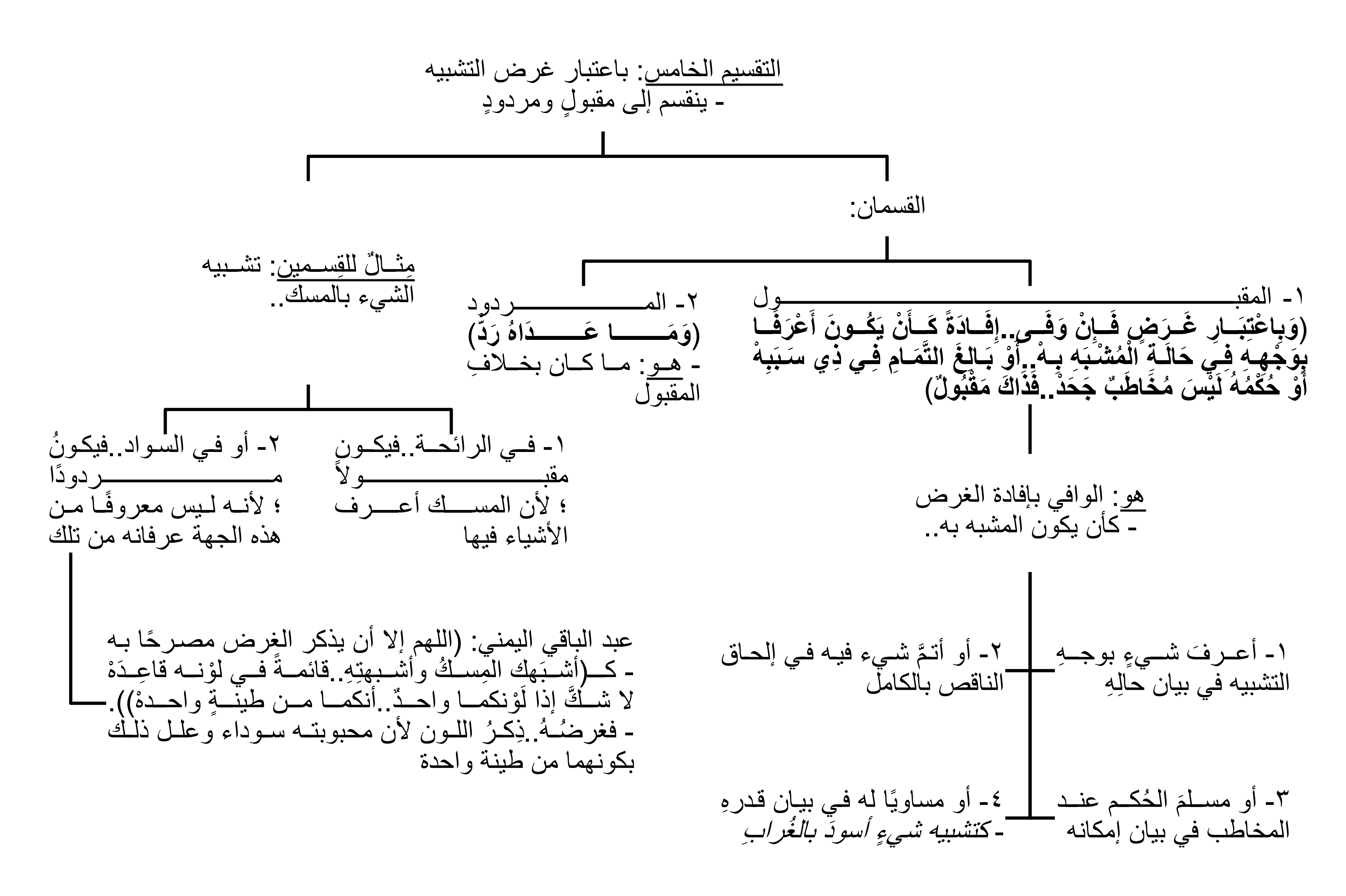
٢- مُرسَل

- وهو: ما ذُكِرَت فيه الأداةُ أو كانت *مُقَدَّرةً*

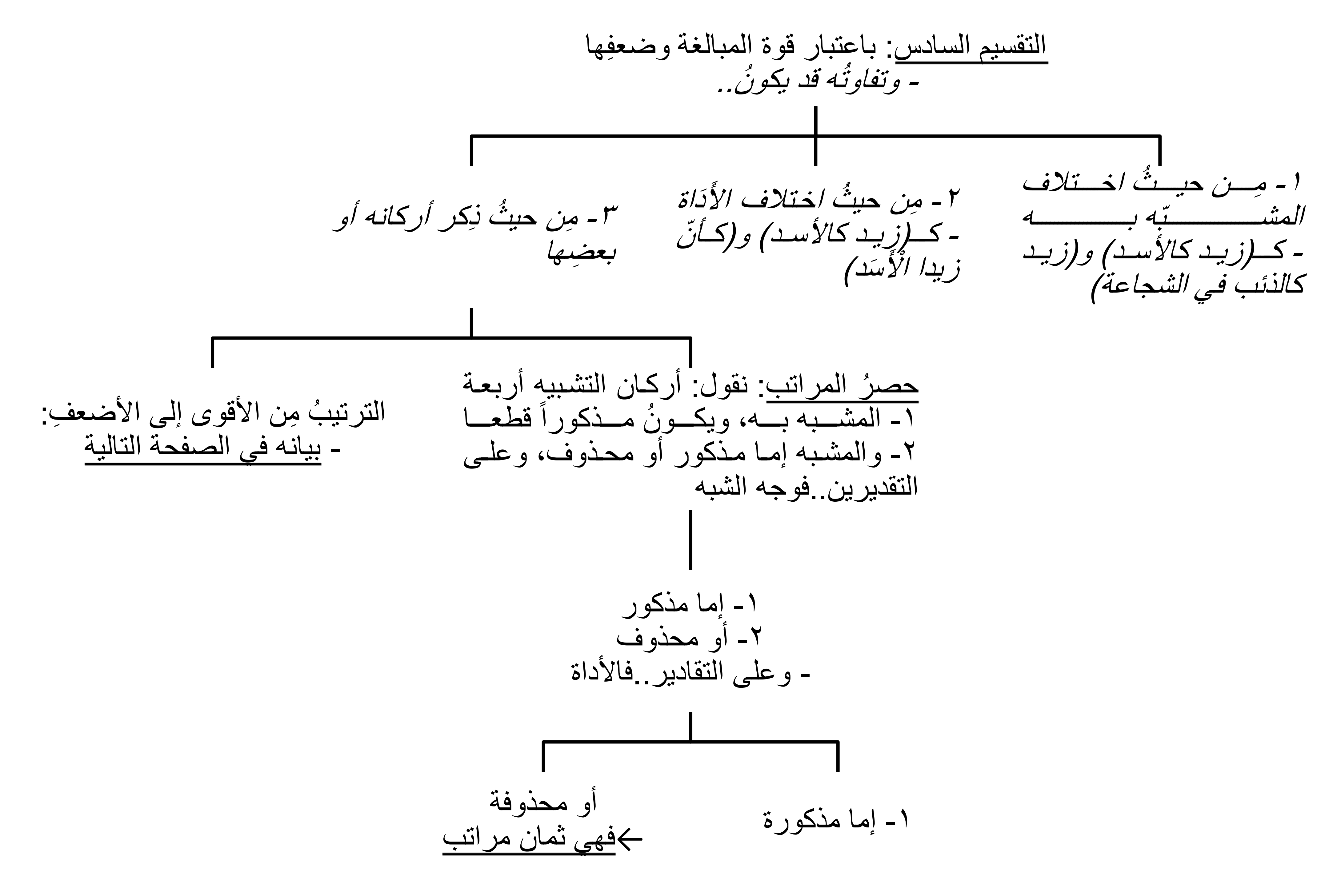
أمثلة:

- *{مثلهم كمثل الـذي استوقد نارا}*
- *{عرضُـها كعـرض السماء والْأَرْض}*
- *(وتَعْطُو برَخْصٍ غَيْرِ شَثْنٍ كأَنَّهُ..أَساريعُ ظَبْيٍ أو مَساوِيكُ إِسْحِلِ)*

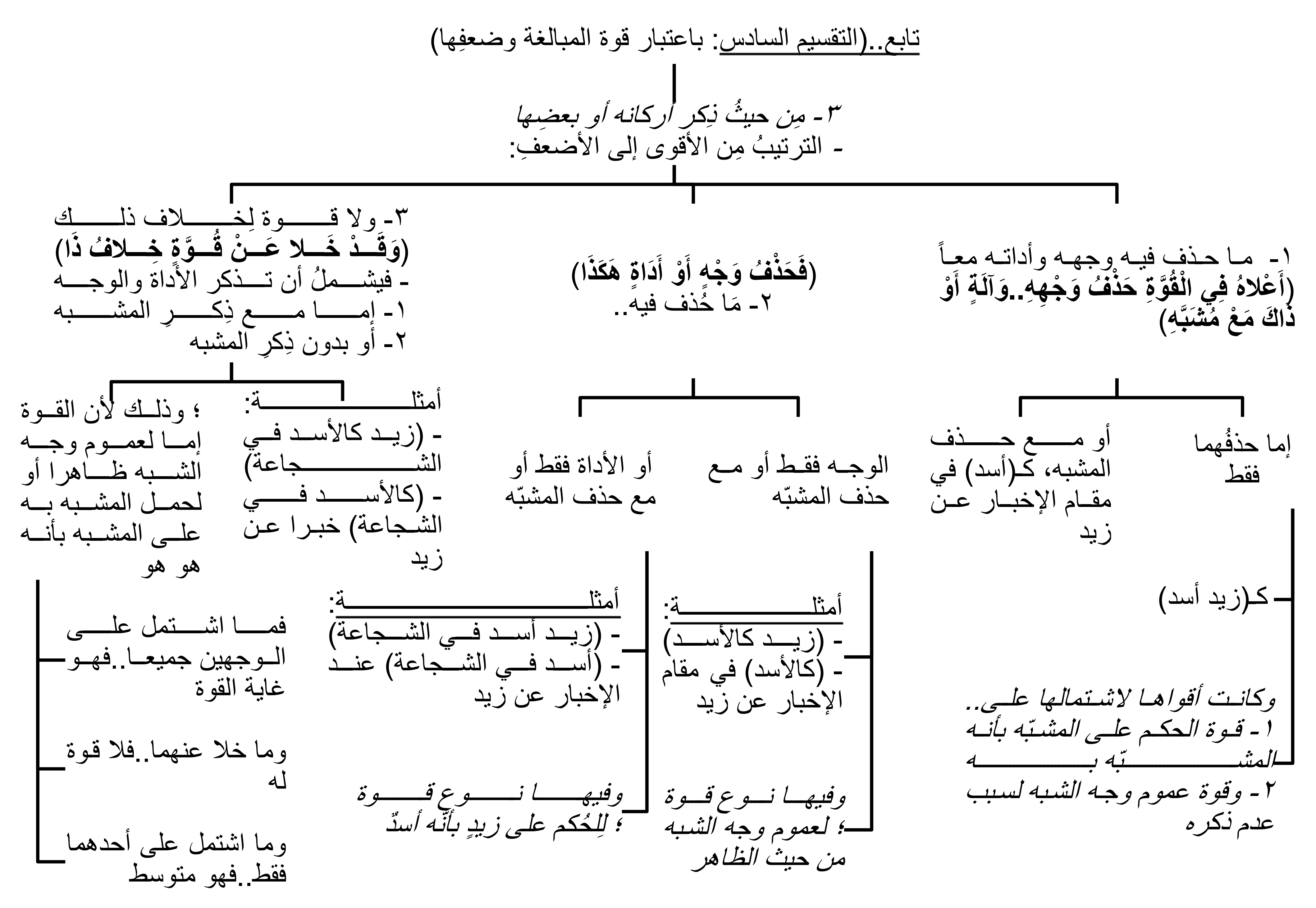
تنبيهٌ: المُعتَبَرُ فِي المُؤكّدِ والمرسلِ..إنما هو التأكيد وعدمُه بالنظر إلى نفس أركان التشبيه مع قطع النظر عما هو خارج عما يفيد التشبيه - فنحو (إنّ زيدا كالأسد) من المرسل، وإنْ اشتمل على تأكيد التشبيهِ



التقسيم الخامس: باعتبار غرض التشبيه
- ينقسم إلى مقبولٍ ومردودٍ
القسمان:
١- المقبول
(وَبِاعْتِبَارِ غَرَضٍ فَإِنْ وَفَى..إِفَادَةً كَأَنْ يَكُونَ أَعْرَفَا بِوَجْهِهِ فِي حَالَةِ الْمُشْبَهِ بِهْ..أَوْ بَالِغَ التَّمَامِ فِي ذِي سَبَبِهْ أَوْ حُكْمُهُ لَيْسَ مُخَاطَبٌ جَحَدْ..فَذَاكَ مَقْبُولٌ)
هو: الوافي بإفادة الغرض
- كأن يكون المشبه به..
١- أعرفَ شيءٍ بوجهِهِ التشبيه في بيان حالِهِ
٢- أو أتمَّ شيء فيه في إلحاق الناقص بالكامل
٣- أو مسلمَ الحُكم عند المخاطب في بيان إمكانه
٤- أو مساويًا له في بيان قدرِهِ
- كتشبيه شيءٍ أسودَ بالغُرابِ
٢- المردود
(وَمَا عَدَاهُ رَدٌّ)
- هو: ما كان بخلافِ المقبول
مِثالٌ للقِسمين: تشبيه الشيء بالمسك..
١- في الرائحة..فيكون مقبولاً ؛ لأن المسك أعرف الأشياء فيها
٢- أو في السواد..فيكونُ مردودًا ؛ لأنه ليس معروفًا من هذه الجهة عرفانه من تلك
عبد الباقي اليمني: (اللهم إلا أن يذكر الغرض مصرحًا به - كـ(أشبَهك المِسكُ وأشبهتِهِ..قائمةً في لوْنه قاعِدَهْ لا شكَّ إذا لَوْنكما واحدٌ..أنكما من طينةٍ واحدهْ)).
- فغرضُهُ..ذِكرُ اللون لأن محبوبته سوداء وعلل ذلك بكونهما من طينة واحدة



التقسيم السادس: باعتبار قوة المبالغة وضعفِها
- وتفاوتُه قد يكونُ..
١- مِن حيثُ اختلاف المشبّه به
- كـ(زيد كالأسد) و(زيد كالذئب في الشجاعة)
٢- مِن حيثُ اختلاف الأَدَاة
- كـ(زيد كالأسد) و(كأنّ زيدا الأَسَد)
٣- مِن حيثُ ذِكر أركانه أو بعضِها
حصرُ المراتب: نقول: أركان التشبيه أربعة
١- المشبه به، ويكونُ مذكوراً قطعا
٢- والمشبه إما مذكور أو محذوف، وعلى التقديرين..فوجه الشبه
الترتيبُ مِن الأقوى إلى الأضعفِ:
- بيانه في الصفحة التالية
١- إما مذكور
٢- أو محذوف
- وعلى التقادير..فالأداة
١- إما مذكورة
أو محذوفة
فهي ثمان مراتب


تابع..(التقسيم السادس: باعتبار قوة المبالغة وضعفِها)
٣- مِن حيثُ ذِكرِ أركانه أو بعضِها
- الترتيبُ مِن الأقوى إلى الأضعفِ:
١- ما حذف فيه وجهه وأداته معاً
(أَعْلاهُ فِي الْقُوَّةِ حَذْفُ وَجْهِهِ..وَآلَةٍ أَوْ ذاكَ مَعْ مُشَبَّهِ)
إما حذفُهما فقط
أو مع حذف المشبه، كـ(أسد) في مقام الإخبار عن زيد
كـ(زيد أسد)
وكانت أقواها لاشتمالها على..
١- قوة الحكم على المشبّه بأنه المشـبّه بـه
٢- وقوة عموم وجه الشبه لسبب عدم ذكره
٢- مَا حُذف فيه..
(فَحَذْفُ وَجْهٍ أَوْ أَدَاةٍ هَكَذَا)
الوجه فقط أو مع حذف المشبّه
أمثلة:
- (زيد كالأسد)
- (كالأسد) في مقام الإخبار عن زيد
وفيها نوع قوة ؛ لعموم وجه الشبه من حيث الظاهر
أو الأداة فقط أو مع حذف المشبّه
أمثلة:
- (زيد أسد في الشجاعة)
- (أسد في الشجاعة) عند الإخبار عن زيد
وفيها نوع قوة ؛ لِلحُكم على زيدٍ بأنّه أسدٌ
٣- ولا قوة لِخلاف ذلك
(وَقَدْ خَلا عَنْ قُوَّةٍ خِلافُ ذَا)
- فيشملُ أن تذكر الأداة والوجه
١- إما مع ذِكرِ المشبه
٢- أو بدون ذِكرِ المشبه
أمثلة:
- (زيد كالأسد في الشجاعة)
- (كالأسد في الشجاعة) خبرا عن زيد
؛ وذلك لأن القوة إما لعموم وجه الشبه ظاهرا أو لحمل المشبه به على المشبه بأنه هو هو
فما اشتمل على الوجهين جميعا..فهو غاية القوة
وما خلا عنهما..فلا قوة له
وما اشتمل على أحدهما فقط..فهو متوسط

فائدتان

الفائدة الأولى: اختُلف في التشبيه، هل هو من قبيل الحقيقة أو المجاز؟

السُّبْكِيّ: (فيه تفصيل:

إذا كان مصرحا فيه بالأَدَاةِ..فحقيقة - كـ(زيد كالأسد)

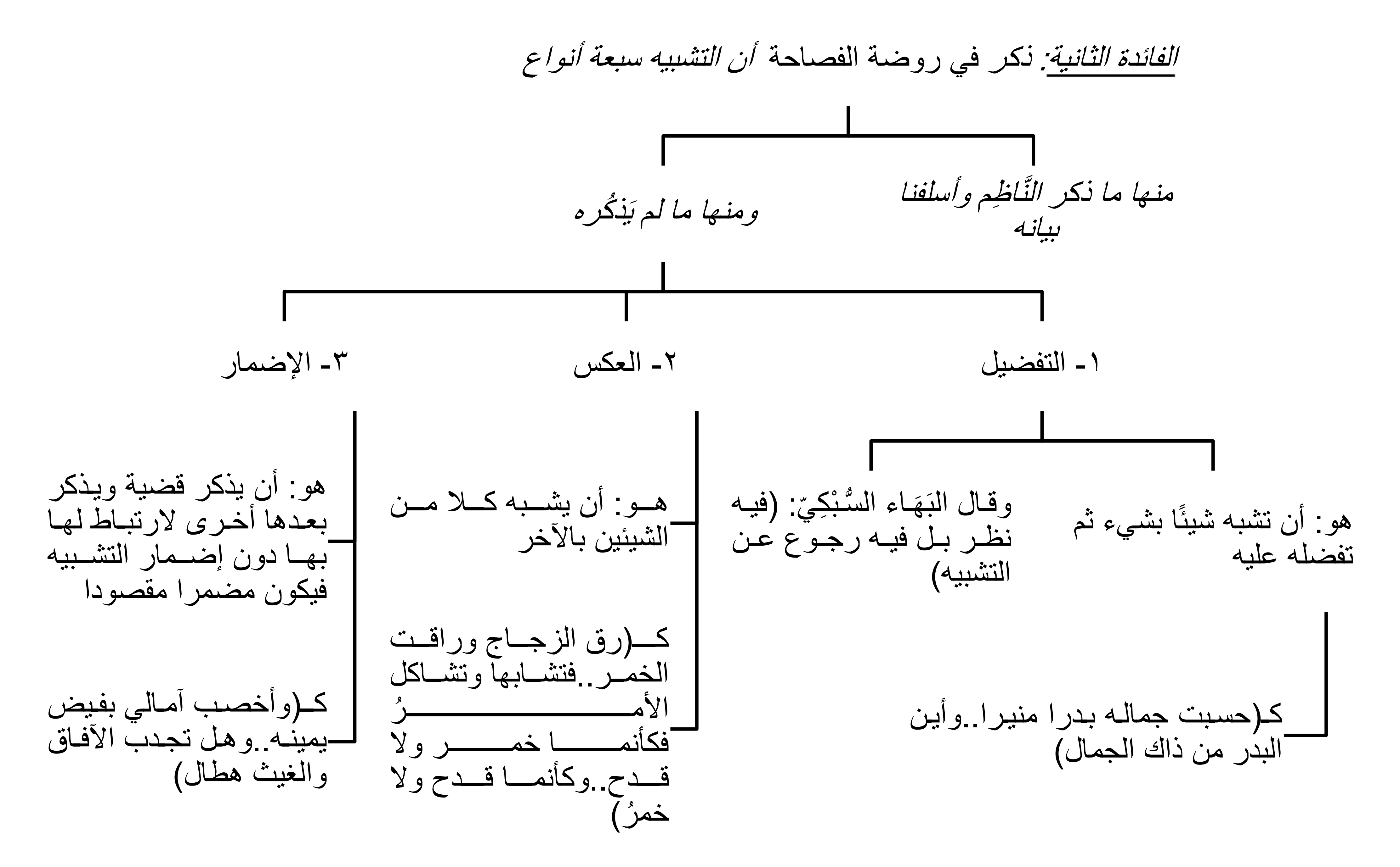
إذا حذفت أداته..ففيهِ مجاز الحذف - كـ(زيد أسدٌ)

ابن الأثير في كنز البراعة: (الجمهور على أن التشبيه الصريح كـ(زيد كالأسد)..مجاز)

السُّبْكِيّ: (لا نُسَلِّمُ له صحة هذا النقل إلا أن يُدَّعَى أنّ معنى (زيد كالأسد) مشابهته له في جميع الأمور وأن ذلك متعذرٌ، فهذه شبهة ساقطة).

مبنية على باطل كما سيأتي ثم رأيت في

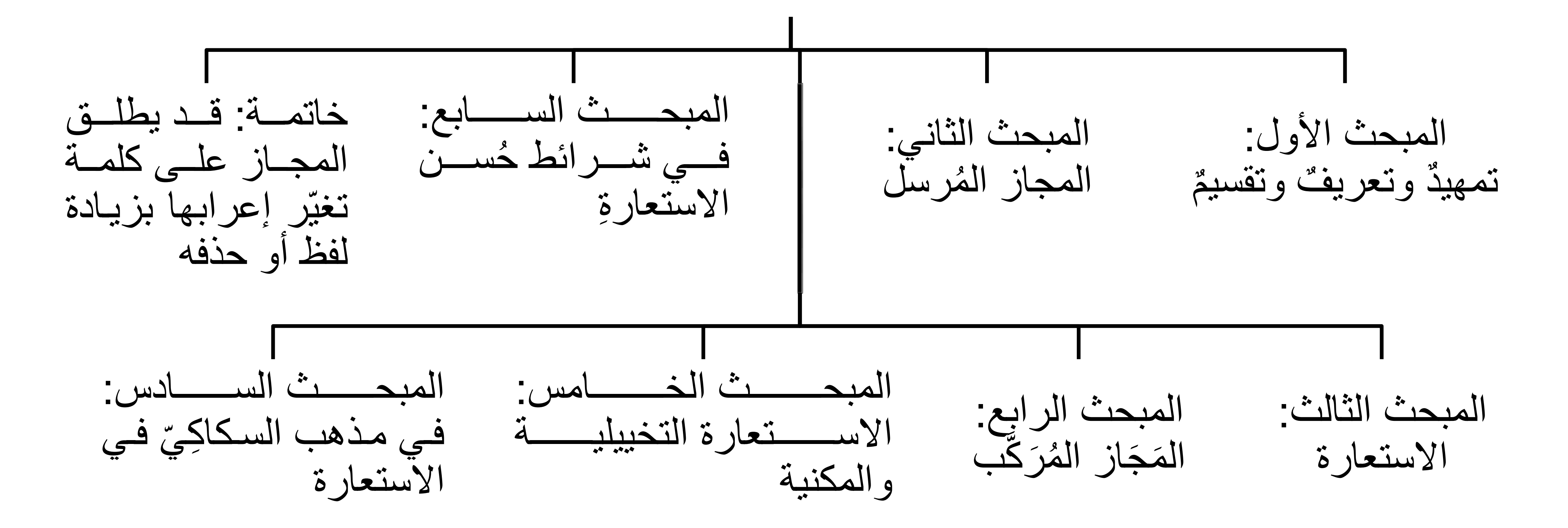
العمدة لابن رشيق: (التشبيه مجاز ؛ لأنّ المتشابهين إنما يتشابهان بالمقارنة وعلى المسامحة



الفائدة الثانية: ذكر في روضة الفصاحة أن التشبيه سبعة أنواع
منها ما ذكر النَّاظِم وأسلفنا بيانه
ومنها ما لم يَذكُره
١- التفضيل
٢- العكس
٣- الإضمار
هو: أن تشبه شيئًا بشيء ثم تفضله عليه
وقال البَهَاء السُّبْكِيّ: (فيه نظر بل فيه رجوع عن التشبيه)
كـ(حسبت جماله بدرا منيرا..وأين البدر من ذاك الجمال)
هو: أن يشبه كلا من الشيئين بالآخر
كـ(رق الزجاج وراقت الخمر..فتشابها وتشاكل الأمرُ فكأنما خمر ولا قدح..وكأنما قدح ولا خمرُ)
هو: أن يذكر قضية ويذكر بعدها أخرى لارتباط لها بها دون إضمار التشبيه فيكون مضمرا مقصودا
كـ(وأخصب آمالي بفيض يمينه..وهل تجدب الآفاق والغيث هطال)

الباب الثاني: الحقيقة والمجاز

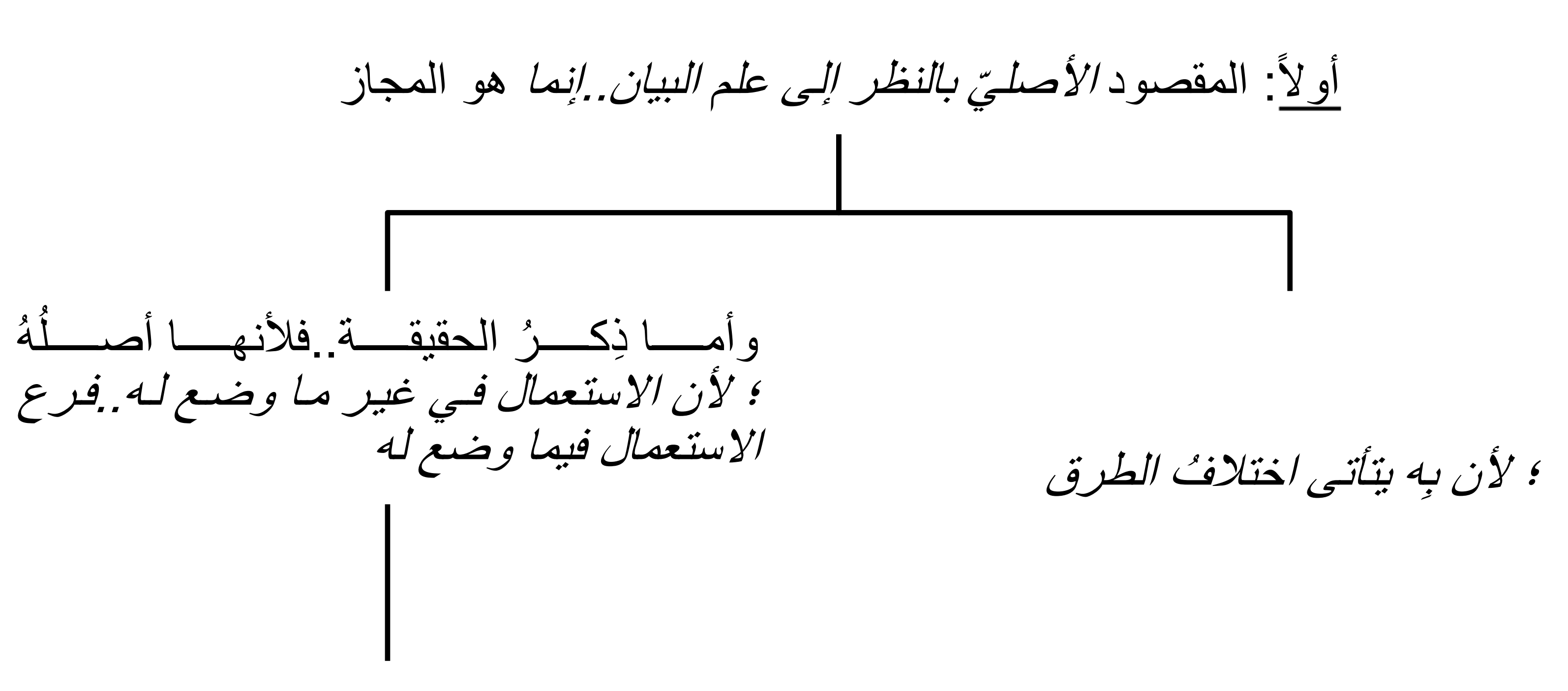
الباب الأول:
الحقيقة والمجاز



المبحث الأول:
تمهيدٌ وتعريفٌ وتقسيمٌ

المبحث الأول:
تمهيدٌ وتعريفٌ وتقسيمٌ



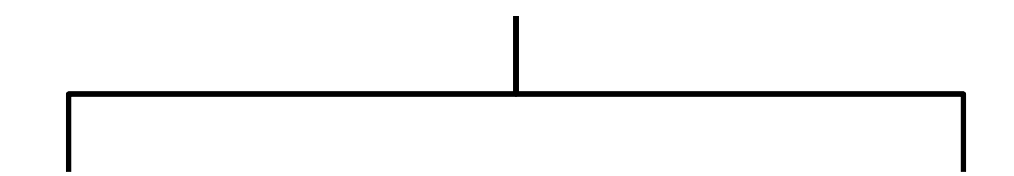


وقدّم تعريف الحقيقة لذلك وإلا..فالمجاز لا يتوقفُ على أن يكون له حقيقة على المذهب الصحيح؛ لِجواز أن لا يستعمل فيما وضع له أصلا كالرحمن فإنه لم يستعمل فيما وضع له حتى يكون حقيقة
- وأما تحقق المعنى الموضوع له..فلا بد منه قطعا
←فالواجب في تحقق المجاز: سبق وضع المعنى الأول لا سبق استعماله
- فلا يستلزم المجاز الحقيقة كما لا تستلزمه لكن لما كان الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة ناسب التعرض للاصل

ثانياً: تقييدُ الحقيقة والمجاز هُنا باللغويينِ

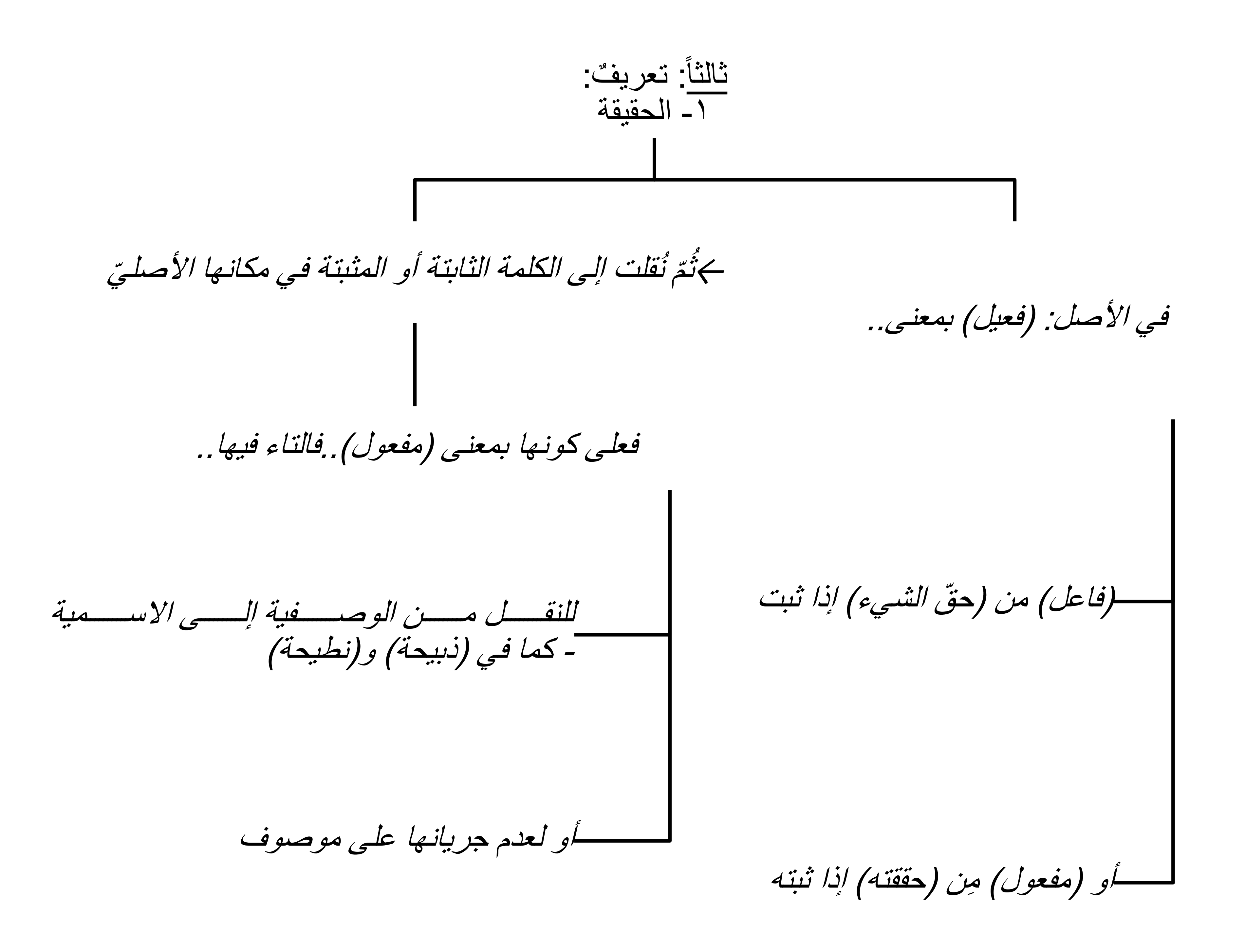
قد يُقَيَّدان بذلك ؛ وذلك ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الإسناد لِأَنَّهُما لا يُبحث عنهما في هذا الفنّ وقدموا البحث عنهما في المعاني

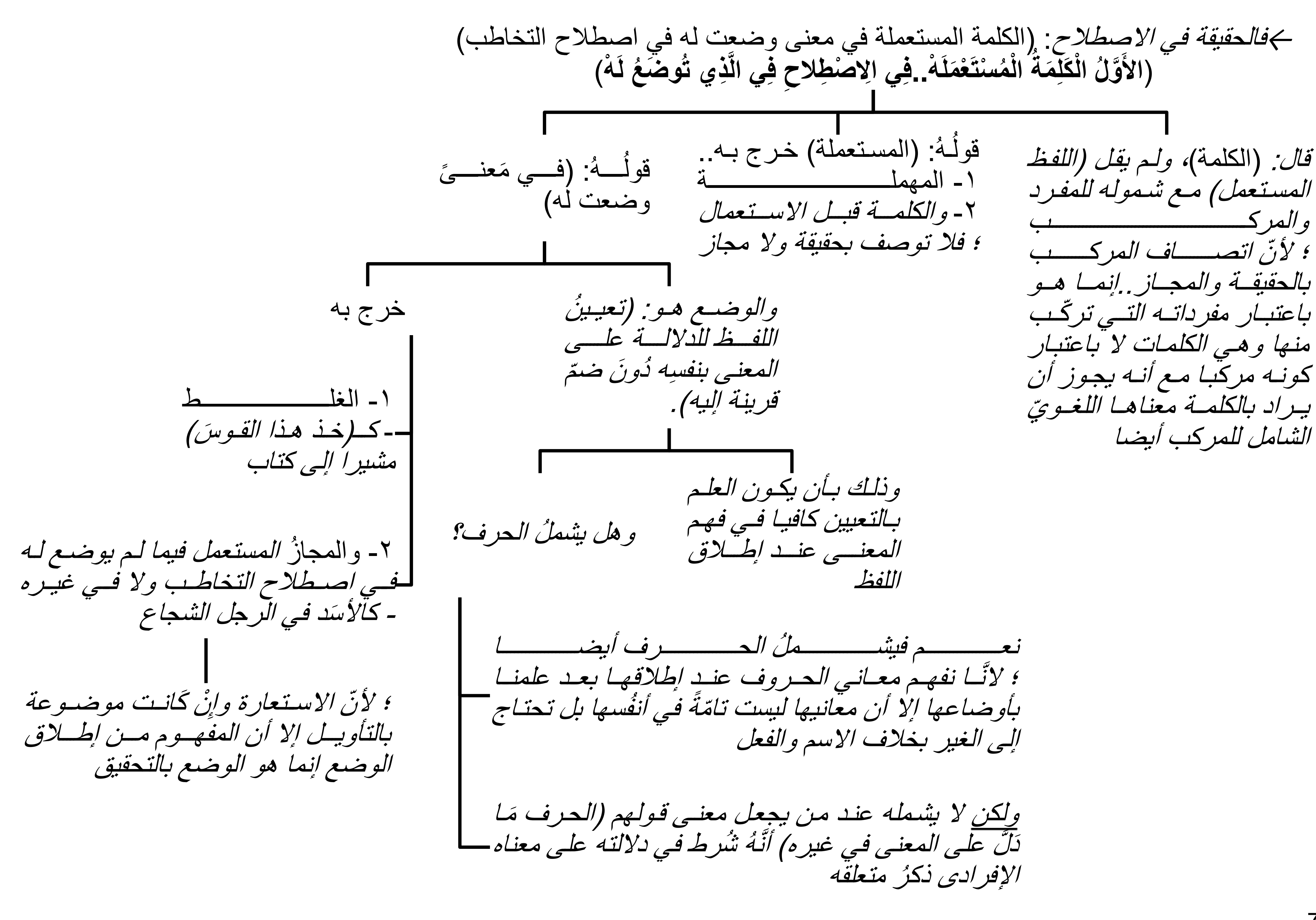
والأكثرُ: ترك هذا التقييد كما فعله النَّاظِم ؛ لئلا يُتَوَهَّم أنه مقابلٌ للشرعى أو العُرفِيّ

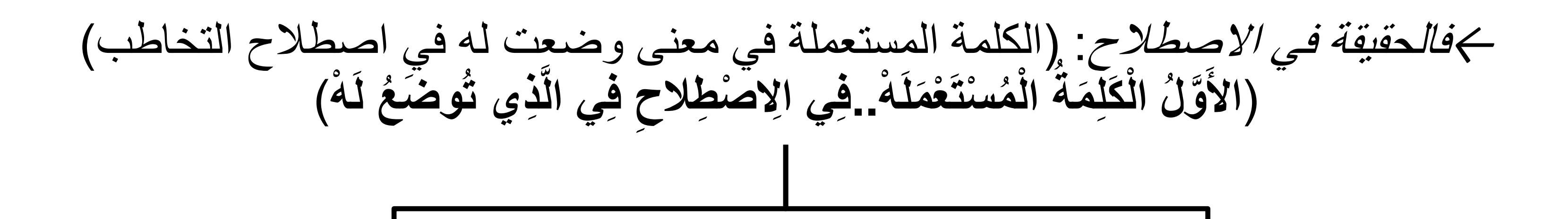


فالمقيد بالعَقْلِيّ..ينصرف إلى ما في الإسناد

والمطلق..ينصرِفُ إلى غيره - سواء كان لغويا أو شرعيا أو عرفيا لِأَنَّهُما مما عُقد الباب للكلام عليهما


ثالثاً: تعريفٌ:
١- الحقيقة
في الأصل: (فعيل) بمعنى..
(فاعل) من (حقّ الشيء) إذا ثبت
أو (مفعول) مِن (حققته) إذا ثبته
ثُمّ نُقلت إلى الكلمة الثابتة أو المثبتة في مكانها الأصليّ
فعلى كونها بمعنى (مفعول)..فالتاء فيها..
للنقل من الوصفية إلى الاسمية - كما في (ذبيحة) و(نطيحة)
أو لعدم جريانها على موصوف


←فالحقيقة في الاصطلاح: (الكلمة المستعملة في معنى وضعت له في اصطلاح التخاطب)
(الأَوَّلُ الْكَلِمَةُ الْمُسْتَعْمَلَةْ..فِي الِاصْطِلاحِ فِي الَّذِي تُوضَعُ لَهْ)
قال: (الكلمة)، ولم يقل (اللفظ المستعمل) مع شموله للمفرد والمركب ؛ لأنّ اتصاف المركب بالحقيقة والمجاز..إنما هو باعتبار مفرداته التي تركّب منها وهي الكلمات لا باعتبار كونه مركبا مع أنه يجوز أن يراد بالكلمة معناها اللغويّ الشامل للمركب أيضا
قولُهُ: (المستعملة) خرج به..
١- المهملة
٢- والكلمة قبل الاستعمال ؛ فلا توصف بحقيقة ولا مجاز
قولُهُ: (في مَعنىً وضعت له)
والوضع هو: (تعيينُ اللفظ للدلالة على المعنى بنفسِه دُونَ ضمّ قرينة إليه).
وذلك بأن يكون العلم بالتعيين كافيا في فهم المعنى عند إطلاق اللفظ
وهل يشملُ الحرفَ؟
نعم فيشملُ الحرف أيضا ؛ لأنَّا نفهم معاني الحروف عند إطلاقها بعد علمنا بأوضاعها إلا أن معانيها ليست تامّةً في أنفُسها بل تحتاج إلى الغير بخلاف الاسم والفعل
ولكن لا يشمله عند من يجعل معنى قولهم (الحرف مَا دَلَّ على المعنى في غيره) أنَّهُ شُرط في دلالته على معناه الإفرادى ذكرُ متعلقه
خرج به
١- الغلط - كـ(خذ هذا القوسَ) مشيرا إلى كتاب
٢- والمجازُ المستعمل فيما لم يوضع له في اصطلاح التخاطب ولا في غيره - كالأسَد في الرجل الشجاع
؛ لأنّ الاستعارة وإنْ كانت موضوعة بالتأويل إلا أن المفهوم من إطلاق الوضع إنما هو الوضع بالتحقيق



قوله (في اصطلاح التخاطب)..

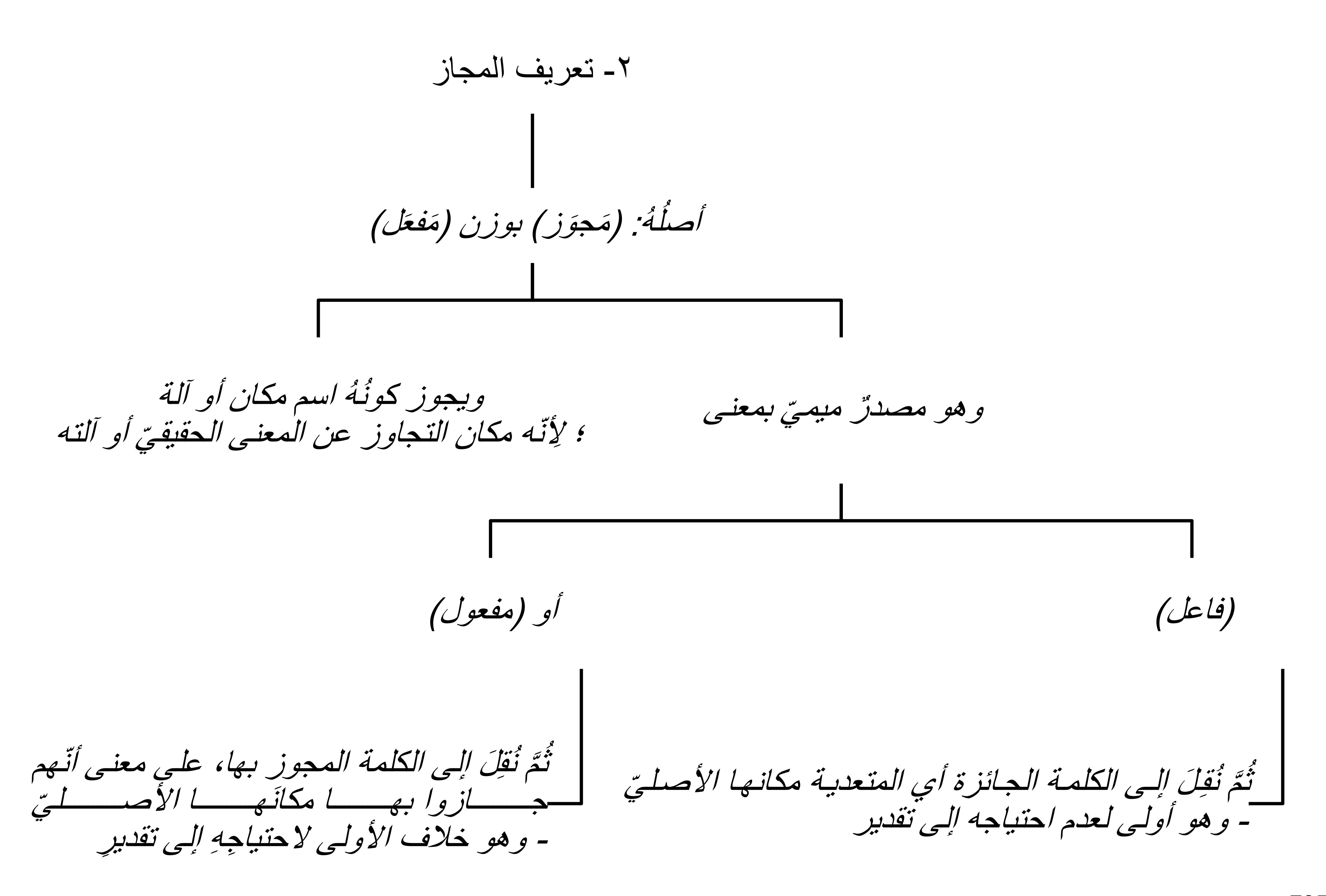
أما المُشترَكُ..فلا يخرُجُ ؛ لأنَّه قد عُيِّنَ للدلالة على كل من المعنيين أو المعاني بنفسه، وعدمُ فهم أحدها بالتعيين لِعارض الاشتراك..لا يُنَافِي ذلك

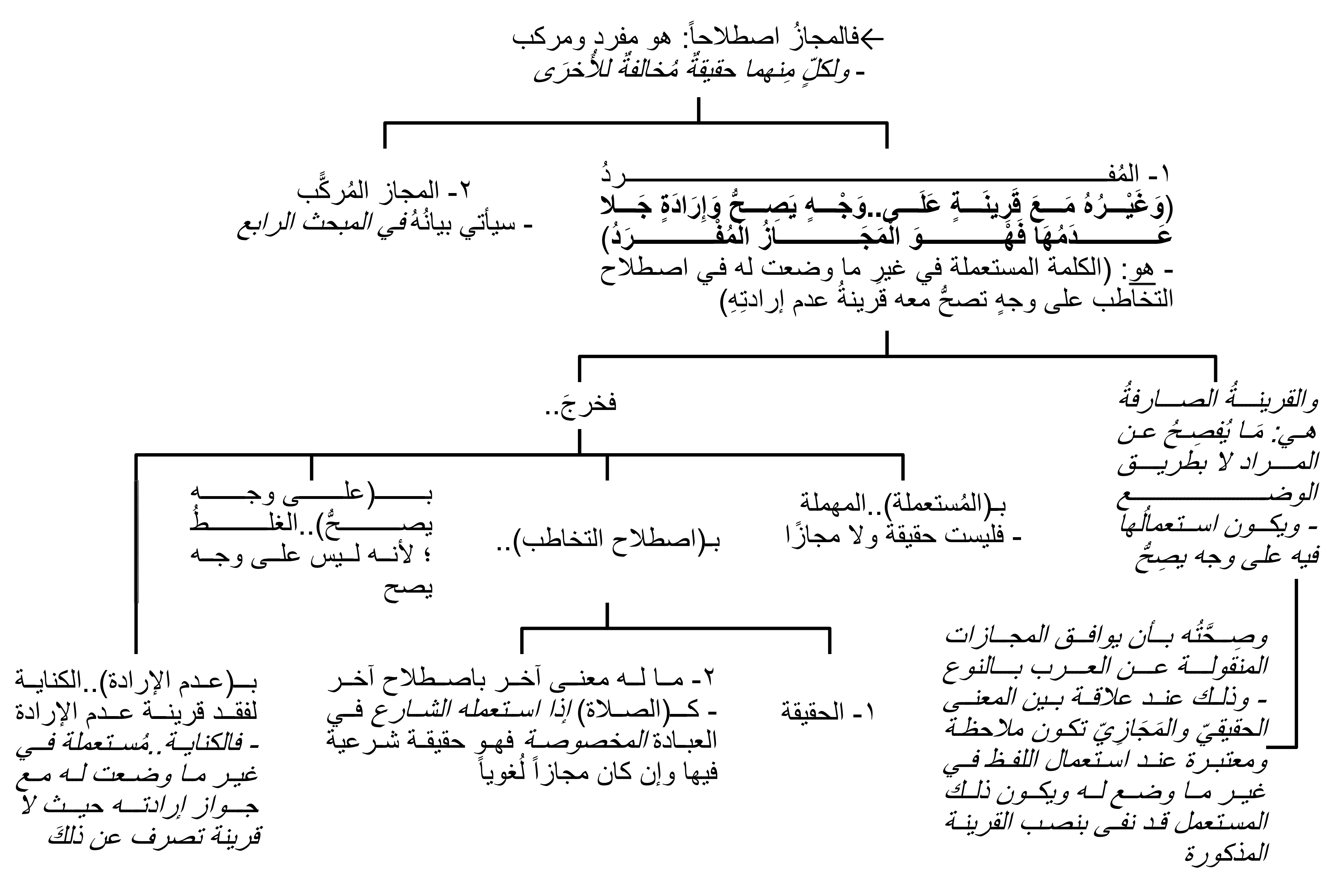
هو متعلق بـ(وضعت) لا بالمستعملة ؛ إذْ لَا معنى له عند التأمل

فـ(القرء) مثلاً..عُيِّنَ للدلالة على الطُهر بنفسه مرةً وللدلالة على الحيض بنفسه أخرى - فيكون له موضوعان

واحترز بهذا عن المَجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير الذي يقع به التخاطب - كالصلاة إذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فإنها تكون مجازًا لاستعمالها في غير ما وضع له شرعًا وإن وضع له لغة

٢- تعريف المجاز




←فالمجازُ اصطلاحاً: هو مفرد ومركب
- ولكلٍّ مِنهما حقيقةٌ مُخالفةٌ للأُخرَى
١- المُفـــــــــــــــــــردُ
(وَغَيْـرُهُ مَـعَ قَرِينَـةٍ عَلَـى..وَجْـهٍ يَصِـحُّ وَإِرَادَةٍ جَـلا عَـــدَمُهَا فَهْـــوَ الْمَجَـــازُ الْمُفْـــرَدُ)
- هو: (الكلمة المستعملة في غيرِ ما وضعت له في اصطلاح التخاطب على وجهٍ تصحُّ معه قرينةُ عدم إرادتِهِ)
٢- المجاز المُركَّب
- سيأتي بيانُهُ في المبحث الرابع
والقرينـــةُ الصـــارفةُ هـي: مَـا يُفصِحُ عـن المـــراد لا بطريـــق الوضـــــــــــع
- ويكـون اسـتعمالُها فيه على وجه يصِحُّ
وصِـحَّتُه بـأن يوافـق المجـازات المنقولــة عــن العــرب بـــالنوع
- وذلـك عنـد علاقـة بـين المعنـى الحقيقيّ والمَجَازِيّ تكون ملاحظة ومعتبـرة عنـد اسـتعمال اللفـظ فـي غيـر مـا وضـع لـه ويكـون ذلـك المستعمل قد نفى بنصب القرينـة المذكورة
فخرجَ..
بـ(المُستعملة)..المهملة
- فليست حقيقة ولا مجازًا
بـ(اصطلاح التخاطب)..
١- الحقيقة
٢- مـا لـه معنـى آخـر باصـطلاح آخـر
- كـ(الصلاة) إذا استعمله الشارع في العبادة المخصوصة فهو حقيقة شرعية فيها وإن كان مجازاً لُغوياً
بـــ(علـــى وجـــه يصـــحُّ)..الغلـــطُ ؛ لأنـــه لـيس علـى وجـه يصح
بـ(عدم الإرادة)..الكناية لفقد قرينة عدم الإرادة
- فالكنايـة..مُستعملة فـي غير ما وضعت لـه مع جـواز إرادتــه حيـث لا قرينة تصرف عن ذلكَ

تابع..تعريف المجاز المُفرد

(وَغَيْرُهُ مَعَ قَرِينَةٍ عَلَى..وَجْهٍ يَصِحُّ وَإِرَادَةٍ جَلا..عَدَمُهَا فَهْوَ الْمَجَازُ الْمُفْرَدُ)

فلا بد للمجاز من العلاقة *بين المعنى الحقيقيّ والمَجَازِيّ*

(فَالْزَمْ عَلاقَةً)

وهِي بكسر العين المهملة كما صححّه القطب في شرح المفتاح

- وضبطها العصام في شرح الاستعارة بالفتح قال: (وأما بالكسر ففي الأمور الحِسِّيَّة كعلاقة السوط).

تعريفُها: ما يُتمكن بها من التجاوز عن المكان الأصليّ إلى غيره من المناسبة الواقعة بين المنقول عنه والمنقول إليه

واشتراطُها ليخرُج الغلط

كـ(خذ هذا القوس) مشيرا إلى كتاب

فهذا الاستعمال ليس على وجه يصِحُّ؛ لعدم العلاقة بين القوس والكتاب

والمُعتبرُ في العلاقةِ..نوعُها دون شخصِها

- ومعناه انه يجب أن ينقل عن العرب إذنٌ في الصور الكلية، كاستعمال السبب في المسبب دون الجزئية

مثلا: يجب أن يثبُت أن العرب يطلقون اسمَ السبب على المسبب

- ولا يجب أن يسمع إطلاق الغيث على النبات

وهذا معنى قولهم: (المجاز موضوع بالوضع النوعيّ لا بالوضع الشَّخْصِيّ)

- فالأَدَباء كانوا يتوقفون في الإطلاقَ المجازي على الأول دون الثاني

وأنواعُ العلاقة المعتبرة..خمسة وعشرون

- ذكر النَّاظِم منها عشرة وسنذكر الباقي

تابع..تعريف المجاز المُفرد

(وَمَنْ يَزِدْ تَحْقِيقًا اوْ تَاوِيلا..فِي الحَدِّ زَادَ فِيهِمَا تَطْوِيلا)

أولاً: زاد السكاكِيّ في حدّ الحقيقةِ والمجاز لفظ (التأويل) و(التحقيق)، فقال:
١- الحقيقة: (الكلمة المستعملة فيما وضعت له دُون تأويل)
٢- المجاز: (الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق)

وأتى بذلك ليخرج الاستعارةَ من الأول ويدخلها في الثاني بناء على أنها مجاز لغويٌّ، *فيجب الاحتراز عنها* ؛ لأنّها مستعملة فيما وضعت له لكنْ بالتأويل

والمُرادُ بالتأويل: ادّعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين متعارفًا وغير متعارف بالتحقيق

فائدةٌ: القولُ بأنّ الاستعارةَ مجازٌ لُغويٌّ هو أصحُّ القولين فيها لأنّها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي
- وأما على القول الآخر بأنها مجاز عقليٌّ بمعنى أن التصرف فيها إنما هو في أمر عقليّ وهو جعل غير الأَسَد أسداً مثلا وأنّ اللفظ فيها مستعمل في معناه اللغويّ..فيكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فإنها مستعملة فيما وضعت له ولكن بتأويل

ثانياً: رُدَّت زيادةُ السكاكيّ بأنّ لفظ الوضع إذا أطلق..فلا يتناول الوضع بتأويل

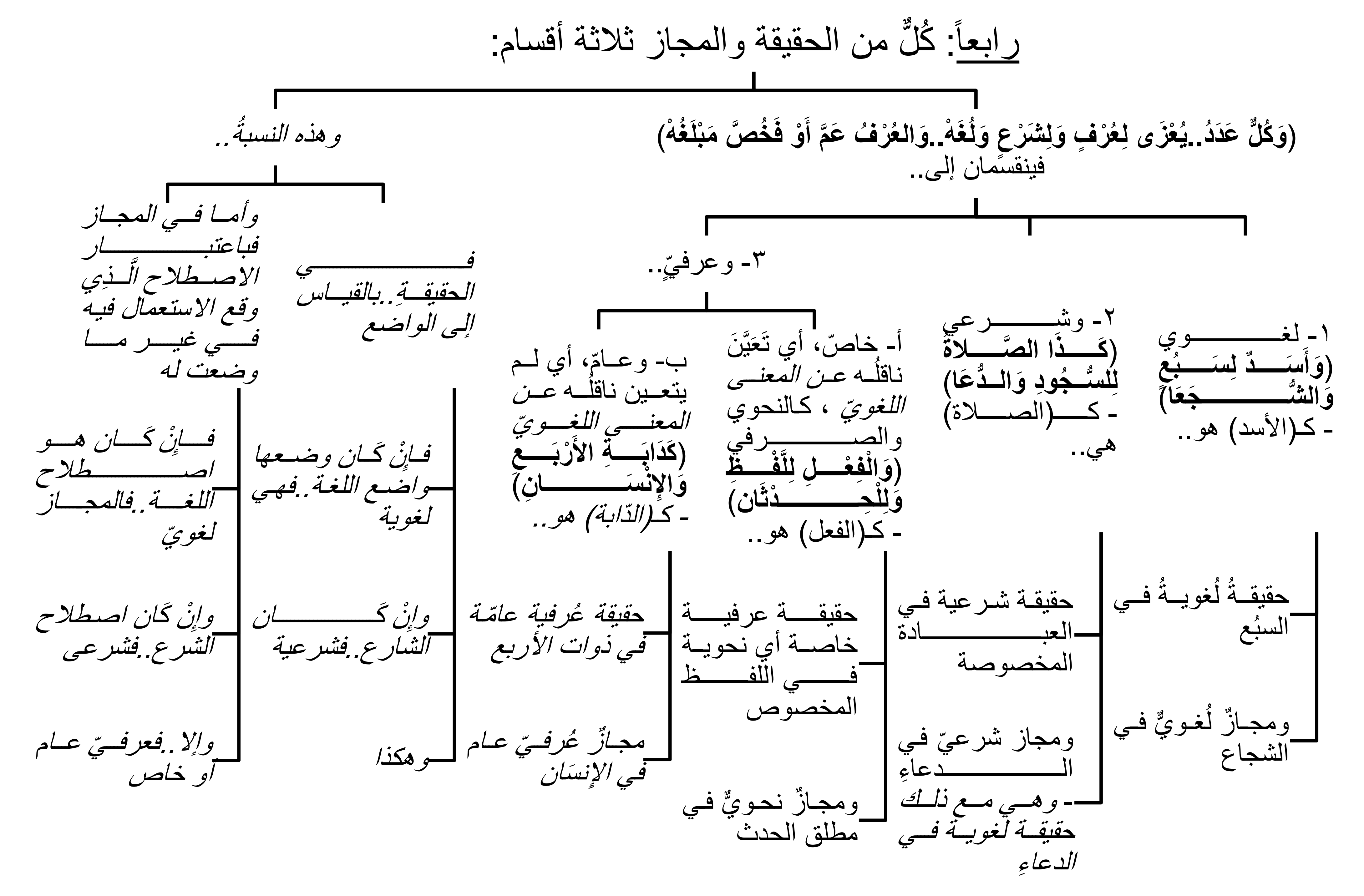
؛ لأنّ الوضع كما فسره هو (تعيين اللفظ بإزاء المعنى بنفسه)
- قال: (وقولي (بنفسه) احتراز عن المجاز المعين بإزاء معناه بقرينة) ولا شك أن دلالة الأَسَد على الرجل الشجاع إنما هو بالقرينة فحينئذ لا حاجة إلى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفي تعريف المجاز (بالتحقيق) لما علمت من أنه محض تطويل
←فلا حاجة إلى الزيادة في الحد لأنه تطويل والحدود تُصانُ عن التطويلاتِ

ثالثاً: أجاب التفتازانيّ عن السكاكي:

١- مُرادُ السكاكيّ أنه قد عرَض للفظ الوضع اشتراكٌ بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتأويل كما في الاستعارة فقيده بالتحقيق ليكون قرينة دالة على أنّ المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل فيه أحيانا وهو الوضع بالتأويل

٢- قيدُ الحيثية مرادٌ في تعريف الأمور التي تختلف باختلاف الاعتبارات والإضافاتِ، ولا يخفى أن الحقيقة والمجاز كذلك ؛ لأنّ الكلمة الواحدة بالنسبة إلى المعنى الواحد قد تكون حقيقة وقد تكون مجازا بحسب وضعين مختلفين
- فالمُرَاد أن الحقيقة هي: الكلمة للمستعملة فيما هي موضوعة له من حيث إنّها موضوعة له

٣- قد يُوافقُ على الزيادةِ بقصد زيادة الإيضاح لا تتميماً لِلحدّ



رابعاً: كُلٌّ من الحقيقة والمجاز ثلاثة أقسام:
(وَكُلٌّ عَدَدُ..يُعْزَى لِعُرْفٍ وَلِشَرْعِ وَلُغَهْ..وَالعُرْفُ عَمَّ أَوْ فَخُصَّ مَبْلَغُهْ)
فينقسمان إلى..
١- لغوي (وَأَسَدٌ لِسَبُعِ وَالشُّجَعَا)
- كـ(الأسد) هو..
٢- وشرعي (كَذَا الصَّلَاةُ لِلسُّجُودِ وَالدُّعَا)
- كـ(الصلاة) هي..
٣- وعرفيّ..
أ- خاصّ، أي تَعَيَّنَ ناقلُه عن المعنى اللغويّ، كالنحوي والصرفي (وَالْفِعْلِ لِلَّفْظِ وَلِلْحِدْثَانِ)
- كـ(الفعل) هو..
ب- وعامّ، أي لم يتعين ناقلُه عن المعنى اللغويّ (كَدَابَةِ الأَرْبَعِ وَالإِنْسَانِ)
- كـ(الدّابة) هو..
حقيقةٌ لُغويةٌ في السبُع
ومجازٌ لُغويٌّ في الشجاع
حقيقة شرعية في العبادة المخصوصة
ومجاز شرعيّ في الدعاءِ
- وهي مع ذلك حقيقة لغوية في الدعاءِ
حقيقة عرفية خاصة أي نحوية في اللفظ المخصوص
ومجازٌ نحويٌّ في مطلق الحدث
حقيقة عُرفية عامّة في ذوات الأربع
مجازٌ عُرفيّ عام في الإنسان
وهذه النسبةُ..
في الحقيقةِ..بالقياس إلى الواضع
فإنْ كَان وضعها واضع اللغة..فهي لغوية
وإنْ كَان الشارع..فشرعية
وهكذا
وأما في المجاز فباعتبار الاصطلاح الَّذِي وقع الاستعمال فيه في غير ما وضعت له
فإنْ كَان هو اصطلاح اللغة..فالمجاز لغويّ
وإنْ كَان اصطلاح الشرع..فشرعى
وإلا ..فعرفيّ عام أو خاص

خامساً: أقسام المجاز

١- العقليّ
- وتقدم في المعاني

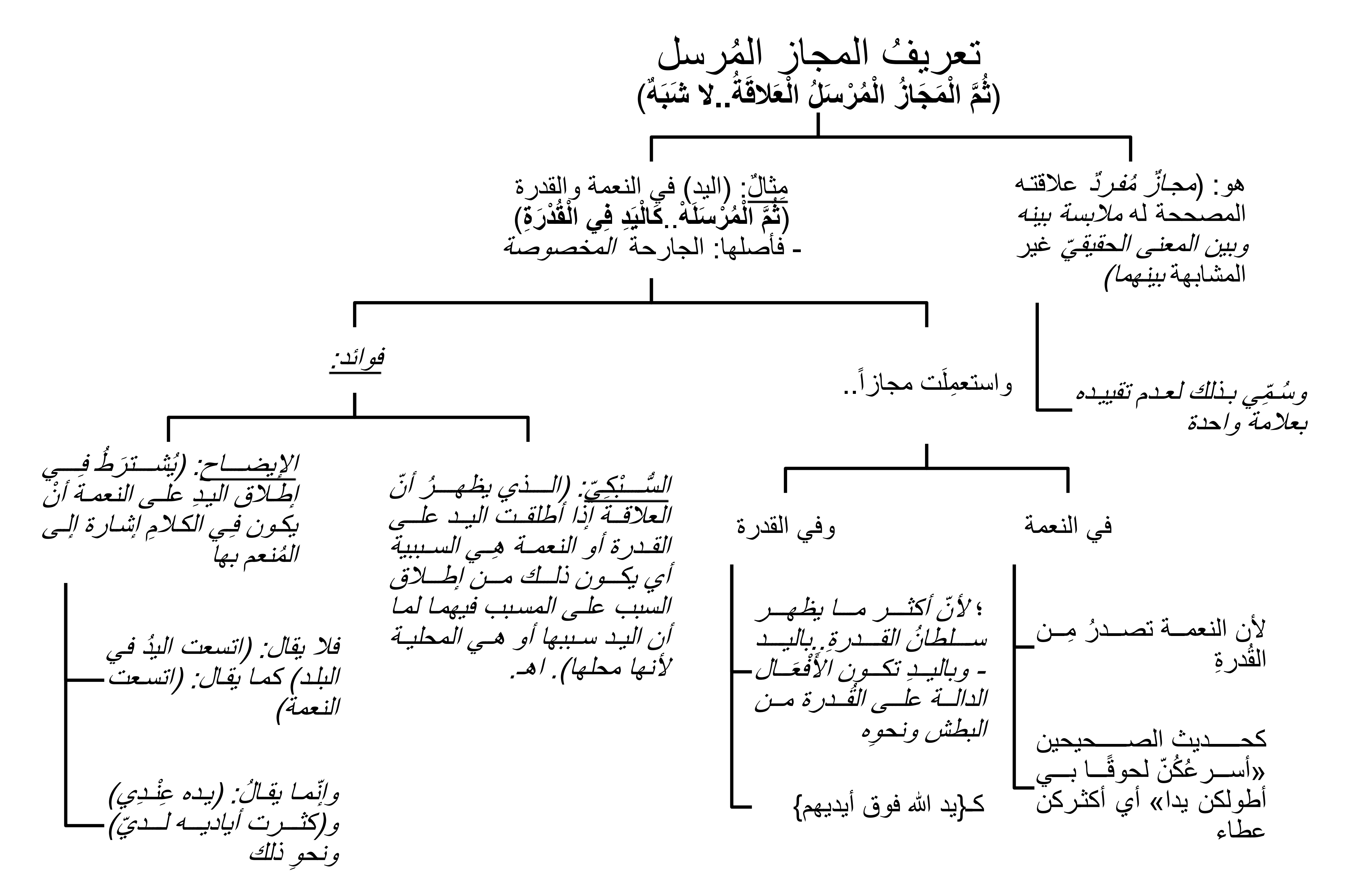
٢- التغييري
- وهو: (كلمة تغير إعرابها بزيادة لفظ أو حذفه) كـ{ليس كمثله شيء}: أي ليس مثله
- وسيأتي في خاتمة هذا الباب

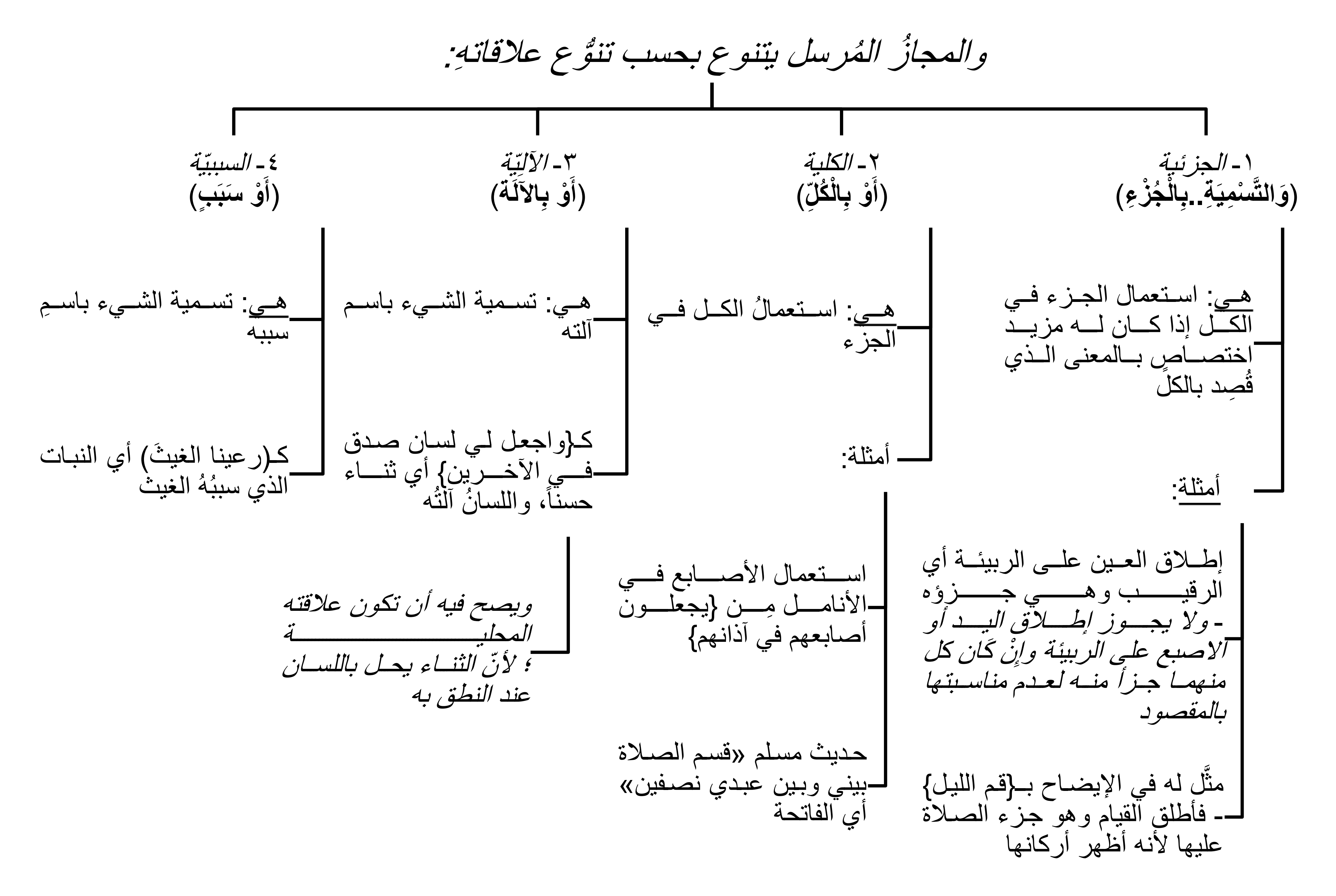
٣- الخالي عن *المُبالغة*
- وذكره في الإيضاح والتبيان *وجعلاهُ قِسما من المُرسَل*

كإطلاق المقيد على المطلق
- كاستعمال (المرسن) في (أنف إنسان) مجازا، وهو موضوع لمعنى الأنف مع قيد أن يكون مرسونا

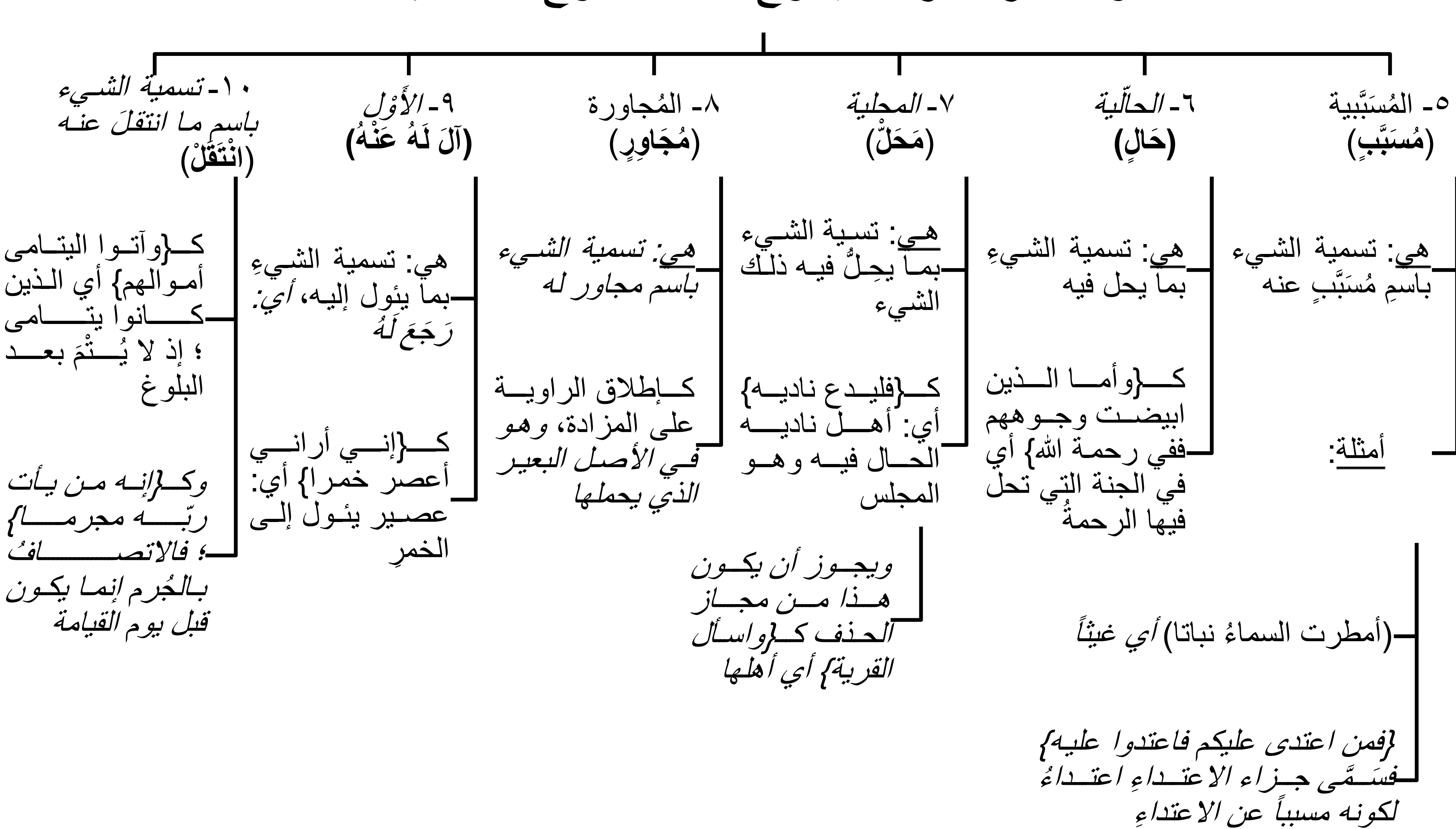
٤، ٥- المُرسل والاستعارة
- *وهما المبحوث عنهما هنا*

المبحث الثاني:
المجاز المُرسَل

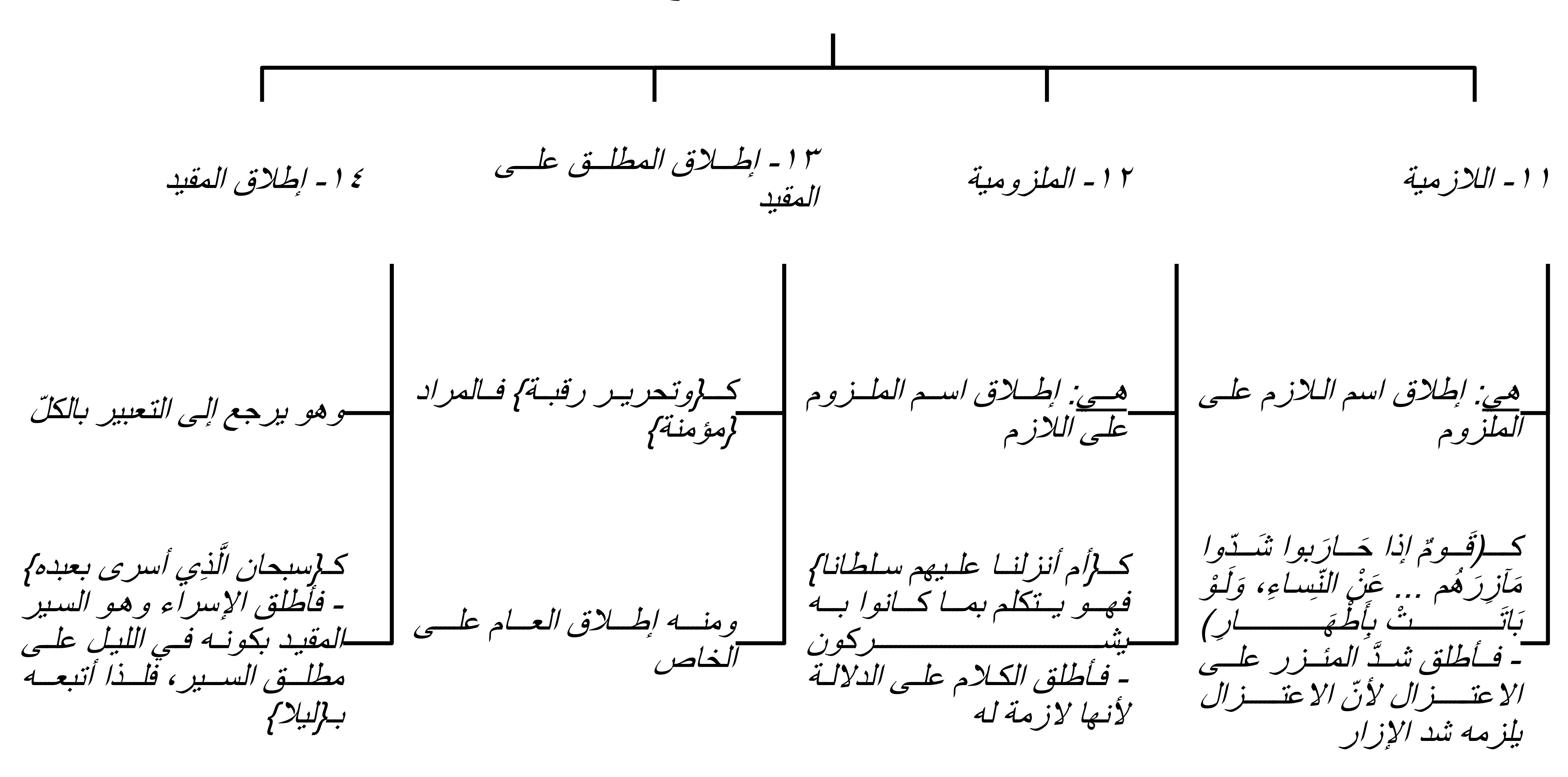

تعريفُ المجاز المُرسل
(ثُمَّ الْمَجَازُ الْمُرْسَلُ الْعَلاقَةُ..لا شَبَهٌ)
هو: (مجازٌ مُفردٌ علاقته المصححة له ملابسة بينه وبين المعنى الحقيقيّ غير المشابهة بينهما)
وسُمِّي بذلك لعدم تقييده بعلامة واحدة
مِثالٌ: (اليد) في النعمة والقدرة
(ثُمَّ الْمُرْسَلُهْ..كَالْيَدِ فِي الْقُدْرَةِ)
- فأصلها: الجارحة المخصوصة
واستعمِلَت مجازاً..
في النعمة
لأن النعمة تصدرُ مِن القُدرةِ
كحديث الصحيحين «أسرعُكُنّ لحوقًا بي أطولكن يدا» أي أكثركن عطاء
وفي القدرة
؛ لأنّ أكثر ما يظهر سلطانُ القدرةِ..باليد - وباليدِ تكون الأفْعَال الدالة على القُدرة من البطش ونحوِهِ
كـ{يد الله فوق أيديهم}
فوائد:
السُّبْكِيّ: (الذي يظهرُ أنّ العلاقة إذا أطلقت اليد على القدرة أو النعمة هِي السببية أي يكون ذلك من إطلاق السبب على المسبب فيهما لما أن اليد سببها أو هي المحلية لأنها محلها). اهـ.
الإيضاح: (يُشترَطُ فِي إطلاق اليدِ على النعمة أنْ يكون فِي الكلامِ إشارة إلى المُنعم بها
فلا يقال: (اتسعت اليدُ في البلد) كما يقال: (اتسعت النعمة)
وإنّما يقالُ: (يده عِنْدِي) و(كثرت أياديه لديّ) ونحوِ ذلك

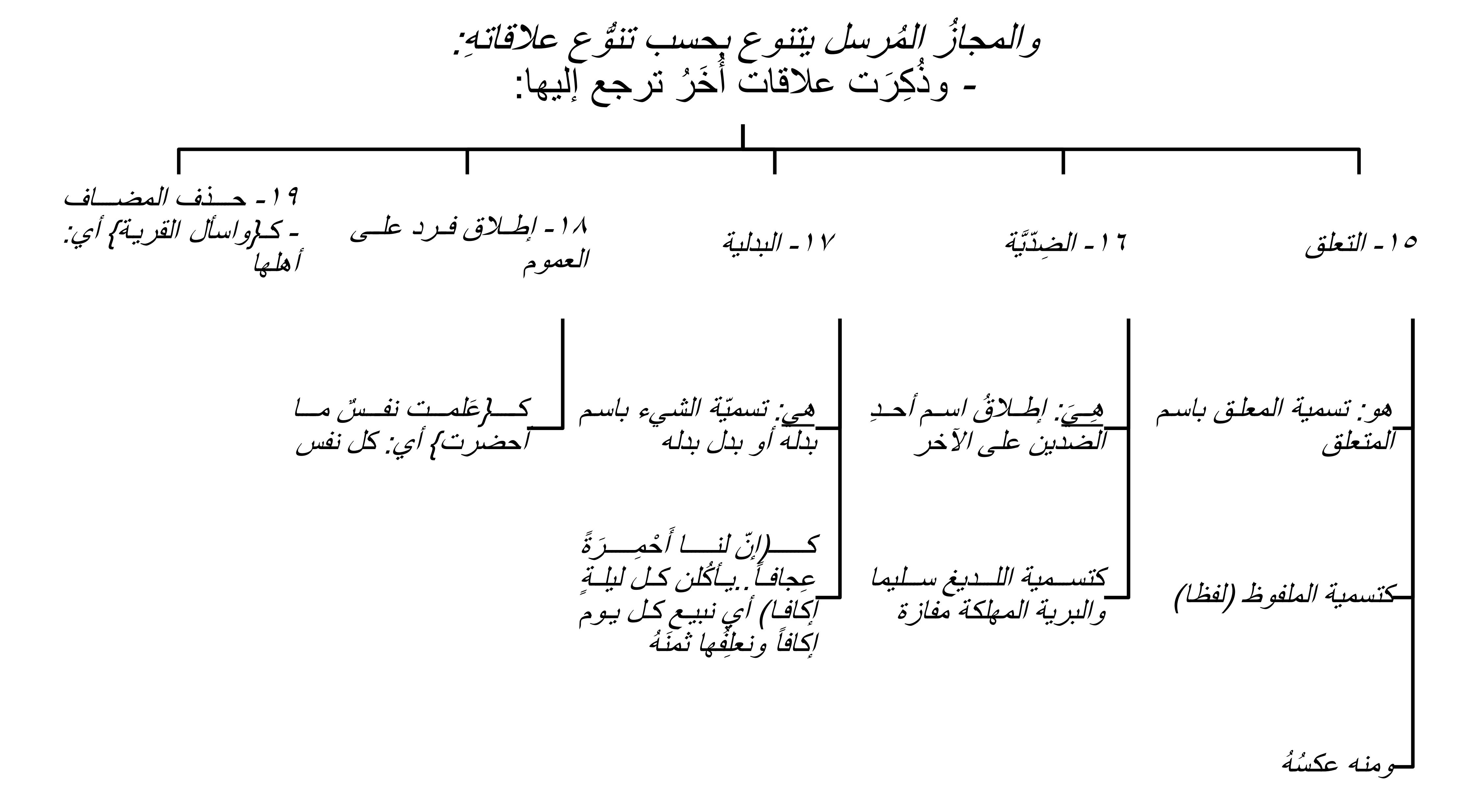

والمجازُ المُرسل يتنوع بحسب تنوُّع علاقاتهِ:
١- الجزئية
(وَالتَّسْمِيَةِ..بِالْجُزْءِ)
٢- الكلية
(أَوْ بِالْكُلِّ)
٣- الآلِيّة
(أَوْ بِالآلَةِ)
٤- السببيّة
(أَوْ سَبَبٍ)
هي: استعمال الجزء في الكل إذا كان له مزيد اختصاصٍ بالمعنى الذي قُصِد بالكل
أمثلة:
إطلاق العين على الربيئة أي الرقيب وهي جزؤه - ولا يجوز إطلاق اليد أو الاصبع على الربيئة وإنْ كَان كل منهما جزأ منه لعدم مناسبتها بالمقصود
مثَّل له في الإيضاح بـ{قم الليل} - فأطلق القيام وهو جزء الصلاة عليها لأنه أظهر أركانها
هي: استعمالُ الكل في الجزء
أمثلة:
استعمال الأصابع في الأنامل مِن {يجعلون أصابعهم في آذانهم}
حديث مسلم «قسم الصلاة بيني وبين عبدي نصفين» أي الفاتحة
هي: تسمية الشيء باسم آلته
كـ{واجعل لي لسان صدق في الآخرين} أي ثناء حسناً، واللسانُ آلتُه
ويصح فيه أن تكون علاقته المحلية ؛ لأنّ الثناء يحل باللسان عند النطق به
هي: تسمية الشيء باسمِ سببه
كـ(رعينا الغيثَ) أي النبات الذي سببُهُ الغيث

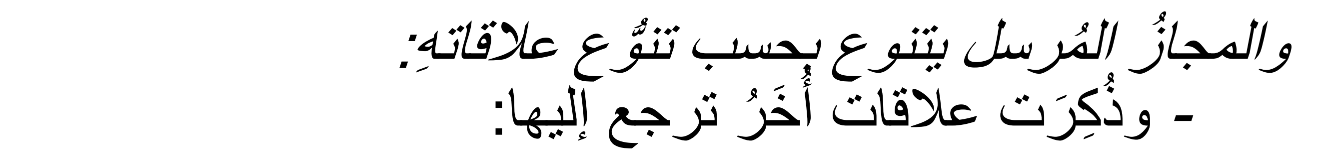
والمجازُ المُرسل يتنوع بحسب تنوُّع علاقاتهِ:



والمجازُ المُرسل يتنوع بحسب تنوُّع علاقاتهِ:
- وذُكِرَت علاقات أُخَرُ ترجع إليها:




والمجازُ المُرسل يتنوع بحسب تنوُّع علاقاتهِ:
- وذُكِرَت علاقات أُخَرُ ترجع إليها:
١٥- التعلق
هو: تسمية المعلق باسم المتعلق
كتسمية الملفوظ (لفظا)
ومنه عكسُهُ
١٦- الضِدّيَّة
هِيَ: إطلاقُ اسم أحدِ الضدين على الآخر
كتسمية اللديغ سليما والبرية المهلكة مفازة
١٧- البدلية
هي: تسميّة الشيء باسم بدله أو بدل بدله
كـ(إنّ لنا أَحْمِرَةً عِجافاً. يأكُلن كل ليلةٍ إكافا) أي نبيع كل يوم إكافاً ونعلِفُها ثمنَهُ
١٨- إطلاق فرد على العموم
كـ{عَلمت نفسٌ ما أحضرت} أي: كل نفس
١٩- حذف المضاف
- كـ{واسأل القرية} أي: أهلها



والمجازُ المُرسل يتنوع بحسب تنوُّع علاقاتهِ:
- وذُكِرَت علاقات أُخَرُ ترجع إليها:

- ٢٠ - إطلاق العام وإرَادَة الخاص
  - كـ{وحسُن أولئك رفيقا}
- ٢١ - الخصوص
  - هو أيضا: من التعبير بالجزء عن الكل، ومثالُه..مِثالُه
- ٢٢ - الاستعداد
  - كتسمية الخمر في الدنِّ مُسكراً
- ٢٣ - حذف الحرف
  - كـ{يوسف أعرض عن هذا} أي: (يا يوسف)
- ٢٤ - زيادة الحرف
  - كـ{وادخلوا الباب سجدا} أي: بابا من الأبواب
  - وبعضهم يعبر عن هذا بإطلاق المعرف على المنكر، والأول أعمّ

تنبيهان:

كون بعض هذه العلاقات بل أكثرُها لا يفيد اللزوم..لا يُنَافِي مَا ذَكَرَهُ مِن أنّ مَبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم ؛ لأنه ليس معنى اللزوم هُنَا امتناع الانفكاك في الذهن أو الخارج، بل تلاصق واتصال ينتقل الذهنُ بسببه من أَحَدهمَا إِلى الآخر في الجملة وفي بعض الأحيان، وهذا متحقق في كل أمرين بينهما علاقة وارتباط

إذا اجتمع في المجاز الواحد علاقتان أو أكثر واحتمل التجوز عن كلٍّ..فمُقتضَى كلام الأُصُوليين اعتبارُ أقوى العلاقات وجعلُ ذلك المجاز من قبيل ما اقتضته تلك العلاقة القوية

فلو دار لفظُ بين كونه من إطلاق الكل على الجزء أو مِن عكسه وقامت قرينة كل منهما..فيُحمل على أنّه من الأول ؛ لاستلزام الكل الجزء

ولو دار بين كونه من إطلاق السبب على المسبب أو عكسه..حُمل على الأول ؛ لاقتضاء السبب مسببا معينا بخلاف العكس

وَإِذَا تعددت الاسباب واحتمل جميعها..حُمِلَ على ما يقتضيه أقواها وهو الغائيّ

وَإِذَا دار بين إطلاق الملزوم على اللازم وعكسه..حُمِلَ على الأول ؛ لعدم اقتضاء الثاني الأول بخلاف العكس إلا في اللازم المساوي

وإذا دار بين الحال والمحل..حُمل على الأولِ ؛ لاستحالة وجود الحالّ بدون المحلّ، بخلاف العكسِ

المبحث الثالث: الاستعارة

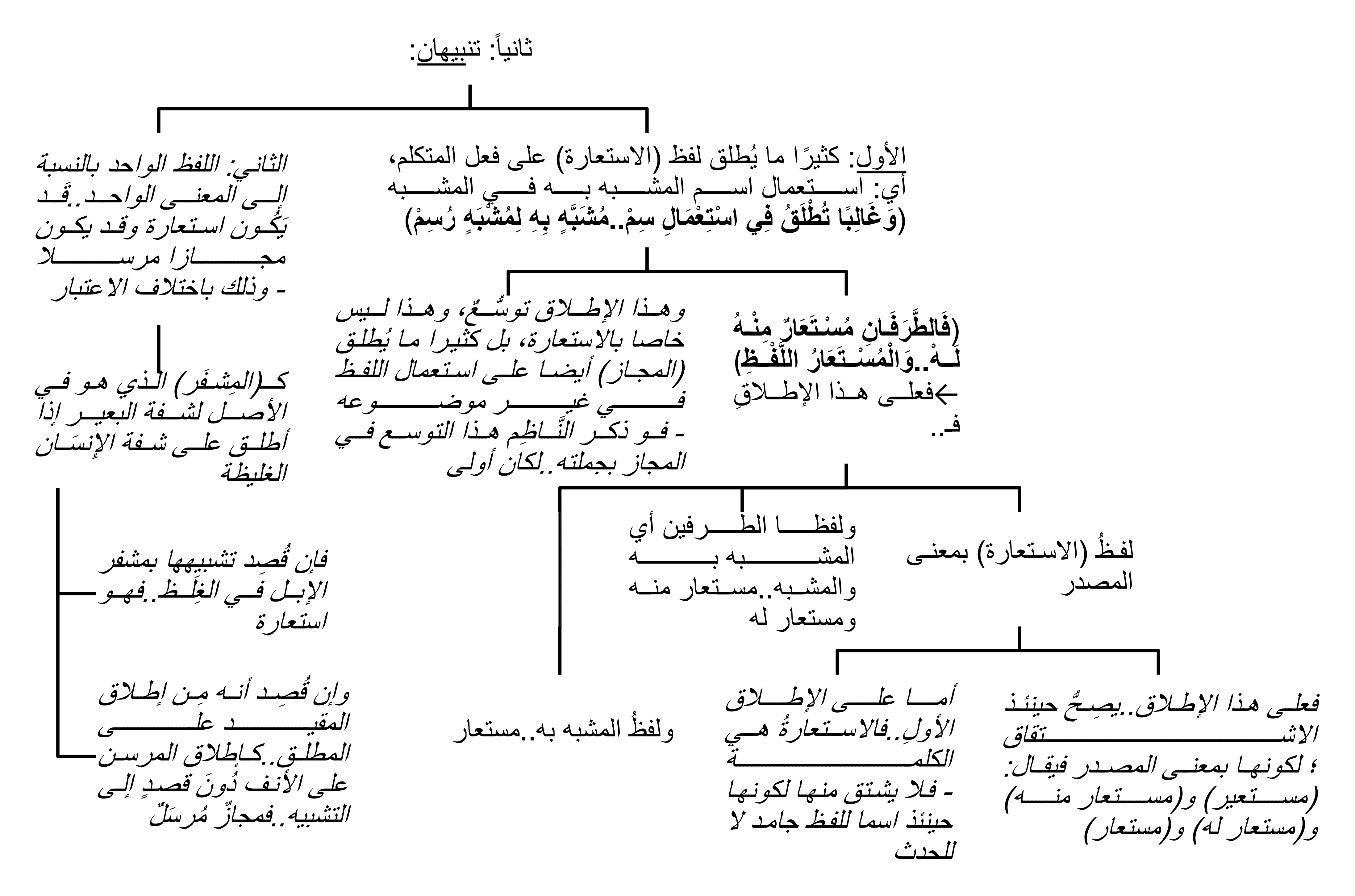

المبحث الثالث: الاستعارة
مقدمات وتعريفات:
أولا: هو: (مجازٌ مُفردٌ علاقته المشابهة)
ثانيا: تنبيهان
ثاثا: هل الاستعارةُ مجازٌ لُغويٌّ أم عقليٌّ؟
رابعا: فائدةٌ: ذهب الظاهرية إلى نفي وقوع المجازية في القرآن والحديث النبويّ
خامساً: لا تأتي الاستعارةُ مِن اسمٍ عَلَمٍ إلا بتأويلِهِ بوصفٍ
لِلاستعارة تقسيماتٌ باعتباراتٍ
التقسيم الأول: باعتبار ذاتها
- تحقيقية وتخييلية
التقسيم الثاني: باعتبار الطرفين
- الوفاقية والعِناديّة
التقسيم الثالث: باعتبار الجامِع
١- ما هو داخل في مفهوم الطرفين
٢- ما هو غير داخل
التقسيم السابع: باعتبار كونِها مقرونة بصفات أحد الطرفين أو غير مقرونة بها:
١- المُطلقة
٢- المُجَرَّدَة
٣- المُرَشَّحَة
٤- ما يجتمع فيه التجريد والترشيح
التقسيم الرابع: باعتبار الجامِع أيضاً
١- العامّيّة المُبتذلة
٢- الخاصِّيّة الغريبَة
التقسيم السادس: باعتبار اللفظ المُستعارِ مِنه
- أصليةُ وتبعيةُ
التقسيم الخامس: باعتبار الثلاثة (المستعار منه والمستعار له والجامع)
١- الطرفان حِسيَّانِ
أ- إما حسيّ
ب- أو عقليّ
ج- أو مختلفٌ، بعضُهُ حسيٌّ وبعضُه عَقْلِيٌّ
٢- الطرفان عقليان
٣- المستعار منه حسيّ والمستعار له عقليّ
٤- المستعار منه عقليّ والمستعار له حسيّ

أولاً: تعريف الاستعارة
(وَغَيْرُهُ اسْتِعَارَةُ)

هـــو: *(مجـــازٌ مُفـــردٌ* علاقتـــه المشـــابهة)
- فهي: (اللفظ المستعمل فيما شُبِّه بمعنـاه الأصـلي لعلاقـة المشابهة)

كـ(أسد) في قولنا (رأيت أسدا يرمي)

ومقتضـى كـلام السـكاكيّ: اشـتراط قصـد المبالغـة فـي علاقـة الاسـتعارة التـي هـي المشـابهة فلـو لـم تقصـد المبالغـة.. فـلا يكـون اسـتعارة
←وعليه فعلى كلام السكاكيّ.يُزادُ في تعريف المجاز المُرسل: (علاقتُهُ غير المبالغة في المشابهة)


ثانياً: تنبيهان:
الأول: كثيرًا ما يُطلق لفظ (الاستعارة) على فعل المتكلم، أي: استعمال اسم المشبه به في المشبه
(وَغَالِبًا تُطْلَقُ فِي اسْتِعْمَالِ سِمْ..مُشَبَّهٍ بِهِ لِمُشْبَهٍ رُسِمْ)
(فَالطَّرَفَانِ مُسْتَعَارٌ مِنْهُ لَهْ..وَالْمُسْتَعَارُ اللَّفْظِ) فعلى هذا الإطلاقِ فـ..
وهذا الإطلاق توسُّعٌ، وهذا ليس خاصا بالاستعارة، بل كثيرا ما يُطلق (المجاز) أيضا على استعمال اللفظ في غير موضوعه - فلو ذكر النَّاظِم هذا التوسع في المجاز بجملته..لكان أولى
لفظُ (الاستعارة) بمعنى المصدر
ولفظا الطرفين أي المشبه به والمشبه..مستعار منه ومستعار له
ولفظُ المشبه به..مستعار
فعلى هذا الإطلاق..يصِحُّ حينئذ الاشتقاق ؛ لكونها بمعنى المصدر فيقال: (مستعير) و(مستعار منه) و(مستعار له) و(مستعار)
أما على الإطلاق الأولِ..فالاستعارةُ هي الكلمة - فلا يشتق منها لكونها حينئذ اسما للفظ جامد لا للحدث
الثاني: اللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد..قَد يَكُون استعارة وقد يكون مجازا مرسلا - وذلك باختلاف الاعتبار
كـ(المِشفَر) الذي هو في الأصل لشفة البعير إذا أطلق على شفة الإنسَان الغليظة
فإن قُصِد تشبيهها بمشفر الإبل في الغِلَظ..فهو استعارة
وإن قُصِد أنه مِن إطلاق المقيد على المطلق..كإطلاق المرسن على الأنف دُونَ قصدٍ إلى التشبيه..فمجازٌ مُرسَلٌ

ثالثاً: هل الاستعارةُ مجازٌ لُغويٌّ أم عقليٌّ؟
(وَهْيَ مَجَازٌ لُغَوِيٌّ أَثْبَتُوا..وَمَنْ جَعَلَهَا عَقْلاً أَبَوْا)

الجمهور: الأصحُّ أنها مَجازٌ لُغويٌّ ؛ لأنها موضوعة للمشبّه به لا للمشبّه ولا لأعمّ منهما

فـ(أسد) في قولك: (رأيت أسدا يرمي)..موضوعٌ للسبع لا للشجاع ولا لمعنى أعم منهما كالحيوان الجريء مثلا ليكون إطلاقه عليهما حقيقة كإطلاق الحيوان عليهما
- وهذا معلوم بالنقل عن أئمة اللغة قطعا فإطلاقه على الشجاع إطلاق على غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن إرادة ما وضع له

وقيل: مجاز عقلي
- بمعنى أن التصرف فيها في أمرٍ عقلي لا لُغويّ لأنها لا تطلق على المشبه إلا بعد ادّعاء دخوله في جنس المشبه به فكان استعمالها فيما وضعت له فتكون حقيقة لغوية ليس فيها غير نقل الاسم وحده وليس نقل الاسم المجرّد استعارة لأنه لا بلاغة فيه بدليل الأعلام المنقولة فلم يبق إلا أن تكون مجازًا عقليًا

فالمُرادُ أنّ العقل جعل الرجل الشجاع من جنس الْأَسَدِ، وجعلُ ما ليس في الواقع واقعا..مجازٌ عَقْلِيّ

ولذا صح التعجب في (قَامَتْ تُظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمس..نَفْسٌ أَعَزُّ عَلَيَّ مِنْ نَفْسِي قَامَتْ تُظَلِّلُنِي، وَمِنْ عَجَبٍ..شَمسٌ تُظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمسِ!)
- لولا أنه ادعى لذلك الغلام معنى الشمس الحقيقيّ وجعله شمسا على الحقيقة..لما كان لهذا التعجب معنى إذ لا تعجب في أن يظلل إنسان حسن الوجه إنسَانا آخر

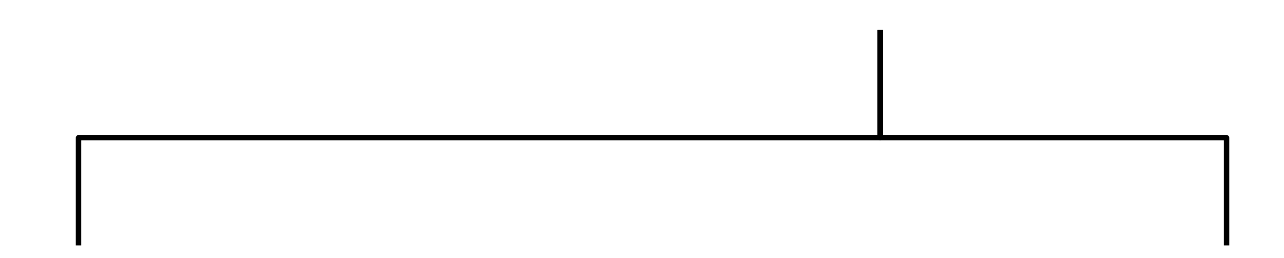
ولِذا أيضاً صح النهي عن التعجُّب في (لاَ تَعْجَبُوا من بِلَى غِلَالَتِه..قَد زَرَّ أَزْرَاره على القَمَر)
- فلولا أنه جعله قمراً حقيقيًّا..لما كان للنهى عن التعجب معنىً

ورَدَّ الجمهورُ بأن هذا الادعاء لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له؛ للعلم بأن (أسدا) في (رأيت أسداً يرمي)..مُستعمَلٌ في (الرجُل الشجاع) والموضوع له هو (السبُع)

وتحقيق ذلك: أنّ ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به..مَبْنِيّ عَلَى أنه جعل أفراد الْأَسَد بطريق التأويل قسمين
١- المتعارف، وهو الَّذِي له غاية الجراءة في مثل تلك الجُثة المخصوصة
٢- غير المتعارف، وهو الَّذِي له تلك الجراءة لا في تلك الجثة المخصوصة
- ولفظ الْأَسَد إنما هو موضوع للمتعارف ←فاستعمالُه في غير المتعارف..استعمالٌ في غير ما وُضِعَ له، والقرينةُ مانعةٌ عن إِرَادَة المعنى المتعارف لتعيين غير المتعارف بها

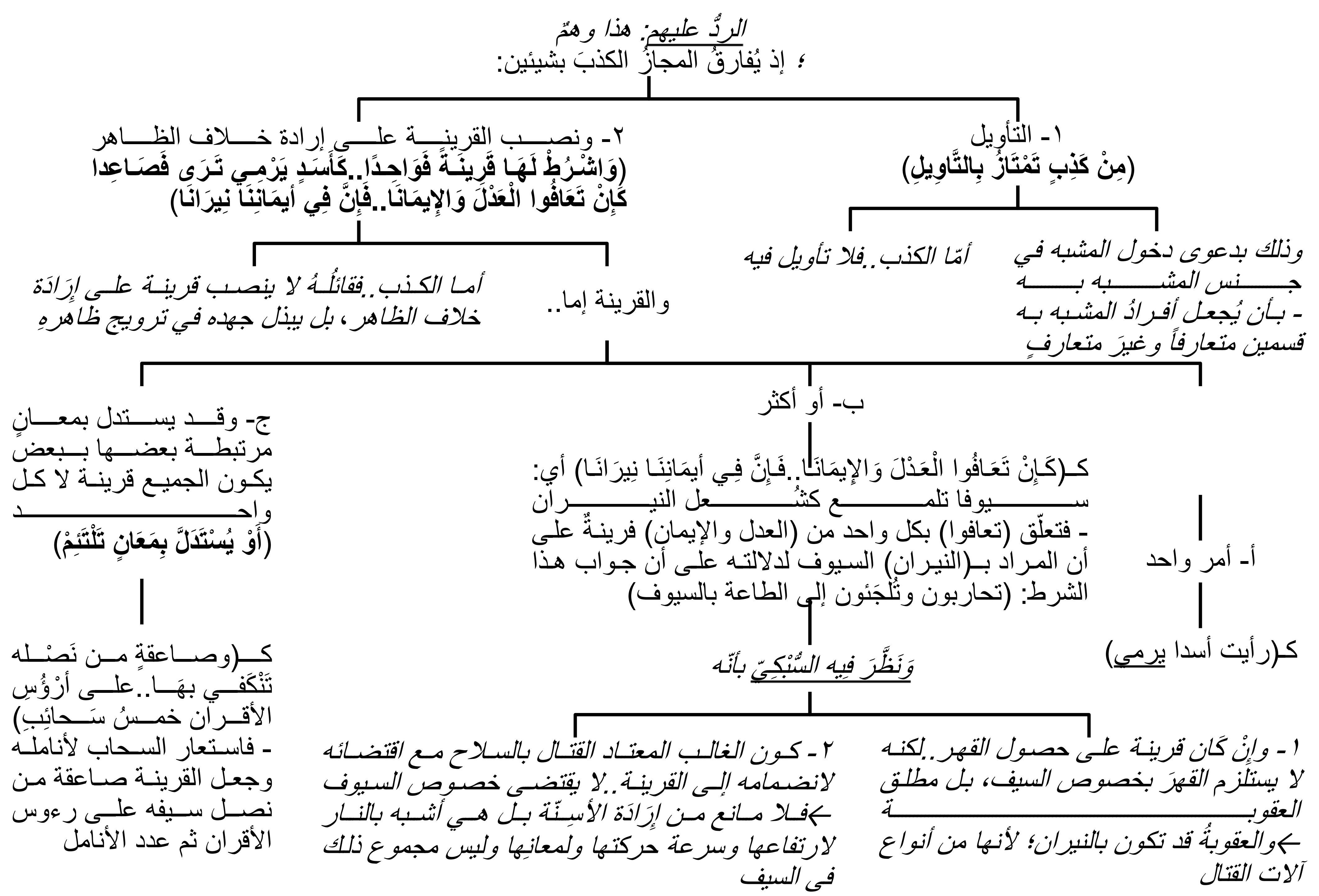
وأجاب الجمهورُ عن التعجّب والنهي عنه في البيتين: التعجُّبُ مبنيٌّ على تناسي التشبيه قضاءً لحق المبالغة

رابعاً: فائدةٌ: ذهب الظاهرية إلى نفي وقوع المجازية في القرآن والحديث النبويّ



قالوا: لأنه كذبٌ؛ إذْ هُوَ تكلم بخلاف الواقع الذي هو عين الكذب فلا يقع في كلام الله ورسولِه لوجوب صونِهما عن ذلك، فلا تقع الاستعارة التي هي من أفراده فيهما

الردُّ عليهم: هذا وهمٌ - بيانُه في الصفحة التالية


الردُّ عليهم: هذا وهمٌ
؛ إذ يُفارقُ المجازُ الكذبَ بشيئين:
١- التأويل
(مِنْ كَذِبٍ تَمْتَازُ بِالتَّاوِيلِ)
وذلك بدعوى دخول المشبه في جنس المشبه به - بأن يُجعل أفرادُ المشبه به قسمين متعارفاً وغيرَ متعارفٍ
أمّا الكذب..فلا تأويل فيه
٢- ونصب القرينة على إرادة خلاف الظاهر
(وَاشْرُطْ لَهَا قَرِينَةً فَوَاحِدًا..كَأَسَدٍ يَرْمِي تَرَى فَصَاعِدا
كَإِنْ تَعَافُوا الْعَدْلَ وَالإِيمَانَا..فَإِنَّ فِي أَيمَانِنَا نِيرَانَا)
والقرينة إما..
أما الكذب..فقائلُهُ لا ينصب قرينة على إرَادَة خلاف الظاهر، بل يبذل جهده في ترويج ظاهرِهِ
أ- أمر واحد
كـ(رأيت أسدا يرمي)
ب- أو أكثر
كـ(كَإِنْ تَعَافُوا الْعَدْلَ وَالإِيمَانَا..فَإِنَّ فِي أَيمَانِنَا نِيرَانَا) أي: سيوفا تلمع كشُعل النيران - فتعلّق (تعافوا) بكل واحد من (العدل والإيمان) قرينةٌ على أن المراد بـ(النيران) السيوف لدلالته على أن جواب هذا الشرط: (تحاربون وتُلجَئون إلى الطاعة بالسيوف)
وَنَظَّرَ فِيه السُّبْكِيّ بأنّه
١- وإنْ كَان قرينة على حصول القهر..لكنه لا يستلزم القهرَ بخصوص السيف، بل مطلق العقوبة ←والعقوبةُ قد تكون بالنيران؛ لأنها من أنواع آلات القتال
٢- كون الغالب المعتاد القتال بالسلاح مع اقتضائه لانضمامه إلى القرينة..لا يقتضي خصوص السيوف ←فلا مانع من إرَادَة الأسِنّة بل هي أشبه بالنار لارتفاعها وسرعة حركتها ولمعانِها وليس مجموع ذلك فى السيف
ج- وقد يستدل بمعانٍ مرتبطة بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد
(أَوْ يُسْتَدَلَّ بِمَعَانٍ تَلْتَئِمْ)
كـ(وصاعقةٍ من نَصْله تَنْكَفي بهَا..على أرْؤُسِ الأقران خمسُ سَحائِبِ) - فاستعار السحاب لأنامله وجعل القرينة صاعقة من نصل سيفه على رءوس الأقران ثم عدد الأنامل

خامسا: لا تأتي الاستعارةُ *من اسم* عَلَمٍ إلا بتأويلِهِ بوصفٍ
(ثُمَّ..إذْ لَمْ تَشُبْ وَصْفًا فَلا تَأتِي عَلَمْ)

أما عدم تأتيها من الأعلام..فلِأن الاستعارة تقتضي إدخال المشبه في جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين متعارفًا وغير متعارف، ولا يمكن ذلك في العَلَم؛ لأنه يقتضي التشخيص ومنع الاشتراك وهو ينافي الجنسية لاقتضائها العموم وتناول الأفراد

فإن تضمنَ العَلَمُ نوع وصفية *بواسطة اشتهارهِ*..جاز أن يشبه شخص بها

أمثلة:
- (حاتم) علم يتضمن الوصف بالجود
- (مادر) بالبخل
- (سحبان) بالفصاحة
- *(عنترة) بالشجاعة*

←وحينئذٍ.*تأتي الاستعارةُ في العلم ؛ لأنه يجوز أن يشبه الشخص بحاتم في الجُودِ*
←فيُتأول فيها وضع (حاتم) لـ(الجواد) و(مادر) لـ(البخيل) وهكذا

سواء في ذلك الرجل المعهود أو غيره
- *فهذا التأويل يتناول حاتما الفردَ المُتعارف المعهودَ وغير المتعارف*

فيكون إطلاقه على المعهود أي الطائي..حقيقة

وإطلاقُهُ على غيره ممن يتصف بالجود..استعارة
- كـ(رأيت اليوم حاتما) أي: جوادا

تابع..(خامسا: لا تأتي الاستعارةُ مِن اسمٍ عَلَمٍ إلا بتأويلِهِ بوصفٍ)

- استدراكات:

قال السُّبْكِيّ: (لاحاجة إلى الاشتراط المذكور ؛ لأنّ الاستعارة من العلم إن فُعِلت..فإنَّها تُفعل بعد تنكيرِهِ، وتنكيرُه قد يكونُ تقديراً كـ(لا قُريشَ بعد اليومِ)، وهذا منه

- فالاستعارة حينئذ لم تلاق العلمية، بل لاقت النكرة، وتسمى هذه الاستعارة تبعية، وقد قيل: (إنها تتحمل الضميرَ)).

تعليلُهم امتناع الاستعارة في الأعلام بما ذُكرَ..فيه مأخذان:

ولِذا فالْأَحْسَنُ..ما استدل به في الإيضاح من أن العَلَم لا يدل الأَعلَى تعين شيء دُونَ اشعار بأنه إنسَان أو غيره فلا اشتراك بين معناه وبين غيره إلا في مجرد التعيين ونحوه من العوارض العامة التي لا يكفي شيء منها جامعا في الاستعارة

هُما:

١ - هذا التعليل..إنما يستدعي أحد نوعي المُدَّعى، وهو العلم الشَّخْصِيّ

- وأما العلم الجِنْسِيّ..فلا يقتضي امتناع التجوز فيه إلى غيره، فيقال: (رأيت أسامة) بمعنى (زيد الشجاع)

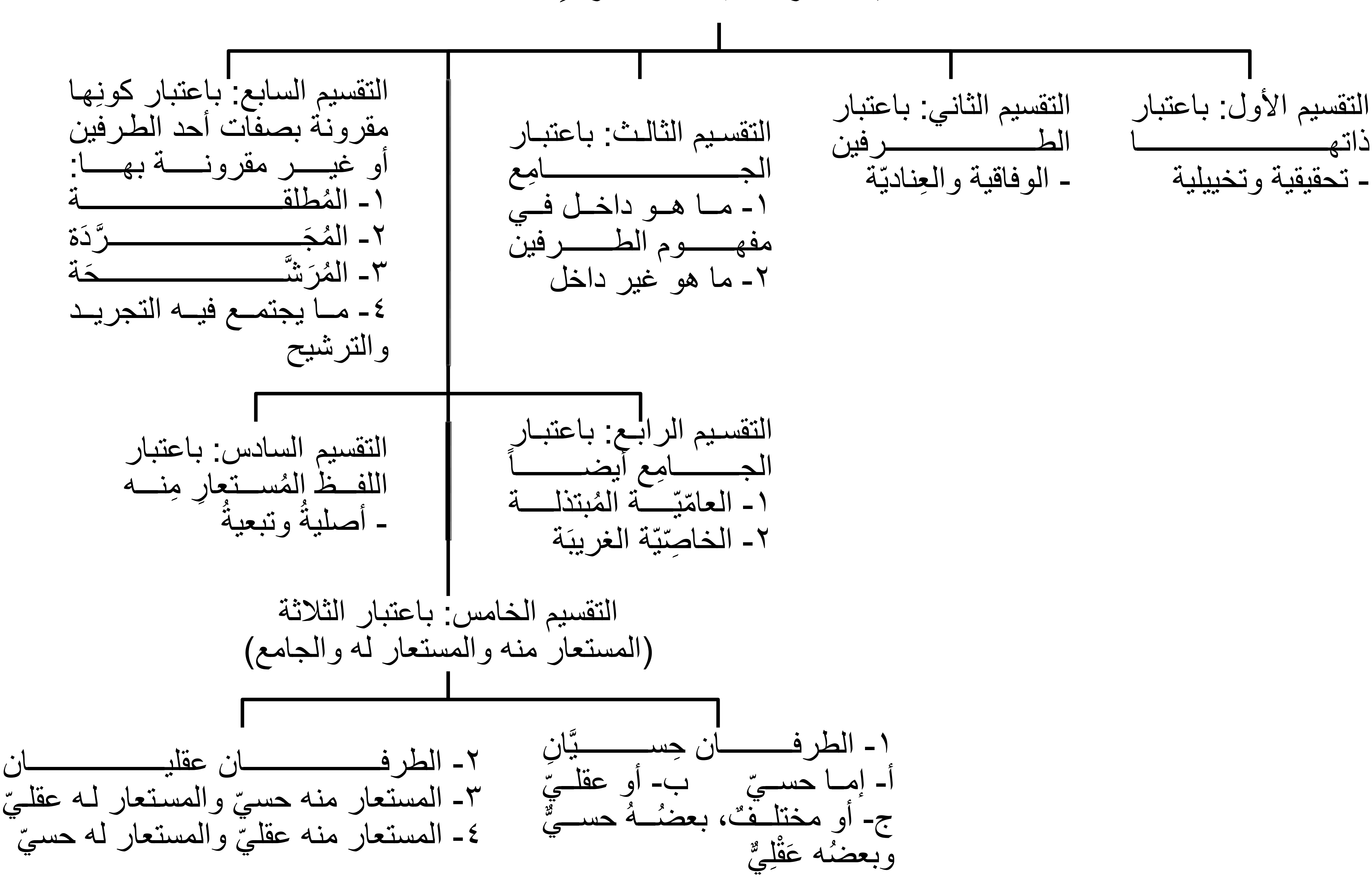
فالظاهر أن ذلك جائز؛ لأنه قد تقرر أن أعلام الجنس كلية وما تقرر من أن الأعلام جزئية..فالمُرادُ الشخصية منها

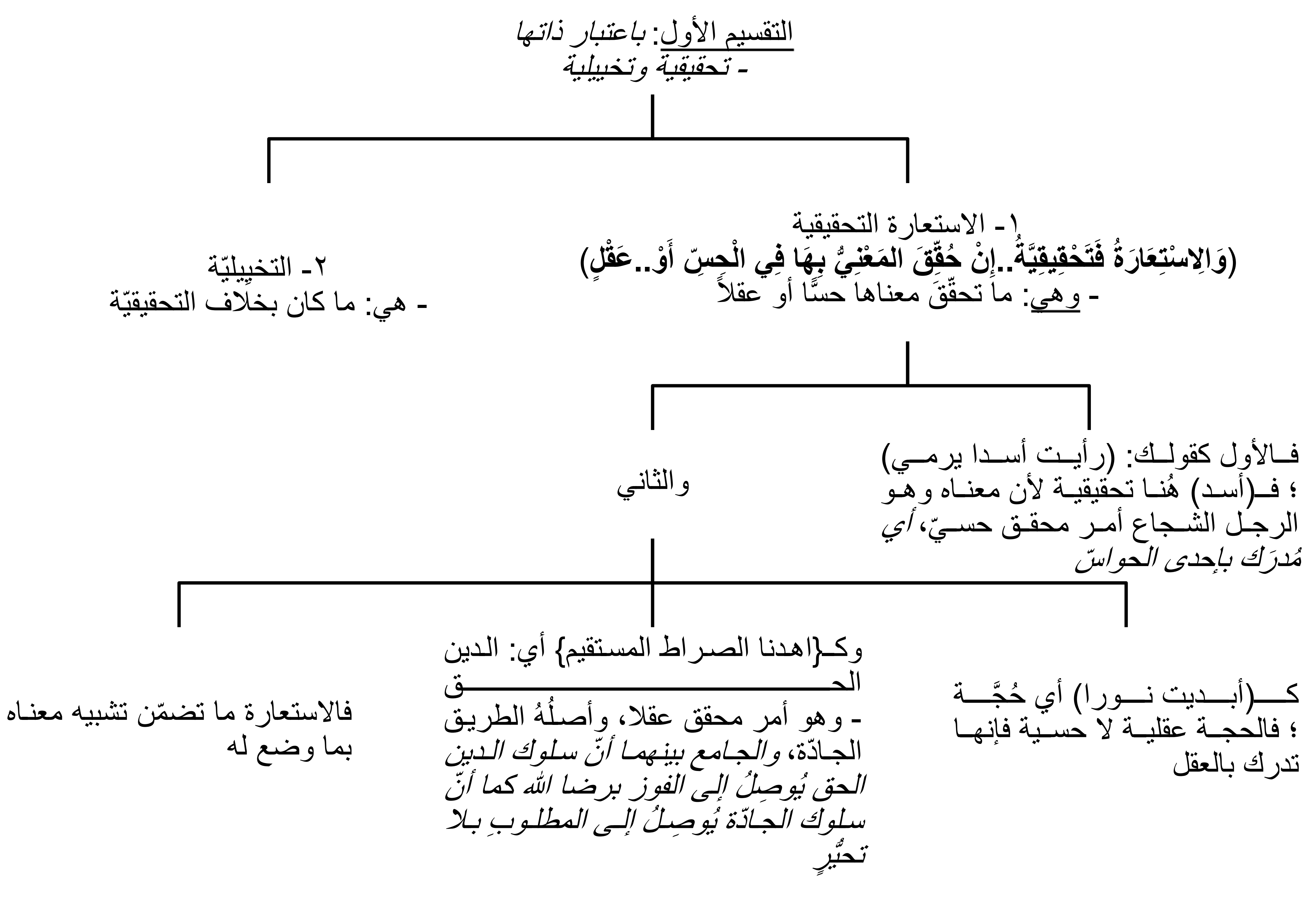
٢ - لو كانت العلةُ ما ذُكِرَ..لجاز التجوُّز في الأعلام بالمجاز المرسل لعدم استدعاءِ المُرسَلِ التشبيهَ المقتضِيَ لإدخال المشبّه في جنس المشبه بهِ

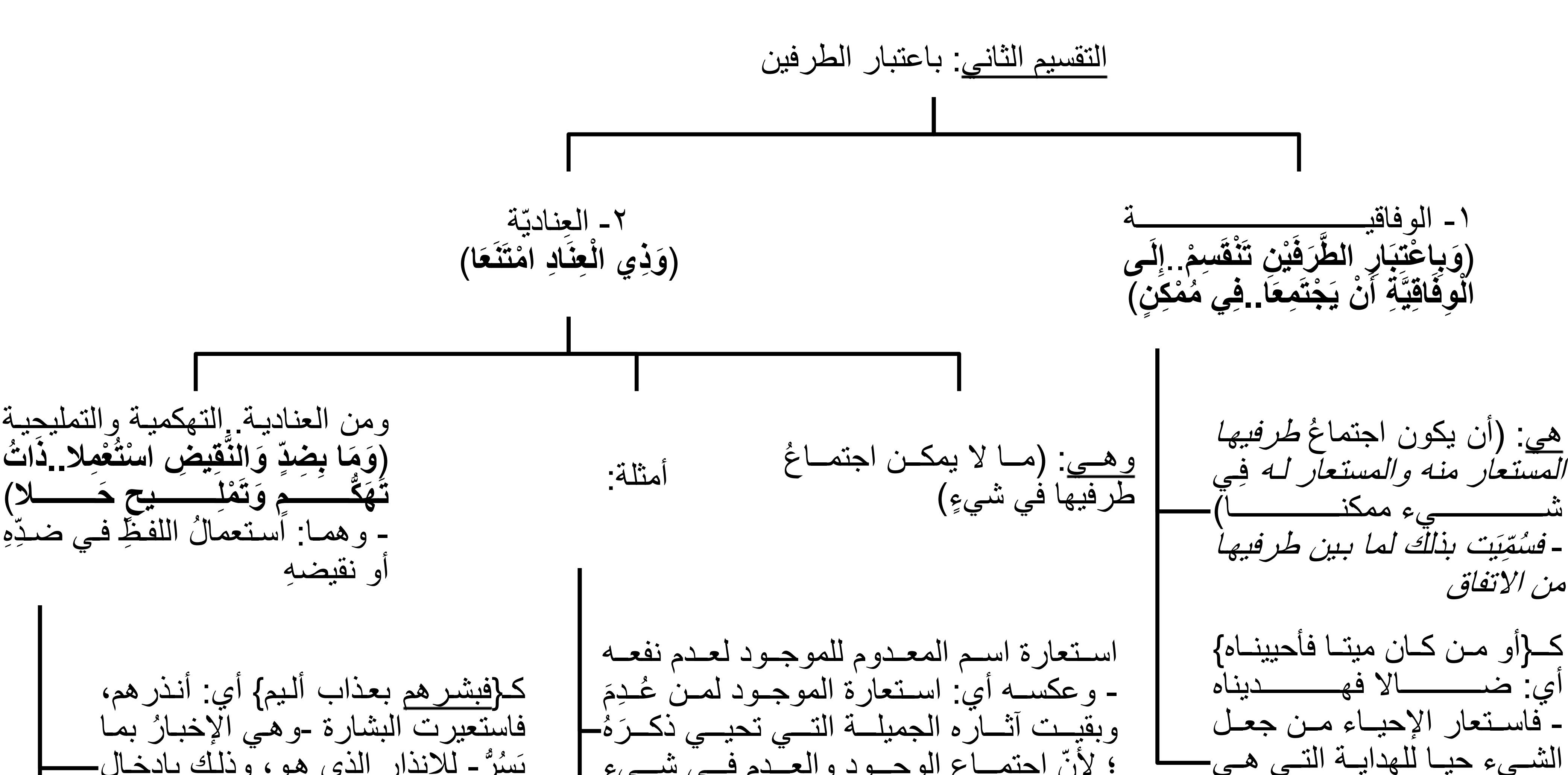
- والظاهر أن ذلك لا يجوزُ، فلا يجوز (جاء زيدٌ) تُريد رأسه

قولُهم أنّ حاتما ونحوَهُ تضمّن وصفا..ممنوعٌ ؛ لأنّ لفظ (حاتم) لم يتضمن الجُود ولم يدُل عليه لا قبل العلمية ولا معها ولا بعدها، وإنما مسماه موصوف بوصف اشتهر عنه

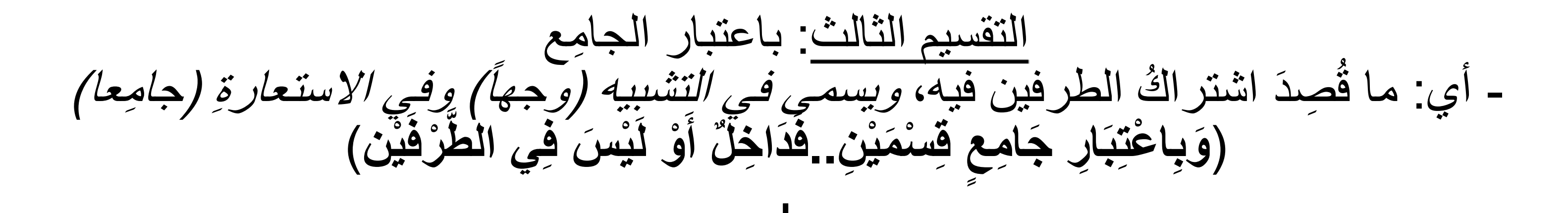
خريطة إجمالية




التقسيم الأول: *باعتبار ذاتها*
- تحقيقية وتخييلية
١- الاستعارة التحقيقية
(وَالِاسْتِعَارَةُ فَتَحْقِيقِيَّةُ..إِنْ حُقِّقَ المَعْنِيُّ بِهَا فِي الْحِسِّ أَوْ..عَقْلٍ)
- وهي: ما تحقّقَ معناها حسًّا أو عقلاً
٢- التخييليّة
- هي: ما كان بخلاف التحقيقيّة
فالأول كقولك: (رأيت أسدا يرمي) ؛ فـ(أسد) هُنا تحقيقية لأن معناه وهو الرجل الشجاع أمر محقق حسيّ، *أي مُدرَك بإحدى الحواسّ*
والثاني
كـ(أبديت نورا) أي حُجَّة ؛ فالحجة عقلية لا حسية فإنها تدرك بالعقل
وكـ{اهدنا الصراط المستقيم} أي: الدين الحق
- وهو أمر محقق عقلا، وأصلُهُ الطريق الجادّة، *والجامع بينهما أنّ سلوك الدين الحق يُوصِلُ إلى الفوز برضا الله كما أنّ سلوك الجادّة يُوصِلُ إلى المطلوبِ بلا تحيُّرٍ*
فالاستعارة ما تضمّن تشبيه معناه بما وضع له


التقسيم الثاني: باعتبار الطرفين
١- الوفاقية
(وَباعْتبَارِ الطَّرَفَيْنِ تَنْقَسِمْ..إِلَى الْوِفَاقِيَّةِ أَنْ يَجْتَمِعَا..فِي مُمْكِنِ)
هي: (أن يكون اجتماعُ طرفيها المستعار منه والمستعار له في شيء ممكنا)
- فسُمِّيَت بذلك لما بين طرفيها من الاتفاق
كـ{أو من كان ميتا فأحييناه} أي: ضالا فهديناه
- فاستعار الإحياء من جعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على ما يوصل إلى المطلوب، والإحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء
٢- العِناديّة
(وَذِي الْعِنَادِ امْتَنَعَا)
وهي: (ما لا يمكن اجتماعُ طرفيها في شيءٍ)
أمثلة:
استعارة اسم المعدوم للموجود لعدم نفعه - وعكسه أي: استعارة الموجود لمن عُدِمَ وبقيت آثاره الجميلة التي تحيي ذكرَهُ ؛ لأنّ اجتماع الوجود والعدم في شيء واحد..ممتنع
كـ{أو من كان ميتا فأحييناه} بالنسبة إلى صدرِه؛ فـ{ميتا} فيه استعارة أي: ضالا ؛ لأنه شبه فيه الموجود الضال بالميت، والضلال والموت لا يجتمعان لأنّ الضلال هو الكفر الذي شرطه الحياةُ
ومن العنادية..التهكمية والتمليحية
(وَمَا بِضِدٍّ وَالنَّقِيضِ اسْتُعْمِلا..ذَاتُ تَهَكُّمٍ وَتَمْلِيحٍ حَلا)
- وهما: استعمالُ اللفظِ في ضدِّهِ أو نقيضهِ
كـ{فبشرهم بعذاب أليم} أي: أنذرهم، فاستعيرت البشارة -وهي الإخبارُ بما يَسُرُّ- للإنذار الذي هو، وذلك بإدخال الإنذار في جنس البشارة على سبيل التهكُّم والاستهزاءِ
وكـ(رأيت أسدا) وأنتَ تُريد جبانا على سبيل التمليح والظرافةِ

مُصْطفَى دَنْقَش



<u>التقسيم الثالث</u>: باعتبار الجامِع

- أي: ما قُصِدَ اشتراكُ الطرفين فيه، *ويسمى في التشبيه (وجهاً) وفي الاستعارةِ (جامِعا)*

(وَبِاعْتِبَارِ جَامِعٍ قِسْمَيْنِ..فَدَاخِلٌ أَوْ لَيْسَ فِي الطَّرْفَيْن)

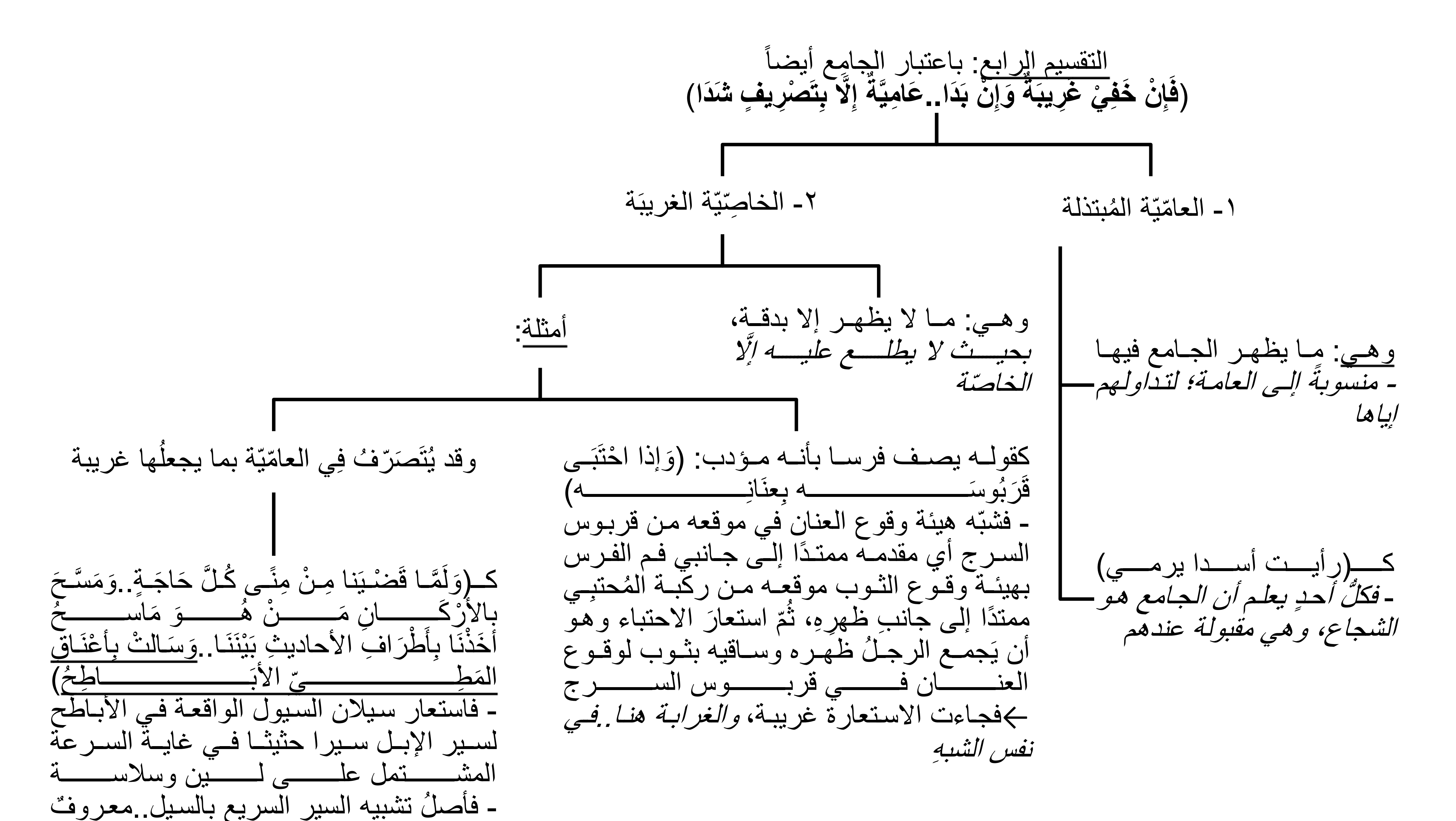
١- ما هو داخل في مفهوم الطرفين

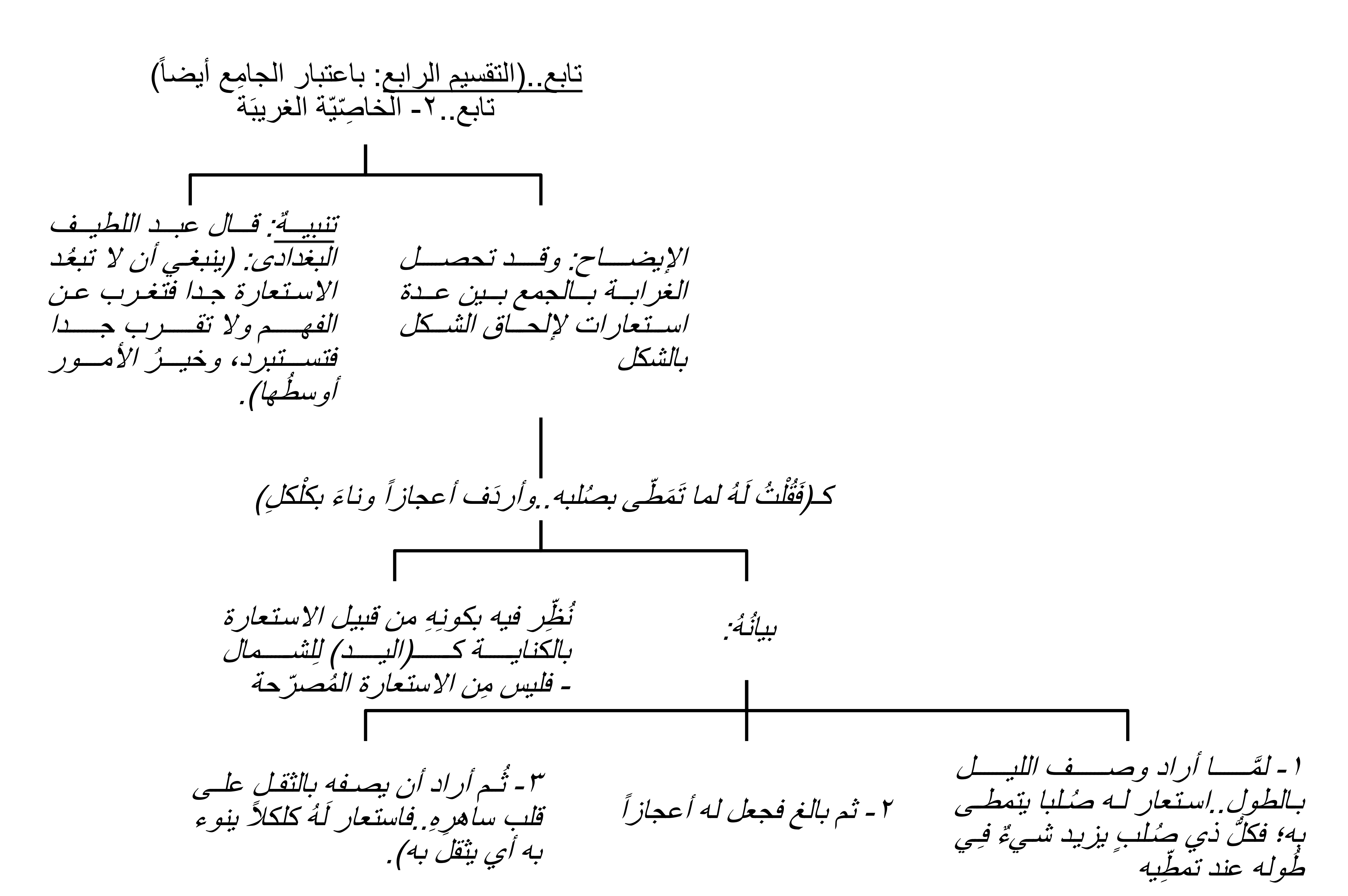
كحديث «خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه في سبيل الله كلما سمع هيعة أو فزعة طار على متن فرسه فالتمس القتل والموت» مسلم من حديث أبي هريرة - فاستعار الطيران للعَدْوِ، والجامعُ بين العدو والطيران..قطعُ المسافة بسرعة وهو داخل فيهما إلا أنه في الطيران قوي

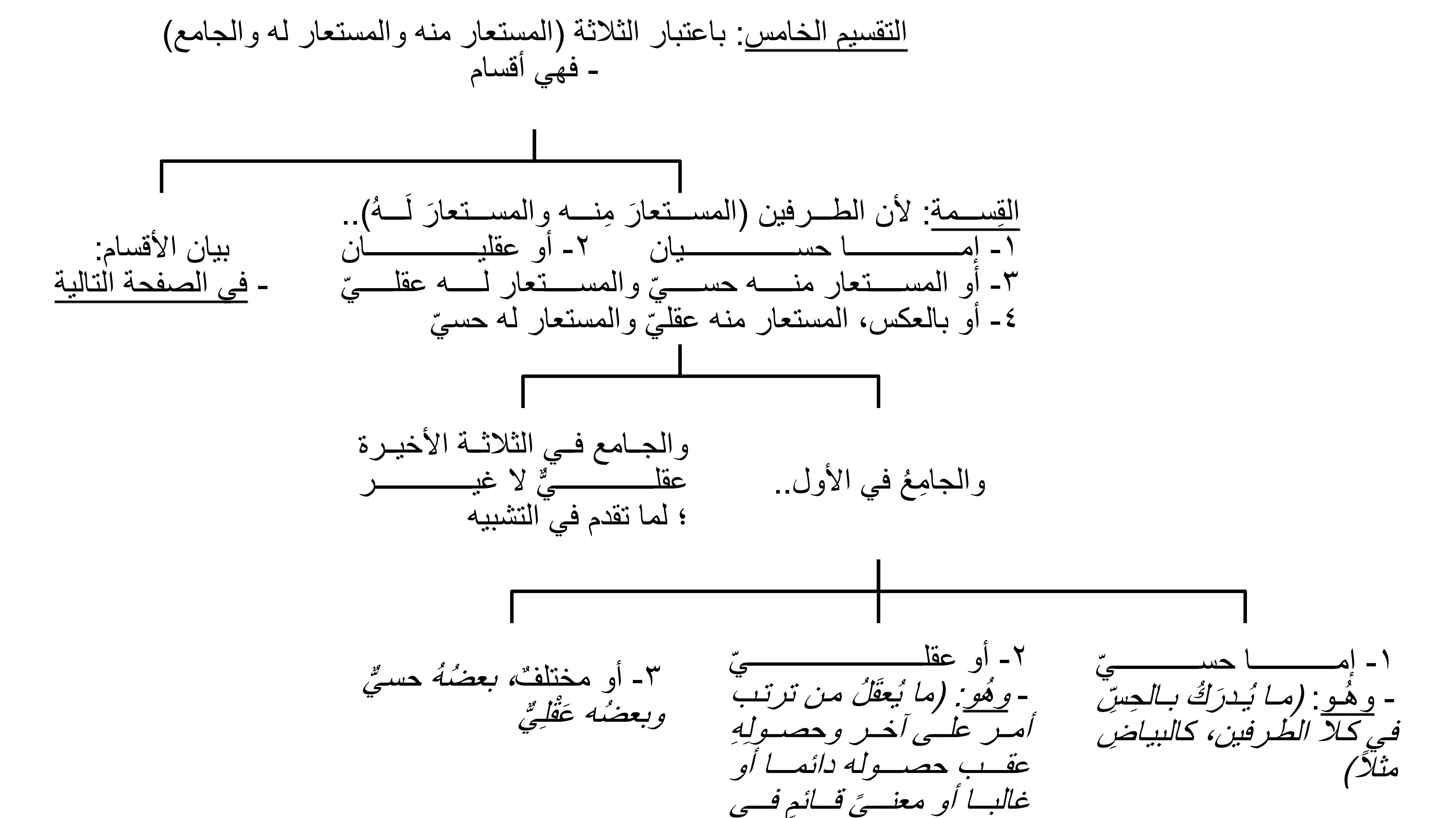
٢- ما هو غير داخل

كاستعارة الأسد للرجل الشجاع ؛ لأن الشجاعة عارض للأسد لا داخل في مفهومِهِ

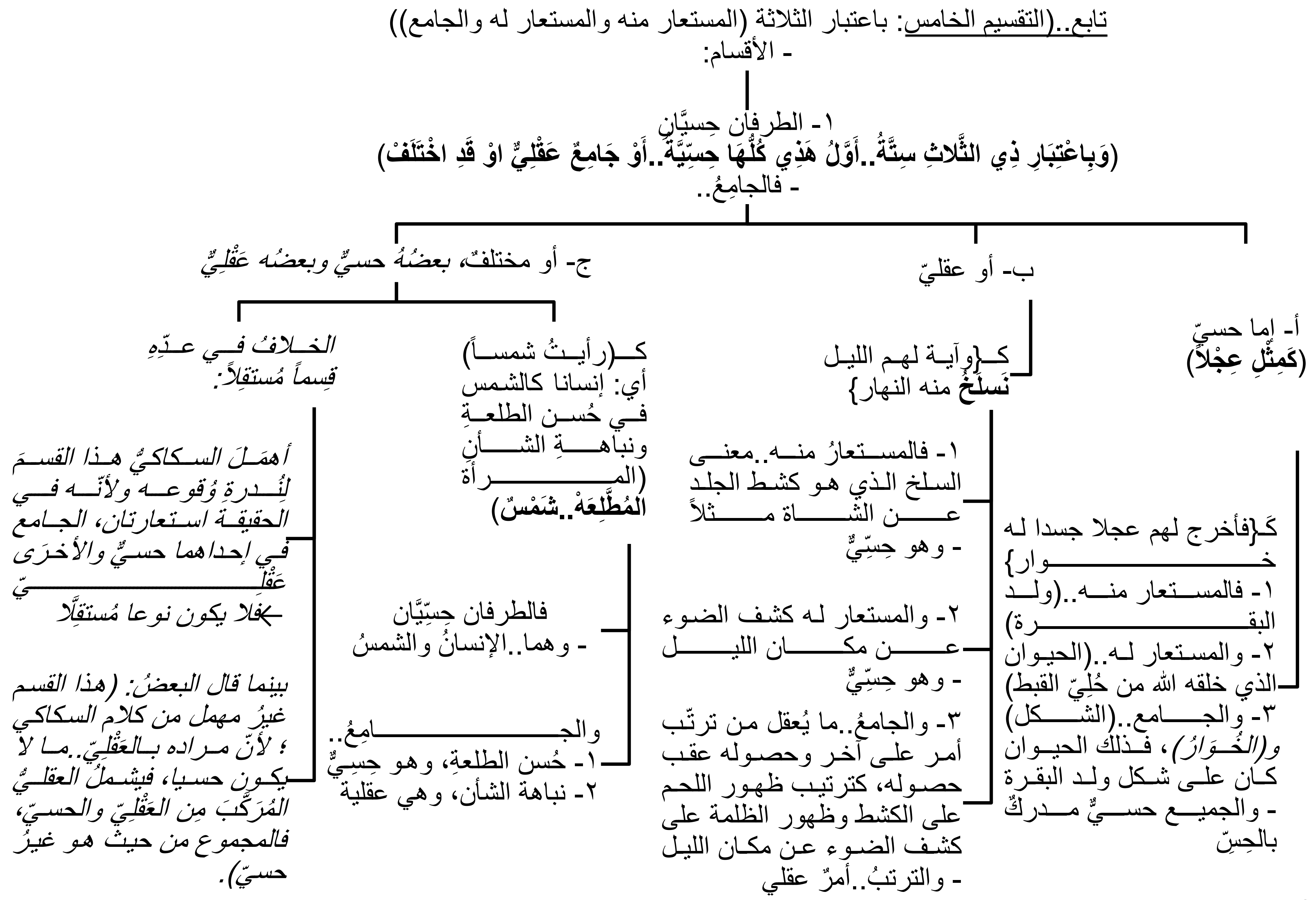
وكاستعارة الشمس للوجهِ المُتَهَلِّلِ ؛ فالتَّهلل عارضٌ للشمس وليس داخلاً في مفهومهِ


التقسيم الرابع: باعتبار الجامع أيضاً
(فَإِنْ خَفِيْ غَرِيبَةٌ وَإِنْ بَدَا..عَامِيَّةٌ إِلَّا بِتَصْرِيفٍ شَدَا)
١- العامّيّة المُبتذلة
٢- الخاصِّيّة الغريبَة
وهي: ما يظهر الجامع فيها
- منسوبةً إلى العامة؛ لتداولهم إياها
كـ(رأيت أسدا يرمي)
- فكلُّ أحدٍ يعلم أن الجامع هو الشجاع، وهي مقبولة عندهم
وهي: ما لا يظهر إلا بدقة، بحيث لا يطلع عليه إلَّا الخاصّة
أمثلة:
كقوله يصف فرسا بأنه مؤدب: (وَإذا احْتَبَى قَرَبُوسَه بِعنَانِه)
- فشبّه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج أي مقدمه ممتدًا إلى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبة المُحتبِي ممتدًا إلى جانبِ ظهرِهِ، ثُمّ استعارَ الاحتباء وهو أن يَجمع الرجلُ ظهره وساقيه بثوب لوقوع العنان في قربوس السرج
فجاءت الاستعارة غريبة، والغرابة هنا..في نفس الشبهِ
وقد يُتَصَرّفُ فِي العامّيّة بما يجعلُها غريبة
كـ(وَلَمَّا قَضْيَنا مِنْ مِنًى كُلَّ حَاجَةٍ..وَمَسَّحَ بالأرْكَانِ مَنْ هُوَ مَاسِحُ
أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الأحاديثِ بَيْنَنَا..وَسَالتْ بِأعْنَاقِ المَطِيِّ الأبَاطِحُ)
- فاستعار سيلان السيول الواقعة في الأباطح لسير الإبل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتمل على لين وسلاسة
- فأصلُ تشبيه السير السريع بالسيل..معروفٌ ظاهرٌ، وإنَّما حَسَنَهُ إسنادُ الفعل إلى الأباطح دون المطِيّ وأعناقِها حتى أفاد أنّ الأباطح امتلأت من الإبل، كما في {واشتعل الرأس شيبا}

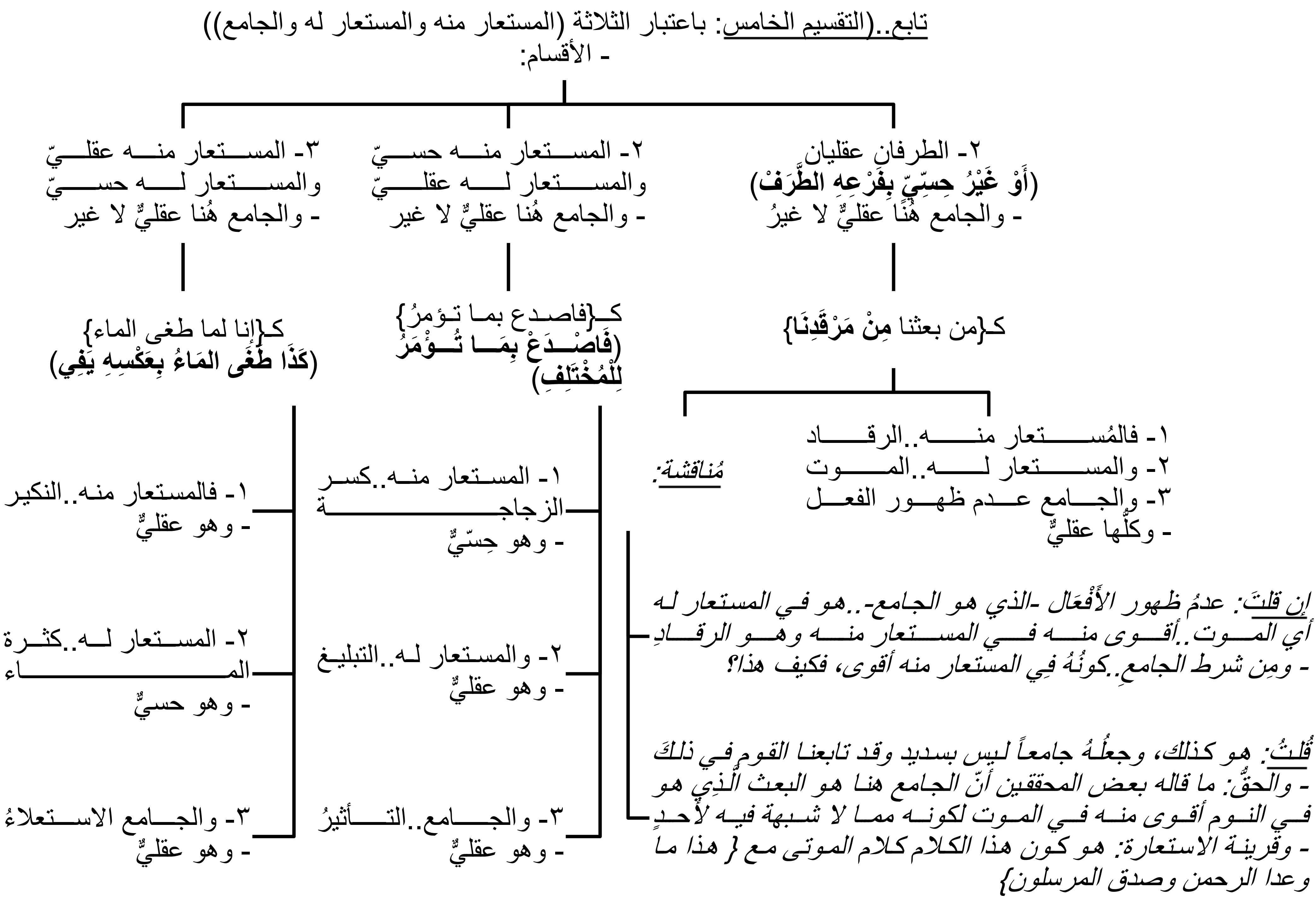

تابع..(التقسيم الرابع: باعتبار الجامِع أيضاً)
تابع..٢- الخاصِّيّة الغريبَة
الإيضاح: وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لإلحاق الشكل بالشكل
تنبيهٌ: قال عبد اللطيف البغدادى: (ينبغي أن لا تبعُد الاستعارة جدا فتغرب عن الفهم ولا تقرب جدا فتستبرد، وخيرُ الأمور أوسطُها).
كـ(فَقُلْتُ لَهُ لما تَمَطّى بصُلبه..وأردَف أعجازاً وناءَ بكَلْكلِ)
بيانُهُ:
نُظِّر فيه بكونِهِ من قبيل الاستعارة بالكناية كـ(اليد) لِلشمال - فليس مِن الاستعارة المُصرّحة
١- لمَّا أراد وصف الليل بالطول..استعار له صُلبا يتمطى به؛ فكلُّ ذي صُلبٍ يزيد شيءٌ فِي طُوله عند تمطِّيه
٢- ثم بالغ فجعل له أعجازاً
٣- ثُم أراد أن يصفه بالثقل على قلب ساهرِهِ..فاستعار لَهُ كلكلاً ينوء به أي يثقل به).



التقسيم الخامس: باعتبار الثلاثة (المستعار منه والمستعار له والجامع)
- فهي أقسام
القِسمة: لأن الطرفين (المستعارَ مِنه والمستعارَ لَهُ)..
١- إما حسيان ٢- أو عقليان
٣- أو المستعار منه حسيّ والمستعار له عقليّ
٤- أو بالعكس، المستعار منه عقليّ والمستعار له حسيّ
بيان الأقسام:
- في الصفحة التالية
والجامعُ في الأول..
والجامع في الثلاثة الأخيرة عقليٌّ لا غير؛ لما تقدم في التشبيه
١- إما حسيّ
- وهُو: (ما يُدرَكُ بالحِسِّ في كلا الطرفين، كالبياضِ مثلاً)
٢- أو عقليّ
- وهُو: (ما يُعقَلُ من ترتب أمر على آخر وحصولِهِ عقب حصوله دائما أو غالبا أو معنىً قائمٍ في الطرفين)
٣- أو مختلفٌ، بعضُهُ حسيٌّ وبعضُه عَقْلِيٌّ

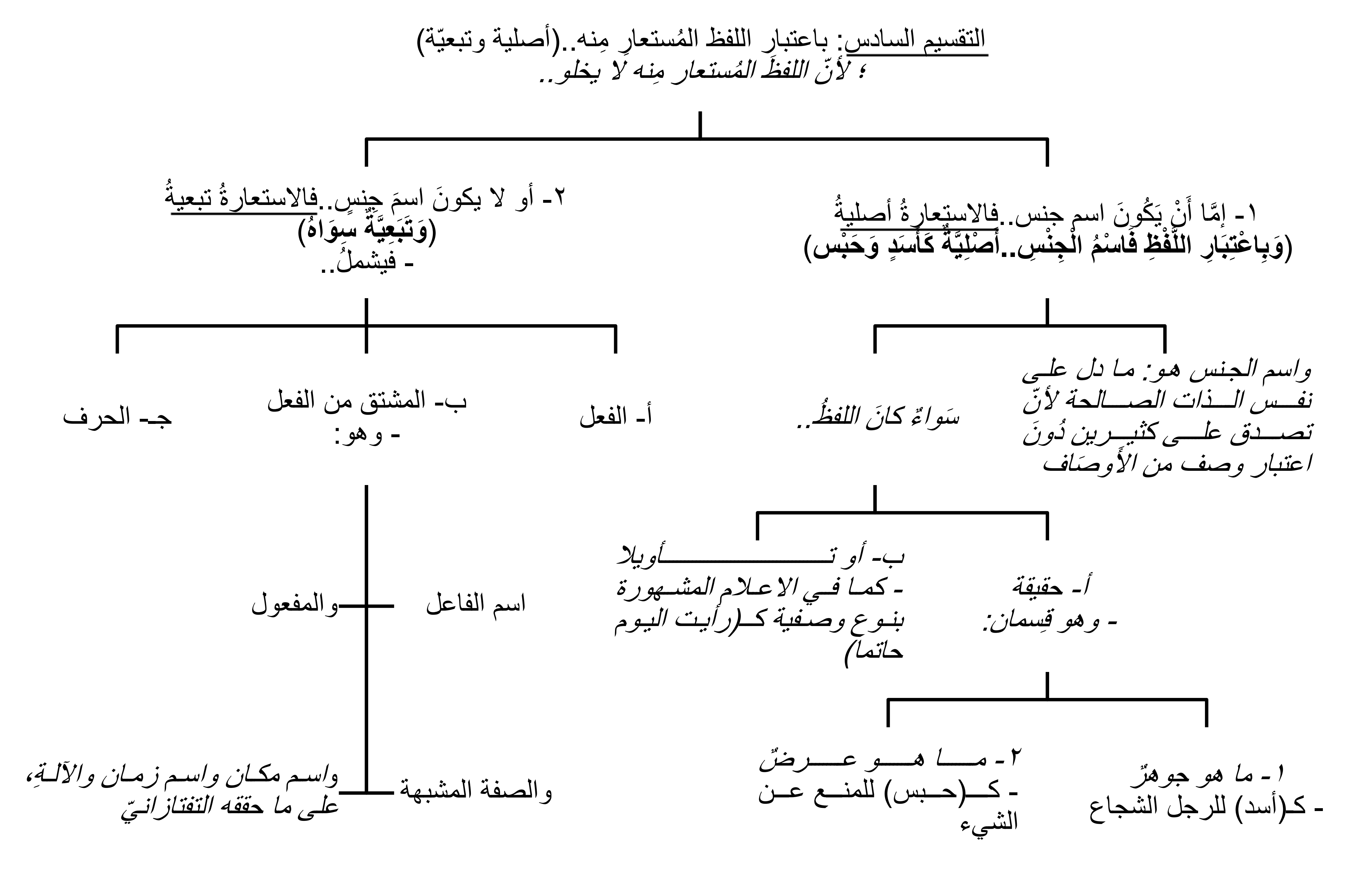


تابع..(التقسيم الخامس: باعتبار الثلاثة (المستعار منه والمستعار له والجامع))
- الأقسام:
١- الطرفان حِسيَّانِ
(وَبِاعْتِبَارِ ذِي الثَّلاثِ سِتَّةُ..أَوَّلُ هَذِي كُلُّهَا حِسِّيَّةُ..أَوْ جَامِعٌ عَقْلِيٌّ اوْ قَدِ اخْتَلَفْ)
- فالجامِعُ..
أ- إما حسيّ
(كَمِثْلِ عِجْلاً)
كَ{فأخرج لهم عجلا جسدا له خوار}
١- فالمستعار منه..(ولد البقرة)
٢- والمستعار له..(الحيوان الذي خلقه الله من حُلِيّ القبط)
٣- والجامع..(الشكل و(الخُوَارُ)، فذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة
- والجميع حسيٌّ مدركٌ بالحِسِّ
ب- أو عقليّ
كـ{وآية لهم الليل **نَسلَخُ** منه النهار}
١- فالمستعارُ منه..معنى السلخ الذي هو كشط الجلد عن الشاة مثلاً
- وهو حِسِّيٌّ
٢- والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل
- وهو حِسِّيٌّ
٣- والجامعُ..ما يُعقل من ترتّب أمر على آخر وحصوله عقب حصوله، كترتيب ظهور اللحم على الكشط وظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل
- والترتبُ..أمرٌ عقلي
ج- أو مختلفٌ، *بعضُهُ حسيٌّ وبعضُه عَقْلِيٌّ*
كـ(رأيتُ شمساً)
أي: إنسانا كالشمس في حُسن الطلعةِ ونباهةِ الشأنِ (المرأة **المُطَّلِعَهْ..شَمْسٌ)**
فالطرفان حِسِّيَّان
- وهما..الإنسانُ والشمسُ
والجامِعُ..
١- حُسن الطلعةِ، وهو حِسِيٌّ
٢- نباهة الشأن، وهي عقلية
الخلافُ في عدِّهِ قِسماً مُستقِلاً:
أهمَلَ السكاكيُّ هذا القسمَ لِنُدرةِ وُقوعه ولأنّه في الحقيقة استعارتان، الجامع في إحداهما حسيٌّ والأخرَى عَقْلِيّ
فلا يكون نوعا مُستقِلًا
بينما قال البعضُ: (هذا القسم غيرُ مهمل من كلام السكاكي ؛ لأنّ مراده بالعَقْلِيّ..ما لا يكون حسيا، فيشملُ العقليُّ المُرَكَّبَ مِن العَقْلِيّ والحسيّ، فالمجموع من حيث هو غيرُ حسيّ).

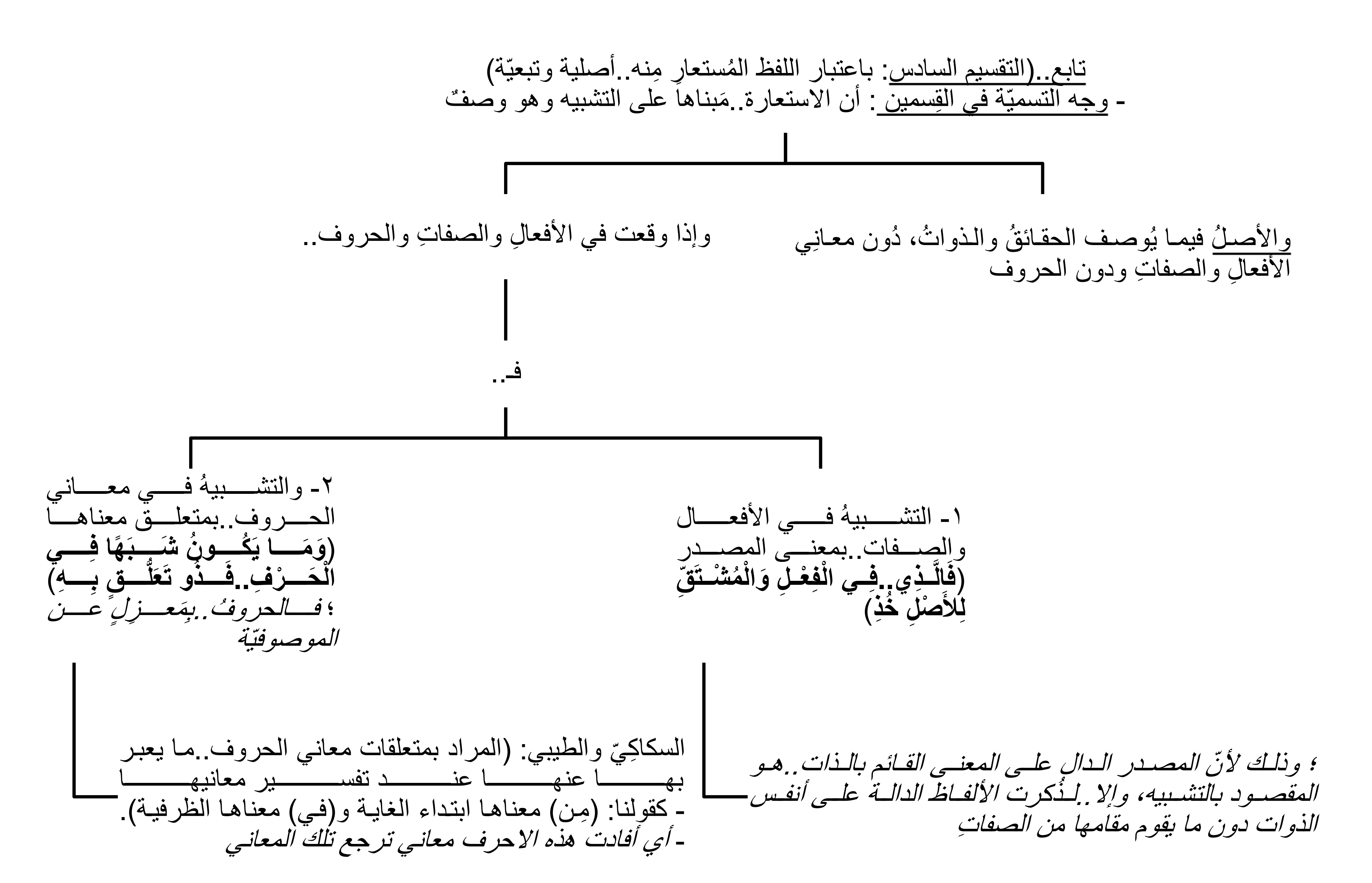


تابع..(التقسيم الخامس: باعتبار الثلاثة (المستعار منه والمستعار له والجامع))
- الأقسام:
٢- الطرفان عقليان
(أَوْ غَيْرُ حِسِّيٍّ بِفَرْعِهِ الطَّرَفْ)
- والجامع هُنَا عقليٌّ لا غيرُ
كـ{من بعثنا مِنْ مَرْقَدِنَا}
١- فالمُستعار منه..الرقاد
٢- والمستعار له..الموت
٣- والجامع عدم ظهور الفعل
- وكلُّها عقليٌّ
مُناقشة:
إن قلتَ: عدمُ ظهور الأَفْعَال -الذي هو الجامع-..هو في المستعار له أي الموت..أقوى منه في المستعار منه وهو الرقادِ
- ومِن شرط الجامعِ..كونُهُ فِي المستعار منه أقوى، فكيف هذا؟
قُلتُ: هو كذلك، وجعلُهُ جامعاً ليس بسديد وقد تابعنا القوم في ذلكَ
- والحقُّ: ما قاله بعض المحققين أنّ الجامع هنا هو البعث الَّذِي هو في النوم أقوى منه في الموت لكونه مما لا شبهة فيه لأَحدٍ
- وقرينة الاستعارة: هو كون هذا الكلام كلام الموتى مع { هذا ما وعدا الرحمن وصدق المرسلون}
٢- المستعار منه حسيّ والمستعار له عقليّ
- والجامع هُنا عقليٌّ لا غير
كـ{فاصدع بما تؤمرُ}
(فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ لِلْمُخْتَلِفِ)
١- المستعار منه..كسر الزجاجة
- وهو حِسّيٌّ
٢- والمستعار له..التبليغ
- وهو عقليٌّ
٣- والجامع..التأثيرُ
- وهو عقليٌّ
٣- المستعار منه عقليّ والمستعار له حسيّ
- والجامع هُنا عقليٌّ لا غير
كـ{إنا لما طغى الماء}
(كَذَا طَغَى المَاءُ بِعَكْسِهِ يَفِي)
١- فالمستعار منه..التكبر
- وهو عقليٌّ
٢- المستعار له..كثرة الماء
- وهو حسيٌّ
٣- والجامع الاستعلاءُ
- وهو عقليٌّ

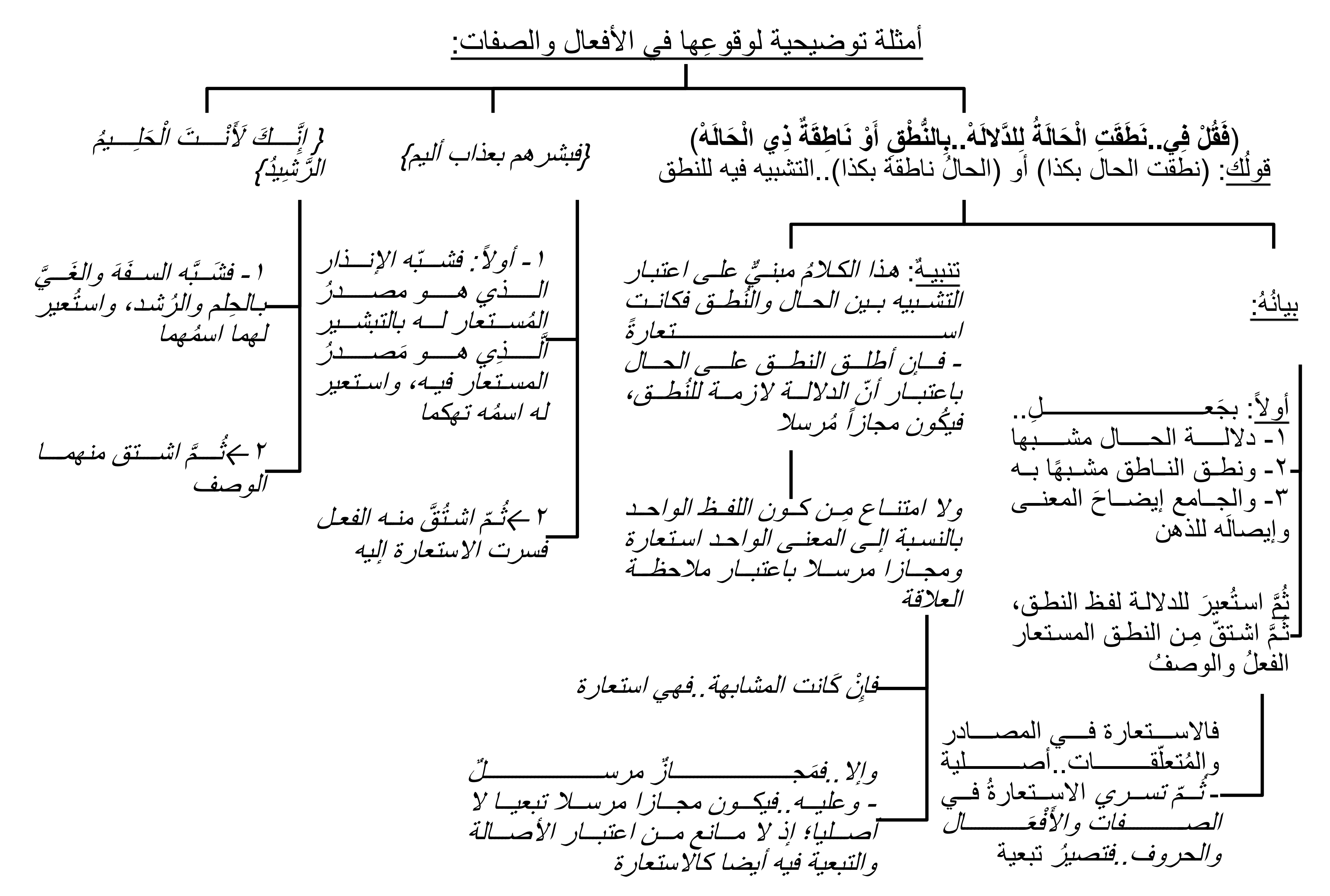
مُصْطفَى دَنْقَش


التقسيم السادس: باعتبارِ اللفظ المُستعارِ مِنه..(أصلية وتبعيّة)
؛ لأنّ اللفظَ المُستعار مِنه لا يخلو..
١- إمَّا أَنْ يَكُونَ اسم جنس..فالاستِعارةُ أصليةُ
(وَبِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ فَاسْمُ الْجِنْسِ..أَصْلِيَّةٌ كَأَسَدٍ وَحَبْس)
٢- أو لا يكونَ اسمَ جِنسٍ..فالاستعارةُ تبعيةُ
(وَتَبَعِيَّةٌ سِوَاهُ)
- فيشملُ..
واسم الجنس هو: ما دل على نفس الذات الصالحة لأنّ تصدق على كثيرين دُونَ اعتبار وصف من الأَوصَاف
سَواءٌ كانَ اللفظُ..
أ- حقيقة
- وهو قِسمان:
ب- أو تأويلا
- كما في الاعلام المشهورة بنوع وصفية كـ(رأيت اليوم حاتما)
١- ما هو جوهرٌ
- كـ(أسد) للرجل الشجاع
٢- ما هو عرضٌ
- كـ(حبس) للمنع عن الشيء
أ- الفعل
ب- المشتق من الفعل
- وهو:
جـ- الحرف
اسم الفاعل
والمفعول
والصفة المشبهة
واسم مكان واسم زمان والآلةِ، على ما حققه التفتازانيّ

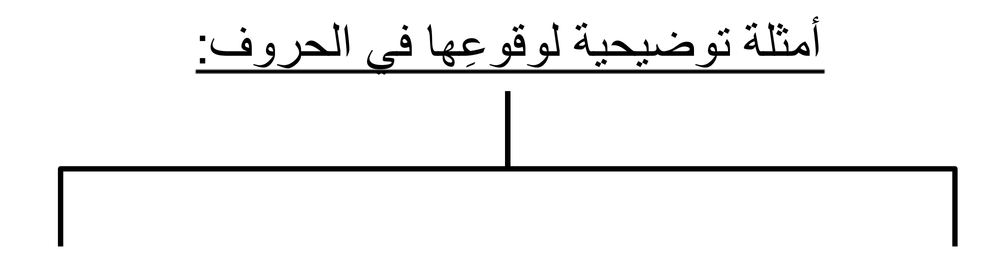
مُصْطفَى دَنْقَش


تابع..(التقسيم السادس: باعتبار اللفظ المُستعارِ مِنه..أصلية وتبعيّة)
- وجه التسميّة في القِسمين: أن الاستعارة..مَبناها على التشبيه وهو وصفٌ
والأصلُ فيما يُوصف الحقائقُ والذواتُ، دُون معانِي الأفعالِ والصفاتِ ودون الحروف
وإذا وقعت في الأفعالِ والصفاتِ والحروف..
فـ..
١- التشبيهُ في الأفعال والصفات..بمعنى المصدر **(فَالَّذِي..فِي الْفِعْلِ وَالْمُشْتَقِّ لِلأَصْلِ خُذِ)**
٢- والتشبيهُ في معاني الحروف..بمتعلق معناها **(وَمَا يَكُونُ شَبَهًا فِي الْحَرْفِ..فَذُو تَعَلُّقٍ بِهِ)** ؛ *فالحروفُ..بِمَعزِلٍ عن الموصوفيّة*
؛ وذلك لأنّ المصدر الدال على المعنى القائم بالذات..هو المقصود بالتشبيه، وإلا..لذُكرت الألفاظ الدالة على أنفس الذوات دون ما يقوم مقامها من الصفاتِ
السكاكِيّ والطيبي: (المراد بمتعلقات معاني الحروف..ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها
- كقولنا: (مِن) معناها ابتداء الغاية و(في) معناها الظرفية).
- *أي أفادت هذه الاحرف معاني ترجع تلك المعاني*

مُصْطفَى دَنْقَش


أمثلة توضيحية لوقوعِها في الأفعال والصفات:
(فَقُلْ فِي..نَطَقَتِ الْحَالَةُ لِلدَّلالَهْ..بِالنُّطْقِ أَوْ نَاطِقَةٌ ذِي الْحَالَهْ)
قولُك: (نطقت الحال بكذا) أو (الحالُ ناطقةٌ بكذا)..التشبيه فيه للنطق
بيانُهُ:
أولاً: بجَعلِ..
١- دلالة الحال مشبها
٢- ونطق الناطق مشبهًا به
٣- والجامع إيضاحَ المعنى وإيصالَه للذهن
ثُمَّ استُعيرَ للدلالة لفظ النطق، ثُمَّ اشتقّ مِن النطق المستعار الفعلُ والوصفُ
فالاستعارة في المصادر والمُتعلّقات..أصلية
- ثُمّ تسري الاستعارةُ في الصفات والأَفْعَال والحروف..فتصيرُ تبعية
تنبيهٌ: هذا الكلامُ مبنيٌّ على اعتبار التشبيه بين الحال والنطق فكانت استعارةً
- فإن أطلق النطق على الحال باعتبار أنّ الدلالة لازمة للنُطق، فيكُون مجازاً مُرسلا
ولا امتناع مِن كون اللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد استعارة ومجازا مرسلا باعتبار ملاحظة العلاقة
فإنْ كَانت المشابهة..فهي استعارة
وإلا..فمَجازٌ مرسلٌ
- وعليه..فيكون مجازا مرسلا تبعيا لا أصليا؛ إذ لا مانع من اعتبار الأصالة والتبعية فيه أيضا كالاستعارة
{فبشرهم بعذاب أليم}
١- أولاً: فشبّه الإنذار الذي هو مصدرُ المُستعار له بالتبشير الَّذِي هو مَصدرُ المستعار فيه، واستعير له اسمُه تهكما
٢ ←ثُمّ اشتُقَّ منه الفعل فسرت الاستعارة إليه
{ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ}
١- فشَبَّه السفَهَ والغَيَّ بالحِلم والرُشد، واستُعير لهما اسمُهما
٢ ←ثُمَّ اشتق منهما الوصف

أمثلة توضيحية لوقوعِها في الحروف:

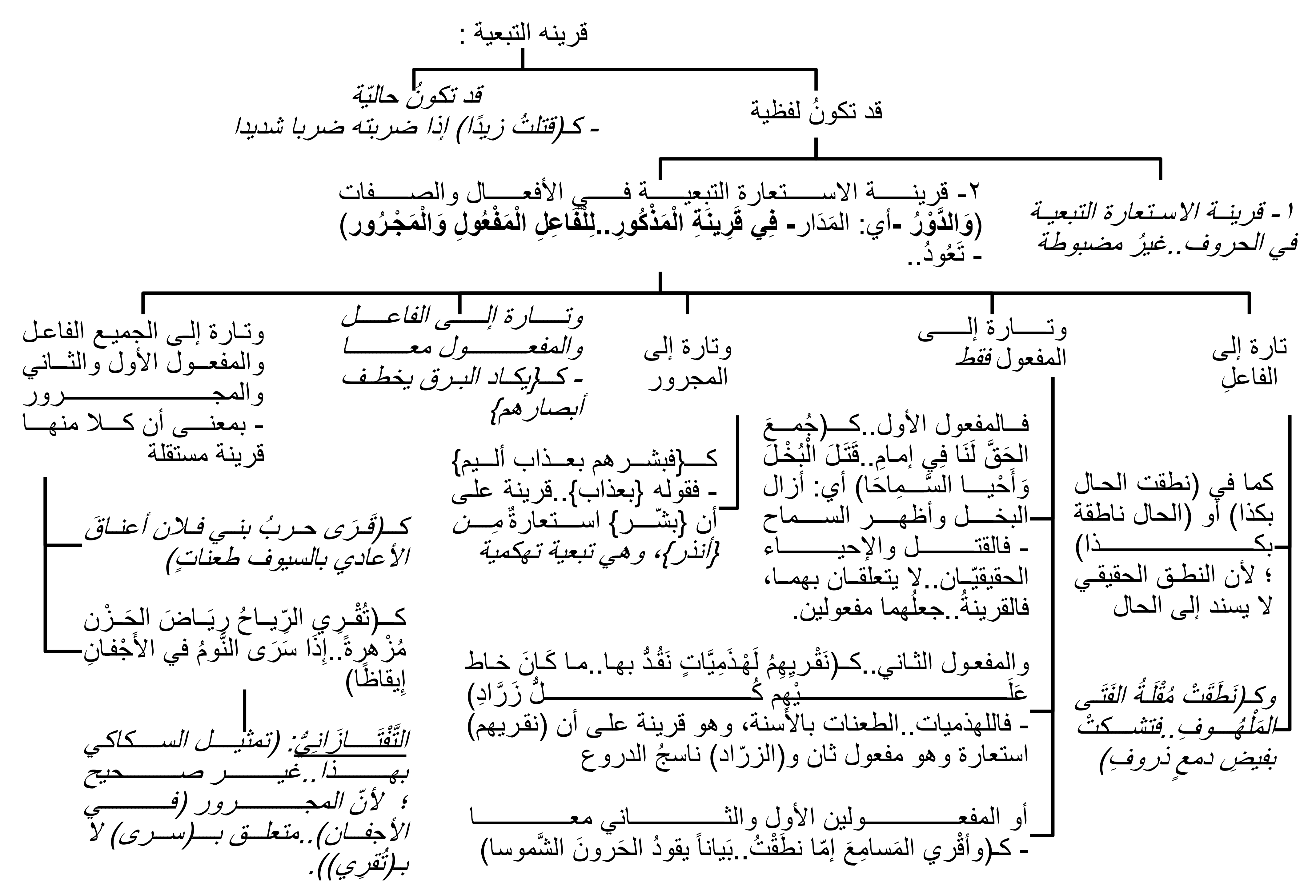


{فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا}

(لِـــدُوا للمـــوتِ وابْنُـــوا للخـــرابِ)
- شبَّه ترتب الموت على الولادة والخراب على البناء بترتب عليته الغائية عليه، كما سبق بيانُهُ

١- شبّه ترتُّب العداوة والحُزن على الالتقاط بترتّبِ علته الغائية عليه

٢←ثُمّ استعمل في المشبّه اللام الموضوعة للمشبه به أي ترتب علة الالتقاط الغائية عليه
- فَجَـرَت الاستعارة أولاً في العلية والغرضية وتبعيتها في اللام فصار حكمها حكم (الأسد) حيث استعيرت لما يشبه العلية وصار متعلق معنى اللام هو العلية والغرضية



قرينه التبعية :
قد تكونُ لفظية
قد تكونُ حاليّة
- كـ(قتلتُ زيدًا) إذا ضربته ضربا شديدا
١ - قرينـة الاستعارة التبعيـة في الحروف..غيرُ مضبوطة
٢- قرينـة الاستعارة التبعيـة في الأفعال والصفات
(وَالدَّوْرُ -أي: المَدَار- فِي قَرِينَةِ الْمَذْكُورِ..لِلْفَاعِلِ الْمَفْعُولِ وَالْمَجْرُور)
- تَعُودُ..
تارة إلى الفاعلِ
كما في (نطقت الحال بكذا) أو (الحال ناطقة بكذا) ؛ لأن النطق الحقيقي لا يسند إلى الحال
وكـ(نَطَقَتْ مُقْلَةُ الفَتَى المَلْهُوفِ..فتشكتْ بفيضِ دمعٍ ذروفِ)
وتارة إلى المفعول فقط
فالمفعول الأول..كـ(جُمعَ الحَقَّ لَنَا فِي إمامٍ..قَتَلَ الْبُخْلَ وَأَحْيَا السَّمَاحَا) أي: أزال البخل وأظهر السماح
- فالقتل والإحياء الحقيقيّان..لا يتعلقان بهما، فالقرينةُ..جعلُهما مفعولين.
والمفعول الثاني..كـ(نَقْرِيهِمُ لَهْذَمِيَّاتٍ نَقُدُّ بها..ما كَانَ خاط عَلَيْهِم كُلُّ زَرَّادِ)
- فاللهذميات..الطعنات بالأسنة، وهو قرينة على أن (نقريهم) استعارة وهو مفعول ثان و(الزرّاد) ناسجُ الدروع
أو المفعولين الأول والثاني معا
- كـ(وأقْري المَسامِعَ إمّا نطَقْتُ..بَياناً يقودُ الحَرونَ الشَّموسا)
وتارة إلى المجرور
كـ{فبشرهم بعذاب أليم}
- فقوله {بعذاب}..قرينة على أن {بشّر} استعارةٌ مِن {أنذر}، وهي تبعية تهكمية
وتارة إلى الفاعل والمفعول معا
- كـ{يكاد البرق يخطف أبصارهم}
وتارة إلى الجميع الفاعل والمفعول الأول والثاني والمجرور
- بمعنى أن كلا منها قرينة مستقلة
كـ(قَرَى حربُ بني فلان أعناقَ الأعادي بالسيوف طعناتٍ)
كـ(تُقْرِي الرِّياحُ رِيَاضَ الحَزْنِ مُزْهِرةً..إذَا سَرَى النَّومُ في الأَجْفَانِ إيقاظًا)
التَّفْتَازَانِيُّ: (تمثيل السكاكي بهذا..غير صحيح ؛ لأنّ المجرور (في الأجفان)..متعلق بـ(سرى) لا بـ(تُقرِي)).

التقسيم السابع: *باعتبار كونِها مقرونة بصفات أحد الطرفين أو غير مقرونة بها:*
- وهي أربعةُ أقسامٍ؛ لأنّها..

١- إن لَم تُقرَن بما يُلائم أحد الطرفين..فالمُطلقة **(وَبِاعْتِبَارٍ آخَرَ مُطْلَقَةٌ..إِنْ لَمْ يُقَارِنْ فَرْعٌ أوْ فَصِفَةٌ)**

- والمراد بالمُلائم.
  - أ- الصفة المعنوية، لا النعت النحويّ الذي هو أحد التوابع
  - ب- التفريع
  - - وهو: ذكر حُكمٍ *مَبْنِيٍّ عَلَى أنّ المستعارَ مستعمل في معناه الوضعيّ*
- كـ(عِندِي أسدٌ)

٢- إن قُرِنَت بما يلائم المستعار له..فالمُجَرَّدَة **(وَإِنْ بِمَا لاءَمَ مَا لَهُ اسْتُعِيرْ..تَجْرِيدٌ)** *؛ لأنها جُرّدَت عمّا يلائم المستعارَ منهُ*

- كـ(غَمْرُ الرِّداءِ إذا تبسّم ضاحكاً..غَلِقَتْ لضِحكتِه رِقابُ المالِ)
- - فاستعار (الرداء) للعطاءِ؛ لأنه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداءُ ما يلقى عليه، ثم وصفه بالغمر الذي يناسب العطاء تجريدًا للاستعارة
- - والقرينة..ما بعده

٣- إن قُرِنَت بما يلائم المستعار منه..فالمُرَشَّحَة **(اوْ مِنْهُ فَتَرْشِيحًا يَصِيرْ)**

- *وسميت بذلك لأنّ الترشيح هو التربية*
- *ولاشك أنّ إيراد ما يلائم المستعار منه..تقوية لأمر الاستعارة وتربية للمبالغة*
- أمثلة:
  - {أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم}
  - - فاستعير الاشتراء للاستبدال والاختيار، ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة
  - حديث «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسق ماءه زرع غيره» الترمذي
  - - فاستعير الزرع للحملِ، وقرن بما يلائمه وهو السقي بالماءِ

٤- إن قُرِنَت بما يلائم الطرفين معا..فيجتمع التجريد والترشيح **(وَرُبَّمَا يَجْتَمِعَانِ)**

- كـ(لَدَى أَسَدٍ شاكي السِّلاحِ مُقَذَّفٍ..لَهُ لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلَّمِ)
  - فـ(شاكي السلاح)..تجريدٌ؛ لأنه وصف بما يلائم المستعار له وهو الشجاع
  - وما بعده..تشريح؛ لأنه يلائم المستعار منه وهو الأسد الحقيقيّ

تابع..(التقسيم السابع: المطلقة والمجردة والمرشحة)

- الترشيحُ هُو أبلغُ الأقسام:

؛ وذلك لاشتمال الترشيح على تحقيق المبالغة في التشبيه بِتَنَاسِيهِ

التَّفتازانيّ: (الترشيحُ..أبلغُ مِن الإطلاق ومن التجريد ومن جمع التجريد والترشيحِ)

- البَهَاء السُّبْكِيّ: (الترشيح..أبلغ من التجريد)

؛ لأن الاستعارة مبالغةٌ في التشبيهِ، وترشيحُها بما يلائم المستعار منه..تحقيق لذلك؛ لأنَّ مبنَى الترشيح تناسي التشبيه وادِّعاء أن المستعار له..نفسُ المستعار منه لا شيء يُشَبَّهُ به **(وَالأَجَلُّ..مُرَشَّحٌ ثَمَّتَ مَبْنَاهُ حَصَلْ..عَلَى تَنَاسِي شَبَهٍ فَيُدَّعَى..الْمَنْعُ وَاسْتِوَاء طَرْفَيْهِ مَعًا)**

والمقصِدُ مِن تناسي التشبيه

١ - المنع مِن جحد المقصود مِن التشبيه والاستعارة

٢ - إثبات استواء الطرفين في الجامع بينهما

ومِن صوَرِ تناسي التشبيه بين الطرفين:

- أن يُبنَى على علوّ القدر ما يُبنى على علوِّ المكانِ في (ويَصْعَدُ حَتَّى يظُنَّ الجَهولُ..بأنّ لَهُ حاجةً في السماءِ) - فاستعار الصعود لعلوّ القدر والارتقاء في مدارج الكمال، ثُمَّ بنى عليه ما يُبنى على علوّ المكان والارتقاء إلى السماء من ظن الجهول أن له حاجة في السماء

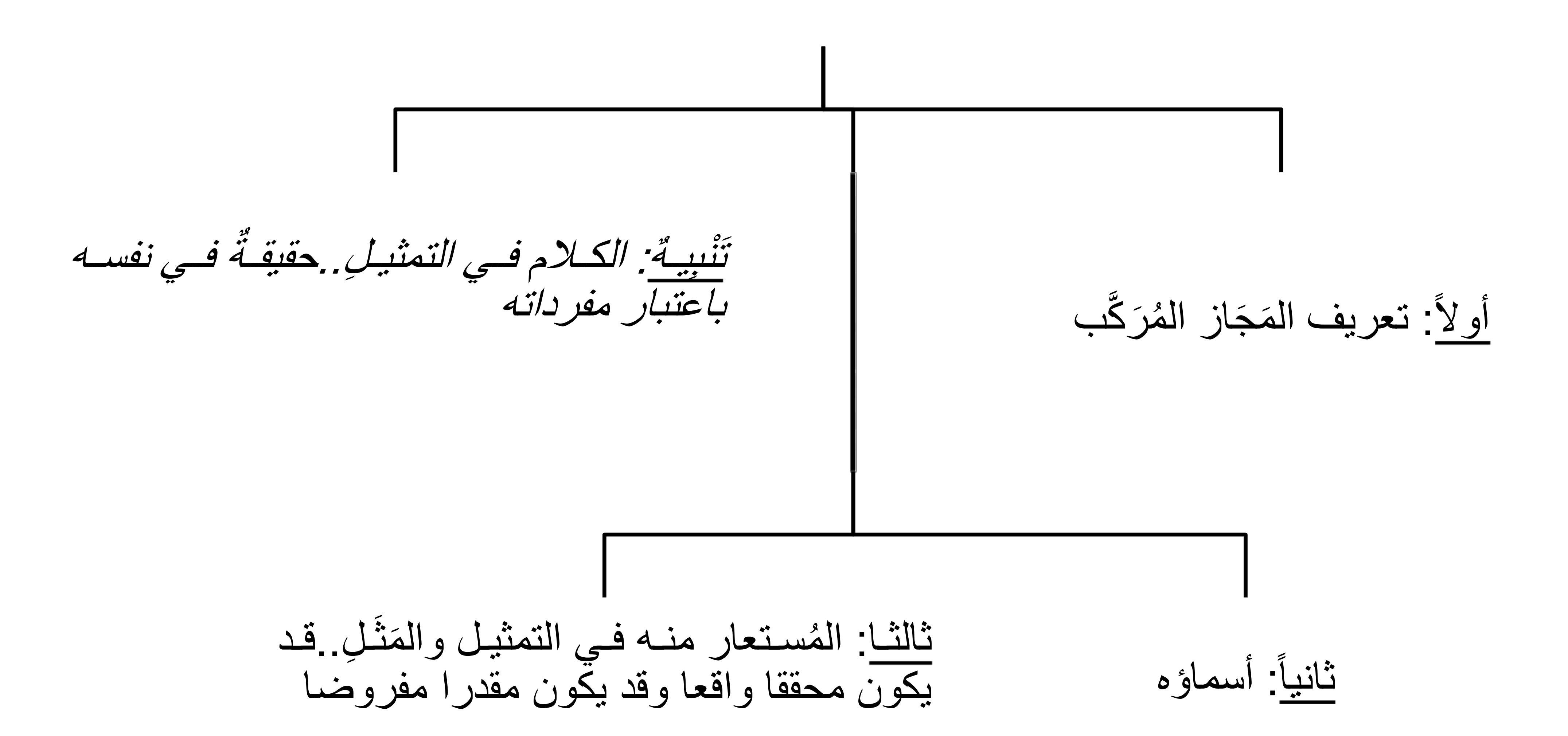
- صحة التعجب في (قامت تظَلّلني من الشمسِ..نفسٌ أعزُّ عليَّ من نَفْسِي قامت تظلِّلني ومن عَجَبٍ..شمسٌ تُظَلّلني من الشَّمس)

- النهي عن التعجُّب في (لا تَعجَبُوا من بِلَى غِلالتِهِ..إذْ زُرَّ كَتَّانهُ علَى القَمَرِ)

المبحث الرابع: الْمَجَازُ الْمُرَكَّب

خريطة إجمالية

المبحث الرابع:
المَجَاز المُرَكّب



أولاً: تعريف المَجَاز المُرَكَّب

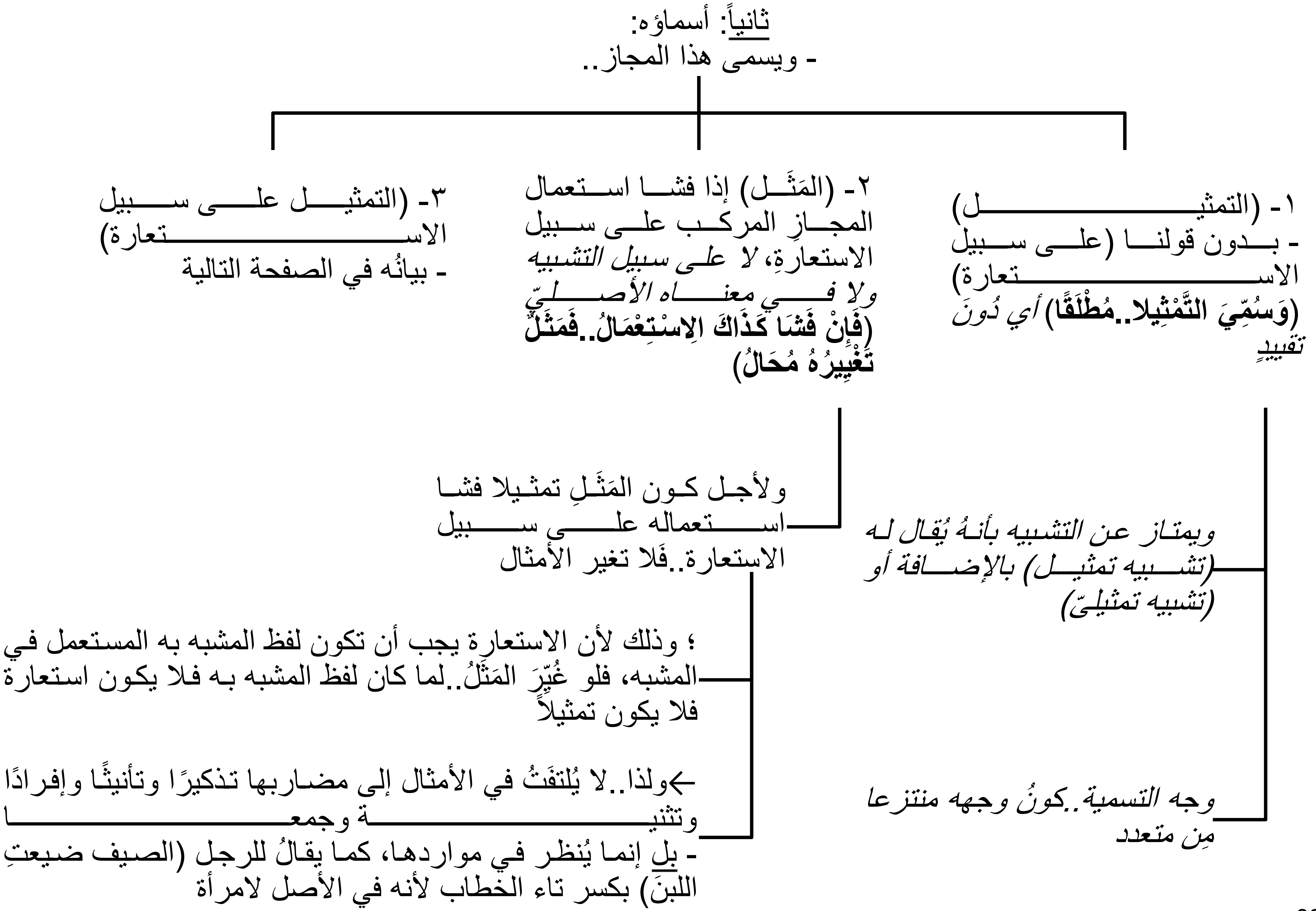
(أَمَّا المُرَكَّبُ فَمَا يُسْتَعْمَلُ..فِيمَا بِمَعْنَى الأَصْلِ قَدْ يُمَثَّلُ..مُبَالَغًا)
هو: اللفظَ المستعمل فيما شُبِّهَ بمعناه الأصليّ تشبيهَ تمثيلٍ

وتشبيهُ التمثيلِ هو: ما يكون وجهُهُ منتزعاً من متعدد للمبالغة في التشبيه

←*وحاصِلُه: أنه يشبه إحدى صورتين منتزعتين من متعدد بأخرى، ثم يدعى أنّ صورة المشبه من جنس الصورة المشبه بها..*
١ - دُونَ تغيير لها بوجه من الوجوه
٢ - ودُون التفات إلى حالة الصورة المُشَبَّهة مِن التذكير والتأنيث والإِفْرَاد والتثنية والجمع

مِثالٌ: أن يقال للمتردد في أمر (إني أراك تُقَدِّمُ رجلا وتؤخر أخرى)
- فشبّه صورة تردده في ذلك الأمر ترددَ من قام ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر أخرى
←فَاستعمل في الصورة الأولى الكلام الدال على الصورة الثانية
- ووجه التشبيه وهو الإقدام تارة والإحجام أخرى..مُنتزعٌ من عدة أمور

فالمتجوز إنما هو في مجموع ذلك اللفظ المركب، لا في شيء من مفرداته فهي باقية على حالها قبل التجوّز من كونها حقيقة أو مجازاً، فلم يكُن في (تقدم) و(تؤخر) استعارة تبعية ولا في (رِجلا) استعارة أصلية


ثانياً: أسماؤه:
- ويسمى هذا المجاز..
١- (التمثيل)
- بدون قولنا (على سبيل الاستعارة)
(وَسُمِّيَ التَّمْثِيلا..مُطْلَقًا) أي دُونَ تقييدٍ
٢- (المَثَل) إذا فشا استعمال المجازِ المركب على سبيل الاستعارةِ، لا على سبيل التشبيه ولا في معناه الأصليّ
(فَإِنْ فَشَا كَذَاكَ الِاسْتِعْمَالُ..فَمَثَلٌ تَغْيِيرُهُ مُحَالُ)
٣- (التمثيل على سبيل الاستعارة)
- بيانُه في الصفحة التالية
ويمتاز عن التشبيه بأنهُ يُقال له (تشبيه تمثيل) بالإضافة أو (تشبيه تمثيليّ)
وجه التسمية..كونُ وجهه منتزعا مِن متعدد
ولأجل كون المَثَلِ تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة..فَلا تغير الأمثال
؛ وذلك لأن الاستعارةِ يجب أن تكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه، فلو غُيِّرَ المَثَلُ..لما كان لفظ المشبه به فلا يكون استعارة فلا يكون تمثيلاً
←ولذا..لا يُلتفَتُ في الأمثال إلى مضاربها تذكيرًا وتأنيثًا وإفرادًا وتثنية وجمعا
- بلِ إنما يُنظر في مواردها، كما يقالُ للرجل (الصيف ضيعتِ اللبنَ) بكسر تاء الخطاب لأنه في الأصل لامرأة

ثانياً: أسماؤه:

٣- (التمثيل على سبيل الاستعارة): **(اوْ سَالِكًا السَّبِيلا)**

؛ لأنه ذُكِرَ فيه المشبّه به وأريد المشبّه، كما هو شأن الاستعارة

بحث التَّفْتَازَانِيِّ: (المجاز المركب..

١- قد يكون استعارة ٢- وقد يكون غير استعارة

←وعليه؛ فحصرُ المجاز المركب في الاستعارة وتعريفِه بما ذُكِرَ..عُدولٌ عن الصوابِ ؛ لأنه غيرُ جامعٍ؛ لِخروج مجازات مركبة ليست علاقتها التشبيه

بيانُهُ:

؛ فالواضع كما وضع المفردات لمعانيها الإفرادية بحسب الشخص..كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع

- مثلا:

هيئة التركيب في نحو (زيد قائم)..موضوعة للإخبار بالإِثْبَات، فَإِذَا استُعمل ذلك المركب في غير ما وُضع له..فلا بد وأن يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين

فإنْ كَانت العلاقة المشابهة..فاستعارة

وإلا..فغيرُ استعارة

وكـ(هوَايَ مَعَ الرَّكْبِ اليَمَانِينَ مُصْعِدُ..جَنِيبٌ وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوثَقُ)

- فالمُركّب موضوعٌ للإخبار، والغرض منه هنا..إِظْهَار التحزن، فهو مجاز مرسل وعلاقته السببية؛ لأنه ذكر المسبب وأراد السبب؛ إذ التحزّن سببٌ للإخبار

ثالثا: **(وَالْمُسْتَعَارُ مِنْهُ فِي كِلَيْهِمَا..لَدَى تَحَقُّقٍ وَفَرْضٍ قُسِّمَا)**

- المُستعار منه في التمثيل والمَثَلِ..

قد يكون محققا واقعا

١- فَمِن التمثيل: كـ{واعتصموا بحبل الله جميعا}
- فشبّه استظهار العبد بالله ووثوقه بحمايته والنجاة من المكاره باستمساك الواقع في مهواة بحبل وثيق مدلي من مكان مرتفع يؤمن انقطاعه

٢- ومِن المَثَل: كحديث «إن من البيان لسحرا»
- فيُضرَبُ في استحسان المنطق وإيراد الحجة البالغة

وقد يكون مقدرا مفروضا

١- فمِن التمثيل..{إنا عرضنا الأمانة على السموات والْأَرْض}
- فالآيةُ مثّلت حال التكليف في صعوبتها وثقل حملها بحال معروضة

٢- ومِن المثل..(طارت به العنقاءُ) أي: طالت غيبته
- فليس للعنقاء عمل فيه، ذكر ذلك الطيبي.

تَنْبِيهٌ: الكلام في التمثيلِ..حقيقةٌ في نفسه باعتبار مفرداته، ولكنه جُعِلَ مَثلا لغيرهِ، فالاستعارة واقعة في مجموعه - فهو..

يُخالف مجاز الْإفْرَاد من حيث إنّ التجوّز فيه يقع في الكلمة المفردة

ويخالف المجاز العَقْلِيّ المُسَمَّى بالمجاز المركب أيضا

فالتجوز يقع في العقليّ في الإسناد

وأما التمثيل..فالمفردات فيه حقائق وكذلك ما فيها من إسناد بعضها البعض، والتجوّزُ إنما هو في مجموعها - وصح اعتبار كون مجموعه مجازا مع كون مفرداته حقيقة..بملاحظة الإِرَادَة لا الإِفَادَة

؛ لأنّ قولك (فلان يقدم رجلا ويؤخر أخرى)..معناه المقصود بالإِفَادَة حقيقيّ، لكنه ليس بمراد - وإنما المراد..ما يماثله من التردد، ولهذا..

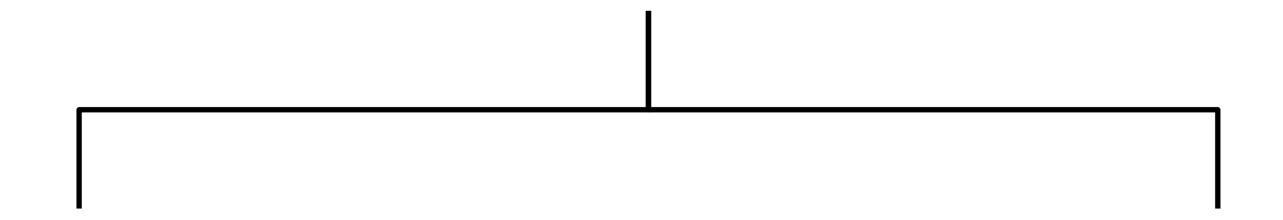
سُمِّيَ..

١ - (التمثيل) مطلقا

٢ - و(التمثيل على سبيل الاستعارة) أي طريقها

ولم يسم استعارة؛ لما في لفظ الاستعارة من إِيْهَام التجوز في المفردات

المبحث الخامس:
الاستعارة التخييلية والمكنية



أولاً: مذهب القزوينيّ

ثانياً: مذهب السَّلَف

أولاً: مذهب القزوينيّ: **(قَدْ يُضْمَرُ التَّشْبِيهُ فِي النَّفْسِ فَلا..يُذْكَرُ شَيْءٌ مِنْ أَدَاتِه خَلا..مُشَبَّهًا ثُمَّ لِهَـــــذَا يَثْبُـــــتُ..مَـــــا اخْـــــتُصَّ بِـــــالآَخِرِ ذَا الْقَرِينَـــــةُ)**
- وذلك أن يُضمر التشبيه في النفس، فلا يُصَرَّح بشيء من أركانه سوى المشبّه ويدلّ على ذلك التشبيه المُضمر في النفس بأن يَثبُت للمشبَّه أمرٌ مُختصٌّ بالمشبّه به *أي مِن لوازمِه المُساوِيَة*

١- **(فَسَـمِّ ذَا التَّشْـبِيهَ بِالْمَكْنِيَّـهْ عَنْهَـا)**
- فيسمى ذلك التشبيه المُضمر..(استعارة بالكناية) و(استعارة مكنيا عنها)

٢- **(وَذَا الإِثْبَـــــــــــاتَ تَخْيِيلِيَّـــــــــــهْ)**
ويسمى إثبات ذلك الأمر المختص بالمشبه به للمشبّه..(استعارة تخييلية)
- بيانُه في الصفحة التالية

وجه التسمية:

أما تسميتها بالاستعارة..

فقالوا أنَّهُ مُجرَّدُ تسميةٍ خالية عن المناسبة

وحاول بعضُهم لهذه التسمية وجها

فقيل: (بناءً على أنّ بينهما ملابسة هي أنّ الاستعارة مبنية على التشبيه)

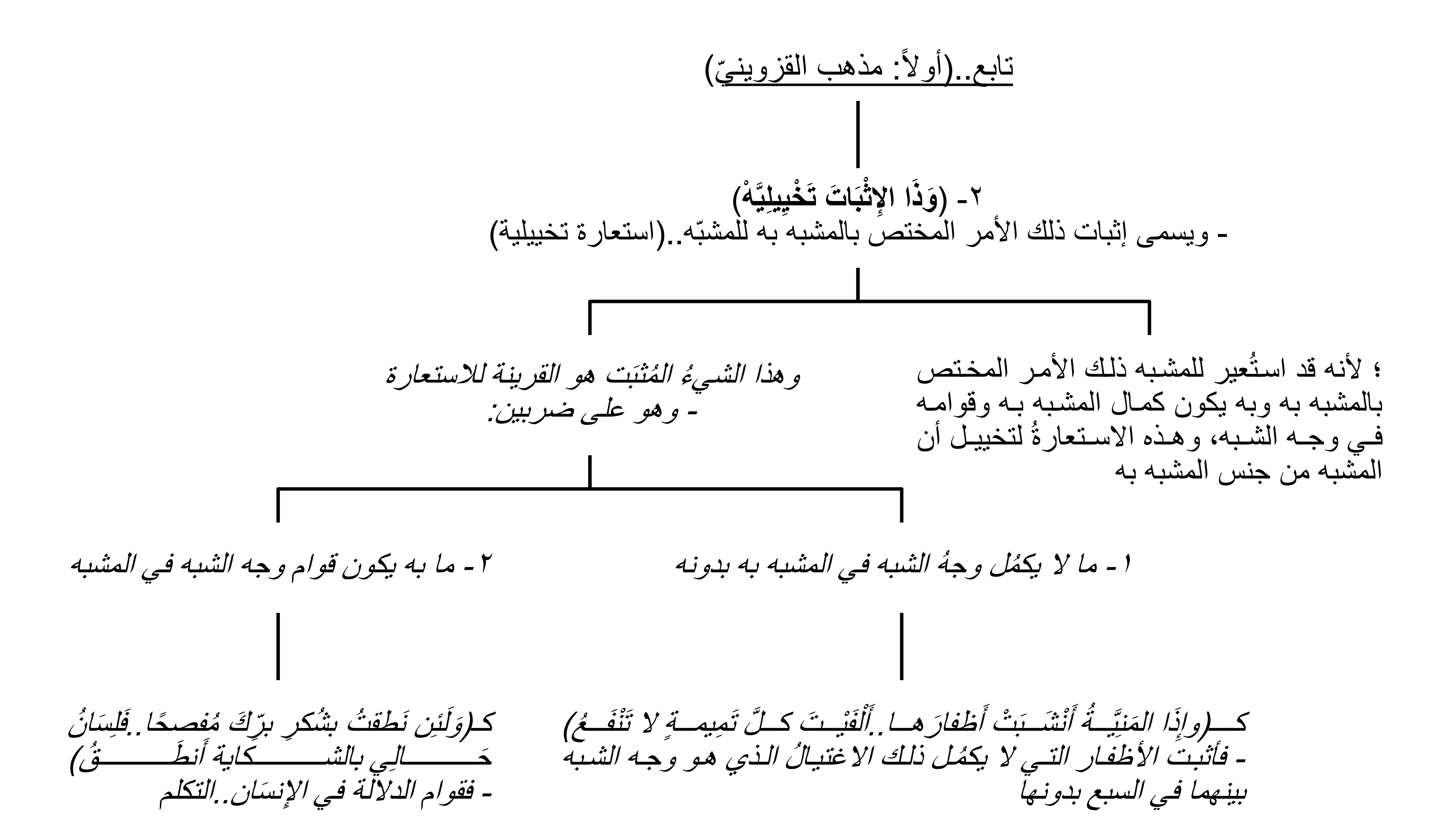
وقيل: (بناء على أنه استُعيرت الدلالة عليه بذكر لازم المشبه بهِ، وما حقُّه تلك الدلالة إنما هو أداة التشبيه)

وقيل: (بناءً على أنها تُشبه الاستعارة في ادِّعاء دخول المشبه في جنس المشبه به)

أما تسميتُها مكنية..فلأنّ المُتكلّمَ لم يصرح به، بل دل عليه بذكر خواصه
- *فالكناية هي الإخفاءُ، والمُتكلِّمُ قد أخفاهُ ولم يُصَرّح بهِ*

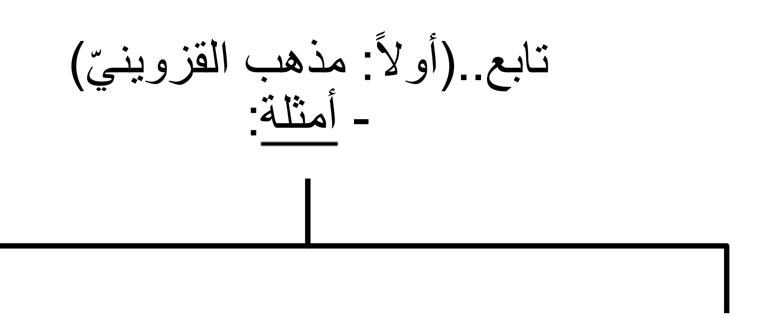
وقال السُّبْكِيّ: (سميت استعارة بالكناية لأنَّ فيها حقيقة الكناية المُصطلح عليها ؛ لأنَّه أطلق فيها اللفظ على شيء لإِفَادَة لازمه فأطلقت المنية على حقيقتها اللغوية لإِفَادَة لازمها، وهو أن لها اغتيالا كالسبُع المدلول عليه بـ(أنشبت أظفارها)
←وكان الواجبُ على هذا عدُّها مِن قِسم الكنايات وتسميتُها (كناية)، لكنه لما كان هذا اللازم الذي دل عليه لفظ المنية من السبعية..لازما بطريق الادعاء لا بطريق الحقيقة، فحقيقة اغتيال السبع لا توجد في المكنية..سميت استعارة
←فأشير إلى المعنيين بقولهم: (استعارة بالكناية).

مُصْطفَى دَنْقَش



تابع..(أولاً: مذهب القزوينيّ)
٢- (وَذَا الإِثْبَاتَ تَخْيِيلِيَّهْ)
- ويسمى إثبات ذلك الأمر المختص بالمشبه به للمشبّه..(استعارة تخييلية)
؛ لأنه قد استُعير للمشبه ذلك الأمر المختص بالمشبه به وبه يكون كمال المشبه به وقوامه في وجه الشبه، وهذه الاستعارةُ لتخييل أن المشبه من جنس المشبه به
وهذا الشيءُ المُثبَت هو القرينة للاستعارة
- وهو على ضربين:
١- ما لا يكمُل وجهُ الشبه في المشبه به بدونه
٢- ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه
كـ(وإِذَا المَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظفارَها..أَلْفَيْتَ كلَّ تَمِيمةٍ لا تَنْفَعُ)
- فأثبت الأظفار التي لا يكمُل ذلك الاغتيالُ الذي هو وجه الشبه بينهما في السبع بدونها
كـ(وَلَئِن نَطقتُ بشُكرِ برِّكَ مُفصحًا..فَلِسَانُ حَالِي بالشكاية أَنطَقُ)
- فقوام الدلالة في الإنسَان..التكلم

مُصْطفَى دَنْقَش



تابع..(أولاً: مذهب القزوينيّ)
- أمثلة:

(وإِذَا المَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظفارَها..أَلْفَيْتَ كلَّ تَمِيمةٍ لا تَنْفَعُ)

بيانُه:
١- أولاً: شبَّهَ في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة دُون تفرقة بين نفاع وضرار
٢- ثانياً: أثبت لها الأظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال في السبع بدونها تحقيقًا للمبالغة في التشبيه

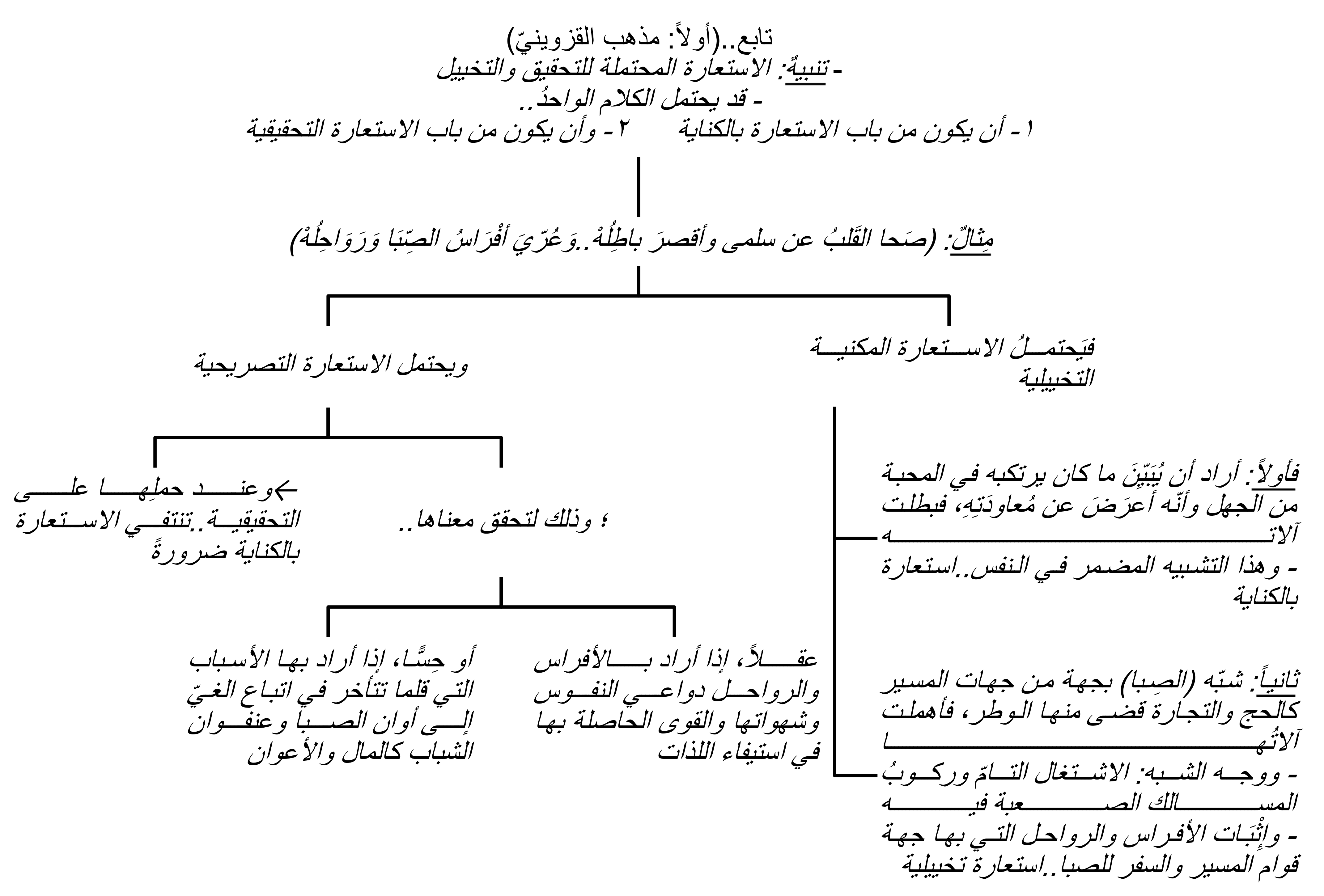
فتشبيه المنية بالسبع.. استعارة بالكناية

وإثبات الأظفار لها.. استعارةٌ تخيلية

تنبيهٌ: كلٌّ من لفظَي (الأظفار) و(المنية)..حقيقة مُستعملة في معناها الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي
- وإنما المجاز هوإِثْبَات شيء لشيء ليس هو له، وهذا عَقْلِيّ كإِثْبَات الإِنْبَات للربيع على ما سبق

←فعُلِمَ من هذا ان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية على رأى القَزْوِينِيّ أمران معنويان

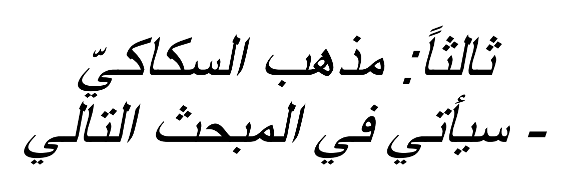
(وَلَئِن نَطقتُ بشُكرِ برِّكَ مُفصحًا..فَلِسَانُ حَالِي بالشكاية أَنطَقُ)
١- فَشبّه الحالَ بإنسان متكلِم في الدلالة على المقصود، وهو استعارة بالكناية
٢- فأثبت لها اللسان الذي به قوام الدلالة في الإنسان، وهي تخييلية.


تابع..(أولاً: مذهب القزوينيّ)
- تنبيهٌ: الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل
- قد يحتمل الكلام الواحدُ..
١ - أن يكون من باب الاستعارة بالكناية
٢ - وأن يكون من باب الاستعارة التحقيقية
مِثالٌ: (صَحا القَلبُ عن سلمى وأقصرَ باطِلُهْ..وَعُرّيَ أفْرَاسُ الصِّبَا وَرَوَاحِلُهْ)
فَيَحتملُ الاستعارة المكنية التخييلية
ويحتمل الاستعارة التصريحية
فأولاً: أراد أن يُبَيّنَ ما كان يرتكبه في المحبة من الجهل وأنّه أعرَضَ عن مُعاودَتِهِ، فبطلت آلاته
- وهذا التشبيه المضمر في النفس..استعارة بالكناية
ثانياً: شبّه (الصِبا) بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضى منها الوطر، فأهملت آلاتُها
- ووجه الشبه: الاشتغال التامّ وركوبُ المسالك الصعبة فيه
- وإثْبَات الأفراس والرواحل التي بها جهة قوام المسير والسفر للصبا..استعارة تخييلية
؛ وذلك لتحقق معناها..
وعند حملِها على التحقيقية..تنتفي الاستعارة بالكناية ضرورةً
عقلاً، إذا أراد بالأفراس والرواحل دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة بها في استيفاء اللذات
أو حِسًّا، إذا أراد بها الأسباب التي قلما تتأخر في اتباع الغيّ إلى أوان الصبا وعنفوان الشباب كالمال والأعوان

ثانياً: مذهب السَّلَف

- ومِنهم الزَّمَخْشَرِيّ

- المُرشديّ: (وهو الصحيحُ)



ثالثاً: مذهب السكاكيّ

- سيأتي في المبحث التالي

الرد على القزوينيّ: تفسيرُ القزوينيّ لِلكناية..شيءٌ لا مُسْتَنَد له في كلام السلف، ولا هو مَبْنِيّ عَلَى ملابسة لغوية

بيانُهُ: أنْ لا يُصرَّح بذكر المُستعار، بل بِذكر رديفه ولازمه الدالِّ عليه

قال الزَّمَخْشَرِيّ في تفسير {ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه}: (مِن أسرار البلاغة ولطائفها أنْ سكتوا عن ذكر الشيء المُستعار، ثم يرمزوا إليه بذكر شيءٍ من روادفِه، فيُنبِّهُوا بذلك الرمز على مكانه كـ(شجاع يفترس أقرانَهُ)، ففيه تنبيه على أنّ الشجاع أسدٌ).

فالمقصود بـ(أظفار المنية نشبت بفلان): استعارة (السبُع) لـ(المَنِيَّة) كاستعارة (الأَسَد) لـ(الرجل الشجاع)، إلا أنَّا لم نُصَرِّح بذكر المُستعار (السبُع)، بل اقتصرنا على ذكر لازمه (الأظفار) لِيُنتَقَلَ مِنه إلى المقصودِ كما هو شأنُ الكناية

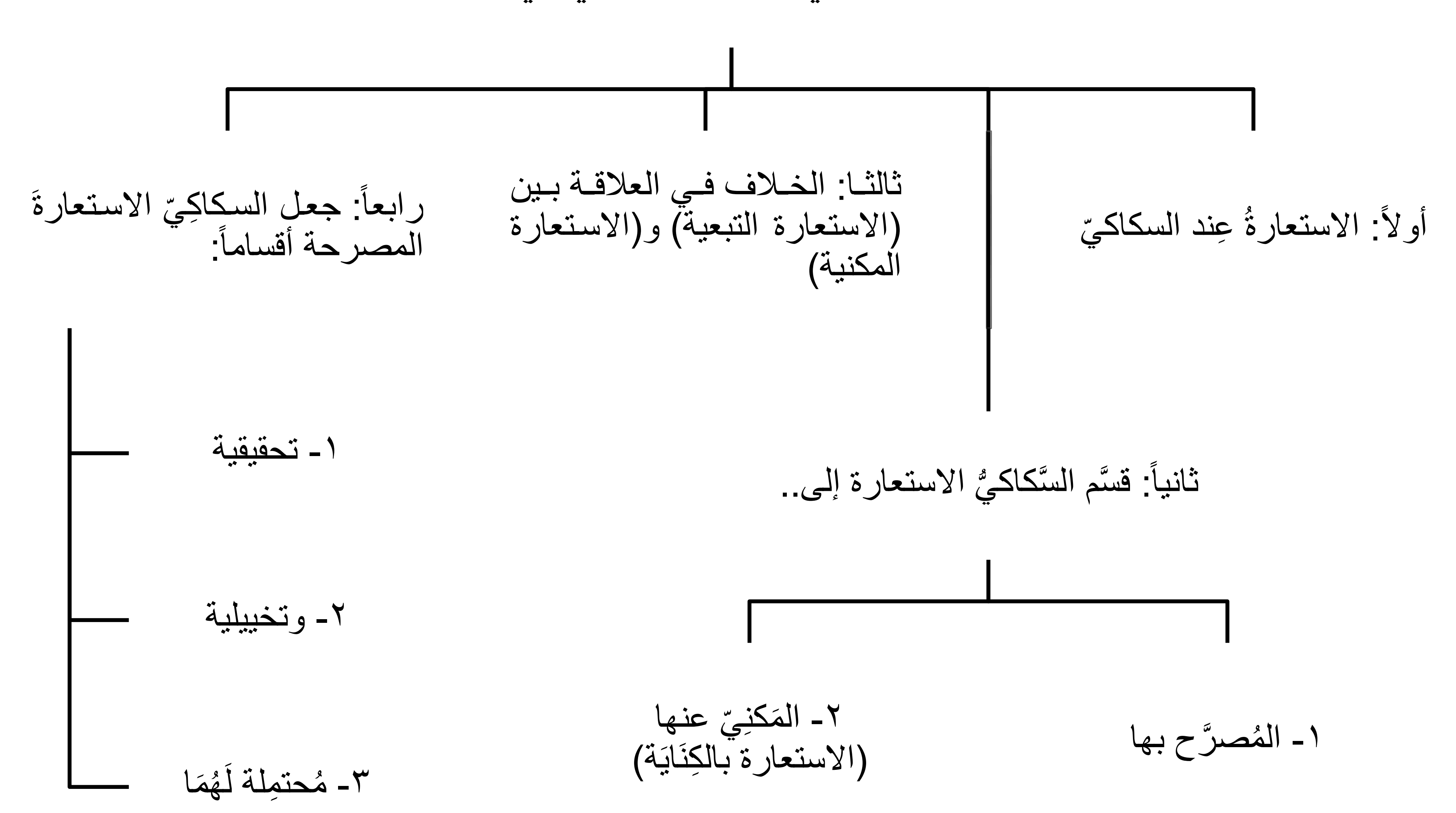
فالمستعار..هو لفظ (السبع) الغير المصرح به المرموز إليه بذكر لازمه (الأظفار)

والمستعار منه..هو (الحيوان المفترس)

والمستعارله..هو (المنية)

المبحث السادس:
في مذهب السكاكِيّ في الاستعارة

خريطة إجمالية



(وَالِاسْتِعَارَةُ لَدَى يُوسُفَ أَنْ..يُذْكَرَ مَا مِنْ طَرَفِ التَّشْبِيهِ عَنّْ..مُرِيدًا الآخَرَ بِادِّعَاءِ..دُخُولِ مَا شُبِّهَ بِاقْتِفَاءِ فِي جِنْسِ مُشْبَهٍ بِهِ)

أولاً: الاستعارةُ عِند السكاكِيّ: أن تذكُر أحد طرفي التشبيه -*المشبه أو المشبه به*- مُريداً به الطرفَ الآخر المتروك مدعيًا دخول المشبه في جنس المشبه به

بيانُ الصورتين:

١- ذِكرُ المُشبّه به: كـ(فِي الحمام أسد) وأنت تريد به الرجل الشجاع مدعيا أنّه من جنس الأسود ←فتُثبت ما يخص المشبه به وهو اسمُ جنسه، وتُريدُ المُشبّه

٢- ذِكرُ المُشبّه: كـ(أنشبت المنيّة أظفارها بفلان) وأنت تُريد بـ(المنية) (السبع) بادّعاء السبعية لها ←فتُثبِتُ لها ما يخصُّ المشبه به وهو (الأظفار)

فالمراد بـ(المنية) ..هو (السبع) بادّعاء السبعية بقرينة إضافة (الأظفار) التي هي من خواصّه إليها - فقد ذكر المشبه وهو (المنية) وأراد المشبه به وهو (السبع)

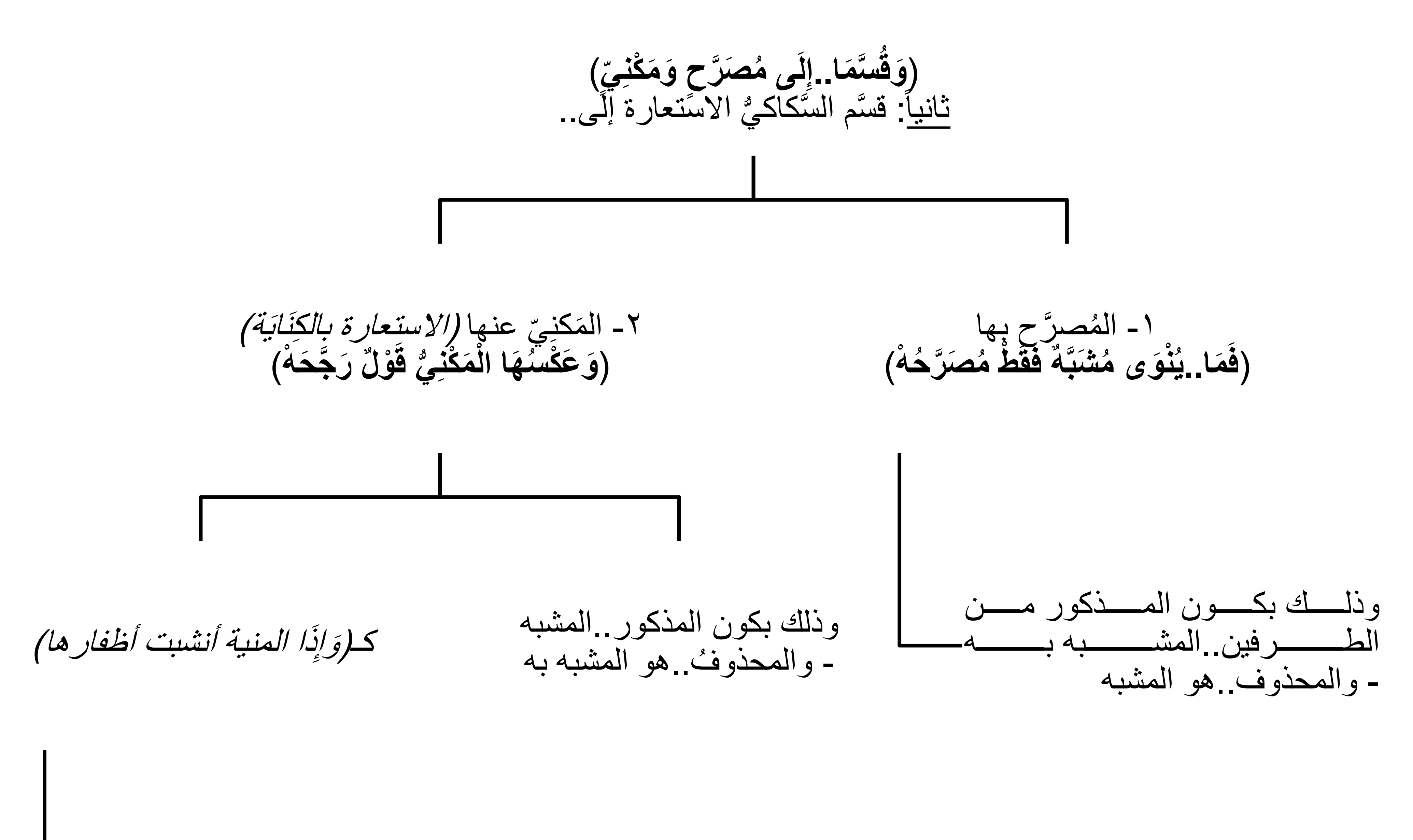
ورُدَّ عليه ذلك بأن: لفظ المشبه فيها -وهو المنية-..مُستعمَلٌ فيما وُضع له قطعا وهو (الموت)، وإضافة (الأظفار) قرينةٌ تَشبيهها بـ(السبع) المُضمر في النفس

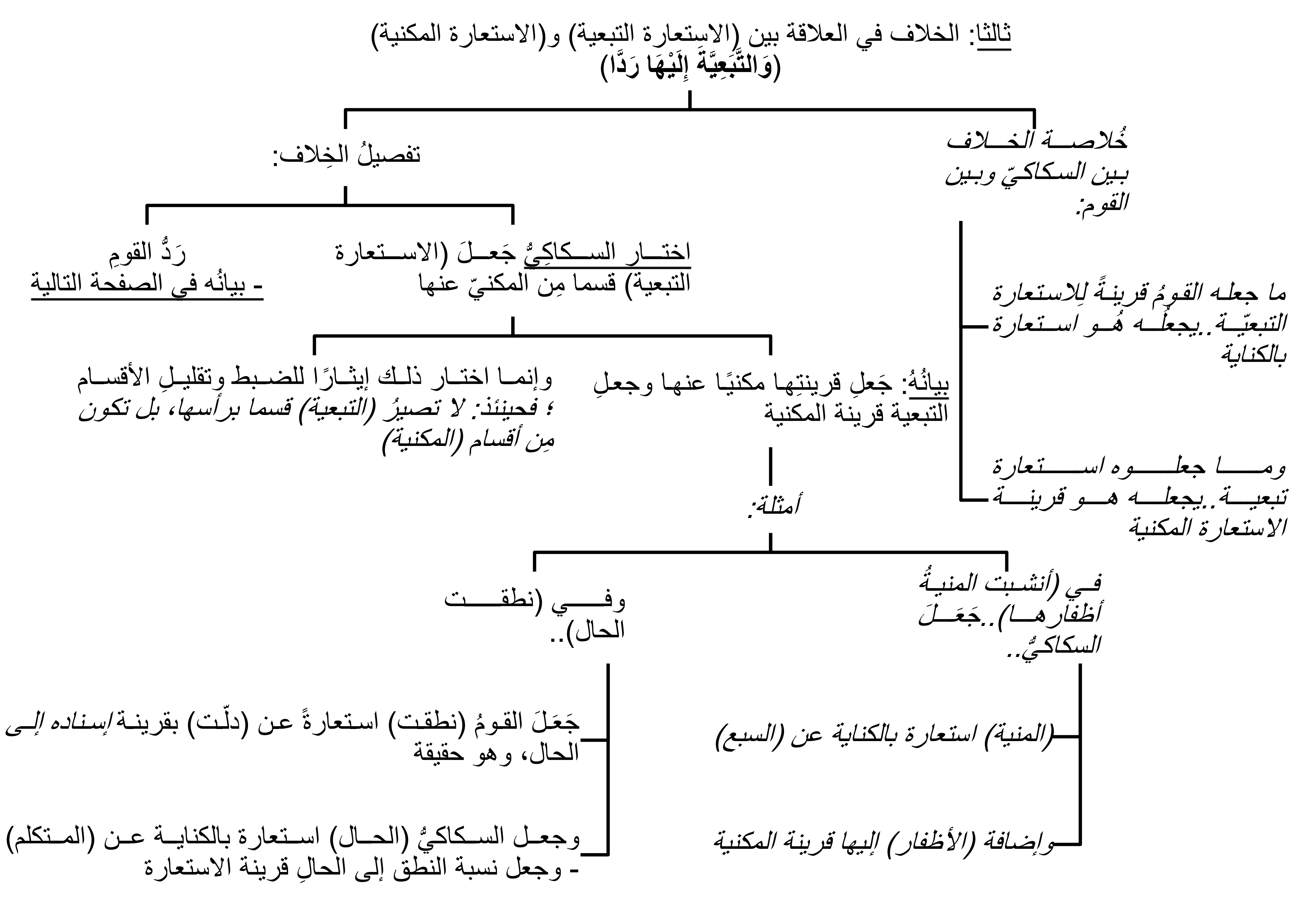
ويُسمَّى..

١- المُشبه به سواء كان هو المذكور أو المتروك..(مستعارا منه)

٢- اسم المُشبه به (مستعارا)

٣- والمشبّه (مستعارا له)


(وَقُسَّمَا..إِلَى مُصَرَّح وَمَكْنِيّ)
ثانياً: قسَّم السَّكاكيُّ الاستعارة إلَى..
١- المُصرَّح بها
(فَمَا..يُنْوَى مُشَبَّهٌ فَقَطْ مُصَرَّحُهْ)
٢- المَكنِيّ عنها (الاستعارة بالكِنَايَة)
(وَعَكْسُهَا الْمَكْنِيُّ قَوْلٌ رَجَّحَهْ)
وذلك بكون المذكور من الطرفين..المشبه به - والمحذوف..هو المشبه
وذلك بكون المذكور..المشبه - والمحذوفُ..هو المشبه به
كـ(وَإِذَا المنية أنشبت أظفارها)
وهو (استعارة تخييلية)، فالمكنية لا تنفك عن التخييلية بِمَعنَى أَنَّهُ لا توجد استعارة بالكناية عنده بدون التخييلية ؛ وذلك لأنّ في إضافة خواص المشبه به إلى المشبه استعارة تخييليّة


ثالثا: الخلاف في العلاقة بين (الاستعارة التبعية) و(الاستعارة المكنية)
(وَالتَّبَعِيَّةَ إِلَيْهَا رَدًّا)
خُلاصة الخلاف بين السكاكيّ وبين القوم:
ما جعله القومُ قرينةً لِلاستعارة التبعيّة..يجعلُه هُو استعارة بالكناية
وما جعلوه استعارة تبعية..يجعله هو قرينة الاستعارة المكنية
تفصيلُ الخِلاف:
اختار السكاكِيُّ جَعلَ (الاستعارة التبعية) قسما مِن المكنيّ عنها
رَدُّ القومِ
- بيانُه في الصفحة التالية
بيانُهُ: جَعلِ قرينتِها مكنيًا عنها وجعلِ التبعية قرينة المكنية
وإنما اختار ذلك إيثارًا للضبط وتقليلِ الأقسام ؛ فحينئذ: لا تصيرُ (التبعية) قسما برأسها، بل تكون مِن أقسام (المكنية)
أمثلة:
في (أنشبت المنيةُ أظفارها)..جَعَلَ السكاكيُّ..
(المنية) استعارة بالكناية عن (السبع)
وإضافة (الأظفار) إليها قرينة المكنية
وفي (نطقت الحال)..
جَعَلَ القومُ (نطقت) استعارةً عن (دلّت) بقرينة إسناده إلى الحال، وهو حقيقة
وجعل السكاكيُّ (الحال) استعارة بالكناية عن (المتكلم) - وجعل نسبة النطق إلى الحالِ قرينة الاستعارة

تابع..تفصيل الخِلاف:

رَدَّ القومُ اختيارَهُ

وقال الكافيجيّ: لو قيل برجوع (الاستعارة بالكناية) إلى (التبعية)..كان أولى لكونها أظهر من الكناية **(وَشَيْخُنَا يَقُولُ: عَكْسٌ أَجْدَى)**

وقولُهُ هذا عكسٌ لما قال السكاكيُّ

بيانُ الردّ:

١- إنْ قدر التبعية حقيقيّةً..لم تكن تخييلية ؛ لأنها مجازٌ عنده حيث جعلها من أقسام المصرّحة المفسرة بذكر المشبه وإرادة المشبه بهِ

←وحينئذ لا تكون (المكنية) مستلزمة لـ(التخييلية) وذلك باطل بالاتفاق؛ إذ لا توجد مكنية بدون تخييلية قطعاً

وإن قدر التبعية مجازًا..فتكون استعارة ضرورةً *؛ لكون العلاقة بين المعنيين هي المشابهة*

←وَإِذَا كانت استعارةً..فالاستعارة في الأَفْعَال لا تكون إلا تبعية فيكون نحو (نطقت الحال) استعارة تبعية عنده فيحتاج إلى القول بها وعدها في الأقسام

مُناقشةٌ في الردّ:

إن قلت: دعوى القطع باستلزام المكنية لِلتخييلية..ممنوعة

فكلام الكشّاف يُشعِرُ بخلافهِ حيث قال في تفسير {ينقضون عهد الله}: (في العهد استعارة بالكنايه وتشبيهٌ بالحبل، والنقضُ استعارةٌ لإبطال العهد)

←فهذا أمر محقق عقلا لا وهميٌّ؛ فتكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية

وقد صرح في المفتاح أيضا في بحث المَجَاز العَقْلِيّ بأن قرينة المكنيّ عنها..

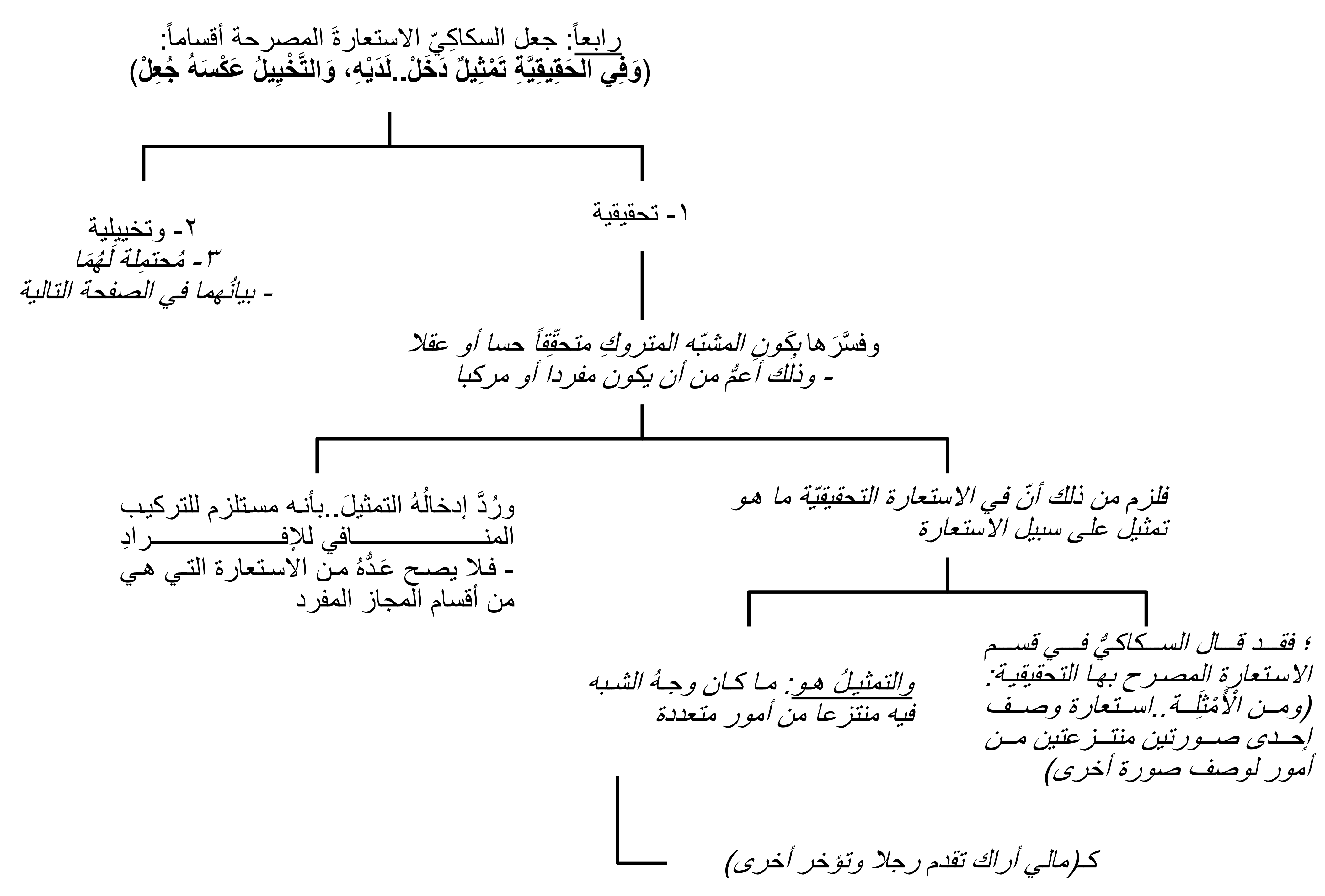
قد تكون أمرا وهميا كـ(أظفار المنية)

وقد تكون أمرا مُحققا كـ(الإنبات) في (أنبت الربيعُ البقلَ) والهزم في (هزم الأميرُ الجُند)

أجاب التفتازانيّ في المختصر: بأنّ

١- هذا لا يدفع الاعتراض عن السكاكيّ ؛ لأنه صرّح في المجاز العَقْلِيّ بأن النطق في (نطقت الحال) أمرٌ وهمي جُعل قرينةً للمَكنيّ عنها

٢- وأيضا فلما جوّز وجود المكنيّ عنها بدون التخييلية كما في (أنبت الربيع البقل) ووجود التخييلية بدونها كما في (أظفار المنية) المشبهة بالسبع اغتالت فلانا..فلا جهة لقوله أنّ المكنيّ عنها لا تنفك عن التخييلية


رابعاً: جعل السكاكِيّ الاستعارةَ المصرحة أقساماً:
(وَفِي الحَقِيقِيَّةِ تَمْثِيلٌ دَخَلْ..لَدَيْهِ، وَالتَّخْيِيلُ عَكْسَهُ جُعِلْ)
١- تحقيقية
٢- وتخييلية
٣- مُحتمِلة لَهُمَا
- بيانُهما في الصفحة التالية
وفسَّرَها بِكَونِ المشبّه المتروكِ متحقِّقاً حسا أو عقلا
- وذلك أعمُّ من أن يكون مفردا أو مركبا
فلزم من ذلك أنّ في الاستعارة التحقيقيّة ما هو تمثيل على سبيل الاستعارة
ورُدَّ إدخالُهُ التمثيلَ..بأنه مستلزم للتركيب المنافي للإفرادِ
- فلا يصح عَدُّهُ من الاستعارة التي هي من أقسام المجاز المفرد
؛ فقد قال السكاكيُّ في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية: (ومن الأَمْثِلَة..استعارة وصف إحدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف صورة أخرى)
والتمثيلُ هو: ما كان وجهُ الشبه فيه منتزعا من أمور متعددة
كـ(مالي أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى)

٢- وتخييلية

٣- *مُحتمِلة لَهُمَا*

وفسرها بـ(ما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا) بل هو صورة وهمية محضة

كلفظ (الأظفار)؛ فلمّا شبَّهَ المنية بالسبع في الاغتيال..أخذ الوهمُ في تصويرِها بصورة السبع، فاخترع لها صورة مثل صورة أظفاره، ثم أطلق عليها لفظ الأظفار

←فتكون تصريحية لا مكنية؛ لأنه أطلق اسم المشبّه وهو الأظفارُ المحققة على المشبه به وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الألفاظ المحققة، والقرينةُ إضافتها إلى المنية

←فالتخييلية عنده قد تكون بدون المكنية، وهو مردودٌ للآتي:

١- لأنَّهُ مُخالفٌ لتفسير غيره على ما فيه من التعسف بكثرة الاعتبارات التي لا حاجة إليها ولا دليل عليها

٢- يلزمه أن يقول بإِثْبَات صورة متوهمة في ترشيح الاستعارة أيضا؛ لأنّ كُلَّ واحد من التخييل والترشيح فيه إِثْبَاتُ بعض اللوازم المختصة بالمشبه به للمشبه، فكما أثبت للمشبه الَّذِي هو المنية ما يخصّ المشبه به الَّذِي هو السبع مِن الأظفار..كذلك أثبت لاختيار الضلالة على الهدى الَّذِي هو المشبّه ما يخص المشبه به الَّذِي هو الاشتراء الحقيقيّ مِن الربح والتجارة

- فلا فرق بينهما إلا باعتبار أنّ التعبير عن المشبّه في التخييلية بلفظ الموضوع له كالمنية، وفي الترشيح بغير لفظه كالاشتراء المعبّر به عن الاختيار والاستبدال الَّذِي هو المشبه لأنّ لفظ الاشتراء ليس بموضوع وهذا لا يفيد فرقا في ذلك

- والقول بهذا يقتضِي أن يكون الترشيح ضربا من التخييليّة، وليسَ كذلكَ

←فحاصل الاعتراضِ: المطالبة بالفرق بين التخييلية والترشيح

<u>والجواب عنه</u>: أن المراد الذي هو من خواصّ المشبه به..

١- لَمَّا قُرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا..جعلناه مجازا عن أمر متوهم يمكن إِثْبَاته المشبه

٢- ولما قرن في الترشيح بلفظ المشبه به..لم يُحتج إلى ذلك؛ لأنّ المُشَبَّه بِهِ جُعِلَ كَأَنَّهُ هو هذا المعنى مقارنا للوازمه وخَوَاصّه

<u>فَإِذَا قلنا</u>: (رأيت أسدا يفترس أقرانه ورأيت بحرا يتلاطم أمواجه)..فالمشبه به هو الْأَسَد الموصوف بالافتراس الحقيقيّ والبحر الموصوف بتلاطم الأمواج الحقيقيّ دُونَ حاجة إلى توهم صورة واعتبار مجاز في الافتراس والتلاطم

<u>وإذا قلنا</u>: (أظفار المنية نشبت)..فإنها مجاز عن الصورة الوهمية ليصح إضافتها إلى المنية

<u>نظرٌ في الجواب عنه</u>: على هذا: لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها

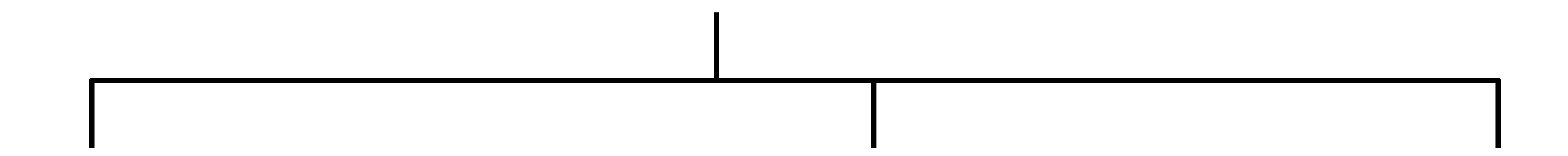
الجواب: فرقٌ بين المقيد والمجموع، والمشبه هو الموصوف، والصفةُ خارجة عنه لا المجموع المركب منهما

- وأيضا: معنى زيادته أن الاستعارة تامة بدونه

المبحث السابع:
في شرائط حُسن الاستعارةِ

خريطة إجمالية

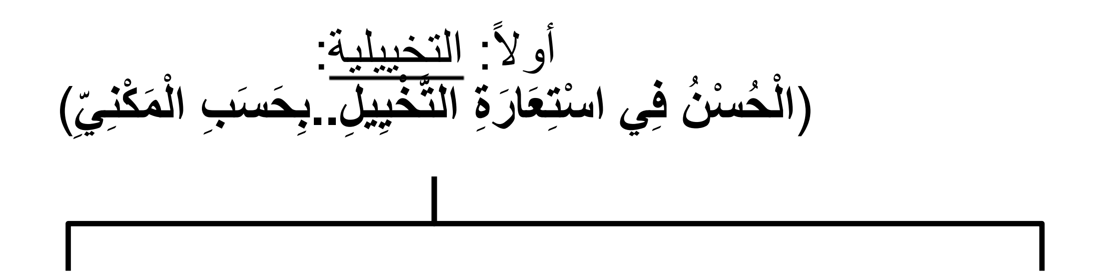
المبحث السابع: في شرائط حُسن الاستعارةِ



أولاً: التخييلية

ثانياً: التحقيقية والمكنية والتمثيل

ثالثا: تَنْبِيهات سبق بيانُ بعضِها



على رأي مَن يرى أنها تابعة للمكنية: حُسنها بحسب المكنيّ عنها

؛ وذلك لأنها لا تكون إلا تابعة للمكنيّ عنها، وليس لها في نفسها تشبيه، بل هي حقيقة فحسنها تابع لحسن متبوعِها

وذلك كما في (فلان بين أنياب المنية ومَخَالِبِهَا)

عند السكاكيّ المُجَوِّز لانفراد التخييلية عن المكنية:

متى كانت تابعة للمكنية..فيكون حُسنُها باعتبار حسنِها

وقلما تحسُن الحُسنَ البليغ إذا لم تكن تابعة لها

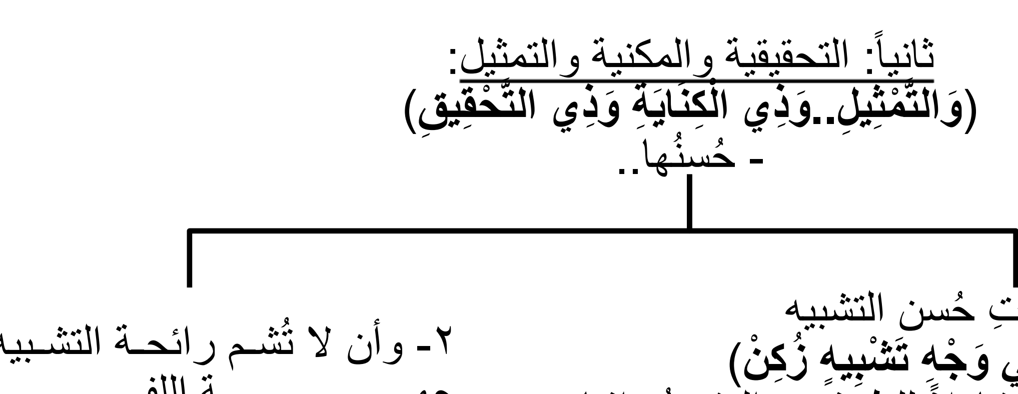
كـ(لَا تَسْقِنِي مَاءَ المَلامِ فإنني.. صَبٌّ قَدِ اسْتَعْذَبْتُ مَاءَ بُكَائِي) ؛ فـ(ماء الملام) استعارة تخييلية غير تابعة للمكنية لامتناع أن يكون استعارة في (الملام) و(الماء) قرينة لها؛ إذ ليس عندنا ما يصح أن يقع مشبها به للملام ويكون من لوازمه المساوية لماء فيُتوهم للملزوم مثل الماء، فيطلق الماء على ذلك المتوهم ثم يضاف إلى الماء كما في (أظفار المنية) و(لسان الحال)

تنبيهٌ: لمّا كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه..فما المانع من كونِ حُسنها برعاية جهات حُسن التشبيه أيضا، كما في الحقيقية والمكنية؟

ثانياً: التحقيقية والمكنية والتمثيل:

(وَالتَّمْثِيلِ..وَذِي الْكِنَايَةِ وَذِي التَّحْقِيقِ)

- حُسنُها..



١- برعاية جهاتِ حُسن التشبيه

(أَنْ..يَرْعَى الَّذِي فِي وَجْهِ تَشْبِيهٍ رُكِنْ)

- وذلك بأن يكون وجه الشبه شاملاً للطرفين والتشبيهُ وافيا بإفادة الغرض ونحو ذلك

بيانُهُ في الاستعارةِ:

فإنْ كَان التشبيهُ يستحسنه البلغاء..حسنت الاستعارة التي تضمنت ذلك التشبيه المستحسن كما يحسن تشبيهُها

- والاستحسانُ له..

١- اشتماله على جهات الحسن من شمول وجه الشبه للطرفين

٢- أو كون التشبيه وافيا بإِفَادَة الغرض

٣- أو كونه كثير التفصيل سليما من الابتذال

←إلى غير ذلك مما ذكر في باب التشبيه

وإنْ كَان التشبيه المضمن قريبا مبتذلا بحيث لا تستحسنه العقول لعدم اشتماله على الجهات المذكورة واشتماله على أضدادها..لم تحسن الاستعارة التي تضمنته كتشبيهِها

وكذا التمثيل مَبْنِيّ عَلَى التشبيه ؛ إذْ هُوَ لفظ مركب استعمل في معنى يشبه ذلك المعنى بالمعنى الأصليّ لذلك اللفظ المركب

٢- وأن لا تُشم رائحة التشبيه من جهةِ اللفظ

٣- وأن يكون الشبهُ جليًا

- بيانُهما في الصفحة التالية

تابع..(ثانياً: التحقيقية والمكنية والتمثيل)

- حُسنُها..

٢- وأن لا تُشم رائحة التشبيه من جهةِ اللفظ

(وَلا يُشَمَّ رِيحُهُ لَفْظًا)

- بأن لا يُذكَر شيءٌ يدلُّ على التشبيه من أَدَاة أو وجه شبه أو نحو ذلك

؛ لأنه يُبطل الغرض من الاستعارة بادّعاء دخول المشبه في جنس المشبّه به لِما في التشبيه من الدلالة على أنّ المشبه به أقوى من المشبه

تنبيهٌ: الاستعارة المكنية..كالتحقيقية في أنّ حُسنها برعاية جهات التشبيه ؛ لأنها تشبيه مضمر

وهذا يدل على أن الاستعارة تتحقق مع اشتمالها على رائحة التشبيه، لكنها لا تحسُن

- كـ(رأيت بفلان أسدا) و(لقيت منه أسدا) و(هو أسد في صورة إِنسَان)

- فبعض الناس يُسمِّي هذه الأَمْثِلَة ونحوَها استعارةً، لكنّ الصحيح أنها ليست باستعارةٍ، وفي كونها تشبيها خلافٌ

فهي عند السكاكيّ تشبيه

وعند القَزْوِينِيّ ليست بتشبيه كما أنها ليست باستعارة

←فإنما ذكرا هذا الشرط..بناء على مذهب من يقول أنّ الإشمام لا يُنَافِي الاستعارة

تابع..(ثانياً: التحقيقية والمكنية والتمثيل)

- حُسنُها..

٣- وأن يكون الشبهُ جليًا

(وَأَنْ..يَجْلُوْ وَلا يَكُونُ كَالأَلْغَازِ عَنّْ)

؛ وذلك لئلا تصير الاستعارة ألغازًا وتعميةً

فلا يقال: (رأيت أسدا) مراداً به إنساناً أبخرَ

- فوجه التشبيه بين الطرفي خفيٌّ فيتعين التشبيه حينئذ ولا تحسُن الاستعارة **(فَلا يُقَالُ أَسَدٌ لأَبْخَرَا)**

ولا يقالُ في التمثيل: (رأيت إبلاً مائة لا تجد فيها راحلة) مريدا بالإبل الناس ؛ وذلك لِعدم ظهور تشبيه الناس بالإبل في قلة وجودِ الخيار فيهم

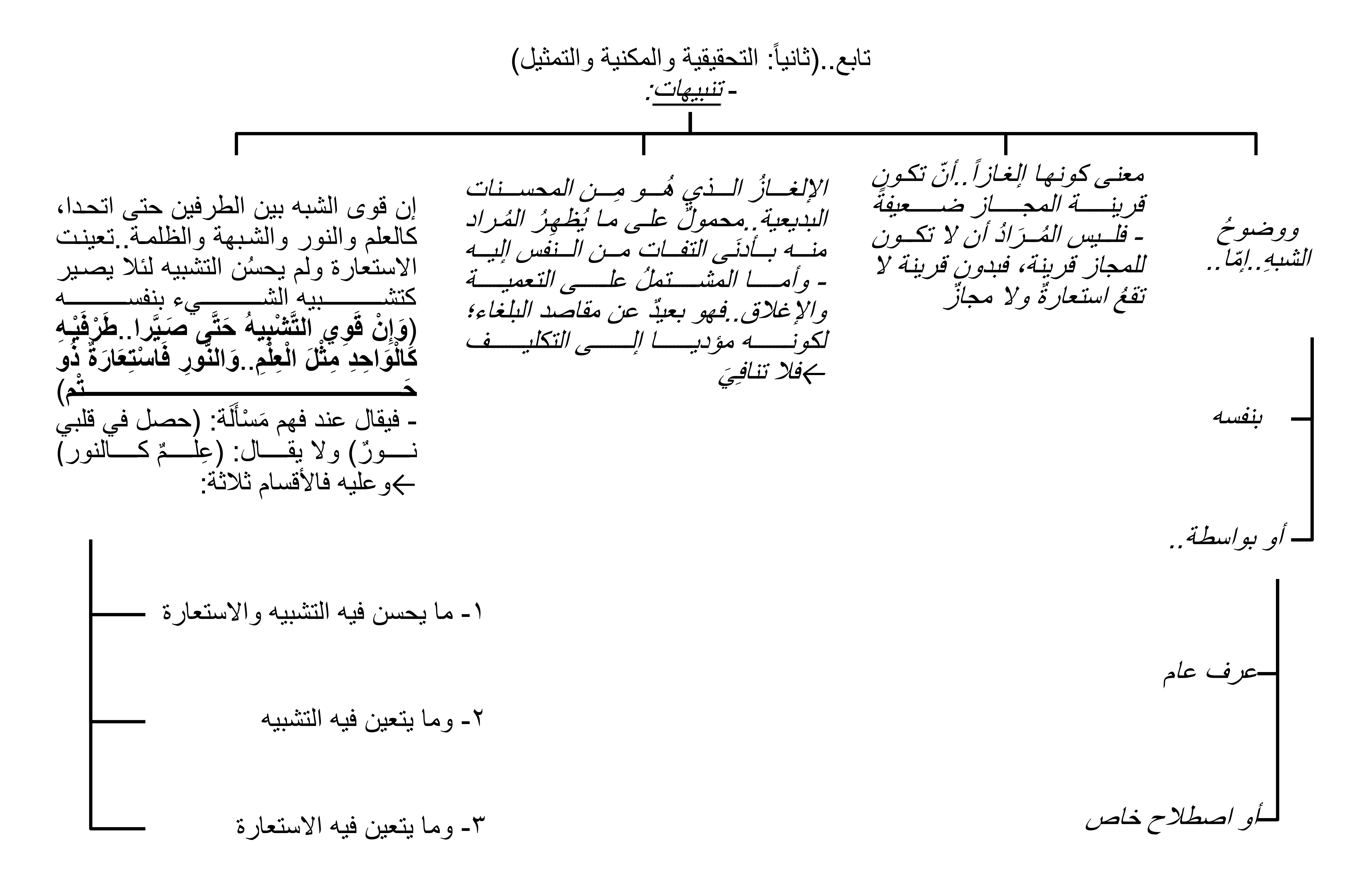
ولذا صرّح النبيُّ فيه بالتشبيه فقال: «الناس كإبلٍ مائة لاتجد فيها راحلة»

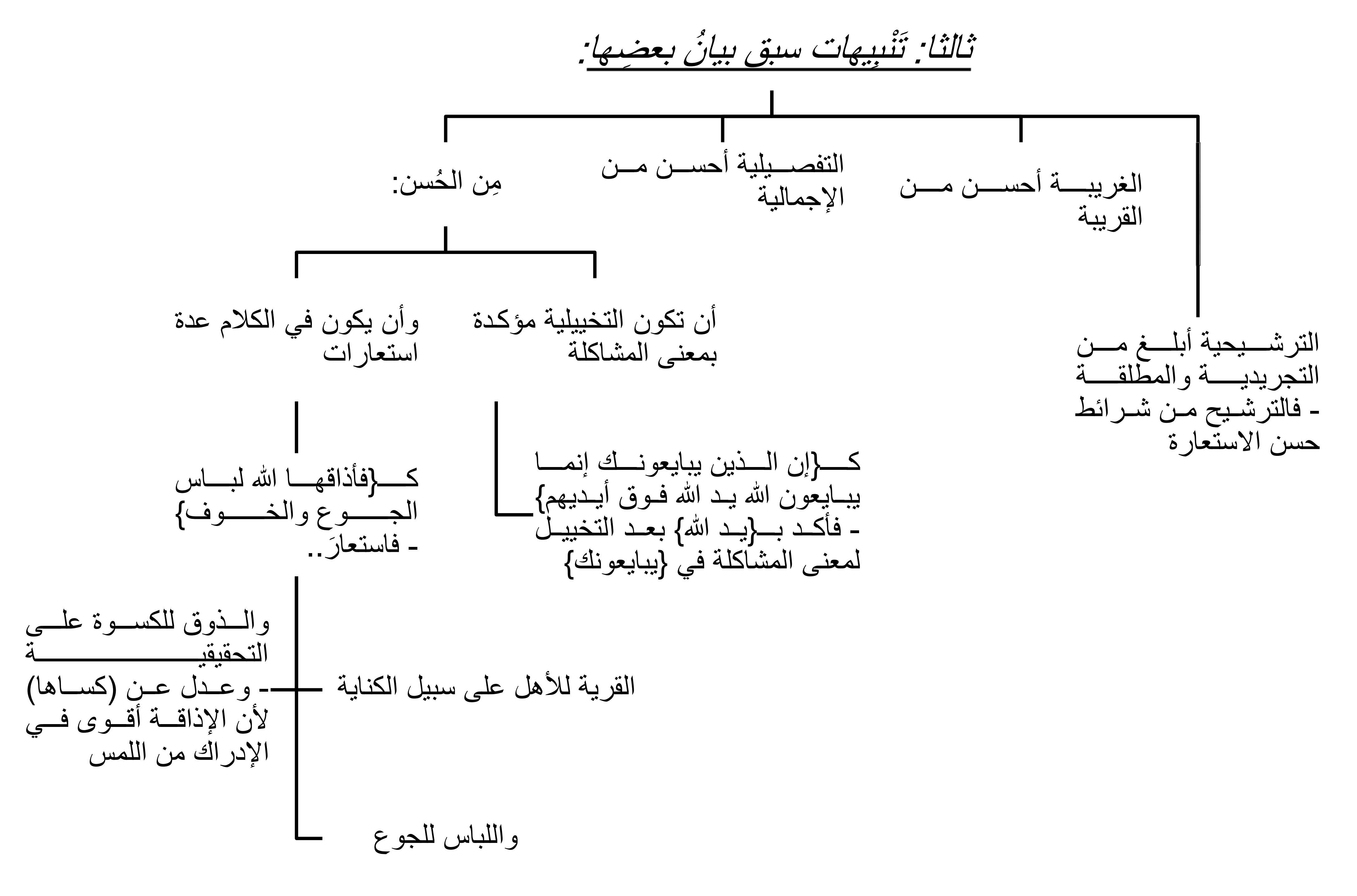
- أي أنّ المرضيَّ منهم في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل

- فهذا المعنى المُؤدَّى بطريق التشبيه..لو أداه أحدٌ بطريق الاستعارة..لم يُستحسَن لخفاء الجامع

←بهذا ظهرَ أنّ التشبيهَ أعَمُّ محلا من الاستعارة والتمثيلِ ؛ لجواز كون وجه الشبه خفيًّا

ونظّر فيه السُّبْكِيّ: بأن الذي يظهر مما سبق أنّ محل حسن التشبيه أعم من محل الاستعارة لا أنّ محل التشبيه على الإطلاق أعمّ

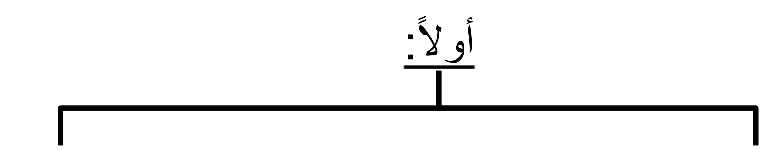

تابع..(ثانياً: التحقيقية والمكنية والتمثيل)
- تنبيهات:
ووضوحُ الشبهِ..إمّا..
بنفسه
أو بواسطة..
عرف عام
أو اصطلاح خاص
معنى كونها إلغازاً..أنّ تكونَ قرينةُ المجازِ ضعيفةً - فليس المُرَادُ أن لا تكون للمجاز قرينة، فبدون قرينة لا تقعُ استعارةٌ ولا مجازٌ
الإلغازُ الذي هُو مِن المحسنات البديعية..محمولٌ على ما يُظهِرُ المُراد منه بأدنَى التفات من النفس إليه - وأما المشتملُ على التعمية والإغلاق..فهو بعيدٌ عن مقاصد البلغاء؛ لكونه مؤديا إلى التكليف ←فلا تنافِيَ
إن قوى الشبه بين الطرفين حتى اتحدا، كالعلم والنور والشبهة والظلمة..تعينت الاستعارة ولم يحسُن التشبيه لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه **(وَإِنْ قَوِيَ التَّشْبِيهُ حَتَّى صَيَّرَا..طَرْفَيْهِ كَالْوَاحِدِ مِثْلَ الْعِلْمِ..وَالنُّورِ فَاسْتِعَارَةٌ ذُو حَتْمِ)**
- فيقال عند فهم مَسْأَلَة: (حصل في قلبي نورٌ) ولا يقال: (عِلْمٌ كالنور)
←وعليه فالأقسام ثلاثة:
١- ما يحسن فيه التشبيه والاستعارة
٢- وما يتعين فيه التشبيه
٣- وما يتعين فيه الاستعارة



ثالثا: تَنْبِيهات سبق بيانُ بعضِها:
الترشيحية أبلغ من التجريدية والمطلقة
- فالترشيح من شرائط حسن الاستعارة
الغريبة أحسن من القريبة
التفصيلية أحسن من الإجمالية
مِن الحُسن:
أن تكون التخييلية مؤكدة بمعنى المشاكلة
كـ{إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم}
- فأكد بـ{يد الله} بعد التخييل لمعنى المشاكلة في {يبايعونك}
وأن يكون في الكلام عدة استعارات
كـ{فأذاقها الله لباس الجوع والخوف}
- فاستعارَ..
القرية للأهل على سبيل الكناية
والذوق للكسوة على التحقيقية
- وعدل عن (كساها) لأن الإذاقة أقوى في الإدراك من اللمس
واللباس للجوع

خاتمة: قد يطلق المجاز على كلمة تغيّر إعرابها بزيادة لفظ أو حذفه

أولاً:



تمهيدٌ: الكلمةُ كما تُوصف بالمجاز لنقلها عن معناها الأصليّ..كذلك توصف به لنقلها عن إعرابها الأصليّ على سبيل الاشتراك والتشابُه

- والمقصودُ في فنّ البيان..هو المجاز بالمعنى الأول، لكنّهم قد أطلقوه على الثاني أيضا، وهذه خاتمة في بيان ذلك

بيانُها: قد يطلق المجاز على كلمة تغيّر إعرابها بزيادة لفظ أو حذفه (**قَدْ يُطْلَقُ الْمَجَازُ فِيمَا غُيِّرَا..إِعْرَابُهُ بِزَيْدٍ اوْ حَذْفٍ عَرَا**)

أمثلةٌ:

الزيادةُ كـ{ليس كمثله شيء} أي: (ليس مثله) (**لَيْسَ كَمِثْلِهِ يُرِيدُ الْمِثْلا**)

؛ لأن المقصودَ نفيُ أن يكون شيءٌ مثله تعالى لا نفى أن يكون شيءٌ مِثلَ مِثلهِ ←فالأصل فيه النصبُ خبراً لـ(ليس) فتغير إلى الجرّ بزيادة الكاف

ولكن..

قال التَّفْتَازَانِيُّ: (وهذا أخذٌ بالظاهرِ، ويحتمل أن لا تكون الكاف زائدة ويكون نفيا للمثل بطريق الكناية التي هي أبلغ؛ لأنّ الله موجود فَإِذَا نُفِيَ مِثْلُ مِثْلِهِ..لزم نفيُ مثله ضرورةً

وقال في الكشاف: (قالوا: (مِثْلُك لا يبخلُ) فنفوا البُخل عن المثل، والغرضُ نفيُه عن ذاتهِ، فسلكوا طريق الكناية قصدا إلى المبالغة؛ لِأَنَّهُم لما نفوه عمن يماثله وعمن يكون على أخصّ أوصَافِهِ..فَقد نفوه عنه)

←فحينئذ لا فرق بين {ليس كمثله شيء} و(ليس كالله شيء) إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها، فهُما عبارتان متعاقبتان على معنى واحد هو نفى المماثلة عن ذاته تعالى

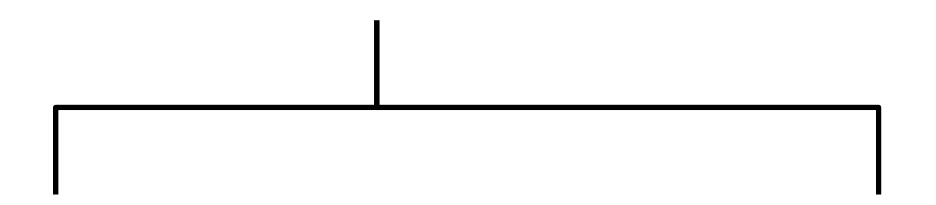
والنقصُ كـ{واسأل القرية} (**وَكَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ يَعْنِي الأَهْلا**)

- وأصلُهُ الجرُّ فتغير إلى النصب بسبب حذف المضاف

تنبيهٌ: هذا إِذَا لَم تجعل {القرية} مجازا عن أهلها

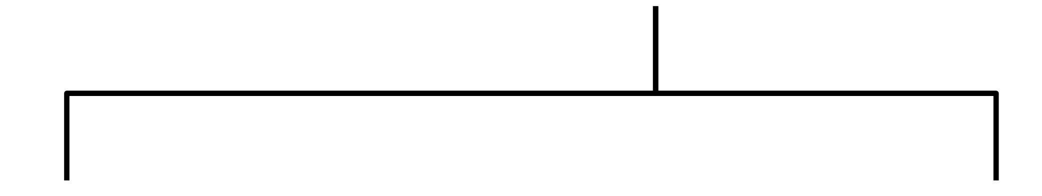
- فإِن جُعِلَت مجازا مُرسلاً عنهم..لم يكن من هذا القبيلِ

ثانياً: قال في الإيضاح: إن كان الحذف أو الزيادة لا يوجب تغيير الإعراب..فلا توصف الكلمة بالمجاز



أمثلة:

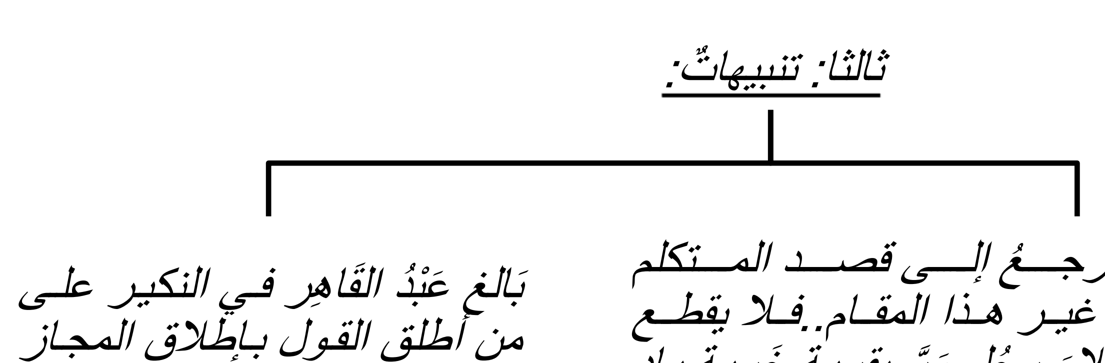
؛ وذلك لأنّ مدار هذا النوع من المجاز على أصل واحد، وهو أن تُكسَى الكلمةُ حركة غير حركتها لأجل حَذف كلمة لَا بُدَّ من معناها أو لأجل إِثْبَات كلمة مُستغنى عنها استغناءً واضحاً



{أو كصيب}
؛ إذ أصله: (كمثل ذوي صيب) لدلالة ما قبله عليه

{فبما رحمة لئلا يعلم}.

ثالثا: تنبيهاتٌ:



الحُكـمُ بالحـذف هُنَـا..يرجـعُ إلـى قصـد المـتكلم - فلـو وقـع مِثـلُ هـذا فـي غيـر هـذا المقـام..فـلا يقطـع بالحذفِ؛ لِجواز أن يكون كلامَ رجُلٍ مَرَّ بقريـة خَربـةٍ بـاد أهلُها فأراد أن يقول لصاحبه واعظاً له: (اسأل القريةَ عن أهلها، فقل لهم ما صنعوا)

بَالغ عَبْدُ القَاهِر فـي النكيـر علـى من أطلق القول بإطلاق المجاز على الكلمة بالحذف والزيادة

ونظر التفتازانيّ فيه بأنّه..

وقد قَال السَّكاكيّ: (رأيي أنّ هذا النوع يُعَدُّ مُلحقاً بالمجاز ومُشَبَّهاً بـه لمـا بينهمـا مـن الشبـه، وهـو اشتراكُهما فـي التعـدّي عَـن الأصـل إلـى غيـر الأصـل - وبسبب هذا لم نجعل للمجاز حدا شاملا له، والعهدة فيه على السلف).

إن أرادَ بِعَـدّهِ مِـن المَجَـاز إطـلاقَ لفـظ المجـاز عليـه..فـلا نـزاع فـي ذلـك - سـواء كـان علـى سـبيل المجـاز أو الاشتراكِ

وإن أرادَ أنّهـم جعلـوه مـن أقسـام المجـاز اللغـويّ المقابـل للحقيقـة المُفسَّـر بتفسـير يتناوله وغيره..فليس كَذَلِكَ

؛ وذلك لاتفاقِ السلفِ على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما وضـع لـه مـع اختـلاف عبـاراتهم فـي تعريفـه - فظاهرٌ أنه لا يتناول هذا النوع من المجاز لأنـه مستعمل في معناه الأصليّ، وإلا..لدخل في تعريف السكاكي أيضا

وأمـا تقسـيمهم المجـاز إلـى هـذا النـوع وغيره..فمعناه أنـه يطلق عليهما كما يقال المسـتثنى متصـل ومنقطـع، فـلا نعـرف للسكاكيّ هنا رأيا انفرد به).

الباب الثالث:
الكناية

الباب الثالث:
الكناية

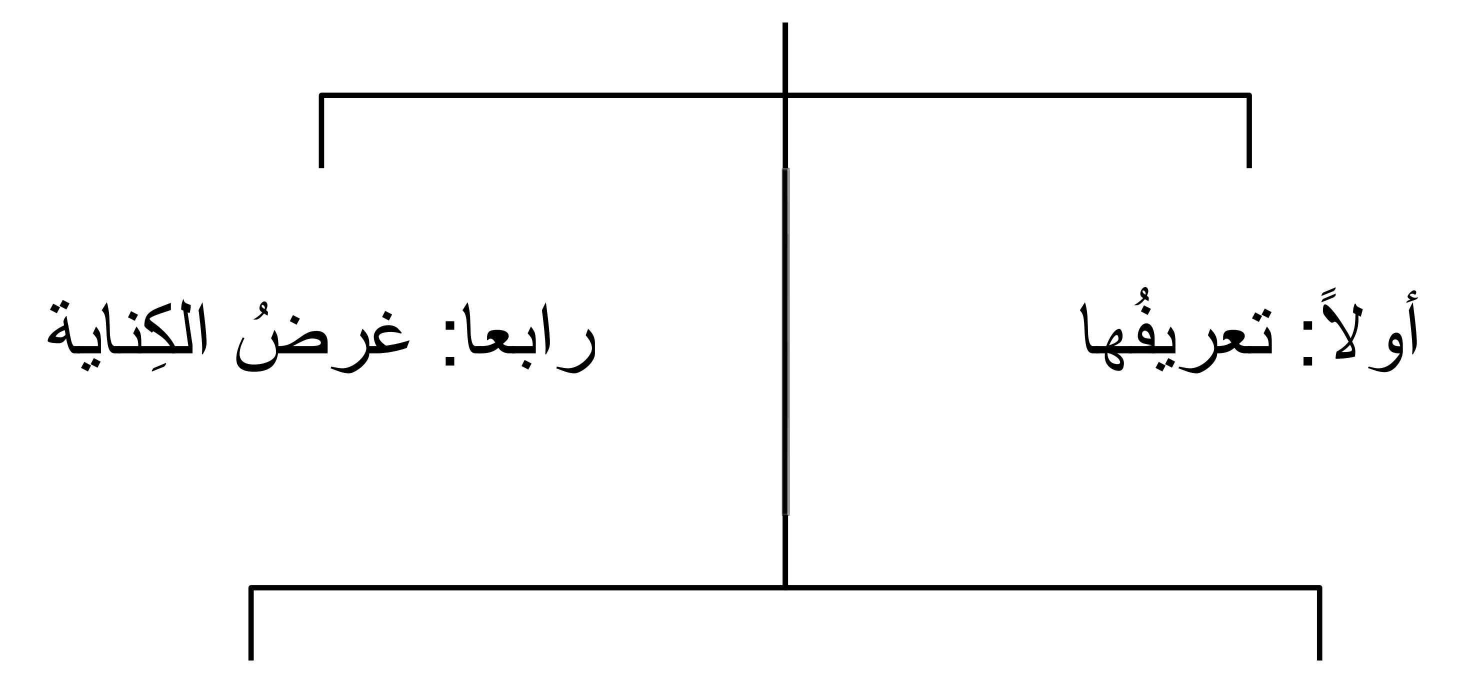
المبحث الأول:
تمهيدٌ وتعريفٌ وتفريقٌ

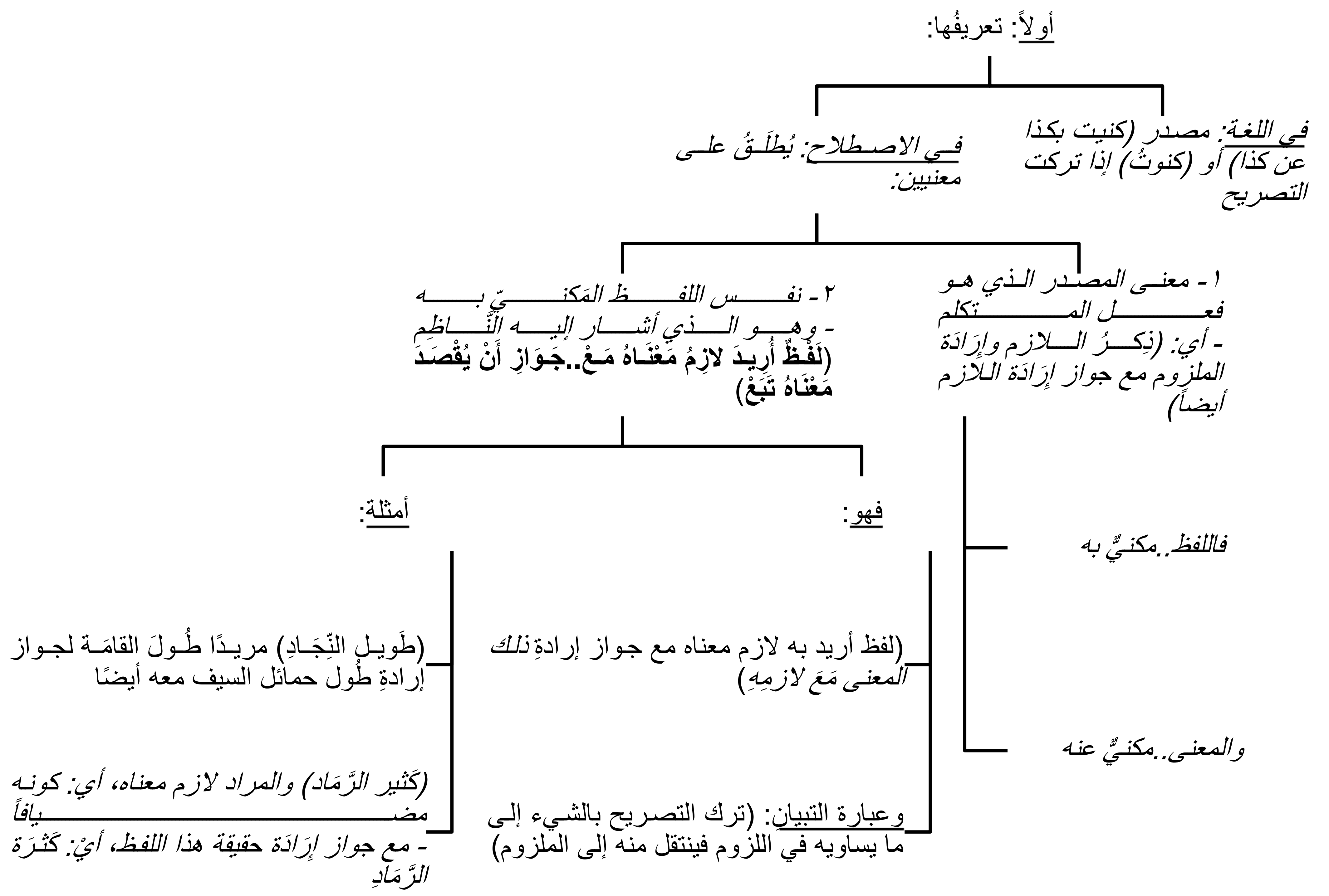
المبحث الثاني:
أقسام الكنايةِ

المبحث الثالث:
تقسيم السكاكيّ للكناية

المبحث الأول:
تمهيدٌ وتعريفٌ وتفريقٌ

المبحث الأول:
تمهيدٌ وتعريفٌ وتفريقٌ



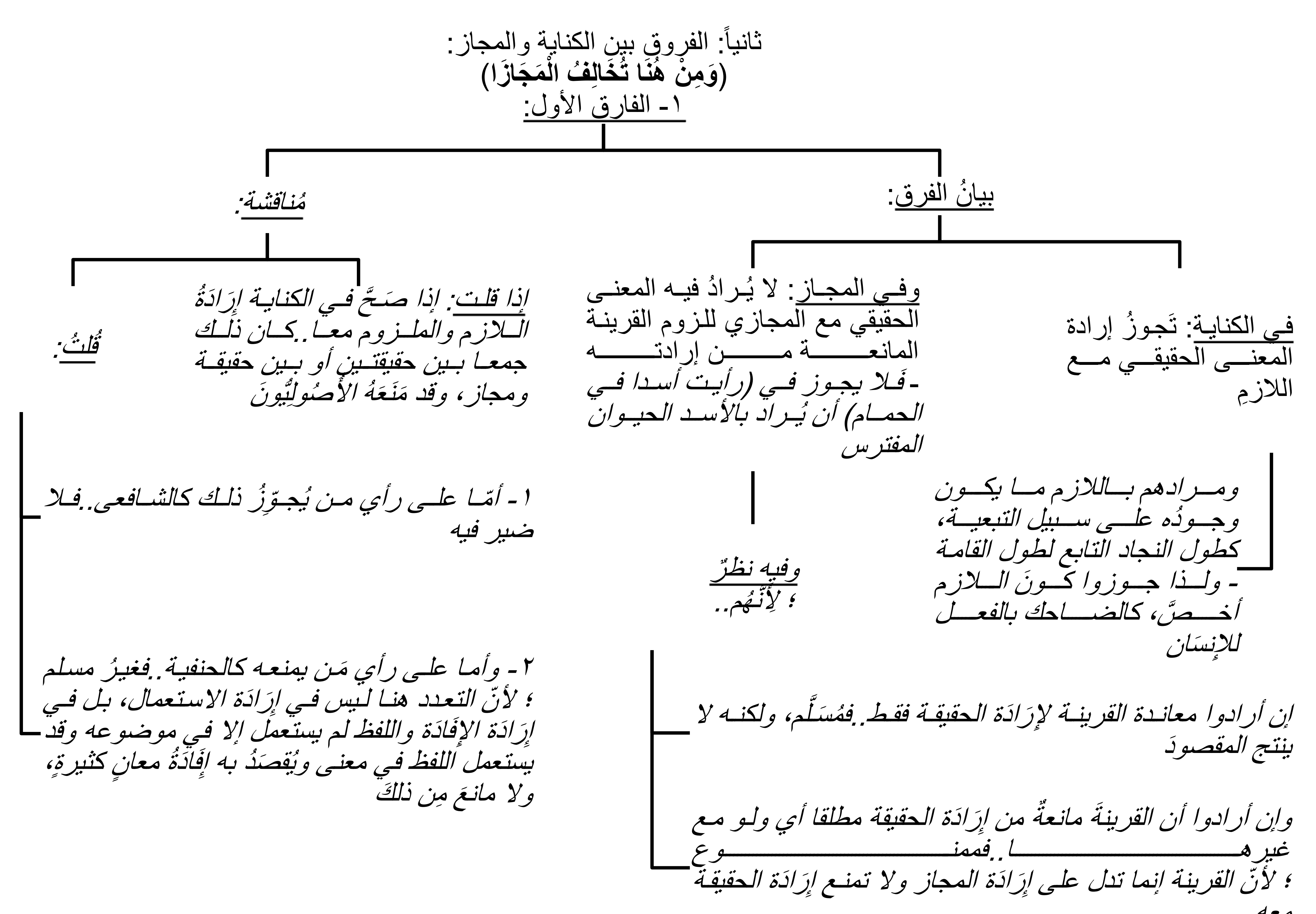


أولاً: تعريفُها:
في اللغة: مصدر (كنيت بكذا عن كذا) أو (كنوتُ) إذا تركت التصريح
في الاصطلاح: يُطلَقُ على معنيين:
١ - معنى المصدر الذي هو فعل المتكلم
- أي: (ذِكرُ اللازم وإرَادَة الملزوم مع جواز إرَادَة اللازم أيضاً)
فاللفظ..مكنيٌّ به
والمعنى..مكنيٌّ عنه
٢ - نفس اللفظ المَكنيّ به
- وهو الذي أشار إليه النَّاظِم
(لَفْظٌ أُرِيدَ لازِمُ مَعْنَاهُ مَعْ..جَوَازِ أَنْ يُقْصَدَ مَعْنَاهُ تَبَعْ)
فهو:
(لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادةِ ذلك المعنى مَعَ لازمِهِ)
وعبارة التبيانِ: (ترك التصريح بالشيء إلى ما يساويه في اللزوم فينتقل منه إلى الملزوم)
أمثلة:
(طَويل النِّجَادِ) مريدًا طُولَ القامَة لجواز إرادةِ طُول حمائل السيف معه أيضًا
(كَثير الرَّمَاد) والمراد لازم معناه، أي: كونه مضيافاً
- مع جواز إرَادَة حقيقة هذا اللفظ، أيْ: كَثرَة الرَّمَادِ

ثانياً: الفروق بين الكناية والمجاز:

(وَمِنْ هُنَا تُخَالِفُ الْمَجَازَا)

١- الفارق الأول:



تابع ١- الفارق الأول:

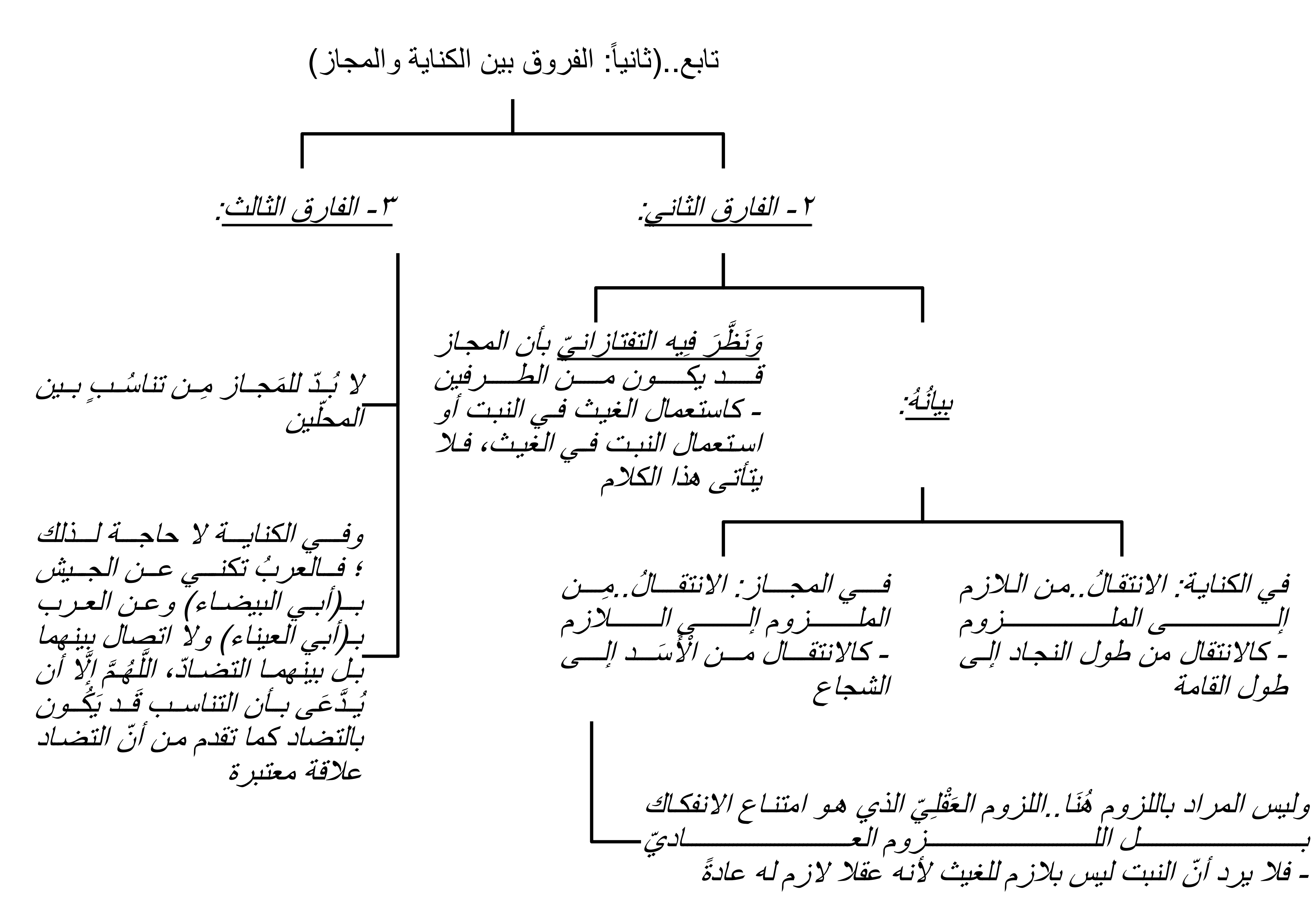
- في ضابط الفارق نظرٌ مِن وُجُوهٍ:

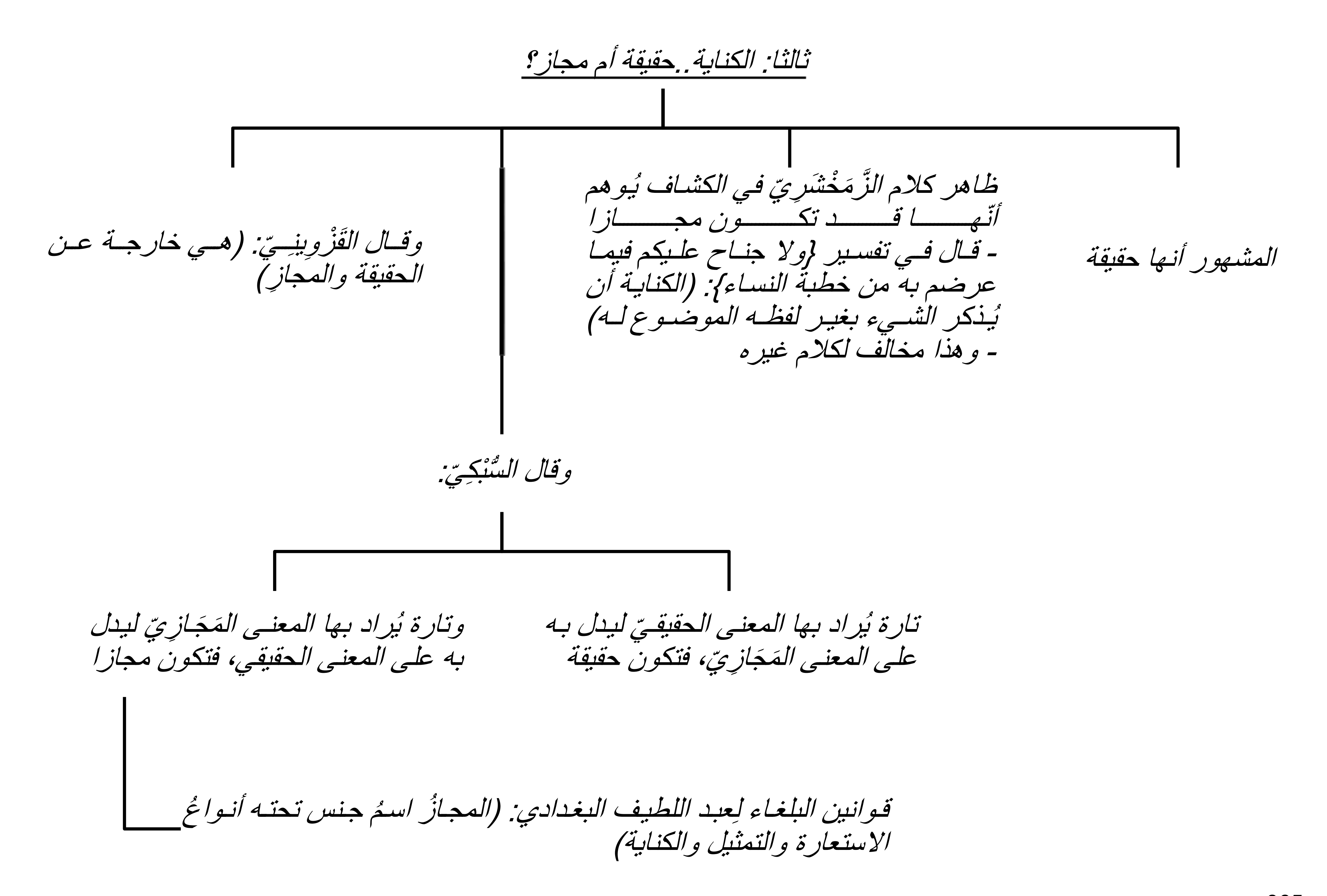
أولاً: الكناية -وإنْ كَانت حقيقة-..لا بُدَّ لها من قرينة تصرف إليها، كما أنّ المجاز لا بُدَّ لَهُ من قرينة - الدَّلائِل لِعَبد القَاهِر: (المَكنيّ عنه لا يُعلَمُ مِن اللفظِ، بل مِن غيرِهِ، ألا ترى أن (كثير الرماد)..لم يُعلم منه (الكريم) من مجرد اللفظ بل من حيث إنّه كلام جاء عندهم في مقام المدح، ولا معنى للمدح بكثرة الرماد حقيقة).

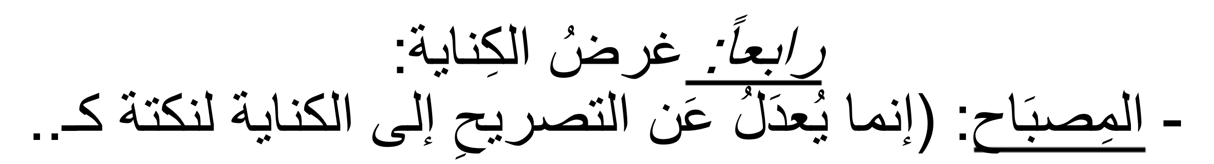
←فَإذَا كان كذلك فلم جعلت القرينة الصارفة إلى المجاز مانعة من إرَادَة الحقيقة ولم تجعل القرينة الصارفة عن الكناية مانعة من إرَادَة معنى الكلمة؟

ثانياً: المعنى الحقيقي للكناية قد يكونُ غير موجودٍ ؛ لأنّ الكناية كثيرا ما تخلو عن إرَادَة المعنى الحقيقيّ للقطع بصحة قولنا: (فلان طويل النجاد وجبان الكلب ومهزول الفصيل) كناية عن طول القامة وكونه مضيافا وَإنْ لَم يكن نجادٌ ولا كلبٌ ولا فَصِيلٌ

والجواب عن هذا: المراد بجواز إرَادَة المعنى الحقيقي الكناية هو أن الكناية من حيث انها كناية لا تنافى ذلك كما أن المجاز ينافيه وإنْ كَان قَد يمتنع ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادّة


تابع..(ثانياً: الفروق بين الكناية والمجاز)
٢- الفارق الثاني:
٣- الفارق الثالث:
بيانُهُ:
وَنَظَّرَ فِيه التفتازانيّ بأن المجاز قد يكون من الطرفين - كاستعمال الغيث في النبت أو استعمال النبت في الغيث، فلا يتأتى هذا الكلام
في الكناية: الانتقالُ..من اللازم إلى الملزوم - كالانتقال من طول النجاد إلى طول القامة
في المجاز: الانتقالُ..مِن الملزوم إلى اللازم - كالانتقال من الأَسَد إلى الشجاع
وليس المراد باللزوم هُنَا..اللزوم العَقْلِيّ الذي هو امتناع الانفكاك بل اللزوم العاديّ - فلا يرد أنّ النبت ليس بلازم للغيث لأنه عقلا لازم له عادةً
لا بُدّ للمَجاز مِن تناسُبٍ بين المحلّين
وفي الكناية لا حاجة لذلك ؛ فالعربُ تكني عن الجيش بـ(أبي البيضاء) وعن العرب بـ(أبي العيناء) ولا اتصال بينهما بل بينهما التضادّ، اللَّهُمَّ إلَّا أن يُدَّعَى بأن التناسب قَد يَكُون بالتضاد كما تقدم من أنّ التضاد علاقة معتبرة


ثالثا: الكناية..حقيقة أم مجاز؟
المشهور أنها حقيقة
ظاهر كلام الزَّمَخْشَرِيّ في الكشاف يُوهم أنّها قد تكون مجازا - قال في تفسير {ولا جناح عليكم فيما عرضم به من خطبة النساء}: (الكناية أن يُذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له) - وهذا مخالف لكلام غيره
وقال القَزْوِينِيّ: (هي خارجة عن الحقيقة والمجازِ)
وقال السُّبْكِيّ:
تارة يُراد بها المعنى الحقيقيّ ليدل به على المعنى المَجَازِيّ، فتكون حقيقة
وتارة يُراد بها المعنى المَجَازِيّ ليدل به على المعنى الحقيقي، فتكون مجازا
قوانين البلغاء لِعبد اللطيف البغدادي: (المجازُ اسمُ جنس تحته أنواعُ الاستعارة والتمثيل والكناية)



رابعاً: غرضُ الكِناية:

- المِصبَاح: (إنما يُعدَلُ عَن التصريحِ إلى الكناية لنكتة كـ..

١- الإيضاح

٢- أو بيان حال الموصوف

٣- أو بيان مقدار حاله

٤- أو القصد إلى المدح

٥- أو القصد إلى الذم

٦- أو الاختصار

٧- أو لِلستر

٨- أو لِلصيانة

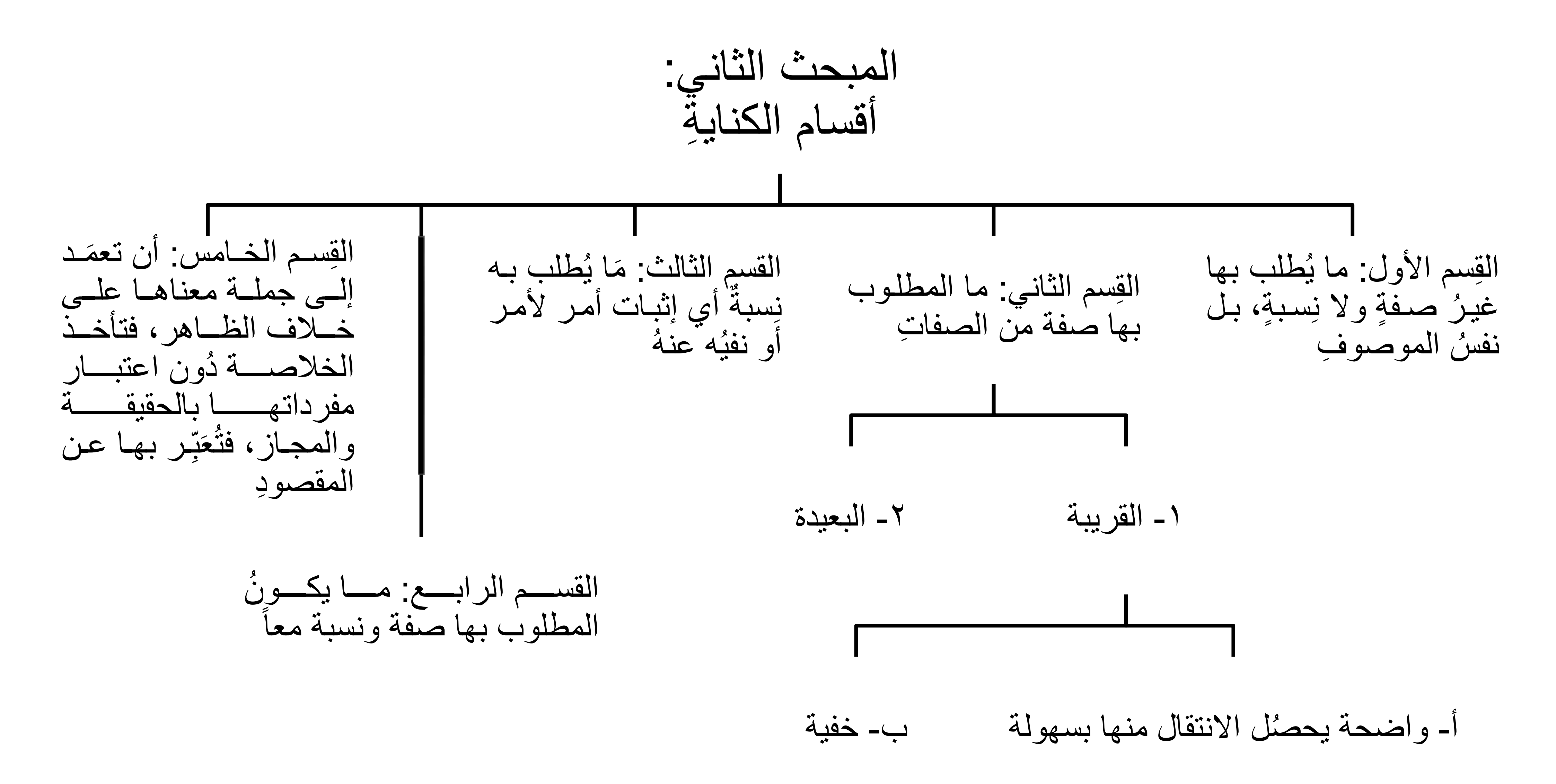
٩- أو لِلتعمية

١٠- أو لِلإلغاز

١١- أو للتعبير عن الصعب بالسهل

١٢- أو للتعبير عن المعنى القبيح باللفظ الحسن).

المبحث الثاني: أقسام الكنايةِ


المبحث الثاني:
أقسام الكنايةِ
القِسم الأول: ما يُطلب بها غيرُ صفةٍ ولا نِسبةٍ، بل نفسُ الموصوفِ
القِسم الثاني: ما المطلوب بها صفة من الصفاتِ
القسم الثالث: مَا يُطلب به نِسبةٌ أي إثبات أمر لأمر أو نفيُه عنهُ
القِسم الخامس: أن تعمَد إلى جملة معناها على خلاف الظاهر، فتأخذ الخلاصة دُون اعتبار مفرداتها بالحقيقة والمجاز، فتُعَبِّر بها عن المقصودِ
١- القريبة
٢- البعيدة
القسم الرابع: ما يكونُ المطلوب بها صفة ونسبة معاً
أ- واضحة يحصُل الانتقال منها بسهولة
ب- خفية

القِسم الأول:

وشرط هذهِ: الاختصاص بالمكنيّ عنه، بأن لا يوجد لغيره ليحصل الانتقالُ **(شَـرْطُهُمَا التَّخْصِيصُ بِالَّذِي كُنِي..عَنْهُ)**

هُوَ: ما يُطلب بها غيرُ صفةٍ ولا نسبةٍ، بل نفسُ الموصوفِ **(مَا انْحَازَ..بِهَا سِوَى نِسْبَةٍ اوْ وَصْفٍ وَذَا..يَكُونُ مَعْنًى أَوْ مَعَانٍ يُحْتَذَى)**

فمنها: ما هو معنى واحد - بأن يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين فتُذكر ليتوصل بها إليهِ

كـ(مضياف) كناية عن زيد بسبب اختصاصه

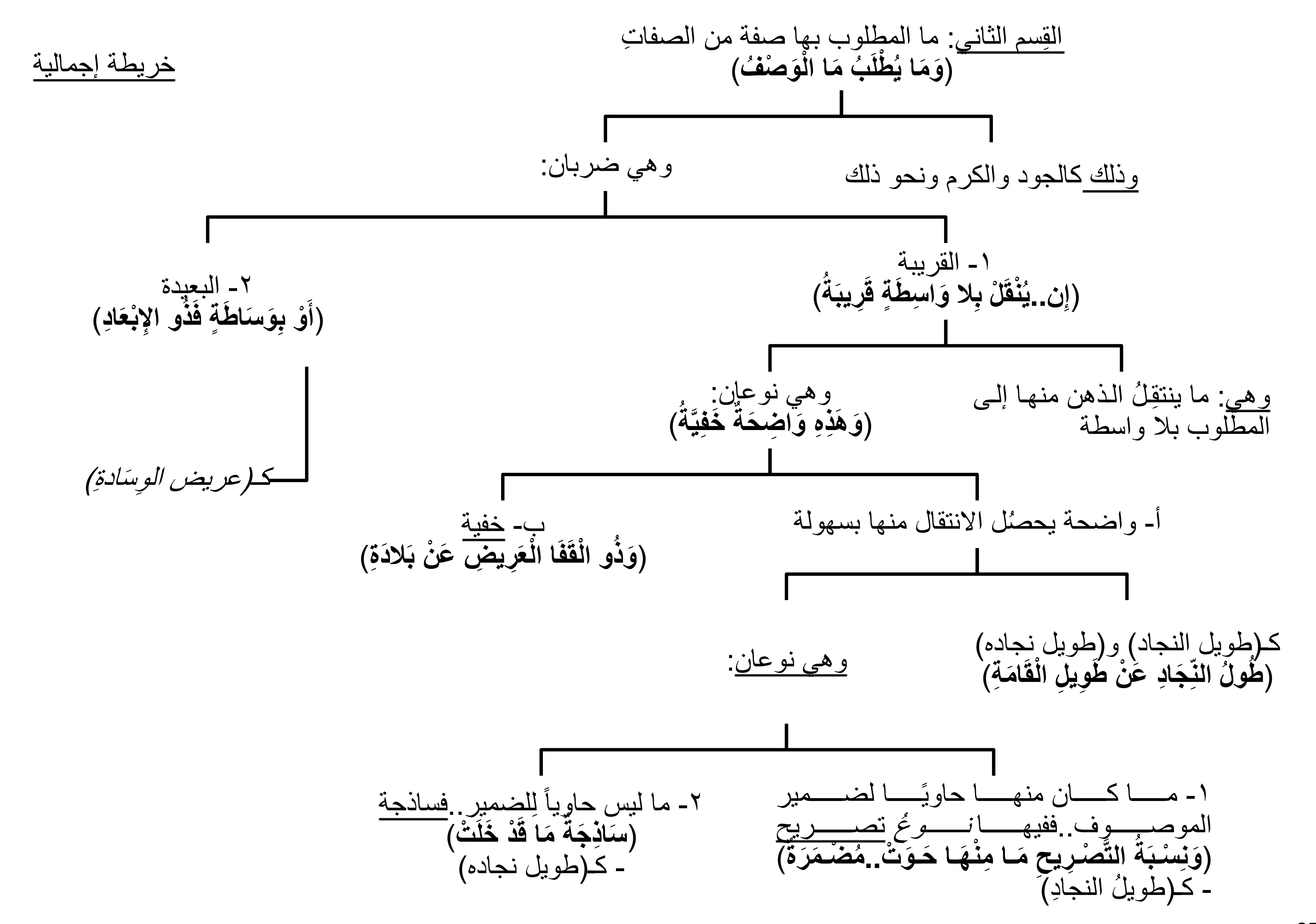
وكـ*(الضَّارِبِيْنَ بِكُلِّ أَبْيَضَ مِخْذَمٍ..وَالطَّاعِنِيْنَ مَجَامَعَ الْأَضْغَانِ)*

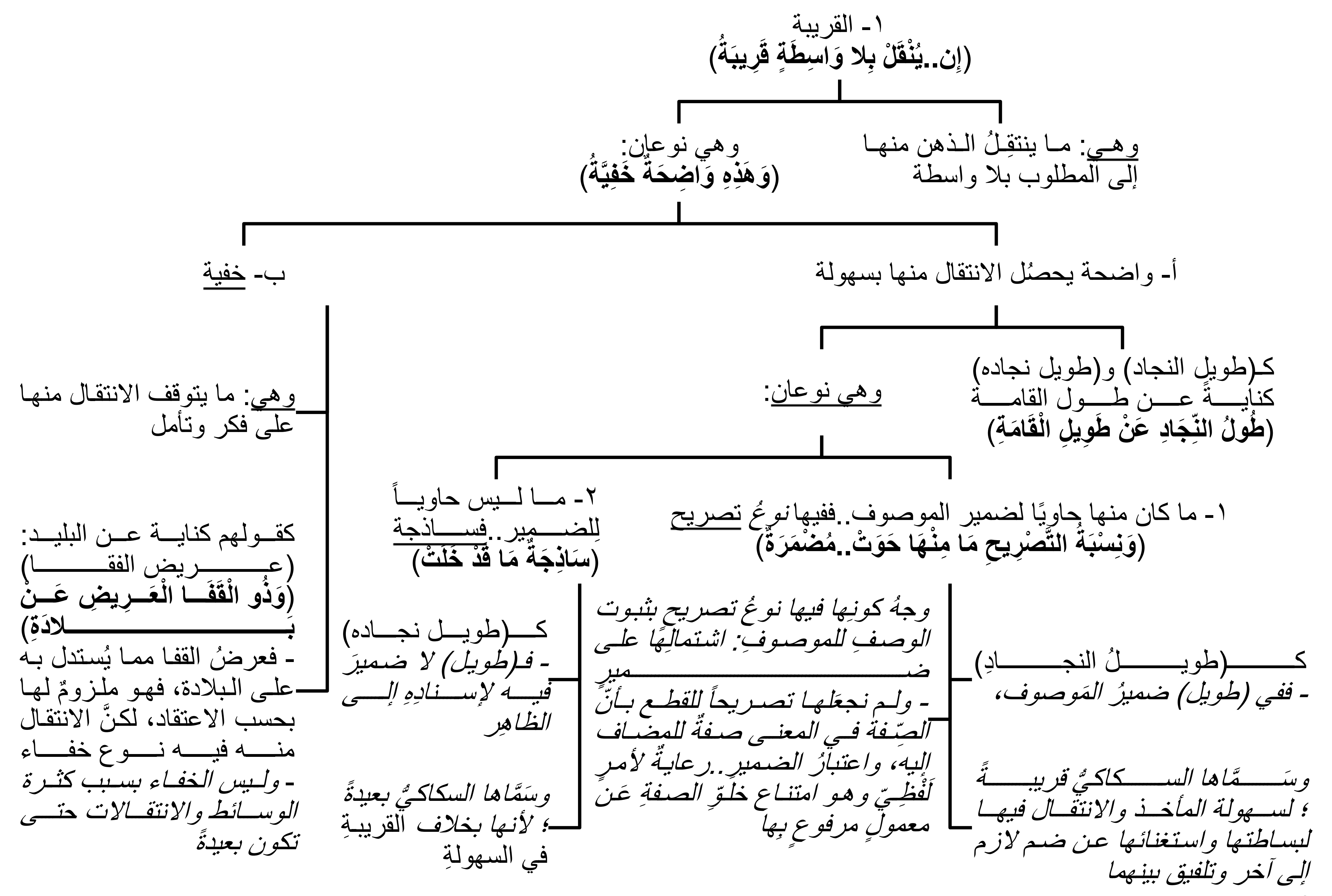
- فـ*(مَجَامَعَ الْأَضْغَانِ)..بمعنى واحدٍ كنايةً عن القلوبِ*

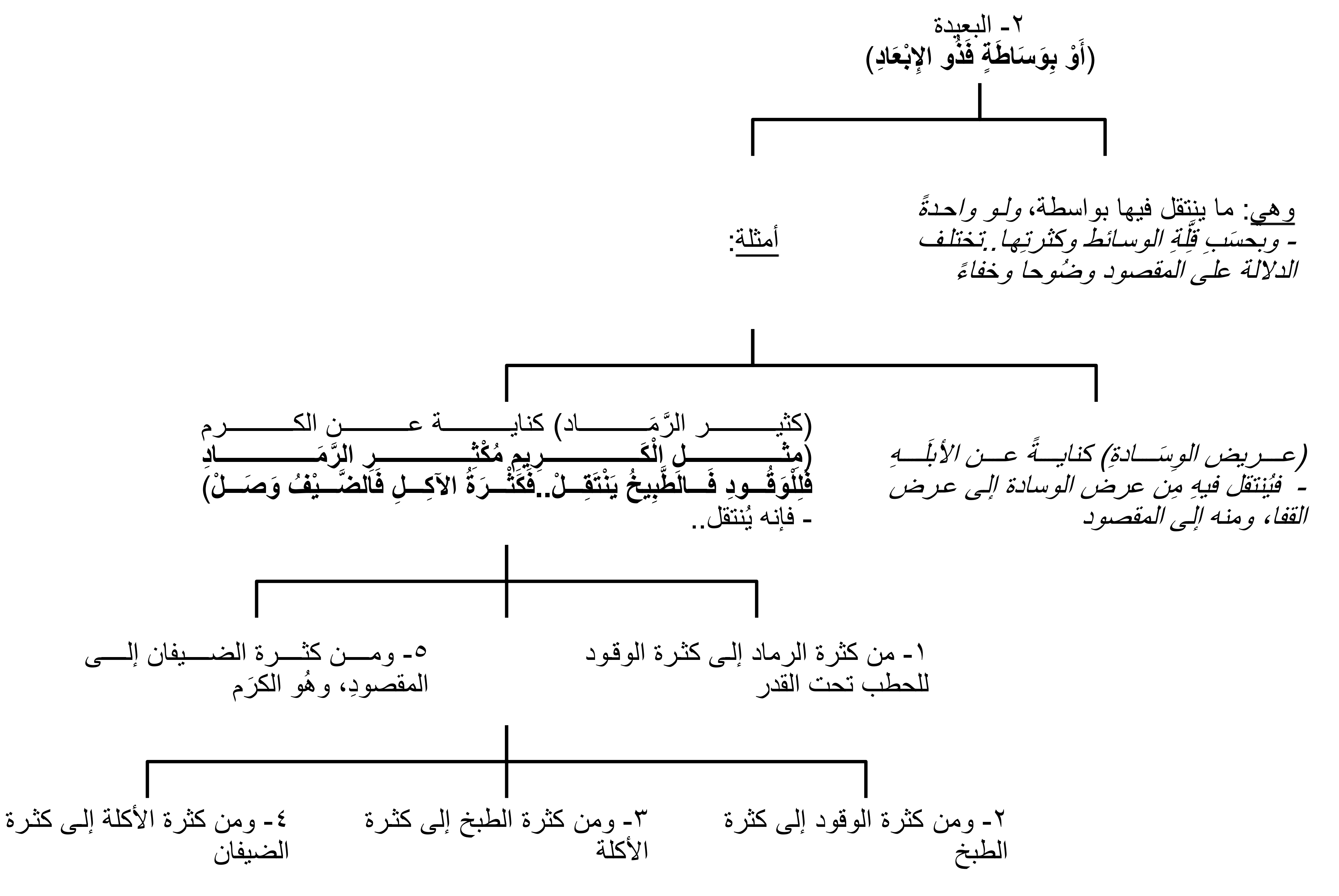
ومنها: ما هي مجموعُ معانٍ - بأن تؤخذ صفة فتضم إلى لازم آخر وآخر فتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها إليه

كقولنا كناية عن الإنسان: (حيٌّ مستوي القامة عريض الأظفار) - السبكيّ(فكلُّ واحد من هذه الأوصاف الثلاثة..ليس كناية عن الإنسان، ومجموعُها كنايةٌ عنه؛ لأنه لا يوجدُ في غيره، فهي خاصَّةٌ مركبةٌ)

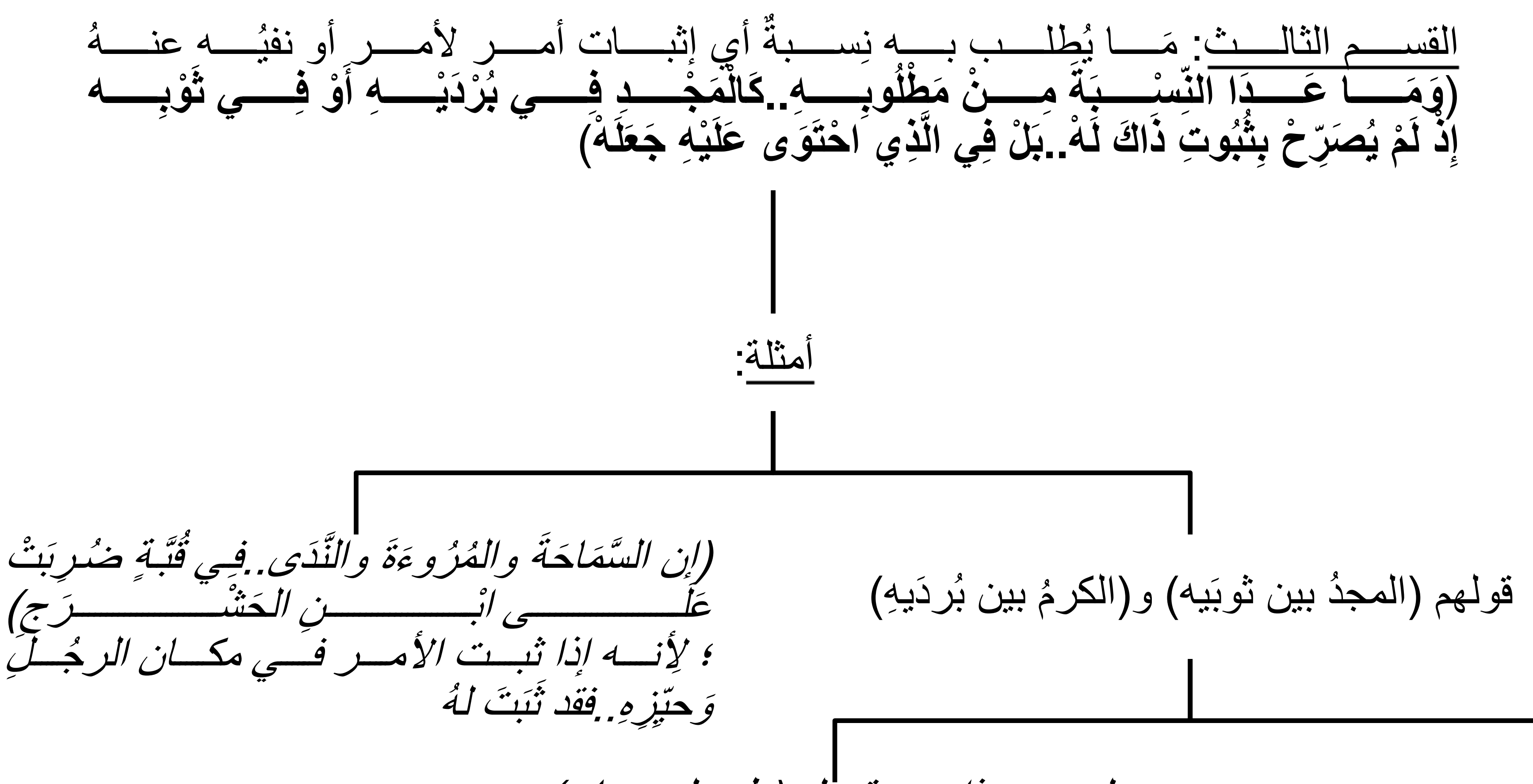
ولكنْ لقائلٍ أن يستدرك هذا الشرطَ؛ لِأنّ تعريف الكناية مُشعرٌ بأن المعنى الذي يُكنى به عن شيءٍ..يجب اختصاصُهُ بالمكنيّ عنه، أيةَ كناية كانت؛ إذ الكنايةُ انتقالٌ من الملزوم إلى اللازم، فيختصُّ الملزومُ بلازمه ألبتة ←فلا طائل لذكر هذا الشرط، فلو لم يختصَّ (كثير الرماد) مثلا بـ(المضياف)..لم ينتقل الذهن منه إليه


خريطة إجمالية
القِسم الثاني: ما المطلوب بها صفة من الصفاتِ
(وَمَا يُطْلَبُ مَا الْوَصْفُ)
وذلك كالجود والكرم ونحو ذلك
وهي ضربان:
١- القريبة
(إن..يُنْقَلْ بِلا وَاسِطَةٍ قَرِيبَةُ)
٢- البعيدة
(أَوْ بِوَسَاطَةٍ فَذُو الإِبْعَادِ)
كـ(عريض الوِسَادةِ)
وهي: ما ينتقِلُ الذهن منها إلى المطلوب بلا واسطة
وهي نوعان:
(وَهَذِهِ وَاضِحَةٌ خَفِيَّةُ)
أ- واضحة يحصُل الانتقال منها بسهولة
ب- خفية
(وَذُو الْقَفَا الْعَرِيضِ عَنْ بَلادَةِ)
كـ(طويل النجاد) و(طويل نجاده)
(طُولُ النِّجَادِ عَنْ طَوِيلِ الْقَامَةِ)
وهي نوعان:
١- ما كان منها حاويًا لضمير الموصوف..ففيها نوعُ تصريح
(وَنِسْبَةُ التَّصْرِيحِ مَا مِنْهَا حَوَتْ..مُضْمَرَةً)
- كـ(طويلُ النجادِ)
٢- ما ليس حاوياً لِلضمير..فساذجة
(سَاذِجَةٌ مَا قَدْ خَلَتْ)
- كـ(طويل نجاده)


١- القريبة
(إن..يُنْقَلْ بِلا وَاسِطَةٍ قَرِيبَةُ)
وهي: ما ينتقِلُ الذهن منها إلى المطلوب بلا واسطة
وهي نوعان:
(وَهَذِهِ وَاضِحَةٌ خَفِيَّةُ)
أ- واضحة يحصُل الانتقال منها بسهولة
ب- خفية
كـ(طويل النجاد) و(طويل نجاده) كنايةً عن طول القامة
(طُولُ النِّجَادِ عَنْ طَوِيلِ الْقَامَةِ)
وهي نوعان:
وهي: ما يتوقف الانتقال منها على فكر وتأمل
١- ما كان منها حاويًا لضمير الموصوف..ففيها نوعُ تصريح
(وَنِسْبَةُ التَّصْرِيحِ مَا مِنْهَا حَوَتْ..مُضْمَرَةً)
٢- ما ليس حاوياً للضمير..فساذجة
(سَاذِجَةٌ مَا قَدْ خَلَتْ)
كقولهم كناية عن البليد: (عريض القفا)
(وَذُو الْقَفَا الْعَرِيضِ عَنْ بَلادَةِ)
- فعرضُ القفا مما يُستدل به على البلادة، فهو ملزومٌ لها بحسب الاعتقاد، لكنَّ الانتقال منه فيه نوع خفاء
- وليس الخفاء بسبب كثرة الوسائط والانتقالات حتى تكون بعيدةً
كـ(طويل نجاده)
- فـ(طويل) لا ضميرَ فيه لإسناده إلى الظاهِر
وسَمَّاها السكاكيُّ بعيدةً ؛ لأنها بخلاف القريبةِ في السهولةِ
وجهُ كونِها فيها نوعُ تصريح بثبوت الوصفِ للموصوفِ: اشتمالُها على ضمير
- ولم نجعَلها تصريحاً للقطع بأنَّ الصِّفة في المعنى صفةٌ للمضاف إليه، واعتبارُ الضميرِ..رعايةٌ لأمرٍ لَفْظِيّ وهو امتناع خلوّ الصفةِ عَن معمولٍ مرفوع بِها
كـ(طويلُ النجادِ)
- ففي (طويل) ضميرُ المَوصوف،
وسَمَّاها السكاكيُّ قريبةً ؛ لسهولة المأخذ والانتقال فيها لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم إلى آخر وتلفيق بينهما



٢- البعيدة
(أَوْ بِوَسَاطَةٍ فَذُو الإِبْعَادِ)
وهي: ما ينتقل فيها بواسطة، *ولو واحدةً*
- وبحسَبِ قِلَّةِ الوسائط وكثرتِها.. تختلف الدلالة على المقصود وضُوحا وخفاءً
أمثلة:
(عريض الوِسَادةِ) كنايةً عن الأبلَهِ
- فيُنتقل فيهِ مِن عرض الوسادة إلى عرض القفا، ومنه إلى المقصود
(كثير الرَّمَاد) كناية عن الكرم
(مِثْلُ الْكَرِيمِ مُكْثِرِ الرَّمَادِ فَلِلْوَقُودِ فَالطَّبِيخُ يَنْتَقِلْ..فَكَثْرَةُ الآكِلِ فَالضَّيْفُ وَصَلْ)
- فإنه يُنتقل..
١- من كثرة الرماد إلى كثرة الوقود للحطب تحت القدر
٥- ومن كثرة الضيفان إلى المقصودِ، وهُو الكرَم
٢- ومن كثرة الوقود إلى كثرة الطبخ
٣- ومن كثرة الطبخ إلى كثرة الأكلة
٤- ومن كثرة الأكلة إلى كثرة الضيفان



القسم الثالث: مَا يُطلب به نِسبةٌ أي إثبات أمر لأمر أو نفيُه عنهُ

(وَمَا عَدَا النِّسْبَةَ مِنْ مَطْلُوبِهِ..كَالْمَجْدِ فِي بُرْدَيْهِ أَوْ فِي ثَوْبِهِ إِذْ لَمْ يُصَرِّحْ بِثُبُوتِ ذَاكَ لَهْ..بَلْ فِي الَّذِي احْتَوَى عَلَيْهِ جَعَلَهْ)

أمثلة:

قولهم (المجدُ بين ثوبَيه) و(الكرمُ بين بُردَيهِ)

بيانُهُ: لم يُصَرِّح بثبوت المجد والكرم له، بأن يقول: (هو مختص بهما) أو نحوه بل كني عن ذلك بكونهما بين برديه أو ثوبيه وجعلهما فيما يختص به ويشتمل عليه ؛ فالأمرُ إذا أثبت فيما يختص بالرجل ويحويه من ثوب ومكان..فقد أثبت له

وليس هذا من قبيل (طويل نجاده) ونحوه، كما قَد يُتَوَهَّمُ ؛ إِذْ لَا يصحُّ أَنْ يُقَالَ: (مجُد برداه) و(كرم توبُه) كما يقال: (طال نجادُه) ليفهم منه مجدُ نفسه وكرمُها كما يفهم طولُ قامته ؛ إِذْ لَا تحقق لمجد البردين وكرم الثوبِ ولا مناسبة بينهما وبين مَجدِ النفس وَكَرَمِها

(إن السَّمَاحَةَ والمُرُوءَةَ والنَّدَى..فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الحَشْرَجِ) ؛ لِأنه إذا ثبت الأمر في مكان الرجُلِ وَحيِّزِهِ..فقد ثَبَتَ لهُ

تابع..القسم الثالث: مَا يُطلب به نِسبةٌ أي إثبات أمر لأمر أو نفيُه عنهُ

- فوائد:

جَعَل الجرجانيُّ هذا القسم مِن قبيل المجاز الإسناديّ
- السُّبْكِيّ: (هو قريب من المجاز الإسناديّ، وذلك أَنْ تَقُول: (كل كناية عن وصف كناية عن نسبة) ؛ لأنك إذا قلت: (طويل النجاد)..فمعناه (طال نجادُه) فأثبتَّ الطولَ لنجاده، وإنما تُريدُ إثْبَاته لنفسه).

الذي يفهم من كلام القَزْوِينِيّ أنّ هذا من اختصاص الموصوف بالصفة
- وهو الصوابُ

وهذا عكس عبارة السكاكي حيث سماه (اختصاص الصفة بالموصوف)
- ولكنَّ اختصاص الصفة بالموصوف فكـ(أضحت يَمِينك من جودٍ مصوّرةً..لَا بل يَمِينك مِنْهَا صورةُ الْجُودِ)، وهو من أقسام هذه الكناية وَإِنْ لَم يذكروه

أطلق الناظمُ هذا القسم تَبَعاً لِأصلِهِ، والسكاكيُّ قسمه إلى قسمين كما فعل فيما سبق إلا أنه سماهما فيما سبق (قريبا) و(بعيدا) وهنا سماهما (لطيفا) و(ألطف)

حذف الموصوف في الأقسام الثلاثة:

قَد يُحذفُ الموصوفُ في القسمين الثاني والثالث **(وَرُبَّمَا فِي ذَيْنِ يُحْذَفُ الَّذِي..بِوَصْفِ مِثْلِ مَا تَقُولُ لِلْبَذِي مَنْ سَلِمَ الأَنَامُ مِنْ لِسَانِهِ..وَيَدِهِ فَمُسْلِمٌ لِشَانِهِ)**

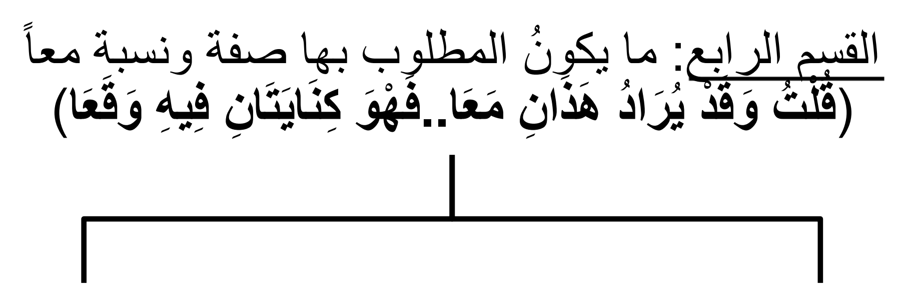
كالقول في المُؤذِي «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»

<u>بيانُهُ</u>: هو كناية عن نفي صفة الإسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلامِ
- وليس المراد إِثْبَات وصف الإسلامِ لِلمُسالِم هُنا، <u>بل</u> المُراد نفيُ وصف عن مقابله وهو المؤذي

<u>تنبيهٌ</u>: ظاهر كلام السكاكي أن هذا المثالَ..مِن القسم الثالث
- فالمطلوب به نسبةٌ سلبيةٌ

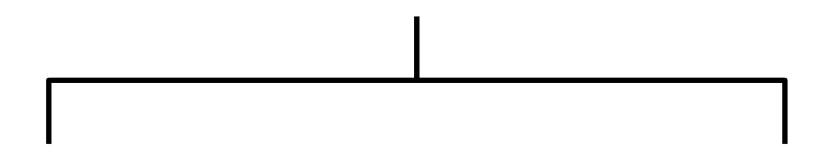
وأما القسم الأول وهو ما يطلب بالكناية فيه نفس الصفة وتكون النسبة مصرحا بها..فالموصوف فيها مذكور لا محالة، *لفظا او تقديراً*

القسم الرابع: ما يكونُ المطلوب بها صفة ونسبة معاً
(قُلْتُ وَقَدْ يُرَادُ هَذَانِ مَعَا..فَهْوَ كِنَايَتَانِ فِيهِ وَقَعَا)



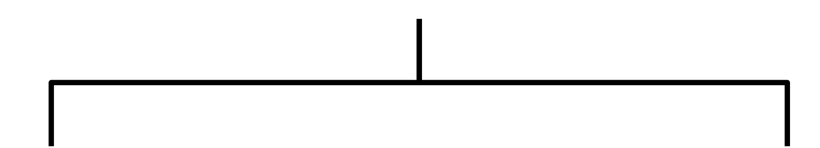
كـ(كثُر الرماد في ساحة زيدٍ) كناية عن نسبة الضِيَافَة إليهِ

ولم يتعرضْ لَهُ القزوينيّ وذكرته من زيادتي



وهذا القِسمُ..اقتضته القسمة العقلية

وقيل في الاعتذار عن عدم عده: إنّه ليس بكناية واحدة بل كنايتان.



١- إحداهما: المطلوب بها نفس الصفة، وهي كثرة الرماد كناية عن المضيافية

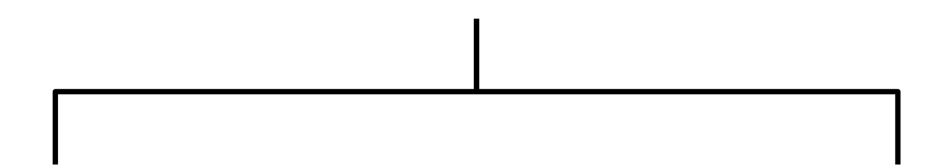
٢- الثانية: المطلوب بها نسبة المضيافية إلى زيد، وهي جعلها في ساحته ليفيد إثباتها له

القِسم الخامس:

وهو: أن تعمَد إلى جملة معناها على خلاف الظاهر، فتأخذ الخلاصة دُون اعتبار مفرداتها بالحقيقة والمجاز، فتُعَبِّر بها عن المقصودِ

أمثلة:

وهذا القسمُ..استنبطهُ الزمخشريُّ
- *وجعله السُّبْكِيّ من الاستعارة التمثيلية*

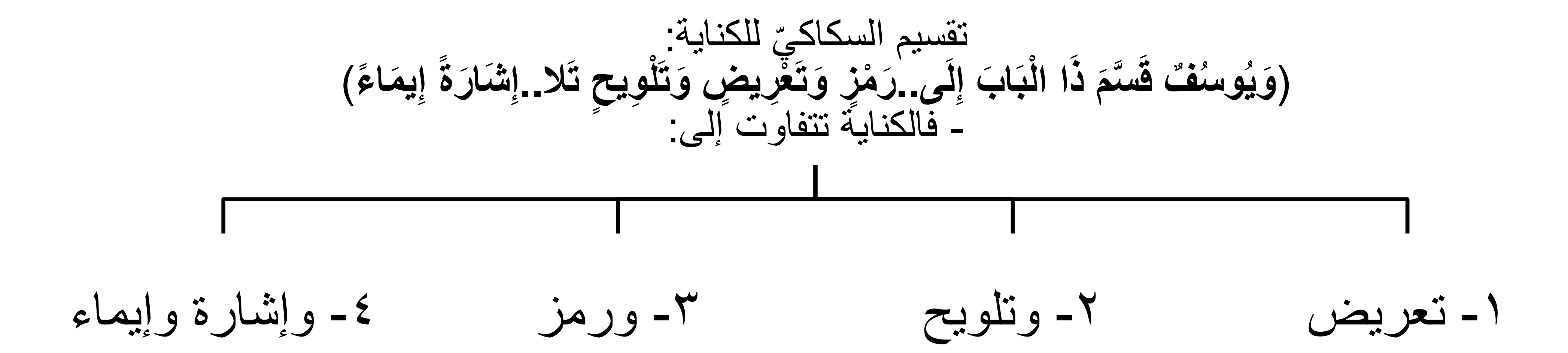


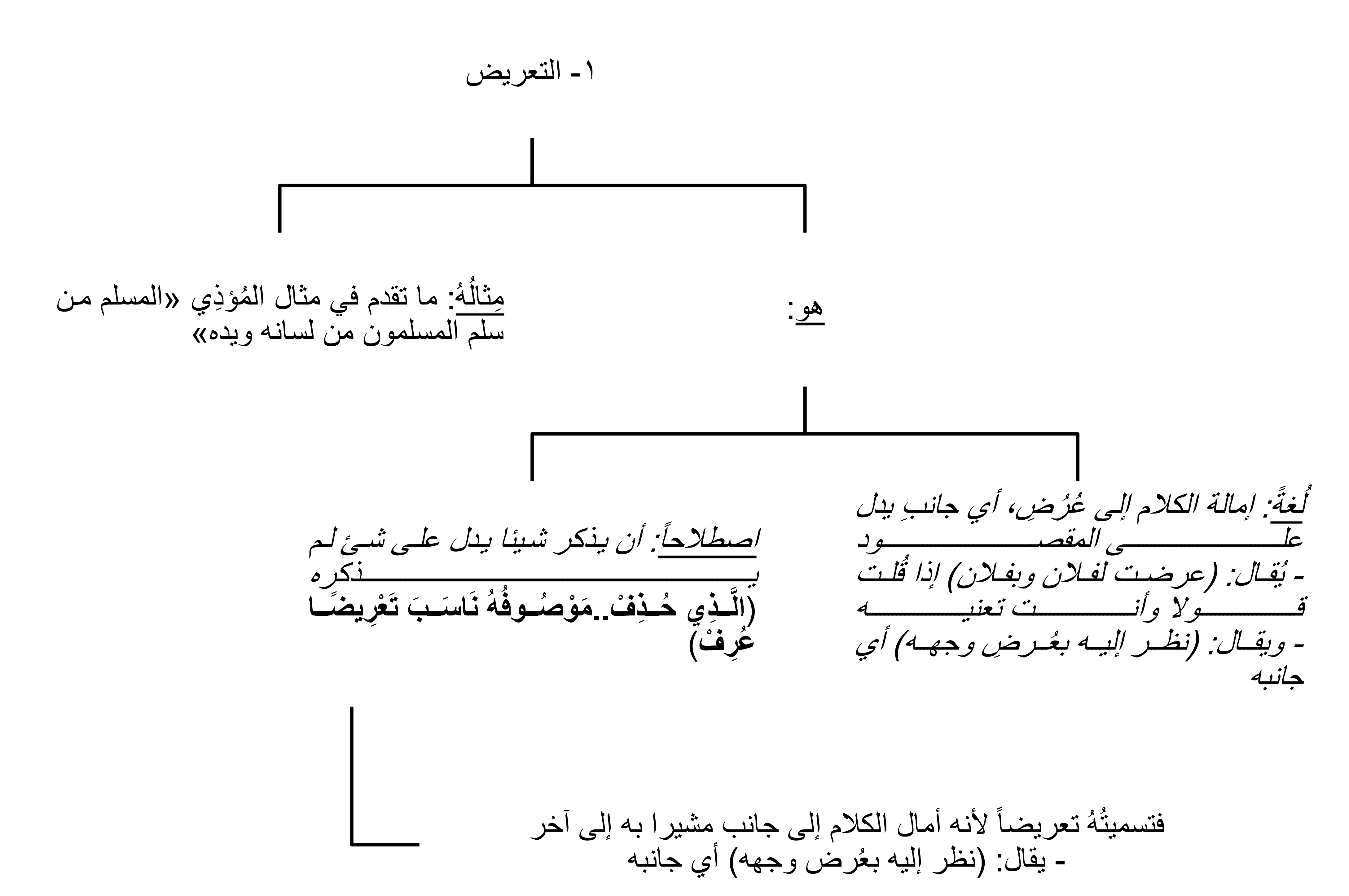
{الرحمن على العرش استوى} فهو كناية عن المُلك؛ فالاستواءُ على السرير..لا يحصل إلا مع الملك، فجُعل كناية عنهُ

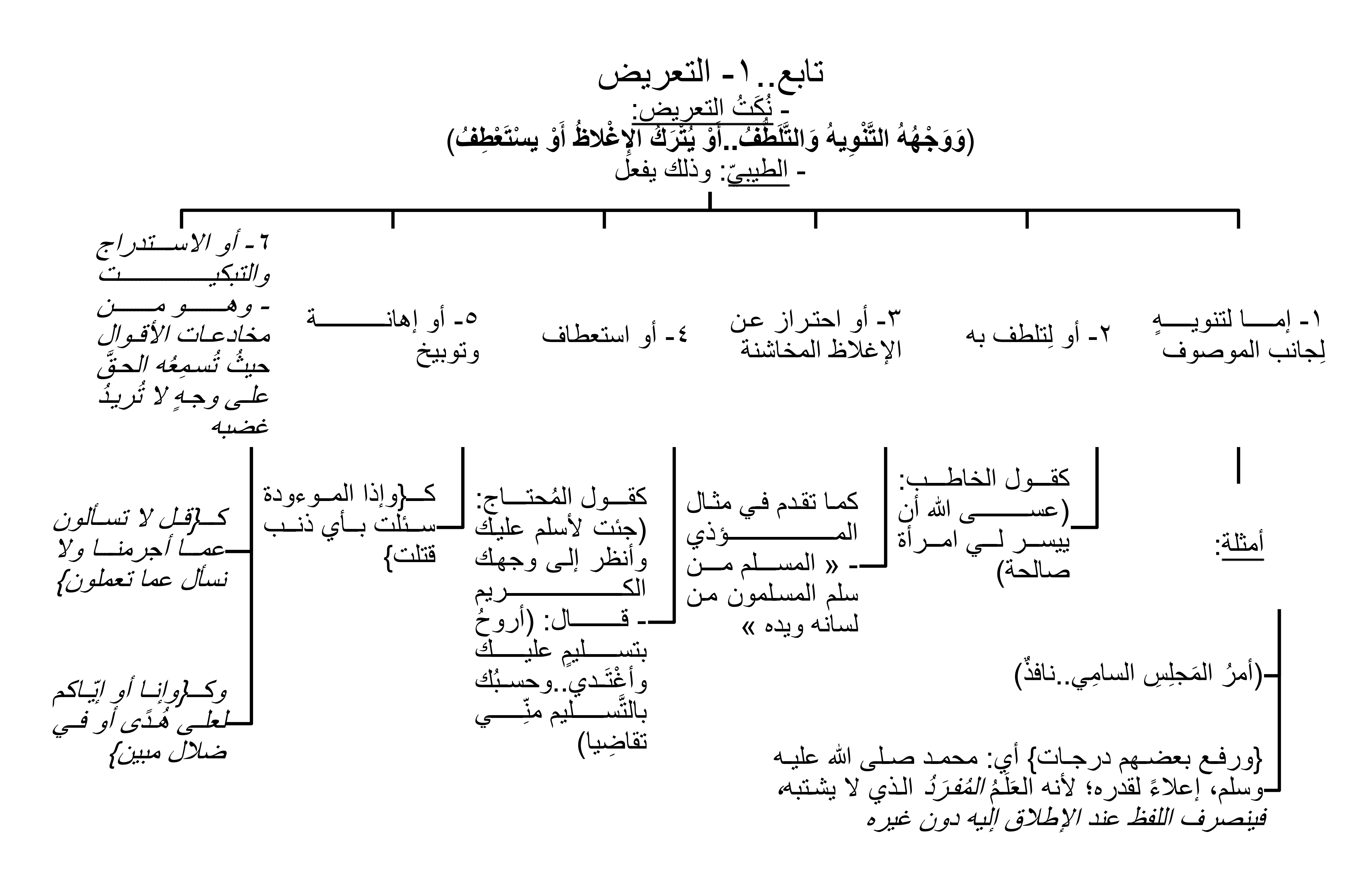
{والْأَرْض جميعا قضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه}؛ فهو كناية عن تصور عظمتِه وكُنهِ جَلَالِهِ

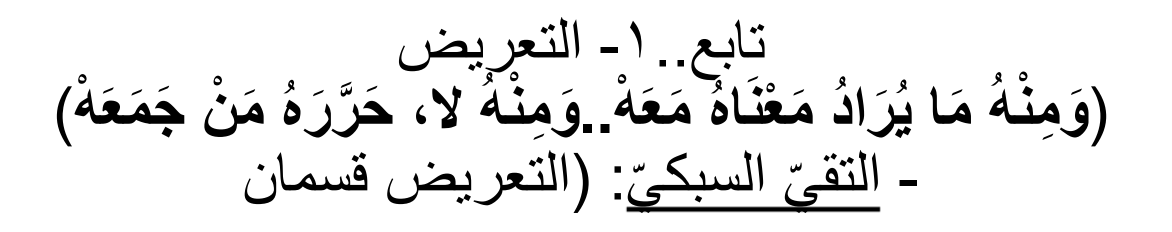
المبحث الثالث:
تقسيم السكاكيّ للكناية

خريطة إجمالية




١- التعريض
مِثالُهُ: ما تقدم في مثال المُؤذِي «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»
هو:
لُغةً: إمالة الكلام إلى عُرُضٍ، أي جانبٍ يدل على المقصود
- يُقال: (عرضت لفلان وبفلان) إذا قُلت قولا وأنت تعنيه
- ويقال: (نظر إليه بعُرضِ وجهه) أي جانبه
اصطلاحاً: أن يذكر شيئا يدل على شئ لم يذكره
(الَّذِي حُذِفْ..مَوْصُوفُهُ نَاسَبَ تَعْرِيضًا عُرِفْ)
فتسميتُهُ تعريضاً لأنه أمال الكلام إلى جانب مشيرا به إلى آخر
- يقال: (نظر إليه بعُرض وجهه) أي جانبه


تابع..١- التعريض
- نُكَتُ التعريض:
(وَوَجْهُهُ التَّنْوِيهُ وَالتَّلَطُّفُ..أَوْ يُتْرَكُ الإِغْلاظُ أَوْ يسْتَعْطِفُ)
- الطيبيّ: وذلك يفعل
١- إما لتنويهٍ لِجانب الموصوف
٢- أو لِتلطف به
٣- أو احتراز عن الإغلاظ المخاشنة
٤- أو استعطاف
٥- أو إهانة وتوبيخ
٦- أو الاستدراج والتبكيت - وهو من مخادعات الأقوال حيثُ تُسمِعُه الحقَّ على وجهٍ لا تُريدُ غضبه
أمثلة:
(أمرُ المَجلِسِ السامِي..نافذٌ)
{ورفع بعضهم درجات} أي: محمد صلى الله عليه وسلم، إعلاءً لقدره؛ لأنه العَلَمُ المُفرَدُ الذي لا يشتبه، فينصرف اللفظ عند الإطلاق إليه دون غيره
كقول الخاطب: (عسى الله أن ييسر لي امرأة صالحة)
كما تقدم في مثال المؤذي - « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده »
كقول المُحتاج: (جئت لأسلم عليك وأنظر إلى وجهك الكريم - قال: (أروحُ بتسليمٍ عليك وأغْتَدي..وحسبُك بالتَّسليم منِّي تقاضِيا)
ك{وإذا الموءودة سئلت بأي ذنب قتلت}
ك{قل لا تسألون عما أجرمنا ولا نسأل عما تعملون}
وك{وإنا أو إيّاكم لعلى هُدًى أو في ضلال مبين}



تابع.. ١- التعريض

(وَمِنْهُ مَا يُرَادُ مَعْنَاهُ مَعَهْ..وَمِنْهُ لا، حَرَّرَهُ مَنْ جَمَعَهْ)

- <u>التقيّ السبكيّ</u>: (التعريض قسمان

١- ما يُراد به معناه الحقيقيّ، ويشار به إلى المعنى الآخر المقصود

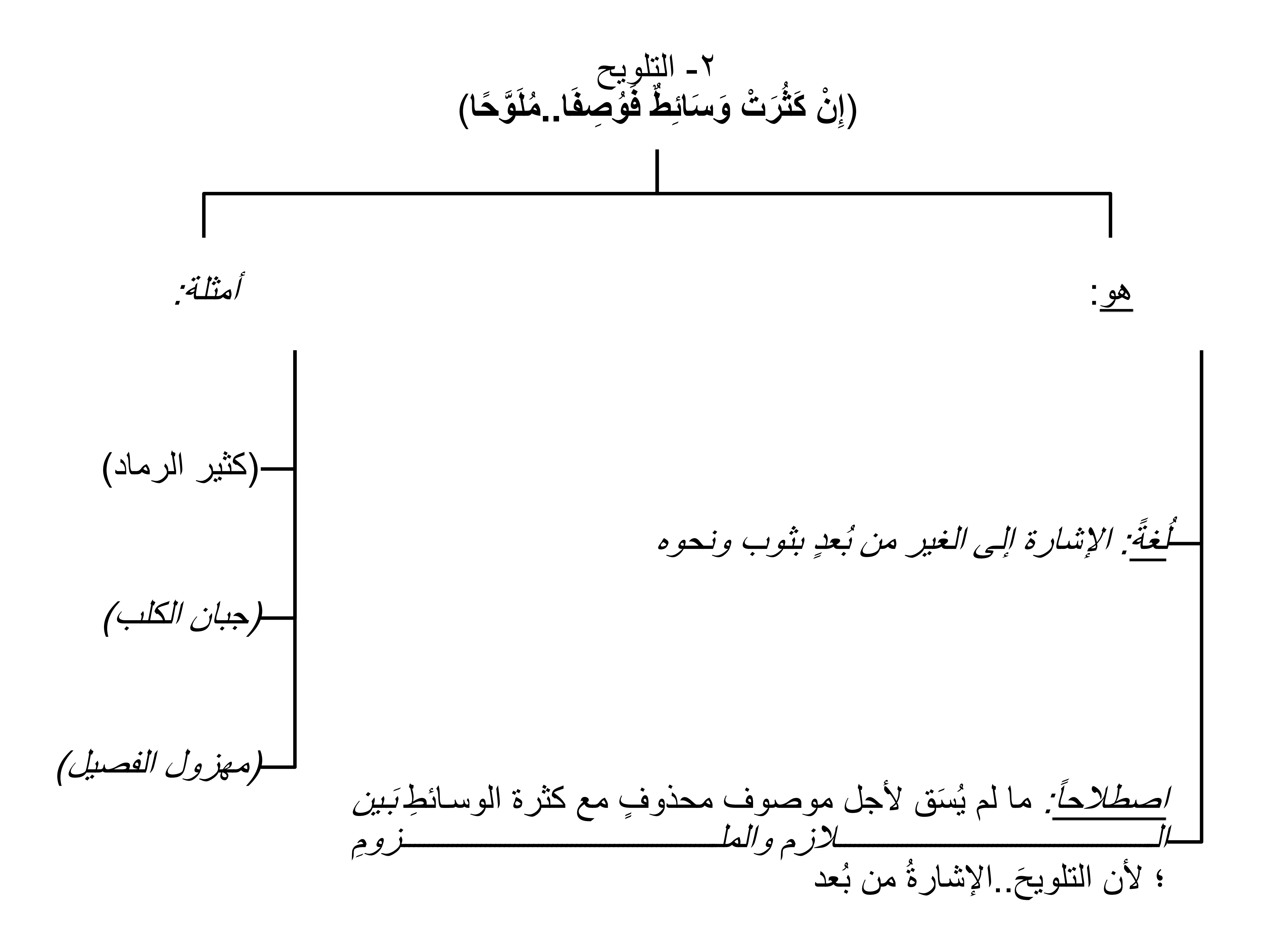
كما تقدم

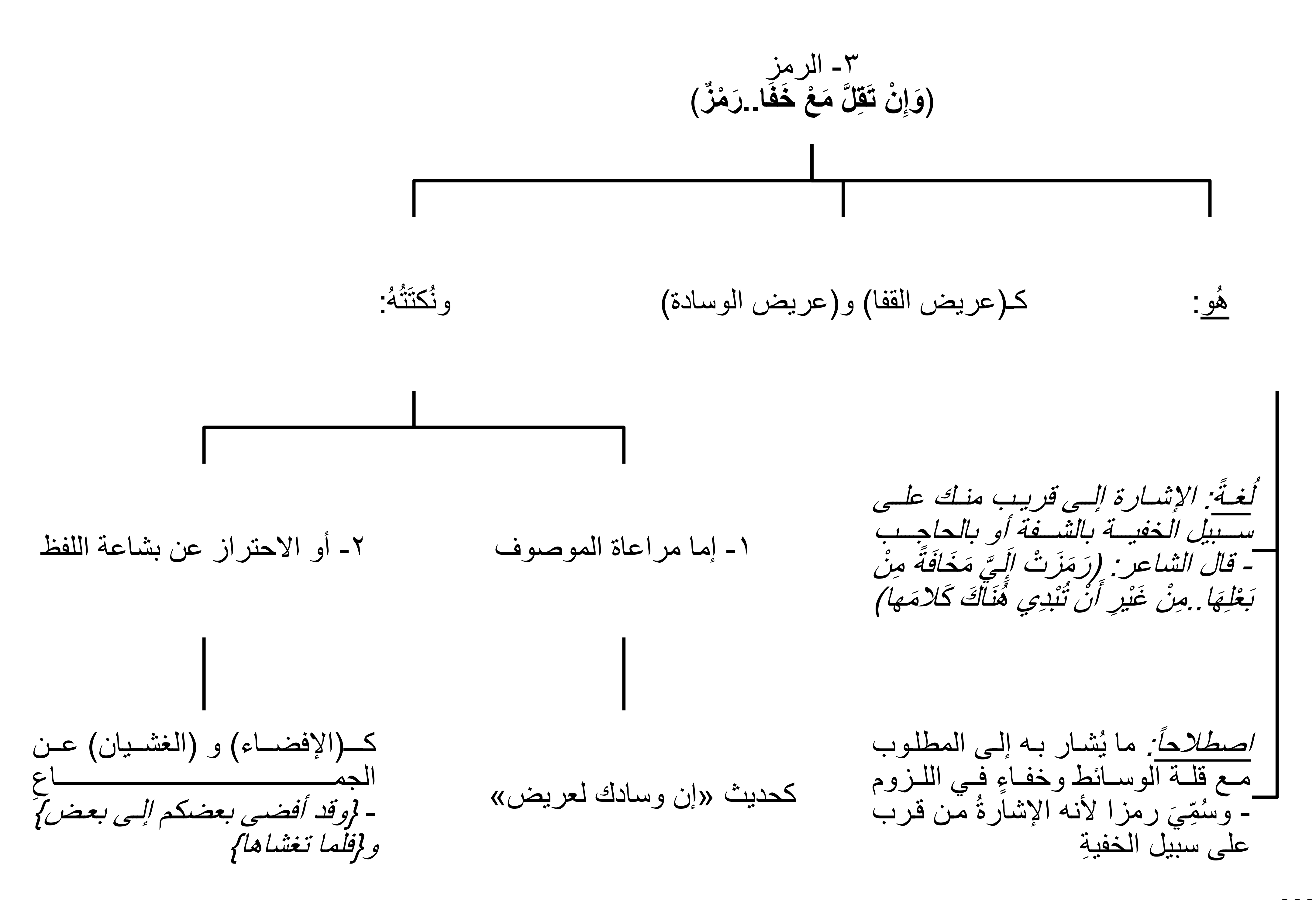
٢- ما لا يُرادُ، بل يُضرَبُ مثلاً للمعنى الذي هو مقصودُ التعريض

- *فيكون من مجاز التمثيل*

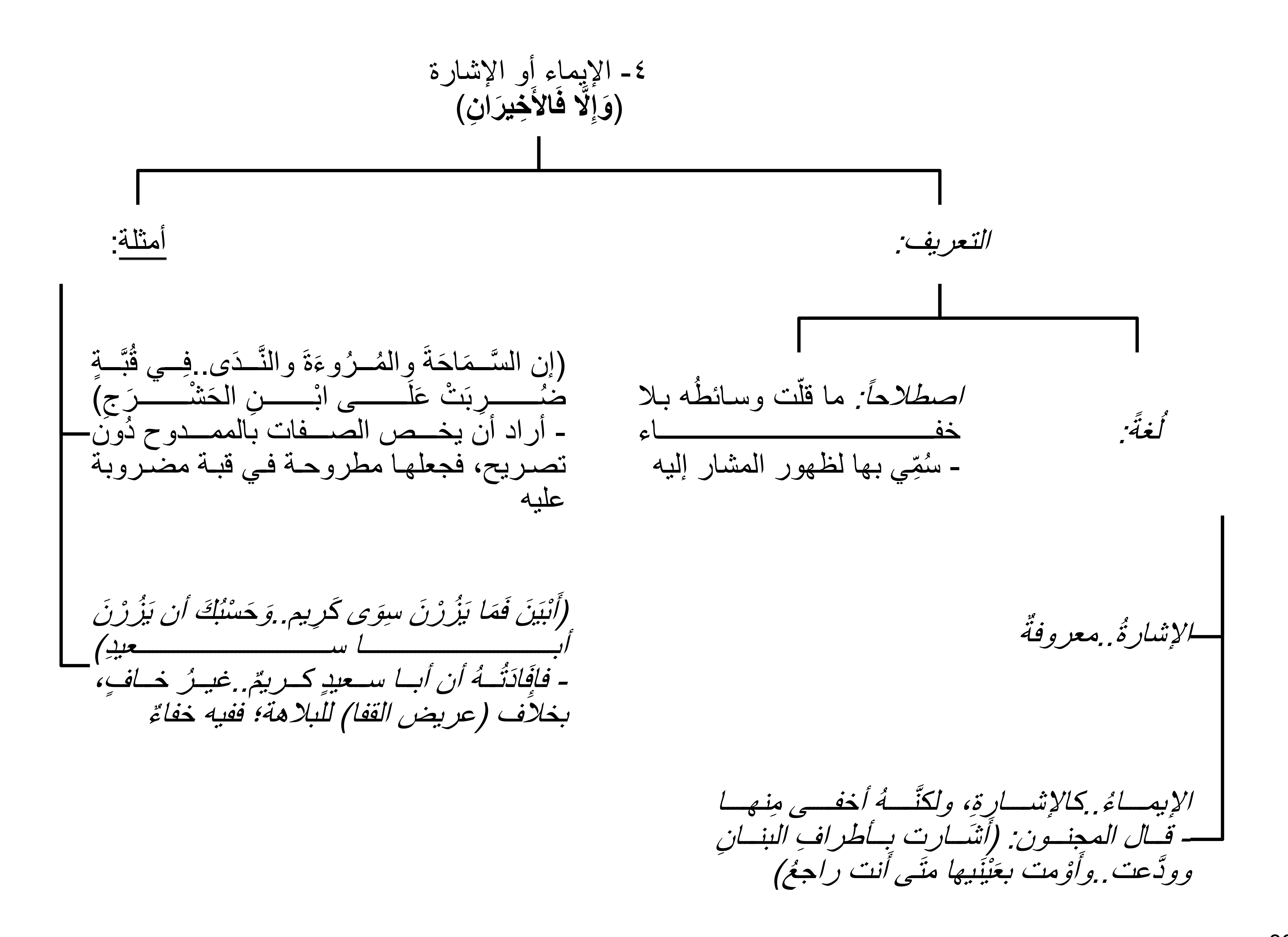
كقول إبراهيم عليه السلام: {بل فعله كبيرهم هذا}

٢- التلويح
(إِنْ كَثُرَتْ وَسَائِطُ فَوُصِفَا..مُلَوَّحًا)




٣- الرمز
(وَإِنْ تَقِلَّ مَعْ خَفَا..رَمْزٌ)
هُو:
كـ(عريض القفا) و(عريض الوسادة)
ونُكتَتُهُ:
لُغـةً: الإشـارة إلـى قريـب منـك علـى سـبيل الخفيـة بالشـفة أو بالحاجـب
- قال الشاعر: (رَمَزَتْ إِلَـيَّ مَخَافَةً مِنْ بَعْلِهَا..مِنْ غَيْرِ أَنْ تُبْدِي هُنَاكَ كَلامَهَا)
١- إما مراعاة الموصوف
٢- أو الاحتراز عن بشاعة اللفظ
اصطلاحاً: ما يُشار بـه إلـى المطلوب مـع قلـة الوسـائط وخفـاءٍ فـي اللـزوم
- وسُمِّيَ رمزا لأنه الإشارةُ من قرب على سبيل الخفيةِ
كحديث «إن وسادك لعريض»
كــ(الإفضــاء) و (الغشــيان) عــن الجمــاعِ
- *{وقد أفضى بعضكم إلى بعض}* و*{فلما تغشاها}*

مُصْطفَى دَنْقَش


٤- الإيماء أو الإشارة
(وَإِلَّا فَالأَخِيرَانِ)
التعريف:
أمثلة:
لُغَةً:
الإشارةُ..معروفةٌ
الإيماءُ..كالإشارةِ، ولكنَّهُ أخفى مِنها
- قال المجنون: (أَشَارت بأطرافِ البنانِ وودَّعت..وأَوْمت بعَيْنَيها متَى أَنت راجعُ)
اصطلاحاً: ما قلّت وسائطُه بلا خفاء
- سُمِّي بها لظهور المشار إليه
(إن السَّمَاحَةَ والمُرُوءَةَ والنَّدَى..فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الحَشْرَجِ)
- أراد أن يخص الصفات بالممدوح دُون تصريح، فجعلها مطروحة في قبة مضروبة عليه
(أَبْيَنَ فَمَا يَزُرْنَ سِوَى كَرِيم..وَحَسْبُكَ أن يَزُرْنَ أبا سعيدِ)
- فإِفَادَتُهُ أن أبا سعيدٍ كريمٌ..غيرُ خافٍ، بخلاف (عريض القفا) للبلاهة؛ ففيه خفاءٌ

فائـــــدةٌ: الســـــكاكِيّ: التعــــريض قـــد يكـــون مجـــازا أو كنايـــــةً

(وَقَـــــدْ..مَجَـــــازًا التَّعْـــــرِيضُ فِـــــي بَعْـــــضٍ وَرَدْ
كَقَوْلِـــــهِ آذَيْتَنِـــــي سَـــــتَعْرِفُ..يُرِيـــــدُ مَـــــنْ لا بِالخِطَـــــابِ يُوصَـــــفُ
وَإِنْ يُرِدْ بِذَاكَ كُلاًّ مِنْهُمَا..كِنَايَةٌ وَاشْرُطْ دَلِيلاً لَهُمَا)

كقول: (آذيتني فستعرفُ)

بيانُهُ:

ولا بـــد فـــي الصـــورتين مـــن قرينـــة تُبَـــيِّنُ..
١- أن المرادَ في الأولى الإنسان الذي مع المخاطب وحدَهُ؛ ليكـــــــــــون مجـــــــــــازًا
٢- أو أنَّ المُرادَ في الثانية كلاهما؛ ليكون كناية

إن كنـــت تريـــد بتـــاء الخطـــاب إنســـانا مـــع المخاطـــــــب لا المخاطب..فمجاز

وإن أردت بـه المخاطب ومن معه كليهمـــــا..فكنايـــــة؛ لاستعمال اللفظ في معناه الأصلي وغيره معهُ

وتحقيق ذلك: أن مثل هذا الكلام دال على تهديد المخاطب بسبب الإيذاء ويلزمه تهديد كل من صدر عنه الإيذاء

فـإن اسـتعملته وأردت بـه تهديـد المخاطـب أو غيـره مـن المؤذين..كان كناية

وإن أردت بـه تهديـد غيـر المخاطـب بسـبب الإيـذاء لعلاقـة اشتراكه للمخاطب في الإيذاء إما تحقيقًا وإما فرضًا وتقديرًا مع قرينة دالة على عدم إرادة المخاطب..كان مجازًا

خاتمةٌ في علم البيان

__تمهيدٌ__: لمّا فرغ النَّاظِمُ من بيان مقاصد هذا العلم..شرع في ذكر ما بين أقسامه من الرُّتَبِ في البلاغة

أطبق البلغاء -*أي أهل اللغةِ*- علَى أنّ..

١- المجاز أبلغ من الحقيقة والكناية أبلغ من التصريح
(وَكَوْنُ هَذِي وَالْمَجَازِ أَبْلَغَا..مِنْ ضِدِّ هَذَيْنِ اتِّفَاقُ الْبُلَغَا)

؛ وذلك لأن الانتقال فِيهما مِن أحد *المُتلازمين إلى الآخر* ، فهو كدعوى الشيء ببينة؛ إذ وجود الملزوم يقتضي وجودَ اللازمِ

أما على رأي السَّكاكيّ فيرى أن الانتقال في الكناية إنما هو من اللازم إلى الملزوم وفي المجاز من الملزوم إلى اللازم

وأما القَزْوِينِيّ فذهب إلى أن الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم

أما في المجاز..فلِأنّ مبناه على ذلك

وأما في الكناية..فلأَنَّهُ وإنْ كان مبناها على الانتقال من اللازم إلى ملزوم معين يعتمد مساواته إيَّاهُ، وعند التساوي يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم إلى الملزوم حينئذ بمنزلة الانتقال من الملزوم إلى اللازم

٢- الاستعارة -*التحقيقية والتمثيلية*-..أبلغُ من التشبيه -*سواء في التشبيهِ..ذُكِرَت الأَدَاة أو حُذِفت*
(وَالِاسْتِعَارَةِ مِنَ التَّشْبِيهِ..إِذْ قُوَّةُ الْمَجَازِ لا تَلِيهِ)

؛ *وذلك لأمرين:*

١- أنّ في التصريح بالتشبيه اعترافا بكون المشبه به أكملَ مِن المشبه في وجه الشبه

٢- أنّ في ترك التصريح بالتشبيه الَّذِي هو حقيقة إلى الاستعارة التي هي مجازٌ..خصوص الفائدة التي علمتها في المجاز وهي دعوى الشيء ببينة ؛ إذ الاستعارةُ مِن المجاز، والتشبيهُ حقيقةٌ، والمجازُ أقوى مِن الحقيقةِ

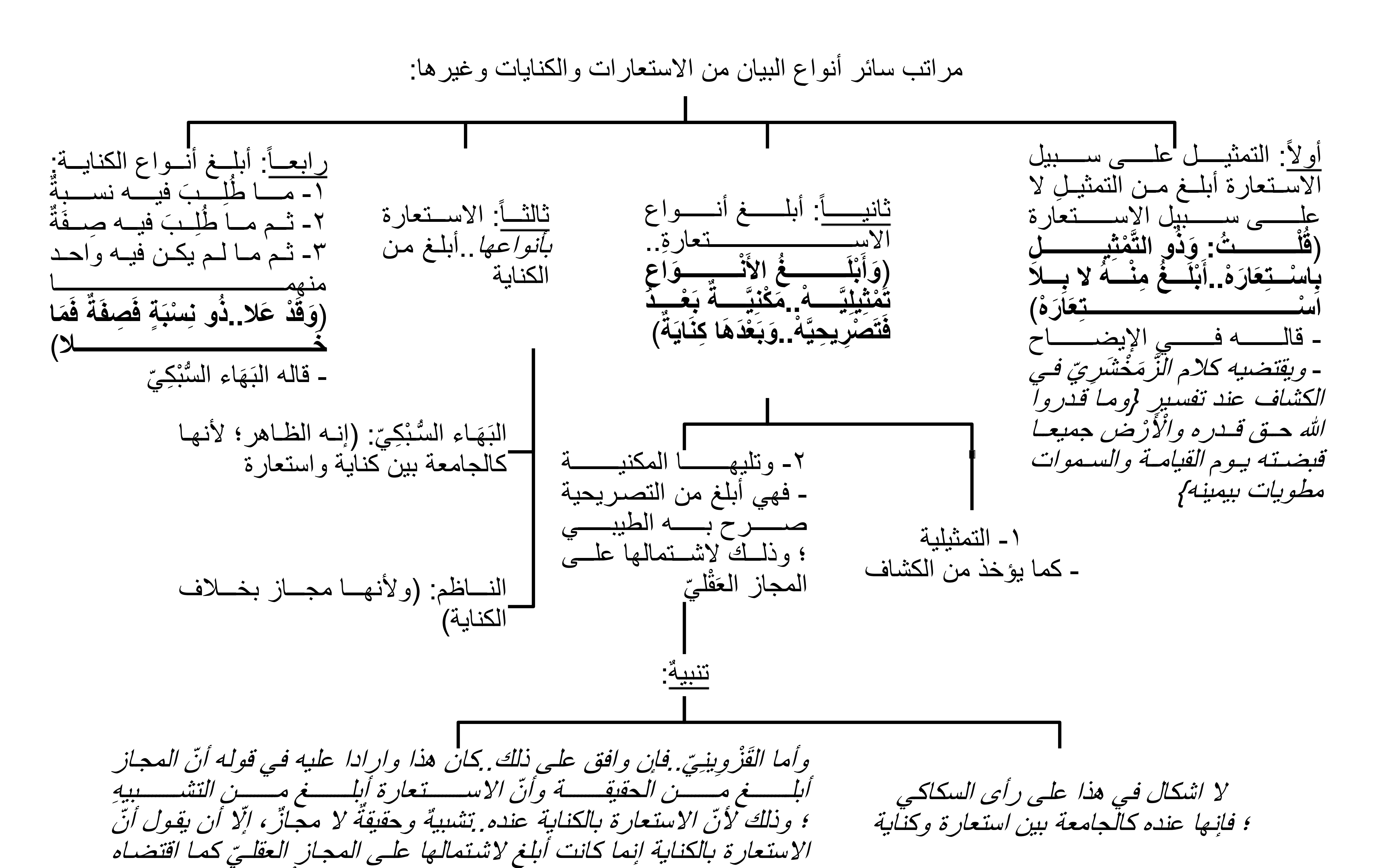
وإنما قيد الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية..لأنّ التخييلية والمكنية ليستا مِن المَجازِ

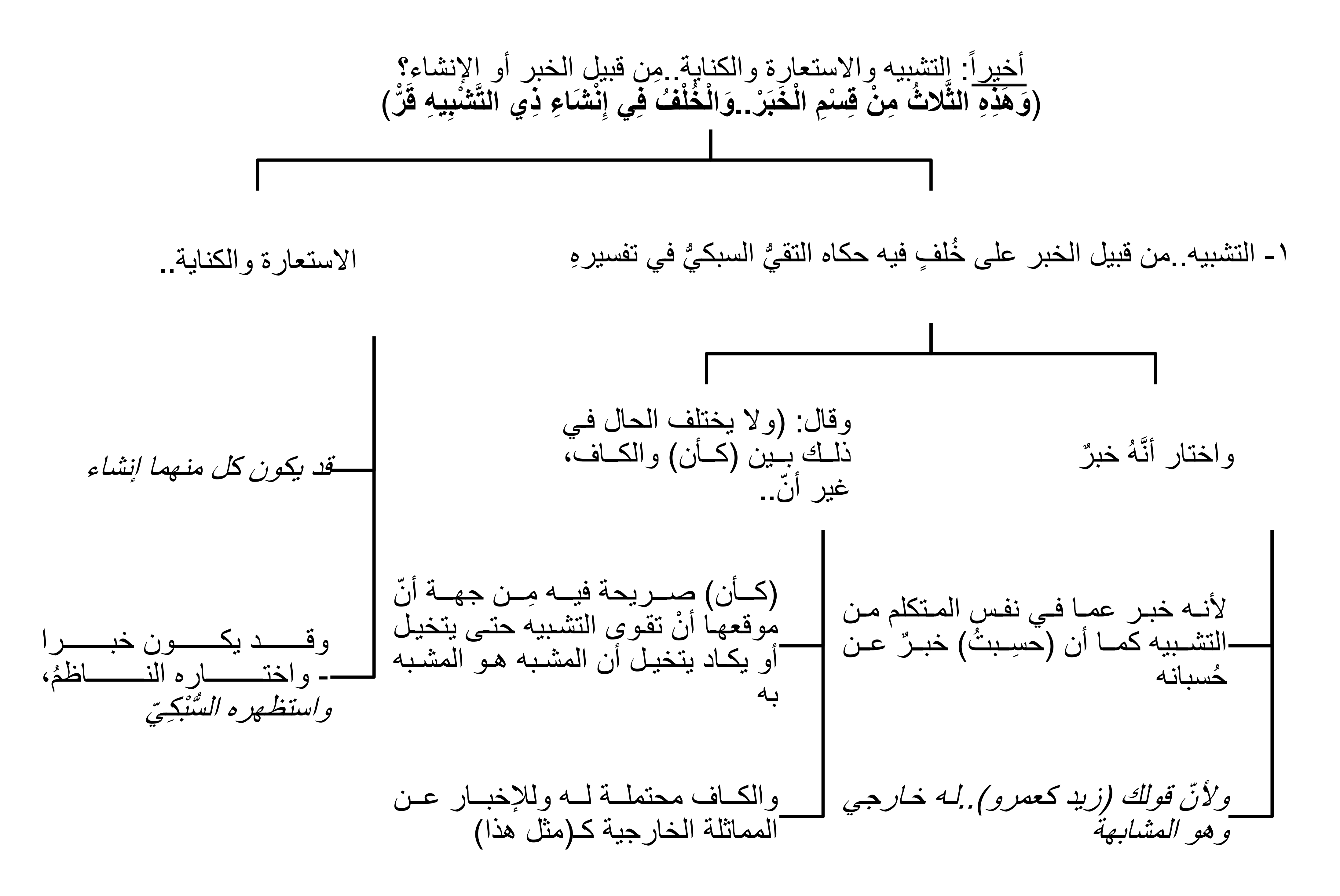
تنبيهٌ: المراد بكونِ *المجاز والكِنَايَة* أبلغ مِن *الحقيقة والتصريح*: إفادة زيادة تأكيد للإثبات ومبالغة في الكمال في التشبيه لا زيادة في المعنى لا توجد في الحقيقة والتصريح والتشبيه

عَبد القَاهِر: (

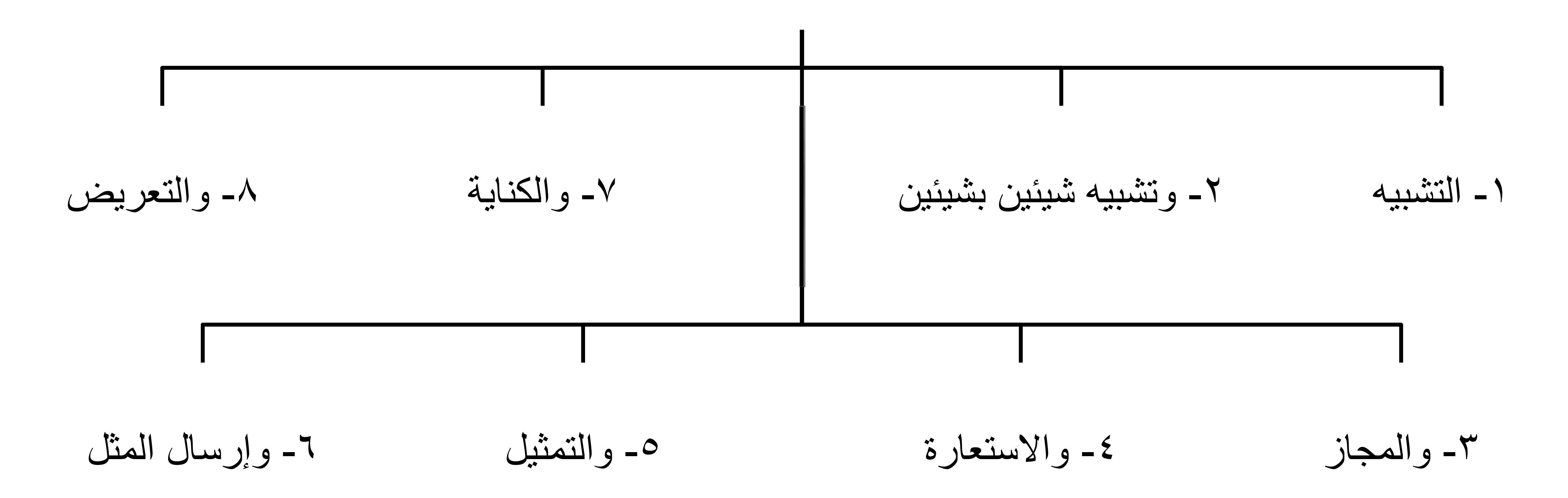
ليست مَزِيّة (رأيتُ أسداً) على (رأيت رجلاً هو والأسدُ سواءٌ في الشجاعة)..أنّ الأول أفاد زيادة في مساواته للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني ، بل الفضيلةُ أنّ الأول أفاد تأكيداً لإِثْبَات تلك المساواة له لم يفدها الثاني

وليس مزية (كثير الرماد) على (كثير القِرَى)..أنّ الأول أفاد زيادة قراه لم يفدها الثاني ، بل هي أن الأول أفاد تأكيداً لإِثْبَات كثرة القِرَى له لم يفده الثاني، فهو من المبالغة، لَا من البلاغة


مراتب سائر أنواع البيان من الاستعارات والكنايات وغيرها:
أولاً: التمثيل على سبيل الاستعارة أبلغ من التمثيلِ لا على سبيل الاستعارة
(قُلْتُ: وَذُو التَّمْثِيلِ بِاسْتِعَارَهْ..أَبْلَغُ مِنْهُ لا بِلاَ اسْتِعَارَهْ)
- قاله في الإيضاح
- ويقتضيه كلام الزَّمَخْشَرِيّ في الكشاف عند تفسير {وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه}
ثانياً: أبلغ أنواع الاستعارةِ..
(وَأَبْلَغُ الأَنْوَاعِ تَمْثِيلِيَّهْ..مَكْنِيَّةٌ بَعْدُ فَتَصْرِيحِيَّهْ..وَبَعْدَهَا كِنَايَةٌ)
١- التمثيلية
- كما يؤخذ من الكشاف
٢- وتليها المكنية
- فهي أبلغ من التصريحية صرح به الطيبي ؛ وذلك لاشتمالها على المجاز العَقْلِيّ
ثالثاً: الاستعارة بأنواعها..أبلغ من الكناية
البَهَاء السُّبْكِيّ: (إنه الظاهر؛ لأنها كالجامعة بين كناية واستعارة
الناظم: (ولأنها مجاز بخلاف الكناية)
رابعاً: أبلغ أنواع الكناية:
١- ما طُلِبَ فيه نسبةٌ
٢- ثم ما طُلِبَ فيه صِفَةٌ
٣- ثم ما لم يكن فيه واحد منهما
(وَقَدْ عَلا..ذُو نِسْبَةٍ فَصِفَةٌ فَمَا خَلا)
- قاله البَهَاء السُّبْكِيّ
تنبيهٌ:
لا اشكال في هذا على رأى السكاكي ؛ فإنها عنده كالجامعة بين استعارة وكناية
وأما القَزْوِينِيّ..فإن وافق على ذلك..كان هذا وارادا عليه في قوله أنّ المجاز أبلغ من الحقيقة وأنّ الاستعارة أبلغ من التشبيهِ ؛ وذلك لأنّ الاستعارة بالكناية عنده..تشبيهٌ وحقيقةٌ لا مجازٌ، إلّا أن يقول أنّ الاستعارة بالكناية إنما كانت أبلغ لاشتمالها على المجاز العقليّ كما اقتضاه كلامه في هذا الباب لا كما اقتضاه كلامه في المَجَاز العَقْلِيّ

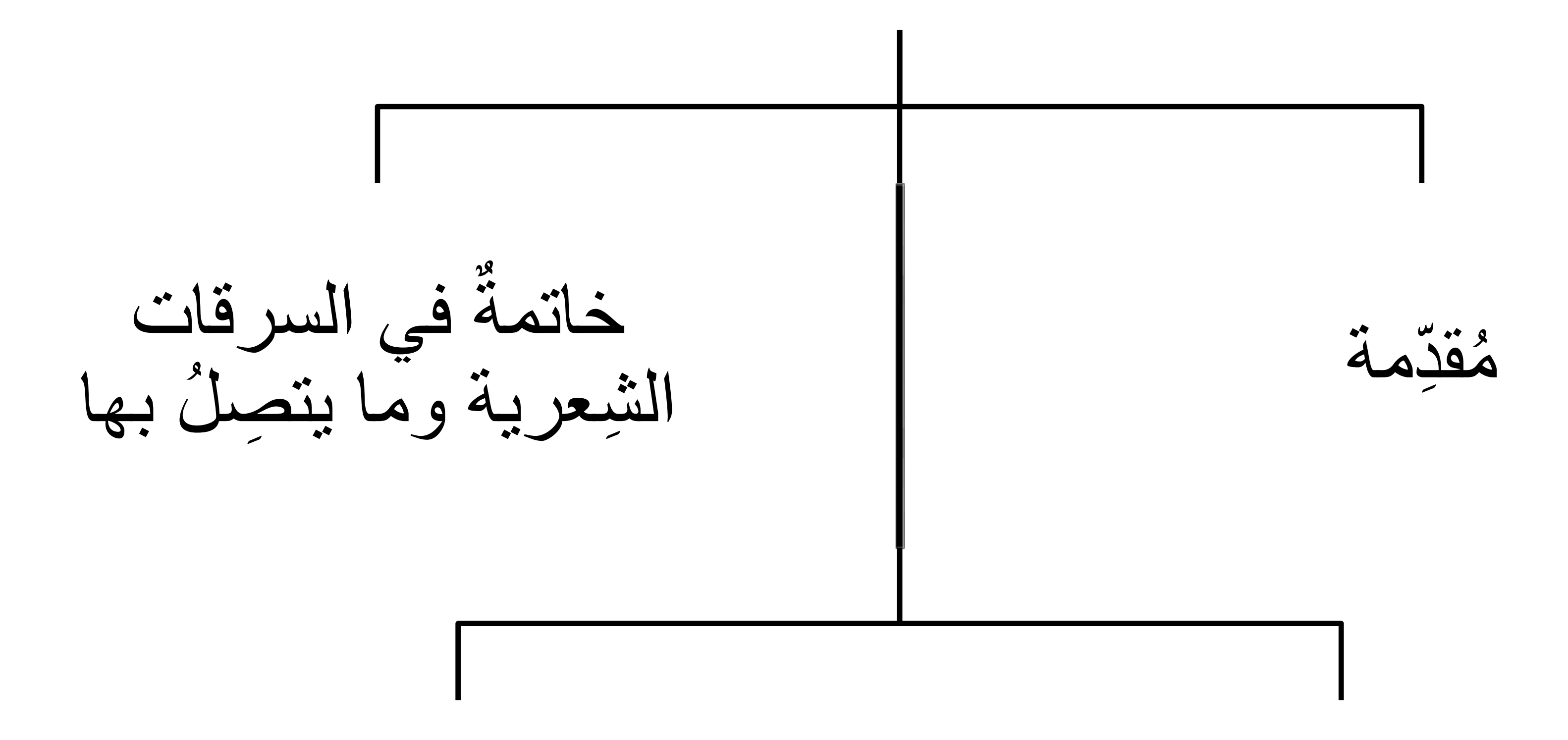

أخيراً: التشبيه والاستعارة والكناية..مِن قبيل الخبر أو الإنشاء؟
(وَهَذِهِ الثَّلاثُ مِنْ قِسْمِ الْخَبَرْ..وَالْخُلْفُ فِي إِنْشَاءِ ذِي التَّشْبِيهِ قَرّْ)
١- التشبيه..من قبيل الخبر على خُلفٍ فيه حكاه التقيُّ السبكيُّ في تفسيرهِ
الاستعارة والكناية..
واختار أنَّهُ خبرٌ
وقال: (ولا يختلف الحال في ذلك بين (كأن) والكاف، غير أنّ..
لأنه خبر عما في نفس المتكلم من التشبيه كما أن (حسِبتُ) خبرٌ عن حُسبانه
ولأنّ قولك (زيد كعمرو)..له خارجي وهو المشابهة
(كأن) صريحة فيه مِن جهة أنّ موقعها أنْ تقوى التشبيه حتى يتخيل أو يكاد يتخيل أن المشبه هو المشبه به
والكاف محتملة له وللإخبار عن المماثلة الخارجية كـ(مثل هذا)
قد يكون كل منهما إنشاء
وقد يكون خبرا - واختاره الناظمُ، واستظهره السُّبْكِيّ

<u>خاتمة:</u> ذَكَرَ أصحابُ البديعيات في بديعياتهمِ من هذا المذكور في هذا الفن..

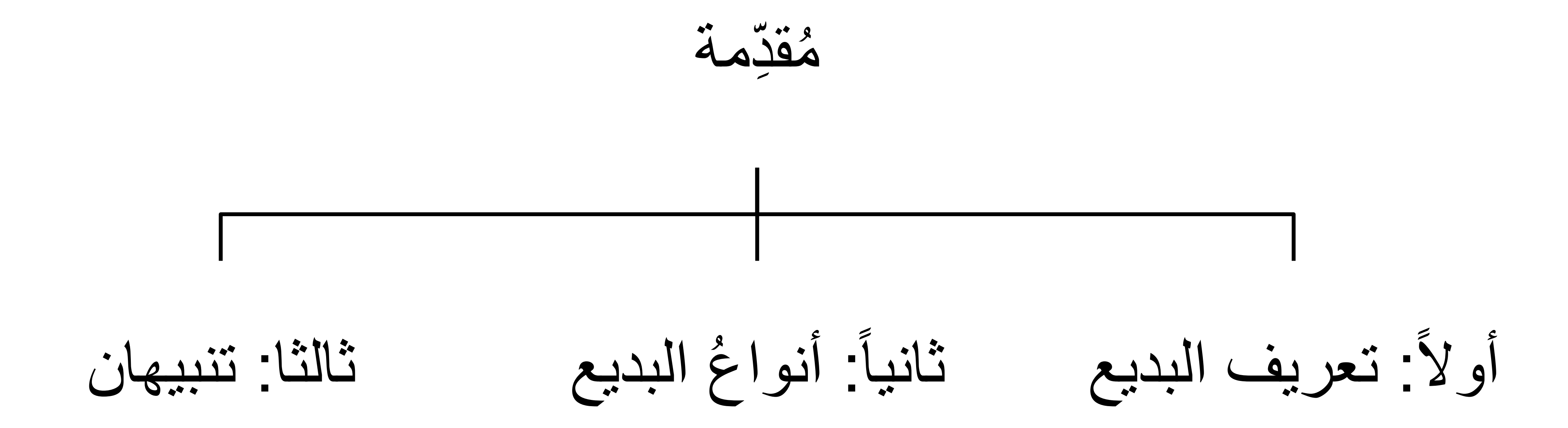


الفن الثالث:
علم البديع

خريطة إجماليّة




مُقدِّمة


مُقدِّمة
أولاً: تعريف البديع
ثانياً: أنواعُ البديع
ثالثا: تنبيهان

أولاً: تعريف البديع

في اللُّغةً: هو (الغريب)

وهو في أَسمَاءِ الله بمعنى (الخالق لا عن مثال سبق)، فهو (فعيل) بمعنى (مُفعِل)

العصام: (أما هنا فيصح فيه أن يكون بمعنى

(مُفعِل)، فإضافة العلم إليه مِن إضافة المصدر إلى الفاعل
- أي: علم مُبدِع الكلام

أو (مُفعَل)، فإضافة العلم إليه مِن إضافة المصدر إلى المفعول
- أي: علم الكلام المبدَع).

اصطلاحاً: (**عِلْمُ الْبَدِيعِ مَا بِهِ قَدْ عُرِفَا..وُجُوهُ تَحْسِينِ الْكَلامِ إِنْ وَفَى..مُطَابِقًا وقَصْدُهُ جليٌّ**)
- هو: (عِلمٌ تُعرف به وجوهَ تحسين الكلام بعد رعاية مطابقته لمقتضى الحال ورعاية وضوح دلالته)

قولُهُ: (علمٌ) بمعنى *(إدرَاك) أو (قواعد)؛ فقد يطلقون العلم على المعلوم، وهو مجاز شائع مشهور في الحدود*

قوله: (مطابقته لمقتضى الحال)*..إشارةٌ إلى رعاية ما يجب اعتباره من علم المعانِي*

قولُهُ: (**تُعرف به وجوه تحسين الكلام**) أي تُتَصَوَّرُ معانيها، وتُعلَمُ أعدادُها وتفاصيلُها بحسب الطاقة

وفي التعبير ***بالمعرفة*** *الشائعة في إدرَاك الجزئيات..إشارة إلى أن هذا العلم يُعرف به كلُّ وجه جُزئِيّ يرد على سامع الكلام البليغ والمتلفظ به مما أورد من المحسنات في هذا الفن*

قوله: (وضوح دلالته) أي: خلوه عن التعقيد المعنوي
- وبيانُهُ في الصفحة التالية

قوله في التعريف: (وضوح دلالته) أي: خلوه عن التعقيد المعنوي

؛ إذ لا تعتبرُ مُحسنةً للكلام إلا بعد رعايتها وإلا كان كتعليق الدر على الخنازيرِ

فهو من الفنين السابقين.. بمنزلة الجزء من الكل، والنتيجة للمُقدّمتين

*ولكن قال السُّبْكِيّ: (الحقُّ الذي لا ينازع فيه منصف أنّ البديع لا يُشترط فيه التطبيق ولا وضوح الدلالة وإنّ كُلّ واحد من تطبيق الكلام على مقتضى الحال ومن الإيرَاد بطرق مختلفة ومن وجوه التحسين.. قد يوجد دون الأخيرين * وأدلُّ برهانٍ على ذلك.. أنك لا تجدهم في شيء من أمثلة البيان يتعرضون إلى بيان اشتمالها على التطبيق ولا تجدهم في شيء من أمثلة البديع يتعرضون لاشتماله على التطبيق والإيرَاد، بل تجد كثيرا منها خاليا عن التشبيه والاستعارة والكناية التي هي طرق علم البيان).*

وقال المُرشدي: (إنْ كَان المُرَاد أن اعتبار ما ذكر ليس شرطاً لوجود حقائقها العُرفية.. فمُسلم ؛ لأنّ هذه الأنواع قد توجد مجردة عما يجب مراعاته من مسائل الفنين السابقين، لكنها لا تعد محسنة بدون ذلك).

وأشار إللى ذلك بـ(**قَصْدُهُ جليٌّ**) أي: المقصودُ مِنه جليٌّ، أي: واضح

قال أبو جعفر الأندلسي: (

هُو أخصُّ الفنون الثلاثة؛ لتركّبه من الفنين *الأولين* وزيادة قال

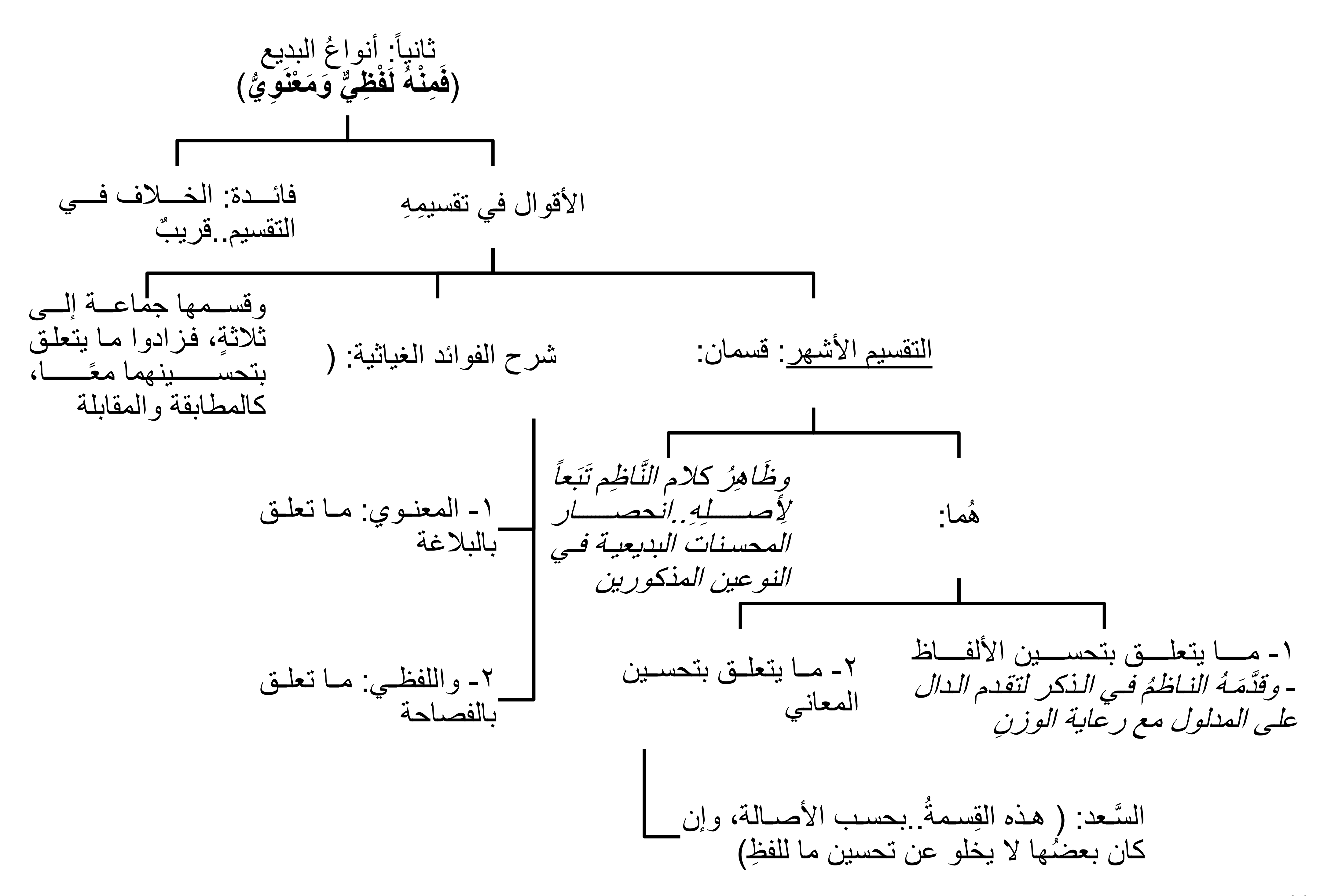
وأما المعاني بالنسبة إلى البيان كالحياة بالنسبة إلى النطق

فهُما بالنسبة إليه كالحياة والنطق بالنسبة للإنسان ؛ فلا يوجد البديع بدونهما كما لا يوجد الإنسان بدون الحياة والنطق،).

- ولا عكس

فتوجد المعاني بدونه، كما يوجد الحيوان بلا نطق

ولا عكس



ثانياً: أنواعُ البديع
(فَمِنْهُ لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ)
الأقوال في تقسيمِهِ
فائـدة: الخـلاف فـي التقسيم..قريبٌ
التقسيم الأشهر: قسمان:
شرح الفوائد الغياثية: (
وقسمها جماعة إلى ثلاثةٍ، فزادوا ما يتعلق بتحسينهما معًا، كالمطابقة والمقابلة
هُما:
وظَاهِرُ كلام النَّاظِمِ تَبَعاً لِأَصلِهِ..انحصار المحسنات البديعية في النوعين المذكورين
١- المعنوي: ما تعلق بالبلاغة
٢- واللفظي: ما تعلق بالفصاحة
١- ما يتعلق بتحسين الألفاظ
- وقدَّمَهُ الناظمُ في الذكر لتقدم الدال على المدلول مع رعاية الوزنِ
٢- ما يتعلق بتحسين المعاني
السَّعد: (هذه القِسمةُ..بحسب الأصالة، وإن كان بعضُها لا يخلو عن تحسين ما للفظِ)

ثالثا: تنبيهان:

التنبيه الأول:

أولاً: قال أبو جعفر الأندلسي: (أنواع البديع في الكلام كالملح في الطعام وكالخال في الوجنات، إذا كثر..قبُح وخرج عن باب الاستحسان، فكذلك البديع إذا كثُر وتُكُلِّفَ..مجّته الطباع، وإنما يحسُن إذا وقع في الكلام سهلاً مستعذبًا عاريًا عن التكلف فإذا أفرط في الزيادة خاطبته الطباع:
- (لو اختصرتُم من الإحسانُ زُرْتكم ... والعـذْبُ يُهجر للأفْراط في الخَصَر).

وقلت:

- لم أر ذلك للمتقدمين إلا في مثل الجناس والسجع ونحوهما
- أما مثل التورية والاستخدام واللف والنشر ونحوها..فحاشا وكلا
- وقد عدّ الصفي الحلي وأتباعه من أنواع البديع الإبداعَ
- وفسروه بأن تكثر أنواع البديع في البيت، نعم التكلف مذموم كيف كان

التنبيه الثاني:

١- أول من اخترعه وسماه بهذا الاسم..عبد الله بن المعتز *العباسيّ*
- وجمع منها سبعة عشر نوعًا وقال في أول كتابه: (ومَا جمع قبلي فنونَ البديعِ أحدٌ، ولا سبقني إليه مؤلفٌ، وألّفته سنة أربعَ وسبعين ومائتين).

٢- وعاصره قدامة الكاتب، فجمع منها عشرين نوعًا تواردا فيها على سبعة، فكان ما زاده ثلاثة عشر نوعا ←فتكامل لهما ثلاثون

٣- ثم تبعهما الناس، فجمع أبو هلال العسكري سبعة وثلاثين

٤- ثم جمع ابن رشيق مثلها

٥- وتلاهما شرف الدين التيفاشي فبلغ بها السبعين

٦- ثم تكلم فيها ابن أبي الإصبع فأبدع وذكر أنه وقف على أربعين كتابا في هذا العلم وأخذ منها سبعين نوعا واستخرج عشرين

٧- ثم صنف ابن منقذ كتاب التفريع في البديع جمع فيه خمسة وتسعين نوعا

٨- ثم جاء صفي الدين الحلي، فجمع فيها مائة وأربعين نوعًا في قصيدة نبوية ثم زاد من زاد، ثم رأيت بديعة فيها أكثر من مائتي نوع

٩- وأما السكاكِيّ فذكر منها تسعة وعشرين ثم قال: (ولك أن تستخرج من هذا القبيل ما شئت وتُلَقِّبَ كلا من ذلك ما أحببت)

١٠- وذكر القَزْوِينِيّ من البديع المعنوي ثلاثين نوعًا ومن اللفظي سبعة
- وذكر في أثنائها أمورًا ملحقة بها تصلح أن تعد أنواعا أخر

١١- وزدت عليه الجم الغفير، كما سيأتي
- والتزمت أن آتي في كل نوع بمثال، وأكثر من الحديث النبوي تمريناً وتشريفًا وَتَيَمُّنًا بِهِ

القسم الأول:
البديع المعنوي

تمهيدٌ:

وبدأ به لأنّ المقصود الأصليّ والغرض الأوليّ..إنما هو المعاني
- أما الألفاظُ فتوابعُ وقوالبُ لها

وهو عبارة عما يزيد المَعنى حُسنا

وقسموه إلى قسمين:
١ - ما يزيد المعنى حُسناً لِزيادة تنبيه
٢ - ما يفيدُ المعنى تناسُباً
- والنَّاظِمُ أطلق المعنوي ليدخلَ فيه النوعانِ دُونَ تمييز بعضها من بعض

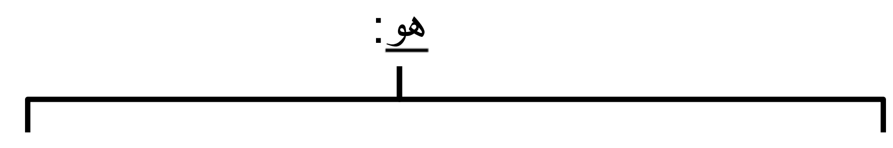
القسم الأول: البديع المعنوي

١ـ الطباق
٢ـ التفويف
٣ـ مراعاة النظير (التناسب = التوفيق= الائتلاف = المؤاخاة)
٤ـ الإرصاد
٥ـ التوشيح
٦ـ المشاكلة
٧ـ المُزَاوَجَة (ويقال الازدواج = التزاوج)
٨ـ العكس (التبديل)
٩ـ الرجوع (الاستدراك)
١٠- السلب والإيجاب
١١- مَدْحُ الشَّيْءِ ثُمَّ ذَمُّهُ
١٢- اذَمُّ الشيء ثم مدحُه (التلطف)
١٣- التغايُر
١٤- التورية (الإيهام = التخييل)
١٥- الترشيح
١٦- التوهيم
١٧- الاستخدام
١٨- الإردَاف
١٩- التمثيل
٢٠- اللفُّ والنَّشرُ
٢١- الجمع
٢٢- التفريق
٢٣- التقسيم
٢٤- الجمع والتفريق
٢٥- الجمع والتقسيم
٢٦- الجمع والتفريق والتقسيم
٢٧- التجريد
٢٨- المبالغة
٢٩- التفريط
٣٠- حصرُ الجزئيّ وإلحاقُه بالكليّ
٣١- المَذهب الكلاميُّ
٣٢- التفريع:
٣٣- التفضيل:
٣٤- حُسنُ التعليلِ
٣٥- تأكيد المدح بما يشبه الذمّ
٣٦- تأكيد الذمّ بما يشبه المدح
٣٧- الاستتباع
٣٨- الإدماج
٣٩- التوجيه
٤٠- المُوَارَبَة
٤١- الهزل المراد به الجِدُّ
٤٢- التهكُّم
٤٣- الهَجْوُ في مَعرِضِ المَدحِ
٤٤- النزاهة
٤٥- تجاهُل العارِفِ
٤٦- الْقَوْلُ بِالْمُوجَبِ
٤٧- التسليم
٤٨- المناقضة
٤٩- الاستدراك
٥٠- الاستثناء
٥١- الاطِّراد
٥٢- الاحتباك
٥٣- الطرد والعكس
٥٤- نفي الشيء بإيجابه
٥٥- الكلام الجامع
٥٦- المراجعة
٥٧- المُتَابَعَة
٥٨- الترقي
٥٩- التَّدَلِّي
٦٠- الاستطراد
٦١- الافتنان
٦٢- الاشتقاق
٦٣- الاتفاق
٦٤- الإلغاز
٦٥- القَسَم
٦٦- الاكتفاء
٦٧- جمع المؤتلف والمختلف
٦٨- الاتِّسَاع
٦٩- التفسير
٧٠- الإيضاح
٧١- الاشتراك
٧٢- حُسن البيان
٧٣- التأسيس والتفريع
٧٤- نفيُ الموضوع
٧٥- تمهيد الدليل
٧٦- التصحِيف

الأول: الطباق

(المُطابقة، التطبيق، التطابق، التضاد، المقاسمة، التكافؤ)

هو:



لُغـةً: أن يضـع البَعيـرُ *أو الفَـرَسُ* رِجلـه فـي موضـع يـده
- يقال منه: (طابق البعير) إذا فعل ذلك

اصطِلَاحًا: الجمعُ بين *معنيينِ* متضادين أو متقابلين في وجهٍ *من أوجُهِ التقابُلِ*
(مِنْهُ الطِّبَاقُ بِالتَّضَادِ مَائِلْ..الجَمْعُ بَيْنَ اثْنَيْنِ ذِي تَقَابُلْ)

تعميمٌ:

سـواء كـان ذلـك فـي *جملـة واحـدة أو* فـي جملتـين *إحداهما* جـزء *من الأخرى أو لا*

المُـرادُ: الجمـعُ بـين الشـيء ومقابلِـه، سواء كـان ذلـك بـين *لفظـين أو أكثـر* ، لكن *اقتصـر علـى الاثنينيـة لأنهـا أوّل* مراتبه

فـإن كـانَ بلفـظ واحـد..لـم يكـن مِـن الطباقِ

كما لو أطلق الاسم المشترك بين ضدينِ، كالجنون مريدا بـه معنييـه علـى رأى مـن يرى إطلاق المشترك علـى معنييـه معـا
- فـإذا أطلـق المشـترك بلفظـين..فيكـون منـه ؛ لِأَنَّهُما اثنان بالشخص

وليس المرادُ الضدين اللذين لا يجتمعان كالبياض والسواد مثلاً، *بل أعم من ذلك، وهو ما يكون بينهما تقابلٌ وتنافٍ في الجملـة وفـي بعـض الأَحـوَال*
- أي سـواء كـان التقابـل حقيقيًـا أو اعتباريًـا، أو بالإيجـاب والسلب، *أو العدم والملكة أو ما يشبه شيئاً من ذلك*

فـإنْ كَانـا وجوديين..فلا يخلو:

إمـا أن يمكـن تعقـل أَحَـدهمَا مـع الـذهول عـن الآخـر..فتقابُـلُ التضـاد
- كالسواد والبياض

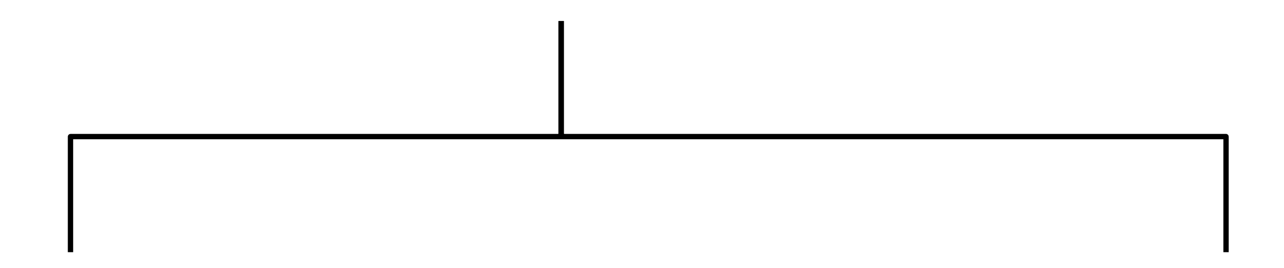
وَإِنْ لَم يمكن..فتقابل التضايف كالأبوة والبنوّة

وإنْ كَـان أَحَـدهمَا وجوديـا والآخـر عدمياً..

فإن أمكن التصاق العدمي بالوجودي في الجملة..فتقابل الإِيجَاب والسلب
- كالإنسَان واللاإنِسَان

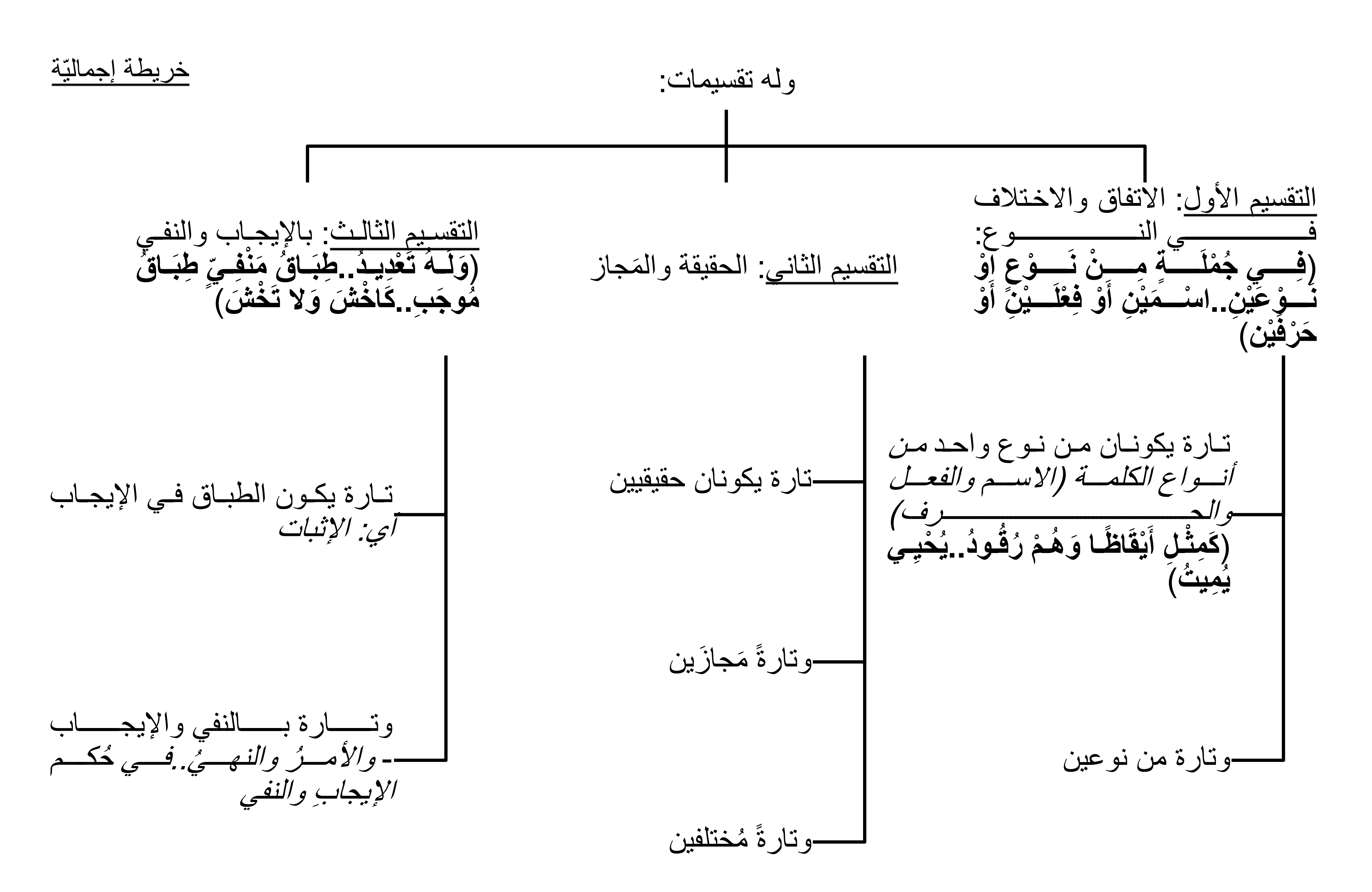
ولا تقابـل بـين عدميين

وإنما كان من المحسنات..



إما لكونه مستظرفا عجيبا

وإما لمكان التناسُب فيه من حيث إنّ الوهم يبرز المتضادين بمنزلة المتضايفين أو المتماثلين



خريطة إجماليّة
وله تقسيمات:
التقسيم الأول: الاتفاق والاختلاف في النوع:
(فِي جُمْلَةٍ مِنْ نَوْعٍ أَوْ نَوْعَيْنِ..اسْمَيْنِ أَوْ فِعْلَيْنِ أَوْ حَرْفَيْن)
التقسيم الثاني: الحقيقة والمَجاز
التقسيم الثالث: بالإيجاب والنفي
(وَلَهُ تَعْدِيدُ..طِبَاقُ مَنْفِيٍّ طِبَاقُ مُوجَبِ..كَاخْشَنَ وَلا تَخْشَنَ)
تارة يكونان من نوع واحد من أنواع الكلمة (الاسم والفعل والحرف)
(كَمِثْلِ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودُ..يُحْيِي يُمِيتُ)
وتارة من نوعين
تارة يكونان حقيقيين
وتارةً مَجازَين
وتارةً مُختلفين
تارة يكون الطباق في الإيجاب أي: الإثبات
وتارة بالنفي والإيجاب - والأمرُ والنهيُ..في حُكم الإيجابِ والنفي

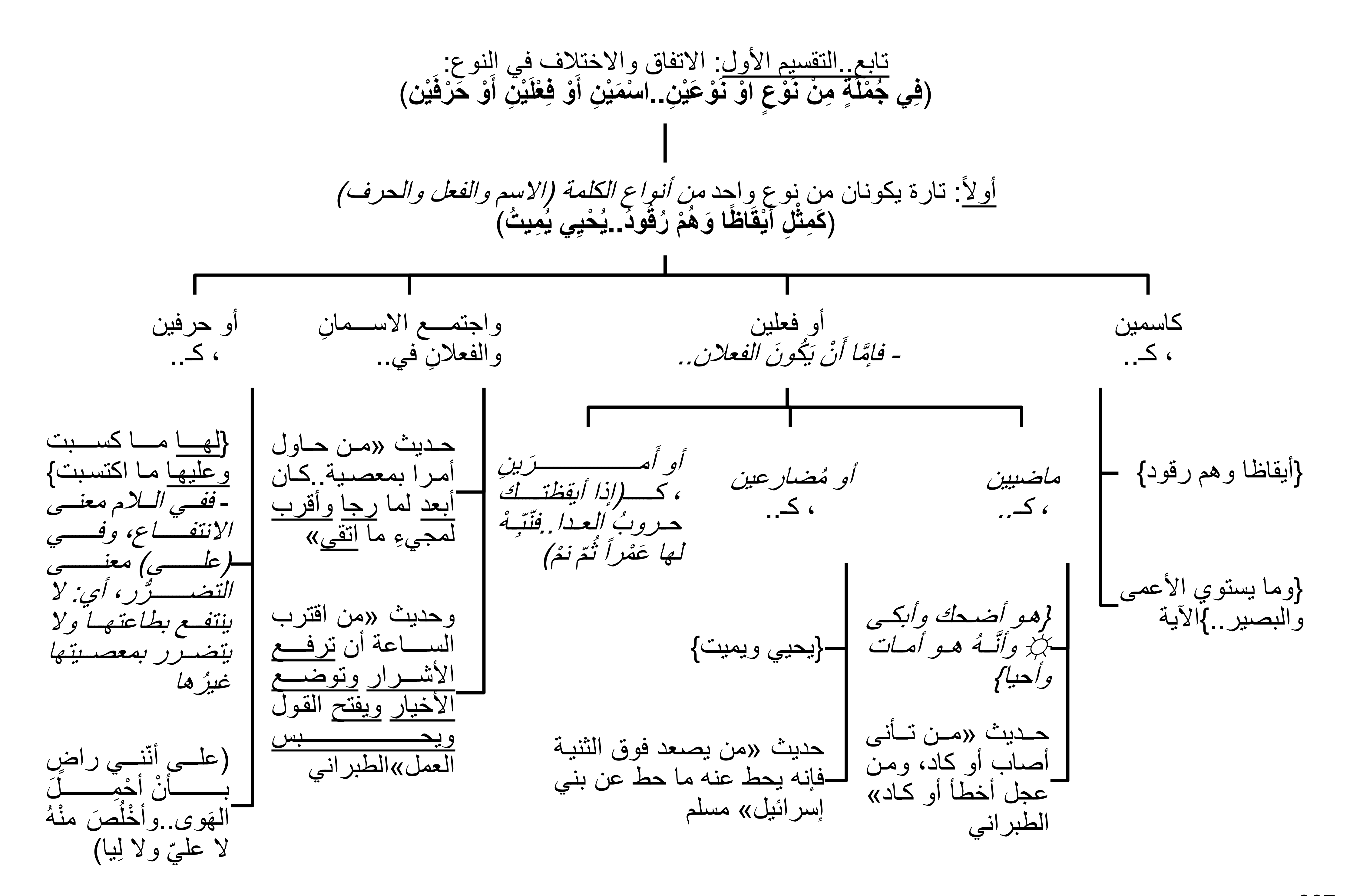
التقسيم الأول: الاتفاق والاختلاف في النوع:
(فِي جُمْلَةٍ مِنْ نَوْعٍ اوْ نَوْعَيْنِ..اسْمَيْنِ أَوْ فِعْلَيْنِ أَوْ حَرْفَيْنِ)

تنبيهٌ: ما يُذكَرُ من التفصيل..لا يفي إلا بالطباق بين لفظين، وأما الطباق بين أكثر..فتزيد أقسامه باعتبار اجتماع الأنواع الثلاثة والتقدم والتأخر إلى غير ذلك

بيانُ التقسيم إجمالاً، وسيأتي تفصيلُهُ: ؛ لأنَّ رُكنَيهِ..

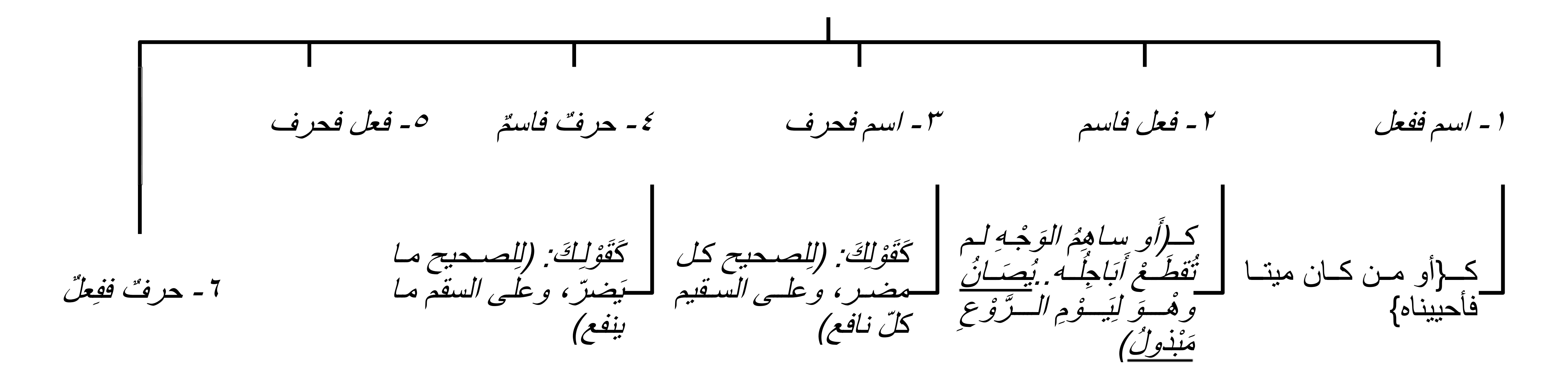
أولاً: تارة يكونان من نوع واحد من *أنواع الكلمة (الاسم والفعل والحرف)*
(كَمِثْلِ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودُ..يُحْيِي يُمِيتُ)

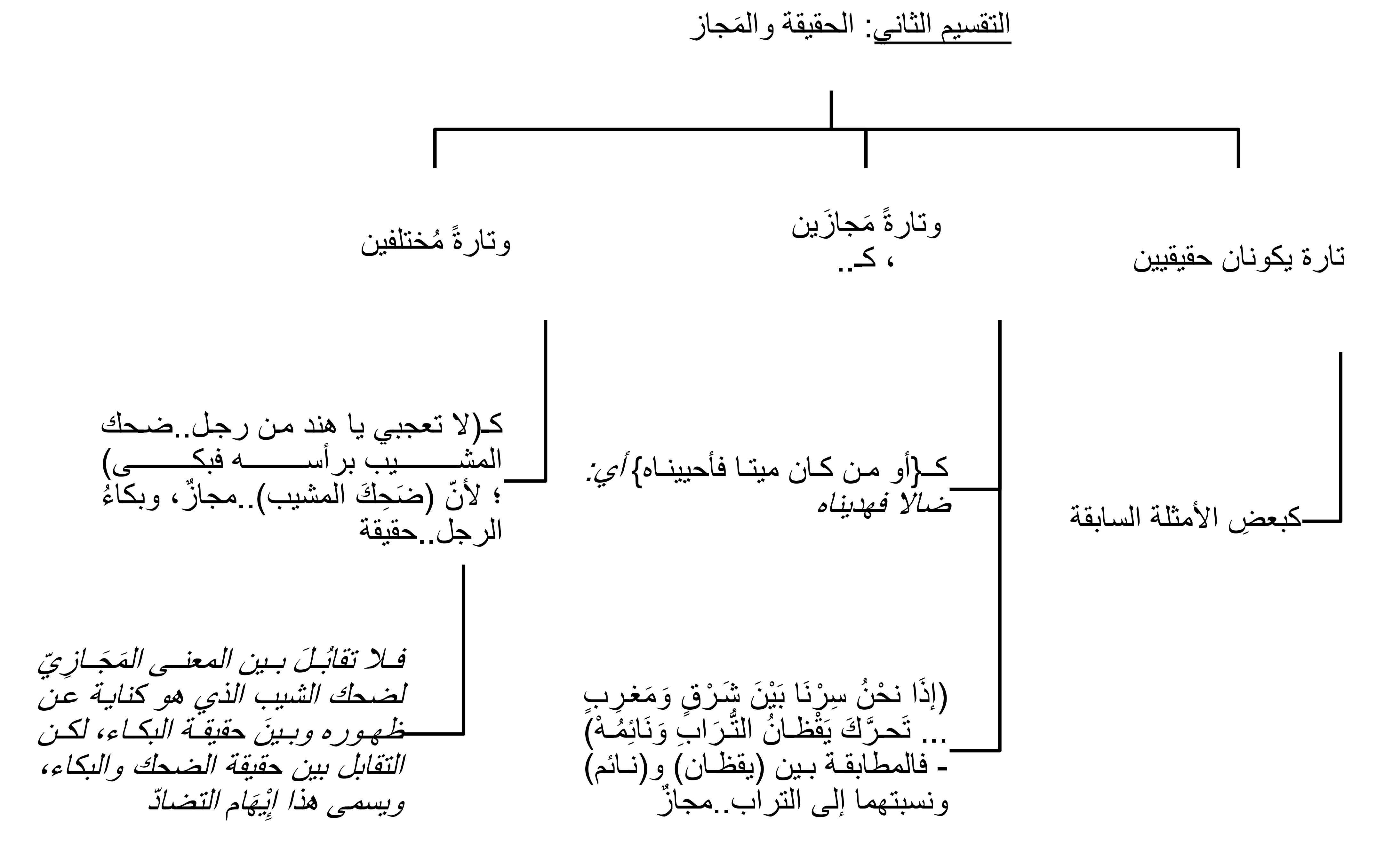
ثانياً: تارة من نوعين
- فالقسمة تقتضي أن تكون الأقسام ستة

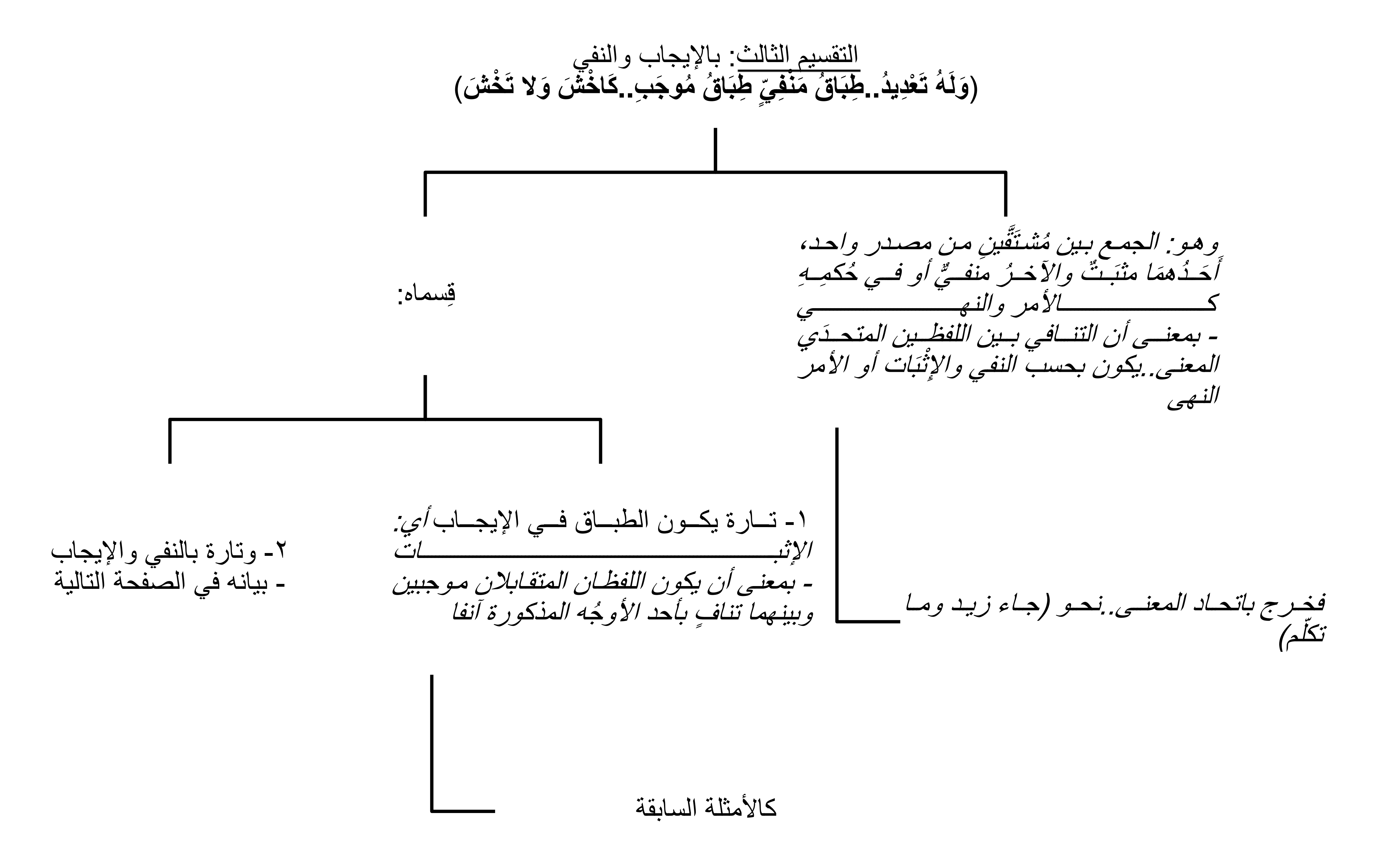

تابع..التقسيم الأول: الاتفاق والاختلاف في النوع:
(فِي جُمْلَةٍ مِنْ نَوْعٍ اوْ نَوْعَيْنِ..اسْمَيْنِ أَوْ فِعْلَيْنِ أَوْ حَرْفَيْنِ)
أولاً: تارة يكونان من نوع واحد من أنواع الكلمة (الاسم والفعل والحرف)
(كَمِثْلِ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودُ..يُحْيِي يُمِيتُ)
كاسمين ، كـ..
{أيقاظا وهم رقود}
{وما يستوي الأعمى والبصير..}الآية
أو فعلين - فإمَّا أَنْ يَكُونَ الفعلان..
ماضيين ، كـ..
{هو أضحك وأبكى ☼ وأنَّهُ هو أمات وأحيا}
حديث «من تأنى أصاب أو كاد، ومن عجل أخطأ أو كاد» الطبراني
أو مُضارعين ، كـ..
{يحيي ويميت}
حديث «من يصعد فوق الثنية فإنه يحط عنه ما حط عن بني إسرائيل» مسلم
أو أَمـرَين ، كـ(إذا أيقظتك حروبُ العدا..فنَبِّهْ لها عَمْراً ثُمّ نمْ)
واجتمع الاسمانِ والفعلانِ في..
حديث «من حاول أمرا بمعصية..كان أبعد لما رجا وأقرب لمجيءِ ما اتقى»
وحديث «من اقترب الساعة أن ترفع الأشرار وتوضع الأخيار ويفتح القول ويحبس العمل»الطبراني
أو حرفين ، كـ..
{لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت} - ففي اللام معنى الانتفاع، وفي (على) معنى التضرُّر، أي: لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرُها
(على أنّني راضٍ بأنْ أحْمِلَ الهَوى..وأخْلُصَ منْهُ لا عليّ ولا لِيا)

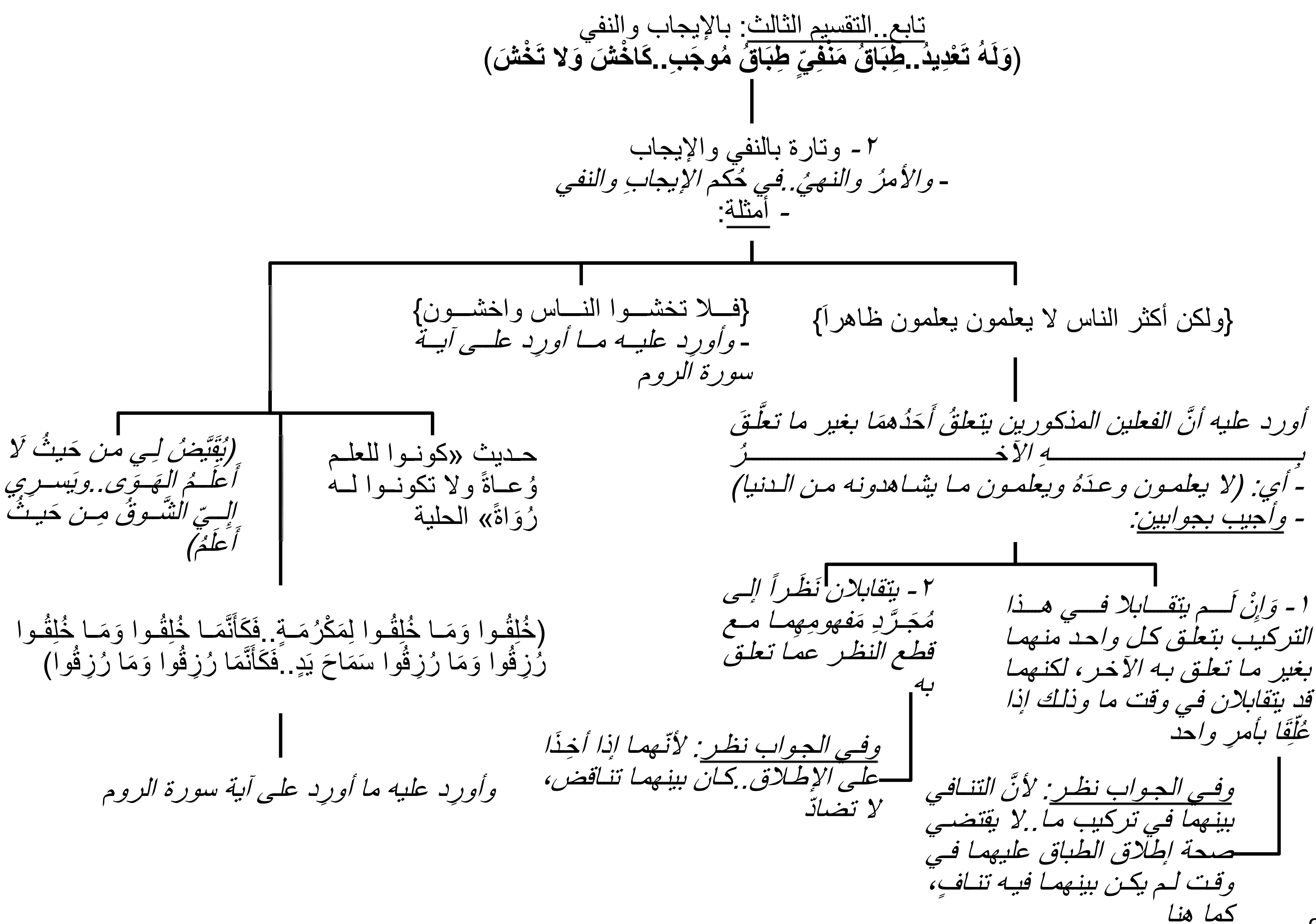
تابع..التقسيم الأول: الاتفاق والاختلاف في النوع:
(فِي جُمْلَةٍ مِنْ نَوْعٍ اوْ نَوْعَيْنِ..اسْمَيْنِ أَوْ فِعْلَيْنِ أَوْ حَرْفَيْنِ)

ثانياً: تارة من نوعين
- فالقسمة تقتضي أن تكون الأقسام ستة:



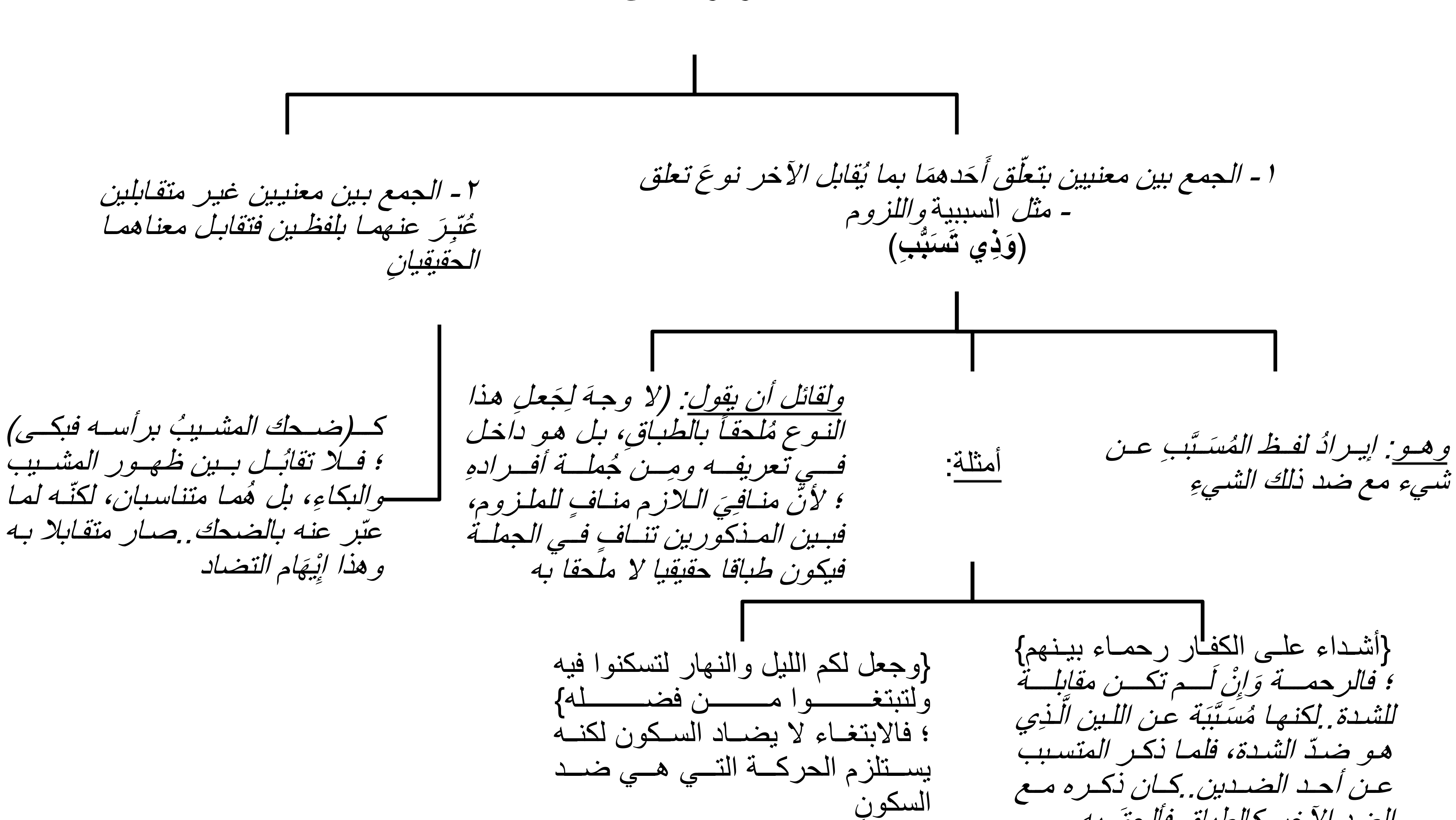

التقسيم الثاني: الحقيقة والمَجاز
تارة يكونان حقيقيين
وتارةً مَجازَين ، كـ..
وتارةً مُختلفين
كبعضِ الأمثلة السابقة
كـ{أو من كان ميتا فأحييناه} أي: ضالا فهديناه
(إذَا نحْنُ سِرْنَا بَيْنَ شَرْقٍ وَمَغرِبٍ ... تَحرَّكَ يَقْظانُ التُّرَابِ وَنَائِمُهْ) - فالمطابقة بين (يقظان) و(نائم) ونسبتهما إلى التراب..مجازٌ
كـ(لا تعجبي يا هند من رجل..ضحك المشيب برأسه فبكى) ؛ لأنّ (ضَحِكَ المشيب)..مجازٌ، وبكاءُ الرجل..حقيقة
فلا تقابُلَ بين المعنى المَجَازِيّ لضحك الشيب الذي هو كناية عن ظهوره وبينَ حقيقة البكاء، لكن التقابل بين حقيقة الضحك والبكاء، ويسمى هذا إِيْهَام التضادّ


التقسيم الثالث: بالإيجاب والنفي
(وَلَهُ تَعْدِيدُ..طِبَاقُ مَنْفِيٍّ طِبَاقُ مُوجَبِ..كَاخْشَ وَلا تَخْشَ)
وهو: الجمع بين مُشتَقَّين من مصدر واحد، أَحَدُهمَا مثبَتٌ والآخرُ منفيٌّ أو في حُكمِهِ كالأمر والنهي
- بمعنى أن التنافي بين اللفظين المتحدَي المعنى..يكون بحسب النفي والإثْبَات أو الأمر النهى
فخرج باتحاد المعنى..نحو (جاء زيد وما تكلّم)
قِسماه:
١- تارة يكون الطباق في الإيجاب أي: الإثبات
- بمعنى أن يكون اللفظان المتقابلان موجبين وبينهما تنافٍ بأحد الأوجُه المذكورة آنفا
كالأمثلة السابقة
٢- وتارة بالنفي والإيجاب
- بيانه في الصفحة التالية



تابع..التقسيم الثالث: بالإيجاب والنفي
(وَلَهُ تَعْدِيدُ..طِبَاقُ مَنْفِيٍّ طِبَاقُ مُوجَبِ..كَاخْشَ وَلا تَخْشَ)
٢- وتارة بالنفي والإيجاب
- والأمرُ والنهيُ..في حُكم الإيجابِ والنفي
- أمثلة:
{ولكن أكثر الناس لا يعلمون ظاهراً}
{فلا تخشوا الناس واخشون}
- وأورِد عليه ما أورِد على آية سورة الروم
أورد عليه أنَّ الفعلين المذكورين يتعلقُ أَحَدُهمَا بغير ما تعلَّقَ بِهِ الآخرُ
- أي: (لا يعلمون وعدَهُ ويعلمون ما يشاهدونه من الدنيا)
- وأجيب بجوابين:
١- وَإِنْ لَم يتقابلا في هذا التركيب بتعلق كل واحد منهما بغير ما تعلق به الآخر، لكنهما قد يتقابلان في وقت ما وذلك إذا عُلِّقَا بأمرٍ واحد
وفي الجواب نظر: لأنَّ التنافي بينهما في تركيب ما..لا يقتضي صحة إطلاق الطباق عليهما في وقت لم يكن بينهما فيه تنافٍ، كما هنا
٢- يتقابلان نَظَراً إلى مُجَرَّدِ مَفهومِهما مع قطع النظر عما تعلق به
وفي الجواب نظر: لأنّهما إذا أخِذَا على الإطلاق..كان بينهما تناقض، لا تضادّ
حديث «كونوا للعلم وُعاةً ولا تكونوا له رُوَاةً» الحلية
(يُقَيِّضُ لِي من حَيثُ لَا أَعلَمُ الهَوَى..ويَسرِي إِلَيّ الشَّوقُ مِن حَيثُ أَعلَمُ)
(خُلِقُوا وَمَا خُلِقُوا لِمَكْرُمَةٍ..فَكَأَنَّمَا خُلِقُوا وَمَا خُلِقُوا رُزِقُوا وَمَا رُزِقُوا سَمَاحَ يَدٍ..فَكَأَنَّمَا رُزِقُوا وَمَا رُزِقُوا)
وأورِد عليه ما أورِد على آية سورة الروم

ويلحق بالطباقِ..مَا كان راجعًا للمضادة بتأويل
- وهو قسمان:



تنبيهٌ: مذاهبُ أخرى في الطباق:

(قُلْتُ وَقِيلَ الشَّرْطُ فِي الطِّبَاقِ..أَنْ يَاتِيَ اللَّفْظَانِ بِالْوِفَاقِ)

- شَرَطَ البعضُ في الطباقَ توافق اللفظين، فلا يجيء في اسم مع فعل ولا عكسه، ولا في حقيقة ومجاز، فذلك يُخَصُّ باسم (التكافؤ)

وهذا الشرط منقول عن المطرزى وصاحب المعيار

شرط قدامة في الطباق اشتراك المعنيين المتقابلين في لفظ واحد

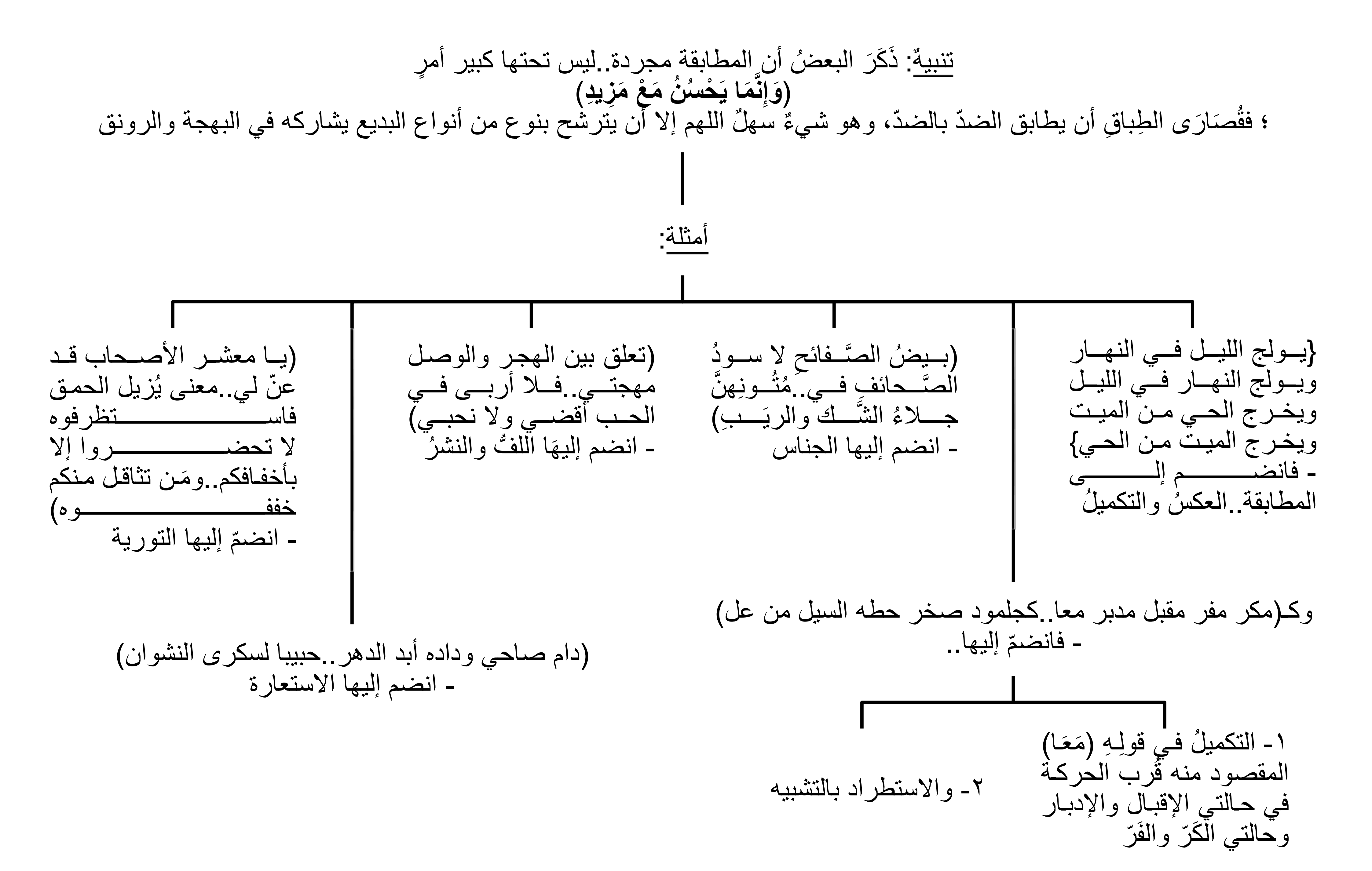
- قال: (وأمّا ذكرُ الشيء وضدّه دُونَ اتحاد اللفظ..فيسمى التكافؤ).

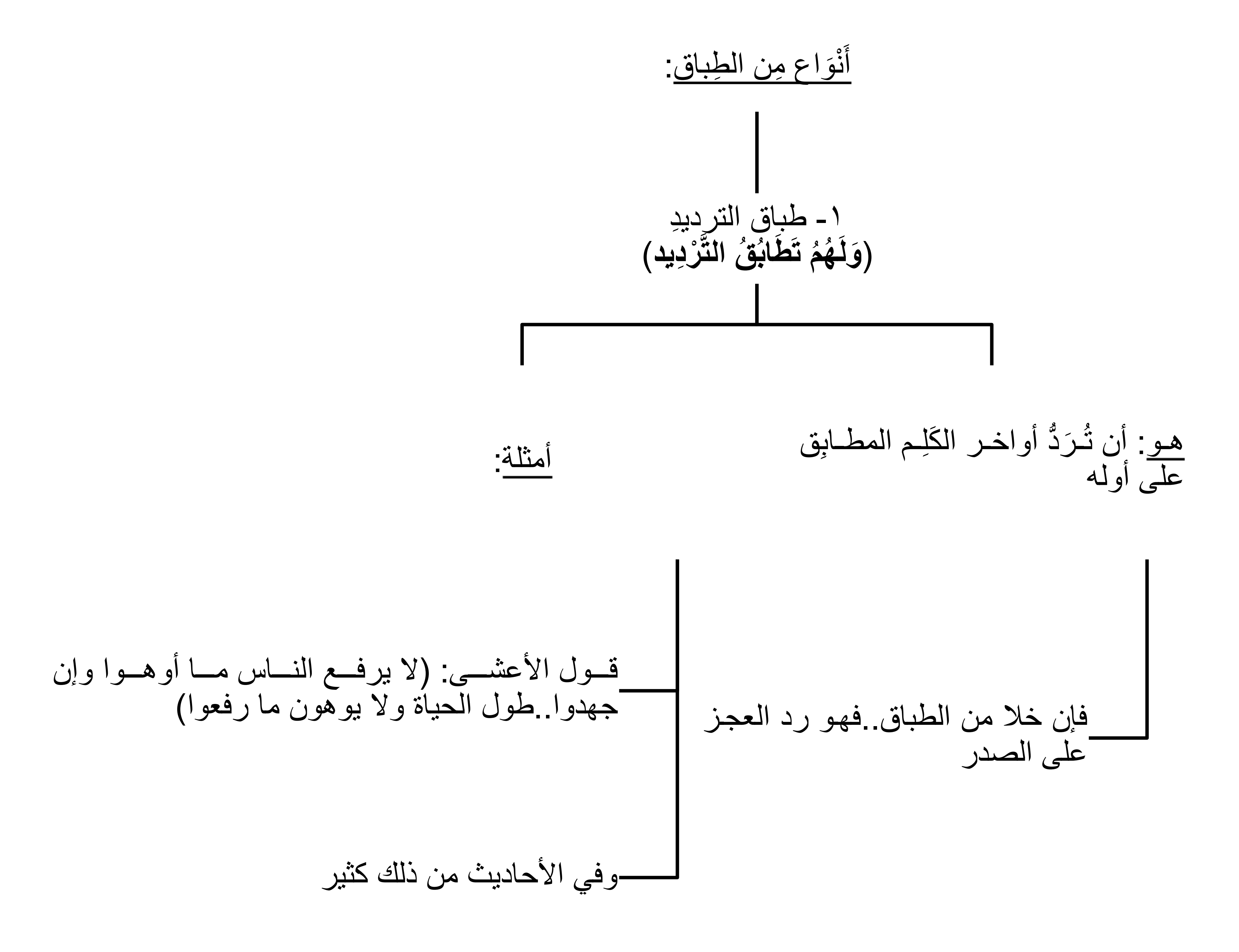
كذا نقله عنه جماعة منهم ابن الأثيرِ

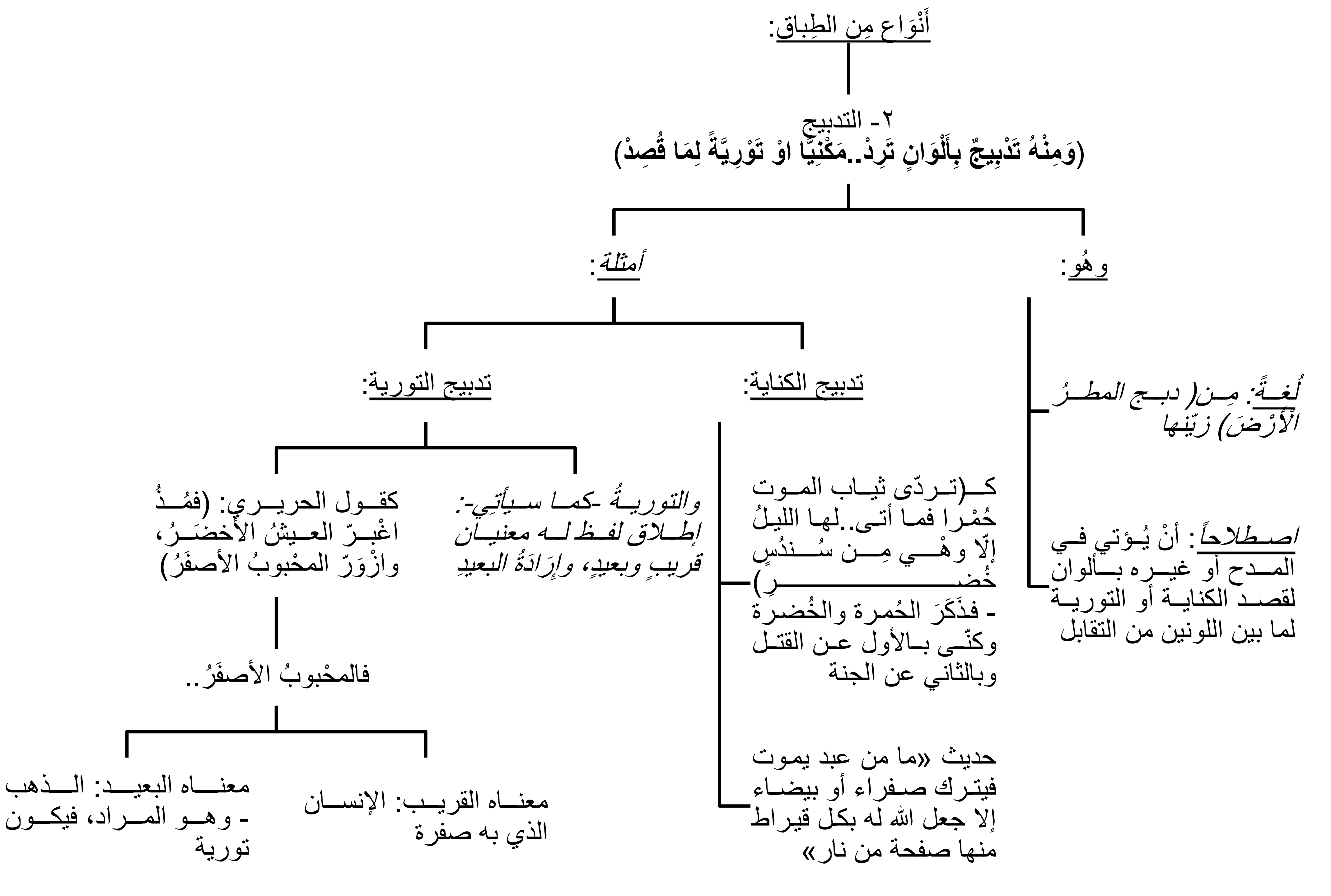
شرط غير قدامة في التكافؤ أن يكون أحدُ الضدَّين حقيقة والآخرُ مجازا

- فهو أخص من الطباق

شرط صاحب بديع القرآن أن يكونا ضدين لا أكثر وأن يكون الضدان حقيقيين وإلا ..فهو تكافؤ


تنبيهٌ: ذَكَرَ البعضُ أن المطابقة مجردة..ليس تحتها كبير أمرٍ
(وَإِنَّمَا يَحْسُنُ مَعْ مَزِيدِ)
؛ فقُصَارَى الطِبَاقِ أن يطابق الضدّ بالضدّ، وهو شيءٌ سهلٌ اللهم إلا أن يترشح بنوع من أنواع البديع يشاركه في البهجة والرونق
أمثلة:
{يولج الليل في النهار ويولج النهار في الليل ويخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي}
- فانضم إلى المطابقة..العكسُ والتكميلُ
(بيضُ الصَّفائحِ لا سودُ الصَّحائفِ في..مُتُونِهنَّ جلاءُ الشَّك والرِيَبِ)
- انضم إليها الجناس
(تعلق بين الهجر والوصل مهجتي..فلا أربى في الحب أقضي ولا نحبي)
- انضم إليهَا اللفُّ والنشرُ
(يا معشر الأصحاب قد عنّ لي..معنى يُزيل الحمق فاستظرفوه لا تحضروا إلا بأخفافكم..ومَن تثاقل منكم خففوه)
- انضمّ إليها التورية
وكـ(مكر مفر مقبل مدبر معا..كجلمود صخر حطه السيل من عل)
- فانضمّ إليها..
(دام صاحي وداده أبد الدهر..حبيبا لسكرى النشوان)
- انضم إليها الاستعارة
١- التكميلُ في قولِهِ (مَعَا) المقصود منه قُرب الحركة في حالتي الإقبال والإدبار وحالتي الكَرّ والفَرّ
٢- والاستطراد بالتشبيه


أَنْوَاع مِن الطِباقِ:
١- طباق الترديدِ
(وَلَهُمُ تَطَابُقُ التَّرْدِيد)
هـو: أن تُـرَدُّ أواخـر الكَلِـم المطـابِق على أوله
فإن خلا من الطباق..فهو رد العجز على الصدر
أمثلة:
قــول الأعشــى: (لا يرفــع النــاس مــا أوهــوا وإن جهدوا..طول الحياة ولا يوهون ما رفعوا)
وفي الأحاديث من ذلك كثير


أَنْوَاع مِن الطِباق:
٢ـ التدبيج
(وَمِنْهُ تَدْبِيجٌ بِأَلْوَانٍ تَرِدْ..مَكْنِيًّا اوْ تَوْرِيَّةً لِمَا قُصِدْ)
وهُو:
لُغــةً: مِـن(دبـج المطـرُ الأرْضَ) زيّنها
اصـطلاحاً: أنْ يُـؤتي فـي المــدح أو غيــره بــألوان لقصـد الكنايـة أو التوريـة لما بين اللونين من التقابل
أمثلة:
تدبيج الكناية:
كــ(تـردّى ثيـاب المـوت حُمْـرا فمـا أتـى..لهـا الليلُ إلّا وهْــي مِــن سُــندُسٍ خُضــــــــــــرِ)
- فذَكَرَ الحُمرة والخُضرة وكنّـى بـالأول عـن القتـل وبالثاني عن الجنة
حديث «ما من عبد يموت فيتـرك صـفراء أو بيضـاء إلا جعل الله له بكل قيراط منها صفحة من نار»
تدبيج التورية:
والتوريــةُ -كمــا ســيأتِي-: إطــلاق لفــظ لــه معنيــان قريـبٍ وبعيدٍ، وإرَادَةُ البعيدِ
كقــول الحريــري: (فمُــذْ اغْبَــرّ العــيشُ الأخضَــرُ، وازْوَرّ المحْبوبُ الأصفَرُ)
فالمحْبوبُ الأصفَرُ..
معنــاه القريــب: الإنســان الذي به صفرة
معنــاه البعيــد: الــذهب - وهــو المــراد، فيكــون تورية

مُصْطفَى دَنْقَش

أَنْوَاع مِن الطِبَاق:

٣- المُقَابَلَة

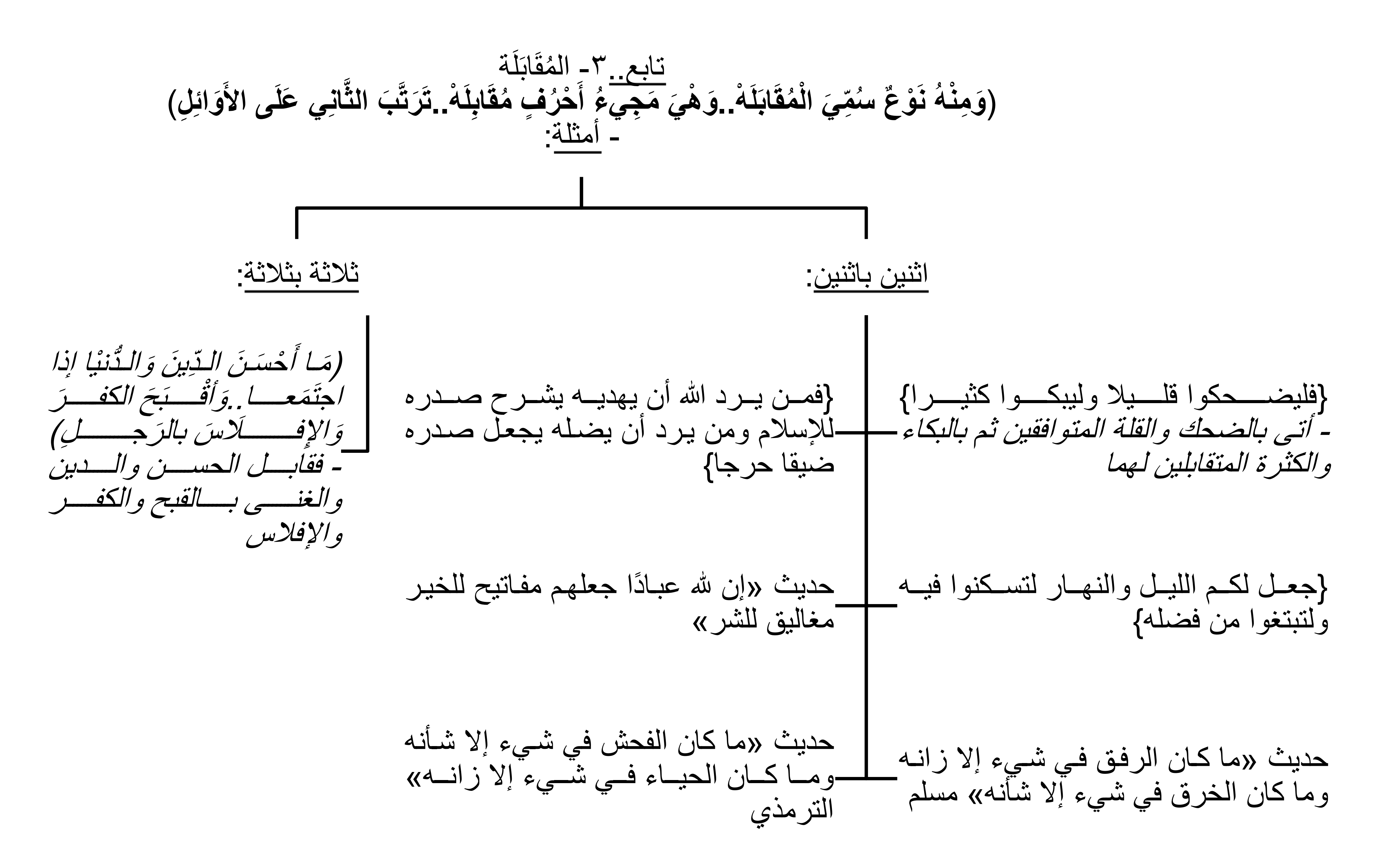
(وَمِنْهُ نَوْعٌ سُمِّيَ الْمُقَابَلَهْ..وَهْيَ مَجِيءُ أَحْرُفٍ مُقَابِلَهْ..تَرَتَّبَ الثَّانِي عَلَى الأَوَائِلِ)

وهي: أن تذكر كلمتين أو أكثر ثم أضدادها على الترتيب الأول

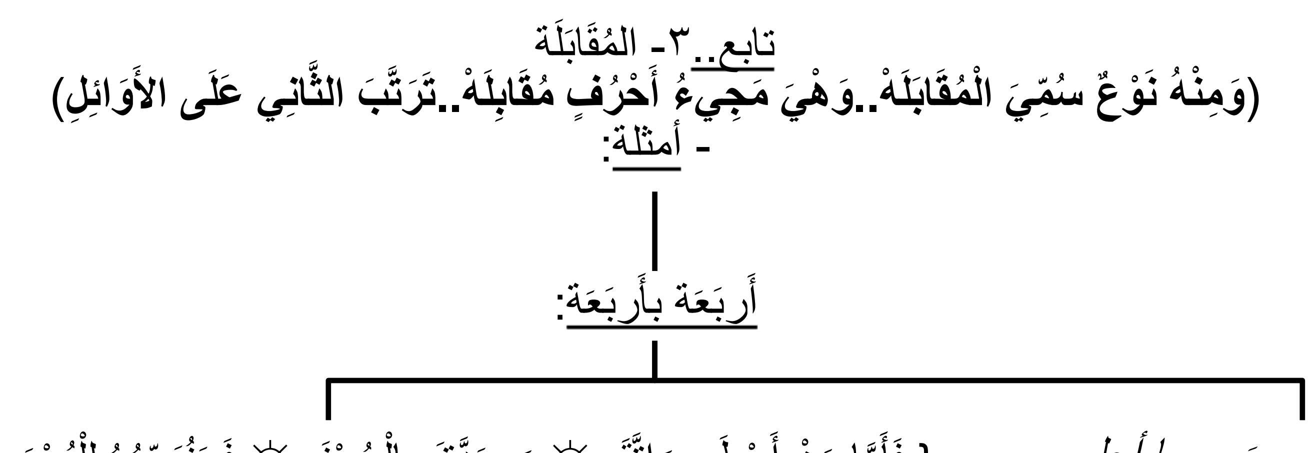
- *ويشترط في الكلمتين أو الكلمات الأُوَلِ..أن تكون معانيها غيرَ مُتقابِلَةٍ*
- *- سواء كانت متناسبة أو متماثلة أو غير ذلك، كما يجيء في الأَمْثِلَة*
- *وهُم يَخُصُّون اسم المقابلة بالإضافة إلى العدد الذي وقع عليه المقابلة*
- *- كـ(مقابلة الاثنين بالاثنين) و(مُقابلة الثلاثة بالثلاثة) و(مُقابلة الأَربَعَة بالأَربَعَة) إلى غير ذلك*
- *وشرط صاحب بديع القرآن في المقابلة أن تكون أكثر من اثنين من الثلاثة إلى العشرةِ*

هَلْ هِي مِن الطِبَاق؟

- *هِي أخصُّ مِن الطِباقِ مطلقاً، هو المشهور عن القومِ ؛ ففيها جمعٌ بين شيئين متقابلين في الجملةِ، فهي مِن الطباقِ*
- *جَعَلَها السكاكيُّ وغيرُهُ قِسماً برأسهِ مِن المحسنات المعنويةِ*
- *قال المطرزيّ في شرح المقامات: (المقابلة أعم من المطابقة وأن المقابلة يدخل فيها نحو (يا ابنَ خيرِ الأخيارِ من عبدِ شمسٍ..أنت زينُ الدنيا وغيثُ الجنودِ)).*
- *- فلم يعتبر التَّنَافِي*
  - *قال القطب العلامة في شرح المفتاح: (وهو من فاسد المقابلة؛ فإنه مقابلة الشيء بما لا يوافقه ولا يخالفه*
  - *؛ فليس (غيث الجنود) موافقا لـ(زين الدنيا) ولا مُخالفا لهُ*



تابع.. ٣- المُقَابَلَة
(وَمِنْهُ نَوْعٌ سُمِّيَ الْمُقَابَلَهْ..وَهْيَ مَجِيءُ أَحْرُفٍ مُقَابِلَهْ..تَرَتَّبَ الثَّانِي عَلَى الأَوَائِلِ)
- أمثلة:
اثنين باثنين:
ثلاثة بثلاثة:
{فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا}
- أتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما
{فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا}
(مَا أَحْسَنَ الدِّينَ وَالدُّنْيَا إِذَا اجتَمَعَا..وَأَقْبَحَ الكفرَ وَالإِفْلَاسَ بِالرَجلِ)
- فقابل الحسن والدين والغنى بالقبح والكفر والإفلاس
{جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله}
حديث «إن لله عبادًا جعلهم مفاتيح للخير مغاليق للشر»
حديث «ما كان الرفق في شيء إلا زانه وما كان الخرق في شيء إلا شانه» مسلم
حديث «ما كان الفحش في شيء إلا شأنه وما كان الحياء في شيء إلا زانه» الترمذي



تابع..٣- المُقَابَلَة

(وَمِنْهُ نَوْعٌ سُمِّيَ الْمُقَابَلَهْ..وَهْيَ مَجِيءُ أَحْرُفٍ مُقَابِلَهْ..تَرَتَّبَ الثَّانِي عَلَى الأَوَائِلِ)

- أمثلة:

أَربَعَة بأَربَعَة:

(أما ترى اليومَ ما أحلى شمائلَهُ..صَحوٌ وغيمٌ وإبراقٌ وإرْعادُ كأنّهُ أنتَ يا منْ لستُ أذكرُهُ..وصْلٌ وهجْرٌ وتقريبٌ وإبعادُ)

{ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى☼ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى☼ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى☼ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى☼ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى☼ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى}

- والمُرادُ بالاستغناءِ أنَّهُ استغنى أي: زَهِدَ فيما عند الله، فكأنه مستغن عنه فلم يتقِ

تنبيهٌ: قال السكاكِيّ: (إذَا شُرِطَ في الأول أمرٌ..شرط في الثاني ضده).

(وَقَالَ فِي الْمِفْتَاحِ: مَهْمَا شُرِطَا..فِي أَوَّلٍ فَالضِّدَّ فِي الثَّانِي اشْتُرِطَا)

بيانُهُ:

فقابل بين الإعطاء والبخل والاتقاء والاستغناء والتصديق والتكذيب واليسرى والعسرى

ولما جعل التيسير في الأول مشتركا بين الإعطاء والاتقاء والتصديق..جعل ضده وهو التعسير مشتركًا بين أضدادِها وهي البخلِ والاستغناء والتكذيبِ

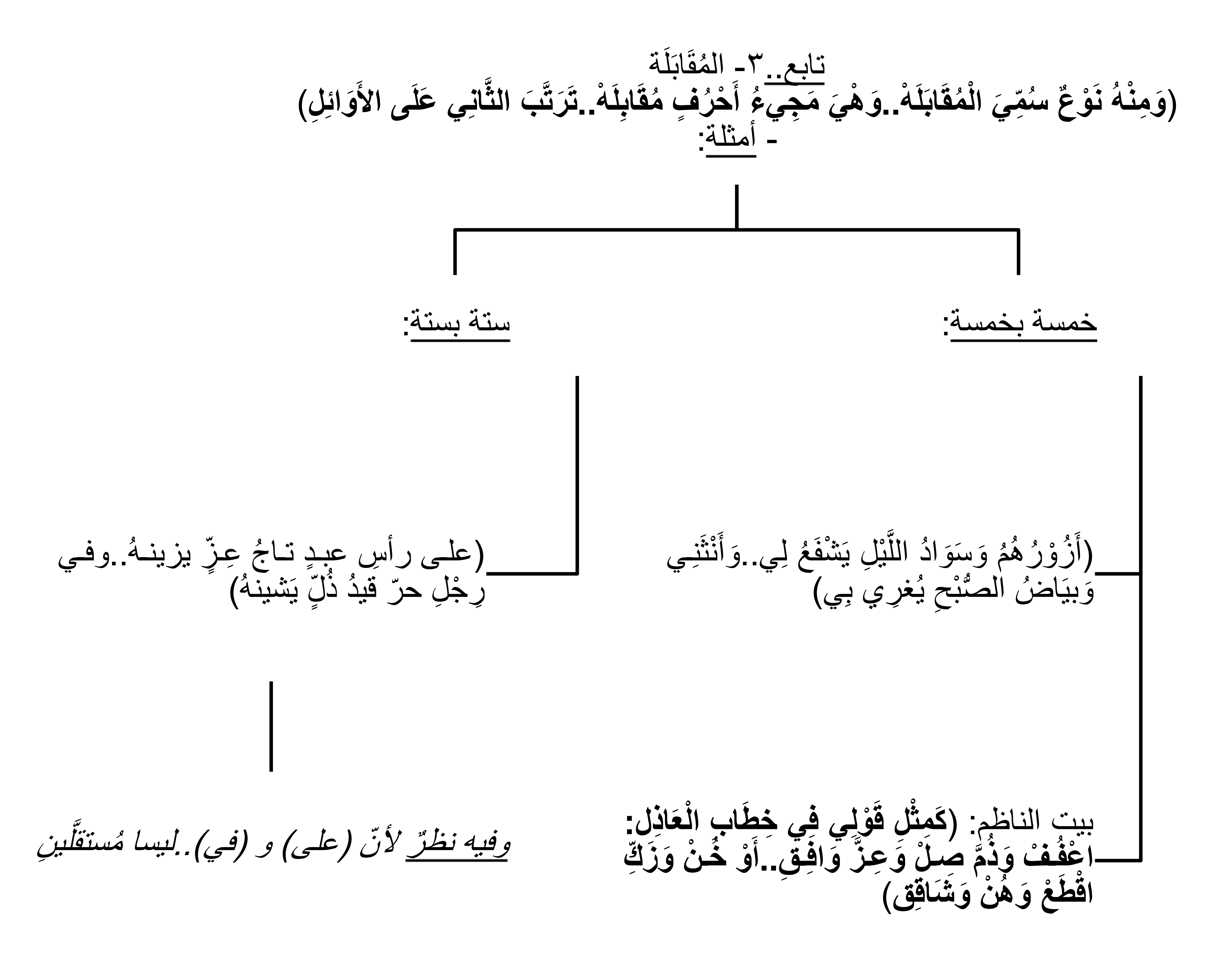
السَّعد: وعلى هذا؛ لا يكون بيت أبي دلامة من المقابلة؛ لأنَّهُ شَرط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشرط في الكفر والإفلاس ضده

استدراكٌ: *المُقابلة في {اتَّقى} و{استغنى} ليس من الطباق، بل من الملحق به بالتسبُّبِ؛ فـ{استغنى} ليس مضاد لـ{اتقى}، بل الغنى سببٌ لعدم الاتقاء المضاد لـ{اتقى} ←فهُنا المقابلة قد تركبت من الطباق والملحق به، وصرح به في الإيضاحِ*

تابع..٣- المُقَابَلَة

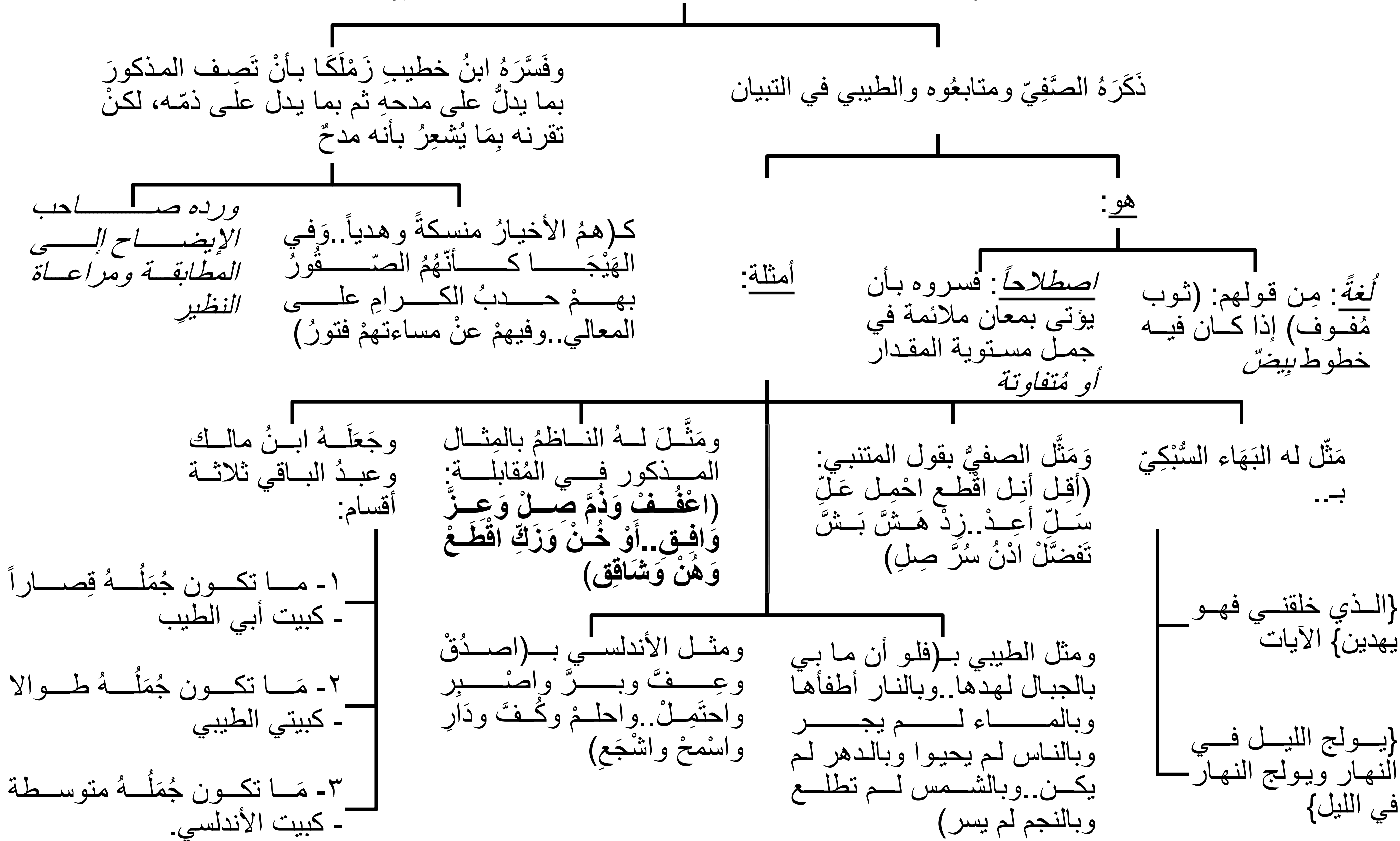
(وَمِنْهُ نَوْعٌ سُمِّيَ الْمُقَابَلَهْ..وَهْيَ مَجِيءُ أَحْرُفٍ مُقَابِلَهْ..تَرَتَّبَ الثَّانِي عَلَى الأَوَائِلِ)

- أمثلة:



الثاني مِن المُحسِّنات: التفويف

(قُلْتُ: وَذَا الْمِثَالُ بِالمُفَوَّفِ..يُسْمَى وَمِنْ أَنْوَاعِهِ عَدَّ الصَّفِي)



الثالث: مراعاة النظير

(التناسُب = التوفيق= الائتلاف = المؤاخاة)

(ثُمَّ مُرَاعَاةُ النَّظِيرِ جَمْعُ..أَمْرٍ وَمَا نَاسَبَهُ وَيَدْعُو..تَنَاسُبًا)

هو: أن تجمع أمرًا مَعَ ما يناسبه لا بالتضادِ

فبقيد (لا بالتضاد)..خرج الطباقُ

وهو أصنافٌ:
- وسيأتي بيانُها

١- أن يناسب اللفظُ المعنى

٢- أن يناسب اللفظ اللفظ

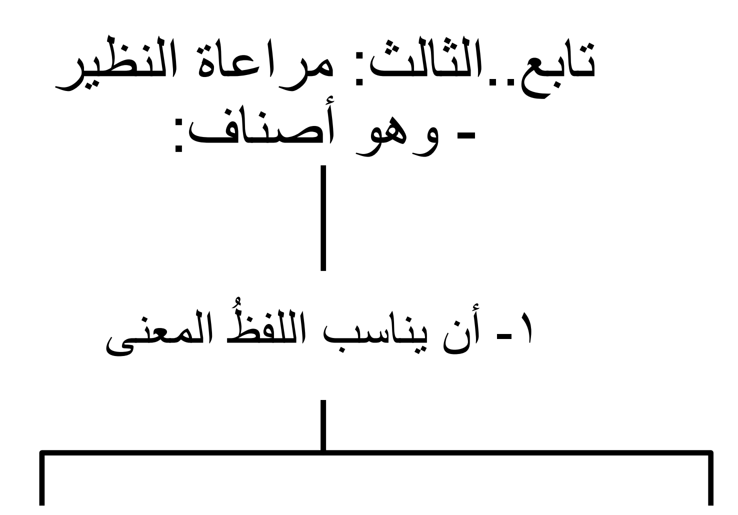
٣- أن يُناسب المعنى المعنى

(فَإِنْ مُنَاسِبًا خُتِمْ..مُبْتَدَأٌ تَشَابُهَ الأَطْرَافِ سَمٌّ)

- فيُسَمَّى (تشابه الأَطراف)

تابع..الثالث: مراعاة النظير

- وهو أصناف:



١- أن يناسب اللفظُ المعنى

أمثلة:

وليس في التخليص تعرُّضٌ لهذا القسم

قول زهير: (أثافيَّ سُفْعاً في مُعَرَّسِ مِرْجَلٍ..ونؤياً كحوضِ الجدِّ لم يتثلمِ
فلمّا عرَفتُ الدّارَ قُلتُ لرَبْعِها:..ألا انعمْ صباحاً أيها الربعُ واسلم)

- فأتى في البيت الأول لكون معانيه أعرابية بألفاظ غريبة، وأتى في البيت الثاني لكونها عرفية بألفاظ مستعملة

حديث «ألا أخبركم بأهل الجنة كل ضعيف متضعف أغبر ذي طمرين لا يؤبه له لو أقسم على الله لأبره، ألا أخبركم بأهل النار كل عتل جواظ مستكبر» مُتفق عليه

- وفي رواية أحمد: «أهل النار كل جعظري جواظ»

- وفي رواية أبي نعيم «كل شديد قعبري مستكبر»

أتى في أهل الجنة بألفاظ سهلة رقيقة وفي أهل النار بألفاظ فجة شديدة

تابع..الثالث: مراعاة النظير
٢- أن يناسب اللفظ اللفظ

قد يكون بالجمع بين أمرين:

ك{*الشمس والقمر بحسبان*} *فكل منهما مناسب للآخر من جهة أن أحدهمَا آية الليل والآخر آية النهار*

وكحديث «ذو الوجهين في الدنيا وذو اللسانين في النار» أبو داود

وقد يكون بالجمع بين ثلاثة:

كقول البحتري في وصفِ الإبل التي أنحلها السيرُ: (كَالْقِسِيِّ الْمُعَطَّفَاتِ بَلِ الأسْهُم مَبْرِيَّةً بَلِ الأوْتَار)

- فلمّا شبّه الإبل بالقسي في الرقة والانحناء وأراد تكرير التشبيه..كان يمكنه التشبيه بالعراجين وبالنون لوجود ذلك فيها، فآثر الأسهُم والأوتارَ لمناسبة لفظ القسيّ

وقد يكون بالجمع بين أربَعَة

كقول بعضهم: *(أنت إبراهيمي الْجُود، وإسماعيلي الصدْق، شعيبي التَّوْفِيق، محمدي الْخلُق)*

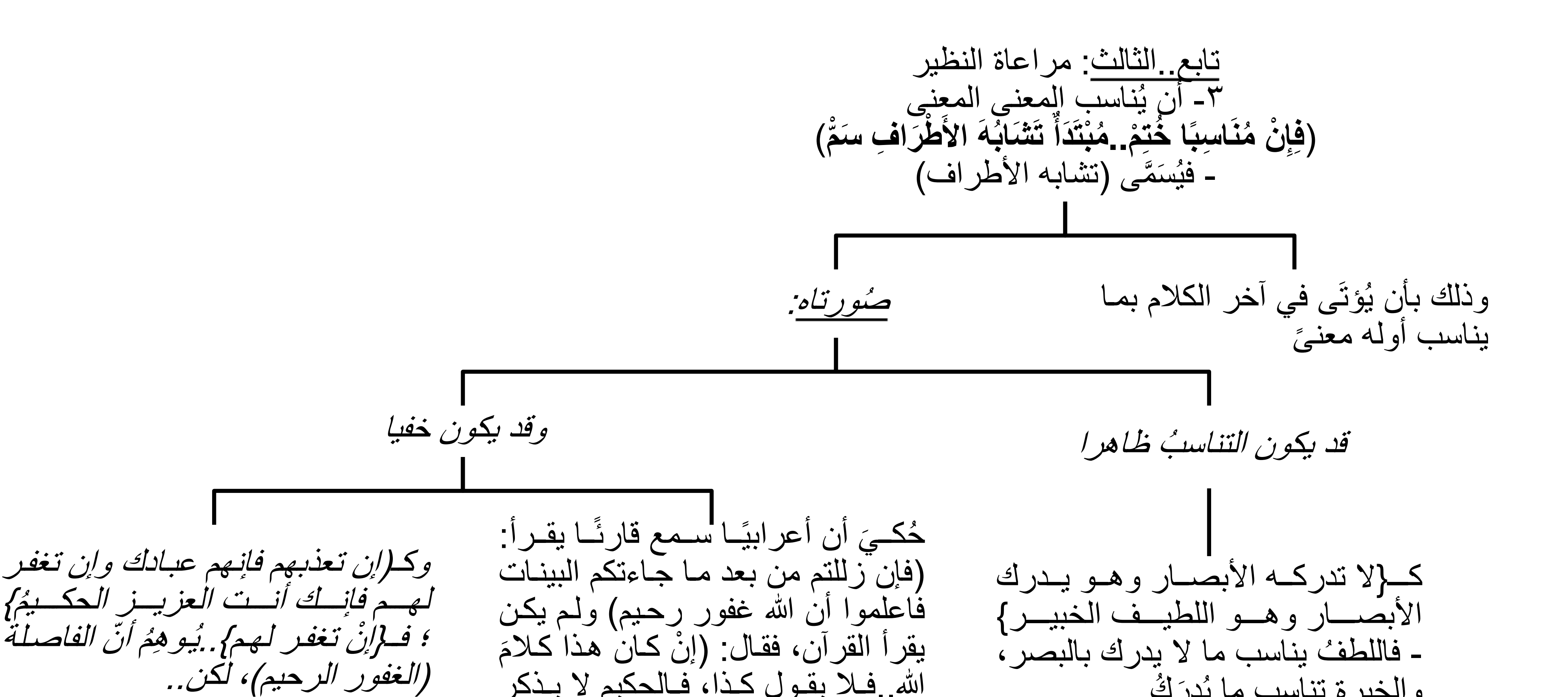
وقد يكون بالجمعِ بين أكثر مِن أربعة

(أَصَحُّ وَأَقْوَى مَا سَمِعْنَاهُ فِي النَّدَى..مِنَ الْخَبَرِ الْمَأْثُورِ مُنْذُ قَدِيمِ أَحَادِيثُ تَرْوِيهَا السُّيُولُ عَنِ الْحَيَا..عَنِ الْبَحْرِ عَنْ كَفِّ الأَمِيرِ تَمِيمِ)

ففيه مناسبة بين الصحة والقوة والسماع والخبر والأحاديث والرواية، ثم بين السيل والبحر والحيا وهو المطرُ وكفّ تميم

- وذلك مع ما فيه من رعاية العنعنة إذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في مُسْنَد الأحاديث، فالسيولَ أصلُها المطرُ، والمطرُ أصله البحرُ

(وَمن عجَبٍ أَن يحرسوكَ بخادمٍ..وخدّامُ هَذَا الْحسن من ذاكَ أكثرُ عذاركَ ريحانٌ وثغرك جوهرٌ..وخدُّكَ ياقوت وخَالكَ عنبر)



تابع..الثالث: مراعاة النظير

٣- أن يُناسب المعنى المعنى

(فَإِنْ مُنَاسِبًا خُتِمْ..مُبْتَدَأٌ تَشَابُهَ الأَطْرَافِ سَمّْ)

- فيُسَمَّى (تشابه الأطراف)

وذلك بأن يُؤتَى في آخر الكلام بما يناسب أوله معنىً

صُورتاه:

قد يكون التناسبُ ظاهرا

كـ{لا تدركـه الأبصـار وهـو يـدرك الأبصـار وهـو اللطيـف الخبيـر}

- فاللطفُ يناسب ما لا يدرك بالبصر، والخِبرة تناسب ما يُدرَكُ

ونظَّر السُّبْكِيّ فيه بأن اللطف المناسب لعدم إدراك البصر..هو من اللطافة بمعنى صِغَر الحجم، وليس مراداً هُنا - وإنما المرادُ..اللطفُ الذي هو الرحمة ←فينبغي أن يعد هذا من إيْهَام التناسب الذي سيأتي لا من التناسب).

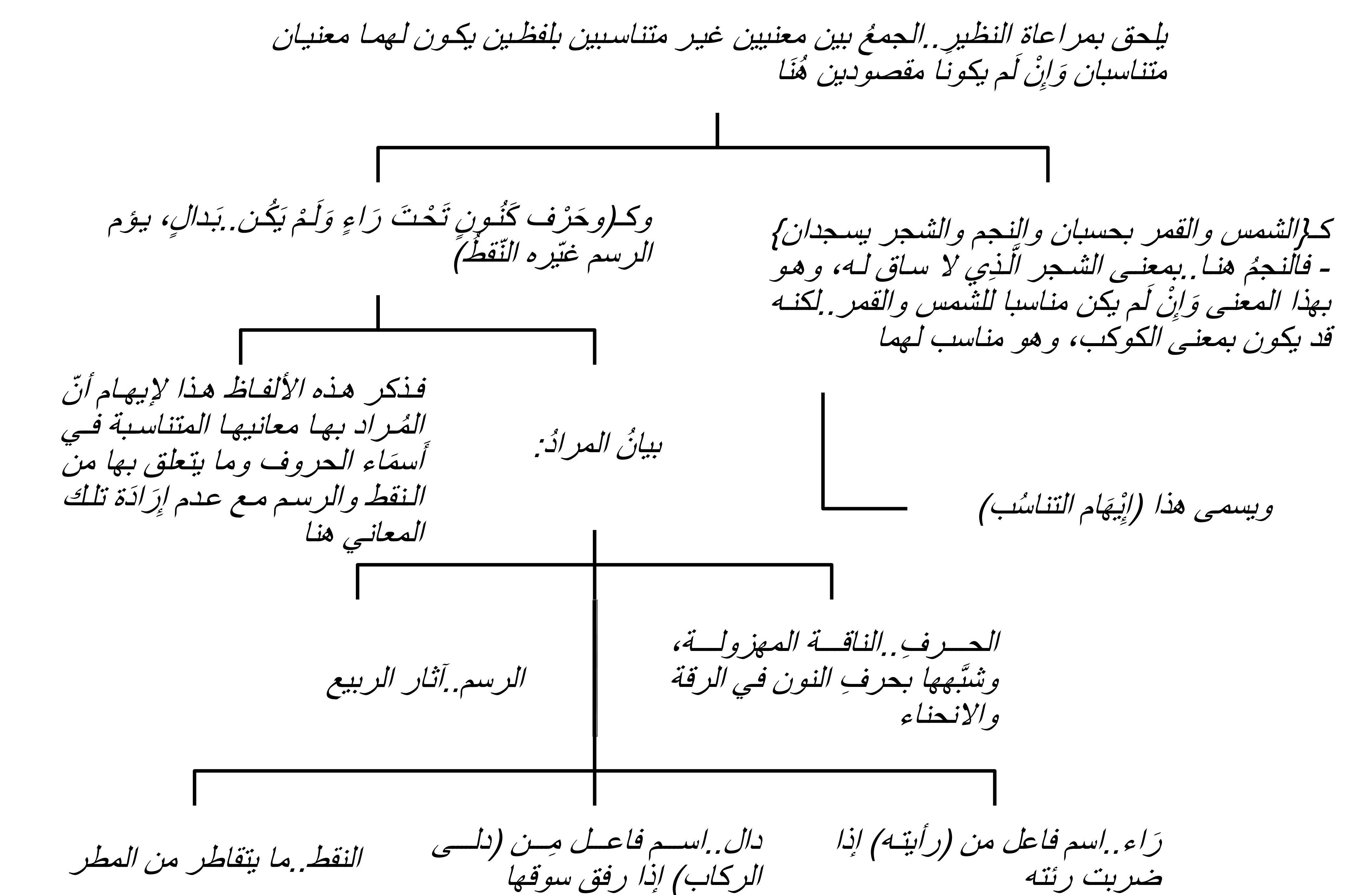
وقد يكون خفيا

حُكـيَ أن أعرابيًـا سـمع قارئًـا يقـرأ: (فإن زللتم من بعد ما جاءتكم البينات فاعلموا أن الله غفور رحيم) ولم يكن يقرأ القرآن، فقال: (إنْ كان هذا كلامَ الله..فلا يقول كذا، فالحكيم لا يذكر الغفران عند الزللِ؛ لأنه إغراء عليه).

وكـ(إن تعذبهم فإنهم عبادك وإن تغفر لهـم فإنـك أنـت العزيـز الحكـيمُ} ؛ فـ{إنْ تغفر لهم}..يُوهِمُ أنّ الفاصلة (الغفور الرحيم)، لكن..

١ ←يُعـرف بعـد التأمـل أن الواجـب هـو {العزيـز} ؛ لأنه لا يغفر لمن يستحق العذاب إلا مَن ليس فوقه أحد يرد حكمَهُ وهو العزيز أي الغالب

٢ ←ثـم وجـب أن يوصـف بـ{الحكـيم} علـى سـبيل الاحتـراس ؛ لئلا يُتَوَهَّمُ أنه خارج عن الحكمة؛ إذ الحكيمُ مَن يَضع الشيء في محله ←أي: إن تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب..فلا اعتراض عليك في ذلك، والحكمةُ هي ما فعلته



يلحق بمراعاة النظيرِ..الجمعُ بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وَإِنْ لَم يكونا مقصودين هُنَا
كـ{الشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان} - فالنجمُ هنا..بمعنى الشجر الَّذِي لا ساق له، وهو بهذا المعنى وَإِنْ لَم يكن مناسبا للشمس والقمر..لكنه قد يكون بمعنى الكوكب، وهو مناسب لهما
ويسمى هذا (إِيْهَام التناسُب)
وكـ(وحَرْف كَنُونٍ تَحْتَ رَاءٍ وَلَمْ يَكُن..بَدالٍ، يؤم الرسم غَيّره النّقطُ)
بيانُ المرادُ:
فذكر هذه الألفاظ هذا لإيهام أنّ المُراد بها معانيها المتناسبة في أَسمَاء الحروف وما يتعلق بها من النقط والرسم مع عدم إِرَادَة تلك المعاني هنا
الحرفِ..الناقة المهزولة، وشبَّهها بحرفِ النون في الرقة والانحناء
الرسم..آثار الربيع
رَاء..اسم فاعل من (رأيته) إذا ضربت رئته
دال..اسم فاعل مِن (دلى الركاب) إذا رفق سوقها
النقط..ما يتقاطر من المطر

تنبيه: ومِن عيوبِ الكلام -*وإن كان جائزاً*-...

١- لو ذُكِرَ الشيءُ مع ما لا يناسبه..كان عيبًا وإن كان جائزًا

كقول أبي نواس: (وقد حلفت يمينا..مبرورُة لا تكذب..برب زمزم والحوض والصفا والمحصَّبِ)

قال أبو جعفر الأندلسي: عابوا عليه ذكر (الحوض) مع (زمزم) و(الصفا) و(المحصب)؛ فإنه غير مناسب وإنما يناسب ذكر (الحوض) مع (الميزان) و(الصراط) وشبههما من أحوال القيامة

ولكنْ قال الناظمُ: وكأنه أراد (حوض زمزم) الذي يُسقى منه
- ولو قال بدله (والبيت)..لَسَلِمَ

٢- لو جاء بمتناسبين، فأفرد أحدهما وثنى الآخر أو جَمَعَهُ

كـ(ألا يا ابن اللذين فنوا وماتوا..أما والله ما ماتوا لتبقى
ومَالَكَ فاعلمن فيها بقاءٌ..إذا استكملت آجالا ورزقا)

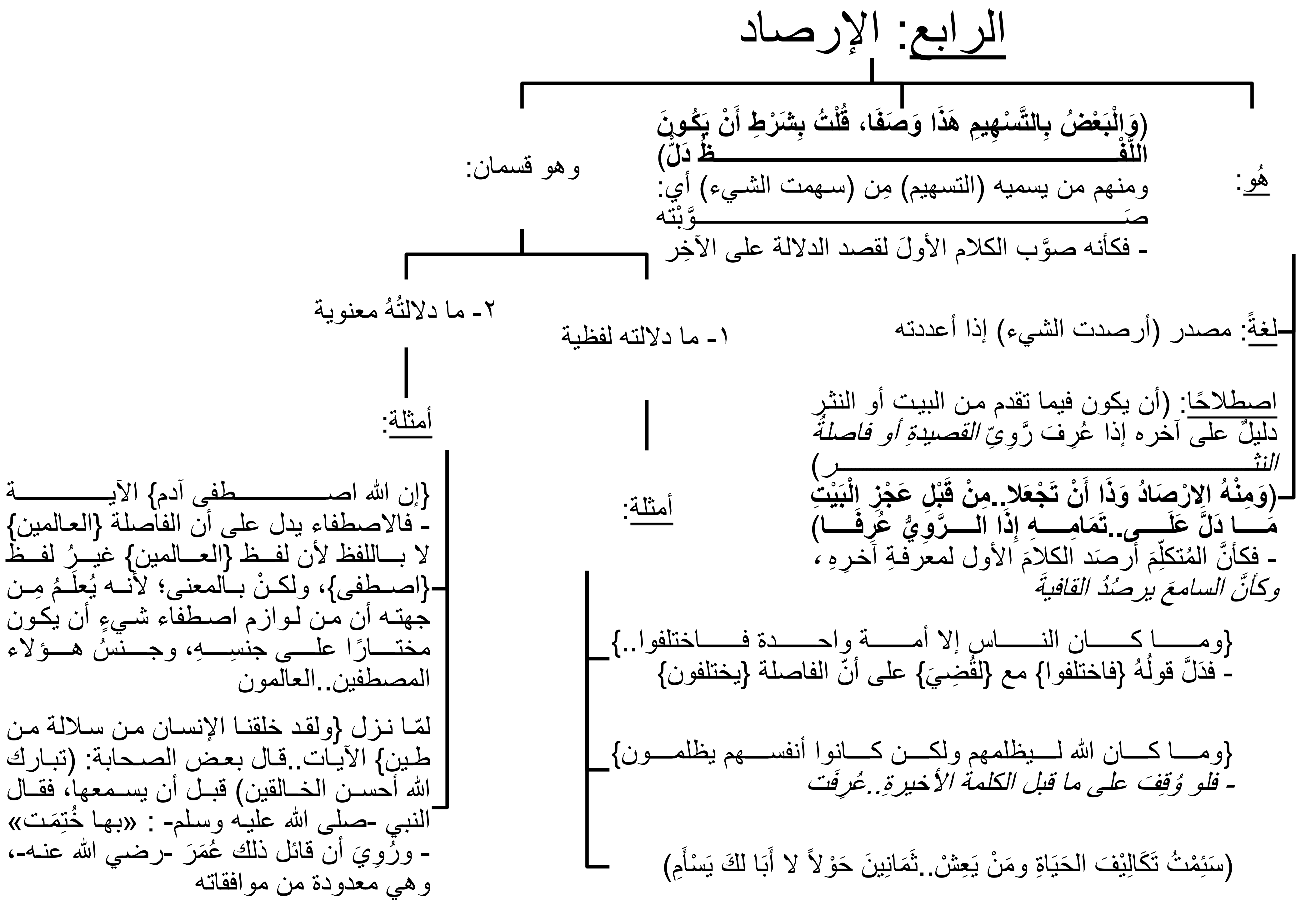
قال الأندلسي: فجمع الأجل وأفرد الرزق وهما متناسبان لا يوجد أحدهما بدون الآخر، وكان الأولى خلافه.

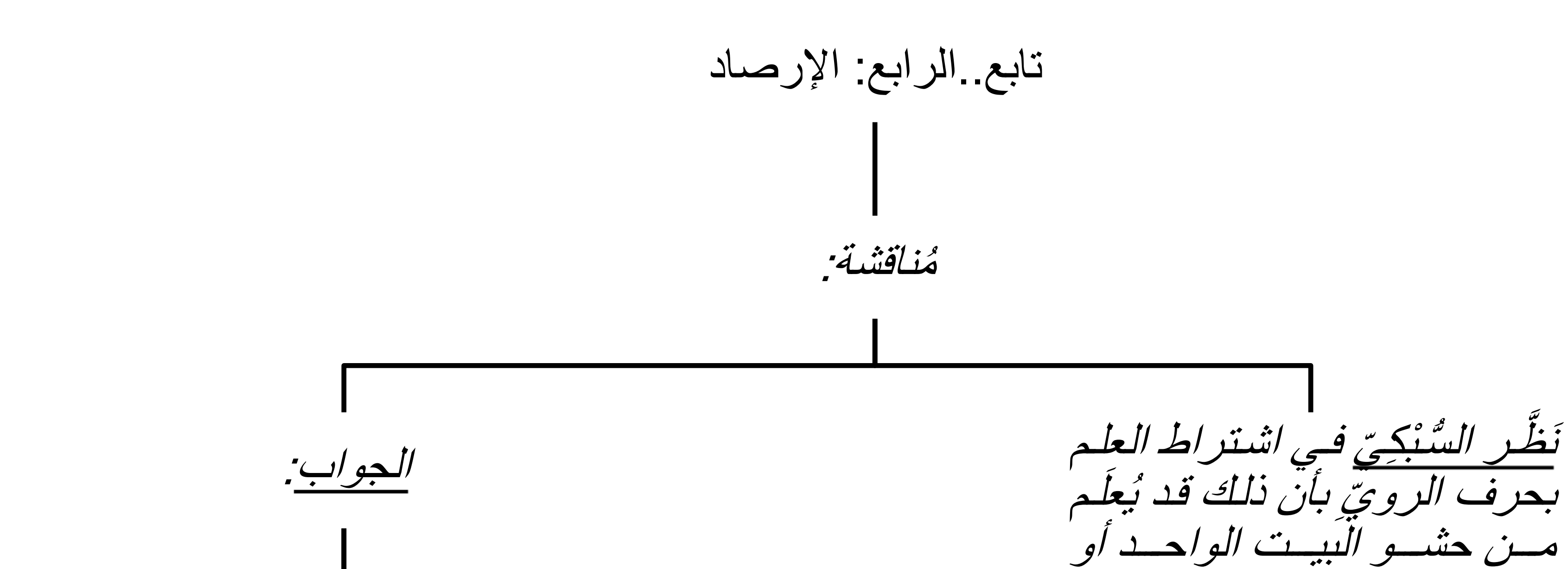
ولكنْ قال الناظمُ: المختارُ أن ذلك ليس بعيبٍ، بل تفنُّنُ الخطاب بذلك..من البلاغة
- وورد من ذلك في القرآن كثيرٌ، كـ..

{ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة}
- فأفرد السمع وجمع الآخرين

و{يتفيأ ظلاله عن اليمين والشمائل}

الرابع: الإرصاد





أَلَا تَرَى إلى أنّك لو وقفت على (وجاوزه) في (إِذَا لَمْ تستطِعْ شَيْئًا فدَعْهُ..وجاوِزْهُ إِلَى مَا تَستَطِيعُ)..لَعُلِمَ أن تكميلَهُ (تستطيعُ) وَإِنْ لَم يعلم عين الرويّ

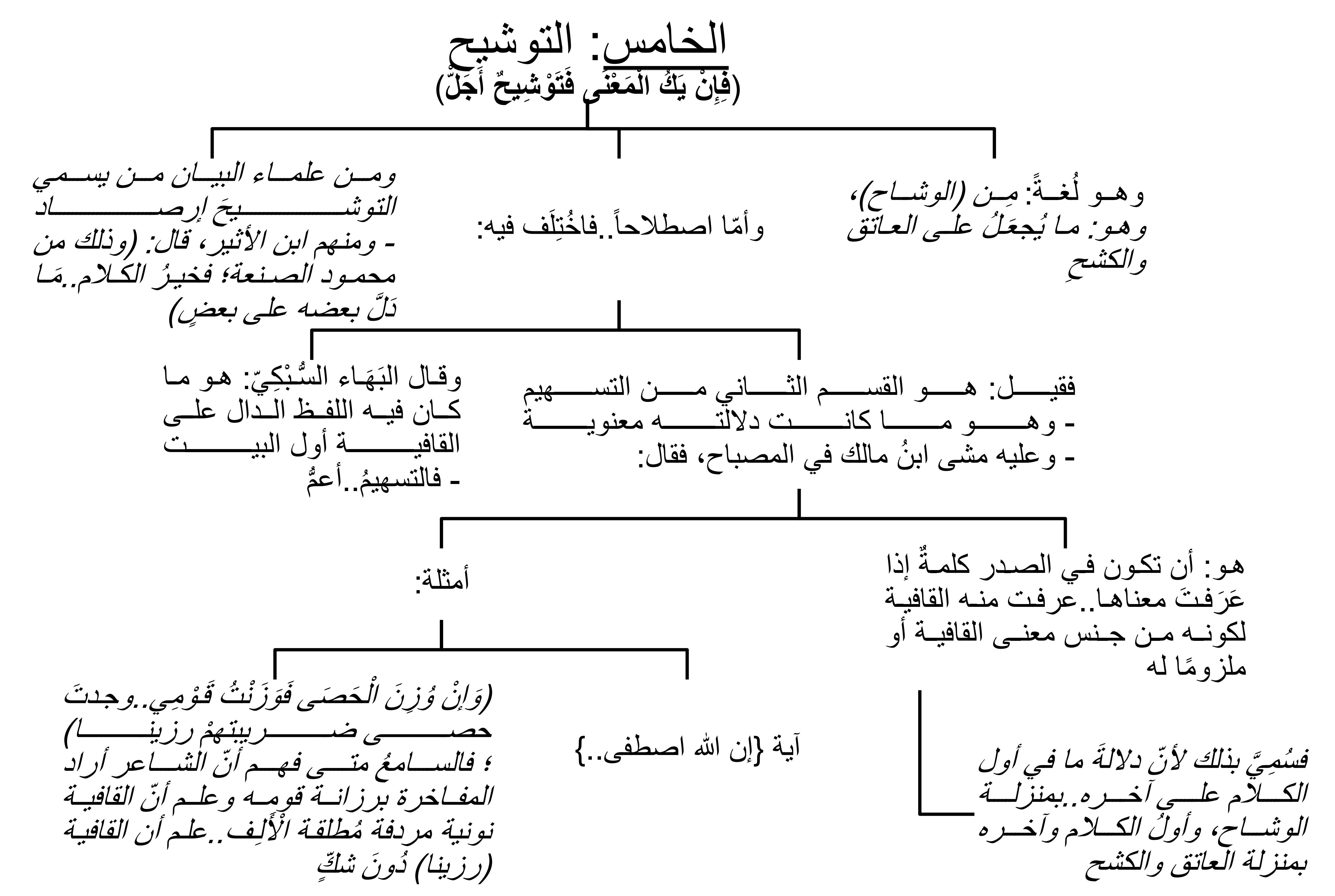
ولِذا قال: (ولذلك ذكره ابنُ منقذ وغيره ولم يشترطوا فيه ذلك).

١ - قد يكون من الأرصاد..ما لا يُعرف فيه العجز لعدم معرفة الرَّوِيّ

كـ{وما كان الناس إلا أمّة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم فيما فيه يختلفون} فلو سمعها مَن لا يعرف أن حرف الرَّوِيّ فيما قبلها النون..لتوهم أنّ العجز هُنَا (فيما فيه اختلفوا)

٢ - بل معرفة الرَّوِيّ وحده..ليست كافية في بعض الصور، بل لابد فيه من معرفة القافيـــة بكمالها

- أَلَا تَرَى إلى (أَحَلَّتْ دَمِي مِنْ غَيْرِ جُرْمٍ وحَرَّمَتْ..بِلاَ سَبَبٍ يَوْمَ اللِّقَاءِ كَلَامِي فَلَيْسَ الَّذي حَلَّلْتِهِ بِمُحَلَّلٍ..وَلَيْسَ الَّذِي حَرَّمْتِهِ بِحَرَامِ) فلو لم يعرف أن القافية مثل (سلام) و(كلام)..لربما توهم أنّ العجز (بمحرم) سيما مع مناسبة قوله قبله (بمحلل)


الخامس: التوشيح
(فَإِنْ يَكُ الْمَعْنَى فَتَوْشِيحٌ أَجَلّْ)
وهو لُغةً: مِن (الوشاح)، وهو: ما يُجعَلُ على العاتق والكشحِ
وأمّا اصطلاحاً..فاخْتُلِف فيه:
ومن علماء البيان من يسمي التوشيحَ إرصاد
- ومنهم ابن الأثير، قال: (وذلك من محمود الصنعة؛ فخيرُ الكلام..مَا دَلَّ بعضه على بعضٍ)
فقيل: هو القسم الثاني من التسهيم
- وهو ما كانت دلالته معنوية
- وعليه مشى ابنُ مالك في المصباح، فقال:
وقال البَهَاء السُّبْكِيّ: هو ما كان فيه اللفظ الدال على القافية أول البيت
- فالتسهيمُ..أعمُّ
هو: أن تكون في الصدر كلمةٌ إذا عَرَفتَ معناها..عرفت منه القافية لكونه من جنس معنى القافية أو ملزومًا له
أمثلة:
فسُمِيَّ بذلك لأنّ دلالةَ ما في أول الكلام على آخره..بمنزلة الوشاح، وأولُ الكلام وآخره بمنزلة العاتق والكشح
آية {إن الله اصطفى..}
(وَإنْ وُزِنَ الْحَصَى فَوَزَنْتُ قَوْمِي..وجدتَ حصى ضريبتِهِمْ رزينا)؛ فالسامعُ متى فهم أنّ الشاعر أراد المفاخرة برزانة قومه وعلم أنّ القافية نونية مردفة مُطلقة الْأَلِف..علم أن القافية (رزينا) دُونَ شكٍّ

السادس: المشاكلة

(وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ الْمُشَاكَلَهْ..أَنْ يُذْكَرَ الشَّيْءُ بِلَفْظٍ لَيْسَ لَهْ..لِكَوْنِهِ صُحْبَتَهُ تَحْقِيقًا اوْ..مُقَدَّرًا)

هي:

لغة: المماثلة

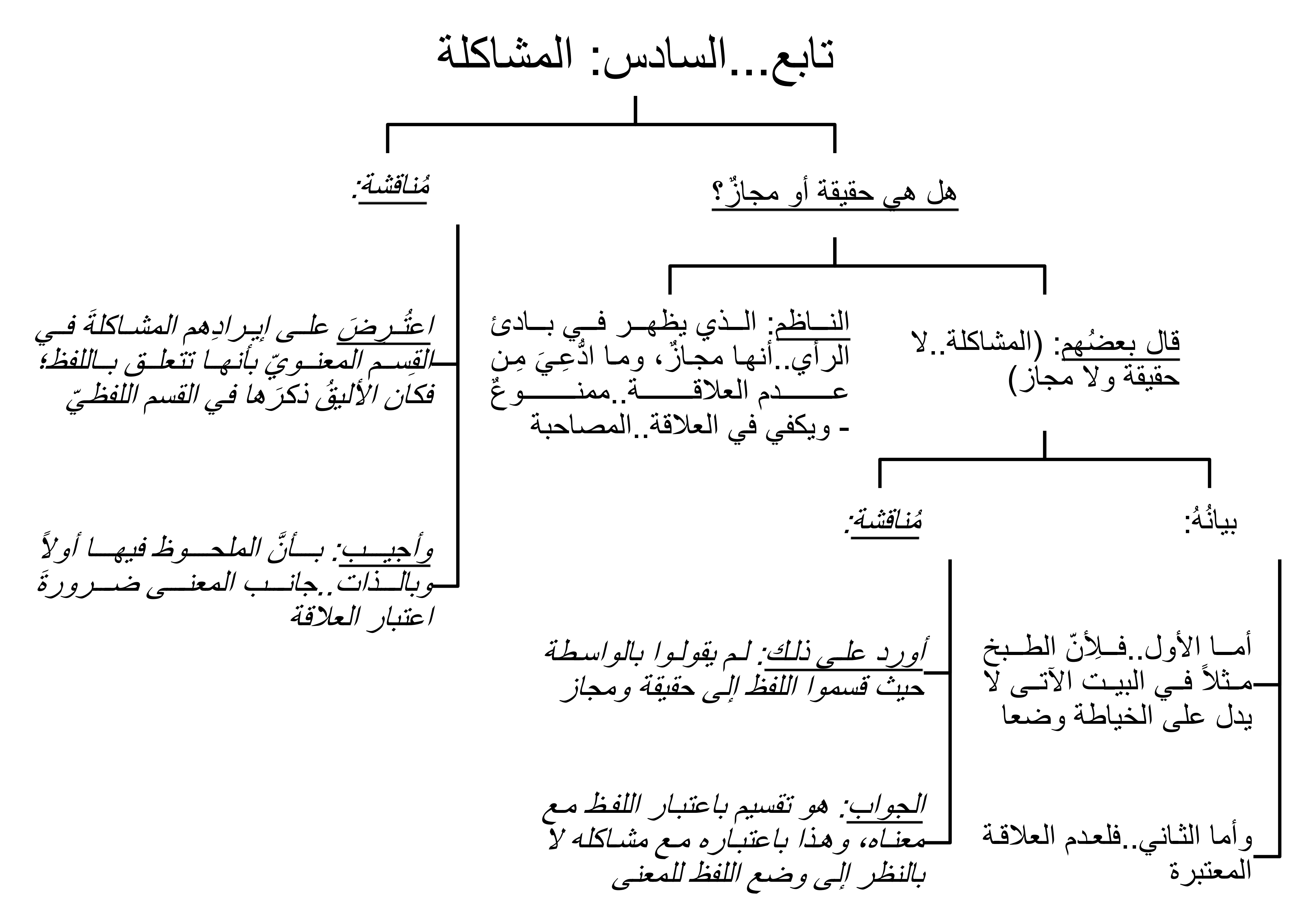
واصطلاحًا: (ذِكرُ الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تحقيقًا أو تقديرًا)
- وقال بعضهم: (ذِكرُ الشيءِ بلفظ مُصاحِبِهِ لوقوعه في صحبته)

قولهُ: (لوقوعه في صحبته)..احترازٌ عن الجناس التام والمجاز

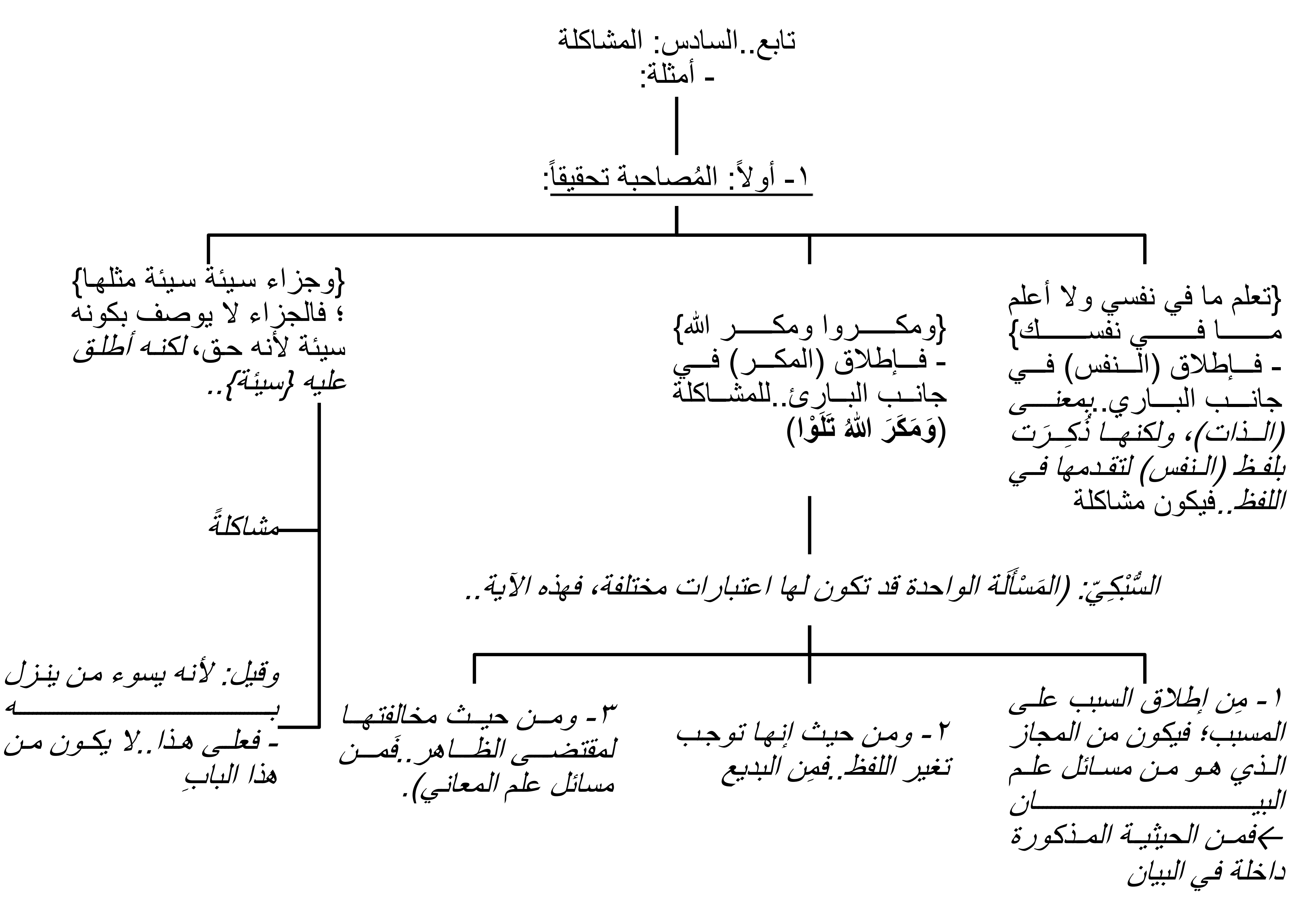
فإذا قُلتَ: (مال زيدٌ المالَ) لِمَن بذلَ المالَ..فقد عبرت في الثاني بلفظ مُصاحِبِهِ، ولكنْ لا لأجلِ المصاحبة، بل لكون الواضع وضعه للثانى حقيقةً كما وضعه الأول

وَإِذَا قلت: (قتل الْأَسَدُ من كان أسداً) وأنت تعنى بالأول السبع وبالثاني الشجاع..فقد عبرت عن الثاني بلفظ الأول لا للمصاحبة، بل لوجه من وجوه المجاز

تابع...السادس: المشاكلة



مُصْطفَى دَنْقَش



تابع..السادس: المشاكلة
- أمثلة:
١- أولاً: المُصاحبة تحقيقاً:
{تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك}
- فإطلاق (النفس) في جانب الباري..بمعنى (الذات)، ولكنها ذُكِرَت بلفظ (النفس) لتقدمها في اللفظ..فيكون مشاكلة
{ومكروا ومكر الله}
- فإطلاق (المكر) في جانب البارئ..للمشاكلة
(وَمَكَرَ اللهُ تَلَوْا)
{وجزاء سيئة سيئة مثلها}؛ فالجزاء لا يوصف بكونه سيئة لأنه حق، لكنه أطلق عليه {سيئة}..
مشاكلةً
وقيل: لأنه يسوء من ينزل به
- فعلى هذا..لا يكون من هذا البابِ
السُّبْكِيّ: (المَسْأَلَة الواحدة قد تكون لها اعتبارات مختلفة، فهذه الآية..
١- مِن إطلاق السبب على المسبب؛ فيكون من المجاز الذي هو من مسائل علم البيان ←فمن الحيثية المذكورة داخلة في البيان
٢- ومن حيث إنها توجب تغير اللفظ..فمِن البديع
٣- ومن حيث مخالفتها لمقتضى الظاهر..فَمن مسائل علم المعاني).
مُصْطفَى دَنْقَش

تابع..السادس: المشاكلة
- أمثلة:

<u>١- أولاً: المُصاحبة تحقيقاً:</u>

حديث «خذوا من الأعمال ما تطيقون فإن الله لا يمل حتى تملوا» مُتفق عليه
- فالمعنى: (لا يقطع فضله عنكم)

(قَالُوا: اقْتَرِحْ شَيْئًا نُجِدْ لكَ طَبْخَهُ..قُلْتُ: اطْبُخُوا لِي جُبَّةً وَقَمِيْصَا)
- أي: خِيطُوا لِي
(وَقَوْلُهُ: قَالُوا اقْتَرِحْ شَيْئًا نُجِدْ..قُلْتُ اطْبُخُوا لِي جُبَّةً بَيْتٌ عُهِدْ)

السُّبْكِيّ: ((اطبخوا) يظهر فيه أنَّهُ..

ليس مِن مجاز المقابلةِ، بل من الاستعارة ؛ لمشابهة الطبخ للخياطة، والإطعام للكسوة في النفع
- ولكنْ مجاز المقابلة بالاستقراء..يكون اللفظ المقابل والمقابل كلاهما في كلام متكلم واحد، وهنا (اطبخوا) في كلام شخص و(طبخَه) في كلام آخر

وأنّ هذا القسم من الضرب الثاني من أحد قسمي القول بالموجب

وهو بعينه الأسلوب الحكيم المذكور في علم المعاني).

- أمثلة:

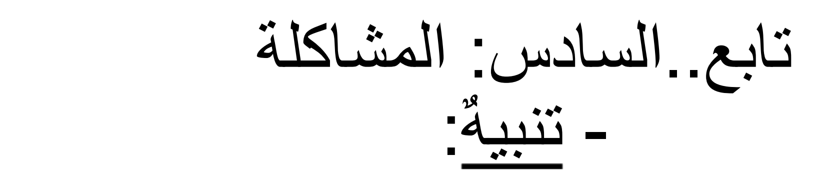
٢- ثانياً: المُصاحبة تقديراً:

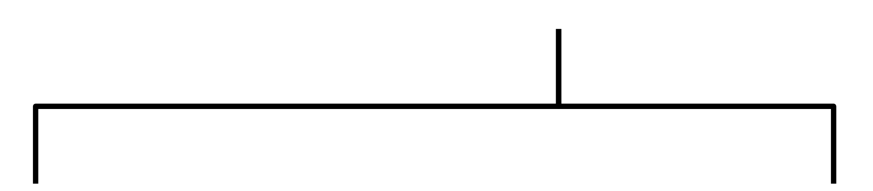
{صـــــبغة اللهِ} أي: (تطهيـــــــر اللهِ) لأن الإيمـــــــان يُطَهِّـــــرُ النفـــــوسَ

- والأصل فيه..أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر يسمونه المعمودية، ويقولون أنّه تطهير لهم؛ فعبَّر عن الإيمان بـ{صبغة الله} للمشاكلة بهذه القرينة، *أي: (صبغة الله لا صبغتكم)*

تابع..السادس: المشاكلة

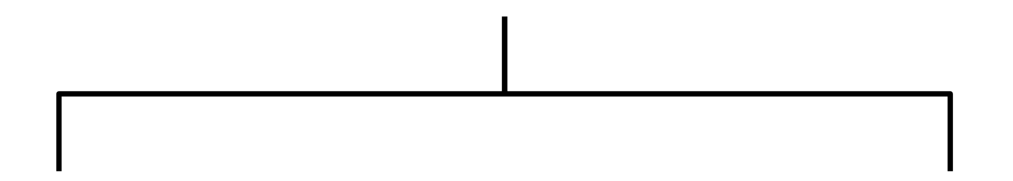
- تنبيهٌ:





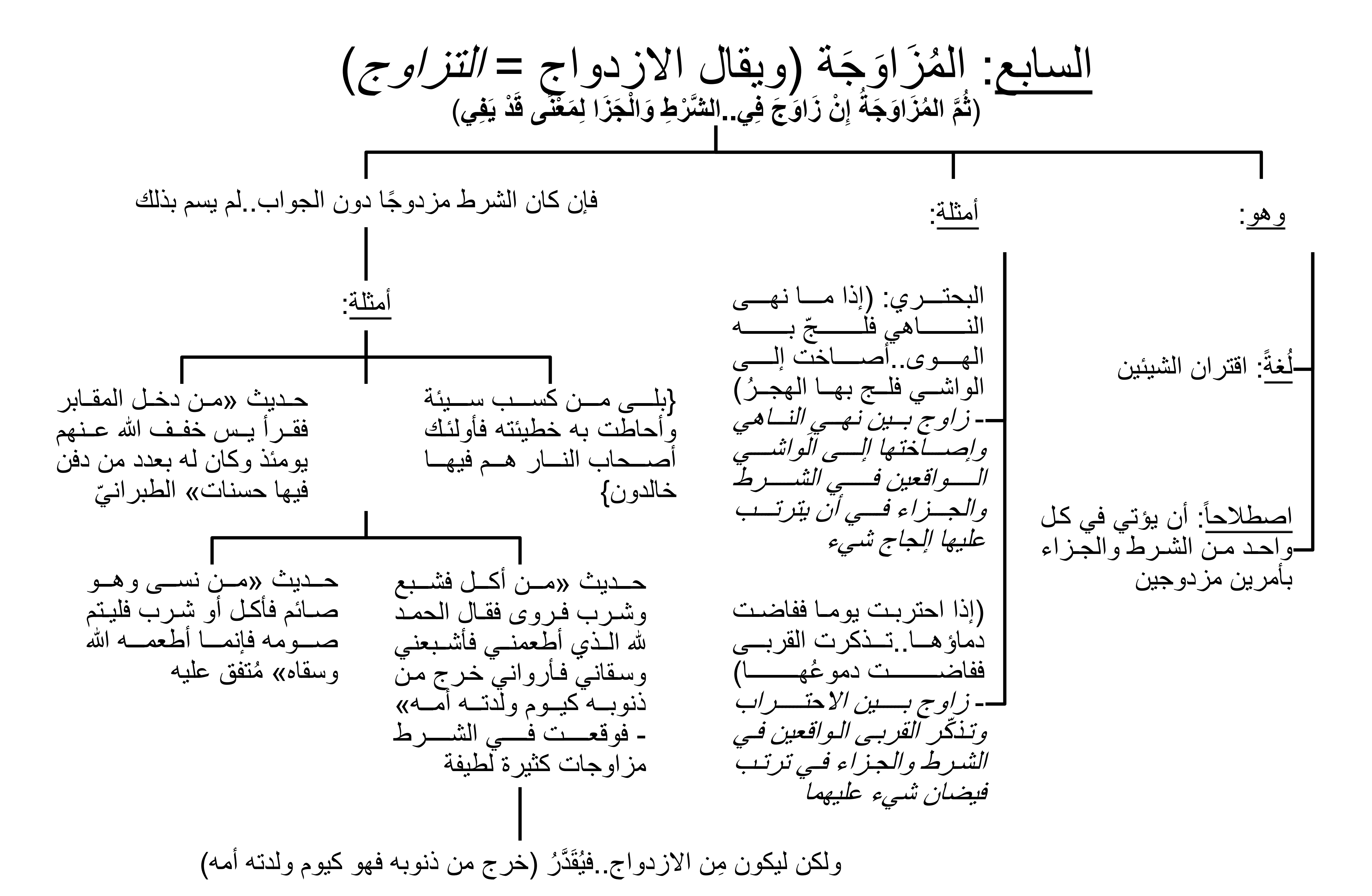
الغالبُ..تأخير اللفظ الذي تقع به المشاكلة عمّا يُشاكلُه
- كالأمثلة المتقدمة

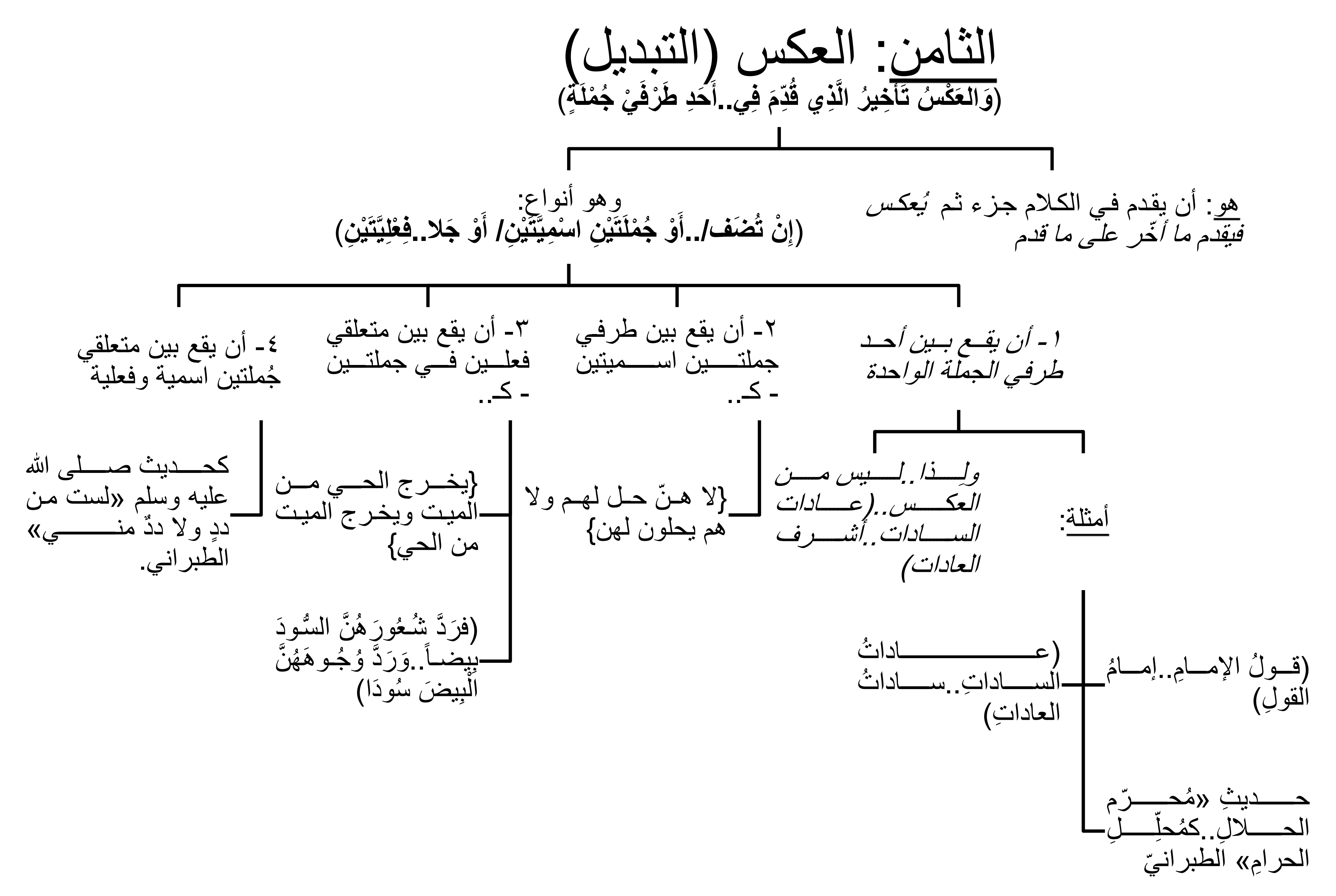
وقد يتقدم،



كـ{فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم}

وكـ*(مَنْ مُبْلِغٌ أفْنَاءَ يَعْرُبَ كُلِّهَا..أنــي ابتنيتُ الجَارَ قَبْلَ المنزِلَ)*


السابع: المُزَاوَجَة (ويقال الازدواج = التزاوج)
(ثُمَّ المُزَاوَجَةُ إِنْ زَاوَجَ فِي..الشَّرْطِ وَالْجَزَا لِمَعْنًى قَدْ يَفِي)
وهو:
لُغةً: اقتران الشيئين
اصطلاحاً: أن يؤتي في كل واحد من الشرط والجزاء بأمرين مزدوجين
أمثلة:
البحتري: (إذا ما نهى الناهي فلجّ به الهوى..أصاخت إلى الواشي فلج بها الهجرُ)
- زاوج بين نهي الناهي وإصاختها إلى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء في أن يترتب عليها إلجاج شيء
(إذا احتربت يوما ففاضت دماؤها..تذكرت القربى ففاضت دموعُها)
- زاوج بين الاحتراب وتذكّر القربى الواقعين في الشرط والجزاء في ترتب فيضان شيء عليهما
فإن كان الشرط مزدوجًا دون الجواب..لم يسم بذلك
أمثلة:
{بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون}
حديث «من دخل المقابر فقرأ يس خفف الله عنهم يومئذ وكان له بعدد من دفن فيها حسنات» الطبرانيّ
حديث «من أكل فشبع وشرب فروى فقال الحمد لله الذي أطعمني فأشبعني وسقاني فأرواني خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه» - فوقعت في الشرط مزاوجات كثيرة لطيفة
حديث «من نسى وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه» مُتفق عليه
ولكن ليكون مِن الازدواج..فيُقَدَّرُ (خرج من ذنوبه فهو كيوم ولدته أمه)


الثامن: العكس (التبديل)
(وَالعَكْسُ تَأْخِيرُ الَّذِي قُدِّمَ فِي..أَحَدِ طَرْفَيْ جُمْلَةٍ)
هو: أن يقدم في الكلام جزء ثم يُعكس فيقدم ما أخّر على ما قدم
وهو أنواع:
(إِنْ تُضَفُ/..أَوْ جُمْلَتَيْنِ اسْمِيَّتَيْنِ/ أَوْ جَلا..فِعْلِيَّتَيْنِ)
١ - أن يقع بين أحد طرفي الجملة الواحدة
٢- أن يقع بين طرفي جملتين اسميتين - كـ..
٣- أن يقع بين متعلقي فعلين في جملتين - كـ..
٤- أن يقع بين متعلقي جُملتين اسمية وفعلية
أمثلة:
ولِذا..ليس من العكس..(عادات السادات..أشرف العادات)
(قولُ الإمامِ..إمامُ القولِ)
(عاداتُ الساداتِ..ساداتُ العاداتِ)
حديثِ «مُحرّم الحلالِ..كمُحلِّلِ الحرامِ» الطبرانيّ
{لا هنّ حل لهم ولا هم يحلون لهن}
{يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي}
(فرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضاً..وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبِيضَ سُودَا)
كحديث صلى الله عليه وسلم «لست من ددٍ ولا ددٌ مني» الطبراني.

مُصْطفَى دَنْقَش

التاسع: الرجوع *(الاستدراك)*

(وَالرُّجُوعُ: إنْ عَلَى..كَلامِهِ السَّابِقِ قَدْ يَعُودُ..بِنَقْضِهِ لِنُكْتَةٍ يُرِيدُ)

هو: (أن يرجع المتكلم عن الكلام السابق بالنقض بأن ينفي مثبتًا أو يثبت منفيًا) - وإنما يكون لنكتة وإلا فهو كذب محض

أمثلة:

(قِفْ بالدِّيارِ التي لم يَعْفُها القِدَمُ..بَلَى وغَيَّرَها الأرواحُ والدِّيَمُ)

والنكتة فيه: أنه يبين رجوعُه دهش عقله عند رؤية ديار أحبته، فلم يعرف ما يقول وتوهم ما لسس بصحيح، فلمّا راجعه عقلُه..رجع بالنقض عن الكلام الأول

←فليس المرادُ..أنه غلط ثم استدرك ؛ لأنّ ذلك يكون غلطا لا بديع فيه، بل المراد أنه أوهم الغلط وإنْ كان قاله على عمدٍ إشارةً إلى تأكيد الاخبار بالثاني، لأنّ الشيء المرجوع إليه..يكون تحققه أشد

جَعَلَ منه في الإيضاح (ألَيْسَ قَليلاً نَظْرَةٌ إنْ نَظرْتُها..إلَيْكِ وَكَلاَّ لَيْسَ مِنْكِ قَلِيلُ)

ونظر فيه السبكيُّ بأن القليل المثبت..هو باعتبار القلة الحقيقية، والقليل الْمَنْفِيّ..باعتبار ما يقتضيه مقام التشوق ←فلم يتواردا عَلَى مَعنَى واحدٍ؛ فَلَا رُجُوعَ

شرح المفتاح: من أنواع الاستدراك..أن يبتدأ كلامه بما يوهم السامع أنّه هجوٌ، ثُمّ يستدرك ويأخذ في المدح

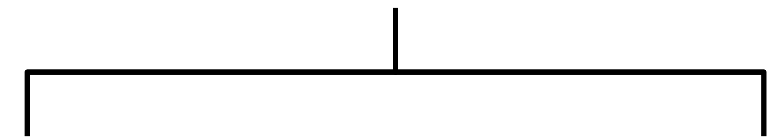
وذلك كـ(لا تقُل بُشرَى ولكن بُشريانِ..غرةُ الداعي ويومُ المهرجان)).

ولكنْ هذا غيرُ مستحسن عند الحذاق ؛ فالسامعُ..ربما تطير من أول الكلام وتأذى فلا يلتذّ بما بعده

العاشــــــــر: الســــــلب والإيجـــــاب

(قُلْـتُ: وَمِنْـهُ السَّـلْبُ وَالإِيجَـابُ إنْ..مِـنْ جِهَتَـيْنِ اشْـتَمَلاهُ حَيْـثُ عَـنّْ)

- وهُو من زيادتي، وذكر ابن أبي الأَصبع أنه من مستخرجاته، ولكنه سبقه إليه العسكريُّ



عرَّفَهُ العسكريُّ بـ(أن يبني المتكلمُ كلامـه علـى نفـي شـيء مـن جهـة وإثباته من جهة أخرى)

وقال البَهَاء السُّبْكِيّ: (هو راجع إلى الطباق)

أمثلة:

{فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهمـــا قـــولا كريمـــا}
- *فنَهَى عن القول وَأَمَرَ به من جهتين*

(ونُنكِرُ إن شِئنا على النّاسِ قولَهم..ولا يُنكِرونَ القولَ حينَ نَقولُ)

(هضيمُ الحَشا لا يملأُ الكفَّ خَصْرُها..يُمَلأَ منها كلُّ حِجْلٍ ودُمْلُجِ)

مِن المُحسِّناتِ المعنويةِ:

الـ(١١): (وَمِنْهُ مَدْحُ الشَّيْءِ ثُمَّ ذَمُّهُ)

وفسره ابن أبي الأصبع بـ(أن يقصد المادح إفراد ممدوحه بصفة لا يشركه فيها غيرُه فينفيها في أول كلامه عن الناس ويثبتها لممدوحه)

كقول الخنساء: (ما بلغتْ كفُّ امرئٍ متناولٍ..مِن المجد إلاَّ والذي نلت أطولُ
ولا بلغَ المُهدُون في القولِ مدحةً..وإنْ أطنبوا إلاّ الذي فيك أفضلُ)

قال ابن حجة: (هو بمعنى الرجوع)

الـ(١٢): ذَمُّ الشيء ثم مدحُه (التلطف) (أَوْ عَكْسُهُ)

الـ(١٣): التغايُر (تَغَايُرٌ يَعُمُّهُ)

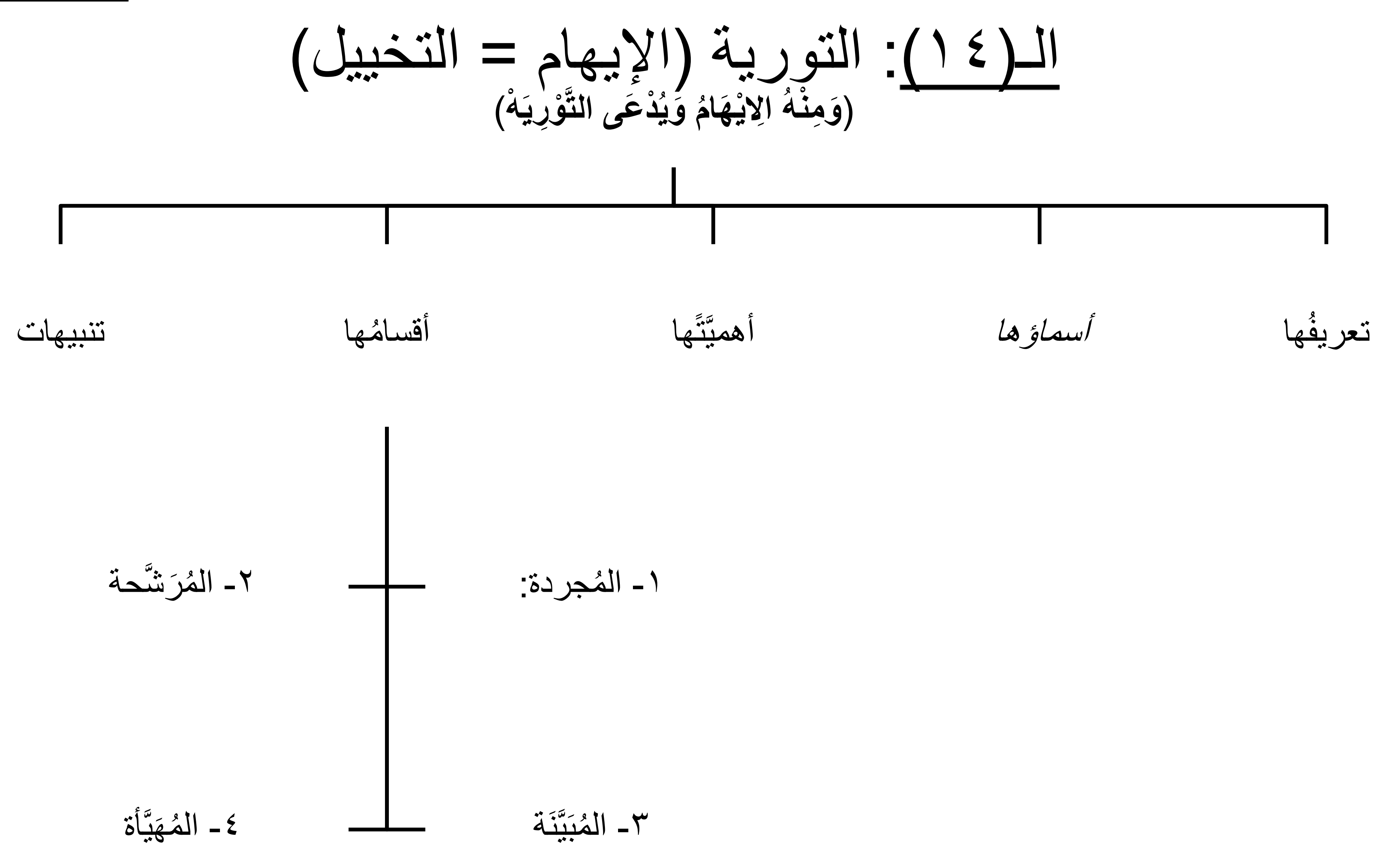
- ذكرته من زيادتي، وهو يشملُ النوعين قبلَهُ

هو: (أن يغاير ما كان عليه)
- وذلك بأن يمدح الشيء ثم يذمه أو بالعكس

مِثالٌ: قول الصفي بعد أن شكا من العذال: (فالله يكلأ عذالي ويلهمهم..عذلي فقد فرَّحوا قلبي بذكرِهم)

الـ(١٤): التورية (الإيهام = التخييل)

(وَمِنْهُ الاِيْهَامُ وَيُدْعَى التَّوْرِيَهْ)



أولاً: تعريفُها:

(إطْلاقُ لَفْظِ شِرْكَةٍ وَيُقْصَدُ..بَعِيدُهُ)

لُغةً: مصدرُ (وريت الخبر) إذا سترته وأظهرت غيرَه

فكأنه مأخوذ من (وراء الإنسان)، كأن المتكلم يجعله وراءه بحيث لا يظهر

وأصلها..(وورية) فأبدل أول الواوين تاء كما في (توصية)

- ووزنها (تفعلة)

اصطِلاحاً: (أن يُذكَرَ لفظٌ له معنيان *أو أكثرُ*، أحدُها قريبٌ ظاهرٌ بحسب العرف والآخرُ بعيدٌ، ويُقصَدُ البعيدُ، ويُوَرَّى عنه بالقريب فيتوهمه السامع من أول وهلةٍ)

والمراد..الشركة المعنوية

- فقد يكونانِ حقيقتين أو أحدُهما حقيقةً والآخرُ مجازًا، لا الشركة الأصولية، فإن ذلك لا يكون في المجاز

ومعرفةُ أن البعيدَ هو المُرادُ..يكونُ بالاعتمادِ على قرينةٍ خفيّةٍ

- وَإِطلَاق ذلك اللفظ المشترك على كل من معنييه أو معانيه وإِرَادَة البعيد منها..

وليس كل لفظ مشترك بين معنيين يتصوّر فيه التورية، وإنما تتصور التوريةُ حيث يكون المعنيان ظاهرين مع كونِ أَحَدِهمَا أسبقَ إلى الفهم من الآخر

- وهذا يختلف باختلاف الأماكن والعُرف وبحسب اللوازم المبيّنة والمرشّحة

قَد يَكُونَ بالحقيقة

- كالمشترك الّذِي اشتهر منه أحد معانيه؛ لأنّ المشهور أقربُ تبادرا إلى الفهم من الآخر

وقد يكون بالمجاز

- كلفظٍ له مجازان اشتهر أَحَدُهمَا

وقد يكون أَحَدهمَا بالحقيقة والآخر بالمجاز ؛ فالحقيقةُ..أقربُ تبادراً إلى الذهنِ من المجاز

ثانياً: أسماؤها:
- وسُمِّيَ أيضاً..

(الإيهامَ)، وإليه ذهب السَّكاكيّ تبعا لِعبد القاهرِ في الدَّلائِل؛ وذلك لما فيه من إدخال السامع في الوهم

ولكنَّهُ بعيدٌ عن معنى التورية؛ لأنَّ الإيهامَ صادقٌ بأي نوع من الغلطِ، فهو أعمُّ

و(التخييل) مِن الخَيَال، وهو الوهم

ولكنَّهُ بعيدٌ عن معنى التورية؛ لأنَّ التخييل مِن الخيالِ، وهو ضِدُّ الحقيقةِ، وليست التوريةَ كذلك بل المتكلم أراد الحقيقة يقينا، وإنما وَرَّاها

و(التوجيه)، وإليه ذهب ابنُ أبي الإصبع - فهو مصدر (وجَّهتُ الشيءَ) إذا جعلته ذا وجهين

ولكنَّهُ بعيدٌ عن معنى التورية؛ لأنَّ الكلام إذا كان ذا وجهين..لَزِمَ أن يكونا في القرب والبعد من فهم المخاطب على حد سواء، وليس كذلك التورية

وفيه نظرٌ أيضاً؛ لِأنّ السكاكيّ وغيرَهُ أفردوا التوجيه عن التورية وجعلوه نوعا مستقلا

(المغالطة المعنوية)، وإليه ذهب ابن الأثير

ولكنَّهُ بعيدٌ عن معنى التورية؛ لأنَّ المُغالطة صادقةٌ بأي نوع من الغلطِ، فهو أعمُّ

ثالثا: أهميَّتَّها: (وَفَضَّلُوا ذَا النَّوْعَ ثُمَّ تَالِيَهْ)

- فهي..فن عظيم وباب منيع

وهــي والاســتخدام أفضل أنواع البديع

- صـرَّح الأندلسـيُّ بـأن الاسـتخدام أجـل مـن التورية وأعذبُ وألطف
- والمختـار عنـدي..أنهمـا سيانِ

الزمخشري: (لا ترى بابا في البيـان أدقَّ ولا ألطف مـن التوريـة ولا أنفـع ولا أعــون علـــى تأويـــل المتشـابهات فـي كـلام الله ورسوله

مِن ذلك {الرحمن على العـــرش اســـتوى} - فالاســـتواء علـــى معنيين:

1. ١- الاسـتقرار فـي المكـان، وهو المعنى القريب المورى بـه الـذي هو غيـر مقصـود؛ لتنزيه الحق تعالى عنه
2. ٢- الاستيلاء والملـك، وهـو المعنى البعيد المقصـود الـذي وُرِّيَ عنـــه بالقريـــب المذكورِ).

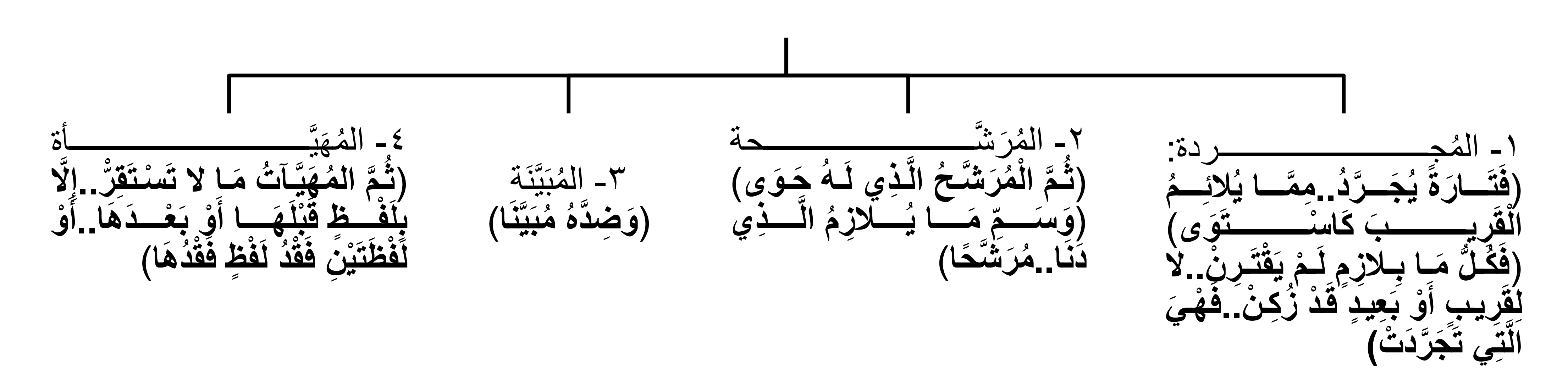
ابن حجة: (

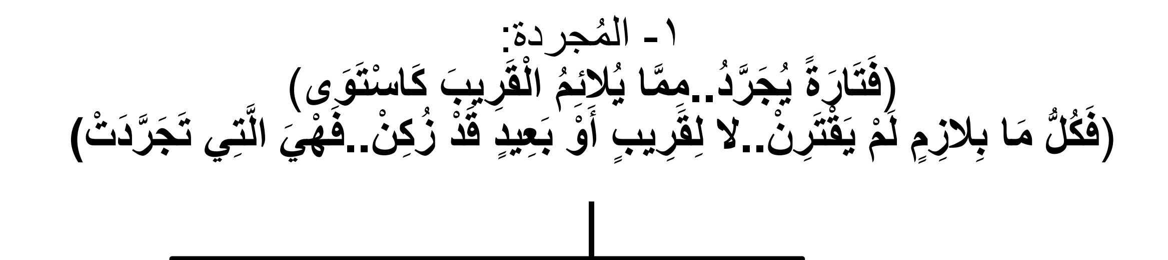
1. ١- كانـــت خـــواطر المتقـــدمين عـــن التوريـة..بمعزل، ورُبَّمـا وقعت لهم عفوا دُون قصد
2. ٢- وأول من كشف غطاءها وجلا ظلمة إشكالها المتنبـي وتـلاه أبـو العـلاء فـأتى بهـا علـى عقـادة وتكلف
3. ٣- ثـــم القاضـــي الفاضـــل - وهـو الـذي كشـف بعـد طـول التحجـب سـتر حجابها
4. ٤- ثـم تـداولها النـاس بعـده فسـموا إلـى أفقهـا وأطلعوا شموسها

(قُلْتُ لَقَدْ قَصَّرَ فِي بَيَانِهَا..فَلَيْسَ فِـــي الْبَـــدِيعِ مِثْـــلُ شَـــانِهَا)

وقـد قصَّـر القزوينـيُّ فـي شـأن التوريـة، ومـا أنْصَفَهَا، حيثُ أخلّ بـذكر أقسامها، وهـي أعظـم أنـواع هذا الفن وأجلّه

رابعاً: أقسامُها:





هي: أنْ لا يُذكَرَ فيها شيءٌ من لوازم القريبِ المُوَرَّي به ولا البعيدِ المورى عنه

أمثلة:

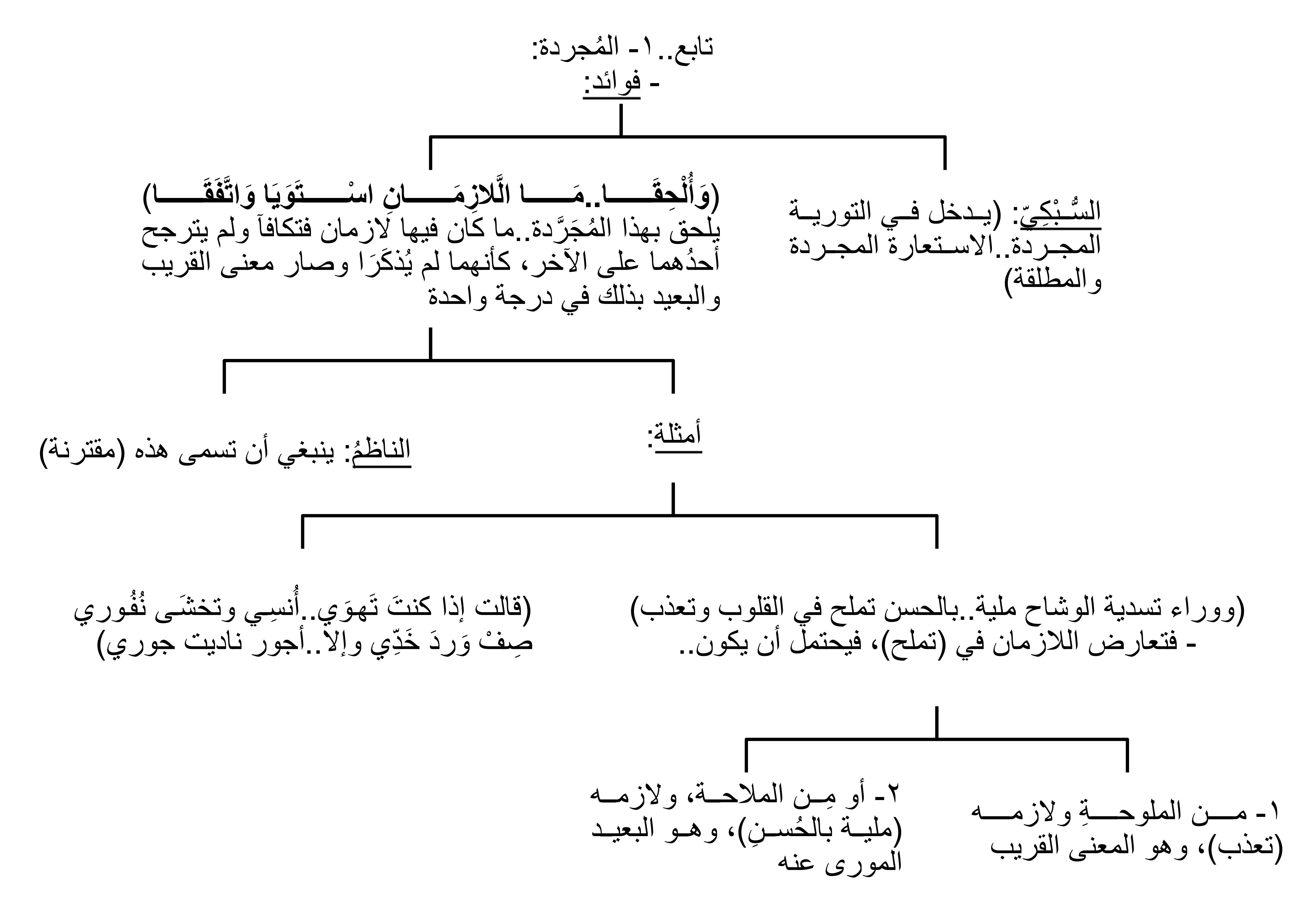
{الرحمن على العرش استوى}
- *فالقريب: الاستقرار*
- *والبعيدُ المُرادُ: الاستيلاء بالقدرة والملك*

ونظَّر فيه السُّبْكِيُّ بأن لفظ {على} تلائم المعنى القريب المورى به ؛ فحقيقتُها الاستعلاءُ الحسيّ الذي ليس بمرادٍ

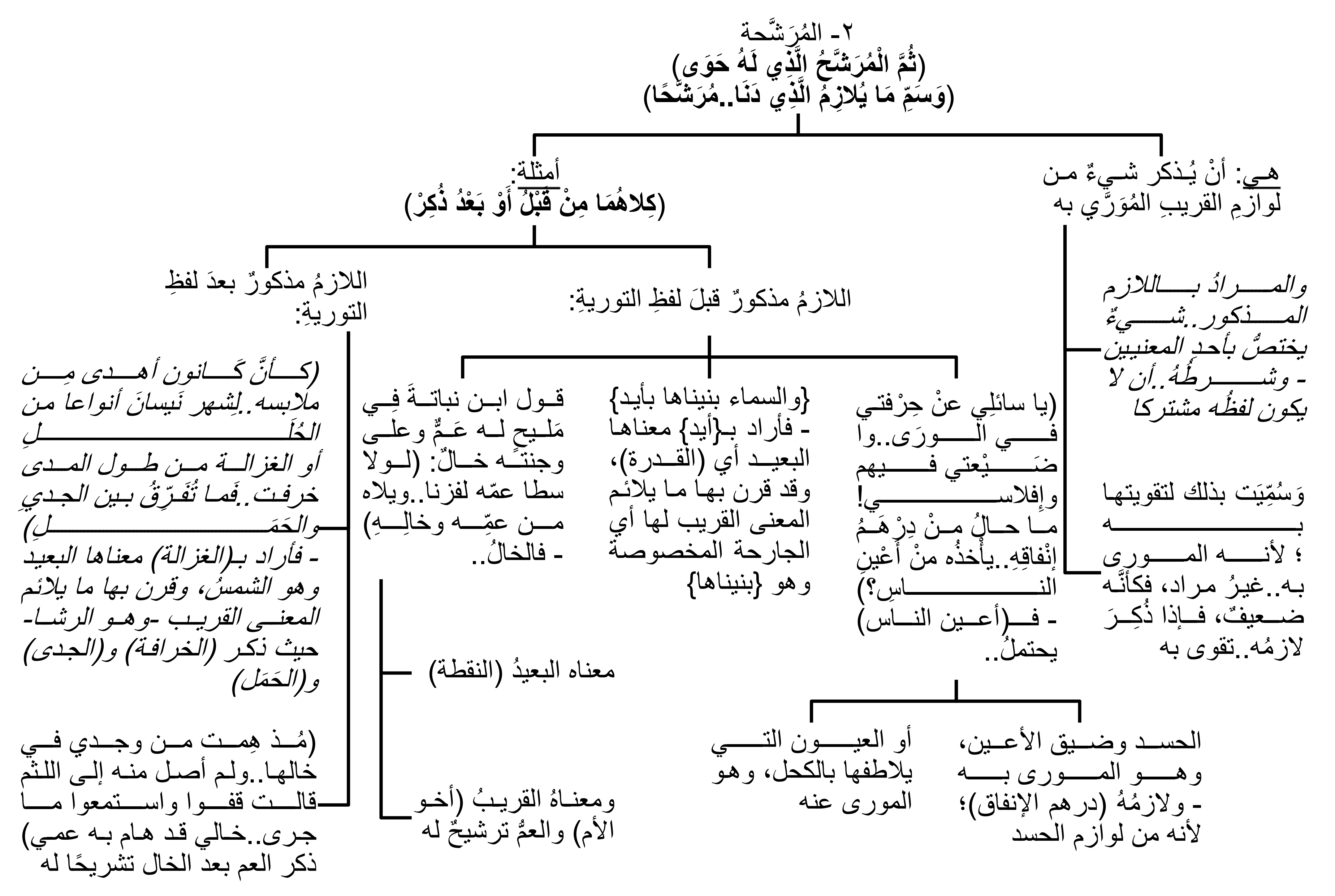
قَول أبي بكرٍ في الهجرة وَقد سُئلَ عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذا؟ فقال: (رجل يهديني إلى السبيل)
- أراد يهديني إلى الإسلام فوَرَّى عنه بهادي الطريق وهو الدليل في السفر

قول إبراهيم عليه السلام لما سأله الجبار عن زوجته: (هذه أختي)
- فأراد أخوة الإسلام

قول ابن عبد الظاهر يصف وادياً: (وبطحاءَ مِن وادٍ يروقُكَ حُسنُه..ولا سيما إن جاد غيثٌ مُبكِّرُ به الفضلُ يبدو والربيع وكم غدا..به العيش يحيي وهْو لا شك جعفرُ)
- فالتورية وقعت في (الفضل) و(الربيع) و(يحيى) و(جعفر)، والاشتراكُ في كل من الأربعة..ظاهرٌ



تابع..١- المُجردة:
- فوائد:
السُّبْكِيّ: (يدخل في التورية المجردة..الاستعارة المجردة والمطلقة)
(وَأُلْحِقَا..مَا اللَّازِمَانِ اسْتَوَيَا وَاتَّفَقَا)
يلحق بهذا المُجَرَّدة..ما كان فيها لازمان فتكافآ ولم يترجح أحدُهما على الآخر، كأنهما لم يُذكَرَا وصار معنى القريب والبعيد بذلك في درجة واحدة
أمثلة:
الناظمُ: ينبغي أن تسمى هذه (مقترنة)
(ووراء تسدية الوشاح ملية..بالحسن تملح في القلوب وتعذب)
- فتعارض اللازمان في (تملح)، فيحتمل أن يكون..
(قالت إذا كنتَ تَهوَي..أُنسِي وتخشَى نُفُوري
صِفْ وَردَ خَدِّي وإلا..أجور ناديت جوري)
١- من الملوحةِ ولازمه (تعذب)، وهو المعنى القريب
٢- أو مِن الملاحة، ولازمه (ملية بالحُسنِ)، وهو البعيد الموري عنه

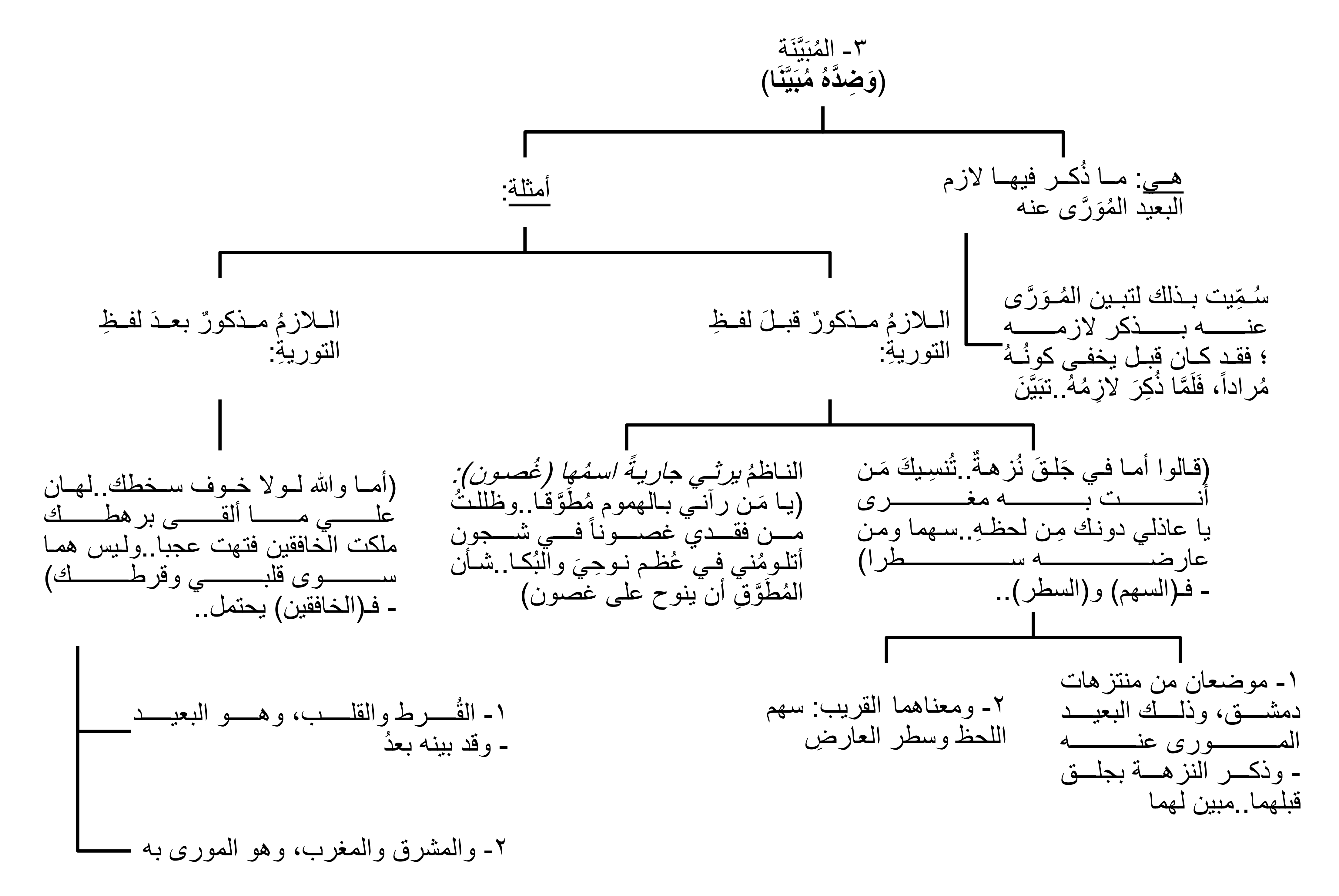

٢- المُرَشَّحة
(ثُمَّ الْمُرَشَّحُ الَّذِي لَهُ حَوَى)
(وَسَمِّ مَا يُلازِمُ الَّذِي دَنَا..مُرَشَّحًا)
هي: أنْ يُذكر شيءٌ من لوازمِ القريبِ المُوَرَّي به
أمثلة:
(كِلاهُمَا مِنْ قَبْلُ أَوْ بَعْدُ ذُكِرْ)
والمرادُ باللازم المذكور..شيءٌ يختصُّ بأحدِ المعنيين - وشرطُهُ..أن لا يكون لفظُه مشتركا
وَسُمِّيَت بذلك لتقويتها به؛ لأنه المورى به..غيرُ مراد، فكأنَّه ضعيفٌ، فإذا ذُكِرَ لازمُه..تقوى به
اللازمُ مذكورٌ قبلَ لفظِ التوريةِ:
اللازمُ مذكورٌ بعدَ لفظِ التوريةِ:
(يا سائِلِي عنْ حِرْفتي في الورَى..وا ضَيْعتي فيهم وإفلاسي! ما حالُ منْ دِرْهَمُ إنْفاقِهِ..يأْخذُه منْ أعْينِ النّاسِ؟)
- فـ(أعين الناس) يحتملُ..
الحسد وضيق الأعين، وهو المورى به - ولازمُهُ (درهم الإنفاق)؛ لأنه من لوازم الحسد
أو العيون التي يلاطفها بالكحل، وهو المورى عنه
{والسماء بنيناها بأيد}
- فأراد بـ{أيد} معناها البعيد أي (القدرة)، وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب لها أي الجارحة المخصوصة وهو {بنيناها}
قول ابن نباتةَ فِي مَليحٍ له عَمٌّ وعلى وجنتِه خالٌ: (لولا سطا عمّه لفزنا..ويلاه من عمِّه وخالِهِ)
- فالخالُ..
معناه البعيدُ (النقطة)
ومعناهُ القريبُ (أخو الأم) والعمُّ ترشيحٌ له
(كأنَّ كانون أهدى مِن ملابسه..لِشهر نَيسانَ أنواعا من الحُلَلِ
أو الغزالة من طول المدى خرفت..فَما تُفَرِّقُ بين الجديِ والحَمَلِ)
- فأراد بـ(الغزالة) معناها البعيد وهو الشمسُ، وقرن بها ما يلائم المعنى القريب -وهو الرشا- حيث ذكر (الخرافة) و(الجدى) و(الحَمَل)
(مُذ هِمت من وجدي في خالها..ولم أصل منه إلى اللثم
قالت قفوا واستمعوا ما جرى..خالي قد هام به عمي)
ذكر العم بعد الخال تشريحًا له

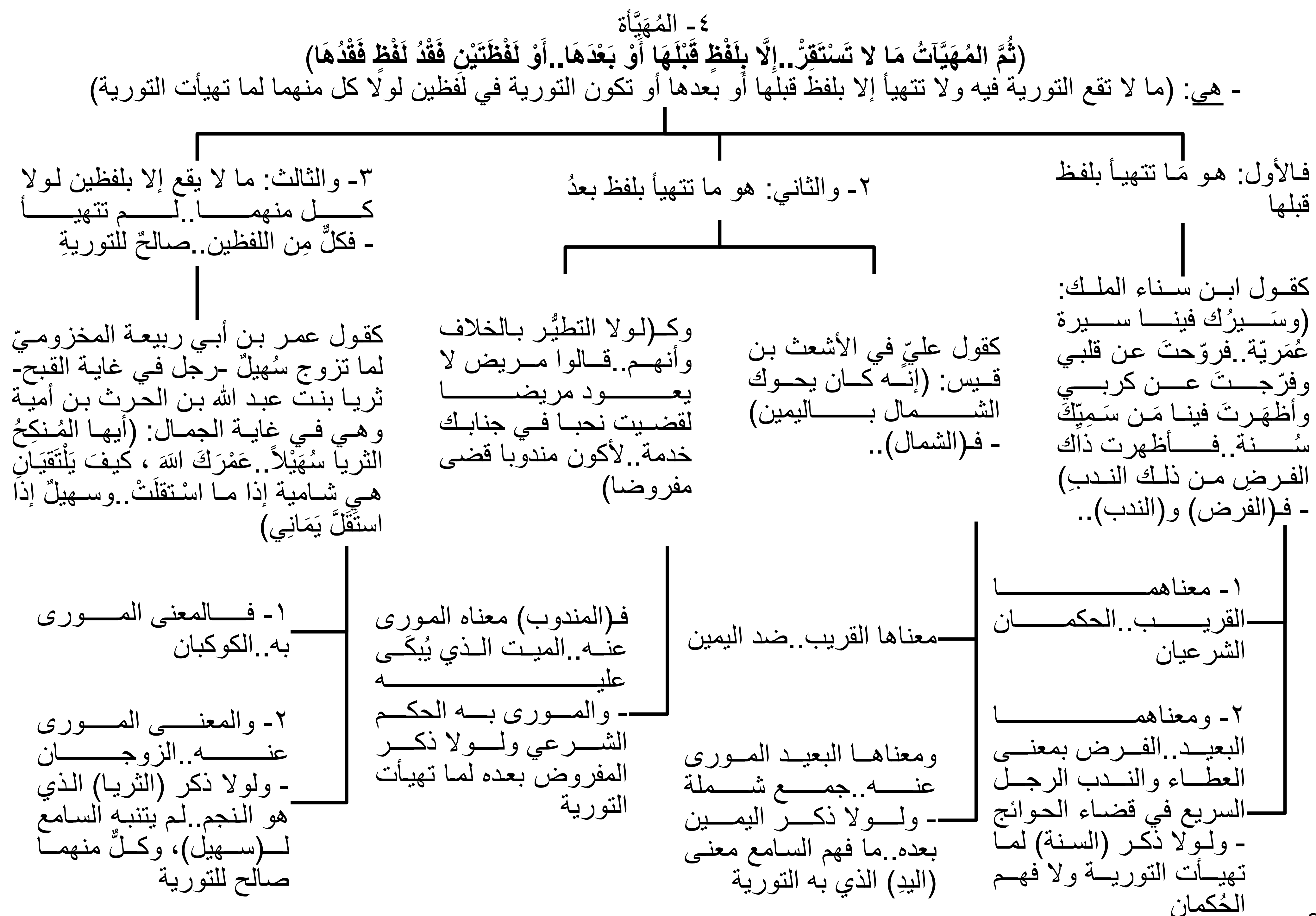
تابع..٢- المُرَشَّحة

فَائِدَةٌ: البَهَاء السُّبْكِيّ: (التورية المرشحة..نوعٌ مِن الاستعارةِ المرشحّة في الأصل - والفرق بينهما:

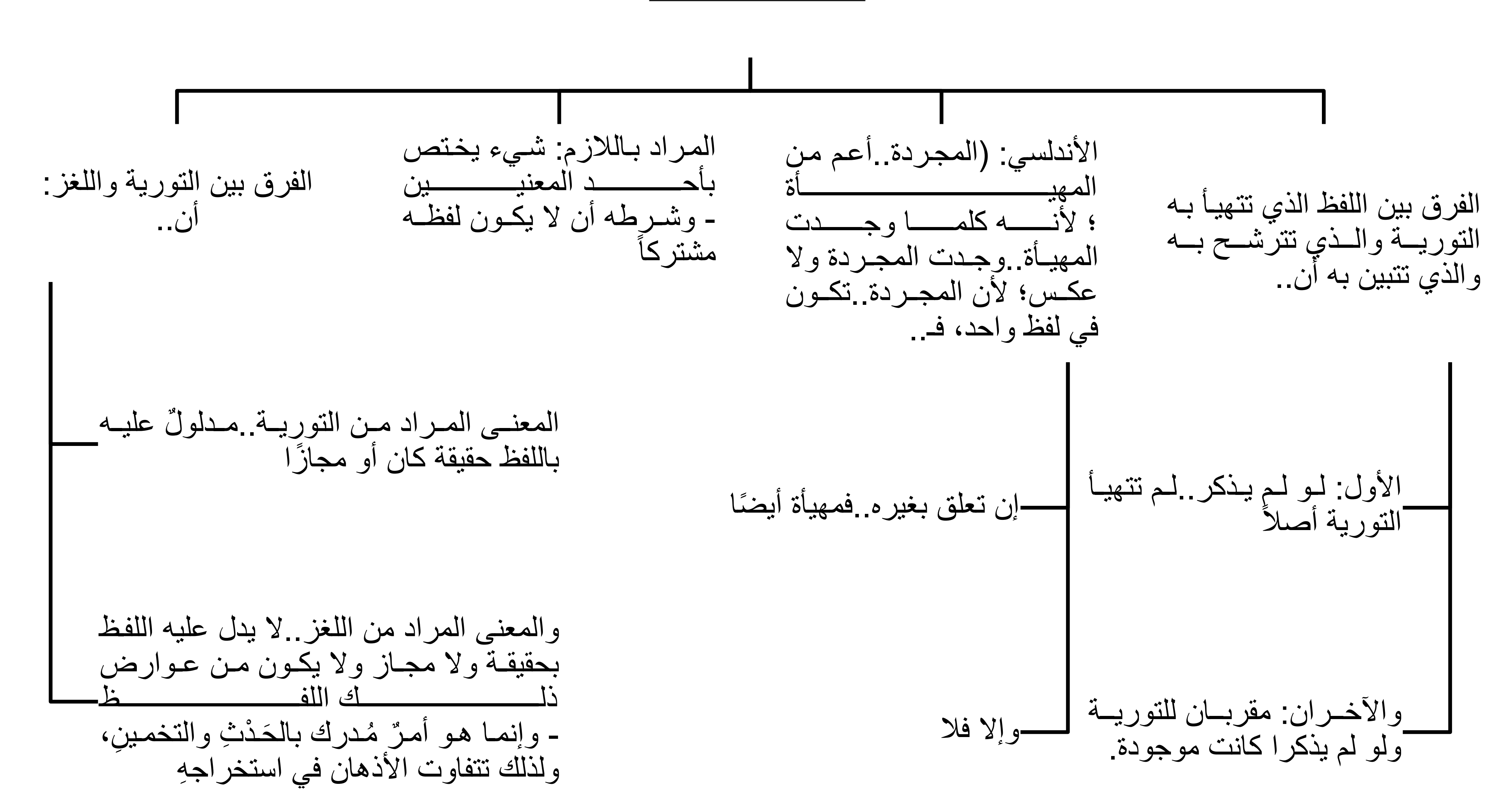
أن مع الاستعارة قرينة تصرف اللفظ لها وتجعل المعنى البعيد قريبا

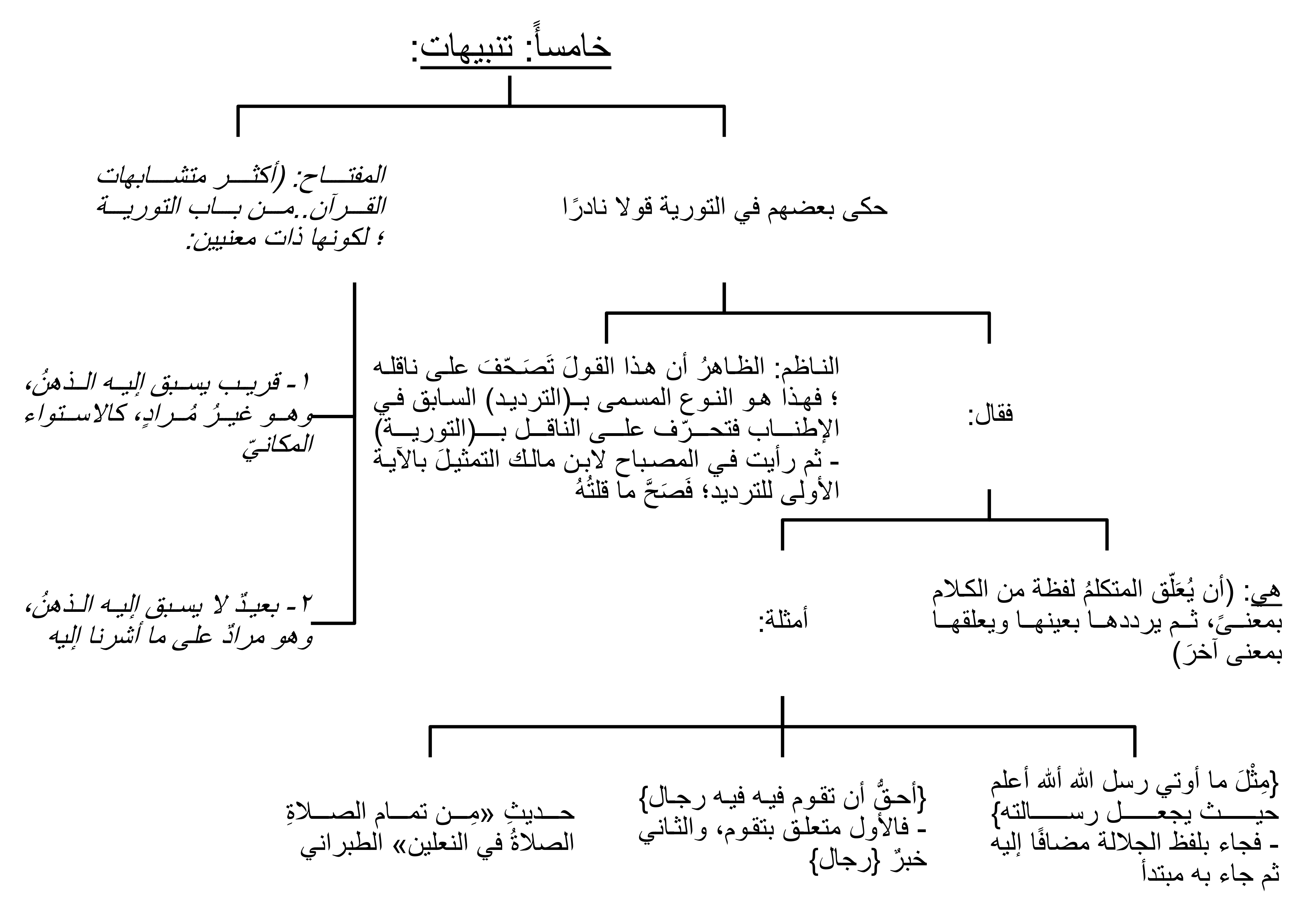
والتورية ليست كذلك، والغالبُ عليها الترشيح بما يُبعِدُ إِرَادَة المجازِ - ولذا سُمِّيَت (تَوْرِيَة)


٣- المُبَيَّنَة
(وَضِدَّهُ مُبَيَّنَا)
هي: ما ذُكر فيها لازم البعيد المُوَرَّى عنه
أمثلة:
سُمِّيت بذلك لتبين المُوَرَّى عنه بذكر لازمه ؛ فقد كان قبل يخفى كونُهُ مُراداً، فَلَمَّا ذُكِرَ لازِمُهُ..تبَيَّنَ
اللازمُ مذكورٌ قبلَ لفظِ التوريةِ:
اللازمُ مذكورٌ بعدَ لفظِ التوريةِ:
(قالوا أما في جَلقَ نُزهةٌ..تُنسِيكَ مَن أنت به مغرى
يا عاذلي دونك مِن لحظهِ..سهما ومن عارضه سطرا)
- فـ(السهم) و(السطر)..
الناظمُ يرثي جاريةً اسمُها (غُصون):
(يا مَن رآني بالهموم مُطَوَّقا..وظللتُ مِن فقدي غصوناً في شجون
أتلومُني في عُظم نوحِيَ والبُكا..شأن المُطَوَّقِ أن ينوح على غصون)
(أما والله لولا خوف سخطك..لهان علي ما ألقى برهطك
ملكت الخافقين فتهت عجبا..وليس هما سوى قلبي وقرطك)
- فـ(الخافقين) يحتمل..
١- موضعان من منتزهات دمشق، وذلك البعيد المورى عنه
- وذكر النزهة بجلق قبلهما..مبين لهما
٢- ومعناهما القريب: سهم اللحظ وسطر العارضِ
١- القُرط والقلب، وهو البعيد
- وقد بينه بعدُ
٢- والمشرق والمغرب، وهو المورى به

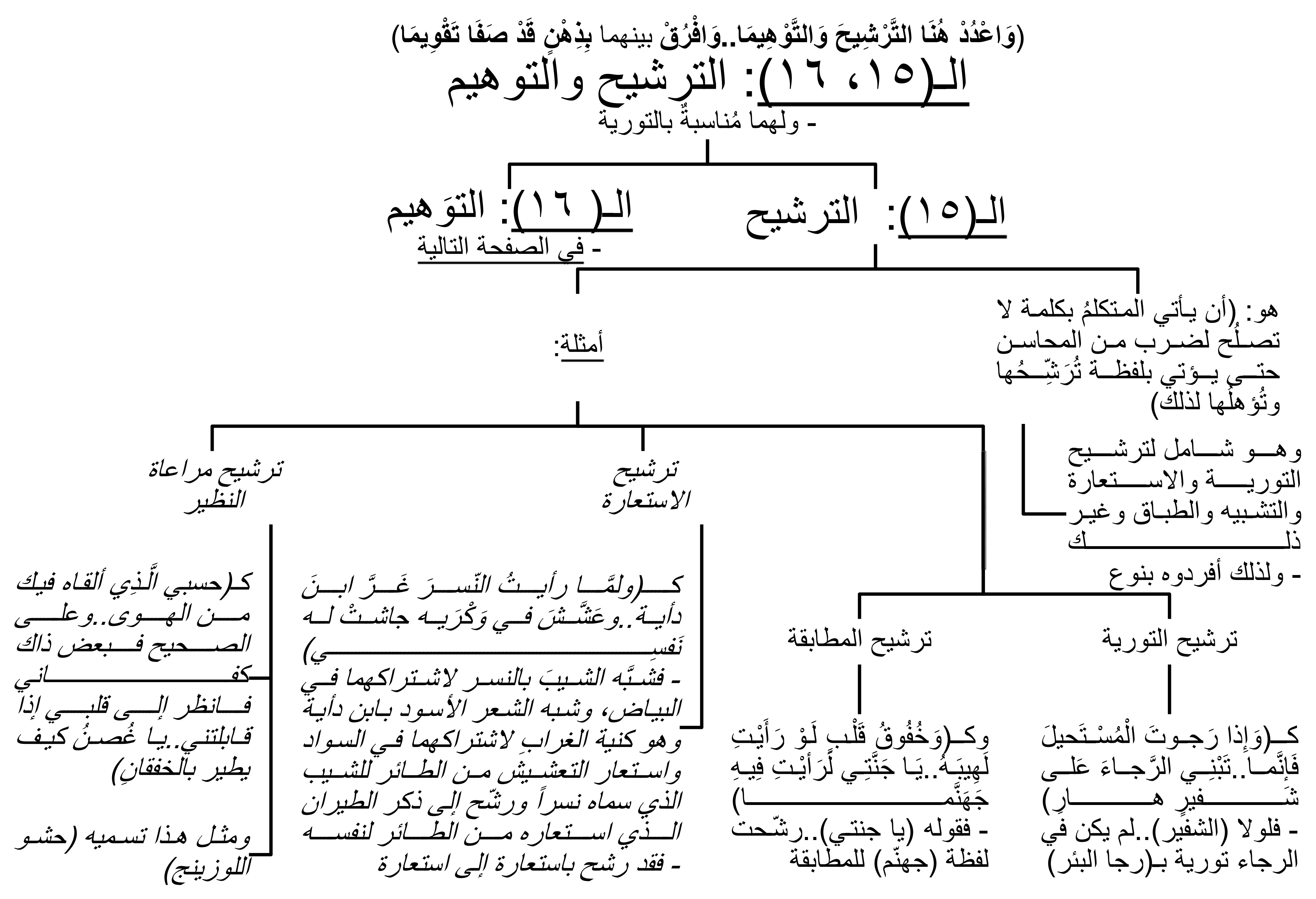

٤- المُهَيَّأة
(ثُمَّ المُهَيَّآتُ مَا لا تَسْتَقِرّ..إلَّا بِلَفظٍ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا..أَوْ لَفْظَتَيْنِ فَقَدُ لَفْظٍ فَقْدُهَا)
- هي: (ما لا تقع التورية فيه ولا تتهيأ إلا بلفظ قبلها أو بعدها أو تكون التورية في لفظين لولا كل منهما لما تهيأت التورية)
فالأول: هو مَا تتهيأ بلفظ قبلها
كقول ابن سناء الملك: (وسَيرُك فينا سيرة عُمَريّة..فروّحتَ عن قلبي وفرّجتَ عن كربي وأظهَرتَ فينا مَن سَمِيّك سُنة..فأظهرت ذاك الفرضِ من ذلك الندبِ)
- فـ(الفرض) و(الندب)..
١- معناهما القريب..الحكمان الشرعيان
٢- ومعناهما البعيد..الفرض بمعنى العطاء والندب الرجل السريع في قضاء الحوائج
- ولولا ذكر (السنة) لما تهيأت التورية ولا فهم الحُكمان
٢- والثاني: هو ما تتهيأ بلفظ بعدُ
كقول عليٍّ في الأشعث بن قيس: (إنه كان يحوك الشمال باليمين)
- فـ(الشمال)..
معناها القريب..ضد اليمين
ومعناها البعيد المورى عنه..جمع شملة
- ولولا ذكر اليمين بعده..ما فهم السامع معنى (اليدِ) الذي به التورية
وكـ(لولا التطيُّر بالخلاف وأنهم..قالوا مريض لا يعود مريضا لقضيت نحبا في جنابك خدمة..لأكون مندوبا قضى مفروضا)
فـ(المندوب) معناه المورى عنه..الميت الذي يُبكَى عليه
- والمورى به الحكم الشرعي ولولا ذكر المفروض بعده لما تهيأت التورية
٣- والثالث: ما لا يقع إلا بلفظين لولا كل منهما..لم تتهيأ
- فكلٌّ مِن اللفظين..صالحٌ للتوريةِ
كقول عمر بن أبي ربيعة المخزوميّ لما تزوج سُهيلٌ -رجل في غاية القبح- ثريا بنت عبد الله بن الحرث بن أمية وهي في غاية الجمال: (أيها المُنكِحُ الثريا سُهَيْلاً..عَمْرَكَ اللهَ ، كيفَ يَلْتَقيَانِ هي شامية إذا ما اسْتقلَتْ..وسهيلٌ إذا استَقَلَّ يَمَانِي)
١- فالمعنى المورى به..الكوكبان
٢- والمعنى المورى عنه..الزوجان
- ولولا ذكر (الثريا) الذي هو النجم..لم يتنبه السامع لـ(سهيل)، وكلٌّ منهما صالح للتورية

خامساً: تنبيهات:



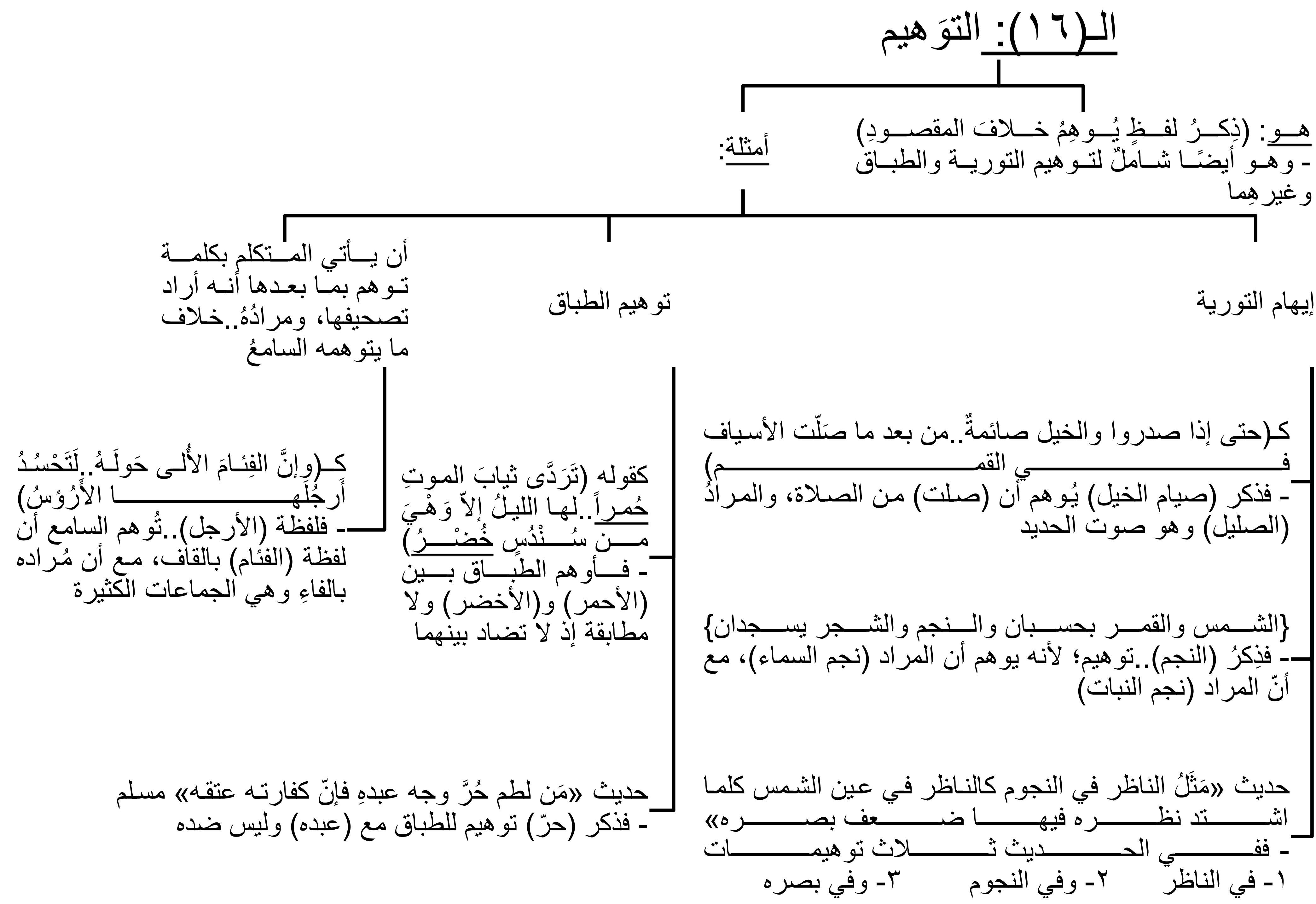


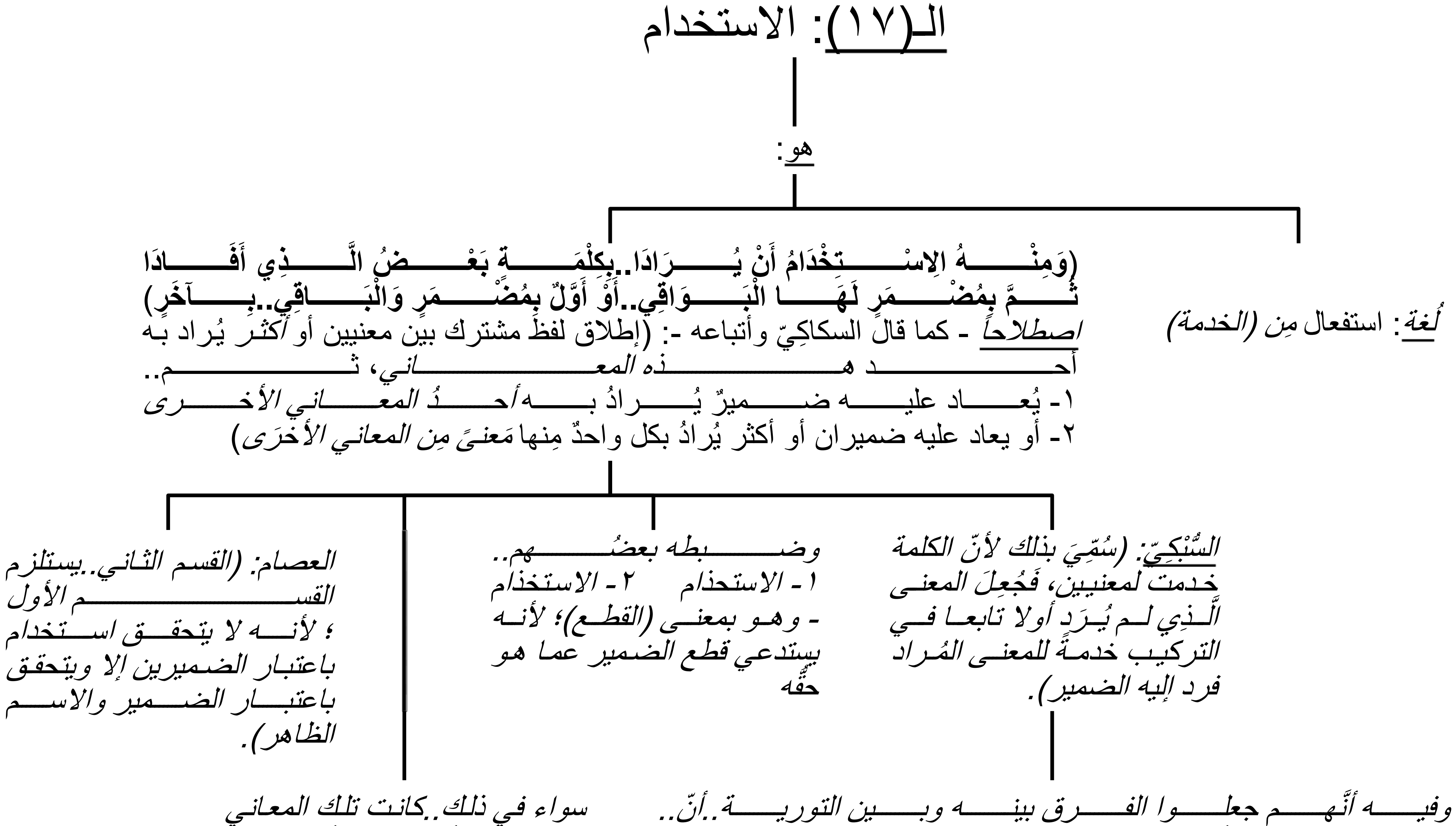
خامساً: تنبيهات:
حكى بعضهم في التورية قولا نادرًا
المفتاح: (أكثر متشابهات القرآن..من باب التورية ؛ لكونها ذات معنيين:
فقال:
الناظم: الظاهرُ أن هذا القولَ تَصَحّفَ على ناقله ؛ فهذا هو النوع المسمى بـ(الترديد) السابق في الإطناب فتحرّف على الناقل بـ(التورية)
- ثم رأيت في المصباح لابن مالك التمثيلَ بالآية الأولى للترديد؛ فَصَحَّ ما قلتُهُ
١- قريب يسبق إليه الذهنُ، وهو غيرُ مُرادٍ، كالاستواء المكانيّ
٢- بعيدٌ لا يسبق إليه الذهنُ، وهو مرادٌ على ما أشرنا إليه
هي: (أن يُعَلّق المتكلمُ لفظة من الكلام بمعنىً، ثم يرددها بعينها ويعلقها بمعنى آخرَ)
أمثلة:
{مِثْلَ ما أوتي رسل الله أعلم حيث يجعل رسالته}
- فجاء بلفظ الجلالة مضافًا إليه ثم جاء به مبتدأ
{أحقُّ أن تقوم فيه فيه رجال}
- فالأول متعلق بتقوم، والثاني خبرٌ {رجال}
حديثِ «مِن تمام الصلاةِ الصلاةُ في النعلين» الطبراني

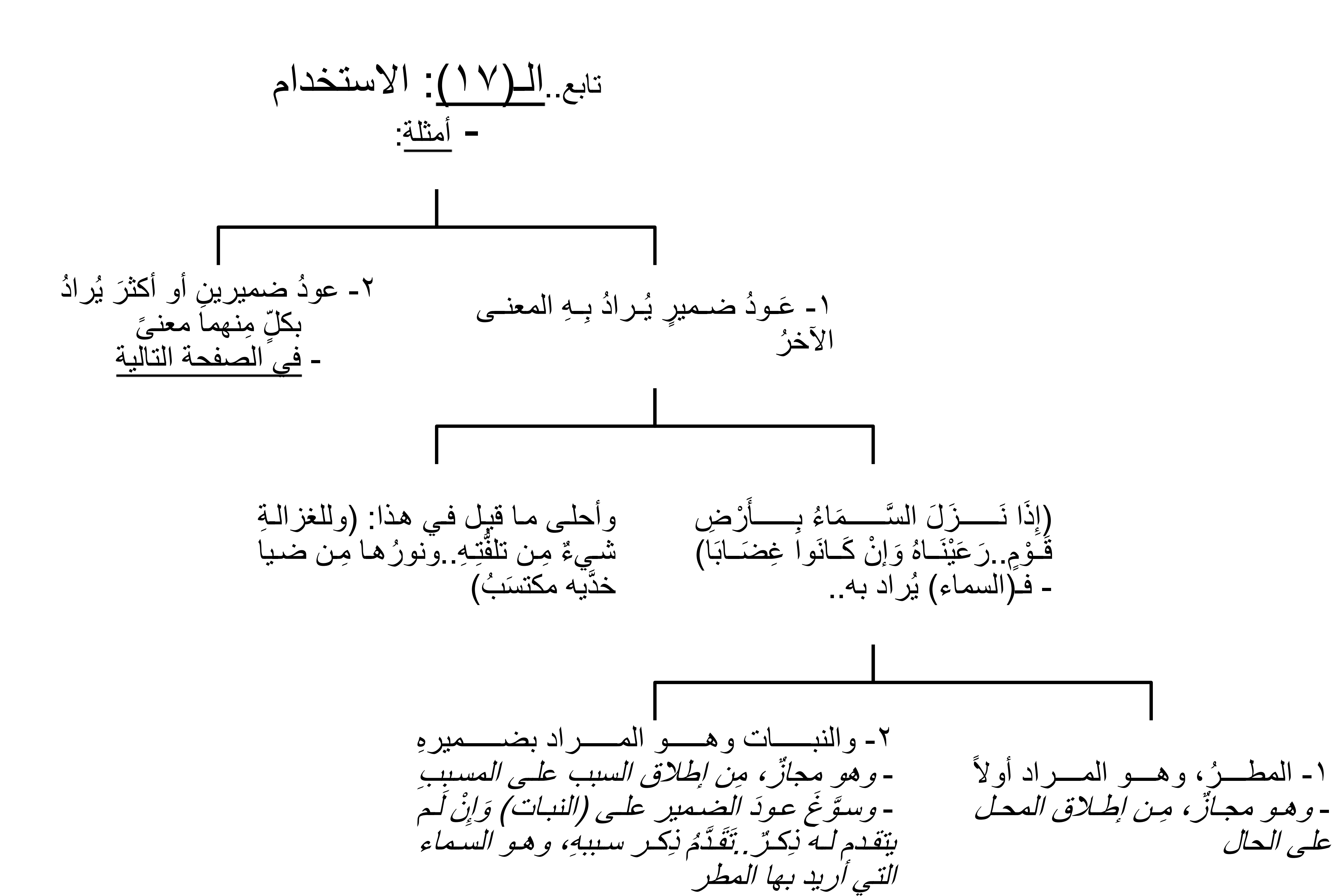


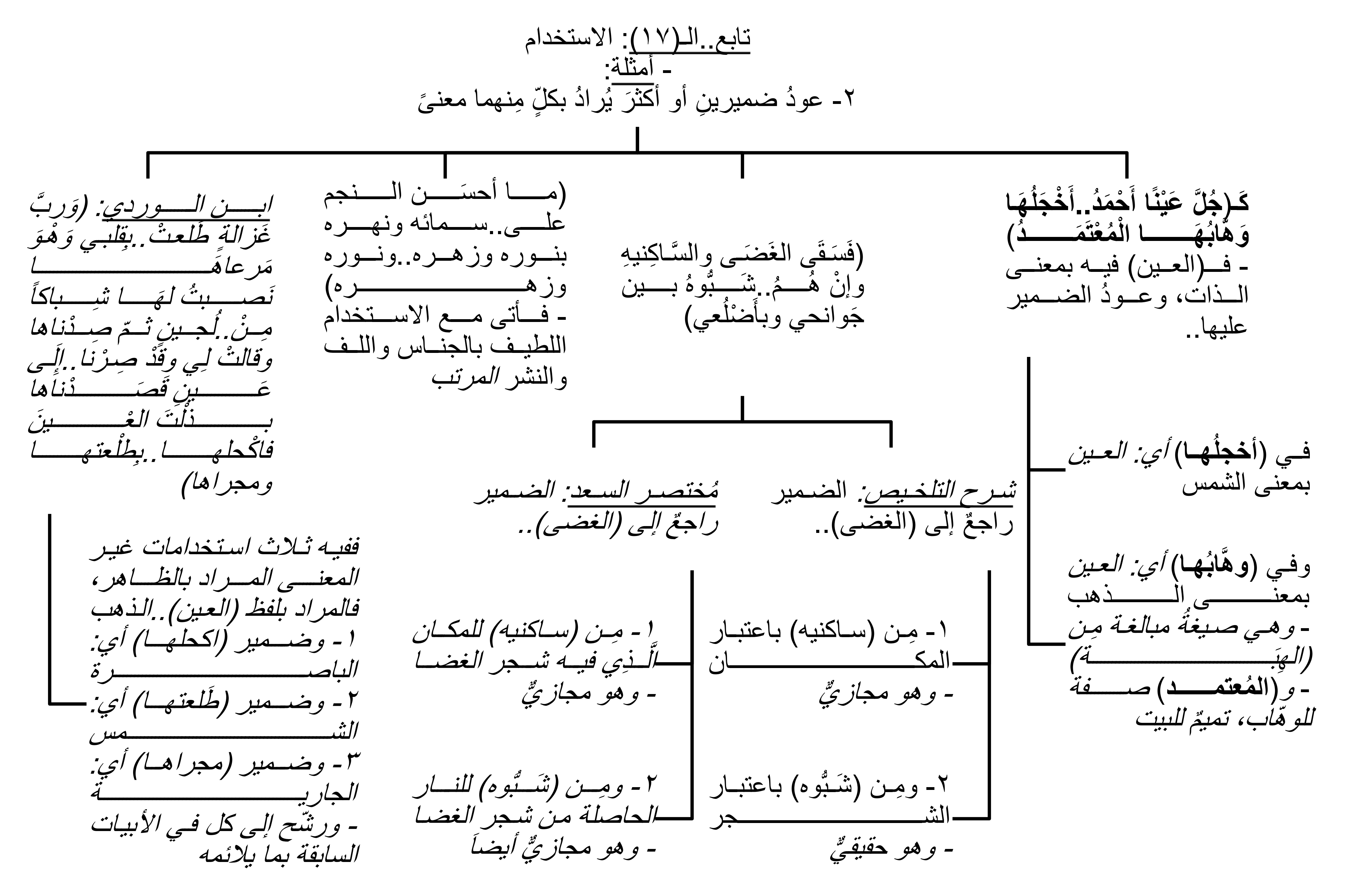
(وَاعْدُدْ هُنَا التَّرْشِيحَ وَالتَّوْهِيمَا..وَافْرُقْ بينهما بِذِهْنٍ قَدْ صَفَا تَقْوِيمَا)
الـ(١٥، ١٦): الترشيح والتوهيم
- ولهما مُناسبةٌ بالتورية
الـ(١٥): الترشيح
الـ(١٦): التوَهيم
- في الصفحة التالية
هو: (أن يأتي المتكلمُ بكلمة لا تصلُح لضرب من المحاسن حتى يؤتي بلفظة تُرَشِّحُها وتُؤهلُها لذلك)
وهو شامل لترشيح التورية والاستعارة والتشبيه والطباق وغير ذلك
- ولذلك أفردوه بنوع
أمثلة:
ترشيح التورية
ترشيح المطابقة
ترشيح الاستعارة
ترشيح مراعاة النظير
كـ(وَإذا رَجوتَ الْمُسْتَحيلَ فَإنَّما..تَبْنِي الرَّجاءَ عَلَى شَفيرٍ هارِ)
- فلولا (الشفير)..لم يكن في الرجاء تورية بـ(رجا البئر)
وكـ(وَخُفُوقُ قَلْبٍ لَوْ رَأَيْتِ لَهِيبَهُ..يَا جَنَّتِي لَرَأيْتِ فِيهِ جَهَنَّما)
- فقوله (يا جنتي)..رشّحت لفظة (جهنّم) للمطابقة
كـ(ولمَّا رأيتُ النّسرَ عَزَّ ابنَ دأية..وعَشَّشَ في وَكْرَيه جاشتْ له نَفسِي)
- فشبَّه الشيبَ بالنسر لاشتراكهما في البياض، وشبه الشعر الأسود بابن دأية وهو كنية الغراب لاشتراكهما في السواد واستعار التعشيش من الطائر للشيب الذي سماه نسراً ورشّح إلى ذكر الطيران الذي استعاره من الطائر لنفسه
- فقد رشح باستعارة إلى استعارة
كـ(حسبي الَّذِي ألقاه فيك من الهوى..وعلى الصحيح فبعض ذاك كفاني
فانظر إلى قلبي إذا قابلتني..يا غُصنُ كيف يطير بالخفقانِ)
ومثل هذا تسميه (حشو اللوزينج)

مُصْطفَى دَنْقَش

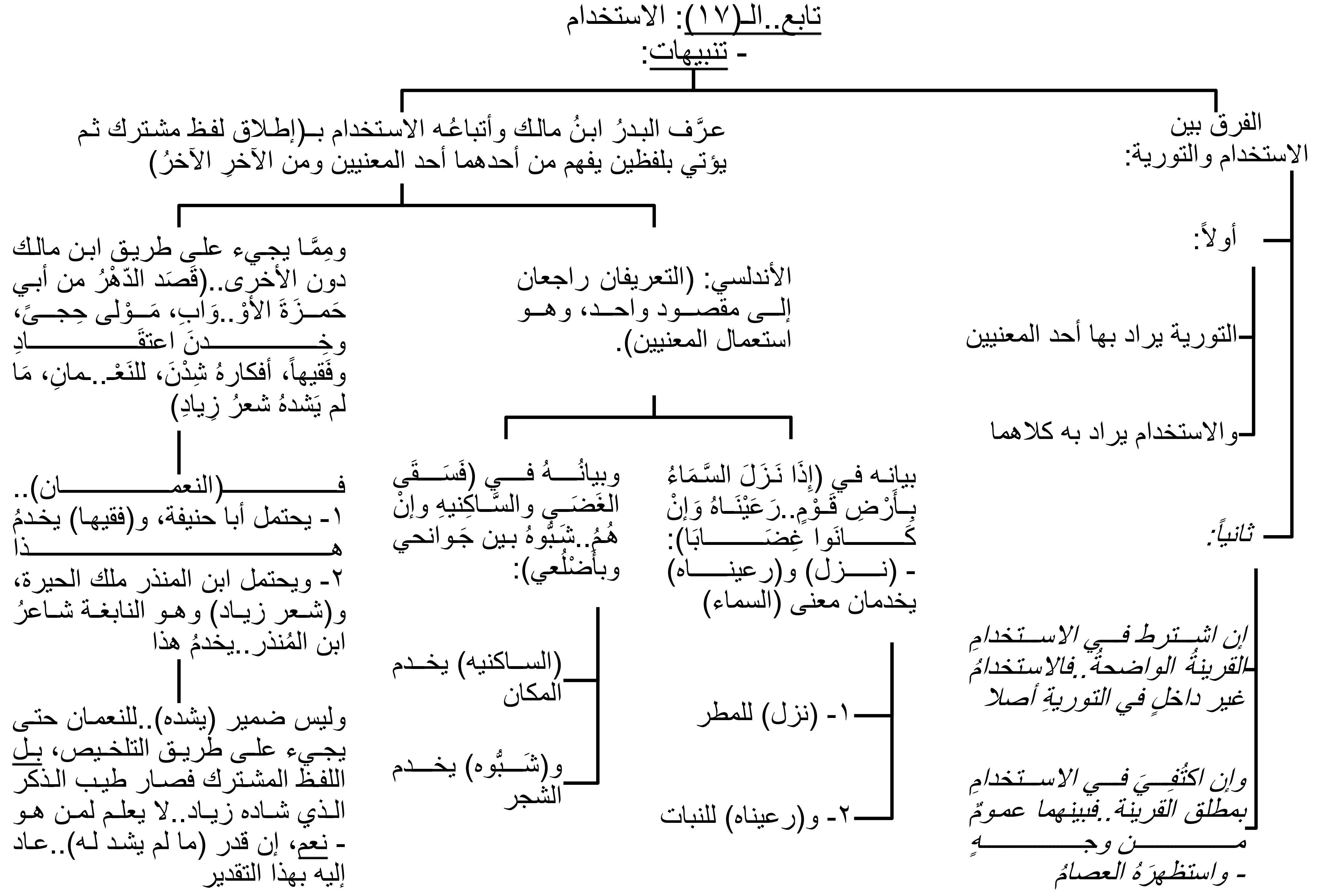

الـ(١٦): التوَهيم
هــو: (ذِكــرُ لفــظٍ يُــوهِمُ خــلافَ المقصــودِ)
- وهــو أيضًــا شــاملٌ لتــوهيم التوريــة والطبــاق وغيرهِما
أمثلة:
إيهام التورية
توهيم الطباق
أن يــأتي المــتكلم بكلمــة تــوهم بمــا بعــدها أنــه أراد تصحيفها، ومرادُهُ..خلاف ما يتوهمه السامعُ
كـ(حتى إذا صدروا والخيل صائمةٌ..من بعد ما صَلّت الأسياف فــــــي القمــــــم)
- فذكر (صيام الخيل) يُوهم أن (صلت) من الصلاة، والمرادُ (الصليل) وهو صوت الحديد
{الشــمس والقمــر بحســبان والــنجم والشــجر يســجدان}
- فذِكرُ (النجم)..توهيم؛ لأنه يوهم أن المراد (نجم السماء)، مع أنّ المراد (نجم النبات)
حديث «مَثَلُ الناظر في النجوم كالناظر في عين الشمس كلما اشــتد نظــره فيهــا ضــعف بصــره»
- ففــي الحــديث ثــلاث توهيمــات
١- في الناظر ٢- وفي النجوم ٣- وفي بصره
كقوله (تَرَدَّى ثيابَ الموتِ حُمراً..لها الليلُ إلاّ وَهْيَ مــن سُــنْدُسٍ خُضْــرُ)
- فــأوهم الطبــاق بــين (الأحمر) و(الأخضر) ولا مطابقة إذ لا تضاد بينهما
حديث «مَن لطم حُرَّ وجه عبدهِ فإنّ كفارتـه عتقه» مسلم
- فذكر (حرّ) توهيم للطباق مع (عبده) وليس ضده
كـ(وإنَّ الفِئامَ الأُلى حَولَـهُ..لَتَحْسُدُ أَرجُلَهــا الأَرُؤسُ)
- فلفظة (الأرجل)..تُوهم السامع أن لفظة (الفئام) بالقاف، مع أن مُراده بالفاءِ وهي الجماعات الكثيرة

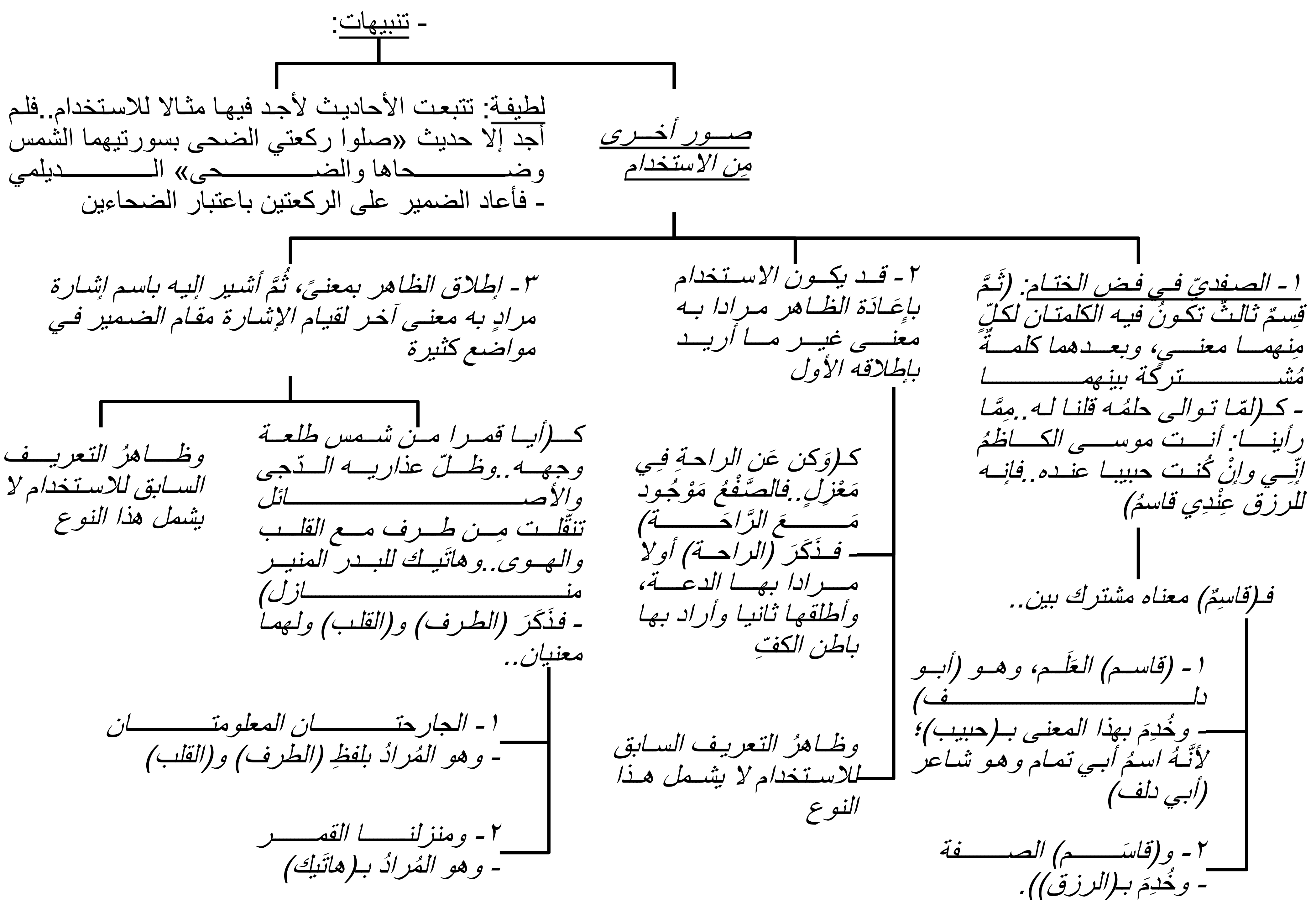

الـ(١٧): الاستخدام
هو:
لُغةً: استفعال مِن (الخدمة)
(وَمِنْهُ الِاسْتِخْدَامُ أَنْ يُرَادَا..بِكِلْمَةٍ بَعْضُ الَّذِي أَفَادَا
ثُمَّ بِمُضْمَرٍ لَهَا الْبَوَاقِي..أَوْ أَوَّلٌ بِمُضْمَرٍ وَالْبَاقِي..بِآخَرٍ)
اصطلاحاً - كما قال السكاكِيّ وأتباعه -: (إطلاق لفظ مشترك بين معنيين أو أكثر يُراد به أحد هذه المعاني، ثم..
١- يُعاد عليه ضميرٌ يُرادُ به أحدُ المعاني الأخرى
٢- أو يعاد عليه ضميران أو أكثر يُرادُ بكل واحدٌ مِنها مَعنىً مِن المعاني الأخرَى)
السُّبْكِيّ: (سُمِّيَ بذلك لأنّ الكلمة خدمت لمعنيين، فَجُعِلَ المعنى الّذِي لم يُرَد أولا تابعا في التركيب خدمةً للمعنى المُراد فرد إليه الضمير).
وضبطه بعضُهم..
١- الاستحذام ٢- الاستخذام
- وهو بمعنى (القطع)؛ لأنه يستدعي قطع الضمير عما هو حقُّه
العصام: (القسم الثاني..يستلزم القسم الأول؛ لأنه لا يتحقق استخدام باعتبار الضميرين إلا ويتحقق باعتبار الضمير والاسم الظاهر).
وفيه أنَّهم جعلوا الفرق بينه وبين التورية..أنّ..
١- التورية يُرادُ بها أحدُ المعنيين في الظاهر مع لمح الآخر في الباطن
٢- والاستخدام يُرادُ به كلاهما
- اللَّهُمَّ إلَّا أن تكون الإرَادَة في الاستخدام وإن تعلقت بكليهما..ليست على حدٍّ سواء
سواء في ذلك..كانت تلك المعاني كلها حقيقية أو مجازية أو مختلفة
- ولِذا عَبّر بالإرَادَة دون الدلالة المستلزمة للوضع المقتضي للحقيقة


تابع..الـ(١٧): الاستخدام
- أمثلة:
١- عَـودُ ضـميرٍ يُـرادُ بِـهِ المعنـى الآخرُ
٢- عودُ ضميرينِ أو أكثرَ يُرادُ بكلٍّ مِنهما معنىً
- في الصفحة التالية
(إِذَا نَـــزَلَ السَّـــمَاءُ بِـــأَرْضِ قَـوْمٍ..رَعَيْنَـاهُ وَإِنْ كَـانَوا غِضَـابَا)
- فـ(السماء) يُراد به..
وأحلى ما قيل في هذا: (وللغزالـةِ شـيءٌ مِن تلفُّتِـهِ..ونورُها مِن ضيا خدَّيه مكتسَبُ)
١- المطـــرُ، وهـــو المـــراد أولاً
- وهو مجازٌ، مِن إطلاق المحل على الحال
٢- والنبـــات وهـــو المـــراد بضـــميرهِ
- وهو مجازٌ، مِن إطلاق السبب على المسببِ
- وسوَّغَ عودَ الضمير على (النبات) وَإِنْ لَم يتقدم لـه ذِكرٌ..تَقَدَّمُ ذِكر سببهِ، وهو السماء التي أريد بها المطر



تابع..الـ(١٧): الاستخدام
- أمثلة:
٢- عودُ ضميرينِ أو أكثرَ يُرادُ بكلٍّ مِنهما معنىً
كَـ(جُلَّ عَيْنًا أَحْمَدُ..أَخْجَلُهَا وَهَّابُهَا الْمُعْتَمَدُ)
- فـ(العين) فيه بمعنى الذات، وعودُ الضمير عليها..
في (أخجلُها) أي: العين بمعنى الشمس
وفي (وهَّابُها) أي: العين بمعنى الذهب
- وهي صيغةُ مبالغة مِن (الهِبَة)
- و(المُعتمد) صفة للوهّاب، تميمٌ للبيت
(فَسَقَى الغَضَى والسَّاكِنيهِ وإنْ هُمُ..شَبُّوهُ بين جَوانحي وبأَضْلُعي)
شرح التلخيص: الضمير راجعٌ إلى (الغضى)..
١- مِن (ساكنيه) باعتبار المكان
- وهو مجازيٌّ
٢- ومِن (شَبُّوه) باعتبار الشجر
- وهو حقيقيٌّ
مُختصر السعد: الضمير راجعٌ إلى (الغضى)..
١- مِن (ساكنيه) للمكان الَّذِي فيه شجر الغضا
- وهو مجازيٌّ
٢- ومِن (شَبُّوه) للنار الحاصلة من شجر الغضا
- وهو مجازيٌّ أيضاً
(ما أحسَن النجم على..سمائه ونهره بنوره وزهره..ونوره وزهره)
- فأتى مع الاستخدام اللطيف بالجناس واللف والنشر المرتب
ابن الوردي: (وَربَّ غَزالةٍ طَلعتْ..بِقلبي وَهْوَ مَرعاهَا
نَصبتُ لهَا شِباكاً مِنْ..لُجينٍ ثمّ صِدْناها
وقالتْ لِي وقَدْ صِرْنا..إِلى عَينٍ قَصَدْناها
بذَلْتَ العْينَ فاكْحلها..بِطَلْعتها ومجراها)
ففيه ثلاث استخدامات غير المعنى المراد بالظاهر، فالمراد بلفظ (العين)..الذهب
١- وضمير (اكحلها) أي: الباصرة
٢- وضمير (طَلعتها) أي: الشمس
٣- وضمير (مجراها) أي: الجارية
- ورشّح إلى كل في الأبيات السابقة بما يلائمه


تابع..الـ(١٧): الاستخدام
- تنبيهات:
الفرق بين الاستخدام والتورية:
أولاً:
التورية يراد بها أحد المعنيين
والاستخدام يراد به كلاهما
ثانياً:
إن اشترط في الاستخدامِ القرينةُ الواضحةُ..فالاستخدامُ غير داخلٍ في التوريةِ أصلا
وإن اكتُفِيَ في الاستخدامِ بمطلق القرينة..فبينهما عمومٌ من وجهٍ
- واستظهرَهُ العصامُ
عرَّف البدرُ ابنُ مالك وأتباعُه الاستخدام بـ(إطلاق لفظ مشترك ثم يؤتي بلفظين يفهم من أحدهما أحد المعنيين ومن الآخرِ الآخرُ)
الأندلسي: (التعريفان راجعان إلى مقصود واحد، وهو استعمال المعنيين).
بيانه في (إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ..رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانَوا غِضَابَا):
- (نزل) و(رعيناه) يخدمان معنى (السماء)
١- (نزل) للمطر
٢- و(رعيناه) للنبات
وبيانُهُ في (فَسَقَى الغَضَى والسَّاكِنِيهِ وإنْ هُمُ..شَبُّوهُ بين جَوانحي وبأَضْلُعي):
(الساكنيه) يخدم المكان
و(شَبُّوه) يخدم الشجر
ومِمَّا يجيء على طريق ابن مالك دون الأخرى..(قَصَدَ الدّهْرُ من أبي حَمزَةَ الأوْ..وَابِ، مَوْلى حِجىً، وخِدنَ اعتقَادِ وفَقيهاً، أفكارهُ شِدْنَ، للنَعْ..مانِ، مَا لم يَشدهُ شعرُ زِيادِ)
فـ(النعمان)..
١- يحتمل أبا حنيفة، و(فقيها) يخدمُ هذا
٢- ويحتمل ابن المنذر ملك الحيرة، و(شعر زياد) وهو النابغة شاعرُ ابن المُنذر..يخدمُ هذا
وليس ضمير (يشده)..للنعمان حتى يجيء على طريق التلخيص، بل اللفظ المشترك فصار طيب الذكر الذي شاده زياد..لا يعلم لمن هو
- نعم، إن قدر (ما لم يشد له)..عاد إليه بهذا التقدير


- تنبيهات:
لطيفة: تتبعت الأحاديث لأجد فيها مثالا للاستخدام..فلم أجد إلا حديث «صلوا ركعتي الضحى بسورتيهما الشمس وضحاها والضحى» الديلمي
- فأعاد الضمير على الركعتين باعتبار الضحاءين
صور أخرى مِن الاستخدام
١ - الصفديّ في فض الختام: (ثَمَّ قِسمٌ ثالثٌ تكونُ فيه الكلمتان لكلٍّ منهما معنى، وبعدهما كلمةٌ مُشتركة بينهما
- كـ(لمّا توالى حلمُه قلنا له..مِمَّا رأينا: أنت موسى الكاظمُ
إنّي وإنْ كُنت حبيبا عنده..فإنه للرزق عِنْدِي قاسمُ)
فـ(قاسِمٌ) معناه مشترك بين..
١ - (قاسم) العَلَم، وهو (أبو دلف)
- وخُدِمَ بهذا المعنى بـ(حبيب)؛ لأنَّهُ اسمُ أبي تمام وهو شاعر (أبي دلف)
٢ - و(قاسَم) الصفة
- وخُدِمَ بـ(الرزق)).
٢ - قد يكون الاستخدام بإعَادَة الظاهر مرادا به معنى غير ما أريد بإطلاقه الأول
كـ(وَكن عَن الراحةِ فِي مَعْزِلٍ..فالصَّفْعُ مَوْجُود مَعَ الرَّاحَة)
- فذَكَرَ (الراحة) أولا مرادا بها الدعة، وأطلقها ثانيا وأراد بها باطن الكفّ
وظاهرُ التعريف السابق للاستخدام لا يشمل هذا النوع
٣ - إطلاق الظاهر بمعنىً، ثُمَّ أشير إليه باسم إشارة مرادٍ به معنى آخر لقيام الإشارة مقام الضمير في مواضع كثيرة
كـ(أيا قمرا من شمس طلعة وجهه..وظلّ عذاريه الدّجى والأصائل
تنقّلت مِن طرف مع القلب والهوى..وهاتَيك للبدر المنير منازل)
- فذَكَرَ (الطرف) و(القلب) ولهما معنيان..
١ - الجارحتان المعلومتان
- وهو المُرادُ بلفظِ (الطرف) و(القلب)
٢ - ومنزلنا القمر
- وهو المُرادُ بـ(هاتَيك)
وظاهرُ التعريف السابق للاستخدام لا يشمل هذا النوع

الـ(١٨): الإرداف

(وَمِنْهُ الِارْدَافُ بِأَنْ يَذْكُرَ مَا..يُرَادِفُ الْمَقْصُودَ)

- وهذا النوع من زيادتِي وفيه شبه بالتورية والاستخدام

وهو:

لُغةً: (إفعال) مِن (الردف)

اصطلاحاً: (أن يريد المتكلمُ معنى فلا يُعبَّرُ عنه بلفظِ الموضوع له بل بما يرادفُهُ *لنكتة تقتضيهِ*)

أمثلة:

{واستوت على الجوديّ}

- فحقيقة ذلك (جلست على المكان)، فعُدِلَ عن اللفظ الخاص بالمعنى إلى مُرادفه لِما في (الاستواء) مِن الإشعار بجلوس متمكن لا زيغ فيه ولا ميلَ، وهذا لا يحصل من لفظ الجلوسِ

حديث «كل شيء من المرأة للصائم..حلالٌ إلا ما بين الرجلين» الطبراني

- عبر به عن (الفرج)

حديث «من يضمن لي ما بين رجليه وما بين لحييه أضمن له الجنة» متفق عليه

- *وأرادَ (الفرج) و(اللسان)*

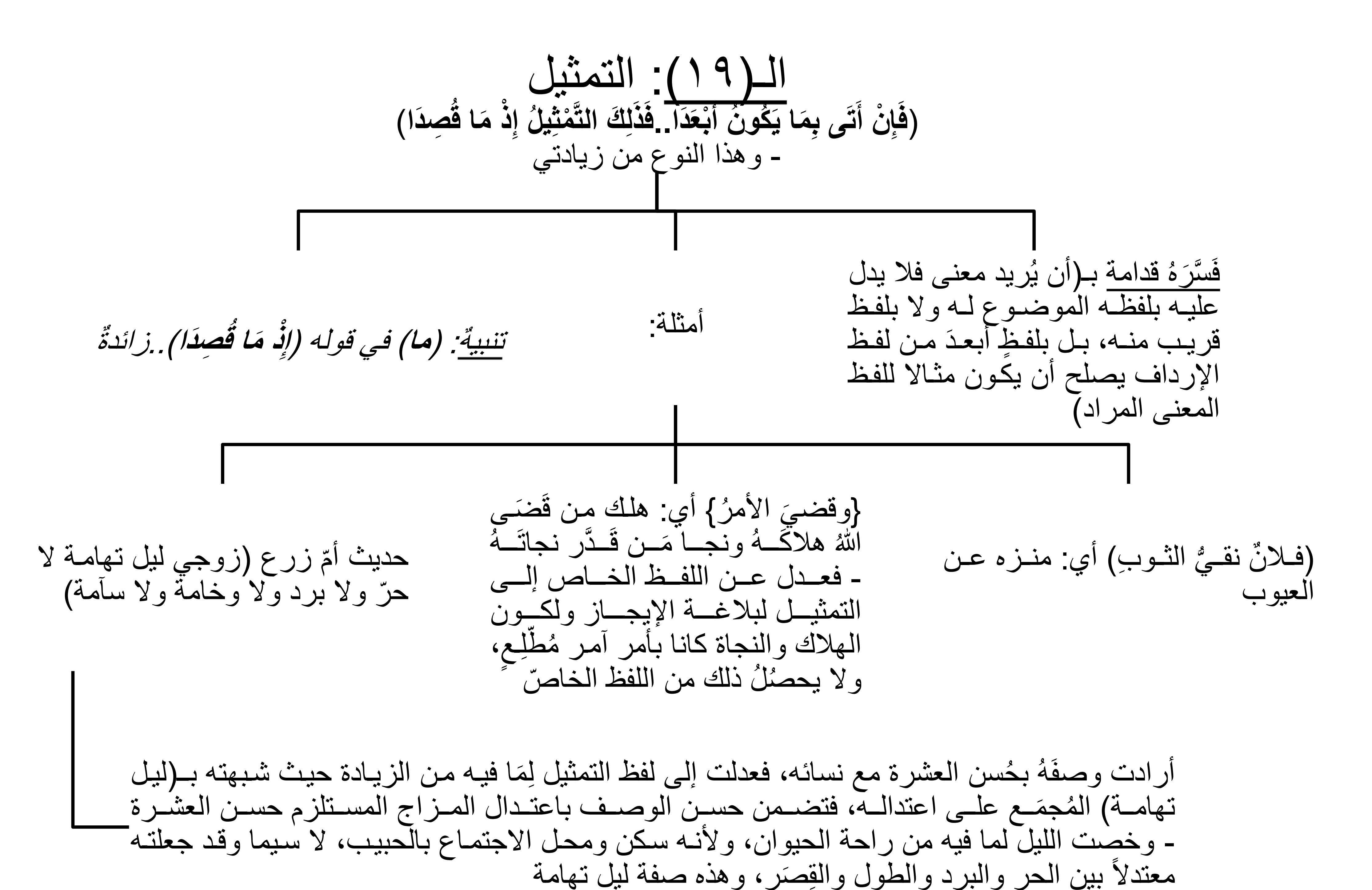
قالوا ومنه باب (مثلك لا يبخل) و(غيرك لا يجود)

الفرقُ بينه وبين الكناية:

الكناية: انتقالٌ من لازم إلى ملزومٍ

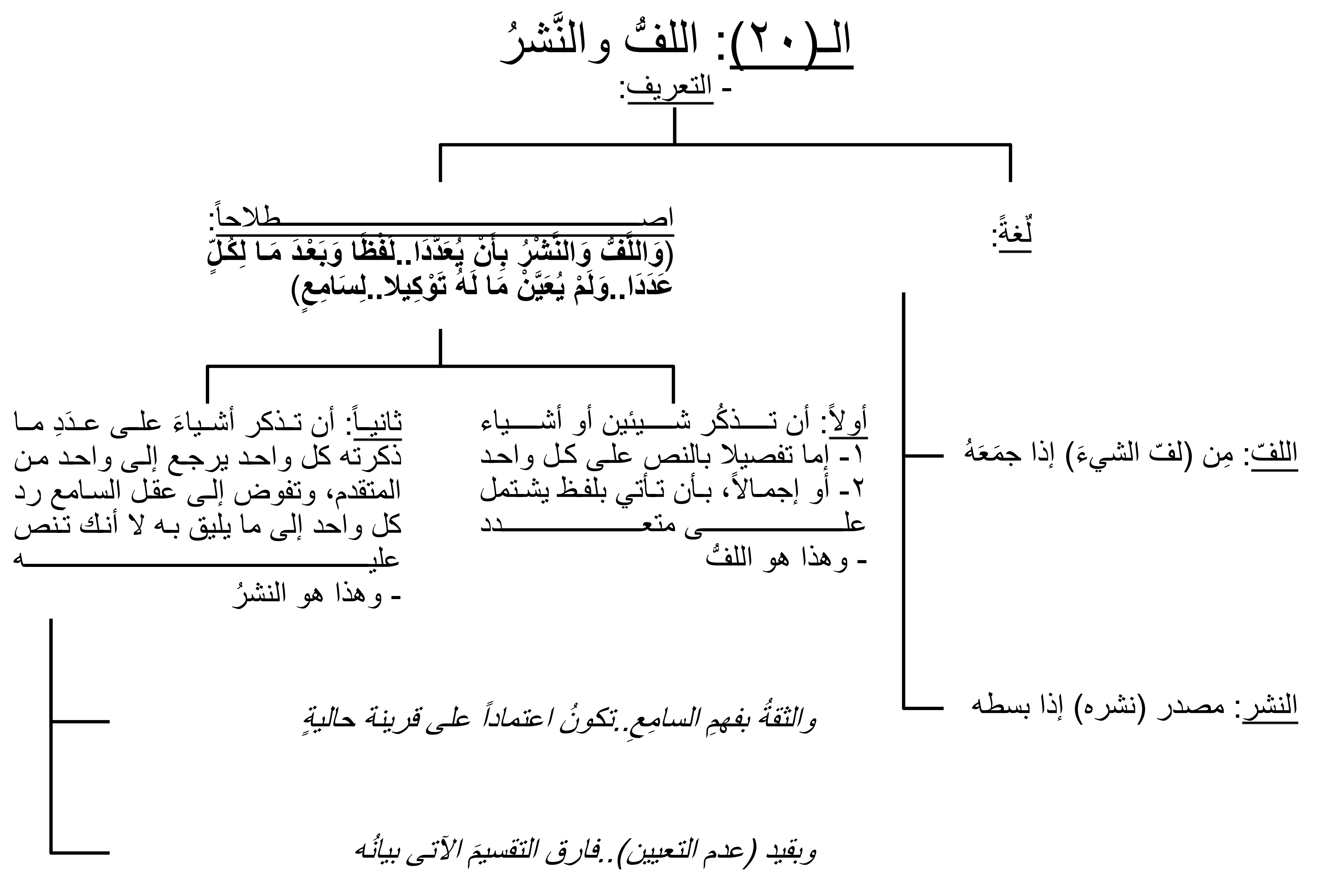
الإردافُ: انتقالٌ مِن مَذكور إلى متروكٍ

- وليس مِن لازمٍ إلا ملزومٍ **(إذْ مَا لَزِمَا)**


الـ(١٩): التمثيل
(فَإِنْ أَتَى بِمَا يَكُونُ أَبْعَدَا..فَذَلِكَ التَّمْثِيلُ إِذْ مَا قُصِدَا)
- وهذا النوع من زيادتي
فَسَّرَهُ قدامة بـ(أن يُريد معنى فلا يدل عليه بلفظه الموضوع له ولا بلفظ قريب منه، بل بلفظٍ أبعدَ من لفظ الإرداف يصلح أن يكون مثالا للفظ المعنى المراد)
أمثلة:
تنبيهٌ: (ما) في قوله (إِذْ مَا قُصِدَا)..زائدةٌ
(فلانٌ نقيُّ الثوبِ) أي: منزه عن العيوب
{وقضيَ الأمرُ} أي: هلك من قَضَى اللهُ هلاكَهُ ونجا مَن قَدَّر نجاتَهُ - فعدل عن اللفظ الخاص إلى التمثيل لبلاغة الإيجاز ولكون الهلاك والنجاة كانا بأمر آمر مُطّلِعٍ، ولا يحصُلُ ذلك من اللفظ الخاصّ
حديث أمّ زرع (زوجي ليل تهامة لا حرّ ولا برد ولا وخامة ولا سآمة)
أرادت وصفَهُ بحُسن العشرة مع نسائه، فعدلت إلى لفظ التمثيل لِمَا فيه من الزيادة حيث شبهته بـ(ليل تهامة) المُجمَع على اعتداله، فتضمن حسن الوصف باعتدال المزاج المستلزم حسن العشرة - وخصت الليل لما فيه من راحة الحيوان، ولأنه سكن ومحل الاجتماع بالحبيب، لا سيما وقد جعلته معتدلاً بين الحر والبرد والطول والقِصَر، وهذه صفة ليل تهامة

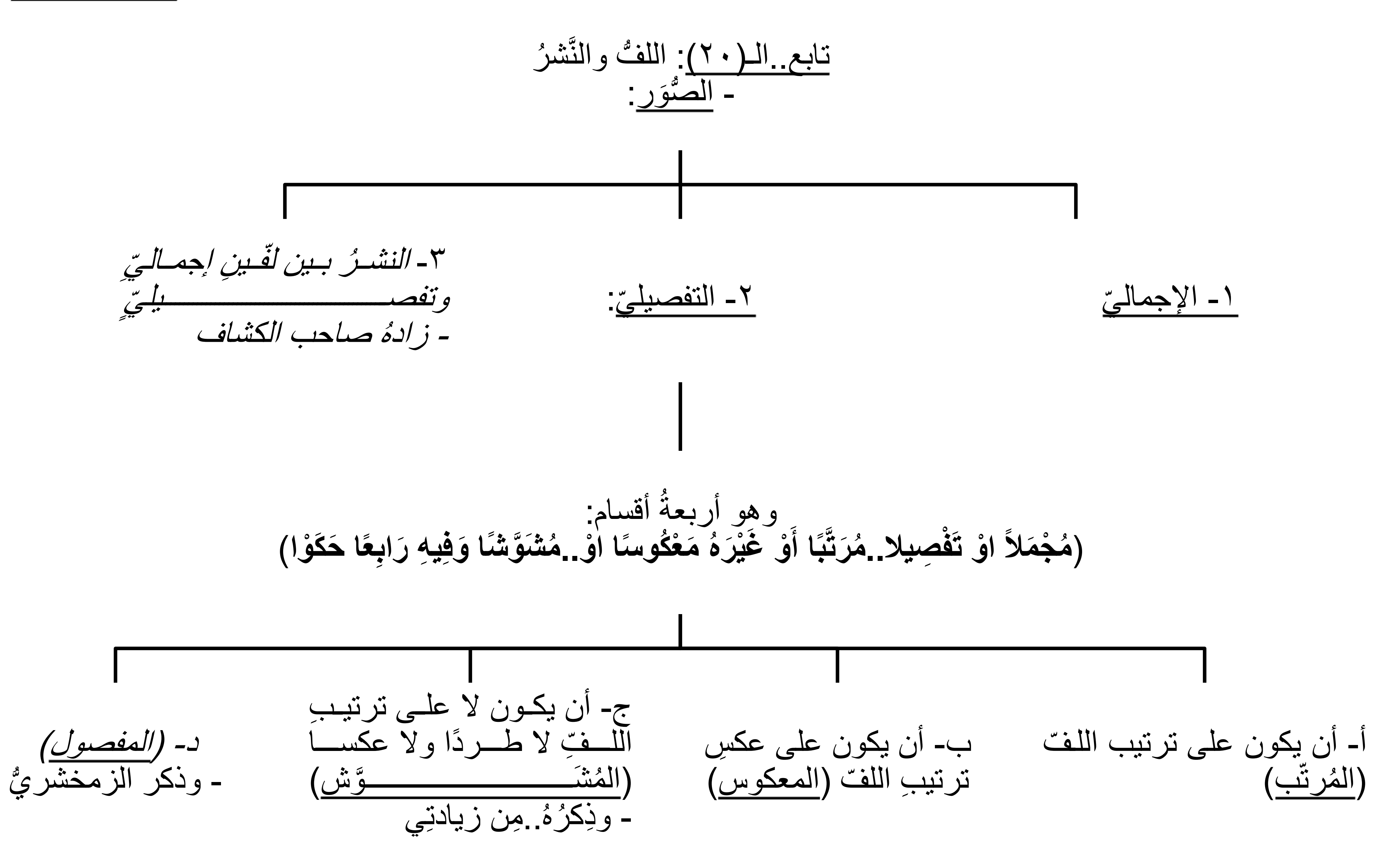
الـ(٢٠): اللفُّ والنَّشرُ

- التعريف:



مُصْطفَى دَنْقَش

خريطة إجماليّة



١- أولاً: الإجماليّ:

وهذا النوعُ..لا يُتصوَّرُ فيه الترتيب وعدمُه
- وقد وَهِمَ السُّبْكِيُّ بجعله مشوشا

كـ{وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصارى} أي:
١- وقالت اليهود: لن يدخل الجنة إلا من كان هودا
٢- وقالت النصارى: لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى

وسوّغ الإجمالَ في اللفِّ..ثبوتُ العنادِ بين اليهود والنصارى، فلا يُمكن أن يقول أحدُ الفريقين بدخول الفريق الآخر الجنة، فأمِن اللبسُ
- وقائل ذلك..يهودُ المدينة ونصارى نجرانَ

٢- ثانياً: التفصيليّ:

وهو أربعةُ أقسام:

(مُجْمَلاً اوْ تَفْصِيلا..مُرَتَّبًا أَوْ غَيْرَهُ مَعْكُوسًا اوْ..مُشَوَّشًا وَفِيهِ رَابِعًا حَكَوْا)

أ- أن يكون على ترتيب اللفّ (المُرتّب)

{جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله} - فالسكون راجع إلى الليل، والابتغاء راجع إلى النهار

(ومُقَرْطقٍ يَغْنَى النديمُ بوجههِ..عَن كأسِهِ المَلأى وَعَن إبريقِهِ فعلُ المدام ولونهَا ومذاقُهَا..من مقلتيهِ ووجنتيه وريقه)

(ولمّا أبى الواشون إلا فراقنا..وما لهمُ عندي وعندك من ثار غزوتُهمُ مِن مقلتيك وأدمُعي..ومن نفسيَ بالسيف والسيل والنار)

ب- أن يكون على عكسِ ترتيبِ اللفّ (المعكوس)

{يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فأما الذين أسودت وجوههم..}

(كيف أسلو وأنت حِقفٌ وغُصنٌ..وغزالٌ لحظا وقدا وردفا)

- فاللحظُ..للغزال، والقدّ..للغصن، والردفُ..للحقفِ

ج- أن يكون لا على ترتيبِ اللفِّ لا طردًا ولا عكسا (المُشَوَّش)

- وذِكرُهُ..مِن زيادتِي

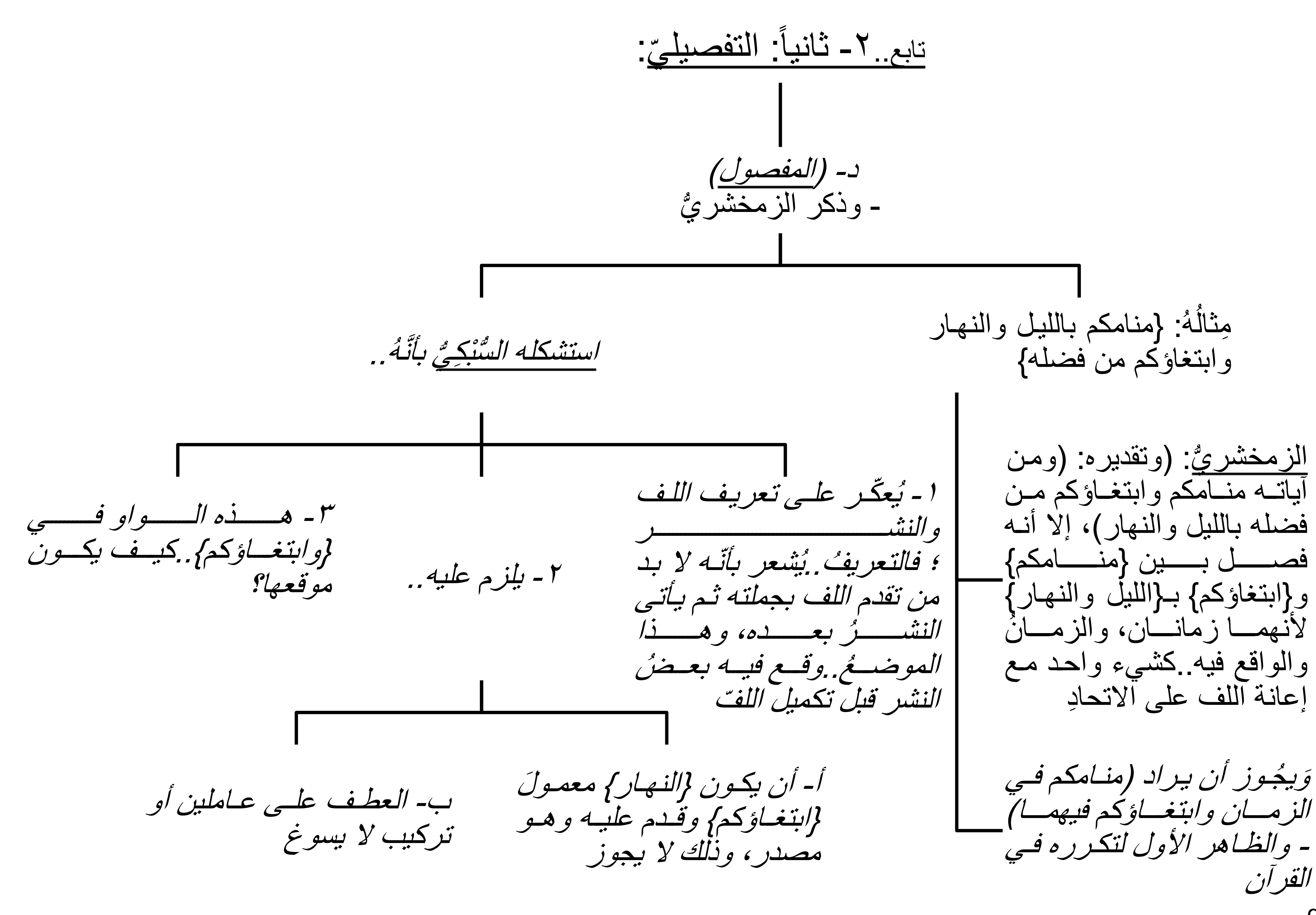
والتشويشُ لُغَةً..التخليطُ، كما في الصحاح - وأنكر القاموس ثبوته في اللغة وقال: (صوابُه التهويش)، ووَهَّمَ فيه الجوهريَّ

وسَمَّاهُ التفتازانيُّ (مختلط الترتيب)

مِثالُهُ: قولُك: (هُوَ شَمْسٌ وَأَسَدٌ وَبَحْرٌ جُوْداً وَبَهَاءً وَشَجَاعَةً)

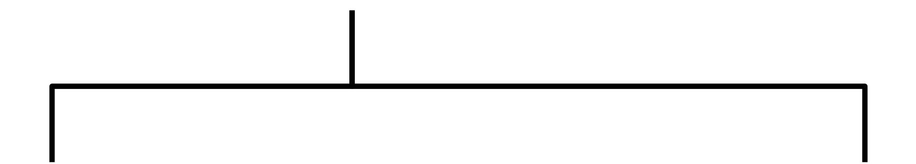
د- *(المفصول)*

- بيانه في الصفحة التالية


تابع..٢- ثانياً: التفصيليّ:
د- (المفصول)
- وذكر الزمخشريُّ
مِثالُهُ: {منامكم بالليل والنهار وابتغاؤكم من فضله}
استشكله السُّبْكِيُّ بأنَّهُ..
الزمخشريُّ: (وتقديره: (ومن آياته منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار)، إلا أنه فصل بين {منامكم} و{ابتغاؤكم} بـ{الليل والنهار} لأنهما زمانان، والزمانُ والواقع فيه..كشيء واحد مع إعانة اللف على الاتحادِ
وَيجُوز أن يراد (منامكم في الزمان وابتغاؤكم فيهما)
- والظاهر الأول لتكرره في القرآن
١- يُعكّر على تعريف اللف والنشر؛ فالتعريفُ..يُشعر بأنّه لا بد من تقدم اللف بجملته ثم يأتى النشرُ بعده، وهذا الموضعُ..وقع فيه بعضُ النشر قبل تكميل اللفّ
٢- يلزم عليه..
٣- هذه الواو في {وابتغاؤكم}..كيف يكون موقعها؟
أ- أن يكون {النهار} معمولَ {ابتغاؤكم} وقدم عليه وهو مصدر، وذلك لا يجوز
ب- العطف على عاملين أو تركيب لا يسوغ

تابع..٢- ثانياً: التفصيليّ:

واختُلف هل الأفضل المرتب أو غيرُه الشامل للمعكوس والمشوَّش؟
(وَالخُلْفُ فِي الأَفْضَلِ مِنْ هَذَيْنِ قَرّْ..وَقِيلَ لا خُلْفٌ بِتَحْرِيرِ النَّظَرْ)

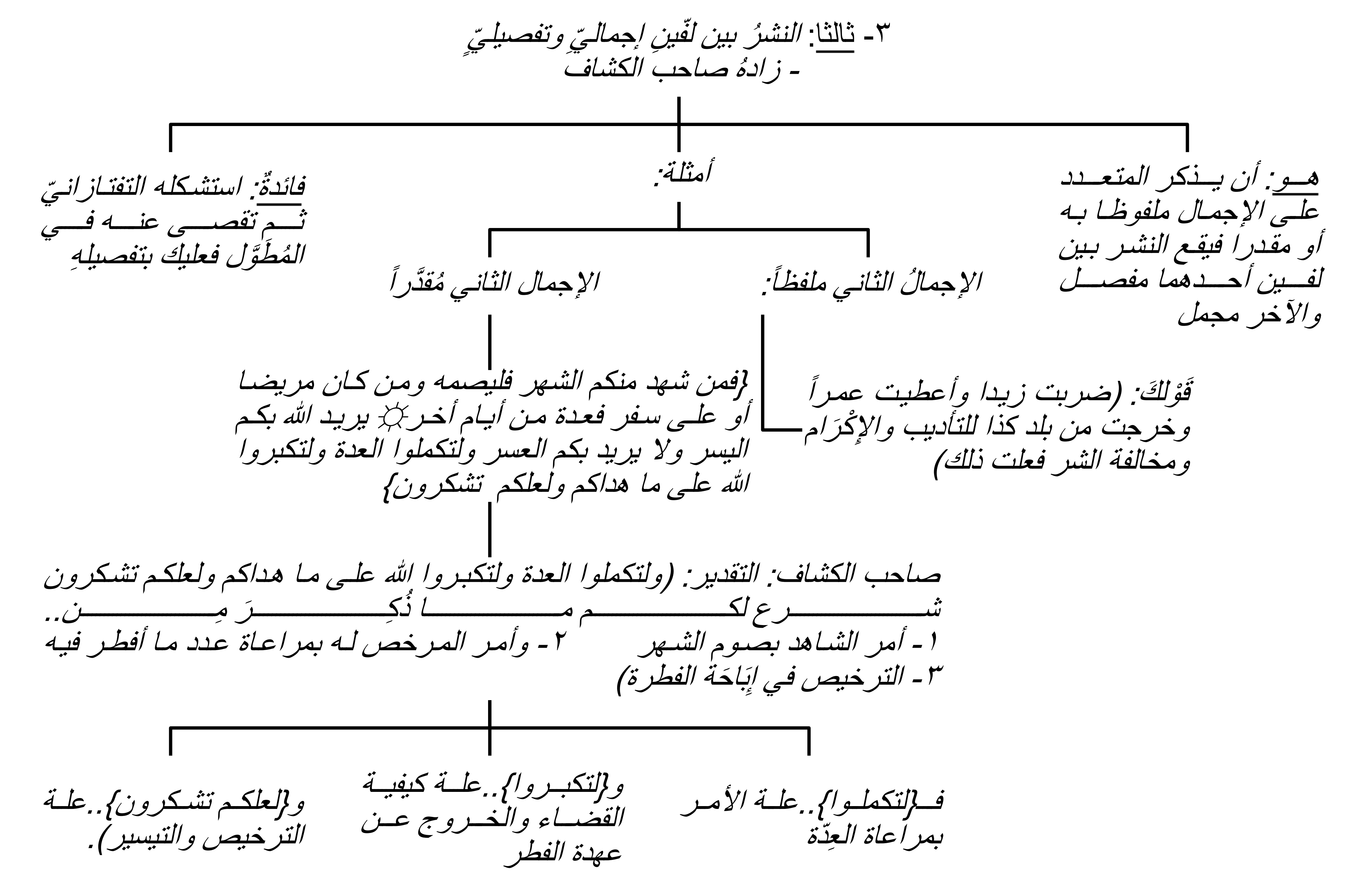


الخِلَاف:

توجيهٌ: قال عز الدين ابن جماعة: (الحقُّ -عندي-..
١- أن الأول أراد لغـــــــــــــــــــــــــــــة
٢- والآخـــــــــــــــــــر أراد بلاغـــــــــــــــة).
- فَلَا خُلافَ

١- الشَّلَوْبِين *والتنوخيّ*: (المرتبُ أفضلُ)

٢- ابن رشيق: (غيرُ المرتبِ أفضلُ)



٣- ثالثا: النشرُ بين لفّينِ إجماليّ وتفصيليّ
- زادهُ صاحب الكشاف
هـو: أن يـذكر المتعـدد على الإجمال ملفوظا بـه أو مقدرا فيقع النشر بين لفـين أحـدهما مفصـل والآخر مجمل
أمثلة:
فائدةٌ: استشكله التفتـازانـيّ ثـم تقصـى عنـه فـي المُطَوَّل فعليك بتفصيلهِ
الإجمالُ الثاني ملفظاً:
الإجمال الثاني مُقدَّراً
قَوْلكَ: (ضربت زيدا وأعطيت عمراً وخرجت من بلد كذا للتأديب والإِكْرَام ومخالفة الشر فعلت ذلك)
{فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو علـى سفر فعدة من أيام أخـر☼ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون}
صاحب الكشاف: التقدير: (ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون شـرع لكـم مـا ذُكِـرَ مِـن..
١- أمر الشاهد بصوم الشهر ٢- وأمر المرخص له بمراعاة عدد ما أفطر فيه
٣- الترخيص في إِبَاحَة الفطرة)
فـ{لتكملوا}..علـة الأمـر بمراعاة العِدّة
و{لتكبـروا}..علـة كيفيـة القضـاء والخـروج عـن عهدة الفطر
و{لعلكم تشكرون}..علـة الترخيص والتيسير).

الـ(٢١): الجمع

(وَالجَمْعُ أَنْ يَجْمَعَ فِي حُكْمٍ عَدَدْ..)

هـو: أن يجمـع بـين شـيئين أو أشياء متعددة في حكمٍ *أي محكوم به كُلِّيّ ويسمى الجامع*

أمثلة:

{المـال والبنـون زينـة الحيـاة الـدنيا}
- فجَمَعَ المالَ والبنينَ في الزينةِ

كَقَوْلِ بَعْضِ الشُّعَرَاءِ إِذْ زَهِدْ
- أبـو العتاهيـة:**(إِنَّ الشَّبَابَ وَالفَرَاغَ وَالجِدَهْ..مَفْسَدَةٌ لِلمَرْءِ أَيُّ مَفْسَدَهْ)**

{الشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان}

وجعل الخطيب في الإيضاح من هذا النوع..(ثلاثةٌ تشرق الدُّنْيَا ببهجتهم..شمسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاق وَالْقَمَرُ)

واعترضه السُّبْكِيُّ بأن بداعة هذا النوع يشترط فيها الإخبار عن المتعدد بمفرد يصدق على الجميع لكونه مصدرا أو نحوَهُ
- فأيُّ بديع في مجرد الجمع بين متعدد بعطفأو تثنية أوجمع دُونَ أن يكونا من نوعين متباعد بن غير متناسبين).



الـ(٢٢): التفريق

(وَعَكْسُهُ التَّفْرِيقُ أَنْ يُبَايِنَا..بَيْنَهُمَا فِي مَدْحٍ اوْ أَمْرٍ عَنَى)

هو: إيقاع تبايُنٍ بين أمرينِ أو أكثر من نوع واحد ليفيد زيادة أحدِهما على الآخرِ في المدح أو نحوه مما *اشتركا في الاتصاف بأصلهِ*

أمثلة:

(مَـا نَـوالُ الغَمَـامِ وقْـتَ ربيـعٍ..كَنَـوالِ الأَمِيـرِ يَـومَ سَـخَاءِ
فَنَـوالُ الأَمِيـرِ بَـدْرَةُ عَـيْنٍ..وَنَـوالُ الغَمَـامِ قَطْـرةُ مَـاءٍ)

- و*(بدرة عينٍ) هِيَ عشرة آلاف* درهم

(مَنْ قَاسَ جَدْوَاكَ بِالغَمَامِ فَمَا..أَنْصَفَ فِي الحُكْمِ بَيْنَ شَكْلَيْنِ
أَنْتَ إِذَا جُدْتَ ضاحِكٌ أَبَدًا..وَهُوَ إِذَا جَادَ دَامِعُ العَيْنَيْنِ)

الـ(٢٣): التقسيم

(فَإِنْ يُعَدِّدْ وَأَضَافَ مَا لِكُلّْ..إِلَيْهِ تَعْيِينًا فَتَقْسِيمٌ يَحِلّْ)

وهو: (أن تذكر متعددًا وتضيف ما لكل إليه على التعيين)

- وبقيدِ التعيينِ خرج اللفُّ والنشرُ

أمثلة:

(وَلَا يُقِيْمُ عَلَى ضَيْمٍ يُرَادُ بِهِ..إِلَّا الْأَذَلَّانِ؛ عَيْرُ الْحَيِّ وَالْوَتِدُ
هَذَا عَلَى الْخَسْفِ مَرْبُوْطٌ بِرُمَّتِهِ..وَذَا يُشَجُّ فَلَا يَرْثِيْ لَهُ أَحَدُ)

- *فذَكَرَ (العير) و(الوتد) ثم أضاف إلى الأول الربط مع الخسف وإلى الثاني الشج، وذلك على التعيين*

(وما هوَ إلا الوحيُ أو حدُّ مرهفٍ..تُمِيلُ ظُباهُ أَخدَعَيْ كُل مَائِلِ
فهذا دواءُ الداءِ من كلِّ عالمٍ..وهَذَا دَواءُ الدَّاءِ مِنْ كُل جَاهِلِ)

الـ(٢٤): الجمع والتفريق

(وَإِنْ هُمَا أَدْخَلَ فِي مَعْنًى وَقَدْ..فرَّقَ وَجْهَي ذَاكَ..كِلاهُمَا جَمْعٌ وَأَوَّلٌ خُذَا..إِلَيْهِ تَفْرِيقًا)

وهو: أن تدخل شيئين في معنىً وتُفَرِّقَ بينَ جِهَتَي الإدخالِ

أمثلة:

(فَوَجْهُكَ كَالنَّارِ فِيْ ضَوْئِهَا..وَقَلْبِيَ كَالنَّارِ فِيْ حَرِّهَا)
- فَأَدخَلَ قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار، ثم فرق بينهما بأن جهة ادخال الوجه فيه..الإضاءة، والقلب..الاحتراق

(ولما التَقَينا والتَقَى موعدٌ لنا..تعجَّب رائِي الدرَّ منّا ولاقِطهْ فمِنْ لُؤلؤٍ تبديهِ عند ابتسامِها..ومن لؤلؤٍ عند الحديثِ تساقطهْ)

{وجعلنا الليل والنهار آيتين فحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة}

الطيبي: منه {الله يتوفّى الأنفس حين موتها}الآية
- فجَمَعَ النفسين في حُكم التوفِّي ثُمَّ فرَّق بين جهتي التوفّي بالحكم بالإمساك والإرسال

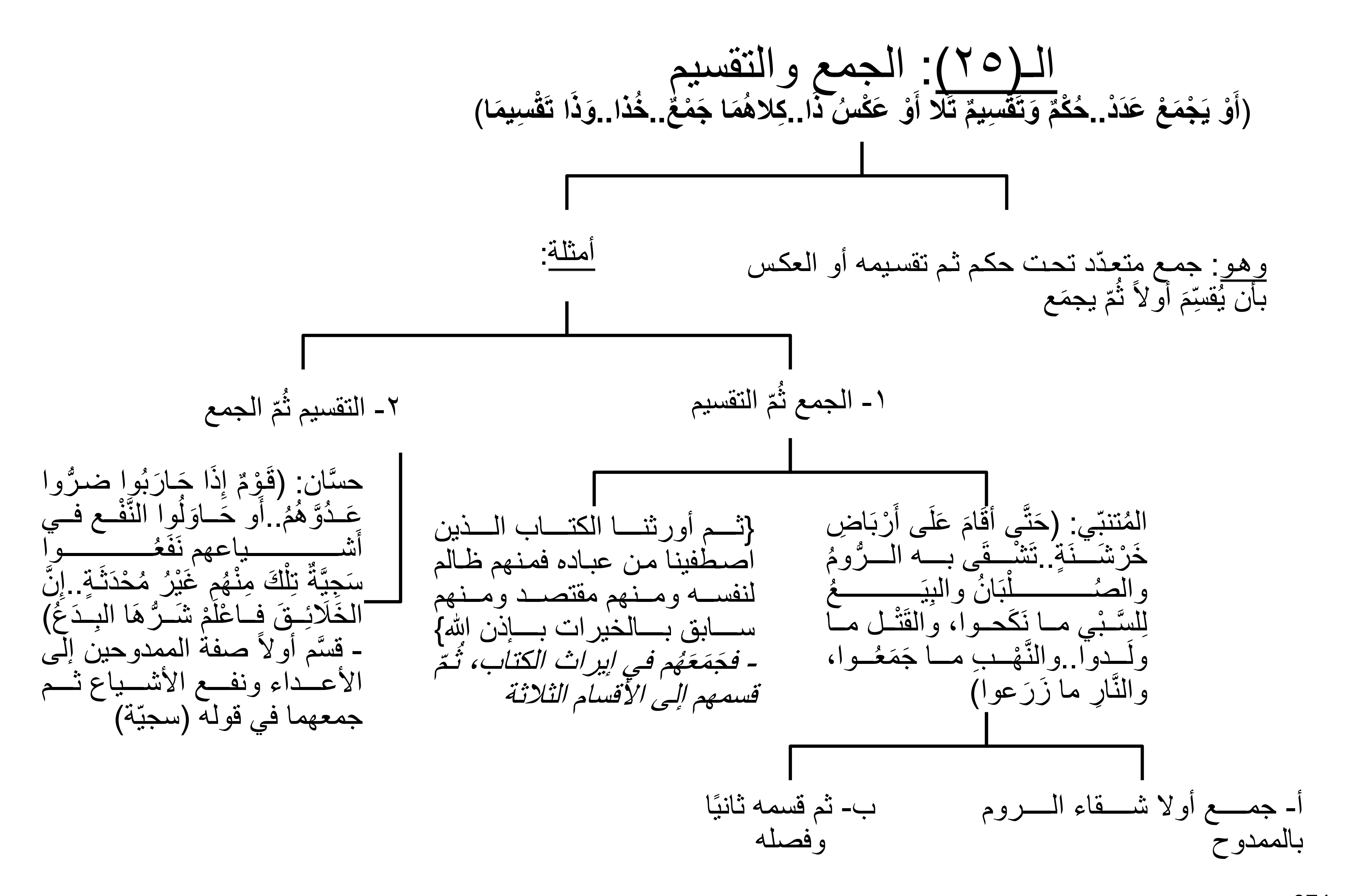
مُناقشة:

١- اعتراض: لا معنًى لجعل الجمع مع التفريق قسما مستقلا ؛ لأنه من قبيل اجتماع القسمين
- كذا أخوات الجمع مع التقسيم والجمع مع التفريق والتقسيم

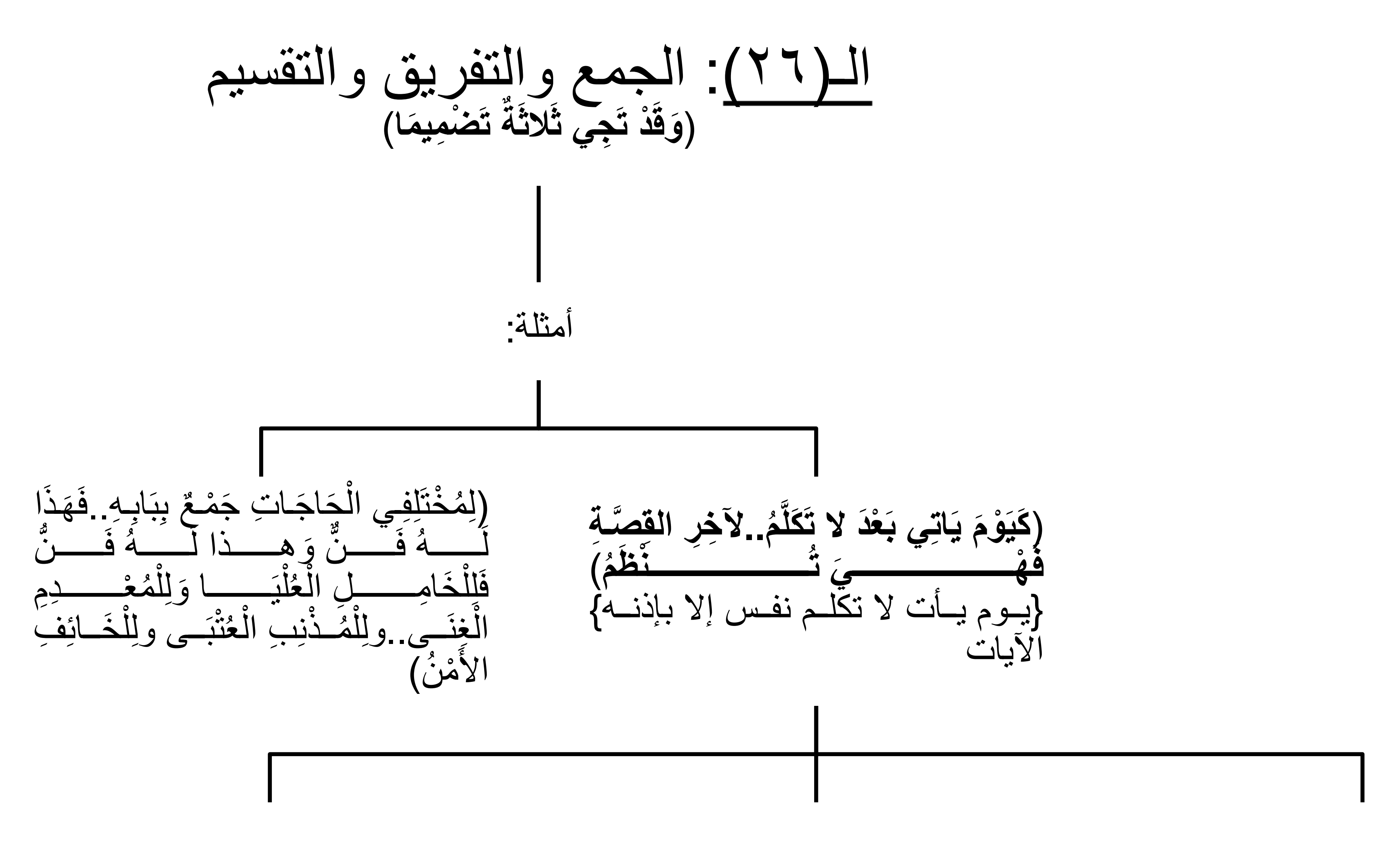
٢- جوابُ الاعتراض: المُحَسِّنُ هنا..هو اجتماعُ الجمع مع التفريق، وهما متضادان، ولاخفاء في أن الشيء مضموما إلى غيرهِ..غيرُهُ منفردًا عنه

٣- تنظيرٌ في الجواب: إذن؛ فلا معنى للاقتصار على الثلاثة المذكورة هنا، بل ينبغي أن يُعَدَّ من المحسنات أيضاً جمعُ الطباق مع التناسب ونحوه

٤- جوابُ النظر: لا مانع من ذلك ولا بُعد، فليكن هذا أيضا من المحسنات وَإِنْ لم يتنبهوا لهُ


الـ(٢٥): الجمع والتقسيم
(أَوْ يَجْمَعْ عَدَدْ..حُكْمٌ وَتَقْسِيمٌ تَلَا أَوْ عَكْسُ ذَا..كِلاهُمَا جَمْعٌ..خُذا..وَذَا تَقْسِيمَا)
وهو: جمع متعدّد تحت حكم ثم تقسيمه أو العكس بأن يُقسِّمَ أولاً ثُمّ يجمَع
أمثلة:
١- الجمع ثُمّ التقسيم
٢- التقسيم ثُمّ الجمع
المُتنبّي: (حَتَّى أَقَامَ عَلَى أَرْبَاضِ خَرْشَنَةٍ..تَشْقَى بِهِ الرُّومُ والصُلْبَانُ والبِيَعُ لِلسَّبْي ما نَكَحوا، والقَتْل ما ولَدوا..والنَّهْبِ ما جَمَعُوا، والنَّارِ ما زَرَعوا)
{ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عباده فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله}
- فجَمَعَهُم في إيراث الكتاب، ثُمّ قسمهم إلى الأقسام الثلاثة
حسَّان: (قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا ضرُّوا عَدُوَّهُمُ..أَو حَاوَلُوا النَّفْع في أَشياعهم نَفَعُوا سَجِيَّةٌ تِلْكَ مِنْهُم غَيْرُ مُحْدَثَةٍ..إِنَّ الخَلَائِقَ فاعْلَمْ شَرُّهَا البِدَعُ)
- قسَّم أولاً صفة الممدوحين إلى الأعداء ونفع الأشياع ثم جمعهما في قوله (سجيّة)
أ- جمع أولا شقاء الروم بالممدوح
ب- ثم قسمه ثانيًا وفصله

مُصْطفَى دَنْقَش



فالجمع في {لا تكلم نفس إلا بإذنه} ؛ لأنها متعددة معنىً؛ إذ النكرة في سياق النفي تعم

والتفريق في {فمنهم شقي وسعيد}

والتقسيم في {فأما الذين شقوا، وأما الذين سعدوا}

الـ(٢٦): الجمع والتفريق والتقسيم

- وقد يطلق التقسيم على أمرين

(وَيُطْلِقُ التَّقْسِيمَ إِذْ مَا اسْتَوْفَى..أَقْسَامَهُ أَوْ حَالَهُ مُضِيفَا..كَلَا إِلَى مُلائِمٍ نَحْوُ يَهَبْ..آيَةَ شُورَى)

١- أن تُستوفى أقسام الشيء بالذكر

٢- أن تذكر أحوال الشيء مضافًا إليه كل ما يليق به

- بيانه في الصفحة التالية

أمثلة:

تنبيهٌ: ابن الأثير: (لا يريد أهل البيان بالتقسيم القسمة العقلية كما يذهب إليه المتكلمون؛ لأنها تقتضي أشياء مستحيلة، بل أرادوا ما يقتضيه المعنى مما يمكن وجودُهُ).

{ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا} ؛ إذ لا يخلو حال المتزوج من أحد هذه الأقسام الأربعة

وَنَظَّرَ فيه العصامُ بأنَّهُ غيرُ شامل لمن له أُنْثَى واحدة أو ذكرٌ واحد ومن يكون له كلاهما، وإِرَادَةُ الجنس بالجمع المُنَكّر..بعيد). اهـ

وفي الآية تقسيمان آخران

١- استيفاء أقسام الإِنسان

٢- استيفاء أقسام المولود بناء على انتفاء الخنثى المشكل

السُّبْكِيّ: (والحقُّ وجوده، وقد اختُلِفَ فيه هل هو قسم ثالث غير الذكر والأُنْثَى أو لا؟

والصحيح أنه لا يخرج عنهما - فعليه فالقسمة حاصرة، والآية تدل عليه إذا كان المراد منها استيفاء الأقسام

وإن قيل بخروجه عن القسمة..فيُقَالَ: تُرِكَ لكونه نادراً، والآيةُ سيقت في مَعرِضِ الامتنان فاقتُصِرَ فيها على الغالب

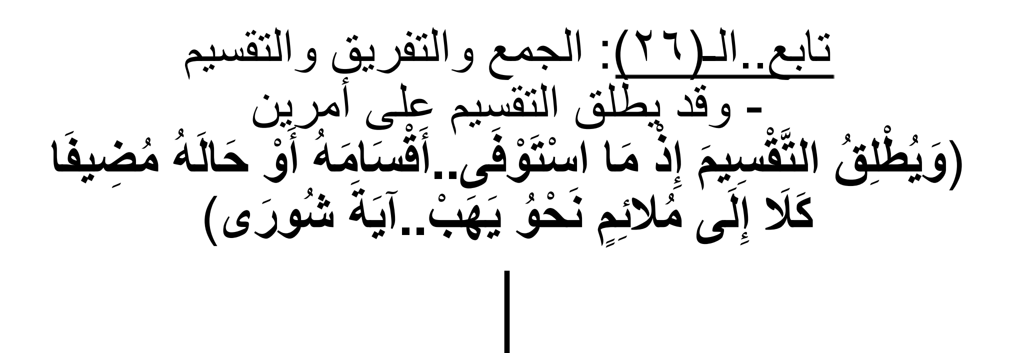
حديث «ليس لك من مالك إلا ما أكلت فأفنيت أو لبست فأبليت أو تصدقت فأبقيت»

{لَهُ ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك}

- فاستوفى أقسام الزمان

{يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم}

- استوفى جميعَ الهيآتِ الممكنات



تابع..الـ(٢٦): الجمع والتفريق والتقسيم

- وقد يطلق التقسيم على أمرين

(وَيُطْلِقُ التَّقْسِيمَ إِذْ مَا اسْتَوْفَى..أَقْسَامَهُ أَوْ حَالَهُ مُضِيفَا
كَلَا إِلَى مُلائِمٍ نَحْوُ يَهَبْ..آيَةَ شُورَى)

٢- أن تذكر أحوال الشيء مضافًا إليه كل ما يليق به



أمثلة:

ويُفارقُ اللفَّ والنشرَ بوجود التعيين هُنا

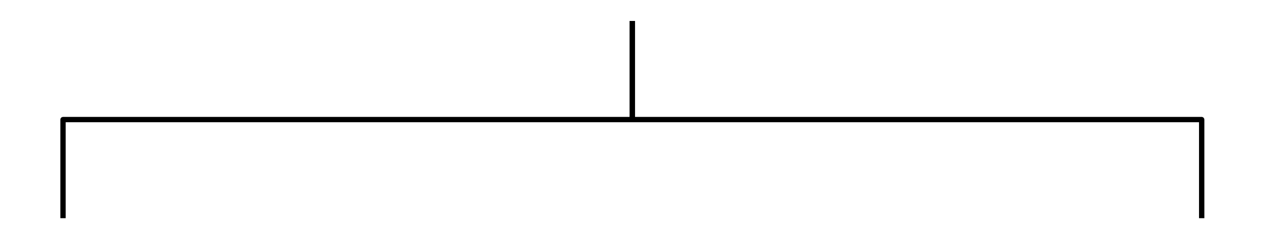
(ثِقَالٍ إِذَا لاقُوا خِفافٍ إِذَا دُعُوا..كَثيرٍ إِذَا شَدُّوا قَليلٍ إِذا عُدُّوا)

(وَيُقَالُ البَيْتَ هَبْ)

(ثَمانِيَةٌ لَمْ تَفْتَرِقْ مُذْ جَمَعْتَها..فَلاَ افْتَرَقَتْ ما ذَبَّ عَنْ نَاظِرٍ شُفْرُ
ضميرُك وَالتقوى وكفُّك والنَّدَى..وَلَفْظُكَ وَالْمَعْنى وَعَزْمُكَ وَالنَّصْرُ)

الـ(٢٧): التجريد

- وهو قسمان:



١- القسم الأول: (أن يُنتزَعَ من أمر ذي صفة آخرُ مِثْلُه فـي تلـك الصـفةِ مُبالغـةً فـي كمالِهـا) **(وَمِنْـهُ تَجْرِيـدٌ بِـأَنْ يُنْـزَعَ مِـنْ..ذِي صِـفَةٍ آخَـرُ مِثْلُـهُ زُكِنْ..مُبَالَغًا فِي أَنَّهُ فِيهَا كَمَلْ)**

٢- القسم الثاني: أن تجرد نفسك فتخاطبها كأنها غيرُك **(وَمِنْـهُ أَنْ..يُخَاطِبَ الإِنْسَانُ نَفْسَهُ وَقَدْ..نُصْحًا وَتَوْبِيخًا وَتَعْرِيضًا قَصَدْ)**

١- القسم الأول: (أن يُنتزَعَ من أمر ذي صفة آخرُ مِثلُه في *تلك الصفةِ* مُبالغةً في كمالِها)

(وَمِنْهُ تَجْرِيدٌ بِأَنْ يُنْزَعَ مِنْ..ذِي صِفَةٍ آخَرُ مِثْلُهُ زُكِنْ..مُبَالَغًا فِي أَنَّهُ فِيهَا كَمَلْ)

- فكأنَّهُ بلغ من الاتصاف بالصفةِ إلى حيثُ يَصِحُّ أن يُنتزَعَ منه موصوف آخرُ بها

أمثلة:

(كَمِنْ فُلانٍ لِي صَدِيقٌ وَأَجَلّْ..وَإِنْ سَأَلْتَ أَحْمَدًا لَتَسْأَلَنْ..بَحْرًا بِهِ مُنْدَفِقًا)

ويَرِدُ على التعريف..أنَّه يخرُج عنه ما لو قُلتَ: (لقيت من فلان أسداً) قاصدا التهكم والاستهزاء به

- فهو تجريدٌ مع أنَّهُ لا يصدُق عليه أنه انتزع منه صفة المبالغة في كمالها، بل للمبالغة في نقصانها فيه

(لِي مِن فُلانٍ صديقٌ حميمٌ)

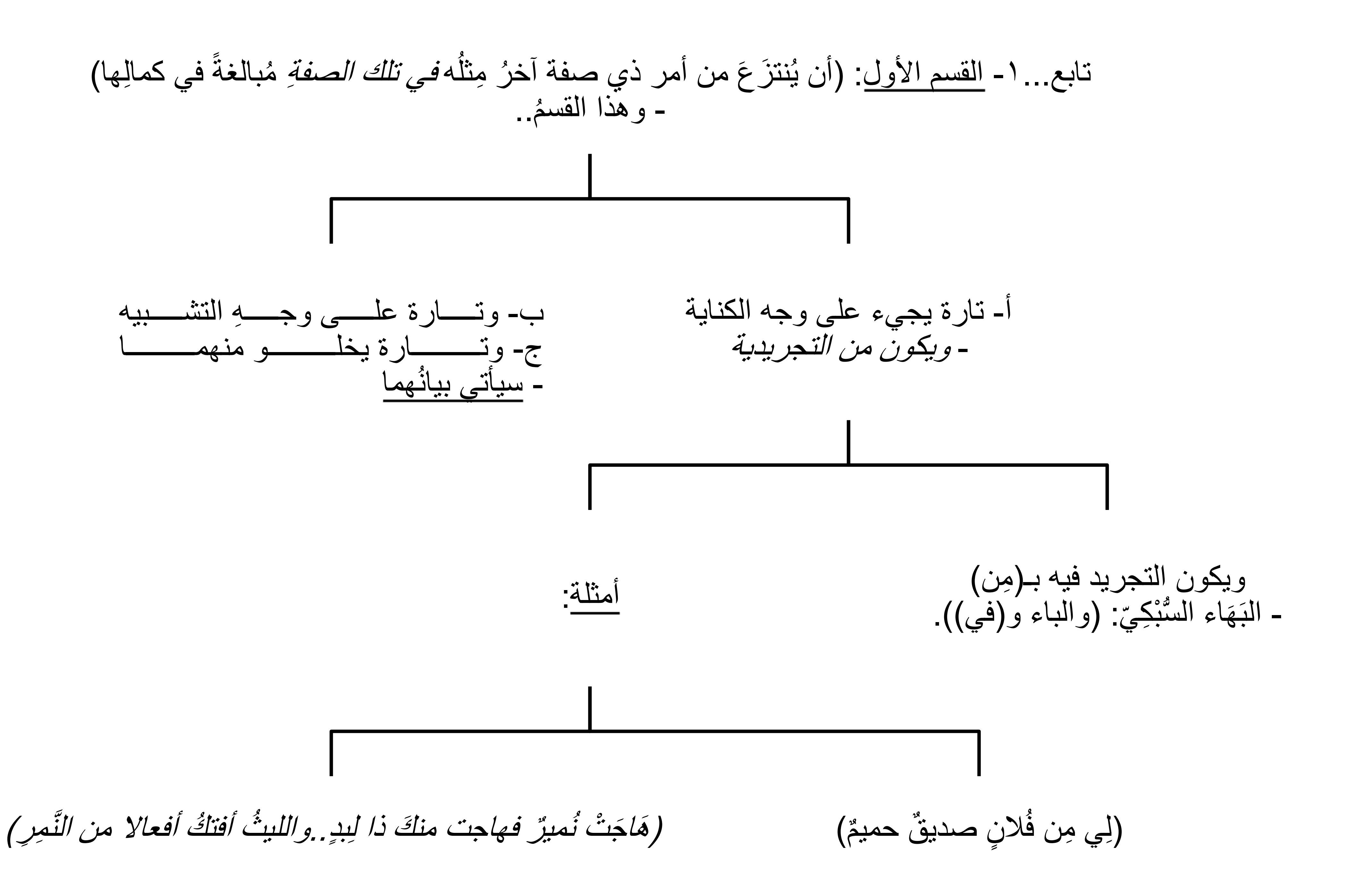
- فجَرَّدَ من الرجل الصديقِ آخرَ مِثلَهُ متصفًا بصفة الصداقة

(مررت بالرجل الكريمِ والنسمة المباركة)

- جردوا من (الرجل الكريم) آخر مثله متصفًا بصفة البركة وعطفوه عليه كأنَّهُ غيرُه، وهو هو

حديث «إياك ومحقرات الذنوب فإن لها من الله طالبا» النسائي وابن ماجه

(لقيت من الزيدين أسدين) و(لقيت من زيد أسدين أو أسودا)


تابع...١- القسم الأول: (أن يُنتزَعَ من أمر ذي صفة آخرُ مِثلُه في تلك الصفةِ مُبالغةً في كمالِها)
- وهذا القسمُ..
أ- تارة يجيء على وجه الكناية
- ويكون من التجريدية
ب- وتارة على وجهِ التشبيه
ج- وتارة يخلو منهما
- سيأتي بيانُهما
ويكون التجريد فيه بـ(مِن)
- البَهَاء السُّبْكِيّ: (والباء و(في)).
أمثلة:
(لِي مِن فُلانٍ صديقٌ حميمٌ)
(هَاجَتْ نُميرٌ فهاجت منكَ ذا لِبدٍ..والليثُ أفتكُ أفعالا من النَّمِرِ)

مُصْطفَى دَنْقَش

ب- وتارة يجيءُ على وجهِ التشبيه

ويكون..

١- بالباء..

أ- *التجريدية الداخلة على المُنتَزَعِ منه*

كقولك: (إن سألت أحمد لتسألن به البحر)

- فجرَّد منه (البحر) تشبيهًا له بهِ

ب- *أو الدالة على المعية والمصاحبة الداخلة على المنتزع*

كـ*(وَشَوْهَاءَ تَعْدُوْ بِيْ إِلَى صَارِخِ الْوَغَى..بِمُسْتَلْئِمٍ مِثْلِ الْفَنِيْقِ الْمُرَحَّلِ)*

٢- وبـ(مِن) *التجريدية*

كـ(رأيت من فلان البحر)

وكـ(ولِي ظبية أدماء ناعمة الصبا..تغار الظباء الغيد من لفتاتها
أعانق غصن البان من لين قدها..وأجني جنيَّ الوردِ من وجناتها)

- فجَرَّد مِن قدِّها غُصنا ومِن وجنتِها وردا بعد التشبيه

٣- وبـ(فِي)

- كـ*(لي فيك قمرٌ مُنيرٌ)*

مُناقشة:

- التَّفْتَازَانِيُّ: (

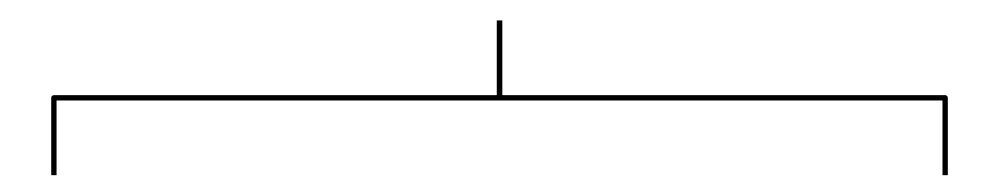
زعم بعضُهم أن الباء و(مِن) التجريديتين على حذف مضافٍ

- فمعنى (لقيتُ مِن زيد أسداً)..(لقيتُ مِن لقائه أسداً)، والغرضُ..تشبيهُهُ بالأسد

- وكذا معنى (لقيتُ به أسدا)..(لقيتُ بلقائِهِ أسداً)؛ وذلك لأنّك لو لم تقدر هذا المضاف..لتُوُهِّمَ أنَّ (مِن) للتعليل أي (لقيت من أجله أسدا) فلا يُفهَمُ التشبيهُ

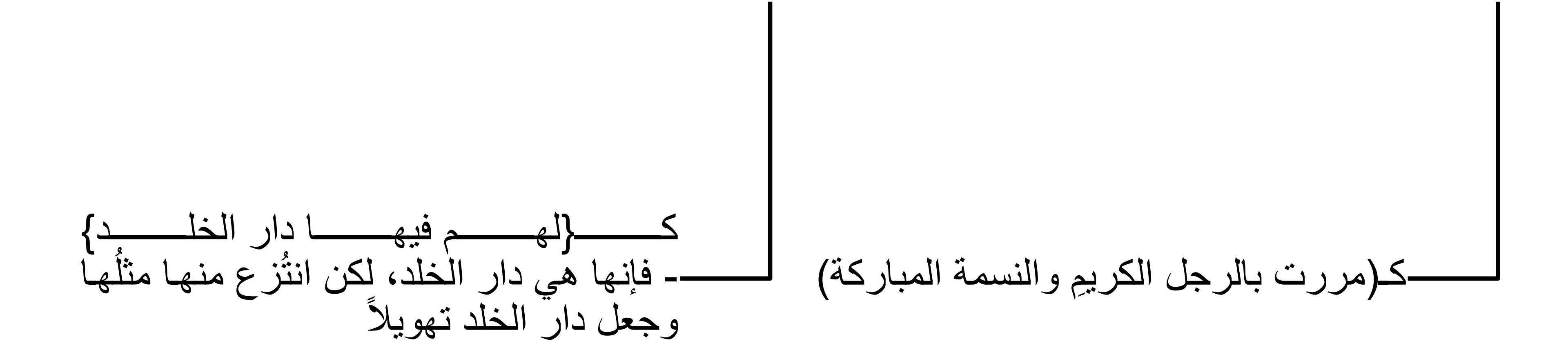
الجواب: هذا التقديرُ ضعيفٌ في مِثلِ (لِي مِن فُلانٍ صديقٌ)؛ لأنه يلزم أن يكون فلانٌ مشبها بالصديق فيكون في الصداقة أنقص من المشبه به كما في الأسَدِ، والمقصودُ أنَّهُ كمُل في الصداقةِ، فلا معنى للتشبيه في هذه الصورة).

ج- وتارة يخلو منهما



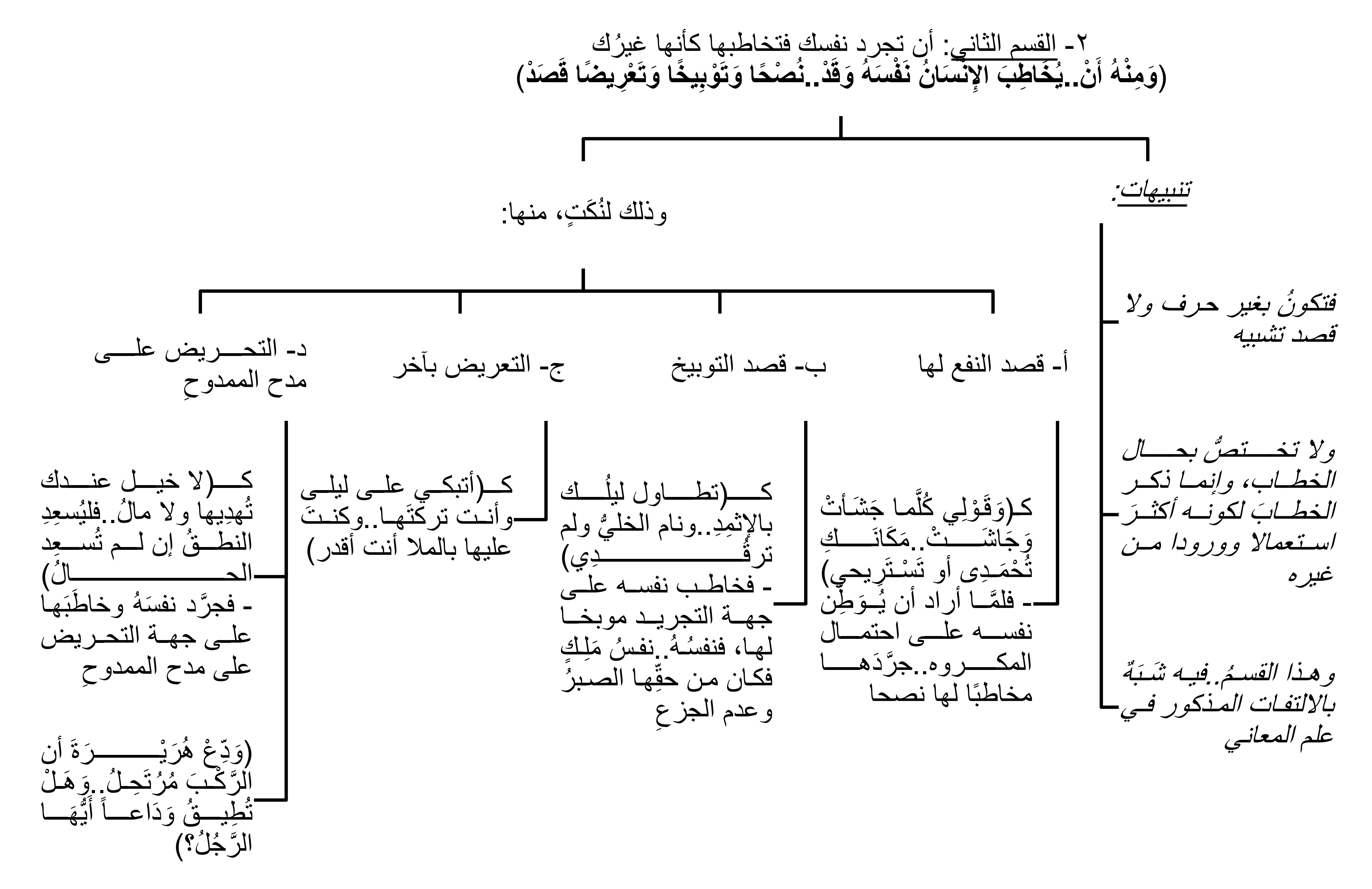
فيكون بدون حرف

ويكون بـ(في)



كـ(مررت بالرجل الكريمِ والنسمة المباركة)

كـــــــ{لهـــــم فيهـــــا دار الخلـــــد} - فإنها هي دار الخلد، لكن انتُزع منها مثلُها وجعل دار الخلد تهويلاً

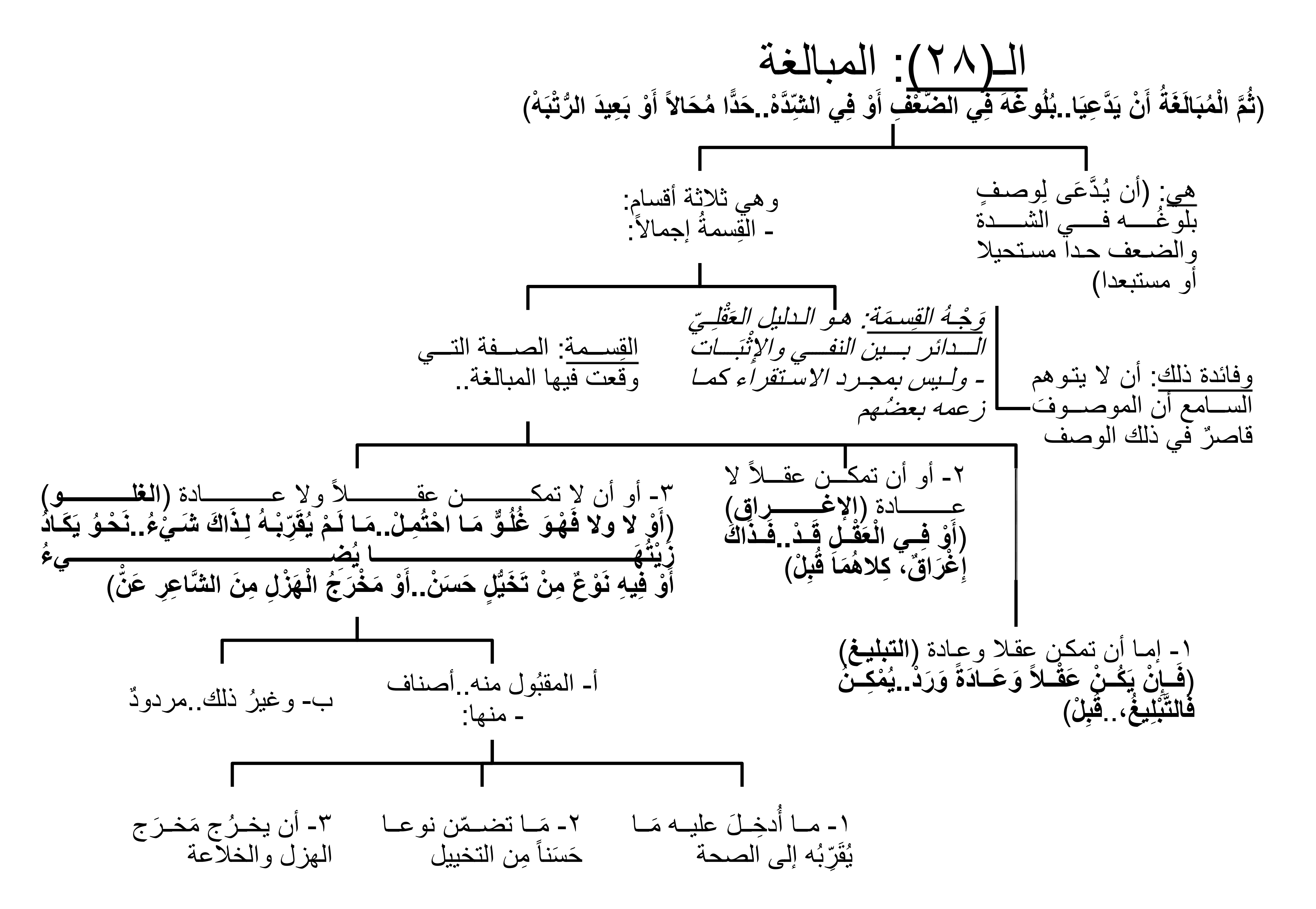

٢- القسم الثاني: أن تجرد نفسك فتخاطبها كأنها غيرُك
(وَمِنْهُ أَنْ..يُخَاطِبَ الإِنْسَانُ نَفْسَهُ وَقَدْ..نُصْحًا وَتَوْبِيخًا وَتَعْرِيضًا قَصَدْ)
تنبيهات:
فتكونُ بغير حرف ولا قصد تشبيه
ولا تختصُّ بحال الخطاب، وإنما ذكر الخطابَ لكونه أكثرَ استعمالا وورودا من غيره
وهذا القسمُ..فيه شَبَهٌ بالالتفات المذكور في علم المعاني
وذلك لنُكَتٍ، منها:
أ- قصد النفع لها
كـ(وَقَوْلِي كُلَّما جَشَأَتْ وَجَاشَتْ..مَكَانَكِ تُحْمَدِي أو تَسْتَرِيحي)
- فلمَّا أراد أن يُوَطِّن نفسه على احتمال المكروه..جرَّدَها مخاطبًا لها نصحا
ب- قصد التوبيخ
كـ(تطاول ليلُكَ بالإِثمِدِ..ونام الخليُّ ولم ترقُدِي)
- فخاطب نفسه على جهة التجريد موبخا لها، فنفسُهُ..نفسُ مَلِكٍ فكان من حقِّها الصبرُ وعدم الجزعِ
ج- التعريض بآخر
كـ(أتبكي على ليلى وأنت تركتَها..وكنتَ عليها بالملا أنت أقدر)
د- التحريض على مدح الممدوحِ
كـ(لا خيل عندك تُهدِيها ولا مالُ..فليُسعِدِ النطقُ إن لم تُسعِدِ الحالُ)
- فجرَّد نفسَهُ وخاطَبَها على جهة التحريض على مدح الممدوحِ
(وَدِّعْ هُرَيْرَةَ أن الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ..وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعاً أَيُّهَا الرَّجُلُ؟)

تابع..الـ(٢٧): التجريد

أبلغُ أقسام التجريد: *التجريد المَبْنِـيِّ عَلَـى التشبيهِ*
(وَأَبْلَغُ الأَقْسَامِ مَا قَدْ ثُنِّيَا)

فقولي (**مَا قَدْ ثُنِّيَا**) أي ما ثُنِّيَ به و**جُعِلَ** *ثانيَها*

مِثالُهُ (إن سألت أحمدَ لتسألنَّ بحراً به)


الـ(٢٨): المبالغة
(ثُمَّ الْمُبَالَغَةُ أَنْ يَدَّعِيَا..بُلُوغَهَ فِي الضّعْفِ أَوْ فِي الشِّدَّهْ..حَدًّا مُحَالاً أَوْ بَعِيدَ الرُّتْبَهْ)
هي: (أن يُدَّعَى لِوصفٍ بلوغُه في الشدة والضعف حدا مستحيلا أو مستبعدا)
وفائدة ذلك: أن لا يتوهم السامع أن الموصوفَ قاصرٌ في ذلك الوصف
وهي ثلاثة أقسام:
- القِسمةُ إجمالاً:
وَجْهُ القِسمَة: هو الدليل العَقْلِيّ الدائر بين النفي والإثْبَات - وليس بمجرد الاستقراء كما زعمه بعضُهم
القِسمة: الصفة التي وقعت فيها المبالغة..
١- إما أن تمكن عقلا وعادة (التبليغ)
(فَإِنْ يَكُنْ عَقْلاً وَعَادَةً وَرَدْ..يُمْكِنُ فالتَّبْلِيغُ..قُبِلْ)
٢- أو أن تمكن عقلاً لا عادة (الإغراق)
(أَوْ فِي الْعَقْلِ قَدْ..فَذَاكَ إِغْرَاقٌ، كِلاهُمَا قُبِلْ)
٣- أو أن لا تمكن عقلاً ولا عادة (الغلو)
(أَوْ لا ولا فَهْوَ غُلُوٌّ مَا احْتُمِلْ..مَا لَمْ يُقَرِّبْهُ لِذَاكَ شَيْءُ..نَحْوُ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ
أَوْ فِيهِ نَوْعٌ مِنْ تَخَيُّلٍ حَسَنْ..أَوْ مَخْرَجُ الْهَزْلِ مِنَ الشَّاعِرِ عَنّْ)
أ- المقبُول منه..أصناف
- منها:
ب- وغيرُ ذلك..مردودٌ
١- ما أُدخِلَ عليه مَا يُقَرِّبُه إلى الصحة
٢- مَا تضمّن نوعا حَسَناً مِن التخييل
٣- أن يخرُج مَخرَج الهزل والخلاعة

١- أولاً: إما أن تمكن عقلا وعادة (**التبليغ**)

(فَإِنْ يَكُنْ عَقْلاً وَعَادَةً وَرَدْ..يُمْكِنُ فَالتَّبْلِيغُ،..قُبِلْ)



وأصلُهُ لُغَةَ..مَأخوذٌ مِن (بلّغ الفارسُ) إذا مَدَّ يَدَهُ بعنان فرسه ليزيد في جريه

أمثلة:

- حديث «لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك»
- قال الأندلسي: (صيرورةُ زيح فمِه أطيبَ من المِسك..مبالغةٌ، وهو ممكن عادة وعقلاً)

(فَعَادَى عِداءً بَيْنَ ثَوْرٍ ونَعْجَةٍ..دِرَاكاً ولَمْ يَنْضَحْ بِمَاءٍ فَيُغْسَلِ)

- فادَّعى أن فرسه أدرك ثورا ونعجة وحشيين في مضمار واحد ولم يعرَق، وهذا ممكن عقلا وعادة

مُناقشة:

إن قُلتَ: الإمكانُ العاديّ يستلزم الإمكان العَقْلِيّ، فهو مستدرَكٌ

قُلتُ: ١- الإمكان العاديُّ: أن يكون بحكم الوقوع في أكثر الأوقات أو دائما

٢- والإمكانُ العَقْلِيّ: ما حَكَم العقلُ بإمكانه دُونَ وقوع أصلا أو يقع نادرا

←فلَوْ لَم تحمله على ذلك لبطل الحصرُ ودليلُه

حُكمُهُ: مقبولٌ

؛ لإمكانِهِ بأحدِ الإمكانين

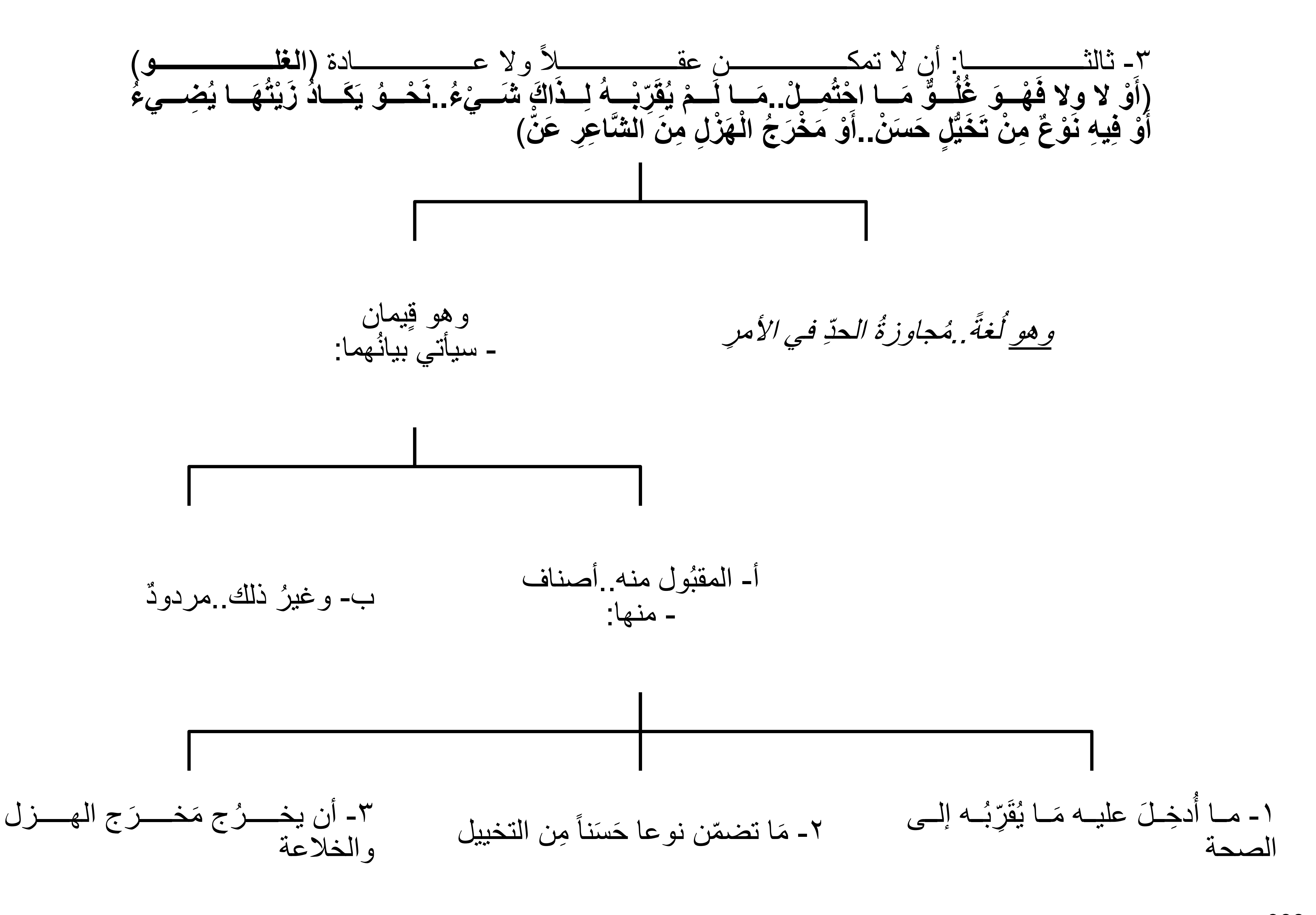
٢- ثانياً: أن تمكن عقلاً لا عادة (الإغراق)
(أَوْ فِي الْعَقْلِ قَدْ..فَذَاكَ إِغْرَاقٌ، كِلاهُمَا قُبِلْ)

وأصلُهُ لُغةَ..استيفاءُ النازع في القوس مدّها

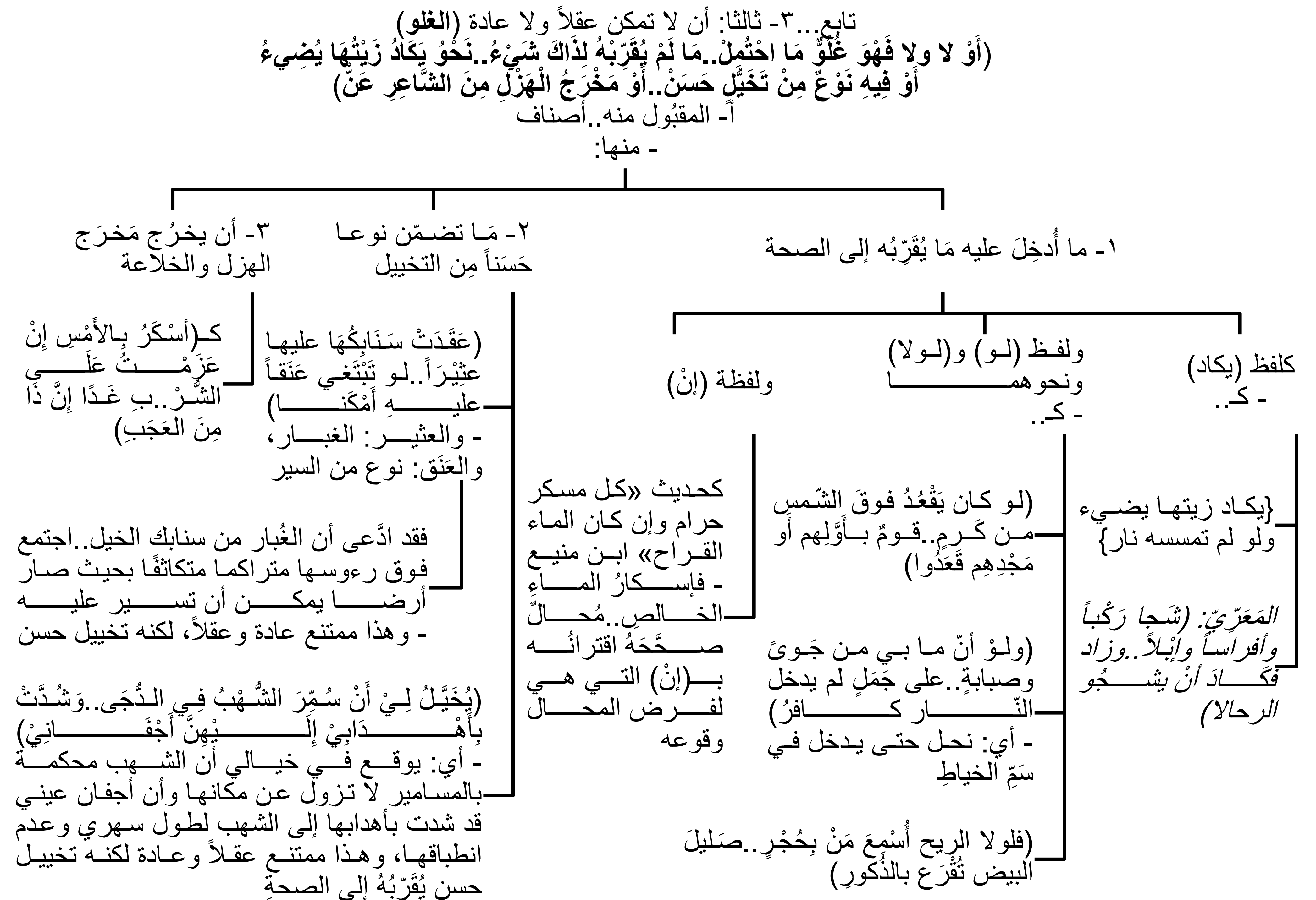
كـ(وَنُكْرِمُ جَارَنَا مَا دَامَ فِيْنَا..وَنُتْبِعُهُ الْكَرَامَةَ حَيْثُ مَالَا)
- فادَّعى أن جاره لا يميل إلى جانب إلا وهو يرسل العطاء على أثره، وهذا ممكن عقلا ممتنع عادةً

وَنَظَّرَ فِيه بأنه ليس من باب المبالغة ؛ لا مكان حمل ذلك على تزويده بما يُصاحبه في كل جهة يميل إليها كما هي عادة الكرام وأصحاب المروءات

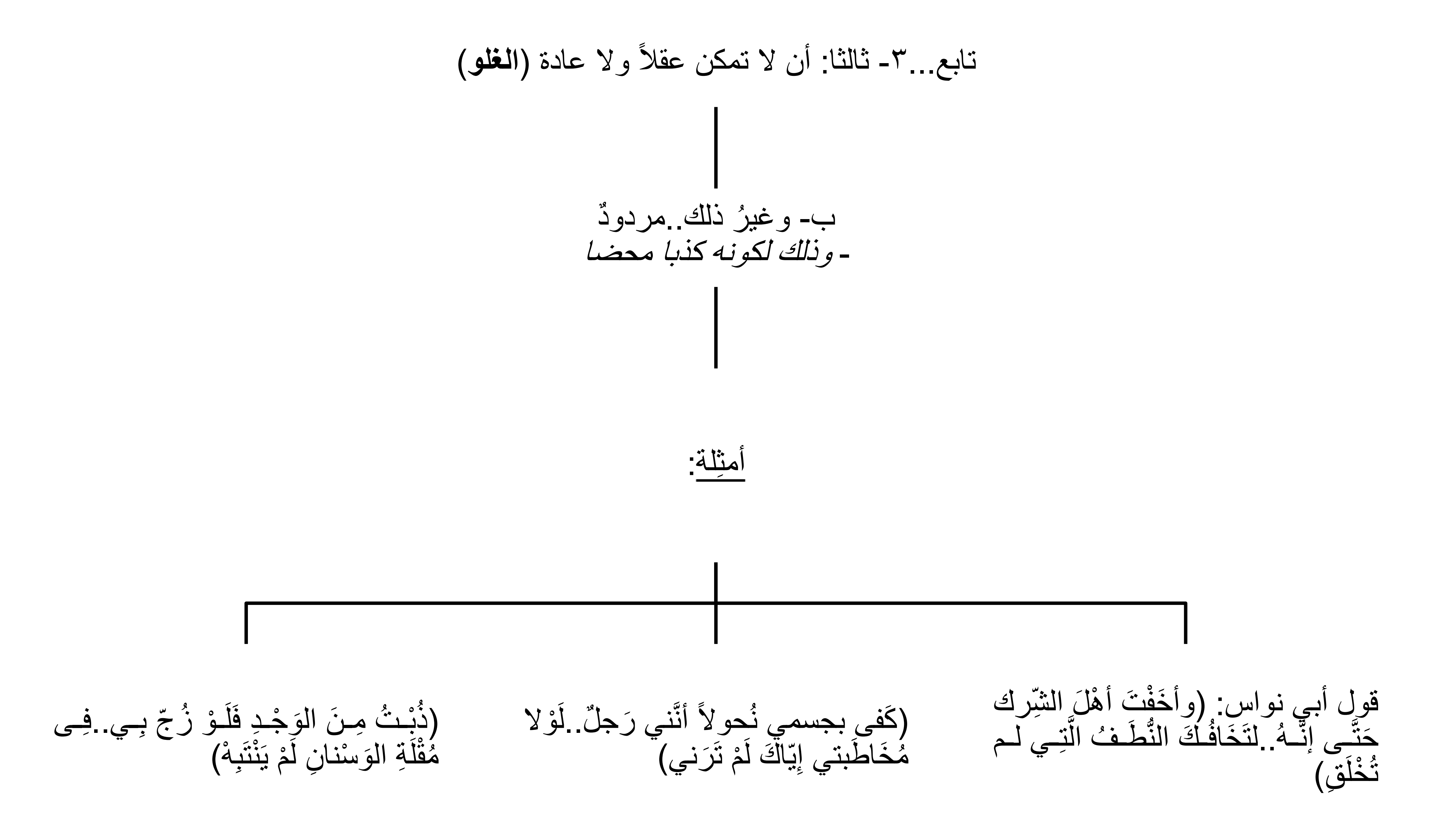
<u>حُكمُهُ</u>: مقبولٌ *؛لإمكانِهِ بأحدِ الإمكانينِ*


٣- ثالثـــــــا: أن لا تمكـــــــن عقـــــــلاً ولا عـــــــادة (الغلـــــــو)
(أَوْ لا ولا فَهْــوَ غُلُــوٌّ مَــا احْتُمِــلْ..مَــا لَــمْ يُقَرِّبْــهُ لِــذَاكَ شَــيْءُ..نَحْــوُ يَكَــادُ زَيْتُهَــا يُضِــيءُ
أَوْ فِيهِ نَوْعٌ مِنْ تَخَيُّلٍ حَسَنْ..أَوْ مَخْرَجُ الْهَزْلِ مِنَ الشَّاعِرِ عَنّْ)
وهو لُغةً..مُجاوزةُ الحدِّ في الأمرِ
وهو قِيمان
- سيأتي بيانُهما:
أ- المقبُول منه..أصناف
- منها:
ب- وغيرُ ذلك..مردودٌ
١- مـا أُدخِـلَ عليـه مَـا يُقَرِّبُـه إلـى الصحة
٢- مَا تضمّن نوعا حَسَناً مِن التخييل
٣- أن يخـــرُج مَخـــرَج الهـــزل والخلاعة

مُصْطفَى دَنْقَش


تابع...٣- ثالثا: أن لا تمكن عقلاً ولا عادة (الغلو)
(أَوْ لا ولا فَهْوَ غُلُوٌّ مَا احْتُمِلْ..مَا لَمْ يُقَرِّبْهُ لِذَاكَ شَيْءُ..نَحْوُ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ
أَوْ فِيهِ نَوْعٌ مِنْ تَخَيُّلٍ حَسَنْ..أَوْ مَخْرَجُ الْهَزْلِ مِنَ الشَّاعِرِ عَنّ)
أ- المقبُول منه..أصناف
- منها:
١- ما أُدخِلَ عليه مَا يُقَرِّبُه إلى الصحة
كلفظ (يكاد)
- كـ..
{يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار}
المَعَرِّيّ: (شَجا رَكْباً وأفراساً وإبْلاً..وزاد فَكَادَ أنْ يشْجُو الرحالا)
ولفظ (لو) و(لولا) ونحوهما
- كـ..
(لو كان يَقْعُدُ فوقَ الشّمسِ مِن كَرمٍ..قومٌ بأَوَّلِهم أو مَجْدِهِم قَعَدُوا)
(ولَوْ أنّ ما بي من جَوىً وصبابةٍ..على جَمَلٍ لم يدخل النّار كافرُ)
- أي: نحل حتى يدخل في سَمِّ الخياطِ
(فلولا الريح أُسْمِعَ مَنْ بِحُجْرٍ..صَليلَ البيض تُقْرَع بالذُّكورِ)
ولفظة (إنْ)
كحديث «كل مسكر حرام وإن كان الماء القراح» ابن منيع
- فإسكارُ الماءِ الخالصِ..مُحالٌ صحَّحَهُ اقترانُه بـ(إنْ) التي هي لفرض المحال وقوعه
٢- مَا تضمّن نوعا حَسَناً مِن التخييل
(عَقَدَتْ سَنَابِكُهَا عليها عِثْيَراً..لو تَبْتَغي عَنَقاً عليهِ أَمْكَنَا)
- والعثْيَر: الغبار، والعَنَق: نوع من السير
فقد ادَّعى أن الغُبار من سنابك الخيل..اجتمع فوق رءوسها متراكما متكاثفًا بحيث صار أرضا يمكن أن تسير عليه
- وهذا ممتنع عادة وعقلاً، لكنه تخييل حسن
(يُخَيَّلُ لِيْ أَنْ سُمِّرَ الشُّهْبُ فِي الدُّجَى..وَشُدَّتْ بِأَهْدَابِيْ إِلَيْهِنَّ أَجْفَانِيْ)
- أي: يوقع في خيالي أن الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وأن أجفان عيني قد شدت بأهدابها إلى الشهب لطول سهري وعدم انطباقها، وهذا ممتنع عقلاً وعادة لكنه تخييل حسن يُقَرِّبُهُ إلى الصحةِ
٣- أن يخرُج مَخرَج الهزل والخلاعة
كـ(أَسْكَرُ بِالأَمْسِ إِنْ عَزَمْتُ عَلَى الشُّرْبِ غَدًا إِنَّ ذَا مِنَ العَجَبِ)

مُصْطفَى دَنْقَش


تابع...٣- ثالثا: أن لا تمكن عقلاً ولا عادة (**الغلو**)
ب- وغيرُ ذلك..مردودٌ
- *وذلك لكونه كذبا محضا*
أمثِلة:
قول أبي نواس: (وأخَفْتَ أهْلَ الشّرك حَتَّى إنّهُ..لتَخَافُكَ النُّطَفُ الّتِي لم تُخْلَقِ)
(كَفى بجسمي نُحولاً أنَّني رَجلٌ..لَوْلا مُخَاطَبتي إيّاكَ لَمْ تَرَني)
(ذُبْتُ مِنَ الوَجْدِ فَلَوْ زُجّ بِي..فِى مُقْلَةِ الوَسْنانِ لَمْ يَنْتَبِهْ)

تنبيهان:

نظر السُّبْكِيّ في جميع هذه الْأَمْثِلَة *وكونها من المستحيل عقلا بأن العقل لا يمنع أن يضيء الزيت، وأن يخرج الفرس عن ظله، وأن تعقد حوافر الخيل غبارا يمكن السير عليه، ونحو ذلك*

في أصل قبول المبالغة..خلافٌ حكاهُ في المصباح:
(قُلْتُ وَبَعْضٌ وَهَّنَ الْمُبَالَغَهْ..أَصْلاً وَبَعْضٌ فِي السُّمُوِّ نَابِغَهْ)

بعضُهم لا يرى لها فضلاً ؛ للآتي:

١- لأنها في الصناعة كالاستراحة من الشاعر إذا أعياه إيرادُ المعاني فأخرجها عن حد الكلام الممكن إلى حد الامتناع والمبالغة

٢- *لأنها كذب محضٌ، وهو مستقبح شرعا وعقلا*
- وخيرُ الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق؛ فَلِذَا قَال حسان: (وإنَّما الشعرُ لبُّ المرء يَعرِضُه..عَلَى المجالس إن كَيْساً وإن حَمَقَا وإنّ أَشعَرَ بيتٍ أنت قائلُه..بيتٌ يُقال، إذا أَنشدتَه، صَدَقا)

وبعضُهم قصَرَ الفضل عليها ونسَب المحاسنَ كلها إليها محتجًا بأن أحسن الشعر كذبه، أي ما كان لفظُهُ لفظ الكذب في الظاهر وإن كان له تأويلٌ

والقطب العلامة في شرح المفتاح: (المذهبُ المرضيُّ أن المبالغة ضربٌ مِن المحاسِنِ، وللكلام بها فضلٌ وبهاءٌ ورَونقٌ ليس لغيره - لكنْ لا على الإطلاق؛ ففضلُ الصدقِ لا يُجحَدُ، وقد رأينا كثيرا من الكلام جاريا مجرى الصدق المحض، وهو في غاية الجودة والحُسن، كقول زهير: (وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امرِىءٍ مِنْ خَلِيْقَةٍ..وإِنْ خَالَها تَخْفَى على النَّاسِ تُعلَمِ)
- ومع هذا..فلِلمبالغة فضيلةٌ لا تُنكَرُ، ولو كانت معيبة..لما أتت في القرآن على وجوه شتَّى ولبطلت الاستعارةُ والتشبيهُ
- وخيرُ الأمور..أوسطُها).

الـ(٢٩): التفريط

(وَضِدُّهَا التَّفْرِيطُ عَدَّ الْيَمَنِي..وَمَا رَأَيْتُ غَيْرَهُ بِمُعْتَنِي)
- ذكره عبد الباقي اليمني في كتابه، ولم أره لغيره

هو: ضد المبالغة، بأن يُؤتي بالوصف ناقصًا عما يقتضيه حالُ المُعَبَّرِ عنه

أمثلة:

الناظم: وهذا لا يُعَدُّ مِن البديع إلا أن يكون قَصَدَ بذلك تهكُّما واستهزاءً

الأعشى: (وَمَا مُزْبِدٌ مِن خَلِيجِ الفُراتِ..جَوْنٌ، غَوارِبُهُ تَلْتَطِمْ
بأَجْوَدَ مِنْهُ بِمَا عُونِهِ..إِذَا مَا سَمَاؤهُمُ لم تُغِمْ)
- فقد مَدَحَ ملكا بجودِهِ بالماعون، وفرَّط؛ إذ ليس ذلك يعد كرما للسوقة فضلاً عن الملوك

الـ(٣٠): حصرُ الجزئيّ وإلحاقُه بالكليّ

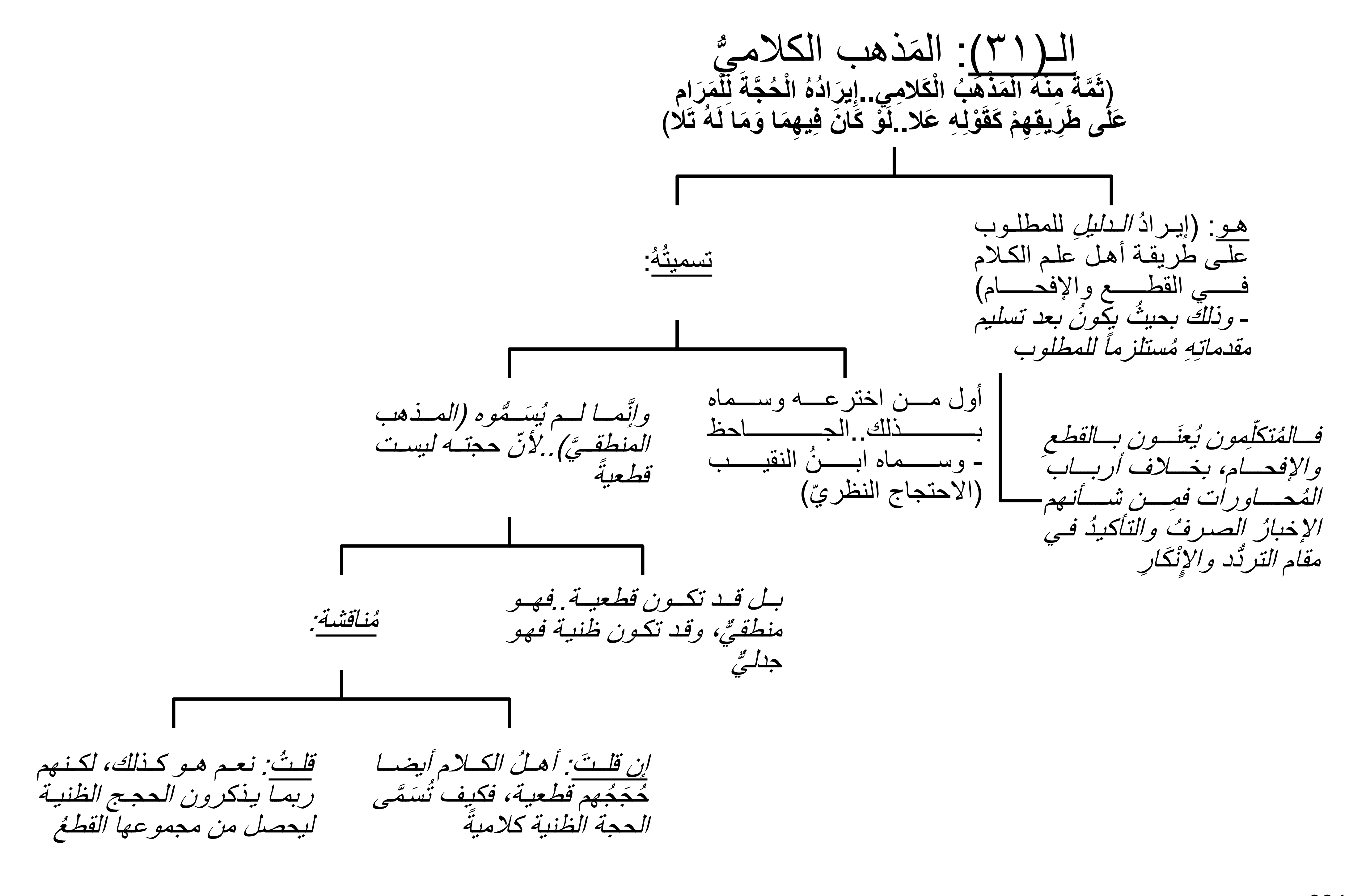
(وَجَعْلُهُ لِلنَّوْعِ جِنْسًا عَظَّمَا..إِلْحَاقُ جُزْئِيٍّ بِكُلِّيٍّ نَمَا)

- وهو نوع غريب صعب المسلك اخترعه ابن أبي الأصبع وهو شبيه بالمبالغة ذكرته عقبها

هو: أن يأتي المتكلم إلى نوع فيجعلَهُ جِنسا تعظيما له، ويجعل الجزئيات كلها منحصرة فيه

أمثلة:

- الصفي: (فَردٌ هُو العالمُ الكليُّ في شَرَفٍ..ونفسُه الجوهرُ القدسيُّ في العِظَم)
- (فبشرتُ آمالي بِمَلك هُوَ الورى..وَدَارٍ هِيَ الدُّنْيَا وَيَوْم هُوَ الدَّهْرُ)
- حديث «الدعاء هو العبادة».


الـ(٣١): المَذهب الكلاميُّ
(ثَمَّةَ مِنهُ الْمَذْهَبُ الْكَلامِي..إِيرَادُهُ الْحُجَّةَ لِلْمَرَام
عَلَى طَرِيقِهِمْ كَقَوْلِهِ عَلا..لَوْ كَانَ فِيهِمَا وَمَا لَهُ تَلا)
هو: (إيرادُ الدليلِ للمطلوب على طريقة أهل علم الكلام في القطع والإفحام)
- وذلك بحيثُ يكونُ بعد تسليم مقدماتِهِ مُستلزماً للمطلوب
فالمُتكلِّمون يُعنَون بالقطعِ والإفحام، بخلاف أرباب المُحاورات فمِن شأنهم الإخبارُ الصرفُ والتأكيدُ في مقام التردُّد والإِنْكَارِ
تسميتُهُ:
أول من اخترعه وسماه بذلك..الجاحظ
- وسماه ابنُ النقيب (الاحتجاج النظريّ)
وإنَّما لم يُسَمُّوه (المذهب المنطقيَّ)..لأنَّ حجتَه ليست قطعيةً
بل قد تكون قطعية..فهو منطقيٌّ، وقد تكون ظنية فهو جدليٌّ
مُناقشة:
إن قلتَ: أهلُ الكلام أيضا حُجَجُهم قطعية، فكيف تُسَمَّى الحجة الظنية كلاميةً
قلتُ: نعم هو كذلك، لكنهم ربما يذكرون الحجج الظنية ليحصل من مجموعها القطعُ

تابع..الـ(٣١): المَذهب الكلاميُّ
(كَقَوْلِهِ عَلا..لَوْ كَانَ فِيهِمَا وَمَا لَهُ تَلا)
- أمثلة:

{لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا}
- أي: خرجتا عن نظامهما المُشاهَدِ وتمامِهِ، لكنَّهما لم يَفسُدا فليس فيهما آلهة إلا اللهُ

فاللازمُ وهو فساد السموات والْأَرْض..باطلٌ، فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهةِ

وهذا مما جرى على طريقتهم في القياس الاستثنائيّ

وفي التمثيل بالآيات كهذه..ردٌّ على الجاحظ حيث زعم أن المذهبَ الكلاميَّ ليس في القرآن

واعتذر عنه التفتازانيُّ بأنّ مُرادَهُ..نفيُ ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية التي لا تحتمل النقيض بوجه ما، والآياتِ..ليست كذلك؛ لأنّ تعدد الآلهة ليس قطعياً لاستلزام الفساد، وإنما هو من المشهورات الصادقة، فالدليل ظنيٌّ إقناعيٌّ لا قطعيّ برهانيّ
←فلعل الجاحظ نفى البرهانيَّ، وإلا..فالخطابيُّ منه في القرآن كثير

{وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه}
- أي: والإِعَادَة أهون عليه مِن البدء، والأهون من البدء أدخل في الإمكان من البدء←فالإِعَادَة أدخل في الإمكان من البدء، وهو المطلوبُ

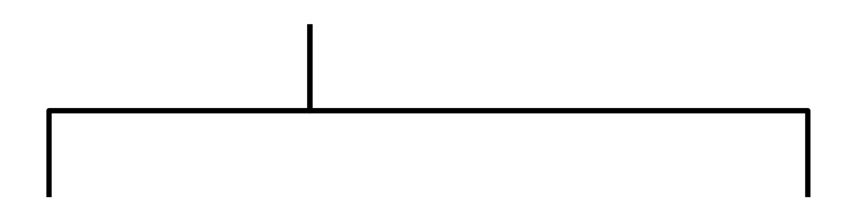
وهذا على طريقتهم في القياس الاقترانيّ

{إن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب}

قصَدَ شاعر أبا دلف فقال: مِمَّن أنت؟، قال: من تميم، فقال: (تميمٌ بطُرْقِ اللؤمِ أهدَى مِن القَطَا..وَلَو سلَكَتْ طُرقَ الهدايةِ ضَلَّتِ)
- فقال: (نعم بتلك الهداية جئتك) فخَجِلَ واستكتمَهُ وأجازه
←فقد ألزَمَهُ أن المجيء إليه ضلالٌ

(دع النجومَ لِطُرْقِيٍّ يعيشُ بها..وبالعزائم فانهضْ أيُّها الملكُ
إنَّ النبيَّ وأصحاب النبيِّ نَهُوا..عَن النجومِ وقَد أبصرتَ ما مَلَكُوا)

تابع..الـ(٣١): المَذهب الكلاميُّ



مُناقشة:

فائـدة: قـال عبـد اللطيـف البغـدادى: (المـذهب الكلامـيُّ: هـو كـل مـا فيـه منحـى العلـوم العقليـة - كـ(محاسنُهُ هَيُولَى كُلِّ حُسنٍ..ومغنـاطيسُ أفئـدةِ الرجال)).

إن قُلـــتَ: هـــذا النـــوعُ لـــيس مـــن البـــديع ؛ فلـيس فيـه تحسينٌ لمعنـى الكـلام المقصـود، بـل المعنى المقصود هو منطوق اللفظ، فالإِتْيَان بهذا الـدليل..هـو المقصـود فهـو تطبيـق علـى مقتضـى الحـــال ←فيكون من المعاني لا من البديع

قُلـتُ: إِخـرَاج الكـلام فـي المحـاورة مخرجـا لا يُتوقَّعُ، وإبرازُهُ في صورة المقاصد العلمية..فيه زائـــد علـــى أصـــل تأديـــة المـــراد ←فلا بُعد في أن يكون مُوجِبا للتحسين من هذه الحَيثِيَّة

الـ(٣٢): التفريع:

(وَمِنْهُ تَفْرِيعٌ وَذَا أَنْ يُثْبِتَا..لِمُتَعَلَّقٍ لَهُ مَا أَثْبَتَا..لآخَرٍ لَهُ)

- وهو:

لُغةً: ضِدُّ التأصيل

- *فهو..جعلُ الشيءِ فرعا لغيرهِ*

وهذا مقتضى كلام الجمهور

- بينما ضبطه بعضُهم بالمعجمة (التفريغ)، وفيه وجهان:

١- مِن (الفراغ)، فكأنّ المتكلم فرغ باله من الحكم أولاً إلى الحكم ثانيًا

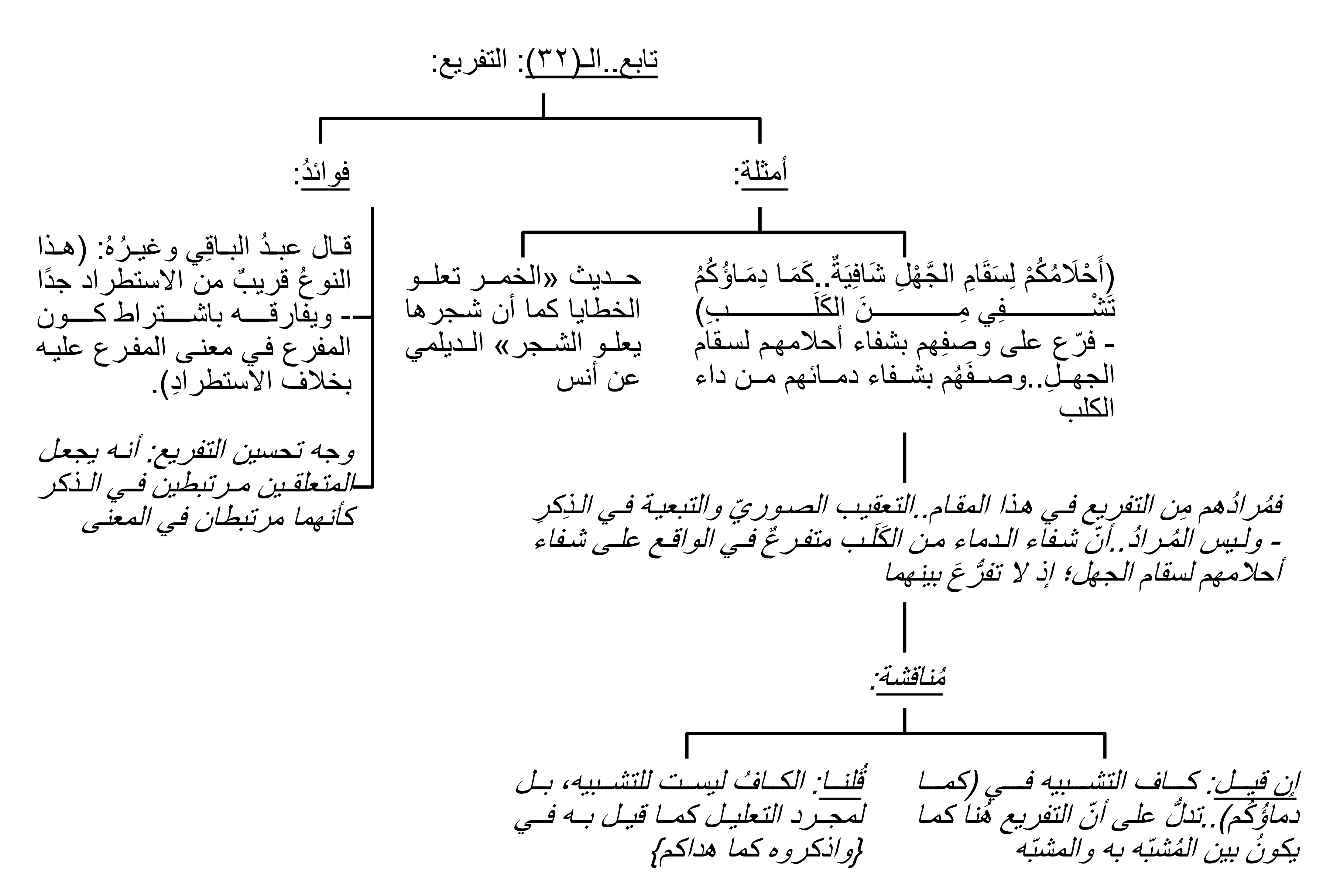
٢- *ويمكن أن يكون من (الإفراغ)، وهو الإفاضةُ*

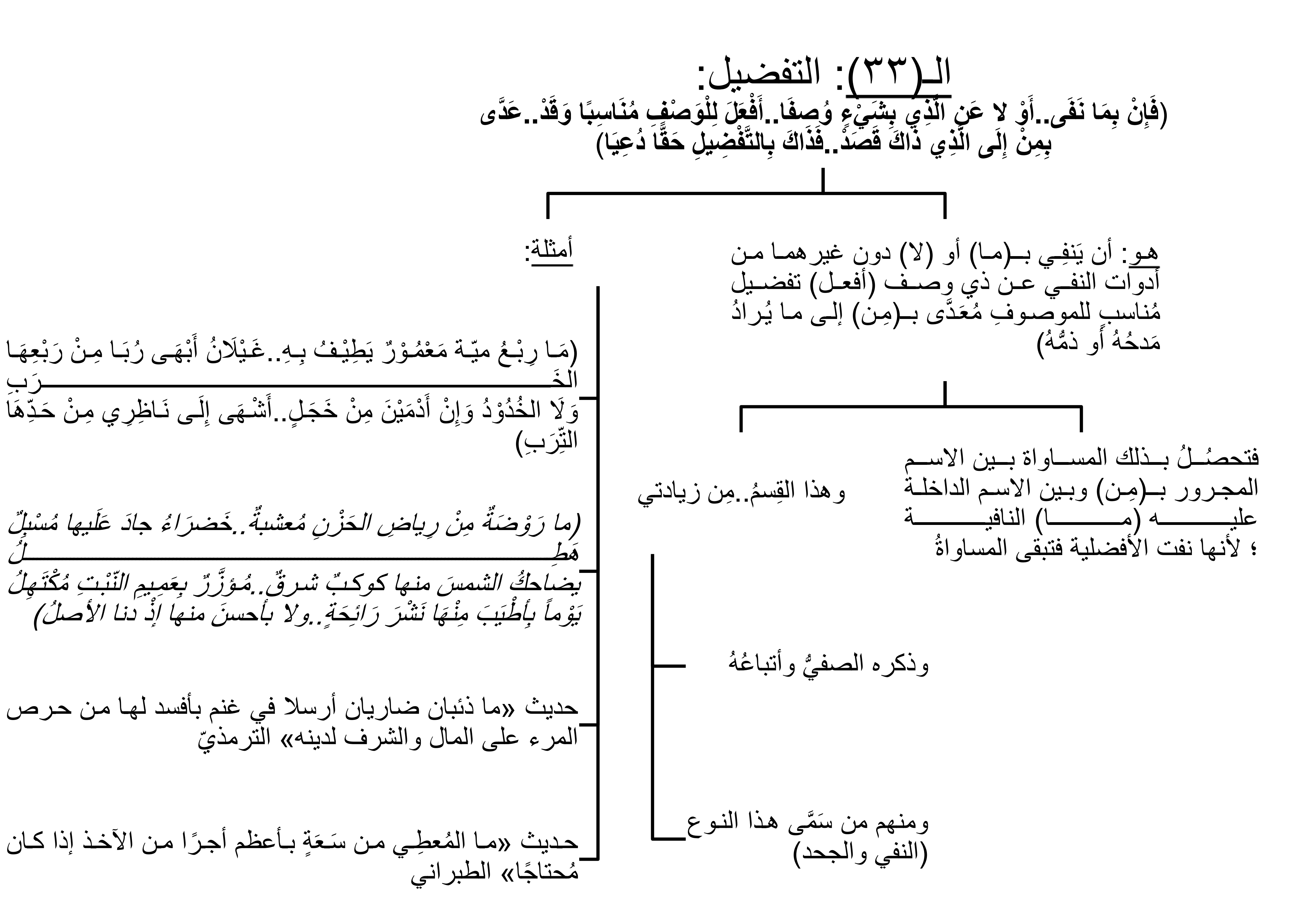
اصطلاحاً: أن يرتب حكمًا على صفة من أوصاف الممدوح أو المذموم ثم يرتب ذلك الحكم بعينه على صفة أخرى من أوصافه على وجه يُشعِرُ بالتفريع والتعقيب

الإشعارُ بالتفريع والتعقيب..

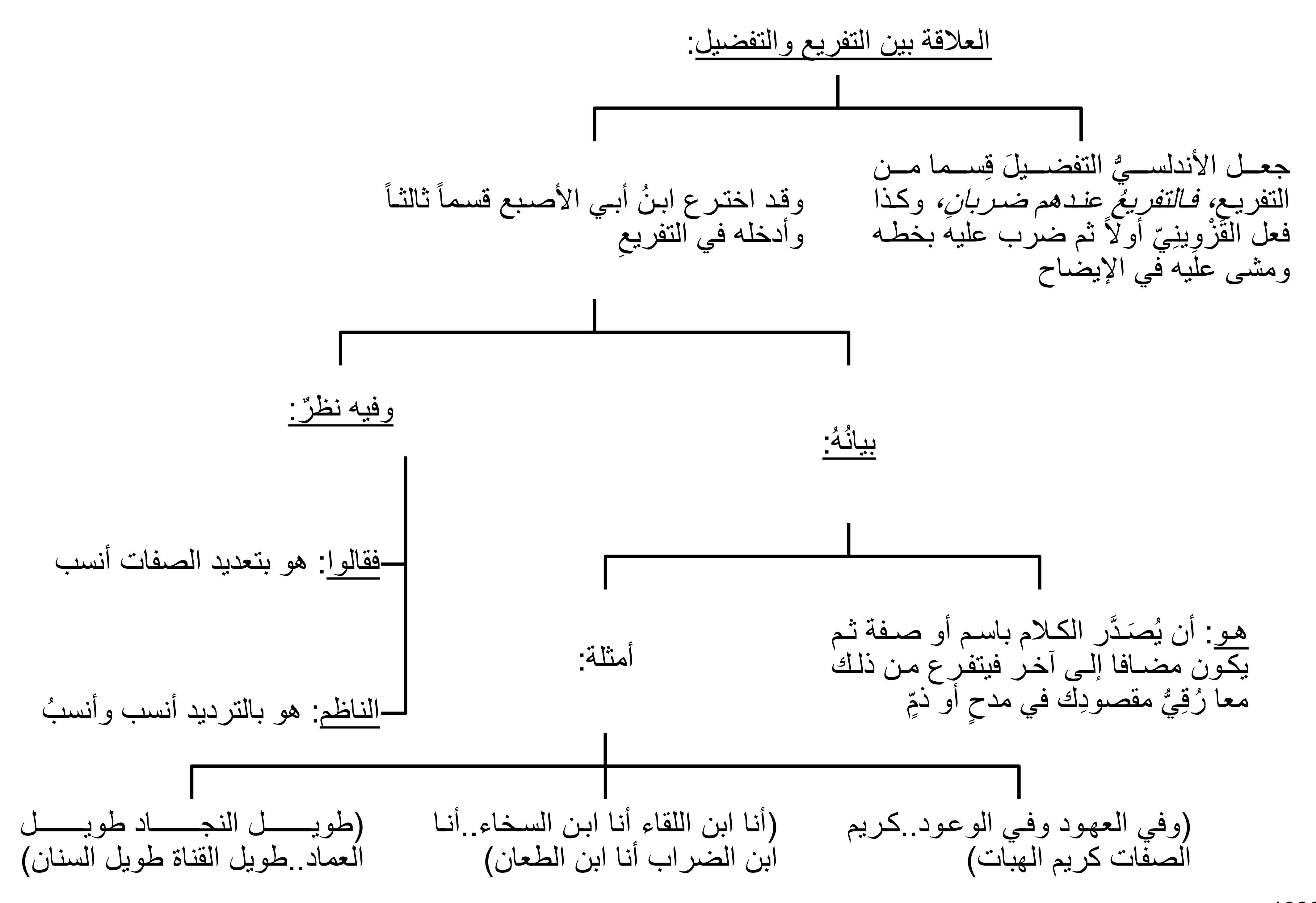
أخرجَ نحوَ (زيدٌ راكب وأبوه راكبٌ)

وأدخَلَ نحوَ (زيد راكب كما أبوه راكب)

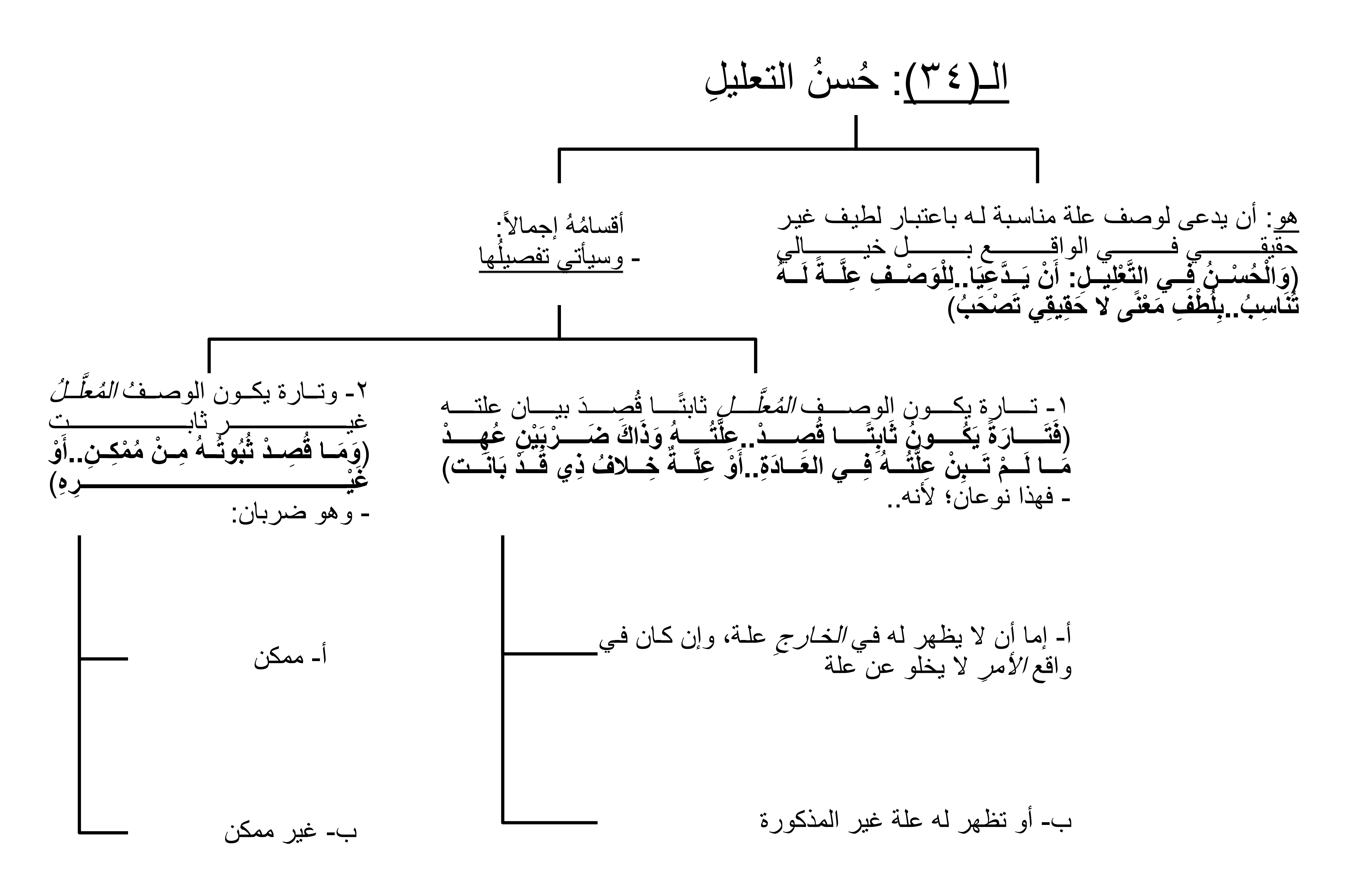

تابع..الـ(٣٢): التفريع:
أمثلة:
فوائدُ:
(أَحْلَامُكُمْ لِسَقَامِ الجَّهْلِ شَافِيَةٌ..كَمَا دِمَاؤُكُمُ تَشْفِي مِنَ الكَلَبِ)
- فرّع على وصفِهم بشفاء أحلامهم لسقام الجهلِ..وصفَهُم بشفاء دمائهم من داء الكلب
حديث «الخمر تعلو الخطايا كما أن شجرها يعلو الشجر» الديلمي عن أنس
قال عبدُ الباقِي وغيرُهُ: (هذا النوعُ قريبٌ من الاستطراد جدًا - ويفارقه باشتراط كون المفرع في معنى المفرع عليه بخلاف الاستطرادِ).
وجه تحسين التفريع: أنه يجعل المتعلقين مرتبطين في الذكر كأنهما مرتبطان في المعنى
فمُرادُهم مِن التفريع في هذا المقام..التعقيب الصوريّ والتبعية في الذِكرِ
- وليس المُرادُ..أنّ شفاء الدماء من الكَلَب متفرعٌ في الواقع على شفاء أحلامهم لسقام الجهل؛ إذ لا تفرُّعَ بينهما
مُناقشة:
إن قيل: كاف التشبيه في (كما دماؤُكم)..تدلُّ على أنّ التفريع هُنا كما يكونُ بين المُشبّه به والمشبّه
قُلنا: الكافُ ليست للتشبيه، بل لمجرد التعليل كما قيل به في {واذكروه كما هداكم}



الـ(٣٣): التفضيل:
(فَإِنْ بِمَا نَفَى..أَوْ لا عَنِ الَّذِي بِشَيْءٍ وُصِفَا..أَفْعَلَ لِلْوَصْفِ مُنَاسِبًا وَقَدْ..عَدَّى بِمِنْ إِلَى الَّذِي ذَاكَ قَصَدْ..فَذَاكَ بِالتَّفْضِيلِ حَقًّا دُعِيَا)
هو: أن يَنفِي بـ(ما) أو (لا) دون غيرهما من أدوات النفي عن ذي وصف (أفعل) تفضيل مُناسبٍ للموصوفِ مُعَدًّى بـ(مِن) إلى ما يُرادُ مَدحُهُ أو ذمُّهُ)
فتحصُلُ بذلك المساواة بين الاسم المجرور بـ(مِن) وبين الاسم الداخلة عليه (ما) النافية ؛ لأنها نفت الأفضلية فتبقى المساواةُ
وهذا القِسمُ..مِن زيادتي
وذكره الصفيُّ وأتباعُهُ
ومنهم من سَمَّى هذا النوع (النفي والجحد)
أمثلة:
(مَا رِبْعُ ميّة مَعْمُوْرٌ يَطِيْفُ بِهِ..غَيْلَانُ أَبْهَى رُبَا مِنْ رَبْعِهَا الخَرِبِ
وَلَا الخُدُوْدُ وَإِنْ أَدْمَيْنَ مِنْ خَجَلٍ..أَشْهَى إِلَى نَاظِرِي مِنْ خَدِّهَا التّرِبِ)
(ما رَوْضَةٌ مِنْ رِياضِ الحَزْنِ مُعشبةٌ..خَضرَاءُ جادَ عَلَيها مُسْبِلٌ هَطِلُ
يُضاحكُ الشمسَ منها كوكبٌ شرقٌ..مُؤزَّرٌ بِعَمِيمِ النّبْتِ مُكْتَهِلُ
يَوْماً بِأَطْيَبَ مِنْهَا نَشْرَ رَائِحَةٍ..ولا بأحسنَ منها إذْ دنا الأُصُلُ)
حديث «ما ذئبان ضاريان أرسلا في غنم بأفسد لها من حرص المرء على المال والشرف لدينه» الترمذيّ
حديث «ما المُعطِي من سَعَةٍ بأعظم أجرًا من الآخذ إذا كان مُحتاجًا» الطبراني


العلاقة بين التفريع والتفضيل:
جعل الأندلسيُّ التفضيلَ قِسما من التفريع، *فالتفريعُ عندهم ضربانِ*، وكذا فعل القَزْوِينِيّ أولاً ثم ضرب عليه بخطه ومشى عليه في الإيضاح
وقد اخترع ابنُ أبي الأصبع قسماً ثالثاً وأدخله في التفريعِ
بيانُهُ:
وفيه نظرٌ:
هو: أن يُصَدَّر الكلام باسم أو صفة ثم يكون مضافا إلى آخر فيتفرع من ذلك معا رُقِيُّ مقصودِك في مدحٍ أو ذمٍّ
أمثلة:
فقالوا: هو بتعديد الصفات أنسب
الناظم: هو بالترديد أنسب وأنسبُ
(وفي العهود وفي الوعود..كريم الصفات كريم الهبات)
(أنا ابن اللقاء أنا ابن السخاء..أنا ابن الضراب أنا ابن الطعان)
(طويل النجاد طويل العماد..طويل القناة طويل السنان)

مُصْطفَى دَنْقَش


الـ(٣٤): حُسنُ التعليلِ
هو: أن يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي في الواقع بل خيالي
(وَالْحُسْنُ فِي التَّعْلِيلِ: أَنْ يَدَّعِيَا..لِلْوَصْفِ عِلَّةً لَهُ تُنَاسِبُ..بِلُطْفِ مَعْنًى لا حَقِيقِي تَصْحَبُ)
أقسامُهُ إجمالاً:
- وسيأتي تفصيلُها
١- تارة يكون الوصف المُعَلَّل ثابتًا قُصِدَ بيان علته
(فَتَارَةً يَكُونُ ثَابِتًا قُصِدْ..عِلَّتُهُ وَذَاكَ ضَرْبَيْنِ عُهِدْ مَا لَمْ تَبِنْ عِلَّتُهُ فِي العَادَةِ..أَوْ عِلَّةٌ خِلافُ ذِي قَدْ بَانَتِ)
- فهذا نوعان؛ لأنه..
أ- إما أن لا يظهر له في الخارجِ علة، وإن كان في واقع الأمرِ لا يخلو عن علة
ب- أو تظهر له علة غير المذكورة
٢- وتارة يكون الوصفُ المُعَلَّلُ غير ثابت
(وَمَا قُصِدْ ثُبُوتُهُ مِنْ مُمْكِنِ..أَوْ غَيْرِهِ)
- وهو ضربان:
أ- ممكن
ب- غير ممكن

١- تارة يكون الوصف *المُعَلَّل* ثابتاً قُصِدَ بيان علته

(فَتَارَةً يَكُونُ ثَابِتًا قُصِدْ.. عِلَّتُهُ وَذَاكَ ضَرْبَيْنِ عُهِدْ
مَا لَمْ تَبِنْ عِلَّتُهُ فِي العَادَةِ..أَوْ عِلَّةٌ خِلافُ ذِي قَدْ بَانَت)

- فهذا نوعان؛ لأنه..

أ- إما أن لا يظهر له في *الخارج* علة، وإن كان في واقع *الأمرِ* لا يخلو عن علة

كـ(لم تحْكِ نائِلَكَ السّحابُ وإنما..حُمّتْ به فصَبيبُها الرُحَضاءُ)

- فنزول المطر من السماء..وصفٌ ثابتٌ لا يظهر له في العادة علة، وقد علله بأنه عَرَقُ حُمَّاها الحادثة لها بسبب عطاء الممدوح حسدا له

وَنُظِّرَ فِيه *بأن نزول المطر مسبب على اختلاف بين أهل الشرع والحكمة*

- *المُرشدي: وفي النظر نظرٌ؛ لِأَنَّهُم لم يدعوا خلوه من علة في الواقع لاستحالة ذلك بل ادعوا عدم ظهورها لهم*

وكـ(زَعَم البَنَفْسَجُ أنَّه كعِذَارِه..حُسْناً فسَلُّوا مِن قَفَاه لسانَهُ)

- *فخروجُ هنة ورقة البنفسج إلى الخلف مما لا تظهر له علة، لكنَّ الشاعر جعل علة ذلك: أن البنفسج قد افترى كذباً على محبوبه بأنه يشبه عذاره*

ب- أو تظهر له علة غير المذكورة

كـ(ما بِهِ قَتْلُ أعَاديهِ ولكِنْ..يَتَّقِي إخْلافَ ما تَرْجو الذِّئَابُ)

- فقتلُ الأعادي في العادة..لدفع مضرتهم لا لِمَا ذَكَرَهُ من أن طبيعة الكرم غلبت عليه ومحبة صدق رجاء راجية بعثته إلى قتلهم

٢- وتارة يكون الوصف *المُعَلَّلُ* غير ثابت
(وَمَا قُصِدْ ثُبُوتُهُ مِنْ مُمْكِنِ..أَوْ غَيْرِهِ)
- وهو ضربان:

أ- ممكن

كـ(يَا وَاشِياً حَسُنَتْ فِيْنَا إِسَاءَتُهُ..نَجَّى حِذَارُكَ إِنْسَانِيْ مِنَ الْغَرَقِ)
- فاستحسانُ إساءة الواشي..ممكنٌ، لكنَّهُ لمَّا خالف الناس فيه..عقبه معللاً بأن حذاره منه نجى إنسان عينه من الغرق في الدموع حيث ترك البكاء خوفًا منه ليكون مقربًا لتصديقه

ب- غير ممكن

كـ(لَو لَمْ تكُن نيَّةُ الجوزاءِ خدمتَه..لما رأيت عليها عِقدَ مُنتَطِقِ)
- فنية الجوزاء خدمته لا ثابتة ولا ممكنة، وقد علله بأنَّ عليها عقد منتطق، وهي الكواكب التي حولها يقال لها نطاق الجوزاءِ

تابع..الـ(٣٤): حُسنُ التعليلِ

ألحِقَ بُحسن التعليلِ..نوعٌ يُبنَى على الشك
(وَمَا عَلَى الشَّكِّ بُنِي)

كـ(كأنّ السحاب الغُرّ غَيَّبن تَحْتَها..حَبِيباً فما تَرْقَا لهنّ مَدَامِعُ)
- فَعلَّلَ على سبيل الشك نزولَ المطر من السحاب بأنها غَيَّبَت حبيبا تحت تلك الربا فهي تبكي عليه

الـ(٣٥): تأكيد المدح بما يشبه الذمّ

(وَمِنْهُ تَأكِيدُكَ لِلمَدْحِ بِمَا..يُشْبِهُ ذَمَّا)

- وهو من مخترعات ابن المعتز، *ويسمى هذا النوع بالاستثناء والرجوع أيضاً*

وهو ثلاثة أقسام:

- وسيأتي بيانُها

١- أفضلُها أن يُستَثْنَى مِن صفة ذمٍّ منفيَّةٍ عن الشيء صفة مدح له بتقدير دخولها في صفة الذم **(وَثَلاثًا قُسِّمَا..الأَفْضَلُ اسْتِثْنَاءُ وَصْفِ فَضْلِ..مِنْ وَصْفِ ذَمٍّ قَدْ نُفِي مِنْ قَبْلِ..مُقَدَّرًا فِيهِ دُخُولُهُ كَلا..عَيْبَ لَهُ إِلَّا ارْتِقَاهُ لِلعُلا)**

٢- أن تثبت لشيء صفة مدح وتعقب بأداة استثناء تليها صفة مدح أخرى له **(وَمِنْهُ الاسْتِثْنَاءُ قَبْلَ وَصْفِ..مَدْحٍ يَلِي وَصْفًا لَهُ لا يَنْفِي)**

٣- أن يُؤتَى بِمُستثنى فيه معنى المدح وعامله فيه معنى ذمٍّ **(وَمِنْهُ أَنْ يُولَي بِهِ مُعَرَّفَا..عَامِلُهُ لِلذَّمِّ مَعْنًى قَدْ وَفَى وَمَا بِهِ اسْتُثْنِيَ يَحْوِي الْفَضْلا..نَحْوُ وَمَا تَنْقِمُ مِنَّا إِلَّا)**

١- أفضلُها أن يُستَثْنَى مِن صفة ذمٍّ منفيَّةٍ عن الشيء صفة مدح له بتقدير دخولها في صفة الذم
(وَثَلاثًا قُسِّمَا..الأَفْضَلُ اسْتِثْنَاءُ وَصْفِ فَضْلِ..مِنْ وَصْفِ ذَمٍّ قَدْ نُفِي مِنْ قَبْل..مُقَدَّرًا فِيهِ دُخُولُهُ كَلا..عَيْبَ لَهُ إِلَّا ارْتِقَاهُ لِلعُلا)

أمثلة:

(ولا عيبَ فيهِمْ غيرَ أنَّ سُيُوفهُمْ..بهنَّ فُلُولٌ من قِراعِ الكتائِبِ)

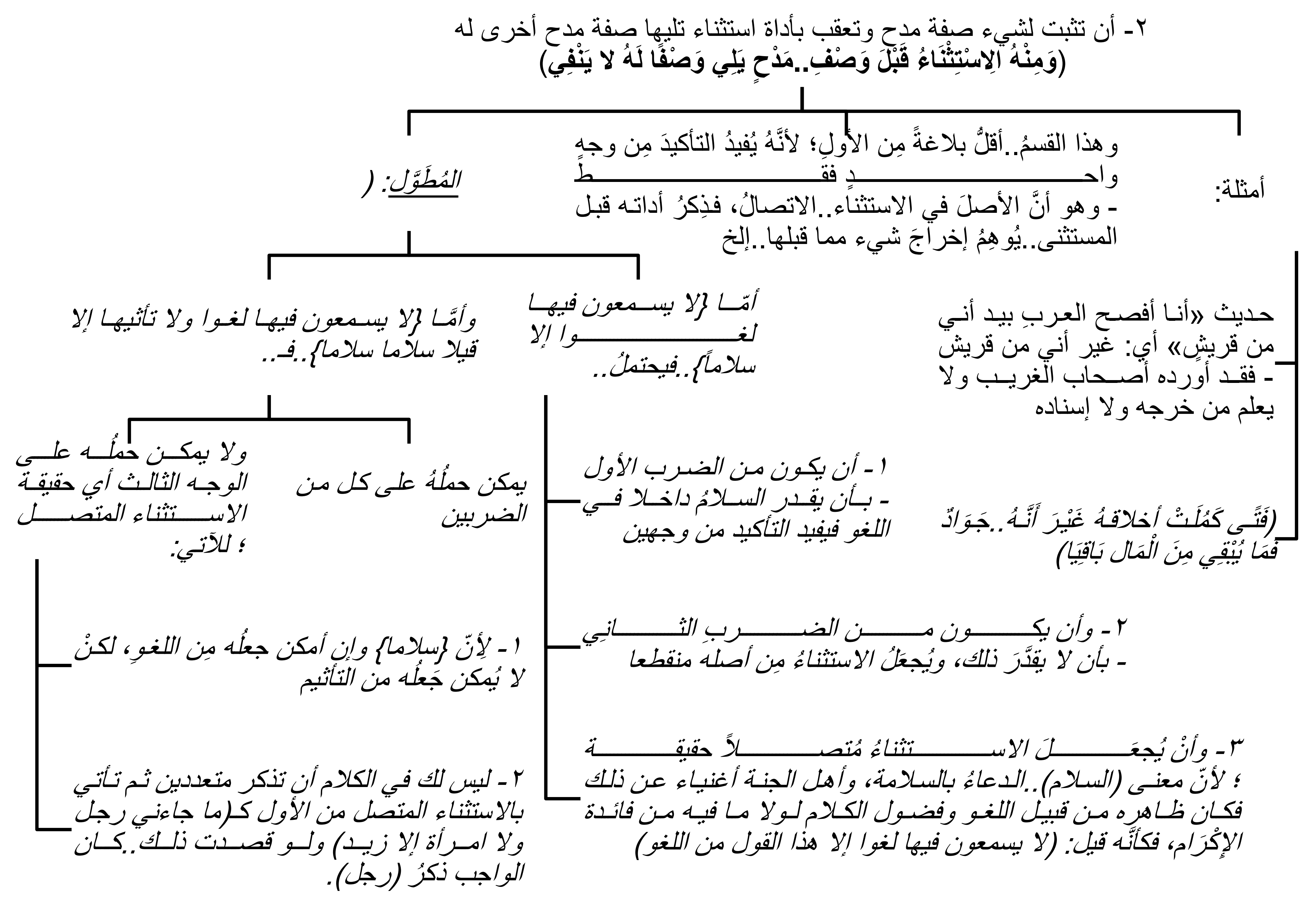
- يعني إن كانت فلول السيف عيبا على سبيل الفرض والتقدير..فلا عيب فيهم غيرُهُ وليس بعيب في التحقيق؛ لأنه من كمال الشجاعةِ

(ولا عيب فيهم غير أنّ ضيوفهم..تعاب بنسيان الأحبّة والأهل)

وإنما كان هذا القسم أبلغَ؛ لأنه يُفيدُ التأكيد من وجهين:

أ- أنه كدعوى الشيء ببينة حيث علق الدعوى وهي إثبات شيء من العيب بالمحال، والمتعلق بالمحال..مُحالٌ فيتحقق عدم العيب

ب- الأصلُ في الاستثناء..الاتصالُ، فذِكرُ أداته قبل المستثنى..يُوهِمُ إخراجَ شيء مما قبلها، فإذا وليها صفة مدحٍ وتحوَّلَ مِن الاتصال إلى الانقطاع..جاء التأكيد بالمدح على المدح والإشعار بأنه لم يجد صفة ذم يستثنيها فاضطر إلى استثناء صفة مدح



٢- أن تثبت لشيء صفة مدح وتعقب بأداة استثناء تليها صفة مدح أخرى له
(وَمِنْهُ اِلاسْتِثْنَاءُ قَبْلَ وَصْفِ..مَدْحٍ يَلِي وَصْفًا لَهُ لا يَنْفِي)
أمثلة:
حديث «أنا أفصح العربِ بيد أني من قريشٍ» أي: غير أني من قريش
- فقد أورده أصحاب الغريب ولا يعلم من خرجه ولا إسناده
(فَتًى كَمُلَتْ أخلاقهُ غَيْرَ أَنَّهُ..جَوَادٌ فَمَا يُبْقِي مِنَ الْمَالِ بَاقِيَا)
وهذا القسمُ..أقلُّ بلاغةً مِن الأولِ؛ لأنَّهُ يُفيدُ التأكيدَ مِن وجهٍ واحدٍ فقط
- وهو أنَّ الأصلَ في الاستثناء..الاتصالُ، فذِكرُ أداته قبل المستثنى..يُوهِمُ إخراجَ شيء مما قبلها..إلخ
المُطَوَّل: (
أمّا {لا يسمعون فيها لغوا إلا سلاماً}..فيحتملُ..
١- أن يكون من الضرب الأول
- بأن يقدر السلامُ داخلا في اللغو فيفيد التأكيد من وجهين
٢- وأن يكون من الضربِ الثاني
- بأن لا يقدَّرَ ذلك، ويُجعَلُ الاستثناءُ مِن أصله منقطعا
٣- وأنْ يُجعَلَ الاستثناءُ مُتصلاً حقيقة؛ لأنَّ معنى (السلام)..الدعاءُ بالسلامة، وأهل الجنة أغنياء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الإكْرَام، فكأنَّه قيل: (لا يسمعون فيها لغوا إلا هذا القول من اللغو)
وأمَّا {لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيها إلا قيلا سلاما سلاما}..فـ..
يمكن حملُهُ على كل من الضربين
ولا يمكن حملُه على الوجه الثالث أي حقيقة الاستثناء المتصل؛ للآتي:
١- لأنّ {سلاما} وإن أمكن جعلُه مِن اللغوِ، لكنْ لا يُمكن جَعلُه من التأثيم
٢- ليس لك في الكلام أن تذكر متعددين ثم تأتي بالاستثناء المتصل من الأول كـ(ما جاءني رجل ولا امرأة إلا زيد) ولو قصدت ذلك..كان الواجب ذكرُ (رجل).

٣- أن يُـؤتَى بِمُسـتثنى فيـه معنـى المـدح وعامله فيـه معنـى ذمٍّ
**(وَمِنْـــهُ أَنْ يُـولَى بِـــه مُعَرَّفَـــا..عَامِلُـــهُ لِلـــذَّمِّ مَعْنًـــى قَـــدْ وَفَـــى
وَمَا بِهِ اسْتُثْنِيَ يَحْوِي الْفَضْلا..نَحْوُ وَمَا تَنْقِمُ مِنَّا إِلَّا)**

كـ{وما تنقم منا إلا أن آمنا} أي: ما تعيب منا إلا أجل المناقب والمفاخر وهو الإيمان فهو كا*لقِسم الأولِ* في إفادةِ التأكيد من وَجْهينِ

وكـ*{قل يا أهل الكتاب هل تنقمون منا إلا أن آمنا بالله وما أنزل إلينا}*
- فالاستفهامُ فيه للإِنْكَار فيكون بمعنى النَّفْيِ

فوائد:

الاستدراك *المدلول عليه بـ(لكن)* هُنا..كالاستثناء (**ثَمَّةَ الِاسْتِدْرَاكُ فِي ذَا الْبَابِ..كَمِثْلِ الِاسْتِثْنَاءِ بِاقْتِرَاب**)

كـ(هو البدر إلا أنه البحر زاخر..سوى أنه الضرغام لكنه الوبل)

التَّفْتَازَانِيُّ: (وهذه التسمية باعتبار الْأَعَمّ الأغلب، وإلا ..فقد يكون ذلك في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام

كـ{ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف} يعني إن أمكن لكم أن تنكحوا ما قد سلف..فانكحوه فلا يحل لكم غيره، وذلك غير ممكن

الـ(٣٦): تأكيد الذمّ بما يشبه المدح

هو ثلاثةُ أقسامٍ:

والاستدراك هُنا..كالاستثناء

١- أن يَستثنيَ من صفةِ مدحٍ منفيَّةٍ عن الشيء صفةَ ذَمٍّ بتقدير دخولها في صفة المدح **(وَعَكْسُهُ ضَرْبَانِ أَنْ يُسْتَثْنَى..مِنْ نَفْيِ وَصْفِ الْمَدْحِ ذَمٌّ يُعْنَى إِنْ دَخَلَتْ كَمِثْلِ مَا فِيهِ هُدَى..إِلَّا عَمًى عَنِ الطَّرِيقِ الْمُقْتَدَى)**

مَثَّلَ القزوينيّ بـ(فُلانٌ لا خير فيه إلا أنه يسيءُ إلى مَن أحسن إليه)

ونظَّرَ فيه السُّبْكِيُّ، بأنّ هذا الاستثناءَ يُقَدَّرُ فيه الاتصالُ، ولا بد أن تكون فيه مناسبة بين الخصلة المستثناة والخصال المحمودة، كما تقدم في عكسه - والاساءةُ لمن أحسن..ليس فيها شيء مما يُشبه الخيرِ، وعلاقة المضادة هنا..بعيدة الاعتبار فينبغي أن يمثل بما صورته صورة الإِحْسَان كـ(فلان لا خير فيه إلّا أنّهُ مُتَصَدِّقٌ بِمَا يَسْرِقُه).

فوائد:

- هذا أبلغُ الأقسامِ
- *ليس وجود الاستثناء شرطا في تحقق ماهية هذا النوع، وإنما هو من جملة صور تحققه - فلِذَا مَثَّلَ له القطب العلامة في شرح المفتاح بـ(خَيرُ مَا فيهِم وَلَا خَيرَ فيهِم..أنّهُم غَيرُ مُؤثِمِي المُغتَابِ) ولا استثناء فيهِ*

٢- أن يُثبِتَ لشيء صفةَ ذمٍّ ويُعَقِّبَ بأداة استثناءٍ تليها صفةُ ذم أخرى **(وَإِنْ يَجِئْ بِتِلْوِ وَصْفِ ذَمٍّ..كَجَاهِلٍ لَكِنَّهُ ذُو ظُلْمٍ)**

وهذا يفيد التأكيد من وجه واحد

أمثلة:

- (فلان فاسق إلا أنه جاهل)
- ومِن ألطفِهِ: (هو الكلب إلا أنه فيه ملالة..وسوءَ مراعاة وما ذاك في الكلبِ)
- *مِن الاستثناء المُفَرَّغ: (لا يُستحسَنُ منه إلا جهلُهُ)*

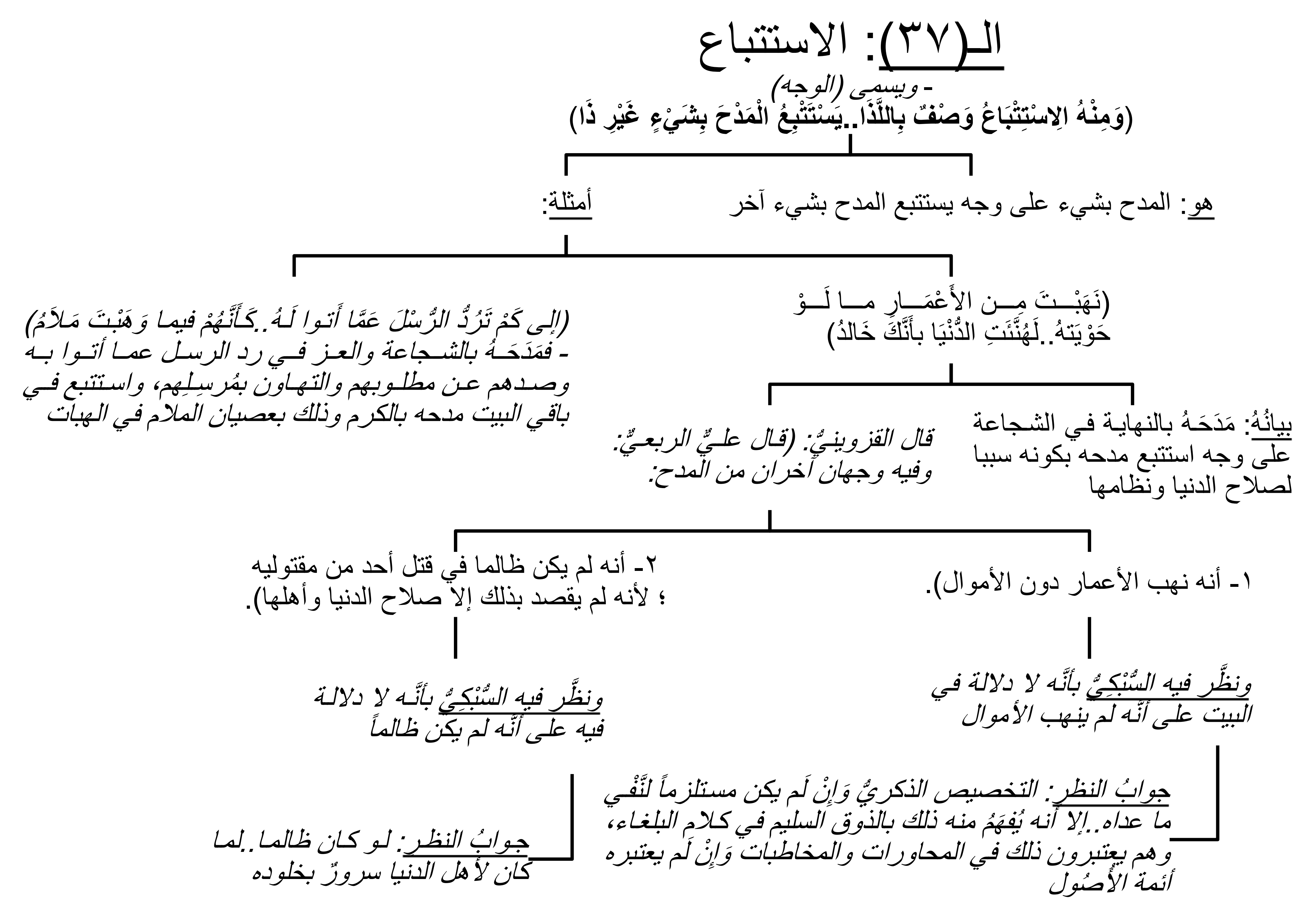
٣- أن تأتِيَ بصفة ذمٍّ مُثبتة ثم بصفة بعدها تُوهم رفع صفة الذم ثم تعلق بها ما يبين أنها ذم فتكون ذما بعد ذم **(وَزِيدَ بَعْدَ الذَّمِّ وَصْفٌ يُوهِمُ..زَوَالَهُ ثُمَّ لِذَمٍّ يُفْهِمُ)**

- وهَذا القِسمُ زادهُ ابن جابر الأعمى
- وقال: هو أبلغ من الأولين لما فيه من التهكم والاستهزاء

أمثلة:

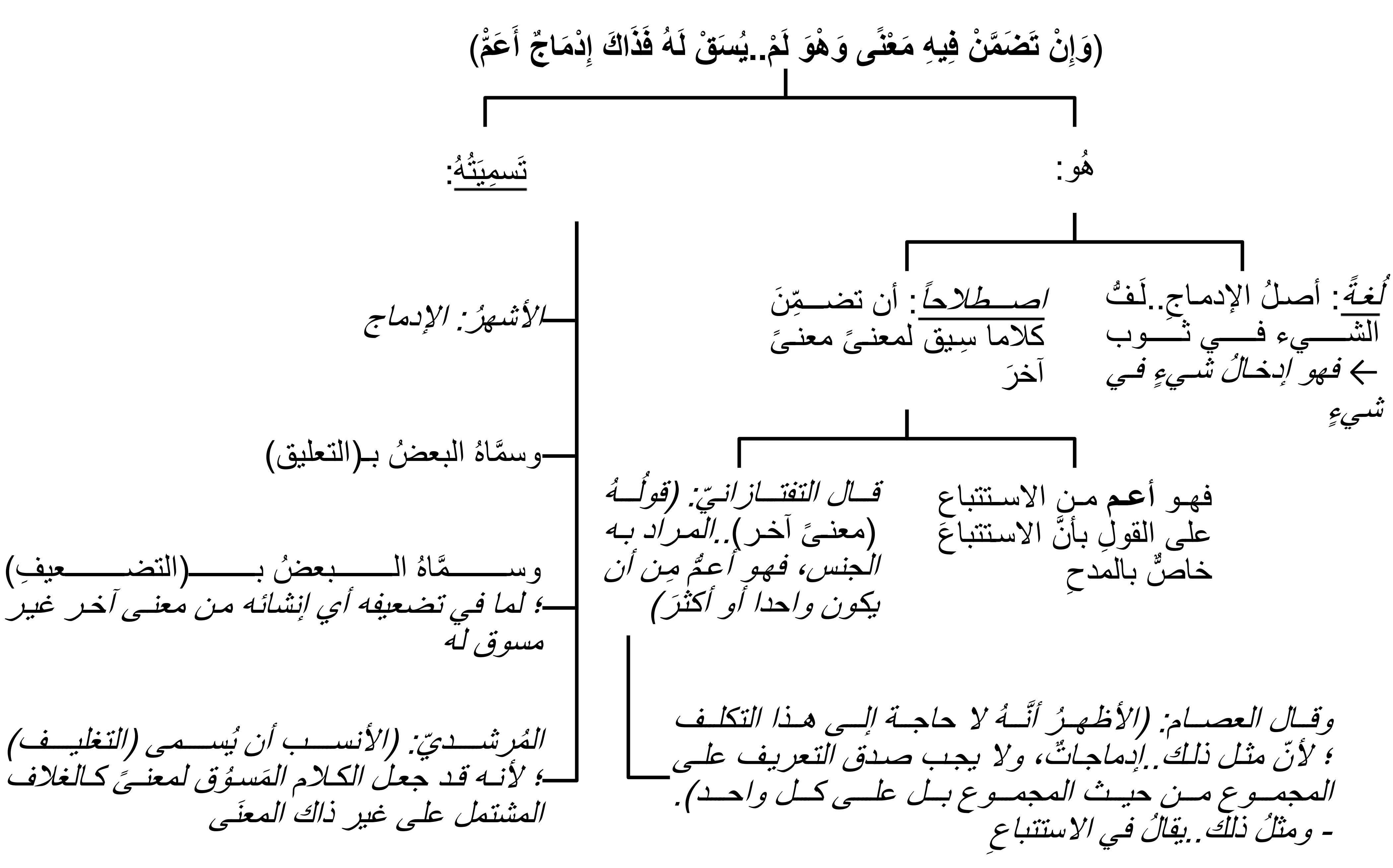
- (رأيتُ عُنُقَ زَيدٍ عاطلاً فحلَّيتُهُ بالصفعِ)
- (يا زاعما أنك لي ناصح..إني بهذا غير مغرور لما بدا قبح الذي قلته..حسنْتُ ذاك القول بالزور)

مُصْطفَى دَنْقَش


الـ(٣٧): الاستتباع
- ويسمى (الوجه)
(وَمِنْهُ الِاسْتِتْبَاعُ وَصْفٌ بِاللَّذَا..يَسْتَتْبِعُ الْمَدْحَ بِشَيْءٍ غَيْرِ ذَا)
هو: المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر
أمثلة:
(نَهَبْتَ مِن الأَعْمَارِ ما لَوْ حَوَيْتَهُ..لَهُنِّئَتِ الدُّنْيَا بأَنَّكَ خَالدُ)
بيانُهُ: مَدَحَهُ بالنهاية في الشجاعة على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها
قال القزوينيُّ: (قال عليٌّ الربعيُّ: وفيه وجهان آخران من المدح:
١- أنه نهب الأعمار دون الأموال).
ونظَّر فيه السُّبْكِيُّ بأنَّه لا دلالة في البيت على أنَّه لم ينهب الأموال
جوابُ النظر: التخصيص الذكريُّ وَإِنْ لَم يكن مستلزماً لنَّفْي ما عداه..إلا أنه يُفهَمُ منه ذلك بالذوق السليم في كلام البلغاء، وهم يعتبرون ذلك في المحاورات والمخاطبات وَإِنْ لَم يعتبره أئمة الأُصُول
٢- أنه لم يكن ظالما في قتل أحد من مقتوليه ؛ لأنه لم يقصد بذلك إلا صلاح الدنيا وأهلها).
ونظَّر فيه السُّبْكِيُّ بأنَّه لا دلالة فيه على أنَّه لم يكن ظالماً
جوابُ النظر: لو كان ظالما..لما كان لأهل الدنيا سرورٌ بخلوده
(إلى كَمْ تَرُدُّ الرُّسْلَ عَمَّا أتوا لَهُ..كَأَنَّهُمْ فيما وَهَبْتَ مَلاَمُ)
- فمَدَحَهُ بالشجاعة والعز في رد الرسل عما أتوا به وصدهم عن مطلوبهم والتهاون بمُرسِلِهم، واستتبع في باقي البيت مدحه بالكرم وذلك بعصيان الملام في الهبات

الـ(٣٨): الإدماج

(وَإِنْ تَضَمَّنْ فِيهِ مَعْنًى وَهْوَ لَمْ..يُسَقْ لَهُ فَذَاكَ إِدْمَاجٌ أَعَمّْ)



تابع..الـ(٣٨): الإدماج

- أمثلة:

(كَـأَنَّ دُجَـاهُ يَجْـذِبُهَا سُـهَادِي..فَلَـيْسَ تَغِيـبُ إِلاَّ أَنْ يغِيبَـا أُقَلِّبُ فِيهِ أَجْفَانِي كَأَنِّي..أَعُدُّ بِـهِ عَلَى الـدَّهْرِ الـذُّنُوبَا)

- فضَمَّنَ وصف الليل بالطول شكايةَ الدهرِ

(أَبَـى دَهْرُنَـا إِسْـعَافَنَا فِـي نُفُوسِنَا..وَأَسْعَفَنَا فِيْمَنْ نُحِبُّ وَنُكْرِمُ فَقُلْـتُ لَـهُ نُعْمَـاكَ فِـيْهِمْ أَتِمّهَـا..وَدَعْ أَمْرَنَـا إِنَّ المُهِـمَّ المُقَـدَّمُ)

- فضَمَّنَ التهنئة شكوى الدهر

(وَلاَ بُـدَّ لِـي مِـن جَهْلَـةٍ فِـي وِصَـالِهِ..فَمَنْ لِي بِخِلٍّ أُودِعُ الْحِلْمَ عِنْـدَهُ)

- *فقد فيه أكثر مِن معنىً:*

تنبيهٌ: قال التَّفْتَازَانِيُّ تبعا للقزوينيّ: (هذا المعنى الثاني..يجب أن لا يكون مصـرّحا بـه ولا يكـون فـي الكـلام إشـعارٌ بأنـه مسـوق لأجلـه - فهذا المثالُ..أنَّه أدمج شكوى الزمان في التهنئة..فقد سها؛ لأنّ الشكاية مصرَّحٌ بها، فكيف تكون مدمجة؟ ولو جعل التهنئة مدمجة لكان أقرب). اهـ.

وَنَظَّرَ فِيه العصام بأن البيت سيق للتهنئة مدمجة والشكوى أصلا، على أن في كون الشكاية من الزمان مصرحا به في البيت -كما ادعاه-..نظراً ؛ فإباءُ الدهر في واحد من أمرين طلبا منه لتقديم المهم ليس بمحل شكوى، وكيف يُحمل على الشكوى وآخِرُ كلامه مصرِّحٌ بالشكر له على ذلك؟)

١- أدمج الفخر في الغزل بجعل حِلمِه لا يفارقه ألبتة، وإنما عزم على أن يودعه إذا كان لا بد له من وصل هذا المحبوب لأن الودائع تستعاد، ثم استفهم عن الخلّ الصالح لذلك فيكون مفهومه بقاء حلمه لعدم من يصلح للوديعة

٢- ثُمَّ أدمج في ضمن الفخر المدمج شكوى الزمان بقلة الإخوان وفقد من يصلح لهذا الشأن

خاتمةٌ في الاستتباع والإدماج:

بين الاستتباع والإدماج:
- هل يكونُ الاستتباعُ في غير المدح؟

فسّر قومٌ الاستتباع بأنه الوصف بشيء على وجه يستتبع الوصف بآخر - سواء كان مدحًا أو ذمًا

ومشى عليه الطيبي وغيرُهُ
- *وصريحُ كلام العصام في الأطول..يقتضي عدم الاقتصار على المدحِ*

أمثلةُ ذلك:

(نكهتَها تقتلُ جُلاّسها..لِقُربِ مَفساها في المحسَى)
- وصفها بالبخر على وجه استتبع وصفها بالقصر

(قَوْمٌ إِذَا اسْتَنْبَحَ الأَضيَافُ كَلْبَهُمْ..قَالُوا لأُمِّهِمْ بُولِيْ عَلَى النَّارِ)
- *فهذا البيت..استتبع أنواعا من الذمّ*

وقال البَهَاء السُّبْكِيّ:
(فيه نظر؛ لأنه يتحد حينئذ بالإدماج)

وزيف الناظمُ هذا النظرَ قائلاً:
(صرّح الطيبيُّ بأن الإدماج أخصّ، وهذا هو الصوابُ؛ لأنّ الوصفَ المستتبَع في الأول للموصوف أولاً..بخلاف الثاني فالوصف المضمّن لغير الموصوف أولاً كما ترى
(قُلْتُ: الأَصَحُّ الأَوَّلُ الْوَصْفُ بِنَصٍّ..يُفْهِمُ وَصْفًا لِلَّذِي الأَوَّلَ خَصّ)

وفرَّق الأندلسي *بينهما* أيضًا بأن الاستتباع لا يكون بذم في مدح ولا عكسه بخلاف الإدماجِ

قَسَّمَ عبد الباقي وابنُ مالك الإدماج قسمين:

١- ما تقدم

٢- أن تقصد نوعاً مِن البديع فيجيء في ضمنه نوعٌ آخر - كـ..

{وله الحمد في الأولى والآخرة}
- قُصِدَت المبالغةُ فجاء الطباق في ضمنها
- قالا: (ولا تُمكِنُ دَعوَى العَكس؛ لأنّ السياق دال على قصد المبالغة إذ بها يتم الغرض من المعنى دون الطباق فكانت هي المقصودةَ وكان هو تبعا)

(أأرضى أن تصاحبني بغيضا..مجاملة وتحملني ثقيلا
*وحقك لا رضيت بذا لأني..***جعلتُ** *وحقِّك القسمَ الجليلا)*
- *فأدمج المبالغة في القسم حيث لم يقل (وحياتك) ونحوه، ثم علق الغزل بالعتاب*

مُصْطفَى دَنْقَش

الـ(٣٩): التوجيه

- ويسميه بعضهم *(محتمل الضدين)*

تعريفُهُ: **(وَمِنْهُ تَوْجِيهٌ بِأَنْ يُوَافِي..مُحْتَمِلاً وَجْهَيْنِ بِاخْتِلاف)**

عرَّفَهُ قومٌ بأن يحتمل الكلام وجهينِ متباينين من المعنى احتمالاً مطلقًا

قولُـهُ: (احتمـالاً مطلقًـا) أي دُون تقييـدٍ بمـدحٍ أو ذمٍّ أو غيرهِ

وأطلق القزوينيُّ والنَّاظِمِ الاحتمالين، ولكنْ لا بد من تقييدهما بالمتساويين؛ فإنْ كان أحدهمَا ظاهرا والآخر خفيا وكان المرادُ هو الخفيَّ..كان ذلك توريةً

←*فالفرق بينه وبين التورية*

١ - استواء المعنيين في التوجيه، بخلاف التوريةِ

٢ - اشتراط القرينة في التورية

بينما خَصَّهُ قومٌ بأن يحتمل معنيين أحدهما مدح والآخر ذم - وهذا رأي لا نرضاه؛ فما عليه حُذَّاقُ الصنعة وأصحاب البديعيات وأولُهم الصفيُّ الحليُّ..أنّ هذا التفسير للنوع المسمى بـ(الإبهام)، كما اخترعه ابنُ أبي الأصبع وسماه وعرفه بذلك الصفيُّ..**(وَجَعَلَ السَّابِقَ مِنْ تَفْسِيرِهِ..تَفْسِيرَ الِابْهَامِ كَذَا لِغَيْرِه)**

مُصْطَفَى دَنْقَش

تابع..الـ(٣٩): التوجيه

- أمثلة:

(كَقَوْلِ مَنْ قَالَ لأَعْوَرَ أَلا..يَا لَيْتَ عَيْنَيْهِ سَوَاءً جُعِلا) فَصَّلَ شاعرٌ مطبوعٌ قَبَاءً عند خياط أعورَ، فقال له الخيّاط: (سآتيك به لا تدري أقباء هو أم دراعة)، فقال الشاعر: (إن فعلت ذلك..قلتُ فيك بيتا لا يَعلَمُ مَن سمعَهُ أدعوت لك أم عليك)، ففَعَلَ فقال: (جَاءَ مِنْ زَيْدٍ قَبَاءُ..لَيْتَ عَيْنَيْهِ سَوَاءُ)

- فيحتمل العمى والإبصارَ، فقد قال بعدَهُ: (قلتُ شعراً ليس يُدرى..أمديحٌ أم هِجاءُ)

قال آخرُ لِلحسن بن سهل لما زوج ابنته (بوران) للخليفة: (بَارَكَ اللّهُ للْحَسَنْ..ولِبُورَانِ فِي الْخَتَنْ يا إِمَام الْهُدَى ظفرْ ... تَ ولَكِنْ ببِنْتِ مَنْ؟)

- فلم يعلم ما أراد بقوله (ببنت مَن) أفى الرفعة أم في الحقارة؟.

قال أبو مسلم الخراساني يوما لسليمان بن كثير: (إنك كنت في مجلس، وقد جرى ذكري فقلت: اللهم سوّد وجهه واقطع رأسه واسقني من دمه)، فقال: (نعم، قلتُ ذلك ونحن جلوس بكرم حِصرم) فاستحسن إبهامه وعفا عنه

حديث «إذا لم تستح فاصنع ما شئت» البخاري

- فإنه يحتمل مدحا وذما

١- المدح: إذا لم تفعل فعلا تستحيي منه..فاصنع ما شئت

٢- الذمّ: إذا لم يكن لك حياءٌ يمنعُك..فاصنع ما شئت

حديثُ أَنَّهُ ذُكِرَ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ -صَلى الله عَليه وسَلم- شُرَيحٌ الحضرميُّ، فقال: «ذاك رجل لا يتوسد القرآن»

- فهُوَ..

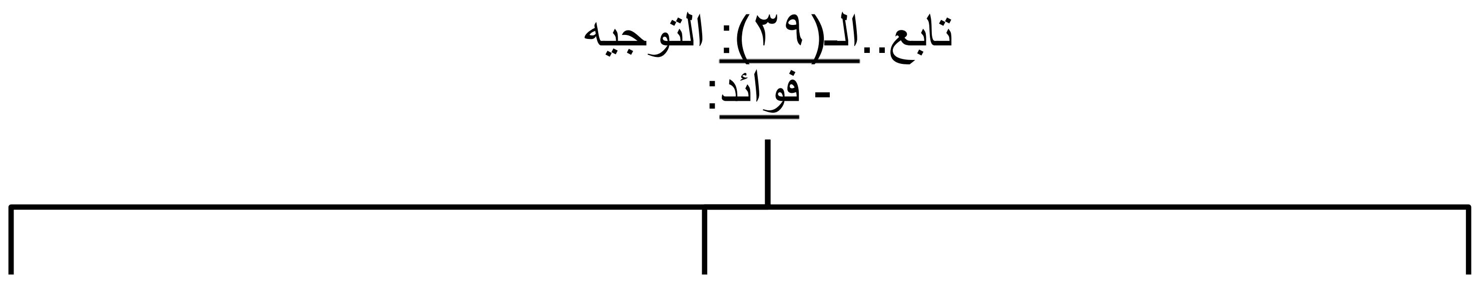
١- يحتمل مدحا، وهو أنه لا ينام الليل في تلاوة القرآن، فلا يكون القرآن متوسدا معه

٢- ويحتمِلُ ذمًّا، وهو أنه لا يحفظه، فإذا نام لا يتوسد القرآن معه

حديث «من جُعِلَ قاضياً..فقد ذُبِحَ بغير سكين»

١- يحتمل المدح بأنه لشدة ما يحمل من وفاء حقوق المسلمين والنظر في مصالحهم..وقع في تعب عظيم كتعب من ذُبِحَ بغير سكين

٢- ويحتمِلُ الذمَّ بأنه قد وقع في ظلم الناس ولا يقدر على إقامة الحق..فهو هالكٌ على وجه شديد الألم كمن ذبح بغير سكين



قال السكاكيّ: (منه متشابهات القرآن باعتبار احتمال الوجهين المختلفين)
- وتفارقه باعتبار أنّه..
١ - يجب في التوجيه استواءُ الاحتمالين كما علمت
٢ - ويجبُ في المتشابهات كونُ أحدِ المعنيينِ قريباً والآخرُ بعيداً

ولذا قال السكاكيّ: (أكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والْإِيْهَام)
- فلا تناقض بين كلاميه لا نفكاك الجهةِ

قال الأندلسي: (وقد يحصل ذلك من الضمير

كـ{فقالت هل أدلكم على أهل بيت يكفلونه لكم وهم له ناصحون}
- فضميرُ {لَهُ} يحتمِلُ رجوعه لموسى ولفرعون

وكقول مَن سُئِلَ عن أبي بكر وعليّ أيُّهما أفضلُ وهو في موضع لا يمكنه التصريح فيه بمذهب أهل السنة: (أفضلهما من كانت ابنته تحته)

والمواربةُ..قريبةٌ من هذا النوع
- وستأتي
(قَالَ: وَنَحْوُ ذَلِكَ)

مُصْطفَى دَنْقَش

تعريف التوجيه فيما حرره الصفيُّ الحليُّ والمتأخرون:

(قُلْتُ: الصَّفِيُّ فَسَّرَ التَّوْجِيهَ أَنْ..يَأتِيْ بِأَلْفَاظٍ شَهِيرَةٍ بِفَنٍّ..يُورِدُهَا بِغَيْرِ مَا لَهُ اشْتُهِرْ)

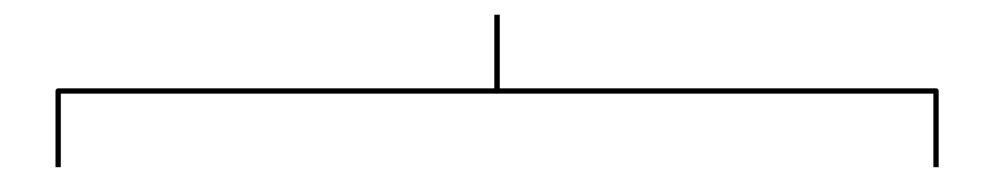
هو: أن يوجه المتكلمُ بعض كلامه إلى أسماء متلائمة اصطلاحًا من أسماءِ أعلام أو قواعد علوم أو غير ذلك مما تتشعب له الفنون توجيهًا مطابقًا لمعنى اللفظ الثاني دُون اشتراك حقيقي

أمثلـــــــــــــــــــــــــــــة:

(كَـالرَّفْعِ وَالنَّصْـبِ وَكَـالْجَزْمِ وَجَـرٍّ..نَحْـوُ ارْتِفَـاعٍ فِـي مَحَلِّـهِ وَجَـبْ..مِـنْ أَمْـرِهِ جَـزْمٌ وَلِلْحُكْـــــــــــــــمِ انْتَصَــــــــــــبْ)

- بيانه في الصفحة التالية

ويُفارق التورية من وجهين:



١- أن التوريـــــة..بـــــاللفظ المشـــــترك، والتوجيه..باللفظ المصطلح

٢- أن التوريـة..بلفـظ واحـد، والتوجيـه..لا يصح إلا بعدة ألفاظ متلائمةٍ

تابع..تعريف التوجيه فيما حرره الصفيُّ الحليُّ والمتأخرون

- أمثلة: (**كَالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَكَالْجَزْمِ وَجَرّْ..نَحْوُ ارْتِفَاعٍ فِي مَحَلِّهِ وَجَبْ..مِنْ أَمْرِهِ جَزْمٌ وَلِلْحُكْمِ انْتَصَبْ**)

على اصطلاح أهل الحديث: قول العلاء الوداعي (مَنْ أَمَّ بَابَكَ لَمْ تَبْرَحْ جَوَارِحُهُ..تَرْوِيْ أَحَادِيْثَ مَا أَوْلَيْتَ مِنْ مِنَنٍ فَالْعَيْنُ عَنْ قُرَّةٍ، وَالْكَفُّ عَنْ صِلَةٍ..وَالْقَلْبُ عَنْ جَابِرٍ، وَالسَّمْعُ عَنْ حَسَنِ)

١- قرة بن خالد السدوسيّ
٢- صلة بن أشيم التابعيّ
٣- جابر الصحابيّ
٤- الحسن البصريّ

على اصطلاح الفقه: قول الشرف النابلسيّ: (احجج إلى الزهر لتحتظي به..وارم حمار الهم مستنفرا من لم يطف بالزهر في وقته..من قبل أن يحلق قد قصرا)

على اصطلاح الجدل: قول ابن العفيف: (وما بال برهان العذار مسلما..ويلزمه دور وفيه تسلسلُ)

في الصناعات: قول الناظم في القضاء: (الكتاب العزيز قاض علينا..وبه الاقتداء في كل خَلَّةْ مَن يُرِد أن يكون قاض عليه..فليقل في أمامه بسم اللهْ)

على اصطلاح العروض: (وبقلبي من الهموم مديد..وبسيط ووافر وطويلُ لم أكن عالما بذاك إلى أن..قطَّع القلبَ بالفراقِ الخليلُ)

على اصطلاح الهندسة: (محيطٌ بأشكال الملاحة وجهُه..كأنَّ به إقليدساً يتحدثُ فعارضُه خطٌّ استواءٍ، وخالُه..به نُقطةٌ، والشكل شكل مثلثُ)

على اصطلاح النجوم: (وجارية كرهت بيعها..من الأسود السيء المنظرِ هي الشمسُ، فالبدر كفء لها..فما ترضى زحلا مشترِي)

على اصطلاح النحو:

قول السليماني: (أُضيفَ الدُّجَى لوناً إلى ليل شَعرِه..فطال ولولا ذاك ما خُصَّ بالجرِّ وحاجبُهُ نونُ الوقايةِ ما وَقَتْ..على شَرطِها فِعَلَ الجُفون من الكَسرِ)

(عَرِّج بنا نحوَ طُلولِ الحِمَى..فلم تَزلْ آهلةَ الأربُعِ حتَّى نظلَّ اليومَ وقفا على السا..كنِ أو عطفا على الموضعِ)

قول الصفيّ الحليّ: (خِلتُ الفضائل بين الناس ترفعُني..بالابتداءِ فكانتْ أحرُفَ القَسَمِ)

الـ(٤٠): المُوارَبَة:

(الْمُوَارَبَهْ..لَكِنَّهُ يَاتِي لِمَنْ قَدْ عَاتَبَهْ..بِمَخْلَصٍ وَلا يَجِي فِي الِابْتِدَا..بِهِ كَذَاكَ غَيْرُهُ قَدْ أَوْرَدَا)

هي:

لُغةً: مشتقة من (الوَرَب)، وهُوَ العَرَقُ إذا فسدَ، كأنَّ المتكلمُ أفسد مَفهومَ كلامِهِ بما أبداه من التأويل

اصطلاحاً: أن يقول المتكلمُ قولاً يتضمَّنُ ما يُنكر عليه، فإذا حصل الإنكار..استحضر بِحِذقِه وجهاً يتخلص به، إما بتحريف كلمة أو تصحيفها أو زيادة أو نقص

أمثلة:

بالتحريف

قول عتبان الحروري: (فإن يك منكم نجل مروان وابنُه..ويحيى ومنكم هاشم وحبيبُ فمِنا حُصين والبطينُ وقعنب..ومنا أمير المؤمنين شبيبُ) - فلما بلغ الشعر هشاما وظفر به..قال له: (أنت القائل ومنا أمير المؤمنين شبيبُ)، فتخلص بفتح الراءِ بعد ضمّها

بالحذفِ:

قول أبي نواس يهجو خالصة جارية الرشيد: (لَقَدْ ضَاعَ شِعْرِي عَلَى بَابِكُمْ..كَمَا ضَاعَ دُرٌّ عَلَى خَالِصَهْ) - فلما بلغ الرشيدَ..أنكرَ عليه وهدّده، فقال: (لم أقل إلا ضاء) فاستحسن مواربته، وقال بعضُ من حضر: (هذا بيت قلعت عيناه فأبصرَ) **(كَقَوْلِهِ قَدْ ضَاعَ شِعْرِي لَمَّا..أُوخِذَ بَلْ قَدْ ضَاءَ صُغْتُ النَّظْمَا)**

بالتصحيف

قول العز الموصلي لما مات فتح الدين بن الشهيد وشمس الدين المزين: (دمشق قالت لنا مقالا..معناه في ذا الزمان بين اندمل الجرح واستراحت..ذاتي من الفتح والمزين) - فالمواربةُ..في (الفتح)، فإنما قصد فتح الدين ابن الشهيد، حتى إذا أنكر عليه ذلك قال: (إنما قلت: القيح)

لطيفةٌ: عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أتته عجوز من الأنصار فقالت: (يا رسول الله، ادع الله أن يدخلني الجنة)، فقال -صلى الله عليه وسلم- : «إن الجنة لا تدخلها عجوز» الطبرانيّ - فهذه الكلمة البديعة..تحتملُ أن تكون..

١- من الإبهام، وهو بعيد

٢- ومن المواربة، وهو قريب

٣- ومن الهزل المراد به الجدّ، وهو أقرب - وقد قال -صلى الله عليه وسلم- :«إني لأمزح ولا أقول إلا حقا».

الـ(٤١): الهزل المراد به الجِدُّ

(وَالْهَزْلُ ذُو الْجَدِّ فَقُلْ لِمَنْ أَتَى..مُبَاحِثًا كَيْفَ تَهَجَّى بَاوَتَا)

هو: أن يقصد مدح إنسان أو ذمه فيخرج ذلك مخرج الهزل والمجون

أمثلة:

المُرشديّ: (وفيه شَبَهٌ بـ(الأسلوب الحكيم) الآتي بيانُهُ)

- الناظم: (ويقرُبُ مِنه (**التهكُّمُ**) الآتي بيانُهُ)

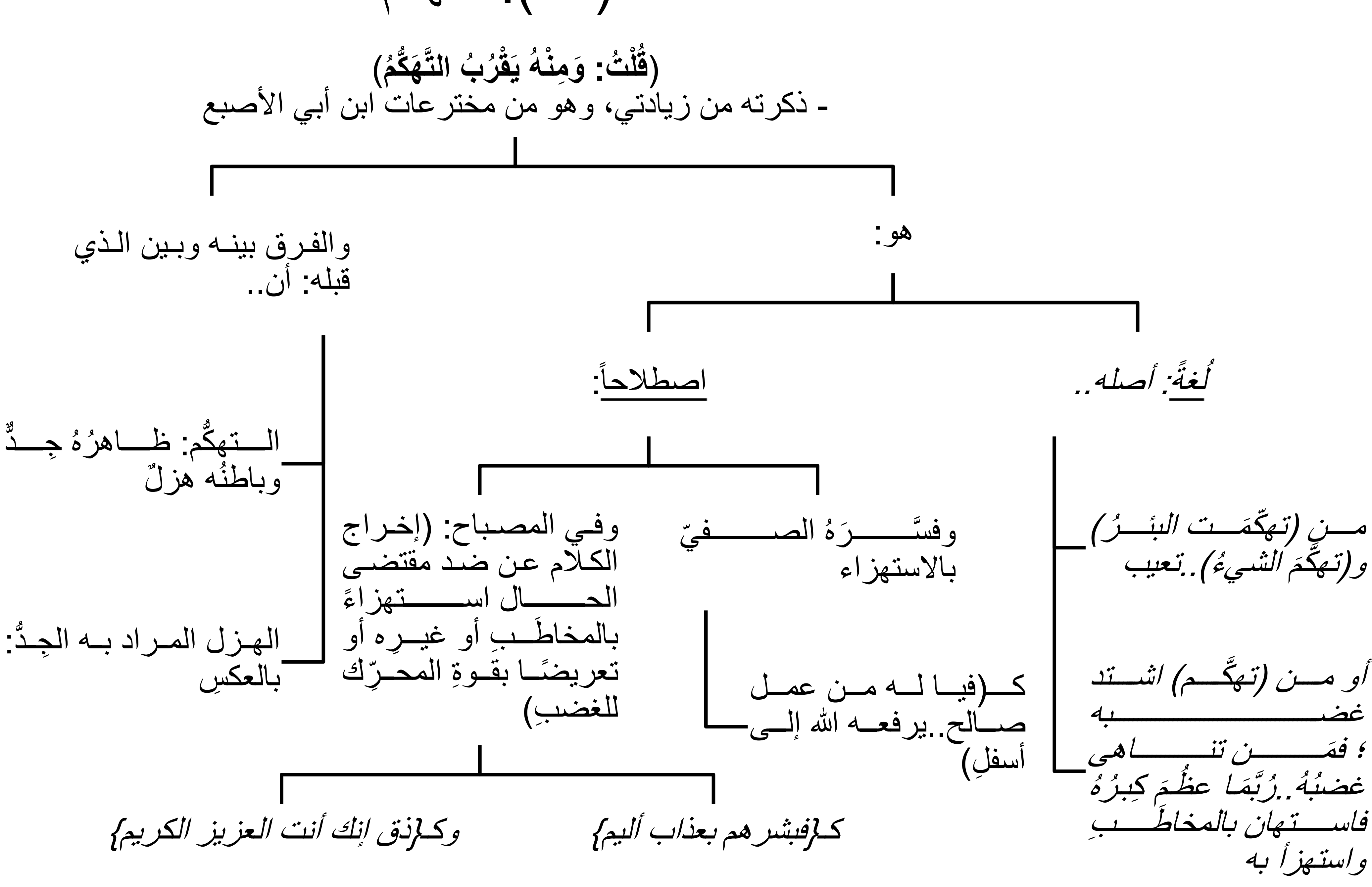
(إذا ما تميميٌّ أتاك مفاخرا..فقل: عَدِّ عن ذا، كيف أكلك للضبِّ)

- فظاهرُهُ..هَزلٌ، لكنَّه في الحقيقةِ جِدٌّ باعتبار نسبة المخاطب إلى الرذالة، وإنما شأنُه الاشتغال بأكل الضبِّ ونحوه مما يتباعد عنه الأشرافُ ويرتكبُه الأراذِلُ الأجلافُ

(أرقيكَ أرقيكَ بسم الله أرقيكَا..مِن بُخلِ نفسِك علَّ اللهَ يشفيكا ما سلم كفك إلا من يناولها..ولا عدوُّك إلا من يرجيكا)

قولُك لِمَن أتاك مُباحِثاً في العِلم: (كيف تتَهَجَّى باء وتاء) - فظاهرُهُ..هزلٌ، لكنَّهُ في الحقيقة جِدٌّ بنسبة المخاطب إلى غاية الجهالة، أي: (ما لك ولِهذا الشأنِ، فلستَ مِن أهلِهِ)

الـ(٤٢): التهكُّم



الـ(٤٣): الهَجْوُ في مَعرِضِ المَدحِ

(وَالْهَجْوَ فِي مَعْرِضِ مَدْحٍ نَظَمُوا)

- ذكرته من زيادتي، وهو مِن مستخرجات ابن أبي الأصبع

هو: أن يقصد هجاءَ إنسان فيأتي بألفاظ مُوَجَّهة ظاهرُها المدح وباطِنُها القدحُ، فيتوهم أنه يمدحه وهو يهجوه

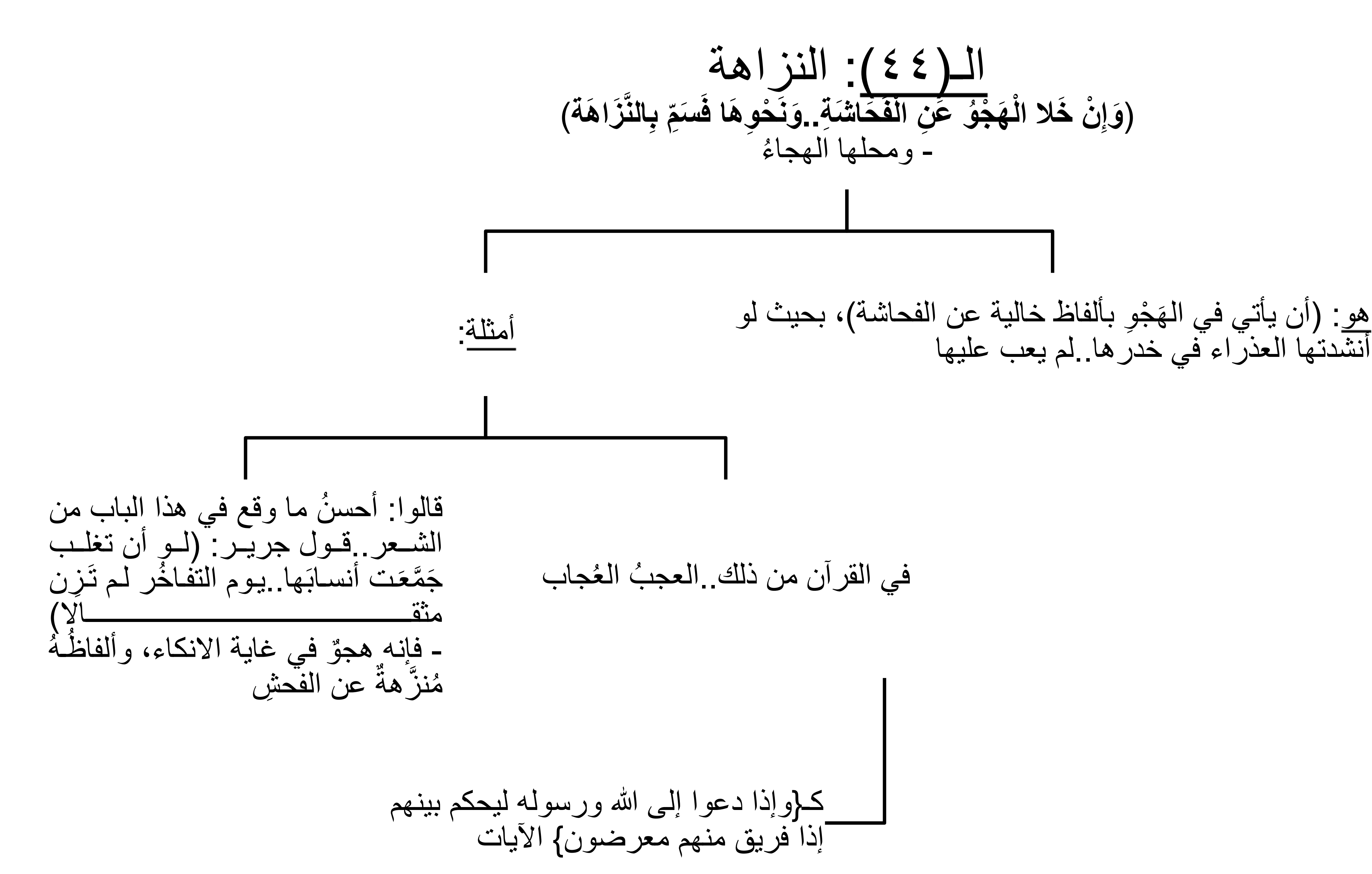
كقول الحماسي: (يَجْزونَ مِنْ ظُلْمِ أهْلِ الظُّلْمِ مَغْفِرةً..ومِنْ إساءةِ أهْلِ السّوءِ إحْسانا
كأنَّ ربَّكَ لَمْ يَخْلُقْ لِخَشْيَتِهِ..سِواهُمُ مِنْ جَميعِ النّاسِ إنْسانا)

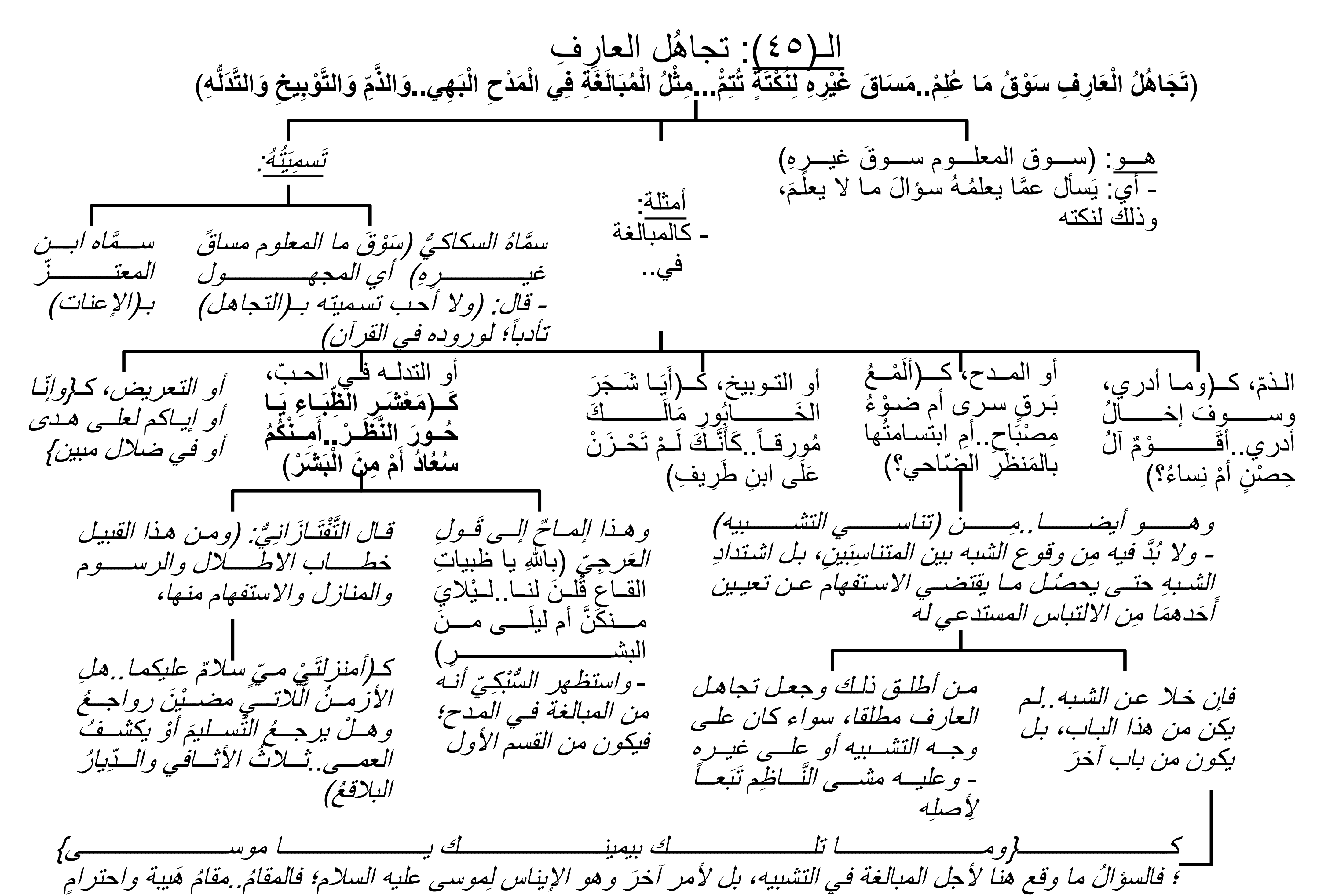
- فظاهِرُهُ..المدحُ بالحِلمِ والخشية والتقوى، وباطنُه المقصودُ..أنَّهم في غاية الذل والعجز

الفرق بينه وبين التهكم: أن..

التهكم: لا تخلو ألفاظه من لفظة دالة على نوع ذم أو يفهم من فحواه الهجوُ

وألفاظ الهجو في معرض المدح..لا يقع فيها شيء من ذلك ولا تزال تدل على ظاهر المدح حتى يقترن بها ما يصرفها عنه


الـ(٤٤): النزاهة
(وَإِنْ خَلا الْهَجْوُ عَنِ الْفَحَاشَةِ..وَنَحْوِهَا فَسَمِّ بِالنَّزَاهَةْ)
- ومحلها الهجاءُ
هو: (أن يأتي في الهَجْوِ بألفاظ خالية عن الفحاشة)، بحيث لو أنشدتها العذراء في خدرها..لم يعب عليها
أمثلة:
في القرآن من ذلك..العجبُ العُجاب
قالوا: أحسنُ ما وقع في هذا الباب من الشعر..قول جرير: (لو أن تغلب جَمَّعَت أنسابَها..يوم التفاخُر لم تَزِن مثقالا)
- فإنه هجوٌ في غاية الانكاء، وألفاظُهُ مُنزَّهةٌ عن الفحشِ
كـ{وإذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم إذا فريق منهم معرضون} الآيات


الـ(٤٥): تجاهُل العارِف
(تَجَاهُلُ الْعَارِفِ سَوْقُ مَا عُلِمْ..مَسَاقَ غَيْرِهِ لِنُكْتَةٍ تُتِمّْ...مِثْلُ الْمُبَالَغَةِ فِي الْمَدْحِ الْبَهِي..وَالذَّمِّ وَالتَّوْبِيخِ وَالتَّدَلُّهِ)
هــو: (ســوق المعلــوم ســوقَ غيــرِهِ)
- أي: يَسأل عمَّا يعلمُهُ سؤالَ ما لا يعلَمَ، وذلك لنكته
أمثلة:
- كالمبالغة في..
تَسمِيَتُهُ:
سمَّاهُ السكاكيُّ (سَوْقَ ما المعلوم مساقَ غيــرِهِ) أي المجهــول
- قال: (ولا أحب تسميته بـ(التجاهل تأدباً؛ لوروده في القرآن)
سـمَّاه ابـن المعتـزّ بـ(الإعنات)
الذمّ، كـ(وما أدري، وسوفَ إخالُ أدري..أقَومٌ آلُ حِصْنٍ أمْ نِساءُ؟)
أو المدح، كـ(أَلَمْعُ بَرقٍ سرى أم ضوْءُ مِصْبَاحِ..أمِ ابتسامتُها بالمَنظَرِ الضّاحي؟)
أو التوبيخ، كـ(أَيَا شَجَرَ الخَابُورِ مَالَكَ مُورِقاً..كَأَنَّكَ لَمْ تَحْزَنْ عَلَى ابنِ طَرِيفِ)
أو التدله في الحبّ، كَـ(مَعْشَرِ الظِّبَاءِ يَا حُورَ النَّظَرْ..أَمِنْكُمُ سُعَادُ أَمْ مِنَ الْبَشَرْ)
أو التعريض، كـ{وإنّا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين}
وهو أيضا..مِن (تناسي التشبيه)
- ولا بُدَّ فيه مِن وقوع الشبه بين المتناسِبَين، بل اشتدادِ الشبهِ حتى يحصُل ما يقتضي الاستفهام عن تعيين أَحَدهِمَا مِن الالتباس المستدعي له
فإن خلا عن الشبه..لم يكن من هذا الباب، بل يكون من باب آخرَ
من أطلق ذلك وجعل تجاهل العارف مطلقا، سواء كان على وجه التشبيه أو على غيره
- وعليه مشى النّاظِم تَبَعاً لِأصلِه
وهذا إلماحٌ إلى قولِ العَرجِيّ (باللهِ يا ظبياتِ القاعِ قُلنَ لنا..ليْلايَ منكنَّ أم ليلَى من البشرِ)
- واستظهر السُّبْكِيّ أنه من المبالغة في المدح؛ فيكون من القسم الأول
قال التَّفْتَازَانِيُّ: (ومن هذا القبيل خطاب الأطلال والرسوم والمنازل والاستفهام منها،
كـ(أمنزلتَيْ ميٍّ سلامٌ عليكما..هلِ الأزمنُ اللاتي مضيْنَ رواجعُ وهلْ يرجعُ التسليمَ أوْ يكشفُ العمى..ثلاثُ الأثافي والدِّيارُ البلاقعُ)
كـ{وما تلك بيمينك يا موسى}؛ فالسؤالُ ما وقع هنا لأجل المبالغة في التشبيه، بل لأمر آخرَ وهو الإيناس لِموسى عليه السلام؛ فالمقامُ..مقامُ هَيبة واحترامٍ

الـ(٤٦): الْقَوْلُ بِالْمُوجَبِ

- ويسمى أيضًا (الأسلوب الحكيم)

وهو نوع لطيف جدًا وأفرده الصلاح الصفدي بالتأليف

- وهو قريب من القول بالموجب المذكور في الأُصُول والجدل، وهو تسليم الدليل مع بقاء النزاع

وهو ضربان:

١- أن تقعَ صِفةٌ لِشيء فِي كلامِ الغير، فتُثبِتُ أنت الصفةَ لغير ذلك الشيء دُون تعرُّضٍ لثبوت تلك الصفةِ لذلك الشيءِ أو نفيِها عنهُ **(أَنْ يَاتِيَ إِلَى..وَصْفٍ بِقَوْلِ غَيْرِهِ أُطْلِقْ عَلَى شَيْءٍ لَهُ أُثْبِتَ حُكْمٌ يَثْبُتُ..هَذَا لِغَيْرِهِ وَلَكِنْ يَسْكُتُ..عَنْ نَفْيِهِ عَنْهُ أَوِ الثُّبُوتِ لَهْ)**

كـ{يقولون لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين}

- فوقعت {الأعزّ} في كلام المنافقين كناية عن فريقهم و{الأذلّ} عن فريق المؤمنين، وأثبت المنافقون لفريقهم إخراج المؤمنين من المدينة

←فأثبت اللهُ في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون، ولم يتعرض لثبوت حُكم الإخراج للموصوفين بصفة العزة ولا لنفيه عنهم

ولا شك أن طي ذكر الحكم..أبلغ؛ لأنه إذا أثبت لِلمؤمنين أنّهم الأعزّ..كان الإخبار بإِخرَاجهم للمُنافقين مُستغنى عنه لأنّ المُنافقين قد اعترافوا بأنّ مَن هذا صفته سيُخرَجُ

←*فهو معنى بديع، وبه يتضح أن هذا نوعٌ مِن (المذهب الكلاميّ) لأنه إلزامٌ بالحجة*

٢- حملُ لفظٍ وقع في كلام الغَيرِ على خِلاف مُرادِهِ مِمَّا يحتمِلُه اللفظُ

- بيانه في الصفحة التالية

٢- حمـلُ لفـظٍ وقـع فــي كــلام الغَيــرِ علــى خِــلاف مُــرادِهِ مِمَّــا يحتمِلُــه اللفـظُ
(وَمِنْهُ لَفْظٌ فِي كَلامٍ حَمَلَهْ..عَلَى خِلافِ قَصْدِهِ كَمَا احْتَمَلْ..بِذِكْرِ ذِي تَعَلُّقٍ لَـهُ حَصَلْ)
- وذلك الحملُ يكونُ بذكر متعلقه، *سواءٌ كان جارا أو مجرورا أو غيرَهُ*

واللفظُ المُحتمَلُ..قد يكونُ حقيقةً أو مجازاً

شروطُهُ:

١- أن يكون الاحتمالُ الذي حُمِلَ عليه مرجوحاً

٢- شـرط حُـذَّاقُ البـديع خلـوَّهُ مِـن لفظـة (لكـن) ؛ لأنهم خصصوا بها نوع (الاستدراك) *الآتي بيانُه*

أمثلة:

(قُلْـتُ ثَقَّلْـتُ إذ أَتَيْـتُ مِـرَارًا..قــالَ: ثَقَّلْـت كَــاهلي بالأَيــادي قُلْـتُ طَوَّلْـتُ، قَـال: لا؛ بَــلْ تَطَوَّلْـــــــ..ـــــتَ وأَبْرَمــتَ، قَــال: حَبْـلَ ودَادِي)

المُرشديّ: (فيه نظَّرٌ، فليس مِن القول بالموجَب ؛ فقد رَدَّ عليه بقوله (لا) وأثبت شيئاً آخر، فالتطاول غيــرُ الطــول
- أما قوله أبرمت..فمِن هذا القبيلِ

(ولمَّــا أتــاني العــاذلون -عَـدِمتُهم-..ومـا فـيهم إلا لِلَحْمِــي قَــارِضُ وقـد بُهِتُـوا لمـا رَأونِـيَ شـاحباً..وقـالوا: بِـهِ عـينٌ، فقلتُ: وَعَارِضُ)

(رأتنِـي وقـد نـال منِّـي النحولُ..وفاضت دموعِي علــى الخــدِّ فَيضــا فقالــت بعينِــيَّ هــذا السـقام..فقلت صـدقتِي وبالخَصر أيضاً)

قول القبعثرَى للحجاج حين قال له: (لأحملنَّك علـى الأدهم مريدا به القيد، : (مِثلُ الأَمِير يحمِلُ علـى الأدهم والأشهب) - فقد حَمَل (الأدهم) على الفَرَس الأدهَم

إذا تقـرَّرَ هـذا..فـلا خفـاء فـي أنّ هـذا القسمَ مِـن القـول بالموجَـب..مِـن بـاب تلقـي المخاطـب بغيـر مـا يترقـب ←فيكون داخلا في البلاغة لا تابعا لها

مِن أحسنِهِ {ومنهم الــذين يــؤذون النبيّ ويقولون هو أذن قُل أذن خيرٍ لكُم}

(كَقَوْلِــهِ سَـلَوْتَ يَـا هذَا عَنِـي..فَقُلْ لَـهُ عَــنْ صُــحْبَتِي وَوَطَنِي)

تنبيهٌ:

قال المُرشديّ: هذا النوع الثاني..هو الأسلوب الحكيم المذكور في المعاني وفي عدة من الأنواع البديعية

وقال السُّبْكِيّ: (يظهرُ أنَّ مِن القول بالموجَب..(قَالُوا: اقْتَرِحْ لَوْنًا نُجِدْ لكَ طَبْخَهُ..فقُلْتُ: اطْبُخُوا لِي جُبَّةً وَقَمِيْصًا)
؛ لأنّه قال بموجب قولهم، فأجب بتعيين المطبوخ كما سألوه وحمَل اللفظ الواقع منهم على غير مُرادهم، فإنّهم أرادوا حقيقة الطبخ فحَملهُ على مطلق النفع الذي هو أعمُّ من الطبخ والخياطة فطلب فردا من أفراد ذلك النوع وهو الخياطة وسماها طبيخا مجازا كما سبق).
- وقد تقدم أنّ البيت المذكور..من المشاكلة، ولا بعد أن يكون فيه نوعان باعتبار جهتين

الـ(٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠): أنواعٌ زِدتُّها تقرُبُ مِن (القول بالموجَب)

الـ(٤٧): التسليم:

(قُلْتُ: وَمِنْهُ يَقْرُبُ التَّسْلِيمُ أَنْ..يُسَلِّمَ الْفَرْضَ الْمُحَالَ ثُمَّ عَنْ لازِمِهِ يَصُدُّ إِذْ قَدْ وَجَدَا..مَا مَنَعَ اتِّبَاعَهُ وَيُورِدَا)

وهو:

الناظم: أن يفرض المتكلمُ حصول أمرٍ نفاه أو أفهَم استحالتَهُ أو شرط فيه مستحيلا، ثم يسلم وقوعَهُ ويأتي بما يدل على عدم فائدته

عبارة البَهَاء السُّبْكِيّ: أن يفرض محالاً منفيًا أو مشروطًا بشرط بحرف الامتناع ليكون ما ذكره ممتنع الوقوع لامتناع شرطه

أمثلة:

الصفيّ: (سألت في الحُبِّ عُذَّالِي فما نصحُوا، ..وهَبْهُ كَانَ، فما نَفعِي بِنُصْحِهِمُ؟)

{ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله إذا لذهبَ..}الآية

الـ(٤٨): المناقضة:

(وَإِنْ عَلَى الْمُمْكِنِ مَعْ مَا نَاقَضَهْ..مُرِيدُهُ عَلَّقَ فَالْمُنَاقَضَهْ)

هـي: (تعليق الشرط على نقيضين ممكنٍ ومُستحيلٍ، ومُـراده المستحيلُ دون المُمكِنِ ليؤثر التعليق عدمَ وقوع الشرط)

- فكأن المتكلم نقض نفسه في الظاهر إذا شرط وقوع أمر بوقوع نقيضين
- *والاستحالةُ تشملُ المُحالَ ولو عادةً*
- *وسُمِيَ بذلك لكون المتكلِم ناقَضَ نفسَه في الظاهر بأن شرط وقوع أمر بوقوع نقيضين، وهو محال*

أمثلة:

- النابغة: (فإنّكَ سَوْفَ تَحْلُمُ أَوْ تَنَاهى..إذا ما شِبْتَ أوْ شابَ الغُرابُ)
  - علقه على..
    - ١- شيبِه، وهو ممكن
    - ٢- ومشيب الغراب، وهو محال
      - وهو المراد ؛ أن مقصوده أنه لا يحلم أبدًا
- الصفيّ: (وإنني سوف أسلوهم إذا عدمت..روحي وأحييت بعد الموت والعدم)

فائدةٌ: الفرق بين المناقضة وبين نفي الشيء بإيجابه: أنّ..

- *المُناقضة..ليس فيها نفيٌ ولا إيجابٌ*
- *ونفيُ الشيء بايجابه ليس فيه شرط ولا معناه.*

مُصْطفَى دَنْقَش

الـ(٤٩): الاستدراك:

(كَذَاكَ الِاسْتِدْرَاكُ وَالِإسْتِثْنَا..حَيْثُ أَفَادَا بَهْجَةً وَحُسْنَا)

هو: *تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه*

- سواء تقدمه تقرير ما أخبر به المُخاطَبُ أم لا
- *والمعدود من أنواع البديع منه..ما كان فيه دقة ونكتة زائدة على أصلهِ*
- الإيضاح: (هذا النوع..قريبٌ من القول بالموجب)

أمثلة:

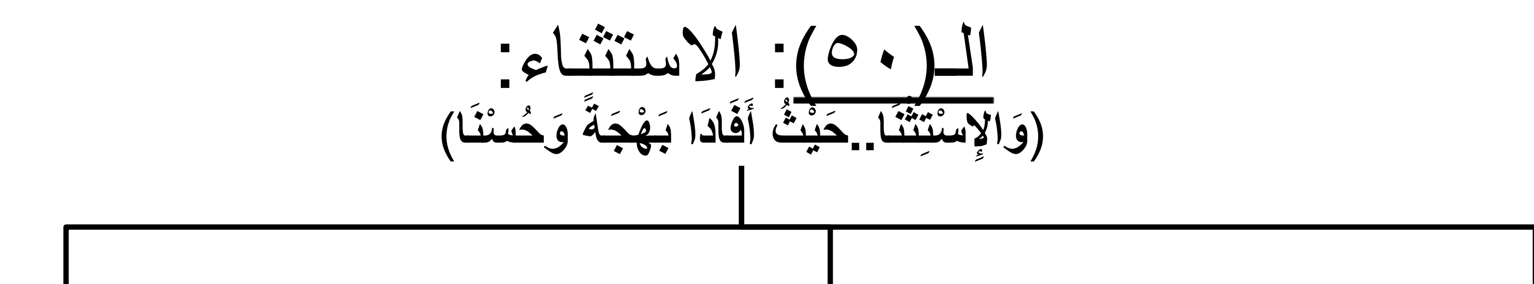
١- تقدُّمُ تقرير ما أخبر به المُخاطَبُ

- (وَأخوَانٍ حَسِبتُهُم دُرُوعًا..فَكَانُوهَا وَلَكِنَ لِلَاعادِي
وَخِلْتُهُمْ سِهَامًا صَائِبَاتٍ..فَصَارُوْهَا وَلَكِنْ فِي فُؤَادِي
وَقَالُوا قَدْ صَفَتْ مِنَّا قُلُوْبٌ..لَقَدْ صدَقُوا وَلَكِنْ مِنْ وِدَادِي)
- قوله يخاطب قاضيًا أودع مالا فادعى ضياعه: (إنْ قالَ قدْ ضاعَتْ فيصدُقُ أَنَّها..ضاعَتْ ولكنْ منكَ يَعني لوْ تعي أو قالَ قد وَقَعَتْ فيصدُقُ أَنَّها..وقَعَتْ ولكنْ منهُ أَحسَنَ موقعِ)

٢- عدم تقدُّم تقرير ما أخبر به المُخاطَبُ

- (أخو ثقةٍ مَا تُهْلِكُ الخَمْرُ مالهُ..ولكنَّهُ قد يُهْلِكُ المَالَ نائِلُهْ)
- والنكتة الزائدة على معنى الاستدراك في القسم الأولِ..ظاهرةٌ، وفي هذا..أنه لو اقتصر على صدر البيت لأوهم البخل فأزاله به

الـ(٥٠): الاستثناء:
(وَالإِسْتِثْنَا..حَيْثُ أَفَادَا بَهْجَةً وَحُسْنَا)



هو:

لُغة: إِخرَاج القليل من الكثير بأيِّ شيء كان مِن أدواتهِ

والمعدود مِنه في اصطلاح البديعيين: أن تكونَ فيه نكتة زائدة على ذلك الإخراج يكسو المعنى بهجة وحُسنا

مِثالٌ:

قول الهارب النُميريّ للحجاج: (فها أنا قد طوّفت شرقًا ومغربًا..وأبت وَقد دوّخت كلّ مَكَان
فَلَو كَانَت العنقاء عَنْك تطير بِي..لختلك -إِلَّا أَن تصدّ- تراني)

- *فالمَعنَى: (لو كنت في حال العدم لخلتك متمكنا من رؤيتي)*

ومنه..نوعٌ سمّاه ابن أبي الأصبع (استثناء الحصر)

وهو: غير الذي يخرج القليل من الكثير

ونظم فيه: (إليك وإلا ما تُحَثُّ الركائبُ..وعنك وإلا فالمحدِثُ كاذبُ)

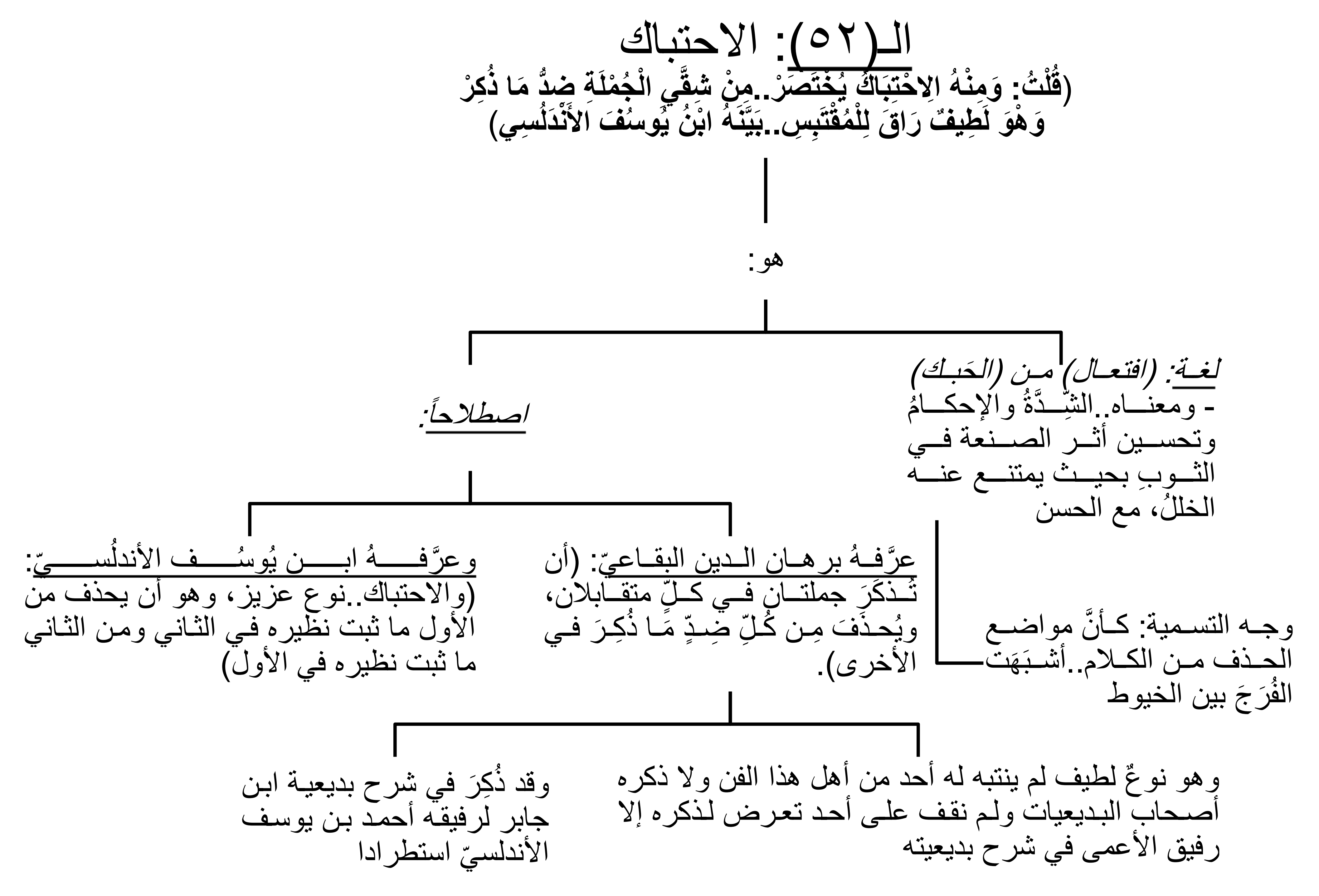
- فالمعنى: (لا تحث الركائب إلا إليك ولا يصدق المحدث إلا عنك)

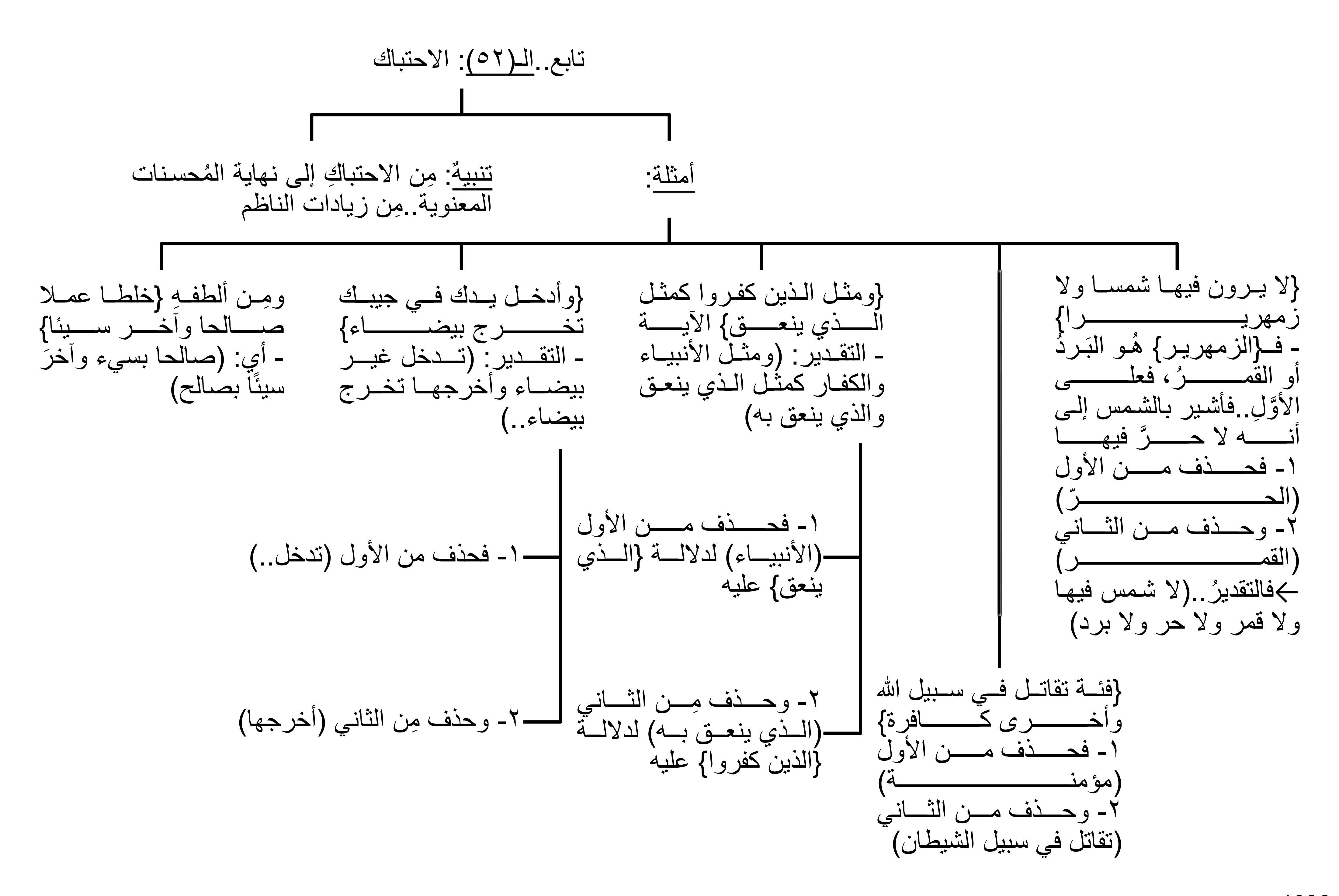

الـ(٥١): الاطِّراد
(الاطِّرَادُ ذِكْرُكَ اسْمَ مَنْ عَلا..وَأَبَهُ وَجَدَّهُ عَلَى الْوِلا..بِلاَ تَكَلُّفٍ عَلَى وَجْهٍ جَلِي..مِثْلُ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِي)
لُغَةً: مصدر (اطرد الماءُ وغيرُه) إذا جرى بلا توقف
اصطلاحاً:
التعريف المشهور:
تعريف الصفيّ
- بيانُهُ في الصفحة التالية
هو: أن يذكُر اسمَ الممدوح وأبيهِ وجدِّه على التوالي بلا تكلف ولا تعسف
أمثلة:
فله شرطان:
والمُرادُ بالاسمِ..العَلَم؛ فيشملُ الكنيةَ واللقب
- وكلما زادت الأَسمَاءُ..زاد الحسن فيه
السُّبْكِيّ: (مِنهم مَن يسميهِ (ذكر الأَسمَاء) مطلقا
- وكذلك صنع ابن رشيق في العمدة فإنه جعل الاطراد في (وحمدان حمدون وحمدون حارث..وحارث لقمان ولقمانُ راشدُ)).
قال العصام: (يستوى في الإتْيَان به على ذلك الترتيب..
١- عدم الفصل
- واحترزَ عن وقوع الفصل بينهما، كـ(رأيت زيداً الفاضلَ ابن عمرو بن بكر) و (هذا عتيبةُ الَّذِي أبوه الحارث الذي أبوه شهاب)
؛ فذلك ليس من الاطرادِ
٢- أن يكون واردا بانسجام وسهولة بلا تكلف
؛ لأنّ المقصودَ من هذا..أن يكون الكلام في اطراده كالماء في انسجامه، فيدلّ على قوة طبع الشاعر وتمكنه
١- عدم قصد بيان النسب
- كـ(ممدوحي..عتيبة والحارث وشهاب) مثلا
٢- وقصد بيان النسب فيه
- كقولك في نسب زين العابدين: (هو الحسين بن الحسين بن على بن أبي طالب)
(إن يقتلوك فقد ثللت عروشهم..بعتيبة بن الحارث بن شهاب)
(من يكن رام حاجة بعدت عنه..وأعيت عليه كل العياء فلها أحمد المرجي بن يحيى بنِ معاذ بن مسلم بن رجاء)
حديث: «الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم..يوسف بن يعقوب بن اسحق بن إبْرَاهِيم»

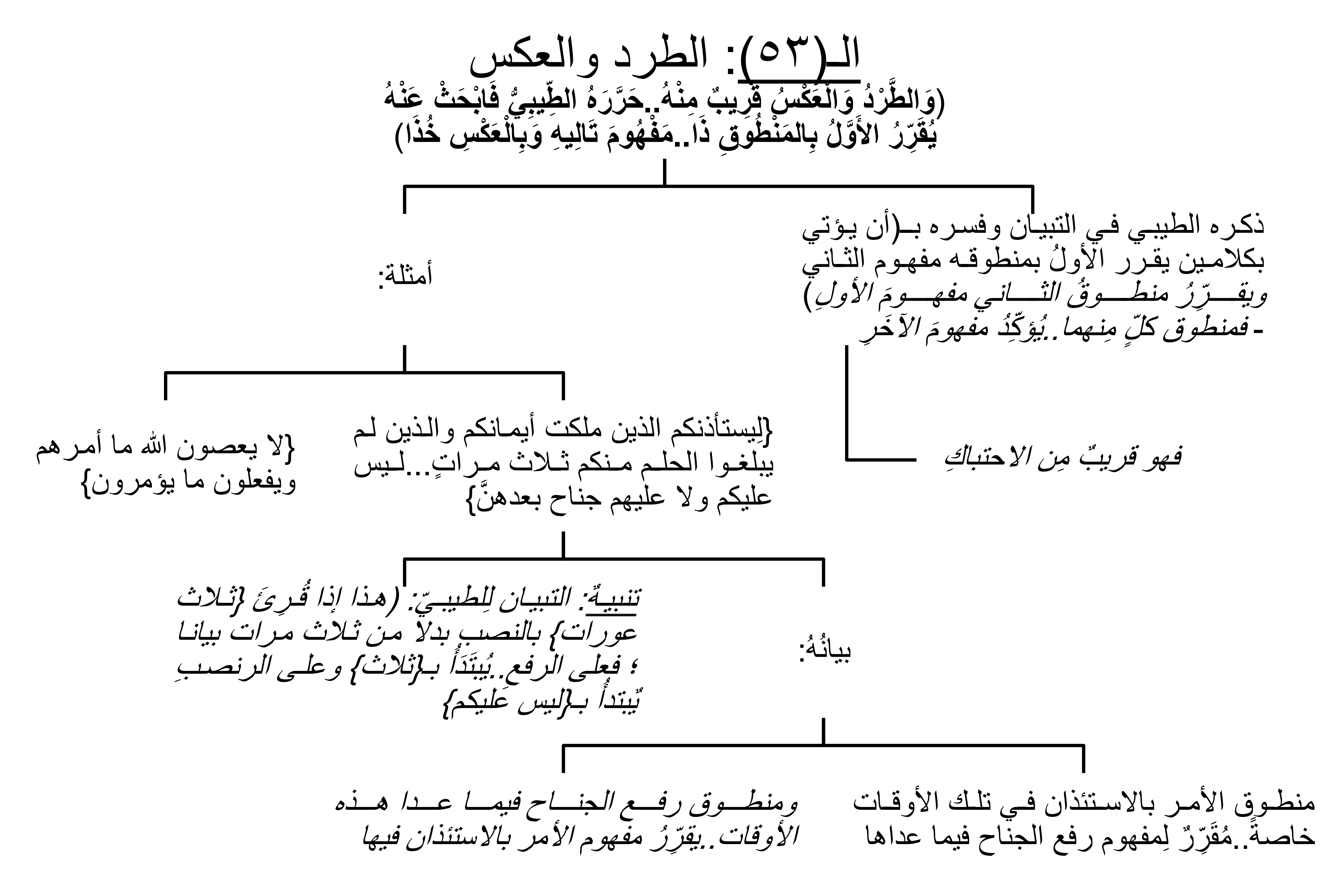
تابع..الـ(٥١): الاطِّراد

وقال الصفيُّ: (الاطراد ذكر اسم الممدوح ولقبه وكنيته وصفته اللائقة به واسم من أمكن من أبيه وجده وقبيلته في بيت واحد بلا تعسف ولا تكلف والانقطاعِ بألفاظ أجنبية)
- ولم يتقدمه أحد إلى اشتراط هذه الأمور كلها

ومثله بقول بعضهم: (مؤيد الدين أبو جعفر..محمد بن العلقمي الوزير)


الـ(٥٢): الاحتباك
(قُلْتُ: وَمِنْهُ الِاحْتِبَاكُ يُخْتَصَرْ..مِنْ شِقَّيِ الْجُمْلَةِ ضِدُّ مَا ذُكِرْ
وَهْوَ لَطِيفٌ رَاقَ لِلْمُقْتَبِسِ..بَيَّنَهُ ابْنُ يُوسُفَ الْأَنْدَلُسِي)
هو:
لغة: (افتعال) من (الحَبك)
- ومعناه..الشِّدَّةُ والإحكامُ وتحسين أثر الصنعة في الثوبِ بحيث يمتنع عنه الخللُ، مع الحسن
وجه التسمية: كأنَّ مواضع الحذف من الكلام..أشبَهَت الفُرَجَ بين الخيوط
اصطلاحاً:
عرَّفهُ برهان الدين البقاعيّ: (أن تُذكَرَ جملتان في كلٍّ متقابلان، ويُحذَفَ مِن كُلٍّ ضِدٍّ مَا ذُكِرَ في الأخرى).
وعرَّفهُ ابن يُوسُف الأندلُسيّ: (والاحتباك..نوع عزيز، وهو أن يحذف من الأول ما ثبت نظيره في الثاني ومن الثاني ما ثبت نظيره في الأول)
وهو نوعٌ لطيف لم ينتبه له أحد من أهل هذا الفن ولا ذكره أصحاب البديعيات ولم نقف على أحد تعرض لذكره إلا رفيق الأعمى في شرح بديعيته
وقد ذُكِرَ في شرح بديعية ابن جابر لرفيقه أحمد بن يوسف الأندلسيّ استطرادا


تابع..الـ(٥٢): الاحتباك
أمثلة:
تنبيهٌ: مِن الاحتباكِ إلى نهاية المُحسنات المعنوية..مِن زيادات الناظم
{لا يرون فيها شمسا ولا زمهريرا}
- فـ{الزمهرير} هُو البَردُ أو القمرُ، فعلى الأوَّلِ..فأشير بالشمس إلى أنه لا حرَّ فيها
١- فحذف من الأول (الحرّ)
٢- وحذف من الثاني (القمر)
فالتقديرُ..(لا شمس فيها ولا قمر ولا حر ولا برد)
{فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة}
١- فحذف من الأول (مؤمنة)
٢- وحذف من الثاني (تقاتل في سبيل الشيطان)
{ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق} الآية
- التقدير: (ومثل الأنبياء والكفار كمثل الذي ينعق والذي ينعق به)
١- فحذف من الأول (الأنبياء) لدلالة {الذي ينعق} عليه
٢- وحذف مِن الثاني (الذي ينعق به) لدلالة {الذين كفروا} عليه
{وأدخل يدك في جيبك تخرج بيضاء}
- التقدير: (تدخل غير بيضاء وأخرجها تخرج بيضاء..)
١- فحذف من الأول (تدخل..)
٢- وحذف مِن الثاني (أخرجها)
ومِن ألطفهِ {خلطا عملا صالحا وآخر سيئا}
- أي: (صالحا بسيء وآخرَ سيئًا بصالح)


الـ(٥٣): الطرد والعكس
(وَالطَّرْدُ وَالْعَكْسُ قَرِيبٌ مِنْهُ..حَرَّرَهُ الطِّيبِيُّ فَابْحَثْ عَنْهُ
يُقَرِّرُ الأَوَّلُ بِالمَنْطُوقِ ذَا..مَفْهُومَ تَالِيهِ وَبِالْعَكْسِ خُذَا)
ذكره الطيبي في التبيان وفسره بـ(أن يؤتي بكلامين يقرر الأولُ بمنطوقه مفهوم الثاني ويقررُ منطوقُ الثاني مفهومَ الأولِ)
- فمنطوق كلٍّ منهما..يُؤَكِّدُ مفهومَ الآخرِ
فهو قريبٌ مِن الاحتباكِ
أمثلة:
{لِيستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مراتٍ...ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهنَّ}
{لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون}
بيانُهُ:
تنبيهٌ: التبيان لِلطيبيّ: (هذا إذا قُرِئَ {ثلاث عورات} بالنصب بدلا من ثلاث مرات بيانا ؛ فعلى الرفع..يُبْتَدَأُ بـ{ثلاث} وعلى النصبِ يُبتدأُ بـ{ليس عليكم}
منطوقِ الأمر بالاستئذان في تلك الأوقات خاصةً..مُقَرِّرٌ لِمفهوم رفع الجناح فيما عداها
ومنطوق رفع الجناح فيما عدا هذه الأوقات..يقرِّرُ مفهوم الأمر بالاستئذان فيها

الـ(٥٤): نفي الشيء بإيجابه

(وَمِنْهُ نَفْيُ الشَّيْءِ بِالإِيجَابِ..نَفْيَ الثُّبُوتِ بِانْتِفَا الأَسْبَاب)

فَسَّرَهُ ابنُ رشيق وابنُ أبي الأصبع وغيرهما بـ(أن يكون الكلامُ ظاهِرُهُ إيجابُ الشيءِ، وباطِنُهُ نفيُهُ بأن ينفِيَ ما هُو مِن سَبَبِهِ كوصِفِهِ وهو المنفي في الباطن)

أمثلة:

- {لا يسألون الناس إلحافا}
  - فنفَى الإلحافَ، والمرادُ في الباطن..نَفيُ السؤالِ ألبتةَ
- (عَلى لاحِبٍ لا يَهتَدي بِمَنارِهِ..إذا سافَهُ العَوْدُ النُّبَاطيُّ جَرْجَرَا)
  - أي: لا منار له فيهتدي به
- {ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع}
  - فنَفَى طاعةَ الشفعاءِ، والمرادُ..نفيُ الشفيعِ مطلقًا
- *(ولا يَبرَزْنَ مِنَ الحَمَّامِ مائلَةً..أَوْرَاكُهُنَّ صَقيْلاتِ العَراقيْبِ)*
  - *فظاهرُ الكلامِ..نفيُ بروزهن على تلك الهيئة، والمرادُ..نفيُ دخولِهِنَّ مطلقاً*

لطيفة: هذا النوع..

- يورده المنطقيون في كتبهم ويعبِّرُون عنه بعبارة على اصطلاحهم ويمثلون له بقولهم: (ما في الدار زيدٌ) ويقصدون عدم وجود زيد في الدنيا أصلاً
- فإذا وقع لأرباب الحديث والسنة مثل هذا..فيتحاشون عن التعبير عنه باصطلاح المناطقة وقد وسع الله لهم في العبارة فليوردوه على اصطلاح أهل البديع

الـ(٥٥): الكلام الجامع

(وَإِنْ أَتَى فِي الْبَيْتِ وَعْظٌ لامِعُ..أَوْ حِكْمَةٌ فَهْوَ الْكَلامُ الْجَامِعُ)

هو: أن يـأتيَ الشـاعرُ ببيـتٍ مُشـتمِلٍ على حِكمةٍ أو وعظٍ أو غير ذلك من الحقائق التي تجري مجرَى الأمثالِ

أمثلة:

(وَمَن يَكُ ذا فَضْلٍ فيَبْخَلْ بفضْلِهِ..على قَوْمِهِ يُستَغْنَ عنهُ ويُذْمَمِ)

(وَإِذا كانَتِ النُّفُوسُ كِبَارًا..تَعِبَتْ فِي مُرَادِهَا الْأَجْسَامُ)

(ومَـنْ لَا يُصَـانِعْ فِـي أُمُـورٍ كَثيـرةٍ..يُضَـرَّس بأنْيَـابٍ، ويُوطَأْ بِمَنْسِمِ)

(وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امرِىءٍ مِنْ خَلِيْقَةٍ..وإنْ خَالَها تَخْفَى عَلى النَّاسِ تُعلَمِ)



الـ(٥٦): المراجعة

(حِكَايَةُ التَّحَاوُرِ الْمُرَاجَعَهْ)

- ذكرها ابنُ مالك وعبد الباقي وغيرُهما، *وذكر ابن أبى الاصبع أنها من اختراعاته، ومنهم من سماها السؤال والجواب*

هي: حكاية التحاور بين المتكلم وغيره في البيت الواحد بألفاظ وجيزة

ابن حجة: (ليس تحتها كبيرُ أمرٍ)

أمثلة:

١ - تكون تارة في بيت واحد:

الصفيّ: (قالوا اصطبر قلت صبري غير متبع..قالوا اسلهم قلت ودي غير منصرم)

(ناديته وهو حيّ لا حراك به..مكّفن في ثياب من رياحين فقلت: قم، قال: رجلي لا تطاوعني.فقلت: خذ، قال: كفي لا تواتيني)

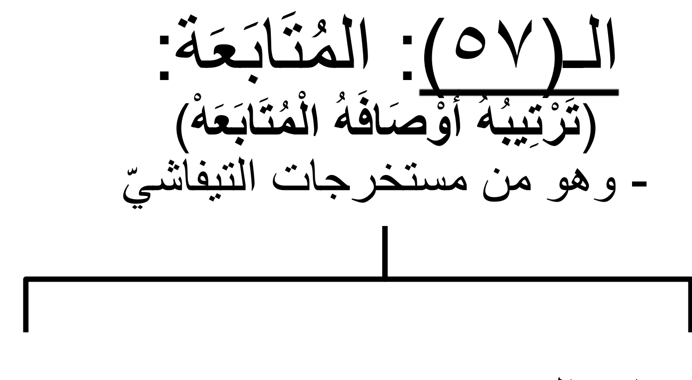
٢ - وتكونُ تارةً في أكثر من بيت:

(قال لي يومًا سليما..نُ وبعض القول أشنع
قال: صفني وعليا..أينا أبقى وأنفع
قلت: إني إن أقل ما..فيكما بالحق تجزع
قال: كلا قلت مهلا..قال: قل لي قلت فاسمع
قال: صفه قلت يعطي..قال: صفني قلتُ: تمنع)

ففي البيت الثاني والثالث..مُراجعة مُستقلة

وفي البيت الرابع..مُراجعة مُستقلة

وفي الخامس..مُراجعتان مُستقلتان



الـ(٥٧): المُتَابَعَة:

(تَرْتِيبُهُ أَوْصَافَهُ الْمُتَابَعَهْ)

- وهو من مستخرجات التيفاشيّ

هو: أن يُرَتِّبَ أوصافَ الموصوفِ على ترتيبِها في الخِلقَةِ والطبيعة، ولا يُدخِل فيها وصفاً زائدا

أمثلة:

(هيفاء في فرعِها ليلٌ على قمرٍ..على قضيبٍ على حقف النقا الدهش)

- فالأوصاف الأربعة..على ترتيب خلقة الإنسان من الأعلى إلى الأسفل

(كالنار منه رياح الموت إن عصفت..يروى صدي مائه أرض الوغي بدم)

- رتبه على العناصر الأربعة

{والله خلقكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم يخرجكم ثم لتبلغوا أشدكم ثم لتكونوا شيوخا}

{وهزي إليك بجذع النخلة تساقط عليك رطبا جنيا *فكلي واشربي وقري عينا* }

{فكذبوه فعقروها} الآية

(يؤخر فيوضع في كتاب فيدخر..ليوم الحساب أو يعجل فينقم)

الـ(٥٨): الترقي:

(ثُمَّ التَّرَقِّي وَهْوَ ذِكْرُ الْمَعْنَى..فَفَوْقَهُ)
- ذكره في التبيان

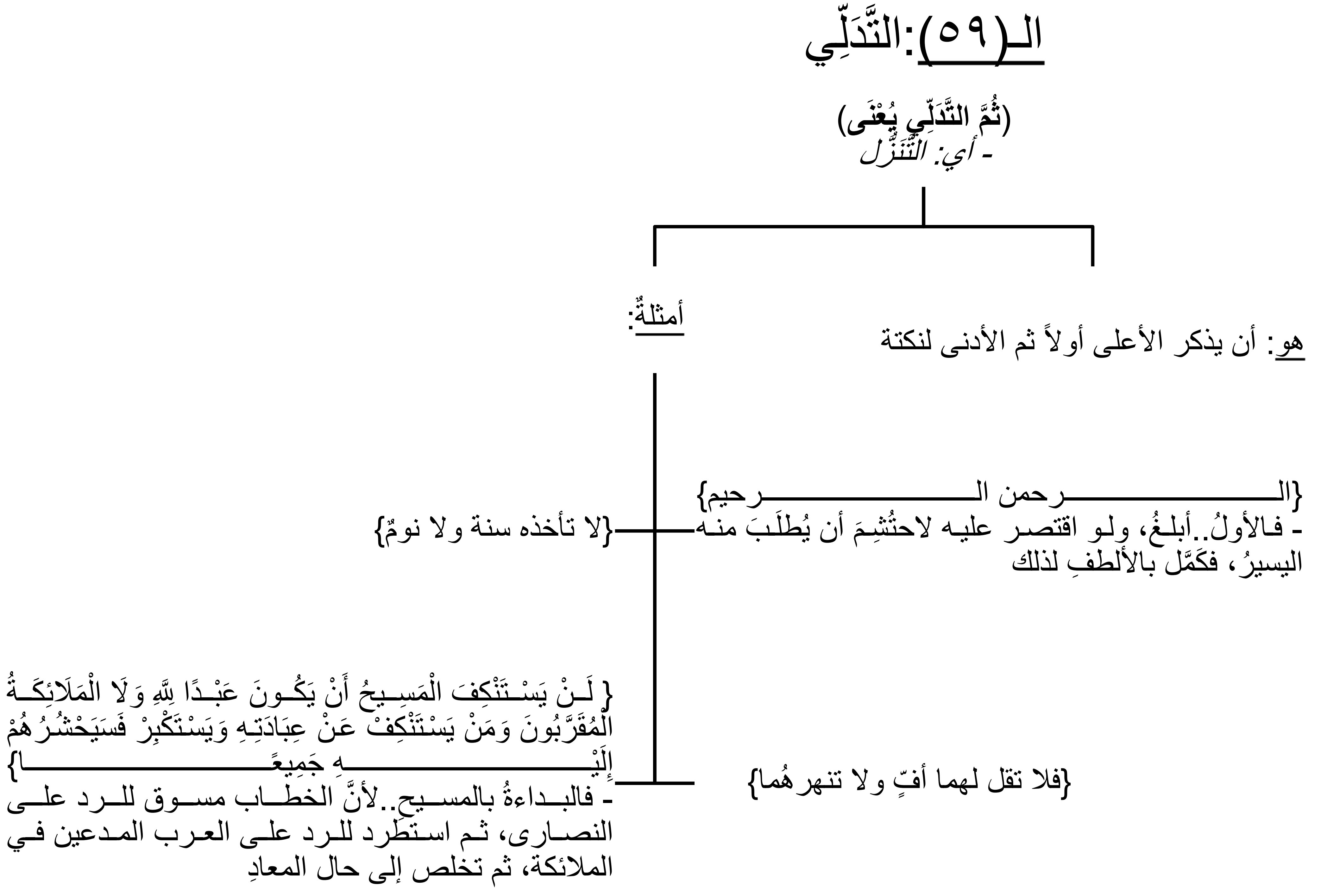
هو: أن يذكُر المعنى ثم يُردِفَهُ بما هو أبلغ منه

أمثلة:

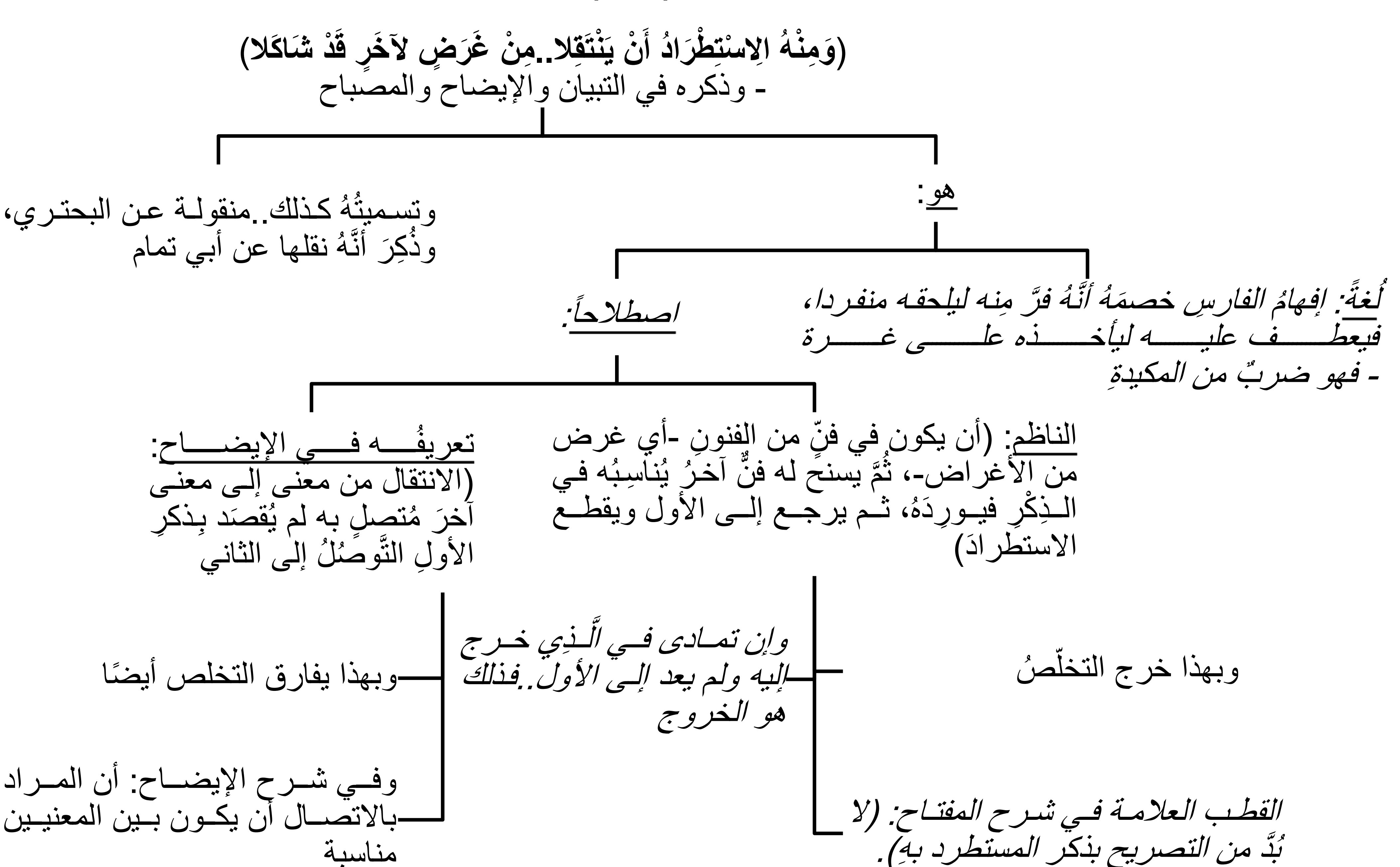
قولهم: (عالم نحريرٌ وشُجاعٌ باسلٌ وجواد فياض)

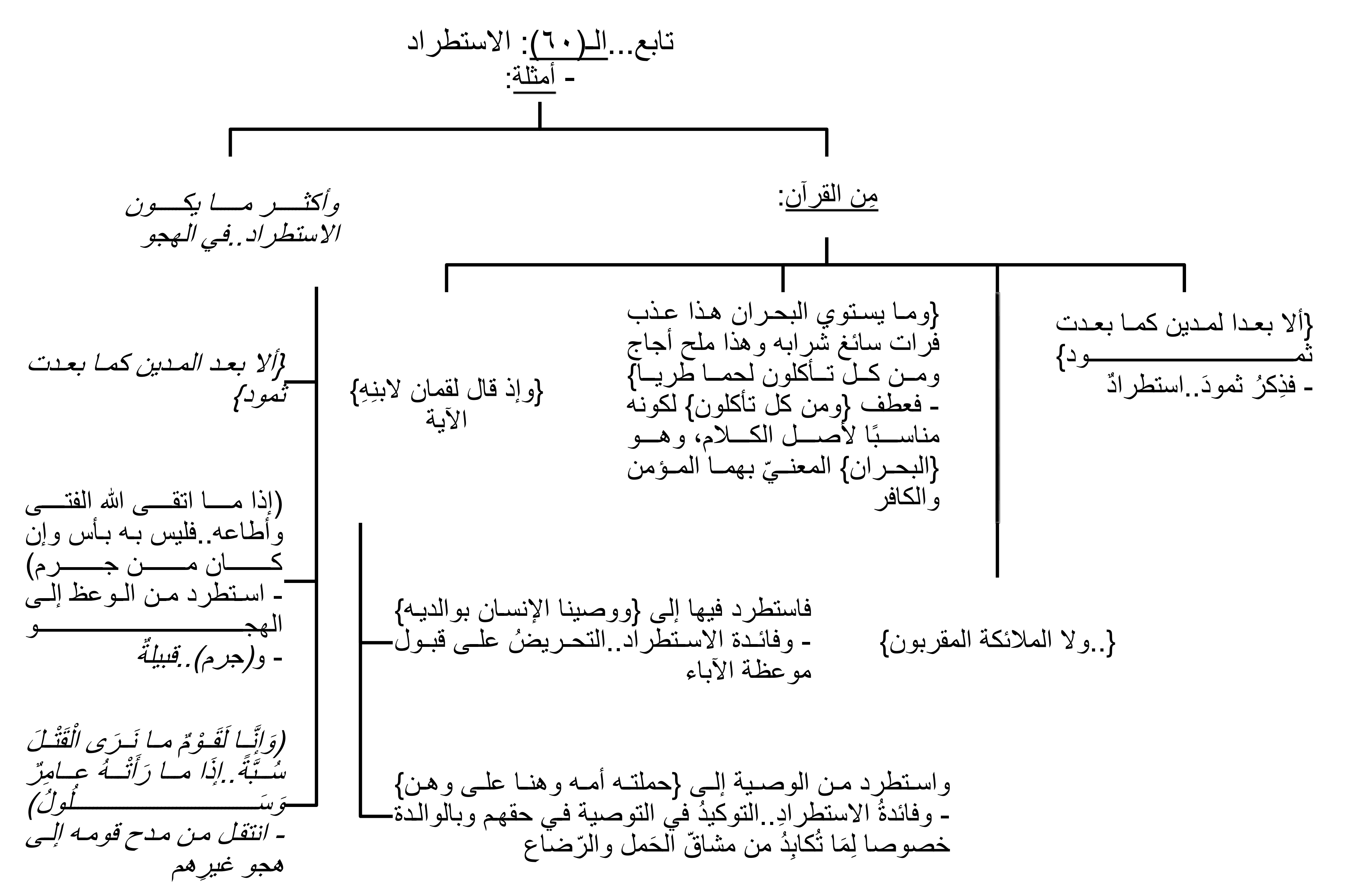
{الخالق البارئ المصور}
- أي: قدر ما يوجد ثم مَثَّلَهُ

{لن ترضى عنك اليهود ولا النصارى}
- أي: ولا من هو أقرب مودة، فكيف بالأبعدِ


الـ(٥٩):التَّدَلِّي
(ثُمَّ التَّدَلِّي يُعْنَى)
- أي: التَّنَزُّل
هو: أن يذكر الأعلى أولاً ثم الأدنى لنكتة
أمثلةٌ:
{الرحمن الرحيم}
- فالأولُ..أبلغُ، ولو اقتصر عليه لاحتُشِمَ أن يُطلَبَ منه اليسيرُ، فكَمَّل بالألطفِ لذلك
{لا تأخذه سنة ولا نومٌ}
{فلا تقل لهما أفٍّ ولا تنهرهُما}
{ لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا}
- فالبداءةُ بالمسيح..لأنَّ الخطاب مسوق للرد على النصارى، ثم استطرد للرد على العرب المدعين في الملائكة، ثم تخلص إلى حال المعادِ

الـ(٦٠): الاستطراد




تابع...الـ(٦٠): الاستطراد
- أمثلة:
مِن القرآن:
{ألا بعدا لمدين كما بعدت ثمود}
- فذِكرُ ثمودَ..استطرادٌ
{..ولا الملائكة المقربون}
{وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ومن كل تأكلون لحما طريا}
- فعطف {ومن كل تأكلون} لكونه مناسبًا لأصل الكلام، وهو {البحران} المعنيّ بهما المؤمن والكافر
{وإذ قال لقمان لابنِهِ} الآية
فاستطرد فيها إلى {ووصينا الإنسان بوالديه}
- وفائدة الاستطراد..التحريضُ على قبول موعظة الآباء
واستطرد من الوصية إلى {حملته أمه وهنا على وهن}
- وفائدةُ الاستطرادِ..التوكيدُ في التوصية في حقهم وبالوالدة خصوصا لِمَا تُكابِدُ من مشاقّ الحَمل والرّضاع
وأكثر ما يكون الاستطراد..في الهجو
{ألا بعد المدين كما بعدت ثمود}
(إذا ما اتقى الله الفتى وأطاعه..فليس به بأس وإن كان من جرم)
- استطرد من الوعظ إلى الهجو
- و(جرم)..قبيلةٌ
(وَإِنَّا لَقَوْمٌ ما نَرَى الْقَتْلَ سُبَّةً..إِذَا ما رَأَتْهُ عامِرٌ وَسَلُولُ)
- انتقل من مدح قومه إلى هجو غيرِهم

تابع...الـ(٦٠): الاستطراد

- أمثلة:

بالنسيب: (عوجا على الطّلل الْمُحِيل لعلنا..نبكي الدّيار كَمَا بَكَى ابْن حذام)

بالمدح: (عرضتُ عليها ما أردتُ مِن المُنَى..لِترضى فقالت: قم فجئني بكوكبِ
فقلت: لها هذا التعنت كله..كَمَن يشتهي لحماً لِعنقاءَ مُغربِ
سلي كلَّ شيءٍ يستقيمُ طِلابُهُ..ولا تذهبي يا بدرُ بي كلَّ مَذهَبِ
فأُقسِمُ لو أصبحت في عزِّ مالكٍ..وقُدرته أعيا بما رُمت مطلبي
فتىً شقيَتْ أموالُهُ بنَوالِهِ..كما شقيَت بكرٌ بأرماح تغلِبِ)

حديث «إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة»، فقيل: (يا رسول الله، أرأيت شحوم الميتة، فإنه يُطلى بها السفنُ ويُدهن بها الجلودُ ويُستصبَحُ بها؟) فقال: « لا، هو حرام»، ثم قال: «قاتل الله اليهود إن الله لما حرم عليهم الشحوم جملوها فباعوها»

فـ«قاتل الله اليهود..»إلخ..من باب الاستطرادِ

تابع...الـ(٦٠): الاستطراد

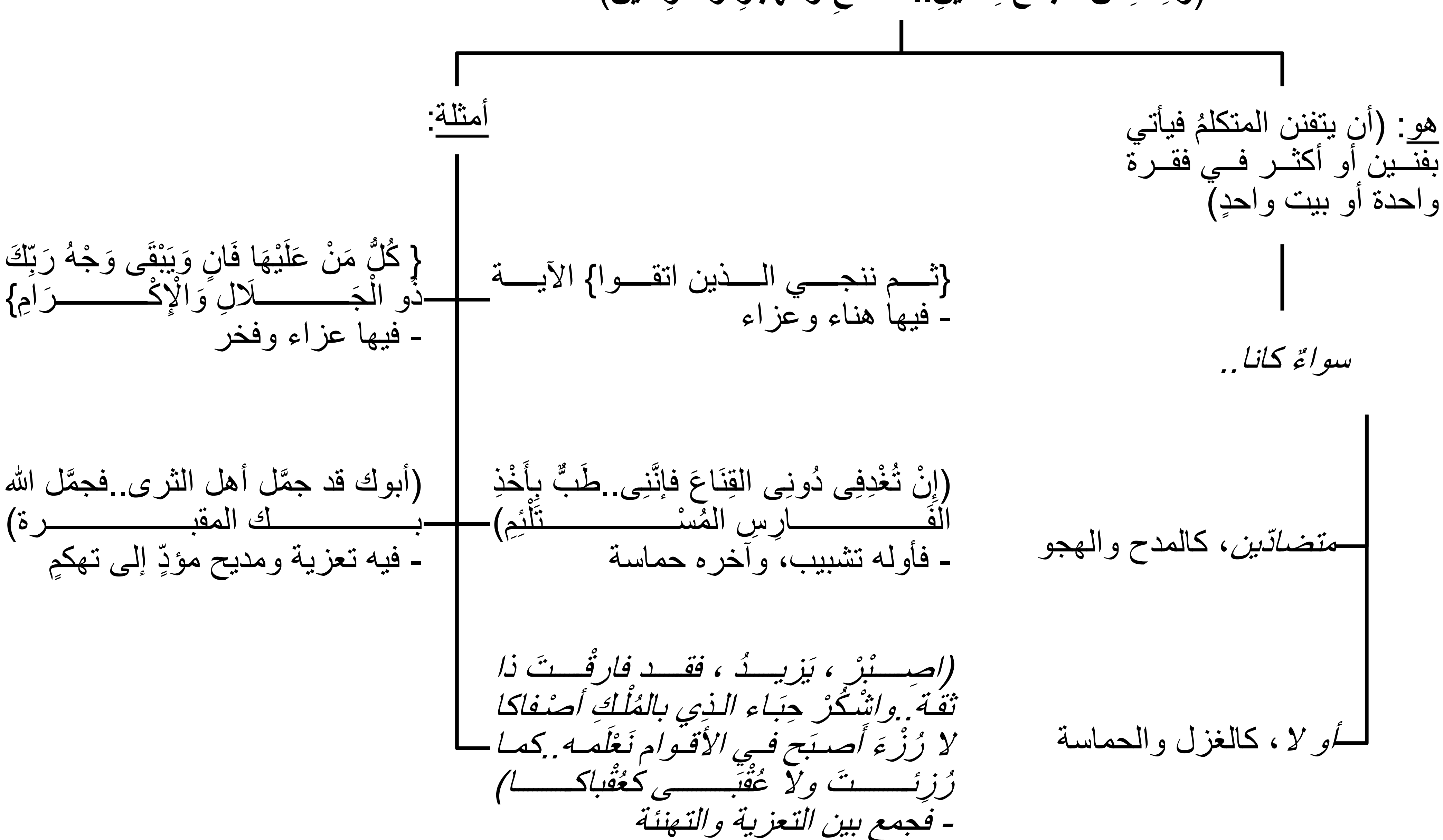
فائدةٌ: قد يكون الثاني هو المقصود ويذكر الأول قبله ليتوصل إليه دُون أن يشعر بذلك

قال في الإيضاح: (ولا بأس أن يسمى (إيهام الاستطراد))

كـ(وَأَحْبَبْتُ مِنْ حُبِّهَا البَاخِلِيْنَ..حَتَّى وَمقْتُ ابنَ سَلْمٍ سَعِيْدَا
إِذَا سِيْلَ عُرْفًا كَسَا وَجْهَهُ..ثِيَابًا مِنَ اللُّؤْمِ صُفْرًا وَسُوْدَا)

الـ(٦١): الافتنان:

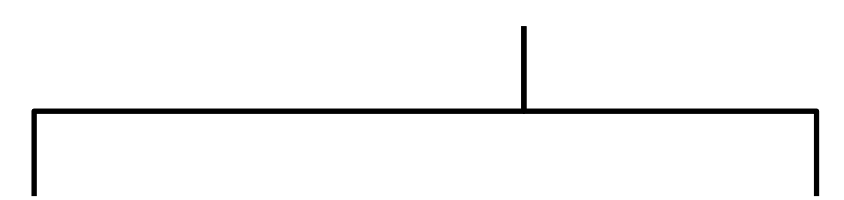
(وَالِافْتِنَانُ الْجَمْعُ لِلفَنَّيْنِ..كَالْمَدْحِ وَالْهَجْوِ وَنَحْوِ ذَيْنِ)



الـ(٦٢): الاشتقاق:

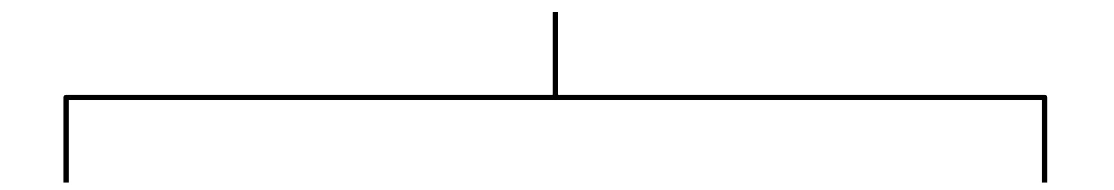
(وَالِاشْتِقَاقُ: أَخْذُ مَعْنًى مِنْ عَلَمْ)

- وهو من مستخرجات العسكريّ في *(الصناعتين)*



عَرَّفَهُ العسكريّ بـ(أن يَشتقَّ المتكلم من الاسم العلم معنى في غرض يقصده من مدح أو هجاء)

<u>أمثلة</u>:



قوله في نفطويه: (أحرقه الله بنصف اسمه..وصير الباقي صارخا عليه)

وقول الصفي: (لم يلق مرحب منه مرحبا ورأى..ضد اسمه عند هذا الحصن والأطم)

الـ(٦٣): الاتفاق:

(فَإِنْ يُطَابِقْ فَبِالِاتِّفَاقِ سَمّْ)
- وهو عزيز الوقوعِ جدا

هو: أن يتفق للشاعر واقعة واسمٌ مطابق لتلك الواقعة

أمثلة:

القولُ في لؤلؤ الحاجب حين غزا الفرنج في بحر القلزم: (عدوكم لؤلؤٌ والبحرُ مسكنُه..والدُّر في البحر لا يخشَى من الغِيَرِ)

القولُ في الوزير ابن العلقمي لما ولِي الوزارة بعد ابن الفرات: (يا عُصبةَ الإسلام نُوحِي واندبِي..حُزناً على ما تمَّ للمستعصِم دَستُ الوزارةِ كان قبل زمانه..لابن الفرات فصار لابن العلقمي)
- اتفق أنهما وزيران وأن الموری بهما نهران معروفان وطابق بينهما بالفرات الحلو والعلقم المُرّ

قول ابن حجة يخاطب الملك المؤيد شيخا وقد كسر النيل بمسرى وبلغه يومئذ قصدُ نوروز مصر ليقاتله: (أيا ملكا بالله صار مؤيدا..ومنتصبا في ملكه نصب تمييز كسرت بمسرى نيل مصر وينقضي..بحقك بعد الكسر أيام نوروز)
- فالاتفاق أن كسر نوروز بعد كسر مسرى.

الـ(٦٤): الإلغاز

(وَمِنْهُ الَالْغَازُ)

- ذكره في التبيان ويسمى (المحاجاة) و(التعمية)

هو:

لُغَـةً: الإخفـاء، يقـال: (ألغـز فـي كلامـه) إذا أخفـاه بوجـه مـن أوجـه الخفـاء

- والاسم منـه (اللُّغَز) بضم ففتح، والجمـع (ألغـاز)

- وأصل اللغز..جحر اليربوع بين القاصعاء والنافقاء، يحفر مستقيما إلـى أَسفَل ثـم يعـدل عـن يمينـه وشماله عروضا يعترضها فيخفى مكانُه بتلك الألغاز

اصطلاحاً: أن يـأتِيَ المتكلمُ بألفاظ مشـتركة دُون ذكـر الموصـوف، وبعبـارات تـدل بظاهرهـا علـى غيره وباطنُها عليه

ويستوي في اللغز عندهم..ما كان فيه استفهام بأَدَاة من أدواته وما لا يكون فيه ذلك

أمثلة:

في القلم:

(وذي خضـوع راكـع سـاجد..ودمعـه مـن جفنـه جـاري مواظب الخمس لأوقاتها..منقطع في طاعة الباري)

(أيهـا البـارع الـذي كم أحَـاجِي..حـل مـن ربقـة المعنـى ولغـزا أي شـيء حـاكى الـدياجي وحاكـت..عنـد تنميقـه الأنامـل طـرزا ومـن البـيض كـم تحلـى بوصـل..وإليـه مـا زالـت السـمر تعـزى وبـه تحفـظ الشـرائع حتـى..صـار صـوتا لكـل شـرع وحـرزا أخـرس يوسـع الأنـام حـديثا..ولـه الـدهر لسـت تسـمع ركـزا فأجب فهو في الخفاء جليّ..زادك الله رفع قدر وعزا)

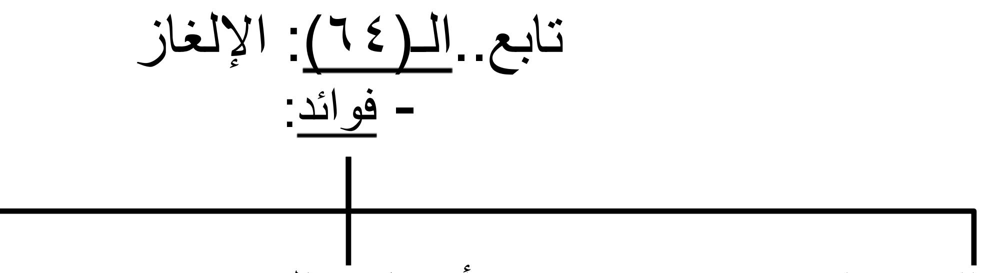
في الإبرة: (سعت ذات سم في قميص فغـادرت..بـه أثـرا والله شـاف مـن السـم كسـت قيصـرا ثـوب الجمـال وتُبَّعـاً..وكسرى وعـادت وهـي عارية الجسم)

قـول الصـفدي فـي مُدَامٍ: (ومـا شـيء حشـاه فيـه داء () وأولـه وآخـره سـواء إذا مازال آخره فجمع..يكون الحد فيه والمضـاءُ وإن أهملـت أولـه ففعـلٌ..لـه بـالرفع والنصب اعتناءُ)

حديث «أخبروني بشجرة مثلها مثل المسلم» قال ابن عمر: (فوقع الناس في شجر البوادي ووقع في قلبي أنها النخلة)، فقال -صلى الله عليه وسلم -: «هي النخلة». مُتفق عليه

تابع..الـ(٦٤): الإلغاز

- فوائد:



نهاية الأدب: (اللغز والمحاجاة والمعاياة والعويص والرمز والملاحي والمعمى أسماء مترادفة لمعنى واحد - وإنما اختلافها بحسب الاعتباراتِ

- فإذا اعتبرته من حيث إنه قد يحمل على وجوه..فلغز
- أو من حيث إن غيرك حاجاك أي استخرج مقدار عقلِك..فمحاجاة
- أو من حيث إنَّ واضعه قصد أن يعاييك أي يظهر إعياءك..فمعاياة
- أو من حيث صعوبة فهمه واعتياص معناه..فعويص
- أو من حيث أن واضعَه لم يُفصح عنه..فرمز
- أو من حيث إنه ستر عنك وغطى..فالمُعَمَّى).

شرح أحاجي الزمخشري للسخاوي: (المحاجاة أن تسأل صاحبك عما لا يكاد يفطن للجواب عنه وهو نوع من الألغاز).

وقد خصص قوم الأحجية بنوع ابتكره الحريري ونسج على منواله ناسجوه وهو أن يُؤتَى بلفظ مركَّبٍ مرادف للمنطوق به يكون له مشارك من كلام غير مركب فيصير اللفظُ بتركيبه وعدمه يجمع معنيين معا

قال الحريري: (يا مَنْ نتائِجُ فكرِهِ..مثلُ النّقودِ الجائِزَهْ
ما مثلُ قولِكَ للّذي..حاجَيْتَ صادَفَ جائِزَهْ)
- فإن مثله ألفا صلة

الـ(٦٥): القَسَم

(وَنَوْعُ الْقَسَمِ)

- أي: اليمين

هو: أن يحلف على شيء بما يكون له مدحًا أو ذمًا وما يكسبه فخرًا وما يكون هجاء لغيره

أمثلة:

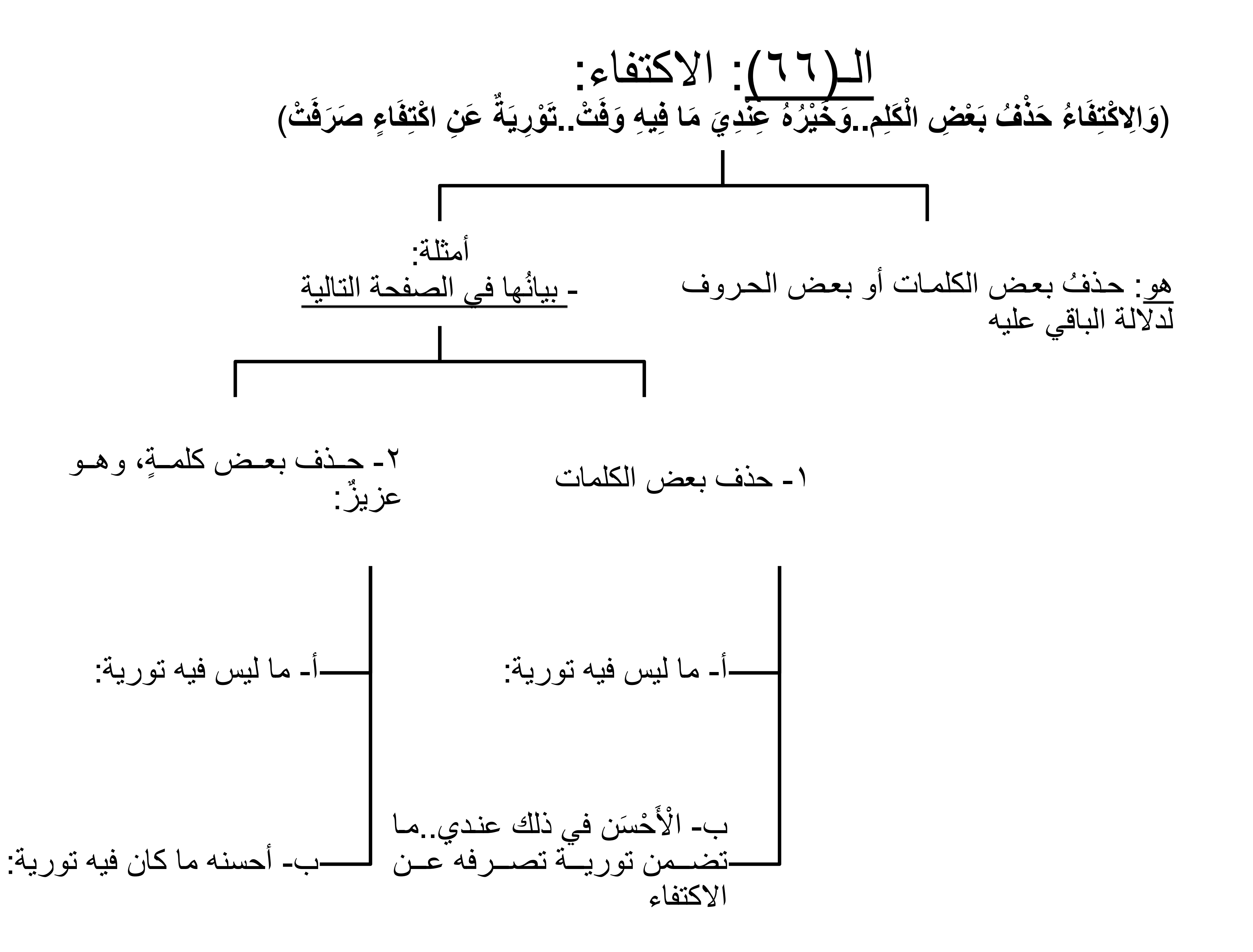
{فورب السماء والْأَرْض إنه لحق مثل تنطقون}
- فهو قسم يوجب الفخر لتضمنه المدح بأعظم قدرة وأكمل عظمة، حاصلة من ربوبية السماء والْأَرْض وتحقيق الوعد بالرزقِ

(بَقَّيْتُ وَفْرِي وَانْحَرَفْتُ عَنِ العُلاَ..وَلَقِيتُ أضْيَافِي بَوَجْهِ عَبُوسِ
إنْ لَمْ أشُنَّ عَلَى ابنِ حَرْبٍ غَارَةً. لَمْ تَخْلُ يَوْماً مِنْ نِهَابِ نُفُوسِ)
- فتضمن الفخر لنفسه

القسم في الغزل: (لا والذي سلَّ من جفنَيهِ سيف ردَى..مُدت له من عذاريه حمائله
ما صارمت مقلتي دمعا ولا وصلت..غمضا ولا سالمت قلبي بلابلُه)

آثارُ جُودِك في القلوب تُؤَثِّرُ..وجميلُ بِشرك بالنجاح يُبَشِّرُ
إِنْ كَانَ لي أملٌ سواك أعُدُّهُ..فكفرت نعمتَك التي لا تُكفَرُ)
- فضمَّنَ القسمُ ما يزيد الممدوح مدحاً

{لعمرك انهم في سكرتهم يعمهون}
- أقسم بحياة رسوله تبيينا لمكانته عنده


الـ(٦٦): الاكتفاء:
(وَالِاكْتِفَاءُ حَذْفُ بَعْضِ الْكَلِم..وَخَيْرُهُ عِنْدِيَ مَا فِيهِ وَفَتْ..تَوْرِيَةٌ عَنِ اكْتِفَاءٍ صَرَفَتْ)
هو: حذفُ بعض الكلمات أو بعض الحروف لدلالة الباقي عليه
أمثلة:
- بيانُها في الصفحة التالية
١- حذف بعض الكلمات
٢- حذف بعض كلمةٍ، وهو عزيزٌ:
أ- ما ليس فيه تورية:
ب- الْأَحْسَن في ذلك عندي..ما تضمن تورية تصرفه عن الاكتفاء
أ- ما ليس فيه تورية:
ب- أحسنه ما كان فيه تورية:

مُصْطفَى دَنْقَش

١- أولاً: حذف بعض الكلمات

أ- ما ليس فيه تورية:

(لا أنثني لا انتهي لا أرعوى..ما دمت في قيد الحياة ولا إذا)
- أي: (ولا إذا مت)، وحُسنُه أنه لو ذكره في البيت الثاني..لكان عيبًا من عيوب الشعر يُسَمَّى (التضمين) مع ما يفوته من حلاوة الاكتفاء ولطفِهِ

(يا حُسْنَ بَعضِ النّاسِ مَهْلاَ..صَيّرْتَ كلّ النّاسِ قَتلَى
لم يبق غير حشاشة..في مُهجتِي وأخافُ أن لا)

(حسناتُ الخدِّ منه..قد أطالت حسراتي
كلما ساء فعالا..قلتُ: إن الحسناتِ)

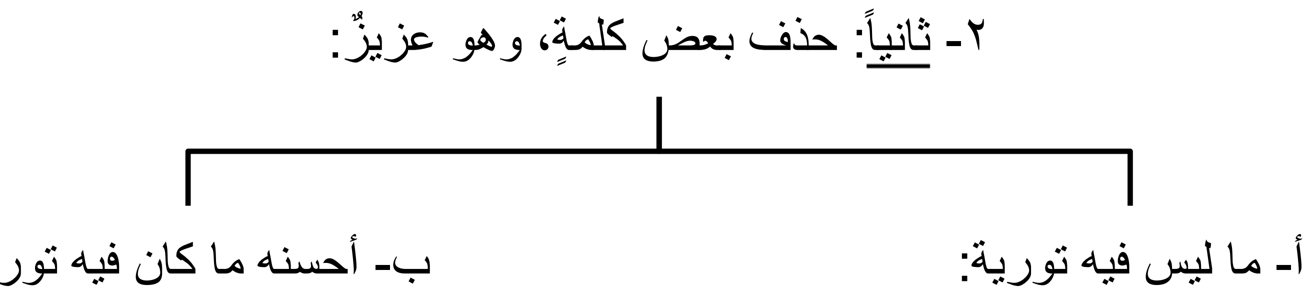
حديث «الطيرة شرك وما منا إلا، ولكن الله يذهبه بالتوكل» البخاري في الأدب والترمذي
- وذلك بحذف الاستثناء بعد (إلَّا) اكتفاء

ب- الْأَحْسَن في ذلك عندي..ما تضمن تورية تصرفه عن الاكتفاء

(قلت وقد بشروا بنجل..رب أنلني منأى فضلا
إن عاش فاجعله خير نجل..موفيا عهده وإلا)

أي: (وإلا فاقبضه صغيرا)

ويحتمل عطفه على (العهد) - فـ(الإلُّ)..الذمةُ، قال الله: {لا يرقبوا فيكم إلا ولا ذمة}



٢- ثانياً: حذف بعض كلمةٍ، وهو عزيزٌ:

أ- ما ليس فيه تورية:

(أهوى الغزالةَ والغزالَ وربما..نهنهتُ نفسِي عفَّةً وتدينا
ولقد كففت عنان عيني جاهداً..حتى إذا أعييت أطلقتُ العِنَا)

- أي: (العنان)

(إليكم هجرتي وقصدي..وفيكم الموت والحياة
أمنت أن توحشوا فؤادي..فآنسوا مهجتي ولا تو)

- أي: (لا توحشوا)

ب- أحسنه ما كان فيه تورية:

(لله ظبي زارني في الدجى..مستوفزاً ممتطيا للخطرْ
فلم يُقِمْ إلا بمقدار أنْ..قلت له أهلا وسهلا ومَرْ)

أي: (ومرحبا)

(الدمعُ فاضَ بافتضاحي في هوى..ظبيٍ يغارُ الغصن منه إذا مشى
وغدا بوجدي شاهداً ووشى بَما..أُخفِي فيا لله من قاض وشا)

- أي: (وشاهد)

(يقول مصاحبي والروضُ زاهٍ..وقد بسط الربيعُ بساطَ زهرِ
تعال نباكر الروضَ المفَدَى..وقم نسعى إليه ورد ونسرِ)

- أي: (ونسرين)

الـ(٦٧): جمع المؤتلف والمختلف

(وَجَمْعُهُ مُؤْتَلِفًا أَوْ مُخْتَلِفْ)

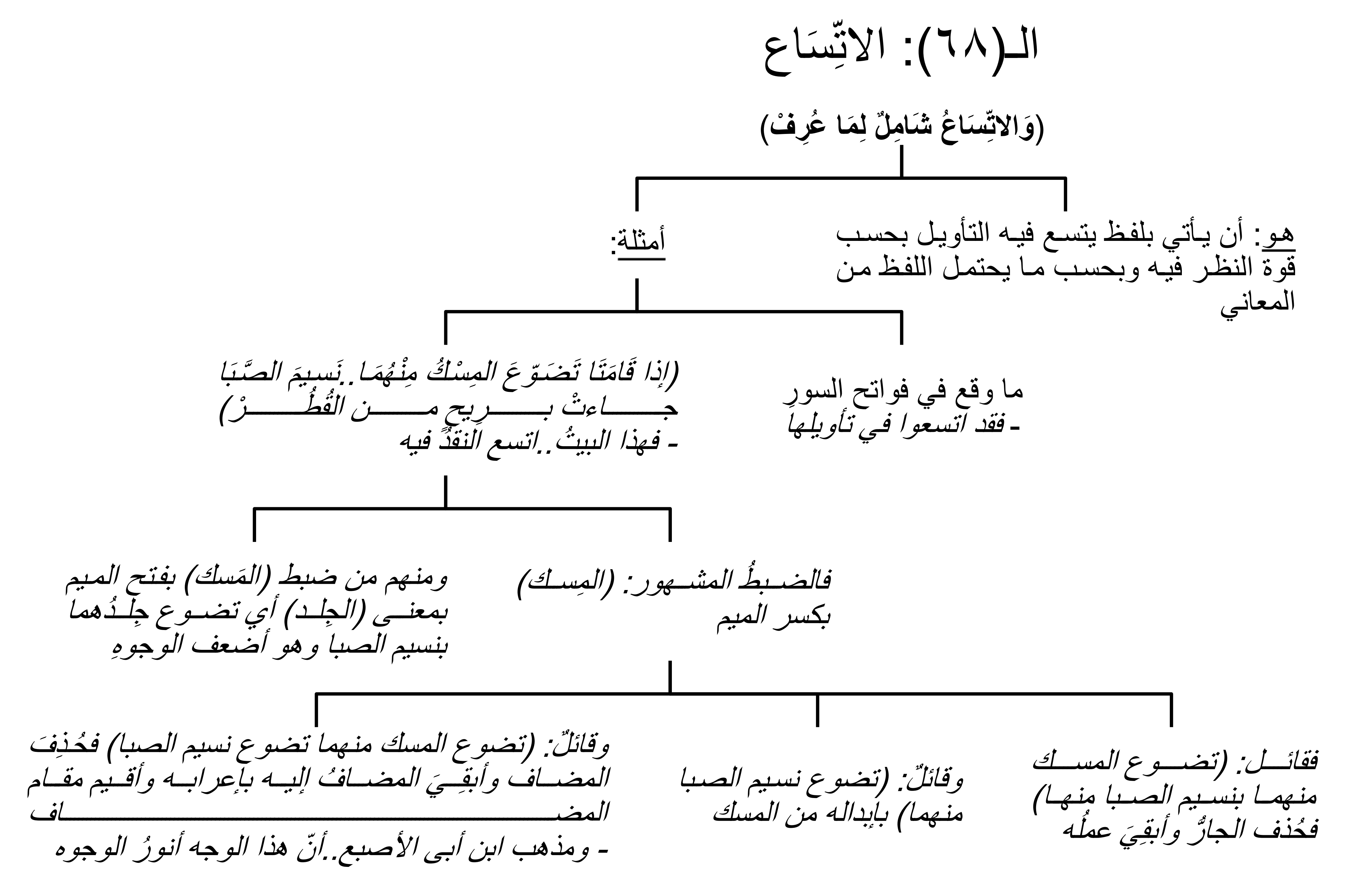
هو: أن يريد التسوية بين ممدوحين فيأتي بمعان مؤتلفة في مدحهما ويروم بعد ذلك ترجيح أحدهما على الآخر بزيادة فضل لا ينقص الآخر، فيأتي لأجل ذلك بمعان تخالف معنى التسوية

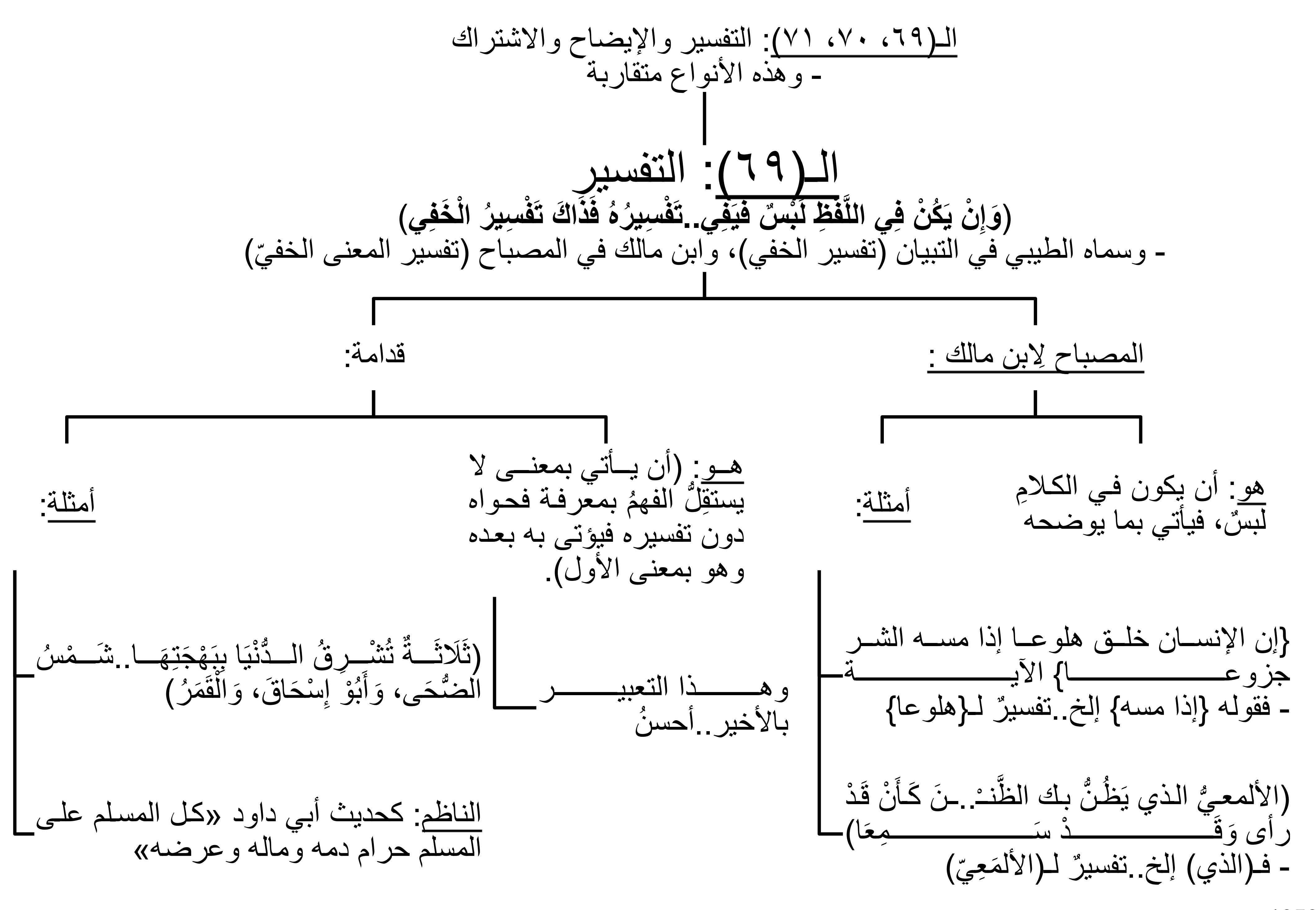
أمثلة:

{وداود وسليمان إذ يحكمان} الآيات
- فسوَّى في الحكم والعِلم، وزاد فضلَ سليمان بالفهمِ

{وسخرنا مع داود الجبال يسبحن والطير وكنا فاعلين وعلمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم من باسكم فهل أنتم شاكرون}
- ثم مَيَّز الولد بصفة خاصة، وهو تسخير الريح والشياطين له بـ{ولسليمان الريح} إلى آخر الآيات

الـ(٦٨): الاتِّسَاع




الـ(٦٩، ٧٠، ٧١): التفسير والإيضاح والاشتراك
- وهذه الأنواع متقاربة
الـ(٦٩): التفسير
(وَإِنْ يَكُنْ فِي اللَّفظِ لَبْسٌ فيَفِي..تَفْسِيرُهُ فَذَاكَ تَفْسِيرُ الْخَفِي)
- وسماه الطيبي في التبيان (تفسير الخفي)، وابن مالك في المصباح (تفسير المعنى الخفيّ)
المصباح لِابن مالك :
قدامة:
هو: أن يكون في الكلامِ لبسٌ، فيأتي بما يوضحه
أمثلة:
هو: (أن يأتي بمعنى لا يستقِلُّ الفهمُ بمعرفة فحواه دون تفسيره فيؤتى به بعده وهو بمعنى الأول).
أمثلة:
{إن الإنسان خلق هلوعا إذا مسه الشر جزوعا} الآية
- فقوله {إذا مسه} إلخ..تفسيرٌ لـ{هلوعا}
(الألمعيُّ الذي يَظُنُّ بك الظَّنْـ..ـنَ كَأَنْ قَدْ رأى وَقَدْ سَمِعَا)
- فـ(الذي) إلخ..تفسيرٌ لـ(الألمَعِيّ)
وهذا التعبير بالأخير..أحسنُ
(ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا..شَمْسُ الضُّحَى، وَأَبُوْ إِسْحَاقَ، وَالْقَمَرُ)
الناظم: كحديث أبي داود «كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه»

الـ(٧٠): الإيضاح

(وَإِنْ يُزِلْ لَبْسًا عَنِ الإِبْهَامِ..فَذَاكَ إِيضَاحٌ بِلا إِبْهَام)

هو: أن يكون في ظاهر الكلام لبسٌ، فلا يفهم من أول وهلة حتى يوضحه في بقية كلامه

أمثلة:

(يذكرنيك الخير والشر كله..وقول الجفا والحلم والعلم والجهلُ
فألقاك عن مكروهها متنزها..وألقاك في محبوبها ولك الفضل)
- معنى البيت الأول..تلبيسٌ لأنه يقتضي المدح والذم، فأوضحه بالثاني

(وَمُمَنْطَقٍ يُغْنِي النَّدِيمَ بِوَجْهِهِ..عَنْ كَأْسِهِ الْمَلأَى وَعَنْ إِبْرِيقِهِ
فِعْلُ الْمُدَامِ وَلَوْنُها وَمَذَاقُها..فِي مُقْلَتَيْهِ وَوَجْنَتَيْهِ وَرِيقِهِ)
- فلو اقتصر على البيت الأول..لأشكل الأمرُ

الفرق بين التفسير والإيضاح:

١- الإيضاح رفع الإشكال والتفسير تفصيل الإجمال ؛ لأن المفسَّر من الكلام..ليس فيه إشكال

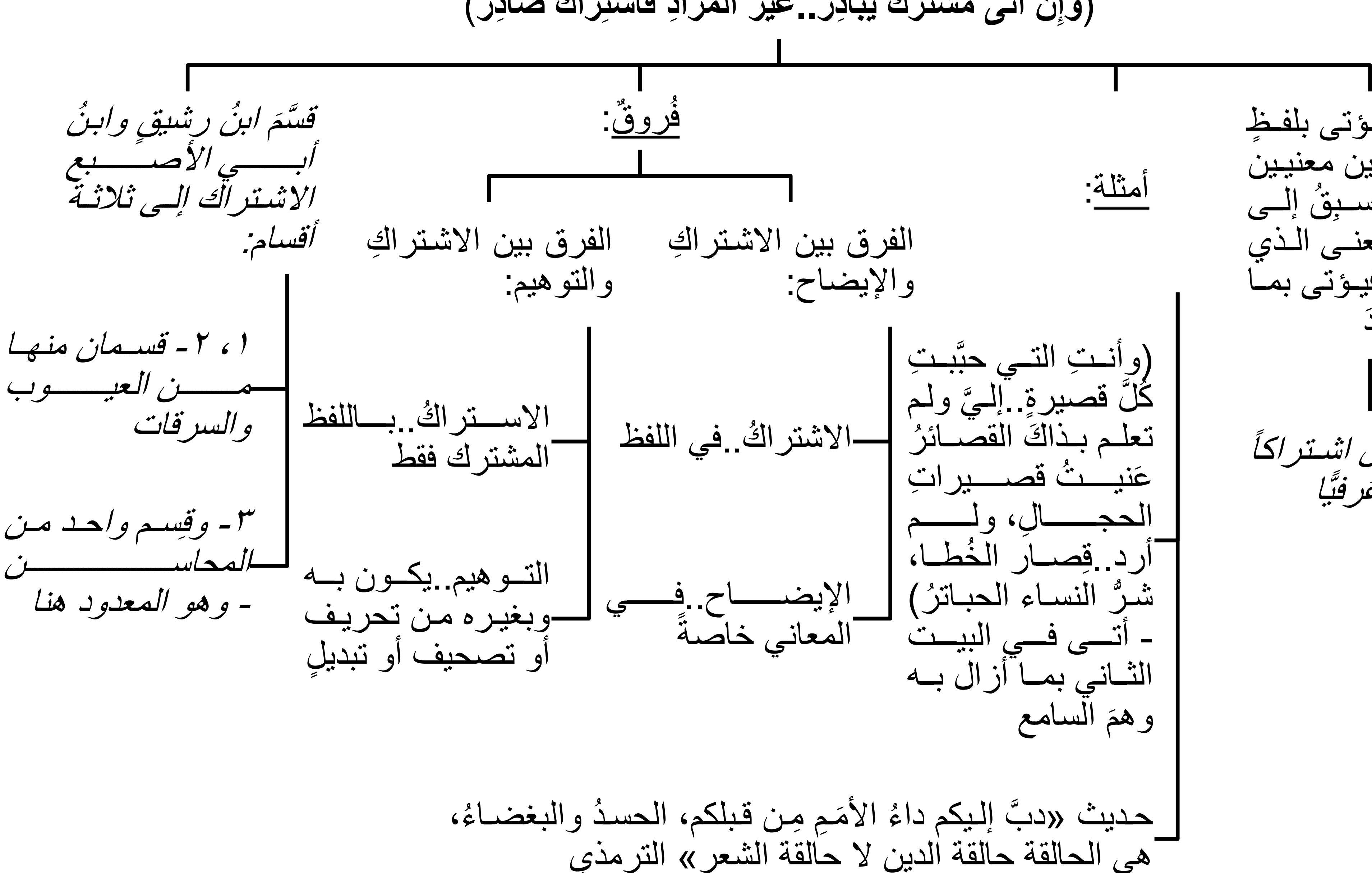
وأوضحُ من عبَّر عن الفرق ابن مالك في المصباح وعبد الباقي اليمني حيث قالا:

الإيضاح: إزالة لبس التوجيه
- وذلك بأن يحتمل الكلام مدحًا وذمًا فيأتيَ بكلام يزيله ويعينه للمدح أو الذم
- والمُرادُ بالتوجيه..**الإبهامُ**

التفسير: إزالة خفاء الحكم

الـ(٧١): الاشتراك

(وَإِنْ أَتَى مُشْتَرَكٌ يُبَادِرُ..غَيْرُ الْمُرَادِ فَاشْتِرَاكٌ صَادِرُ)



الـ(٧٢): حُسن البيان

(حُسْنَ البَيَانِ زَادَ فِي الْمِصْبَاحِ..وَرَدَّهُ الْجَلالُ فِي الإِيضَاحِ)

زاده المصباح وذكره أصحاب البديعيات تبعا له، وقال: (

هو: كشف المعنى وإيصاله إلى النفس بسهولة، *بعبارة بليغة بعيدة عن اللبسِ*
- ويكون مع الإيجاز ومع الإطنابِ

أمثلة:

في القرآن كثيرٌ، كـ..

{كم تركوا من جنات وعيون} الآية
- أراد أن يُحَذِّرَ عن الاغترار بالنعم

{إنّ المتقين في مقام أمين} الآية
- أراد أن يبين الوعدَ

{وضرب لنا مثلا ونسِيَ خلقه قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحيها الّذِي أنشاها أول مرة وهو بكل خلق عليم}
- أراد الاحتجاج القاطع للخصمِ

مِن الشّعرِ:

(يضرب الخوف والرجاء إذاحرْ..رَكَ موسى القضيب وفكَّر)
- أراد مدحَهُ وَوَصْفَهُ بالقدرة المطلقة، فأبانَ أحسَنَ إبانةٍ

(له لحظات في خفاء سريرة..إذا كرها فيها عقاب ونائل)
- أراد مدحَهُ وَوَصْفَهُ بالمهابةِ، فأبانَ أحسَنَ إبانةٍ

ولكن قال في الإيضاح: (هذا تخليطٌ؛ لأنَّهُ وظيفةُ علم البيان؛ لأنه محسن ذاتيّ، والبديعُ وظيفته البحث عن المحسن الخارجيّ).
- *فحُسنُ البيانِ هذا..راجعٌ إلى الإطنَاب أو الإيجاز*

مُصْطفَى دَنْقَش

الــــــــ(٧٣): التأســــــيس والتفريـــــــــع

(وَقَـــدْ وَجَـــدْتُ مَقْصِــدًا بَــدِيعًا..سَــمَّيْتُهُ التَّاســـيسَ وَالتَّفْرِيعَــا قَاعِـــدَةً كُلِّيَّـــةً يَمْهَــــدُهَا..يَبْنِـــي عَلَيْهَـــا شُــــعْبَةً يَقْصِـــدُهَا مِثَالُـــهُ لِكُــلِّ دِيــنٍ خُلُــقُ..وَخُلْــقُ ذَا الــدِّينِ الْحَيَــاءُ الْمُونَــقُ)

- وهذا نوع لطيف اخترعته لكثرة استعماله في الكلام النبوي ولم أر في الأنواع المتقدمة ما يناسبه

هـو: أن يمهـد قاعـدةً كليّـةً لمـا يقصده ثم يرتب عليها المقصود

أمثلة:

- وهو كثيرٌ في الحديث:

«لكل دين خلق وخلق هذا الدين الحياء» ابن ماجه

«لكل نبي حواري وحواري الزبير» الشيخان

«لكل أمة أمين وأمين هذه الأمة أبو عبيدة الجراح» الشيخان

«لكل نبي دعوة دعا بها في أمته وإني خبأت دعوتي شفاعتي لأمتي» الشيخان

«لكل أمة فتنة وفتنة أمتي المال» أحمد

«لكل أمة مجوس وإن القدرية مجوس أمتي» أبو داود

الـ(٧٤): نفيُ الموضوع

(وَالنَّفْيُ لِلْمَوْضُوع قَصْدًا صَنَعَهْ..مِثَالُهُ لَيْسَ الشَّدِيدُ الصُّرَعَهْ)

- وهَذا النوع من مخترعات الناظم

هو: (أن يكون اللفظ موضوعًا لمعنىً، فيصرح بنفيه عنه ويثبته لغيره مبالغةُ في إدعاء ذلك الحكم)

أمثلةٌ:

- وهو كثير في الحديث وكلام البلغاءِ

الحديث:

(لَيْسَ مَنْ ماتَ فاستراحَ بِمَيْتٍ..إنَّمَا المَيْتُ مَيِّتُ الأحياءِ)

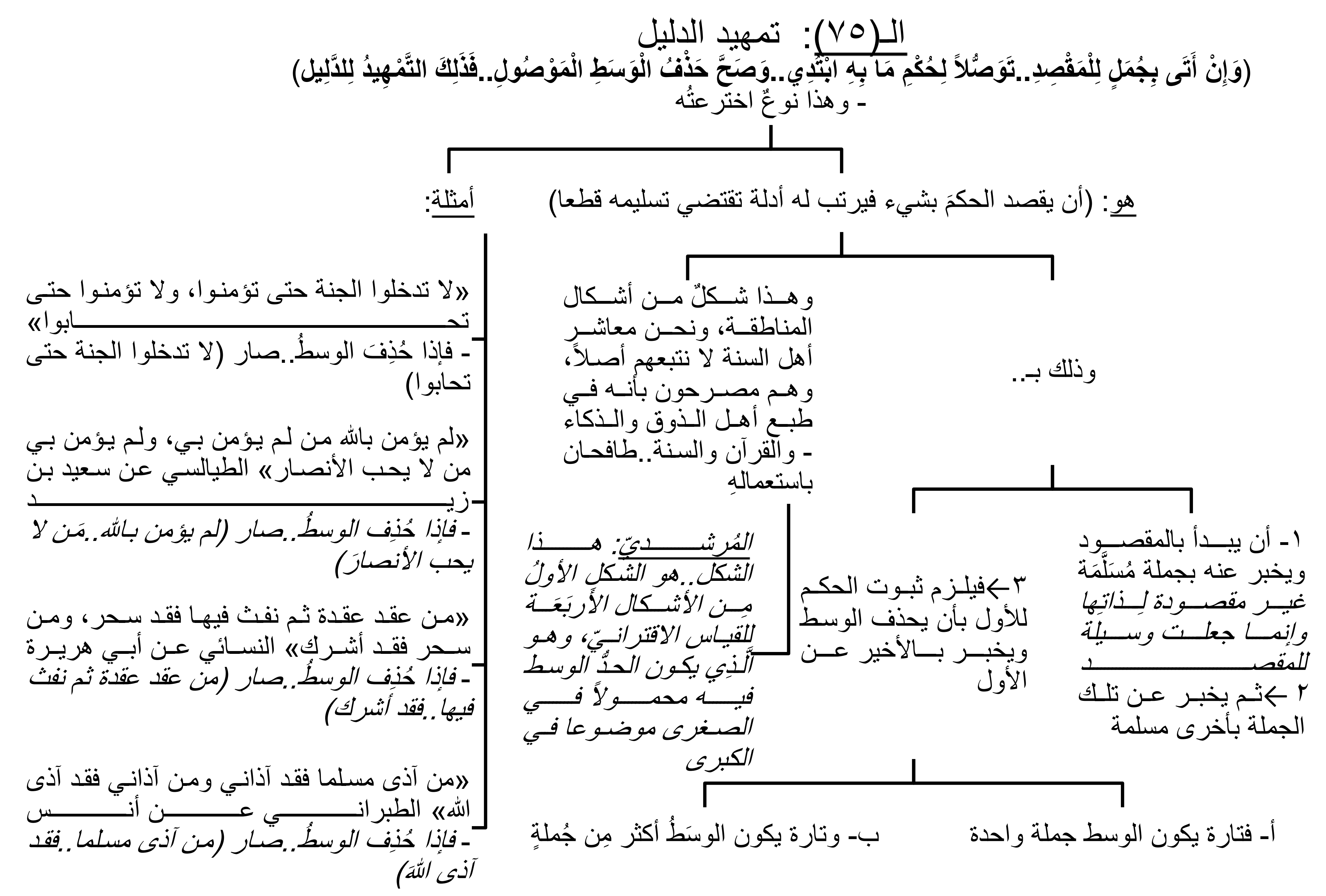
- وقد كان -صلى الله عليه وسلم- يتمثل به كما رواه الديلمي عن ابن عباسٍ

«ليس الشديد بالصرعة إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب» الشيخان عن أبي هريرة

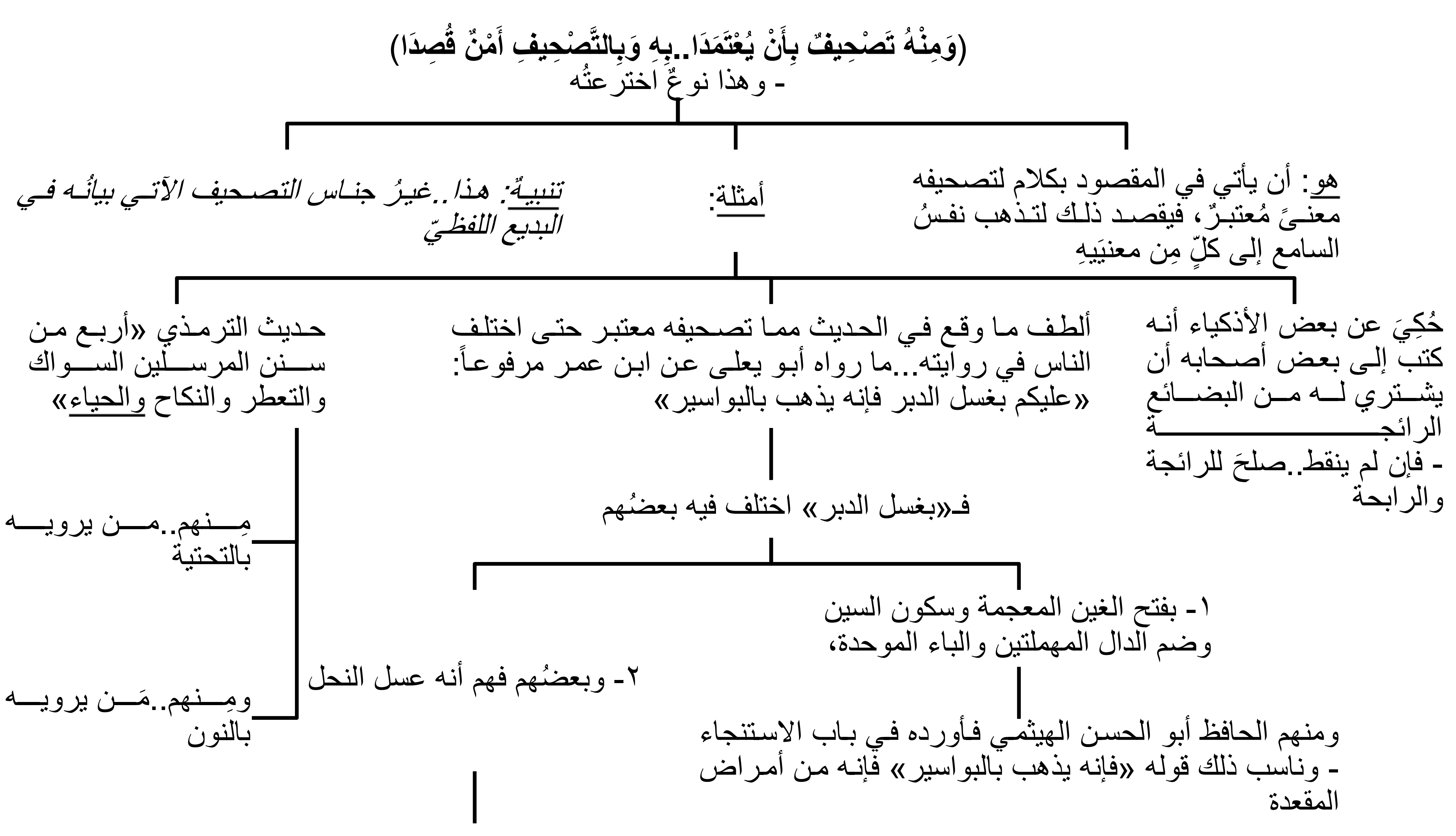
«ما تعدون الرّقوب فيكم؟ قالوا الذي لا ولد له. قال ليس ذلك بالرقوب ولكن الرقوب الذي لم يقدم من ولده شيئا». مسلم عن ابن مسعود

قال أبو عبيدة: (الرقوب في اللغة..فاقدُ الأولاد في الدنيا، فجعله فاقدهم في الآخرة).

«ليس الغنى عن كثرة المال ولكن الغنى غنى النفس» الشيخان عن أبي هريرة


الـ(٧٥): تمهيد الدليل
(وَإِنْ أَتَى بِجُمَلٍ لِلْمَقْصِدِ..تَوَصُّلاً لِحُكْمِ مَا بِهِ ابْتُدِي..وَصَحَّ حَذْفُ الْوَسَطِ الْمَوْصُولِ..فَذَلِكَ التَّمْهِيدُ لِلدَّلِيلِ)
- وهذا نوعٌ اخترعتُه
هو: (أن يقصد الحكمَ بشيء فيرتب له أدلة تقتضي تسليمه قطعا)
أمثلة:
وذلك بـ..
وهذا شكلٌ من أشكال المناطقة، ونحن معاشر أهل السنة لا نتبعهم أصلاً، وهم مصرحون بأنه في طبع أهل الذوق والذكاء - والقرآن والسنة..طافحان باستعمالهِ
١- أن يبدأ بالمقصود ويخبر عنه بجملة مُسَلَّمَة غير مقصودة لِذاتِها وإنما جعلت وسيلة للمقصد
٢ ←ثم يخبر عن تلك الجملة بأخرى مسلمة
٣ ←فيلزم ثبوت الحكم للأول بأن يحذف الوسط ويخبر بالأخير عن الأول
المُرشِديّ: هذا الشكل..هو الشكل الأولُ مِن الأشكال الأربَعَة للقياس الاقترانيّ، وهو الّذِي يكون الحدُّ الوسط فيه محمولاً في الصغرى موضوعا في الكبرى
أ- فتارة يكون الوسط جملة واحدة
ب- وتارة يكون الوسَطُ أكثر مِن جُملةٍ
«لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا»
- فإذا حُذِفَ الوسطُ..صار (لا تدخلوا الجنة حتى تحابوا)
«لم يؤمن بالله من لم يؤمن بي، ولم يؤمن بي من لا يحب الأنصار» الطيالسي عن سعيد بن زيد
- فإذا حُذِف الوسطُ..صار (لم يؤمن بالله..مَن لا يحب الأنصارَ)
«من عقد عقدة ثم نفث فيها فقد سحر، ومن سحر فقد أشرك» النسائي عن أبي هريرة
- فإذا حُذِف الوسطُ..صار (من عقد عقدة ثم نفث فيها..فقد أشرك)
«من آذى مسلما فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله» الطبراني عن أنس
- فإذا حُذِف الوسطُ..صار (من آذى مسلما..فقد آذى الله)

الـ(٧٦): التصحِيف



مُصْطفَى دَنْقَش

القسم الثاني:
البديع اللفظيّ

القسم الثاني: البديع اللفظيّ

- الـ(١): الجناس بين اللفظين
- الـ(٢): ردّ العجُز على الصدر
- الـ(٣): التسبيغ
- الـ(٤): الثاني: التطريز
- الـ(٥): التعديد
- الـ(٦): التنسيق
- الـ(٧): الفريدَة
- الـ(٨): التنكيت
- الـ(٩): السجع
- الـ(١٠): التسميط
- الـ(١١): التجزئة
- الـ(١٢): الانسجام
- الـ(١٣): القلب
- الـ(١٤): لزوم ما لا يلزم
- الـ(١٥): التضييق
- الـ(١٦): التشريع
- الـ(١٧): التلوُّن
- الـ(١٨): التخيير
- الـ(١٩): الائتلاف
- الـ(٢٠): الطاعة والعصيان
- الـ(٢١): (وَالْوَصْلُ)
- الـ(٢٢): (وَالْقَطْعُ)
- الـ(٢٣): نقط الأحرُف
- الـ(٢٤): ترك النقط
- الـ(٢٥): المُخالفة
- الـ(٢٦): الحذفُ
- الـ(٢٧): المُنتَخَل

الـ(١): الجناس بين اللفظين

- ويسمى (التجنيس) و(المجانسة) و(التجانس)

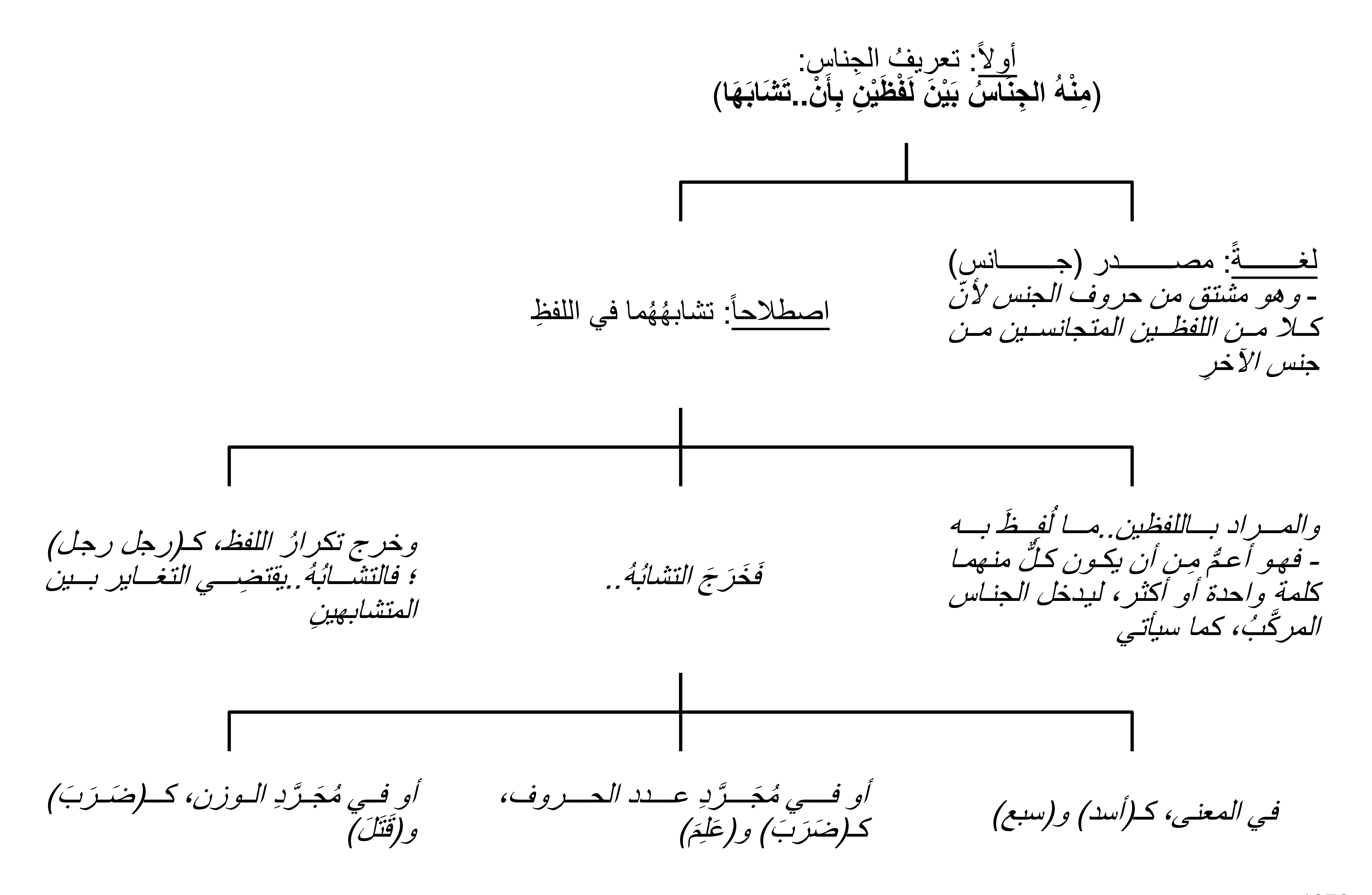
الـ(١): الجناس بين اللفظين

المبحث الأول:
تعريفُهُ وأهميّته

المبحث الثاني:
أنواع الجناس

المبحث الثالث:
تقسيماتٌ واعتباراتٌ

المبحث الأول:
تعريفُ الجِناسِ وأهمّيّتُهُ


أولاً: تعريفُ الجِناسِ:
(مِنْهُ الجِنَاسُ بَيْنَ لَفْظَيْنِ بِأَنْ..تَشَابَهَا)
لغـــــةً: مصـــــدر (جـــــانس)
- وهو مشتق من حروف الجنس لأنّ كـلا مـن اللفظـين المتجانسـين مـن جنس الآخرِ
اصطلاحاً: تشابهُهُما في اللفظِ
والمـــراد بـــاللفظين..مـــا لُفِـــظَ بـــه
- فهو أعمُّ مِن أن يكون كلٌّ منهما كلمة واحدة أو أكثر، ليدخل الجناس المركَّبُ، كما سيأتي
فَخَرَجَ التشابُهُ..
وخرج تكرارُ اللفظ، كـ(رجل رجل)؛ فالتشـــابُهُ..يقتضِـــي التغـــاير بـــين المتشابهينِ
في المعنى، كـ(أسد) و(سبع)
أو فـــي مُجَـــرَّدِ عـــدد الحـــروف، كـ(ضَرَبَ) و(عَلِمَ)
أو فـي مُجَـرَّدِ الـوزن، كـ(ضَـرَبَ) و(قَتَلَ)



ثانياً: أهميَّتُهُ:

كنز البراعة: (فائدته..هي الميلُ إلى الإصغاءِ ؛ فمناسبةُ الألفاظ تُحدِثُ ميلا وإصغاء إليها، ولأن اللفظ المشترك إذا حمل على معنى ثم جاء والمراد به آخر كان للنفس تشوف إليه).

الأندلسيّ: (الجناسُ..أشرف الأنواع اللفظيةِ)

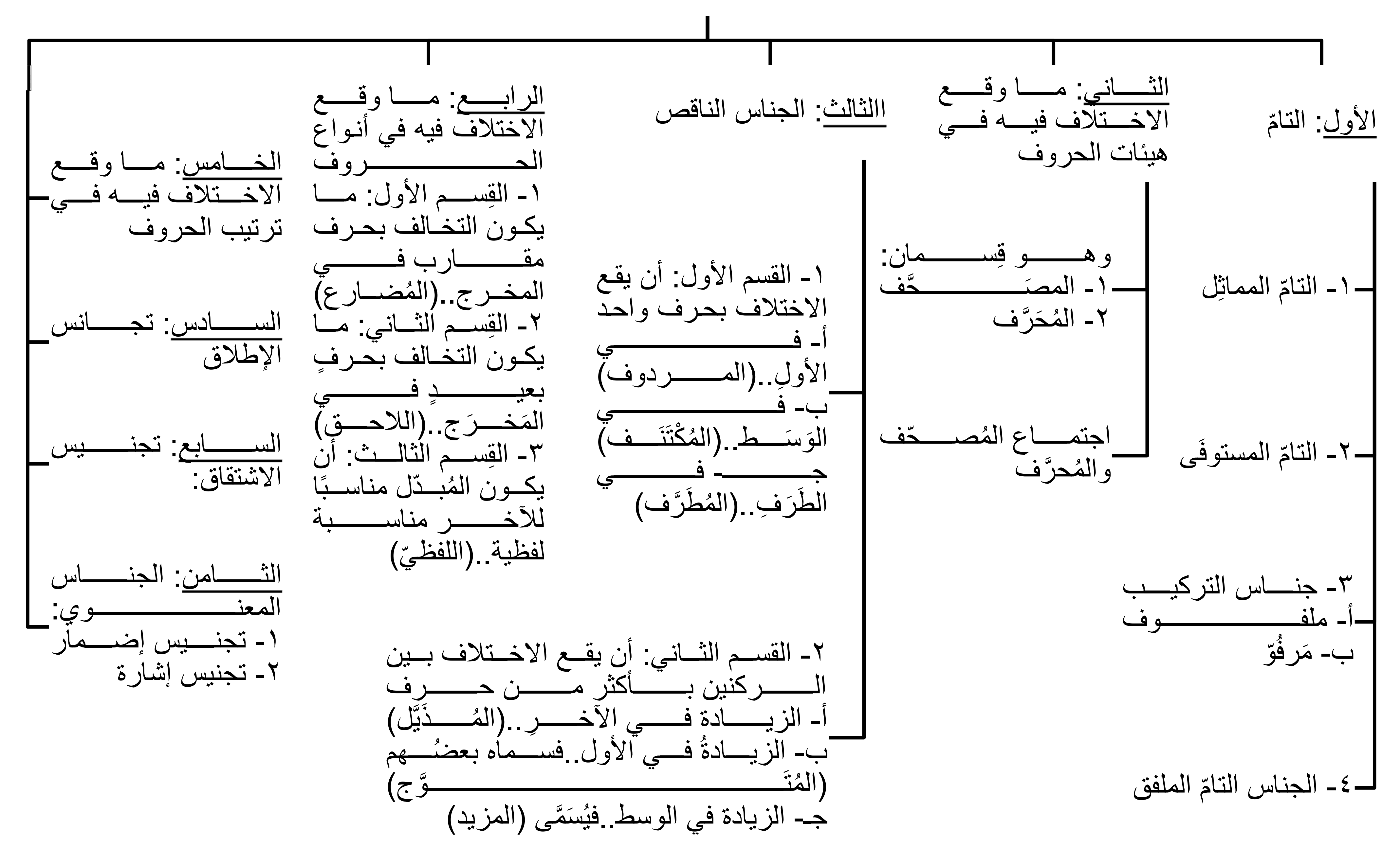
البَهَاء السُّبْكِيّ: (كفى بالتجنيس فخرا مراعاة النبيِّ -صلى الله عليه وسلم- حيث قال: «غفار غفر الله لها وأسلم سالمها الله وعصية عصت الله ورسوله» - وهو من تجنيس الاشتقاق).

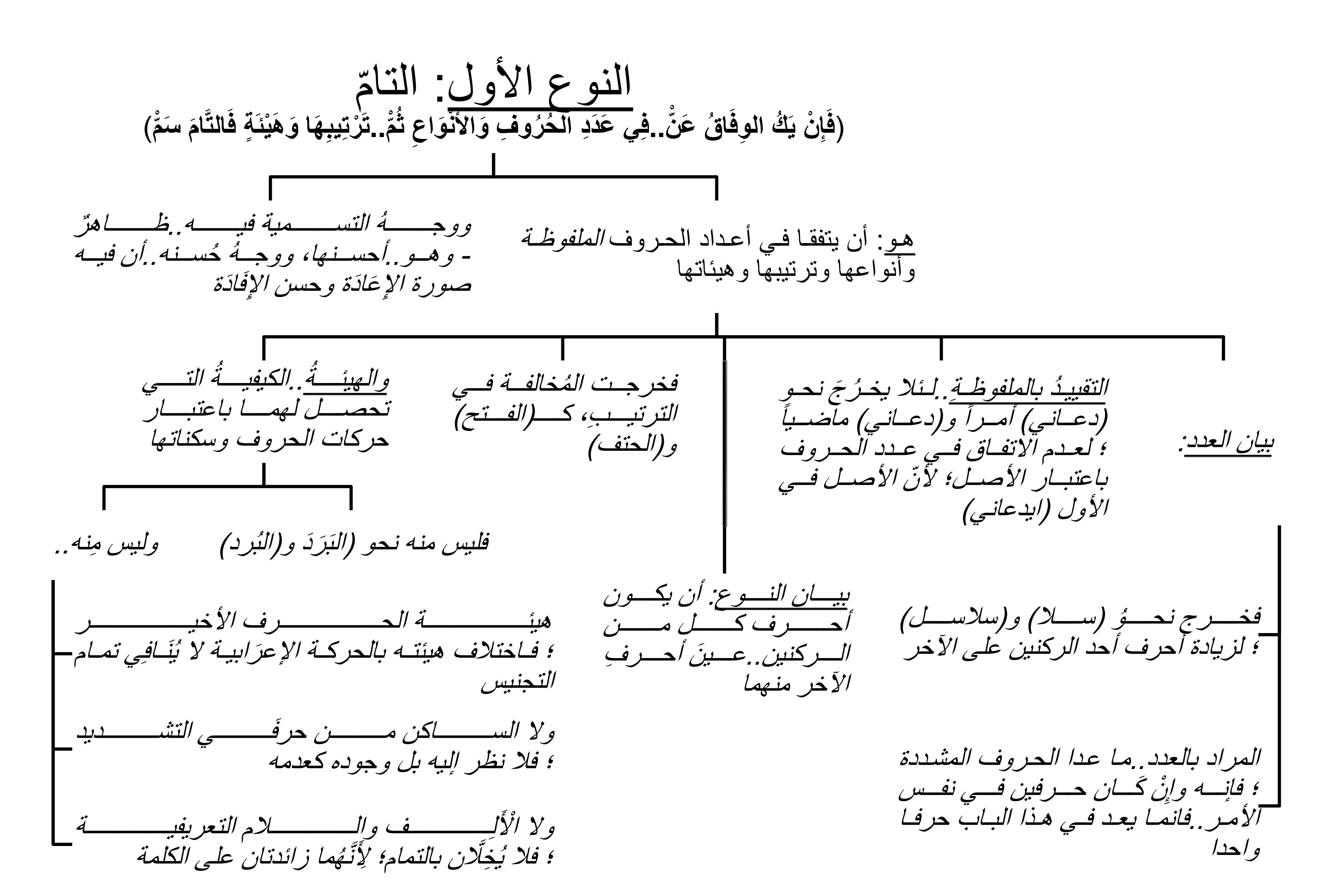
الناظم: وفي بعض طرقه «وتجيب أجابت الله ورسوله»

المبحث الثاني:
أنواع الجناس

خريطة إجماليّة

المبحث الثاني: أنواع الجِناس



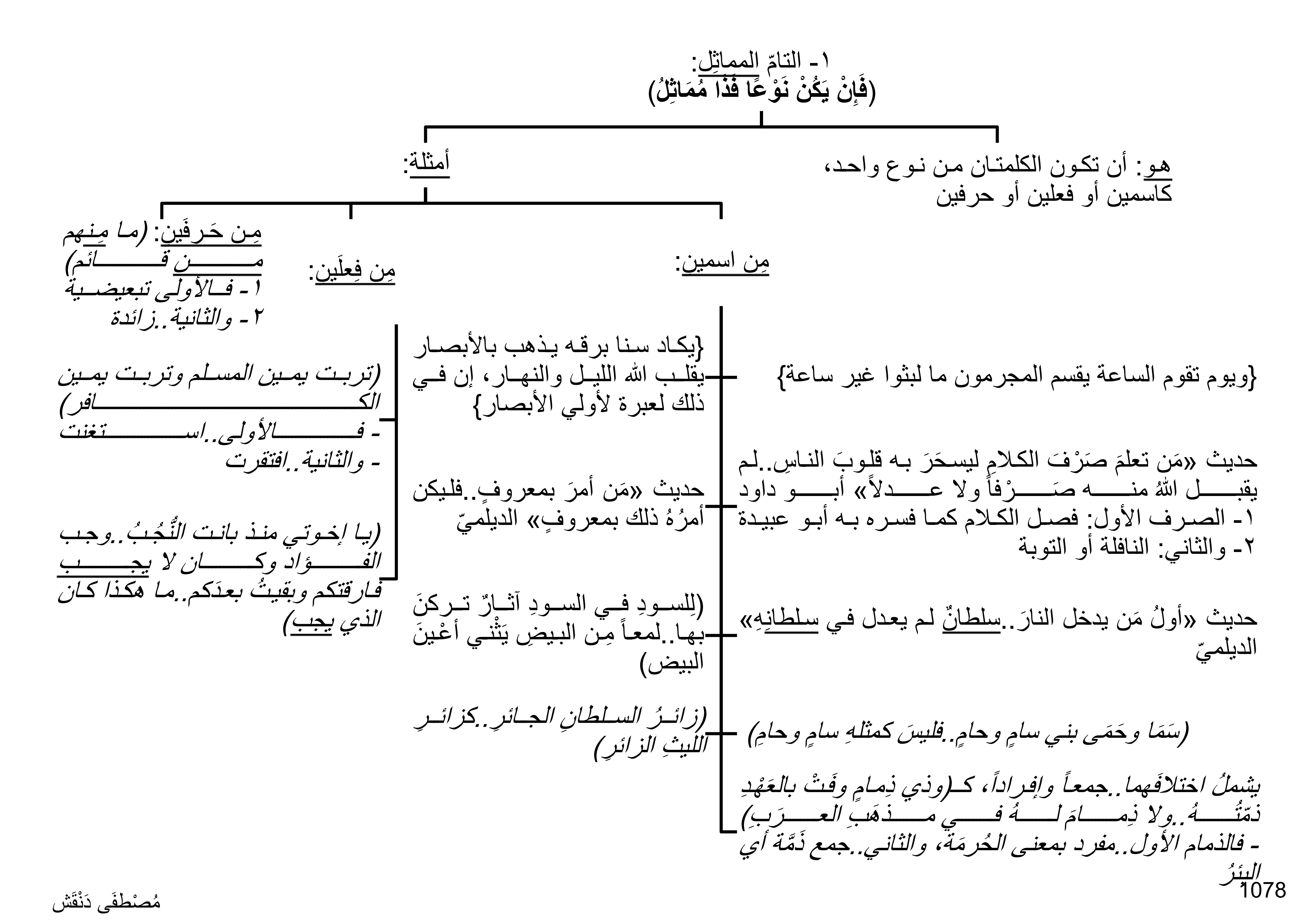

النوع الأول: التامّ
(فَإِنْ يَكُ الوِفَاقُ عَنّْ..فِي عَدَدِ الحُرُوفِ وَالأَنْوَاعِ ثُمّْ..تَرْتِيبِهَا وَهَيْئَةٍ فَالتَّامَ سَمّْ)
هو: أن يتفقا في أعداد الحروف الملفوظة وأنواعها وترتيبها وهيئاتها
ووجهُ التسمية فيه..ظاهرٌ - وهو..أحسنها، ووجهُ حُسنه..أن فيه صورة الإعادَة وحسن الإِفَادَة
بيان العدد:
التقييدُ بالملفوظةِ..لئلا يخرُجَ نحو (دعاني) أمراً و(دعاني) ماضياً ؛ لعدم الاتفاق في عدد الحروف باعتبار الأصل؛ لأنّ الأصل في الأول (ايدعاني)
فخرجت المُخالفة في الترتيبِ، كـ(الفتح) و(الحتف)
والهيئةُ..الكيفيةُ التي تحصل لهما باعتبار حركات الحروف وسكناتها
فليس منه نحو (البَرَدَ و(البُرد)
وليس مِنه..
فخرج نحوُ (سلا) و(سلاسل) ؛ لزيادة أحرف أحد الركنين على الآخر
المراد بالعدد..ما عدا الحروف المشددة ؛ فإنه وإنْ كان حرفين في نفس الأمر..فإنما يعد في هذا الباب حرفا واحدا
بيان النوع: أن يكون أحرف كل من الركنين..عينَ أحرفِ الآخر منهما
هيئة الحرف الأخير ؛ فاختلاف هيئته بالحركة الإعرابية لا يُنَافِي تمام التجنيس
ولا الساكن من حرفَي التشديد ؛ فلا نظر إليه بل وجوده كعدمه
ولا الأَلِف واللام التعريفية ؛ فلا يُخِلَّان بالتمام؛ لِأَنَّهما زائدتان على الكلمة

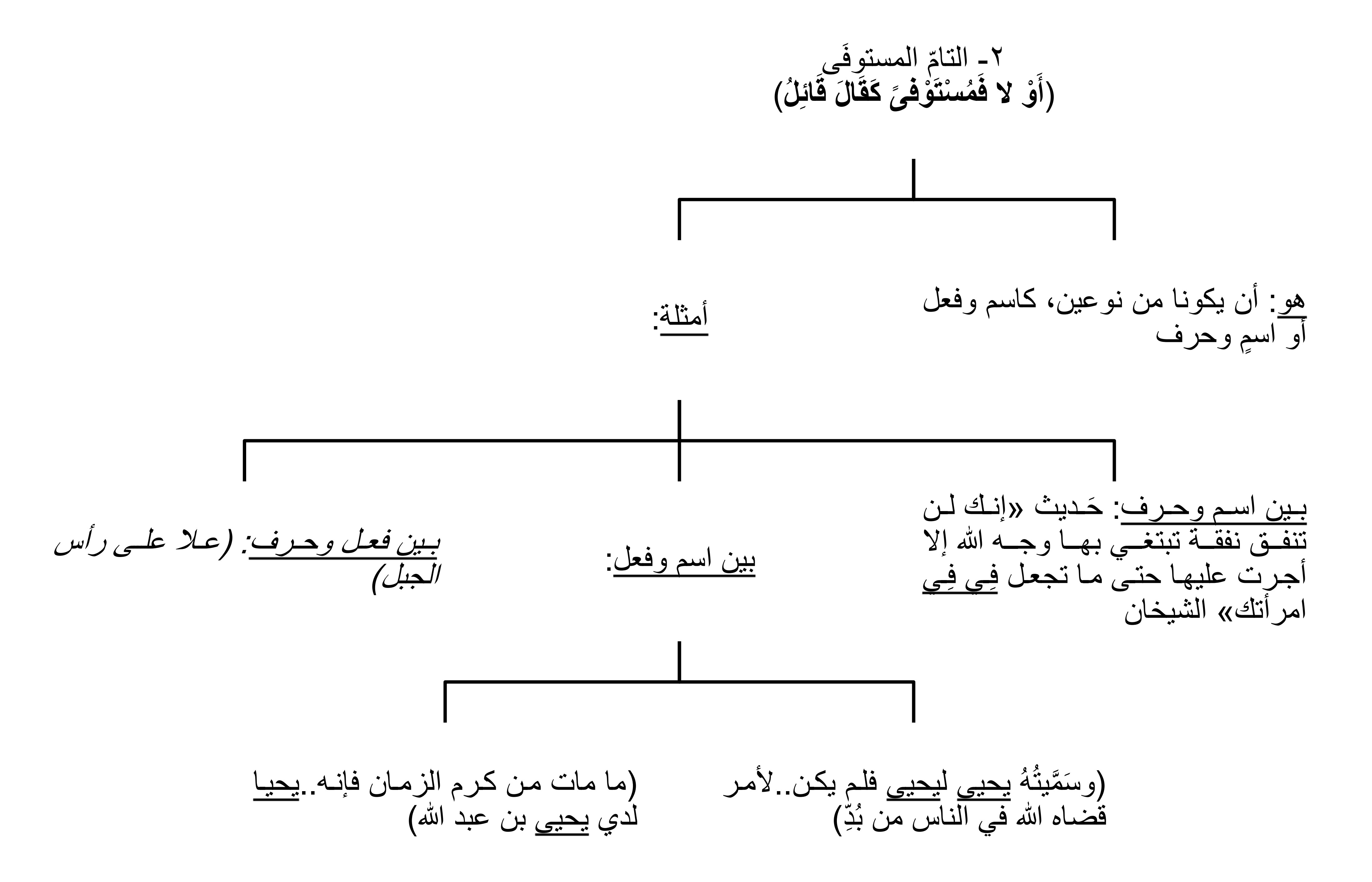
خريطة إجماليّة

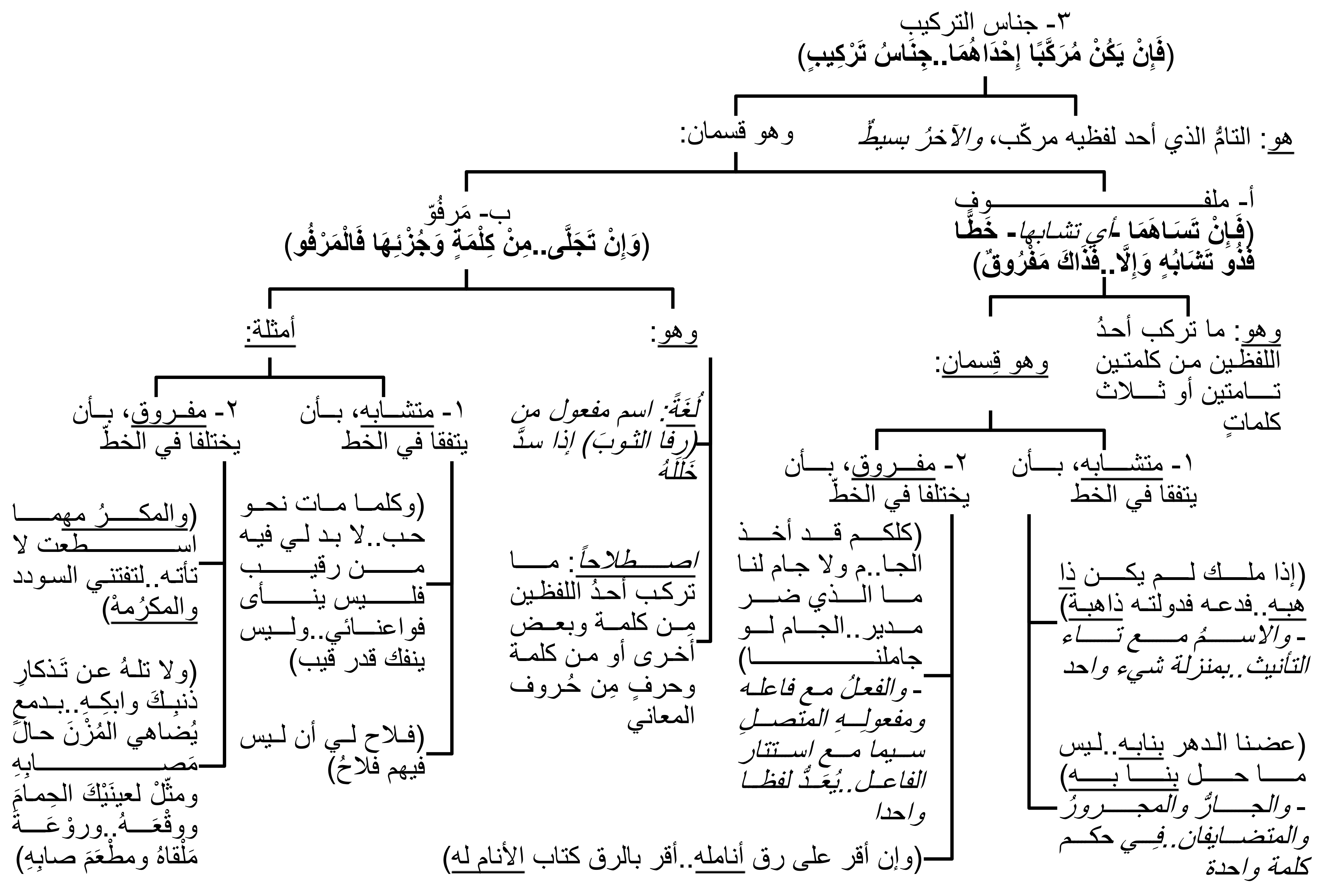


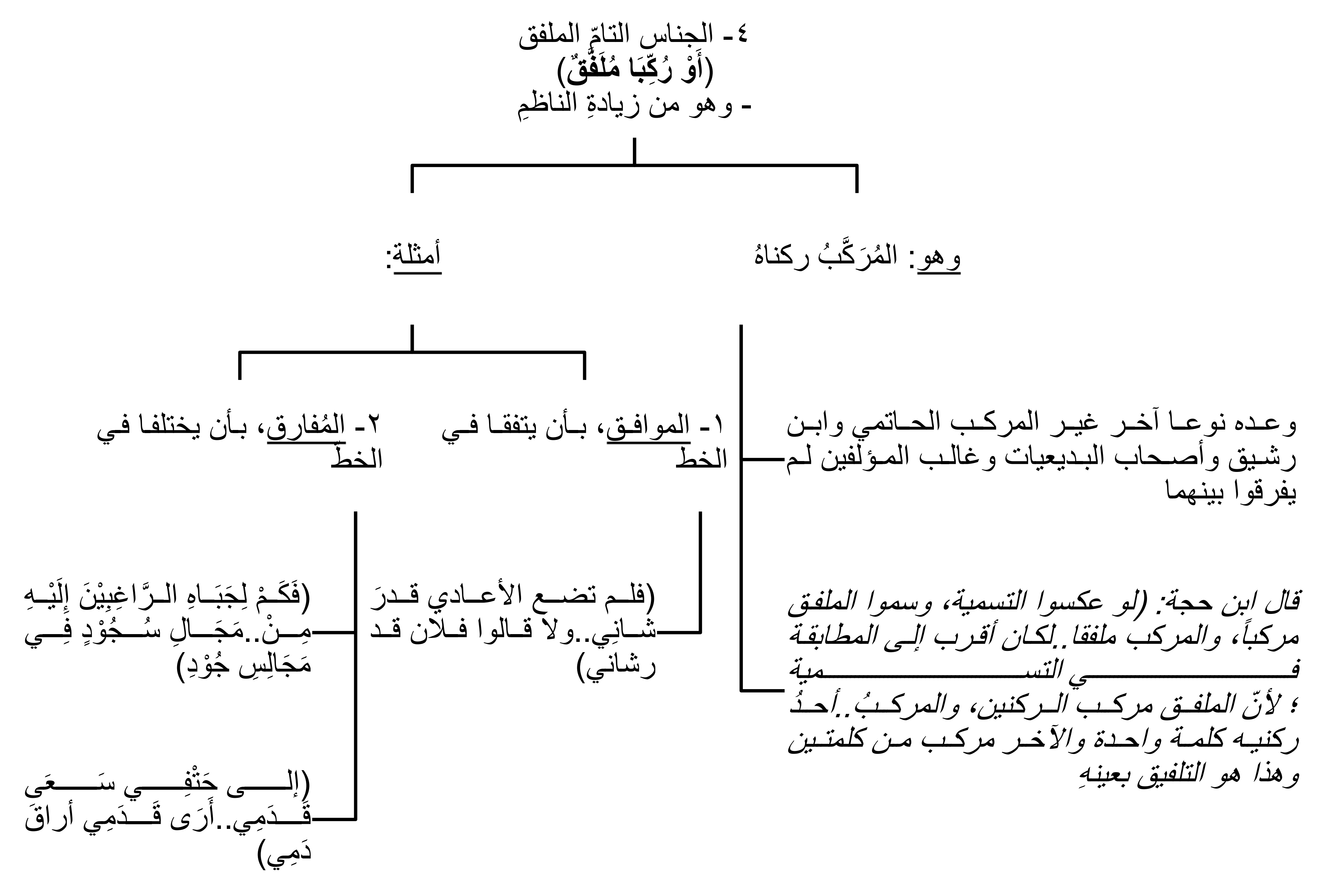
أقسام النوع الأول: التامّ

- ١- التامّ المماثِل
- ٢- التامّ المستوفَى
- ٣- جناس التركيب
  - أ- ملفوف
  - ب- مَرفُوّ
- ٤- الجناس التامّ الملفق


١- التامّ المماثِل:
(فَإِنْ يَكُنْ نَوْعًا فَذَا مُمَاثِلُ)
هو: أن تكون الكلمتان من نوع واحد، كاسمين أو فعلين أو حرفين
أمثلة:
مِن اسمين:
{ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة}
حديث «مَن تعلمَ صَرْفَ الكلامِ ليسحَرَ به قلوبَ الناسِ..لم يقبل اللهُ منه صَرْفاً ولا عدلاً» أبو داود
١- الصرف الأول: فصل الكلام كما فسره به أبو عبيدة
٢- والثاني: النافلة أو التوبة
حديث «أولُ مَن يدخل النارَ..سلطانٌ لم يعدل في سلطانِهِ» الديلميّ
(سَمَا وحَمَى بني سامٍ وحامٍ..فليسَ كمثلهِ سامٍ وحامِ)
يشملُ اختلافَهما..جمعاً وإفراداً، كـ(وذي ذِمامٍ وفَتْ بالعَهْدِ ذمّتُهُ..ولا ذِمامَ لهُ في مذهَبِ العرَبِ)
- فالذمام الأول..مفرد بمعنى الحُرمَة، والثاني..جمع ذَمَّة أي البِئرُ
مِن فِعلَين:
{يكاد سنا برقه يذهب بالأبصار يقلب الله الليل والنهار، إن في ذلك لعبرة لأولي الأبصار}
حديث «مَن أمرَ بمعروفٍ..فليكن أمرُهُ ذلك بمعروفٍ» الديلميّ
(لِلسودِ في السودِ آثارٌ تركنَ بها..لمعاً مِن البيضِ يَثْني أعْيُنَ البيض)
(زائرُ السلطانِ الجائرِ..كزائرِ الليثِ الزائرِ)
مِن حَرفَين: (ما مِنهم مِن قائم)
١- فالأولى تبعيضية
٢- والثانية..زائدة
(تربت يمين المسلم وتربت يمين الكافر)
- فالأولى..استغنت
- والثانية..افتقرت
(يا إخوتي منذ بانت النُّجُبُ..وجب الفؤاد وكان لا يجب
فارقتكم وبقيتُ بعدَكم..ما هكذا كان الذي يجب)

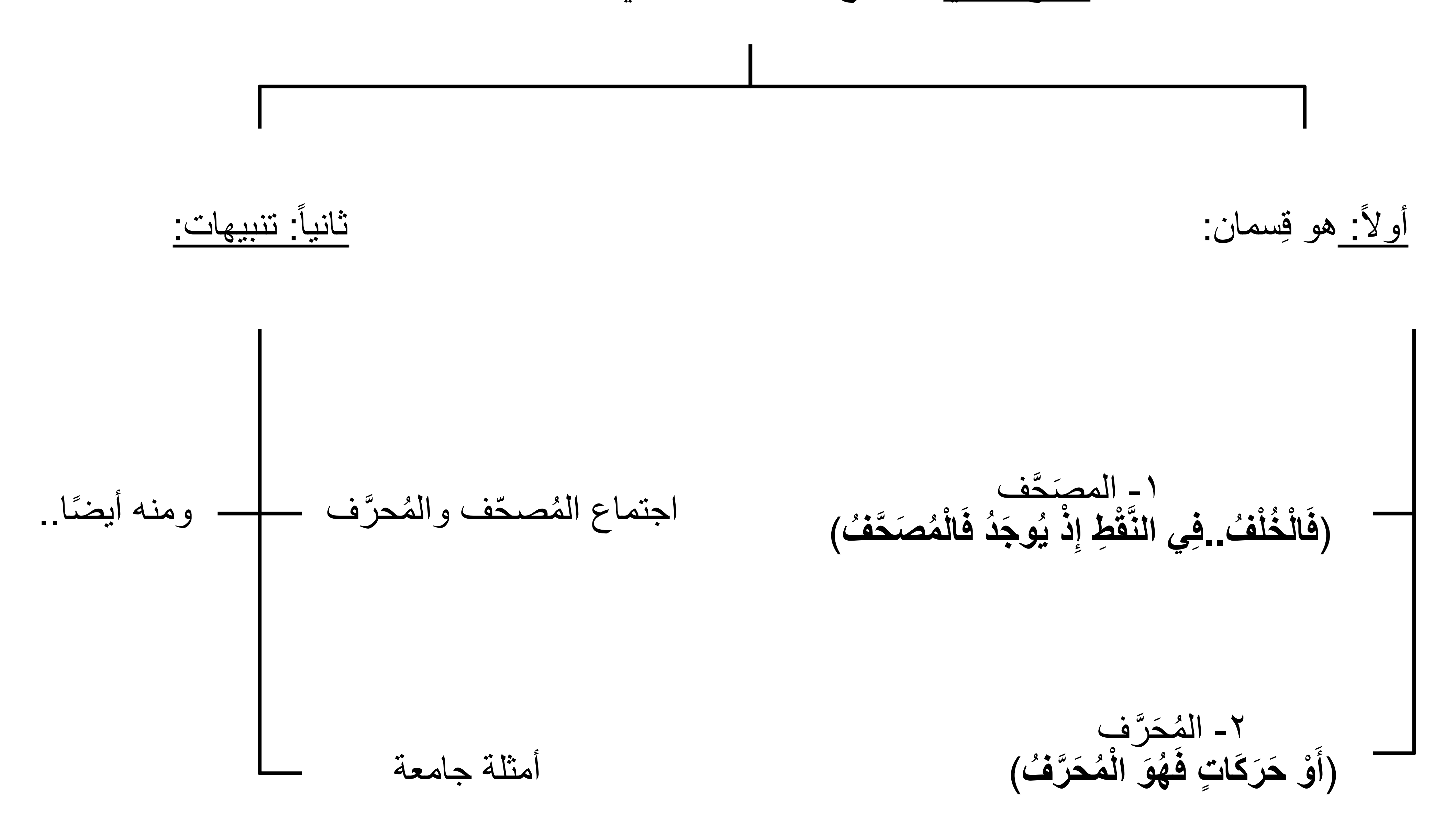

٢- التامّ المستوفَى
(أَوْ لا فَمُسْتَوْفىً كَقَالَ قَائِلُ)
هو: أن يكونا من نوعين، كاسم وفعل أو اسمٍ وحرف
أمثلة:
بين اسم وحرف: حَديث «إنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت عليها حتى ما تجعل فِي فِي امرأتك» الشيخان
بين اسم وفعل:
بين فعل وحرف: (علا على رأس الجبل)
(وسَمَّيتُهُ يحيي ليحيي فلم يكن..لأمر قضاه الله في الناس من بُدِّ)
(ما مات من كرم الزمان فإنه..يحيا لدي يحيي بن عبد الله)

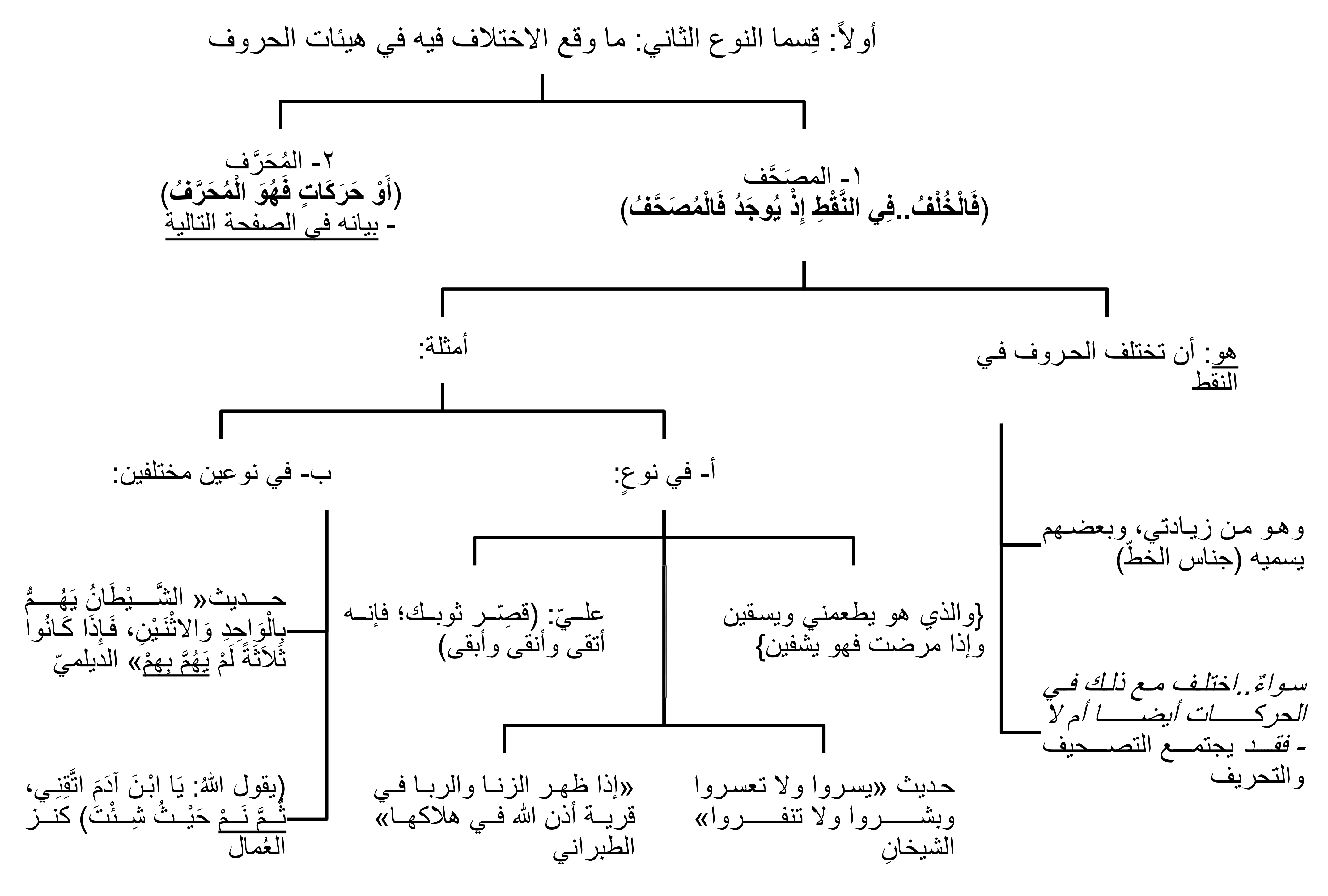

٣- جناس التركيب
(فَإِنْ يَكُنْ مُرَكَّبًا إِحْدَاهُمَا..جِنَاسُ تَرْكِيبٍ)
هو: التامُّ الذي أحد لفظيه مركّب، والآخرُ بسيطٌ
وهو قسمان:
أ- ملفوف
(فَإِنْ تَسَاهَمَا -أي تشابها- خَطًّا فَذُو تَشَابُهٍ وَإِلَّا..فَذَاكَ مَفْرُوقٌ)
وهو: ما تركب أحدُ اللفظين من كلمتين تامتين أو ثلاث كلماتٍ
وهو قِسمان:
١- متشابه، بأن يتفقا في الخط
(إذا ملك لم يكن ذا هبه..فدعه فدولته ذاهبة)
- والاسمُ مع تاء التأنيث..بمنزلة شيء واحد
(عضنا الدهر بنابه..ليس ما حل بنا به)
- والجارُّ والمجرورُ والمتضايفان..في حكم كلمة واحدة
٢- مفروق، بأن يختلفا في الخطّ
(كلكم قد أخذ الجا..م ولا جام لنا ما الذي ضر مدير..الجام لو جاملنا)
- والفعلُ مع فاعله ومفعولِهِ المتصلِ سيما مع استتار الفاعل..يُعَدُّ لفظا واحدا
(وإن أقر على رق أنامله..أقر بالرق كتاب الأنام له)
ب- مَرفُوّ
(وَإِنْ تَجَلَّى..مِنْ كِلْمَةٍ وَجُزْئِهَا فَالْمَرْفُو)
وهو:
لُغَةً: اسم مفعول من (رفا الثوبَ) إذا سدَّ خَلَلَهُ
اصطلاحاً: ما تركب أحدُ اللفظين مِن كلمة وبعض أخرى أو من كلمة وحرفٍ مِن حُروف المعاني
أمثلة:
١- متشابه، بأن يتفقا في الخط
(وكلما مات نحو حب..لا بد لي فيه من رقيب فليس ينأى فواعنائي..وليس ينفك قدر قيب)
(فلاح لي أن ليس فيهم فلاحُ)
٢- مفروق، بأن يختلفا في الخطّ
(والمكرُ مهما اسطعت لا تأته..لتقتني السودد والمكرُمهْ)
(ولا تلهُ عن تَذكارِ ذنبِكَ وابكِهِ..بدمعٍ يُضاهي المُزْنَ حالَ مَصابِهِ ومثّلْ لعينَيْكَ الحِمامَ ووقْعَهُ..وروْعَةَ مَلْقاهُ ومطْعَمَ صابِهِ)

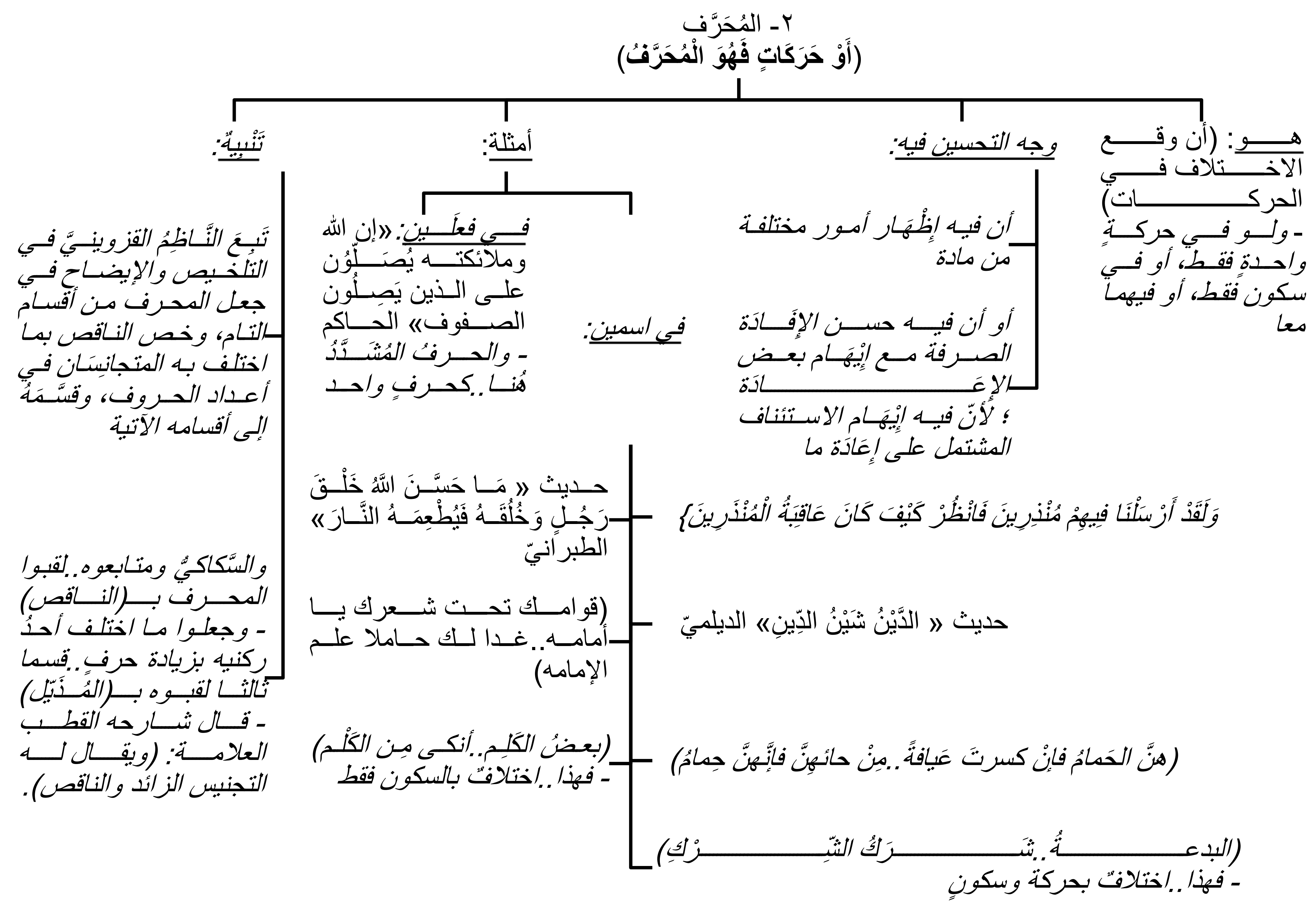


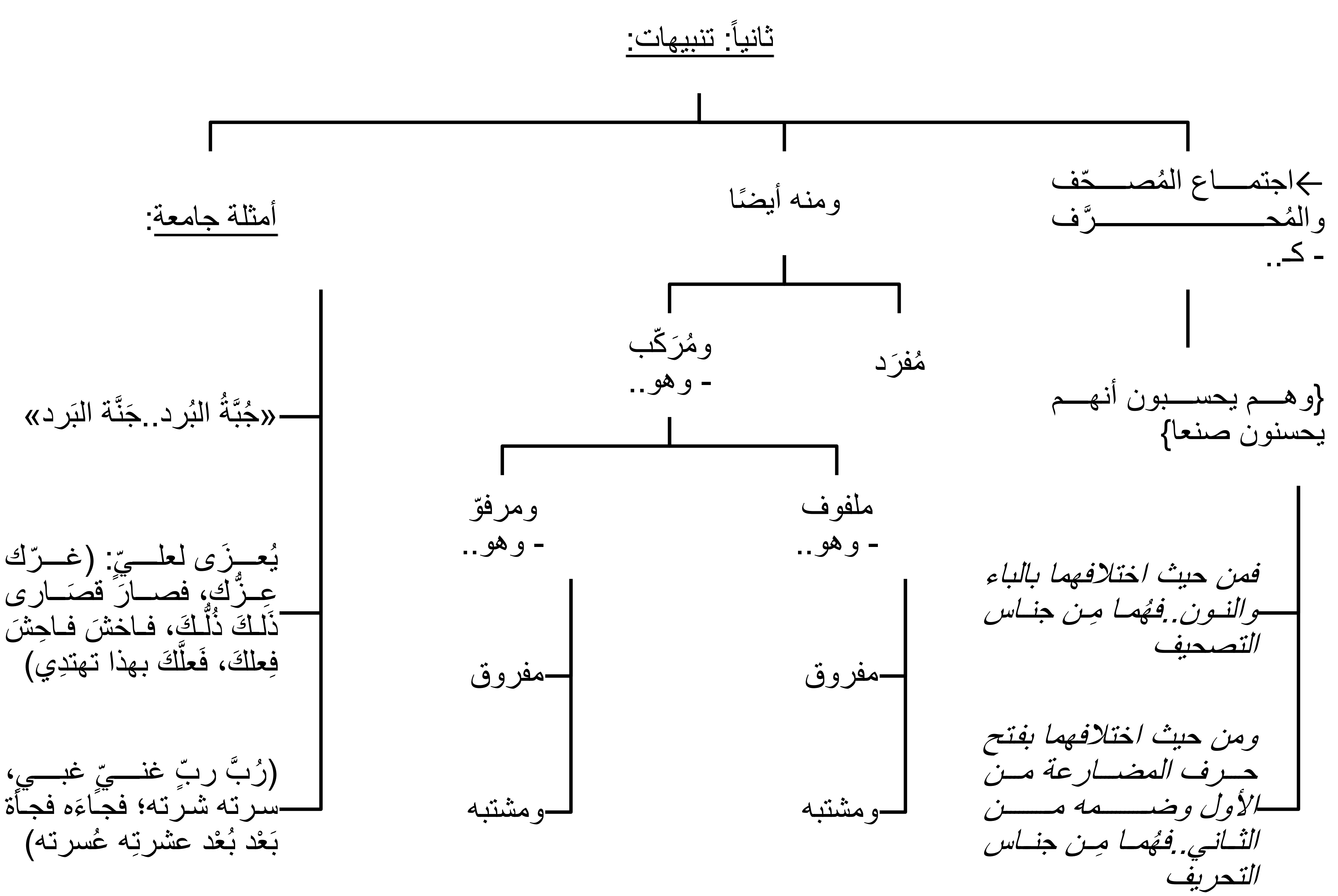
٤- الجناس التامّ الملفق
(أَوْ رُكِّبَا مُلَفَّقٌ)
- وهو من زيادةِ الناظمِ
وهو: المُرَكَّبُ ركناهُ
أمثلة:
وعده نوعا آخر غير المركب الحاتمي وابن رشيق وأصحاب البديعيات وغالب المؤلفين لم يفرقوا بينهما
قال ابن حجة: (لو عكسوا التسمية، وسموا الملفق مركباً، والمركب ملفقا..لكان أقرب إلى المطابقة في التسمية؛ لأنّ الملفق مركب الركنين، والمركبُ..أحدُ ركنيه كلمة واحدة والآخر مركب من كلمتين وهذا هو التلفيق بعينهِ
١- الموافق، بأن يتفقا في الخط
(فلم تضع الأعادي قدرَ شاني..ولا قالوا فلان قد رشاني)
٢- المُفارِق، بأن يختلفا في الخطّ
(فَكَمْ لِجَبَاهِ الرَّاغِبِيْنَ إِلَيْهِ مِنْ..مَجَالِ سُجُوْدٍ فِي مَجَالِسِ جُوْدِ)
(إلى حَتْفِي سَعَى قَدَمِي..أَرَى قَدَمِي أراقَ دَمِي)

خريطة إجماليّة

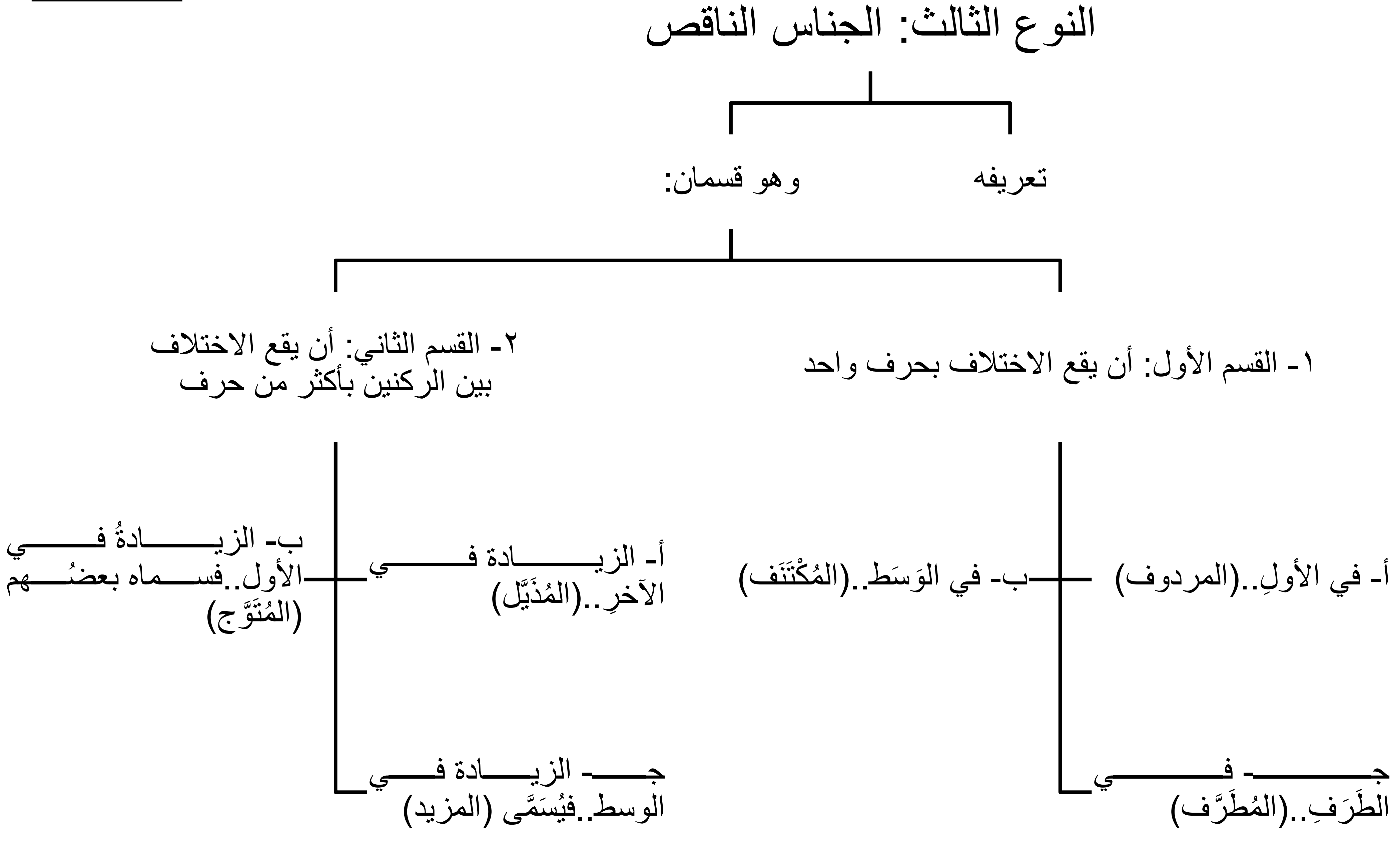



أولاً: قِسما النوع الثاني: ما وقع الاختلاف فيه في هيئات الحروف
١- المصَحَّف
(فَالْخُلْفُ..فِي النَّقْطِ إِذْ يُوجَدُ فَالْمُصَحَّفُ)
٢- المُحَرَّف
(أَوْ حَرَكَاتٍ فَهُوَ الْمُحَرَّفُ)
- بيانه في الصفحة التالية
هو: أن تختلف الحروف في النقط
أمثلة:
وهو من زيادتي، وبعضهم يسميه (جناس الخطّ)
سواءٌ..اختلف مع ذلك في الحركات أيضا أم لا - فقد يجتمع التصحيف والتحريف
أ- في نوعٍ:
ب- في نوعين مختلفين:
{والذي هو يطعمني ويسقين وإذا مرضت فهو يشفين}
عليّ: (قصِّر ثوبك؛ فإنه أتقى وأنقى وأبقى)
حديث «يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا» الشيخانِ
«إذا ظهر الزنا والربا في قرية أذن الله في هلاكها» الطبراني
حديث« الشَّيْطَانُ يَهُمُّ بِالْوَاحِدِ وَالاثْنَيْنِ، فَإِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً لَمْ يَهُمَّ بِهِمْ» الديلميّ
(يقول اللهُ: يَا ابْنَ آدَمَ اتَّقِنِي، ثُمَّ نَمْ حَيْثُ شِئْتَ) كنز العُمال


٢- المُحَرَّف
(أَوْ حَرَكَاتٍ فَهُوَ الْمُحَرَّفُ)
هــو: (أن وقــع الاخـتلاف فـي الحركـات)
- ولــو فــي حركـةٍ واحـدةٍ فقط، أو فـي سكون فقط، أو فيهما معا
وجه التحسين فيه:
أن فيه إظْهَار أمور مختلفة من مادة
أو أن فيه حسن الإفَادَة الصرفة مع إيْهَام بعض الإعَادَة؛ لأنّ فيه إيْهَام الاستئناف المشتمل على إعَادَة ما
أمثلة:
في فعلين: «إن الله وملائكته يُصَلُّون على الذين يَصِلُون الصفوف» الحاكم
- والحرفُ المُشَدَّدُ هُنا..كحرفٍ واحد
في اسمين:
حديث « مَا حَسَّنَ اللّهُ خَلْقَ رَجُلٍ وَخُلُقَهُ فَيُطْعِمَهُ النَّارَ» الطبرانيّ
وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِمْ مُنْذِرِينَ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُنْذَرِينَ}
(قوامك تحت شعرك يا أمامه..غدا لك حاملا علم الإمامه)
حديث « الدَّيْنُ شَيْنُ الدِّينِ» الديلميّ
(بعضُ الكَلِم..أنكى مِن الكَلْم)
- فهذا..اختلافٌ بالسكون فقط
(هنَّ الحَمامُ فإنْ كسرتَ عَيافةً..مِنْ حائهنَّ فإنَّهنَّ حِمامُ)
(البدعةُ..شَرَكُ الشِّرْكِ)
- فهذا..اختلافٌ بحركة وسكونٍ
تَنْبِيهٌ:
تَبِعَ النَّاظِمُ القزوينيَّ في التلخيص والإيضاح في جعل المحرف من أقسام التام، وخص الناقص بما اختلف به المتجانِسَان في أعداد الحروف، وقسَّمَهُ إلى أقسامه الآتية
والسَّكاكيُّ ومتابعوه..لقبوا المحرف بـ(الناقص)
- وجعلوا ما اختلف أحدُ ركنيه بزيادة حرفٍ..قسما ثالثا لقبوه بـ(المُذَيّل)
- قال شارحه القطب العلامة: (ويقال له التجنيس الزائد والناقص).


ثانياً: تنبيهات:
اجتمـــاع المُصـــحّف والمُحــــــــــــرَّف - كـ..
{وهــم يحســبون أنهــم يحسنون صنعا}
فمن حيث اختلافهما بالباء والنون.. فهُما مِن جناس التصحيف
ومن حيث اختلافهما بفتح حـرف المضـارعة مـن الأول وضـمه مـن الثـاني.. فهُما مِن جناس التحريف
ومنه أيضًا
مُفرَد
ومُرَكّب - وهو..
ملفوف - وهو..
مفروق
ومشتبه
ومرفوّ - وهو..
مفروق
ومشتبه
أمثلة جامعة:
«جُبَّةُ البُرد..جَنَّة البَرد»
يُعـزَى لعلـيٍّ: (غـرّك عِـزُّك، فصـارَ قصَـارى ذَلـكَ ذُلُّـكَ، فـاخشَ فـاحِشَ فِعلكَ، فَعلَّكَ بهذا تهتدِي)
(رُبَّ ربٍّ غنـيٍّ غبـي، سرته شرته؛ فجاءَه فجأة بَعْد بُعْد عشرتِه عُسرته)

خريطة إجماليّة

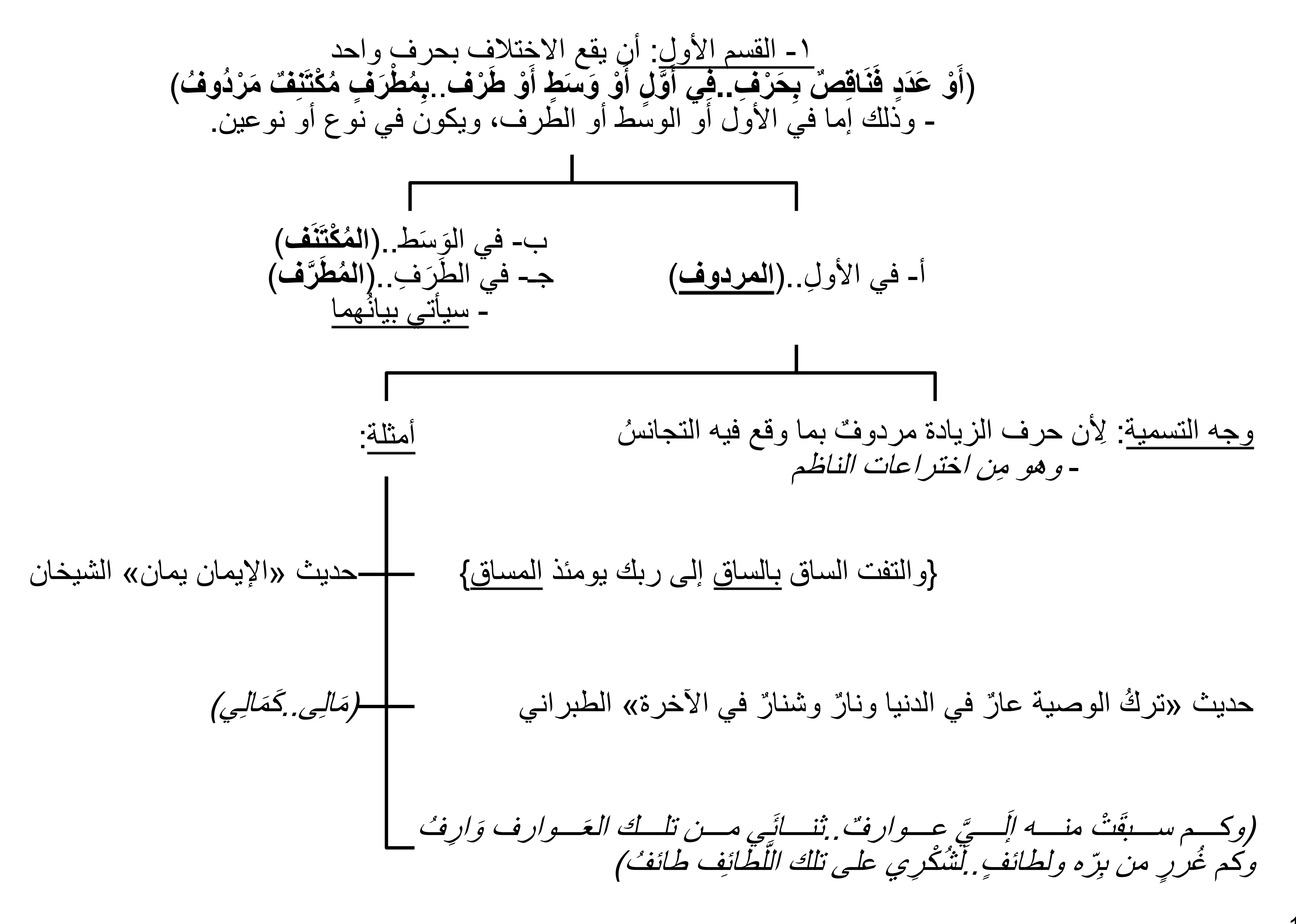


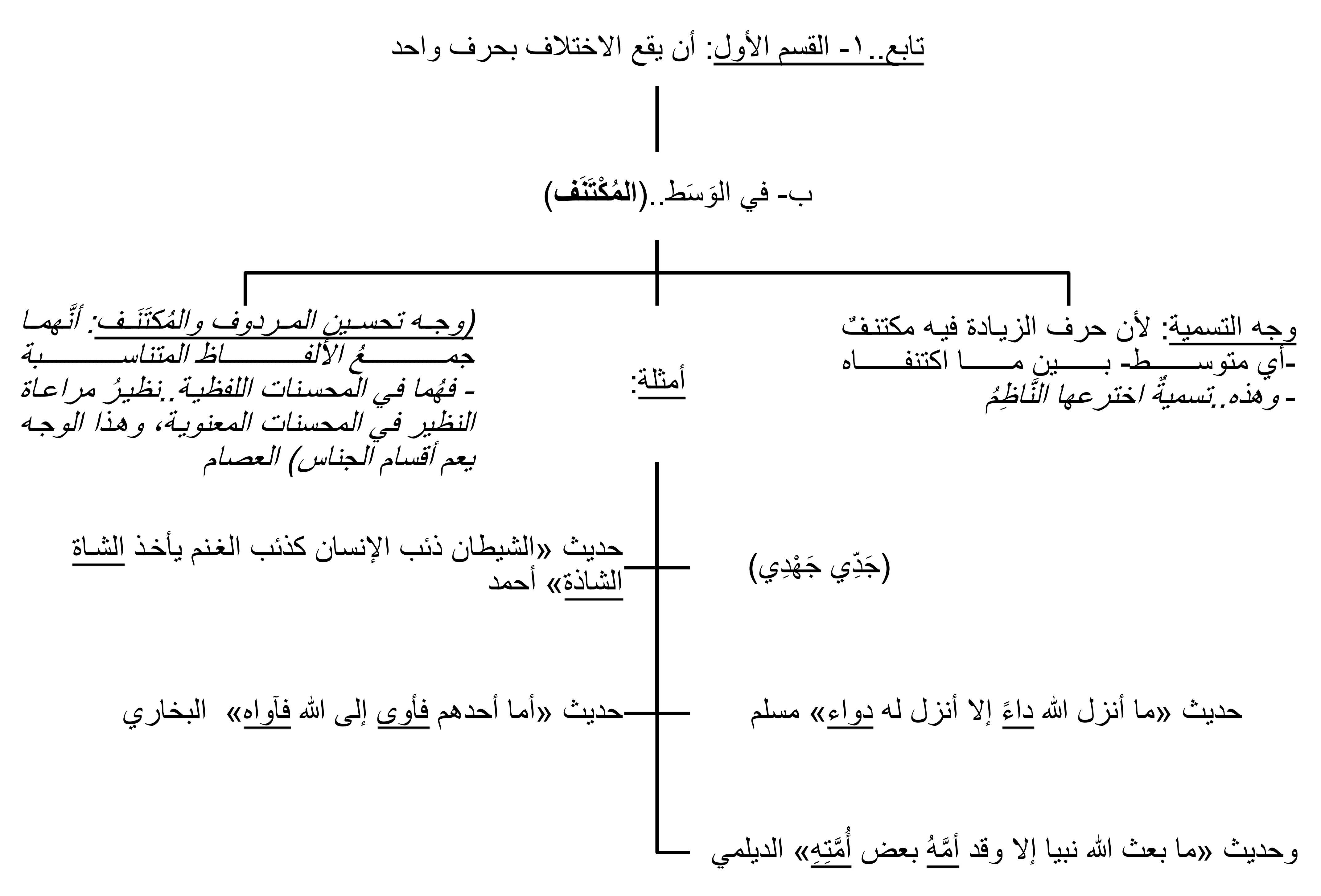
النوع الثالث: الجناس الناقص

هو: (أن يختلفا في عدد الحروف)

وذلك بأن يكون أحدُ الركنين ناقصا عن الآخر، بحيث إذا حذف الزائد من الركن الآخر..اتفقا في النوع والهيئة والترتيب

وسمي بذلك..لنقصان أحدِ رُكنيه عن الآخر ولنقصان التشابه بينهما للاختلاف في العدد - وسماه السكاكيًّ (المذيل)


١- القسم الأول: أن يقع الاختلاف بحرف واحد
(أَوْ عَدَدٍ فَنَاقِصٌ بِحَرْفِ..فِي أَوَّلٍ أَوْ وَسَطٍ أَوْ طَرْف..بِمُطْرَفٍ مُكْتَنِفٌ مَرْدُوفُ)
- وذلك إما في الأول أو الوسط أو الطرف، ويكون في نوع أو نوعين.
أ- في الأولِ..(المردوف)
ب- في الوَسَطِ..(المُكْتَنَف)
جـ- في الطَرَفِ..(المُطَرَّف)
- سيأتي بيانُهما
وجه التسمية: لِأن حرف الزيادة مردوفٌ بما وقع فيه التجانسُ
- وهو مِن اختراعات الناظم
أمثلة:
{والتفت الساق بالساق إلى ربك يومئذ المساق}
حديث «الإيمان يمان» الشيخان
حديث «تركُ الوصية عارٌ في الدنيا ونارٌ وشنارٌ في الآخرة» الطبراني
(مَالِي..كَمَالِي)
(وكم سبَقَتْ منه إلَيَّ عوارفٌ..ثنائِي من تلك العَوارف وَارِفُ
وكم غُررٍ من بِرّه ولطائفٍ..لِشُكْرِي على تلك اللَّطائِف طائفُ)


تابع..١- القسم الأول: أن يقع الاختلاف بحرف واحد
ب- في الوَسَطِ..(المُكْتَنَف)
وجه التسمية: لأن حرف الزيادة فيه مكتنفٌ -أي متوسط- بين ما اكتنفاه
- وهذه..تسميةٌ اخترعها النَّاظِمُ
أمثلة:
(وجه تحسين المردوف والمُكتَنَف: أنَّهما جمعُ الألفاظ المتناسبة - فهُما في المحسنات اللفظية..نظيرُ مراعاة النظير في المحسنات المعنوية، وهذا الوجه يعم أقسام الجناس) العصام
(جَدِّي جَهْدِي)
حديث «الشيطان ذئب الإنسان كذئب الغنم يأخذ الشاة الشاذة» أحمد
حديث «ما أنزل الله داءً إلا أنزل له دواءِ» مسلم
حديث «أما أحدهم فأوى إلى الله فآواه» البخاري
وحديث «ما بعث الله نبيا إلا وقد أَمَّهُ بعض أُمَّتِهِ» الديلمي

تابع..١- القسم الأول: أن يقع الاختلاف بحرف واحد

جـ- في الطَرَفِ..(المُطَرَّف)

التسمية:

سماه في التلخيص بالمُطَرَّفِ؛ لأن الزيادة وقعت فيه في الطرَف

- والطرَفُ..هُو آخرُ الشيءِ

وأصحاب البديعيات..خصوا المطرف بما كان الحرف الزائد واقعا في أوله وسموا ما وقع الزائد في آخره..مذيلا

- وهذه التسمية هي المطابقة للمسمى؛ لأنّ الزيادة إذا كانت في الآخر أشبهت الذيل، فناسب أن يسمى بذلك

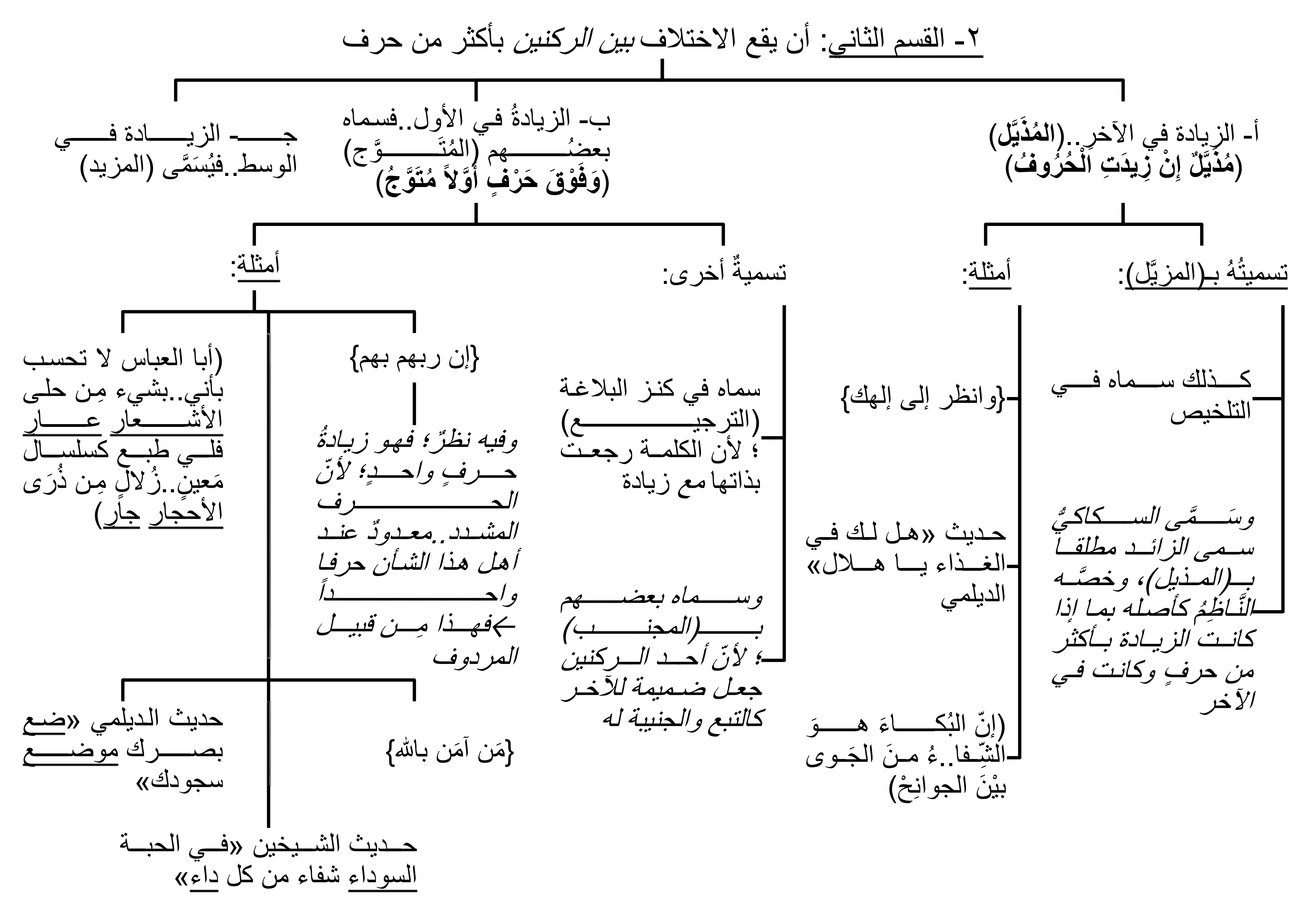
وقد علمت أنّ السكاكي أطلق التسمية بـ(المذيل) على كل ما وقع فيه زيادة في أحد الركنين مع قطع النظر عن كمية الزيادة ومحلِّها

أمثلة:

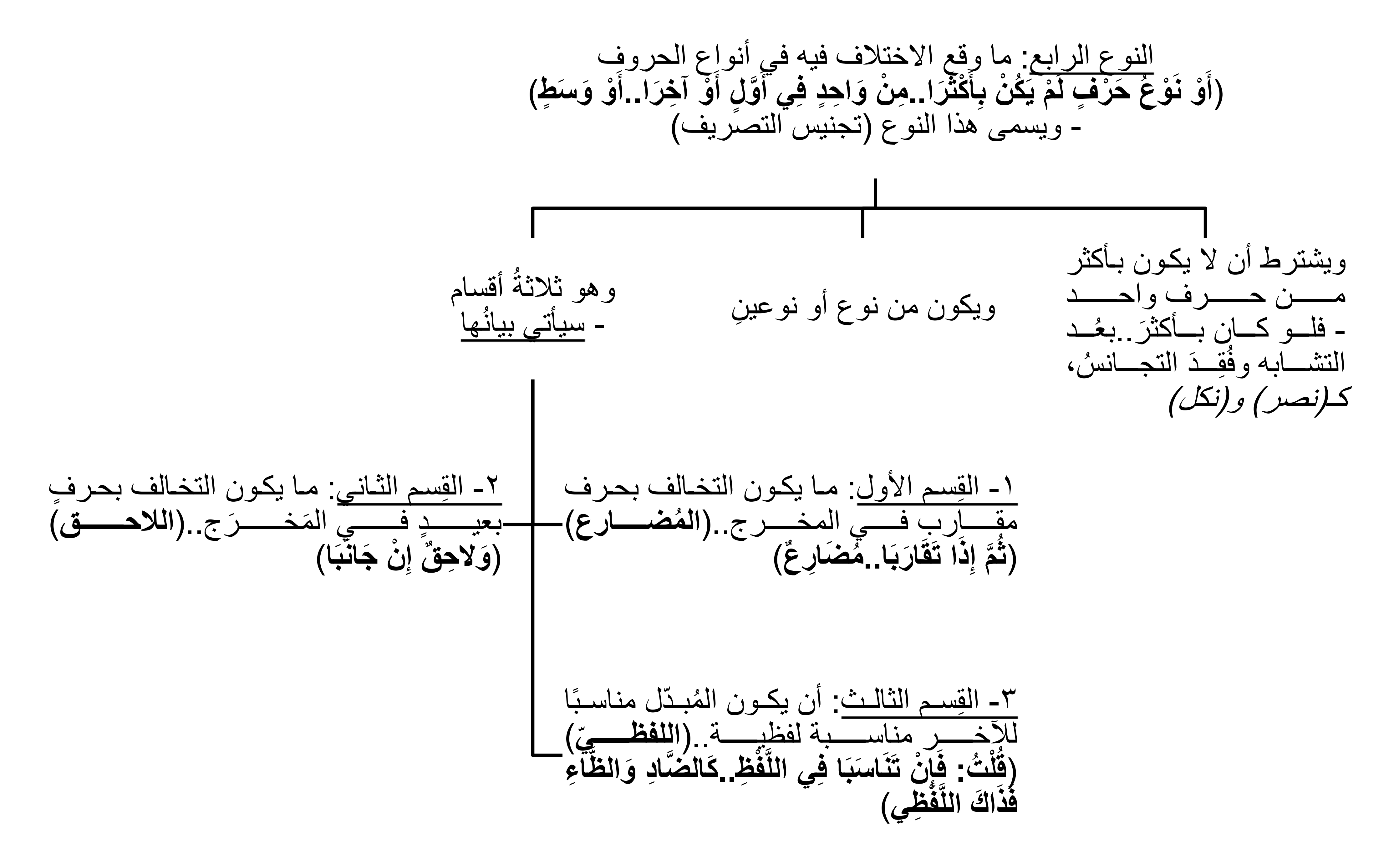
حديث « مَنْ آوَى ضَالَّةً فَهُوَ ضَالٌّ» أحمد

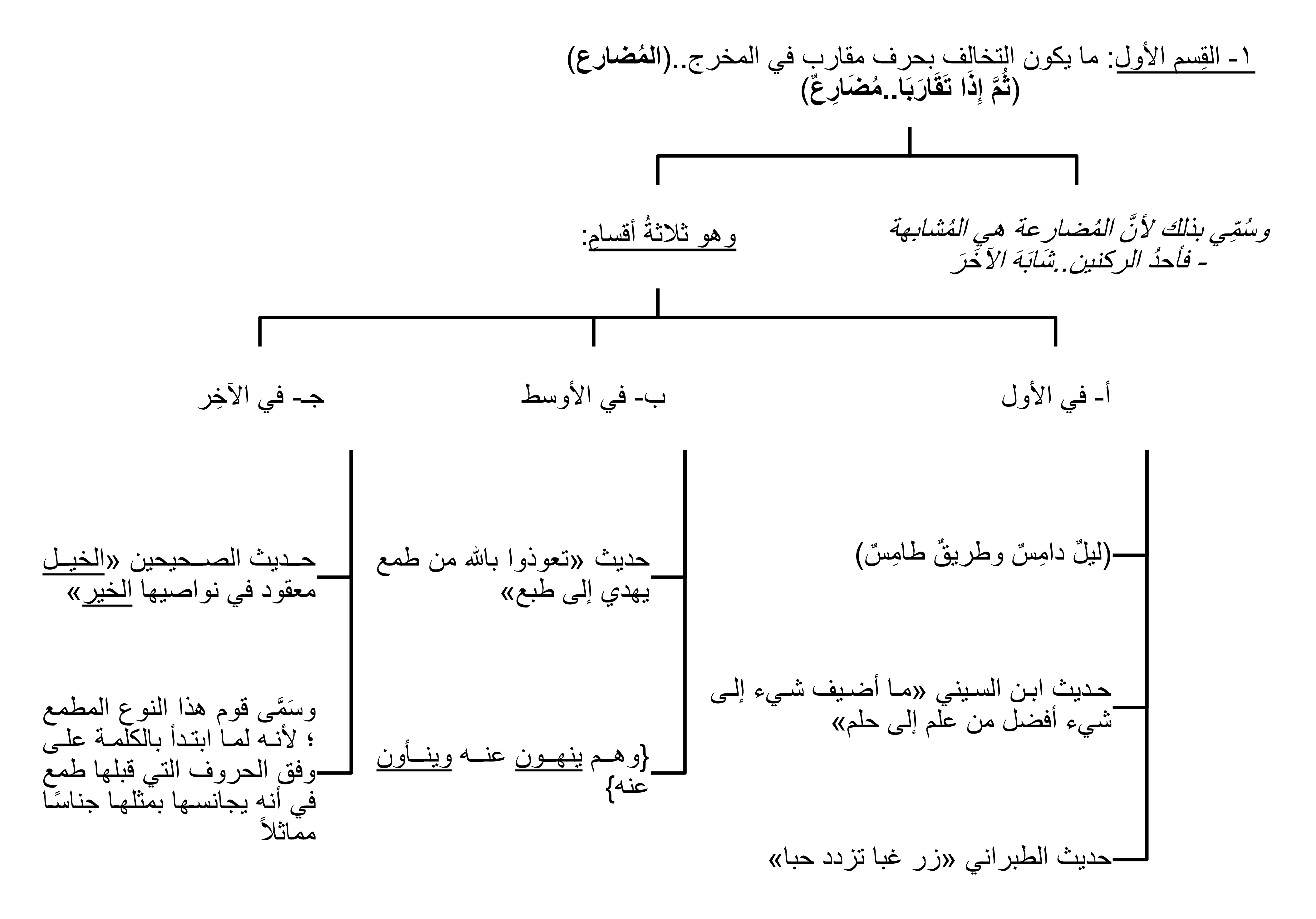
(يَمُدُّونَ مِنْ أَيْدٍ عَوَاصٍ عَواصِمٍ)

وجهُ تحسين هذا النوع..أنه يُوهِمُ قبل ورود آخر الكلمة -كالميم من (عواصم)-..أنها هي الكلمة الأخرى، حتى إذا تمكن آخرُها في نفسِكَ ووعاه سمعُك..انصرف ذلك التوهُّمُ وحصلتْ لك فائدةٌ بعد اليأسِ مِنْهَا

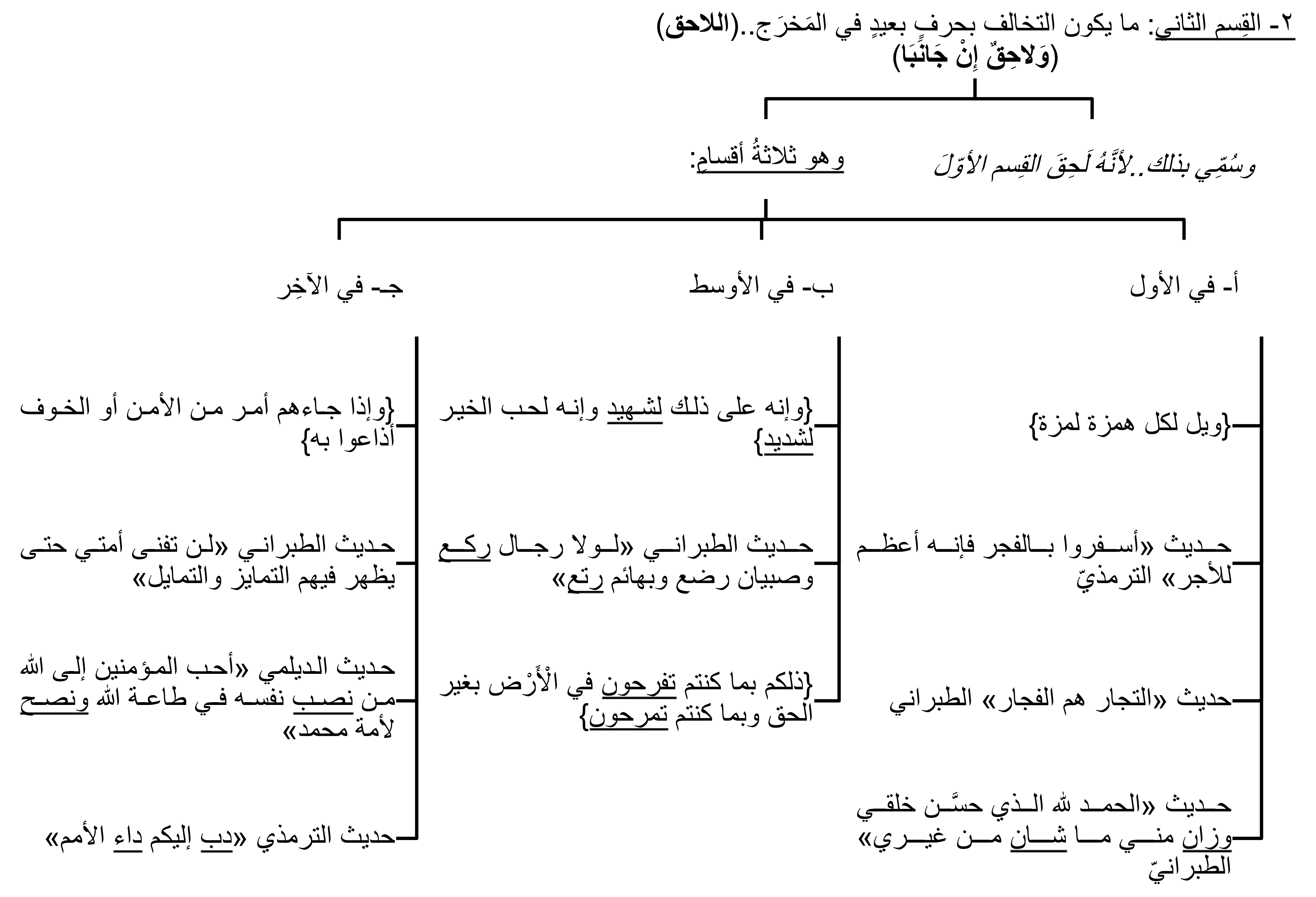


٢- القسم الثاني: أن يقع الاختلاف بين الركنين بأكثر من حرف
أ- الزيادة في الآخر..(المُذَيَّل) (مُذَيَّلٌ إنْ زِيدَتِ الْحُرُوفُ)
ب- الزيادةُ في الأول..فسماه بعضُهم (المُتَوَّج) (وَفَوْقَ حَرْفٍ أَوَّلاً مُتَوَّجُ)
جـ- الزيادة في الوسط..فيُسَمَّى (المزيد)
تسميتُهُ بـ(المزيَّل):
كذلك سماه في التلخيص
وسَمَّى السكاكيُّ سمى الزائد مطلقاً بـ(المذيل)، وخصَّه النَّاظِمُ كأصله بما إذا كانت الزيادة بأكثر من حرفٍ وكانت في الآخر
أمثلة:
{وانظر إلى إلهك}
حديث «هل لك في الغذاء يا هلال» الديلمي
(إنّ البُكاءَ هوَ الشِّفا..ءُ منَ الجَوى بيْنَ الجوانِحْ)
تسميةٌ أخرى:
سماه في كنز البلاغة (الترجيع)؛ لأن الكلمة رجعت بذاتها مع زيادة
وسماه بعضهم بـ(المجنب)؛ لأنّ أحد الركنين جعل ضميمة للآخر كالتبع والجنيبة له
أمثلة:
{إن ربهم بهم}
وفيه نظرٌ؛ فهو زيادةُ حرفٍ واحدٍ؛ لأنّ الحرف المشدد..معدودٌ عند أهل هذا الشأن حرفا واحداً فهذا مِن قبيل المردوف
(أبا العباس لا تحسب بأني..بشيء مِن حلى الأشعار عار فلي طبع كسلسال مَعينٍ..زُلالٍ مِن ذُرَى الأحجار جارِ)
{مَن آمَن بالله}
حديث الديلمي «ضع بصرك موضع سجودك»
حديث الشيخين «في الحبة السوداء شفاء من كل داءٍ»


النوع الرابع: ما وقع الاختلاف فيه في أنواع الحروف
(أَوْ نَوْعُ حَرْفٍ لَمْ يَكُنْ بِأَكْثَرَا..مِنْ وَاحِدٍ فِي أَوَّلٍ أَوْ آخِرَا..أَوْ وَسَطٍ)
- ويسمى هذا النوع (تجنيس التصريف)
ويشترط أن لا يكون بأكثر من حرف واحد
- فلو كان بأكثرَ..بعُد التشابه وفُقِدَ التجانسُ، كـ(نصر) و(نكل)
ويكون من نوع أو نوعينِ
وهو ثلاثةُ أقسام
- سيأتي بيانُها
١- القِسم الأول: ما يكون التخالف بحرف مقارب في المخرج..(المُضارع)
(ثُمَّ إِذَا تَقَارَبَا..مُضَارِعٌ)
٢- القِسم الثاني: ما يكون التخالف بحرفٍ بعيدٍ في المَخرَج..(اللاحق)
(وَلاحِقٌ إِنْ جَانَبَا)
٣- القِسم الثالث: أن يكون المُبدّل مناسبًا للآخر مناسبة لفظية..(اللفظيّ)
(قُلْتُ: فَإِنْ تَنَاسَبَا فِي اللَّفْظِ..كَالضَّادِ وَالظَّاءِ فَذَاكَ اللَّفْظِي)



١- القِسم الأول: ما يكون التخالف بحرف مقارب في المخرج..(**المُضارع**)
(**ثُمَّ إِذَا تَقَارَبَا..مُضَارِعٌ**)
وسُمِّي بذلك لأنَّ المُضارعة هي المُشابهة
- فأحدُ الركنين..شَابَهَ الآخَرَ
وهو ثلاثةُ أقسامٍ:
أ- في الأول
ب- في الأوسط
جـ- في الآخِر
(ليلٌ دامِسٌ وطريقٌ طامِسٌ)
حديث ابن السيني «ما أضيف شيء إلى شيء أفضل من علم إلى حلم»
حديث الطبراني «زر غبا تزدد حبا»
حديث «تعوذوا بالله من طمع يهدي إلى طبع»
{وهم ينهون عنه وينأون عنه}
حديث الصحيحين «الخيل معقود في نواصيها الخير»
وسَمَّى قوم هذا النوع المطمع ؛ لأنه لما ابتدأ بالكلمة على وفق الحروف التي قبلها طمع في أنه يجانسها بمثلها جناسًا مماثلاً


٢- القِسم الثاني: ما يكون التخالف بحرفٍ بعيدٍ في المَخرَج..(اللاحق)
(وَلاحِقٌ إِنْ جَانَبَا)
وسُمِّي بذلك..لأنَّهُ لَحِقَ القِسم الأوّل
وهو ثلاثةُ أقسامٍ:
أ- في الأول
ب- في الأوسط
جـ- في الآخِر
{ويل لكل همزة لمزة}
حديث «أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر» الترمذيّ
حديث «التجار هم الفجار» الطبراني
حديث «الحمد لله الذي حسَّن خلقي وزان مني ما شان من غيري» الطبرانيّ
{وإنه على ذلك لشهيد وإنه لحب الخير لشديد}
حديث الطبراني «لولا رجال ركع وصبيان رضع وبهائم رتع»
{ذلكم بما كنتم تفرحون في الْأَرْضِ بغير الحق وبما كنتم تمرحون}
{وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به}
حديث الطبراني «لن تفنى أمتي حتى يظهر فيهم التمايز والتمايل»
حديث الديلمي «أحب المؤمنين إلى الله من نصب نفسه في طاعة الله ونصح لأمة محمد»
حديث الترمذي «دب إليكم داء الأمم»

٣- القِسم الثالث: أنِ يكون المُبدّل مناسبًا للآخر مناسبة لفظية..(**اللفظيّ**)

(قُلْتُ: فَإِنْ تَنَاسَبَا فِي اللَّفْظِ..كَالضَّادِ وَالظَّاءِ فَذَاكَ اللَّفْظِي)

- وهذا النوع..مِن زيادة الناظم

أمثلة:

ما يُكتَبُ بالضاد والظاء

- كـ{وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة}

ما يُكتَبُ بالتاء والهاء

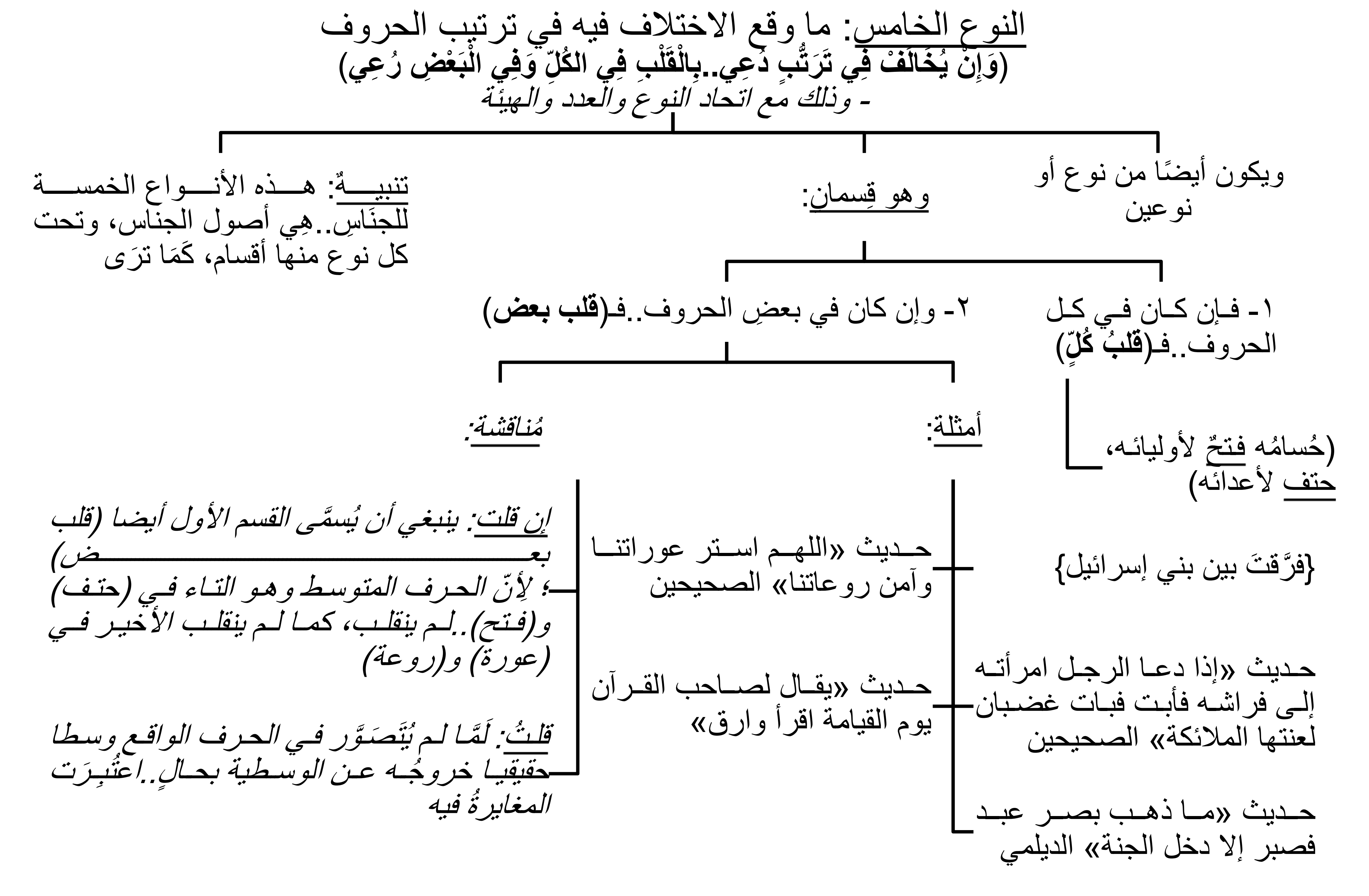
- كـ(جُبِلَت القلوب على معاداة المعاداتِ)

ما يُكتَبُ بالنون والتنوين:

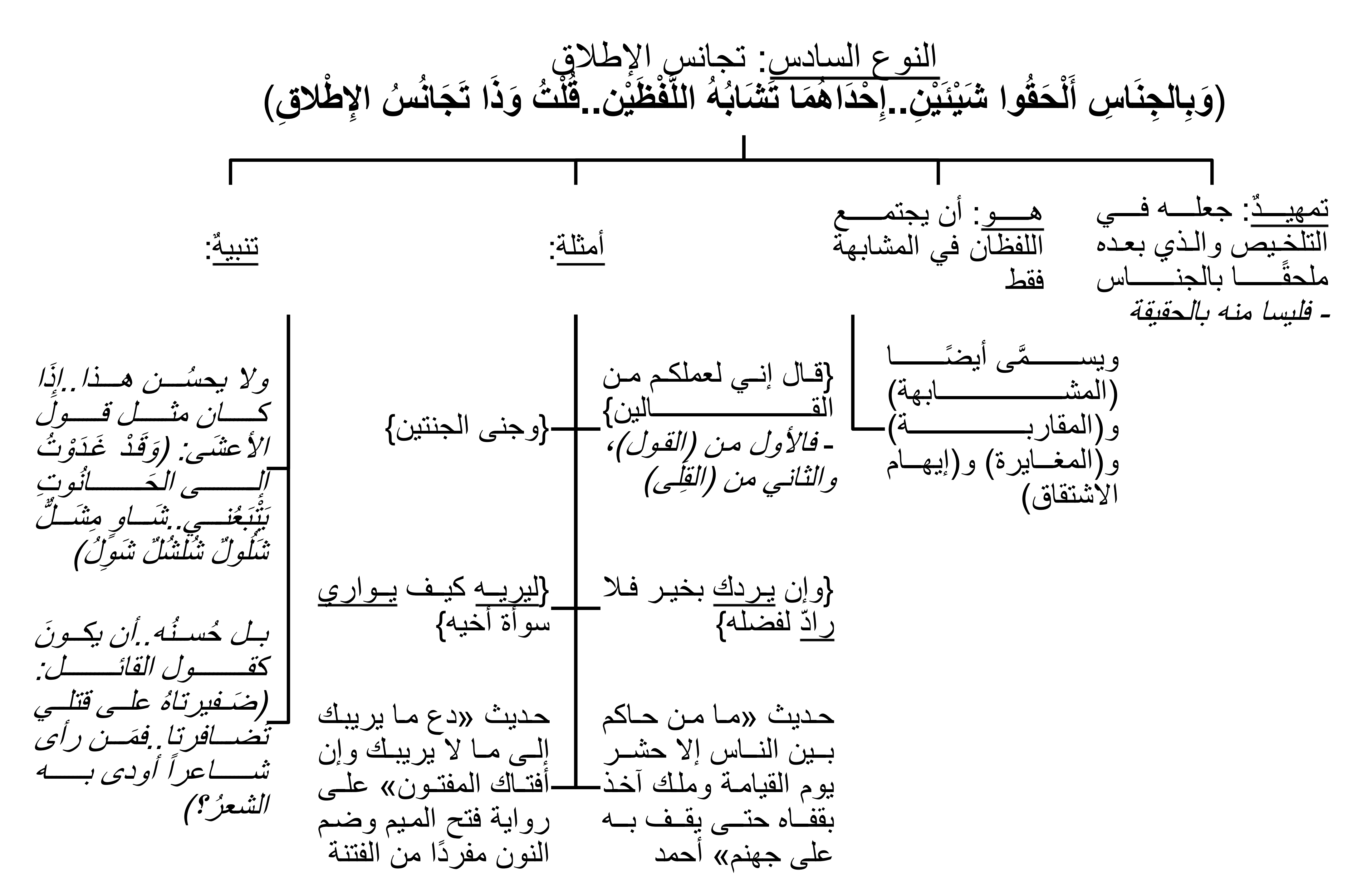
- كـ(وبيض الهند من وجدى هوازٍ..بإحدى البيض من عليا هوازن)

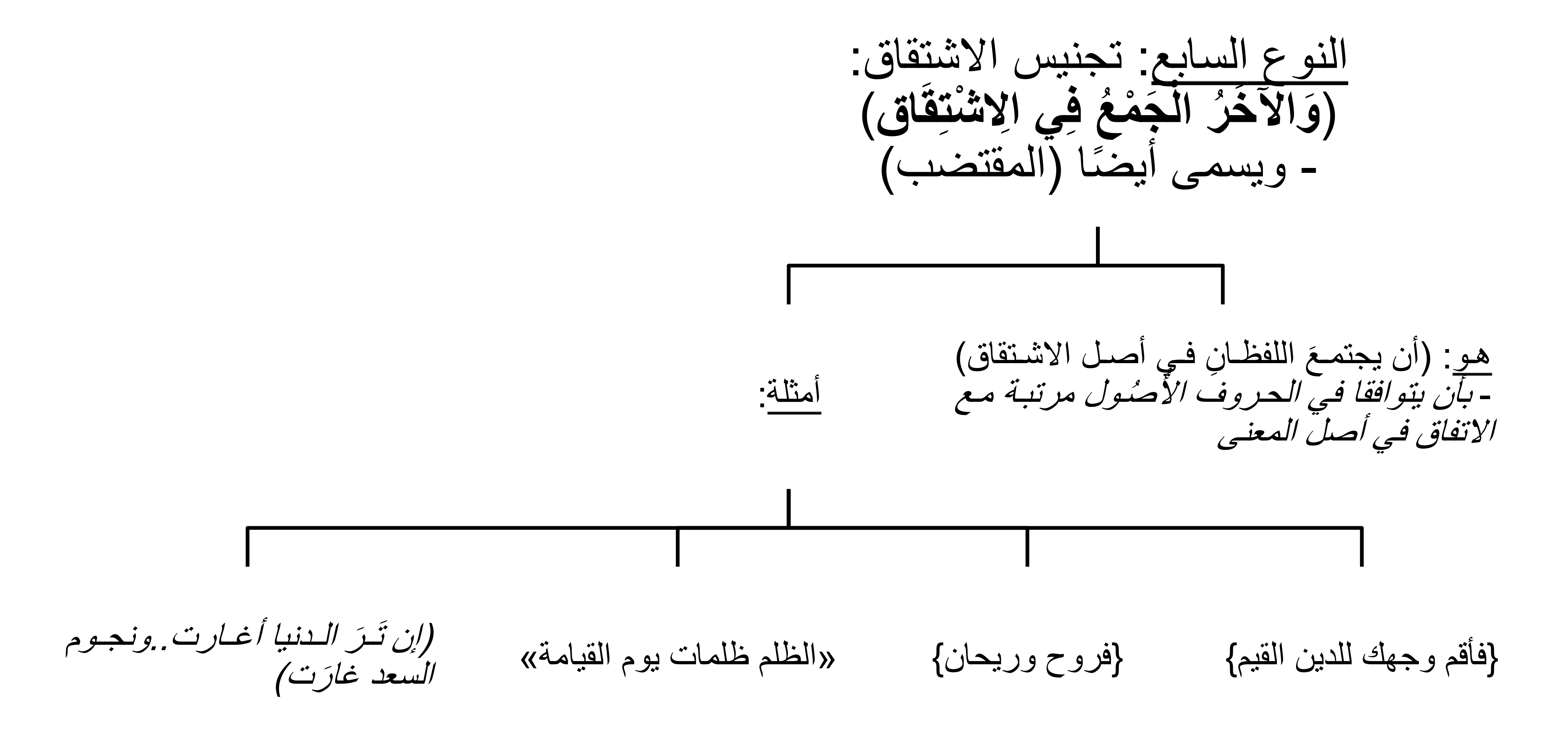
ما يُكتَبُ بالنون والألف:

- كـ(أحسن خلق الله وجها وفَمَا..إن لم يكن أحق بالحسن فمَنْ؟)

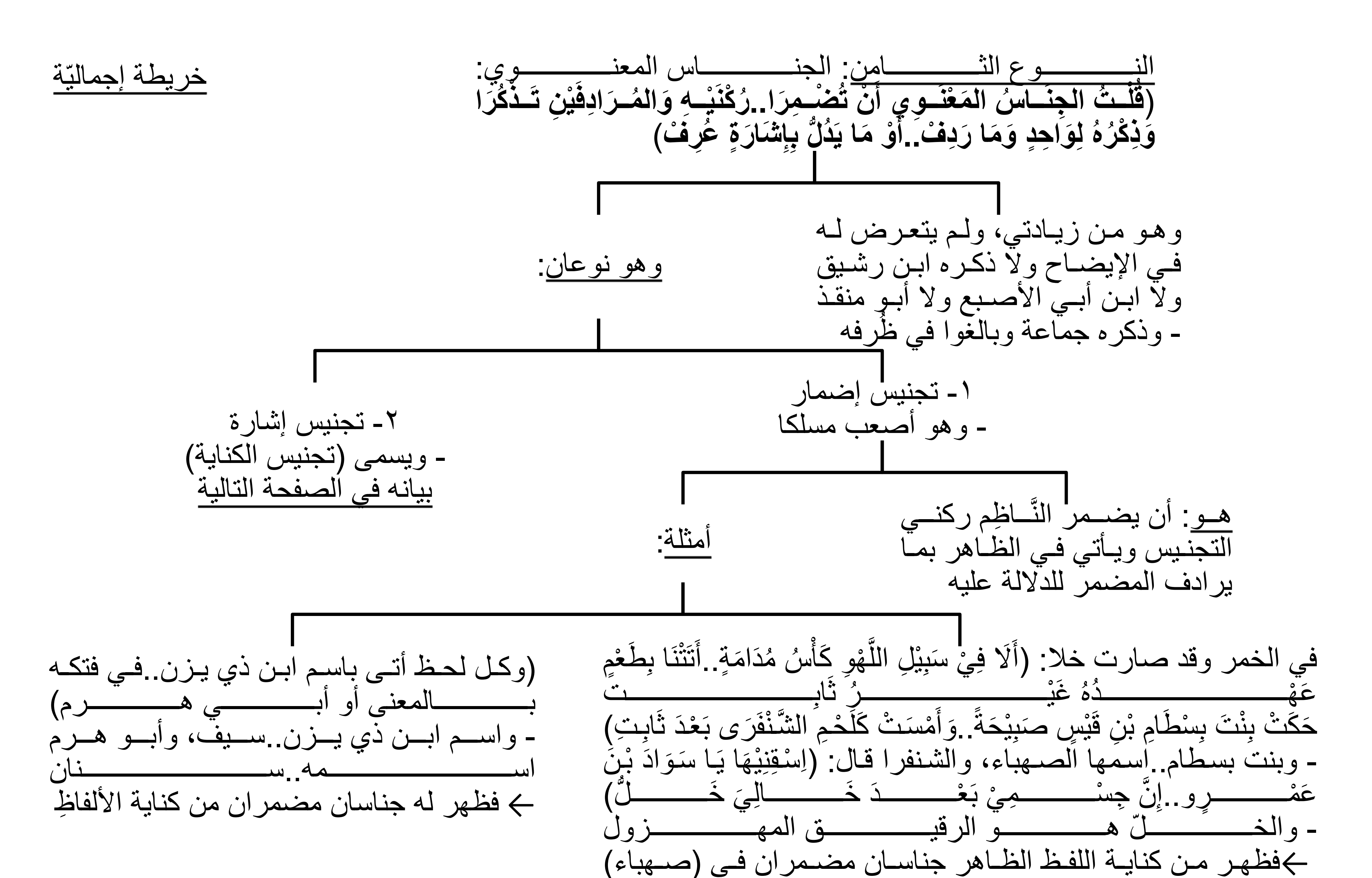


النوع الخامس: ما وقع الاختلاف فيه في ترتيب الحروف
(وَإِنْ يُخَالَفْ فِي تَرَتُّبٍ دُعِي..بِالْقَلْبِ فِي الكُلِّ وَفِي الْبَعْضِ رُعِي)
- وذلك مع اتحاد النوع والعدد والهيئة
ويكون أيضًا من نوع أو نوعين
وهو قِسمانِ:
تنبيهٌ: هذه الأنواع الخمسة للجنَاسِ..هِي أصول الجناس، وتحت كل نوع منها أقسام، كَمَا ترَى
١- فإن كان في كل الحروف..فـ(قلبُ كُلٍّ)
٢- وإن كان في بعضِ الحروف..فـ(قلب بعض)
(حُسامُه فتحٌ لأوليائه، حتف لأعدائه)
{فرَّقتَ بين بني إسرائيل}
حديث «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت فبات غضبان لعنتها الملائكة» الصحيحين
حديث «ما ذهب بصر عبد فصبر إلا دخل الجنة» الديلمي
أمثلة:
حديث «اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا» الصحيحين
حديث «يقال لصاحب القرآن يوم القيامة اقرأ وارق»
مُناقشة:
إن قلت: ينبغي أن يُسمَّى القسم الأول أيضا (قلب بعض)؛ لِأنّ الحرف المتوسط وهو التاء في (حتف) و(فتح)..لم ينقلب، كما لم ينقلب الأخير في (عورة) و(روعة)
قلتُ: لَمَّا لم يُتَصَوَّر في الحرف الواقع وسطا حقيقيا خروجُه عن الوسطية بحالٍ..اعتُبِرَت المغايرةُ فيه


النوع السادس: تجانس الإطلاق
(وَبِالجِنَاسِ أَلْحَقُوا شَيْئَيْنِ..إِحْدَاهُمَا تَشَابُهُ اللَّفْظَيْنِ..قُلْتُ وَذَا تَجَانُسُ الإِطْلاقِ)
تمهيدٌ: جعله في التلخيص والذي بعده ملحقًا بالجناس
- فليسا منه بالحقيقة
هو: أن يجتمع اللفظان في المشابهة فقط
ويسمَّى أيضًا (المشابهة) و(المقاربة) و(المغايرة) و(إيهام الاشتقاق)
أمثلة:
{قال إني لعملكم من القالين}
- فالأول من (القول)، والثاني من (القِلى)
{وجنى الجنتين}
{وإن يردك بخير فلا رادّ لفضله}
{ليريه كيف يواري سوأة أخيه}
حديث «ما من حاكم بين الناس إلا حشر يوم القيامة وملك آخذ بقفاه حتى يقف به على جهنم» أحمد
حديث «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك وإن أفتاك المفتون» على رواية فتح الميم وضم النون مفردًا من الفتنة
تنبيهٌ:
ولا يحسُن هذا..إذا كان مثل قول الأعشى: (وَقَدْ غَدَوْتُ إِلَى الحَانُوتِ يَتْبَعُنِي..شَاوٍ مِشَلٌّ شَلُولٌ شُلْشُلٌ شَوِلُ)
بل حُسنُه..أن يكونَ كقول القائل: (ضَفيرتاهُ على قتلي تضافرتا..فمَن رأى شاعراً أودى به الشعرُ؟)



النوع السابع: تجنيس الاشتقاق:
(وَالآخَرُ الْجَمْعُ فِي الِاشْتِقَاق)
- ويسمى أيضًا (المقتضب)
هو: (أن يجتمعَ اللفظانِ في أصل الاشتقاق)
- بأن يتوافقا في الحروف الأُصُول مرتبة مع الاتفاق في أصل المعنى
أمثلة:
{فأقم وجهك للدين القيم}
{فروح وريحان}
«الظلم ظلمات يوم القيامة»
(إن تَـرَ الدنيا أغارت..ونجوم السعد غارَت)


خريطة إجماليّة
النوع الثامن: الجناس المعنوي:
(قُلْتُ الجِنَاسُ المَعْنَوِي أَنْ تُضْمِرَا..رُكْنَيْهِ وَالمُرَادِفَيْنِ تَذْكُرَا
وَذِكْرُهُ لِوَاحِدٍ وَمَا رَدِفْ..أَوْ مَا يَدُلُّ بِإِشَارَةٍ عُرِفْ)
وهو من زيادتي، ولم يتعرض له في الإيضاح ولا ذكره ابن رشيق ولا ابن أبي الأصبع ولا أبو منقذ
- وذكره جماعة وبالغوا في ظرفه
وهو نوعان:
١- تجنيس إضمار
- وهو أصعب مسلكا
٢- تجنيس إشارة
- ويسمى (تجنيس الكناية)
بيانه في الصفحة التالية
هو: أن يضمر النَّاظِم ركني التجنيس ويأتي في الظاهر بما يرادف المضمر للدلالة عليه
أمثلة:
في الخمر وقد صارت خلا: (أَلَا فِيْ سَبِيْلِ اللَّهْوِ كَأْسُ مُدَامَةٍ..أَتَتْنَا بِطَعْمٍ عَهْدُهُ غَيْرُ ثَابِتِ
حَكَتْ بِنْتَ بِسْطَامِ بْنِ قَيْسٍ صَبِيْحَةً..وَأَمْسَتْ كَلَحْمِ الشَّنْفَرَى بَعْدَ ثَابِتِ)
- وبنت بسطام..اسمها الصهباء، والشنفرا قال: (اِسْقِنِيْهَا يَا سَوَادَ بْنَ عَمْرٍو..إِنَّ جِسْمِيْ بَعْدَ خَالِيَ خَلُّ)
- والخلّ هو الرقيق المهزول
←فظهر من كناية اللفظ الظاهر جناسان مضمران في (صهباء وخلّ)
(وكل لحظ أتى باسم ابن ذي يزن..في فتكه بالمعنى أو أبي هرم)
- واسم ابن ذي يزن..سيف، وأبو هرم اسمه..سنان
← فظهر له جناسان مضمران من كناية الألفاظ

تابع..النوع الثامن: الجناس المعنوي:
(أَوْ مَا يَدُلَّ بِإِشَارَةٍ عُرِفْ)

٢- تجنيس إشارة
- ويسمى (تجنيس الكناية)

هو: أن يقصد المجانسة في بيت بين الركنين فلا يوافقه الوزن على إبرازهما، فيضمر الواحدَ ويعدل إلى مرادف فيه كناية عن المضمر أو إلى لفظة فيها كناية لفظية تدل عليها

وهذا القسم ذكره الفخر الرازي في نهاية الإيجاز والطيبي في التبيان

أمثلة:

(حُلِقَتْ لِحيَةُ موسى بِاسمِهِ..وَبِهارونَ إِذا ما قُلِبا)
- أراد أن يقول (مُوسَى)..فلم يساعده الوزن فعدل إلى قوله باسمه

في سلمى: (أنِّي أُحِبُّكِ حُبّاً لو تَضَمَّنَهُ ** سَلْمى سَمِيُّكِ دُكَّ الشَّاهِقُ الرَّاسي)
- ففي (سميك)..كناية لطيفة أشعرت أن الركن المضمر في سلمى، فظهر جناس الإشارة بين الظاهر والمضمر في (سلمى) و(سلمى) الذي هو الجبل

قالت عقيلة لما أراد قومها الرحيل من بني نهلان وتوجه منهم جماعة يحضرون الإبل: (فما مكثنا دامِ الجمال عليكما..بثهلانَ إلا أنْ تَرَدَّ الأباعِر)
- أرادت أن تجانس بين (الجمال) و(الجمال)..فلم يساعدها الوزن ولا القافية، فعدلت إلى مرادفة الجمل بالأباعر

المبحث الثالث:
تقسيماتٌ واعتباراتٌ

أولاً: وللجناس أقسام باعتبارات أُخَرَ:

١- المُجَنَّح: **(فَإِنْ يَقَعْ فِي أَوَّلِ البَيْتِ وَفِي..آخِرِهِ فَهْوَ مُجَنَّحٌ قُفِي)**

هو: أن يقع أحدُ المتلونين أول البيت *أو الفقرة من النثر*، ويقعَ الآخرُ آخره

وقد سمي بذلك لكون كلمتي الجناس فيه واقعتين في جناحي البيت أو الفقرة

كـ(لاح أنوار الهدى..من كفه في كل حال)

٢- المزدوج **(وَإِنْ تَوَالَيَا فَذَا مُزْدَوَجُ)**

- ويسمى أيضًا (المُكَرَّر) و*(المردّد)*

هو: أن يتوالى متجانسان *دُونَ فصل بينهما*

أمثلة:

{وجئتك من سبأ بنبأ يقين}

حديث «من حسَّن الله خلقه وخلقه..كان من أهل الجنة» ابن حبّان

حديث «المؤمنون هينون لينون»

(مِن كلّ ساجي الطّرْفِ، أغيدَ أجيدٍ..وَمُهَفْهَفِ الكَشحَينِ أحوَى أحوَرِ)

٣- المشوَّش: **(وَإِنْ يَكُنْ تَجَاذَبَ الطَّرْفَانِ..مُشَوَّشٌ قَدْ زَادَ فِي الْبَيَانِ)**

- وهو من زيادتي وذكره في الإيجاز والتبيان وغيرهما

هو: (كلُّ تجنيس يتجاذبه الطرفان من الصنعة)

- *والمُرادُ: تنازُعُ صِفَتَينِ له، فلا يمكن إطلاق إحداهما عليه*

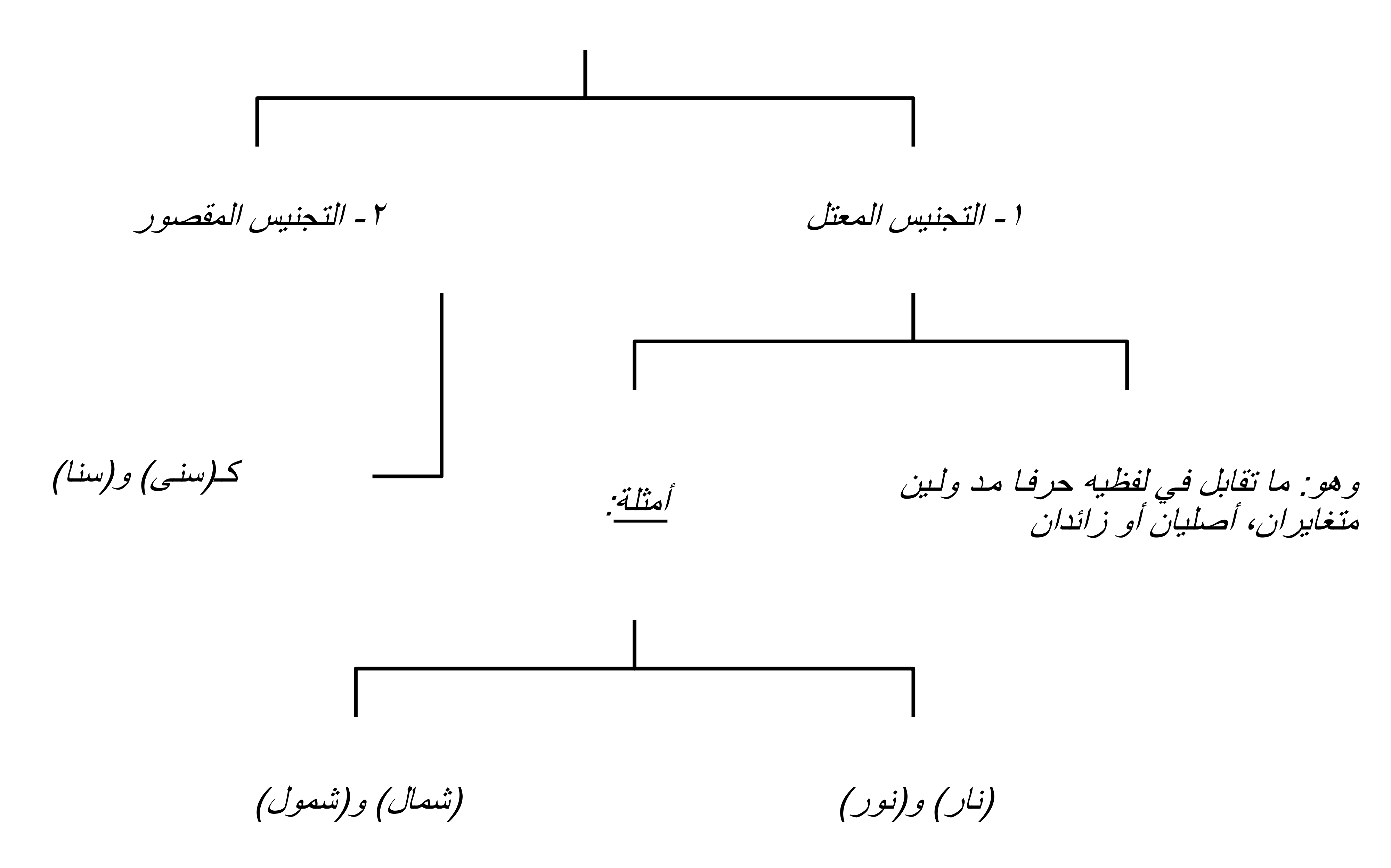
أمثلة:

(فلانٌ مليح البلاغة، أنيق البراعة)
- فلو اتحدت لاما الكلمتينِ..كان مضارعا، أو عَينا الكلمتينِ..كان مصحفا

حديث «سوء الخلق شؤم» أبي داودَ
- فلو اتحد أول الكلمة..كان مطرفا، أو حذفت الميم..كان مصحفا

حديث «مِنىً مُناخُ مَن سبق» الترمذيّ
- فلو اتحدت حركات الميمات..كان في الكلمات الثلاث جناس مطرف، أو حذفت الخاء..كان محرفًا

مُصْطفَى دَنْقَش


تنبيهٌ: ذَكَرَ غيرُ النَّاظِمِ أنواعا أخرى من التجنيس، منها:
١ - التجنيس المعتل
٢ - التجنيس المقصور
وهو: ما تقابل في لفظيه حرفا مد ولين متغايران، أصليان أو زائدان
أمثلة:
كـ(سنى) و(سنا)
(نار) و(نور)
(شمال) و(شمول)

تنبيهٌ: (ثُمَّ تَوَسُّطُ الْجِنَاسِ قُرِّرَا)

الجناس نوع متوسط في البديع ليس كالتورية والاستخدام والطباق ونحوها، *فكثير من الأدباء يتجنبه، كالاشتقاق*

- وإنما يُكثِرُ استعمالَهُ مَن قصُرت هِمَّتُهُ عن اختراع المعاني التي هي كالنجوم الزاهرة في أفق الألفاظ

؛ وذلك لإنّ كلا منهما يؤدي إلى العقادة والتقييد عن إطلاق عنان البلاغة في ميدان المعاني المبتكرة؛ إذ يصير صاحبه متقيدا بالألفاظ صارفا همته إلى تلفيقها مُعرِضاً عن جزالة المعاني وحُسن تنميقِها

كقول القائل: (وقَبْرُ حَرْبٍ بمكانٍ قَفْرٍ..وليس قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ)

- فتهافته على (قرب) و(قبر) لأجل الجناس المقلوب..أداه إلى ارتكاب ما تنفر عنه القلوب

ولكنْ كَفَى الجناسَ فخراً مُراعاة النبيّ له في كثيرٍ مِن ألفاظه، كما مَرَّ سردُها

استثناءٌ: اللَّهمَّ إلَّا أن يقع الجناسُ فِي حشو بيت من النجوم التي تحمل ثقله دُونَ اعتناء بأمره

- كـ(لله من ابنى كما لبنا على..تعنيفها ونهودها تتقاعد وبنار أسما وهي اسمى رتبة..لقد احترقت وريقها يتباردُ)

←فيُحتَمَل ذلك

(وَشَرْطُ حُسْنِ فِيهِ أَنْ لا يَكْثُرَا)

واتفقوا على أنه..إنما يحسُن إذا قَلَّ

- فإن كثُرَ..سمج وخرج إلى حد النزول بخلاف التورية ونحوها

(فَإِنْ يَصِرْ تَوْرِيَةً وَانْحَصَرَا..فِي وَاحِدٍ فَقَدْ عَلا وَافْتَخَرَا)

- وإن جُعِلَ الجناسُ تورية وانحصر المعنيان في ركن واحد..فقد علت رتبتُه وارتفعت وصارت تسمى بالتورية التامة

فانظر إلى القولين:

قال صاحب الجناس المركب: (أعنِ العَقيقِ سألتَ برقاً أومَضا..أأقامَ حادٍ بالرّكائب أو مضى)

قال من جعله تورية: (وإذا تبسم ضاحكا لم ألتفت..إن عاد برفا في الدياجي أو مضى)

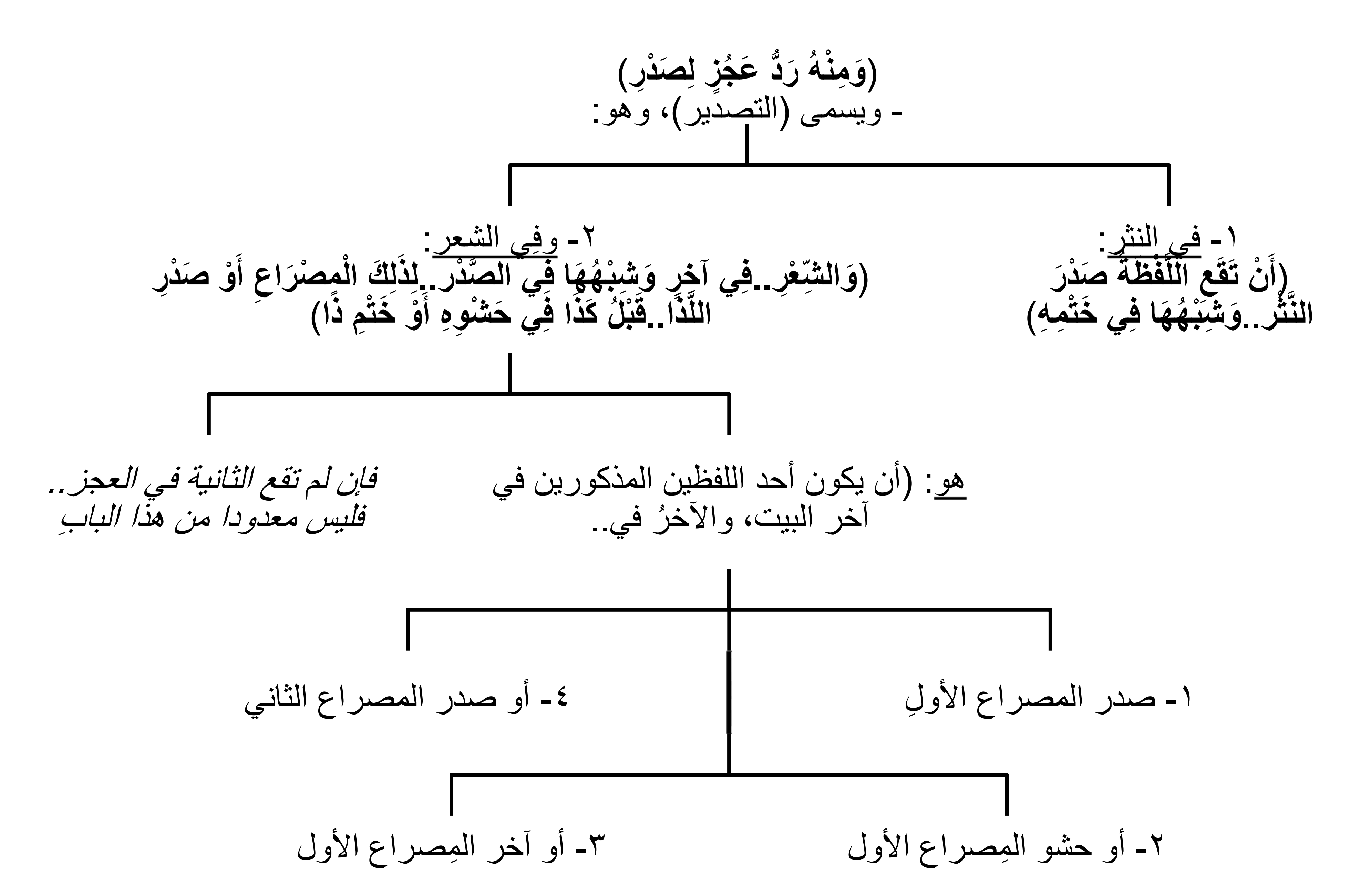
أمثلة:

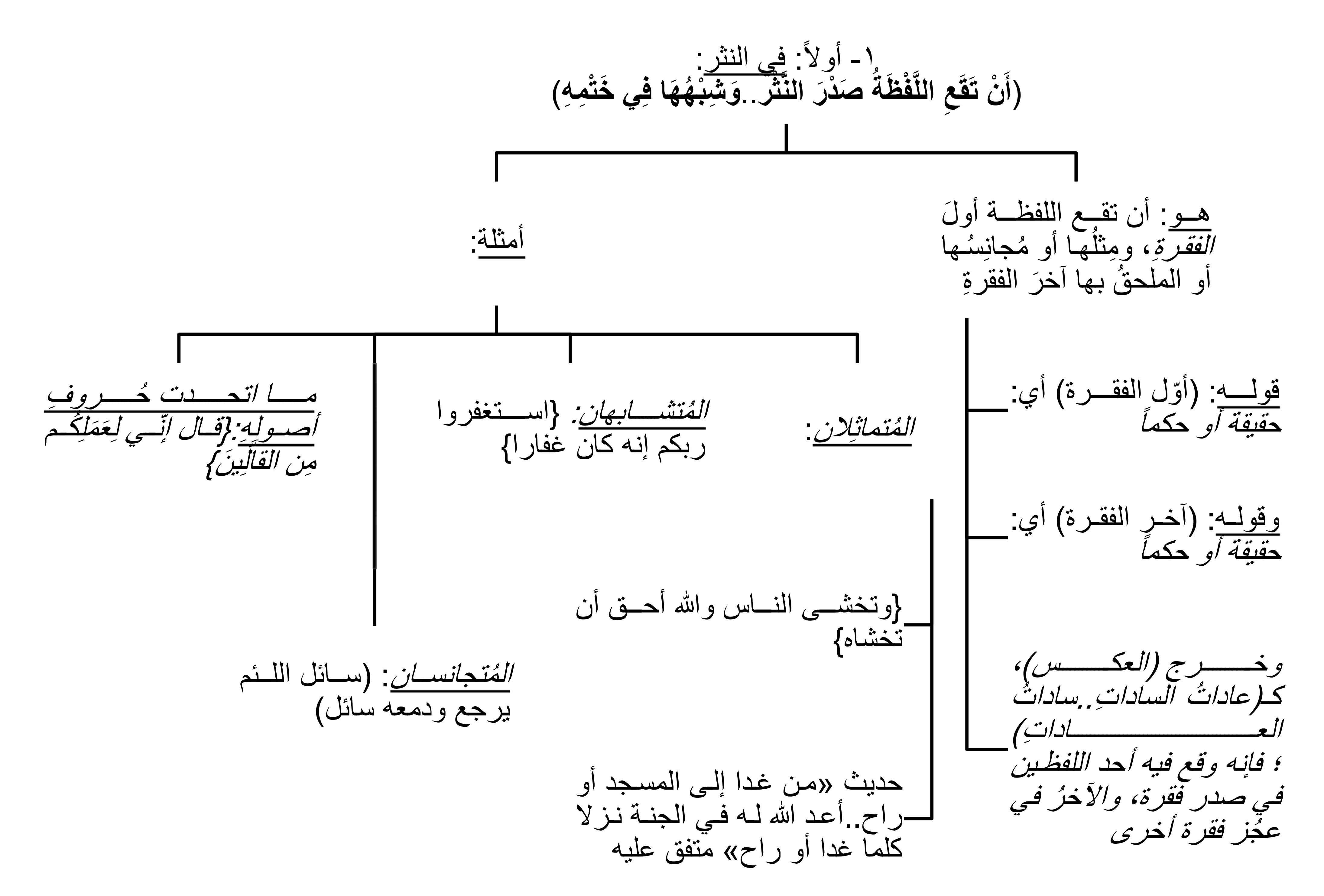
(سألت من لحظه وحاجبه..كالقوس والسهم موعدا حسنا ففوق السهم من لواحظه..وانقوس الحاجبان واقترنا)

(أقول لحبي قم ومس يا معذبي..كميسة خود حرّك السكر رأسها ولا تَسه عن شيء إذا ما حكيتها..فقام كغصن البان لينا وما سها)

الناظم: (وقائل إذا قطعت بدرا..ببقعة صعبة المعالج بما تسمى هذى وماذا..أصنع فيها فقلت: عالج)

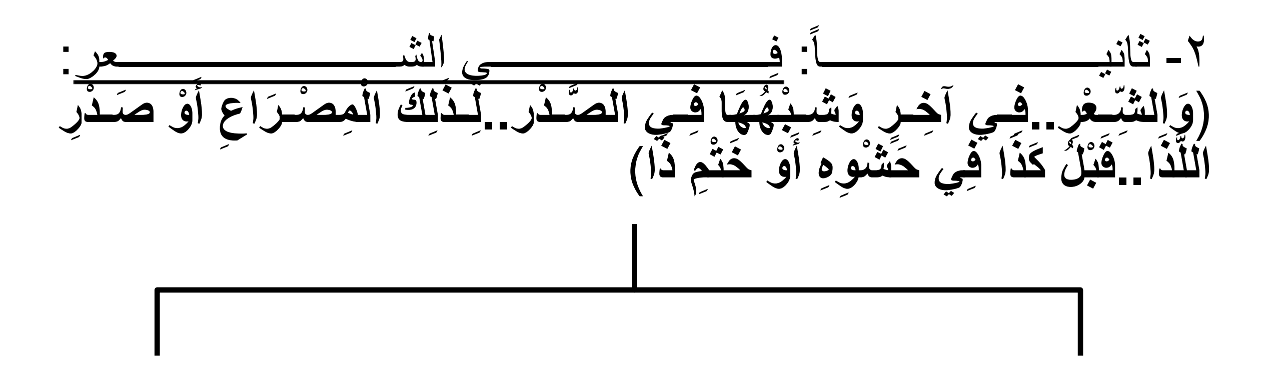
الـ(٢): ردّ العجُز على الصدر




١- أولاً: في النثر:
(أَنْ تَقَعِ اللَّفْظَةُ صَدْرَ النَّثْر..وَشِبْهُهَا فِي خَتْمِهِ)
هـو: أن تقـع اللفظـة أولَ الفقرةِ، ومِثلُها أو مُجانِسُها أو الملحقُ بها آخرَ الفقرةِ
قولـه: (أوّل الفقـرة) أي: حقيقة أو حكماً
وقولـه: (آخر الفقـرة) أي: حقيقة أو حكماً
وخـرج (العكـس)، كـ(عاداتُ الساداتِ..ساداتُ العـاداتِ)؛ فإنه وقع فيه أحد اللفظين في صدر فقرة، والآخرُ في عجُز فقرة أخرى
أمثلة:
المُتماثِلان:
{وتخشـى النـاس والله أحـق أن تخشاه}
حديث «من غدا إلى المسجد أو راح..أعد الله لـه في الجنـة نزلا كلما غدا أو راح» متفق عليه
المُتشـابهان: {اسـتغفروا ربكم إنه كان غفارا}
المُتجانسـان: (سـائل اللـئم يرجع ودمعه سائل)
مـا اتحـدت حُـروفِ أصـولِهِ: {قـال إنّـي لِعَمَلِكُم مِن القالِّينَ}

مُصْطفَى دَنْقَش

خريطة إجماليّة



٢- ثانيـــــــــــــــــاً: فِـــــــــــــــي الشـــــــــــــعرِ:

(وَالشِّعْرِ..فِي آخِرٍ وَشِبْهُهَا فِي الصَّدْرِ..لِذَلِكَ الْمِصْرَاعِ أَوْ صَدْرِ اللَّذَا..قَبْلُ كَذَا فِي حَشْوِهِ أَوْ خَتْمِ ذَا)

هو: (أن يكون أحد اللفظين المذكورين في آخر البيت، والآخرُ في..

١- صدر المصراع الأولِ

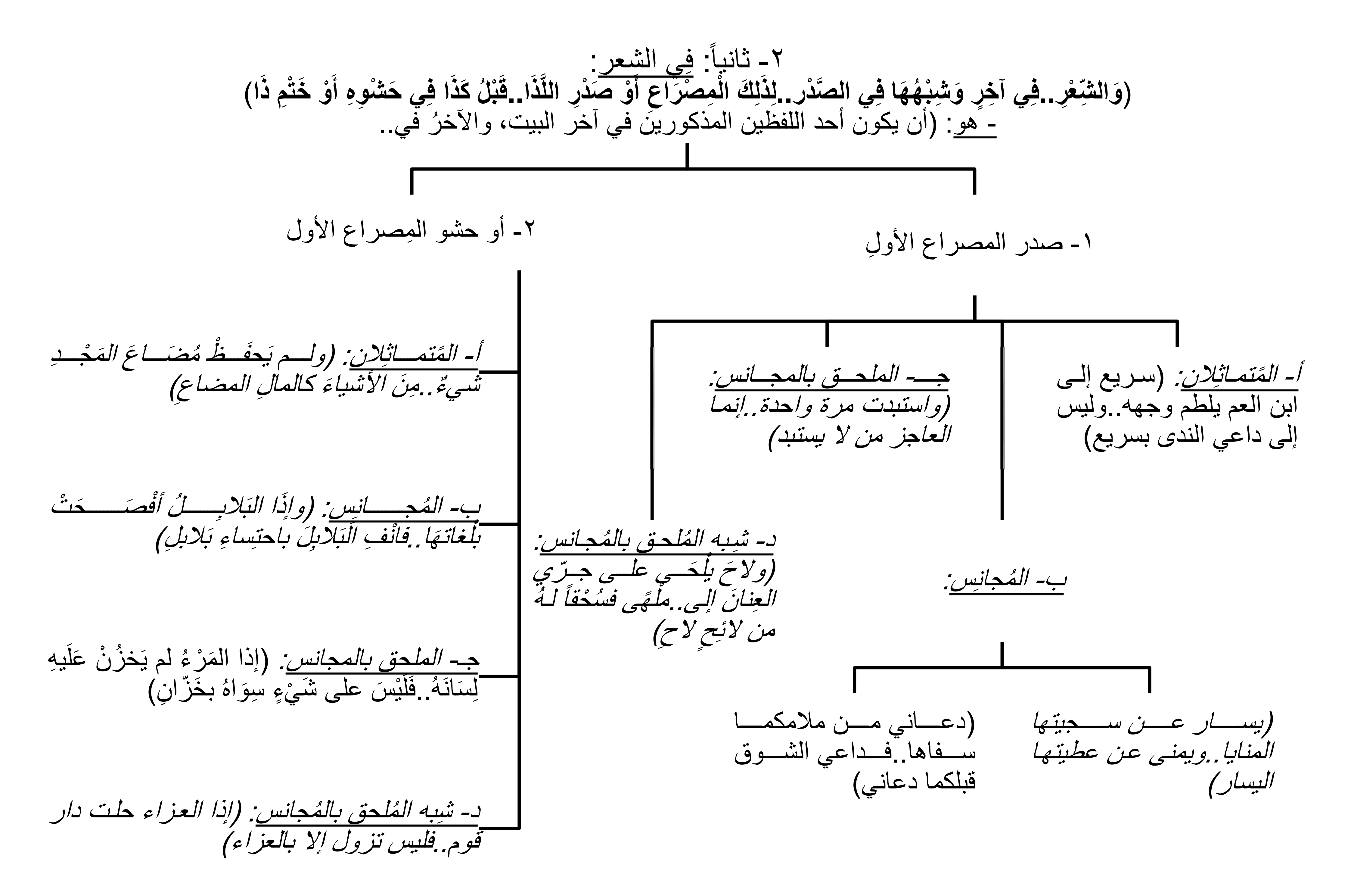
٢- أو حشو المِصراع الأول

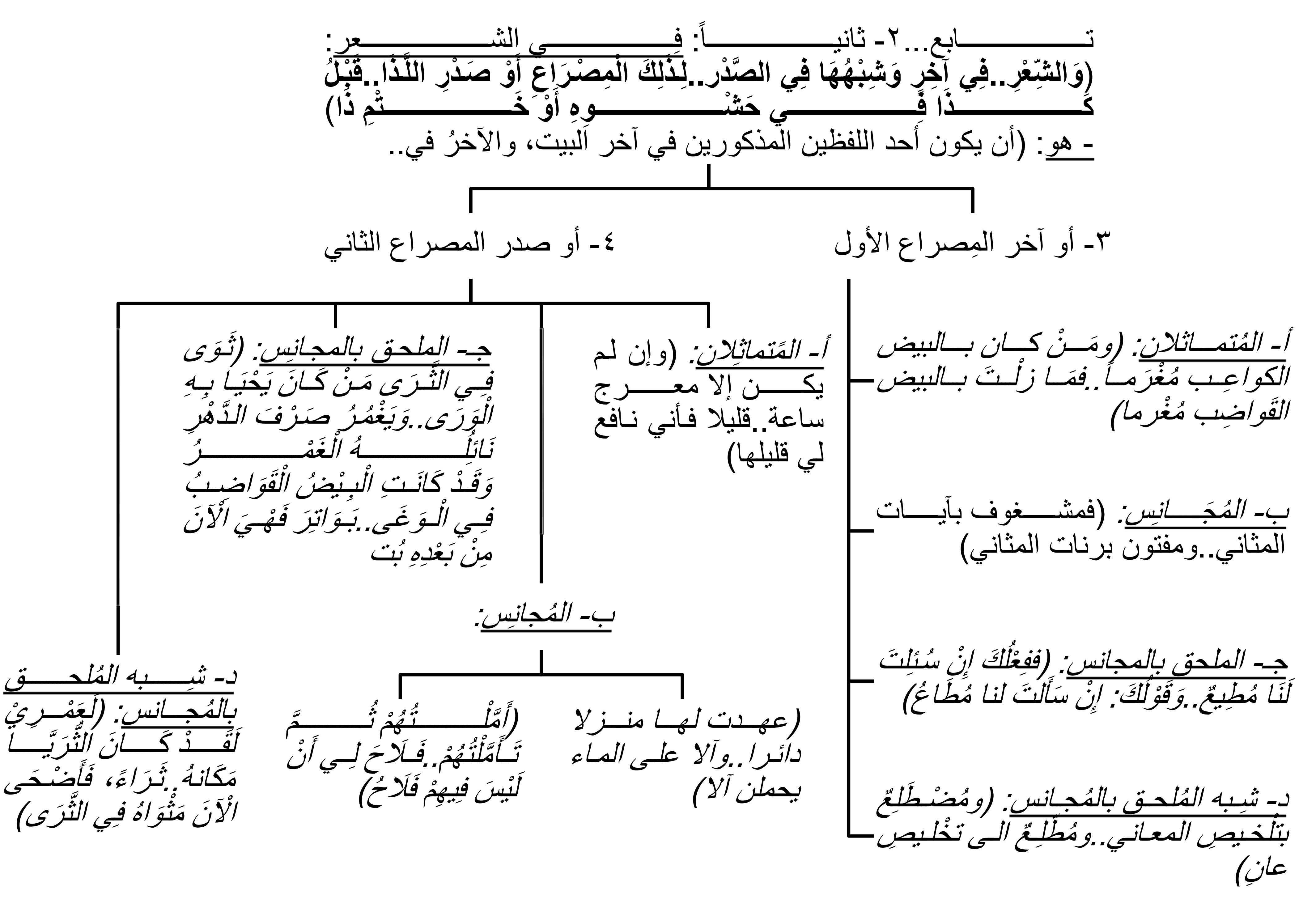
٣- أو آخر المِصراع الأول

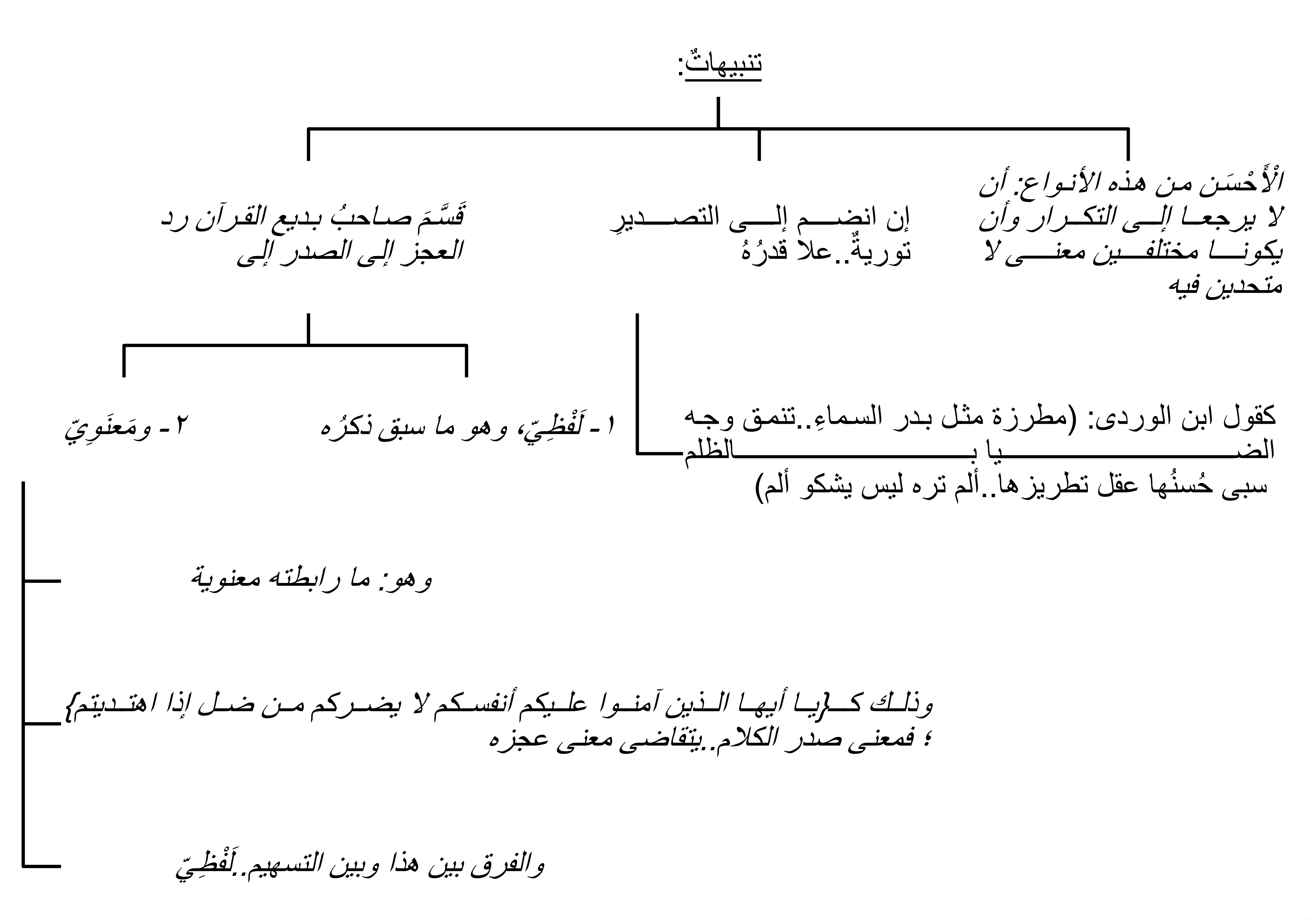
٤- أو صدر المصراع الثاني

فإن لم تقع الثانية في العجز..فليس معدودا من هذا البابِ

كـ*(ونُبِّئْتُهمُ يستصرخون بكاهل..وللؤم فِيهم كاهلٌ وسنَامُ)*

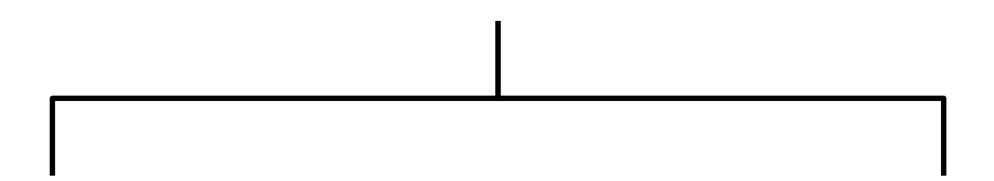

٢- ثانياً: فِي الشعر:
(وَالشّعْرِ..فِي آخِرٍ وَشِبْهُهَا فِي الصَّدْرِ..لِذَلِكَ الْمِصْرَاعِ أَوْ صَدْرِ اللَّذَا..قَبْلُ كَذَا فِي حَشْوِهِ أَوْ خَتْمِ ذَا)
- هو: (أن يكون أحد اللفظين المذكورين في آخر البيت، والآخرُ في..
١- صدر المصراع الأولِ
٢- أو حشو المِصراع الأول
أ- المَتماثِلان: (سريع إلى ابن العم يلطم وجهه..وليس إلى داعي الندى بسريع)
جـ- الملحق بالمجانس: (واستبدت مرة واحدة..إنما العاجز من لا يستبد)
ب- المُجانِس:
د- شِبه المُلحق بالمُجانس: (ولاحَ يلْحَي على جرّي العِنانَ إلى..ملْهًى فسُحْقاً لهُ من لائحٍ لاحِ)
(يسار عن سجيتها المنايا..ويمنى عن عطيتها اليسار)
(دعاني من ملامكما سفاها..فداعي الشوق قبلكما دعاني)
أ- المَتماثِلان: (ولم يَحفَظْ مُضَاعَ المَجْدِ شيءٌ..مِنَ الأشياءَ كالمالِ المضاعِ)
ب- المُجانِس: (وإذَا البَلابِلُ أفْصَحَتْ بلُغاتِها..فانْفِ البَلابِلَ باحتِساءِ بَلابلِ)
جـ- الملحق بالمجانس: (إذا المَرْءُ لم يَخزُنْ عَلَيهِ لِسَانَهُ..فَلَيْسَ على شَيْءٍ سِوَاهُ بخَزّانِ)
د- شِبه المُلحق بالمُجانس: (إذا العزاء حلت دار قوم..فليس تزول إلا بالعزاء)


تابع...٢- ثانياً: في الشعر:
(وَالشِّعْرِ..فِي آخِرِ وَشِبْهُهَا فِي الصَّدْرِ..لِذَلِكَ الْمِصْرَاعِ أَوْ صَدْرِ اللَّذَا..قَبْلُ كَذَا فِي حَشْوِهِ أَوْ خَتْمِ ذَا)
- هو: (أن يكون أحد اللفظين المذكورين في آخر البيت، والآخرُ في..
٣- أو آخر المِصراع الأول
٤- أو صدر المصراع الثاني
أ- المُتماثلان: (ومَنْ كان بالبيض الكواعِب مُغْرَماً..فمَا زلْتَ بالبيض القَواضِب مُغْرما)
ب- المُجانِس: (فمشغوف بآيات المثاني..ومفتون برنات المثاني)
جـ- الملحق بالمجانس: (ففِعْلُكَ إِنْ سُئِلتَ لَنَا مُطِيعٌ..وَقَوْلُكَ: إِنْ سَأَلتَ لنا مُطَاعُ)
د- شِبه المُلحق بالمُجانس: (ومُضْطَلِعٌ بتَلخيصِ المعاني..ومُطَّلِعٌ الى تخْليصِ عانِ)
أ- المَتماثِلان: (وإن لم يكن إلا معرج ساعة..قليلا فأني نافع لي قليلها)
ب- المُجانِس:
(عهدت لها منزلا دائرا..وآلا على الماء يحملن آلا)
(أَمَّلْتُهُمْ ثُمَّ تَأَمَّلْتُهُمْ..فَلَاحَ لِي أَنْ لَيْسَ فِيهِمْ فَلَاحُ)
جـ- الملحق بالمجانِس: (ثَوَى فِي الثَّرَى مَنْ كَانَ يَحْيَا بِهِ الْوَرَى..وَيَغْمُرُ صَرْفَ الدَّهْرِ نَائِلُهُ الْغَمْرُ
وَقَدْ كَانَتِ الْبِيْضُ الْقَوَاضِبُ فِي الْوَغَى..بَوَاتِرَ فَهْيَ الْآنَ مِنْ بَعْدِهِ بُتْ
د- شِبه المُلحق بالمُجانِس: (لَعَمْرِيْ لَقَدْ كَانَ الثُّرَيَّا مَكَانُهُ..ثَرَاءً، فَأَضْحَى الْآنَ مَثْوَاهُ فِي الثَّرَى)


تنبيهاتٌ:
الْأَحْسَن من هذه الأنواع: أن لا يرجعا إلى التكرار وأن يكونا مختلفين معنى لا متحدين فيه
إن انضم إلى التصديرِ توريةٌ..علا قدرُهُ
قَسَّمَ صاحبُ بديع القرآن رد العجز إلى الصدر إلى
كقول ابن الوردى: (مطرزة مثل بدر السماءِ..تنمق وجه الضيا بالظلم
سبى حُسنُها عقل تطريزها..ألم تره ليس يشكو ألم)
١ - لَفْظِيّ، وهو ما سبق ذكرُه
٢ - ومَعنَوِيّ
وهو: ما رابطته معنوية
وذلك كـ{يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم} ؛ فمعنى صدر الكلام..يتقاضى معنى عجزه
والفرق بين هذا وبين التسهيم..لَفْظِيّ

الـ(٣): التسبيغ

(قُلْتُ فَإِنْ قَافِيَةٌ تُعَادُ فِي..أَوَّلِ تَالٍ فَهْوَ تَسْبِيغٌ وَفِي)



هو: أن يُعَاد لفظ القافية في أول البيت الذي يليها

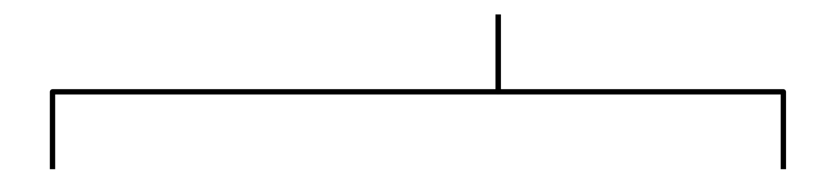
مثالٌ: أبو نواس: (خزيمة خير بني حازم..وحازم خيرُ بني دارم ودارمُ خيرُ تميمٍ وما..مِثالُ تمِي فِي بني آدَمِ)

والمُرادُ بالقافية هُنا..الكلمة الأخيرة من البيت، على مذهب الاخفش

وسماه قومٌ (تشابه الأطراف) - وقد تقدم أنه اسم لغير ذلك

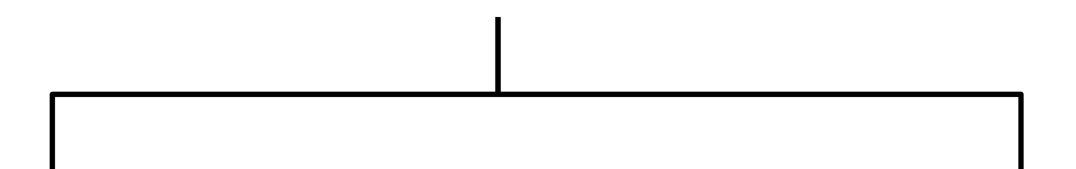
الـ(٤): التطريز

(وَمِنْهُ تَطْرِيزٌ وَذَا أَنْ تَذْكُرَا..عِدَّةَ أَسْمَاءٍ وَبَعْدُ تُخْبِرَا..بِصِفَةٍ كَرَّرْتَهَا)



هو: أن يَتبدِئَ بِذِكرِ جُملٍ من الذوات غير مُفَصَّلةٍ، ثم يخبر عنها بصفة واحدةٍ مُكَرَّرةٍ بحسب العدد الذي أتى به

أمثلة:



(قرونٌ في رءوسٍ في وجوهٍ..صِلابٌ في صلابٍ في صلابِ)

(كأن الكأس في يدها وفيها..عقيقٌ في عقيق في عقيقٍ فثوبِي والمدام ولون خدِّي..شقيقٌ في شقيقٍ في شقيقٍ)

الـ(٥): التعديد

(وَمِنْهُ..تَعْدِيدُكَ الأَوْصَافَ فَرْدًا عَنْهُ)

- ذكره الفخر الرازي وغيرُه

هو: (أن يوقع أسماء مفردة على سياق واحد)

فإن روعى فيه طباق أو جناس أو ازدواج أو مقابلة..فهو الغاية في حسن هذا النوعِ

أمثلة:

{ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات}

حديث «كفى بالمرء في ذنبه أن يكثر حظه وينقص عمله وتقل حقيقته، جيفة بالليل بطّال بالنهار، كسول جزوع منوع هلوع رتوع» الحلية

(فالخيل والليل والبيداء تعرفني..والسيف والرمح والقرطاس والقلم

الـ(٦): التنسيق

(تَنْسِيقُهُمْ ثُلْثُ صِفَاتِ الْعَظَمَهْ..تَلاحَمَتْ مُسْتَحْسَنًا مُلْتَئِمَهْ)

- ويسمى (حسن النَّسَق)

هو:

في شرح الفوائد الغيائية -: (أن يذكر الشيء بصفات متوالية)

شروح البديعيات: (أن يأتي بكلمات من النثر والشعر متلائمات متلاحمات تلاحمًا سليمًا مستحسنًا لا معيبًا مستهجنًا، وتكون جملها ومفرداتها متسقة متوالية إذا أفرد منها البيت قام بنفسه واستقل معناه بلفظٍ

أمثلة:

(بيضُ الوُجوهِ كريمةٌ أحسابُهمْ ... شُمُّ الأنوفِ مِنَ الطّرازِ الأوّلِ)

(سَل عَنهُ وَانطِق بِهِ وَانظُر إِلَيهِ تَجِد..مِلءَ المَسامِعِ وَالأَفوَاهِ وَالمقَلِ)

(وإذا جَلستَ إلى المُدامِ وشربها..فاجعل حديثَكَ كلَّه في الكاسِ وَإِذا نزعت عن الغَوايةِ فليكن..للهِ ذاك النزعُ لا للناسِ)

الـ(٧، ٨): نوعان من زيادتي، مختصان بالفصاحة دون البلاغة

الـ(٧): *الفريدَة*

(وَإِنْ يَجِئْ لَفْظٌ فَصِيحٌ وَارِدُ..مَا غَيْرُهُ يَسُدُّ فَالْفَرَائِدُ)

هو: أن يأتي بلفظة فصيحة تنزل من الكلام منزلة الفريدة من العِقد، وتدل على فصاحة المتكلم بها، بحيث لو سقطت..لم يسد غيرها مسدها

أمثلة:

{أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم}
- فـ{الرفث}..فريدة لا يقام غيرُها مقامَها

{أهُشُّ بها على غنمي}
- فـ{أهش}..فريدة يعز على الفصحاء الإتيان بمثلها

(يا دارَ عَبلَةَ بالجِواءِ تَكَلّمي، ..وَعِمي صَباحاً دارَ عبلةَ واسلَمي)
- *فـ(عِمي صَباحاً)..فريدةٌ في بابِها*

الـ(٨): التنكيت

(وَإِنْ يَجِئْ وَغَيْرُهُ سَدَّ وَلَهْ..تَخَصُّصٌ تَنْكِيتُهُمْ، فَاسْتَعْمِلَهْ)

هو: أن يقصد إلى لفظ يسد غيرُه مسده لولا نكتة فيه ترجح اختصاصه بالذكر..لكان القصد إليه دون غيره خطأ

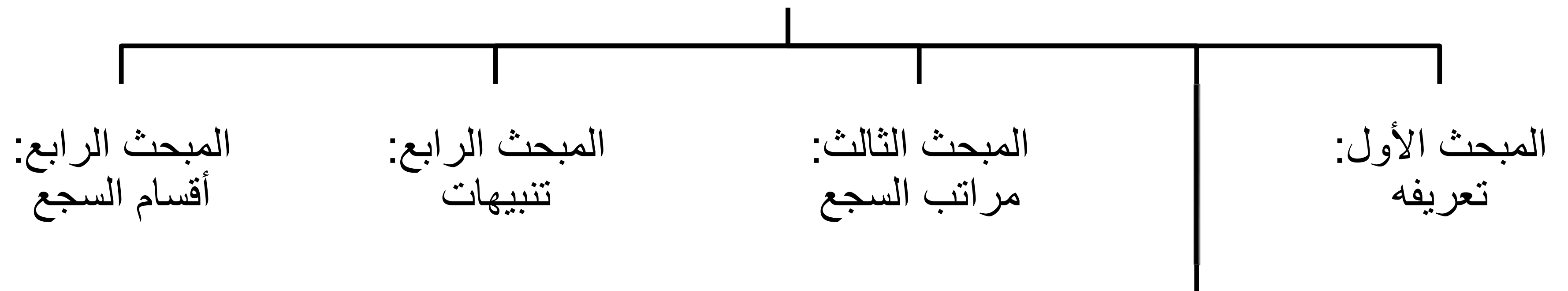
أمثلة:

{وأنه هُو رب الشعرى}
- فخصَّ {الشعرى} بالذكر دون سائر النجوم -وهو رب كل شيء-..لأن من العرب من عبد الشعرى، فأنزل الله ذلك ردًا على من ادّعى فيها الإلهية

الخنساء: (يُذَكّرُني طُلُوعُ الشمسِ صَخرًا..وأذكرُهُ لكلّ غُروبِ شَمْسِ)
- فخصَّت هذين الوقتين بالذكر، وإن كانت تذكرُهُ كلَّ وقتٍ..لما فيهما من النكتة المتضمنة المبالغة في الوصف بالشجاعة والكرم؛ لأن..
١- طلوع الشمس..وقت الغارات
٢- وغروبها..وقت وقود النيران للقرى

الـ(٩): السجع

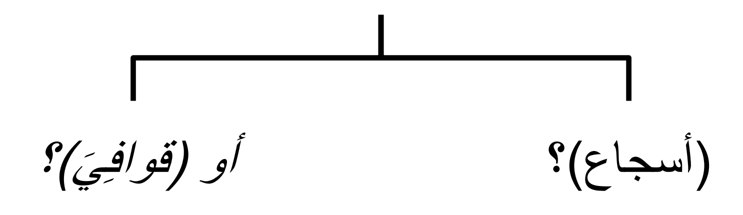
(السَّجْعُ أَنْ تَوَاطَأَ الفَوَاصِلُ..فِي خَتْمِهَا بِوَاحِدٍ)



المبحث الثاني:
مَسَائِل

أوَّلاً: الخلافُ في حُسنهِ

ثانياً: هل يجوز أن يُقال في فواصل القرآن..



المبحث الأول: تعريفه

تعريفه:

(السَّجْعُ أَنْ تَوَاطَأَ الفَوَاصِلُ..فِي خَتْمِهَا بِوَاحِدٍ)

<u>لُغـةً</u>: مـأخوذٌ مِـن (سـجع الحمـام) *وهو..هديرُه وتغريدُه*

<u>اصطلاحاً</u>: (*توافُقُ* الفاصلتين من النثر على حرف واحد)

وهذا..معنى قولهم: (السجع في النثر كالقافية في الشعر)

والفاصـلة هـي: الكلمـة الأخيـرة مـن الفقـرة - وسميت بذلك لأنها ينفصل عندها الكلامان

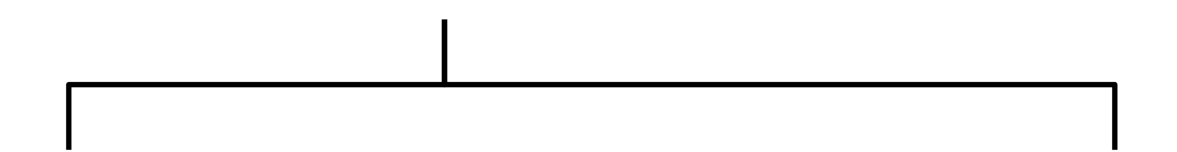
<u>وللسَّجْعِ إطلاقان:</u>

١ - علـى نفس الكلمـة الأخيـرة مـن الفقرة، باعتبار كونها موافقة للكلمة الأخيرة من الفقرة الأخرى في الحرف الآخِرِ

٢ - علـى نفـس توافقهمـا - وهو الإطـلاقُ المُـراد فـي قولِ الناظِمِ

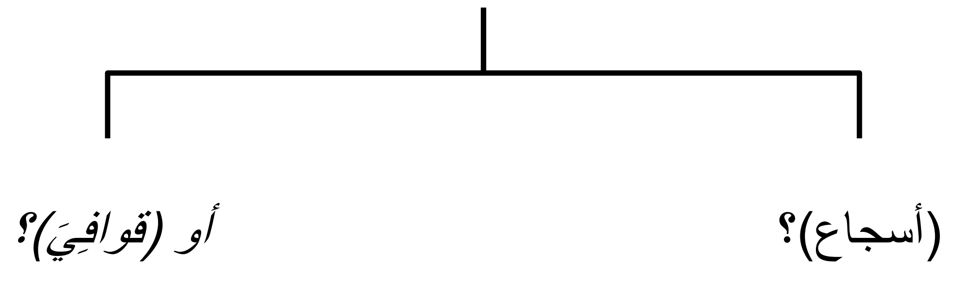
والمُـرادُ بـالتوافق بـين الفاصلتَينِ..اتفاقُها في حرف واحد بالنوع

المبحث الثاني: مَسَائِل

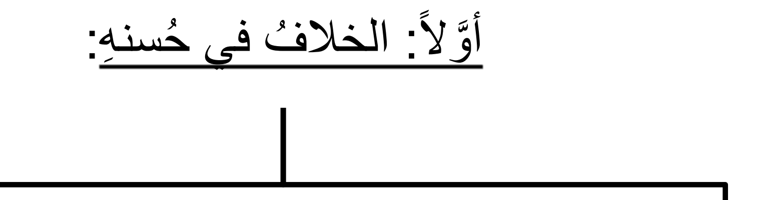


أوّلاً: الخلافُ في حُسنهِ

ثانياً: هل يجوز أن يُقال في فواصل القرآن..



أوَّلاً: الخلافُ في حُسنهِ:



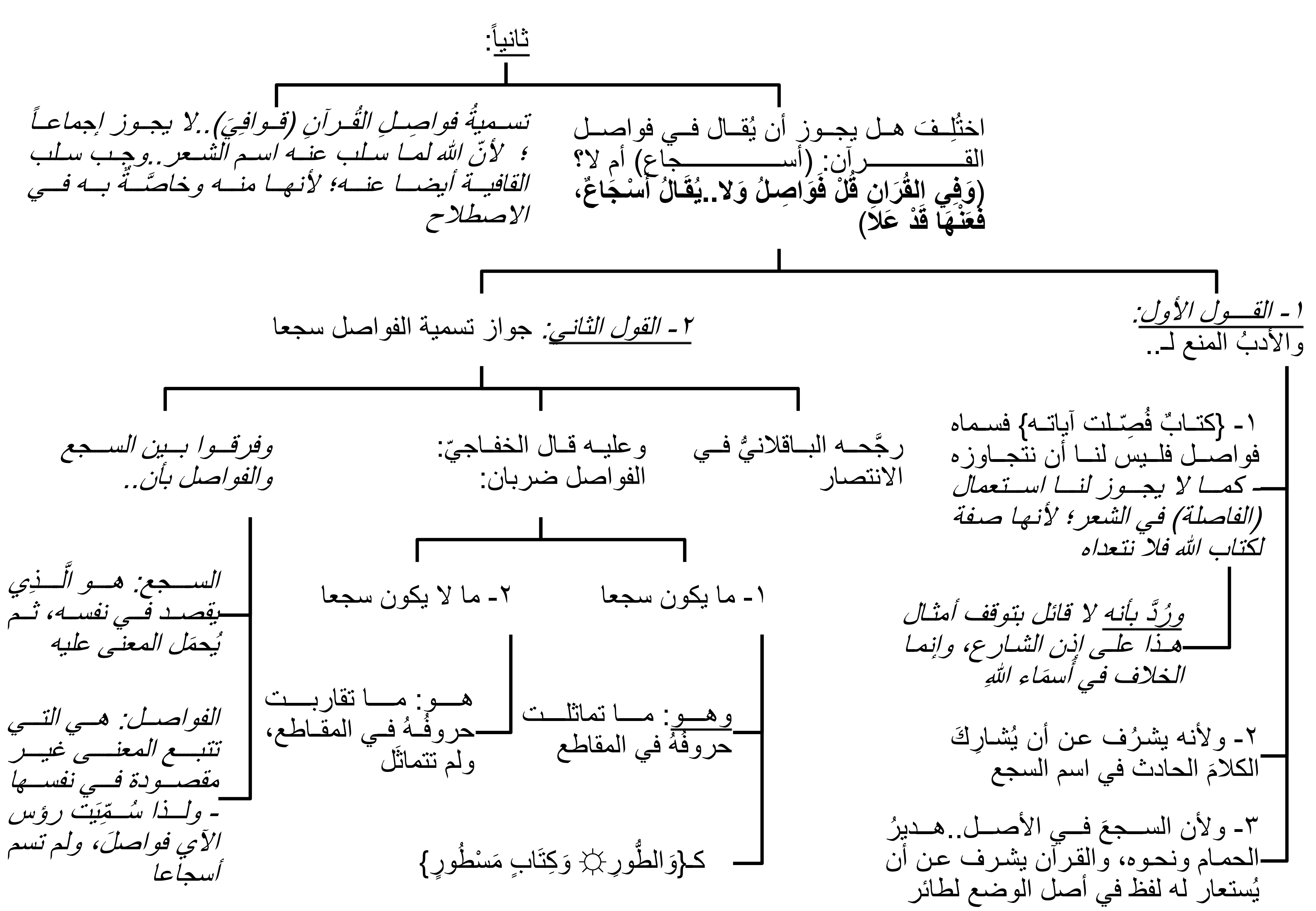
مِن الناسِ مَن قبَّحَهُ؛ لحديث «أسجعا كسجع الجاهلية»
- ورُدَّ بأنَّهُ..

وعَدَّهُ الرُّمانيُّ عيباً
- وكأنَّهُ أراد به ما قُصِدَ لفظُه وجُعِلَ المعنى تابعاً لهُ

١- إنما أنكر سجع الجاهلية لا مطلق السجع

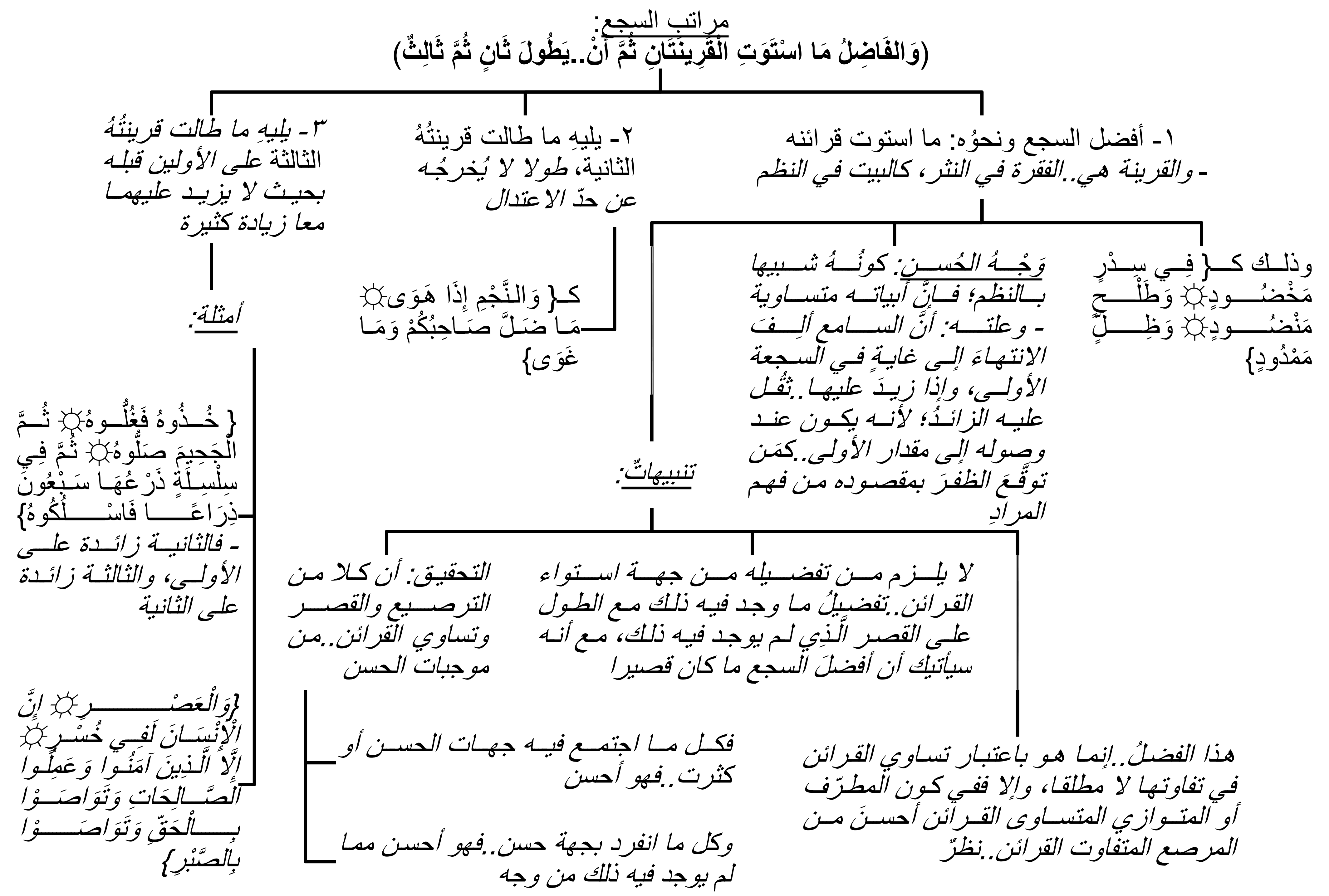
٢- ابن النفيس: (يكفي في حسنِهِ..ورودُ القرآن به، ولا يقدح في ذلك خلوه في بعض الآيات؛ لأن الحسن قد يقتضي المقام الانتقال إلى أحسن منه)

الخفاجي: (السجعُ محمودٌ لا على الدوام، ولذلك لم تجئ فواصل القرآن كلها عليه)

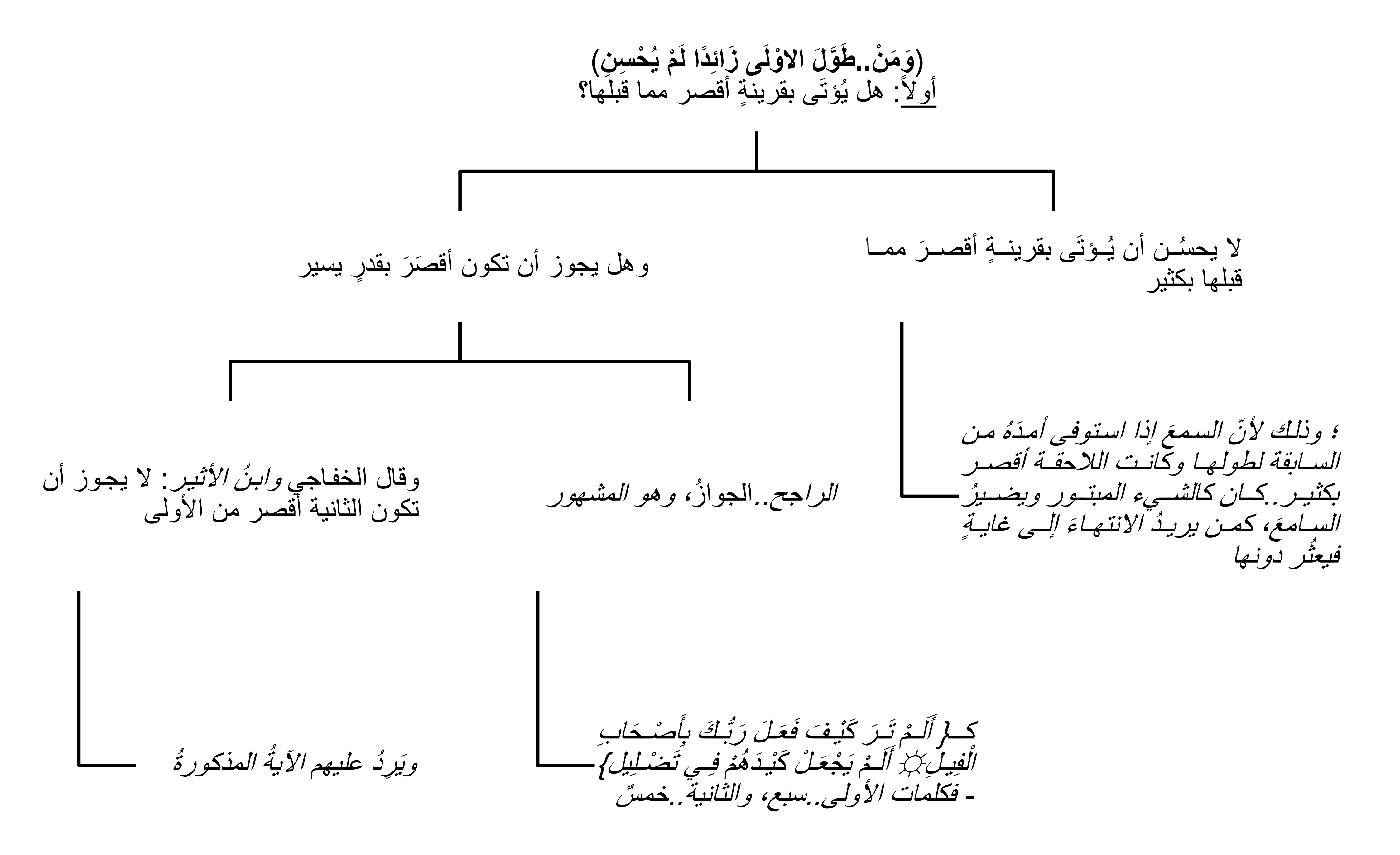


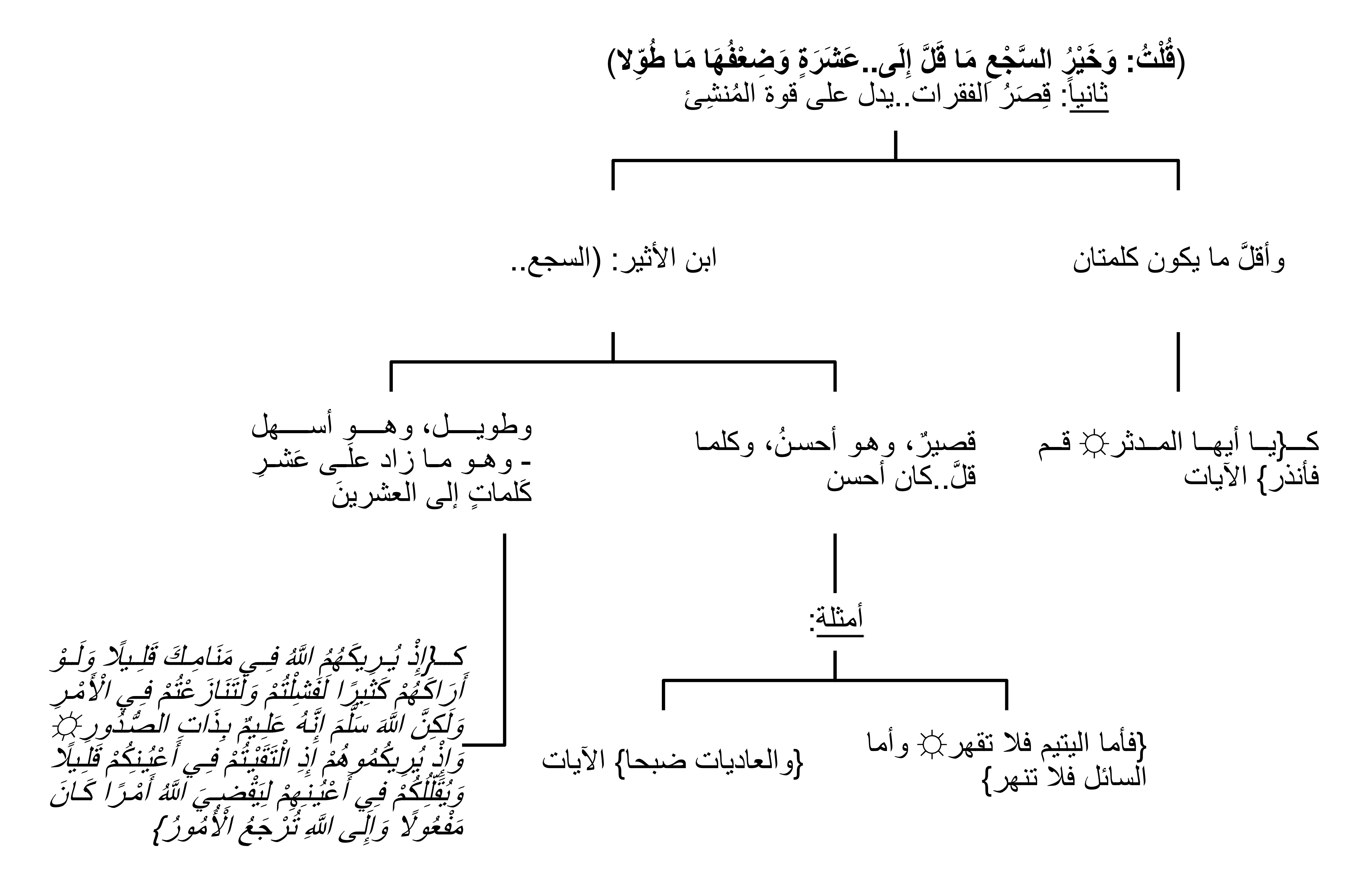
ثانياً:
اختُلِفَ هل يجوز أن يُقال في فواصل القرآن: (أسجاع) أم لا؟
(وَفِي الْقُرَانِ قُلْ فَوَاصِلُ وَلا..يُقَالُ أَسْجَاعٌ، فَعَنْهَا قَدْ عَلاَ)
تسميةُ فواصِلِ القُرآنِ (قوافِيَ)..لا يجوز إجماعاً ؛ لأنّ الله لما سلب عنه اسم الشعر..وجب سلب القافية أيضا عنه؛ لأنها منه وخاصَّةٌ به في الاصطلاح
١- القول الأول: والأدبُ المنع لـ..
٢- القول الثاني: جواز تسمية الفواصل سجعا
١- {كتابٌ فُصِّلت آياته} فسماه فواصل فليس لنا أن نتجاوزه - كما لا يجوز لنا استعمال (الفاصلة) في الشعر؛ لأنها صفة لكتاب الله فلا نتعداه
ورُدَّ بأنه لا قائل بتوقف أمثال هذا على إذن الشارع، وإنما الخلاف في أسماء اللهِ
٢- ولأنه يشرُف عن أن يُشارِكَ الكلامَ الحادث في اسم السجع
٣- ولأن السجعَ في الأصل..هديرُ الحمام ونحوه، والقرآن يشرف عن أن يُستعار له لفظ في أصل الوضع لطائر
رجَّحه الباقلانيُّ في الانتصار
وعليه قال الخفاجيّ: الفواصل ضربان:
١- ما يكون سجعا
وهو: ما تماثلت حروفُهُ في المقاطع
كـ{وَالطُّورِ☼ وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ}
٢- ما لا يكون سجعا
هو: ما تقاربت حروفُهُ في المقاطع، ولم تتماثَل
وفرقوا بين السجع والفواصل بأن..
السجع: هو الَّذِي يقصد في نفسه، ثم يُحمَل المعنى عليه
الفواصل: هي التي تتبع المعنى غير مقصودة في نفسها - ولذا سُمِّيَت رؤس الآي فواصلَ، ولم تسم أسجاعا

المبحث الثالث:
مراتب السجع


مراتب السجع:
(وَالفَاضِلُ مَا اسْتَوَتِ الْقَرِينَتَانِ ثُمَّ أَنْ..يَطُولَ ثَانٍ ثُمَّ ثَالِثٌ)
١- أفضل السجع ونحوُه: ما استوت قرائنه
- والقرينة هي..الفقرة في النثر، كالبيت في النظم
وذلك كـ{ فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ۞ وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ۞ وَظِلٍّ مَمْدُودٍ}
وَجْهُ الحُسنِ: كونُهُ شبيها بالنظم؛ فإنَّ أبياته متساوية - وعلته: أنَّ السامع ألِفَ الانتهاءَ إلى غايةٍ في السجعة الأولى، وإذا زِيدَ عليها..ثَقُل عليه الزائدُ؛ لأنه يكون عند وصوله إلى مقدار الأولى..كمَن توقَّعَ الظفرَ بمقصوده من فهم المرادِ
تنبيهاتٌ:
لا يلزم من تفضيله من جهة استواء القرائن..تفضيلُ ما وجد فيه ذلك مع الطول على القصر الَّذِي لم يوجد فيه ذلك، مع أنه سيأتيك أن أفضلَ السجع ما كان قصيرا
هذا الفضلُ..إنما هو باعتبار تساوي القرائن في تفاوتها لا مطلقا، وإلا ففي كون المطرّف أو المتوازي المتساوى القرائن أحسنَ من المرصع المتفاوت القرائن..نظرٌ
التحقيق: أن كلا من الترصيع والقصر وتساوي القرائن..من موجبات الحسن
فكل ما اجتمع فيه جهات الحسن أو كثرت..فهو أحسن
وكل ما انفرد بجهة حسن..فهو أحسن مما لم يوجد فيه ذلك من وجه
٢- يليهِ ما طالت قرينتُهُ الثانية، طولا لا يُخرجُه عن حدّ الاعتدال
كـ{ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى۞ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى}
٣- يليهِ ما طالت قرينتُهُ الثالثة على الأولين قبله بحيث لا يزيد عليهما معا زيادة كثيرة
أمثلة:
{ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ۞ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ۞ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ}
- فالثانية زائدة على الأولى، والثالثة زائدة على الثانية
{وَالْعَصْرِ۞ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ۞ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ}

المبحث الرابع: تنبيهات

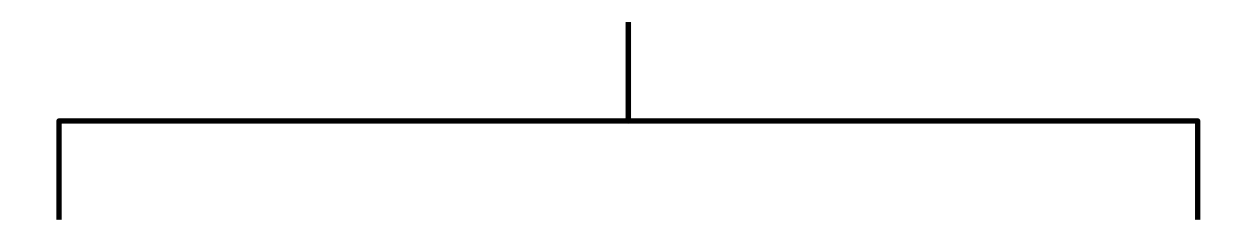

(وَمَنْ..طَوَّلَ الاوْلَى زَائِدًا لَمْ يُحْسِنِ)
أولاً: هل يُؤتَى بقرينةٍ أقصر مما قبلها؟
لا يحسُـن أن يُـؤتَى بقرينــةٍ أقصـرَ ممـا قبلها بكثير
وهل يجوز أن تكون أقصَرَ بقدرٍ يسير
؛ وذلك لأنّ السمعَ إذا استوفى أمدَهُ من السـابقة لطولـهـا وكانـت اللاحقـة أقصـر بكثيـر..كـان كالشـيء المبتـور ويضيرُ السـامعَ، كمـن يريـدُ الانتهـاءَ إلـى غايـةٍ فيعثُر دونـها
الراجح..الجوازُ، وهو المشهور
وقال الخفاجي وابنُ الأثير: لا يجوز أن تكون الثانية أقصر من الأولى
كــ{ أَلَـمْ تَـرَ كَيْـفَ فَعَـلَ رَبُّـكَ بِأَصْـحَابِ الْفِيـلِ☼ أَلَـمْ يَجْعَـلْ كَيْـدَهُمْ فِـي تَضْـلِيلٍ} - فكلمات الأولى..سبع، والثانية..خمسٌ
ويَرِدُ عليهم الآيةُ المذكورةُ


(قُلْتُ: وَخَيْرُ السَّجْعِ مَا قَلَّ إِلَى..عَشَرَةٍ وَضِعْفُهَا مَا طُوِّلا)
ثانياً: قِصَرُ الفقرات..يدل على قوة المُنشِئ
وأقلَّ ما يكون كلمتان
ابن الأثير: (السجع..
كـ{يا أيها المدثر☼ قم فأنذر} الآيات
قصيرٌ، وهو أحسنُ، وكلما قلَّ..كان أحسن
وطويل، وهو أسهل - وهو ما زاد على عَشرِ كَلماتٍ إلى العشرينَ
أمثلة:
{فأما اليتيم فلا تقهر☼ وأما السائل فلا تنهر}
{والعاديات ضبحا} الآيات
كـ{إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ☼ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ الْتَقَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ}

ثالثا: يجب بناء أواخر الأسجاع على السكون

(وَكُلَّ الاعْجَازِ ابْنِهَا وَسَكِّن)

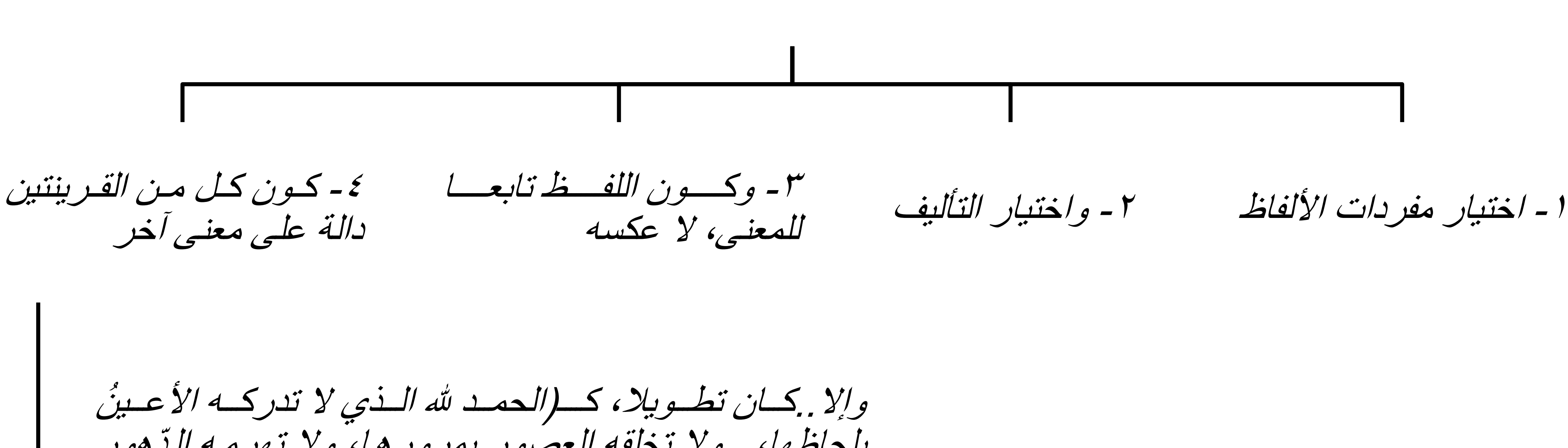
؛ ليتم التواطؤ والتزاوجُ؛ *إذ لا يتم ذلك في كل صورة إلا بالوقف والبناء على السكون*



وذلك كقولهم: (ما أبعد ما فاتْ/ وما أقرب ما هو آتْ) *- فلو وصلته..لاقتضى حكمُ الإعـرَاب مخالفـةَ حركـةِ إحداهما للأخرى فيفوت المقصودُ*

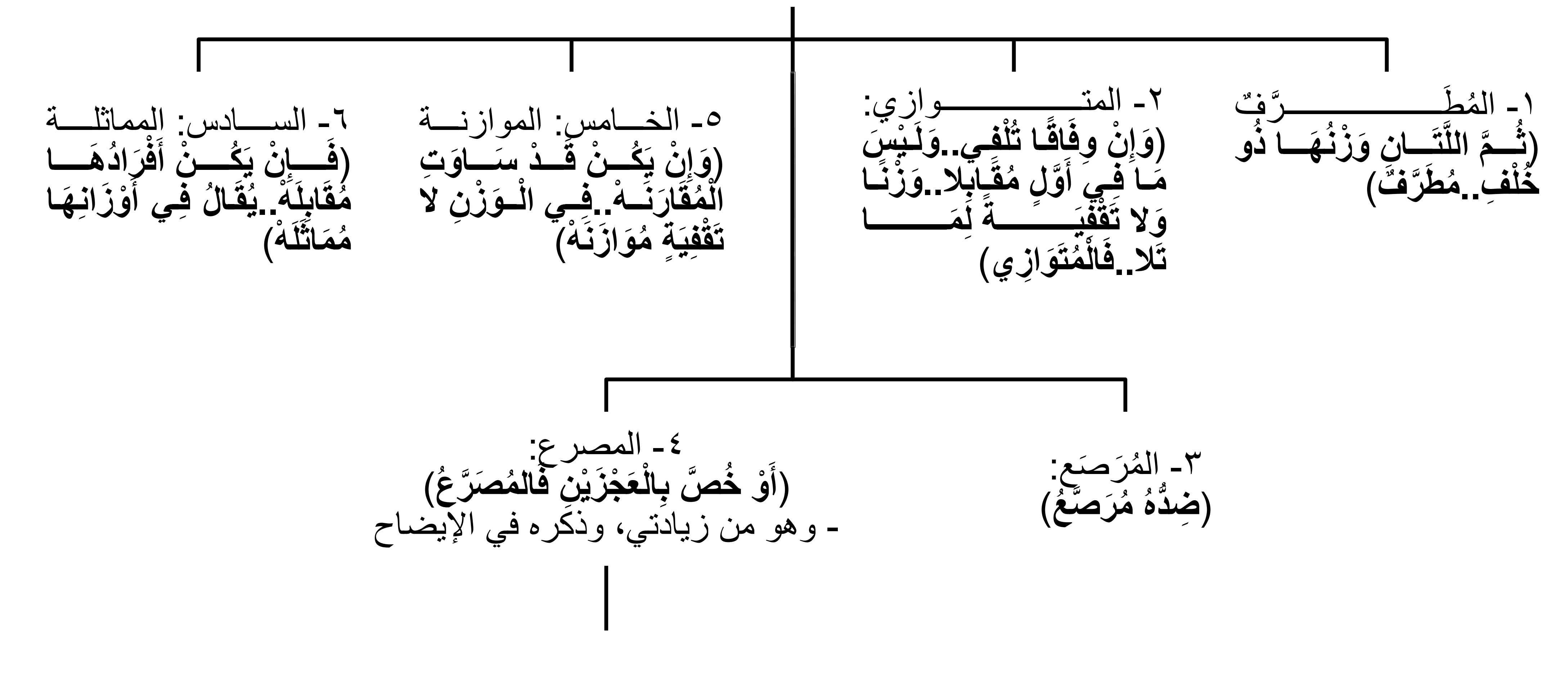
تنبيهٌ: العصام: (إن لم تقف على الفاصلة بين المختلفتي الإعـرَاب..فلا يخرج الكلام به عن السجع ؛ وذلك لصدق تعريفه عليه، وهو توطو الفاصلتين على حرفٍ، وإنما يفوت به الغرضُ منه - فما في عبارة التفتازانيّ مِن أنه لو اعتبر الحركة..لفات السجعُ مسامحةٌ).

رابعاً: قال ابن الأثير: يحتاج السجع إلى أربع شرائط

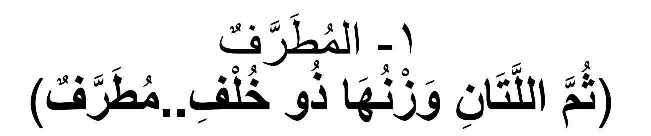


وإلا ..كان تطويلا، كـ(الحمد لله الذي لا تدركه الأعينُ بلحاظها، ...ولا تخلقه العصور بمرورها، ولا تهرمه الدّهور بكرورها، والصّلاة على من لا يرى للكفر أثراً إلا طمسه ومحاه، ولا رسما إلا أزاله وعفّاه

لأنَّهُ لا فرق بين عدم إخلاق مرور العصور وعدم إهرام كرور الدهور، ولا بين محو الأثر وعفو الرسم



وقَسَّمَهُ صاحبُ التبيان *تبعا لغيره* إلى ثمانية أقسام:



١- المُطَرَّفُ
(ثُمَّ اللَّتَانِ وَزْنُهَا ذُو خُلْفِ..مُطَرَّفٌ)

هُو: أن تختلف الفاصلتان في الوزنِ *العروضيّ*

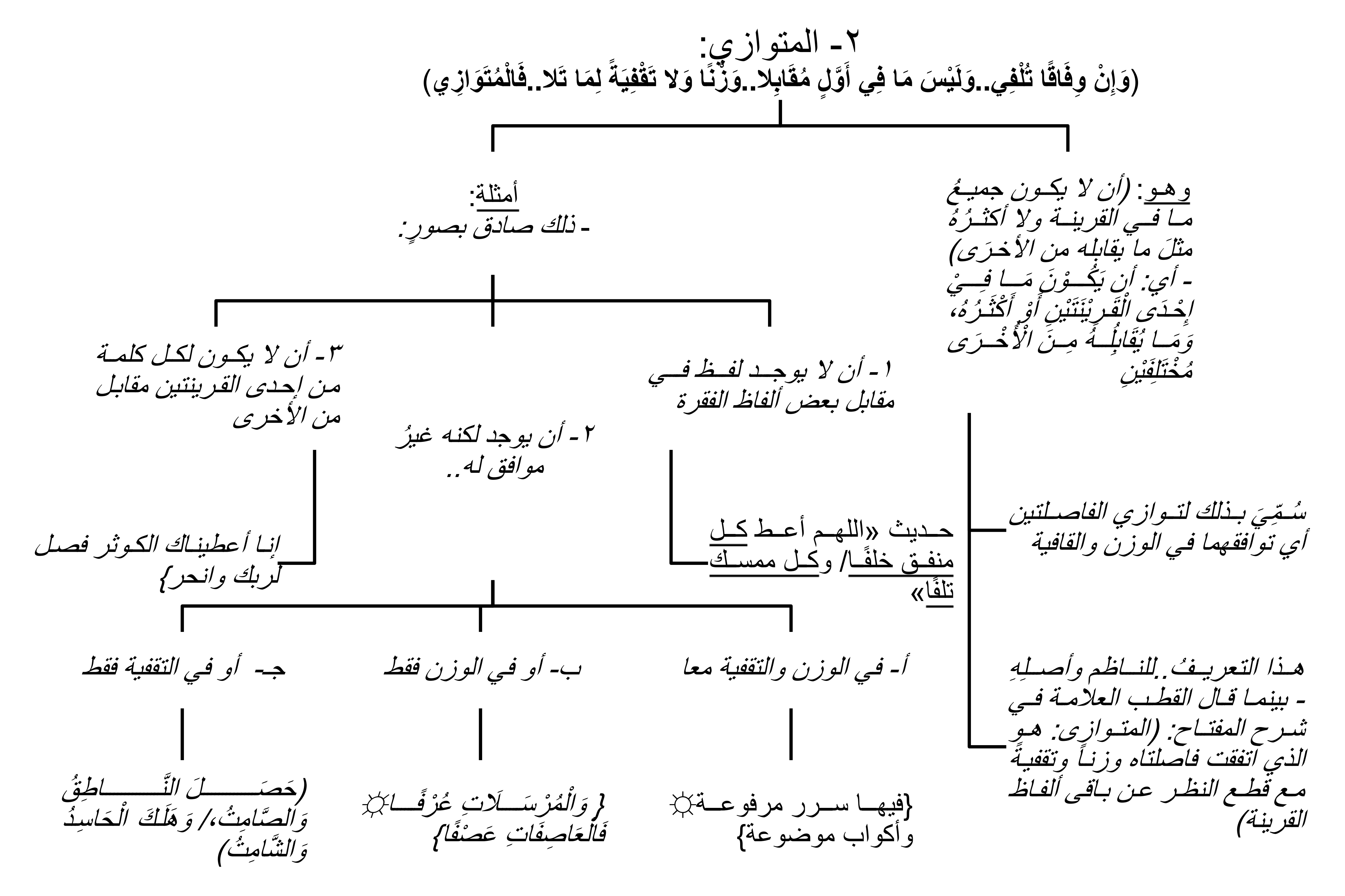
وسُمِّي به لكون وزن الفاصلة الثانية حديثا غيرَ وزن الأولى - فالمطرَّفُ لغةً..هو الحديث من المالِ

وقُيِّدَ الوزنُ بالعروضيِّ الذي يلحظ فيه مقابلة المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن مع قطع النظر عن أصالة الحروف وزيادتها..احترازا عن الوزن التصريفي الملحوظ فيه ذلك أيضا ؛ لأنّ مثل {الكوثر} و{انحر} قد جُعِلَا مما لم يختلف في الوزن مع تخالف وزنهما التصريفيّ

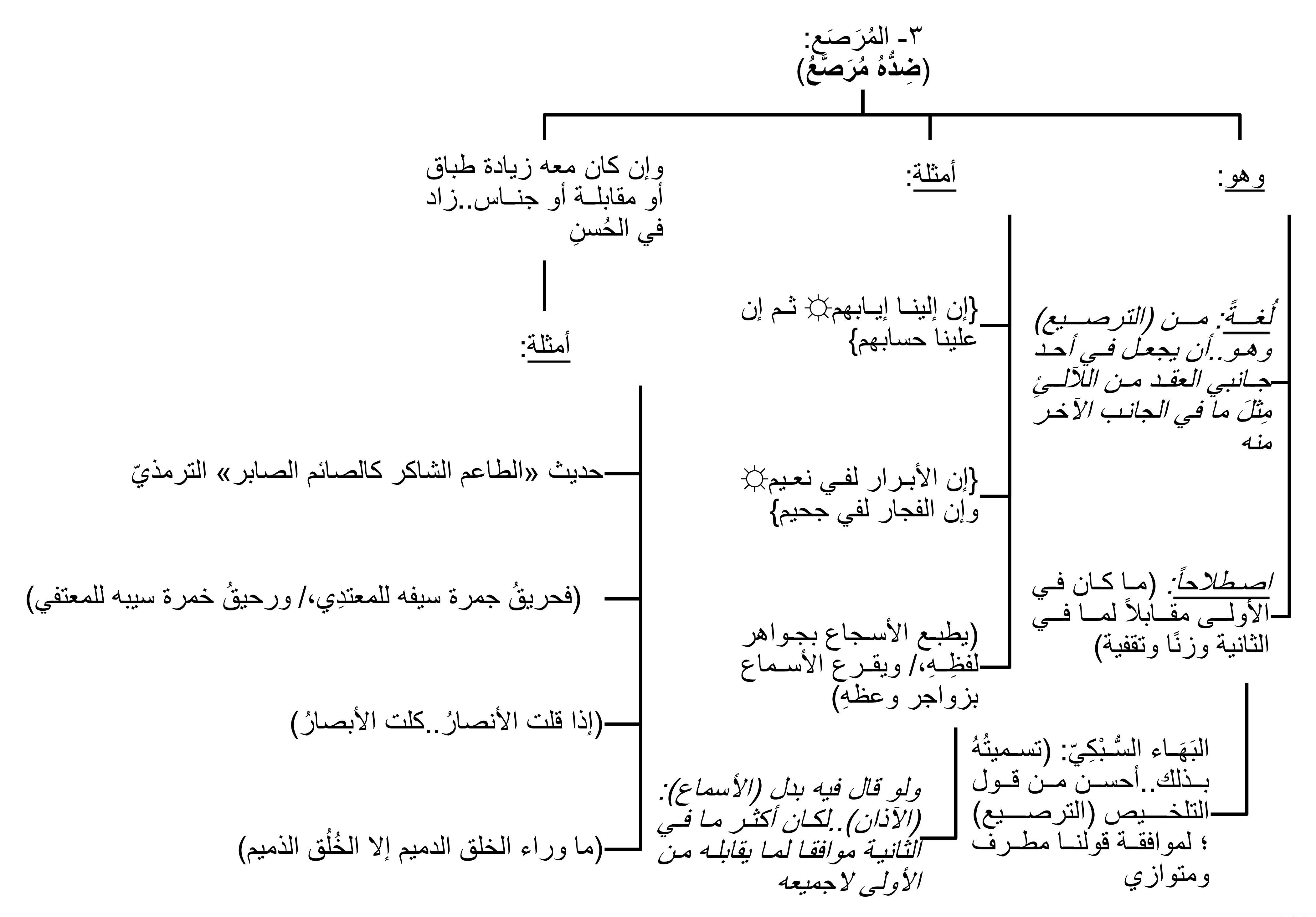
أمثلة:

{مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا۝ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا}

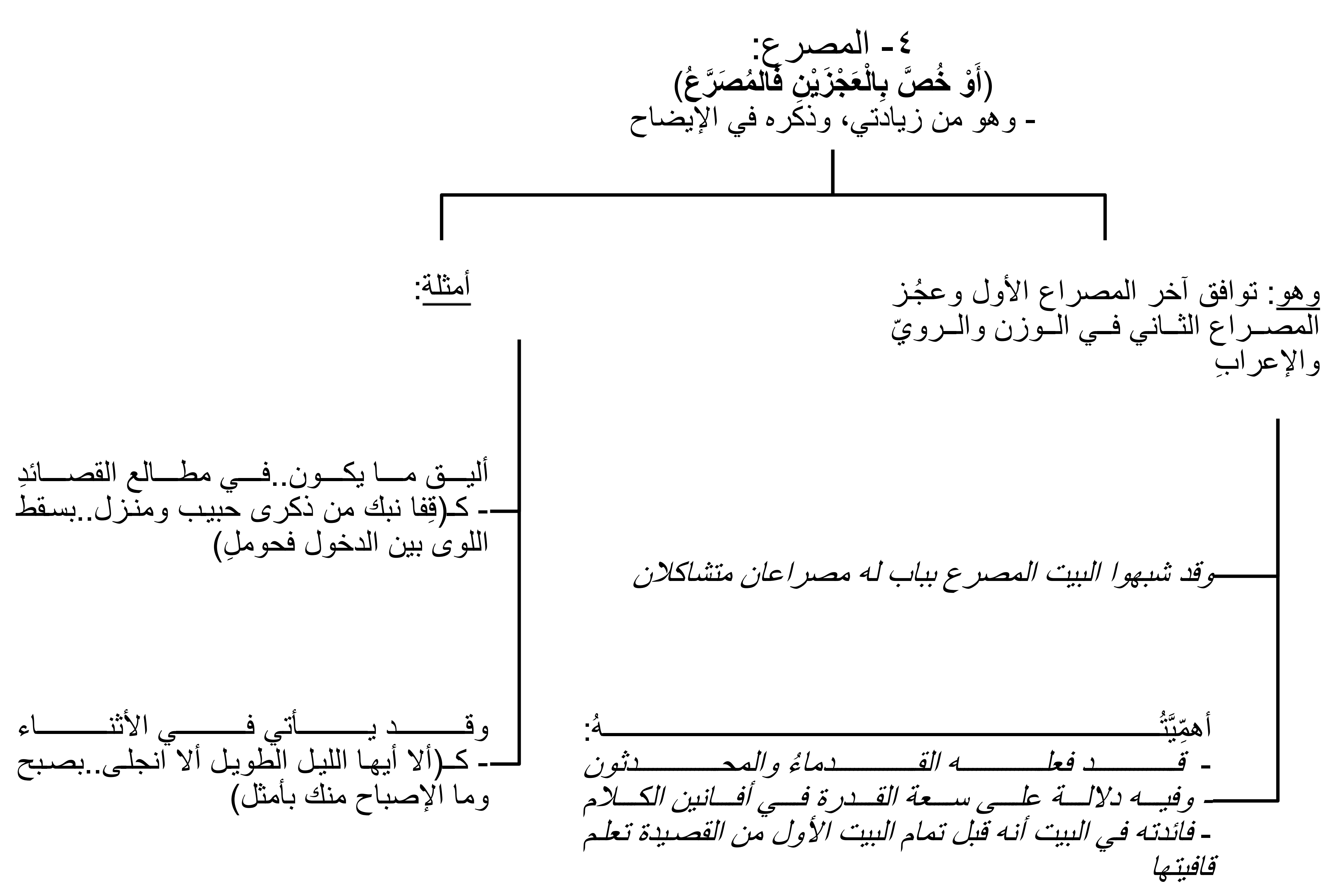
قولهم: (جنابُه محطُّ الرحالِ/ ومخيَّمُ الآمالِ)



٢- المتوازي:
(وَإِنْ وِفَاقًا تُلْفِي..وَلَيْسَ مَا فِي أَوَّلٍ مُقَابِلا..وَزْنًا وَلا تَقْفِيَةً لِمَا تَلا..فَالْمُتَوَازِي)
وهو: (أن لا يكون جميعُ ما في القرينة ولا أكثرُهُ مثلَ ما يقابله من الأخرَى)
- أي: أن يَكُوْنَ مَا فِيْ إِحْدَى الْقَرِيْنَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرُهُ، وَمَا يُقَابِلُهُ مِنَ الْأُخْرَى مُخْتَلِفَيْنِ
سُمِّيَ بذلك لتوازي الفاصلتين أي توافقهما في الوزن والقافية
هذا التعريفُ..للناظم وأصلِهِ - بينما قال القطب العلامة في شرح المفتاح: (المتوازي: هو الذي اتفقت فاصلتاه وزناً وتقفيةً مع قطع النظر عن باقى ألفاظ القرينة)
أمثلة:
- ذلك صادق بصورٍ:
١- أن لا يوجد لفظ في مقابل بعض ألفاظ الفقرة
حديث «اللهم أعط كل منفق خلفًا/ وكل ممسك تلفًا»
٢- أن يوجد لكنه غيرُ موافق له..
٣- أن لا يكون لكل كلمة من إحدى القرينتين مقابل من الأخرى
إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر}
أ- في الوزن والتقفية معا
{فيها سرر مرفوعة☼ وأكواب موضوعة}
ب- أو في الوزن فقط
{ وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا☼ فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا}
جـ- أو في التقفية فقط
(حَصَلَ النَّاطِقُ وَالصَّامِتُ،/ وَهَلَكَ الْحَاسِدُ وَالشَّامِتُ)

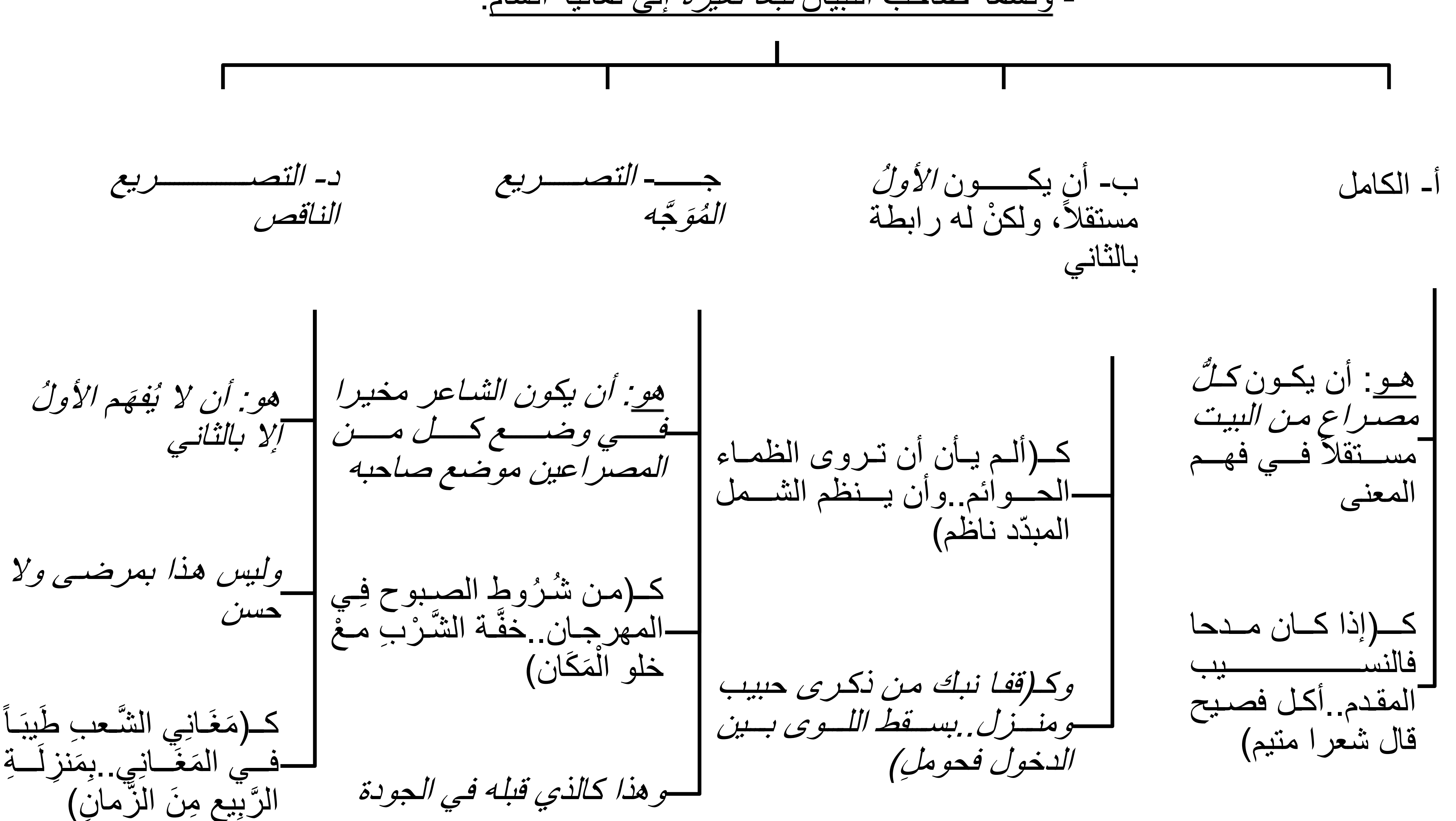


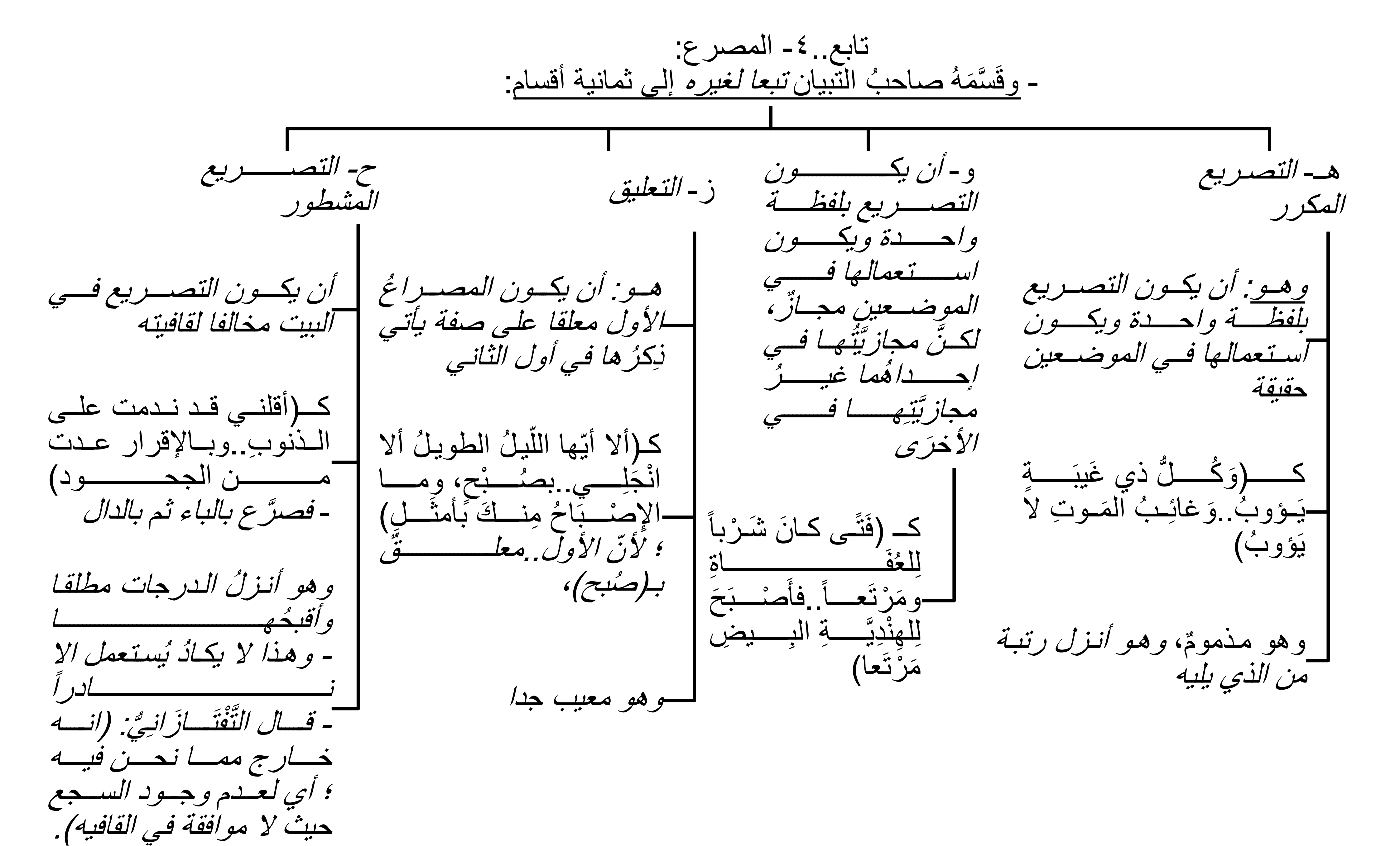
٣- المُرَصَع:
(ضِدُّهُ مُرَصَّعُ)
وهو:
لُغـــةً: مـــن (الترصـــيع) وهـو..أن يجعل فـي أحـد جـانبي العقـد مـن اللآلـئ مِثلَ ما في الجانب الآخر منه
اصطلاحاً: (مـا كـان فـي الأولـى مقـابلاً لمـا فـي الثانية وزنًا وتقفية)
البَهَـاء السُّبْكِيّ: (تسميتُهُ بـذلك..أحسـن مـن قـول التلخـيص (الترصـيع) ؛ لموافقـة قولنـا مطـرف ومتوازي
أمثلة:
{إن إلينـا إيـابهم☼ ثـم إن علينا حسابهم}
{إن الأبـرار لفـي نعيم☼ وإن الفجار لفي جحيم}
(يطبـع الأسـجاع بجـواهر لفظِـهِ،/ ويقـرع الأسـماع بزواجر وعظِهِ)
ولو قال فيه بدل (الأسماع): (الآذان)..لكان أكثر ما في الثانية موافقا لما يقابله من الأولى لا جميعه
وإن كان معه زيادة طباق أو مقابلـة أو جنـاس..زاد في الحُسنِ
أمثلة:
حديث «الطاعم الشاكر كالصائم الصابر» الترمذيّ
(فحريقُ جمرة سيفه للمعتدِي،/ ورحيقُ خمرة سيبه للمعتفي)
(إذا قلت الأنصارُ..كلت الأبصارُ)
(ما وراء الخلق الدميم إلا الخُلُق الذميم)


٤ـ المصرع:
(أَوْ خُصَّ بِالْعَجْزَيْنِ فَالمُصَرَّعُ)
- وهو من زيادتي، وذكره في الإيضاح
وهو: توافق آخر المصراع الأول وعجُز المصــراع الثــاني فــي الــوزن والــرويّ والإعرابِ
وقد شبهوا البيت المصرع بباب له مصراعان متشاكلان
أهمِّيَّتُهُ:
- قد فعله القدماءُ والمحدثون
- وفيه دلالة على سعة القدرة في أفانين الكلام
- فائدته في البيت أنه قبل تمام البيت الأول من القصيدة تعلم قافيتها
أمثلة:
أليق ما يكون..في مطالع القصائدِ
- كـ(قِفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل..بسقط اللوى بين الدخول فحوملِ)
وقد يأتي في الأثناء
- كـ(ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى..بصبح وما الإصباح منك بأمثل)

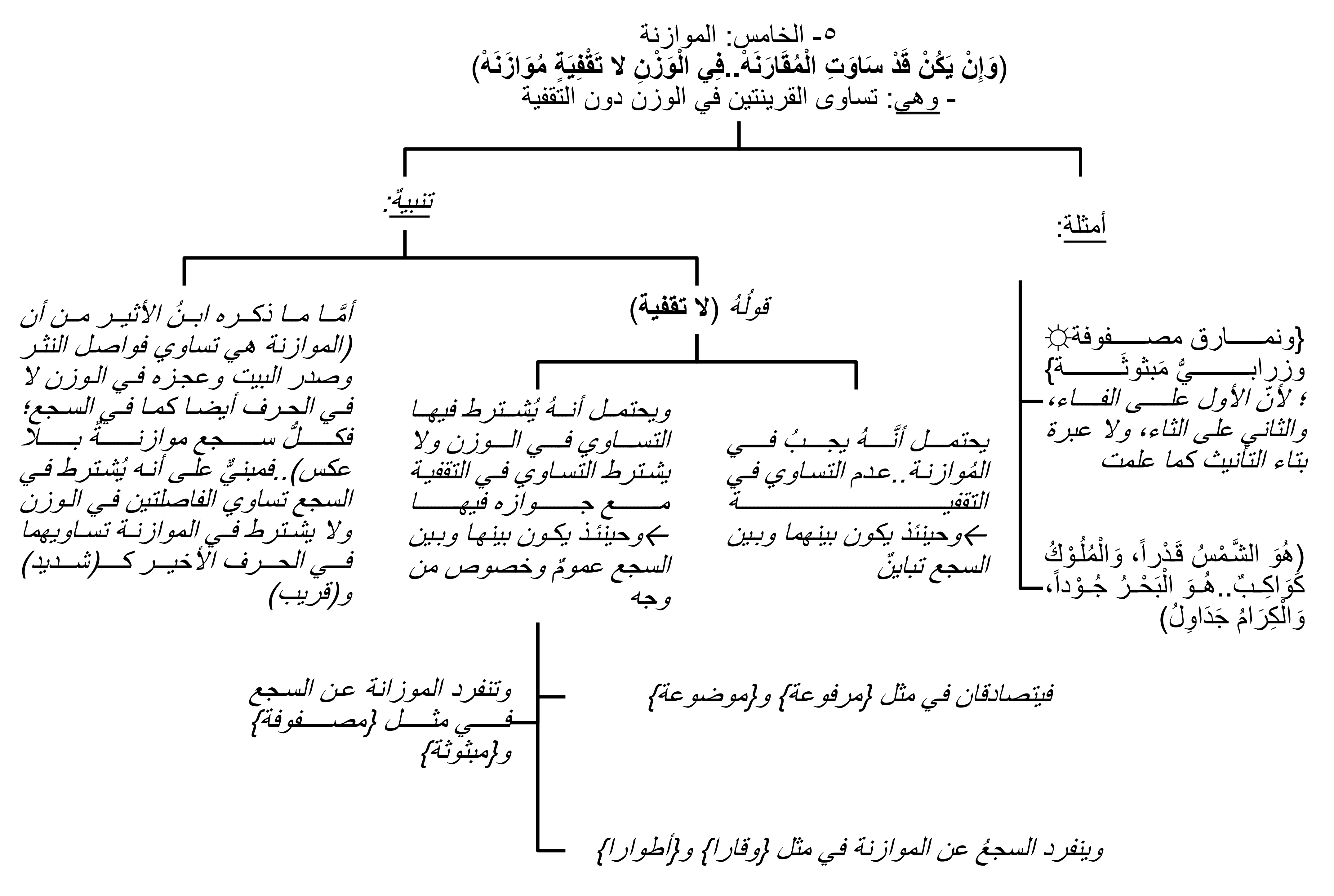
تابع..٤- المصرع:

- وقَسَّمَهُ صاحبُ التبيان *تبعا لغيره* إلى ثمانية أقسام:





تابع..٤- المصرع:
- وقَسَّمَهُ صاحبُ التبيان تبعا لغيره إلى ثمانية أقسام:
هـ- التصريع المكرر
وهو: أن يكون التصريع بلفظة واحدة ويكون استعمالها في الموضعين حقيقة
كـ(وَكُلُّ ذي غَيبَةٍ يَؤوبُ..وَغائِبُ المَوتِ لا يَؤوبُ)
وهو مذمومٌ، وهو أنزل رتبة من الذي يليه
و- أن يكون التصريع بلفظة واحدة ويكون استعمالها في الموضعين مجازٌ، لكنَّ مجازيَّتُها في إحداهُما غيرُ مجازيَّتِها في الأخرَى
كـ(فَتًى كانَ شَرْباً لِلعُفَاةِ ومَرْتَعاً..فأَصْبَحَ لِلهِنْدِيَّةِ البِيضِ مَرْتَعا)
ز- التعليق
هو: أن يكون المصراعُ الأول معلقا على صفة يأتي ذِكرُها في أول الثاني
كـ(ألا أيّها اللّيلُ الطويلُ ألا انْجَلِي..بصُبْحٍ، وما الإصْبَاحُ مِنكَ بأمثَلِ) ؛ لأنّ الأول..معلَّقٌ بـ(صُبح)،
وهو معيب جدا
ح- التصريع المشطور
أن يكون التصريع في البيت مخالفا لقافيته
كـ(أقلني قد ندمت على الذنوبِ..وبالإقرار عدت من الجحود)
- فصرَّع بالباء ثم بالدال
وهو أنزلُ الدرجات مطلقا وأقبحُها
- وهذا لا يكادُ يُستعمل الا نادراً
- قال التَّفْتَازانِيُّ: (انه خارج مما نحن فيه ؛ أي لعدم وجود السجع حيث لا موافقة في القافيه).


٥- الخامس: الموازنة
(وَإِنْ يَكُنْ قَدْ سَاوَتِ الْمُقَارَنَهْ..فِي الْوَزْنِ لا تَقْفِيَةٍ مُوَازَنَهْ)
- وهي: تساوى القرينتين في الوزن دون التقفية
أمثلة:
{ونمارق مصفوفة☼وزرابيُّ مَبثوثَة} ؛ لأنّ الأول على الفاء، والثاني على الثاء، ولا عبرة بتاء التأنيث كما علمت
(هُوَ الشَّمْسُ قَدْراً، وَالْمُلُوْكُ كَوَاكِبٌ..هُوَ الْبَحْرُ جُوْداً، وَالْكِرَامُ جَدَاوِلُ)
تنبيهٌ:
قولُهُ (لا تقفية)
يحتمل أنَّهُ يجبُ في المُوازنة..عدم التساوي في التقفية
←وحينئذ يكون بينهما وبين السجع تباينٌ
ويحتمل أنهُ يُشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية مع جوازه فيها
←وحينئذ يكون بينها وبين السجع عمومٌ وخصوص من وجه
فيتصادقان في مثل {مرفوعة} و{موضوعة}
وتنفرد الموازنة عن السجع في مثل {مصفوفة} و{مبثوثة}
وينفرد السجعُ عن الموازنة في مثل {وقارا} و{أطوارا}
أمَّا ما ذكره ابنُ الأثير من أن (الموازنة هي تساوي فواصل النثر وصدر البيت وعجزه في الوزن لا في الحرف أيضا كما في السجع؛ فكلُّ سجع موازنةٌ بلا عكس)..فمبنيٌّ على أنه يُشترط في السجع تساوي الفاصلتين في الوزن ولا يشترط في الموازنة تساويهما في الحرف الأخير كـ(شديد) و(قريب)

٦- السادس: المماثلة

(فَإِنْ يَكُنْ أَفْرَادُهَا مُقَابِلَهْ..يُقَالُ فِي أَوْزَانِهَا مُمَاثَلَهْ)

- هي: أن تَتَساوَيَا في الوزن دُون التقفية، وتكون أفرادُ الأولى مقابلةً لما في الثانية على حدّ ما تقدم في المتوازي والمُرَصَّع

أمثلة:

{وآتيناهما الكتاب المستبين☼ وهديناهما الصراط المستقيم}

وفي التمثيل بالآية المذكورة للمتفق وزنا لا تقفية..نظرٌ ؛ لجواز أن يكون {الصراط المستقيم} جزءَ القرينة ويكون آخرها {وتركنا عليهما في الآخرين} كما هو الظاهرُ فلا تكون تلك الفاصلة غير مقفاة

(مَها الوحش إلا أنّ هاتا أوانِسٌ..قَنا الخطِّ إلا أنّ تلْك ذَوابِلُ)

مسائل:

مُناقشة:

قال التفتازانيُّ: المِثالان المذكوران..لِما يكون أكثر ما في إحدى القرينتين مثل ما يقابله من الأخرى ؛ إذْ لَا يتحقق تماثل الوزن في {آتيناهما} و{هديناهما}

- أما مِثالُ ما يكون جميعُ ما في إحدى القرنيتين مِثل ما يقابله من الأخرَى..فـ(فأحجمَ لمّا لم يجد فيك مطعماً..وأقدَمَ لَمّا لمْ يجدْ عَنكَ مَهرَبا)

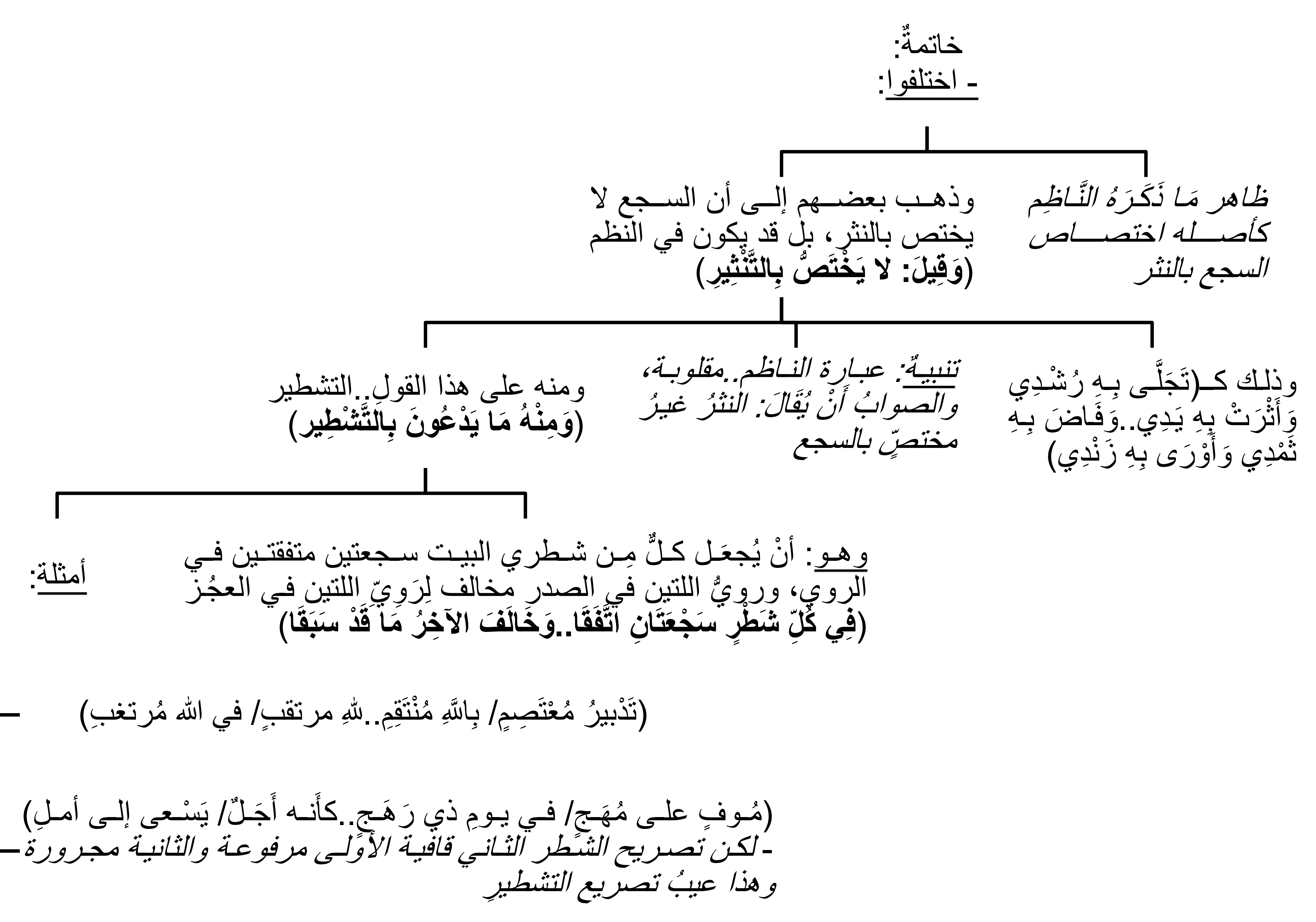
وَنَظَّرَ فِيه العصام بما حاصله أنَّ قوله (لمَّا لم يجد)..في المصراعين لم يصح أن يكونا متقابلين ؛ إذا الشيء لا يقابل نفسه، فهذا البيت أيضا مثال للأكثر).

اختلفوا:

ظاهر صنيع النَّاظِم أن الموازنة والمماثلة من أقسام السجع وضروبه - فهو على هذا أَربَعَة أقسام

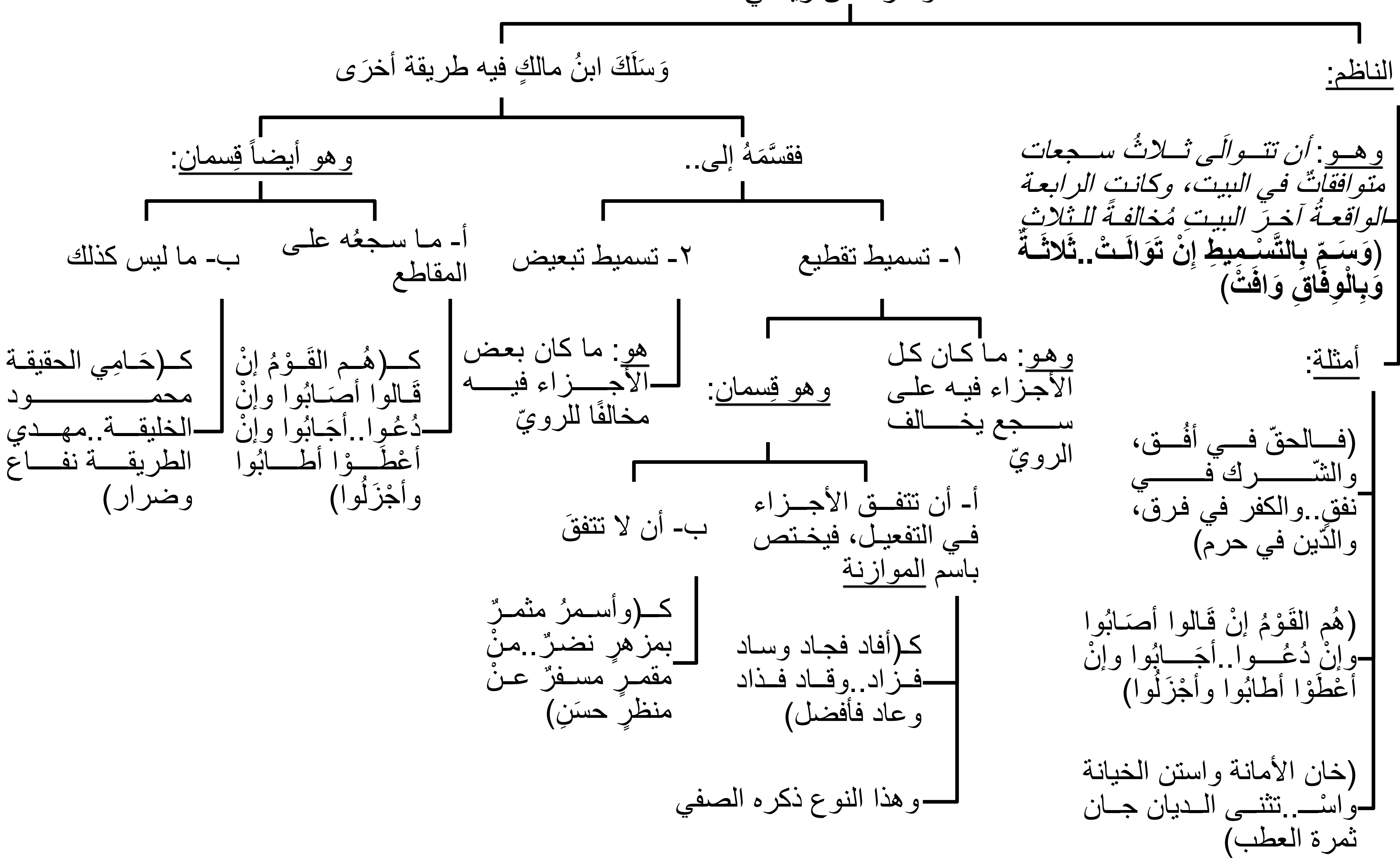
ومنهم من لم يعدهما منه وجعلهما نوعين مستقلين من المحسنات اللفظية - السُّبْكِيّ: (وهو الصحيح)

ولا تختص المماثلة بالشعر، كما ذهب إليه بعضهم، ولا تختص الموازنة بالنثر، كما فهمه بعضُهم ←بل هُما جاريان فيهما، فلذلك أوردنا لكل منهما مثالين أَحَدهمَا نثر والآخر شعر


خاتمةٌ:
- اختلفوا:
ظاهر مَا ذَكَرَهُ النَّاظِم كأصله اختصاص السجع بالنثر
وذهب بعضهم إلى أن السجع لا يختص بالنثر، بل قد يكون في النظم
(وَقِيلَ: لا يَخْتَصُّ بِالنَّثْرِ)
وذلك كـ(تَجَلَّى بِهِ رُشْدِي وَأَثْرَتْ بِهِ يَدِي..وَفَاضَ بِهِ ثَمْدِي وَأَوْرَى بِهِ زَنْدِي)
تنبيهٌ: عبارة الناظم..مقلوبة، والصوابُ أَنْ يُقَالَ: النثرُ غيرُ مختصٍّ بالسجع
ومنه على هذا القول..التشطير
(وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَ بِالتَّشْطِيرِ)
وهو: أنْ يُجعَل كلٌّ مِن شطري البيت سجعتين متفقتين في الروي، ورويُّ اللتين في الصدر مخالف لِرَويّ اللتين في العجُز
(فِي كُلِّ شَطْرٍ سَجْعَتَانِ اتَّفَقَا..وَخَالَفَ الآخِرُ مَا قَدْ سَبَقَا)
أمثلة:
(تَدْبيرُ مُعْتَصِمٍ/ بِاللَّهِ مُنْتَقِمٍ..لِلهِ مرتقبٍ/ في الله مُرتغبِ)
(مُوفٍ على مُهَجٍ/ في يومِ ذي رَهَجٍ..كأَنه أَجَلٌ/ يَسْعى إلى أملِ)
- لكن تصريح الشطر الثاني قافية الأولى مرفوعة والثانية مجرورة وهذا عيبُ تصريع التشطيرِ

الـ(١٠): التسميط

- وذكرته من زيادتي



تابع..الـ(١٠): التسميط

وقيل: التسميط هو تصيير كل بيت أَربَعَة أقسامٍ، ثلاثُتُها على سجع واحد مع مراعاة القافية في القسم الرابع منه، وجعله على رويّ واحد إلى أن تنقضي القصيدةُ

كـ(أيا مَن يدّعي الفَهْمْ..إلى كمْ يا أخا الوَهْمْ تُعبّي الذّنْبَ والذمّ..وتُخْطي الخَطأ الجَمّ أمَا بانَ لكَ العيْبْ..أمَا أنْذرَكَ الشّيبْ وما في نُصحِهِ ريْبْ..ولا سمْعُكَ قدْ صمّ)

وبعضُهم يُسَمِّي هذا تسجيعا

والصحيح مَا ذَكَرَهُ الخليل وهو: أن الشعر المسمط هو الذي يكون في صدر البيت أبيات مشطورة أو منهوكة مقفاة ثم يجعلها قافية مخالفة لازمة للقصيد وحتى تنقضى

كـ(خلِّ ادّكارَ الأرْبُعِ..والمعْهدِ المُرتَبَعِ والظّاعِنِ المودِّعِ..وعدِّ عنْهُ ودَعِ وانْدُبْ زَماناً سلَفا..سوّدْتَ فيهِ الصُّحُفا ولمْ تزَلْ مُعتكِفا..على القبيحِ الشّنِعِ)

الـ(١١): التجزئة

(وَإِنْ يُسَجِّعْ كُلَّهُ وَجُزْأَهْ..مُخَالِفًا جُزْءًا بِجُزْءٍ تَجْزِئَهْ)

- وذكرته أيضًا من زيادتِي

وهو:

أن يأتي ببيتٍ ويُجَزِّئَهُ جميعَهُ ويسجّعها جميعًا على وزنين مختلفين جزء بجزءٍ، وأحدُهما على رويّ يخالف رويّ البيتِ، والثاني على روى البيتِ

وعبارة المصباح: أن يأتي بمقاطع أجزاء البيت على سجعتين متداخلتين، أولهما مخالف للروي، والثاني موافق

أمثلة:

(ببارق خذم/ في مارق أمم..أو شائق عرِم/ في شاهق علم)

(هندية لحظاتها/ خطية خطراتها/ دارية نفحاتها)

الـ(١٢): الانسجام

- وهذا النوعُ من زيادتي

هو: **(وَالانسِجَامُ مَا عَلا تَسَهُّلَا..عُذُوبَةً وَمِنْ عِقَادَةٍ خَلا)**

لُغَةً: بمعنى التحدُّرِ مِن أعلى إلى أسفَل - ومنه (انسجامُ الماءِ)

اصطلاحاً: أن يكون الكلام لخلوه مِن العُقادة كانسجام الماء في انحدارِه، ويكاد لسهولة تركيبه وعذوبة ألفاظه أنْ يسيل رِقَّةً

(وَغَالِبًا فِي النَّثْرِ إِذْ مَا انْسَجَمَا..مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ قَدْ يُرَى مُنْتَظِمَا)

غالبُ ما يأتي ذلك..إذا لم يقصدوا فيه نوعا من أنواع البديع يحصل به التكلف، بل يأتي ذلك ضمنا دُون قصد

وإذا كان الانسجام في النثر..فغالبا تكون قراءته موزونة بلا قصد لقوة انسجامه

وشواهد ذلك: ما وقع في القرآن موزونا بلا قصد، فمنه..

١- الطويل: {فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر}
٢- المديد: {واصنع الفلك بأعيننا}
٣- البسيط: {فأصبحوا لا يُرى إلا مساكنُهم}
٤- الوافر: {ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين}
٥- الكامل: {والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم}
٦- الهزج: {فألقوه على وجه أبي يأت بصيرا}
٧- الرجَز: {ودانية عليها ظلالها وذللت قطوفها تذليلا}
٨- الرمل: {وجفان كالجواب وقدور راسيات}
٩- السريع: {أو كالذي مر على قرية}
١٠- المنسرح: {إنا خلقنا الإنسان من نطفة}
١١- الخفيف: {لا يكادون يفقهون حديثا}
١٢- المضارع: {يوم التناد يوم تولون مدبرين}
١٣- المقتضب: {في قلوبهم مرض}
١٤- المجتث: {نبئ عبادي أني أنا الغفور الرحيم}
١٥- المتقارب: {وأملي لهم إن كيدهم متين}

*تنبيهٌ: التعبيرُ بـ(**مُنْتَظِمَا**) دون (منظوما)..إشارةٌ إلى أن مَا وَرَدَ على هذا النحو..يُقالُ فيه (مُتَّزِن) لا (موزون) أي لم يقصد وزنه لكنه اتزن*

←*فالقصدُ الْمَنْفِيّ فيه بالنسبة إلى القرآن..محمولٌ على القصد الذاتي الأوليّ - فالقرآن مسوقٌ لبيان الأحكامِ وسرد القصص ونحو ذلك قصدا أوليا وبالذاتِ، وإن قُصِدَ فيه أيضا ورودُهُ موافقا للأوزان في بعض الآيات منه قصدا ثانويا وبالعَرَضِ، وليس هذا القصد منفيا عنه رأسا كما توهمه بعضُهم*

الـ(١٣): القلب

(وَمِنْهُ قَلْبُ عَكْسِهِ إِذا سَلَكْ..كَطَرْدِهِ كَمِثْلِ كُلٌّ فِي فَلَكْ)

- وهو أنواعٌ:

١- (المقلوب المستوي)

- ويُسمَّى (ما لا يستحيل بالانعكاس)

وهو: (أن يكون عكس البيت أو *الفقرةِ*..كطرده)

- أي يقرأ بعكس حروفه من الآخر إلى الأول كما يقرأ من الأول إلى الآخر

وغايته أن يكون رقيقا منسجما بلا تكلف

وهذا غير القلب الذي ذُكِرَ في الجناس ؛ فهناك إذا قلبت الكلمة..تغير لفظها ومعناها، كـ(فتح) و(حتف)

أمثلة:

- *ويقع هذا في كلمة أو كلمتين أو أكثر في نظمٍ أو نثر، وقد يكون في مصراع من الشعر، وقد يكون في بيت كاملٍ*

- (باب)، (خوخ) — {وربك فكبر}
- (أرض خضراء) — {كُلٌّ في فلك}
- (سور حماه بربها محروس) — (سِر فلا كبا بك الفرس)
- (مَوَدَّتُهُ تَدُوْمُ لِكُلِّ هَوْلٍ..وَهَلْ كُلٌّ مَوَدَّتُهُ تَدُوْمُ؟) — (أرانا الإله هلالا أنارا)

٢- قلبُ الكلمات

كـ(عدلوا فما ظلمت لهم دول..سعدوا فما زالت لهم نعم بذلوا فما شحت لهم شيم..رفعوا فما زلت لهم قدم)

فهو دعاء لهم، وإذا قلبت كلماته..صار دعاءً عليهم، وهو: (نِعَمٌ لهم زالت فما سعدوا...دول لهم ظلمت فما عدلوا قدَم لهم زلت فما رفعوا...شيم لهم شحت فما بذلوا)

وهذا النوعُ..زادَهُ البهاءُ السبكيُّ

٣- المقلوب المصحف

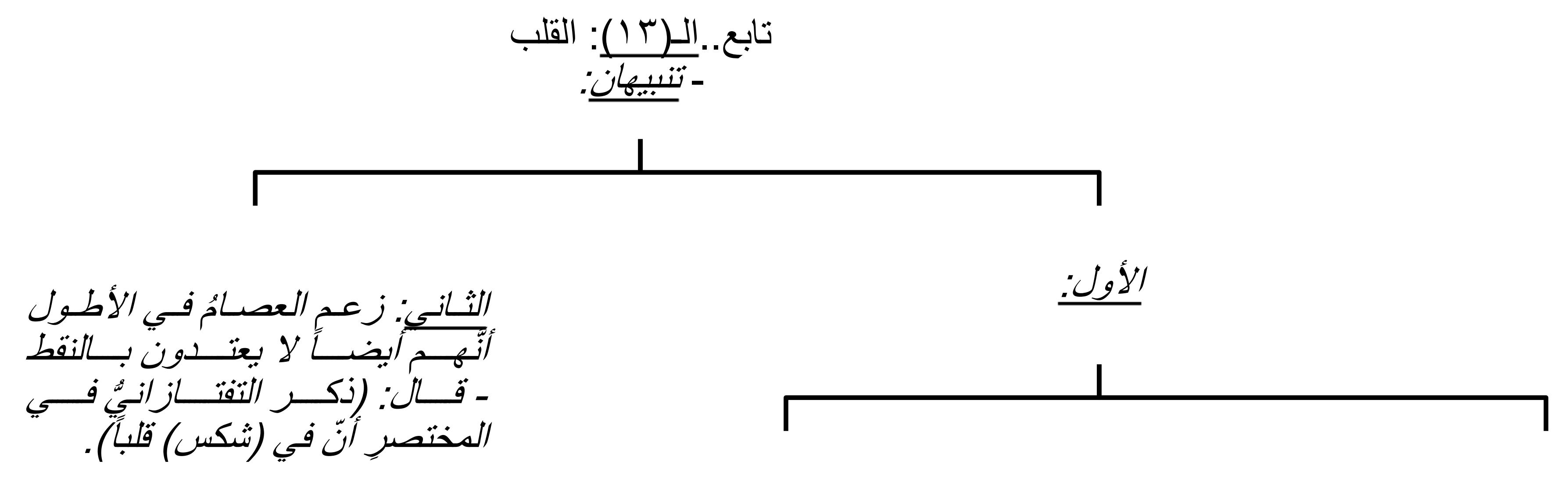
- *ذكره العلامة في شرح المفتاح*

كَقَوْلِكَ في تصحيف مقلوب (كبش أجمّ سمين): يتمنّى محاسنك

وكقولك في تصحيف (دعوتَنَا): جفوتنا

ظلمتنا←أرحتنا

مُصْطفَى دَنْقَش



بيانُ التنبيهِ:

- الحرف المشدد في هذا الباب..في حكم المخفف، وبالعكس
- فلذا تحقق القلب في {كل في فلك}

- الممدود هنا..في حكم المقصور، وبالعكس
- فلذا تحقق في (أرض خضراء)

- وهم أيضاً لا يعتدون باختلافِ الحركات

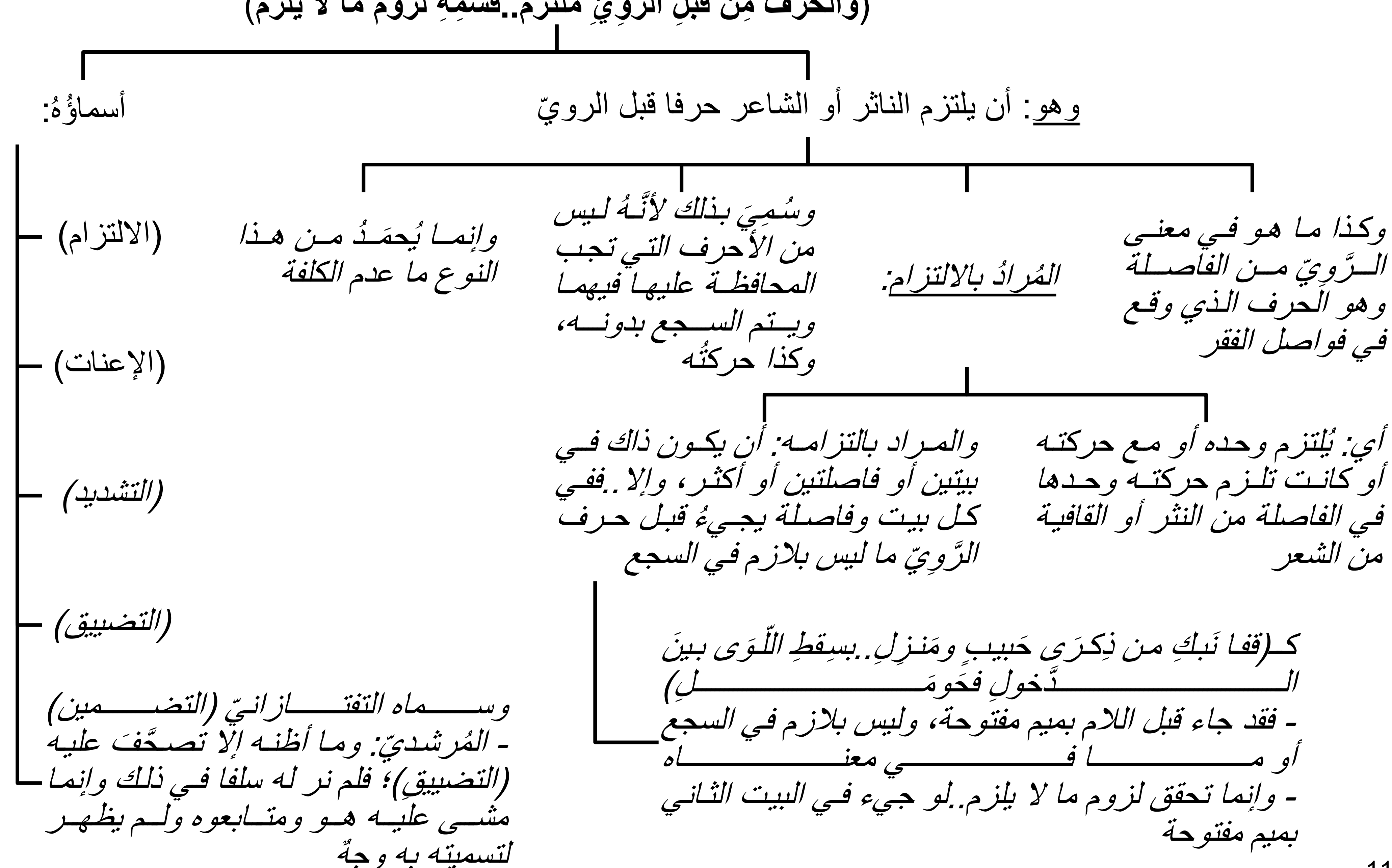
؛ وذلك لأنّ المعتبر عندهم..هو الحروف المكتوبة دون الملفوظة التي تكتب

- وذلك خلافاً لما قالهُ السُّبْكِيُّ بأنَّ (مودته تدوم) بأنَّ الدال مُشددة في الأولى دون الثانية
- وبهذا يندفعُ ما أوردَهُ على غيرِهِ مِن الأمثلة

ولكنَّ الموجود في نسخ المختصر (سلس)

- فيحتمل أن يكون باللام بين مهملتين، وصف من السلاسة كما هو المتبادر←فلا دليل فيه
- اللهُمَّ إلا أن يثبت ذلك الضبط بالنقل عن الشارح فيتم ما ادعاهُ، ولكن يبقى فيه بعد ذلك التصحيفُ، وهو بعيدٌ

الـ(١٤): لزوم ما لا يلزم



تابع..الـ(١٤): لزوم ما لا يلزم

- أمثلة:

(كَقَوْلِهِ تَقْهَرْ وَتَنْهَرْ صَدْرَكَا..وِزْرَكَ ظَهْرَكَ وَبَعْدُ ذِكْرَكَا)

{ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ☼ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ}

- فالتزمَ الهاء، وهو ليس بلازم، وكذا فتحة الهاء

(لِمَا تُؤذن الدنيا به من صروفها..يكون بكاءُ الطفل ساعةَ يُولَدُ
وإلا فما يبكيه منها وإنها..لأفْسَحُ ممَّا كان فيه وأرْغَدُ)

- فالتزم فتح ما قبل الدال دون عين الحرف الذي قبلها

{أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ☼ وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ☼ الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ☼ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ}

(كلْ واشرَبِ النّاسَ على خِبرَةٍ..فهُمْ يمرّونَ، ولا يَعذُبُونْ
ولا تُصَدّقهمْ، إذا حَدّثوا..فإنّني أعهَدُهُمْ يَكذِبُونْ
وإنْ أرَوكَ الوُدَّ، عن حاجةٍ..ففي حبالٍ لهم يَجْذِبونْ)

- فوقع الالتزامُ بأكثَرَ مِن حرفٍ

{فلا أقسم بالخنس الجوار الكنس}

- فالتزم فيها النون وفتحتها والتشديد قبل السين

حديث «من عفا عند القدرة عفا الله عنه يوم العسرة» الطبراني

{وَانْشَقَّ الْقَمَرُ☼ ...وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَمِرٌّ}

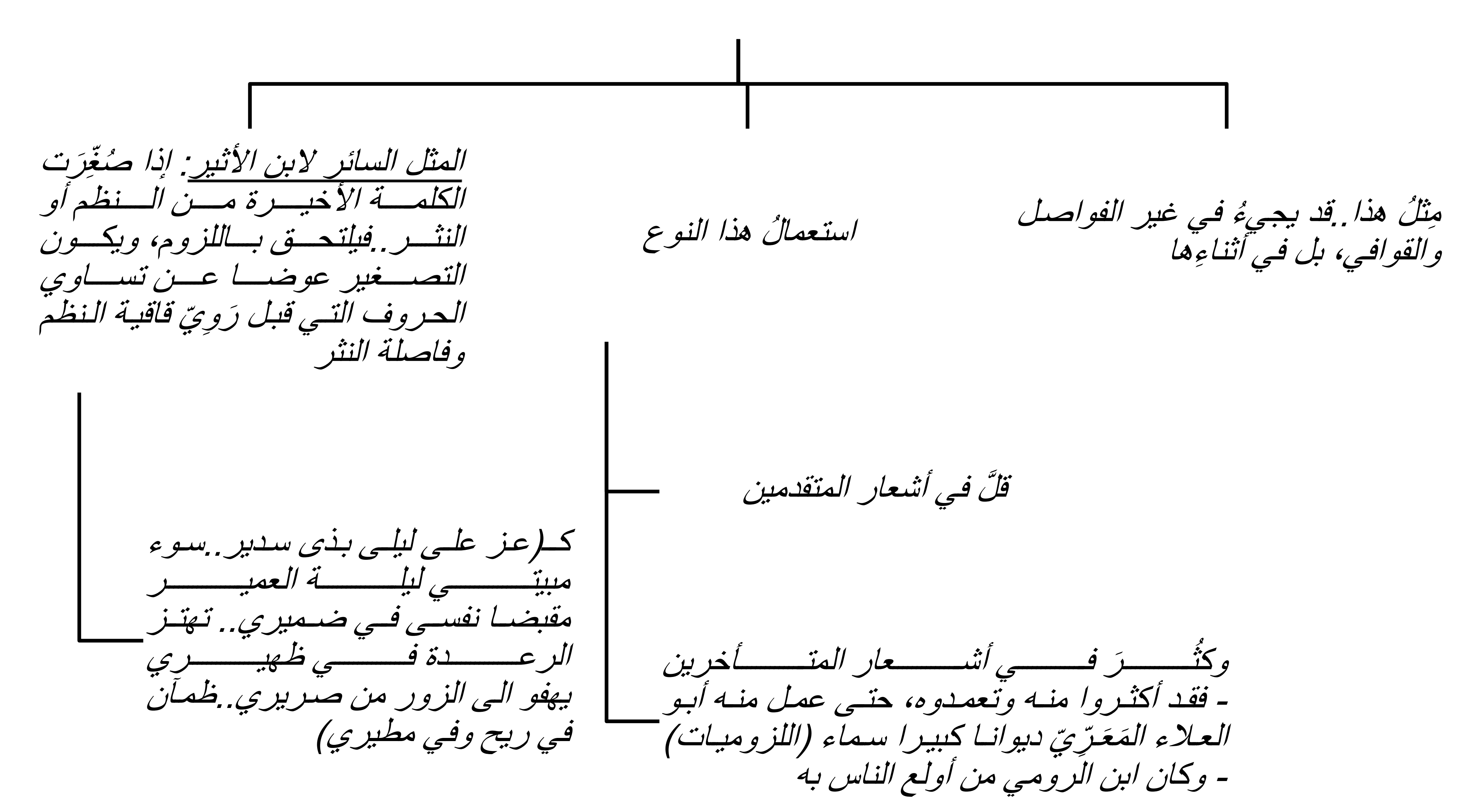
- فالتزم الحرفَ، دونَ الحركة

حديث «من صام ثلاثة أيام من كل شهر فذلك صوم الدهر» ابن ماجه

حديث «كل ما أصميت ودع ما أنميت» الطبراني

تابع..الـ(١٤): لزوم ما لا يلزم

- *فوائد:*



الـ(١٥): التضييق

(قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ اللُّزُومُ فِي الرَّوِي..أَوْ كَلِمَاتٍ فَهْوَ تَضْيِيقٌ قَوِي)

- وهذا النوع اخترعته

هو: أن يلتزم في الرويّ أمرًا لا يلزم

بيانُ التعريفِ: قد يكون الرويُّ مثلاً..

- على الهاء، فيلتزم الشاعرُ أن لا يأتي بها ضميرًا
- أو الألف، فيلتزم الشاعرُ أن لا يأتي بها ألف إطلاق

وإنما لم يذكروه..لظنهم أن الرويّ يلزم أن يكون على حرف واحد فلا يقع فيها التزام ما لا يلزم

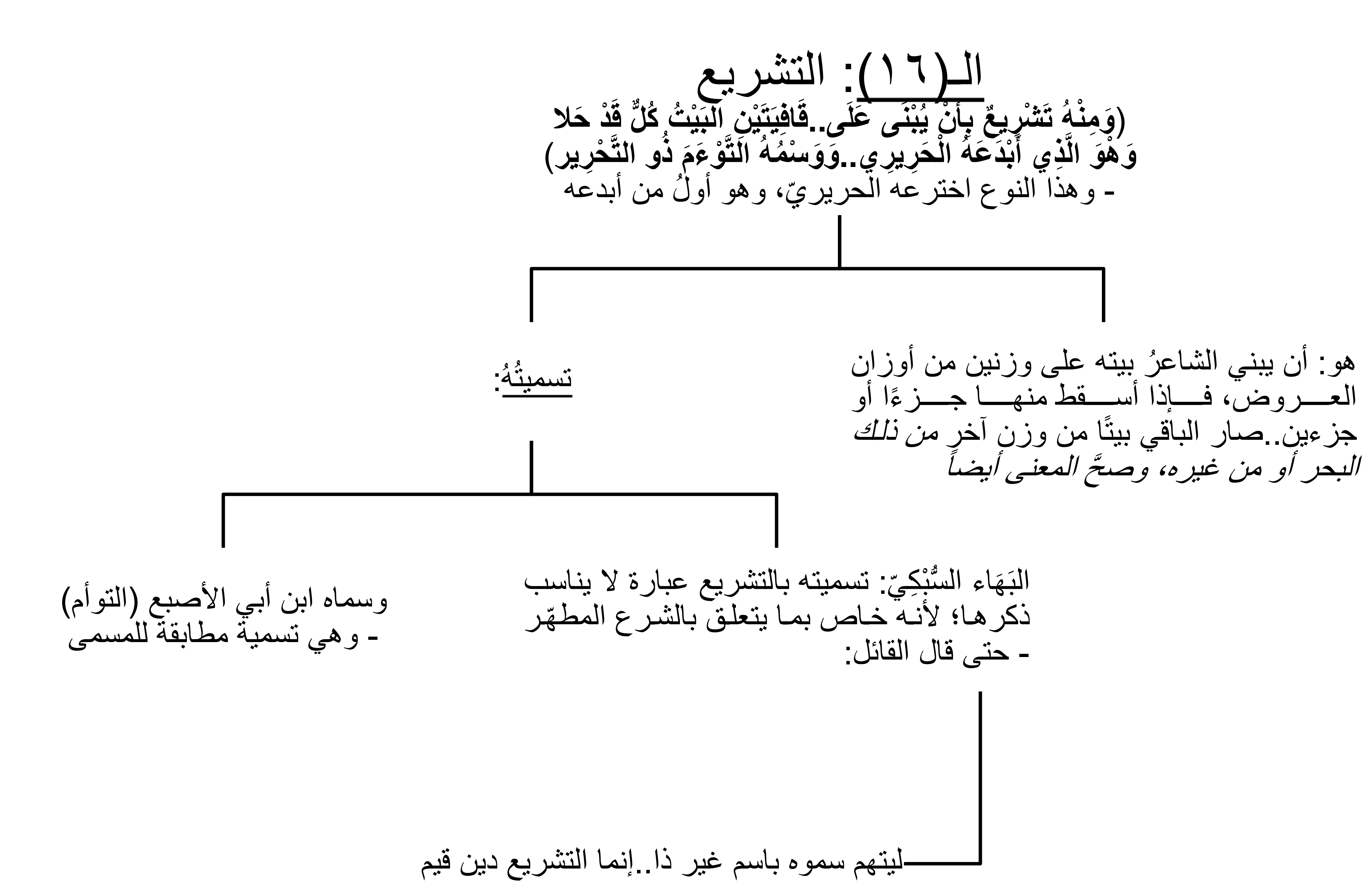
أمثلة:

- ١- عمل العماد الأصبهاني قصيدةً هائيةً لا ضمير فيها، وادَّعى البراعة
- ٢←فعارضه أبو اليمن الكندي بقصيدة مطلعها:
  (هَلْ أَنتَ راحِمُ عَبْرَةٍ وَتَوَلُّهِ..وَمُجيرُ صَبٍّ عِنْدَ مَأْمَنِهِ دُهِيْ
  هَيْهاتَ يَرْحَمُ قاتِلٌ مَقْتُولَهُ..وَسِنانُهُ في الْقَلْبِ غَيْرُ مُنَهْنَهِ
  مَنْ بَلَّ منْ داءِ الْغَرامِ فإِنَّني..مُذْ حَلَّ بي داءُ الهَوى لمْ أَنْقَهِ)
- ٣←فعارضها البهاء السبكيُّ بقصيدة وابن نباتة والصلاح الصفدي
- ولي في ذلك قصيدة ذكرتها في طبقات النحاة

ويلحق بذلك..ما إذا التزم أمرًا في كل كلمات البيت أو الرسالة

- وللصرصريّ قصائد التزم في كل كلمة منها صادا، وقصائد التزم في كل كلمة منها عيناً
- وللحريريّ رسالةٌ التزم في كل كلمة منها سيناً، أولها: (باسم القدوس أستفتحُ، وبإسعادِهِ أستنجِحُ..)

مُصْطفَى دَنْقَش


الـ(١٦): التشريع
(وَمِنْهُ تَشْرِيعٌ بِأَنْ يُبْنَى عَلَى..قَافِيَتَيْنِ الْبَيْتُ كُلٌّ قَدْ حَلا
وَهْوَ الَّذِي أَبْدَعَهُ الْحَرِيرِي..وَوَسْمُهُ التَّوْءَمَ ذُو التَّحْرِير)
- وهذا النوع اخترعه الحريريّ، وهو أولُ من أبدعه
هو: أن يبني الشاعرُ بيته على وزنين من أوزان العروض، فإذا أسقط منها جزءًا أو جزءين..صار الباقي بيتًا من وزن آخر من ذلك البحر أو من غيره، وصحَّ المعنى أيضاً
تسميتُهُ:
البَهَاء السُّبْكِيّ: تسميته بالتشريع عبارة لا يناسب ذكرها؛ لأنه خاص بما يتعلق بالشرع المطهّر
- حتى قال القائل:
ليتهم سموه باسم غير ذا..إنما التشريع دين قيم
وسماه ابن أبي الأصبع (التوأم)
- وهي تسمية مطابقة للمسمى

تابع..الـ(١٦): التشريع

- وهو قِسمان:

١- ما يُبنى على قافيتين:

أ- تارة يكون الإسقاط من آخر النصف الثاني

كـ(يا خاطِبَ الدّنيا الدّنِيّةِ إنّها..شـرَكُ الرّدى/ وقَرارَةُ الأكدارِ

دارٌ متى ما أضْحكتْ في يومِها..أبكَتْ غداً/ بُعْداً لها منْ دارِ)

فإذا قرئت هكذا..كانت من العروض الأولى للكامل، وهي التامة وضربها الثاني المقطوع

وَإِذَا اقتصر على (يا خاطِبَ الدّنيا الدّنِيّةِ إنّها..شـرَكُ الرّدى دارٌ متى ما أضْحكتْ في يومِها..أبكَتْ غدا)←صارت من الضرب الثالث المجزوء الصحيح لعروضه الثالثة المجزوءة، وهكذا الصحيحة

ب- وتارة يسقط من آخر كل نصف من البيت

كـ(فلو رأيت مصابي بعد ما رحلوا..رثيت لي من عذابي يوم بينهم)

- فانه من البسيط، ولو اقتصر على (فلو رأيت مصابي..رثيت لي من عذابي)..انتقل إلى مجزوء المجتث

٢- ما يُبنَى على أكثر من قافيتين

- كـ(جُوْدِيْ عَلَى الْمُسْتَهْتَرِ الصَّبِّ الْجَوِيْ..وَتَعَطَّفِيْ بِوِصَالِهِ وَتَرَحَّمِيْ

ذَا الْمُبْتَلَى الْمُتَفَكِّرِ الْقَلْبِ الشَّجِيْ..ثُمَّ اكْشِفِيْ عَنْ حَالِهِ لَا تَظْلِمِيْ

وصلي ولا تستكبري ذنبي الدني..وترأّفي بالوالِه المُتَتَيِّمِ

يبدو القِلى بتغيُّرِ الحِبِّ الأبي..المتلفي بكماله المُستَحكِمِ)

القافية الأولى: لامية (جُوْدِيْ عَلَى ذَا الْمُبْتَلَى..وصلي ولا يبدو القِلى)

- فتكون من منهوك الرجز

القافية الثانية: (جُوْدِيْ عَلَى الْمُسْتَهْتَرِ..ذَا الْمُبْتَلَى الْمُتَفَكِّرِ) إلى آخرها

- فتكون من مجزوء الكامل

القافية الثالثة: (جُوْدِيْ عَلَى الْمُسْتَهْتَرِ الصَّبِّ.. ذَا الْمُبْتَلَى الْمُتَفَكِّرِ القلبِ) بائية

- فتكون من العروض الثانية للكامل، وضربها الّذي مثلها

القافية الرابعة: (جُوْدِيْ عَلَى الْمُسْتَهْتَرِ الصَّبِّ الجوى.. ذَا الْمُبْتَلَى الْمُتَفَكِّرِ القلبِ الشجِي)

- فتكون من العروض الأولى التامة للكامل وضربها الّذي مثلها

القافية الخامسة: (جُوْدِيْ عَلَى الْمُسْتَهْتَرِ الصَّبِّ الجوى وتعطفي)

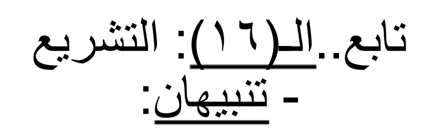
- فتكون من مجزوء الكامل أيضا من عروضه الثالثه وضربها الثالث الذي مثلها

القافية السادسة لامية: (جُوْدِيْ عَلَى الْمُسْتَهْتَرِ..وتعطفي بوصاله)

- فتكون من مجزوء الكامل

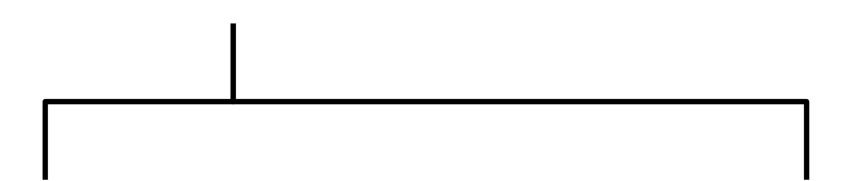
القافية السابعة: (جُوْدِيْ عَلَى الْمُسْتَهْتَرِ الصَّبِّ الجوى..وتعطفي بوصاله وترحمي)

- فتكون من عروض الكامل الأولى الصحيحة وضربها الّذي مثلها



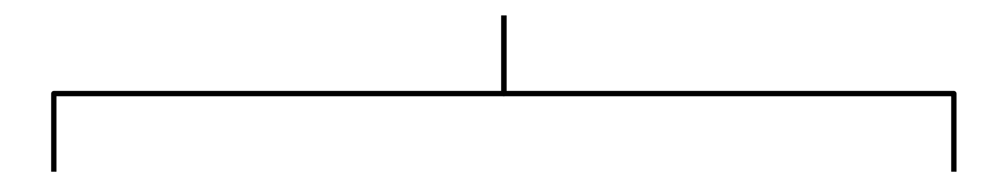
تابع..الـ(١٦): التشريع

- تنبيهان:



الأول:

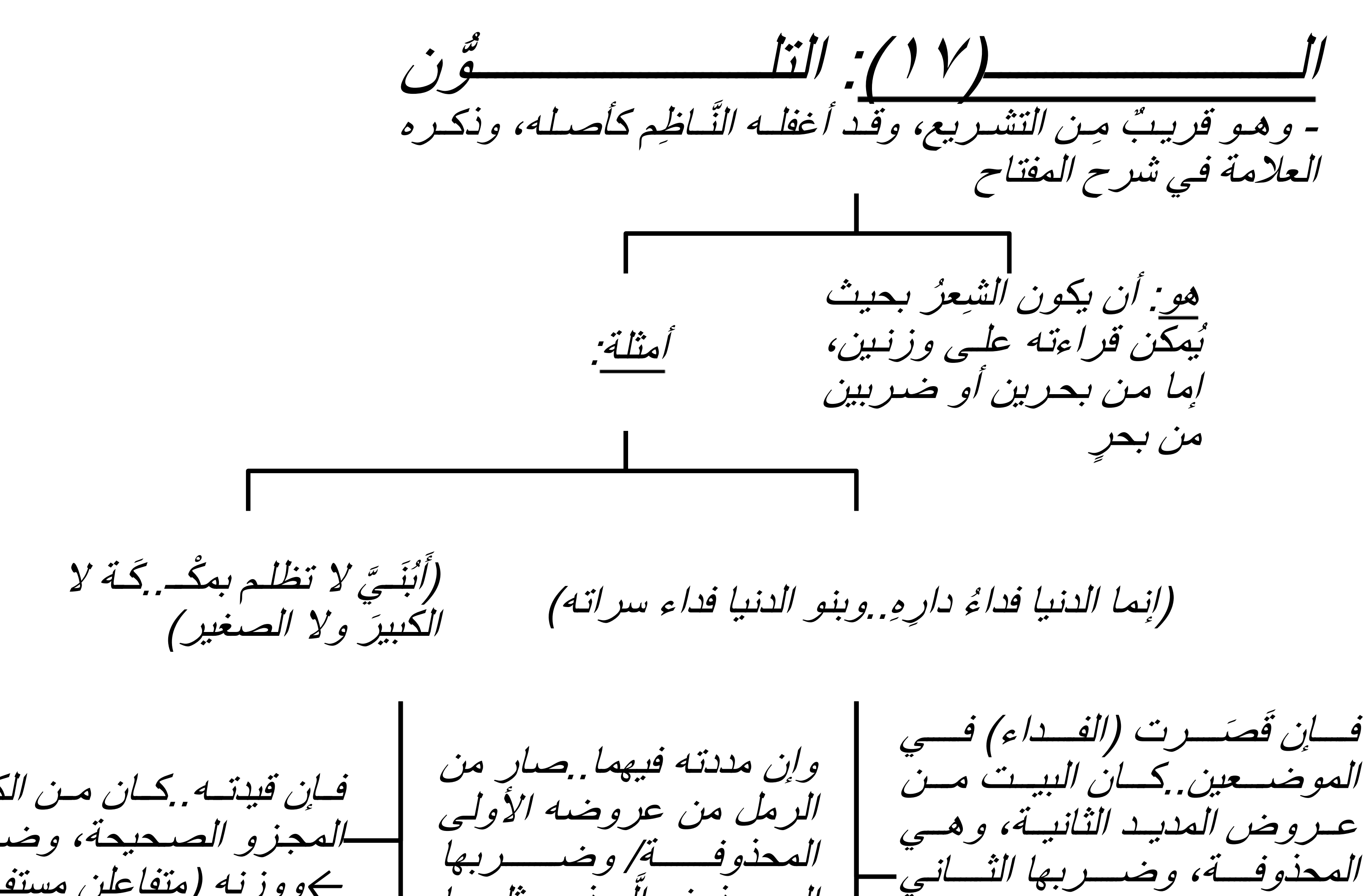
الثاني: هذا النوع لا يتأتى إلا بتكلف زائد وتعسف متزايد - فهو راجعٌ إلى الصناعة لا إلى البراعة والبلاغة؛ إذ وقوع مثل هذا النوع في الشعر من غير قصدٍ..نادرٌ



قيل: قد يأتي التشريعُ في سجعِ النثر أيضًا

وقال الأندلسي والحق أن حسنه لا يظهر إلا في النظم ؛ لأن فيه الانتقال من وزن إلى وزن بخلاف النثرِ

الــــــــ(١٧): التلـــــــوُّن



- وهو قريبٌ مِن التشريع، وقد أغفله النَّاظِم كأصله، وذكره العلامة في شرح المفتاح

هو: أن يكون الشِعرُ بحيث يُمكن قراءته على وزنين، إما من بحرين أو ضربين من بحرٍ

أمثلة:

(إنما الدنيا فداءُ دارِهِ..وبنو الدنيا فداء سراته)

- فإن قَصَرت (الفداء) في الموضعين..كان البيت من عروض المديد الثانية، وهي المحذوفة، وضربها الثاني المحذوف مثلها ←ويصير وزنه (فاعلاتن فاعلن فاعلن..فعلاتن فاعلن فاعلن)
- وإن مددته فيهما..صار من الرمل من عروضه الأولى المحذوفة/ وضربها المحذوف الَّذِي مثلها ←ووزنه حينئذ (فاعلاتن فاعلات فاعلن..فعلاتن فاعلاتن فاعلن)
- وكقول الآخر

(أَبُنَيَّ لا تظلم بمكْـ..كَة لا الكبيرَ ولا الصغير)

- فإن قيدته..كان من الكامل من عروضه الثالثة المجزو الصحيحة، وضربها الثاني المجزو المزال ←ووزنه (متفاعلن مستفعلن..متفاعلن متفاعلان)
- وإن أطلقته..صار من ضربها الأول المجزو المرفل ←فيصير وزن الضرب فيه (متفاعلاتن) وباقي الوزن بحاله

الـ(١٨): التخيير

(قُلْتُ: الرَّوِيُّ إِذْ لِشَيْءٍ يَصْلُحُ..فَذَلِكَ التَّخْيِيرُ خُذْ مَا يَرْجُحُ)

هو: كون الرويّ من البيت أو السجعة صالحا لعدة ألفاظ فيتخير له كلمة منها

أمثلة:

(إن الغريب الطويل الذيل ممتهنٌ..فكيف حال غريب ماله قوتُ)

- فيصلح محله: (ماله بيت) و (ماله مال)..(ماله سبب) و(ماله أحد)

ولكنْ..(ما له قوتٌ)..أبلغ من الجميع وأدل على القافية وأمسُّ لذكر الحاجة وأنصُّ على الضرورة وأشجى للقلبِ وأدعى للاستعطاف

- فلذلك رُجحَت على سائرها

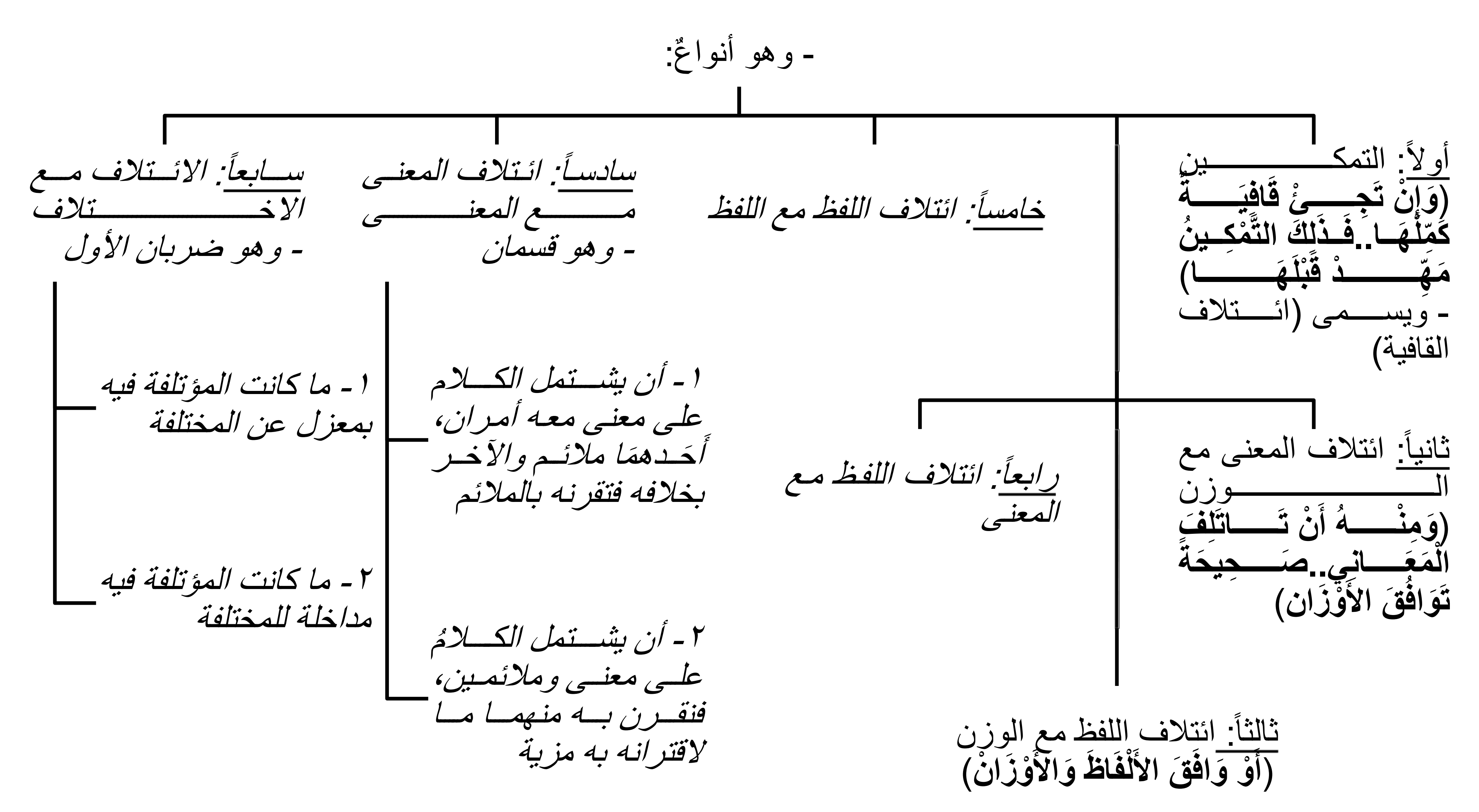
١ - قولي لطيفكِ ينثني..عن مضجعي عند المنامْ) = الرقادْ، الهجوعْ، الهجودْ، الوسنْ

٢ - (فعسى أنام فتنطفي..نارٌ تَأَجَّجُ في العظامْ) = الفؤادْ، الضلوعْ، الكبودْ، البَدَنْ

٣ - (جسدٌ تقلبهُ الأكفّ..على فراشٍ من سقامْ) = قتادْ، دموعْ، وقودْ، حَزَنْ

٤ - (أمّا أنا فكما علمت..فهل لوصلكِ من دوامْ) = معادْ، رجوعْ، وجودْ، ثمنْ

الـ(١٩): الائتلاف



أولاً: التمكين

(وَإِنْ تَجِئْ قَافِيَةٌ كَمِّلْهَا..فَذَلِكَ التَّمْكِينُ مَهِّدْ قَبْلَهَا)

- ويسمى (ائتلاف القافية)

هو: أن يُمَهِّدَ الناثر للسجعة أو النَّاظِمُ للقافية تمهيدًا تأتي القافية فِيه متمكنة مستقرة في قرارها غير نافرة ولا قلقة ولا مستدعاة بما ليس له تعلق بلفظ البيت ومعناه

- وذلك بحيث أن منشد البيت لو سكت..كملها السامعُ بطبعِه بدلالة ما قبلها عليها
- *وهو قريب من الإرصاد المتقدم بيانه*

أمثلة:

- (يَا مَنْ يَعِزُّ عَلَينا أَنْ نُفَارقَهُمْ..وِجْدَانُنَا كُلَّ شَيء بَعْدكمُ عَدمُ)
- *(وَمَنْ يَأذَنْ إلى الوَاشِينَ تُسْلَقْ..مَسَامِعُهُ بِأَلْسِنَةٍ حِدَادِ)*
- *وأكثر فواصل القرآن العظيم على هذا النمط، وفيه منه كل محجة تبهر العقول*
- *من ذلك {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا۝ خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا۝ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا}*

ثانياً: ائتلاف المعنى مع الوزن
(وَمِنْهُ أَنْ تَأتَلِفَ الْمَعَانِي..صَحِيحَةً تَوَافُقَ الأَوْزَان)

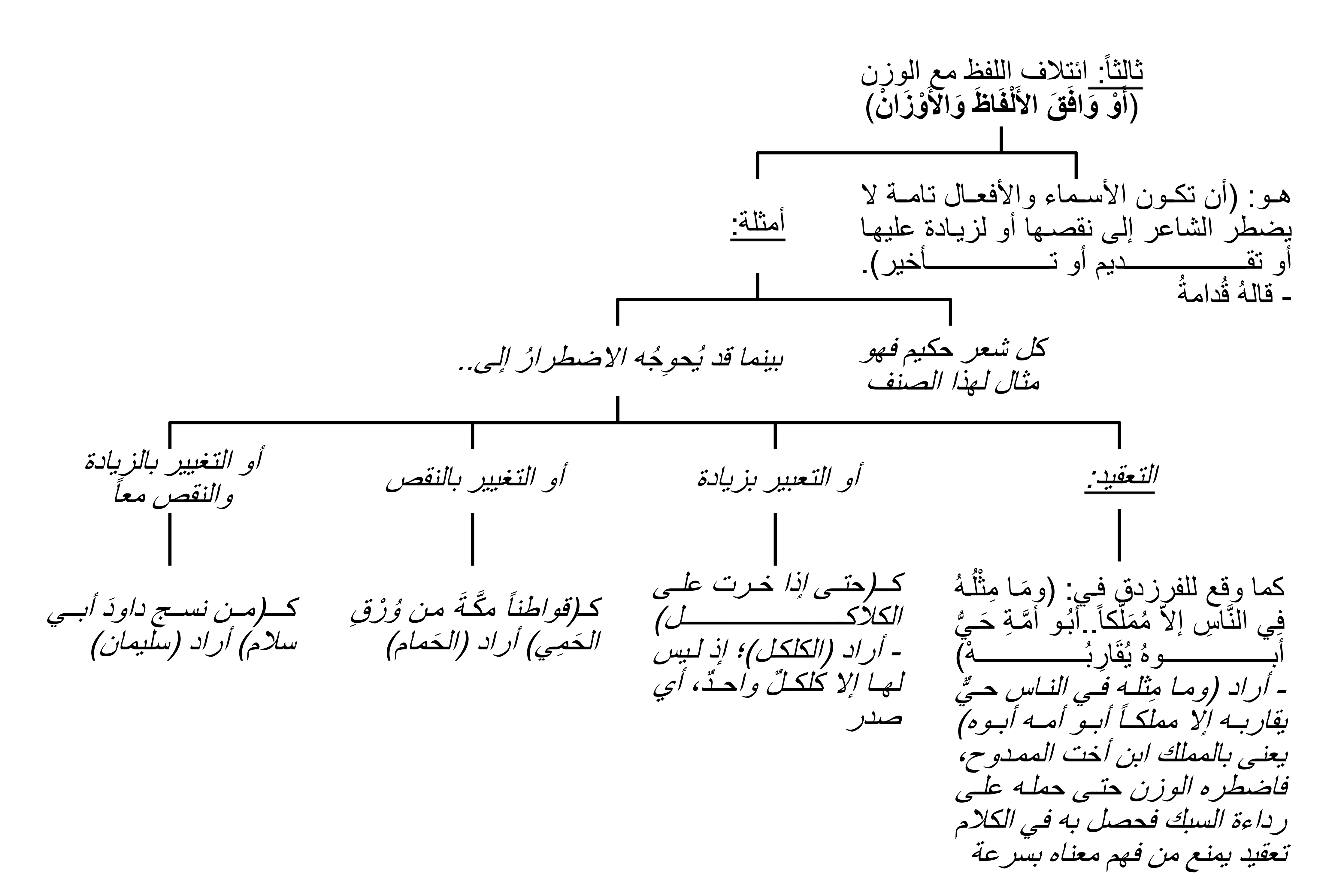
وهو: أن تأتي المعاني في الشعر صحيحة لا تضطر في الوزن إلى قلب ولا خروجٍ عن الصحة

أمثلة للخروج:

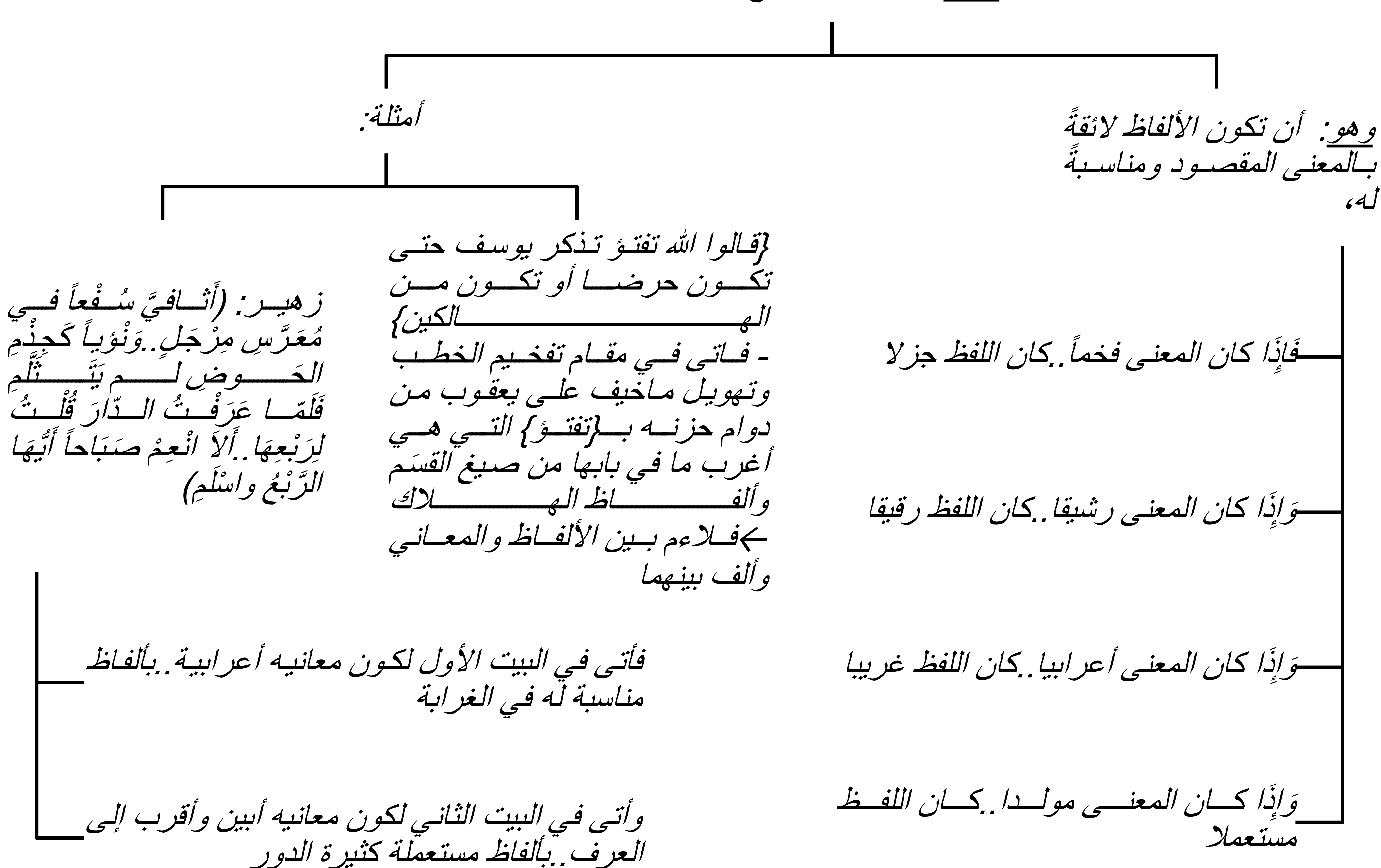
عروة بن الورد: (فإني لو شهدت أبا سعاد..غداة غد بمهجته يفوقُ
فديت بنفسه نفسي ومالي..وما آلوه إلا ما أطيقُ)
- أراد أن يقول: (فديت نفسه بنفسي ومالي)، فألجأته ضرورة الوزن إلى القلبِ

(خرَجوا به ولكلّ باكٍ خلفَه..صعَقاتُ موسى يومَ دُكَّ الطّورُ)
- فجَمَعَ الصعقة وَإنْ لَم تكن لموسى إلا صعقة واحدة توصلا إلى الوزن

مُصْطفَى دَنْقَش


ثالثاً: ائتلاف اللفظ مع الوزن
(أَوْ وَافَقَ الأَلْفَاظَ وَالأَوْزَانْ)
هو: (أن تكون الأسماء والأفعال تامة لا يضطر الشاعر إلى نقصها أو لزيادة عليها أو تقديم أو تأخير).
- قالهُ قُدامةُ
أمثلة:
كل شعر حكيم فهو مثال لهذا الصنف
بينما قد يُحوِجُه الاضطرارُ إلى..
التعقيد:
أو التعبير بزيادة
أو التغيير بالنقص
أو التغيير بالزيادة والنقص معاً
كما وقع للفرزدق في: (ومَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إلاّ مُمَلّكاً..أبُو أمِّةِ حَيٌّ أبُوهُ يُقَارِبُهْ)
- أراد (وما مِثله في الناس حيٌّ يقاربه إلا مملكاً أبو أمه أبوه) يعنى بالمملك ابن أخت الممدوح، فاضطره الوزن حتى حمله على رداءة السبك فحصل به في الكلام تعقيد يمنع من فهم معناه بسرعة
كـ(حتى إذا خرت على الكلاكل)
- أراد (الكلكل)؛ إذ ليس لها إلا كلكلٌ واحدٌ، أي صدر
كـ(قواطناً مكَّةَ من وُرْقِ الحَمِي) أراد (الحَمام)
كـ(من نسج داودَ أبي سلام) أراد (سليمان)

رابعاً: ائتلاف اللفظ مع المعنى



خامساً: ائتلاف اللفظ مع اللفظ

هو: أن يكون في الكلام لفظٌ يصح معه واحد من عدة ألفاظ، فيختار منها ما بينه وبين ذلك اللفظ الأول ائتلافٌ لاشتراك في الحقيقة أو ملائمة المزاج أو نحو ذلك

أمثلة:

قال البحتري في وصف إبلٍ نجيبةٍ: (كَالْقِسِيّ الْمُعَطّفَاتِ بَلِ..الأسْهُم مَبْرِيَّةً بَلِ الأوْتَار)
- فتشبيهُ الإبل بالقسيّ من حيث هو كنايةٌ عن وصفها بالهُزال..يصِحُّ معه تشبيها بالعراجين والأهلة وغيرها
←فاختار من ذلك كله تشبيهها بالأسهم والأوتار؛ لما بينها وبين القِسِيّ من الملائمة والائتلاف

سادساً: ائتلاف المعنى مع المعنى

- وهو قسمان

١ - أن يشتمل الكلام على معنى معه أمران، أَحَدهمَا ملائم والآخر بخلافه فتقرنه بالملائم

كقول المتنبي: (فالعُرْبُ مِنْهُ مَعَ الكُدْرِيِّ طَائرةٌ..والرُّومُ طَائرةٌ مِنْهُ مَعَ الحَجَلِ)

٢ - أن يشتمل الكلامُ على معنى وملائمين، فنقرن به منهما ما لاقترانه به مزية

كقول المتنبي: (وَقَفْتَ وَمَا في المَوْتِ شَكٌّ لِوَاقِفٍ ... كَأَنَّكَ في جَفْنِ الرَّدَى وَهوَ نَائِمُ
تَمُرُّ بِكَ الأَبْطَالُ كَلْمَى هَزِيْمَةً..وَوَجْهُكَ وَضَّاحٌ وثَغْرُكَ باسِمُ)
- فعجُزُ كلٍّ من البيتين.يُلائمُ كلا من الصدرين، ولكن اختار ذلك الترتيب لأمرين

أ- قوله (كَأَنَّكَ في جفن الردى وهو نائم)..مسوق لتمثيل السلامة في مقام العطب، فجعله مقررا للوقوف والبقاء في موقف يقطع على صاحبه بالموت فيه أنسب

ب- أن يكون في تأخير التتميم بـ(ووجهك وضاح وثغرك باسم) عن وصف الممدوح بوقوفه ذلك الموقف وبمرور أبطاله كلمى بين يديه من زيادة المبالغة ما يفوت بالتقديم

سابعاً: الائتلاف مع الاختلاف
- وهو ضربان الأول

١ - ما كانت المؤتلفة فيه بمعزل عن المختلفة

كـ(أبى القلبُ أنْ يأتي السّديرَ وأهلَه..وإنْ قيل: عيشٌ بالسَّديرِ غزيرُ
به البقٌّ والحُمّى وأُسْدُ خَفّيةٍ..وعمرو بن هندٍ يعتدي ويجورُ)

٢ - ما كانت المؤتلفة فيه مداخلة للمختلفة

كـ(وصالكُمُ هجر وحُبُّكُمُ قِلىً..وعطفكمُ صَدٌّ وسِلمكُمُ حربُ)

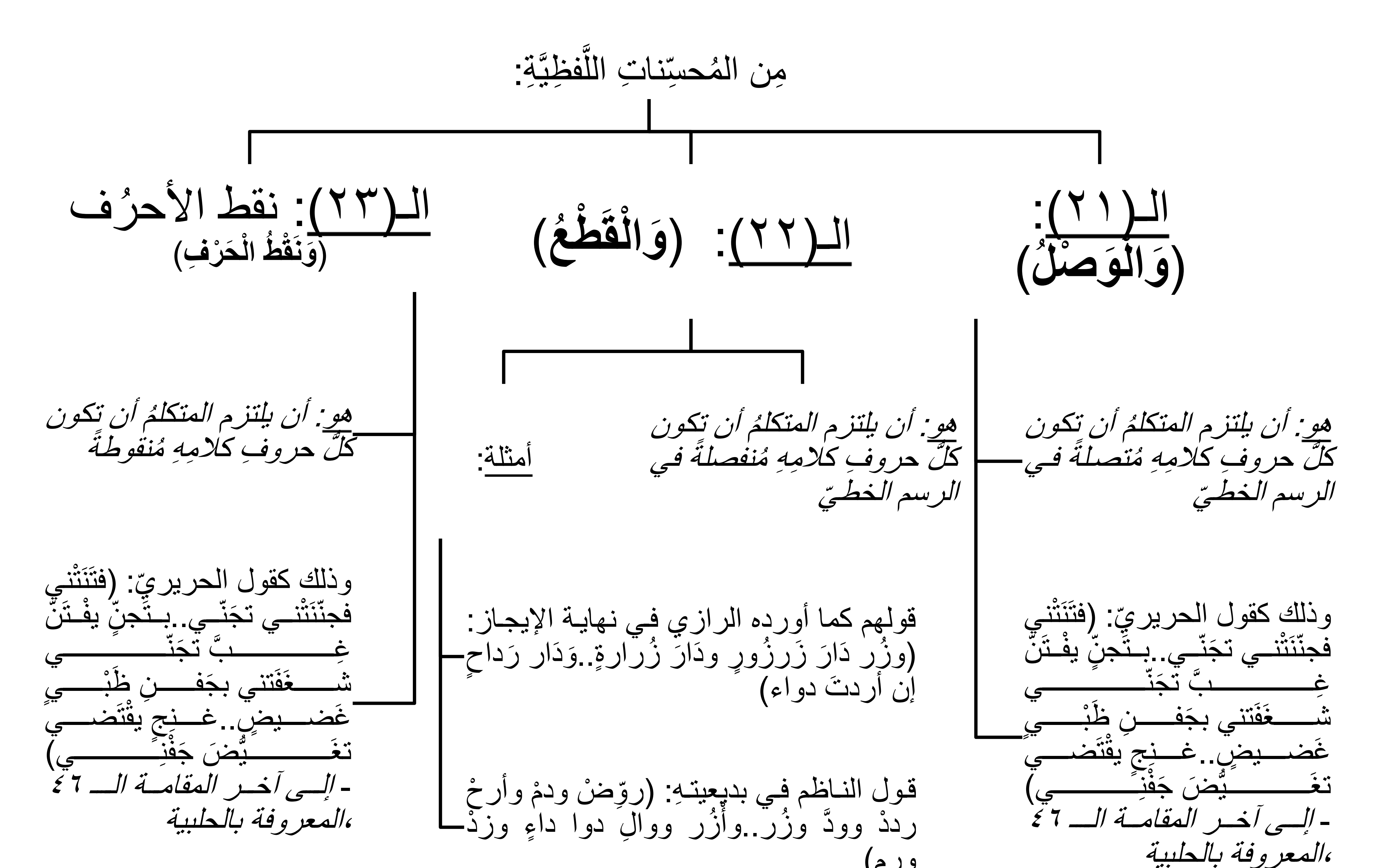
الـ(٢٠): الطاعة والعصيان

(وَضِدُّهُ - *أي ضد الائتلاف*- **الطَّاعَةُ وَالْعِصْيَانْ)**
- وهو مِن مخترعات المَعَرِّيّ

هو: أن يقصد الشاعرُ نوعا من أنواع البديع، فيعصيه الوزنُ ويطيعُه لنوعِ آخَرَ

وذلك كـ(يَرُدُّ يَداً عَنْ ثَوْبِها وَهو قَادِرُ..وَيَعصِي الهَوَى في طَيْفِها وَهُو رَاقِدُ)
- (أراد أن يقول (وهو مستيقظ) بحيث يطيعه الطباق مع (وهو راقد) فلم يطعه الوزن وأطاعه لفظة (قادر)←فحصل بها الجناس المقلوبُ) *قاله المَعَرِّيُّ*

وَنَظَّرَ فِيه ابن أبى الأصبع بأن البيت المذكور ليس فيه شيء أطاع الشاعر ولا شيء عصاهُ ؛ لأنه لو أراد الطباق لأمكنه ذلك بلفظة (ساهر)، وكان يحصل غرضه ولم يعصه الوزنُ
- وإنما قصد أن يكون في بيته طباق وجناس فعدل عن لفظة (ساهر) إلى لفظة (قادر)؛ لأنّ القادر ساهر وزيادة، وحصل بين (قادر) و(راقد) طباق معنويٌّ وجناسُ عكسٍ



مِن المُحسِّناتِ اللَّفظِيَّةِ:
الـ(٢١): (وَالْوَصْلُ)
الـ(٢٢): (وَالْقَطْعُ)
الـ(٢٣): نقط الأحرُف (وَنَقْطُ الْحَرْفِ)
هو: أن يلتزم المتكلمُ أن تكون كلَّ حروفِ كلامِهِ مُتصلةً في الرسم الخطيّ
وذلك كقول الحريريّ: (فتَنَتْني فجنَّنَتْني تجَنّي..بتَجنٍّ يفْتَنّ غِب تجَنّي شغَفَتني بجَفنِ ظَبْيٍ غَضيضٍ..غنجٍ يقْتَضي تغَيُّضَ جَفْنِي) - إلى آخر المقامة الـ ٤٦ ،المعروفة بالحلبية
هو: أن يلتزم المتكلمُ أن تكون كلَّ حروفِ كلامِهِ مُنفصلةً في الرسم الخطيّ
أمثلة:
قولهم كما أورده الرازي في نهاية الإيجاز: (وزُر دَارَ زَرزُورٍ ودَارَ زُرارةٍ..وَدَار رَداحٍ إن أردتَ دواء)
قول الناظم في بديعيتهِ: (روِّضْ ودمْ وأرحْ رددْ وودَّ وزُر..وأَزْر ووالِ دوا داءٍ وزدْ ورمِ)
هو: أن يلتزم المتكلمُ أن تكون كلَّ حروفِ كلامِهِ مُنقوطةً
وذلك كقول الحريريّ: (فتَنَتْني فجنَّنَتْني تجَنّي..بتَجنٍّ يفْتَنّ غِب تجَنّي شغَفَتني بجَفنِ ظَبْيٍ غَضيضٍ..غنجٍ يقْتَضي تغَيُّضَ جَفْنِي) - إلى آخر المقامة الـ ٤٦ ،المعروفة بالحلبية

الـ(٢٤): ترك النقط

(وَتَرْكُهُ -أي النقط-)

هو: أن يلتزم المتكلمُ أن تكون كلُّ حروفِ كلامِهِ مُهملةً

أمثلة:

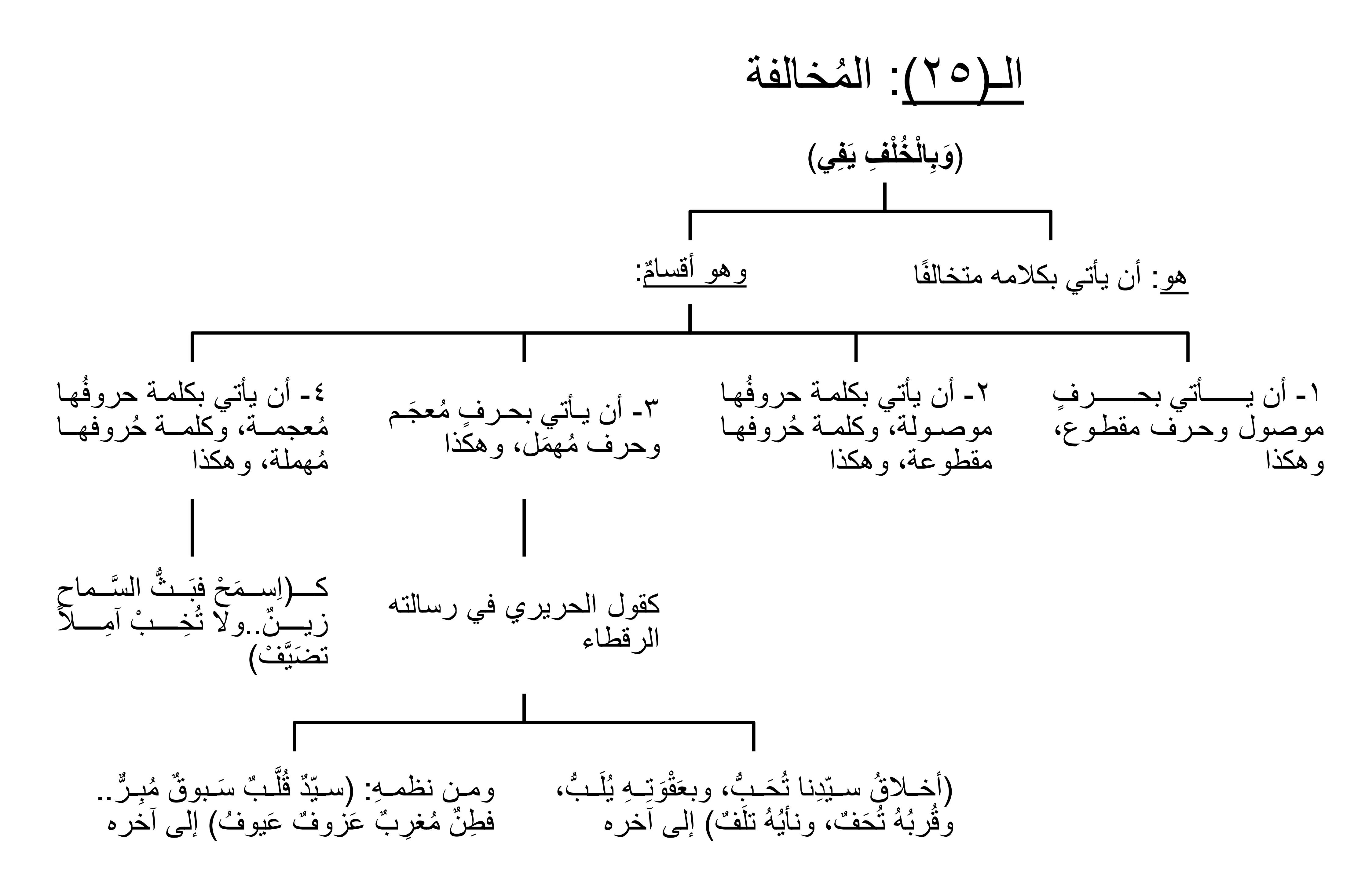
قول الحريري: (الحمدُ للهِ الممْدوح الأسْماء، المحْمودِ الآلاء، الواسعِ العَطاء، المدْعُوّ لحَسْمِ اللأواء، مالِكِ الأمَمِ، ومصوّرِ الرّمَمِ، وأهْلِ السّماحِ والكرَمِ، ومُهلِكِ عادٍ وإرَمَ، أدْرَكَ كلَّ سِرٍ عِلمهُ، ووَسِعَ كلَّ مُصِرٍ حِلمُهُ..) إلى آخره

قول الحريريّ: (أعْدِدْ لحُسّادِكَ حدّ السّلاحْ..وأوْرِدْ وِرْدَ السّماحْ وصارِمِ اللهْوَ ووصْلَ المَها..وأعمِلِ الكومَ وسُمرَ الرّماحْ واسْعَ لإدْراكِ محَلٍّ سَما..عِمادُهُ لا لادّراعِ المِراحْ) إلى آخره

تنبيهان:

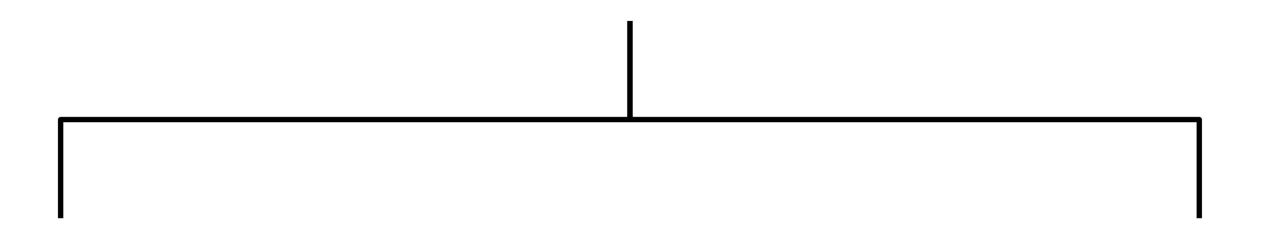
عندهم أن التاء التي تُكتب هاء في هذا النوع..حكمُها حكم المهمل -*وهذا بخلافِ ما إذا وُصلت بما بعدها فتُكتَبُ تاءً فتُحسَبُ مُعجمةً، كـ(جاريتِي)*

الحرفُ المشدّدُ..يُعدُّ حرفا واحدا نظرا إلى الصورة


الـ(٢٥): المُخالفة
(وَبِالْخُلْفِ يَفِي)
هو: أن يأتي بكلامه متخالفًا
وهو أقسامٌ:
١- أن يــــأتي بحـــــرفٍ موصول وحرف مقطوع، وهكذا
٢- أن يأتي بكلمة حروفُها موصولة، وكلمة حُروفها مقطوعة، وهكذا
٣- أن يأتي بحرفٍ مُعجَم وحرف مُهمَل، وهكذا
٤- أن يأتي بكلمة حروفُها مُعجمة، وكلمة حُروفها مُهملة، وهكذا
كقول الحريري في رسالته الرقطاء
كـ(اِسمَحْ فبَثُّ السَّماح زينٌ..ولا تُخِبْ آمِلاً تضَيَّفْ)
(أخلاقُ سيّدِنا تُحَبُّ، وبعَقْوَتِهِ يُلَبُّ، وقُربُهُ تُحَفٌ، ونأيُهُ تلَفٌ) إلى آخره
ومن نظمهِ: (سيّدٌ قُلَّبٌ سَبوقٌ مُبِرٌّ.. فطِنٌ مُغرِبٌ عَزوفٌ عَيوفُ) إلى آخره

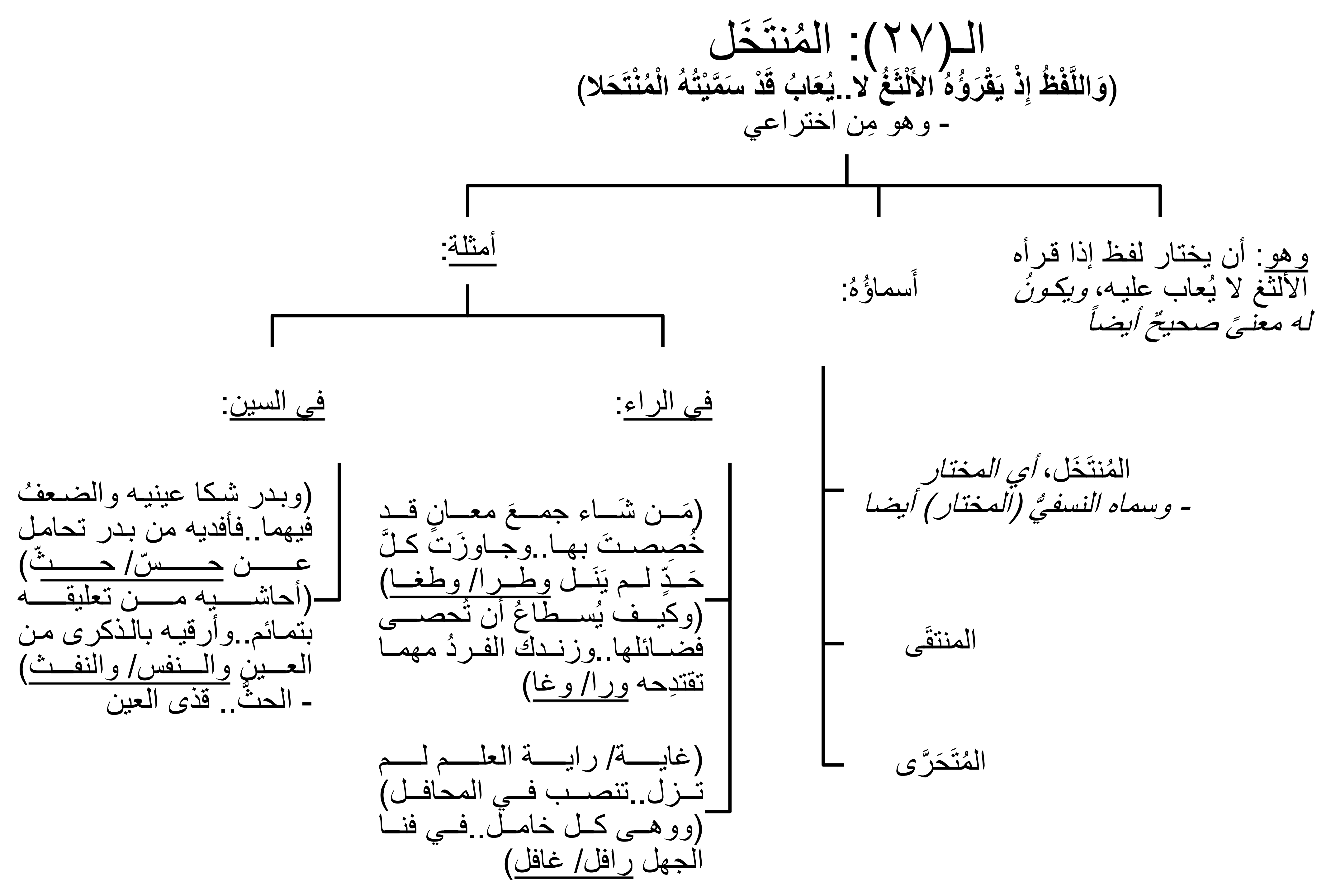
الـ(٢٦): الحذفُ

(حَذْفٌ)



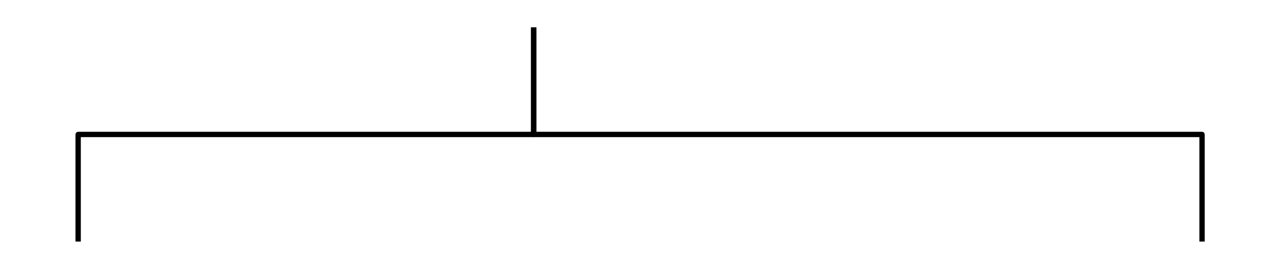
__هو__: أن يلتزم أن لا يذكُر حرفاً مُعيَّناً في كلامِهِ

وذلك كما جانَبَ واصلُ بنُ عطاءٍ حرفَ الراء للثغته - حتى إنَّه اقتُرح عليه أن يقولَ (اطْرَح رُمحَك واركَب فَرسَك)، فقال في الحال: (ألقِ قَناتَك واعلُ جوادَك)


الـ(٢٧): المُنتَخَل
(وَاللَّفْظُ إِذْ يَقْرَؤُهُ الأَلْثَغُ لا..يُعَابُ قَدْ سَمَّيْتُهُ الْمُنْتَحَلا)
- وهو مِن اختراعي
وهو: أن يختار لفظ إذا قرأه الألثغ لا يُعاب عليه، ويكونُ له معنىً صحيحٌ أيضاً
أَسماؤُهُ:
المُنتَخَل، أي المختار
- وسماه النسفيُّ (المختار) أيضا
المنتقَى
المُتَحَرَّى
أمثِلة:
في الراء:
(مَـن شَـاء جمـعَ معـانٍ قـد خُصِصتَ بهـا..وجـاوزَتَ كـلَّ حَـدٍّ لـم يَنَـل وطـرا/ وطغـا)
(وكيـف يُسـطاعُ أن تُحصـى فضـائلها..وزنـدك الفـردُ مهمـا تقتدِحه ورا/ وغا)
(غايـة/ رايـة العلـم لـم تـزل..تنصـب فـي المحافـل)
(ووهـى كـل خامـل..فـي فنـا الجهل رافل/ غافل)
في السين:
(وبدر شكا عينيه والضعفُ فيهما..فأفديه من بدر تحامل عـن حـسّ/ حـثّ)
(أحاشـيه مـن تعليقـه بتمائم..وأرقيه بالذكرى من العين والنفس/ والنفث)
- الحثّ.. قذى العين

مُصْطفَى دَنْقَش

خاتمةٌ: **(وَأَصْلُ حُسْنِ مَا مَضَى أَنْ يَتْبَعَا..اللَّفْظُ مَعْنًى دُونَ عَكْسٍ وَقَعَا)**
- فأصلُ الحُسْنِ في الأنواعِ اللفظية *بل والمعنوية* ..أن تكون الألفاظ تابعة للمعاني



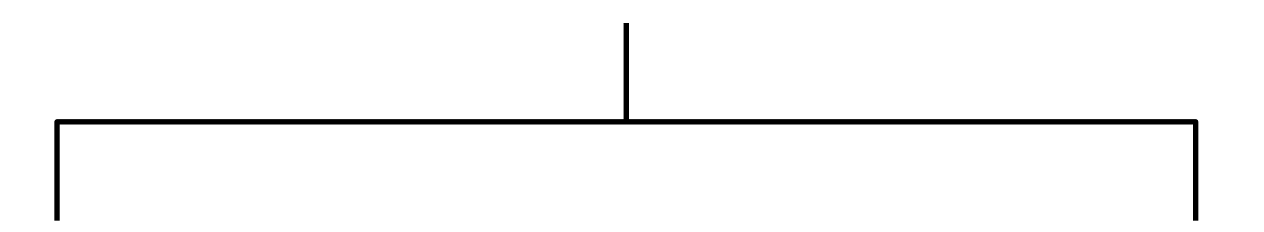
وليس أن تكون المعاني تابعة للألفاظ

أمَّا إذا تُرِكَت المعاني على سجيتها..طلبت لأنفسها ألفاظًا تليق بها
- وعند ذلك تظهر البلاغة ويتميز الكامل من القاصرِ

وذلك بأن يؤتي بألفاظ متكلفة مصنوعة المعنى كما يفعله من له شغف بإيراد المحسنات اللفظية، فيجعل الكلام كأنه غير مسوق لإفادة المعنى ولا يبالي بخفاء الدلالة وركاكة المعاني

خاتمة في السرقات الشّعرِية وما يتصل بها

تمهيدٌ:



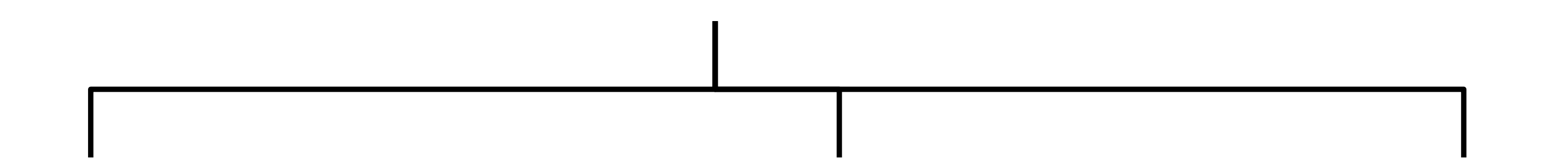
هذه خاتمـة للبـديع فقط دون الفنـين *قبلـه*، قبلـه كمـا صـرح بـذلك فـي الإيضـاح

- واستظهر العصامُ أنها خاتمةٌ للكتابِ كُلِّهِ

السَّرِقَاتُ..أكثرُ ما تقع في الشعر، وقد تجري في غيره

- فلذلك قيدها هُنَا بـ(الشعرية وما يتصل بها)

خاتمة في السرقات الشِّعرية وما يتصل بها



الفصل الأول:
السرقات الشعرية

الفصل الثانـي:
ما يتصل بالسرقات

الفصل الثالث:
أَشْيَاء من الخاتمة ملحقة بالمحسنات

الفصل الأول:
السرقات الشعرية

خريطة إجماليّة

الفصل الأول:
السرقات الشعرية

أولاً: إذا اتفق القائلانِ على الإِتْيَان بقول واحد نظما أو نثرا،

رابعاً: الأخذُ والسرقة..بمعنى واحد

ثَانِياً: أمّا ما اختُرِعَ مِن المعاني ولم يُسبَق إليه..فيُسمَّى بـ(الإبداع)

ثالثاً: أخذُ المعنى المشهور مع التصرف بما يُحَسِّنُهُ ويُقَرِّبُه..فيسمى (الإغراب) و(الطرفة) و(النوادر)

أولاً: إذا اتفق القائلانِ *على الإِتْيَان بقول واحد نظما أو نثرا،*

١- فإن كان الاتفاقُ في الغرضِ..على العموم..فلا يُعد هذا الاتفاق سرقةَ ولا استعانةَ ولا أخذا ونحو ذلك
- وذلك كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه **(إِنْ قَائِلانِ اتَّفَقَا فِي الْغَرَضِ..عَلَى الْعُمُومِ فَكِلاهُمَا ارْتُضِي كَالْوَصْفِ بِالسَّخَاءِ وَالشَّجَاعَةِ..وَلا يُعَدُّ سِرْقَةً لِلْعَادَةِ)**

وذلك لأنَّ تقرُّرَ هذا الغرض العامّ في العقول والعادات واشتراك الناس فيه

٢- وإن كان الاتفاق على وجه الدلالة على الغرض **(أَوْ فِي الدَّلالَةِ عَلَيْهِ كَالْمَجَازْ..وَهَيْئَة تَخُصُّ مَنْ لِلْوَصْفِ حَازْ كَوَصْفِهِ الْجَوَادَ بِالتَّهَلُّلِ..لِطَالِبٍ وَالْقَبْضِ لِلْمُبَخَّلِ)**

وذلك كـ..
١- المجاز
٢- والتشبيه
٣- والكناية
٤- وذكر هيئات تدل على الصفة؛ لاختصاص تلك الهيئات بمن ثبتت له تلك الصفات

كوصف الجواد بالتهلُّلِ عند ورود قاصديهِ
- وكوصفِ البخيل بالعبوس عند ذلك

وكوصف الشجاع بالابتسام وسكون الجوارح والجأش عند الحرب

فيُنظَرُ:

أ- إن اشترك الناس في معرفة ذلك الوجهِ لاستقراره في العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالأسد والجواد بالبحر..فكالأول أيضًا، فلا يُعَدُّ سرقةً ولا أخذاً **(فَإِنْ يَكُنْ مُقَرَّرًا كَالْبَطَلِ..كَأَسَدٍ فَحُكْمُهُ كَالأَوَّلِ)**

؛ وذلك لاستقرارها في العقول والعادات

ب- وإن لم يشترك الناس في معرفته..جاز أن يُدَّعَى فيه السبقُ والتفاضُل بالزيادة والنقص والكمال وعدمه **(أَوْ لا فَفِيهِ السَّبْقُ كَالزِّيَادَةِ..قَدْ يُدَّعَى)**

وله حالان:

فقد يُحكَمُ للمسبوق، إذا أتى بأمرٍ زائد على السابق

وقد يُحكَمُ للسابق، إذا لم يأت المسبوقُ بزائدٍ
- فمع المساواة أيضا..فالفضلُ للأولِ

وذلك ضربان:

١- خاصّيٌّ في نفسه غريب **(فَمِنْهُ ذُو غَرَابَة..فِي أَصْلِهِ)**

٢- عامّيٌّ تصرَّف فيه بما أخرجه من الابتذال إلى الغرابة **(وَمِنْهُ ذُو ابْتِذَالِ..أَغْرَبَهُ الْحُسْنُ فِي الاِسْتِعْمَالِ)**
- وذلك كما مَرَّ في التشبيه والاستعارة

مُصْطفَى دَنْقَش

ثَانِياً: أمّا ما اختُرِعَ مِنِ المعاني ولمِ يُسبَق إليه..فيُسمَّى بـ(الإبداع)
(فَسَمِّ بِالإِبْدَاعِ مَا قَدِ اخْتُرِعْ..مِنَ الْمَعَانِي لَيْسَ قَبْلَهُ صُنِعْ)

أمثلة:

قول ابن الرومي في تشبيه الرقاقة: (إِن أنسَ لَا أنسَ خَبَّازاً مررتُ بِهِ..يَدْحو الرُّقاقَةَ مِثْلَ اللمح بالبصر
مَا بَين رُؤيتها فِي كَفِهِ كُرةً..وَبَين رؤيتها قَوراء كالقَمر
إِلَّا بِمِقْدَار مَا تَنْداحُ دائِرة..فِي لُجَّةِ المَاء يُلْقى فِيه بِالْحجرِ)
- فهو من مخترعاته التي لم يُسبَق إليها

*قول عنترة في وصف الذُّباب: (خَلا الذُّبابُ بها، فَلَيسَ ببارحٍ..غَرداً كَفعلِ الشّارِبِ المُتَرَنِّمِ
هَزِجاً يَحُكُّ ذِراعَهُ بِذِراعِه..قَدْحَ المُكِبِّ على الزِّنَادِ الأَجْذَمِ)*
- فهذا المعنى إذا تأمّله المتأدّبُ وتخيله في فِكرِه..وَجَدَهُ في الغرابة آيةً

تسميتُهُ:

(الإبداع)، سماه بذلك الطيبي وغيرُه

(سلامة الاختراع)
(أَوْ سَمِّهِ سَلامَةَ اخْتِرَاعِ، وَذَلِكَ الشَّامِلُ لِلأَنْوَاعِ)
- فأهلُ البديعيات..

سَمَّوا هذا النوعَ بـ(سلامة الاختراع)

بينما جعلوا (الإبداع) اسمًا لما اجتمع فيه عدة من أنواع البديع، *وأقلها اثنانِ*
- ومتى لم يكن كذلك..فليس بإبداع

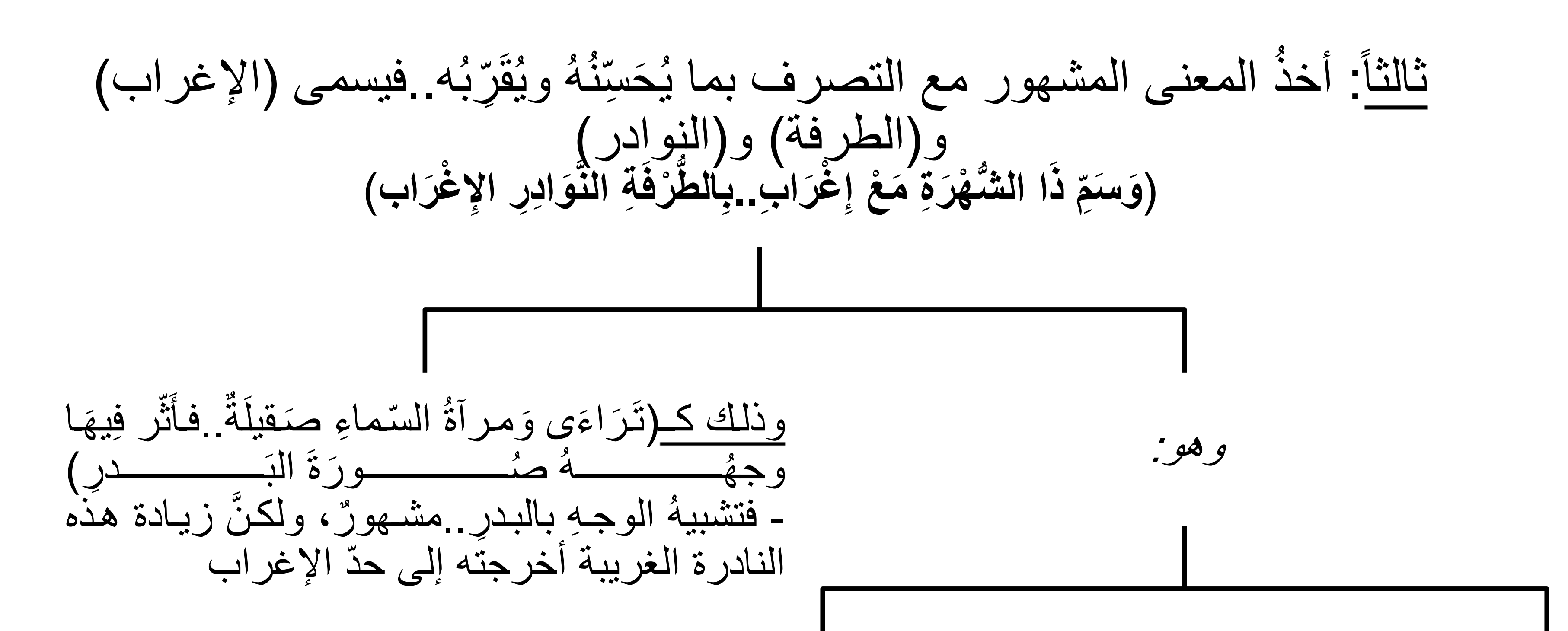
وقد استنبط النَّاظِمُ مِن {الله ولى الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور}الآية مائة وعشرين نوعا مِن البديع، وأفردها برسالة سماها (فتح الجليل للعبد الذليل)

وكـ{ وَقِيلَ يَاأَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَاسَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ}
- ففيه أنواعٌ، مجموعُها هو الإبداع، وبيانها في الصفحة التالية



{ وَقِيلَ يَاأَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَاسَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ}
- ففيه أنواعٌ، مجموعُها هو الإبداع:
١- المناسبة التامة بين {أقلعي} و{ابلعي}
٢- والمطابقة بين {أَرْض} و{السماء}
١٨- التمكين؛ لأن الفاصلة مستقرة في محلها
١٩- التهذيب؛ *لأنّ مرادات الألفاظ موصوفة بصفات الحسن ومتخيلة برونق الفصاحة لسلامتها من التعقيد والتقديم والتأخير*
٣- والمجاز في {ويا سماء}، والمراد مطر السماء
٤- الاستعارة في {أقلعي}
١٦- الانسجام، *وهو تحدر الكلام بسهولة*
١٧- حسن البيان؛ *لأنّ سامعها لا يتوقف في فهم معناها ولا يشكل عليه شيء من مبناها*
٥- والإشارة في {وغيض الماء}
- فإنه عبر به عن معان كثيرة
٦- التمثيل في {قضى الأمر}
- فإنهُ عبّر به عن هلاك الهالكين ونجاة الناجين بغير لفظه الموضوع لهُ
١٤- إيجاز الحصر؛ لأنه قص القصة مستوفية بأقصر عبارة
١٥- التسهيم؛ لأن أول الآية أفهَم آخرها
٧- الإرداف في {واستوت على الجودي}
- فإنه عبّر به عن استقرارها في المكان بلفظ قريب من لفظ المعنى
٨- التعليل؛ لأن {غيض الماء} علة الاستواء
١٢- حسن النسق؛ لأنه تعالى قص القصة وعطف بعضها على بعض بحسن ترتيب
١٣- ائتلاف *اللفظ* مع المعنى؛ لأن كل لفظة لا يصلح معها غيرها
٩- وصحة التقسيم؛ إذ استوعب أقسام أحوال الماء حال نقصه
١٠-الاحتراس في {قيل بعد للقوم الظالمين}؛ لئلا يُظَنَّ أن الهلاك عمَّ الظالِمَ وغيرَهُ
١١- المساواة؛ لأن لفظ الآية لا يزيد على معناها

مُصْطفَى دَنْقَش



ثالثاً: أخذُ المعنى المشهور مع التصرف بما يُحَسِّنُهُ ويُقَرِّبُه..فيسمى (الإغراب) و(الطرفة) و(النوادر)

(وَسَمِّ ذَا الشُّهْرَةِ مَعْ إِغْرَابِ..بِالطُّرْفَةِ النَّوَادِرِ الإِغْرَابِ)

وهو:

(الإِتْيَان بالشيء الغريب)

- يقال: (أغرب الشاعر في كلامه)..إذا أتى بغريبٍ

وقال قُدامة في تفسيره: (أن يأتي الشاعر بمعنى مستغرَبٍ؛ لقلة استعماله لأنه لم يُسمع بمثله)

وهذا التفسيرُ..تَبِعَ فيه النَّاظِمُ ابن أبي الأصبع في كتابه المسمى (تحرير التحبير)

وذلك كـ(تَرَاءَى وَمرآةُ السّماءِ صَقيلَةٌ..فأَثّر فِيهَا وجهُهُ صُورَةَ البَدرِ)

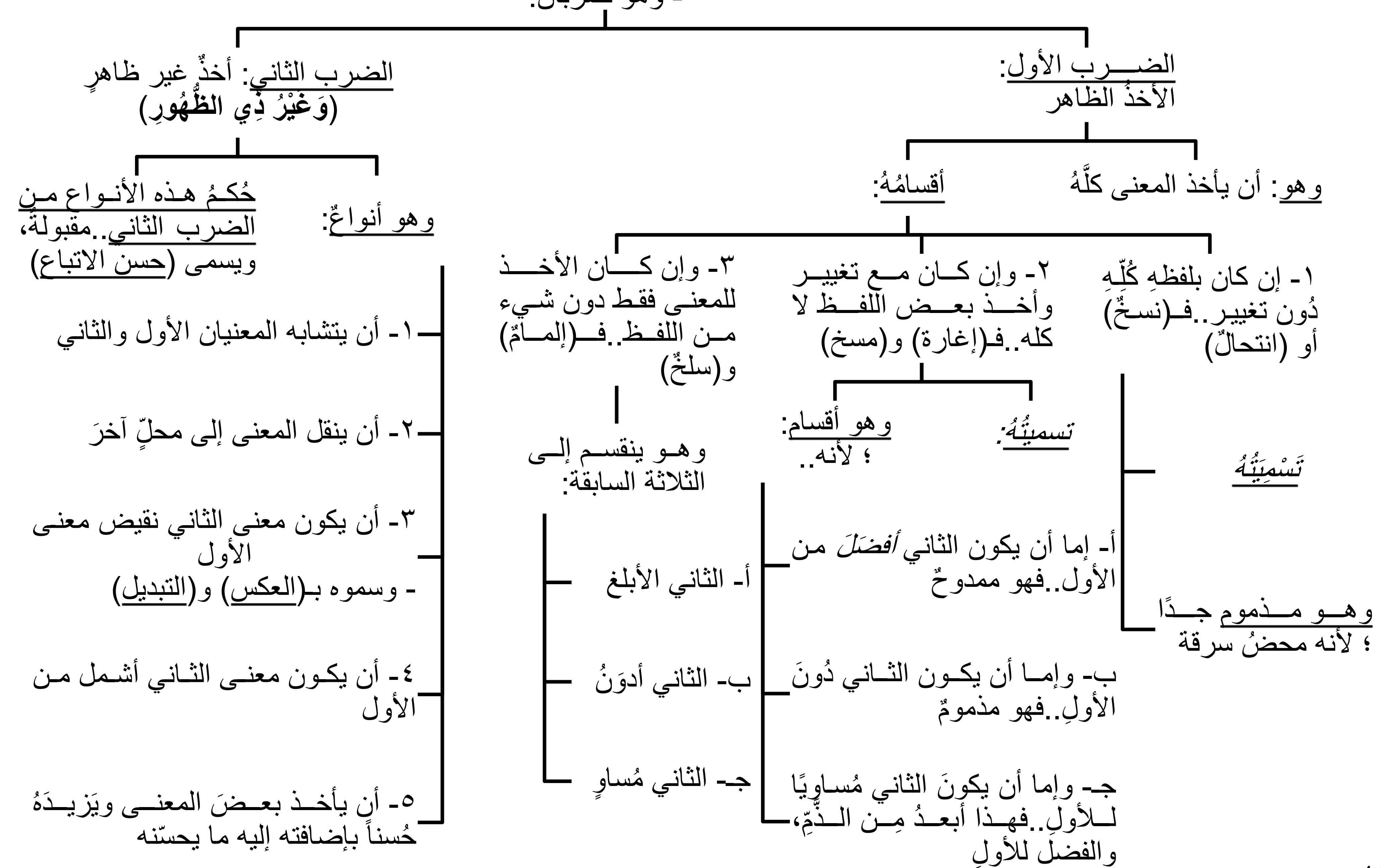
- فتشبيهُ الوجهِ بالبدرِ..مشهورٌ، ولكنَّ زيادة هذه النادرة الغريبة أخرجته إلى حدّ الإغراب

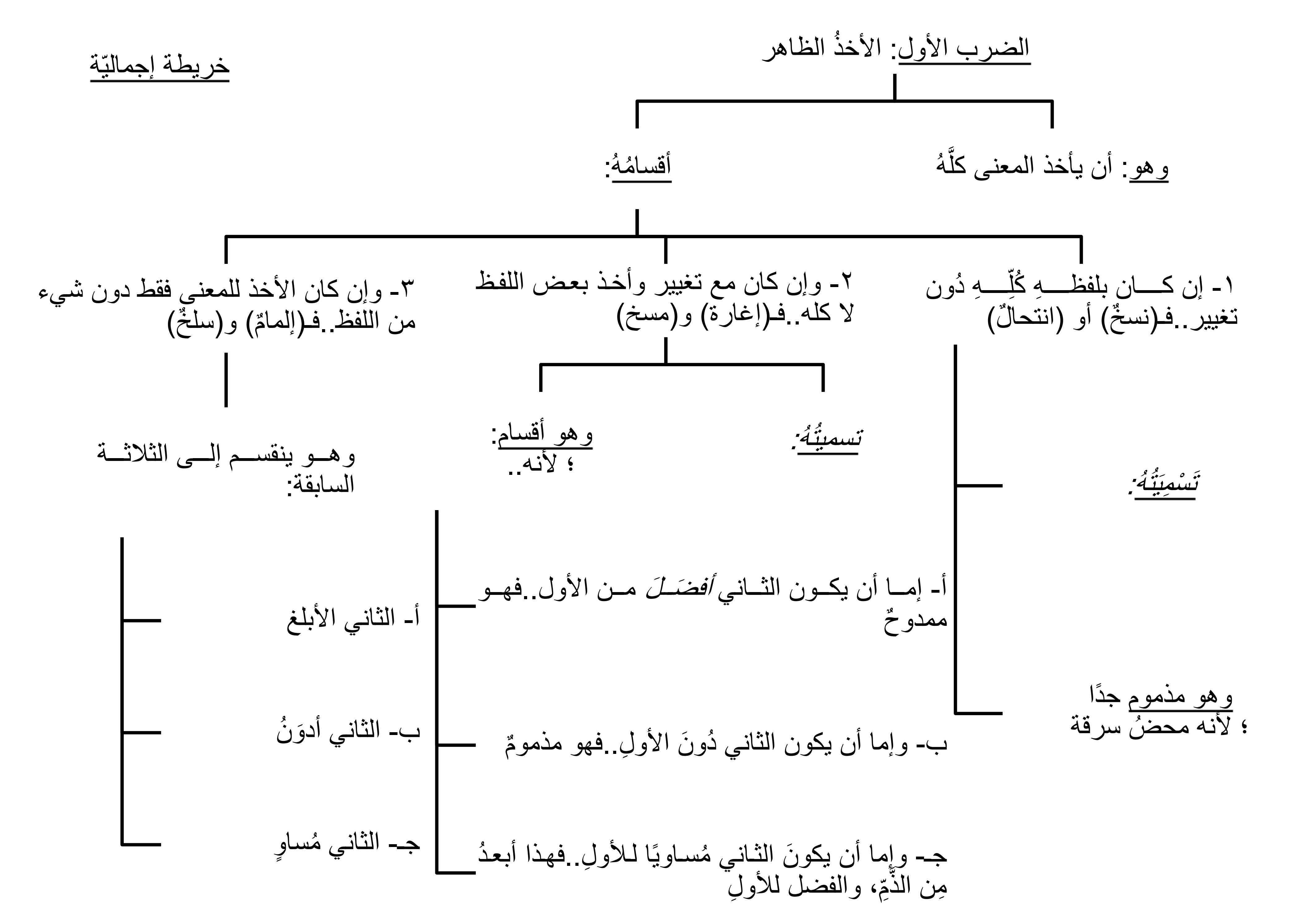
خريطة إجماليّة

رابعاً: الأخذُ والسرقة..بمعنى واحد

(وَالأَخْذُ وَالسِّرْقَةُ ظَاهِرٌ وَلا)

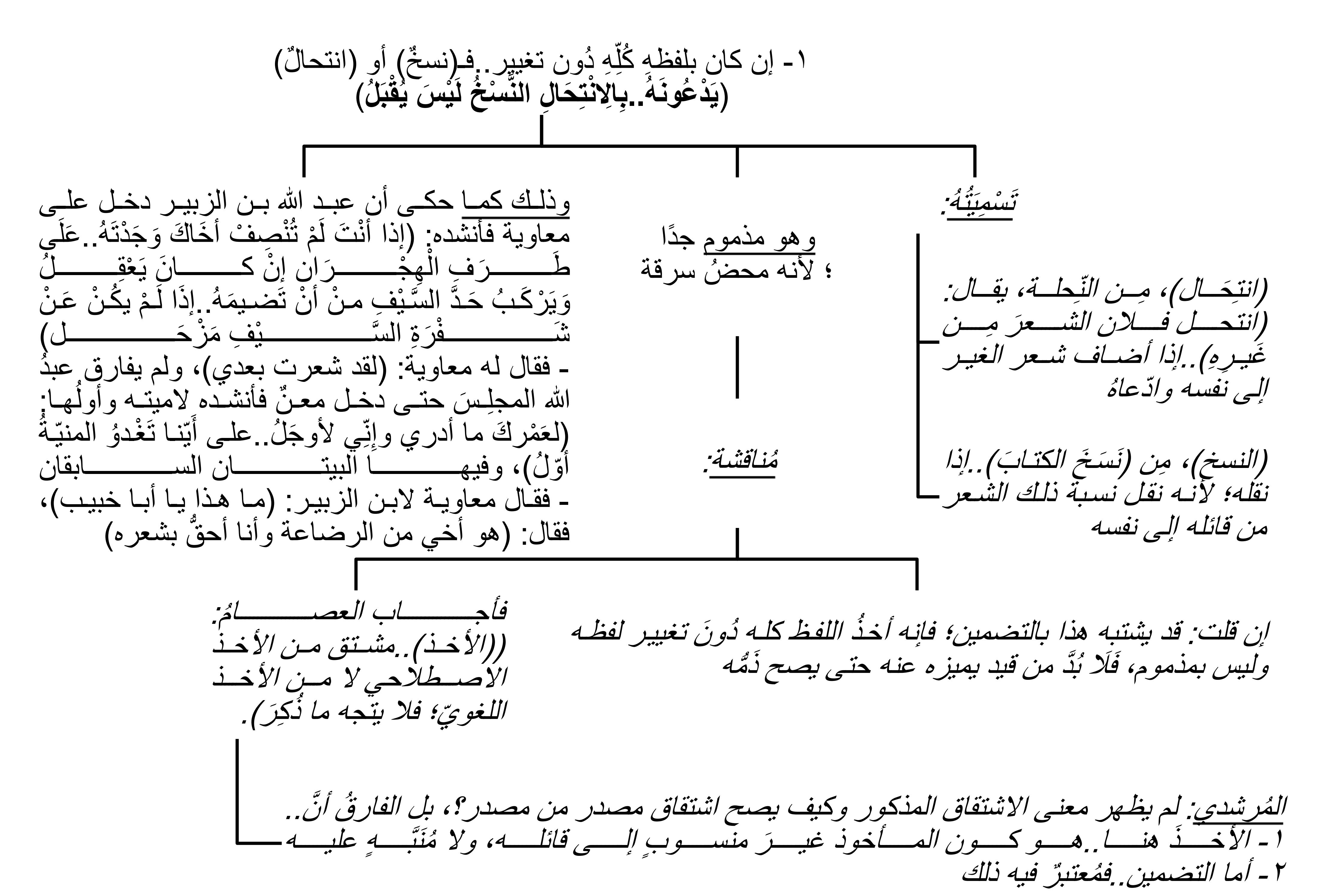
- وهو ضربان:

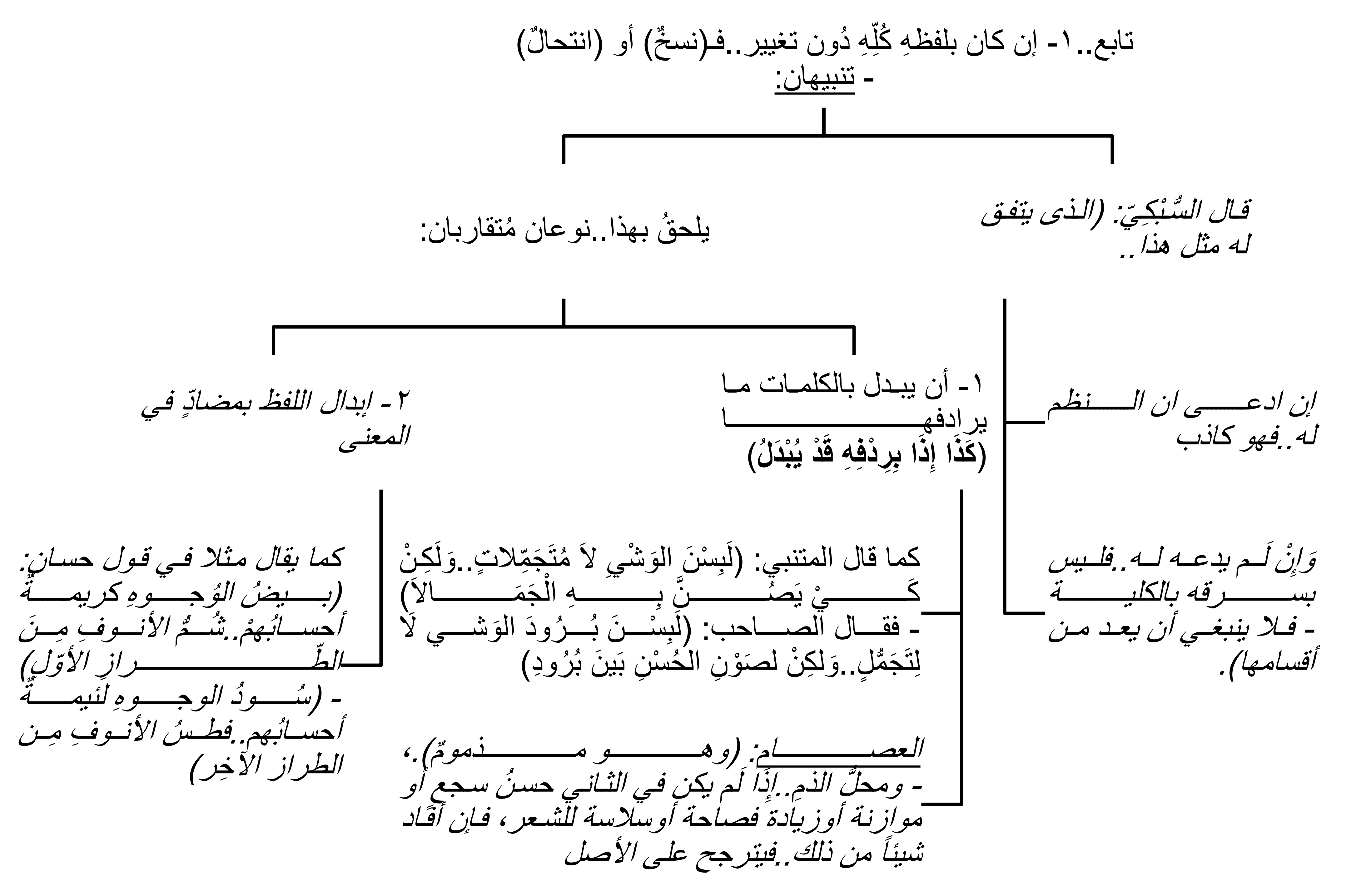


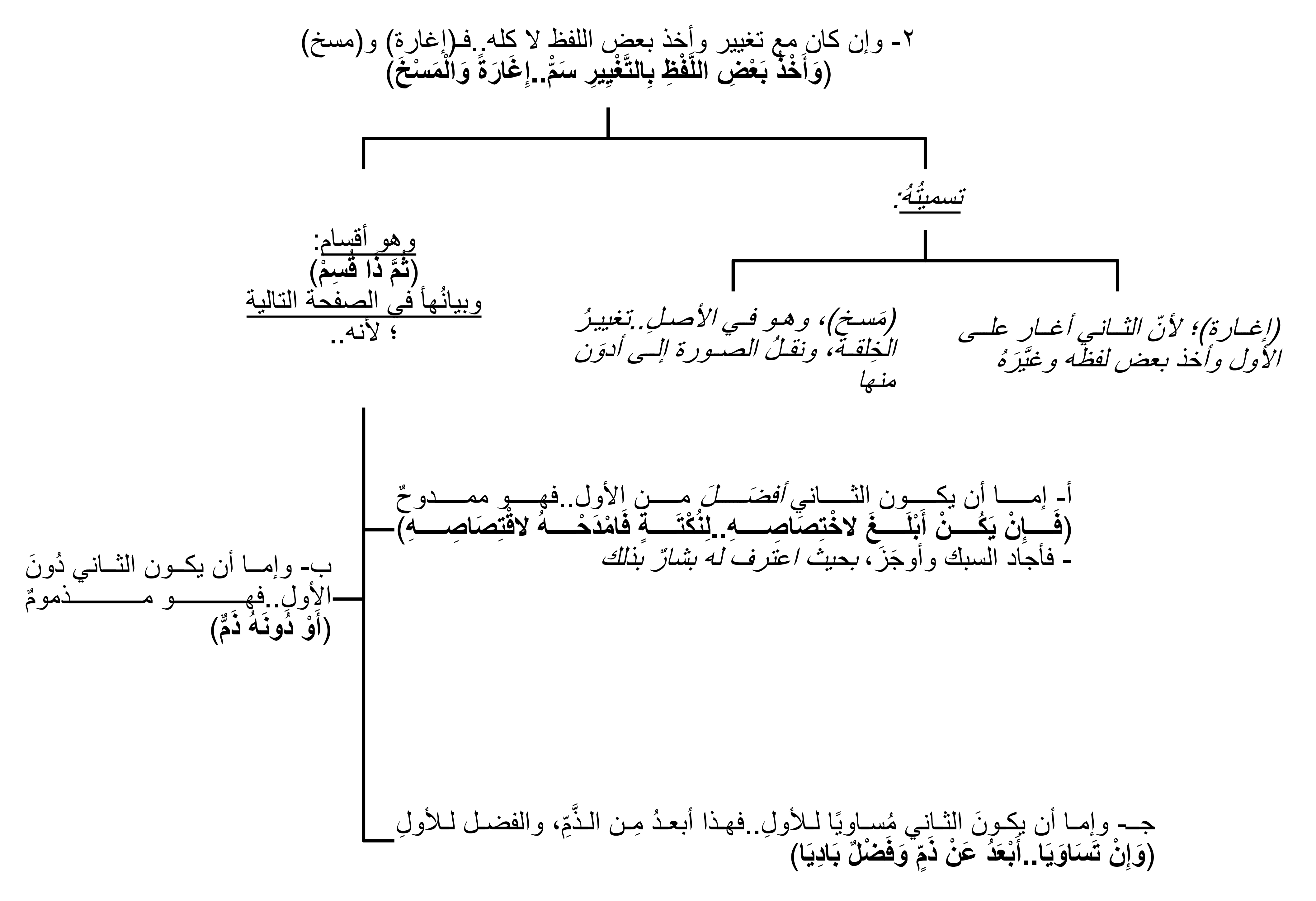


خريطة إجماليّة
الضرب الأول: الأخذُ الظاهر
وهو: أن يأخذ المعنى كلَّهُ
أقسامُهُ:
١- إن كـــان بلفظـــهِ كُلّـــهِ دُون تغيير..فـ(نسخٌ) أو (انتحالٌ)
٢- وإن كان مع تغيير وأخذ بعض اللفظ لا كله..فـ(إغارة) و(مسخ)
٣- وإن كان الأخذ للمعنى فقط دون شيء من اللفظ..فـ(إلمامٌ) و(سلخٌ)
تَسْمِيَتُهُ:
وهو مذموم جدًا ؛ لأنه محضُ سرقة
تسميتُهُ:
وهو أقسام: ؛ لأنه..
أ- إمـا أن يكـون الثـاني أفضَـلَ مـن الأول..فهـو ممدوحٌ
ب- وإما أن يكون الثاني دُونَ الأولِ..فهو مذمومٌ
جـ- وإما أن يكونَ الثاني مُساويًا للأولِ..فهذا أبعدُ مِن الذَّمِّ، والفضل للأولِ
وهـو ينقسـم إلـى الثلاثـة السابقة:
أ- الثاني الأبلغ
ب- الثاني أدوَنُ
جـ- الثاني مُساوٍ

مُصْطفَى دَنْقَش


١- إن كان بلفظهِ كُلِّهِ دُون تغيير..فـ(نسخٌ) أو (انتحالٌ)
(يَدْعُونَهُ..بِالِانْتِحَالِ النَّسْخُ لَيْسَ يُقْبَلُ)
تَسْمِيَتُهُ:
(انتِحَال)، مِن النِّحلة، يقال: (انتحل فلان الشعرَ مِن غيرِهِ)..إذا أضاف شعر الغير إلى نفسه وادّعاه
(النسخ)، مِن (نَسَخَ الكتابَ)..إذا نقله؛ لأنه نقل نسبة ذلك الشعر من قائله إلى نفسه
وهو مذموم جدًا
؛ لأنه محضُ سرقة
مُناقشة:
وذلك كما حكى أن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فأنشده: (إذا أنْتَ لَمْ تُنْصِفْ أخَاكَ وَجَدْتَهُ..عَلَى طَرَفِ الْهِجْرَانِ إنْ كَانَ يَعْقِلُ وَيَرْكَبُ حَدَّ السَّيْفِ منْ أنْ تَضيمَهُ..إذَا لَمْ يكُنْ عَنْ شَفْرَةِ السَّيْفِ مَزْحَلُ)
- فقال له معاوية: (لقد شعرت بعدي)، ولم يفارق عبدُ الله المجلِسَ حتى دخل معنٌ فأنشده لاميته وأولُها: (لعَمْركَ ما أدري وإنِّي لأوجَلُ..على أَيِّنا تَغْدوُ المنيّةُ أوّلُ)، وفيها البيتان السابقان
- فقال معاوية لابن الزبير: (ما هذا يا أبا خبيب)، فقال: (هو أخي من الرضاعة وأنا أحقُّ بشعره)
إن قلت: قد يشتبه هذا بالتضمين؛ فإنه أخذُ اللفظ كله دُونَ تغيير لفظه وليس بمذموم، فَلَا بُدَّ من قيد يميزه عنه حتى يصح ذَمُّه
فأجاب العصامُ: ((الأخذ)..مشتق من الأخذ الاصطلاحي لا من الأخذ اللغويّ؛ فلا يتّجه ما ذُكِرَ).
المُرشدي: لم يظهر معنى الاشتقاق المذكور وكيف يصح اشتقاق مصدر من مصدر؟، بل الفارقُ أنَّ..
١- الأخذَ هنا..هو كون المأخوذ غيرَ منسوبٍ إلى قائله، ولا مُنَبَّهٍ عليه
٢- أما التضمين..فمُعتبرٌ فيه ذلك


تابع..١- إن كان بلفظهِ كُلِّهِ دُون تغيير..فـ(نسخٌ) أو (انتحالٌ)
- تنبيهان:
قال السُّبْكِيّ: (الذى يتفق له مثل هذا..
إن ادعى ان النظم له..فهو كاذب
وَإنْ لَم يدعه له..فليس بسرقه بالكلية
- فلا ينبغي أن يعد من أقسامها).
يلحقُ بهذا..نوعان مُتقاربان:
١- أن يبدل بالكلمات ما يرادفها
(كَذَا إِذَا بِرِدْفِهِ قَدْ يُبْدَلُ)
كما قال المتنبي: (لَبِسْنَ الوَشْيِ لاَ مُتَجَمِّلاتٍ..وَلَكِنْ كَيْ يَصُنَّ بِهِ الْجَمَالاَ)
- فقال الصاحب: (لَبِسْنَ بُرُودَ الوَشْيِ لَا لِتَجَمُّلٍ..وَلكِنْ لصَوْنِ الحُسْنِ بَينَ بُرُودِ)
العصام: (وهو مذمومٌ)،
- ومحلَّ الذم..إذا لم يكن في الثاني حسنُ سجع أو موازنة أوزيادة فصاحة أوسلاسة للشعر، فإن أفَادَ شيئاً من ذلك..فيترجح على الأصل
٢- إبدال اللفظ بمضادٍّ في المعنى
كما يقال مثلا في قول حسان: (بيضُ الوُجوهِ كريمةٌ أحسابُهمْ..شُمُّ الأنوفِ مِنَ الطِّرازِ الأوّلِ)
- (سُودُ الوجوهِ لئيمةٌ أحسابُهم..فطسُ الأنوفِ مِن الطراز الآخِرِ)



٢- وإن كان مع تغيير وأخذ بعض اللفظ لا كله..فـ(إغارة) و(مسخ)
(وَأَخْذُ بَعْضِ اللَّفْظِ بِالتَّغْيِيرِ سَمِّ..إِغَارَةً وَالْمَسْخَ)
تسميتُهُ:
(إغارة)؛ لأنّ الثاني أغار على الأول وأخذ بعض لفظه وغيَّرَهُ
(مَسخ)، وهو في الأصلِ..تغييرُ الخِلقة، ونقلُ الصورة إلى أدوَن منها
وهو أقسام:
(ثُمَّ ذا قِسِمْ)
وبيانُها في الصفحة التالية
؛ لأنه..
أ- إما أن يكون الثاني أفضَلَ من الأول..فهو ممدوحٌ
(فَإِنْ يَكُنْ أَبْلَغَ لاخْتِصَاصِهِ..لِنُكْتَةٍ فَامْدَحْهُ لاقْتِصَاصِهِ)
- فأجاد السبك وأوجَزَ، بحيث اعترف له بشارٌ بذلك
ب- وإما أن يكون الثاني دُونَ الأولِ..فهو مذمومٌ
(أَوْ دُونَهُ ذَمٌّ)
جـ- وإما أن يكونَ الثاني مُساويًا للأولِ..فهذا أبعدُ مِن الذَّمِّ، والفضل للأولِ
(وَإِنْ تَسَاوَيَا..أَبْعَدُ عَنْ ذَمٍّ وَفَضْلٌ بَادِيَا)

٢- وإن كان مع تغيير وأخذ بعض اللفظ لا كله..فـ(إغارة) و(مسخ)
وهو أقسام:
(ثُمَّ ذا قِسمْ)
؛ لأنه..

أ- إما أن يكون الثاني *أفضلَ* من الأول..فهو ممدوحٌ
(فَإِنْ يَكُنْ أَبْلَغَ لاخْتِصَاصِهِ..لِنُكْتَةٍ فَامْدَحْهُ لاقْتِصَاصِهِ)

ووَجْهُ *التفضيل*: إما حُسن السبكِ أو الاختصار أو الإيضاح أو زيادة معنى أو عذوبة لفظ أو تمكين قافية أو تتميم نقصٍ

وذلك كما..

١- قال بشار: (مَنْ رَاقَبَ النَّاسَ لَمْ يَظْفَرْ بِحَاجَتِهِ..وَفَازَ بِالطَّيِّبَاتِ الْفَاتِكُ اللَّهِجُ)

٢←فقال سَلْمٌ بعده: (مَنْ رَاقَبَ النَّاسَ مَاتَ غَمًّا..وفاز باللَّذَّةِ الجَسُورُ)

- فأجاد السبك وأوجزَ، بحيث *اعترف له بشارٌ بذلك*

ب- وإما أن يكون الثاني دُونَ الأولِ..فهو مذمومٌ
(أَوْ دُونَهُ ذَمٌّ)

وذلك كما..

١- قال أبو تمام: (هيْهاتَ لا يأتي الزمانُ بمثْلِه..إنّ الزمانَ بمثْلِه لبَخيلُ)

٢←فقال المتنبي بعده: (أعْدَى الزَّمانَ سَخَاؤهُ فَسَخا بِهِ..ولقدْ يكُونُ بِهِ الزَّمانُ بَخيلا)

- فَبَيْتُ أبي تمّام أجود سبكا؛ لأن المتنبي احتاج إلى وضع (يكون) موضع (كان)

جـ- وإما أن يكونَ الثاني مُساويًا للأولِ..فهذا أبعدُ مِن الذّمِّ، والفضل للأولِ
(وَإِنْ تَسَاوَيَا..أَبْعَدُ عَنْ ذَمٍّ وَفَضْلٌ بَادِيَا)

وذلك كما..

١- قال أبو تمام: (لَوْ حارَ مُرْتادُ المَّنيّةِ لِمْ يَجِدْ..إلاّ الفَراق على النُّفُوسِ دَلِيلاً)

٢←وقال المتنبي بعده: (لَوْلا مُفارَقَةُ الأحبابِ ما وَجَدَتْ..لهَا المَنَايَا إلى أرْوَاحِنَا سُبُلا)

- فهُما..سواءٌ، *واستظهرَ السُّبْكِيُّ بيت المتنبِّي، قال: (لأنه أصرحُ في المراد، فيكون من القسم الأول)*

وبُعدُهُ عن الذمّ..لأنَّهُ لم يكن فيه دلالةٌ على الأخذِ والسَّرِقَةِ باتفاق الوزن والقافية

فإذا وجد فيه ذلك..فمذموم جد، كقول الأول: (فما سافرتُ في الآفاقِ إلَّا..ومِنْ جَدْواكَ راحِلَتَي وَزَادِي مُقيمُ الظَّنّ عندكَ والأَمَاني..وإنْ قَلِقَتْ رِكَابي في الْبِلَادِ)

- فقال الآخرُ: (وَإنِّي عَنْكَ بعد غَد لغاد..وقلبي فِي فنائك غير غادِ مُحبك حَيْثُ مَا اتجهت ركابي..وضيفُك حَيْثُ كنت من الْبِلَاد)

٣- وإن كان الأخذ للمعنى فقط دون شيء من اللفظ..فـ(إلمامٌ) و(سلخٌ)
(أَوْ أُخِذَ الْمَعْنَى فَقَطْ فَإِلْمَامْ..وَالسَّلْخُ وَهْوَ ذُو الثَّلَاثِ الأَقْسَامْ)

تسميتُهُ:

(إلمامٌ)؛ لأنه أَلَمَّ بـالمعنى، أي قصد إليه

(سلخٌ)؛ لأنَّـهُ سَلَخَ اللفظ الـذي هُو كالجِلـــــدِ، وألبســـــه غيـــــرَهُ
- *وهو في الأصل..نزع الشيء من الشيء، ومنه كشط الجلد عن الشاة ونحوها*
- *والمناسـبة ظـاهرة؛ لأنّ اللفـظ للمعنى كالجلد للحيوان، فَإذا أخذ ما تحتـه..فقد سلخ مـن المعنـى جلـدا وألبسه جلدا آخر*

وهو ينقسم إلى الثلاثة السابقة:

أ- الثاني الأبلغ
- كما قال..

١- أبو تمام: (هُوَ الصُّنْعُ إِنْ تَعْجَـــلْ فَخَيـــرُ وإِنْ تَـرِثْ..فَلَلَّريْـثُ فـي بَعْضِ المواضِعِ أنْفَع)

٢←وقـال المتنبـي بعـدَهُ: (وَمِنَ الْخَيْرِ بُطْءُ سَيْبِكَ عَنِّيْ..أَسْرَعُ السُّحْبِ فِي الْمَسِـــيْرِ الْجَهَـــامُ)
- فهذا أبلـغُ بزيـادة التشبيه بالسحب

ب- الثاني أدوَنُ
- كما قال..

١- البحتـري: (وإذا تــألَّقَ فـــي النَّـــدِيِّ كلامُـــهُ الـــمصقولُ خِلتَ لسانَهُ مِنْ عَضْبِه)

٢←وقـول المتنبـي بعـدَهُ: (كَأَنَّ أَلْسِنُهُمْ فِي النُّطْقِ قَدْ جُعِلَـتْ..عَلَى رِمَاحِهِمِ فِي الطَّعْـــنِ خِرْصَـــانَا)
- فـالأولُ..أبلـغ؛ لمـا فـي التـــألق والصــقالة مـــن الاسـتعارة التخييليـة فإنهـا للكـلام كالأظفـار للمنيـة ولـزم منـه تشبيهه كلامـه بالســيف وهـــو اســتعارة بالكنايةِ

جـ- الثاني مُساوٍ
- كما قال..

١- الأعرابــيّ: (وَلَـمْ يَـكُ أَكْثَـرَ الفتْيـانِ مـالاً..وَلَكـنْ كانَ أَرْحَبَهُمْ ذِراعا)

٢←وقـال أشـجعُ: (ولـيس بأوسعِهم في الغِنـى..ولكنّ معروفَـــــه أوسَـــــعُ)
- *قـالوا بتسـاويهما، ولكـنْ قـال السُّبْكِيُّ: (قد يقال أنّ الأولَ أحسنُ؛ لسلامته من حـذف المفضّـل عليـه ولوجـود الاسـتعارة فـي (أرحبهم ذراعا)).*

الضرب الثاني: أخذٌ غير ظاهرٍ
(وَغَيْرُ ذِي الظُّهُورِ)
-وهو خمسةُ أنواعٍ:

١- أن يتشابه المعنيان الأول والثاني
(كَالتَّشَابُهِ..فِي المَعْنَيَيْنِ حِينَ قَدْ أَتَى بِهِ)

كَقَوْلِ جَرِيْرٍ: (فَلَا يَمْنَعْكَ مِنْ أَرَبٍ لِحَاهُمْ..سَوَاءٌ ذُو الْعِمَامَةِ وَالْخِمَارِ)
- وَقَوْلِ المُتَنَبِّي بعدَهُ: (وَمَنْ فِيْ كَفِّهِ مِنْهُمْ قَنَاةٌ..كَمَنْ فِيْ كَفِّهِ مِنْهُمْ خِضَابُ)

فكلاهُما..دلّ على عدم المبالاة بالرجال إلا أن الأول دل على مساواة النساء للرجال، والثاني على تشبيه الرجال بالنساء فهو معنى غير المعنى الأول
- والأول أبلغُ لأنّ التشابُه أبلغ من التشبيه

فالتشابُهُ..هو التساوى

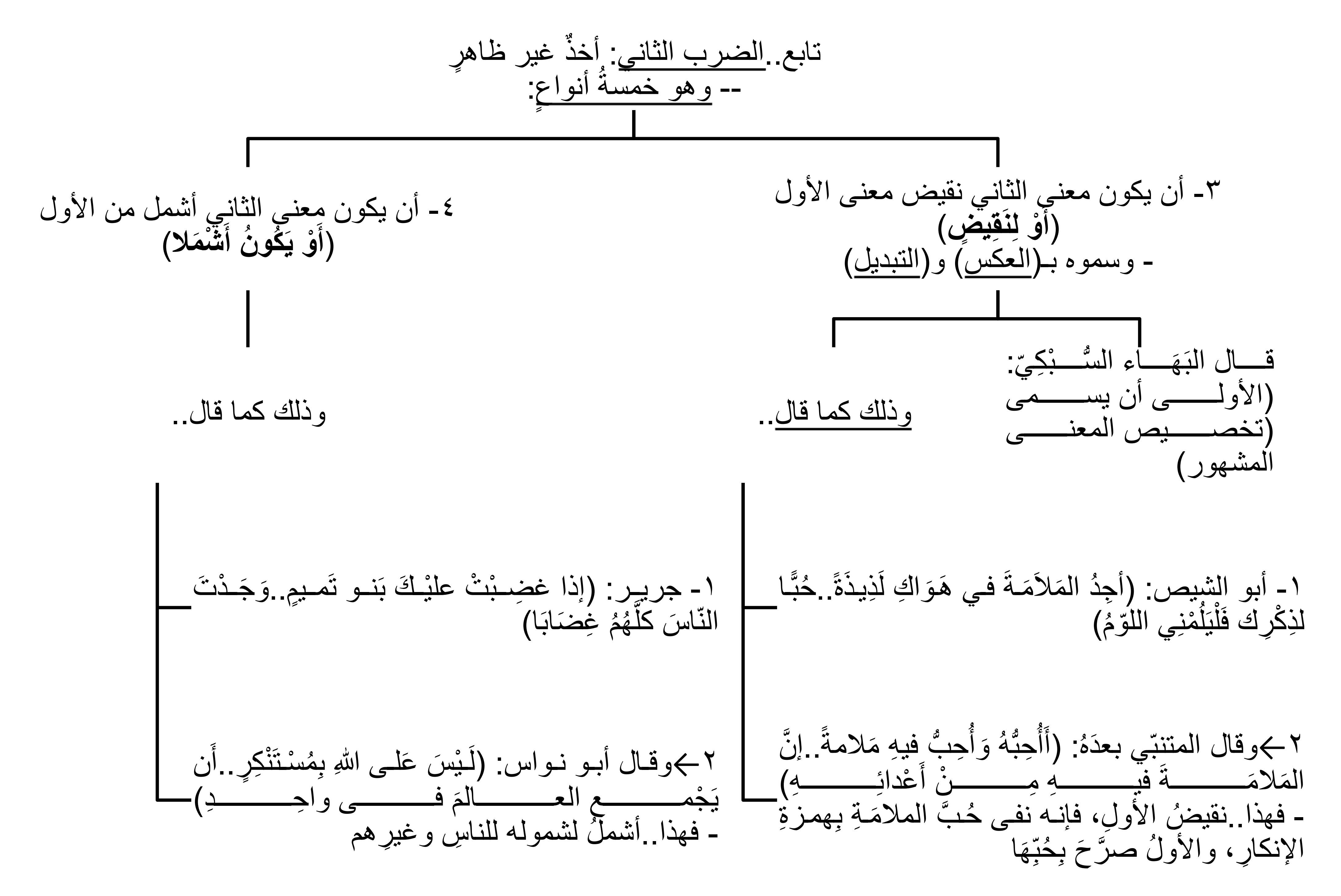
والتشبيه..هو إلحاقُ الناقص بالكامل

٢- أن ينقل المعنى إلى محلٍّ آخرَ
(أَوْ لِمَحَلٍّ آخَرٍ قَدْ نُقِلا)
- ويسمى (التوليد)

كقول البحتري: (سُلبوا، وأشرقت الدماءُ عليهم..مُحْمَّرةً فكأنَّهم لم يُسلَبُوا)
- وقال المُتنَبّي بعدَهُ: (يبس النّجيعُ عليه وَهْوَ مُجَرّد..من غِمدهِ فكأنَّما هُوَ مُغْمَدُ)
←فنَقَلَ المعنى من (القتلى والجرحى) إلى (السيفِ)

وعُلِمَ مِن المِثالِ..أنّه لا يُشترَط في تشابُه المعنيين إيرَاده في البيت الثاني بالوجه الذي أورده الأول بل يجوز فيه اختلافهما نسيبا ومديحا وهجاء وافتخارا ونحو ذلك
- فالشاعرُ الحاذق إذا قصد إلى المعنى المختلَس لينظمه..احتال في إخفائه فيغيّرُه عن لفظه ونوعه ووزنه وقافيته، ومع ذلك فهو معدود من السرقة عندهم كما يشهد لذلك كثير من الأَمْثِلَة

البقية
- في الصفحة التالية


تابع..الضرب الثاني: أخذٌ غير ظاهرٍ
-- وهو خمسةُ أنواعٍ:
٣- أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الأول
(أَوْ لِنَقِيضٍ)
- وسموه بـ(العكس) و(التبديل)
قال البَهَاء السُّبْكِيّ: (الأولى أن يسمى (تخصيص المعنى المشهور)
وذلك كما قال..
١- أبو الشيص: (أجِدُ المَلاَمَةَ في هَوَاكِ لَذِيذَةً..حُبًّا لِذِكْرِك فَلْيَلُمْنِي اللوّمُ)
٢←وقال المتنبّي بعدَهُ: (أَأُحِبُّهُ وَأُحِبُّ فيهِ مَلامةً..إنَّ المَلامَةَ فيهِ مِنْ أَعْدائِهِ)
- فهذا..نقيضُ الأولِ، فإنه نفى حُبَّ الملامَةِ بِهمزةِ الإنكارِ، والأولُ صرَّحَ بِحُبِّهَا
٤- أن يكون معنى الثاني أشمل من الأول
(أَوْ يَكُونُ أَشْمَلا)
وذلك كما قال..
١- جرير: (إذا غضِبَتْ عليْكَ بَنو تَميمٍ..وَجَدْتَ النّاسَ كلَّهُمُ غِضَابَا)
٢←وقال أبو نواس: (لَيْسَ عَلى اللهِ بِمُسْتَنْكِرٍ..أَن يَجْمع العالَمَ في واحِدِ)
- فهذا..أشملُ لشموله للناسِ وغيرِهم

تابع..الضرب الثاني: أخذٌ غير ظاهرٍ
-- وهو خمسةُ أنواعٍ:

٥- أن يأخذ بعضَ المعنى ويَزيدَهُ حُسناً بإضافته إليه ما يحسّنه
(أَوْ أَخَذَ الْبَعْضَ وَزَادَ حُسْنًا)
- وذلك كما قال..

١- الأفوه: (وَتَـرى الطَّيـرَ عَلـى آثارِنا..رَأيَ عَينٍ ثِقَةً أَن ستُمارُ)

٢←وقال أبو تمام: (وَقَدْ ظُلِّلَتْ عِقْبانُ أَعْلاَمِهِ ضُحىً..بِعِقْبَانِ طَيْرٍ في الدِّمَاءِ نَوَاهِلِ
أَقَامَتْ مَعَ الرَّاياتِ حَتَّى كأَنَّهَا..مِنَ الجَيشِ إلاَّ أَنَّهَا لَمْ تُقَاتِلِ)
- فأبو تمّام..

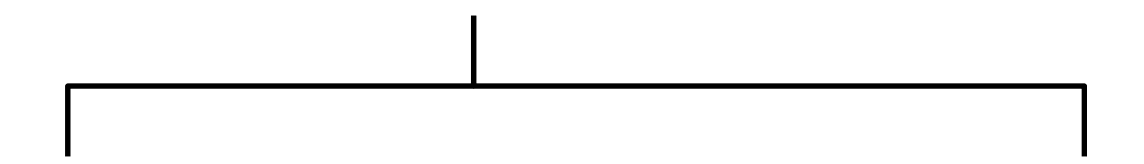
لَم يُلِمّ بشيء من معنى..

قول الأفوه (رأى عين) الدال على قربها

ولا قوله (ثقة أن ستمار) الدال على وثوق الطير بالميرة لاعتيادها ذلك، وهو مما يؤكد المقصود

لكنْ زاد بقوله (إلا أنها لم تقاتل) وبقوله (في الدماء نواهل) وبإقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش ←وبهذا يتم حُسن قوله إلا أنها لم تقاتل لأنه لا يحسن الاستثناء إلا بعد أن تُجعَل مُقيمَةً مَع الرايات معدودة مع الجيش حتى كأنها من المقاتلين

تابع..الضرب الثاني: أخذٌ غير ظاهرٍ



حُكمُ هذه الأنواع من الضرب الثاني..مقبولةٌ، ويسمى (حسن الاتباع)
(وَكُلُّ ذا يُقْبَلُ حَيْثُ عَنَّا..بَلْ رُبَّمَا أَحْسَنَ فِي التَّصَرُّفِ..فَصَارَ كَالْمُبْدِعِ لا كَالْمُقْتَفِي)
؛ لما فيها من نوع تفوُّقٍ

ومنها..ما يُخرِجُهُ حسنُ التصرُّف من قبيل الاتباع إلى حيزِ الابتداع
- ويسمى بـ(الاحتذاء)

وذلك كمن يقطع من الأديم نعلا على قياس نعل صاحبِهِ

(وَكُلَّمَا كَانَ أَشَدَّ فِي الْخَفَا..فَهْوَ إِلَى الْقَبُولِ أَقْرَبُ اقْتِفَا)
- *وذلك بحيث لا يُعرَفُ أن الثاني مأخوذٌ من الأول إلا بعد إعمال روية ومزيد تأملٍ*

تنبيـــــهٌ حــــــول أقســـــام الأخــــذِ والســــرقةِ:

(هَـــذَا إِذَا يُعْلَـــمُ أَنَّ الثَّـــانِي..قَـــدِ اقْتَفَـــى الأَوَّلَ فِــــي الْمَعَـــانِي
إِذْ جَـــازَ أَنْ يَكُـــونَ مِـــنْ تَـــوَارُدِ..الْخَـــاطِرَيْنِ لا بِقَصْـــدٍ وَارِدِ
وَعِنْدَ فَقْدِ العِلْمِ قُلْ قَالَ كَذَا..وَغَيْرُهُ سَبَقَهُ أَوْ نَحْوَ ذَا)

هــذا المــذكور كلــه إذا عُلِــمَ أن الثــاني أخـذ مـن الأول بـإقراره بذلك أو نحوه

وإن لم يكُن كذلك..فلا يُحكم بشيء من ذلك ؛ لِجـواز أن يكـون الاتفـاقُ فـي اللفـظ أو المعنـى مـن قبيـلِ تـوارُد الخـواطر ومجيئِـهِ على سبيل الاتفاق دُون قصدٍ إلى الأخذِ

وذلك كما جرى لامرئ القيس وطرفة بن العبد في البيت الــذي فــي معلقتيهمــا وهــو: (وُقوفــاً بهــا صَـحْبي علــيَّ مَطِـــيَّهُمْ..يَقولـــــونَ: لا تَهْلِـــكْ أســـىً و..) - فقال امرؤُ القيس: (وَتَجَمَّلِ)، وقال طَرَفةُ: (وَتَجَلّدِ)

فلمـا تنافسـا فـي ذلـك..أحضـر طرفـة خطـوط أهـل بلـده فـي أي يوم نظم البيت، فكان اليوم الذي نظما فيه واحدا

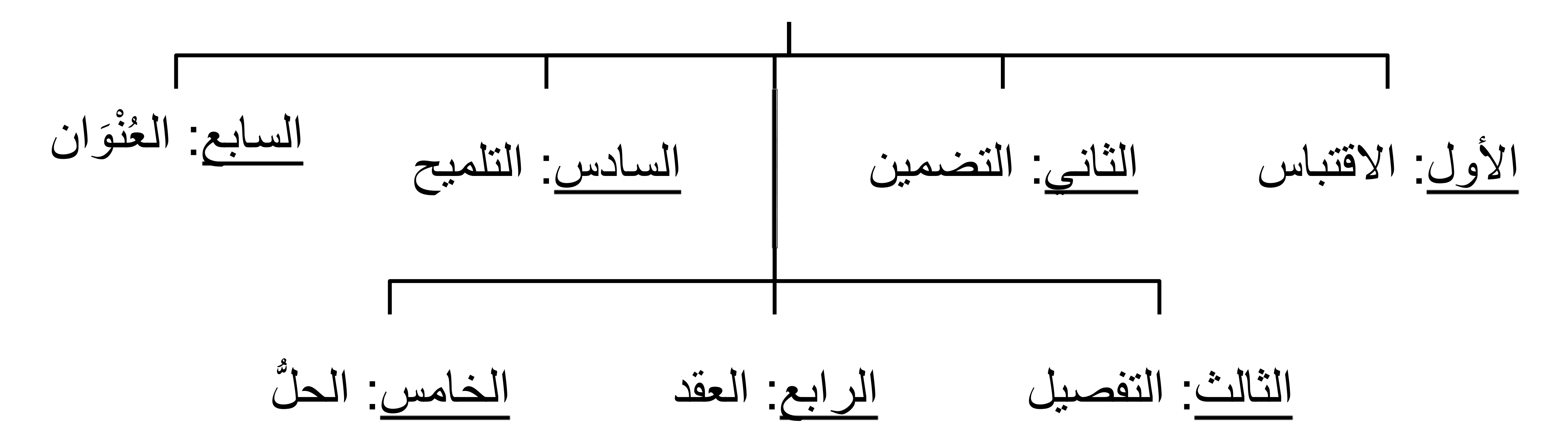
وهذ النوعُ..يقال فيـه: (قال فلانٌ كذا، وسبقه إليه فلانٌ فقال كذا) اتباعًا للصدق وسلامةً مِن الحكم بغير علمٍ *ومِن نسبة الغير إلـى النقص*

ولا يخفى أن هذا الاحتياط في الحكم..مخصوصٌ بما إِذَا لَم يكـــــن الأخـــــذُ خارقــــا للعــــادة - أما مَن ادعـى قصيدة أو أبياتـا متعددة سبقه فيها غيرُهُ ونسبها إلى نفسه..فلا تردُّدَ في الحكم بسبق غيره عليه

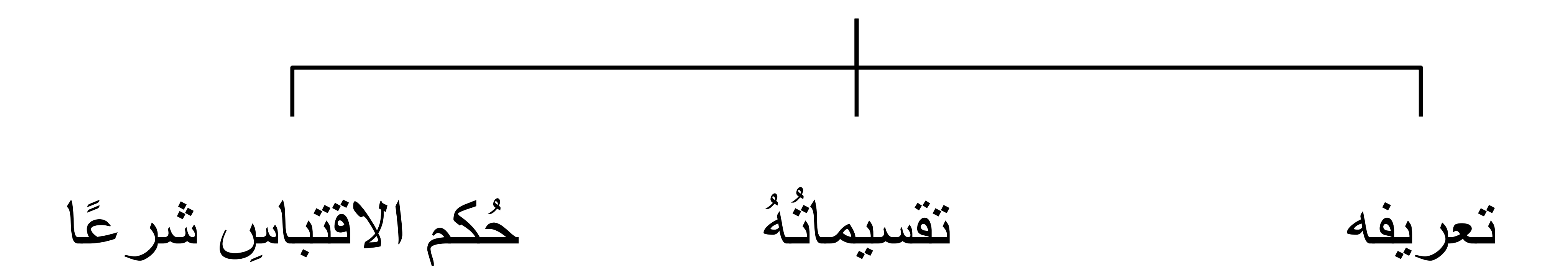
الفصل الثاني:
ما يتصل بالسرقات

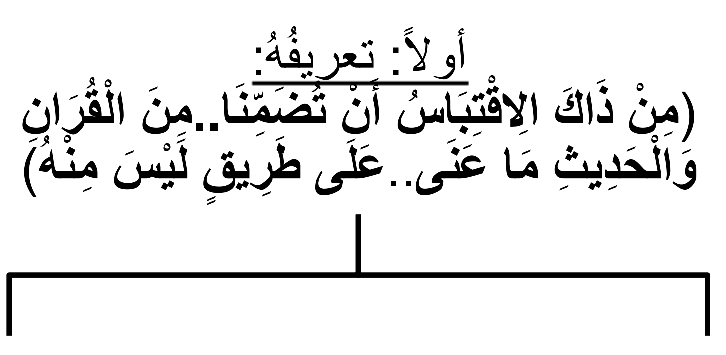
الفصل الثاني:
ما يتصل بالسرقات

- يتصل بالسرقات الشعرية أشياءُ، *والجامعُ بينها وبين السرقات كونُ كُلٍّ مِنهما فيه أخذُ شيءٍ مِن الغير*



المبحث الأول: الاقتباس





أولاً: تعريفُهُ:

(مِنْ ذَاكَ الاِقْتِبَاسُ أَنْ تُضَمِّنَا..مِنَ الْقُرَانِ وَالْحَدِيثِ مَا عَنَى..عَلَى طَرِيقٍ لَيْسَ مِنْهُ)

لُغةً: افتعالٌ مِن (القَبس) وهو النارِ - وأصله..أخذُ النار، أواستفادة العلم

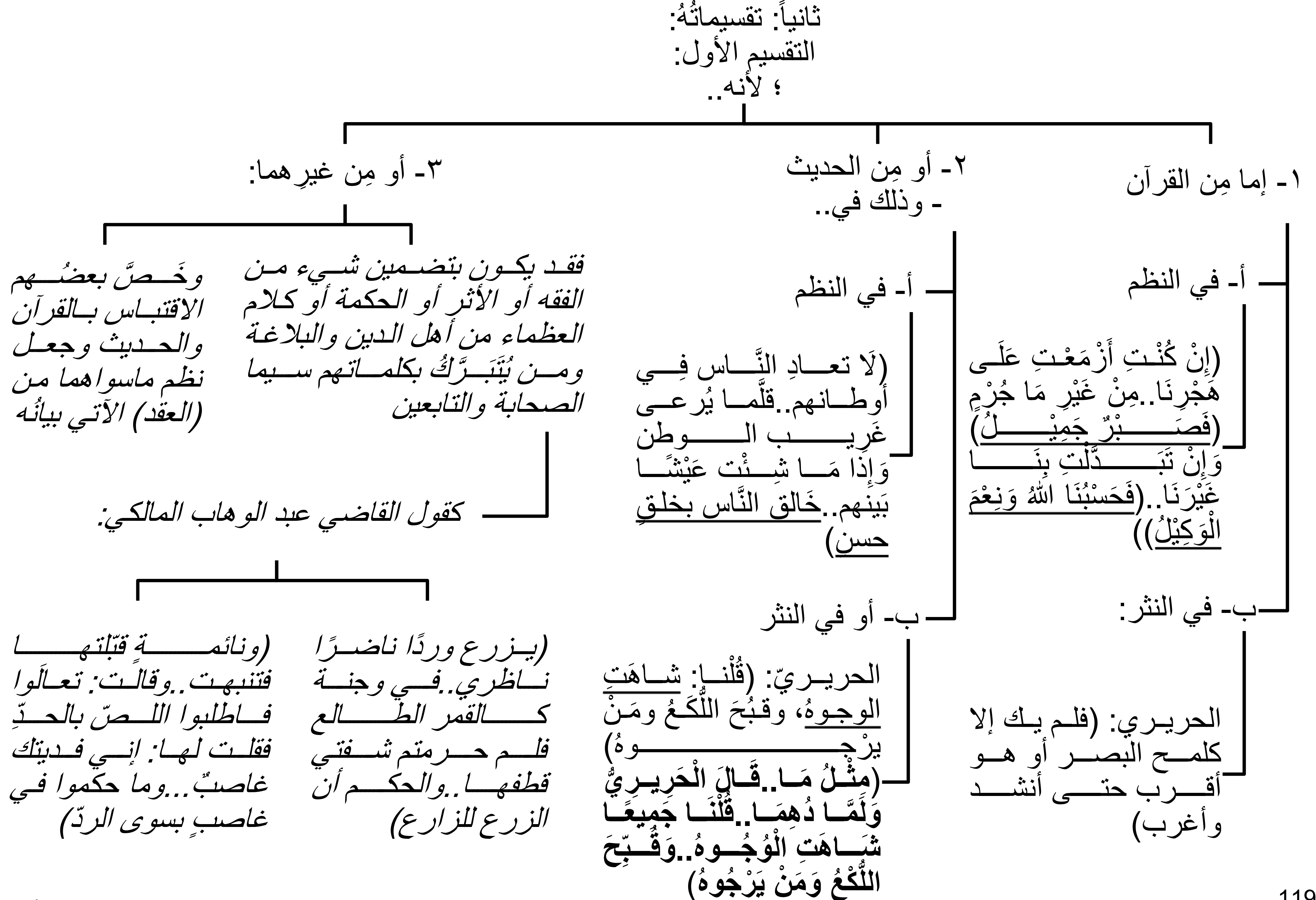
اصطلاحاً: أن يُضَمِّنَ نَثرَهُ أو شِعرَهُ ما وقع في القرآن أو السنة موزونا لا على وجهٍ يُشعِرُ بأنه من القرآن أو السنة

ومناسبةُ كلا المعنيين لصيغة الاقتباس..ظاهرةٌ؛ لأنّ المتكلم يأخذ من القرآن أو الحديث في كلامه ما هو بمنزلة جذوة نار يستضيء به ويستفيد ذلك منهما

فلو قال في أثناء الكلامِ (قال الله) أو (قال رسول الله)..فلا يكون اقتباساً

بعضُ الشُّرَّاح: (شرطُه كونُ اللفظ المأخوذ من أَحَدهمَا مركباً يعرف الناس انه منهما، لا مفرداً وُجِدَ في القرآن أو الحديث نظيرُه، وإلا كان كل كلام فيه اقتباسٌ، وليس كذلك).

- وصريحُ كلام القطب العلامة في شرح المفتاح..يُفهم ذلك حتى في الكلمةِ، وتبعه ابنُ حجة في شرح بديعيته، وفيه ما ذكرناهُ



ثانياً: تقسيماتُهُ:
التقسيم الأول:
؛ لأنه..
١- إما مِن القرآن
أ- في النظم
(إنْ كُنْتِ أَزْمَعْتِ عَلَى هَجْرِنَا..مِنْ غَيْرِ مَا جُرْمٍ (فَصَبْرٌ جَمِيْلُ) وَإِنْ تَبَدَّلْتِ بِنَا غَيْرَنَا..(فَحَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيْلُ))
ب- في النثر:
الحريري: (فلم يك إلا كلمح البصر أو هو أقرب حتى أنشد وأغرب)
٢- أو مِن الحديث
- وذلك في..
أ- في النظم
(لَا تعادِ النَّاس فِي أوطانهم..قلَّما يُرعى غَرِيب الوطن وَإِذا مَا شِئْت عَيْشًا بَينهم..خَالق النَّاس بخلقٍ حسنٍ)
ب- أو في النثر
الحريريّ: (قُلْنا: شاهَتِ الوجوهُ، وقبُحَ اللُّكَعُ ومَنْ يرْجوهُ)
(مِثْلُ مَا..قَالَ الْحَرِيرِيُّ وَلَمَّا دُهِمَا..قُلْنَا جَمِيعًا شَاهَتِ الْوُجُوهُ..وَقُبِّحَ اللُّكْعُ وَمَنْ يَرْجُوهُ)
٣- أو مِن غيرِهما:
فقد يكون بتضمين شيء من الفقه أو الأثر أو الحكمة أو كلام العظماء من أهل الدين والبلاغة ومن يُتَبَرَّكُ بكلماتهم سيما الصحابة والتابعين
كقول القاضي عبد الوهاب المالكي:
(يزرع وردًا ناضرًا ناظري..في وجنة كالقمر الطالع فلم حرمتم شفتي قطفها..والحكم أن الزرع للزارع)
(ونائمةٍ قبّلتها فتنبهت..وقالت: تعالَوا فاطلبوا اللصّ بالحدِّ فقلت لها: إني فديتك غاصبٌ...وما حكموا في غاصبٍ بسوى الردّ)
وخَصَّ بعضُهم الاقتباس بالقرآن والحديث وجعل نظم ماسواهما من (العقد) الآتي بيانُه

التقسيم الثاني: *باعتبار معنى الأصل وعدمِهِ*
؛ لأنه..

١- لم ينقل فيه المقتبَسُ من معناه الأصلي

كالأَمْثِلَة السالفة

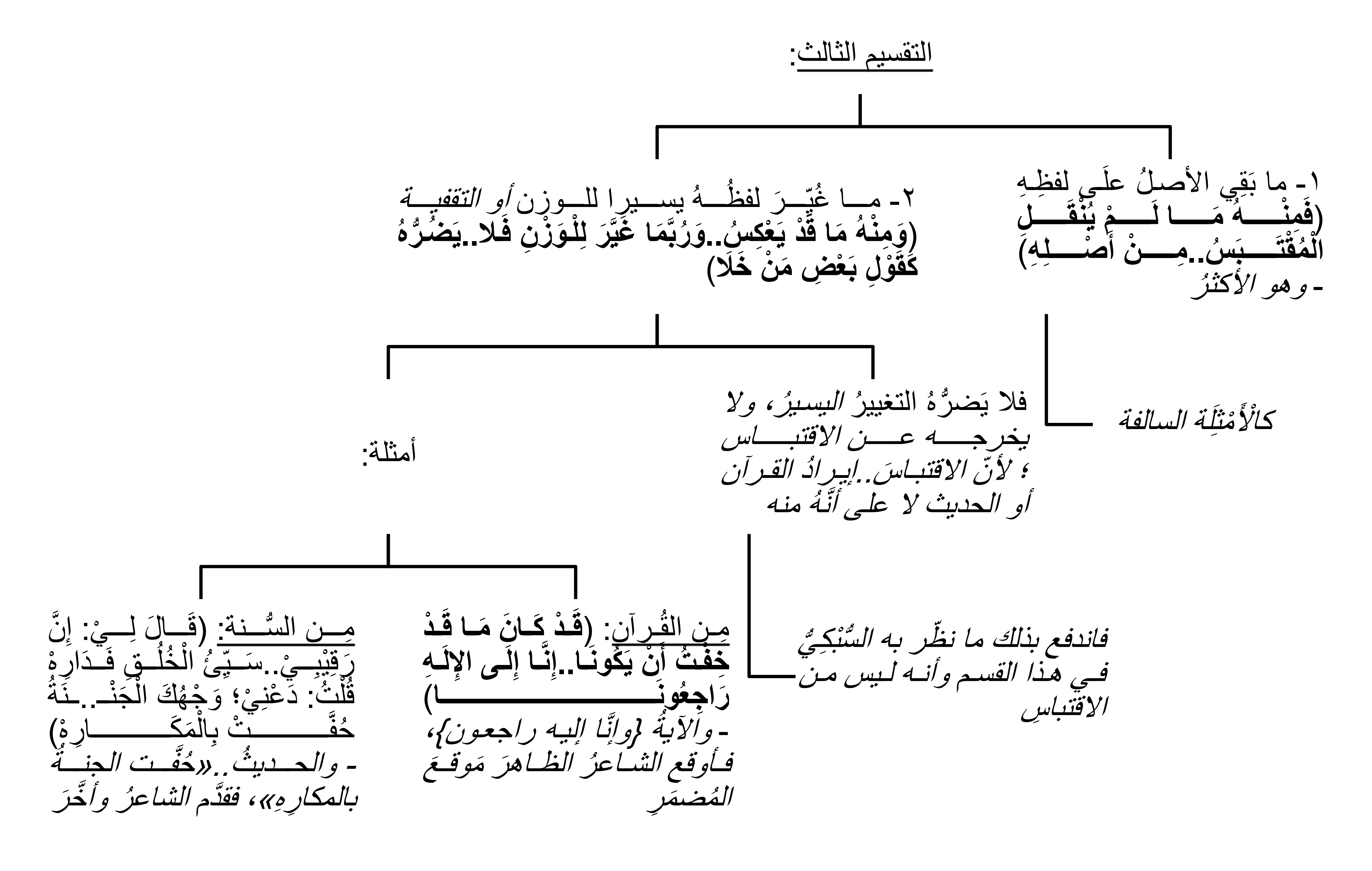
٢- أو نُقِلَ عن معناه الأصلِي

مِن القُرآن:

كـ(لَئِنْ أَخْطَأْتُ فِيْ مَدْحِكْ..فَمَا أَخْطَأْتَ فِيْ مَنْعِيْ
لَقَدْ أَنْزَلْتُ حَاجَاتِيْ..بِوَادٍ غَيْرِ ذِيْ زَرْعِ)
- فمعناه في القرآن..وادٍ لا ماء فيه ولا نباتَ، فنقله إلى جناب لا خير فيه ولا نفع

مِن السُّنة:

كـ*(أَقُولُ وَقَدْ رَأَيْتُ لَهُ سَحَابَا..مِنَ الْهِجْرَانِ مُقْبِلَةً إِلَيْنَا
وَقَدْ سَحَّتْ غَوَادِيهَا بِهَطْلٍ..حَوَالَيْنَا الصُّدُودُ وَلاَ عَلَيْنَا)*
- فنقَلَهُ مِن المَطَر إلى الصدود



التقسيم الثالث:
١- ما بَقِي الأصلُ علَى لفظِهِ (فَمِنْهُ مَا لَمْ يُنْقَلِ الْمُقْتَبَسُ..مِنْ أَصْلِهِ)
- وهو الأكثرُ
كالْأَمْثِلَة السالفة
٢- ما غُيِّرَ لفظُهُ يسيرا للوزن أو التقفية (وَمِنْهُ مَا قَدْ يَعْكِسُ..وَرُبَّمَا غَيَّرَ لِلْوَزْنِ فَلا..يَضُرُّهُ كَقَوْلِ بَعْضِ مَنْ خَلَا)
فلا يَضرُّهُ التغييرُ اليسيرُ، ولا يخرجه عن الاقتباس ؛ لأنّ الاقتباسَ..إيرادُ القرآن أو الحديث لا على أنَّهُ منه
فاندفع بذلك ما نظّر به السُّبْكِيُّ في هذا القسم وأنه ليس من الاقتباسِ
أمثلة:
مِن القُرآنِ: (قَدْ كَانَ مَا قَدْ خِفْتُ أَنْ يَكُونَا..إِنَّا إِلَى الإِلَهِ رَاجِعُونَا)
- والآيةُ {وإنَّا إليه راجعون}، فأوقع الشاعرُ الظاهرَ موقعَ المُضمَرِ
مِن السُّنة: (قَالَ لِيْ: إِنَّ رَقِيْبِيْ..سَيِّئُ الْخُلُقِ فَدَارِهْ قُلْتُ: دَعْنِيْ؛ وَجْهُكَ الْجَنْـ..ـنَةُ حُفَّتْ بِالْمَكَارِهْ)
- والحديثُ..«حُفَّت الجنةُ بالمكارِهِ»، فقدَّم الشاعرُ وأخَّرَ

ثالثا: حُكم الاقتباس شرعًا:
(قُلْتُ وَأَمَّا حُكْمُهُ فِي الشَّرْعِ)

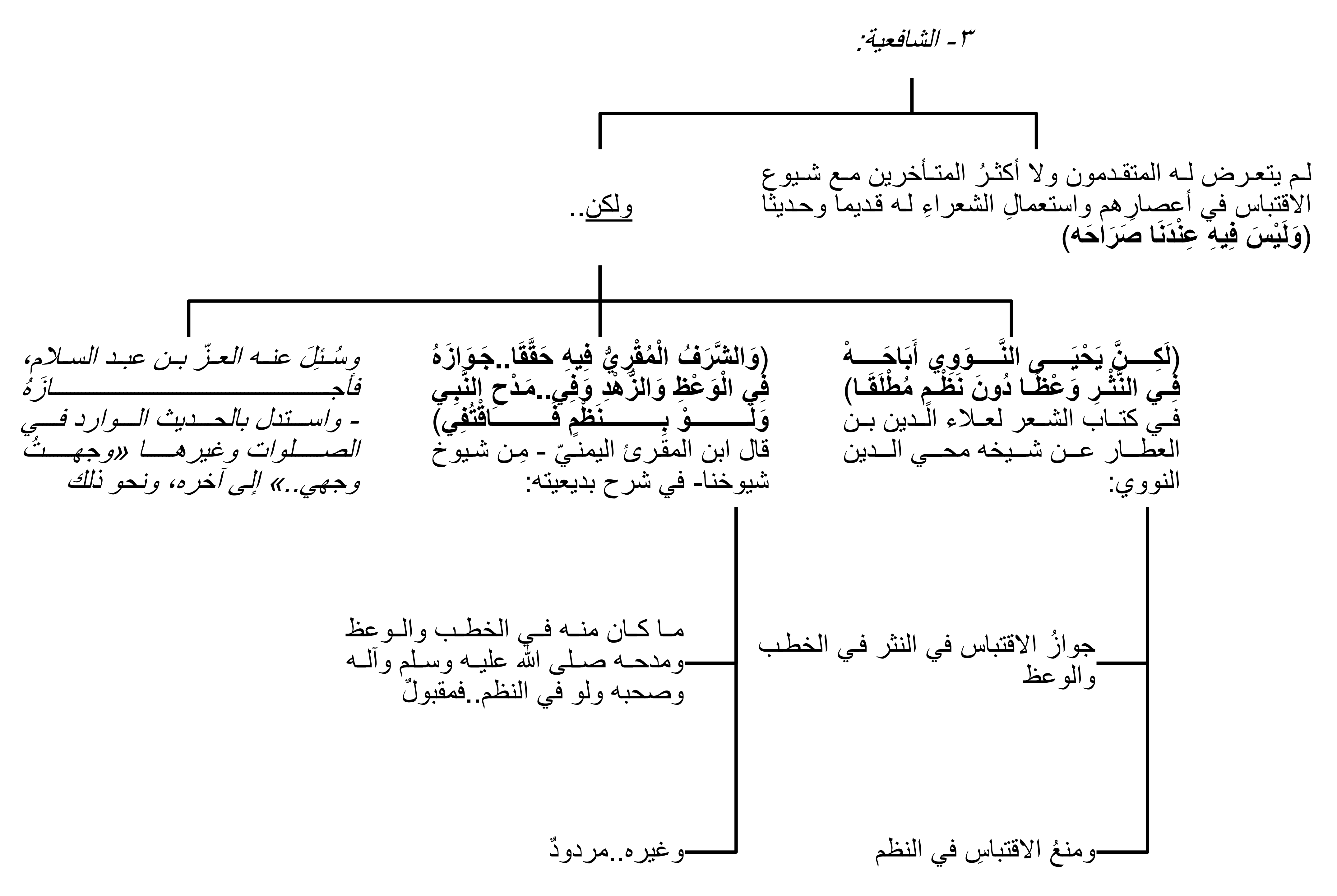
١- المالكية:

٢- الحنفية..كما عند المالكية

٣- الشافعية:
- بيانُهُ في الصفحة التالية

*أ- استعمالُهُ في الشعر..*يُبالغون في تحريمه ويُشَدِّدُون النكير على فاعلِه
(فَمَالَكٌ مُشَدِّدٌ فِي الْمَنْعِ)

ب- استعمالُهُ في النَّثر في مقام الوعظ والثناء والدعاء..فجائزٌ
- فقد صرح أبو بكر منهم بجوازه في النثر، واستعمله فيه عياضٌ في مواضع من خطبة الشفاء


٣ - الشافعية:
لم يتعرض له المتقدمون ولا أكثرُ المتأخرين مع شيوع الاقتباس في أعصارِهم واستعمالِ الشعراءِ له قديما وحديثا (وَلَيْسَ فِيهِ عِنْدَنَا صَرَاحَه)
ولكن..
(لَكِنَّ يَحْيَى النَّوَوِي أَبَاحَهْ فِي النَّثْرِ وَعْظًا دُونَ نَظْمٍ مُطْلَقَا) في كتاب الشعر لعلاء الدين بن العطار عن شيخه محي الدين النووي:
(وَالشَّرَفُ الْمُقْرِيُّ فِيه حَقَّقَا..جَوَازَهُ فِي الْوَعْظِ وَالزُّهْدِ وَفِي..مَدْحِ النَّبِي وَلَوْ بِنَظْمٍ فَاقْتُفِي) قال ابن المقرئ اليمنيّ - مِن شيوخ شيوخنا- في شرح بديعيته:
وسُئِلَ عنه العزّ بن عبد السلام، فأجازَهُ - واستدل بالحديث الوارد في الصلوات وغيرها «وجهتُ وجهي..» إلى آخره، ونحو ذلك
جوازُ الاقتباس في النثر في الخطب والوعظ
ومنعُ الاقتباسِ في النظم
ما كان منه في الخطب والوعظ ومدحه صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه ولو في النظم..فمقبولٌ
وغيره..مردودٌ

تابع.. ٣- مذهب الشافعية:

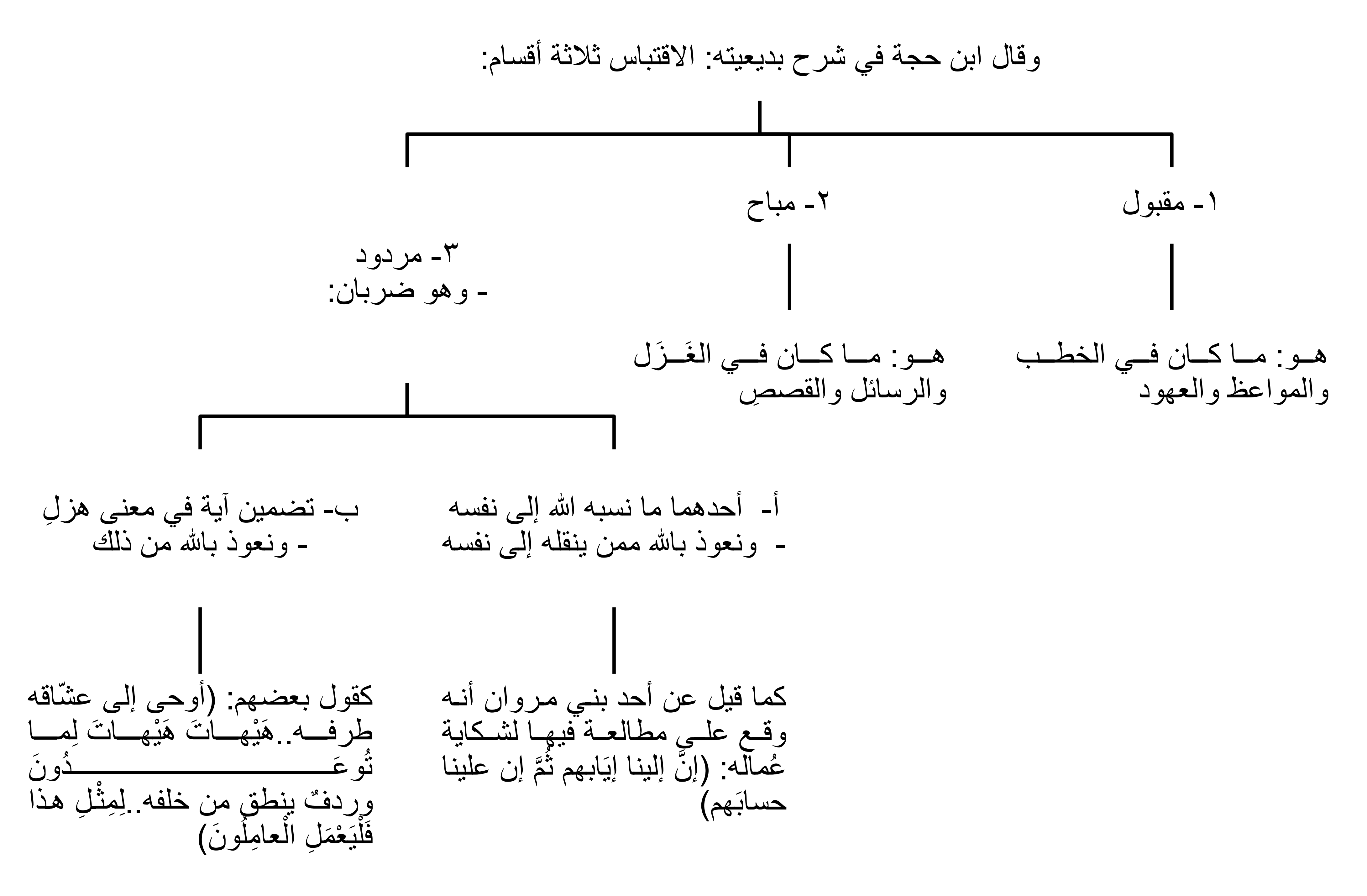
(وَتَاجُنَا السُّبْكي جَوَازَهُ نَصَرْ..إِذِ التَّمِيمِيُّ الْجَلِيلُ قَدْ شَعَرْ)

- ذكر التاج السبكيُّ في الطبقات في ترجمة أبي منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي مِن كبار الشافعية: أن من شعره..(يا مَنْ عَدَا ثُمَّ اعْتَدَى ثُمَّ اقْتَرَفَ..ثُمَّ ارْعَوَى ثُمَّ انْتَهَى ثُمَّ اعْتَرَفَ أَبْشِرْ بِقَوْلِ اللَّهِ فِي آيَاتِهِ..{إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ})

وقال البَهَاء السُّبْكِيّ: (الورعُ..اجتناب ذلك كله وأن ينزه عن مثله كلام الله ورسولهِ)

التاج السبكيّ: (وفي استعمال مثل الأستاذ أبي منصور مثلَ هذا الاقتباس في شعره..فائدة ؛ فإنه جليل القدر والناس ينهون عن هذا)

ولكن اعترض الناظم: ليس هذان البيتان من الاقتباس ؛ لتصريحه بقول الله، وتقدم أن ذلك خارج عنه، فهو مِن (العَقد) الآتي بيانُهُ


وقال ابن حجة في شرح بديعيته: الاقتباس ثلاثة أقسام:
١- مقبول
٢- مباح
٣- مردود
- وهو ضربان:
هو: ما كان في الخطب والمواعظ والعهود
هو: ما كان في الغَزَل والرسائل والقصصِ
أ- أحدهما ما نسبه الله إلى نفسه
- ونعوذ بالله ممن ينقله إلى نفسه
ب- تضمين آية في معنى هزلِ
- ونعوذ بالله من ذلك
كما قيل عن أحد بني مروان أنه وقع على مطالعة فيها لشكاية عُماله: (إنَّ إلينا إيَابهم ثُمَّ إن علينا حسابَهم)
كقول بعضهم: (أوحى إلى عشّاقه طرفه..هَيْهاتَ هَيْهاتَ لِما تُوعَدُونَ وردفٌ ينطق من خلفه..لِمِثْلِ هذا فَلْيَعْمَلِ الْعامِلُونَ)

(وَقَدْ رَأَيْتُ الرَّافِعِيَّ اسْتَعْمَلَهْ..وَغَيْرَهُ مِنْ صُلَحَاءَ كَمَلَهْ)

- استعملَ الاقتباسَ أئمةٌ أَجِلّاء، منهم:

أبو القاسم الرافعيّ، وأنشده في أماليه ورواه عنه الأئمة الأجلاء
- قال: (المُلكُ لله الذي عنت الوجو..هُ له وذلت عنده الأرباب
مُتَفَرِّدا بالمُلك والسلطان قد..خَسِر الذين تجاذبوهُ وخابوا
دَعهُم وزَعْمَ الملك يومَ غُرورِهم..فسيعلمون غدا من الكذابُ)

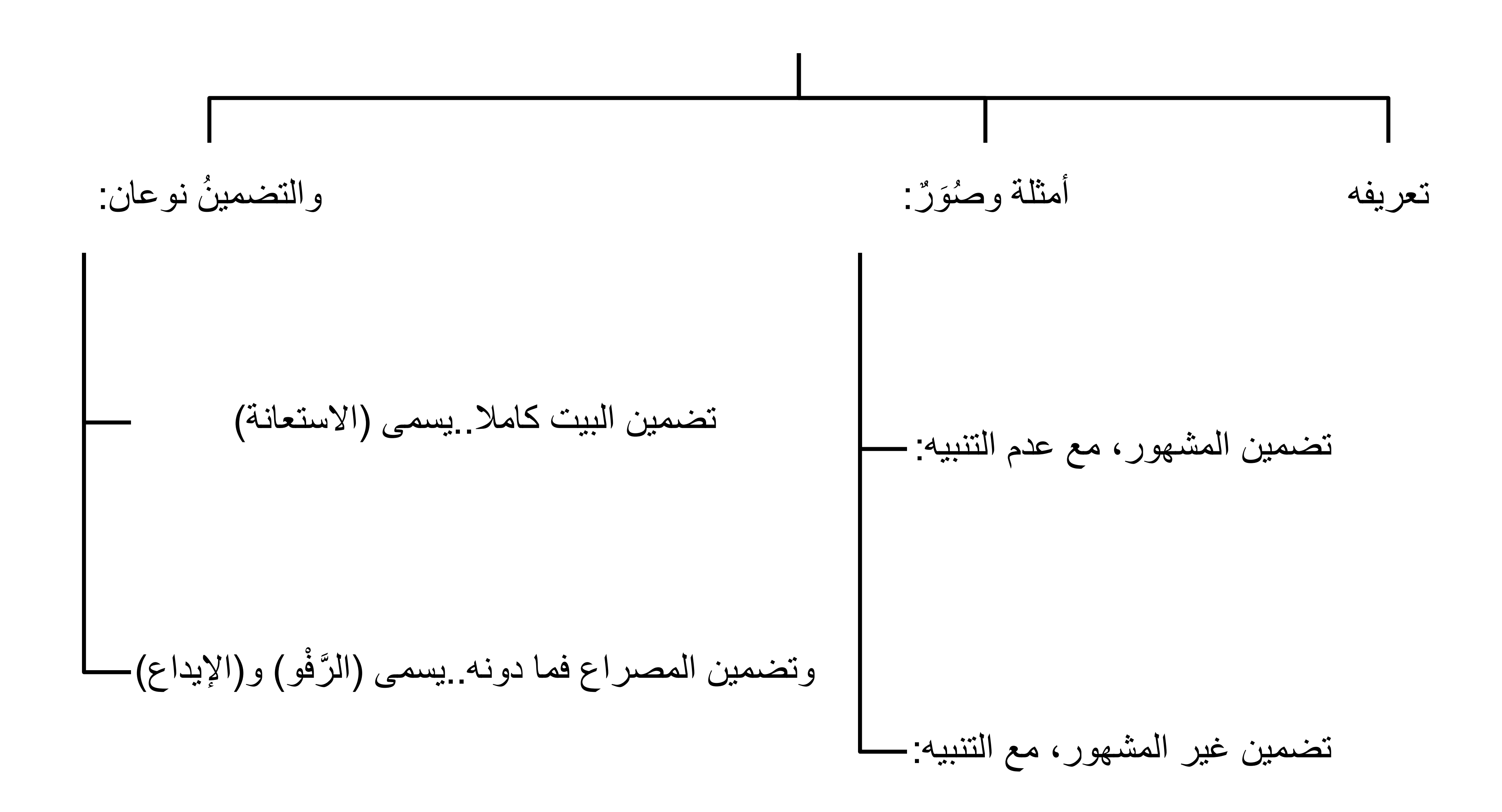
وذكر الشريف تقي الدين الحسيني أنه نظم: (مجاز حقيقتها فاعبروا..ولا تعمروا هونوها تهن
وما حسن بيت له زخرف..تراه إذا زلزلت لم يكن)
- ثم توقف لكونه استعمل هذه الألفاظ القرآنية في الشعر فجاء إلى ابن دقيق العيد ليسأله عن ذلك، فأنشده إياهما، فقال له: (قل وما حسن كهف)، فقال يا سيدي أفدتني وأفتيتني

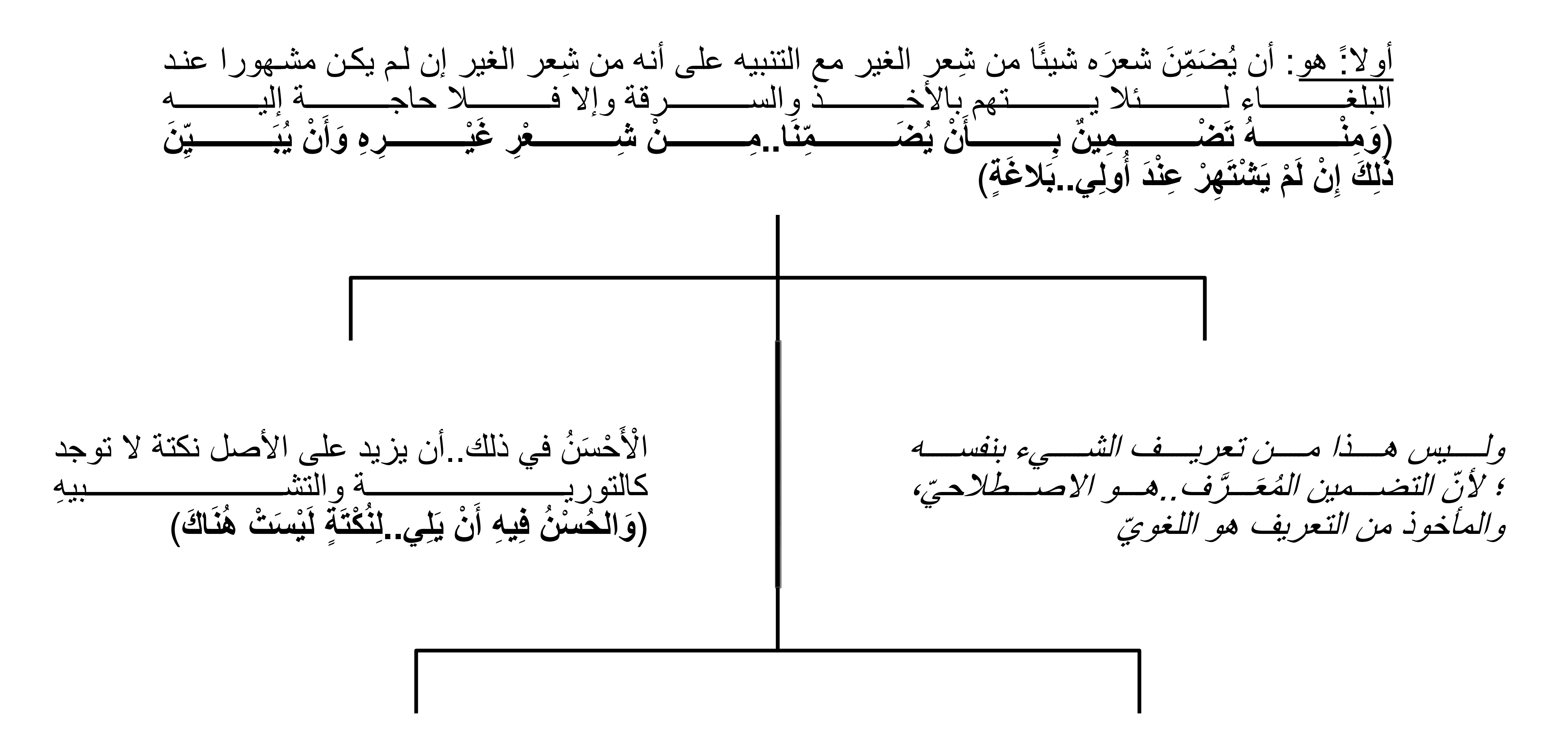
وروى البيهقيُّ في الشُّعَبِ عن شيخه أبي عبد الرحمن السلمي قال أنشدنا أحمد بن محمد بن مزيد لنفسه: (سل الله من فضله واتقه..فإن التقي خير ما تكتسِبْ
ومن يتق الله يجعل له..ويرزقْه من حيث لا يحتسب)

وقال أبو الفضل بن حجر: (خاض العواذل في حديث مدامعي..لمّا رأوا كالبحر سرعة سيره
فحبسته لأصون سر هواكم..حتى يخوضوا في حديث غيره)

خريطة إجماليّة

المبحث الثاني: التضمين





التقييدُ بالغير..لإخراج تضمين شيء من شعر نفسِهِ؛ فهو (التفصيلُ)، وهو نوعٌ مستقلٌ سيأتي بيانُهُ

قولهُ **(أنْ يُبَيِّنَ)***..لئلا يُتَّهَم بالأخذ والسرقةِ أو يُتَوَهَّمَ أنّه من التوارد*

ثانياً: أمثلة وصُوَرٌ:

تضمين المشهور، مع عدم التنبيه:

كـ(إِذَا الوَهْمُ أَبْدَى لِي لَمَاهَا وَثَغْرَهَا ... تَذَكَّرْتُ مَا بَيْنَ العُذَيْبِ وَبَارِقِ
وَيَذكرني مِن قَدِّهَا وَمَدَامِعِي ... مَجرُّ عَوَالِيْنَا وَمَجْرَى السَّوَابِقِ)
- فالمصراعان الأخيران مضمنان من قصيدة للمتنبي

وزاد على التضمين التورية، حيث أطلق (العذيب) و(بارق) ولهما معنيان:

قريب، وهما الموضعان المسميان بهذين الاسمين

وبعيد، وهو تصغير (العذب) المكنيّ عن لما هابه و(بارق) الذي هو اسم فاعل من (برق) إذا لمع
- وأراد به هنا ثغرها

وزاد التشبيه أيضا في (القد) و(جريان المدامع بالعوالي) و(جري السوابق) أي الخيل

وكـ(إليك اشتياقي يا كنافة زائدة..فما لي غنى عنك كلا ولا صبرُ
فلا زالتِ أكلي كل يوم وليلة..ولا زال منهلا بجرعائك القطرُ)
- فضمَّن المصراع الثاني مِن (ألا يا اسلمي يا دار مَيَّ على البلا..ولا زال منهلا بجرعائك القطرُ)

وقد يقع التنبيه في المشهور أيضا وَإِنْ لم يحتج إليه

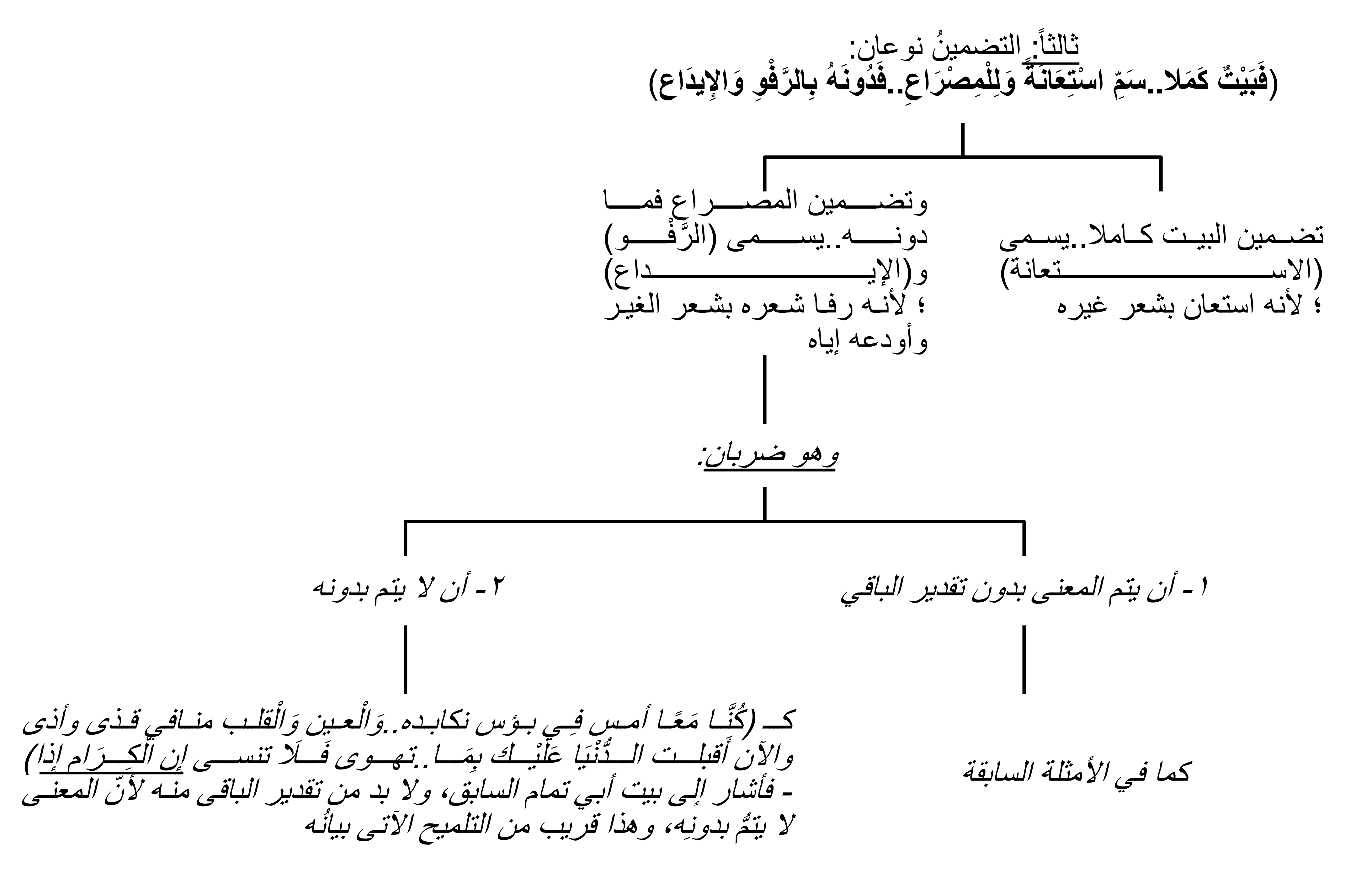
كقول ابن العميد: (كأنَّهُ كان مطويا على حسن..ولم يكن في قديم الدهر أنشدني
إن الكرام إذا ما أسهلوا ذكروا..من كان يألفهم في المنزل الخشن)
- فالبيتُ الثاني..لأبي تمّام، وهو مشهور

تضمين غير المشهور، مع التنبيه:

الحريريّ: (عَلَى أَنِّيْ سَأُنْشِدُ عِنْدَ بَيْعِيْ..(أَضَاعُوْنِيْ، وَأَيَّ فَتًى أَضَاعُوْا)
- فضمَّن المصراع الثاني وتمامُهُ (لِيوم كريهةٍ وسدادِ ثغرِ)

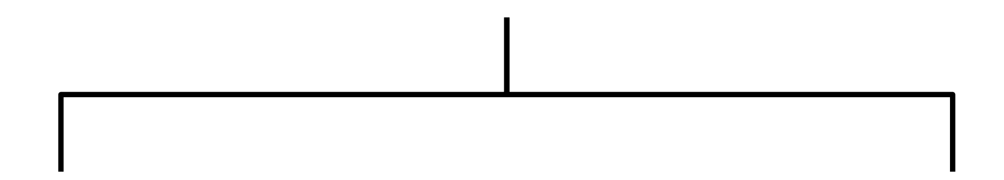
ولا يضُرُّ فِيه تغييرٌ يسيرٌ **(ثُمَّ لا..يَضُرُّ تَغْيِيرٌ)**

كَقوله في يَهودي به داء الثعلب متهكما: (أقولُ لمعْشَرٍ غَلِطُوا وغضُّوا..من الشيخِ الرشيدِ وأَنْكَرُوهُ
هوَ ابنُ جَلَا وطَلَّاعُ الثَّنَايَا..متى يَضَعِ العِمامةَ تَعْرِفُوهُ)
- فغيَّرَ من التكلمِ إلى الغَيبَة


ثالثاً: التضمينُ نوعان:
(فَبَيْتٌ كَمَلا..سَمِّ اسْتِعَانَةً وَلِلْمِصْرَاعِ..فَدُونَهُ بِالرَّفْوِ وَالإِيدَاعِ)
تضمين البيت كاملا..يسمى (الاستعانة) ؛ لأنه استعان بشعر غيره
وتضمين المصراع فما دونه..يسمى (الرَّفْو) و(الإيداع) ؛ لأنه رفا شعره بشعر الغير وأودعه إياه
وهو ضربان:
١ - أن يتم المعنى بدون تقدير الباقي
٢ - أن لا يتم بدونه
كما في الأمثلة السابقة
كـ (كُنَّا مَعًا أمس فِي بؤس نكابده..وَالْعين وَالْقلب منافي قذى وأذى
والآن أَقبلت الدُّنْيَا عَلَيْك بِمَا..تهوى فَلَا تنسى إِن الْكِرَام إِذا)
- فأشار إلى بيت أبي تمام السابق، ولا بد من تقدير الباقي منه لأنّ المعنى لا يتمُّ بدونِه، وهذا قريب من التلميح الآتي بيانُه

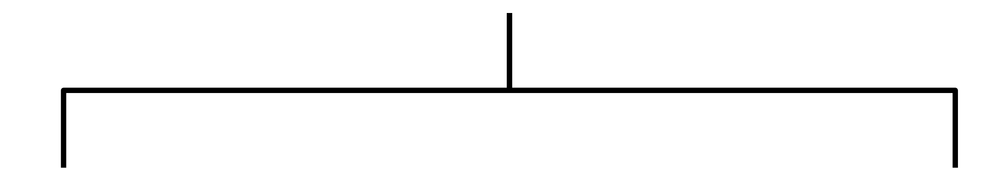
المبحث الثالث: التفصيل

(قُلْتُ: فَإِنْ مِنْ نَظْمِهِ قَدْ جَعَلَهْ..فَذَاكَ تَفْصِيلٌ بِصَادٍ مُهْمَلَهْ)



هو: أن يُضَمِّنَ شِعرَهُ مِصراعاً مِن نظمٍ له سابقٍ

ابن حجة: (هُو نوعٌ رخيص بالنسبة إلى فن البديع، فلذا لم يذكره غالبُ علماء البديع في مصنفاتهم، غيران الشيخ صفي الدين الحلى أورده في بديعيته).

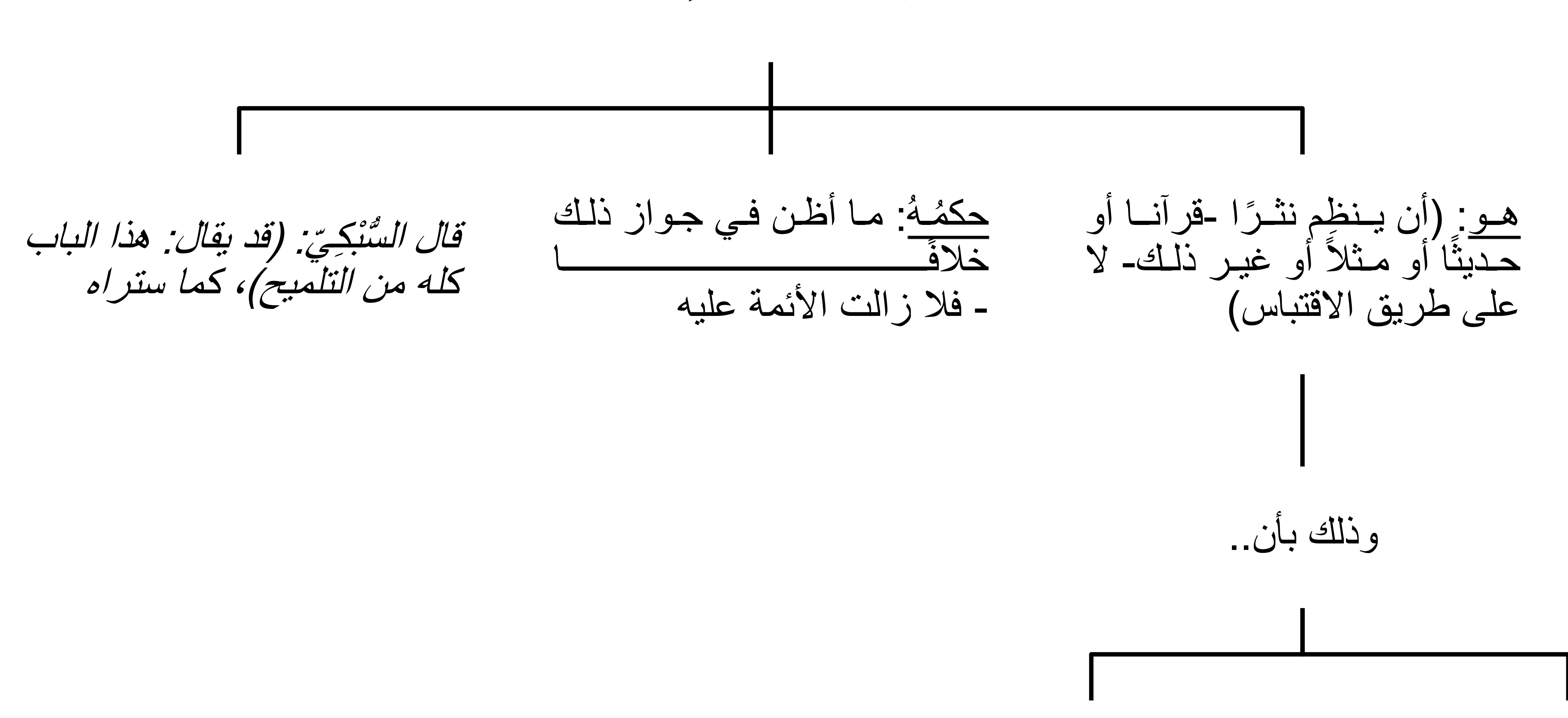


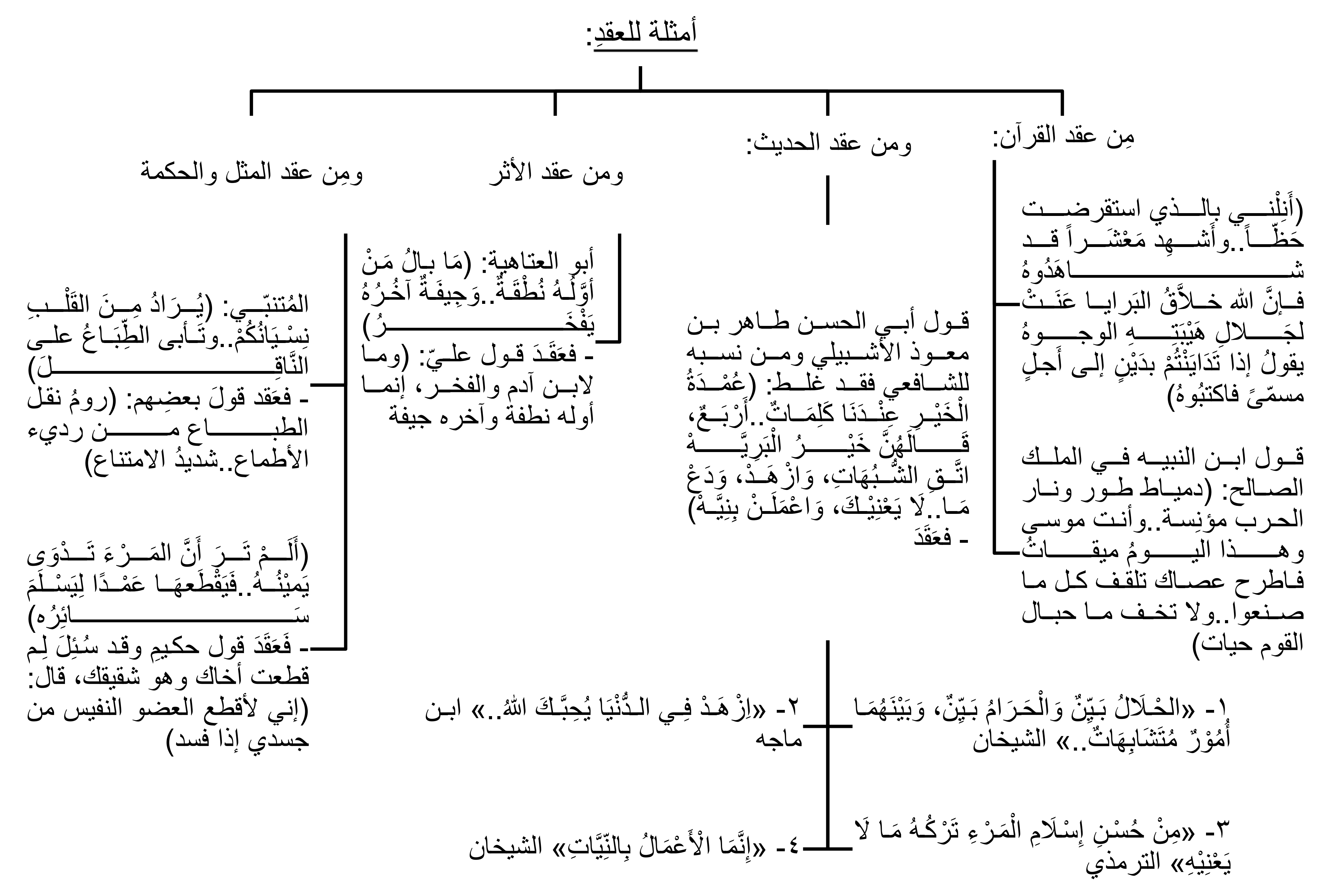
وإطلاقُ الناظم..يشملُ ما لو جعله جزءً منه بيتا أو فوقه أو مصراعا أو دونه - وقصَرَهُ أهلُ البديعيات على المصراع

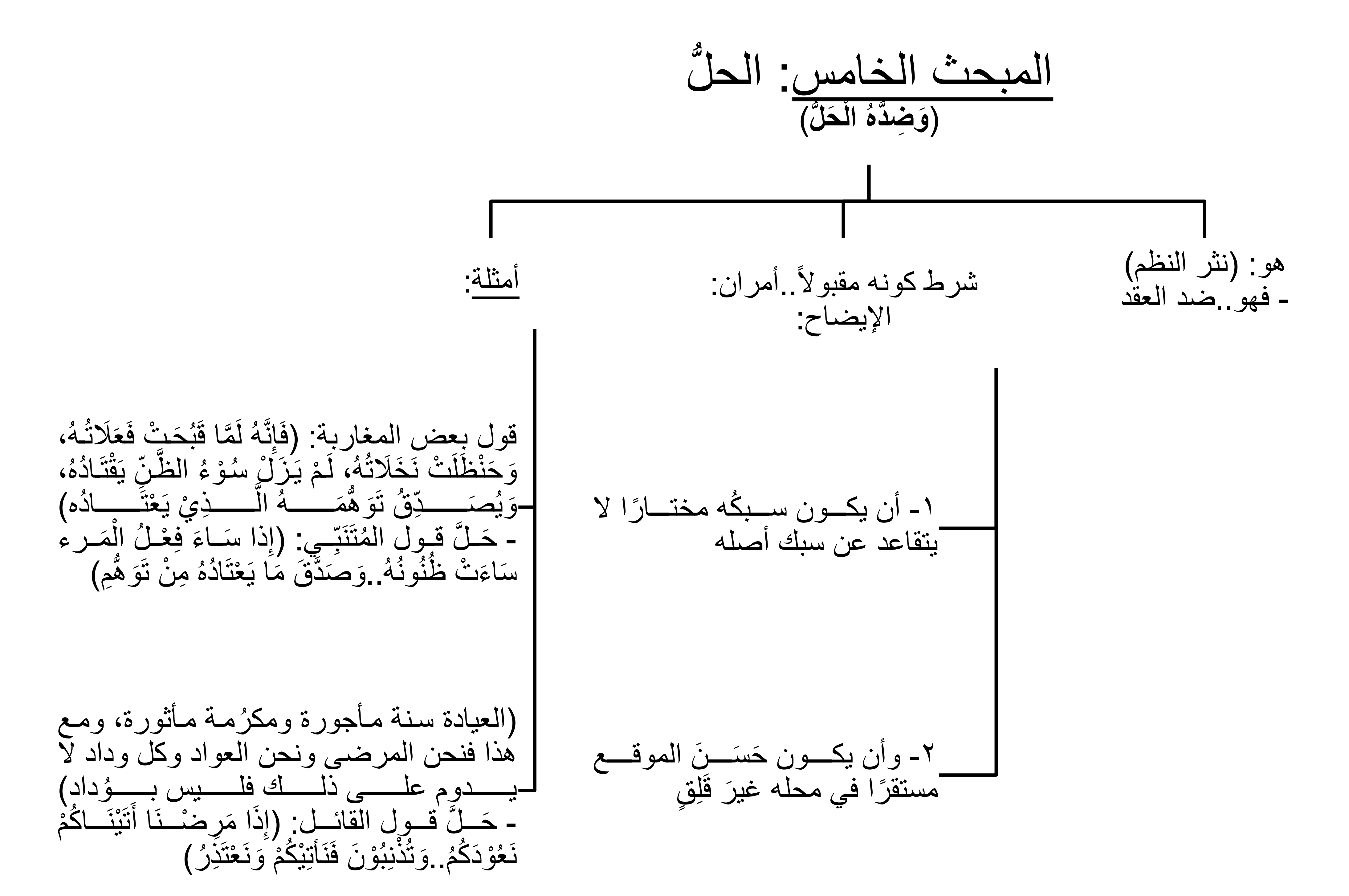
وحُسنُهُ..التمهيد له والتوطئة، وصرفُه عن ذلك المعنى الذي وضع له أولاً

المبحث الرابع: العقد

(وَمِنْهُ عَقْدُ نَظْمِ نَثْرٍ لا عَلَى..طَرِيقِ الِاقْتِبَاسِ مِمَّا قَدْ خَلا)




أمثلة للعقدِ:
مِن عقد القرآن:
ومن عقد الحديث:
ومن عقد الأثر
ومِن عقد المثل والحكمة
(أَنِلْنِي بالذي استقرضت حَظّاً..وأَشْهِد مَعْشَراً قد شاهَدُوهُ
فإنَّ الله خلاَّقُ البَرايا عَنَتْ لجَلالِ هَيْبَتِهِ الوجوهُ
يقولُ إذا تَدايَنْتُمْ بدَيْنٍ إلى أَجلٍ مسمّىً فاكتبُوهُ)
قول ابن النبيه في الملك الصالح: (دمياط طور ونار الحرب مؤنِسة..وأنت موسى وهذا اليومُ ميقاتُ
فاطرح عصاك تلقف كل ما صنعوا..ولا تخف ما حبال القوم حيات)
قول أبي الحسن طاهر بن معوذ الأشبيلي ومن نسبه للشافعي فقد غلط: (عُمْدَةُ الْخَيْرِ عِنْدَنَا كَلِمَاتٌ..أَرْبَعٌ، قَالَهُنَّ خَيْرُ الْبَرِيَّهْ
اتَّقِ الشُّبُهَاتِ، وَازْهَدْ، وَدَعْ مَا..لَا يَعْنِيْكَ، وَاعْمَلَنْ بِنِيَّهْ)
- فعَقَدَ
أبو العتاهية: (مَا بالُ مَنْ أَوَّلُهُ نُطْفَةٌ..وَجِيفَةٌ آخِرُهُ يَفْخَرُ)
- فعَقَدَ قول عليّ: (وما لابن آدم والفخر، إنما أوله نطفة وآخره جيفة
المُتنبّي: (يُرادُ مِنَ القَلْبِ نِسْيَانُكُمْ..وتَأبى الطِّبَاعُ على النَّاقِلَ)
- فعَقَد قولَ بعضِهم: (رومُ نقل الطباع من رديء الأطماع..شديدُ الامتناع)
(أَلَمْ تَرَ أَنَّ المَرْءَ تَدْوَى يَمينُهُ..فَيَقْطَعُهَا عَمْدًا لِيَسْلَمَ سَائِرُه)
- فَعَقَدَ قول حكيمٍ وقد سُئِلَ لِم قطعت أخاك وهو شقيقك، قال: (إني لأقطع العضو النفيس من جسدي إذا فسد)
١- «الحَلَالُ بَيِّنٌ وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا أُمُوْرٌ مُتَشَابِهَاتٌ..» الشيخان
٢- «ازْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُحِبَّكَ اللهُ..» ابن ماجه
٣- «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيْهِ» الترمذي
٤- «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» الشيخان


المبحث الخامس: الحلُّ
(وَضِدَّهُ الْحَلِّ)
هو: (نثر النظم)
- فهو..ضد العقد
شرط كونه مقبولاً..أمران:
الإيضاح:
١- أن يكــون ســبكُه مختــارًا لا يتقاعد عن سبك أصله
٢- وأن يكــون حَسَــنَ الموقــع مستقرًا في محله غيرَ قَلِقٍ
أمثلة:
قول بعض المغاربة: (فَإِنَّهُ لَمَّا قَبُحَتْ فَعَلَاتُهُ، وَحَنْظَلَتْ نَخَلَاتُهُ، لَمْ يَزَلْ سُوْءُ الظَّنِّ يَقْتَادُهُ، وَيُصَــدِّقُ تَوَهُّمَــهُ الَّــذِيْ يَعْتَــادُه)
- حَـلَّ قـول المُتَنَبِّـي: (إِذا سَـاءَ فِعْـلُ الْمَـرء سَاءَتْ ظُنُونُهُ..وَصَدَّقَ مَا يَعْتَادُهُ مِنْ تَوَهُّمِ)
(العيادة سنة مأجورة ومكرُمة مأثورة، ومع هذا فنحن المرضى ونحن العواد وكل وداد لا يــدوم علــى ذلــك فلــيس بــوُداد)
- حَـلَّ قـول القائـل: (إِذَا مَرِضْـنَا أَتَيْنَـاكُمْ نَعُوْدُكُمُ..وَتُذْنِبُوْنَ فَنَأْتِيْكُمْ وَنَعْتَذِرُ)

المبحث السادس: التلميح

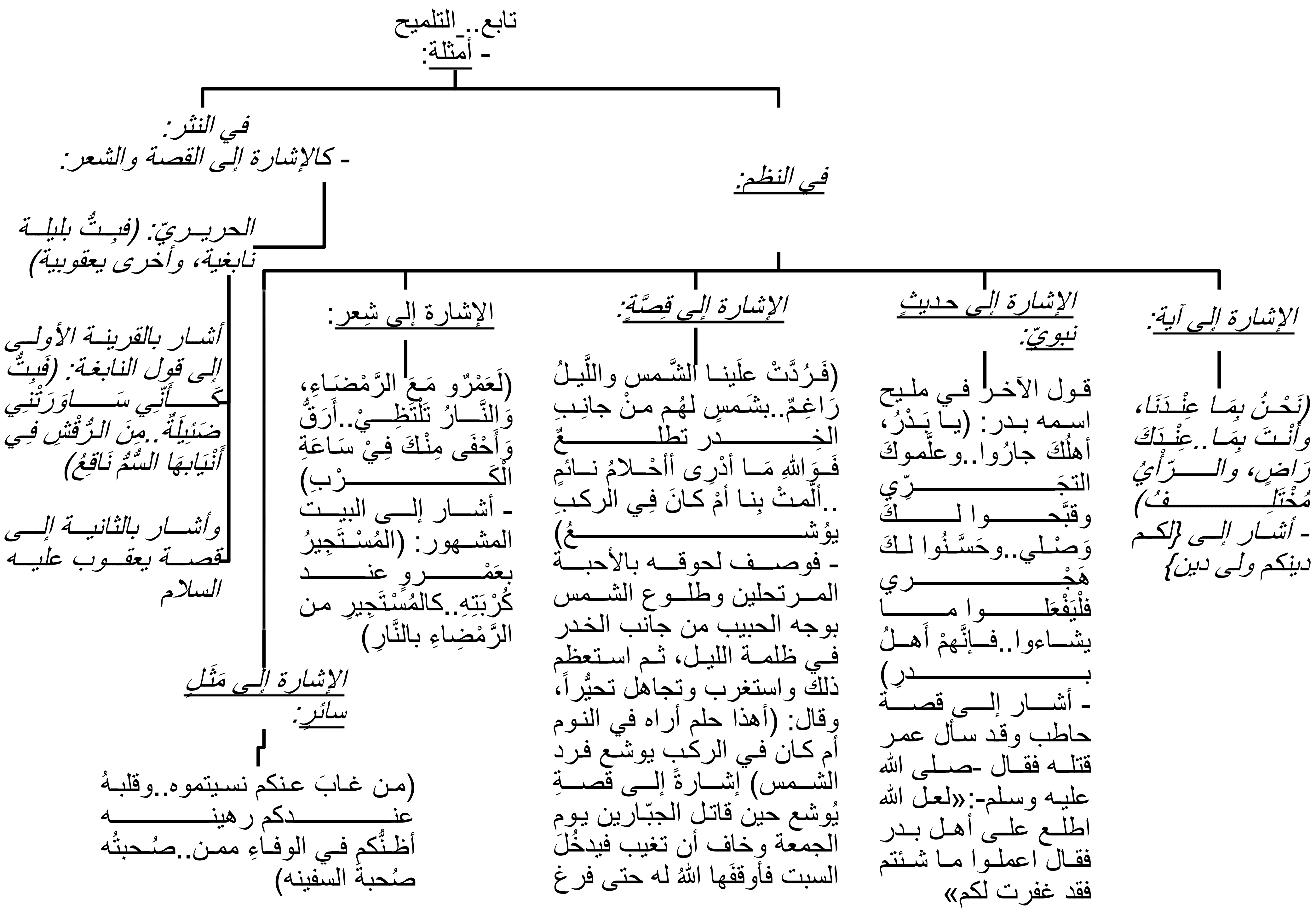
(وَتَلْمِيحٌ بِأَنْ..لِقِصَّةٍ يُشِيرَ أَوْ شِعْرٍ يَعِنّْ)

وهو: (أن يشير في الكلام إلى قصة أو شعر أو *آيةٍ أو* حديثٍ *نبويّ* أو مَثَلٍ، دُون ذكره)

(قُلْتُ: كَذَا قَدَّمَ مِيمًا وَانْتُقِدْ)
ذكره في التلخيص بتقديم الميم على اللام، وهو غلطٌ، نبه عليه الشراح ؛ لأن..

ذلك من (الملاحة) *-أي الإتْيَان بشـيء مليح-*، وهو في باب التشبيه والاستعارة

وأما الذي هنا..فمِن (لَمَحَهُ) إذا نظر إليه


تابع.._التلميح
- أمثلة:
في النثر:
- كالإشارة إلى القصة والشعر.
الحريريّ: (فبِتُّ بليلة نابغية، وأخرى يعقوبية)
أشار بالقرينة الأولى إلى قول النابغة: (فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ..مِنَ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمّ نَاقِعُ)
وأشار بالثانية إلى قصة يعقوب عليه السلام
في النظم:
الإشارة إلى آية:
(نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا، وأَنْتَ بِمَا ..عِنْدَكَ رَاضٍ، والرّأْيُ مُخْتَلِفُ)
- أشار إلى {لكم دينكم ولى دين}
الإشارة إلى حديثٍ نبويّ:
قول الآخر في مليح اسمه بدر: (يا بَدْرُ، أهلُكَ جارُوا..وعلَّموكَ التجَرّي وقبَّحوا لكَ وَصْلي..وحَسَّنُوا لكَ هَجْري فلْيَفْعَلوا ما يشاءوا..فإنَّهمْ أَهلُ بدرِ)
- أشار إلى قصة حاطب وقد سأل عمر قتله فقال -صلى الله عليه وسلم-: «لعل الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم»
الإشارة إلى قِصَّةٍ:
(فَرُدَّتْ علَينا الشّمس واللّيلُ رَاغِمٌ..بشَمسٍ لهُم منْ جانِبِ الخِدر تطلعٌ فَوَاللهِ مَا أدْرِي أأحْلامُ نائمٍ ..ألّمتْ بِنا أمْ كانَ فِي الركبِ يُوشَعُ)
- فوصف لحوقه بالأحبة المرتحلين وطلوع الشمس بوجه الحبيب من جانب الخدر في ظلمة الليل، ثم استعظم ذلك واستغرب وتجاهل تحيُّراً، وقال: (أهذا حلم أراه في النوم أم كان في الركب يوشع فرد الشمس) إشارةً إلى قصةِ يُوشع حين قاتل الجبّارين يوم الجمعة وخاف أن تغيب فيدخُلَ السبت فأوقفَها اللهُ له حتى فرغ
الإشارة إلى شِعر:
(لَعَمْرٌو مَعَ الرَّمْضَاءِ، وَالنَّارُ تَلْتَظِي..أَرَقُّ وَأَحْفَى مِنْكَ فِيْ سَاعَةِ الْكَرْبِ)
- أشار إلى البيت المشهور: (المُسْتَجِيرُ بعَمْروٍ عند كُرْبَتِهِ..كالمُسْتَجِيرِ من الرَّمْضِاءِ بالنَّارِ)
الإشارة إلى مَثَلٍ سائرٍ:
(من غابَ عنكم نسيتموه..وقلبهُ عندكم رهينه أظنُّكم في الوفاءِ ممن..صُحبتُه صُحبةُ السفينه)

تابع.. التلميح

(وَتَلْمِيحٌ بِأَنْ..لِقِصَّةٍ يُشِيرَ أَوْ شِعْرٍ يَعِنّْ)

تنبيهٌ: مِن هذا النوعِ..ضربٌ يُشبه اللغز

كما يُروى أن تميميًّا قال لشريك النُمَيرِيّ: (ما في الخوارج أحبُّ إلينا من البازيّ)، فقال النُميريّ: (وخاصة إذا كان يصيد القطا)

أشار التميميُّ إلى قول جرير: (أنا البازِي المُدِلُّ على نُميرٍ..أتِحْتُ مِنَ السَّماءِ لهَا انصبابا)

وأشار النُميريّ إلى قول الطرماح: (تَميمٌ بِطُرقِ اللؤمِ أَهدَى مِنَ القَطَا..وَلَو سَلَكتْ سُبْلَ المَكارِمِ ضلَّتِ)

المبحث السابع: العُنْوَانِ

(وَشِبْهُهُ الْعُنْوَانُ فَافْهَمْ مَا قُصِدْ)

وهو: (أن يأخذ المتكلمُ في غرضٍ له من وصفٍ أو فخرٍ أو مدحٍ أو ذَمٍّ أو غيرِ ذلك، ثم يأتي لقصدِ تكميلِهِ بألفاظٍ تكون عنوانًا لأخبار متقدمة وقصص سالفة)

فهو..شبيهٌ بالتلميح

أمثلة:

(تَثَبَّتْ، إِنَّ قَوْلاً كانَ زُوراً..أَتَى النُّعْمَانَ قَبْلَكَ عَنْ زِيَادِ فأَرَّثَ بيْنَ حَيِّ بَني جُلاحٍ..رَحَى حَرْبٍ وحَيِّ بَني مَصادِ)

- فأتَى بعُنوانٍ يُشير إلى قصة النابغة حين وشى به الواشون إلى النعمان، فَجَرَّ ذلك حُروبا انطوت عليها قطعة من الدهرِ

مُصْطفَى دَنْقَش

الفصل الثالث:
أَشْيَاء من الخاتمة ملحقة بالمحسنات



فصلٌ: *أَشْيَاء من الخاتمة ملحقة بالمحسنات*
- وقد استطردها أربابُ هذا الشأن في هذا المقام
التأنيق
(وَيَنْبَغِي التَّأْنِيقُ فِي ابْتِدَاءِ..وَفِي تَخَلُّصٍ وَفِي انْتِهَاءِ
بِأَعْذَبِ اللَّفْظِ وَحُسْنِ النَّظْمِ..وَصِحَّةِ الْمَعْنَى وَطِبْقِ الْفَهْمِ)
أصله من التأنق في الرياض وهو تتبع محاسنها، من (يونِقُ) أي يُعجِبُ
←ينبغِي للمتكلمِ شاعرًا كان أو كاتبًا أن يتأنق في مواضع هي محل تشوُّف النفوس ويبالغ في تحسينِها بأعذب لفظ وأجزله وأرقه وأسلسله وأحسنه نظما وسبكا وأصحه معنى وأوضحه وأخلاه من التعقيد ومن التقديم والتأخير الملبس والذي لا يناسب
- وذلك في أربعةِ مواضع، سيأتي بيانُها:
١- الموضع الأول: الابتداء
٢- الموضع الثاني: التخلُّصُ مما ابتُدِئَ به الكلامُ من نسيب أو غيره كالأدب والفخر إلى المقصود
٣- الموضع الثالث: براعة المطلب
٤- الموضع الرابع: حُسن الخاتمة

١- الموضع الأول: الابتداء

؛ وذلك لأنه أول ما يقرع السمع، فإن كان محررًا أقبل السامع على الكلام ووعاه وإلا..أعرض عنه، ولو كان الباقي في نهاية الحسن

ألا ترى إلى..

ابتداء امرئ القيس في تذكار الأحبة والمنازل:(قفا نبكِ مِن ذكري حبيب ومنزِلِ)
- فوقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في مصراع واحد

وقولِ *أشجَعَ السلمي في* التهنئة ببناءِ *قصرٍ*: (قَصّرْ عَلَيْهِ تَحِيَّةٌ وَسَلامُ..خَلَعَتْ عَلَيْهِ جَمَالَهَا الأيَّامُ)

وقول المتنبي في الغزل: (أريقُكِ أمْ ماءُ الغمامةِ أم خمْرُ..بِفِيَّ بُرودٌ وهو في كبدي جَمْرُ؟!)

ويجب أن يجتنب ما يُتَطَيَّرُ به في المدح، ويُكرَهُ ما ينفِّرُ منه المقامُ

(فَلْيُجْتَنَبْ فِي الْمَدْحِ مَا يُطَيَّرُ..بِهِ وَمَا مِنْهُ الْمَقَامُ يَنْفِرُ)

- كما..

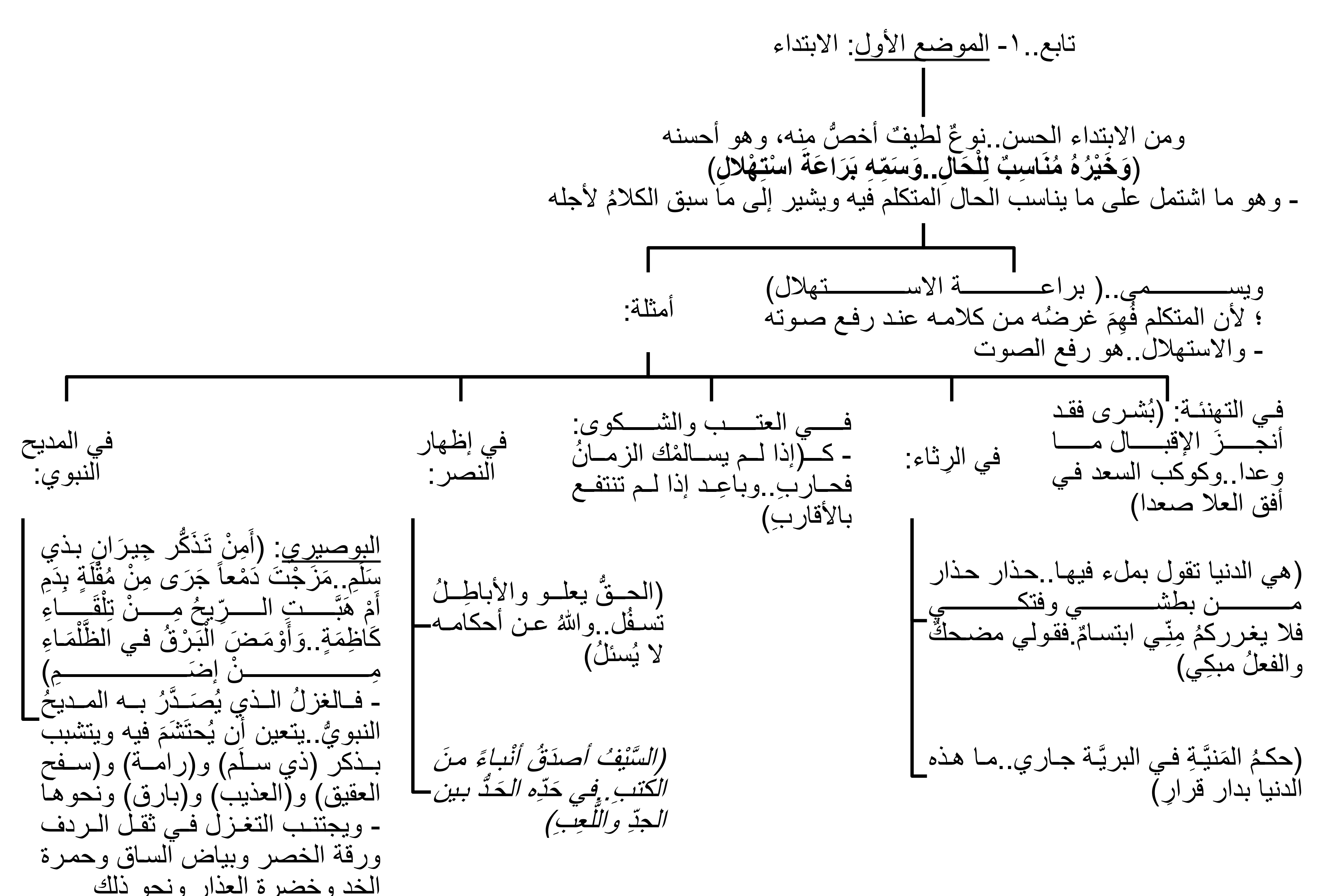
أنشد ابنُ مقاتل الضرير: (موعد أحبابك بالفُرقة غد)، فقال له الداعي العلويُّ: (بل موعدُ أحبابك يا ضرير ولك المثلُ السوء

وأنشد ذو الرمة: (ما بال عينِك منها الماء ينكسبُ)، وكان بعين عبد الملك رمصٌ، فهي تدمع أبدا، فقال له: (ما سؤالك عن هذا يا ابن الفاعلة) وأخرجه

دخل إسحق بن إبراهيم الموصلي على المعتصم وقد فرغ من بناء قصره بالميدان فأنشده قصيدة مطلعها: (يا دار غيرك البلا ومحاكِي..يا ليت شعري ما الذي أبلاكي)
- فتطير المعتصم من قُبح هذا الابتداء، وأمر بهدم القصر على الفور.

وأنشد جريرٌ: (أتصحو أم فؤادُك غيرُ صاحِ)، فقال له عبد الملك: (بلْ فؤادُك يا ابن الفاعلة)

وأنشد أبو النجم هشاما قوله في الشمس: (صفراء قد كادت ولم تفعل..كأنها في الأفق عين الأحول)
- وكان هشام أحولَ، فأخرجه وأمر بحبسه


تابع..١- الموضع الأول: الابتداء
ومن الابتداء الحسن..نوعٌ لطيفٌ أخصُّ منه، وهو أحسنه
(وَخَيْرُهُ مُنَاسِبٌ لِلْحَالِ..وَسَمِّهِ بَرَاعَةَ اسْتِهْلالِ)
- وهو ما اشتمل على ما يناسب الحال المتكلم فيه ويشير إلى ما سبق الكلامُ لأجله
ويسمى..(براعة الاستهلال) ؛ لأن المتكلم فُهِمَ غرضُه من كلامه عند رفع صوته
- والاستهلال..هو رفع الصوت
أمثلة:
في التهنئة: (بُشرى فقد أنجزَ الإقبال ما وعدا..وكوكب السعد في أفق العلا صعدا)
في الرِثاء:
(هي الدنيا تقول بملء فيها..حذار حذار من بطشي وفتكي فلا يغرركمُ مِنّي ابتسامٌ.فقولي مضحكٌ والفعلُ مبكِي)
(حكمُ المَنيَّةِ في البريَّة جاري..ما هذه الدنيا بدار قرارِ)
في العتب والشكوى: - كـ(إذا لم يسالمْك الزمانُ فحارِبِ..وباعِد إذا لم تنتفع بالأقاربِ)
في إظهار النصر:
(الحقُّ يعلو والأباطِلُ تسفُل..واللهُ عن أحكامه لا يُسئلُ)
(السَّيْفُ أصدَقُ أنْباءً منَ الكتبِ..في حَدِّهِ الحَدُّ بين الجدِّ واللَّعِبِ)
في المديح النبوي:
البوصيري: (أَمِنْ تَذَكُّر جِيرَانٍ بذي سَلَمِ..مَزَجْتَ دَمْعاً جَرَى مِنْ مُقْلَةٍ بِدَمِ أَمْ هَبَّتِ الرِّيحُ مِنْ تِلْقَاءِ كَاظِمَةٍ..وَأَوْمَضَ الْبَرْقُ في الظَّلْمَاءِ مِنْ إضَمِ)
- فالغزلُ الذي يُصَدَّرُ به المديحُ النبويُّ..يتعين أن يُحتَشَمَ فيه ويتشبب بذكر (ذي سلَم) و(رامة) و(سفح العقيق) و(العذيب) و(بارق) ونحوها
- ويجتنب التغزل في ثقل الردف ورقة الخصر وبياض الساق وحمرة الخد وخضرة العذار ونحو ذلك

تابع..١- الموضع الأول: الابتداء

ولا بد من التشبيب

(وَاعْنِ بِتَشْبِيبٍ يَجِيءُ فِي الْكَلامْ..قَبْلَ الشُّرُوعِ مَا يُمَهِّدُ الْمَرَامْ)

وهو: (أن يقدم قبل الشروع في الكلام ما يمهد المرام من نسيب أو غيره)

الواحدي: (وأصله..ذكر أيام الشباب واللهو - ويكون ذلك في ابتداء قصائد الشعر، ثم سمى ابتداء كل أمر تشبيبا وإن لم يكن في ذكر الشباب).

وهو على وجوهٍ، مِنها:

١- التغزل قبل المدح

قال المتنبي: (إذا كان مدحا فالنسيب المقدَّمُ..أكل فصيح قال شعرا متيم)

وقال الأندلسي: (إذا كانت القصيدةُ مدحا خالصاً..خُيِّرَ في افتتاحها بالغَزَل وتركه

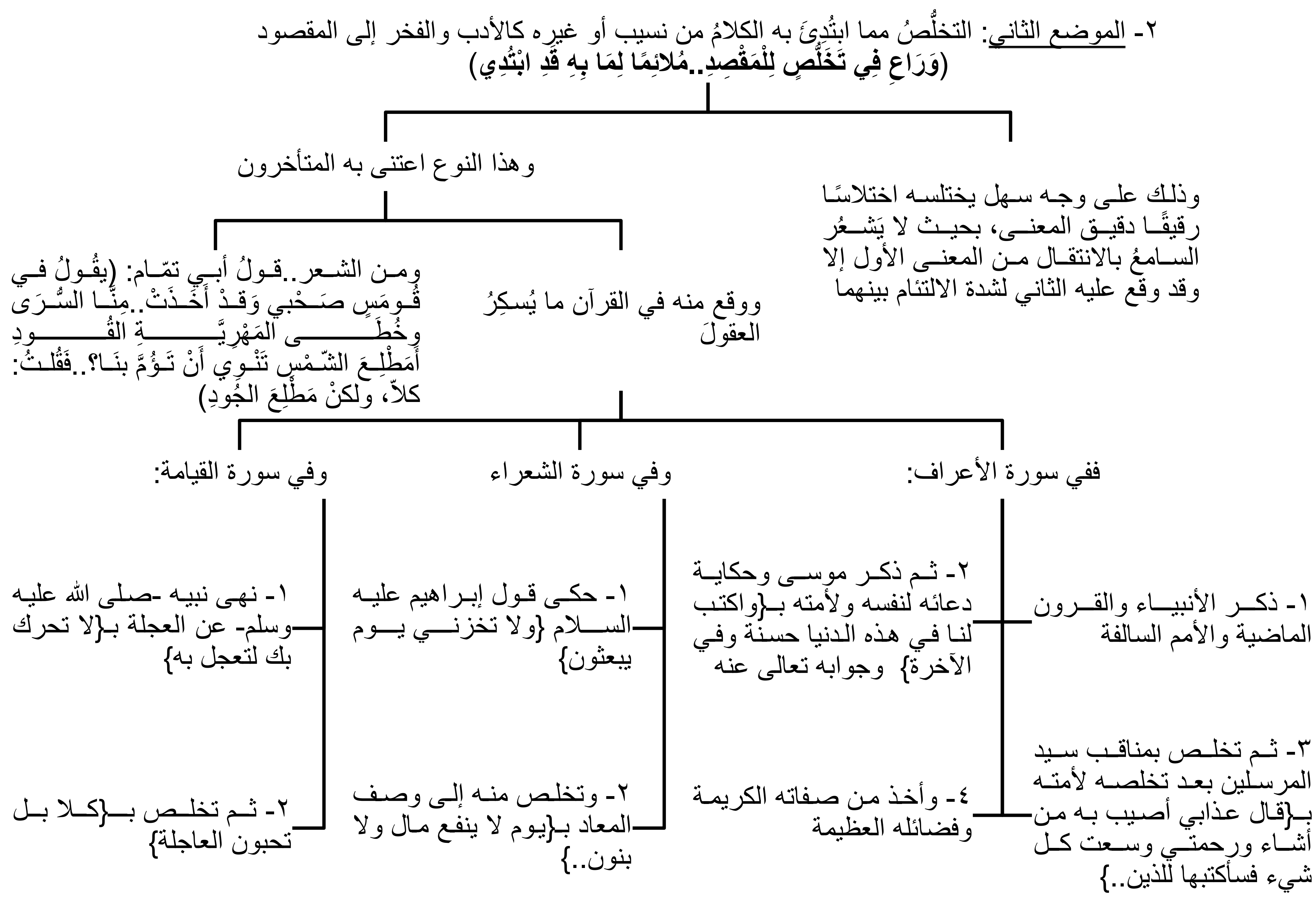
٢- وإن تضمنت حادثة من الحوادث كهزيمة جيش ونصرته وفتح ونحو ذلك..لم يجز افتتاحها به ؛ لأنه رقة محضة فبينه وبين هذه الحوادث مباينة

٣- التثبُّت عن الخطاب الهائل تلطفا

قال الله {عفا الله عنك لم أذنت لهم} بدأ بالعفو قبل العتب تطمينا لقلبه - صلى الله عليه وسلم-.

٤- التنبِيه على إلقاء السمع للخطاب الخطير بـ(ألا) ونحوها من حروف الاستفتاح

مُصْطفَى دَنْقَش


٢- الموضع الثاني: التخلُّصُ مما ابتُدِئَ به الكلامُ من نسيب أو غيرِه كالأدب والفخر إلى المقصود
(وَرَاعِ فِي تَخَلُّصٍ لِلْمَقْصِدِ..مُلائِمًا لِمَا بِهِ قَدِ ابْتُدِي)
وذلك على وجه سهل يختلسه اختلاسًا رقيقًا دقيق المعنى، بحيث لا يَشعُر السامعُ بالانتقال من المعنى الأول إلا وقد وقع عليه الثاني لشدة الالتئام بينهما
وهذا النوع اعتنى به المتأخرون
ووقع منه في القرآن ما يُسكِرُ العقولَ
ومن الشعر..قولُ أبي تمّام: (يقُولُ فِي قُومَسٍ صَحْبِي وَقَدْ أَخَذَتْ..مِنَّا السُّرَى وخُطَى المَهْرِيَّةِ القُودِ أَمَطْلِعَ الشّمْسِ تَنْوِي أَنْ تَؤُمَّ بنَا؟..فَقُلْتُ: كلاّ، ولكنْ مَطْلِعَ الجُودِ)
ففي سورة الأعراف:
١- ذكر الأنبياء والقرون الماضية والأمم السالفة
٢- ثم ذكر موسى وحكاية دعائه لنفسه ولأمته بـ{واكتب لنا في هذه الدنيا حسنة وفي الآخرة} وجوابه تعالى عنه
٣- ثم تخلص بمناقب سيد المرسلين بعد تخلصه لأمته بـ{قال عذابي أصيب به من أشاء ورحمتي وسعت كل شيء فسأكتبها للذين..}
٤- وأخذ من صفاته الكريمة وفضائله العظيمة
وفي سورة الشعراء
١- حكى قول إبراهيم عليه السلام {ولا تخزني يوم يبعثون}
٢- وتخلص منه إلى وصف المعاد بـ{يوم لا ينفع مال ولا بنون..}
وفي سورة القيامة:
١- نهى نبيه -صلى الله عليه وسلم- عن العجلة بـ{لا تحرك بك لتعجل به}
٢- ثم تخلص بـ{كلا بل تحبون العاجلة}

وأمَّا العربُ المتقدّمون والمخضرمون وهم من أدرك الجاهلية والإسلام ومن قاربهم..فلم يَعتنُوا بهذا الموضع الثاني، بل ينتقلون بلا مناسبة
(وَرُبَّمَا إِلَى سِوَاهُ يَنْتَقِلْ..كَمَا رَأَى الْمُخَضْرَمُونَ وَالأُوَلْ)
- ويسمى (الاقتضاب)

نعم، لم يفتهم حسن التخلص كقول زهير: (إنَّ البخيلَ مَلُومٌ حيثُ كانَ ولــكنَّ الجوادَ على عِلاَّتهِ هَرِمُ)

ومن الاقتضاب قول أبي تمّام: (لَوْ رَأَى اللهُ أَنَّ فِي الشَّيْبِ خَيْراً..جَاوَرَتْهُ الْأَبْـرَارُ فِـي الْخُلْـدِ شِـيْبَا ← ثُمَّ انْتَقَلَ: (كُلَّ يَوْمٍ تُبْدِيْ صُرُوْفُ اللَّيَالِيْ..خُلُقاً مِنْ أَبِيْ سَعِيْدٍ غَرِيْبَا)

ومن الاقتضاب..ما يقرُب مِن التخلصِ في أنه يُشعِرُ بشيء من الملاءمة كفصله بـ(أما بعد) **(وَالْحُسْنُ فَصْلُهُ بِأَمَّا بَعْدُ أَوْ..هَذَا كَمَا فِي ذِكْرِ صَادَ قَدْ تَلَوْا)**

ومنه..قول الكاتب عندإرادة الانتقال من حديث إلى حديث آخر (هذا باب) - *ففيه نوعُ ارتباطٍ، حيث لم يبدأ الحديثَ الآخرَ فجأةً*

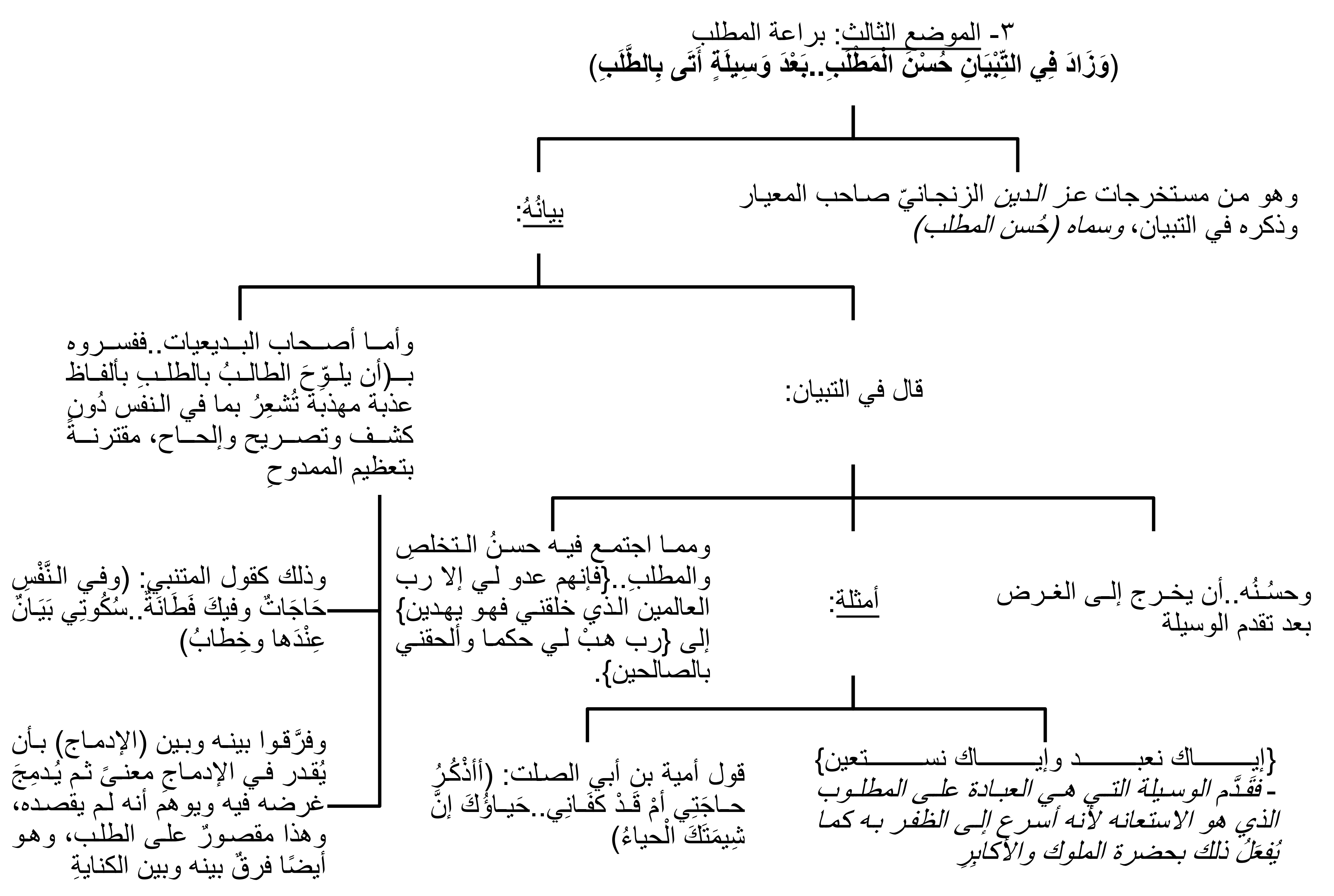
أمثلة:

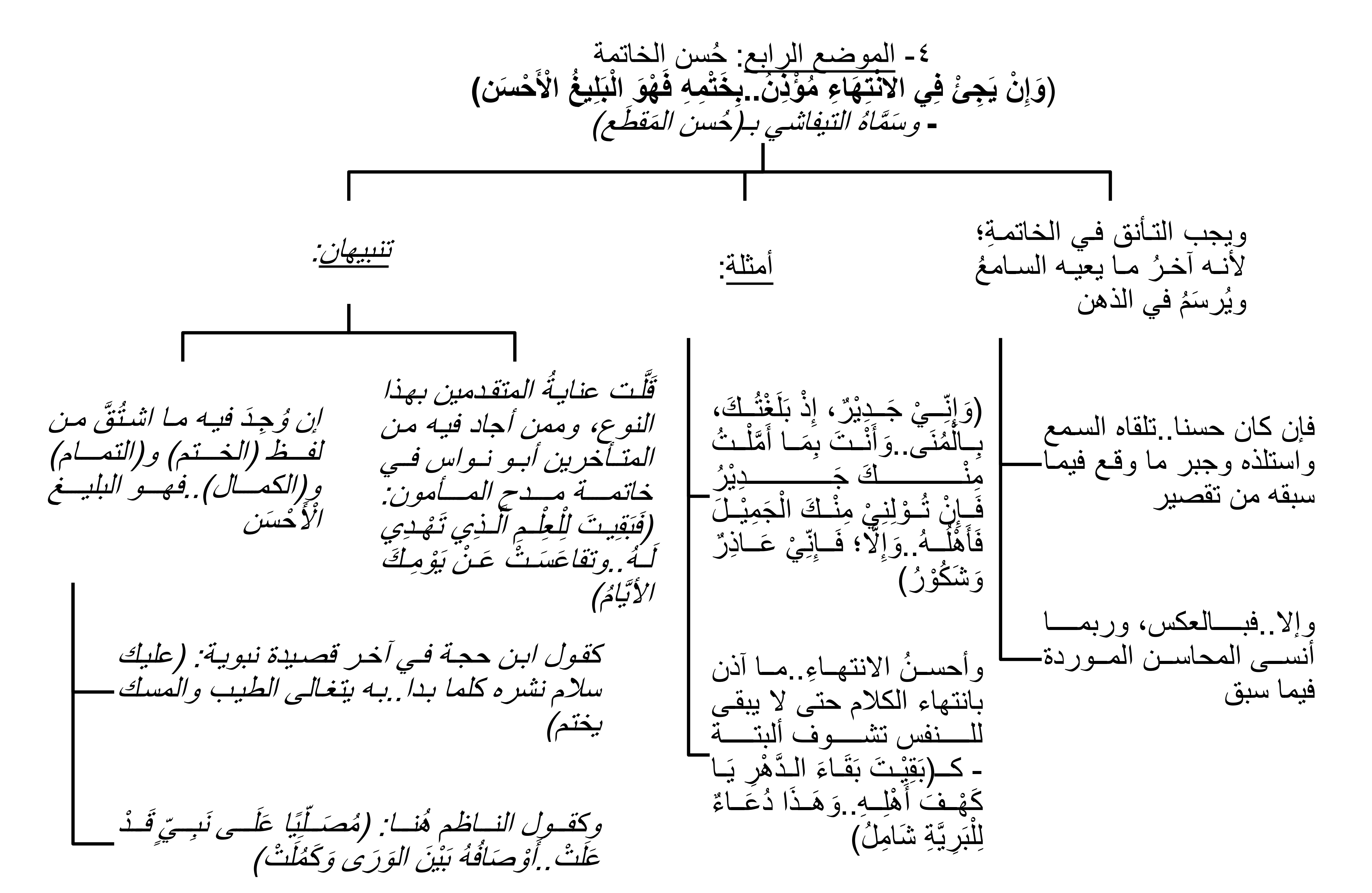
كقولك بعد الحمد لله: (أما بعد فإن كذا وكذا)
- فهو..
- اقتضابٌ من جهة الانتقال من الحمد والثناء إلى كلام آخر دُون ملاءمة
- لكن يُشبه التخلصَ مِن حيثُ لم يُؤت بالكلام الآخَرِ فجأةً بعد قصد نوع من الربط على معنى (مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء فإنه كان كذا وكذا)

وكـ{هذا وإن للطاغين لشر مآب} أي: (الأمر هذا) أو (هذا كما ذكر)
- فهو اقتضاب..فيه نوع مناسبة ارتباطٍ
- ابن الأثير: (هذا في هذا المقام..من الفصل الذي هو أحسن من الوصل، وهي علاقة وكيدة بين الخروج من كلام إلى آخر).

فائدتان:

- قال ابن الأثير: الذي أجمع عليه المحققون وعلماء البيانِ أن فصل الخطاب هو (أما بعد)؛ لأن المتكلم يفتتح كلامه في أمر ذي شأن بذكر الله وتحميده، فإذا أراد أن ينتقل إلى الغرض المسوق له..فصل بينه وبين ذكر الله بـ(أما بعد).
- وصحَّ أن النبي -صلى الله عليه وسلم- خطب فقال: «أما بعد» أخرجه الشيخان في قصة بريرة
- واختُلِفَ في أول من نَطق بها، فروى الديلمي في مُسْنَد الفردوس عن أبي موسى الأشعري مرفوعاً: «أول من قال أما بعد..داوُد، وهو فصل الخطاب»


٣- الموضع الثالث: براعة المطلب
(وَزَادَ فِي التِّبْيَانِ حُسْنَ الْمَطْلَبِ..بَعْدَ وَسِيلَةٍ أَتَى بِالطَّلَبِ)
وهو من مستخرجات عز الدين الزنجانيّ صاحب المعيار وذكره في التبيان، وسماه (حُسن المطلب)
بيانُهُ:
قال في التبيان:
وأما أصحاب البديعيات..ففسروه بـ(أن يلوِّحَ الطالبُ بالطلبِ بألفاظ عذبة مهذبة تُشعِرُ بما في النفس دُونٍ كشف وتصريح وإلحاح، مقترنة بتعظيم الممدوحِ
وحسُنُه..أن يخرج إلى الغرض بعد تقدم الوسيلة
أمثلة:
ومما اجتمع فيه حسنُ التخلصِ والمطلبِ..{فإنهم عدو لي إلا رب العالمين الذي خلقني فهو يهدين} إلى {رب هبْ لي حكما وألحقني بالصالحين}.
وذلك كقول المتنبي: (وفي النَّفْسِ حَاجَاتٌ وفيكَ فَطَانَةٌ..سُكُوتِي بَيَانٌ عِنْدَها وخِطَابُ)
وفرَّقوا بينه وبين (الإدماج) بأن يُقدر في الإدماجِ معنىً ثم يُدمِجَ غرضه فيه ويوهم أنه لم يقصده، وهذا مقصورٌ على الطلب، وهو أيضًا فرقٌ بينه وبين الكنايةِ
{إياك نعبد وإياك نستعين}
- فقَدَّم الوسيلة التي هي العبادة على المطلوب الذي هو الاستعانه لأنه أسرع إلى الظفر به كما يُفعَلُ ذلك بحضرة الملوك والأكابرِ
قول أمية بن أبي الصلت: (أأذْكُرُ حاجَتِي أمْ قَدْ كَفَانِي..حَياؤُكَ إنَّ شِيمَتَكَ الْحياءُ)



٤- الموضع الرابع: حُسن الخاتمة
(وَإِنْ يَجِئْ فِي الانْتِهَاءِ مُؤْذِنُ..بِخَتْمِهِ فَهْوَ الْبَلِيغُ الأَحْسَن)
- وسَمَّاهُ التيفاشي بـ(حُسن المَقطَع)
ويجب التأنق في الخاتمةِ؛ لأنه آخرُ ما يعيه السامعُ ويُرسَمُ في الذهن
أمثلة:
تنبيهان:
فإن كان حسنا..تلقاه السمع واستلذه وجبر ما وقع فيما سبقه من تقصير
وإلا..فبالعكس، وربما أنسى المحاسن الموردة فيما سبق
(وَإِنّـِيْ جَـدِيْرٌ، إِذْ بَلَغْتُـكَ، بِـالْمُنَى..وَأَنْـتَ بِمَـا أَمَّلْتُ مِنْـكَ جَـدِيْرُ فَـإِنْ تُـوْلِنِيْ مِنْـكَ الْجَمِيْـلَ فَأَهْلُـهُ..وَإِلَّا؛ فَـإِنِّيْ عَـاذِرٌ وَشَكُوْرُ)
وأحسنُ الانتهاءِ..ما آذن بانتهاء الكلام حتى لا يبقى للنفس تشوف ألبتة - كـ(بَقِيْتَ بَقَاءَ الدَّهْرِ يَا كَهْفَ أَهْلِهِ..وَهَذَا دُعَاءٌ لِلْبَرِيَّةِ شَامِلُ)
قَلَّت عنايةُ المتقدمين بهذا النوع، وممن أجاد فيه من المتأخرين أبو نواس في خاتمة مدح المأمون: (فَبَقِيتَ لِلْعِلْمِ الَّذِي تَهْدِي لَهُ..وتقاعَسَتْ عَنْ يَوْمِكَ الأَيَّامُ)
إن وُجِدَ فيه ما اشتُقَّ من لفظ (الختم) و(التمام) و(الكمال)..فهو البليغ الأَحْسَن
كقول ابن حجة في آخر قصيدة نبوية: (عليك سلام نشره كلما بدا..به يتغالى الطيب والمسك يختم)
وكقول الناظم هُنا: (مُصَلِّيًا عَلَى نَبِيٍّ قَدْ عَلَتْ..أَوْصَافُهُ بَيْنَ الوَرَى وَكَمُلَتْ)

(وَسُــــوَرُ الْقُـــرْآنِ فِـــي ابْتِـــدَائِهَا..وَفِـــي خُلُوصِـــهَا وَفِـــي انْتِهَائِهَـــا وَارِدَةٌ أَبْلَـــغَ وَجْـــهٍ وَأَجَـــلّْ..وَكَيْـــفَ لا وَهْـــوَ كَـــلامُ اللهِ جَـــلّْ وَمَـــنْ لَهَـــا أَمْعَـــنَ فِـــي التَّأَمُّـــلِ..بَـــانَ لَـــهُ كُـــلُّ خَفِـــيّ وَجَلِـــي)

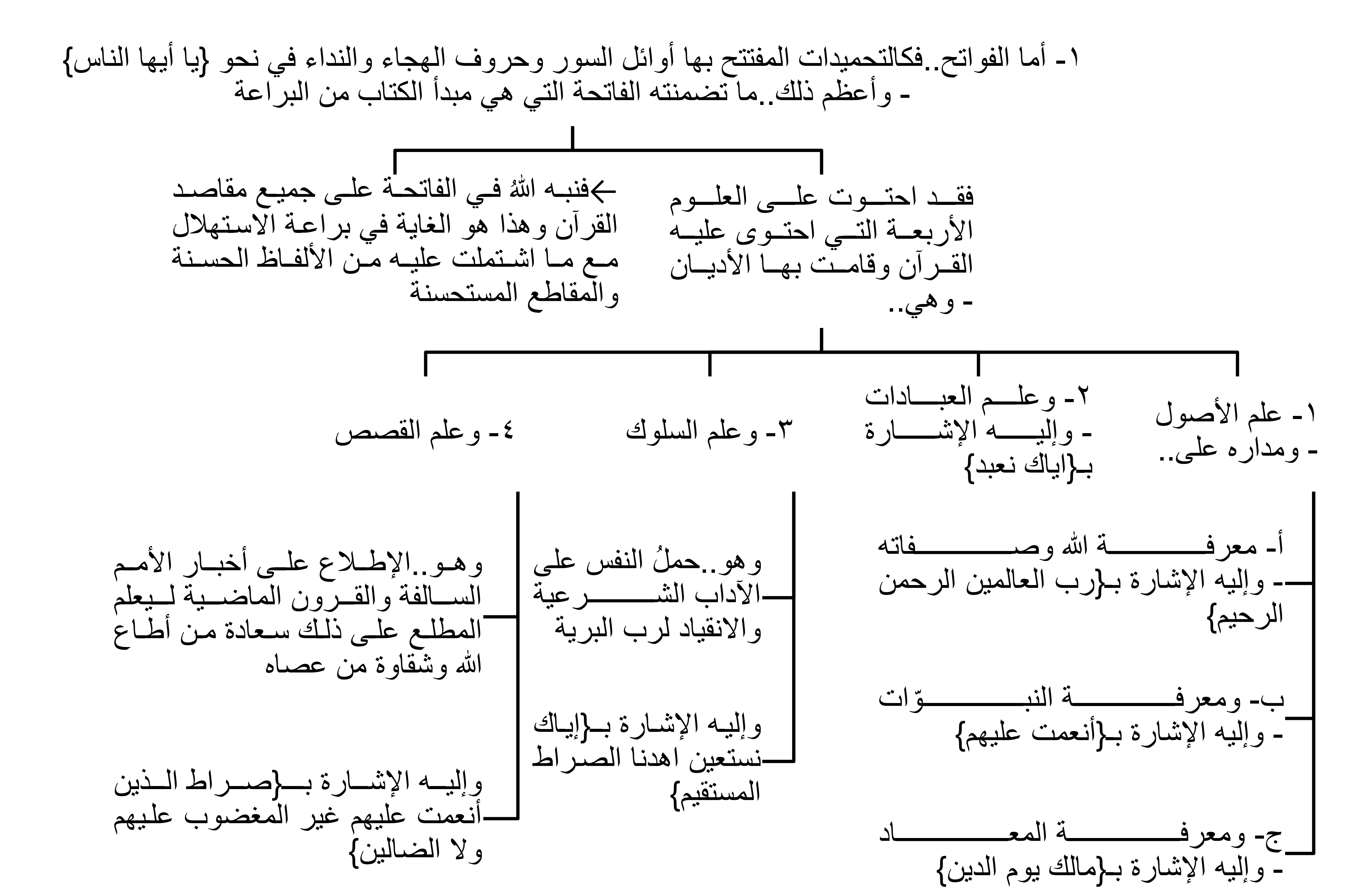
- جميعُ سور القرآن في فواتحها وتخلصاتها وخواتِمها..واردةٌ على أحسَن الوجوه وأبلغِها وأكملِها من الفصـــاحة والبلاغـــة كمـــا يظهـــر ذلـــك بالتأمُّـــلِ

- وذلك في ثلاثة أشياء سيأتي بيانُها

١- أما الفواتح..فكالتحميدات المفتتح بها أوائل السور وحروف الهجاء والنداء في نحو {يا أيها الناس}

٢- وكذا ما حواه من التخلصات البليغة

٣- وكذلك الخواتيم من الأدعية والوصايا والفرائض والمواعظ والوعد والوعيد والتبجيل والتعظيم والتحميد وغير ذلك


١- أما الفواتح..فكالتحميدات المفتتح بها أوائل السور وحروف الهجاء والنداء في نحو {يا أيها الناس}
- وأعظم ذلك..ما تضمنته الفاتحة التي هي مبدأ الكتاب من البراعة
فقد احتوت على العلوم الأربعة التي احتوى عليه القرآن وقامت بها الأديان
- وهي..
←فنبه اللهُ في الفاتحة على جميع مقاصد القرآن وهذا هو الغاية في براعة الاستهلال مع ما اشتملت عليه من الألفاظ الحسنة والمقاطع المستحسنة
١- علم الأصول
- ومداره على..
٢- وعلم العبادات
- وإليه الإشارة بـ{اياك نعبد}
٣- وعلم السلوك
٤- وعلم القصص
أ- معرفة الله وصفاته
- وإليه الإشارة بـ{رب العالمين الرحمن الرحيم}
ب- ومعرفة النبوّات
- وإليه الإشارة بـ{أنعمت عليهم}
ج- ومعرفة المعاد
- وإليه الإشارة بـ{مالك يوم الدين}
وهو..حملُ النفس على الآداب الشرعية والانقياد لرب البرية
وإليه الإشارة بـ{إياك نستعين اهدنا الصراط المستقيم}
وهو..الإطلاع على أخبار الأمم السالفة والقرون الماضية ليعلم المطلع على ذلك سعادة من أطاع الله وشقاوة من عصاه
وإليه الإشارة بـ{صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين}

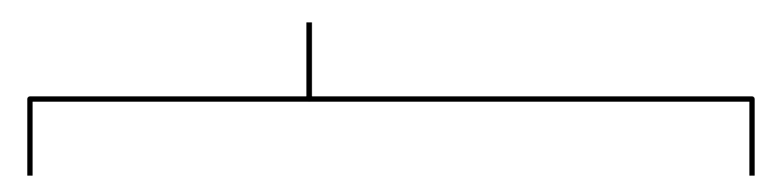
الشيئان الآخرَان:

٢- وكـذا مـا حـواه مـن التخلصــات البليغـة - كما تقدمت الإشارة إليه خلاف قول بعض الناس إنه لم يأت في القرآن تخلص

وانظــر إلــى{لــيس لــه دافــع مــن الله ذي المعارج}، كيف تَخَلّص من ذكر العذاب إلى صفاتِ اللهِ

٣- وكـذلك الخـواتيم مـن الأدعيـة والوصـايا والفــرائض والمــواعظ والوعــد والوعيــد والتبجيل والتعظيم والتحميد وغير ذلك

وانظر إلى سورة الزلزلة كيف..

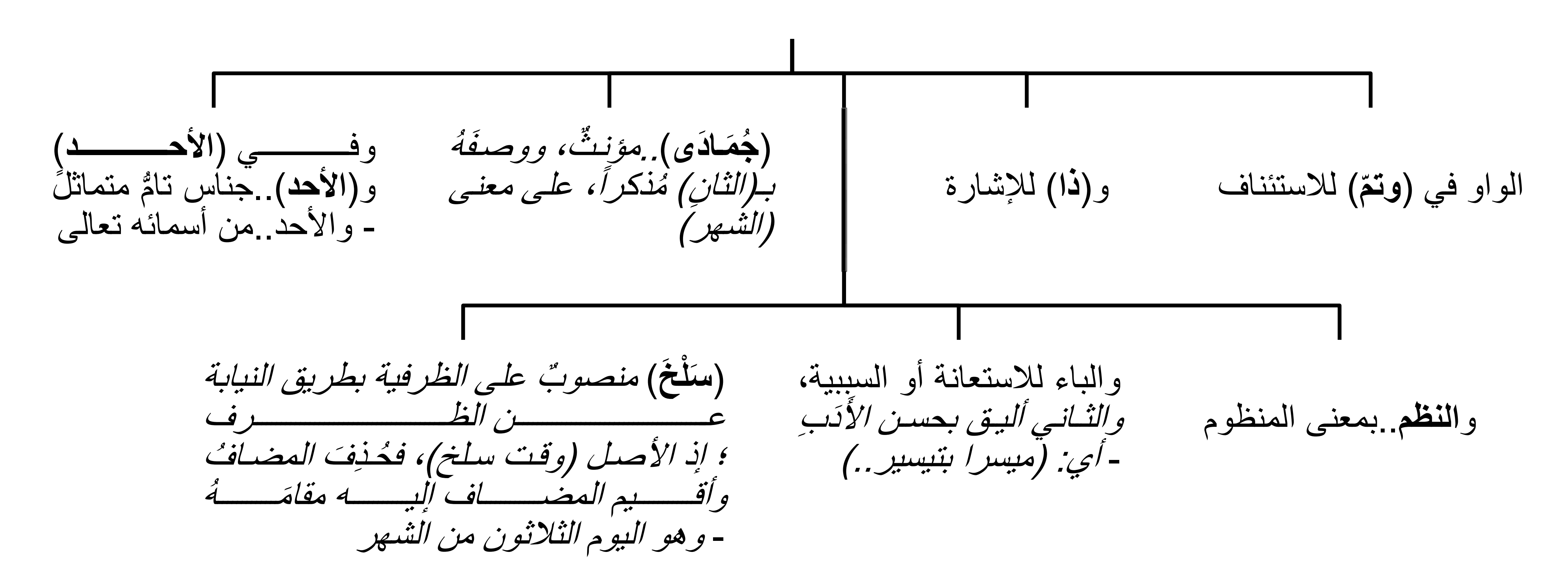


أ- بدئت بأهوال القيامة

ب- وختمت بــ{فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره}

خَاتِمَةُ الأَلفِيّةِ

(وَتَمَّ ذَا النَّظْمُ بِتَيْسِيرِ الأَحَدْ..سَلْخَ جُمَادَى الثَّانِ فِي يَوْمِ الأَحَدْ)



مُصْطفَى دَنْقَش

(مِنْ عَامِ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ الَّتِي..بَعْدَ ثَمَانِمِائَةٍ لِلْهِجْرَةِ)

(التي)..صفة لـ**(سبعين)** لا لما قبله

واللام في **(الهِجرَة)**..للعهدِ الذهنيّ

وأنّثَ لفظ **(ثِنتَينِ)** *مع أنّ معدودها وهو (عام)..مذكر؛ ذهابا إلى معنى (السَّنَة)*

(فِي أَلْفِ بَيْتٍ كَالنُّجُومِ تَزْهَرُ..وَكَالرِّيَاضِ فَاحَ مِنْهَا الزَّهْر)

(في ألف) حالٌ من فاعلِ **(تَمَّ)**

وهذا مِن باب حصر *الكُلّ في أجزائه؛ إذ المُرادُ مِن النظم الألفاظُ*

وإنما بلغت ذلك لما فيها من الزيادات الجمّة، ولو اقتصرنا على ما في التلخيص..لم نزد على النصف من ذلك إلا قليلاً

وجملتا التشبيه **(كَالنُّجُومِ تَزْهَرُ)**..حالانِ أخريانِ

(كَالنُّجُومِ) *أي الدراري وذلك في الاشراق*

(وَكَالرِّيَاضِ *في العَرْفِ*، حال كونها **فَاحَ مِنْهَا الزَّهْر)**

(أُرْجُوزَةٌ فَرِيدَةٌ فِي أَهْلِهَا..إِذْ لَمْ يَكُنْ فِي فَنِّهَا كَمِثْلِهَا)

(أُرْجُوزَةٌ) خبر مبتدأ محذوف، وما بعده صفات

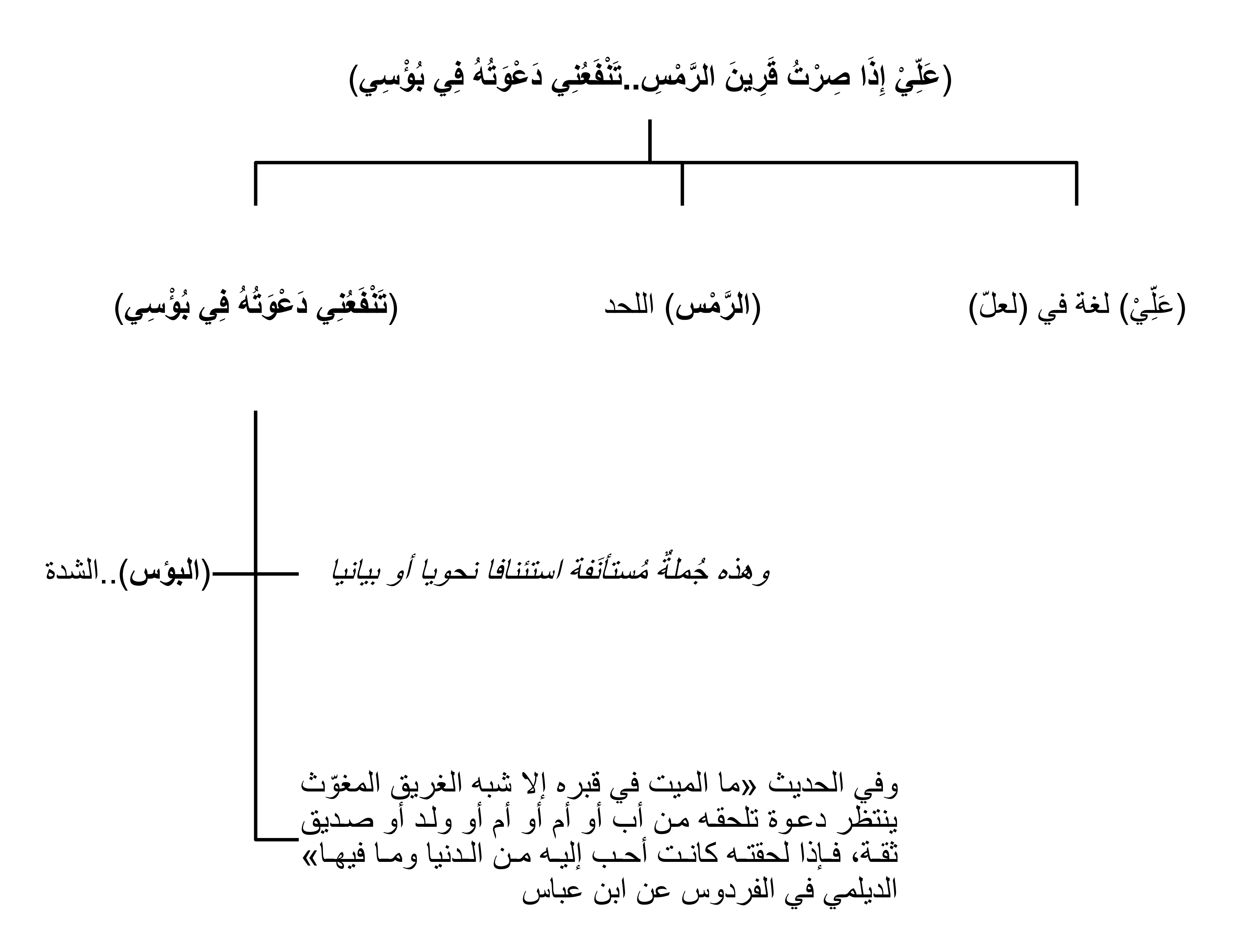
(إِذْ) حرفٌ لِتعليلِ انفرادها في أخواتها من كتب الفن

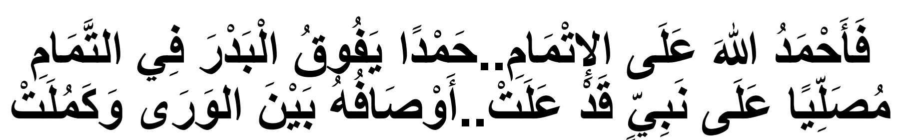
(بِكْرٌ مَنِيعٌ سِتْرُهَا لِمَنْ دَنَا..وَمَنْ أَتَاهَا خَاضِعًا نَالَ الْمُنَى

زَفَفْتُهَا لِمَنْ نُهَاهُ رَاجِحُ..وَمَهْرُهَا مِنْهُ الدُّعَاءُ الصَّالِحُ)

(بِكْرٌ..) استعارة تحقيقية، شبَّهَهَا بالبكر في عدم المنال لمن لم يلتفت إليها ويُلقِ باله بالتأمُّل والطلبِ والسعي في أسباب الوصول إليها، والحصولِ لمن هو بخلاف ذلك - ثم رشحَّها بما يُلائم المستعار منه وهو (الزفاف) و(المهر)

(النُّهَى).العقلُ؛ لأنه ينهَى صاحبه عن القبيح


(عَلِّيْ إِذَا صِرْتُ قَرِينَ الرَّمْسِ..تَنْفَعُنِي دَعْوَتُهُ فِي بُؤْسِي)
(عَلِّيْ) لغة في (لعلّ)
(الرَّمْس) اللحد
(تَنْفَعُنِي دَعْوَتُهُ فِي بُؤْسِي)
(البؤس)..الشدة
وهذه جُملةٌ مُستأنَفة استئنافا نحويا أو بيانيا
وفي الحديث «ما الميت في قبره إلا شبه الغريق المغوّث
ينتظر دعوة تلحقه من أب أو أم أو أم أو ولد أو صديق
ثقة، فإذا لحقته كانت أحب إليه من الدنيا وما فيها»
الديلمي في الفردوس عن ابن عباس



فَأَحْمَدُ اللهَ عَلَى الإتْمَامِ..حَمْدًا يَفُوقُ الْبَدْرَ فِي التَّمَامِ
مُصَلِّيًا عَلَى نَبِيٍّ قَدْ عَلَتْ..أَوْصَافُهُ بَيْنَ الوَرَى وَكَمُلَتْ

- في **(الإتمام)** و**(التمام)**.. جناس ناقص

- **(مصليا)**..حالٌ..
  - مقدرة لا محققة؛ *لأنّ من شرط المحققة المقارنة للعامل زمانا ولا شك أن الحامد حين كونه حامدا لا يمكنه أن يكون مصليا*
  - *ولكن..الأحسنُ كونُها محققة - ودعوى عدم المقارنة ممنوعة؛ لأنّ المقارنة المذكورة تعتبر على أحد أوجه ثلاثة:*
    - *١- كون العامل واقعا في بعض زمان الحال - كـ(قعد عن الحرب) إذا جَبُن*
    - *٢- وكون أول زمانه آخر زمانها - كـ(جئتك خائفا من فرارك)*
    - *٣- أو بالعكس - كما في ما نحن فيه، فأولُ زمان الصلاة..آخرُ زمان الحمد، يعنى أنه متصل به غير منفصل عنه، فكأنّه هو*

- في **(علت)** و**(كملت)**..لزوم *- وهذان الوصفان..لبيان الواقع، لا للاحتراز؛ فما مِن نبيٍّ إلا وأوصافُه بالمثابة المذكورة-صلى الله وسلم عليهم أجمعين-.*

- وفي الختم بـ(كملت)..براعة عظيمة؛ لأن خير الختم ما كان بلفظ يؤذن بالختام، وأبلغه لفظ (الختم) و(التمام) و(الكمال) - وقيل إن أبلغ ما ورد في ذلك قول القائل: (ما أسأل الله إلا أن يدوم لنا..لا أن تزيد معاليه فقد كملت)